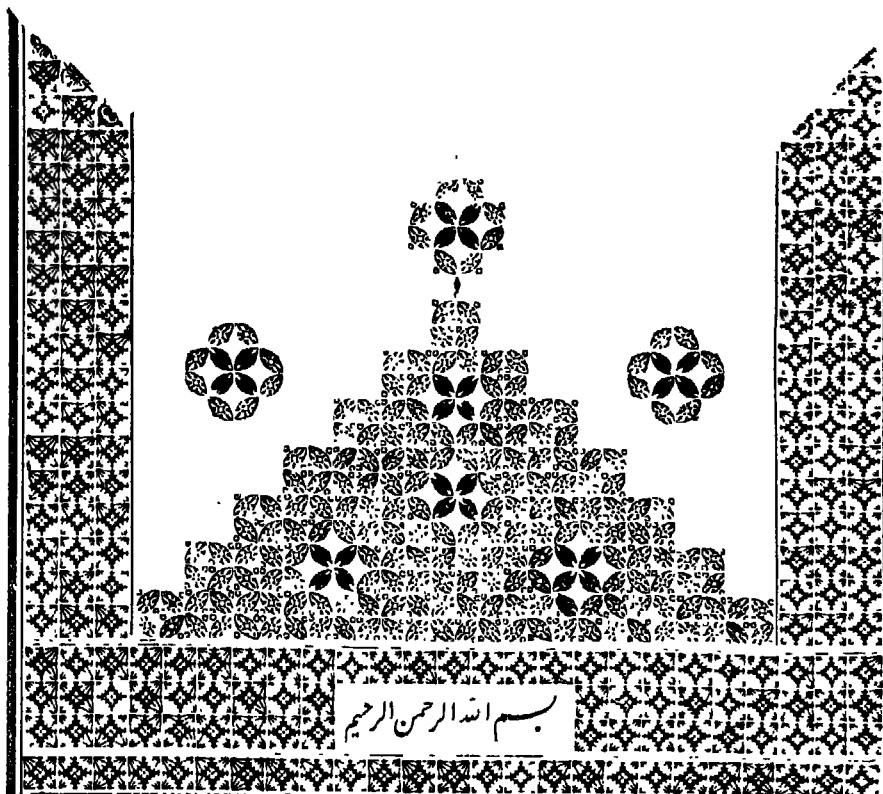


الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل
المحققين وتاج المدققين وارث علوم صفوة قريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه
الله وبلغه من كل
خير فوق
منتهاه
م
(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منخ الجليل)



(فصل في النكاح)

(مدب) بضم فسكسر (الرجل) أي راغب تائق له ورجا النفس أولا أو غير راغب ورجا النفس لأنه محتاج له كحامل هذا إن لم يخش العنت والأوجب ولومع الاتفاق عليها من حرام أو موع وجود بعض مقتضى التحريم غير هذا قال في الشامل يتعين طوف عنت وعدم إمكان تسير نكاح من لم يكفه الصوم وخبر فيه وفي تسير قدر عايشه فإن كفه الصوم واجب احدها الثلاثة والنكاح أولى وفي المقدمات النكاح لاقدار عليه إذا لم تكن به حاجة إليه منه دواب أي للولد وان كان عنيما ارحمه ورأى عقبا فهو مباح له والمحتاج له ولا صبر له عليه وليس عنده ما يتسر به وخشى على نفسه العنت أن لم يتزوج فهو واجب عليه وإن لم يخجله وخشى أن لا يقوم بما وجب عليه فيه فهو مكروه وكذا المرأة أه ونحوه للغمي ونقله أبو الحسن وغيره ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت وعجز عن الوطء أو النفقة من كسب حلال وفي الشامل ومنع لمضربا امرأة لعدم وطء أو نفقة أو كسب حرم ولم يخف عنتا وقال ابن رحال خائف العنت مع مجزؤه عن النفقة مكاف بترك الزنا لأنه في طوقه وبترك التزوج الحرام فلا يجزى فعل محرم لدفع محرم وانما يبطل لهذا عند الاضطرار كالمراة لا تجب ما يسد رمقه الا بالزنا وان علمت المرأة بهجزة عن الوطء ورضيت جازوكذا ان علمت الرشيدة بهجزة عن النفقة ورضيت ولا يجوز مع الاكتساب الحرام وان رضيت به (ذى) أي صاحب (اهبة) بضم الهمزة وسكون الهاء أي قدرة على صدق ونفقة ووطء فإن كان عاجزا عن شيء منها فلا يندب له ويحرم عليه والاصل ان الشخص اما راغب فيه أولا والراغب اما ان يخشى العنت أولا فالراغب ان يخشى العنت ويهجز عن التسري ولم يكفه الصوم يجب عليه التزوج

(فصل في النكاح)
(قوله تائق) بضم تاء وقية أي متناه قوله لأنه) أي راجح النسل (قوله له) أي النكاح لتوقف النفس عليه عادة (قوله وحمل هذا) أي ندب نكاح المحتاج له (قوله العنت) بفتح العين المهملة والنون أي لزنا (قوله والا) أي وان خاف العنت (قوله وجب) أي نكاحه (قوله مقتضى) بكسر الصاد (قوله هذا) أي الاتفاق من حرام (قوله نكاح) فاعل (قوله يكفه) بفتح يضم مثنلا (قوله وخبر) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة تحت مثنلا (قوله فيه) أي النكاح (قوله الثلاثة) أي الصوم والنكاح والتسري (قوله عنيما) بكسر العين والواو مثنلا أي صغير الذكرك جدا بحيث لا يتأني به وقاع (قوله حصورا) أي معترضا لا ينتشر ذكركه (قوله عقبا) أي لا ينسل (قوله فهو) أي النكاح (قوله ولا صبر له عليه) حال (قوله وليس عنده الخ) حال (قوله وخشى على نفسه العنت الخ) حال (قوله فهو) أي النكاح (قوله وكذا) أي الرجل في التفصيل المتقدم (قوله منع) بضم فسكسر أي النكاح (قوله ولا يخف عنتا) حال (قوله رجل) بفتح الراء وشدا الحاء المهملة

(قوله لوجوبه) أى النكاح (قوله عليها) أى المرأة (قوله وعدم) عطف على محذوف (قوله التداخل) أى دخول شيء في آخر (قوله استعماله) أى النكاح (قوله به) أى النكاح (قوله لكونه) أى العقد (قوله له) أى الوطء (قوله ثم قال) أى ابن حجر (قوله وشراعا) عطف على لغة (قوله ووروده) أى النكاح (قوله لم يرد) بفتح فكسر (قوله له) أى العقد (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله لان شرط الوطء الخ) على لا يرد (قوله والعقد الخ) حال (قوله مفهومة) أى مدلوله (قوله ان هذا) أى العقد (قوله كاف) أى في التحليل (قوله بمجرده) أى مفردة (قوله الوطء) قوله لا بد (قوله أى في التحليل) قوله بعد العقد (قوله صلة ذوق) قوله العسيلة (بضم العين وفتح السين المهملة) قوله وجه (قوله انه) أى النكاح (قوله بينهما) أى العقد والوطء (قوله وهذا) أى كونه مشتركا بينهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله انه) أى النكاح (قوله بالعكس) أى حقيقة في العقد مجاز في الوطء (قوله عقد) جنس شامل للنكاح وسائر المذود (قوله على مجرد الخ) فصل مخرج كل عقد ليس على ذلك ومنه شرأة أمة لتلذذها (قوله متعة التلذذ) إضافة البيان فصل مخرج كل عقد على مجرد متعة منوية (قوله بآدمية) فصل مخرج إعادة آدمية لتلذذها (قوله غيره موجب قيمتها) فصل مخرج إعادة أمة لتلذذها (قوله بيينة قبله) أى التلذذ فصل مخرج العقد على مجرد التلذذ بآدمية غير موجب ٣ قيمتها بالآدمية قبله (قوله غير

ولو أدى للاتفاق من كسب حرام أو مقتضى التحريم غيره وإن لم يحشبه نذب له رجا النسل أم لا ولو عطله عن تطوع وغير الرأغب ان عطله عن تطوع كره له ولورجا النسل والاندب له ان رجا النسل والا يبيع له والاقسام الثلاثة المندوب والجائز والمكروه مقيدة بعدم موجب التحريم والاحرم ويجوز ما تقدم في المرأة أيضا وزاد ابن رجال وجه الوجوب عليه وهو محذور عن قوته وعدم سترها بغيره ونائب فاعل نذب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل واكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا لكونه سببا ثم قال وشراعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن الا له ولا يرد مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تتزوج أى بعقد عليها وهو مذهبنا هذا كاف بمجرده لكن بينت السنة أنه لا عبرة بفهوم الغاية وأنه لا يتبع العقد من ذوق العسيلة وفي وجهه عند الشافعية والخنفية أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وقيل مشرك بينهما وهذا الذي ترجح في نظري وإن كان أكثر استعماله في العقد ١٥ ابن عبد السلام الأقرب أنه لغة حقيقة في الوطء مجاز في العقد وشراعا بالعكس ابن عرفة النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بيينة قبله غير عالم عاقده حرمتا ان حرمتها الكتاب على المذهور والاجماع على الآخر فيخرج عقد تحليل الأمانة وقع بيينة ويدخل نكاح الخصى والطارأين لأنه بيينة صدقانيها ولا يطل عكسه نكاح مدعيه بعد ثبوت وطئه بشاهد أو فشق بنائه باسم النكاح أقول ابن رشد عدم حده للشبهة لا ثبوت نكاحه ١٥ قوله على مجرد متعة من إضافة ما كان صفة والاصل متعة التلذذ المجردة فخرج بالمتعة البيع والكراء بالتلذذ المتعة المعنوية

او الاجماع (قوله على الآخر) أى الشاذ المقابل له مشهور وراجع لزيادة او الاجماع (قوله فيخرج عقد تحليل الأمانة) أى إعارتها لمن يتلذذها أى بقوله غير موجب قيمتها فهو مفرع عليه (قوله ان وقع بيينة) لا مفهوم له ولا حاجة اليه لسبق غير موجب قيمتها بيينة (قوله ويدخل) أى في الحد (قوله نكاح الخصى) أى لتعبيره بالتلذذ (قوله والطارأين) عطف على الخصى (قوله لانه) أى نكاح الطارأين (قوله صدقا) بضم فكسر مثله لاي الطارأتان (قوله فيها) أى البيينة (قوله ولا يطل) بضم فسكون فكسر (قوله عكسه) أى كون الحد يلزم من عدمه عدم محدودته المترتب عليه كونه جاء ما وطئه كونه يلزم من وجوده وجوده فيكون مانعا (قوله نكاح) فاعل يطل (قوله مدعيه) أى النكاح (قوله بعد ثبوت وطئه) أى باقرار أو بيينة صله مدعى (قوله بشاهد) أى مع شاهد بالعقد صله مدعى (قوله أو فشق) بضم الفاء والسين المجهمة وشد الواو أى اشتهاه (قوله بنائه) أى دخوله بالمرأة واختلاعه بها (قوله باسم النكاح) إضافة للبيان صله بناء (قوله قول ابن رشد الخ) على لا يطل عكسه الخ (قوله المتعة المعنوية) أى العقد

(قوله قال) أي الرصاع (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله به) أي بآدمية (قوله نكاح الجن الانس) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله وبالعكس (قوله نقلا) أي عن الشارع (قوله والا) أي وان لم يصح نقلا (قوله اصل الجواز) اضافته للبيان (قوله العقل) فيه أن الجواز العقلي امكانه وان امتنع شرعا والجواز الشرعي الاذن فيه (قوله أورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أي بيينة (قوله وهو) أي الفسخ بطلقة (قوله بانه) أي الفسخ بطلقة (قوله أو أو بشكرير أو) أي وأوالولى عاطفة مقدر رأى أو أن حرمه الكتاب على ان حرمه الكتاب المذكور أو الثانية عاطفة الاجماع على الكتاب في الجملة المقدرة المعطوفة بأوالولى وحاصله انه اشار الى قولين في عقد نكاح عالم التحريم الاول أنه ليس نكاحا ان كان بالكتاب وان كان بالاجماع فهو نكاح فاسد وهذا هو المشهور والثاني أنه ليس نكاح سواء كان بالكتاب أو بالاجماع (قوله الا انه) أي ابن عرفة الخ استدرج على صوابه

الخ لرفع ايمامه انه لا جواب عنه (قوله وفر) أي ابن عرفة عطف على اتكل (قوله ركاكة اللفظ) أي نقله بشكرير أو وبلا فاصل (قوله فاسد) أي لا فادته ان الثاني بشرط في كونه ليس نكاحا تحريمه بالكتاب والاجماع معا وليس كذلك اذ يكفي عنده تحريم الاجماع وحده ولا ينبغي أن تحريم الكتاب يستلزم تحريم الاجماع بلا عكس وبهذا ظهر وجه فساد نصويه بأو وبأو عقب أو (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله وبكر) معطوف بأو أو على نكاح (قوله لانه) أي كونهم ابكرا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه) وقوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا ابكار فانهم من أعذب اقواها وانتق ارحاما وارضى بالبير (قوله ان لم يعلم

كلها والولاية وبالمجردة شراء مملوطينها وقوله بآدمية قال الرصاع اخرج التلذذ بالطعام والشراب قال وزعم بعضهم انه أخرجه القدر على جنسية وهو بعيد ابن العربي نكاح الجن الانس جائز عقلا فان صح نقلا فيهما ونعمت والابقى على اصل الجواز العقلي وقوله بيينة الرصاع حال من التلذذ اخرج به صور الزنا وأورد عليه وعلى قوله ولا يطل عكسه ان ما وقع فيه الدخول دون اشتهاد بفسخ بطلقة وهو فرع النكاح واجيب بانه لا قراره سما بالعدد وقوله أو بالاجماع صوابه أو أو بشكرير أو الا انه اتكل على ظهور المعنى وفر من ركاكة اللفظ وقول بعضهم صوابه والاجماع بأو أو فاسد وكذا قول آخر صوابه أو والاجماع بأو أو عقب أو والله اعلم اه بناني (بكر) بكسر الموحدة أي مراة لم تتزوج والاولى وبكر لانه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه رضي الله تعالى عنه هـ لا تزوجت بكرا نلاعها ولا عبل وتضاعفها ونضاعفك (و) تدب لم يرد تزوج امرأة (نظر وجهها) ليعلم هل هي جارية أم لا (و) (نظر) (كفها) ليعلم هل بدنها مخصب أو لا ظاهره ما وباطنها ما الى كونهما بلا قصد تلذذ ان لم يعلم عدم اجابتهما ان كانت رشيعة ووليها ان لم تكن رشيعة والاحرم ان خشى فتنه والاكره وان جاز نظر وجهه الاجنبية وكفها مع الامن وعدم قصد التلذذ لان فعل هذا مظنة التلذذ (فقط) أي لا غير الوجه والكفين فيجوز نظره لانه عورة وهذا هو المراد لاني التذب الصادق بالجواز وحصل الذنب ان كان نظره وجهها وكفها (يعلم) منها ان كانت رشيعة والاخر وايها والاكره لثلاث طرق الفساق لنظر وجهه النساء وكفونهن ويقولوا نحن خطاب وأشعر قوله نظره لانه لا يجوز له مسهما وان لم يكونا عورة وهو كذلك لما في المس من زيادة المباشرة وانه لا يشدب لها نظره وجهه وكفها الخط لانص فيه عندنا والظاهر ندب لان لها حقا في جهاله وفاقا للشافعية ويجوز له تركيل امرأة على نظرها ويندب لها وما نظرها ما زاد عليها ما غلب من حيث كونها امرأة لا مندوب من حيث كانتا عن الخطاب اذ لا يجوز له ذلك وان وكل رجلا على الخطبة فقال البرزلي انظر هل يتقوض له في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف فتنه من

عدم اجابتهما بان علمها وظنهما ارتكبا فيهما أو توهمهما (قوله والا) أي وان علم عدمها (قوله حرم) أي النظر (قوله النظر والا) أي وان لم يخش فتنه (قوله كره) بضم فكسر أي النظر (قوله وان جاز نظره وجهه الاجنبية الخ) حال (قوله مع الامن) أي من الفتنه (قوله لان فعل هذا الخ) علة الكره (قوله نظره) أي الخطاب من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والا) أي وان لم تكن رشيعة (قوله والا) أي وان لم يكن يعلم منها او من وليها (قوله وان لم يكونا) أي الوجه والكفان الخ حال (قوله وانه لا يندب لها الخ) عطف على انه لا يجوز له مسهما (قوله له) أي الخطاب (قوله ويندب) أي النظر (قوله لها) أي المرأة الوكيله (قوله وما نظرها) أي الوكيله (قوله عليها) أي الوجه والكفين (قوله وان وكل) أي الخطاب (قوله الخطبة) بكسر الخاء المجهمة (قوله يتقوض) أي الخطاب (قوله له) أي وكيله على الخطبة (قوله اليهما) أي الوجه والكفين (قوله ثم قال) أي البرزلي

(قوله ورده) اي استظهره جواز له لو كبل الخطاب (قوله يسوغ) اي النظر (قوله وبه) اي النذب صلة قررنا (قوله وبه) اي الجواز صلة عبر (قوله ارشاد) اي نصيح (قوله الامرة) بعد الهمز

النظر اليها ورده بعضهم بان نظر الخطاب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كبله اليها في وهو ظاهر والله اعلم الرامعي ظاهر المصنف انه مستحب عطف على نكاح وبه قرر وهو الذي في عبارة اهل المذهب الجواز وبه - بر في توضيحه وفي الرسالة لاباس وفي موضع اخر وجعل القرطي في المفهم قوله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها على انه امر ارشاد وقله الابي واقره وقال عقبه وقبل انه امر نذب للاحاديث الامرة بذلك ابن عرفة مع ابن القاسم يريد تزويج امرأة نظره اليها باذن ابن رشد دلى وجهها المازري ويديم قال واحة ابن القطان كون النظر اليه - ما مندوب اليه للاحاديث الواردة بالامره اه - فانت ترى الابي - كي النذب به - بيعة التمر يض وابن عرفة لم ينسبه الا لابن القطان (وحل) أي جاز (لهمما) اي لكل من الزوجين في نكاح صحيح مبيع للوط - نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما في الجامع الصغير اذا جامع احدكم زوجته او جاريته فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزي انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن أبي حاتم انه موضوع لاصل له وقال ابن حبان هذا موضوع واقره غير زوروق جوازه متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء في الولة والله اعلم قال في النصيحة يكره نظر كل واحد من الزوجين لفرج صاحبه لانه يؤذى البصر ويذهب الحياء وقد يرى ما يكره فيؤدى الى البغضاء وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رأيت مني وان كلنا لغتسل من اناء واحد يختلف أيدينا فيه وشبهه في جوازا للنظر حتى للفرج فقال (كالمالك) التام المستقل به بلامانع محرمة ونحوها في فصل اسكل من المالك والمملوكة نظر جميع الاخر حتى الفرج لاميضة ومشتركة ومحرم نسب اورضاع او صهر ومعتقة لاجل ومكاتب ومعتوقة (و) حل لهما (تتبع بغير) وط - (دبر) فيجوز التمتع بظاهره البرزلى بعد ذكره تحريم الوط - في الدبر واما التمتع بظاهره فقد فاضت فيه بعض اصحابنا لاشيؤ خالفه عدم الجساسة عليهم في مثل هذا فاجاب باباحتها ولم يبدل وجهها ووجهه انه كسائر جسد ها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص به من بعض بخلاف باطنه والامر عندى فيه اشتباه فان تركه فهو خير له والا فلا مرجع لغير الاحتراز منه واعتدله الحط والالتفاتى وظاهره كالب فرحون ولو باستثناء (و) نذب (خطبة) بضم الخاء المجهمة اي كلام مشتمل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بامام بعد لالتباس النكاح (بخطبة) بكسر الخاء المجهمة اي عند القاسم النكاح من الزوج ثم من الولي لاجابته او الاعذاره (و) نذب خطبة (بعقد) للنكاح من الولي بالايجاب ثم من الزوج بالقبول فهي اربع خطب ويمكن ضبط خطبة به - بيعة جمع بضم الخاء وفتح الطاء مضافا لصغير النكاح فالفصل بين الايجاب والقبول بخطبة الزوج - فتفرو كذا بسكوت او كلام قد رها (و) نذب (تقليها) أي الخطبة (و) نذب (اعلانه) اي اظهار عقد النكاح اقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف اخرجته الترمذى واما الخطبة بالكسر فينذب اخفاؤها كلختان قاله الحط (و) نذب بالقبول (قوله فينذب) اخفاؤها خوفا من افساد الحساد (قوله كلختان) تشبيهه في نذب الاحفاء

نظر وجهها وكذا (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله صحيح) - استزبه من الناس (قوله مبيع للوط) - استزبه من صحيح لا يبيعه كمنكاح رقيق بلاذن سيده وسفيه بلاذن وليه (قوله قال ابن الجوزي انه موضوع) اي مكذوب خبر ما (قوله جوازه) اي نظر الفرج بالنكاح الصحيح المبيع للوط (قوله وقديرى) اي احد الزوجين بشرج الآخر (قوله وان كلنا) حال (قوله يختلف) اي تتعاقب (قوله فيه) اي الاناء لا غتراف منه (قوله لامبعة) محترز التام (قوله ومشتركة) محترز المستقل به (قوله ومحرم نسب الخ) محترز بلامانع محرمة (قوله ومعتقة لاجل الخ) محترز فنحوها (قوله ويجوز التمتع بظاهره) اي الدبر تفريع على تقدير وط (قوله فاضت) اي شاركت وباحت (قوله اصحابنا) اي اقراننا (قوله كسائر) اي باقي (قوله متعلقين) نعمت آية وحديث (قوله من الزوج) نعمت خطبة (قوله فالفصل بين الايجاب والقبول الخ) تفريع على ثم من الزوج

(قوله وهو) أى النكاح (قوله كذلك) أى ذكرنا كان أو انشئ (قوله لم يعرف) بضم الميم وفتح الراء (قوله حينئذ) أى حين فقد العدول (قوله عليها) أى المرأة اقترابها له (قوله ودفع) عطف على الستر (قوله وأما قوله) أى الأشهاد (قوله فى دوامه) أى النكاح (قوله بطلقة) صلة فصح (قوله لأنه) أى النكاح الخ على أن يكون فصح طائفة (قوله لأنها جبرية) أى وكل طلاق جبرى فهو بائن الاطلاق المولى والمعسر والمنفقة (قوله سد الذريعة) على أنه لقضه مع صحته (قوله حد الزنا) أى ان ثبت الوطء (قوله والتعزير) أى ان لم يثبت الوطء (قوله فان) اراد معاشرتها الخ) تفريع على بائنة (قوله براء) أى عدم فصحته (قوله

٦

(تمنقته) أى العروس ذكرنا كان أو انشئ أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء فهو سرنا ما فعلت وهو من خير الافعال وفيه البركة (و) نذب (الدعاه) أى العروس كذلك بكارك الله لكما وجمع بين كفى وخبر (و) نذب للولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد عدلان كفى من لم يعرف بالسكران واستحسن الاكثر من الشهود حينئذ (غير الولى) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر منه دونه ولو تولى غيره العقد لاتهم به بالستر عليها ودفع المعروضة عن نفسه (بعقده) أى عند النكاح صلة اشهاد والنسب منه نصب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل البقاء فواجب شرط فى دوامه وتكفى الشهادة بدون اشهاد افاده ابن عرفة (وفسخ) بضم فمكسر النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة ينام (بلاه) أى الاشهاد بطلقة لأنه صحيح بائنة لأنها جبرية سد الذريعة اذ لا يشاء اثنان الاجتماع على فساد فى خلوة الافعال وادعيا سبق عقد بلا اشهاد فيرفع حد الزنا والتعزير فان اراد معاشرتها فلا بد له من عقد جديد شرعى وتبقى له طلقتان ومحل الفسخ اذا لم يحكم بعدهم من براء فان لم يشهدا احدا عند العقد ولو لقيامه بارجلين قبل البناء واشهداهما على وقوع العقد بينهما كفى فى الواجب وفات المنسوب لانه كحضورهما العقد فى الجملة وان اشهد كل منهما شاهدين بعده كفى ايضا وشاهدا فى المدونة شهادة الابداد بفتح الهمز وسكون الموحدة أى المتفرقة ان كان شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر والافلا تسمى بهذا وان كفت خلافا لعج لعمدة نقل شاهدين عن شاهد ثم عن آخر فاحرى هذه هذا الذى افاده ابو الحسن ونص التهذيب يحيى بن سعيد فيجوز شهادة الابداد فى النكاح والعقود ابو الحسن عياض الابداد المتفرقة بان لا يجتمع الشهود على اشهاد الولى والمثنا كحين بان عقدا والنكاح وتفرقوا وقال كل واحد لصاحبه اشهد من اقبلت بهذا فسر الشيخ فى المختصر فيكون على هذا شاهدان على الزوج وشاهدان على الولى وشاهدان على المرأة ان كانت ثيبا وفى حكمها وان كانت بكر اذ اتى كل واحد اربعة وان اشهد احدهما شاهدين ثم لقيهما الآخر فاشهد هما ايضا فليست شهادة ابداد عياض وهذا على اصلنا ومشهور مذهبنا ان الاشهاد ليس بشرط فى اصل العقد ١١ قوله فليست شهادة ابداد أى لا تسمى بذلك لانه من التبدد أى التفرق ولا تفرق هنا لانهم لا تقبل كما فهمه عجم قائلا لا ينتفع بها كما تقيمده عبارة التبصرة ونصها لابن فرحون بعد ذكره ان الزنا لا بد فيه من اربعة ويلحق بهذا اللعان والمذهب ان اقل شهوده اربعة وشهادة الابداد لانهم لا يباربعة

يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء أى الزوج والولى (قوله وانما) أى الزوج والولى (قوله واشهداهما) أى الزوج والولى الرجلين (قوله بينهما) أى الزوج والولى (قوله لانه) أى اشهادهما بعد العقد (قوله وسماها) أى الشهادة بعد العقد (قوله والا) أى وان لم يكن شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر (قوله بهذا) أى شهادة الابداد (قوله وان كفت) حال (قوله ثم عن آخر) أى ثم نقلهما عن شاهد آخر (قوله هذه) أى شهادة شاهدين على الولى ثم شهادتهما على الزوج او عكسه (قوله بان عقدا) أى الولى والزوج والزوجة أى بلا اشهاد (قوله اشهد) بفتح الهمز وكسر الهاء (قوله وفى حكمها) أى الثيب فى عدم الجبر كما المرشدة (قوله كانوا) أى الشهود (قوله اربعة) أى اثنان

على الزوج واثنان على الولى (قوله احدهما) أى الولى والزوج (قوله لقيهما) أى الشاهدتين (قوله ان شاهدان الاشهاد الخ) بيان للاصل والمشهور بخلاف من (قوله بذلك) أى شهادة ابداد (قوله لانه) أى الابداد (قوله لانها لا تقبل) عطف على لا تسمى بذلك (قوله كما فهمه) أى عدم قبولها (قوله قائلا) حال من عجم (قوله وانما) أى التبصرة (قوله لابن فرحون) أى لغيره كاللغوى (قوله بعد ذكره) أى ابن فرحون (قوله ان الزنا) أى ثبوت (قوله فيه) أى ثبوت (قوله بهذا) أى الزنا فى انه لا بد فيه من اربعة (قوله شهوده) أى اللعان (قوله وشهادة الابداد) أى على عقد النكاح

(قوله فلا تسمى شهادة ابداد) نص صريح في ان المنفى الغامض السمية وبهم منه نفقها فكيف يفهم منه انها لا تنفع (قوله
الدخول) اي باسم النكاح (قوله بوليمة الخ) صلة فشا (قوله اوجا مستقيمين) عطف على ٧ فشا (قوله الشرط) اي ان فشا

(قوله عدمه) اي الفشو
(قوله غير مجبرة) نعمت راكنة
(قوله وحو) اي قول ابن نافع
(قوله فالمناسب) اي لاصطلاح
المصنف تفريع على
مقتضى نقل ابن عرفة
(قوله والا) اي وان كان
الرديسب خطبة الثاني
(قوله فتحرر) اي خطبة
الثاني (قوله سبع) اي كون
الاول عدلا او مستورا
سواء كان الثاني عدلا او
مستورا او فاسقا وكون
الاول فاسقا والثاني كذلك
(قوله اثنتين) اي كون
الاول فاسقا والثاني عدلا
او مستورا (قوله لصدق
غير الفاسق الخ) علة لقوله
افادسة بمنطوق راكنة
اغير فاسق وثلاثة بفهمه
(قوله لا قراره) اي الذي
(قوله وخبر لا يخطب احدكم
الخ) جواب عما يتوهم من
افادته بجواز خطبة ذميمة
راكنة لذي (قوله يفهم)
بضم فككون فكسر
(قوله اذعان) اي قبول
(قوله وارادة) عطف على
اذعان (قوله بطلاق) اي
اصحته بان لا يجرى وقيل
الدخول (قوله وجوبا)
بيان لحكم فسخه (قوله

شاهد ان على الاب وشاهد ان على الزوج فان اشهد احداهما الشاهد دين الذين اشهدهما
الاخر فلا تسمى شهادة ابداد اه اي مع قبولها وليس المراد انها لا تقبل ولا يفتقح بها كما
فهمه عجم (و) ان ثبت الوطى باقرار او بينة (لاحد) عليهما (ان فشا) اي شاع واشهر
الدخول كما لابن رشد والنكاح كما لابن عبد السلام وابن عرفة طي وكل صحيح اذا المقصود
ثبتي الاستقرار بولية وضرب دف ودخان او كان على العقد او على ابقائهم ما باسم النكاح شاهد
واحد غير الولي لاهو ولو تولى العقد غيره او جآ مستفتين قاله ابن عرفة ان جهة لا وجوب
لاشهاد قبل الدخول بل (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظر الاشهر ومفهوم
الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولو جهلا وجوب الشهادة وشارب بولوا قول ابن القاسم
الفشو مع العلم لا بسقط الحد (وحرم خطبة) بكسر الخاء المجهمة اي القاسم نكاح امرأة
(راكنة) اي مانعة وراضية لخاطب سابق (غير فاسق) عدل او مستور حال غير مجبرة فان
كانت مجبرة فالمانعة بركون مجبرها ان قدر صدق من الخاطب السابق بل (ولو لم يقدر) بضم
المثناة تحت وفتح القاف والذل (صدقا) من السابق وشارب بولوا قول ابن نافع لا تحرم
خطبة الراكنة قبل تقدير اصدق في التوضيح وهو ظاهر الموطا وفي المواضع مقتضى نقل ابن
عرفة ان كلا القولين مشهور فالمناسب وهو بل ولو لم يقدر صدق خلاف والله اعلم فان ردولي
المجبرة فلا تحرم خطبتها كخطبة غير المجبرة التي ردت قبل خطبة الثاني فلا يعتبر رد المجبرة مع
ركون وليها ولا ركونها مع رده ولا ركون ام او ولي غير المجبرة مع ردها ولا رد امها او وليها مع
ركونها او بشرط الرد الثاني للحرمة كونه ليس بسبب خطبة الثاني والا فلا ينفىها ومفهوم اغير
فاسق انه لا تحرم خطبة راكنة لفاسق وهذا كذلك ان كان الثاني عدلا او مستورا فان كان
فاسقا كالأول حرم عليه في المفهوم تفصيل والصورتين لان الاول اما عدل واما مستور
واما فاسق والثاني كذلك فتحرر في سبع وتجوز في اثنتين افاد المصنف ستة بمنطوق قوله
راكنة اغير فاسق وثلاثة بفهمه لصدق غير الفاسق بالعدل والمستور فتحرر خطبة الراكنة
لاحدهما من عدل او مستورا وفاسق ومفهوم جواز خطبة الراكنة لفاسق من عدل
او مستور ومنعها من فاسق والذميمة الراكنة لذي تحرم خطبتها ولو من عدل لا قراره على
دينه وعدم اقرار الفاسق على فسقه وخبر لا يخطب احدكم على خطبة اخيه خرج بخروج
الغالب زروق والمشهور ان الركون التقارب بوجه يفهم اذعان كل واحد لشرط صاحبه
وارادة عقده (وفسخ) بضم فكسر عقدا الثاني على راكنة لا الاول بطلا وجوب الحق الله
تعالى وان لم يطلب به الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يكن) الثاني حيث
استمر الركون او رجعت خطبة الثاني فان رجعت اغيرها فلا يفسخ ويحله اذ لم يحكم بعدم
فسخ نكاح الثاني ساكم براه والا فلا يفسخ اه عب البناني هذا احد اقوال ثلاثة ذكرها
ابن عرفة ونصه ابو عرفة في نسخة ثالث الروايات قبل البناء اه ولم يذكر ترجيح اصطلاح ان
ابا عر شهر الفسخ قبل البناء لكن قيده بالاستصحاب والمصنف تبع تشمير هذا وفي التوضيح

لحق الله تعالى) علة فسخ (قوله وان لم يطلبه) اي الفسخ (قوله والا) اي وان حكم بعدم فسخه ساكم براه (قوله هذا) اي فسخه
ان لم يكن (قوله في فسخه) اي نكاح خاطب الراكنة اغيره اي وعدمه (قوله قبل البناء) اي يفسخ قبله (قوله وايد ذكر) اي ابن عرفة

(قوله فيما) اي هنا والتوضيح (قوله بالتزوج) تنازع فدية بعد تعدد (قوله الجبر) نعت ولي (قوله وكذا) اي الجبر في تحريم خطبته
الصريحة ومواعيده (قوله وهو) ٨ اي كون غير الجبر كالجبر (قوله لسكن حكى ابن رشد الاجماع الخ) استدلاله على قوله

وحذف منه الاستحباب فيما ونص الي عمر في كافيته والمشهور عن مالك وعليه اكثر اصحابه انه
يفسخ نكاحه قبل الدخول استحبابا لانه تعدى ما ندب اليه فان دخل به بامضى النكاح فلا
يفسخ ٥ وبه يجمع بين ما هنا وقوله الاتي ونذب عرض را كنة لغيره عليه (و) حرم (صرح
خطبة) بكسر الخاء اي القاس نكاح امرأة (معدة) من طلاق غيره ولو رجعا او موته لان
طلاقه هو اذله تزوجها في عدتها من حيث لم يكن بالثلاث والتصریح التصريح والافصاح
(و) حرم (مواعدها) اي المعتدة بان يدها وتعد بالتزوج وشبهه في التحريم فقال (ك) صريح
خطبة ومواعده (وايها) اي المعتدة الجبر ابن حبيب وكذا غيره وهو ظاهر المدونة عند ابن الحسن
وابن عرفة لسكن حكى ابن رشد الاجماع على ان مواعده غير الجبر مكرهه وتبعه في التوضيح
والشامل فيه مدسواته لقول ابن حبيب بل ارجحته عليه ويؤيده قول زروق ومواعدها
حرام ولو كانت مستبرأة من زنا ووليها الجبر مثلها وغيره فكره مواعده على المشهور وشبهه
في الحرمة ايضا فقال (ك) خطبة ومواعده (كستبرأة من زنا) ولومنه لان المتخلف من مائه
لا يقرب اليه فهو كغيره والاولى وان من زنا ليشمل الغصب وغيره ولا يقال دخلت بالكاف
لان التشبيه لا تدخل شيئا وانما المدخل كاف الثقيل نعم يقال اذا حرم الخطبة والمواعدة
في استبراء الزنا علت حرمتهما في استبراء غيره بالاحرى لان الاستبراء من الزنا اخفها صرح به
في المقدمات فلا حاجة الى التصويب (وتأيد) بفحاشات مثقلا (تجريحها) اي المعتدة من موت
او طلاق غيره بانثا ومثلها المستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان عقد عليها او وطئها فيها بل
(وان بشبهة) لنكاح بان وطئها فيها بلا عقد لظن ان زنا وجسه وشمل كلامه ثمان صور لان من
وطئت بنكاح او شبهته اماما مستبرأة من زنا وغصب غيره او معدة من نكاح او شبهته
ولا يدخل فيه المستبرأة من مالك او شبهته لانها ما في قوله كرهه وقولنا من غيره لانها
لو كانت معدة او مستبرأة منه لم يأت بدخولها عليه بوطئه فيها كما ياتي في قوله او مبتوتة قبل
زوج وان كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة وبالغ على تأييد الوطء بنكاح فقال (ولو)
كان الوطء بنكاح (بعدها) اي العدة فهي رابعة لقوله بوطء بان عقد عليها في العدة ثم وطئها
بعدها مستند العدة عليها فيها ولا ترجع لقوله وان بشبهة لان وطئها بشبهة بعد فراغ عدتها
بدون عقد لا يؤيد تحريمها عليه ولو صرح لها بخطبتها في عدتها ومن عقد على مطلقة طلاقا
رجعيا من غيره ووطئها فلا يأت بدخولها عليه عند ابن القاسم ولذا قيدنا طلاق غيره بالبائن
وقال غيره في المدونة يتأيد وهو ظاهر اطلاق قول المصنف وتأيد تحريمها الخ وصدرت
بالثاني واقصر احد على الاول والذي يظهر من كلام ابى الحسن ترجيح عدم التأيد
وفي الشامل انه الاصح لان وطئها كوطء التي لم تطلق كما يفيد قولهم الرجعية زوجة الا فيما
استثنى وليس هذا منه ولعل المصنف مال لقول ابن عبد السلام الاظهر في الرجعية التحريم
والله اعلم (و) تأيد (عقدته) اي الوطء (فيها) اي العدة من وفاة او طلاق غيره البائن وكذا
في استبراءها من زنا او غصب او ملك او شبهته في تأيد تحريمها في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة
لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فن قبل معدة من غيره مستندة انهار وجسه فلا يتأيد

وهو ظاهر المدونة لرفع
ايها امر ارجحية قول ابن
حبيب (قوله وتبعه) اي
ابن رشد (قوله مساواته)
اي قول ابن رشد (قوله
ارجحته) اي قول ابن رشد
(قوله عليه) اي قول ابن
حبيب (قوله يؤيده) اي
يقوى قول ابن رشد (قوله
مائه) اي الزنا (قوله اليه)
اي الزاني (قوله فهو) اي
الزاني (قوله دخلت) اي
المدخولات من الغصب
وغيره (قوله المدخل) بضم
الميم وكسر الخاء (قوله علت)
بضم العين (قوله حرمتهما)
اي الخطبة والمواعدة (قوله
به) اي اخفيتها استبراء
الزنا (قوله بانثا) حال من
طلاق (قوله ومثلها) اي
المعدة في تأيد تحريمها
(قوله فيها) اي العدة
تنازع فيه عقد ووطء
(قوله كلامه) اي قوله
بوطء وان بشبهة (قوله
او شبهته) اي النكاح
(قوله فيه) اي قوله بوطء
وان بشبهة (قوله فيما)
اي عدتها واستبراءها
(قوله وان كان يحرم عليه
صريح خطبة المستبرأة)
حال (قوله تأيد الوطء) و
اضافة المصدور لفاعله

ومعه قوله محذوف اي التحريم (قوله فهي) اي المبالغة (قوله ولا ترجع) اي المبالغة (قوله بالثاني) اي التأيد بوطء تحريمها
الرجعية بعد العقد عليها في عدتها (قوله على الاول) اي عدم تأيدها (قوله التحريم) اي تأيده (قوله فن قبل) بفحاشات مثقلا

(قوله او ملك) اي اوشبهته
 (قوله فان لم توطأ) اي التي
 عقد نكاحها في عدتها
 او استبرأ منها من غيره (قوله
 ففي التأيد) اي لم يوطأ
 على العاقد (قوله عدمه)
 اي التأيد (قوله فاعقده)
 اي عدم التأيد (قوله
 وشبهته الملك) عطف على
 الغصب (قوله عليه)
 اي الملك (قوله مطلقا) اي
 عن تقييده بكونه بعد ثباته
 بها (قوله لانه) اي كلامه
 هنا (قوله في الاخيرتين)
 اي الهارب والمفسد
 (قوله فاعقدهما) اي الاخيرتين
 (قوله الخلف) بضم فسكون
 فكسر مخففا او بضم ففتح
 فكسر متفلا (قوله فاعقدهما)
 أي الهارب والمفسد (قوله
 محقق) بضم فسكون فكسر
 مخففا او بضم ففتح فكسر
 متفلا ويتبعين الثاني في
 النظم للوزن واهمال الحاء
 وتقدير القاف على القاء
 أي مفسد (قوله قبل وبعد)
 بينهما على الضم عند
 حذف المضاف اليه ونية
 معناه اي قبل البناء وبعده
 (قوله بالخطبة) صلة تعريض
 (قوله فجوازه) أي التعريض
 (قوله في غيرها) اي الرجعية
 (قوله لمن غير الخ) خبر جواز

نهر بها عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح اوشبهته من غيره
 دون المستندة لشبهة نكاح او ملك وعطف على المبالغ عليه فقال (او) كان وطؤه (ملك)
 اوشبهته لعدة من نكاح غيره اوشبهته فيتأبد التحريم في هذه الاربع ايضا بالوطء وشبهه في
 التأيد فقال (كعكسه) اي ووطئها بنكاح اوشبهته وهي مستبرأة من ملك اوشبهته يؤيد
 تحريمها في هذه الاربع ايضا فصور تأيد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية
 والثمانية المتقدمة في قوله وتأبد تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على عدة
 من نكاح اوشبهته او مستبرأة من ملك اوشبهته او زنا او غصب ابن الحاحب فان لم توطأ ففي
 التأيد قولان ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعقده المصنف هذا (او) بوطء (زنا) او غصب
 لعدة من نكاح اوشبهته او مستبرأة من ملك اوشبهته او من زنا او غصب فلا يتأبد التحريم
 في هذه الاثني عشرة صورة (او) وطء (ملك) اوشبهته في استبراء (عن ملك) اوشبهته او عن
 زنا او غصب فهذه ثمان اضافة لاثني عشرة فتم عشرة صور لا يتأبد فيها التحريم بالوطء
 فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها وهي العدة من نكاح اوشبهته
 او المستبرأة من ملك اوشبهته او من زنا او غصب وكلاهما مستغادة من كلام المصنف على ما قررنا
 من قياس الغصب على الزنا اوشبهته وشبهه الملك عليه وصور المتقدمات والعقد زائدة عليها
 (أو) وطء (مبتوتة) بقدر من خطبتها في عدتها منه (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه
 لان المأثورة ولان منعه منها ليس لعدتها وانما هو ابعدهم فتزوجها غيره ولذا لم يزوجها غيره
 وطلتها بعد ثباتها بها او ماتت عظم مطلقا وتزوجها الا قبل في عدة الثاني ووطئها ولو بعد ثباتها
 تحريمها عليه وهذه مضمومة قبل زوج وشبهه في عدم التأيد فقال (ك) وطء (الحرم) بفتح
 فسكون أي الذي لا تدوم حرمة كاخت الزوجة اذا اعتقد عليها ووطئها ابعدهم نكاحها
 ولا يتأبد تحريمها عليه فان طلق زوجته او ماتت فله تزوجها وامادته الحرمة كبنته واخوته
 فلا يدخل في كلامه هنا لانه فيمن يتأبد تحريمها بالوطء ويحذف ضبطه بضم ففتح متفلا كنكاح
 خامسة ونكاح بلاولي وجمع بين محرمي الجمع بنكاح او ملك بوطء او هارب بالمرأة
 او مفسد طاعلي فوجها فلا يتأبد تحريمها عليه على المشهور في الاخيرتين وقيل يتأبد فيها ابن
 عمر الهارب بالمرأة قبل يتأبد عليه تحريم تزوجها والمشهور انه لا يتأبد فيها التحريم وكذا الخلف
 الذي يقصد المرأة طلي زوجها حتى يتزوجها فقبل يتأبد فيها التحريم والمشهور لا يتأبد الا لکن
 افق غير واحد من متأجري الفاسيين بالتأيد فيها ولذا قال في العمليات
 واجدوا التحريم في مخاف و عارب بيان في مخفف

وذكر الابي في شرحه لم يحن ابن عمر انه ان من شئ في فراق امرأة من زوجها بالزوجها فلا يمكن
 من التزوج بها وان تزوجها افسح قبل وبعد (وجاز التحريم) بالعدا المصححة بالخطبة في العدة
 لم توف عنها او طلاقه لغيره بالثلاثة لا رجعي فيصرم التعريض لها بما عاقده القرطبي وجوازه
 في غير ما بين التعريض والتصریح وانما غيره فلا يجوز له قالة الشافعي والاقطهسي
 في التوضيح التعريض عند التصريح بما خوف من عرض الشئ بالهم وهو خطبته وخطبته ان
 يذكر في كلامه ما يعلم دلالة على المقتضى ودون غيره الا ان اشد ما روي بالمقتضى انما هو ما يسمي تلويحا

(قوله النجاء) بكسر النون أى جمائل السيف ١٠ (قوله مثلها) أى فى عدم الرجوع عليها بما أهذه الخاطب لها ثم تزوجت غيره

(قوله ذلك) أى عدم الرجوع
(قوله قبلها) بكسر القاف
وفتح الموحدة (قوله لان
التمكين) أى من المرأة (قوله
كلاستيفاء) أى من الخاطب
لما أعطى لاجله (قوله
بالرجوع) تنازع فيه شرط
وعرف (قوله من المستشار)
صله ذكر (قوله اذا عرفها)
أى المساوى (قوله غيره) أى
المستشار (قوله والا) أى
وان لم يعرفها غيره (قوله
وجب) أى على المستشار
ذكر المساوى (قوله لانه) أى
ذكر المساوى (قوله والا)
أى وان لم يستشره (قوله
والا) أى وان سأله عنها
(قوله لانه ربما الخ) علة
لذكره عدة الخ (قوله فبعد
متعلق بتزوج) تفريع على
المزج (قوله بها) أى الخطبة
(قوله فيها) أى العدة (قوله
وهو) أى الخاطب الاول
الذى ركنت له (قوله مطلقا)
أى - واما كان الثانى عدلا
او مستورا أو قاصدا (قوله
أو فاسق) عطف على عدل
(قوله وهذا) أى نذب العرض
(قوله الفسخ) أى لعقد
الثانى قبل بئانه (قوله وان
أسقطه) أى التذب الخ حال
(قوله الاربعة) أى بعد الحمل
واحدا (قوله ركنين) أى
الزوج والزوجة (قوله

والفرق بينه وبين الكتابة ان التعريض ماذ كراهه والكتابة هى التعبير عن الشئ بالإنزاه كقولنا
فى طول القامة والكرم طوبى النجاء وكثير الرماذ (كفيلك راغب و) جاز (الاهداء) للمعتدة
من وفاة او طلاق غيره البائن لا الانفاق عليها فيحرم كالمواعد فان اهـدى لها وانفق عليها
ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ قاله ابو الحسن وتنت وفى التوضيح ان غير المعتدة مثلها
وذكر اللقائى عن البيان ان ذلك اذا كان الاعراض منه فان اعرضت عنه فبرجع عليها لان
الذى اعطى لاجله لم يتم له وفى المعيار للرجوع بما انفق على المرأة او بما اعطى
فى اختلاعهما من الزوج الاول اذا جاء التعذر والامتناع من قبلها لان الذى اعطى من اجله
لم يثبت له وان كان التعذر من قبله فلا يرجع له عليها لان التمكين كلاستيفاء اهـ ولعل هذا
كله ان لم يكن شرط ولا عرف بالرجوع والا عمل به اتفاقا (و) نذب على ظاهره رافض الواضحة
عند عبد الملك (تفويض الولي) والزواج (العقد لفاضل) لرجاء بركته وللاقتداء بالسلف الصالح
ومفهوم افاضل ان تفويضه لغيره خلاف الاول (و) جاز (ذكر المساوى) أى العيوب التى
للزوج او الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لانه نصح للمستشير وهذه للجزولى
وقال القرطبي اذا استشاره وجب عليه ذكرها ولو عرفها غيره والاندب وقال عجم يجوز ان
لم يسأله عنها والاوجب لانه نصح (وكره) بضم فكسر (عدة) بتخفيف الدال المهملة أى وعد
بالنكاح فى العدة (من احدهما) أى الرجل والمعتدة من غيره لانه يخرج من غير ان يعده الاخر
لانه ربما لا يحصل ما وعد به فيكون من خاف الوعد او خشية عدة الاخر فيقع الحرام (و) كره
(تزدج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير بثوته عليها قاله عجم أى لان من ثبت عليها
تحدة فظهر والافهى اولى بالكراهة وانها تحرم حيث لم تنب ولم تحدد لانه اقرار على المعصية
(او) تزوج امرأة (مصرح لها) بضم الميم وفتح الصاد المهملة والراء المثقلة أى بالخطبة فى عدتها
من غيره فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا بمصرح
(ونذب) بضم فكسر (فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها بما فيها اذا تزوجها
بعدها (و) نذب (عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاده مبهمة امرأة (راكنة)
قبل خطبته (لم) مخاطب (غير) أى مغاير للخاطب الثانى وهو عدل او مستور مطلقا او فاسق
والثانى مثله وصله عرض (عليه) أى الغير الذى كان ركن اليها وركنت اليه وهذا على
ان الفسخ استعجاب وهو الصواب كما تقدم عن السكاكى وان اسقطه المصنف من هنا والتوضيح
(وركنه) أى النكاح عام لا لركان الاربعة او الخمسة بعد الحمل ركنين باضافته للضمير أى التى
يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخله فى ماهيته (ولى) للمرأة بشروطه الآية فلا ينعقد
نكاح بذونه (ومداق) بشروطه الآية أيضا فلا ينعقد نكاح باسقاطه ولا بشرط ذكره عند
العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (ومحل) أى زوج وزوجة معلومان خالمان من الموانع
الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة) الحط الظاهران الزوج والزوجة وتكون والصيغة
والولى شرطان وأما الصداق والشهود فلا ينبغى عددهما من اركانها ولا من شروطه لصحته
بدونهما لان المضرا سقاط الصداق والمذخور بلا شهاد اهـ البنائى فيه نظر لان الزوجين
ذاتان والنكاح معنى فلا يصح كونهما ركنين له وبهذا اعترض ابن عرفة على ابن شاس وابن

بإضافته) أى ركن صله عام (قوله وان لم تكن داخله الخ) حال (قوله وبهذا) أى كون الزوجين ذاتين الخ صله اعتراض الخاجب

(قوله جعل) اي ابن الحاجب وابن شاس (قوله فقال) اي ابن عرفة (قوله جعل) بسكون الهمزة (قوله الكل) اي الادل
والهل والقصد (قوله له) اي الطلاق (قوله يرد) يضم فتح خبر جعل ١١ (قوله بأنهما) اي الادل الخ (قوله

حقيقته) اي الطلاق (قوله
تقصيه) اي الخط بين
الزوجين وغيرهما (قوله
من وجوده) اي الصداق
(قوله وان لم يجب ذكره)
حال (قوله اي ذكر) تفسير
للمضاف المقدر (قوله فان
اقتصرت على وهبت الخ)
مفهوم وبصداق (قوله
ملك الزوج الخ) صلة البقاء
(قوله ملكك) بشد اللام
(قوله وقصد) اي الولي (قوله
به) اي اللفظ المقتضى
للبقاء مدة الحياة وبالجملة حال
(قوله مطلقا) اي ذكر
صداقهما لا (قوله في انعقاد
النكاح) صلة كاف التشبيه
(قوله فان لم يقصده) اي
النكاح بمقتضى البقاء
(قوله به) اي مقتضى البقاء
غير انكحت وزوجت (قوله
صيقته) اي النكاح (قوله
عليه) اي النكاح (قوله
وفي قصرها) اي الصيغة
(قوله عليهما) اي انكحت
وزوجت (قوله الى انه) اي
النكاح (قوله كالهبة) اي
في انعقاد النكاح به بشرط
ذكر الصداق ولو حكما
(قوله قال) اي الخط (قوله
وهو) اي دخول الصدقة
في التردد (قوله ونفذت)
بشد الفاء (قوله فلا يشترط)

الحاجب حيث جعل ار كان الطلاق الادل والهل والقصد فقال مانصه وجعل ابن شاس وابن
الحاجب تابعين للفرز الى الكل اركانها يرد بانها خارجة عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة نبي
غير ركن له اه ولا يجب عن الخط بانه اطلاق الركن بمجازا على ما تنوقف عليه الماهية لانا
نقول تفصيله يمنع ذلك وانما يجب بذلك من لم يقصد كبن شاس وابن الحاجب والمصنف
والحق والله اعلم ان المراد بالركن ما لا توجد الماهية الشرعية الا به فقد دخل النجاسة التي ذكرها
المصنف كلها لان العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما شرعا الولي والزوج وعلى معقود عليه
وهي الزوجة والصداق فلا بد من وجوده وان لم يجب ذكره ولا يتصور العقد الا بصيغة وقد
خصها الشارع بما ذكره وكلام الخط انما ينزل على الحقيقة اللغوية وليس الكلام عليها
وبدأ بالكلام على الصيغة لقوله فقال (بأسكت) اي هذا اللفظ من الولي (وزوجت) بفتح
الزاي والواو ومشددة والواو بمعنى او فاحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق
وهبت) الباء بمعنى مع داخل على مضاف مقدر اي ذكر والجار والمجرور حال من وهبت المقصود
لفظه المعطوف على انكحت اي وبلغت وهبت مع ذكر صداق حقيقة بان قال وهبت لك بربع
دينار مثلا او حكامان قال وهبت لك نفويضا فان اقتصرت على وهبت ولم يذكروا صداقا لا حقيقة
ولا حكام لم ينعقد كما في المدونة والتردد الا في ضعيف كما في الشامل ويشترط اللفظ من القادر
عليه ونقوم مقامه اشارة الاخرس او كتابته (وهل كل لفظ يقتضي البقاء) ملك الزوج عصمة
الزوجة (مدة الحياة) لهما (كعبت) وتصدقت ومنعت واعطيت وملكك واحلت واجبت
وقصده النكاح مع تسمية الصداق حقيقة او حكما (كذلك) اي انكحت وزوجت مطلقا
وهبت مع تسمية صداق في انعقاد النكاح بكل اوليس كذلك فلا ينعقد النكاح به في الجواب
(تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين الرابع منه عدم الانعقاد لقوله الخط عن الشامل فان
لم يقصده ولم يسم صداقا فلا ينعقد به اتفاقا ابن عرفة صيقته ما دل عليه كلف الترويع
او الانكاح وفي قصرها عليهما نقلا الباجي عن ابن دينار مع المغيرة ومالك رضي الله تعالى عنهم
اه وفي التوضيح اختلفت طرق الشيوخ في نقل المذهب فيما عداها اي انكحت وزوجت
فذهب ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف واللباب وابن العربي في احكامه الى انه ينعقد
بكل لفظ يقتضي التأييد دون التوقيت وذهب صاحب المقدمات الى انه لا ينعقد بمعا
انكحت وزوجت الا لفظ الهبة فاختلف فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه اه فعلم ان
التردد بين ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت وزوجت وهبت بصداق وقد قال
ابن عرفة في كون الصدقة كالهبة ولغوها قول ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت
وزوجت وهبت بصداق اه فذكر التردد المذكور في لفظ الصدقة وقد صرح الخط بان
الصدقة داخل في التردد قال وهو الذي يظهر من كلام الشامل (وكقيل) من الزوج
والكاف للقبيل مدخل لما أشبه قبيل كرضيت ونفذت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها
بكال الجواهر (و) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء للولي (زوجي فبفعل) الولي بان
يقول له زوجتك او فعلت فتي تلفظ الولي او الزوج بلفظ الانكاح او الترويع فيمكن ان يجيبه

زيادة نكاحها) نثر يبع على وكقيل

الاخر بما يدل على القبول بأي صيغة وفي خلاف لفظهما معا - ما لم ينعتد الالفاظ الهبة مع
الصدق ودل اتيانها بالذم على اشتراط القور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين
ويغفر التفريق اليسير ونصه والذم كاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لابي ثور ويلزم فيه
القور في الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز اه وقدم اغتقاره بالخطبة ولا يغتفر التفريق
الكثير الا في الايصاء بالتزويج فيغتنق للاجماع وسبأ في قوله وصح ان مت فقتد زوجت ابنتي
الخ وفي النهاية لحفيد ابن رشد واما تراخي القبول عن الايجاب في العقد من الطرفين فاجازه
مالك رضي الله تعالى عنه ان كان يسيرا ومنعه مطلقا الشافعي وأبو ثور رضي الله تعالى عنهما
واجازه مطلقا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والتفرقة بين الامد الطويل واليسير لمالك رضي
الله تعالى عنه اه ومثله في المعيار من جواب البرجيني الخط وهذا ظاهر جاز على قول ابن
القاسم وفي المعيار أيضا عن البايع ما يقتضي الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن
الايجاب من الولي الجبر ومثله قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في الرجل يقول زوجت ابنتي فلانا
ان رضي ان له الرضا باجماع ابن غازي بعده نقله وقد قبل ما قاله أبو محمد بن رشد وغيره وهو
موافق لما قاله البايع اه وبهذا اتفق العبدوي والقوري فائلا ليس عندنا في المسئلة غير
هذا الان يتأول ما في القوانين بان المراد القور بين القبول وعلم الايجاب أي العلم به فيرجع
لما قاله الجماعة افاده البنائي قلت الظاهر من كلام الجماعة انه في الايصاء بالتزويج فلا يخالف
ما في القوانين والنهاية لانه في العقد في الطرفين أي بين الولي والزوج الحاضر بن مجلس واحد
كما افاده عب والله أعلم (ولزم) النكاح بتمام صيغته ان اسقرضاها ما به بل (وان لم يرض)
احدهما به او هما به بعد تمامها بان ذكرها بقصد الهزل او بلا قصد لان هزل النكاح جسد
هذا هو المعقد ولو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين كالطلاق والعنق والرجعة فما
قاله القابسي والتمى واقتصر عليه أبو الحسن من عدم المزوم اذا علم الهزل خلاف المشهور
واختلف في تمكنه منها مع اقراره بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضره
انكاره وهو ما ذكره ابو عمران وهو الموافق لقول المسنف وليس انكاحا والزوج طلاقا وقيل
لا يمكن ويلزمه نصف الصداق قاله الخط وتمكنه منها مشكل مع اقراره بانه لم يرد النكاح
الا ان براد تمكنه ظاهرا وفيه شيء اه بل لاشي فيه مع ما جعله الشارع من لزومه الهازل
كن تلفظ بالطلاق ولم يصد به حل العصمة بان كان لا قصد له أو قصد به الهزل فانه يلزمه على
المشهور كتابا في قوله ولزم ولو هزل ورد بلوا القول بان الهازل لاشي عليه (وجبر) الشخص
(المالك) المسلم الحر والعبد المأذون له في البشارة ذكره كان او انثى (امة وعبد) على النكاح
(بلا ضرار) فلا يجبرهما معه كتزويج ربيعة بعبد أسود غير صالح او عبده بن لاخير فيها
او تزويج أحدهما بنى عامة بكذا م وبرص وجنون (لا عكسه) أي لا يجبر الرقيق ماله كعبد على
تزويجه ولو أضر الرقيق من عدم التزوج ولو قصد المالك بمنعه منه أضراره اذ لاحق للرقيق
في الوطء ثم يندب للمالك تزويجه الا ان يخشى الزنا فيجبر على تزويجه او يبيع منه بغير ضرر
ولا ضرر اذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر اويق
لاخر منه بغيره ذكره كان او انثى (وله) أي مالك البعض (الولاية) على الامة التي بعشها رقه

عنه ما) أي الانكاح
والتزويج (قوله به) أي
اشتراط النور (قوله ونصه)
أي ابن جري في قوانينه
(قوله لازم) أي لعاقديه
فليس لاحدهما ولا لهما
تركه (قوله اغتقاره) أي
الفصل (قوله وسبأ) أي
التفريق بالايصاء (قوله
ومنعه) أي التراخي (قوله
مطلقا) أي ولو يسيرا (قوله
مطلقا) أي ولو طويلا
(قوله البرجيني) بضم
الموحدة (قوله مع تأخر
القبول عن الايجاب) أي
بزمن طويل (قوله قبل)
يقع القاف وكسر الموحدة
(قوله وبهذا) أي اغتقار
تأخير القبول عن الايجاب
بزمن طويل صلة افتي
(قوله لانه) أي ما في القوانين
والنهاية لانه لقوله لا يخالف
(قوله تمامها) أي صيغته
(قوله من عدم المزوم اذا
علم الهزل) - ان لما (قوله
خلاف المشهور) خبر ما
والتفريع على قوله هذا
هو المعقد (قوله تمكنه)
أي الزوج (قوله منها) أي
الاختلاء بالزوجة والتلذذ
بها (قوله من لزومه) أي
النكاح الهازل بيان لما
(قوله معه) أي الأضرار
(قوله الا ان يخشى) أي
الرقيق (قوله فيجبر) أي ماله

(قوله ويصح رده) أي مالك البعض من أمة بعضها الآخر أو ملك لغيره (قوله قال) أي أحمد (قوله ولم يلزم) أي النكاح مالك البعض (قوله مساو) أي لشريكه الذي لم يعقد (قوله القائم) أي بشيخ العقد (قوله ولم يكتف) أي المصنف (قوله ما) أي الولاية المنقصة إلى إجازة ورد (قوله عنه) أي الرد (قوله لأنها) أي الولاية (قوله لا تستلزمه) أي الرد (قوله أن الأقرب غير الجبر لا يفسخ تزويج الأبعد) أي مع أن الأقرب الولاية (قوله وإن كانه) أي مالك البعض (قوله وذكر) أي الرماصي (قوله لقوله) أي ابن الحاجب (قوله وابن عبد السلام) عطف على التوضيح (قوله ثم قال) أي ١٣ الرماصي (قوله عتبهما) أي

تقرير ابن عبد السلام
وضيح (قوله عتبهما) أي من
بعضها حر (قوله تكون)
أي من بعضها حر (قوله كاحد
الشريكين) أي وعقده بلا
أذن شريكه باطل (قوله
كلامه) أي المتسطى (قوله
ورده) عطف على إجازة (قوله
على هذا) أي تخيير السيد
بين الإجازة والرد (قوله
هذه) أي الحر بعضهما (قوله
فيها) أي المدونة (قوله
أو اسقى) أي من (قوله
ثم ذكر) أي من (قوله فيه)
أي نكاح المكاتبه بلا
أذن سيدها بين إجازته ورده
(قوله وهو) أي الخيار
(قوله قال) أي من (قوله
وانت) أي أيها الناظر
(قوله فيه) أي كلام طي
(قوله له) أي طي (قوله ما
ادعاء) أي طي (قوله من
الأحوية) بيان لما (قوله
لأن المكاتبه حررت
نفسها) علة لقوله لأن لم
ادعاء وفيها أن أحرارها
نفسها ليس بالنسبة إلى

وبعضها الآخر فلا تزوج الأباذنه (وله) (الرد) لنكاح العبد المبعوض الذي عقده بلاذنه
لأدخاله عيبا في البعض الذي ملكه منه ويصح رده نكاح المبيعة بلاذنه ولو عده لها أحد
الشريكين أو الشركاء فيها نكاحا لم يلزم مع أن العاقدة ولي مساو غير مجبر لأن القائم
هنا أقوى من غيره بأنه بعضها وان اتفق الشركاء على تزويج رقيقهم فلمهم جبره عليه
لصبروتهم كمال واحد عجي لا يخفى أن الرد ليس قسما للولاية بل هو قسم منها وقسمها الآخر
الإجازة ولم يكتف بها عنه لأنها لا تستلزمه ألا ترى أن الأقرب غير الجبر لا يفسخ تزويج الأبعد
الرماصي الخط في قول المصنف ولما لم يكتف بعض الخ: ابن الحاجب ومن بعضه حر لا يجبر وإن كانه
كذلك الجميع في الولاية والرد ذكر تقرير التوضيح لقوله كمال الجميع وابن عبد السلام ثم قال
عتبهما وهذا يقتضي أن من بعضهما حر إذا تزوجت بغير أذن من له البعض فنكاحها باطل وهو
ظاهر إذا عتينا أن تكون كأحد الشريكين ١٥ وفيه نظر إذا اشتراك فيها الجبر عند اجتماع
الشركاء عليه والمعتق بعضها لا جبر فيها أصلا قال في المتبعية وان كانت نصفها حرة ونصفها ورق
فلا تزوج الأباذنه سيدها ولا سيدها أن تزوجها الأباذنه ١٥ وظاهر كلامه أن السيد يجبر
في إجازة نكاحها بغير أذنه ورده لا يمتنع رده وقد نص في المدونة على هذا في المكاتبه فأحرى
هذه وليد كره فيها نكاح الرد إلا في المشتركة أن زوجها أحد الشريكين وقد تبع من الخط على
مقالته هذه واسقروا عليها حتى قال في قوله ولا أنى بشائبة ينبغي أنه لا بد من رد نكاح كل أنى
بشائبة تزوجت أو زوجت بغير أذن سيدها ولو أجازته وله الخيار في الذكور كما تقدم في شائبة
التبعية إذ لا فرق بين شائبة وشائبة ثم ذكر كلامها في المكاتبه وقال يوهى العمة والخيار فيه
وهو ظاهر في الذكور قال بعده نامل ١٥ ولما لم يتضح له شيء أحال الناظر على التأمل وانت
غنى عنه بما قلنا ولو حل الكلام على ظاهره ما احتاج للتأمل والله أعلم البناني فيه نظر لأن
قولهم كمال الجميع ظاهر فيما قاله الخط لأن مالك الجميع مجبر فان تزوجت أمته أو زوجت
بغير أذنه وجب فضنه ولا دليل له في كلام المتبعية ولا نسلم ما ادعاه من الأحوية لأن المكاتبه
أحررت نفسها فهي أقوى من المبيعة فتأمل والله أعلم (والختار) للغمي من نفسه فلما نسب
واختار (ولا) يجبر السيد (أنى بشائبة) من حرية غير التبعية السابق كام ولد
ويصح رد نكاحها بتزويجها لهما جبراً أو تزويجها غيره بغير أذنه على المذهب وقوله في باب أم الولد
وكره له تزويجها وان برضاها وأولها بالمال وان مؤكدة قاله عجي طي هذا ظاهر قولها السيد

تزوجها أو لا يجازي دون أذن سيدها ولزمه والملازم باطل وأيضاً رقيق كلها ما بقي عليها شيء من الجحوم ولو سيرا (قوله فهي)
أي المكاتبه (قوله فالنائب) أي لاصطلاح المصنف تفريع على من نفسه (قوله من حرية) بيان لشائبة (قوله بتزويجها) أي
السيد (قوله أو تزويجها غيره) أي السيد من إضافة المصدر لفعله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله بغير أذنه) أي السيد (قوله على
المذهب) صله ينصم (قوله وقوله) أي المصنف (قوله له) أي السيد (قوله تزويجها) أي أم ولده غيره (قوله للعال) أي لا المبالغة
لاقتضاء ما قبلها أن له جبرها بكره وليس كذلك (قوله هذا) أي كون سيد أم ولده ليس له جبرها (قوله قولها) أي المدونة

(قوله وعلى هذا) أي جبر السيد أم ولده صله اقتصر (قوله به) أي جبر أم الولد (قوله في إجباره) أي السيد (قوله وجوبه) أي
ثبوت جبره (قوله ونحوه) أي وجوب جبره (قوله فيها) أي المدونة (قوله نفقه) أي الإجماع (قوله ونحوه) أي نفقه (قوله والفتيا)
أي المقتضى به (قوله انه) أي لسان (قوله انكاحه) أي السيد (قوله لهما) أي أم ولده (قوله وفي جبرها) أي أم الولد على النكاح (قوله
سماع ابن القاسم نفقه) ١٤
أي جبرها وإضافة سماع من إضافة المصدر لقاعله وتكمل عمله بنصب

فمنع نكاحها أن تزوجت بغير إذن لو كان له جبرها لتحتم فضله كنكاح القن وعلى هذا
اقتصر صاحب الماعين وصدر به المتبطل ونصه وحكى عبد الوهاب في إجباره أم ولده روايتين
أحدهما وجوبه ونحوه فيها والأخرى نفقه ونحوه روايته يعني عن ابن القاسم والفتيا انه ان
وقع انكاحه لها من غير نفقة ولا يفسخ ونحوه لصاحب الماعين ونص ابن عرفة وفي جبرها
رجوع مالك إلى سماع ابن القاسم نفقه عن رواية ابن حبيب ثبوته ابن رشد هو ظاهر في إرخاء
الاستور وقول محمد ١٤ وأشار به في القول في إرخاء الاستور وأكره أن يزوجه الرجل أم
ولده فان فعل فلا يفسخ إلا أن يكون أمر بين من الضرر فنفقة بدين ان مذهب المدونة
جبرها بكرهه وان الفتوى عليه وعليه فزوج المصنف في بابها فهو على ظاهره فجعل الواو من
قوله وان برضاها للجال غير صحيح ونص بضرورة اللغوي اختلاف هل للسيد ان يصبر من فيه عقد
حرية بتدبير او كتابة او عتق لاجل او استدلال فقبل له إجبارهم وقيل ليس له إجبارهم وقيل
ينظر الى من يتزوج ماله فله جبره وما لا فلا وقيل له إجبار الذي كور دون الاناث والصواب منه
من إجبار المكاتبه والمكاتب بخلاف المدبر والمعتق لاجل إلا ان يمرض السيد او يقرب
الاجل وينع من إجبار الاناث كام الولد والمذبرة والمعتقة لاجل ١٥ واجيب بان نفقه ماله
لما لم يخرج عن الاقوال التي نقلها عن المصنف عنه بالاسم والله اعلم اجمدا اختار مبتدا وخبره
ولا اني بشأنة أي ما يذكر وقوله ولا اني على تقدير مضاف أي ولا مالك عطف على مالك
البعض أي ولا يجبر مالك اني الخ (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لانه حر بنفسه (بخلاف مدبر)
يفتح الموحدة فلما لم يجبره على النكاح (ومعتق) بفتح المنة (لاجل) فلما لم يجبره عليه
(ان لم يمرض السيد) مرضا مخوفا شرط في جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الاجل) شرط في جبر
المعتق لاجل بالعرف كشمس قاله احد ابن عرفة في حده أي قرب الاجل بالاشهر او الشهر فولا
مالك واصبغ ١٥ وهذا يقتضي ترجيح الاول تصديره وعزوه والخدعة لا تزوج الابرضها
ورضا من له الخدعة ان كان مرجعها الحرية والا كفي رضا من له الخدعة (ثم) يجبر (اب)
رشيده والسفينة ان كان ذاعقل ودين فله جبر ابنته ولا نظروا به في تعيين الزوج وتزوج بنته
كيتية وهل يلى عقدها السفينة او وايه قولان وان عقد قبل نظر وليه نظروا به فيه فان حسن
امضاء والارده وللادب الرشيد الجبر ولو لم يبيع منظر او اعى او اقل حالا وما لا او ربع دينار
ومصادق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا لغيرها زواة ابن حبيب عن الامام مالك رضي الله
تعالى عنه (وجبر) الاب الرشيد بنته (الجهنونة) المطبقة ولولدت الاولاد والتي تفتق تنظر
اذا قلنا ان كانت بالغة ثيبا فان لم يكن لها اب ولا وصى فالقاضي (و) جبر الاب الرشيد بنته

مفعوله (قوله عن رواية
ابن حبيب ثبوته) أي
جبره صله رجوع وإضافة
رواية كإضافة سماع (قوله
هو) أي ثبوته (قوله وقول)
عطف على ظاهر (قوله
وأشار) أي ابن رشد (قوله
بهذا) أي قوله هو ظاهرها
(قوله لقوله) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله يكون)
أي يوجد (قوله من الضرر)
بيان لاصريين (قوله بان)
أي ظهر (قوله جبرها)
أي أم الولد (قوله عليه)
أي الجبر (قوله وعليه)
أي الجبر صله درج أي
منه (قوله بابها) أي أم
الولد بقوله ذكره تزويجها
وان برضاها (قوله فهو)
أي كلام المصنف في بابها
(قوله على ظاهره) من
المبالغة (قوله اختلف)
بضم التاء وكسر اللام
(قوله ينظر) بضم اليا وفتح
الطاء (قوله وينع) بضم
الياء (قوله تفصيله) أي
التفصيل (قوله بالعرف)
صلة يقرب (قوله الخدعة)

بضم فسكون ففتح أي الأمة الموهوبة لخدمتها الشخص (قوله ان كان مرجعها) أي رجوع الأمة بعد
الخدعة (قوله والا) أي وان لم يكن مرجعها الحرية (قوله والا) أي وان لم يكن السفينة ذاعقل ودين (قوله يلى) أي يتولى ويباشر
(قوله وان عقد) أي السفينة نكاح بنته (قوله فيه) أي عقد السفينة (قوله والا) أي وان لم يحسن (قوله ومصادق مثلها الخ) حال
(قوله المطبقة) بفتح الموحدة أي دأمة الجنون (قوله لهما) أي الجنونة المطبقة

(البصير)

(قوله سنها) بكسر السين وشد النون أي أقل عمرها (قوله قال) أي الباسي (قوله وهو) أي عدم جبرها للجحى (قوله والمحبوب) عطف على محبوب (قوله وسائر) أي باقي (قوله جبر) أي الاب ١٥ (قوله والفاسق) عطف على

مجنون (قوله تأيها) بفتح التاء والهمز وضم الياء مثقلا أي خلوها من زوجها بموته أو طلاقه منه وم أن صغرت (قوله كوثية) بفتح فسكون أي لظة (قوله منه) أي الحرام (قوله وظاهرها) أي المدونة (قوله جبرها) أي الثيب بزنا (قوله مطلقا) أي ولو كررته (قوله بانه) أي جبرها مطلقا (قوله والتقييد) أي بعدم التكرير (قوله) أي الفاسد (قوله للحقوق الولد فيه) أي الفاسد عليه تنزيه له منزلة الصحيح (قوله ودرته) أي الفاسد من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بصب مفعوله عطف على حقوق (قوله وعدم تهايينه) أي الزوج الذي فسد نكاحه عطف على حقوق (قوله ولو وافقها) أي الزوج (قوله على عدمه) أي مسها (قوله انه) أي الشأن (قوله ان علم) بضم العين (قوله اجباره) أي ايها (قوله بعد) بضم العين (قوله من يجبرها الاب) مفعول جبر (قوله صريحا) أي امر امر يما (قوله ولو طرأه) أي الزوج المعين (قوله هذا) أي تزوج الزوجات وتسرى السريات (قوله يلزم الولي) أي تزويجها للمعين

(البكر) التي لم تزل بكارتها ان لم تكن عانسابل (ولو) كانت (عانسا) أي مقبلة عند ايها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها ما حلح نفسها قبل خطبتها وهو - ل - سنم ثلاثون سنة - ثمة او ثلاث وثلاثون او خمس وثلاثون او اربعون او خمس واربعون او منها الى الستين اقوال ويجبرها ولو زاد على سن التعميس لكل واحد غير كخصي ولو لا يدين بها لان شأن الاب الحنان والشفقة وان لم يوجد بالقل (الا لخصي) أي مقطوع الذكركرة او الاثنين فقط حيث كان لا ينجي فلا يجبرها له (على الاصح) عند الباسي قال وهو الاظهر عندى لتحقيق ضررها به ظاهره ولو كان على النظر عات به أم لا ودخل بالكاف مجنون يخاف عليها منه وبرص متسلخ واجذم منقطع منع الكلام وتغير ريمه ولو كانت مثله لانها قد تبرأ قبله والمحبوب والعندين وسائر المعيين يعيب يرد به الزوج افاده تت وقوله متسلخ ومنقطع منع الكلام الخ ليس بقيد اذا انعقد ان البرص الحق والحدام البين مسقطان جبره مطلقا والفاسق الشريب ان كرهته (و) جبر أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت نكاح صحيح فان بلغت بعد تأنيها صغيرة فلا يجبرها هذا قول ابن القاسم واشتب واستحسنه الخمي وقال سحنون يجبرها بعد بلوغها (او) بلغت وثبت (بعارض) كوثية او عود (او بحرام) من زنا او غصب ولو ولدت منه فيقدم ابوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررته حتى اشتهرت به وحدث فيه فلا يجبرها ويجبرها مطلقا (تأويلان) وظاهرها جبرها مطلقا وصرح الفشتالي بانه المشهور والتقييد بعد الوهاب وبقي على المصنف من ثبت نكاح صحيح وتأنيها بالغه وظاهر فسادها ويجز وليها عن صونها فيجبرها ابوها على النكاح وكذا غيره من الاولياء لكن الاحسن رفع غير الاب للعالم فان زوجها بالرفع مضي اقتصر على هذا ابن عرفة (لا) ان ثبت بالغه (نكاح) فاسد) مختلف فيه او يجمع على فسادها على الحد دخل فيه الزوج وازال بكارتها ثم زالت عصمتها بنفسه او طلاق او موت فلا يجبرها تنزيلا لمثله النكاح الصحيح للحقوق الولد فيه ودرته الحد وعدم تهايينه الذي كانت تسكنه ان كانت رشيدة قبل (وان) كانت (سقيمة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وامام لا يدرأ الحد في الحرام فلا يجبرها فيه حاله تت (و) لا يجبر (بكرار شدت) بضم الراء وكسر الشين مشددة أي رشدها ابوها بقوله اياها بحضرة عدلين رشدين ورفعت الطرح عنك اوانت مرشدة او اطلقت يدك في التصرف او نحو ذلك بعد ثبوت رشدها عنده بالتجربة المتكررة وهي بالغه فتصرفها في المال ماض ولا تزوج الا اذا رضيت بالقول (او) أي ولا يجبر بكرا (قامت) مع زوجها (بيتها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم تأيبت بموت او طلاق (وانكرت) من زوجها ولو وافقها على عدمه ومفهوم اقامت بيتها انه ان علم عدم خلوتها به وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجباره عنها ولو اقامت مفعودا عليها منين وهو كذلك كما في المدونة (وجبر وصي) ولو بعد كوصي وصي من يجبرها الاب (امره) أي الوصي (أب) محجبر (به) أي الجبر المدلول عليه بجبر صريحا كاجبرها اوضعا كزوجها صغيرة او كبيرة (او عين) بفتحات مثقلا الاب للوصي (الزوج) ولو زاد زوجات او سرار ولو طرأ له هذا وكان حين الايضاء عزب قاله ابن عرفة ويلزم الولي ان فرض مهر

(قوله فان عين) اي الاب (قوله في سائر) اي جميع (قوله على هذه الصورة) اي زوجهما من احييت (قوله البالغة العاقلة)
 فعين للثيب (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان زوج ولي الثيب) اي ولها وصي (قوله جاز) اي مضى التزويج (قوله يجوز)
 اي التزويج (قوله لاخ) ١٦ اي منه (قوله على الاب) اي غير الجبر (قوله وان زوجها) اي الثيب البالغة

منها وكان غير فاسق قاله اصبح فليس الوصي كالأب من كل وجه فان عين فاسقا شريفا
 فلا عبرة به اذ ليس للأب جبرها عليه وكذا من طرأ فسقه (والا) أي وان لم يأمره بجبرها وليه عين له
 الزوج بان قال له زوجها من احييت (في جبره وعدمه) (خلاف) نقل ابو الحسن عن كتاب ابن
 المواز والواضحة ان له جبرها بخلاف وصي فقط او وصي على بضع بناتي او على تزويجهن فلا
 يجبر ثم قال ابو الحسن والقياس ان لا يزوج الابعد البلوغ في سائر هذه الوجوه ١٥ فقد رجع
 عدم الجبر وفي القلشاني ترجيح الجبر ونصه وان قال الاب الوصي زوجهما من احييت
 فالشهور له الجبر وقال مضمون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لابن عرفة فيجب حمل
 كلام المصنف على هذه الصورة هنا فقط بناء على ان الترجيح يكون به التشهير ذكره الخط
 في الخطبة وذكر ابن عرفة عن ابن رشد خلافا في قوله انت وصي على انكاح بناتي ونصه ابن بشير
 فلو قال انت وصي على انكاح بناتي ففي جبرهن قولان لمحمد وابن حبيب ١٥ لكن لعدم
 التشهير لا يصح ادخاله في كلام المصنف وبما ذكرنا في قوله الرماصي الصواب عرفت
 قوله والانخلاف او بدله بالانقولان (وهو) اي الوصي (في الثيب) يشكاح صحيح او ادري الخ
 البالغة العاقلة الموصى على تزويجها (ولي) من اولياء امر زوجها بناتها في مرتبة ايها فيها
 وان زوج ولي الثيب جاز على الوصي بجوازه لاخ على الاب وان زوجها الوصي جاز على الولي
 (وصح) انكاح في قول الاب (ان مت) بضم التاء (فقد زوجت ابنتي) لقولان وكان قوله
 (بمرض) مخوف أم لا طال ام لا اذ مات به اجماعا لانه من وصايا المسلمين المصنف لولا الاجماع
 لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونحوها ومفهوم
 بمرض انه لو قاله بصحة لم يصح وهو قول ابن القاسم واصبح وابن المواز وضوية ابن رشد
 والفرق ان مسئلة المريض خرجت عن الاصل للاجماع وبقي ما عداها على الاصل فان صح
 من مرضه بطلت وصيته ولا يقاس السيد في أمته على الاب في بتمه لذلك ولا تنقل الملك
 للوارث (وهل) صحته (ان قبل) بكسر الموحدة الزوج النكاح (بقرب موته) اي عقب
 موت الاب ولا يشمل قبوله قبل موت به بقرب دفعه بقوله ان مت او يصح وان قبل مع بعد في
 الجواب (قاريلان) والقرب بالعرف وقيل سنة البرموني لعل القول الثاني مقيد بعدم علم
 الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علم به فان تراخى قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم
 صحته (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لا جبر) لاحد من الاولياء لبيعة لا وصي لها (قال بالغ)
 تزويج بائنها وقبل قولها في باوغها قاله البرزلي فيمن غاب ابوها غيبة انقطاع ولا يرجح
 قدومه او على كسهرين وزوجهما القاضي ويأني للمصنف وفي زوج الحائض كفي كافر ببيعة ويأني
 له ايضا في باب الجبر ومضى اي الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب اي يشك في صدقه فان
 ارتيب فيه فلا يصح ذلك بقيد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الايقمة)
 اي صغيرة ماتت ابوها ولا وصى لها اقترج اذا (خيف فسادها) بقدر اقترانها ونحوه وذكرنا

العاقلة (قوله انكاح)
 مفسرا فاعل صح المستتر
 فيه (قوله طال) اي المرض
 (قوله اذ مات) اي الاب
 (قوله به) اي المرض (قوله
 اجماعا) راجع لصح (قوله
 المصنف) اي في توضحه
 (قوله بطلانه) اي النكاح
 (قوله لو قاله) اي ان مت الخ
 (قوله وهو) اي عدم صحته
 (قوله عن الاصل) أي
 اشتراط عدم تراخي القبول
 عن الايجاب (قوله فان صح)
 أي الاب الخ مفهوم اذا
 مات به (قوله لذلك) اي
 خروج مسئلة الاب عن
 الاصل (قوله الزوج)
 مفسرا فاعل قبل المستتر
 فيه (قوله النكاح) تقدير
 افعول قبل (قوله ولا يشمل)
 اي قوله بقرب موته (قوله
 بعد) بضم الموحدة اي
 بعد موت الاب بزمان
 طويل (قوله والقرب)
 اي على التأويل الاول
 (قوله بذلك) أي قول الاب
 ان مت الخ (قوله طال)
 اي الزمان (قوله وقبل)
 بكسر الباء اي الزوج
 انكاح (قوله به) اي قوله
 ان مت الخ (قوله فيمن غاب

ابوها الخ) صله قال (قوله او على كسهرين) عطف على غيبة انقطاع (قوله له) اي المصنف (قوله وصدق) من
 بضم فكسر مثقلا (قوله الشخص) مثل المذكور والاثني (قوله يرب) بضم فتح (قوله بهذا) أي عدم الشك في صدقه صله يقيده

المقدم لانه عصبية في الميراث وغيره دون الاب (قالب) شرعى لامن خالقت من ما زناه لان الزاني لا ولده (فاخ) لغرام (قالبه) أى الاخ وان سفل (بجد) على المشهور دينية (فم) لغرام (قالبه) أى العم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذى لاب في الاخوة وبنهم والاعام وبنهم (على الاصح) عند ابن بشير صاحب المعتمد (والختار) عند الخمي وهو قول مالك وابن القاسم ومخزون رضى الله تعالى عنهم ومقابل له رواية على بن زياد عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الاخ الشقيق والاخ لاب في مرتبة واحدة فيزوجان معا او يقرعان عند تنازعهما فالخلاف منصوص في الاخوين فقط قال وتقديم الشقيق احسن وشهره في المعتمد ويقدم الاخ لاب على ابن الاخ الشقيق والاخ للام ليس وليا كالجد لها (قولى) لها على بدليل ما بعده ابن الحاجب ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته على ما هو اى في ترتيب العصبية احمد استغنى المصنف عن هذا كله بقوله قولى لشوله من ذكر بالجر فان قلت فانه الترتيب قلت لا يتصفون بكونهم موالى حقيقة الا بهذا الترتيب فاعتق المعتق مثلا ليس مولى مع وجود عصبية المعتق (ثم) ان لم يوجد مولى اعلى (هل) تنقل الولاية للعقيق وهو المولى (الاسفل) الذكر فقط اى تكون له ولاية العقد على من اعتقه (وبه) اى كون الاسفل وليا (فسرت) المدونة بضم الفاء وكسر السين مشددة ابن عبد السلام به فسر جميع شراح المدونة ما وقع لمالك رضى الله تعالى عنه في نكاحها الاول والصحيح ان له حق في الولاية (اولا) ولاية له على من اعتقه كما في الجلاب والكافي (وصحح) اى صححه ابن الحاجب وشهره ابن رشد المصنف وهو القياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فساقل) ذكر اى من قام بامورها حتى بلغت عنده وهو اجنبى منها فيزوجها باذنها كما هو سباق المصنف (وهل ان كفلها) (عشرا) من السنين (او اربعا) لا حد باعوام بل كفلها (ما) أى زمنا (يشفق) فيه عليها بالفعل في الجواب (تردد) قال ابو الحسن قال أبو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لا حد الا ما يوجب الحنانة والشفقة (وظاهرها) أى المدونة (شروط الدفاعة) للمكفولة في ولاية كفلها فان كان لها قدر فقال مالك رضى الله تعالى عنه لا يزوجها الا وليها او السلطان والمعتد نظاهرها اذ هو عندهم كالنص وهو ظاهر كلام ابن ابي زيد ايضا كما في ابن عرفة وقال اللقاني المذهب الاول (لخاكم) يقيم السنة ويعتق عابجوز به العقد والا فلا قاله ابن بابويه واقتصر عليه اللقاني فظاهره اعقاده وظاهر المصنف الاطلاق فيزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحتهما واهما او خلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها دينيا وسرية ونسبا وحوالا ومالا وظهر مثلها ان لم تكن رشيدة وبكارتها او ثوبتها (فولاية عامة) اى كل رجل (مسلم) ويدخل فيها الزوج فيتمولى الطرفين كابن عمها وشقيقها وعمومها انما حق على كل مسلم فان قام بها واحد سقط عن الباقي على حد فرض الكفاية (وصحح) النكاح (بها) اى الولاية العامة (في) امرأة (دينية) كسليمانية وعتيقة وسوداء من قبض مصر القادمين الى المدينة على ما بكتها افضل الصلاة والسلام ليس لها مال ولا جال (مع) ولى (خاص) لم يجبر (ذى نسب) او ولد دخل الزوج بها ام لا وتعبيره يصح يفيد انه غير جائز ابتداء وهو مقتضى قوله الا تولى وبابعد مع اقرب ان لم يجبر ولم يجز بالاحرى اذ ما هنا اشد مما يأتى وفي شرح الرسالة

(قوله لانه) اى الابن (قوله وغيره) اى الميراث عطف عليه (قوله دينية) بكسر فسكون اى قريب مباشر لولادة الاب (قوله فقط) اى دون ابني الاخوين والعمين وبنهم ما (قوله قال) اى اللقاني (قوله لها) اى الام (قوله لانها) اى الولاية (قوله وهو) اى الكافل الخ حال (قوله الاطلاق) اى عن التقيد بكونه يقيم السنة الخ (قوله كسليمانية) بضم الميم أى مدنية الاسلام (قوله ليس لها مال ولا جال) حال (قوله دخل الزوج بها) اى الدينية الخ تعميم في صحبها في دينية الخ (قوله انه) اى العقد (قوله وهو) اى عدم جواز ابتداء (قوله بالاحرى) صلة مقتضى (قوله اشد) اى لاجنبية العاقد

(قوله جواز) أي العقد في دنية الخ (قوله يكره) أي العقد في أخيه الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدّة النون (قوله للتشبيه) أي لفائدة العصة في المشبه (قوله في المثلثين) أي المشبه بها والمشبهة (قوله أولى) أي لانه المشهور فيهما (قوله أي ذات قدر) تفسير لشرية أشار إلى أنه ليس المراد بها خصوص شريفة النسب (قوله بعد الدخول) بقرينة قوله وفي نسخة أنه ان طال قبله (قوله من الذي تولى العقد) صلة الأقرب (قوله بعصوبة) ١٩ صلة تولى (قوله فان غاب) أي الأقرب (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله حضر) بضم فكسر (قوله ولم يدخل) بضم الياء وكسر الخاء (قوله فيه) أي شأن النكاح (قوله سكنت) أي الأقرب (قوله أنه) أي الشأن (قوله برضا الأقرب) أي بعقد الأبعد (قوله اذ لم يتول) أي الأقرب (قوله ولا قدم) بفتح منقلا أي الأقرب (قوله ورضاء) أي الشقيق (قوله منه) أي بعقد الخال (قوله بشئ) أي بعقد به خير ليس (قوله حضوره) أي الشقيق (قوله لم يتول) أي الشقيق (قوله لم يقدم) أي الشقيق (قوله التأويلين) أي التأويلين (قوله وهذا) أي تقييد التأويلين بعدم الطول بعد الدخول (قوله تعديل احمد) بفتح من إضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله (قوله بشبهة) أي عقد غير الأقرب (قوله لانه) أي عقد غير الأقرب الخ (قوله) أي عقد غير الأقرب الخ

المشهور رجوازه ابتداء وفي الخط يكره ابتداء البناء الجواز هو نص المدونة وابن قنوج وابن عرفة وغيرهم ونص ابن عرفة الرواية الثالثة رواية على مع المدونة أنه يجوز ابتداء انكاح بولاية الاسلام وان كان ثم سلطان وكان المصنف عير بالعصبة للتشبيه ولو مشى على الجواز في المثلثين لكان أولى والله اعلم وشبه في العصة فقال (ك) تزويج امرأة (شريفة) بولاية الاسلام العامة اربعا صا ببعدهم خاص أقرب غير مجبر أي ذات قدر (دخول) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول بان مضى ما تلد فيه ولدين غير توأمين كثلث سنين (وان قرب) بفتح فضم الزمن في الشرية بعد الدخول (ف) للولي (الأقرب) من الذي تولى العقد بعصوبة او ولاية اسلام (او الحاكم ان) عدم الأقرب او (غاب) على ثلاثة أيام فاكثر (الرد) أي فسخ النكاح فان غاب غيبة قرينة وقف الزوج عنها وكتب للغائب ومفهوم ان غاب انه ان حضر ولم يدخل نفسه فيه بان قال لا اتكلم فيه بريد ولا امضاء فالتحليل الجا كم وكذا ان سكنت فتدكر ابن اب عن ابن الحاج انه لا اعتبار برضا الأقرب اذ لم يتول العقد ولا قدم من يتولاه ذكره في نوازل في نكاح عقد خال مع - ضوراح شقيق ورضاء دون تقديم منه فليس حضور الاخ عقد النكاح ورضاء بعقد الخال بشئ فحضوره كغيبته اذ لم يتول العقد ولم يقدم من يتولاه اه ونقله الشيخ مباركة في شرح التلخفة اه بناني (وفي نسخة) أي الرد (ان طال) الزمن بعد العقد و (قبله) أي الدخول سواء اطلع عليه بعد الدخول او قبله وعدم تحتمله فالأقرب او الحاكم اجازته (تاو يلان) الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون يحتمل انهما مالم يحصل طول بعد الدخول وهذا مقتضى تعليل احمد تحتمل الفسخ بشبهة نكاح المتعة لانه لما كان يفسخ وقت اطلاع عليه اشبه ما دخلا على تقييده مدة ويحتمل انهما ولو حصل طول بعد الدخول وهذا هو الظاهر فبقيد قوله كشرية دخل وطال بما اذ لم يحصل ما دل قبله قاله عب (و) صح النكاح (ب) تولى ولي (ابعد مع) وجود ولي (اقرب) كعقد مع وجود اخ او اب مع ابن او اخ لاب مع اخ شقيق (ان لم يجبر) الأقرب بضم فسكون فكسر فان كان الأقرب مجبرا فبقيد نصيب يأتي في قوله وان اجاز مجبر الخ (ولم يجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور رجوازه وشبه في العصة فقط فقال (ك) عقد (احد المعتقين) لامة بلا اذن من الآخر فيصح دون عدم الجواز اذ يجوز ابتداء ومثله المعتقين كل وليين متساويين كوصيين وابوين غير مجبرين الحقها القافة بهما واخوين شقيقين اولاب وعمين كذلك واما عقد احد المجبرين كشرية يكن في امه او وصيين على يثمة فيستعين فسخه ولو اجازه الآخر (ورضاء البكر) غير المجبرة بالزوج والصدقات (صحت)

لشبهة نكاح المتعة (قوله بفسخ وقت اطلاع عليه اشبه) مفهومة ان ما لا يفسخ رقة لا طول بعد الدخول لا يقتض فسخه لعدم شبه المتعة (قوله انهما) أي التأويلين (قوله فان كان الأقرب مجبرا) مفهوم الشرط (قوله دون عدم الجواز) في قوة التفسير لفظ (قوله اذ يجوز) أي عقدا احد المعتقين (قوله الحقها) أي المرأة (قوله القافة) أي الذين يعرفون النسب بالشبهة (قوله بهما) أي الابوين (قوله كذلك) أي شقيقين اولاب

(قوله بالزوج) صله رضا (قوله)
 اذا قصد الاخبار الخ
 يكون الاصل صحتها رضا
 (قوله قلب) بضم فكسر
 اى الكلام (قوله ذكاة
 الجنين ذكاة امه) اصله
 ذكاة ام الجنين ذكاة لان
 ذكاة الام هى فعل المكلف
 المشاهد المحسوس وهى
 المبيعة للجنين لا عكسه
 (قوله شبهه) اى رضاها
 بتولى العقد (قوله به) اى
 رضاها بالزوج والمهر (قوله
 فيه) اى كفاية صحتها (قوله
 فهو) اى سكوتها (قوله
 وهذا) اى الاحتياج لاذن
 فى تولى العقد (قوله
 الاكتفا) اى فى الاعلام به
 (قوله ولو عرفت) بضم
 فكسر (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله مطلقا) اى
 سواء عرفت بالبله ام لا (قوله
 عليه) اى المنع (قوله والا)
 اى وان زوجت مع منعها
 او انقرتها (قوله عليه) اى
 رضاها (قوله انه) اى بكاهما
 (قوله مجلسه) اى العقد
 (قوله فى هذا) اى تفويض
 العقد (قوله وعبر) اى
 المصنف (قوله نسأمر)
 بضم التاء وفتح الميم اى
 تستاذن (قوله فاراد) اى
 اطاعكم (قوله منه) اى
 تزويجها

لا اشتغالها غالبا من الاعراب بالقول لحياثتها ومعرفة اعيانها للرجال واصل المعنى وصحت البكر
 رضا اذا قصد الاخبار عن الصحت بانه رضا لا عكسه فقلب مبالغة كغير ذكاة الجنين ذكاة
 امه ولما كان لا يلزم من كون صحتها رضا بالزوج والمهر كونه رضا بتولى وليمها عقد هاشميه
 به فيه فقال (كفويضا) اى البكر الغير المجبرة لعقد لوليمها فصحتها رضا به فاذا قيل لها
 نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليمك فلان اودى تفويضه له العقد فسكت فهو رضا
 غابت عن المجلس او حضرت واما ان لم تسأل وارادت التفويض لوليمها فى العقد فلا يثبت من
 نطقها بل لا يتصور الا به وهذا فى الولاية العامة والخاصة مع التعدد والتساوى كشقيقتين
 اولاب اراد احدهما العقد لهما فان كان واما خاصا واحدا ورضيت بالزوج والمهر فليس لهما
 منعه من مباشرة عقدهما فلا يحتاج لتفويضها له افاده عب (ونذب) بضم فكسر
 (اعلامها) اى البكر (به) اى بان صحتها رضا بان يقال لها خطبك فلان بمداق من نوع كذا
 قدره كذا حاله ووجه كذا فان صحت قبل لهما صحتك رضا وسقط ذلك ذلك وان لم ترضى
 فتكلمى وظاهره الاكتفاء بمرتين ولا بن شعبان ثلاثا (و) ان اسست وذنت البكر فى ذلك فصحت
 نعم قد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صحتها رضا (لا يقبل) بضم
 فسكون وفتح (منها) اى البكر (دعوى جهله) اى كون صحتها رضا لشهرته بين الناس فتتهم
 بالكذب فى دعوى جهله وتحييلها على مسح النكاح لعارض عرض لهما بعد الرضا (فى تاويل
 الا كثر) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقلة المعرفة وقيل ان عرفت بالبله قبل منها دعوى
 جهله ومفهوم المصنف ان تاويل الاقل قبول دعواها جهله مطلقا المصنف وله على ان
 اعلامها به واجب (وان منعت) البكر حين استئذنها بنطق او غيره مما يدل عليه (اونفرت)
 اى غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) بضم المثناة لعدم رضاها والافات فائدة استئذنها فان
 زوجت فيفسخ ولو دخل وطال ولو اجازته لعدم اعتبار رضاها بعدم منعها (لا يمنع تزويجها
 ان ضحكت او بكى) عند استئذنها للدلالة لضعفها على رضاها بما اسست وذنت فيه صريحا
 وبكاهها عليه ضمنا لاحتمال انه على فقد ايها وانه لو كان حيا لم يتج لاسستئذنها فان اتت
 بمناقضتين فالظاهر اعتبار الاخير فان دلت قرينة على ان ضحكها استنزاء وبكاهها منع فلا
 تزوج ويبنى اطالة الجلوس معها حتى يتضح امرها (والثيب) غير المجبرة التى قد مدت
 (تعرب) بضم فسكون فكسر اى تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والعصا
 وتزويض العقد لوليمها ان غابت عن مجلسه فان حضرته كفى صحتها فى ذكاة ابن القاسم
 قلة المواقف عن المتيطى وعن السكافى لا يكون سكوت الثيب اذا منعت فى نكاحها ولا تنكح
 الا باذنهما اقولا واحدا وعبر بتعرب تبر كبحديث البكر نسأمر واذنها صحتها والثيب تعرب
 عن نفسها بانسانها وشبهه فى الاعراب فقال (كبر رشدت) بضم فكسر مثقلا اى رشدها
 ابوها او وصيها بعد بلوغها فلا يزوجهما الا بعد رضاها بالقول (او) بكسر (عضات) بضم فكسر
 اى منعها ابوها من النكاح لالمصلحة بل لا ضرر ارضا فرفضت شأنه للبلوغ كما اذا تزويجها
 لا متناع ايها من نفسه وعدم احتمال امره فلا يثبت من نطقها فان اراد ابوها تزويجها فلا يحتاج
 لاذنها (اونزوجت) بضم فكسر مثقلا اى اراد وليها غير الاب ووصيه تزويجها (صداق

(قوله به) اي تزويجها (قوله وهي) اي البكر الخ حال (قوله به) اي العرض (قوله التي تعرب بالنطق) نعت النظائر (قوله المرشدة الخ) مفعول قول الغرناطي (قوله المصدقة) بضم فسكون ففتح ٢١ (قوله نسبت) بضم فكسر (قوله

وان كنت) في البيع حال
(قوله لانه) اي الصداق
(قوله ولو على انه) اي الرق
(قوله به) اي عبد ايها (قوله
تعدي) بضم التاء والعين
(قوله وعقد) بضم فكسر
(قوله به) اي العقد (قوله
منه) اي العتد (قوله بان
يعقد) اي النكاح (قوله
ويسار) بضم الياء (قوله
واليوم) اي الفصل به بين
العقد واخبارها (قوله عقد)
بضم فكسر (قوله فان
كانا) اي العقد والمرأة
مفهوم بالبالد (قوله الولي)
اي العاقد تفصيل لفاعله بقر
المستتر فيه (قوله فان اقرب
حاله) مفهوم ولم يقر (قوله
هذا) اي قول ابن رشد شرط
الصحة ان لا يقر الولي
بالاقتيات حال العقد (قوله
ونصه) اي الباجي (قوله
وذكر) اي الولي حال عقده
(قوله بعد) اي حال العتد
ولا قبله (قوله وانه) اي
الولي (قوله وانها) اي المرأة
المعقود عليها (قوله ان
اجازته) اي العقد (قوله
قال) اي الباجي (قوله ابو
الحسن) اي ابن القصار
(قوله انه) اي الشأن (قوله
فان ادعى) اي العاقد
(قوله الاذن) اي من

عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاد مبهمة اي غير ذهب وفضة كله او بعضه
وهي من قوم لا ينزجون به فيشترط اعراها بالقول فان زوجها البوها او وصيه به او كانت
من قوم ينزجون به فلا يشترط نطقها بقوله او زوجت بعرض في البيعة المهمة وهو واذق
لقول الغرناطي في عقد النظائر التي تعرب بالنطق المرشدة والبيعة المهمة غير المعنسة اذا
اصدقت عرضا ولقول المقر في قواعد كل بكر تستأمر فاذا نكحها الا المرشدة والمعنسة
والمصدقة عرضا ومثله لابن سلون لكن الذي في عبارة الباجي والمطيطي وابن عرفة وغيرهم
البيعة التي يساق لها مال نسبت معرفته لها وليس لها وصى فلم يخصوه بالعرض ولا يذكرو
خلافها وان مراد المصنف البيعة المهمة ونهجهما يكون تزويجها بعرض
موافق للغرناطي والمقرى وابن سلون وغيرهم بالتي يساق لها مال نسبت معرفته لها وهذا
يشمل العرض والعين افاده البناني ولا تكن اشارتهما وان كفت في البيع لان الصداق
تابع للنكاح لانه ركنه او شرطه والنكاح لا تكن فيه الاشارة (او) بكر زوجت (و) زوج
(رق) وان بشائبة حرة ككاتب ومبعض ومدير ومعتق لاجل فيشترط نطقها بالقول
ولو يجزى برة ولو على انه كقول العروة في عبد ايها الزيادة معرفته بها وهل كذا عبد غيره وهو ظاهر
كلام غير واحد وعلى القول بانه غير كتم الاعلى انه كذاها احتمالا (او) زوجت بذى
(عيب) موجب غليظاها بكنون وجذام ولو مجبرة (او يتيمة) خفيف فسادها مهملة فشرط
تزويجها اذنها بالقول وهذا الميزكره في شروط تزويجها المتقدمة (او) بكر غير مجبرة (اقتبت)
اي تعدي (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد
المقتات (ان قرب رضاها) به منه عيسى بان يعقد في المسجد والسوق ويسار اليها بالخبر من
وقته واليوم طول وقال مختون يعقدها لفعل باليومين والخمسة كثيرة وفي المعيار عن ابن
اب حذوهم القرب بثلاثة ايام وجرى به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المقتات عليها
وظاهره ولو كان البلد كتيعة - في أحد طرفيه والمرأة في طرفه الآخر فان كانا يبلدين
لم يضر ولو تقاربا (ولم يقر) بضم فكسر مثقل الراء الولي بالاقتيات حال العقد بان سكنت
حينه او ادعى اذنها قب، وخالفته فان اقرب حاله لم يضر ويصح اتفاقا قاله ابن رشد ابن عرفة
هذا بخلاف ما فسر به الباجي النكاح الموقوف ونصه النكاح الموقوف المذكور في المدونة
وغيرها الذي عقده الولي على وليته بشرط اجازتها وذكر انه لم يستأذنها بعد وانه قد امضى
ما يعقده وانما ان اجازته فالنكاح قد نفذ من قبل الولي قال وقال القاضي ابو الحسن انه يصح
ان يعقده النكاح الموقوف على اجازة الولي او الزوج واذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقفه
على المرأة وهو الذي ذكر اصحابنا جوازه فان ادعى الاذن حاله ووافقه عليه صح طلاقا ترب
مواقعها او بعدت وبني من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يقتات على الزوج ايضا
والاقتيات على الزوج او الولي كالاقتيات عليها (وان) عقد نكاح مجبرة ابن مجبرها واخوانه
ابن يوم بلاذنه وقد ثبت بيننا ان المجبر فوض لعاقد اموره (اجاز مجبر) بضم فسكون فكسر
اب او وصى او مال العاقد على مجبرته بلا اذنه (في) حال مدوره من (ابن) للمجبر (واج) له

المرأة في عقدها (قوله حاله) اي العقد (قوله ووافقه) اي المرأة العاقد (قوله عليه) اي الاذن (قوله صح) اي العقد
(قوله اب الخ) بيان للمجبر (قوله العقد) تقدير لمفعول اجاز

(قوله واخ له وجة) واوهما بمعنى او (قوله هذا) اي قصر الجواز بالاجازة على الابن والاخ والجد (قوله بهم) اي الابن والاخ والجد (قوله سائر) اي باقي (قوله هذا المقام) اي تفويض الجبر اليهم امره (قوله وكذا) اي الاولياء في الجواز بالاجازة (قوله الاجنبي) اي الذي فوض الجبر اليه امره ٢٢ (قوله لان العلة) اي في الجواز بالاجازة (قوله تفويض الاب اي

وجد) واولى اب له هذا ظاهر المدونة والحق ابن حبيب بهم سائر الاولياء اذا قاموا هذا المقام الاجنبي وابن عمرز وكذا الاجنبي لان العلة تفويض الاب فلا فرق وكلامها محقق لموافقته ما ومخالفة ما وموافقة ابن حبيب خاصة قاله في التوضيح (فوض) الجبر بفتحات منقلا ينص او عادة (له) اي المذكور من الابن والاخ والجد (اموره) اي الجبر وثبت تفويضه له (بيته) شهدت بانه قاله فوضت اليه جميع اموري واقتل مقامي في جميع اموري او نحو ذلك ولم يصرح له بالانكاح والتزويج اذ لو صرح له باحدهما لم يتجوز بالاجازة بعد او بانها رآته يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض اليه فان شهدت بتصرفه في بعض اموره فلا تنكح وجواب ان اجازة الجبر (جاز) اي مضي النكاح ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جوازه باجازه (ان قرب) ما بين الاجازة والعقد قاله محمد بن اومطلقا قاله ابو عمران لان عائشة رضي الله تعالى عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كلم فيه فامضاه ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد فيه (تاويلان) ويؤخذ من قول ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد ان الحكم في تزويج الثلاثة ما تقدم عقدا وانفسهم او ولو اغيرهم وعائشة رضي الله تعالى عنها صح نو كبل اخيها اياها على ان توكل على عقد بنته لاعلى مباشرته فلها ولاية بالتوكيل كالوضعية ومفهوم في ابن الخ ان الاجنبي المفوض له اذا زوج بنت موكله بلاذنه لم يفسخ ويفسخ ولو اجازة الجبر وهو كذلك ومفهوم فوض له الخ ان عقد الابن ونحوه غير المفوض له لا بد من فسخه ولو اجازة الجبر وهو كذلك ومفهوم بيته ان تفويضه باقراره لا يعتبر وهو كذلك ومفهوم ان اجازة انه ان لم يجزه لا يفسخ وهو المعقد كالأب أي زيد من ان المفوض له لا يزويح ابنة الجبر ولا يبيع دار السكنى ولا بعد الخدمة ولا يطلق الزوجة لموكله الا باذنه لعدم دخول هذه الاربعة في تفويض التوكيل عرفا بالا بالنص عليها هذا هو الموافق لما يأتي في باب الوكالة وعليه الخط وسالم خلافا لابن الحسن وابن شاس من ان المفوض له بالنص من هؤلاء الثلاثة لفعل هذه الاربعة ويمضي وان لم يفسخ موكله لانه ولي في الجملة بخلاف ما يأتي في الوكالة فانه اجنبي (وفسخ) بضم فسكسر (تزوج) بضم زاء (اي الحاكم من الاولياء كابن واخ وجة من اضافة المصداق لفاعله ومفعوله (ابنته) اي الجبر بغير اذنه وتفويضه وكذا امته ولو اجازة ولم يقل بجبره لاختصاص التقسيم الا في بالحرية ومصلحة تزويج (في) غيبته القريبة التي على مسافة (كعشر) من الايام ذهابا فقط وان اجازة الاب وولد اولادا ان دامت نفقتها ولم يقبضوا بغيره ولا يفسخ قاله الرباعي والا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضميمة فزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (زوج) بفتحات منقلا فاعله (الحاكم) بجبره اب غاب عنها غيبة انقطاع (في كافر يقية) أي القبروان

الجبر امره للعاقلة قوله فلا فرق) أي بين الولي والاجنبي (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله لموافقته) أي ابن حبيب والاجنبي باعتبار التفويض سواء كان لمن ذكر أو سائر الأقارب أو الاجنبي (قوله ومخالفة ما) أي ابن حبيب والاجنبي باعتبار التفويض سواء كان لمن ذكر أو سائر الأقارب أو الاجنبي (قوله وموافقة ابن حبيب) أي باعتبار القرابة والتفويض (قوله محمد بن) بفتح فسكون فكسر (قوله زوجت) بفتحات منقلا (قوله وهو) أي عبد الرحمن الخ حال (قوله كلم) بضم فسكسر منقلا أي عبد الرحمن (قوله فيه) أي تزويج بنته (قوله انها) أي عائشة (قوله وكلت) بفتحات منقلا (قوله من ان المفوض له الخ) بيان لما (قوله هؤلاء الثلاثة) أي الابن والاخ والجد (قوله الاربعة) أي تزويج البنت وتطبيق الزوجة وبيع دار سكنى موكله وبعد خدمته (قوله لانه ولي في الجملة) ظاهر في خصوص تزويج البنت (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله ولو اجازة) أي الجبر تزويج الحاكم او غيره مباذلة في فسحه (قوله ولي يقل) أي المصنف (قوله بجبرته) كانت

اي بدل ابنته ليشمل امته (قوله في غيبته) اي الاب صله تزويج (قوله وان اجازة) اي تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يبين اضراءه) اي الاب ابنته شرط في فسحه تزويجها الحاكم او غيره في كعشر (قوله والا) أي وان شين اضراءه (قوله له) اي الاب (قوله بجبره اب) بفتح الموحدة مفعول

أي تزويجها الحاكم مع دوام نفقة وأعدم خوف ضيعتها (قوله ذلك) أي التمثيل بأفريقية (قوله في غيبته) أي الأب (قوله فوق كعشر الخ) أي مفهوم كعشر تزويجها الحاكم ومفهوم كأفريقية عديمه (قوله كالثلاث) أي في تزويج الحاكم (قوله عنها) أي الثلاث (قوله كذلك) أي بضم فكسر أي الولي مجبر الأول (قوله وبه) أي تزويج الأبعد (قوله لا الحاكم) عطف على الأبعد (قوله بينهما) أي ذي الغيبة البعيدة والأسير أو المفقود (قوله ذلك) أي يزويجها الأبعد لا الحاكم (قوله ونصه) أي المتبطل (قوله ليس لهم) أي الأولياء (قوله ذلك) أي تزويج بنت المفقود (قوله فيها) أي بنت المفقود (قوله وقياس الأسير الخ) جواب ما يقال أهل المصنف قاس الأسير على المفقود (قوله وعدم) عطف على علم (قوله النص) أي بأن الأسير كالأغائب يزويج ابنته الحاكم كما علم من قول ابن رشد الاتفاق على أن الأسير كذي الغيبة البعيدة بعيدة (قوله الخ) (قوله الأول) أي الجنون (قوله الثاني) أي شرط الولي لأخطوبة

كانت محل الحاكم سابقا ومجمله الآن تونس وهما عمالة واحدة وطالت أقامته بها بحيث لا يرحل قدومه بسرعة ولودامت نفقته ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخط وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزويجها الحاكم إلا إذا عدمت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتده الرماصي (وظهر) بضم فكسر مثقلا كون مبدأ المسافة إلى أفريقية (من مصر) العتيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التمثيل بأفريقية حال إقراره بجميع عمرو بن العاصي وبينهما ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدينة المذكورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كان بها حين ذلك وبينهما أربعة أشهر واستقر به ابن عبد السلام لأن المسئلة للإمام لا لابن القاسم (وتوالت) بضم المثناة والهمز وكسر الواو مثقلة وسكون ناء التانيث أي فتمت المدونة (أيضا) أي كما توالت بما تقدم (بشرط) (الاستيطان) بنحو أفريقية بالفعل فلا تكتفي مظنته وأخر المصنف هذا التأويل لأن ابن رشد ضعفه وقال لأوجه له وأما من خرج لخصو تجارة في مثل تلك المسافة ناويا عوده ولم تطل أقامته فلا تزويج ابنته (تنبيه) تعارض مفهوم قوله كعشر ومفهوم قوله كأفريقية في غيبته فوق كعشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والمعتبر مفهوم الثاني فلا يزويجها الحاكم فان تزويجها فلا يفسخ قاله غير واحد من شيوخ عجم قائلين كلام التوضيح بقيد وشبه في تزويج الحاكم فقال (كغيبته) الولي (الأقرب) غير المجبر (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاكم إقامه مقام الغائب غالباً ولا يزويجها الأبعد فان زوجها أصبح كما علم بالأولى من قوله وبأبعد مع أقرب لم يجبر وما زاد على الثلاث كالثلاث وما نقص عنها ينقل فيه للأبعد بعد الكتب للأقرب بأنه إن حضر والأزويجها الأبعد وظاهر المصنف تزويج الحاكم بمجرد طلبها وإن لم يثبت عضل الغائب تنزى بلا غيبته منزلة عضله (وإن أسر) بضم فكسر أي الولي كان مجبراً أولاً (أوفقد) كذلك (فالأولى) (الأبعد) يزويجها ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة المتبطل وبه القضاء لا الحاكم وقال ابن رشد الاتفاق على أن الأسير والمفقود كذي الغيبة البعيدة فلا يزويج بينهما ما إلا الحاكم ولا يقتل للأبعد وصوبه بعض المؤرخين فإلا لا فرق بينهما لكن يرد على المصنف أن المتبطل لم يقل ذلك إلا في المفقود ولم يتكلم على الأسير ونصه وأما إن كان الأب مفقوداً قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز أنكاح الأولياء وظاهر برضاها وهذا هو المشهور وبه القضاء وقال عبد الملك في الثمانية ليس لهم ذلك الأبعد أربع سنين من يوم فقده وقال أصبغ فيها لا تزويج بحال اهـ وقياس الأسير على المفقود لا يصبح له حياة الأسير وعدم صحة القياس مع النص واقفه أعلم أقاده البناي وسكت عن الجنون والجهوس والحكم لا تزويج بنتهما لرجاء البراءة الأولى وخروج الثاني وفي التوضيح أن هذا فيمن يفتق وأما المطبق فلا ولاية وفي ابن عرفة أن وصي الجنون يزويج بنته كيتيمة ولحمده انتقال الحق للأبعد انظر الخط وشبهه في تزويج الأبعد فقال (كولي) (ذي رق) أي رقيق (وذي) (صغر) أي صغير (وذي) (عته) بفتح العين المهملة والمثناة أي ضعيف العقل ونافس القير (وذي) (أنوثة) أي أنثى الشارح يعني أن الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي إشارة لشرط الولي وهي غائية المذكورة

الجهوس (قوله إن هذا) أي عدم تزويج بنت الجنون (قوله وصي) أي شرط الولي لأخطوبة

(قوله بحث / بضم فكسر) قوله فيه) أى كلام الشارح (قوله باق) أى المصنف فى قوله ووكالت مالكة الخ (قوله بنى الولاية الخ) تصوير لذكرها (قوله بضمها) ٢٤ أى الشروط (قوله غيره) أى من انصف بضمها (قوله والا) أى وان لم نقل مقصوده

والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر للعسلة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق ويبحث فيه بان الاثني لا تنتقل ولا يتما لا بد بدبل توكل كما يأتي له الجلط مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكر شروط الولى بنى الولاية عن انصف بضمها فهو مشبه بما تقدم فى سقوط الولاية لافى الانتقال فقد لا يكون هناك غيره والا فبشكل ذكره الاثنية سواء قلنا التشبيه فى الانتقال او فى السقوط لان المرأة اذا لم تكن وصية ولا مالكة ولا معتقة لا يمكن وصفها بالولاية لان اوثنتها لا تفرقها بخلاف العبد والصبى والمعتوق فان المانع لهم عارض غير ذاتي يرتجى زواله والله اعلم (لا) يزوج الا بعد ذى (فسق وسلب) الفسق (الكحل) عن توليه العقد وصيره مكروها فيقدم عليه عدل فى درجته الفا كهاتى المشهور انه لا يساهما وظاهر كلامهم سواء كان مستترا او متسكا وقال الساطى انما الخلاف فى الفاسق المستتر الذى عنده شئ من الافقة واما المتهتك الذى لا يالى بما تنسب اليه واثنته فافقه مسلوب الولاية اتفاقا (ووكالت) بفتح تاء مثقلا (مالكة) امة (وصية) على بنية حرة (ومعتقة) لامة ذكرنا مستوفيا لشروط الولى على تزويج الامة والبيعة والعتيقة لان لهن حق فى ولاية النكاح لكن منعتهن الاثنية من مباشرته ان كان الذكر قريبا للسوكة بل (وان) كان (اجنبيا) منها فى الثلاث ولزم مع حضور اولياءها او من الموكل علم فى الاولى والثانية لافى الثالثة لان ولى النسب مقدم على المعتقة واما الذكر المملوك والمجور والعتيق فملك واحد من المذكورات مباشرة العقد له على المشهور ويقيد بقوله وصح توكل زوج الجميع ويصح مباشرة العبد والمجور والعتيق العقد انفسه ان قلت قد تقرر ان التوكيل انما يصح فيما يصلح مباشرة الموكل له وهذا ليس كذلك قلت ما تقرر فى الموكل الاصلى والموكل هنا وكيل عن غيره فوكيله وكيل عن موكله وهو صالح للمباشرة وشبهه فى التوكيل فقال (كعبد اوصي) بضم الهمز وكسر الصاد على يتبعه فيوكل من يعقد عليها لعدم اهليته فوكيله نائب نائب ولا يضره رقبته السالبة لولايته على ابنته مثلا اذ لو ثبتت ولايته عليها كانت اصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولى اصلى والا بصالة مسلوية الا المكاتب الذى اشار له بقوله (ومكاتب) فيوكل (فى) تزويج (امة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى زائدا على ما يجبر عيب تزويجها وعلى صدق مثلها معا كان يكون صدق مثلها عشرة وقيمة غير متزوجة خمس مائة ومتزوجة اربعين واداد أن يزوجه بمائة وعشرين فله ذلك ان احب سيده بل (وان كره سيده) أى المكاتب ذلك لحراره نفسه وماله مع عدم تبذيره فيه وان تولى العبد الموصى والمكاتب العقد بنفسه فسخ ولو اجاز له عاصب المجورة او سيد المكاتب (ومنع احرام) بجمع او حرة (من احد الثلاثة) أى الزوجة وولياها والزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد ولا يتأبد التعريم ولا يوكون ولا يجوزون ويستقر المنع فى الحج لتمام الاقضية ان قدم سعيه والا فتمام سعيه كالعمره ويندب تأخيرها عن حلقتها او تقصيرها فان عقده بعد تمام الاقضية وقبل صلاة تركه فسخ ان قرب العقد من الطواف والا فلا يفسخ ولا فرق بين الحج الصحيح

ذكر الشروط (قوله لان المرأة الخ) على لقوله فيشكل الخ (قوله انه) أى الفسق (قوله لا يسلمها) أى الولاية (قوله ذكرنا) مفعول وكالت (قوله على تزويج) صالة وكالت (قوله لان لهن) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله منها) أى الموكلة (قوله فى الثلاث) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله او من الموكل عليها) عطف على منها (قوله فى الاولى) أى المالكة (قوله والثانية) أى الوصية (قوله لافى الثالثة) أى المعتقة (قوله لعدم اهليته) أى لمباشرة عقد النكاح (قوله لتوكيله) (قوله كان وكيله نائب ولى اصلى) أى وقد تقرر ان التوكيل انما يصح فيما تصح من مباشرته الموكل (قوله ذلك) أى تزويجها مفعول كره (قوله لحراره) أى المكاتب بسبب كتابته عن سيده (قوله عقد النكاح) مفعول منع (قوله وفسخ) أى عقد النكاح ان كان احد الثلاثة محرما (قوله ولا يوكون) أى الثلاثة المحرمون حلالا يعقد

النكاح (قوله ولا يجوزون عقده) بدون اذنهم (قوله والا) أى وان لم يقدم سعيه (قوله كالعمره) تشبيهه والافساد فى ان المنع لتمام سعيها (قوله تأخير) أى عقد النكاح (قوله حلقتها أى العمره) (قوله فان عقده) أى النكاح

(قوله جاز) اي تصفى (قوله والعبرة) اي في الاحرام (قوله في الثلاثة) اي الولى والزوج والزوجة (قوله فان وكل) اي احد الثلاثة (قوله حلا) حال من فاعل وكل اي غير محرم (قوله فلم يعقد) اي الوكيل النكاح (قوله واحد هم) اي الثلاثة (قوله فسد) اي عقد النكاح (قوله وان وكل) اي احد الثلاثة (قوله محرم ما) حال من فاعل وكل (قوله والجبيع) اي الولى والزوج والزوجة (قوله صحيح) اي النكاح (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر المون (قوله من ذلك) اي ٢٥ قوله ومنع احرام احد الثلاثة (قوله السلطان) نائب فاعل استثنى (قوله ولو فاضيا) مبالغة في نائب السلطان (قوله حصته) اي وكيل القاضى (قوله الخطبة) بكسر الخاء المعجمة اي القاضى (قوله لاشراعية) عطف على الخطبة (قوله يمنعه) اي الاحرام شرعية لوطيها (قوله رد) بضم الراء وشد الدال اي القول بمنعه شراء الجارية (قوله انه) اي الشأن (قوله ويعقد) اي النصرانى (قوله والاية) الخ حال (قوله ثم قال) اي ابو الحسن (قوله وهى منسوخة بقوله تعالى) ولو الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامة) له كافر فلا تنع فيزوجها لكافر فقط سيدها المسلم (و) كافر (معتقة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام فله تزويجها المسلم وكافران كانت كناية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يلد هم واعقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجها الا ان تسلم هي (وزوج) بفتح المنة مثقلا (الكافر) كافر له ولاية نكاحها (المسلم) مع اجفاعة اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلامها وقيد بقوله للمسلم لئلا يتوهم منه فزوجها لكافر اخرى فان لم يكن للكافة ولى كافر فاسق فمهم فان امتنع ورفض امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذى له نظره (وان عقد مسلم لكافر) على كافر فريسة او معتقة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلموه فالولى النكاح القاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد المسلم فسخ ابدأ ولو اخذت العاقد الامعة معتقة وأمنة كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وليته اذ سفينة لا يمنع كونه ويا ولو يجبر الكاهن

والقاسد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن ابن القاسم ومن افاض ونسى الركعتين فان نكح بالقرب فسخ بطلانة وان تباعد جاز نكاحه وقوله ابن رشد وقال اقرب بحيث يمكنه ان يرجع فبطلان طوافه والعبرة بوقت العقد في الثلاثة او اقدمهم فان وكل حلا فلم يعقد الا واحد هم محرم فسد وان وكل محرم ما فلم يعقد الا والجبيع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستتيب حلا ولو فاضيا فيصح عقده حال احرام السلطان لضرورة عموم مصالح الناس وكذا القاضى خلافا لفتوى ابن السبكي بفساد صحته فيمنع الاحرام الخطبة ايضا لاشراعية ولوطيها وقال بعضهم بمنعه ورد والفرق بين النكاح والشراء انه لا ينكح الا من يحل وطؤه ويشترى من لا يحل وطؤه ويمنع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابو الحسن وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (لمسلة) ولا ولاية لكافر سواء كان ذميا او حرييا ومما اورد على مسلة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ ابدا (وعكسه) اي لا يكون المسلم وليا للكافر لقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شئ في التهذيب لا يجوز لنصراني عقد نكاح مسلمة ويعد نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء ولا يعقد وليها المسلم لقوله تعالى في اهل الكفر مالكم من ولايتهم من شئ ونعقبه ابو الحسن بقوله ليس في الامهات في اهل الكفر والاية انما تراث فيمن اسلم ولم يهاجر فالكافر اولى وكانت الهجرة شرطاً في صحة الاسلام على احد الاقوال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدلل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهى منسوخة بقوله تعالى ولو الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامة) له كافر فلا تنع فيزوجها لكافر فقط سيدها المسلم (و) كافر (معتقة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام فله تزويجها المسلم وكافران كانت كناية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يلد هم واعقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجها الا ان تسلم هي (وزوج) بفتح المنة مثقلا (الكافر) كافر له ولاية نكاحها (المسلم) مع اجفاعة اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلامها وقيد بقوله للمسلم لئلا يتوهم منه فزوجها لكافر اخرى فان لم يكن للكافة ولى كافر فاسق فمهم فان امتنع ورفض امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذى له نظره (وان عقد مسلم لكافر) على كافر فريسة او معتقة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلموه فالولى النكاح القاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد المسلم فسخ ابدأ ولو اخذت العاقد الامعة معتقة وأمنة كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وليته اذ سفينة لا يمنع كونه ويا ولو يجبر الكاهن

٤ مني غير نساء الجزية (قوله فاسقهم) بضم الهمز والناف وسكون السين اي عالمهم يزوجها قوله فان امتنع اي الاسقف من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاسقف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله له) اي السلطان (قوله معتقه) اي من نساء اهل الجزية بان اعتقها بارضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم لكافر (قوله على وليته) صلة عقد

(نظر إليه) أي الأذن (قوله فان عقد) أي السقيفة (قوله بغير اذنه) أي وليه (قوله صح) أي عقده ولم يلزم (قوله ونظر وليه) أي في عقده (قوله واماضه) ٢٦ (الرأي) مدته ومذو الرأي (قوله الا لحرمة الخ) استثناء من الجميع (قوله فو كيه الزوج) من

نظره كلامهم ولا تنافي بين السقيفة والرأي اذ لا يلزم من الرأي العمل بعقدها ومصله عقد باذن وليه) أي السنييه لكن ليس شرطاً في صحة عقد فان عقد بغير اذنه صح ونظر وليه فان رآه صواباً امضاه والا رده فان لم يتطهر مضى ومن لا ولي له عقده ماض بالانزاع واماضه عيب الرأي فيفسخ عقده في المواق وان كان ناقص القميص خص بالنظر في تعيين الزوج ومصله وتزوج بنته كتيجه واختلف فيمن يلي عقد هاهل الاب او الوصي ولو عقد حيث منع منه نظر فان كان نظراً مضى والا فرق بينهم كعقد غير المولى عليه الذي لا رأي له (وصح فو كيه الزوج) في العقد له على اني (الجميع) أي من النصف بمنافع من مباشرة العقد على الاثنى في سماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً او عبداً او امرأة على عقد نكاحها الا لحرمة والمعنونه وغير المميز ابن حبيب الصبي اذا عقل يصح فو كيه الزوج قاله من كاشفته عنه من اصحاب مالاً رضي الله تعالى عنه وقاله ابن القاسم وعبر المصنف بالصحة وان كان جائزاً ابتداءً ايضاً لاجل قوله (لا) يصح فو كيه رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصاً (كهو) أي ولي المرأة في الانصاف بالد كوزة والبوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر لمسلمة وادخال المكاف على الغني بقليل (وعليه) أي ولي المرأة غير الجبر والجبر الذي تبين عضله (الاجابة) مخاطب (كف) وضيت به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبراً (و) ان رضيت بكف وليها بكف آخره (كفوها ولي) أي مقدم وجوباً ان لم تكن مجبرة او مجبرة وتبين ضررها لانه اقرب لدوام العشرة (فبأمره) أي الولي (الحاكم) ان يزوجها في المسئلة من وضيت به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صواباً زجرها وردّها اليه والاعده عاضه الا برادول مخاطب كف (و) (زوج) بفصح مثقلاً الحاكم المرأة لمخاطبها الذي وضيت به ابن عرفة فان أي الولي زوجها عليه الحاكم المتعطى وابن فتوح على هذا عمل الناس في غير الاب في البنت البكر ووقد وفي البكر على ثبوت بكارتها وبوغها وكفاة المخاطب ورضاها وبالمهر وأنه مهر مثلها وخلافها من زوج وعدة وان لا ولي غيره وفي الثيب على ثبوت ثبوتها وملاكها امر نفستها وما بعد الكفاة سوى انه مهر مثلها وفي الكفاة قولان قال صاحب العمدة ويعقد السلطان لانه كالحاكم عليه وان شاع رده الى غير العاضل قال في التوضيح فصرح بأنها تنتقل للحاكم لا الى الأبعد وهذا ظاهر كلامهم ثم قال والمزوج مع عضل الاب الحاكم بلا اشكال نص عليه المتعطى وغيره وهو يبين انه ان امتنع الولي الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى الأبعد (ولا يعضل) بفتح الباء وسكون العين المهملة وضم الصاد المججمة أي لا يعضلها (اب بكر) مجبرة له (برد) بالتسوين (منكر) مخاطبين او مخاطب واحداً لا يجبل عليه من الحنان والشفقة ولانه ادري بعصاها منها فيحصل على علمه من حالها وحال خاطبها ما لا يوافق فلا يحكم بعضه له بالرد المتكرر (حق) يتحقق) يضم ففصح مثله لا عضله باقراره وقرينة ظاهرة فان تحقق ولو بردمرة امره الحاكم يزوجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأله عن وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل ونقد ان العضولة تعرب بالقول ومفهوم بكران من لا يجبر بعد عاضلاً لابرادول كف

(قوله فليس) أي الوصي الجبر (قوله او امرأة) عطف على رجلا (قوله على تزويجها) صلة وكانت (قوله وانه) أي تعينه (قوله لازم) أي لو كبل عطف على عدم (قوله فيها) أي المدونة (قوله والا) أي وان لم يعين ٢٧ (قوله وهو) أي العكس (قوله لزمه)

أي الزوج الموكل (قوله
تخلصه) أي الزوج (قوله
منه) أي النكاح (قوله
ذكره) أي تولى الطرفين
(قوله وان استعبد الخ)
حال (قوله للرد الخ) علة
لذكره (قوله عنه) أي العقد
صلة عزل (قوله وادعى)
أي الوكيل (قوله حصوله)
أي العقد (قوله فان لم يده
الزوج) مفهوم الشرط (قوله
عزله) أي الوكيل (قوله عنه)
أي العقد (قوله قبله) أي
العقد (قوله بانه) أي الوكيل
(قوله عقده) أي النكاح
(قوله الدرجة) كالبعوة
والاخوة وبوتهم والعمومة
وبوتهم (قوله والقوة)
كاشقافة (قوله كذلك)
أي الاشقاء اولاد (قوله
في الاولى) بضم الهمز
أي تنازعهم في تولى العقد
(قوله في الثانية) أي تنازعهم
في الزوج (قوله عين) بضم
فكسر مثقلا (قوله تعين)
بفتحات مثقلا أي تزويجها
له (قوله من نظر الحاكم عند
تنازعهم في العقد) بيان
لما (قوله خلاف) خبر ما
(قوله وجهه الخ) عطف
على حزم به (قوله من أنه
يقدم افضلهم الخ) بيان
لما (قوله فيه) أي السن

كالوصي الجبر كما يفيد ابن عرفة فليس كلاب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله
فسخ ابدأ (وان وكنته) أي المرأة رجلا او امرأة على تزويجها (عن) أي رجل او الرجل الذي
(احبه) الوكيل او وكالة مفوضة واحب الوكيل رجلا (عين) بفتحات مثقلا الوكيل الرجل
الذي احبه لموكلته لاختلاف اغراض النساء في اعيان وصنات الرجال (والا) أي وان لم
يعينه وعقد لها عليه (فلها) أي الموكلة (الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلها ان قرب ما بين
عقده وعلمها به بل (ولو بعد) بضم العين ما بين ما وظاهره ولو طال الزمن جدا وظاهره ايضا
ولو علم الزوج بعدم تعينه وانه لازم وسواء زوجها الوكيل لغيره او لنفسه هذا قول الامام
مالك رضي الله تعالى عنه فيها وفيها ابن القاسم ان زوجها لغيره لزمها وانفسه خبرت وان
وكنته على تزويجها من احبت عين والافصح ان قرب رضاها بالبدولم يقربها حال العقد (لا)
يرد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا او امرأة على
تزويجها من احبها الوكيل فزوجها بلا تعين فقد لزمه النكاح اتفاقا فان كانت الزوجة
لا ثقة بصالة قاله في المتبعية لا مكان فخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة ولم ينظر والغرم نصف
الصداق لادخاله على نفسه بتفويض الامر لغيره الا اذا زوجته الوكيله نفسها فله رده لان
من وكل على شيء لا يجوز له فعله من نفسه الا باذن موكله فان وكل الرجل من زوجته من احبها
الموكل فزوجها بلا تعين فله الرد (ولابن عم) لمرأة وكنته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم
في جواز تزويج ولينه كعقودهما كم ووصى ومقدم وكان وولى اسلام (ان عين) ابن العم
او نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزويجها من نفسه) تزويجها موصدا (بتزويجك بكذا)
من المهر ولا يحتاج لقبول بعد هذا (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد عدلين على
تزويجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أي الاجاب والقبول ذكره
وان استعبد ما قبله للرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) اقربت امرأتهما الواهب
في العقد عليها (انكرت العقد) أي حصوله وادعت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله
(صدق) بضم فكسر مثقلا (الوكيل) في اخباره بحصول العقد بلايين (ان ادعاه) أي
العقد (الزوج) لاقرارها بالاذن والوكيل قام مقامها فان لم يده الزوج صدقت في نفيه فان
وافقه على حصول العقد وادعت عزله عنه قبله وخالفها الوكيل بانه عقده قبل عزلها صدق
الوكيل ان كان ما بين التوكيل والتنازع ستة اشهر وان كان اكثر منه صدقت قاله عج
(وان تنازع الاولاد) لمرأة (التساوون) في الدرجة والقوة كالابناء والاخوة الاشقاء اولاد
والاعمام كذلك (تولى) العقد مع اتفاقهم على عين الزوج (او) تنازعوا في تعيين
(الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا او عينت غير كف (نظر الحاكم) فيمن يتولى العقد منهم
في الاولى وفيمن يزوجه منهن في الثانية فيما مرهم بتزويجها منهن ولا يزوجه الحاكم فان عينت
كفوا او عين لها فرضيت به تعين بالرفع للحاكم وما ذكره المصنف من نظر الحاكم عند تنازعهم
في العقد خلاف ما جزم به ابن حبيب وجعله تفسير المدونة من انه يقدم افضلهم فان تساوا
في الفضل فأسنهم فان استووا فيه أيضا تزويج الجميع (وان اذنت) غير مجبرة (لوليين) معا

والظاهر ان ما ذكره المصنف يخالف ما جزم به ابن حبيب وفيه المدونة لان الحاكم اذا نظر انما يقدم الافضل ثم الاسن فان
استووا فيه ما فانه يقرع بينهم أو يأمرهم بما يترزويجها (قوله غير مجبرة) بفتح الميم حدة تفسيره لافعال اذن المستتر فيه

(قوله مجبر) بكسر الموحدة (قوله وعلم) بضم العين (قوله بدليل) أى على كون العقدين في وقتين وعلم الاول (قوله وبدليل الخ) عطف على بدليل (قوله بان لم يتلذذا) لا الخ) تصوير لأم يتلذذا بعلم (قوله او تلذذ) أى الثانى (قوله عليه) أى الثانى (قوله قبله) أى تلذذه (قوله بعلمه) أى بانه ثان (قوله ولا يحد) أى الثانى (قوله فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول) مفهوم الشرط (قوله نهى) أى الزوجة (قوله له) أى الثانى (قوله ومعاوية) عطف على عمر (قوله ابنه) أى معاوية (قوله يزيد) بيان لابنه (قوله لثانى) أى الذى ٢٨ دخل غير عالم بالاول (قوله له) أى الثانى (قوله فهى) أى المبالغة الخ تفريع على

او مرتبين او اذن مجبر لاثنتين يعقدان على مجبرته (فعقد) أى الوليان في وقتين وعلم الاول والثانى بدليل قوله (فهى) (للاول) أى الزوج الذى تقدم العقد له وبدليل قوله الا فى وفسخ بطلاق ان عقد ابن من وقوله الا فى او جهل الزمن ومحل كونها الاول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثانى) بالزوجة حال كونه (بلا علم) منه بانه ثان بان لم يتلذذا ولا او تلذذها عالما بانه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فهى للاول فى هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثانى بلا طلاق فى التوضيح وبطلاق للقورى ولا يحد بدخوله عالما بالاول قاله القورى فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول فهى له قضى به عمر بمحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومعاوية للحسن على ابنه يزيد ان تقدم تقويضها اليها الذى عقد لثانى بل (ولو تأخر تقويضه) أى الثانى أى الاذن للولى الذى عقده فهى مبالغة فى المفهوم أى اذا تلذذ الثانى بلا علم بالاول كانت له ولو كان الاذن للولى الذى عقده متأخرا عن الاذن لها عقد الاول واشار بولول قول الجابجى ان فوضت لاحدهما بعد الاخر فالنكاح للاول ويفسخ نكاح الثانى ولو دخل وعلى ما مضى عليه المصنف يفسخ نكاح الاول بطلاق للاختلاف فيه ومحل كونها للثانى المتلذذ بلا علم (ان لم تكن) المرأة حال عقد او تلذذ الثانى بها (فى عدة وفاة) للزوج الاول بان عقد عليها وتلذذها فى حياة الاول او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها بعد تمام عدته فان عقد عليها فى عدة الاول وتلذذ بها فيها او بعدها او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فسخ نكاح الثانى وردت لتكميل عدة الاول ان بقى منها شئ وورثته وتأيد بتحريرها على الثانى ان تلذذها فى عدة الاول او وطئها بعدها وقعد عقد فيها والصورة العقلية عشر لان عقد الثانى اما فى حياة الاول او فى عدته فان كان فى حياة الاول فاما ان يتلذذها بوطء او بغيره فى حياته او فى عدته او بعدها فهذه مست صور فى الاولين والاخيرتين هى للثانى وفى الوسطيين للاول وتأيد بتحريرها على الثانى ان تلذذها فيها بوطء او غيره وان كان فى عدة الاول فاما ان يتلذذها بوطء او غيره فيها او بعدها فهذه اربع صور هى فيها للاول وتأيد بتحريرها على الثانى فيها الا اذا تلذذها بعدها بغير وطء وبالغ فى مفهوم الشرط أى فان كانت فى عدة وفاة الاول فلا تكون للثانى اذا كان عقده فى عدة الاول بل (ولو تقدم العقد) من الثانى على عدة الاول بان كان فى حياته فلا تكون للثانى (على الاظهر) عند ابن رشد الخط اللاتى بقاعدة المصنف الاشارة لابن رشد ههنا بصيغة فعل لانه من نفسه لا من خلاف خرجه على مسئلة المفقود قاله ابن عرفة وقال ابن الموزان عقد الثانى عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فهى للثانى ولا تراث الاول بقعدة عدته وتلذذه

الزوج (قوله فى المفهوم) أى بدليل الشرط بعدها (قوله للاول) أى فى التقويض (قوله الثانى) أى فى التقويض (قوله ولو دخل) أى الثانى غير عالم بالاول (قوله ما مضى عليه المصنف) أى من كونها لثانى (قوله عقد او تلذذ) بلاثنتين (قوله بان) فيها ما لضافتهما (قوله بان عقد) أى الثانى الخ تصوير (قوله لم تكن فى عدة وفاة) قوله فان عقد أى الثانى الخ مفهوم الشرط (قوله ردت) بضم الراء وشد الدال (قوله منها) أى عدة الاول (قوله ورثته) أى الزوجة الاول (قوله تحريرها) أى الزوجة (قوله بعدها) أى عدة الاول (قوله وقعد عقد) أى الثانى (قوله فيها) أى عدة الاول والجله حال (قوله بوطء او غيره) صورتان (قوله الاولين) أى تلذذها بها بوطء او غيره فى حياته (قوله والاخيرتين) أى تلذذه بها بوطء او غيره بغيره (قوله وفى الوسطيين) أى تلذذه بوطء او غيره فى عدته (قوله وان كان) أى العقد (قوله فيها) أى عدة الاول (قوله فى

او بعدها) أى عدة الاول (قوله هى) أى الزوجة (قوله فيها) أى الصور الاربع (قوله أى فان كانت فى عدة وفاة الاول الخ) تفسير مفهوم الشرط (قوله عقده) أى الثانى (قوله لانه) أى الاستظهار الخ علة اللاتى الخ (قوله خرجه) بفتحات مشقلا أى ابن رشد كونها للاول (قوله وتلذذ) أى الثانى (قوله فى عدته) أى الاول (قوله عقده) أى الثانى (قوله وتلذذه) أى الثانى

(قوله في حياته) أي الأول تنازع فيه عقد وتلذذ (قوله قبله) أي الثاني (قوله واستشككت) بضم التاء الأولى وسكون النائية (قوله بانها) أي المرأة فصل استشكل (قوله تعيينه) أي الولي (قوله والا) أي وإن لم يعينه (قوله مطلقا) أي عن التقيد بعدم تلذذ الثاني به غير عالم (قوله لان علمها) أي المرأة لعل للمعل وعلمته (قوله الثاني) تنازع فيه علمها أو علم الولي (قوله كعلم الزوج الثاني) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله أو الثاني لاعت الزوج ومفعول العلم محذوف أي ثانويته (قوله منهما) أي الوليين (قوله فلها) أي الزوجة (قوله عنه) أي استشكل تصويرها (قوله بجماعها) ٢٩ أي المسئلة (قوله تعيينهما)

أى الوليين الزوجين حسين
استند أنهما (قوله ونسيماها)
أى المرأة: (قوله واتفاقهما)
أى الخطابين (قوله فظنهما)
أى المرأة لخطابين (قوله
أوعقدا) أى الوليان (قوله
لها) أى بلا إذنهما (قوله ولم
يذكر) بضم الميم وفتح
الكاف (قوله أحدهما)

اى الزوجين (قوله والوجه
 الثانى) أى من وجهى
 الاستشكال (قوله وجوابه)
 اى الوجه الثانى (قوله
 وجل) بضم فكسر (قوله
 ايا امرأ الخ) بيان لخبر
 أبى داود (قوله على عدم
 الخ) صلة حمل (قوله جعاً
 الخ) صلة لحمل الخ (قوله
 الدامنين) أى الاجماع
 والخبر (قوله الشارح)
 أى مرام (قوله منه) أى
 الثانى (قوله بعد تلذذه)
 صلة اقر (قوله بعلمه) صلة
 اقر (قوله قبله) أى تلذذه
 صلة علمه (قوله ويفسخ
 نكاحه) أى الثانى (قوله
 علمه) أى الثانى (قوله

في حياته وبقي شرط ثالث في كونها الثانی وهو ان لا يذلل الاول به سابقه واستشككت مسئلة ذات الوليين من وجهين احدهما من جهة تصويرها بانها ان اذنت لولي في العقد فلا بد من تعيينه الزوج والانفصال الخبار فان عين كل من الوليين الزوج الذي اراده فهي الاول مطلقا لعلمها الثاني لان علمها وعلم الولي الثاني كعلم الزوج الثاني وان لم يعين كل منهما من اراده فلها البقاء على من تريده سواء كان الاول او الثاني واجيب عنه بجملة على تعيينهما ونسبتهما اذ في الاول حين اذنها للثاني واتفاقهما في الاسم فظنهما واحدا او عقد اليا بالبلد وعرضا عليها العقد بن بالقوب ورضيت باحدهما لم يذكر المتقدم ولا المتأخر بحيث تعلم ذلك وتعمل به او عين لها احدهما قبل العقد والاخير بعده والوجه الثاني كيف يحكم بها للثاني بشرطه مع تزوجه زوجة غيره وجوابه اتباع الاجماع وحمل خبر ابي داود بما امره أن زوجها وليان فهي الاول على عدم دخول الثاني بشرطه جمعا بين الدليتين فانه في التوضيح (وفسخ) بضم فكسر عقد كل منهما (بالاتفاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا) اي الوليان على المرأة لزوجين (بزمن) واحد تحقيقا وظنا وشككا او وهما قاله ابو الحسن على المدونة سواء دخلا معا واحدهما او لم يدخل واحدهما قاله ابن عرفة وقال الشارح ان دخل احدهما فهي له (او) عقدا بزمنين وفسخ عقد الثاني (الشهادة) بينة عليه (بعلمه) اي الثاني قبل تلذذه (انه ثان) بالاتفاق ولا يحد قاله القوري وتستبرئ منه ثم ترد لاول قاله المازري وكذا علم المرأة انه ثان (لا) ترد لاول (ان اقر) الثاني بعد تلذذه بعلمه انه ثان قبله ويصح نكاحه بطلاق وتكمل عليه المهر لانهم امة بالكذب وقال عبيد الملك بطلاق ولا يحد بالاولى ممن قامت عليه باقراره بعلمه قبله (او جهل) بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه اي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل احدهما والافهوا حق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك فيها وهو المعتمد نقله الخط عن اللغوي والربرجي والمواق عن ابن رشد وقال ابن عبيد الحكم يفسخان بطلاق دخلا او احدهما او لم يدخل واحدهما فالواضح السابق (وان ماتت) ذات الوليين (وجهل) بضم فكسر الزوج (اللاحق) بهامن الزوجين (فني) ثبوت (الارث) اليهما معا فلهما معا ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصيبين لتحقق الزوجية وعدم تعيين مستحقها لا يضر وعدم اوثهما بالكلية يتأعلى ان الشك في عين المستحق كالكشك في سبب الارث (قولان) الاول لابن محرر واكثر المتأخرين والثاني للتونسي ومحلها في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الاول (وعلى) القول بثبوت (الارث)

لاتهامه) اى الثانى (قوله بالكذب) أى فى اقراره بعله انه ثاب قبله (قوله ولا يحد) اى الثانى الماقر بعله انه ثاب قبله (قوله والا) أى
وان كان دخل أحدهما بها (قوله فيها) أى المدونة (قوله فالأوضح السابق) أى بدل الزمن تضريع على اى لم يعلم المتقدم الخ (قوله
فأما الأولين) تفسير لقاعل مات المستتر فيه (قوله من الزوجين) بيان للآحق (قوله مستحقها) أى الزوجة (قوله لا يضر) خبر عدم
(قوله وعدم أرثهما) عطف على الأثر (قوله الأول) أى أرثهما (قوله والثانى) اى عدم أرثهما (قوله محلهما) اى القولين

قوله هذا أي كون الارث ٣٦ زائد على الصداق (قوله فان شكنا) أي في الاول (قوله انه) أي الشأن (قوله

فأصل الصداق واجب على كل واحد منهما كما لا قرار به بوجوبه عليه لهما فلا يستحق شيئا الا بعد دفع ما اقربه (والا) أي وان لم تقل بالارث بل بعدمه (فزائده) أي الصداق على الميراث أي على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فن لم يرزد صداقه على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث وهذا محل اختلاف القولين فان زاد ما يرثه على صداقه فعلى الارث له الزائد وعلى عدمه لا شيء له فيتمتقان على عدم اخذ شيء أن كان ارث كل منهما اقل من صداقه او قدره واختلقا ان زاد ارث كل منهما على صداقه التوسى هذا اذا ادعى كل منهما انه الاول فان شك فلا غرم فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صداقه كاملا فاده عب البنا في تبين انه لا اختلاف بين القولين من حيث الصداق بل في الارث خاصة فانظر ما وجهه مقابلة قوله والا فزائده مع قوله فالصداق وما احسن عبارة ابي الحسن وصاحب الباب ونصهما من كان صداقه قدر ميراثه فأقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه اقل غرم ما زاد على ميراثه لا قرار به يثبت ذلك عليه اه لكن بقى عليهم ما اختلف في زائد الارث على الصداق ومثاله تزوجهما احدهما بمائة والاخر بخمسين وخلفت زائدا على ذلك خمسين ولم تترك ولدا فصاحب المائة يدفع خمسة وعشرين لان الواجب له من المائة وخمسين نصفها خمسة وسبعون وعليه مائة فالفضل بينهما خمسة وعشرون ولا شيء على ذي الخمسين لان الواجب له من المائة خمسون وعليه خمسون والله اعلم وقوله فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صداقا كاملا فيه نظر اذ الظاهر ان كل واحد انما يغرم ما زاد من الصداق على قدر ارثه اه ويجاب بان مراده بغرمه كاملا ويرث فيه (وان مات الرجلان) المتزوجان ذات الوليين عند جهل الاحق منهما ابن عرفة وموت احدهما اكوتهما (فلا ارث ولا صداق) لهما منهما ان ماتا ولا من احدهما ان مات والفرق بين موتها وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنه التحقيق دعواها على كل منهما وهذا حيث لم يقر احدهما قبل موته انه الاول وتصداقه والا فلها الصداق عليه وفي ارثها له ان مات قولان فان طلقها قبل الدخول فهل عليه نصف المسمى لا قرار به ولا لنفسه فان قيل يأتي ان الفاسد لعقد ولا خال في صداقه وهو مختلف فيه لهما فيه الارث قات محله اذ لم يشك في السبب وسكت عن العدة ولم أر من تعرض لهما والظاهر انهما تعددة وفاة ان كان يفسخ بطلاق بان حصل الاقرار بالنكاح وعقد في زمنين وان كان يفسخ بالاطلاق لعقد هما بمن واحد فان دخلهما الواحد منهما فستجبر الا لاجماع على الفساد والا فلا شيء عليها فاده عجم (واعدية) أي زيادة عدالة احدى بينتين (متناقضتين) في شهادتهما بان شهدت احدهما بسبق عقد زيد والاخرى بسبق عقد عمرو واحدهما اعدل من الاخرى فزيادة عدالتهما (ملغاة) أي غير مقتضية لتقديمها على الاخرى ان لم تصدقها المرأة بل (ولو صدقتها) أي البيينة الزائدة في العدالة (المرأة) وكذبت الاخرى لان زيادة العدالة بمنزلة شاهد واحد وهو لا يقيد في النكاح وتسقط البيئتان لتناقضهما وعدم مرجح فيقيد قوله وبزيد عدالة بغير هذا وكالا عدلية باقي المبرجحات وعارض ابو ابراهيم قولها هنا ولا قول لها بقولها في كتاب الولاء اذا قام رجلان كل واحد منهما ان فلانا مولاه واقرا باحدهما فاقراره له عامل وقرق ابو عبد الله

بمثلا (قوله واقرا) أي فلان المشهود بولائه (قوله فاقراره) أي فلان (قوله له) أي احدهما (قوله عامل) أي ممول به محمد

فأقل أي من ميراثه (قوله اقل) أي من صداقه (قوله نمازاد) أي من صداقه (قوله عليه) أي أي الحسن وصاحب الباب والاستمدراك على قوله وما أحسن عبارة ابي الحسن الخراج ايمانه سلامتها من كل وجه (قوله على قدر ارثه) أي منه (قوله والا) أي واباقر أنه الاول وصداقته (قوله فان طلقها) أي المقترب به الاول (قوله ولا خال في صداقه) حال (قوله وهو مختلف فيه) حال (قوله لهما) أي الزوجية (قوله ان كان) أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يدخل بها ولا احدهما (قوله واحدهما اعدل) حال (قوله وهو) أي الشاهد الواحد (قوله قوله) أي في تعارض البيئتين (قوله بغير هذا) أي تعارض بينتي النكاح صلبة يقيد (قوله وكالا عدلية) أي في الالغاء (قوله قولها) أي المدونة (قوله ولا قول لها) أي الزوجية هذا مقولها هنا (قوله بقولها) أي المدونة صلبة عارض (قوله اذا قام رجلان) إلى عامل هذا مقولها في كتاب الولاء (قوله مولاه) أي عتيقه

(قوله البيهقي) أي المتناقضتين (قوله بجردت) الدعوى أي من المرأة وأحد الزوجين بالنكاح (قوله لا فقرة) أي النكاح (قوله وارضاء) أي الفرق (قوله خلافه) أي اشتهب (قوله في كل بيئة) أي سواء كانت أعدل أم لا (قوله قصيره) أي قول اشتهب (قوله من الزوج) صلة كتم (قوله عن كل أحد) صلة كتم (قوله أبدأ) صلة كتم (قوله على كتمه) ٣١ ص ١٢٠ اتفق (قوله بذلك) أي كتمه (قوله العقد) اظهاري في محل

الضمير (قوله فاعل من فرضه) أي نكاح السراخ تفريع على نص الباجي والمعوذ والجواهر (قوله في الشهود) أي إيصائهم بكتمه (قوله حين العقد) صلة امر (قوله ومحل) أي القصاد (قوله مغرم) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله وجعل) أي ابن حبيب (قوله انه) أي جعل ابن حبيب اليومين كالأيام (قوله القشوق) بضم لاء والشين المهجمة وشدة الواو أي الاشتهار (قوله انه) أي نكاح السر (قوله المصنف) أي ابن المصنف (قوله فيهما) أي المدونة والمبسوطة (قوله على اطلاقه) أي عن التقييد بعدم الطول (قوله اية) أي ان ما حكاه ابن حبيب تفسيها (قوله ونص) أي المأزري (قوله ولا) أي وان عذرا يجهل اولم يدخل (قوله به) أي التأديب (قوله نفيا) أي المدونة (قوله فعله) أي نكاح السر (قوله منهم) أي الولي والزوج والشهود (قوله ضارح) أي شبه (قوله السفايح) أي الزنا (قوله أي الزوجة) (قوله أي النكاح) (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا) (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا) (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا)

محمد المسناوي بان اذا الغيب البيهقي فجردت الدعوى فلا تقييد في النكاح لا فقرة له الشهادة والاقرار بالولاء استلحاق فكفي الاعتراف به وارضاء الغريبي ابن عاشر المشار اليه بولوهنا قول اشتهب وخلافه في كل بيئة صدقتهما المرأة وعجارة المصنف تقييد قصيره على كون احدهما اعدل فلو قال وتساقطت المتناقضتان ولو صدقتهما المرأة واحدهما اعدل لحرد واذا خلا في المستلزمين (وفسخ) بضم فكسر نكاح (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة بفتح من الزوج والزوجة والولي والشهود وسائر الحائرين عن كل أحد ابدأ بل (وان) اوصى الزوج (بكنتم شهود) فقط عن كل أحد او (من امرأة) للزوج (او) من أهل (منزل) فقط ابدأ (او) في (ايام) ثلاثة فقط الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيهقي بذلك فهو نكاح سر اه وفي المعوذة واذا نواصوا بكتمان النكاح بطل العقد دخلا فلا يبي حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم اه وصرح ابن شماس بان المشهور في نكاح السر هو ما نواصوا فيه بالكتمان فلعن من نرضيه في الشهود اذ اراد التصحيح على محل الخلاف ابن عرقبة نكاح السر باطل والمشهور انه ما أمر الشهود حين العقد بكتمه ومحل الفساد ان كان الموصى بالكسر الزوج سواء وافقه الزوجة ووليا او لا ومحل ان كان الايضاء قبل العقد او حاله لا بعده ولم يكن لخوف من ظالم مغرم مالا او سحر وقوله او ايام فهو لا بن حبيب وجعل اليومين كالأيام وظاهر المصنف انه مقابل ومحل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل) بان اتفقا معا ودخل ولم يطل او طال ولم يدخل ومفهومه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هنا كالمطول المتقدم في نكاح البيهقي وهو الظاهر او بما يحصل فيه القشوق في البيان المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب واصحابه واما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر من قال يفسخ بعد البناء والطول كما قال المصنف والذي لا شك رضى الله تعالى عنه في المدونة والمبسوطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال ابن راشد فلعل المصنف حمل ما فيه على اطلاقه ولكن نص ابو الحسن على ان ما حكاه ابن حبيب تفسير للمدونة وأشار اليه المأزري ونص على ان ما في المبسوطة يقيده ايضا بعدم الطول بعد البناء (وعوقبا) بضم العين وكسر القاف أي ادب الزوجان ان لم يعذرا يجهل ودخلا ولا يفسخ ولا يعاقبان قاله ابن ناجي وقد يقال به ان لم يدخل لا ارتكابهما معصية حيث لم يعذرا يجهل وهذا في غير الجبهة والاعوقب مجبرها والزوج (و) عوقب (الشهود) على نكاح السر ان لم يعذروا يجهل وحصل دخول والا فلا فقيها لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك ابن عرقبة روى ابن وهب يعاقب عامد فعله منهم الشيخ ابو الحسن يعاقب الزوجان لدخولهما ما فيهما ضارح السفايح والبيئة لا عاقبة على ذلك وهذا كله بعد البناء اه (و) فسح النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان لا تأتبه) أي الزوجة الزوج اولاً بأنها (الانهارا) اولاً او بعض ذلك ومفهوم قبل الدخول (قوله والبيئة) عطف على الزوجان (قوله ذلك) أي مضارع السفايح (قوله عتد) بضم فكسر أي النكاح (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا) (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا) (قوله أي الزوجة) (قوله أي الزنا)

(قوله به) أى الدخول (قوله ولها) أى الزوجة (قوله وان كان فاسد العقد) خال (قوله لثابتة) أى الشرط (قوله بالنقص) أى
ان كان الشرط من الزوجة تصوير للخلل (قوله او الزيادة) أى ان الشرط من الزوج (قوله وثبت) أى النكاح (قوله لانها) (قوله
اى التبعيض) (قوله به) ٣٢ بقضات متقلا اى المصنف (قوله وعلى الرد) عطف على ان قول الامام (قوله

مضيه به وهو كذلك عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولها مهر مثلها وان كان فاسد العقد
لتأثيره خلافاً في صدقه بالنقص او الزيادة وثبت بالدخول لدخوله بما على دوام النكاح
وتبعيض الزمن لا اثر له بعد الدخول لانها بخلاف نكاح المتعة ونبه بقوله وجوباً على ان قول
الامام رضى الله تعالى عنه لا خير فيه محمول على الوجوب وعلى الرد على المخالف فى المعطوف
الاخير وهو قوله وما فسد صدقه لان مذهب العراقيين ان فسخه قبل البناء مندوب
ومذهب المغاربة انه واجب وعليه من المصنف المواق انظر هذا فانه مقسم في غير محله من
المبيضة أى لان محله بعد قوله وعلى شرط يناقض العقد (او) عقد النكاح (ب) شرط (خيار)
في عقده يوماً او اكثر (لاحدهما) أى الزوجين اولهما معاً (او) بخيار (لغير) اى غيرهما
فيفسخ قبل البناء وجوباً الاخير الجالس فيجوز اتفقا قاله في التوضيح عن التخمى وصرح
ابن رشد بجوازه أيضاً ويثبت في مسئلة المصنف بالدخول بالمسمى ان كان وهو حلال والا
فبصدق المثل (او) عقد النكاح بصدق مؤجل كله او بعضه (على) شرط (ان لم يأت)
الزوج (بالصدق) كله او بعضه الذى عقد النكاح عليه (لكذا) أى اجل مسمى (فلا نكاح)
بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء (الزوج) به (أى الصداق في اثناء الاجل او عند انتهائه فلا
يصير مجبياً به صحيحاً ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الاجل ولم يأت به أصلاً فيفسخ قبل
البناء وبعدده قال في البيان في هذه والتي قبلها وهذا الاختلاف اذا أتى بالصدق الى الاجل
او اختار الزوج النكاح قبل انقضاء أيام الخيار واختارته المرأة ان كان الخيار لها قبل
انقضاء أيام الخيار وأما ان لم يأت الزوج بالصدق الى الاجل ولم يختتر من له الخيار من
الزوجين حتى انقضت أيام الخيار فلا نكاح بينهما ١٥ وهكذا نقله ابن عرفة افاده طي والبيان
(و) فسخ قبل الدخول وجوباً (ما) أى نكاح (فسداً) فساد (صدقه) لكونه لا يملك شرعاً
كخمر وخنزير وميتة أو لا يصح بيعه ككلب وأبق وشارد وجوز خصية ويثبت بعده بصدق
المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) في المبيت
مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط أن (يوثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) في قسمة
المبيت بان يجعل لها المثل ولا السابقة لثنتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل
ويبلغ الشرط فان كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد بان كان يقتضيه كشرط انفاقه
عليها وقسمه لها فوجوده كعدمه او كان لا يقتضيه ولا يتأفقه كشرط ان لا يتسرى او لا يتزوج
عليها فمكروه لانه محجور ويستحب الوفاء به نظراً لحق الشروط ان توافها ما ألتزم به القروج
(والتي) بضم الهمزة وكسر الغين المجبة اى الشرط المناقض بعد الدخول ولا يفسخ النكاح
وفي بعض النسخ والا التي اى وان لم يكن الشرط مناقضاً للعقد او كان مناقضاً ولم يطلع عليه
الابعد الدخول التي وهذا احسن لشموله القسمين (و) فسخ النكاح (مطلقاً) من تقييده

وهو) اى المعطوف الاخير
(قوله ان فسخه) اى
ما فسد صدقه (قوله انه)
اى فسخ ما فسد صدقه
(قوله وعليه) اى الوجوب
صلته (قوله هذا) اى
قوله وقبل الدخول على
أن لا تأتبه الانهارا (قوله
مقسم) بضم فسكون ففتح
اى مذكور (قوله بجوازه)
اى شرط الخيار في عقد
النكاح مادام المجلس (قوله
ويثبت) اى النكاح (قوله
في مسئلة المصنف) اى
المشترط فيه الخيار يوماً
او اكثر (قوله بالدخول)
اى بسببه (قوله بالمسمى)
صلة يثبت وباؤه للعوض
(قوله ان كان) اى وجد
المسمى (قوله وهو) اى
المسمى الخ حال (قوله والا)
اى وان لم يكن مسمى او كان
محراماً (قوله الزوج) تفسير
لفاعل يات المستتر فيه
(قوله فلا يصير) اى النكاح
(قوله مجبياً) اى الزوج
(قوله به) اى الصداق
(قوله قبل البناء) اى
ويضى بعده بالمسمى (قوله
فان أتى به بعد الاجل الخ)

مفهوم وجابه (قوله هذه) اى ان لم يأت به لكذا (قوله والتي قبلها) اى المشترط فيه خيار يوم
أو اكثر (قوله لا يملك) بضم فسكون ففتح (قوله يلغى) بضم الياء وفتح الغين المجبة اى يترك (قوله فان كان الشرط لا يناقض
مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله خبر) اضافته للبيان

(قوله بعد) بضم العين (قوله بينه) أي النكاح لاجل بعيد (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله بفساده) أي النكاح الذي قصده الزوج
تاجيله وليذكر (قوله عنه) أي جواز نكاح المتعة (قوله للمعتمد الناس) أي من منع ٣٣

أي بمنعه (قوله ويعاقب)
أي الزوج (قوله به) أي
الزوج (قوله الولد) أي
الناسي من نكاح المتعة
(قوله فيه) أي نكاح المتعة
(قوله عقد) بضم فكسر
أي النكاح (قوله ولو كان
هذا) أي أن مضى شهر الخ
مفهوم وقصد انبرام الخ
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
لا يقام) أي لا بدام (قوله
المصنف) أي ابن الحاجب
(قوله فهمها) أي المسئلة
او المدونة (قوله هذا) أي
فهم ابن رشد (قوله قولها)
أي المدونة (قوله والاولين)
يكسر اللام جمع أول أي
الاكثرين (قوله وهو)
أي الشرط (قوله مستقبلي)
بفتح اللام معنى مستقبل
بالنون لاضافته (قوله
وقوله) أي ابن رشد (قوله
ونحوه) أي توجيه ابن رشد
(قوله فائلا) حال من النعمي
(قوله وعدسها) أي العصة
عطف عليها (قوله في
المذهب) صله اختلف
(قوله خلافا معتبرا) مفعول
مطلق مبين لنوع عام له
(قوله ولو كان فاسدا
عندنا) مبالغة في كون
فسده طلاقا (قوله ولو قال
الزوج فسخته بلاطلاق)
مبالغة في كونه طلاقا (قوله فيها) أي المدونة

بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كأنه كاح) المعقود (لاجل) مسمى وظاهره كالمدة
وغيرها ولو بعد الاجل جدا بحيث لا يعيش احدهما اليه وافرقي بينه وبين الطلاق لاجل بعيد
ان المانع المقارن للعقد اشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام ابي الحسن
ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمر احدهما لا يضر حقيقة نكاح المتعة الذي يفسخ مطلقا
النكاح الذي ذكر الاجل عند عقده للولي او للمرأة او لهما معا وأما ان لم يذكرك ذلك ولم يشترط
وقصده الزوج في نفسه وفهمت المرأة ووليها منه ذلك فانه يجوز قاله الامام مالك رضي الله
تعالى عنه وهي فائدة جارية تنفع المتعرب واقصر عليه عجم تبع الجاهل وصدر الشارح
في شروحه وشامله بفساده أيضا ثم حكى عن الامام الصنعة فان لم تفهم المرأة اراد الزوج صح
اتفاقا المازري تقرر الاجماع على منع نكاح المتعة ولم يخالف فيه الا طائفة من المتبدعة ابو
الحسن ثبت عن ابن عباس وجوعه عنه ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس لما عند الناس
والمذهب لاحد فيه ولو على العالم ويعاقب ويلحق به الولد وهل فيه المسمى بالدخول او صدق
المثل قولان ابن عرفة لو قيل بالمثل على انه مؤجل لاجل امكن له وجه النعمي الاحسن المسمى
لان فساد العقد اه وفيه انه اثر خلا في مهره (او) أي وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان
مضى شهر فانا نترجك) ورضيت الزوجة ووليها وقصد انبرام العقد بهذا اللفظ
ولا يأتينان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على المعاشرة فلو كان هذا منهما
وعدا فلا يضر فيها ومن قال لامرأة اذا مضى شهر فانا نترجك فرضيت هي ووليها فهذا نكاح
باطل لا يقام عليه قال في التوضيح فهم الاكثر ان المنع لتوقيت الاباحة بزمان دون زمان
فكان كالمدة وهو الذي يؤخذ من كلام المصنف ونقله صاحب النكت عن غير واحد من
القرويين وفهمه صاحب البيان على أنه ليس هناك عقد مدبرم وانما هو عقد فيه خيار
فالبطلان فيه من اجل الخيار وبقوى هذا قولها فانا نترجك والعقد اذا وقعت بصيغة
المضارع لا يلزم بها احكام وغايتها أنه وعد ولو كان عقدا منبرما قال فقد تزوجتك والاولين ان
يقولوا الفرق بين الماضي والمضارع لانهم واقعان في جواب الشرط وهو وجوبه لا يكونان
الامستقبلي المعنى اه وقوله عقد فيه خيار اي لانها لما وضيت هي ووليها انبرم العقد من
جهتهم ما بقي الخيار للزوج ونحوه للنعمي فائلا فان لم ياتر ما بل قالت هي ووليها اوانا نترجك
كان مواعدا من الجانبين وهي جائزة وقوله والاولين أن يقولوا الخ فيه نظر لان الاصل
في صيغة الماضي الزوم دون صيغة المضارع لكن ذكر ابو الحسن انه يؤخذ من قولها فانا
نترجك ان لفظ المضارع في النكاح كالمضارع في البيع وهذا على تأويل الاكثر
افاده البنائي (وهو) أي القسح (طلاق ان اختلف) بضم المثناة وكسر اللام (في) محتملة
أي النكاح المقسوخ وعدمها في المذهب او خارجيه خلافا معتبرا عند الاثمة ولو كان فاسدا
عندنا على المذهب ولو قال الزوج فسخته بلاطلاق والظاهر انه أي فسخ النكاح الفاسد
لا يفتقر الى حكم حاكم قال فيه في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود الولي واراد الولي
فسخه ابن القاسم ان اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الامام الا ان يرضى الزوج بالفراق

(قوله دونه) اي الامام (قوله ثم نقل) اي الخط (قوله ان تفاسخهما) اي الزوجين بالرفع لما كمن لئله (قوله ثم قال) اي الخط (قوله ولمثل) بفتح مثا متفلا ٣٤ (قوله كعد محرم) اجازة ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله فيه) اي صريح

دونه ١١ ثم نقل منه عن اللخمي ان تفاسخهما يكتفي ثم قال ومن وقت المفاصلة تكون
 اعدة كما في التوضيح فان امتنع أو الزوج من الفسخ رفعها الى الحاكم وفسخه حينئذ الحاكم
 ١١ فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله
 (كم عقد محرم) بضم فسكون بجج او عمة كان وليا او زوجا او زوجة (و) صريح (شغار)
 أي يضع يضع بالامهر من الجانبين كزوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ففيه خلاف بالصحة
 وعدها بعد وقوعه واتفقوا على منعها ابتداء ولما ذكرنا الحسن الخلاف فيه قال وهذا
 الاختلاف انما هو بعد وقوعه ونزوله واماني الابتداء فلا اختلاف في منعه ومثله في التوضيح
 عن ابي عمران ان الشغار لا خلاف في منعه وانما اختلاف في فسخه ولذا قال المصنف لا اتفاق
 على فساه ولم يقل على تحريمه (والتحريم) بالمصاهرة في المختلف فيه حاصل تارة (بعده) اي
 المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالا بالامعة على بنتها وهو محرم بنفسك فيفسخ نكاحه قبل
 الدخول بها فيحرم عليه نكاح امها وتحرم المقسوخ نكاحها على اصول الزوج وفصوله
 (و) تارة (وطئه) اي المختلف فيه فيما يحرم بالوطء كعدماته كبت فحرم بوطء امها فاذا
 تزوج امرأة وهو محرم بنفسك وفيها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا تحرم عليه
 بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالصحيح (وفيه) اي المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من
 الآخر الذي مات قبل فسخه فان مات بعده فلا ارث لانه طلاق بائن (الانكاح) الشخص
 المريض زوجا كان او زوجة فلا ارث فيه وان كان مختلفا فيه سواء مات المريض او الصحيح
 لعصونى لو وقع النكاح في المرض ومات الصحيح فلا يرثه المريض (و) الا (انكاح العبد)
 بنته او امته مثلا (و) الا انكاح (المرأة) نفسها او امته او محجورته امثلا فلا ارث فيها ما وان
 كانا من المختلف فيه الذي فسخه طلاق هذا قول اصبيغ واعقده ابن يونس ونصه قال في كتاب
 محمد فيما عقده العبد على بنته او غيرها وفيما عقده المرأة في ابنتها او بنت غيرها وعلى نفسها
 يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الاولاد وطل زمنها اجازة الولي ولا كان لها خطب ولا
 ويفسخ بطلقة ولها المسمى ان دخل اصبيغ ولا ارث فيما عقده المرأة والعبد وان فسخ بطلاق
 اضعف الاختلاف فيه ١١ وفي التوضيح اصبيغ ولا ميراث في النكاح الذي تولى العبد عقده
 وان فسخ بطلقة اضعف الاختلاف فيه ١١ فقد اعقده قول اصبيغ ورجحه الشيخ ابو علي بان
 ابن القاسم اضطرب قوله فيما في انكاح المرأة نفسها او غيرها وانكاح العبد فقال مرة لا طلاق
 ولا ارث وقال مرة فيه الطلاق والارث وتوسط اصبيغ بين القواين قالتابع لم يخرج عن
 مذهبه وقد وجهه أبو الحسن بالاحتياط ونصه قول اصبيغ مشكل حيث الزم الطلاق ونفي
 الميراث الا ان يقال سلك به مسلك الاحتياط لان منعه ان الفسخ طلاق وان لاميراث بشك
 ١١ وبقي من المختلف فيه الذي لاميراث فيه نكاح الخيار قاله فيها لانه كالعديم لا تخال له فوت
 احدهما مختلف ساعة يمت بخيار زمنه (لا) ان (اتفق) بضم المثناة وكسر القاء
 (على فساده) اي النكاح في المذهب وخارجه (فلا طلاق) في فسخه ولو عبر به من فسخه

الشغار (قوله ان الشغار الخ) بيان لئله (قوله) بالمصاهرة اي بسببها بضم الميم وفتح الهاء اي مناسبة النكاح (قوله وهو) اي الزوج الخ حال (قوله) بنفسك اي حج او عمة (قوله) فيفسخ من مقام تصوير المسئلة لبيان حكمها وبيان قوله فيفسخ عاينه نكاح امها الخ (قوله) كالصحيح اي في التحريم (قوله) لانه اي الفسخ (قوله) وان كان مختلفا فيه حال (قوله) العصفوني بضم العين واثون الاولى وسكون الصاد والواو وكسر النون الثانية وشد الباء (قوله) فيها اي انكاح العبد والمرأة (قوله) وان كانا اي انكاح العبد والمرأة الخ حال (قوله هذا) اي عدم الارث بانكاح العبد والمرأة (قوله خطب) بفتح فسكون اي شرف (قوله) وان فسخ بطلاق حال (قوله) وان فسخ بطلقة حال (قوله فيها) اي المدونة (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله) اي اصبيغ قضييع على توسطه (قوله) وقد وجهه اي قول اصبيغ (قوله حيث الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

ولا

(قوله حيث الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

(قوله به) اى الطلاق
 (قوله فان كان) اى الفاسد
 (قوله نكاحها) اى المدونة
 (قوله من بالغ) صله وطء
 احتريزه من وطء صبي فلا
 يحرم (قوله لاحد عليه)
 نعت بالغ احتريزه من وطء
 بالغ موجب للجد فلا يحرم
 (قوله لعقده) صله فاسد
 (قوله الحلال) نعت المسمى
 (قوله للزوج) صله المثل
 (قوله قبله) اى الوطء (قوله
 فى تشطير) صله تكاف
 التشبيه (قوله ويسقط)
 اى الصداق (قوله قبله)
 اى الفسخ (قوله ان فسد)
 اى النكاح (قوله مطلقا)
 اى عن تقييده بتأخير خال
 فى مهره (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله محروما) بضم
 ففتح فكسر (قوله او قد فقه)
 اى الزوج (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله فيها) اى
 دعوى الرضاع والقذف
 (قوله الاول) اى لزوم
 نصفهما (قوله الثانى) اى
 عدم لزومه (قوله كحرم)
 بضم الميم (قوله ان هذا)
 اى تقييد ابن رشد (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله بعد
 الخلوة) صله تصادقا (قوله
 على نفي الوطء) صله تصادقا
 (قوله به) اى التصديق
 على نفيه (قوله قبل)
 بفتحات متعقلا

(ولا ارث) فيه ان مات احد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساد
 وكراة على من يحرم جمعها معها الخط المجمع على فساد لا يحتاج الى نسخ اصلا البرزلى
 ان وقع عقد صحيح بعد عقد فاسد فان كان مجمعا على فساد صح الثانى ولا يفتقر الى نسخ الاول
 اذ لا حرمة له ففى ثالث نكاحها من تزوج معتدة ولم يبين بها ثم تزوج امها او اخها اقام على
 الثانية لان نكاح المعتدة غير منعقد اه (وحرم) بفتحات متعقلا (وطؤه) اى
 المجمع على فساد (فقط) اى لاعتدائه فلا يشأتى تحريم مقدماته ايضا من بالغ لاحد عليه
 لجهله مثلا (وما) اى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه او متفقا عليه لعقده اوله واصداقه
 فسخ بضم فكسر (بعده) اى الوطء (ف) فيه الصداق (المسمى) بضم الميم الاول وفتح
 الميم له والميم الثانية الحلال (والا) اى وان لم يكن مسمى اصلا كصريح الشغار او كان حراما
 كخمر (ف) فيه (صداق المثل) بكسر فسكون اى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق
 (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجمعا عليه او مختلفا فيه (قبله) اى الوطء فليس فسخ
 المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تشطير الصداق ويسقط بوث احدهما قبله ان فسد
 لصدقه متفقا عليه او مختلفا فيه او مقدمه متفقا عليه مطلقا او مختلفا فيه واثرا لا فى مهره
 كنكاح محال او على ان لا ميراث بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح محرم بنسك فيسكده لصدقه
 بالموت (النكاح الدرهمين) مثلا اى ما فسد لوقوع صداقه اقل من الصداق الشرعى
 وامتنع الزوج من اتمامه (ف) فيه (نصفهما) اى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل
 الدخول رضا عا محرما بلا بينة وكذبته الزوجة فيفسخ وعليه النصف او قد فقه زوجته برؤيتها
 تزنى قبله فلا عثم او يفسخ النكاح وعليه النصف لاثمها فيه ما بالكذب لاسقاط نصف
 الصداق ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين فى فسخه نقلا الباجى عن محمد مع جماعة من
 اصحابنا والجلاب مع الايبانى وجماعة من المتأخرين وابن حجر وروى ابو القاسم الاول وابن
 الكاتب الثانى اه واقصر المصنف على الاول لقول المتبسطى قاله غير واحد من المؤثرين
 وشبهه فى ايجاب المسمى بعد الوطء والاسقاط قبله لانكاح الدرهمين ففسخه ما يقال
 (كطلاقه) اى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق (فيه) الزوج هذا البناء مختارا فيه المسمى
 ان كان والا فصدى المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه لانكاح الدرهمين وقيد ابن رشد كون
 طلاقه قبله لاشئ فيه بالفاصد صدقه او لعقده وله تأثير فى الصداق كنكاح محال فان لم يؤثر
 فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت ومقتضى التوضيح ان هذا هو المذهب وهذا
 فى المختلف فيه واما المتفق على فساد فلا شئ فى طلاقه قبله (ونعاض) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المجهمة
 ضاده مجمة اى تعوض وجوب المرأة (المثل) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المجهمة
 الاولى اى التى تلذذ الزوج (بها) بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فيعطىها شيئا فى نظير تلذذهما
 باجتماع الحياكم والناس ولو فى المتفق على فساد فيها اذا تصادق الزوجان فى النكاح الفاسد
 بعد الخلوة على نفي الوطء فلا تسقط العدة به لانه لو كان ولد انبثت نسبته الا ان يتق به بلعان
 وايس عليه صداق ولا نصفه ونعاض من تلذذه ان كان تلذذهما بشئ وقيل لا نعاض اه
 وفى الوثائق المجمع و كذلك النكاح الفاسد اذا تلذذ النكاح فيه قبل او باشر ولم يطأ

(قوله فقارقه) اي تزده بخصائه (قوله حر) بدليل قوله الاقي والسيد ورنسكاح عبده (قوله بغير اذنه) اي الولي (قوله وله) اي الولي (قوله امضاؤه) اي عقد الصغير بلا اذنه (قوله فيما) اي فسخته وامضاؤه (قوله فاللام) اي في لولي تقر بيع على فان تعينت في احداهما تعين (قوله كبير) ٣٦ بكسر الموحدة اي بلغ (قوله الزلاية) اي الحجر (قوله جاز) اي لم (قوله

ونصار فاعلى ذلك فلا يكون عليه شيء من الصداق ونعوض المرأة المتلذذ بها وكذا الخصى اذا تلذذ بالمرأة ولم تعلم انه خصي فتدأرقه فتعوض من تلذذها بها (ولولي صغير) حر عقد لنفسه على زوجة بغير اذنه (فسخ عقد) اي الصغير وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيه ما فان تعينت في احداهما تعين فاللام للاختصاص وفسخته طلاق لبعته قاله الخط قال ابن الموار اذا لم يرد نكاح الصبي حتى كبر وخرج من الولاية جازا النكاح ابن رشد ينبغي ان ينقضي اليه النظر فيمضي او يرد ان قيل ما الفرق بين نكاح الصبي يصح ويخبر فيه وليه وطلاقه لا يصح قيل فرق القرأ في بان النكاح سبب للإباحة والصبي من اهلها والطلاق سبب للحريم وهو ليس من اهلها وقرأ المشد الى بان الطلاق حد ولا حد على الصبي ولذا اشطر طلاق العبد والنكاح معاوضة فلذا اخبر فيه وليه واذا فسخ نكاح الصغير (فلامهر) على الصغير ولو كانت بكرا وافترضها لانها ساطقة او وليا على نفسها ابن عبد السلام ينبغي ان يكون لهما ما شأنهما حينئذ وجرم به ابو الحسن فلم يقتل ينبغي ومثله في نقل المواق ان كانت صغيرة (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخته فعليه عدة وفاة ولو لم يوطأها (وان زوج) بضم فكسر ثم قل اي زوج الصغير وليه (بشروط) تلزم البالغ كان تزوج او تسرى عليها طالقت احدهما او عتقت الامة (او) زوج الصغير نفسه بها (واجب) بضم الهمز اي اجاز وليه عقده بشروطه (وبلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده عالما بها (وكره) بفتح الكاف الصبي الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها سقاطه ككون امرها او امر الطارئة بيدها (فله) اي الصغير (التطليق) وتسقط عنه الشروط ونصف الصداق على احد القواين الاثنين ولا تعود عليه ان تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة الاولى شيء وهذه قاعدة التطليق بخلاف من تزوج بالغابشروط وطلقه ابانها ثم تزوجها فتعود بشروطها ان بقي من العصة الاولى شيء فان كان دخل بها قبل بلوغه سقطت عنه الشروط لتكتمها من لا تلزمه وان دخل بها بعد بلوغه عالما بها لم تلزمه الشروط (و) اذا طلقها (في) لزوم (نصف الصداق) وعدمه (قولان عمل) بضم فكسر (بهما) اي القولين ظاهره ان القولين مفرعان على الفسخ وصرح به في التوضيح وهو تابع فيه للمتيطي وابن رشد وابن حريث وابن يونس وابن عات وابن بلون وغيرهم وذكر البنا في نصوصهم فاعتراض طني عليه وعلى شراحه ساقط وان قال في آخر كلامه ونلقاه ما قلناه على الشراح خبطوا هذا خبط عشواء واجابوا باجوبة ليس لها جدوى اغترار منهم بظاهر المصنف (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانا صغير وطأته الزوجة او وليا فقال ابن القاسم (القول لهما) ان العقد وهو كبير بينهما ولو سفيهة وعلى الصبي او وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا اتفاقهما على انعقاده وهي تدعى الزوم وهو او وليه يدعى عدمه ويريد حله ويؤخر عيها الصغيرة بلوغها فان كانت الدعوى من وليها حلف ابا كان او وصيا على الرايح كما افاده ابن

اليه) اي الزوج (قوله) النظر) اي الذي كان لوليها (قوله فيمضي) بضم الياء (قوله يرد) بفتح فضم اي النكاح (قوله وطلقه) اي الصبي (قوله وهو) اي الصبي (قوله ولذا) اي كون الطلاق حدا ولا حد (قوله حينئذ) اي حين انقضائها (قوله ان كانت صغيرة) مفهومة لاشي للبالغة (قوله احدهما) اي القديسة والجديدة (قوله قبل دخوله) شرط اول صلة بلغ (قوله ولم يدخل بها بعده) اي بلوغه عالما بشرط ثان صادق بعدم دخوله اصلا وبدخوله بها بعده غير عال (قوله بها) اي الشروط عالما (قوله ولا تعود) اي الشروط (قوله عليه) اي الزوج (قوله وهذه) اي سقوط الشروط وانتهى لتأنيث خبره (قوله بالغنا) حال من فاعل تزوج (قوله وطلقها) اي الزوجة (قوله فتعود) اي الزوجة (قوله بها) اي الشروط (قوله على الفسخ) اي على ان له التطليق (قوله به) اي تقر يعهما على

الفسخ (قوله وهو) اي الموضح (قوله فيه) اي تقر يعهما على الفسخ (قوله عليه) اي المصنف (قوله وان قال) اي طني عرفة الخ حاله (قوله عشواء) بفتح المهملة وسكون المعجمة اي ناقة لا تبصر ليلا (قوله جدوى) بفتح الجيم والواو وسكون المهملة اي نفع

(قوله الذي عقده الخ) نعت نكاح (قوله ان لم يتنع) اي السيد (قوله منها) اي الاجازة ٣٧ (قوله قبل) بالضم عند حذف

المضاف اليه ونية معناه
(قوله والا) اي وان كان
امتنع منها قبلها (قوله
واللام) اي في السيد (قوله
واما الاثني) محذوف والذكر
(قوله قطع نعت النكرة)
اي اعراجه بخلاف اعراجه
(قوله متبوع) بضم فسكون
فتفتح اي مشاركه لها في اعراجه
(قوله قبله) اي النعت
الذي اريد قطعه (قوله
فان باعه) مفهوم الشرط
(قوله والا) اي وان كان
باعه عالمابه (قوله فلا) اي
لا يرد نكاحه (قوله عيب
التزويج) اضافته لبيان
(قوله بارشه) اي التزويج
(قوله به) اي الارش (قوله
عليه) اي البائع (قوله له)
اي المشتري (قوله فضحه)
اي النكاح (قوله عليه)
اي المشتري (قوله به)
اي عيب التزويج (قوله
وله) اي البائع (قوله وهو)
اي العبد (قوله والا) اي
وان لم يدخل او دخل صيبا
(قوله على انه) اي وبيع
الدينار (قوله من ماله) اي
العبد (قوله من المسمى)
بيان لما (قوله ان دخول
الحر الصغير الخ) بيان لما
يحذف من (قوله فممن)
بفتح الميم (قوله ان لم يفر)
اي ومفهومه اتباعهما

عرفة واشهر كلام المصنف انهما لو اتفقا على وقوع العقد في حال الصغر واختلعا في التزام
الشروط بعد البلوغ فلا يكون القول قولها وهو كما اشهر اذا القول له يمين وله رد على صهره
قوله في الطرر (وللسيد) اي المالك ذكرنا ان كان او اتى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن يمينه
شائبة ككاتب ومدر ومعتق لاجل ومبعض الذي عقده بلاذنه وله اجازته ولو طال به
العلم ان لم يتنع منها قبل والا فله الاجازة ان قرب كما ياتي واللام للتخفيف لردده ولو كانت المصلحة
في ابقائه لانه لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده واما الاثني فيمتنع من نكاحها بلاذنه
(بطلقة) لصحته (فقط) لا يزيد على المشهور فلو وقع طلقين فلا يلزم العبد الا واحدة على
الراجح (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعي انما يكون في نكاح لان محل وطؤه وهذا
ايمن لازما وطؤه ممنوع ولفظ بائنة ليس من مقول السيد عند الرد وانما هو من كلام المصنف
ليبين الحكم بدليل قوله فقط وعبارة المدونة لسيد ان يطلق عليه طلاق بائنة اه ويتعين
جرم بالتبعية لطلاقه لامتناع قطع نعت النكرة التي لم تنعت بيعت متبوع قبله ومحل رد السيد
نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبعه) اي السيد العبد فان باعه فليس له رد نكاحه نظرا وجهه عن
ملكه وليس للمشتري رده ايضا لسبق نكاحه ملكه واستثنى من مفهوم ان لم يبعه اي فان باعه
فلا رده في كل حال (الا ان يرد) بضم ففتح اي العبد لبايعه (به) اي التزويج فله رده ان كان باعه
غير عالمابه والا فلا على ظاهر المدونة وقيل له رده فان اعتمه المشتري ثم اطلع على عيب التزويج
رجع بارشه على البائع لانه الذي مكنته من عتقه يبيعه له وقيل لا يرجع به عليه لقول البائع
له عتقك منعني من فضحه ومفهوم به انه لو علم المشتري بتزوجه ورضيه ورده بغيره رجع
البائع عليه بارشه عيب التزويج لانه كانه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لاخذ ارشه
وان لم يعلم المشتري به فلا رجوع للبائع عليه وله رد نكاحه (او يعتقه) بضم وله اي السيد
العبد عطف على بيعه فان اعتمه فلا يرد نكاحه لسقوط حقه بعتقه (ولها) اي زوجة العبد
المردود نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان
(دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا شيء لها والدليل على انه من ماله قوله (واتبع) بضم
المثناة وكسر الموحدة (عبد) قن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما يقى) من المسمى بعد ربيع الدينار
والدليل على انه في البالغ ما تقدم ان دخول الحر الصغير لا يوجب شيئا ولو اقتصها فالعبد الصغير
اخرى (ان غرا) اي العبد والمكاتب الزوجتان هما حران كذا في بعض النسخ وهو الذي
اختصر عليه المدونة ابن ابي زيد والبرادعي وابن ابي زمنين ومفهوم الشرط عدم اتباعهما
ان لم يفران ان اخبراهما اجمالا او سكنا وفي نسخة وان لم يفرامبالغة في اتباعهما به وفي نسخة
ان لم يفران اسقاط الواو الاقهسى وهذه خط المصنف والتسجنتان الاخيرتان جارييتان على
قول ابي بكر بن عبد الرحمن وعبد الحق وغيرهما باتباع العبد مطلقا سواء غرا ولم يفر
الا ان يسقطه السيد من ذمته (ان لم يطله) اي ما يقى عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه
(او سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذب عن مال الغائب او رفع له السيد الحاضر
وطلب منه اسقاطه عن عبده مطلقا او مكاتبه ان لم يفر او غير رجوع رقيقا العجز فلا سيد
ابطاله عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يفر او غير رجوع رقيقا العجز فان غرا فلا

ان غرا بالاولى (قوله لانه) اي السلطان (قوله مطلقا) اي وان لم يشر

(قوله منها) اي الاجازة (قوله ٣٨ بطلقة) اي لانه صحيح صله فسخ (قوله بائنة) اي لانها جبرية ولان الرجعية انما تكون

بعدها بطلقة عنه (وله) اي السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا اذنه بعد امتناعه منها
 (ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة ايام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص
 عياض (و) ان (لم يرد) بضم الياء وكسر الراء اي يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد
 بلا اذنه (او) لم (يشك) السيد (في قصده) اي السيد بامتناعه هل قصده الفسخ او مجرد
 الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ لا اجازة له بعده ويصدق السيد في عدم ارادة الفسخ
 وعدم الشك فيه ما لم يتم (ولولي) اي اب او وصي او مقدم (سفيه) اي ذكر بالغ عاقل لا يحسن
 التصرف في المال (فسخ عقده) اي السفيه النكاح بلا اذن وليه بطلقة بائنة ولا شيء للزوجة
 من المهران فسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعده ربع دينار فقط ولا يتبع بما بقي ان فك جبر
 لان حجر الولي عليه لم يلق نفسه وهو باق لم يرل وحجر على العبد لقي سيده وقد زال عنه بعقده
 وان لم يطلع وليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخه هذا هو الاصح قاله
 في الشامل وقيل ينتقل له النظر الذي كان لولي له واللام للاختصاص فبتعين ما فيه المصلحة فان
 استوى الامر ان خير الولي فيهما ان استقرت المرأة حية بل و (لومات) زوجة السفيه التي
 تزوجها بلا اذن وليه اذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان ماتت قبل الفسخ
 فان امضى الولي تم وان رده رد ما ورثه لورثتها (وتعين) بفتحات مثقلا الفسخ من قبل الشارع
 (بعوته) اي السفيه قبل فسخ وليه لان في امضائه ترتيب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك
 لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط لفسخه بمجرد
 موته ويبحث فيه بتحقيق حياة الوارث حين موت مورثه وتحقق الزوجية بينهما حينه وعدم
 لزومها وتوقفه على اجازة الولي وانقطاعها بموته لا يمنع الميراث واجيب بانه لما تحتم فسخه بموته
 اشبهه النكاح الفاسد وبانه لما توقف على اجازة الولي اشبهه نكاح الخیار وهو منحل ويلغزها
 فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرثه وهما حران لا مانع بينهما من الميراث
 (وليكاتب) اي معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له في التجارة بماله نفسه (نصر)
 من ماله ما ان كان باذن سيدهما بل (وان بلاذن) من سيدهما بان منعهما أو سكنت
 وأما نصرهما من مال السيد فلا يجوز لا باذنه أو بهته أو اسلافه فتمها لهما وأما غير المكاتب
 والمأذون فلا يجوز له التصري بما يده من المال الذي لسيده ولو باذن سيده الا ان يسلقه أو يهبه
 عنها فهبة السيد الثمن واسلافه جائز للمكاتب ومأذون وغيرهما واذنه في شرائها من ماله يلاهيته
 ولا اسلاف جائز للمكاتب والمأذون لانهم مملوكا في الجلة دون القن لعدم تمام ملكه فاشبهه
 التحليل وأما تصري القن من ماله باذن سيده فحائز ويجمع هبته ذاتها لانه تحليل وتجوز هبة
 ذاتها للمكاتب ومأذون لذلك فالصورا ثنتا عشرة لان السيد اما ان يهب عنها أو يسلقه أو يأذن
 في شرائها من ماله الذي يده العبد أو يهب ذاتها وفي كل العبد اما مكاتب أو مأذون أو غيرهما وقد
 تقدمت احكامها (ونفقة) زوجة (العبد) القن أو من فيه شائبة حرة كدبره بحق لاجل
 لا مكاتب ومأذون أي اتفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أي مال ملكه العبد في نظره له
 بنفسه كاجرة خياطته وحيا كته وبنائه وتجارته وصيغته وجله وحراسته ونحوها (و) غير
 (كسب) اي في تجارة العبد في المال الذي يده لانهم السيد فهو في هبة أو صدقة أو وصية

بعدها بطلقة عنه (قوله ٣٨ بطلقة) اي لانه صحيح صله فسخ (قوله بائنة) اي لانها جبرية ولان الرجعية انما تكون
 بعد طوطه جائز ولا يجوز
 وطوطه قبل امضاء وليه
 (قوله بعده) اي الدخول
 (قوله الامران) اي الامضاء
 والرد (قوله تم) اي الارث
 للسفيه (قوله من قبل)
 بكسر ففتح اي جهة (قوله
 قبل فسخ وليه) صله موت
 (قوله لامن وليه) عطف
 على من قبل الشارع (قوله
 بحيث) بضم فكسر (قوله
 فيه) اي عدم ارثها (قوله
 حينه) اي موت المورث
 (قوله وتوقفه) اي لزومها
 (قوله وانقطاعها) اي
 الزوجية (قوله بعوته) اي
 السفيه (قوله ثمنها)
 تنازع فيه يسلف ويهب
 (قوله ليكاتب) تنازع
 فيه هبة واسلاف (قوله
 واذنه) اي السيد (قوله
 في شرائها) اي الامة (قوله
 من ماله) اي السيد (قوله
 للمكاتب) تنازع فيه اذن
 وهبة واسلاف (قوله
 فاشبهه) اي الاذن في شرائها
 من ماله (قوله التحليل)
 اي اعارة الامة لوطئها
 (قوله هبته) اي السيد
 (قوله ذاتها) اي الامة
 (قوله) اي غير المأذون
 والمكاتب (قوله لانه) اي
 هبته او ذكره لانه كبر خبره
 (قوله لذلك) اي كونها

(قوله كالعبد) اى القن (قوله بمنزلة العبد) اى القن (قوله ان اذن) يفتح الهمز وشذ النون (قوله طالت) يضم فكشتر مشقلا (قوله فى ذلك) اى الاتفاق من خواجه وكسبه (قوله او ترى) اى الزوجة (قوله بالمقام) يضم الميم (قوله وعشى رشيدة) حال (قوله ولو باشر) اى سيده (قوله جبره) اى السيد عبده (قوله عليه) اى النكاح (قوله فلا يضمنه) اى سيده المهر (قوله هو) اى السيد (قوله وان كان سيده مال) حال (قوله فهو فى حكم المعدم) خبر العبد (قوله امره) اى الوصى ٣٩ (قوله به) اى الجبر (قوله او عين)

يفتحات مشقلا اى الاب (قوله له) اى الوصى (قوله لم ار التقييد) بجبر الوصى بامره الاب به او تعيينه له الزوجة (قوله لاحد من اهل المذهب) يعنى غير ابن فرحون ومن تبعه (قوله يدل على خلاف التقييد) خبر قول (قوله وكذا) اى قواهم فى الدلالة على خلاف التقييد (قوله انه) اى الشان (قوله ان تزوج) بفتحات مشقلا (قوله الصغير) مفعول (قوله وصيه) فاعل (قوله من قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله فذلك) اى التزويج (قوله جائز) اى ماض (قوله عليه) اى الصغير (قوله فالحاقهم الخ) هذا كلام طنى (قوله دليل) خبر الحاقهم (قوله قوله) اى المتبطن (قوله لهما) اى ايه ووصيه (قوله حينئذ) اى حين حدوث جنونه بعد رشده (قوله فيه) اى تزويجه (قوله غبطة) اى قسح للمجنون دنيوى كتزويجه غنية او ذات جاه او قريبة له (قوله وان يخذه) عطف على النكاح (قوله وان كان) اى الجنون (قوله له)

او نحوها والمبعض فى زمن نفسه كالخروفى زمن سيده كالقن واما المكاتب والماذون فكالحال اللخمى المدبر والمعتق لاجل كالعبد والمكاتب كالحر لانه بان عن سيده بماله فان عجز مطلق عليه والمعتق بعضه فى اليوم الذى يخصه كالخروفى اليوم الذى يخص سيده بمنزلة العبد وذكر ابن عاشر وابن رحال ان خراج العبد ما التزمه العبد لسيدته فى كل يوم او جمعة او شهر مثلا وكسبه ما نشأ عن عمله وقد يتفاوتان فعنى كون نفقته فى غير خواجه ان اذن سيده فى تزويجه لا ينقص خواجه فهو فى معنى ولا يضمنه سيد باذن التزويج (الا عرف) بان نفقة زوجة العبد على سيده او فى خواجه وكسبه فمعمل به فان لم يكن العرف بالاتفاق على سيده ولا من خواجه وكسبه ولا يجد ما نفقة على زوجته طلقت عليه الا ان باذن له السيد فى ذلك او ترضى بالمقام معه بغير اتفاق وهى رشيدة او يتطوع بهما تطوع وشبه فى النكاح فى غير خراج وكسب (الا عرف فقال) كالمهر لزوجة العبد (ولا يضمنه) اى المذكور من نفقة ومهر (سعيد) للعبد (باذن التزويج) ولو باشر العقد له او جبره عليه فلا يضمنه على المعتد كفى المادونة الا اعرف او شرط على السيد فليس هو كالأب الا فى قوله وصداقهم ان اعدموا على الاب بل كالوصى والحاكم والعبد وان كان سيده مال فهو فى حكم المعدم لقوة تسلط سيده على انتزاعه (وجبر اب ووصى) امره الاب به او عين له الزوجة قاله ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب وتبعه الخط وجاعة من الشارحين طنى لم ار التقييد لاحد من اهل المذهب وقول المؤقتين كالميتطى وابن سلون وغيرهما انكح فلان بن فلان يثمه الصغير الذى الى نظره باصاء كذا يدل على خلاف التقييد وكذا الحاقهم مقدم القاضى بالوصى كما نص عليه الميتطى وحكم المرأة الوصية فى تزويج الصغير كالوصى وتباشر عقده الميتطى هذا هو المشهور والمعمول به وهو فى العتبية والواضحة وغيرهما ونص الميتطى المشهور انه ان زوج الصغير وصيه من قبل اب او قاض فذلك جائز عليه ولا خيار له بعد بلوغه بخلاف الصغيرة واليه ذهب ابن القبطان وابن ابي زمنين وغير واحد من المؤقتين فالحاقهم مقدم القاضى بالوصى دليل على الاطلاق اذ مقدم القاضى لا يجبر الاثنى وكذا قوله بخلاف الصغيرة فانه نص فى ان غير الجبر للاثنى مجبر لذكر وايضا لوصح ما قاله ابن فرحون ما جبر الحاكم مع انه يجبرها هنا فاذه البناءى (و) جبر (حاكم مجنونا) مطابقة فان كان يفتق فى وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قبل رشده فان حزن بعد رشده جبره الحاكم فقط لا ابوه ولا وصيه اذ لا ولاية لهما عليه حينئذ (احتاج) الجنون للنكاح وان لم يكن فيه غبطة او لم يجدهم ويعاينه ان تعين النكاح طريقا لصيانته من الزنا والضياع وان كان لا يجد له اعدم تكليفه (وصغيرا) فى تزويجه غبطة ومصلحة له كتزويجه شريفة او بنت عمه او غنية لا بالغا رشيدا ابن رحال قيد الغبطة اذا كان الصداق من مال الولد والا فلا يعتد به كدليل عليه كلامهم ولا غير اب ووصى وحاكم كاخ فلا يجبر مجنونا ولا صغيرا على

اى الزنا حال (قوله لا بالغار شيدا) مفهوم مجنونا وصغيرا (قوله قيد الغبطة) اضافته للبيان (قوله اذا كان الخ) خبر قيد (قوله والا) اى وان لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يعتد به) اى قيد الغبطة (قوله ولا غير اب الخ) مفهوم اب الخ

(قوله على تزويجه) تنازع فيه جبرو بترتب (قوله ولم يحجج) اى السفيه (قوله) اى النكاح (قوله والصداق) اى ان تطلق
بعد دخوله (قوله او نصفه) ٤٠ اى الصداق ان تطلق قبله (قوله بينهما) اى الصغير والسفيه (قوله وان لم

المشهور فان جبر في فسخه وثبونه ان بنى وطال قولان (وفي) جبر (السفيه) ان لم يترتب على
تزويجه مفسدة ولم يحجج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق اوصفه من غير فائدة (خلاف)
جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجي بانه المشهور وعدمه مذهب المدونة وصححه
صاحب النكح وهو الصحيح قاله في التوضيح وعلى جبره فينبغي تقييده بالغبطة المتقدمة في
الصغير وقد يفرق بينهما بان شأن البالغ الاحتياج الى النكاح فان ترتب عليه مفسدة تعين
تركه اتفاقا وان خيف عليه الزنا جبر بالاخلاق وان لم يكن فيه غبطة (وصداقهم) اى المجنون
والصغير والسفيه في نكاح تسمية وتقويض (ان) كانوا (اعدموا) اى معدمين حين جبرهم
الاب وخبر صداقهم (على الاب) وان لم يشترط عليه ولو اعدم في التوضيح فان كانوا معدمين
فعن اصبيح لاشئ منه على الاب الباجي الذي يقتضيه المذهب انه مع الابهام على الاب لانه
الذي تولى العقد ويؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الاب لانه قد لزمت ذمته فلا ينقل
عنها جبره ومفهوم الشرط انه فيما لهم ان يسروا ومفهوم الاب انه لا يكون على الحاكم
والوصى وهو على الاب ان كانوا معدمين سواء اسقروا معدمين (وايسروا) اى الصبي
والمجنون والسفيه (بعد) بالضم عند حذف في المضاف اليه وفيه معنى المضاف اليه اى بعد جبرهم
ولو قبل تسمية المهر في التقويض ان شرط الاب ^{بهم} اوسكت بل (ولو شرط) الاب حال عقده
(ضده) اى كون الصداق عليهم (والا) اى وان لم يكونوا معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا
املاء ولو يبيعه (فعليهم) الصداق وان اعدموا بعد دون الاب ان شرطه عليهم اوسكت
(الا شرط) بانه على الاب فيلزمه كالحاكم والوصى وصرح بمفهوم الشرط للاستثناء منه (وان
نظارحه) اى المهر وزوج (رشيد واب) اى اراد كل منهما الزام ذمة الآخر به اذا باشر الاب
عقده بانه الرشيد بانه بصدق مسمى ولم يبين انه على ايهما فقال الرشيد انما اردت انه على
الاب وقال الاب انما اردت انه على الزوج الرشيد قاله الشارح تبعا للمدونة والتوضيح وابن
عرفه (فسخ) بضم فكسر النكاح (ولا مهر) على واحد منهما ان لم يبين الرشيد بالزوجة وفسر
البساطي التطارح بقول الاب شرطته على الابن وقول الابن شرطته على الاب ولا يفتى
لاحد هما او ايهما يفتى ان متكا فتشأن او ماتت الميتة او غابت او نسيت والا قضى به على
من شهد عليه (وهل) محل الفسخ وسقوط المهر (ان حلفا) اى الاب والرشيد كل على طبق
دعواه ونفي دعوى الآخر يبدأ الاب بالحلف لانه الذي باشر العقد وقيل يقرع بينهما من
يبدأ به (والا) اى وان لم يحلفا بان نكاحا معا ونكل احدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم)
الصداق (الناكل) منهما ولا شئ منه على الحالف وان نكاحا معا فعلى كل منهما انصفه
او الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بحلفهما (تردد) محله ان تطارحا قبل الدخول فان
كان بعد حلف الاب وبرئ ثمن كان المسمى اقل من صداق المثل غرم الزوج صداق المثل
لا يمين كدساويهما وان كان اكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله للغمي وغرم
صداق المثل حيث كان المسمى اقل منه مع صحة النكاح لان الغاء المسمى بتطارحه ما وصار

يشترط) اى الصداق
(قوله عليه) اى الاب
(قوله ولو اعدم) اى الاب
مبالغة في كون الصداق
عليه (قوله فان كانا) اى
الاب والزوج (قوله انه)
اى الصداق (قوله الابهام)
اى السكوت عن اشتراطه
على الاب او الزوج (قوله
ويؤخذ) اى الصداق
(قوله من ماله) اى الاب
(قوله الشرط) اى ان
اعدموا (قوله انه) اى
الصداق (قوله وهو) اى
الصداق (قوله كالحاكم
والوصى) تشبيهه بالاب في
كون الصداق عليه بشرطه
عليه (قوله وصرح
بمفهوم الشرط) اى بقوله
والافعالهم (قوله ولم يبين)
اى الاب (قوله انه) اى
الصداق (قوله فان كان)
اى التطارح (قوله بعده) اى
الدخول (قوله كدساويهما)
اى المسمى وصداق تشبيه
في عدم الحلف (قوله وان
كان) اى المسمى (قوله
حلف) اى الزوج (قوله
وغرم) يحتمل انه ماض وانه
مصدر مضاف لمفعوله بعد
حذف فاعله (قوله حيث
كان المسمى اقل منه) اى

صداق المثل اى اذا كان المسمى الخ (قوله لان الغاء المسمى) غله غرم على انه ماض وخبره على انه مصدر
(قوله بتطارحه) اى الاب والرشيد على الغائه

(قوله قيمة ما) أي البضع الذي وهو صدق المثل (قوله فلا يقال لم يدفع) أي الزوج بكسر اللام وفتح الميم صلة يدفع نشرع على غرم صدق المثل الخ (قوله مما) أي الصدق الذي (قوله ندعيه) أي الزوجة (قوله انفي) بضم الهمزة وكسر الغين النجدة (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم صلة يحلف أي الزوج (قوله كان) أي المسمى (قوله أكثر) أي من صدق المثل (قوله بان امر الزوج الاب) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بصب مفعوله (قوله به) أي المسمى (قوله محتمل) خبران (قوله لرضاء) أي الزوج (قوله قوله به) أي المسمى (قوله فيلزمه المسمى) أي الزوج عطف على رضاء ٤١ (قوله ويحط) أي الزوج (قوله

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لم يدفعها كثر مما تدعيه فان قيل اذا ألغى المسمى فلم
يختلف حيث كان اكثر اجيب بان امر الزوج الاب به بمقتضى لرضاه به بعد فليزمه المسمى فيختلف
لا سيما زيادته وبأنه اشبهه النكاح الفاسد لصدقه بطارحه وقال السوداني على الزوج
الاقل من المسمى وصدائق المثل وليدعه بنقل في التوضيح قال مالك رضى الله تعالى عنه يفسخ
النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد حلقه ما ومن نكح من نكح كان الصداق عليه ابن
بشير هذا يحتمل انه تفسير لقول مالك رضى الله تعالى عنه وانه خلاف اه فاشار بالتردد لتردد
ابن بشير في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك رضى الله تعالى عنه فليس في المذهب الا قول
واحد وهو خلاف ففيه قولان وتقدم ان التردد قد يكون من واحد ولم يقل تأويلان لانه
ليس في فهم المدونة (و) ان عقد شخص النكاح لانه الرشيد بحضرته ولا جنبي كذلك او
لامرأه كذلك غير مجبرة وانكر المعقود له الامر به والرضاء به (حلف) ابن بالغ (رشيد واجنبي
وامرأة أنكرها) اي الرشيد والاجنبي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والامر)
بالعقد والتوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد ساكتين ولم يبادر وانا نكاره بمجرد علمهم به
بان سكتوا سيرا بدليل بقيمة كلامه فيحلف المعقود له انه لم يسكت راضيا به ولو ادعى انه لم يعلم
بان العقد له الا بعد تمامه اذ هو محمول على علمه به لحضوره فان حلف سقط العقد والمهر وان
نكح لزمه النكاح ومحل حلفهم (ان لم يسكروا) حال العقد الرضا به (بمجرد علمهم) ان العقد
عليهم فان أنكروا بمجرد ذلك فلا يعين عليهم لان العاقل لم يدع الوكاله حال عقده ولم يحصل من
المعقود له ما يدل على رضاه به (وان طال) الزمن طولا (كثيرا) بعد علمهم به بان أنكروا بعد
تمامهم والدعاء لهم أو بالعرف بان مضت مدة لا يسكت فيها الا من رضى (لزم) النكاح
المعقود له وقال ابن وهب الطول يوم أو بعضه وضعف ولكن لا يمكن من الا بعد فقد جدي
ولزمه نصف الصداق ولورجع عن انكاره في التهذيب من زوج ابنة المبالغ المال لا مره
وهو حاضر صامت فلما فرغ من النكاح قال الابن ما امرته ولم أرض صدق بيمينه وان كان
الابن غائبا فأنكر حين بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الاب وابنه والاجنبي في ذلك
سواء اه اللغوي لا يخلو وانكار الابن من احد ثلاثة أوجه اما ان يكون عند ما فهم ان يعقد
عليه او بعد علمه وسكوته بعد تمام العقد او بعد تمامه وتنهته من حضر وانصرافه على ذلك
فان كان انكاره عند ما فهم ان العقد عليه كان القول قوله من غير عين عليه لان الاب
لم يدع انه فعل ذلك بوكالة من الابن ولا أتى من الابن ما يدل على الرضا وان كان بعد علمه انه نكح

(قوله لا فرق بين - او بين الذكر في هذا) اي لزوم النكاح وان اختلفا في لزوم العقد ونصف المهر اذ لا يلزم ان الاثني (قوله او ذو قدر) عطف على الاب (قوله ٤٢) كذلك اي الاب في ضمان الصداق (قوله

يعقد عليه وسكت ثم أنكره بعد الفراغ منه حلف كما قال في الكتاب انه لم يكن سكونه على الرضا به وان أنكر بعد تمام العقد وانصرافه عليه والدعا حسب عادات الناس فلا يقبل قوله وغرم نصف الصداق لان انظاره منه الرضا ولا يمكن منها الاقراره انه غير راض وان لا عصمة له عليها ٥١ نقله أبو الحسن ثم قال والاثنى في عقد النكاح عليها وهي حاضرة على هذه الثلاثة المتقدمة لا فرق بينهما وبين الذي ذكر في هذا وانما التي لا يلزمها النكاح الاب بالنطق اذ اذعده عليها وهي غائبة ثم استؤذنت وحكي عبد الحق في النكاح الاوجه الثلاثة المتقدمة ٥١ في التوضيح ويغني عن هذا ان الغائب ان أنكر بمجرد حضوره تسقط عنه اليمين وان علم وطال فلا يقبل منه الانكار والله أعلم لانه بعد حضوره كال حاضر ٥١ قلت قياس الحاضر على الغائب لا يجري في الاثنى لانها ان كانت غائبة عن العقد فلا بد من نطقها كما تقدم عن أبي الحسن (و) ان زقج الاب اي المبالغ الرشيد او السقيم والصغير وضمن صداقه او ذو قدر وغيره كذلك او أب بفته وضمن لها الصداق فطلقت الزوجة قبل الدخول (رجع لاب) ضمن صداق ابنته (و) رجوع (اذى) اي صاحب (قدر) يفتح فسكون اي شرف فاولى غيره (زوج) بفتح مثقلا وذو القدر ذكرا (غيره) وضمن المهر عنه (و) رجع لاب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها لو فاعل رجوع (النصف) من الصداق الذي سقط عن الزوج (بالطلاق) قبل البناء من الابن بعد بلوغه وعن زوجه غيره ومن زوج بنت الضامن لانهم انما التزموه على انه صداق وقد تشرط بالطلاق قبل البناء هذا على انما ائتمنا بالعقد النصف واما على انما ائتمنا الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام ابن عرفة فلو طلق قبله ففي كون النصف للعامل وللزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة مضمون وتخريج ابن رشد على وجوب كله للزوجة بالعقد (و) رجوع (الجميع) اي المهر كله للاب او ذى القدر والضامن اذا فسخ النكاح قبل الدخول (١) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حينئذ ومثل الفساد مخالفة ما به قبله وفسخ سدا وولى نكاح عبد أو محجور ففسخ من صدقه شخص بلا اذنه فان فسخ بعد البناء فهو لها وان خالعه به بعده فهو للزوج ومحل رجوع النصف او الكل للمتحمل ان فسخه على انه صداق او بلا قصد فان تحمله من صدقة فاب لا يرجع اليه شيء (ولا يرجع احد منهم) اي الاب وذى القدر والضامن لابنته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة أو الذي دخل بالجميع الذي أخذته بالدخول في كل حال (الا ان يصرح) المتحمل قبل العقد او حاله أو بعده (بالجملة) اي الضمان للزوج في المهر بان يقول على جملة المهر عن فلان (او يكون) اي ضمان من ذكر الصداق (بعد العقد) للنكاح على ان الصداق على الزوج فيرجع الملتزم على الزوج بالجميع ان دخل وبالنصف ان طلق قبله فان كان حال العقد او قبله لا يرجع عليه بشئ الا بشرط أو عرف او قرينة بالرجوع وبه يعلم بها ايضا في عدمه وصور المسئلة خمس عشرة صورة نصريح باللفظ محل او حاله او ضمان او دفع ودفع باللفظ وكلها اما قبل العقد او حاله أو بعده فان صرح بالحل فلا يرجع مطلقا وان صرح بالجملة فلا الرجوع مطلقا وان صرح بالضمان أو

او اب) عطف على الاب (قوله فطلقت) بضم الطاء وكسر اللام (قوله عن) اي الزوج الذي (قوله زوجها) اي الاب (قوله لانهم) اي الاب في الطرفين وذا القدر في الوسطى على رجوع النصف لهم (قوله هذا) اي رجوع النصف لهم (قوله على انها) اي الزوجية (قوله سماعة مضمون) من اضافة المصدر فاعوله وتكمل عمله برفع فاعله (قوله وتخريج) عطف على قول (قوله به) اي جميع الصداق (قوله قبله) اي البناء (قوله وفسخ) عطف على الفساد (قوله بلا اذنه) اي السيد والولى (قوله فان فسح) اي الفساد (قوله فهو) اي الصداق (قوله كله) اي الزوجة (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي الصداق (قوله على الزوج) صلة يرجع (قوله او الذي دخل) عطف على المطلق (قوله فان كان) اي ضمان الصداق (قوله حال العقد او قبله) مفهوم بعد العقد (قوله بها) اي القرينة (قوله عدمه) اي الرجوع (قوله ودفع باللفظ) عطف على نصريح (قوله مطلقا) اي سواء كان قبل العقد او حاله أو بعده في الموضوعين

(قوله انف) أمر من النفي (قوله جل) أي التصريح به (قوله مطلقا) أي حال العقد أو قبله أو بعده (قوله جملة) أي التصريح بها (قوله إذا) أي الحال فيرجع مطلقا (قوله لفظ ضمان) إضافته للبيان أي التصريح به (قوله وبعده) أي العقد (قوله جملة) أي مقتضية للرجوع (قوله على السكوت) بمنزلة أي عن شرط الرجوع أو عدمه (قوله حكمه) أي الدفع على السكوت (قوله كالتصريح بالضمان) أي في عدم الرجوع (قوله غير) أي الزوج فاعل التزم ٤٣ (قوله سواء كان) أي الملتزم (قوله

به) أي الصداق (قوله من دخول الزوج عليها) أي ان كان لم يدخل عليها (قوله بعده) أي الدخول ان كان دخل بها (قوله وان لم تقبضه) بمبالغة في مقدار أي فان قرر لها فليس لها الامتناع (قوله ان فرض) أي الزوج (قوله وإني) أي الزوج (قوله بأخذها) أي الزوجة (قوله إليه) أي الزوج (قوله بوقت الحياكم المهر) أي على يد عدل (قوله بذات) أي نفسها ودفعه للدخول بها بشرط تسليمها (قوله لها) أي الزوجة (قوله حبس) أي منع (قوله نفسها) أي من دخول الزوج بها (قوله للفرض) أي تقدير المهر (قوله الخلاف) أي بين الزوجين (قوله دفعه) أي الصداق للزوجة (قوله يتيها) أي الزوج (قوله أي البناء) (قوله ونص) عطف على ظاهر (قوله وظاهره) أي كلام ابن شاس (قوله

الدفع أو دفع باللفظ فان كان بعد العقد فلا رجوع وان كان قبله أو حاله فله الرجوع ونظم أبو علي أقسام المسئلة فقال

ان رجوعا عند جمل مطلقا * جملة بعكس ذا الحقا
ان لفظ ضمان عند عقد لا رجوع * وبعده جملة بلا نزاع
وكل ما التزم بعد عقد * فشرطه الحوز فانهم قصدي

طفي قول تن ومن تبعه الدفع على السكوت حكمه كالتصريح بالضمان يحتاج الى نقل ولم أره غيرهم وأقره البناي (ولها) أي الزوجة التي التزم صداقها عن زوجها غيره سواء كان يرجع به عليه أم لا (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذرا أخذه) أي الصداق عن التزمه (حتى يقرر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والراء الأولى وفي نسخة بالبدال المهملة أي يعين لها قدر الصداق في نكاح التفويض وان لم تقبضه ونيل حتى تقبضه ابن عرفة ابن القصار ان فرض صداق المثل وإني دفعه حتى يأخذها إليه وأبت أن تسلم نفسها إليه حتى تقبضه فالذي يقوى في نفسي ان يوقف الحساب المهر حتى تسلم نفسها إليه الا ان يجري عرف بتسليمها اذا بذات ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا تسليم المفروض قالت انظر هل الخلاف في تجهيل دفعه قبل البناء أو قبل ان يتيها والاول ظاهر كلام ابن محرز ونص كلام ابن بشير والثاني ظاهر كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النكاح في كل المهر اللخمى لها منع نفسها قبل قبضه الا ان تكون العادة انه مقدم ومؤخر فلا تمنع اذا فرض الزوج وقدم النقد المعتاد فان رضيت بتكليفه قبل ان يفرض شيئا جاز ان دفع ربع دينار ولم ار لفظ التقرير أو التقدير في كلام أحد لا ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذي يتبع لفظ المصنف غالبا ونصه وان تعذرا أخذه من الحامل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى تقبضه فان قالت قوله حتى يقرر ينافي قوله ان تعذرا أخذه لان الأخذ لا يتعلق به قبل تعيينه نقوله أخذه يدل على انه معين وقوله حتى يقرر يقتضي انه غير معين قالت لا ينافيه لان تعذر الأخذ يتعلق بالمعين وغيره ألا ترى ان غير المعين يصح ان يقال فيه تعذرا أخذه بخلاف الأخذ فلا يتعلق إلا بالمعين فان مات الحامل اتبع تركته فان كان عديما ومكنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج وليس لها منع نفسها منه اذ لم يبق من تأخذها منه اللخمى لو كان صداقها مائة تمصقها نقد ونصفها مؤخر ومات الحامل عن مال أخذت المائة منه لحاولها بجوته وان لم يخلف شيئا فلزوج ان أتى بالمجمل ان يبيها وان خلف خمسين أخذتها وللزوج البناء بها ان دفع خمسة وعشرين لان الخمسين التي أخذتها انصفها للخمسين المجملة ونصفها للخمسين المؤخرة

النقد) أي الحال (قوله من الحامل) أي الملتزم (قوله ولم يدخل) أي الزوج بها حال (قوله لان الأخذ الخ) فيه ان الدعوى انتناف بين التقرير وتعذرا الأخذ (قوله فقوله أخذه بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) أي الملتزم (قوله فان كان) أي الحامل (قوله ثم مات) أي الحامل (قوله نقد) أي حال (قوله مؤخر) أي مؤجل بأجل معلوم كسنة (قوله أخذت) أي الزوجة (قوله منه) أي مال الحامل (قوله وان لم يخلف) أي الحامل (قوله وان خلف) أي الحامل (قوله أخذت) أي من مال الحامل

(قوله ثم قال) اي اللغوى (قوله لو فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله وقبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله فيها) اي المدونة (قوله في موته) اي الحامل عديا (قوله في عدمه) اي تفليس (قوله لها) اي الزوجة (قوله منعها) اي الزوج من الدخول بها (قوله يقبض) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الزوج (قوله وله) اي الزوج (قوله البناء) اي بن وجهه التي تحمل غيره عنه بصداقها (قوله مؤجله) اي الصداق (قوله ولو حل) اي مؤجله (قوله تسليها) اي نفسها (قوله له) اي زوجها (قوله وعنها) اي القرم (قوله على) بشد الياء (قوله ففلس) بضم فكسر مثقلا اي القائل (قوله قبضه) اي الثمن (قوله ولا شيء عليه) اي الزوج من الصداق (قوله عليه) اي قيد ٤٤ الحال اصالة (قوله عنه) اي اللغوى (قوله ان منعت) اي الزوجة (قوله دفعه) اي

ثم قال وان كان جميع الصداق مؤجلا فلا لزوم البناء بها وليس لها منع نفسها الدخول بها على تسليم نفسها واتباع ذمة أخرى فقبله في التوضيح ابن عرفة لو فلس الحيل أو مات عديا بعد البناء فلا شيء على الزوج وقبله فيها في موته وفي سماع مضمون وابن القاسم في عدمه لها منعه حتى يقبض مجمله أو يطلق (و) حتى (تأخذ الحال) اصالة دون ما حل بعد الاجل قاله اللغوى ونقله ابن عرفة ونصه اللغوى وله البناء دون دفع مؤجله ولو حل لدخولها على تسليمها له واتباع غيره كقاتل سبع فرسك لقلائل وعنه على السنة ففلس قبل قبضه ولا شيء عليه اه ويدل عليه أيضا ما تقدم عنه قريبا (وله) أي الزوج ان منعت نفسها الاجل دفعه الصداق لها واتباعه الحامل به (الترك) للنكاح بان يطلقها ولا شيء عليه فلا يلزمه دفعه ولو كان مليا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا اذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فان كان يرجع به عليه اتصرت به بالحالة مطلقة او الضمان والدفع بعد العقد فان طلق غرم لها انصف الصداق وان دخل غرم لها جميعه (وبطل) الحمل أي التزام عطية المهر وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلفظ الحمل (في مرضه) اي الحامل الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للحامل ابنه كان او غيره لانها وصية او عطية لو ارث في المرض واما ان صرح بالحالة مطلقة في المرض عن وارث او بالضمان عنه فيه بعد العقد فلا يبطل لا يقال الضمان تبرع بدليل قوله في الحجر وعلى الزوجة لزوجها في تبرع زاد على ثمنها وان بكفالة وقوله في الضمان وصع من أهل التبرع لا تاتوا قول انما هو مثله في خروجه من الثلث والافهم ما تحتها فان اذا تعلقا بو ارث في المرض فكفالتة صحيحة والتبرع له باطل (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) اي الحامل غير الوارث له اجنبيا كان أو قريبا الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الا ان يجيزه الوارث الرشيد فان لم يجزه خير الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شيء عليه (والكفاة) المطلوبة في النكاح لكونها منشأ لدوام المودة بين الزوجين ومعناها الغسة الممثلة والمقاربة وخبر الكفاة (الدين) اي الممثلة او المقاربة في التدين بشرائع الاسلام لاني مجرد أصل الاسلام لقوله ولها ولولي تركها وليس لها ولا لوليها ترك الكفاة في الاصل والرضا بكافر كما علم من قوله في موانع الولي ككفر لمسله بالاولي (والحال) بالهاء المهمله اي الممثلة

الزوج الصداق (قوله واتباعه) اي الزوج (قوله له) اي الصداق (قوله فلا يلزمه) اي الزوج تقريره على وله الترك (قوله دفعه) اي الصداق (قوله ولو كان) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله وهذا) اي عدم لزوم الزوج الدفع (قوله له) اي الصداق (قوله فان كان) اي الحامل (قوله به) اي الصداق (قوله عليه) اي الزوج (قوله مطلقا) اي سواء كان بعد العقد او قبله (قوله فان طلق) اي الزوج (قوله وان دخل) اي الزوج (قوله بزوجته) (قوله الحمل) تفسير لفاعل بطل المستتر فيه (قوله اي التزام عطية المهر) تفسير للحمل (قوله كان) اي الوارث (قوله ابنه) اي الحامل (قوله مطلقا) اي قبل العقد او بعده (قوله عنه)

اي الوارث (قوله فيه) اي مرضه (قوله هو) اي الضمان (قوله مثله) اي التبرع (قوله بهما) اي الضمان او التبرع (قوله فكفالتة) اي الوارث (قوله له) اي الوارث (قوله غير الوارث له) اي الحامل نعت زوج (قوله يجيزه) اي الزائد على الثلث (قوله دفعه) اي الزائد على الثلث (قوله من ماله) اي الزوج (قوله وترك) عطف على دفع (قوله عليه) اي الزوج (قوله لكونها) اي الكفاة الخ علة لطلبها (قوله ومعناها) اي الكفاة (قوله التدين) اي التعبد (قوله أصل الاسلام) اضافته للبيان (قوله لقوله) اي المصنف (قوله وليس لها الخ) حال (قوله علم) بضم العين (قوله من قوله) اي المصنف (قوله بالاولي) بفتح الهمزة صلة علم

(قوله لا الحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أى ما يحسب من مفاخر الآباء والامهات (قوله والنسب) أى الشرف (قوله بدليل قوله) أى المصنف وإضافة دليل للبيان (قوله والمولى) بفتح الميم والواو أى العتيق (قوله حررت) بضم فكسر مثقلا (قوله ينيك) بضم الياء أى يخبرك (قوله مفرد) بفتح الميم (قوله البسام) أى الغنى (قوله اختف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الكل) أى كل شرط منها (قوله والا) أى وان لم يساوها فى جميع الستة (قوله هنا) أى فى هذا المختصر (قوله انه) أى الكفاءة (قوله والحال) عطف على الدين (قوله أمن) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله والا) أى وان لم يؤمن عليها منه (قوله رده) أى فسخ النكاح (قوله وان رضيت) أى الزوجة بالفاسق الذى لا يؤمن عليها منه مبالغة فى فسخه (قوله من تفسيره) بيان له مشهور (قوله كفاسق الجارحة) أى فى صحة نكاحه ان أمن عليها منه خبر عن فاسق الاعتقاد (قوله عليها) ٤٥

أى الزوجة (قوله ان يغير) أى فاسد الاعتقاد (قوله رده) أى نكاحه (قوله وان رضيت) أى الزوجة (قوله به) أى فاسق الاعتقاد مبالغة فى رده (قوله عليه) أى فاسد الاعتقاد (قوله انه) لأنه (قوله فاسق الاعتقاد) رده (قوله واعتقاده) تفسير لمذهبه (قوله ام لا) مقابل رده الحاكم أى لا يرتكبه نكاحه الحاكم ان رضيت (قوله وهو) أى عدم رده (قوله وام على تكفيره) أى فاسد الاعتقاد مقابل على تفسيره (قوله فيفسخ) أى نكاحه (قوله مطلقا) أى خيف عليها من تغيره اعتقادها الى اعتقاده

او المقاربة فى السلامة من العيوب الموجبة بخيار لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتى والمولى وغيره الشريف والاقل جاها كف البناء الصفات التى تعتبر المكافاة فيها ستة ظمها القصار فقال

شرط الكفاءة ستة قد حررت * ينيك عنها بيت شعير مفرد

نسب ودين صنعة حربة * فقد العيوب وفى اليسار تردد

ابن الحاجب وقد اختلف فى الكل الا الاسلام ضيق فان ساواها الرجل فى جميع الستة فلا خلاف فى كفايته والا فالخلاف فيما عدا الدين فانظره واقتصر المصنف هنا على الدين والحال اقول عبد الوهاب المذهب انها فى الدين والحال ضيق والنسب يعبر عنه بالحسب فليس المولى كفؤا للمرأة المخطوبة (ولولى) معا (تركها) أى الكفاءة فى الدين والرضا فاسق وفى الحال والرضا يعيب بموجب الخبر ويصح النكاح على المشهور ان أمن عليها من الفاسق والارذلة الامام وان رضيت قاله أبو الحسن لحق الله تعالى لو جوب حفظ النفس وفاسق الاعتقاد على المشهور ومن تفسيره كفاسق الجارحة وان خيف عليها ان يغير اعتقادها الى معتقده فهل يرد الحاكم وان رضيت به ويدل عليه قول المسائل المأخوذة انه على تفسيره أشد من فاسق الجارحة لأنه يجبرها المذهب واعتقاده أم لا وهو ظاهر كلامهم وأما على تكفيره فيفسخ مطلقا فأداه عب الدنيا نقله الحط وغيره واستظهر ابن رحال منع تزويجهما من الفاسق ابتداء وان كان مأمونا وأنه ليس لها ولا لولى الرضا به وهو ظاهر لا مناع مخالطة الفاسق وجوب هجره شرعا فكيف بخالطة النكاح وتحصل من كلامه بعد العقد ثلاثة أقوال أحدها لزوم فسخه لنفسه وهو ظاهر التمسى وابن بشير وابن فرحون ثانيها صحته وشهره الفاكهانى ثالثها لا يصح ان كان لا يؤمن عليها منه رده الامام وان رضيت به وظاهر الحط جميع الاول وعليه فبتعين إعادة ضمير تركها للكفاءة فى الحال فقط ويؤيده قول ابن بشير لا خلاف منصوص ان تزويج الاب الفاسق لا يصح وكذا غيره من الاولياء اه وسلمه

أم لا (قوله رحال) بفتح الراء وشذ الحاء المهملة (قوله الفاسق) ظاهره سواء كان فاسقا بجارحة واعتقاد (قوله ابتداء) صله منع (قوله وان كان مأمونا) مبالغة فى المنع (قوله وان) أى الشأن الخ عطف على منع (قوله به) أى الفاسق (قوله وهو) أى منع تزويجه ابتداء والرضا به (قوله تحصل) بفتحات مثقلا (قوله كلامه) أى ابن رحال (قوله العقد) أى من الفاسق (قوله فسخه) أى نكاح الفاسق (قوله وهو) أى لزوم فسخه (قوله صحته) أى نكاح الفاسق (قوله وشهره) أى الثاني (قوله الاول) أى فسخه مطلقا (قوله وعليه) أى الاول (قوله تزويج الاب الفاسق) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله وكذا) أى الاب فى عدم صحة تزويجه فاسقا (قوله غيره) أى الاب (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله وسلمه) أى قول ابن بشير بفتحات مثقلا

(قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله للولي والزوجة) أي معها (قوله فيصح إسقاطها) أي الكفاءة تفريع على كل من القولين (قوله وفي كونها) أي الثالث (قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله في الحال) أي فقط (قوله أو المال) أي فقط (قوله فيهما) أي الحال والمال معاً (قوله وفي الدين) أي مع الحال والمال (قوله في وجهه) بفحركات مثقلا أي الولي غير كفتها (قوله ثم أراد) أي مطلقا غير كفتها (قوله أولا) بـ ٤٦ (قوله حقه) أي الولي (قوله برضا) أي الولي (قوله به) أي غير كفتها (قوله أولا)

ابن شاس وغيره وما رأيت لابي الحسن إلا ما ذكره ابن بشر فانظره مع نقل ز عنه ابن عرفة وفي كونها أحق للولي والزوجة أو للزوجة الثيب دون وليها فيصح إسقاطها ثالثا حق لله تعالى وهو قول ابن القاسم وبه القضاء وفي كونها في الحال أو المال أو فيهما وفي الدين الدين فقط خامسها في النسب لا المال ثم عزها القائلين فانظره (وليس لولي رضى) بتزويج وليته غير كفاء وزوجه أياها (فطاعة) لها طاعة بائنا أو زوجا وانقضت عدته ثم أراد أن يتزوجها ورضيت به فليس لوليها الذي زوجها أولا (امتناع) من تزويجها له ثانيا (بلا) عيب (حادث) في الزوج بعد التزويج الأول مقتضى الامتناع إسقاط حقه في الكفاءة برضا به أولا فان امتنع منه عدته عاضلا ومفهوما بلا حادث له الامتناع لحادث وهو كذلك وفي بعض النسخ بطلاق (وللام) للزوجة (التكلم في) رد (تزوج الاب) ابنتها (الموسرة) أي الغنية (المرغوب في) تزوج (ها) لمالها وجهها ونسبها وحسبها (من) رجل (فقير) فيها أتت امرأة مطلقة إلى مالك رضى الله تعالى عنه فقالت ان لي ابنة في حجرى موسرة مرغوبة فإراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير وفي الامهات معدم لماله فتري في ذلك تكلمنا قال نعم اني لارى لك تكلمنا (ورويت) بضم فكسر أي المدونة أيضا (بالتنقي) أي نعم لا أرى لك تكلمنا فصدر الامام بنعم على الروايتين فأورد على رواية التنقي انه تناقض فاجيب بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا يتناقض التنقي عقبه وفي سؤال الام أمور منها كون التزويج من ابن أخ الاب فقير فاقصر المصنف على الفقر لانه سبب تكلمها ولان غير ابن الاخ بالولي ومنها كونها مطلقة وسكت المصنف عنه يحتمل لعدم اعتباره مفهومه (ابن القاسم) لا أرى لها تكلمنا وأراه ماضيا (الاضررين) بـ ٤٧ (بشدة المشقة أي ظاهرها) التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الاثبات على ثبوت الضرر ورواية التنقي على عدمه نقله ابن حجر عن بعض المتأخرين ووفق أبو عمران بينهما بحمل قول ابن القاسم على ما بعد الوقوع وقول الامام على الابتداء لكن هذا انما يأتي على رواية الاثبات بخلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو إطلاق الكلام على رواية الاثبات وإطلاق عدمه على رواية التنقي أي سواء كان فيه ضرر أم لا وقد فصل ابن القاسم بين الضرر وعدمه فيه (تأويلان) التوفيق لابي عمران وابن حجر عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (و) الرجل (المولى) بفتح الميم واللام أي المعتق بالفتح (و) الرجل (غير الشريف) نسبا (و) الرجل (الأقل جاها كفاء) للحررة أصالة والشريفة نسبا وذات الجاه الزائد (وفي) كفاءة (العبد) للحررة وعدمها (تأويلان) في قولها قيل لابن القاسم ان رضىت بعبد وهى ثيب من العرب وابي أبوها أو وليها تزويجها منه فقال

بشدة الخوا (قوله فان امتنع) أي الولي (قوله منه) أي المطلق (قوله عدت) بضم العين وشدة الدال أي الولي (قوله عاضلا) أي مضاررا (قوله له) أي الولي (قوله لحادث) أي مقتضى الامتناع (والجمله خبر مفهوم) (قوله بطلاق) بضم ففتح فكسر مثقلا أي بدل فطاعة فهو صلة رضى (قوله ابنتها) أي الام والاب (قوله فيها) أي المدونة (قوله بحجرى) أي حضانتى (قوله قال) أي الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فصدر) بفحركات مثقلا أي افتتح الجواب (قوله فأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله انه) أي الجواب (قوله تناقض) أي ذو تناقض أو متناقض أو هو تناقض مباغلة لان جوابه بنعم عن فتري في تكلمنا معناه أرى لك تكلمنا فيناقضه لا أرى لك تكلمنا بالتنقي (قوله لانه) أي القفر (قوله عنه) أي كونها مطلقة (قوله اعتباره)

أي المصنف (قوله مفهومه) أي كونها مطلقة (قوله بحمل الخ) صلة (وفاق) (قوله بينهما) أي كلاهما الامام وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله بحمل الخ) صلة (وفق) (قوله وخلاف) عطف على وفاق (قوله وهو) أي ظاهره (قوله عدمه) أي الكلام (قوله فصل) بفحركات مثقلا (قوله فيه) أي الجواب (قوله وعدمها) أي الكفاءة (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهى ثيب) حال (قوله من العرب) حال (قوله منه) أي العبد (قوله فقال) أي ابن القاسم

(قوله فيه) اي العبد (قوله من نكاح المولى) اي العتيق الخ يسان لما (قوله وأعظم) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله خير) بقضات مثلاً (قوله بريرة) بفتح فكسر (قوله حين عمت) صله خير (قوله انه) اي تخيير بريرة (قوله لعنصه) اي زوجها برقيته (قوله عنها) اي بريرة (قوله وبانه) اي الشان عطف على بانه (قوله وهي) ٤٧ اي الحرة الخ حال (قوله لاتعلم)

اي الحرة برقية خاطبها (قوله وان كانت) اي الحرة دنية مبالغة في استحقاقها رده (قوله ولذا) اي ترجيح اللغوي صله قال (قوله ليس بكف) اي الحرة (قوله عاين) بفتح العين واللام (قوله فهي) اي البنت (قوله عليه) اي الزاني (قوله هذا) اي قول ابن الماجشون لا تحرم (قوله صراح) بضم الصاد المهمله واهمال الحاء اي خالص (قوله ليس) اي قول سحنون هذا خطأ (قوله أمه) اي ابن الزنا (قوله عليه) اي الزاني (قوله لانها) اي بنت الزنا (قوله بنتا) اي للزاني (قوله منتف عندنا) اي قاتني ملزومها اي كونها بنته بخلاف أم ابن الزنا فيهم او ترثه وله الخلوة بهم او لا ية عقد نكاحها عقد ما على أبيها (قوله) وكالخلوة من مائه اي الزاني في تحريمها عليه (قوله جعله) اي الذي ذكر الخلق من مائه (قوله حال وطئه) نعت لبن او حال منه (قوله لانها) اي الراضعة (قوله بنته) اي الزاني (قوله لان

لم يجمع من مالك رضي الله تعالى عنه فيه شيئاً لا ما أخبرتك من نكاح المولى في العرب وأعظم اعظما ما شهد الله تفرقة بين عرية ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة ويفسخ النكاح فقال اللغوي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق وفي ضيق عبد الوهاب وغيره قول المغيرة هو الصحيح ورجحه اللغوي ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها حين عمت ولم يختلف المذهب انه لعنة عنه وانما ليس بكف لها ولا خيارها اذا كان حراً وبأنه لا خلاف في العبد يتزوج الحرة وهي لاتعلم فان ذلك عيب يوجب الرد وان كانت دنية ولذا قال ابن رحال المذهب من التأويلين ان العبد ليس بكف وانما اعتبر المصنف المقابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا فهو مرجوح غاية (وحرّم) على الذكر (اصوله) الاناث وان عاين لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وبناتكم ان كانت خلقت من مائه المستند لما ان نكاح او شبهته بل (ولو خلقت) الفصول بضم فكسر (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فن زني بامرأة فحملت من مائه بنت فهي محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه وأشار بول قول ابن الماجشون لا تحرم سحنون هذا خطأ صراح خليل ليس بظاهر اذ لا يلزم من حرمة امه عليه ان تحرم عليه بنته لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجاز له الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كله منتف عندنا ونقوم قول ابن عرفة وفي مخطوطة نظران انصف وكالخلوة من مائه بنت ذكر خلق من مائه عند من جعله كائنه ومثلها ايضا من رضى ابن امرأة زني بها حال وطئه لانها بنته رضا عاها هذا الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام وقوله في ضيق ونص ابن يونس وكما لا تحل ابنته من الزنا فلا تحل له من أرضعته المزني بها لان لبنها له وتحرم بنت الزاني على ذكر خلق من مائه زناه لانها اخته وتحرم البنت المخلوقة من ماء زنا الاب على ابنه والمخلوقة من ماء زنا الابن على أبيه عند ابن القاسم وظاهر القرطبي ترجيحه وتجاوز المخلوقة من ماء زنا الاخ ذكره البهيري على الارشاد ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه واشهر قوله خلقت من مائه ان من زني بجسم فولدت بنتا فتجاوز له البنت التي ولدتها بعد زناه ولا يمكن صرح في القيس بحرمتها كبنته لسقمها بمائه (و) حرّم (زوجتها) اي الاصول الذكور على القروع الذكور وزوجة القروع الذكور على الاصول الذكور وكذا يحرم زوج الاصول الاناث على القروع الاناث وزوج القروع الاناث على الاصول الاناث فلو حذف التأنيلا فادانه يحرم على المرأة زوج اصلها وزوج فرعها اذ الزوج يطلق على الذكر والانثى والزوجة خاصة بالانثى قاله عاب البناء في فيه نظرا لوجود حذفها وشمل الصورتين لكان قوله الاتي واصول زوجته وتلذذه الخ تكرر امع هذا وأهم كلامه هنا ان فصول الزوجة تحرم بمجرد العقد عليها وليس

لبنها اي المزني بها (قوله) اي الزاني (قوله وتجاوز المخلوقة من ماء زنا الاخ) انظره اذ القياس على ما سبق يفيد تحريمها فانما بنت أخيه (قوله البهيري) بضم الموحدة (قوله فتجاوز) اي البنت (قوله) اي الزاني لانها لم تتفق من مائه (قوله وأهم كلامه) عطف على كان (قوله عليها) اي الزوجة

(قوله من غيره) أى آية (قوله قبله) أى آية (قوله له) أى الابن (قوله وبعده) أى آية (قوله ومحلها) أى الاتوال (قوله والا) أى وان لم ينقطع ابن آية (قوله فهى) أى بنت زوجة آية (قوله عليه) أى الابن (قوله الذى هو أبوه وأمه) نعم أول اصوله (قوله مطلقا) أى (قوله كذلك) أى مطلقا (قوله لعمري) ٤٨

كذلك فافعله المصنف هو عين الصواب * (تنبيه) * ابن عرفة ابن رشد بنت زوجة آية من غيره قبله حل له اجماعا وبعده فى حملها وحرمها ثالثا تكروه ١٥ ومحلها بعد انقطاع ابن آية والا فهى حرام عليه اجماعا لانها اخته رضاعا (و) حرم على الشخص (فصول أول اصوله) الذى هو أبوه وأمه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا وأولادهم وان نزلوا كذلك (وأول فصل من كل اصل) غير الاصل الأول لعمري فى كلامه وان فصوله حرام وان سفلوا فالاصل الذى يلى الاصل الأول الحدة الاقرب والحدة القربى وابن الاقل عم وأخال وبنته عمه وأخاله وابن الجدة المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلها كبت العمه وبنت الخالة فلال ابن الفخار ان تركب لفظ التسمية العرفية من الجانبين حلت والاحرم أبو عبد الله القورى تأملته فوجدته كما قال لان اقسام هذا الضابط أربعة التركيب من الطرفين كابن عم وبنت عم وعدمه منهما كما وبنت والتركيب من قبل احدهما فقط كبت اخ وعملها وابن اخت وخالته ١٥ (و) حرم بالعدة وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتها وان عليهن من لها علمها ولادة مباشرة او بواسطة من جهة أيها او امها من نسب او رضاع وقوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (ب) سبب (تلكه) أى الزوج بزوجه فى حياتها بل (وان) تالذ بها (بعد موتها) أى الزوجة بوطء بل (ولو ينظر فصولها) أى الزوجة أى بناتها وان سفن وان لم يكن فى حجره وقوله تعالى الا فى حجبكم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف اصولها والسرى هذا ان حب الام بفهم أشد من حب البنت أمها وان ميل الام الى الزوج ضعيف وميل البنت اليه شديد فلا تبغض الام بفهم بمجرد العقد وتبغض البنت أمها بمجرد وظاهر كلام المصنف الحرمة بالتلذذ ولو بلا قصد وهو ما يفيد كلام ابن حبيب وسلمه فى التوضيح فأقادقوته والحاصل انه ان قصد اللذة ووجدها ولو ينظر حرمت البنت وان قصد ما فقط او وجدها فقط فتقولان اقواهما فى الثانى التحريم ولا فرق بين باطن الجسد وظاهره وهو الوجه والكفا ان كان التلذذ بغير النظر فان كان به فشرط كونه يباطن الجسد ابن شاس وفى معنى الوطء مقدماته من نحو القبلة والمباشرة اذا كانت تالذ وكذا النظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور ابن بشير النظر الى الوجه انغوا اتفاقا وغيره يحرم على المشهور وشبه فى التحريم فقال (ك) التلذذ بامه (المالك) ولو بعد موتها ولو بالنظر الى باطن جسدها فيحرم اصولها وفصولها ويحرمها على اصول سيدها وفصوله وعقد المالك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان هذا لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد المالك فيكون لغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيه ان لا يحل وطؤها كالعمة والخالة ومثل المالك شبهته وشرط انتشار الحرمة به لئلا يلوغ المالك ابن عرفة فى انغوطه الصغير واجاب قبلته ومباشرة الحرمة ان يبلغ ان يتلذذ بالجنسية روية محمد وقول ابن حبيب (و) يفصح مثله (العقد) أى للنكاح على صغير أو كبير فى التلذذ فان فسخ السيد

أى الاصل الأول علة
لغير الاصل الأول (قوله
وان فصوله) أى الاصل
الأول عطف على لعمري
(قوله كذلك) أى عمه
أوخاله (قوله الفخار) بفتح
الفاء وشذ الخاء المعجمة (قوله
والا) أى وان لم يتركب
من الجانبين بان عدم
التركيب منهما ومن
احدهما (قوله وان لم يكن)
بضم الكاف وشذ الذون
أى الربيبات (قوله فى حجره)
أى تربية زوج الام مبالغة
فى تحريمه (قوله فلا تحرم
فصول الزوجة بمجرد العقد)
تفريع على وتلذذ الخ
(قوله بخلاف اصولها)
أى الزوجة فيحرم بمجرد
العقد (قوله فى الثانى) أى
وجدان اللذة بلا قصد
(قوله) أى النظر (قوله
فشرطه) أى التحريم (قوله
كونه) أى التلذذ (قوله
يحرم) بضم ففتح فكسر
(قوله فيحرم) بضم ففتح
(قوله لا يحرم) بضم ففتح
(قوله هذا) أى عقد
النكاح (قوله عقده) أى
النكاح (قوله لئلا) أى كون
عقد المالك غير الوطء صلا

(قوله نكاح عبده) أي الذي عقده بدون إذنه (قوله قبل البناء) أي من العبد بزوجته ففسخ (قوله أمها) أي الزوجة التي فسخ سيده نكاحها (قوله ثم قال) أي البراءة (قوله روى) بضم فكسر (قوله بغير إذنه) أي الابن (قوله وهو) أي الابن (قوله ذلك) أي النكاح (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا ينبغي) أي لا يجوز ٤٩ (قوله وان تزوج) أي الشخص (قوله أجنبيًا غائبًا) أي

نكاح عبده قبل البناء فلا يحل للعبد أن يتزوج أمها ثم قال وقد روى عن مالك في رجل تزوج ابنه ابنة البالغ المالك لا مهره بغير إذنه وهو غائب فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب أن يتزوج تلك المرأة وان تزوج أجنبيًا غائبًا جاز إذا بلغه لم يجز أن طال ذلك ولا يتزوجها آباءه ولا أبناؤه ولا ينكح هو أمها وينكح بنتها إن لم يكن بالأم اه وعبارة ابن أبي زيد في مختصره وتقع الحرمة بنكاح العبد بغير إذن سيده ثم يفسد السداد وغائب زوج فرضى بعد طول المدة ففسخ قاله مالك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وكذا إذا قدم الغائب فلم يرض ففسخ وهو أجنبي أو ابن كبير بائن منه إن صح بل (وأنفسد) العقد على اختلاف بين العلماء وإن كان المذهب عندنا فساد كحرم وشغار ونكاح عبده ومهرأة فعقده ينشر الماهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقًا (إن لم يجمع) بضم الباء وفتح الميم (عليه) أي الفساد ومثل عقد النكاح عقد البيع فيحصل فيه بين المختلف في فساد فيصير نكاحه والجمع عليه فيصير وطؤه أدرا الحد والافلا يحرم والمقدمات كالوطء (والا) أي وإن أجمع على فساد (فوطؤه) يحرم وكذا مدة تمانه (إن درأ) أي دفع الفساد (الحد) عن الواطئ نكاح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم فإن كان عالمًا حتى في ذات المحرم والرضاع وفي حقه في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط أنه إن لم يدرا الحد فلا ينشر وطؤه الحرمة لشبهة الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فلزاني تزوج بنتها أو أمها أو لايه وابنه تزوجها (خلاف) أي قولان مشهران وفيه قول ثالث أنه ينشر الكراهة رواء ابن المواز ابن ناجي اختلف المذهب في وطء الزنا على ثلاثة أقوال فقيل لا ينشر الحرمة قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وجهه روى أصحابه رضي الله تعالى عنهم وهو في المدونة والرسالة ابن عبد السلام هو المشهور وقيل ينشرها كالصحيح قاله في سماع أبي زيد ورواه ابن حبيب قال رجع إليه مالك رضي الله تعالى عنه عما في الموطأ وأفتى به إلى أن مات فقيل للمالك رضي الله تعالى عنه لو محوت ما في الموطأ قال سأرتبه الركان والتول الثالث أنه ينشر الكراهة رواء ابن المواز وتأول التلعي وابن رشد المدونة على الكراهة وغيرهما على الحرمة عياض والا كثرون على الكراهة أبو عمر في البكاء في عدم التحريم هو الأصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة فهو المعتمد والله أعلم (وإن حاول) أي أراد الزوج (فلما ذكر زوجته) قاله في المدونة (منه) أي من غيره بغير وطء في ظلام مثلًا لظنا أنها زوجته (في) تأكيد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للأشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة إلى أنه يفارقها لتشرع الحرمة وظاهر إطلاقهم وجوباً ونزاهة بآب التبان ففارق زوجته وذهب القاسبي وأبو الطيب عبد المنعم إلى أنه يفارقها استحياباً واختاره ابن حجر في ألف فيها تأليفاً وألف المازري فيها كشف الغطاء عن لمس الخطأ قاله ت ع ب مستوفى فلما ذكرها بآبها بغير وطء وأما به فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي ترجيح نكاحها في التلذذ بغير أيضاً البنائي

٧ من في أي المزني بها (قوله وفيه) أي لزنا (قوله كالحصبي) أي وطء النكاح (قوله قال) أي ابن حبيب (قوله إليه) أي نشرها (قوله وأفتى) أي مالك (قوله به) أي نشرها (قوله به) أي الموطأ (قوله عدم التحريم) أي بالزنا (قوله فهو) أي عدم التحريم (قوله وعدمه) أي التأنيد (قوله وألف) أي ابن حجر (قوله فيها) أي المسئلة (قوله وأما به) أي الوطء

(قوله انه) أى الاسترداد
 أى لغير الزوجية بها (قوله
 فالتذنب) أى بمجرد اللامس
 (قوله متضافرة) أى متفقة
 (قوله على ما قلناه) أى من
 ابن التردد فى التلذذ بدون
 وطء (قوله بنص) صلة
 ظهر (قوله فيما) أى
 الخطوبة والامة (قوله
 الاول) أى الزوج
 (قوله والثاني) أى تأكد
 التذنب (قوله ملكها أبوه)
 من اضافة المصدر لقوله
 وتكميل عـ له برفع فاعله
 (قوله عكسه) أى ملك
 الاب امة بعدم ملكها ابنة
 (قوله واستحسنه) أى
 اللغوى المنع (قوله قال)
 أى اللغوى (قوله من
 الحرمة) أى للاربعة على
 العبد بيان (قوله ففى)
 أى للعبد الرابعة (قوله
 للرد الخ) علة معترضة (قوله
 لانه) أى النكاح (قوله
 يداوه) أى العبد الحر
 (قوله فيه) أى الطلاق
 (قوله انها) أى اية (قوله
 وصلىها) عطف على
 ما مضى قبله (قوله
 والمرأة وبنت زوجها)
 عطف على المرأة وامتها
 (قوله عن يتوهم فيه منعه)
 أى الجميع بيان (قوله
 البعل) بفتح الموحدة
 وسكون العين المهملة أى

(قوله على هذا) أى كون التردد فى التلذذ بدون وطء (قوله بالاشتباه)

مثل هذا امت وس وعج والصواب انه فى التلذذ فقط من غير وطء كفى الجوهر وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم واما الوطء ففيه الخلاف والمشهور التحريم وبعبارة المصنف تدل
 على هذا اذ لا يقال فى الوطء التلذذ ونص الجوهر فان كان الوطء بالاشتباه بلا عقد نكاح
 ولا ملك فقال ابو عمران لم اعلم خلافا بين اصحابنا فى انه يحرم الا ما روى عن صفوان انه قال
 فحين لم يده الى زوجته فى ابل فوقعت على ابنته منها فوطئها غلطا فلا تحرم عليه زوجته وفرع
 المتأخرون على قول الاصحاب فرعا مختلفا وفيه اختلافا كثيرا حتى ان بعضهم على بعض
 وهو اذا حاول وطء زوجته والتلذذ ففوقعت يده على ابنته منها فالتلذذ بها اه ونص ابن
 الحاجب ان وطئ باشتباه حرم على المشهور ولو حاول التلذذ بزوجه فوقعت يده على ابنتها
 فالتلذذ بغيره حرم على تحريرا واختارا لما زرى خلافه اه ونحوه لافا كها فى طى فهذه
 النقول كما ترى متضافرة على ما قلناه وترك المصنف مسألة الوطء والاولى ذكرها وتقرير
 مسألة التلذذ عليها كما فعل ابن شامس وابن الحاجب والله اعلم ونص الجوهر نظره ان تعبير
 المصنف بتردد على اصطلاحه وسقط قول ابن عاشر ان الخلاف بين صفوان وغيره وهم من
 المتقدمين فالتردد محال لقاعدة المصنف والله اعلم واللواط باين الزوجة لا ينشر الحرمة عند
 الائمة الثلاثة وعند احمد ينشرها (وان قال اب) عند قصد ابنة نكاح امرأة كنت (نكحتما)
 أى عقدت عليها (أو) قال اب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابنة وطأها بالملك وتلذذت بها
 بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة والتلذذ بالامة بالملك (وانكر) الابن
 ما قاله الاب (نذب) بضم فكسر لابن (التزوه) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم
 نكحة صدقايه (وفى وجوبه) أى التزوه (ان فشا) قول الاب بتكراره فيها ويقضى عقد
 لابن ان وقع وعدم وجوبه لكن يتأكد كذب (تاويلان) الاول اعياض والثانى لابي عمران
 وظاهرهما انه لا ينظر لقول الامة وان ملك ابن امة بعدم ملكها أبوه او عكسه ولم يعلم المتأخر
 منها هل تلذذ بها المتقدم ام لا فقال ابن حبيب لا تفعل له ونقله الباجى واللغوى واستحسنه
 فى العلية قال ويندب فى الوحش ان لا يصيب (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من
 الزوجات فى عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) تجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) هذا
 مراده لا ما يوهمه العطف من الحرمة فهى جملة معترضة بين المتعاطفين للرد على المخالف
 وسأوى العبد الحر فى النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يسأوه فيه (أو) جمع
 (ثنتين) من الزوجات (لو قدرت) بضم فكسر مئة لاى فرضت (أية) بشدة المتناقضة أى كل
 واحدة منهما أو واحدة مبهمه وهى لا تتحقق الا بتقديرهما معا البنانى الظاهر أنها هنا
 موصولة حذف ما ضيفت اليه وصلتهما والتقدير لو قدرت أىتهما اردت الخ أى لو قدرت التى
 اردت منهما ذكر احرم والله اعلم (ذكر احرم) وطؤه الاخرى فتخرج المرأة وامتها فيباح الجمع
 بينهما لانه اذا قدرت المالكة ذكر احرازوطء آمنه بالملك والمرأة وبنت زوجها وامه لانه اذا
 قدرت المرأة ذكر احراز فلا يتنوع وطؤها من زوجها وابنته لزال الزوجية وصيرورتها ام وابنت رجل
 اجنبى ونظم عجم من يجوز جمعها من يتوهم فيه منعه فقال
 وجمع امرأة وام البعل * ابنته او رقتها ذو حل

فصابط امتناع الجمع حرمة الوطء بقدر الذكورة لاحداهما من الجانبين لا من جانب واحد
 كما في هذه الصور الثلاثة وشبه في حرمة الجمع فقال (كوطئهما) أي الثنتين اللتين لو قدرت
 ايتهما ذكر أحرم وطء الاخرى (بالمالك) فيحرم الجمع موم قوله تعازي وأن تجتمعوا بين الاثنين
 وآية او ما ملكت أيمانكم مخصصة بآية حرمت عليكم امهاتكم الخ وهذه لم تخصص وهي
 مبينة للاحكام واشهر قوله كوطئها مجمل جعها بالمالك للخدمة واحداهما لها والاخرى
 للوطء (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها كاختها وعمتها وخالتها (فسخ) بلا طلاق
 بضم فكسر (نسكاح) زوجة (ثانية صدقت) بفتح ثاء مثقلا الثانية على انها ثانية او ثبت انها
 ثانية بيينة بالاولى (والا) اي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بيان ادعت انها الاولى او قالت
 لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسخ نسكاحها بطلاق (حلف) الزوج على انها الثانية
 (ا) إسقاط نصف المهر عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف ويكمل عليه المهر
 بالدخول ويقارقها ويبقى على الاولى بدعوا بدون تجديده عقد ويقبل قوله انها الاولى عند
 أشهب ومحمد واقتصصر عليه ابن الحاجب وظاهره حلف للآخرى ام لا فان حلف سقط عنه
 نصف المهر وان نسكح غرمه بمجرد نسكوله ان قالت لا اعلم وبه حلفها ان ادعت انها الاولى فان
 نسكت فلا شيء لها هذا هو المعتقد وقال اللخمي الجاردي على مذهب المدونة وعدم قبول تعيين
 المرأة الا قول من الزوجين في مسئلة الوليين عدم قبوله وقرق ابن بشير بينهما بوجهين احدهما
 ان الزوجة تنتم الثاني أن الزوج قادر على فسخ النكاح وابتدائه ورده ابن عرفة بانه يتم أيضا
 لاحتمال خوف عدم اصابتهم من يريد نكاحها منهم ما بعد الفسخ وبانها قادرة على الفسخ بعد
 تعيينها فان ادعى الزوج جهل الاولى منها فارقهما ولكل منهما ربع صداقها لان لها
 نصف صداق غير معين للملك من صداقها بنسبة الحاصل من قسم النصف عليهم ان ادعت
 كانتهما الجهل مثله فان ادعت كل واحدة انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها ان
 حلفت ولا شيء لمن نسكت منهما على الراجح وان ادعت احدهما انها الاولى وقالت الاخرى
 لم ادركت المدعيمة واخذت نصف مهرها ولا شيء للاخرى فان نسكت فلكل ربع مهرها
 ان كان الزوج حيا فان لم يتم عليه الابد موتة فكما اذا قيم عليه في حياته وتجاهل فان ادعت
 كل واحدة انها الاولى حلفت واخذت جميع صداقها والميراث بينهما ومن نسكت لا شيء لهما
 وان ادعت احدهما الاولية وقالت الاخرى لا ادري حلفت مدعيمة الاولية واستحقت
 الميراث والصداق فان نسكت قسم بينهما اقاده عب البناني قوله فان ادعت كل واحدة
 انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها الخ هذا خلاف الجاردي على قول المصنف الآتي وان
 لم تعلم السابقة فالارث ولكل واحدة نصف صداقها والجاردي عليهم ان يكون هناء في الحياة لكل
 واحدة ربع صداقها وهما قولان ابن عرفة وان فسخ النكاح لجهل أو لاهما فقال اللخمي
 روى محمد لكل واحدة نصف مهرها وفي موته كله والارث بينهما ما وقيل نصف في حياته
 وصداق في موته بقسمته وتختلف كل واحدة للاخرى وان نسكت احدهما ما فالصداق
 للمرافقة اه ومثله في ضيق ومشي المصنف فيما يأتي على قول ابن حبيب ان لكل واحدة بعد
 الموت نصف مهرها (بلا طلاق) صله فسخ الاجماع على فساده واخره ليشبهه فيه قوله (كام

(قوله آية) اضافته
 للبيان (قوله مخصصة)
 بفتح الصاد خبر آية
 (قوله وهذه) أي آية
 حرمت عليكم امهاتكم
 (قوله لها) أي الخدمة
 (قوله بالاولى) بفتح الهمز
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 (قوله وعدم) عطفا على
 مذهب (قوله عدم قبوله)
 أي قول الزوج خبر الجاردي
 (قوله بينهما) أي زوجة
 الوليين وزوج محرمي
 الجمع (قوله ورده) أي
 الفرق (قوله بانه) أي
 الزوج (قوله وبانها) أي
 ذات الوليين (قوله منهما)
 أي محرمي الجمع (قوله
 يتم) بضم الباء (قوله
 وتجاهل) عطفا على قيم
 (قوله قسما) بضم فكسر
 أي الصداق والميراث (قوله
 عليها) أي المسئلة الآتية
 (قوله وفي موته) أي الزوج
 (قوله كله) أي مهرها

٥٣ من إضافة المصداق افعاله ومفعوله التحريم (قوله عهده) اى الزوج (قوله والا) اى وان لم

وابنتها تزوجهما (بعقد واحد فيفسخ بالاطلاق قبل البناء بعده كتزويج محترق بالجمع
بعقد واحد) وتابذ بفكاحات متعلا (تحريمهما) اى الام وابنتها على من تزوجهما (ان دخل)
الزوج بهما جاهلا بانهما ام وابنتها او عالما بهما ذودوا الحد بهما التحريم لقرب عهده بالكفر
والاجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صدق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدها
(ولا ارث) لو احدثت من مائة مائة ولو قبل الفسخ للاجماع على فساد (وان ترتبنا) اى الام وابنتها
في العقد عليهما بان عقد على بنت ثم عقد على امها او بالعكس شرط حذف جوابه اى فكذلك
في الفسخ بالاطلاق وتأييد حرمتها ان دخل بهما وزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله
مبا لعة فيما قبله لانه جمعهما بعقد وهذا بقدرين فلو قال كان ترتبنا لكان أحسن (وان لم
يدخل) الزوج (بواحدة) من ام وابنتها لجمعهما بعقد واحد فيفسخ النكاح فيهما بالاطلاق
(و حلت الام) للزوج بعقد جديد ولا يحرم عهده على البنت الام للاجماع على فساد وقال عبد
المالك يحرم الام اجراء له بجري الصحيح واذا حلت الام فالبنت اولى لان العقد الصحيح على الام
لا يحرم البنت فالفساد اولى وسكت عن دخوله باحدة وقدم جمعهما بعقد فيفسخ نكاحهما
ويتأيد تحريم من لم يدخل بها وتحتل التي دخل بها اما وابنتها بعقد جديد بعد استبراءها وان ترتبنا
فذكر حكم دخوله بهما وسكت عن دخوله باحدة هما وعدم دخوله باحدة فان لم يدخل
بواحدة فيفسخ نكاح الثانية ويبقى على الاولى اما وابنتها ويتأيد تحريم من فسخ نكاحها ان
كانت اما فان كانت بنتا فله اخذها به بطلاق امها وان دخل باحدة فان كانت الاولى ثبت
نكاحها بنتا واما وفسخ نكاح الثانية وتأيد تحريمها وان كانت الثانية فرق بينهما وحرمت
الاولى بوطء الثانية وكذا الثانية ان كانت اما لعقده على بنتها عقدا صحيحا لان كانت بنتا ذكره
الشراح والخط ولم تعرض الخط لعلم الاولى والثانية ودخوله باحدة هما وجهات وهما
بعقدين والظاهر تصديق الزوج في تعميتهما لغرمه فان جهل فله اقل المهرين كونه بلا
تعيين او مع الجهل والميراث بينهما في الصورتين قاله عج البناني قوله ولم تعرض لعلم الاولى
الى والظاهر الخ يقيده أنه لم يقف فيها على نص والمسئلة ذكرها ابن رشد وقيلها ابن عرفة ونصه
ابن رشد ان بنى باحدة وجهات وادعياها صدق الزوج في تعميتهما لغرم مهرها فان مات دون
تعيين فاقبل المهرين بينهما بهما ايمانهم او لا ارث في الجميع هكذا ذكره ابن رشد في موضوع
جمعهما بعقد ويؤخذ من كلامه بعده أن ترتبنا كذلك ونص كلام ابن رشد فيها اذا ترتبنا
والوجه السادس وهو أن لا يعتبر على ذلك حتى يدخل باحدة منهما ما غير معروفه والاولى
معروفة فيفرق بينهما ولا تحل له واحدة منهما ابدا والاقول قوله مع يمينه في التي دخل بها
منهما ويعطيهما صداقها ولا شيء الا لغيره فان نكل ساقط كل واحدة انما المدخول بها
واستحققت جميع صداقها فان نكلت احدهما فلا شيء لهما وان مات الزوج فقال معنون
كل واحدة منهما نصف صداقها والقياس ان اقل الصداقين بينهما على قدر مهرهما بعد
ايمانهما وقعد كل واحدة منهما ما اقصى الاجلين ونصف الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب
ولا شيء لهما حاشا على مذهب ابن المواز وهو الصحيح لان المدخول بها ان كانت هي الاخيرة
لم يكن لواحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث الابن والابن والله اعلم (وان) عقد عليهما مرتين

(قوله بجهله) اى الزوج
يدرا التحريم (قوله وعليه)
اى الصداق (قوله بالكس)
اى عقد على ام ثم عقد على
بنتها (قوله لانه) اى ما قبله
(قوله ولا يحرم) بضم ففتح
(قوله يحرم) بضم ففتح اى
عقده (قوله بجري) بضم
الميم (قوله وقد جمعهما)
اى الام وابنتها به قد حال
(قوله وان ترتبنا) اى الام
وبنتها بان عقد على
احدهما ثم عقد على
الاخرى (قوله حكم دخوله
بهما) اى وهما يتأيد حرمتها
(قوله ان كانت) اى من
فسخ نكاحها (قوله فان
كانت) اى من فسخ
نكاحها (قوله فان كانت)
اى المدخول بها (قوله
وان كانت) اى المدخول
بها (قوله وجهات) بضم
فكسر اى المدخول بها
(قوله وهما) اى الام
وبنتها الخ حال (قوله
تعيتهما) اى المدخول بها
(قوله لغرمه) بضم الغين
المجهلة (قوله فان جهل)
اى الزوج المدخول بها
(قوله انه) اى عج (قوله
فيها) اى المسئلة (قوله
وادعياها) اى ادعت كل
واحدة منهما انها المدخول
بها (قوله غير معروفه)
حال (قوله والاولى) بضم
الهوا الخ حال (قوله عليهما) اى الام وبنتها

(قوله ومات) أي الزوج (قوله أو أربعة) عطف على خمس (قوله أربعة أخماس صداقها) أي سواء كان مثل صداق غيرها أم لا (قوله تخمسة اصدقة) أي فليكل صداقها كله (قوله فأربعة اصدقة) فليكل واحدة من الأربع صداقها كله (قوله وأربعة قطعاً) تفكمل صداقها بموت الزوج (قوله فلغير المدخول بين صدقات ونصف) ٥٣ فتقسم على ثلاثة فليكل واحدة

خمس اسداس صداقها ومات ولم يدخل بواحدة و (لم تعلم) بضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما اثبت سببه ولا يضر جهل مستحقه (وليكل) منهما (نصف صداقها) تساوى الصداقان أو اختلفا لان الموت كله وكل منهما ندم عليه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجملة فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه تزوج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعدد والخامسة بعده و (لم تعلم) بضم المثناة فوق وفتح اللام الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل الدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فلهن أربعة اصدقة يقسمهن على قدر اصدقتن فليكل أربعة أخماس صداقها وان دخل بالجميع تخمسة اصدقة واربعة اصدقة وان لم يدخل بها نصف صداقها لانها تدعى أنها غير الخامسة وانما احدى الأربع ويدعى الوارث أنها الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما صداقها وان دخل بثلاث فلم يدخل بين اصدقتن والباقيتين صداق ونصف لان احدهما أربعة قطعاً وينازع الوارث في الاخرى فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فليكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها وان دخل باثنتين فلغير المدخول بين صدقات ونصف وبواحدة فليكل واحدة غيرهما ثلاثة ارباع صداقها افاده عب البناي قوله ان لم يدخل بواحدة فأربعة اصدقة الخ هذا قول سحنون ومحمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه ان المصنف جاز عليه وجوابه ان المراد به انما هو وقعة المحقق وجوبه وهو صداق واحد في الاولى يقسم على امرأتين فليكل نصف صداقها والمحقق وجوبه في الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذي يفهم من ضج وغيره وقوله وبواحدة فلغير المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح بل اصواب لكل واحدة من غير المدخول بها سبعة اثمان صداقها كما صرح به ابن عرفة ونصه ابن رشد وان يبيعهن فلن يفي بمهرها وفي كون الواجب للآخرى نصف مهرها او أربعة أخماسه فانما اجمع ما يجب الانصف مهر لابن حبيب ومحمد وسحنون واختاره ابن لياة وعليه ان كانت واحدة فلها نصف مهرها واثنين مهر ونصف لكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها او ثلاثة مهران ونصف لكل خمسة اسداسه ولا ربع ثلاثة امهر ونصف لكل واحدة سبعة اثمانه اهـ (و) من تزوج امرأته وارادوط من يحرم جمعها معها ائلك او نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي جازله (الاخت) ونحوها التي ارادوطاً بها نكاح او ملك (ب) سبب (بنونية) المرأة (السابقة) في نكاحه بطلاق بائن او انقضاء عدة طلاق رجعي فان كانت بالاقراء وادعت تاخر حيضها فنصدق بيننا الى تمام سنة فان ادعت بعدها سركة جل فينظرها النساء فان صدقتها فلا تفصل له الاخرى حتى تضعه والاحلت احمد لو قال وحصل كالأخت لشغل كل من منع جمعها معها ومفهوم بنونية ان الطلاق الرجعي لا يحل كالأخت فيلزم الزوج التربص الى

قوله وبواحدة فليكل واحدة (غيرها) أي المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح والصواب سبعة اثمان صداقها لان لهن ثلاثة اصدقة ونصف وبسطها سبعة والحاصل من ضرب عدد النساء اربعة في مقام النصف ثمانية ونسبة السبعة لها ثمانية اسباع (قوله عليه) أي قول ابن حبيب أي وهو خلاف المشهور (قوله به) أي التشبيه (قوله وهو) أي المحقق وجوبه (قوله في الاولى) بضم الهمز أي المسئلة المشبه بها (قوله للآخرى) أي التي لم يبين بها (قوله واختاره) أي قول سحنون وجب ما يجب الانصف مهر (قوله عليه) أي جميع ما يجب الانصف مهران كانت أي غير المدخول بها (قوله او اثنتين) عطف على واحدة (قوله او ثلاثة) عطف على واحدة (قوله ولا ربع) أي غير مدخول بين (قوله سبعة اثمانه) أي

أي صداقها لان بسط ثلاثة ونصف سبعة تقسم على ثمانية حاصلة من ضرب اربعة عدد الزوجات المقسوم عليهن في اثنين مقام النصف يخرج سبعة اثمان (قوله ملك او نكاح) تنازع فيه وط مخرج (قوله بطلاق بائن) صلة بنونية (قوله فان كانت) أي عدة رجعي (قوله بالاقراء) أي الاطهار (قوله وادعت) أي الرجعية (قوله بعدها) أي السنة (قوله والا) أي وان لم يصدقها (قوله منع) بضم فكسر (قوله لا يحل) بضم فكسر

(قوله عدته) أي الرجعي (قوله يسمى) يضم الداء وفتح الميم مثله لاى الزوج (قوله وعلما) أي تسميته متهذا (قوله وقيل لا) منق
لا يحذف أي لا يسمى معتدا ٥٤ (قوله به) أي زوال الملك (قوله ان لم تكن) أي الثانية (قوله بتناولا) أي الأولى (قوله

انتها عدته وهل يسمى متهذا قيل نعم وعليها فهذه إحدى ثلاث يعتد فيها الزوج والثانية من
طلق واحدة من أربع زوجات طلاقا وجعيا وأراد أن يتزوج رابعة بدلها فأنه يترتب حتى يخرج
المطلقة من عدتها والثالثة من مات ربيبه وأدعى رجل زوجته ليرث أخاه لأمه فيجوز لها حتى يظهر
حاملها أو تحيض ولا يقال قد يجتمعان في غير هذه بزنا أو شبهة أو إحصاء أو إحصاء أو إحصاء
أو غيرها أو تحيض أو غلبت لان المراد تجنيها الغير معنى طارأ على بضعها أو عليها أو قيل لا (أو زوال
ملك) عن السابقة (يعنى) لها ناجز بل (وان لاجل) فتحل به الثانية ان لم تكن بقا ولا أمابديل
ما قدمه فيها ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لاجل وصرح به في الرسالة لانه يشبه نكاح المعتقة
فان وطئها وجلت منه صارت أم ولد وتجزع عتقها لان كل أم ولد حرم وطؤها ينجز عتقها وقيل
لايجز لبقاء ارش الخنا به ان جرحت وقيمتها ان قتلت ومثل العتق لاجل عتق البعض
التحرير الوطء (أو كتابة) عطف على بينونة أو زوال لاجل عتق لان الكتابة لا يزيل بها الملك
فان عجزت فلا تحرم الاخرى كرجوع مبيعة بعيب أو شراء أو طلاق من زوجة أو مسبية أو آفة
اذ يكفي حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز أو تأيم وتحرم عليه الرجعة المذكورة
مادام يطأ من يحرم جمعها معها (أو انسكاح) أي تزويج السابقة بعد استبراءها من مائه لغيره
(يحل) بضم فكسر أي يجوز وطؤه (المبتوتة) لبائتها بان يكون عقد صحيحا لازما وفاصدا
مضى بالدخول أو غير لازم واجيز كنسكاح عبدا وصبي أو سفيه بغير إذن أو عيب بموجب
خيار واعتراض الشارح قوله يحل المبتوتة باقتضائه ان العقد الصحيح غير كاف هنا وانه لابد
من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة ولم أر من نص عليه فإداه مجرد العقد وتبعه
البساطى واجاب غ بان عدوله عن نكاح النسائي المجرى الصالح لان يراد به الدخول الى
انسكاح الرباعي الذي لا يصلح ان يراد به الا العقد دليل ارادته فقط ولا يراد أن وصفه بقوله
يحل المبتوتة يسهل هذا أو ينعى لان معناه يحل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ نفسه أو أنه انه
يحل المبتوتة لو وطئ اه البناء في هذا الجواب يقتضى ان العقد الفاسد يحل الثانية بمجرد
اذا كان يرضى بالدخول لانه يصدق عليه انه عقد يحل وطؤه المبتوتة (أو اسر) السابقة
(أو اباق) السابقة اباق (اياس) من رجوعها ان كان وطئها بآل فيحل له ان يطأ بآل أو نكاح
من يحرم جمعها معها ولم يقيد الاسر بالاياس لانه مظنة فان كان وطء السابقة بنكاح واسرت
أو أبت اباق اياس فلا يحل له وطء من يحرم جمعها معها الا ان طلق السابقة طلاقا باتنا فان
طلقها رجعا فان كانت امرت أو فقدت بفور ولادتها حلت الثانية بضمي ثلاث سنين من
طلاقها الا اذا كانت عادت لها الحيض قبل عام السنة فيعمل عليها وان كانت عادت لها الحيض
في كل سنتين أو خمس مثلا مرة فلا تحل الثانية حتى تتم المدة التي تحيض فيها السابقة ثلاث
حيض وان شك في حل السابقة فلا تحل الثانية الا بالاقصى من خمس سنين من ترك وطئها
وام طول عدتها ابن عرفة اصبح من اسرت زوجته وعصى خبرها منع من تزويج من يحرم جمعها
معها حتى يبت طلاق الاسيرة أو يرضى اطلاقها غير باتات خمس سنين من يوم سبها أو ثلاث من يوم
طلاقها لاحقا لريسة البطن وناخر الحيض ولو سببت وهى نفسها وطلاقها بعد ثلثة تربص

فيهما) أي الام وبنتها (قوله
منه) أي وان لاجل (قوله به)
أي منع وطء المعتقة لاجل
(قوله لانه) أي وطء المعتقة
لاجل (قوله فان وطئها)
أي السبب معتقته لاجل
(قوله تجز) بضم فكسر
(قوله وقيل لايجز) أي
عتقها (قوله له) أي
سببها (قوله جرحت)
بضم فكسر (قوله قتلت)
بضم فكسر (قوله
لغيره) أي عتق البعض
الوطء من اضافة المصدر
لفاعله وتكمل عمله
بنصب مفعوله (قوله
أو مسبية) عطف على
مسبة (قوله زواله) أي
التحريم (قوله بعجز) أي
عن اداء نجوم الكتابة
(قوله تأيم) أي خلومن
زوج بطلاق أو موت
(قوله غير كاف هنا) أي
في حل كالأخت (قوله
لانه) أي الوطء الخ علة
لاقتضائه (قوله ارادته)
أي العقد (قوله هذا) أي
ارادة العقد (قوله لكونه)
أي العقد (قوله لانه) أي
الاسر (قوله مظنته) أي
الاياس (قوله وعصى) بفتح
فكسر أي جهل وخفي
(قوله منع) بضم فكسر
(قوله غير باتات) حال من طلاقها أي وغير خلع (قوله بعد ثلثة) بكسر الخاء أي قرب نفاسها

(قوله لأنها) أي السنة (قوله ترتفع) أي تتأخر حضاها (قوله الإبرؤية السابقة الدم) راجع للمواضعة (قوله ومضى الثلاث) راجع لعهد الثلاث (قوله وانبرام البيع) راجع للخيار (قوله جميعها) أي المستثنات (قوله فان حلت) مفهوم لم يفت (قوله تقييده) أي ابن الحاجب فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله حسن) خبر تقييد (قوله لأنها) ٥٥ أي العدة (قوله محرما) بضم

ففتح فكسر أي السابقة
(قوله حلت الثانية) أي بردة
السابقة (قوله بها) أي
ردتها (قوله أنها) أي عهدة
السنة (قوله يفرق) أي
بين عهد السنة وأخذها
(قوله للاستظهار) أي
من أتت ان عهدة السنة
كهدة الثلاث وقياسا
على اخدام السنة (قوله
يخالف عهدة السنة) أي
في الأحكام (قوله وحلية
الوطء) أي اللامة المخدومة
عطف على الملك (قوله
دونها) أي عهدة السنة
فلا يبقى فيها ملك ولا حلية
وطء (قوله لاني أكثر) أي
من سنة فلا تبقى فيه حلية
الوطء (قوله بإيصائه) صلة
محبور (قوله عليه) أي
اليتيم تنازع فيه إصاء
وتقديم (قوله لتحل) بضم
فكسر (قوله ان كانت)
أي الهبة (قوله أوله) أي
الثوب (قوله وعوض)
بضم فكسر متقلا (قوله
وان لم تفت) أي الهبة
عند الموهوب له (قوله
لأنها) أي الهبة (قوله
جميعها) أي الذات
الموهوبة (قوله شراء الولي

سنة لأنها عهدة التي ترتفع الحليصة لتفاسها الشيخ كانه تكلم على غاى الدم بها وقد تظهر من
تفاسها ثم تستراب فيجب تربها ثلاث سنين وامارية الحمل فلا تسقن ان لا جعل بها العدم
وطئه اياها بعد تفاسها اه (او يبيع دلس) بفتحان متقلا أي كتم البائع العيب الذي علمه
(فيه) أي المبيع فيحل به وطء من يحرم جميعها مع السابقة وأولى الذي لم يدلس فيه الامافيه
مواضعة او عهدة ثلاث او خيار فلا تحل الثانية الإبرؤية السابقة الدم ومضى الثلاث وانبرام
البيع لان الملك في جميعها للبائع والضمان منه ويدل على هذا قوله الاتي واستبراء وخيار
او عهدة ثلاث بناء على ان المراد بالاستبراء المواضعة (لا) تحل كالاخت يسكاح او يبيع (فاسد)
للسابقة (لم يفت) بدخول في المزوجة فاسدا ولا يجوز التسوق فاعلى في المبيعة فاسدا فلا تحل
الثانية ابقاء ملك البائع الأولى فان حلت (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (بعض)
وتفاس واحرام واعتكاف (وعدة) أي استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده الامة
بالشبهة حسن لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من ثوابه
(و) لا تحل الثانية بجرمة السابقة (ردة) ان كانت امة مملوكة فان كانت زوجة حرة او امة
حلت الثانية ليموتة السابقة بماعلى المشهور واما على انها طلاق رجعي فتدخل الزوجة في
كلام المصنف (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (إحرام) منها بجمع او مرة زوجة
كانت او امة (و) لا (ظهار) أي تشبيه الزوجة السابقة بغيرها ومثله الحلف على ترك
وطئها (واستبراء) من فحوزنا ومواضعة من مائه او في رابعة (و) يبيع (خيار و) يبيع (عهدة)
بضم المهمل أي ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل بجرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم
ويثبت بيعها وتم الثلاث بلا حادث عجز احترز بعهد الثلاث عن عهدة السنة فتحل بها
بجرمة الجمع تت الظاهر انها كهدة الثلاث وقياسا على اخدام سنة عيب يفرق بانها في
اخدام السنة على ملكه لاني عهدة السنة طئي لوجه الاستظهار لان اخدام السنة يخالف
عهدة السنة ابقاء الملك في الاخدام وحلية الوطء ودونها مع ان القيد بالثلاث لم يحد واقره
وقوله وحلية الوطء في اخدام سنة لاني أكثر قاله ابن الماجشون ونقله ابن عرفة (و) لا
(اخدام سنة) اوستين او ثلاث (و) لا (هبة لمن يعتمرها) أي يأخذ الواهب الهبة فهدرا بلا
عوض (منه) أي الموهوب له كوله ورقيقه ان كان رجوعه في هبته باعتصا بل (وان) كان
(بييع) لنفسه ما وهبه لمحبوره اليتيم بإيصائه أو تقديمه عليه فلا تحل بها بجرمة الجمع ظاهرا
وتحل بها انما بينه وبين الله تعالى قاله الخط وه فهو من يعتمرها منه ان هبته لمن لا يعتمرها
منه فتحل للواهب بجرمة الجمع وهو كذلك ان كانت لغير ثواب وله وعوض عليها وان لم تفت
لأنها كبيعها الاجنبي او فأتت ان قات شراء الولي مال لمحجوره ممنوع قلت منعه فيمالم بهبه
له واما ما وهبه له فيكرهه قاله ابو الحسن واعترض قول فضل بجمعه (بغلاف صدقة عليه) أي
فحوالوا (ان حيزت) الصدقة عن المتصدق ولو حكما عتقها او هبته المتصدق عليه

مال لمحجوره) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله يهبه) أي الولي (قوله) أي لمحجوره (قوله فيكره)
أي شراؤه (قوله واعترض) أي ابو الحسن (قوله بجمعه) أي شراء ما وهبه له (قوله كفتهها) أي الذات الموهوبة من اضافة
المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله المتصدق) بفتح الدال

(قوله ائسنة) اى انصرف المصدق عليه فيما ابعث اوهبة على ان يكون حوزا حكيما (قوله فتخل) بضم التاء اى الصدقة المحوذة (قوله لانها) اى الصدقة (قوله انها) اى الصدقة (قوله لانتحل) بضم التاء (قوله ومثله) اى اخداها سنين فى الاحلال (قوله هذا) اى احلال اخداها سنين (قوله مطلقا) اى عن التقييد بكونه سنين (قوله وبه) اى منع وطء

المخدمة مطلقا صرح
(قوله لانه) اى وطأها (قوله وهذا) اى منع وطء المخدمة مطلقا (قوله وان اعتقد الخ) مبالغة او حال (قوله بينها) اى المخدمة (قوله قاله) اى يجوز وطء المؤجرة (قوله المدة) اى لا يجار (قوله لعله) اى الفرق (قوله لعله) اى عدم الاحلال (قوله المسالك) تفسير انا تب فاعل وقف المستقر فيه (قوله وكذا) اى المذكور من الموطوءتين فى الايقاف عنهما (قوله لانه) اى الاستبراء (قوله عليه) اى الوطء (قوله وكذا) اى واطى محرمتى الجمع بملكهما فى الايقاف عنهما (قوله لهما) اى اماتته (قوله وحرم) بفتحات مثقلا (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وان كان جملها) اى الثانية الخ حال (قوله وهذه) اى الباء فى باختها (قوله من ايقافه عنهما) الخ بيان لحكم الاول (قوله ان ابى الاول) بضم الهمز اى المملوكة (قوله ابان الثانية) اى يطاق التى تزوجها طلاقا باننا

ائسنة فتخل محرمه الجمع لانها لا تعتصم بمفهوم الشرط انما ان لم تحز لا تحل وهو كذلك (و) بخلاف (اخذام) اى هبة خدمة السابقة (سنين) كثيرة كاربعة فانه يحل محرمه الجمع ومثله اخداها حياة الخدم والمعتق هذا مع زيادة كثيرة كفى النص لمفهوم سنة السابق وافاد كلامه منع وطء المخدمة مطلقا وبه صرح ابو الحسن فى العتق الثانى لانه يطل حوزا الهبة ولانها قد تحل فى ايام اولادها هو المعتقد وان اعتقد بعض الشارحين قول ابن الماجشون بجواز وطء المخدمة سنة فان قلت ما الفرق بين المؤجرة التى يجوز وطؤها قاله فى معين الحكام وظاهر لوطات المدة فلا يكتفى الا بجار فى سلبه وطء محرمه الجمع قلت لعله ان المؤجرة ان حلت انفسه اجازتها وسقط عن المستأجر باقى الاجرة فلا ضرر عليه بخلاف الخدم فيبطل حقه من خدمتها ويجعلها من سبيها ويجب عليه اخداها مثله ان ابسر قاله فى المدونة ويحرم على الخدم بالفتح وطؤها ويحد وقال اصبح لا يحد للشبهة فان قلت حيث حرم وطء المخدمة مطلقا فلم لا تحل به اذا كان ثلاث سنين محرمه الجمع قلت لعله مراعاة القول بجواز وطئها ان قصرت مدته (ووقف) بضم فكسر المالك عن وطء امته اللتين يحرم جمعهما (ان وطئهما) اى الامتين (ليحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا على نفسه واحدة منهما وكذا من تلذذهما بدون وطء وخص المصنف الوطء لتفريع الاستبراء لانه انما يتفرع عليه وكذا من وطئ احداهما بملك والاخرى بشكاح سواء تقدم الشكاح على الملك او تاخر ولا يוכל واطى محرمتى الجمع لاماتته فى ايقافه لاتهم بخلاف من ملكهما واراد وطء احدهما واستخدم الاخرى فيؤكل لهما لعدم اتهمهما (فان ابى) واطى محرمتى الجمع (الثانية) وطأ لنفسه وحرم الاولى (استبراءها) اى الثانية من مائه وان كان جملها منه لاحقا به ومفهوم الثانية انه ان ابى الاولى فلا يستبرأ الا اذا وطئها بعد وطء الثانية وهذا اذا وطئهما بملك فان وطئها بملك فلا يستبرأ الاولى ولو وطئها بعد الثانية وينسخ شكاح الثانية (وان عقد) رجل الشكاح على احدى محرمتى الجمع (فاشترى) محرمه الجمع معها (فالاولى) بضم الهمز اى الزوجة هى التى يحل له وطؤها وتحرم عليه التى اشتراها عليها (فان وطئ) المشتراة وتلذذهما بدون وطء وقف عنهما ليحرم احداهما فان ابى الثانية استبرأها (او عقد) الشكاح على الاخت مثلا (بعد تلذذه) بمقدمة جاع فزاد عليها (باختها) اى المعتود عليها النكاح وهذه لانه عدية (ب) سبب (ملك) للاخت السابقة (ف) حكمه فى صورتين (ك) حكم (الاول) اى واطى محرمتى الجمع بملك من ايقافه عنهما حتى يحرم احداهما واستبرأ الثانية ان ابقاها ومفهوم قوله بعد انه ان عقد نكاح اخت قبل تلذذه باختها بملك فليس كالأول وحكمه انه ان ابى الاولى للوطء ابان الثانية وان ابى الثانية حرم عليه وطء الاولى ووكل فيه لاماته قاله الخط وان ابى الاولى للوطء وابان الثانية قبل بناءه به فله يلزمه نصف مداتها ام لا ترد فيه ابو الحسن وبعد بناءه بها الها المسمى كاملا وعقده على الاخت بعد

(قوله لقولها) اى المدونة (قوله وحل) بضم فكسر اى لا يجهنى (قوله فهو) اى الطلاق (قوله وهو) اى الطلاق البائن (قوله محل) بكسر اللام اى لكأخت الاولى (قوله تقدم) اى فى وحلت الاخت ببينة السابقة (قوله بقصد) اى تخينه (قوله فكذلك) اى فعلها بلا قصد تخينه فى طلاقها ثلاثا (قوله وهو) اى قول اشهب ٥٧ (قوله ويوافقه) اى قول ابن القاسم (قوله قوله) اى المصنف (قوله الاق) اى فى طلاق المريض ان مات منه وورثته دونها وان احثنته فيه (قوله وان صدرت) بت بقول اشهب (قوله مبا لفة احوال) (قوله قائل) حال من تت (قوله وحكامها) اى قولى ابن القاسم واشهب (قوله ينكاح) اى سواء اراد وطأها بنكاح او ملكا (قوله ابت) بفتحات مثقلا (قوله ثم ملكها) اى البات مبيوتته (قوله به) اى ملكها (قوله فيه) اى الزوج البالغ (قوله وعلم) بضم العين (قوله شرط اسلامه) اضافته الاولى للسان (قوله من فساد اقتضاهم) بيان للشهور (قوله والحشفة) عطف على قدر (قوله مطلقا) اى عن تقيده بكونه فرضا وغير قضاء ولا نذر غير معين بدليل ما يأتى (قوله فان نفيا) اى الزوجان الايلاج (قوله كونه) اى الايلاج (قوله والرضا) عطف على الاجازة (قوله بعد ذلك) اى المذكور من

ثم لذه باختيارك لا يجوز ابتداء لقولها لا يجهنى وحل على التحريم ونصها من كانت له امة بطأها ثم تزوج اختها فانه لا يجهنى نكاحه ولا نفسه ويوقف حتى يطلق او يحرم الامه اى قبل البناء فهو بائن وهو محل كانه قدم (و) حرمت (المبتوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تعززا أو عليه قاعلى فعلها او فعلته بلا قصد اختينته تنطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بقصد فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق ابوالحسن وهو شاذ ويوافقه قوله الاق واحثنته فيه وان صدرت بت بقول اشهب قائل لا خلافا لابن القاسم وحكامها ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على باتها بنكاح او ملك فان ابنت حوا بعد زوجة امة لغيره ثم ملكها فيحرم عليه وطؤها به (حتى يولج) بضم المثناة وكسر اللام اى يدخل زوج (بالغ) حين الايلاج ولو كان صبيما حين العقد ولا يشترط فيه حرية وعلم شرط اسلامه من قوله الاق لازم فلا تحل كآية يتم باسمه بالايلاج زوج كآية على المشهور من فساد أنكحهم ومفعول يولج قوله (قدر الحشفة) بمن لاحشفة له خلفه أو لقطعها والحشفة بمن هى له الايلاج (بلا منع) فلا تحل بالايلاج ممنوع كفى دبر او مسجد او فى فضاء مع استقبال أو استدبار أو فى حمض أو نفاس أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطيعة على ظاهر المدونة والموازية عند الباج وغيره واختاره ابن رشد وأكل وطأ منهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن الماجشون الوطأ فى الحيض والصيام والاحرام محلها وقبل محل القولين فى غير صيام المتطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطأ فى هذه محلها اتفاقا واختاره اللغوى (و) الحال (لانكره فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصاد قاعليه أو سكا فان نفيا أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الايلاج اذ لا تحصل العساية الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بلا حائل كصيف (فى نكاح) فلا تحل بوطأ مالت لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محجور بلا اذن والرضا بعيب وحصل وطأ بعد ذلك فيحصل (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلوة) بينها وبين محلها بامرأتين لا تصادقهما لاتباهما بالتحليل على رجوعها اليها (و) علم (زوجية) بالوطأ فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) اى دون المحلل فلا يشترط علمه به فتحل بوطأ مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموج خصما بل (ولو) كان الموج (خصما) اى مقطوع الاثنيين قائم الذكروا ويلج فيها بعد علمها ورضاها بخصائمه وشبهه فى التصليل فقال (كتزويج) ذى قدر لدنية مبتوتة من شخص غيره (غير مشبهة) نسأذى القدر الذى تزوجها (ا) حصل (عين) حلقها ليتزوجن وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو ماتت عنها فقد حلت اباتها وان لم تحل عين ذى القدر بتزوجها فان كانت مشبهة فقد حلت بالاولى (لا تحل) بوطأ مستند لنكاح (فاسد ان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت اباتها (بوطان) زائد على الوطأ الذى فات به فسخ النكاح (وفى)

منح فى الاجازة او الرضا (قوله حل) بفتح الحاء (قوله وان لم تحل عين ذى القدر) حال (قوله فان كانت مشبهة له) مفهوم غير مشبهة (قوله بالاولى) بفتح الهمز اى وانحلت العين (قوله فان ثبت بعده) مفهوم الشرط

(قوله وبناء الزوج بها فيه)
عطف على التزويج (قوله
ووطئه اياها) عطف على
التزويج (قوله فصل
لباتها) هـ - هذه ثمرة قبول
دعواها (قوله وهذا) اى
قبول دعوى الطارئة
التزويج الخ (قوله وذلك)
اى الاستثناء (قوله
اثباتها) اى دعواها (قوله
مجربة) بفتح الراء (قوله
كذلك) اى بحيث يمكن
موت شهودها واندراس
العلم بذلك (قوله وعدمه)
اى القبول (قوله لنافاة
الخ) علة لحرمة تزويج الملك
(قوله والرقبة) عطف على
الزوجية (قوله عدمه) اى
استحقاقها الوطاء (قوله
به) اى الوطاء (قوله آلى
منها) هذا المهمز اى حلف
على تركها أكثر من
أربعة أشهر (قوله رفعه)
اى الى حاكم (قوله وعلى
الائى) عطف على على
الذكر (قوله لقوة شبهة
الوالد فى مال ولده) علة لحرمة
ملك الولد (قوله هذا) اى
كراهة فى زوجها (قوله وان
علم) بضم العين الخ حال
(قوله وكذا) اى دفعها السيد
زوجها مالا لبعثته عنها
فى فسخ نكاحها بلا طلاق

وبناء الزوج بها فيه ووطئه اياها وانه مات عنها أو طلقها وقت عدتها ففصل لباتها وهذا
كالمستثنى من قولهم لا بد فى الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلاء وذلك
لمشقة اثباتها وشبهه فى القبول فقال (ك) دعوى مرأة (حاضرة) اى مقبلة بالبلد مبتوتة انها
تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وقت عدتها فتقبل وتحل لباتها ان (أمنت)
بضم فكسر اى كانت مأمونة فى دينها مجربة بالصدق والتدين فتصدق (ان بعد) بضم العين اى
طال الزمن بين يتم ادعواها المذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول
دعوى (غيرها) اى المأمونة الحاضرة انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان)
لابن عبد الحكم وابن الموازم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكر
كان أو أئى (ملكه) اى تزوجه فيحرم على الذكرك تزوج أمته وعلى الأئى تزوج عبدها لنافاة
أحكام الملك أحكام الزوجية وشمل الملك القن وهذا الشائبة كأم ولد ومكاتب ومبعض ومدبر
ومعتق لاجل ابن يونس لان الذكرا اذا تزوج أمته فقتضى الزوجية استحقاقها الوطاء والرقبة
عدمه فان طابته به بالزوجية طابها بعدمه بالرقبة وان آلى منها فلا يصح لها رفعه فيضالف
الكتاب والسنة واجماع الامة ومثله لابي عمران عن عبد الوهاب والتأني فى تزويج الأئى
عندها ظاهر (أو) ملك (ولده) اى من للزوج عليه ولادة ذكر كان لولد أو أئى مباشر
أو نازل بواسطة ذكر أو أئى وان سفل فيحرم على الذكرك تزوج أمته ولده وأمة ولد ولده وعلى
الأئى عبد ولدها وعبد ولدها لقوة شبهة الوالد فى مال ولده وسواء كان الوالد حراً أو رقيقاً
(وفسخ) بضم فكسر نكاح من تزوج ملكه أو ملك ولده ان طرأ نكاحه على الملك يل (وان
طراً) ملكه أو ملك ولده لكله أو بعضه على التزوج بشراً وارثاً وغيرهما وفقهه (بلا
طلاق) للاجماع على فساده وهل له ووطؤها بالملك قبل استبرائها قولان لابن القاسم وأشهب
وشبهه فى الفسخ فقال (كراهة) طرأها أو ولولدها ملك (فى زوجها) فيفسخ نكاحها بالطلاق
وذكره اوان علم من قوله وملكه الخ ليرتب عليه قوله هذا اذا كان طرقة لملكها على زوجها
بشراً بل (وليدفع مال) من الزوجة لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) اى
الزوجة فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها الدخوله فى ملكها نقدراً اذبة لدوامها اشتريه وأعتقه
وكذا أسواها سيدته فى عتقه عنها ففعل وترغبه فيه اذبة قدر انما قبلت هبته لها ومعهوم ليعتق
عنها انما لو دفعت له مالا ليعتقه عن غيرها أو أسأله أو رغبته فى عتقه عن غيرها أو دفعت له مالا
ليعتقه ولم تعين المعتق عنه أو أسأله أو رغبته فى مجرد عتقه بلا تعين ففعل فلا يفسخ النكاح
ولو أعتقه عنها فى هذه الصور وأولى ان أعتقه عنها مجاباً بلا سؤال لانها لم تملكه وولاءها
بالسنة قاله فى المدونة وظاهر المصنف ولو كانت الزوجة أمة وهو صحيح والولاء للسيد
وأشار بالوقول أشهب لا يفسخ النكاح ولا ولأها اذ لم يستقر لها ملكه (لا) يفسخ النكاح
(ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها أو (رد سيد) للامة (شراء من) اى أمة زوجها
(لم ياذن) السيد (لها) اى الامة فيه لان شراءها على هذا الوجه كالأشراء ومعهوم لم ياذن
ان المأذون لها فى شرائه ولو فى عموم الأذن فى التجارة أو فى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح
(أو) اى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيدته ان (قصداً) اى السيد والزوجة

(قوله بحث) ای استظهار (قوله قال) ای ابن عبد السلام (قوله ذلك) ای القسح (قوله ونازع) ای ابن عبد السلام (قوله ولا دلیل) ای لا حظ (قوله لانها) ای الزوجة (قوله فيها) ای الهبة (قوله لقصدھا) ای الزوجة الفسخ (قوله علی انه) ای الف التفتنة (قوله اعتريا) باجماع الغین ٦٠ ای قصدا (قوله فلا يجوز) ای یفقد ویضی (قوله ذلك) ای

الفسخ (قوله هذا الكتاب)
 أى مختصر ابن الحاجب
 (قوله ولا معنى له) أى
 تعد بدون القبال لا يتوهم
 الفسخ بقصد السيد
 وحده الفسخ حتى ينص
 على عدمه (قوله هي) أى
 الزوجة ذلك أى الفسخ
 بشرائها زوجها (قوله
 لكان له) أى النص على
 عدم الفسخ (قوله وجه)
 لرفع توهم فسخه بقصدها
 (قوله بها) أى ردتها فسخ
 النكاح فبمفهوم فسخته
 فينص على عدمه وأنه
 لا يفسخ (قوله ونسحاب)
 أى فان ثابت بقبيل والا
 قتل (قوله فانها) أى
 الهبة (قوله ولو أراد) أى
 الفسخ (قوله بها) أى الهبة
 (قوله إرادة السيد) أى
 الفسخ بالهبة (قوله وعدمها)
 أى إرادته بها (قوله وبه)
 أى الفسخ إذا لم يرد السيد
 ولم يقبل العبد الهبة (قوله
 أى فان لم يقصد السيد
 الخ) تفسيراً لمفهوم (قوله
 ولو اغتراه) أى قصد الفسخ
 (قوله ولا حاجة له) أى العبد

(قوله ان قال) اى العبد (قوله انه) اى السيد (قوله اغترأه) اى السيد (قوله وعده) اى الاغترأ (قوله) (القيمة)
 وهو) اى تلذذه باحة فرعه وأثمه لما نيت خبره (قوله فى رقبته) اى العبد (قوله تلحقها) اى الجنابة (قوله بذمته) اى العبد
 (قوله بها) اى دية جنابته (قوله ونخص الابن) اى بالذكر (قوله بهوض

القيمة) إضافة للسان وزاد لفظي سبب وعوض لدفع تهم تعلق حرفي نحو متعدي المعنى بعامل واحد (قوله ولولم تحمل) أي من وطء الأب مبالغة في ملكه أياها (قوله ويتبعه) أي الابن أباه (قوله بها) أي القيمة (قوله ان اعدم) أي الاب (قوله وتباع) أي الجارية (قوله فيها) أي قيمتها (قوله ان لم تحمل) أي ائمة من وطء الاب (قوله وعليه) أي الاب (قوله المنقص) أي لثمنها عن قيمتها (قوله وله) أي الاب (قوله الزيادة) أي لثمنها على قيمتها (قوله بها) أي الامة (قوله عدم) بضم فسكون (قوله آمن) بضم فكسرا (قوله الابن من تلذذ بها) (قوله فان حلت) أي الجارية من وطء الاب (قوله ويستبرئها) أي الاب الجارية (قوله والا) أي وان كان استبرأها قبله (قوله فلا) أي يستبرئها (قوله واستبرأ أب الخ) بيان لما يأتي (قوله ولا يحد) أي الاب بوطئه جارية ابنه (قوله اشبهته) أي الاب (قوله الحديث الخ) علة لشيئته وإضافة حديث اللبيان (قوله ولوعلم) أي الاب الخ مبالغة في نفى حده (قوله بوطئها ابنه) من إضافة المصدر لفعله ونصبه كميل عليه برفع فاعله ٦١ (قوله ولانه) أي الاب الخ عطف

على اشبهته (قوله ملكها) أي الاب الجارية (قوله يؤتب) أي الاب (قوله فيها) أي علم بوطئه ابنه قبله وعلمه (قوله يعذر) بضم الياء وفتح الذاي أي الاب (قوله لمعصية الله تعالى) علة ليؤتب (قوله بالقول) صلة الشبهة وبأوه سببية (قوله بان له) أي الابن (قوله وان) أي وان لم يكن الابن بالغاً (قوله عنهما) أي المدونة (قوله انه) أي الاب الخ بيان لما يحذف من (قوله على انها) أي الامة (قوله فن) بكسر القاف وشد النون أي تامة الرقية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الاب (قوله ويناقضها) أي المسئلة (قوله جنائيتها)

(القيمة) معتبرة يوم التلذذ فعلم الاب لاينه ولولم تحمل ويتبعه بها ان اعدم وتباع فيها ان لم تحمل وعليه النقص وله الزيادة وللان التماسك بها للخدمة أو التجري في عدم الاب وقيل ولو في يصره ان آمن فان حلت فلا تباع وتبقى ام ولد للاب ويستبرئها من مائه الاول ان لم يستبرئها قبله والا فلا كما سبأ في عطفه على ما لا استبرأ فيه أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها ولا يحد لشيئته في مال ولده حديث أنت ومالك لأبيك ولوعلم بوطئها ابنه قبله على الرجوع ولانه ملكها بنفس تلذذ بها ان لم يؤتب فيها ان لم يعذر بجهل لمعصية الله تعالى ولا يحد الابن بوطئها عالماً بوطئه أياها للشبهة بالقول بان له القسك بها ولو أيسر الاب قاله ابن رحال بعد قوله لم أقف على نص (وحرمت) الجارية أبداً (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي جارية الابن سواء تقدم وطء الابن على وطء الاب أو تأخر ان كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الاب (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الاب وابنه ان حلت من وطء احدهما (على مولدها) بضم الميم وكسر اللام منهن ما عتقنا ناجر الان كل ام ولد حرم وطؤها فجزعتها فان أولدها الابن عتقت عليه وله ولأوها وغرم الاب له قيمتها على انهما قن هكذا في نص المدونة على نقل ابن يونس وأبي الحسن خلاف ما في الشارح وت وابن عرفة عنها انه يغرمها على انها ام ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ ام ولد ابنه غرم قيمتها ام ولد وعتقت عليه ولأوها لابنه ويناقضها قول جنائيتها انما يقوم من فيه علة رفق في الجنابة قيمة عبدة والتقريبية علة متعة الولاء في وطء الاب بخلاف الجنابة يرد بانها قد تكون في البهض اه وفي المعيار اذا وطئ الاب ام ولد ابنه غرم قيمتها اخلافاً للتونسي ثم هل يغرم قيمتها قيمة ام ولد او أمة قولان للكتاب وان أولدها ولدين عتقت على السابق ان علم ولأوها والا فلعلمها ولأوها الهما وان ولدت واحدا ولم يعلم من أيهما فان كان وطئها بطهر فالقافة وان كانا بطهرين الحق بالاول الا ان كان استبرأها الثاني من ماء الاول ولدت بعد وطئها بستة أشهر فيطلق به فان لحق باحدهما

أي المدونة (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلاً (قوله علة) بضم فسكون أي شائبة (قوله في الجنابة) صلة يقوم (قوله والتقريب) أي بين المسئلةين (قوله متعة الولاء) إضافة للبيان (قوله في وطء الاب) صلة بقاء (قوله يرد) بضم ففتح مثقلاً خبر التقريب (قوله بانها) أي الجنابة (قوله في البهض) أي للرقيق فتبقى المنفعة معها ايضاً (قوله غرم) أي الاب (قوله او أمة) أي لاشائبة فيها (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله ولدها) أي الابن وأبوه أمة الابن (قوله على السابق) أي بابلاده (قوله ان علم) بضم العين (قوله) أي السابق (قوله والا) أي وان لم يعلم السابق (قوله فعليهما) أي الاب وابنه تعتق (قوله لهما) أي الاب وابنه (قوله ولم يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله فالقافة) أي تنطوره لم تحقه باحدهما أو بهما (قوله وان كانا) أي الوطنان (قوله الحق) بضم الهاء وكسر الحاء (قوله به) أي الثاني

(قوله والا) اي وان لم يطق (قوله كان اشركتهما القافة) اي الاب وابنه في الولد (قوله فيبينهما) اي الاب وابنه (قوله لم توجد) اي قافة (قوله برضاها) اي السيد (قوله ورضاها) اي البنث (قوله على انها غير مجبرة) راجع لرضاها (قوله وعلى انه) اي العبد (قوله غير كف) اي العرة راجع لرضاها ورضاها (قوله لانه) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله ذلك) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله وهي) اي الكراهة (قوله من الجواز) بيان لما وفيه ان الجواز قيد بانقل فهو الكراهة فلا تنوهم المناقاة حتى تدفع (قوله لانها) اي البنث (قوله منه) اي العبد ٦٢ (قوله ومات) اي ولدها (قوله ترثه) اي البنث زوجها العبد بموت أبيها (قوله تعلقها)

اي الكراهة (قوله بالعبد ايضاً) قلت وهو مدلول جاز بثقل (قوله ان كانت) اي الامة (قوله سوا مخشى) اي العبد (قوله لم توجد) اي العبد (قوله ولانه) اي العبد (قوله لنفسه) اي العبد صلة لنفي العار (قوله بالرقبة) صلة لنفسه (قوله هذا) اي ارقاق ولده (قوله باحطاله) اي العبد (قوله امة) مقعول تزويج المقدور (قوله غيره) اي الحر (قوله المانع) نعت خوف (قوله من تزويجه) اي الحر (قوله فشمل) اي الجسد تقرن على تفسيره بما ذكر (قوله سواء كان) اي الاصل (قوله وان علا) اي الاصل (قوله فيجوز) اي تزويج اتمته (قوله وكذا) اي امة الجدة في جواز تزويجها الحر (قوله وان وجد طول حره الخ) مبالغة في جواز احوال (قوله واسلام الامة) عطف على حرية المالك (قوله لا تنفاه رقية الولد) علة للجواز (قوله لعلة) اي شرط حرية الاصل (قوله العلة) اي في الجواز (قوله الذي) نعت انتفاء (قوله اذلو كان) من اي الاصل (قوله ولا شرط اسلامها) عطف على شرط حرية الاصل (قوله لعلة) اي شرط اسلامها (قوله به) اي النكاح (قوله جائز) خبر نكاح (قوله اجازة ابن عبد الحكم نكاحها) من اضافة المصدر لفاعلها وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والمالك) اي للامة الخ حال (قوله فيها) اي الامة (قوله الحر) فقد جرى بتزويج على غير ما ولم يعرضه لانه لا يلبس

(قوله لعلة) اي شرط حرية الاصل (قوله العلة) اي في الجواز (قوله الذي) نعت انتفاء (قوله اذلو كان) من اي الاصل (قوله ولا شرط اسلامها) عطف على شرط حرية الاصل (قوله لعلة) اي شرط اسلامها (قوله به) اي النكاح (قوله جائز) خبر نكاح (قوله اجازة ابن عبد الحكم نكاحها) من اضافة المصدر لفاعلها وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والمالك) اي للامة الخ حال (قوله فيها) اي الامة (قوله الحر) فقد جرى بتزويج على غير ما ولم يعرضه لانه لا يلبس

(قوله من نقد الخ) بيان لما (قوله وولد ام ولد) اي من غير سبيلها (قوله خدمته) اي الحر (قوله ودابة ركوبه) اي الحر (قوله) لادارسكاه (اي الحر (قوله اليها) اي الدار (قوله فيها) اي دارسكاه (قوله فضل) اي زائد (قوله بلا شرط) اي خلوف زناه بغيرها وعدم وجوده طول حرة غير مغالية (قوله يتزوج) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله تزوجها) اي الامه (قوله وان كان) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله حر) اي تبعا لامة (قوله لم) اي تبعا لايه (قوله فهذه) ٦٣ اي ولو كناية (قوله في المفهوم)

اي اقوله وعدم ما يتزوج به حرة تفريع على مفهوم عدم الخ (قوله عليها) اي المبالغة (قوله في المنطوق) اي عدم ما يتزوج به حرة (قوله حينئذ) اي حين كونها لاتعفه (قوله وبهذا) اي جعل ولو كناية مبالغة في المفهوم وجعل او كان تحته حرة مبالغة في المنطوق (قوله فيكون الاغيا) اي المبالغة (قوله ولا يحسن عطفه) اي او تحته حرة (قوله اغيا) اي مبالغة (قوله موضوع الاغيا) اي اذ موضوع الاول الحرة التي وجعل طولها وموضوع الثاني عدم الطول (قوله وتعا كس المشهورين) اذ المشهور في وجود طول حرة كناية امتناع تزوجها امة والمشهور في وجود حرة تحته لم تعفه جواز (قوله ليست طولاً) اي مانعا تزوجها امة (قوله وعليه) اي مذهب المدونة صلة يحمل (قوله وعليه) اي مذهبها صلة فرع (قوله بعد) بالضم عند المضاف

من نقد وعرض ودين على ملئ وسائر ما يمكنه به ككناية وخدمة معق لاجل او اجارته كدبر أم ولد ولو رقيق خدمته ودابة ركوبه وكتب فقه محتاج لها الامكان استعارة غير حالادار سكاه لشدة الاحتياج اليها غالبا وظاهر هذا ولو كان فيها فاضل عن حاجته ونعت حرة بقوله (غير مغالية) في مهرها اي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامه فان لم يجد غير ما يتزوج الامه على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشي زنا في امة بعينها في تزوجها بلا شرط خلافا لما في الموازية وقال اللخمي يتزوج حرة ان كان خاليا من النساء ويكثر من وطئها فقد يذهب ما في نفسه من خير مسلم المرأة تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان فاذا أبصر أحدكم امرأة فأحببته فليأت أهله فان ذلك يرد ما في نفسه فان لم يذهب ما عنده تزوجها وان كان ذازوجة وعلم انه لا تنكحه تزوج اخرى فان لم تنكفه تزوجها ومفهوم عدم ما يتزوج به حرة غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية حرم عليه تزوج الامه ووجب عليه تزوج الحرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كناية) لان ولدها حرم مسلم فهذه مبالغة في المفهوم وعطف عليها مبالغة لكن في المنطوق فقال (او كان تحته) اي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً حرة غير مغالية يعرف بها نفسه (حرة) لم تعفه اذ ليس وجودها حينئذ طولاً وبهذا يدفع اعتراض ابن غازي ونصه قوله او تحته حرة هكذا هو في النسخ التي رأيناها بالاعاطفة واعل صوابه ولو تحته حرة بواو النكابة ولو الاغيا في فيكون الاغيا اراجعا لقوله وعدم ما يتزوج به حرة ولا يحسن عطفه على قوله ولو كناية الذي هو اغيا في الحرة لاختلاف موضوع الاغيا بين وتعا كس المشهورين فقد صرح اللخمي وغيره بان مذهب المدونة ان الحرة تحته ليست طولاً وعليه يحمل كلام المصنف وعليه فرع قوله بعد كزوج امة عليهم والله أعلم ومفهوم ان خاف زنا الخ انه ان لم يتعفه او خافه ووجد طولاً حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامه وهو كذلك على المشهور وعليه فهل المنع تحريم او كراهة الباب في المدونة ما يدل للقولين وهل ما يتزوج به الحرة خصوص الصادق ولو لم يجد ما ينقعه عليها وهي رواية محمد وقال اصبح الطول ما يصل لنكاح الحرة من مهر وثيقة وموتة اللخمي وهو ابن وان تزوج الحر الذي يولد له امة من لا يعتق ولدها عليه بشرطه ثم زال الشيطان او احدهما في فسحه لانه أقوال اقتصر في الشامل على عدمه وان تزوجها بدون الشرطين او احدهما فيفسح بطلاق لانه مختلف فيه وهل قبل فقط او بعد ان لم يطل او وان طال لانه فاسد لعقد ما لم يحكم حتى يصحته (و) يجوز (لبعد) غير مكاتب (بلاشرط) لسيدته فيه (ومكاتب) اي معق على مال مؤجل بلاشرط ايضا (وغديين) بفتح الواو وشكون الغين

اليه ونية معناه (قوله وعليه) اي المشهور (قوله للقولين) اي التحريم والكراهة (قوله وهي) اي خصوص الصادق وانته لتأنيث خبره وهو اي قول اصبح (قوله بشرطه) اي خوف العنت وعدم طول حرة غير مغالية (قوله عدمه) اي القسح (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وبعد) بالضم اي وبعد البناء (قوله غير مكاتب) دليله عطف مكاتب (قوله بلاشرط ايضا) بدليل بلاشرط الاول

المجسة اى قبجى المنظر (نظر شعر السيدة) المالك لهما وبقيمة أطرافها التى ينظرها محرمها
منها وانخلوة بها ابن ناجى وهو المشهور ومنعه ابن عبد الحكم فلا يخفى لونها فى بيت قاله الشيخ
سالم عجم عبارة ابن ناجى فى شرح المدونة ما ذكره من ان العبد يجوز له ان يرى شعر سيدة ان
كان وغدا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يرى شعرها ولا يخفى لونها فى بيت اه
ومفهومه لا يترك منع نظرها لهما فيه شرك ولولوا زوجها اخرى ما لا شئ لهما فيه البناء فى مثل
ما لابن ناجى لابن عبد السلام فالتلاف انما هو فى رؤية شعرها اما ما لا شئ لهما فيه فليس فيها الا
المنع خلافا لسالم هـ ذاهوا الظاهر وخص المصنف الشعر بتعاليه واحد كاللحمى وعبارة ابن
رشد ويجوز للعبد ان يرى من سيدة ما يراه المحرم منها لقوله تعالى وما ملكت ايمانن الا ان
يكون عبدا له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اه فيشهد ما ذكره سالم فى الاطراف وشبهه
فى الجواز فقال (ك) نظر (خصى وغدا) ملوك (لزوج) شعر زوجته سيدة فيجوز ومفهومه لزوج
ان انخصى الحرا والملوك لغيره ما لا يجوز له ذلك وهو كذلك على المشهور ومفهومه وغدا
ان خصى الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) بضم فكسر عن الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (جوازه) اى انظر انخصى الوعد شعر الحرة ان كان ملكا لهما ولزوجه ابل
(وان لم يكن) انخصى ملكا (لها) اى الزوجين بان كان لغيرهما ولفظ الرواية لا بأس للعبد
انخصى ان يدخل على النساء ويرى شعرهن ان لم يكن له منظر (وخيرت) بضم الخاء المعجمة
وكسر المثناة تحت الزوجة (الحرة مع) الزوج (الحرة) تزوجه فتجب مدعة زوجته امة لم تعلمها
حال عقد عليها فتخير الحرة (فى نفسها) لان عليها معرفة فى معادلتها امة ومفهومه فى نفسها انها
لا تخير فى الامة ومفهومه مع الحرائم لا تخير فى نفسها مع العبد لان الامة من نساءه فكان
الحرة علمت به او دخلت عليها ومفهومه زوجة انها لا تخير مع الحرائم وحدثت عنده امة له اذ
لا يلحقها عارها ومن شأن الزوجات التسرى مع الزوجات وتختار نفقته (بطاقة) فقط فان
أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج الواحدة وقال محمد ان أوقعت ثلاثا لزمته واساءت (بائعة)
نعت كاشف اذ كل طلاق جبرى بائن الاعلى مول او ميسر بنفقة واذا كانت قبيل البناء فقول
لها نصف الصداق والاقول ان حكاها ابن عرفة واقتصر أبو الحسن على الثانى وشبهه
فى التخيير فقال (كتر ويح) الحرة (أمة عليها) اى الحرة فتخير الحرة فى نفسها بطلقة بائنة وفى
نسخة بلام التعليل وفى اخرى بياء السببية وعليها ما فهمت من تصدير المسئلة والجموع
صورة واحدة فنسخة الكاف اولى لاشغالها على مسئلتين (او) تزوج الحرة امة (ثانية) على
الحرة التى رضيت بتزوجه امة عليها وقبلها فتخير الحرة ايضا وكذا ان تزوج ثالثة (او علمها)
اى الحرة (ب) زوجة امة (واحدة) مخاطبها الحرة وتزوجه عليها (فألفت) بسكون اللام وبالقائه
اى وجدت مع الموالى الذى تزوجه (أكثر) من زوجة امة واحدة فتخير فى نفسها كذلك (و) ان
زوج المالك امة محرراً وعبد وأراد تبويتها عن مالكها (فلا تبوأ) بضم المثناة فوق وفتح
الموحدة والواو مشددة آخره همز لا تقرب بيت (أمة) متزوجة جبراً على مالكها (بلا
شرط) من مخاطبها على سيدتها تبويتها (او) جريان (عرف) به لانه يعطى او ينقص خدمتها
سيدتها فيقضى له قيامها فى بيتها ويأتيا زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط او اعتد

(قوله وبقيمة) عطف على
شعر (قوله وانخلوة) عطف
على تنظر (قوله وهو) اى
جواز الاختلاص بها (قوله
ومنعه) اى اختلافها
(قوله ما ذكره الخ) خبر
عبارة (قوله من ان العبد
الخ) بيان لما (قوله هو
المشهور) خبر ما (قوله بلام
التعليل) اى الدخلة على
تزويج بدل الكاف (قوله
وعليها) اى اللام والباء
(قوله فهذا) اى لتزويج
او بتزويج (قوله مسئلتين)
اى وجود الحرة امة سابقة
عليها وتزوج امة عليها
(قوله لانه) اى تبويتها
(قوله خدمتها) اى الامة
(قوله له) اى سيدتها (قوله
لدخوله) اى زوجها (قوله
على ذلك) اى ايمانها فى
بيت مالكها (قوله فان شرط)
بضم فكسر اى تبويتها

(قوله عليه) اى التبوئ (قوله وثقتما) اى الامة المتزوجة (قوله كذلك) اى ولو الى بالبعد (قوله فيها) اى سقر سيدها بها
وبيعها لمن يسافر بها (قوله بعده) اى سقر زوجها معها (قوله له) اى سيدها (قوله لتد ابنا) اى الامة (قوله اياه) اى الدين
(قوله باذنه) اى سيدها له ليس له اسقاطه (قوله ودينه) اى السيد كدينها اى الامة لذى ليس لسيدها اسقاطه (قوله في منعه)
اى الاسقاط من صداقها (قوله كل ما الخ) منه قول يضع (قوله في شرطه) ٦٥ اى ربيع الدينار (قوله وله)

اى سيدها (قوله رضىه)
اى ربيع الدينار (قوله
بعده) اى البناء (قوله به)
اى ربيع الدينار (قوله
وصروته) اى ربيع الدينار
(قوله وهذا) اى جواز
وضع سيدها من صداقها
ان لم يمنع دينها (قوله والا)
اى وان لم يتزوج مالها (قوله
وقد مرض السيد) اى مرضا
مخوفا (قوله قرب) اى أجل
العق (قوله له) اى سيدها
(قوله لصدقه) اى بعض
صداقها (قوله بعده) اى
الدخول (قوله بكبير) بضم
ففتح (قوله وجعله) اى قول
ابن بكير (قوله وعزاه) اى
قول ابن بكير (قوله لها)
اى المدونة (قوله واجب)
اى عن قول ابن بكير لحن
الله تعالى (قوله لا اخذه)
اى ربيع الدينار (قوله
السيد) فاعل اخذ (قوله
ويتكمل) اى صداقها
(قوله عليه) اى زوجها
(قوله به) اى قتلها قبل
بنائها (قوله اذا لايتهم)
بضم ففتح مثلاً اى سيدها
(قوله له) اى تكمل صداقها

جبر السيد عليه واسيدها من خدمتها ما لا يعطل حق زوجها وثقتما على زوجها بوئت أول
تبوا الا المكتوبة وام الولد قتبوا أن جبراً بالشرط او عرف والمبعضة في يومها كالخوة وفي يوم
سيدها كالقن (وللسيد السقرين) اى امة متزوجة (لم تبوا) ولو الى بالبعد وبيعها لمن
يسافر بها كذلك وبقي زوجها بسقر معها فيهما الا عرف بعده ومفهوم لم تبوا أنه
ليس له السقرين بوئت ولا بيعها لمن يسافر بها الا عرف او شرط (و) للسيد (ان يضع) اى
يسقط عن زوج امته (من صداقها) اى الامة لانه مالها سواء بوئت أم لا بنى بها أم لا (ان لم
يمنعه) اى الوضع من صداقها (دينها) اى الامة المحيط بها الذى ليس له اسقاطه لتد ابنا
اياء باذنه ومفهوم الشرط انه ان منعه دينها فليس له الوضع قبل البناء ولا بعده ودينه كدينها
في منعه كل ما اراد وضعه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء طبق الله في شرطه في صحة
النكاح وله وضعه بعده امة النكاح به وصبر ربه حق السيد وهذا اذا كان يتزوج مالها والا
كدبرة وقد مرض السيد ومعة لأجل قرب فلا وضع له ومن التبعية لانه لا تغنى عن
الاستثناء لصدقه بما زاد على ثلاثة ارباع دينار (و) للسيد (منعها) اى الامة من دخول
زوجها بها ان لم يدخل ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حتى يقبضه) اى السيد المهر من
الزوج (و) له (أخذه) اى المهر كانه لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال ابن بكير الاربع دينار
لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب المنصوص وعزاه بعضهم لها واجب بان المضر في ربيع
الدينار اسقاطه للزوج لا اخذه السيد وله أخذه (وان قتلها) اى السيد امته ولو قبل بناء
الزوج ام او يتكمل عليه به اذا لايتهم بقتله الا اذا الغالب نفسه عن قيمتها (أو باعها) اى السيد
امته لمن يذهب بها (يمكن بعيد) يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبيعها قبل
البناء (لغالب) يمنع زوجها من وصوله اليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه رد الزوج
ان كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله اليها وجب عليه دفعه اية دفعها قال ابو عمر ان فان
باعها بعد البناء اظالم فله اخذه لتقرر على الزوج بالبناء وما سبق كانه في كتاب النكاح من
المدونة وهو يقيد انه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) اى المدونة في كتاب الرهون (يلزمه)
اى السيد (تجهيزها) اى الامة (به) اى الصداق الذى باخذه من زوجها (وهل) ما فى الكتابين
(خلاف وعليه) اى كونهما مختلفين (الاكثر) من شارحها (او) وثاق وعليه الاقل منهم
واختلف الموفقون فمنهم من قال (الاول) اى الذى في نكاحها من اخذه صداقها في امة مقبوضة
في بيت سيدها (لم تبوا) بضم ففتح مثلاً لاهـ موزا اى لم تفر مع زوجها بينت والثانى الذى
في رهونها من لزوم تجهيزها به فيمن بوئت (او) اى ومنهم من قال الاول في امة (جهزها)
سيدها (من عنده) بمنزل ما تجهز به من مقبوض صداقها عادة والثانى فيمن لم يجهزها من عنده

٩ مع في (قوله نفسه) اى مهرها (قوله عليه) اى البائع (قوله مرد) اى صداقها (قوله عليه) اى
زوجها (قوله دفعه) اى مهرها (قوله له) اى البائع (قوله اخذه) اى مهرها (قوله لتقرر) اى مهرها (قوله انه) اى الشان
(قوله به) اى صداقها (قوله الرهون) بضم الراء جمع رهن (قوله من اخذه) اى سيدها الخ بيان الاول (قوله في امة مقبوضة
يت سيدها الخ) خير الاول (قوله من لزوم تجهيزها به) بيان الثانى (قوله فيمن بوئت) خبر الثانى

(قوله وثق) بضم فكسر مثقلا (قوله تقدم) اضم فكسر مثقلا (قوله بغيره) أى عبد سبده سحر اك او عدا (قوله الى دفع صداقها) صلة منع (قوله له) اى مشتريا (قوله لانه) اى صداقها (قوله وهو) اى مالها (قوله وان كان المهر له) اى بانها حال (قوله والا) اى وان كان معقها اشترط مالها (قوله فلا) أى فليس لها منع نفسها (قوله لانه) اى صداقها (قوله له) اى بانها (قوله ارسدها) اى الامه عطف ٦٦ على بسيدته (قوله كذلك) اى الذى اعتقها بشرط تزوجها اياه ورضيت به (قوله اذ طوع

الرقيق كره) بضم الكاف
عنه لعدم لزوم الوفاء بشرط
التزيج (قوله غيره) أى
السيد طال من فلان (قوله
او من اعطى سيدها الخ)
عطف على من اعطى (قوله
ان لا تزوجه) أى من
اعطى المال لسيدها (قوله
وسقط نصف صداقها) أى
لا يلزم زوجها (قوله) أى
زوجها (قوله قبضه) أى
صداقها (قوله رده) أى
السيد صداقها المشترك
(قوله من قبله) بكسر ففتح
اى جهته سيدها ببيعها
لزوجها (قوله فيها) أى
المدينة (قوله بسقوطه) أى
صداقها عن زوجها (قوله
يبيع السلطان) أى الامه
لزوجها (قوله رجوع)
مفعول اوهم (قوله به) أى
الصداق (قوله من الثمن) أى
الذى اشترى الزوج الامه
به من السلطان (قوله او
مخاصة الغرماء) أى فى
الثمن (قوله به) أى الصداق
(قوله عليه) أى الحسب
بالسقوط (قوله رفع هذا)
اى المذكور من الرجوع

اولها صبه (قوله يكون) اى الزوج (قوله به) اى الثمن (قوله او يكون) اى الزوج (قوله فيه) اى الثمن (قوله) ثم
بدينه (اى صداقه (قوله فهو) اى قوله ولكن الخ (قوله اتباعه) اى لزوج خيره (قوله واما على عدم سقوطه) اى الصداق
(قوله عنه) اى الزوج (قوله بذلك) اى يبيع السلطان اقل من السيد (قوله فانه) اى الزوج (قوله يدفعه) اى الصداق (قوله به) اى
الصداق (قوله فهما) اى الثمن والآن (قوله انه) اى البشأن

(قوله ابتاعها) اى اشتراها (قوله من زوجها) اى له صلة باع (قوله قبل ثباته) اى زوجها بها له باع (قوله منه) اى لزوجها
(قوله وضعف) بفتح واو معقل اى ابو عمران (قوله النفي) خبر ان (قوله القيد) بفتح القاء نعت النفي (قوله الا ن) بفتح الهمز
الاول وسكون اللام ومد الهمز الثاني (قوله وليس مراده) اى ابن القاسم (قوله انه) اى الزوج (قوله مطلقا) اى عن تقييده
بالان (قوله انتزاعه) اى مالها (قوله سيدها) فاعل انتزاع (قوله وتبعيتها) اى الامة في الخروج عن مالك سيدها عطف على
جواز (قوله ولم يشترطه) اى صداقها الخ حال (قوله لان بيعت) مفهوما ان عتقت ٦٧ (قوله الا ان يشترطه) اى صداقها

(قوله النكاح) مفسر
لفاعل بطل المستتر فيه
(قوله شرطه) اى تزوج
الامة عم شرطه باضا فانه
لضميره (قوله اى الزوج)
الامة مفسر للفاعل المستتر
والمفعول البارز (قوله
فيهما) اى الحلال والحرام
(قوله فى الحرام) بكل حال
خبر قولهم وبالجملة جواب
عن ايراده على قوله فقط
(قوله لهذا) اى قولهم
العقد على حلال وحرام
باطل فيهما (قوله قيد) بضم
فكسر مثة لا (قوله والا)
اى وان كانت ملكا للحر
(قوله بطل) اى النكاح
(قوله فيهما) اى الحر
والامة (قوله والعقد) على
الامة اى يجوز نكاحها
الخ مفهوم الذى حرم تزوجها
(قوله فيهما) اى الحر
والامة (قوله ولو سيدتها)
اى الامة (قوله فيبطل) اى
العقد (قوله احدها) اى
الخمس (قوله والا) اى وان
كانت احدها من امة يحرم

ثم ابتاعها من سيدها قبل الباء فلا صداق لها وان قبضه السيد ردة لان الصبيح من قبله
وفى العتبية سمع ابو زيد ابن القاسم من قبض مهرامته فباعها السلطان فى فلسه من زوجها
قبل ثباته فلا يرجع زوجها بمهرها على ربه لان السلطان هو الذى باعها منه فاختلف هل
ما فى النكاحين خلاف وهو تأويل ابي عمران ورأى ان يبيع السلطان وصف طردى وضعف
ما فى العتبية او وفاق وان معنى قول ابن القاسم فى العتبية لا يرجع به النفي المقيد اى
لا يرجع به الا ن من الثمن وليس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهذا تأويل بعضهم فقوله
ولو يبيع سلطان اشارة للوافق وقوله ولكن لا يرجع به من الثمن هو وجهه الوفاق وقوله
اولا اشارة للخلاف اى اول ايسقط ببيع السلطان للامس فلا يرجع به مطلقا لان الثمن ولا من
غيره قرره الشارح وت (و) ان بيعت الامة لزوجها (بعده) اى البناء فصدقها (كالمها)
اى الامة فى جواز انتزاعه سيدها وتبعيتها ان عتقت ولم يشترطه سيدها لان بيعت الا ان
يشترطه المشترى فلا يسقط عن زوجها ببيعها له من سيدها وسلطان الى غيره هذا من احكام
مالها (وبطل) النكاح (فى الامة) اى حرم تزوجها فقد شرطه (ان يجعلها) اى الزوج الامة
(مع حرة) فى عقد فيبطل العقد (فقط) اى دون الحر فبصح العقد عليها وقولهم العقد على
حلال وحرام باطل فيه ما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير وتزوج الامة
جائر بشرطه وقال سحنون بطل فى الحر ايضا لهذا وقيد المشهور بكون الامة ملكا للغير
الحر والابطال فيها مالمالك الحر الصدقين فلم يتميز الحلال من الحرام والعقد على الامة اى
يجوز نكاحها مع حرة صحيح فيها ولو سيدتها (بخلاف) جمع (الخمس) من الزوجات العقد
واحده فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولولدن اولاد اسواء كن حرائر او اماء او بعضهن حرائر
وبعضهن اماء وسوا جميعهن فى صداق ام لا اذ لم تكن احدها من امة يحرم نكاحها والابطال
فيها فقط وقد شمل هذا قوله وبطل فى الامة الخ اذ المراد بكل منهما بالخمس الصادق بالمتعدد
ايضا افاده عب البناني الظاهر فسخ النكاح فى هذه الصورة فى الجميع وكذا فى محرمتى
الجميع واحدها مامة محرمة لان التحريم فيها ليس من جهة الامة بل من جهة جمع الخمس
المحرم بالاجماع وجمع محرمتى الجميع كذلك التحريم بنص القرآن فقد جمع العقد تحريم الامة
وتحريم الجميع المذكور فهو اولى بالابطال فى الجميع مما ليس فيه الامة (و) بخلاف جمع
(المرأة ومحرمها) اى من يحرم جمعها معها كاختها فى عقد فيفسخ فيه ما ولو طال بعد ثباته
ولامبى بها صداقها المسمى ان كان والا فصدق مثلها وفسخ فى الجميع فيه ما لم يعدم تعيين

نكاحها (قوله بطل) اى العقد (قوله فيها) اى الامة (قوله هذا) اى كون احدها من امة يحرم نكاحها (قوله منها) اى الامة
وحرة علة لشمول هذا (قوله فى هذه الصورة) اى خمس احدها من امة يحرم نكاحها (قوله فى الجميع) اى الاربعة الحرائر والامة
(قوله واحداهما مامة الخ) حال (قوله فيهما) اى صورتين (قوله كذلك) اى محرم بالاجماع (قوله والا) اى وان لم يكن مسمى
(قوله فيهما) اى جميع خمس وجمع محرمتى الجميع

(قوله الامة) مفسر انما اذن المستتر فيه (قوله فيه) أي العزل (قوله هي) أي الامة (قوله لحقها) أي الامة عليه لا شرط
اذنها (قوله وحقه) أي سبها الخ ٦٨ عليه لا شرط اذنها (قوله والا) أي وان كانت لا تحمل (قوله الى مقام طهرها) غاية

الحرام بخلاف الامة مع حرة (ولزوجها) أي الامة (العزل) بفتح العين المهملة وسكون الزاي
أي عدم انزاله فيها عند جاعها وكذا جعل حرة في فرجها حاله تمنع وصول مائه لرحمها (ان
اذنت) الامة لزوجها فيه هي (وسبها) أي ما لكها ذكرا كان او انثى لحقها في كمال التذاذها
وحقه في ولدها ان كانت تحمل والا كصغيرة وآيسة وبغلة وحامل فلا يشترط اذن سبها
قوله اللغوي ابن عرفة وكذلك ان اصحاب امرأة ينزل الى مقام طهرها وشبه في الجواز فقال
(ك) عزله عن (الحرة اذا ذنت) الحرة فيه ولو بلا عوض او صغيرة تجبر على النكاح لو تأيت
فلا يشترط اذن وليها فيه الا لاحق له في ولدها واشعر كلامه يجوز عزله المالك عن امته بغير
اذنها وهو كذلك ولو أم ولد اذ لاحق لها في الوطء وربما اشعر جواز العزل بان المني اذا صار
داخل الرحم فلا يجوز اخراجه وهو كذلك واشد منه اذا تخلق واشد من اذا انقخت فيه
الروح فيصيرم اجماعا قاله ابن جزي وقوله لا يجوز اخراجه ظاهره ولو قبل تمام اربعين يوما وهو
كذلك عند الجمهور نقله البرزلي وحكي ابن العربي الاتفاق عليه وقال اللغوي يجوز قبله
وطهره ولو في زوجة وظاهر قول الجمهور ولو ماء زنا وينبغي تقييده بغيره خصوصا ان خافت
قتله ابطه وده وهي بكر ابن العربي لا يجوز لرجل ولا امرأة استعمال ما يقطع الماء او يبرد
لرحم او يقلل النسل (و) حرم (الكافرة) أي وطؤها بملك وانكاح بدليل قوله وامتهم بالملك
(الا الحرة السكينة) فيجوز تزوجها (بكره) بضم فسكون أي كراهة عند الامام مالك رضي الله
تعالى عنه لمسلم حرا وعبد قاله في الرسالة والجلاب لانها تنغذي بالخنزير والخمر وتنغذي ولدها به
ويقبلها ويضاجعها وليس له منعهما من سدا لدخوله عليه ما وخوفان موتها حاملانته فتدفن
في مقبرتهم وهي حفرة من النار ولانه سكون الى الكوفار ومودة لهن لقوله تعالى وجعل
بينكم مودة ورحمة وذلك ممنوع لقوله تعالى لا تجد قوميا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
من حاد الله ورسوله الآية واجاز ابن القاسم بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلكم أي الحرائر وليس له منعهما من ان تغذي بالخنزير وشرب الخمر ولا من
نحو الكنية على الاصح ولا من صلاتها وصومها ولا يطأها صائمة ان كان ممنوعا في دينها
لا قرارها عليه وان كان باطلا (وتأكد) بفقهات متفلا أي اشتد وتوقى الكره في تزوجها
(بدار الحرب) أي الكفر على كره تزوجها بولد الاسلام لتقويها بابل دينها فيخشى تربيتها
ولدها على دينها وعدم مبالاة باطلاع ابيه على ذلك هذا ان كانت السكينة على دينها الاصل
بل (ولو) كانت (يهودية فنصرت) أي ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء
أظهرت ذلك واخفته (وبالعكس) أي نصرانية تهودت ومعهوم ان الصابنية ان ارتدت
الى الدهرية او الجوسمية تحرم وهو كذلك قولوا واحدا والظاهر ان الجوسمية والدهرية اذا
تهودت او تنصرت تحل (والا) امهم فهو بالنصب عطف على الحرة أي الامة السكينة فيجوز
وطؤها (بالمالك) وظاهره بلا كراهة ومعهوم بالملك وهو كذلك فلا تحمل لمسلم ولو
عبد او هي مملوكة لمسلم لتأديته لارتاق ولدها المسلم للكافر الذي ملكها او يملكها الجواز

لمقدرا أي فلا يشترط اذنها
في العزل في وطئها بعده
(قوله) أي زوجها (قوله
فيه) أي العزل (قوله فلا
يشترط اذن وليها) أي الحرة
تفريع على الاتصاف على
اشتراط اذنها (قوله فيه)
أي العزل (قوله) أي
ولي الحرة (قوله عليه) أي
منع اخراجه قبل تمام
الاربعة (قوله يجوز) أي
اخراج المني (قوله قبله) أي
تمام الاربعة (قوله بغيره)
أي ماء الزنا (قوله وهي
بكر) حال (قوله بدليل قوله
وامتهم بالملك) لان الاستثناء
معيار العموم (قوله لانها)
أي السكينة الخ علة لقوله
بكره (قوله ولانه) أي تزوج
السكينة (قوله بينكم) أي
معشر الاذواج (قوله
وذلك) أي السكون
والتودد الى الكفار (قوله
ممنوع لقوله تعالى الخ) فان
قبل هذا يفيد منع تزوجها
لا كراهته فالجواب ان
المنع في موادة القلب من
حيث الدين والكراهة في
الموادة الظاهرية والمعاشرة
الدينية والله اعلم (قوله
واجاز) أي تزوج السكينة
(قوله ان كان) أي لوطء

(قوله عليه) أي دينها (قوله وان كان) أي دينها الخ حال (قوله الدهرية) بضم الدال نسبة للدهرية بفتحها
على غير قياس (قوله فهو) أي امهم تفريع على تقدير الا (قوله وهي مملوكة لمسلم) حال (قوله تأديته) أي تزوج الامة السكينة

(قوله اي ابي واديم) تفسير اقرر (قوله الزوج الكافر) اي كآيا كان او مجوسيا تفسير لنايب فاعل قرر المستتر فيه (قوله وهو متزوج بها) اي الحرة الكآية حال (قوله وان كان) اي نكاحهم فاسدا حال (قوله ترغيبا له) اي الذي اسلم عليه اقرر (قوله في الاسلام) اي استقراره فيه (قوله وحصول) عطف على عدم (قوله فهمه) اي ابن راشد بخري الفعل على ضمير غير ما ولا يس (قوله الاتفاق) خبر الذي (قوله التفصيل) اي بين استيفائها شروط صحة فهي ٦٩ صحة والاتفاق (قوله ونحمل)

اي انكحتم (قوله الجهل)
اي باستيفائها الشروط
وعدمه (قوله لانه) اي
الفساد (قوله وان كنا
لانفسهنا) حال (قوله منع)
خبر فائدة (قوله توليها
المسلم) من اضافة المصدر
للمفعول ثم رفع فاعله (قوله
وحضورها) عطف على
توليها (قوله لليود) صلة
شهادة (قوله على انكحتم)
صلة شهادة (قوله ومنعها)
أي الشهادة لهم على ذلك
عطف على جواز (قوله
وارد) خبر فرض (قوله
منعه) اي الذهاب الى
ديارهم (قوله لانه) أي عدم
الذهاب (قوله ليد) أي
معروف من الصواب
لشاهد (قوله صافت) أي
تقدمت (قوله ضرورة)
اي اقصت الذهاب لدارهم
(قوله وان لم توجد شروط
الخ) مبالغة في تقريره عليها
ان اسلمت (قوله سببت)
اي زوجة الكافر (قوله
بعد قدمه) أي زوجها
(قوله ولم تعق) حال (قوله
فسخه) اي نكاحها قوله

يعمل الكافر على دينها (وقرر) يضم فكسر مثقلا اي ابي واديم الزوج الكافر (على)
نكاحها اي الحرة الكآية (ان اسلم) الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبا له
في الاسلام وهل مع الكراهة كالاتي او عليه ابن عبد السلام ولا بناء على ان الدوام
ليس كالاتي او عليه البرزلي تردد وشروط اقراره عليها عدم المانع الا في قوله الا المحرم
وحصول ما يعتقدونه نكاحا بينهما قبل اسلامه (وانكحتم) اي الكفار (فاسدة) ظاهره
ولو استوفت شروط صحة النكاح وهو الذي في التوضيح به ابن راشد فيما فهمه من قول
ابن شاس وابن الحاجب المشهور ان انكحتم فاسدة والذي افاده عبد الوهاب وابن بوانس
واللخمي وابو الحسن وابن قنوج وغيرهم الاتفاق على التفصيل ونحمل على الفساد عند
الجهل لانه الغالب فغير المستوفى في الشروط فاسدا اتفاقا ومستوفيا في فساد وعدمه
طريقتان وفائدة الحكم بفسادها وان كالاتي فسخها ونقرهم عليها ان اسلموا منع توليها المسلم
وحضورها وشهادته عليها وذكر ابن عرفة اختلاف فتوى شيوخه في جواز شهادة المنصين
لشهادة بين الناس لليهود على انكحتم بولي ومهر شرعي ومنعها والف كل منهم على الآخر
والصواب ترجيح ابن عبد السلام منعها وفرض الخلاف في المنتهين وارده على سؤال والا
فغيرهم كذلك وعلى صحتها فهل اهم ذلك والذهاب معهم الى ديارهم البرزلي الصواب منه
لانه اعز للاسلام الالبس لمقت اضرورة (و) قرر الذي اسلم وهو متزوج امة كآية او مجوسية
او حرة مجوسية (ان عقت) الامة الكآية (واسات) المجوسية حرة كانت او امة وان لم توجد
شروط نكاح الامة لان الدوام ليس كالاتي او مشيل اسلام الحرة يهودها وتنصرها ابن
عرفة ابن محرز لو سببت بعد قدمه واسلمه واسلمت ولم تعق احتمل فسخ نكاحها لان شرط
عدم فسخ نكاح الامة عدم الطول وخوف الفت والارج عدم فسخه كترجح امة بشرطه
ثم وجد طولا لا يفسخ نكاحه (ولم يعد) عتقها واسلمها من اسلامه ومثل لنفي البعد فقال
(كالشهر) فهو ومثال للقرب على المعق فكانه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها بشرطه
(ان غفل) يضم الغين المجمة عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى اسلمت بانسراح صدرها لانه فان
وقفت وقت اسلامه وطلب منها الاسلام فابته ثم اسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (او يقر)
عليها ان اسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التقييد بانقضاء عنها قبله (تأويلان) هذا ظاهره وبه
قره عجم وهو الصواب في التهذيب وان اسلم ذمي او مجوسي وبهته مجوسية عرض عليها
الاسلام فان ابته ووقت الفرقة بينهما وان اسلمت تعينت زوجة مالم يعد ما بين اسلامها ولم
يجد البعد بعد وارى الشهر واكثر منه قليلا ابو الحسن قوله ووقت الفرقة بينهما ظاهرا وانما لا
تؤخر ابن يونس روى أبو يزيد عن ابن القاسم انه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثله

ومثل (بفتحات مثقلا) قوله بشرطه (أي عدم البعد) قوله فان وقعت الخ) مقهوم ان غفل (قوله وبهته مجوسية) حال (قوله
عرض) يضم فكسر (قوله ولم يعد) أي مالم رضى الله تعالى عنه (قوله واكثر منه) أي بما يقرب منه (قوله لانه) اي
الشان (قوله يعرض) يضم الباء وفتح الراء

(قوله الشهرين) أي أحد البعدين (قوله قبل) بالضم صلة عرض (قوله والا) أي وإن كانت حاملا (قوله أولا) بشد الواو (قوله) فان أسلم بعد تمام عدتها (قوله مفهوم في عدتها) (قوله مفهومه) أي المدخول بها (قوله بمجرد) أي العقد (قوله ولم يفارقها) حال (قوله اذ هو) أي طلاقه (قوله لغو) ٧٠ أي غير لازم له (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله وبه) أي

في كتاب محمد وقوله ولم يعد البعد بعد الخ ابن يونس وفي بعض الروايات الشهرين ابن اللبابة إذا غفل عنها وجعلها ابن أبي زمنين على ظاهرها قائل المهر وف إذا وقفت إلى شهر أو بعده قاسمت أنها امرأته عياض ظاهرها أنها توقفت خلاف ما تأوله القرويون فقول ابن القاسم وفاق لقول مالك اه كلام أبي الحسن وعلى تأويل ابن أبي زمنين أنها زوجة إن أسلمت بعده بشهر ولو عرض عليها الإسلام قبل وابته تقول ابن القاسم خلاف (ولا نفقة) لها على الزوج فيما بين الإسلام ما لان المانع منها بتأخيرها الإسلام إذ لم تكن حاملا ولا لهما نفقة الحمل (أو أسلمت) الزوجة المدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في) زمن (عدتها) أي استبرأتهما من مائه فيقر عليها فان أسلم بعد تمام عدتها بانته فلا يقر عليها وإذا قد قوله في عدتها أنها مدخول بها وبأق مفهومه وإن أسلم في عدتها أقر عليها غائبا كان أو حاضرا ولا يقبضها دخول غيرها على المشهور كافي الشامل لانها ذات زوج الا إذا حضر عقد غيره عليها وسكت فتدفوت عليه بمجرد افاده في المدونة ويقر عليها ان أسلم في عدتها ان لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد إسلامها أو قبله ولم يفارقها اذ هو غافل وسادسكجهم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة افاده في المدونة (ولا نفقة) لقي أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في اخذ قول ابن القاسم لانها التي منعت من نفسها بالإسلام واختاره اللغمي وابن أبي زمنين ولذا قال (على المختار والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه أختي أصبح لانه لاحق بها مادامت في عدتها وإن كانت حاملا فهي لها اتفاقا في التوضيح القولان في النفقة سواء أسلم الزوج أو لم يسلم (و) ان أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) من الكافريها (بانته) الزوجة من زوجها (مكانها) ابن يونس وابن الحاجب اتفاقا وظاهرها قرب إسلامه أو بعد اللغمي وابن بشير ان قرب إسلامه فضيه قولان على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه أولا ضيق وعلى هذا فالإتفاق في البعد والراجع في القرب البيهقونية لحكاية الاتفاق عليها وان لم تسلم وهذا هو الظاهر من نقل ابن عرفة (أو أسلم) أي الزوجان الكافران معا قبل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما وكذا ان أسلمتا معا قبلين واطلعا على إسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت إسلامهما عندنا فلا عبرة بالتعاقب قبله واستثنى من المسائل الثلاث فقال (الا المحرم) بفتح الميم والراء لزوجه الكافر من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها فيها (و) الا ان تزوجهها في عدتها من زوج غيره وإسلامها أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر عليها وان وطئها فيها بعد الإسلام تابعتحررها ابن عرفة فيها لو أسلم في العدة فارقها وعليها ثلاث حيض ان كان مسما اه وكذا لو أسلمت دونه ووطئها في عدتها في كفره لغو وبعد إسلامه يحرمها وكذا بعد إسلامها ومفهومه قبل انقضاء العدة انهما ان أسلمتا أو أحدهما بعده يقران عليه وهو كذلك ابن عرفة مع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقداه في العدة فلا يفرق بينهما ابن رشد بندي إسلامها بعد ها ولو وطئ فيها (و) الا ان تزوجهها الى اجل وإسلامها

كونها لها النفقة صلة
أختي (قوله لانه) أي الزوج
(قوله فهي) أي النفقة
(قوله أسلم الزوج) أي في
عدتها وأقر عليها (قوله
وظاهرهما) أي ابن يونس
وابن الحاجب (قوله قرب
إسلامه) أي الزوج من
إسلامها (قوله وبعد
بضم العين) قوله ان قرب
إسلامه) أي الزوج من
إسلامها (قوله فضيه) أي
أقراره عليها وعدمه (قوله
اولا) أي أولا يعطى حكمه
(قوله وعلى هذا) أي نقل
اللغمي وابن بشير (قوله
فالإتفاق) أي الذي حكمه
ابن يونس وابن الحاجب
(قوله والراجع) أي من
القولين اللذين حكاهما
اللغمي وابن بشير (قوله
وان لم تسلم) حال (قوله لانه)
أي وقت اطلاعنا (قوله
من المسائل الثلاث) أي
إسلام الزوج أو لا ثم عتقها
أو إسلامها وإسلامها أولا
وإسلامه بعدها بالقرب
وإسلامها معا (قوله فيها)
أي المسائل الثلاث (قوله
فيها) أي العدة (قوله فيها)
أي المدونة (قوله لو أسلم) أي

زوج الكافرة (قوله في العدة) أي التي من كفره وتزوجهها فيها (قوله وكذا لو أسلمت دونه) أي في العدة (قوله في عدتها) أو
أي من زوجها السابق (قوله بعده) أي انقضاء العدة (قوله بعدها) أي العدة (قوله ولو وطئ فيها) أي العدة بمباغعة في الأقرار

(قوله ذلك) أي تمادي على النكاح ابدار قوله في الصور الثلاث (أي تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا) (قوله المباحة) أي ولو طلقها (قوله لا فوطلاقه) علة لقوله بلا محال (قوله حاله) أي الطلاق (قوله قطعها) أي الابانة من اضافته المصدر لفاعله (قوله ولذا) أي اعتقاده ذلك علة لما يليها (قوله وهو كافر) ٧١ حال (قوله في الاقسام الثلاثة)

واحدهما قبل انقضاء (الاجل وتماذيا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا يقران على نكاحهما البناني حاصل ما ذكره ابن رحال انهما اذا تزوجا لاجل ثم اسما فلا يقران على نكاحهما الا اذا قال في حال كفرهما تمادي على النكاح ابداسواء اسما قبل انقضاء الاجل او بعده واذا اسما بعده فمواثقالا ذلك قبل الاجل او بعده وقبل الاسلام واذا قال ذلك بعد الاسلام فذلك لا يقيدهما لانهم ان اسما قبل الاجل فقد هاون المقسد الاسلام فيتعين الفسخ وان اسما بعد الاجل فلا نكاح بينهما يقران عليه وهما لا يقران الا على ما يعتقد ان انه نكاح فاسد كان أولا وبالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم اسلم ثم اسلمت بعده بالقرب او اسلمت ثم اسلم في عدتها او اسلمها حقيقة او حكبان جائسين واعاد المباحة لقوله ثلاثا وقوله (وعقد) أي الزوج النكاح بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (ابانها) أي فارقتها واخرجها من حوزة (بلا) شرط (محال) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر اللام أي زوج غير بالغ طلاقه ثلاثا لكفره حاله وأشار بولو لقول المغيرة باشرط الحمل ولزم العقد لابانها واعتقاده قطعها النكاح ولذا لو ابانها بالطلاق وهو كافر ثم اسلم فانه يعقد عليها ومعهوم ان ابانها انه ان طلقها ثلاثا ولم بينهما فانه يقر عليها بلا عفة في الاقسام الثلاثة وهو كذلك كما تقدم (وفسخ) بضم فسكسر النكاح (لاسلام احدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان اسلم واستمرت على كفرها مجوسية مطلقا وامة كابية لم تعتق او اسلمت واعتقت بعده يبعد او اسلمت ثم اسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) على المشهور فساد انكحتهم وفي سماع عيسى بطلاق للخلاف في انكحتهم واخرج من قوله بلا طلاق فقال (لاردته) أي احد الزوجين عن دين الاسلام بعد تقرر له (فهى طاقه) (باقية) هذا هو المشهور وقال ابن أبي اويس وابن الماجشون فسخ بالطلاق وقال الخزرجي طلاق رجعي وعلى الاولين فليس له رجعتها ان تاب في عدتها وعلى الثالث له رجعتها فيما ولائها من الصداق ان ارتدا احدهما قبل البناء على الثاني وهل كذا على الاول والثالث وهو المنصوص ابو الحسن وجهه انه مغلوب على طلاقها ولا يلزم من وجود الطلاق وجود نصف الصداق بدليل انه ان ردها بموجب خياره فلائها عليه مع ملكه الاقامة فكيف مع جبره على الفراق الجلاب لو ارتدت اسقط صداقها وكذا ان ارتد الزوج ويخرج فيها قول بان لها نصفه وفرق على المشهور بين اسلام احده الزوجين وبين رده بانها طرات على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام طرا على فاسد فكان فسحا وبان المسلم من أهـل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردها طلاقا عدم قصد فسخ النكاح بها والا فلا ينفذ فسخ اقتصر على هذا فت عده قوله او قصد بالبيع الفسخ والخط هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها فسخ نكاحها فلا ينفذ فسخ وعليه اقتصر القلباني قائلا اقامه الاشياخ من المذنبين يونس قبيات قطه الردة استحب فيمن

(قوله بانها) أي الردة صله فرق (قوله وبان المسلم) عطف على بانها (قوله قصدتها) أي الزوجية (قوله بها) أي الردة (قوله والا) أي وان كانت قصدت بردها فسخه (قوله اقامه) أي فهمه (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء

أي اسلامه قبلها وعكسه واسلامهما معا (قوله مطلقا) أي حرة كانت وامة (قوله دين الاسلام) اضافته للبيان (قوله تقرر) أي الاسلام (قوله له) أي المرتدة (قوله فهي) أي رده (قوله فسخ) أي ردة احدهما (قوله رجعي) أي ردة احدهما (قوله وعلى الاولين) أي كونها طلاقا بائنا وكونها فسحا بلا طلاق (قوله فيها) أي عدتها (قوله على الثاني) أي كونها فسحا بلا طلاق (قوله وهل كذا) أي لا شيء لها من الصداق (قوله على الاول) أي كونها طلاقا رجعية (قوله وجهه) أي سقوط الصداق على الاول (قوله انه) أي الزوج (قوله ردها) أي قبل البناء (قوله بموجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله عليه) أي الزوج (قوله الاقامة) أي على عصمتها (قوله لو ارتدت) أي قبل البناء (قوله فيها) أي الردة (قوله على المشهور) أي ان الردة طلاق بائن

وجب عليه حده انه ان علم منه انه ارتد لاسقاطه فانه لا يسقط عنه وان ارتد لغبر ذلك سقط
 وروى علي بن زياد عن مالك ان ارتدت الزوجة تريد فسخ نكاحها فلا تكون طلاقا وتبقي على
 عصمتها ابن يونس وبه اخذ بعض شيوخنا قال كاشتراها زوجها فتفترى فسخ نكاحها ولما
 توقف فيها ابن زرب قال له بعض من حضر نزلت بجاية فافتي فيها بان ارتدادها لا يكون طلاقا
 وفرق بين هذه ومن فعلت المعاق عليه لتحسينه بان التعليق من الزوج بخلاف ردتها لئلا يذكر
 السعد في شرح العقائد كفر من يفتي امرأة بالكفر لتبين من زوجها وهو معلوم بالاولى من
 قول القرافي بكفر خطيب طلب كافر الاسلام عليه فامر به بالصلح الى فراغ خطبته وقال ابن
 رشد والقاساني لا يكفر الخطيب وعلى هذا فهل لا يكفر المأق او يكفر لان الرضا بكفر المسلم
 الاصل اشد من الرضا بقاء الكافر الاصل على كفره الى فراغ الخطبة وبالغ على ان ردة
 الزوج طلاق بائن فقال ان ارتد اغبر دين زوجته بل (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته)
 اليهودية او النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ويحال بينهما واشاد بولول قول اصبح لا تطلق
 منه ولا يحال بينهما لان سبب الحلولة بين المسلمة والمرتد استقباله كافر على مسلمة (وفي لزوم)
 الطلاق (الثلاث الذي طلقها) اي زوجته ثلاثا والثلاث ولم يبينها (وتراعا اليها) راضين
 بحكمها فلا تحل له الا بعد زوج بشرطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء
 شروطه وانتفاء موانعه ام لا قاله ابن عيشون (او) تلزمه الثلاث (ان كان) نكاحهما صحيحا
 في الاسلام) بذلك فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط او وجود مانع فلا تلزمه الثلاث قاله ابن
 أبي زيد (او) تلزمه (بالفراق محلا) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وسكون الجيم اي من غير تعيين
 عدد قاله القاسي (اولا) تلزمه شيئا قاله ابن اخي هشام وابن الكاتب وغير واحد واستظهره
 عياض (تأويلات) في قولها واذا طلق الذي امرته ثلاثا ولم يفارقها افرغت امرها الى
 الامام فلا يعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو مخير ان شاء حكم او ترك
 وان حكم حكم بينهم بحكم الاسلام واحب الى ان لا يحكم بينهم وطلاق الشبهة ليس بطلاق
 عياض ظاهر المدونة عدم اشتراط رضا ساقتهم وهو قول معن وفي العينية لابن القاسم
 اشتراطه ابن رشد هذا تفسير لما في المدونة لان تفسيرها بقوله اولى وقولها ولم يفارقها
 منه هو لو فارقها لقضى عليه لانه حوزها بنفسها ومفهوم تراعا اليها ما اذا لم يفارقها اليها
 لا تعرض لهما لان طلاق الكفر غير معتبر ومحل التأويلات اذا تراعا اليها وقالوا لا يحكم بينهما
 بحكم الاسلام في المسلمين او في الكفار او اقتصر على قولها بحكم الاسلام واما ان قالوا يحكم
 الاسلام على المسلمين فيحكم بينهم كالمسلمين قاله اللخمي فظاهره خروج هذه عن محل التأويلات
 ففرق بين في وعلى فان قالوا يحكم به على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق ولو قالوا
 بما يجب في دينهم او في التوراة فلا يحكم (و) ان تزوج كافر كافر بضمير او خنزير مثلا ثم اسلم
 (فتفتي صدقهم الفاسد او) عقدها بشرط عدم الصداق ثم اسلمت (الاسقاط) ايضا
 (ان) كان (قبض) بهم فكسر الفاسد اي قبضته الزوجة او وليها قبل اسلامهما (و) كان
 (دخل) الزوج بالزوجة كذلك في صورة الفاسد او في صورة الاسقاط فيه ثم ان على نكاحهما
 في الصور الثلاث اما في الاولى فلان كلا منهما قبض ما عوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك

(قوله انه) اي الشان
 (قوله علم) بضم العين
 (قوله منه) اي من وجب
 عليه الحد (قوله فلا تكون)
 اي ردتها (قوله فتفترى)
 بغير مجبوبة اي تصد
 (قوله فيها) اي المسئلة
 (قوله بجاية) بضم الموحدة
 نجيم ثم مشادة تحت (قوله
 (قوله فافتي) بضم الهمز
 وكسر التاء (قوله فرق)
 بضم فكسر (قوله هذه)
 اي من ارتد افسخ نكاحها
 (قوله لتحسينه) اي الزوج
 (قوله بان التعليق) صلة
 فرق (قوله لئلا) اي الفسخ
 (قوله هذا) اي عدم كفر
 الخطيب (قوله يبينها) اي
 يخرج الزوج زوجته
 من حوزة (قوله فلا تحل
 له الا بعد زوج الخ)
 تفريع على لزوم الثلاث
 (قوله بذلك) اي استيفاء
 الشروط وانتفاء الموانع
 (قوله فان لم يكن صحيحا)
 مفهوم الشرط (قوله فيه)
 اي الاسلام (قوله فلا
 يعرض) بفتح الباء وكسر
 الراء (قوله اشتراطه) اي
 رضا ساقتهم (قوله لانه)
 اي الزوج (قوله حوزها)
 بفتحات متقللا (قوله
 كذلك) اي قبل اسلامهما
 (قوله في الاولى) بضم الهمز
 اي عدم القبض والدخول

(قوله والثانية) اي لم يدخل وقبض (قوله والرابعة) اي لم يدخل في الاسقاط (قوله فيها) اي المدونة (قوله وفيها)
اي المدونة (قوله لغيره) اي ابن القاسم (قوله وغيره) عطف على المشهور (قوله والمعروف من المذهب) عطف على
المشهور (قوله ان دفع النكاح) اي اسلمها في شيء ممتول (قوله المبيع) ٧٣ اي المسلم فيه (قوله انه)

اي قول غير ابن القاسم
فيها وفاق لقوله فيها (قوله
بجمله) اي قول غير ابن
القاسم (قوله على
اسم لا كلها) اي الزوجة
(قوله فالاولى) بفتح الهمز
تفريع على قول ابن محرز
هذا والمشهور وغيره
قول ابن القاسم وقول
اللخمي واي الحسن المعروف
من المذهب (قوله على
هذا القول) اي الذي
قاله غير ابن القاسم فيها
(قوله قبله) اي الاسلام
(قوله ذلك) اي عدم المهر
(قوله وهم يستحلونه) اي
عدم المهر حال (قوله انه)
اي شرط الاستحلال (قوله
لم يذكره على سبيل الشرط)
ايضاح لقوله طردى (قوله
فيها) اي المدونة (قوله
وهو متزوج أكثر الخ)
حال (قوله معه) ولو حكما
(قوله ولم تنقض عدتها)
اي قبل اسلامه (قوله ولو
محرم) اي بجمع او عمة حين
اختياره (قوله او مريضا)
اي مرضا بخوفا وقت
اختياره (قوله يختار أمة
مسئلة) حال من فاعل

بن عمه واما في الاخيرين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك بزعمها
وظاهر قوله مضى الاسقاط أنه لا شيء لها وهو قول ابن الموان عياض وهو الصحيح ابن يونس
وهو ظاهر المدونة (والا) اي وان لم يقبض القاسد ولم يدخل او لم يدخل وقبض القاسد
او لم يقبض ودخل او لم يدخل في الاسقاط (فك) نكاح (التقويض) في تخيير الزوج بين ان
يسعى لها صدق مثلها فيقر عليها ويلزمها وان يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الاولى
والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهي دخوله بلا قبض القاسد هذا قول ابن
القاسم فيها وفيها ايضا لغيره ان قبضته مضى ولا شيء لها غيره بخلاف ابن محرز هذا هو
المشهور وغيره من قول ابن القاسم اللخمي وابو الحسن والمعروف من المذهب ونص اللخمي
ان دفع النكاح المعروف من المذهب ان له قبض المبيع من غير ثمن فان بمنزلة من باع خرا بئنا الى
أجل ثم اسلفه قبض الثمن اذا حل الاجل هذا هو المعروف من المذهب اه ابو الحسن
وقيل انه وفاق بجمله على اسم لا كلها القاسد ولو كان قائما لا يجيب بجواب ابن القاسم فالاولى
التبعية على هذا القول والله اعلم (وهل) محل مضى صدقهم القاسد او الاسقاط (ان
استحلوه) في دينهم كما في المدونة فهو شرط مقصود لابن القاسم عند بعض الاشياخ اذ لو عقدوا
به وهم لا يستحلونه لكان زنا لا نكاحا فلا يثبت بالاسلام الا ان يكونوا ثمة او اعدا عليه قبله على
وجه النكاح في المفهوم تفصيل أو يعضي مطلقا استحلوه (ولا تأويلان) الباطل عندى
ان قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لافي النكاح والحدود وانما نكاحهم فيها على نكاح
النصارى وهم يتقربون بالنكاح فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الأئمة ونصها وان نكح
نصراني نصرانية بضم أو خنزير أو بغير مهر أو بشرط ذلك وهم يستحلونه ثم أسلمها بعد البناء ثبت
النكاح ابن عبد السلام شرط فيها كونها ما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم انه مقصود
ورأى غيره انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط ابن عرفة لا يشك من نظرا ونصفان
ذكر يستحلونه فيها الامم وهم له لان عدم استحلاله لا يوجب كونه زنا في الاسلام فضلا عن
الكفر قلت رد الشرط للنكاح بالنكاح والخنزير بعد اشتهار قولهم اياهما بل ظاهره رد للنكاح
بغير مهر وشرط اسقاطه والامر في كل ذلك سواء (واختار المسلم) اي الذي أسلم وهو متزوج
أكثر من أربع نسوة فيختار (أربعة) منهن ان شاء وان شاء اختار أقل من أربع وان شاء
لا يختار شيئا منهن وشرط المختارة اسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها
أو كونها كتابية حرة وأمة أعتقت بعده بالقرب وسواء كان أفراد كل واحدة بعتق أو جمعهن
بعتق واحد ولو محرما او مريضا او واجدا طول حرة ولم يخش زنا يختار أمة مسئلة كما استظهره
ابن عرفة لان الدوام ليس كالأبداء فهو كالرجعة وقيل بامتناعه كالأبداء واقصر عليه
الموضح ان كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أو آخر) فيه بخي من أو يعضهن

منح في واجدا (قوله فهو) اي الاختيار الخ تفريع على المبالغة
(قوله بامتناعه) اي الاختيار حال الاحرام او المرض او وجود الطول وعدم المنسبية اذا
(قوله كالأبداء) اي للنكاح (قوله عليه) اي الامتناع (قوله فيه) اي العقد

(قوله لما) بكسر الهمزة لا اختار المسلم أربعة (قوله غيلان) بفتح الغين المجهدة وسكون المشددة (قوله سائرهم) أي
 باقيهم (قوله في الزامه الاوائل) أي فليس له ترك الاختيار بالكلية (قوله من محرمي الجمع) بيان لكلاختين (قوله
 كذايروز) بفتح القاء وسكون المشددة تحت آخره نأى (قوله بكونهما) أي نحو الاختين (قوله والا) أي ولو كان للقاسد
 أثر (قوله مطلقا) أي سواء ٧٤ جدهما بعد أو عقد على الام أولا أو عكسه (قوله ويحتمل ان الاصل الخ)

مقابل لجمع واووا بنتها
 بمعنى أو (قوله مقامه)
 بضم الميم (قوله هذين) أي
 الاحتمالين الاخيرين
 (قوله هو) أي الفرق (قوله
 والاتفاق) عطف على
 الخلاف (قوله عليه) أي
 التأييد (قوله والمراد) أي
 بانه أو أية (قوله فرعه
 الخ) أي لآخره وص الابن
 والاب فهو من عموم الجواز
 (قوله من أسلم) مفسر لقاعل
 فارق المستتر فيه فهو عائد
 على غير ما لم يبرز لا من
 اللبس (قوله وعليه) أي
 التحريم صلة لجل (قوله
 قولها) أي المدونة (قوله
 أرسلها) أي طلقها من أسلم
 (قوله جملها) أي لا يجزئ
 (قوله وتبعه) أي ت في
 نعم ميم كلام المصنف في
 فارقها من الاكفرا
 محرمي الجمع او الام وبنتها
 (قوله فقال) أي من (قوله
 انه) أي كلام المصنف
 (قوله خلاها) بشت اللام
 أي فارقها (قوله تركهما)
 أي معا (قوله فان أراد)
 أي ابن الحجاب بقوله

اولا لما اشتر ان غيلان الثقي رضي الله عنه أسلم على عشر وأسان معه فأمره رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يسك أربعة ويقارق سائرهم ففعل وفي بعض النسخ وان وائل وفيه فائدة
 أيضا الرد على الحنفية في الزامه الاوائل وعدم صحة اختيار الاواخر (و) اختار المسلم
 (احدى) كذاختين من محرمي الجمع ان أسلم عليهما كغيره من الديلي (مطلقا) عن التقيد
 بكونهما باعدين مع اختيار او لا هما وعدم الدخول بهما أو احدهما (و) اختار المسلم
 (اماو) أي أو (ابنتها) أسلم عليهما بعد أو عقدين مقبدا مقدرا الام أو مؤخرا (لم يسما) أي
 الكافر الام وابنتها لان العقد افساد لا أثر له والالتاب تحريم الام مطلقا ويحتمل ان الاصل
 واحدى ام الخ فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فنصبه وفي بعض النسخ وأم بالجرح
 عطفا على اختين قالوا وعلى بابها عني هذين (وان) كان (مسما) أي الكافر الام وبنتها بوط
 أو مقدمة ثم أسلم (حرمتا) عليه أبدا لانه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة فان كانت تقدم ان من
 تزوج معتدة ووطئها وقت ثم أسلم باقر عليها فاما الفرق قلت هو الخلاف في التأييد بالوطء في
 العدة والاتفاق عليه بوطء الام وبنتها (و) ان من الكافر (احداهما) أي الام وبنتها ثم
 أسلم (تعميت) المسوسة للبقاء وتأيد تحريم الاخرى لكن اتفاقا أن من البنت وعلى المشهور
 ان من الام وقيل لا يتعين بقاء الام فله فراقها وبقاء البنت (و) ان فارق من أسلم على
 أكثر من أربع أو على محرمي الجمع أو أم وابنتها جميعهن أو بعضهن (لا يتزوج ابنته) أي من
 أسلم على أكثر من أربع أو على محرمي الجمع أو أم وابنتها فارق بعضهن أو جميعهن (أو أبوه)
 والمراد فرعه أو أصله الذي لا يتزوج (من) أي زوجة (فارقها) من أسلم ظاهره تحريما
 وعليه حمل عياض قولها لا يجزئ ان يتزوج البنت التي أرسلها ابن عبد السلام لا يبعد حملها
 على الكراهة أفاده تت وتبعه من فقال وكل من فارقها اختيارا أو وجوباً بعد العقد وقبل
 المس حرمت على أصله وفرعه الرماضي والصواب انه خاص بمثله الام وبنتها في المدونة فان
 حبس الام فأراد ان يتكاح بنتها التي خلاها فلا يجزئ ذلك اه ابن عرفة وقول ابن الحجاب
 لا يتزوج ابنته أو أبوه من فارقها عام في البنت والام تركهما أو احداهما فان أراد الكراهة
 فهو ما فيها وظاهره الحرمة ولا أعرفها ورد ابن عبد السلام ايضا بما تقدم عنها وينقل اللخمي
 عن محمد بن ابن القاسم وأشهب رضي الله تعالى عنهما ان مات كافر عن زوجة لم يسما أو
 فارقها فلا تحرم على أبنه وليس ذلك بتكاح حتى يسلم قلت ومثله قولها قبل فذمى أو حربي
 تزوج امرأته مات قبل ان يسما فتزوج امها ثم أسلم جميعا فلم يذ كر جوابا وأنى بتطير دال
 على جواز النكاح وثبانه وهو اسلام مجوسى على ام وبنتها وفي الرد على ابن الحجاب بهذه

لا يتزوج (قوله وظاهره) أي ابن الحجاب (قوله ولا عرفها) أي الحرمة حال (قوله ورده) أي كلام ابن
 الحجاب (قوله عنها) أي المدونة من قولها لا يجزئ (قوله وينقل اللخمي) عطف على بما تقدم (قوله أو فارقها) عطف على مات
 (قوله مثله) أي نقل اللخمي (قوله قولها) أي المدونة (قوله ثم أسلم) أي الزوجان (قوله جوابا) أي صريحا (قوله وهو) أي
 النظير (قوله بهذه) أي مسئلة ذمى أو حربي تزوج امراة ماتت الخ ومثله محمدى موت الكافر عن زوجة لم يسما الخ

ومسئلة محمد تعقب لان ما أسلم عنه أقرب للصحة اهـ فهذا = له يدل على الخصوص
 خلافاً لتقرير من قاعدة كاية ونصريحه فيها بالحرمه واقتصاره على ذلك كانه المذهب
 اهـ البناني جل عياض وأبو الحسن قولها لا يعجبني على التحريم ونص أبي الحسن قوله
 لا يعجبني هو هـ ما على التحريم عياض جعل له هـ ما تأثيراً في الحرمه اهـ وفي التوضيح ظاهر
 كلام ابن الحاجب على التحريم والذي فيه لا يعجبني وفهم عياض التحريم منه وفي الشامل
 وفيه لا يعجبني وهل على المنع وعليه الاكثر ولا تأويلان وفي التوضيح عقب ما سبق عنه
 والذي لابن القاسم في الموازية خلافه وانه لا تحريم بعد عقد الشرك ثم قال وقال ابن عبد
 السلام لا يعد جعل لا يعجبني على السكر اهـ لوان في موازية ولانه لو انشئت حرمة
 المصاهرة بين أبيه وابنه وبين هذه لانتشرت بينه وبين أمها وأجاب عنه ابن عرفة بان الاسلام
 على الام والبنات أقرب للصحة لتخييره فيهما البناني هذا الجواب يقتضي طرد التحريم فيمن
 أسلم على اختين أو أكثر من أربع كما شرح به تـ والله أعلم بـ ان كانت التي فارقتها
 مسها حرمت على فرعه وأصله لانه بمنزلة عقد صحيح فيصور المصنف بمسها اختين ونحوهما
 ما عدا الام وبناتها اومس إحدى الاخنتين وفارقتها فتحرم على أصله وفرعه ويصح تصويره
 بالام وبناتها اذ امسهما وحرمتهما عليه فتحرمان على أصله وفرعه ايضا فان لم يس واحدة منهما
 واختار احدهما وفارق الاخرى فلا أصله وفرعه تزوجها لانه لم يكن الا العقد وهو غير محرم
 وان مس احدهما فالتى فارقها ليس فيها الا عقد الكفر ايضا فلا تحرم على ابنه أو أبيه بالأولى
 من ان وطئ البنت في النكاح الصحيح لا يحرم امها على أصله وفرعه ولما كان الاختيار
 بصريح اللفظ وانحصار المبدأ كره وذ كرما يستلزمه مما يتوهم انه فراق لا اختيار فقال (واختار)
 اى حكمه عليه بانه اختيار الزوجة التي طلقها أو ظاهراً أو آلى منها (ب) سبب أيقاع (طلاق) منه
 عليها لانه لا يقع الاعلى زوجة اذ العصمة من أركانها (أو) اختيار (ب) ظاهراً اى تشبيهه لزوجه
 بقودة التحريم لذلك (أو) اختيار (ب) آيلاً اى حلف على ترك وطئ زوجة أو أكثر من أربعة
 أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد لذلك ولزومه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء وفائدة الحكم
 عليه بانه مختار انه ليس له اختيار أربعة سوى التي طلقها أو ظاهراً أو آلى منها وهل يكون
 الطلاق بائناً لانه فسخ نكاح فاسداً ورجعاً في المدخول به ما حيث لم يكن بتاتاً ولا خلعاً وهو
 الذي ذكره الغنى وله لان الاسلام صحيح عقده ووطأه وللخلاف في فساد أنكحهم وأقولهم
 الاسلام رجعة أو رجعة وانه لا يجب فيه استبراء فان طلق واحدة معينة اختار ثلاثاً سواها
 واحدة مبهمه فهو كمن طلق أربعاً فلا يختار شيئاً من الزوجات وظاهر المصنف وابن عرفة وابن
 عبد السلام ان الإيلاء اختيار مطلقاً وقيل انما يكون اختياراً اذا قيد بمن أو بلد أو أطلق
 وجرى العرف وتقرر بانه لا يقع الاعلى زوجة (أو وطأ) أو مقدمة بجرم به ابن عرفة واستظهره
 المصنف فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كفاية عد مختاراً لها وظاهره سواء
 نوى به الاختيار أم لا اذ لو لم يصرف للاختيار انصرف للزنا كيف والحديث ادرؤا الحدود
 بالشبهات وان تقرر فيه ابن عرفة (و) اختتام (الغيب) اى غير الزوجة التي فسخ نكاحها (ان
 فسخ) الذي أسلم (نكاحها) اى الزوجة فليس القسح اختياراً فله اختيار أربعة سوى التي

(قوله الخصوص) اى بمسئله
 ام وبناتها (قوله ونصريحه)
 اى س (قوله فيها) اى
 القاعدة (قوله واقصاه)
 اى س (قوله له) اى عقد
 الكفر (قوله منه) اى
 لا يعجبني (قوله وانه) اى
 الشان (قوله ثم قال) اى
 الموضع (قوله لانه) اى
 مسها (قوله بالاولى) بفتح
 الهمز (قوله يستلزمه)
 اى الاختيار (قوله ٤٤)
 يتوهم انه فراق) بيان لما
 (قوله منها) تنزع فيه
 ظاهراً وآلى (قوله لانه)
 اى الطلاق الخ علة لعدم
 اختياره (قوله لذلك) اى
 كونه لا يكون الا في زوجة
 (قوله عليه) اى الزوج
 (قوله وهو) اى كونه
 رجعي (قوله وانه) اى
 الاسلام (قوله مطلقاً) اى
 عن تعيينه بكونه مقيداً
 بمن أو ببلد أو بجران
 عرف بانه لا يكون الا في
 زوجة (قوله به) اى كون
 مقدمة اختياراً (قوله به)
 اى الوطء (قوله وان نظر)
 بفتحات مثلاً الخ حال

(قوله لانه) اى الفسخ الخ علة لكونه ليس اختيارا (قوله زوجا غير من أسلم عليهم) مفعول يتزوجن (قوله غيره) اى من أسلم عليهم (قوله فتن) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اى من أسلم عليهم (قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر (قوله تزوجهن) اى عقدهن (قوله جعلها) ٧٦ اى مسئلة من اختار أربعاً فظهرن أخوات (قوله ومقتضاه) اى جعلها نظير ذات الوليين

فسخ نكاحها لانه يكون فى الجمع على فساد (او ظهر أنهن) اى المختارات (أخوات) أو تزوجهن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال وواحدة من ظهروا كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اى ما سوى المختارات اللائق بظهن أخوات زوجا غير من أسلم عليهم فان تزوجن غيره فتن عليه تنسكت مقتضى كلامه هنا ان مجرد تزوجهن مفيت الاختيار وفى توضيحه جعلها نظير ذات الوليين ومقتضاه انه لا يفيقن الا الدخول وصرح ابن فرحون بتشهيره طى لا تنسكت على المصنف اذ لم يذكر الخصى وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة ونسبوه لابن المباحسون ولم يقابلوه الا يقول ابن عبد الحكم له اختيارهن ولو دخلن فظاهر كلامهم أو صرح به ان مجرد التزوج فوت اذ لو كان الدخول شرطاً ما أغفل له هؤلاء الأئمة ولا يعارضه ما تقدم للمصنف فى النظام لاحتمال ذلك كرهاً هناك باعتبار مقابلة المسائل التى لا يفيقها الدخول لاعتبار أنه لا يفيقها الا الدخول ولا تقوم الحجة على المصنف بتشهير ابن فرحون وتبع من وعج وغيرهما اه البناء وقول تن جعلها فى التوضيح من نظائر ذات الوليين وهى مقتضى أنه لا يفيقها الا الدخول فيه نظر لان ذلك كرهاً باعتبار ان الدخول يفيقها الا يلزمه أنه لا يفيقها الا هو (و) ان اختار المسلم أربعاً من الاكثر وفارق باقين (فلا شئ) من المصداق (لغيرهن) اى المختارات (ان لم يدخل) الزوج (به) اى الغير لانه مغلوب على الفسخ قبل البناء فان كان دخل فلها صداقها وشبهه فى سقوط مصداق غير المختارة فقال (كاختياره) اى الزوج سواء كان كافراً أو مسلماً أو مسلماً أصلياً (واحدة من أربع رضىعات تزوجهن و) بعد عقده عليهن (أو رضىعتن امرأة) تحل له بناتها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا شئ لغيرها من المصداق لذلك فان لم يفتروا واحدة منهن وطلاقهن فلكل غن مهرها اذ هو الخارج من قسمة نصف صداق عليهن فان مات قبل اختياره فلكل ربع صداقها اذ هو الخارج من قسمة واحدة عليهن فان أرضعتهن من تحرم عليه بناتها حرم من كلهن عليه فلا يختار منهن شيئاً ولا شئ لهن من المصداق لذلك (وعليه) اى من أسلم على أكثر من أربع زوجات (أربع رضىعات) بفتح فضم جمع صداق غير رضىعات لغيرهن تقسم على رضىعاتهن (ان مات ولم يفتروا) الزوج الذى أسلم عليهن شيئاً منهن اذ ليس فى عصمة شرعاً الا أربع زوجات غير رضىعات فلكل لهن بموته أربعة أصداق فقسمة عدة الاصدقة على عدتهن فان كن عشراً فلكل خمساً اصداقها وان كن ثمانية فلكل نصف اصداقها وان كن ستاً فلكل ثلثاً وان كن خمسة فلكل أربعة اخماسه هذا اذا لم يدخل باحداهن فان كان دخل بواحدة فلها صداقها ولغيرها مثل الحاصل من قسمة أربعة اصداق على عدتهن وكذا ان كان دخل بأكثر الى تسع فان كان دخل بالعشر فلكل اصداقها بقامه هذا ان دخل قبل اسلامه فان دخل بعده فلا مدخول به اصداقها ولغيرها من اصداقها مثل الخارج من قسمة ثلاثة اصداق على عدد

(قوله انه) اى الشان (قوله) بهذا) اى مالم يتزوجن (قوله ونسبوه) اى التعبير بمالم يتزوجن (قوله لا يلزمه انه لا يفيقها الخ) فيه ان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله فان كان دخل) مفهوم الشرط (قوله فلها) اى المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اى جبره على الفسخ قبل بنائه (قوله واحد عليهن) لتكمله بموته (قوله غير رضىعات) نعت أربع (قوله لغيرهن) اى الزوجات اللائق أسلم عليهن (قوله عدتهن) اى الاصدقة الاربعة (قوله عدة رضىعاتهن) اى الزوجات (قوله فان كن) اى الزوجات (قوله خمساً) معنى خمس بلاون لضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها صداقها ولكل واحدة من التسع خمساً اصداقها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنتين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمساً اصداقها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمساً اصداقها (قوله الى تسع) فلهن تسعة اصداق

له اشارة خمساً اصداقها (قوله فلكل) اى لكل واحدة منهن صداقها بتمامه عب هذا اذا لم يدخل باحداهن من والا فله مدخول به اصداق كامل ولغيرها خمساً اصداقها ولو دخل بأربع فغيرهن خمساً اصداقها ان كان دخل قبل الاسلام

(قوله فلهما صداقان) أي لكل واحدة منهما صداقها كاملاً (قوله عليهن) أي الباقيات فإن كن غائباً فلكل واحدة ربع صداقها (قوله وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن) فإن كن سبعاً فكل ٧٧ واحدة سبع صداقها (قوله

يختارهن) أي الكفايات (قوله عدمه) أي السبب فيلزم عدم ارثهن (قوله فإن كن) أي الزوجات (قوله من تكمل له المدخول بها) بيان لما (قوله وهو) أي الخارج (قوله وعلت) بضم العين أي المدخول (قوله ولم تنقض العدة) قبل موته (قوله لانها) أي المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله لها) أي غير المدخول بها (قوله وتنزعها) أي المدخول بها (قوله بدعواها) أي غير المدخول بها (قوله بينهما) أي المدخول بها وغيرها (قوله وانها) أي الميراث (قوله يقدم) أي بين المدخول بها وغيرها (قوله على الدعوى) كالقول أي بان يجعل الميراث كله المدخول بها ويزاد عليه نصفه لغيرها ويقسم فسر ضمه على مجموعهما فيخص المدخول بها الثلثان وغيرها ثلثه (قوله ينزعها) أي غير المدخول بها (قوله في نصفه) أي الصداق بدعواها (قوله انما) أي الوارث (قوله انما) أي غير المدخول بها (قوله

من لم يدخل بهن وان دخل باثنتين فلهما صداقان ولكل واحدة من الباقيات من صداقها مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بثلاث تكمل لهن اصدقتهن وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بأربع تكمل لهن اصدقتهن ولا شيء لغيرهن لان المدخول بعد الاسلام اختيار وهذا مفهوم ولم يختار فاده عب البناني الظاهر في مفهوم لم يختار أنه ان اختار اثنتين ثم مات فلا شيء لغيرهن لان اختياره دل على فراق الباقي اقول الموضح بمجرّد اختياره تبين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله ابن رجال وانظر مع ما ذكره عب (و) ان مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن (الارث) للمسلات منهن (ان تخلف) بفتحات مثلاً عن الاسلام (أربع) زوجات (كفايات) حرائر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت حياته يختارهن دون المسلمات ففي سبب ارث المسلمات شك والاصل عدمه ومفهوم أربع انه ان تخلف دونهن فالارث للمسلات لان الغالب فيمن اعتاد الأربع عدم اقتضائه على أقل منهن فلا يقال قد يختار المتخلفات فقط فالارث للمسلات ايضاً فان كن عشر أو أسكن الا واحدة قسم الميراث على تسع ولا شيء منه للمتخلفة ويجري الصداق على ما تقدم من تكمله للمدخول بها ولو لم يجز واستحقاق غيرها من صداقها مثل الخارج من قسمة أربعة على جميعهن وهو خسان (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكفاية احدهما مطلقه طلاقاً بائناً اصاله أو بائناً عدة الرجعي (والتبست) الزوجة (المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكفاية) فالارث للمسلمة للشك في زوجيتها (لا) ينتفي ارث الزوجة (ان طلق) زوج (احدى زوجتيه) المسلمتين طلاقاً ليس بشأناً ولا خلعا (وجهلت) بضم فكسر المطلقه من الزوجتين (ودخل) الزوج (باحدهما) أي الزوجتين وعلت (لم تنقض العدة) قبل موته (فلا) زوجة (المدخول بها) المأثورة (الصداق) كاملاً اذ لا تنزع لها فيه (و) لها ايضاً (ثلاثة ارباع الميراث) لانها تدعيه كله وتقول المطلقة غير المدخول بها فلا ارث لها وتنزعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخول بها ثلاثة ارباع الميراث طئي ما درج عليه المصنف هنا تبعاً لابن الحاجب فهو في كتاب الايمان بالطلاق من المدونة وقال في توضيحه انه المشهور ودرج في آخر الشهادات على خلافه وانها يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بأنه مشهور ايضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربعه) أي الميراث (ولثلاثة ارباع الصداق) لان الوارث ينزعها في نصفه بدعواها ان المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه بينهما وبين الوارث فيصير لها ثلاثة ارباعه وللوارث ربعه بعد حذف كل على ثبوت ما ادعاه وتفي ما ادعاه الاخر ومفهوم وجهلت انما ان علّت فلا التباس فان كانت المدخول بها فالمراث بينهما نصفين ولكل صداقها كاملاً وان كانت غيرها فلهما نصف صداقها ولا شيء لهما من الميراث ومفهوم لم تنقض العدة انها ان كانت انتقضت فلهما مدخول بها صداقها ولغيرها ثلاثة ارباع صداقها والميراث بينهما

وهي) أي غير المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله نصفه) أي الصداق (قوله انما) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله بينهما) أي الزوجتين (قوله وان كانت) أي المطلقة (قوله غيرها) أي المدخول بها (قوله فلهما) أي المطلقة غير المدخول بها (قوله انما ان كانت انتقضت) أي والموضوع جهل المطلقة

(قوله أن كان) أي الطلاق (قوله فكل ثلاثة أرباع صداقها) أي المنازعة الوارث كلاً منهم ما في نصف صداقها (قوله صداقها كاملاً) لشكها لها بوجوبه ٧٨ فلا منازع لها فيه سواء كانت مدخولاً أم لا (قوله وثلاثة أرباع

نصفين وكذا أن كان بائناً وان لم يدخل بواحدة منهما فكل ثلاثة أرباع صداقها والميراث بينهما بالسوية وإن كان دخل بكل منهما فكل صداقها كاملاً والميراث بينهما وإن علت المطلقة وجهت المدخول بها ولم تنقض عدتها فإلى لم تطلق صداقها كاملاً وثلاثة أرباع الميراث وللمطلقة ثلاثة أرباع صداقها وربيع الميراث فإن انفقت أو كان بائناً فإلى لم تطلق جميع صداقها والميراث وللمطلقة ثلاثة أرباع صداقها ولا ميراث لها وإن جهلت المطلقة والمدخول بها فالميراث بينهما سوية ولكل سبعة أثمان صداقها التسليم الوارث لها ما صداقها ونصفاً ونازعتهما في نصف الزوجتان نذعتان أن المطلقة هي المدخول بها فلهما صداقان كاملاً فيقسم النصف بينهما وبين الوارث فيصير لهما صداق وثلاثة أرباع فيقسم بينهما فيصير لكل سبعة أثمان صداقها (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) الميت منه عادة وإن لم يشرف عليه واحتياجه أن يخدمه أو للجماع أن لم يأذن له وارثه بل (وإن أذن الوارث) الرشد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو المشهور عند اللحنى للنهي عن ادخال وارث محقق ولم يمنع من وطء حليلته لعدم تحقق ترتب ذلك عليه (أو) المنع (أن لم يحتج) المريض للنكاح ولا أن يخدمه فإن احتياجه فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه (خلاف) وألحق بالمريض في منع النكاح كل مجبور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحبوس لقتل وحامل ستة فلا ينعقد عليها من خالها حاملاً منه وأشعر قوله أحدهما أنها لو كانت مريضين لمنع اتفاقاً ويرشد له المعنى إذا المريضة لا تنفع المريض ولا عكسه غالباً ويستثنى من كلامه صحيح طلق حاملاً منه طلاق خلع ثم مرض فيجوز له نكاحها قبل تمام ستة أشهر من حملها ولا يخالف هذا قوله الآتي ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحتها فكلما تزوج في المرض لأن هذا مفروض فيها وغيرهما فيمن طلق قبل بثان ثم تزوجها مريضاً فأفاده بتمامه لم يمت ومن ابن رحال لم أقف على ما ذكره بعد البعث عنه وقد رده الفيشي وأصاب لأن فيه ادخال وارث وأقنه أعلم (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها الصداق (المسمى) ولو بعد العقد تقويها ساوى صداقها أم لا ومثل الدخول موت أحدهما قبل الاختلاف فيه وفساده لعقد بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) المتزوج في مرضه بتسليمه ولو بعد عقده تقويها الذي مات قبل الفسخ دخل أم لا (من ثلث) مالاً (الاقبل منه) أي المسمى المتقدم (ومن صداق المثل) فعليه أقل الأمور الثلاثة ثلثه والمسمى وصداق المثل فإن كان دخل ثم مات في العصفوني لها المسمى ولو زاد على صداق مثلها من ثلثه مبدأ (وهل) يضم فكسر مثلاً (بالفسخ) اشكاح الزوجين أحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء بعده ولو كانت حائضاً في كل حال (الآن يصح المريض منهما) أي الزوجين صحة ينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه التي رجع إليها وقال قبلها يفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمحوه فهذه إحدى المعقولات الأربع (ومنع) يضم فكسر (نكاحه) أي

الميراث) لأنها تدعيه كله وتنازعها المطابقة في نصفه فيقسم بينهما (قوله ثلاثة أرباع صداقها) المنازعة الوارث لها في نصفه فيقسم بينهما (قوله فإن انفقت) أي العدة (قوله أو كان) أي الطلاق (قوله والميراث) عطف على صداقها (قوله الخوف) نعت المرض (قوله يشرف) يضم فسكون فكسر أي يقرب (قوله عليه) أي الموت (قوله واحتياجه) أي المريض (قوله غيره) أي الآذن (قوله للنهي عن ادخال وارث محقق) علة يمنع (قوله ولم يمنع) أي المريض (قوله حليلته) أي زوجته أو سريته (قوله ذلك) أي ادخال وارث (قوله عليه) أي وطئه (قوله فإن احتياجه) أي المريض إن يخدمه أو للجماع (قوله فلا يمنع) أي مرضه الخوف (قوله لو كانا) أي الرجل والمرأة (قوله لمنع) أي مرضهما الخوف (قوله لأن هذا) أي قوله ولو أبانها الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيه) أي

مرضها الخوف (قوله قبله) أي الدخول (قوله الذي مات قبل الفسخ) نعت المريض (قوله فإن كان المريض دخل ثم مات في العصفوني لها المسمى الخ) هذا خلاف التسميم المتقدم (قوله وقت الاطلاع) صله هل (قوله رجع) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بمحوه) أي الفسخ بعد صحة المريض صحة ينة

(قوله كذلك) أي قبل موته فقبضه ادخل وارث احتمالا * (فصل في أسباب الخيار) * (قوله لاحد الزوجين) صلة الخيار (قوله بسببه) أي الخيار (قوله عقد النكاح) مفعول يسبق (قوله بالعيب) تناسخ فيه يرض والرد (قوله بعد العقد) صلة علم (قوله صريحا ولا التزاما) راجعان ليرض (قوله بصاحبه) صلة يتلذذ (قوله بعد علمه به) صلة يتلذذ (قوله كذلك) أي بعد العقد (قوله فشرط الخيار الخ) تفرع على أن لم يسبق العلم الخ (قوله سبق العلم العقد) ٧٩ من اضافة المصعد وارتفاعه

وتكميل عمله بنصبه المفعولة
الخ بيان للاثمور الثلاثة (قوله
احدها) أي الثلاثة (قوله
لدلائله) أي احدها (قوله
على الرضا) أي بالعيب
(قوله أو سبق الخ) عطف
على قول (قوله فبقى على
المصنف الخ) تفرع على
كلام ابن الحاجب (قوله
وهو) أي التمكن (قوله
ولا يغني عنه) أي التمكن
التلذذ دفع به ما يوههم من
أن المصنف استغنى عن
التمكن بالتلذذ (قوله
بالعكس) أي التمكن
يفقى عن التلذذ (قوله من
أن مسقط الخيار الخ)
بيان لما (قوله وما عداه)
أي الرضا (قوله عليه)
أي الرضا (قوله جعله) أي
الرضا (قوله لها) أي سبق
العلم والتلذذ والتمكن
(قوله وأورد) بضم الهمز
وكسر الراء (قوله واحد)
أي واثنين (قوله غيره)
أي منها (قوله واستثنى)
بضم التاء وكسر النون
(قوله سبق) نائب فاعل
(قوله وغني عنه)

المريض الحرة (النصرانية) أو اليهودية لاحتمال اسلامها قبل موته فقبضه ادخل وارث
احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسئلة لاحتمال عقدها كذلك (على الاصح) عند بعض
البغداديين وعليه الاكثر (والخيار) للحمى (خلافه) أي جواز نكاح المريض كناية حرة
أو أمة مسئلة وهو قول أبي مصعب لأن اسلام النكائية وعقود الامة خلاف الاصل والغالب
عدمه ومن موافق النكاح عدم انصاح الذكورة والانوثة ولم يذكر له دوره والله أعلم
* (فصل) * في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في ابقاء عقد النكاح وفسخه
لاحد الزوجين أو له ما عدا (أن لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (أو لم يرض) مرید الرد
بالعيب بعد علمه به بعد العقد صريحا ولا التزاما (أو) لم يتلذذ (مرید الرد بصاحبه بعد علمه به
كذلك فشرط الخيار انتفاء الامور الثلاثة سبق العلم العقد والرضا والتلذذ بعده فان وجد
احدها فلا خيار لذاته على الرضا ابن الحاجب الخيار ما لم يرض بقول أو تلذذ أو تمكين
أو سبق علم بالعيب اه فبقى على المصنف التمكين وهو في المدونة أيضا ولا يغني عنه التلذذ
بل الامر بالعكس والتحقق ما سلكه ابن الحاجب من أن مسقط الخيار هو الرضا وما عداه
انما هي دلائل عليه والمصنف جعله قسما لها وأورد أن عطف المصنف بقيد ثبوت الخيار
عند انتفاء واحد من الثلاثة ووجود غيره وليس كذلك واجيب بأن أو بمعنى الواو أو بان أو
بعد النفي أو التهي للاحد الملبم الدائر وهو لا يتنفي الا بانتفاء الجميع كما في قوله تعالى ولا تطع
منهم أعمأ أو كفورا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقل احدهما
للاخر اخترا واستثنى من مفهوم أن لم يسبق العلم سبق علم الزوجة بالاستعراض وتمكينه من
نفسها راجية برأه فلم يحصل فلها الخيار ذكره أبو الحسن في شرحه المدونة ويدل عليه ما يأتي
ففي مفهومه تفصيل بدليل ما يأتي (و) إذا ادا احدهما أو كلاهما الرضا فادعى المردود مسقطا
للخيار من سبق علم أو رضا أو تلذذ أو تمكين وأنكره الراد ولا يثبت له ادعى (حلف) الراد (على
نفيه) أي مسقط الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل أيضا
ثبت الخيار إذا القاعد أن النكول بعد النكول تصديق لنا كل الاقل وهذا إذا لم يكن
العيب ظاهرا وادعى علمه به بعد البناء ابن عرفة المتيقن عن بعض الموثقين أن قالت بعد البناء
بكشهر علم عبي بن البناء أو كذبها صدقت بينهما الا أن يكون العيب خفيا كبرص بياض
جسدها ونحوه فمصدق بينهما ويثبت الخيار لكل منهما (برص) بفتح الواو حدة والراء أبيض
أو أسود وهذا أردأ لأنه مقدمة للبذاء ويشبهه في اللون البهق ولا يوجب الخيار الا بشرط
السلامة منه والفرق بينهما أن النابت على البرص شـهراً يبيض وعلى البهق شعراً أسود وان
البرص إذا انقضى بآخرة خرج منه ماء والخارج من البهق دم وعلامة الاسود التشهير والتقليس

أي زوجه اعطف على سبق (قوله فلم يحصل) أي برؤه (قوله مفهومه) أي أن لم يسبق العلم (قوله من سبق علم الخ) بيان مسقطه
(قوله أو رضا) عطف على سبق (قوله وأنكره) أي المسقط (قوله وهذا) أي كون القول قول الراد بيمينه (قوله وأدعى) أي
المردود (قوله علمه) أي الراد أي فان كان ظاهراً وادعى علمه به بعده فالقول للمردود بيمينه (قوله وهذا) أي الاسود (قوله
ويشبهه) أي البرص (قوله ولا يوجب) أي البهق (قوله بينهما) أي البرص والبهق

والمتزايد منه يسمى الطيار ولا فرق في المرأة بين كثيره ويسيره وفي يسير الرجل قولان وهذا
 في برص قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد يسيره اتفاقا وفي كثيره خلاف ولذا أطلقه هنا
 وقيد الحادث بعده بالمضر والجذام المحقق يرد به وان قل قبل العقد او بعده فتصميم الجذام
 الحادث بعده بالعين فيه بحث وحاصل العيوب فيه ما ثلاثة عشر أربعة مشتركة وهي الجذام
 والبرص والجنون والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والجلب والعنة والاعتراض
 وخسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والعقل والافضاء والجنون المشترك لا يضاف والمختص
 باحدهما يضاف لضميره الرجائي ان كانا معينين فلكل منهما الظاهر في صاحبه اتحد جنس
 العيين أو اختلاف وفي التوضيح والشامل عن غير واحد ان اتحد جنسهما ففيه نظر ابن عرفة
 الاظهر ان لكل منهما مقالا كتبنا بي عرضين ظهر لكل عيب في عرض صاحبه اللغوي ان
 اطاع كل من الزوجين على عيب بصاحبه مخالف لعيبه فلكل منهما القيام وان كانا من جنس
 واحد فله القيام دونها البذلة صدق سلامة فوجد من صداقها دونه (وعذبة) الملائم له طه
 على برص انه يفتح العين المهملة دون وا ومصدر عذيط اذا حدث حدث الغائط عند الجماع
 ابن عرفة اللغوي ترد بكونها عذوبة اي تحدث عند الجماع ومثله في التوضيح والقاموس
 وغيرهما وهذا شامل للبول وهو أولى من العقل ولا رد بالرجح قولوا واحدا الجزولي وفي الرد
 بالبول في النوم قولان الخط لا رد بكثرة القيام للبول الا بشرط السلامة منه (وجذام) محقق
 ولو قل قبل العقد او بعده ابن عرفة المتسقط يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذي بالعمور
 فلا يرى وعن بعض المؤرخين يرى الرجال ما يعورونه والنساء ما يعورتهن افعى ابن علوان فيمن
 ادعت امرأته ان بحلقه دبره برصا (لا) خيار لاحد الزوجين (جذام اب) اي اصل للآخر
 ذكر أو أتى ولو مباشرا الولادة وان ثبت به الطيار اشترى الرقيق لبناء النكاح على المكارمة
 والببيع على المشاحة (وبجصانه) اي قطع الذكرا مطلقا والاثنين ان كان لا ينفى والا فلا رد به
 قاله في الجواهر لتمام لذته بامانة وكقطع الذكرا قطع حشفته على الراجح قاله ابن عرفة وحرم
 خصاء آدمي اجماعا وكذا جبهه وجاز خصاء بغل وسار قاله ابن يونس اذا لا يجاهد عليه ما وفرس
 مكلوب وفي الحديث النهي عن خصاء الخيل فحمل على تحريمه لتقريبه قوتها واذا هابه نسلها
 وهذا خلاف قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم (وجبه) اي قطع
 ذكره واتقيبه معا او خلقه بدونهما وذكره وان علم من الخصاء بالاولى لانص على عين المسئلة
 واتباع اهل المذهب (وعنه) بضم العين المهملة وفتح النون مشددة اي صغر الذكرا بحيث
 لا يتأتى به جماع والعين لغة من لا يشتهي النساء والعينة من لا تشتهي الرجال (واعترضه)
 اي عدم انتشار الذكرا (وبقرنها) بفتح القاف والراء اي بروضتي في الفرج كقرون شاة من
 عظم اولحم وهذا هو الغالب (ورققها) بفتح الراء والمثناة اي انسداد مسلك الذكرا بعظم اولحم
 (وبقرها) بفتح الموحدة والهاء المجبة اي تنقير فرجها (وعقلها) بفتح العين المهملة والقاء اي
 بروضتي في القبل يشبه ادوة الرجل يرشح غالبا وقل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاءها)
 اي اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتها مسلكا واحدا وشرط ثبوت الطيار بما
 ذكر وجوده (قبيل) تمام (العقد) فشمّل الحادث حينه واما الحادث بعده بالمرأة فخصية تزنا

(قوله كثيره) اي البرص
 (قوله فيهما) اي الزوجين
 (قوله مشتركة) اي توجد
 في الرجل وفي المرأة (قوله
 جنسهما) اي العيين
 (قوله كتبنا بي) بفتح العين
 من في متبايع بلا نون
 لاضاقته (قوله وان كانا)
 اي العيين (قوله فله) اي
 الزوج (قوله وهذا) اي
 قواهم تحدث (قوله وهو)
 اي حدث البول عند الجماع
 (قوله بالرجح) اي عند
 الجماع (قوله بالرؤية) اي
 من اهل المعرفة (قوله وان
 ثبت به) اي جذام الاصل
 الخ حال (قوله مطلقا) اي
 عن تقيد به بغير الامناء
 (قوله والا) اي وان كان
 يعني (قوله وان علم الخ) حال

(قوله فيفرق) بفتح الفاء والراء أي بين الزوجين (قوله إذا لم يشك فيه) أي إذا تحقق كونه جذما (قوله لأنه) أي الجذام (قوله وان شك فيه) أي الجذام (قوله وإذا حدث) أي الجذام (قوله بعد العقد) أي وقبل الدخول بدليل ما يليه (قوله وان حدث) أي الجذام (قوله ثم قال) أي المتبسط (قوله وأما قبله) أي الوطء (قوله لم يشك فيه) أي الزوج (قوله فيه) أي الاعتراض

(قوله والا) أي وان تسبب فيه (قوله بالكاف) أي في قوله بكاعتراض (قوله والكبر) أي في السن (قوله الحادثة) نعت الخصاص والحب والكبر (قوله وكبر الادرة المانع منه) أي الجماع أي الحادث بعد الوطء عطف على الخصاص فلا ترد به عجب وادخلت الكاف ما يشبه به العنة مما يحدث بعد الوطء من كبر الادرة بحيث يمتنع من الذكر ما لا يتأتى به الجماع عجب وأما لو تزوجته فمراة كبر الادرة بحيث لا يمكن معه الجماع فهذا كالعنة او منها ولها رده به حيث لم تعلم فان كانت لا تمنع الجماع فلا رد لها بها (قوله بها) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج فلا يردها به (قوله به) أي الزوج (قوله مطلقا) أي سواء حدث قبل الدخول او بعده (قوله والا) أي وان خاف زوجته اذا (قوله زوان) بفتح الزاي وكون الواو قنونا بينهما (قوله لسماع عيسى رأي) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله

بالزوج (ولها) أي الزوجة (فقط) أي دون الزوج (الرد بالجذام البين) أي الحق وان قل (والبرص المضر) أي الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبرص (الحادثين) بالرجل (بعده) أي العقد وظاهره كالدونة سواء حدث قبل البناء أو بعده المتبسط وأما الجذام فيفرق من قديمه قريبا كان أو كثيرا ابن وهب إذا لم يشك فيه وان لم يكن فاحشا ولا مؤذيا لأنه لا تؤمن زيادته وان شك فيه فلا يفرق بينهما وإذا حدث بعد العقد فيفرق من قليله وان حدث بعد الدخول فيفرق من كسيره ولا يفرق من قليله حتى يشاهد ويتفاحش لا طلاءه عليها فلا يحل بالفراق وان لم يدخل بها ولم يطاع عليها فلا يمكن من كسبه بشئ مما له إلى الفراق ثم قال في البرص قال ابن حبيب كل ما كان قبل العقد رقبته وان لم يكن فاحشا ومؤذيا وما حدث منه بعده فلا خيار لها فيه إلا أن يكون فاحشا ومؤذيا فله ماله وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وتبوت ردائها اما حالا او بعد سنة ان ربي برؤهما كما يأتي ومثلها الجنون والظهار أن العذبة كذلك (لا) ردائها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بالتشاور ولو مرة وأما قبله فسيذكر أن لها الردي به بعد سنة للحر ونسقتها للعبد وهذا حيث لم يتسبب فيه والافلها الخيار بالحادث بعد الوطء كالحادث قبله وبعد العقد ودخل بالكاف الخصاص والحب والكبر المانع من الجماع الحادثة بعد الوطء قاله ابن عبيد البر وكبر الادرة المانع منه وان تزوجته فوجدته كبير الادرة كبر ما نعا منه فلها رده به والا فلا رقبته (ويجنون) أحد (هما) أي الزوجين وأولى هما معا المستقر بل (وان) كان يحصل (مرة في الشهر) ويحول في باقيه القديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده (قبل الدخول) (أو بعده) أي الدخول فله الخيار والجنون الحادث به بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة تزل به هذا قول ابن القاسم وذهب للثوري والمتبسط إلى الغاء ما حدث به بعد الدخول وابن وهب إلى الغاء الحادث مطلقا وحل الخلاف فيمن تأمن زوجته أذاه والافلها الخيار اتفاقا ابن عرفة في جنون من تأمن زوجته أذاه ثلاثة أقوال الأول الغاؤه لابن رشد عن سماع زونان من أشهب وابن وهب والثاني اعتباره لسماع عيسى رأي ابن القاسم وروايته والثالث أن حدث بعد البناء التي والافل للثوري فأثلا اختلاف أن حدث بعد البناء فقال مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يخف عليها منه في خلواته التي وقال أشهب ان لم يخف منه التي وان كان لا يفتق يريدان احتاج اليها والافرق بينهما لان بقاء ضرر عليهما دون منفعة واقتصر ابن رشد على الأولين واقتصر المصنف على طريقة الثوري قد يغتفر لكن في اطلاقه نظر وقد ظهر ان الاغيا في عبارة المصنف متناول لوجهين وكأنه قال الخيار المذكور ثابت وان كان الجنون مرة في الشهر وان طرأ قبل الدخول وبعد العقد قاله ابن غازي ابن عرفة ما حدث بالمرأة بعد العقد نازلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث بالمرأة بعد العقد فلا رقبته البناء رأيت لابن رجال عن أبي الحسن ان حدثت بالمرأة بعد العقد كحدثه بالرجل ونسبه للدونة فلعل

١١ مع في (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على رأي (قوله ان حدث) أي الجنون بالزوج (قوله التي) بضم الهمز وكسر الفين المجع (قوله عليها) أي الزوجة (قوله منه) أي الزوج (قوله والا) أي وان لم يخف اليها (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله اطلاقه) أي عن تقييده بخوف اذاه (قوله ان حدثت) أي الجنون (قوله كحدثه بالرجل) أي في ايجاب الخيار

(قوله وهي) أي نسخة الواو (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله أنه) أي التأجيل (قوله بهما) أي أحدهما الزوجين (قوله به) أي الزوج (قوله لهما) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله فيها) أي الجنون والجذام والبرص (قوله تأجيل) خبر ظاهر (قوله عليه) أي ظاهرها (قوله وان وافق) أي ظاهرها الخ مباغاة أو حال (قوله أرجاعه) أي ضمير التثنية ٨٤

المصنف اعتمد (اجلا) بضم الهمز وشدا الجيم أي الزوجان بدون واو وهو جواب شرط مقدر أي واذا قيل بالخيار في القديم والحديث بالنسبة للرجل وفي القديم فقط بالنسبة للمرأة أجلا (فيه) أي الجنون وفي نسخة واجلا بزيادة واو واستتفاية وهي أولى لا يهاجم الأولى أنه خاص بما بعد العقد مع أنه فيما قبله أيضا حيث ربح برؤه أي واجلا في الجنون القديم والحديث (وفي برص وجذام) محققين قديمين هما واحدان به لا بهما إلا خيار له والتأجيل فرع الخيار وقد علم عدم خياره من قوله ولها فقط الخ ومحمل التأخير فيها أن (ربح) بضم فكسر (برؤها) أي الجنون والجذام والبرص هذا الذي يجب اعتقاده كما يفيد من معرفة ابن عات وعنه ظاهر المدونة تأجيل الجنون وإن لم يربح برؤه ولا يقول عليه وإن وافق ظاهر ما في نسخة برؤها بضمير التثنية ويمكن أرجاعه للزوجين فيمثل الثلاثة ويؤيده أن أسناد البر للزوجين حقيقة وإلى الجذام والبرص مجاز والاصل الحقيقة واصله (اجلا) سنة (قريبة للبرص ونصفها للرق) قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد العدة من دعا غير المؤجل فيه ابن غازي أي واجل كل واحد من الزوجين سنة أن لم يرض الآخر بجنونه أو جذامه أو برصه ولا خفاء أن الأقسام أربعة الأول العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثانی انكحتها وإذا حدث بالزوج جنون بعد النكاح عزل عنها واجل سنة لعلاجه فان صح والافرق بينهما وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ابن القاسم في الاجتماع بين الجذام أن كان مما يربح برؤه في العلاج وقد روي علاجه فليضرب له الاجل وفي كتاب بيع الخمار ويطعم للعجنون سنة وينفق على امرأته من ماله فيها فان برئ والافرق بينهما الثاني العيب القديم في الرجل قال في جامع الطرر مفهوم قوله في النص السابق وإذا حدث أنه لا يؤجل في القديم وتخبر المرأة وهو معنى ما في آخر الجزء الأول خلاف ما في خصال ابن زرب أنه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح أو بعده اه وقوله أبو الحسن الصغير وقطع ابن رشد بما نسب لابن زرب في رسم نقدها من سماع عيسى وقوله ابن عات الثالث العيب القديم في المرأة قال القاضي أبو الوليد الباجي في وثائق ابن فحون أن لم يعلم به الزوج إلا بعد النكاح ضرب له الاجل في معاناة نفسها من الجنون والجذام والبرص سنة وفي داء القرح بقدر اجتماعها الخ اه وقوله المتبسطي وابن عات واجل ابن فحون في داء القرح شهرين في وثيقة له الرابع العيب الحادث بالمرأة لا يتصور فيه تأجيل إلا خيار للرجل قال ابن رشد والمتبسطي وغيرهما أن شافرها ولها جميع صداقها بالدخول ونصفه إن لم يدخل وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب ولا يحتاج المرأة للتأجيل في الحادث فان قلت فعلاهم يحمل كلام المصنف قلت على التأجيل في الثلاثة الأولى دون الرابع فان قلت وبم يخرج الرابع من كلامه قلت لا تأجيل إلا حيث الرد وقد فهمنا من قوله ولها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر الحاديين أن الزوج لا يردّها بالحادث منهما وانها مصيبة نزلت به فان قلت استنباط هذا من كلام المصنف في الجذام

(قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله ويؤيده) أي أرجاع الضمير للزوجين (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل بيان لمبدأ السنة (قوله بعد العدة) (قوله العدة الخ) نعت سنة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله فان صح) أي من جنونه أو جذامه أو برصه أي خلى نفسه وبين زوجته (قوله والا) أي وإن لم يرض (قوله به) أي تأجيل سنة (قوله البين) أي المحقق (قوله في العلاج) أي بسببه (قوله فليضرب) أي الحاكم (قوله له) أي الاجتماع (قوله فيها) أي السنة (قوله فان برئ) أي من جنونه بقيت زوجته في عصمته (قوله والا) أي وإن لم يبرأ من جنونه (قوله الطرر) اصله جمع طرما كتب على طرف الكتاب (قوله أنه) أي الزوج (قوله وتخبر المرأة) أي في البقاء والافراق (قوله أنه يؤجل في الجنون الخ) بيان لما يصدق من (قوله وقوله) بكسر الموحدة أي كلام جامع الطرر (قوله وقوله) أي ما نسب لابن زرب

بكسر الموحدة (قوله به) أي عيبها القديم (قوله له) أي العيب (قوله معاناة) أي مداواة (قوله وقوله) والبرص أي ما في وثائق ابن فحون (قوله واجل) بفتح ثاء مثقلا (قوله خرج) أي حصل (قوله في الثلاثة الأولى) أي قديم الرجل وحادثه وقديم المرأة (قوله الرابع) أي حادث المرأة (قوله وانها) أي الحادث وانته لتأنيث خبره

(قوله بين) بكسر التثنية مثله (قوله اللازم كاللازم) أي حكم الجنون كحكم الجذام والبرص (قوله دور) أي لتوقف تأجيله على تحصيلها وتوقف علم خبرها على علم تأجيله (قوله وتوقف) أي لكل منهما على الآخر فالتوقف لاختلاف جهة التوقف لأن توقف التأجيل على التأخير وتوقف وجود توقف التأخير على التأجيل وتوقف علم وهذا مطرد بين كل ملزوم ولازمه واثقه اعلم (قوله هبه) أي افرض وقدر الأمر كذا كرت من توقف كل منهما على الآخر (قوله يشفع) أي يسوغ ويرخص (قوله في الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله بوجه) يضم فقطع مثله (قوله أخويه) أي الجذام والبرص (قوله بضعة الموث) أي أنه تقدم أنه إذا قرئ برؤهما بضعة المثنى الرجوع للزوجين شمل الثلاثة أيضا (قوله ٨٣ هذا) أي بشرط السلامة من

والبرص بين دون الجنون قلت اللازم كاللازم فإن قلت قد فوات المصنف التنبيه على خيار الزوجة للجنون الحادث بالزوج بعد انعقدت اغناء عن ذلك خيارها ذلك كزنا جيل زوجها وقد علمت مما أسلفنا أن تأجيله فرع خيارها فإن قلت هذا دور وتوقف قلت هبه كذلك ليس يشفع له قصد إثارة الاختصار وتقريب الأقصى باللفظ الوجهين قال الشارح
فما يعرف الشوق الأمن بكابده ولا الإصابة الأمن بعائنها
وظاهر قول ابن عرفة يؤجلان سنة للعلاج زوال عيبيهما أن رجى أن رجاء البر شرط في الثلاثة ولم يشترطه المصنف في الجنون اتباعا لظاهر المدونة وقد يوجه به أن يرى الجنون أرجى من بزه أخويه ولو قرئ رجى برؤهما بضعة الموث شمل الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) الخبر ثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أي العيوب السابقة عما بعد عيبا عرفا كسواد وقرع واستحاضة وصغر وكبر (أن شرط) أحدهما (السلامة) من ذلك الغير سواء عين مباشرت السلامة منه أو قال من جميع العيوب وأمن كل عيب فلا يعمل هذا على العيوب السابقة التي يرد بها وإن لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما أن السابقة تعافها النفوس وتنقص الاستمتاع المقصود من النكاح ومنهما ما يسرى في الولد مع شدته وعدم استطاعة الصبر عليه كالجذام والجنون وغيرهما ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المشترط مقصوفي عدم استسلامه ومنه فهم الشرط عدم الرد بها أن لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها في عدم اشتراطها أن ادعاء الزوج قاله ابن الهندي وظاهره كغيره أن العرف ليس كالشرط ولعله لبناء النكاح على المسكامة إذا كان الشرط صريحا بل (ولو) كان (يوصف الولي) للزوجة بأنهما يضاعفان شعرا سليمة العينين أو يوصف غيره بمحضرة وهو ساكت (عند الخطبة) بكسر الخاء المجهمة أي التماس النكاح من الزوج أو وكيله وإن لم يسأله عند اللحمة وعليه أن يقصر في التوضيح فتوجب سوداء أو قرعاً أو عوراً أو فلز أو زوج ردها ولا شيء عليه وأبقاها وعليه جميع صداقها أن علمه قبل الدخول وإن لم يعلمه إلا بعد رجوع برأئده المسمى على صداق مثلها إن كان والأفلاير جمع ولا يرجع عليه فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار بلا شرط هذا قول عيسى وابن وهب ورده ولو قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ وقال ابن رشد اختلاف اغناء إذا صدر الوصف ابتداء وأما أن مصدر بعد السؤال فقد اتفقوا على أنه شرط موجب للخيار وعلى هذا فلا تدخل هذه الصورة في كلامه للاتفاق عليها والاشارة بولول للخلاف غالباً إلا أن كانت مجرد دفع

يوصف الولي (قوله ورد) أي المصنف (قوله قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ) أي بعدم ثبوت الخيار بوصف الولي (قوله إذا صدر الوصف) أي من الولي (قوله ابتداء) أي من غير سبق سؤال من الزوج أو وكيله (قوله وأما أن صدر) أي الوصف من ولي للمعطو به (قوله بعد السؤال) أي من الزوج أو وكيله عن حال الخطوبة (قوله على أنه) أي وصف الولي (قوله وعلى هذا) أي قول ابن رشد وأما أن مصدر بعد السؤال (قوله هذه الصورة) أي الوصف بعد السؤال (قوله في كلامه) أي المصنف بعد المباشرة والأفلهي داخله فيما قبلها وتقديره إذا كان الشرط صريحا أو ضمنا بوصف الولي بعد السؤال اتفاقا فمما قبل ولو بوصف الولي ابتداء (قوله للاتفاق عليها) أي هذه الصورة (قوله إلا أن كانت) أي ولو

(قوله قصره) أى كلام المصنف بعد ولو (قوله على غيرها) أى صورة الوصف بعد السؤال (قوله إذا قال) أى الشارح وثبت (قوله) أن لم يكن الشرط بوصف الولي (قوله) أى ابتداء بأن كان صريحا أو ضمنا (قوله انما) أى الخطوبة (قوله مثلا) أى أو عوراء أو قرعاء (قوله فقال) أى الولي (قوله أو وصفها) ٨٤ أى الخطوبة (قوله غيره) أى وليها (قوله بحضرتها) أى الولي (قوله وسكت) أى

الموهم على خلاف الغالب ومقتضى الشارح وثبت قصره على غيرها إذا قال ان لم يكن الشرط بوصف الولي بأن قال الخاطبة قبل لي انما سوداء مثلا فقال كذب القائل بل هي بيضاء أو وصفها غيره بحضرتها وسكت بل ولو كان الشرط بوصف الولي الخ (وفي) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شيء عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أى كتب الموثق في وثيقة عقد النكاح (العصمة) للزوجة في عقلاها وبدنها بان كتب تزوج فلان بن فلان فلانة بنت فلان العصمة في عقلاها وبدنها باصداق قدره كذا من كذا الخ فتوجب بخلاف ذلك لعله على انه انما كتبها بشرطها بين الزوج والولي وعدمه لعله على انه زادها من عنده بل جرى العادة بينهما ونزع الزوج الولي بانه شرطها وأنكره الولي ولا يثبت لاحدهما (تردد) للباجي وابن أبي زيد وكلام المتبسط يدل على ان الراجع عدم الرد لانه ظاهر المدونة وبه القنوي فالولي الاقتصار عليه الخط فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجب بخلافه فأنفق على انه شرط لعدم تلبيةه عادة وان شرط الزوج العصمة فله الرد اتفاقا وعطف على يبرص فقال (لا) يثبت الخيار (بخلاف) بضم الخاء المجهمة وسكون اللام أى تخلف (الظن) أى المظنون ويصح عطفه على معنى ان شرط السلامة أى وبغيرها بشرط السلامة لا يخلف الظن (ك) الاطلاع على (القرع) بفتح القاف والراء أى عدم نبات شعر الرأس من علة وهي من نساء ذوات شعر فظنهما مثلهن (والسود) وهي (من) نساء (بيض) فظنهما مثلهن (وتنن) بفتح النون وسكون المثناة أى خبيث رائحة القم وهي البضراء والانف وهي الخشماء من نساء المسلمات منه فلا خيار له وقال اللغوي له الخيار فيه ما قياسا على تنن الفرج بالاحرى بجامع التندير وتنقيص اللذة وفرق الجمهور بان المقصود الايام من الزوجة وقاعها في القرع وتنن مانع منه ولا يمكن التحول عنه بخلاف القم والانف وظاهر المصنف سواء كان تنن القم من تغير المعدة أو قلح أى وصح الاسنان (و) لا خيار (بالثبوتية) فيمن ظننها بكرا (الان يقول) الزوج اتزوجها بشرط كونها (عذراء) أى لم تزل بكرا ثم اجتزى فيجدها ثيبا فله ردها ولا شيء عليه من صداقها اوله امساكها وعليه جميع مهرها سواء علم وليها ثبوته أو لم يعلمها كانت ينكح او غير فهذا استثناء منقطع (وفي) الخيار بشرط (بكر) بكونه فسكون فيجدها ثيبا وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وابي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت بغير نكاح كوثبة وتكره بعض قلة ابن عرفة عن المتبسط وابن قتيون فان ثبت نكاح فله الخيار مطلقا قطعاً ولم يعلم أبوها ثبوتها ويكفها والا فله الخيار على الاصح ولم يجز العرف بمساواة البكر والعذراء والا فله الخيار قطعاً قاله البرزلي ووافق الزوج على انه وجدها غير بكر والا فالقول قولها انه وجدها بكر سواء

الولي (قوله بل ولو كان الشرط بوصف الولي) أى ابتداء (قوله كذا) أى عشرتمثلا (قوله من كذا) أى الدراهم مثلاً (قوله لعله) أى الموثق الخ علة للرد (قوله على انه) أى الموثق (قوله انما كتبها) أى العصمة (قوله لشرطها) أى العصمة (قوله وعدمه) أى الرد (قوله لعله) أى الموثق (قوله على انه) أى الموثق (قوله زادها) أى العصمة (قوله من عنده) أى الموثق (قوله بها) أى العصمة (قوله بانه) أى الزوج (قوله شرطها) أى العصمة (قوله وأنكره) أى شرطها (قوله لانه) أى عدم الرد (قوله به) أى عدم الرد (قوله عليه) أى عدم الرد (قوله يبرص) أى ترجيعه (قوله فأنفقاً) أى الباجي والشيخ (قوله تلبيةه) أى زيادة الموثق من عنده سليمة البدن (قوله وان شرط الزوج العصمة) أى ووجدت بخلافها (قوله فله) أى الزوج (قوله وهي) أى

الخطوبة (قوله فيهما) أى تنن القم وتنن الانف (قوله منهن) أى وقاعها فيه (قوله منقطع) أى لان المستثنى منه خالف ادعت الظن والمستثنى خالف الشرط (قوله وعدمه) أى الخيار (قوله وصوبه) أى عدم الخيار (قوله فله) أى الزوج (قوله مطلقاً) أى عن التقييد ببيان العرف بمساواة البكر والعذراء (قوله ولم يعلم أبوها ثبوتها أو يكفها) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان أبوها عالماً بثبوتها (قوله فله) أى الزوج (قوله ولم يجز العرف الخ) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان جري العرف بمساواة البكر اهذرا (قوله ووافق الزوج الخ) عطف على ثبت (قوله والا) أى وان لم توافق على وجودها ثيبا

(قوله اذ لك) اى لانها من
 نسائه وهو من رجالها (قوله
 بان لم يطأها الخ) تصوير لثبوت
 الخياري لافيه (قوله يومه)
 اى التراضى (قوله بعدا)
 راجع لتأجيله بسنة (قوله لقر
 عليه الفصول) علة تأجيله
 بها (قوله عليها) اى السنة
 (قوله كذلك) اى الذى ثبت
 لزوجه الخياري لافيه لعدم
 وطئه سبق اعتراضه العقد
 اوتأخر عنه واختارت
 فراقه (قوله واستظهر)
 بضم التاء وكسر الهاء (قوله
 نسب) بضم فكسر (قوله
 نقل) بضم فكسر (قوله
 وهم) بفتح الهاء اى غلط
 (قوله منه) اى المصنف
 رحمه الله تعالى (قوله
 ترضى) بضم التاء وفتح
 الضاد (قوله سبحانه) اى
 خصاله (قوله تبلا) بضم
 النون وسكون الواو وحده
 اى شرفا وكالا (قوله تعد)
 بضم ففتح مثقلا لانه يدل
 على اعتباره (قوله فاجال)
 اى ددد ابواسحق (قوله ولا
 يصح قياس المعارض على
 الجنون الخ) دفع به ما يتوهم
 من قياس المعارض على
 الجنون (قوله بعزل) بضم
 الباء وفتح الزاى (قوله
 مرسل) بفتح السين (قوله
 بان مراده) اى المصنف
 (قوله يعهد) بضم فسكون ففتح اى يعرف (قوله له) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر

ادعت بقاء بكارتها وانها ازالها هذا هو المشهور بيننا وسبأنى وعطف على اذ ان يقول عذراء
 فقال (والا تزوج الحر الامة) ولو بشايتكم حرية يظنها حرة فيجدها امة فله الخيار (و) الا تزوج
 الحرية) ابو الحسن وان دنيمة (العبد) ولو بشايتكم اظنه حرا تبين انه عبد فلهما الخيار (بخلاف
 العبد مع الامة) يظن احدهما حرة الاخر حال العقد الشكاح ثم تبين رقبته فلا خيار له
 اذ الامة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (المسلم مع النصرانية) او اليهودية يظنهما مسلمة
 او تظنه نصرانيا او يهوديا حال العقد ثم تبين كفاية او يبين مسلمانا فلا خيار له ولاها لذلك فى
 كل حال (الا ان يغرا) اى الامة العبد بانها حرة والعبد الامة بانها حرة او الكفاية المسلم بانها
 مسلمة او المسلم الكفاية بانها كفاية ولا يحكم برده به لئلا يفرغ من الخيار (واجل) بضم الهمز
 وكسر الجيم مثقلا الزوج (المعارض) بضم الميم وفتح الراء اى الحر الذى ثبت لزوجه الخياري لافيه
 بان لم يطأها سوا سبق اعتراضه العقد وتأخر عنه واختارت فراقه فزوج - ل (سنة) هلالية
 للتداوى فيها وابداؤها (بعد) حصول (الصحة) للمعارض من مرض غير الاعتراض ان كان
 (و) من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضيا على التأجيل فى يومه ابن رشد تعهد اللغوى لقر عليه
 الفصول الاربعة اذ التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يراى اذ علم ان لم يرض فيها بل (وان
 مرض) فيها كلها بعد ابتداءها سوا قدر على التداوى فيها أم لا قاله ابن القاسم وقال اصيبخ
 ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها فقتل نفسه سنة اخرى وقال ابن رشد ان
 مرض فيها مرضا شديدا منعه من التداوى زيد عليها بقدره فاما سبب ابدال ان يلو (و) اجل
 (العبد) المعارض كذلك (نصفها) اى السنة هذا مذهب المدونة ومالك واكثر اصحابه رضى
 الله تعالى عنهم وبه الحكم وقبل سنة كالحرو واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك ايضا
 المتبطل اختلف فى اجل العبد فقال ابن الجهم كاجل الحرة قتل عن مالك وجهه والفقهاء
 رضى الله تعالى عنهم وقيل ستة اشهر وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وبه الحكم اللغوى
 الاول ايبى لان السنة جعلت لاختبر فى الفصول الاربعة فقد يقع الدواى فى فصل دون فصل
 وهذا يستوى فيه الحر والعبد (واظهار) عند ابن رشد من الخلاف انه (لانقطة اها)
 اى زوجة المعارض (فيها) اى السنة التى اجل بها التداوى ابن غازى هذا وهم منه
 رحمه الله تعالى

ومن ذا الذى ترضى سبحانه كلها كفى المره بلان تعدلها به

انما قال ابن رشد فى رسم الصلاة من مباح يبيى من كتاب الصلاة قال ابو اسحق التومنى وانظر
 اذا ضرب للمجنون اجل سنة قبل الدخول فهل لها نفقة اذا دعت الى الدخول مع امتناعها
 منه يجتونه كما اذا اعسر بالصدق فانه يؤمر باجراؤ نفقتها مع امتناعها منه لعدم قدرته على
 دفع صداقها فاجال النظر ولم يبين فيه شيئا واظهار انها لانقطة اها لانها منعه نفسها السبب
 لا قدرته على رفعه فهو معذور بخلاف الذى منعه نفسه حتى يودى اليها صداقها اذ لعل له
 مالا كتمه ا ولا يصح قياس المعارض على الجنون لان الجنون بعزل عنها والمعارض مرسل
 عليها الرماضى فى جواب تن بان مراده الظاهر عند المصنف نظر اذ لم يعهد له اعقاده هنا
 على استظهاره ولو لم فلا يشير به بالظاهر لانه مخالف لاصطلاحه ومبطل فى توضحه

(قوله يعهد) بضم فسكون ففتح اى يعرف (قوله له) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر

(قوله المعترض) تفسير لنائب فاعل صدق المستتر فيه (قوله فان ادعى بعدها) اي السنة مفهوم فيها (قوله الوط فيها) اي السنة (قوله انه) اي المعترض (قوله لتقدمه) اي المصنف (قوله فيها) اي هذا اللفظ مقبول تقديم المضاف لقاعله (قوله على) بضم فكسر اي عدم تصديقه (قوله من الفراق) بيان لحقها (قوله فيها) اي دعوا بعد ما وطئها فيها (قوله المفهوم) اي لقبها (قوله تفصيل) اي بانه ان ادعى بعدها الوط فيها ٨٦ صدق بيينه وان ادعى بعدها الوط بعدها فلا يصدق (قوله انه لم يطأها

(و صدق) بضم فكسر مثقلا المعترض (ان ادعى فيها) اي السنة (الوط) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة او نصفها فيصدق (بيينه) فان ادعى الوط بعدها فلا يصدق وان ادعى بعدها الوط فيها فظاهر كلام المصنف انه لا يصدق لتقدمه فيها على الوط وعلى باتهامه باسقاط حقها من الفراق وفي ابن هرون ما يصدق تصديقه فيها بيينه وعلى هذا ففي المفهوم تفصيل (فان نكل) المعترض عن اليمين على وطئها فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطأها فيها او فرق بينهما ما قبل تمام الاجل قاله في المدونة لتصديقها على عدمه يشكوله فسقط حقه في الاجل وفي الموازية يبقى لتمام الاجل ثم يطلب باليمين فان نكل فرق بينهما (والا) اي وان لم تختلف الزوجة على انه لم يطأها فيها (بقيت) بفتح فكسر حال كونها زوجة ولا كلام لها لتصديقه على وطئها فيها يشكولها (وان لم يدعه) اي الزوج الوط فيها بان اقرب عدمه او سكنت (طلقها) اي الزوج الزوجة ان شاءته الزوجة (والا) اي وان امتنع من طلاقها (فهل يطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (الحاكم) الزوجة (او يامرها) اي الحاكم الزوجة (به) اي طلاقها نفسها بان تقول انت طالق او طلقتك او طلقت نفسي منك او انا طالق منك وهو بائن لكونه قبل الوط (ثم يحكم) الحاكم بوقوع الطلاق ليرفع الخلاف فيه على ان امر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما افاده عب النساني بعضهم اي يشهد قاله ابن عات وغيره من المؤرخين فليس مراده ما يتبادر منه من الحكم به اذ ليس في النص ما يشهد له ابن عات يقول الحاكم لها بعد كمال نظره فيما يجب ان تثبت ان طلاق نفسك وان شئت التريص عليه فان طلقت نفسها اشهد على ذلك المتطهر لا اعذار في هؤلاء الشهود اذ لا اعذار فيما يقع بين يدي الامام من اقرار او انكار واشهاد في المشهور من المذهب فيه (قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية احدهما لكن في ابن عرفة المتطهر في كون الطلاق بالعيب يوقعه الامام او يفوضه اليه قولان للمشهور واي زيد عن ابن القاسم اه الخط واقتى بالنائي ابن عات ورجمه ابن مالك وابن سهل (ولها) اي زوجة المعترض بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الاجل وتخييرها (فراقه) اي المعترض بطلاقها منه (بعد الرضا) منها باقامته معه لاجل آخر رواه ابو زيد عن ابن القاسم ومفهوم لاجل انها لو رضيت بالاقامة معه ابدأ وأطلقت فليس لها فراقه بعده وهذا هو الموافق لقوله اول الفصل ولم يررض ابن رجال ظاهر كلامهم انه لا مفهوم له في التوضيح ان رضيت بالمقام مع المجذم ثم ارادت فراقه فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا ان يزيد وقال اشهب ليس لها ذلك وان زاد في البيان لها رده وان لم يزيد (بلا) ضرب (اجل) ثان وبلا رفع لئلا (و) لها (الصدق) كله (بعدها) اي السنة لانها مكنته من نفسها واطال مقامها معه وتأنذرها

فيها) اي السنة (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله لتصديقها) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله على عدمه) اي وطئها فيها (قوله لتصديقها) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله فيها) اي السنة (قوله اي الزوج) تفسير للفاعل المستتر في يدع (قوله الوط) تفسير للمفعول البارز (قوله فيها) اي السنة (قوله بان اقرب عدمه او سكنت) تصوير للمبدعه (قوله ان شاءته) اي الطلاق (قوله انت) بفتح التاء (قوله طلقك) بفتح الكاف (قوله وهو) اي الطلاق (قوله اي يشهد) بضم الباء وكسر الهاء تفسير ليحكم (قوله مراده) اي المصنف يحكم (قوله من الحكم به) بيان لما (قوله له) اي كون المراد الحكم (قوله على ذلك) اي تطبيقها انفسها (قوله من اقرار وانكار) بيان لما (قوله لكن في ابن عرفة

(الح) استدرأ على لم يطالع المصنف الخ لرفع ايهامه أنه لم يشهر احدهما (قوله للمشهور) يقتضي ان المناسب وأخلق للمصنف الاقتصار عليه (قوله الخط واقتى بالنائي) اي قول ابن القاسم اشارة للجواب عن المصنف بعدم ارجحية احدهما (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله بعد تمام الاجل) صله رضا (قوله وتخييرها) عطف على تمام (قوله له) اي كون رضاها بالمقام معه لاجل (قوله ان رضيت بالمقام مع المجذم) سواء قد بدت او اطلقت او أبدت (قوله يزيد) اي الجذام (قوله مقامها) بضم الميم

(قوله أحدهما) أي طول الإقامة معه وتلذذه بها (قوله فإن طلقها قبل تمام الاجل) مفهوما بعد ما (قوله لدخولهما) أي العنين
والجبوب الخ: على الأولى بفتح الهمز (قوله حصل) أي التلذذ (قوله لذا) ٨٧ أي دخولهما على تلذذهما

بدون وطء وحصوله صلة
النعقد (قوله فيها) أي
العينين والمحبوب أي على
تكميل الصداق علمهما
(قوله دونه) أي المعارض
(قوله ان طلبته) أي الطلاق
(قوله زوجته) أي المعارض
(قوله تأخير) أي الطلاق
(قوله تمامها) أي السنة
(قوله وعدم تجهيل) أي
الطلاق (قوله فيؤخر) أي
الطلاق (قوله في اجله) أي
الايلاء (قوله يبطله) أي
اجل الايلاء (قوله غيره)
أي المولى (قوله كغيرها)
أي الرقعة مشبهة بها في
التأجيل (قوله من ذوات
داء الفرج) بيان لغيرها
بتقدير باقي إيساوى البيان
المبين (قوله باجماع) صلة
تؤجل (قوله فيها) أي
الاصابة (قوله جبر) أي
الزوج (قوله عليه) أي
مداويها (قوله فان طلقها)
أي قبله (قوله به) أي
التداوي (قوله فلا يجبر)
أي الزوج (قوله عليه) أي
التداوي (قوله عليه) أي
الزوج (قوله انه) أي الرق
(قوله والا) أي وان كان
يحصل به عيب فيها (قوله
من خصنا) بكسر الخاء
المجته مقصورا الخ بيان

وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابو عمران ظاهره انه ان عدم احدهما
فلا يتكامل فان طلقها قبل تمام الاجل فإلها النصف ان لم تطل إقامته معها قاله في المدونة
وشبهه في استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العينين) بكسر العين المهملة
والنون مثله أي صغير الذكركدام طلاقه باختياره فعليه الصداق كله (و) دخول الزوج
(المحبوب) أي مقطوع الذكر ثم طلاقه مختارا فعليه الصداق كله بالأولى من الما-
لدخولهما على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعارض على الوطء ولم يحصل ولذا
انعقد الاجماع فيها دون (وفي تجهيل الطلاق) على المعارض قبل تمام السنة (ان قطع) بضم
فكسر (ذكره) أي المعارض (فيها) أي السنة ان طلبته زوجته اذ لا فائدة في تأخيرها إلى
تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تجهيل لا فيؤخر إلى تمامها العلم ارضى بالإقامة معه
(قولان) لأبن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهما وقيل تبقى زوجة ابدا وهي مصيبة تزنا
بها فان تعدد قطعها عمل الطلاق عليه اتفاقا وعليه نصف الصداق وقطع ذكر المولى في اجله
يبطله وتبقى زوجة اتفاقا وكذا غيره بعد ووطئه (واجلت) بضم الهمزة وكسر الجيم مثقلا
الزوجة (الرقعة) أي المسدود ومسلك جاءها كغيرها من ذوات داء الفرج فتؤجل
(ل) لاستعمال (الدواء) باجماع العارفين واجلها بعض شهرين وكلفة التداوي عليها
وعليه نفقة التمكينة من استمتاعها بغير الوطء مع استرسالها عليها (ولا تجهير) بضم الميم وفتح
الموحدة الرقعة (عليه) أي التداوي ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خالقة) أشدة
نألمها به سواء كان يحصل به عيب في الاصابة ام لا وان ارادته وابطاه الزوج فان كان لا يحصل
به عيب فيها جبر عليه فان طلقها فعليه نصف صداقها وان كان يحصل به عيب فيها فلا يجبر
عليه فان طلقها فلا شيء عليه ومفهوم ان كان خلقة أنه ان كان طارئا بالختان كبغات بعض
السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الا في مناهم والاجبرت ان طلبه الزوج
ولا يجبر ان طلبته افاده اللغوي (و) ان ادعت زوجة على زوجها انه محبوب او خصي
او عنين وانكر (جس) بضم الجيم وفتح السين المهمة مثقلا أي متى يظهر اليأس (على ثوب
منكر) بضم فسكون فكسر (الجس) بفتح الجيم وشدة الموحدة (وقهوه) أي الجلب من خصاء
وعنة ولا ينظره الشهود وقال البابي ينظره ولا يستواء النظر والجس في المنع والنظر يحصل
به العلم القوي واجيب بأخفية الجس مع حصول العلم به (و) ان ادعت الزوجة انه معترض
او نكراه (صدق) بضم فسكون مثقلا الزوج بين قالة في المدونة (في) نفي (الاعتراض) وهذا
علم بالأولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص
على عين المسئلة سالم ويصدق في نفي داء فرجه من جذام أو برص وشبهه في التصديق فقال
(كل امرأة) فتصدق (في) نفي (داء) فرجها (ها) من افشاء وقهوه ووجذام أو برص بينهما ابو
ابراهيم ولها رد على الزوج ابن الهندي ليس لها رد على ما عليه فلا ينظره النساء ولا بقيمة
السواكين كبرص بدبرها واماد غير الفرج مما ينظره النساء فيقبل فيه امرأان وما يجوز
للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (او) نفي (وجوده حال العقد) بأن قالت

لنحوه (قوله فلا ينظره) أي فرجها تفريع على تصديقها في نفيه قوله مقصورا الذي في المصباح والقاموس انه مدود لا غير

(قوله فرضه) أى النزاع (قوله قبله) أى البناء (قوله بعده) أى العقد (قوله ولا يحد) أى الزوج حد القذف (قوله بهذا) أى قوله لم أجدها بكرا (قوله فان قال) أى الزوج (قوله مقتضة) بالقاء والقاف (قوله حد) أى الزوج حد القذف (قوله لانه) أى الاقتضاض (قوله فهو) أى مقتضة (قوله يعنى) أى المصنف بتصديقها فى بكارتها (قوله الآن) أى وقت نزاعهم فى بكارتها (قوله فى الثانية) أى دعواها انها كانت بكرا وافتضاها زوجها (قوله ونظرها) من اضافة المصدر للمفعول وفاعله النساء (قوله لانه) أى عدم تصديقها فى الثانية الخ ٨٨ (قوله فى تصديقها) أى فى نفيه (قوله وعدم نظر النساء اليه) أى ما بالفرج عطف

على تصديقها (قوله واثباته) على ما بالفرج (قوله بنظرهن) أى النساء عطف على تصديقها (قوله اليه) أى ما بالفرج (قوله عنه) أى محضون (قوله تكشف) بضم التاء وفتح الشين المجهمة (قوله فان زعمت) أى الزوجة (قوله انه) أى الزوج (قوله ذلك) أى الاقتضاض (قوله عرضت) بضم فكسر أى الزوجة (قوله عليهن) أى النساء (قوله منهن) أى الزوج (قوله دينت) بضم فكسر منقلا أى صدقت الزوجة (قوله وحلفت) أى الزوجة ان الزوج هو اقتضها (قوله وان كان) أى الاثر (قوله بعيدا) أى قد لا يمكن كونه من الزوج عادة (قوله ردت) بضم أى الزوجة (قوله به) أى الاقتضاض (قوله الزوجة) تفسير للفاعل المستتر فى حلف (قوله انه) أى الزوج (قوله ان كانت) أى الزوجة (قوله فشعل) أى لفظ سقيمة تفرع على تفسيره بمجبرة (قوله وهذا) أى قوله وحلفت ان (قوله الثلاثه التى بعد الكاف) أى قوله كالمراة فى دائها ووجود حال العقد او بكارتها (قوله وحلف عبد وسقبة مع شاهده) أى هذا اللفظ فاعل ياق (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله وثقه) أى الاب (قوله اشهاد) أى الاب (قوله عليه) أى الاب (قوله فيصنف) أى الاب (قوله ليدفعه) أى الغرم (قوله كونها) أى الامين من الاب والاخت (قوله لانه) أى عيب المرأة (قوله مما يخفى) أى على ابيها (قوله يشهد) بضم الباء وفتح الهاء (قوله انه مثله) أى العيب (قوله فيحلف) أى الاب

حدث بعده فلاخبار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله فيه الخ ما قال قول قولها بينهما ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته فى جدام وشعوه ويمكن فرضه فى عيب الفرج بان اعقده الزوج على اخبارا امرأتين بوجوده قبله وادعت حدوثه بعده فالقول قوله قبل البناء وقولها بعده (او) وجود (بكارتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عذرا ولا يحد بهذا فان قال مقتضة حد لانه بفعل فهو قذف قاله ابن عرفة البناء يعنى سواء ادعت انها الآن بكرا وانها كانت بكرا وازالها الزوج فتصدق فيهما افاده نقل الخط خلافا لما فى الخرشي هنا وفى زعمه قوله وفى بكر ترد من عدم تصديقها فى الثانية ونظرها النساء فان قلن بها اثر قريب فالقول لهما والا فالقول له بيمينه لانه قول محضون وهو خلاف المشهور الذى عليه المصنف ابن عرفة وما بالفرج فيه تصديقها وعدم نظر النساء اليه واثباته بنظرهن اليه قولان الاول لابن القاسم مع ابن حبيب وبعض الاندلسيين عن مالك رضى الله تعالى عنه وكل اصحابه غير محضون والثانى لابن محضون عنه وابى عمران عن رواية على وابن ابي اية عن مالك رضى الله تعالى عنه واصحابه المتبطل ان اكدته فى وجودها ثيبا فلها عليه اليمين ان كانت ملكت امرها ولا يمين ان كانت مجبرة ولا ينظرها النساء ولا تكشف الحرة فى مثل هذا ابن ابي اية هذا خطأ وكل من يردّها بالعيب يوجب امتحانها بالنساء فان زعمت انه فعل ذلك لم تعرضت عليهن فان شهدن ان الاثر يمكن كونه منه دينت وحلفت وان كان بعيدا ردت به قبل دون بين الزوج وقال محضون بيمينه اه فكللام ابن ابي اية مقابل للمشهور (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هى) فصل به اعطى (او ابوها) على ضمير الرفع المستتر فى حلف (ان كانت) الزوجة (سقيمة) أى مجبرة فشعل الصغيرة والجفوتة وهذا راجع للمسائل الثلاثة التى بعد الكاف فان قيل سيأتى فى التمهيدات وحلف عبد وسقبة مع شاهده فلم تحلف السقيمة ههنا وحلف ابوها قيل لعدم غرمها وتقصيره بعدم اشهاده على سلامتها فتوجه الغرم عليه فيحلف ليدفعه عن نفسه ابن رشد والاخت كالأب وغيرهما من الاولياء لا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغى كونها على نفي العلم لانه مما يخفى الا ان يشهد ان مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهرا فيحلف على البت فان كل حلف الزوج على فهو ما وجبت على الاب هذا مشهور المذهب وقيل كل الايمان فى ذلك على البت اه المتبطل بعض المؤثقة عن بعض شيوخه

كانت أى الزوجة (قوله فشعل) أى لفظ سقيمة تفرع على تفسيره بمجبرة (قوله وهذا) أى قوله وحلفت ان (قوله الثلاثه التى بعد الكاف) أى قوله كالمراة فى دائها ووجود حال العقد او بكارتها (قوله وحلف عبد وسقبة مع شاهده) أى هذا اللفظ فاعل ياق (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله وثقه) أى الاب (قوله اشهاد) أى الاب (قوله عليه) أى الاب (قوله فيصنف) أى الاب (قوله ليدفعه) أى الغرم (قوله كونها) أى الامين من الاب والاخت (قوله لانه) أى عيب المرأة (قوله مما يخفى) أى على ابيها (قوله يشهد) بضم الباء وفتح الهاء (قوله انه مثله) أى العيب (قوله فيحلف) أى الاب

مبالغة في كونها عليه
عليه (قوله لانه) أي الولي
(قوله قبله) أي الدخول
(قوله وان كان) أي الزوج
(قوله فعلية) أي وليها
(قوله والا) أي وان لم يكن
قريب القرابة (قوله فليس
نظرهما) أي المرأتين (قوله
فرجها) مفعول نظرس
ومضاف اليه (قوله جرحه)
خبر ليس (قوله منه) أي
نظر فرجها (قوله بجوازه)
أي نظرس فرجها (قوله
الخصم) أي المدعى عليه
(قوله يقدر) بضم الياء مفتوح
الدهال (قوله قبله) بكسر
فتح (قوله بين) بفتح
فكسر أي يظهر (قوله
نسب) بضم فكسر (قوله
لتقيده) أي قوله ولارد
الخ (قوله بها) أي التيمومة
(قوله على اطلاقه) أي عن
التقييد بشرط الزوج
السكرارة (قوله بالاول) أي
الاطلاق (قوله وبالثاني)
أي التقييد (قوله فعلم) بضم
العين (قوله مطلقا) أي
سواء كانت ثبوتها بنكاح
او غيره (قوله رده) أي الزوج
(قوله كونه) أي الرد (قوله
تين) بفتحات مثقلا (قوله
قبل البناء) صلة لرد المقدور
(قوله وكذا) أي الرد بغير رد
بجورية (قوله حال العقد)
صلة للمسمى (قوله بعده) أي

ان لم يدخل الزوج بها فاليمين عليه الاعلى وليها اعلى وان كان قريب اقربا لانه لا غرم عليه قبله
وان كان دخل بها بحيث يجب الغرم على وليها فعليه اليمين ان كان قريب القواية
والا فعليه (ولا ينظرها) أي العيوب التي بفرجها (النساء) جبراً عليها وهذا كالنا كيد اقله
كل مرة في دائها فان رصيت فلهن النظر (وان اتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرها
(تشمدان له) بعيب فرجها (قبلنا) بضم فكسر فليس نظرها فرجها جرحه في عدالتهما لان
محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سخنون بجوازه جبراً عليها البنائي الذي تلقينه من
بعض شيوخنا المقيمين ان العمل جري بقاس بقول سخنون ابن غازي المتبطي ابن حبيب ان
أي باهرأتين شهدتا برؤية ذاه فرجها لم يكن عن اذن الامام قضى بشهادتهما فان قيل منههما
من النظر يوجب كون عدمه جرحه قيل هذا ما يعذران فيه بالجهل ابن عرفة لعل المانع من
نظرهما حقها في عدم الاطلاع على عورتها واطلاعهما عليها بتمكينها في الغالب فلا يكون
جرحه وفي تكليف الخصم امر الا يقدر على حصوله الا من قبله يمين به صدقه او كذبه خلاف
كن انكر خطأ نسب له فهل يكلف الكتب ليمين صدقه او كذبه (وان علم الاب) كغيره من
اوليائهما (بثبوتها بلاوط) بنكاح بان كان ثبوتها وتكر حريض او نحوهما (وكنتم) الاب
ثبوتها عن الزوج حال العقد (فلزوج الرد) للزوجة (على الاصح) الذي هو قول اصبيغ وصوبه
ابن القصار وقال اشبه لارده ولا يعارض هذا قوله سابقا ولارد بالثبوت فيمن ظنها بكرا
لتقييده بعدم علم الاب بها وهل كلام المصنف هنا على اطلاقه او مقيد بشرط الزوج البكارة
قرره بالاول الشارح وهو الظاهر من نقل المواق فهذا يخص لقوله وبالثبوت كما تقدم
وبالثاني الخط فعلم من كلامه هنا وفيما مر انه ان وجد هاتين فلا خمسة احوال الاول ان
لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه اشار بقوله وبالثبوت الثاني شرطه انم اعذرا فله ردها
مطلقا واشار له بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح ولم يعلمها
الاب فقيم اتردد اشار له بقوله وفي بكر تردد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بالانسكاح وعلمها
الاب وكنتم فله ردها على الاصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء
علمها الاب ام لا فله ردها وهذا مفهوم بلاوط (ومع الرد) من احد الزوجين الا آخر بعيب
ما تقدم سواء توقف على شرط السلامة ام لا (قبل البناء فلا صداق) للزوجة لانها ان كانت
معيبة فقد غرت الزوج ودست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها
وسواء رده بطلاق او غيره وشرط رده كونه بغير طلاق فان طلقها فعليه نصف صداقها وشبه
في عدم الصداق فقال (كرد احد الزوجين الا آخر) (غرور) من احدهما للا آخر ولو رقية
باخبار (بجورية) تبين عدمها قبل البناء فلا صداق للزوجة لانها ان كانت الغارة فظاهر
والا فهي المقارقة مع بقاء سلعتها وكذا الرد بغير ربا سلام او كتابية (و) مع الرد من احدهما
للا آخر (بعده) أي البناء او الخلوة ممن يتصور وطؤه كابرص من غير منكرة في الوطء (فج)
الرد بسبب (عيبه) أي الزوج يلزمه الصداق (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية حال العقد
او بعده فان كان نفويا ولم يسم قبل البناء فلا صداق مثلها لانه ليس به مع استيفائه سلعتها
ولا صداق على من لا يتصور وطؤه كجبوب وعين قاله ابن عرفة ولا يعارض هذا قوله سابقا

(قوله منه) اى العيب (قوله كذا) كناية عن قدر مخصوص (قوله فلم يوجد) اى الجهاز الذى ساء فلزواج الرجوع عليه بمازاده المسمى على صداق مثلها (قوله فقوله لاقية الولد) فى غير محله فنزيع على قوله وكلام المصنف فى الحرة (قوله ولا يرجع) اى الزوج ٩٠ (قوله علمه) اى من تولى العقد (قوله ان غره) اى من تولى

العقد الزوج (قوله بحرية) كدخول العنيتين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرديسبب عيبها (الذى ترديه بالشرط كافتائها وبرصها بعده (رجع) الزوج ان شاء (بجميعه) اى الصداق الذى دفعه لها اولو كمالها وامان ردها بعده بعيها الذى ترديه بشرط السلامة منه فيرجع بمازاده المسمى على صداق مثلها كمن زوج ابنته على ان لها من الجهاز كذا فلم يوجد قاله عجم والشيخ سالم وكلام المصنف فى الحرة بقرينة قوله على ولي لم يرغب كابن واخ الخ لافى الامة اذ لولى لها من قرابتها مع سيدتها فقوله (لاقية الولد) فى غير محله ومحله عقب قوله وعلى غار غيرولى تولى العقد فيقول عقبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية ببيعة الولد والمسمى ان الزوج اذا غره اجنبى بحرية امة تولى عقدها باذن سيدتها ولم يخبر انه غيرولى وولدت وغرم الزوج قيمة ولدها اسيدتها لحرية والمسمى فله الرجوع على الغار بالمسمى لابقية الولد لانه تسبب فى غرمه الصداق وهو وان تسبب فى الوط ايضا لكنه قد لا ينشأ عنه ولد واذا غره بسبب بعيدى فى تلف الولد على السيد والوط مسببه القريب فقدم فاعله فان تولى الاجنبى عقدها بدون اذن سيدتها غرم الزوج اسيدتها صداق مثلها ورجع به على الغار وتحت فتح النكاح فان اخبر الاجنبى بانه غيرولى فلا يرجع عليه الزوج بالصداق كما اذا لم يتول العقد وان كان الغار الامة او سيدتها فسيأتى فى قوله وعليه الاقل من المسمى الخ (على ولي) للزوجة صلة ترجع (لم يرغب) الولى عنها بان يكون مخا اطالها ومطالعا على عيها الظاهر قبل البناء كجذام فان غاب عنها اى لم يتخاطها وخفى عليه عيها فلا يرجع الزوج عليه ومثل للولى الذى لم يرغب فقال (كابن واخ) وب وعم وأما العيب الذى لا يظهر الا بالبناء كالمذبطة والعقل فلا يرجع فيه على الولى الذى لم يرغب ايضا (ولا شئ عليها) اى الزوجة من الصداق الذى اخذته من الزوج اذ لم تحضر محل العقد لانهم لو حضرت لم يثبت العيب فلا يرجع الولى عليها ولا الزوج ولو فليس الولى اومات ولم يترك شيئا هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال ابن حبيب يرجع عليها فى عدم الولى واختاره اللخمي وبأى قريبا ابن عرفة الصقل عن محمد حيث وجب غرم الولى فان كان بعض المهر مؤجلا فلا يغرمه للزوج الا بعد قرمه لها قلت هذا بين ان لم يخش فلسه والا فتمتضى الاصل وكذلك (و) رجع الزوج ان شاء (عليه) اى الولى القريب بجميع الصداق (و) ان شاء رجع (عليها) اى الزوجة بمازاد على ربع دينار (ان زوجها) بفتح الواو مثقلة اى الولى الزوجة اى عقد عليها (بضرورة) اى الزوجة محل العقد حال كونهما (كالتين) عيما لانهما غاران (ثم) ان رجع الزوج على الولى يرجع (الولى عليها) بمازاد على ربع دينار ان اخذته اى الصداق (الزوج منه) اى الولى اذ لا جهة لها حقيقة (لا) يثبت (العكس) وهو رجوعها على وليها ان اخذته الزوج منها لانها باشرت اتلافه او بقي سيدتها مع انتفاء حجتها (و) رجع الزوج ان شاء (عليها) اى الزوجة فقط بالصداق (فى) تزويجها بولاية (كابن العم) والمعق والاساطان من كل ولى بعيدا وقريب خفى عليه عيها (الاربعة دينار) لحق الله تعالى

كذلك اى لا يغرمه للزوج الا بعد غرمه لها (قوله سيند) اى حين حضورها مجلس العقد ساكنة (قوله والمعق الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله من كل ولى بعيد) بيان لكابن العم

(قوله ويرجع هذا) أي الأربع دينار (قوله في الرجوع عليه فقط) صله كاف التشبيه (قوله أي الزوج) تفسير لفاعل حلف المستتر فيه (قوله الولي البعيد) تفسير لمفعوله البارز (قوله فلا يرجع) أي

٩١

الزوج (قوله وعبر) أي

التخمي (قوله وهو) أي

مسئلة المصنف وذكره

أحمد كبر خبير (قوله بعدم

رجوعه) أي الزوج صلة

نصريح (قوله هل يرجع

أي الزوج (قوله فنفعه)

أي رجوع الزوج عليها

(قوله وقال) أي مالك رضي

الله تعالى عنه (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وكان) أي

الولي (قوله رجع) أي

الزوج (قوله فادعى) أي

الزوج (قوله أنه) أي الولي

علم أي عيها (قوله يحلف)

أي الولي فإن حلف فلا

يرجع الزوج عليه ولا على

الزوجة بشئ لأن الولي برئ

بجلفه والزوجة سقطت

تباعته لها بدعواه على الولي

(قوله فإن نكل) أي الولي

(قوله رجع) أي الزوج

(قوله وهو) أي قول ابن

حبيب (قوله بأخباره) أي

الزوج من إضافة المصدر

لمفعوله بعد حذف فاعله

صلة غار (قوله بسلامتها)

أي الزوجة (قوله

أو بحرية أمة) عطف على

بسلامتها (قوله بجميع

الصدائق) صلة رجوع المقدر

(قوله ولا يرجع) أي الزوج

(قوله عليه) أي الغار (قوله

العائد) نعت الغار (قوله

الزوج) مفعول يخبر (قوله فلا يرجع) أي الزوج

في منع عرق المضع عن الصداق ويرجع هذا القول وعليه أن زوجها الخ أيضا وقوله ثم الولي عليها الخ أيضا (فإن علم) الولي البعيد بعيمها وكنهه عن الزوج (فكنا) لولي (القريب) الذي لم يرغب في الرجوع عليه فقط ان غابت عن محل العقد وتخبر الزوج بزوجته عليه أو عليها ان زوجها بحضورها كاتين (وحلقه) بفحش مثقلا أي الزوج الولي البعيد (ان ادعى) الزوج (علمه) أي الولي البعيد عيها وكنهه وحق الزوج دعواه وشبهه في تحليفه فقال (كاتمه) أي الزوج الولي بعلمه عيها وكنهه (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب إسقاط قوله على الله راذا ليس للخم في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ويرجع عليه على المختار وفي بعضها كاتمه على المختار وكلاهما لم يصح اذ ليس للخم هنا اختيار (فإن نكل) الولي عن حلقه على عدم علمه عيها وكنهه (حلف) الزوج (أنه) أي الولي (غره) أي الولي الزوج بعلمه العيب وكنهه ان كان حلقه دعواه فإن كان اتهمه فلا يحلف الزوج (ويرجع) الزوج ان شاء (عليه) أي الولي بجميع الصداق الذي دفعه للزوجة (فإن نكل) أي الزوج هذا ظاهره وصوابه فإن حلف أي الولي البعيد (يرجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) اذ هذا هو الذي فيه اختيار للخم ثم هو ضعيف والمذهب ان الولي البعيد اذا حلف أنه لم يغتر الزوج فلا يرجع على الزوجة لا قراره ان الولي هو الذي غره ابن غازي قوله فإن نكل يرجع على الزوجة على المختار هذا الميزكره للخم هكذا تم اختيار للخم ان يرجع الزوج عليها ان وجد الولي القريب عيها وحلف له الولي البعيد أنه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في القريين وعبر عن اختياره بقوله وهو اصوب في السؤالين فتأمل في تصوره تجده كما ذكرنا ذلك فلو قال المصنف فان أعسر القريب او حلف البعيد يرجع عليها على المختار لكان جيدا الرماصي هذا هو الصواب البنائي انصريح بالخم في مسئلة المصنف وهو نكل الزوج بعدم رجوعه عليها ونص بصرته اختلف اذا كان الولي عديها هل يرجع عليها فنفعه مالك رضي الله تعالى عنه وقال لم يكن عليها ان تخرج رج فقهره بعيمها ولا ان ترسل اليه وقال ابن حبيب ان وجب الرجوع على الولي وكان عديها وهي موسرة رجع عليها ولا ترجع هي به واختلف ايضا اذا كان الولي عيها وابن عم او من العشرة او السلطان فادعى أنه علم وغره وانكر الولي فقال محمد يحلف فان نكل حلف الزوج أنه علم وغره فان نكل الزوج فلا شئ على الولي ولا على الزوجة وقد سقطت تبعته عنها بدعواه على الولي وقال ابن حبيب ان حلف الولي يرجع عليها وهو اصوب في السؤالين جميعا اه ومراده بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديها وحلف له الولي البعيد أنه لم يعلم كافي غ والله اعلم (و) رجع الزوج (على) رجل (غار) بالغين المجعنة وشد الراي للزوج بأخباره بسلامتها من عيب او بحرية أمة (غير ولي) خاص (تولي) بنتحات منقل اللام أي باشر الغار (العقد) للسكاح من جهة المرأة بجميع الصداق الذي اخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد ان غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (الا ان يخبر) الغار العاقد الزوج (أنه) أي الغار (غير ولي) خاص للمرأة وانما يعقد لها بولاية الاسلام العامة

الزوج) مفعول يخبر (قوله فلا يرجع) أي الزوج

والثو كبل منها له فلا يرجع عليه ولا عليها ومثل اخباره علم الزوج ذلك ما لم يقل انا ضمن لك
انما ليست سودا مثالا فيرجع عليه (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أي الغار العقد
لانه غرور قولي ويؤدب الا ان يقول انا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صداق مثلها
اذ لم يجدها على ما ضمن وليا كان او غيره نقله الخط عن التوضيح عند قوله ولو يوصف الولي
فان كان الغار وليا خاصا مجبرا يرجع عليه وان لم يتول العقد والافعلي من تولاه ولو غير الولي
حيث علم غرور الولي وسكت (وولد) الزوج (المغرور) بفتح الميم ومكون الغين المججمة أي
تخبر بحرية امه منها او من سيدها حال عقده عليها (الحرف فقط) أي لا الرقيق وخبر ولد (سر)
تبعه لانيه باجاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة
في الحرية والرقبة (وعليه) أي المغرور ان ردها بعد وطئها (الاقل من) الصداق (المسمى)
بضم الميم الاولى وفتح الثانية مثقلة حين العقد او بعده تفويضا (و) من (صداق المثل) بكسر
فسكون أي المماثل للامة لا يحتاج الزوج بانه ان كان المسمى اقل فقد رضيت به هي وسيدها
على انها سرقة فاولى على انها امه وان كانا كثرية قول انما التزمته على حريته او قد ظهرت رقيتها
فلا يلزم في الاصل مثلها فان اسكها الرمة المسمى ولو زاد على صداق مثلها وشرط جوازه
خوف العنت وعدم طول حرة فكون العقد من سيدها او وكيله والافسخ ابدافيه بعد الوطء
صداق المثل لا دخاله ضرر على سيدها يتزوجها بدون اذنه قال في المدونة ان اراد امساكها
فليس يبرها قال ابو الحسن لم يفرق بين المأين لان ما قبل الاطلاع على رقيتها الولد منه سر
وما بعده رق ومفهوم الحرف فقط ان ولد المغرور العبد رق لسيده امه اذ لا يغرم قيمته لعدم تمام
ملكه افاده عب البناني لم يجزئ الخط هنا بشرط خوف العنت وعدم الطول بل نقل عن ابى
الحسن تردده فيه والظاهر عدم شرطهما القول ابن مخرزالا رجح عدم فسخ نكاح من اسلم على
امة أسلمت معها وبعده بقرب كثر زوج امه بشرطه ثم وجد طول حرة والظاهر المدونة هنا حيث
خبره بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف عنت ولا عدم طول مائة فيها على ان الدوام ليس
كالا ابتداء والله اعلم ابن عرفة بعدد كرسية ولد الحرة في كون ولد العبد كذلك طريقان
والا كثر على انه رقيق قال فيها اذ لا بد من رقه مع احد ابويه فجعله تبعه لامة لان العبد لا يغرم
قيمه بغير اذن سيده ابو الحسن كانه قال سوا تبسع امه واباه لان العبد لا يدفع قيمته الا باذن
سيده فيصير رقيه قامة له والله اعلم الخط واما المغرور العبد فالنصوص فيه اذا غرته الامة
بحريته انه يرجع عليها بفضل المسمى على مهر مثلها كما في النوادر وابن يونس وابن عرفة
وغبرها اه البناني أي فرقي بين العبدتين قلت لا فرق بينهما والله اعلم (و) على المغرور
الحرة الذي اولد الامة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرة اتلافه على سيدها ان غره غير
سيدها بغير علمه فان غره سيدها او غيره باذنه فقال ابن عرفة في غرور السيد قولان في غرمة
له قيمة الولد (دون ماله) أي الولد فهو لانيه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) جه على المغرور لان
ضمن الاب سببه منع السيد من رقيه الولد وهو لا يتحقق الا يومه اذا كان التنازع
بعد ولادته فان كان قبلها فيومها قاله ابن الحاجب وغيره كاستحقاقها حاملا اتفاقا واستثنى
من قوله وقيمة الولد فقال (الا) ان تكون الامة (أسكده) أي المغرور الحرة وادخلت المكاف

(قوله عليه) أي الغار (قوله ذلك) أي كونه ليس وليا
خاصا (قوله ما لم يقل) أي
الغار (قوله فيرجع) أي
الزوج (قوله عليه) أي الغار
(قوله ويؤدب) أي الغار (قوله
والا) أي وان لم يكن مجبرا
(قوله حيث علم) أي من
تولى العقد (قوله منها) أي
الامة صلة المغرور (قوله
حال عقده عليها) أي الامة
صلة المغرور (قوله فهو)
أي الاجماع (قوله لقاعدة
كل الخ) اضافته للبيان
(قوله حين العقد) صلة
المسمى (قوله بانه) أي
الشأن (قوله جوازه) أي
امساكها (قوله وفيه) أي
الفسخ (قوله كذلك) أي كولد
الحرة في الحرية (قوله
العبارةين) أي الاقل من
المسمى وصداق المثل
ويرجع بفضل المسمى على
مهر مثلها (قوله غرور
السيد) من اضافة المصدر
لفاعل (قوله وهو) أي منع
السيد منها (قوله الا يومه)
أي الحكم (قوله فان كان)
أي التنازع (قوله قبلها)
أي الولادة (قوله فيومها)
أي الولادة

(قوله والذہ) ای الابن (قوله فیغرم) ای الوالد (قوله قیمما) ای امة ابہ (قوله علیہ) ای الوالد (قوله وتزینجھا) ای الوالد (قوله فیہا) ای المدونة (قوله علیہ) ای الابن (قوله وان غر الحر) بضم الغین المعجمة (قوله بن موت سبہ الخ) صلة الغرر (قوله فیتحرر) ای الولد (قوله بونہ) ای سید امہ (قوله وموتہ) ای الولد (قوله الغارة) ای لزوح حر ۹۳ بحرنا (قوله قيمة الولد) ای

باقي من يعتق ولدا عليه كايه وامه وابنه فلا قيمة على الاب لمالكها (ولا ولاه) اى كالجدة على
 الولد تخلفه على الحرية ولم يعتق بملكه وفائدة نفي الولاد عن ذكرهم بالنسب وهو مقدم على
 ارث الولاد تظهر في جسد من جهة امه الذى لا يرث بالنسب وفى النساء ذوات الفرض فلا يرثن
 معه بالنسب مضمون اذا غرت امة الابن والده فتزوجها على انها حرة فيغرم قيمتها كوطئها
 بملكه وان حلت منه صارت ام ولده وابس لابنه اخذها ولا شئ عليه من قيمة الولد وتزوجها
 فاسد نقله ابن عبد السلام وابن عرفة عن المجموعة قال فيها ولا قيمة للولد ولا مهر مثل ولا مسمى
 ونكاحه لغو وذلك كوطئه اياها يظنها امه او عمدا ابن عبد السلام عن مضمون واما الابن
 الذى غرت امة والده فكالاجنبى فيغرم صداق مثلها وياخذها الاب ولا قيمة عليه فى الولد ابن
 عبد السلام وهذا كماه صحيح وفسر ابن بونس كلام المدونة بكلام المجموعة قاله ابو الحسن (و)
 ان غرا الحر بحرية ام ولدوا ولدا فاعليه قيمة ولدا (على الغر) بفتح الغين المجبة والراء الاولى
 اى التردد (فى) ولد (ام الولد) بين موت سيده قبله فيتحرر بونه وموته قبل سيده على الرق فى
 المدونة مانه لو كانت الفارة ام ولد فلامستحق قيمة الولد على ايههم على رجاء عتقهم بموت سيده
 امهم وخوف ان يموتوا فى الرق قبله ابو الحسن معناه ان لو جاز بيعهم وهذا الرجاء انما هو
 فى خدمتهم اذ هى التى يملكها السيد فى ولدا ام ولد من غيره قال مالك رضى الله تعالى عنه
 فى الثمانية وابن حبيب لاقية ما لم يبلغ العمل منهم ٨١ وظاهر جملة على التفسير وهو ظاهر نقل
 عياض وظاهر ابن عرفة انه خلاف (و) فى ولاد امة (المدبرة) بفتح الدال والموحدة معقولة اى
 المعلق عتقها على موت سيدها التى غر حر بحريتها ولدا فاعليه قيمة ولدا
 على الغر بين موته قبل سيده رقية وموت سيده قبله وحمل ثلثه قيمة فيعتق جميعه
 او بعضها فيعتق منه ما حمله الثلث ويرق باقيه او استغرقه الدين فيرق جميعه هذا مذهب
 المدونة وصرح فى التوضيح بانه المشهور قال وقال ابن الموارىغرم قيمة ولاد المدبرة على انه قن
 المارزى وهو المشهور وعليه أكثر الاصحاب ابن عرفة وولد المدبرة فى كون قيمته على رجاء حريته
 يعتق التدبير او عدا قولها وقول محمد وولد المبيعة مبعض فيغرم المغرور قيمة بعضه الرق وولد
 المعلقة لاجل كذا فيغرم قيمته على احتمال حريته بمضى الاجل (وسقطت) قيمة الولد عن
 المغرور (بموت) اى الولد (قبل الحكم) به اعليه فى جميع ما تقدم وهذا من غرات اعتبارها يوم
 الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه ويحتمل عودته بموته اسيد ام الولد والمدبرة لحرية الولد به
 بشرط حمله الثلث فى ولاد المدبرة (و) على المغرور (الاقل من قيمته) اى الولد يوم قتله (اوديته
 ان قتل) بضم فكسر اى الولد واخذ المغرور دية من قاتله فان كانت القيمة اقل فلا يلزمه غيرها
 لانها باعتزلة عنه لو كان حيا وراثا لدية ارث وان كانت الدية اقل فلا يلزمه غيرها لانها هى التى
 أخذها المغرور من القاتل فهى بمنزلة عين الولد فان اقتص الاب من القاتل او تجوز عن اخذ الدية
 من القاتل فلا شئ عليه لانه كونه قبل الحكم وان عصا عن القاتل فهل يتبع السيد القاتل ام

لا قولان ونافاهرهما سواء كان القتل عدواً أو خطا ولو استلكت الاب الدية ثم اعدم فلا يتبع السيد
 القاتل بشئ لانه انما دفعها بحكم قاتله اصبغ وغيره وان كانت قيمته اقل اداها الاب من اقل
 نجوم ديتيه فان لم يفن الثاني وهكذا ولو صالح الاب باقل من ديتيه فلا سيد الرجوع على
 القاتل بالاقل من تمام قيمته او ديتيه ويختص الاب بقدر القيمة من دية الخطا والباقي بينه وبين
 باقي الورثة على القرائض (أو) الاقل من (غرفته) بضم الغين المجبة وشدة الراء اي الجنين التي
 أخذها ابوه المغرور من الجناني على أمه من عبد او ولادة (او عانة قص) قيمة (ها) اي الامة ابن
 غازي لم اعرف اعتبارا من نقصها لاحد من اهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل
 بطنها قبل الاستحقاق وبعد فالت جنينا ميتا فلا باب عليه غرة عبد او ولادة لانه حر ثم
 للمستحق على الاب لاقل من ذلك او من عشر قيمة أمه يوم ضربت واهل حرصه على الاختصار
 حمله على تعبيره عن عشر قيمته بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار ويمكن ان ناقل المبيضة
 نصف عشر قيمته بما نقصها وهو الاشبه وقد نقله في الشامل كما هو هنا جريا على عادته في تقليد
 المصنف في نقل ما لم يدركه فهما ولم يحط به علما ابن الحاجب فلو وجبت فيه الغرة فعليه الاقل
 منها ومن عشر قيمة الام ابن عبد السلام لان الغرة في السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الام بمنزلة
 قيمته فيلزمه اقلهما ابن وضاح كان في المختلطة عشر قيمته يوم استحققت فلم يجب بحسنونا ما مرنا
 ان نكتبه يوم ضربت لان القيمة انما تجب فيه اذا قتل يوم قتله فمقوم الامة الا ان لتعرف به
 قيمته والله أعلم (ان القته) اي استلكت الامة الجنين بجننايه علمها حال كونه (ميتا) وهي حية
 فان القته حيا ففيه الاقل من قيمته وديته وشبه في لزوم الاقل فقال (بحرحه) اي ولد المغرور
 بحر جبري على شين واخذ الاب ارشه من جرحه فعليه السيد قيمة ناقصا يوم الحكم والاقل مما
 نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالما ومن الارش ابن غازي هذا كقول المدونة في كتاب
 الاستحقاق في ولد الامة المستحقة ولو قطعت يد الولد خطأ فاخذ الاب ديتا ثم استحققت امه فعلى
 الاب للمستحق قيمة الولد اقطع اليد يوم الحكم فيه ويتطرق قيمة الولد بحيا وقيمة اقطع اليد
 يوم جنى عليه فيمغرم الاب الاقل مما بين القيتين وما قبض في دية اليد فان كان ما بينهما اقل فما
 فضل من ديتي الاب (ولعدم) بفتح العين والدا مال (ه) اي المغرور راسه او موته ولا تركه
 صله (تؤخذ) القيمة (من الابن) المورث عن نفسه لان ما في معنى فدائه فهو اولى بدفعه ولا يرجع
 بها على ابيه ان ايسر ولا يرجع الاب بها عليه ان دفعها ويأتي في الاستحقاق انهم ما ان اعسرا
 اتبع بها اولهما يسر او الاحسن ضبط يؤخذ بالتحسية اي الواجب على الاب سواء كان قيمة
 او الاقل (و) ان تعدد ولد المغرور والمعسر وهم موسرون (الا يؤخذ من) كل (ولد الاقطه)
 بكسر القاف اي نصيبه جعدها قسطا كحل واحال اي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم ابيه فلا
 يؤدي عن أخيه المعدم بكل قيمته او بعضها البساطي في تعبيره بقسطه مساحمة عب لا يهاجمه
 ان على الجميع قيمة واحدة تقسط عليهم وليس كذلك ووجه ابن عاشر تعبيره بالقسط بشعوله
 ما اذا دفع الاب بعضهم قيمهم وبجز عن الباقي فلا شك في قسمه عليهم بقدر قيمهم (و) ان غر الخمر
 بحرية مكاتبه واولداهم تبين مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها قناو (وقفت) بضم فكسر
 (قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان ادت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت

(قوله اعدم) اي الاب
 (قوله ويختص الاب) اي
 عن باقي ورثة ولده (قوله
 بينه) اي الاب (قوله من
 عبد الخ) بيان اغرته (قوله
 عبد او ولادة) بيان اغرة
 (قوله لانه) اي الجنين (قوله
 من ذلك) اي المذكور من
 الغرة (قوله امه) اي الجنين
 (قوله ضربت) بضم فكسر
 (قوله حرصه) اي المصنف
 (قوله بعد) بضم الموحدة
 (قوله نقله) اي لفظ المصنف
 (قوله عادته) اي بهرام (قوله
 في نقل) صله تقليد (قوله
 وضاح) بفتح الواو والضاد
 المجبة مثقلا (قوله
 فيه) اي الولد (قوله به) اي
 تقويمها (قوله فان القته)
 اي الجنين حيا متاهوم ميتا
 (قوله ويتطرق) بضم الياء
 وفتح الطاء المجبة (قوله جنى)
 بضم فكسر (قوله وما
 قبض) عطف على ما بين
 (قوله فهو) اي الابن (قوله
 ولا يرجع) اي الابن (قوله
 بها) اي القيمة (قوله عليه)
 اي الابن (قوله ووجه بفتح
 مثقلا (قوله يشعوله) اي
 القسط (قوله قسمه) اي
 الباقي (قوله وان غر) بضم
 الغين (قوله لسيدها) صله
 ادت

(قوله انما) اي الامعة (قوله وقت العقد) اي لانكاح (قوله اخذها) اي القيمة الموقوفة عند العدل (قوله وهو) اي اخذ السيد القيمة (قوله) اي الآخر (قوله ان كان) اي الآخر (قوله اشترط) اي حين شرائها ما لها (قوله لانه) اي ولله المكاتبية (قوله يمين) صلة قبل (قوله ونظر) بفتحات مثقلا (قوله اي الزوج الزوجة) تفسير لنا عمل ٩٥ المستر والمفعول البارز (قوله

قبل اطلاعها على عيها)
صلة تطلق (قوله وقبل بنائه
بها) عطف على قبل اطلاعها
على عيها (قوله وغرم لها
الخ) عطف على طلقها (قوله
وتكميل) عطف على الارث
(قوله به) اي الموت (قوله
وهو) اي عدم رجوعها
(قوله ومذهب) عطف على
ما (قوله ولكن سيد كز
المصنف الخ) استدراك
على ما قبله لرفع ايم امه ان
المصنف ليذ كر خلافة (قوله
به) اي ما خالفه به (قوله
بتوله) اي المصنف صلة
يذ كر (قوله عاطفا) حال من
الضمير المضاف اليه لان
المضاف مصدر (قوله
يرد) بضم الياء وفتح الراء
(قوله اليها) اي المخالعة (قوله
اولعيب خبار به) اي الزوج
مفعول قول (قوله تبعها)
صلة يذ كر (قوله منها) اي
المدونة (قوله وهذا) اي
رجوعها به لعيبه (قوله يرد)
اي الزوج (قوله لانها) اي
الزوجة (قوله املاك) اي مالكة
(قوله لفراقه) اي بلا عوض
(قوله خطبت) بضم فكسر
(قوله عن خطبها) صلة
كم (قوله من العيوب الخ)

حرقة هي وولدها (رجعت) قيمة الولد الموقوفة عند العدل (للاب) لكشف الغيب انما كانت
حرقة وقت العقد عليها وان عجزت عنها او عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها ووظاهر ان
رجوع بالرق الاول وأما بريق آخر فلا قاله (ت عج) قوله وهو وظاهر الخ يحتمل جملة على بيع كتابة
امه لا آخر ثم عجزت ورقت للآخر فقيمة ولدها لانه كان اشترط مالها ويحتمل جملة على استحقاتها
من كانتا فقيمة ولدها المستحقة وانظر لمذ كز ضمير رجوع ولم يقل رجعت اه وقوم ولدها قنا
لا على غرره كولد ام الولد والمدة لانه ادخل في الرق منهما الاترى قولهم المكاتب عبد ما بقي
عليه درهم قاله د افاده عب (وقبل) بضم فكسر (قول الزوج) الحرز كرا كان أو انى
(انه غر) بضم الغين وشد الراء (بحرية) للآخر يمين قاله شارح الشامل ونظر الخط فيه
(ولو طلقها) اي الزوج الزوجة باختیاره قبل اطلاعها على عيها الموجب لخيرائه وقبل بنائه
بها وغرم لها نصف الصداق (او مانا) اي الزوجان معا ومعا قين (ثم اطلاع) بضم فكسر فشمع
اطلاع الزوج بعد الطلاق واطلاع الورثة بعد الموت (على موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي
سبب ثبوت (خيار) في الزوجية (ف) الاطلاع عليه (كلا عدم) فان اطلاع الزوج على عيها بعد
طلاقها فلا يرجع عليها بالنصف الذي غرمه لها وان اطلاع ورثة أحدهما على عيب في الآخر
بعد موتهم فليس لهم فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به وان اطلاع احد الزوجين
على عيب الآخر بعد موته فلا كلام لانه خالع الزوج زوجته بمال ثم تبين لها به عيب خبار
فظاهر كلام المصنف هنا انها لا ترجع عليه بالمال الذي أخذ منها وهو ما في كتاب النكاح من
المدونة ومذهب ابن القاسم ولكن سيد كز المصنف في باب اطلاع رجوعها عليه به بتوله عاطفا
على ما يرد به المال اليها اولعيب خبار به تبعها لارضاء المستور منها وهذا قول عبد الملك عج وهو
المعتمد لا ما هنا افاده عب البنائي الذي في النكاح الاول قال ابن القاسم وأكثر الرواة كل
نكاح لاحد الزوجين امضاه وفسخه فخالعها الزوج فيه على مال يأخذ منها فالطلاق يلزم
ويحل له ما أخذها او الحسن ظاهره وان كان الخبار لها وفي ارضاء المستور فان خالعها على مال
ثم انكشف ان بالزوج جنونا وجدا ما قال يرد ما اخذ لانها كانت املاك لفراقه عبد الحق ليس
هذا جواب ابن القاسم انما هو بعد الملك وأما مذهب ابن القاسم فلا فرق فيه بين ان يظهر
العيب بالزوج او بالزوجة فان خلع ماض في الوجهين اه ونحوه لابن رشد ونقل العدوى اعتماد
قول ابن القاسم وهو الظاهر مما تقدم والله أعلم (والولى) لمرأة خطبت منه (كتم العمى)
القائم بها عن خطبها (ونحوه) أى العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها
كالسواد والقرع والاقعاد ولا تخش فيه اذا لم يشترط الزوج السلامة منه لان النكاح مبنى
على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره واستشكل قال المصنف وجهه
الاشكال ان المكارمة بحسب العادة انما هي في الصداق قاله (ت وعليه) اي الولي وجوبا
(كتم انفسا) بفتح الخاء المجهمة والنون اي القبح الذي في وليته من زنا وسرقة ونحوهما

بيان لنحو العمى (قوله ولا تخش فيه) عطف على لا يرد بها الخ (قوله اذا لم يشترط الزوج الخ) بشرط جواز الكتم (قوله لان
النكاح الخ) صلة لجواز الكتم (قوله فيه) اي البيع (قوله واستشكل) اي التعليل ببناء النكاح على المكارمة

(قوله منه) أي الخلفاء (قوله حينئذ) أي حين اشتراط الزوج السلامة منه (قوله على نسب) أي على شرط انهم معروفون النسب
(قوله فليردها) أي ان شاء ٩٦ (قوله والا) أي وان لم يتزوجها على نسب (قوله فان ردها الخ) راجع لما قبل والا

في البيان يجب ستر القواحش على نفسه وعلى غيره لخبر من أصاب من هذه القاذورات شيئا
فليست ترسترا لله فانه من يبدلنا صفحته نعلم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه
والذي ينبغي حينئذ كتمه للستر ومنع الخاطب من تزويجها بان يقال له هي لا تصلح لك لان الدين
النصيحة قال في المدونة ومن تزوج امرأه فاذا هي اغية فان تزوجها على نسب فليردها
واللزمت فان ردها فلا صداق عليه ان لم يبين بما والا فعليه صداقها ويرجع به على من غره فان
كانت هي الغارة تزلها رابع دينها وردت ما بقي اه قوله اغية بكسر اللام الجارة وفتح الغين
المججمة وشدا المنة أي اغير فكاح وحكي بعض اللغويين كسرا لغين أيضا وضده لرشدة أي
النكاح حلال بفتح الراء وكسرها والفتح أشهر قاله عياض ابوالحسن واللام في اغية لام جريس
من نفس الكلمة اه وفي القاموس ولدغية ويكسر زينة وفي التوضيح معنى اغية أي زينه
(والاصح منع) الرجل (الاجنم) أي شديد الجذام ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد
الجذام وطء اماته لانه ضرر الخط فالوافق لاصطلاحه والاضطرر يمنع الاجنم (من وطء
اماته) لانه يضرهن وأراد بالمتع الحيلة لانه ينسب وينسب وكذا الابصر كما في الطور (والعربية)
أي الحرة الأصلية ولو كانت عجمية (ود) الزوج (المولى) بفتح الميم واللام أي المعتقد بالفتح
(المنتسب) للعرب حال خطبته ثم تبين عتمة الهم لانه بانتسابه كانه شرط كونه حرا أصليا فقد
غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي
تزوجته على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها او دونها البناني أي ان لم يكن لها
شرط صريح والاردنه به ابوبكر بن عبد الرحمن فحين شرطت في عقدها على الزوج انه عربي
من انفسهم ثم وجد من مواليهم فاجبت انا وجميع اصحابي اها القيام بشرطها وفسخ نكاحها
بعض الفقهاء لم يذكروا هل هي عربية او مولاة والا مر عندى سواء صح من ابن يونس عب
نعارض مفهوم اول كلامه وآخره في الفارسي مثلا المنتسب للعرب مفهوم اوله انها لاترده
ومنهوم آخره انها لاترده وهو المعتبر كما يفيد ابن عرفة (الا) المرأة (القرشية) أي التي من
نسل قریش (تتزوجها) أي العربي (على انه قرشي) أي من نسل قریش فقبوله عرييا غير قرشي
فلها رده لان قریشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة للموالي
(فصل) في خيار الامة بكامل عتقتها تحت عبد (ولان) أي الامة التي (كامل) مثلث الميم
والافصح فتحها أي تم (عتقتها) بتجيز في مرة او اكثر او بادائها ما كوتبت به او موت سيدها
وهي ام ولد او مدبرة حملها ثلثه او بانقضاء اجل عتقتها او نحو ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو
بشأنه حرة ويحال بينهم ما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغه رشيدة او سفية وبأدب باختيار
نفسها فان كانت صغيرة او سفية لم تبادر فيه فطرا لحكم لها فان رأى فراقها امره بطلاقها
فان امتنع فهل يطلق أو يأمرها به ثم يشهد عليه قولان (فقط) أي لا الحراذله بخيارها نقص
العبد وقال العراقيون علته جبرها على النكاح فلها الخيار في الحرا أيضا ومفهوم كمل عتقتها
انها لا تخير بعقوبتها او تدبرها وكذا بتا وعتقتها الاجل قبل انقضائها او بإلادها سيدها

(قوله والا) أي وان ردها
بعد بنائها (قوله به) أي
عوض صداقها (قوله
قالوا فاق الخ) تقرير على
قوله ابن رشد الخ (قوله مثلها)
أي القبيلة التي انتسب اليها
في الشرف (قوله وفسخ) عطف
على القيام (قوله مفهوما)
مثنى مفهوم بلا فون لإضافته
(قوله اقل كلامه وآخره)
اذ مفهوم المولى انها لاترد
الحرا الأصلي ولو كان عجميا
انتسب للعرب ومفهوم
لا لعربي ان اها ردا العجمي
المنتسب للعرب (قوله
مفهوم اوله) أي المولى الخ
عنه لقوله تعارض مفهوما
الخ (قوله آخره) أي
لا لعربي وهو أي مفهوم
آخره
* (فصل) ولان كمل عتقتها
واق العبد (قوله او بادائها)
عطف على بتجيز (قوله
او موت) عطف على تجيز
(قوله وهي) أي الامة الخ
حال (قوله او مدبرة) عطف
على أم (قوله حملها) أي
المدبرة (قوله ثلثه) أي مال
سيدها ثلث مدبرة فقط (قوله
او بانقضاء) عطف على بتجيز
(قوله بلا حكم) صلة فراق
(قوله أمره) أي الحاكم

الزوج (قوله فان امتنع) أي الزوج من تطلقها (قوله فهل يطلق) أي الحاكم (قوله او يأمرها) أي
الحاكم الزوجة (قوله به) أي التطلق (قوله او بإلادها سيدها) من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله

(قوله بوطم الخ) تصوير لا يلاذها سبدها (قوله منه) أي سبدها (قوله لحكمها) أي الماطقة (قوله صيغتها) أي الامة (قوله والالا) أي ولو كان لفظ بائنة من صيغتها (قوله كان) أي المطلق (قوله وسأوى قوله) عطف على كان بتاتنا (قوله واثنيتين) لان ما بينات العبد (قوله واو) أي في قوله واثنيتين (قوله واليه) أي الثاني صله ٩٧ رجع قوله وهو) أي الخلاف (قوله

من كون اول التخيير) بيان
ظاهره (قوله ففيها) أي
المدونة (قوله وقاله) أي
كون الاختار الا واحدة
(قوله انه) أي الثاني (قوله
ذلك) أي اختيار أكثر
من واحدة (قوله منها) أي
المدونة (قوله التخيير) أي
ابتداء (قوله وان حل)
بضم فكسر أي الخلاف
(قوله على انه) أي الخلاف
(قوله لا يأتي التخيير) أي
في امضاء البتات الذي
اوقعته وعده (قوله
الابتكاف) أي بان ينظر
فيه الحاكم فله ان يرد عملا
بقول الامام الاول وله ان
يضمه عملا بقوله الثاني
(قوله فان حل على ما بعد
الوقوع فلا يتأتى التنويع
الابتكاف) فيه نظر لانه يتأتى
بلا تكلف وهو ظاهر
(قوله واختاف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله فيما
تحمل) بضم التاء وسكون
الحاء المهملة وفتح الميم أي
المدونة (قوله انما هو) أي
الاختلاف (قوله بعد
الوقوع) أي هل يضي او
يرد (قوله انه) أي الاختلاف

بوطم بعد استبرائهم من ما زوجها فحملت منه وتفارق (بطانة) بان تقول طلقت نفسي
اوانا أو انت طالق واخبرت نفسي او الفراق (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من
صيغتها ولا كان بتاتا وسأوى قوله (واثنيتين) واول حكاية الخلاف قال قول اكثر الرواة
والثاني قول المدونة واليه رجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال وقال وهل بطانة واثنيتين
اكان ابن فله قت وهو انما هو فيما بعد الوقوع وما ابتداء فتفق على امرها بايقاع واحدة
والمشهور الاول لانه قول اكثر الرواة طفي صرح الشراح بمثل هذا وهو اخراج الكلام
المصنف عن ظاهره بلا داح من كون اول التخيير وكونه على المرجوع اليه ففيها في النكاح
الاول مالك رضي الله تعالى عنه للامة اذا عتقت تحت العبد ان تحتار نفسه بها بالبتات على
حديث زيد وكان مالك رضي الله تعالى عنه يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقاله اكثر الرواة
وفي كتاب الايمان بالطلاق اول قول مالك رضي الله تعالى عنه انه ليس لها ان تختار باكثر من
واحدة ثم رجع الى ان ذلك لها اه فقوله بطانة بائنة واثنيتين اشارة لقول مالك رضي الله
تعالى عنه ذلك لها فان قلت هذا ان فهم منها التخيير كما قلت وان حل على انه بعد الوقوع لا يأتي
التخيير لا ابتكاف قلت فان حل على ما بعد الوقوع فلا يتأتى التنويع لا ابتكاف أيضا
في كذا ابتكاف لتخيير مع بقاء كلامه على ظاهره واختلاف فيما تحمله عليه ابن عرفة ظاهر نقل
اللعن وغير واحد ان اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه فيما زاد على الواحدة انما هو
بعد الوقوع وظاهر كلام الباجي وأبي عمران وأول كلام المنطقي انه قبل الوقوع وهو ظاهر
كلام البرادعي في النكاح الاول ابن عرفة والصواب الاول (وسقط) عن الزوج العبد
(صدقتها) كذا أي من كل عتقها باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء منها مع بقاء
سلامتها ابن الحاجب فان اختارت فراقه قبل البناء فلا صداق ضيق يعني انه لا يكون لها انصفه
وفيها وان اختارت فراقه قبل البناء فلا مهر لها والله أعلم (و) سقط (الفراق) وتعين بقاؤها
زوجة (ان) اعتقت قبل البناء وقد (قبضه) أي الصداق (السيد) قبل عتقها وانفقته (وكان)
السيد (عديما) يوم عتقها كما في عبارة ابن شاس وابن عرفة واستمر عده الى وقت الحكم
لانما ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها بصداقها ولما له الا هي في رد عتقها الدين
صداقها فترجع رقيقة فيسقط خبرها فقد ادى ثبوته له فيه وكل ما ادى ثبوته له فيه من مختلف
ومنه هو عديما انه ان كان مليا يوم عتقها اوبق صداقها بيده فلها الخيار وهو كذلك
ولو اعدم السيد بعد ذلك ويقبضه الزوج في ذمته لطريان الدين بعد العتق فلا يطله (و) ان
اعتقت (بعده) أي البناء ولو نكح تقوى فهو (لها) لاستحقاقها الاية بالبناء فهو من مالها
ومال الرقيق يتبعه في العتق وشبهه في كونه لها فقال (كألو) ثم عتقها وفرض زوجها لها
صداقها (رضيت) الامة (و) الحال (هي مذنوعة) بضم الميم وفتح القاء والواو مشقة اي

١٣ من في (قوله قبل الوقوع) أي فيما تفرس بايقاعه (قوله وهو) أي كون الخلاف فيما قبل الوقوع
(قوله الاول) أي كون الخلاف انما هو فيما بعد الوقوع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وتعين) بفتحات مشقلا (قوله فيرد) بضم
الباء وفتح الراء (قوله لدين صداقها) اضافة دين للبيان (قوله ثبوته) أي خيارها (قوله له فيه) أي خيارها (قوله فهو) أي صداقها

(قوله ولو اشترطه السيد) أي الصداق له (قوله لانه) أي الصداق (قوله حين عتقها) لسبقه الفرض والبناء (قوله وشرطه) أي السيد (قوله حينه) أي عتقها (قوله وهذا) أي الصداق (قوله بعده) أي عتقها (قوله فان كان يخفى ما قبل الفرض) أي وبعد عتقها (قوله فلها صداق منها وان لم ترض به) وكذا ان فرض لها مهر مثلها بعد عتقها وقبل بناءه بها (قوله فقيمة) أي المفهوم (قوله تفصيل) أي بانه ان اشترطه ٩٨ سيد هان هوله والافهولها (قوله فهو) أي الصداق (قوله له) أي سيدها (قوله

لانه) أي أخذه (قوله فصار) أي صداقها (قوله لو استثنى) أي اشترط (قوله مهرها) مفقود استثنى (قوله فيشترطه) منصوب في جواب النفي (قوله أي من كل عتقها) تفسير للفاعل المستتر في يمكن (قوله زوجها) تفسير لمفعوله البارز (قوله من نفسها) صلة تمكن (قوله الشرط) أي ان لم تمكنه (قوله بان قالت اسقطته) أي خيارى تصوير لاسقاطه (قوله المقام) بضم الميم (قوله بعده) أي الاسقاط (قوله قيده) أي اسقاط السفينة او الصغيرة (قوله والا) أي وان لم يكن أحسن لها (قوله واطلقه) أي اسقاط الصغيرة والسفينة عن تقييده بكونه أحسن لها (قوله من استمناعه بها) صلة تمكنه (قوله بعد كمال عتقها) صلة تمكن (قوله بانها الخيار) تصوير للحكم (قوله اسقطه) أي خيارها بتكيتها (قوله بالمدينة) صلة اسقطه (قوله أي

معتقون كاحكامها بلا ذكر مهر و صلة نصبت (بما) أي الصداق الذي (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقبل بناءه بمأفوها ولو اشترطه السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق بما لها حينه وهذا تجد دلها بعده فان كان يخفى ما قبل الفرض فلها صداق مثلها وان لم ترض به ومفهوم بعد عتقها ان ما فرضه قبل عتقها فهو لها الان يشترطه السيد فقيمة تفصيل واستثنى من قوله وبعده لها فقال (الان يأخذه) أي الصداق (السيد) من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانترأه افاده العوفي (او يشترط) السيد يأخذ (ه) حين عتقها بعد البناء فهو له لانها لم تكن بالبناء بمأفوها من مالها قبل عتقها ابن عرفة لو استثنى من أعققت صلتها قبل البناء مهرها صح في نكاح التسمية وبطل في التوقيض قبل فرضه اذ ليس بمأفوها فيشترطه (و) ان كمل عتق الامه وهى تحت عتقها وقامت معه مدة ثم اختارت فراقه فادعى ان اقامتها معه بعد كمال عتقها رضى به وانكرت ذلك (صدقت) بضم فكسر مثة فلا بلا بين (ان لم تكنه) أي من كمل عتقها زوجها العبد من نفسه واصله صدقت في (انها ما رضى) بالبقاء معه فلا يعد سكوتها رضى به وهى على خيارها قبل تمام سنة بل (وان بعد) تمام سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان كتمته وسيصرح به واستثنى من قوله ولمن كمل عتقها فراق العبد فقال (الان تسقطه) أي من كمل عتقها خيارها بان قالت اسقطته واختارت المقام معه فلا خيار لها بعده وظاهره ولو سقيمة او صغيرة ولكن قيده ابن القاسم بكونه احسن لها والا فلا يلزمها وينظر لها الامام واطلقه انهيب (او) الان (تمكنه) طائفة أي من كمل عتقها زوجها العبد من استمناعه بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو يستتبع بها ان علمت بالحكم بل (ولو جهلت بالحكم) بان لها الخيار او بان تمكيتها طائفة يسقطه وظاهره وان لم يشترط بالحكم عندهم وشهره ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وقال ابن القصار انما اسقطه مالك رضى الله تعالى عنه بالمدينة حيث اشهر بالحكم ولم يخف على احدهما واما ان امكن جهلها فلا قال في التوضيح الاقرب ان قول ابن القصار تقييد وايضا وقع نصا لما لا رضى الله تعالى عنه في المختصر والدقنة واذا كنا نقيده قول الامام رضى الله تعالى عنه بقول غيره فنقيده بقول نفسه اولى لكن قول ابن شاس وابن الحاجب والقرافي المشهور سقوط الخيار يقتضى انه خلاف والله اعلم (لا) يسقط خيارها ان مكتمته طائفة وقد جهلت (العق) ابن عبيد السلام ينبغى عقاب الزوج ان وطئها عالميا بعتقها والحكم كوطئ مخيرة ومملكة وذات شرط قبل اختيارها وان ادعى علمها بالعق وانكرت فالقول لها بلا بين قاله ابن شاس ولا تعذر بنسبانه لتقريطها (واها) أي من كمل عتقها قبل البناء ان وطئها العبد بعده غير عالمة به (الا كثر من) شيتين (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية مثله لرضاه به على انها امه

المدينة تنازع فيه اشهر ويخف (قوله جهلها) أي من كمل عتقها بالحكم (قوله فلا) أي لا يسقط فعلى خيارها بتكيتها (قوله وقع) أي التقييد (قوله نصا) أي منصوصا (قوله لانه) أي قول ابن القصار (قوله والحكم) عطف على عتق (قوله بنسبانه) أي عتقها (قوله بعده) أي كمال عتقها (قوله به) أي عتقها (قوله لرضاه) أي الزوج (قوله به) أي المسمى

(قوله محله) أى الخیار (قوله وهى) أى المحل وإنه لتأنيث خبره (قوله بالطلاق البائن) صلة نوات (قوله وأقبه له) أى ولم تنقض عدنه (قوله منه) أى الطلاق (قوله تأخير) أى الطلاق (قوله المعتمد فواتم الخ) أى فقوله ودخولها ضعيف (قوله وهو) أى سقوطه (قوله كونه) أى دخول الثانى (قوله له) أى النرق ٩٩ (قوله أنه) أى الثانى (قوله

عروض) أى حدث (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب ثبوت (قوله أثر) أى موجب الخیار (قوله فيه) أى دخول الأول (قوله لم يعتبز) أى دخول الأول (قوله وضعف) بضم فسكسر مثقلا (قوله أنه) أى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام (قوله لكونه) أى التأخير (قوله أذهب) أى تأخيرها ثلاثة (قوله فيه) أى زمن التأخير (قوله الاحسن) مفعول تنظر (قوله من الامرين) أى البقاء والافراق بيان للاحسن (فصل الصداق) *

(قوله وأخوه) بفتح مثقلا أى المصنف الصداق عن غيره من اركان النكاح (قوله الملتزم) بفتح الزاى (قوله لدلائله) أى الصداق (قوله أنه) أى الصداق (قوله واسقاطه) أى الصداق (قوله أى النكاح) (قوله لزومه) أى الصداق (قوله فيه) أى النكاح (قوله ولا يرد) بضم ففتح أى جعل امكان لزومه شرطا فى النكاح (قوله بلزومه)

فعلى انه امر اولى (وصداق المنزل) على انه امر ثانى كان العبد مبيعا او فاسدا لادائه لا لصداقه فلها مهر مثلها اتفاقا قاله اللخمي وظاهره سواء اختارت القرأى او البقاء وسواء علم العبد عتقه ام لا وهو ظاهر لاستيفائه بضع حرة ولا عترة بعدم علمه وعطف على تسقطه قوله (او) الا ان (بيننا) أى العبد من كمال عتقها قبل اختيارها فلا خيار لها الفوات محله وهى العصة بالطلاق البائن ولها نصف الصداق ان ابانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها أو قبله لعدم تقوية العصة وعكسه من رجعتها فلها ايصال طلاق بائنة فتكون مثبتة (او) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها (و) قبل الاختيار (منه) القرأى فقد سقط خيارها زال سببه وهو رقيق زوجها وظاهره ولو لم تعلم بعته قبل الإبداء عتقه (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (الحيض) به امنه وامنه فلا يسقط خيارها ولو جوب تأخيرها شرعا ابن رشد فان طلقته حائضا فلا رجعة لها لانه بائن (وان) عتق العبد بعد عتق الأمة ولم يعلم به واختارت فراقه (وتزوجت) غيره (قبل علمها) بعته (و) قبل (دخول) العبد (هاقات) على العبد (بدخول) أى تاذ الزوج (الثانى) بهما ولو بدون وطء الشارح المعتمد فواتمها بتاذ الثانى ولو بعد دخول الأول غ سقط من بعض النسخ ودخلها وهو الصواب فان قيل تقدم فى ذات الوليين ان شرط كونها الثانى بدخوله غير عالم كونه قبل دخول الأول فما الفرق بينهما على الصواب قيل لعله انه لما عرض موجب الخیار بعد دخول الأول اثر فيه خلافا فلم يعتبز ودخول الأول فى ذات الوليين لم يعرض بعده ما يحل به فاعتبر ولا نفوت عليه بدخول الثانى غير عالم والله اعلم (ولها) أى من كمال عتقها تحت عتد (ان وقفها) العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقها لاختار البقاء او الفراق (تأخير) باجتهاد الحاكم وقال اللخمي والمأزى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام وضعف مع انه ليس منافيا لكونه بالاجتهاد اذ هو اجتهاد من بعض الحكام ولا نفقة لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) أى التأخير الاحسن لهما من الامرين فتختاره

(فصل) فى بيان احكام الصداق وأخوه لم يقرغ له الطول الكلام عليه (الصداق) أى المال الملتزم للخطوبة لئلا عتقها بفتح الصاد افصح من كسرها ويقال له صدقة بضم الدال وفتحها قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن ماؤن من الصدق لدلائله على صدق الزوجين فى موافقة الشرع ويسمى مهر او طول بفتح الطاء واجرة ونفقة ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة ابن عرفة الاظهر انه غير ركن فى صحيح النكاح واسقاطه ما اف له فامكان لزومه شرط فيه ولا يرد بلزومه فى نكاح التسمية لانه اعراض فلا ينافى الامكان الاصلى وقول ابن الحاجب وغيره ركن يرد بعده فى نكاح تفويض وقع فيه طلاق او موت قبل البناء لان ركن العاظم ركن للخاص وفيها لو استثنى من اعتق امته قبل البناء مهرها صح فى نكاح التسمية وبطل

أى الصداق (قوله لانه) أى لزوم الصداق فى نكاح التسمية (قوله ركن) أى الصداق ركن (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر قول (قوله بعده) أى الصداق (قوله فيه) أى نكاح التفويض (قوله لان ركن العام ركن للخاص) على يرد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله استثنى) أى اشترط (قوله مهرها) مفعول استثنى (قوله صح) أى استثناه (قوله وبطل) أى استثناه

(قوله في شرط) أي اشترط صلة كاف التشبيه (قوله به) أي الصداق (قوله وعلمه) أي الصداق (قوله عليه) أي الصداق تسليما واستلاما (قوله وعدم النهي) أي عن المعاوضة به بخصوصه احتراز عن كاب الصيد وجزء الضحية (قوله والغرر) بفتح المعجمة والراء عطف على النهي (قوله في الجملة) أي في بعض الصور قيد في عدم الغرر (قوله لا غمقار يسير الغرر في الصداق) علة لقوله في الجملة (قوله في الصداق) صلة اغتفار (قوله كصداق) بلا تنوين لاضافته للمثل الخ تمثيل للغرر اليسير المقتدر في الصداق المعجمة وسكون الواو أي جهاز (قوله المثل) بكسر فسكون أي

١٠٠

(قوله وشورة) بفتح الشين

للزوجة (قوله دون الثمن) حال من الصداق أي منفردا باغتفار الغرر اليه عن الثمن (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله العاقدان) أي الزوجين أو المتبايعين (قوله لانه) أي اختيار الاحسن (قوله وهو) أي التقييد بقوله العدد (قوله يختار) بضم الياء (قوله نكح) أي تزوج (قوله مطلقا) أي في القليل والكثير (قوله منه) أي الاختيار (قوله فاما يختار الارفع لنفسه) أي الصداق الثابت تلقه بلا تعدد ولا تفریط من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في الشكاح الفاسد وهذا اذا لم يطلعه الزوج قبل البناء والافسأني (وتلقه) أي الصداق بدعوى من هو يسه منه غير ثبوت كبسج اختيارها يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق في الزوج فيما يغاب عليه وكذا الزوجة فعلم حل قوله وضمائه على صورة الثبوت وتلقه على صورة عدمه حتى يتغيرا وان كان الضمان مسببا عن التلف افاده عب البنائي كلام المصنف اذا لم يقع طلاق ولا فسخ قبل الدخول والافسأني كلام عليه وفيه مسامحة فان البائع ان ادعى تلف ما يغاب عليه ولا ينة له تخبر المشتري في الفسخ وعدمه كما يأتي في قوله وخبر مشتري غيب او عيب ولا خيار للزوجة هنا في الفسخ بل ترجع بقيمته او منله فهو في مطلق الرجوع وقوله وتلقه بغنى عنه قوله وضمائه لتسببه عنه فحقه وضمائه ان تلف كالمبيع وجواب زوجيه يحمل ضمائه على ثبوت تلقه وتلقه على عدمه عمل باليد وقال بعض اصحاب ابن غازي في هذا محل الفقه ظاهر وكلام خليل لايس (واستحقاقه) أي الصداق المعين بعد العقد بدو جبر جوعها عليه بقيمته ولا ينفسخ الفسخ بخلاف المبيع فيفسخ واما المثل مطلقا والمقوم الموصوف فترجع بمثله ان استحق والمقوم المعين من المسائل التي استغناها المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض

(قوله والا) أي وان طلقتها قبله (قوله فعل) بضم العين (قوله الثبوت) أي الثبوت (قوله عدمه) أي الثبوت بما (قوله وان كان الضمان الخ) حال (قوله قبل الدخول) تنازع فيه طلاق وفسخ (قوله وفيه) أي تشبيهه تلف الصداق بتلف المبيع (قوله فهو) أي التشبيه (قوله لنفسه) أي الضمان (قوله عنه) أي التلف (قوله فحقه) أي التعبير (قوله عمل باليد) أي استظهاره لاستئذنه من النقل (قوله لايس) أي لا يفهم (قوله عليه) أي الزوج (قوله بقيمته) أي الصداق (قوله مطلقا) أي

معينا كان ام لا

(قوله او قيمته) أى ما خرج من يده عطف عليه (قوله الانسكاخا) أى استحق صدقه المعين المقوم (قوله فترجع) أى الرجوع على زوجها (قوله بعوض) أى قيمة (قوله فتشبيهه الصداق الخ) تفرع على قوله وجب رجوعها بقيته الخ (قوله فى هذه) أى صورة الاستحقاق صله التشبيه (قوله فى الجلة) خبرا تشبيهه (قوله به) أى الصداق (قوله ورده) أى الصداق (قوله به) أى العيب القديم (قوله فى الفسخ) صله كافي التشبيه (قوله اذا استحققت السلعة) صله الفسخ (قوله اوردت بعيب) عطف على استحققت (قوله ولم تنت) حال (قوله لان عقد النكاح الخ) صله لقوله لم يجعلوا النكاح الخ (قوله فانترفا) أى النكاح والبيع فى الفسخ وعدمه (قوله بالباقي) أى بعد الاستحقاق (قوله ولو كان) أى المستحق ١٠١ او المعيب (قوله وفى رد الباقي) الخ

عطف على فى التماسك (قوله وان كان) أى الصداق الذى استحق او تعيب بعضه (قوله المهر) بفتح الميم نعت الدار (قوله فلها) أى الزوجة (قوله حبسها) أى ابقاء الدار لنفسها (قوله وردت بقيتها) أى الدار عطف على حبسها (قوله قيمتها) أى الدار (قوله أيسرها) أى اقل الدار (قوله نافه) أى يسير جدا (قوله رجعت بقيته) أى ما استحق (قوله وكذا) أى الدار فى التفصيل (قوله ويسير المستحق) بفتح الحاء الموحدة من اضافة ما كان صفة (قوله من العبد) صله المستحق او يانه (قوله ككثيره) خبر يسير أى فى التخفيف التمسك بالباقي والرجوع بقيمة المستحق ورده (قوله فليس الصداق

بما يخرج من يده او قيمته الانسكاخ أى فترجع بعوض ما استحق لبايها من يدها وهو البضع فتشبيهه الصداق بالبيع فى هذه فى الجلة (ونهيه) أى اطلاع الزوجة على عيب قديم فى الصداق وجب خيارها فى التمسك به ورده على الزوج به رجوعها عليه بقيته المقوم المعين ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن يونس ونعتا القيمة يوم عقد النكاح عبد الحق لم يجعلوا النكاح كالبيع فى الفسخ اذا استحققت السلعة اوردت بعيب ولم تنت لان عقد النكاح قد تقرر به الموارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والابناء فلم ينبغ فسخه والبيع لا ضرر فى فسخه فى قيام المبيع فاقترقا (او) استحقاقا وتعيبا (بعضه) أى الصداق فان كان مقوما معناه فلها الخيار فى التمسك بالباقي او السالم من العيب والرجوع بقيمة ما استحق او ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفى رد الباقي والسالم والرجوع بقيمة الجميع وان كان مثليا او موصوفا فلها الرجوع بمثل المستحق او المعيب قال فى المدونة ان استحق من الدار المهر ما فيه ضررها حبسها واخذ بقيته ما استحق وردت بقيتها وان استحق أيسرها كبيتا ونافه رجعت بقيته فقط وكذا العروص والارض ويسير المستحق من العبد والامة ككثيره اه قلت وكذا يسير ما يفسده قسمة كالجبة والقميص وغامه فى الاستحقاق قاله ابن عرفة فليس الصداق كالبيع فى حرمة التمسك باقل ما استحق وتعيبا أكثره لان التمسك به فى الصداق فى نظير العصة لافى نظير بعض الثمن الجهول الذى لا يعرف الا بالتقويم والقسمة كما فى البيع وخبر ضمانه وما عطف عليه (كالبيع) يتسامح فى بعضها كما تبين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة مطيئة (فاذا هى خرفة غله) أى اخلل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح كمن تزوجت بمهر فوجدت به عيبا فلها امثلة غير معيب ان وجد والا فقيته والبيع يفسخ ان وقع على عيبه وعكس صورة المصنف ان وقع بقلة خرفا فاذا هى خيل يثبت النكاح ايضا ان رضيا بخلاف ناكح معتدة تظهر انقضاء عدها قبل عقده فهو لازم لهما والفرق ان ذات المعتدة هى العين المودة عليهم او غماظن تعلق حق الله تعالى بها فظهر عدمه وفى الاولى تقول ان كرهت لم تصدقنى خلا وكذا هو ان كره ابن عرفة فيها من تزوجت على قلال خل باعيانهم افوجدتها خيرا كمن تزوجت على مهر وجدته بعيبا ترده وتأخذ مثله ان وجد

كالبيع فى حرمة التمسك باقل الخ) تفرع على قوله ولو كان الاكثر (قوله لان التمسك) بفتح السين صله لقوله ليس الصداق كالثن الخ ويان للفرق بينهما (قوله النكاح) تفسير افعال وقع المستتر فيه (قوله غير معيب) حال من مثل (قوله ان وجد) بضم فكسر أى المثل (قوله والا) أى وان لم يوجد مثله (قوله عيبه) أى اخلل فتبين خيرا (قوله وضياه) أى الزوجان اخلل (قوله فهو) أى النكاح (قوله وفى الاولى) بضم الهمز أى النكاح بضمير قتيبت خلا (قوله تقول) أى الزوجة (قوله وكذا) أى المذكور وهى الزوجة فى القول هو أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله فوجدتها) أى القلال (قوله كمن تزوجت الخ) خبر من (قوله ترده) أى الموجود الخ يان لوجه الشبه

(قوله لثبوت أثر العقد الخ) علة لا يفسخ الخ (قوله اذ لا يصح الخ) علة كالمستثناة (قوله وبقروغهم) بيان لما دخل بالكاف (قوله ونص عليه) اي الرقيق ولم يكتف بدخوله بالكاف (قوله فيه) اي الرقيق (قوله غزير) اي الرقيق لكثرة أنواعه واحواله (قوله المتوهم) بفتح الهاء اي منه ١٠٢ (قوله وهو) أي غير الموصوف (قوله يتوهم) أي منه (قوله فيجب) اي يثبت (قوله

الاربعة) اي الشورة وما بعده (قوله لكسب) اي فنية (قوله وعلى الثاني) اي وسط الاسنان من كسب البلد صلته حمل (قوله وتصحيح ز الاول) اي وسط ما يتناكح به الناس بالانظر الى كسب البلد من اضافة المصدر الى فاعله وتكميل عمله بنصب منهوله (قوله ينظر) يضم الياء وسكون النون وفتح الطاء الخ خبر تصحيح (قوله ولا خصوصية) اي في الحمل على الحمول (قوله وفائدته) اي الحمل على الحمول (قوله بقريته) صله اراد اضافة الملبان (قوله الواقع) نعت الرقيق (قوله من كونه) اي الرقيق حبشيا الخ بيان لجنسه (قوله تقليلا الخ) علة لا شترط ذكره (قوله قاله) اي اشتراط جنس الرقيق (قوله لم يذكر) يضم الياء وفتح الكاف اي جنس الرقيق (قوله وعدم شرط ذكره) اي جنس الرقيق عطف على شرط ذكر الخ (قوله منسه) اي ابن عرفة (قوله والا) اي وان كان

الافقيته ابو حفص وبدا الحق لا يفسخ النكاح بخلاف البيهقي لثبوت أثر العقد بحرمة المهر ثم ذكر اربع مسائل كالمستثناة من قوله كالثمن اذ لا يصح كون شيء منها غنما فقال (وجاز) النكاح (بشورة) بفتح الشين المججمة وسكون الواو اي متاع بيت معروف بعادة الحضرية او بدوية واما بضمها فاجال بالفتح الجيم (و) (عدد) محصور كالثمة (من كابل) وبقروغهم (اورقيق) وثياب ولو غير موصوف ونص عليه لثبوتهم المنع فيه لكثرة غزيره قالوا احسد من كابل اولى بالجواز طي المتوهم غير الموصوف وهو فرض المدونة وابن الحاجب وغيرهما اما الموصوف فلا توهم فيه البناء في الموصوف يتوهم من حيث فيه السلم الحال واما بعدد من شجر فلا يجوز الا ان كان معينا او موصوفا وموضعه بملكه قاله ابن عبد السلام (و) (جاز النكاح) (صدقا مثل) بكسر فسكون أي نظير للزوجة المتبلى يجوز النكاح بصدقا مثل المثل فيجب بالعد ونصفه بالطلاق قبل البناء وجميعه بالموت الا ان يتفق على شيء غير جميع الحكم له اه (واها) أي الزوجة في المسائل الاربع لا الاخيرة فقط (الوسط) أي المتوسط بين الاعلى والادنى من شورة مثله في حضر او بدو وعد من كابل اورقيق في سن يتناكح به الناس ولا ينظر ان كسب البلد على الاصح ومن صدقا مثل يرغب به مثله في مثله ويكون الوسط من ذلك كله (حالا) بشد اللام أي غير مؤجل في التذيب وعليه الوسط من الاسنان الموضع وفي المدونة الاصلية وعليه الوسط من ذلك فقبل معاد وسط ما يتناكح به الناس فلا ينظر رالى كسب البلد وقيل وسط الاسنان من كسب البلد اه وكلام المصنف محتمل لهما وعلى الثاني حمله جسد عجم في حاشيته وتصحيح ز الاول ينظر من اين ولا خصوصية لهذه المسائل اذ كل صدقا وقع على السكوت حمل على الحمول كما يأتي في قوله ولم يقيده الاجل وفائدته دفع توهم الفساد لو وقع على السكوت بناني (وفي شرط ذكر جنس) اراد الجنس الغروي أي الامر الملكي الشامل للجنس والنوع والصنف المنطقيات بقريته اضافة الى (الرقيق) الذي هو صنف من الانسان الذي هو نوع من الحيوان الذي هو جنس الواقع صدقا فان كونه حبشيا او نجيبا او روميا تنبأ لا لغزير قاله صنفون فان لم يذكر فسد النكاح فيفسخ قبل البناء ويجزى بعده بصدقا المثل وعدم شرط ذكره قاله ابن المواز ولها الصنف الغالب بالبلد فان استوى صنفان فلها النصف من كل منهما وان استوت ثلاثة فلها من كل صنف ثلث وهكذا (قولان) مستويان عند المصنف البناني يؤخذ من ابن عرفة ان الثاني هو المشهور وهو ظاهر المدونة وذكر ابو الحسن ان ظاهرا نقل ابن نونس والخمى ان قول صنفون خلاف مذهب المدونة فالاولى الاقتصار على قوله وعد من كابل اورقيق ويؤخذ منه أيضا ان قول صنفون ليس على اطلاقه كما عند المصنف بل مقيد بما اذا لم يكن للنكاح جنس معتاد والا فلا يشترط ذكره ولا خصوصية للرقيق بذلك وقد أتى ابن عرفة بعبارة عامة انظر طي ابن عرفة

للكساح جنس معتاد (قوله انظر طي) نصه المراد بالجنس الصنف كما في عبارة ابن عرفة ولا خصوصية للرقيق وقد أتى ابن عرفة بعبارة عامة وانصه في كونه بمطلق من صنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه وان خصص بجنس المراد به الا يجوز لقول التلقين يجوز على وصيغته او بعد مطلق وجهه ان يثبت مع فلا يثبت بعبارة ابن القصار انه =

كنسكاح تقويض وظاهرها مع الصقلي وابن حجر عن بعضهم وغير واحد عن ابن عبد الحكم اه قدسب اظاهر المدونة الصفة
ثم قال وعلى المشهور سمع عيسى ابن القاسم يقضي بوسط الصنف اه فظهر ان ظاهرها هو المشهور فلو اقتصر المصنف على قوله
وعدد من كابل الخ لكان جازيا على المشهور وعلى ظاهر قوله او من نكح على جهازيت او خادم ولم يصف جاز ذلك ولها خادم
وسط وان نكح على مائة مائة او شاة او بقرة ولم يصف جاز وعلمه وسط من الاسنان وكذا على عبد غير عينه ولم يصفه ولا ضرب له
اجلا جاز ذلك وعلمه عبد وسط حال اه نصها على اختصاصه او في سعيد وقول سحنون المشروط لذكر الصنف ليس هو مطلقا كما هو
عند المصنف بل هو مقيد بما اذا لم يكن للنسكاح جنس معناه والافيجوز كما اشار له ابن عرفة وانما يعرف القول بالمنع مطلقا
لا بن عبد الحكم وقد حكمو اشد وذه ولم يحسن المصنف سابق القوانين لافي مختصره ولا في توضيحه (قوله وفي كونه) اي
الصادق (قوله بطلق) اي بشئ مطلق (قوله من صنف غير موصوف) ١٠٣ اي كابل او بقر او غنم او رقيق

او ثياب (قوله جازيا) خبر
كون (قوله او ان خصص)
بضم فكسر مثة لا اي
الصادق بطلق من صنف
غير موصوف (قوله يجنس
له) اي الصداق (قوله
لا يجوز) اي الصداق بطلق
من صنف غير موصوف
(قوله يجوز) اي النسكاح
(قوله مطلق) اي عن بيان
صنفه (قوله وجهازيت)
عطف على وصيف (قوله انه)
اي النسكاح على مطلق
من صنف غير موصوف
(قوله خامسا) خبر كون
(قوله نظر) خبر مبتدا اخبره
في كون (قوله وكونه)
اي النسكاح (قوله بطلق)
اي عن التخصيص والتمييز
(قوله اعم) اي عام لاجناس
(قوله ممنوع) خبر كون

وفي كونه بطلاق من صنف غير موصوف جازيا ابتداء او بعد وقوعه او ان خصص بجنس له
رابعا لا يجوز لقول الثقلين يجوز على وصيف او بعد مطلق وجهازيت مع ظاهر نقل عياض
عن ابن القصار انه كنسكاح تقويض وظاهرها والصقلي مع ابن حجر عن بعضهم وغير واحد
عن ابن عبد الحكم وفي كون قول ابن حجر ان كان للنسكاح جنس معناه جازيا والافسد خامسا نظر
وكونه بطلاق من جنس اعم ممنوع لنقل الشيخ عن محمد كنسكاح بعرض لم يوصف بأي عرض من
العروض يفسخ قبل البناء حتى يقول بثوب كان او صوف وان لم يصفه فلها الوسط وكذا
في الاول قاله ابن القاسم قلت يريد انه يمنع باولو غير موصوف مطلقا لقولها ان كاتبه باولو
غير موصوف لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته والكتابة اخف من النسكاح في الغرض وقول ابن
حرث انه قوا فبين تزوج امرأة على عبدان لها عبد او صفا خلاف نقلهم قول ابن عبد الحكم
اه طئي فلا دليل في كلام ابن عرفة على مخالفة العروض للرقيق لان كلام المصنف في الصنف
وعبر عنه بالجنس لاضافته للرقيق فهي تبين ان مراده الصنف وتقدم في كلام ابن عرفة انه لا فرق
فيه بين الرقيق وغيره وان ابن عرفة عبر فيه بالصنف واتى بعبارة تم الرقيق وغيره ولمافرغ
منه اتي بالجنس العام معبرانية بعبارة تم الرقيق وغيره ايضا كما ترى فلا فرق بينهما وهذا ظاهر
لمن تأمل وانصف فوقعه بثوب عام يفسخ قبل البناء كوقوعه بصميان عام ووقعه بثوب
صوف او كان بأي فيه الخلاف كوقوعه برقيق (و) ان تزوجها بعدد من رقيق ولم يقيد باناث
ولاذ كور للزوجة (الاناث منه) اي الرقيق الذي سماه صداقا (ان اطلق) الزوج عن
التقييد بالذكورة والانوثة لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن طئي الرواية في الرقيق
ونقت ذلك على عرف فمعمل في غير الرقيق به ايضا ونص الرواية سمع ابن القاسم من نكحت
بارؤس اشترى لها الاماء لا العبيد ليس فيه سنة الا ما جرى به عمل الناس ومتهوم الشرط انه
ان قيد بذكورة او انوثة عمل به وهو كذلك (ولاعهدة) أي ضمان للزوجة على الزوج في الرقيق

(قوله وان لم يصفه) أي ثوب النكاح والصوف مثلا مبالغة في جوارحه واستغنائه شرط جوابه ما يليه (قوله وكذا) أي الجنس
الاعم في الامتناع (قوله انه) أي النكاح (قوله مطلقا) أي عين وزنه او عدده ام لا (قوله فهي) أي الاضافة (قوله مراده) أي
المصنف (قوله ووقعه بثوب صوف او كان) يأتي فيه الخلاف كوقوعه برقيق طئي فنقل ابن عرفة عن محمد في ثوب صوف
او كان لها الوسط ابن المواز يقول كذلك في الرقيق والله أعلم (قوله لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن) أي في النكاح
عنه القضاء لهن بالاناث (قوله الرواية) أي في القضاء بالاناث (قوله وبنت) أي الرواية (قوله ذلك) أي القضاء بالاناث (قوله به)
أي العرف (قوله سنة) بضم السين وشدة النون أي حديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الشرط) أي ان اطاق
(قوله عمل) بضم العين (قوله به) أي ما قبله

(قوله ان لم تشرطها) أى الزوجة العهدة (قوله عليه) أى الزوج (قوله به) أى الشرط (قوله وهو) أى عهدة الاسلام وذرة
لتذكر خبره (قوله فان لم يعلم وقته) أى الدخول مفهوم ان علم (قوله فلا يجوز) أى النكاح المؤجل صدقه كله أو بعضه
للدخول (قوله فلا تنافى في كلام المصنف) تقرير على قوله أى تيسر الدنانير والدرهم وقوله ملئاً بغير الدنانير والدرهم كعقار
وعروض (قوله فان لم يكن ملئاً) مفهوم ان كان ملئاً (قوله تأجيله) أى الصداق (قوله بمسرة) أى الزوج (قوله وفى كون
تأجيله) أى الصداق (قوله بطلابه) ١٠٤ (قوله او التصديق) عطف على هبة (قوله ولا

الصداق ثلاثة أيام من كل حادث ولا سنة من جذون وجذام وبرص ان لم تشرطها عليه
والاعمال به كما ساقى في باب خيار العيب عن ابن محرز واما عهدة الاسلام وهو ضمان الصداق
من عيب او استحقاق فثابتة وان لم تشرط (و) جاز النكاح بصداق معلوم مؤجل كله أو بعضه
(الى الدخول) من الزوج بالزوجة (ان علم) بضم فكسر وقته بعداتهم كيام النيل عند بعض
اهل قرى مصر والربيع عند ارباب المواشى وهذا الثمار عند اربابها فان لم يعلم وقته كاهل
الامصار فلا يجوز بطله الاجل ويفسخ قبل البناء وعرضي بعده بصداق المثل (او) الى
(المسرة) أى تيسر الدنانير والدرهم للزوج فيجوز (ان كان) الزوج (ملئاً) بغير الدنانير
والدرهم كعقار وعروض فلا تنافى في كلام المصنف فان لم يكن ملئاً فلا يجوز تأجيله بمسرة
لزيادة الغرور وان وقع فسح قبل البناء ومضى بعده بصداق المثل وفى كون تأجيله بطلابه كئاجيله
بالمسرة أو كئاجيله بموت او فراق قول ابن القاسم وابن الماجشون (و) جاز (على هبة العبد)
مثلاً الذى فى ملكه (الفلان) كئاجيلها واخيها واخوتها او اجنبي منها او التصديق به عليه ولا مهر
لها سواء لانه يقدر انهم ملكته ثم وهبته او تصدقت به على فلان فليس فيه دخول على اسقاط
الصداق ابن عرفة الباجى فان طلقها قبل البناء رجعت في نصف العبد وان فات بيد الموهوب
له تبعه يصرف قيمته ولا يتبع المرأة بشئ (او) على ان (يعتق) الزوج (اباها) أى الزوجة مثلاً
وابنها واخاها وامها بمن يعتق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء لها (او عن نفسه) أى الزوج
وله ولأؤه البساطى عتقه عن نفسه في تطير ملك عصمتها استلزم تملكها اياه قبله فلذا صح وقوعه
صدقا فليس فيه دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروعى امر ان تقدير دخوله في ملكها
فصح كونه صدقا وتقدر ملكه اياه بعد ملكها فعقدت وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم
العتق القليل فقد استلزم عتقه عليها بمجرد صداق الزوج محلاً فلا ولأه قلت الامور
العقدية تقع معافقة عنه وتعليقها بعاقبة عليه او وقعت بها والاحسن ان تقدير دخوله
في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم ملكها له بالفعول فلم يؤد اعتاق الزوج الى عدمه
والله أعلم اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكاف وولى
غيره (تسليمه) أى المهر مجزئاً بلا تأخير الزوجة الرشيدة وولى غيرها (ان تعين) الصداق كعقار
أو حبان أو عرض معين سواء اطاق الزوج أم لا بلوغ الزوج أم لا ولا يجوز تأخيرها لانه غرر
اذ لا يدرى هل يستمر بماله أو يتغير وهذا يقتضى ان تعجيله له حق لله تعالى وان العقد يقصد
بتأخير مطلقاً والذى يفيد كلام المصنف هو ان شرط التأخير والافتقار له

مهر لها سواء حال (قوله
لانه) أى الشأن (قوله
يقدر) بضم ففتح مثلاً
(قوله انما) أى الزوجة (قوله
ملكته) أى الزوجة المهر
(قوله فليس فيه) أى
النكاح على هبة الصداق
او صدقته اطلاق (قوله
رجعت) أى الزوج على
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله وان فات) أى
العبد (قوله تبعه) أى الزوج
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله الزوج) تفسير
لفاعل يعتق المستتر فيه
(قوله وله) أى الزوج (قوله
قبله) أى ملك عصمتها (قوله
وان كان الولاء) حال
(قوله ثم قال) أى البساطى
(قوله العتق) مفعول
مقدم (قوله التملك) فاعل
استلزم (قوله فقد استلزم)
أى التملك (قوله عتقه) أى
الرقيق (قوله عليها) أى
الزوجة (قوله بمجرد) أى
الملك (قوله له) أى الزوج
(قوله له) أى عتقه عليها (قوله

للزوجة) صله تسليم (قوله وولى) عطف على الزوجة (قوله الصداق) تفسيراً على تعين المستتر فيه (قوله حق
معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا يدرى) بضم الاء وفتح الراء (قوله هل يستمر) أى الصداق المعين
(قوله وهذا) أى التعليل (قوله تعجيله) أى الصداق المعين (قوله بتأخير) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر
(قوله والا) أى وان لم يشرط تأخير

(قوله اسقاطه) اي التجهيل (قوله فيه) اي تأخيرها بالشرط (قوله لدخوله) اي الصداق المعين (قوله من معنى العروض الخ) بيان لما واضافته من اضافة ما كان صفة (قوله فان المرأة) اي ١٠٥ الرشيدة الخ خبر ما (قوله او من يلى

عليها) اي يتولى على المرأة غير الرشيدة (قوله تجهيل قبضه) اي الصداق المعين من العروض ونحوها (قوله ثم قال) اي الميطي (قوله فيه) اي المعين (قوله لا شرط) اي لتأخيرها (قوله تؤخذ) اي تأمل (قوله فتكن) بضم ففتح مثقلا (قوله على انه) اي الشان (قوله به) اي تجهيله (قوله ان طلبته) اي التجهيل (قوله وتنازعا) اي الزوجان (قوله في التبدلة) بان طلب الزوج الدخول قبل دفع خال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (قوله منه) اي الدخول (قوله وهو) اي موتها (قوله يكمله) اي المهر (قوله عليه) اي الزوج (قوله بلغته) اي السياق (قوله لانها) اي النفقة (قوله وهو) اي الاسقناع (قوله ان طلبه) اي الزوج السفر (قوله فقيها) اي المدونة (قوله يظعن) باجمع الظاء (قوله يسافر) قوله وان كرهت حال او بالغة (قوله فله الخروج) اي السفر (قوله به) اي صداقها (قوله فمكون اي فقر زوجها) قوله وان

حتى لها فيها اسقاطه اذ لا يحظر فيه لدخوله في ضمانها بالعقد وهذا ظاهر كلامهم ومنه ان الميطية وما اصدقه من معين العروض والريق والحيوان والاصول فان للمرأة او من يلى عليها تجهيل قبضه من يوم العقد ثم قال ولا يجوز النكاح بالشرط تأخير القبض فيه كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله فان للمرأة الخ اشارة الى ان ذلك لها اولها التأخير اذ لو كان واجبا لله تعالى افعال عليها والحال انه لا شرط وحكم بيع معين الذي يتأخر قبضه هذا سبيله لكن فيه كلام وتنبه ليل ياتي ان شاء الله تعالى وفي الجواهر ان كان الصداق معين كدار او عبد او نحوهم اقلها اولوليم اطلب تجهيله وان لم تؤخذ فالتجهيل الدخول لان ضمان ما كان معينها اه فجعل الحق لها وعلاه بان الضمان منها فتكن من اخذ ما ضمنه لتصونه فلم يزلوا بالفرق كما عله المصنف في توضيحه تبعه ابن عبد السلام ولولا كلامه في توضيحه لمحل قوله ووجب تسليمه على انه يقضى لها به ان طلبته لانه لا يجوز تأخير كقول ابن الحاجب ويجب تسليم حاله وما يحل منه باطاقة الزوجة وبلوغ الزوج اه لكن تغيير الاسلوب بقوله ووجب تسليمه ان تعين وقوله والا فلا يمنع نفسها بادل على انه اراد كلامه في توضيحه قاله طي (والا) اي وان لم يكن الصداق معين او تنازعا في التبدلة (فلاها) اي الزوجة (منع نفسها) من دخول زوجها بها حتى يسلمها الصداق وكذا الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم يمتكبنه من نفسها قبل قبضه امنه وبيع دينار على الله تعالى ان كانت سليمة من العيوب الموجهة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بغير اقيام له به لرصاه به او حدوثه بعد العقد واصله منع (من الدخول) اي اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فله امنه من (الوطء بعده) اي الدخول وليس للزوج امتناع من دفعه ولو بلغت السياق اذا غايته موته او هو يكمله عليه بخلاف النفقة فلا يجب لمن بلغته لانها في مقابلة الاسقناع وهو متعذر عن بلغته (و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخل بها او وطئها البساطى نظرت في كلامهم فوجدته يعطى ان لها المنع من السفر وان دخل ووطئ اه طي ما قاله صواب غير ان فيه تفصيلا لم يحمله قوله فقيها في ارجاء السطور وللزوج ان يظمن زوجته من بلد الى بلد وان كرهت ويتفق عليها وان قالت حتى اخذ صداقي فان كان في بلد اخر وجعته به دينارا ابن يونس يريد في عدمه واما ان كان مومرا فليس له الخروج بها حتى تأخذ صداقها وقال ابو عمران قال عبيد الحق بعد ذكره كلام أبي عمران وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا ان كان يخرج بها الى بلد تجرى فيها الاحكام فلا كلام لها والا فلا يخرج حتى تأخذ صداقها وهذا خلاف قوله في توضيحه الامتناع من السفر قبل قبض صداقها انما يكون قبل الدخول بها وتبيع في هذا ابن عبد السلام وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ما حل) من المهر بالاصالة او بانقضاء اجله لانها بائنة والبائع لم يمنع سلعة حتى يقبض منها (لا) منع نفسها من الزوج (بعد الوطء) او التمكن منه وان لم يوطأ فليس لها منع نفسها منه معسرا كان او مومرا هذا ظاهر كلامهم خلافا لثمة بعض عدم منعها نفسها من وطء بما اذا كان مومرا ولا يمنع لها ايضا من سفره بها ان وطئها وهو معسر لان مكنته ولم يفعل فآذنه ابن عرفة

١٤ مخ في كان اي الزوج (قوله والا) اي وان كان يسافرها الى بلد لا تجرى فيها الاحكام (قوله وتبيع) اي المصنف

واحد وجع وفي الخط عن التوضيح والمدونة انه كالوط ثم انما يسافر به البلد تجرى فيها الاحكام وهو حرم آمن عليها والطريق مأمونة والبلد قريب لا ينقطع خبرها عن أهلها ولا خبر أهلها عنها فالعبد لا سفر له بن وجته ولو أمة وتجرى هذه الشروط في سفره به حال يسره ايضا فلها الامتناع قبل الوط حتى تقبض حال صداقها قاله أحمد عن ابن يونس الا ان يسافر لبلد تأخذ فيه الاحكام اه عب البناني أجف ز هنا وفي التوضيح عن ابن عباس السلام وأما امتناعها من السفر معه قبل قبض صداقها فانما يكون لها قبل الدخول اه بفعل الدخول مسقطا فآخرى الوط قاله الخط وقال في ارجاء الاستور من المدونة وللزوج ان يظعن الى آخر ما سبق عنها وعن ابن يونس وعبد الحق ثم قال فقوله لا بعد الوط مبرج للسفر كما يرجع لما قبله لكن هل له بعد الوط السفر مطلقا وهو ظاهر المدونة وابن عبد السلام والتوضيح أو يقيد بكونه عديما وهو ما لا ينسأ أو يقيد بكون السفر الى بلد تجرى فيه الاحكام وهو ما لم يعض شيوخ عبد الحق وبه تعلم ان ما للباطي وقزبه الخرشى من رجوع قوله لا بعد الوط لما قبل السفر فقط وان لها الامتناع من السفر معه ولو بعد الوط غير صحيح فليس لها منعه نقسها بعد وطئها في كل حال (الا ان) بفتح الهمزة حرف مضد في صلتها (يستحق) بضم المثناة تحت وفتح الفوقية اى الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوط حتى تقبض عوضه لان من جهتها مكنته حتى يتم لي فلم يتم ان غرها الزوج بان علم انه لا يستحق بل (ولو لم يغرها) اى الزوج الزوجة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازي كذا قال ابن رشد في رسم العشور من معاص عيسى انه أظهر الاقوال وهو المعقد وقيل ليس لها الامتناع بعد الوط سواء استحق أو لا غرها أو لا وقيل ان غرها فلها المنع والا فلا وهما ضيقان عدوى (ومن بادر) من الزوجين بمكين صاحب به مما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الاثم تمكينه مما في جهته فامتنع (أجبر) بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر الموحدة (له) اى المبادر ونائب فاعل أجبر الزوج (الاخر) بفتح الخاء المعجمة على تمكينه مما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين أقادهما بقوله (ان يبلغ الزوج) الحلم على المشهور لا مجرد اداة الوط لعدم كمال لذة بها وعكسه (وأمكن وطؤها) اى الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافة فلا يشترط بلوغها الحلم الكمال اللذة بها بدونه متى أمكن وطؤها وبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلوبا وامكان وطئها شرط فيه طالبا كانت أو مطلوبة وفي مفهوم هذا تفصيل فان كان عدم امكانه لصغر أو مرض بلغت به السباق فلا جبر وان كان لمرض لم تبلغ به السباق فالجبر كما في المواقى وهذا في الصداق غير المعين وأما المعين فقد تقدم حكمه أبو الحسن ان كان الصداق مضمونا فلا تستحق قبضه الا ان يكون الزوج بالغاً وهي في سن من يبنى بها وانما يستحق قبض الثمن عند قبض المثلون الاتجيمه قبل البناء بقدر ما تشتر فيه به (وقهل) بضم الفوقية وسكون الميم وفتح الهاء اى الزوجة اى يجبر الزوج الذي يادر به ليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ رهي مطيعة على امهالها (سنة ان اشترطت) بضم المثناة وكسر الراء اى السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتعربة) بفتح المثناة وسكون الغين المعجمة وكسر الراء اى ارادة الزوج الاتقال بها

(قوله انه) اى التمكين من الوط (قوله قاله عبد) مختار من (قوله مطابقا) اى سواء كان ملبأ أو معدما (قوله لان من جهتها) اى الزوجة (قوله من الزوجين) بيان لمن (قوله تمكين) صلة بادر (قوله كان) اى ما في جهته (قوله على تمكينه) صلة أجبر (قوله وعكسه) اى عدم كمال لذة بها (قوله له) اى امكان وطئها (قوله لاختلافه) اى امكان وطئها (قوله فلا يشترط بلوغها الحلم) تفريع على وأمكن وطئها (قوله بها) اى من يمكن وطئها (قوله بدونه) اى بلوغ الحلم (قوله هذا) اى امكان وطئها (قوله وان كان) اى عدم امكانه (قوله بضم) الماء وفتح النون (قوله الاتجيمه) اى الصداق (قوله تشتر) اى تجهز (قوله فيه) اى الزمن (قوله به) اى المهر (قوله وهو بالغ) حال (قوله مطيعة) حال (قوله على امهالها) اى الزوجة صلة يجبر (قوله في العقد) صلة اشترطت

(قوله وهذا) أي امهالها سنة بشرط تغربة أو صغر (قوله فيها) أي السنة (قوله شرطوا عليه) أي في عقد نسكاحها (قوله ان كان) أي الشرط (قوله لتغربة) أي الزوج (قوله واستشكل) بضم الناء وكسر الكاف (قوله بان هذا الشرط) صلة استشكل (قوله عليها) تباذع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ونصه) أي ابن وشدة (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله وان لم يشترط) حال (قوله كالعيب) أي أجل مداوى عيب الخیار كالجنون والجذام (قوله والخراج) أي لارض موقوفة كمصر (قوله والعهد) أي ضمان الرقيق المبيع من جنون وجذام وبرص (قوله لانقضائهما) ١٠٧ أي المرض والصغريتان

لغاية الامهال لهما (قوله وان لم يشترط) بضم الياء وفتح الناء والراء أي الامهال (قوله فيما) أي المرض والصغريتان (قوله انها) أي الزوجة لا تعهل (قوله ما ذكره) أي ابن الحاجب وخاميل (قوله ومريضه) أي الزوج (قوله حقه) أي السياق (قوله كرضها) أي الزوجة (قوله اذا طلبته) أي الامهال للمرض (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله فيها) أي المدونة (قوله لزمه) أي الزوج (قوله ذلك) أي المذكور من البناء والنفقة (قوله قال) أي في المدونة (قوله واحدهما) أي الزوجين (قوله لزمه) أي الخ حال (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فلا يلزمه) أي الاتفاق والدخول (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله واعترضه) أي كلام الخط (قوله انه) أي كلام الخط

لبلد غير بلدها (أو) (صغر) يمكن وطؤها به بدليل ما بعده وهذا كالمستثنى من قوله أجب الآخر والظاهر لانفقة لها فيها (والا) أي وان لم تشترط السنة في العقد. وذكرته بعد أو اشترطت فيه لغربة وصغر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به وعطف على سنة بلا فقال (لا أكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا في المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه في التي شرطوا عليه ان لا يدخل بها إلى سنة ان كان اصغرا ولا يستمتع أهلها منها تغربة بها فذلك لازم والابطال الشرط اه وفي العتية سئل عن تزويج بشرط ان لا يدخل خمس سنين قال بئسما صنعوا والنكاح ثابت وله البناء بها قبل ذلك واستشكل ما في المدونة بان هذا الشرط لم يعلق عليه طلاق ولا غيره وكل ما كان كذلك فلا يلزم اذا لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كشرط ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها مثلا وفي كلام ابن رشد اشارة الى جوابه ونصه لما كان البناء قد يحكم بتأخيرها اذا دعت الزوجة اليه وان لم يشترط الزم مالك رضي الله تعالى عنه الشرط فيعاقب كالسنة لانها حدث في أنواع من العلم كالعيب والخراج والعهد (و) تعهل (للمرض) بما قبل البناء (والصغر) بها (المانعين عن الجماع) لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما وتبع في المرض ابن الحاجب والذي في المدونة ان تعهل للمرض الا اذا بلغت السياق وقد يقال ما ذكره وهو معنى قولها ومريضه البالغ حقه كرضها اه عب الثاني تبس في الاعتراض على المصنف الخط ونصه وأما امهال الزوجة للمرض اذا طلبته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عرفة وانما نص فيها على ان المريضة مرضا يمنع الجماع اذا دعت الزوج الى البناء والنفقة لزمه ذلك قال ومن دعت زوجته الى البناء والنفقة واحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه أن ينق أو يدخل الآن يكون مرضا بلغ حد السياق فلا يلزمه ذلك اه ثم قال الخط ولم أطلع الآن على من نص عليه اه واعترضه طي بأمرين احدهما انه قصور لنقل المتسلي عن محضون لا يلزمه الدخول اذا كان مريضا مرضا لا منعقة فيها معه وهي حينئذ كالصغيرة أبو الحسن اللخمي وهذا أحسن وهو المقهور من قول مالك رضي الله تعالى عنه اه قلت وفيه نظر فان الذي لم يطلع عليه الخط هو امهال الزوجة اذا طلبته لمرضها وليس مسئلة المتسلي فلا قصور الا ان يثبت ان كل ما يعهل فيه احدهما يعهل فيه الآخر الامر الثاني ان اعتراضه بكلام المدونة اغترار منه بإفظ التهذيب ونص الام قال مالك رضي الله تعالى عنه ان كان مريضا مرضا يقدر معه على الجماع فيه لزمته النفقة قلت ان مرضت

(قوله لا يلزمه) أي الزوج (قوله فيها) أي الزوجة (قوله معه) أي المرض (قوله وهي) أي الزوجة (قوله حينئذ) أي حين المرض بها المانع من الوطء (قوله كالصغيرة) أي في امهالها الزوال مانعها (قوله قلت وفيه نظر الخ) غفلة عن قوله وهي حينئذ كالصغيرة فان المتبادر منه وهي حين كونها مريضة مرضا لا ينتفع بها مع كالصغيرة في تأخيرها الزوال مانعها اذ لم يقل وهو حينئذ كالصغير (قوله ان اعتراضه) أي الخط (قوله منه) أي الخط (قوله ان كان) أي الزوج (قوله قلت) ضمير المنة كالمسحون أي لابن القاسم

(قوله قال) اي ابن القاسم (قوله لها) اي المريضة مرضا مانعا من وطئها (قوله دعاؤه) اي زوجها اي ولها الامتناع حتى يزول مرضه فلهذا نص في امهال الزوال مرضا (قوله او لا) بشذ الواو (قوله وعدمه) اي شرط امكان الوطء (قوله وعليه) اي الخلاف صلة حمل (قوله وحالها) ١٠٨ اي المدونة (قوله ومتبوعا) اي ابن الحاجب وابن شاس (قوله هو) اي

المصنف (قوله وان تبع
الغمي الخ) حال (قوله
بهذا السابق الخ) فيه نظر
فان مقتضى عدم بلوغه لقوله
لهادعاؤه للبناء الا ان
تذكر في السابق فلا درك
على المصنف اذ هو موافق
له والله اعلم (قوله بشراء)
بالتامين لضافته لما
(قوله من مناع البيت الخ)
بيان لما (قوله وذلك) اي
الزمن الذي يبيئ مثلها
امرأته (قوله هو) اي
الزوج (قوله منها) اي
الزوجة (قوله او منه) اي
الزوج (قوله فيقضي)
بضم الياء وفتح الصاد (قوله
له) اي الزوج (قوله به) اي
الدخول في الليلة التي حلف
على الدخول فيها (قوله
الضررين) اي الفراق
والدخول قبل التهيئ له
(قوله ماله) اي الزوج
(قوله بالدخول) صلة مطل
(قوله انه) اي الزوج الخ
بيان لما يحذف من (قوله
لانه) اي ما في أحد الخ علة
لا يعارض الخ (قوله فان
امهاله) اي الزوج (قوله
انما هو) اي الامهال (قوله
وهي حائض) حال (قوله

مرضالا بقدر فيه الزوج على وطئها قال يلفي عن مالك رضي الله تعالى عنه عن أنثى بهاء
دعاؤه للبناء الا ان تكون في السابق ولم يسمعه منه عياض ظاهره الخلاف لشرطه أولا امكان
الوطء وعدمه ثانيا وعليه حمل الغمي وحملها غير واحد من المختصرين على الوفاق اه
فالمصنف ومتبوعاه لم يخالفوا المدونة بل تبعوا الغمي في حمل الكلام الذي بلغ ابن القاسم
على الخلاف اه قات هو وان تبع الغمي في حله على الخلاف فان القول الثاني المقتضى
السابق ارجح اصراحتهم ولان ابن القاسم زاد به في الامهات وهو راى كما في أبي الحسن
فعلى المصنف درك في مخالفته (و) تعمل (قدرما) اي زمن أو الزمن الذي يبيئ بضم المنة
الاولى وفتح الهاء وكسر الثانية فهو زاي يجهز ويحضر (مثلها) اي الزوجة فاعل يبيئ
(أمرها) اي الزوجة مفعول يبيئ بشراء وعمل ما تحتاج اليه من متاع البيت ونحو ذلك
يختلف باختلاف أحوال الناس من غنى وفقير وحضر وبدو وكذا يعمل هو قدر ما يبيئ مثله
أمره ولا نفقة لها في زمن التهيئة منها أو منه قاله في النوادر فاي كتب في وثيقة النكاح من
نحو وفرض لها كذا في تطير نفقتها من يوم تاريخه لا يعتبر اذ لا يلزم شيء من القرض المذكور
الابدعائه للدخول بشرطه المذكور وتعمل قدر ما يبيئ قيمه مثلها أمرها في كل حال (الا ان
يخلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقضي ليه ارتكبا لا يخف الضررين فهذا مستثنى من
الامهال بقدر التهيئة وسواء ماله أو لماله بالدخول أم لا كان حلقه بطلاق أو عتق أو بالله تعالى
على ظاهر اطلاق المصنف تبعاً ليهضهم اذ حذف المعمول يؤذن بعدمومه وقد أطلق البرزلي
ايضا وقيد بهضهم بحلقه بطلاق أو عتق وبطل الولي نذله تمت عن ابن عرفة وابن غازي ولا
يعتبر حذف الزوجة على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لان الحلقه ولا يقال مقتضى
ومن يادراً بجره لا ترجيه على الدخول ان حلقته ليدخلن عليها الليلة لاننا نقول معنى جبر
لها اذا بادرت جبره على دفع حال الصدق لا على الدخول ولا يعارض ما في أحد انه يجبر على
الدخول ايضاً لانه مقتضى قدر ما يبيئ قيمه مثله أمره وكلام المصنف هنا في الدخول قبله
البنائي فيه نظرفان أمهاله قدر ما يبيئ أمره انما هو ليقط النفقة عنه وأما الدخول فلا يجبر
عليه اذ ادعته انما يجبر على اجراء النفقة كما يفيد النص فكلام أحد غير ظاهر وكلام
المصنف مقتضى ما اذا لم يخلف على دخوله الليلة ليطؤها وهي حائض فان كان كذلك فلا يمكن
من دخوله عليها لحنقه بالمساع الشرعي فلا يجبر على تمكينه منه اذ لا يجبر أحد على محرم اتفاقاً
وقوله السابق وفي بره في لا أنها قوطئها حائضاً ولان فيما بعد الوقوع وهذا غير قوله (لا) تعمل
(الحيض) به أو نقاس أو جنباً بان وطئها زوجها الا قبل ومات وهي حامل ووضع عقب موته
أو اعتدت بالاشهر ولم تغسل من جنباتها فلا تغسل لا ستمتاع بهما غير الوطء في الحيض والنفاس
والجنباء لا تمنع الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصدق (للمجده) اي
الزوج الصدق غير المعلن الذي لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه وادعى العدم ولم تصدقه

ولم يثبت بيئته وليس له مال ظاهر (أجل) بضم الهمز وكسر الحيم مشددة أى الزوج أى أهله
الحاكم (لأثبت عسره) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة أى فقرا الزوج فيؤجل
(ثلاثة أسابيع) ظاهره دفعة واحدة والذي في المبطل وابن عرفة يؤجل بثمانية أيام ثم بستة
أيام ثم بأربعة أيام ثم بثلاثة أيام ابن عرفة ليس هذا التحديد لازم وإنما هو استحسان لاتفاق
قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو موكول لاجتهاد الحاكم فان كان الصداق معينا فسيأتى وإن
كان له مال ظاهر أخذ المهر منه جبراً عليه وأمر بالبناء من غير تأجيل وهذا أن لم يدخل بها
فإن كان دخل بها فليس لها إلا المطالبة به ولا يطلق عليه بأعساره به على المذهب والتأجيل
ثلاثة شروط الأول أن يأتي بصحيل وجه خشية نفسه والابحيم كسائر الديون ولا يلزمه جيل
بالمال وإن طلبته بل تأجيل فلا يلزمه وترك وقعت التتوي بهذا ووافق عليها ابن رشد قاله
البرزى الثاني أن لا يغيب على الظن عمره الثالث أن يجري الثقة عليها من يوم دعائه
للدخول والأفهام الفسخ بل تأجيل على الراجح قال الامام ما لم يرض الله تعالى عنه ولا يحسب
اليوم الذي يكتب فيه الإجل المصنف لا يعد أن يختلف فيه كالهبة والكراه (ثم) إذا ثبت
عسره أو صدقته فيه (تأولم) بضم المثناة واللام وكسر الواو مشددة أى زيد له في الإجل
(بالنظر) أى الاجتهاد من الحاكم فان لم يثبت عسره في الأسابيع الثلاثة ولم تصدقه فقد
سكتوا عن حكمه والظاهر حسمه أن جهل حاله ليستبرأ أمره قاله الخط وهو ووافق لقول
المصنف في الفلاس وحسم لشبوت عسره أن جهل حاله ولم يسأل العبرة بصحيل وجهه ثم قال
وأخرج الجهول أن طال سجنه بقدر الدين والشخص اه فيجوز مثله هنا بل أولى لكن يصح
حينئذ أن يقال ما وجه تحديدهم مدة اثبات العسر بثلاثة أسابيع ثم لم يثبت فيها حبس
إلى أن يستبرأ أمره وعدم جريان مثله في المدين اه وبجوابه أن السكاح مبني على المكارمة
فكأن الزوج بتأجيله بثلاثة أسابيع قبل حبسه مع جهل حاله وأما ظاهر الملاء فيحبس إلى أن
يأتى بيئته تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل لها ضرر بذلك ولاطلقت نفسها
ومعلوم الملاء يعطى أو تطلق عليه الابينة بذهاب ما كان بيده فيعمل مدة لا ضرر عليها اه
عب البناني في جوابه نظر فقد مر له نفسه أنه ان لم يعط جيلاً بالوجه يحبس في الأسابيع
الثلاثة وما بعده وهو الذي في التوضيح وابن عرفة عن المبطل ونقله الخط وحينئذ لا فرق
بين الزوج والمدين (وعمل) بضم فكسر عند المؤقتين في التأولم (بسته وشهر) ابن عرفة
المبطل وابن قنوح يؤجل أولاً ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم تسالوم له بثلاثين يوماً فان أتى
بشيء والأجهزة وإنما حددنا التأجيل بثلاثة عشر شهراً استحساناً (وفى) وجوب (التأولم) أن
ثبت عسره و (لا يرجي) يساره لأن الغيب قد يكشف عن العجائب وهذا تأويل الأكثر
(وصح) بضم فكسر مثلاً أى التأولم لا يرجي يسره به أى صوبه المبطل وعباض (وعلمه)
أى التأولم لا يرجي فيطلق عليه ناجز أو تأول فضل المدونة عليه (تأويلان ثم) بعد انقضاء
الاجل وظهور الهجر (طلق) بضم فكسر مثلاً (عليه) أى الزوج بأن يطلق الحاكم والزوجة
ثم يحكم الحاكم بلزومه فان طلق عليه بالتأولم فالظاهر صحته (ووجب) على الزوج المطلق الهجره
عن المهر وأما الذي طلق عليه الحاكم والزوجة فيجب عليه (نصفه) أى الصداق يدفعه أن أبسر

(قوله ولم يثبت) أى عدمه
(قوله وليس له) أى الزوج
الخ حال (قوله لاتفاق الخ)
عله لاستحسان (قوله وهو)
أى التأجيل (قوله وإن
كان له) أى الزوج (قوله
أخذ) بضم فكسر (قوله
وأمر) بضم فكسر أى
الزوج (قوله به) أى المهر
(قوله وتأجيله) أى الزوج
(قوله والا) أى وإن لم يأت
بصحيل وجه (قوله سجن)
بضم فكسر أى الزوج
(قوله وإن طلبته) أى
لزوجة المهر (قوله وترك)
بضم فكسر كون ففتح أى
الزوجة (قوله يجزى) بضم
الباء أى الزوج (قوله والا)
أى وإن لم يجزها عليها (قوله
ولا يحسب) بضم الباء
أى من الأسابيع الثلاثة
(قوله جهل) بضم فكسر
(قوله ليستبرأ) بضم الباء
وفتح الزاء أى يعلم (قوله
وهو) أى حبسه (قوله
والا) أى وإن طالت المدة
بحيث يحصل لها ضرر
(قوله أو لا) بفتح الواو
(قوله عليه) أى عدم التأولم

(قوله به) أي الزوج نعت عيب (قوله أو غيرها) أي الزوجة (قوله به) أي عيبه (قوله وحكمتهما) أي التفرقة بينهما (قوله المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية ١١٠ نعت الصداق (قوله بعدان كان) أي الصداق صله تقرر (قوله

لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر إن طلق عليه قبل البناء (في) أي بسبب (عيب) موجب للتمار به أو غيرها أو طلقها الزوج بعد إطلاعهما على عيبه وأرادتها زدها وأما أن طلقها قبله فعليه النصف وهذا مكرّم مع قوله في الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين المخرج من المهر والعيب وحكمتهما اتهمه باخفاء المال (وتقرر) بفتحات مثقلا أي ثبت كل الصداق على الزوج المسمى أو صداق المثل في نكاح التفويض (بوطء) من بالغ في مطيعة أن جازيل (وإن حرم) الوطء كفي حيز أو صوم أو دبر بعد أن كان معرضا لسقوطه كله أو نصفه بالطلاق قبل البناء في التفويض والتسمية لاستيفائه سلعتها والتعريض بالتقرر ظاهر على القول بأنها لم تثاق بالعقد شيئا من المهر وعلى القول بأنها ملكت به نصفه وكذلك على القول بأنها ملكت به جميعه لأنه قبل الوطء منزل متعرض لسقوطه كله أو نصفه ومراعاة الوطء ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي وفي التوارد في الذي اقتضى زوجته فثبتت روى ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما أن علم أنها ماتت منه فعليه ديتهما وهو كالخطاطم صغيرة أو كبيرة وعليه في الصغيرة الأدب أن لم يبلغ حد ذلك وقال ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقبته ويؤذي في التي لا يوطأ مثلها وإن أزال بكارتها بأصبعه ففسيخ خلاف أفاده ابن عرفة بقوله وفي الزامه باقتضائه إياها بأصبعه كل المهر أو ما شأنها مع نصفه إن طلقها نائها أن روى أنها لا تزوج بعده إلا بمهر ثيب الأول لنص ابن القاسم مع اللغوي عن محمد عنه والثاني لم يسمع أصبغ مع اللغوي عنه والثالث لا خيار اللغوي (و) تقرر (موت واحد) من الزوجين أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطيعة أن كان النكاح بتسمية ولو بعد العقد تفويضا فإن مات أحدهما قبل التسمية في التفويض فلا شيء فيه كطلاقه قبلها وشمل قوله موت واحد قتلها نفسها كراهة في زوجها نقله الشارح عند قوله وفي قتل شاهدي حق تردد قتل السيد أمته بقود عليها وتقدم وأخذه وإن قتلها والموت الحكمي كما في مباح عيسى عن مالك رضي الله تعالى عنه في مفقود أرض الإسلام وهذا في النكاح الصحيح والفاصل لعقده ولم يؤثر في صداقه وهو مختلف فيه كحرم وبلا ولي فهو كالصحيح في المسمى بالموت ونصفه بالطلاق نص عليه ابن رشد في نوازل (و) تقرر بسبب (أقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد بقاءها بلاوطء مع بلوغه وإطاعتها التزينا بها منزله وظاهره ولو كان الزوج عبدا (و) أن اختل الزوج بزوجته في خلوة الإهداء وأذعت أنه وطئها فيها أو أنكره (صدقت) بضم الصاد وكسر الدال مشددا أي الزوجة في دعواها الوطء (في خلوة الإهداء) من الهداء أي السكون لأن كل واحد منهما اهتدي للآخر وسكن له واطمأن له وعرفت عندهم بارحاء السكون سواء كان هناك أرحاء مستورا وغلق باب أو غيره وانكاره الزوج بين أن بلغت ولو سقيته بكرا أو ثيبا أن اتفاقا على الخلوة وثبت ولو بأمر آئين فإن حلفت استصحت جميعه ولو كان الزوج صالحا وإن نكحت حلف الزوج وزمه نصفه وإن نكل لزمه جميعه وإن كانت صغيرة حلف الزوج وغرم له نصفه ووقف النصف الآخر

معترضا) بضم الميم ففتح العين والراء مثقلا (قوله لاستيفائه الخ) عله لتقرر (قوله ولو بدون انتشار) مبالغة في الوطء (قوله إن علم) بضم العين (قوله وهو) أي قتلها باقتضاها (قوله كالخطاطم) أي في أن ديتهما على عاقبته (قوله ذلك) أي الافتراض (قوله مع نصفه) أي المهر (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله قبلها) أي التسمية (قوله وقفل السيد) عطف على قتلها (قوله والموت الحكمي) عطف على قتلها (قوله ولم يؤثر في صداقه) حال (قوله وهو مختلف فيه) حال (قوله كحرم) بضم الميم (قوله فهو) أي القاسم لعقده بلاخل في صداقه وهو مختلف فيه (قوله في المسمى) أي تقرر صله كاف التشبيه (قوله ونصفه) أي المسمى عطف عليه (قوله لتزينا بها) أي أقامة السنة الخ عله لتقرر فيها (قوله منزلته) أي الوطء (قوله وانكاره الزوج) من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله بين) صله صدقت

لبوطها

(قوله إن اتفاقا) أي الزوجان (قوله ولو كان الزوج صالحا) مبالغة في تصديقها

(قوله ذلك) اى وطؤها مع المانع الشرعى (قوله ولو) اى بذل ان (قوله ١١١) نشاطه اى الزوج (قوله له) اى

الوطء (قوله ثبوته) اى
الوطء (قوله فيهما) اى
الزوج والزوجة (قوله وان
صدق الخ) حال (قوله
فيلزمه) اى الزوج الخ
تقرىح على اخذ (قوله فى
أخذ الزوج الخ) صله كاف
التسبيه (قوله فيلزمه) اى
الزوج تقرىح على أخذه
باقراره (قوله جميع مهرها)
اى الرشيدة (قوله لاحتمال
وطئها) اى الرشيدة نائمة الخ
عنه لا أخذه باقراره ولزومه
جميعه (قوله ولذا) اى
احتمال وطئها نائمة الخ (قوله
عدم تكذيبها) اى
الرشيدة (قوله كشرطه)
اى عدم تكذيب المقر
المقر (قوله فى اقراره) اى
الرشيد (قوله لغيرها) اى
زوجته الرشيدة (قوله فان
رجع) اى الزوج عن اقراره
مفهوم ان أدام الاقرار
(قوله فان كانت) اى
الرشيدة التى اقرت زوجها
بوطئها (قوله وان كانت)
اى الرشيدة (قوله فى
الجواب) اى عن هل ان
أدام الاقرار الخ (قوله
محلها) اى التأويلين (قوله
وهو مديم لاقرار) حال
(قوله وان أقر) اى الزوج
(قوله وكذبته) اى
الزوجة الزوج فى اقراره

لبلوغها فان حلفت بعد استحقاقه وان نكحت فلا ولا يحلف الزوج ثانية وان ماتت قبل
بلوغها حلفت وارثها واستحقاقه وان نكح فلا شئ له وصدق فى خلوة الاهتداء ان لم يكن بها مانع
شرعى بل (وان) كانت متلبسة (بمانع شرعى) من الوطء كحبس وصوم وحرام لان العادة
ان الرجل اذا خلط بزوجته أول خلوة لا يفارقه اقبل وصوله اليها وظاهره ولو كان الزوج
لا يلبق به ذلك اصله وقيل لا تصدق الاعلى من يلبق به ذلك (و) ان اختلف الزوج بزوجته
خلوة اهتداء وتصادقا على نفى الوطء فيها صدقت (فى نفية) اى الوطء ان كانت حرة وشيدة بل
(وان) كانت (سقيمة) اى بالغة لا تحسن التصرف فى المال (او أمة) أو صغيرة بلا دين على
احدها ونوافقها الزوج على نفية فان خالفها فيه فهو قوله الا ترى وان أقر به فقط الخ لو قال
ولو سقيمة أو أمة لكان أولى رد قول سمعون لا تصدق السقيمة والأمة (و) صدق الشخص
(الزائر منها) اى الزوجين فى شأن الوطء فى الخلوة ثبنا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا على
البديهة فان زارته صدقت فى دعوى وطئه ولا يعتبر نفية لان الشأن نشاطه له فى بيته وان
زارها صدقت فى نفية ولا تنفع بدعواها ثبوته لان الشأن عدم نشاطه له فى بيتها وبينها هذا
هو المراد وان صدق قوله والزائر منهم ما يدعواها عدم الوطء ودعواها الوطء أيضا وليس بمراد بل
المراد ما مر من انه ان كان هو الزائر صدق فى عدمه وان كانت هى الزائرة صدقت فى الاثبات
وان زارها وادعى وطأها وكذبته فيجبرى فيه قوله وان أقر به فقط الخ وكذا ان زارته وادعت
عدمه وكذبها فان كانا زائرين صدق الزوج فى عدمه لان الشأن عدم نشاطه له فى غير بيته
فالاقسام سبعة لان الزائر اما هو واماهى وانما هما وفى كل امان يدعى الزائر الوطء أو عدمه
وان اختلفا فى بيت ليس به أحد وليس بيت أحد هما فتصدق الزوجة لان الشأن نشاطه له فيه
(وان أقر) الزوج (به) اى الوطء (فقط) اى لا الزوجة فأنكرته (أخذ) بضم الهمز وكسر
إخلاء المحجة اى الزوج باقراره سواء كانت خلوة اهتداء أو زيارته أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه
المهر كله (ان كانت) الزوجة (سقيمة) حرة أو أمة بالغة أو صغيرة مطيقة (وهل ان أدام)
الزوج (الاقرار) بالوطء واستقر عليه ولم يرجع عنه تكون الزوجة (الرشيدة) اى البالغة
الطرة التى تحسن التصرف فى المال (كذلك) اى المذكور من السقيمة فى أخذ الزوج باقراره
فيلزمه جميع مهرها سواء كذبته أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة العقل بنحو غمها
ولذا لم يشترط فى أخذه باقراره عدم تكذيبها كشرطه فى اقراره لغيرها فان رجع عن اقراره
فان كانت سكنت أخذها باقراره أيضا وان كانت كذبته فلا يؤاخذ به فى مفهوم ان أدام
الاقرار ففصيل (أو) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة (نفسها) فى نفية الوطء ورجعت
لا ثبانه قبل رجوع الزوج عنه فى الجواب (تأويلان) وأما ان كذبت نفسها بعد رجوعه
عن اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه والحاصل ان المسئلة على طرفين
وواسطة فان رجع عن اقراره وكذبته فلا يؤاخذ باتفاق التأويلين وان لم يرجع وكذبته فهو
محلها وان كذبت نفسها رجوعا دعاء وهو مديم لاقراره فيؤاخذ باتفاقهما ونقص
المدونة وان أقر بالوطء وكذبته فلها أخذه بجميع الصداق باقراره او نصفه أو الحسن
ظاهره رجعت الى قول الزوج أو قامت على قولها وقال سمعون ليس لها أخذ جميع الصداق

بوطئها (قوله فلها أخذه) اى الزوج (قوله وانصفه) أو تخيير به

(قوله يحملة) اي قول متهنون (قوله منهما) اي الزوجين بيان ان (قوله بالرجوع) صله سبق (قوله صدق) بضم فكسر متهنلا
جواب من (قوله اقام) اي بعد رجوعها لقوله (قوله نزع) اي رجوع (قوله اقامت) اي بعد رجوعه لقولها (قوله او نزع) اي
رجعت عن قولها (قوله قولي) بفتح اللام مثنى قول بلانون لاضافته (قوله منه) اي وسط الشعير (قوله وكذا) اي المذكور من
الدرهم في اشتراط الخلوص ١١٢ (قوله به) اي الخلوص (قوله فيه) اي ربع الدينار (قوله وقول عمر) اي في

حتى تصدقه لحمه عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما
على الخلاف وقال ابن عرفة من سبق منهما بالرجوع الى قول صاحبه صدق ان سبقت
بالرجوع لقوله وجب لها كل المهر دون عشرين اقام على قوله او نزع عنه وان سبق بالرجوع
الى قولها سقط عنه نصفه ولا عين عليه اقامت على قولها او نزعت وقيل لها اخذ ما اقرها به
وان اقامت على انكارها هو احد قول متهنون اه وهذا الاخير هو احد التأويلين والله
اعلم (وقد) النكاح (ان نقص) صدقه (عن ربع دينار) شرعي وزنه اثنتان وسبعون
حبة من وسط الشعير (او) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وزن كل درهم خسون وخمسة حبة منه
(خالصة) من خلطها بغير الفضة وكذا ربع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلو صه
(او) عن عرض (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو مشددة (ب) احد (هما) اي ربع الدينار
او ثلاثة دراهم فان ساوت قيمته احدهما يوم العقد صح النكاح به وان نقصت عن الآخر
ابن عرفة واكثر المهر لاحد له وقول عمر رضي الله تعالى عنه ورجوعه عنه لانصافه قصة
مشهورة ابوهر لم يحتل وافي اكثر لقوله تعالى اوتيتهم احداهن فطارا الآية الباجي عن
الجلاب لأحب الاغراق في كثرة قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من عين المرأة تمهيل امرها او تسير امرها وقلة صدقها فالت عائشة
رضي الله تعالى عنها وأنا أقول من عندي ومن شوهرها تسير امرها وكثرة صدقها فالت أخرجه
الحافظان الحاكم وابن حبان واللفظ له وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم وأقله المشهور ربع
دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته احدى اوقيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط اللخمى هو قول ابن
القاسم في نصاب السرقة قال ولا بن وهب يجوز بالدرهم والوسط والتغليين وعزى المتطبي
الثاني لابن شعبان وزاد عن ابن وهب في الواضحة يجوز بأدنى درهمين وبما تراضى عليه
الاهلون وفي نكاحها الا قول ولا يزوج الرجل عبده أمته الا بيعة وصدائق ومن نكح بأقل أقله
أتمه والافسخ فيما ان نكح بدرهمين او ما يساويهم اولم يبين أتم ثلاثة دراهم والافسخ قالت لم
أجزته قال لان من الناس من أجاز هذا الصداق (وأتمه) اي كمل الزوج ما ذكر ربع دينار
او ثلاثة دراهم او مقوما بأحدهما (ان) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقض صداقه
عما ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) اي وان لم يدخل خير بين اتمه ربع دينار أو ثلاثة دراهم
او مقوما بأحدهما وعدمه فان أتمه فلا يفسخ (فان لم يتم) اي الزوج المهر ربع دينار الخ
(فسخ) النكاح بطلاق لانه محتلف فيه ولزمه نصف ما ساء كما قدمه بقوله وسقط بالفسخ قبله
الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لما يحكم بفسخه قبل البناء من انه لا يصح
الا بتجديد عقد ولا يحنى ان هذا المفهوم مناقض لمنطوق قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه

خطبته على منبر المدينة من
زاد في صداق زوجته على
أربع مائة درهم جعلته في
بيت المال (قوله ورجوعه)
اي عمر (قوله عنه) اي
قوله المذكور بقول امرأة
ليس للذليل ان الخطاب
اقول الله تعالى اوتيتهم
احداهن فطارا فلا
تأخذوا منه شيئا أنا خذونه
بهم تانا وانما مينا فقال عمر
رضي الله تعالى عنه وكان
رجاعا الحق امرأة أصابت
ورجل أخطأ (قوله لانصافه)
اي عمر له لرجوعه (قوله
قصة) خير قول (قوله
الاغراق) اي المبالغة (قوله
شرط مسلم) اي المعاصرة
(قوله قال) اي اللخمى
(قوله يجوز) اي النكاح
(قوله الثاني) اي ما قيمته
ثلاثة دراهم فقط (قوله
وزاد) اي المتطبي (قوله
وفي نكاحها) اي المدونة
(قوله بأقل أقله) اي بأقل
من أقله (قوله والا) اي
وان لم يتم (قوله فيها) اي
المدونة (قوله والا) اي
وان لم يتم ثلاثة دراهم

(قوله لم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله أجزته) اي النكاح بدرهمين اذا أتمه ثلاثة دراهم (قوله من) فساد
انه اي ما يفسخ قبل البناء (قوله لا يصح) لا بتجديد عقد (بيان لمحكم سائر ما يصح قبل البناء) (قوله هذا المفهوم) اي والا
فان لم يتم ففسخ (قوله اذ مقتضاه) اي وفسدان نقص

ای قول ائمه (قوله وهذا)
ای ربح الدینار (قوله
علیه) ای المهر (قوله
بعوضها) ای النفقة (قوله
علیه) ای البائع (قوله
حیاته) ای البائع (قوله
است) باهمال السین من
السداد ای اصوب (قوله
هذه) ای بما لا ینک (قوله
المقهوم) ای ما ینک بانه ان
کان یباع یجوز ولا فلا (قوله
وفیه) ای النکاح (قوله
بعده) ای الی البناء صدق
المثل (قوله فان وقع العقد
بصدق صحیح ثم اسقط)
بضم الهمزة وکسر القاف
ای الصداق مفهوم بشرط
اسقاطه (قوله وسیاتی وان
وهت له الصداق الخ)
تأید للمفهوم (قوله ثبت
له) ای الزوج (قوله علیها)
ای الزوجة (قوله بجناية
علیه) ای الزوج منها او من
غیرها صله ثبت (قوله او علی
ولیه) ای الزوج (قوله ولا
رجوع له) ای الزوج (قوله
ویرجع) ای الزوج (قوله
له) ای الزوج (قوله ذلك)
ای ربح الدینار مثلاً (قوله
به) ای الذی ترتب فی ذمتها
(قوله وعقده) عطف علی

قراءته (قوله على ان يجعله) اى العلق (قوله عرضه) بفتح العين وسكون الراء (قوله او شرائها)
عطف على بيعها (قوله ولزمها) اى المرأة (قوله اجرة) اى المهر (قوله وكانت) اى الاجرة

بأحد هما فترزقهما بها قاله النكاح صحيح (أو) تزوجهما بصدق معلوم مؤجل (بعضه) وأولى كله
 (لأجل مجهول) كقول أحد الزوجين أو اقترافهما فيه فسخ قبل البناء باتفاق الامام مالك
 واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين ولو رضى بعد ذلك بإسقاط المؤجل بالجهول ورضى
 الزوج بتجديله على المذهب ويثبت بعده بالاكثر من المسمى الحال أو المؤجل بمعلوم وصدق
 مثلها ومحل كلام المصنف اذا وقع ذلك فى العقد او بعده وعلم دخوله ما عليه بنص او عادة
 او احتمل دخوله ما عليه وعدمه حيث جرت عادة به وبعدمه واما ان وقع بعده وعلم عدم
 دخوله ما عليه بالنص ولم يجز العادة فيه فيعمل به والعقد صحيح (أو) تزوجهما بصدق مؤجل
 كله او بعضه (لم يقيده) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (الأجل) كقضى شئت ولم يجز العرف
 بشئ فان جرى بمن معين يدفع الصداق فيه فلا يقسد وان لم يذ كرزمه عند العقد كما افاده
 أبو الحسن وتقدم له مصنف أيضا نت فغنى الاولى عن الثانية لانه اذا فسد بله أجل بعضه
 ففساده بله أجل كله بالاولى واشهر قوله لم يقيده لأجل انه اذا وقع مطلقا كما تزوجهما بمائة
 ولم يذ كر كونهما حالة أو مؤجلا فيصح النكاح وتجهل كافي الشامل وشرحه افاده عب طنى
 قوله كقضى شئت ليس هذا المراد بل المراد لم يورخ لأجل الكالى كافي التوضيح وابن عرفة
 وغيرهما واما متى شئت فيجوز وهو قول ابن القاسم فى التيسطة والى ميسرة والى ان تطلبه
 المرأة وهو الآن مبلى او معدم لا يجوز قاله ابن الماجشون واصبغ وقال ابن القاسم ان كان
 مليا جاز اه ونحوه لابن الحاجب وقال ابن عرفة وللشيخ عن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه
 الى ان تطلبه ككونه الى ميسرة اه وما حملنا عليه كلامه هو الذى تعطيه عبارته ولا يستغنى
 عنه بالاولى ولا يحتاج لتسكف جواب اه البنى فى هذا اذا ترك تعيين قدر تأخير قصدا
 اما ان كان ذلك نسبيا او غفلة فالنكاح صحيح ويضرب له أجل بحسب عرف البلاد
 فى الكوالى قياسا على بيع الخيل اذا لم يضرب له أجل فانه يضرب له أجله فى تلك الساعة
 المبينة بخياروا البيع صحيح وقد نقله ق عن ابن الحاجب وابن رشد وغيرهما ثم قال قوله واشهر
 قوله الخ بخوفه فى المدونة وغيره او قال أبو الحسن الصغيران اتفق هذا فى زمننا فالنكاح فاسد
 لان العرف جرى بانه لا بد من الكالى فيكون الزوجان قد دخل على الكالى ولم يضرب له اجلا
 اه وانظر القاتن (أو) تزوجهما بصدق مؤجل كله او بعضه (زاد) أجله (على تحسين
 سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول او بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق
 مثلها هذا الذى يرجع اليه ابن القاسم كما نقله ق خلاف ما فى الشارح وت انه يرجع الى
 اربعين ويحجب عن المصنف بان مراده زاد على الدخول فى خمسين بان حصل تمامها والظاهر
 الفسخ فى المؤجل بخمسين سنة ولو كانا صغيرين يلفها عمرهما عادة وعدم فسخ المؤجل باقل
 منها ظاهرا ولو ليسير جدا وطعنا فى السن جدا البنى هذا ظاهرا اذا أجل الصداق كله او جعل
 منه اقل من ربع دينار اما اذا جعل منه ربع دينار وأجل الباقي بخمسين سنة فالأخوذة من
 تعليلهم الفساد هنا مظنة اسقاط الصداق ان هذا صحيح فانظره واقه أعلم (أو) تزوجهما
 (ب) صداق (معين) بضم الميم وفتح العين المهملة والياء مشددة عقارا وغيره غائب عن بلد العقد
 (بعيد) جدا (كخراسان) بضم الخاء المعجمة فراء ثم سين مهملة ثم نون اسم بلد باقضى المشرق

واما ان وقع اى التأجيل
 مجهول (قوله بعده) اى العقد
 (قوله وعلم) بضم العين (قوله
 به) اى التأجيل مجهول
 (قوله بشئ) اى أجل معين
 (قوله فان جرى) اى العرف
 (قوله فلا يقسد) أى النكاح
 (قوله وان لم يذ كرزمه) اى
 الاجل المعروف بالغة
 فى الصحة (قوله وتقدم
 للمصنف) اى بقوله والى
 الدخول ان علم (قوله
 الاولى) بضم الهمز اى
 او بعضه لأجل مجهول
 (قوله عن الثانية) اى اول
 يقيده لأجل (قوله لانه)
 اى النكاح (قوله بعضه)
 أى المهر (قوله كله) اى
 المهر (قوله تطلبه) اى
 الزوج (قوله به) اى المهر
 (قوله وهو) اى الزوج
 (قوله كونه) اى المهر (قوله
 ككونه) اى المهر (قوله
 بالاولى) بضم الهمز (قوله
 ثم قال) اى البنى (قوله
 هذا) اى وقوعه مطلقا
 كاتر تزوجهما بمائة (قوله هذا)
 أى فسخ المؤجل بخمسين
 (قوله ولو كانا) اى الزوجان
 (قوله يبلغها) أى الخمسين
 (قوله عمرهما) اى الزوجين
 (قوله وطعنا) اى الزوجان
 (قوله هذا) اى فسخ
 المؤجل بخمسين

(قوله وسواء كان) أى ما جعله صدقا معة دافيه (قوله فهو) أى النكاح (قوله للفر) أى فى صدقه (قوله اذ لا يدري) بضم الياء
وفتح الراء (قوله يدرك) بضم الياء وفتح الراء أى المعين (قوله البلدة المعينة) أى ١١٥ فقه عليه وتايبث (قوله مطلقا) أى

(من الاندلس) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام فسين مهملة بالقصى
المغرب وسواء كان على وصف اورؤية سابقة فهو فاسد لا يدرى اذ لا يدري هل يدرك على مسقته
اولا (وجاز) النكاح بعين غائب غيبة متوسطة (كصبر) بمنع الصرف اذ المراد البلدة المعينة
(من المدينة) المنورة بانوار اشرف خلق الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان وقع العقد
مطلقا او بشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح ان وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق
المعين الغائب غيبة متوسطة اذا كان غير عقار وظاهره ولو اسقط الشرط (الا) المعين الغائب
(القريب) قريبا (جدا) بكسر الجيم وشد الدال المهملة كيومين فيصبح النكاح به ولو شرط
الدخول قبله وهذا ان وصف او سبقت رؤيته والا فلا خلاف فى فساد فيفسخ قبل الدخول
ويبقى بعده بصداق مثلها والمالم يثمل للقريب قبله بقوله جدا واستغنى عن تقييد البعيد به
بالمثال (وضمته) أى الزوجة الصداق فى هذه الانكحة الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ
النكاح قبل البناء وترد الصداق ان لم يفت وعرضه من قيمة او مثل (ان فات) الصداق بيدها
بحواله السوق فاعلى وان بنى بها ردت الصداق الممنوع او عرضه ورجعت بصداق مثلها ومضى
النكاح وهذا فى الفاسد صدقه او عقده واثر خلا فى الصداق واما الفاسد لعقده ولم يؤثر
خلا فى الصداق كنكاح المحرم وانكاحها نفسها ابلاولى فضمن صدقه منها بمجرد عقده
كالحصن ان هالك يبينه او كان لا يغاب عليه والامن الذى هو بيده طى ليس القوان شرطا
فى الضمان كما يتبادر من عبارة المصنف بل القبض كاف فيه والقوات مرتبة عليه اى وترد
قيمتها ان فات فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض احسن وقال ابن
الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله كالسعة فى البيع الفاسد فلذا لو فات فى بدن او سوق كان
لها وتغرم القيمة ٨١ (او) تزوجها (بشئ) (مغصوب) من مالها (علماء) اى الزوجان
المغصوب قبل العقد واحاله وهما رشيدان لدخولهما على اسقاط الصداق والا فالعقد علمولى
غير الرشيد فيفسخ قبل البناء ويمضى بعده بصداق مثلها (لا) يفسد النكاح ان تزوجها
بمغصوب علمه (اذا هما) اى الزوجين دون الاخر سواء كان العالم الزوج او الزوجة لانه ليس
فيه دخول على اسقاط المهر واذا اخذ المغصوب منه الصداق فترجع على الزوج بقيمته او مثله
(او) وقع النكاح (باجتماعه) اى النكاح (مع) عقد (بيع) او قرض او قراض او شركة
او جملة او صرف او مساقاة فى عقد واحد فهو فاسد لصدقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده
بصداق مثلها وعلى الفساد بالجهل بما يخص البضع ويتنا فى احكامهما فان النكاح مبني
على المكارمة وغيره على المشاحة وسواء سمي للنكاح ما يخصه ام لا وان فات المبيع فقط قبل
البناء بحواله السوق او غيرهما فقيمه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصداق المثل والبيع بقيمة المبيع
وان لم يحصل فيه مقوت لتبعيته للنكاح المقصود ويلغزه بمقال بيع فاسد يمضى بالقيمة بلا
مقوت ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قال اللغوى فوت النكاح ان كان
الجلل فوت للساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهى الجلل ليس فوتا لانه مقصود فى نفسه ٨١ ونقله

النكاح الخ بيان للمشهور (قوله ان كان) اى النكاح (قوله الجل) بضم الجيم وشد اللام اى الا كثر (قوله فوت للساعة) خبر فوت
(قوله ولو كانت) اى الساعة (قوله وفوتها) اى الساعة (قوله لولها) حال (قوله ليس فوتا له) اى النكاح (قوله لانه) اى النكاح

(قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله اقامه) اي فهم الجواز (قوله لو قال) اي ابو الزوجة (قوله لانه) اي الاب الخ (قوله الجواز في مسئلة ابن القاسم (قوله انما قصد) اي الاب (قوله بما اعطاء) اي الزوج (قوله معوته) اي الزوج (قوله لانه) اي الشان ليس في صورة ابن القاسم يبيع عله لقوله فهذه ليست صورة المصنف (قوله ولو قال) اي ابو الزوجة (قوله لكان) اي النكاح (قوله بان عقداه) اي الولي والزوج النكاح (قوله وقال الاب تزوج ابنتي ولك هذه الدار) تصوير لقوله عقداه بلاذ كرمهر (قوله لانه) اي التصوير (قوله كذلك) ١١٦ اي تصويرت (قوله وهو) اي تصوير التوضيح الذي تبعه فيه

ابو الحسن ايضا مقتصر عليه ومثل لا اجتماعه مع البيع بقوله (كدار دفعها) أي الدار (هو) تركيد للمستقر في دفع لارادته العطف عليه للزوجة في نظير عهدهم او مائة دينار ومثلان ماله اذ بعض الدار مقابل للعصمة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها يبيع فقد اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسد (او) دفعها (ابوها) اي الزوجة او هي للزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار وعقده يبيع فقد اجتمع في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الاب) اي اب الزوجة او منها للزوج او من الزوج للزوجة او ايها (في) نكاح (التفويض) كان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا اقامه ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي ولك هذه الدار بخلاف هذه ليست صورة المصنف لان هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه الدار ابن محرز لانه انما قصد بما اعطاه معوته لانه ليس في صورة ابن القاسم يبيع ولو قال ازوجك ابنتي بمائة على ان تبيعها الدار بمائة تجاز لان المائة تقابل المائة والدار صدقها ولو ان الولي قال للزوج ازوجك ابنتي بمائة على ان تبيعها دارك بمائة لكان فاسدا لانه يبيع دار ومائة دينار يضيع ومائة دينار قاله في التبصرة اه عب البناني قوله وجاز من الاب في التفويض صورة نت بما نصه بان عقداه بلاذ كرمهر وقال الاب تزوج ابنتي ولك هذه الدار قال طي تصويرت هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن عرفة سمع محزون ابن القاسم من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي بخمسين واعطيك هذه الدار فلا خير فيه لانه من وجبه النكاح والبيع ابن رشد يقوم منها معنى خفي صحيح وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح التسمية اه قال طي وهذا هو الذي عند المصنف واما تصوير من تبعه بان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوازها لانها أشد مما في السماع للتصريح بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي تفريق ابن محرز اه البناني قلت ما صور به من تبعه هو الصواب فلهذا عقلا امانة فلا فلان ابن رشد صرح به بقوله مفرغاه على مسئلة ابن القاسم ونص كلامه في السماع المذكور وروى يقوم من هذه المسئلة معنى خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح يجوز أن يجتمعا في صفقة واحدة اذا كان نكاح تفويض لم يسم فيه صدق مثل أن يقول ازوجك ابنتي نكاح تفويض على ان ابيع منك داري بكذا وكذا اه من البيان فقول طي يحتاج الخ قصور وقد غره في هذا

نت (قوله ابن عرفة سمع محزون ابن القاسم الخ) بيان للنقل الذي وافقه تصوير التوضيح وت (قوله على ان اعطاء) اي الاب الزوج (قوله ولو قال) اي الاب (قوله لانه من وجه النكاح والبيع) اي لان الخمين بعضهما في مقابلة البضع وعقده نكاح وبعضها في مقابلة الدار وعقده يبيع (قوله يقوم) اي يفهم (قوله منها) اي المدة (قوله وهو) اي المعنى الخفي الصحيح (قوله بخلاف نكاح التسمية) اي فلا يجوز اجتماعه مع البيع (قوله وهذا) اي الفرق بين نكاح التفويض ونكاح التسمية (قوله بان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا) بيان لتصوير من (قوله فيحتاج لنقل بجوازها) اي الصورة التي صور بها من تبعه جوابا ما (قوله لانها) اي صورة سالم (قوله

فيها) اي صورة سالم (قوله فانه) اي الاب (قوله وعليه) اي التعليل بالاشدية بان صورة سالم فيها نصريح باختصار بالبيع والذي في السماع تلفظ بالعطية (قوله تفريق ابن محرز) اي السابق في قوله لانه انما قصد بما اعطاه معوته (قوله به) اي ما صور به من (قوله ينفسه) تركيد لقوله به (قوله مفرغا) بكسر الراء حال (قوله من فاعل) صريح (قوله له) اي ما صور به من (قوله وبنص كلامه) اي ابن رشد (قوله لم يسم فيه صدق) صفة كاشفة لنكاح تفويض

(قوله مسئلة ابن القاسم) اي انكحه ما ابتته واعطاه در (قوله فعينها) اي مسئلة ابن القاسم (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله جعل) يسكون العين مصدره ضاف لفاعله ومفعولاه مسئلة واصلا (قوله يحتاج الى بيان الفرع) خبر ليس (قوله وليس) اي الفرع الخ حال (قوله تقريق ابن محرز) اي بين الاعطاء بقصد المعونة والبيع (قوله قياس ابن رشد) اي البيع على الاعطاء والهبة (قوله فهو) اي قياس ابن رشد (قوله مقابلة) اي تقريق ابن محرز (قوله وهو) اي ما لابن محرز (قوله أولا) يسكون الواو (قوله ليشمل هذه الصورة) اي عدم التسمية لكل منهما اقل يقل ١١٧ (قوله لانها) اي هذه الصورة الخ اقل لم يقل

اختصار ابن عرفة واماعة فلا يلو كان مراد ابن رشد مسئلة ابن القاسم فعينها انكحه ابتته واعطاه دارا فمعنى قوله يقوم منها ليس جعل ابن رشد مسئلة ابن القاسم أصلا يحتاج الى بيان الفرع وليس الا ما صور به من ومن تبعه وقول ز ابن محرز لانه انما الخ تقريق ابن محرز يمنع قياس ابن رشد فهو مقابله وقد اعقد المصنف هنا على ما لابن رشد وفي التوضيح على ما لابن محرز وهو الظاهر (و) جاز (جسج امرأتين) او ثلاث او أربع في عقد واحد (هي) الزوج المهر (لهما) اي المرأتين مع مساواة تساوى المهر ان اولا (او) سمى (لاحداهما) اي المرأتين دون الاخرى ولم يسم مهر الكل منهما ولم يقل اولاد بل اولاد اولاحداهما ليشمل هذه الصورة لانها ليس فيها القولان المشار لهما بقوله (وهل) جواز جمعهما مطلق ان لم يشترط في تزوج احداهما تزوج الاخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احداهما (تزوج الاخرى) حيث سمى لكل واحدة دون صداق مثلها او سمى لاحداهما دون ولاخرى صداق مثلها او نكحها تفويضا فهذه الصور الثلاث محل الخلاف (او) جواز مع الشرط المذكور حيث حصلت التسمية لكل واحدة منهما واولاداهما فقط (ان سمى) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما واولاداهما والاخرى تفويضا وان نكحهما معا تفويضا فان سمى لكل أقل منهما ولو واحدة أقل منه والاخرى صداق مثلها او تفويضا فلا يجوز في الجواب (قولان) في الصور الثلاث ويتفق على الجواز في ثلاث صور وهي تسميته لكل منهما صداق مثلها وعدم تسميته لكل منهما ما وتسميته لاحداهما صداق مثلها وعدمها والاخرى وموضوع القسمين في شرطه تزوج احداهما بتزوج الاخرى فليس قوله بان سمى الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ فلو قال عقب قوله واولاداهما ان لم يشترط تزوج الاخرى والانهل يجوز مطلقا وان سمى ولو حكما صداق المثل قولان لا فاد المراد بلا كافة والمراد بالتسمية الحكمة التفويض وصواب قولان تردد لانهم للمتاخرين الاول لابن سعدون والثاني لغيره كما لابن عبد السلام والتوضيح فظاهر ابن عرفة عزوه للخصي والله أعلم (و) في المدونة (لا يجب) اي ابن القاسم قاله الشيخ سالم (جمعهما) اي الزوجتين في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو متينين بالثواب أو بالدين أو احدهما حرة والاخرى أمة لهما ولغيرها (والاكثر) من شراح المدونة (على التأويل) لقوله لا يجب في (بالنكاح) اي التحريم (والفسخ) للنكاح (قبله) اي البناء (وصداق المثل بعده) اي البناء لانه

على الشرح السابق وعلى وموضوع القسمين الخ (قوله فلو قال الخ) تفريع على فليس قوله الخ (قوله والا) اي وان كان شرط تزوج الاخرى (قوله مطلقا) اي ولو سمى لهما واولاداهما أقل من صداق المثل (قوله وصواب قولان تردد) لاحاجة للتصويب لاحتمال انه أشار لعدم اطلاعه على أرجحية احدهما وان كانا للمتاخرين وسبقهما ان معنى وبالتردد مدلاله ان وجد في كلامي فهي اشارة الى كذا وليس معناها انهم متى ترددوا أشار اليه (قوله عزوه) اي الثاني (قوله يعلم) يضم اليه (قوله منه) اي المهر (قوله كان) اي جمعهما (قوله كاتتا) اي المرأتان (قوله لهما) اي الجرة (قوله لانه) اي الجمع في مهره لانه

بوزى للجهل بقدر صداق كل واحدة بجمع رجلين سألتهما في بيع واحد وهو ممنوع لذلك كما
 يأتي (لا) على تأويله: (الكراهة) التزجية التي أولها الاقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقسم
 المسمى على صداق مثلها والمعتد الاول (او) تزوجها بصداق (تضمن) بفتحات مثقلا
 (اثباته) اي الصداق (رنعه) اي فسخ النكاح (كدفع العبد) من اضافة المصدر لفعله بان
 يزوج السيد عبده بنائير او دراهم او عرض معلوم ويدفعه (في صداقه) اي العبد وأولى
 جعله صداقا من أول الامر فاذا ثبت هذا النكاح وملكت الزوجة زوجها انفسخ النكاح
 اذ من وانعه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شيء لهما (وبعد البناء فملكه) اي الزوجة العبد
 وينفسخ النكاح ايضا لان فساد لعقد لا لصداقه لوجوب المسمى فيه بالدخول ولو كان
 فسادا لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل ابو الحسن ويقتضيه سيده
 بالصداق الذي دفعه فيه على مذهب مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم اذ هو صامن عنه
 وهو بمنزلة من له على عبده دين وباعه لمن يعلم ذلك خلافا لمن جعله كخنيته على مال سيده ولها
 ابقاؤه في ملكها وفي المعونة يجب عليها اخراجها عنه ثلاثا لئلا يذبحها ولها ان تزوجه بعد
 خروجه عن ملكها بعتق او غيره وبعد استبراء من مائه الفاسدان كان وطئها (او) تزوجها
 (بدار) مثلا (مضمونة) اي غير معينة وهي في ملك غيره ولو وصفتها وفي ملكه ولم يصفها فيه ففسخ
 قبل البناء ويثبت بعده بجهرها فان كانت في ملكه ووصفها ووصفا شافيا وعين موضعها
 جاز كما يفهم من كلام النخعي والمذنبه وقال ابن حجر لا يجوز تزويجها بدار مضمونة
 يصفها اذ بد كوضعها تعين والمعين لا تقبله الذمة وقبحه يفهم من ابن يونس (او) تزوجها
 (بالف) من الدنانير مثلا على انه لازوجه له (وان كانت له زوجة) غيرها حال العقد
 (في الصداق) (الفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصداق
 مثلها لانه نكاح بقر (بخلاف) تزوجها: (الف) من الدنانير مثلا بشرط ان لا يخرجها من
 بلدها ولا يتزوج ولا يتسمى عليها (وان) خالف الشرط (او) تزوجها اي الزوج الزوجة
 (من بلدها) اي الزوجة (او تزوج) او تسمى الزوج (عليها) الصداق (الفان) فالنكاح
 صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل عدمها
 والتوفية بالشرط بخلاف التي قبلها فالشك في قدره حال عقده مع القدرة على رفعه بالبحث
 هل له زوجة أولا بهذا فرق فضل بينهما وبعبارة ابى الحسن لانها في المسئلة الاولى لا تدرى
 ما صداقها أعينده امرأ فلها ألفان ولا فلها ألف وهذه لا غر فيها وقد علمت ان صداقها
 ألف وانما شرط لهما ان فعل فعلا زادها القافي صداقها اه (ولا يلزم) الزوج (الشرط) اي
 التوفية به وتسحب وفاته من تزوج ماشطة او قابله بشرط خروجها الصنعها فلا يلزم الوفاء به
 ويندب وقد أفق بهذا (وكره) بضم فكسراى القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقتضيه

يتزوج أو لا يقصر عليها وان فعل زادها القامه لا (قوله علمت) اى الزوجية (قوله وتسحب) اى الزوجية به العقد
(قوله ومنه) اى الشرط الذى لا تلزم الترفية به (قوله قابله) بالوجه الذى الذى تقابل المرأة على ولادتها التلق المولود واصلح
شأنه (قوله به) اى الشرط (قوله ويندب) اى الوفاء به (قوله انق) بضم الهمز وكسر التاء (قوله بهذا) اى عدم لزوم الوفاء ونديه

العقد ولا ينأقمة لانه تحجير وعدم الوفاء به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج (الالف الثانية) التي
علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خاف) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى
عليها في القاموس الالف من العدد مذكر ولو أنشأ باعتبار الدراهم لجاز وشبه في عدم اللزوم
فقال (ك) قوله لمن في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسرى عليك
(فلت) على (الف) فان أخرجها فلا تلزمه الالف وهذا ليس مكروها لانه ليس شرطا في عقد
النكاح وعطف على أخرجتك فقال (او) ان سمي لها الفين حال خطبتها أو (أسقطت) الخطوبة
الرشيده عن خاطبها (الفا) منهما (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم أخرجها
من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسرى عليها وخاف ذلك بأخرجها أو تزوجها أو تسرى عليها فلا
ترجع عليه بالالف الذي أسقطته عنه (الان تسقط) بضم التاء وكسر القاف الزوجة عن
زوجها (ما) أي شيأ من صداقها الذي (تقرر) لها على زوجها به عقد النكاح عليه بان عقد
عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه القاموس (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها أو لا يتزوج
أو يتسرى عليها فان خالف بأخرجها أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما
أسقطته عنه ان كان الاسقاط (بلايين) بعق وطلاق أو مشى لمكة أو صوم شهر لا يجنيه
كفارة بين لسهولتها (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان
أسقطت بين بذلك وخاف فلا رجوع لها عليه لانه في مقابلة حلقه وقد حذت في يمينه فيلزمه
موجبها من عتق وطلاق أو مشى أو صوم مثلاً وان كان حلقه بالله مثلاً عليه كفارة وحذت
بالمخالفة فلها الرجوع عليه لسهولتها وظاهر المصنف تزوج بقرب أو بعد ابن عبد السلام ينبغي
تقييده بالقرب كمن أعطته مالا على ان لا يطلقها أو اعترضه الحط في التزاماته بان اللحنى قص
على انه اخرج عليه تزوج بقرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمتيطى وابن قنكون وغيرهم (او
كزوجي) يحتمل ان الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على فاعل فسد وان المعطوف بأو
محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط وهو نقص أي فسد ان نقص أي او كان نكاح شغار
كزوجي (اختك) ونحوها مما لا يجبر عليها وأولى من له جبرها كبتك وأمتك (بمائة) مثلاً
من نحو الدنانير (على) شرط (ان أزوجهك اختي) مثلاً أو بنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو
الدراهم (وهو) أي هذا النكاح (وجه الشغار) بكسر الشين وبالفين المجمين أي المسمى
بهذا الاسم وهو فاسد يفسح قبل البناء ويضى بعده بالاكس من المسمى وصداق المثل
واسنواء قدر المهرين ليس شرطا ولذا قال فيهما وان قال زوجتي ابتك بمائة على ان أزوجهك
ابنتي بمائة أو بخمسين فلا خير فيه وهو من وجه الشغار اه وقال ابن عرفة ولو عقدا به مهر
مسمى لكل واحدة ففيها هذا وجه الشغار وافهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل
على وجه المكنان آمن غير توقف احدهما على الاخرى لجاز وهو كذلك (وان لم يسم) بضم
الضحية وفتح النين المهملة والميم مشددة لواحدة منهما صدق وشرط في تزوج احدهما
تزوج الاخرى وجعل تزويج كل منهما مأمراً الاخرى كزوجتي بنتك على ان أزوجهك بنتي
(فهذا النكاح) (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) بضم
فكسر النكاح قبل الدخول وبعد ابدا (فيه) أي الصريح الذي لا صدق فيه ولها بعد

(قوله لانه) أي الشرط

المذكور (قوله وعدم الوفاء

به) عطف على نائب فاعل

كره (قوله بان أخرجها الخ)

تصوير لمخالفة الشرط (قوله

وهذا) أي قوله ان أخرجتك

الخ (قوله لانه ليس شرطا

الخ) مسلم ولكنه وعد يندب

الوفاء به فهو تحجير كالشرط

في العقد (قوله أو تزوجه)

عطف على اخراج (قوله

بأخرجها الخ) تصوير

لمخالفة (قوله فلا ترجع) أي

الزوجة (قوله عليه) أي الزوج

(قوله فان أسقطت بينين)

مفهوم بلايين (قوله بذلك)

أي العتق أو الطلاق أو

نحوهما (قوله لانه) أي

الاسقاط (قوله موجبها)

بفتح الجيم (قوله من عتق

أو طلاق الخ) بيان لموجبها

(قوله على فاعل فسد) أي

الضحية المستتر فيه العائد

على النكاح (قوله وان

المعطوف الخ) معطوف

على ان الكاف الخ (قوله

فاسد) أي لصداقه (قوله

فيها) أي المدونة (قوله

وشرط) بضم فكسر (قوله

وجعل) بضم فكسر (قوله

فاسد) أي لعقده

(قوله مركب) بضم الميم ففتح الراء ١٢٠ والكاف (قوله المزوجة) بفتح الواو (قوله يبعه) أى الولد (قوله وهو)

البناء صدق مثلها ان كان عدم المهر فى المراتين بل (وان فى واحدة) كزوجى بنتك بمائة على ان أزوجك بنتى وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويضى بعده بالا كثر من المسمى وصدق المثل والى لم يسم لها يفسخ نكاحها أبداً ولها بعد البناء صدق مثلها (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الامة) المزوجة فيفسخ (أبداً) أى قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر فى مقابلة حرية ولداً فاشبه يبعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار وان ولدت فهو حر وولادته لسيده أمه ولها بالدخول المسمى قاله فى المدونة وبحث فيه الموضح بان مقصود الزوج لم يحصل وهو بقاؤها فى عصمته فالظاهر ان لها الاقل من المسمى وصدق مثلها وأوجب بأن قصده حرية ولده وقد حصل والنكاح تبع وقد استوفاه ودوامه او عدمه محتمل وأشعر قوله على حرية ان الفسخ لذلك وأما العتق فلتشوق الشارع للحرية وانه ان تطوع سيد الامة بالتزام ذلك بعد العتق فلا يفسخ ويلزمه العتق ايضا (ولها) أى الزوجة (فى الوجه) أى وجه الشغار وان فى واحدة الا كثر من المسمى وصدق المثل ان كان دخل الزوج بها ولا يفسخ النكاح (و) لها فى تزويجها (مائة) من نحو الذنائب (و) نحو (خبراً و) (مائة) حالة من نحو الذنائب (ومائة) كذلك مؤجلة بجهول كوت أو طلاق (الا كثر من المسمى) بفتح الميم الثانية مشددة الحلال (و) من (صدق) المثل ولا يتظر لنحو النحر ولا للمؤجل بجهول ان لم يزد صدق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صدق المثل (على الجميع) أى المائة الحالية والمائة المؤجلة بجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فأتأخذها حالا وقال ابن القاسم لا تزد على المائتين فتأخذها حاليتين ولا تعطى الزائدة لانها رضى بالمائة لاجل مجهول فأخذها حالة أحسن لها فلو كان صدق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال وفى المائة الحالية فلأراد بالمسمى ما يشتمل الحلال والحرام فلا يكون صدق المثل أكثر منه الا اذا زاد على الجميع فلا تصح المبالغة ولو كان صدق مثلها تسعين أخذت المائة الحالية لانها أكثر من صدق مثلها (وقدر) بضم القاف وكسر الدال مشددة أى صدق المثل أى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالاجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) أى المسمى الحلال مؤجل بأجل معلوم ابن الحاجب فان كان معها ما تأجيل معلوم قدر صدق المثل به فان كان مسمى لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الاجل قبل ما صدق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الاجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى الحلال صدق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الاجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قبل ثلثمائة أخذت مائتين حاليتين ومائة الى الاجل المعلوم ولما قدم ان لها فى وجه الشغار الا كثر من المسمى وصدق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدهما وهو ظاهر المدونة ايضا ولكن تأولها ابن لبابة بجهولها على الاول فقط أشار به بقوله (وتأولت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أى فسرت المدونة (ايضا) أى كما فسرت بجهولها على ظاهرها من عموم التسمية لهما ولا حداهما فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأولها ابن لبابة (فيما اذا سمى) الزوج الصداق (لاحداهما) ولم يسم للآخرى صداقاً وشرط فى تزويج احدهما ان تزوج الآخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى) بفتح الميم الثانية

أى يبعه قبل وجوده (قوله فهو) أى الولد (قوله وبحث فيه) أى الحكم بان لها المسمى (قوله وهو) أى مقصوده (قوله قصده) أى الزوج (قوله وقد استوفاه) أى البضع (قوله ودوامه) أى النكاح (قوله أو عدمه) أى الدوام (قوله محتمل) اذ يحتمل أن يموت احدهما او يطأها (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على ان الفسخ الخ (قوله ذلك) أى حرية ولد الامة (قوله بعد العقد) صلة تطوع (قوله فتأخذها) أى صدق المثل (قوله الزائد) أى على المائتين وقد أشار بولوى قول ابن القاسم (قوله منه) أى المسمى الحلال والحرام (قوله معهما) أى البعض الحال والبعض المؤجل بأجل مجهول (قوله به) أى البعض المؤجل بأجل معلوم (قوله قدم) بفتح طاء مثقلاً (قوله كان) أى المسمى (قوله تأولها) بفتح طاء مثقلاً (قوله على الاول) أى كون المسمى من الجانبين (قوله أشار) جواب لما (قوله له) أى تأويل ابن لبابة (قوله من عموم التسمية لهما ولا حداهما) بستان

لظاهرها (قوله وهذا) أى تأويلها بعموم التسمية لهما ولا حداهما

(لها)

(قوله مع جريانه) اي تأويل ابن ابي ابي (قوله فيها) اي التسمية لكل منهما (قوله لهما) اي التسمية لكل منهما والتسمية لاحدهما فقط (قوله مطلقا) اي سواء كان أكثر من صدقها أو أقل منه (قوله وان كان في التأويلان) حال (قوله فيها) اي غير المركبة (قوله على ذلك) اي لزوم الاكثر (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) ١٢١ اي المركبة (قوله مع) اي القول (قوله

أفرد) اي الثاني (قوله لاختصاصه) اي الثاني (قوله وهذا) اي النكاح بخيار (قوله فيها) اي النكاح بمنافع والنكاح بتعليمه اقرانا والنكاح باجها (قوله به) اي الجاهل (قوله من منافع الخ) بيان لعمله (قوله من ابتدائه) اي العمل (قوله انه) اي النكاح (قوله فله) اي لبناء (قوله وان منع ابتداءه) حال (قوله للاختلاف فيه) علته لمضيه (قوله نالما سب ابدال الخ) تقرير على وأما النكاح فلا يفسخ الخ (قوله بها) اي المنافع (قوله قبل البناء) محله يضي (قوله وفي كونه) اي النكاح (قوله كعدمته) اي الزوج (قوله او تعليمه) اي الزوج (قوله مع) اي النكاح بمنافع (قوله وان وقع) اي النكاح بمنافع (قوله وان

الها) وصله نوات (بصدق المثل) سواء زاد على المسمى أولا وافهم قوله لاحدهما ان هذا التأويل لم يجز في التسمية لهما مع جريانه فيها كافي توضيحه فلو قال وتوالت ايضا فيما اذا دخل بالمسمى لهما بصدق المثل لهما ما أفاده عب البنان في تبيينه نظرا لنص التوضيح وأما الصورة الثانية أعني اذا سمى لكل واحدة منهما فقال ابن عبد السلام المنه وران لكل واحدة الاكثر من المسمى وصدق المثل ثم قال وأما الصورة الثالثة اذا سمى لاحدهما فقط فان دخل بالتي لم يسم لهما لهما بصدق مطلقا وان دخل بالتي سمى لهما فتأويل ابن أبي زيد المدبرنة على ان لهما الاكثر وتأويل ابن ابي ابي على ان لهما بصدق مطلقا فلهذا قال ابن عبد السلام فلم يبين التأويلين الا في المركبة وأما غيرها فهي وان كان فيها التأويلان ايضا لكن ذكران المشهور فيها لزوم الاكثر فجزى على ذلك هذا وخصه بالأمر بل الثاني بالمركبة فان قلت لم يذكرا التأويلين بحجة في المركبة حيث كانا متساويين فيما قلت لانهما لاجتماع في التأويل والاهل المركبة وغيرها لم يأت له جمع الثاني مع فلذا أفرد وحده لاختصاصه بالمركبة فلا يكون انراده مفيدا لضعفه (وفي منعه) اي النكاح او الصداق خبر مقدم لقولان الآتي (بمنافع) لدارا ودابة ورق في عقد اجارة لاني عقد جعل فيمنع اتفاقا لان الجهول له لترك متى شاء فهو نكاح بخيار وهذا ممنوع (وفي منعه) بتعليمها اي الزوجة (قرا ما) محذوف وبجفظه وانظر (وفي منعه) باجها اي الزوجة اي السقير معها العجب فيفسخ فيها قبل البناء ويضي به ولها بصدق مطلقا (و يرجع) الزوج على الزوجة (بقية) اي اجرة مثل (عمله) اي الزوج للزوجة من منافع وتعليم قرآن واجهاج من ابتدائه (للفسخ) اي للاجارة قبل البناء أو بعده وأما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور انه لا يفسخ قبله ايضا ويضي بالمنافع وان منع ابتداءه للاختلاف فيه فالمناسب ابدال ويرجع بقية عمله للفسخ يقوله ويضي به بعده وقوعه قبل البناء وبهذه للاختلاف فيه قال ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كعدمته تدعيمه وتعليمه قرآنه ما لا يرضى الله تعالى عنه وكرهه ابن القاسم وأجاز أصبغ وان وقع مضى على المنه ووقال في التوضيح قوله وان وقع مضى على المشهور وهذا تقرير على ما نسبته لما لا يرضى الله تعالى عنه من المنع وما على الجوز والكراهة فلا يختلف في الامضاء ومضى على المشهور للاختلاف فيه وما نشره لمصنف قال في الجواهر هو قول أكثر اصحاب ثم قال وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان لامضاء دليل على ان المشهور في حكمه ابتداء الكراهة ليس بظاهر بل هو ان يكون الحكم ابتداء المنع واذا وقع صح وهو ظاهرنا من كلام المصنف لانه نسب المنع لما لا يرضى الله تعالى عنه فكيف يكون المشهور خلافه اه كلام التوضيح فيقال حيث كان المشهور والمنع ابتداء والمضى بعده فلم يعد له منه هذا المذكر القولين المقابلين له مع ان عادته اتباع المشهور حيث وجدته من عرفته مع ما علم من اطلاعه وحفظه لم يحك هذا الذي نشره ابن الحاجب ولا عرج

١٦ مخ في ليس بظاهر خبر قول (قوله وهذا) اي كون الحكم ابتداء المنع وان وقع مضى (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله بعدمه) اي الوقوع (قوله عنه) اي المشهور (قوله القولين المقابلين له) اي المنع ابتداءه والفسخ بعد وقوعه والكراهة (قوله لم يضم المصنف) (قوله من اطلاعه الخ) بيان لما (قوله لم يحك) اي ابن عرفه الخ خبره (قوله عرج) بفتح متقبلا

(قوله اعترضه) اي ضيق (قوله به) اي عدم حكاية ابن عرفة اياه (قوله حمل) بفتح الحاء مثقلا (قوله والا) اي وان لم يكن مع المنافع فقد (قوله فالثاني) اي بفسخ ١٢٢ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل (قوله ان لم يكن) اي مع

عليه بوجه وقد اعترضه الملقاني وغيره به ذاقه وحصل ابن عرفة خمسة أقوال الاول الكراهة فيعفى بالعقد والثاني المنع فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل الثالث ان كان مع المنافع فقد جاز والا فالثاني الرابع ان لم يكن فالثاني والافسح قبل البناء ومضى بعده بالنقد وقيمة العمل الخامس بالنقد والعمل اه فانت تراه لم ينقل القول الذي قال المصنف انه المشهور وفسره به كلام ابن الحاجب فعمل المصنف ظهر له هناك ان الصواب ما فهمه ابن راشد وابن عبد السلام من كلام ابن الحاجب لا ما فهمه هو في التوضيح فلذا عدل عنه هنا لحكاية الفواين المقابلين له فسقط قول زان المعتمد مع المنع المضى والله أعلم بشأني (وكرهته) اي التكاح بمنافع عطف على منعه وشبهه في الكراهة فقال (كالمغالة) بغير مبهمة (فيه) اي الصداق فتكروه واحوال الناس فيها مختلفة فرب امرأة يكون المهر بالنسبة لها كثيرا وان كان قليلا في نفسه وكذا الرجال فالرخص فيه والفقير باعتبار حال الزوجين والمغالة ليست على بابها فهي مثل سافر وعاقاه الله تعالى لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة وولها (والاجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة ايضا فبكره تأجيله لاجل معلوم ولو الى سنة لئلا يتذرع الناس الى التكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل ثم تسقطه الزوجة وتحالفته ان كية السلف ولان الحامل عليه المغالة اذ لو كان يسير لم يؤجل غالبا (قولان) في التكاح بمنافع (وان امره) اي الزوج وكيله ان يزوجه (بألف) مثلا من نحو الدنانير سواء (عينها) بفتح العين مثقلا اي الزوج الزوجة بان قال له وكذلك على ان تزوجني فلانة بألف (أولا) اي اول بين الزوج والزوجة لو كيله بان قال له تزوجني امرأة بألف (فزوجه) اي الوكيل الزوج (بألفين) مثلا من نحو ذلك ولم يعلم أحد الزوجين بتمتدئ الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعدئ (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل) للزوجة (الفان تعدي) اي ثبت تعدي الوكيل (باقرار) منه (او بينة) حضرتت الوكيل الزوج له بألف لانه غرور فعلى (والا) اي وان لم يثبت تعدي الوكيل باقراره ولا بينة (فتحلف هي) اي الزوجة ان عقده التكاح باللفين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا باللف فهو المبدأ باليمين ليدعوى الوكيل انه وكاه بالافين ثم يحلف الوكيل انه امره بالافين فان فكل حلفت ان الله قد بالفين وغرمت الوكيل الالف الثانية فان حلف الوكيل فمد حلف الزوج سهطت الالف الثانية وهذا ان حقت عليه الدعوى والا غرمت الالف الثانية بمجرد نسكوله بعد حلف الزوج (وفي تحليف الزوج له) اي الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج له ان نسكوله (الالف الثانية) فان حلف الوكيل استقر الغرم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوج الالف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تحليفه وهذا قول محمد فائلا قول أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد عيدين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل واجيب بانه يحلفه لاحتمال رعيته من اليمين واقارره ورد باقضاء انه ان أصبغ لم يقل بغرم الوكيل ان نكل واپس كذلك اذ هو من تمام قوله (قولان) سيم ما أهل بين الزوج لتحصيل قوله فقط اوله ولا بطل

المنافع فقد (قوله والا) اي وان كان معها نقد (قوله تراه) اي ابن عرفة (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) اي المغالاة (قوله وان كان قليلا في نفسه) حال (قوله فيه) اي المهر (قوله لانه) اي الغلو (قوله عليه) اي التاجيل (قوله به عديه) اي الوكيل (قوله لانه) اي عقد الوكيل بالفين (قوله فهو) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم يتحقق الدعوى عليه (قوله غرمته) اي الزوجة الوكيل (قوله وهذا) اي تحليف الزوج الوكيل (قوله وعدم تحليفه) اي الزوج الوكيل عطف على تحليف الزوج له (قوله قائلا) حال من محمد (قوله لونسكل) اي عن الحلف على ان الزوج وكاه بالفين (قوله لا يحكم عليه) اي الوكيل بغرم الالف الثانية (قوله الا بعد عيدين الزوج) على انه لم يوكله بالفين (قوله بانه) اي الزوج (قوله يحلفه) اي الوكيل (قوله رهبة) اي الوكيل (قوله واقارره) اي الوكيل بتعديده (قوله ورد) بضم الراء اي الجواب (قوله باقتضائه) اي الجواب (قوله ان نكل) اي الوكيل عن اليمين (قوله اذ هو) اي غرم الوكيل ان نكل (قوله من تمام قوله) اي أصبغ (قوله اوله) اي تصحيح قوله

قول (قوله من تمام قوله) اي أصبغ (قوله اوله) اي تصحيح قوله

(قوله فحليفه) أي الزوج (قوله إذا نكل) أي الزوج (قوله على الأول) ١٢٣ أي أن يمينه لتصحيم قوله فخطب خبر ثمانية (قوله

قول وكيله فحليفه) الوكيل إذا نكل على الأول وعدمه على الثاني وكذا هو مأن دخل فقل
(وأن لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يهرم أحدهما بالعدوى حال العقد (ورضى أحدهما) أي
الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) بنتخ الخاء المعجمة فإن رضى الزوج
بأقرب لزم الزوجة وأرضيت بالف لزم الزوج سواء ثبت تعدى الوكيل بإقراره أو بينة أو لا
لأنه لم يحصل بتعديته قنوت (لا يلزم) النكاح الزوج (أن التزم الوكيل) إلا أن الثاني ولو
رضيت الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحق المنة ولأنها عطيبة لا يلزم قبولها إلا أن يلتزم
الوكيل إلا أن دفع العار من نفسه بفسخ عقد تولاها ودفع العداوة بينه وبين أهل الزوجة
ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيه لزمه النكاح (و) أن لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول
الآخر (لنكل) من الزوجين (فحليف) الزوج (الآخر) بفتح الخاء المعجمة ما أمر الأبا الف
وله تحليفها لم رضت الأبا الفين (فيما) أي حال أو الحال الذي (يفيد إقراره) أي من توجهت
اليمين عليه من الزوجين وهو التكليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفیه ولا رقيق إذا لم يؤخذون
بإقرارهم وقيل الحال الذي يفيد إقراره فيه عدم المينة وأن قوله أن لم تقيم بينة يسان بقوله فيما
يفيد إقراره وهذا هو الذي يفيد ما يتوضيح ويؤخذ منه أن قوله فيما يفيد إقراره صادق
بثلاث صور عدمها: نكل منها وعدمها وأما ما لها ولو قال أن أفاد إقراره لكان أنصر
وأوضح (أن لم تقيم) أي تشهد (بينه) للزوج أنه ما أمر الأبا الف ولا الزوجة أنه ما رضيت إلا
بأقرب أو لم تقيم له وقامت لها أو عكسه فكل تحليف الآخر في الأولى فإن حلفا أو نكلا ولم يرض
أحدهما بقول الآخر ففسخ النكاح وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى الحالف على
الناكل وأما تحليفه في الثانية فإن حلف فكذا ذلك وان نكل لزمه النكاح بالأقربين وله تحليفها
في الثالثة فإن حلف فكذا ذلك وان نكل لزمه النكاح بالنكاح (ولا ترد) بضم القاف وفتح الراء
وشد الدال اليمين الموجهة على أحدهما أن نكل عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد
نكوله (أن اتهمه) أي الطالب المطلوب فإن حقق دعواه عليه ونكل المطلوب تترد على الطالب
فإن لم يقد قضى له وان نكل أيضا فحلف القول (ورج) ابن يونس من عند نفسه (بداية
حلف الزوج) على أنه (مأمره) أي الزوج وكيلا أن يرضيه (الأبا الفين) بعد حلفه (للزوجة
الفسخ) للنكاح أو الرضا به بالف (أن قامت) أي شهدت لها (بينه على التزويج) من الوكيل
(بأقربين) وان نكل الزوج لزمه النكاح بالأقربين واعترض قوله بداية حلف الزوج بإجماع
حلفها بعد مع يمينها ولا صحة له واجيب بأن المراد بداية حلفه على تخييرها وتزويج ابن يونس
ليس مخا فاقوله ولا كل تحليف الآخر وانما هو تزويج لأحد الشقين (والا) أي وان لم يكن لها
بينة على التزويج بالأقربين كما لا بينة له على أنه لم يأمر الأبا الف أو أقام كل منهما بينة على دعواه
(فالحكم هنا) (ك) الحكم في الاختلاف في قدر (المصدق) من حلف كل منهما وبداية
المرأة لأن ما بدأه فحلف أن العقد باقين ثم لا زوج الرضا به ما أو الحلف ما أمره الأبا الف فإن
حلف ولم ترض ففسخ النكاح ونكوله ما حلفه ما في الفسخ ويقضى للجالف على الناكل ابن
غازي قوله ولا كل تحليف الآخر فيما يفيد إقراره أن لم يكن له بينة هذا نص ابن الحاجب بيمينه
ولم يفتح به - حتى زاد بعده ما بدأه من كلام ابن يونس فقال ورجع بداية حلف الزوج ما أمره
بأن يحكم الاختلاف وقد رد (قوله بفتح) أي بكتم (قوله به) أي بضم ابن الحاجب قوله من كلام ابن يونس) بيان لما

الابانف ثم للمرأة الفسخ ان قامت بينة على التزويج بالالفين والافكا لا اختلاف في الصداق والمقصود الأهم من كلام ابن يونس قوله والافكا لا اختلاف في الصداق لما فيه من زيادة البيان وان كان كلام ابن الحاجب لا ياباه ولا يشافيه كما قاله في التوضيح بعد ما ذكر الصور الأربع فقال في الرابعة واما ان لم يقيم لواحد منهما بينة فنعص ابن يونس على ان الحكم فيها كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فتختلف الزوجة ان العقد كان بالالفين ثم يقال للزوج ارض بذلك أو احلف انك ما أمرته الا بالالف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالالف وكلام ابن الحاجب لا يشافيه لان قوله ولكل تحليف الاخر لا دلالة فيه الا لمن شاء منهم - ما أن يحلف صاحبه أولا اه زاد ابن عبد السلام لان قصارى الامر ان تقوم بينة لكل واحد من الزوجين أن يصيرا كالزوجين المتعاقبين وقد راعى الصداق قبل البناء وقد علمت ان المبدأ هنا كالا الزوجة فان قلت فما المراد بالبداية في قوله ورجع بداية حلف الزوج قلت بتدقيقة بين الزوج على تخيير المرأة بظهوره ذبا للوقوف على كلام ابن يونس ونصه ومن المدونة من قال لرجل زوجتي فلانة ائتني فذهب المأمور فزوجه اياها بالالفين فعلم بذلك قبل البناء قبل للزوج ان رضيت بالالفين والافق بينهما الا ان ترضى المرأة بالف فيثبت النكاح ثم قال ابن يونس اراي يدان هذا بعد حلف الزوج انه انما امر الرسول بالف فاذا حلف قبل للمرأة ان رضيت بالف والافق بينهما وان تسلك الزوج عن العيين لزمه النكاح بالالفين وهذا اذا كان على عقد الرسول بالالفين بينة وان لم يكن على عقدهم - ما بينة الا قول الرسول فهذا حكمه كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فتختلف الزوجة ان العقد كان بالالفين ثم يقال للزوج امان ترضى بذلك أو احلف بالله انك ما أمرته الا بالالف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالف اه وبالحلقة فقد يتشوش الذهن في فهم كلام المصنف من وجهين احدهما ما يقادربا دى الراى ان طريقة ابن يونس مخالفة لما قبلها اذ لم تجر عاداته بجمع النقول المتداخلة وقد علمت انه هنا تنفس وخالف عادته وثانيه ما مناسب لابن يونس من بداية حلف الزوج وقد علمت معناه وما توفيقى الا بالله تعالى (وان علمت) الزوجة قبل العقد او البناء (بالتعدي) من الوكيل في عقده بالالفين ومكنت من العقد او البناء (ف) الصداق (الف) ويثبت النكاح لرضاها به (وبالعكس) أى علم الزوج بتعدي وكيله وعقده بالالفين ودخل بها فاعاد الصداق (الفان) لرضاها به ما (وان علم كل) من الزوجين بتعدي الوكيل في عقده بالالفين (وعلم) كل منهما (بعلم الاخر) بالتعدي (اولم يعلم) احدهما علم الاخر (ف) الصداق (الفان) تغليب العلم على علمها (وان علم) الزوج (بعلمها) أى الزوجة بالتعدي (فقط) أى ولم يعلم الزوجة بعلمه (ف) الصداق (الف وبالعكس) أى علمت بعلم الزوج بالتعدي ولم يعلم بعلمها به (ف) الصداق (الفان) ابن عرفة ومن في منهما من فردا بعلم العدا لزمه دعوى صاحبه ولو علم مع علم كل منهما علم الاخر او علمت علمه ولم يعلم علمها لزمه الفان وعكسه الف ولو لم يعلم احدهما علم الاخر فقال اللغوي ظاهرها النان والقياس الف ونصف لا يجاب تعارض علمها قسم ما زاد على الف (و) ان اذنت امرأة غير مجبرة لولاها في تزويجها ولم تسلمه فقد مهرها فزوجهها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأته (اذنة) بذلك - مزكسر الدال المجبة أى التى اذنت في تزويجها ولم تسلم فقد راعى الصداق (غير مجبرة) بفتح الموحدة أى على التزويج واصله تزويج (بدون

بيان لما (قوله وان كان كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله الصور الأربع) أى شهادة بينتين لهما وشهادتهما فقط وشهادتهما لهما فقط وعدمهما لهما (قوله فيها) أى الصورة الرابعة (قوله لا يشافيه) أى قول ابن يونس (قوله لان قوله) أى ابن الحاجب (قوله أولا) بسكون الواو أى اولاً يحلفه (قوله قصارى) بضم القاف أى غاية (قوله يصيرا) أى الزوجان (قوله فعلم) بضم العين (قوله أراه) بضم الهمز أى أظنه (قوله ان هذا) أى تخيير المرأة (قوله تنفس) بفتح تاء مثقلا (قوله منهما) أى الزوجين بيان ان (قوله منفردا) حال من فاعل بنى (قوله العدا) أى من الوكيل في عقده بالالفين (قوله ولو علمها) أى الزوجان عدا الوكيل في عقده بالالفين (قوله منهما) أى الزوجين (قوله لزمه) أى الزوج (قوله وعكسه) أى علم علمها ولم تعلم علمه (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله ونصف) أى من ألف (قوله لا يجاب تعارض علمها) أى الزوجين بعدا الوكيل لا يجاب مضاف لفاعله

(قوله اذهو) اى عدم
 الاجبار (قوله على الاول)
 اى قوله صدق السر وكثرة
 صدق العلانية (قوله
 للابية) بضم الهمزة وشد
 الموحدة (قوله والفخر) تنسب
 للابية (قوله الكثير) اى
 السر (قوله يظهر) بضم
 الياء وفخ الهاء قوله وهو
 اى الصداق الخ (حال) قوله
 يقتضيه (اى القبض) قوله
 لذلك اى كون المتبادر
 من النقد مقابل الموجل
 (قوله القولان) اى بافته انه
 القبض وعدمه (قوله
 الامر بن) اى الماضى
 والمصدر (قوله) اى
 الزوج (قوله لانه) اى
 المصنف (قوله جهمها)
 اى التفويض والتحكيم
 (قوله عقد) جنس واضافته
 لنكاح فصل مخرج عقد
 غيره (قوله بلاذ كرمهر)
 فصل مخرج نكاح التسمية
 (قوله ولا اسقاطه) اى المهر
 فصل مخرج النكاح القاسد
 لاسقاط مهره (قوله ولا
 صرفه) اى المهر لحكم أحد
 فصل مخرج نكاح التحكيم
 (قوله هو) اى نكاح
 التفويض

صدق المثل) سواء لم الزوج تعدى الوكيل ولا وذر غير مجبر كزيادة الايضاح اذهو لازم
 لكونها آذنة ولاخراج المجرى المستأذنة تدبا ومفهوم بدون انه ان زوجها بقدر مهر مثلها الزمها
 النكاح وهو كذلك ان كانت عينت الزوج او عينه الوكيل وان اتفقا فى السر على قدر من
 الصدق وعقد على اكثر منه فى العلانية ثم تنازعا فقال الزوج انما يلزمنى ما اتفقا عليه
 فى السر وقال الولي اى اظهر الزوجان او الزوج والولي صدقا (غيره) زائدا عليه نقا خرا
 وتباها وكذا يعمل بصدق السر الزائد على صدق العلانية لخوف من ظالم يطلع عليه فيظلم
 الزوج والزوجة واهله او كثرة محصول حجة مثلا وجهه الشارحون على الاولى نظر الغالب
 وظاهر قوله كابن شاس اذا علنا غيره عدم اشتراط اعلام شهود العلانية بما فى السر خلاف
 ما نقله ابن عرفة عن أبي حفص قاله اجد (وحلقته) بشد اللام اى الزوجة الزوج على عدم
 الرجوع عن صدق السر (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) اى صدق السر
 القليل الى صدق العلانية فان حلف عمل بصدق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل
 بصدق العلانية فان نكلت عمل بصدق السر وتحلفه فى كل حال (الايبنة) تشهد (ان) الصدق
 (المعلن) بضم الميم وفخ اللام اى اظهر عند العقد (لاصل) اى صحة (له) وانما ذكر للابية
 والفخر فلا تحلفه ويعمل بصدق السر عياض سواء كان شهود السر شهود العلانية او غيرهم
 وحلقها الزوج ان ادعى الرجوع عن الصدق الكثير الايبنة تشهد ان المعلن اليسر لا اصل
 له (وان تزوج بثلاثين) دينار مثلا (عشرة) قد او عشرة الى اجل) معلوم غير بعيد جدا (وسكتا)
 اى الزوجان او الزوج والولي (عن عشرة) اى كونها حالة او موحدة (سقطت) العشرة المسكوت
 عنها من المهر لان تفصيله بالبدن نسخ اجماله الكثير كذا فى كتابة الموثق وتلزم العشرة
 المسكوت عنها فى البيع والفرق ان النكاح قد يظهر فيه قدر له ما خروجه وهو فى السردونه
 ولا كذلك البيع (و) كتابة الموثق فى وثيقة النكاح (نقدتها) بفحش اى الزوج الزوجة
 (كذا) من صدقاتها كعشرة (مقنن) بضم الميم وكسر الصاد المعجمة اى مفهم (لقبضه)
 اى ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج فى دعواه دفعه لهما اولواها فان كتب الموثق
 نقده بسكون القاف فلا يقتضى القبض لان المتبادر منه حاله المقابل لموجبه وقيل يقتضيه
 كالماضى وان كتب النقد منه كذا والموجب منه كذا فلا يقتضى القبض لذلك قاله الجزيرى
 فى وثائقه وان احقل ما كتبه الماضى والمصدر ولا قرينة تعيين احدهما فالظاهر حله على
 المصدر فيجربى فيه القولان وان جرى عرفهم فى الكتابة باحد الامر بن عمل به وهذا كما قبل
 البناء وما بعده فالقول له كما ياتى (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرهما بقوله (عقد)
 النكاح (بلاذ كرمهر) لانه لما جهمها فسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر
 ولكل منهما ما فصل عيزه عن الآخر فيمتاز التفويض بانه لم يصرف قدر مهره لهما لحكم احد
 والتحكيم بصرفه لهما لحكم احد فنكاح التفويض عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه ولا صرفه
 لحكم احد البناجى هو جائز اتفاقا وصحة ان يصرح بالتفويض او بسكتا عن المهر قاله
 اشهب وابن حبيب نقله ابن عرفة ونكاح لحكم عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه

(قوله مع صرفه لحكم أحد) فصل مخرج النكاح التفويض (قوله واجزه) أي نكاح التكيم (قوله إليه) أي جوازه (قوله كاتقويض) مثل سلك (قوله بها) أي الهبة (قوله فهو) أي العقد (قوله فهذه) أي المسئلة المدلولة لوهبت نفسها الخ تفريع على قوله أي وهبها وليها الخ قوله غير التي قبلها) أي المسئلة المفهومة من بلا وهبت التي عقد النكاح فيها يوهبت بالأذ كرمهر لاحقة ولا سلك (قوله لأن ذلك) ١٢٦ (قوله لها) أي الهبة (قوله هبة الصداق) أي مع قصد

عقد النكاح بها (قوله فيها) مع صرفه لحكم أحد واجزه الامام مالك ورجع إليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (بلا وهبت) أي بانكحت وزوجت لا يوهبت بالأذ كرمهر لاحقة ولا حكمها فساد يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل فان عقد يوهبت مع ذكر مهر حقيقة أو حكم كاتقويض صحيح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) بضم فكسر أي النكاح (ان وهبت) بضم فكسر أي المرأة (نفسها) أي وهبها وليها الزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل غايك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قوله) أي البناء ويضي بعده بصدائق مثلها فهذه غير التي قبلها لان تلك قصد الولي به هبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لا اسقاط المهر ولا نكاح ابن حبيب والسكيم فيها ايضا القسح قبل البناء ويثبت بعده بصدائق المثل واعترضه البابي وقال يفسخ قبل البناء وبهذه وهو زنا يجب الحدية ولا يلحق الولد به واليه اشار بقوله (وصح) بضم فكسر منقلا (انه) أي العقد بمهبة نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما ابدا ولا يلحق به الولد ابن عرفة ان اراد البابي انه بنى بلا يئنة على العقد لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا لا يمتنع بعده بفظ الهبة بل بهمه وغيره وان اراد انه بنى بعد يئنة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب اه ولنا ان نختار الثاني ونع بعد كونه سفاحا عن اصول المذهب وسنده ان البيئنة لم تشهد على النكاح بل على غليك الذات المنافي له فلذا كان سفاحا وفي قوله نفسه اشارة الى عدم قصد هبة الصداق والنكاح وانما قصد غليك نفس المرأة وما لو وهبها وليها وقصد بها النكاح وهبة الصداق فهي التي قبل هذه وهذه المذنبه فيفسخ قبل البناء وثبوت به بعد مهر مثلها وايس كلام البابي في هذا ونض ابن عرفة النعمي عن ابن حبيب ان عني بنكاح الهبة سقوط المهر فغير جائز فان امهر هاربوع دينار فافسح وجبرت عليه قبل البناء وبهذه وان عني بالهبة غير النكاح وغير هبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت به بعد بهر المثل النعمي به في الاول بالخيار في انما بهر بربع دينار او ثمر كهذا ونعم ولا تثيب في الموازية لهاربوع دينار ان بنى بها وهو احسن لان الزائد عليه وهبته قلت ظاهره انه خلاف قول ابن حبيب وليس كذلك نصريح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سعة وطه في بنائه البابي عنه ان عني به غير النكاح لاهبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت به بعد بهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يجز وما اصدقها ولوربع دينار لزمها قبل البناء وبهذه البابي فيما قاله انظر الواجب في الضرب الاول كونه سفاحا حجب به ولم يلحق به نسب قلت ان اراد انه بنى بها دون يئنة على عقد سدها لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة وغيره وان اراد انه بنى بعد يئنة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب وفيها

الاول) أي عقد النكاح به هبة مع قصد به اسقاط المهر (قوله في انما به) أي النكاح (قوله بربع) لابن اي انما به صدقها لاهاربوع دينار (قوله عليه) أي ربيع الدينار (قوله ظاهره) أي النعمي (قوله انه) أي قول انشيب (قوله عنه) أي ابن حبيب (قوله به) أي انظر الهبة (قوله لاهبة المهر) أي ليس غير النكاح الذي عماد هبة المهر (قوله فيم قوله) أي ابن حبيب (قوله في الضرب الاول) أي الذي قد به هبة نفس المرأة (قوله فيها) أي المدونة

عوقبا) اى ادب الزوجان
 (قوله بجها الم) اى
 يعذران بهما فلا يجحدان
 ولا يسهط المهر (قوله ونعاض)
 اى تعلى شيا عوضا عن
 اصابتها (قوله وهى مطبقة
 حية) حال (قوله ولو حراما)
 مبالغة فى الوط (قوله وان
 ورث الحى منهم الميت)
 (قوله قبل البناء)
 تنازع طلق ومات نية (قوله
 قبل البناء) صلبة طاب أو
 التقدير على سبيل التنازع
 (قوله قبله) اى التقدير
 (قوله بتسليمه) اى المهر
 (قوله حبس) اى منع (قوله
 للقرض) بالقاموس سكوت
 الرأى اى تقدير المهر (قوله
 قبل البناء) أى وبعد التمس
 له (قوله الاول) اى كون
 التمس قبل البناء (قوله
 ونص) عطف على ظاهر (قوله
 والثانى) اى كونه قبل
 التمس (قوله فى النقد) اى
 الحال (قوله النقد) اى
 المنع (قوله فيها) اى
 القرض والتحكيم (قوله
 وفرض) عطف على تطبيق
 (قوله منه) اى مهر مثلها
 (قوله فلا يلزمها) اى
 الزوجة الرضا به (قوله فيه)
 اى تقدير المهر (قوله فى
 انه ان فرض المثل الخ)
 صله كاف التثنية (قوله
 منه) اى المثل (قوله سواء كان) اى المحكم

لابن وهبة المرأة نفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان اصابها فارق بينهما
 وعوقبا ولها المهر بجها التمس ربيعة يفرق بينهما وتعاض ٥١ (واستحقته) اى الزوجة مهر
 المثل فى نكاح التفويض (بالوط) من زوجها البالغ وهى مطبقة حية ذكره فى النوادر عن
 اشهب ولو حراما كنى حيز او دبر وانظر نكاح التحكيم هل تحقق فيه صداق مثلها بوطها
 أو لا نسق الاما يحكم به المحكم ولو بعد موت او طلاق فان تعذر حكمه فلها صداق مثلها
 بالذخول (لا) نسق الزوجة مهر مثلها فى نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل البناء
 وان ورث الحى منهم الميت (او طلاق) قبل البناء فى كل حال (الا ان يفرض) اى يقدر الزوج
 صداقا دون صداق مثلها (وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم يموت قد تحقه كله
 او يطلها قبل البناء فلها نصفه فان فرض لها مهر مثلها فلا يعتبر رضاها به ونسحق جميعه بموته
 ونصفه بطلانه قبل البناء وان فرض لها دون المثل ثم طلقها او مات قبل البناء فادعت انها
 كانت رضية به قبل موته وطلقه فانها تتمم (لا تصدق) بضم الفوقية وفتح الصاد المهملة
 والهمزة مشددة اى الزوجة (فيه) اى الرضا بما فرضه (بعد) احد (هما) اى الموت والطلاق
 (ولها) اى الزوجة (طالب التقدير) اى يان قدر له مهر فى نكاح التفويض والتحكيم قبل
 البناء ويكره لها تمكينه من نفسه اقبله وان فرض لها مهر المثل او دونه ورضيت فهل ايا منع
 نفسها من البناء حتى تقبضه او لا خلاف ابن عرفة ابن محرز عن ابن القصار ان فرض الزوج
 مهر المثل او ي دفعه حتى يأخذها اليه وابت ان تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذى يقوى فى
 نفسى ان يوقف الحاكم المهر حتى تسلم نفسها اليه الا ان يجرى عرف بتسليمه لها اذا بذلت
 ابن شاس لها حبس نفسها للقرض لا تسليم المفروض قلت انظر هل الخلاف فى تعجيل دفعه
 قبل البناء او قبل ان تم باله والاقول ظاهر لفظ ابن محرز نص كلام ابن بشير والثانى ظاهر
 كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف فى النقد لا فى كل المهر التمسى لها منع نفسها قبل قبضه
 الا ان تكون العادة ان المهر مقدم ومؤخر فلا تنفع اذا فرض الزوج وقد دم النقد المعتاد فان
 رضية بتكينه قبل ان يفرض شيئا جزان دفع ربع دينار (ولزمها) اى الزوجة المفروض
 اى الرضى به (فيه) اى التفويض (و) فى (تحكيم الرجل) اى الزوج (ان فرض)
 الزوج فيه مالها (المثل) بـ كسر فسكون اى مهر مثلها يتنازع فيه لزم وفرض (ولا
 يلزمه) اى فرض المثل الزوج فله تطالبها ولا شئ عليه وفرض اقل منه فلا يلزمها وليس
 المراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان المثل لزمه أيضا وان كان دونه فلا يلزمها
 (وهل تحكيمها) اى الزوجة فى تقدير المهر (او تحكيم الغير) اى غير الزوج والزوجة فيه
 سواء كان وليا واجنبيا (كذلك) اى تحكيم الزوج فى انه ان فرض المثل لزمه ولا يلزمه فرضه
 ابتداء (وان فرض) المحكم (المثل لزمها) اى الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (ان
 من المثل لزمه) اى الزوج (فقط) اى دون الزوج فلا يلزمها ويخير فى الرضا به وعدمه (و) ان
 فرض (اكثر) منه (فالعكس) أى يلزمها فقط ويخير فيه الزوج (ولا يلزم من رضى الزوج والمحكم)
 سواء كان الزوجة او غيرها قيل لزمها ما رضاه ولو اقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد من
 الخلاف فى الجواب (تأويلات) ثلاثة الاول لبعض السعاليين وحكاها فى الواضح عن ابن القمام

(قوله بانهاده) اي الجبر صلة

رشد (قوله في المسئلتين)

اي مسئلة المرشدة وم مسئلة

الاب (قوله حيث كان اي

الرضا بدونه (قوله ودواها)

اي العشرة (قوله وهو)

اي عدم اثر طر رضاها مع

رضا وصيها (قوله منهي)

اي طريق وقاعدة (قوله

لا بعدد) اي الدخول

مفهوم قبله (قوله مقدم)

بضم الميم وفتح القاف والدال

منقلا (قوله يجوز) اي

رضى المهر ببدونه (قوله

وطرعه) اي اسقطه (قوله

فهو) اي المفروض واثمه

لا كتاب خبره التآنيث

من المضاف اليه (قوله على

كل حال) اي سواء وطئها

قبل مرتبة ام لا (قوله بعده) اي

الدخول (قوله من التثنيث

لا) (قوله وابو الحسن) عطف

على المواق (قوله والمصنف)

عطف على المواق (قوله

واختلاف) بضم التاء وكسر

اللام (قوله ان كان) اي

المسمى (قوله منه) اي صداق

مثله (قوله وعادل) اي

ساوي (قوله انهما) اي

القرابين (قوله به) اي كونهم

منصوصين (قوله الشارحان

اي بهرزام والبساطي (قوله

المصاب) بضم الميم اي الوطء

(قوله ونصه) اي ابن عرفة

(قوله عنه) اي ابن رشد

(قوله منه) اي المثل

واصبغ وابن عبد الحكم والثاني للقباسي والثالث لابن محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في
 نكاح التقويض (الرضى بدونه) اي صداق المثل (لما اذا) (للمرشدة) بضم الميم وفتح الراء والشين
 المحبة اي التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجبرتها بحسن تصرفها في المال بانهاده عبد بن علي
 رفع حجر عنها واطلاقه لها في التصرف (و) جاز الرضى بدونه (للاب) في مجبرته والسيد في امته
 قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بما في المسئلتين (و) جاز الرضى بدونه (أ) للشخص
 (الخاص) في محجورته بشرط كون رضاه (قبله) اي الدخول حيث كان صلاحها اكرامه حسن
 عشرة زوجها لها ودواها وظاهره انه لا يمتنع برضاها مع رضى وصيها عياض وهو الصحيح عند
 شيوخنا على منهي المذهب ومقابلته بشرط رضاها معا وهو ظاهر المدققة واعقده ابو الحسن
 وصرح به ابن الحاجب لا بعدد ولو مجبراته تقر صدق المنزل على الزوج بدخوله بها فاسقاط
 بعضه لامصلحة فيه لها ومثل الوصي مقدم القاضي (لا) يجوز الرضى بدونه للبكر (المه) حمله
 التي مات ابوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدمة ما تصرف لها في مالها ولم يعلم رشدها
 هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز وطرعه مضمون (وان) تزوج صحيح امرأة
 مسلمة سرقة تقويضا (فرض) لها صداقا (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (ة) الذي فرضه
 (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لانها تزويج بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بموته
 قبل ثبوتها فهي محض عطية لوارث فان اجازها باق الورثة تعطية منهم وترثه على كل حال
 واما ان تزوجها وهو مريض تقويضا وسمى لها صداقا في مرضه الذي مات منه فلها الاقل
 من المسمى وصداق المثل والتثنيث دخل به الم لا لانها لا ترثه ولودخل به الفساد فنكاحها وان
 عقد عليها تقويضا وهو مريض ومات قبل التسمية والدخول فلا صداق لها وان مات بعده فلها
 الاقل من مهر مثلها والتثنيث (وفي) عقده وهو صحيح تقويضا على المرأة (الذمية) اي الكتابية
 الحرة (والامة) المسلمة وفرض لها صداقا في مرضه ومات منه قبل البناء (قولان) احدهما لا شيء
 لكل منهما مالا انه انما فرض للوطء ولم يحصل فلم يقرضه على انه وصية بل على انه صداق وهي
 لا تستحقه بموته ثانيا مالا فرضه ولوزاد على مهر مثلها لانها غير وارثة من التثنيث نقله المواق
 عن اللخمي وابو الحسن عن ابن يونس والمدنف في التوضيح ونصه واختلاف ان يدخل وكانت
 ذمية او امة فقال ابن المواز ونقله عن مالك رضى الله تعالى عنهم اهما ما فرض من التثنيث وقال ابن
 المصنف شون يطل لانه لم يسم لها على سبيل الوصية فان دخل فلها المسمى من رأس المال ان كان
 صداق مثله ابلالا خلافا وان فرض لها اكثر منه فلها صداق مثله من رأس المال ويطل
 الزائد الا ان يجيزه الورثة اه وعادل بين القواين مع ان الاول لمالك رضى الله تعالى عنه لتصويب
 اللخمي الثاني وظاهر ما تقدم انهما منه وصان وصرح به الشارحان وهو ظاهر المتبعية
 ايضا ونصها ابن المواز لوصي للذمية او الامة في مرضه ولم يبين بها فلها ذلك كله في ثلثه
 تحاصص به اهل الوصايا وقال عبد الملك لاشي هذه لانه لم يسم لها الا على المصاب ابن المواز
 لا يجبي ذلك اه فقد صرح بانها منصو صان فصيح ما قاله الشارحان وابن عرفة عن ابن رشد
 طريقة بانها مخرجان ونصه عنه ان فرض لها مهر مثلها او اقل ورضيت ومات بعد ثبوتها وجب
 لها ذلك اتفاقا وان كان فرض لها اكثر وصح من مرضه فلها جميع ما فرض وان مات منه

(قوله بانه) أي الاسقاط (قوله
لانه) أي الاسقاط (قوله
بعده) أي البناء (قوله لها
اسقاطه) نعت شرطاً (قوله
بترقيحه) صلة وجوب (قوله
فان تزوج الخ) تفريع
على عدم لزوم الاسقاط قبل
الوجوب (قوله من لزومه)
أي اسقاط الشرط قبل
وجوبه (قوله في قوله) صلة
بأق (قوله لغيره) أي الوارث
(قوله وبسبب) صلة قال
(قوله المستثنين) أي ذات
الشرط التي قالت ان فعله
زوجي فقد فارقته والامة
المتزوجة بعد التي قالت ان
كل عتق فقد فارقته (قوله
أعرف دارقدامة) بضم
القام وخفة الدال اسم
لداريغلب فيها الاحداث
بالجام تويج بعدم الاعتناء
وقله التنبيه

سقط ما زاد على مهر مثلها الا ان يجيزه وارثه لان الوصية لو ارث الا ان تكون ذمبة او امانة في
ثبوت ذلك لها في ثلثه وسقوطه قولاً لا مجرد رواية وابن المباحسون ولو مات من مرضه قبل
بنائه سقط ما فرضه الا ان يجيزه الورثة ولو كانت امة أو ذمبة في ثبوتها في ثلثه القولان تخريجا
إياه (و) ان عقد في صحته تفويضاً على حرة ولو كتابية أو على امة مسلمة وفرض لكل ازيد من مهر
مثلها في مرضه (ردت زائد المثل) فقط لزوماً الا ان يجيزه باقي الورثة (ان وطئ) ومات ولها مهر
مثلها من رأس ماله ودل قوله زائد المثل على ان لها الاقل منه ومن المسمى لانها اذا ردت من
المسمى ما زاد على مهر المثل قاوت ان لا تستحق زائد مهر المثل على المسمى وكون لها اقلها من
رأس المال لا يخالف ما هو في نكاح المريض من انه من الثلث لان العقد هنا في الصحة وان مات
من عقد في صحته بعد وطئه ولم يسم فلها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل
(ان صح) من مرضه الذي سمى فيه صحة بينة ثم مات ولو بعد موته على الراجح فيسقطه وارثها
(لا) يلزم الرشيدة ابرأها الزوج من الصداق في نكاح التفويض (ان ابرأت) الرشيدة زوجها
من جميع صداقها او بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لانها اسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر
كلامه بانه قبل البناء لانه بعده ليس ابرأ قبل الفرض اذ البناء وجب لها مهر مثلها
(او اسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطاً) شرطها في عقد النكاح لها اسقاطه كان تزوج
او تسرى عليها واخرجها من بلدها او بيتها فامرها سيدها فاسقطته (قبل وجوبه) لها بترقيحه
او تسرى عليها واخرجها وبعده وجود سببه وهو عقد عليها فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج
او تسرى عليها واخرجها فامرها سيدها وهذا يخالف لما يأتي في الرجعة من لزومه لها في قوله
ولان قال من يغيب ان دخلت فقد ارتجعتها كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها
بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقته وفي المفقود في قوله والمطلقة لعدم النفقة
ثم ظهر اسقاطها ابن غازي اما التي ابرأت قبل الفرض فقال ابن الحاجب فيم يخرج على ابرأ
عما جرى سبب وجوبه ودونه قال في التوضيح اختلاف هل يلزم نظر التقدم سبب الوجوب وهو
هنا التقدم لانها اسقطت حقا قبل وجوبه كالشفيع بسقط الشفعة قبل الشراء فيه قولان
وكلاهما تسقط نفقة المستقبل عن زوجها هل يلزمها لان سبب وجوبها قد وجد ولا يلزمها
لانها لم تجب بعد قولان حكاهما ابن راشد وكعقوا المخرج عما يؤل اليه الجرح وكلاهما
الورثة الوصية لو ارث او بأكثر من الثلث لغيره في مرض الموت وامثلة هذا كثيرة اما ان لم يجز
سبب الوجوب فلا يعتبر اتفاقاً حكاه القرافي واما التي اسقطت فرضا قبل وجوبه فلهذا اشار بها
لمسقطه النفقة المتقدم ذكرها وفي بعض النسخ واسقطت شرطاً قبل وجوبه ولا شك انه من
النظام المخترطة في هذا السلك وقد عده القاضي ابن عبد السلام منها ولكن المشهور في ذات
الشرط ان اسقاطها اياه قبل وجوبه يلزمها وبهذا قطع المصنف في الرجعة اذ قال ولان قال
من يغيب ان دخلت فقد ارتجعتها كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها بخلاف
ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقته وبسبب السؤال عن الفرق بين هاتين المسئلتين
قال مالك لابن المباحسون رضي الله تعالى عنهما أتعرف دارقدامة وقد صرح ابن عبد السلام
بان بعض نفاذ هذا الاصل اقوى من بعض (ومهر) يفتح الميم أي صداق (المثل) بكسر فسكون

(قوله ويتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي في مهر المثل (قوله ناحية) اي حالة (قوله يزوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله وعدمها) اي المحافظة على ما ذكر (قوله وعدمه) ١٣٠ اي الجمل عطف عليه (قوله من مصر) بالتنوين لان المراد به غير

(ما) اي القدر الذي او قدر من المال (يرغب) اي يرضى (ب) يدفع (مثله) اي الزوج في الغنى والفقير والتوسط بينهما والقراية والاجنسية والشرف والخسة والحسب والنسب قال في المدونة ويتظر ناحية الرجل فقد يزوج فقير لقرايته واجنبي لماله فليس صداقهما سواء ومثله لابن الحاجب (في) تزوجه مثا (ها) اي الزوجة (باعتبار) اي النظر الى (دين) كاسلام ويهودية ونصرانية ومحافظة على امثال المهورات واجتناب المنهيات وعدمها (وجمال) ظاهري وباطني بحسن خاق وعدمه (وحسب) اي ما يحسب في المفاخرة من صفات الاصول كعلم وكرم وشجاعة ومرواة وهذا في المسئلة واما الكناية فيعتبر فيها المال والجمال لا التسدين والحسب حيث كان اصولها كفارا وكذا الامة المسئلة (ومال) لها (وبلد) لها الالعقد عليها من مصر وريف ويدوزاد الباجي ومن (و) مهر (اخت شقيقة اولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لا اخت لام من نسب آخر (لا باعتبار مهر) (الام و) لامهر (العمة) اي اخت ابيها من امه واما شقيقة واخنة من ابيه فيعتبر مهرهما ابن غازي لفظ العمة معطوف على اخت وكانه قال وعمة شقيقة اولاب فانها معتبرة بخلاف الام ان لم تكن من نسب الاب وبهذا وافق ما لابن رشد في رسم الاطلاق من سماع القرنيين ولم أعلم احدا فرق بين الاخت والعمة اه ان قيل ان كانت اختها مثلها اغنى عنها ما تقدم والا فاقضه قبل هذا كالعقد فيما تقدم فهو من جملة الصفات التي يعتبر بها صداق المثل كما يفيد كلام ابن رشد اذ قال المعتبر اخها وعمتها اذا كان صداقهما اكثر من صداق مثلهما من قوم آخرين اه اي اذا كان للمرأة امثال في الاوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال كذلك من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق مثلها من غير قبيلتها وانقص انظر ابن عرفة وفي الخط عن ابن رشد مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان يعتبر في فرض صداق المثل في نكاح التقويض بصداقات نسائها اذا كن مثل حالها من العقل والجمال والمال ولا يكون لها مثل صداق نسائها اذا لم يكن على مثل حالها ولا مثل صداق من لها مثل حالها اذا لم يكن لها مثل نسبها ودليل هذا من مذهبه قوله فيها ويتظر الى اشباهها في قدرها وجمالها وموضعها اي من النسب فاشترطه الموضع يدل على انه اراد بقوله فيها لا ينظر في هذا الى نساء قومها انه لا يفرض لها مثل صداقات نساء قومها اذا لم يكن على مثل حالها من العقل والمال والعقل فالاعتبار عنده بالوجهين جميعا اذ قد تفرق الاختان في الصداق كما قال فيها بان يكون لاحداهما الجمل والمال والاشطاط والاخرى ليس لها شيء من هذا فعنى قوله في هذه الرواية لا يقضى لها بصداق واحدة منهم ما يريد به اذا لم تكن على مثل حالها وفي زمتها ايضا اذ قد يختلف الصداق باختلاف الازمنة على ما قال وقد تأول بعض الناس على مالك رضي الله تعالى عنه انه انما ينظر الى امثالها من النساء في جمالها ومالها وعقلها ولا ينظر الى نساء قومها وليس ذلك بصحيح على ما ينه عن مذهب فيها من رسم الطلاق من مناع اشهب من كتاب النكاح الثاني (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (الفاسد) سواء كان نكاح تقويض او تسمية (يوم الوطء) لا يوم العقد لانه معدوم شرعا وهو كالمعدوم

معين الخ بيان لبند (قوله وزمن) عطف على دين (قوله لا اخت لام الخ) مفهوم شقيقة اولاب (قوله شقيقة) اي الاب (قوله ان لم تكن) اي الام (قوله بهذا) اي عطف عمة على اخت صلة دافق (قوله عنها) اي الاخت (قوله والا) اي وان لم تكن مثلها فيما تقدم (قوله ناقضه) اي اعتبار الاخت المخالفة ما تقدم (قوله قبل هذا) اي اعتبار الشقيقة (قوله اذ قال) ابن رشد (قوله اكثر) اي او اقل (قوله بصداقات نسائها) صلة يعتبر (قوله من العقل الخ) بيان لمالها (قوله من مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله يتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله اي من النسب) تفسير لموضعها (قوله فاشترطه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على أنه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله بقوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله في هذا) اي مهر مثلها (قوله

انه) اي الشأن (قوله من الجمل والمال الخ) بيان لحالها (قوله عنده) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله حسا بالوجهين) اي الحال والنسب (قوله كما قال) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي العقد

(قوله تقرير ابن عبد السلام قول) من اضافة المصدر فاعله وتكميله له بنصب ١٣١ مفعوله (قوله خصمه) أي قول ابن

الحاجب (قوله فقال) أي
المصنف (قوله الصحيح) أي
من نكاح التفويض (قوله
بالمفهوم) صلة استغنى أي
مفهوم الفساد أن التفويض
الصحيح يعتبر يوم عقده (قوله
كلامه) أي ابن الحاجب
(قوله في الصحيح) أي من
التفويض (قوله اذا فانت)
أي سيد الموهوب له ولزمته
قيمتها (قوله وقرقوا هنا)
أي بين فاسد التفويض
وصحيته (قوله اذ به) أي
العقد (قوله يجب) أي ثبت
(قوله النظر) أي في قدر
مهر المثل (قوله حليته)
بإهمال الحاء (قوله أي التي)
يحل له وطؤها (بنكاح أو
ملك (قوله مثل) بفتح
مثقلا (قوله له) أي اتحاد
الشبهة (قوله حلوا) بضم
الحاء المهملة واللامين (قوله
تعدده) أي مهر المثل (قوله
الشرط) أي ان اتحدت
الشبهة (قوله تعدده) أي
مهر المثل (قوله له) أي
الطلاق (قوله فلا اتحاد
نمرطان الخ) تفريع على
وشرط الاتحاد مع اتحاد
الشبهة الخ (قوله ثم تزوجها)
أي فاطمة (قوله وهي غير
عامة) حال (قوله ايجاب
اختلاف) من اضافة
المصدر فاعله وتكميله
له بنصب مفعوله (قوله

حسب ابن غازي شامل لكل نكاح فاسد كقول الجواهر والوطء في النكاح الفاسد يوجب
صداق المثل باعتباره يوم الوطء لا يوم العقد وهذا مقتضى تقرير ابن عبد السلام قول ابن
الحاجب ومهر المثل في الفاسد يوم الوطء الا ان المصنف في التوضيح خصه بنكاح التفويض
فقال يعني ان نكاح التفويض الفاسد بخلاف الصحيح فانه يعتبر فيه مهر المثل يوم عقده
والفاسد يعتبر فيه يوم وطئه واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على ما علم من
عادته وظاهر المذهب كفهوم كلامه وقيل في الصحيح يوم البناء ان دخل ويوم الحكم ان
لم يدخل ويتروا هذا الاختلاف على الاختلاف في هبة الثواب اذا فانت فهل قيمته يوم القبض
او يوم الهبة وقرقوا هنا على المشهور كما قرعوا بن صحيح البيهقي وفاسده ابن عرفة عياض
اضطرب الشيوخ في وقت فرض المهر يوم العقد اذ به يجب الميراث ام يوم الحكم ان كان
النظر قبل البناء اذ لو شاء طلق ولا يلزمه شيء واما بعد البناء فيوم المدخول واما مهر المثل
في الفاسد فيفرض يوم الوطء اتفاقا (و) ان وطئ غير حليته مرارا يظن حليته لزمه مهر مثلها
يوم وطئها (و) اتحد (أي اتحد ولا يتعدد) (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة)
بالنوع بان ظن في كل مرة زوجته او امته ولو تعددت بالشخص بان وطئ امرأه طائفا ثم ازوجته
هند ووطئ اخرى يظن ازوجته عدد ووطئ اخرى يظن ازوجته زينا وبأخرى يظن ازوجته
عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان اشبهت عليه مرارا بامائه ولو كثرن مثل له بقوله (كالفاطمة
(و) وطء مرأة غير حليته (و) (غير عامة) بانه غير حليتها غلطها ايضا وغيبوبة عقلها يحنونوم
ا كثر من مرة وفي كل مرة ظن ازوجته او امته سواء اتحدت التي ظن اياها او تعددت فعليه
مهر واحد كما افاده الموضح والشارح وحلوا واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات
او الاما قياسي على مسائل القدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بان ظن مرة
زوجه ومرة امته فنشبهة النكاح نوع وشبهة الملك نوع آخر وشرط الاتحاد مع اتحاد نوع
الشبهة ان لا يعقد عليها بين الوطئين بعد غلطه فيها فان عقد عليها وطلقها ثم وطئها غلطاته تعدد
مهرها عليه قال في التوضيح وينبغي التعدد اذا تداخل بين الوطئين عقد مباح ظاهر او باطنا فاذا
وطئها غلطاً ثم تزوجها ووطئها اولم يطلها ثم طلقها ووطئها غلطاً تعدد مهرها ما لم يكن وطئها بعد
الطلاق بشبهة مستندة له كما قالوا اذا قال لاجنبيه ان تزوجتك فانت طالق وتزوجها ووطئها
فلا شيء عليه الا صدق واحد على المشهور اه فلا اتحاد شرطان اتحاد نوع الشبهة وعدم تداخل
عقد بين الوطئين وصرح بمفهوم الشرط ليشبهه به فقال (والا) أي وان لم يتعد نوع الشبهة كان
يطأ غير عامة مرة يظن ازوجته ومرة اخرى يظن امته وهي اجنبية حرة في نفس الامر (تعدد)
المهر عليه بعد الطن ومما فيه التعدد وطؤها يظن ازوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقاً بائناً
او رجعياً وانقضت عدته ثم تزوجها ثم وطئ موطنه الاولى يظن فاطمة زوجته ايضا كما
استظهره ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب ان تعددت الشبهة تعدد
المهر كالموطئ الاول اليوم يظن ازوجته واخره يظن امته وهي غير عامة قلت وكذا لفظ ابن
شاس وهو جار على ايجاب اختلاف سبب القدية تعددها حسب ما مر في الحج فان قلت لو وطئها
يظن ازوجته فلا تمة وثم وطئها يظن ازوجته الاخرى او وطئها يظن ازوجته ثم بان زوجته

تعددها) أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله ثم وطئها) أي غير حليته (قوله بان زوجته) أي طلقها طلاقاً بائناً

(قوله ثم راجعها) أي تزوج مبانة (قوله زوجته) أي التي أبانتم تزوجها (قوله المعتبر) بفتح الموحدة (قوله الاول) أي اعتبارها من حيث وحدة سببها بالشخص (قوله بان كانت نائمة الخ) تصور غيرها (قوله في كل مرة) تنازع فيه نائمة ومعتدة (قوله أنه) أي الواطي (قوله ولذا) ١٣٢ أي كونه تعديا محضا (قوله سواء كان) أي واطئها (قوله المسكوة) بكسر الراء (قوله

ولو كان) أي واطئها (قوله وطوعه) عطف على اختياره (قوله فلا يعذر) أي واطئها باكرهه (قوله ويحد) أي واطئها المسكوة بالفتح (قوله لو كان) أي واطئها (قوله ولا يرجع) أي مكرها (قوله به) أي صداق مثلها (قوله وكذلك) أي المذكور من العالة الطائعة في أن وطئها لا يوجب مهرًا على واطئها (قوله واطئها) أي العالة الطائعة (قوله فيه) أي المهر (قوله لأنه) أي زوجها (قوله فيه) أي الاتحاد (قوله فان تعدد) أي مهر المثل (قوله بعدد) أي الوطئات (قوله وان اتحد) أي المهر (قوله الاول) بضم الهمز (قوله فان كان) أي الشرط (قوله ان نافاه) أي الشرط العقد (قوله والا) أي وان لم ينافه (قوله ويجوز شرطه) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ان لا تضر) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج (قوله في ذلك) أي المذكور من عشرة ونفقة وكسوة لان العقد يقتضيه ولا ينافيه (قوله لمولاها) أي ماليتها (قوله فبات) أي مولاه (قوله انتقل) أي الشرط (قوله ولو شرطه) أي أمر

اللا زوجته لا بقيد كونها أمة (قوله فبات) أي الأجنبية (قوله انتقل) أي الشرط (قوله لمولاها) أي زوجته (قوله تصديقها) أي الزوجة (قوله فروى مكنون) أي عن ابن القاسم

(قوله به) اى تاروا متصمون صله يفتى (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملة بن مشقة لا آخره فون (قوله كانت) اى زوجته المشروط لها (قوله والسرية) مبتدأ (قوله اللاحقة) نعت السرية (قوله ظاهر) ١٣٣ خبر السرية (قوله يصور) بضم الياء وفتح

الواو مثقلا (قوله كون) نائب فاعل يصور (قوله منهما) اى ام الولد والسرية (قوله عنى قول مخنون) صلة يلزم (قوله انه) اى عدم اللزوم فى السابقة (قوله شرطه) اى الزوج (قوله عدمه) اى التسرى (قوله نحى) اى مال (قوله يتابعها) اى مخنون وابن لباية (قوله من النوادر الخ) بيان لمظان ذلك (قوله قوى) بفتح فكسر اى ترجح (قوله وللرجل امهات اولاد) حال (قوله بعد ذلك) اى الشرط (قوله وانكر) اى مخنون (قوله وقال) اى ابن حبيب (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله لان الاتخاذ فعل واحد الخ) علة للفرق بين لا تسرر ولا يتخذ (قوله فهو) اى التسرر (قوله وقد تضمن) اى كلام ابن حبيب (قوله وعليه) اى كلام ابن حبيب صلة بحوم (قوله يحوم) بضم ففتح فكسر مثقلا اى يدور ويقصد (قوله الا انه) اى المصنف (قوله فى الصورتين) اى لا تسرر ولا يتخذ (قوله تعا كس بينهما المشهور) فهو فى لا تسرر اللزوم فى السابقة وعدمه فى لا يتخذ (قوله ينقل ذلك) اى جواز وطئها

الا يبينه على الضرر به كان يفتى ابن دحون (ولو شرط) الزوج لزوجه (ان لا يطأ) معها (ام ولد) له (اوسرية) بكسر السين المهملة من السر لانها تسرا وبعضها من السرور وشذراء وان فعل ذلك كانت طالق او امرها يدها وكانت الموطأ حرة (لزم) الشرط الزوج (فى) ام الولد والسرية (السابقة) على الشرط منهما (على الاصح) واولى فى اللاحقة والسرية اللاحقة ظاهرة ويصور بتكاف كون ام الولد لاحقة بائنة الزوجة المشروط لها بدون الثلاث ثم اولد امه ثم عقد على المطلقة فان وطئ ام ولده لزمه ما علقه على وطئها مادام شئ من العصمة المعلق فيها (لا) يلزمه شئ (فى) وطئ (ام ولد سابقة فى) حلقه لزوجه (لا تسرى) عب فيه امران احدهما انه لا مفعول لام ولاد السرية كذلك فيلزم فى اللاحقة منهما الا فى السابقة منهما على قول مخنون الذى مشى عليه المصنف الثانى انه ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم فى السابقة منهما واللاحقة لان التسرى الوطئ فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطئ واما ان شرط ان لا يتخذ عليها ام ولد اوسرية فلا يلزم فى السابقة منهما لان الاتخاذ الجعدي والاحداث ابن غازى امامه لا تسرى فمعرفة والذى ذكره فيها قول مخنون ونحى اليه ابن لباية ولم يتابعه عليه واما مسئلة ان لا يطأ فلم اقف عليها على هذا الوجه لاحد بعد مطابقة مظان ذلك من النوادر واسعة العتبية ونوازى ابن سهل والمتبعية وطر ابن عات ومختصر ابن عرفة والذى قوى فى نفسه ان لفظ بطأ مصحف من لفظ يتخذ اذا اياه فى اولهما والتاء والخاء قد يلتبس بالطاء وقضى بينهما والذال اذا علق تلتبس بالالف وان لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم يعرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط ان لا يتخذ لزم ولد اوسرية لم يلزم فى السابقة منهما ويكون قوله لا فى ام ولد سابقة فى لا تسرى اثباتا لان النفى اذا نفي عاداتنا وهم سدا يستقيم الكلام ويوافق المشهور فى المسائلين كما ستر بموجب قول الله تعالى فى النوادر روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم فيمن شرط لزوجه ان كل جارية يتسررها عليها نهى حرة وللرجل امهات اولاد فبطأهن بعد ذلك فانهم يعتقن لان وطئهم تسرر وقاله اصبخ وابوزيد وقال مخنون لا شئ عليه فى امهات اولاده وانما يلزمه الشرط فيما يستقبل ملكه وانكر هذه الرواية وروى ابن حبيب عن ابن القاسم واصبخ مثل ما روى يحيى وقال واما لو قال كل جارية اتخذها عليك حرة فلا شئ عليه فيمن عنده قبل الشرط وذلك عليه فيمن يستقبل اتخذها وليس وسواء علمت من عنده او لم تعلم لان الاتخاذ فعل واحد اذا اتخذ جارية فقد اتخذها وليس عودته لوطئها اتخذا والعود الى المسيس تسرر لان التسرر الوطئ فهو تكرار والاتخاذ كالنكاح يشترط ان لا ينكح عليها فلا شئ عليه فيمن عنده وعليه فيمن ينكح من ذى قبل وقاله ابن القاسم واصبخ اه وقد تضمن الفرق بين التسرى والاتخاذ وعليه بحوم المصنف الا انه قدم واخر وفى المتبعية زيادة بيان ان الخلاف فى صورتين ولكن تعا كس بينهما المشهور على حسب ما صورته فى كلام المصنف وينقل ذلك ثم القائدة قال فيمن التزم ان لا يسرى اختلف اذا كانت لسرية قبل النكاح هل له ان يطأها ام لا فذهب طائفة الى ان له وطأها وذهب طائفة اخرى الى انه ليس له وطؤها فوجه الاول انه انما التزم ان لا يتخذ سرية فيما

اى كلام المتبسط صله تتم (قوله قال) اى المتبسط (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الاول) اى جواز وطئها

(قوله الثاني) أي منع وطئها (قوله وهو) أي الثاني (قوله ثم قال) أي المتبني (قوله به) أي شرط أن لا يتسرى (قوله فاختار) بضم التاء وكسر اللام (قوله شيا) ١٣٤ أي معناه دابة (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صلة (قوله فانها) أي أم الولد

السابقة (قوله فيها) أي أم الولد (قوله وهذا) أي لزوم الشرط في أم ولد السابقة (قوله نوع) بفتح نون متقلا (قوله ماصوت) أي بقولك ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد ولا سرية (قوله فيها) أي أم الولد والسرية (قوله لتعاكس المشهور فيها) لانه في لا تسري الزوم في السابقة وفي لا يتخذ عدمه (قوله وليس) أي التسري (قوله وتحموه) مقبول روي (قوله على) بكسر اللام وشدة الباء فاعل روي (قوله انه) أي الزوج (قوله ان شرط) أي لزوجته (قوله وخالف) أي بوطء سابقة على شرطه (قوله لزمه) أي الشرط الزوج (قوله في السابقة) أي على شرطه تنازع فيه خالف ولزم (قوله في لا يوطء) صلة لزم (قوله وعلى قول ابن القاسم) عطف على باتفاق (قوله في لا يتسرى) صلة لزم (قوله فيها) أي لا يوطء ولا يتسرى (قوله وهي) أي الواسطة (قوله كلابطا) أي في اللزوم في السابقة (قوله لا يتخذ) أي في عدم اللزوم في السابقة (قوله نظم) بضم فكسر أي الحاصل (قوله علميا) بضم العين (قوله وجدنا) بضم الواو (قوله شرط) بضم فكسر (قوله على زوجته) تنازع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ولا يخرجها) أي من بيتها أو بلدها

بسته قبل ووجه الثاني وهو الاظهر أن معنى لا يتسرى لا يمس سره سره رامة فيها يستقبل فهذا أن وطئها فقد مس سره سرها إلا أن يشترط التي في ملكه قبل تاريخ النكاح ثم قال في الذي التزم أن لا يتسرى أيضا إذا كان له أمهات أو لاد تقدم اتخاذه أيا هن قبل تنكاحه فوطئهن بعد ذلك فاختار هل يلزمه الشرط أم لا فروي بحجتي عن ابن القاسم في العنية انه يلزمه الشرط لان التسري وهو الوطء ولان التي اشترط أن لا يتسرى معها انما ارادت أن لا يمس معها غيرها وقال ابو زيد واصبح وقال مخنون لاشي عليه في أمهات أو لاد قال ابن لبابة قول مخنون جيد وقال بعض المؤقتين قول ابن القاسم اصح عند أهل النظر وقاله ابو ابراهيم واختاره ابن زرب ولم يرق قول مخنون شيئا وبه قال ابن سهل قال فضل وهذا بخلاف شرطه أن لا يتخذ أم ولد إذا هو لم يقل ولا يتسرى ثم ظهر له أم ولد قديمة من قبل عقد النكاح فانما كالزوجة القديمة في هذا الاقيام للزوجة عليه بوطئها ولا يجب له في منعه وانما هذا لانه فيما يتخذ من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها ونزات هذه المسئلة فافتي فيها الباجي بهذا ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وان كانت قديمة ابن عرفة وهذا هو الآتي على تعليل ابن القاسم بأن المقصد بالشرط أن لا يجمع معها غيرها فان نوع المصنف اتخذ إلى اتخاذ أم ولد وسرية على ماصوت ولم يتكلم في التسري الأعلى أم الولد السابقة عكس ما نقلت عن المتبني قلت له المصنف رأى أن الأمر فيها واحد وانما المقصد التفرقة بين الاتخاذ والتسري فظهر أن لا يتسرى أشد من لا يتخذ لانه كس المشهور فيها أو أم لا يوطء فهو أشد من لا يتسرى باعتبار ما نقله قال ابن نافع انما التسري وعندنا لا يتخذ وليس الوطء فان وطئ جارية قبل زمة ونحوه روي على بن زياد وانكره المدنيون طغيخي إلا أن يكون الشرط أن وطئ جارية قبل زمة ونحوه روي على بن زياد وانكره المدنيون طغيخي فيما زعمه غ نظر فان ما نقله دليل لعمدة كلام المصنف فان ما نقله عن ابن القاسم ومخنون انهم لم يمتثلوا في انه يلزمه الشرط في السابقة من أم ولد أو سرية في لا يوطء كما قال المصنف وانما اختلافنا في لا تسري فحمله ابن القاسم على الوطء فالزوم في السابقة وحله مخنون على الاتخاذ فلم يلزمه في السابقة وعلى هذا مشي المصنف فان ذات الاتفاق الذي ذكرته يعارضه قول المصنف على الاصح قلت ~~يكن~~ ان المصنف اطلع على قول لغيرهما على أن هذا وارد على غ أيضا واعترض الخط على غ بأنه في آخر كلامه نقل عن ابن عاتق أن الوطء أشد من التسري فهو أولى باللزوم في السابقة وحاصل المسئلة انه ان شرط أن لا يوطء ولا يتسرى وخالف لزمه في السابقة باتفاق ابن القاسم ومخنون في لا يوطء وعلى قول ابن القاسم فقط وهو المشهور في لا يتسرى وأخرى في اللاحقة فيهما ما وان شرط أن لا يتخذ لزمه في اللاحقة دون السابقة باتفاق فالمسئلة على طرفين وهما لا يوطء ولا يتخذ وواسطة وهي لا يتسرى قال ابن القاسم هي كلابطا وقال مخنون كلابطا وقد نظم فقيهل

وطء تسري مطلقا قدرلما * كلا حق مع اتخاذ علما

تجنبه لزوم كل ماعدا * من سبقت مع اتخاذ وجدنا

(و) ان شرط على الزوج انه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وان خالف فامرها

شرط بضم فكسر (قوله على زوجته) تنازع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ولا يخرجها) أي من بيتها أو بلدها

کلام المنصف (قولہ: لذا)

ی کون محلہ اذا طلقہا قبل

البناء عليه قال (قوله انه)

ای الصدّاق (قوله اذا کان)

ي الصادق (قوله على الثاني)

ای انہماکک بالعقد الکل

(قوله والثالث) أي انهم

لا تأكلوا أموالكم بالجهل (قوله لا تأكلوا)

ی اولاد (قوله علی هذا) ای
که انوار کے بارے میں

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

م. ع. رقم (١٠٢٠) / ١٤١٠ هـ

کلامه۔ (قوم له شمد کره) ای

بن عرفة (قولہ فہرا) ای

لغله (قوله وبنائه) ای

تلايف فيها (قوله بينهما)

ی الزوجین (قوله لانه) ی

من الاعمال شيئا بالهـ قد الخ

لَهُ قَرِيبٌ (قوله فزيادته)

المهر (قوله) ای الزوج

له وثقه) ای المهر (قوله

ایمہ) ای الزوج (فرلہ وقلہ

ف) ای المهر حال (قوله

یادفع) ای الزوج (قوله
تینا من اهل البیت (قوله)

(ان اراد) اي المهر (قوله
اعمال النباذة) (قوله

قال: اعلم ان الحق بالعقد

ای جمع

۱۰۰ (قوله فهمما) ای زیاده

له و تقصده (قوله اها) ای

للزوجة راجع للزيادة

قوله وعالما) ای الزوجه

جميع النقص (قوله وجعله)

اي القول بانها اقل من العدد الجميع (قوله بينهما) راجع للتصنيف (قوله اولها) راجع للجميع

(قوله وان لم يكن مشهورا) حال (قوله فخالفة اصطلاحه) أي في التعبير بخلاف (قوله له) أي الزوج (قوله بانها) أي الغلة (قوله) يبنها) أي الزوجين (قوله وعلى قول الغير) أي بانها تلك بال عقد الكل (قوله تكون) أي الغلة (قوله لها) أي الزوجة (قوله هذا) أي الاعتراض بخالفة المدونة (قوله لانه) أي ابن شاس (قوله عليه) أي انها لا تملك به شيئا (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وبه) أي ان الولد كالغلة يأتي فيه التفريق صله صرح (قوله وهو) أي كون الولد حكمه حكم الصداق على كل قول (قوله ان الولد ليس بغلة) بيان لقواعد المذهب بحدف من (قوله هذا) أي ان الولد ليس بغلة (قوله لانه) أي ابن عرفة (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله فيما) أي الغلة (قوله من زيادة بولادة) بيان لما (قوله مثله) أي المهر خبر ما (قوله وفي كون غلته) أي المهر (قوله ثمرة الخ) بيان لغلته (قوله له) أي الصداق ١٣٦ صلة هبة (قوله وهو) أي الصداق رقيق حال (قوله لها) أي الزوجة خبر كون

(قوله او يبنها) أي الزوجين (قوله بناء على ملكها) أي الزوجة (قوله بالعقد كاه) أي المهر راجع لقوله لها (قوله او بعضه) راجع لقوله يبنها (قوله من حيوان الخ) بيان لما (قوله مما هو بعينه) بيان لحيوان او غيره (قوله فقال) أي تغير (قوله تما) أي زاد (قوله من هذه الاشياء) بيان لما ادرك (قوله من نقص الخ) بيان لما (قوله لانه) أي الزوج (قوله شر بكمها) أي الزوجة في الصداق (قوله بجائط) أي يستان (قوله معين) راجع لجائط والعبد (قوله قبله) أي البناء (قوله بينهما) خبر ما (قوله كان) أي الصداق (قوله واكتسبت) أي الامة (قوله واغتات) أي الامة (قوله وهب) بضم

ولو لا ما قالوه لا يمكن جعل قوله ولا على ان مراده ولا تلك النصف بل الجميع فيكون اوفق بكلام ابن الحاجب وابن عرفة وبأن التفريق عليه وان لم يكن مشهورا فخالفة اصطلاحه اخف من مخالفة غيره على انه قال في توضيحه وفي كلام صاحب الجواهر نظر لخالفته للمدونة اه يعنى في تشهير كون الغلة له وقد صرح في المدونة بانها يبنها وعلى قول الغير تكون لها ولا يلزم هذا ابن شاس لانه لم يفرعه عليه كما تقدم ثم ان ظاهر كلامه كابن الحاجب ان الولد كالغلة يأتي فيه التفريق وبه صرح عجب ومن تبعه وليس كذلك لان الولد حكمه حكم الصداق على كل حال وعلى كل قول وهو الموافق لقواعد المذهب ان الولد ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا لانه حكم الولد بحكم المهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيما على كلا القولين ونصه وما حدث بالمهر من زيادة بولادة مثله وفي كون غلته ثمرة او غيرها او هبة مال له وهو رقيق لها او يبنها بناء على ملكها بالعقد كله او بعضه وكذا يصنع المدونة ونصها كل ما اصدق الرجل امراته من حيوان او غيره مما هو بعينه فقبضته أو لم تقبضه حال سوقه أو نقص في بدنه أو غما أو تولد ثم طلقها قبل البناء فلزوج نصف ما ادرك من هذه الاشياء يوم طلق على ما هو به من نقص او غما ولا ينظر في هذا الى قضاء قاض لانه شر بكمها وكذا ان تنكحها بجائط او عبد معين ثم طلقها قبله فما اغتات الثمرة أو العبد يبنها كان بيدها أو بيده وكذا الامة فادع عندها وعنددها أو كسبت مالا أو اغتات غلة أو وهب لها أو لا عبد مال فهذا كله ان طلقت قبله بينهما وكل ما غل أو تناسل من ابل أو بقرا وغنم او غر شجر أو فحل أو كرم فهو بينهما وقيل ان كل غلة أو غرة لها خاصة بضمها اه فقد رأيت انه لا يذكر البناء الا في الغلة والخلق هو المتبوع والله الموفق (و) ان وهبت أو عتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهبت بها واعتاها ماضيان (عليها) أي الزوجة المطلقة قبل البناء بعد هبة الصداق واعتقه (نصف قيمة) الصداق (الموهوب) منها لغير زوجها (أو المعتق) بفتح المنة معتبرة (يومهما) أي الهبة والاعتاق لانه يوم التقويت والاختدام كالهبة وظاهره ولو معسرة ابن الحاجب وتعين القيمة في الهبة

فكسر (قوله لها) أي الامة (قوله مال) نائب فاعل وهب (قوله طلقت) بضم فكسر منة لا أي الزوجة (قوله والعق قبله) أي البناء (قوله بينهما) خبر هذا (قوله من ابل الخ) تنازع فيه غل وتناسل (قوله فهو) أي المعتل والمتناسل (قوله بينهما) أي الزوجين خبر هو والجله خبر كل (قوله لها) أي الزوجة (قوله بضمها) أي بسبب ضمان الزوجة الصداق (قوله رأيت) بفتح التاء (قوله لانه) أي صاحب المدونة (قوله المتبوع) بفتح الموحدة (قوله الموفق) بكسر الفاء (قوله والاختدام) أي هبة الصداق الرقيق من الزوجة لغير زوجها (قوله كالهبة) أي في النفوذ وغرم نصف قيمته للزوج خبر الاختدام (قوله وظاهره) أي كلام المصنف (قوله ولو معسرة) أي يوم الهبة والاعتاق (قوله وتعين القيمة) أي للتشطيع بين الزوجين بالطلاق قبل البناء (قوله في الهبة) أي من الزوجة للصداق لغير زوجها

(قوله والعق) اى للصداق الرقيق الناجز من الزوجة (قوله والتدبير) اى عتقه على موتها (قوله والبيع) اى من الزوجة للصداق (قوله ونحوها) اى المذكورات كالكاتبة والاعتاق لاجل والاخذام (قوله افاتته) بفتح الهمز اى الزوجة المهر بشئ مما تقدم (قوله ونصف عن المبيع) عطف على القيمة (قوله فالاول الخ) اى والثانى وهو اعتبار يوم القبض بناء على انهم لم يثبوا بالعقد شيئاً (قوله والا) اى وان كان بيعها بمحابة (قوله فله) اى الزوج (قوله بنصفها) اى المحابة (قوله فيها) اى المحابة وعدمها (قوله ان لم يعلمه) اى الزوج اعتماقها (قوله الابعده) اى طلاقها (قوله اليه) اى طلاقها (قوله رده) اى عتقها (قوله زاد) اى الرقيق (قوله لماسير به عليه) اى من قوله ثم ان طلقها الخ علة لقوله اقتصر على العسر (قوله لزوال حجر الزوج عليها) علة لعق نصفه (قوله به) اى الطلاق علة لزوال (قوله امرت) بضم فكسر ١٣٧ اى الزوجة تفسير لقوله عتق النصف

(قوله به) اى عتق نصفه
(قوله منه) اى عتقه (قوله
فرد الزوج الخ) تقر بيع
على ثم ان طلقها عتق النصف
(قوله الكتاب) اى المدونة
(قوله وعلى الاول) اى
الايقاف (قوله بعده) اى
البناء (قوله له) اى الزوج
(قوله هبها) اى الزوجة
الصداق لغير زوجها (قوله
وصدقها) اى الزوجة
بالصداق على غير زوجها
(قوله بالاولى) بفتح الهمز
(قوله يومهما) اى الهمة
والصدقة (قوله وان طلقها
اى قبل البناء او بعده (قوله
اومات) اى الزوج ولو قبل
البناء (قوله فلا تؤمر
اى الزوجة (قوله بيمينه)
اى الصداق (قوله ولا
صدقة) اى التصديق
بالصداق (قوله وهو) اى
التشطر (قوله من ملكه)

والعتق والتدبير والبيع ونحوها يوم افاتته وقبل يوم قبضته بناء عليه ما ونصف عن المبيع قال في التوضيح اى على القوانين السابقين أو المتأخرين اى هل ملكت النصف او الجميع وهو ظاهر اه فالاول وهو اعتبار يوم الافاتة مبنى على انها ملكت النصف ونحوه لابن عبد السلام قال في التوضيح والمشهور اعتبار يوم الافاتة وهو مذهب ابن القاسم في المدونة (و) ان باءت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذى باءت به الصداق (فى البيع) بغير محابة والا فله الرجوع عليها بنصفها ومضى المبيع فيه ما وان لم يفت المبيع (ولا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشدة الدال (العق) للصداق من الزوجة فى كل حال (الا ان يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الابعده واستقر عسرها اليه على المعروف عند اللحنى (لعسرها) اى الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرهما قبله واقتصر على العسر مع ان للزوج رده متى زاد على ثلث ما لهما ولو أيسر لماسير به عليه (ثم ان طلقها) اى الزوج زوجته قبل بناءها وتشطر الصداق بينهما (عتق) بفتح العين والتاء (النصف) الذى ثبت لها بالطلاق قبل البناء لزوال حجر الزوج عليها به اى امرت بعتقه (بلاقضاء) عليها به ان امتنع منه فرد الزوج نصف زوجته رداً ياقاف هذا مذهب الكتاب وقيل باطل فلا تؤثر بعق النصف وهذا مذهب أشهب وعلى الاول ان طلقها بعده اومات امرت بعتق جميعه بلاقضاء وله ردها بيمينها وصدقها بالاولى ان كانت معسرة يومها وان طلقها اومات فلا تؤثر بيمينه ولا صدقته (وتشطر) بفتححات مثقلا اى انقسم الصداق شطرين اى نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وهو من ملكه على انها لم تملك شيأ منه بالاعد ومن ملكها على انها ملكت الجميع به وعلى ملكها النصف به فعنى تشطرين تشطيره بعد تيممه للتكميل ببناء او موت (و) تشطر (هزئد) بفتح الميم وكسر الزاى اى ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق كان المزيدين بنفسه ام لا انصف بصفته من حلول وتأجيل ام لا قبضته ام لا وان مات الزوج او فليس قبل قبضه سقط فله حكم الصداق فى الجلة ومفهوم بعده ان المزيدي قبله او حينه صداق والمزيدي لاولى بعده له ولا يشطر وهذا فى النكاح الصحيح والفساد لعقده ولم يؤثر خلافاً فى صداقه كنكاح المحرم

١٨ من في اى الزوج (قوله منه) اى المهر (قوله ومن ملكها) اى الزوجة عطف على من ملكه (قوله على انها) اى الزوجة (قوله به) اى العقد (قوله تعين) بفتححات مثقلا (قوله من نفسه) اى المهر (قوله انصف) اى المزيدي (قوله بصفته) اى المهر (قوله من حلول الخ) بيان لصفته (قوله قبضته) اى الزوجة المزيدي (قوله فليس) بضم فكسر مثقلا (قوله قبل قبضه) اى المزيدي تنازع فيه مات وفلس (قوله سقط) اى المزيدي عن الزوج (قوله فله) اى المزيدي (قوله لاولى) صلة المزيدي (قوله بعده) اى العقد (قوله له) اى الولي خبر المزيدي (قوله ولا يشطر) اى المزيدي لاولى بعده بالطلاق قبله (قوله المحرم) بضم الميم

(قوله تكلمت) يضم فكسر (قوله حباء) ١٣٨ بكسر الحاء المهملة فهو حدة عمدردا (قوله عدة) بكسر ففتح مخففا (قوله فهو) اى

المذكور من الصداق وما عطف عليه (قوله لها) اى المرأة (قوله اعطيه) يضم الهمز (قوله اكرم) يضم الهمز وكسر الراء (قوله ابنته) خبر احق (قوله واقسامها) اى الهدية (قوله منه) اى الزوج (قوله الجميع) اى اذا فسخ النكاح قبل البناء (قوله او النصف الاخر) اى ان طلق قبله (قوله ولا يرجع) اى الزوج (قوله به) اى الجميع او النصف (قوله من رجوع الزوج عليها) الخ بيان لما (قوله مقامه) اى الممس (قوله فان كان) اى الصداق (قوله وتكمل) بفحركات مثقلا اى المهر (قوله لها) اى الزوجة (قوله وتلف) اى المهر (قوله وان كان) اى المهر (قوله وفسخ) اى النكاح (قوله او عتق الامة) عطف على فساد (قوله فضمانه) اى الصداق (قوله منه) اى الزوج (قوله وان تشطر) اى الصداق (قوله منهما) اى الزوجين (قوله وهو) اى الصداق الخ حال (قوله عوضه) اى قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (قوله ذلك) اى نصف عوضه (قوله لعزتها) اى العين (قوله عليه) اى الزوج (قوله وهذا) اى التأويل الثانى (قوله وقصرهما) اى التأويلين (قوله له) اى جهازها ليس

(و) تشطرت (هدية اشترطت) يضم التاء وكسر الراء الهدية (لها) اى الزوجة (اولولها) او غيرهما واصله اشترطت (قبله) اى العقد او حاله وكذا الهدية قبله او حاله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما قبله المواق ومفهوم قبله ان الهدية بعده اغيرها لا تشطرو ويقوز بها من اهديت له تلخرا بى داودا عيا امرأة فكلمت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم عليه الرجل ابنته واختمه واقسامها تسعة لانها امالها وامل اوليها وامل غيرهما وفى كل اما قبل العقد او معه او بعده فالق قبله والى معه تشطران بالطلاق قبل البناء كاتتالها واولولها واغيرهما والى بعده لا تشطر ويقوز بها المهدى له ان كان وليها او غيرهما وان كانت لها فقيمها خلاف يأتى فى قوله وفى تشطر هدية بعد العقد وقبل البناء الخ (ولها) اى الزوجة (اخذ) اى المشتري من مزيدا ومشتري اى أخذ نصفه (منه) اى الزوج او غيره من اخذ منه لانهم لما شرطوه جعلوا لها فيه مدخلا اليه و يأخذ الزوج الجميع او النصف الاخر من اخذ منه ولا يرجع به عليها لان الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج فلا يعارض ما هو من رجوع الزوج عليها بنصف قيمة الموهوب وتنازع تشطروا اخذ فى قوله (بالطلاق قبل المس) اى الوطاء وما يقوم مقامه كاقامته مسنة بيته بعد دخوله بها (وضمانه) اى الصداق (ان هلك) اى تلف فى محل يرجع نصفه للزوج (بينة) شهدت به لانه كان مما يغاب عليه ام لا (او) لم تشهد بنبذته به لانه (كان) اى الصداق (مما لا يغاب عليه) اى لا يمكن اخفاؤه وتخبئته ودعوى هلاكه مع سلامته او كان مما يغاب عليه ولم تشهد بنبذته بلفظه وهو بيد امين وخبر ضمانه (منها) اى الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لاحدهما على الاخر فان نبذت اى اومات احدهما او فسخ الفاسد قبله فضمانه من هوله ولو كان يدينه لغيره لا تنفاه النعمة بالبيعة او عدم الغيبة او كونه بيد الامين فان كان بيد الزوج وتكمل لها ببناء او موت وتلف فضمانه منها وهى مصيبة نزلت بها وان كان يدينها وفسخ قبل البناء لقساده او عتق الامة تحت عبدا او عدم اذن ولي السفينة وسيد العبد فضمانه منه وهى مصيبة نزلت به وان تشطر بالطلاق قبل البناء فضمانه منها وهى مصيبة نزلت به (والا) اى وان لم تشهد بنبذته وهو مما يغاب عليه وليس بيد امين (ف) ضمانه (من) الشخص (الذى) هو (فى يده) أى حوزة سواء كان الزوج او الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف بيدها غرمت له نصف عوضه ويدينه غرم لها ذلك وان فسخ قبل البناء وتلف بيدها غرمت له عوضه كله وان تسكمل لها ببناء او موت وهو يدينه غرم لها عوضه كله وهذا فى النكاح الصحيح والفاسد بعقد الذى لم يورث خلا فى صداقه (وتعين) بفحركات مثقلا اى للتشطير بالطلاق قبل البناء (ما) اى عرض او العرض الذى (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجلها ازها ام لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطير (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الاكثر) من شارحيها (او) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه (التخفيف) عليه بأخذ العرض بدل العين المسماة صداقا لعزتها عليه وهذا للقاضى اسمعيل ورجحه ابن عبد السلام فى الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح لجلها زها ام لا وقصرهما تت و د و م تبعا للشارح على ما لا يصلح له لانه لا يتكرر ما بعده وفائدة تعين تشطيرها انه

من عبد اودار) بيان لما (قوله
وكانه) اى الزوج (قوله
ايه) اى ما اشترته (قوله ولذا)
اى تعين ما اشترته منه به
(قوله الاول) اى قوله
وتعين ما اشترته من
الزوج من عبد اودار او
غيره الخ (قوله فى الثاني)
اى قوله وكذا ما اشترته
منه او من غيره من جهاز
مثلا (قوله فهو) اى كلام
ضيق (قوله فهو) اى ما شرح
به الخط (قوله انه) اى المزيد
(قوله والنكاح صحيح) حال
(قوله فان طلقها بعده)
اى البناء مفهوم قبل البناء
(قوله للزوجة) صلة به دى
(قوله بعد العقد) صلة
به دى (قوله ولم يشترط)
بضم الياء حال (قوله لان
العرف الخ) اى للقضاء بها
(قوله وعدمه) اى القضاء
بها عطف عليه (قوله فى هذه)
اى مسألة الهدية (قوله
روايتان) اى بدل قولان
(قوله وفى التى قبلها) اى
تشتر هدية بعد العقد
(قوله قولان) اى بدل
روايتان (قوله به) اى
ما به دى عرفا (قوله بهما)
اى الموت والطلاق قبله
(قوله وعلى عدمه) اى
القضاء به (قوله وهو) اى
ما به دى عرفا (قوله كالهبة
منه) (قوله شرطت) بضم فكسر

ايس لاحد ما جبر الا نحو على تشطير الاصل وان تراصيا على شئ عمل به وجعلها اسم عمل
والمشطى على التخفيف وابن شاس على عدمه ان جهل حالها افاده عب البناء قصرهما على
ما لا يصلح هو الذى يدل عليه كلام ابن الحجاب الذى نسج المصنف على منواله غالباً ونصه ويتعين
ما اشترته من الزوج به من عبد اودار او غيره نعماً ونقصاً وتلفاً وكانه اصدقها اياه ولذا ليس لها
ان تعطيه نصف الاصل الا برضاه بخلاف غيره وكذا ما اشترته منه او من غيره من جهاز مثلاً
وشرح فى التوضيح الا قول بقوله يعنى اذا اصدقها عينا فاشترت بها من الزوج شيئاً لا يصلح
لجهازها من عبد اودار او غيره ثم ذكر التأويلين وقال فى الثانى واما اذا اشترت ما يصلح للجهاز
فلا فرق بين الزوج وغيره فلا يرجع الا نصفه لانهما مجبورة على شراء ذلك اه فهو ظاهر فى ان
محل التأويلين ما اشترته مما لا يصلح للجهاز فقط وبخو مشرح الخطاب فهو الذى ينبغى فى كلام
المصنف لكن فى ق ما يوافق مختار ذ (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثلاً (ها)
ان اشترته بالصدائق بل (وان) اشترته (من غيره) اى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بان
اشترته بما لها ويحق ان الضمير للزوج والواو للجال وان صلة وعلى كل فلا تكرار (وسقط) عن
الزوج المال (المزيد) بفتح الميم على الصداق بعد العقد (فقط) اى دون المزدق له او حاله وصلة
سقط (ب) سبب (الموت) او الفاس للزوج قبل بنائها وقبضه اشهد عليه ام لا لانها عطيته لم تحجز
الى حصول المانع ولو ماتت قبل البناء وقبض المزدق الجارى على ما يأتى فى الهبة انه لا يسقط
لقبولها اياها سواء اشهد الزوج عليه او لم يشهد قاله د وبجته فيه عجب بان موتها كونه
ولم يدعه بقل (وفى تشطير) بفتح الفوقية والشين المجهمة وضم الطاء المهملة مشددة اى تنصف
(هدية) اهداها الزوج لها تطوعاً (بعد العقد) وقبضتها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح
فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تنف ونصف قيمتها او مثلها ان قامت ان شاء فان طلقها بعده
فلا شئ له منها ولو لم تنف (اولا شئ له) اى الزوج من الهدية بعد العقد ان قامت فى ملك الزوجة
بل (وان لم تنف) الهدية فى ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصار ابن رشد عليه (الا ان يفسخ) بضم
الياء النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فياخذ) الزوج (القائم) اى الذى لم يفت فى ملكها
(منها) اى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفاتت منها وهذا استثناء منقطع لان موضوع
الكلام النكاح الصحيح (لا) يأخذ الزوج شيئاً من الهدية (ان فسخ) بضم فكسر النكاح
(بعده) اى البناء ولو لم تنف فى ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا ان يفسخ (وفى القضاء) على
الزوج (بما به دى) بضم اؤه وفتح ما قبل آخره للزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفا) ولم يشترط
لان العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح على المكاملة (قولان) فى المواق الاحسن فى هذه
روايتان وفى التى قبلها قولان وعلى القضاء به قيل يتكامل بالموت والبناء ويشترط بالطلاق قبله
وقيل يسقط بهما وعلى عدمه فهى هبة تحتاج لحوز هو كالهبة المتطوع بها بعد العقد واما
ما به دى عرفا فى العقد او قبله فهو كالصداق وما شرط اهداؤه فيقضيه اتفاقاً واجرى الموضع
القولين فيما جرى العرف باهدائه فى المواسم كالعيدين واستظهر القضاء به لانه كالشرط وذكر
ابن سلون انه يقضى على الزوجة بكسوة ان شرطت او جرى بها العرف ونقل فى الفائق فجهوه
عن نوازل ابن رشد لكن قال فى التحفة وشرط كسوة من المخطور للزوج فى العقد على المشهور
المتطوع بها بعد العقد (اى فى الخلاف فى التشطير بالطلاق قبل المس وعدمه) (قوله لانه) اى العرف (قوله شرطت) بضم فكسر

والامر منعه (قوله وعلمه)

اى الزوج (قوله بذلك)
 اى نصف نفقة الثمرة والعبد
 (قوله هذا) اى بنصف
 نفقة (قوله لانه) اى الا ترى
 (قوله لانه) اى الزوج
 (قوله به) أى العقد (قوله
 يجميعها) اى النفقة
 (قوله لانها) اى الزوجة
 (قوله نصفه) اى الصداق
 (قوله علمه) بفتحات مثقلا
 (قوله وطلقت) بضم فكسر
 مثقلا (قوله ارتفع) اى
 زاد (قوله جريانها) اى
 القوانين (قوله ولم يشرطها)
 اى مؤنة الحمل الخ حال
 (قوله المغاير) نعت بلد
 (قوله من زوجها) صلة
 قبضت (قوله من صداقها)
 بيان لما (قوله كان) اى
 ما قبضته (قوله فتكون)
 يفتح القاء وسكون المثناة
 فوق وضم الحاء المهملة
 آخره نون (قوله فيه) اى
 ما حل بعد مضي اجله (قوله
 منه) اى الصداق بيان لما
 (قوله فان حل) اى اجل
 ما اجل بعد البناء (قوله
 لتأخره عن معتاد الخ) علة
 لتأول اجله قبله مع كونه مؤجلا
 بما بعده (قوله فلغرمائها)
 اى الزوجة خير اخذها والجملة

جواب ان حل قبله (قوله ان قاموا) ای غرماؤها علیها و افسوسها (قوله قبله) ای بنانه (قوله وان لم یحل) بصداق
 ای نپله (قوله فلمهم) ای غرمائها (قوله لا قمصاء) ای اخذ (قوله فکان نقد) ای الحال (قوله وان یحل) ای الزوج الخ مباغاة فی
 قوله فکان نقد (قوله فان تأخر القبض عن البناء) مفهوم ان سبق البناء

بصدائق آخر فلا يلزمها ان تجهز الابعاض قبضته من الصداق الثاني ونحوه اسندوهذا ان كان المقبوض قبل البناء عينا فان كان دارا او خادما فليس عليها بيعه للتجهيز بتمنه قاله ابن زرب واللغوي وكذا ما يكال او يوزن وما في المنيطة عن الموثقين غير مهول عليه قاله احمد ابن عرفة لو كان النقد عرضا او ثيابا من غير زينتها او حيوانا او طعاما او كانا في وجوب بيعه للتجهيز به نقل المتطلي وقوله قال اللغوي ان كان مكبلا او موزنا او خادما فلا يكون عليها ان تجهز به ابن سهل عن ابن زرب ان كان مهرها اصلا او عرضا او عبدا او طعاما فلا يلزمها بيع شيء من ذلك لتجهيز به (وقضى) بضم فكسر (له) أي الزوج (ان دعاها) أي الزوج الزوجة (اقتبض ما حل) من صداقها قبل ثباته بها للتجهيز به الجهازا اعتنا ذلكاها وامتنعت من قبضه وارادت بناءه بما قبله ليسقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لذلك ما لم يكن الزوج على طلاقها او طلاق من يتزوجها عليها او عنق من يتسرى بها عليها على ابرائها له من قدر معين من صداقها الحال فان كان كذلك فلا يقضى عليها بقبض ذلك القدر المعلق على ابرائها منه ما ذكره المعلق حقها ببقائه عليه ويقضى عليها بقبض ما زاد عليه ان كان ومعهوم حل انه ان دعاها القبض المؤجل لتجهيز به فامتنعت فلا يقضى عليها بقبضه لعدم جواز لانه سلف بر نفعها ولو كان عينا ابن قسطنطين ليس على المرأة ان تجهز بكالها وان قبضته قبل البناء واذا اراد الزوج دفعه وكان عينا فيلزمه اقبوله دون التجهيز به وقيل بالعين لان غيرها لا يلزمها قبوله قبل اجله واما على انه يلزمها ان تجهز فلا يجوز لها قبوله لانها ان قبلته لزمها ان تجهز به وذلك لا يجوز لان المجهل مساف فقد سلف لينتفع بالجهاز واستثنى من قوله على العادة بقبضته فقال (الا ان يسمى) الزوج (شيئا) از يدعى قبضته او يجري به عرف (فيلزم) المسمى او المتعارف الزوجة الرشيدة وولي غيرها (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أي الصداق الحال الذي قبضته قبل البناء بها (ولا تقضى) الزوجة منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للاتفاق منه لعدم وجدان غيره فتتفق منه بالعرف قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولا تستغرقه فان طلقها قبل البناء وهي معسرة اتبع ذمها (و) (الا) كالدينار (من صا) اق كثير تقضيه عن دينها والافجسجه ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم لا يجوز للمرأة ان تقضى في دين عليها من نقدها الا التافه اليسير ما لا خطب له وقال قال مالك لا يجوز الا الدينار ونحوه ابن رشد قوله لا تقضى منه الا الدينار ونحوه من مثل ما في دياتهم وروى محمد بن مالك الدينارين والثلاثة وليس اختلاف بل على قلة المهر وكثرته فقد يكون صدقاتها الدينارين والثلاثة قاله دينار او واحد منها كثير وقد يكون الف دينار والعشرة واكثر منها قليل وهذا على اصله في وجوب تجهيزها به اه (ولو) تزوج مرأة بشرط تجهيزها باكثر من مهرها ومات قبله و(طوب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الزوج أي طالبه ورثة زوجته (بصداقها) أي غير ائمتهم منه (لموتها) وقد شرط تجهيزها باكثر منه اجرى العرف به (فطالهم) أي الزوج الورثة (بأبraz) أي احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشترط او المعتاد او بأبraz قيمته إما خذميراته منه او بأبraz ميراثه منه فقط وهو نصفه او ربعه (لم يلزمهم) أي ابراز الجهاز المشروط او المعروف الورثة قاله عبد الحميد الصائغ قائلا لان الاب يقول هب إن الآباء مجهزون بناتهم باكثر من الصداق في حياتهم رفعا لقدرهن وتكبرا لشأنهن وحرصا على حفظهن عند

(قوله وهذا) أي لزوم تجهيزها بما قبضته قبل البناء (قوله النقد) أي الحال (قوله لذلك) أي تجهيزها به (قوله المجهل) بكسر الجيم مقفلا (قوله مساف) بكسر اللام مثقلا (قوله والا) أي وان لم يكن صداقها كثيرا (قوله دياتهم) أي المدونة (قوله نصفه) أي ان لم يكن لها فرع وارث (قوله او ربعه) أي ان كان لها فرع وارث (قوله حظوتهم) أي رفعتهم

ازواجهن فعند موت البنت يقتضى ذلك كله واختاره تليذه المازرى ولذا قال (على القول)
 مخالفاً لخاله وشيخه اللخمي في لزوم ابرازهم بجهازها المشروط او المعروف وعلى الاول فيلزم
 الزوج صداق مثلها على تجهيزها بما قبض من صداقها قبل البناء لا جميع الصداق الذي سماه
 اذن من جهة ان يقول انما جاءت الصداق المسمى لما شرطه من الجهازا وجرى به العرف ولم
 يحصل ذلك ولم يرثه من صداق مثلها ومن جهازها به فقط المازرى نزلت مسألة فاختلف فيها
 شيخاى وهى ماتت زوجة بكر قبل الدخول بها فلما طالب ابوها الصداق طالب زوجها ميراثه من
 الجهازا الذى تجهز به فافق عبد الحميد بان ذلك ليس على الاب وافق اللخمي بان ذلك عليه وقال
 الاول هب ان الالباء ينفقون ذلك في حيات بناتهم دفعاً لقدرهن وتكبير الشأهن وحرصاً على
 حفظهن عند ازواجهن فاذا ماتت البنت فعلى من تجهز ولا تقاس عادة بعادة وقد تكلمت
 مع اللخمي لما خاطبني فيه واسألتني عن وجهها فاجبت به بما تقدم وجرى بيننا كلام طويل اه
 وسئل ابن رشد عن موت الزوجة قبل البناء بها وطلب والدها اخذ ميراثه من صداقها نقد
 وكائنه ومن السياقات التي ساقها الزوج اليها وأبى ان يبرز من ماله القدر الذى كان يبرز لها
 لو كانت حية فاجاب اذا ابى الاب ان يبرزها من ماله ما يكون ميراثاً عنها الذى يجوز به مثلها
 الى مثله على ما تقدمها وساق اليها فلا يلزم الزوج الا صداق مثلها على ان لا يكون لها جهاز
 الا بقيمة نقدها اه وقال في اجوبته فبين ساق زوجها سياقه عند عقد النكاح وطلب من ابها
 تشويرها بشورة تقاوم سياقته اذا عرف جار عندهم بذلك فابى الاب ما نصه اذا ابى الاب ان
 يجهرها اليه بما جرى به العرف والعادة ان يجهر به مثلها الى مثله على ما تقدمه وساقه اليها كان
 الزوج بالخيار بين التزام النكاح وردة عن نفسه فيسترد ما تقدم ويسقط عنه ما كلاً وساق
 اه غ وفي فتاوى العبد وسى الذى جرى به العرف في اغنياء الحاضرة اجبار الاب ان يجهر
 بنته بجنى نقدها فاذا نقدها الزوج عشرين جهازها الاب باربعين فيزيد عشرين من عنده وهذا
 اذا فات بالدخول وامان طلبه الزوج قبله فلا يجبر الاب عليه ويقال اما ان ترضى ان يجهرها
 لك بقدرها خاصة وامان تطلقها ولا شيء عليك وبهذا القضاء والعمل اه (ولا يهاى) اى الزوجة
 الجهر (بيع رقيق ساقه الزوج لها) اى الزوجة وصلة يبيع (لتجهيز) بقرنه وله عدم بيعه فلا يجبر
 عليه الا بشرط او عرف فيما في الزوج عند البناء بالجهاز اما اذا ساقه الزوج للجهاز او جرى
 العرف به فاجبر الاب على بيعه له (وفى) جواز (بيعه) أى الاب الجهر (الاصل) اى العقار
 المسوق في صداقها لتجهيزها بالمصلحة ومنعه اذا منعه الزوج (قولان) اذا لم يجبر العرف بالبيع
 ولا بعدد ولا على المنع فيما في الزوج بما يناسبهما من الجهازا المتيسر واما ما ساقه
 الزوج اليها من الاصول فهل لا يبيعها قبل البناء ام لا حكم القاضي محمد بن بشير من اصحاب
 مالك انه ليس لذلك للمنفعة التي للزوج فيه وقال غيره له ان يفعل فيه ما يشاء بوجه النظر
 ولا مقال للزوج ويجوز ذلك لها ان كانت ثيباً فان طلقها قبل البناء بما كان عليها نصف غنمه
 ان لم تعاب وان ادخلت المرأة على زوجها بجهاز ثم ادعى بعض اهلها ان بعضه له اعارها
 وخالفته المرأة او وافقته وهى سقيمة فلا تقبل دعوى غير الاب (وقبل) بضم فكسر (دعوى
 الاب) وكذا دوسيه ولو اماً (فقط) أى دون غيره من اهلها ان لم يكن وصياً وصلة دعوى

(قوله ولذا) اى اختيار
 المازرى (قوله لخاله) اى
 المازرى (قوله وشيخه) اى
 المازرى (قوله اللخمي) بيان
 لخاله وشيخه (قوله وعلى
 الاول) اى عدم لزومهم ابراز
 جهازها المشروط والمعتاد
 (قوله من الجهازا) بيان لما
 (قوله الاول) اى عبد الحميد
 (قوله فاجاب) اى ابن
 رشد (قوله وقال) اى ابن
 رشد (قوله اكلاً) اى اجل
 (قوله بجنى) بفتح اللام
 منى مثل بكسر فسكون
 بلانون لاضافته (قوله والا)
 اى وان جرى العرف ببيعه
 او عدمه (قوله عمل) بضم
 فكسر (قوله به) اى
 العرف (قوله بما يناسبهما)
 اى الزوجين (قوله من
 الجهازا) بيان لما (قوله من
 الاصول) بيان لما (قوله
 انه) اى الاب (قوله ذلك)
 اى بيع الاصول (قوله
 فيه) اى الاصل (قوله ذلك)
 اى بيع الاصل (قوله
 ادخلت) بضم الهمزة
 وكسر الخاء (قوله بعضه)
 اى الجهازا (قوله له) اى
 بعض اهلها (قوله اماً)
 بضم الهمزة وشد الميم اى
 للزوجة او صاحبها ابوها
 عليها (قوله ان لم يكن) اى
 غير الاب

(قوله شياً) مفعول اعارة (قوله من حلى ونحوه) بيان شيئاً (قوله كونها) اي الزوجة (قوله محجورة) اي لا بيع ابصغرا وسفة
اوجنون (قوله يحلف) اي الاب (قوله ويطلب) بفتح اللام (قوله صله) ١٤٣ اي مادعاه (قوله له) اي الاب (قوله

في اعارته) اي الاب (لها) اي بنته حصة او مائة شياً من حلى ونحوه بثلاثة ثمر واط احدھا
كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانياً ككونها محجورة ثالثاً ان يبقى بعد
العارية ما بقي بجهازها المشترط او المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف
ويأخذ منه ويطلب باحضار ما يوفي بالصدق وقاله ابن المواز وفي العنينة لا يقبل قوله الا ان
يعرف اصله له فيحلف ويتبع بالوفاء واقتصر عليه ابن عرفة والموضح والاب وغيره فيما عرف
اصل له سواء في التوضيح لا تقبل دعوى العارية الا من الاب في ابنته البكر فقط واما ما للثيب
فلاقضاء له في مالها ابن رشد ومثله البكر الثيب التي في ولايته قياساً على البكر ومثل الاب
الوصي فيمن في ولايته من بكر او ثيب مولى عليه اوصله قبل (يعين) هذا تلافيق من قول ابن لان
للقائل بقبول قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلايين ومن اشترط البين قال يقبل قوله
في السنة وثلاثة اشهر عقيبها افاده الحط وتقبل دعوى الاب الاعارة بالنسبة لثلاثة ان
وافقت بل (وان خالفته) اي الاب (الابنة) بكسر الهمزة في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعوى
الاب اعارته لها (ان بعد) بضم العين اي تأخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) بضم
المنة وكسر الهاء الاب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان اشهد على ذلك
قبل قوله بعدها ولو مع بعد لكن ان اشهد عليها قبل البناء قبل بلايين وان اشهد بعده في السنة
قبل قوله بعد بين وسواء كان الاشهاد على اصل الاعارة ودفع الشيء الماعار لها او على الاخبار
بها بعد وقوعها علمت به ام لا وغير الاب اذا اشهد على اصل الاعارة نفهه لا على الاخبار بها
بعده المتبطل فان اتلفته وقد اشهد فان كانت سقيمة فلا ضمان عليها وان كانت رشيدة ضمنته
(فان صدقته) اي الرشيدة اياها في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففي ثلثها) فان زاد عليه
فلزوجها رد اقرباها بما زاد على ثلثها عند ابن الهندي واقتصر عليه في التوضيح زاد الشارح
وظاهر النواذر ان الرد بالجمع كتبرعها بما زاد على ثلثها وهذا هو الموافق لقول المصنف وله
رد بالجمع ان تبرعت برائد قاله عجمي قلت قد يفرق على الاول بان ما يأتي في خاص مالها وله القمع
بشورتها وما هنا لم يتحقق كون ذلك كله ملكها المذاعة اياها فيه (واختصت) البنت عن بقية
ورثة آيها (به) اي الجهاز الزائد على صداقها لا بقدره فقط اذ لا تنازع فيه الورثة (ان اورد)
بضم الهمز وكسر الزاء اي وضع الجهاز (بينهما) اي البنت الذي بنى الزوج به اياه لانه
من اعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (او) لم يورد بينهما واستمرت تحت يدايها الى موته وقد
(اشهد) الاب بان الجهاز الذي تحت يده (لها) اي البنت المحجورة له ابصغرا وسفة اوجنون
ولا يضر بقاءه تحت يده بعد الاشهاد على انه لها (او اشتراه) اي الاب الجهاز (لها) اي البنت
المحجورة (ووضعه) اي الاب الجهاز الذي اشتراه لها (عند كاحها) وخالفه واعتمده اشهادها انه
لها واقرار الورثة بذلك وهذا الاشهاد غير الاشهاد في التي قبلها لان ذلك على تملكها وهذا
على تسميته لها كما دل عليه كلام ابن هزيم الذي في التوضيح والمواق وغيرهما ونصه اماما كان
من ذلك قد سماها لها فاشهد انه شورة لابنته ولم يشهد عليه الا ان الورثة مقرون ان ذلك لابنته
مسمى ومنسوبا اليها فلا دخول للورثة فيه وحوز مثل هذا ان يكون يدها او يداهما اه قوله

فيحلف) اي الاب ويتبع
بضم الياء وفتح الباء (قوله
بالوفاء) اي بالجهاز المشترط
او المعتاد (قوله من بكر
او ثيب) بيان ان (قوله
هذا) اي قوله في السنة بين
(قوله الابنة) تنازع فيه
وافقت وخالف (قوله في
دعواه) تنازع فيه وافقت
وخالف (قوله فان كان
اشهد على ذلك) اي
المذكور من الاعارة مفهوم
ولم يشهد (قوله بعدها) اي
السنة (قوله علمها) اي
الاعارة (قوله علمت) اي
الابنة (قوله به) اي الاشهاد
(قوله بعده) اي وقوع
الاعارة (قوله فان زاد) اي
المعار (قوله له) اي الزوج
(قوله يفرق) اي بين
تصدقها اياها على الاعارة
وبين تبرعها (قوله على
الاول) اي رد الزائد على
ثلث مالها (قوله بان ما يأتي)
صلة يفرق (قوله في خاص
مالها) خبر ان (قوله وله)
اي الزوج (قوله ذلك)
اي الذي صدقت اياها في
اعارته (قوله لانه) اي ايراده
بينهما علة لاختصاصها به
(قوله على ذلك) اي ايراده
بينهما (قوله وخالفه الخ)
بيان ما دخل بالكاف
(قوله من) بضم ففتح فسكون (قوله شورة) بفتح الشين الموحدة او بها

(قوله انما) اي الشورة (قوله

١٤٤

من ان نحلية الصبي الخ) بيان لما (قوله بعد العقد) صله وهب (قوله

قبل قبضه منه) صله وهب
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته له بعد
العقد وقبل البناء الصداق
الذي سماه لها (قوله قبله)
اي البناء (قوله اذ هو) اي
الصداق (قوله حينئذ)
اي حين وهبته بعد قبضه
(قوله بعده) اي البناء
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته له ما سماه
لها (قوله واما في الثانية)
اي هبته له ما يصدقها به
من مالها (قوله فهو) اي
الاقل الذي يدفعه لها
(قوله من غيره) اي ما وهبته
له (قوله في الصورتين) اي
هبته له ما سماه لها وهبته له
ما يصدقها به (قوله وهو)
اي الاثم بالقبول (قوله
فيه) اي الصداق (قوله
قبله) اي الاثم (قوله
ويرده) اي الزوج المال
الذي وهبته له ليدققها به
(قوله في الثانية) اي هبته له
ما يصدقها به (قوله سئل)
اي ابن القاسم (قوله قال)
اي ابن القاسم (قوله
ثيبا) اي رشيدة (قوله
في الاولى) بضم الهمز
اي هبته له بعد البناء جميع
الصداق (قوله في الثانية)
اي هبته له بعضه قبله
(قوله فان كان) اي الباقي
(قوله تكميله) اي ربع الدينار

وحوز مثل هذا الخ انما يرجع للقسم الثاني وهو قوله ولم يشهد الا ان الورثة مقرون الخ الناصر
اللقائي لعل ما هذا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لان الغالب انما اشتري وتسمى
البنت بقصد هبتها لها وتلكها اياها والافتد نقل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة
في رجل قال لولده اجعل في هذا الموضع كرما او جنانا او ابن فيه دارا ففعل الابن ذلك في حياة
ابيه والاب يقول كرم او جنان او دارا يخى ان القاعة لا يستحقها الابن بذلك وهي مورثة وليس
للابن الاقيمة ما عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرفه هذا كرم ولدى اودابة
ولدى ايس بشي ولا يستحق الابن منه شيئا الا بالاشهاد بهيته او صدقته او يبعه له صغيرا كان
الابن او كبيرا وكذلك المرأة او يوافق مسئلة الشورة هذه ما يأتي في الهبة من ان تحلية
الصبي محمولة على الهبة لانها مظنة التخليك (وان وهبت) اي الزوجة الرشيدة (له) اي زوجها
بعد العقد وقبل البناء (الصداق) الذي سماه لها قبل قبضه منه (او) وهبت من خالص مالها
قبل العقد او بعده (ما) اي مقولا (يصدقها) بفتح اليا وسكون الصاد وضم الدال اي يجعله
صدقا قالها ايتزوجها به او بضم الياء وسكون الصاد وكسر الدال اي يدفعه لها صداقا يترقبها
(به) وصلة وهبت (قبل البناء) بضم الجيم وكسر الموحدة الزوج (على دفع اقله) اي
الصداق للزوجة فان كانت قبضته منه في الاولى ثم وهبته له قبله فلا يجب بر على دفع اقله اذ هو
حينئذ كالموهوب بعده وسواء كان الاقل الذي يدفعه لها مما وهبته له وهو معين او من غيره
في الاولى لانه ماله ملك لها بالعقد وصار ملكا للهبة واما في الثانية فهو من غيره لانه ماله اذ دفعته
له على ان يدفعه لها فخر وجهه من يدها وعوده لها لا يعتبر بر ومحل جبره في الصورتين على دفع اقله
حيث اراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستقر الصداق ملكا له في الاولى ويلتزم اقيمة الزوج
طلق قبل البناء في نكاح تسمية صحيح ولا عيب باحدهما ولا يلزمه نصف الصداق المتيطى ولا بد
من اشهاد الزوج بالقبول وهو في معنى الحياز فيه ان لم تكن قبضته فان ماتت قبله بطلت الهبة
على قول ابن القاسم وفيه العمل اه ويردها في الثانية ان لم يدفعه لها قبل الطلاق وبها يلغز
فيقال زوج طلق قبل البناء ولزمه جميع الصداق وفي قول رسم من سمع عيسى سئل عن بكر
او غيرها أعطت رجلا دينار على ان يتزوجها به قال اذا كانت ثيبا فزادها على ما عطته وربع
دينار فصا اذ لا بأس ابن الحاجب واذا وهبته بجميع صداقها فلا يرجع بشي ضيق اي اذا
طلقة قبل البناء فلا يرجع عليها بشي ويصح قراءته ترجع بالقوقية وهو ظاهر (و) ان وهبت
رشيدة صداقها الزوج (بعده) أي البناء (لو) وهبت له قبله (بعضه) اي الصداق الزائد على
ربع دينار وابتقت لنفسها منه ربع دينار (فالموهوب) وهو الجميع في الاولى والبعض في
الثانية (كالعدم) اي لا تؤثر هبته خلافا في النكاح لثبوته في الاولى بالدخول في مقابلة الصداق
وصيرورة الباقي صداقا في الثانية فان كان اقل من ربع دينار وجب تكميله وان طلقها قبل
البناء وجب نصفه (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (تهبه) أي الرشيدة
الزوج جميع صداقها وبعضه (على) غرض (دوام العشرة) بكسر العين المهملة وسكون
الشين المتجمة اي معاشرتها وطلقة قبل حصول غرضها فزادها العدم حصول غرضها الذي
وهبت لاجله وشبهه في الرد فقال (كعطيته) أي اعطاء الرشيدة زوجها مالا (لذلك) اي دوام

العشرة

(قوله نصفه) اي الاقل من ربع دينار

(قوله اذا فارقتها باقرب) شرط في قوله فلها الرجوع عليه الخ (قوله فان بعد) بضم العين اي فراقها (قوله وفيما بينهما) اي وان
 فارقتها فيما بين اعطائه والسنتين (قوله وهذا) اي رجوعها بما اعطته (قوله والا) اي وان فارقتها اليين نزلت به لم يتعمدها (قوله
 ففعل) اي تزوج او تسرى (قوله بهذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد (قوله وهو) اي عدم الفرق بينهما (قوله في هذا) اي
 عدم الفرق بين القرب والبعد في اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله فيه) اي اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل
 (قوله كلامها) اي ابن عبد السلام وخليل (قوله وقوله) ١٤٥ اي (قوله قصارى) بضم القاف اي

غاية (قوله عليه) الفرق
 (قوله فيما) اي العين التي
 لم يتعمدها والفسخ (قوله
 فيه) اي الفسخ (قوله
 ويجبر) بضم الباء وفتح
 الموحدة اي الزوج (قوله
 عليه) اي اعطائها مثله من
 ماله (قوله ان امتنع) اي
 الزوج (قوله منه) اي
 اعطائها مثله (قوله لانها)
 اي الرشيدة الخ علة لتفسير
 فاعل وهبت المستوفيه بها
 (قوله فانه كل) اي المصنف
 في ارجاع الضمير لها (قوله
 وان خالف السياق) حال
 (قوله اذ هو) اي السياق
 علة لخالفته (قوله ردها)
 اي الهبة (قوله لخروجها)
 اي الزوجة (قوله قال) اي
 ابن القاسم (قوله فيها) اي
 المدقنة (قوله جميعه) اي
 الصداق تنازع فيه قبض
 وموهوب (قوله قبل
 الطلاق) تنازع فيه قبض
 وموهوب (قوله عليه) اي
 الموهوب له (قوله لان دفعه)

العشرة (فسخ) بضم فكسر النكاح جبر ا على الزوج فلها الرجوع عليه بما اعطته واخرى
 ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بم تعلمه اذا فارقتها باقرب فان بعد كسنتين بحيث
 ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشئ وفيما بينهما ترجع بقدره وهذا اذ لم يفارقها اليين نزلت به
 لم يتعمدها والا فلا ترجع عليه بشئ قاله اصبيح خلافا للحمي افاده ز البنا في قوله اذا فارقتها
 بالقرب ذكره للحمي وابن رشد ونصر عليه في سماع اشبه اذا اعطته مالا او اسقطت عنه من
 صداقها على امساكها فافارقتها او فاعت ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها فطلقها
 باقرب فترجع بما اعطت او اسقطت واما ان فاعت ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها
 ففعل فقال الخط في التزامه ظاهر المدونة ان لها الرجوع عليه سواء فعله بقرب او بعد وصرح
 بهذا الحمي وهو ظاهر كلام المصطفي وابن قسطنطين ولم اقف على خلاف في هذا الا ما اشار اليه
 الموضع عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق فيه بين القرب والبعد كما فرق بينهما في الفرق
 وظاهر كلامهما انهما لم يفتقا على نص في ذلك وقوله اذ لم يكن فراقها اليين الخ غير ظاهر اذ قصارى
 امره كونه كالفسخ بجماع الجبر عليه فيه ما وقد ذكرنا فيه الرجوع فالظاهر قول الحمي
 لا اصبيح (وان اعطته) اي الزوج زوجة (سفيهة) اي بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما
 يشكها به) قد مهر مثلها او اكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما اعطته (ويعطيهما) اي الزوج
 الزوجة (من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان اعطته اقل من مهر مثلها رده
 لها واعطاها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهها (وان وهبته) اي الزوجة
 الرشيدة صداقها لانها التي تعتبر هبتها فانكل على ظهور المعنى وان خالف السياق اذ هو في
 اعطاء السفيهة وصلة وهبته (ل شخص) اجنبي) اي غير زوجها ولو وليها (وقبضه) اي الاجنبي
 الصداق منها ومن الزوج (ثم طلق) الزوج زوجته الواهبة قبل بنائها بها (اتبعا) اي الزوج
 الزوجة بنصفه وهبتها ماضية وليس للزوج ردها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن
 القاسم في المدونة كما افاده الحمي وعبد الحق قال فيها ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق
 فلا يرجع الزوج عليه بشئ أبو الحسن زاد في الامهات لان دفعه اليه اجازة لقلعها أبو الحسن
 فرض في الامهات المسئلة في هبتها قبل قبضها اياه فدفعه الزوج الى الموهوب له فقال لا يرجع
 على الموهوب له بشئ في رأيي ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفعه الى الاجنبي وكان ذلك جائزا له
 يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد امرين اما ان تكون

١٩ منح نى
 اي هبة الزوجة (قوله في هبتها) اي الزوجة صداقها لاجنبي (قوله قبضها) اي الزوجة (قوله اياه) اي الصداق من زوجها
 (قوله فدفعه) اي الصداق (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله في رأيي) اي اجتهادى (قوله ولكن يرجع) اي الزوج
 (قوله لانه) اي الزوج (قوله قد دفعه) اي الزوج الصداق (قوله ذلك) اي دفعه للموهوب له (قوله له) اي الزوج (قوله اليه)
 اي الموهوب له

(قوله مؤسرة) أى والصادق لا يزيد على ثلثها (قوله وهبته) أى الزوجة الاجنبى (قوله فذلك) أى هبتها وكره لئلا يكون مؤسرة
(قوله جائز) أى ماض (قوله) ١٤٦ (لوقبضته) أى الزوجة الصادق من زوجها (قوله عن) بضم

المرأة مؤسرة يوم وهبته هذا الصادق فذلك جائز على الزوج على ما أحب او كره او تكون مؤسرة
فانفذ ذلك الزوج حين دفعه الى الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على الاجنبى قليل ولا كثير
بمنزلة ما لو تصدقت بها لكان له فاجازه اه ابو الحسن انظر لوقبضته ثم وهبته ودفعته الى الموهوب
له وعثر عليه بعد الطلاق هل يجزى على هذا الجواب او على الجواب الذى قبله فيما اذا لم يقبضه
حتى طلقت الزوجة يعنى من التفرق يقين كونها من مؤسرة او مؤسرة يوم الطلاق على الاول
اختصرها اللخمي قال فان قبضها الموهوب له منها ومن الزوج وذ كرا الجواب الخ المسئلة وهو
ظاهر اختصارا في سعيد اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وذ كرا أيضا ابو الحسن عن عبد الحق ان
قول ابن القاسم يراعى عسرها ويسرها يوم الطلاق يدل على عدم اعتبار رجل الثلث الهبة قال
لانها زات عن عصمة الزوج بالطلاق فلا يراعى الثالث اه ونقله ابن عرفة أيضا فدل هذا كله
على ان التمسك بمحمل الثلث خلاف مذهب ابن القاسم نعم في المدونة مثل عبارة التوضيح لكن
فيما قبل الطلاق لا فيما بعده كما هو موضوعنا ونصها فان وهبت مهرها لاجنبى قبل قبضها وهى
جائزة الاخر فان حمل الثلث جاز وان جاوز الثلث بطل جميعه الا ان يجزى الزوج اه ابو الحسن
ظاهره انه على الرد الشيخ معناه اذا بطل لان مذهب ابن القاسم انه على الاجازة حتى يرد
بينه ما في كتاب الجمالة وقول ابن الماحشون ومطرف هو على الرد حتى يجزى اه وبه تعلم ان ما
قاله احمد هو الصواب دون ما قاله عجم (و) ان وهبت الزوجة صداقها لاجنبى ودفعته له ثم
طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الاولى فلا (ترجع) الزوجة (عليه) اى
الموهوب له بنصف الصادق الذى غرمته للزوج فى كل حال (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون
حرف مصدرى صلته (تين) بضم الفوقية وفتح الموحدة وكسر التحتية مشقولة اى تظهر الزوجة
للموهوب له حين الهبة (ان) المال (الموهوب صادق) أو يعلم الموهوب له ذلك كذا ينبغي قاله
سالم فان بينته او علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو بينت أنه
صادق ابو الحسن فى الامهات ولا ترجع على الموهوب وفى كتاب محمد ترجع عياض قبل معنى
ما فيها وهبته هبة مطلقة وغابت للموهوب اقبضها من زوجى ولو صرح له ان الهبة من
الصادق فلها ان ترجع كما حكى محمد ورجل ابن يونس ما فى الكتابين على الخلاف ونحوه للخمى
واقصر المصنف على تأويل الوفاق والله اعلم (وان) وهبت الزوجة صداقها لاجنبى و (لم)
يقبضه اى الموهوب له لاجنبى الصادق الموهوب حتى طلقت قبل البناء (اجبرت) بضم
الهمز وكسر الموحدة (هى) اى الرشيدة الواهبة فصل به لارادة العطف على زهر الرفع المستتر
على امضاء الهبة مؤسرة كانت يوم الهبة او الطلاق او مؤسرة لملكها التصرف فى الصادق
يوم هبتها (و) اجبر الزوج (المطابق) بفتح الطاء وكسر اللام مشددة قبل بناءه بالواهبة على امضاء
الهبة فى النصف الذى رجعه بالطلاق قبله (ان ايسرت) الزوجة يتصرف فى الصادق الذى للزوج
قاله ابو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصادق (يوم الطلاق) ايسرت يوم الهبة ايضا أم لا
فهذا شرط فى جبره فقط ويشترط فيه ايضا عدم تعيينها انه صادق فان ايسرت يوم الطلاق

فكسر اى اطلع (قوله على
الاول) اى جريانه على هذا
الجواب صلة اختصر
(قوله قال) أى اللخمي
(قوله فان قبضها) اى الهبة
(قوله وهو) اى الجريان
على الاول (قوله ونصها)
اى المدونة (قوله جائزة
الاخر) اى رشيدة (قوله
انه) اى اعطاها (قوله
الشيخ) اى ابو الحسن (قوله
اذا بطل) اى اعطاها (قوله
لان مذهب ابن القاسم الخ)
عنه لقوله معناه اذا بطل
الخ (قوله انه) اى اعطاها
(قوله يرد) بضم ففتح (قوله
بينه) بفتحات منقولة (قوله
هو) اى تصرفها (قوله او
يعلم) عطف على تين (قوله
ذلك) اى ان الموهوب
(قوله ترجع) اى على
الموهوب (قوله فيها) أى
الامهات (قوله مطلقة) اى
غير معينة انها من الصادق
(قوله له) اى الموهوب (قوله
فلها ان ترجع) كما حكى
محمد (اى فبين الكتابين وفاق
(قوله قبل بناءه بالواهبة)
صلة المطلق (قوله على
امضاء الهبة) صلة اجبر
(قوله قبله) اى البناء (قوله
فهذا) اى ان ايسرت يوم

الطلاق تقر بيع على سواء كانت مؤسرة الخ (قوله فى جبره) اى الزوج (قوله فيه) اى جبره (قوله فان ايسرت) فلا
يوم الطلاق) اى بنصف الزوج مفهوم ان ايسرت يوم الطلاق

(قوله فلا يجبر) أي الزوج (قوله به) أي نصف الزوج (قوله فلو قال كالمطلق) تفريع على فهذا الشرط في جبره فقط (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي مخالفته على كعبد (قوله وفي الثانية) أي مخالفته على كعبد (قوله فيها) أي الثانية (قوله والفرق) أي بين الخلع والطلاق (قوله بعده) أي الوطء (قوله وان علم من قوله السابق الخ) حال (قوله لدفع توهم سقوطه) على النص على هذا هذا (قوله من قوله وان خالفته الخ) صلة توهم (قوله به) أي عتقه عليها (قوله ١٤٧ وهي عامة) أي بعته عليها (قوله ولم يعلمها)

أي الزوجان بعته عليها
(قوله فان علم) أي الزوج
بعته عليها (قوله دونها)
أي الزوجة فلم يعلم بعته
عليها (قوله فلا يرجع) أي
الزوج (قوله وفي رجوعها)
أي الزوجة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وعنده) أي
الرجوع (قوله ثم قال) أي ابن
القاسم (قوله إلى) أي إلى
(قوله انهما) أي الزوجين
(قوله عالمان) أي بعث
الصداق عليها (قوله كانا)
أي الزوجان (قوله جاهلين)
أي عتقه عليها (قوله وان
علمت) أي الزوجة عتقه
عليها (قوله دونه) أي
الزوج فلم يعلم بعته عليها
(قوله له) أي الزوج (قوله
نصفه) أي الرقيق فيرد
عتقها فيه (قوله نصفها)
أي الزوجة (قوله الا ان
يشاء) أي الزوج امضاء
عتقها في نصفه واتباعها
أي الزوجة (قوله ينصف
قيمتها) أي الصداق (قوله
فذلك) أي اتباعها ينصف
قيمتها (قوله له) أي الزوج
(قوله عتقه) أي الصداق

فلا يجبر على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به قاله عجم
وقال أحد ظاهري الموهوب له يتبعها به فلو قال كالمطلق كان أحسن لا فادته رجوع الشرط
لما بعد الكاف (وان خالفته) أي الرشيدة زوجها قبل بناءها (على كعبد أو عشرة ولم تقل)
هذا المخالف به (من صدقي) وطلقها على ذلك (فلا نصفها) من صدقها وتدفع ما خالفت به
من مالها في الأولى باتفاق ابن القاسم واشبه وفي الثانية عند ابن القاسم وقال اشبه فيها
النصف (ولو قبضته) أي الرشيدة صدقها من زوجها (ودنه) أي الرشيدة الصداق للزوج
(لا) لان نصفها فلها النصف (ان قالت) الرشيدة (طلقني على عشرة) ولم تقل من صدقي
وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق ان الخلع يقتضي خلع مالها عليه وزيادتها عشرة من
مالها بخلاف الطلاق قاله في التوضيح (اولم تقل من صدقي) صوابه وان خالفت من صدقي عقب
قولها خالعتني على عشرة واولى عقب قولها طلقني عليها (فلهما) نصف ما بقي (به) راسقاط
العشرة من جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالفته على عشرة
بعده ولم تقل من صدقي فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط ونص على هذا وان علم من
قوله السابق وتقرر بوطء وان حرم لدفع توهم سقوطه هنا من قوله وان خالفته على عشرين
ولم تقل من صدقي فلا نصفها (و) ان تزوج رجل امرأة وصادقها من يدهم عليها ثم طلقها
قبل بناءها (يرجع) الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق (ان اصدقها) أي الزوج زوجته
(من يعلم) الزوج (بعته) أي الرقيق الصداق (عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه أصلا
أو فرعاً وحاشية قريته لها أي وهي عامة به أيضا واولى ان لم يعلم وهي عامة اولم يعلمها فان علم
دونها فلا يرجع عليها وفي رجوعها عليه بنصف قيمته وعنده خلاف فيما ان تزوجها على من
يعتق عليه اعتق عليها بالقدان طلقها قبل البناء يرجع بنصف قيمته ثم قال وقد بلغني عن مالك
رضي الله تعالى عنه استحسان انه لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وقوله الاول احب الى اه
ابو الحسن معنى المسئلة انهما عالمان اللخمى وكذا ان كانا جاهلين ثم قال ابو الحسن وان
علمت دونه فحكى ابن بونس عن مالك رضي الله تعالى عنه ان له أخذ نصفه ومضى عتق نصفها
الا ان يشاء اتباعها بنصف قيمته بذلك ومضى عتقه كله وقاله عن كاشفة من أصحاب مالك
رضي الله تعالى عنه وقال ابو عمران لا يرجع في عين العبد وليس له الاتباعها ولو كان الزوج
عالمادونها اعتق عليه ويغرم لها قيمته فان طلق قبل البناء فعليه نصف قيمته اه وقد وقع في
لفظ المصنف ثلاث نسخ الأولى بالتحسية في يرجع ويعلم والثانية بالقومية في تعلم والتحسية
في يرجع الثالثة عكسها وكلها صحيحة غير ان الأولى تقيده بعلمها والاخيرة بعدم علمها افاده
البنائي (وهل) العتق عليها في الاربع صور (ان رشت) أي كانت بالغة محسنة للمصرف في

(قوله لا يرجع) أي الزوج (قوله قيمته) أي الرقيق ان بنى بها (قوله عكسها) أي بالتحسية في يعلم والقومية في يرجع (قوله غير ان
الخ) استدراك على وكلها صحيحة لرفع ايمامه اسمواها (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله بعلمها) أي الزوجة (قوله في الاربع
صور) أي علمها وعدم علمها وعلمه ودونها وعكسه

(قوله اي تقيده العتق عليها برشدها) تفسيرنا ثب فاعل صوب المستتر (قوله وتاوها) اي المدققة (قوله وقيدته) اي عتقه على غير الرشيدة (قوله به) اي العتق عليها (قوله والا) اي وان علم وليه عتقه عليها (قوله عليه) اي الولي (قوله ويعتق) اي الصداق (قوله عليها) اي الزوجة (قوله علما) اي الزوجان عتقه عليها (قوله او جهلا) اي الزوجان عتقه عليها (قوله واحدهما) اي او علم احدهما عتقه عليها ولم يعلم الاخر ١٤٨ وهذا تحت صورته علمه دونها وعكسه (قوله او ثيبا) اي رشيدة غير مجبرة (قوله

المال وهي ثيب غير مجبرة (وصوب) بضم الصاد المهملة وكسر الواو مشددة اي تقيده العتق عليها برشدها اي صوبه ابن يونس وعياض وابو الحسن قالوا تاويل الاكثر خيمن تاويل فضل بكلام ابن حبيب الاثني (او) يعتق (مطلقا) عن التقييد برشدها وهذا قول ابن حبيب ومن كاشفه من اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وتأوله افضل عليه وقيدته ابن رشيد بعدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه اشار بقوله (ان لم يعلم الولي) اي الاب او الوصي عتقه عليها والا فلا يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان ابن عرفة ابن رشد ويعتق عليها علما او جهلا او احدهما ~~بشكرا~~ كانت او ثيبا قاله ابن حبيب وهذا في البكر ان لم يعلم الاب او الوصي والام لم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان في الجواب (تاويلان) في فهم قوله وان تزوجها بن يعتق عليها عتق عليها بالعد فان طلقها قبل البناء يرجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة او معسرة ولا يتبع العبد بشئ ولا يرده عتقه كعسر اعتق بعلم غريمه فلم ينكر والزواج حين اصدقه اياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشئ وبلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه انه استحسن عدم رجوع الزوج على المرأة بشئ وقولي وهي ثيب احترانا عن البكر والسفينة فلا يعتق عليها وان طلقها قبل البناء فهل يكون للزوج ويعطيه نصف قيمته وهو الظاهر وظاهر قوله ان رشدت سواء علم وليها ام لا لانه غير معول عليه حينئذ والمعول عليه اذنها (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) اي الزوجة (لم يعتق) الصداق (عليها) اي الزوجة ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) اي الصداق (عليه) اي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان القرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين او يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ومحلها ما ان كانت بكر او سفينة فان كانت ثيبا رشيدة عتق عليها ولو علم وليها غ الغدير في علم وفي عليه يرجع للولي وهذا قسم ان لم يعلم واشار به كله لقول ابن رشد مقتصر على طريقة ابن حبيب لاختلاف بينهما اذ تزوجها على ايها واخيها او من يعتق عليها في ان النكاح جائز ويعتق عليها علما او جهلا او علم احدهما دون الاخر ~~بشكرا~~ كانت او ثيبا قاله ابن حبيب في الواضحة وهذا في البكر اذ لم يعلم الاب او الوصي وأما اذا علم فلا يعتق عليها واختلاف هل يعتق عليه هو ام لا على قولين اه الا ان المصنف اشترط انفراد العلم دونها وليس ذلك في عبارة ابن رشد (وان) اصدقهها عبدا (حتى العبد) الصداق على نفس او طرف او مال وهو (في يده) اي حوز الزوج قبل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فاجرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمها (فلا كلام له) اي الزوج في فداء العبد واسلامه والكلام في هذا للزوجة (وان اسلمته) اي الزوجة العبد الجاني للعجن عليه او وليه في جناية ثم طلق قبل البناء (فلا شئ له)

وهذا) اي العتق عليها (قوله والا) اي وان علم الولي (قوله قوله) اي ابن القاسم في المدونة (قوله ولا يتبع) بضم ففتح مثقلا (قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله ينكر) بضم فسكون اي الغريم عتق مدنيه (قوله وقولي) اي في شرح ان رشدت (قوله يكون) اي الرقيق (قوله سواء علم وليها) اي عتقه عليها (قوله لانه) اي وليها (قوله معول) بفتح الواو ومثقلا (قوله عليه) اي وليها (قوله حينئذ) اي حين رشدها (قوله فالمناسب حذف دونها) تفريع على ولو علمت (قوله وعدمه) اي عتقه عليه عطف عليه (قوله عليه) اي الولي (قوله بقيمته) اي الصداق (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله يكون) اي الصداق (قوله على ايها) اي على جعله صداقها (قوله او من يعتق عليها) اي غير ابيها واخيها (قوله في ان النكاح) صلة اختلاف (قوله علما) اي الزوجان عتقه عليها

(قوله او جهلا) اي الزوجان عتقه عليها (قوله او علم احدهما) اي الزوجين عتقه عليها دون الاخر اي لم يعلم (قوله اي وهذا) اي العتق عليها (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله عليه) اي الولي (قوله الا ان المصنف اشترط الخ) استدراله على واشار به كله لقول ابن رشد الخ لرفع ايهامه انه تبسح ابن رشد في قوله دونها (قوله طرف) بفتح الراء (قوله وهو) اي العبد

(قوله فيه) اي ارش جنائيه (قوله بنصفه) اي العبد صله الشركة (قوله المستحق الارش) صله الشركة (قوله وله) اي الزوج (قوله وهذا) اي التخيير (قوله فان فات) اي العبد بيد المستحق الذي استله (قوله غرمت) اي الزوجة (قوله لا يرجع) اي الزوج (قوله فرقوا) اي بين بيعها الصداق بمحابة واسلامها الجاني بمحابة ١٤٩ (قوله بجميعه) اي الصداق (قوله واپس) اي شراؤه (قوله في اسلامه) صله المحابة (قوله قبله) اي البناء (قوله فليس تكرارا) اي ولا مناقضا تنسريع علي في النسخ قبله تنسريع علي قوله في نكاح لا يلزم فيه مهر الخ (قوله كتيب صغيرة) تشبيهه بالبكر في جواز عفو ايها (قوله لا غير) اي الاب يمان لمفهوميه (قوله الا ان يعفون) اي النسوة عن نصف الصداق (قوله الذي يده عقدة النكاح) اي الولي وقيل الزوج فيعطيا الصداق كله (قوله لا قبله) اي الطلاق (قوله في قولها) اي المدونة (قوله وان كان) اي العفو (قوله وبهذا) اي ان ظاهر قول الامام لا يجوز ان كان نظرا صله ينتجه (قوله خلافا) اي اقول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رضى الله تعالى عنه) (قوله فيها) اي المدونة (قوله المؤلف) اي ابن الحاجب (قوله من انه) اي الشان الخ بيان لما (قوله لم يثبتها) اي مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله

اي الزوج من العبد كمالا كدسها وفي كل حال (الا ان تحابي) بضم القوية وبجاء مهملة وكسر الموحدة اي تساهل وتسامح الزوجة المجنى عليه او وليه في اسلام العبد الذي تزيد قيمته على ارش جنائيه فيه (قوله) اي الزوج (دفع نصف الارش) بفتح الهاء وسكون الراءتين معجمة اي دية الجنابة للمجنى عليه او وليه (والشركة فيه) اي العبد بنصفه المستحق الارش وله اجازة اسلامها وهذا ان لم يفت العبد فان فات غرمت للزوج نصف المحابة عند محمد وحكي للخمى لا يرجع عليها شي وتقدم انها ان باعته بمحابة ثم طلق قبله فليس للزوج الا نصف المحابة وفرقوا بجزايعها وليكنها تبرعت ببعض ثمنه فلزمها نصف ما تبرعت به كتبرعها بجميعه وفداء الجاني كاشترائه واپس واجبا عليها فان شاء الزوج فدى نصفه (وان فدت) اي الزوجة الجاني (بارشها) اي الجنابة (فاقل لم يأخذ) الزوج نصفه (اي الجاني من الزوجة) (الا) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد او اقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) اي الجاني (و) ان فدت (ياكثر) من ارشها (فكالمحابة) في اسلامه فيخير الزوج بين الاجازة وعدم رجوعه عليها بشي ودفعه لها نصف الارش ومشاركتها بالنصف (ورجعت المرأة) ان شئت (:) بجمع (ما انفتت على عبد) او امة او نعيم (أو غرة) جعلت صداقا في نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تفويض طلق فيه قبل البناء وكنكاح فاسد فسخ قبله غ في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما انفتت على عبد او غرة فليس تكرارا مع قوله قبل وترجع بنصف نفقة الثمرة والعبد (وجاز عفو ابى البكر) المجبرة كتيب صغيرة لا غير ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) اي مساححة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) اقوله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي يده عقدة النكاح لا قبله هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم) ويجوز عفو ابى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول (قبله) اي الطلاق (لمصلحة وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام وخلاف في الجواب (تاويلان) في قولها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كسر الزوج فيخفف عنه ويظهره فيجوز ذلك اذا رضيت ابو الحسن ظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه وان كان نظرا وبه ما ينتجه كون قول ابن القاسم خلافا وقال عياض في كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك رضي الله تعالى عنه قولان لاشياخنا اه ونحو ما فيها لابن الحاجب ابن عبد السلام نقل المؤلف هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير من انه لم يختلف مالك وابن القاسم في جواز التخفيف قبل الطلاق اذا ظهرت المصلحة كما لم يثبتنا في عدم جوازه اذا علم انه لامصلحة فيه وانما اختلفا اذا جهل الحال اه وتبعه الموضع ومفهوم قبل الدخول انه لا يجوز عفو بعدوه به صرح في الجواب واقتصر عليه القرافي ووجهه والمصنف في التوضيح ولا فرق بين الرشيدة وغير عاقل مع محمد بن خالدان الصغيرة اذا دخل الزوج بها واقتضاها ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شي من

في عدم جوازه) اي التخفيف (قوله ادا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخفيف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابى البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله صرح (قوله عليه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح الحاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعد الدخول

في عدم جوازه) اي التخفيف (قوله ادا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخفيف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابى البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله صرح (قوله عليه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح الحاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعد الدخول

(قوله ومثلها) اى الجبر

والوصى في استحقاق قبض المهر (قوله مقدمه) بضم الميم وفتح القاف والدال منقلا (قوله على يتيمة) صلة مقدم (قوله مهملة) بضم الميم والاولى وفتح الثانية) اى لا وصى لها ولا مقدم (قوله وان اؤهم اقتصاره) اى المصنف الخ بحال (قوله الحصر) مفعول اؤهم (قوله فيهما) اى الجبر والوصى (قوله ولى النكاح) ظاهره ولو جبرا (قوله بعد ذكره) صلة قال (قوله ذلك) اى قبض صداقها (قوله بما قاله الخ) صلة الخ لاص (قوله يشتري) بضم الياء وفتح الراء (قوله بئذها) اى بمجل مهرها (قوله او بتعين الخ) عطف على بما قاله الخ (قوله ومحلها) اى القوانين (قوله بهذا) اى نص ابن الحجاج صلة تعلم (قوله لا يصدقان) اى الاب والوصى (قوله وان الذى الخ) عطف على أن مراد المصنف (قوله كما يتبادر الخ) راجع لقوله لا التلف (قوله قبضه) اى الاب (قوله منه) اى الاب (قوله ضباغ) اى من البنت (قوله بذلك) اى اقرار الاب (قوله عرفا) بضم فكسر اى الاب والوصى (قوله لمن انصداق) صلة يبرئه

صداقها لان الاب ولا من غيره ابن رشد هذا كما قال لانه اذا دخل بها واقضها فقد وجب لها جميع صداقها بالمسيس فليس للاب ان يضع حقا وقد وجب لها الا فى الموضع الذى اذن الله له نفسه وهو قبل المسيس لقوله عز وجل وان طلقوهن من قبل ان تقسوهن الآية واذا منع العتق فى الصغيرة بعد الدخول فى السقبة اخرى (وقبضه) اى الصداق ولى (جبر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة مثل الاب ووصيه الذى امره بالجبر (و) شخص (وصى) من الاب على التصرف فى مال البنت ومثلها للقاضى ومقدمه على يتيمة مهملة وان اؤهم اقتصاره على الجبر والوصى فى مقام البيان الحصر فيهما البناى المذهب ان ولى النكاح ليس له قبض الصداق الا للقاضى ومقدمه ابن عرفة بعد ذكره ان اليتيمة الممثلة لا تقبض صداقها قال والخلاص فى ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الولى والزوج والشهود ويشتري بئذها جهازها ويدخلونه بيتا ذكره المتسلى معزوا بعبعضهم وعزاه ابن الحجاج فى نوازل لما لك رضى الله تعالى عنه قلت او بتعيين الحاكم من يقبضه ويصرفه فيما يامره بما يجب وقاله ابن الحجاج فى نوازل اه كلام ابن عرفة وبه تعلم انه لا خصوصية للجبر والوصى وفى وثائق الفرائط لا يقبض الصداق الا احدا بسبعة الاب والوصى والقاضى لمن الى نظره والسيد لاهته والمالك امر نفسه ووكيلهم والحاضن للبكر اليتيمة التى ليست فى ولاية اذا كان صداقها مما تجهز به اه من ابى الحسن (و) ان قبض الاب الجبر او وصيه الصداق وغاب عليه وادعى تلقه اوضياعه بلا تعد ولا تفرط منه (صداقا) بضم الصاد وكسر الدال المهملتين مشددا اى الاب والوصى فى دعواهما قبضه وتلقه اوضياعه بلا تعد ولا تفرط وبرئ الزوج ان شهد له بشئ يدفعه للجبر او الوصى بل (ولو لم تقم) اى تشهد (بئذ) للزوج يدفعه لاحدهما ابن الحجاج ان ادعى الاب او الوصى القبض والتلف ولا يثبت على القبض فى رجوعها على الزوج قولان اه ومحلها قبل البناء وما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج بعد البناء باقرار الاب او الوصى بقبضه ان ادعى تلقه اه وبهذا تعلم ان مراد المصنف التصديق فى قبضه فبرأ الزوج وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشهب لا يصدقان ويغرم الزوج للزوجة صداقها وان الذى لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف كما يتبادر من عبارة المصنف ونص ابن القاسم فى سماع اصيغ فان قال الاب قبضته وضاع منى ولم يكن عند الزوج بينة بالدفع الاقرار الاب وكانت البنت بكر الزمها ذلك وكان قبضه لها قبضا وضياعه منه ضباغ ولم يكن على الزوج شئ ابن يونس وهو القياس لان الاب الذى له قبضه بغير تركيل اقرب قبضه فوجب ان يبرأ بذلك الزوج (وحالفا) اى الجبر والوصى على التلف والضباغ بلا تفرط ولو عرفنا بالصلاح ولا يقال فيه تحلف الولد والده لانا نقول نعم تتعلق حق الزوج فى التجهيز به ويحلف السيد على القول بلزوم تجهيز الامة به صرح به حلوله ونقله احمد بابا (ووجع) الزوج عليها بنصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (فى مالها) ان ايسرت يوم الدفع أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو ايسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان ايسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبة منه ولو ايسرت بعد ذلك (وانما يبرئه) بضم التحتية وسكون الموحدة اى الجبر والوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شرا جهازا) صالح لثلهما (تشهد بئذ بدفعه) اى الجهازا (لها) اى الزوجة (او) (الحاضره)

(قوله لم يصح به) أي الشهود الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله أنه) أي الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله صرف) أي الولي (قوله من جهاز) بيان لما (قوله ذلك) أي الجهاز الذي صرف النقض فيه (قوله له) أي الزوج (قوله ويحلف) أي الولي على صرف النقض في الجهاز (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء أي اتهمه الزوج (قوله بخلافه) ١٥١ أي تعوض الصداق (قوله

وتجهز به) أي ما جعلته من ماله اخلافاً عن صداقها (قوله الاول) أي تصديقها وعدم اخلافه من ماله (قوله من قوله وضعته بالقبض) بيان لما (قوله لان ذلك) أي الذي صرح به لعله لقوله لا يشك (قوله بهما) أي الزوجين صلة الاثنى (قوله بحال الصداق) صلة شراء (قوله ووضعه) عطف على شراء (قوله تعدى) أي القابض (قوله وهذا) أي الرفع (قوله فان حلف) أي الزوج (قوله وان نكل) أي الزوج (قوله المشهد) بضم فسكون فكسر أي على نفسه بقبضه انه لم يقبضه (قوله واستحق) أي المشهد (قوله وان نكل) أي المشهد (قوله فلا) أي لا يستحق اخذه منه لان نكوله كحلف الزوج

• (باب تنازع الزوجين) •
(قوله تنازع) أي في الزوجية او الصداق او متاع البيت (قوله ثبوت) مقول دعوى المضاف لقسمه (قوله ونفيه) أي الثبوت عطف عليه (قوله بان ادعاهما) أي الزوجية الخ تصوير للتنازع فيها (قوله الفاشي) بفاو شين معجمة

أي الشائع المشهور بين الناس (قوله بان قالت) أي البينة الخ تصوير لكيفية شهادتهما بالسماع (قوله نقده) أي مجله (قوله فيها) أي شهادته السماع (قوله لهما) أي الدف والدخان (قوله رجوعه) أي بالدف والدخان (قوله عاينهما) أي الدف والدخان

أي الجهاز (بيت البناء وتجهيزه) أي الجهاز (اليه) أي بيت البناء وان لم يصح به اليه ولا يسمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرف نقضه فيه من جهاز وعلى الولي نفسه ذلك ويحلف ان اتهم (والا) أي وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت تلفه او ضياعه صدقت بيمين فلا يلزمها تجهيز غيره وقال عبد الملك بخلافه من ماله وتجهيز به ولا يشك الاول بما مر من قوله وضعته بالقبض الخ لان ذلك بالنظر لرجوع الزوج عليه بقبضه ان طلقها قبل البناء وما هنا بالنظر للتجهيز به وان لم تكن رشيدة فالخاص اجتماع الزوج والولي والشهود وشراء الجهاز الاثنى بهم بحال الصداق ووضعه في بيت البناء كما تقدم (وان قبض) بضم فكسر أي قبض الصداق من ليس له قبضه من غير تركيلها له وتلف منه فقد تعدى في قبضه والزوج في دفعه فان شاعت (اتبعت) أي الزوجة القابض (او اتبعت الزوج) فان اخذته من الزوج رجوع به على القابض وان اخذته من القابض فلا يرجع على الزوج وهذا على نصب الزوج بعطائه على هاهنا تبعته ويصرفه بعطائه على فاعل اتبع المستتر فيه لوجود الفصل بالهاء والمعنى لو اتبع الزوج القابض فأخذه منه ويدفعه للزوجة وهذا الولي لا فادته ان للزوج اتباع القابض ايضاً (ولو قال الاب) وكذا غيره عن له قبض الصداق كوصي ورشيعة (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج ومفعول قال (لم يقبضه) أي الصداق من الزوج وانما انهدت على نفسه بقبضه لحسن ظني فيه وتبشيره به بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد اقبضته ايأه اذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد كالعشرة الايام وادخلت المكاف خمسة زائدة على العشرة فان حلف برئ وان نكل حلف المشهد واستحق اخذ المهر من الزوج وان نكل فلا وان زاد على الخمسة عشر فلا يحلف الزوج وتعريف المتضامين مذهب الكوفيين وفي بعض النسخ تعريف الثاني فقط وهذا مذهب البصريين وفي اكثرها تعريف الاول فقط وهذا الايوافق واحداً من المذهبين والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (فصل) • في بيان احكام تنازع الزوجين وما يناسبه (اذا تنازعا) أي المتنازعان اللازمان للتنازع او الزوجان باعتبار دعوى احدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أي كون احدهما زوجاً للآخر ونفيه بان ادعاهما احدهما وانكرها الآخر وجواب اذا تنازعا فيها (ثبقت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينة) لمدعيها ان شهدت بيمينه العقد بل (ولو) شهدت (بالسماع) الفاشي بان قالت لم تزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلان تزوج فلانة بصداق قدره كذا انقذه كذا وموكله كذا عقده عليه علم اولم اذ لان قاله المتبسط فلا يكفي فيها الاجمال كما لا يكفي في بينة القطع (بالدف) بضم الدال المهملة وشدة الفاء أي الطبل سواء كان بغير مال او غيره من آلاته (والدخان) أي طعام الوليمة يحقل ان مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحقل مع سماعها بهما ويحقل ان مراده رجوعه لما قبل المبالغة والمعنى ثبت بشهادة القطع المستندة لمعانة العقد والدف والدخان فتجوز شهادته من عاينهما بالنكاح

(قوله لقول ابن عرفة ويجوز الخ) علمه لتجوز شهادة من عاينهم الخ (قوله عليه) أي النكاح (قوله بذلك) أي السماع (قوله هذا) أي زوج بالدف والدخان لما قبل المداغة (قوله بان يقال الخ) تصوير لجل كلام المصنف عليه (قوله فالباء الاولى) أي في السماع (قوله والثانية) أي في بالدف (قوله وفيه) أي بالدف (قوله فيها) أي الشهادة بالنكاح بالسماع بالنكاح (قوله شروط شهادة السماع) أي من طول مدته وكونه من الثقات وغيرهم وعدم انفرادهم به عن ذوي اسنانهم (قوله هذا) أي كون المعنى ان البيئة سمعت سماعا فاشيا من العدول وغيرهم ١٥٢ بعد ذلك النكاح وعائنت الدف والدخان وحصل لها اليقين وشهدت

على سبيل القطع من غير اسناده الى سماع لقول ابن عرفة ويجوز للشاهدين أن يشهدا عليه بالقطع من ناحية السماع اذا حصل علمه ما بذلك اكثرته وتواتره على ما في سماع أبي زيد ونوازل معنون اه بعض الشارحين هذا احسن محامل كلام المتبسط وفي شرح العاصمية ما يفيد ويمكن حمل كلام المصنف عليه بان يقال ثبتت بيئة قطع ولو معتمدة على السماع بسبب معاينة الدف والدخان فالباء الاولى بمعنى على والثانية سببية وفيه حذف مضاف أي بسبب معاينة الدف والدخان واختار هذا طي ونصه يعني أن البيئة سمعت سماعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعائنت الدف والدخان وحصل لهم اليقين فتجوز شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين في معنى كلام المصنف وهكذا المسئلة مقروضة في كلام اهل المذهب في العينية جل أصحابنا يقولون في النكاح اذا انتشر خبره في الجيران فلا تارة تزقيح فلا تارة وسمع الدفاف فله ان يشهد ان فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح اه فقله ان يشهد كالمصنف في انها بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولذا لم يذكر وطول المدة هنا مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح نص عليه ابن رشد وغيره وماذا الا الان هذه شهادة قطع والدفاف والدخان فرض مسئلة والمدا وعلى انتشاره وكثرته ووجود الامارات المقيدة للقطع بالشهادة كما صرحوا به في شهادة السماع وماذا كر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع اذا افاض باستفاضته اه المساوي مراد المصنف على الاحتمال الاول التنبيه على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهود السماع شاهدوا الدف والدخان او سمعوه او اظهروا في كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الان شهادة السماع كافية في النكاح ولو لم يكن هناك دف ولا دخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبسط كما هو ولو حذف قوله بالدف والدخان لانتفى الایهام واما الاحتمال بجملة على شهادة القطع المستند لذلك فبعيد من قصد المصنف لان بيئة القطع هي قوله بيئة ولا علم في مستند القطع ما هو اه وايضا يصح التوضيح بقصد ان كلام المتبسط في شهادة السماع لقوله عقبه قول أبي عمران انما تجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان على الزوجية اه قلت قول أبي عمران يعين حمل كلام المصنف على الاحتمال الاخير الذي عينه الجليل عليه طي البرزلي محل ثبوت بيئة السماع حيث كانت المرأة في حوز مقبها او لا يد احد فان كانت بيد احد بزوجية فلا يثبت بيئة السماع لانها لا يترع بها من يد حائر اه

على القطع (قوله جل) بضم الجيم وشد اللام (قوله) أي العدل الذي سمع (قوله وان لم يحضر النكاح) أي عقده مبالغة او حال (قوله هنا) أي في الشهادة بالسماع بالنكاح مع معاينة الدف (قوله مع اشتراطه) أي طول المدة (قوله عليه) أي اشتراط طول المدة في شهادة السماع بالنكاح (قوله وما ذا) أي عدم ذكرهم طول المدة (قوله الاحتمال الاول) أي ان مرادهم معاينة بيئة السماع ايها (قوله التنبيه) خبر مراد (قوله وهو) أي الاحتمال الاول (قوله وهو) أي الاحتمال الاول مقصوده أي المصنف (قوله لانه) أي الاحتمال الاول (قوله) الآن شهادة السماع الخ استدراك على وهو اظهر

الخ وهو مقصوده لرفع ايهامه ان معاينة الدف شرط في شهادة السماع هنا (قوله لكن نقل المصنف وظاهره هنا كلام الخ) اشارة الى الجواب عن المصنف (قوله بجملة) أي كلام الخ تصوير للاحتمال (قوله فبعيد) جواب اما (قوله لانه) أي الموضح (قوله عقبه) أي كلام المتبسط (قوله يعين) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عين) بفتح مثقلا أي لان اصل المسئلة ان تنازع في الزوجية (قوله ثبوت) أي النكاح (قوله مقبها) أي بيئة السماع (قوله فان كانت) أي المرأة (قوله فلا يثبت) أي النكاح (قوله لانها) أي بيئة السماع (قوله بها) أي بيئة السماع

(قوله لمدعيها) أي الزوجية (قوله وأقدم ثمرة توجيها) أي الميّن عطف على لا ركل دعوى الخ (قوله لعدم انقلاب الخ) (قوله لعله) (قوله إذ لا يقضى) بضم الياء وفتح المجرى الخ (قوله لعله لعله) (قوله فقي سقوطها) أي الدعوى بلأعين المنكر (قوله ولزوم) عطف على سقوط (قوله ان كانت) أي الدعوى (قوله ويجز) أي الرجل (قوله عن اثباته) أي النكاح (قوله لأنه) أي الشان (قوله به) أي النكاح (قوله بها) أي الزوجية (قوله فان نكحت المرأة) ١٥٣ أي التي أنكرت الزوجية وشهد

وظاهره ولو كان هناك دف ودخان قاله أحد (والا) تكن يئمة المدعي على منكرها (فلا يعين) على منكرها منها لان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يعين بمجرد ادعاء ثمرة توجيها لعدم انقلابها اذ انكل عنها اذ لا يقضى بشكول المدعي عليه مع حلف المدعي ابن عرفة ودعوى النكاح على منكره دون شاهد ففي سقوطها ولزوم عين المنكر كغير النكاح نالها ان كانت بين طارئيه اه ونص ابن رشد ولو لم تكن المرأة نكحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان ويجز عن اثباته للزمتها الميّن لأنه لو أقرت له به كانا زوجين وقيل لا يعين لانها لو نكحت عنها لم يلزمها النكاح ان لم يقيم المدعي شاهدا بل (ولو أقام) الشخص (المدعي) للزوجية منها (شاهدا) لهما الخط ظاهره ولو طارئ وهما ظاهر كلام الشامل أيضا وأشار بلوقول ابن القاسم بخلاف لردشهادته فان نكحت المرأة فلا يثبت النكاح ولا تجبس وان نكل الزوج غرم الصداق نقله الموضح وفي أبي الحسن عن ابن بونص ولو أقام الزوج شاهدا فاستخلفت المرأة فنكحت فلا يلزمها ولا نسجن كما يسجن الزوج في الطلاق (و) ان أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) المرأة (معه) أي الشاهد الذي أقامته على زوجيته للميت ان شهد بعقد النكاح لا باقرار الميت به ومثل الشاهد المراتان قاله أحد (وورثت) المرأة الميت عند ابن القاسم لان دعواها آلت الى مال وظاهره سواء كان له وارث ثابت أم لا وهو كذلك خلافا لبعضهم في تقييده بكونه لا وارث له ثابت قاله قت ومنه الخط على تقييده به وبسعه سالم وهو المعتمد وكذا مشى عليه في التوضيح وأقره الناصر قائلا بصريح المصنف في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه فحمل كلامه هنا على ما في توضحه أولى ولا صداق لها وعليها العدة لحق الله تعالى والظاهر حرمتها على أصوله وفروعها لدعواها وقبلا على قوله وليس لذي ثلاث تزويج خامسة الخ وكذا يقال فيما بحثه فت وسعه د وقال الخط هو ظاهر عموم قوله في باب الشهادات ونكاح بعد موت من انه يحلف مع شاهده بعد موته او يرثها ولا صداق عليه اها فالأولى وحلف معه وورث ليشمل الصورتين ولم يؤخذ باقراره بعدموتها باعتبار الصداق لأنه من أحكام الحياة قاله ابن دحون ولا يرث الارث لتسببه على غير الزوجية أيضا بخلاف الصداق وأيضا ثبت النكاح يترتب عليه أحكام أخرى غير المال كلعوق التسبب فلو ثبت النكاح بشاهد وعين فاما ان ثبت أحكامه كلها وهو باطل بالانفاق أو ثبت المدلية خاصة وهو تحكيم انظر التوضيح فان ادعى احدهما زوجية الآخر وهو حي ويجز عن اثباتها ثم مات المدعي عليه فهل يعمل بدعوى المدعي أم لا لان دعوى نكاح والتي بعد الموت دعوى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره انه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهد له

٢٠ مخ في أي دعوى امرأة على ميت ودعوى رجل على ميتة (قوله ولم يؤخذ) أي الرجل المدعي زوجية ميتة (قوله باقراره) أي بزوجيته (قوله باعتبار الصداق) (قوله يؤخذ) (قوله لأنه) أي الصداق الخ (قوله لم يؤخذ) (قوله ولا يرث) بفتح فسكسر أي على التعديل بأنه من أحكام الحياة (قوله لتسببه) أي الارث (قوله لا يرث) (قوله على غير الزوجية أيضا) فيه ان غير الزوجية مع عدم هنا لم يترتب الارث هنا الا على الزوجية (قوله وهو) أي الآخر (قوله أنه) أي المدعي (قوله قبله) أي غيره (قوله وانها) أي المرأة

(قوله) أي المدعي (قوله فقبض) أي المرأة (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير اقرب به (قوله لم يجئته) أي الشاهد (قوله مقبها) أي
اليقظة (قوله لاشهرها) أي نسخة ١٥٤ والله أن معناه وان لم يزعم قربه أو زعمه ولم يأت به (قوله اقترضها) بفتح

شاهد به ذاعلى سبيل انقطع وزعم ان له شاهداً ثانياً غائباً (أمر) بضم الهمزة وكسر الميم
(الزوج) الحائز لها أمر بإيجاب (باعتزاليها) أي ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها وان خيف
تغيبها فقبض عند امينة ان لم تأت بكفيل (ا) لا تبيان المدعي (شاهد) يشهد له بان زوجه على
المقاي (زعم) المدعي (قربه) أي الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها في اعتبارها لمجئته
ونفذت في مدة اعتزالها على من يقضي له بها فان ثبت لمقيم اليقظة فعليه نفقة في مدة اعتزالها
واسمها وبناتها وينسخ نكاح الحائز وترد إلى عصمة مقبها ولا يستقبح بها إلا بعد استبراء ان كان
وطئ الحائز (فان لم يأت) المدعي (به) أي الشاهد الثاني (فلا عين على) واحد من (الزوجين)
لرد مهاده الشاهد الاقل كذا في نسخة الشارح وفي نسخة تت والا فلا عين على
الزوجين وهي أحصر وأشمل شمولها زعمه بعد الشاهد الثاني قبل هذه المسئلة وثاقله أعلم
في دعوى الثاني انه تزوجها ودخل بها قبل الحائز لها وأما ان ادعى انه تزوجها ولم يدخل بها قبله
فقد قامت عليه بدخول الثاني غير عالم كما تقدم في ذات الوليين وقيل لا حاجة لهذا الحمل لقضها
في ذات ولي واحد ودخول الثاني لا يقيمتها نص عليه أبو الحسن وأعلم المرأة بالثاني المانع من
فواتها بدخوله غير عالم ولو ذات وامين (و) ان ادعى رجل على امرأة خلية ان زوجه وانكرت
(أمرت) بضم الهمزة وكسر الميم المرأة (بانتظاره) أي المدعي وعدم التزوج بغيره (ل) بحضور
(بينة قريية) غيبته بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها رواه أصبغ زاد ويرى الامام لدعواه
وجهاً بان تشبهه نساءه وسواء كانت بيعة قطع أو سماع فان فيهما وشهدت له وسلمت المرأة
شهادتها ثبت النكاح وان لم يأت بها أو بعدت غيبته فلا تؤمر بانتظاره وتزوج متى شئت
في التوضيح وحيث أمرت بانتظاره فطلب الجميل بوجهها ليقم البينة على عينها في وثائق ابن
المنذر وابن العطار وغيرهما يلزمها ذلك الميطى والذي جرى به العمل في هذا عند شيوخنا
وانعقدت الاحكام عليه جعلها عند امرأة صالحة تحفظ عليها (ثم) اذا انتظرتة ومضى الاجل
وعجز عن الاتيان بينته جاز للعالم كنعجزه (لم تسمع) بضم الفوقية (بينته) التي يأتي بها بعد
التعجيز (ان) كان (بجزه) بفتحات مثله لا أي المدعي (قاض) حال كونه (مدعي حجة) وذكر
مفهوم مدعي حجة لا مقابل قوله ولم تسمع الخ فقال (وظاهرها) أي المدونة (القبول) لبينة
المدعي التي أقامها بعد تعجيزه (ان) كان (أقر) المدعي (على نفسه بالجز) عن أقامتها حين
تعجيزه فكانه قال فان أقر على نفسه بالجز فثبت بينته على ظاهرها وهذا على ان التعجيز هو
الحكم بجزه أو برده دعواه بعد تبين لده وأما على انه الحكم بدهم سماع بينته بعد ذلك فلا تقبل
بينته بعد ولو أقر بجزه وهذا هو الراجح كما يأتي في باب القضاء والفرق على تسليم ما هنا بين ادعائه
حجة واقراءه بجزه ان الحكم في الاول يطلان ما يأتي به لادعائه وفي الثاني بجزه أفاده عب طق
ليس في الرواية تقييد العجز بكونه مدعي حجة وليس قوله ان أقر على نفسه بالجز من تمام ظاهر
المدونة ففي الرواية مع أصبغ ابن القاسم من ادعى نكاح امرأة فأنكرته وادعى بيعة بعدة
فلا تنظره الا ان تكون بيعة قريية لا يضر بالمرأة انتظارها ويرى الامام لما ادعاه وجهاً

القاء وسكون الرأ أي
المسئلة (قوله لا يقبها) أي
ذات الولي الواحد (قوله
ولعلم المرأة الخ) عطف على
اقترضها الخ (قوله المانع)
نعت على (قوله بحيث لا ضرر
الخ) تصوير اقربها (قوله
زاد) أي اصبح على شرط
قرب البينة (قوله بان تشبه
نساءه) تصوير لوجه (قوله
ذلك) أي الاتيان بجميل
وجهها (قوله كونه) أي
المدعي (قوله فكانت) أي
المصنف الخ فترجع على
وذكر مفهوم مدعي حجة
(قوله قبلت) بضم فكسر
(قوله وهذا) أي التوصل
بين تعجيز مدعي حجة وتعجيز
مقر بجزه (قوله وأما على
انه) أي التعجيز (قوله بعد)
بالضم عند حذف المضاف
اليه ونية معناه (قوله وهذا)
أي كون التعجيز بالحكم بعد
سماع بينته (قوله ما هنا)
أي من ان التعجيز بالحكم
بجزه او برده دعواه (قوله بين
ادعائه حجة) صلة الفرق
(قوله في الاول) أي ادعائه
حجة (قوله يطلان ما يأتي به)
شهران (قوله لادعائه) أي
حجة على لكون الحكم
بالبطلان (قوله وفي الثاني)

أي اقراره بجزه عطف على في الاول (قوله بجزه) عطف على يطلان (قوله في الرواية الخ) على انه لو ليس فان
تقييد الخ (قوله لا يضر بالمرأة انتظارها) كاشف لمعنى قريية (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بيعة قريية أو حال

(قوله فان عجزه) فانه الشاهد حيث أطلقه عن تقييده بكونه مدعى حجة (قوله نسجت المرأة) اي تزوجها غيره (قوله أولا) يكون الواو اي ولم تنزوج غيره (قوله مضى الحكم) جواب ان عجزه (قوله سماعه) اي اصبغ (قوله وظاهر المدونة) عطف على سماع (قوله اذ لم يفسر فيهما) اي المدونة الخ عليه كونه خلاف ظاهرها (قوله وقال) اي ابن ابي اسام فيهما (قوله بين تعجزه) اي الطالب (قوله قبل ان يجب على المطلوب عمل) في قوة تفسير اول قيامه (قوله وبين تعجزه) اي الطالب (قوله عليه) اي المطلوب (قوله ثم رجع) اي العمل (قوله عليه) اي الطالب المتبسط لوائي الطالب بشي يوجب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك العمل عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجة عنه عن المطلوب ثم لا ينظر له حجة ولا يثبت بعد ذلك لاذن القاضي ولا غيره (قوله قولان) اي بالاضى وعدمه (قوله ثلاثة) اي بالمضى وعدمه فالتامه ان كان له وجهه (قوله قبل هذا) اي الخلاف ١٥٥ (قوله في القاضي الحاكم) اي في

النازلة (قوله من الحكم) بيان ان (قوله فيهما) اي الحاكم ومن بعده من الحكم فلا يقبل منه ما أتى به الخ اي اتفاقا (قوله بعد ذلك) اي التعجيز (قوله من حجة) بيان لما (قوله بالقيدين) اي قيد عدم السماع بدعى حجة وقيد القبول باقراره بعجزه (قوله لتقييد ابن رشد) له أشار (قوله لكن حرف) بفتحات مثقلا اي المصنف الخ استمرالك على أشار بالقيدين لتقييد ابن رشد لرفع ايمانه اتدانه به على وجهه (قوله ذلك) اي التقييد (قوله فاشكل) اي تقييد المصنف (قوله باقتضاء الخ) تصويرا لشكالك (قوله ما ذكره) اي المصنف من

فان عجزه ثم أتى بيئته وقد نسجت المرأة أو لا مضى الحكم ابن رشد هذا خلاف سماعه من كتاب الصدقات وظاهر المدونة اذ لم يفرق فيما بين تعجز الطالب والمطلوب وقال يقبل منه القاضي ما يأتي به بعد تعجزه وقرق ابن الماجشون بين تعجزه في اول قيامه قبل ان يجب على المطلوب عمل وبين تعجزه بعد وجوب عمل عليه ثم رجع عليه ففي تعجز الطالب قولان وفي تعجز الطالب ثلاثة قيل هذا في القاضي الحاكم لا فمين بعده من الحكم وقيل فيهما والخلاف انما هو ان عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز وان عجزه بعد التلوم والاعذار وهو يدعى حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك من حجة لانه ردمن قوله قبل نفوذ الحكم عليه اه فآشار المصنف بالقيدين لتقييد ابن رشد محل الخلاف لكن حرف ذلك ولم يأت به على وجهه لشدة الاختصار فاشكل باقتضاء ما ذكره التوفيق بين السماع والمدونة وليس كذلك ابن رشد اختلف فيمن أتى بيئته بعد الحكم عليه بالعجز هل تقبل منه أم لا على ثلاثة أقوال احدها تقبل منه طالما كان أو مطلوبا اذا كان لذلك وجه وهو ظاهر ما في المدونة الثاني لا تقبل منه كان الطالب أو المطلوب الثالث تقبل من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم وفي المتبسطية ابن الماجشون اما كل شيء لا يكاف فيه المطلوب تحقيقه لنفسه وانما كلفه الطالب فحجز عنه فلا يحكم بقطع دعواه ويترك وتحقيق مطلبه مهما أمكنه ولو أتى الطالب بشي أو جوب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجة عنه عن المطلوب ثم لا ينظر له بعد ذلك حجة ولا يثبت لاذن القاضي ولا غيره ثم قال ومذهب سحنون ترك تعجز الطالب وانه متى حقق حقه قضى له به كذهب ابن الماجشون وقال في المطلوب متى حكم عليه بعد استقصاء حجة فلا يسمع منه بعده حجة ولا يثبت اذا لا تقطع حجة أحد ابدأ فلم ضربت له الا جال ووسع عليه الا لا تقطع حجة قال ولا

القيدين (قوله التوفيق) معقول اقتضاء المصاف له (قوله على ثمة أقوال) صلة اختلف (قوله لا تقبل منه) اي ولو كان له وجه (قوله لا يكاف) بضم الباء وفتح اللام مثقلا (قوله المطلوب) نائب فاعل يكلف (قوله كلفه) بضم الكاف وكسر اللام مثقلا اي الشيء (قوله الطالب) نائب فاعل كلف (قوله فحجز) اي الطالب (قوله عنه) اي الشيء الذي كلفه (قوله فلا يحكم بقطع دعواه) اي الطالب (قوله ويترك) اي الطالب (قوله وتحقيق) مفعول معه (قوله ذلك) اي الشيء الذي أوجبه الطالب (قوله عنه) اي الطالب (قوله واحتج) اي الطالب (قوله عجز) اي الطالب (قوله عن اثباتها) اي الحجة (قوله له) اي الطالب (قوله فانه) اي القاضي (قوله بعجزه) اي الطالب (قوله حجة) اي الطالب (قوله له) اي الطالب (قوله ذلك القاضي) فاعل ينظر (قوله ولا غيره) اي من القضاة (قوله ثم قال) اي المتبسط (قوله وانه) اي الطالب (قوله قضى له) اي الطالب (قوله وقال) اي سحنون (قوله عليه) اي الطالب (قوله منه) اي الطالب (قوله بعده) اي الحكم (قوله اذا) اي اذ لو سمعت له حجة بعد الحكم عليه (قوله ضربت له) اي الطالب (قوله وسع) بضم فكسر مثقلا عليه اي الطالب (قوله لا تقطع حجة) اي الطالب (قوله قال) اي سحنون

(قوله فيه) اى الطالب (قوله أراد) اى يحزنون (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله من قوله) اى ابن القاسم الخ - ان الذى (قوله ان اى) اى الطالب بعد الحكم عليه (قوله قبل) بضم فكسر (قوله منه) اى الطالب (قوله اتيانه) اى الطالب (قوله أولا) بشد الواو (قوله فوجد) اى الطالب (قوله وفى كتاب السرقة) عطف على فى قضية المدونة (قوله ينظر) اى الطالب (قوله وفى كتاب الصبرة) بضم الهاء اى المدونة وسكون الموحدة عطف على فى قضية (قوله أو يجد) اى المحكوم عليه بشهادة بينة (قوله يجرى) بضم قفتح ١٥٦ فكسر مثقلا (قوله ذلك) اى التجريح (قوله منه) اى المحكوم عليه (قوله وغيره)

اقول فيه بقول ابن القاسم أبو الاصيح أواد الذى روى عنه فى قضية المدونة من قوله ان اى بحاله وجه قبل منه مثل اتيانه أو لا يشاهد عنه من لم ير العين مع الشاهد فوجد بعد الحكم شاهدا آخرو فى كتاب السرقة مثل ان ينظر بينة لم يعلمها وفى كتاب الصبرة أو يجد من يجرى من حكم عليه بهم فيسمع ذلك منه الحاكم وغيره فعلم من هذا ان الحكم هو التجهيز فلا يشترط التناظر به ويجرى هذا الحكم عند التناظر به وعدمه وانما يذكر التجهيز ويكتب لمن سألته تأكيده للحكم لان عدم سماع الحجة متوقف عليه وفى التوضيح اذا ذكر له حجة وتبين لده وقضى عليه فهو التجهيز ثم قال فى المتسطة والحجة لابن القاسم ومن وافقه على ابن المباحشون ومن تبعه فى تجهيز الطالب ما فى رسالة القضاء لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من قوله اجعل للمدعى أجلا ينتهى اليه فان أحضر بينته أخذ بحقه والا وجهه القاضى عليه فان ذلك اجلى للعمار وأبغى فى العذر البينانى قديان ان المصنف حزم أولا بهدم القبول فى محل الاتفاق ثم ذكر من محل الخلاف ظاهر المدونة فقط مقتصر عليه وساكتا عما فى الرواية وتبعه بنسبته لظاهرها على انه محل الخلاف والله أعلم (وليس اى زوج (ذى) صاحب (ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا بينة له (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة للثلاث ادعاهن فى كل حال (الابعد طلاقها) اى التى ادعاهن الرجل وأولى طلاق احدى الثلاث ويصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يقع على عصمة مملوكة قبله بتحقيقا أو تعليقا لدعواه انما فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قاله أبو عمران ابن راشد ويلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل وأنكرها انما لا يمكن من تزويج غيره لاعتراضها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكفى فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأه زوجية رجل فأدكرها فأثبتت ابشاهدين (ليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقا) لانه على اعتقاده انها ليست زوجته فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها بالاجتديد عقد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فبأنزله ملكه عصمتها ولزومه بكل كلام نواهيه وامان لم تنبئها فليس طلاقا ولو نواهيه اذ لم يملك عصمتها قبله لا تحقيقا ولا تعليقا فان عقد عليها فهو مع بعضه تاما (ولو ادعاهن) اى زوجية امرأة (رجلان) بان قال كل واحد منهما هى زوجته (فأنكرت) اى المرأة زوجية الرجلين أو صدقتهما (أو) أنكرت (احدهما) وصدقت الاخر أو سكنت ولم تجب بشئ (وأقام) اى اشهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الا اول منهما واستوت البينتان

اى الحاكم الذى حكم عليه من الحكماء الذين رفعت اليهم النازلة بعده (قوله فعلم) بضم العين (قوله به) اى انظر التجهيز (قوله به) اى التجهيز (قوله وعدمه) اى التناظر به (قوله يذ كر) بضم الميم وفتح الكاف (قوله يكتب) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله عليه) اى ذكر التجهيز وكتبه (قوله اذا ذكر) اى المدعى (قوله لده) اى المدعى (قوله فهو) اى القضاء (قوله ما فى رسالة الخ) خبر الحجة (قوله من قوله) اى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله والا) اى وان لم يحضر بينته (قوله وجهه) بفتححات مثقلا اى الحكم (قوله عليه) اى المدعى (قوله فان ذلك) اى جعل الاجل (قوله بان) اى ظهر (قوله أولا) بشد الواو (قوله فى الاتفاق) اى على عدم قبول الدعوى بعد الحكم وهى دعوى الحجة

(قوله محل الخلاف) اى الاقرار بالتجهيز (قوله وثبه) بفتحات مثقلا اى المصنف (قوله بنسبته) اى القبول مع (فصلها) الاقرار بالتجهيز (قوله على انه) اى القبول مع الاقرار به (قوله ولا بينة له) حال (قوله وهو) اى الطلاق الخ حال (قوله قبله) اى الطلاق (قوله لدعواه) اى الزوج علة يصح (قوله على هذا) اى التعديل (قوله انها) اى المرأة الخ فاعل يلزم (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله حل) بكسر الحاء المهملة (قوله لانه) اى الانكار (قوله فله الاستمتاع بها) تفريع على كون انكاره ليس طلاقا (قوله فليزومه) اى الطلاق (قوله ولزومه) اى الطلاق عطف على ملكه (قوله فان عقد عليها الخ) تفريع على ان لم تنبئها فليس طلاقا الخ

بالتاريخ أو سبقه (قوله

وہذا) ای عدم الترجیح

بالتاريخ وسبقه (قوله

(هو) ای الحاف (قوله ایا به)

بضم اللام وموحدين

(قولہ واید) بفتح فیکسر

(قوله فهو) ای من دخل

بہا (قولہ اندہ) ای الشان

(قوله زوجهما) بفنحات

منقلا (قوله فقوله) ای

المبتدئ (قوله انه) ای

الشان (قوله الغيتا) بدسر

الغني المعجزة (قوله وهو)

ای یوم یحی احدیما (قوله)

عده) ای الاماد شیخ (قوله

يعلم) بضم الـياء (قوة

عادات) (اصم فليسرو و...
(اقا... (كان... الف...)

(قوله لو كان) الى السبع

الذات شمسها

المقتات (قوله تعالى) اي

أُمُّ الْحَسَنِ: (قوله العمة العذبة)

الحزب اعاد التوريت (قوله

وَعَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ الْحَنَافِيَةَ وَإِسْمَاعِيلَ الْحَنَافِيَةَ وَإِسْحَاقَ الْحَنَافِيَةَ وَيَعْقُوبَ الْحَنَافِيَةَ وَكَانَ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ

(قوله محله) ای اختلاف

(قوله بعدم ثبوت النكاح)

صله أشعر (قوله اذ لا يثبت)

ای النکاح (قوله زمينه)

ای الاقرار (قوله بل ان

أفتر) ای الزوج (قوله به)

۱۰۴- اقامه (قول و ورثه) ای

به (قوله وسكت) ای الزوج

1000

(فسخاً) بضم فكسراى النكاحان المشهود بهما بطلاق لاحتمال صدقهما (ك) نكاحى (ذات
الولين) اللذين جهل زمنهما ولا ينظر لدخول احدهما بهما غير عالم لان هذه ذات ولي واحد كما
أفاده التشبيه ولا ينظر لاعدية احدى البيتين عند الامام مالم يرض الله تعالى عنه خلافا
لحمد وقيد الاول باستواء التارين حين أو عدمهما فان وجد امتعاقا وتين قضى بالسابق وان
أرخت احدهما فقط قضى بهما قاله ابن الهندي وان أرخت احدهما ابشر والاخرى يوم
منه قضى بالثانية الان تقطع الاولى بانه قبل ذلك اليوم وانظر هل هذا هو المذهب أو لا يرجح
بتاريخ ولا غيره في غير الاموال وهذا ظاهر قوله في باب الشهادات يتخلف مع كل مرجح وهو لا
يكون في غير المال أفاده عب البنانى قوله لا ينظر لدخول احدهما الخ أبو الحسن ابن ابابيه وابن
وليد وابن غالب مالم يدخل بها احدهما فهو أولى بها وفي تمذيب عبد الحق معنى مسئلة الكتاب
في هذه انه زوجها أولى واحد بخلاف مسئلة ذات الوليين فعلى هذا ليس الداخل أولى بها ولا بد
من الفسخ قوله أو ورختا جميعا الخ لا يخفى فسادها والصواب انهما اذا ورختا معا قضى
بالسابقة وان ورخت احدهما فقط بطلت معا المتبطل لو ادعى رجلا ان نكاح امرأه
وأنتكرتها أو أقرت بها أو باحدهما وأقام كل البينة على ذلك فان لم يعلم الاول منهما ففسخ
نكاحهما بطلاقه نقله الموضح وق قوله فان لم يعلم السابق يقيدانه ان أرختا وسبق
تاريخ احدهما يعمل بالسابقة واذا ورخت احدهما الغيبة اذ لم يعلم السابق فهو بمنزلة
عدمه منهما وفي المدونة اذا ادعى رجلا ان امرأته أو أقاما البينة ولم يعلم الاول منهما وهى مقرة
باحدهما او بهما او منكرة لهما فان عدلت البينتان ففسخ نكاحهما وكان طلقة أبو الحسن
معنى ما فى الكتاب اذا كانا فى مجلس واحد وأما ان كانا فى مجلسين فلا تلاما بين البينتين فان
ورخت البينتان قضى بأقرب التاريخ وان لم تورخا ففسخ النكاحان وسواء كانت احدهما
أعدل او تساوتانى العدد ثم نقل عن ابن العطار ما نقله ز عن ابن الهندي وسكت عن تاريخ
احدهما فقط لكن كلام ابن الهندي يفيد القضا بالمورخة وكلام أبي الحسن يفيد ان
ما ذكره من القيد هو المذهب المتعريقه بين التاريخ وزيادة العدد التواله أعلم (وفي التورث)
اسكن من الزوجين من الآخر (ب) سبب (اقرار الزوجين) معا بالزوجية (غير الطارئين) بان كانا
بلدين تصادقا على زوجيتهما ومات احدهما مؤاخذا المكلف الرشيد بقاؤه بالمال وعدمه
خلاف محله ثلاثة أمور تقاررها معا وفي محتملها ولا ولدها معها المستحقه وأشهر جعله الخلاف
فى التورث بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذ لا يثبت بتقارر بلدين وظاهره ولو طال زمنه
وفيه وقفة قاله أحدوا احتراز بقاؤه معا من اقرار احدهما وحده فلا تورث به اتفاقا من
الجانبيين بل ان أقربه ولم تقر به ولم تكن ذبه ورثته وان أقربت وحدها ولم يكن ذبه وسكت ورثتها
واحترت بقولى فى الصحة عما اذا تقارر فى المرض فلا تورث قطعا اذا اقرار به فيه كأنشاءه

اي الزكاة (قوله له لئلا) اي النكاح (قوله ولم تكذبه) اي الزوجة الزوج

الزوجة الناح (قوله ان أفقت) أي الزوجة بالنكاح (قوله ولم يكن لها) أي الزوجة في اقرارها

(قوله فيه) أى النكاح (قوله فيه) أى المرض

(1.1) $\mathcal{C} = \mathcal{C}_1 \cup \mathcal{C}_2 \cup \mathcal{C}_3 \cup \mathcal{C}_4 \cup \mathcal{C}_5 \cup \mathcal{C}_6 \cup \mathcal{C}_7 \cup \mathcal{C}_8 \cup \mathcal{C}_9 \cup \mathcal{C}_{10}$

(قوله وهو) اى انشاء النكاح فى المرض (قوله فانه) اى الشان (قوله والا) اى وان كان لها اولد اقرب (قوله معه) اى الولد (قوله احتضر) بضم التاء وكسر الصاد المجهة اى حضره الموت (قوله فذلك) اى الميراث (قوله لو قالت امرأة) اى محتمضة (قوله لم تره) اى المقرب بها المقر (قوله لان هذه) اى الحاضرة (قوله وكذا قال) اى عجم (قوله فى قوله) اى المصنف ١٥٨

فيه وهو يمنع الارث ولو طارأين وبقول ولا ولمعها استلحقه عما اذا كان معها ولد واستلحقه ولم تكن فيه فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة بالزوجة ولو استلحقه فى المرض أفاده عب البنانى قول ز ثلاثة امور الخ الصواب اسقاط تقاررها كما يدل عليه كلامهم وكلامه قويا وكذا قوله وفى الصحة طنى فرض المسئلة فى الجواهر بكون الاقرار فى الصحة ولم يكن لها اولد اقرب به والا فالارث وتبعه ابن الحاجب فى تقييد الخلاف بعدم الولد وظاهر كلامهم الارث معه لا خلاف ولو كان له زوجة غير المقر بها اقربت معها ان كان له ولد وهو ظاهر تعليلهم بان استلحاق الولد قطع التهمة ثم قال فى الجواهر ومن احتضر فقال لى امرأة بمكة مماها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قالت امرأته زوجى فلان بمكة فأتى بعد موتها وورثها باقرارها به اه ونقله فى التوضيح وقال باثره ابن راشد وعلى ما فى الجواهر ان كان فى عصمته غيرهما لم تره لان هذه قد حازت الميراث اه فقول عجم ومن تبعه الخلاف اذا تقرر فى الصحة اذا الاقرار به فى المرض كانشائه فيه وهو يمنع الارث قطعا وكذا قال فى قوله بخلاف الطائفتين فائلا كما يدل عليه نقل المواق ولادلالة فيه لاقتصاره على نقل كلام الجواهر فى فرضها فى الصحة ففهم أنه فى غيرها لا ميراث فقال ما قال ولم يتنبه لكلام الجواهر فى المحتضر اذ لم ينقله المواق البنانى قلت لعل قوله من احتضر الخ مقيد بغيبة الزوجة كقرضه لضعف التهمة حينئذ فان اقرب زوجة جاضرة قويت التهمة فليس فى كلام الجواهر دليل واضح على رد كلام عجم لاحتمال كون التهمة بالعصمة مقصودا أو لا فى محل الخلاف ويكون فى الاقرار فى المرض تفصيل أشار اليه آخر أو قال مسئله المحتضر أخص من مسئله المريض التى احتسرها عجم لان وقت الاحتضار بعد فيه الكذب وقول ز فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة الخ ينبغي ضبطه بنصب المستلحق مقصودا ولا يرفع المرأة فاعلا والمراد انها ترث مع الولد المستلحق من غير خلاف قال فى التوضيح ان الخلاف حيث لا اولد لها فان كان معها اولد فترثه اى المقر مع الولد لانه لما كان الشارع مقشوقا الى حقوق النسب جعل استلحاقه قاطعا للتهمة اه ونحوه فى واما ارثها لها فيظهر انه لا يخرج من الخلاف ولو كان معه ولد وانظر النص فيه (و) فى التورث (ب) سبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو اثنى وغيره متى كان أخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم) بفتح الهمزة طرف مكان اى فى المسئلة (وارث) للمقر (ثابت) نسبه للمقر بجميع ماله أو باقية بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث يحوز بعضه والظاهر رجوعه لقوله وفى اقرار الزوجين غير الطائرتين أيضا كما أتى فر يساع ابن راشد لاعتماد فى التوضيح والخط وعدمه (خلاف) فان كان ثم وارث يحوز جميع المال أو باقية كابن أو أخ فلا تورث باقراره باتفاق وسببه الخلاف فى بيت المال هل هو وارث أو حائز وخصه التخصى بعدم طول زمن الاقرار واما الاقرار بزوجة فهو ما قبله والاقرار بالولد لا يسمى اقرارا عرقا بل يسمى استلحاقا وسبب أن لا خلاف فى الارث بسببه والاقرار بمعتق بالكسر وارد على كلامه فالاولى استثناء

(قوله فائلا) اى عجم (قوله ولادلالة فيه) اى نقل (المواق حال) (قوله لاقتصاره) اى المواق (قوله فتهم) اى عجم (قوله انه) اى الاقرار (قوله فى غيرها) اى الصحة (قوله لا ميراث) اى به (قوله فقال) اى عجم (قوله ولم يتنبه) اى عجم (قوله اذ لم ينقله) اى كلام الجواهر فى المحتضر (قوله كقرضه) اى ابن شاس (قوله حينئذ) اى حجب غيبة الزوجة المقر بها (قوله فان اقرب) اى المحتضر (قوله أولا) بشت (قوله غير زوج) لان (الاقرار بزوجة) قد تقدم (قوله وغير ولد) لان الاقرار بالولد استلحاق موجب لدارث اتفاقا (قوله ولو اثنى) مبالغة فى الوارث (قوله وغير معتق) لان (الاقرار بمعتق) لا خلاف فى الارث به (قوله كما فى) او ابن عم (تمثيل للوارث غير ما ذكر (قوله جميع ماله) اى ان لم يكن ذو فرض (قوله أو باقية) اى المال ان كان ذو فرض (قوله بان لم يكن له) اى المقر الخ تصوير لنطوق وليس ثم وارث ثابت

بصورة (قوله رجوعه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله لاعتماده) اى رجوعه لاقرار غير الطائرتين (قوله وعدمه) اى التورث بالاقرار بوارث الخ عطف عليه (قوله فان كان ثم وارث يحوز الخ) مفهوما وليس ثم وارث (قوله وخصه) اى الخلاف

(قوله ومحل) اى الخلاف (قوله من رجوع وليس ثم وارث لهما) اى اقرار الزوجين غير الطارئين والاقرار بوارث بيان لما (قوله) قاله البدر (قوله وبعض الشارحين) عطف على البدر (قوله قال) اى البدر (قوله لكن لا يشترط الخ) استمداد على رجوع وليس ثم وارث ثابت لهما رفع ايهاهما استواءهما في اشتراط حيازة الوارث الثابت للجميع أو الباقي في مفهومه (قوله في مفهومه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله في اولاهما) بضم الهمزة المثلثة وهو اقرار الزوجين (قوله فقط) اى دون مفهومه في ثابتهما اى الاقرار بوارث فيشترط في مفهومه فيها كونه حائرا للجميع أو الباقي (قوله كون) نائب فاعل بشرط (قوله كونه) اى الوارث الثابت (قوله واستدل) اى البدر (قوله لذلك) اى اشتراط ١٥٩ المشاركة في النصيب (قوله

ببحث) اى استظهر (قوله ونصه) اى ابن راشد (قوله لو اقر) اى المختصر (قوله غيرها) اى المقر بها (قوله فلا ترثه) اى المقر (قوله من ربيع) اى عند عدم فرعه الوارث بيان ميراث الزوجة (قوله أو غن) اى مع فرعه الوارث (قوله فعلميل ابن راشد) اى قوله لحيازة التي في عصمته جميع ميراث (قوله في سقوط ميراث المقر به وجود وارث ثابت يستحق النصيب الذي يستحقه المقر به لو انفرد فلو كانت له بنت في الفرض المذكور فلا تمنع الزوجة المقر به من ميراثها (بخلاف) اقرار الزوجين (الطارئين) على بلدة بزوجة هما فيثبت به الارث بينهما لثبوت النكاح به سواء قدمامعا أو مفترقين وسواء كان اقرارهما في عصمة أو مرض غ لم يدكر ثبوت زوجيتهما اكتفاء بقوله المتقدم وقبل دعوى طارئة التزويج اه والظاهر ان مراده انه لا فرق بين دعوى التزويج للاحلال ودعوى كونهم ازوجين وقد قبل قولها هناك فكذلك هنا (و) بخلاف (اقرار أبوي) الزوجين (غير البالغين) بزوجة هما فيثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو احدهما حيا والاخر ميتا فيثبت الحى الميت به لقد رتب ما على انشاء عقد النكاح الذي اقر به قاله الشارح وهو قاصر على حياتهم ما وسواء كانا طارئين أم لا (و) بخلاف (قوله) اى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) المرأة محبسة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفا فيثبت به نكاحهما وتوارثهما ما فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفي التوارث الخلاف (أو قالت) المرأة للرجل في جواب قوله له اتزوجتك (طلقتى أو خالعتى) بصيغة الامر أو طلقتى أو خالعتى بصيغة الماضي فهذا اقرارهما يثبت به نكاح الطارئ وتوارثهما ولا يثبت به نكاح البلدي وفي توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت بكسر التاء) (منى) أو اختلعت أنا منك (أو أنا منك) بكسر الكاف (مظاهروا حوام أو بائن في جواب) قولها له وهما طارئان (طلقتى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا بلدين فلا يثبت النكاح وفي التوارث الخلاف (لا) يثبت النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقتى أو خالعتى (ولم يجب) بضم التميمية وفتح الجيم اى البادئ منهما

اذلا خلاف في الارث به ومحل حيث لم يصدق المقر بالمقر بالكسر ولم يكذب به فان كذبه فلا توارث بينهما اتفاقا وان صدقه فكل منهما مقر بالآخر وفي ارث كل منهما من الآخر الخلاف قاله الواب التقييد بعدم التكذيب فقط وما تقدم من رجوع وليس ثم وارث لهما قاله البدر وبعض الشارحين قال لكن لا يشترط اى في مفهومه في اولاهما فقط كون الوارث يجوز جميع المال بل كونه يشارك المقر به في نصيبه واستدل لذلك ببحت ابن راشد ونصه لو اقر بان له زوجة بمكة فان كان في عصمته غيرها فلا ترثه المقر بهم لحيازة التي في عصمته جميع ميراث الزوجة من ربيع أو غن قلت وهذا معنى قوله وليس ثم وارث ثابت فتعلميل ابن راشد أفاد ان المعتبر في سقوط ميراث المقر به وجود وارث ثابت يستحق النصيب الذي يستحقه المقر به لو انفرد فلو كانت له بنت في الفرض المذكور فلا تمنع الزوجة المقر به من ميراثها (بخلاف) اقرار الزوجين (الطارئين) على بلدة بزوجة هما فيثبت به الارث بينهما لثبوت النكاح به سواء قدمامعا أو مفترقين وسواء كان اقرارهما في عصمة أو مرض غ لم يدكر ثبوت زوجيتهما اكتفاء بقوله المتقدم وقبل دعوى طارئة التزويج اه والظاهر ان مراده انه لا فرق بين دعوى التزويج للاحلال ودعوى كونهم ازوجين وقد قبل قولها هناك فكذلك هنا (و) بخلاف (اقرار أبوي) الزوجين (غير البالغين) بزوجة هما فيثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو احدهما حيا والاخر ميتا فيثبت الحى الميت به لقد رتب ما على انشاء عقد النكاح الذي اقر به قاله الشارح وهو قاصر على حياتهم ما وسواء كانا طارئين أم لا (و) بخلاف (قوله) اى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) المرأة محبسة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفا فيثبت به نكاحهما وتوارثهما ما فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفي التوارث الخلاف (أو قالت) المرأة للرجل في جواب قوله له اتزوجتك (طلقتى أو خالعتى) بصيغة الامر أو طلقتى أو خالعتى بصيغة الماضي فهذا اقرارهما يثبت به نكاح الطارئ وتوارثهما ولا يثبت به نكاح البلدي وفي توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت بكسر التاء) (منى) أو اختلعت أنا منك (أو أنا منك) بكسر الكاف (مظاهروا حوام أو بائن في جواب) قولها له وهما طارئان (طلقتى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا بلدين فلا يثبت النكاح وفي التوارث الخلاف (لا) يثبت النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقتى أو خالعتى (ولم يجب) بضم التميمية وفتح الجيم اى البادئ منهما

(قوله انه) اى الشان (قوله للاحلال) اى للبات (قوله كونهما) اى الطارئين (قوله قولها) اى المبثوثة (قوله هناك) اى في الاحلال (قوله هنا) اى في الارث (قوله بزوجة هما) اى غير البالغين (قوله فتثبت) اى زوجيتهما (قوله به) اى اقرارا بوجيهما (قوله سواء كانا) اى غير البالغين (قوله لقد رتبهما) اى أبوي غير البالغين (قوله وهو) اى قوله لقد رتبهما الخ (قوله حياتهما) اى غير البالغين (قوله وسواء كانا) اى غير البالغين (قوله فان كانا) اى الزوجان (قوله فلا يثبت النكاح) اى بينهما بقوله تزوجتك واجابتها بلى (قوله وهما) اى الرجل والمرأة طارئان حال

(قوله فليس) أي قوله أنت علي كظهر أمي (قوله به) أي تزوجها (قوله بينه) أي أنت علي كظهر أمي (قوله هذا) أي أنا منك
مظاهر (قوله به) أي الجنس ١٦٠ (قوله والصنف) عطف على النوع (قوله ولا بينة لأحدهما) حال

(قوله ظاهر أو باطن) نعميم
في فسحه (قوله فلو قال
عقب وفسخ) تفريع على
قوله فان حلف أحدهما
الح وعلى قوله ان كان
تنازعهما في القدر الخ
(قوله لان الرجوع للشبه
هنا الخ) علة لقوله في الجملة
(قوله اذ ذكر) أي الموضع
الخ علة هذا مدلول كلام
الموضع (قوله أحدهما)
أي الزوجين المتنازعين في
المهر (قوله فيه) أي
الفرع (قوله والاول) أي
التحالف (قوله وفيه) أي
التوضيح (قوله منزلة
القوات في البيع) أي
فيكون القول للزوج
مطلقا (قوله لترتب تحريم
المصاهرة عليه) أي عقد
النكاح علة لتلك الأظهر
الخ (قوله وكون المرأة الخ)
عطف على تحريم (قوله
لكنهم الخ) استدراك على
كان الأظهر الخ لرفع إيهامه
أنهم نصوصا عليه مختلفين
فيه (قوله فيما رأيت)
يحرى به الصدق (قوله
مطلقا) أي عن تقييده
بكونه مشبها (قوله بكون)
صلة تقييد (قوله قوله) خبر
دليل (قوله تنازعهما)
أي الزوجين (قوله بما ذكر)

زوجا كان أو زوجة بان قال إمامنا تزوجتك فلم تجبه أو قالت له طلقني فلم يجبه فليس إقرارا بالنكاح
ويصح ضبطه بكسر الجيم أي المسؤول السائل (أو) قوله (أنت علي كظهر أمي) في جواب
قوله إمامنا تزوجتك أو لا في جوابه فليس إقرارا به والفرق بينه وبين أنا منك مظاهر أن هذا
لا يستعمل إلا في زوجة بخلاف أنت علي الخ فيستعمل فيمن ليست زوجة (أو أقتر) رجل
بزوجة امرأة (فأنكرت) المرأة زوجيته (ثم قالت) المرأة (نعم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل
زوجيتها فلا تثبت زوجيتهما بذلك ولو طارئين لعدم اتحاد زمن إقرارهما (و) أن تنازعا قبل
البناء والموت والطلاق (في قدر المهر) بان قات ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا في (صفته)
أي المهر بأن قال بعشرة دنانير يزيدية وقالت محمديّة مثلا (أو) تنازعا في (جنسه) أي المهر بأن
قالت بعشرة دنانير محمديّة وقال بعبد حبشي وصفه كذا وكذا والمراد به ما يشعل النوع كفسخ
وشعب والصنف كسراة ومجولة ولا بينة لأحدهما أو لهما بينتان متكافئتان (حلقا) أي
الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لأنها كائنه ويقوم ولي غير الرشيد مقامه (وفسخ) بضم
فكسر أي النكاح بطلاق بحكم مظاهر أو باطنا (حلقا) أو نكلا فان حلف أحدهما ونكلا
الآخر قضى بقول الحالف ولا يفسخ ان كان اختلافهما في القدر أو الصفة فان كان
في الجنس فيفسخ حلقا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكلا الآخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه
أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للأشبه) أي موافق المعتادين أهل بلدتهما ان كان
تنازعهما في القدر أو الصفة لا في الجنس فلو قال عقب وفسخ مانصه في الجنس مطلقا والقدر
والصفة إلا ان يشبه أحدهما فقط فتقوله بين وأسقط والرجوع للأشبه لأفاد أحكام تنازعهما
قبل القوات بسموله (وانفساخ النكاح) مبتدأ ومضاف إليه (بتمام التحالف) أو التناكل
أي بدون احتياج إلى حكم به خير المبتدأ قاله مخنون وبعض القرويين وقال ابن حبيب
وجاعة لا ينفسخ إلا بحكم وعليه عمل الاندلسيين واختاره اللخمي وصوّ به ابن محرز (وغيره)
أي الانفساخ كالتيبئة باليمين (كالبيع) أي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته
الذي سبق قول فيه وبدئ البائع فتبدأ المرأة هنا لأنها كالبايع أفاده فت وعب البنائي الظاهر
أن قوله كالبيع خبر الرجوع والتشبيه بالبيع في الجملة لان الرجوع للشبه هنا معتبر قبل البناء
لأبعده وفي البيع بعد القوات لأقبله فحل الاعتبار مختلف هذا مدلول كلام الموضع اذ ذكر
في مسألة التنازع قبل البناء مانصه اذا ادعى أحدهما ما يشبه فهل يكون القول قوله أو
ينحالفان لما لا رضى الله تعالى عنه فيه قولان اللخمي والاول هو الصواب اه فدرج هنا
على ما صوّ به اللخمي وفيه أيضا وكان الأظهر ان يتناول عقد النكاح منزلة القوات في البيع
لترتب تحريم المصاهرة عليه وكون المرأة ذفرا أو غيرهما لكنهم لم يعترضوا الشيء من هذا فيما
رأيت اه وأما التنازع بعد البناء فقال فيه في التوضيح مانصه وانظر هل القول قول الزوج
مطلقا وهو ظاهر أكثر اطلاق نصوص أهل المذهب أو مة يذهبوا فافقه العرف وهو الذي ذكره
اللخمي ودليل تقييد ما تقدم يكون التنازع قبل البناء والموت والطلاق قوله (الا) تنازعهما
في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أو لهما

(قوله أولهما) أي الزوجين (قوله وتنازع في ذلك) أي قدر المهر أو صفته أو جنسه (قوله وارثه) أي الزوج (قوله مع وارثها) أي الزوجة راجع لأولهما (قوله لانه) أي البناء والطلاق أو الموت (قوله فان نكل) أي الزوج (قوله حافظ) أي الزوجة (قوله في القدر أو الصفة) فان كان في الجنس رد المهر المثل (قوله وان لم يسبه) أي الزوج مبالغة في فقوله بيمين (قوله ولانه) أي الزوج عطف على لترج (قوله وتقييد غ) أي قبول قوله (قوله تسع) أي غ ١٦١ (قوله فيه) أي التقييد

أولهما ونسار ع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) اى الزوج ومثله وارثه (بين) هو المولى به
لانه كفوات الساعه في البيع فان نكل حلت وقضى بقوله فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا
كان تنازعها في القدر والصفة كما ياتي وان لم يشبهه عند الاكثر كما في التوضيح والتبسيط
اترجح قوله بتكليفه نفسه اولانه غارم وتقييد دغ بما اذا أشبهه تبع فيه اللغوي وتقدمه
الاحالة على البيع ~~مكن~~ لم أر من رجمه وبالغ على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق
أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (تفويضا) وادعت هي أو وارثها انه
نكحها بصدق مسمى فالقول له بين حيث كان ذلك (عند من ادعى) اى النفويض بكسر
الدال جمع معتاد حذف نونه لضافته ان اعتادوه وحده او مع التسمية وغلبه عليها او ساواها
فان غلبت التسمية او اعتدت وحدها فالقول لها بينها ووارث كل مثله واصله قوله (في)
تنازعها في (التدبر والصفة) وفي قوله ولو ادعى تفويضا أمورا حدها ان ما قبل المبالغة يجب
صدقه عليها وهذا ليس كذلك اذا تنازع في القدر والصفة لا يصدق على التنازع في التفويض
والتسمية الا ان يدعى انه يؤل الى ذلك فالاحسن انه شرط حذف جوابه اى فكذلك في ان
القول قوله الثاني ان كان من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية فان عقد
في موضع قوم احدهما اعتبر والا فهل يغلب الزوج الثالث لو تنازعا في التفويض والتسمية
قبل البناء فيصح مطلقا الرابع ان عبارته توهم ان القول قوله ولو غلبت التسمية وليس كذلك
كما تقدم ولكن في التوضيح عن اللغوي ما يفيد ان القول له حيفه وذو نصه محمل قول مالك رضى
الله تعالى عنه على ان العادة عندهم على التسمية والتفويض ولو كان عادتهم التسمية خاصة
فلا يصدق الزوج (ورق) يفتح الراء وشدة الدال اى الزوج (المثل) بكسر فكون اى صدق
منها في تنازعها بعد بقاء أو طلاق أو موت (في جنسه) اى الصدق ان حلفا أو نكلا فان
حلف احدهما فقط قضى له فيتمكمل ببناء أو موت ويتشطر بطلاق قبل بناء (ما لم يكن ذلك) اى
المثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تتراد على ما ادعت (أو دون دعواه) اى الزوج فيعطىها
ما ادعاه بلا نقص (و) اذ اردت اسدق المثل في تنازعها في جنسه او حلف في تنازعها
في قدره وصفته بعد بقاء أو موت أو طلاق أو تفويض وتسمية (ثبت النكاح) حساني البناء
وحكماني الموت والطلاق اى ثبتت أحكامه من ارث وغيره في التوضيح هذا هو المعروف من
المذهب ورواه ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنه وفي الجلاب يفسح النكاح (ولا كلام)
في التنازع في الزوجة أو قدر أو وصفة أو جنس المهر (امراة) (سقيمة) اى بالغة لا تحسن
التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا سقيمة وصغيرة والكلام لولى ان كان والا فالخام ان كان
والاخفاعة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم أبانها ثم

(قوله والا) اي وان لم تثبت أن ابنتها من الاول كانت بعد البناء وظلها إلا أن قبل البناء (قوله وهذه) اي النسخة (قوله واستظهرها) اي الشارح هذه النسخة (قوله وهو) اي نسخة قامت بلاهم وزد كره لتد كبر خبره (قوله من انها) اي المرأة الخ بيان لما (قوله وأقام) اي الزوج (قوله وزمن العقدين مختلف) حال لا مكان الجمع بين البيتين (قوله وصدقت المرأة دعوى الزوج) حال (قوله انه) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم تصدقه وبينته (قوله فلا تأخذ) اي الزوجة (قوله ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل) مبالغة في تكليفها ١٦٢ بيان انه بعد البناء (قوله يشطره) اي الصداق (قوله لا تلزم) بضم التاء وفتح الزاي

تزوجها بتسمية فأنكرو (أقامت) اي أشهدت الزوجة (بينه) اي جنسها الصادق بالواحدة والمتعددة وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد تزوجها بهما مرتين (في عقدين) واعذر الحاكم للزوج في البيتين فلم يدفعهما (لما) اي الصداق ان أثبتت ان ابنتها من الاول كانت بعد البناء ولم يطلها إلا أن قبله والاقتضف كل منهما وهذه شرح عليها الشارح في صغيره ووسطه واستظهرها تبع الجواهر وفي نسخة قامت بدون همز وهو المناسب لما في التوضيح من انها أقامت بينه على صداق وأقام بينه أخرى على صداق آخر وزمن العقدين مختلف وصدقت المرأة دعوى الزوج وبينته وأدعت أنه عقد عليها العقدين المذكورين في وقتين وأنه أبانها بينهما والا فلا تأخذ ما ادعاه الزوج اذ لا يدخل مال شخص في ملك شخص آخر جبراً إلا بالبراءة (وقدر) بضم فس كسر منقلاً (طلاق) من الزوج الزوجة بائن أو رجعي انقضت عدته (بينهما) اي العقدين (وكلفت) بضم الكاف وكسر اللام مشددة اي ألزمت الزوجة (بيان) اي اقامة بينه (انه) اي الطلاق (بعد البناء) بالعقد الاول ليكمل لها الصداق الاول ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل لان الطلاق المقدر يشطره والذمة لا تلزم إلا بحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين أنه بعده ليحقق النصف الآخر فهو جار على الاقوال الثلاثة الخط ذكر ابن شاس قولين في تكليفها انه بعده أو تكليف الزوج انه قبله وبخزم المصنف بالاول الشارح انظر لبحر فيه وجهه المذهب وأفتى به مع مساوئه لمقابله كما في التوضيح ابن عرفة ابن شاس ان ادعت ألفين بعقدين في يومين بينته عليهما الزما وقد رخص طلاق وفي تقديره بعد البناء فعلى الزوج اثباته قبله ليسقط عنه نصف المهر وأقبله فعلى المرأة اثباته بعده ليثبت لها كله خلافاً لسيبويه هل المستقر كله أو نصفه قلت مقتضى المذهب انه قبله لان الزوج بعد الطلاق غارم والاصل عدم البناء والقول قول الزوج فيهما باتفاق ولو قلنا بوجوب كله بالعقد لان الطلاق منضم لما ذكرناه يبطله وبه يسقط اعتراض الشارح (وان قال) الزوج الذي ملك ابوي زوجته الرقيقة (اصدقتك باله) بكسر الكاف فيهما (فقال) الزوجة اصدقتني (اي حلفا) اي الزوجان كل على نسبي دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا او نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق) بفتحات اي تحرر (الاب) لاقرار بحريته وولاءها وان نكحت وحلف فكذلك لكن ثبت النكاح (وان حلفت) الزوجة (دونها) اي الزوج فاستنعت من الحلف (عنفا) اي ام واب الزوجة الاب لاقرار الزوج بحريته والام لحلفها ونكوله (وولاهما) اي ابوي الزوجة (لها) اي الزوجة وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء او بعده فان فسخ او طلقها قبله رجعت عليها بقيمة أمها في الفسخ ونصفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح

(قوله بحقق) بفتح القاف الاولى (قوله بتقديره) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله قسبين) بضم التاء وفتح الموحدة وكسر الباء مثلاً اي فتقيم الزوجة بينه (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي تكليفها بيان انه بعد البناء تفرع على ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل (قوله الاقوال الثلاثة) اي انها غلظت بالعقد الكل او النصف او التملك به شيئاً (قوله تكليفها) اي الزوجة (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله انه) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله به) اي الاول (قوله وجهه) اي الاول (قوله مساوئه) اي الاول (قوله قدر) بضم فس كسر منقلاً (قوله تخلف) اي توسط (قوله وفي تقديره) اي الطلاق (قوله أو قبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله بعده) اي البناء (قوله سبويه) اي

الخلافاً (قوله انه) اي الطلاق المقدر (قوله قبله) اي البناء (قوله فيهما) اي عدم الطلاق وعدم البناء (قوله ولو قلنا) وعتق بوجوب كله بالعقد مبالغة في مقتضى المذهب انه قبله (قوله لما ذكرناه) اي من ان الاصل عدم البناء (قوله يبطله) اي وجوب كله (قوله وبه) اي قول ابن عرفة مقتضى المذهب الخ حله يسقط (قوله فكذلك) اي حلفهما او نكوله ما في عتق الاب وكون ولائه لها (قوله فان فسخ) اي اظهر فساد (قوله قبله) تنازع فيه فسخ وطلق (قوله ونصفها) اي قيمة الام (قوله بعده) اي البناء

وعتق الاب ولا يتأتى بعد البناء حلقه ما ولا نسكوله ما اى لا يترتب عليه حكم لترجح جانبه بالبناء
فعلم ان النكاح يفسخ قبله ان حلقا او نسكا مع عتق الاب ويثبت قبله بما حلف عليه احدهما
وكذا بعده وذ كره هذا وان كان من الاختلاف فى الصفة السابق لينبه على من يعتق ومن له ولأوله
واقاديه قوله حاشا ان تنازعهما قبل البناء اذ بعده القول للزوج بيمين (و) ان تنازعا (فى قبض
ما حل) من الصداق بان ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) اى
الزوجة (و) يقبل (بعده) اى البناء (قوله) اى الزوج (يمين فيها) اى الزوج بعده والزوجة
قبله لكن باربعة قبول فى قبول قوله بعده على المذهب احدهما قوله قال (عبد الوهاب) البغدادى
القاضى يقبل قول الزوج انها قبضت ما حل اذا تنازعا فيه بعد البناء فى كل حال (الا ان يكون)
الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو يدها غير مخصوص عليه فيقبل قولها بلايين وثانيه ا قوله (و) قال
(اسماعيل) البغدادى القاضى قبول قول الزوج بعد البناء مقيد (بان لا يتأخر) دفع حال
الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم بتقديمه عليه ولم يجز شئ منه ما كان جرى
عرفهم بتأخير عنه فقولها يمين لان العرف كشاهد وبقي قيد ان لا يكون يدها وهن عليه
وان تكون دعواه بعد البناء انه دفعه لها قبله فالة القاضى عياض فان كان يدها وهن عليه
فالقول قولها يمين قاله يحيى واختاره اللخمي وغيره وقال يحتمل القول قوله او ادعى دفعه
بعده فالقول لها كسائر الاديون قال لانه اقرب دين فى ذمة فلا يراى منه الا يئنه على دفعه ومفهوم
ما حل انهما ان تنازعا فى قبض الزوج فالقول قولها سواء تنازعا فيه قبل البناء او بعده قاله
ابن فرحون (و) ان تنازعا قبل البناء او بعده مسلمين او كافرين او كافرة تحت مسلم حرين
اورقيقين او مختلطين وهما فى العصمة او بعد اطلاق او ايمان او فسح ابن عرفة يكتفى برفع احد
الكافرين لانهم امثلة (فى متاع البيت) الكائن فيه (فلا رأة المعتاد للنساء فقط) كحلى وملبوس
امرأة (يمين) ان لم يكن فى حوز الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان فى حوزة الخاص به
كصندوقه وخزنته المحجور عليها بغلق او كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثله فلا يقبل
قولها فيما زاد على صداقها نقلة الخط عن ابن فرحون (والا) اى وان لم يكن المتنازع فيه
معتاد للنساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط او معتادا لهما ولو محرما على الرجال كمنام ذهب
جرى العرف باتخاذ الرجال قاله ابن عرفة (قوله) اى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان
يكون فى حوزها الخاص بها والرجل معروف بالفقر ويدعى ما لا يملك عادة ابن عرفة واختلاف
الزوجين فى متاع البيت فيما ان اختمافا فيه ولو بعد القراق قضى بما يعرف للنساء للمرأة وبفسيره
للرجل لان البيت يمينه بعد ايمانها ابن حارث اتفاقا فيما يختص باحد صنفين ما وفى غيره فى كونه
للزوج او يمينها بعد ايمانها قولان ثم قال وفى سماع يحيى ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما
الابل والغنم والبق للرجال الا ما قامت عليه بينة انه للمرأة او كان الرجل معها معروفا بالفقر
وهى معروفة بالغنى فينسب ملك ذلك اليها ويذكر انه لها فاشيا بالسماع وقول عبدول الجيران
فهو للمرأة وان لم تكن شهادة فاطمة ابن رشد فى كون القول قول الزوج فيما ادعى من متاع
البيت مطلقا وقسمه بينهما ثالثها ما هو من شأن النساء خاصة المرأة وغيره للرجل ورايعها ما ليس
مختصا باحدهما بينهما بعد ادعاءهما فى الجميع ثم قال وفيها المعروف للنساء مثل التور والطست

(قوله الخبال) اي الناموسية (قوله والامرة) جمع سرير (قوله والمرافق) اي المتسككات (قوله شكل) اي هيئته وصورة (قوله للصنفين) اي الرجال والانات (قوله والا) اي وان لم يكن شكل الخاتم لهما مختلفا (قوله كان) اي الخاتم (قوله ووافق) عطف على خلاف (قوله والرمك) يفتح الراء والميم اي الخيل (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وقيها) اي المدونة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله لقولها) اي المدونة (قوله وام ولد) عطف على رجل (قوله بعد موت سيدها) صلة نازعها (قوله نازعها وارثه) اي في متاع بيتها (قوله فلها) اي ام الولد (قوله من ثياب وحلي الخ) بيان لامعتاد النساء (قوله بشرط اليسارة) اي الكثير من اضافة المصدر لفعوله وتكميل عا به رفع فاعله (قوله حائرة له) اي

اضافته للبيان (قوله بهيته)

والاقباب والخال والامرة والفرش والوسائد والمرافق وجميع الحلي والمعروف للرجال السيف والمنطقة والريق ذكورا واناثا والخاتم الصقلي يريد خاتم الفضة قلت ما لم يعلم من الرجل مخالفة السنة في تحميمه بالذهب فان كان شكل الخاتم للصنفين مختلفا كعرفنا فواضح والا كان مشتركا وقول الغصبي ان انث العبيد مشبهه كونهم اهل ما جميعا خلاف انهم اوافق عرفنا وفي الواضحة المصلحات من مال النساء والمخفف من مالهما وكذا البقر والغنم والرمك وجميع الحيوان والاطعمة والادوية والثمار وجميع ما يدخر من المعاش الشيخ اعلاه اراد بالدواب والرمك والبقر والغنم ما كانت سائمة غير المراكب مما يابى ولور ابو ادى ابن رشد المعتبر عرف كل بلد ثم قال وفيها الدار للرجل لان عليه ان يسكن المرأة ابن رشد عرفنا في ذوات الاقدار ان المرأة تخرج الدار ثم قال ابن حبيب الحضر للرجل كالدار ثم قال لو ادعت درعا وفعوه فقال هو لقلان وديعة عندي صدق دون عين لانه حائرة لقولها ان البيت بيته وقاله ابن رشد اه ومثل الزوجين رجل ساكن مع محرمة تنازع معها في متاع البيت وام ولد بعد موت سيدها نازعها وارثه فلها المعتاد للنساء من ثياب وحلي وغطاء ووطاء بشرط اليسارة لاني الكثير الايمنة تشبه بهيته سيدها لها ولو جميع ما في بيتها حائرة له ولو لم يجمل اذ لم يعمل بها فان ادعى الوارث انه انتزعها منها بعد ذلك حافظ يميننا وبقيت على اختصاصها به ولها رد ايمين عليهم كما في دعوى المقيض وللبدر رسالة سماها الاجوبة المخرجة في هبة السيد لادم ولده والمديرة افاده عب (ولها) اي الزوجة (الغزل) المتنازع فيه قبل الطلاق او بعده يمينها اذ هو فعل النساء غالبا في كل حال (الا ان ثبت) ناظر اها وايمنة (ان السكان) مثلا (له) اي الزوج (فهما) (شريكان) في الغزل هو بقيمة نحو كانه وهي بقيمة غزلها ابن عرفة المتعطى لا يصح عن ابن القاسم ان تدعيها في غزل فهو لها بعد حلقها قلت ان كان الزوج من الحائك واشبه غزله غزلها فمشترك والافهولن اشبه غزله غزلهما ونقله مع النوادر عن اصبح في الطست والابريق ونحوهما من الاتية ان كان شان النساء ان لا يخرجنه لزوجهن من قبل فيه قول الزوج مع يمينه ان كانت بكرا واختلاف اقرب البناء وان كانت ثيبا او كان البناء بالبكر بعيدا او امكن ان تتخذ ذلك قبل قولها وقد تخرج المرأة لزوجها دون ثيبا وبقيت قواها بعد ذلك فيما للنساء لانها تنكس به مشكل الا ان يكون عسرف اخراج المرأة في جهازها خلاف عرف كسبها بعده والا ناض اول الكلام آخره (وان نسجت) المرأة

ما في بيتها حال منه (قوله بها) اي اليمنة (قوله انه) اي سيدها (قوله انتزعه) اي الموهوب (قوله حلفت) اي ام الولد (قوله يميننا) اي على عدم انتزاعه منها (قوله به) اي ما في بيتها (قوله ولها) اي ام الولد (قوله عليهم) اي الورثة فان حلفوا اخذوه منها وان نكلوا بقيت على اختصاصها به (قوله اذ هو) اي الغزل الخ علة لكونه لها (قوله فهمها) اي الزوجان (قوله هو) اي الزوج (قوله وهي) اي الزوجة (قوله تدعيها) اي الزوجان (قوله فهو) اي الغزل (قوله الحائك) باعمال الحاء جمع حائك اي ناسج (قوله فمشترك) اي الغزل بينهما (قوله والا) اي وان لم يشبه غزله غزلها (قوله فهو) اي الغزل (قوله منها) اي الزوجين بيان لمن (قوله ونقله) اي المتعطى يسكون القاف مصدر ومضاف

لقاها (قوله عن اصبح) صلة نقل (قوله في الطست) صلة نقل (قوله من الاتية) بيان لنحو (قوله ان كان شان الخ) مفعول بيدها نقل (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله واختلفا) اي الزوجان الخ حال واعطف على الشرط (قوله وان كانت) اي الزوجة (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان الثانية (قوله وقد تخرج) اي تزف ونوجه (قوله لانها تنكس به) علة لمقبل قولها الخ (قوله مشكل) خبر نقل (قوله خلاف) خبر يكون (قوله والا) اي وان لم يكن عسرف اخراج الجها خلاف عرف النكسب بعده (قوله ناض اول الكلام آخره) اي لافادة اوله ان المتنازع فيه من متاع البيت الزوج وآخره لزوجته

فكسر (قوله والا) اى
وان لم تشهد بدينه بانها
(قوله بها) اى الشقة (قوله
له) اى الزوج (قوله
فكسر كان) اى فى الشقة
(قوله بقيمة مال الكل) فهو
بقيمة كانه وهى بقيمة غزلها
ونسجها (قوله لصنعه) اى
الزوج (قوله فيها) اى
الغزل والنسيج (قوله والا)
اى وان لم تشبه صنعه
صنعه ما فيها (قوله ويحمل)
صلة اندفع (قوله هذه) اى
وان نسجت الخ (قوله لما
تقدم) اى ولها الغزل الخ
(قوله دفعت) بضم فكسر
اى المخالفة (قوله انهما) اى
الزوجين (قوله شريكان)
اى فى الشقة بقيمة مال الكل
(قوله ان كان اشترا من
غيرها) اى فان كان اشترا
منها فلا يخلف (قوله وعده)
اى حلفها (قوله انه) اى
ابن القاسم (قوله فيها) اى
المدونة اليمين (قوله عنها)
اى اليمين (قوله بذكرها)
اى اليمين (قوله بينهما) اى
الرجل والمرأة (قوله لم يذكرها)
اى اليمين (قوله فيها) اى
المرأة (قوله لانها) اى اليمين
(قوله لانزما) اى المرأة
(قوله وفيها) اى المدونة
(قوله ولى) بفتح فكسر
اى باشر (قوله من متاع
النساء) بيان لما (قوله يمينه) صلة ولى

بيدها ثمة وصنعها النسيج فقط دون الغزل وادعت ان غزلها لها وادعى الزوج ان غزلها له
قَالَ قَوْلُهُ (كَلَفَتْ) بضم الكاف وكسر اللام اى الزمت الزوجة (بيان ان الغزل لها) فان
شهدت اى بينة بانه لها قضى لها بالشقة بهامها والاقضى به الزوج ودفع لها الاجرة نسجها على
المشهور واما ان كانت صنعها الغزل والنسيج معا فاشقة لها دون يمينه الا ان يثبت ان الكنان
له فشرى كان بقيمة مال الكل والا ان تكون صنعته الغزل والنسيج معا فاقول قوله بيمين حيث
اشبهت صنعته فمما صنعتها والا نهى لمن انذر بالشقة ويجعل هذه على من صنعها النسيج فقط
ان دفعت مخالفته ما تقدم ودفعت ايضا بان ما تقدم قول ابن القاسم وما هنا قول مالك رضى الله
تعالى عنه مما افاده عب البناء قوله قضى به الزوج ودفع لها الاجرة نسجها الخ مقضى ما مر
فى الغزل انهما شريكان وهو الذى فى نقل ق عن ابن القاسم ونصه مثل مالك رضى الله تعالى
عنه عن النسيج نسجها المرأة فبدعى زوجها ان الشقة له قال على المرأة البينة ان الغزل كان لها
وقال ابن القاسم النسيج للمرأة وعلى الزوج البينة ان الكنان والغزل كان له فان اقامها كانت
شريكة فيها بقدر قيمة نسجها وهو بقدر قيمة كانه وغزله الشيخ ابو زيد القاسمى قول ابن القاسم
هو المتبادر من كون الغزل لها واهل وجده قول مالك رضى الله تعالى عنه ان نسجها للشقة
لباس الرجال قرينة على ان الغزل له وانما لها فيه النسج خاصة (وان اقام) اى ائتمد (الرجل
بينة على شرا) اى متاع البيت الذى هو مناد (لها) اى المرأة كلى النساء (حلف) الرجل
انه اشترا لنفسه وانما لم تعطه عنه ان كان اشترا من غيرها (وقضى) بضم فكسر (له) اى
الرجل (به) اى الحلى مثلا وشبهه فى مطلق القضاء فقال (كالعكس) اى ان اقامت المرأة بينة
على شرا ما له قضى لها به (وفى - اقامها) اى المرأة مع البينة الشاهدة لها بالشرا وعده لعدم
جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تاويلان) منشؤها انه ذكر فيها اليمين فى الرجل وسكت
عنها فى المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها فى الرجل اذ لا فرق بينهما ما وقال بعضهم
لم يذكرها فيها لانهم لا يلزمها لان الرجال قوامون على النساء دون العكس ابن عرفة وفيه من اقام
بينة فيما يعرف للذكر انه له قضى له به وما ولى الرجل شرا من متاع النساء يمينه اخذ به بعد
حلفه ما اشترا الا لنفسه الا ان يكون لها اولواؤها بينة انه اشترا لها وما ولى شرا من متاع
الرجال يمينه فهو لها وورثتها فى اليمين والبينة بمنزلة لانهم انما يخلفون انهم لا يعلمون ان الزوج
اشتري هذا المتاع الذى يدعى من متاع النساء وتحلف المرأة فى ذلك على البتات وورثة الرجل
بهذه المنزلة عبد الحق فى لزوم حلف المرأة فى استحقاتها ما اقامت البينة بشرا ثم اياه من متاع
الرجال قول بعض شيوخنا بانها كالرجل فالتلا انما سكت فيها عن عينها لذكره ذلك فى الرجل
وبعض شيوخنا فرق بان الرجال قوامون على النساء لا العكس اللحنى عن بعض من اغما يخص
الرجل بما اشترا من متاع النساء بالبينة على شرا لنفسه لا على مطلق شرا ثم انما يشتري
للنساء الرجال قلت ومقتضى ما سبق يمينه فيما اشترا من متاع الرجال (الوليمة) الباجى عن
صاحب العين الوليمة طعام النكاح عياض عن الخطابي هى طعام الاملاك وقال غيره هى طعام
العرس والاملاك فقط (مندوبة) ولو فى السرة فربا عرفة المازرى وابن رشد وغير واحد
المذهب مستحبة ابن مهمل الصواب القضاء به على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم ولم

(قوله من متاع الرجال) بيان لما (قوله بينة) صلة وليت (قوله بانها كالرجل) أى فى الحلف (قوله فيها) أى المدقونة عن يمينها (قوله طعام جنس) وإضافته للنكاح فصل مخرج طعام غيره (قوله الاملاك) جمع ملك بكسر فسكون أى يحدد الملك على فهو دار (قوله أولم) بفتح فسكون فكسر (قوله به) أى الحديث (قوله على أنه) أى الشان (قوله وانه) أى الزوج (قوله فان قدمت) بضم فكسر مثقلا أى الوليمة (قوله عليه) أى ١٦٦ البناء (قوله فالاولى) وبعد البناء تفريح على وتندب بعد البناء (قوله انه) أى كونها

ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة ثم قال ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم كان ربيعة بن عبد الرحمن يقول انما استحب الطعام فى الوليمة لاظهار النكاح ومعرفة لان الشهود لم يكونوا عاب المذهب نديها وقوله وصحح القضاء بالوليمة ضعيف مبنى على وجوبه وتفصيل السنة بأى شئ اطعمه ولو بعد من شهر المأوى الصحيح أو لم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بعد من شهر وعلى بعض بغيره وعلى زينب بشاة ونقل عياض الاجماع على انه لا حد لقلها وانه بأى شئ أو لم حصلت السنة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وفات آخر فالاولى وبعد البناء لم يقد انه مندوب ثاب ابن عرفة ووقته روى محمد انه يوم بعد البناء الباجى روى اشهب فى العقيقة لا بأس ان يولم بعد البناء ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح عند عقده ونقطة عند تحتمل قبله وبعده وتقديم اشهاره قبل البناء افضل كالاظهار ويحتمل أن يكون مالك رضى الله تعالى عنه قال ذلك لمن فاته قبل البناء وانه اخذ به دلالة على الرضا بما رأى من حال الزوجة عياض واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها الا كاه واحدة وبكره تكرارها الآن يكون المدعو ثانيا غير المدعو والا تجب اجابة من عيّن بضم فكسر مثقلا لحضورها بشخصه صريحا وضمننا ولو بكتاب او رسول ثقة ولو صريحا قبل له ادع فلانا واهل محل كذا وهم محصورون فجب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمننا لا غير محصورين كادع من لقيت او العلماء وهم غير محصورين ان كان المعين مقطرا بل (وان) كان (صاغما) الا أن يجبر الداعى بصومه والاجتماع والانصراف قبل الغروب وشرط وجوب الاجابة الجزم بالحضور لان شئت الاقرينة تأدب واستعطف مع رغبته فى حضوره وذ كر المصنف له خمسة شروط اولها قوله (ان لم يحضر) مجلس الوليمة (من يتأذى) المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعا من الاراذل السقطة قاله فى الجواهر اذ لا يأمن معهم على الدين وتزوى بمجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم لان كان التأذى لحظ نفسه فلا يبيح التخلف الا أن يخشى بمجالسته او خطابه او رؤيته اعتيابه او ذتيه وثانيها قوله (و) ان لم يحضر شئ (منكر) بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف أى محرم شرعا (كفرش حرير) يجلس المعين عليه او رجل غيره يحضرته ولو فوق حائل كسائد الحرير وآنية ذهب او فضة كجفوة وبقم ونظروف وما يحرم استماعه وان وصله صوته وهو فى بيته فلا يلزمه التحول منه نعم يحرم استماعه ورخص بعضهم فى حضور وليمة المنكر اذا خيف سطوة صاحبها السلطان فان كان المنكر فى محل آخر من دار الوليمة فلا يبيح التخلف حيث لم يسمع والا باحده لان سماع المعصية حرام كمنظرها وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) مجسدة طبع وان عاقل او غيره كامل الاعضاء الظاهر التى لا يعيش

بعد البناء (قوله ووقتها) أى الوليمة (قوله اشهاره) أى النكاح (قوله ذلك) أى تأخيرها عن البناء (قوله فاته) أى الايسلام (قوله اختاره) أى تأخيرها عنه (قوله اقولا) بشد الواو (قوله شخصه) صلة عين (قوله صريحا او ضمنا) تعميم فى عين (قوله وهم محصورون) حال (قوله والاجتماع الخ) حال (قوله له) أى وجوب الاجابة (قوله المعين) تفسير لفاعل يتأذى المستتر فيه الرابع اقر من واللبس غير مأمون فانما سب ابراره لدفعه (قوله من الاراذل السقطة) بيان لمن (قوله اذ لا يأمن) أى الماهين (قوله وآنية ذهب) عطف على فرش (قوله كجفوة) أى وعاء يجعل فيه جهر ويجعل عليه مالدخانه رائحة ذكية (قوله فقم) بضم القافين بينهما ميم ساكنة أى اناء ضيق القم يجعل فيه نحو ماء الورد ويرش به (قوله نظروف) أى لفنا جميل القهوة

(قوله وما يحرم استماعه) أى من صوت آلة او امرأة (قوله وان وصله) أى المكلف (قوله وهو) أى المكلف بدونها (قوله منه) أى بيته (قوله فى حضور وليمة المنكر) اضافته لادنى ملاسة أى حضور وليمة المنكر فى محلها (قوله اذا خيف سطوة صاحبها) أى لانه حينئذ كراه (قوله والا) أى وان مع (قوله اباحه) أى التخلف (قوله مجسدة) احتراز عن النقش (قوله الحيوان) احتراز عن صورة سفينة او بيت او شجرة (قوله كامل الاعضاء الخ) احتراز عن ناقص الرأس او مخروق البطن

(قوله عنهم) بفتح الهاء (قوله استثنى) بضم الميم وكسر النون (قوله الارجوحة) بضم الهمزة والجيم وسكون الراء (قوله انما) اي الارجوحة (قوله وكذلك) اي حضور فرش الحرير في تجويز الخلف عن ١٦٧ الوليمة (قوله لغيره) اي ابن شاس

(قوله والا) اي وان اراد
غير المجسدة (قوله فلا) اي
ليس بصواب (قوله ذلك)
اي ما ذكره ابن شاس (قوله
ابو عمر) اي ابن عبد البر
(قوله في ناحية) اي البيت
فيه صور (قوله وبرجوع
ابن مسعود) عطف على
برجوعه (قوله وابي ايوب
عطف على ابن مسعود (قوله
لمثل ذلك) اي التصاوير (قوله
الاسرة) جمع سرير (قوله
القباب) جمع قبة (قوله
المنابر) جمع منبر (قوله
وليس) اي التصوير في
الاسرة وما يليها (قوله
كالسط) بضم الواو وحده جمع
بساط اي التصوير فيها
(قوله به) اي التصوير فيه
(قوله تحصل) بفتح الحاء
مشقلا (قوله فيه) اي التصوير
(قوله أربعة أقوال) فاعل
تحصل (قوله ذلك) اي ذي
الظل القائم (قوله ذلك) اي
ماله ظل قائم ومالا ظل له
(قوله وهو) اي الكراهة
وذكره التذكير خبره (قوله
وهو) اي الاباحة وذكره
لذلك (قوله ذلك) اي التصوير
المكروه والمباح (قوله
يستند اليه) اي الرجال

بدونها ولها ظل (على بحدار) لامبينة في وسطه لاتم الا ظل لها كالتقش ويجوز تصويرها استوفى
الشروط المتقدمة ان كان يدوم كخشب وطين وسكر ويجوز اجاعا وكذا ان كان لا يدوم كقشر
بطنج خلافا لاصبح وغير ذي الظل يكره ان كان في غير عثم كخايط وورق فان كان في عثم من
كصير وبساط بخلاف الاولى واما تصوير غير الحيوان كشجرة وسقفة وجامع ومنارة فخاير
ولو كان له ظل ويدوم واستثنى من المحرم لعبة بيضة بنت صغيرة تعلق بها البنات الصغار فيجوز
تصويرها بغيرها وشراؤها التدرين على تربية الاولاد وفي كتاب البركة يجوز نصب الارجوحة
واللعب بها للرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انهم انتفع لوجع الظهر ابن شاس وكذلك
ان كان على جدران الدار صوراً واستائر ولا بأس بصور الاشجار ابن عرفة لا يعرفه عن المذهب
هنا غيره فان اراد الصور المجسدة فصواب والا فلا وذكروا ذلك ابو عمر عن غير المذهب بخبر
برجوعه صلى الله عليه وسلم عن بيت فاطمة رضي الله تعالى عنم القرائن رأف في ناحية وقوله
عليه الصلاة والسلام ليس لي ان ادخل بيتا فيه تصاویر أو قال من وقا ويرجوع ابن مسعود
وأبي ايوب لمثل ذلك والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تكره القائيل التي في
الاسرة والقباب والمنابر وليس كالشباب والبسط التي تمتهن وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن ما كان
يمتهن فلا بأس به وارجو أن يكون خفيفا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريم ماله ظل
قائم أربعة اقوال الاول اباحة ما عد ذلك ولو في جدران او ثوب منصوب والثاني تحريم جميع
ذلك والثالث تحريم ما في جدران او ثوب منصوب واباحة ما في ثوب مبسوط والرابع تحريم
ما بالجدار واباحة ما بالثوب المبسوط والمنصوب ابن عرفة قضا المذهب ان في صور الشباب
قولين الكراهة وهو ظاهر المدونة والاباحة وهو ظاهر قول اصمغ واما ما كان فلا يصل ذلك
لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس واستثنا ان اراد به يريثاب الحرير فلا يعرفه لغيره في
المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه فصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد
الزينة فلا ظهر خفته ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (لا يجوز الخلف عن اجابة دعوة
الوليمة (مع لعب مباح) حقيق كدف وكبر يلعب به رجال ونساء ان كان المعين ليس ذاهية
بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الاصح) واحترز عن غير المباح كشي على حبل او عكازين قدر
قائمة وجعل خشبة على جهة انسان وصعد آخر عليها فانه يبيع الخلف قاله في سماع اشهب لكن
قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره
جائز للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنهم الا انه كره الذي
الهيئة ان يحضر اللعب اه ورابعها قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد
ارخص مالك رضي الله تعالى عنه في الخلف لاجلها وخامسها قوله (و) لم يكن (اغلاق باب)
لبيت الوليمة (دونه) اي عند وصول المعين له فان علم انه يعلق عند حضوره ولو لامشاوره عليه
فيباح تخلفه فان اعلق لا حضوره بل لمنع الطقيلية ونحوهم فلا يباح الخلف لانه اضرة وعبر

(قوله كبر) بفتح الكاف والموحدة اي طبل مدور مغشى بجلد من الجهتين يضرب عليه ما (قوله وجعل خشبة) عطف
على مشى (قوله من اللهو) بيان لما (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله الا انه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) اي
الاغلاق لمنع الطقيلية

(قوله من غلق) بيان لما (قوله لا أعرفه) أي مبيح الخلف (قوله أنكر) أي ابن عرفة (قوله فالاسم الثلاثي) أي الغلق (قوله والفعل) أي غلق (قوله مغلق) ١٦٨ اسم مفعول غلق المهجور في الفصحى (قوله وإذا) أي هجر غلق الثلاثي

في الجواهر اتفاق ونصه انما يؤمر بإجابة الدعوة اذا لم يكن منسكراً ولا فرش حريرو ولا في الجمع من يتأذى بمجالسته وحضوره من السفلة والاراذل ولا زحام ولا غلق باب دونه روى ابن القاسم سعة الخلف لذلك ابن عرفة ما ذكره من غلق لا أعرفه ولا لفظه والصواب اغلاق اه غ قلت انكر فقهه ولفظه وليس بمنسكراً اما الفقه فقال ابن عبد الغفور وكذلك ان وجد زحاما او غلق دونه الباب رجح ايضا واما لفظه فالاسم الثلاثي مسموع باتفاق والفعل مهجور في الفصحى ولذا قال ابو الاسود الدبلي

ولا اقول لقدرا القوم قد غلقت * ولا اقول لباب الدار مغلق

اي انه فصيح لا ينطق بالاسم المستعمل وقيل اراد انه عفيف لا يتطفل وقد استوفينا الكلام عليه في تكميل التقييد وتحليل التعقيد ولذا عدل عن الثلاثي الاخصر الى الرباعي وبقي من شروط وجوب الاجابة كون الولاية مسلم فلا تجب للكافر ابن عرفة الاصوب او الواجب عدم اجابته لان فيها اعزاز له والمطلوب اذلاله ومن شروطها ايضا ان لا يبعد مكانها بحيث يشق على المدعو الحضور والشا فعبء شدة الحر والبرد تبع الخلف واو في مرض او حفظ مال او خوف عدو وان لا يكون في الطريق شدة وحل او مرض وان لا يضر بالدعوة الاغنياء وان لا يكون على رؤس الاكابر من ينظر اليهم وان لا تفعل للمفاخرة والمباهاة وان لا يكون الطعام مما له رائحة كريهة تتبع الخلف عن الجمعة والجماعة وان لا يكون الداعي فاسقا او شريرا طالبا للمباهاة والفخر وان لا تكون الداعية من أمة غير محرم ولا امرد تخشى منه رية او تهمة وان لا يسبقه داع الى ولاية اخرى فان استوفينا فذوالرحم ثم الاقرب رجحا ثم الاقرب دارا ثم من خرجت قرعة تقديمه (وفي وجوب الكل) الشخص (المفطر) من طعام الولاية قد راى سرقاب صاحبها فيها عرف وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وانت في الاكل بالخيار (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين ابا جى لانص لاحكامنا جليلا وفي المذهب مسائل تقتضي قولي علماء خارج المذهب قاله ت ونص ابن عرفة البابي لانص لاحكامنا في وجوب الكل الجيب وفي المذهب ما يقتضي القولين روى محمد عليه ان يجيب وان لم يأكل وكان صائما وقال اصبح ليس ذلنا بالوكيدوهو خفيف فقول مالك رضي الله تعالى عنه على ان الاكل ليس بواجب وقول اصبح على وجوبه قلت رواية محمد يجيب وان لم يأكل نص فقهي في عدم وجوب الاكل وعليه حمله النخعي فكيف يقول لانص النخعي قول مالك لا يطعم خلافا للحديث قال صلى الله عليه وسلم فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل ولو جعل على صله المدعو كان حسنا فالرجل الجليل لا بأس أن لا يطعم لان المراد ان يشرف بحجته وان لم يكن كذلك وهو ممن يرغب في اكله وتحدث وحشة بتركه فاتباع الحديث أولى له وفي حديث الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من دعى فليجب فن شاء طعم ومن شاء ترك واشعر كلامه بعدم كفاية الحضور والانصراف قبل وقت الطعام لغير مانع (ولا يدخل) اي يحرم ان يدخل بيت الولاية انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله

في الفصحى صله عدل (قوله عدل) أي المصنف (قوله فلا تجب) أي الاجابة (قوله لكافر) أي لوليمته (قوله اجابته) أي الكافر (قوله فيها) أي اجابته (قوله فان استوفيا) أي الداعيان في زمن الدعوة (قوله وعدمه) أي وجوب الاكل (قوله وعليه) أي عدم الوجوب صله اقتصر (قوله قال) اي الشيخ (قوله جليلا) حال من ضمير لاحكامنا اي واضحا صريحا (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لاضافته (قوله ذلك) اي الاكل (قوله وهو) أي الاكل خفيف (قوله فقول مالك) اي في رواية محمد وان لم يأكل او كان صائما (قوله وقول اصبح) اي ليس ذلك بالوكيد (قوله على وجوبه) اي الاكل وجوبه باخفيا (قوله وعليه) اي عدم الوجوب صله جعل (قوله يقول) اي البابي (قوله لا يطعم) بفتح اليا والعين (قوله فليطعم) بفتح اليا والعين اي يأكل طعام الولاية (قوله فليصل) اي يدع (قوله جعل) بضم فكسر

اي الاصر في الاكل وعدمه (قوله صله المدعو) اي ادخله السرور على داعيه (قوله كان حسنا) جواب لو باذن (قوله وان لم يكن) اي المدعو (قوله كذلك) اي جليلا (قوله وهو) أي المدعو (قوله يرغب) بضم اليا وفتح الغين المجبة (قوله بتركه) اي اكله (قوله دعى) بضم فكسر (قوله فليجب) بضم اليا وكسر الجيم (قوله ما) بفتح فكسر اي اكل

(قوله ظاهره) أي حرمة دخوله بلا إذن (قوله وحفظه) أي العرض الخ حال (قوله ولو تابعا) أي ولو كان غير المدعو (قوله عرف) بضم فكسر (قوله الجواز) أي جواز دخول غير المدعو بلا إذن إذا كان تابعا الذي قد عرف عدم مجيئه وحده (قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الخ) بيان للحديث (قوله دعى) بضم فكسر (قوله تأذن لفلان) ١٦٩ أي في الدخول (قوله فقال) أي صاحب الولية: (قوله اختلف)

(بإذن) من صاحب الولية في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيئه تحت ظاهره كل أول بأكل وهو كذلك لأن دخوله مؤذ لا حد أمرين نسبه لنفسه والساقطة أو الوقوع في عرضه وحفظه واجب وظاهره ولو تابعا الذي قد عرف عدم مجيئه وحده لولية أو غيرها. العدوى الظاهر الجواز قلت بل الظاهر المنع للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لولية فنبهه بعض الناس بلا دعوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاحب الولية أتأذن فلان فإنه قد تبعني بلا دعوة فقال أذنت له (وكره) بضم فكسر (نظر للوز والسكر) في الولية أو عند المقد فيما يظهر أن أحضره به للنسبة ولم يأخذ أحد شيئا مما حصل في يد غيره والاحرم أبو عمران اختلف في نهب اللوز والسكر وما يثر في الأعراس والختان وأخراس الصبيان وكره مالك رضي الله تعالى عنه أكل شيء مما يختلسه الصبيان على تلك الحال وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أن أذن أهله فيه (لا يكره) (الغريال) بكسر الغين المجهضة أي الطارافشى يجادل من وجهته واحدة أي الطبل به في الولية أن خلى عن الصراصير والاحرم قاله القرطبي ونقله في المدخل والخط ويرادفه الدف والبنديران كان طبل الغريال للمرأة بل (ولول رجل) هذا هو المشهور وقول ابن القاسم وأشار بولول قول أصبغ إنما يجوز للنساء هذا ظاهر والنص والحديث يدلان على نديه فيها (وفي) جواز (الكبر) بفتح الكاف والموحدة الشارح كأنه المابل الكبير المدفون الغنشى يجادل من الجهتين وقال الأدق أهله الطبل خاتمه البغاني هو طبلان متلاصقان أحدهما كبير من الآخر يميلان على رجل في الزفاف ميان الكبير طبل صغير طويل يجادل من جهة واحدة (و) جواز (المزهر) كسبر أي الطبل المربع المغشى من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياسا له على الغريال ومنعهما وهو قول أصبغ وفسره سالم بالكراهة (قالها) أي الأقوال (يجوز في الكبر) وينع في المزهر وهو قول ابن القاسم وقال (ابن كثة) كسر الكاف ونونين بينهما ألف علم منقول من وعاء السهم (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز مستوى الطرفين أن كان استعمالهما يسيرا لا يلهي كل اللهو وينع الكثير هذا هو المشهور وقيل من الجائز الذي تركه خير من فعله فهما مكرهان وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكره الدفائف والمعازف في العرس وغيره والمعزف آلة اللهو مطلقا

* (فصل) في بيان أحكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (فما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آلة أو خصى أو مجبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) المطبقات كن مسلمات أو كليات أو مختلفات حرائر أو أماء ومختلفات أجماعا وصلة القسم (في الميت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر من رضيا به كإياقي واحترز الزوجات عن السراري وعن زوجة وسرية وفي المدونة أن يقيم عند أم ولد ما شاء ما لم يضم بالزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب بين المستولات وبين الأماء ولا بينهما وبين المتكوهات إلا أن الأولى العدل وكف الأذى ابن عبد السلام الذي يدل عليه انظر المدونة أن

٢٢ مخ في مسافر (قوله يمكنه الانتقال) لا عجز عنه (قوله المطبقات) لا غيرها (قوله الأماء) أي غير المستولات ولا بينهن (قوله الأولى) بفتح الهمز ويجوز أي القسم (قوله له) أي الرجل الذي له زوجة وأم ولد (قوله الأماء) أي غير المستولات ولا بينهن (قوله الأولى) بفتح الهمز

بضم التاء وكسر اللام (قوله أخراس) جمع خرس بضم الخاء المجهضة والراء طعام الولادة فاده في لقاموس (قوله أي الطبل به) لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري (قوله والوا) أي وإن لم يتخل عنها (قوله ويرادفه) أي الغريال (قوله وقول) عطف على المشهور (قوله هذا) أي نفي الكراهة الصادق بالأمانة وبخاتفة الأولى (قوله نديه) أي الغريال (قوله فيها) أي ولية النكاح (قوله لهما) أي الكبير والمزهر (قوله ومنعهما) أي الكبير والمزهر (قوله وهو) أي منعهما (قوله ونسره) أي المنع (قوله يلهي) بضم فسكون فكسر (قوله من الجائز الخ) بيان لجواز قوله فهما أي الزمارة والبوق (قوله وهو) أي كراهتهما * (فصل) في بيان أحكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (قوله والنشوز) بضم النون والشين المجهضة آخره زاي أي أنطروج (قوله على زوج) لا على سيد (قوله بالغ) لا على صبي (قوله عاقل) لا على مجنون (قوله حاضر) لا على مسافر (قوله يمكنه الانتقال) لا عجز عنه (قوله الأماء) أي غير المستولات ولا بينهن (قوله الأولى) بفتح الهمز

(قوله ففيها) أي المدققة (قوله يرد) بضم مفتح مثقلا (قوله مجموع الخ) فيه أن العدل ملزم لكف الأذى لا العكس فلا فائدة في ذكر كف الأذى عقبه (قوله ترك الأذى أولى) فيه أن الأذى حرام فلم ينم أن تركه واجب (قوله ترضي) بضم التاء أي توثقن (قوله بتعين عليه) أي مبيته عندها ١٧٠ (قوله جوهرة) أي أمكن جماعها عادة (قوله فهمها) أي المولى والمظاهر منها

كف الأذى واجب ففيها ليس لام ولد مع حرة قسم بخافئان يقيم عند أم ولده ما شاء ما لم يضار ابن عرفة يرد بان المحكوم عليه بالأولى مجموع العدل وكف الأذى لا مجرد كف الأذى وبأن الأذى غير الضرر وأخف منه فلا تنافي بين كون ترك الأذى أولى وكون ترك الضرر واجبا ودليل كونه غير وأخف منه قوله تعالى لن يضروكم الأذى اللخمي المذهب لا مقال للحرقة في قاطنته عند الأمة وفيه نظر إلا أن يثبت فيه إجماع ابن شامس من له زوجة واحدة لا يجب مبيته عندها قلت لا يظهر وجوبه أو تبيته معها أمرأة ترضي لأن تركها وحدها ضرر وربما يمين عليه زمن خوف المحارب والساوق ولما كان القصد من المبيت عند الزوجة الأمن وإفها ب الوحشة وجب القسم فيه أن لم يمنع الوطء بل (وان امتنع الوطء شرعا) أو عادة (أو طبعها) الأولى (كحرمه) بجمع أو عجرة وحاض ونفساء (ومظاهرها) ومولى (منها) الثاني ك(رتقاء) والثالث كخدمة ومجنونة ابن عرفة والقسم أصغره بجموعت ومجنونة ورتقاء ومريضة لا يجامع وحائض وكناية وأمة ككسيرة صحيحة مسلمة حرة زاد اللخمي النفساء والحرمه ومن آلى أو ظاهرها فافهمها على حقه ما في الكون عندهما وان لا يصيب البواقي الا في لم يول ولم يظاهرها من إلى أن ينحل من الأيلاء أو الظهار وعليه أن ينحل منهما إلا أن قامت بحقة التي لم يول ولم يظاهرها من أجل الآية على من كان خـ لو من غير المولى منها فإن كان له غيره فافهمها ما لبسته بالعدل في ترك الإصا بة لغيرها إلا أن يعتزل جميعهن وقد غاضب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه رضى الله تعالى عنهن فاعتزل جميعهن شهر أخرجه البخاري ومسلم (لا يجب القسم بين الزوجات في الوطء) فيترك فيه له بصيته وطبيعته في كل حال (الا) قصد (أضرار) لأحدى الزوجات بعدم وطئها وأضررت بالعدل أم لا (ككفها) أي الزوج نفسه عن وطء إحدى زوجتيه مع ميل طبعه اليه وهو عندها (لتمتو لذته) وزوجته (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه أضرار ابن عرفة وفيه ليس عليه المساواة في الوطء ولا بالقلب ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الأخرى إلا أن يفعله ضررا أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل وسمع ابن القاسم لا بأس أن يكسو أحدهما الخنزير ويحلبها دون الأخرى أن لم يكن ميلا ابن رشد هذا معروف مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أنه ان قام لكل واحد حصة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء منهن بما شاء وقال ابن نافع يجب عليه أن يعدل بينهما في ماله بعد قيامه لكل واحد بما يجب لها والأول أظهر اه قلت قول ابن نافع بكاه المتبسط رواية واخذ من هذا وجوب وطء الزوجة الواحدة ويقضى عليه به حيث تضررت بتركه فان شككت قلبه قضى لها بنيه له من أربع لبال على الرابع لان له تزوج ثلاث سواها وان شكى الزوج قلبه قضى له عليها بما تقدر عليه على الصحيح كالاجير على الخدمة ولا يقيدها بأربع مرات في الليلة ويومها ولا يغيرها قاله عجب أبو الحسن الصغير أبو عمران اختلف في أقل ما يقضى به على الرجل من الوطء فقال بعضهم ليلة من أربع اخذ من أن للرجل أن يتزوج أربع زوجات

(قوله في الكون) أي المبيت (قوله وان لا يصيب) أي يطا عطف على الكون (قوله إلى أن ينحل من الأيلاء أو الظهار) غاية لترك إصا بة غيرهن (قوله وعليه) أي الزوج (قوله منها) أي الأيلاء والظهار (قوله الآن) أي بدون تربص أربعة أشهر (قوله محمل) بفتح الميمين (قوله الآية) أي قوله للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (قوله خلوا) بكسر الخاء المجهمة وسكون اللام أي خاليا (قوله فلها) أي المولى منها (قوله لغيرها) أي المولى منها (قوله فيترك) بضم الياء وفتح الراء أي الزوج (قوله فيه) أي الوطء (قوله اليه) أي الوطء (قوله وهو عندها) حال (قوله لأنه) أي الكف (قوله وفيها) أي المدققة (قوله عليه) أي الزوج (قوله إن لم يكن) أي تخصيه من أحدهما بالخنزير والحلي (قوله أنه) أي الزوج الخ بيان للمعروف بحدف من (قوله رواية) أي عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله أخذ)

بضم فكسر (قوله من هذا) أي الأضرار (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد المجهمة (قوله عليه) وقبل أي الزوج (قوله به) أي وطء الواحدة (قوله بتركها) أي وطئها (قوله قلته) أي وطئها (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لها) أي الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ولا يتقيد) أي ما يقضى عليها

(قوله لانها) اي قسمة المبيت (قوله من زوجته) بيان لمن (قوله وفيها) اي المدونة (قوله فيه) اي مرضه (قوله اي لا يقضى) بضم الباء وفتح الصاد (قوله كذلك) اي غير عذر (قوله لان القصد الخ) علة لقوائمه (قوله وتخصين) اي صيانة عطف على دفع (قوله فلا يجعل لمن فاته ليلتها الخ) تفريع على فاته ان ظلم فيه (قوله لانه) اي الزوج (قوله حينئذ) اي حين جعل ليله للمظلمة عوضا ليلتها (قوله مراده) اي اللخمى (قوله قبله) ١٧١ اي قسمه لتاليسة المظلمة

(قوله كذلك) اي بعد قسمه لتاليسة المظلمة (قوله تلامذته) اي ابن عرفة (قوله لان ظلمه) اي الزوج (قوله حقها) اي الثانية (قوله يليها) اي الالة التي ظلم فيها (قوله وهذا) اي الثاني (قوله عدا) اي تعدي الزوج (قوله وهي) اي صاحبتها الخ حال (قوله مراده) اي اللخمى (قوله انه) اي الزوج (قوله لم يطالع) بضم الباء وفتح الهمزة (قوله عدا) اي الزوج (قوله اطالع) بضم الطاء (قوله عليه) اي عدا (قوله قبلها) اي القسم لتاليسة التي عدا عليها (قوله كذلك) اي بعد قسمه لتاليسة (قوله والاول) اي كونه ارادانه لم يطالع عليه الا بعد القسمة لتاليسة (قوله شبه) بفتح هاء متفلا (قوله فلا يحاسبه) اي مالك ابهض الرقيق (قوله يستعمل) بضم الياء وفتح

وقيل ليله من ثلاث اشذا من قوله تعالى لا ذكرا مثل حظ الانثيين وقضى عمر رضى الله تعالى عنه بمرته في الطهر ليحلبها (و) يجب (على ولي) الزوج البالغ (الجنون) الذي له زوجتان او اكثر (اطاقت) على زوجته او زوجاته بان يدخله على احدها عقب غروب الشمس ويبقى عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجها من عندها ويدخله على اخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقة من وكسوتهن لانهم من الحقة في البسنية التي يتولى وليه استيفاء حاله او ثكيبه منها حتى يستوفى فيها ولا يجب على ولي الصبي اطافته لعدم الاتفاغ بوطئه بخلاف الجنون (و) يجب القسم في المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطبع الانتقال من محل احدها ما الى محل الاخرى في كل حال (الا ان لا يستطبع) المريض الطواف عليهن لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم وبقيم (عند من شاء) المريض الاقامة عندها من زوجته او زوجاته لرأفتها به في مرضه واذا صح ابتداء القسم وفيها يقسم المريض بين نسائه بالعدل ان قدر ان يدور عليهن فيسه وان لم يقدرا قام عندا يتمن شاء لافاقته ما لم يكن خضيقا فاذا صح ابتداء القسم (وفاته) المبيت اي لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدي زوجاته (فيه) اي المبيت بان بات عند احدها من ليلتين او اكثر غير عذر او عند غيرهن كذلك ومعه هوم ان ظلم نفسه اخرى بقوائمه كفره وبيانه عند غيرهن له عذر لان القصد من المبيت دفع الضرر وتخصين المرأة وهذا يقضت بقوات زمنه فلا يجعل لمن فاته ليلتها عوضا عنها لانه يظلم حينئذ صاحبة تلك الليلة التي جعلها عوضا عنه لانه لا يقضى ابن عرفة انظر مراده ان لم يطالع عليه الا بعد قسمه لتاليسة المظلمة ولو اطالع عليه قبل لزمه ليله التي عدا عليها قبل تاليتها وهذا هو الظاهر او سواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتاليسة واستظهر هذا بعض تلامذته لان ظلمه ببيانه عند غير الثانية لا يسقط حقه افعيا بليها وهذا الظاهر اطلاق المصنف ابن عرفة اللخمى ان عدا بترك يوم احدها الا عند الاخرى فليس ان ذهب يومها للحاسبة به لانها لو حاسبته لاخذت يوم صاحبتها وهي لم يصلها الاحقة قلت انظر هل مراده انه لم يطالع على عداه الا بعد القسمة لتاليسة التي عدا عليها ولو اطالع عليه قبلها لزمه يوم التي عدا عليها قبل تاليتها او سواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمته لتاليسة والاول اظهر اه وشبه في القوائم فقال (كخدمة) رقيق (معتق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهرام مثلا ثم يجي المال ببعده فلا يحاسبه بخدمته ما ابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مما يات بخدمته بعض الشر كافيته وابق ثم يرجع فليس ان ابق الرقيق في زمن خدمته محاسبة شريكه فان لم تقسم فاعمل له ما وافات بالابق عليه ما

الميم اي الرقيق في مدة اياقه (قوله والا) اي وان كان الرقيق استعمل في مدة اياقه (قوله فيرجع) اي مالك بعضه (قوله من عمله) بيان لما (قوله مشترك) بفتح الراء (قوله قسمت) بضم نكسر (قوله مما يات) اي بالزمن كخدمة شهر لهذا وخدمة شهر لا آخر (قوله فيه) اي شهر مثلا (قوله وياقني) اي في شهر الا آخر (قوله ثم يرجع) اي الرقيق للشر بكن فيه (قوله بها) اي خدمته في زمن اياقه ان لم يستعمل فيسه والا فله الرجوع على من استعمله باجرة عمله (قوله فان لم تقسم) بضم التاء وفتح السين اي خدمة المشترك

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله ان تعمد) اي الزوج (قوله المقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله منهن) اي الزوجات (قوله فلا تحاسب) بفتح السين اي التي اقام عندها (قوله به) اي مقامه عندها (قوله ويرجر) بضم الميم اي وفتح الجيم اي الزوج (قوله عن ذلك) اي ممكنه عند احدها (قوله فان عاد) اي الزوج الى الاقامة عنده بعض زوجاته زيادة عن حقها (قوله نكلا) بضم نكسر مثقلا اي ادب بما يجره عنه (قوله كالمعتق) بفتح التاء (قوله نصفه) اي مثالا (قوله انكر) بضم الهمز وكسر الكاف اي اعترض وتعقب (قوله بان اكثر) صلة انكر (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله كالفن) بكسر القاف وشدة الفون اي خالص الرقية (قوله فليست الشركة بينه) ١٧٢ اي المعتق بعضه تقرير على التشبيه (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا اي انكار التشبيه

ابن عرفة وفيها ان تعمد المقام عند واحدة منهن شهرا حرة فلا تحاسب به ويرجر عن ذلك وابتدأ القسم فان عاد نكلا كالمعتق نصفه يابق لا يحاسب بخدمة ما ابق فيه ابن عبد السلام انكر هذا التشبيه بان اكثر اسكاه المعتق بعضه كالقن فليست الشركة بينه وبين سيده حقيقة بخلاف الزوجتين ويردان الكثرة المذكورة انما هي في الاحكام التي تختلف فيها الرقية والحرية لا في الاحكام المالية في جنائياتها اذا جنى المعتق بعضه او جنى عليه فليس سيده او عليه بقدر ملكه منه ولا عبدا او عليه بقدر ما عتق منه (ونذب الابداء) في قسم الميث بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الايواء للزوجة واعتمد الصنف في النذب على ظاهر قول الباجي والظاهر من قول اصحابنا ان يبدأ بالليل ٨ وبه يرد قول من قال ليس في نصوصهم الا التغيير وقيم القادم من سفرها را عند ايمن احب ولا يحسب ويبتدى القسم بالليل لانه المقصود واحب الى ان ينزل عند التي خرج من عندها ليكمل لها يومها قاله ابن حبيب (و) نذب (الميث عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء ام لا ابن شاس من له زوجة واحدة لا يجب ميثه عندها ابن عرفة الاظهر وجوبه او يميته معها امرأ ترضى لان تركها وحدها ضرر ورعاية بين عليه من خوف المحارب والسارق (و) الزوجة (الامة) المسلمة (كالحر) في وجوب القسم في الميث والتسوية بينهما (و) من له زوجة او اكثر وتزوج اخرى (قضى) بضم فكسر على الزوج (المزوجة) (البكر) ولو امة تزوجها على زوجة حرة (سبع) من الليالي يميته عندها متوالية لانه احقها (و) قضى (الزوجة) (الثيب) التي تزوجها على غيرها ولو امة على حرة (بثلاث) من الليالي متواليات يميته عندها ويخير بعد تمام السبع او الثلاث في البدء في القسم بين شاه واستحب ابن المواز القرعة كن قدم بها من سفر ابن عرفة ولذي زوجة ان يقيم عند من تزوجها بكر اسبعا وثيبا ثلاثا في كونه حقالها اولا ونقل الصقلي رواية ابن القاسم واشتب الخمي في كونه حقالها الا زمالها اولا ثالثا هو حق لها يؤمر به ولا يجبر عليه كالمعتق روايتين وقول اصبيح المصطفي المشهور انه لا يلزمه وروى ابو الفرج لزومه ابن شاس في كونه حقالها اولا روايتان وقيل هو حق لها ما قلت حكمه الباجي عن ابن القصار ابن شاس ثم في وجوبه واستحبابه روايتا ابن القاسم وابن عبد الحكم وعلى انه حق لها اولا ما قيل يقضى لها به عليه ام لا اصبيح

(قوله في جنائياتها) اي المدونة (قوله او جنى) بضم فكسر (قوله عليه) اي المعتق بعضه (قوله فليس سيده) راجع لجنى عليه (قوله او عليه) اي سيده راجع لجنى المعتق بعضه (قوله ملكه) اي سيده (قوله منه) اي المعتق بعضه (قوله ولا عبدا) راجع للجناية عليه (قوله او عليه) اي العبد راجع لجنايته على غيره (قوله منه) اي العبد (قوله لانه) اي الليل (قوله الايواء) اي السكون والاهتداء (قوله به) اي قول الباجي صل يرد (قوله ولا يحسب) اي انما (قوله الاقامة) (قوله لانه) اي الليل (قوله الى) يشد الباء (قوله ترضى) بضم التاء وفتح الراء اي مأمونة (قوله يتعين) اي ميثه عندها (قوله متواليات) نعت سبع او حال منه (قوله ولذي زوجة) اي او

اكثر تزوج اخرى (قوله بكرة) حال من ها تزوجها (قوله وثيبا) عطف على بكرة (قوله ثلاثا) عطف على سبعها (قوله وفي كونه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لها) اي الزوجة (قوله اولا) اي الزوج (قوله لازمالها) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله اولا) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله يؤمر) اي الزوج (قوله ولا يجبر) اي عن الامام رضى الله تعالى عنه راجع للاول والثاني (قوله وقول اصبيح) راجع للثالث (قوله انه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لا يلزمه) اي الزوج (قوله لزومه) اي ميث السبع او الثلاث الزوج (قوله في كونه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لها) اي الزوجين (قوله في وجوبه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله وعلى انه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله يقضى) بضم الباء وفتح الضاد (قوله لها) اي الزوجة (قوله به) اي ميث السبع او الثلاث (قوله عليه) اي الزوج

(قوله لا يقضى عليه) أي الزوج بميت السبع أو الثلاث (قوله به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وله) أي المصلى (قوله) يقضى به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وثبوتها) أي حقها في السبع أو الثلاث (قوله نص ابن حبيب الخ) راجع لسقوطه (قوله ونقل ابن شاس الخ) راجع اثبوتها (قوله مع ابن القاسم) أي ما لكارضي الله تعالى عنهما (قوله لا يخرج) أي لا الجمعة ولا صلاة جماعة (قوله وهو) أي مكثه عندها (قوله يريد) أي بعض الناس بقوله لا يخرج (قوله والجمعة) مبتدأ (قوله لا يدعها) بفتح اليماء والدال أي لا يتركها خيرا للجمعة (قوله وإن كان خلوا من غيرها) مبالغة في تركه الخروج (قوله وهم) بفتح الواو والهاء أي قلقوا واشتغالوا قلب (قوله يسبع) ١٧٣ يضم ففتح فكسر منه لا

(قوله منه) أي الزوج من التيسيع (قوله وتكفيه) أي الزوج منه (قوله نقل اللغوي) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب رواية (قوله وقول) عطف على رواية (قوله ونقله) أي قول ابن القصار (قوله بلنظ ان اختار الخ) إضافة للبيان صلة نقل (قوله سبع) بفتح مثقلا (قوله وقد التفت) أي طابت الخ حال (قوله منه) أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ذلك) أي التيسيع عندها (قوله ان شئت) بكسر الهمزة (قوله عندك) بكسر الكاف (قوله درت) يضم فسكون (قوله فالتيسيع الخ) تفرع على الحديث (قوله فيجب شرط التيسيع الخ) تفرع على الحديث أيضا (قوله باختبارها) أي الزوج (قوله لا بمجرد اختبارها) أي الزوج (قوله قال) أي

لا يقضى عليه القاضي أبو بكر الصريح القضاء به والمصلى عن أشهب كاصبح وله وللباجي عن محمد بن عبد الحكم يقضى به ومن ليس عنده غير من تزوجها في سقوطه في السبع والثلاث وثبوتها طريقا المصلى عن نص ابن حبيب مع ظاهر قول محمد ونقل ابن شاس عن أبي الفرج عن ابن عبد الحكم ابن القصار والامة كالحرة الميسرة والمزنية كالسنة وسبع ابن القاسم لا يتخلف العروس عن الجمعة ولا عن الصلاة في جماعة سمعون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها بالسنة المصلى بعض فقهاءنا يريد لا يخرج أصلا للجمعة والجمعة لا يدعها في هذا القول اللغوي عن ابن حبيب يتصرف في حوائجها إلى المسجد والعادة اليوم ان لا يخرج ولا الصلاة وان كان خلوا من غيرها وعليها بخروجهم وهم واري ان يلزم العادة (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا وثلاثا نقضاء عن السبع أو الثلاث التي باتها عندها الجديدة (و) لا قضاء لها أي لاحق لها فيه فلا تجب له (و) ان طلبت النيب الجديدة أقامته عندها سبع ليال كالبكر (و) لا تجب (يضم الفوقية) (سبع) ولو قال لا تكرأوا لأشد لثقل البكر التي طلبت أكثر من سبع ابن عرفة لو اراد ان يسبع للثيب ويتم لنفسه سبعا سبعا في منعه وقت كينه نقل اللغوي رواية محمد وقول ابن القصار ونقله ابن شاس بلنظ ان اختار التيسيع سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا مسملة وقد التفت منه على الله عليه وسلم ذلك ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن القرافي فالتيسيع سطل حقه في الثلاث قلت فيجب شرط التيسيع باختبارها كقول ابن شاس لا بمجرد اختياره كظاهر لفظ اللغوي قال عن محمد بن عبد الحكم ان زفت عليه امرأتان في ليلة اقرع بينهما وقبله عبد الحق واللغوي وقال على احاد قولي ما لك رضي الله تعالى عنه ان الحق له دون قرعة فيخير قلت الاظهر ان سبعت احداهما بالدعاء للبناء قدمت والا سابقة العقد وان عقدا معا فالقرعة (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل الزوج (على ضربتها) بفتح الضاد المعجمة وشد الراء والضمير لصاحبة اليوم وملة يدخل (في يومها) في كل حال (الا) دخوله على ضربتها في يومها (الحاجة) غير الاستمتاع كأخذ ثوب ونحوه فيجوز ولو امكنته الاستنابة فيها على الاشبه بالمذهب وما لا يرضى الله تعالى عنه شرط عسر الاستنابة فيها وعم ابن ناجي دخوله لها في النهار والدليل مخالفة الشيخ في تخصيصه بالنهار محمد لا يقيم عنده من دخل عليها الحاجة الا لعدركا نقضاء دين او تجروله وضع ثيابه

اللغوي (قوله زفت) يضم ففتح مثقلا (قوله عليه) أي الزوج (قوله اقرع) أي الزوج (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وقال) أي اللغوي (قوله) أي الزوج في تقديم من شاء (قوله قدمت) يضم فكسره مثقلا (قوله والا) أي وان لم تسبق احدهما بالدعاء للبناء (قوله فيها) أي الحاجة (قوله شرط عسر الاستنابة فيها) أي الحاجة أي في جواز دخوله على ضرورة ذات النوبة في يومها وإضافة شرط البيان او من إضافة المصدر لفعوله (قوله لها) أي الحاجة (قوله في تخصيصه) أي الدخول للحاجة (قوله وله) أي ذي الزوجات

(قوله والامسك) عطف على الاعطاء (قوله الضمير) اي في اعطائهما (قوله النوبة) اي من المبيت فهي من اضافة المصدر لفعوله (قوله وانه) اي المصنف الخ عطف على عود (قوله اشار) اي بقوله كاعطائهما الخ (قوله ولوطالب) اي الزوج من احدى زوجتيه او زواجه (قوله ايشار غيرها) اي ١٧٤ علم في المبيت (قوله فخيرها) بفتح فاء مثله اي الزوج زوجته (قوله وايشار غيرها عليها)

اي اذنها فيه (قوله فاذا نبت) اي الزوجة (قوله) اي الزوج في ايشاره غيرها عليها فيه (قوله ذلك) اي الضمير (قوله هذا) اي جوازه ومنعه (قوله وهذا الحل) اي ارجاع الضمير للنوبة (قوله من الحلين السابقين) اي ارجاع الضمير للزوجة وجعل الاضافة للفاعل او المفعول (قوله لسلامته من التكرار) مفهومه ان الحلين السابقين يعني فيهما تكرار وليس كذلك (قوله للضرورة) بفتح الضاد المجهمة (قوله كان العوض عن الخ) تعميم في الجواز (قوله من شاء) اي من باقى زواجه (قوله لان الاولى) بضم الهمز (قوله المسقط) بضم الميم وفتح القاف (قوله بكراهته) اي شراء اليوم (قوله لانها) اي المرأة المشتريه (قوله من الوطء) بيان لمقصودها (قوله المدة الطويلة) اي شراؤها (قوله منهما) اي الزوج والزوجة (قوله واخذ) بضم فس (قوله الوظيفة) اي كالاذان في مكان معين (قوله وهو)

عند واحدة دون الاخرى لغيره لولا اضرار (وجار) للزوج (الاثرة) بضم الهمز وسكون المثناة وفتحهما اي الايثار والزيادة في المبيت لاحدى الزوجتين (عليها) اي الزوجة الاخرى (برضاها) اي المؤثر عليها سواء كان الايثار (يشق) اي مال تأخذ المؤثر عليها من الزوج او من غيرها (او) رضىت (بالا) شي بان رضىت بها نأوشبهه في الجواز فقال (كاعطائهما) اي الزوجة من اضافة المصدر لفعوله ولا محذور فان اي زوجها مالا (على امسكها) من اضافة المصدر لفعوله اي لاجل ان يسكها الزوج في عصمة ولا يطلقها ويحقل اضافة الاعطاء لفعوله والامسك لفاعله اي ان يعطى الزوج زوجته مالا يسكها ولا تطلب منه تطليقها البناني الظاهر عود الضمير للنوبة وانه اشار لقوله في توضيحه ولوطالب اذنها في ايشار غيرها فلم تاذن له فخيرها بين طلاقها وايشاره غيرها عليها فاذا نبت له بسبب ذلك ففي هذا قولان ١٥ فلعله ترجع عنده الجواز فاقصر عليه هنا وهذا الحل اول من الحلين السابقين لسلامته من التكرار والله اعلم (و) جاز للزوج والضرورة (شراء يومها) اي احدى الزوجتين او الزوجات او يومها او ايامها (منها) كان العوض عن الاستقناع او عن اسقاط الحق قاله ابن عبد السلام وتخصص الضرر بما اشترته ويخص الزوج من شاء بما اشتراه وليس هـ ذا مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها لان الاولى لم يدخلفا على شراء وهما دخلا عليه وهما ذلك المسقط غير معين فهو اسقاط مالا ينحصر وما هنا في شراء مديدة معينة وفي تسميته شراء مساحمة لان المبيع لا يكون الا ذاتا وانما هو اسقاط حق وان هذا من عطف الخاص على العام اهتما بما شأنه لضعف قول ابن القاسم بكراهته في العتبية ابن رشد في شرحها شراء المرأة ليلة واحدة من صاحبته اشد كراهة من شراء الرجل ذلك منها عند ابن القاسم لانها قد يحصل مقصودها من الوطء تلك الليلة وقد لا يحصل والرجل ممكن من مقصوده وتكره المدة الطويلة منها للغرر ١٦ واخذ من هنا جواز التزول عن الوظيفة وهو المذهب وقيل لا يجوز ونسقى الاول (و) جاز (وطء ضرثها) بفتح الضاد المجهمة اي صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعى والعرفى من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها ابن المباحثون لا بأس بأكاله ما بعثت اليه اي بابها الا في بيت صاحبة النوبة لتأذيها به (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضرثها) اي ذات النوبة مع وطئها وقيل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (ان اخلقت) ذات النوبة (بابها دونه) اي الزوج (ولم يقدر) الزوج على ان (يميت) الزوج (بجبرتها) اي خارجها امام الباب المغلق ليرد أو خوف من نحو سبع او ظالم فان قدر على البيات بجبرتها فلا يجوز له البيات عند ضرثها ابن القاسم وان ظالمه وكثر منها وله تأذيها اصبح الا أن يكفر منها ولا ماوى له سواهما (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) اي الزوجات (بجهن) اي الزوجات (بغزائين) مستقل كل منهما عن الآخر بجبر حاضه

اي جوازه (قوله وقيل لا يجوز) اي التزول عن الوظيفة (قوله وتسقى) اي الوظيفة (قوله بأكاله) ومطبخه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة النوبة (قوله ووطئها) عطف على البيات (قوله فان قدر على البيات بجبرتها مفهوم ولم يقدر الخ) (قوله وان ظالمه الخ) مبالغة في المنع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين

(قوله وليس عليه ابعاد الخ)
 هذا يقيد جواز جمعها
 بمنزلة من دار وان لم
 ترضياه (قوله وان رضينا
 به) اي اسكنهما في منزل
 واحد مباغلة في منعه
 (قوله كيفيته) اي
 الاستقلال (قوله في منزل
 واحد) مفهومه جواز
 جمعها بمنزلة من دار جبرا
 (قوله كل واحدة بيتا)
 ظاهره ولو جمعتهما دار
 واحدة (قوله يخرج) يضم
 الياء وكسر الراء (قوله
 الصبي في المهد) اي من
 البيت عند ارادة جماعه
 فيه (قوله معه) اي في محل
 الجماع (قوله عسير) خبر منع
 (قوله خطأه) بفحشاته
 مثقال الخ خبر فتوى (قوله
 ادخل) اي على دخول
 (قوله يكره) الظاهر انه
 بمعنى يمنع (قوله لعله) اي
 ضعف (قوله رواية محمد)
 مقبول نقل مضافا لقائه
 (قوله وقول) عطفا على
 رواية (قوله كذلك) اي
 في فراش واحد بلاوط
 (قوله لقول) يفتح اللام
 مشى قول بلانون لاضافته

ومطبخه (من دار) واحدة بن شعبان وليس عليه ابعاد منزل احدهما عن منزل الاخرى قال
 في توضيحه ولا يجوز اسكنهما في منزل واحد وان رضينا به سبدي احمد بابا الانص في المذهب
 يوافق ما هنا ولا ما في التوضيح وهو ص المذهب قد دلت على ان له جبرهما على اسكنهما بمنزلة
 من دار وعلى جواز اسكنهما بمنزلة واحد برضاهما البناي وقد بحثت كثيرا على النص فلم اجد
 ما يشهد له مصنف الا كلام ابن عبد السلام ابن عرفة يجب استئصال كل واحدة بمسكنه وفي
 كقيته عبارتان الجلاب والمبسط لا يجمع بينهما في منزل واحد الا برضاهن ابن شعبان من
 حق كل واحدة انفرادها بمنزلة مفرد المراض وليس عليه ابعاد الدار بينهما اللججى وابن رشد
 بقضى على الرجل ان يسكن كل واحدة بيتا ويقضى عليه ان يدور عليهن في بيوتهن ولا يأتينه الا
 ان يرضي محمد بن عبد الحكم هذا صحيح على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه فعين قال اهانت
 طالق ان وطئت الان تاتين انه مول اذ ليس عليها اتيانه اللججى لا يطارزوجة ولا أمة ومعه
 احد في البيت صغير او كبير ولو نأما وقله الصقلي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون باقظلا ينبغي
 قال ابن عريخرج الصبي في المهد وكره في بعض الاخبار ان يكون معه بهيمة قلت ما ذكره في
 بعض الاخبار لم اجد في كتب الحديث ومنع الوطء في البيت نائم غير زائر ونحوه عسير لا
 البعض اهل السعة (و) جاز برضاهن (استدعاؤهن) اي الزوجات اي طلبه منهن اتيانهن
 البيات معه (لعله) اي الزوج المختص به ولا ينبغي هذا الا في السنة دورانه هو عليهن في بيوتهن
 افعاله صلى الله عليه وسلم هذا فان لم يرضي فلا يجوز له ذلك ويقضى عليه بدورانه عليهن (و) جاز
 برضاهن (الزيادة) في قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة لا) يجوز جمعها بمنزلة من دار
 ولا استدعاؤهن لمحله ولا الزيادة على ليلة ويوم (ان لم ترضيا) اي الزوجتان بذلك الشارح
 في الضمير مرة وجمعه اخرى لينبه على ان الحكم في ذلك غير مقصور على المراتب ومنعه الى ما زاد
 عليهم او تقدم ما في جمعها بمنزلة (و) لا يجوز (دخول حمام) بشد الميم (بهما) اي الزوجتين
 ولورضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الاخرى والايمان كالزوجتين وقتوى ابن
 القرات الامير يجوز دخوله الحمام بجواربه خطأه فيها ابن محرز طرمة الكشف بينهما فلوا استقرن
 او عين جاز ولو ادخل كاف التشبيه اسكان ابن (ولا) يجوز (جمعهما) اي الزوجتين (في فراش)
 واحد ان كان بوط بل (ولو بلاوط) هذا هو المشهور وقال في الكافي يكره للرجل ان ينام بين
 اتميه وزوجتيه وان يطأ احدهما بحيث تسمع الاخرى وان يطأ الرجل حليته بحيث يراه
 احد صغيرا وكبير وان يتحدث بما يخلو به مع اهله ويكره لها احد ينام بها يخلو به مع بعلمها (وفي
 منع) جمع (الامتن) بملك اليمين في فراش واحد بلاوط (وكرهته) لعله غيرتهن والاول نظر
 لاصل الفيرة (قولان) فان كان بوط محرم باقفا قهما تنبى جمع زوجته وامته في فراش والظاهر
 منعه عب اي بلاوط واما به غرام قطعا ابن عرفة وفي منع جمع الحريز في فراش واحد دون
 وطء وكرهته نقل اللججى رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي جمع الاماء كذلك القولان
 وثالثها الجواز لقول مالك وابن الماجشون المبطل منع ابن محرز دخول الحمام بن زوجته
 معها وازاها قات ذكر ابن الرقيق ان اسد بن القرات اجاب الامير بجواز دخوله الحمام
 بجواربه وخطاه ابن محرز طرمة الكشف بينهما (وان وهبت) احدى الضرتين او الضراوات

(قوله كالهبة) اي في ان المنع له (قوله العلة) اي ان له غرض في البائعة (قوله وهب) بضم الواو (قوله لمكان) اي وجوده (قوله مثل) اي ما لا يرضى ١٧٦ الله تعالى عنه (قوله غيرتها) بفتح المجهمة (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم

اسقطت (نوبتها) بفتح النون وسكون الواو اي قسمها من مبيت الزوج بدون اذن الزوج (من ضرة) فله اي الزوج (المنع) اي رد الهبة او الاسقاط لانه قد يكون له غرض في عين الواهبة (لالها) اي الموهوب لها فليس لها رد الهبة ان امضاها الزوج ولا امضاؤها ان ردها الزوج (البغاني والظاهر ان البيع كالهبة بجامع العلة) (و) ان امضى الزوج الهبة (تختص) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدي الزوجتين او الزوجات نوبتها (منه) اي للزوج فلا يختص بها بحيث يختص بها من شاء بل تعدوا الواهبة كالعدم فان كن اربع اقسام المبيت بين الثلاث الباقيات والظاهر ان شراء نوبتها ليس كهبته له لمكان المعاوضة فيخص بها من شاء وبه صرح ابن عرفة وفي سماع القرينين سئل عن يرضى احد الزوجتين هبة بعتية في يومها يكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعلونه (ولها) اي الواهبة نوبتها انضمتها وللزوج (الرجوع) في نوبتها الهبة عن الوفاء بسبب غيرتها وكذا البائعة لما ذكر ابن عبد السلام ويغني انهما ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول قول من اراد ان يخرج منهما (وان سافر) اي اواد الزوج ان يسافر باحدى زوجتيه او زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاعتها السقر او خففة جسمها او نحوها لاملها (الاف) سفر (الحج والغزو) وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرح) بينهما او بينهما اعظم المشاحة في سفر القرينة (وقدوات) المدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقييد بغير سفر القرينة واختاره ابن القاسم وشرط القرعة صلاحية كل للسفر ومن اختار سفرها او تعين بالقرعة فخير عليه ان لم يشق عليه اولى بهرها فان امتنعت لغير عذر سقطت نفقة قال ابو عمران (ووعظ) اي ذكر بشد الكاف الزوج (من) اي زوجة وزوجته التي (نشرت) بفتح النون والشين المجهمة والزاي اي خرجت عن طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها او نحو وجهها بلاذنه وترك حقوق الله تعالى كفصل الجذابة والصلاة وصيام رمضان بما يلين قلبه الرغبة في ثواب الطاعة والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يقد الوعظ (هجرها) اي ترك الاستمتاع بها والنوم معها في فرش واحد والاولى كونه شهر اوله الزيادة عليه لكن لا يبلغه اربعة اشهر (ثم) ان لم يقد الهجر (ضربها) ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جوارحه شيئا كالكسر ومثل غير المبرح المذكورة والصقع ولا يضربها ضربا مبرحا ولو غلب على ظنه انها لا تتحرك النشوز لايه لانه تغير (ان ظن) الزوج (افادته) اي الضرب فان تحقق او ظن عدم افادته او شك فيها فلا يضربها الا بالوسيلة الى اصلاح حالها والوسيلة لا تشترع عند ظن عدم ترتيب المقصود عليها واما الوعظ والهجر فلا يشترط فيها ما ظن الافادة لعدم تأخيرهما في الذات فان قيل هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطهما ظنهما قبل انه شرطي وجوبهما لافي جوارحهما فيلزم من عدمه عدم وجوبهما لعدم جوارحهما وهذا حيث لم يبلغ نشوزها الامام او بلغه ورجى صلاح حالها على يد زوجها والا فالامام او من يقوم مقامه هو الذي يعظها او يضربها ابن شاس ان نشرت وعظها فان لم تقبل هجرها فان لم تقبل ضربها ضربا غير مخوف وان غلب على ظنه انها لا تتحرك الا بضربها بالخوف فلا يجوز في الزاوي ضرب الزبير بن العوام اسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهم اجمعين

(قوله ذكر) بضم فكسر اي ليجزها عن الوفاء الخ (قوله ان سكتا معا) اي في بيت واحد (قوله يعترها) بضم فكسر ففتح مشقلا اي سفرهما معا اي يلحقهما عار بسببه (قوله اي ذكر الخ) تفسير للفعل وفاعله المستتر فيه (قوله بما يلين قلبها) صلة وعظ (قوله كونه) اي الهجر (قوله تغير) اي فتلذذها او اذلاف منفعتها (قوله فان تحقق الخ) مفهوم الشرط (قوله عدم) تنازع فيه بتحقيق وظن (قوله فيها) اي افادته (قوله لانها) اي الضرب وانه لتأنيث خبره (قوله ظن عدم ترتب) اي او الشك فيه واولى تحقق عدمه (قوله هما) اي الوعظ والهجر (قوله وشرطهما) اي الامر والنهي (قوله ظنها) اي الافادة (قوله انه) اي ظنها (قوله عدمه) اي ظن الافادة (قوله وهذا) اي نوبتي الزوج وعظها وضربها (قوله والا) اي وان لم يبرح صلاح حالها على يد زوجها (قوله على ظنه) اي الزوج (قوله انما) اي الزوجة (قوله لا تتحرك) اي النشوز (قوله المخوف)

وصاحبتهما

اي ضربها بالخوف (قوله وصاحبتهما) اي ذرة اسماء عطف عليها

(قوله واشهر) اى اظهر (قوله فشكته) اى اسماء الزبير (قوله وامرها) اى ابو بكر امها (قوله ثلاثا) اى من اللبالي (قوله) اى الزوج فى انه ادبها بالشوزها (قوله الاول) اى كون القول قولها (قوله وقده) اى كون القول قولها (قوله والا) اى وان كان معروفا بالصالح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ولا) اى الحاكم الزوجة (قوله فيها) اى الشوت وعدمه (قوله وشقاق) بكسر الشين اى نزاع (قوله بدو) اى دفع (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله قاضيا) ١٧٧ مفعول افق (قوله اليه) اى القاضى

(قوله يبعث) مفعول افق (قوله

اليهما) اى الزوجين (قوله

وفاه) اى بعث الحكمين

(قوله وفيها) اى احكام

ابن زياد (قوله فاه) اى

ارسال الحكمين (قوله

وفيه) اى احكام ابن زياد

(قوله ترددت) اى استفتاه

قاض قائلا ترددت الخ

(قوله ارسل الحكمين)

اى الى الزوجين (قوله

او ارسلهما) اى الزوجين

(قوله ففهمنا سو الك

الخ) هذا جواب السؤال

(قوله فاه) اى الجواب

المدكور (قوله فى هذا)

اى اشكال امر الزوجين

على القاضى (قوله كشف

الحاكم الخ) خبر قول

(قوله بهما) اى الزوجين

(قوله من اهل الثقة

والامانة) بيان لاهل الخبرة

(قوله وفيها) اى احكام

ابن زياد (قوله الى) بشد

الباء (قوله عبيد الله) فاعل

(قوله قلت) بفتح التاء الخ

مفعول كتب (قوله به)

اى ارسال الحكمين (قوله

وصاخبتهما ضربا شديدا وعقد شعر اخدا هما بشعر الاخرى وكانت اسماء لا تنفى الضرب فكان ضربهما اكثر واشهر فشكته الى ابي بكر رضى الله تعالى عنهم اجعبت فلم يشكره وامرها بالصبر عليه ابن شعبان والذى اختارها ان شئت عليه او منعتة نفسها وخالفنا يا اوجب الله تعالى عليهما عظمها مرة ومرة ومرة فان لم تنف هجر مضجعهما ثلاثا فان تنف ضربهما ضربا غير مبرح كما جاء فى الخبر ولا يقبل قول الزوج فى دعوى الشوز بالنسبة لسقوط الثقة بعض الشارحين ان ادعت العداة وادعى الادب للشوز فالقول قولها وكذا العبد والسيد على خلاف فيه ما وقال القرطبي واجد القول قوله لان الاصل عدم العداة ونقل الخط الاول عن ابي محمد وقده ابن سلون بما اذا لم يكن الزوج معروفا بالصالح والاقبل قوله ومثله فى مجالس المكاشى وفى وجوب ثقة الناشز خلاف الذى ذكره المصطفى ووقع به الحكم ان الزوج اذا كان قادرا على ردهما بالحكم من القاضى ولم يفعل فلها الثقة وان غلبت عليه بحجة قومها وكانوا ممن لا تنفذ فيهم الاحكام فلا ثقة لها والله اعلم (وتعديده) اى الزوج على زوجته بضرب أو غيره وثبوته عليه ولم ترد فراقه (زجره) اى الزوج (الحاكم) باجتماعه بوعظ فضرب فان لم يثبت زجره بوعظ فقط ولا يأمر هافيه ما يجره وينجرها ايضا ان ثبت ضررها بوعظ فضرب ابن عرفة وشقاق الزوجين ان ثبت فيهما ظلم احدهما الاخر حكم القاضى بدر ظلم الظالم منهما ثم قال وان لم يثبت ظلم احدهما ففيه اضطراب ابن سهل افق ابن لباية وابن الوليد قاضيا اشتكت اليه امرأة ضرر زوجها وكانت على مطا البتة وعادت الشكوى يبعث الحكمين اليهما وقاله عبيد الله بن يحيى بعد تلوم واستقصاء نظر كذا فى احكام ابن زياد وفيها اذا اشكل على القاضى امر الزوجين ولم يصل الى معرفة الضار منهما ارسل الحكمين فاه اوب وابن وليد وفيها ايضا ترددت شكوى امر أقباضر او زوجها فهل ارسل الحكمين او ارسلهما الى دار امين حتى افهم كما كانت القضاة تفعل ففهمنا سو الك ونرى ان ترسل الحكمين كما قال الله تعالى لا يجوز غير ذلك لقول الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم قاله محمد ابن الوليد وقال ايوب بن سليمان قول اهل العلم فى هذا كشف الحاكم اهل الخبرة فيهما من اهل الثقة والامانة فان اشكل الامر ولم يجد له ما ارسل الحكمين وفيها ايضا كتب الى عبيد الله بن يحيى قلت لى ان ابى وعى لم يحكما بارسال الحكمين ولم يجربه عمل ههنا انما كان الذى ينظر به القضاة اخراج الرجل وامر أنه الى دار امين حتى يفهم به الحال فهل امضى الى الحكمين او بما كانت القضاة تفعله فقال عبيد الله بن يحيى لا ارى امر الحكمين لانيك تحكم بما لم يحكم به من كان قبلك من أمته العدل كعملك والدلت واخبرتهما الى دار امين واسكن معهما امينا هذا هو الامر

٢٣ منح فى خراج خبر كان (قوله بفهم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله امضى) بفتح فسكون فكسر (قوله الى الحكمين) اى بعثهما الى الزوجين (قوله او بما كاتب) اى وامضى الى ما كانت الخ (قوله القضاة تفعله) اى اخراج الزوجين الى دار امين (قوله لا ارى امر الحكمين) زلل شنيع يخالف لنص الكتاب العزيز البديع (قوله من أمته العدل) كيف يوصفون به هذا مع حكمهم بخلاف نص القرآن العزيز الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد الا ان يقال ان اشكال امر الزوجين الموجب بعث الحكمين لم يتحقق لزواله بسؤالهم ويحتمل ولو اتفق لهم وتحقق لديهم اجعنا الحكمين

(قوله وجهل) اي عبيد الله بن يحيى (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله على بن ابي طالب ومعاوية) بيان الحكمين (قوله بذلك)
اي بعث الحكمين (قوله ولو تدبر) اي عبيد الله (قوله وانقن) اي عبيد الله (قوله فهمه) اي السؤال (قوله لم يحج) اي عبيد الله
(قوله لانه) اي عبيد الله (قوله مثل) ١٧٨ اي عبيد الله (قوله اوقن) اي اطلع (قوله نجي) بضم الغين المعجمة

الذي لم تزل القضاة تعقله ابن سهل اجوبتهم هذه مضطربة مختلفة غير محصلة عبيد الله هذا
في جوابه وانكر امر الحكمين وقال للقاضي الذي سأل لا اري امر الحكمين وعنى قوله بما
في مسئلة أي تمام وقال انه لم يره لانفرادهم بحكم لم يحكم به احد من أئمة العدل وجهل ان عمر بن
الخطاب حكم به على ما حكاه ابن حبيب وان عثمان بن عفان بعث الحكمين على بن ابي طالب
ومعاوية وحكم بذلك على بن ابي طالب في خلافته ولو تدبر السؤال وأقن فهمه لم يحج الى
انكاره ما لا يجوز انكاره لانه انما سئل عن شككت ضررا فقط فكان جوابه ان يسألها بيان
ضررها فلهذا منهها من الحام او ادبها على ترك الصلاة فان بنت ضررا لا يجوز رفعها الا وقت
عليه زوجها فان انكرها امرها بالبيعة عليه فان عجزت وتكررت شكواها كشف القاضي
عن امرها جبرانها ان كان فيهم عدول فان لم يكونوا فيهم امره القاضي باسكانها في موضع له
جبران عدول فان بان من ضرره ما وجب تأديبه ادبه وان كان لها شرط اباح لها الاخذ به
وان نجي عليه خبرها وري اسكانها مع ثقة يتفقدا امرها فعمل هذا ما ذكره ابن حبيب عن
مطرف واصبغ وقال عيسى بن دينار وسحنون فبين ادعت ضرر زوجها وادعى هو اضرارها
وسوء عشرتها وجهل صدقهما اخبر الحاكم امرهما بان يجعل عمل معهما او يجعلهن مامع من
يتبين له به امرهما فعمل عليه وهذا كما يقتضي ان الحكمين انما يبعثان عند اشكال امر
الزوجين قلت هذا الذي عليه الاكثر وقاله ابن قنوح والمتيطي وابن قنوح (وسكنها) بفتحات
مشقلا اي الزوج زوجته التي تكررت شكواها منه الاضرار وعجزت عن اثباته (بين قوم
صالحين) اي عدول تقبل شهادتهم (ان لم تسكن) الزوجية ساكنة (بينهم وان اشكلى) امر
الزوجين اي دام اشكاله اذا ساكنها بينهم اغما هو مع الاشكال ولم يقدر الحاكم على الاصلاح
بينهم ما (بعث) القاضي (حكمين) بفتح الحاء والكاف والميم مفتي حكم كذلك اي عدلين فقيهين
يحكمان بين الزوجين المتيطي عن بعض الفقهاء آية بعث الحكمين محكمة غير مندسوخة فاعمل
بها ووجب لم يترك القول بها عالم حاشي يحيى بن يحيى كان لا يري بعث الحكمين ابن عبد البر
وانكر عليه وتبعه ابنه عبيد الله وانكر بعثهما على من استفتاه ابن قنوح قال محمد بن احمد
لم يقض عندنا فيما ادركنا ومعهنا بالحكمين لانه قل ما يبلغ امر الزوجين حيث يحتاج اليهما ابن
عرفة في بعث الحكمين بمجرد شاجر الزوجين وشكوى احدهما الاخر ولا يثبت وتركة مطلقا
لا ساكنهما مع من يقبل قوله الى تبين الظالم منهما ثالثها الواجب اسكانهما معه ان لم يقض مع
جبران كذلك فان طال امرهما وتكررت شكواهما بعثهما لهما ان كان دخل بهما بل (وان لم
يدخل) الزوج (بها) لعموم الآية لانهما قد يكونان جارين فيبذلان عن فيحكم الحكمين بينهما
ويدخلان عليهما المرة بعد المرة ولا يلزم ما نهت حكمين بقوله (من أهلها) أي الزوجين
(ان امكن) كونهما من أهلها وتردد اللغوي في نقض الحكم اذا حكم القاضي اجنبيين مع
امكان كونهما من الاهلين وفي التوضيح ظاهرا الآية ان كونهما من الاهل مع الوجدان واجب

وكسر الميم مثقلا اي ستر
وبفتح العين المهملة وكسر
الميم مخففا اي خفي (قوله
منه) اي الزوج (قوله عن
اثباته) اي الاضرار (قوله
اذا ساكنها الخ) علة لقوله اي
دام (قوله كذلك) اي في فتح
الحاء والكاف (قوله محكمة)
بضم الميم وفتح الكاف (قوله
وانكر) بضم الهمزة وكسر
الكاف (قوله عليه) اي
يحيى بن يحيى (قوله وتبعه)
اي يحيى بن يحيى (قوله
وانكر) اي عبيد الله (قوله
لم يقض) بضم الياء وفتح
الضاد (قوله بالحكمين) صلة
يقض (قوله امر الزوجين)
اي اشكاله (قوله اليهما)
اي الحكمين (قوله الاخر)
مفعول شكوى المضاف
لقاعله (قوله ولا يثبت) حال
(قوله وتركة) اي بعث
الحكمين عطف عليه (قوله
مطلقا) اي عن تقييده بعدم
الطول وتكرر والشكوى
(قوله لا ساكنهما) اي
الزوجين (قوله معه) اي
القاضي (قوله كذلك) اي
في قبول قولهم (قوله بعثهما)
اي الحكمين (قوله لهما)
اي الزوجين (قوله لانهما)

اي الزوجين (قوله ويدخلان) اي الحكمين (قوله عليهما) اي الزوجين (قوله ولا يلزم ما) اي الحكمين
الزوجين (قوله اذا حكم) بفتحات مثقلا (قوله كونهما) اي الحكمين

شرط فان لم يمكن كونهما من الاهلين وامكن كون احدهما من اهل احد الزوجين فقال
 اللخمي يضم له اجنبي وفي ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين (ونذب كونهما) اى الحكمين
 من الاهلين والاجنبيين (جارين) للزوجين وتا كذا النذب في الاجنبيين (وبطل حكم غير
 العدل) في الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) فهو عطف على غير عطف خاص على عام اى مبذرماله
 في الشهور ولو مباحة (و) بطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير سفيه) اى
 عالم بالاحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) اى بالنشوز وضرب الزوجين اذ شرط صحة حكم من ولي
 الحكم في امر علمه باحكامه الشرعية ولو بالسؤال من العلماء (ونفذ) اى مضى ولزم بل وجاز
 ابتداء (طلاقهما) اى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحكم
 به بل (وان لم يرض الزوجان والحكم) به بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافة ان
 كان الحاكم بعثهما بل (ولو كما) اى الحكمان مقامين (من جهتهما) اى الزوجين للحكم بينهما
 لانهما حكمان لا وكيلان عن بعثهما ولا شاهدان (لا يلزم طلاق (اكثر من) طلاق (واحدة
 او قعا) اى الحكمان الاكثر ولا يجوز لهما ايقاع الاكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح
 الواجب عليهما فاما لا يفرقان باكثر من واحدة وهى بائنة فان حكمه سقط لانه خارج عن
 معنى الاصلاح (وتلزم) الطلاق الواحدة (ان اختلفا) اى الحكمان (فى العدد) للطلاق الذى
 اوقعه ما بان قال احدهما وقعت واحدة وقال الآخر وقعت اثنتي ويحتمل ان المراد ان
 احدهما قال اوقعنا معا واحدة وقال الآخر اوقعنا معا اثنا وانفقت (ولها) اى الزوجة
 (التطبيق) جبر على الزوج طلاق واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر) من الزوج لها كقطع
 كلامه عنها وفولية وجهه عنها فى الفراش لانهما من حمام وتفرج على قطع الخليج والحمل
 والكسوة والموكب وتاديبها على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والتسرى
 والتزويج عليها ان شهدت بنية بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد بنية بتكرره) اى الضرر بان شهدت
 بحصوله مرة واحدة فلها التطبيق بها على المشهور والضرر ولا ضرر ويجرى هنا هل
 يطلقها الحاكم اى امرها به ثم يحكم قولان ودل قوله لهما انهما الرضا به ولو مجبورة ولو لم يرض
 وليها وهو كذلك وكذا كل شرط شرط فيه امرها به يداه فليس لوليها اقيام به ان رضيت ذكره
 ابن عرفة (و) يجب (عليهما) اى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما امكن لقوله تعالى ان
 يريد الاصلاح فوق الله بينهما ابن عباس ان يريد اى الحكمان اصلاحا فوق الله بين الزوجين
 وقيل ان يريد اى الزوجان (فان تعذر) بفحشاء مثقلا الاصلاح بين الزوجين على الحكمين
 (فان اساء الزوج) الزوجة ولم تستمه وطلبت الطلاق ولم ترض بالاقامة معه (طلاقا) بفحشاء
 مثقلا اى الحكمان الزوجة (بلا خلع) باخذائه منها له فى نظير حل عصمتها منه (وبالعكس) اى
 اساءت الزوجة الزوج ولم يستمها (اقتناه) اى الحكمان الزوج (عليها) اى الزوجة وأوصياها بالصبر
 على اساتمها وبقيها فى عصمتها ان تحققا وظنا انه لا يتجاوز الحق فيها بعد ائتمانه عليها اذ لا يلزم
 من انقراضها بالاساءة فى الماضى عدم اساءته اياها فى المستقبل (او خالعه) اى الحكمان الزوجة
 الزوج اى طلقها عليه بحال منها له تقديره (ينظرهما) اى الحكمين ولو زاد على صدد اقها ان
 اراد الزوج فراقها واستوث المصلحة فيه وفى ابقائها وايقاعه فان تعينت المصلحة فى احدهما

(قوله فان لم يمكن كونهما)
 اى الحكمين الخ مفهوم
 ان امكن (قوله ولى) يضم
 فكسر مثقلا (قوله علمه)
 خبر شرط (قوله بائن) لانه
 جبرى (قوله خلافة) اى
 الحاكم مفعول رفع المضاف
 لقاعله (قوله لانهما حكمان)
 عله لانه وحكمهما (قوله
 لانه) اى ايقاع الاكثر (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله به)
 اى الاكثر (قوله لانه) اى
 الحكم بالاكثر (قوله بان
 قال احدهما) اى الحكمين
 الخ تصوير لاختلافهما فى
 العدد (قوله بها) اى المرة
 من الضرر (قوله لا ضرر)
 اى لا تضر غيرك (قوله ولا
 ضرر) اى لا يلزمك تحمل
 اضرار غيرك لك (قوله به)
 اى التطبيق (قوله الرضا به)
 اى ضرر الزوج (قوله فيه)
 اى خلعها منه

(قوله وجب) أي على الحكمين (قوله توجه) بفتح ثاء مثقلا (قوله استقرأ) أي تنبج الحكمان (قوله أمورهما) أي الزوجين (قوله وسألا) أي الحكمان (قوله بطائنتهما) بكسر الموحدة أي سرهما (قوله فرقا) بفتح فاء مثقلا أي الحكمان بين الزوجين بالطلاق (قوله فيها) أي المدونة (قوله كفيتهما) أي التفرقة (قوله فرقا) أي بلا خلع (قوله تركاهما) أي الحكمان الزوجين على زوجيتهما (قوله واقفاه) أي الزوج (قوله وأن كانت) أي الأساءة (قوله منهما) أي الزوجين (قوله أن لم يقدرا) أي الحكمان (قوله أو اسقطاه) أي الشيء (قوله منه) ١٨٠ أي الزوج (قوله وعكسه) أي كان الظلم منها فقط (قوله أن كان) أي الزوج (قوله فيها)

وجب (وأن أساء) أي الزوجان أي ثبت أساءة كل منهما إلا تخوتساوت أساءتهما أولا واستقر الأشكال (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) أي مال من الزوجة للزوج هذا محل التعيين قاله الشارح (أولهما) أي الحكمين (أن يخالعا) أي يطلق أحدهما من الزوجة للزوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) أي اطلاع بالنظر (الاكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان) ابن عرفة إذا توجه الحكمان استقرأ أمورهما وسألا عن بطائنتهما فإذا وقف على حقيقة أمرهما أصلها بينهما أن قدرا والآخر زاد فيها وتجاوز فرقة ما دون الامام وفي كفيتهما اعباءات الباجي أن كانت الأساءة من الزوج فرقا وأن كانت من المرأة تركاهما واقفاهما عليها وإن كانت منهما فرقا على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعشيت بعض الظلم رواء محمد عن ائمة محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيها افترت به ابن فتحون أن لم يقدر على الصلح فرقا بشئ من الزوجة أو اسقطاه عنه أو على المتاركة دون اخذ واسقاط ولا ينبغي أن يؤخذ لهما منه شئ وجعه المتبسطي اللغوي أن كان الظلم منه فقط فرقا دون أساءة شئ من المهر وعكسه أن كان لا يتجاوز الحق فيها عند ظلمها أو تقصاه عليها واقرت إلا أن يجب فرقا في غير فرقا ولا شئ لهما من المهر وابعاد المال في المبسوط لو حكم عليه بأكثر من المهر جاز أن كان سدادا وأن كان منهما أو اشكل أمرهما فرقا وقسم بينهما نصف المهر أن كان قبل البناء وجميعه أن كان بعده وفيه أربعة أن كان الظلم منه فرقا في غير شئ وأن كان منهما أعطى الزوج بعض الصداق وأن كان منها فقط جاز ما أخذ لهما أبو عمران هو وفاق أن تقول معنى قوله اضربهم في دعواها الصقة في ظاهره أنه أن ثبت ضرره بما أفاد يؤخذ له منها شئ وقول بعض شيوخ افرقية لا يجوز خلع الزوج على أخذ شئ منها أن كان الضرر منهما معا قاله متقدمو علمائنا وليست كسئلة الحكمين أن كان الضرر منهما معا لأن النظر لا غير الزوجين أن رأى الحكمان بأبجتهما إعطاء الزوج شيئا من مالها على خروجها من عصمته جاز يدل على أن الحكمين أن يعطيا شيئا من مالها وأن كان الظلم منهما معا أبو حفص أن كان خلعهما إذا كان الظلم منهما مائة فإن كان منهما جميعا أخذ له النصف وأن كانا الثلثان من قبلها والثلث من قبله أخذ له الثلثان وفي العكس العكس التخي لو انفرد أحدهما بالطلاق لم يتخذ ولو اجتمعا عليه وانفردا جدهما بالخلع بمال لم يلزما ولو امتضت الزوجة المال في لزيم الزوج الطلاق خلاف (واتيها) أي الحكمان (الحاكم) الذي بعثهما (فاخبراه) أي الحكمان الحاكم بما حكاهما من الإصلاح أو التلطيق (وتنقد) بفتح ثاء مثقلا أي أمضى الحاكمكم (حكمهما) أي الحكمين وجوبا

أي الزوجة (قوله ظلمها) أي زوجها (قوله وأقرت) بضم فمكسر ففتح مثقلا أي تركت زوجة (قوله إلا أن يجب) أي الزوج (قوله أن كان) أي الحكمين (قوله وأن كان) أي الظلم (قوله أن كان) أي التفريق (قوله وجميعه) أي المهر (قوله أن كان) أي التفريق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أخذ) بضم فمكسر (قوله هو) أي قول أربعة (قوله تقول) بضم التاء والهمزة وكسر الواو مثقلا (قوله ظاهره) أي قوله في دعواها (قوله لا يجوز خلع الزوج الخ) مقول قول المضاف لقاعله (قوله قاله متقدمو علمائنا) خبر قول (قوله وليست) أي المخالعة بين الزوجين بلا حكمين قوله لأن النظر أي في مسئلة الحكمين الخ علة لقوله وليست كسئلة الحكمين (قوله لا غير الزوجين) أي للحكمين (قوله جاز) جواب أن (قوله يدل) أي جواز

أعطاهما شيئا من مالها على خروجها من عصمته (قوله إذا كان الظلم منها) أي فقط (قوله فإن كان) أي أن لم يرضه أي الظلم (قوله الثلثان) أي من الظلم (قوله قبلها) بكسر ففتح (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) أي أن كان الثالث من قبلها والثلثان من قبله أخذ له الثلث (قوله أحدهما) أي الحكمين (قوله لم يتخذ) أي الطلاق (قوله عليه) أي الطلاق (قوله لم يلزما) أي لا الطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعل الزام المضاف للمفعول (قوله أي الحكمان الحاكم) تفسير للقاعل والمفعول (قوله من الإصلاح) بيان لما (قوله وجوبا) بيان لحكم تنفذ حكمهما

(قوله وان لم ير ضه) اي حكمهما (قوله وخالف) اي حكمهما (قوله مذهبه) اي الحاكم (قوله وجهه) بفحاش مثله لا (قوله فانهما) اي الحكمين (قوله ولم يكن) اي وجد الخ حال (قوله فينفذ حكمهما) اي هذا اللفظ (قوله له) اي فينفذ حكمهما (قوله لانهما) اي الحكمين (قوله ولذا) اي كونهما المنفذين الحكم وان لم ير ض الحاكم صلا عارض (قوله عارضها) اي بجملة ونفذ حكمهما (قوله به) اي قوله ونفذ طلاقهما وان لم ير ض الحاكم (قوله واهله) اي الشأن ١٨١ (قوله من المبطلية) بيان لمبطلية قوله ونصها اي المبطلية قوله

من أمورهما اي الزوجين بيان لما (قوله وما انقذه) عطف على ما اطلعا عليه (قوله من حكمهما) بيان لما (قوله وكذا) اي في ايمان الحاكم واخباره بما حصل (قوله وانقذه) عطف على ثبوت (قوله وبه) اي نص المبطلية صلا تعلم (قوله بقوله) اي من صلا جواب (قوله ان شاء) هذا جواب من فهو مقبول المصدر المضاف لقاعله (قوله فيه) اي جواب من خبر شي والجملة خبر ان (قوله لانهما) اي الحكمين علة لشي في جواب سالم (قوله نقل) مقبول اعتراض المضاف لقاعله (قوله ونسليمه) عطف على اعتراض (قوله اذ قال) اي المبطلية (قوله فيها) اي وثيقته (قوله على هذين) صلا حكم (قوله وانقذه) عطف على امضى (قوله وقال) اي ابن سلون (قوله وما حكمها) عطف على ما ظهر لهما (قوله ان

وان لم ير ضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كما تقدم طفي في التوضيح ذكر المبطلية ان الحاكم اذا وجه الحكمين وحكما بالطلاق فانهما يأتیان الحاكم ويخبرانه بما حكم به فينفذ حكمهما اه ولذا قال هنا ونفذ حكمهما ولم يكن في المبطلية فينفذ حكمهما ولا معنى له لانهما هما الاذان ينفذان الحكم وان لم ير ض الحاكم كما تقدم ولذا عارضها الشارح به ولعله وقع تحريف في نسخة المصنف من المبطلية ونصها اذا حكم الحاكم الحكمين اتيا السلطان فاخبره بمحض شأهري عدل بما اطلعا عليه من امورهما وما انقذه من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شي وانقذه اه هكذا نقله ابن عرفة والموافق وهو الصواب وبه تعلم ان جواب س عن معارضة الشارح بقوله اتيا الحاكم ان شاء الله تعالى لانهما اطلوا بان بآنيانه كما تقدم والمعارضة وجوابها على تسليم قوله ونفذ حكمهما وقد علت ما فيه اه كلام طفي البنائي في اعراضه نقل الموضع وتسليمه معارضة الشارح فطهر اما نقل الموضع الذي جرى عليه هنا فهو الذي في نص وثيقة المبطلية اذ قال فيها فامضى القاضي حكم الحكمين المذكورين على هذين الزوجين وانقذه نقله ابن غازي واعل المصنف نقله بالمعنى وفحوه قول ابن سلون فان اختلفا فليس بشي حتى يجتمع على الحكم وينفذ السلطان وقال في وثيقته واعلم الحكمين المذكورين القاضي بما ظهر لهما وما حكم به وبثبت حكمهما اليه بذلك فامضاه وانقذه اه واما المعارضة فالحق في دفعها ما ذكره سيدي عبد الرحمن القاسي ان قوله ونفذ حكمهما معناه امضاه من غير تعقب له بمعنى انه يتقدم ولا بد وان خالف مذهبه فلا ينافي انه يتقدم وان لم ير ض الحاكم والله اعلم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكمين بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) اي متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء باحكام ضرر الزوجين في التوضيح جازا اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لان جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لاحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه البنائي وكلام المدونة يدل على ان حكمه حكمكم الحكمين سواء كان بصلح او طلاق (وفي) جواز اقامة (الولين) اي ولي الزوج وولي الزوجة واحدا على الصفة وجواز اقامة (الحاكم) اي السلطان والقاضي واحدا بالصفة على الحكمين بين الزوجين ومنعهما لهما التزويل وعلى هذا الواحا ما واحدا وحكم فلا ينقض حكمه لمراعاة الخلاف (تردد) محله ان كان اجنبيا او قريالهما على السواء والامنع اتفاقا الاول للنهي في السلطان وابن الحاجب في الولي والثاني للباهي (ولهما) اي الزوجين (ان) اقاماهما اي الزوجان الحكمين (الاقلاع) اي عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مال) يستوعبا اي مدة عدم استيعاب الحكمين (الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) اي

قوله الخ) بيان لما يحذف من (قوله من العدالة الخ) بيان لصفة (قوله فيهما) اي الشوز والصيد (قوله حكمه) اي الواحد (قوله كان) اي حكمه (قوله على الحكم) صلا اقامة (قوله ومنعهما) اي اقامة الواحد عطف على جواها (قوله لهما فقها) اي اقامة الواحد (قوله التزويل) اي القرآن المتزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى هذا) اي منعهما (قوله الاول) اي الجواز (قوله والثاني) اي المنع (قوله اي الزوجان الحكمين) تفسير للقاعل والمفعول البارز بن

(قوله لهما) اي الزوجين (قوله عزمنا) اي الحكما (قوله ان عزمنا) اي الزوجان * (فصل في الخلع) * (قوله بلا كراهة) صله
 جاز (قوله وكرهه) اي الخلع (قوله عليه) اي كره الخلع (قوله وجعله) اي ابن رشد الخلع (قوله من اقسام الطلاق) بيان لغيره
 بتقدير باقي (قوله تعريف المصنف) اي الخلع (قوله لم يشمله) اي الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله لارادته) اي المصنف الخلع
 لم يشمله (قوله شمله) اي تعريف المصنف الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله جريان) اسم ان (قوله ومنها) اي احكام الخلع (قوله
 وهذا) اي سقوط النفقة ايام العدة ١٨٢ (قوله وان لم يدخلها) اي الزوجان عليه حال (قوله فهذا) اي الطلاق

الحكماء (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزمنا على الحكم فليس لهما
 الاقلاع ظاهر ولو عزمنا على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن
 بونس ان عزمنا على البقاء فينبغي ان لا يفرق بينهما ومفهوم ان اقامهما انهما ان كانا موجبهين
 من الحكم فليس لهما الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) اي الحكماء الزوجية
 (واختلفا) اي الحكماء (في) كون الطلاق (بالمال) من الزوجة للزوج وكونه بلا مال بان
 قال احدهما طلقها بمال وقال الآخر طلقها بلا مال او قال احدهما طلقها بمال
 وقال الآخر بلا مال (فان تلتزمه) اي الزوجة المال (فلا طلاق) واقع وعاد الخلع لما كان
 عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمته وقع الطلاق وان انفقعا على المال واختلفا
 في قدره او نوعه او جنسه او صفته رد الى خلع المثل ما لم ينقص عن قول اقلهما والله سبحانه
 وتعالى اعلم * (فصل في الخلع)

(جاز الخلع) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقتصر
 عليه في المقدمات وجهه بدعة (وهو) اي الخلع اي حقيقة شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع
 وغيره من اقسام الطلاق (بعوض) للزوج من الزوجة او غيرها فصل مخرج الطلاق بلا عوض
 وهذا هو الاصل وللخلع نوع آخر وهو الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض فقبل تعريف المصنف
 لم يشمله لارادته تعريف الاصل المشهور وقال ابن عاشر بل شمله لان من لوازم كونه خلعاً جريان
 احكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها ايام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخلها عليه فهذا
 طلاق بعوض ايضا والخلع لغة الازالة يقال خلع ثوبه اذا نزعها وازاله ولما كانت الزوجة كلباس
 للزوج في السمع والتوقية مما يضربى فراقها خلعاً قال تعالى من لباس لكم والطلاق لغة
 الارسال والترك وشرعا حل عقد النكاح وهو مع في جاهلي ورد الشرع بتقريره قاله امام
 الحرمين وعرفه ابن عرفة بانه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجب تكررها
 مرتين للعر ومرة لذي رق حرمتم اعليه قبل زوج وعرف بعض تلامذته الخلع بانه عقد معاوضة
 على البضع فملك به الزوجة نفسها ويملك الزوج العوض به والرصاع بانه صفة حكمية ترفع
 حلية متعة الزوج بعوض (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حكم) فليس معطوفاً على بعوض لايامه
 توقف كونه خلعاً على عدم حكم الحاكم وليس كذلك (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) أي
 الزوجية وظاهره كالدونية سواء قصد مصلحة او دونه مفسدة او مجرد اسقاط نفقتها عن زوجها

بلفظ الخلع (قوله بعوض) اي في الحقيقة وقوله بلا عوض اي مدخول عليه في الظاهر (قوله في الستر) صله كاف التشبيه (قوله وهو) اي الطلاق (قوله وعرفه) بفحان مثله اي الطلاق (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل مخرج الصفة الحسية (قوله ترفع حلية متعة الزوج بزوجه) فصل مخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك كالطهارة والنكاح والاحرام (قوله موجب تكررها الخ) فصل مخرج الابلاء والظهار والصيام والاعتكاف وشهوها (قوله وعرف) يفحان مثقلاً (قوله تلامذته) اي ابن عرفة (قوله الخلع) مقول عرف (قوله عقد) جنس واصافته معاوضة فصل مخرج عقد لا معاوضة فيه (قوله على البضع) فصل مخرج عقد المعاوضة على غيره

(قوله فملك به الزوجة نفسها) فصل مخرج النكاح (قوله والرصاع) بشد الصاد المهملة عطف على بعض ايام (قوله بانه) اي الخلع (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل مخرج الصفة الوجودية (قوله ترفع حلية متعة الزوج) فصل مخرج كل صفة حكمية لا ترفعها (قوله بعوض) فصل مخرج الطلاق بلا عوض والظهار او الابلاء (قوله فليس معطوفاً على بعوض) في هذا التقرير بيع خفاء اذ لا يبيعه المثل (قوله لايامه) اي عطفه على بعوض (قوله قصد) اي غير الزوجة بالتزامه عوض الطلاق (قوله مصلحة) اي للزوجة (قوله اودره) اي دفع (قوله مفسدة) اي عن الزوجية (قوله او مجرد) عطف على مصلحة

(قوله وعليه) اي ظاهرها صله حمل (قوله وبه) اي ظاهرها صله افق (قوله له) اي ابن ناجي (قوله بما اذالم يقصد) اي غير الزوجة بالتزام العوض صله تقيد (قوله وسيله) اي ابن عبد السلام (قوله والمصنف) عطف على ابن عرفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله ففعل) اي طلق الرجل امرأته (قوله ذلك) اي الالف (قوله حملها) اي المدونة (قوله على ظاهرها) اي من شواها قصد المصلحة او درء المفسدة ومجرد اسقاط نفقة في عدتها (قوله به) اي ظاهرها (قوله خلافه) اي قصرها على قصد المصلحة او درء المفسدة (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح القاف والياء الثانية (قوله في الاجنبى) اي التزامه عوض الطلاق (قوله بكونه) اي التزام العوض (قوله ولم يقصد) اي الاجنبى (قوله به) اي التزام العرض (قوله يجعله) اي يلتزمه (قوله يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله معروفه) اي تبرعه (قوله ١٨٣ مستقلا) اي بلا اذن الزوجة

(قوله باسقاط الخ) تصوير لضررها (قوله لان عوضه) اي المال الخالع به الخ علة لا شتراط صحة معروفه (قوله وله) اي سبده (قوله رده) اي المال الخالع به (قوله فيمضى) اي الخلع الخ تبرع على ان كان يتزوج ماله (قوله ويوقف) اي الخلع (قوله في مرضه) اي السيد (قوله فان مات) اي السيد (قوله ان حملها) اي المدبرة (قوله وان صح) اي السيد (قوله فله) اي السيد (قوله رده) اي خلع ام الولد والمدبرة (قوله ويرد) اي السيد (قوله ليجزها) اي المكاتبة عن تأدية نجومها (قوله باذنه) اي السيد (قوله فان ادت) اي المكاتبة (قوله ولا يضمنه) اي مال الخلع (قوله باذنه) اي السيد (قوله فيه) اي

ايام عدتها وعليه حملها البرزلى وبه افق ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب تقيد ابن عبد السلام بما اذالم يقصد اسقاط نفقة العدة وتبرعه ابن عرفة بلفظ ينبغي والمصنف في توضيحه ابن عرفة فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لم ذلك الرجل ابن ناجي حملها شيخنا البرزلى على ظاهرها واقتبص به والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عبد السلام ينبغي ان يتعد كلام اهل المذهب في الاجنبى بكونه مصلحة او درء مفسدة ولم يقصد به اضرار المرأة واما ما يجعله بعضهم لقصد مجرد اسقاط نفقة العدة فلا ينبغي ان يختلف في منعه وفي انتفاع المطلق به بعد الوقوع نظر ابن عرفة باذل الخلع من صح معروفه والمذهب صحته من غير الزوجة مستقلة لا قلت ما لم يظهر قصد ضررها باسقاط نفقة العدة فينبغي رده كشرعدين العدة اه وذ كشرط ملتزم العوض زوجة كان او غيرها فقال (ان تاهل) بفتح التاء مثقلا اي كان اهلا لا لتمامه بان كان غير محجور عليه ابن عرفة باذل العوض من يصح معروفه لان عوضه غير مال اه وذ كرمفهوم ان تاهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة) (سقيمة) اي بالغلة لا تحسن التصرف في المال مهلة او ذات اب او وصى او مقدم قاض بخير اذنه فان اذن لها وليها صح وجاز (و) لامن شخص (ذى رقب) اي رقيق ولو بشائبة حرة بخير اذنه سيده وله رده ان كان يتزوج ماله فيمضى من معتق لاجل قرب اجاله ويوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات مضى من ام الولد والمدبرة ان حملها الثلث وان صح فله رده ويرد خلع المكاتبة بكثير ولو باذنه لتأديته لجزها ويسير باذنه مضى وبغير اذنه يوقف فان ادت مضى وان عجزت فله رده على الراجح ابن شامس ولا يضمنه سيد باذنه فيه كالصداق (ورد) الزوج (المال) الذى خالعه به صغيرة او سقيمة او رقيق بلا اذن من وليها وسيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الامة بشئ بعد عتقها فان ارجعها الظنه رجعي او ثقله منه من رآه رجعي افرق بينهما ولو بعد الوط وهو ووط شبهة ان لم يحكم بعصتها كما يراها والا فلا لرفع الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزم من طلاق فلا ينفقه لانه تعقيب برفع واما ان علق الطلاق على تمام ما خالعت به له بان تم لي هذا المال او ان صحت براءتك فان طلق فان مضى الولي فعلاها

الخلع (قوله وليها) اي الصغيرة والسقيمة (قوله وسيده) اي الرقيق (قوله ولا يتبع) اي الزوج (قوله فان ارجعها) اي الزوج الصغيرة او السقيمة التى خالعه بلا اذن وليها فرد وليها خلعها او الرقيقة التى خالعه بلا اذن سيدها فردا لمال (قوله لظنه) اي الزوج الطلاق الخ تبرع على وبانت (قوله او ثقله) اي الزوج (قوله فرق) بضم فس كسر مثقلا (قوله بينهما) اي المتخالعين (قوله بعصتها) اي الرجعة (قوله والا) اي وان كان حكم بعصتها حاكم يراها (قوله فلا) اي لا يفرق بينهما (قوله لرفع) اي الحكم (قوله ولو قال) اي الزوج (قوله خالعت) بكسر التاء اوضهها (قوله له) اي الزوج صله تمام (قوله بان تم لي هذا المال الخ) تصوير لتعليق الطلاق على تمام المال له

(قوله لزامة) أى الزوج (قوله وان وده) أى وليها فعلها (قوله فلا يلزمه) أى الطلاق الزوج (قوله فان قال) أى الزوج (قوله) فابراثة (قوله لزامة الزوج) (قوله لزامة) أى الرشيعة (قوله ولزامة) أى الزوج (قوله فى مخالعتها) أى الرشيعة على صحة براءتها (قوله كعدمه) أى التعاقب فى لزوم الابراء ١٨٤ لها والطلاق له (قوله تأبى) بفحركات متعلاى خلت من النكاح

بموت زوجها او طلاقه
(قوله من مالها) أى الجيرة
صلة خلع (قوله اقتضته)
أى الخلع بجميع مهرها
(قوله نفقها) أى المدونة
(قوله خلعها) أى الوصى
(قوله وبقول) أى يكتب
الموثق (قوله لماراة) أى
الوصى (قوله القبطه)
بكسر الغين وسكون الموحدة
أى المنفعة الحاصلة النادرة
(قوله فضل) بسكون الضاد
فاعلى لمخدوف أى قال
وكذا ابن القاسم (قوله من
لماله باغير رضاها) صلة خلع
(قوله ومنعه) أى خلع
الاب من ماله باغير رضاها
(قوله ذلك) أى صلح الاب
عن نفسه السفينة (قوله
ورواها) أى السفينة (قوله
الاول) أى المنع (قوله لجواز)
أى الطلاق على لجوازه بالغرر
(قوله له) أى الزوج (قوله
لهذا) أى الاتقشاش او
ولادته ميتا (قوله وخلعها)
أى الزوجة (قوله به) أى
الجنين (قوله لها) أى الزوجة
صلة استقرار المقدرة بل ملك
(قوله فان اعسرت) أى
الخالعة بنفقة جملها (قوله
أنفق) أى مخالعتها (قوله
لزوجها) صلة اسقاط (قوله له) أى الاب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يستحقها) أى الحضانة (قوله قبله) أى الاب لمن
(قوله لقيامه) أى الاب مقام الام أى باسقاطها له حقها له لا تنقل الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) أى المدونة

لزمه الطلاق وان رده فلا يلزمه اذ لم يقل احد بوقوع المعلق بدون وقوع المعلق عليه فان قال
لرشيعة ان صحت براءة ذلك فانت طالق فابراثة لزمته البراءة ولزمه الطلاق فانت علق في مخالعتها
كعدمه (وجاز الخلع) (من الاب عن) بقتة (الجيرة) بفتح الموحدة أى من لو تأبى بطلاق
او موت الجيرها على الزواج لكونها بكر او ثيبا صغيرة او مجنونة من ماله بدون اذن ولو بجميع
مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالاب سيد الامة (بخلاف) النقص (الوصى) فلا يجوز
خلعه عن الجيرة الا برضاها فقيم يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها نقله فى الخط ظاهر كلام
الرجحان انه لا خلاف فى جواز خلعها عن البكر برضاها ابن عرفة ابن فتحون والميتطى للمجورة
ان تخالع باذن وليها او وصيها يقول بعد اذ نه لما رآه من الغبطة وفى اختصار الواضحة فضل
ابن القاسم فى المدونة تجوز مبارأة الوصى عن البكر برضاها (وفى) جواز (خلع الاب عن)
بقتة (السفينة) أى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف فى المال من ماله باغير رضاها ومنعه
(خلاف) فان كان من ماله او برضاها فلا خلاف فى جوازه ونقص التوضيح فى صلح الاب عن
البنات السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين لا يجوز له ذلك
الا باذنها وقال ابن ابي زمنين وابن ابي حنيفة جرت القسيان الشيوخ بجواز ذلك ورواها بمنزلة
البكر مادامت فى ولايته على المشهور النعمى وهو الجارى على قول مالك ورضى الله تعالى عنه
فى المدونة ابن راشد الاول هو المعلوم عليه ابن عبد السلام وهو اصل المذهب ابن عرفة
وفى خلع الاب عن ابنته الثيب فى حجره كالنكر ووقفه على اذن اختيار الميتطى مع نقله عن ابن
ابى زمنين قائلا عليه جرت قنوى شيوخنا ووقفها ثما واختيار النعمى وقول ابن العطار مع ابن
الهندي وغيرهما من الموثقين (و) جاز الخلع (ب) لذي (الغرض) بفتح الغين المحبة أى التحير والتردد
بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق له جوازه بلاشئ (كجنين) لامة ايهية فى ملكه فان كان فى ملك
غيرها فلا يجوز فان انقش اولادته ميتا فلا شئ له لدخوله بجواز هذا (و) جاز الخلع بجواز
او عرض او مثلى (غير موصوف) بصفاته التى تختلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أى الزوج
على الزوجة التى خالعه بغير موصوف النوع (الوسط) أى المتوسط بين الجود والرداءة من
النوع الذى خالعه به لا بما يخالف الناس به عادة ولا يراعى فيه حال المرأة وكان خلع فى جواز الغرر
الهبة والرهن الا الجنين فلا يصح رهنه على المشهور ونظم عجم المسائل التى يجوز فيها الغرر
فقال عطية ابراهيم رهن كتابه * وخلع ضمان جاز فى كلها الغرر
وفى الرهن يستثنى الجنين وخلعها * به جائز ان ملك ام لها استقرار
(و) جاز الخلع (بنفقة جمل) أى على انما تنفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل واولى
بنفقة الحمل الظاهر فان اعسرت انفق عليها ورجع عليها ان ابسرت (و) جاز الخلع (باسقاط)
الزوجة حقها (حضانتها) أى حفظها وولدها وترتيبه لزوجها ابى ولدها فتنقل الحق له
اعلى المشهور ولو وجد من يستحقها قبله كام الام لقيامه مقام الام قاله فى المدونة وفيها ايضا

لزوجها) صلة اسقاط (قوله له) أى الاب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يستحقها) أى الحضانة (قوله قبله) أى الاب لمن
(قوله لقيامه) أى الاب مقام الام أى باسقاطها له حقها له لا تنقل الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) أى المدونة

قوله لمن يستحقها) اى الحضانة (قوله قبله) اى الاب (قوله بحقه) اى فى الحضانة واخذ المصنفون من اية (قوله لزومه) اى الاسقاط (قوله بسببه) اى حق الحضانة (قوله الاخيرين) اى التساوى والنقص (قوله لانه) اى الطلاق (قوله وكان قد دفع له عشرة دنانير) مثال ثان لاجتماع الخلع والبيع . عطوف على كان تدفع له عبدا (قوله سواء كان) اى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح منقلا (قوله ما يقابلها) اى ما يسع من العبد (قوله من العوض) بيان لما (قوله لمشتريه) ١٨٥ صا يرد (قوله منه) اى العبد بيان لما (قوله منه) اى الزوج صلة

لما (قوله منه) اى الزوج صلة
اخذ (قوله من الدنانير)
بيان لما (قوله من الزوج)
صلة رد (قوله لنفسها)
صلة رد (قوله فيصير) اى
العبد (قوله رد) بضم الراء
وشد الدال (قوله بيع)
نائب فاعل رد (قوله
عينا) بفتحات مثقلا
(قوله من العبد) بيان
لقدرا (قوله للبيع) صلة
عينا (قوله غير النصف)
نعت قدرا (قوله عمل)
بضم العين (قوله به) اى
التعين (قوله المتبادر من
عبارة المصنف انما ترد
نصف المال الخ) فى تبادر
هذا من عبارته نظير
بل المتبادر منها رجوع
ضمير نصفه للعبد لانه اقرب
مذكور . والمال لم يذكر
فيها (قوله ترد) اى المال
كله (قوله رد) بضم الراء
(قوله العوض) نائب فاعل
رد (قوله له) اى الزوج
(قوله نصفه) اى العبد
(قوله فسخ) بضم فكسر
(قوله مناب) نائب فاعل
فسخ (قوله وردت) بضم
الراء اى العشرة (قوله له)

لمن يستحقها بعد الام قبله القيام بحقه قال فى القائق هذا الذى به القنوى وجرى به عمل القضاة
والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختاره ابو عمران وشمل كلامه خلعها بالاسقاط حضانتها
لحلها بعد ولادته الموطأ والظاهر لزومه لجرى ان سببه وهو الحل (و) جاز الخلع (مع البيع)
كان تدفع عبدا على ان يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعده بعضه فى مقابلة العصمة
والعقد عليه خلع وبعضه فى مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع وسواء كانت قيمة العبد زائدة
على الدنانير او مساوية لها او ناقصة عنها على الراجح فى الاخيرين فيقع الطلاق با لانه بعوض
فى تراضيهما واستحسنته اللحنى وقضى به القضاة لجواز الغبن فى البيع وقبل رجعى كمن طاق
واعطى وكان تدفع له عشرة دنانير فى مقابلة الطلاق وامة تاخذها منه وان كان فى المبيع مانع
من صحة البيع دون الخلع كباقي العبد فان البيع يفسخ ويرد ما يسع من العبد لباثمه سواء
كان الزوجة او الزوج ويرد ما يقابلها من العوض لمشتريه ويعضى الخلع بما يقابل العصمة منه
والى هذا اشار بقوله (وردت) الزوجة (لكباقي العبد) الذى دفعته للزوج فى مقابلة عصمتها
وما اخذته منه من الدنانير مثالا (معه) اى البيع اى مع رد البيع وفسخه فترد للزوج ما اخذته
منه فى مقابلة بعض العبد ومجهول ردت (نصفه) اى العبد من الزوج لنفسها ويعضى الخلع
بنصفه فيصير مشتركا بينهما فى قيمتها فلو قال ورد لكباقي العبد يسع نصفه لكان اوضح ومحل
كون المبيع نصفه ان عينا ذلك وقت الخلع او دفعته له فى مقابلة الدنانير والعصمة معا لان
القاعدة فى مثل هذا ان للمعلوم النصف وللجهول النصف فان كانا عينا قدر من العبد للبيع
غير النصف عمل به افاده عب البنائى المتبادر من عبارة المصنف انما ترد نصف المال الذى
أخذته من الزوج وليس هذا امر اده بل ترد كله ويرد الزوج لها نصف العبد وتم الخلع بالنصف
الاخر فلو قال ورد فى كباقي العبد العوض وله نصفه لكان احسن وعبارته ابن عرفة ولو خالها
على ابق او غرة لم يسد صلاحها على ان زاده عشرة دنانير فسخ من الغر مناب العشرة وردت
للزوج وتم له مناب العصمة منه (و) ان خالته بعدد معلوم من نحو الدنانير الى اجل مجهول
كقطار السماء وقدم من لم يعلم وقت قدومه (مجهول) بضم العين وكسر الجيم مثقلا للزوج
العدد الخالع به (المؤجل) بـ اجل (مجهول) فهو كقولها وان خالها على مال اى معلوم القدر
اكن اجل الى اجل مجهول كان حالا كمن باع الى اجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات
الساعة (وتوالت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مثقلا اى فهمت المدونة (ايضا) اى كما
فهمت بتججيل عدده توالت (؟) تججيل (قيمه) اى المؤجل بمجهول يوم الخلع على غرره حالة احد
انظر كيف يقوم مع جهل اجله ووجه الاول ان المال نفسه حلال والحرام تأجيله بمجهول
فالقوى وجه الثاني انما كقيمة الساعة فى فاسد البيع الذى فات (وردت) بضم الراء (دراهم)
مثلا ظهرت وهى (ردية) خالته بها اى يردها الزوج للزوجة ابأخذها ادراهم جيدة

٢٤ من فى اى لزوج (قوله منه) اى الا بـ او لشر (قوله يعلم) بضم الباء (قوله فهو) اى كلام
المصنف (قوله كقولها) اى المدونة (قوله كان) اى المال (قوله حالة) حال من قيمة (قوله ووجهه) لاول (اى تججيل العدد) (قوله
فالقوى) بضم الهمز وكسر الغين المجعومة اى لاجل الجهول (قوله ووجهه الثاني) اى تججيل القيمة (قوله انما) اى قيمة المؤجل بمجهول

(قوله لاتعين) أى الدراهم (قوله بهما) أى الارائة والاشارة (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله ردة) بضم الراء وشدة الال
(قوله وعرض الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أى رنح) بضم فكسر (قوله فى الاولى) بضم الهمز أى عدم علمهما معا
(قوله والرابعة) أى علمها وحدها (قوله فى الثانية) أى علمهما معا (قوله والثالثة) أى علمه وحده (قوله فالصورة الثانية) لان
الصادق امامين وامام موصوف ١٨٦ وفى كل ايمان يعلمان معا ولا يعلم احدهما او يعلم وحده او تعلم وحدها

(قوله او عارضة) عطف
على اصلية (قوله لخلق الله
تعالى) علة لردده (قوله ان
كان) أى الحرام (قوله أى
حكم الخ) تفسير لردده (قوله
عنه) أى الحرام (قوله
علمه) أى الزوج الحرام
(قوله والا) أى وان لم يقع
الخلق على عينه (قوله من
الحلال) بيان لمثله (قوله
فان تخلت) أى انخر (قوله
فعلم) بضم العين تفريع
على الشرح المتقدم (قوله
ان ردت) أى هذا اللفظ
من قوله وردت دراهم الخ
(قوله وفيه) أى ردة (قوله
اذ الاقل) أى ردة الدراهم
(قوله والثاني) أى ردة القيمة
(قوله والثالث) أى ردة الحرام
(قوله لانه) أى تأخيرها الخ
علة لردده (قوله بطل عهدهما
الخ) تصوير لنتفهما (قوله
لان تأخير الحال الخ) علة
لتسليف (قوله فريد) بضم
قفح مثقلا (قوله وكذا) أى
تأخير الحال فى المنع والرد
(قوله تسليفها) أى الزوجة
(قوله له) أى الزوج (قوله

ان شاء سواء ارته اياها حين الخلع ام لا لعدم تعيينها بالارائة ولا بالاشارة اليها كما لاتعين بهما
فى البيع والاجارة ونحوهما فى كل حال (الالشرط) منها انها رديئة فلا ترد عملا بالشرط وكذا
لو قالت له خذها دون تقليب ولا اعرف هل هى رديئة او جيدة ولو قال وردت ردى من الخالع به لشم
الدراهم وغيرها (و) رد للزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالعت الزوجة
به زوجها و (استحق) بضم التاء وكسر الحاء أى نحو العبد أى رفع ملك الزوج عنه بثبوت
ملكه لغير الزوجة او حرية فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع
ان لم يعلم معا باسحقاقه فان علم معا به او علم الزوج به وحده فلا شئ له وبات وان علمت به
وخذها فلا خلع واما الموصوف والمثلى فتدفع له مثله فى الاولى والرابعة ولا شئ له فى الثانية
والثالثة فالصورة الثانية (و) رد (الحرام) حرمة اصلية الذى خالعت الزوجة زوجها به (كخمر)
وخنزير (و) شئ (مقصوب) او عارضة لخلق الله تعالى كام ولدان كان كل الخالع به بل (وان)
كان (بعضا) من الخالع به أى حكم بفسخه شرعا (ولا شئ له) أى الزوج عوضا عنه ان علم وحده
او مع الزوجة او لم يعلم معا ونحو الخمر فان لم يعلم معا المقصوب فعليه امثله وان علمت وحدها فلا
طلاق فى نحو الخمر والمقصوب ان وقع الخلع على عينه والابانت وعليه امثله من الحلال كحل وشاة
وهل يقتل الخنزير او يسرح قولان وتراق الخمر وهل تكسر او انيتها وتشق رقاقها ولا اختلاف
فان تخلت فللزوجة وان قال ان اعطى بقى هذا مشير الحراما سحرية فانت طالق واعطته ايا
فاطلاق رجعى فعلم ان ردت بمعنى لافعل وان الراد للدراهم الزوج وللقيمة الزوجة وللحرام
الشرع وفيه استعمال اللفظ فى حقيقته وبجازه اذ الاقل رد للمقبوض لا خذبله والثانى دفع
القيمة والثالث فسخ العقد قاله غ وشبهه فى الرد فقال (كأخيرها) أى الزوجة (دينا) لها حالا
(عليه) أى الزوج فى مقابلة طلاقها لانه تسليف جرائها انما يحصل عهدهما وتخلصها من سوء
عشرته لان تأخير الحال تسليف فريد التأخير وتسحق دينها حالا وبات منه وكذا تسليفها
ابتداءا ونهجهما اذ يناله عليها مؤبدا من بيع أو سلف على ان يطلقها لانه تسليف (و) كذا
على (خروجها) أى الزوجة (من مسكنها) الذى كانت ساكنة معه فيه واعتدادا خارجا فلا
يجوز ويجب عليه ما سكنها فيه الى تمام عدتها لانه حق لله تعالى فليس لاحد اسقاطه وقد
باتت منه واما ان خالعه على انها تدفع اجرة من مالها مع سكنها فيه الى تمام عدتها فهو جائز
لازم لانه حق لها اقله اسقاطه (و) كذا (نهيها) أى الزوج (لها) أى الزوجة (ما) أى دينها
مؤجلا عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول اجله كطعام او عرض من سلم فيبطل
التجهيل لانه من باب حط الضمان وازيدك اذ الزوجة حطت عنه ضمان الدين الى الاجل
وزادها عهدها او يبقى الدين الى اجله وقد باتت منه فلا رجوع له فى العصة (وهل كذلك) أى

ونهيها) أى الزوجة (قوله له أى الزوج (قوله مؤجلا) نعت دينا (قوله لانه) أى تجهيل
المؤجل (قوله تسليف) أى جرائها بطل عهدهما الخ (قوله واعتدادا) عطف على خروجها (قوله عليها) أى الزوجين
(قوله وفيه) أى مسكنها الذى سكنت فيه معه (قوله لانه) أى اعتدادا فى مسكنها (قوله اجرة) أى مسكنها

(قوله مطلقاً) أى سواء كانت من يسع أو من قرض (قوله لانه) أى الزوج الخعله لانه وقصد (قوله بحله) بفتح الحاء مثلاً (قوله ليسقط) بضم اليا وكسر القاف أى الزوج (قوله عن نفسه نفقة عدتها) أى فهو وسلف منه إياها جرحه نفقا (قوله فهو) أى التحجيل (قوله سلب) أى تسلب منه إياها (قوله جرح نفقا) أى له (قوله واعترض) بضم التاء وكسر الراء أى التعليل بالسلب الجار نفقا (قوله بقدرته) أى الزوج (قوله على إسقاطها) أى نفقة العدة (قوله بلفظ الخلع) إضافة للبيان (قوله لقولها) أى المدونة صلة تأويلان (قوله بحله) بكسر الحاء أى حلوه (قوله جاز) أى مضى ونفذ ١٨٧ (قوله ويرى) بضم الراء وشدا الدال

(قوله فنهى) أى الشارح

(قوله من حملها) أى المدونة

(قوله وغيره) أى ما لا يجب

قبوله (قوله لانه) أى الزوج

(قوله وسو) عطف على

نفقة (قوله فهو) أى تحجيله

(قوله وحملها) أى المدونة

(قوله على خلافه) أى

إطلاقها (قوله وفصل)

بفتحات منقلا (قوله ولا

يرد) بضم اليا وفتح الراء

(قوله وليس) أى تحجيله (قوله

ذلك) أى عطف على عليه

(قوله هو) أى على الرجعة

(قوله فانه) أى الطلاق

(قوله عنه) أى الحكم

وهى البينة (قوله فقبل)

بكسر الموحدة أى الزوج

(قوله ذلك) أى المال على

أن لا يراجعها (قوله وبانت)

أى انقلبت الطلقة الرجعية

بأداة (قوله بذلك) أى قبول

الزوج المدل على أن لا رجعة

له عليها (قوله من انقلاب

الخ) بيان لظاهر كلامه

(قوله وقرره) أى المتقن (قوله

الخلع بما لا يجب قبوله فى الفسخ الخلع بتجليل مالها عليه (ان وجب) عليه اقبوله قبل حلول
اجله كعين مطلقا وطعام وعرض من قرض لانه بحله ليسقط عنه نفقة عدتها وقيل ليسقط
عن نفسه سواء الخصومات وسواء الاقتضات فهو سلف جرح نفقا واعترض بقدرته على
اسقاطها بطلاقها بلفظ الخلع (اولا) يكون الخلع بتجليلها ما وجب عليها اقبوله قبل اجله
كنهاها بتجليل ما لا يجب عليها قبوله فى المنع بل هو جازم وطلاق رجعي لانه كمن طاق واعطى
فى الجواب (تأويلان) لقولها عن مالك رضى الله عنه واذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال
موجب قضاء على تجليله قبل حله جاز الخلع ورد الدين الى اجد له فنهى من حملها على اطلاقه
وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه بحله ليسقط عنه نفقة العدة وسواء الخصومات وسواء
الاقتضات فهو سلف جرح نفقا وجعلها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذى لا يجب قبوله
لا يجوز الخلع على تجليله والذى يجب قبوله يجوز الخلع على تجليله لهما ولا يرد الى اجدله والطلاق
رجعي وليس سلفا جرح نفقا لقدرته على خلعها بالمال بان يطلقة بلفظ الخلع (وبانت) من خالعت
زوجها بعوض بل (ولو بلا عوض) حيث (نص) بضم النون وشدا الصاد الموحدة (عليه) أى
لفظ الخلع (او على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لا قضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع
النص على الرجعة بائن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أى وبانت ان طلقها
بعوض ولو نص على الرجعة بان اعطته شيئا وقالت له طلقنى طلقة رجعية فاختذه منها وطلقة
طلقة رجعية فانه يقع بائنا لان حكم الطلاق بعوض المبنية فلا يخرج عنه النص على الرجعة
وكذا اطلاقها بلفظ الخلع بلا عوض مع النص عليها وشبهه فى المبنية فقال (ك) طلاقها رجعي
بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (فى العدة) من الطلاق الرجعي (على) شرط
(نقيا) أى الرجعة أى على أنه لا يراجعها فقبل ذلك فلا رجعة له وبانت بذلك عند ابن وهب
هذا ظاهر كلامه من انقلاب الطلقة الرجعية بائنة وقرره الشارح بقول مالك وابن القاسم
رضى الله تعالى عنهما انه خلع فيلزم به طلقة أخرى بائنة لان عدم الرجعة لازم للطلاق البائن
فالذى انشاء الاثنى غير الطلقة المقدمة وهذا هو المعتمد لظاهر ان قبل بلفظ وان قبل بغيره
فشكل بان من اركان الطلاق اللفظ واجب بان ما يقوم مقامه فى الدلالة على قبوله ينزل منزلته
كالخروج والدم الا فى افاده عب البنات محل الخلاف المذكور اذا اعطته على أن لا يرجع

الشارحان) أى هوام والباطى (قوله انه) أى اعطاء المال الزوج على أن لا رجعة له (قوله فيلزم) أى الزوج (قوله به) أى قبول

المال على أن لا رجعة له (قوله لان عدم الرجعة الخ) على أن لا يلزم به طلقة بائنة (قوله فالذى انشاء) أى الزوج بقبوله المال على أن

لا رجعة له (قوله وظاهر) عطف على خبرذا (قوله قبل) بكسر الموحدة أى الزوج المال على أن لا رجعة له (قوله بلفظ) صلة قبل

(قوله بغيره) أى اللفظ (قوله بان من اركان الطلاق اللفظ) صلة مشكل أى ولا لفظ هنا والكن يلزم من عدمه عدم فكيف

يلزمه طلقة أخرى (قوله مقامه) أى اللفظ (قوله على قبوله) أى حل العصة ورفع حلية التمتع بها (قوله ينزل منزلته) أى اللفظ خبر

أن (قوله الخلاف) أى فى انقلاب الطلقة الرجعية بائنة ولزوم طلقة أخرى بائنة (قوله اذا اعطته) أى الزوج مالا

(قوله وهى) أى المرأة الخ حال (قوله ففعل) أى قبل العشرة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اراه) بضم الهـ مز
 أى قبوله المال على ذلك (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى قبوله المال على ذلك (قوله ولم يفرق) أى ابن
 القاسم (قوله يتأول) بضم الياء (قوله على أنه) أى الزوج (قوله ذلك) أى المذكور عن ابن القاسم واشتهب (قوله اختلافا من
 القول) لجل قول ابن القاسم على قبض الزوج العشرة وقول اشتهب على عدمه (قوله وقال) أى ابن رشد (قوله صلحا) أى خاها
 (قوله وبذلك) أى المتقدم صلة تعلم ١٨٨ (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله اخذه) أى الزوج (قوله منها) أى
 الزوجة (قوله فى كونه)

واما اذا اعطته على ان لا رجعة له فخلع بثانية اتفاقا هذا الذى يفيد كلام ابن رشد فى البيان
 ونص السماع مثل مالك رضى الله تعالى عنه من الرجل يطلق امرأته واحدة ثم اعطته عشرة
 دنائير وهى فى عدمها على ان لا رجعة له عليها ففعل فقال اراه خاها قلت أنتراة تطليقة اخرى مع
 الاولى التى طلق قال نعم اراهما تطليقتين ابن رشد اما اذا اعطته على ان لا رجعة عليها فخلع
 يقع به على تطليقة اخرى واما اذا اعطته عشرة على ان لا يرجعها فقال ابن القاسم ذلك خلع
 ايضا يقع به على تطليقة اخرى ولم يفرق بين ان يكون قد قبض العشرة ولم يقبضها وقال
 اشتهب ان شاء راجعها فان راجعها رد عليها العشرة أى تركها لها ولا يأخذها منها ويحتمل ان
 يتأول قول ابن القاسم على أنه قد قبض العشرة فلا يكون ذلك اختلافا من القول وقال أيضا
 مائنه ولو قالت خذنى عشرة دنائير على ان لا رجعة لك على لكان صلحا باتفاق وبذلك كله تعلم
 ما فى كلام ابن الحاجب وابن عرفة ونصه اخذه مالا منها فى العدة على ان لا رجعة فى كونه
 خاها بالاولى او بالاخري ثانياها ان ترجع رد المال الا فى المصنف (قوله فى محل الاتفاق
 واما كلام المصنف فيصل على أنه خلع ويشمل صورتين وقد رأيت لابن يونس مثل ما لابن
 عرفة واعلمها طريقتان والله اعلم وشبه فى البيهوتة ايضا فقال (كبيها) من اضافة المصدر
 لمفعوله أى اذا باع الزوج زوجته مسغبة او غيرها فهو طلاق بائن (او تزويجها) كذلك أى اذا
 تزوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بائن وكذا بيعها او تزويجها من غيره وهو حاضر عالم
 ساكت اذا لم يكن هازلا فيهما ويشكل نكاحا لا يشهد ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها
 حتى تقهرت بتمه وصلاحه مخافة بيعها او تزويجها ثانية قاله مالك رضى الله تعالى عنه فى البيع
 وقيس عليه التزويج انما يطى ابن القاسم من باع امرأته او زوجها هازلا فلا شئ عليه ويحلف
 فى التزويج انه لم يرد طلاقها او مثله فى العتبية ابو الحسن فان زوجت او بيعت بحضوره فأنكر
 فلا شئ عليه (والفحشاء) للخمى من الخلاف (ثنى) أى عدم (الزوم) أى لا يلزم الطلاق الزوج
 (فيهما) أى بيع الزوجة وتزويجها وهذا قول ابن وهب والمذهب الاقول وهو قول ابن القاسم
 (و) بانتهى بكل (طلاق حكم) بضم فكسر وناصب فاعله (به) أى الطلاق على الزوج واقعه
 الزوجة او الحاكم بكعب او نشوز او اضرارا وفقد او اسلام او كمال عتق فان وقع الزوج
 مختارا وتنازعا فى صحته او لزومه فحكم به الحاكم فهو على اصله من كونه رجعا او بائنا (الا)
 الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلاء) أى حلف الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من اربعة

الزوجة (قوله فى كونه)
 أى اخذه المال نهائى ان
 لا رجعة له (قوله بالاولى) بضم
 الهـ مز أى الطليقة الاولى
 الرجعية تنقلب بائنة (قوله
 او بالاخري) بضم الهـ مز
 وابعام الخاها أى بطليقة اخرى
 بائنة (قوله فقد كى) أى
 ابن عرفة (قوله على أنه)
 أى اخذه المال منها على نفسها
 (قوله ويشمل) أى كلام
 المصنف (قوله الصورتين)
 أى اخذه على ان لا يرجعها
 واخذه على ان لا رجعة له
 عليها اذ لم يملك خلافا (قوله
 ولعلها) أى مالا بن يونس
 ومالا بن رشد (قوله مسغبة)
 أى جماعة (قوله فهو) أى
 بيعها (قوله كذلك) أى
 بيعها فى اضافة المصدر
 لمفعوله (قوله فهو) أى
 تزويجها (قوله من غيره) أى
 الزوج (قوله وهو) أى
 الزوج (قوله اذا لم يكن)
 أى الزوج (قوله فيهما) أى
 البيع والتزويج شرط
 كون كل منهما طلاقا بائنا

(قوله بشكل) بضم قفتح مثقلا أى يؤدب الزوج الذى باع او تزوج زوجته (قوله قيس) بكسر اقا ف (قوله اشهر
 عليه) أى البيع فى تشكيل الزوج (قوله فانكر) مفهوماً انه ان لم ينكر وسكت عالما طاعت عليه طلاقا بائنا (قوله وهو) أى الاول
 (قوله بكعب) أى باحد الزوجين موجب للغيار (قوله او نشوز) أى من الزوجة (قوله او اضرار) أى من الزوج (قوله او اسلام)
 أى من احد الزوجين الكافرين (قوله او كمال عتق) أى لامة ونزوجه رقيق (قوله فان وقع) أى الطلاق الزوج مختارا مفهوماً
 حكم به (قوله صحته) أى الطلاق وعدمها (قوله او لزومه) أى الطلاق وعدمه (قوله به) أى الطلاق (قوله فهو) أى الطلاق

(قوله والاولى) بفتح الهمزة في عبارة المثنى (قوله عدم نفقة) اي بدل عشر نفقة (قوله عدمها) اي النفقة (قوله موسرا) حال من الزوج (قوله ولا مال له) اي الزوج حال (قوله يملأها) اي الزوجة (قوله لي قدومه) اي الزوج (قوله ثم قدم) اي الزوج (قوله له) اي الزوج (قوله ومثله) اي شرط في الرجعة (قوله انظر) اي الزوج ١٨٩ (قوله به) اي مالها عليه

(قوله وانكركه) اي الزوج
ما دعت عليه به (قوله ووطن)
اي الزوج (قوله الصلح) اي
الخلع (قوله ثم رجع) اي ابن
وهب (قوله على الصورتين)
اي صورة الصلح عن دين في
ذمة يبعثه وصورة صطبه
على عطية منه لها جهلا
ظاناً انه وجه الصلح (قوله
ارادته) اي الخلع (قوله
معناه) اي قصد الخلع
(قوله ذكره) اي الخلع
(قوله بينهما) اي الزوجين
(قوله قصده) اي الخلع
(قوله في أنه) اي الطلاق
(قوله وهما) اي التأويلان
(قوله انه) اي الطلاق في
صورة الصلح والاعطاء (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
رجعية) اي طلقته (قوله
لانه) اي من طلق واعطى
(قوله روى) بضم فكسر
(قوله ذلك) اي طلاقه
(قوله وجه الخلع) اضافته
للبيان (قوله بينهما) اي
الزوجين (قوله ذلك) اي
الخلع (قوله له) اي الزوج
(قوله وتاؤل) بفتح تاء
مشقلا (قوله بالبينونة) تصوير
للقول الذي فيها (قوله عليه)
اي فرق ابن المواز (قوله

شهر وهو حوا اكثر من شهرين وهو فرق رجعي (و) الا الطلاق المحكوم به على الزوج (رجعي)
من الزوج (نفقة) للزوجة فرجعي والاولى وعدم نفقة ليشمل صبر بمعاذها لغية الزوج
ومسرا غيبة بعيدة ولا مال له يملأها ولم يجد من يسافها الى قدومه فطلقها الحاكم عليه ثم قدم
قبل انقضاء عدتها فله رجعتها (لا) تبين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعييا (شرط)
بضم فكسر (نفي) اي عدم (الرجعة) حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها
او من وليها او منه ومثله انت طالق طلاقا فليسكن بها نفسك فرجع القراني ان رجعية وافق جد
عج به قال وهو الارجح وقبل باثنتي وثلاث (اوطلق) الزوج زوجته طلاقا رجعييا واعطاه
مالا فرجعي (اوصلح) الزوج زوجته على مالها عليه سواء اقربه وانكركه (واعطى) الزوج
زوجته مالا وطاها فرجعي لان الطلاق بلا عوض في المسامتين ابن عاشر لم ار في ابن عرفة ولا في
غيره ما قرره تب من انه صالح عن دين في ذمته يبعثه بل الذي لابن عرفة الباجي ان صالحها
على عطية منه لها جهلا ووطن انه وجه الصلح فروى ابن وهب انها طاعة رجعية ثم رجع فقال
هو خلع وقاله ابن القاسم في المدونة اه وحمل الخط المصنف على الصورتين (وهل) يكون
رجعيا (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (او) هو رجعي في كل حال (الا ان يقصد) الزوج
(الخلع) فبائن لان الصلح قد يكون في غير مقابلة شيء لها عليه في الجواب (تأويلان) واپس معنى
قصد الخلع ارادته بافظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما ما اذ لو قصده باللفظ لم يكن نزاع في انه
بائن قاله احمد وهما فيهما اذا صلح واعطى واما اذا طلق واعطى فرجعي اتفاقا ثم لراجع انه
رجعي اذ ادعى ابن الناني ابن الحاجب وفيها فيمن طلق واعطى اكثر الروايات رجعية ضج
لانه بمنزلة من طلق واعطى لزوجته المتعة قال في التمهيد وروى عن مالك رضي الله تعالى عنه
انها واحدة باثنتي وفرق ابن المواز فقال ان كان ذلك على وجه الخلع فهي طلاق باثنتي وان
لم يجز بينهما ذلك فله الرجعة وتأول ابن السكاتب القول الذي في المدونة بالبينونة عليه ابو بكر
ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في موطن ابن وهب والاسدية والموازية
فيمن صلح واعطى لافين طلق واعطى قال في التمهيد وهذا هو الصحيح والنقل الذي في المدونة
ليس بصحيح ولا خلاف فيمن طلق واعطى انه له الرجعة لانه وجهها به بوطقها وابست من
الخلع في شيء ونقل ابن عبد السلام وغير واحد انهم صححوا الاقوال الثلاثة في كل من الثلاث
مسائل المتقدمة وهي اذا طلق واعطى واذا صلح واعطى واذا طلق طلاق الخلع من غير عوض
ثم قال والذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان محلها ما فيمن طلق واعطى لافين صلح واعطى لانه
بعد ان ذكر اختلاف الرواة واعتراض ابن عبد الرحمن وغيره قال وفي الموازية فيمن طلق
واعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح فهي باثنتي والافرجعية اه هذا هو الظاهر
والله اعلم (وموجبه) بضم الميم وكسر الجيم اي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبه (زوج)
اونائبه من ولي ووكيل (مكاف) بفتح الهمزة اي ما لم يمس فيه كفاة وهو البالغ العاقل ويحتمل

ابو بكر الخ) اي قال (قوله وهذا الاختلاف) اي في كون الطلاق رجعية او باثنتي (قوله فيمن صلح واعطى) خبره هو (قوله الاقوال
الثلاثة) اي كونها باثنتي وكونها رجعية وفرق محمد (قوله محلهما) اي التأويلان (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله واعتراض) عطف
على اختلاف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله من ولي) اي لصغير او مجنون (قوله ووكيل) اي عن رشيد

(قوله ان الضمير) أى فى موجب (قوله به) أى فطلاقه بوض (قوله اولى) أى بالجواز (قوله يكمل) بضم اليا موفى الكاف والميم مثقلا (قوله) أى السفيه ١٩٠ (قوله بدونه) أى خلع المثل (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى السفيه (قوله لانه) أى المال الخالع

ان الضمير للمال الخانع به أى مصيره وجبا على ما تزمه روية وغيره فلابد يجب بطلاق صبي ولا يجنون ان كان المكلف رشيدا بل (ولو) كان (سفيه) لانه ان يطلق بلا عوض فيه اولى اللغوى ويكمل لمخالع المثل ان خالع بدونه ضيق ظاهر كلامهم انه لا يبرأ الخالع بتسليم المال الخالع به له ابن عرفة ظاهر كلام المؤقتين كابن قحون والتسليم براءة الخالع يدفع الخلع له قلت لانه عوض عن غير مقول يستقل السفيه به فهو كهبة والخلاف المشار اليه به بلو اصله لابن الحاجب وابن شاس ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب اختلاف فى صحة خلع السفيه لانه عرفة ثم ذكر انه يجب صرف الخلاف الذى ذكره ابن شاس التكميل خلع المثل (او) وجبه (ولى) زوج (صغير) ويجنون حر او رق سواء كان الولي (ابا او سيدا او غيره) من وصى وحاكم ومقدمه اذا كان خلع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهم ما بغير عوض عند مال الله وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وحكى عليه الرجاء فى الاتفاق ويرده قول ابن عرفة اللغوى ويجوز ان يطلق على السفيه البالغ والصغير ونشئ يؤخذ له وقد يكون بقاء عصمة فساد الامر جهل قبل نكاحه او حدث بعده من كون زوجته غير محمودة الطريق اه وولى المجنون الحاكم او مقدمه ان جن بعد بلوغه ورشده والاب ثم وصيه ان جن قبله واتصل (لاب) زوج (سفيه) أى بالغ لا يحسن التصرف فى المال (و) لا (سيد) (عبد) (بالغ) فلا يجوز لهما ان يخالعا عنهما بغير اذنهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أى مضى ولزم (خلع) الزوج (المريض) مرضا مخوفا ولا يجوز الاقدم عليه لانه اخرج لوارث ولو كافرة او امة لاحتمال اسلام الاولى وتحير الثانية قبل موته ويجوز لطلاق المريض مرضا غير مخوف ولو طرفة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذى طلق فيه (ورثته) أى المريض زوجته التى طلقها فى مرضه المخوف حتى يخالعته به لانه ملكه قبل موته (دونها) أى المطلقة فى مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان ماتت قبله ولو طلقها وهى مريضة مرضا مخوفا لانه الذى اخرج نفسه واسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه فى ارثها بدونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المجهمة والتعسية مثقلة أى خبرها زوجها فى البقاء فى عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاخترت فى مرضه المخوف فراقه فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ملككة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثقلا أى ملكها زوجها عصمتا فى عصمته او مرضه المخوف فطلعت نفسها (فيه) أى فى مرضه المخوف وماتت منه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ولى منها) بضم الميم وفتح اللام أى حلفت زوجها على ترك وطئها أكثر من اربعة أشهر وهو حر او من شهرين وهو عبد ففترث له الاجل اربعة أشهر او شهرين ولم يقف ولا وعد بها فطلق عليه فى مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم ماتت من مرضه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (او) زوجة (ملاعنة) بضم الميم وفتح العين او كسرهما أى لاعنها زوجها القذفها بثنى حملها عنه او بالزنا وهو مريض مرضا مخوفا فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (او) عاق طلقها على فعلها فى عصمته او مرضه (وا) حنته (أى) الزوجة زوجها (فيه) أى مرضه المخوف فان ماتت منه ورثته

به (قوله يستقل السفيه به) نعت غير مقول (قوله فهو) أى المال الخالع به (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله انه) أى الشأن (قوله لتكمل) صلة صرف (قوله من وصى الخ) بيان لغيرهما (قوله من ذكر) بضم فكسر أى الاب او وصيه والحاكم او مقدمه (قوله لهم) أى الاب ووصيه والحاكم ومقدمه (قوله عليهم) أى الصغير والمجنون (قوله عليه) أى منع الطلاق عليهم ما بلا عوض (قوله يرد) بفتح فضم أى حكى الاتفاق (قوله ان يطلق) أى الولي (قوله جهل) بضم فكسر أى الامرته (قوله بعده) أى نكاحه (قوله من كون زوجته) أى الصغير او المجنون الخ بيان لامر (قوله قبله) أى بلوغه (قوله واتصل) أى استمرحونه بعد بلوغه (قوله لهما) أى اب السفيه وسيد البالغ (قوله عنهما) أى السفيه والعبد البالغ (قوله لانه) أى خلع المريض (قوله الاولى) بضم الهاء أى الكافرة (قوله الثانية) أى الامة (قوله قبل موته) تنازع

فهو اسلام وتحير (قوله لانه) أى المريض (قوله ملكة) أى المريض المال الذى خالعه به (قوله وهو) أى الزوج وان (قوله ويتم) بضم تاء أى كمل الاجل (قوله يف) أى يغيب الحشفة فى قبائها (قوله بها) أى الصبيثة (قوله فطلق) بضم فكسر مثقلا

(قوله الاولى) بفتح الهمزة في عبارة المصنف (قوله هذا) اي تزوجها غير (قوله عليه) اي الخلع في المرض (قوله لان مبرأتهما) اي
دعواه (قوله وانما هي) اي العدة (قوله وان كان قوله) اي ابن الحاجب الخ حال ١٩١ (قوله في انما اثرته الخ) صلة كلف

التشبيه (قوله لانما هي
بالكذب) علة كانشائه
(قوله ليخرجها الخ) لاعلة
الكذب (قوله فيه) اي
الاقرار (قوله والا) اي وان
كانت له ينسب على تطليقها
في صحته السابقة (قوله عل)
بضم العين (قوله بجمعة ضاها)
اي اليينة (قوله بها) اي
اليينة (قوله اذا العدة فيه)
اي الاقرار في الصحة بطلاق
متقدم انقضت كلها او
بعضها من الاقرار ايضا
علة لمقهور وموافقة (قوله
اليينة) اي على تطليقها
في الزمن المتقدم فالعدة من
بومه (قوله بهذا) اي ان
العدة من يوم اقرار الصحيح
(قوله ولم يرثها) اي الزوج
الزوجة (قوله ان انقضت)
اي عدتها قبل موتها (قوله
على دعواه) اي الزوج
(قوله ويرثه) اي الزوجة
الزوج (قوله اليينة)
تشهد له اي الزوج
بالطلاق في التاريخ المتقدم
فلا اثر له ان مات بعد تمام
عدته (قوله فان عت) اي
عدتها المبتدأة من اقراره
(قوله ثم مات) اي الزوج
(قوله وهذا) اي موته بعد
تمام العدة من اقراره (قوله
لما تقدم الخ) علة لاقتراق
اقرار الصحيح من اقراره

وان مات قبله فلا يرثها (او) تزوج في صحته كناية اوامة ثم طلقها ولو باننا في مرضه الخوف
ثم (اسلمت) الكناية (او عتقت) الامة في مرضه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها
(او) طلقها في مرضه الخوف وقت عدتها (وتزوجت) زوجها (غيره) فان مات المطلق من مرضه
لذي طلاق به ورثته وان مات قبله فلا يرثها البناني والاولى وان تزوجت غيره لان هذا ليس
ببائنا للخلع في المرض وانما هو مرتب عليه (وورثت) الماطقة في المرض الخوف (ازواجاً)
تزوجها كل منهم في صحته وطلقها في مرضه الخوف ومات منه ان لم تكن في عهدة زوج بل
(وان) كانت (في عهدة) لزوج حي (وانما يقطع) ارث المطلقة في المرض الخوف طلاقاً رجعيّاً
أو بائناً (!) (صح) ول (صح) (لزوج من المرض) الذي طلق فيه (يينة) اي ظاهرة لاهل المعرفة
(ولو) طلق طلاقاً رجعيّاً في مرض مخوف ثم (صح) منه صحة يينة ولا يرثها (ثم مرض) مرضاً
مخوفاً (فطلقها) في هذا المرض الثاني ثم مات منه (لم يرث) الزوجة زوجها في كل حال (الا) ان
يموت (في عدة الطلاق الاول) الرجعي الذي اوقعه في مرضه الاول وكذا اذا طلق في صحته
رجعيّاً ثم مرض مرضاً مخوفاً وطلقها في عدة الاول ولو قال لا في العدة لكان اولى اذ لعدة
لطلاق الثاني وعبرة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحته اليينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة
بالطلاق الثاني لانها لا تسأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول وان كان قوله قبل
عدة الاول بوهيم ان ثم عدة أخرى ومفهوم ثم مرض فطلقها انما ان طلقها في صحته اليينة وفي عدة
الرجعي الاول بقطع ارثها منه ان كان الثاني بائناً ولو مات في عدة الاول فان كان رجعيّاً
فمكن طلق في صحته رجعيّاً (والاقرار) من الزوج (به) أي الطلاق في الصحة (فيه) أي المرض
بان قال وهو مريض مرضاً مخوفاً طلقها وانما صحيح قبل مرضي هذا (كانشائه) اي الطلاق
في المرض في انما اثرته دونها ولا يقطع ارثها الا بصحة اليينة لانها بالكذب ليخرجها من
الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدتها على دعواه وان مات قبله فان كان الطلاق رجعيّاً
ولم تنقض عدته ورثتها والا فلا (والعدة) للطلاق الذي اقر في مرضه باقاعه في صحته السابقة
ابتدأها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها
او بعضها لانها فيه والعدة حق لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره واشهر قوله
اقراره انه ليس له يينة على ما اقربه والاعمال بمقتضاها لا ارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذي
شهدت بوقوع الطلاق فيه في التهمة فيعين شهدت عليه اليينة انه طلق زوجته منذ سنة
لخاصت فيها ثلاث حبس قال عدتها من الطلاق وان انكر المريض الطلاق وشهدت عليه يينة
به فالعدة من يوم الحكم فحصل انه ان اقر بما شهدت به اليينة في يوم الطلاق وان انكره في
يوم الحكم اقامه البناني ومفهوم فيه فهو موافقة اذ العدة فيه من الاقرار ايضا اليينة
وقد صرح المصنف بهذا في باب العدة بقوله وان اقر في الصحيح بطلاق متقدم استأنفت العدة
من اقراره ولم يرثها ان انقضت على دعواه وورثته فيها اي العدة المبتدأة من اقراره اليينة
تشهد له فان تمت ثم مات فلا اثره وهذا حصل افتراق اقرار الصحيح من اقرار المريض الذي
نكلم عليه هنا لما تقدم انها ارث المريض في العدة وبعدها الا ان يصح صحة يينة وقوله تشهد

المريض (قوله انها) اي الزوجة الخ بيان لما جحد من (قوله المريض) اي الذي اقر في مرضه بطلاقها قبله في صحته

(قوله) اي الزوج حال من المرض (قوله من انما) اي الزوجة الخ بيان الحكم الطلاق في المرض (قوله ان كان الطلاق) اي المشهود به (قوله لان موته) اي الزوج (قوله نقلها) اي الزوجة (قوله اليها) اي عدة الوفاة (قوله وعدة طلاق) عطف على عدة وفاة (قوله ولو كان) اي الطلاق المشهود به (قوله طعنه) اي الزوج المشهود عليه بالطلاق بعدم موته (قوله وبه) اي احتمال الطعن في الشهادة ولو كان حيا صلة يوجه (قوله يوجه) بضم الياء وفتح الواو والجيم مثقلا (قوله ارثها) اي المشهود بطلاقها بعدم موته (قوله اياه) اي الزوج المشهود عليه بهذه (قوله بايقاعه) اي الطلاق (قوله في صحته) اي الزوج (قوله حيث اسندته) اي البيعة الطلاق المشهود به (قوله لها) اي ١٩٢ صحة الزوج (قوله وبان مما شرته الخ) عطف على جملة اي الزوج (قوله اياها) اي الزوجة

له وكذا عليه وهو صحيح منكر فالعدة من اليوم الذي شهدت البيعة بوقوع الطلاق فيه في الصور الاربع وهي اقرار به صحيحا او مريضا وانكاره اياه صحيحا او مريضا مع قيام البيعة عليه اولا واما ان انكر الصحيح وشهدت عليه البيعة فاعادة من يوم الحكم (ولو شهد) بضم فكسر اي شهدت بيعة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن او الرجعي في مرضه او صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومان وهو معاشرتها معاشرة الزوج لزوجته وكان تأخيرهم رفع الشهادة لئلا تم اعذار كغيرهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) الخوف له من انها ترثه ابد او تعد من يوم وفاته ان كان الطلاق رجعا عدة وفاة لان موته نقلها من عدة الطلاق اليها وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به باثنا وقال عجز ظاهر ما لاي القاسم انما تعد عدة وفاة ولو كان باثنا لاحتمال طعنه في الشهادة ولو كان حيا وبهذا يوجه ارثها اياه مع شهادة البيعة بايقاعه في صحته حيث اسندته لها وبان معاشرته اياها الموت منزلة منزلة تكذيبه البيعة فان لم تعذر البيعة في تأخير ارفع بطلت شهادتهم ولا تعذر بالجهل ولو شهدت بيعة على زوج ميتة بانها بائن منه قبل موته وعجز عن تجربتها فلا يرثها (وان اشهد) الزوج (به) اي انشاء الطلاق والاقرار به اثنا وبانها ومنها وصلة الشهد (في سفر) مثلا اي او حضر (ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي اشهد بطلاقها اي اقر بوطئها او ثبت بيعة (وانكر) لزوج (الشهادة) اي الاشهاد وكذب البيعة فيه (فرق) بضم الفاء وكسر الراء مشددة بين الزوج والزوجة التي اشهد بطلاقها وتعد من يوم الحكم بالتفريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حدة عليه) اي الزوج واستشكل عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة واجاب ابن الموار بانها لما كانت تعد من يوم الحكم بافراق كان كمن وطئ زوجته والابري بانها على حكم لزوجية الى الحكم بالفراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم به والمأزى بانها كمن اقر بزوجها مع عدمه وباحتمال نسبانه الاشهاد وفي المدونة واذا بلاها موت زوجها الغائب فعدتها من يوم موته فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها فلا حدة ادع عليه او قد حلت اه (ولو بانها) اي الزوج زوجته في مرضه الخوف (ثم تزوجها) اي الزوج الزوجة التي بانها في مرضه (قبل صحته) اي الزوج من المرض الذي بانها فيه (فسكالتزوج في المرض) الخوف في الفساد واستحقة القسح قبل وبعد لان فساد عدة مقدم ولها الاقل من المسمى وصادق المثل من الثالث ان مات بعد الدخول وبهجل فسخه

(قوله منزلة) خبر ان (قوله) تكذيبه اي الزوج من اضافة المصدر اقا عليه وتكميل عمله بنصبه البيعة (قوله ولا تعذر) اي البيعة في تأخير الرفع بالجهل اي بوجوب الرفع (قوله بانها) اي الميتة (قوله منه) اي زوجها (قوله وعجز) اي الزوج (قوله عن تجربتها) اي البيعة (قوله فلا يرثها) اي الزوج الزوجة (قوله) او الاقرار عطف على انشاء (قوله به) اي الطلاق (قوله ثلاثا) حال من الطلاق (قوله دونها) اي الثلاث (قوله او حضر) اي مفهوم سفر مفهوم موافقة (قوله ثبت) اي ووطئها (قوله كذب) بفتحات مثله لا اي الزوج (قوله فيه) اي الاشهاد بالطلاق (قوله واستشكل) بضم الذاء وكسر الكاف (قوله عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة) لان عدم الحدة يقتضي رد الشهادة

والعمل بقتضاها يقتضي الحدة (قوله بانها) اي الزوجة (قوله والابري) عطف على ابن الموار (قوله بنهما) اي الزوجين (قوله) الا بدليل الخ صلة متعلق على حكم واضافته للبيان (قوله به) اي الفراق (قوله والمأزى) عطف على ابن الموار (قوله بانها) اي الزوج (قوله وباحتمال نسبانه) اي الزوج الاشهاد عطف على بانها الخ ولا يخفى ان جواب ابن الموار جواب الابري معناه واحد (قوله) وقد حلت اي لمن اراد تزوجها بلا استئناف عدة (قوله في الفساد) صلة كاف التشبيه (قوله قبل وبعد) بالضم فيهما عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي البناء (قوله من المسمى الخ) بيان للاقل (قوله من الثلث) بيان للاقل (قوله ان مات) اي الزوج من مرضه

(قوله ادخال) خبر عنه (قوله انتفت) اي العلة (قوله لانها) اي الزوجة (قوله ترثه) اي الزوج الخ علة لا تنفت (قوله هي) اي العلة
(قوله انه) اي الزوج (قوله معرض) بفتح الراء مثله لا وعجاء المضاد قوله عليها صله بحرم قوله لانه اي خلفها (قوله وعليه)
عطف على عليها (قوله لانها) اي خلق الزوج واتته ثانياً خبر (قوله وان وقع) اي خلق المريضة (قوله فيها) اي المدونة (قوله
وهو) اي الزوج (قوله بجميع ما لها) صله اخذت (قوله ولا يرثها) اي الزوج ١٩٣ الزوجة ان ماتت (قوله تفسير)

خبر كون (قوله لاكثر)
راجع للتفسير (قوله
والاقل) راجع للخلاف
(قوله روي) بضم فكسر
(قوله وقف) بضم الياء وفتح
القاف (قوله فقول) اي
خيل (قوله وان صحت من
مرضها) مبالغة ثالثة في الرد
(قوله هو تأويل الخلاف)
خبر قوله (قوله للاقل) حال
من تأويل الخلاف (قوله
والاولى) بفتح الهمزة (قوله
عليه) اي تأويل الوفاق
(قوله وعليه) اي تأويل
الوفاق (قوله يوم الخلع)
نائب فاعل يعتبر (قوله ان
كان) اي الخلع (قوله اليه)
اي يوم موتها (قوله فان
كان) اي الخلع به الموقوف
(قوله اخذه) اي الزوج
الموقوف (قوله وان كان)
اي الموقوف (قوله اكثر)
اي من ميراثه (قوله له) اي
الزوج (قوله منه) اي
الموقوف (قوله له) اي
الزوج (قوله منه) اي
الموقوف (قوله وان صحت)
اي الزوجة من مرضها الذي
خالف فيه زوجها صحة يئنه

الا ان يصح صحة يئنه ولكن لها ميراثه بالنكاح الاول فان قلت علة منع نكاح المريض ادخال
وارث وقد انتفت هنا لان ميراثه بالنكاح الاول ولولم يتزوجها ما قلت بل هي موجودة وذلك انه
للميت يتزوجها احتمل انقطاع ارثها بصحة ما اليئنه ولما تزوجها اصابته ارثه ولو صح صحة يئنه فقد
نفاها من ارث معرض لانقطاع الارث لا ينقطع (ولم يجز) بفتح التحتية وضم الجيم اي يحرم
(خالع) الزوجة (المريضة) مرضاً مخوفاً عليها لانه اخرج وارث وعليه لانها اعانة على معصية
وان وقع لم يملك الطلاق وانتفى التوارث بينهما ولو مات احدهما في عدتها اتفاقاً (وهل يرد) بضم
ففتح مئة لا يخلع اي المال الخالع به كله لها ولورثتها وظاهر ولو صحت صحة يئنه وهذا تأويل
الخلاف (او) الذي يرد (المجاوز) بضم الميم وكسر الواو آخره زاي اي الزائد (لارثه) اي
الزوج ان لو كان وارثاً (يوم موتها) صله بالمجاوز (و) اذا كان المعتبر يوم موتها (وقف) بضم
فكسر اي المال الخالع به (اليه) اي يوم موتها في الجواب (تأويلان) فيها ما لا يرضى الله
تعالى عنه ان اخذت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها قال ابن القاسم
وانا ارى لو اخذت منه ما كثر من ميراثه منها لم يجز ولا يرثها او اما على مثل ميراثه منها فاقبل بخاف
ولا يوارثان عياض في كون قول ابن القاسم تفسير او اخذت فاقول ان لا اكثر والاقل وروي
عن مالك رضي الله تعالى عنه ويوقف المال حتى تصح او غوت فقوله وهل يرد اي الخالع به على
كل حال وان كان اقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها هو تأويل الخلاف للاقل وقوله
او المجاوز لارثه الخ هو تأويل الوفاق لا اكثر والاقل الاقتصار عليه وعليه فاختار هل يبعث
في قدر الميراث يوم الخلع فيتمتع الزوج الخلع ان كان قدر ميراثه او يعتبر يوم موتها فيوقف
الخالع به كله اليه فان كان قدر ميراثه اقل اخذ وان كان اكثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا
ارث به قال الشعبي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد وان صحت فباخذ جميع ما خالع به وبه يعلم
ان ما اقتضاه كلام المصنف من ان التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل
هما في الجواز وعدمه اقاده البناني (وان) وكل الزوج من يخالع له زوجته بقدر معلوم من نحو
الدنانير (منقصر وكيله) اي الزوج على الخلع (عن مساه) بضم الميم الاولى وفتح السين والميم
الثانية مشددة اي القدر الذي ساء الزوج الوكيل بان خالعها باقل منه بدون اذن الزوج
(لم يلزم) الزوج طلاق وزوجته باقية على عصمته الا ان تم الزوجة او الوكيل المسمى وليس
لزوج الامتناع من قبول اقسام الوكيل اذا تلحقه به منه (واطلاق) الزوج (له) اي الوكيل
على الخلع (او) اطلق (لها) اي الزوجة عن التقييد بقدر معلوم (خالف) الزوج (انه اراد خلع
المثل) بكسر فكسر اي لم يلزمه طلاق الا ان تم الزوجة او الوكيل ان لم يكن مستقياً والا قبل
قوله بلا عين ان كان قال لها ان اعطيتني ما خالعك به او ان دعوتني الى الصلح بالتعريف فان كان

منه في (قوله وبه) اي المتقدم (قوله يعلم) بضم الياء (قوله من ان التأويلين الخ) بيان لما
(قوله ثم) بضم فكسر اي تكمل (قوله عن التقييد) صله اطلق (قوله تمه) اي خلع المثل (قوله ان لم يكن) اي الزوج مستقياً
شرط في (قوله والا) اي وان كان مستقياً (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ان كان) اي الزوج

(قوله اضاف) اي نسب الوكيل (قوله لها) اي الزوجة بان قال وكنتي على ان تخالعهما او تخالعهن بكذا (قوله اوله) اي الوكيل بان قال على ان اخالعهن (قوله ولم يرضها) اي الخالعة لايها ولا له بان قال على الخلع (قوله من رضاع ولدها الخ) بيان لما (قوله بلا يمين) اي من الزوجة على اضرارها وزوجها اصله رد (قوله وصوب) بضم فس كسر مثقلا اي قول المتبسط يمين (قوله الذي الخ) نعت الضرر (قوله كونه) اي السماع ١٩٤ (قوله ان كانوا) اي الثقات وغيرهم (قوله فان قصد) اي ما تزم المال (قوله والا) اي

قال الى صلح بالتكثير او ان خالعتني على مال لزمه ما دفعته له ولو تافها (وان) وكنت من يخالعهما زوجها وبينت قدر ما معلوما كعشرة او اطلقت (زادوكيها) على ما سمعته له او على خلع المثل ان اطلقت (فعليه) اي وكيها (الزيادة) على المسمى او خلع المثل ولزم الطلاق وليس عاها الاماسمت او خلع المثل وسواء اضاف الخالعة لها ولا له ولا يرضها وان اطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل (وردة) بضم الراء وشد الدال (المال) الخالع به للزوجة وسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها او نفقة حل او اسقاط حضنة (بشهادة سماع) بلا يمين واولى بشهادة قطع قاله ابن رشد وقال المتبسط يمين رصوب (على الضرر) من الزوج لها الذي لها التطبيق به ولزمت البيئونة ولا يشترط كونه من الثقات وغيرهم فيكفي من احدهم ان كانوا مجاورين للزوجين عجم ان كان ملتزم المال غيرهما فان قصد فداها من ضرره رد له والا فلا (و) رد المال الخالع بها (اي يمينها) اي لزوجة عاها (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضررها بضررها او دوام شتمه بغير حق او اخذ مال او مشاركة او ايثار ضررة عليها في مبيت لا يغضه لها قاله في الشامل (او) يمينها مع شهادة (امرأتين) قاطعتين بالضرر وعمل فيه بشاهد او امرأتين ويعين لانه آله المال ومثله خلعها با. قاطع قصاص وجب لها عليه لثبوتها في الجرح بشاهد او يمين فان لم يؤل للمال كخلعها باسقاط حضنتها فلا يسقط التزامها بشاهد او امرأتين مع يمين على الضرر فان كانت شهادة الواحد او امرأتين بالسماع فقط لان في الشامل والخط وليس من الضرر تأديبها على ترك الهالة او الغسل من الجنابة فان شاء امسكها وادبها وان شاء خالعهما وبم له ما اخذ منه منها ولا يحمل له مضارتهما ان علم زناها حتى تقتدى منه رواد ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويندب له فراقها وان ضاررها حتى اقتدت منه بمال فلا يتم له ما يأخذ منها الا ان تشقه او تخالف امره (و) من ضاررها زوجها اضررها التطبيق به ولم تقم من اثباته وهي في عصمة فارادت تخالعه واشهدت يمينه بضرر زوجها بالها وانها تخالعه رتسقط حقها في الضرر وفي البينة الشهادة به وانها غير ملتزمة لهذا الاسقاط وانما توصل به الى خلاصتها منه وتكتمها من اثباته عليه ثم خالعهه معترفه بالطوع وعدم الضرر وانما اسقطت حقها فيه وفي البينة الشهادة به وفي البينة التي استرعتها اي اشهدت اسرا بما تقدم (لا يضرها) اي الزوجة (اسقاط البينة المسترعية) بضم الميم وفتح العين اذ قبحها الف وكتبت بصورة الباء لتجاوزها خمسة احرف (على الاصح) عند ابن داود كما له عن ابن الهندي وغيره والله بان ضررها يحملها على الاقرار بالطوع البهاني معني الاستعلاء اشهدا قبل الخلع انما هي اقتصدت من زوجها بشئ فليس طوعا منها ولا التزاما وانما يحملها عليه الضرر ورغبة في الراحة

وان لم يقصد فداها منه (قوله فلا) اي لا يرد المال للزوجة بل للزوجة (قوله عليه) اي الضرر (قوله قاطع) اي لاسماع (قوله بضررها) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله بضررها الخ) صلة ضرر (قوله وعمل) بضم العين (قوله فيه) اي الضرر (قوله لانه) اي النزاع (قوله آل) عدا الهمز اي رجع وماروا انتهى (قوله ومثله) اي الخلع بالمال في العمل في رده بشاهد او امرأتين ويعين (قوله وجب) اي ثبت (قوله لها) اي الزوجة (قوله عليه) اي الزوج بلجانيه عليها او على وليها (قوله لثبوتها) اي الاتصال الخ عدا قوله ومثله خلعها باسقاط قصاص (قوله فان لم يؤل) اي الخلع (قوله في الشامل) نعت قولان (قوله ويمتله) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله ولا يحمل له) اي الزوج (قوله زناها) اي الزوجة (قوله ويندب له) اي الزوج (قوله

فراقها) اي الزوجة التي علم زناها (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله واشهدت) اي سرا (قوله بضرر زوجها) من اي اخبرتها به (قوله وانها تخالعه الخ) عطف على ضرر (قوله به) اي الضرر (قوله وانها غير ملتزمة الخ) عطف على الضرر (قوله به) اي الاسقاط (قوله منه) اي الزوج (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله عليه) اي الزوج (قوله فيه) اي الضرر (قوله على الاقرار بالطوع) اي وامرها بخلافه (قوله اشهادها) اي الزوجة عدلين سرا

(قوله من ضرره) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج بما أسقطته عنه (قوله ابتلى) بضم التاء وكسر اللام (قوله بالأحكام) أي تنفيذها (قوله الأولى) بضم الهمزة ١٩٥ اشهادها على من سأل ما تقدم

(قوله وان كان الاسقاط في الجميع) حال (قوله قد يسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله فانه) أي الاسقاط (قوله لانه) أي الخلع (قوله لانها) أي الرجعية (قوله ظهوره) أي فساد (قوله الملكة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية واللام متعدي التي ملكها زوجها عصمت (قوله وهو) أي خلعها (قوله بعد الخلع) صلة ظهور (قوله ضعيف) خبر قول (قوله هذا) أي جعله على عيب خيارهم فقط (قوله وهو) أي عدم الرد (قوله لانه) أي الزوج (قوله ان صالحتك) أي خالعتك (قوله فصالحها) أي خالعتها (قوله بالمصالحة) أي المصالحة (قوله لوقوعه) أي طلاق البتة (قوله للطلاق) أي البتة (قوله وبطل) أي اتى ولم يقع (قوله الطلاق) أي المعلق على المصالحة (قوله لوقوعه) أي الطلاق المعلق على المصالحة (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله الطلاق) أي المعلق (قوله للمصالحة) أي المعلق عليها (قوله منكس) بضم الميم وفتح التثنية والكاف أي مقابله

من ضرره بها وانها متى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب القائق وغيره وهذا ثلاث صور صرح بها في التوضيح عن ابن رشد ونصه وان اعترف في عقد الخلع بالطوع وكانت استرعت فلها الرجوع باتفاق وكذا ان لم تسترعت فقامت لها ينة لم تكن علمت بها امانا كانت علمها فقيه نظروا الذي قاله ابن الهندي وابن العطار وغيرهم ان لها الرجوع ولا يضرها أيضا اسقاط الينة المسترعية ولا غيرها وهو اوصوب لان ضرره بها يحملها على ان تعترف بالطوع ومن ابتلى بالأحكام يكاد يقطع بذلك اه والاولى بحقيقة الاسترعا جعله على المسئلة الاولى وان كان الاسقاط في الجميع كما صرح به ابن رشد والله اعلم وقال ابو الحسن ولو كتب في الوثيقة طائفة غير مشكبة ضررا واسقطت الاسترعا في الاسترعا الى ابد غايته واقصى حدوده ونهايته فلا يسقط ذلك حقها لانها تقول لو لم اقل ذلك لما تخلفت منه عجز يفهم من كلامهم هذا انها لو اسقطت كل ينة تنسب لها بما ينافي ما اقربت به من الطوع وعدم الضرر فانه لا يلزمها (تنبيه) قوله المسترعية هو في النسخ بالياء المثناة تحت وقاعدة الخط ان الالف المتجاوزة ثلاثة احرف وليس قبلها ياء ترسم ياء مطلقا سواء كانت عن واو او ياء وهذا هو الراجح من ثلاثة اقوال وتقرأ القاء وقرأتها ياء لمن فاحش قاله اللقاني (و) رد المال المخالعة به (ي) تبين (كونها) أي الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف محلا (لا) يرد المال المخالعة به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقا (رجعية) لم تنقض عدتها لانها زوجة مملوكة العصمة فيلحقها الطلاق (او يكونه) أي النكاح فاسد اجمعا على فساد (يفسخ) بضم الفتحية (بلا طلاق) ككساح خامسة وعشر من نسب اورضاع او صهر فيرد المال المخالعة به لعدم معاذنة خالعه محلا واما المختلف فيه فلا يوجب ظهوره رد المال المخالعة به لمصادفته محلا عند القائل بحجته وخلع الملكة صحيح وهو رد لخلعها ولا تعذر بحملها قاله ابن عرفة (او) ظهور (عيب خياره) أي الزوج كعنته واعتراضه وخصائه وجنبه وجنونه وجذامه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالعة به اذ هو المعتقد وقوله السابق ولو طلقها او ماتا ثم اطاع على موجب خيار فكأعدم اه ضعيف او يحمل على الاطلاع على عيب خيارها فقط البتة اه اذ هو المتعين راجع ما كتبناه فيما تقدم ومثل عيبه عيبها (او قال) الزوج لزوجته (ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) او اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة او واحدة وكان طلقها قبل اثنتين ثم خالعتها بمال فيرد لها لعدم وجود الخلع محلا لوقوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحد اه اذ قول ابن القاسم وقال اشهب لا يرد الزوج على الزوجة شيئا اخذه في الصلح ابن رشد وهو الصحيح في النظر والقياس لانه ان قال لامرأته انت طالق البتة ان صالحتك فصالحها انما يقع عليه الطلاق بالمصالحة التي يجعلها شرط لوقوعه فالمصالحة هي السابقة للطلاق اذ لا يكون المشروط الاتباعا للشرط فاذا تسبقت المصالحة للطلاق صحت ومضت ولا يجب على الزوج رد ما اخذه منها وبطل الطلاق واحدة كان (او ثلاثا) لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسره عيسى انه جعل الطلاق سابقا للمصالحة وهذا منكس من قوله اذ لو تقدم الطلاق المصالحة لوجب ان يقع عليه بالمصالحة طلاقا ثانية ان كان الطلاق المعلق واحدة في المدخول

ومنكوس (قوله وهذا) أي وقوع طلاقا ثانية بالمصالحة

(قوله هو) اي ابن القاسم (قوله وجعل) بسكون العين مصدر مضاف لفاعله (قوله انما بناء) اي ابن القاسم جعل الشرط تابعاً للمشروط الخ خبر جعل (قوله انه حر على البائع) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله وليس ذلك) اي البناء (قوله لان قوله) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه ١٩٦ (قوله استحسن) خبر ان (قوله بانه) اي البائع (قوله عليه) اي البائع (قوله منه) اي البائع (قوله بطلقة العين)

بها وهذا لم يقله هو ولا غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسئلة الشرط تابعاً للمشروط انما بناء والله اعلم على قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبدك ان بيعتك فانت حر فباعه انه حر على البائع وليس ذلك بصحيح لان قوله في هذه المسئلة استحسن على غير قياس والقياس فيها القول انه لا شيء عليه لان العتق انما حصل منه بعد حصول العبد للمشتري بالشراء اه ابن عرفة اللخمي من قال انت طالق ان صالحتك فصالحها حنت بطلقة العين ثم رقع عليه طلقة الصلح وهي في عدته يملك رجعتها فلا يرد ما اخذ منها اه قتيبن ان قوله او قال ان خالعتك الخ هو قول ابن القاسم وهو معترض (لا) يرد المال المخالعة به (ان لم يقل) الزوج (ثلاثاً) بان اطلق او قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) اي الزوج الذي قال ان خالعتك فانت طالق (طلقة ان) واحدة بالخلع واحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق قاله اللخمي وانكره ابن رشد (وجاز) للخناع (شرط نفقة ولدها) اي ما تلده الزوجة لخالعة من زوجها المخالعة لها عليها وهو حل في بطن احين الخلع اي ما يحتاجه الولد (مدته رضاعه فلا نفقة للحمل) به اي فسقط نفقة حال حملها به تسقط مؤنة رضاعه مدته فلو قال وجاز شرط نفقة ما تلده رضاعه فلا نفقة للحمل لكان اظهر فليس مراد ما يقبأ من لفظه من انه حامل ومرضع فخالعها بنفقة الرضيع فسقط نفقة الحمل لانها لا تسقط في هذه الصورة انفاً وما ذكره المصنف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم وابن الماجشون والمغيرة الخزرجي لها نفقة الحمل اللخمي وهو احسن لانها حقان اسقطت احدهما فيبقى الآخر لصقلى وقاله سحنون وهو الصواب (و) ان خالعه ابرضاع ولدها ونفقة زوجها وغيره مدة رضاعه (سقط نفقة الزوج) المشروطة على الزوجة مع نفقة الرضاع (او) نفقة (غيره) اي الزوج كشرطه انفاً على اعل ولده الكبير او على اجنبى افاده الشارح في الكبير وت د هذا يقتضى انهما تلزمها اذ لم تصف نفقة الرضاع بان خالعه ابانها تنفق عليه او على ولده الكبير او ابويه او اجنبى متقين مثلاً وهو ظاهر وقول الشارح في الوسط وهو مذهب المدونة اي سقوط المضافة بدليل ما في كبيره وما غيرا مضافة فلم يظهر من النقل سقوطها وان ادعاء عجم (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر من الزوج على الزوجة في عقد الخلع كنفقة اعل ولدها سنة بعد مدة رضاعه فلا يلزمها الا نفقة مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذه الشرط وجاز بنفقة الرضاع ولزم وان كان فيها الغرر ايضاً لان الرضيع قد لا يقبل غيرها ولان ارضاعه قد يجب عليه اذ لم يكن له ولا ابويه مال والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم وقال الاكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوبه الاشياخ وبه العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك البناني محل الخلاف اذ لم يشترط الزوج نفقة المرأة على من ذكر عاش الولد او مات والا فيجوز عند ابن

اي البائع (قوله بطلقة العين) اي المملقة على الصلح (قوله وهي) اي الزوجة (قوله عليها) اي النفقة صلة (قوله وهو) اي ما خالعه بان نفقة مدة رضاعه (قوله اي ما يحتاجه الولد) تفسير لنفقة (قوله فسقط) اي عن الخالعة (قوله مدته) اي الرضاع (قوله فلو قال) اي المصنف تفريع على شرح عبارته بما تقدم (قوله اظهر) اي في الدلالة على مراده (قوله فليس مراده) اي المصنف تفريع على الشرح المتقدم (قوله من لفظه) صلة يقبأ من (قوله من انها حامل الخ) بيان لما (قوله لانها) اي نفقة الحمل الخلة لكونه لم يرد لها (قوله وهو) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله لانها) اي نفقة الحمل ونفقة الرضاع (قوله وقاله) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله مدة رضاعه) اي ولدها تنازع فيه رضاع ونفقة (قوله انما) اي نفقة الزوج او غيره المشروطة على المرأة (قوله تلزمها) اي النفقة الزوجة (قوله)

بان خالعه ابانها تنفق الخ) تصوير لخالعها غيرها مضافة لنفقة الرضاع (قوله وهو) اي لزومها (قوله اي سقوط) القاسم المضافة) تفسير لهو (قوله وان ادعاء) اي سقوطها الخ حال (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الغرر حال (قوله لان الرضيع) تنازع فيه جازولزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من ذكر) اي من الزوج او غير (قوله والا) اي وان كان شرطاً عليه نفقة من ذكر ولومات الولد

(قوله التزم) بضم التاء وكسر الزاي (قوله به) اي بنفقة (قوله عدم) بضم فكسر (قوله فذا) اي الاقوال (قوله ان كان) اي تزوجها شرط في مقدري يلزمها عدم تزوجها (قوله والا) اي وان كان لا يضر الولد (قوله فلا يلزمها) اي واولها يلزمها مطلقا وثانيها لا يلزمها مطلقا (قوله ذلك) اي السقوط (قوله والا) اي وان لم يكن السقوط عادتهم (قوله استغناؤه) اي الرضيع (قوله مدته) اي الرضاع (قوله لانه) اي النفقة وذكره لانه كبر خبره (قوله كسائر) اي باقي (قوله ولا يدفع) بضم الياء اي المأخوذ من تركتها (قوله موته) اي الرضيع (قوله تمامها) اي مدة الرضاع (قوله فبوقف) اي المأخوذ من تركتها (قوله يدفع) بضم الياء (قوله منه) اي الموقوف (قوله قبل تمام) صلة انقطع (قوله المخالعة) بفتح اللام ١٩٧ (قوله اي اجرة الخ) تفسير النفقة

الابقا وشارد (قوله) اي المخالعة (قوله ملكهما) اي الابق والشارد (قوله عنها) اي المرأة (قوله ودخلا) اي الابق والشارد (قوله في ملكه) اي الزوج (قوله ذلك) اي المذكور من اجر التحصيل والطعام والشراب (قوله في عمل) بضم الياء (قوله به) اي لشرط (قوله ومثله) اي الشرط (قوله رجوعه) اي لا لشرط (قوله وتقديم) عطف على رجوع (قوله تعارضهما) اي العرف والشرط (قوله نفقته) اي الجنين (قوله لدخوله) اي الجنين (قوله في ملكه) اي الزوج (قوله واحد) نعت ملك ان قوته ومضاف اليه ان لم يتونه (قوله احدهما) اي المتخالفين (قوله بهما) اي المتخالفين (قوله بهما) اي الام وولدها (قوله فالاولى) بفتح الهمزة فربيع على اي المتخالفين الخ (قوله

القاسم وغيره قاله في ضيق وفي التصفية

وجاز قول واحد احيى التزم * ذال وان مخالعة به عدم

ويصح حل قوله وزائد شرط على ما يعم غير النفقة كشرطه عليها ان لا تتزوج بعد الحلولين فانه لغو ابن رشد اتفاقا واما الى مدة فطامه فثالثها ان كان يضر الولد والا فلا انظر ابن عرفة وشبهه في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) اي الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن امه ما بقي حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية النفقة افادته او الحسن على المدونة ومثل موته استغناؤه عن الرضاع قبل تمام الحلولين (وان ماتت) المخالعة بنفقة الرضاع قبل تمام مدته فعلى التمام فيؤخذ من تركتها ما يقيم الحلولين لانه دين ترتب في ذمتها كسائر الدين ولا يدفع لايه لاحتمال موته قبل تمامها فيوقف بيد عدل وكلما مضى أسبوع واشهر يدفع منه نفقته فان مات الولد فالظاهر رجوع الباقي لوثة امه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئا فان نفقة الولد واجرة رضاعه على ابيه (وان انقطع لبنها) اي المخالعة قبل تمام مدة الرضاع فعلى نفقة التمام فان هجرت عنها فعلى الاب (او ولدت) المخالعة بنفقة رضاع حملها (ولدين) او اكثر (فعليها) نفقة جميع ما ولدت فان هجرت فعلى الاب ويرجع عليها ان ايسرت (وعليه) اي الزوج (نفقة) العبد (الابقا) البعير (الشارد) المخالعة بهما اي اجرة او جعل خصمها ما وطعها ما وشرا بهما من وقت وجد انهما الى وصولهما لانه ملكهما ما قدر زال عنها بمجرد عقد الخلع ودخول ملكه في كل حال (الشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف والظاهر رجوعه لقوله وان ماتت وما بعده وتقديم الشرط على العرف عند تعارضهما (لا) يلزم الزوج (نفقة) ام (جنين) مخالعة به (الا) اي لكن تلزمه نفقته (بعد وضعه) اي الجنين لدخوله في ملكه بمجرد وضعه (وأجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة اي المتخالفان بجنين (على جمعه) اي الجنين بعد وضعه (مع امه) في ملك واحد اما يبيع احدهما ما يملكه لا يتزاور بهما الواحد ولا يكتفي بجمعهما في حوزة التفريق هنا بعوض فالاولى واجبر بالالف التنسية ويجاب بانه استغنى عنها بجعل على جمعه الخ نائب فاعل اجبر وهذا يستلزم جمعهما معا (وفي) كون (نفقة) غرة (مخالعة) اي يظهر (صلاحها) قبل ظهورها او بعده من سقى وعلاج على الزوجة لتعذر تسليمها شرعا وعلى الزوج لان ملكه قد تم ولا جائحة فيها (قولان) لشيخ عبد الحق

بانه اي المصنف (قوله عنها) اي الف التثنية (قوله وهذا) اي جعل على جمعهما نائب فاعل اجبر (قوله جبرهما) اي المتخالفين (قوله قبل ظهورها) اي الثمرة صلة مخالعة (قوله او بعده) اي ظهورها (قوله من سقى وعلاج) بيان لنفقة (قوله على الزوجة) خبر بكون المضاف لاسمه (قوله لتعذر تسليمها) اي الثمرة التي لم يبد صلاحها لكون نفقتها على الزوجة (قوله او على الزوج) عطف على الزوجة (قوله لان ملكه) اي الزوج الثمرة التي لم يبد صلاحها قد تم لكون نفقتها عليه (قوله ولا جائحة فيها) اي الثمرة المخالعة بها حال معناه ان نفقت او تفت بكل نحو جرادا وسعوم او برد فانه لا يدفع للزوج عوضها

(قوله فالمناسب لاصطلاحه تردد) اي لانه المتأخرين لعدم نص المتقدمين تفريغ على قوله لشيوخ عبد الحق (قوله وان هذا الخ) عطف على ان معنى الخ (قوله فان كان بداصلاحها الخ) مفهوما لم يبدصلاحها (قوله فعليه) اي الزوج (قوله واقرنت) اي المعاطاة (قوله ارادته) اي الخلع (قوله بها) اي المعاطاة (قوله ان قصد) اي الزوج (قوله اخذ) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله رواية ابن وهب) من اضافة ١٩٨ المصدر لفاعله (قوله من ندم الخ) مفعول رواية (قوله نردك الخ) اي وحصل الرد

منهما (قوله فهي) اي الرد منها وانته لتأنيث خبره (قوله فيتمقرر) اي الطلاق (قوله ان اخذ) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله وانقلبت) اي انصرفت الزوجة لاهلها مثلا (قوله هذا) اي الذي دفعته للزوج (قوله بذلك) اي الطلاق (قوله ولم يسميها) اي الزوجان (قوله عرفهم) بضم فسكون (قوله انه) اي الشان (قوله منه) اي الزوج (قوله ما يغضها) اي الزوجة (قوله اليه) اي الزوج (قوله فهو) اي المذكور (قوله بحيث يرى) بضم الباء الخ تصوير للطول جدا (قوله على انه) اي الزوج (قوله فيختص) اي الاقباض او الاداء (قوله به) اي المجلس (قوله به) اي الاختصاص بالمجلس (قوله قبوله) اي الغالب (قوله النصف) اي للمال الخالع به (قوله والا) اي وان لم يكن عتق (قوله قبل) بضم فكسر (قوله تفسيرها) اي الزوجة الالف (قوله ان وافقها) اي الزوج

قبل فالمناسب لاصطلاحه تردد ويحجب بان معنى وبالتردد الخ ان وجد في كلامي فقد اشرت به الخ وان هذا اذا خلى في قوله وحيث ذكرت قولين الخ فان كان بداصلاحها ولم يتحج لكثرة كلفة فعلية اجرة جذها الا لشرط (وكفت) في عقد الخلع (المعاطاة) اذا جرى العرف بتم في الخلع او اقرنت بما يدل على ارادته بها ففي معام ابن القاسم ان قصد المصلح على ان اخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل انت طالق وروى البايع رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال اهلها نردك ما اخذنا منك وتردنا اختنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي تظلمة ابن عرفة فيتمقرر بالفعل دون قول وفي المدونة ان اخذ شيئا منها وانقلبت وقالت هذا بذلك ولم يسميها طلاقا فهو طلاق الخلع اه وكن عرفهم انه اذا حصل منه ما يغضها واخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وخرجت من الدار ولم ينعها فهو طلاق (وان علق) بضم فكسر منقلا اي الطلاق (بالا قباض او الاداء) بان قال الزوج ان قبضتني او اديتني كذا فانت طالق (لم يختص) الاقباض او الاداء (بالمجلس) الذي علق فيه فتي اقبضته او اديته فاقاله طلاق منه سواء قبلت منه في المجلس او لا عند المصنف وابن عرفة وقيد ابن عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جدا بحيث يرى ان الزوج لم يجعل القلب اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقرينة) دالة على انه اراد الاقباض او الاداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع (الف) دورهم مثلا وفي البادراهم مختلفه ولم يفتن شيئا منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله فان لم يكن غالب فيلزم في الاثنين النصف من كل منهما ومن الثلاثة الثلث من كل منها ومن الاربعة الربع وهكذا فان لم يبين نوع الالف حال على المتعارف ان كان ولا قبلت تفسيرها ان وافقها بالايعين والافيين ولم يقع طلاق ان نكحت افاده عبت وت وحكم غير التقدين كذلك كالحالفة بعدد من شياء مثلا وهذا نوعان طلب احدهما فيلزم فان انت بغيره فلا يلزم (ولم) (البنوثة) اي الطلاق البائن بمجرد تحقق العلق عليه (ان قال) الزوج لزوجته (ان اعطيتني الف) من الدواهم او الدنانير او الضان او الغنم والتم (فارقك) بصيغة الماضي (او افارقك) بصيغة المضارع فان اعطته الالف من غالب ما هي في المجلس او بعده ان لم توجد قرينة تخصه بانت منه بالانشاء طلاق هذا ظاهر المدونة قال فيها ان قال لها ان اعطيتني كذا فانت طالق فلها ذلك ان اعطته قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرئ يملك او الى اجل لها ذلك ما لم توقف او توطأ فيبطل ما يدها اه وفي معام ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قال لاخرأته اقبضتني ديني وافارقك فقبطته ثم قال لا افارقك حق كان لي عليك فاقبضتني قال ارى ذلك طلاقا فان كان على وجه التقية فان لم يكن على وجهها احلف بالله انه لم يكن علي وجهها ويكون القول قوله ابن رشد رحمه الله اذا ثبت انه

الزوجة على ما فسرت به (قوله والا) اي وان لم يوافقها على ما فسرت به (قوله كذلك) اي يحكم التقدين في لزوم القالب كان دفعا وقولا (قوله كالحالفة بعدد من شياء مثلا الخ) تمثل غير التقدين (قوله نوعان) اي كضان ومعز وحمور وسود وعراب وبحث (قوله تخصه) اي المجلس (قوله منه) اي الزوج (قوله فلها ذلك) اي الطلاق (قوله فقبطته) اي الزوج الدين (قوله ثم قال) اي الزوج (قوله قال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الف) بضم الهاء وكسر اللام اي الزوج (قوله انه) اي الكلام

= (قوله وجهها) اي القدية (قوله قامت) اي شئت (قوله عليه) اي البساط (قوله واقرا) اي الزوج عطف على قامت به بينه (قوله به) اي البساط (قوله ذلك) اي البساط (قوله بقريته حال) اضافته للبيان (قوله وانه) اي الزوج (قوله علقه) اي الزوج الطلاق (قوله في صورتين) اي ان اعطيني فارقتك وان اعطيني افارقتك (قوله الشرط) اي ان ورطها (قوله عدم الزوم) خبر مفهوم (قوله وهو) اي عدم الزوم ان فهم الوعد ولم يورطها (قوله ١٩٩ من عدم لزوم الوفاء بالوعد) بيان للشهور

(قوله مورد) بفتح فسكون
فكس خبر قرأتين (قوله فرق)
بفتح فسكون (قوله وكونها)
اي المبنونة (قوله به) اي
كونها بالثلاث (قوله
ومذهب المدونة) مبتدأ
ومضاف اليه (قوله انه)
اي الشأن الخبر مذهب
(قوله انها) اي الواحدة
(قوله وان لم يتم) حال (قوله
واستشكل) بضم التاء وكسر
الكاف (قوله شرطها) ا
اي الزوجة فهي من اضافة
المصدر لقاعله (قوله لبنونتها)
اي الزوجة (قوله بواحدة)
لانها في نظير الالف (قوله
بانه) اي الشأن (قوله لها)
اي الزوجة (قوله انه) اي
الشأن (قوله لا كلام لها)
اي اذا طلقها واحدة
بالالف رقدت ثلاثا
(قوله به) اي اشتراط مالا
يفسد (قوله انه) اي اشتراطها
الثلاث (قوله تقيده)
بفتح فسكون مثقلا كما
في مدد القاموس اي اتقاء
(قوله غلبة) اي قوة وكثرة
(قوله كره) بضم فسكون
(قوله صح) اي تم ولزم المال

كان على وجهها ببساط قامت عليه بينة مثل ان تسأله ان يطلقها على شيء تعطيها اياه فقال لها
اقضيني ديني افارقتك وما اشبه ذلك او اقر به على نفسه فان ثبت ذلك بينة او اقر به على نفسه
كان خلعاً ثابتاً (ان فهم) بضم فسكون بقريته حال او مقال كقئ شئت والى اجل كذا وانائب
فاعل فهم (الالتزام) للفرق وانه علقه على اعطائهم ما ذكره في صورتين (او) لم يقمهم الالتزام
بل فهم (الوعد) بانه يطلقها ان اعطته ما ذكره فيهما فان اعطته ما ذكره فيلزمه تطلقها (ان) كان
(ورطها) بفتحات مثقلا اي ادخل الزوج زوجته في ورطه اي كلفه ومشقة بسبب قوله
المذكور بان باعت متاعها لتدفع له ثمنه ابن الحاجب ومثل ان اعطيني القافان طالق فان
فهم منه الالتزام لزم وان فهم منه الوعد ودخلت في شيء يسببه فقولان ومفهوم الشرط عدم
اللزوم وهو الجارى على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد ونظم عج الفرق بين الوعد
والالتزام فقال قرائن الاحوال وسوق الكلام * مورد فرق بين وعد والالتزام
(او) قالت (طلقني ثلاثا بالالف فطلقها طاعة) واحدة (قوله لهما) الالف لان قصدها المبنونة وقد
حصلت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعي هذا قول ابن المواز
ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الالف في نظير
الواحدة التي اوقعها والظاهر انها بائنة لوقوعها في مقابلة عوض وان لم يتم وقيل يلزمها ثلاث
الالف واستشكل مذهبها بان شرطها الثلاث لا فائدة فيه لبينونتها واحدة واجاب ابو الحسن
بأنه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج ان صالحها فاذه عب البناي
قول مذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الخ فيه نظر وانظرن انه باطل وفي ايضاح المسالك
للوائشر بسى والمذهب انه لا كلام لها وصحح ابن بشير تصوير اللغى على القاعدة يعني قاعدة
اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا واختار بعضهم انه بقيد تقيده غلبة الشفاعة لها في
مراجعتها على كره منها اه ومثله في التوضيح ابن عرفة اللغى عن محمد ان اعطته مالا على
طلاقها ثلاثا فطلقها واحدة صح له ولا حجة لها لنيلها بالواحدة ما تنال بالثلاث وأرى ان كان
عازما على طلاقها واحدة فلها الرجوع بكل ما اعطته لان الماتنتين اعطته وان كان راغباً في
امساكها فرغبت في الطلاق فلا قول لها (وبالعكس) اي قالت طلقني واحدة بالالف فطلقها
بها ثلاثا فلزمها الالف هذا مذهب المدونة وغيره الحصول غرضها وزيادة قاله نت واستظهر
ابن عرفة رجوعها عليه في هذه بالالف مع لزوم الثلاث ونصه عقب ما تقدم عنه وان كان رغب
في طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة فطلقها ثلاثا لزم ولا قول لها وأرى ان كان راغباً في
طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة ان ترجع بجميع ما اعطته لانها انما اعطته على ان
لا يقع الاثنتين لتحل له من قبل زوج ان بدا لها قالت الاظهر رجوعها عليه بما اعطته مطلقاً لانه

(قوله له) اي الزوج (قوله ان كان) اي الزوج (قوله لا اثنتين) عله اعطته (قوله وان كان) اي الزوج (قوله بها) اي الالف (قوله
غيرها) عطف على المدونة (قوله في هذه) اي طلقني واحدة بالالف فطلقها ثلاثا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله عنه) اي ابن عرفة
قوله وان كان) اي الزوج (قوله لهما) اي الزوجين التراجع (قوله مطلقاً) اي عن التقييد برغبته في طلاقها (قوله لانه) اي الزوج

(قوله بطلاقه) صله يعينها (قوله بعده) اي الشهر (قوله لزمه) اي الطلاق الزوج (قوله بائنا) حال من فاعل لزم (قوله ولا شيء له) اي الزوج (قوله كذلك) اي في الحال ٢٠٠ (قوله فهم) بضم فكسر (قوله بفهم) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي الغدر (قوله

او آخره) اي الطلاق (قوله عنه) اي الغدر (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله نعمم) اصله تنعمم فحدث منه احدى التامين تخفيفا (قوله كذلك) اي بفتح الميم وسكون الراء (قوله قصر) بفتحات مثله لا اي الزوج (قوله مقبوضة) حال من يد (قوله قال) اي ابن عبيد السلام (قوله لانه) اي الزوج الخ علة اقرب (قوله ابائنا) اي الزوج الزوجية (قوله مجوزا لذلك) اي خلويدها حال من فاعل ابان (قوله والاكثر) عطف على ما لك (قوله لا تلمه) اي البيئونة الزوج (قوله واستحسنه) اي عدم اللزوم (قوله ان كان) اي الطلاق (قوله مشاركة) بشد الراء (قوله وعند الجدد) بكسر الجيم عطف على مشاركة (قوله قال) اي اللحنى (قوله مدعية) حال من فاعل خالعت (قوله كاذبة) حال من فاعل مدعية (قوله او يعين لها فيه شبهة) مفهوم ما لا تنهيه لها فيه (قوله بعوضه) اي مثل الموصوف بقيمة المعين الذي لها فيه شبهة (قوله

بطلاقه) ايها ثلما يعينها الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفا جعلها ايام محلا لافسسي عشرته لبطلة فاحتمل الاول (او) قالت المرأة لزوجها (أبني) بفتح الهمزة وكسر الموحدة والنون مشددا اي طلقني طلاقا بائنا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقته بكيم الرميها الاثم ولزمه الطلاق (او) قالت له (طلقني نصف طلاقه) مثلا بألف فقال لها انت طالق نصف طلاقه بزمه طلاقه كاملة ولزمه الاثم (او) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف اي اجمعه طرفا له (ففعول) الزوج ما طلبته ومنه بائنا في جميع الشهر فقد لزمها الاثم التي عينتها فان طلقها بعد لزمه بائنا ولا شيء له (او قال) الزوج لزوجته انت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فبالت) الزوجية طلاقها بالالف (في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسعى كذلك ومثله اذا قالت طلقني بألف غدا فطلقها في الحال فيستحق الف ان فهم منها قصد نهجيل الطلاق اولم يفهم منها شيء فان فهم تخصيص الغدر فلا يلزمها شيء اذا قدم الطلاق عليه او اخر عنه ولزمه الطلاق البائن على كل حال (او) رأى في يدها ثوبا باطلا: هرويا فقال لها انت طالق (بهذا) الثوب الذي في يديك (الهروي) بفتح الهاء والراء وشدة الياء نسبة الى هراة احدى مدائن خراسان تصنع بها الثياب وكانت سادة العرب نعمم بعمامتها فاعطته ما في يدها (فاذا هو) ثوب (هروي) بفتح الميم وسكون الراء نسبة الى هروى كذلك بلد بخراسان يلبس ثوبها خاصة الناس ويقال في نسبة الاثم اليها هروى بزيادة الزاى على خلاف القياس فلهذا لزمه البيئونة بالهروى الذي اعطته له لتعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته وكذا بزمه الدراهم او الدنانير المحمدية فاذا هي بزيادة وأما ان خالعتها بثوب هروى موصوف قد فعت له ثوبا فظهر هروى فاعلمها ابد الهه هروى وانطاع لازم وان قال ان اعطيتني ثوبا هرويا فانت طالق فاعطته هرويا فلا يلزمه طلاق (او) خالعتها (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أي يدها وذكراها باعتبار كونها عضوا شيء (مقول) بضم الميم الاولى وفتح التاء والميم الثانية والواو مشددة اي شيء له قيمة شرعية ولو يسيرا كدراهم فتمت لزمه البيئونة بما في يدها فقط (اولا) بسكون الواو ومحقة فاى اولى فيهما مقول بان لم يكن فيها شيء او فيه نحو حصاة فتبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الاقرب وهو قول عبد الملك لانه ابائنا مجوزا لذلك ولما لك رضى الله تعالى عنه والا كثيرا لزمه واستحسنه اللحنى ان كان عن مشاركة وعند الجدد قال وانما يسامح الناس في هذا عند الهزل واللعب (لا) تلمه البيئونة (ان خالعتها) اي الزوجة زوجها (بما) أي مقول معين (لا شبهة لها) اي الزوجة (في) ملكها (عامة) بذلك دون كسروق ومغصوب ووديعة وملك غيرهما مدعية ايضا به لها وهبتها لها كاذبة فان خالعتها موصوف لا شبهة لها فيه او معين لها فيه شبهة بان اوصى لها به ثم رجع الموصى بعد الخلع اولم يجعله اثما او هبة لها ابوها ثم اعصره منها واشترته ثم استبحر بانت ورجع عليها بعوضه وان علم دونها فلا يرجع عليها شيء (او) خالعتها (بنافه) اي قليل جدا هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان اعطيتني ما) اي مقولا (خالعك به) فلا تبين منه ويحلى بينه وبينه وان لم يدع انه اراد خلع المثل ولا يعين عليه في الفتوى ويختلف في

وان علم اي الزوج انها لا شبهة لها فيه (قوله دونها) اي الزوجة (قوله ويحلى) بضم ففتح مثقلا (قوله المرافعة وان لم يدع) اي الزوج الخ مباغعة في الخالية بينهما (قوله عليه) اي الزوج (قوله ويحلف) اي الزوج انه اراد خلع المثل

(قوله في المرافعة) اي للقاتني
 (قوله لزمته) اي الواحدة
 الزوج (قوله مقصوده) اي
 الزوج (قوله قبولها والالف)
 بيان لشبكتين (قوله في
 الاولى) بضم الهمز أي
 تنازعهما في اصل العوض
 (قوله في الاخيرتين) اي
 تنازعهما في قدر أو جنس
 المتخالف به (قوله ولا) اي
 أو بغير عوض (قوله بين)
 صلة قوله (قوله وعلى الاول)
 اي ان القول قوله بين
 (قوله والا) اي وان لم يكن
 اي الطلاق المختلف في عدده
 بعوض (قوله معارض)
 يفتح الراء (قوله ان المرأة الخ)
 بيان لما يحذف من (قوله
 ذلك) أي طلاقها ثلاثاً (قوله
 صدقت) بضم فكسر مثلاً
 (قوله في ذلك) أي قولها ما
 كنت كاذبة الخ (قوله ولا
 تمنع) بضم التاء (قوله وبه)
 اي الجواب المذكور صلة
 يجمع (قوله التلقين) اي
 نقل ابن شاس وبمعنى عيسى
 (قوله بعده) بضم الموحدة
 اي الجواب (قوله انه) اي
 الزوج (قوله فيهما) دعوى
 الموت والعيب (قوله منه)
 أي الزوج (قوله والصفة)
 عطف على الروية

المرافعة انه اراد خلع المثل قاله ابن رشد (او) قال الزوج لزوجه (طلقتك ثم بألف) من
 الدنانير مثلاً (فقبلت) الزوجة منها طاعة (واحدة بالثلاث) من الالف فلا تلزمه البيهقونية لان من
 حجة أن يقول لم يرض بخصامها في الالف ولذا لو قبلت واحدة بألف لزمته قاله ابن الحاجب
 وصوبه ابن عرفة لحصول مقصوده وهو حصول الالف ووقوع الثلاث لا يتعلق به غرض
 شرعي وإنما يتعلق به غرض فاسد وهو تقييد الزواج منها اذا سمعوا انها طاعة ثلاثاً ولم تلزمه
 الثلاث مع نلفظه بها نظر التعليقها في المعنى على شيئين قبولها والالف ولم يحصل الا أحدهما
 وهو الالف وقال الشيخ سالم ينبغي ان تلزمه الثلاث لانه اوقعها وطلاق لا يرتفع بهد وقوعه
 وهكذا كان يقول الشيخ بجنا اه وفيه انه اوقعه معاق على شيئين فيوقف على حصولهما ولم
 يحصل الا أحدهما كما تقدم والله اعلم (وان) اتفاقاً على وقوع الطلاق (ادعى) الزوج (الخلع)
 اي ان الطلاق بعوض وانكرته الزوجة (او) اتفاقاً على الخلع ودعى الزوج (قدرد) من
 نحو الدرهم وادعت الزوجة قدر ادونه (او) اتفاقاً عليه ودعى الزوج (جنساً) من المال كنفقة
 وادعت الزوجة جنساً غيره كعوض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث بالله على نفي دعواه
 وتحمين دعواها (وبات) من زوجها ولا تدفع له شيئاً في الاولى نظر الاقراره وتدفع له ما دعت
 في الاخيرتين فان نكلت حلف واخذ ما ادعى في المسائل الثلاث فان نكل ايضاً فلا شيء له في
 الاولى وله ما قالت في الاخيرتين (والقول قوله) اي الزوج (اذا) اتفاقاً على وقوع الطلاق
 بعوض (اختلفا) اي الزوجان (في العدد) للطلاق بين هذا هو المقول وقال شيخنا بغير
 بين ووجهه ان ما زاد على واحدة هي تدعيه وكل دعوى لا تثبت الا بعد ابن فلابين بمجرد دعاوى
 الاول ان نكل يحبس فان طال حبسه فيطلق ولا تختلف لاثبات ما دعت لان الطلاق لا يثبت
 بالسكول والخلف وبانت منه باتفاقهما على الخلع والاف وهو رجعي البتة اي اصل هذا ابن شاس
 ونقله الخط ولم اجد له ابن عرفة ولا غيره بعد البحث عنه مع انه معارض بمال ابن القاسم في رسم
 جاع فباع امرأته من سماع عيسى من النكاح الثالث واقرها ابن رشد ان المرأة اذا اقرت بالثلاث
 وهي بائن فلا تخلط لاطلاقها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما ابن رشد فلما دعت ذلك
 وهي في عصمتهم ابانهم فارادت ان تزوجه قبل زوج وقالت كنت كاذبة واردت الراحة منه
 صدقت في ذلك ولا تمنع من تزوجه ما لم تزد ذلك بعد ان بانت منه ونقله ابن سلون وماحب
 الفائق وغيرهما واجيب بان فائدة كون القول قوله على مال ابن شاس تظهر اذا تزوجها بعد زوج
 فتسكون معه على طلقين بقيتا له فقط اعتباراً بقوله الاول لبقاء العصمة الاولى على قوله وبه
 يجمع بين التلقين ولا يخفى بعده والله اعلم وشبهه في ان القول قوله فقال (كدعواه) اي الزوج
 (موت عبداً) غائب غير آتي بخالف به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت لزوجه وانه
 بعده فالقول قوله (او) لم يمت العبد ودعى الزوج (عيبه) أي العبد (قبله) أي الخلع تنازعه
 موت وعيب وادعت ان عيبه بعده فالقول له لان الاصل عدم اتفاقه الاضمان اليه وبقائه
 عليهما فهي المدعية بتعليم البيان والظاهر انه يحلف فيهما (وان ثبت موته) اي العبد الغائب
 المتخالف به (بعده) اي الخلع (فلا عهدية) أي ضمان عليها ومصيبة منه بخلاف المبيع غائباً على
 لرؤية السابقة التي لا يتغير بعدها والصفة او شرط الخيار بموت بعد البيع فعهدته وضمنه

(قوله آبقا) حال من ما عقيته * (فصل طلاق السنة) (قوله عات) بضم العين (قوله منها) أي السنة (قوله وان كانت) أي الشروط الخ حال (قوله في) ٢٠٢ (الكتاب) أي القرآن العزيز (قوله مجله) حال من اسم كان المستتر فيه (قوله

ومصيبته من بآئعه فالمراد بالعهدة ضمان ما يطرأ على الغائب قبل قبضه قاله الناصر وهو ظاهر
واما الأبق الخالع به فعهدة وضمانه على الزوج ومصيبته منه ولو تبين موته قبل الخلع به الا ان
يثبت انها كانت عالة به قبله فيرجع عليها بقية آبقا وبانت منه والله اعلم
* (فصل) * في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أي الذي عات
شروطه تفصيلا منها وان كانت في الكتاب مجملة سواء كان راجحا او مرجوحا ومساويا
والاصل فيه المرجوحية لقوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله الطلاق أي اقرب افراد
الحلال أي ما ليس محرما ولا مكروها الى البغض والمراد به هنا ما قابل طلاق البدعة المحرم
او المكروه لانتفاء شرط وان كره او حرم لعارض كالهالة في الدار المغصوبة او التي سرق او نظرو
محرما فيها (واحدة) فالزائد عليها بدعي (يظهر) فالطلاق في حبس وانقاس بدعي (لم يمس)
بفتحات مثقلا أي بطلان الزوج الزوجة (فيه) أي الطهر فالطلاق في طهر مسها فيه بدعي (بلا)
ارداف في (عدة) من طلاق رجعي فالطلاق المردف فيها بدعي وبقي شرطان كون الطلقة كاملة
وكونها على كل الزوجة فالطلاق المكسور كنصف وطلاق جزء الزوجة كنصفها بدعيان
بدليل قوله الاتي وادب الجزئي كطلاق جزء كيد وزاد في التلقين كونها بمن تحبس احترازا عن
طلاق صغيرة او يائسة فليس سنيا ولا بدعيان حيث الزمن بل من حيث العدة ففي ضيق نقل
الباحي عن عبد الوهاب انه قال من يجوز طلاقها في كل وقت كالصغيرة لا يوصف طلاقها بسنة
ولا بدعة اه وقال ابو الحسن واما غير ذوات الاقراء فانما يكون طلاقها بدعة بالنظر الى العدد
اه ونحوه لابن عبد السلام واليه يرجع كلام ابن الحاجب وكونه تاليا حيا لم يطلق فيه
احترازا عن طلاق في الحيض واجبر على الرجعة فراجعها وطلقها في الطهر الذي يلي الحيض
الذي طاق فيه فهو بدعي اذ السنة اما كها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها
وان شاء طلقها كما يأتي (والا) أي وان لم يكن واحدة ولم يكن في طهر او كان في طهر من فيه
او كان مردفا في عدة رجعي (ة) هو طلاق بدعي وكان الطلاق في الطهر الذي مس فيه بدعيان
لتلبسه عليها في العدة اذ لا تدري هل هي حامل فتعده بوضعه ولا فتعده بالاقرار ونحوه تندمه
ان ظهرت حاملا وعدم تيقنه نفي الحمل ان اتت بولد واراد نفيه (وكره) البدعي الواقع (في غير
الحيض) والنفاس بان كانا ككثير من واحدة او في طهر مسها فيه او مردفا في عدة رجعي
البنائي ظاهرا ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول التميمي ايقاع اثنتين مكروه
وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واللباب وعبر في المدونة بالكره لكونه لكن قال الرباعي مراده
بها التحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن اوقعها ابن العربي ما ذهبت
ديكنا بدعي قط ولو وجدت من برد المطلقه ثلاثا لاذبحته يدي (ولم يجبر) بضم فسكون ففتح الزوج
المطلق طلاقا بدعيان في غير الحيض والنفاس (على الرجعة) للزوجة التي طلقها لعدم ورود جبره
عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها افعال (ك) طلاقها بعد ثوبتها علامة طهرها من الحيض
بقصة او بصرف (قبل الغسل منه) أي الحيض (او) قبل (التيمم الجائز) به الوطء لمريضها

سواء كان) أي الطلاق راجحا أي على عدمه (قوله مرجوحا) أي وعدمه راجح (قوله مساويا) أي لعدمه (قوله فيه) أي الطلاق المرجوحية (قوله أي ما ليس محرما الخ) تفسير للحلال (قوله بد) أي طلاق السنة (قوله لانتفاء شرط) تنازع فيه المحرم والمكروه (قوله ون كره) أي طلاق السنة مبالغة (قوله لعارض) تنازع فيه كره وحرم (قوله سرق) أي المصلى (قوله نظرو) أي المصلى (قوله فيها) أي الصلاة (قوله لم يمر) جرى على غير الموصوف ولم يبرز لمن البس (قوله وأدب) بضم فكسر مثقلا (قوله المجزئ) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كطاق) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كونها) أي الزوجة (قوله وكونه) أي الطلاق عطف على كونها (قوله اول) أي اوليت حاملا (قوله ونحوه الخ) عطف على لتلبسه (قوله وعدم تيقنه) عطف على لتلبسه (قوله بان كان) أي الطلاق الخ تصور كبدعي في غير الحيض (قوله مطلقا) أي سواء كان اثنتين او ثلاثا (قوله وعبر في المدونة)

اعن ايقاع الثلاث (قوله لكن قال الرباعي) رفع به ابهامها كراهة التنزيه (قوله اوقعها) أي الثلاث او في صيغة واحدة (قوله لعدم ورود الخ) علة لعدم جبره عليها (قوله لمريضها) علة لجواز وطئها بالتيمم

(قوله وان كان) أى طلاقها بعد رؤيتها علامة طهرها وقبل غسلها والتميم الخائز وطؤها به الخ حال (قوله بان رأيت علامة الطهر الخ) تصوير لا وحكما (قوله وان كان لا يجبر) أى الزوج (قوله على رجعتها) أى المطلقة بعد رؤيتها علامة الطهر وقبل غسلها أو التيميم المبيح لو طهرها استدار الخ على أو حكمها رفع أيها منه جبره على رجعتها كالمطلق في الحيض حقيقة (قوله فاعطى) أى الطلاق بعد العلامة وقبل الغسل (قوله وهذا) أى منع الطلاق في الحيض (قوله فيه) ٢٠٣ أى الحيض (قوله به) أى الزوج (قوله انها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الحيض (قوله والا) أى وان لم يعلم انها تحننه فيه (قوله فيها) أى تتعلق الحسرة بالمرأة رخصها (قوله ان علت) أى المرأة (قوله بتعليقه) أى الطلاق على فعلها (قوله حائضا) حال من هاء مطلقها (قوله فالحل) أى يضاف الخ تفريع على تفسير فاقب فاعل يضاف بالدم (قوله واتيان) عطف على معنى الناقص أى لقصه (قوله لتنزىل الخ) أنه يجبر (قوله الطهر) أى الناقص عن نصف شهر (قوله لعدم الاعتماد الخ) أنه لا تنزىل (قوله واقل) عطف على أكثر (قوله لأنه) أى الزوج الخ أنه عدمه (قوله فلم يتعد) أى الزوج في طلاقها (قوله غفل) بضم فكسر (قوله عنه) أى الزوج (قوله فعلم) بضم العين أى وهى فى الحيضة الثالثة (قوله ذلك) أى طلاقها حائضا (قوله فانه) أى الزوج (قوله فانه) أى الزوج

أو عدمه وان كان ممنوعا على مذهب المدققة (ومنع) بضم فكسر البدعي الواقع (فيه) أى الحيض حقيقة أو حكمها بان رأيت علامة الطهر ولم تغسل ولم تتيمم نكاحا جزاءه الوطء ولكن لا يجبر على رجعتها فاعطى حكم الطلاق في الحيض من حيث المنع وحكم الطلاق في الطهر من حيث عدم الجبر على الرجعة ومثل الحائض النفساء وهذا في المدخول بها غير الحامل بدليل ما يأتي (ووقع) أى لزم الطلاق في الحيض سواء كان بانشاء فيه أو ببحث في تعليق فيه أو قبله وتعلق الحسرة به ايضا ان علم انها تحننه فيه والافها فقط ان علت بتعليقه (واجبر) بضم الهمز وكسر الموحدة الزوج (على الرجعة) للزوجة التي طلقها حائضا ان وقع الطلاق حال نزول الدم بل (ولو) وقع في يوم ارتفاع الدم (لـ) زوجة (معادة) بضم الميم أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (ما) أى في زمن (يضاف) أى يضم الدم النازل (فيه) أى الزمن فالحل جارية على غير ما ولم يبرز الضمير لأن الدم يضاف (لـ) لدم (الاول) الناقص عن أكثر حيضها واتيان الثاني قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتنزىل أيام الطهر منزلة أيام الدم لعدم الاعتماد في الطهر (على الأربع) عند ابن يونس هذا قول أبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس (والاحسن) أى الذى استحسنه الباجي وهو قول بعض شيوخ عبد الحق (عدمه) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى أوقعه في أيام انقطاع الدم قبل تمام أكثر حيضها وأقل طهرها لأنه طلقها طاهرا فلم يتعد حدود الله تعالى ويسمى الجبر (لا تنزع العدة) اذا غفل عنه حين طلقها حائضا الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فعلم ذلك فانه يجبر عليها مادامت في هذا الحيض هذا هو المشهور وقال اشهب يجبر عليها ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه صلى الله عليه وسلم اباح طلاقها في الطهر الذى يليها فلا وجه لاجباره عليها فيه (وان أبى) أى امتنع المطلق في الحيض من الرجعة (هدد) أى خوف بضم فكسر مثقلا بالسجن ان لم يرجع (ثم) ان استقر آيا الرجعة (سجن) بضم فكسر (ثم) ان اسقمة عنه ما بهاد بالضرب ثم ان استقر كذلك (ضرب) بضم فكسر بالسوط باجتها اذا لم يكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في معصية يجب الاقلاع عنها فورا (والا) أى وان لم يرجع (ارتجع الخا كم) بان يقول ارتجعت له زوجته أو الزمة بها أو حكمت عليه بها وذكرا لخط ان شرط التمدد بالضرب فلن افادته فاولى الضرب فان ارتجع الخا كم قيل فعل شيء من هذه الامور صرح ان علم أنه لا يرجع مع فعلها والا لم يصح والظاهر وجوب ترتيبها فان فعلها كلها بلا ترتيب ثم ارتجع مع ابائنه صح (وجاز) للزوج (الوطء) للزوجة التي ارتجعها الخا كم له (به) أى ارتجاع الخا كم ولو بغيرة الزوج لقيام نية الخا كم مقامها (و) جاز (التوارث) أى ارث الخا كم من الزوجين الميت منهم ابا ارتجاع الخا كم

يجبر عليها) أى على رجعتها (قوله فى هذا الحيض) أى الثالث (قوله الذى يليها) أى الحيضة الثانية بقوله صلى الله عليه وسلم لم يحرم رضى الله تعالى عنه مرد فليراجعها ويصحبها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها (قوله لاجباره) أى الزوج (قوله عليها) أى الرجعة (قوله فيه) أى الطهر الذى يلي الحيضة الثانية (قوله صح) أى ارتجاع الخا كم (قوله ان علم) أى الخا كم (قوله انه) أى الزوج (قوله والا) أى وان لم يعلم أنه لا يرجع بفعلها (قوله لم يصح) أى ارتجاع الخا كم (قوله مقامها) أى نية الزوج

(قوله فالاستحباب الخ) تفريع على وهذا الامسالك واجب فيجب امساكها مادامت حائضا (قوله لحديث الخ) علة والواجب الخ (قوله طلق) أي ابن ٢٠٤ عمر (قوله فذكره) أي طلاقها حائضا (قوله فتعبط) بفتح تاء ثقلا أي غضب (قوله

ثم قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بدا) أي ظهر (قوله فان طلقها) في الطهر الاول) أي بعد رجعتها قوله كره) بضم فكسر أي لان الرجعة صلح وهو لا يتم الا بالوطء (قوله اذن من الحيض) أي الذي طلق فيه (قوله لان عدتها) أي الحامل الخ علة جواز طلاقها حائضا (قوله فيه) أي الحيض (قوله ولو كان) أي منعه (قوله به) أي التطويل (قوله لجاز) أي خلعه حائضا (قوله به) أي طلاقها حائضا (قوله شهر) بفتح هاء ثقلا (قوله الاول) أي كونه معللا بتطويلها (قوله الثاني) أي كونه نعيبا (قوله وان كان الكتاب الخ) حال (قوله عليها) أي العلة (قوله فيجب على رجعتها) تفريع على تصديقها (قوله وأحد) عطف على قول (قوله قول) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله لانه) أي طهرها حال طلاقها (قوله والا) أي وان لم يرين اثر الدم بها (قوله فلا) أي لا تصدق (قوله لانه الخ) علة ورجع ادخال خرقه الخ (قوله في ذلك) أي ادخال خرقه ونظرها النساء (قوله

(والاجب) أي المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا او مجبورا او ارتجعهما الحائض له واراد ان يطلقها فالمدوب (ان عسكها) في عصمته بالطلاق ويعاشرها معاشرة الزوج (حتى تطهر) من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الامسالك واجب (ثم) اذا طهرت يستحب ان عسكها مادامت في هذا الطهر حتى (تحيض) فيجب امساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان عسكها فالاستحباب منصب على المجموع لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم اطلق زوجته حائضا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعبط صلى الله عليه وسلم ثم قال من فليراجعها ثم عسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان بدله ان يطلقها فليطلقها قبل ان عسكها فذلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق لها وبهذا الحذف الجواز فان طلقها في الطهر الاول كره ولا يجبر على رجعتها وفهم من قوله على الرجعة ان الطلاق رجعي وان البائن لا يجبر فيه على الارتجاع وهو كذلك وقيل يجبر أيضا عليه وكره طلاقها في الطهر الاول اتوقف تمام الرجعة على الوطء وهو مستلزم تكرارها طلاقها في هذا الطهر ابن عرفة لو ارتجعهما ولم يصحها كان مضرا بها آثما (وفي) كون (منعه) أي الطلاق في الحيض لتطويل العدة) اذن من الحيض ليس من العدة واولها اول الطهر الذي يلى الحيض الذي طلقت فيه لان الاقراء هي الاطهار وعلل كون منعه فيه لتطويلها فقال (لان فيها) أي المدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع جهلها فطلاقها فيه لا يطلو لها (و) فيها ايضا جواز طلاق (غير المدخول به) أي في الحيض لانها لا عدة عليها (او) منعه فيه (ليكونه) أي المنع (تعبد) أي حكاية عما تظهر لنا حكمته وعلل كونه تعبدافقا ل (لمنع الخلع) أي الطلاق بعوض من الزوجة وهي حائض ولو كان معللا بتطويلها لجاز الخلع فيه لانها رضيت به وطليته وعوضت عليه (و) ل (عدم الجواز) لاطلاق في الحيض (وان رضيت) الزوجة به ولو كان معللا به لجاز اذا رضيت به (و) ل (جبره) أي الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن الحاجب وقال للخمى الثاني هو ظاهر المذهب وذكر العلة هنا وان كان الكتاب لبيان مجرد الاحكام اتت احكام عليها قاله الموضع (وصدقت) بضم فكسر مثقلا الزوجة ان ادعت (انها حائض) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهي حائض والظاهر يمين لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فيجبر على رجعتها ولا ينظرها النساء لانها على فرجها وهذا قول سحنون واحد قولي ابن القاسم (ورجع) بضم فكسر مثقلا (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها) أي الخرقه عقب اخراجها من فرجها (النساء) أي ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب القروح فان رأى فيها اثر الدم صدقت والا فلا لانها على عقبية يجبره على رجعتها ولا ضرر علم في ذلك ولا ينظرن لفرجها وهذا احكام ابن يونس عن بعض شيوخه فالمداسب والارجح واستغنى من قوله وصدقت فقال (الا ان يترافعا) أي الزوجان الى الخا كم حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المعمول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة ابن عرفة مع اصبح ابن القاسم ان ادعت طلاقه اياها وهي حائض وقال بل وهي طاهرا فالقول قوله ابن رشد وعنه ان القول قولها ويجبر على الرجعة وقاله سحنون الصقلي

(قوله تداعيا) أى ترافع

الزوجان للمعاكم (قوله قبيل)

بضم فكسر (قوله وان

كانت) أى حين تداعيا

(قوله بانه) أى الاشكال

(قوله فهمه) أى طفى (قوله من

اقتصار المصنف الخ) بيان

لما (قوله ان تصدق الخ)

بكسر الهمزة على انه محكي

بالقول وبفتحها على انه بيان

له بحدف من (قوله سواء الخ)

بيان للاطلاق (قوله وهو)

أى بعض ما صدق عليه

كلامه (قوله تقييدا) أى

لاطلاق ابن القاسم (قوله

كذلك) أى تقييدا (قوله

خبره) أى قول ابن المواز

(قوله خلافا) أى لاطلاق

ابن القاسم (قوله محرم) بفتح

الميم (قوله فيه) أى الحيض

(قوله واستشكل) بضم التاء

وكسر الكاف (قوله عليه)

أى المولى (قوله منه) أى

طلب القيمة (قوله بجملة)

أى قول ابن المواز (قوله

على طلبها) أى القيمة (قوله

لا انتهاء الاجل الخ) على طلبها

(قوله قباه) أى الحيض

(قوله لها قدمه) أى النكاح

(قوله فان اراد) أى المولى

(قوله اخره) بفتحات مثقلا

أى الفسخ (قوله يؤخره) أى

التفريق (قوله ولو عتق)

أى العبد الذى كمل عتق

لوقال قائل ينظرها النساء يادخال خرقه لراية صوابا فالت وفي طررا بن عات مانصة حكي ابن
يونس عن بعض الشيوخ ان النساء ينظرن اليها وقال ابن المواز ان كانت حنين تداعيا حائضا
قبل قولها وان كانت طاهرا قبل قوله اه طفى ففى كلام المصنف اشكال لان ترجيح ابن يونس
لا يأتى على قول ابن المواز الذى يرجع عليه اذ لا معنى لادخال الخرقه حينئذ اه واجيب بانه معنى
على ما فهمه من اقتصار المصنف على قول ابن المواز وليس كذلك بل قوله وصدقت انها حائض
يحمل على قول ابن القاسم انها ناصدق فى دعوى الطلاق فى الحيض مطلقا سواء وقع الترافع
وقت الطلاق او بعده بعدة وقوله ورجع ادخال خرقه مقابل لبعض ما صدق عليه كلامه وهو
ما اذا كان الترافع وقت الطلاق وقوله الا ان يترافعا طاهرا استثناء من العموم السابق اشار
به الى جعل قول ابن المواز تقييدا كما جعله كذلك الباجي وابن عبد السلام واما ابن رشد وابن
عرفة وابن راشد انقصى فجهلوه خلافا والحاصل ان ابن القاسم قال تصدق مطاقتا ترافعا وقت
الطلاق او بعده بعدة فاستثنى منه ابن المواز صورة وهى ترافعهما بعد الطلاق وهى طاهر فالتقول
قوله ونسلم انها تصدق اذا ترافعا وقتها وابن يونس رجح انها لا تصدق وقتها بل تدخل خرقه وسكت
عن الترافع بعده والله اعلم باني (وبجمل) بضم فكسر مثقلا (فسخ) النكاح (الفاسد) الذى
يفسخ ابدا كنكاح خلسة والمتعة ومحرم (فى) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطهر
اعظم حرمة من فسخه فيه فارتكب الخلف المفسدتين حيث تعارضا (و) يحمل فى الحيض
(الطلاق على) الزوج (المولى) بضم الميم وكسر اللام أى الذى حلف على تركه وطء زوجته اكثر
من اربعة اشهر وهو حراً أو اكثر من شهرين وهو ورق وانتمى اجسه وهى حائض وامتنع من
القيمة والوعدها فيجمل الطلاق عليه فلا يكاب الله تعالى (واجب) بضم الهمزة وسر
الموحدة أى الزوج (على الرجعة) على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث عمر السابق
قوله ابن المواز واستشكل بان الطلاق عليه انما هو بعد طاب القيمة والحيض مانع منه واجيب
بجملة على طلبه اقبل الحيض لانتهاء الاجل قبله وتأخر الحكم بالطلاق حتى جاضت (و) لا يحمل
فى الحيض الفسخ (ا) ظهور (عيب) فى احد الزوجين مقتضى للخيار فى فسخ النكاح بكون
وجدام وبرص وعذيمة ورق وعنة ولاسكال عتق امة تحت عبديت حتى تظهر (ولا) يحمل
فيه فسخ (ما) أى نكاح صحيح (المولى) لعاقده المحجور لرق او صبا او سفه (فسخه) وابية او فغان
اراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا اخره حتى تطهر ابن المواز واما المولى اجازته وفسخه فان
بنى فلا يفرق فيه الا فى الطهر بطلقة بائنة يؤخره مولى السقيمة وسيد العبد حتى تطهر ثم يطلقها
عليه بطلقة بائنة ولو عتق او رشد السقيمة قبل الطلاق فلا يطلق عليه (او) الطلاق على الزوج
(اعسره) أى الزوج (بالثقة) اذا حل اجل تلومه وهى حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبه
فى عدم التحميل فيه فقال (كاللعان) اذا قذفها بنأ ونفى جاهها فلا يلاعنها وهى حائض
اؤخر حتى تطهر فان لاعنها فيه اثم وزم (ونجرت) بضم النون وكسر الجيم مشددة أى لزمت
لزوج بمجرد طهارة بما بأتى فى غير الملق ويحصل الملق عليه فى الملق الطلقان (الثلاث) فى
قوله لزوجته انت بكسر التاء طلاق (ب) شرط الطلاق ونحوه (كاسمجه بالجيم واقدرة وانتنسه

زوجته وهى حائض (قوله قبل الطلاق) تنساز فيه عتق ورشد

(فصل اركان الطلاق) (قوله بها) اي الاركان (قوله لمن وكيل الخ) بيان لثائبه (قوله او زوجة) عطف على وكيل (قوله مخيرة) يضم فقهاء متقلا اي خيرها وزوجها في الطلاق وعدمه (قوله او موكلة) يضم فقهاء متقلا اي وكلها وزوجها على تطليقها عطف على مخيرة (قوله عده) اي الادل (قوله ناته) اي الطلاق صلة اعترض ٣٠٦ (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل مخرج كل صفة وجودية (قوله ترفع

حلية الخ) فصل مخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك. (قوله موجبات كرها الخ) فصل مخرج الايلاء والظهار (قوله مرتين) حال من هاء. (قوله كرها) (قوله حرمتها) مقبول موجب (قوله كالحل) اي العصمة (قوله والصيغة) عطف على الحل (قوله فهي) أي الادل والقصد الخ تفرع على انه صفة حكمية الخ (قوله عن ماهيته) اي الطلاق (قوله اهل ومحل) خبر شرط (قوله من فعل الخ) بيان لما (قوله سبب) خبر انقصد اي الطلاق (قوله وجعل) يكون العين مصدر مضاف لقاعله (قوله تابعين) بفتح العين حال من فاعل المصدر (قوله لكل اركانها) اي الطلاق مقعولا لا جعل (قوله يرد) يضم بفتح منه تلاخير جعل (قوله بانها) اي الادل الخ (قوله حقيقة) اي الطلاق (قوله بانهم) اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله وان لم يدخل فيها) اي الماهية حال (قوله

فصل ما) اي المستلذين دخل بها الم لا (فصل ل) في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنه) أي الطلاق سنيا كان او بدعا بعوض ولا (اهل) اي زوج او ثائبه من وكيل او طاقم او زوجة مخيرة او موكلة او موكلة واعترض ابن عرفة عده وما عطف عليه اركان الطلاق بانه صفة حكمية ترفع حلية قمع الزوج بنوعيته موجبات كرها رها مرتين من الرق حرمتها عليه قبل زوج والاهل جميع محسوس والقصد عرض كالحل والصيغة فهي خارجة عن ماهيته ونس ابن عرفة وشرط الطلاق اهل ومحل والقصد مع اللفظ او ما يقوم مقامه من فعل او اشارة بسبب وجعل ابن شاس وابن الحاجب تابعين للغير الى النكاح اركانها يرد بانها خارجة عن حقيقة طه وكل خارج عن حقيقة الشيء غير ركن له اء واجيب بانهم ارادوا بالركن ما متوقف الماهية عليه وان لم يدخل فيها فهو خارج حقيقة عرفية وقوله تكرارها مرتين اي بعد واحدة اذا التكرار يستلزم سابقا ولو قال ثلاثا لا يقتضي انها تحل بعد ثلاث بدون محل وليس كذلك وكذا في قوله ومرة للرق والمفرد المضاف لمعرفة من صيغ العام فكانه قال واركانه فاذا عطف على اهل قوله (وقصد) اي ارادة النطق باللفظ الصريح او الكتابة الظاهرة وان لم يقصد به حل العصمة واردة حاشا بالكتابة الحقيقية والمعتز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الاخير عدم قصد الحل وان قصد النطق به (ومحل) اي عصمة ملوكة للزوج حقيقة او تقديرا كما يأتي في قوله ومحل ما غل الخ (ولفظ) دال على فلك العصمة وضعا كطالق او عرفا كبرية او قصدا كاسقى فلا طلاق بفعل

وقوله اي من عسرة في تعريف الطلاق (قوله فكانه) اي خليل (قوله فلذا) أي كون المفرد المضاف الا عاملة عطف (قوله وان لم يقصد به حل العصمة) مبالغة (قوله واردة) عطف على ارادة (قوله حاشا) اي العصمة (قوله في الاولين) اي الصريح والكتابة الظاهرة اي بالقصد (قوله وفي الاخير) اي الكتابة الحقيقية (قوله كبرية) بفتح الموحدة وخفة الراء وشدة التحتية

(قوله فلا طلاق يفعل) تفريع على اللفظ (قوله واللفظ) عطف على الإشارة (قوله فيها) أي العدة (قوله لم يشره) بكسر فسكون
 أي كفره (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله عليه) أي الصبي (قوله أرند) أي الصبي (قوله يحكم الشارع) خبر وقوعه وبالجملة
 جواب ما أورد على ولا من صبي من أنه إن أوقدت بانت منه زوجته (قوله لأنه) ٢٠٧ أي الصبي (قوله له) أي

الطلاق (قوله وهذا) أي

اشتراط الإسلام والنيكاح

في المطلق (قوله الوكيل)

أي على الطلاق (قوله

الفضولي) أي الذي طلق

زوجة غيره بلاذنه وليس

وليأله ولا كما (قوله

فيهما) أي الوكيل والفضولي

(قوله لأن الموقع) أي لطلاق

(قوله الموكل) بكسر

الكاف (قوله ولذا) أي

شمول ما يسكر حذره وما لا

أله قال (قوله به) أي حراما

(قوله فلم يدخل) فيما قبل

المبالغة السكر الحلال

تفريع على تقديره قبلها

أن لم يسكر (قوله طرق)

بضم الطاء والراء جمع طريق

(قوله يلزمه) أي الطلاق

السكران (قوله والوا) أي

وان لم يميز (قوله فلا) أي

لا يلزمه (قوله اطلق)

أي عن التقييد بتمييزه (قوله

المختلط) أي الذي فيه

بعض تمييز (قوله طلاقه)

أي المختلط (قوله رواية)

أي عن الإمام رضي الله تعالى

عنه (قوله له) أي الزوج

(قوله في الصحة) صحة كاف

التشبيه (قوله يجره) بضم

فكسر أي الطلاق (قوله

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم

فكسر أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

(قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

الاعرف أو قرينة ولا بمجردنية وكلام نفسي على أحد القرائن ويقوم مقام اللفظ الإشارة
 والكتابة والكلام النفسي على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة (وانما
 يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر كافر إلا أن يتصا كما ينبغي في قوله الماتقدم وفي
 لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعا المبالغ ولا لمصلحة طلقها زوجها الكافر بعد إسلامها ثلاثا
 ثم أسلم في عدة بافها وحقها في المدونة إذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة
 ثم أسلم فيها فلا يبعدها طلاقه ويكون على نكاحه وإن انتقضت عدتها فتم نكاحها بعد ما جاز
 وبطل طلاقه في شره الخمي إرادان تركت حقها في الطلاق فإن قامت به يمنع من رجعه إلا أن
 فيه حقا لله تعالى وحقا لها نقله ابن عرفة (المكاف) بضم الميم وفتح الكاف واللام أي المزمع
 فيه كافة لبلوغه وعدة له لا يصح من مجنون ولو غير طلق حال جنونه ولا من صبي ولو صر أهقا
 ووقعه عليه إن ارتد بحكم الشارع لأنه هو الموقع له وهذا أن طلق زوجته وأما الوكيل
 والفضولي فلا يشترط فيهما إسلام ولا ذكورة ولا تكليف ويشترط فيهما التمييز لأن الموقع
 حقيقة الزوج الموكل والمجيز ويصح طلاق المسلم المكلف إن لم يسكر بل (ولو سكر) - كرا
 (حراما) بأن أسلمه له عالمات بغيره عقله أو شأ كافيه سواء كان عما يسكر حذره كخمر لا كبن
 حامض ولذا قال حراما ولم يقل بحرام واحتمل فيه عما إذا تحقق أو ظن أنه غير مسكر وأنه لا يغيب
 عقله فغاب بأسه مع أهله وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لأنه كالمجنون وإن نزع
 في سكره حراما وغيره فإن شهدت يمينه بأنه غير حرام أو حرام عمل بها باليمين والافالقول قوله يمين
 فلم يدخل فيما قبل المبالغة السكر الحلال لأنه كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكر حراما
 لازم في كل حال (الاحال) (إن لا يمين) بضم المثناة الأولى وفتح الميم وكسر الثانية مشددة بأن
 لا يذهبهم الخطأ ولا يمحسن رد الجواب ولا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا
 يلزمه طلاقه (أو) طلاقه لازم (مطلقا) عن التقييد بكونه مميزا في الجواب (تردد) أي طرق
 فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقا أن ميز على المشهور أن لم يميز وطريق المازري يلزمه على المشهور
 ميز أم لا وطريق البابجي وابن رشد أن ميز لزمه والافالقول في نسخة وهل أن ميز وفي أخرى وهل
 إلا أن يميز وهي محصية أيضا أي وهل الخلاف المشار له بل هو إلا أن يميز فيلزمه بالخلاف ابن عرفة
 وطلاق السكران أطلق الصقلي وغير واحد الروايات يلزمه وقال ابن رشد من لا يميز الأرض من
 السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون اتفاقا ونحو قول البابجي أن لم يبق معه عقل جملة
 لم يصح منه نطق ولا قصد لفعل ولو علم أنه بلغ حد الانغماس كان كالمجنون عليه ابن رشد وأما
 السكران المختلط فطلاقه لازم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه لا يجوز وذكره المازري رواية
 شذو (وطلاق) الشخص (الفضولي) أي الذي لم يستتب له الزوج وليس وليه ولا كما (كببعه)
 أي الفضولي في الصحة وعدم لزوم فإن لم يميزه الزوج فلا يلزمه وينبغي أن يتفق هنا على امتناع
 قدمه عليه ولا يجزى فيه الخلاف الذي جرى في القدم على يمينه لأن العادة طلب الرجوع بالسلع

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم فضحات مثقلا (قوله قدمه) أي الفضولي (قوله عليه) أي الطلاق
 (قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

(قوله انه) اي اقضولى (قوله او باثنا) عطف على اثنتين (قوله فلو كانت) اي الزوجة تفريع على والعدة من يوم الاجازة (قوله من يومها) اي الاجازة (قوله بايقاعه) اي بالتطبيق اي طلقها لاجازة (قوله او باطلاق لفظه) اي باستعمال لفظ الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق ٢٠٨ غير فاصدا لاجازة ولا هازلا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله هزل ايقاع

لا بالزوجات والظاهر انه ان طلق اثنتين او ثلاثا فاجاز الزوج واحدة فقط او باثنا فاجاز الزوج وجهين فالمراد ما اجازة الزوج لاما وقعته اقضولى والعدة من يوم الاجازة لان يوم الايقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة من يومها (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يهزل به بل (ولو هزل) بفتح الزاى وكسر هاى قصد اللعب والمزح لغير الترمذى ثلاث جدهن جده وهزلهن جده فكسح والطلاق والرجعة وفي رواية العتق بدل الرجعة ابن عرفة سواء هزل بايقاعه او باطلاق لفظه عليه ونصه وهزل ايقاع الطلاق لازم اتفاقا وهزل اطلاق لفظه عليه المعروف لزومه الشيخ في المواقفة عن ابن القاسم من قال لامرأة قد وليت لك امرئ ان شاء الله فقالت فارقتك ان شاء الله وهما الايمان لا يريدان طلاقا فلا شئ عليهم وما ويحلف وان اراد الطلاق على اللعب لزمه اه النخعي ابن القاسم هزل الطلاق لازم وارى ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب وفي الهزل بالطلاق والتكسح والعتق ثالثها ان قام عليه دليل لم يلزم اه ثم قال ابن عرفة ونقل الخلاف فيه مطلقا دون تفصيل كون الهزل في ايقاعه او اطلاق لفظه عليه قصور لما صرح في نقل الشيخ اه فقد اشار المصنف بولوى القول بعدم لزوم الهزل مطلقا والقول بعدم لزومه ان دل عليه دليل (لا) يلزم الزوج الطلاق (ان سببه) (ان سانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بان قصد التلفظ بغيره فلفظ به وقال انت طالق مثلا فلا يلزمه شئ وقيل قوله سببه في لسانى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا يتبعه فيه دعواه سبق اسانه اليه بلا قصد الا ان يثبت سببه بينة قنينة فيه ايضا ابن عرفة فسبق اللسان اغوان ثبت والافنى القنينة فقط اه ولو نوزع في سبق اسانه فان قامت قرينة صدقه او كذبه حمل عليها والافقوله بين (واقرن) بضم اللام وكسر القاف مشددة اي الزوج الاجمعي افظ الطلاق العربي والعربي لفظه الاجمعي فمطابق به (بلافهم) لمعناه فلا يلزمه طلاق في القضاء ولا في القنينة ابن عرفة ابن شامس ان اقن الاجمعي لفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يلزمه شئ ابن الحاجب ولا اثر لفظ مجهول معناه كاجمعي لقن او عربي لقن (وهذى) بفتح الهاء والذال المجعلة اي تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (ارض) قام به وغيب عقله وانغى عليه بسببه ولما افاق انكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغمى عليه او قامت عليه قرينة وقال لم اشعر بشئ او لا بينة ولا قرينة وقال لم اشعر بشئ ايضا فلا يلزمه طلاق في الصور الثلاث لا في القضاء ولا في القنينة وان يحلف فان شهدت بينة بانه كان صحيح العقل اودلت عليه قرينة كقوله وقع شئ ولم أعقله لزمه الطلاق قاله ابن ناجى ابن عرفة طلاق فاقد العقل ولو يوم لغو وسع ابن القاسم جواب مالك رضى الله تعالى عنهم ما عن مريض ذهب عقله وطلق امرأته ثم افاق وانكر ذلك وزعم انه لم يكن يعتل ما منع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعتل ويتركها وله فاطمة الباجى وقال ابن رشد انما ذلك اذا شهد العدول انه يهذى ويحتل عقله وان شهدوا انه لم يستنكر منه شئ في صحة عقله

الطلاق) اي تطليقها هزلا لاجدا (قوله وهزل اطلاق لفظه عليه) اي هزله في استعمال لفظه فيه بلا قصد تطبيق لاجزأ ولا هزلا (قوله وهما) اي الزوجان (قوله ويحلف) اي الزوج على عدم ارادته طلاقها (قوله وان اراد) اي الزوج (قوله واوى الخ) هذا اختيار اللخمي (قوله ثالثها) اي الاقوال الخ اي واولها يلزم ولو قام دليل على الهزل وثانيها لا يلزم ولو لم يقيم دليل على الهزل (قوله فيه) اي هزل الطلاق (قوله دون تنصيص الخ) نفس براطنا (قوله قصور) خبر نقل (قوله فيه) اي القضاء (قوله ان ثبت) اي بينة (قوله والا) اي وان لم يثبت (قوله في القنينة فقط) اي فهو لغو في القنينة لا في القضاء (قوله عمل) بضم العين (قوله عليا) اي القرينة بلا عين (قوله والا) اي وان لم تقيم قرينة صدقه ولا كذبه (قوله العربي) نعت افظ (قوله او العربي) عطف على الاجمعي (قوله غيب) بفتح غيم (قوله على انه) اي المريض

(قوله عليه) اي اغنامه (قوله عليه) اي كونه كان صحيح العقل (قوله انه) اي المريض الخ صلة جواب بصدق الباء فلا (قوله بترك) بضم الباء وفتح الراء اي المطلق في مرضه (قوله واهله) اي زوجته التي طاقها في مرضه بلا شعور منه به (قوله فاطمة) اي عن تقييد بشهادة العدول به ذيانه واختلال عقله (قوله ذلك) اي حلقه وتركه واهله (قوله منها) اي المدونة

(قوله سبق) بضم فسكسر (قوله
السيكران) أي ولا يعلم
(قوله وقاله) أي الفرق بين
ادخاله على نفسه أي سكر به
وبين سقيه وهو لا يعلم (قوله
وهو) أي الفرق (قوله عليه)
أي النداء (قوله بها) أي
القرينة (قوله على أحدهما)
أي النداء والطلاق (قوله
وإذ) أي الزوج (قوله
قبل) بضم فسكسر (قوله
في الفتيا) صلة قبل (قوله
بدليل) أي على إرادته في
الفتيا فقط واضافته للبيان
(قوله فلا يقبل منه) أي
في الفتيا (قوله غيره) أي
القصد (قوله إذا صرفه الخ)
تفسير لفته (قوله ومنه) أي
الفت بفتح الهمزة بضم
(قوله فيه) أي كلام القاموس
(قوله لافي الفتى) أي الذي
هو افظ المصنف (قوله ورد
بضم الراء) (قوله لانه) أي
الفتى (قوله غير الثلاثي) أي
الفتى (قوله وهو) أي
مصدر غير الثلاثي (قوله على
أنه) أي الاتفاقات (قوله وله
زوجتان) حال (قوله أنه)
أي الزوج (قوله في الفتيا)
صلة المطلقة (قوله لانه) أي
الزوج (قوله بقصده) أي
الزوج صلة طلق (قوله
بالصيغة) صلة طلاق (قوله
بها) أي الصيغة

فلا يقبل قوله ولزمه الطلاق قاله ابن القاسم في العشرة وفي الإيمان بالطلاق منه ما طلق
المبرم في هـ ذيانه وعدم عقله ليلزمه وسمع صرخ ابن القاسم فيمن سـ في السبكران
خلف بعق اطلاق وهو لا يعلم شيئا لثبتي عليه كابر سام وهو شئ لا يدخله على نفسه إذا كان
انما يسقاه ولا يعلمه وقاله اصبح ولو أدخله على نفسه وشربه على وجه الدواء فاصابه ذلك
ابن رشد قوله لثبتي عليه صحيح لا اختلاف فيه لانه كالمجنون وقوله إذا كان انما يسقاه ولا يعلمه
ففيه نظر لانه يدل على انه ان شربه وهو يعلم انه يغيب عقله لزمه العتق او الطلاق وان كان
لا يعقل وهذا لا يصح ان يقال وانما الزم من الزم السكران طلاقه وعقده إذا كان معه
بقية من عقله لانه أدخل السكر على نفسه وقول من قال لانه أدخل السكر على نفسه غير
صحيح فان كان سكر شارب السكران كسكر شارب الخمر ويخطأ به عقله كالسكران من الخمر
فله حكمه ويمكن ان يفرق فيه بين ان يدخله على نفسه ليسكر به او يسقاه وهو لا يعلم وقاله ابن
المجاشون وهو على قول ابن وهب ان السكران انما الزم الطلاق لانه أدخل السكر على
نفسه (او قال) (الزوج) (ان) أي زوجته التي (اسمها طالق) باللام (يا طالق) فاصدا به نداءها
فلا تطلق في الفتيا ولا في القضاء فان اسقط حرف النداء فان قامت عليه قرينة او على الطلاق
عمل بها وان لم تقم قرينة على أحدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط ابن الحاجب
ولا اثر لقصد لفظ يظهر منه غير الطلاق كقوله لمن اسمها طالق يا طالق (وقبل) بضم فسكسر (منه)
أي الزوج (في) (نداء من اسمها) (طارق) بالراء ييا طالق باللام وثابت فاعل قبل (الفتيات لسانه)
من الراء باللام بلا قصد في الفتيا فقط بدليل تغييره اسلوب ما قبله فان اسقط حرف النداء مع
ابدال الراء لما وادعى الثبات لسانه فلا يقبل منه ابن غازي وقبل منه الفتاوى لسانه التواؤ
وهو بقاء من مكنتين الاقب ومن جعل بعد الالف تاء مشددة من فوق فند صحف اهـ تت هذا
غير صواب في القاموس لفته ياقته لواه وصرقه عن رأيه اهـ طق قيل لا دلالة في كلام
القاموس لان لفت محبوب بالقصد وكلامنا في غيره لان لفته اذا صرغه عن رأيه بقصده
وتحليل ومنه قوله تعالى لتلقنناهما وجدنا عليه آياتنا وفيه نظير لفيه دلالة لان القصد في لفت
لا في الفتى لانه يقال لفته يلقنه فالتفت أي صرغه فانصرف أي قبل انصرفه عن المقصود
ورد كلام ابن غازي بان في الصحاح ما يشهد المصنف فانه قال فيه الفتى بالفتح الي وفي الحديث
في قراء المتألفين يلقنونه بالسنة كما تلت الدابة الخلا الحشيش ويقال التفت ملقنا وتلقنا
وهو الاكثر اهـ وفيه نظر لانه ليس فيه ما يدل على انه يقال التفت والتفتان انما هو في هذا
البناء لا وجه له هذا التنظير لانه مصدر غير الثلاثي وهو قياسي وان لم يسمع كما في الالفية
والمرادى وغيرهما على انه مصرح به في القاموس ونفسه لفته يلقنه لواه وصرقه عن رأيه ومنه
الافتات والفتى (او قال) (الزوج) وله زوجتان حفصة وعرة (يا حفصة فاجابته) أي الزوج
(عرة) لظنهم انه يريدان به طيهاشا او يستقبح بها (فطلقها) أي خاطب الزوج عرة التي اجابته
بصيغة الطلاق ظانها حفصة التي ناداها (فالمدة) أي حفصة التي دعاها الزوج هي
المطابقة في الفتيا لعمرة الحبيبة لانه لم يصد طلاقها (وطلقها) بفتح اللام أي حفصة المدعوة
بقصده طلاقها بالصيغة التي خاطب بها عمة وعرة بخطابها (وع) شهادة (الينة) عليه او اقرار

(قوله فلو قال) أي المصنف تبدل مع البيئة تفرّج على أو أقراره الخ (قوله أحسن) لشموله الاقرار (قوله التكرار) أي لطلاق المدعوة (قوله وزيادة فائدته) أي بإفادته طلاق طارق التي التفت اللسان فيه من الراء للام في القضاء (قوله فقال) أي الزوج (قوله يحسبها) أي حال كون الزوج بظن حفصة التي أجابته (قوله فأربعة) أي من الاقوال في المسئلة (قوله هذا) أي قول ابن الحاجب فأربعة (قوله بطلانها) أن حفصة وعمة (قوله وعكسه) أي طلاق حفصة دون عمة (قوله ولا عرفها) أي الاقوال الأربعة (قوله من قال يا عمة الخ) بيان ما قاله ابن شاس (قوله اغصلاق) بكسر الهمزة وبجها م الغين آخره فاف مصدر اغلق (قوله حل) بضم فكسر أي رفع ٢١٠ (قوله استكرهوا) بضم التاء وكسر الراء (قوله وقد حلف الخ)

بذلك عند القاضي فلو قال في القضاء كان أحسن ويحتمل أن الف طائفتا طارق التي التفت فيها السانة الى طارق وحفصة وهذا أحسن لسلامته من التكرار وزيادة فائدته ابن الحاجب لو قال يا عمة فأجابته حفصة فقال أنت طارق يحسبها عمة فأربعة ابن عرفة هذا يقتضي وجود القول بطلاقهما وبما وقائهما وطلاق عمة دون حفصة وعكسه ولا عرفها الاما قاله ابن شاس من قال يا عمة فأجابته حفصة فقال أنت طارق يحسبها عمة طلاق وفي طلاق حفصة خلاف وعطف على سبق أيضا فقال (أو أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه تلغير مسلم لطلاق في اغلاق أي أكره. وتلغير حل عن امتي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه ان كان الاكره ليس شرعا بل (ولو) أكره أكره شرعا (بكتة قويم جزء العبد) المشترك بينهما وبين آخر وقد حلف لا يشتره من شريكه أو لا يبيعه له فاعتق الحالف نصيبه منه وهو على فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عقده عليه فلا يحنت أو اعتق شريك الحالف الموصر نصيبه منه فقوم نصيب الحالف لذلك فلا يحنت هذا قول المغيرة وأشار بولوا الى مذهب المدونة وهو المعتمد من الحنث لان اكره الشرع طوع فالصواب العكس ولولا ما عطف عليه من قوله أو في فعل لكان وجه الكلام لا بكتة قويم جزء العبد قاله ابن غازی وقال قت ثم بالغ على عدم اللزوم بقوله ولو كان الاكره بكتة قويم جزء العبد الذي حلف لا اشتراه فأكره على عتق نصيبه منه وقوم عليه القاضي بقبته فلا حنت عليه ولا يلزمه الاصل ولا الفرع لانه مكره فيهما وهو صحيح لكنه بعيد ولا يلائم لمبالغة المشيرة للخلاف اذ لا خلاف في عدم اللزوم في هذه الصورة ابن عاشر ظهر لي ان صواب وضع هذه العبارة اثر قوله أو في فعل لانها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة واكره عليه أو على فعل علق هو عليه لا بكتة قويم جزء العبد فتحرر لعبارة وتفيد المشهور وعطف على المبالغ عليه قوله (أو) أي ولوا كره (في فعل) أي عليه كلفه بطلاق زوجته لا يدخل دار فلان فأكره على دخولها فلا يحنت عند من هو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق مخلوق كشرب خمر وسجود لغير الله تعالى وزنا باطاعة لزوج لها ولا سيد وبين البري يكون المكره بالكسر غير الحالف وبعد عدم علمه حال العين بالاكره وبما اذا لم يقل لا فاعله طائعا ولا مكرها وبعد فعله بعد زوال الاكره في العين المطلقة فان اتى قيد من هذه الستة حنت وقال ابن حبيب يحنت اهدم نفع الاكره على الفعل وفرق

خال (قوله منه) أي العبد (قوله وهو) أي الحالف (قوله فقوم) بضم فمكسر مثقلا (قوله عليه) أي الحالف (قوله لتكميل عقده) أي العبد الخ (قوله أقوم) (قوله عليه) أي الحالف (قوله الموصر) نعت شريك (قوله فقوم نصيب الحالف) أي على شريكه (قوله لذلك) أي لتكميل عقده عليه (قوله هو) أي مذهب المدونة (قوله من الحنث) بيان لمذهب المدونة (قوله لان اكره الشرع طوع) علة وهو المعتمد (قوله فالصواب العكس) أي الفتوى بالحنث ورد مقابله بلو تفريع على وهو المعتمد الخ (قوله من قوله أو في فعل) بيان لما (قوله الاصل) أي عتق نصيبه (قوله ولا الفرع) أي قيمة نصيب شريكه (قوله فيهما) أي

عتق نصيبه وتقوم نصيب شريكه (قوله وهو) أي تقررت (قوله هذه العبارة) أي لا بكتة قويم جزء العبد (قوله لانها) أي صورة تقويم جزء العبد (قوله عليه) أي الطلاق (قوله هو) أي الطلاق (قوله عليه) أي الفعل (قوله لا بكتة قويم جزء العبد) أي لا ينتفي حنثه اذا كره أكره شرعا بكتة قويم جزء العبد (قوله وهذا) أي عدم الحنث بقوله مكرها ما حلف على عدم فعله (قوله وبين البر) عطف على بفعل لا يتعلق به الخ (قوله علمه) أي الحالف (قوله لم يقل) أي الحالف (قوله حنث) أي بقوله مكرها (قوله يحنت) أي بفعل ما حلف على عدم فعله مع اجتماع القيود السبعة

(قوله على هذا) أي قول ابن حبيب (قوله بأن المكروه) بفتح الراء قلبه ترق (قوله أكره) بضم الهمز وكسر الراء أي على كلمة الكفر (قوله وقلبه مطمئن بالإيمان) حال (قوله وهذا) أي عطقه على مافي حيز (قوله وهذا) أي كون الأكره على الفعل مختلفا فيه وكون المشهور أنه أكره (قوله طرق) بضم الطاء ورا جمع طريق (قوله ٢١١ الأولى) بضم الهمز (قوله فأنكره)

في الذخيرة على هذا بين الأكره على القول والأكره على الفعل بأن المكروه على كلمة الكفر مثلا معظم لربه بقلبه دليل قول الله تعالى الأمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان بخلاف المكروه على الفعل كشرب الخمر والنمل والزنا ففسدته بحقة وعبرة ابن غازي قوله أوفى فعل الظاهر أنه معطوف على مافي حيز ولو هذا مشعر بأن الأكره على الفعل مختلف فيه وإن المشهور أنه أكره وهذا صحيح غير أنه يقتصر إلى تحرير وذلك أن الأفعال التي ذكرها في الباب ضربان أحدهما الفعل الذي يقع به الحنث وفيه طرق الأولى طريقة النحوي قال إذا حلف بالطلاق أن لا يفعل شيئا أكره على فعله مثل أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فحمل حتى أدخلها أو أكره حتى دخل بنفسه أو حلف بالدخل في وقت كذا فحمل بنفسه وبغير ذلك حتى ذهب الوقت فهو في جميع ذلك غير حائث فاما أن حل حتى أدخل فلا يحث لأن ذلك الفعل لا ينسب إليه فلا يقال فلان دخل الدار واختلف إذا أكره حتى دخل بنفسه أو حمل بينه وبين الدخول إذا حلف بالدخل في جنس الإيمان على المقاصد لم يحثه ومن جهاه على مجرد اللفظ حثه لأن هذا دخل ووجد منه الفعل وينسب إليه والآخر حلف بفعله فلم يجد ذلك الفعل الطريقة الثانية لأن حرث قال فحين حلف لا يدخل دار فلان لو حل فادخلها مكرها دون تراخ منه ولا مكث فيه بعد إمكان خروجه منها لم يحث اتفاقا وكذا لو ادخلته دابة حورا كبها ولم يقدر على ردها زاد عيسى ولا التعزل عنها الطريقة الثالثة لأن رشد في نوازل أصح قال لا يحث بالأكره في الأفعال اتفاقا اتفاقا الخلاف في لافعلن والمشهور حثه وقال ابن كنانة لا يحث الطريقة الرابعة لأن رشد أيضا قال في حثه ثالثا في عين الحث لا البرل رواية عيسى ومقتضى القياس والمشهور وهذا المشهور اقتصر المصنف عليه في باب الإيمان إذ قال وجبت به أن لم يكره ببر وهذا في الحالف على فعل نفسه لا غيره الضرب الثاني الأفعال المخطورة شرعا ابن رشد في رسم حل صيد من سمع عيسى من كتاب الإيمان بالطلاق وما الأكره على الأفعال فاختلف فيه فقال صحنون هو أكره وهو في نكاح المدونة الثالث وقال ابن حبيب ليس أكرها كشرب خمر وكل لحم خنزير وسجود لغير الله تعالى وزنا باطاعة أو مكرهة لأزواجها ونحوها مما لا يتعلق به حق مخلوق وأما ما يتعلق به حق مخلوق كقتل وغصب فلا اختلاف أن الأكره عليه غير نافع زائد في الذخيرة والفرق بين الأقوال والأفعال أن المفاسد لا تتحقق في الأقوال لأن المكروه على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والألفاظ ساقطة الاعتبار في حقه بخلاف شراب الخمر والقتل ونحوها فان المفاسد متحققة فيها وعبر عنه ابن عبد السلام بأن القول لا تأثير له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فإنه مؤثر والذي في نكاحها الثالث قوله في الأسير أن ثبت أكرهاه بينة لم تطلق زوجته عليه قال في جامع الطرق هذا يقتضي أن من أكره على شراب الخمر وكل الخنزير يأكل ويشرب كما أقامه ابن رشد لأنه إذا أكره على النصراية فقد أكره على الخمر والخنزير ونحوهما وقبله أبو الحسن الصغير

على كفره (قوله هذا) أي قوله لم تطلق زوجته عليه (قوله أكره) بضم الهمز وكسر الراء (قوله يا كل) أي الخنزير (قوله ويشرب) أي الخمر (قوله أقامه) أي فهمه (قوله لأنه) أي المكلف (قوله أكره) بضم الهمز وكسر الراء أي عذري في أكرهاه (قوله فقد أكره) أي عذري أكرهاه (قوله قبله) بكسر الواو

(قوله الضربين) اي القسامين مالا حق لمخوف فيه وماله فيه حق (قوله فهو) اي تجله على الضربين (قوله لقرينة) صله ارادة (قوله وجهه) بفتح فكسر (قوله والمراد بها) اي التورينة (قوله المخلص) بفتح الميم واللام (قوله بهذا) اي ارادة البعيد لقرينة (قوله لعدم دهشته الخ) صله لمعرفتها (قوله ٢١٢ وهذا) اي قوله الان بترك التورينة مع معرفتها (قوله يعلم) ضم

فاذا تقرر هذا وامكن حمل كلام المصنف على الضربين فهو اول ولو بسوع بجوزوا وتعليب وربما يستروح من كلامنا على الالتقاط بعد هذا ما ين يدك بيانا ان شاء الله تعالى في هذا وبانه تعالى استعين واستثنى من عدم الحنث بالاكرام على القول فقال لا يحنث المكروه على القول في كل حال (الا ان يترك) المكروه بالفتح على القول (التورينة) اصلها ارادة المعنى البعيد لقرينة كقوله طالق مريدا من وثاق او وجعة بالطلق قرب وضع الحمل والمراد بها المخلص سواء كان بهذا او بغيره كقوله جوزني طاق مريدا جوزة حلقه خالية من اقامة مثلا (مع معرفتها) اي استحضارها لعدم دهشته بالاكرام وهذا ضعيف والمذهب لا يحنث ولو تركها مع معرفتها انت لو قدم الاستثناء على قوله وفي فعل يعلم انه مختص بالقول لكان اوضح لان التورينة لا تكون في الفعل غلامرية ان هذا الاستثناء راجع للقول كقول المكروه انت طالق ويريد من وثاق او وجعة بالطلق واما الفعل بضربيه فلا يمكن التورينة فيه لمساكت من كلام القراني وابن عبد السلام عجم من اكرمه على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا او زوجة فطلق جميع زوجاته او على ان يعتق عبد افاعته اكثر او على طلاق زوجته فاعتق عبده او عكسه فالظاهر انه لا يلزمه شيء من ذلك لانه كالحنثون والاكرام يتحقق (بخوف) اي غلبة ظن - حصول شيء (مؤلم) بضم الميم وسكون الهاء وكسر اللام اي موجب حالا او ماسوا هدد اولم يمدد وطالب منه الحلف مع التخوف فان ياد رقب الطلب والتهديد فقال للغمي اكرام ان غلب على ظنه انه ان لم ياد رقب يمدد والا فلا وظاهر كلام ابن رشد انه ليس اكرامه مطلقا وبين المؤلم فقال (من قتل او ضرب او سجن) بغير حق شرعي والافليس اكرامه وظاهر كلامه ولو قتل الضرب او السجن وبه حزم انت فقال عقب او ضرب ولو قتل (او قيد) اي قبيد بحدديد في رجليه مثلا ظاهره ولو قتل (او صفع) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء اي ضرب يياطن كف على قفا (الشخص) (ذي) اي صاحب (مروءة) بفتح الميم اي همة عالية ونفس كاملة (م) حضرة (ملا) بالقصر والهمز اي جماعة من الناس وان لم يكونوا اشرفا على المعقدة في اللغة هنا وكذا في اللغة واحترزه عن صفعه في خلوة فليس اكرامه ولو لذي مروءة وقيدته ابن عرفة بالسير والافهوا اكرامه مطلقا واحترز المصنف بقوله بخوف مؤلم من قول ابن عبد السلام ظاهرا نصوص المذهب ان الاكرام انما يكون بحصول الضرب او الصفع لا بخوف وقوعهما وفهم من قوله ذي مروءة ان غير ليس صفعه بل اكرامه ومنه في الجواهر (او) بخوف (قتل ولده) ولو عاقا وكذا بعقوبة البار ان تألمها كياتا لم ينفسه او قريبا منه ابن عرفة الشيخ عن اصبح من حلف دومة عن ولده لزمته يمينه انما يعذر في الدومة عن نفسه وعن ابي القاسم اللبيدي انكار قول اصبح قائلا اي اكرامه من رؤية الانسان ولده تعرض عليه انواع العذاب وقال ابن شاس التخويف بقوله لالولدا اكرامه فحمل ابن عبد السلام على خلاف المنقول في المذهب فذكر قول اصبح والاظهر انه ليس بخلاف لان الامر النازل بالولد

اليام وفتح اللام (قوله انه اي الاستثناء) (قوله كلام القراني) اي قوله في الفرق بين الاقوال والافعال ان المفاسد لا تصح في الاقوال لان المكروه على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والافعال ساقطة الاعتبار في حقته بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فان المفاسد محقة فيها (قوله وابن عبد السلام) اي قوله ان القول لا تأثر له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر (قوله هدد) بضم فكسر مثقلا اي خوف كذلك (قوله يمدد) بضم ففتح مثلا (قوله طلب) بضم فكسر (قوله فان ياد رقب) اي بالحلف (قوله والا) اي وان لم يغلب على ظنه ثم يديه ان لم ياد رقب (قوله فلا) اي فليس باكرام (قوله انه) اي لا يستداه بالحلف (قوله مطلقا) اي عن التقييد بعدم غلبة ظن التهديد (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله والا) اي وان كان بحق شرعي (قوله وبه) اي الظاهر (قوله والا) اي وان كثرا الصفع (قوله مطلقا) اي عن التقييد بكونه لذي مروءة لانه ضرب مؤلم (قوله

ان تألم) بفتحات مثقلا اي الوالد (قوله بها) اي عقوبة ولده (قوله دومة) اي دومة (قوله فائلا) حال من ابي قد القاسم (قوله اي) بفتح الهمز وشد الياء (قوله تعرض) بضم التاء وفتح الراء (قوله فحمله) اي قول ابن شاس (قوله فذكر) اي ابن عبد السلام (قوله انه) قول ابن شاس

(قوله عليه) اى الولد (قوله يهدى) المله (قوله فهو) اى النازل بالولد (قوله قتله) اى الولد (قوله لا منين) اى التعدى للاب وهدية
(قوله فى القاصر) خبر قول (قوله وهو) اى كون قول اصبح فى القاصر (قوله قوله) اى اصبح (قوله لقوله) اى اصبح (قوله
يشك) بضم الياء (قوله ذلك) اى المذكور عن اصبح والبيدى (قوله لادونه) اى القتل (قوله فان قل) منه وم ان كثر (قوله
عنه) اى مال الله تعالى عنه (قوله لو انه) اى المكلف (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله فهو) اى الخوف على المال
(قوله عليه) اى المال (قوله لقول) بفتح اللام مثني بالنون لاضافته ٢١٣ (قوله الاول) اى قول مالك
(قوله والثاني) اى قول

اصبح (قوله وهذا) اى جعل
قول ابن الماجشون تفسيراً
لهما (قوله وجعله) اى قول
ابن الماجشون (قوله لهما)
اى قول مالك واصبح رضى
الله تعالى عنهما (قوله قال)
اى ابن الماجشون (قوله
ثالثها) اى الاقوال ان كثر
اى واواها اكرام مطلقاً
وثانيها ليس اكرام مطلقاً
(قوله بالاولى) بفتح الهاء
(قوله وان كانت غموساً)
مال (قوله فيها) اى الغموس
(قوله تكفر) بضم فقه مثقلاً
(قوله وقتل) بضم فكسر
اى الاجنبى (قوله عليه)
اى تارك الحلف كاذباً (قوله
توقفه) اى التخليص (قوله
لخطرها) اى الغموس علة
لشرط عدم التوقف عليها
(قوله فى نكاح الاكرام) اى
الذى اكره الولي على عقده
(قوله اكرامها) اى باكرام
الواطى والموطوءة (قوله
زنا) خبر الوطء (قوله من
الواطى المكروه) بفتح زاء

قد يكون المله مقصوداً عليه وفدية يهدى للاب فهو فى غير قتله معروض للامر بن فقول اصبح
فى القاصر على الولد وهو ظاهر قوله درة عن ولده لافى التعدى للاب لقوله انما يعذر فى الدرة عن
نفسه وقول البيدى انما هو فى التعدى للاب اما فى قتله فلا يشك فى حقوقه للاب والام والوالد
والاخ فى بعض الاحوال فلا ينفى فى ذلك على الخلاف بل على التخصيص بحسب الاحوال اه
واجاب فى التوضيح بان ابن شماس قصد قتل النفس لادونه اى واصبح قصد مادونه (او) بخوف
الاخذ (للماله) او اتلافه بكسر (وهل ان كثر) المله الذى خاف عليه فان قل فليس الخوف
عليه اكراماً قاله ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام ومعه ابن بزيرو او لوقل قاله مالك
رضى الله تعالى عنه واكثر اصحابه فى النوادر عنه لوانه ان لم يحلف اخذ بعض ماله فهو
كالخوف على البدن وقال اصبح ليس الخوف عليه اكراماً (تردد) للمتأخرين فى جعل قول ابن
الماجشون تفسيراً لقول مالك واصبح رضى الله تعالى عنهما يجعل الاول على الكثير والثاني
على القليل فالذهب على قول واحد وهذا لا ينشأ من وفاقه وجعله خلافاً لما فقهه ثلاثة
اقوال وهذا لا ينشأ من الخوف بالماله ثالثاً ان كثر الاول مالك والثاني لا يصح
والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكراً بخوف قتل شخص (اجنبى) او اخذ ماله
بالاولى وقد قدم فى كلام ابن عرفة ان خوف قتل الوالد والاخ اكرام فى بعض الاحوال فيؤخذ
ان المراد بالاجنبى ماعدا الولد والوالد والاخ فى بعض الاحوال (وامر) بضم فكسر اى
الخائف قتل الاجنبى ندباً (بالحلف) كاذباً (ليسلم) الاجنبى من القتل وتجب كفارة اليمين بالله
وتحرمها وان كانت غموساً تعلقها بالاحوال وقد تقدم ان المعقد فيها انما تكفر ان تعلق بالاحوال
او المستقبل وان لا تقول لا تكفر الا ان تعلق بمسئلة وان كانت بطلاق او عتق او مشى لمكة
او نحوها لزمه ما حلف به فان لم يحلف وقتل فلا ضمان عليه لان طلب حلفه ندب فقط وجوب
تخليص المسئلة بشرط عدم توقفه على عين غموس لخطرها ابن رشد ان لم يحلف لم يكن عليه حرج
(وكذا) اى الطلاق فى كون الاكرام عليه بما تقدم (العتق والنكاح) ابن عرفة والوطء فى نكاح
الاكرام اكراماً زنا من الواطى المكروه لا المكروه واجازته بعد وقوعه اختياراً كنكاح موقوف
(والاقرار) على نفسه بمال او جنابة (واليمين) بالله او بعتق ونحوهما (وتحرمه) اى المذكور
من بيع واجارة وهرن ونحوها (واما الكفر) اى الاتصاف به بقول او فعل (وسبه) اى سيدنا
محمد عليه الصلاة والسلام عطف خاص على عام لاشدته به عدم قبوله التوبة وكذا غيره من
سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم والخور العين (وقذف المسلم) العنيف الحروب الصحابة بغيره

لدلالة افتقاره على اختيار (قوله لا المكروه) اى وليس ربا من الموطوءة المكروه (قوله واجازته) اى نكاح الاكرام (قوله بعد
وقوعه) اى نكاح الاكرام (قوله اختياراً) اى باختياراً مجيز (قوله كنكاح) اى من مجبور بلا اذن وليه (قوله موقوف) اى على
اجازة وليه ومقتضاء صحة نكاح المكروه وتوقف لزومه على اجازته اختياراً بعد زوال الاكرام وسيمضى ما يفيد الخلاف
فيه (قوله غيره) اى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله من سائر) اى باقى الخبيثات (قوله بغيره) اى القذف

(قوله جواز) أي تمكينهم من يرضيهم بالطعم بها (قوله لا باحتما) أي الميتة (قوله هذا) أي تقدم الجواز (قوله على شيء الخ) صلة المكروه (قوله عليه) أي القتل صلة صبر (قوله وعلى موت الخ) معطوف على عليه (قوله فهو) أي وصبره أجل تفريع على أي المكروه بالقتل الخ (قوله ٢١٤ بخوف القتل) صلة يجوز المتقي بلا (قوله فيجب عليه أي المكروه بهتديده

(فإنما يجوز) أي المذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (أ) خوف (القتل) لنفسه وأما سب مسلم غير صحابي بغير قذفه وقذف غير مسلم فيجوز أن يخوف غير القتل وشبهه في الجواز بخوف القتل فقال (كلمة) التي (لا تجدها) أي طعنا (يسد) أي يحفظ (رمقها) أي حياتها في كل حال (الا) حال تمكين أنفسها (ان) أي رجل (يرضي بها) فيجوز لها تمكينه من نفسها بقدر ما يشبعها والظاهر أن مثل سدرمة سدرمق صبيانها لم تجده إلا أن يرضي بها أقبالا على قوله أوقتل ولده ومعه فهو لا تجده الخ عدم جواز مع وجود دميمة تسدرمقها وهو كذلك لا باحتما المضرمة ومعهوم المرأة أن الرجل إذا لم يجد ما يسدرمقه إلا أن يرضي بمرأة تعطيه ما يسدرمقه فليس له ذلك نظر الانتشار وهو الظاهر والأمر إذا لم يجد ما يسدرمقه إلا أن يلوط به فهل يجوز له تمكينه ارتكابا لا خف الضررين أو لأن المرأة يباح الفعل فيها في الجملة بخلافه ويؤخذ هذا من تقديم الزنا بالاجنبية على الزنا بحرم عند تحتم أحدهما (وصبره) أي المكروه بالقتل على شيء مما تقدم عليه وعلى موت من لم يجد ما يسدرمقه أو خير صبره (أجل) أي أفضل له وأكثر ثوابا من أقدمه على شيء مما تقدم فهو واجب لما قبل الكاف أيضا (لا يجوز) (قتل) الشخص (المسلم) ولورقية للمكروه بالفتح يخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه ومعهوم المسلم جواز قتل الكافر الذي يخوف القتل (و) لا يجوز (قطعه) أي المسلم يخوف القتل ولو أخله فيمكن نفسه للقتل ولا يقطع أقله غيره وما يقطعه عضوا من نفسه فيجوز يخوف قتله ارتكابا لا خف الضررين (و) لا يجوز له (أن يرضي) بمكرهه أو ذات زوج أو سيد يخوف قتله وأما بطاعة الزوج ولا سيماها فيجوز به فقط ابن عرفة الشيخ عن أصحابنا أن أكره على كفر أو شتم النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف تلف بعض أعضائه به لا تلف نفسه لا يجوز له ذلك إنما يسعه ذلك لخوف قتله لا غيره وله أن يصبر حتى يقتل وهو أفضل له صبره من وكذا لو أكره على أكل ميتة أو خنزير أو شرب خمر فلا يجوز له الاطوف قتله قال وأجمع أصحابنا وغيرهم على أنه لا يجوز له قتل غيره من المسلمين ولا قطعه بالأكراه ولا على أن يرضي وأما على قطع يد نفسه فيسعه ذلك (وفي لزوم) بين حلفها على فعل (طاعة أكره) بضم الهمزة وكسر الراء الحالف (عليها) أي اليمين بأن أكره يخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو عقوبة أو صومه هاما أو حجه ماشيا أو صدقة بثلاث ماله على أنه لا يؤخر الصلاة عن مختار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يرضي المسلمين لحلف خاتفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب ولا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) محلهما إذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكره لم تلزمه اتفاقا كراهه على الحلف بأنه صلى الله عليه وسلم أو صام رمضان ولم يفعل ذلك وانفرد المستقبل يمكنه فعله وتر كخلاف الماضي فإنه لا يمكنه البر فيه ومعهوم طاعة أن أكره على يمين معصية كشراب مسكرا أو زنا أو قتل أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبهه في القولين

بقتله على قتل مسلم تفريع على لا قتل المسلم (قوله فيمكن) بضم ففتح فكسر منقلا أي المكروه بالفتح وجوبا (قوله به) أي خوف قتله (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله بقطع عضو) صلة أكره (قوله وأضرب) عطف على قطع (قوله به) أي الضرب (قوله ذلك) أي المذكور من الكفر وسب النبي صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (قوله يسعه) أي يجوز له (قوله لا لغيره) أي خوف قتله (قوله يقتل) بضم الياء وفتح الاء (قوله وهو) أي صبره (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله على أنه) أي المكاف (قوله بالأكراه) أي ولو بالقتل بدل سب حذف المفعول (قوله ولا على أن يرضي) أي بمكرهه أو ذات حليل (قوله فيسعه ذلك) أي قطعهما بالقتل ارتكابا لا خف الضررين (قوله الحالف) تفسير لنا تب فاعل أكره المستتر فيه ولم يبرز مع جريانه على غير الموصوف لأن الابس (قوله بأن أكره) بضم الهمزة (قوله من قتل الخ) بيان لمؤلم (قوله على أن

فقال

يخاف الخ (قوله على أنه) أي المكاف الخ صلة يخاف (قوله خاتفا) حال من فاعل حلف (قوله مكرها) بالفتح حال من فاعل جاف (قوله ولم يفعل ذلك) أي الخوف عليه حال (قوله وشبهه) بفتح شام منقلا

(قوله اسم) خبر الكاف (قوله حالها) أي الإجازة (قوله لا يصح) بضم ففتح مثقلا (قوله أو لا) بشد الواو (قوله وعلى هذا) أي المضي (قوله من يوم الإيقاع) خبر الأحكام (قوله النكاح) أي بأكراه (قوله نسخه) أي النكاح بأكراه (قوله المكروه والمكرهه) بالفتح فيهما (قوله المقام) بضم الميم أي الاستقرار (قوله لانه) أي ٢١٥ نكاح الأكره (قوله اذا

أمن) أي المكروه بالفتح (قوله وكذا) أي الزوج المكروه في جواز إجازته بعد أمنه (قوله يحدثان) بكسر فسكون أي قرب (قوله ذلك) أي عقد الأكره (قوله لقوله) أي المصنف عليه لتقدير نفوذ (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله ولايته) أي الزوج (قوله عليه) أي المحل (قوله حال) نائب فاعل اعتبر (قوله المرجوع) نعم قول (قوله وقول) عطف على الشافعي (قوله عليه) أي التعليق (قوله وأما الأولى) بضم الهمزة أي قوله عند القائل إن دخلت الخ (قوله بساط) خبر وقوع (قوله نيته) أي التعليق (قوله لما) بكسر اللام عليه لقوله (قوله من شرطها) بيان لما (قوله وهي) أي المحل وانه لتأنيث خبره (قوله وشرطه) أي المحل (قوله انشائه) أي الطلاق (قوله لامتناع وجوده) (قوله باللام عليه لشرطه مقارنة انشائه) (قوله فيها) أي المدونة (قوله قبله) أي الغد (قوله على تزويجها) صلة علق (قوله

فقال) كالجائز (أي المكروه بالفتح على طلاق أو عتق من إضافة المدة وإرفاعه والكاف في قوله) كالطلاق) والعق الواقع منه حال إكراهه عليه اسم بمعنى مثل مفعول إجازته حال كونه (طائما) بعد زوال الإكراه فهل يلزمه ما أجازته طوعه حالها أولا يلزمه لانه الزم نفسه ما لم يلزمه ولان الواقع فاسد لا يصح بعد وقوعه قولان لسكون قول ولا بعدهم الزوم ثم رجوع إلى الزوم (والاحسن) منهم ما عند بعض الشيوخ (المضي) أي الزوم وعلى هذا أحكام الطلاق كالمدة من يوم الإيقاع لانه يوم الإجازة ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من فسخه في التوضيح أجمع أصحنا على بطلان نكاح المكروه والمكرهه ولا يجوز المقام عليه لانه لم ينعقد سجنون ولو انقضى لبطل لانه نكاح فيه خيار وفي قياس بعض مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان للمكروه أمضا ذلك النكاح اذا أمن وكذا الأولياء المرأة المكروهه وفي قياس بعض مذاهبهم انما يجوز إجازة المكروه يحدثان ذلك (ومحله) أي الطلاق (ما) أي عصمة فائمه بالزوجة شرعا (ملك) بضم فكسر وذكرا العائد مراعاة للنظم (ما قبله) أي نفوذ الطلاق لقوله لا في واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ ان ملكها حقيقة قابل (وان) كان (تعليقا) أي معلقا عليه هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع اليه وفا لا يبي حنيقة وخلافا لما في رضي الله تعالى عنهم وقول مالك المرجوع عنه ان كان التعليق صريحا كان تزويجك فانت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله) أي الخطاب (لأجنبية) حال خطبتها (هي) أي الخطوبة (طالق) وصلة قوله (عند خطبتها) بكسر الخاء المجهدة أي التماس نكاحها من وليها بسبب تغلبة مهرها مثلا (وان دخلت) بكسر التاء ان كانت المرأة حاضرة وخطبها أو بسكونها ان كانت غائبة ومنعول دخلت محذوف ليعلم الدار وغيرها أي فانت طالق (وقد نوى) أي القائل ان دخلت فبى طالق (بعد نكاحها) وأما الأولى فوقع التطبيق عند الخطبة بساط دال على التعليق من غير نية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها قاله غ فاقسام التعليق ثلاثة أحدها باللفظ كان تزويجت فلانة فهي طالق ولم يصرح به المصنف لوضوحه الثاني فلانة طالق ونوى بعد نكاحها الثالث تعليق باللسان كقوله عند خطبتها هي طالق لاسمعه من شروطها وشروط أهلها ابن عرفة الثاني أي من شروط الطلاق التي عبر عنها ابن شاس وابن الحاجب بالاركان المحل وهي العصمة وشرطه مقارنة انشائه حقيقة أو تقدير الامتناع بوجوده حال بدون محل فيها مع غيرها لو قال لأجنبية انت طالق أو طالق غدا فتزوجها قبله لم يلزمه الا ان يريد ان تزويجك وكذا انت طالق ان تكلم فلا ناكه بعد تزويجها (و) ان تزويج التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ أو البساط أو على دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) بفتح الفوقية وسكون الطاء وضم اللام أي تصير طالقا (عقبه) أي العقد في الأوليين والدخول في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل بثانها أو الأفايه جميع صداقها

باللفظ) صلة علق (قوله أو على دخولها) عطف على على تزويجها (قوله ونوى بعد نكاحها) قيد في أو على دخولها (قوله في الأوليين) بضم الهمزة أي التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ والتي علقها طلاقها على تزويجها بالسباط (قوله في الثالثة) أي التي علق طلاقها على دخولها (قوله والا) أي وان كان دخلها

(قوله ولو بعد العقد) متباعدة في التسمية (قوله والبناء) عطف على التسمية (قوله من التوضيح) بيان لهذا المحل (قوله عن) بفحش مثقلاى المعلق ٢١٦ للطلاق على الزوج (قوله تكرر) اى الطلاق (قوله عليه) اى المعلق (قوله

وهذا في نكاح التسمية ولو بعد العقد ولا يثنى عليه في التفويض حيث لم يمه الطلاق قبل التسمية والبناء وكلما بعد على من علق طلاقها على تزوجها اطلاق ويلزمه النصف (الا) عهده عليها (بعد ثلاث) من المرات مرة لزوج فلا تطلق ولا نصف عليه اعدام العصمة وفساد العقد اجماعا (على الا صوب) عند التونسي وعبد الحميد وغيرهما وظاهر كلام ابن المواز لزوم النصف غ ذكر هذا الفرع في هذا المحل من التوضيح فقال لو أتي في لفظه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كلف تزوجت فلانة فهي طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسي وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا يثنى عليه بعد الثلاث اه والذي لا يصحق في شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عاياه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح في واحدة منهن الا ان يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات فيتزوجها اربعة قبل ان تزوج زوجا فلا يلزمه لها صداق لانه نكاح باطل وهي طالقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وفارقها قبل البناء فلا صداق لها اه قال صاحب المنهاج هذا اذا لم يعتز عليه الا بعد الوقوع وقال ابن مخرز عند ابن المواز يلزمه النصف كلما تزوجها ولعله يريد في الموضع الذي يثبت ما لم يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج لان العقد لا يثبت بعد الثلاث فاذا لم يثبت العقد فلا يجب الصداق (ولو دخل) الزوج بالزوجة التي علق طلاقها على العقد عليها (ف) الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية ان كان والا فصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه الذئب باطلاق عقب العقد والمسمى بالوطء ووجه المشهور ان كل وطء استند له عقد فلا يوجب زائدا عما اوجبه العقد ثم شبهها للفقهاء فقال (ك) زوج (واطى) زوجته التي علق طلاقها على شيء (بعد حنثه) في تلبيةه بمحصول الملقى عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه ومفهوماه انه ان وطئها بعد حنثه فيما تعدد عليه المهر به تعدد الوطء الحرام الذي لا شبهة له فيه ان لم تعدل بحنثه او اكرهها والافلا شيء لها الا انها حنثت ذرائع ابن عرفة وفيها ان نكحتك فأنت طالق فتزوجها الزمة طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لا صداق ونصف كن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وليس عليها عسدة وفاة ان مات انما عليها ثلاث حبض وسمع ابو زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فيمن دخل بامرأة حائض بطلاقها البتة ان تزوجها فكتب اليه لا تفرق بينهما بل يغنى عن ابن المسيب ان رجلا قال حلفت بطلاق فلانة ان تزوجتها فقال تزوجها وانما حلفت في رقبتي ورع من الخزومي من حلف على امره بمثل هذا ابن رشد مشهور المذهب انه يفرق بينهما على كل حال وان دخلوا مراعاة ابن القاسم الخلاف فيه شدوذا بو عمر بمثل رواية أبي زيد عن ابن القاسم اثنى ابن وهب وقال نزلت بالخزومي فانتاه ما لك بذلك وقاله محمد بن عبد الحكيم وحكى عن ابن القاسم انه توقف فيه في آخر ايامه وقال كان عامة مشايخ أهل المدينة لا يرون به بأسا وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نحو هذا القول احاديث كثيرة الا انها معلولة عند المحدثين

منها) اى القبيلة التي عينها (قوله منهن) اى نساء القبيلة التي عينها (قوله فلا يوجب) اى الوطء (قوله فيها) اى الزوجة (قوله والا) اى وان علمت واطاعت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله وليس عليها عسدة وفاة) ان مات اعدم الزوجية (قوله ثلاث حبض) اى استبراء من الوطء لان استبراء المرأة كعدها الا في لعان وزنا وردة (قوله صاحب الشرطة) بضم الشين المججمة وسكون الراء اى حاكم السياسة (قوله فكتب) اى ابن القاسم (قوله اليه) اى صاحب الشرطة (قوله فقال) اى ابن المسيب (قوله وزعم) اى ابن القاسم (قوله حلف) اى ابوه (قوله بمثل هذا) اى ان تزوجها ففهي طالق اى ثم تزوجها واقر على زوجها حتى ولدت له الخزومي (قوله الخلاف) مفعول مراعاة المضاف لفاعله (قوله فيه) صلة الخلاف (قوله شدوذ) خبر مراعاة (قوله بمثل) صلة آتى (قوله وقال) اى ابن وهب (قوله بذلك) اى عدم التفريق (قوله وقاله) اى عدم

التفريق (قوله حكى) بضم فكسر (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله توقف) بفحش مثقلا (قوله فيه) اى ومنهم التفريق (قوله وقال) اى ابن القاسم (قوله به) اى تزوج من علق طلاقها على زوجها (قوله روى) بضم فكسر (قوله انها) اى الاحاديث (قوله بعضها) اى الاحاديث (قوله احسنها) اى الاحاديث (قوله نخرج) بفحش مثقلا

(قوله على تزويجها) صله الخلوفا (قوله للعالم) صله جواز (قوله ومنه) اي نكاحها له عطف على جواز (قوله مضيه) اي نكاحها للعالم (قوله رابعها) اي الاقوال (قوله الوقف) اي التوقف في جواز وعدمه (قوله او بدونه) اي التعليق (قوله وان كان صفة منطقيا) حال (قوله والا) اي وان لم يبق مدة ينتفع بالزواج ٢١٧ فيها عادة (قوله هذا) اي عدم لزوم

(قوله وخرج) بفتحات مشقلا
(قوله لزومه) اي الطلاق
مع عموم النساء (قوله عموم
اللزوم) اي في الابتكار
والثببات (قوله رد) بضم
الراء وشدة الدال اي التخرج
(قوله آل) بدل الهمز اي
صار (قوله هذا) اي الجواب
(قوله في صورة التفصيل)
اي قوله كل ثيب يتزوجها
حرام بعد كل بكر يتزوجها
حرام (قوله منه) اي
العموم في صورة تفصيل
(قوله اما اللفظ الاول)
ككل بكر يتزوجها حرام
(قوله فواضح) اي عدم
عمومه لعدم تناوله الثببات
(قوله واما الثاني) اي
ككل ثيب يتزوجها حرام
(قوله فيكذلك) اي الاقول
في عدم العموم (قوله
تناوله) اي الثاني (قوله
الجنس) اي النساء (قوله
وهو) اي البعض الذي
لم يتناول الثاني (قوله
متعلق) بفتح اللام اي
مدلول اي الابتكار (قوله
الاسقاط) اي عدم لزوم
مع عموم النساء (قوله وهي)
اي المشقة (قوله هنا) اي

ومنهم من صحح بعضها ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم ما يحلها احسنها ما يخرج قاسم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح وروى لا طلاق قبل نكاح وروى
لا طلاق فيما لا تملك قلت في احكام عبد الحق ابوداود عن مطرف الوراق عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا فيما تملك ولا علق الا فيما تملك
ولا بيع الا فيما تملك ولا وفاة نذر الا فيما تملك قال البخاري هذا اصح شيء في الطلاق قبل النكاح
ثم قال ابن عرفة في جواز نكاح الخلوفا على تزويجها للعالم ومنه مع مضيه بالعقد
او بالبنار ابعها يفسخ ابدا وخامسها الوقف وعزاها للقائلها فانظره وشبهه في لزوم الطلاق
المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال (كان) طلق من يتزوجهن و (اي) المطلق لنفسه
(كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق نحو ان فعلت كذا او ان لم افعله فكل
امرأة تزوجها طالق الا من اقليم كذا او الا بعد عام او بدونه نحو كل امرأة تزوجها طالق
الا من اقليم كذا او الا بعد شهر وسواء كان ما باقيا مساويا لما حلف عليه او لا وبين ابقاء الكثير
بقوله (بذكر جنس) لغوي وان كان صفة منطقيا ككل تركبة يتزوجها طالق (او) بذكر
(بلد) ككل مصرية يتزوجها طالق (او) بذكر (زمان يبلغه) اي يصل اليه (عمره ظاهرا) اي
يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الخائف من شبيبة و كهلولة
وشيوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحترز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن نحو كل
امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه اليمين ويشترط في اللزوم ايضا ان يبقى مدة
بعد ما يبلغه عمره ظاهرا ينتفع بالزواج فيها عادة والا فلا يلزمه ابن عرفة وعلى المشهور ان عم
النساء دون قيد يلزمه العرج ابن بشير هذا نص المذهب وخرج بعضهم لزومه من رواية عموم
اللزوم فيمن قال كل ثيب يتزوجها حرام بعد قوله كل بكر كذلك ورد بان العموم المقصود اشد
من العموم الذي آل اليه الامر قلت هذا اعتراف بتصور العموم في صورة التفصيل والحق
منه اما اللفظ الاول فواضح واما الثاني فكذلك ضرورة عدم تناوله بعض الجنس وهو متعلق
اللفظ الاول وعلة الاسقاط على هذه الرواية انها هي المشقة الناشئة عن اللفظ العام وهي هنا
عن لفظ خاص فمن وجد العلة بحال واذا ابقى كثيرا بذكر جنس او بلد او زمان يبلغه عمره ظاهرا
وكان منزوجا (لا) تلزمه اليمين (فمن تحتها) اي في عصمة الخائف من الزوجات فلا تطلق عليه
بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب او لا يلبس
وهو راكب او لا يلبس ودوام راكبا او لا يلبس ان حقيقة التزوج انشاء عقد جديد ولم
يتحقق هذا فمن تحتها ليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى
انشاءهما فلا يحنث بدوامهما وفرقت بضعف الالتزام في النكاح بقول اكثر الناس
لا يلزمه فلا تلزمه فمن تحتها في كل حال (الا اذا) بانها بعد يمينه ثم (تزوجها) قد دخل في يمينه

٢٨ من في صورة التفصيل (قوله به) اي دوام الركوب واللبس (قوله انشاءهما) اي الركوب واللبس
(قوله بدوامهما) اي الركوب واللبس (قوله وفرقت) اي بين من تحتها ودوام الركوب واللبس (قوله بضعف) صله بفرق (قوله
في النكاح) اي الطلاق المعلق على النكاح (قوله بقول اكثر الناس) اي الاثمة صله بضعف (قوله فلا تلزمه) اي اليمين

قوله وان كانت اطلاق عقبه (اي العقد عليهما حال) قوله وفائدة (اي العقد عليهما) قوله والا (اي وان كانت الاداة التي علق بها تقتضى التكرار) قوله به (قوله به) ٢١٨

ان شملها لفظه ابن عرفة ولو علق التحريم بما سبق كثير الزم ولا تدخل الزوجة الا اذا بان
وشملها لفظه (وله) اي من علق طلاق امرأة على تزوجها (نكاحها) اي العقد عليها وان كانت
تطلق عقبه على المشهور وفائدة حل عينه فبترجوها لعقب طلاقها ولا تطلق عليه اذا كانت
الاداة التي علق بها الاقتضى التكرار والا فلا يساح له نكاحها اذا فائدة فيه حينئذ غ اشار به
اقول ابن راشد انقصى المذهب انه يساح له زواجها وطلاق عليه عقبه والقياس انه لا يساح له
زواجها للقاعدة المقررة ان ما لا يترتب عليه مفسوده لا يشرع والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير
حاصل بهذا العقد والى هذا ذهب بعض الفقهاء قال وهو بمنزلة قول المرأة تزوجك على اني
طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا يستحق عليه صداق ان تزوجه ولم يفرق بين كون الشرط منها
او منه قلنا له فائدة وهي انه يتزوجها عقب طلاقه ان شاء الا ان يعلق ذلك بلفظ يقتضى
التكرار مثل كلما فلا يساح له زواجها اه وقيل في التوضيح (وله) اي الحر الذي يولد له وهو
واحد اطول الحرة (نكاح) اي تزوج النساء (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على اولادهن
(في) اي بسبب قوله (كل حرة) تزوجه انتهى طالق اذا خشي على نفسه العنت تنزيلا ليمينه
منزلة عدم الطول للحرة لازوم يمينه في الحرث بابقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم)
التعليق (في) المرأة (المصرية) مثلاً غ ليس صورتها كل مصرية تزوجه طالق اه اي لا
تقصر صورتها على ذلك قصور بذلك وعن حلف لا يتزوج مصرية او من مصر مثلاً لاستفادة
التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت باداة تكرار واصله لزم (فيمن) اي امرأة (ابوها)
كذلك اي مصري ولو كانت امها غير مصرية وولدت في غير مصر لان الولد ينسب لايه دون
امه قال الله تعالى ادعوههم لا بآبائهم والظاهر ان في الاولى سببية (و) لزم في المرأة (الطارئة)
على مصر (ان تخلقت) اي اتصفت غير المصرية الطارئة على مصر (بخلقهن) بضم الخاء
المجبة واللام اي بصفتان المصريات اذ لا تدخل لمصر في الذات وانما دخلها في الصفات فن تخلق
بخلق اهلها كمن ولد بها ومفهوم الشرط ان من لم تخلق بخلقهن لا تدخل في المصريات وان
طلات اقامتها بها والذي في نص مخنون انقطعت عن البادية بتخلقت بخلقهن فان فسر
الانقطاع عن البادية بتخلقها باخلاق المنطقة الميهم ساوى كلام المصنف والا فلا وهل المراد
الاخلاق التي عمل المصرية بها قلوب الرجال او الاخلاق التي تحمل على الاجتناب وهذا هو
الظاهر ولا يبعد اراؤهم ماعدا (و) ان حلف لا يتزوج (في) لمحو (مصر يلزم) التعليق (فيمن) من
يتزوجها في (عملها) اي البلاد الداخلة في حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها او يحرم به عرف
او دل عليه بساط وسواء تزوج فيها بمصرية او غيرها (والا) اي وان لم ينو ما يعم عملها ولم يحرم به
عرف ولم يدخل عليه بساط بان نوى خصوصها ولا ينية له (فلمحل لزوم) السعي الى (الجمعة) ثلاثة
اميال وربع ميل في صورتين عند ابن القاسم وابن الماسخون وابن كنانة يلزمه في الصورة
الثالثة لخدمته تقصر فيه الصلاة وهو غائبة واربعون ميلاً اصبح وهو القياس (وله) اي الحالف
لا يتزوج في مصر (المواعدة بها) على الزواج في غيرها المصرية او غيرها لان المراعى عقد النكاح
والمواعدة ليست عقداً (لا) يلزمه شيء (ان عم النساء) الحرث والاماء والشيئات والابكار

بيان للقاعدة المقررة
بجذف من (قوله والى
هذا) اي منع نكاحها صالحة
ذهب (قوله وهو) اي
العقد عليها مع طلاقها
عقبه (قوله فانه) اي
المقد بشرط الطلاق عقبه
(قوله منها) اي المرأة (قوله
او منه) اي الرجل (قوله
له) اي العقد على من علق
طلاقها على تزوجها (قوله
قبلة) بكسر الموحدة (قوله
وهو واحد الخ) حال (قوله
اذا خشي الخ) شرطي جواز
نكاحه الامة (قوله تنزيلاً
الخ) علة لجواز نكاحه امة
اذا خشي ذلك (قوله لازوم
يمينه في الحرث) علة للتنزيل
(قوله بابقائه الاماء) علة
لازوم اليمين في الحرث (قوله
التكرار) اي لعنت وعموم
اليمين في كل مصرية (قوله
بالوصف) اي الانتساب
لمصر المفهوم من الصيغة
(قوله الاولى) بضم الهمز
اي الداخلة على المصرية
(قوله سببية) اي والثانية
ظرفية فساغ تعلقهما بلزم
(قوله ولزم) اي التعليق
(قوله بها) اي مصر (قوله
فيها) اي مصر (قوله في
الصورتين) اي نية
خصوصها وعدم النية
(قوله الثالثة) اي عدم النية

الحضريات والبسديات بان قال كل امرأة يتزوجها طالق وان فعلت = دافى كل امرأة
يتزوجها طالق وفعل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التسري لانهم اليست كل زوجة في التحصين والضبط
ولا نفقة بعض النفوس منها فان قلت سيأتي ان من قال لزوجة كل امرأة تزوجها عليك طالق
يلزمه مع انه عم النساء قلت لزمه وان عم النساء لان له مودة وطلاق المحلوف لها طلاقا ثانيا
(او ابقى) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليل) في نفسه ككل امرأة تزوجها الا بلفظة
او بنات فلان او من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لابقاء القليل فقال (ككل امرأة
تزوجها الا نفويا) طالق فلا شيء عليه ظاهره ولو تيسر له التفويض ولو عسدم معتاديه اقلته
واما ان قال كل امرأة تزوجها نفويا طالق فيلزمه لابقائه كسرا وهي التسمية (او) كل
امرأة تزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) دون المدينة المنورة بافوا ساكنها عليه
الصلاة والسلام بحيث لا يجحد فيها من تليق به (او) قال كل امرأة تزوجها طالق (حتى
انظرها) اي الان انظرها (فعسى) فلا شيء عليه وله ان يتزوج من شاء ولا تعلق عليه
ولو لم يخش العنت لانه كمن عم النساء (او) انقلت بمنسه من الخصوص للعموم كمن علق
طلاق (الابكار) على تزوجهن بان قال كل بكرا تزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل
ثيب) على تزوجها بان قال كل ثيب تزوجها طالق (او بالعكس) بان قال = كل بكرا
تزوجها طالق وكل ثيب تزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منه ما على الاصح لانه هو الذي
جعل به الحرج ويلزمه الاول على الاصح وقيل يلزمه فيه ما وقيل لا يلزمه فيه ما حكاهما
ابن الحارث وغيره قال في التوضيح عن ابن راشد والاول هو الجارى على المشهور
وقال ابن عبد السلام هو ظاهر الاقوال لدوران الحرج مع اليقين الثانية وجودا وعدمه ولو حرم
الثيبات وبقى الابكار فجزعنهن لعلاوسه فالظاهر انه ان خشى العنت ولم يقدر على التسري انه
يجوز له نكاح ثيب (او) علق طلاق كل من يتزوجها في اجل يبلغه عمره ظاهرا و (خشى) الخالف
على نفسه (في المؤجل) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مشددة بان قال كل امرأة تزوجها في هذا
العام طالق ومفعول خشى قوله (العنت) بفتح العين المهملة والنون اي الزنا في العام (ومعذر)
بفتحات مشغلا لم يمكنه (التسري) فله تزويج حرة لثلاثة اشهر خطر الزنا وخفة امر التعليق بقول
الاكثر بعدم لزومه ابن عرفة وفيها ان قال كل امرأة تزوجها الى ثلاثين واربعين سنة فهي
طالق لزمه ان امكنت حياته لما ذكر فان خشى العنت ولم يكن له مال يتسرى به فله ان يتزوج
ولا شيء عليه ولو ضرب اجل لا يعلم انه لا يبلغه او قال الى مائتي سنة لم يلزمه الباجي التعمير في ذلك
تسعون عاما ولمحمد بن ابن القاسم العشرون عاما كثيرا فله ان يتزوج اصبيغ بعد تصبر وتعفف
ابن وهب واشهب لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت مالا ترضى الله تعالى عنه يتزوج فيها ان
خاف العنت ابو زيد عن ابن القاسم ان قدر فيها على التسري فلا يتزوج وكذا ان لم يجد الا ان
يخاف العنت انظر قمامه (او) قال (آخر امرأة) تزوجها طالق فلا شيء عليه ابن القاسم لانه
كن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احق ان تكون آخر افلوفرق بينه وبينه لم يستقر
ملكه على امرأة هذا هو المذهب وما بعده ضعيف وهو قوله (وصوب) بضم الصاد المهملة
وكسر الواو مشددة (وقوفه) اي منع الخائف (عن) وطء الزوجة (الاولى) بضم الهمز اي التي

(قوله لانها) اي السرية
(قوله منها) اي السرية (قوله
وان عم النساء) حل (قوله
لقلته) اي النفويضا
(قوله لانه) اي الثاني (قوله
والاول) اي اللزوم في الثاني
(قوله هو) اي الاول (قوله
عنهن) اي الابكار (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
فيها) اي الثلاثين (قوله
لانه كمن عم النساء) علة
لا شيء عليه (قوله لانه كلما
تزوج الخ) علة لانه كمن
عم النساء

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله في ضرب الاجل) ملة كاف التشبيه (قوله طالق) بضم فكسر مثقلاً (قوله هذا) اى وهو في الموقوفة كالمولى (قوله لتبين انها مطلقة ٢٢٠ قبل البناء) علة للزوم نصف الصداق وعدم الارث (قوله ويلغزبها)

اى من ثلاث جهات (قوله وقف) بضم فكسر (قوله والا) اى وان لم يتزوج (قوله فلا) اى لا بأخذ الموقوف ولا يتكامل الصداق (قوله علم) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وعليه) اى للزوم (قوله وقف) بضم فكسر (قوله ولها) اى الثانية رفعة له عدم وطئه لقدرته عليه (قوله بثالثة) اى تزوجها (قوله ولها) اى الثالثة رفعه الخ (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله بان قال) ابن دحون صلة اعتراض (قوله وهل) بكسر الهاء اى غلط (قوله الشيخ) اى ابن دحون (قوله لان المسئلة) اى آخر امرأة اتزوجها طالق (قوله لا الاولى) اى فلا يوقف حل وطء الاولى على وطء الثانية (قوله ان تطلق) اى الثانية (قوله وهو) اى الاقل (قوله وقوعه) اى الطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله والاوّل) اى ايجابه طلاقاً (قوله الثانى) اى ايجابه عدم وقوع طلاق بين بطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله مشروط)

تزوجها اولاً (حتى ينكح) اى يتزوج زوجته (ثانية) فيحل له وطء الاولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) اى منعه من وطء الاولى حتى ينكح ثالثة فيحل له وطء الثانية وهكذا ابداً وهذا قول معنون وصوبه ابن راشد وظاهره ايقافه ولو قال ان لا اتزوج ابداً وظاهر انه يعمل بقوله لانه ضرر عليها (و) ان تضررت المرأة الموقوفة عنها من ترك وطئها ورفعته (فهو) اى القائل آخر امرأة الخ (فى) المرأة (الموقوفة) عن القائل صلة كاف التشبيه فى قوله (كالمولى) بضم الميم وكسر اللام اى الخالف على ترك وطء زوجته اكثر من اربعة أشهر وهو حراً واكثر من شهرين وهو عبد فى ضرب اجل الايلاء من يوم الرفع لانه لم يخلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه يدون وطء طاق عليه والاولى تأخير هذا عن قول اللخمي الا ترى ليقيد رجوعه اليه ايضا واذا مات زمن الايقاف فلها انصف الصداق ولا ترثه اتبين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ويلغزبها فيقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصداق مسمى واخذت نصفه ولا ترثه ولا تعتد منه ابن الماجشون ان تزوج امرأة فماتت ووقف ارثه منها فان تزوج اخذته وتكمل صداقها والا فلا ويلغزبها من ثلاثة أوجه (واختار) اى اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها فى كل سابقة (الافى) الزوجة (الاولى) بضم الهمزة فلا يوقف عنها لما قال آخر امرأة علم انه لم يعاق طلاق الاولى ابن عرفة ولو قال آخر امرأة اتزوجها طالق فى لغوه ولزومه قول ابن القاسم ومحمد مع معنون وعليه يوقف عن الاولى حتى يتزوج غيرها فحل له وكذا الثانية والثالثة زاد معنون ولن يوقف عنها رفعة لعدم وطئه لقدرته عليه بتزوج ثالثة ولها بثالثة ولها اربعة ابن رشد نحو ولابن الماجشون قال وان ماتت من وقف عنها وقف ميراثه منها فان تزوج ثالثة اخذته وان ماتت قبل ان يتزوج رد لورثتها وان طاق عليه بالايلاء فلا يرجعه له لعدم بئانه الشيخ ان مات فى الوقف قبل بئانه فلا ترثه ولها انصف المهر فقط ولا عدة لو فاته ثم قال واعترض ابن دحون قول معنون بان قال اذا وقف عن وطء الاولى ثم تزوج لم يحل له وطء الاولى حتى يطا الثانية كن قال انت طالق ان لم اتزوج عليك فيمنع منها حتى يتزوج غيرها ويطلق لغيره فى عيئه وليس له وطء الثانية لاحتمال انها آخر امرأة يتزوجها فهو ممنوع من وطء الثانية حتى يتزوج ثالثة وكذا يلزم فى الثالثة والرابعة فلا يتم له وطء البتة ابن رشد هذا اعتراض غير صحيح وهل فيه الشيخ على رصوخ علمه وثنا بذهنه ولا معصوم من الخطا الامن عصمه الله تعالى لان المسئلة ليست كمسئلة من قال انت طالق ان لم اتزوج عليك وانما هى كمسئلة من قال ان تزوجت عليك فهى طالق لانه لم يطلق الا الثانية لا الاولى فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهو العقد على قولهم الخلف يدخل باقل الوجوه والبرائة يكمل باكل الوجوه قلت الاظهر ما قاله ابن دحون ويبان ان تزوج الثانية اما ان يوجب طلاقاً وعدم وقوعه بيمين به والاوّل باطل اتفاقاً فتعين الثانى وكل تزويج يوجب عدم وقوع طلاق بيمين به مشروط بالبناء فيه اصله الخالف بالطلاق ليتزوجن وقول ابن رشد فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهم ثلاثفاق على ان التزوج فى المسئلة لا يوجب طلاقاً لم يتيقن كونه آخرًا والقرض

خبر كل (قوله فيه) اى التزويج (قوله اصله) اى قولنا بكل تزويج الخ (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط خبر قول عدم (قوله فى المسئلة) اى آخر امرأة اتزوجها طالق (قوله كونه) اى التزوج (قوله والقرض) بفتح القاء ويسكنون الربا

(قوله عدم ثبته) أي كونه آخر (قوله وان كان متوجبه لعدم الطلاق) حال (قوله في الأولى) بضم الهمزة الزوجة السابقة (قوله عليها) أي مسئلة ان لم تزوج عليك (قوله وهي) أي اغاظتها (قوله منها) أي مسئلة ان قوله وذلك (أي بين ان السابقة ليست آخر امرأة (قوله فيها) أي مسئلة ان قوله لزمه) أي الطلاق الزوج (قوله في الأولى) بضم الهمزة (قوله لا اختيار) عطف على قولا (قوله مثلاً) راجع للمدينة (قوله انما) أي القضية (قوله هذا) أي قصر التظليق على تزوجه من غير المدينة قبل تزوجه منها (قوله لفظه) أي المعلق بكسر الهمزة (قوله لتعليقه طلاق من يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها) هذا اللفظ مقتضى طلاق من يتزوجها من غيرها قبل تزوجه منها بل وقفه عنها حتى يتزوج ٢٢١ منها كما قال سحنون (قوله قبلها)

هذا ليس في الصيغة الأصلية فانظر من ابن ابي به (قوله الطلاق) أي في لزوم طلاق كل من يتزوجها من غيرها عن تقيده بكونه قبل تزوجه منها (قوله وان اسفلت على ان) أي هذا اللفظ حال (قوله والتأويل) أي بانه انما يلزم الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله الفسقاط) بضم الفاء أصله الخيصة ثم نقل لمصر العقيقة لاختطاطها موضع فسقاط عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه فهي المراد منه (قوله لزمه الطلاق) فيمن يتزوجها من غيرها (قوله ظاهره) سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها او بعده (قوله لا يبحث فيمن يتزوجها من غيرها (قوله الفسقاط) أي قبل تزوجه من الفسقاط

عدم ثبته وانما يقع بعدم ثبته في حكم الالبلاء البناي وقد يجاب عن بحث ابن دحون بان التزوج في مسئلة سحنون المذكورة وان كان موجباً لعدم الطلاق في الأولى كمسئلة ان لم تزوج عليك الخ لكن القياس عليها لا يصح لان مسئلة ان لم تزوج عين مقصود به اغاظة الخاطبة وهي لا تحصل الا بوطء الثانية بخلاف مسئلة انما المقصود منها بين ان الزوجة السابقة ليست آخر امرأة وذلك يحصل بمجرد العقد على أخرى بعد هاهنا غير نوقد على الوطء وليس فيها عين حتى يقال البر لا يحصل الا باكل الوجوه وان قال اول امرأة يتزوجها طالق وآخر امرأة تزوجها طالق لزمه في الأولى وفي الثانية قول ابن القاسم وسحنون لا اختيار للخمسة (ولو قال) المكلف (ان لم تزوج) امرأة (من) نساء (المدينة) المنورة بانوارسا كنما عليه افضل الصلوة والسلام مثلاً (فهى) أي التي تزوجها من غيرها (طالق فترج) الخالف (من غيرها) أي المدينة (لجز) بضم النون وكسر الجيم مثلاً (أي حصل (طلاقها) بمجرد عده عليها سواء تزوجها قبل تزوجه من المدينة او بعده بناء على انها قضية حالية في قوة كل امرأة تزوجها من غير المدينة طالق هذا ظاهر المدونة والجواهر (وتفاوت) بضم المشاة والهمز وكسرها او منقلة أي حلت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجها من غيرها (اذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قبل) تزوجه منها (أي المدينة) عج هذا مدلول لفظه لتعليقه طلاق من يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا تطلق افقد الشرط في بناء على انها شرطية في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق فان تزوج من المدينة ثم تزوج من غيرها فلا تطلق على هذا التأويل والمذهب الاطلاق فهي حالية وان اسفلت على ان والتأويل بل ضعيف افاده عب البناي ابن عرفة وفيها قال ان لم تزوج من الفسقاط فكل امرأة تزوجها ما ان لزمه الطلاق فيمن يتزوجها من غيرها الخمسة عن سحنون لا يبحث فيمن يتزوج من غير الفسقاط ونوقد عنها كن قال ان لم تزوج من الفسقاط فامرأته طالق والاول أشبه لان قصد الخالف بمثل هذا ان كل امرأة يتزوجها قبل ان يتزوج من الفسقاط طالق ابن محرراً حسب محمد مثل ما فيها ابن بشيرهما على الخلاف في الاخذ بالاقول فيكون مستثناة او بالا كتر فيكون مولى او قول ابن الحاجب بناء على انه بمعنى من غيرها وتعليق محقق بريدان

(قوله والأول) أي لزوم الطلاق فيمن يتزوجها من غيرها (قوله فيها) أي المدونة (قوله هما) أي القولان (قوله في الاخذ) أي الحمل لما يؤخذ من الكلام على الأقل لانه الحق والاكثر لانه الأكمل (قوله فيكون مستثناة) أي فكانه قال كل امرأة يتزوجها طالق الا من المدينة (قوله فيكون مولى) أي طالق باطلاق التي يتزوجها من غير المدينة ان لم يتزوج منها (قوله بناء) أي هما مبنيان (قوله على انه) أي قوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله من غيرها) أي كل امرأة يتزوجها من غيرها طالق (قوله وتعليق) أي وقوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله تعليق) في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق (قوله محقق) بضم الميم ففتح الخاء فالقاف الأولى مشددة (قوله بريد) أي ابن الحاجب الخ خبر قول

(قوله ان معناه) أى ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله على الاول) أى انه يعنى من غيرها (قوله وعلى الثاني) أى التعليق (قوله وتقريرهما) أى الجملة والشرطية (قوله مما تقدم) صلة واضح (قوله من لفظ النخعي) بيان لما (قوله التأويلان) أى تأويلها يلزم طلاق من تزوجها من غير المدينة سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها أو بعده وتأويلها بيقيد لزوم طلاق من تزوجها من غيرها بكونه قبل تزوجه منها (قوله مطلقا) أى قبل أو بعد (قوله وهو) أى قول صحنوني (قوله من ان الاول هو المشهور) بيان لما (قوله وفيه) أى كون الاول هو المشهور (قوله عليه) أى الاول (قوله كلامهما) أى النخعي وابن محرز (قوله وهو) أى تعويل ابن عبد السلام ٢٢٢ (قوله بها الخ) راجع لوقوع المعاق (قوله لا حال التعليق) عطف على حال النفوذ

معناه على الاول جملة وعلى الثاني شرطية وتقريرهما مما تقدم من لفظ النخعي واضح وقول
 ز عن ق بناء على انها شرطية الخ فيه نظر بل التأويلان معا مبنيان على انها جملة أى كل من
 اتزوجها من غير المدينة طالق ثم هل مطلقا وهو فهم ابن راشد أو قبل التزوج من المدينة وهو
 فهم النخعي تأويلان وانما المبني على انها شرطية قول ثالث لصحنوني لم يذكره المصنف وهو انه
 لا يثبت فيما يتزوجها من غير المدينة قبل تزوجه منها بل يوقف عنها حتى يتزوج من المدينة
 كما تقدم عن ابن عرفة وقوله والمذهب الاطلاق والتأويل ضعيف تبس فيه ما في التوضيح بها
 لابن راشد من ان الاول هو المشهور وفيه نظر فان النخعي لم يذهب المدونة عليه وكذا ابن
 محرز وما عول ابن عبد السلام الاعلى كلامهما وهو يقيدان المعقول عليه هو الثاني (واعبر)
 بضم المشاة وكسر الموحدة (في ولايته) أى استيلاء الزوج (عليه) أى المحل وهو العصمة ونائب
 فاعل اعتبر (حال النفوذ) أى وقوع الطلاق أو الظهار الذي علقه الزوج به الحصول المعاق
 عليه لا حال التعليق اذا كانت اليمين منعقدة ولو في الجملة فيشمل قوله الا حتى ولو علق عبد الثالث
 الخ فان لم تنعقد حال التعليق لصبا أو اكره أو جنون فلا يعتبر حال النفوذ فان علق الصبي
 أو مكره أو مجنون ثم بلغ أو زال الاكره أو افاق وحصل المعاق عليه فلا شيء عليه لعدم انعقاد
 اليمين وفيه أو الفواقد من قال عليه الطلاق أو اعتق لافعل كذا وليس له حينئذ زوجة ولا رقيق
 ولم ينفه عنه حتى تزوج أو ملكه فلا حث عليه لعدم انعقاد عيني عليه حال النطق بها فلا تلزمه فيها
 تجدد له بعده من زوجة أو رقيق قبل وقوع المعاق عليه أو بعده (فلو فعلت) الزوجة المحلوف
 بطلاقها ثلاثا أو اقل منها على ان لا تفعل كذا الشيء (المحلوف عليه حال بينوتها) ولو واحدة
 يخلع أو رجعية انقضت عدتها (لم يلزم) الزوج الطلاق المعلق لانه لا ولاية له على عصمتها حال
 النفوذ فالمحل مع عدم وكذا ان حلف على فعل نفسه وفعله حال بينوتها فالاولى فلوفعل بالبنا
 للمفعول فقد نص ابن القاسم على ان من حلف لغريمه بالطلاق الثلاث ليا تبينه أو ليقضيه وقت
 كذا وطلقة اطلاق الخ قبل مجي الوقت لخوفه من مجي الوقت وهو معدم أو قصده عدم
 الذهاب فلا تلزمه الثلاث ويعقد عليها بعد مبيع دينار برضاها وولي وشاهدين في الصورتين
 وتبقى له فيها طلاقان أو طلقة ان كان قد طلقها قبل ذلك طلقة واحدة وهذا احسن لمن ان
 يطلق ثلاثا بعد مجيته أو قضائه له في ذلك الوقت ويكره له فعل ذلك لغير عذر (ولو) علق طلاق

(قوله اذا كانت اليمين منعقدة) شرط في اعتبار حال النفوذ (قوله ولو في الجملة) أى باعتبار بعض الاحوال كتعليق العبد الثالث فانه منعقد من حيث اصل الطلاق والائتناب لآمن حيث الثالث (قوله فيشمل الخ) تقرير على ولو في الجملة (قوله فان لم تنعقد) أى اليمين الخ مفهوم الشرط (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والتاوير) عطف على ما فيها (قوله وليس له حينئذ) أى حين قوله ذلك الخ حال من فاعل قال (قوله ولم يفعله) أى المحلوف عليه (قوله حتى تزوج أو ملكه) أى الرقيق ثم فعل المحلوف عليه (قوله بها) أى اليمين (قوله فلا تلزمه) أى اليمين (قوله بعدها) أى اليمين (قوله من زوجة أو رقيق) بيان لما (قوله قبل وقوع الخ) صلة تجدد (قوله

أو بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذي نأنت به واحدة الخ (قوله المعلق) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تقرير على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقة) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لنزفه) أى الخالف (قوله وهو) أى الخالف (قوله أو قصد) أى الخالف (قوله الذهاب) أى لغريمه في ذلك الوقت أو عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأت أو يقضه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعقد) أى الخالف (قوله عليها) أى مباثته (قوله في الصورتين) أى الخالف على الايمان والخالف على القضاء (قوله الخ) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

(قوله غير) حال اتمام فاعل معلق عقبه بكسر الباء ومن مفعوله فهو يفتحها (قوله ثم بان) اي تزوجته (قوله المعلق) يشيخ اللام
 نعت المحلوف (قوله له ودها) اي الزوجة لعصمة الخصلة لحنه (قوله معلقا) يشيخ اللام حال من جاء عودا (قوله فان لم يبق من
 العصمة المعلق فيها شيء) مفهوم الشرط (قوله غير معلق) يفتح اللام حال من فاعل عاد (قوله لا يختصا صه) اي التعليق (قوله
 الاولى) بضم الهمز اي المعلق فيها (قوله انقضى) اي مع عدم فعل المعلق عليه (قوله ثم تزوجها) اي ثم فعلت المعلق عليه (قوله
 ولولم يبقها) اي وفعلت المعلق عليه بعد انقضاء الزمن مبالغة في انه لا شيء عليه لا تحلها عنه بانتضاءه (قوله انه) اي الزوج
 (قوله في الاولى) بضم الهمز اي كذا فعلت الخ (قوله فاخص) اي الطلاق ٢٢٣ (قوله بها) اي العصمة المعلق فيها (قوله

وفي الثاني) اي كلما تزوجت
 (قوله علقه) اي الطلاق
 (قوله سائر) اي جميع (قوله
 في ملك العصمة) صلة اعتبار
 (قوله ان فعلت) محتمل
 الحركات الثلاث في التاء
 (قوله ففعل) بضم الفاء
 وكسر العين اي المعلق عليه
 (قوله فلا يلزم) اي الظهار
 (قوله لزمه) اي الظهار
 الزوج (قوله والا) اي وان
 لم يبق منها شيء (قوله فلا)
 اي لا يلزمه الظهار (قوله
 عليها) تنازع فيه التزوج
 والقسري (قوله بطلاق)
 صلة محلوف (قوله من العصم
 الخ) بيان اغيرها (قوله
 وهذا) اي قوله لا محلوف
 لها فقها وغيرها (قوله
 اختصاصه) اي التعليق
 (قوله فيعصمها) اي التعليق
 العصمة المعلق فيها (قوله
 عزة وزينب) بيان للزوجتين
 (قوله فيها) اي عزة المحلوف
 على ترك وطئها (قوله ولو

زوجته على فعلها او فعله غير مقيم بدزن ثم بان منه بجعل او انقضاء عدة طلاق رجعية
 ثم (نكحها) اي تزوجها راضية بصداق وولي وشاهدين (فتعلمه) اي الزوجة المحلوف عليه
 المعلق طلاقها عليه سواء كانت فعلته حال بينوتها ام لا (حنت) الزوج في تعليقه (ان بقي من
 العصمة) بيان لشيء الا في (المعلق فيها شيء) اي طلقه ان وطئته لعودها معلقا طلاقها الى تمام
 عصمتها سواء تزوجها قبل زوج او بعد لان عقد الثاني لا يدم عصمة الاول فان لم يبق من
 العصمة المعلق فيها شيء بان طلقها ثلاثا او ما ينفكها او تزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها
 لا يختصا بالعصمة الاولى فان قيد بزمن انقضى وابانها ثم تزوجها فلا شيء عليه لا تحل له يمينه
 بمضي الزمن المعين ولولم يبقها ولو اتي باداة تكرار ككلمات فعلت كذا فانت طالق اختصت
 بالعصمة الاولى المعلق فيها ولو قال كلما تزوجت كذا فانت طالق فلا يختص بالعصمة الاولى فكلمها
 تزوجها اطلق عقبه والفرق انه في الاولى علق الطلاق من عصمة مملوك كحال التعليق فاخص
 بها وفي الثاني علقه على عصمة مستقبلة فم سائر العصم وشبهه في اعتبار حال النفوذ في ملك
 العصمة وما فرعه عليه واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها انقال (كالظهار) فان قال ان
 فعلت كذا فانت على كظهر امي ففعل حال بينوتها فلا يلزم وان تزوجها بعد ففعل فان بقي من
 العصمة المعلق فيها شيء لزمه والا فلا واخرج من الاختصاص بالعصمة الاولى فقال (لا) تختص
 اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوجته (محلوفها) على عدم الزوج والقسري عليها بطلاق
 التي يتزوجها عليها وعسى التي يتسراها عليها (فيلزمه التعليق فيها) اي العصمة المعلق فيها
 (وغيرها) من العصم المستقبلة فان طلق المحلوف اهلان ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق
 فتطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسراها عليها وهكذا ابداءه ذمها عتقها والذهب
 اختصاصه بالعصمة المعلق فيها في المحلوف لها واما المحلوف عليها فلا يختص التعليق بالنسبة
 لها بالعصمة المعلق فيها فيعصمها وغيرها فان كان له زوجتان عزة وزينب وقال ان وطئت عزة
 فزينب طالق فزينب محلوف بطلاقها وعزة محلوف على ترك وطئها فيلزمه التعليق فيها ولو طلقها
 ثلاثا وتزوجها بعد زوج مادامت زينب في العصمة المعلق فيها فان طلقها ثلاثا وتزوجها بعد
 زوج فلا يعود عليه التعليق ولا يخفى ان الا لازم في عزة الابلاء كما في المدونة لا الطلاق الذي
 الكلام فيه ولو اراد المصنف ذكر المسئلتين على المعتمد لقال كحلوفها لاهلها قضيها وغيرها

طلقة) اي عزة (قوله وتزوجه) اي عزة (قوله فان طلقها) اي زينب (قوله وتزوجها) اي زينب (قوله الابلاء) اي الخلف على ترك
 وطئها فان تركه خوفا من طلاق زينب وتضررت عزة من ترك وطئها فلها دفعه الحاکم وطئها بوطئها فان امتنع منه ضرب له اربعة
 اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا من يوم اليمين لانه حلف على ترك وطئها فان مضى ولم يطأها فلها التطلق عليه (قوله لا
 الطلاق) عطف على الابلاء (قوله المسئلتين) اي المحلوف لها او المحلوف عليها (قوله كحلوفها) تشبيهه بالمحلوف بها في الاختصاص
 بالعصمة الاولى المعلق فيها (قوله لا عليها) اي لا محلوف عليها (قوله فقها) اي فيلزمه التعليق في العصمة المعلق فيها وغيرها

(قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله منها) اي المدونة (قوله انما) اي المخولف لها (قوله واعترضه) اي ابن الحاجب (قوله ذلك) اي الاختصاص في المخولف لها بالعصمة الاولى (قوله هذا الحكم) اي الاختصاص بالعصمة الاولى (قوله استدلل) اي ابن عبد السلام (قوله منها) اي المدونة (قوله في مسئلة زينة وعزة) اي ان وطئت عزة فزينة طالق (قوله نخصها) اي اليمين فيها (قوله حكمها) اي المخولف عليها واليمين اقول في استدلاله نظرا لان ما استدلل به في المخولف عليها وكلام ابن الحاجب في المخولف لها (قوله فذكره) اي عياض مالا بن عبد السلام (قوله وصحح) اي عياض (قوله تبعا) حال من ابن الحاجب (قوله لسكن قال ابن عرفة) استدلاله على قوله في تكميل التقييد مالا بن عبد السلام الخ لرفع ايمانه اعقاده (قوله نقله الخ) خبر تضعيف (قوله مقدمه) اي ابن عبد السلام (قوله) من القاسمين بيان لمن (قوله وفرق) اي بعض القاسمين ٢٢٤

افاده عب البناي قوله وهو ضعيف اي لان المصنف تبع فيه اعتراض ابن عبد السلام على ابن الحاجب والحق مالا بن الحاجب وحاصل ما لهم ان المخولف عليها اتفقوا على تعليق اليمين فيها بالعصمة الاولى وغيرها وان المخولف بطلاقها اتفقوا على اختصاص اليمين فيها بالعصمة الاولى وما المخولف لها فيها الخلاف فاذي في كتاب الايمان منها انها كالمخولف بها في الاختصاص بالعصمة الاولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلا انكر ذلك ابن المواز وابن حبيب وغير واحد من المتأخرين المحققين ورأوا ان هذا الحكم انما هو في المخولف بطلاقها لا في المخولف لها ثم استدلل بظاهر ما في الايلاء منها حيث فرق في مسئلة زينة وعزة بين المخولف بها بالمعصمة الاولى وبين المخولف عليها فجعل حكمها مستمرا في العصمة الاولى وغيرها قال في تكميل التقييد مالا بن عبد السلام سبقه اليه عياض فذكره مرتين وصحح ما في كتاب الايلاء وهذا هو الذي اعقده المصنف هنا مخالفا لابن الحاجب تبع لما في كتاب الايمان منها لسكن قال ابن عرفة تضعيف ابن عبد السلام رواية ما في كتاب الايمان بظاهر ما في الايلاء منها نقله بعض من تقدمه من القاسمين وفرق بين المسئلتين بان الايلاء مخالف للطلاق لان الايلاء يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك والطلاق لا يلزم في الاجنبية ويزول بالملك وهذا الفرق ذكره ابو الحسن في كتاب الايلاء ونصه الفرق بينهما انه في الايلاء قصاراه انما اجنبية والايلاء في الاجنبية لازم والضابط ان الملك الذي عقد فيه اليمين اما باظهارها او بالطلاق او علق طلاق بالتزويج عاينما تطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج لا يعود عليه الا ان يكون ظهرا مجردا او بشرط وقد وقع الشرط او يكون ايلاء فيلزمه كما يلزم في الاجنبية ابن عرفة يدل على صحة فرق بعض القاسمين وان المدونة لا لخالفه في ابن السكاين قول ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة ان من شرط لامرأة طلاق الداخلة عليها تحلل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمته بالثلاث وهو خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم ان انما لا تنحل عنه لان الشرط في اليمين في الداخلة وليس هو فيها ابن عرفة قالو كان عنده مطلق كتاب الايلاء خلافا لقال ومثل قول هؤلاء في كتاب الايلاء وهو اذ كر الناس

(قوله بان الايلاء) صلة فرق (قوله لان الايلاء يلزم في الاجنبية) فاذا حلف على ترك وطأ اجنبية اكثر من اربعة اشهر وهو حرا او شهرين وهو عبد ثم تزوجها فهي مولى منها (قوله ولا يزول) أي الايلاء (قوله بالملك) فاذا آلى من زوجته الرقيقة لغيره او اجنبية كذلك ثم ملكها فهي مولى منها (قوله ويزول بالملك) فاذا علق طلاق زوجته الرقيقة لغيره ثم ملكها سقط التعليق لزوال العصمة (قوله بينهما) اي ما في كتاب الايمان وما في كتاب الايلاء (قوله قصاراه) بضم القاف اي غايته (قوله اما باظهارها او بالطلاق) تفصيل وتنويع لليمين التي عقدها (قوله او علق) بضم فكسر مثقلا وصلته محذوفة اي

فيه عطف على عقد (قوله مجردا) اي منجزا (قوله او بشرط) اي او معلقا بشرط (قوله قول) فاعل يدل (قوله اصل) اي قاعدة (قوله ان من شرط لامرأة طلاق الداخلة عليها) بان قال لها اكل من تزوجت اعليك طالق بيان لقول مالك بخلاف من (قوله تحلل عنه اليمين الخ) خبران (قوله بالثلاث) صلة بخروج (قوله وهو) اي اصل مالك (قوله وقول) عطف على رواية (قوله من انما) اي اليمين الخ بيان لقول ابن الماجشون (قوله لان الشرط الخ) علة لا تنحل عنه (قوله في اليمين) صلة الشرط (قوله في الداخلة) خبران (قوله وليس هو) اي الشرط (قوله فيها) اي زوجته (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله خلافا) اي لما في كتاب الايمان (قوله لقال) اي ابن رشد (قوله وهو) اي ابن رشد (قوله اذ كر الناس) اي اشد هم تذكرا

(قوله في كلامها) اي المدونة اقول اذا كان ما في كتاب الايمان في المحلوف لها كمال البتة في وثاق كتاب الابلا في المحلوف عليها
 فواجهتهم بالخافعة بينهم والاحتياج للفرق ومثل هذا لا يخفى على امثال هؤلاء لا ثقة والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله بطلاق
 كل الخ) صلة المحلوف (قوله طلاقا ثانيا) مفعول اطلق مبين لنوعه (قوله قال) اي الامام وابن ابي عمير رضى الله تعالى عنهما
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا انويه) بضم الهمزة وفتح النون وسر الواو ومثله اي لا اساله عن نيته ولا اصدق فيه ان
 ادعاه (قوله نية) اي حين اليقين انه لا يتزوج عليها مادامت في عصمة ٢٢٥ (قوله لا قصد) اي الزوج بقوله كل

امراة تزوجها على
 طلق (قوله اي يحل) بضم
 الباء وفتح الميم قوله كل
 امراة الخ (قوله على هذا)
 اي عدم الجمع (قوله فلا
 يشأنى قوله وان ادعى نية)
 تفريع على يحل على هذا
 (قوله اشترطت) اي الزوجة
 (قوله عليه) اي الزوج
 (قوله ذلك) اي عدم
 التزوج على وان تزوج
 عليها فطلق الجديدة (قوله
 او تطوع) اي الزوج
 (قوله لها) اي الزوجة
 (قوله به) اي التعليق (قوله
 قامت) اي شهدت (قوله
 واسرته) بالتخفيف اي
 شهدت عليه عند الحاكم
 (قوله لقبل) بضم فك
 (قوله انها) اي النية (قوله
 وان وافقت الخ) حال
 (قوله فهي) اي النية (قوله
 له) اي ظاهر لفظه (قوله
 فلانة) تفسير لفاعل عاش
 المستتر فيه (قوله طالق)

لمسائل المدونة اه طلق يظهر لك ان لا تخاف في كلامه وان مسئلة الابلا مباينة لمسئلة
 الطلاق وان كلام ابن الحاجب هو الصواب (ولو طلقها) اي المحلوف لها بطلاق كل من
 يتزوجها عليها طلاقا ثانيا دون الثلاث او رجعا بانقضت عدته (ثم تزوج) اجنبية (ثم تزوجها)
 اي الماطقة للمحلوف لها اي عقد عليها عقد صحيح باصداد وولي وشاهدين (طلعت الاجنبية)
 التي تزوجها حال ينوئة المحلوف لها (ولا حجة له) اي الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج)
 الاجنبية (عليها) اي المحلوف لها وانما تزوجها على غير هذا قال فيها لا اقويه وبالنسبة على طلاق
 الاجنبية وعدم قبول حجته بانه لم يتزوج فقال ان لم يدع نية بل (وان ادعى) الزوج نية لان قصده
 ان لا يجمع بينهما اي يحل على هذا فلا ينافي قوله وان ادعى نية (وهل) عدم قبول نيته (لان
 العين على نية المحلوف لها) ونيتها ان لا يجمع معها غيره وظاهر هذا التأويل سواء اشترطت
 عليه في العقد ذلك او تطوع لها به لانه صار حقا لها وقبل لا يلزمه ان تطوع به (او) حله على
 ما ذكر لكونه (قامت عليه بينة) واسرته ولو جاء مسئلة قبل قوله في ذلك (تاويلان) الاول
 لابي الحسن الصغير والثاني لابن رشد فان قيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ فينبغي قبلها مع
 البينة بخوابه انما وان وافقت ظاهر لفظه لغة فهي مخالفة له عرفا فكيف حلف لا يبطأ امته ونوى
 بقصد (و) زمره (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلانة طالق التعليق (مدة حياتها)
 اي المحلوف لها على المذهب سواء كانت زوجته وقت الحلف ام لا وقال اشهب لا يلزمه حياتها
 لانه ضيق عليه وخرج ونحو كلام المصنف فيها وزاد ما يخص العنت واعل المصنف استغنى عنه
 بما قدمه بقوله او خشى في المؤجل العنت ويلزمه فيما عاشت مدة حياتها في كل حال (الانسية)
 الخالف بما عاشت مدة (كونها) اي المحلوف لها (فحتمه) اي زوجة الخالف فان ابانها وتزوج
 وقال فويت مادامت زوجة لي قبل قوله في القتيما والقضاء لوافقة نيته العرف (ولو علق)
 بفحجات مثقلا (عبد) الطلاق (الثلاث) لزوجته (على الدخول) لداره لانه او منها او من
 غيرهما (فعتق) العبد اي صار حرا بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزم)
 الطلاق الثلاث العبد لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له
 الا بعد زوج ولو عتق بعده ابن عاشر هذا وان كان من القروع المرتبة على اعتبار حال النفوذ
 الا انه لا يظهر فيه فراق اي لانه لو لم يعتب بر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له

٢٩ منح في خبر كل (قوله التعليق) فاعل لزم (قوله مدة حياتها) صلته لزم المقدار (قوله كانت) اي المحلوف لها
 (قوله وقال اشهب) مقابل المذهب (قوله لانه) اي الزوم حياتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وزاد) اي في المدونة (قوله
 عنه) اي ما يخص الخ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله موافقة) علة لقبل وهو مضاف لفاعل والعرف مفعوله (قوله منه) صلة
 الدخول (قوله ولو عتق بعده) اي الدخول مباينة في التحلل له الا بعد زوج (قوله هذا) اي ولو علق عبد الثلاث الخ (قوله وان
 كان الخ) حال (قوله الا انه) اي هذا الفرع استدراك على وان كان الخ لرفع ايهامه ظهور الفرق فيه بين الاعتبارين (قوله
 فرق) اي بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق

(قوله ذلك) أي الفرق (قوله فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ) إذ لا تعلّق فيه (قوله بقيت له اثنتان) لأن المعتبر حال النفوذ ولو اعتبر حال التعلّق لبقيت له واحدة (قوله طلق طلاقاً ووصف طلاقاً) فلزمه طلاقان لتكميل النصف وبقيت له طاقة واحدة (قوله للملكة) أي الزوج (قوله كلها) أي أن لم يكن معه وارث (قوله بعضها) أي أن كان معه وارث (قوله أن عتقت) أي والفسري بها أن ملكها كلها (قوله من أركانه) أي عند ابن شاس وتأبعيه (قوله أو شروطه) أي عند ابن عرفة (قوله الصريح) نعمت لفظ (قوله اشتمل الخ) فصل مخرج ما يشتمل عليه ٢٢٦ (قوله وجري العرف باستعماله الخ) فصل مخرج ما اشتمل عليه ولم يجز العرف باستعماله فيه كما لو قلنا

الابعد زوج أيضاً نعم يظهر ذلك في المسئلة الثانية وهي قوله واثنين الخ وأما قوله كما لو طلق واحدة فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ اهـ (و) لو علق عبد (اثنتين) على فعل شيء فعتق ففعل ذلك الشيء لزمه اثنتان (وبقيت) له فيها طاقة واحدة (لأن المعتق وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعلّق لم يبق له واحدة ولو علق واحدة فعتق ففعل المعلق عليه بقيت له اثنتان وشبهه في بناء واحدة فقال (كما لو طلق) العبد زوجته طلاقاً (واحدة ثم عتق) فتبقى له طاقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصارت طلاقاً ونصف طلاقاً (ولو علق) بفتحات منقولة حرم مسلم (طلاق) زوجته المملوكة لا يسه (الحرم المسلم وصلة علق) على موته) أي الأب بان قال إن مات أبي فانت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق الذي علقه على موته للملكة زوجته كلها وبعضها بمجرد موت أبيه وانفساخ النكاح فلا يجزئ الطلاق محل يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح أنه إن كان المعلق الثلاث فله تزويجها قبل زوج أن عتقت (ولفظه) أي الطلاق المحدود من أركانه أو شروطه الصريح ما يشتمل على الطاء واللام والقاف ويجري العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طالقت) بفتحات مشددة (وإن طالقت) منك (أو انت) طالق معنى (أو) انت (مطلقة) بضم الميم وفتح الطاء المهمل (وإن طالقت) (أو) المطلقة (صلة) (لازم) وعطف على طالقت بلا لإخراج من لفظه فقال (لا) ما اشتمل عليه ولم يجز العرف باستعماله في حلها وهو (منطقة) ومطلوقة ومطلقة بسكون الطاء ابن عرفة ولفظه صريح وهو لا ينصرف عنه بنية صرفه وكذا بنية ظاهر وهو ما ينصرف عنه بواو خفية وهو ما تنوقف دلالة عليه عليه أو في كون الصريح لفظ طالق وما تنصرف منه فقط أومع خلية وبرية وحبلك على غار بك وشبهها نقلاً عن ابن رشد عن القاضي وابن القصار زاد الباجي عنه السراح والفراف والحرام فأتوا بعضهم أبين من بعض وخرجهم ما على اعتبار كونه لغة الأصل واعتبار كونه لغة البين وذكر ابن القصار في عيون المجالس تسعة ألفاظ فزاد على ما سمعناه بنية وبائ واليه أشار ابن رشد ابن الحاجب وزاد ابن القصار خمسة في غير الحكم ابن هرون يريد في الفتوى فالحكم أخرى ثم قال ابن عرفة وخص ابن الحاجب الظاهرة بما لا ينصرف وجعل ما ينصرف كتاباً متحقلاً (وتلزم) طلاقاً (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة ويحلف أنه لم يتوا كثر منها على ما شهده ابن بشير وقبله ابن عرفة ونصه وإن قال أنت طالق فهو ما نوى فإن لم ينو شيئاً فهو واحدة وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة نقل اللخمي عن ابن القاسم ورواية المدنيين ابن بشير المشهور والأول

استعماله فيه كما لو قلنا (قوله عليها) أي الطاء واللام والقاف (قوله في حلها) أي العصمة (قوله ولفظه) أي الطلاق (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بنية صرفه) أي عنه أصراً حلت فيه بإشتماله على مادته ووضعها له لغة واستعماله فيه عرفاً (قوله وكذا بنية) أي الطلاق (قوله بيا) أي بنية صرفه (قوله وخفية) عطف على ظاهر (قوله عليه) أي الطلاق (قوله عليها) أي نيته (قوله لفظ) خبر كون وإضافته للبيان (قوله تصرف) أي اشتق (قوله منه) أي من مصدره (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله السراح بفتح السين المهملة والحاء) (قوله فأتوا) حال من الباجي (قوله وخرجهم) أي ابن رشد والقوانين (قوله كونه) أي الطلاق (قوله البين) بكسر الميم متعقلاً (قوله ما سمعناه) أي من طالق وما تنصرف منه وخلية وبرية وحبلك على غار بك وشبهها نقلاً عن ابن رشد

(قوله وإشاراً عن رشد) أي بقوله وشبهها (قوله بما لا ينصرف) أي عن الطلاق بنية صرفه (قوله وجعل) أي ابن الحاجب (قوله ما ينصرف) أي عنه بما (قوله الألفاظ الأربعة المتقدمة) أي طلق وطالق ومطلقة وأطلاق له لازم (قوله ويحلف) أي الزوج (قوله كثر منها) أي الواحدة (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله فهو) أي الطلاق الذي يلزمه (قوله ورواية) عطف على قبل (قوله الأول) أي حلقه أنه لم ينو أكثر من واحدة

(قوله وهما) أي القولان (قوله على عين التهمة) أي توجهها وعدلها والشه والاول (قوله فان نوى اخبارها) أي يلزم
 الاعتماد أي قلزمه واحدة (قوله والاول) أي وان لم ينو اخبارها (قوله كدلتها) أي اعتمدت على انت طالق (قوله حينئذ) أي
 حين العطف بالواو (قوله ونوى) بضم فكسر مثقلا (قوله في الاولى) بضم الهمز أي انت طالق اعتمدت بلا عطف (قوله لانه)
 أي الاعتماد (قوله ذلك) أي الترتيب (قوله فباعدته) أي او كانت ٢٢٧ موثقة الخ (قوله للرجال) خبر الواو

(قوله كونها الخ) بيان
 للوجهين (قوله فيصدق)
 بضم ففتح مثقلا (قوله ان
 سألته) أي قالت له اطلقني
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 أي العبد بلا الف (قوله فاما)
 بكسر الهمز أي هذه الكلمة
 (قوله اذ كونها) أي الزوجة
 الخ علة لقوله فاما مقدره
 في الاول (قوله وعطفه)
 أي كونها موثقة (قوله
 انه) أي كونها موثقة (قوله
 منه) أي البساط (قوله
 وعدمه) أي تصديقه (قوله
 من جعلها) أي المدونة (قوله
 على الاول) أي التصديق
 (قوله على الثاني) أي عدم
 التصديق (قوله ارادته)
 أي الطلاق (قوله فان كان)
 أي بساط دال على عدم
 ارادته (قوله قبل) بضم
 فكسر أي نفي ارادته (قوله
 منه) أي الزوج (قوله لزومه)
 أي الطلاق (قوله ولولائه)
 أي الزوجة الزوج اطلاقها
 من وثاقها (قوله لانها) أي
 الزوجة (قوله ليست) أي
 مطانة (قوله كما قال) أي

وهما ببيان على عين التهمة اه وانما اهران محل هذا الخلاف في القضاء وام في الفتوى فلا
 عين اه وتلزم واحدة بالصريح في كل حال (الائمية اكثر) من واحدة فليزمنه ما نواه وشبه
 في لزوم واحدة الا لئلا اكثر فقال (كاعتدى) أي من الطلاق فليزمنه واحدة الا لئلا اكثر فقال
 قال انت طالق اعتمدت فان نوى اخبارها والافانئان كدلتها ابو او لا ينوي حينئذ فاده
 الحط ونوى في الاولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينافي ذلك
 (و) ان قال لزوجه انت طالق واعتمدت وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) بضم فكسر مثقلا
 أي الزوج المتكلم بانظ الطلاق الصريح أو باعتدى (في) دعوى (نفيه) أي عدم ارادة
 الطلاق به (ان دل بساط) أي حال مقارن للكلام (على) ارادة الامر (بالعد) انصوا لادراهم كذا
 في نسخة الشارح فباعدته جلة مستقلة موطوفة بأعلى ما يصح دق فيه ولا شيء عليه وفي نسخة
 على العدا بالف عقب الدال أي التعمد والظلم وعلى هذه النسخة قالوا وفي قوله (وكانت)
 المرأة (موثقة) بضم الميم وقع المثلية أي مقيدة بقيد او كلف للرجال فليس في المتن الا الف واحدة
 فاحتمل الوجهين كونها محابها او عابدها (نفات اطلقني) من وثاق فقال انت طالق
 وقال اردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف ان سألته ولوفي القضاء وعلى النسخة الاولى فاما
 مقدره في الاول والاصل ان دل بساط اما على العدا او كانت موثقة الخ اذ كونها موثقة من
 البساط وعطفه بدون تقدير ما يوهم انه ليس منه ضرورة اقتضاء العطف المغايرة (وان) كانت
 موثقة (لم تسأله) أي الزوجة الزوج ان يطلقها من وثاقها وقال لها انت طالق وقال اردت
 من الوثاق (في) تصديقه بيمين وعدمه (تأويلان) اصله ما قولان قال مطرف بصدق وقال
 الشيب لا يصدق فنه من جعلها على الاول ومنهم من جعلها على الثاني ومحامها في القضاء وانفقوا
 على تصديقه في الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقا د قوله وصدق في نفيه الخ اشارة
 الى ان اللزوم في الصريح وما الحق به محله اذ لم يكن بساط دال على نفي ارادته فان كان قبل منه
 فان قيل الظاهر لزومه ولولائه لانه ليست كما قال بل موثقة بخوابه انه يمكن كونه اخبارا
 باعتبار المال أي استطاع فان قيل سبق في تخصيص العام وتقييد المطلق وتبيين الجمل تقديم
 النية على البساط وانه تحويم عليها وهذا يقتضي صرف الفاظ الطلاق الصريحة او الكناية
 الظاهرة عنه بما لا يولى من البساط وقد صرحوا بانها لا تصرفها عنه وان البساط يصرفها
 عنه قبل شرط تقديم النية مساواتهم اعرفا للموضوع له وهي هنا بعيدة بالنسبة له وانضم لهذا
 خفاؤها فاحيط لا فروج بالغائها واعتبر البساط الظهوره والله اعلم افاده عب المباني قول ز
 محامها في القضاء الخ هذا القيد حكاه في التوضيح بقيل وذلك انه لما ذكر ما تقدم قال وقيل ان

الزوج (قوله لجوابه) أي القيل (قوله انه) أي قوله انت طالق (قوله اخبارا) أي عن اطلاقها (قوله وانه) أي البساط (قوله
 عليها) أي النية (قوله وهذا) أي تقديم النية (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بها) أي النية (قوله بانها) أي النية (قوله لا تصرفها)
 أي الفاظ الطلاق الصريحة (قوله عنه) أي الطلاق (قوله وهي) أي النية (قوله له) أي الموضوع له (قوله لهذا) أي بعده (قوله
 بخفاؤها) أي النية (قوله بالغائها) أي النية (قوله انه) أي الموضوع

(قوله على كل حال) أي سواء سألته إطلاقاً أم لا (قوله دون نيته) في قوة نية مجرد الطلاق (قوله يوجبها) أي الطلاق (قوله) واعتمده (أي القيد) (قوله هو) أي القيد (قوله قلت لابن القاسم) القائل سبحانه (قوله ولا يثبت عليه) أي قوله أنت طالق حال (قوله وجاء مستفتياً) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله من ذلك) أي غير الطلاق بقوله أنت بريء (قوله فكذلك) أي في عدم نفع ما اراده غير الطلاق (قوله إلا أن يكون) أي قوله أنت بريء أو طالق جواباً (قوله دينته) بفتح الدال والمثناة تحت مثقلة أي وكذا إلى دينته (قوله ونويته) بفتح النون والواو مثقلة أي قبلت نية (قوله تقيدهما) أي التأويلين (قوله سلم) بفتح السين مثقلة (قوله كلامها) أي المدونة (قوله فيه) أي كلامها (قوله فقال) أي القرافي (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزام الطلاق فيها (قوله لأنه) أي قوله لا يثبت طالق (قوله لا يلزمه) أي الطلاق بقوله

٢٢٨

أي مستنداً صادق على كل حال الأعلى مذهب من رأى أن مجرد لفظ الطلاق دون نيته يوجبها اه واعتمده عجم ومن تبعه وهو خلاف نصها في ابن يونس ما نصه ومن المدونة قلت لابن القاسم فيمن قال لزوجه أنت طالق وقال نويت من وثاق ولم أرد الطلاق ولا يثبت عليه وجاء مستفتياً قال أرى الطلاق يلزمه وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لزوجه كلاماً مبتدأ أنت بريء ولم ينو به الطلاق فهي طالق ولا ينفعه ما أرا من ذلك بقلبه فكذلك مسئلتان وقال مالك رضي الله تعالى عنه يؤخذ الناس في الطلاق بالفاظهم ولا تنفعهم نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً للكلام كان قبله فلا شيء عليه ابن يونس وقال مطرف إذا كانت في وثاق فقال أنت طالق يعني من الوثاق دينته ونويته ابن يونس ولا يخالف في ذلك ابن القاسم إن شاء الله وهذا صريح في جعل التأويلين في المستفتي فكيف يصح تقيدهما بالقضاء وقد سلم كلامها ابن يونس واللغوي وعياض وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم وبحث فيه القرافي فقال الزام الطلاق فيها لوقيل أنه خلاف الإجماع لم يبعد لأنه نظير من طلق امرأة فقيل له ما صنعت فقال هي طالق وادار الأخبار فقال أبو الطاهر لا يلزمه في الفتوى إجماعهم قال القرافي فينبغي أن يحمل مسئلة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى اه واعقد طفي كلام القرافي ومال إلى تقييد عجم كلام المصنف بالقضاء وهو غير صواب إذ كيف يعدل عن كلامها مع تسليمه الشيوخ إلى مجرد بحث القرافي وقد قدم طفي قرياً وما بالعهده من قدم عند قوله لا يخولف لها ففيها وغيرها أن كلامها حجة على غيره وإن لم يقل به أحد كيف وقد سلمه هنا الشيوخ نعم بحث ابن عبد السلام في كلام ابن القاسم المتقدم بأن مسئلة مالك رضي الله تعالى عنه التي قاس عليها ليس فيها نية مختلطة لظاهر اللفظ لقوله فيها ولم ينو به الطلاق ولم يقل ونوي به غير الطلاق ومسئلة ابن القاسم فيها نية تمنع من وقوع الطلاق فلا يلزم من الحكم بالطلاق عند عدم المعارض الحكم به مع وجود المعارض ورده ابن عرفة بأن دعواه في قوله أنت بريء أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق باطله لقوله فيها لا ينفعه ما اراده من ذلك بقلبه فقد نص على أنه أراد بقلبه شيئاً غير الطلاق وحكم بعدم نفعه أياد فان قلت المزاحم في أنت طالق بين وهو إطلاقها من الوثاق

هي طالق مريداً الأخبار (قوله ومال) أي طافي (قوله) تقييد عجم كلام المصنف من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله بالقضاء) صلة تقييد (قوله وهو) أي اعتماد طفي كلام القرافي (قوله تسليمة) أي كلامها من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله وهو الشيوخ (قوله) إلى مجرد بحث القرافي (صلة يعدل (قوله وقد قدم طفي) بفتحات مثقلة (قوله) قدم) بكسر ففتح مخففاً والجله حال (قوله عند قوله) أي المصنف صلة قدم المثقل (قوله إن كلامها) أي المدونة الخ مفعول قدم (قوله وإن لم يقل به) أي كلامها أحد مبالغة (قوله سلمه) بفتحات مثقلة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وهو غير صواب الخ

رفع إيهامه سلامة ما قاله ابن القاسم فيما من البحث (قوله بحث) بفتحات مخففة (قوله بأن مسئلة مالك رضي الله تعالى عنه) أي قوله لزوجه ابتداء أنت بريء غير ناو به إطلاقها صلة بحث (قوله فاس) أي ابن القاسم (قوله ليس فيها الخ) خبر إن (قوله لقوله) أي السائل الخ علة لقوله ليس فيها الخ (قوله ولم ينو به الطلاق) أي وهذا صادق بعدم النية بالكلية ونية غير الطلاق (قوله عدم المعارض) أي نية غير الطلاق (قوله ورده) أي بحث ابن عبد السلام (قوله بأن دعواه) أي ابن عبد السلام صلة رد (قوله أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق) مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله باطله) خبر إن (قوله لقوله) أي مالك (قوله فيها) أي مسئلة أنت بريء (قوله فقد نص) أي الإمام رضي الله تعالى عنه (قوله على أنه) أي القائل أنت بريء (قوله بين) بكسر الميم مثقلة

(قوله لها هو) اي المزاحم للطلاق (قوله هو) اي المزاحم للطلاق (قوله احد) منه قول المضاف انما علمه قوله لان البت هو القطع الخ) علمه لزوم الثلاث ببنية (قوله ولا تقبل) بضم اتماء (قوله منه) أي المطلق بلفظ البنية (قوله الاقل) اي من الثلاث (قوله بها) اي الزوجة (قوله فلم يرق) بضم الياء اي الزوج (قوله منها) اي عصمتها (قوله نظر الخ) علمه لزوم الثلاث بواحدة بائنة (قوله لفظ بائنة) اضافته للبيان اي لان البينة بعد الدخول وعدم العوض لا تكون الا بثلاث (قوله والباء) بغيرين مجعلة قوله احتياطاً للزوج (علمه لعله) (قوله من الكتابات الخفية) بيان لنحو (قوله هذه الاقفاط) اي بنية وحيلك على غارك وواحدة بائنة (قوله ولا ينوي) بضم ففتح مثقلاً اي لا تقبل منه بنية اقل من الثلاث ٢٢٩ (قوله لا نهذا) اي حيلك

على غارك (قوله هذا) اي التعديل بان لا يتولى احد الخ (قوله قبل ولا بعد) بالضم فيهما عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه اي البناء (قوله ينوي) بضم ففتح مثقلاً (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وادخل) اي نواياهم واحدة بائنة (قوله منها) اي المدونة (قوله عن هذا القيد) اي كون الواحدة البائنة او خليت سبيلك او ادخلت منوياً به واحدة بائنة بعد الدخول (قوله بان) أي ظهر (قوله مامعه) اي ادخلت (قوله فيها) اي المدونة من الحق واستتري واخرجي (قوله لانه) اي ادخلت (قوله اخفاها) اي الاقفاط التي فيها منوياً بها واحدة بائنة (قوله فهي) اي الاقفاط التي مع ادخلت فيها (قوله اخرى) أي يلزوم الثلاث اذا نويت بها واحدة بائنة

فما هو في انت بنية قال هو كسبر ككونهم ابرية من الضجور والخير وغيرهما قاله في تكميل التقييد (و) يلزم (الثلاث في) قوله لها احد الاقفاط خمسة وهي قوله انت (بينة) بفتح الواو واحدة واقوية مشددة لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئاً منها يده ولا تقبل منه بنية الاقل ولولم ين بها (و) كذا (حيلك) أي عصمتك (علي غارك) بغيرين مجعلة اي كفتك فلم يبق شيئاً منها يده (او) قال لها انت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظر الاقفاط بائنة والغاء لواحدة احتياطاً للزوج او تقدير واحد صفة لمرأة اي دفعة لالطاقة (او نواها) اي الواحدة البائنة (ب) قوله (خليت) بفتح الخاء المعجمة واللام مشددة اي فرغت (سبيلك) اي طريقك فاذهبي حيث شئت فلا ملل عليك (و) نواها بقوله (ادخلي) ونحوه من الكتابات الخفية فتلزمه الثلاث غ ليست هذه الاقفاط سواء على المشهور اما بنية فتلا ثلاث دخل بها ام لا واما حيلك على غارك ففي كتاب التخيير والتعليك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لان هذا لا يقوله احد وقد ابقى من الطلاق شيئاً للخصم هذا يقتضي انه لا ينوي قبل ولا بعد وفي كتاب محمد ينوي قبل واما واحدة بائنة وادخلت في كتاب التخيير والتعليك منها وان قال لها بعد البناء انت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث او قال لها الحق باهلك واستتري او ادخلت او اخرجي يريد بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فبعد ذلك بما بعد البناء واصل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه وقد بان لك ان المصنف في قوله او نواها عائد على واحدة بائنة كما في المدونة واقتصر المصنف على افظ ادخلت دون مامعه فيها لانه اخفاها فهي أخرى وكذلك الحق بما خليت سبيلك اذا نوى به واحدة بائنة وان لم ينو به ذلك فسيمقول فيه وثلاث الا ان ينوي اقل مطلقاً في خليت سبيلك هذا امثل ما يحمل عليه كلامه والله تعالى اعلم عب وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها الا ان ينوي اكثر كما يقيد به سالم وهو المعقد (و) يلزم (الثلاث) في كل حال (الا ان ينوي) المطلق (اقل) منها كواحدة واثنين (ان لم يدخل) الزوج (بها) اي الزوجة (في) قوله انت على (كلمة والدم) ولعلم المصنف بمرور ان لم ينو بها الطلاق لان من السكينة الظاهرة فان كان دخل به الزمة الثلاث ولو نوى بها اقل منها او او والدم بمعنى او (و) تلزمه الثلاث الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها في قوله (وهي) نفسك او عصمتك اولائك او لاهلك (او رددت لك لاهلك) قوله (انت حرام) قال على اول يقبل ومثله ناسحرام عليك (او ما

(قوله بها) اي الحق واستتري واخرجي وادخلت منوياً بها الواحدة البائنة في لزوم الثلاث (قوله) اي خليت سبيلك (قوله ذلك) اي واحدة بائنة (قوله نية) اي خليت سبيلك (قوله اقل) اي من الثلاث (قوله مطلقاً) اي في المدخول بها وغيرها (قوله الثلاث مسائل) اي واحدة بائنة او نواها بخليت سبيلك او ادخلت (قوله وان لم ينو بها) اي انت كلمة الخ مع الفقه في لزوم الثلاث ان لم ينو بها اقل في غير المدخول بها (قوله فان كان دخل بها) مفهوم ان لم يدخل بها (قوله بها) اي كلمة الخ (قوله منها) اي الثلاث (قوله ولا يسك) عطفت على نفسك

(قوله الشرط) أي إن لم يدخل (قوله للاستثناء) أي إلا أن ينوي أقل والمعنى أنه إن نوى أقل من الثلاث لزمه ما نواه لا الثلاث إن لم يدخل بها (قوله هي) أي أنت كالميتة أو كالدّم أو كالحكم الخنزير (قوله وإن لم ينوبها الطلاق) مبالغة في لزوم الثلاث بها (قوله ولو كان) أي التطبيق بكالميتة (قوله وقال) أي الزوج (قوله نوى) بضم فكسر منقلا أي قبلت بنته (قوله فيها) أي المدونة (قوله في الكتاب المذكور) أي كتاب التخيير ٢٣٠ والتقليد بدل من فيها (قوله بمثل ما هنا) صلة تصرّح (قوله هو) أي لزوم الثلاث

الان ينوي أقل في غير المدخول بها (قوله فكذلك) أي يلزم به ثلاث إلا أن ينوي أقل قبل البناء (قوله قال) أي الزوج بعد حرام (قوله علي) بشد الميم (قوله الوجه الذي ذكره المصنف) أي لزوم الثلاث إلا أن ينوي به أقل قبل الدخول (قوله حاشيت) أي أخرجت الزوجة بالنسبة مما انقلب اليه أولا (قوله سمي) أي ذكر (قوله كذلك) أي كخليفة في ضبطه (قوله وتنويسي) بضم المثناة والزون (قوله به) أي ماسبق (قوله عرفه) أي ماسبق (قوله وتبعه) أي القراني (قوله والمقرى) بفتح الميم والقاف منقلا (قوله واعتبروه) أي العرف في غير الطلاق (قوله فيه) أي الطلاق (قوله من هذه) (الصبيغ) أي كالميتة وما بعدها (قوله لم يرد) بضم فكسر (قوله ممكن) بضم فكسر منقلا (قوله منه) أي العقد عليها (قوله منع) بضم فكسر (قوله فهم) بضم فكسر (قوله أنه) أي الزوج (قوله قبلها) أي إرادة النكاح (قوله وكل) بضم فكسر (قوله حسن) بضم فسكون (قوله وعدمه) أي حسن راجعيتها (قوله وعدمه) أي الاشتغال على الصفة (قوله متهمة) بفتح الهاء (قوله وعدمه) أي اتصالها به (قوله ما ذكر) أي كالميتة أو خلية أو برية أو بائن (قوله انما ذكره) أي الشرط

انقلب) أي ارجع (اليه من اهل) أي زوجة بيان لما (حرام) خبر ما غ الشرط راجع للاستثناء فاما أنت كالميتة والدم ولحم الخنزير فقال في كتاب التخيير والتقليد هي ثلاث وإن لم ينوبها الطلاق قال أبو الحسن المغيرة ولو كان قبل البناء وقال اردت واحدة نوى واما وهبتك ورددتك لا هلك وخليفة وبرية وبائن قال مني اولم يقل فصرح فيها في الكتاب المذكور بمثل ما هنا اللغمي هو المشهور ومن قول مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم واما أنت حرام فكذلك قال علي اولم يقله قاله اللغمي بخلاف ما يأتي واما ما انقلب اليه من اهل حرام فلم اقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال اللغمي ان قال ما انقلب اليه من اهل حرام أو قال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر الاهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سمي الاهل ويصدق اذا لم يسم الاهل (او) قوله أنت خلية) بفتح الخاء المججمة وكسر اللام وشدة التحتية ووبرية كذلك أو أنا خلى أو برى منك (او) أنت (باقصة) قال مني اولم يقل (او أنا) خلى أو برى أو بائن منك تلزمه الثلاث بكل صيغة من هذه إلا أن ينوي بها أقل منها في غير المدخول بها القراني نحو خليفة وبرية وحبلك علي غاريك ورددتك اليكم فيما عاينكم سابق لعرف كان وتنويسي فلا يحل للمفتي ان يفتي به الا لمن عرفه اصير ورتها من الكفاية الخفية فلا يجحد احد ا يطلق بشئ منها وتبعه ابن عبد السلام والمقرى وابن راشد والمصنف وغيرهم واعتبروه في غير الطلاق ايضا وقالوا لا يحل للمفتي ان يفتي في الطلاق حتى يعلم عرف البلد فيه وكذا جميع الاحكام المبينة على العوائد والعرف كالنكود والسكك في المعاملات والمنافع في الاجارات والايمان والوصايا والنذور (و) ان طلق غـ غير المدخول بها بصيغة من هذه اصيغ وقال نويت بها واحدة واراد ان يتزوجها (حلف) الزوج انه لم يرد بها الثلاث (عند ارادة النكاح) أي العقد عليها برضاها بمهر اقله ربع دينار وولي وشاهدين فان حلف مكن منه وان نكل منع منه ولزمته الثلاث وفهم من قوله عند ارادة النكاح انه لا يحلف قبلها اذ لعله لا يتزوجها (ودين) بضم الدال المهملة وشدة التحتية أي وكل الزوج إلى دينه وصدق (في نفي) ارادته (أي الطلاق بقوله كالميتة والدم وما بعده) أي هنا يبين في القضاء وبغيرها في القنوي (ان دل بساط عليه) أي نفيه بان يتقدم بينهما كلام في حسن راجعيتها وعدمه ونظافتها وعدمها وفي اشغالها على صفة وعدمه اوفي كونها متهمة بامر وعدمه اوفي كونها متصلة به وعدمه فيقول لها ما ذكره فيقول اردت بقولي كالميتة في الثنت وخبت الزانحة وبقولي كالدّم في القنطرة وبقولي كخنزير في الاتساع وبقولي خلية أي من تلك الصفة وبرية أي من التهمة وبائن أي بين وبينك فرجة فيصدق ولا يلزمه شيء احدا بابا انما ذكره في المدونة في خلية وبائنة وبرية وانظر من ذكره في الباقي (و) تلزم (ثلاث) في المدخول بها او ينوي في غيرها (في لا عصمة لي عليك واشترتها) أي الزوجة العصمة (منه) أي الزوج فتلزمه ثلاث دخل بها

(قوله وهذا) أي الالفداء (قوله لانه) أي الالفداء (قوله عينه) أي واشترتها منه (قوله واحدة أو اثنتين) بيان لاقول (قوله في المستثنى منه) أي كل حال (قوله فيهما) أي نية الثلاث وعدم النية (قوله وهذا) أي لزوم الثلاث إلا أن ينوي اقل مطلقا في خلية سبيلك (قوله ما تقدم) أي في خلية سبيلك المتوى به الواحدة الباتنة من لزوم ٢٣١ الثلاث وعدم النية في المدخول بها

والواحدة في غيرها أن لم ينو

أكثر منها (قوله رجعية)

نعت واحدة (قوله واحدة)

أي تلزم بقا رقنك (قوله

لزمه ثلاث) أي في المدخول

بها وغيرها (قوله وانصه)

أي ابن عرفة (قوله والخفية)

أي السكينة الخفية (قوله

الاخوين) أي مطرف وابن

المجاهدين (قوله قبولهما)

أي ابن حبيب والشيوخ

(قوله أياه) أي قول اصبح

ان نوى الطلاق ولم يشوعدا

لزمه ثلاث (قوله بنيت)

أي الطلاق (قوله فهمي)

أي نيتي (قوله كأنظ)

أي الصريح (قوله وهو)

أي الصريح (قوله فيه)

أي بحث ابن عرفة (قوله

بان اصبح) صله بحث

(قوله فقوله) أي اصبح

(قوله على سذبه) أي اصبح

(قوله وان كان) أي مذهب

اصبح الخ حال (قوله والا)

أي وان لم ينو طلاقا (قوله

ذكرهما) أي القولين

(قوله والتعدي) عطف على

القطع أي إيصال اللازم

إلى أنسب المفعول (قوله

فينوي) بضم ففتح مثقلا

أي تقبل قيمته (قوله فيه) أي

أم لا (الالفداء) أي خلعت فتلزمه واحدة بائنة إلا أن ينوي الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة لي عليك فالأولى تقديمه بلا صفة لاقوله واشترتها منه لانه عينه (و) تلزمه (ثلاث) في كل حال (الان ينوي اقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقا) عن التقييد بالدخول أو عدمه (في) قوله (خليفة) بشد اللام (سبيلك) ودخل في المستثنى منه عدمية عدد فتلزمه الثلاث فيها وهذا لا ينال ما تقدم لا اختلاف موضوعهما إذ موضوع ما تقدم نية الواحدة الباتنة بخلف سبيلك وموضوع ما هنا نية الطلاق لا الواحدة الباتنة (و) تلزم طلاق (واحدة في) قوله (فاوقدك) دخل به الم لا رجعية في المدخول بها أو بائنة في غيرها إلا أن ينوي أكثر منها أو المال الذي رضي الله تعالى عنه في غير الدونة وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة في التي لم ينو بها وثلاث في التي نوى بها وان قال لم ارد طلاقا لزمه ثلاث (ونوي) بضم فكسر مثقلا أي تقبل نية الزوج (في) ارادة الطلاق و ارادة عدمه (و) ان نواه نوي (في عدمه) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصلة نوي (في) قوله (أذهب وانصرفي أو) قوله (لم اترق بك أو قال له) أي الزوج (رجل ألك امرأة) أي زوجة (فقال) الزوج (لا) ويحلف على عدم ارادة الطلاق فان قال اردت الطلاق ولم ارد عدده فقال اصبح يلزمه الثلاث دخل به الم لا واعترضه ابن عرفة ووافق واحدة إلى ان مات والظاهر انها رجعية في المدخول بها بائنة في غيرها وانصه والخفية الفاظ الشيخ لابن حبيب عن الاخوين أذهب لا مالك لي عليك أو لا تحلين لي أو احتمالي لنفسك وانت سائبة أو اخرجي أو انتقل عني وشبه ذلك كله لا شيء قيمه به أي لم ينو بين الا ان ينوي طلاقا فهو ما نوى اصبح ان لم ينو شيئا ونوى الطلاق فهمي ثلاث حتى ينوي اقل قلت في قبولهما أياه نظولا لانه دل على الثلاث بذاته لم يقتصر نية الطلاق وان لم يدل الابنية فهي كاللفظ وهو لا يوجب بنفسه عددا اه وبحت فيه بعض الشيوخ بان اصبح قال الفاظ الطلاق يلزم به الثلاث إلا أن ينوي اقل بخلاف الم مشهور فقوله هنا جار على مذهبه في الفاظ الطلاق وان كان مقابلا للمشهور (أو) قوله (انت حرة) ولم يقل معنى فينوي فيه وفي عدده والالزمية الثلاث على ما في الثمانية ويحلف ما اراد طلاقا على ما لابن شهاب في المدونة ذكرهم ابن رشد (و) كذلك قوله انت معتقة بفتح القوقية (أو) قوله (الحق) بكسر همزة الوصل وفتح الحاء المهملة أو بفتح همزة القطع والتعدي وكسر الحاء المهملة ومفعوله محذوف أي نفسك (بأهلك أو) قوله (انت) بفتح اللام وسكون السين وكسر التاء اصله ليس فلما سكن آخره اتصاله بتاء القاعل حذفت الياء لالتقاء الساكنين (لي بامرأة) أي زوجة فينوي فيه وفي عدده في كل حال (الآن) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلته (بعاق) بضم المنة وفتح العين المهملة وكسر اللام مشددة الزوج بصيغة براوحنت (في) القول (الاخير) أي أنت لي بامرأة بان يقول ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا في هذا اليوم فلست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة ويبحث بمصطلح المعاق عليه أو تركه فتلزمه واحدة إلا لنية أكثر ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شيء عليه بين في القضاء دون الفتوى فان لم ينو شيئا

الطلاق (قوله بان يقول ان فعلت كذا) تصوير له عليه بصيغة بر (قوله وان لم تفعل كذا الخ) تصوير له عليه بصيغة حنت

(قوله ويبحث) عطف على يقول (قوله بمصطلح المعاق عليه) أي في صيغة البر (قوله أو تركه) أي المعاق عليه أي في صيغة الحنت

(قوله وابن رشد الخ) عطف على ابن عرفة الخ وقصة عطف معناه وان على معمولين لعامل واحد ولا خلاف فيه (قوله ولا يتوى) يضم فتح مثقالا لا تقبل نيته غير الطلاق ويتوى في عدده في الفتوى دون القضاء كما يأتي (قوله عليه) اي انها لا تحل الا بعد زواج ان لم يتعدا (قوله ولا يتوى) اي تقبل نيته (قوله في عدده الطلاق) فقوله فيما تقدم ولا تحل الا بعد زواج يعني اذ لم يتوى واحدة او اثنتين فان كان نوى واحدة او اثنتين ولم يتقدم منه ما يكمل الثلاث فانها تحل له بدون زواج هذا الذي يفيد به والذي يفيد كلام ابن عرفة الا في الشارح ان معنى ولا يتوى اي في عدده وان جاء مستفتيا على ظاهرها وغيرها وقول ابن رشد هو بعد البناء ثلاث لا يتوى ٢٣٣ في اقل منها الا ان يأتي مستفتيا نص في انه يتوى بعد البناء ان كان مستفتيا كنعقل

ابن سحنون خلافا لظاهرها وبغيرها اه وقد اصلحت الشرح على حسب هذا فقلت ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو ثلاث بعد البناء لا يتوى في اقل منها نص في انه يتوى في المدخول بها الخ (قوله في انفتوى) مفهومه انه لا يتوى في عدده في القضاء (قوله وفي غير المدخول بها) عطف على في المدخول بها اي ويتوى في غير المدخول بها في عدده (قوله ولا شيء عليه) اي القائل وجهي من وجهك حرام هذا هو القول الثاني المبرجوح (قوله فطلق) بفتح الطاء وكسر اللام مثقالا (قوله يلغظ) لانه مطلق واضافته للبيان (قوله ويتوى) يضم فتح مثقالا اي تقبل نيته اقل من ثلاث (قوله في غير المدخول بها) مفهومه لا يتوى في المدخول بها

فاستظهر ان عرفة لزوم الثلاث وابن رشد عدم لزوم شيء (وان قال) الزوج لزوجته (لا نكاح) اي زوجة (يتوى وبينك) بكسر الكاف (اولا ما لا يسيلا عليك) بكسر الكاف (فلا شيء عليه) اي الزوج (ان كان) اي قوله لانكاح الخ (عنايا) اي معاتبة وتوخيها ولم يتوى به الطلاق (والا) اي وان لم يكن عنايا بان قاله لها ابتداء فاصدا به الطلاق (فتبات) في المدخول بها ويتوى في غيرها قاله بعض بل يفتى (وهل تحرم) الزوج على زوجها ولا تحل له الا بعد زواج (قوله لها) وجهي من وجهك حرام ولا يتوى في المدخول بها وان جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها وقد سلكي ابن رشد الاتفاق عليه فهو الراجح ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو بعد البناء ثلاث الا ان يأتي مستفتيا نص في انه يتوى في المدخول بها في عدده في الفتوى كنعقل ابن سحنون خلافا لظاهرها وبغيرها اه ويتوى في غير المدخول بها ولو في القضاء ولا شيء عليه (او) قوله وجهي (على وجهك حرام) فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زواج ولا شيء عليه واما لو شددنا على فطلق جزء بل يفتى حرام فتلزمه الثلاث ويتوى في غير المدخول بها (او ما عيش فيه حرام) فهل تلزمه الثلاث (ولا شيء عليه) لان الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل في لفظه الا ان يتوى فتلزمه وقبل لا شيء عليه وان ادخلها في عيشه قولنا في كل من القروع الثلاثة وحذفه من الاقوال لدلالة الثالث غ اما الاول ففي جماع اصمغ من كتاب التفسير بن قال لامرأته وجهي من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقا لانه كقوله انت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا يتوى في اقل منها الا ان يأتي مستفتيا ابن عرفة هذا نص في انه يتوى بعد البناء ان كان مستفتيا كنعقل ابن سحنون خلاف ظاهرها وبغيرها ولكن قوله اتفاقا قصورنا نقل اللخمي عن محمد بن عبد الحكم لا شيء عليه وذهب في ذلك الى ما اعتاده الناس في قولهم عيني من عينك حرام وجهي من وجهك حرام يريدون به البغض والمباعدة فلا لا تأتي الجزم بما سلكي عليه ابن رشد الاتفاق اذ هو اولى دليل على شذوذه مقابله واما الثاني فقال اللخمي ان قال وجهي على وجهك حرام كان طلاقا وقبله ابن راشد وابن عبد السلام وزعم المصنف في التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد ان اشار بقوله ابن راشد باللزوم فادعى الخلاف فيه وجرى على ذلك هذا وذلك كله وهم توقف على نصوص من ذكرنا يتضح لك ما قررنا فالواجب القطع هنا باللزوم واما الثالث فالقولان فيه معروفان اللخمي صحيح فين قال ما عيش فيه حرام

ابن سحنون خلافا لظاهرها وبغيرها اه وقد اصلحت الشرح على حسب هذا فقلت ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو ثلاث بعد البناء لا يتوى في اقل منها نص في انه يتوى في المدخول بها الخ (قوله في انفتوى) مفهومه انه لا يتوى في عدده في القضاء (قوله وفي غير المدخول بها) عطف على في المدخول بها اي ويتوى في غير المدخول بها في عدده (قوله ولا شيء عليه) اي القائل وجهي من وجهك حرام هذا هو القول الثاني المبرجوح (قوله فطلق) بفتح الطاء وكسر اللام مثقالا (قوله يلغظ) لانه مطلق واضافته للبيان (قوله ويتوى) يضم فتح مثقالا اي تقبل نيته اقل من ثلاث (قوله في غير المدخول بها) مفهومه لا يتوى في المدخول بها

(قوله الا ان يتوى) اي دخول الزوجة فيما يعيش فيه (قوله فتلزمه) اي الثلاث الزوج (قوله وحده) اي ولا شيء عليه (قوله الثالث) اي المذكور فيه على الخذف من الاقوال (قوله اما الاول) اي وجهي من وجهك حرام (قوله وهو) اي انت على حرام (قوله منها) اي الثلاث (قوله هذا) اي قوله الا ان يأتي مستفتيا (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله وذهب) اي محمد (قوله اذ هو) اي قول ابن رشد اتفاقا (قوله واما الثاني) اي وجهي على وجهك حرام (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فيه) اي وجهي على وجهك حرام (قوله اشار) اي المصنف (قوله فادعى) اي المصنف (قوله وهم) بفتح الهاء اي غلط (قوله باللزوم) اي في وجهي على وجهك حرام عب ورد من ورد مع عليه وارتضى ما لا ين غازی (قوله واما الثالث) اي ما عيش فيه حرام

(قوله فلم تدخل) أي الزوجة (قوله في اللفظ) أي ما عيش فيه (قوله آخر) نعمت قولاً (قوله ان زوجته) أي من قال ما عيش فيه حرام (قوله لغيره) أي ابن عبد الحكم (قوله وقدمه) أي عدم لزوم (قوله به) أي بإحرام (قوله كانت صحت) بفتح الهمزة وكسر التاء ضمير منقول والكافي للتشبيه في عدم اللزوم إذا لم يرد به طلاقاً وضم السين ٢٢٣ وسكون الحاء أي حرام (قوله يريد)

أي ابن يونس (قوله إذا كان)

أي الزوج (قوله لا يريدون

الطلاق) بإحرام (قوله

وهو) أي قوله بإحرام زوجه

ذلت) أي حرام ومحت (قوله

فهذه) أي جميع ما أمك

حرام (قوله فيها) أي مسئلة

المحاشاة (قوله من أخرجها

أي الزوجة (قوله ولا) بشد

الواو (قوله) أي الزوج

(قوله فقولته ولم يرد إدخالها

خاص بقوله جميع ما أمك)

تفريع على قوله في

شرح في جميع ما أمك

(قوله الثلاثة) أي الحلال

حرام وحرام على وجميع

ما أمك حرام (قوله كتب)

بضم فكسر (قوله أشيدلية)

بكسر الهمزة وسكون الشين

المجعة وكسر الموحدة وخفة

التخفيف الثانية من بلاد

الاندلس (قوله اختاف)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

رواية) أي عن الإمام واحد

من أصحابه رضي الله تعالى

عنه (قوله يدخلها) بضم

الياء وكسر الخاء أي الزوج

الزوجة (قوله أن نوى) أي

بالاملاك (قوله فيها) أي

الاملاك (قوله الثلاثة

التي قبل الكافي) أي وجهي

من وجهك حرام أو على

لا شيء عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في اللفظ إلا أن يوجب قبله من عبد الحق اعرف فيه قولاً آخر أن زوجته تحرم عليه وأظنه في السليمانية وشبه في أنه لا شيء عليه فقال (كقوله) أي الزوج (أما) أي الزوجة (بإحرام) فلا شيء عليه قاله ابن عبد الحكم أبو عمران ولا نص لغيره وقدمه ابن يونس بما إذا لم يرد به طلاقاً كانت صحت غ يريد إذا كان في بلد لا يريدون الطلاق وهو كقوله أنت حرام ومحت وكقوله لماله ذلك ذكره ابن يونس (أو) قوله (الحلال حرام) ولم يقل على (فلا شيء عليه) عند ابن العربي (أو) قوله (حرام على) ولم يقل أنت غ النعمى لو قال الحلال حرام ولم يقل على أو على حرام ولم يقل أنت فليس عليه فيه شيء ولم يحك ابن عرفة خلافه (أو) قوله (جميع ما أمك حرام ولم يرد) بضم فكسر أي لم ينو الزوج (ادخالها) أي الزوجة في جميع ما أمك بأن نوى أخرجها أو لم ينو إدخالها ولا أخرجها (فلا شيء عليه) وبه أفتى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسئلة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من أخرجها أو لا والفرق بين الفرعين أن الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الآية إدخالها في قوله جميع ما أمك بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتجج لأخراجها من أول الأمر فقوله ولم يرد إدخالها خاص بقوله جميع ما أمك فإنه دوجع وعج وجهه غيرهما راجعاً للفروع الثلاثة غ المتبسط كتب من أشيدلية إلى القبروان في رجل قال جميع ما أمك حرام على هن هو كالحلال على حرام وتدخل الزوجة في التحريم إلا أن يحاشيها أو لا تدخل فقد اختلف فيها عندنا ولم توجد رواية فقال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن قوله جميع ما أمك على حرام لا تدخل الزوجة فيه إلا أن يدخلها بنية أو قول وقد قال ابن القاسم في الذي قال الاملاك على حرام لا تدخل الزوجة فيها وقال ابن الموزان نوى عوم الاشياء دخلت الزوجة فيها كأنها في الحلال على حرام وقال الشيخ أبو عمران الزوجة ليست ملكاً للزوج وإنما الاملاك الاموال والاماء من الاموال فإذا قال جميع ما أمك على حرام فلا شيء عليه وإذا قال الحلال على حرام سري التحريم إلى الزوجات إذا لم يعزلهن بنية أو ما الذي لفظ بغير جميع ما أمك فلا تدخل الزوجات في عينه لأنه لم يمكن فاستغنى عن استثنائهم (قولان) راجعاً لفروع الثلاثة التي قبل الكافي (وان قال) الزوج لزوجته أنت (سأبنة معنى أو) قال أنت (عتيقة) معنى (أو) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم ارد بشيء منها طلاقاً (حلف) الزوج (على نفي) أراد (نه) بإحدى هذه الصيغ الثلاث ولا شيء عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفسه (نوى) بضم فكسر منقلاً أي قبلت بنية (في عدده) من واحدة أو اثنتين أو ثلاث طنى هذا الكلام نقله عنه وهي انما ذكره عن ابن شهاب فليس هو مالك رضي الله تعالى عنه بما فلذا خالف اصل مذهبه كما قال البساطي لتسوية بعد انكاره اصل الطلاق ونكوله ولذا لم يذكره ابن الحاسب ولا ابن شاس ولا ابن عرفة وانما ذكر هذه الاقفاط الثلاثة في الكفاية مع النفاذ آخر عن الاخوين أنه لا شيء عليه فيها

٣٠ مع في وجهك حرام أو ما عيش فيه حرام (قوله نقله) أي المصنف (قوله عنها) أي المدونة (قوله وهي) أي المدونة (قوله هو) أي هذا الكلام (قوله فلذا خالف) أي هذا الكلام (قوله اصل) أي قاعدة (قوله مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لتسويته) أي قبول نيته في عدده الخ (قوله لخالقه) اصل مذهبه (قوله ولذا) أي كونه لابن شهاب ومخالفاً لاهل مذهب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وانما ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه الاقفاط الثلاثة) أي سائبة وعتيقة وليس بيني وبينك حلال

(قوله ولم يعرج) أي ابن عرفة (قوله لكونه) أي ما فيها (قوله ونصها) أي المدونة (قوله وبشكل) بضم ففتح منقلا (قوله عقوبة) مفعول مطلق ليس بكل لأنه من معناه مبين لنوعه بنعته (قوله موجهة) بكسر الجيم أي مؤلفة (قوله لأنه) أي من قال هذا (قوله لبس) بفتحات مثقل الموحدة ٢٣٤ (قوله كذلك) أي الصادق الإهمال (قوله وكذبه) عطف على قصده (قوله في إنكاره)

أي قصد الطلاق (قوله فان لم يكن) أي قوله أنت بائنة أو برية أو خلية أو بنتة جوابا لقولها أود الخ تفصيل في مفهوم قوله جوابا لقولها أود الخ (قوله وال) أي وان لم يتقدم كلام دال على عدم قصده (قوله لذلك) أي أود الخ (قوله مطلقا) أي عن التقييد ببنتة (قوله أنه) أي الزوج الخ بيان لما يجذف (قوله قال) أي الزوج (قوله قولها) أي المدونة (قوله وان قالت) أي الزوجة (قوله فقال) أي الزوج (قوله ثم قال) أي الزوج (قوله فلا يصدق) أي في دعواه أنه لم يرد به طلاقا (قوله لأنه) أي قوله (قوله جوابا لسؤالها) أي فكونه جوابا لسؤالها أقرينة على قصده به الطلاق وكذبه في إنكاره (قوله هذا المعنى) أي عدم تصديقه في إنكار قصد الطلاق (قوله آخر كلامها) أي تعليلها بقولها لأنه جوابا لسؤالها وإضافة دليل للبيان (قوله وبفرض المسئلة) عطف على بدليل (قوله إحالة) أي تغيير (قوله منه) أي عدده (قوله من كلامها الخ) بيان لما (قوله الفرص بفتح الفاء) وسكون الراء (قوله منكر) أي الطلاق (قوله المضارب) أي مواضع المصنف (قوله المضرب من الدابة) أي طئي من إضافة المصدرة لعله وتكميل لعله بتصريح مفعول له صلة بين (قوله أنه) أي الزوج

بني أول بين إلا أن ينوي طلاقا فهو ما نوى وقال أصبح إن لم ينو شيئا ونوى الطلاق فهي الثلاث حتى ينوي أقل ولم يذكري عينا ولا نكولا وذكري بعد هذا يسير عن محمدي ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيختلف ما أريد به طلاقا وبين ولم يعرج على مسئلة المدونة بحال مع اعتناؤه بالنقل عنها وما ذاك إلا لكونه ليس قول مالك ونصها قال ابن شهاب وإن قال لها أنت سائبة أو متى عسقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيختلف ما أريد به طلاقا وبين فان نكل وزعم أنه أريد به طلاقا كان ما أريد من الطلاق ويختلف على ذلك وبشكل من قال هذا عقوبة موجهة لأنه ليس على نفسه وعلى أحكام المسلمين (وعوقب) بضم العين المهملة وكسر القاف على قوله أنت سائبة أو شيء مما بعده عقوبة موجهة لتلبسه على نفسه وعلى المسامين (ولا ينوي) بضم الميم وفتح النون والواو مشددة أي لا تقبل نيته (في العدد) للطلاق (إن أنكر) الزوج (قصد) أي نية (الطلاق) فليزمه الثلاث (بعد قوله) أي الزوج (لزوجته) أنت بائنة أو (قوله أنت برية أو) أنت (خلية أو) أنت (بنتة) حال كون القول المذكور (جوابا لقولها) أي الزوجة له (أود) بفتح الهاء والواو وشدة الدال أي اتقى (لو) مصدر برية (فرج) بفتحات مشددة الراء آخره جيم أي رفع الكبر (اللهي) أي عني (من صحبتك) بضم الصاد المهملة وسكون الحاء كذلك أي عشتك وزوجيتك دلالة البساط على قصده الطلاق وكذبه في إنكاره فان لم يكن جوابا لقولها أود الخ وانكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه والآن لزمه الثلاث وان أقر به قصد الطلاق بما كان جوابا لذلك أو ما لم يكن فليزمه الثلاث في المدخول به مطلقا ولا تقبل منه نية أقل منها وكذا في غير المدخول به في بنتة وينوي في غيرها في المفهوم تفصيل هذا وقال طئي ليس معنى المسئلة ما يتبادر من عبارة المصنف أنه بعد إنكار قصد الطلاق قال أردت واحدة أو اثنتين كما قرره بذا غير واحد بل معناها قولها في كتاب التخيير والقليل وان قالت أود لو فرج الله لي من صحبتك فقال لها أنت بائنة أو خلية أو برية أو بائنة أو قال أنا منك برى أو خلى أو بائنة أو بائنة ثم قال لم أريد به الطلاق فلا يصدق لأنه جوابا لسؤالها أم فالمصنف أراد تأدية هذا المعنى فقصرته به العبارة في قولها لا يصدق أي في عدم إرادة الطلاق بدليل آخر كلامها وبفرض المسئلة والمصنف فهم لا ينوي في العدد وفيه نظر لأنه حالة تامة فلو حذف لفظ العدد لابق نصها والمدونة من قصد كلامها أنه لا يصدق في نية عدم الطلاق وأما ما يلزمه منه فاجره على ما سبق من كلامها وكلام المصنف في بائة الثلاث في أم لا وفي بائن الثلاث أن بني وكذا أن لم يكن لعدم نية الأقل لأن الفرض أنه منكر وكذا خلية وبرية فالأصل أنه يلزمه الثلاث في الجميع عملا بما تقدم ومفهوم أن إنكار الطلاق هو مانع قدم فافهم وبه يتبين لك أن ما أطال به الشراح هنا خبط ومن عرف المضارب لا يطيل الهز والله الموفق وتبعه البهائي وسلمه أقول كلام طئي هذا كسر اب ببقية بحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجد شيئا وتخصيله لزوم الثلاث في الجميع تبين أنه لا ينوي في العدد كما قال

كلامها الخ بيان لما (قوله الفرص بفتح الفاء) وسكون الراء (قوله منكر) أي الطلاق (قوله المضارب) أي مواضع المصنف (قوله المضرب من الدابة) أي طئي من إضافة المصدرة لعله وتكميل لعله بتصريح مفعول له صلة بين (قوله أنه) أي الزوج

(قوله وانه) اى المصنف (قوله يحل) بضم فكسر (قوله تنويه) اى الزوج (قوله فكلامه) اى المصنف (قوله كلامها) اى المدونة (قوله يحذفها) اى الياء (قوله انظره) اى الطلاق (قوله اذا نواه) اى الطلاق (قوله هذا) اى قوله وان قصد به اسقي أو بكل كلام لازم (قوله ومذهب) عطف على المنذور (قوله فاصده) اى الطلاق (قوله به) اى نحو واسقيني (قوله وهذا) اى نحو واسقيني المقصود به الطلاق (قوله انظره) اى الطلاق (قوله هذا) اى نحو واسقيني (قوله لانها) ٢٣٥ اى الكتابة (قوله استعمال

اللفظ الخ) اى او اللفظ المستعمل في لازم ما وضع قوله (قوله هذا) اى تسمية نحو اسقيني كتابة (قوله وذلك) اى اللفظ المستعمل في اللازم (قوله لمطلقها) اى الكتابة ظاهرة وخفية (قوله مطلقا) اى غير مقيد بعدد حال من فاعل نوى او مقعوله (قوله الاول) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو واسقيني (قوله وقال) اى ابو عمر (قوله ولم يتابعه) اى يوافق ما لكان رضى الله تعالى (قوله عليه) اى على لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله ولم يذكر) اى ابو عمر (قوله فيه) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو اسقيني (قوله خلافا) اى لاعتن اشهب ولا عن غيره من الاصحاب (قوله قال) اى الباجي (قوله هذا) اى لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله انه) اى الشان (قوله في هذه المسئلة) اى نحو اسقيني مقصود به الطلاق (قوله اليه) اى اليه (قوله وان وجدت منه النية) حال (قوله بارادته) اى الطلاق

المصنف وانه لم يحل المسئلة اذ عدم تنويته في العددية تلزم عدم تنويته في عدم قصد الطلاق فكلامه مفيد ما افاد كلامها وزيادة ختم الله لنا بخاتمة السعادة (ون قصد به) اى الزوج الطلاق (ن) قوله لزوجه (اسقيني الماء) خاطبها بصيغة أمر المذكر لئلا يوصو به اسقيني باثبات ياء الفاعلة او على ارادة الشخص او استتراءهم او تعظيمها لها او بحذفها تحققة (او) قصده (بكل كلام) كادخل او اخرجى او كلى واشربى مما ليس من لفظه الصريح ولا كتابته الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح في غير الطلاق كالظهار فلا يقع به الطلاق اذا نواه به كما يأتي في قوله وصريحه يظهر مؤيد تحريره ولا ينصرف للطلاق الخ الا الصريح في العتق كركرة ومعتقة فيلزم الطلاق به وهذا هو المشهور ومذهب المدونة وقال اشهب لا يلزمه الطلاق بنحو اسقيني فاصده به الا اذا قال اذا قلت اسقيني فانت طالق فاذا قاله طلقت بجنسه في التعليق لا بنفس لفظ اسقيني وهذا يسمى كتابة خفية عند الاكثر وقد حصره اللفظ في صريح وكتابة ظاهرة وكتابة خفية وقال ابن الحاجب هذا ليس من الكتابة لانها استعمال اللفظ في لازم ما وضعه وهذا ليس كذلك واجيب بان هذا اصطلاح للفقهاء وهذا اصطلاح للبيانين ولا مشاحة في الاصطلاح ابن عرفة ومن الكتابة الخفية ما جعله ابن الحاجب قسما لمطلقها بنحو اسقيني وكلى واشربى وقول عتقها ادخل في الدار المشهور ان نوى به الطلاق مطلقا او عدد الزمة منه نوى الخفى وقال اشهب لا شئ عليه الا ان يريد ان طالق اذا قلت ادخل في الدار يريد ان الطلاق انما يقع عند ما قول لا بنفس اللفظ وذكر ابو عمر الاول لما لى الله تعالى عنه وقال ولم يتابعه عليه الا اصحابه ولم يذكر لا شهب خلافا وكذا الباجي لم يذكر فيه خلافا قال اصحابنا هذا على وقوع الطلاق بمجرد النية ومذهب ابن القاسم يقتضى انه لا يقع الطلاق في هذه المسئلة بمجرد النية انما يقع باللفظ المقارن لها القول مالك رضى الله تعالى عنه من اراد ان يقول انت طالق فقال كلى واشربى فلا يلزمه شئ وان وجدت منه النية ثم قال ابن عرفة ففى لزوم الطلاق بارادته من لفظ لا يتحققه ما لم ان قصد تعليقه على النطق به للمشهور ومطرف عن ابن الماجشون واشهب وفيها ما لى رضى الله تعالى عنه ان قال تقضى او انت ترى يريد به الطلاق فهو طلاق والا فلا وفيها كل كلام يريد به الطلاق فهو كما نوى قلت ظاهرا مع سماع عيسى ان نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا ان ينويها (لا) يلزمه شئ (ان قصد) الزوج (التلفظ) اى النطق والتكلم (ب) لفظ (الطلاق) كانت طالق (لفظ) اى انطق الزوج وتكلم (به) اى اسقيني مثلا (غضا) اى اذا غلط او غلط بان سبه لسانه الى ما تكلم به غير قاصد التعلق (او

(قوله لا يحذفه) اى الطلاق (قوله تابعها) اى الاقوال اى واقولها للزوم مطابقا والثاني عدمه مطاقا (قوله تعليقه) اى الطلاق (قوله على النطق به) اى ما لا يحذفه (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ان قال) اى الزوج لزوجه (قوله فهو) اى تقضى (قوله والا) اى وان لم يريد به الطلاق (قوله فلا) اى لا يكون طلاقا (قوله وفيها) اى المدونة (قوله له) اى مالك (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله به) اى اللفظ الذى ليس من لفظه بحال (قوله ما يلزم بلفظ الطلاق) اى الطلقة الواحدة (قوله ينويها) اى الثلاث به

(قوله عنه) أي قوله بالثلاث (قوله الثلاث) مقعول بنوى (قوله قتلته) أي الثلاث (قوله تقبل) أي نيته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزوج (قوله لها) أي زوجته (قوله في الطلاق بالنية) أي من عدم لزومه بها والاحتراز بهما وعليه فيلزمه الطلاق في الصورة المذكورة (قوله وأنه) أي الطلاق بالنية غير لازم تفسير لاحد القولين الذي يخفى عليه عدم الزوم (قوله ياء) أي الاجراء على القولين في الطلاق ٢٣٦ بالنية (قوله لم يعقد) أي يقصد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قوله) أي الزوج

مخاطبة زوجته (قوله خيته) اراد الزوج (ان ينجز) بضم التحتية وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره زاي أي يقع الطلاق الثلاث بآنت طالق ثلاثا (فقال) الزوج (انت طالق وسكت) الزوج عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادما على نيته وراجماعها اوساهيا عنه فلا يلزمه الاطلاق واحدة في القتيا والقضاء الا ان ينوى بقوله انت طالق الثلاث فتزومه وان اراد ان ينجز طلاق واحدة فقال انت طالق ثلاثا فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال مهنون تقبل في القتوى وان اراد ان يعلق الثلاث على دخول دار مثلا فقال انت طالق وسكت فقال مالك رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه عج أي في القتوى عب انظر هل معنى لا شيء عليه أي لا يلزمه تعلق الثلاث وتلزمه طلاق واحدة ينطقه اومهناه لا تلزمه طلاق البناني ليست المسئلة كما ذكره بل الذي في المواق عن المتبسط انه اراد ان يعلق الثلاث فقال انت طالق ثلاثا وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثا فقوله لا شيء عليه صريح في انه لا يلزمه شيء فسقط تردد ابن عرفة وفيها الذي سمعت واستحسنت انه لو اراد ان يقول لها انت طالق البتة فقال اخذك الله واخذك الله فلا شيء عليه ابن حجر زمن المذاكرين من اجراء على احد قول مالك رضي الله تعالى عنه في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من اياه لان هذا لم يعقد على ان يطلق بتيقنه بل على ان يطلق بلفظه (وسقه) بضم السين المهملة وكسر القاء مشددة أي نسب للسقه زوج (فائل) لزوجته (يا أي وبياختي) الواو بمعنى او ومثله يابني او عتي او خاني ابن عرفة وفيها مالك رضي الله تعالى عنه قوله ياءه أو يا خيته أو يا خاتمه أو يا خاتمه لا شيء فيه وهو من كلام اهل السقه قلت كونه منه دليل حرمة او كراهته وروى ابو داود عن ابي عتبة ان رجلا قال لامرأته يا خيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أأختك هي فذكره ذلك ونهى عنه ولا يعارض هذا قول سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام في زوجته سارة رضي الله تعالى عنها انها اختي لانه قاطع اضرة دعتة اليه واراد اخته في الدين وبوب عليه البخاري اذا قال لامرأته وهو مكره فلا شيء عليه وحديث ابي داود مرسل لان ابا عتبة تابعي ورواه ابو داود من طريق آخر عنه عن فوقه من العصابة (ولزم) الطلاق (بالاشارة المفهومة) بضم فسكون فكسر أي التي شأنها ان يفهم منها التطبيق بان صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلائل عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولو من قادر على النطق على المعتمد وهي كاللفظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالاكتفاء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهومة لا يلزم به اطلاق ولو قصد لانها فعل الاعرف جار بالتطبيق بها ابن عرفة وفيها ما علم من الاخرس بالاشارة او كتابة من طلاق او خلع او عتي او نكاح او شراء او قذف لزمه حكم المتكلم به وروى البايعي اشارة المتكلم بالطلاق برأسه اويده كلفظه لقوله تعالى أن تكلم الناس ثلاثة ايام الارضا قلت انما علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أي الاخرس خبر ما (قوله بالطلاق) أي يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أي الرمي (قوله آية) أي مجزئة (قوله له) أي زكريا (قوله فكان) أي ذكر يا عليه السلام

علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أي الاخرس خبر ما (قوله بالطلاق) أي يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أي الرمي (قوله آية) أي مجزئة (قوله له) أي زكريا (قوله فكان) أي ذكر يا عليه السلام

(قوله عليه) اي الاخرى (قوله وتبعه) اي ابن شاس ابن الحاجب (قوله وتبعه) اي ابن الحاجب (قوله بانه) اي الشان صلة
 تعقب (قوله اليه) اي الفعل (قوله من القرائن) بيان لما (قوله فان افادت) اي القرائن (قوله كانت) اي الاشارة (قوله والا) اي
 وان لم تعد القرائن القطع (قوله فهي) اي الاشارة (قوله منها) اي المتكلم والاخرى (قوله انها) اي الاشارة منهما اي المتكلم
 والاخرى (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وهو) اي ما هو اذل منها (قوله بحال) صله يزام ٢٣٧ (قوله وفيها) اي المدونة

(قوله به) اي طلاقها (قوله
 بلغها) بفتحات مثقلا (قوله
 لصيغته) اي الطلاق (قوله
 بها) اي الصيغة (قوله فترأت)
 بضم فكسر مثقلا (قوله
 كذلك) اي غير عازم (قوله
 فان لم يصل) مفهوم الشرط
 (قوله انه) اي الزوج (قوله
 مجمعا) بضم فسكون
 فكسر اي عازما (قوله فيه)
 اي الطلاق (قوله له) اي
 الزوج حين الكتابة (قوله
 وجب) اي ثبت ووقع بمجرد
 الكتابة (قوله فذلك) اي
 النظري انفاذه وعدمه (قوله
 ويخلف) اي الزوج (قوله
 على نيته) اي الاستخارة
 (قوله فان اخرج) اي
 الزوج الكتاب (قوله
 عازما) حال من فاعل اخرج
 (قوله وجب) اي ثبت
 الطلاق (قوله عليه) اي
 الزوج (قوله بخروجه) اي
 الكتاب (قوله واختلف)
 بضم التاء وكسر اللام (قوله
 رده) اي الكتاب (قوله ان
 بدله) اي ظهر للزوج رده
 (قوله ان خروجه) اي
 الكتاب (قوله منها) اي يده

يحسن هذا دليل الاخرى لانه آية له عليه السلام فكان لا قدرة له على الكلام في الثلاثة الايام
 وقياس السليم عليه فيه انظر ابن شاس الاشارة المفهومة بالطلاق هي من الاخرى كالصريح
 ومن القادر كالكتابة وتبعه ابن الحاجب وتبعه ابن عبد السلام بانه يقرر في اصول الفقه ان
 الفعل لا دلالة له من ذاته الا ما ينضم اليه من القرائن فان افادت القطع كانت كالصريح
 كانت من اخرى او قادروا لافهي كالكتابة منهما قلت ظاهرة نقل الباسي انها من سوا
 وما استدلل به ابن عبد السلام يرد بان دلالة القرائن مع الاشارة من الاخرى لا يراها المكان
 ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق بحال فكانت كالصريح ودلالة القرائن مع الاشارة
 من القادر يراها المكان ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق فلم تكن في حقه كالصريح
 (و) لزم الطلاق ووقع بمجرد ارساله به اي الطلاق للزوجة (مع رسول) بان قال له اخبرها باني
 طلقها ونحوه فلزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء اخبرها الرسول او لم يخبرها واضافة
 مجرد من اضافة ما كان صفة والاصل بارساله الجرد عن التبليغ ابن عرفة وفيها من قال لرجل
 اخبر زوجتي بطلاقها او ارسل اليها رسولا به وقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها
 (و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازما) اي ناولا الطلاق بكتابة
 صيغته من غير تلفظه به الا ان القلم احد السانين فنزلت الكتابة منزلة اللفظ (او) كتبه (لا) اي
 غير عازم وبعبارة اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل) الكتاب للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه ابن
 رشد تحصيل القول في هذه المسئلة انه اذا كتب طلاق زوجته فلا يخلو من احد ثلاثة احوال
 احدها ان يكتبه جميعا عليه والثاني ان يكتبه على ان يستخيره فان رأى ان ينقذه انقذه وان
 رأى ان لا ينقذه لم ينقذه والثالث ان لا تكون لنية فاما اذا كتبه جميعا على الطلاق ولم تكن
 لنية فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه مستخيرا في انفاذه فذلك له ما يخرج منه من يده قال
 في الواضحة وكتاب ابن الموارز ويخاف على نيته فان اخرج منه من يده عازما على الطلاق ولم تكن له
 نية وجب عليه بخروجه من يده وصلها ولم يصلها واختلف ان اخرج منه من يده على رده ان بدله
 فقبل ان خروجه منها كالاشهاد فليس له رده وهي رواية أشهب وقيل له رده وهو قول المدونة
 فان كتب اليها ان صلح كتابي فانت طالق فلا اختلاف في انه لا يقع عليه الطلاق الا بوصول
 الكتاب اليها فاذا وصلها طلق مكانها واجبر على رجوعها ان كانت حائضا وان كتب اذا وصلك
 كتابي هذا فانت طالق وارسله اليها يخرج على قولين احدهما ان ذلك ككتبه ان وصلك كتابي
 هذا والثاني وقوع الطلاق عليه مكانه على الخلاف فيمن قال لزوجته اذا بلغت معي موضع
 كذا فانت طالق حسبما في رسم سلف من سماع عيسى من الايمان بالطلاق وسماع عبيد الملك
 ابن الحسن منه اه تفريق بين ان واذا لان ان صريحة في الشرط واذا احتمله له ويحذف الظرفية

(قوله كالاشهاد) اي على طلاقها (قوله في انه) اي الشان (قوله ان كانت حائضا) اي وقت وصوله (قوله يخرج)
 (قوله ذلك) اي كتب اذا وصلك (قوله مكانه) اي حين الكتابة (قوله اذا بلغت) بكسر التاء (قوله سلف)
 الايمان بفتح الهمز (قوله منه) اي عيسى (قوله له) اي الشرط

(قوله مطلقا) اي عن تقييده

بكونه منسوقا (قوله

لتنافيهما) اي العطف

والثأ كيد (قوله تنفع) اي

نية الثأ كيد مع العطف

(قوله والا) اي وان طال

(قوله والا) اي وان لم ينسقه

(قوله فلا تنفعه) اي نية

الثأ كيد (قوله فان علقه

بمعهده) مفهوم في غير معلق

بمعهده (قوله وفعل) بضم

فكسر (قوله ورفع) بضم

فكسر اي الزوج (قوله

به) اي قوله هي طالق (قوله

فهما) اي القولان (قوله

كتعين جوابه للاخبار)

بان قال طلقها (قوله وان

نقض) اي جوابه (قوله

للاشياء) بان قال هي طالق

طلقة ثانية (قوله تحملها)

اي القولين (قوله والرجعية

وبقاء العدة) قيد واحد

(قوله وهما) اي القولان

(قوله والثاني) اي لزوم

اثنين (قوله قبل) بضم

فكسر (قوله وحكي) بضم

فكسر (قوله اي) اي

امتنع من الحلف (قوله بساط

سؤاله) اضافته الاولى للبيان

(قوله لاشئ عليه) مفعول

قال (قوله بعد) بضم

الموحدة (قوله واعترض

بضم التاء وكسر الراء) (قوله

المشهور) صفة توجيه (قوله

ومجموعهما) اي التصفيا

والثالث

اضطراري كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها
الا الاول لينتهي به فلا يجد الثاني محلا يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول به مطلقا وفي غيرها
منسوقا في كل حال (الائمية تأكيد) للاول بالثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) اي
المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف واما مع العطف فلا تنفع نية الثأ كيد عند ابن القاسم
لتنافيهما وقال محمد تنفع نية الثأ كيد مقبولة بين في القضاء وبغيرها في القنوى ولو طال
في المدخول بها وفي غيرها ان لم يطل والا فالثاني لا يلزمه ولو لم ينسقه قاله عجم وقال د
ظاهر كلامه ان الثأ كيد ينفع في المدخول به اسواء كان نسقا ام لا وينبغي تقييده بالنسق اي
والا فلا تنفعه لان فصله يمنع التوكيد وقيد قبول التوكيد بقوله (في غير معلق) بضم الميم وفتح
العين واللام مشددة (بمعهده) بان لم يعلق اصلا او علق بمعهده كانت طالق ان قلت زيدا وكرره
ثلاثا ثم كلمة فثلاث الا لنية الثأ كيد فان علقه بمعهده كانت طالق ان قلت زيدا انت طالق ان
دخلت الدار انت طالق ان اكلت كذا وقل الجميع فثلاث ولا تقبل نية الثأ كيد لعدد المحلوف
عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها طلاقا رجعيا ولم تنقض عدته (فقبل له ما فعلت)
فاجاب بما قل يحتمل الاخبار والانشاء (فقال هي طالق) ورفع للقاضي (فان لم ينس) الزوج
(اخباره) اي المستفهم ولا انشاء طلاق آخر (ففي لزوم طلاق) واحدة بعد حلقة ما اراد به انشاء
طلاق آخر فان نكل لزمه اثنتان (او) لزوم طلقتين (اثنتين) جملا على الانشاء احتياطا (قولان)
فهما في لزوم ثانية فالو قال في لزوم ثانية قولان لسكني فان كانت غير مدخول بها او طلقها باثنا
او انقضت عدتها فلا يلزمه ثانية اتفاقا كعين جوابه للاخبار او بجبته مستقبيا وان نقض
للاشياء لزمه ثانية في مدخول بها رجعية لم تنقض عدتها فحلها ما قيد بقيود اربعة الدخول
والرجعية وبقاء العدة واحتمال الجواب والقضاء وهما للخصم وعباض والثاني ظاهر المدونة
ابن عرفة وفيها من طلق زوجته فقيل له ما فعلت فقال هي طالق وقال انما اردت اخباره
بالتطليقة التي طلقتها قبل قوله الصقلي وبحلف وحكي عن بعض شيوخنا انما يحلف ان تقدمت
له فيها طلاقه وحيث يجب حلته قال عبد الحق فان أي فلا رجعة له وعابه تنقض في عدته الا قراره
الا ان يقرانها الثالثة او يوقعها ابن شاس ان لم تكن له نية في لزوم طلاق او طلقتين قولان
المتأخرين قلت الاول قول الخصم لو علم عدم نيته لم يكن عليه غير تطليقة لان بساط سؤاله دل
على انه اخبر بما فعل وقال مالك فيمن طلق امرأته فسنل عنها فقال ما بيني وبينها عمل لاشئ
عليه ويحلف ما اراد طلاقا قلت في حلقه في هذه بعد ابن محرز لو اجاب بطلقتم الي يحلف عباض
ولو لم ينساق علامه لانه اخبر بما فعل (و) الا لازم (في) قوله لها انت طالق (نصف طلاقه او) قوله
انت طالق نصف (طلقتين او) قوله انت طالق (نصف) مثنى نصف حدثت فونه لاضافته (الطلاقه
او) قوله انت طالق (نصف) بلا تنوين لاضافته لاطلاقه الا (و) (وثلث) بلا تنوين لاضافته
لطلاقه محذوفة دل عليها (الطلاقه) المذكورة والاصل نصف طلاقه وثلث طلاقه لحذف افظ طلاقه
المضاف اليه ثلث واعترض بثلث بين نصف المضاف وطلاقه المضاف اليه هذا توجيه التركيب
المشهور في التصو والفقه ابنوا قنواهم على عطف ثلث على نصف وضافة مجموعهما الى طلاقه
المذكورة ومجموعهما خمسة اسداس طلاقه فيكمل الكسر وتلزمه طاقعة واحدة وكذا اذا

(قوله فان زاد) اي مجموعهما (قوله وفيها) اي المدونة (قوله يوجع) بضم فسكون ففتح (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله يصف) بضم فسكون (قوله من اهل العلم) بيان لمن (قوله ان من طلق الخ) صلة اجمع بحذف على (قوله حكى) بضم فسكون (قوله ان من قال الخ) نائب فاعل حكى (قوله ان نزور الخ) بضم النون والزاى اي قلة فاعل تقرر (قوله نصفي) بفتح الفاء مثني نصف بلانون لضافته (قوله استشكل منه) اي ابن الحاجب خبر قول (قوله عوده) اي الاستشكال (قوله الاولى) بضم الهمز اي ربع ونصف طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة وربع طلقة ٢٤٠ (قوله على اصل) اي قاعدة وضافته للبيان (قوله اشكال الاولى) بضم الهمز

ذكر اجزاء ينقص مجموعها عن طلقة اويسا واما فان زاد فطلقتان في الجواهر لو قال ثلاثة انصاف طلقة او اربعة اثلاث طلقة وقعت اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة ابن عرفة وفيها لابن القاسم من طلق بعض طلقة لزمته طلقة ابن شهاب ويوجع ضرب باثم قال وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان من طلق زوجته نصف طلقة او سدس طلقة اتمها طلقة واحدة وقال ابن القصار في عيون الادلة حكى عن داود ان من قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لا يقع عليه شيء والفقهاء على خلافه قلت تقرر في اصول الفقه ان نزور الخالف مع كثرة التجمعين لا يقدح في كون اجماعهم حجة ثم قال ابن عرفة ابن شاس في انت طالق نصفي طلقة او نصف طلقتين طلقة واحدة وفي ثلث وربع وسدس طلقة طلقة واحدة وفي ثلث طلقة وربع طلقة وسدس طلقة ثلاث وقول ابن الحاجب قالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان استشكل منه والظاهر عوده للاولى بل بيان الثانية على اصل تمكيل الطلقة وتقرير اشكال الاولى ان تقدير لفظها انت طالق نصف طلقة وربع طلقة فنصف مضاف قطعاً في النية والمنوى مع اللفظ كالمقوفا به فساوت الاولى الثانية فاقترأهما في الحكم مشكلاً وجوابه على اصلي في الفقه والعريضة واضح اما الفقهى فهو لو قال انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لضافته الجزئين لطلقة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما هو في نصفي طلقة واما اصل العربية فهو قول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف نحو قولهم قطع الله يد رجل من قالها قالوا التقدير قطع الله يده من قالها ورجله حذف الضمير واخم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يدا لضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى وهو بمنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقدير تركيب لفظ المسئلة انت طالق نصف طلقة وربعها وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط وقوله قالوا بقتضى عزوه غير واحد ولا اعرفه تصالوا احد لكن اصول المذهب بما قررناه تقتضيه (او) قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقة (واحدة) فتلزمه طلقة واحدة ان كان يعرف الحساب والا فاثنتان (او) علمى الطلاق على متعبدات لا تقتضى التكرار كقوله (مقي فعلت) كذا فانت طالق (وكرر) بضم الكاف وكسر الزاء الاولى مشددة اللفظ او الفعل مرة او مرتين او ثلاثا لزمه طلقة واحدة ان نوى بتكرير اللفظ التوكيد في اي اذا قال لها انت طالق مقي فعلت كذا وكرر الفعل المحلوف عليه فلا يلزمه الا طلقة فهو كقوله

اي نصف وربع طلقة (قوله ان تقرير لفظها اي الاولى الخ) خبر تقرير (قوله مضاف في النية) اي الى طلقة (قوله فساوت الاولى) بضم الهمز اي نصف وربع طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة (قوله فاقترأهما) اي الاولى والثانية (قوله وجوابه) اي الاشكال (قوله واضح) خبر جوابه (قوله فهو) اي الاصل (قوله عليها) اي الطلقة (قوله على هيئته) اي المضاف (قوله الخم) بضم الهمز وسكون القاف وكسر الحاء المهمل اي زيد (قوله المعطوف) اي ورجل (قوله بين المضاف) اي يد (قوله والمضاف اليه) اي من قالها (قوله وحذف) بضم فسكون (قوله وحذف) اي التنوين (قوله لانه) اي رجل (قوله وهو) اي من (قوله لفظ المسئلة) اي الاولى (قوله وقوله) اي ابن الحاجب

(قوله عزوه) اي الحكم (قوله ولا اعرفه) اي الحكم الخ حال (قوله لكن اصول المذهب) استدلال على ولا في اعرفه لرفع ايمه ان اصول المذهب لا تقتضيه (قوله بما قررناه) تصويل لاصول المذهب (قوله تقتضيه) خبر اصول (قوله ان كان يعرف الحساب) اي وتكمم باعتبارها لا باعتبار عرف العامة (قوله والا) اي وان لم يعرف الحساب او تكمم بعرف العامة (قوله مقي فعلت) اي واولى ان فعلت او اذا فعلت (قوله اللفظ) اي مقي فعلت (قوله والفعل) اي المعلق عليه كدخول الدار

(قوله بها) اي متى ما (قوله وجردها) اي متى (قوله منها) اي ما (قوله فيها) اي المدونة (قوله بانيتها التكرار الخ) صلة يستكمل
(قوله ترجبه) اي التكرار قوله باي انظر في اربع نية وتوجب (قوله تخصيصه) ٣٤١ اي التكرار (قوله اقتراها)

اي متى (قوله بها) اي
متى ما صلة التكرار
(قوله يثبه) اي التكرار
(قوله فان ضبط) بضم
فكسر (قوله والا) اي وان
لم يبين للمفعول (قوله وكردت)
بناء التانيث لان الفاعل
ضمير متصل حقيقي التانيث
(قوله فهم ابن يونس المدونة)
من اضافة المصدر لفاعله
وتكميل عله بنصب مفعوله
(قوله في السابعة) اي طالق
ابدا (قوله وظاهرها) اي
المدونة (قوله انها ثلاثة) بفتح
الهمز مبتدأ من غير (قوله
وحكي) بضم فكسر (قوله
ان هذا) اي ما في غير المدونة
(قوله يميزه) بكسر الياء
مثلا (قوله فاستقل) اي
الكسر (قوله به) اي يميزه
(قوله ان عرف الحساب) اي
وتكميل باعتبار (قوله والا)
اي وان لم يعرفه او تكلم
بعرف العامة (قوله به) اي
الظاهر بان قال الطلاق كله
الانصف الطلاق (قوله
لتكميل كسر الباقي) عله
غير فريد (قوله عكس
المصنف) بان فان كل امرأة
اتزوجها من هـ هذه القرية
طالق ثم قال لم أر أنهما ان

في باب الايمان اودل لفظه بجمع او بكلام او بهما الا متى ما يريد الان ينوي بها معنى كلما كما
في المدونة تنبيهه * قرن المصنف متى في باب الايمان بما وجدها منها هنا كما عند ابن رشد ابن
عرفة ويستشكل قوله فيها الا ان ينوي متى معنى كلما بانيتها التكرار وتوجبها باي لفظ لا وجه
لتخصيصه متى ما ولذا لم يعتبر ابن رشد اقتراها * ويجاب بان متى ما قريبة من كل فجرد ارادة
كونها معها اياها ثبت بها التكرار ودون استحضار نية ثم قال غ فاذا تقرر هذا فان ضبط قول
المصنف او متى فعلت بضم الفاء كان كرر مبدئيا للفاعل وان ضبط بكسرها كان كرر مبنيا
للمفعول والا قيل وكررت بناء التانيث (او) قوله انت طالق ابدا (طالق ابدا) فاللازم (طلقة) واحدة
في السبع مسائل على فهم ابن يونس المدونة في السابعة يجعل الابدية طالق الفراق الشامل
للسنن اذا متى انت طالق واستمر طلاقا ابدا او الى يوم القيامة وهو اذا طلقها واحدة وتولم
يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وحزم
به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لعل الابدية للفراق في ازمان العصمة المملوكة له وذلك بالثلاث
ونص ابن يونس ومن المدونة قال ما لك رضي الله تعالى عنه فيمن خلع احده امرأته فقالت
ال اخرى ستراجعها قال هي طالق ابدا ولا نية له ان تزوجها طلقة منه مرة واحدة وكان خاطبا
ومن غير المدونة فيمن قال لامرأته انت طالق ابدا انها ثلاثة وحكي عن بعض القرويين ان هذا
ليس بخلاف للمدونة وان معنى مسئلة المدونة انما وقع التأييد على الرجعة كانه قال لما قالت
لامرأته ستراجعها قال ان راجعتم ابدا فهي طالق فلذا الزمه طلقة وصوب بعض اصحابنا
هذا القول ابن يونس وظاهر المدونة خلاف هذا وانه انما اراد التأييد على الطلاق لانه لما قالت
لامرأته ستراجعها قال لها هي طالق ابدا يرد ان راجعتم فاعلى هذا التأويل يصير في قوله انت
طالق ابدا قولان قول انه واحدة وقول انه ثلاث (و) اللازم (اثنتان في) قوله انت طالق (ربيع
طلقة ونصف طلقة) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحا فاخذ كل كسر يميزه فاستقل به ولان
النكحة اذا اعيدت نكحة فالثانية غير الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر
يسرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلب عسر يسرين ابن شاس وفي ثلث طلقة وربيع
طلقة وسدس طلقة ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقين (اثنتين)
ان عرف الحساب والاف ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق (الطلاق كله) اي ثلاثا (الانصفه)
اي واحدة ونصها فالباقي بعد الاستثناء واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق لتكميله بواحدة
نت لعل المصنف اتي بالضمير موضع الظاهر لانه لو اتي به لزمه الثلاث لقولهم لو قال انت
طالق الطلاق كله الانصف الطلاق او ثلاثا لان نصف الطلاق لزمه الثلاث لان الطلاق المبهم
واحدة فكأنه قال الانصف طلقة فاستثنى منها غير مبدئيا لتكميل كسر الباقي طلق قوله لعل
المصنف هذا الذي ذكره حزم به ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف في التوضيح
(و) اثنتان في قوله لاجنبية) انت طالق ان تزوجت ثم قال كل من تزوجها من هـ هذه القرية
مشير الى قرية التي علق طلاقها على تزوجها (فهي طالق) ثم تزوجها فطلقتان واحدة بالهـ وص
واحدة بالعموم واما عكس كلام المصنف فيلزم نية واحدة على المعتمد لان ذكره

تزوجت بك فانت طالق ثم تزوجها

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله صوب) بفتح ص مثلاً (قوله بانه) اى الشان صلة استبعده (قوله بينهما) اى الاصل وعكسه (قوله واستظهر) اى ابن ناجي (قوله يلزمه) ٢٤٢ اى فى العكس (قوله غير الشرعى) اى الثلاث (قوله والا) اى ولو قصد الشرعى

(قوله ذلك) اى الطلاق الا
تصفه (قوله واما حله) اى
المتن (قوله لانه) اى الاول
(قوله المتوهم) بفتح الهاء
(قوله معنى الضرب) اضافته
للبيان وكذا معنى المعية (قوله
يتوقع) بضم الياء اى يرجى
(قوله لانه) اى الحيض
(قوله محتمل) اى جائز (قوله
من ان متى ما الخ) بيان
(قوله نحوه فى النوادر)
شبرها (قوله واحدة) مفعول
طلاق المضاف لمفعوله الاول
(قوله ثلاث) فاعل لم
(قوله كذلك) اى وقع
عليك طلاق فى لزوم الثلاث
(قوله وكان) اى مكنون
(قوله وبه) اى لزوم اثنتين
صلة قال (قوله كونهما)
اى اذا ما متى ما (قوله
مثلها) اى كلما (قوله ونص)
عطف على نص (قوله
والحق) بقطع الهمز (قوله
يلغى) بغير معجمة (قوله لا
نصفها) اى الزوجة (قوله
بالحل) بكسر الحاء المهملة
(قوله الخ) بغير معجمة
(قوله لفظ) اضافته للبيان
(قوله المترجمة) بفتح الجيم اى
المسماة (قوله بالسريجة)
بضم السين المهملة وفتح
الراء وكسر الجيم وشد الياء

بخصوصها بعد دخولها فى عموم اهل القرية لا يريدها شيئاً بخلاف مسئله المصنف فعلق فيها
اولاً بخصوصها ثم علق فيها ثانياً بالعموم وتقدم نظيره هذا فى باب اليمين فى لا كلمه غدا وبعدده
ثم لا كلمه غدا وهكذا صوب شيخ ابن ناجي واستبعده ابن ناجي بانه لا فرق بينهما واستظهر انه يلزمه
طلقتان ايضاً (و) يلزمه (ثلاث فى) قوله انت طالق (الا نصف طلقة) كذا قدرنا اشرح
وتت ووجهه انه لما استثنى لنفسه طلقة علم انه قصد بالطلاق غير الشرعى والانتقال نصفه ولو قال
ذلك لزمه طلقة واحدة لان استثناءه مستغرق حيثما اشار الى هذا الشارح واما حله على قوله
انت طالق ثلاثاً الا نصف طلقة فظاهر ايضاً لكن الاول اولى لانه المتوهم قاله (و) يلزمه ثلاث
فى قوله انت طالق طلقتين (اثنتين فى) طلقتين (اثنتين) سواء اراد معنى الضرب او معنى المعية
اولم يردوا احداً منهما (او) قال ان تحيض بالهمل اوله صغيرة يتوقع حيضها انت طالق (كلما
حضت) او كلما جاء يوم او شهر حيضك فتقع عليه الثلاث من وقت قوله عنه من القامس لانه
محتمل غالب الحصول ولانه قصد التكثير كطالق مائة طلقة وقال مكنون يلزمه اثنتان اذا قاله
وهى طاهر فاذا حضت وقعت واحدة ثم اذا حضت وقعت ثانية ثم اذا حضت خرجت من العدة
فلا تقع الثالثة (او) قال (كلما طلقتك) فانت طالق (او) قال (متى ما) طلقتك فانت طالق
(او) قال (اذا ما طلقتك) فانت طالق (او) قال متى او اذا ما (وقع عليك طلاق) فانت طالق
طلقتها واحدة) فى الاربع صور لزمه ثلاث وما ذكره من ان متى ما واذا ما مثل كلما فى اقتضاء
التركرا نحوه فى النوادر وهو خلاف قوله او متى فعلت وكرره وخلاف قوله فى باب اليمين لامتى ما
غ حاصل ما فى النوادر انه اذا قال كلما او متى ما واذا ما طلقتك او وقع عليك طلاق فانت
طالق لزمه بطلاقها واحدة ثلاث ولو قال طلقتك بدل وقع عليك طلاق فربح مكنون الى كونه
كذلك وكان يقول انما يلزمه اثنتان وبه قال بعض اصحابه اه وبني الخلاف هل فاعل
السبب فاعل المسبب ام لا بن معرفة ظاهره ان اذا ما ومتى ما مثل كلما دون ارادة كونهما
مثالها خلاف نص المدونة ونص رواية ابن حبيب فى باب تكرير الطلاق وفى لفظ ابن شاس ان
مهما ومتى ما مثل ان فى عدم التكرار اه وتبع المصنف هنا ما فى النوادر وهو خلاف ما تقدم
فى قوله او متى فعلت وكرره وخلاف قوله فى باب اليمين لامتى ما وكانه اسقشه ههنا فى التوضيح
اذ قال والحق مكنون بكلامه فيما ذكرناه اذا ما ومتى ما (او) قال (ان طلقتك فانت طالق قبله
ثلاثاً) فاذا طلقها واحدة او اثنتين لزمه ثلاث ويلى قوله قبله لا تصافها بالحل الى وقت التطلاق
وفى وقته قدمضى ما قبله والماضى لا يعود فان لم يطاقها فلا شئ عليه ابن عرفة ابن شاس من قال
ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً الخ لفظ قبله فان طلقها لزمه تمام الثلاث قلت قال الطرطوشى
هذه المترجمة بالسريجة قال ده سماء الشافعية لا يقع عليها طلاق ابداه وهو قول ابن سريج
وقالت طائفة منهم يقع المعلق عليه المتجزى دون المعلق منهم ابو العباس المروزي وابو العباس
القاص وقالت طائفة ينفع مع المتجزى تمام الثلاث من المعلق قاله ابو حنيفة وضى الله تعالى عنه
ومن الشافعية ابو عبد الله المعروف بالحنسفى وغيره وابو نصر بن الصباغ من خباير متأخريهم

الثانية واسكان الاولى (قوله ده سماء) بضم الدال المهملة وفتح الهاء محدودا اى عظاما (قوله منهم) اى الشافعية وهو
(قوله منهم) اى القائلين بوقوع المعلق عليه المتجزى دون المعلق (قوله القاص) بشبه الصاد المهملة

(قوله يعول) بضم ففتح مثقالا أي يعقد (قوله تصحيحها) أي السريحية (قوله وهو) أي ما يدل على تصحيحها (قوله على من اعتقها) أي العدلين صلة شهادة (قوله أنه) أي من استعقها صلة ثمادة بحذف باء (قوله غصبها) أي اعتقها العدلين (قوله بمن ادعاهما) أي العدلين رقيقين له (قوله لأن ثبوتها) أي الشهادة الخالة عدم قبولها (قوله وعدم) عطف على عدم (قوله لشهادتهما) أي العدلين (قوله عليه) أي من اعتقها (قوله يبطل) بضم الباء وسكون الواو أي الدين (قوله عتقها) أي العدلين أي لأن ثبوتها يؤدي إلى نفيها (قوله له) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على خلاف هذا) أي صحة السريحية (قوله وهو) أي خلاف هذا (قوله منه) أي ما يدل على ثبوت ما يؤدى ثبوته إلى نفيه (قوله بتلا) بفتح الواو وسكون ٢٤٣ المثناة فوق (قوله إلى نفيه) أي

ارثه (قوله وبطلانها) أي عطيته (قوله وبطلانها) أي حريته (قوله تطلقان) أي القديمة والجديدة بشرطة لكل منهما مطلق الاخرى (قوله الثانية) أي الجديدة (قوله وقال) أي الطرطوشي (قوله لاولي) بضم الهمز (قوله القديمة) (قوله وهي) أي الاولى (قوله اوجب) أي اثبت (قوله طلاق الاولى) بضم الهمز (قوله فكأنه) بفتح الهمز وشد النون (قوله قال) أي الطرطوشي (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله اصل) أي قاعدة (قوله لم يذ كروه) أي الاصل (قوله فيها) أي المسئلة (قوله وهو) أي الاصل (قوله امر مستقبل) أي كطلاقه المعلق عليه (قوله طلاق مقيد بزمن ماض) أي كطلاقها ثلاثا قبله (قوله يلزم) أي الطلاق المعلق المقيد بالزمن الماضي

وهو الذي تختاره وليس في هذه المسئلة لاحصائها ما يعول عليه ولما لا رضي الله تعالى عنه ما دل على تصحيحها وهو عدم قبول شهادة عدلين على من اعتقها ما أنه غصبها بمن ادعاهما لأن ثبوتها يؤدي إلى نفيها وعدم قبول شهادتهما على من اعتقها ما وقع له ما يدل على خلاف هذا وهو ثبوت ما يؤدى إلى نفيه منه قوله من اعتق ولده أو والده في مرضه بتلاصيح عتقه وورثه مع أن ارثه يؤدي إلى نفيه لأن العطية في المرض كالوصية لا تصح لو ارث ثبوت ارثه يبطل العطية له وبطلانها يبطل حريته وبطلانها يبطل ارثه الشيخ من شرط لامرأة أن كل امرأة تزوجها عليها طاق فتزوج أخرى وشرط لها أن كل امرأة طالق فقال محمد وأصبح طلاقا عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية وذكرها الطرطوشي وقال وجه قول ابن القاسم أن معنى شرطه لاولي أن كل امرأة يتزوجها عليها وهي في عصمتها فهي طالق وعقد الثانية اوجب طلاق الاولى فكأنه لم يتزوج الثانية على الاولى ولم يحجمها معها والقصد كراهة أن يحجم معها أخرى قال وقال بعض اصحابنا اجواب ابن القاسم وهم واصواب قول أصبح لان شرط كل واحدة اوجب طلاق الاخرى الطرطوشي هذه المسئلة هي المسئلة السريحية وقد وضعناها في كتاب الطلاق قلت والمسئلة متوقفة على اصل لم يذ كروه فيها وهو جعل امر مستقبل سببا في طلاق مقيد بزمن ماض هل يلزم اعتبار اوقت التعليق أولا اعتبار اوقت حصول السبب سمع عيسى ابن القاسم من قال لامرأة أنت طالق اليوم ان دخل فلان غدا الحمام لا تطلق عليه حتى يدخل وله مسها فقبلها الشيخ ولم يقيدها وقال ابن رشد في هذا اللفظ تجوز مثله في كتاب الظهار منها وليس على ظاهره بل فيه تقديم وتأخير وحقيقة تركيبه من قال لامرأة اليوم أنت طالق ان دخل فلان الحمام غدا وقوله له مسها يريد فيما بينه وبين غدا قلت ولا بن محرز عن ابن القاسم من قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق امس دخولك لزمتك ابن عبد الحكم ان قال أنت طالق اليوم ان كنت فلانا غدا فلكم فلا شيء عليه الشيخ هذا خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه بل يلزمه الطلاق لانه لا يتعلق بزمن قلت في اغوا المعلق مقيد بزمن سببه طريقا بن رشد مع نص ابن عبد الحكم وابن محرز مع الشيخ ونص ابن القاسم ثم قال ابن عرفة ومقتضى طريقة الشيخ وهي اسعد بالروايات صحة ما فهمه الطرطوشي عن المذهب في السريحية

(قوله بوقت التعليق) أي الذي فيه ملك العصمة (قوله اولاً) أي اولاً يلزم (قوله بوقت حصول السبب) أي الطلاق المعلق عليه المزيل للعصمة (قوله وله) أي الزوج (قوله مسها) أي وطأ زوجها قبل دخول فلان الحمام ومتى دخله طلقت عليه ويأتي قوله اليوم (قوله قبلها) بكسر الواو وسكون الجيم وضم الواو مثقالا أي تقديم وتأخير (قوله منها) أي المدونة (قوله لزمتك) أي الطلاق متى دخلت ويأتي قوله امس (قوله يلزمه الطلاق) أي على اصل مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي الطلاق (قوله المعلق) بفتح اللام صفة محذوف (قوله مقيداً) بفتح الدال من المعلق (قوله قبل زمن سببه) أي المعلق عليه نعمت زمن أي وعدم لغوه (قوله وهي) أي طريقة الشيخ حال (قوله صحة) خبر مقتضى (قوله ما فهمه الطرطوشي) أي من لغوه قبله ولزوم الثلاث ان طلقها (قوله عن المذهب) صلة فهم

(قوله وتبعه) أي الطرطوشي (قوله المشرك) بفتح الميم منقلا (قوله فان زاد) أي عتد الطلاق (قوله عليها) أي الرابعة (قوله هو) أي فقها (قوله فضمها) أي السنين هو الكثير (قوله واصله) أي معنى صحنون اللغوي (قوله حديد) أي قوى (قوله لقب) بضم فكسر أي عبد السلام (قوله به) أي صحنون (قوله طلبة) أي قوة بكسر الهمزة وشد الدال المهملين (قوله فيكمل) بضم الياء وفتح الكاف والميم منقلا (قوله الفرع بن) ٢٤٤ أي يمكن ثلاث طلاقات وشركت في ثلاث طلاقات (قوله سواء) أي في لزوم الثلاث

وتبعه ابن العربي وابن شاس (و) تلم (طلقة) واحدة (في) كل امرأ من زوجات له (اربع قال) الزوج (لهن ينسكن طلبة) او طلقان او ثلاث او اربع ~~وكذا~~ ا قوله لزوجتين ينسكن طلبة او طلقان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طلبة او طلقان او ثلاث طلاقات فيلزم في كل زوجة طلبة (ما لم يزد) العدد لطلقات المشرك فيها (على) الطلقة (الرابعة) في مثال المصنف وعلى اثنين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليهما بان قال خمس طلاقات الى ثمان طلاقات طلقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع او اكثر منها طلقت كل واحدة ثلاثا قال (صحنون) فتح سنيه هو الكثير عند الفقه ما في اللغة فضمها لقب واسمه عبد السلام واصله اسم طائر حديد انظر لقب به طلبة فنهمة (وان شرك) بفتحات منقلا اي الى الزوج بما يدل على التشريك بين الزوجات في كل طلبة بان قال لاربعة مثلا شركت في ثلاث طلاقات (طلقن ثلاثا ثلاثا) اي طلقت كل واحدة ثلاثا لعله اشتراكهن في كل طلبة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طلبة فيكمل كل ربع بطلبة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم اعبه ابن عرفة الشيخ عن ابن صحنون عنه لو قال لاربعة نسوة ينسكن طلبة او طلقان او ثلاث او اربع لزم لكل واحدة طلبة وفيها ابن القاسم وان قال خمسة الى ثمان طلقن اثنتين اثنتين وان قال تسع الى مافوق طلقن ثلاثا ثلاثا بن صحنون عنه لو قال شركت ينسكن في ثلاث لزم كل واحدة ثلاث وفي طلقين طلقان وقال ابن عبيد السلام اشار ببعض المؤلفين ان في مسئلة التشريك قولامثل قول مسئلة ينسكن ان كان نصا فلا كلام وان اراد انه يخرج من الاولى في الثانية فقد لخص صحنون على التفرقة بينهما والفرق بانه في الاولى انما لزم نفسه بما توجه به القسمة ولم يلزم نفسه قبلها شيئا وفي الثانية لزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب لكل واحدة منهن جزءا من كل طلبة لا يعرفه ونص المجتهد على حكمين مختلفين في صورتين متحدتي العلة لا يمنع تخريج قول احدهما في الاخرى وقوله قدسدم مثله في غير موضع وقاله ابن رشد غير مرة فان قلت لا فرق بين معنى شرك ومعنى بين لثلاثهما صدقا وكذبا مثلا لو كان لزيد وعبد وعبد كذب قولهما بينهما واهما شركة بينهما ولو ورثاهما من عهدهما مثلا واحداهما والاخر احداهما والاخر احداهما والاخر لا يسه صدق كونهما بينهما وشركة بينهما قلت انما لازما فيما يملكهما اضيف اليه بين كافي المثالين واما فيما ليس كذلك من المولم وما نزل منزله فلا كقول السيد لعبدية ينسكن سوطان او نطعان فهذا يصدق فيه بين دون الشركة والطلاق ~~ك~~ المولم ولذا اشترط كماله فاذا نص معه على الشركة صار كقوله ينسكن طلبة واصله ما ذكره انما هو على العكس وهو وجود قول في ينسكن

في كل زوجة (قوله عنه) أي صحنون (قوله وفيها) أي المدونة لابن القاسم (قوله عنه) أي صحنون (قوله ان في مسئلة التشريك) صلة اشار بجذف الى (قوله بانه) أي الزوج (قوله في الاولى) بضم الهمزة أي ينسكن (قوله قبلها) أي القسمة (قوله وفي الثانية) أي شركت في ثلاث مثلا (قوله من الشركة) بيان لما (قوله وذلك) أي التشريك (قوله لا عرفه) أي الفرق خبره (قوله صدقا) أي ثبوتا (قوله وكذا) أي اتقاء (قوله قول) اضافته للبيان (قوله وهما شركة بينهما) عطف على هما بينهما (قوله ولو ورثاهما) أي زيد وعمرو والعبدان (قوله واحداهما) أي العبدان (قوله اخوا واحداهما) أي زيد وعمرو (قوله والاخر) أي العبد الاخر (قوله اخو الاخر) أي زيد وعمرو (قوله كونهما) أي العبدان (قوله بينهما) أي زيد وعمرو (قوله انما لازما) أي شركة

وبين (قوله بين) أي هذا اللفظ نائب فعيل اضيف (قوله ليس كذلك) أي مما لو كلفا اضيف اليه بين (قوله من المولم) مثل بيان لما (قوله منقته) أي المولم (قوله فلا) أي لا يلائم زمان صدقا ولا كذبا (قوله ولذا) أي لان له حكم المولم صلة شطر (قوله شطر) بضم الشين المجبهة وكسر الطاء المهملة أي نصف بالرق (قوله فاذا نص) أي الزوج (قوله معه) أي الطلاق (قوله صار) أي نصه على الشريك معه (قوله ما ذكره) أي بعض المؤلفين (قوله وهو) أي العكس

(قوله نقله) أي القول في ينسكن مثل القول في شر كسكن (قوله وعلاه) أي ابن رشد القول يلزم الثلاث في كل زوجة في ينسكن ثلاث (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ولم يذكر) أي ابن رشد ٢٤٥ (قوله اقتضى) أي نشر يكها (قوله

لها) أي الثانية (قوله فاقضى) أي نشر يكها مع الاولى (قوله ان لها) أي الثالثة (قوله مع الثانية) عطف على مع الاولى (قوله في هذه) أي انت شريكة مطلقة ثلاثا وانت شريكة (قوله وفي السابقة) أي شر كسكن في ثلاث (قوله وفي تبعضها) خبر نقل بسكون القاف (قوله قولها) أي المدونة مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله بها) أي البينة (قوله واصبح مع ابن حبيب) عطف على اشبه (قوله ورواية) عطف على ابن القاسم (قوله ومثله) أي نقل البيان (قوله فيه) أي تبعضها (قوله فيسه) أي الطلاق (قوله او غيره) أي النشر يك (قوله وهذا) أي تأديب الجزئي (قوله تحريرها) أي التجزئة (قوله معلقه) بكسر اللام أي الطلاق (قوله بتحريمه) أي التعليق (قوله تعليقه) أي الطلاق (قوله فاعله) أي التعليق (قوله ككها) أي كطلاقاتها في حل عصمتها (قوله سائر) أي باقي (قوله اصبح) أي بالزوم (قوله ومحنون) بعده (قوله على لغوها) أي

مثل القول في شر كسكن نقله ابن رشد في الثانية من فوازل اصبح وعلاه بقوله لان كل واحدة منهن حصل لها جز من كل طاعة قال وهذا الاختلاف على اختلاف فهم فيمن صرف دناير بدراهم فوجد في الدراهم زائعا هل ينقض صرف الدناير كلها او صرف دينار فقط ولم يذكر في مسئلة لفظ النشر يك خلافا (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته انت طالق ثلاثا وقال لآخرى (انت شريكة) زوجة (مطلقة) بضم ففتحتين متعلا (ثلاثا) قال (ا) زوجة (ثالثة) وانت شريكة (ما) أي الاولى والثانية (طلقت) الزوجة الثانية التي اشركها مع الاولى في الثلاث طلقتين (اثنين) لانه لما اشركها مع الاولى اقتضى ان لها واحدة ونصفا فأكمل النصف (و) طالقت كل واحدة من (الطرفين) أي الاولى والثالثة (ثلاثا) اما الاولى فواضح واما الثالثة فلانه شر كها مع الاولى في ثلاث فاقضى ان لها طاعة ونصفا فأكمل النصف ومع الثانية في اثنتين فلها طاعة مع اثنتين وذلك ثلاث وهذه المسئلة ليست من كلام محنن وانما هي لاصبح ومقتضى كلام محنن طلاق كل زوجة من الثلاث ثلاثا ولكن المعلق في هذه قول اصبح وفي السابقة قول محنن كما ذكره المصنف ابن عرفة وفي فوازل اصبح من قال لاحدى نسائه الثلاث انت طالق ثلاثا البتة ثم لآخرى انت شريكة ثم لثالثة انت شريكة ما فهمن طوائق البتة ولا يتفعه قوله ثلاثا لانها لغو مع البتة قدمت واخرت وهي لا تتبع بعض ولو قال ثلاثا فقط وقع على الاولى الثلاث وعلى الثانية طلقتان وعلى الثالثة ثلاث من شر كة الاولى طلقتان ومن شر كة الثانية طلقة وهذا صريح في عدم تبعض البتة وانما امر ادفعه انت طالق باخرة الثلاث وفي تبعضها نقل البيان عن اشبه ومحنن قوله بضم الشهادة بها للشهادة بواحدة واصبح مع ابن حبيب عن ابن القاسم ورواية المبسوطة ومثله في الموازية وفي اختصاره المبسوطة اختلف فيه قول ابن القاسم وقول محنن (و ادب) بضم الهمز وكسر الدال مشددة الزوج (الجزئي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الراء مشددة للطلاق بتشريك فيه او غيره كطالق ربع طلقة وهذا يفيد تحريمها ويؤيد معلقه على القول بتحريمه ففي الشامل وهل تعليقه مكروه او ممنوع ويؤيد فاعله خلاف وشبه في التأديب فقال (كطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (جزء) من المرأان كان شائعا كصف وثلاث بل (وان) كان (كبد) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة ككها ابن حارث يدها ورجلها ككها اتفاقا (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شعرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئا لان قصد المتصل كالشعر سائر محاسنها التي يلتزمها عادة كعقلها وروحها (او) قوله (كلامك طالق) (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعا) لك (او بصا) لك طالق (او دمع) لك طالق وعلمها ونحوها مما يلتزمه عادة كعلمها وجنينها وشعر غير رأسها ابن عرفة وفي كلامك وشعرك طالق قول اصبح ومحنن ابن عبيد السلام قال بعضهم اختلف عندنا ان طلق بعض ما يتصل بالشعر والكلام والسعال والبراق ابن عبيد السلام لم اقف في السعال للمتقدمين الاعلى عدم اللزوم قلت ظاهرا تقدم من استدل بحمد بن عبد الحكيم على لغو تحريم الشعر والكلام بلغو تحريم السعال والبراق الاتفاق على لغوها ولا ينقض ما نصه

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله من استدل الخ) بيان لما (قوله الاتفاق) خبر ظاهر السعال والبراق

(قوله في الدمع) أي بخمرة وكذا الدم والرقيق (قوله قال) أي ابن القصار (قوله ركبته) أي حرم الدمع والدم والرقيق (قوله وخالف) أي بعض أصحابنا أي قال بعدم التحريم (قوله لانه) أي الحمل (قوله متصلا) أي بالمرأة (قوله لانه) أي الرقيق (قوله الرضاب) بضم الراء وبهجم الصاد آخره موحدة في القاموس الرضاب كغراب الرقيق المرشوف (قوله من ادواته) أي الاستثناء بيان لغيرها بتقدير باقي (قوله بالعين) أي صيغة المطلق (قوله او فحوهما) أغنت عنه كاف التثنية (قوله ونواه) أي الاستثناء (قوله به) أي الاستثناء (قوله فان استغرق) ٢٤٦ أي زاد المستثنى على المستثنى منه مفهوم ولم يستغرق (قوله او ساوي) أي

المستثنى المستثنى منه (قوله فلو قال) تفريع على او ساوي (قوله او اطلق) أي المصنف الخ اشار الى الجواب عن لو قال الخ (قوله او عكسه) أي كطالق اثنتين ور بعا الا ثلاثا (قوله على فساد) أي المساوي (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وفيه) أي لزوم الاثنتين (قوله منها) أي الثلاث الاولى (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله منه) أي الاستثناء الاول (قوله وتلخيص ابن شاس) أي لزوم الاثنتين (قوله لانه) أي المتكلم (قوله اخرجه) أي الاستثناء (قوله العكس) أي لزوم واحدة (قوله لان مخرجه) أي الاستثناء (قوله منه) أي الاستثناء (قوله ولو قال) أي ابن شاس (قوله الثاني) أي الواحدة (قوله لانه في الاوّل) بفتح اللام وهو الثلاث الاولى (قوله لبطان تعلقه) أي الاول

لا اعرف في الدمع والدم والرقيق نصا قال ورأيت بعض أصحابنا قدر كربه وخالف اذا قال حمل طالق لانه في وعاء ليس متصلا اتصال الملقية اه وتحريم بتحريم الرقيق لانه انما يقع على ما في القم قبل مقارقتها وهو عما يلتزم به وهو الرضاب (وصح استثناء) لعدد من الطلاق (بالا) او غيرها من ادواته (ان اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه افادته وفي عبارة غيره هل المراد اتصاله بالعين او بالخوف عليه فحوانت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين او انت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الاعذار كسعال او عطاس او فحوهما (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه ونواه ونطق به وان سراج حركة لسان كما تقدم في باب العين فان استغرق او ساوي لم يصح اجماعا وتزيمه الثلاث فلو قال ولم يساو لفهم منه المستغرق بالاولى او اطلق المستغرق على ما يعم المساوي بدليل بقية كلامه ولا فرق بين المستغرق والمساوي بذاته او بتكميله كطالق ثلاثا الا اثنتين ور بعا وعكسه ابن عرفة الاستثناء شرطه الاتصال وعدم استغراقه في الموازية في طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي الحصول وفيه الاجماع على فساده القسرا في لابن طلحة في انت طالق ثلاثا الا ثلاثا قولان احدهما يمتنع استثنائه (ففي) قوله طالق ثلاثا الا ثلاثا الواحدة اثنتان ووجه لزوم الاثنتين اعتبار استثناء الواحد من الثلاثة الاولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها ابن الحاجب وفيه نظروا والصواب ان لا يلزمه الواحدة باعتبار الكلام بآخره وان المراد ان الثلاث التي اخرج منها الواحدة مستثناة من الثلاث الاولى للمستثنى منها اثنتان فبقيت منها واحدة ابن عرفة هذا هو الحق وعلى عكس القولين انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين فعلى الاول يلزمه واحدة وعلى الثاني اثنتان ابن عرفة وفي ثلاثا الا ثلاثا الواحدة ابن شاس اثنتان ابن الحاجب الاولى واحدة قلت وهو الحق بناء على اعتبار الاستثناء الاول بعد الاستثناء منه كالقول باعتبار اللفظ باعتبار قيام حكمه وتقريره لا بتمام نقطة حسب ما ذكره ابن رشد في بيانه وتلخيص ابن شاس بقوله لانه اخرجه عن الاستغراق بقوله الواحدة ينتج له العكس لان مخرجه عن الاستغراق اخرج واحدة منه فيصير كقوله ثلاثا الا اثنتين ولو قال لوجب رد الثاني لتعلق الاول بطلان تعلقه لاستغراقه ام يمكن اعتباره (او) قال انت طالق ثلاثا الا اثنتين الا اثنتين واحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثنتين في ومن النفي اثبات فقوله ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين في اخرج به اثنتين فبقيت واحدة وقوله الواحدة اثبات لها فبقيت الواحدة الباقية (او) قال انت طالق البتة الا اثنتين الواحدة لزمه (اثنتان) ووجهه ما تقدم ابن عرفة

الاول (قوله لاستغراقه) أي الاول لانه لبطان تعلقه (قوله امكن اعتباره) أي تم استدلاله وانج لزوم الاثنتين وسمع بجواب لو قال (قوله لان الاستثناء من الاثنتين في الخ) اولان الكلام يؤخذ بآخره فخرج واحدة من اثنتين فبقيت واحدة اخرجها من الثلاث فبقي اثنتان (قوله اخرج به اثنتين) أي من الثلاث المثبتة (قوله اثبات لها) أي لا يخرجها من الاثنتين (قوله الباقية) أي من الثلاث (قوله ما تقدم) أي في قوله لان الاستثناء من الاثنتين في الخ

(قوله على انها) اي البينة تنبعض (قوله ما فيه) اي تبعض من الخلف (قوله لما يمكن اخرجته) مفعول استثنى (قوله من مجموعهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله وهو) اي جواز استثناء الاكثر (قوله كذلك) اي وحده (قوله فيه) اي الفرع (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله وفي جواز استثناء الاكثر) اي ومنعه (قوله معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور) راجع للجواز (قوله ونقل اللخمي) عطف على معروف راجع للمنع المطوى (قوله في طالق ثلاثا الا اثنتين) صله نقل (قوله يلزمه الثلاث) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله المنع المطوى) راجع للمنع المطوى (قوله ونقل غير واحد) عطف على نقل (قوله المساوي) اي للباقي (قوله معروف المذهب) راجع للجواز (قوله وقول اللخمي) راجع للمنع المطوى عطف على معروف (قوله يختلف فيه) اي استثناء المساوي (قوله قوله) اي اللخمي (قوله يختلف ٢٤٧ فيه) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله فيما خلاقه

مخرج) بضم ففتح مثله لا خبر غاب (قوله ولم يعين) اي اللخمي (قوله ونحوه) اي قول اللخمي يختلف فيه (قوله لا يشترط) اي في صحة الاستثناء (قوله الاقل) اي استثناءه (قوله على المنصوص) مفهومه ان اشراط الاقل مخرج (قوله عنه) اي مضمون (قوله وان لم يرد) اي التوكيد (قوله فقال) اي مضمون (قوله ونحو) اي النسق بها (قوله بين) اي اظهر (قوله من نسقه) اي عطفه (قوله هما) اي قولاه مضمون (قوله كدلول عليه بلفظ واحد) هذا مبنى الاول اي انه ثلاث استثنى منها واحدة (قوله او من حيث انفراد كل منهما) اي المعطوف عليه والمعطوف الخ هذا مبنى الثاني اي انها

ومع عبد الملك اشبه في انت طالق البينة الواحدة اثنتان هذا على انها تنبعض وقد قدم ما فيه (و) اذا استثنى بعد العطف ما يمكن اخرجه من مجموعهما الا من احدهما وحده كقوله انت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين) (فان كان) نوى الاستثناء (من الجميع) اي مجموع الواحدة والاثنتين فكانه قال ثلاثا الا اثنتين (ف) يلزمه طلاقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث يناء على جواز استثناء اكثر المستثنى منه وهو الصحيح (والا) اي وان لم ينو الاخراج من الجميع بان نواه من المعطوف عليه وحده او من المعطوف كذلك او لم ينو شيئا (ف) يلزمه طاقات (ثلاث) في الصور الثلاث لبطان الاستثناء باستغراقه المستثنى منه وكلام ابن عرفة يفيد انه لا تعتبر نيته وان فيه قولين يلزم ثلاث ولزوم واحدة ونصه وفي جواز استثناء الاكثر معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور ونقل اللخمي في طالق ثلاثا الا اثنتين يلزمه الثلاث مع نقل القاضي منعه ونقل غيره واحد عن عبد الملك في الاقرار وفي جواز المساوي كطالق اثنتين الواحدة معروف المذهب وقول اللخمي يختلف فيه وغاب قوله يختلف فيه فيما خلاقه مخرج ولم يعين ما منه التخريج ونحوه قول ابن شاس وابن الحاجب لا يشترط الاقل على المنصوص الشيخ عن ابن عبدوس وابن مضمون عنه في انت طالق انت طالق انت طالق الواحدان نوى بالتكرير التاكيد لزمته واحدة كقوله واحدة الواحدة وان لم يرد فهي ثلاث استثنى منها واحدة ولو قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق الواحدة او بالواحد بدل ثم فقال مرة هي كاستثناء واحدة من ثلاثة وقال مرة هي ثلاثة ولا استثناء له واثم ابن من نسقه بالواقيات هي ابناء على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف عليه من حيث مجموعهما كدلول عليه بلفظ واحد ومن حيث انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع او بعضها فنقول ابن الحاجب بعد ذكر شرط عدم استغراقه وعدم شرط الاقل ولذا لو قال انت طالق واحدة واثنتين الا اثنتين فان كان من الجميع فطلقة والا فثلاث يرد بان كان من الجميع فلا يلزم لغو ما زاد على الواحدة بل جواز اعتبارهما بالحيثية الثانية (وفي الغاء) بغير مجة اي عدم اعتبار (ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعا

ثلاث (قوله وظاهره) اي بناء القواين المتقواين عن مضمون (قوله انه) اي الشان (قوله رده) اي الاستثناء (قوله فنقول ابن الحاجب الخ) تقرير على وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع الخ (قوله يرد) بضم ففتح مثله لا خبر فنقول (قوله بانه) اي الاستثناء الخ صله يرد (قوله وان كان) اي الاستثناء من الجميع حال (قوله لغو) اي عدم لزوم (قوله ما زاد على الواحدة) من الثلاث وهما الطلقتان (قوله لجواز اعتبارهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله بالحيثية الثانية) اي انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه فتلزمه الثلاث حينئذ مع كون الاستثناء من الجميع (قوله من عدد الطلاق) بيان لما (قوله فلا يستثنى منه) اي ما زاد عليها فنقول (قوله لانه) اي ما زاد على الثلاث الخ صله لعدم اعتباره

(قوله فيستثنى منه) أي ما زاد عليها تفرع على اعتباره (قوله لوجوده) أي ما زاد عليها علة لاعتباره (قوله وإن كان معدوما) شرعا حال (قوله هذا) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله واستظهره) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله الأول) أي إلغاء ما زاد عليها (قوله الثاني) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي لزوم الثلاث (قوله من أكثر) صلة استثنى (قوله من ثلاث) صلة أكثر (قوله في إجرائه) أي الاستثناء (قوله على ظاهره) أي الكلام من كون الاستثناء من جميع العدد الذي ذكره (قوله فيجب) أي العمل ٢٤٨ بالعرف وترك ظاهر الكلام (قوله وقصره) أي الاستثناء عطف على إجرائه على

ظاهره (قوله على ثلاث) وهو كالمعدوم حسا (واعتباره) أي ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده لفظا وإن كان معدوما شرعا ويرجع مضمون إلى هذا واستظهره ابن رشد المصنف وهو الأقرب ابن عبد السلام وارجع في النظر (قولان) لصحون فادأ قال أنت طالق خسا الاثنتين فتلزمه واحدة على الأول وثلاث على الثاني وهو الراجح والاحتياط للترويج وإن قال مائة الا تسعة وتسعين فتلزمه ثلاث على الأول وهو الاحوط وواحدة على الثاني ابن عرفة لو استثنى من أكثر من ثلاث ففي إجرائه على ظاهره ما لم يعارضه عرف فيجب وقصره على ثلاث للغو الزائد عليها شرعا وكذا في المستثنى ثالث الطرق لغوه في المستثنى منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث لابن رشد وصحون والمأزري في نازلة لصحون في أنت طالق أربعة الا ثلاثا ثلاث كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا لأنه يعد نادما وكذا طالق مائة الا تسعة وتسعين هي البتة لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى ابن رشد طالق أربعة الا ثلاثا استثناء لا كثر الجملة قبل مجتمعه والعصم جواز وعلمه في قوله أربعة الا ثلاثا تلزم واحدة ويحتمل أن يلزم علمه ثلاث لأن استثناءه الا أكثر وإن جازا فة فليس بمستعمل عرفا واذ لم يستعمل عرفا فاجل فأنه على عدم إرادته بل على الندم وعلى منع استثناءه الا أكثر تلزمه الثلاث هذا إجراء المسئلة على الأصول ولم يقله صحون ونحس الجمل الزائد على الثلاث كالعدم للغو شرعا وهو بين من قوله لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى فعلي قوله لو قال طالق مائة الا طلاق كانت اثنتين لان الطلقة المستثناة على مذهبه انما تقع مستثناة من الثلاث إذ قوله مائة عنده كقوله ثلاث والظاهر على مذهب ابن القاسم وغيره أن تكون ثلاثا ويجهل الطلقة التي استثنى مستثناة من المائة فتبقى تسعة وتسعون يلزم منها ثلاث المأزري من قال أنت طالق أربعة الا ثلاثا تلزمه ثلاث لان الرابعة كالعدم للغو شرعا فصار كالقائل ثلاثا الا ثلاثا ولو قال مائة الا طلقين تلزمه ثلاث وقد يتصور على ما قلناه أنه لا يلزمه الا طلقة كالقائل ثلاثا الا اثنتين لكن هذا ما بقي بعد استثناءه ثلاثا اخذها ولو قال ستا الا ثلاثا تلزمه ثلاث على الطريقين هان اعتبر ما بقي فتدأ بتي ثلاثا وإن روي كون الست كالثلاث صار كقوله ثلاثا الا ثلاثا (ونجيز) بضم النون وكسر الجيم مثله أي حكم الشرع بتحيز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكمه الا في مسئلة او يحرم كان لم يزن ومسئلة ان لم تطر السماء ومسئلة ما علق على محتمل واجب كان صليت (ان علق) بضم العين المسئلة وكسر اللام مثله أي الطلاق (بشيئ) ماض أي مقدر حصوله في الزمن الماضي

ظاهره (قوله على ثلاث) صلة قصر (قوله لا لغو الزائد عليها) أي الثلاث علة لقصره عليها (قوله وكذا) أي الاستثناء من أكثر من ثلاث في الخلاف في الإجراء على الظاهر والقصر على ثلاث (قوله في المستثنى) أي الزائد عليها فيه (قوله ثالث الطرق الخ) أي وأولها لغوه طلقا وثانيها اعتباره طلقا (قوله لغوه) أي الزائد على ثلاث (قوله لابن رشد) راجع لإجرائه على ظاهره (قوله وصحون) راجع أقصره على ثلاث (قوله والمأزري) راجع للغو في المستثنى منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث (قوله لانه) أي المطلق (قوله يعد) بضم المنة تحت وفتح العين وشدا الدال (قوله البتة) أي الثلاث (قوله العدة) بكسر العين وشدا الدال (قوله طالق أربعة الا ثلاثا) أي هذا اللفظ مبتدا

(قوله استثناء خبره) أي استثناء أكثر المستثنى منه (قوله جواز) أي استثناء الاكثر (قوله وعلمه) أي (متمنع) جواز (قوله عليه) أي قوله أربعة الا ثلاثا (قوله وإن جاز لغة) حال (قوله وعلى منع استثناءه الاكثر) صلة تلزم (قوله ونحس) أي مال صحون (قوله وهو) أي جعل الزائد على الثلاث كالعدم (قوله بين) بشدا المشاة تحت مكسورة أي ظاهر (قوله قوله) أي صحون (قوله كانت) أي اللازم واتته لتأنيث خبره (قوله ان تكون) أي الطلقات اللازمة بقوله مائة الا طلقة (قوله ما قلناه) أي من لغو الزائد على ثلاثة (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله بها) أي الثلاث (قوله حال النطق بصيغته) صلة تجز (قوله بلا توقف) صلة تجز (قوله به) أي الطلاق

(قوله وهو) أي التعليق على الممتنع في الظاهر (قوله وانتفاؤه) أي الممتنع (قوله فهو) أي التعليق (قوله فلذا) أي كون التعليق على واجب (قوله تجز) أي الطلاق المعلق عليه (قوله جائز شرعا) ولا يكون الاجتزاع عادة (قوله وهذه) أي تجز الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله فبسه) أي الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله وهو) أي عدم الحث فيه (قوله ونقله) أي عدم الحث (قوله ٤٤) أي طلاق (قوله علق) بضم فكسر مثقلا (قوله وإيقاعه) أي الطلاق (قوله به) أي الطلاق (قوله مرتب) بفتح المنة نعت فعل (قوله على فرض) مفعلة مرتب (قوله ماض) نعت فرض (قوله لم يقع) أي الفرض الماضي المرتب عليه الفعل الموقوف عليه والجملة نعت ثان لفرض (قوله ففي حثه) أي بمجرد حلقه وعدمه (قوله نالها) أي الاقوال ر قوله ان كان فعلة) أي الفعل الموقوف عليه (قوله ممنوعا) أي عقلا او عادة او شرعا بحث ٢٤٩ بمجرد حلقه ومفهوم عدم حثه

ان كان جائزا (قوله لابن رشد عن اصبيغ) راجع للاول وهو حثه مطلقا (قوله مع نقله) أي اصبيغ (قوله وسماع ابن القاسم) راجع للثاني وهو عدم حثه مطلقا (قوله ورواية ابن الماجشون) راجع للثالث وهو حثه ان كان فعلة ممنوعا (قوله مع دليل) أي مدلول ومعنى (قوله قولها) أي المدقنة (قوله اشرك) بفتح الشين المجبة وكسر الراء مثقلة أي محاسبته (قوله حث) جواب لو (قوله فسماع ابن القاسم) فحين قال لمن نازعه الخ (تفصيل لقوله وسماع ابن القاسم) (قوله وجبذوبه) أي صحبه وجره (قوله يشقه) أي ثوبه (قوله امر أنه طالق الخ) مفعول قال (قوله ان لم يكن) أي

(ممتنع) أي مستحيل (عقلا) على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع وانتفاؤه محقق واجب فهو في الحقيقة تعليق على واجب فلذا تجز قاله ابن عاشر كوجبه طالق لو جاء فلان امس بجمع علمه مع وجوده (او) ممتنع (عادة) كلو جاء امس نخسف الارض به او رفعه الى السماء (او) ممتنع (شرعا) كلو جاء امس اقتله او قطع يده (او) تجز شرعا (ك) قوله (لو جئتني امس) (قضيتك) حثك والحال انه لا يجب قضاءه لعدم حلول اجله وهذا ضعيف والمذهب عدم الحث فيه وهو ظاهر المدقنة ونقله الصقلي عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم. واحترز بقوله ممتنع عما علق بماض واجب عقلا كلو جاء امس ما جمع عدمه وجوده او عادة كلو جاء امس ما خسف الارض به ولا رفعه الى السماء او شرعا كلو جاء امس لقضاء حقه الحال اجله فلا تجز عليه ولا بحث فيه ولا يلزمه شي ابن عرفة وإيقاعه معلقا اقسام لو حلف به على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حثه نالها ان كان فعلة ممنوعا لابن رشد عن اصبيغ مع نقله عن اشتهب في اختصار المبسوطة وسماع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون مع دليل قولها لو كنت حاضر الشرك مع اخي لقاتعت عنك حث لانه حلف على ما لا يبر فيه ولا في مثله فسماع ابن القاسم فيمن قال لمن نازعه وجبذوبه يشقه امر أنه طالق البتة ان لم يكن لو انك شققتك لشققت جو فك ثم كرره بقوله شققت كبك الان لا اقدر عليك لاشي عليه الا ان يشق الثوب يصحون هذه جملة تير داليها ما يشبهها واختلف في مثل هذا قوله وهو خلاف قوله في المدقنة اذ لا فرق بين المستلتمين واليه فحاقول يصحون ودل عليه قول ابن القاسم في التفسير الثالث انه حانث في المستلتمين معا وقول ابن لبابة المستلتمين فترقتان ليس يصح اذ لا فرق بين حلقه على فق عينه او شق كبده او شق ثوبه وذكر القرافي عن الصقلي قول اصبيغ وقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ان امكن الفعل شرعا لم يحث والاحث وفي الجواهر ان شرطه ممكن عادة او شرعا حث عنه ابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهم لا عند عبدا ملكا وبممتنع عادة او شرعا او اذ حقيقة الفعل حث وان اراد المبالغة لم يحث فنقل عن ابن القاسم خلاف نقل الصقلي وخلاف ظاهر الكتاب فيحتمل ان يكون سهوا

٣٤٢ في يوجد شق جوفك (قوله ثم كرره) أي الخالف شق جوف من نازعه (قوله لاشي عليه) أي القائل لمن نازعه ما ذكره مفعول فسماع المضاف لفاعله (قوله الان يشق) أي المنازع الجابذا استئنا من عموم الاحوال (قوله هذه) أي المسئلة والرواية (قوله برد) بضم ففتح مثقلا (قوله قوله) أي ابن القاسم فاعل اختلف والجملة بتقدير قد (قوله وهو) أي قوله لاشي عليه الان يشق ثوبه (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدقنة فحين حلف لو حضرت شرك مع اخي لقاتعت عنك حثنا (قوله اذ لا فرق بين المستلتمين) أي مسئلة لو حضرت شرك لقاتعت عنك ومسئلة لو شققت ثوبي لشققت جوفك (قوله واليه) أي عدم الفرق بينهما فحاقول (قوله لاشي) أي مال (قوله علمه) أي عدم الفرق بين المستلتمين (قوله ان شرطه) أي علق الطلاق (قوله وبممتنع الخ) مطلق على ممكن (قوله فنقل) أي ابن شاس (قوله ان يكون) أي نقل ابن شاس

(قوله عكسه) أي عدم حنثه (قوله نص) خبر قول (قوله نقله) أي ابن عبد السلام (قوله أو علق) بضم فكسره مثله لا إى الطلاق (قوله وقوعه) تنازع فيه مستقبل ٢٥٠ ومحقق (قوله هذا) أي تعليق الطلاق على مستقبل محقق (قوله ان يكون) أي

أو ظن ببقائه غريب وترد الجادة وعلى التقديرين فهو ردي هو ما قاله من الزام الحنث مع
الامكان المناسب عكسه قات وقول اصبح لودحاف اغريمه لوجئتي امس اقضيته حقت فهو
حائث لانه غيب لا يدرى مكان فاعلام لانص في خلاف قول ابن عبد السلام عن بعض
المؤخرين لودحاف على واجب عليه لم يحدث اتفاقا ولم يعرفه الامن نقله وقد اطل ابن عرفة
الكلام هذا فليست (او) علق بشئ (مستقبل محقق) بفتح الباء والقاف وقوعه (ويشبه) بضم
فكسرون فكسرى أي يمكن (بالوجهما) أي حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق
المعلق عليه (ك) قوله انت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه اشبهه نكاح المتعة من كل وجه
واما ان كان يشبه بلوغ احدهما فقط فلا ينجز اذ لا يأتي الاجل الا بالفرقة حصلت بموت
احدهما فلم يشبه المتعة حينئذ ولذا قال ابو الحسن هذا على اربعة اقسام اما ان يكون مما
يلغى عمرهما معا فهذا يلزم او يكون مما لا يلغى عمرهما او يلغى عمرهما وعمرها فلهذه الثلاثة
لا شئ عليه فيها اذ لا تطلق ميتة ولا يوم مريم بطلاق ابن يونس ومن العتية عيسى عن ابن
القاسم ومن طاق امرأته الى مائة سنة او الى مائتي سنة فلا شئ عليه ورواه من قول مالك رضى
الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يلغى عمرها ولا يلغى
عمره لم يلزمه (او) قال انت طالق (يوم موتي) او موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتي
او موتك يوم او شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه اشبه نكاح المتعة في جعل حلها الى وقت
يلغى عمرهما ظاهرا بخلاف ان او اذا أو متى مات أو متى فانت طالق فلا ينجز في هذه الثلاثة
ولا شئ عليه الا ان يريدني الموت فينجز عليه وان قال انت طالق بعد موتي أو موتك فلا شئ
عليه لان العصمة تنقطع بموت احدهما فلا يجد الطلاق محلا بخلاف يوم موتي او موتك لصدقه
بما قبل الموت فلذا ينجز واما ان علقه على موت غيرهما فينجز ذكره ابن الحاجب والموضح
ولا فرق في التعليق عليه بين يوم موته او ان او اذا أو قبل او بعد وقد ذكر ابن عرفة ان من قال
لزوجته انت طالق يوم يموت اخي فينجز عليه ولم يحن فيه خلافا وتقدم الكلام على تعليق طلاق
زوجته المملوك لانيه على موته وعطف على أمثله المستقبل المحقق فقال (او) قوله (ان لم
امس السماء) فانت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادي وهو انتفاء امس
السماء (او) قال لزوجته انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه لانه يتهم بالندم
وتعقيب الطلاق بما يرفعه وكذا ان اخفانت طالق لانه من الهزل لا سحالة انتفاء حجرية الحجر
(او لهزله) أي الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق امس) فينجز عليه وقت قوله وفي
نسخة حذف او فهو علة للتمييز في ان لم يكن هذا الحجر حجرا فانت طالق وقوله كطالق امس
تشبيهه ابن عرفة ولو علقه على محال كان شاهدا هذا الحجر في لزومه طلاقها نقل اللخمي عن
صحنون وابن القاسم ونقلهما الصقلي عن القاضي رواه ابن القاسم مرة
كصحنون اللخمي وعليه ما قوله ان كان هذا الحجر ولحمه من اصبع من قال في منازعة امرأته
انت طالق ان كان هذا العمود هي طالق ان لم تكن منازعتي في العمود اللخمي ارى أن يحلف
في جميع ذلك وبما ان كانت عليه بينة وان جاء مستقبلا فلا يمين عليه الا ان تدعى الزوجة ندمه

المعلق عليه (قوله عمرهما)
أي الزوجين (قوله فهذا
يلزم) أي الطلاق المعلق عليه
(قوله عمره) أي الزوج ولا
يلغى عمرها (قوله او عمرها)
أي الزوجة ولا يلغى عمره
(قوله عليه) أي الزوج
(قوله فيها) أي الثلاثة (قوله
ماتني) بفتح التاء مثني مائة
بلا نون لاضافته (قوله
ورواه) أي ابن القاسم عدم
اللزوم (قوله حلها) بكسر
الطاء المهملة (قوله عليه) أي
موت غيرهما (قوله على
موته) أي ابيه (قوله لانه)
أي الزوج (قوله يتهم) بضم
الياء وفتح التاء والهاء مثنلا
(قوله فهو) أي لهزله (قوله
تشبيه) أي في التخييز (قوله
ففي لزومه) أي الزوج من
اضافة المصدر لقوله
وتسكيل عمله برفع فاعله
(قوله نقل) مصدر مبتدأ
مضاف لفاعله خبره في لزومه
أي وعلمه (قوله عن
صحنون) راجع للزومه
(قوله وابن القاسم) راجع
لعدمه (قوله ونقلهما) أي
القولين (قوله رواه ابن
عن الامام مالك رضى الله
تعالى عنه حاز من هاهنا نقلهما
(قوله كصحنون) أي في قوله
باللزوم (قوله وعليهما) أي

القولين (قوله قوله ان كان هذا الحجر) أي يخرج فيه قولان (قوله عليه بينة) أي عند القاضي (قوله ندمه) أي على طلاقها فيحلف

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وان علقه) أي الطلاق (قوله واضح نقيضه) يلزمه استئصاله المعلق عليه لاستئصال اجتماع النقيضين (قوله مؤخرًا) بفتح الخاء المعجمة حال من هاء علقه (قوله عنه) أي المعلق عليه (قوله فلا شيء عليه) أي الزوج جواب ان علقه الخ (قوله ومقدمًا) بفتح الدال مثقلة عطف على مؤخرًا (قوله حائث) أي بمجرد التعليق (قوله الاظهر انه) أي تعليقه على واضح نقيضه مقدمًا كانت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا ٢٥١ (قوله كان شاهذا الحجر) أي كانت طالق ان

شاهذا الحجر (قوله ونقل)

فاعل تقدم وهو مصدر

مضاف لفاعله (قوله

كاطلاقه) أي الطلاق خبر

تقديم المضاف لفاعله بعد

سذف فاعله وبالوجه مفعول

نقل (قوله فان علقه) أي

الطلاق (قوله بعد المعلق

فيما هازلا) نعم ثان لحال

(قوله حث) أي بمجرد

تعليقه جواب ان (قوله

كقوله انت طالق أمس)

تشبيه في تجييز حثه لهزله

(قوله فعل كلام ابن الحاجب

بالحنث الخ) تفریع على

قوله وان علقه على واضح

نقيضه مؤخرًا عنه الخ (قوله

على ما اذا كان الطلاق

مقدمًا) خبر محتمل (قوله

لانه) أي القيام كالحقق

(قوله فان كان المعلق عليه

كسجها) مفهوم مالا صبر

عنه (قوله تحيض) أي بالفعل

(قوله في تجييزه) أي بمجرد

تعليقه (قوله اليه) أي

مفعول المعلق عليه (قوله

عن المشهور) راجع لتجييزه

(قوله واشتهب الخ) راجع

لنأخيره اليه (قوله ان كان على حث) أي تجييزه ان كان على حث (قوله عليه) أي الزوج صلة التجييز (قوله في هذه) أي مسئلة

تعليقه على محتمل واجب (قوله على حكم حاكم) صلة يتوقف (قوله بمجرد) أي القول (قوله فيه) أي التعليق (قوله حينئذ) أي حين

التعليق (قوله عدمه) أي الحث (قوله فيها) أي ان كان أو ان لم يكن (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله فيه) أي فلان (قوله والا)

أي وان كان ورد فيه نص شرعي كالعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظام صلى الله عليه وسلم بانهم

فيحالف ثم قال وان علقه على واضح نقيضه مؤخرًا عنه كان لم يكن هذا الانسان انسانا فان طالق فلا شيء عليه ومقدمًا ابن الحاجب حائث كانت طالق أمس قلت الاظهر انه كان شاهذا الحجر وتقدم نقل اللحن في انت طالق ان كان هذا العمود ولا بن محرز في طالق أمس لا شيء عليه وتقدم في السريحية نقل الشيخ تقييد الطلاق بالماضي كاطلاقه ونص ابن الحاجب فان علقه على حال واضحة بعد المعلق فيها هازلا مثل ان لم يكن هذا الانسان انسانا وهذا الحجر حجرًا حث لهزله كقوله انت طالق أمس اه فعمل كلام ابن الحاجب بالحنث على ما اذا كان لطلاق مقدمًا بان قال انت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا لانه بعد نادما (أو) علق الطلاق (بما) أي شيء (لا صبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قلت) فانت طالق واطلق ارقه بدبر من يعسر ترك القيام فيه لانه كالحقق ويصح ضبطه تأقت بالحركات الثلاثة فان كان المعلق عليه كسجها فلا يجز عليه الا أن يقدر على القيام بعد العین (أو) علقه بشيء (غالب) حصوله (ك) قوله لها (ان حثت) أو اذا فانت طالق فيجوز عليه بمجرد قوله لها تنزيلا لغالاب منزلة الحق اذا كانت تحيض أو يتوقع حبضها كصغيرة لا آيسة وبغلة ابن عرفة والمعلق على غالب الوجود كالحيض في تجييزه وتأخيرها اليه فلا اللحن مع غير واحد عن المشهور واشتهب مع المخزومي وابن وهب وابن عبد الحكم والشيخ عن روايته ولا بن بشير وابن شاس ثالثها ان كان على حث (أو) علقه (بحتمل واجب) كان صليت فانت طالق فيجوز ولو كاذرة أو صغيرة ويتوقف التجييز عليه في هذه على حكم حاكم كافي التوضيح (أو) علقه (بما) أي شيء (لا يدهم حالا) ويعلم ما لا (كان كان في بطنك غلام) فانت طالق فيجوز عليه بمجرد قوله للشك في حثه بمجرد ولا يقا اعصمة مشكوكه وان ولدت انثى فلا تهود لعصمته (أو) قال ان (ليكن) في بطنك غلام فانت طالق فيجوز عليه حين التعليق للشك في حثه فيه حينئذ ولا تهود له ولو ولدت ذكرًا عقبه فان قلت المعلق على فهو دخول الدار مشكوكه فيه أيضا ولا يجز في الفرق قلت الفرق ان المعلق على فهو الدخول لم يشك في الحث فيه في الحال بل في المستقبل والاصل عدمه واما المعلق على ما لا يدهم حالا فالشك في حثه حين تعليقه فالاستمرار عليه ما استمراره على عصمة مشكوكه (أو) قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه الموزة) مثلا (قلبان) فانت طالق فيجوز عليه كسجها حالاً وتبين فيما يبين به وظاهر التجييز في هذين ولو غاب على فانه ما حلف عليه كحريتها قرب اذنه ونظمه ان فيما قبلها أو قلبين (أو) قال ان كان فلان أو ان لم يكن (فلان) بضم الفاء وخفة اللام كناية عن اسم شخص معين كزيد (من أهل الجنة) أو النساء فانت طالق فيجوز عليه ان لم يرد فيه نص شرعي والا فلا يحنث كالعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظام صلى الله عليه وسلم بانهم

لنأخيره اليه (قوله ان كان على حث) أي تجييزه ان كان على حث (قوله عليه) أي الزوج صلة التجييز (قوله في هذه) أي مسئلة

تعليقه على محتمل واجب (قوله على حكم حاكم) صلة يتوقف (قوله بمجرد) أي القول (قوله فيه) أي التعليق (قوله حينئذ) أي حين

التعليق (قوله عدمه) أي الحث (قوله فيها) أي ان كان أو ان لم يكن (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله فيه) أي فلان (قوله والا)

أي وان كان ورد فيه نص شرعي كالعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظام صلى الله عليه وسلم بانهم

(قوله هذا) أي حنت من علق طلاق زوجته على أن فلان من أهل الجنة أو النار وليس من أهلها (قوله ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه) عطف على من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة (قوله أنه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله فيه) أي حنته (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه ٢٥٢ (قوله هو) أي عمر (قوله ولم يزد) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) أي

من أهل الجنة وأبي إلهب الذي ورد القرآن العزيز بأنه من أهل النار في التوضيح هذا في غير من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز ابن القاسم لا يحنت من حلف أنه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك رضي الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح أمام هدي ولم يزد على هذا وأرجح أن يونس قول ابن القاسم ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لامرأته أن لم يكن من أهل الجنة فهي طالق هي طالق ساعة ثلث ابن القاسم ومثله أن لم يدخل الجنة ابن رشد مثل تسويته بينهما مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوط أن حلف عليه حقا وقال الليث بن سعد رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه لقوله تعالى ولين خاف مقام ربه جنتان وقاله ابن وهب فان نوى أنه لا يدخل النار فتجيب طلاقه ظاهر لأن المسلم لا يسلم من الذنوب ولم يهضم منها إلا النبي ولا ينبغي أن يختلف فيه لأنه حلف على غيب وان نوى أنه يدخل الجنة من الذين لا يدخلون في النار ففيه عيب أنه لا يكفر بعد إيمانه ويثبت عليه لموته فلا شيء عليه كمن حلف بالطلاق ليعتقن بهذا البلد حتى يموت لا ينبغي فيه خلاف وإن لم تكن له نية فظاهر قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما حله على المعنى الأول والظاهر رجل قوله أن لم يكن من أهل الجنة عليه وحل قوله أن لم يدخل الجنة على الثاني ثم قال وسمع عبد الملك ابن القاسم من قال لامرأته أن لم يكن أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب من أهل الجنة فانت طالق لا شيء عليه وكذا عمر بن عبد العزيز بن رشد وسائر العشرة وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ووقف مالك رضي الله تعالى عنه في تحنيت من حلف بذلك في عمر بن عبد العزيز وقال هو رجل صالح أمام هدي ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في أرضه فمن أثبتهم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث وشبهه وحصل إجماع الأمة على الثناء عليه والإجماع معصوم ثم قال قلت فني وقوع طلاق الحالف على الجسزم غيب يمين بعد ذلك ينقص حلفه أو بالحكم نالتهاي أو خرايمانه ورابعها هذا أن كان على بر كقوله أن امطرت السماء غدا فانظروا (أو) قال لزوجه (أن كنت) بكسر التاء (حاملًا) فانت طالق (أو) (أن لم تكن) حاملًا فانت طاق فيخرج عليه حين قوله لا شيء في حنته حينه (وجبات) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الزوجة (على البراءة منه) أن كانت (في طهر لم يس) الزوج زوجته (فيه) أي الطهر أو مسها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في أن كان في بطنك غلام وفي أن كنت حاملًا وينجز عليه في أن لم يكن في بطنك غلام وفي أن لم تكن حاملًا (واختاره) أي التخصي الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال (العزل) وضعف يسبق الماء بلا شعور به (أو) علقته بها (لم يكن) بضم فسكون فسكسر (اطلاعه عليه) كقوله أنت طالق (أن شاء الله) أو (أن يشاء الله) فينجز فيهما ابن عمر بن ابن رشد وتعليقه على مشيئة الله تعالى كاطلاقه اتفاقا لأنه تعليق على واقع لاخصار قوله

قوله هو رجل صالح (قوله أن لم يكن) أي القاتل (قوله هي طالق ساعة ثلث) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله ومثله) أي أن لم يكن من أهل الجنة (قوله يمينها) أي أن لم يكن من أهل الجنة وأن لم يدخل الجنة (قوله وقاله) أي أنه لا شيء عليه (قوله يختلف) بضم الياء وفتح التاء (قوله فيه) أي تجبيل طلاقه (قوله على المعنى الأول) أي أنه لا يدخل النام (قوله عليه) أي الأول (قوله على الثاني) أي أنه لا يدخل النار (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وسائر) أي باقي (قوله ووقف) أي توقف (قوله بذلك) أي أن كونه من أهل الجنة (قوله فيه) أي عمر (قوله معصوم) أي من الخطأ (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بجيب) بضم الميم وفتح الغين المجهمة والمنفأة تحت مثقلة (قوله يمين) بفتح فكسر أي يظهر ويتبين (قوله بنفس) صلة وقوع (قوله أو بالحكم) عطف على بنفس (قوله هذا) أي تأخيرته لتبينه (قوله فانظروا) أي ابن عرفة (قوله حينه) أي قوله (قوله منه) أي

الجل (قوله فلا ينجز الخ) تفريع على جبات على البراءة (قوله ضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله فيهما) أي أن شاء الله أو (قوله وتعليقه) أي الطلاق (قوله كاطلاقه) أي تجبيل الطلاق في وقوعه بجبر دأطه بصيغته

(قوله والاول) اي الارادة (قوله لارادته) اي القائل (قوله والثاني) اي شرعه (قوله كذلك) اي الاول في الوقوع (قوله فيه) اي الوقوع (قوله مرغوب عنه) خبر قول (قوله ليعلم) اي بعضهم (قوله ذلك) اي طالق ان شاء الله تعالى (قوله تغاب) اي زيد (قوله حيث لا يعلم) صله تغاب (قوله وهو) اي الجعل المذكور (قوله مضاه) اي مشابه (قوله حالا) صله وقوع (قوله وعلى مشيئة ملك الخ) اي وتعلق الطلاق على مشيئة ملك بفتح اللام (قوله كان شاهدا هذا الخ) اي كتهامقه على مشيئة الخ في التحيز لهزله (قوله انه) اي ان شاء الملك والجن (قوله اذ لا مشيئة له) اي الخ (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وهذا) اي او صرف المشيئة على معلق عليه (قوله في صرفها) اي المشيئة (قوله منهما) اي المعلق عليه والمعلق (قوله اذا وجد) بضم فكسر (قوله فيهما) اي صرفه المعلق وعدم صرفه الواحد منهما (قوله والا) ٢٥٣ اي وان لم يوجد المعلق عليه (قوله فلا)

اي لا ينجز الطلاق (قوله مذهب القدرية) اي هدم عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله ومقابله) اي مذهب ابن القاسم (قوله مذهب أهل السنة) اي عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله لان قوله انت طالق الخ) عله قوله مذهب ابن القاسم الخ (قوله وصرف المشيئة الخ) حال (قوله ان الدخول) اي في ان دخلت (قوله او علمه) أي في ان لم ادخل (قوله وهو) اي وقوع الدخول او عدمه بخلاف المشيئة (قوله تفسيره) اي صرف المسئلة للفعل المعلق عليه (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله موجب تعلق الحلف) اي ان حصل الدخول بمشيئة الله تعالى فانت

ان شاء الله في ان اراده او شرعه والاول واقع لان قوله ذلك ملزوم لارادته وكل مراد للبشر مراد الله تعالى لعدم ارادته تعالى كل حادث والثاني كذلك لشرع الله تعالى لزومه بقوله انت طالق وقول بعضهم اغما الزمه مالم يرض الله تعالى عنه لان مشيئته تعالى مجهولة لنا لا يمكننا عليها وقوع الطلاق للشك فيه مرغوب عنه لاقتضائه تشابه مشيئته تعالى لمشيئة العبد ليعلم ذلك كقول من قال امرأته طالق ان شاء زيد فغاب قبل علم مشيئته حيث لا يعلم وهو مضاه لقول القدرية بحدوث الارادة (او) قوله انت طالق ان شئت (الملائكة او الجن) فينجز للشك في وقوعه حالا ابن عرفة وعلى مشيئة ملك او جن ابن شاس كان شاهدا هذا الخ وروى مقتضى قول ابن رشد غشيل بعضهم بان شاه زيد تغاب انه ليس مثل ان شاهدا هذا الخ اذ لا مشيئة له وللملك والجن مشيئة لا تعلم كزيد المفقود (او) قوله انت طالق ان دخلت ان شاء الله (صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار اي نوى ان المشيئة واجبة للدخول المعلق عليه ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا وهذا نص على المنوهم اذ التحيز في صرفه لا لطلاق المعلق اولى كما تقدم وكذا ان لم يصرفها لو اخذ منهما اذ اوجد المعلق عليه فيهما والا فلا هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون وأشبه لاطلاق ولودخلت ابن رشد مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية ومقابله على مذهب أهل السنة لان قوله انت طالق ان لم ادخل الدار ان شاء الله وصرف المشيئة للمعلق عليه معناه ان تركت الدخول بمشيئة الله فلا شيء على وكذا قوله انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان شاء الله دخولي فلا شيء على وقد علم في السئلة ان كل واقع في الوجود فهو بمشيئة الله تعالى فلا يلزمه طلاق لان ذلك هو الذي التزمه واما القول بلزوم الطلاق فتضاه ان الدخول او عدمه واقع بخلاف المشيئة وهو محال عند أهل السنة وأجاب ابن عرفة بان صرف المشيئة لله في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق المشيئة به موجب تعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رشد يشاء على الثاني فالزم ما لزم ولقائل ان يقول مجيبا عن ابن القاسم بانه بقى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جرى ابن القاسم على مذهب أهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية والاستئنا في العين

طالق (قوله او بان تعلقها) اي المشيئة (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله يمنع تعلق الحلف به) اي ان دخلت فانت طالق الا ان يشاء الله تعالى الدخول فلا يكون سببا في الطلاق (قوله بناء) أي صرف المشيئة للفعل المعلق عليه (قوله على الثاني) أي ان تعلقها به وصرفه المانع من تعلق الحلف به (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي من بناء مذهبه على مذهب القدرية (قوله مجيبا) حال من فاعل بقول (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي ان تعلقها به موجب تعلق الحلف به (قوله وحينئذ) أي حين البناء على ان تعلقها به موجب تعلق الحلف به صله ينعكس (قوله في جرى ابن القاسم الخ) تصوير لانعكاس الامر

(قوله هو الاصل) اي للاستثناء في الطلاق (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله (قوله على المعنى الثاني) اي جعله تعالى المشيئة بالفعل مانع من كونه محلوفا عليه (قوله لا الاول) اي جعله تعلقها به موجبا كونه محلوفا عليه (قوله جعله) اي ان شاء الله (قوله وبه) اي جعله شرطا على ظاهره صله بسقط (قوله الاعتراض) اي على مذهب ابن القاسم ببنائه على مذهب القدرية (قوله وان كان ما لا ينشأ الخ) حال (قوله معلقا) بفتح اللام وموصوفه محذوف اي طلاقا (قوله على امر) صله معلقا (قوله بمشيئة الله تعالى) صله علق (قوله استثناء) اي تعلقه بمشيئة الله تعالى (قوله مطلقا) اي عن التقييد بعدم رد الاستثناء للمعلق عليه (قوله او ما لم يرد) بضم ففتح اي الاستثناء (قوله للمشهور) راجع لغونه مطلقا (قوله وابن المجاشون الخ) راجع لغونه ما لم يرد للمعلق عليه (قوله وصوبه) اي قول ابن المجاشون ومن معه (قوله اعماله) اي الاستثناء المصروف للمعلق عليه (قوله لانه اذا صرفه) اي الاستثناء (قوله للفعل) اي المعلق عليه (قوله لانه علقه) اي الطلاق (قوله وبه) اي الصفة (قوله ان يفعل) بضم الباء (قوله والله الخ) حال من الفعل (قوله في قوله) اي بلغوا الاستثناء مطلقا (قوله درك) بفتح الدال والراء اي اعتراض (قوله ٢٥٤ هذه المسئلة) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بمشيئة الله تعالى (قوله لانه) اي

بالله هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول فان رُشد جعل ان شاء الله في معنى الاستثناء مثل الا ان يشاء الله وابن عرفة جعله شرطا على ظاهره وهو الصواب وبه يسقط الاعتراض وان كان ما لا ينشأ رُشد هو الموافق للاستثناء في اليمين افاده البنائي ونص ابن عرفة ولو علق معلقا على امر بمشيئة الله تعالى في لغو استثناءه مطلقا او ما لم يرد للمعلق عليه قولان للمشهور وابن المجاشون مع اصبرغ وابن حبيب والشيخ عن اشهب وصوبه غير واحد ابن رشد اصح القولين اعماله لانه اذا صرفه للفعل فقد يرد في لزمه طلاق لانه علقه بصفة لا توجد وهي ان يفعل الفعل والله سبحانه وتعالى لا يشاؤه وذلك باطل الاعلى مذهب القدرية تجوس هذه الامة فعلى ابن القاسم في قوله درك عظيم قلت هذا المسئلة فرع بالتسمية لمسئلة الاستثناء في اليمين بالله تعالى لانه فيها يتفق عليه وفي هذه يختلف فيه ورد لانه في هذه المسئلة يتحقق تفسيره بان تعلق بمشيئة الله تعالى بالفعل موجب تعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رُشد بناء على الثاني فالزم ما لزم واقاؤل ان يقول مجيبا عن ابن القاسم بانه بنى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جرى ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية فان قلت الاستثناء في اليمين بالله تعالى هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول قلت بل على الاول وهو تقييد المحلوف عليه بانه ان شاء الله تعالى سلمناه فتقول انما كان في اليمين بالله تعالى على الثاني لان حمله على الاول مناقض لحكم الشرع فيه انه يرفع مقتضى اليمين فوجب حمله على الثاني لموافقة مقتضى النص فيه وجعله على الاول في الطلاق المعلق هو فيه حل لفظ على

تعالى (قوله لانه) اي الاستثناء علة هذه فرع بالتسمية الخ (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى صله متفق (قوله متفق) بفتح الفاء (قوله وفي هذه) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ورده) اي الاستثناء (قوله يتحقق تفسيره) اي رده خبره (قوله او بان عطف على بان) (قوله تعلقها) اي المشيئة (قوله به) اي الفعل (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي ابن القاسم من بانه على مذهب

القدرية (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي كون تعلق المشيئة بالفعل موجبا لتعلق الحلف به ظاهره (قوله هو الاصل) اي لا اتفاق على اعتبارها فيها (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى (قوله على المعنى الثاني) اي ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الحلف به (قوله لا الاول) اي ان تعلقه به موجب تعلق الحلف به اي فيكون الاستثناء في الطلاق كذلك ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية كما قال ابن رشد (قوله بل على الاول) اي الاستثناء في اليمين بالله تعالى مبني على الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله بانه) اي المحلوف عليه صله تقييد (قوله سلمناه) اي بناء الاستثناء في اليمين بالله تعالى على الثاني (قوله انما كان) اي الاستثناء (قوله لان حمله) اي الاستثناء (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله انه) اي الاستثناء الخ بيان لحكم الشرع فيه بخلاف من (قوله مقتضى) بفتح الصاد الموحدة (قوله حمله) اي الاستثناء (قوله لموافقة) اي الثاني (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله وحمله) اي الاستثناء (قوله على الاول) اي ان تعلقه بالفعل موجب كونه محلوفا عليه (قوله في المطلق) المعلق صله حمله (قوله فيه) اي حمله على الاول خبر رجل الذي يليه والجملة خبر رجل الاول (قوله فيه) اي الاستثناء

(قوله امانه) اى الجمل على الاول (قوله ان شاء الله تعالى قيامى) اى بردا المشيئة الى القيام المعلق عليه الطلاق (قوله فيه) اى القول المذكور (قوله شرط) اى ان شاء الله (قوله شرطا قبله) اى ان قت (قوله على انه) اى الشرط الثانى (قوله متعلق به) اى الشرط الاول (قوله ان يؤثر) اى الشرط الخ خبر القاعدة (قوله اسناده) اى الفعل (قوله لان يؤثر) اى الشرط عطف على ان يؤثر (قوله هذا) اى القاذف مفعول اضرب (قوله ان كان) ٢٥٥ اى القاذف (قوله ان كان) اى

القاذف (قوله وقفه) اى ضرب الاربعين (قوله وهو) اى الشرط الاخير (قوله وجله) اى الكلام (قوله على تأخير الشرط) اى الاخير وهو ان كان عبدا (قوله فى وقف نقبض الاسناد) اى على الشرط (قوله وهو) اى نقبض الاسناد (قوله) اى الكلام الخ خبر جملة (قوله) اى الحالف (قوله فى صرفه) اى الاستثناء (قوله فيه) اى الاستثناء (قوله صرفه) اى الاستثناء (قوله ان قصد) اى الحالف (قوله) اى الاستثناء (قوله) اى الاستثناء (قوله وصرفه) اى الاستثناء (قوله ولا عبرة بارادته) اى فى المستقبل (قوله) اى الاستثناء (قوله) اى الاستثناء (قوله بضم فكسر) اى وكذا (قوله) اى صرفه للطلاق فى التخيير (قوله عتها) اى المدونة (قوله ذلك) اى اكاهها معه (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله فلا ترد) بضم التاء وفتح الراء اى زوجته (قوله وعمله)

ظاهره مع السلامة عن معارضة نص فيه امانه حل اللفظ على ظاهره فيبانه ان قوله انت طالق ان قت ان شاء الله قيامى فيه شرط تعقب شرطا قبله على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب فعلا مسندا ان يؤثر فى وقف اسناده على الشرط لان يؤثر فى وقف نقبض الاسناد المذكور كقوله اضرب اربعين جلدة هذا ان كان قد ف سوا عقيقا ان كان عبدا فقه قوله ان كان عبدا مؤثر فى اسناد ضرب اربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو ان كان عبدا او جلده على تأثير الشرط فى وقف نقبض الاسناد وهو عدم الضرب المذكور كقوله على غير مدلوله لا يصح الا معارض شرعى كما فى اليمين بالله تعالى ان لم تكن له نية فى صرفه للفعل او للطلاق فلم اعلم فيه نص رواية والنظر عندى صرفه للفعل ان قصد به حل اليمين لان صرفه للطلاق لفولا معنى له وصرفه للفعل له معنى صحيح وحل اللفظ على وجه له معنى اولى من جلده على ما لمعنى له (بخلاف) قوله انت طالق ان دخلت الدار (الا ان يمسدو) اى يظهر (لى) ان لا اجعل دخول الدار سببا للطلاق او الا ان اشاء او الا ان ارى خيرا منبه او الا ان بغير الله تعالى ما فى خاطرى ونحو ذلك اذا كان ذلك (فى المعلق عليه فقط) فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بارادته لان معناه اى لم اصمم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الامر موقوف على ارادتي فى المستقبل فان شئت جعلته سببا وان شئت لم اجعله سببا فلذا نفعه لان كل سبب وكل الى ارادته فلا يكون سببا لا بتعظيمه على جعله سببا واحترز بالمعلق عليه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز وكذا اذا لم تكن له نية بصرفه الى احدهما فينجز بان معرفة وفى عتها الاول ان قال لامر انه انت طالق ان اكلت معى شرا الا ان ارى غير ذلك فقهدت بعد ذلك لنا كل معى فهاها ثم اذن لها فاقلت ان كان ذلك مراده وراى ذلك فلا شئ عليه (او) عاقبه على مستقبل لا يدري اوجدها لا (كان لم تطر السماء غدا) فانت طالق فينجز ولا ينتظر وجوده وان امطرت بعد كلامه غدا فلا ترد اليه وعمله فى المدونة بانه من الغيب فهو دائرين الشك والهزل وكلاهما يوجب الحث فى كل حال (الا ان يم الزمن) المستقبل فلا ينجز عليه لان امطارها فيما يحقق وعدمه محال عادة فهو متعلق على محال (او) الا ان يحلف على الامطار (عادة) اعتادها (فيستظر) بضم المثناة تحت وفتح الطاء المعجمة اى يهل ولا ينجز عليه الطلاق حتى يمضى الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان امطرت فيه بر والا حث وينع منها سواء كانت صيغته برا او حثا لان فى رساله عليه ارسالا على مشكوك فى صحتها وظاهره انتظاره ولو طال الزمن واحترز بالعادة الشرعية عن غيرها ككفاته وتنجيم فلا ينتظر وينجى عليه عياض فى التنبيهات لو حلف له اذ جرت له علامات عرفها واعتادها ليس من جهة التخرص وتأثير النجوم عند من زعمها لم يثبت حتى يكون ما حلف عليه لقوله صلى الله عليه

اى التخيير (قوله بانه) اى الامطار المعلق عليه (قوله فيه) اى جميع الزمان المستقبل (قوله محقق) اى واجب عاد (قوله والا) اى وان لم تطر فيه (قوله ويمنع) بضم الباء اى الزوج (قوله منها) اى وطء زوجته التى حلف بطلاقها (قوله لوحات) اى على الامطار

وسلم اذا نشأت بحرية ثم تشامت فقلت عين غدقة وبحرية صفة صعبة محذوفة أى منسوبة للبحر
لا تباينهم من جهته ومعنى تشامت ما تشبهه الشام وغدقة بضم الغين المجسمة وفتح الدال
المهملة وتحتية ساكنة ففأف أى كثيرة الماء فهو تصغير عظيم والغدق بفتح الغين والدال المطار
الكبار وغدق اسم بئر معروف بالمدينة المذكورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام قاله
في النهاية والذي فى رسم يوصى من سمع عيسى من كتاب الايمان بالطلاق ومن قال لا امرأته
انت طالق ان لم تطر السماء غدا اولى رأس الشهر وما شبه ذلك جهل عليه الطلاق ولا ينتظر به
استخبار ذلك وان وجد ذلك حقا قبل ان تعلق عليه لم يطلاق عليه ابن رشد يتقسم ذلك الى
وجهين احدهما ان يرى بذلك صريح الغيب ويحلف على ذلك لا بد أن يكون أو أنه لا يكون
قطعا من جهات الكهانة او التنجيم او تقمعا على الشك دون سبب من تجربة او توسم شئ ظنه
فهذا الاختلاف انه يحلف عليه الطلاق ساعة حلف ولا ينتظر به فان غفل عنه ولم يطلق عليه
حتى جاء الامر على ما حلف عليه فقام المغيرة وعيسى يطلق عليه وقال ابن القاسم ههنا لا يطلق
عليه والثانى ان لا يرى بذلك شئ من الغيب وانما حلف عليه لانه غاب على ظنه من تجربة
او شئ توسمه فهذا يحلف عليه الطلاق ولا يستألف به هل يكون ذلك ام لا فان لم يطلق عليه حتى جاء
الامر على ما حلف عليه فلا يطلق عليه ههنا قول ابن القاسم فى سمع ابي
زيد اه وفى المقدمات من - حلف على ما لا طريق له الى معرفته جهل عليه الطلاق ولا يستألف به
واختلف ان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه على ثلاثة اقوال أحدها انه يطلق عليه
والثانى لا يطلق عليه والثالث ان كان - حلف على ظنه لا امر توسمه مما يجوز له فى الشرع
فلا يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له كهانة او تنجيم او شك او توسم هذا الكذب يطلق عليه
اه افاده غ (وهل ينتظر) بضم التحتية وفتح القاء المجسمة أى جهل الحالف ولا ينجز عليه
الطلاق (فى صيغة البر) كقوله انت طالق ان امطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار
(الاكثر) من شارحها (او ينجز) بضم المثناة تحت وفتح الذون والجيم مشددة الطلاق فى البر
(ك) تنجزه فى (الحث تأويلان) محلهما اذا حلف لاعداء وقيد بزمن قريب كدون سنة
واما ان حلف لاعداء فينتظر او قيد بزمن بعيد فينجز عليه لأنه لا بد أن تطر فى الاجل
البعيد والظاهر ان السنة زمن بعيد فى صيغة البر والحث فينجز عليه ان قيد بها فى صيغة
البر ولا ينجز عليه ان قيد بها فى صيغة الحث لأنه يندرجل يستحيل عادة يلدنا ونحوها ان
غضى سنة ولا يحصل مطر فيها بل ينبغى ان تكون الاشهر التى لا يتخلف المطر فيها عادة
كالقيد بزمن بعيد فيفتقر فيها صيغة البر والحث اللغوى ان قال انت طالق ان امطرت السماء
كانت طالقا الساعة لان السماء لا بد ان تطر فى زمن ما وكذا ان ضرب اجل عشر أو خمس
سنتين اه حكى انما محل التأويل اذا حلف لاعداء وضرب اجل قريب كانت طالق
ان امطرت السماء غدا وفى هذا الشهر ون تأمل كلام اللغوى وما نقله فى توضيحه انضحه
ما قلنا وعليه شرح من يعتمد به من شراره (او) علقه (و) فعل (محرم ك) قوله انت طالق (ان لم
ازن) او اشرب الخمر او اقتل فلانا غدا وعد وانا فنجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه مجرد التعليق
بدليل قوله (الا ان يتحقق) الفعل المحرم من الحالف بان زنى او شرب الخمر او قتل النفس (قبل

(قوله بحرية) ان كانت
الرواية بالرفع فهو فاعل
نشأ وان كانت بالنصب فهي
حال من فاعله المستتر فيه
(قوله لا تباينهم) أى الشهادة
الحق على انفسهم (قوله من
جهته) أى البحر (قوله
فهو) أى التصغير تفرع
على التفسير (قوله الايمان)
بفتح الهمزة (قوله جهل) بضم
فكسر مثقلا (قوله ولا
ينتظر) بضم اليا وفتح القاء
(قوله به) أى الامطار
(قوله وجد) بضم فكسر
(قوله تطلق) بضم ففتح
مثقلا (قوله ذلك) أى تعلين
الطلاق على الامطار (قوله
انه) أى الحالف (قوله غفل)
بضم فكسر (قوله توسمه)
بفتحات مثقلا أى جربه
(قوله ودليل) أى مدلول
ومعنى عطف على قول (قوله
جهل) بضم فكسر مثقلا
(قوله اختلف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله محلهما)
أى التأويلين (قوله وقيد)
بفتحات مثقلا أى الحالف
(قوله صيغتي) بفتح التاء
منفى صيغة بلان لا ضافته
(قوله بها) أى السنة (قوله
عشر) بلا تنوين لا ضافته
بيان لاجل (قوله عليه) أى
لتقديم بحاقه لاعداء وتقييد
بزمن قريب صلة شرح (قوله
يعتمد) بضم اليا

التحيز عليه فلا يجوز عليه الطلاق (او) علقه (بالايعلم) بضم التحتية وفتح اللام (حالا ولا ما لا) الشارح تكرر مع قوله او بما لا يمكن اطلاقا عليه اعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) بضم الدال المهملة وكسر التحتية مشددة أى وكل الزوج الى دينه وقبل قوله (ان أمكن) اطلاقا عليه (حالا وادعاء) كنهه انه رأى الهلال والسما مطبقة بالغيم ليله ثلاثين ويحلف في القضاء دون الفتوى (فلو حلف) زوجان (اثان) بطلاق زوجتيهما (على) جنس (النقيض) الصادق بالنقيضين وهو المراد والمعنى حلف كل على النقيض لما حلف عليه الآخر (ك) قول احدهما (ان كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (او) قول الآخر (ان لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل انه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ما ولا يلزم المكلف يقين غيره وكقول احدهما زوجته طالق لقد قلت كذا وقال الآخر زوجته طالق لم اقله لك وادعى كل منهما انه متيقن ما حلف عليه (فان لم يدعي) أى الزوجان الحالفان على النقيضين (يقينا) بان شك كل منهما فيما حلف عليه (طلقة) أى زوجة الحالفين وفي نسخة فان لم يدع يشينا طلقت بالافراد فيما اى طلقت زوجة من لم يدع اليقين سواء كان كل منهما او احدهما او اربا اليقين الجزم اذ اليقين ما لا يمكن خلافه ولا يشترط هنا وشمل كلامه الظن والشك والوهم وسواء تبين صدق احدهما او لم يتبين شيء وان ادعى اليقين فلا طلاق عليه ما لم يتبين خطأ احدهما فيحتمل اذ لا يغول في يد غير عين الله تعالى ومفهوم اثنان انه لو حلف واحد على النقيضين بطلاق زوجتيه والتبس عليه الحال وتعدرا التحقق اطلاقا اذ لا يمكنه تحقق النقيضين فان تبين له صحة احدهما لم تطلق الاى تبين له برعيته او طلقت الاخرى ابن عرفة وسمع يحيى ابن القاسم من قال امرأته طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق لحق يدعيه فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان يعرف له فيه حقا دينا جعلا ولا حنث على واحد منهما ابن وشدة مثله في الايمان بالطلاق منها والعنق الاول ولم يذكره جريسا وروى محمد السباقي انه ما يدعيان ولا يحلفان ولعيسى عن ابن القاسم يدعيان ويحلفان ومثله في سماع اذهب في فهو المسئلة وهذا الاختلاف انما هو ان طواب بحكم الطلاق وهو على الخلاف في عين التهمة وان اتياه سستين فلا وجه لليمين وفي اختصار المسئلة لابن رشد سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن نازع رجل فقال انت قلت كذا وكذا فانكر الاخر فقال الاول يميني في يمينك بالطلاق البتة ان لم يكن ما قلته حقا وقال الآخر طلقت امرأته البتة ان كان ما ذكر حقا فقال مالك رضى الله تعالى عنه حنث الاول وطلقت عليه امرأته البتة وقال ابن نافع ان حلف الاول على ما استيقن فلا يصحنت وفي الايمان بالطلاق منها من قال لرجل امرأته طالق لقد قلت كذا فقال الآخر امرأته طالق ان كنت قلته فليدعيان ويتركان ان ادعييا يقينا وفي عمةها الاول ان كان عبدين رجلين فقال احدهما ان كان دخل المسجد امس فهو حر وقال الآخر ان لم يكن دخل المسجد امس فهو حر فان ادعييا علم ما حلفا عليه دينا فيه وان قال لم نوقن ادخل ام لا وانما حلفنا ظنا فليعتقه بغير قضاء وقال غيره يجبران على عتقه وعبر الصقلي عن الغير باشبه ونقلها التواتر بلا حظا على لشك بدل حلفنا ظنا ولفظ الام ان ادعييا علم ما حلفا عليه دينا وان لم يدعييا علم ما حلفا عليه وبورمان انهما حلفا على الظن فانه ينبغي ان يتق عليه ما لانهم لا ينبغي له ما ان يسترقا بالشك

(قوله وكل) بضم فكسر
(قوله وقبل) بضم فكسر
(قوله ولا يلزم) بضم الباء
(قوله ولا يشترط) اى اليقين
(قوله انه) أى الشان (قوله
ان كان) اى فلان (قوله له)
اى المدعى (قوله دينا) بضم
فكسر ومثلا اى وكلا الى
دينهما (قوله منها) اى المدونة
(قوله والعنق) عطف على
الايمان (قوله السباقي)
بكسر السين المهمة فهو حدة
(قوله يدعيان) بضم ففتح
مثلا (قوله ان طواب)
اى الزوج اى عند الحاكم
(قوله وهو) اى الاختلاف
(قوله في عين التهمة) اى
توجهها وعدمه (قوله عمةها)
اى المدونة (قوله هذه) اى
ان شاء هذا الخبر (قوله
يلزمه) أى الطلاق

(قوله بانهما) اي تجيز الطلاق ٢٥٨ وعده (قوله وذكرهما) اي التجيز وعده (قوله روايتين) اي عن الامام مالك رضي الله

تعالى عنه (قوله وان زومه) اي الطلاق عطف على مفعول ذكر (قوله وعلم) اي الزوج (قوله وفيها) اي المدونة (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله قال) اي اللحن (قوله وكذا) اي التعليق بان (قوله اذا) اي التعليق بها (قوله وراي) اي ابن وهب (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله يرد) بضم فتح اي قول اللحن يلزم مثله في ان (قوله بوقوع الموت) اي بوقوع الطلاق على وقوع الموت فلا يقع الطلاق قبل الموت (قوله قبله) اي الموت (قوله وقف) اي توقف (قوله هـ ما) اي ان مت واذا مت (قوله محلهما) اي ان واذا (قوله يعلم) بضم الباء اي يستدل (قوله يعلم) بضم الباء اي يثبت بعدلين (قوله انه) اي الزوج (قوله مكانه) اي حين تعليقه (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله قواها) اي المدونة (قوله فذلك) اي الطلاق (قوله يدها) اي تصرف الزوجة (قوله وان افتراها) اي الزوجان اي قاما من مجلس التفويض مبالغة في بقائه يدها الى احد الامرين (قوله فوافق ما تقدم) تفريع على ان كانت في طهر الخ

ابن القاسم لا يقضى عليه ما بذلك مضمون وقال غيره يجبر ان على ذلك (ولا يحنث) الزوج (ان علقه) اي الطلاق (يشي) (مستقبل ممتنع) وجوده علقه لا كقوله ان جعلت بين الضدين فانت طالق او شرعاً بصيغة بر كقوله ان زنت فانت طالق او عادة (ك) قوله (ان لمست) بثلاث التاء (السماء) فطالق (وان شاء هذا الخبر) لان الشرط محقق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه وعورض هذه بلزومه بالهـ نزل كانت طالق ان لم يكن هذا الخبر جراً واجيب بانهما قولان فهاهنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن ابي زيد يلزمه الطلاق وبه قال مضمون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وان زومه أصح فاستوى مع ما تقدم في قوله ان لم يكن هذا الخبر جراً (او) اي ولا يحنث ان علقه بشيئة آدمى (لم تعلم) بضم الفوقية وفتح اللام (مشيئة) الشخص (المعاق) بفتح اللام الطلاق (بشيئته) اي عاينها كقوله ان شاء زيد فانت طالق فانت زيد ولم تعلم مشيئته فلا يحنث ولو كان ميتا حين التعليق وعلم بعوته على احد القولين وهو ظاهر المدونة (او) علقه مستقبل (لا يشبه) اي يمكن (البلوغ) اي الحياقة منها معها (البسه) عادة كقوله انت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان ما علق الطلاق عليه لا يشبه بلوغهما اليه فقال الخط ظاهر كلامهم انه لا يقع عب واطهار وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين الى مائة وعشرين (او) اي ولا يحنث ان قال (طلقتك واناصي) او مجنون وكانت في عصمته وهو صبي او مجنون واتى باللفظ المذكور نسقاً بالفصل (او) أي ولا يحنث ان علقه على امر تحصل به الفرق بينهما كما كقوله (اذا مت) بضم التاء (أو متي) بانيات الياء لا شباع الكسرة على لغة قليلة اورديته وفي بعض النسخ يحنثها وكسر التاء وجواب اذا محذوف اي فانت طالق (او) قوله (ان) مت بضم التاء او مت بكسر هاء فانت طالق فلا يحنث في كل حال (الا ان يرد) الزوج بقوله ان مت او مت واذا مت او مت كما رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه تغليبا للشرطية على الظرفية ومفعول يرد (نفيه) اي الموت مطلقا ومن المرض عناداً بجوابه قوله لا موت ولا يموتين فيمنجز ابن عرفة وفيها الفوات طالق اذا مت انا وانت ونفله اللحن في ان قال وكذا اذا وروى ابن وهب انهم اطلق عليه ورأى ان الطلاق يسبق الموت ويلزم مثله في ان قلت يرد بان ان حرف لا تدل على زمان فاخصت بوقوع الموت محملاً بالشرط واذا اسم يدل على زمان الموت الصادق على ما هو به قبله فصارت كقوله يوم موتي وفي النوادر عن الموازية انت طالق ان مت واذا مت سواء وقف ابن القاسم في ان مت قال اصبح هما سواء وقاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومحملاً ما واحد الا ان يعلم ببساط يعلم انه حلف ان لا يموت عناداً او من مرض خاص فيجمل طلاقه مكانه وقول ابن الحاجب رجح مالك رضي الله تعالى عنه الى ان اذا مت مثل ان مت في انه لا يحنث لا عرفه الا في قولها ان قال لها انت طالق ان شئت واذا شئت فذلك بيدها وان افتراق حتى توقف او يلد ذمها طاعة وكانت اذا عند مالك رضي الله تعالى عنه اشهد من ان تمسوى بينهما (او) قال لزوجته المحقق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) اي يتألفا فانت طالق فلا شيء عليه ان كانت في طهر لم يسها فيه او مسها فيه ولم ينزل او عزل على كلام اللحن فوافق ما تقدم من قوله وسجلت على ابرامه في طهر لم يس فيه طلق هذا أصله اعياض فانه قال في التنبيهات في قول المدونة ان لم يكن في بطنك غلام فانت

كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجلت الخ) بيان لما (قوله هذا) اي ان ولدت جارية (قوله فانه) اي عياضا طالق

(قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله لانه) اي ان ولدت جارية الخ (قوله وكذا) اي لانه تعلقت بشرط (قوله ينفذ) بفصحات مثقلا اي علمه (قوله انه) اي عياض (قوله على التفسير) اي للمدونة (قوله وكذا) اي حمل قول ابن حبيب على التفسير (اقوله انه) اي قول ابن حبيب (قوله خلاف) اي للمدونة (قوله وكذا) اي انظار من كلام اللخمي من انه خلاف (قوله فانه) اي بن رشد (قوله قال) اي ابن رشد (قوله من قال لامرأته ان ولدت غلاما الخ) مفعول مع المضاف الفاعله (قوله مانصه) مفعول قال (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان يجعل) اي الطلاق (قوله عليه) اي الزوج بمجرد تعليقه (قوله ولذا) اي حمل اللخمي وابن رشد قول ابن حبيب على الخلاف (قوله على انه) اي الشان ٢٥٩ (قوله كما بعده) اي اذا حملت

(قوله والقرض) بفتح القاء
وسكون الراء (قوله وتبعه)
اي عبد الرحمن (قوله ذهب)
بفصحات مثقلا (قوله بانه)
اي المصنف (قوله من)
الاقتصار على المشهور
بيان لعادته (قوله وذكر)
اي المصنف (قوله اولاهما)
بضم الهمز (قوله انه)
يفجز) اي الطلاق عليه
بيان لطريقة اللخمي
بجذف من (قوله تبصرته)
اي اللخمي (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام
(قوله نحو) مفعول مطلق
لاختلاف مبين لنوعه (قوله
انها) بفتح الهمز (قوله
مكانها) اي في مكان قوله
بلا تأخير (قوله في الوجهين)
اي ان ولدت جارية او ان
لم تلد غلاما (قوله ثم ذكر)
اي الخط (قوله عنه) اي
عياض (قوله وقال) اي
الخط (قوله فانه) اي

طالق فانها طلق ساعة ثم مانصه وهذا بخلاف ان ولدت جارية او اذا ولدت جارية فانت طالق فلا شيء عليه حتى تلد لانه تعلقت بشرط وكذا ينبغي في كتاب ابن حبيب اه ابو الحسن فظهر من كلام عياض انه حمل قول ابن حبيب على التفسير وكذا اظهر من كلام ابن يونس وظهر من كلام اللخمي انه خلاف اه وكذا اظهر من كلام ابن رشد فانه قال في معجم عيسى من قال لامرأته ان ولدت غلاما فلك مانعة دينار وان ولدت جارية فانت طالق فالطلاق وقع عليه مانصه يريد ان الحكم يوجب ان يجعل عليه وهذا قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اه ولذا حمل الشيخ عبد الرحمن الاجهوري كلام المصنف على انه لا يجز عليه الا ان يطاها مرة كما بعده والغرض انها غير حامل وتبعه من ذهب الخط كلام المصنف بانه جرى على غير عادته من الاقتصار على المشهور وروى كرهنا طريقين اولاهما التي قدمها في قوله كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني وهذه طريقة اللخمي انه يفجز في قول مالك في صيغة البر والحنث ونحو تبصرته اختلف فيمن قال ان ولدت جارية فانت طالق او ان لم تلد غلاما فانت طالق نحو الاختلاف المتقدم في ان كنت حاملا او ان لم تكوني حاملا في قول مالك انها طالق مكانها في الوجهين اه والطريقة الثانية هي التي ذكرها الا ان وهي طريقة عياض ثم ذكر ما تقدم عنه اه وقال في قول المؤلف المتقدم او ان كنت حاملا اولم تكوني هذا من امثلة ما لا يعلم حاله وكذا قوله ان كان في بطنك غلام او ان ولدت جارية الى غير ذلك من القروع فكلها من باب واحد وقوله او ان ولدت جارية مع القروع التي ذكرها في التوضيح وابن عبد السلام مبنية على خلاف ما شهره هنالك اه وما قاله غير ظاهر اذا لا يخالف في كلام المصنف لان قصاره انه جرى على طريقة عياض اذ لم يخالف عياض الا في ان ولدت جارية او اذا ولدت جارية حسب ما تقدم من نصه واما ما تقدم من قوله ان كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني فلم يخالف فيه عياض بل وافق اللخمي على ذلك وكيف يخالفه فيه والمدونة قالت في ان لم يكن في بطنك غلام ما تقدم عنها وافر عياض وانما قال وهذا بخلاف الخ وقال وان قال لها ان كنت حاملا اولم يكن بك حمل او اذا وضعت فانت طالق طلقت مكانها ولا يمتني بها لينظر ايهما حمل ام لا فلو مات احدهما قبل ذلك فلا يتوارثان فهذه اصريح لا يحتاج للتأويل والله الموفق

المصنف (قوله هنالك) اي في ان كنت حاملا اولم تكوني (قوله وما قاله) اي الخط (قوله قصاره) بضم القاف اي غاية (قوله انه) اي المصنف (قوله جرى) اي في ان ولدت جارية (قوله من نصه) اي عياض بيان لما (قوله من قوله) اي المصنف بيان لما (قوله بل وافق) اي عياض (قوله على ذلك) اي التحيز (قوله يخالفه) اي عياض اللخمي (قوله فيه) اي ان كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني (قوله والمدونة قالت الخ) حال (قوله ما تقدم عنها) اي قولها فانها طالق ساعتئذ (قوله واقره) اي قولها فانها طالق ساعة ثم ذكر (قوله وانما قال) اي عياض (قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله وقال) اي عياض (قوله قبل ذلك) اي ظهور حملها او عدمه (قوله فلو مات احدهما الخ) تفريع على طلقت مكانها الخ (قوله فلا يتوارثان) اي ان كان بالظواهر جميعا انتقضت عدته قبل الموت

(قوله بخلافهما) أي اللغوي وعباض (قوله ومجمله) أي اختلافهما (قوله اتفاقا) أي عياض واللغوي وحاصل كلام البناني أن المصنف مشى على طريق عياض أولا وآخر فلم يجمع بين طريقين ولم يخرج عن عادته رضى الله تعالى عنه (قوله فعمل) بضم العين (قوله فحنت) بضم فكسر مثقلا (قوله عن ابن القاسم) أي قوله (قوله وروايته) أي ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما عطف عليه (قوله بينهما) أي قوله لزوجه أن حملت فأن طالق وقوله لامته أن حملت فأن حره (قوله يمنع) صلة تفرق (قوله له) أي الأجر (قوله والاستثناء) أي إلا أن يطاهاها الخ (قوله للصورتين) أي أن ولدت جارية أو إذا حملت (قوله قبله) أي الاستثناء ٢٦٠ (قوله بانه) أي الزوج صلة استشكل (قوله وأقول) المناسب ثانيا لأن كون المراد أن كت

خلافهما إنما هو في أن ولدت جارية ومجمله إذا قاله لمصلحة الحمل أو لمصلحة كونه في جهلها فإن كانت محقة البراءة فقد اتفقا على عدم التخييز لكن عند اللغوي ينظر إلى الوطء وعند عياض إلى الولادة (أو) قال غير ظاهرة الحمل (إذا حملت) فأن طالق فلا يحنث إلا بظهوره ولو كان موجودا حين يمينه لأن معناه إذا ظهر بك حمل أو حدث فعل بالاحتياط فحنت بمجرد ظهوره بخلاف قوله لظاهرة الحمل فإن قصده قطعا إذا حدث بك حمل غير هذا فلا يحنث إلا بجملة مستقبل وأما أن قال لظاهرة الحمل أن كنت حاملا فينجز عليه ولا يحنث في إذا حملت في كل حال (إلا أن يطاهاها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) نقله عياض عن ابن القاسم وروايته فينجز عليه للشك في العصمة خلافا لقول ابن الماجشون له وطؤها في كل طهر مرة كقوله لامنه أن حملت فأن حره فله وطؤها في كل طهر مرة ثم يسلك خوف أن تكون حملت وقرق ابن يونس بينهما يمنع النكاح لأجل وجواز اعتقوله والاستثناء في المتن راجع للصورتين قبله واستشكل الحنث بوطئها قبل يمينه بانه علق الطلاق على حدوث حمل مستقبل وهذا لا يتصور إلا بالوطء بعد اليمين ذكره أبو الحسن ثم قال اللهم إلا أن يقال مراده بقوله أن حملت أن كنت حاملا وظهور حملك أو مراده به الوضع ولكن هذا فيه أخراج اللفظ عن معناه وأول الجوابين هو المناسب لقوله وان قبل يمينه أفاده البناني وشبهه في عدم التخييز إلا أن يطاهاها مرة وان قبل يمينه فقال (كم) قوله (أن حملت ووضع) بكسر التاء أو سكونها فيهما طالق وليس بها حمل ظاهرة فلا ينجز عليه إلا أن يطاهاها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرها فإن كانت ظاهرة الحمل ينجز عليه نظرا للغاية الثانية (أو) أي ولا يحنث أن علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوله ويمكن عمله فلا يلزم الآية وهذا معنى قوله (وانتظر) بضم المثناة وكسر الظاء المنجمة أي أهمل الزوج بالحنث إلى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تمامه بان علقه بضميغته بك قوله أن كان كذا فأن طالق وكذا قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) الغائب من سفره فأصدا ان علقه على نفس قدومه والزمن تبع له فإن قدم ولولم لا يحنث فإن قصد التعليق على زمن قدومه ينجز عليه بمجرد التعليق وظاهر كلام النوادر وابن عرفة أنه لم يقصد شيئا منهما فيتنظر وأنه لا ينجز عليه إلا إذا قصد التعليق على نفس الزمن ابن عرفة والمعلق على نفس فعل غير غالب وجوده يمكن عمله لا يلزم الآية فيهما من قال لزوجه أنت طالق إذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدم وله وطؤها فإن قصد وقت الفعل وهو

حامل يمين كون الوطء قبل اليمين فلا معنى للجماع عليه (قوله فيهما) أي حملت ووضعت تنازع فيه كسر وسكون (قوله وليس بها حمل ظاهر) حال (قوله للغاية الثانية) أي وضعت (قوله فلا يلزم) أي الطلاق (قوله الآية) أي وقوع المعلق عليه (قوله أهمل) بضم الهاء وكسر الهاء (قوله فينجز) بضم فكسر مثقلا (قوله الطلاق) (قوله عليه) أي الزوج (قوله أنه) أي الزوج (قوله منهما) أي التعليق على القدوم والتعليق على زمنه (قوله وأنه) أي الزوج (قوله لا ينجز) أي الطلاق (قوله قصد) أي الزوج (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لهذوف (قوله لا يلزم) أي الطلاق المعلق خبر المعلق (قوله الآية) أي الفعل المعلق عليه (قوله فيها)

أي المدونة (قوله له) أي الزوج (قوله فإن قصد) أي الزوج (قوله وقت الفعل) أي التعليق عليه (قوله وهو) أي الفعل (قوله تبع) أي للوقت (قوله فكس معلق على وقت) أي يمكن بلوغهما إليه عادة في التخييز بمجرد التعليق (قوله أحدهما) أي الليل والنهار (قوله عند الفجر) أي إذا قدم منها (قوله أو الغروب) أي إذا قدم ليلا (قوله وفي التوارث) عطف على في العدة (قوله ورجوعها) أي الزوجة عطف على العدة (قوله عايشه) أي الزوج (قوله بعد الفجر) صلة خالفتها (قوله في اليوم) راجع لبعد الفجر أي أو الليل راجع لما بعده الغروب (قوله هذا) أي المعلق على قدوم فلان

(قوله والى) أى وان لم يشأ (قوله فلا) أى لا يقع (قوله فى التوقف) صلة مثل (قوله علم) أى المشيئة (قوله يمكن فى هذا)
 أى ان شاء استدراله على الا ان يشأ مثل ان شاء لرفع ايم سامة استواءه ما فى الاتفاق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله
 لاقتضائه) أى الا ان يشأ (قوله وقوعه) أى الطلاق (قوله رفعه) أى الطلاق (قوله وهو) أى الطلاق (قوله فقياسه)
 أى الا ان يشأ (قوله مشيئته) أى الشخص الذى علق الزوج الطلاق على مشيئته من اضافة المصدر لفاعله (قوله عدم
 وقوعه) أى الطلاق مفعول مشيئة وهذا اشارة للفرق بينهما (قوله لكنه) أى الشأن استدراله على فقياسه الخ لرفع
 ايم سامة انه لا وجه للخلاف فيه (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فيه) أى الا ان يشأ (قوله للتعليق معنى) فالان يشأ فى
 قوة ان يشأ (قوله اختلف) بضم التاء وكسر الهمزة أى فى الحكم (قوله فقبل الخ) تفصيل للاختلاف (قوله لانه) أى الطلاق
 (قوله المنتخبة) بفتح الخاء المجهمة (قوله كقوله) أى الزوج انت ٢٦١ طالق (قوله لم يشأ) أى

تبع فكمل على وقت (وتبين) بفتحات مثقلا أى ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد
 (أوله) أى يوم قدومه (ان قدم) زيد (فى نصه) أى اليوم او قبله او بعده اذا حث بنفس قدومه
 فى ليل او نهار فاذا قدم اثناء احدى ايتين أى اعتبر حثه بأوله وخرجه فى العدة فلو كانت عند الفجر
 او الغروب طاهر او حاضرت وقت قدم المخلوف عليه لم يكن الطلاق فى الحيض ويحسب ذلك
 اليوم من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت من العدة وفى التوارث
 ورجوعها عليه بما خالعه به بعد الفجر او الغروب فى اليوم لكن مقتضى كلام ابن الحاجب وابن
 عرفة ان الحث فى هذا بنفس قدومه من غير مراعاة تبيين وقوعه اول اليوم او الليل (و) لوعاق
 الطلاق على مشيئة زيد بقوله انت طالق فى كل حال (الا ان يشأ زيد) عدمه او الا ان تشأى
 انت فلا يتجزأ ويتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته على المشهور فان شاء وقوعه والا فلا
 (مثل) قوله انت طالق (ان شاء) زيد او ان ثقت انت بكسر التاء فى التوقف عليها لكن فى هذا
 انفاها بقوله الا ان يشأ مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلف فى الا ان يشأ لاقتضائه وقوعه حتى
 يشأ زيد رفعه بعد وقوعه وهو اذا وقع لا يرفع فقياسه الاتفاق على عدم اعتباره مشيئته عدم
 وقوعه لكنه نظيره للتعليق معنى ابن عرفة اللغوى اختلف ان قال انت طالق الا ان يشأ
 فلان فقبل الطلاق لازم لانه لا يرفع بعد وقوعه وقال اصبح فى المنتخبة من قال انت طالق الا
 ان يعنى ابنى فذمه فلا شئ عليه كقوله الا ان يشأ ابنى فلم يشأ واصله قوله انت طالق ان شاء ابنى
 اللغوى يريد ان وقوع الطلاق منه لم يكن مرسل بل موقوفا على مشيئته أى به مثله فى نوازل ابن
 رشد قياسه الاول صحيح لاقبائه الثانى انه كقوله ان شاء ابنى لان وقف الطلاق على مشيئة الاب
 صحيح ورفع مشيئة الاب الطلاق غير صحيح ولا ينبغى جعل لرفع المشيئة الطلاق بمعنى وقف
 الطلاق على مشيئته لانه ضده الا ان يدعى انه نوى ذلك فينوى ان جاءه مستقبلا ولا يصح على
 اصولهم ان ينوى مع البينة فضلا ان يحمل عيئه عليه اذ لم تكن له نيته ووجه قول اصبح انه

محذوف أى عدم الطلاق (قوله الطلاق) مفعول رفع (قوله غير صحيح) خبر رفع (قوله لفظ رفع المشيئة الطلاق) أى اللفظ الدال
 على رفع المشيئة الطلاق وهو الا ان يشأ (قوله بمعنى وقف الطلاق على مشيئته) اضافة معنى البيان وان شئت قدرت لفظ بين
 معنى ووقف فتكون لامية أى بمعنى لفظ دال على وقف الطلاق على مشيئته (قوله لانه) أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله
 ضده) أى رفع المشيئة الطلاق حله لا ينبغى الخ (قوله الا ان يدعى) أى الزوج (قوله نوى) أى بالان يشأ (قوله
 ذلك) أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله فينوى) بضم ففتح مثقلا أى قبل نيته (قوله ان ينوى) بضم ففتح مثقلا أى قبل
 نيته (قوله مع البينة) أى شهادتها عليه عند الحاكم (قوله فضلا) أى فضلا عن عدم نيته مع البينة على عدم صحة ان
 يحمل عيئه عليه أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله له) أى الزوج (قوله انه) أى الشأن

(قوله قوله) أي الزوج (قوله لغوا) خبر كان (قوله لا أثر له في الطلاق) أي رفعه بعد وقوعه كالتفسير لغوا (قوله حمل) بضم فكسر أي الآن يشاء (قوله على إرادته) أي الزوج (قوله به) أي الآن يشاء (قوله أن يشاء أي) أي وقف الطلاق على مشيئته (قوله هذه الألفاظ) أي أن يشاء والآن يشاء والآن ينص (قوله فهذا) أي وقف الطلاق على مشيئته في الآن يشاء (قوله يفتي) بضم الناء وفتح التاء (قوله من قوله) أي أصبح خبر أن مقدم (قوله في نوازل) أي أصبح (قوله ليست الجبهة بالحسن) حالة من العلم اسم أن مؤخر (قوله في الطلاق) صلة أحسن أي وقول أصبح يقتضي أن الجبهة أحسن من العلم فيه (قوله فقوله) أي أصبح (قوله من معنى لفظه) أي قول الزوج أنت طالق الآن يشاء فلان والآن ينص (قوله أي بيان لما) (قوله هو) أي ما ذكرناه الخ خبره (قوله محققا) بفتح الميم الثانية أي معانيه التي يحتملها (قوله أنه) أي الزوج (قوله أراد) أي الزوج بقوله أنت طالق الآن يشاء فلان (قوله ذلك) أي الطلاق (قوله واليه) أي أن معناه لا الزم نفسه ذلك الآن يشاء فلان صلة محققا (قوله فجعله) أي الآن يشاء (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله جلت) بضم فكسر (قوله والي) أي وان لم يرد الخالف أحدهم الوجوه (قوله فيختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله على أيها) أي الوجوه صلة يحتمل بضم فسكون ففتح أي لفظه (قوله للمعلق) بفتح اللام أي الطلاق (قوله فان رده) أي الاستثناء (قوله للمعلق عليه) أي الفعل كدخول الدار (قوله فلا تناقض

٢٦٢

بينهما) أي قوله هنا بخلاف الآن يبدو لي الدال على التحيز وقوله سابقا بخلاف الآن يبدو لي في المعلق عليه فقط الدال على عدمه تقرير على حيث رد الاستثناء للمعلق (قوله في قولها) أي المدونة خبر مقدم لقوله من قال على المشي الخ (قوله في النذور) صلة قول (قوله فلا يتقعه) استثناء (جواب من أن كان شرطاً وخبره أن كان موصولاً والجمله متبداً المقصد لفظها (قوله وكذا) أي

لما كان قوله الآن يشاء والآن ينص لغوا لا أثر له في الطلاق حمل على إرادته به أن يشاء أي لعدم تفرقة العوام والجهال بين هذه الألفاظ فهذا يشبه أن يفتي به الجاهل على أن من قوله في نوازل ليست الجبهة بالحسن حالة من العلم في الطلاق فقوله بكل حال ضعيف وما ذكرناه من معنى لفظه هو ظاهر محققا ولا يحتمل أنه أراد امرأتي طالق لا الزم نفسه ذلك الآن يشاء أي واليه نحا أصبح فجعله كان شاء أي ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن يريد امرأته طالق أن فعل فلان كذا وكذا وإن لم يفعل ثم قال فان أراد الخالف أحدهم هذه الوجوه جلت عينه علمه والآن فيختلف على أيها يحتمل اه واطال ابن عرفة هنا (بخلاف) قوله أنت طالق (الآن يبدو) أي يظهر (لي) عدم طلاقك فينجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للمعلق فان رده للمعلق عليه تنقعه كما مر في قوله إن دخلت الدار فانت طالق الآن يبدو لي في المعلق عليه فقط فلا تناقض بينهما ابن عرفة في قولها في النذور من قال على المشي إلى بيت الله الآن يبدو لي وأرى خبراً من ذلك فلا يتقعه استثناء الصلة وكذا في الطلاق والعق والعاقل القاضي مارواه ابن القاسم في المشي إنما هو في قوله على المشي الآن يشاء الله ولا يشبهه قوله الآن يبدو لي وأرى خبراً منه واستثناه بعض فقهاءنا وقال ما قوله الآن يبدو لي إلا كقوله الآن يشاء فلان فكما لا يلزمه الآن يشاء فلان فكذا لا يلزمه الآن يشاء هو التوحيش لم يتقعه استثناء بقوله الآن يبدو لي لأنه

الاستثناء في النذور بالآن يبدو لي وأرى خبراً منه في عدم النفع (قوله في الطلاق) أي الاستثناء فيه بالآن يبدو لي وأرى خبراً منه فحوائط طالق الآن يبدو لي وأرى خبراً منه بذلك فحوائط حوالا أن يبدو لي وأرى خبراً منه (قوله مارواه ابن القاسم) أي من عدم نفع الاستثناء بمبتدأ وصلة (قوله في المشي) أي نذره صلة رواه (قوله إنما هو) أي مارواه ابن القاسم (قوله في قوله) أي الناذر خبره ووالجمله خبر ما (قوله على) يشبه الياء خبر مقدم (قوله المشي) أي إلى بيت الله (قوله الآن يشاء الله) أي مستغنياً بالآن يشاء الله بالآن يبدو لي وأرى خبراً منه ووجهه على المشي الآن يشاء الله مقول قول المضاف أفعاله (قوله ولا يشبه) بضم فسكون فكسر أي مارواه ابن القاسم من عدم نفع الاستثناء (قوله قوله) أي الناذر أي أن يكون في قوله (قوله واستثناه) أي قول اسماعيل القاضي مارواه ابن القاسم إنما هو في الآن يشاء في الآن يبدو لي وأرى خبراً منه (قوله وقال) أي بعض فقهاءنا (قوله ما) أي ليس (قوله قوله) أي الناذر (قوله كقوله) أي الناذر (قوله فكما لا يلزمه) أي الناذر ما نذره (قوله الآن يشاء فلان) أي زومه (قوله فكذا لا يلزمه) أي الناذر ما نذره وقال الآن يبدو لي وأرى خبراً منه (قوله هو) أي الناذر لزومه (قوله لم يتقعه) أي الناذر والمطلق والمعتق (قوله الآن يبدو لي) أي أو الآن أرى خبراً منه (قوله لأنه) أي الناذر والمطلق أو المعتق الخ عمله لم يتقعه

(قوله لم يصفه) أي لم يرد الاستثناء (قوله لم يقع) أي لم يحصل (قوله ذلك) أي مشيئة عدم لزومه (قوله ثم قال ابن عرفة) نص
 ما تركه الشارح من كلام ابن عرفة عقب كان له ذلك قلت في لزوم الطلاق بقوله انت طالق الا ان يشاء فلان ولا ينفه ووقفه
 على مشيئته ثالث وجوه ابن رشد انقل النعمي مع فهم ابن رشد المذهب ومقتضى قول التونسي ونقل الصقلي عن بعض
 الفقهاء مع مقتضى قول ابي حنبل القاضي وقول ابن رشد يختلف وجه ابن الحاجب الثاني الا شهر اتباع لقبول الصقلي قول
 بعض الفقهاء وقوله بخلاف الا ان يبدولى على الا شهر خلاف نص نسويته بينهما (قوله خلاف) خبر قول (قوله نسويته)
 أي الصقلي (قوله بينهما) أي الا ان يبدولى والا ان يشاء فلان (قوله ووجه تفرقه) أي ابن الحاجب بين الا ان يبدولى وبين
 الا ان يشاء فلان (قوله ان الرفع) أي لوجوب النذر او الطلاق او العتق (قوله هو الموضع) أي الناذر او المطلق أو المعتق (قوله
 فكان) أي الرفع (قوله غيره) أي الموضع (قوله كونه) أي الاستثناء ٢٦٣ (قوله تفويضا) أي تعليقا

(قوله نذر) بالتسوية
 بدون تعيين القرية التي
 يوفيه منها (قوله او نذر كذا)
 أي كصلاة ركعتين صحرا
 او صوم يوم او مشى الى مكة
 (قوله فريج) بيان لعبد (قوله
 ان شاء زيدا والا ان يشاء
 زيد راجع للصيغ الثلاثة
 (قوله كل ذلك) أي لزوم النذر
 المهم او المعين أو العتق
 (قوله على مشيئته) أي زيد
 (قوله وكذا) أي ان شاء
 زيدا والا ان يشاء زيدا
 التوقف على المشيئة (قوله
 ان قال) أي الناذر او المعتق
 (قوله ان شئت) بضم التاء
 (قوله فان قال) أي الملتزم
 (قوله لزومه) أي الملتزم ما
 اوقعه من نذر أو عتق أو
 طلاق (قوله وان قال) أي

لم يصفه الى فعل لم يقع بل الى وجوب شيء قد الزمه نفسه فليس له ذلك كالقائل انت طالق الا ان
 يبدولى ولو قال انت طالق ان شئت كان له ذلك ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب بخلاف
 الا ان يبدولى على الا شهر خلاف نص نسويته بينهما ووجه تفرقه ان الرفع في الا ان يبدولى هو
 الموضع فكان منه تلاعبا وفي الا ان يشاء فلان غيره فاشبهه كونه تفويضا وشبهه في جميع ما تقدم
 فقال (كالنذر والعتق) فاذا قال على نذر او نذر كذا او على عتق عبدي فريج ان شاء زيدا والا
 ان يشاء زيد فيستوقف كل ذلك على مشيئته وكذا ان قال ان شئت فان قال الا ان يشاء فلان وان
 قال الا ان يبدولى فان رده للمعلق عليه نفقه والا فلا نفقه ابن عرفة ونص الروايات تسوية
 العتق والنذر بالطلاق في الاستثناء ابن شامس في الفرق بين الطلاق والعين بالله في الاستثناء
 لا بصانها طريقان الاولى لفظ الطلاق يوجب فلا يرتفع بالاستثناء والعين بالله تعالى لا يتعلق بها
 حكم الثانية قول البغداديين تأخر الاستثناء عن الطلاق مع وقوعه بلفظه كاستثناء علق بماض
 يسقط كسقوطه في تعلقه به في العين بالله المازري تحققة ان اراد ان شاء الله ان يقع لفظي لزمه
 الطلاق عند اهل السنة وان اراد ان شاء لزوم الطلاق للعاقب به لزمه قول واحد وان اراد ان
 شاء الله طلاقا في المستقبل فانت طالق الآن جرى على الخلاف في تعليق الطلاق بمشكول فيه
 واليه أشار مالك رضي الله تعالى عنه بقوله علقه بمشيئة من لا تملك مشيئته وان اراد الزام
 الطلاق مع الاستثناء فهو اشكل الوجه والحق الرجوع فيه الى اختلاف الأصوليين هل لله تعالى
 في الفروع حكم مطلوب فمن غير عالمين به فيرجع الى تعليقه بالمغيبات او ليس له حكم بل كل مجتهد
 مصيب فيكون الحق معا بما جهماد المصطفى قلت ما ذكره عن المازري ليس في شيء من التفريق بل
 هو بحث في اعمال الاستثناء ولغو والاقرب في التفريق ان مدلول الطلاق حكم شرعي فقط
 فاستحال تعليقه بغيره ومدلول العين فعل او كف عنه فصح تعليقه لحدوثه والاولى قول بعضهم

الملتزم (قوله فان رده) أي الا ان يبدولى (قوله والا) أي وان لم يرد للمعلق عليه بان رده للمعلق او لم يرد له لو احدهما (قوله في
 الاستثناء) أي احكامه صله تسوية (قوله في الفرق) خبر طريقان (قوله في الاستثناء) صله الفرق (قوله لا بصانها)
 حال من طريقان (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله يوجب) أي يشبهه ويوقعه (قوله فلا يرتفع) أي الطلاق الواقع (قوله تأخر)
 بضم الخاء المججمة مثقلا (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله باللفظه) أي الطلاق (قوله كاستثناء) خبر تأخر (قوله علق) بضم فسكن
 مثقلا (قوله يسقط) أي الاستثناء المؤخر عن الطلاق (قوله كسقوطه) أي الاستثناء (قوله في تعلقه) أي الاستثناء (قوله به) أي
 الماضي (قوله ان اراد) أي الزوج (قوله أهل السنة) أي لقولهم لا يقع في العالم شيء الا بمشيئة الله تعالى (قوله واليه) أي التعليق
 بمشكول فيه صله اشار (قوله فيه) أي الاستثناء بان شاء الله (قوله من التفريق) أي بين الاستثناء في عين الله تعالى والاستثناء
 في الطلاق (قوله في التفريق) أي بين الاستثناء من (قوله عنه) أي الفعل (قوله والا) بفتح الهمزة أي في التفريق بينهما

(قوله ورد) بفحاش محققا (قوله صريحاً) كان لم يفعل كذا فانت طالق (قوله اوضحنا) كعالمه الطلاق ليعلم كذا (قوله يحصل) اي الشيء المعلق على عدمه (قوله لا يلزم الخ) على لزمه منها (قوله ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي يجهل (قوله فان رفعته) اي الزوجة زوجها الحاكم (قوله ترك وطئها) اي بسبعه (قوله ضرب) اي الحاكم (قوله له) اي الزوج (قوله اجل الايلاء) اي اربعة اشهر ان كان حراً وشهرين ان كان مملوكاً (قوله لانه) اي الزوج الخ علة لكونه من يوم الحكم (قوله جبر) بضم فس كسر اي الزوج (قوله وهو) اي اقدم (قوله اولي) بفتح الهمز اي احسن (قوله لانه) اي المصنف (قوله حكم حلقه) اي الزوج (قوله ٢٦٤) (قوله يجهل) بضم الياء (قوله ترد) بضم الياء فان

الاصل لغو الاستثناء بشيئة الله تعالى في غير المعلق ورد اعماه في اليمين بالله تعالى وبقي غيره على الاصل وذ كر قسم ان اثبت فقال (وان نفى) أي حلف بصيغة حنت صريحاً وضمناً (وليؤجل) بضم التختية وفتح الهمز وكسر الجيم مشددة أي لم يذ كر ليمينه اجلاء معيناً بان اطلاقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فانت طالق (منع) بضم فس كسر اي الزوج (من) وطئها اي الزوجة التي علق طلاقها على عدم القدوم مثلاً حتى يحصل له الايلاء الاسترسال على فرج مشكوك فيه وينتظر فان رفعته بترك وطئها ضرب له اجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع وفي نسخة كان لم يقدم به مرة المتكلم وهو اولي لانه سيد كحكم حلقه على فعل غيره بقوله وان حلف على فعل غيره الخ ويمكن رد النسخة الاولى الى الثانية بجهل فاعل يقدم ضمير الخائف فان اجل باجل معين كان لم يقدم بعده مثلاً فانت طالق فلا يمنع منها لانه على بر حتى يضيئ الاجل فان فعل قبل انقضائه بر والا حنث ابن عرفة والتعليق على عدم فعل ممكن الخائف غير ممنوع ولا موجب يمنع الوطء حتى يفعل وان مات احدهما ولم يفعل له ورثته وورثها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال أنت طالق ان لم افعل كذا حيل بينه وبينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الايلاء للغمي روى ابن شعبان من حلف بالطلاق ليعلم ان ترك وطئها محدث ليس من الامر القديم يريد لم تكن الفتية بمنعته وقول ابن كنانة يؤمر بالكف من يتوقع حنثه في الحياء لامن لا يحنث الابوة او موت زوجته احسن الشيخ ان تعدى ووطئ فلا يلزمه استبراء الصقلي اضعف القول بمنعه والاختلاف فيه قلت رده وطء المعتسكة والمحرمه والصائغة فالاولى لانه ليس لحلل في موجب الوطء وقول استبراءها كل وطء فاسد لا يطأ بعده حتى يستبرأ يريد ما فسد لسبب حليته وهو دليل ما قبله من وطء الاب امهاته واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم احملها) فهي طالق بضم الهمز وسكون الخاء وكسر الموحدة (او) قوله (ان لم اطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها فان ترك وطأها ورفعته فهو مول عند مالك والليث لا عند ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ومحل قوله ان لم احملها حيث يتوقع حملها فان ايس منه ولو من جهته منع منها ونجس عليه طلاقها (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء منها

اجل الخ) مفهوم ولم يؤجل (قوله والا) اي وان لم يفعل حتى انقضى (قوله غير ممنوع) نعمت ثلثان لفعل (قوله بجمع) اي التعليق الخ خبره (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله ولم يفعله) حال (قوله وفي الايمان) بفتح الهمز (قوله منها) اي المدونة (قوله والا) اي وان لم يفعل (قوله فترك) يسكون الرامه سد ومضاف لمفعوله بعد حذف فاعله (قوله محدث) بضم فسكون ففتح خبر ترك (قوله ليس من الامر القديم) كالتفسير لمحدث (قوله يؤمر) بضم فسكون ففتح (قوله بالكف) أي عن وطء زوجته التي حلف بها حتى يفعل المحلوف عليه (قوله من) نائب فاعل يؤمر (قوله يتوقع) بضم الياء اي يرجح (قوله احسن) خبر

قول (قوله بمنعه) اي وطئه (قوله فيه) اي وطئه (قوله برده) اي التعليق بضعف القول بمنعه والاختلاف (مطلقاً) فيه (قوله وطء المعتسكة والمحرمه والصائغة) أي لانه لا يوجب استبراء وليس منهعه ضعيفاً ولا مختلفاً فيه (قوله فالاولى) بفتح الهمز اي في تعليل نفى الاستبراء (قوله لانه) أي المنع (قوله استبراءها) اي المدونة (قوله يريد) اي به الخ خبر قول والجملة مستأنفة استثناءً قابلياً (قوله حليته) أي جواز الوطء (قوله وهو) أي كون المراد به ما فسد لسبب حليته (قوله دليل) اي مدلول (قوله من وطء الاب امهاته) بيان لما (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله بره) بكسر الياء (قوله فيرسل) بضم الياء وفتح السين (قوله ورفعته) اي لما لم يترك (قوله منه) اي حملها (قوله منع) بضم فس كسر (قوله لنجس) بضم فس كسر مثقلاً (قوله صورتي) بفتح التاء مثني صورة بلا نون لضافته

(قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله تقديمه) أي الفعل (قوله عليه) أي الوقت المعين (قوله وليس وقت سفر) حال (قوله الثاني) أي التقييد بكون الفعل المعاق عليه ليس له وقت معين لا يمكن فعله قبله (قوله وما) أي الفعل المعلق الطلاق على عدمه الذي (قوله أجل) أي وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (قوله فإن قال) أي الزوج (قوله ذلك) أي الحج (قوله زمان) أي طويل (قوله أحرم) أي بالحج (قوله وأخرج) أي سافر إلى مكة (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله أن رفعت) أي الزوج للعالم بتركها وطأها (قوله له) أي الزوج (قوله أجل المولى) بضم الميم وكسر اللام أي أربعة أشهر إن كان حراً وشهرين إن كان عبداً ويطلق عليه بانهضائه (قوله ولو كان) أي الزوج (قوله في المحرم) ٢٦٥ بضم ففتح مثقلا (قوله وإن

مطلقاً) غير مقيد بكون الفعل المعاق على عدمه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) يمنع (الاف) ماله وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (إن لم أحج) في هذا العام فانت طالق (وليس) الوقت الذي علق فيه (وقت سفر) معتاد الحج فلا يمنع منها لعدم تمكنه منه قبل وقته في الجواب (ناو يلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني إذ لا بقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد ابن عرفه وما له أجل عرفه سمع عيسى بن القاسم فيه من قال إن لم أحج فامرأته طالق البتة فلا ينبغي له وطؤها حتى يحج فإن قال بين وبين ذلك زمان قبل له أحرم وأخرج لأنها أن رفعت ضربه لأجل المولى أن لم يحرم ولو كان في المحرم وإن رضى بالمقام دون مسيس حج متى شاء ابن رشد ظاهر كظاهر قول ابن القاسم فيها يمنع الوطء من يوم حلفه وإن رأت أبان خروج الناس للحج وإن رفعت ضربه لأجل المولى وقال غيره فيها أن تبين ضررها قبل له أخرج وأحرم وإن كان في المحرم ومعهناه على ما قال عيسى بن دينار إذا وجد صحابة ولا فلا يؤمر بأحرام ولا يضرب له أجل إلا يلازم وروى ابن نافع لا يمنع من الوطء ولا يضرب له أجل حتى يأتي أبان خروج الحج فإن جاء ضربه قبل انقضائه سقط عنه الإيلاء وإن لم يحج طلق عليه بالإيلاء وإن لم يخرج حتى انقضى أجل الإيلاء طلق عليه عند انقضائه وإذا انقضى أجل الإيلاء قبل وقت الحج فلا يطلق عليه حتى يأتي فإن أتى وحج بر وسقط الإيلاء وإن لم يحج طلق عليه بها وإن لم يؤجل للإيلاء ولم يخرج حتى فاته الحج أجل للإيلاء وقبل له أخرج وأحرم على القول الأول وعلى القول الثاني قال ابن القاسم يطلق عليه وقال أشهب يرجع إلى الوطء قبل الرجوع إليه أبداً ويؤجل للإيلاء متى قامت به امرأته وثالثه لا يمنع الوطء حتى يحشى فوات الحج فيمنع ويؤجل للإيلاء إن قامت امرأته به وقبل أخرج فأن أسرع وحج سقط الإيلاء وإن لم يدرك طلق عليه بها إن انقضى أجلها أو عند انقضائه ورأبها لا يمنع الوطء حتى يقوته الحج فإن فاته وقامت به امرأته ضربه لأجل الإيلاء فإن خرج فلا يطلق عليه بانهضائه حتى يأتي وقت الحج فإن حج بر وسقط عنه الإيلاء وإن لم يحج طلق عليه بها وإن لم يخرج حتى انقضى أجل الإيلاء طلق عليه بها وهذا وما قبله قائم من المدونة وإن كان يوم الحاق لم يبق بينه وبين وقت الحج ما يدرك فيه فلا يمنع من الوطء ولا يدخل عليه الإيلاء في بقية ذلك العام وهو دليل قوله في السماع فإن

٣٤ من في (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) أي الزوج (قوله وإذا انقضى أجل الإيلاء قبل وقت الحج الخ) هذا على غير رواية ابن نافع (قوله حتى يأتي) أي وقت الحج (قوله بها) أي الإيلاء (قوله وعلى القول الثاني) أي الذي رواه ابن نافع (قوله وثالثه) أي الأقوال في أصل المسئلة أي قوله إن لم يحج فامرأته طالق (قوله به) أي الوطء (قوله وإن لم يدرك) أي الحج (قوله بها) أي الإيلاء (قوله أجلها) أي الإيلاء (قوله ورأبها) أي الأقوال في أصل المسئلة (قوله فإن خرج) أي رجع إلى الحج (قوله بانهضائه) أي أن أجل الإيلاء (قوله ما يدرك) أي الحج (قوله فيه) أي الزمان الباقي بينه وبين وقت الحج (قوله وهو) أي عدم منعه من الوطء (قوله دليل) أي مفهوم

(قوله ولا يمكنه حينئذ) اي حين حلقه فعل الشيء والخروج للبلاد (قوله فلا يكون) اي حلقه (قوله حتى يمكنه) اي الفعل
 او الخروج (قوله وكذا) اي حلقه على فعل شيء او خروج للبلاد لا يمكنه حينئذ في كونه لا يكون على حث حتى يمكنه (قوله فهو)
 اي فساد الطريق او غلوا الكراء (قوله فلا يوقف) اي عن وطء زوجته التي حلف بطلاقها (قوله حتى يقدم) اي فلان (قوله
 فان مات) اي فلان (قوله فيما) اي غيبته (قوله عليه) اي الخالف (قوله ولو حضر) اي فلان من غيبته (قوله مقامه) بضم
 الميم (قوله بما يمكنه اي الخالف الخ) تصوير لطول اقامته (قوله فلم يفعل) اي الخالف (قوله حتى مات) اي فلان (قوله حث)
 اي الخالف (قوله ما آلهما) بمداهما (قوله وجهه) اي التحيز (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله حله) اي توله ان لم اطلقك
 بعد شهر مثلاً فان طالق ٢٦٦ (قوله مصرح) بفتح الراء مثلاً (قوله الاول) اي الحيلولة (قوله الثاني) اي

الانتظار (قوله المستثنى منه)
 اي الانتظار (قوله في هذه)
 اي الاربع (قوله صريحاً)
 اي في كلام المصنف (قوله
 الى بيانه) اي المستثنى (قوله
 فلورقن) اي المصنف (قوله
 اذ لا بد منها) اي البتة (قوله
 بانه) اي التحيز في ان لم
 طلقك رأس الشهر البتة
 فان طالق رأس الشهر
 البتة والا لآن (قوله هذه)
 اي ان لم اطلقك رأس
 الشهر البتة فان طالق
 رأس الشهر البتة (قوله
 وانما هو) اي التحيز (قوله
 فيما) اي تعليق البتة رأس
 الشهر على عدمها فيه (قوله
 على المسئلة التي قبلها) اي
 ان لم اطلقك فان طالق
 (قوله هذا) اي التخرج
 بالقياس (قوله وبينهما) اي
 ان لم اطلقك فان طالق
 وان لم اطلقك رأس الشهر

لم يصح من عامه وعليه من الزمان ما يصح في مثله ثم قال ابن عرفة الصقلي عن محمد بن حبيب عن
 فعل شيء او الخروج للبلاد ولا يمكنه حينئذ فلا يكون على حث حتى يمكنه وكذا ان لم يكن
 لخروج وقت ومنعه فساد طريق او غلاء كراء فهو عذر وكذا حلقه لم يكمن فلانا الغائب
 فلا يوقف حتى يقدم ولو طالت غيبته فان مات فيها فلا شيء عليه ولو حضر وطال مقامه بما يمكنه
 الفعل فيه فلم يفعل حتى مات فلان حث واستثنى من قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها اي
 وينتظر فقال (الا) قوله (ان لم اطلقك) فان طالق حال كونه (مطلقاً) بكسر اللام اي غير
 مقيد له باجل فينجز عليه الطلاق لان ما آلهما لطلاق على كل حال سواء برأ وحث (او) مقيداً
 تعليقه (الى اجل) كقوله ان لم اطلقك بعد شهر فان طالق فينجز عليه حينئذ هذا مذهب
 المدونة ابن رشد وجهه انه حمله على التججيل والقووف مكانه قال ان لم اطلقك فان طالق الا ان
 ابن عاشر لما تضمن قوله منع منها حكيمين احدهما مصرح به وهو الحيلولة والاخر لازم وهو
 عدم التحيز استثنى من ذلك باعتبار الحكم الاول قوله الا ان لم احبها الخ وباعتبار الحكم
 الثاني قوله الا ان لم اطلقك الخ المسائل الاربعة وما لم يكن المستثنى منه في هذه صريحاً احتاج
 الى بيانه بقوله فينجز فلورقن الا الثانية بو او عطف لكان اصنع (او) اي والا قوله (ان لم اطلقك
 رأس) اي آخر (الشهر البتة فان طالق رأس الشهر البتة) فتعجز عليه البتة وقت تعليقه
 لانها واقعة آخر بايقاعه وبجنته فلا بد منها (او) اي والا ان قال ان لم اطلقك رأسه البتة
 فان طالق (الا لآن) ألبتة (فينجز) الطلاق البتة اذ لا بد منها ما بايقاعه وحسنه قاله ابن
 شاس وابن الحاجب وصرح في التوضيح بانه المشهور وظاهر كلام الجواهر ان هذه لبس فيها
 نص بالتحيز وانما هو مخرج فيها بالقياس على المسئلة التي قبلها واعترف في التوضيح بهذا
 وبينهم ما فرق لان الاولى بحمل فيها الطلاق لانه لا بد منه وهذه له الخروج فيها من عهد العيين
 بالمصالحة مع ان الاولى منصوصة في المدونة ففيها وان قال ان لم اطلقك فان طالق لزمه مكانه
 طلاقه وقال غيره لا يلزمه الطلاق الا ان ترفعه الى السلطان او توقفه ١٥ وجرم النخعي بعدم
 التحيز في الحلف بالبتة قائلاً قال محمد بن الحسن ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة ١٥ وهو

البتة فان طالق رأس الشهر البتة (قوله لان الاولى) بضم الهجزي اي ان لم اطلقك فان طالق (قوله بحمل) بضم
 فكسر مثلاً (قوله لانه) اي الطلاق (قوله منه) اي الطلاق (قوله وهذه) اي ان طالق رأس الشهر البتة ان لم اطلقك رأس
 البتة (قوله العيين) اي تعليق الطلاق (قوله بالمصالحة) اي المخالعة قبل رأس الشهر وتر كها حتى يأتي رأس الشهر فلا يتأني
 تطليقها ولا تحميشه ليعينونها (قوله مع ان الاولى) بضم الهجزي ان لم اطلقك فان طالق (قوله لزمه) اي الزوج (قوله
 غيره) اي ابن القاسم (قوله في الحلف بالبتة) ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فان طالق رأسه البتة (قوله قائلاً) اي النخعي (قوله
 يصالح) اي يتجالح (قوله واحدة) اي طلاقه الخ (قوله وهو) اي عدم التحيز

(قوله وهو) أي الزوج (قوله ونفسه) أي ابن عرفة (قوله ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا) بان قال ان لم اطلقك قبل الهلال ثلاثا فانت طالق ثلاثا (قوله الطلاقين) أي المعلق والمعلق عليه (قوله له) أي الزوج (قوله ان يصالح) أي يخالف زوجته التي حلف بطلاقها ثلاثا على عدم طليقها ثلاثا (قوله واحدة) أي طلاقه الخ (قوله هذه) أي انت طالق الى شهر ثم قال انت طالق الا ان الطلاق التي الى شهر لم يلزمه الا طلاقه (قوله ووقف) أي توقف محمد (قوله عما قبلها) أي حلفه بالثلاث ان لم يطلقها ثلاثا قبل الهلال (قوله وراها) أي محمد (قوله وقال) ٢٦٧ (قوله رأيت) أي محمد (قوله رأيت) أي

أخبرني (قوله انجمل) بضم
التاء وفتح الجيم مثقلا أي
البتة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وهو) أي
الزوج (قوله بعدها) أي
السنة (قوله الى الاجل)
أي قربه (قوله ظاهره) أي
قول محمد رأيت ان قال
انت طالق البتة الخ (قوله
وكذلك ان لم اطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق
البتة) مفعول قول المضاف
افاعله (قوله يقتضي ان
فيها) أي ان لم اطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق
البتة الخ خبر قول (قوله
وكذا) أي فعل ابن الحاجب
مفعول فعل (قوله على
هذا) أي وقوعه بعد مضي
زمنه (قوله له) أي الزوج
(قوله وطؤها) أي الزوجة
التي علق طلاقها اليوم
على كلام فلان غدا قبل
كلام فلان (قوله وعلى
هذا) أي الاصل وهو
لزوم الطلاق به مضي زمنه

واضح اذ لا وجه للتميز وهو يحد بحرف ج بالمالحة ولم يعرف ابن عرفة القول بالتميز فضلا عن
كونه مشهورا ونصته اللغوي ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا لم يجعل احد
الطلاقين قال محمد لان له ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة الشيخ زوي محمد في أنت
طالق الخ شهر ثم قال انت طالق الا ان الطلاق التي الى شهر لم يلزمه الا طلاقه محمد هذه جملة
ووقف عما قبلها وراها ايما لا يجب فيه اطلاق وقال رأيت ان قال انت طالق البتة ان لم
اطلقك الى سنة البتة انجمل عليه وهو يقدر على ان يصالح قبل السنة ويتزوجها بعد هذا فيسلم
من البتة ولا احرم عليه وطأها الى الاجل كقوله انت طالق البتة لاعتقن جاريقي الى سنة
لا يحرم عليه وطؤها قلت ظاهره الاتفاق على عدم التعجيل في تعليق البتة على عدمها وقول
ابن الحاجب بعد ذكره القول بالتعجيل في انت طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قول بالتعجيل ~~وكذا~~ فعل ابن بشير (ويقع)
الطلاق المعلق بصيغة الحنث المقيد بقوله الا ان اذ لم يطلقها رأس الشهر البتة (ولو مضى
زمنه) واوله لعل ولو مؤكدة في قوله ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا ان البتة
واستظهر على هذا بالقياس فقال (كطالق اليوم ان كنت فلانا غدا) قال ابو محمد اصل مالك
رضي الله تعالى عنه يلزمه الطلاق اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق باليوم وجه وفي العتبية
في انت طالق اليوم ان دخل فلان الحمام غدا لم يكن طلاقا الا ان يدخل فلان الحمام غدا وله
وطؤها فله عيبا على هذا يلزمه البتة ولو مضى زمنها فسد قول ابن عبد السلام لا يلزم
الحالف شيء بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الا ان فله طلب تفصيل
المخوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا اجاز من الشهر فله ترك ذلك الطلب
واختيار الحنث كما لكل حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لانه عدم زمان البتة
المخوف به لانه انما التزمها في الزمن الحال الذي عاهد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح
هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال انت طالق اليوم ان كنت فلانا غدا وكلمه غدا لا شيء
عليه لان اليوم مضى وهي زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لابن القاسم في
الموازية فيمن قال لامرأه ان تزوجك فانت طالق غدا وتزوجها بعد غدا فلا شيء عليه لكن قال
ابو محمد قول ابن عبد الحكم خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلمه
غدا وايضا فالمسئلة المذكورة باثر هذه مما يرد بحث ابن عبد السلام اذ لو صح للزم فيمن قال

الذي قيده به في تعليقه (قوله هذا) أي بحث ابن عبد السلام (قوله لا شيء عليه) مفعول قول المضاف افاعله (قوله ومثله)
أي قول ابن عبد الحكم لا شيء عليه (قوله لكن قال ابو محمد الخ) استندوا له على قوله هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم
ومثله لابن القاسم لرفع ايها ما عهده (قوله اصل) أي قاعدة (قوله وان الطلاق يلزمه اذا كلمه غدا) بيان لاصل مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله فالمسئلة المذكورة باثر هذه) أي ان لم اطلقك واحدة بعد شهر الخ (قوله يرد) بفتح فضم مثقلا (قوله صح) أي
بحث ابن عبد السلام

(قوله لما ذكر) اي ابن عبد السلام (قوله بعده) أي الشهر (قوله افعله) اي الزوج من اضافة المصدر لفاعل (قوله المحلوف عليه) مقبول فعله (قوله لو كونه) اي فعل المحلوف عليه (قوله علم) بضم العين (قوله ان المتخير) بفتح الجيم بيان لما (قوله وقف) بضم فكسراى الزوج (قوله غفل) بضم فكسره (قوله عنه) أي الزوج (قوله ولا يمنعهما) أي البتة (قوله الشامل الخ) نعت غير (قوله فزوجته) اي الخالف (قوله فيقتظر) بضم الياء وفتح الطاء اي الزوج الى حصول الفعل المعلق عليه الذي لا يغلب وقوعه ويمكن عليه (قوله ولا يمنع) ٢٦٨ بضم الياء اي الخالف (قوله في منعه) أي الخالف صله كاف التشبيه

ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة ان لا يلزمه شيء لما ذكر ولكن لا يحسن الخلاف في تجبيل الواحدة اه (وان قال) الزوج (ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فان عجزها) اي الزوج الطالقة الواحدة قبل تمام الشهر (اجزأت) في بره من العجز ولا يقع عليه بعد شيء لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علم ان المتخير قد يكون قبل اجله كطالق بعد شهر فيخير الآن (والا) اي وان لم يجعلها واقفا (قبلها ما جعلتها) اي الواحدة الآن (والا) اي وان لم يجعلها (بات) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يطلقها واحدة طالقت البتة ولا يمنعهما مضي زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته او عتيق امته (على فعل غيره) اي الزوج الشامل للزوجة وغيرها (ففي) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بان قال ان فعل فلان كذا فزوجته طالق (فك) حلفه على فعل (نفسه) في جميع ما تقدم فيقتظر ولا يمنع من بيع امته التي حلف بعتها ولا من وطء زوجته التي حلف بطلاقها واما البر المؤقت كان لم يفعل فلان كذا في هذا الشهر فانت طالق او مرة فيمنع من بيع الامه لا من وطئها او الزوجة (وهل كذلك) اي الحلف على فعل نفسه الحلف على فعل غيره (في) صيغة (الحث) المطلق في منعه من وطء زوجته وضرب اجل الايلاء ورفعته (اولا) يكون تحلفه على فعل نفسه فلا (يضرب) بضم التحيته وفتح الراء له اي الخالف (اجل الايلاء و) (الكن) (يتلوم) بضم ففتح مثقلا اي يستوفى (له) بقدر ما يراه الحاكم انه اراده بيمينه ثم بحث في الجواب (قولان) لابن القاسم رجح الثاني البنائي ظاهرا المصنف أن القولين لا يفرقان الا في ضرب الاجل وعدمه وهو كذلك لمنعه من وطئها عليهما المعلق على ضرب الاجل وظاهرا وما على التلوم فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدونة بمنعه من وطئها معه ونصها في الخط ابن عرفة والمعلق على عدم فعل غير الخالف في كونه كعدم فعله او التلوم له بقدر ما يرى انه اراده ثالثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان وان لم يحجج فالقول وان حلف على حاضر كقوله ان لم تهب لي دينار او ان لم تقضي حقى فالثاني ثم قال وعلى الثاني في منعه الوطء ثالثها ان كان ليمينه سبب وقتا اراده قول ابن القاسم واشهب وعليه قال اللخمي في وقوع الطلاق بمضي الوقت الذي يرى أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضي قدر ما كان السلطان يتلوم له وقع حنثه فان ماتت بعده فلا يرثها وان ماتت ورثته ما لم يقر في الحاكم وقال الاخوان لا يقع ولو طال الا بالحكم والقياس الاول ولا ميراث بينهما (وان اقر) الزوج (بفعل) بان قال تزوجت وتسريت او شهدت عليه به بينة (ثم) كذب نفسه في اقراره او البينة التي

(قوله وضرب) عطف على منع (قوله بحث) بضم ففتح مثقلا اي يحكم بحنثه يلزمه الطلاق (قوله رجح) بضم فكسره مثقلا (قوله وعدمه) اي الضرب (قوله عليهما) اي القولين (قوله من المدونة) بيان لكتاب العتق (قوله بمنعه) اي الزوج صله صرح (قوله معه) أي التلوم (قوله في الخط) خبر نصها (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لمحدوف اي الطلاق (قوله في كونه) اي المعلق على عدم فعل غيره خبر محذوف اي اقوال والجله خبر المعلق (قوله كعدم فعله) اي كالحاق على عدم فعل الخالف في منعه من وطئها وضرب اجل الايلاء (قوله او التلوم له) اي الزوج عطف على كون (قوله يرى) اي الحاكم (قوله انه) اي الزوج (قوله اراده) اي الزوج بحلفه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله في كونه) اي فلان (قوله فالقول) اي ضرب الاجل (قوله

فالثاني) اي التلوم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) اي التلوم (قوله في منعه الوطء) اي شهدت (قوله اراده) اي الخالف بحلفه (قوله وعليه) اي الثاني (قوله بعده) أي مضي التلوم (قوله لا يقع) اي الطلاق (قوله الاول) اي وقوع الطلاق بمضي (قوله ولا ميراث بينهما) اي بعدم مضيه (قوله به) اي الفعل (قوله او البينة) عطف على نفسه

(قوله نجيز) بضم فكسر مثقلا (اي الطلاق الذي حلف به (قوله ان رفع) بضم فكسر للحاكم شرط في اليمين (قوله وفيها) اي المدقنة (قوله ولا يحنث) بضم ففتح مثقلا (قوله ولو اقر بعد يمينه) اي على تركه فعل كذا (قوله انه فعله) اي الفعل الذي حلف على تركه صلا اقر (قوله كاذبا) اي في اقراره بقوله (قوله بالقضاء) تنازع فيه يتقعر ولزم (قوله فيه) اي رسم الدور من السماع المذكور (قوله ينكره) واجمع لحق وفعل بحذفه من احدهما للدلالة (قوله ردين) ٢٦٩ بضم فكسر مثقلا (قوله ذلك) اي

حلفه على كذبهم (قوله منها) اي المدقنة (قوله منها) اي المسئلة (قوله بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه) اي اليمين وذكراها باعتبار عنوان الحلف اي وبين ان يتقدم الفعل المناقض لليمين عليها (قوله هو) اي الفرق (قوله حكمه) اي اليمين (قوله يصدق) بضم ففتح مثقلا (قوله في ابطاله) اي اليمين (قوله يتكذب ذلك) اي الذي حلفه على تكذيب البينة او الاقرار (قوله حكم) فاعل يثبت (قوله اذ لم يقصد الحالف) اي باليمين عليه لم يثبت لليمين حكم (قوله الى الذي ايجاب صلا يقصد (قوله حكم الطلاق) اضافته للبيان (قوله الاصل) اي القاعدة (قوله ما بعده) اي الحلف من اقرار او يمينه (قوله فكان) اي ما بعد الحلف (قوله اقرار بالحنث) اي اوشهاد به (قوله وان تأخر) اي الحلف (قوله كان) اي الحالف (قوله ظاهره) اي قوله

شهدت عليه و (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق) بضم فكسر مثقلا (يمين) بالفتح الى انه كذب في اقراره وان المينة زورت عليه ولا شيء عليه وان نكل لحجز عليه ان رفع وان استفتى صدق باليمين ابن عرفة وفيها من اقر بفعل كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بيمينه ولا يحنث ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتقعره ولزمه الطلاق بالقضاء قلت مثله في رسم الدور والزارع من سماع يحيى من كتاب النكاح وفيه من شهد عليه قوم بحق او فعل شيء ينكره حلف بعد شهادتهم بالطلاق انهم شهدوا عليه بزور حلف انهم كاذبون ودين فان اقر بعد ذلك بتصدقهم او شهد آخرون بصدق شهادته الا في حنث في يمينه وكذا لو حلف بالطلاق ان كان لقولان عليه كذا أو كذا وان كان كلهم فلانا اليوم فشهد عليه عدول بالحق او بالكلام فقد حنث ابن رشد اصل هذه المسئلة في الايمان بالطلاق منها او تكررت في سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات ولا خلاف في شيء منها والفرق بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه هو ان اليمين اذا تقدم فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق في ابطاله واذا تقدم الفعل بينة او اقرار لم يثبت لليمين تكذيب ذلك حكم اذ لم يقصد الحالف الى ايجاب حكم الطلاق الذي حكم به على نفسه انما قصد تحقيق نفي ذلك الفعل قلت الاصل ان تاتي المتنافيين ناسخا وله ما فيها فيه النسخ ورافعه الى غيره فان تقدم الحالف كان ما بعده رافعا للدلول ما حلف عليه فكان اقرارا بالحنث وان تأخر كان رافعا ما قبله فلا حنث للحنث في الموازية ان قيل له فلان وفلان يشهدان عليك بكذا الحلف بالطلاق لا شيء عنده من ذلك ثم شهدا عليه لم يحنث وقال مالك رضى الله تعالى عنه من شهد عليه شاهداً بريح خمر حلف بالطلاق ما شرب خمر اصددين في يمينه ولا تطلق عليه قلت ظاهره دون يمين ولا ينقض فرع الموازية ما ذكرناه من الفرق لان حلفه فيه في حكم المتأخر عن الشهادة لانه اتى به رد اليمين اخبر بها (بخلاف اقراره) اي الزوج بفعله ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم اقر انه فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن اقراره بفعله واكذب نفسه فيه فلا يتقعره (فينجز) عليه الطلاق لاقراره بالحنث في اليمين بعد انقضاءها عليه والقرانه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها وتقدم قولها ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتقعره ولزمه الطلاق بالقضاء (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم اقر بفعله ثم رجع عن اقراره واكذب نفسه فيه فلا يتمكنه زوجته (من استقامت) اي ان سمعت اقراره (بجوشه في اليمين ولم تشهد عليه بيمينه (وبانت) منه واو الحال اي والحال ان الطلاق بائن ولو دون الثلاث فان كان رجعا فليس عليه اصابته لاحتمال انه ارتجعه او يندب لها منعه حتى يشهد عليه اقوله واصابت من منعت له فلو سمعت بينة اقراره بنجيز عليه وظاهر قوله سمعت ان لها تمكنه

دين في يمينه (قوله دون يمين) اي بالله تعالى على انه لم يحلف بالطلاق كاذبا (قوله من الفرق) بيان لما (قوله فيه) اي فرع الموازية (قوله به) اي الحلف (قوله لها) اي الشهادة (قوله به) اي الاقرار بالحنث (قوله فان كان رجعا) مقهور وبانت (قوله منعه) اي من استقامت بها (قوله عليه) اي ارتجعا (قوله لقوله) اي المصنف في باب الرجعة (قوله منعت) اي مطلقا رجعا ثم ارتجعا ولم يشهد عليه من استقامت بها (قوله له) اي الاشهاد على ارتجعا (قوله بنجيز) بضم فكسر مثقلا (اي الطلاق الذي اقر بيمينه فيه

(قوله به) اى اقراره بجنثه (قوله فسماعها) اى الزوجة اقراره بجنثه (قوله شهدتها) اى البيعة عليه بجنثه وهو يكذبها
 (قوله فيه) اى اقراره بجنثه (قوله به) اى قتله (قوله وعدم جواز) اى قتلها له عطف عليه (قوله والا) اى وان لم تثبت محاورتها
 (قوله به) اى الزوج (قوله بجواز) اى قتلها له (قوله اذهو) اى جواز (قوله قال) اى ابن محرز (قوله لانه) اى الزوج (قوله
 فيخص المعنى مدافعة) تقرير على قول ابن محرز لا سبيل الى قتله الخ (قوله وهو) اى حمل المعنى على مدافعة ونفى قصد قتله
 ابتداء (قوله القرض) بفتح ٢٧٠ الفاء وسكون الراء (قوله فيها) اى المدونة (قوله على اقراره) اى الزوج

اذا شهدت عليه بجنثه ولم تسمعه هي لاحتمال كذبها عليه لصوعه وفسخها اقوى من
 شهدتها ويحتمل ان يقال لا تمكنه ايضا بالاولى من سماعها اقراره لاحتمال كذب فيه
 (ولا تزني) اى الزوجة اى سمعت اقرار زوجها بجنثه بطلاق بائن ثم رجع عنه واكذب نفسه
 فيه (الاكرها) اى مكرهه في تمكينها وتزنيها (ولنفقته منه) وجوبها اذا سمعت اقراره ولا يبينة
 لها (وفي جواز قتلها) اى الزوجة (له) اى زوجها الذى ابانها بالبينة (عند محاورتها) على
 وطئها ولو غير محصن اذا علمت وظنت انه لا يندفع الابه لانه كالمائل الذى لا يندفع الابه
 وعدم جواز ظاهره ولو كان لا يندفع الابه ولو امنت قتلها فيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت
 قتلها ولا تقتل به ان قتلته اذ اثبت محاورتها والاقنات به ولو على القول بجواز اذ هو حكم فيما
 بينها وبين الله تعالى لا يتا في القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الاول الحمد والثاني لا يضمنون
 وصوبه ابن محرز قال لا سبيل الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجهه وبعده صار حدا
 على الامام اقامته احدا بابا فيخص المعنى مدافعة وان ادت الى قتله لا قصد قتله ابتداء وهو
 خلاف القرض ابن عرفه فيها ان لم تشهد ببينة على اقراره بعد اليمين وعلم انه كذب فيه حل له المقام
 معها بينه وبين الله تعالى ولا يسع امره انه المقام معه ان سمعت اقراره بهذا الا لا تجب بيينة
 ولا سلطانها فهي كمن طلقت ثلاثا ولا يبينة لها قال فيها مالك رضى الله تعالى عنه لا تزني له ولا يرى
 شعرها ولا وجهها ان قدرت ولا يأتياها الا كراهة ولا تنفقهام مدافعة ولا يمين الا بشاهد ابن
 عبد السلام عبارة ولا يأتياها الا وهي مكرهه احسن من عبارة الا كراهة اذ لا تنفقهام كراهة
 اتيانهما انما ينفعها كونها مكرهه ابن محرز انما منعه من رؤية وجهها قصد اللذة كالاجنبى
 لا تغير اللذة اذ وجه المرأة عند مالك رضى الله تعالى عنه وغيره ليس عورة وقد قال في الظهار وقد
 يرى غيره وجهها بمحمد واتفق منه بما قدرت ولو بشعر رأسها وقتله ان خفى لها كغاصب المال
 اراد العادى عليه والمحارب وقال يضمنون لا يحل لها قتله ولا قتل نفسها اكثر ما عليها الامتناع
 ولا يأتياها الا مكرهه ابن محرز هذا الصواب ابن بشير اختلف هل يباح لها قتله ان امكنها وخفى
 لها فقبل لها ذلك وراى من باب تغيير المنكر وقبل لا وراى من باب اقامة الحدود ويحتمل
 تخييرهما على اللالاف في تغيير المنكر هل يقتصر الى اذن ام لا وقاس محمد قتله على المحارب
 وانكره ابن محرز بان من طلب المحارب اخذ ماله مخير في التسليم والمحاربة والمراة لا يجوز لها
 التسليم ولا سبيل لها الى القتل لانه قبل وطئها لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا واحدا
 ليس لها اقامته والجواب انه من تغيير المنكر بعد اقامته فان لم يندفع الا بقتله قتله قلب تقرير

اى قتله (قوله وخفى) اى قتله عن الناس (قوله ذلك) اى قتله (قوله
 قوله ان امكنها) اى قتله (قوله وخفى) اى قتله عن الناس (قوله ذلك) اى قتله (قوله
 وراى) اى القاتل يجوز له قتله (قوله لا) اى لا يجوز له قتله (قوله وراى) اى مائع قتله قتله (قوله تخييرهما) اى القولين (قوله
 اذن) اى من الامام (قوله وانكره) اى قياس محمد قتله على قتل المحارب (قوله لانه) اى المطلق (قوله وبعده) اى وطئها (قوله
 صار) اى قتله (قوله لانه) اى قتله

(قوله بنت الخ) خبر تقرير (قوله وفي جهادها) اي المدونة الخ شاهد لما قبله (قوله يريدون) اي النازلون (قوله اموالهم) اي
 الاخرين المنزول بهم (قوله ناشدوهم) اي المنزول بهم النازلين (قوله فان ابوا) بفتح الواو (قوله الموعدة اي النازلون ترك المنزول بهم
 والانصراف بلا اذى (قوله فالسيف) اي يقاتل به المنزول بهم النازلين (قوله وجوبا) بيان لنوع الامر (قوله ولكن لا يقضى
 به) اي الفراق ان امتنع الزوج منه استدراك على الوجوب لرفع ٢٧١ اي امه القضاء به (قوله الاول)

اي الوجوب (قوله عنه)

اي القاموس (قوله انه)

اي صاحب القاموس (قوله

وهذا) اي قول عجماني

القاموس بغض لغة ودئية

(قوله بالضم) اي للموعدة

(قوله بالكسر) اي للموعدة

(قوله شدته) اي البغض

(قوله ككرم) اي في ضم

العين (قوله ونصر) اي في

فتحها (قوله وفرح) اي في

كسرها (قوله نعم) بفتح

فكسر (قوله عدولك) فاعل

بغض (قوله الشيء) فاعل

بغض (قوله فهو) اي الشيء

(قوله مبغض) بضم فكسر

فتح (قوله البغض) اي

بضم الموعدة (قوله بغضته)

اي محققا متهديا بنفسه

(قوله ابغض) اي وبغض

بالتضعيف (قوله الاول)

اي تأويل الاطلاق (قوله

فيها) اي التصديق وعدمه

(قوله اجابها) اي الزوجة

(قوله بالموافقة) اي للزوج

فيما يقتضي حنثه (قوله ولم

يوجب) اي ابن القاسم

(قوله فقال) اي ابن القاسم

(قوله يومر) اي الزوج

بطلاقها (قوله به) اي طلاقها تنازع فيه يومر ويقضى

(قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم

(قوله قال) اي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) اي المستأمنين (قوله تنكديها) اي معرفة كذبهم المتعلقة بامر قلبي (قوله

وهذه المسئلة) اي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) اي تنكديها

ابن محرز بان المغصوب بخير بخلاف المرأة ينتج كون القياس احرى في القتل والاصواب ان
 امنت من قتل نفسها ان قتلته او حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليه اقتله
 لا باحتته وان لم تأمن قتل نفسها في مدافعة ما اقتل او بعده فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا
 يحاول فعل ذلك بغيره وفي جهادها ان نزل قوم باخرين يريدون اموالهم وانفسهم وحردهم
 ناشدوهم الله فان ابوا فالسيف (واصر) بضم فكسر الزوج وجوبا قاله الشيخ سالم وقال دندا
 ولكن لا يقضى به على الاول كما في المدونة فان لم يطلق عصي بترك الواجب وبقيت عصمته غير
 منحلة (بالفراق) بانشاء الطلاق في تعليقه على امر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله
 أنت طالق (ان كنت تحبيني او تبغضيني) بضم التاء القوية من ابغض قاله توابو الحسن
 وقوه في القاموس مع زيادة ان تبغض بفتح التاء القوية لغة رديئة وفي عجم عنه انه قال ابغضه
 لغة رديئة وهذا هو نص القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء
 شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضه فهو بغيض ويقال بغض جلدك كتمس جلدك وثم
 الله بك عينا وبغض عدولك عينا وابغضه وبغضني بالضم اي ضم الغين مع فتح التاء لغة رديئة اه
 فليس قوله لغة رديئة راجعا لقوله وابغضه وبغضني معا بل لقوله وبغضني فقط والاقوال لغتان
 واما قوله وابغضه فهو عطف على بغض جلدك اي ويقال ابغضه ويدل على هذا قول المصباح
 بغض الشيء بالضم بغاضه فهو بغيض وابغضته ابغاضا فهو مبغض والاسم البغض قالوا
 ولا يقال بغضته بغير الف اه فاذا ان اللازم بغض بالضم والمتعدي ابغض وانه لا يقال تبغضني
 بفتح التاء وضم الغين اي في الفصحى فلا ينافي انها لغة رديئة كما في القاموس ذكره شيخنا على
 الشهرسي افاده عب (وهل) الامر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد
 باجابتها لا يقتضي الحنث فلا يجبر سوا اجابته بما يقتضي به او حنثه او سكنت (او) الامر
 بلا جبر في كل حال (الا ان تجيب) الزوجة (بما يقتضي الحنث فينجز) عليه الطلاق جبرا
 وفي بعض النسخ فيجبر في الجواب (تأويلان) نقلهما عياض عن بعضهم (وفيها) اي المدونة
 (ما يدل لهما) اي التأويلين والمذهب الاول وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق
 فقالت دخلت فان صدقها جبر على فراقها وان كذب امر به بلا جبر وسوا انهم ما رجعت عن
 قوله او لم ترجع قال في المدونة وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت قد دخلت
 فكذبها ثم قالت كنت كاذبة ولم تقل فانه يومر بالفراق ولا يقضى عليه به اه ابو الحسن انظر
 اجابته بالموافقة ولم يوجب طلاقها فقال يومر ولا يقضى عليه به وقال فيما تقدم فيمن قال
 لزوجته ان كنت تحبيني فراقى فانت طالق فقالت انا احبه قال فليدارفها وظهر بالقضاء فيقول
 ان يكون الفرق بينهما ان مسئلة المحبة لا يتوصل فيها الى تنكديها وهذه المسئلة يتوصل فيها

بطلاقها (قوله به) اي طلاقها تنازع فيه يومر ويقضى (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم
 (قوله قال) اي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) اي المستأمنين (قوله تنكديها) اي معرفة كذبهم المتعلقة بامر قلبي (قوله
 وهذه المسئلة) اي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) اي تنكديها

(قوله الشيخ) أي أبو الحسن إذ عاده التعبير عن نفسه بهذا (قوله وقد ذكر) أي أبو الحسن (قوله إن المؤول) بفتح الواو أي بالاطلاق والتقييد (قوله فليبارقها) أي يحتمل بالجر وبدونه (قوله الحلة) أي يبارقها (قوله مع انه) أي الجبر (قوله منه) أي فليبارقها (قوله لا تحل له) أي قبل زوج غيره (قوله في الاجبار) أي وعده بيان للاصل (قوله

٢٧٢

وحنثه) أي معه (قوله من المدونة) بيان لكتاب الإيمان (قوله لم) أي بأي شيء صلة (قوله بطلاق الخ) بدل (قوله وحكي) أي ابن رشد (قوله والا) أي وان كان شك ليس لسبب قام عنده (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله إن هذا) أي الحنف (قوله إن زوجته) نطاق (قوله فأت) قوله انه) أي تطليقها (قوله وانه) أي الزوج (قوله الزوج) تنبيه لما تبين فاعل يؤمر (قوله بالفرق) صلة يؤمر (قوله فيشمل شك الخ) تقرير على أي هل حصل منه ما يوجب الطلاق أم لا (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله تحريجه) أي التخصي من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب فاعله (قوله الوجوب) أي للفرق على وجوب الوضوء (قوله الفرق) أي بين الوضوء والطلاق (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله من الفرق) بيان لما (قوله وذلك) أي وجه الاحسن

الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم يرد لغيره اه وقد ذكر في مسألة المحبة ان المؤول هو قولها فليبارقها وان الدال للحلة على عدم الجبر هو كلامها في مسألة دخول الدار والدال للحلة على الجبر مع انه المتبادر منه هو قولها فحين شك كم طلق لا تحل له ولا سبيل له اليها فظاهر الجبر عياض وهذا كله اصل مختلف فيه في الاجبار في الطلاق المشكوك فيه انظر ابا الحسن افاده البنائي (و) امر (ب) تنقيذ (الإيمان المشكوك) في حلفه بها وحنثه (فيها) أشار به لقوله في كتاب الإيمان من المدونة وعن لم يدر بم حلف طلاقا وبعثاقا وعشى أو بصداقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بنات ماله ويعش الى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله غ وشعوه اق واستحسنه ح وهو الاصل بكلام المصنف وقولها يؤمر بذلك الخ ابن ناجي فهمه شيخنا ابو مهدي على اللزوم وجوب او انما اراد في القضاء وفهمه شيخنا البرزلي على الاستحباب والاقل هو الصواب لقريظة قولها من غير قضاء وهذه طريقة ابن رشد عزاه لابن القاسم في المدونة وسكن الاتفاق عليها ان كان شك لسبب قام عنده الا فلا يؤمر ونقله ابن شاس وابن عرفة وطريقة أبي عمران وابن الحاجب ان المشهور الحنف ابن تونس ذكر عن أبي عمران ان هذا يؤخذ من المدونة فقد قالت في الذي حلف بطلاق زوجته ان كلم فلا نائم شك بعد ذلك فلم يدر اكلمه ام لا ان زوجته تطلق عليه فظاهر هذا انه على الجبر وطريقة أبي محمد والشمسي ان المشهور عدم الحنف وانه لا يؤمر بالفرق بقضاء ولا قتياد كرا طرق الثلاثة في التوضيح افاده البنائي (ولا يؤمر) بضم التحتية وفتح الميم الزوج بالفرق (ان شك) الزوج ولم يدر جواب (هل طلق) زوجته أي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (ام لا) فيشمل شك هل قال انت طالق ام لا وشك هل حلف وحنث ام لا وشك بعد حلفه هل حنث ام لا وسواء حلف على فعل غيره او نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفرق في كل حال (الا ان يستند) الزوج في شكه لشيء يدل على فعل المخوف عليه (وهو) أي الزوج واوه للعال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرويه شخص) حال كونه (داخلا) داره مثلا (شك) الخالف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخوف عليه) ان لا يدخل او غيره وغاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفرق (وهل يجبر) الزوج على الفرق ان اباه ويخبر عايمه الطلاق ولا يجبر عايمه (تأويلان) واحد تنزيه سالم الخاطر من الوسوس أي مستسكح الشك فلا يؤمر بالفرق اتفاقا بين عرفة والشمسي اختلف اذا شك هل طلق ام لا فعلى وجوب وضوء من ايقن بالوضوء وشك في الحدث تحرم عليه هنا وعلى استحباب وضوءه يستحب فراقه وفي تخريجه الوجوب نظر لان الوضوء يسر من الطلاق ولا ر اسباب تنقض الوضوء متكررة غالبا بخلاف اسباب الطلاق ولما سكي ابن عبد السلام الفرق بمشقة الطلاق دون الوضوء قال ما أشار اليه في المدونة من الفرق واحسن ذلك انه جعل الشك في الحدث من الشك في الشرط والشك فيه شك في شروطه وما مانع من الدخول في الصلاة والشك في الطلاق شك في حصول المانع من استحباب العصة والشك في المانع لا يوجب

التوقف

(قوله فيه) أي الشرط (قوله ود) أي الشك في الشرط (قوله من) استصحاب صلة المانع

(قوله والنكتة) أي الموجبة للفرق بين الشك في الشرط والشك في المانع (قوله مطروح) أي لأنه حادث والاصل عدمه (قوله وذا) أي طرح الشك (قوله يمنع الاقدام على المشروط) لأن الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه (قوله لا) أي طرح المانع (قوله للتأدي) أي في الشيء (قوله مطلقا) أي سواء تعلق بشرط او مانع (قوله يؤيده) أي لغو الشك مطلقا (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله اعتباره) أي الشك في مسألة الوضوء (قوله بالاحتياط) صلة توجيهه (قوله حادث) أي مال المصنف (قوله للاستناد) صلة تثمیل (قوله بقوله) أي ابن الحاجب (قوله لقول ابن عبد السلام) علة حادث (قوله في مثاله) أي ابن الحاجب (قوله به) أي بسببه (قوله وفي تنظيره) أي ابن عبد السلام (قوله ٢٧٣) ما قاله ابن شاس وابن الحاجب

(قوله وهو) أي ما قاله
(قوله لقولها) أي المدونة
(قوله تشيها) مفعول
مطلق مبين لنوع قولها
(قوله وكذا ان حلف)
بطلاق ولم يذراحت أم لا
أمر بالفراق (مفعول قوله
المضاف لقوله وقوله)
أي ابن عبد السلام (قوله
لا يرد) بضم الراء مثقلا
وكسرهما مخففا (قوله
عليهما) أي ابن شاس وابن
الحاجب (قوله ذلك) أي
ان وجود اليقين مستلزم
الشك في الحنف (قوله ابن
رشد) خبر الذي (قوله
ولعلمها) أي ابن شاس
وابن الحاجب (قوله فيه)
أي من حلف ان لا يدخل
زيد داره الخ (قوله بذلك)
أي انه لا يؤمر فيه بطلاق
أي بل يقولان يؤمر فيه
بالطلاق (قوله احثت ام
لا) أي أمر بالفراق (قوله

التوقف بوجه والنكتة ان المشكوك فيه مطروح فالشك في الشرط يوجب طرحه وذا يمنع
الاقدام على المشروط والشك في المانع يوجب طرحه وهذا وجب للتأدي قلت من تأمل
وانصف علم ان الشك لغو مطلقا ويؤيده قوله النكتة الخ والمشكوك فيه في مسألة الوضوء انما
هو الحادث لا الوضوء فيجب طرحه اه وتقدم توجيه اعتباره بالاحتياط لا عظم اركان الاسلام
بعد الشهادة مع خفة الوضوء ذكر رأينا باب نقضه والله أعلم طئي حادث عن تثمیل ابن الحاجب
تبعه لابن شاس للاستناد بقوله فان استندمكن حلف ثم شك في الحنف وهو سالم الخطا طرحت
على المشهور لقول ابن عبد السلام وفي مثاله نظروا وليس مراد العلماء بالاستناد هذا المعنى لانه
لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لان من حلف بالطلاق أن لا يدخل زيد داره ثم شك هل
دخلها زيد ام لا فهذا من الشك الذي لا يؤمر به بطلاق وان رأى انسانا قد دخل تلك الدار
وشبهه بزيد ثم غاب ذلك الانسان بحيث يتعذر عليه تحققة هل هو المخوف عليه أم لا فقصه
الخلاص بين أبي حمزة وأبي محمد وفي تنظيره نظروا بالصواب ما قاله وهو الموافق لقولها تشيها
في الفراق من غير قضاء وكذا ان حلف بطلاق ولم يذراحت أم لا أمر بالفراق وان كان
ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لا يرد عليهما اذ لم يقولوا ذلك
واغما قالوا اليقين اصل لاستناد الشك وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق الخ لا يرد ايضا
لان هذا الذي قال لا يؤمر فيه بالطلاق ابن رشد ولعلمها لا يقولان فيه بذلك اخذنا به عموم
قولها ثم لم يذراحت ام لا وقولها المتقدمة وكل عين بالطلاق أو غيره الخ ولئن سلم ما قاله ابن رشد
وكلاهما في الحلف على فعل نفسه ولا يلزم من الغناء الشك في اليقين على فعل الغير الغاؤه
فيه على فعل النفس وقد فرق ابن رشد بينهما وان كان ابن عرفة عارض بين كلاميه فتأمل
منصفا البني في فيه نظروا الظاهر ما قاله ابن عبد السلام والمصنف وليس في كلام المدونة ما يرد
عليهما بل الظاهر انه يدل لهما لان من يشك بلاسبب موسوم فلا واسطة بين من يشك لسبب
وبين الموسوس وبين ذلك تقسيم ابن رشد قال يتقسم الشك في الطلاق خمسة اقسام منها
ما يتفق على اغواه بالأمر ولا جبر كخلافه على شخص لا يفعل كذا ثم يشك في فعله بلاسبب يوجب
شكه فيه ومنه ما يتفق على الأمر به بالجبر كخلافه ان لا يفعل كذا ثم يشك هل حثت ام لا لسبب

٣٥ منح في سلم بضم فكسر مثقلا (قوله وكلاهما) أي ابن شاس وابن الحاجب الخ حال
(قوله الغاؤه) أي الشك (قوله فيه) أي الحلف (قوله بينهما) أي الحلف على فعل الغير والحلف على فعل النفس (قوله وان كان
ابن عرفة الخ) حال (قوله بين كلاميه) أي ابن رشد (قوله فيه) أي تنظير طئي (قوله ما يرد) بضم الراء (قوله عليهما) أي ابن
عبد السلام والمصنف (قوله انه) أي كلامها (قوله يدل لهما) أي ابن عبد السلام والمصنف بان يقتيد قولها الأمر بالفراق
باستناده لأمركونه شخصه اذ اخلاطه المخوف عليه (قوله لان من يشك بلاسبب موسوم) أي وفيها وان كان ذا وسوسة فلا
شيء عليه (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يتفق) بضم ففتح (قوله على اغواه) أي الشك (قوله بلا أمر) أي بالفراق (قوله ولا جبر) أي
على الفراق (قوله في فعله) أي المخوف عليه (قوله فيه) أي فعل المخوف عليه (قوله فيه) أي الفراق (قوله بلا جبر) أي على الفراق

(قوله على الجبر) أي على الفراق به أي الشك (قوله به) أي الفراق (قوله فيها) أي زوجته (قوله يؤمر) أي بالفراق (قوله) ولا يجبر (أي على الفراق) (قوله ولا يؤمر) أي بالفراق (قوله في الجبر) أي على الفراق به أي الشك (قوله وعنده) أي الجبر (قوله) على الجبر (أي على الفراق) (قوله به) أي الشك (قوله قدعية) أي نقل ابن رشد (قوله تعارضا) أي نقل النخعي ونقل ابن رشد (قوله) وفيه) أي قول طئي (قوله ولا يؤمر) ٢٧٤ ان شك هل طلق (جار على نقل النخعي الخ) (قوله في القسم الثالث)

أي قوله ومنه ما يتفق على عدم الجبر به ويختلف في امر به كشك هل طلق زوجته أم لا
عدم الجبر به ويختلف في امر به كشك هل طلق زوجته أم لا
الامر به (قوله من أنه يؤمر)
أي بالفراق بيان (قوله)
معه إذا كان شك (الخ)
خبر (قوله وال) أي وان
كان شك بلا سبب (قوله بل
الاتفاق) أي على عدم
الامر بالفراق (قوله هنا)
أي في شك هل طلق زوجته
أم لا (قوله منه) أي الاتفاق
(قوله في القسم الأول) أي
شك في الحث بلا سبب
موجب شك فيه لأن هذا
الاعتدال عليه يمكن
حنثه فيها ومن شك هل
طلق أم لا لم تتم عليه
(قوله فابن رشد) استغنى
عن التقييد أي يكون شك
لسبب (قوله في هذا) أي
القسم الثالث (قوله بالتقيد)
أي كون شك لسبب صلة
استغنى (قوله فيما قبله) أي
القسم الثاني والتفريع
على الاتفاق هنا أولى منه
في القسم الأول (قوله
الآنية) أي الشك هل
طلقة أو اثنتين أو ثلاثا (قوله كفوات امرأة المفقود) أي بتلك الثاني غير عالم
ان لم تكن في عدة وفاة الأول (قوله وروايتهم) عطف على قول (قوله والأول) أي قول المصريين وروايتهم (قوله إلى) بشد المياه
(قوله وهو) أي الأول (قوله ورواية المدنيين) مبتدأ وضاف إليه (قوله كالتلاق) أي في تجزئه في الجميع (قوله وتفرقة مالك
رضي الله تعالى عنه) أي بين العتق والطلاق

الله

الله

(قوله وأما إن نوى) أي الزوج بالطلاق (قوله فيها) أي صورية واحدة معينة ثم نسيانها (قوله في هذا) أي بطلاق الجميع إذا نوى واحدة معينة ثم نسيانها (قوله وكذا) أي بطلاق زوجة معينة من زوجتين أو زوجات ثم نسيانها في طلاق الجميع انقافاً (قوله وكذا) أي نية واحدة معينة من زوجتيه أو زوجاته ونسيانها ثم نذر كرها في تصديقها بلايين في الفتوى (قوله علم) بضم العين (قوله والا) أي وإن كان نوى المحو والوخش أو من علم ٢٧٥ بغضه لها (قوله واضرب) أي

الله تعالى عنه استحسانا واما ان نؤى واحدة معينة ونسبها فقال ابو الحسن اتفق فيها المدنيون
 والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا وكذا في العتق اذا قال احد عبدي
 حر نؤى واحدة معينة ثم نسبها فانه يفتق عليه جميعهم فان نؤى واحدة معينة ولم ينسبها صدق
 في الفتوى بلايين وكذا في القضاء ان كان نؤى الشابة والجميلة او من علم ميله اليها والاخيرين
 (او) قال لزوجة (انت طالق) ثم قال لآخرى (بل انت) طالق (طلقتا) معا التخيى لا يجابه
 الطلاق فيهما واذا ضربا عن الاول لا يرفع عنه (وان قال) لزوجة انت طالق ولاخرى (اوانت)
 طالق (خبر) بضم الخاء المعجمة وكسر التخمية مثقلة اى الزوج في طلاق ايتهما احب التخيى
 الا ان يحسد ثنية بعد تمام قوله انت طالق فقط اى الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق بعد
 وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختاره لهما طلقت الاولى (و) لو قال
 لزوجة انت طالق ولاخرى (لا انت طلقت الاولى) فقط التخيى لانه في الطلاق عن الثانية
 الا ان يريد بقوله لا نفيه عن الاولى ثم يلقى الثانية فيقول انت اى التى تطلق فيطلقان والى
 هذا اشار بقوله (الا ان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى واثباته للثانية وصلة
 يريد محذوفة يحتمل بلا او باو فيطلقان والاضراب باو اشهر منه بلا فهو راجع الى ماى قوله
 اوانت ولا انت اى ان تخبره في قوله انت طالق اوانت محله الا ان يريد باو الاضراب فتطلقان
 معا ومحل كونه لاشئ عليه في الثانية في قوله لا انت الا ان يريد الاضراب فتطلقان معا (وان)
 طلق زوجته و(شك) الزوج في جواب (اطلق) الهمز للاستفهام اى هل طلق زوجته مطلقا
 (واحدة او اثنتين او ثلثا لم يحل) الزوجة المشكوك في عددها طلاقها للزوج الشاك (الابعد
 زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلثا (وصدق) بضم فسكسره مثقلة اى الزوج
 الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى تذكر انه كان طلاقها واحدة واثنتين (في العدة) فله
 رجعه فيها بالا عقد وبعد دهايه بلايين فليس كون التذكر في العدة شرطاً في التصديق وان
 اوهمه ظاهر المصنف فقد زاد في المدونة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطا وبصدق في ذلك
 (ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجة التى شك في عدد طلاقها بعد زوج
 (وطلقها) طلاقا واثنتين (فكذلك) اى حكم تزوجها بعد هذا الطلاق بحكم تزوجها بعد
 الطلاق المشكوك في توقفه على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين
 وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا
 يحل الابعاد زوج لاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يحل الابعاد زوج
 لاحتمال كونه ثلثا وهكذا اذا قال في المدونة ولو بعد مائة زوج وقال عياض ولو بعد الف
 زوج (الا ان يبت) بفتح فضم مثقلة لا الزوج الشاك طلاقها حقيقة بان يطلقها ثلثا او حكما بان

(قوله فليس كون التذكر الخ) تفريع على وبعد هابه (قوله وان اوهمه) اى كونه فيها شر طافيه الخ حال (قوله ذلك) اى كونه ليس
ثلاثا (قوله فى ذلك) اى تذكره (قوله فى توقف حله) اى تزوجه باصله كاف التشبيه (قوله لاحقال كون المشكوك فيه الخ) عليه
لتوقف حله على تزوجه بالخ (قوله كونه) اى المشكوك فيه

(قوله وهي في عصمته) قيد في بيت (قوله بأن تكون في عدة رجعي منه) أي الزوج نصوير الحكيم (قوله فينقطع الدوران) تفرع على بيت (قوله تدبرته) أي قول اشهب (قوله هو) أي قول اشهب (قوله الدولايسة) بضم الدال (قوله قال) أي خليل (قوله الاختلاف) أي في عدد الطلاق بأن بطلتها مرة طلاقاً ومرة طلاقين (قوله وإن كان الخ) حال (قوله حصوله) أي الدوران (قوله معه) أي الاختلاف (قوله ذلك) أي انقطاع الدوران عند اختلاف العدد (قوله أنه) أي الزوج (قوله فالأخيرة أولى عصمة) لأن المشكوك فيه ثلاث وبعده ثلاث محقة (قوله وإن فرض) أي المشكوك فيه (قوله فهذه الأخيرة ثانية) لأن المشكوك فيه اثنتان وبعده اثنتان محقتان فكانه طلقها أربعاً فيلحق منها واحدة فتبقى ثلاث بعصمة وبعدها طلاق ثم طلاق أخرى (قوله وكذلك) أي فرض المشكوك فيه اثنتين ٢٧٦ في أن الأخيرة ثانية (قوله إن فرض) أي المشكوك فيه (قوله واحدة)

يقول أن لم تكن في مطابقة ثلاثاً فند طلاقك ما يكملها وهي في عصمته ولو حكى بأن تكون في عدة رجعي منه فينقطع الدوران وتحل له بعد زوج بعصمة كاملة هذا هو المشهور وقال اشهب ينقطع الدوران بعد ثلاثة أزواج يحكي بن عمر كدبرته فوجدته خطأ وقال الفضيل هو خطأ واضح وتسمى هذه المسئلة الدولايسة وقيدناها في التوضيح بأن يطلقها واحدة أو اثنتين اثنتين قال ولا يحصل الدوران مع الاختلاف وإن كان ظاهر كلام جماعة حصوله معه وبين ذلك أنه إن طلقها في الثاني طلاقين وفي الثالث طلاقاً وفي الرابع طلاقاً فإن فرض المشكوك فيه ثلاثاً فالأخيرة أولى عصمة وإن فرض اثنتين فهذه الأخيرة ثانية وكذلك إن فرض واحدة فاعلم أنه انتهى غ يعني أن ما زاد على النصاب يلحق ويصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعاً والضابط هو ما يأتي ابن عرفة اللخمي أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً أمر أن لا يرتجع ولا يقر بها حتى تنكح زوجاً غيره فإن تزوجها بعد زوج ثم طلقها كان له أن يرتجع قولاً واحداً لأنه إن كان طلاقه الأول ثلاثاً فقد أحلها الزوج الآخر وكانت هذه أولى عصمة وبقيت عنده الآن على طليقتين وإن كان طلاقه الأول واحدة كانت هذه طلاقاً ثانية وبقيت عنده على واحدة فإن طلقها أخرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لا يمكن كون الأول واحدة فهذه ثلاثة وإن شك هل طلق واحدة أو اثنتين فله رجعهما إلا أن فإن ارتجعهما ثم طلق فلا يرتجعهما ولا يقر بها حتى تنكح زوجاً غيره لا يمكن كون الأول اثنتين وهذه الثالثة وإن شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً ولم يشك في واحدة أنه أوقعها فلا يقر بها إلا بعد زوج لا يمكن كون الأول ثلاثاً فإن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يقر بها إلا بعد زوج لا يمكن كون الأول اثنتين وهذه ثالثة فإن تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فله رجعهما قبل زوج لأنه إن كان الأول ثلاثاً فهذه ثانية وبقيت له واحدة وإن كان اثنتين فهذه أولى وبقي له اثنتان ابن عرفة وصوره في العدد أربع مسائل الكتاب والشك في واحدة أو اثنتين والشك في واحدة أو ثلاث والشك في اثنتين أو ثلاث وضابط ما تحرم فيه قبل زوج أن يطلقها بعد أن تزوجها بعد زوج طلاقاً دون البتات كل ما لا ينقسم بمجموع طلاقه بعد زوج مع عدد طلاق كك شك بأنقراده على ثلاث فلا تحرم وإن انقسم عليها

أي فلم يحتمل كون الأخيرة ثالثة بل إما أولى أن كان المشكوك فيه ثلاثاً وإما ثانية أن كان اثنتين أو واحدة فقد انقطع الدوران وحلت بدون زوج غيره (قوله يعني) أي خليل (قوله النصاب) أي الثلاث (قوله يلحق) بضم الياء وسكون اللام وفتح الغين المججمة أي لا يمتنع (قوله والضابط) أي للدوران وتوقف الحل على زوج آخر وانقطاعه وحلها بدون زوج (قوله يأتي) أي في كلام ابن عرفة (قوله واحدة أو ثلاثاً) أي ولم يشك في أنه طلقها اثنتين (قوله امر) بضم فسكسر (قوله أن لا يرتجع) أي المطلقة المشكوك في كون طلاقها ثلاثاً أو واحدة (قوله أي واحدة)

ولو

المشكوك فيه (قوله كون الأول) أي المشكوك فيه (قوله واحدة أو اثنتين) أي ولم يشك في ثلاث (قوله وطلقها) أي واحدة (قوله مسألة الكتاب) أي شك في واحدة أو اثنتين وثلاث (قوله طلاقاً) دون البتات مفعول مطلق لطلقها مبين لنوعه ومفعومها أنه لو بها لانقطع الدوران (قوله كل ما لا ينقسم الخ) خبر ضابط (قوله بعد زوج) حال من طلاقه (قوله مع عدد طلاق كل شك) صلة بمجموع (قوله بأنقراده) أي عدد طلاق كل صورة من صور شك حال من عدد (قوله على ثلاث) صلة ينقسم (قوله فلا تحرم) أي الزوجة به قبل زوج آخر خبر كل (قوله وإن انقسم) أي مجموع طلاقه بعد زوج مع عدد الطلاق المشكوك فيه

(قوله ولو في صورة واحدة) أي من صور عدد الطلاق المشكوك فيه (قوله حرمت) أي الزوجة على الزوج الشاك في عدد الطلاق قبل زواج آخر (قوله وأمره بفراقها دون قضاء) عطف على حرمت الخ (قوله قولها) أي المدونة راجع لحرمتها الأبعد زوج (قوله ونقل اللغوي الخ) راجع لأمره بفراقها الخ (قوله وعلى الأول) أي حرمتها قبل زوج (قوله بعد نكاحها) صلة طلقها (قوله بعد زوج) صلة نكاح (قوله ما لم يبت طلاقها الخ) قيد في لزوم الثلاث (قوله أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج) عطف على ما لم يبت الخ (قوله ثالثها) أي الأقوال (قوله لها) أي المدونة راجع للأول (قوله ولو روبا الصقة الخ) راجع للثاني (قوله مع نقله) أي الصقلي (قوله وأصبح وابن وهب) راجع للثالث (قوله وتوجيهه) أي الصقلي (قوله عنده) أي الصقلي (قوله الأخير) ٢٧٧ أي قول أصبح وابن وهب ما لم يطلقها ثلاثا ولو تمتمت مرات

(قوله وما قبله) أي رواية الصقلي ونقله عن أشهب ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج (قوله أمر) بضم فكسر (قوله بعده) أي زوج غيره (قوله لا بد أن تدخل) بيان للمحلو ف عليه (قوله منهما) أي الخالفين (قوله وإن أكره) بضم الهاء وكسر الراء (قوله فلا يحنثان الخ) عب ومحل حنثه أي الأول أن لم يكرهه أي الثاني شخص على الدخول والام يحنث واحد منهما لوجود الدخول فيبر الصانع ولوجود أكره الآخر في صيغة برأتهى وانظره مع ما تقدم في شرح قوله أن لم يكره ببر ونصه كلام المصنف في الأكره على نقض المحلوف عليه

ولو في صورة واحدة حرمت الطرطوشى أن شك في عدد طلاقه لزمه أكثره ولو يقن واحدة وشك في الثانية فلا لزمه الا واحدة ابن عرفة لأن الأول شك في عدد ما وقع والثاني شك في الوقوع ٨١ كلام ابن غازي ونص ابن عرفة ومن شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في حرمتها الأبعد زوج وأمره بفراقها دون قضاء قولها ونقل اللغوي رواية ابن حبيب وعلى الأول أن طلقها طلاقا بعد نكاحها بعد زوج ففي لزوم الثلاث ولو نكحها كذلك بعد مائة زوج ما لم يبت طلاقها ثلاثا دفعة أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج ثالثها ما لم يطلقها ثلاثا ولو تمتمت مرات لها رواية الصقلي مع نقله عن أشهب وأصبح وابن وهب وتوجيهه الأقوال الثلاثة دليل مغايرتها عنده والحق لا تغاير بين الأخير وما قبله ثم قال ابن عرفة اللغوي أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا أمران لا يقربهما حتى تستكح زوجا غيره فان تزوجها بعده ثم طلقها انزل رجعتا اتفاقا فلا تنقضاء الشك في الثلاث فان طلقها ثانية فلا تحل له الأبعد زوج لتقرر الشك في الثلاث وأن شك في واحدة واثنتين فله رجعتا فان ارتجعها ثم طلقها جاء الشك في الثلاث فلت صور الشك في العدد أربع إلى آخر ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (وان حلف) شخص (صانع طعام) مثلا (على) شخص معين (غيره) أي الخالف (لا بد) بضم الموحدة وفتح الدال المهملة مشددة (أن تدخل) الدار مثلا لكل الطعام (خالف) الشخص (الآخر) المحلوف على دخوله (لادخلته) لها وأمنع كل من ممان الحنث (حنث) بضم الحاء المهملة وكسر النون مشددة أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في عيونه لحلفه على ما لا يملكه فان رضى الثاني بحنث نفسه ودخل الدار مثلا فلا يحنث الأول أبدا في عيونه بحصول المحلوف عليه وان أكره الثاني على الدخول فلا يحنثان الأول لوجود الفعل والثاني لأكرهه في عين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرط بأن (قال إن كملت) بكسر التاء مخا طبا زوجته والمفعول محذوف أي زيدا مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيدا مثلا (لم تطلق) الزوجة (الان) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلت ما على الترتيب أو على عكسه غ هذا تعليق تعليق ابن عرفة وتعليق التعليق التعليق على مجموع أمرين كأن دخلت هذه الدار فانت طالق أن كانت لا يحنث إلا بدخولها أو كونه لا بد ولو على التصنيث بالأقل اعتبارا بالتعليقين وعلى هذا الأصل اختلاف

وأما الأكره على فعل المحلوف عليه فلا يبر به الخالف إلا أن كان نوى فعله ولو مكرها فيصدق في الفتوى فقط وهكذا الخالف على فعل غيره كاي يقوم زيدا كرهه الخالف على القيام فلا يبر إلا أن ينوى له وجود من منه القيام طائعا أو مكرها فيصدق في الفتوى فقط ٨٢ فان هذا صريح في عدم بر الخالف إذا أكره المحلوف عليه (قوله مكررا) بكسر الراء الأولى حال من فاعل علق (قوله تعليق تعليق) بإضافة الأول للثاني أي تعليق الطلاق مثلا على شيء وتعليق مجموعهما على شيء آخر (قوله لا بد دخولها) أي الدار المبنية (قوله وكونها) أي الدار (قوله بالأقل) أي البعض (قوله اعتبارا) بالتعليقين على لتوقف الحنث على الأمرين

(قوله في ايلائها) اي المدونة (قوله الحلف على التعليق) كانت طالق ان دخلت هذه الدار والله او والله ان دخلت هذه الدار فانت طالق (قوله حلفا) خبر كون (قوله عليه) اي التعليق (قوله فيخير) أي الزوج (قوله ان وقع المعلق عليه) بان دخلت الدار في المثال (قوله بين حنث اليمين) اي حنثه فيها فيكفروا يلزمه الطلاق (قوله وحنث التعليق) اي حنثه فيه يلزم الطلاق ويكون بارا في يمينه فلا كفارة عليه (قوله او تأ كيدا للتعليق) عطف على حلفا عليه (قوله بالمعلق عليه) اي وقوعه (قوله حنث التعليق) اي الطلاق الذي علقه بلا تخيير فلا كفارة عليه لبره في يمينه (قوله قولاً) منقضي قول بلانون لضافته (قوله اكثر المتأخرين) راجع لحلفا عليه (قوله واقلمهم) راجع لتأ كيداله (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله ثم بارها) اي خالع زوجته (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين مثقلا (قوله تخير) بفتحات مثقلا مهملا الحاء (قوله بر) اي في الايمان التي حلف بها (قوله انت طالق ان لم اطلقك) أي ثم طلقها (قوله الاصبع) بفتح الواو وفتح الهمزة (قوله الغبن) (قوله الخشفي) بضم الخاء وفتح الشين المهملين وكرر النون (قوله ولزمه الحنث) أي في الايمان (قوله فان نواه) أي لا كنت لي بزوجة ايدا ٢٧٨ (قوله بطلاق الثلاث) اضافة لليمان اي بمجرد دخوله (قوله وان المباراة

لا تنفعه) اي لو وقعها بعد حنثه بالطلاق الثلاث فسلم تصادف محلا (قوله ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج) اي لجل نفي كونها زوجة على التامد لعموم الفعل المنفي كالتكررة (قوله مبسر) بضم الميم وفتح المنة تحت وكسر السين المهملة (قوله وكتب) بضم فس كسر (قوله فافتي) اي ابن ابي زيد (قوله فيها) اي التازلة (قوله بقتيا القاضي) اي بره في الايمان بمباراتها وله ان يتزوجها ولا يحنث (قوله لغو) بسكون الغين

مذ كور في ايلائها وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخير ان وقع المعلق عليه بين حنث اليمين وحنث التعليق أو تأ كيدا للتعليق فيتجنز بالمعلق عليه حنث التعليق قولاً أكثر المتأخرين واقلمهم لابن سهل عن ابن زرب من قال لزوجه الايمان لازمة له ان دخلت دار فلان ان كنت لي زوجة فدخلها ثم بارها فقال ابن دحون تخير فيها أهل بلدنا فقال القاضي قد بر بمباراتها وله ان يتزوجها ولا حنث عليه كن قال لزوجه أنت طالق ان لم اطلقك فقال له أبو الاصبع الخشفي وغيره ليست مثلها لأنه قال لا كنت لي زوجة فمباراتها صارت له زوجة ولزمه الحنث فقال القاضي هي عندي مثلها الا ان ينوي لا كنت لي بزوجة ايدا فان نواه لزمه الحنث متى تزوجها وقال بعض أهل المجلس افقي فيها بعض فقهاء بلدنا بطلاق الثلاث وان المباراة لا تنفعه ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج وقال ابن مبسر نزلت بقربة وكتب به الى ابن ابي زيد فقيه القير وان فافتي فيها بفتيا القاضي قلت جواب القاضي عن ايراد أبي الاصبع الخشفي في لغو لانه تكرير لعين دعواه ولا ولو قال لان الفعل في سياق النفي لا يقع جوابا بالكان جوابا وهو مذهب الغزالي وقول الخشفي على تعيينه وهو اختيار ابن التمساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان المبني ذكر ابن هشام الخوي في حواشي الاقنية ان الفرائسأل الفقهاء عن هذه المسئلة فاختلوا فقال بعضهم لا تطلق الا بمجموعهما مرتين كترتيبهما في الذكرو قيل

المجمعة (قوله اولاً) بشد الواو (قوله ولو قال) اي القاضي (قوله وهو) اي عدم وقوع بشرط الفعل في سياق النفي جوابا (قوله على تعيينه) أي الفعل المنفي للجواب ان وقع بعد الشرط (قوله وهو) اي تعيينه حيثئذ ابن عرفة فان قلت فتوى الشيخ بان المباراة كافية ولا تلزمه خلاف متقدم فتواء في ان فعلت كذا فاست لي بامرأة انها ثلاث قلت الفرق ان قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعلت كذا فاست لي بامرأة التزام لحصول مسمى است لي بامرأة وحصوله بنفس وجود المعلق عليه فوجب البيئونة حيثئذ ولا ينفوت فيمن لم يتخال الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهم كما كالفريق بين ان فعلت كذا فانت طالق طائلة بائنة وبين ان انت طالق ثلاثا ان لم اطلقك طائلة بائنة لا تقر بينونة الاولى الا بالثلاث ويكفي في بينونة الثانية المباراة وفي نوازل ابن الحاج من قال لزوجه والله الذي لا اله الا هو ان شاررت ابي وخرجت من الدار ان خرجت الا بخروجها فشاررتهم وخرجت الام فلا يلزمه الا كفارة يمين بهذا افقي اصحابنا وخالقهم الفقيه القاضي ابو عبد الله بن جيمدين ورأى انها طالق ثلاثا وقضي به على الخالف (قوله هذه المسئلة) أي تعليق التعليق كان قلت ان دخلت فانت طالق

(قوله الترتيب) اى فى الذكر (قوله مطلقا) اى عن التقييد بالترتيب او عكسه (قوله الثانى) اى حنثه به اماما بشرط
عكس الترتيب (قوله الدلالة على الجواب) اى الاول وجوابه دليل جواب الثانى (قوله لان المتقدم نفسه هو الجواب) اى
لان جواب الشرط لا يتقدم عليه عند البصريين (قوله خلدكان) بكسر الخاء المهملة واللام مقلدا (قوله فساله) اى ابن
خلدكان ابن الحاجب (قوله عنها) اى ان قلت ان دخلت فانت طالق (قوله فاجابه) اى ابن الحاجب ابن خلدكان (قوله ثم
كتب) اى ابن الحاجب (قوله اليه) اى ابن خلدكان (قوله انه) اى الثانى (قوله فيها) اى المستثناة (قوله الاثنى واحد) اى
وهو فانت طالق (قوله ووجوب الفاء) عطف على لزوم (قوله ٢٧٩ الرابطة) اى داخله على الشرط الثانى

(قوله ولا فاء) اى داخله
على الثانى حال (قوله فتعين
انه) اى الشئ الواحد
(قوله وهو) اى الاول
(قوله عكس ترتيب الذكر)
اى فى الفعل للبر (قوله
مذهب مالك رضى الله تعالى
عنه) اى الحنث به اماما
مطلقا (قوله وضعف) بضم
فكسر مثقلا اى التوجيه
بمحذف الواو (قوله
باختصاصه) اى حذف
الواو صلة ضعف (قوله
بالضرورة) اى الشعر
(قوله الخذاق) بضم الخاء
المهملة واجحام الذا اى
الاذ كياه (قوله عكس
الترتيب) اى اشتراطه
(قوله ابني) بضم الهمزة
وكسر القاف (قوله اول)
بضم الهمزة وكسر الواو
(قوله وبحت) بضم فكسر
(قوله فيه) اى تاويل
الاول بالثبوت (قوله انه)

بشرط عكس الترتيب وقيل نطاقهم اماما مطلقا وقيل بوقوع اى شرط كان واختار الفراء الثانى
ووجهه ان فانت طالق جواب فى المعنى الاول فيكون فى النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع
جواب الثانى فيكون فى النية بعده ويعنى بذلك الدلالة على الجواب كما فى أنت ظالم ان فعلت
لان المتقدم نفسه هو الجواب واقتصر فى المعنى وابن مالك فى التسهيل على رأى الفراء
واختاره ابن الحاجب أيضا الامام بنى دخل ابن الحاجب على القاضي بن خلدكان لاداء شهادة
فسأله عنها فاجابه بجواب مختصر ثم كتب اليه جوابا باحسنا حاملا انه وجد فيها شرطان وليس
فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يجازى امان يجعل جوابا بالهمام عا ولا سبيل اليه للزوم
اجتماع عامين على معمول واحد واما ان لا يجعل جوابا لواحد منهم عا ولا سبيل اليه للزوم الاتيان
بعاملا مدخل له فى الكلام وترك ماله مدخل فيه واما ان يجعل جوابا بالثانى فقط ولا سبيل اليه
للزوم كونه مع جوابه جواب الاول ووجوب الفاء الرابطة ولا فاء فتعين انه جواب الاول
وهو وجوابه دليل جواب الثانى الدما مبنى وهذا وجه مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه
فى اشتراط عكس ترتيب الذكر ووجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه بمحذف واو
العطف كقوله

كيف أصبحت كيف أصبحت مما * يغرس الوديق فؤاد اليبب

وضعف باختصاصه بالضرورة وذكر بعض الخذاق ان توجيه ابن الحاجب والتسهيل والمغنى
لوجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ايضا ولا يقتضى عكس الترتيب كما قال الشافعى رضى
الله تعالى عنه الاول ابني الشرطان على الاستقبال فان اول الاول بمعنى الثبوت شمل الاستقبال
وغيره وصار معنى المثال ان دخلت الدار فان ثبت كلامك فانت طالق وهذا شامل لوقوع
الكلام قبل الدخول وبعده وبحت فيه باقتضائه الحنث بكلامها قبل التعليق وليس كذلك
الظاهر انه لاحاجة لتأويل الاول بالثبوت وان مذهب الشافعى على استقبال الفعل الاول
باعتبار زمن الثانى لتوقفه عليه ومذهبا على استقبال كل من الفعلين باعتبار زمن التكلم
وهو الظاهر لان المتوقف على الثانى انما هو لزوم حكم التعليق لا المعلق عليه وظهوره ان توجيه
ابن الحاجب يصلح لكل من المذهبين والله اعلم ولا معارضة بين ما هنا وما تقدم من الحنث

اى الثانى (قوله استقبال الفعل الاول) اى الكلام فى المثال (قوله زمن الثانى) اى الدخول فى المثال (قوله لتوقفه) اى الاول
(قوله عليه) اى الثانى (قوله الفعلين) اى الاول والثانى (قوله باعتبار زمن التكلم) والمعنى ان تكلمى ان تدخل فى
المستقبل تطلق وهذا يشمل فعلا ماعلى الترتيب وعلى عكسه (قوله وهو) اى كون استقبالهما باعتبار زمن التعليق (قوله
حكم التعليق) اى الطلاق (قوله لا المعلق عليه) اى الفعل الاول فى الترتيب الذى كرى كالكلام فى المثال (قوله وظهوره) اى
كون مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه على استقبال الفعل الاول باعتبار زمن الثانى ومذهب الامام مالك على
استقبال الفعلين باعتبار زمن التعليق (قوله ما هنا) اى توقف الحنث على الامرين معا (قوله من الحنث بالبعض) بيان لما تقدم

(قوله لان ما تقدم الخ) علم لا تعارض الخ (قوله وحكم عليه الخ) اي بعد الاعذار اليه في الشاهدين ويجزى عن ودشهادتهما بالوجه الشرعي (قوله اللقطين) ٢٨٠ اي حرام وبينة (قوله في المعنى) اي التطبيق بالثلاث (قوله والحكم)

بالبعض الذي قال فيه ابن رشد في البيان لم يختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه ولا قول احد من اصحابه فيما علمت أن من حلف ان لا يفعل فعلين ففعل احدهما او لا يفعل فعلا ففعل بعضه انه حانت من اجل ان ما فعله من ذلك قد حلف أن لا يفعله اذ هو بعض المحلوف عليه اه لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم ان المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما كما هو ظاهر افاده البناء (وان شهد شاهد عدل على زوج انه طلق زوجته) (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بينة) لفتت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللقطين في المعنى والحكم (او) شهد شاهد (بينة) بطلانها (على دخول دار) مثلا وصلة تعليق (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه في (ذى الحجة) وشهداها او غيرها بدخولها بعد ذى الحجة او اقرب له لفتت ولزمه معلقه (او) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهداها وشهداها بعد ذى الحجة او اقرب له بدخولها اي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) اي رمضان وذى الحجة اي شهداها احدهما بدخولها في رمضان والاخر بدخولها في ذى الحجة والتعليق ثابت باقراره او بينة فتعلق ويلزمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيد وشهداها عليه عدل (بكلامه) اي الحلف المحلوف عليه (في السوق و) عدل آخر بكلامه في (المسجد) فتعلق ويلزمه الطلاق (او) شهداها عليه عدل (بانه) اي الزوج (طالق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهداها عليه عدل آخر انه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذى الحجة (لفتت) بضم اللام وكسر القاء مشددة جواب المسائل الخمس فلقد احسن في ترتيب امثلة القولين والفعلين المتفقين في المعنى وشرطه في الاخيرة فصل الفعلين بزمان يمكن الوصول فيه من احد المكانين لا آخر ولا تنقض في نفسه العدة والابطال شهادة الثاني ابن رشد تعلق بالشهادة على اربعة اوجه الاول تعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهداها عليه احدهما بالثلاث والاخر بالبيعة او البرية او الخلية والثاني لاتفاق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهداها عليه احدهما بالثلاث والاخر انه حلف ان يدخل الدار قاصرا انه طالق الثالث اختلف في تعلقها فيه والمشهور التعلق وهو ما اذا اتفق اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم واختلفت الأزمنة والامكنة كحصر مكة ورمضان وذى الحجة والرابع اختلف في تعلقها فيه والمشهور عدمه وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق ما يوجب الحكم مثل ان يشهداها عليه احدهما انه حلف لا يدخل الدار وانه دخل ويشهداها الاخر انه حلف لا يكلم زيد وانه كلفه ابن عرفة وفيه ابن شهاب ان شهداها مائة مائة من احداهم بطلقة واخر باثنتين واخر بثلاث لزمه طلاقان المعنى هذا يصح في بعض وجوه المسئلة ان علمت التواريخ فكان الثاني في ثاني يوم الاول والثالث في ثالثهما لزم طلاقان واحدة بضم الاولى للثانية في واحدة وثانية بضم باقى شهادة الثاني لشهادة الثالث في واحدة ثم قال ويختلف ان عدت التواريخ هل تزمه ثلاث أو طلاقان لان الزائد عليهما من الطلاق بالثلاث

اي لزوم الثلاث (قوله هما) فوكيد لالفاظ شهداها بصح العطف عليه (قوله بدخولها) اي الدار (قوله او اقر) اي الزوج (قوله به) اي دخولها (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله معلقه) اي على دخولها من طلاقة او اكثر (قوله بدخولها) اي الدار المحلوف على عدم دخولها تنازع فيه شهد وشهد (قوله باقراره) اي الزوج (قوله فتعلق) اي الشهادة (قوله وشرطه) اي التعلق (قوله في الاخيرة) اي طلاقها بمصر ومكة (قوله فيه) اي الزمن الفاصل (قوله والا) اي وان لم يفصل بينهما ما يمكن فيه الوصول من احدهما لا آخر او انقضت العدة فيه (قوله بطات شهادة الثاني) اي ويختلف (لرشداه الاول (قوله وفيها) اي المدونة (قوله لابن شهاب) اي محمد بن مسلم الزهري التابعي احد شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله هذا) اي لزوم طلقين (قوله علمت) بضم العين (قوله الثاني) اي الطلاق الثاني (قوله والثالث) اي الطلاق الثالث (قوله الاولى) بضم

وسئل

الهمز أي الشهادة الاولى (قوله للثانية) أي الشهادة الثانية (قوله ثم قال) أي المعنى ويختلف بضم الياء (قوله عدت) بضم العين (قوله ثلاث) اي احتياطا للفروج (قوله عليهما) أي الطلقين

(قوله فيها) أي المدونة (قوله) أي ابن رشد (قوله فاجاب) أي ابن رشد (قوله من تلقى الخ) بيان ما (قوله به) أي المتلقي (قوله وهو) أي لزوم الطائفتين (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله من تلقى الشهادة) بيان ما (قوله من يومه) أي التاريخ الذي اتفقا عليه (قوله وما فصله) بفصلاته مثقلا (قوله من كون تاريخ الخ) بيان ما (قوله الشاهد) بالواحدة والشاهد بالاثنتين (قوله ليس له وجه) خبر ما (قوله وكذا) أي تنص له في عدم ٢٨١ الصفة (قوله قوله) أي اللغوي

(قوله يرد) بضم ففتح مثقلا
خبر قول (قوله المذكورة)
أي في قوله ولو وجب قبول
شهادة الشاهد في تعيين
يومها لوجب قبول شهادته
فيما انفرد به من الطلاق
(قوله منها) أي الطائفة (قوله
وهذا) أي عدم اعتبار
زمن الطائفة في كونه قيدا
منها (قوله اذ لو اعتبر) أي
اللغوي (قوله ذلك) أي
كون زمن اذ لقيد منها
(قوله لا بطل) أي اللغوي
(قوله متعلق) بفتح اللام
(قوله وانما اعتبر اللغوي)
أي الزمن (قوله خبرا) بفتح
الموحدة (قوله يقصد) بضم
الياء وفتح الصاد (قوله ولا)
أي اعتبار زمن حيث كونه
موصلا الخ صله الزمة
(قوله بعضها) أي ازمنة
الطلاق (قوله ست) لأنه
اما ان يكون يوم الطائفة
الاول وبليته يوم الطائفتين
فيوم الثلاث أو يلى يوم
الواحدة يوم الثلاث فيوم
الاثنين واما ان يكون يوم
الاثنين لاول والثاني يوم

وسئل ابن رشد عن قول ابن شهاب فيه امن ثم دعاه شاهد ثلاث وآخر باثنين وآخر بواحدة
قبل له وفي نسخة أخرى واحد بواحدة وآخر باثنين وآخر بثلاثة ثم طلقته فاجاب لا اثر
لاختلاف النسخ فيما يوجب الحكم من تلقى البينة على القول به والواجب على القول به لزوم
الطائفتين وهو قول ابن القاسم وروايته سواء اخرج كل واحد شهادته أو لم يورخ اختلافوا
في التاريخ أو اتفقا وعليه لا اثر للتاريخ فيما يجب من تلقى الشهادة اذ لو قيل بشهادة الواحد
بأنفاده في تعيين يومها لوجب قبول شهادته وحده في الطلاق الذي شهد به فلا يعتد بالتواريخ
أذ لا أثر لها الا ترى ان العدة في ذلك لا تكون الا من يوم الحكم وان اخرج كل واحد منهم شهادته
ولو اجتمع شاهدان على تاريخ كانت العدة من يومه وما فقه له اللغوي من كون تاريخ الشاهد
بالثلاث متأخر عن تاريخ شهادة الشاهد من اومته فاعلم ما على احدهما ليس له وجه يصح
وكذا قوله يختلف ان عدمت التواريخ هل تلزم طائفتان أو ثلاث لان الزائد عليه ما من باب
الطلاق بالشك غلط ظاهر اذ لا خلاف ان الحاكم لا يحكم على المنكر بالشك انما الخلاف في أنه
انما يحكم به اذا اقر به على نفسه قلت قول ابن رشد لو وجب قبول شهادة الشاهد في تعيين
يومها لوجب قبول شهادته فيما انفرد به من الطلاق الخ يريد بان الملازمة المذكورة تختل على
عدم اعتبار زمن الطائفة في كونه قيدا منها وهذا لا يخالف فيه اللغوي اذ لو اعتبر ذلك لا بطل
الضم معا لثلاثة اختلاف متعلق الشهادتين كدعاهما بشوب معين وآخر مثله وانما اعتبر
اللغوي من حيث كونه موصلا الى كون واحد الطائفتين بخبر به عن طلاق آخر اخبارا بقصد به
كمال الطلاق بشهادة رجلين ولذا الزمة في الثلاث التي أولها الشاهد بواحدة وآخرها الشاهد
بالثلاث طائفتين وفي عكسه ثلاثا وهو فقه حسن وصورة تقديم بعضهما على بعض ضابطها
على ما أخذ اللغوي وهو كون الطلاق بخبر به كما مر انه كلما تأخرت بينة الثلاث فطائفتان والا
فثلاث وشبه في التلقيح فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طائفة (واحدة) شاهد (آخر)
عدل عليه (بازيد) من طائفة فتلق في الواحدة التي اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (وإضاف)
الزوج (على) أني الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى أبو الحسن صورة يمينه بالله الذي
لا اله الا هو ما طلقت البينة فتتقدمه يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أي يحلف ما طلق واحدة
ولا أكثر لا سقاط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادته ما فقه في التعليل فان حلف سقط منه
الزائد (والا) أي وان لم يحلف وكل (سبحن) بضم فسكن سرائ حبس الزوج واسقهر من جونا
(حتى) أي الى ان (يحلف) أقدرته على الامين رجع الى هذا الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن
قوله فان لكل طائفة عليه اربعة في ابالاب فان طال زمن حبسه وهو مصر على عدم ايقاف

٢٦ من في الثلاث والثالث يوم الواحدة والثاني يوم الواحدة والثالث يوم الثلاث وان يكون الاول يوم الثلاث والثاني
للاثنين والثالث للواحدة والثاني للواحدة والثالث للاثنين (قوله ضابطها) أي أحكام الله ورسالت (قوله ما أخذ)
وسكون الهمز وفتح الحاء المبهمة (قوله وهو) أي ما أخذ اللغوي (قوله انه) أي الشأن الخ خبر ضابط قوله (والا) أي وان تم تأخر بينة
الثلاث (قوله فتلق) أي الشهادة قوله فتلزم أي الواحدة (قوله البينة) أي أصلا لا واحدة ولا أكثر منها لانه انكر الطلاق بالسكينة

(قوله اطلق وترك و وكل) بضم اولها (قوله لان اتحاده) اى المجلس (قوله تكاذبهما) اى الشاهدين (قوله ويحلف) اى الزوج (قوله على كذبهما) اى الشاهدين (قوله احدهما) اى الفعلين (قوله والا) اى وان استلزم احدهما الاخر (قوله انفت) بضم فكسر منقلا اى شهادتهما (قوله مختلفي) بفتح الفاء مفتي مختلف بلائون لاضافته (قوله متحدى) بفتح الدال مفتي متحد كذلك (قوله ولوثد كراها) اى الشاهدان الزوجة المعينة المطلقة (قوله وهما) اى الشاهدان الخ حال (قوله مبرزان) بضم ففتح فكسر منقلا اى زائدان فى العدالة على اقرارهما (قوله ومقتضى) بفتح الصاد (قوله قبولهما) اى المبرزين الذاكرين بعد نسيانهما (قوله وهو) اى قبولهما (قوله دين) بضم فكسر منقلا (قوله لتخرج) بفتح التاء منقلا (قوله يسجن) ابداحى يحلف) اى لقدرته ٢٨٢ عليه بالامسقة هذه رواية (قوله او يطلقن) بفتح الطاء واللام منقلا اى

اطلاق وترك و وكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة ابواسحق لم يذكر خلافا فى لزوم الواحدة ان اتحد المجلس القزاقى فيه نظر لان اتحاده يوجب تكاذبهما لان احدهما قال لفظا بواحدة وقال الاخر باكثر (لا) تلقى شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفتح غين) مختلفي الجنس كشهادة احدهما انه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وانه دخلها والاخر انه لا يركب الدابة وانه ركبها قاله قت وتبعه بعضهم فان قلت الشهادة من كل منهما بافعل وقول قلت اعتد بهما الفعل لانه المقصود ويحلف على كذبهما فى القضاء والقوى فان نكل حدى وان طال دين ومحل قوله لا يقع ما لم يستلزم احدهما الاخر والافتق كشهادة احدهما بربح خمر والاخر يشربها فيحد وقوى مختلفي الجنس تحوز عن متحدى الجنس فتلقى كما هو فى قوله او يدخلها فيهما (او) اى ولا تلقى شهادة (بفتح و) شهادة (قول) ولا يعين عليه قاله ابو الحسن عن ابن المواز (كواحد) شهد (بفتح هاء) اى الطلاق (بالدخول) لاداريد مثلا (واخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلقى (وان شهدا) اى العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وانكره الزوج (ونسيها) اى الشاهدان الزوجة المعينة (لم تقبل) بضم فسكون ففتح شهادتهما ما اعدم ضبطهما وظاهره كالمدينة ولوثد كراها وهما مبرزان ومقتضى ما يأتى فى الشهادات قبولهما وهو الذى ينبغى (وحلف) الزوج (ماطلق واحدة) من زوجاته فان نكل حدى وان طال دين ابواسحق لو نكل فتخرج على روايتين مالك رضى الله تعالى عنه هل يسجن ابداحى يحلف او يطلقن كاهن اللحنى وأرى ان يحال بينه وبينه ويسجن حتى يقرب المطلقة لان البيئة قطعت بان واحدة عليه حرام ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البيئة طلاق جميعهن كن شهد عليه انه طلق احدى امرأته وهو ينكر تقدم انه كن لانية فان صدق الشهود وادعى النسيان طلقن كاهن وان عين واحدة صدق (وان شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (دعيت) اى تجيز طلقة او حثت فيها وليس واحد من الثلاثة مع الاخر حلف التكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شئ عند ربيعة فى غير التعليق كشهادة احدهم انه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع اثنان منهم طلاقها فى آن واحد

زوجات المشهود عليه كاهن هذه الرواية الثانية (قوله بينه) اى الزوج (قوله وبينهن) اى الزوجات (قوله ويسجن) اى الزوج (قوله حتى يقر) اى الزوج (قوله ابن عرفة) اى قال مقتضى بفتح الصاد ونصه قبل هذا فلو شهد رجلان بطلاقه واحدة معينة من نسائه ثم نسيها عينها فى لغوها ويحلف او دون عين ثالثها ثبت فى احدهن مبهمة ثم قال قلت مقتضى مشهور المذهب (قوله طلاق جميعهن) خبر مقتضى (قوله شهد) بضم فكسر (قوله وهو ينكر) اى الطلاق (قوله تقدم انه كن لانية) اى فى طلاق واحدة معينة بقوله احدى نسائه طالق فى طلاق جميعهن ونصه المتقدم

وفيهما من قال احدى نسائى طالق او حثت بذلك فى عين فان نوى واحدة معينة طلقت فقط وصدق فى الفتيا والقضاء وان لم ينوها طلقن كاهن بغير اثناف طلاق ثم قال وفيما ان بعد فشهد عليه كان كن لانية له (قوله فان صدق) اى الزوج (قوله الشهود) اى على تطلق واحدة معينة من نسائه (قوله وادعى) اى الزوج (قوله وان عين) اى الزوج (قوله واحدة) اى من نسائه وقال انها هى المطلقة (قوله فيها) اى طلقة (قوله وليس واحد من الثلاثة) اى الشاهدين (قوله مع الاخر) اى شاهدا معه على الطقة لى شهد بها (قوله حلف) اى الزوج (قوله ربيعة) تابى بتليل من شيوخ مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله فى غير التعليق) صله يلزم (قوله منهم) اى الشهيدين الثلاثة

(قوله والوا) اي وان كان جمع اثنان منهم طلاقها في وقت واحد (قوله وفي التعاليق المتقدمة) عطف على في غير التعاليق (قوله وفي التعاليق المختلفة) عطف على في غير التعاليق (قوله وهو) اي لزوم الثلاث (قوله وكذا) اي لزوم الثلاث ان نكحل في الضعف (قوله وهذا) اي عدم لزوم واحدة ان حلف (قوله وتقول) عطف على قول (قوله ما رجعت) اي ما لا رضى الله تعالى عنه (قوله من انه) اي الزوج الخ بيان لما (قوله وان طال) اي حبسه (قوله حمل) يسكون الميم مصدر مضاف الى منه قوله بعد حذف فاعله (قوله على هذه) اي غير التعاليق (قوله لا يصح) خبر حمل (قوله لان قوله) اي المصنف (قوله لا يشهها) اي غير التعاليق (قوله انه) اي المصنف (قوله تأويل القابسي المدونة) من اضافة المصدر لفاعل ٢٨٣ وتكمل عمل بصب منه قوله (قوله

قاصر) بضم فكسر اي المشهود عليه (قوله ان يحلف) اي لرد الشهادات (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله وقضى عليه) عطف على نكحل (قوله لو كان) اي اداء الشهادات عليه (قوله باجماعهم) اي الشهادة (قوله عليها) اي الطائفة (قوله يكون) اي قول ربيعة (قوله قول) بفتح اللام معني قول بلانون لاضافته (قوله غيره) اي القابسي (قوله لان ظاهره) اي قول ربيعة (قوله انه) اي الزوج (قوله يلزمه) بضم الياء اي الزوج (قوله وهو) اي لزوم واحدة (قوله على انه) اي المصنف (قوله كلامه) اي المصنف (قوله وقوله) اي المصنف (قوله من انه يسجن الخ) بيان لما (قوله يحمل كلام ربيعة على العموم) تصوير لتأويل الثاني (قوله يشمل) اي كلام ربيعة (قوله

والا لزمه طلاق واحدة دون عين وفي التعاليق المتقدمة كشم اذ واحدة حلف لا يدخل الدار ودخلها واخر كذلك وفي التعاليق المختلفة كشم اذ واحدة حلف لا يركب الدابة وان ركبها واخر لا ليس الثوب وان لبسه واخر انه لا يدخل الدار وان دخلها (وان نكحل) الزوج عن الحلف المتكذيب الثلاثة (في الطلاقات) (الثلاث) تلزمه عند ربيعة وهو ضعيف وكذا عدم لزوم طلاقه مع حلقه وهذا قول ربيعة وقول مالك المرجوع عنه والمذهب ما رجعت اليه من انه يلزمه طلاق واحدة لاجتماع اثنين عليها ويحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتقدمة واما المختلفة فيحلف ولا يلزمه شيء فان نكحل حلف في ذلك كله وان طال دين اعب البسائي قول ر في غير التعاليق الخ يحمل كلام المصنف على هذه لا يصح لان قوله بين لا يشهها والصواب انه أشار الى تأويل القابسي المدونة ونصه ربيعة من شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطلاقه ليس معه صاحبه فاحر ان يحلف فأي فله فرق بينهما وتقدم يوم نكحل وقضى عليه القابسي معناه ان كل واحد شهد عليه بين حلف فيها فلذلك اذا نكحل طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه يحلف لتكذيب كل واحد قال واما لو كان في غير عين لزمه طلاقه بربا حلفهم عليه ويحلف مع الاخر اي لزمه فان نكحل لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وقفا للمذهب على احد قول مالك في التطبيق عليه بالنكول وذهب غيره الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان حلف فلا يلزمه شيء ومالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها وهو قول مطرف وعبد الملك واصبغ اه فتعبر المصنف بين دل على انه ذهب الى تأويل القابسي بالوفاق وحينئذ يبين حمل كلامه على خصوص التعاليق المختلفة وقوله فان نكحل فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما مر من انه يسجن فان طال دين هو المرجوع اليه واما تقريره فيوافق التأويل الثاني بحمل كلام ربيعة على العموم بحيث يشمل الطلاقات دون تعليق والتعليق المنفقة والمختلفة فيكون خلافا للامام في التلقيق في الاولين وهذا تأويل ابن يونس لكن تعبيره بين يمينه وبين الحمل على الاول والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل) في احكام الاستنابة على الطلاق وهي اربعة اقسام فوكيل وارسال وتعليق وتخيير (ان فوضه) بفتحات مثقلا اي الزوج الطلاق (لها) اي الزوجة (توكيلا) اي جعل انشاء لها باقيا له منعها منه ان شاء فخرج بالانشاء الارسال ويقاء المنع القليل والتخيير

فيكون اي كلام ربيعة تقرير على جملة على عمومه (قوله في الاولين) اي الطلاقات دون تعليق والتعليقات المتقدمة (قوله وهذا) اي حمل كلام ربيعة على العموم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله يمينه) اي حمل كلام المصنف على الثاني (قوله وبين) بضم ففتح فكسر مثقلا اي تعبيره بين (قوله على الاول) اي التعليقات المختلفة وهو تأويل القابسي * (فصل) في الاستنابة على الطلاق (قوله وهي) اي الاستنابة عليه (قوله اي جعل) اي الزوج (قوله انشاءه) اي الطلاق (قوله لها) اي الزوجة (قوله له) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله انشاءه) اي الزوج (قوله ان شاء) اي الزوج (قوله

(قوله قبله) أي أيقاعه (قوله من عزل الموكل وكيله الخ) أي إن إقاعدة التوكيل (قوله قبل تصرفه) أي التوكيل صله عزله (قوله لها) أي الزوجة (قوله بإيقاعه) ٢٨٤ أي الطلاق (قوله له) أي الزوج (قوله عزها) أي الزوجة عن إيقاعه (قوله برفع ضرر

(قوله) أي الزوج (العزل) أي منعه من إيقاعه قبله اتفاقاً على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيله قبل تصرفه في كل حال (الاتفاق حق) أي إيقاعه كقوله لها إن تزوجت عليك فقد وكلتك على طلاقك أو طلاق التي تزوجها عليك ثم تزوج عايشاً فليس له عزلها بالعلق حقها برفع ضرر الضرر عنها (لا) إن فوضه لها (تخييراً) بأن جعل لها إنشاء ثلاثاً أو حكماً بالامتنع منه فليس له منعه من قبل إنشائه فخرج بالإنشاء الأرسال وبالأصل على الثلاث الخ التملك وبعدم المنع التوكيل (أو) فوضه لها (تخليكاً) بأن جعل لها إنشاءً بالامتنع راجحاً في الثلاث يخص بمادونها بنيتها فليس له عزلها أيضاً فخرج بالإنشاء الأرسال وبعدم المنع التوكيل وبرجحان الثلاث التخيير الخط الفرق بين التوكيل وغيره أن التوكيل يفعل على سبيل النيابة عن موكله والمملك والتخيير يفعل لأن عن نفسه المملكهما ما كان الزوج يملكه والتريق بين التخيير والتملك قيل عرف لا دخل للغة فيه فنزلهم في المشهورين ساكر الزوج المملك لا التخيير مبني على عرف فينعكس الحكم بأنه كاسه وقيل للغة فيه من دخل لأن التملك أعطاه ما لم يكن حاصلًا فالأصل بقاء ملك الزوج العصة فلا يلزمه إلا ما اعترف بإعطائه والتخيير لغة جعل الخيار بين شيئين للخير بالفتح فبني تخيير الزوجة أنه خيرها بين بقاء ما على عصمة وذهاها عنها وهذا إنما يكون في المدخول بها بالطلاق الثلاث الذي لا يبقى للزوج عليها حكماً فأداه ابن عبد السلام والموضح وقال القرافي بعد ذكر اتفاق أبي حنيفة وإنشائي واحد رضى الله تعالى عنهم على أن التخيير كناية لا يلزم به شيء إلا بنيتها لاحتماله التخيير في الطلاق وغيره وإن أراد الطلاق أحفل الواحدة وغيرها والأصل بقاء العصة مانصه والصحيح الذي ظهر أن قول الأئمة الثلاثة هو مقة قضى اللفظ لغة لا صريفة في ذلك وإن ما لكارضى الله تعالى عنه ما أفق بالثلاث على عادة كانت في زمانه أوجبته نقل اللفظ عن مائة ما لغوى إلى هذا المفهوم فصار صريحاً فيه وهذا هو الذي يتجه وهو من الفرق بين التخيير والتملك غير أنه يلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة وبكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لتغير العرف والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مبنيًا على نقل عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك القاعدة وتغير الحكم آخر أن شهد له عادة أخرى هذا هو النقص اهـ وكتب عليه ابن الشاط ما قاله أن ما لكارضى الله تعالى عنه بنى على عرف في زمانه هو الظاهر وما قاله من لزوم تغير الحكم بتغير العرف صحيح (وحيل) بكسر الحاء المهملة وسكون المشاء تحت أي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخيير والتملك فلا يستتبع بها (حتى تجيب) الزوجة بما يقتضى بقاءها على عصمة زوجها وفراقه لا في التوكيل لأن له عزلها إلا أن يتعلق خلعها بالطلاق والنفقة زمن الحيلولة عليها لأن الامتناع منها وإن مات أحدهما ورثه الآخر (ووقفت) بضم الواو وكسر القاف الزوجة النخبة أو الملكة إن أطلق الزوج بل (وان قال) الزوج امرئ بك (إلى) تمام (سنة) مثلاً وصلة وقفت (مق) علم بضم فكسر رأى علم الامام أو نائبه بانه خيرها أو ملكها فبقوفا حين علمه سواء كان في أول المدة وبعده ولا يعيها إلى تمام السنة مثلاً (فتقضى) الزوجة بإيقاع الطلاق وأرد ما جعلها (والا) أي وإن لم تقض

الضرر عنها) أي بتطبيق من وكلها على طلاقها (قوله نصاً أو حكماً) راجع لثلاثاً (قوله راجحاً) حال من هاء إنشائه (قوله يخص) بضم ففتح (قوله بمادونها) أي الثلاث (قوله بنيتها) أي ما دونها (قوله الفرق) أي من حيث العزل وعدمه (قوله وغيره) أي التوكيل الشامل للتخيير والتملك (قوله والمملك والتخيير) ففتح ما قبل آخرهما (قوله والفرق) أي من حيث النص في الثلاث والرجحان فيها (قوله بأنه كاسه) أي العرف (قوله فيه) أي الفرق بين التخيير والتملك (قوله يبنى) بضم فسكون فكسر (قوله كناية) أي خفية في الطلاق (قوله لاحتماله) أي التخيير (قوله وغيره) أي الطلاق عطف عليه (قوله مانصه) منقول قال (قوله مبرئة) بكسر فسكون أي شك (قوله بالثلاث) أي في التخيير (قوله اللفظ) أي التخيير (قوله هذا) أي الثلاث (قوله فصار) أي التخيير (قوله فيه) أي الثلاث (قوله فيسه) أي الثلاث (قوله غيراته) أي الذي ظهر واتجه (قوله ويكون)

أي التخيير (قوله محنة) أي خفية (قوله له) أي الحكم الآخر (قوله أن ما لكارضى الله تعالى عنه الخ) بيان بشئ لما يذهب من (قوله فرق) بضم فكسر مثلاً (قوله وإن مات أحدهما) أي زمن الحيلولة (قوله ورثه الآخر) لبقاء النكاح

بشئ (إسقاطه) أي ما جعله الزوج لها (الحاكم) وإن رضى الزوج ببقائه يدها إلى تمام السنة
 بحق الله تعالى أذفيه القادي على عصمة مشكوك (وعمل) بضم فكسر (بجوابها) أي الزوجة
 (الصريح في) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحاً في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وإما الكناية
 الخفية فتسقط ما يدها ولو نوت به الطلاق في التوضيح ابن يونس لو أجابت المرأة بغير الفاظ
 الطلاق عند ما لم يكن لها فلا يقبل منه أنها رادت به الطلاق لأنهم ادعية لكن نقل الخط عن ابن
 رشد أن جوابه في التعليل بصيغة الظهار إذا نوت به الطلاق فهو لازم مع أنه كناية خفية وثلث
 للجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاق) أي الزوج من إضافة المصدر لقوله أي
 طلبة لها الزوج بأن قالت طلقته أو هو طالق أو طلق نفسه منه أو أنا طالق منه (و) حمل
 بجواب الصريح في (رده) أي ما جعله لها وبقائه في عصمة زوجها بقول بان قالت ردت إليك
 ما لم يكن أوفعل (ككبتها) أي المملكة أو الخيرة زوجها من الاستمتاع به وإن لم يستمتع بها
 حال كونها (طائعة) عالة ما جعله لها من تخيير أو تعليل ولو جهلت الحكم لا مكرهه أو جاهدتها
 جعله لها فلا يسقط خيارها ولو طمأنان ادعى التمكن وانكرته صدق أن ثبت خلوة بها
 بأمرين وإن ادعت إلا كرام صدقت في المقدمات بين وصدق في الوطء بين قاله الخط
 (و) ك (مضى) بضم الميم وكسر الضاد المجهمة وشهد إليه أي فراغ (يوم) أي زمن يوماً كان أو أقل
 أو أكثر ولم يتغير فيه شيئاً فتسقط ما جعله لها سواء علمت بعصمة أم لا بان أغنى عليها أو جنت حتى
 فات (و) ك (ردّها) أي الزوجة من إضافة المصدر لقوله لعصمة زوجها الذي ملكه أو خيرها
 ثم طلقها بخلع أو بئنات أو برجي أنقض عدته ثم ردها لعصمة بعد دينها أي الزوجة منه
 فتسقط ما جعله لها من تخيير أو تعليل إلا إذا كان بادة تقتضي التكرار أو كافي التوضيح ومنه فهم
 بعد ينون أن طلقها طلاقاً راجعاً في عدته فلا يسقط ما جعله لها (وهل نقل
 فاشمأ) أي متاعها وجهازها كله أو بعضه (ونحوه) أي التعليل فهو بالرفع عطف على نقل
 كعقوبة وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التعليل وعلى هذا اقتصر ابن
 شاس (أولاً) أي أو ليس طلاقاً في الجواب (تردد) لأنه متاخر من نقل عن الإمام مالك رضي الله
 تعالى عنه محله حيث لم تنوبه الطلاق ولم يجز العرف بالطلاق به والافه وطلاقاً اتفاقاً (وقبل)
 بضم القاف وكسر الموحدة من الزوجة أو غيرها المقوض له أمرها (تفسير) الجواب المحتمل
 للطلاق والرد ونحو (قبات) بدون زيادة عليه (أو قبلة امرئ) واحد الأمور أي شأني (أو قبلة
 ما لم يكن) بفتح صا مثلاً واصله تفسير (برد) ما جعله لها أو بقاء في عصمة زوجها ونظر في
 تفسير القبول بالرد بأنه ليس موضوعاً له ولا هو من مقتضياته بل رافع لمقتضاه واجب بأنه لا كان
 الرد من آثار قبول النظر في الأمر صريح تفسير به على سبيل المجاز العلاقة السببية قاله ابن عبد
 السلام وتبعه الموضع (أو) بـ (طلاق أو) بـ (بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو
 الأحسن لها ويقبل تفسير آخر اختارت أو شئت أو اردت أيضاً (وناكر) الزوج
 زوجة (مخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المجهمة والمنانة تحت مثقلة (لم تدخل) الزوجة بزوجها منوطاً
 في منكرتها فإن كان دخل بها فليس له منكرتها (و) ناكر زوجة (مملكة) بضم ففتح مثقلاً
 حال كونها (مطلقاً) عن تقييدها بكونها مدخولاً بها (إن زادنا) أي الخيرة والمملكة في الطلاق

(قوله وإن رضى الزوج الخ)
 مبالغة في إسقاطه الحاكم
 (قوله لحق الله تعالى) عله
 لإسقاطه (قوله أذفيه) أي
 أهلها وبقائه يدها
 (قوله فتسقط) بضم التاء
 (قوله بها) أي الكناية الخفية
 (قوله زوجها) منقول
 تمكين مضاعفاً لقوله
 من تخيير الخ بيان لما
 (قوله في المقدمات) خبر
 مقدم (قوله بين) أي هذا
 اللفظ مبتدأ (قوله بان
 أغنى علي الخ) تصوير
 لأم (قوله جنت) بضم
 الجيم وشهد النون (قوله
 حتى فات) أي زمن تخييرها
 تنازع فيه أغنى وجن (قوله
 ملكها) بشد اللام (قوله
 إلا إذا كان) أي التخيير أو
 التعليل (قوله وعلى هذا)
 أي كونه طلاقاً صله
 اقتصر (قوله محله) أي
 التردد (قوله به) أي النقل
 (قوله وانه) أي وإن نوت
 الطلاق بالنقل أو جرى به
 العرف (قوله ونظر) بضم
 فكسر مثقلاً (قوله بأنه)
 أي القبول صله نظر (قوله
 له) أي الرد (قوله ولا هو)
 أي القبول (قوله مقتضياته)
 بكسر الضاد أي الرد (قوله
 بأنه) أي الشأن (قوله تفسيره
 أي القبول (قوله به) أي الرد

(قوله هذا) أي ان زادنا على الواحدة (قوله موضوع المناكحة) أي لا شرط فيها كما يتبادر من عبارة المصنف (قوله أي رد الزوج ما زاد على الواحدة) تفسيرنا كراخ (قوله لعدم ارادته) أي ما زاد على الواحدة (قوله ومفهومه) أي ان زادنا على الواحدة (قوله انه) أي الزوج (قوله لايناكرها) أي الزوجة (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم بطلان

تخصيرها (قوله وهو) أي
اليمين وتوذكركه انذ كير خبره
(قوله بدليل الخ) صله
موضوع واضافته للبيان
(قوله تصديره) أي المصنف
من اضافة المصدر لفاعله
وتكميل عمله بنصب مفعوله
(قوله الشروط الخمسة) أي
نية الواحدة والمبادرة
والحلف ولم يكرر امرها
بيدها ولم يشترط في العقد
(قوله فلولم يشترطها به) مفهوم
ان نواها (قوله والا) أي
وان لم يبادر لها مفهوم بادر
(قوله به) أي التخصير أو
التملك (قوله فان نكل الخ)
مفهوم حلف (قوله فان
كرهه الخ) مفهوم ولم يكرر
امرها بيدها (قوله قولها)
مفعول نسق المضاف لفاعله
(قوله بالفصل) صله تكرير
(قوله بعده) أي طلقت
نفسى (قوله الاولى) بضم
الهمز أي أولى الطلقات (قوله
ان كرهته) أي طلقت نفسى
(قوله به) أي الاول (قوله
فابعده) أي الاول (قوله
فالمصدر) أي نسق تفرغ
على الحسل المتقدم (قوله
المؤكد) بفتح الكاف (قوله

الذي اوقعناه (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع المناكحة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة لعدم ارادته بتخصيرها وتعليقها ومفهومه انه لا يناكرها في الواحدة وهو ظاهر في الملكية واما الخيرة فعدم مناكرتها يقتضي انه لا يطل بتخصيرها ابن عبد السلام وهو الظاهر لان غير المدخول بها اعتزلة الملكية ليمينها بالواحدة وهو المقصود بدليل تصديره الشروط الخمسة بان في قوله (ان) كان (نواها) أي الزوج الواحدة بالتخصير أو التملك فلولم يشترطها به بل بعده أولم ينوها اصل لزمه ما اوقعته وأولى ان نوى الاكثر (و) ان (بادر) الزوج للمناكحة مجرد علمه بالزيادة على الواحدة والالزيمه ما اوقعته ولا يعذر بالجهل (و) ان (حلف) الزوج انه نوى به الواحدة فان نكل لزمه ما اوقعته ومحل حلفه حين المناكحة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة واراد رجوعها (والا) أي وان لم يدخل بها او دخل بها ولم يرد رجوعها الا (ن) (ف) يحلف (عند) ارادة (الارتجاع) (و) ان (لم يكرر) الزوج عند التخصير أو التملك قوله (امرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها تنصرف فيها كيف شامت بطلاق وابقاء فان كرره حقيقة او حكما بان أتى باداة تفسيده التكرار ككلما شئت فامرته بذلك فليس له مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا ان نوى) الزوج بتكرير امرها بيدها (التاكيد) فان كان نواها به فله مناكرتها فيما زاد على الواحدة هذا وقال الخط لا يشترط عدم تكرار امرها بيدها فان تكراره كعدمه في الحكم فالتناسب الاتيان به بصيغة المبالغة بان يقال وان كرر امرها بيدها والمعنى ان نوى الواحدة عمل بنية وان كرر أمرها بيدها مثلاً ثم قال ومن الشروط ان لا يقول كلما شئت فامرته بذلك والا فلا مناكحة له قاله ابن الحاجب ولو أشار المصنف الى هذا المكان احسن مما ذكره اذ لا فائدة له كما عات وشبهه في اعتبار نية التاكيد فقال (كنسقةها) أي تكرير الملكية والخيرة غير المدخول بها قولها طلقت نفسى مثلاً بالفصل في تعدد الطلاق بعده الا ان تنوى التوكيد واما المدخول بها فلا يشترط ككون تكريرها نسقا ويشترط ككون ما بعد الاولى في العدة ومفهوم نسقها ان غير المدخول بها ان كررته لا نسقا فسل لا يلزمه الا الاول لانقطاع العصمة به فلا يجزم ما بعده محلا فالمصدر مضاف لفاعله ضمير الزوجة المؤكد بقوله (هي) أي الزوجة لدفع توهم عود المؤكد بالفتح على الطلقات الثلاث (وان لم يشترط) بضم المثناة تحت وفتح الراء أي المذكور من التخصير والتملك للمرأة (في العقد) لنسكا حها فان كان اشترطها فيه لزمه ما اوقعته ولو كانت غير مدخول بها وله رجعة المدخول بها ان كانت ابقى شيئا من العصمة وقال مضمون ليس له رجعتها لرجوعه التخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي حمله) أي المذكور من التخصير والتملك (على الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا يناكرها فيما زاد على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي لم يقيد بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها ان تزوج أو تسرى عليها ولم يذ كر حصول هذا الشرط عند العقد او بعده قاله أبو الحسن ومثله لابن هرون في اختصاره المتبعية ونصه ولو

لدفعت توهم الخ) على المؤكد (قوله فان كان اشترط لها فيه) مفهوم ولم يشترط (قوله لرجوعه) أي اشترطه في كتب العقد (قوله لاسقاطها الخ) على لرجوعه له (قوله للشرط) على لاسقاطها منه (قوله بان كتب) أي الموثق الخ تصوير لا طلاقه (قوله له علم) تنازع فيه تزوج وتسرى (قوله ولم يذ كر) أي الموثق (قوله ونصه) أي ابن هرون

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيها) أى الشروط (قوله فقال) أى الزوج (قوله انها) أى الشروط (قوله على الطوع) أى التبرع بعد العقد (قوله وقالت) أى الزوجة (قوله) ٢٨٧ (قوله) فصل به ليصح العطف

على ضم الرفع المتصل
(قوله انها) أى الشروط
(قوله مقبل) بضم فسكسر
(قوله هي) أى الشروط
(قوله ينظر) بضم فسكون
(قوله مدعيه) أى
العرف (قوله ان ادعى نية)
أى وبأدرو لم يكره أمرها
بمدحا (قوله واما تعليق
الطلاق) فهو ان تزوجها طالق
عليك فالقلى ان تزوجها طالق
(قوله والعلى) لمحو ان
نسرت عليك فنهى حرمه
(قوله فلا يختلف فيه الطوع
من غيره) أى فى لزومه بمجرد
حصول المعلق عليه (قوله
بتردد) أى بدل قولان
ولا يخفى عليك جواب هذا
بعد ما تقدم مرارا (قوله
أوعلى التطوع به الخ) عطف
على الشرط (قوله زوجته)
تنازع فيه ملك وخير (قوله
قبل البناء) قيد فى التخيير
فقط (قوله بين) صلة قبل
(قوله بعد قضائها) صلة
قبل (قوله لاحتماله) أى
طلقت نفسى الخ علة سئات
(قوله لخروجها الخ) علة
طلت (قوله لارادته الخ) علة
خروجها (قوله لا الواحدة)
عطف على صفتها (قوله
وهذا) أى بطلان صفتها
(قوله مطلقا) أى عن تقيدها

كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكر انها فى عقد النكاح أو بعده ثم اختلف فيها فقال انها كانت
على الطوع وقالت هي أولها بل فى العقد ففى ابن العطار فى وثائقه انها على الطوع وقال محمد
ابن عبد الله بن مقبل هي محمولة على ان النكاح انعقد عليها بعض الموثقين ينبغي ان ينظر فى ذلك
الى عرف الناس فى ذلك البلد فالقول قول مدعيه فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج وانما
يختلف حكم الطوع وغيره فى التملك خاصة فله ان يناكرها فيه ان وقعت أكثر من واحدة فيها
طاع به من الشرط وان ادعى نية ويختلف على ذلك ولا يناكرها فيها انعقد عليه النكاح واما تعليق
الطلاق والعلى فلا يختلف فيه الطوع من غيره هذا هو المشهور من قول مالك واصحابه رضى
الله تعالى عنهم وبه تعلم ان اللائق التعبير بتردد والله أعلم افاده البناء قال فى المدونة وان كان
تبرع بهذا الشرط بعد العقد فله ان يناكرها فيما زاد على الواحدة أو الحسن هذا يقتضى ان
التبرع فى اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب فدل على ان ما وقع فى العقد من غير شرط
له حكم المشترط اهنا فى أى على التطوع به بعد العقد فله المناكرة فيما زاد على الواحدة (قولان و)
ان ملك زوجته مطلقا وخبرها قبل ثباتها فطلقت نفسها ثلاثا فقال لم ارد بالملك أو التخيير
طلاقا فقط لزمك الثلاث التى أوقعتها فقال اردت طلاقا واحدة (قبل) بضم القاف وكسر
الموحدة عند ابن القاسم من الزوج المملك أو التخيير زوجته فى العصة قبل البناء بين بعد قضائها
يا أكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلاق (الواحدة بعد قوله) أى الزوج (لم ارد) بضم
الهمزة وكسر الراء والتخيير والملك (طلاقا) فقط لى ان لم ترد ففقد لزمك ما وقعت فقال اردت
واحدة فقط قبل قوله لاحتمال نسبائه ثم ذكره وقال اصبح لاقبل منه ارادة الواحدة وبعد نادما
ويلزمه ما وقعته والى هذا أشار بقوله (والاصح خلافه) أى قول ابن القاسم وأنه لا تقبل منه
ارادة الواحدة بعد قوله لم ارد طلاقا وصرح بفهم قوله لم تدخل فقال (ولانكره) بضم النون
وسكون الكاف أى منكورة (له) أى الزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) الزوج
بزوجته وخبرها فاقعت زائدا على الواحدة (فى تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها
وعن التقييد بصيغة عما يأتى اذ منه ما لا تنافى فيه المناكرة كاختارى فى طليقتين (وان قالت)
الزوجة الخيرة والمملكة (طلقت نفسى) أو زوجى قاله فى التوضيح (سملت) بضم السين وكسر
الهمزة الزوجة (بالجملين وبعده) عما ارادته بقولها طلقت نفسى لاحتماله الواحدة والزائد عليها
(فان) كانت (ارادت) الزوجة بقولها طلقت نفسى الطلاق (الثلاث لزم) أى الطلاقات
الثلاث الزوج فلاننا كرهه فيما زاد على الواحدة (فى التخيير) اذا كانت مدخولها اقوله
السابق ولانكره ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زادته على الواحدة (فى التملك) سواء
كانت مدخولها ام لا وفى التخيير لغير مدخولها قوله وناكره خيرة لم تدخل وعلمكة مطلقا (وان
قالت) الزوجة اردت بقولى طلقت نفسى طلاقا واحدة بطلت (صفتها) أى كونها خيرة
خروجها عما خبرها فيه بالكلية لارادته بينوتها منه وارادتها بقاءها فى عصمته لا الواحدة فقط
وهذا فى الخيرة المدخول بها أو أما الخيرة غير المدخول بها والمملكة مطلقا فنلزمه الواحدة فقط
فيهما (وهل يحمل) بضم الباء وسكون الحاء المهملة وفتح الميم قولها طلقت نفسى (على) ارادة
بكونها غير مدخول بها (قوله فيهما) أى الخيرة غير المدخول بها والمملكة

(قوله منها) أى الزوجة (قوله به) أى طأقت نفسى (قوله وهذا) أى جعله على الثلاث (قوله فتلزمه) أى الثلاث الزوج (قوله وله) أى الزوج (قوله لأنها) أى الواحدة (قوله فتلزمه) أى الواحدة الزوج (قوله وهذا) أى جعله على الواحدة (قوله تأويل عبد الحق المدونة) فيه إضافة المصدر لقائله ونصب مفعوله به بعده (قوله منها) أى الزوجة (قوله لعدد) صلة النية (قوله بقولها) صلة النية (قوله لأنه) أى استظهره (قوله) أى اختبرت الطلاق (قوله على أصولهم) صلة أى (قوله لأنها) أى الزوجة (قوله تستل) بضم التاء ٢٨٨ أى عما أرادته به (قوله لاحتمال أل الخ) صلة تستل (قوله فيكون) أى الطلاق

(قوله بها) أى أل (قوله وهو) أى المهور (قوله ارادت) أى به (قوله يخرج) بفتح تحت مثلاً (قوله فيها) أى المسئلة (قوله بصيغة تظهر) بفتحة مثلاً (قوله واضافتها البيان (قوله وهو) أى الجواز (قوله فائلاً) حال من أبي عمران (قوله كرهه) أى التخيير (قوله يكبره) بضم الياء (قوله وعدم جواز) عطف على جواز (قوله يحتمل المانع) بضم مقابله (قوله وهو) أى المانع (قوله يمنع) بضم الياء (قوله التخيير) بضم وتوكيله (قوله أى الزوج عطف على إيقاع (قوله عليه) أى إيقاع الثلاث (قوله فان فعل) أى خبر الزوج زوجته (قوله انتزعه) أى الطلاق (قوله أي تصرفها) (قوله مالم توقع) أى الزوجة (قوله ويحتمل) أى مقابل الجواز عطف على يحتمل المانع (قوله وهو) أى الكراهة وذكره لتذكير خبره (قوله وسط) أى فهو الراجح (قوله لاحتمال انظمه الخ) صلة قوله فانه (قوله يكون) أى الطلاق (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله فقال) وانه مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى اختارى فى ان تطلق نفسك واحدة أو تقيى (قوله قال) أى الزوج (قوله قال) أى مالك (قوله قلت) فانه يكون (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هي) أى المسئلة (قوله فاجاب) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله واحدا) أى مسئلة اختارى فى ان تطلق نفسك واحدة أو تقيى

الطلاق (الثلاث) منها به وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة عند ابن رشد فى التخيير ان دخل وله المناكحة ان لم يدخل وفى التخليك مطلقاً (أو) يحتمل على ارادة (الواحدة) لأنها الاصل فتلزمه فى التخليك مطلقاً والتخيير قبل الدخول ويصل تخييراً المدخول به وهذا تأويل عبد الحق المدونة وصلة يحتمل (عند عدم النية) منها لعدد فبقولها طأقت نفسى فى الجواب (تأويلان والظاهر) عند ابن رشد والمناسب التعبير بالفسخ لأنه من عند نفسه (والمها) أى الزوجة الخيرة والمماثلة (ان قالت طأقت نفسى) المناسب اختبرت الطلاق غ فى بعض النسخ اختبرت طلاق وهو الصواب إشارة لقول ابن رشد فى المقدمات وأما ان قالت اختبرت الطلاق فالذى اراد به على أصولهم انها تستل فى التخيير والتخليك لاحتمال أل الاستعراق فيكون ثلاثاً ويراد بها لعمد وهو الطلاق السنى المشروع فيكون واحدة وإذا احتل الاثنان الزوجين وجب ان تستل ايها أرادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثاً فواضح وان قالت لم أرد شيئاً منها فخرج فيها التأويلان السابقان كما فى التوضيح فالأولى التعبير بصيغة تظهر لأنها من نفسه (وفى جواز) اقدم الزوج على (التخيير) لزوجته أو غيرها وهو نقل البابى وعبد الحق عن أبي عمران قائلاً ما علمت من كرهه انما يكبره المرأة يتقاع الثلاث وعدم جواز (قوله ان) وقابل الجواز فى كلامه يحتمل المانع وهو الظاهر من حيث المقابلة الجواز وهو مقتضى قول النخعي يمنع الزوج من إيقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها مالم توقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو نقل البابى أيضاً عن أبي بكر التامى ومن وافقه فتخلص فى المسئلة ثلاثة أقوال البساطى والكراهة وسط (و) ان قال اختارى فى واحدة فلو قلت ثلاثاً وقال لم أرد الا طائفة (حلف) لزوج انه لم يرد الا طائفة واحدة (فى) قوله لزوجته (اختارى فى واحدة) فطأقت نفسها ثلاثاً وقالت اختبرت نفسى أو الطلاق فان حلف لزوجته طائفة واحدة فتطهر رجعية فى المدخول به الاحتمال انظمه فى مرة واحدة ولو ثلاثاً وان نكل لزمه الثلاث (أو) فى قوله لها اختارى (فى ان تطلقى نفسك طائفة واحدة) أو فى ان تقيى نفسك طائفة واحدة أو فى ان تقيى فحلف على هذا غ انظ الامهات اختارى فى ان تطلقى نفسك طائفة واحدة وفى ان تقيى فقالت اختبرت نفسى فانه يكون ثلاثاً قال نزلت بالمدينة المنورة بانوار صلى الله عليه وسلم فقال مالك رضى الله تعالى عنه ما أردت يقول ذلك الا واحدة قال والله ما أردت الا واحدة قال هى واحدة قلت ما المسئلة التى سئلت عنها مالك قال هى وجعل قال لاهم أنه اختارى فى واحدة فاجاب بما اخبرتك عياض ظاهر كلام ابن القاسم انه سواه ما مع قوله اختارى فى واحدة

(قوله وانه) أى الزوج (قوله وعليه) أى عدم الفرق بين المسئلتين (قوله تأولها) أى المدونة بفتحات مشقلا (قوله واختمرها) عطف على تأولها (قوله وكان المراد) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله عندهم) أى ابن ابى زيد ومن وافقه (قوله فى مرة واحدة) أى ولو بالثلاث (قوله فانها) أى المرة (قوله سواء سمى) أى الزوج فى صبغة تخيير (قوله عليه) أى ان المراد ايقاع الفراق بالثلاث فى مرة واحدة (قوله لا تبينها) أى ٢٨٩ المدخول بها البعض (قوله

وهى) أى المطلقة واحدة (قوله معه) أى الزوج صلة المقيمة (قوله بعد) بالضم عند حذف الخاف اليه ونية معناه (قوله لفظة) اضافته للبيان (قوله لانه) أى الزوج (قوله فلما زاد) أى الزوج (قوله استظهر) بضم التاء وكسر الهاء (قوله لذلك) أى زيادة وفى ان تقيى (قوله اسقط) أى الزوج من صبغة تخييرها (قوله هذا لفظ) أى وفى ان تقيى (قوله وقال) أى الزوج (قوله حلقه) بفتحات مشقلا (قوله ان يكون) أى الروح (قوله اراد) أى الزوج بتخيرها (قوله اتفقت) (قوله السر) أى فى تحلفه (قوله اسقاطه) أى او تقيى (قوله فقال) أى الزوج (قوله وليست) أى مسئلة فى طلاقة الخ (قوله ما كان له) أى ما لم يكن له (قوله لا تصرف) أى فيه فيها (قوله وبه) أى بطلان التخيير من اصله (قوله غير الصغرى) أى

وانه يحلف ما اراد الا واحدة وعليه تأولها ابن أبى زيد وغيره واختمرها ابن أبى زنين وكان المراد عندهم محفل لامضاء الفراق فى مرة واحدة فانها لا تحتاج للاعادة والتكرير سواء سمي التولية أم لا ويدل عليه أو تقيى والواحدة لا تبينها وهى معه فى حكم المقيمة بعد وقال عبد الحق قال بعض القرويين يحلف لزيادة لفظة وفى ان تقيى لانه قد علم انها مع الطائفة مقيمة على حالها فى عصمتها فلما زاد وفى ان تقيى استظهر عليه بالعين لذلك فاما اذا اسقط هذا الافظ وقال اختارى فى طائفة فهـذا الاشكال فيه ان العين ساقطه عنه وقال ابن حجر انما حلفه ابن القاسم لقوله وفى ان تقيى لاحتمال ان يكون اراد المبنونة لان ضد الاقامة المبنونة فقد تضافرت هذه القول على ان السر فى قوله أو تقيى فعلى المصنف فى اسقاطه الدورك فان حلف فلا يلزمه الا واحدة رجعية فى المدخول به وان نكل لزمه ما قضت به ولو لا زيادة أو تقيى لقل عليه كيف يحلف فى اختارى فى ان تطابق نفسك طلاقة واحدة ولا يحلف فى اختارى فى طلاقة (لا) يحلف ان قال (اختارى طلاقة) فاوقعت ثلاثا فقال ما أردت الا واحدة فتلزمه واحدة فقط بالعين غ أشار لقول أبى سعيد ودان قال لها اختارى فى طلاقة فقالت قد اخترتها واخترت نفسى فلا يلزمه الا واحدة وله رجعتا وليست فى الامهات (وبطل) ما جعله الزوج لها (ان قضت) الزوجة الخيرة (ا) طلاقة (واحدة فى) قوله لها (اختارى طلقتين) ويبقى الزوج على ما كان له قبل قوله لها (أو فى قوله) اختارى (فى طلقتين) بزيادة فى فلا يلزمه شئ ان قضت بواحدة وبطل ما جعله يدها قاله تنطى ظاهرا انه يبطل التخيير من أصله وبه قرر الشارح فى غير شرحه الصغير وتبعه تيسر وقرر الشارح فى صغيره على بطلان ما قضت به مع بقاء التخيير وتبعه عجم وزعم ان هذا هو المطابق للنقل ونظر فى الاول ولم أر هذا النقل الذى زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم أو صريحه خلاف ما زعمه فى المدونة وان قال لها اختارى طلقتين فاخترت واحدة أو قال لها طلقى نفسك ثلاثا قالت طلقت نفسى واحدة لم يقع عليها شئ اه فتسويتما بين اختارى طلقتين وطلقى نفسك ثلاثا لابل على بطلانه من أصله وعبارة اللخمي فى اختارى طلقتين لها القضاء به ما فان قضت بواحدة لم يلزمه شئ ونقلها ابن عرفة والموضح (وان) قال لها اختارى (من طلقتين) فلا تنقض (الزوجة) (الاب) طلاقة (واحدة) فان قضت باكثر منهن لم تلزمه الا واحدة تنقض الخط (و) ان خير المدخول به بالتخيير امطلقا فاوقعت طلاقة أو اثنتين ولم يرض به (بطل) التخيير لا ما قضت به فقط (فى) التخيير (المطلق) بفتح اللام عن التقييد بعد من الطلاق بان قال اختارى او خيرتك مثلا سواء تجوز أو علقه على نحو دخول الدار (ان قضت) الزوجة (بدون) من الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة تسكمله

٣٧ من فى الكبير والوسط (قوله وزعم) أى عجم (قوله هذا) أى بطلان ما قضت به دون التخيير (قوله نظر) بفتحات مشقلا (قوله فى الاول) أى بطلان التخيير (قوله زعمه) أى عجم (قوله فتسويتها) أى المدونة (قوله بطلانه) أى التخيير (قوله نقلها) أى عبارة اللخمي (قوله بان قال اختارى الخ) تصوير للتخيير المطلق (قوله تجزئه) بفتحات مشقلا (قوله على نحو دخول الدار) أى وحصل (قوله ميم) بضم فكسر مشقلا (قوله فان قضت بواحدة تسكمله الثلاث) تقرير على ميم

(قوله وهذا) أي بطلان التخيير بقضاءها بدونها (قوله له ذلها) بضم العين أي الزوجة الخ علة لبطلان تخييرها به (قوله شرع) بضم فسكسر (قوله وهي) أي ما شرع لها وإنشئه لتأنيث خبره (قوله فإن رضى) أي الزوج (قوله به) أي دون الثلاث (قوله جعل) بفتح الجيم أي بضم فسكسر (قوله لها الفته) أي الزوج (قوله هذا) أي بطلان ما وقعت وما يدها (قوله والا) أي وان لم تختتر في الحال (قوله اسقط) أي إلحاق (قوله ما جعل لها) أي تخييرها (قوله على المشهور) راجع لنفي التأخير (قوله على الأصح) راجع لعدم التأخير (قوله لانه) أي الزوج (قوله إنما جعله) أي الخیار (قوله ان لم يرض الزوج بتعليقها) أي اختيار الطلاق بدخوله ٢٩٠ على ضربها شرطاً وقفه وعدم تأخيرها (قوله والا) أي وان رضى

الزوج بتعليقها (قوله بقاء) الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقعته وبصير معها كما كان قبل تخييرها بعد ولها ما شرع لها وهي الثلاث فان رضى به لزمه وشبهه في بطلان ما جعل لها فقال (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ولم يقيمه بمشيمتها فطلقت نفسه اقل منها فيبطل ما أوقعته وما يدها لها الفته هذا مذهب المدونة (و) ان خيرها فاختارت الطلاق ان دخل على ضربتها (وقفت) بضم الواو وكسر القاف المخيرة أي بوقفها إلحاقاً بمرها بالاختيار حالاً والاسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله) أي الزوج (على ضربتها) بان قالت ان دخلت على ضربتي فقد اخترت نفسي ولا تؤثر حتى يدخل على ضربتي ابن ناجي على المشهور وفي الشامل على الأصح لانه إنما جعله لها ناجراً ان لم يرض الزوج بتعليقها والا لا تظردخوله على ضربتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله للخصي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الاول في الخيرة والمملكة بقاء التخيير والاملاك المطلقين يدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انهم يختارون في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما يدها فرجع عن هذا (الى بقاءهما) أي التخيير والاملاك (يدها) أي ملك الزوجة وتصرفها (في) التخيير أو الاملاك (المطلق) عن التقيد بزمن أو مكان (مالم توقف) أي مدة تقاء يدها في الحال كما فان وقفها فلا يبقان يدها فاما ان تجيب أو يقطعها إلحاقاً (أو توطأ) أو تمنكته منه أو من الاستمتاع عامة طاعة والاولى ذكره هذا. قب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لانه قسيه ويجعل هذا الخلاف مالم تقل عند الاملاك أو التخيير بركات امرى اورضيت ونحوه مما يدل على انها لم تترك ما يدها فان قالته بقي يدها مالم توقف أو توطأ ابن رشد اتفاقاً ومع ابن القاسم من ملك امرأته فقالت لي النظر في امرى فقال ليس لك هذا اوقال فانظري الا ان والا فلا شئ لك قال مالك ذلك بيدها حتى يوقعها السلطان ابن رشد مضى ان في هذه المسئلة عند من ادركا من الشيوخ انها مبنية على المدونة وان ذلك لها على القول بانها ليس لها القضاء الا في الجمار حتى يوقعها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالته بضرورة الزوج ولم يشكره عليها كقوله امرك بيدك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولورد قوله بالجرى على القولين اه من ابن عرفة ثم ذكر عن البايع ان ظاهره خروجها عن الخلاف ولورد قولها خلاف ما فعله

أي النظر في امرها (قوله حتى يوقعها السلطان) غاية لقوله وان ذلك لها على القول بانها ليس لها الخ (قوله ابن من الخلاف) أي في بقاء امرها يدها في خصوص المجلس او مالم توقف الخ (قوله اذا قالته) أي لي النظر في امرى (قوله ولم يشكره) أي الزوج قولها لي النظر في امرى (قوله كقوله) أي الزوج الخ تشبيهه في الخروج من الخلاف (قوله وان انقضى المجلس) من مقول الزوج وقام صبغة التخيير فهو مبالغة في نظرها لنفسها وهي التي اوجبت خروجها من الخلاف (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي الزوجة لي النظر في امرى (قوله بالجرى) أي المسئلة (قوله على القولين) أي القول يبقائه يدها في المجلس فقط والقول يبقائه يدها مالم توقف أو توطأ (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ان ظاهرة) أي كلام البايع (قوله خروجها) أي المسئلة (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي لي النظر في امرى

(قوله فانظره) اي ابن عرفه ونصه في رسم استأذن لو قيدت القبول كقولها قبلت لا تنظر في امرى كان بيدها وان انقضى المجلس اتفاقا حتى توقف وسمع ابن القاسم من مالك امرأته فقالت قيات لا تنظر في امرى فقال ليس لك ذلك او قال فانظري الآن والافلاشي لك قال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك بيدها حتى يقفها السلطان ابن رشد كما يمضى لنا في هذه المسئلة عند من ادركا من الشيوخ انهم يميزون في المدونة وان ذلك لها على القول انها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يقفها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالت بحضرة الزوج ولم يشكره عليها كقوله امرئ بيدك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولو رد قولها الجرت على القولين ولو قال امرئ بيدك على ان تقضى في هذا المجلس وتردى فلا يكون لها قضاء بعده اتفاقا فقوله بانقضائه بالمجلس لانه رأى مواجهته بالتعليك تقضى جوابها في المجلس كالمبايعة ولو قال رجل لا تنظر بعينك سلعتي بعشرة ان شئت فلم يقل اخذتها بما حق انقضى المجلس فلا يكون له شيء اتفاقا وقوله بعدم انقضائه به لانه رأى التعليك خطيرا يحتاج لنظر وروية بخلاف البيع ثم قال وفيها اختيار ابن القاسم قوله الاول بانقضائه بانقضاء المجلس وعليه جماعة النامس الشيخ لاشبه في المجموعة انما قال مالك لها ذلك بعد المجلس ٢٩١ مرة ثم رجع عنه الى ان مات

الباجي روى يحيى بن يحيى القول الاول في المطا وهو آخر من روى عنه وهذا يدل على ان ما سكا كان يترجم فيه واخذ ابو يحيى بن خيران بقوله الثاني ابو عمر المشهور المعمول به الاول الباجي وهذا ان لم نجب بشئ ولو قالت قبلت امرى فذلك بيدها حتى توقف او يمكن من نفسها في قولى مالك معاقت الشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الا ان تقول قبل الاقتراق قبلت او رضيت أو اخترت أو نحو

ابن رشد فانظره وشبهه في بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ فقال (ك) قوله (مضى شئت) بكسر التاء فامرئ بيدك او فاختارى نفسك فيه. قياس بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (واخذ) بفحوات اى تلك الامام عبد الرحمن (بن القاسم) تليذا الامام مالك رضى الله تعالى عنه. ما (بالسقوط) للتخيير والتعليك بانقضاء المجلس او الخروج عن الكلام الى غيره الذى هو القول الذى رجع عنه مالك رضى الله تعالى عنه المتبطل وبه القضاء وعليه جمهور أصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم ورجع اليه الامام ثانيا باقيا عليه الى موته فهو الراجح فالاولى الاقتصار عليه (وفي جعل) قوله (ان) شئت (او اذا) شئت فامرئ بيدك (ك) قوله (مضى) شئت فامرئ بيدك في الاتفاق على بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (او) جعلهما (ك) التخيير والتعليك (المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد) للمتأخرين حكاه ابن بشير وقال اصبح ان قال ان شئت فالامر بيدها ما لم توطأ وان قال اذا فبقي بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها انت طالق ان شئت او اذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف او توطأ وكانت اذا عند مالك رضى الله تعالى عنه اشد من ان تمسوى بينهما كما قال بعض شارحيهما انما فرق بينهما اولا لان اذا ظرف مستغرق للزمان المستقل بلاحد ولا حصر في فعل الطلاق بيدها في الوقت الذى تشاؤه فيه ولم يجعل له حدا يستقطما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب كونه بيدها ما لم توقف او يمكن منها ما يدل على اسقاطه وليس هذا المعنى في ان لان ان لا تدل على زمان وانما هي للشرط خاصة عياض فقريق اذا وان جملة الشيوخ على اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه

كما يعلم به انهم تدع ما بيدها ولا يدري اهو فراق او ترك ما بيدها فلا يزل ما بيدها الا بايقاف السلطان او تمكينه من نفسها ولو قال لها الزوج لا افارقك حتى تبيى فراقك او ردك فلا يكون له ذلك الا بتوقيف السلطان وكذا سمع ابن القاسم ثم قال قلت ظاهرا كلام الباجي وما في الموازية ان تقيدها كلامها بالنأخير يوجب بقاء حقه باعد المجلس على القولين معا ولو طلبها الزوج بالتججيل خلاف ما تقدم لابن رشد انه ان طلبها بالتججيل دخلها القولان (قوله بنائهما) أى التعليك والتخيير (قوله تمكّن) اى من الوطء أو الاستمتاع (قوله في الاتفاق الخ) صلة كاف التشبيه (قوله في جريان) صلة كاف التشبيه (قوله قولى) بفتح اللام معنى قول بلا نون لضافته (قوله فيهما) اى اذا وان (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلا اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بينهما) اى ان واذا (قوله أولا) بشد الواو (قوله فيه) اى المستقبل (قوله له) اى الوقت (قوله اليه) اى الحد (قوله كونه) اى الطلاق (قوله هذا المعنى) اى استغراق الزمن المستقبل (قوله هي) اى ان (قوله حله) اى التفريق

في اذا هل تقتضي المهلة فتكون كتي او الشرط لمجرد فتكون مثل ان ابو الحسن
فولها ثم سوى بينهما ما اى جعل ان مثل اذا وان ذلك بيدها ما لم توقف فلم يعتبر بمرورها
في كلام العرب ابو محمد صالح كلام الفقهاء احدى النحوى والاخرى يرشحوى في الحاضرة
يقدم النحوى فان خرج الى قياطين البرابر يكونان سواء وشبهه في التردد فقال (كما اذا كانت)
الزوجة (غائبة) عن زوجها حين تخييرها او قبلها (وبلفها) اى التخير او التخليك الزوجة فهل
يبقى بسدها ان لم يطل باكثر من مهرير كافى التوضيح حتى يتبين رضاها بما قاطعه ما لم توقف
او يوطأ وهى هذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها ويجرى فيها خلاف الحاضرة المتقدمة
وهو طريق النخعي فالتشبيه تام (وان عين) بفحاش مثلاً الزوج للتخير او التخليك (امرا)
كتمهيد اختصارها بان او مكان (تعين) بفحاش مثلاً فاذا انقضت ما عينه سقط حقه او قد
تقدم هذا في قوله ومضى يوم تخييرها والمكان مثل الزمان بدليل تعميمه هنا وكلاهما مقيد بما
اذا لم يطاع الحاكم والاوقفت كما تقدم وشمل كلامه نحو امرك بيدك متى شئت في هذا اليوم
او الجاس كافى التوضيح (وان قالت) الزوجة المخيرة او المملكة (اخترت نفسى وزوجى او)
قالت كلاما ملبسا (بالعكس) للترتيب السابق بان قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكمة
للمتقدم) من النفس والزوج ويعتد الثانى ندما فان قدمت النفس فقد اختارت الفراق وان
قدمت الزوج فقد اختارت البقاء على العصمة وردت ما جعلها فالة ابن يونس وان قالت
اخترت ما فذكر تقدم نفسها ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع في كلام الزوج استسقاطا
للفروج فان شك في المقدم فلا طلاق كمن شك هل طلق ام لا (وهما) اى التخير والتخليك (في
التخير) على الزوج فيكون امر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة (تعلقهما) اى التخير
والتخليك بلام التعليل وفي نسخة بالكاف وهى التعليل ايضا على حدها في قوله تعالى واذا كروه
كما هذا كم وقوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك اى تعلية هما (ه) شئ (منجز) بضم الميم
وفتح النون وكسر الجيم مشددة اى مقتضى للتخير كاستقبال تحقيقه بلغائه عادة كما مر بك بيدك
بعد شهر او عام او عشرة اعوام او بما لا صبر منه كان قت او محقق غاب كان حصة (و) هما في
(غيره) اى عدم التخير لتعلية هما بغير منجز كاستقبال تمتع كان است السواء وشرب البعر
او حلت الجبل او محقق غير غالب كان قدم زيدا وان دخلت الدار وخبرهما في التخير رغبة
(كالطلاق) فلا يثبت لهما حق في التعليل على مستقبال تمتع ويتوقف على حصول المتمهل غير
الغالب (ولو علقهما) اى الزوج التخير والتخليك (بغيبه) اى غيبة الزوج عن زوجته (شهر) او
بان قال ان غبت عنك شهر افامرك بيدك لتخير او تخليكا (ف) غاب (و) قدم من سفره الى بلد
زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى ثم الشهر فثبت تعلية وغيبته وحلفت
انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها وانقضت عدتها (وتزوجت) غيره او وطئ الامة
سيدها ثم اثبت الزوج الاول قدمه الى بلدتها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات
(الوايين) في انها ان دخل او تلذذ الثانى بهما غير عالين بقدم الاول فهى للثانى والا فهى الاول
ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثانى
وهو كذلك اتفاقا والظاهر حدها اذا ثبت بينة اقرارها بعلمها به قبل عقد الثانى او قبل تلذذه

(قوله الجرد) اى عن الزمان
(قوله ذلك) اى الطلاق
(قوله موضوعها) اى ان
(قوله الفقهاء) اهل مراده
عباس وابو الحسن (قوله
قياطين) اى بيوت البر
والشعر (قوله اى التخير)
تفسير للفاعل المستتر (قوله
وحكى) اى ابن رشد (قوله
وكلاهما) اى الزمان
والمكان اى بقاؤه بيدها
فيهما (قوله فتقدم) اى في
قوله وان قال الى سنة متى
علم (قوله حدها) اى قياس
الكاف (قوله ويتوقف)
اى ثبوت الحقانها (قوله اى
الزوج) تفسير للفاعل
المستتر (قوله في انها) اى
الزوجة صالحة كالف التشبيه
(قوله الثانى) تنازع فيه
دخل وتلذذ (قوله عالين)
بفتح الميم اى الثانى والزوجة
(قوله والا) اى وان لم يدخل
اوية تلذذ الثانى بها او علم
احدهما بقدم الاول قبل
دخول الثانى او تلذذه (قوله
به) اى قدوم الاول قبل
فراغ الشهر (قوله قبل عقد
الثانى) صلة اقرار

(قوله والا) أي وان لم يثبت اقرارها قبل عقد الثاني او تلذذه ببينة (قوله غيره) أي الزوج (قوله متى علمت) صلة خبر (قوله ولو بعد وطئ طائفة) مبالغة في بقاء على خيارها (قوله وهو) أي اعتبار تجيزا لميزة مطلقا (قوله سمع عيسى) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف أي ابن القاسم (قوله اذا عرفت) أي الميزة ٢٩٣ (قوله فاعتبر) أي سمع عيسى

(قوله فقط) أي دون طائفتها الوطء (قوله وهو) أي اشتراط طائفتها الوطء مع التميز (قوله ويستأنى) بضم الياء أي ينتظر (قوله وحده) أي على سماع عيسى (قوله او وطائفة الوطء) أي على قول ابن القاسم (قوله فيه) أي التميز (قوله تأخيرها) أي هل (قوله عنه) أي ان ميزت (قوله شررها) بفصاحات متقلا أي الزوج (قوله معه) أي الزوجة (قوله في تفويض الطلاق غيرها) أي تفويض الطلاق لهما أو كليهما أو تخيرا أو تمليكاً (قوله وان وكل) بفصاحات متقلا (قوله تو كيلا بفصاحات متقلا) الخ بيان لانواع التفويض (قوله هذا الوجه) أي في شرح كلام المصنف (قوله وعليه) أي هذا الوجه (قوله وما تقرره) أي كلام المصنف (قوله بحمله) أي كلام المصنف (قوله على الوكيل الحقيقي) أي الوكيل على التطلق (قوله بانه) أي عزل الوكيل على التطلق (قوله من ذكر

بها والا فلا يلزم ان قوله الاتهام بما عجبته الاول والتحليل على فسخ عقد الثاني قاله ابن عبد السلام (و) وعاق الزوج تخيير زوجته او تمليكها (بحضوره) أي على قدوم غائب غيره من سفره بان قال لها ان حضر فلان من سفره فامر له بذلك تخيرا او تمليكاً وحضر فلان من سفره (ولم تعلم) الزوجة بحضوره (فهي) أي الزوجة (على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت ولو بعد وطئها طائفة حتى تمكنه عالمه بحضوره طائفة غيبى أن يكون يتنكب حضوره يرمضاف للتخير يطابق قوله في المدونة وان قال لامر أنه اذا قدم فلان فاختارى فلها ذلك اذا قدم ولا يحال بينهما وبين وطئها وان وطئها الزوج بعد قدوم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه الا بعد زمان فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك أو خير صغيرة ونجرت باختيار بقا أو طلاق (اعتبر) بضم الفوقية وكسر الباء (التخير) الجواب التوكيل أو التخير والتقليد سواء كان بطلاق أو بقاء على العصمة من زوجة حمزة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تخييرها (ان ميزت) سواء اطاعت الوطء أم لم تقعه وهو سمع عيسى اذا عرفت ما لا يمكنه وان لم تبلغ أو طأ مثله افسه فاعتبر التميز فقط (و) يعتبر تخييرها (متى) تبلغ سننا (وطأ) فيه زيادة عن تمخيرها هو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم يميز فلا يعتبر تخييرها ويستأنى بها التميز وحده أو وطائفة الرط وفي عبارة المصنف ادخال هل على ان ميزت ولا خلاف فيه فالاولى تأخيرها عنه بان يقول رهل مطلقا ومتى وطأ (و) يجوز له أي الزوج (التفويض) في عصمة زوجته تو كيلا او تمليكاً او تخيرا (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو لا بالغا أو لا مسلماً ولا شرهما معه أو لا على مذهب المدونة وهو المشهور (و) ان وكل الزوج شخصاً على تفويض أمر زوجته لهما تو كيلا او تخيرا او تمليكاً (هل له) أي الزوج (عزل وكيله) أي الزوج على تفويض أمر العصمة للزوجة تو كيلا او تمليكاً او تخيرا أو ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو احسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فضمير وكيله للتفويض بمعنى التمليك أو التخير وما تقرره بحمله على الوكيل الحقيقي فغير صحيح ادلاخلاف ان للزوج عزل الوكيل مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه وامامنا في الخط عن اللخمي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر اذا الخلاف الذي ذكره اللخمي انما ذكره فيما اذا قال الزوج اغيره طلق امرأتى فهل يحمل على التمليك فليس له عزله او على التوكيل فله عزله هذا الذي يفيد أبو الحسن وقوغ قال وجعل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه وعبارة ابن غازي هكذا هو فيما وقفنا عليه من الفسخ وهل له عزل وكيله بتدبير الضمير وهو مشكل فانه ان حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو تسليم الملك والخير والرسول فلا خلاف ان للزوج ان يعزله مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه وان حمل على انه تجوز فيه بطلاقه على الملك فهذا ليس له ان يعزله وقد قال في المدونة واذا ملكها امرها أو ملكه لا يجني

الخلاف في عزل الوكيل (بيان لما (قوله قال) أي غ (قوله هذا) أي الماقول له طلق امرأتى (قوله تجوز) بفصاحات متقلا (قوله بطلاقه) أي وكيله الخ تصوير للتجوز فيه (قوله فهذا) أي الملك (قوله واذا ملكها) بفصاحات متقلا (قوله او ما ك) بشد الهمزة

(قوله بداله) أي ظهر للزوج (قوله عزله) أي المملك كان الزوجة وغيرها (قوله ذلك) أي عزله (قوله والامر) أي الطلاق أو الإبقاء (قوله إيهما) أي الزوجة المملكة وغيرها كذلك (قوله في هذا الأصل) أي عزل المملك (قوله ثلثه) بفتح ثاء الموحدة بفتح ام زوجه (قوله فإني) أي الزوج (قوله وبداله) أي ظهر للزوج منع امر زوجته من إخراجها من قرية (قوله فذلك) أي المنع (قوله له) أي الزوج (قوله تأول) ٢٩٤ بفتحات مثقلا أي شرح (قوله في سبب التملك) أي لا في نفس

التملك (قوله بأن يمنع) ثم بداله عزله فليس ذلك والامر إيهما ولم يذكروا في هذا خلافا فان قلت كيف تنكر وجود الخلاف في هذا الأصل وفي النوادر عن ابن الماجشون ان قال ثلثته اذا تكايرت لابتك ونجرت بها من القرية فامرها بذلك فتكارت لها تخريجهما فإني وبداله فذلك له ولا شيء عليه قلت قد تأول الباجي قول ابن الماجشون فقال معناه عندي ان الرجوع في سبب التملك بان يمنع امها من الخروج بها ولو أخرجهما لم يكن له الرجوع في التملك وقوله ابن زرقون وغيره كابن عرفة ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشذوذ بمكان فكيف يعادله المصنف بما في المدونة ولا بن محرز فحري بجمع في التمييز بين النوعين قال رحمه الله تعالى التخيير والتملك توكيل من الزوج على الطلاق وتملك له الا انه لا يستطيع العزل فيه لما تعلق للصغيرة والمملكة فيه من الحق وان هو جعل امر امرأته يدرج في ارادة موافقتها بذلك وادخال المسرة عليها فذلك ينبغي ايضا ان يمنع من عزله لحقها ويؤمر بهذا الذي جعل الامر يسره ان لا يقضي الا بما به لم انه يوافقها وان كان لم يرد بذلك موافقتها فهي وكالة كسائر الوكالات على أنواع الملوكات ان شاء أقر من وكاه وان شاء عزله اه فان كان المصنف فهم كلام ابن محرز هذا على الخلاف لظاهر المدونة فإشار الى ذلك بالقولين فعبارة غير وافية بذلك مع ما فيه من البعد في المعنى نعم قال أبو الحسن الصغير انظر اذا ملك غير الزوجة وقالت الزوجة اسقطت حتى في التملك فهل للزوج ان يعزل المملك لانهم علوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير بها هي قد اسقطته أو يقال للوكيل حق في الوكالة فلا يعزله اه فلو أراد المصنف التخيير على هذا القول وهل له عزل مملكه ان اسقطت حقها ترددوا ما جعل كلامه على قول النخعي واختلف اذا قال طلق امرأتى هل هو تملك او وكالة فيحتاج الى وحى يسفر عنه (و) ان فوض امر زوجته لغيرها (له) أي يجب على غير الزوجة الذي فوض الزوج له أمره معها (النظر) أي التامل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تطلقها أو إبقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها لم ينظر لها كما لها بها (وصار) أي غير الزوجة المفوض له أمرها (كهى) أي الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضري) الشخص المفوض له شرط في قوله وله التقويض لغيرها (أو كان) المفوض له (غائبا) غيبة (قريسة كالبيوعين) والثلاثة ذهابا بين البلدين (لا) ان كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أي الزوجة النظر في أمرها اذ في انتظار قدومه ضرر عليها وجعله لغير آخر أو اسقاطه لا موجب له (الا ان تمكن) بضم ففتح فكسر مثقلا الزوجة الزوج (من) اسقاعه (نفسها) فيسقط نظرها المفوض له ولو مكنته بغير علمه على الاصح قاله في الشامل وفتحه للشيخ سالم والذي في المدونة وأبي الحسن وابن عرفة والموافق أنه لا يسقط ما يده الا بتكليفها بعله ورضاه (أو) الا ان (يغيب) شخص مفوض فكسر (قوله فهي) أي

تفويض امرها للرجل وانته لتأنيث خبره (قوله ان شاء) أي الزوج (قوله عدم عزل الوكيل) إليه (إلى المملك (قوله لغير) أي الزوجة (قوله لا وكيل) خبر مقدم (قوله على هذا) أي ما قاله أبو الحسن (قوله من تطلقها الخ) بيان لما (قوله لها) أي الزوجة (قوله بها) أي المصلحة (قوله والثلاثة) فقد ادخلت الكاف يوما (قوله في انتظار) خبر مقدم (قوله لا موجب له) خبر جمل

(قوله لانه) اي ذهابه بعد التفويض له بلا قضاء (قوله على تركه) اي ما جعل له (قوله - بن - غيره) صلة اشهد (قوله يبقائه) اي امر الزوجة - يده - صلة اشهد (قوله كذلك) اي في ضرب الاجل الخ ٢٩٥ (قوله عنها) اي المدونة (قوله فيها)

اي المدونة (قوله حمل)

بضم فكسر او بفتح

فسكون (قوله بان يقول

ان شئتما) تصوير للتكليف

(قوله انه) اي المصنف

(قوله امرهما) مقول

اراد (قوله انه) اي الطلاق

(قوله به) اي التبليغ

(قوله وفيها) اي المدونة

(قوله امر) بفتح فسكون

اي طلاق (قوله امراني)

بفتح القاء والياء مثقلا

مش - في امرأة مضاف لياء

التكلم (قوله بايديكما) خبر

امر (قوله غايك) خبر قوله

(قوله الاجتماعهما) اي

المخاطبين الموكنين (قوله

عليهما) اي المرأتين (قوله

أعمالا) بفتح الهمزة وكسر

اللام (قوله رسالة) خبر قوله

(قوله يحتمل الخ) خبر قوله

(قوله غيرها) اي الرسالة

وهو التوكيد (قوله فيلزم

الطلاق وان لم يعلمهما)

تفريع على - على - على

الرسالة (قوله والوكالة)

مطف على الرسالة (قوله

كذلك) أي حتى يريد غيرها

(قوله فلا يلزم الطلاق الا

ببليغ الخ) تفريع على

جمله على الوكالة (قوله

فصل الرجعة) (قوله وما يتعلق بها)

اي يناسب الرجعة

اليه حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قومت غيبته لانه دليل على تركه ولا ينتقل الحق لها ومحمل البطلان (ادالم يشهد) مضارع اشهد المفوض له (يبقائه) اي امر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان اشهد) المنفوض له امرها حين سفره يبقائه (ففي بقاءه) اي امر الزوجة (بيده) اي ملك المفوض له واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت وان رفعت امرها للرجاء كم في غيبته ضرب لها اجل الا يلاءن رجب قدومه وارسل اليه فان تم الاجل ولم يقدم طلقت وان لم يرج قدومه فهل كذلك أو لما الق بعد النجوم بالاجتماع قولان (أو يقتل) النظر (للزوجة) ان بعدت غيبته والا كتب له أو امرها بالاجابة ولا ينتقل لها ان أسقط حقه (قولان) الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) بفتحات مثقلا الزوج امر زوجته (رجلين) بان قال ملكة سكا امرها أو امرها بايديكما نقلت انت عنها أو طلقاها ان شئتما نقلت ابن يونس عنها (فليس ا) أحد (هـ) اي الرجلين المملكين (القضاء) بطلاق واحد لانها منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الاجتماعيهما قاله فيهما فان اذن له أحدهما في وطئه ازال ما بيدهما وان مات أحدهما فلا كلام للثاني فيهما من ملك أمر امرأته رجلين لم يحجز طلاق أحدهما دون الآخر الا ان يكونا رسولين كالو كلبين في البيع والشراء أبو الحسن قوله كالو كلبين راجع لقوله لم يحجز طلاق أحدهما دون الآخر ففيه تقديم وتأخير وهو ظاهر (الا ان يكونا) اي الرجلان (رسولين) بان قال لكل منهما طلاقها فلا يملك منهما الاستقلال بطلاقها في النامل حمل طلقاها على الرسالة حتى ينوي التوكيد بان يقول ان شئتما ويحتمل انه أراد يكونهما رسولين أمرهما بتبليغها طلاقها وتقدم انه يقع حينئذ بمجرد أمرهما به وان لم يبلغها وفيها ان قال أعلمها في طلقها فرسولان والطلاق واقع وان لم يعلمها اتفاقا البناء والحاصل ان المسائل ثلاث واختصرها ابن عرفة ونصه قوله امر امرأتين بايديكما غايك لا يقع طلاق الاجتماع عليهما معا وعلى أحدهما اتفاقا وقوله أعلم امرأتين بطلاقهما رسالة والطلاق واقع وان لم يعلمهما اتفاقا وقوله طلقا امرأتين يحتمل الرسالة والتوكيد وفي جملة على الرسالة حتى يريد غيرها فيلزم الطلاق وان لم يعلمهما أو الوكالة كذلك فلا يلزم الطلاق الا ببليغ من بلغهما اياه منهما وله منعه ثالثها على التوكيد كذلك الاول للمدونة والثاني لسماع عيسى والثالث لاصبيغ وقوله في المسائل الثلاثة امرأتين بلافظ المثنى وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم آتم الله سبحانه ونهالي بفضلته الجزء الاول من شرح مختصر سيدي الشيخ خليل يوم الاثنين ثلث بقية من شهر المولد الشريف ربيع الاول المنيف من عام ستة وثمانين بعد ألف وما بين من هجرة من له غاية الشرف سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين على يد أقر العبيد وأوجههم الى العفو والتسديد محمد بن أحمد بن محمد عيش تاب الله تعالى عليه واحسن اليه والى والديه والى المسلمين أجمعين وسلام على النبيين والحمد لله رب العالمين

(فصل) في أحكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بها الرجعة بفتح الراء افسح

ثالثها) اي الاقوال (قوله كذلك) اي حتى يريد غيرها

مطف عليها

(قوله رفع) بفتح فمكون جنس وإضافته للزوج فصل مخرج رفع غيره (قوله 'والحالك' أي أورد رفع الحالك كم فهي نوعاً وبالإضافة
 بخرج رفع غيره (قوله حرمة) مفعول رفع المضاف لفاعله وهو فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' غيرها (قوله منعة) أي تملكه فصل
 بخرج رفع الزوج أو الحالك كم حرمة غيرها وإضافته للزوج فصل مخرج رفع الحالك كم حرمة منعة المالك بإمته (قوله بطلاقها) صلة
 بحرمة فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' كم حرمة منعة الزوج بزواجه غير طلاقها كظهار وإيلاء (قوله فخرجت المراجعة) تفريع
 على إسناد الرفع لخصوص الزوج أو الحالك كم لتوقف المراجعة على ولي وزوج وصداق وإمتهاد (قوله وعلى رأي) عطف على
 محذوف أي هذا تعريفها على المشهور من حرمة الاستمتاع بالرجعية وأما تعريفها على رأي أي قولاً يجوز أن المنعة به في العدة
 فهو (قوله دفع إيجاب الطلاق) المدد الأول مضاف لفعوله بعد حذف فاعله أي الزوج أو الحالك كم والثاني مضاف لفاعله
 ومكمل عليه بنصب حرمة (قوله حرمة منعة الزوج بزواجه) كل من المصددين مضاف لفاعله (قوله بانقضاء عدتها) صلة حرمة
 وبأوسبسية (قوله أشار) أي 'بن عرفة' (قوله زمن عدتها) صلة التمتع (قوله وهو) أي حرمة التمتع بها زمنها وذكركه لذكر غيره
 (قوله وإباحته) أي التمتع بها زمنها ٢٩٦ عطف على حرمة (قوله وهو) أي إباحته (قوله فالتعريف الأول) أي رفع حرمة

منها بكسر هاء ابن عرفة الرجعية رفع الزوج أو الحالك كم حرمة منعة الزوج بزواجه بطلاقها فخرجت
 المراجعة وعلى رأي رفع إيجاب الطلاق بحرمة منعة الزوج بزواجه بانقضاء عدتها الحلق أشار
 إلى الخلاف في حرمة التمتع بالرجعية زمن عدتها وهو المشهور وإباحته وهو الشاذ فالتعريف
 الأول على الأول والثاني على الثاني ابن عرفة وقول ابن الحاجب رد المنعة مدع عن طلاق قاصر
 عن الغاية ابتداء غير خلع بعد دخول ووط مجاز قبوله ويبطل طرده بتزوجه أعقب انقضاء
 عدتها اه وفيه ان من انقضت عدتها ليست معتدة بالإباعت بما كان إذا سم الفاعل حقيقة
 في الحال فلا يطلاق ويبحث فيه عن أربعة أمور المرتجع والمرجعة وصيغة الرجعة والمطلقة
 طلاقاً رجعيًا قبل ارتجاعها وأما المراجعة فكثر الفقهاء والمؤثقيين على اسمتها لها في
 تزوج المطلقة طلاقاً بانها قاصرة عن الغاية أو وقفه على رضا الزوجين وأورد عليه قوله صلى
 الله عليه وسلم في حديث عمر رضي الله تعالى عنه مره فليراجعها حتى تطهر الخ وإيجاب بانه وارد
 على اللغة اذ لم يكن في ذلك الزمن اصطلاح الفقهاء (يرتجع) أي ندباً وإباحة أو على تفصيل
 النكاح البدر وهو الظاهر وقاعل يرتجع (من) أي الزوج الذي يجوز أن يصح انه (ينكح) أي
 بعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ان كان حراً وأورقية اذن له سيده صحتها ليس محرماً بها
 ولا عسرة بل (وان) كان متلبساً (بكاحرام) بجمع أو عسرة أو الزوجة محرمة بأحد هـ وأدخلت
 لكاف المرض الخوف اذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها ادخال وارث وعدم
 اذن سميده) لعدم في الرجعة لان اذنه في النكاح اذن في نوابه ومنها الرجعة والسفه

منعة الزوج بزواجه الخ
 (قوله على الأول) أي حرمة
 التمتع بها زمنها (قوله
 والثاني) أي رفع إيجاب
 الطلاق حرمة منعة الزوج
 بها بانقضاء (قوله على
 الثاني) أي إباحته (قوله
 وقول ابن الحاجب) أي في
 تعريف الرجعة (قوله رد
 المعتدة) من إضافة المصدر
 لفعوله بعد حذف فاعله أي
 الزوج أو الحالك كم قوله عن
 طلاق (قوله معتدة) قوله
 قاصر عن الغاية أي الثلاث
 نعت طلاق (قوله غير خلع)
 نعت طلاق (قوله بعد
 دخول ووط مجاز) نعت

طلاق (قوله قبله) بفتح فمكون جنس وإضافته للزوج فصل مخرج رفع غيره (قوله 'والحالك' أي أورد رفع الحالك كم فهي نوعاً وبالإضافة
 بخرج رفع غيره (قوله حرمة) مفعول رفع المضاف لفاعله وهو فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' غيرها (قوله منعة) أي تملكه فصل
 بخرج رفع الزوج أو الحالك كم حرمة غيرها وإضافته للزوج فصل مخرج رفع الحالك كم حرمة منعة المالك بإمته (قوله بطلاقها) صلة
 بحرمة فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' كم حرمة منعة الزوج بزواجه غير طلاقها كظهار وإيلاء (قوله فخرجت المراجعة) تفريع
 على إسناد الرفع لخصوص الزوج أو الحالك كم لتوقف المراجعة على ولي وزوج وصداق وإمتهاد (قوله وعلى رأي) عطف على
 محذوف أي هذا تعريفها على المشهور من حرمة الاستمتاع بالرجعية وأما تعريفها على رأي أي قولاً يجوز أن المنعة به في العدة
 فهو (قوله دفع إيجاب الطلاق) المدد الأول مضاف لفعوله بعد حذف فاعله أي الزوج أو الحالك كم والثاني مضاف لفاعله
 ومكمل عليه بنصب حرمة (قوله حرمة منعة الزوج بزواجه) كل من المصددين مضاف لفاعله (قوله بانقضاء عدتها) صلة حرمة
 وبأوسبسية (قوله أشار) أي 'بن عرفة' (قوله زمن عدتها) صلة التمتع (قوله وهو) أي حرمة التمتع بها زمنها وذكركه لذكر غيره
 (قوله وإباحته) أي التمتع بها زمنها ٢٩٦ عطف على حرمة (قوله وهو) أي إباحته (قوله فالتعريف الأول) أي رفع حرمة

(قوله والفلس) بفتح الفاء واللام أى قيام الغرام وحكم الحاكم بخلع مال المدين لهم (قوله الخمسة) أى المحرم والمرضى والعبد والسفيه والفلس (قوله ولذا) أى كونهم أهلا للنكاح (قوله وإن منعوا) بضم فكسر أى الخمسة الخ حال (قوله للعوارض الطارئة عليهم أى التى هى الاحرام والمرضى والرقمة والسفيه والفلس) (قوله منه) أى النكاح (قوله بان كانت) أى المطلقة الخ تصوير للمطلقة طلاقا غير بائن (قوله وقصر) بفتح فخم (قوله ٢٩٧ غايته) أى الطلاق وهى

ثلاث للعر واثنتان للعبد (قوله ولم يكن) أى طلاقها (قوله لانها) أى الزوجة (قوله هذا) أى صحيح حل وطؤه تفريع على لانها بائن (قوله لذلك) أى انها بائن (قوله به) أى القول (قوله وهو) أى صحة الرجعة بالكلام النفسى وذكره لتمد كبر خبره (قوله مخرج) بضم ففتح مثقلا (قوله عنده) أى ابن رشد (قوله قولى) بفتح اللام (قوله بلزوم الطلاق واليمين بها) أى النية تصويرا لاحد القولين (قوله وهى) أى النية (قوله فى الباطن) أى ما بينه وبين الله تعالى (قوله الظاهر) أى ما بينه وبين الناس (قوله فى) أى الزوج (قوله وان رفع) بضم فكسر أى الزوج المراجع بكلامه النفسى (قوله منه) أى القاضى الزوج (قوله منها) أى معاشره الزوجة (قوله وان ماتت) أى الزوجة المراجعة بالنية (قوله بعد انقضائها) أى عدتها (قوله

والفلس فهو لاء الخمسة تجوز رجعتهم لان فيهم أهلية النكاح التى مدارها على البلوغ والعقل ولذا حلت المبالغة عليهم المقتضية دخول ما بعد هاقبها وان منعوا من النكاح للعوارض الطارئة عليهم الممانعة منه ومفعول يرجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بان كانت مدخولا بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا واستتر عن البائن بعدم دخول أو بخلع أو بتات فلا تصح رجعتها واصله يرجع (فى عدة) نكاح (صحيح) لازم بدليل قوله (حل) أى جاز (وطؤه) أى طلق بعد وطء محلل فاحترز بالصحيح من النكاح الفاسد الذى فسخ بعد الدخول فلا تصح الرجعة فى عدته لانها بائن فذكر هذا بعد غير بائن لزيادة الايضاح واحترز بجل وطؤه عن وطئت وطأ حراما كفى حيض أو دب برشكاح صحيح لازم ثم طلق فلا تصح رجعتها لانها بائن وعن طلق قبل البناء لبيد وثبتا وعن تزوجها رقيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليه ووطئها بلا اذن أياضام طلقها أو فسخ نكاحه فليس له رجعتها لذلك فهذا الايضاح أيضا واصله يرجع (بقول) صريح أو محتمل (معينة) لا رجعتها به فالصريح (رجعت) زوجتى وارتجعتها وارجعتها ورددتها لنكاحى (و) المحتمل (ك) أمسكتها اذ يحتمل لنكاحى ويحتمل لغيره (أو) بـ (نية) أى كلام نفسى عطف على قول تصح الرجعة بها (على الاظهر) عند ابن رشد فى المقدمات وهو مخرج عنده وعند الخمى على أحد قولى ما لا رضى الله عنه بلزوم الطلاق واليمين بها وهى رجعة فى الباطن لافى الظاهر فاذا انقضت العدة فلا معاشرتها الاشارة الى اوج فيما بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضى منه منها وان ماتت بعد انقضائها حل له انتم باطنا لا ظاهرا (وصحيح) بضم فكسر مثقلا (خلافه) أى عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو المنصوص فى الموازية ورد تخريج الخمى غ وقد أوضحت الكلام على هذا فى تكميل التقييد وتحليل التعقيب (أو يقول) صريح معينة يل (لو) كان (هـ) لا أى مجردا عن النية فهو رجعة (فى الظاهر) فنلزمه نفقةا وكسوتها والقسم لها (لا) فى (الباطن) ولا يجوز له الخلوة بها ولا الاستمتاع ولا ارتها ان ماتت بعد تمام عدتها ابن عاشر المطوى فى ولو ما ليس بهزل ولا جذا فلا يتصور الجدمع فقد النية والذى يظهر فى كلام المصنف ان قوله بقول معينة مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بامكنتها ورجعت بدون زوجتى فانه من المحتمل وقوله او بقول ولو هزل أى بقول صريح معينة بل ولو مجردا عنها وهو الهزل اذ ظاهر كلام ابن رشد ان الصريح المجرد عن النية هو الهزل وبهذا يقتضى التكرار فيه (لا) تصح الرجعة بقول محتمل لها واغبرها بالانية للرجعة به (كاعتد الحل) بكسر الحاء المهملة اذ يحتمل لى ويحتمل لغيرى (ورفعت التحريم) محتمل عنى ويحتمل عن غيرى (ولا) تصح الرجعة (بفعل دونها) أى النية (كوطء) بالانية رجعتها به واولى مقدماته وهو حرام ويجب عليها الاستبراء منه وليس له

٢٨ منخ فى ورد بضم ففتح مثقلا (قوله المطوى) أى المقدر قبل المبالغة (قوله فقد النية) أى المفهوم من اوالى لاحد شيئين نية او قول (قوله عنها) أى النية (قوله وهو) أى المجرد عنها (قوله يحتمل لى) أى برفع حرمها على بطلاقها (قوله لغيرى) أى بتطليق اياها ورفع عصمتى عنها (قوله عنى) أى بالرجعة (قوله عن غيرى) أى بالطلاق (قوله به) أى الوطء (قوله وهو) أى وطئها بالانية رجعتها

(قوله من الاستبراء) بيان لما (قوله هو) فصل به لصحة العطف على ضمير الرفع المستتر في تزوجها (قوله تمامه) أي استبراء (قوله ولا يتأبد بغيرها) أي لان الماء مأو (قوله فليس الاستبراء الخ) تفريع على فلا يتزوجها الخ (قوله وهو) أي العقد (قوله ومراجعة) عطف على رجعة (قوله به) أي الصداق (قوله باوجوده) أي لاجتماعات (قوله ونقوله) أي لحوق الطلاق (قوله لانها) بانته منه بانقضائه (قوله رجعة) ٢٩٨ أي بناء على المشهور من غير مراعاة قول ابن وهب (قوله لحقها) أي

رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن الموارقان تحت عدة الطلاق فلا يتزوجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءها قاله في التوضيح فان عقد عليها قبل تمامه فسخ ولا يتأبد بغيرها عليه قاله في الشامل فليس الاستبراء من مائة كالعدة منه اذ من عقد على معتدته فعدة صحیح لا يفسخ وهو رجعة ان كان الطلاق رجعيا ومراجعة ان كان بائنا (ولا صدق) على الزوج لو طهر رجعيته بلانية رجعة ويحتمل ولا صدق للرجعية اذا ارتجعها ويرجع عليها به ان دعه لها ظن لزومه ام لا هذا ظاهر النقل ومقتضى بحث البرزلي انه انما يرجع اذا ظن لزومه ويرجع بما وجدته (وان) وطى رجعيته في عدتها بلانية رجعة (استقر) الزوج على وطئها بلانية رجعة او على عشرتها معاينة الزوج بالوطء الاول بلانية رجعة (وانقضت) عدتها بوضعها او اقراء واشهر ثم طلقها او حنث فيها (لحقها) أي الزوجة (طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب رجعة رجعة بوطئها بلانية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لانه كطلاق في نكاح مختلف فيه ونقوله ابن يونس وابو الحسن عن أبي عمران وقال ابو محمد لا يلحقها لانها بانته منه بانقضائه بل بالرجعة ويحل الخلاف ان جاء مستتيا فان أسرته البيعة لحقها اتفاقا قاله الوائلي يسمى وظاهر كلام المصنف والشارح ان التلذذ بها بدون وطء بلانية رجعة ليس كالوطء فان تلذذ بها بدون وطء فيها بلانية رجعة واستقر حتى انقضت وطلقها فلا يلحقها طلاقه البتة ويترتب كون الطلاق اللاحق بعد انقضاء العدة بائنا لان القائل بحقوقه هو ابو عمران وقد علم بانته كالتحقيق في النكاح المختلف فيه وهذا بائن ولانه لو كان رجعيا لزم اقراره على الرجعة الاولى والمشهور بطلانها فهو بائن لانقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب انما هي في مجرد لحوقه لاني تصحيح الرجعة بالقول بلانية (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (دخول) من الزوج بزوجته قبل الطلاق بان علم عدمه او لم يعلم شيء ابن عرفة شرطها أي الرجعة بثبوت بياته به ومثبته ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامر اثنان على الخلو وتقريرهما على الاصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يصادق قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء) ومصلحة تصادقا (قبل الطلاق) لانهم امهات على ابتداء عدة بلاولى وصداق الا ان يظهر بها حمل لم ينقذه انفيه التهمة واولى تصادقها بعده عليه ومفهوم المصنف انه ان ثبت الدخول بعد اثنان على العقد وامر اثنان على الخلو وتصادقا عليه صححت الرجعة (واخذنا) بضم الهمزة وكسر الخاء المحجمة أي الزوجان (ياقراهما) بالوطء أي حكم عليهما بقتضاء بالنسبة لغير صحة الرجعة فيحكم على الزوج بنقضهما وكسوتهما ونكحهما مادامت العدة وتسكيم صداقها وسرعة تزوج خامسة مادامت العدة وينتجما عليه ويجمع من يعزم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليهما بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة

طلاقه (قوله عليه) أي الحقوق (قوله بانه) أي طلاقها بعد عدتها (قوله وهذا) أي الطلاق في المختلف فيه (قوله ولانه) أي الطلاق اللاحق عطف على لان القائل الخ (قوله اقراره) أي الزوج (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فهو) أي الطلاق اللاحق بعد العدة (قوله ومراعاة مذهب ابن وهب الخ) جواب ما يقال مراعاة مذهب ابن وهب تقتضي كونه رجعيا لصحة الرجعة عنده (قوله بالفعل) صلة الرجعة (قوله بلانية) حال من الفعل (قوله ومثبته) أي البتة (قوله وهو) أي ما تقدم (قوله وتقاردهما) أي الزوجين عطف على ثبوت (قوله ينقذه) أي الزوج عن نفسه الحمل (قوله لنفيه) أي الحمل الخ لانه لصحة الرجعة بظهور الحمل المفهوم من الاستثناء (قوله التهمة) أي على ابتداء عقد بلاولى الخ مقعول في المضاف لتفاعله (قوله تصادقهما) أي

الزوجين (قوله بعده) أي الطلاق (قوله عليه) أي الوطء (قوله المصنف) أي قوله ولان لم يعلم دخول البتة (قوله وتصادقا) أي الزوجان (قوله عليه) أي الوطء (قوله يقتضاه) أي الاقرار بالوطء (قوله وبناهما) أي الزوجة عطف على خامسة (قوله عليه) أي الزوج صلة حرمة (قوله مادامت العدة) قيد في حرمة الجمع

(قوله اذا حل) بضم فكسر (قوله على مجرد الاقرار بالوطء) اي دون الرجعة (قوله به) اي الاقرار به (قوله وهو) اي اختصاصها به خلاف ما عليه عجم من ان ذلك في العدة وبعدها وتتمام عبارة البنائي وان حل على انه اقرار بالوطء وادعى الرجعة صح ما قاله عجم من التعميم وسقط الاعتراض عليه وعلى الاول فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق خاص بما بعد المكاف كما بلده عجم وان حل على الثاني كان شرط التماضي راجعا لما قبلها أيضا لما يأتي من ان تصويب عبدالحق قبول رجوعهما عن قولهما انما هو في دعوى الرجعة وأما تنصيص عجم فيما قبل المكاف بين الرجوع في العدة والرجوع بعدها فغير ظاهر (قوله في العدة) صلة الرجعة (قوله وصلته) اي المصدر (قوله من غير بينة) حال من دعواه (قوله مصدق) بكسر الهمزة (قوله بما يأتي) اي في قوله وصحت رجعته ان قامت بينة على اقراره وتصرفه ومبيته فيها بيان لمصدق (قوله لاتهمهما) اي الزوجين (قوله ويؤخذ) اي الزوج (قوله وكذا) اي الزوج في الاخذ بالاقرار (قوله هي) اي الزوجة (قوله ان صدقته) اي الزوجة الزوج في دعواه بعد عدم رجعتها فيها (قوله ان حل) بضم فكسر (قوله كلامه) اي قوله ٢٩٩ وأخذ بالاقرارهما (قوله فقط) اي

دون دعوى الرجعة في العدة بعدها (قوله فيما بعد المكاف) اي دعواه الرجعة في العدة بعدها (قوله وهو) اي كونه شرطاً فيما بعد المكاف خاصة (قوله من رجوع الشرط ونحوهما بعد المكاف) بيان لقاعدته (قوله واستظهره) اي رجوع الشرط لما بعد المكاف خاصة (قوله فائلا) حال من عجم (قوله وأما الاولى) بضم الهمز اي تصادقهما (قوله فيها) اي الاولى (قوله مادامت العدة) قيد في لافرق الخ (قوله عليه) اي التصديق (قوله والا) اي وان لم تماديا عليه

البنائي اذا حل كلام المنف على مجرد الاقرار بالوطء فابواخذ به محتصه برسن العدة كالمات ومن وجده عجم وهو الصواب وشبهه في عدم صحة الرجعة والاخذ بالاقرارهما فقال (كدهواه) اي الزوج (لها) اي الرجعة في العدة من اضافة المصدر لقائه وزياة اللام في مقعوله لتقوية وصلته (بعدها) اي العدة عن غير بينة او مصدق بما يأتي فلا تصح رجعته لاتهمهما على تجديد نكاح بلا عقد ولا ولي ولا مصدق ويؤخذ بالاقرار كما تقدم وكذا هي ان صدقته (ان تماديا) اي الزوجان (على التصديق) البنائي ان حل كلامه على الاقرار بالوطء فقط فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق شرط فيما بعد المكاف خاصة كما بلده عجم وهو الجاري على قاعدته الاغلبية من رجوع الشرط ونحوهما بعد المكاف واستظهره عجم فائلا واما الاولى فلا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه مادامت العدة فان انقضت فلا بد من ان تماديا عليه والاعمال برجوعهما او أحدهما كسئلته دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشئ البنائي فيه نظر بل بعد انقضاء العدة لا يؤخذ ان بشئ الا ان يكونا قد اتجعا فتصير المسئلة حينئذ مثل دعواه لها بعدها ومفهوم ان تماديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره عجم من انه اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما غير ظاهر انظر طئي ونصه قوله ان تماديا على التصديق فنرجع فلا يؤخذ باقراره كما يذهب من ثبت وصرح به س وزعم عجم انه غير ظاهر فائلا اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة ودعواه رجعت بعدها لغيره ولو وافقته الابدليل في كون البينة على انه كان يخلو بها في العدة ويبيت عندها واحدهما اقوالها ونقل ابن بشير ونقل النخعي عن محمد بيت عندها

(قوله عمل) بضم العين (قوله كسئلته دعواه لها بعدها) تشبيهه في العمل بالرجوع منهما او من احدهما واطافة مسئلة للبيان (قوله ولا يلزم ان) بضم الباء اي الزوجان الراجعان عن تصادقهما (قوله فيه) اي قول عجم الاولى لا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه (قوله لا يؤخذ ان بشئ) اي وان تماديا على التصديق (قوله حينئذ) اي حين الارتياع (قوله ونصه) اي طئي (قوله فائلا) اي عجم (قوله وهو) اي قول عجم اذا رجع احدهما الخ (قوله رجعتا) اي في العدة (قوله بعد العدة) صلة دعوى (قوله لغو) بسكون الغين خبر دعوى (قوله ولو وافقته) اي الزوجة الزوج على دعواه بعدها انه راجعها فيها (قوله في كونه) اي الدليل خبر مقدم لقوله او ما عطف عليه والجملة نعت لدليل (قوله البينة) خبر كون (قوله على انه) اي الزوج صلة البينة (قوله كان) اي الزوج (قوله يخلو) اي الزوج (قوله بها) اي الزوجة (قوله يبيت عندها) اي فيها (قوله واحدهما) اي المخلوطة والبيان عندها فيها عطف على انه كان الخ (قوله قولها) اي المدونة راجع لكون الدليل البينة على المخلوطة والبيان معا فيها (قوله ونقل ابن بشير) راجع لكون البينة على احدهما (قوله ونقل النخعي) مبتدأ ومضاف اليه اضافة المصدر لقائه (قوله بيت الخ) مقعول نقل

(قوله في كونه) اي نقل اللحمي خبر مقدم لنظر والجله خبر نقل (قوله ثالثا) خبر كون (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله تزويج) اي من ادعى بعد المدة الرجوع فيه (قوله اختها) اي الزوجة التي ادعى رجعتها بعد عدتها فيها ولم يصدق في دعواه (قوله انه) اي الزوج الخ خبر مقتضى (قوله رجوعه) اي الزوج (قوله رجعتها) مفعول قوله المضاف لفاعله (قوله تجبر) اي المطلقة (قوله له) اي المطلق (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله رجوعها) اي الزوجه (قوله ونقل) بفتحات (قوله قبول) مفعول نقل (قوله مراجعتها) اي نيل زوج غيره ٣٠٠ (قوله واكذبت نفسها) اي في دعواها انه طلقها ثلاثا (قوله واختاره) اي

عبدالحق مانقله (قوله الى
اختيار) صلة اشار (قوله
قول) مقبول اختيار
المضاف لقاعله (قوله يقبل
الرجوع) مقبول قول
المضاف لقاعله (قوله على
انه) اي الزوج (قوله لانه)
اي الزوج (قوله بتركه) اي
وطئها (قوله مالزمها) اي
منعها من التزوج (قوله لما
بعدها) اي دعواه بعد
عديتها ارجعتهما فيها (قوله
ومنع) بضم فكسر اي
الزوج (قوله وهذا) اي
الاتهام (قوله عقده) اي
النكاح (قوله لانه) اي
الطلاق (قوله قبل الوطاء)
اي فهو بائن (قوله وعليه)
اي الزوج (قوله جميع المهر)
قاله في الدوتة وقال مضمون
لا يكمل لهما حتى ترجع
لتصديقه فقبل هو تفسير
وقيل هو خلاف واليهما
اشار في الصداق بقوله وهل
ان ادام الاقرار الرشيدة
كذلك لان كذبت نفسها

(قوله نص) اي الرجعة اي باقرار الزوج بالوطء (قوله مطلقا) اي عن التقيد بالان فلا تصح قبل مجيئه ولا بعده (قوله بان علققت) بضم العين وكسر اللام مثقلا اي الرجعة (قوله لانه) اي الرجعة وذكركه لئلا يخلط بغيره (قوله ولا فتقارها) اي الرجعة (قوله مقارنة) اي اياها (قوله وعلى هذا) اي بطلانها مطلقا (قوله وهو) اي صحة الرجعة وذكركه لئلا يخلط بغيره (قوله لانه) اي الوطء (قوله هذا) اي صحة رجعته بوطئه ما تقدمت احصتها (قوله لانه) اي انت (قوله ذكره) اي الفرع (قوله بعدهما) ٣٠١ اي انا وبيلين (قوله التعديل)

اي بانه فعل معنية (قوله لانه) اي الرجعة وذكركه لئلا يخلط بغيره (قوله الاول) اي ابطالها مطلقا (قوله والثاني) اي ابطالها الا (قوله محرز) بضم فسكون فكسر (قوله فهو) اي اختيارها (قوله عليه) اي الاختيار (قوله فان علققت) اي قبل زوجها (قوله مقارنته) بضم الميم (قوله وهو) اي الزوج (قوله عنه) اي التعليق (قوله ينج) اي لتعديل (قوله فرق) بسكون الراء مصدر مضاف لثنا عليه (قوله المشتكين) اي اختيار الامة بتقدير عتقها واختيار ذات الشرط بتقدير فعل زوجها المعلق عليه (قوله معروف الخ) خبر فرق (قوله حصل) بفتح ح مثقلا (قوله بينهما) اي المشتكين (قوله التزمنا) اي الامة وذات الشرط (قوله وعدمه) اي اللزوم عطف عليه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله لابن حنبل الخ) راجع لزوم (قوله والباقي عن المغيرة) راجع لعدمه (قوله ومعرفة) قول مالك رضي الله تعالى

له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتمام وهو احد الاقوال اه فليذكر الخط ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح في خلوة البناء لا الزيارة (و) ان قال في عدة رجعية ان جاء وقت كذا فقد ارتجعت فيه واقتصر على هذا حتى تمت عدتها (اي ابطالها) اي الرجعة مطلقا (ان لم تجز) بضم الفوقية وفتح النون والجيم مشددة بان علققت على شيء مستقبل محقق (كغد) بان قال ان جاء غدا فقد راجعتك فلا تصح الا الآن ولا غدا لانه ضرب من النكاح لا اجل ولا فتقارها بالنسبة مقارنة الخط وعلى هذا اذا وطئها معتقدا صحة رجعتها بعت رجعتها وهو واضح لانه فعل مقارن لنية وسباق تب يقيد بتقريب هذا على كلا التأويلين لانه ذكر بعدهما البناني ما افاده قت هو الذي يقيد الخط عن اللخمى وهو الظاهر من التعديل (او) الابطال انما هو (الا ان فقط) وتصح رجعته في غدا لانه حقه فلا تعليقه وان تمت عدتها بوضع اوجيض او اشهر قبل غدا لم تصح الرجعة (تاويلان) الاول لعبد الحق والثاني لابن محرز (ولا) تصح الرجعة (ان قال من يغيب) اي يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئا وخاف ان تخشعه في غيبته وتنتقض عدتها قبل رجوعه (ان دخلت) الرجعة (الدار) التي علق طلاقها على دخولها مثالا (فقد راجعها) ودخلتها في غيبته فلا تصح رجعته لافتقار الرجعة لنية بعد الطلاق لقوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وشبهه في البطلان فقال (كاختيار الامة) المترجعة عبيد امس اضافة المصدر لفاعل ومنه قوله (نفسها وزوجها) اي احدهما مهيئا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو لغوا ولو اشهدت عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) اي التي شرط لها زوجها انه ان تزوج او تسر عليها او اخرجها من بلد ما فامرها بسدها (تقول) ذات الشرط (ان فعله) اي المعلق عليه (زوجي فقد فارقت) اي اخترت فراقا بالطلاق او بقيت معه فانه قد لزمتها ما اختارته من فراق او بقاء لان الزوج اقامها مقامه وهو اذا علق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هي قاله الصقلي ابن عرفة ينج لزوم الفراق لا البقاء البناني فرق المصنف بين المشتكين هو معروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة حصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم ما التزمنا قبل حصول سبب خيارهما وعدمه فالثاني التفرقة المذكورة لابن حنبل عن اصبح مع رواية ابن نافع والباقي عن المغيرة مع فضل عن ابن ابي حازم ومعرفة قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد حكيت هذه المسئلة عن ابن الماجشون سأل مالكا رضي الله تعالى عنه فيها عن الفرق بين الحر والامة فقال له ان عرف دارقدامة وكانت دارا يلعب فيها بالجمام معرضا له بقله التحصيل فيما سأل عنه وهو بخاله على ترك اعمال نظره فيها حتى لا يسأل

عنه (راجع للفرقة) (قوله حكيت) بضم فكسر (قوله سأل) اي ابن الماجشون (قوله فيها) اي المسئلة (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) اي ابن الماجشون (قوله اتعرف) بفتح التاء وسكون العين وكسر الراء (قوله فدامه) بضم القاف وخفة الدال المهملة (قوله وكانت) اي دارقدامة (قوله يلعب) بضم الياء (قوله معرضا) بضم فسكون فكسر مثقلا حال من فاعل قال (قوله) اي ابن الماجشون (قوله ومو) بضم الميم (قوله نظره) اي ابن الماجشون (قوله فيها) اي المسئلة

(قوله وهذا) أي قول الامام رضي الله تعالى عنه ائعرف الخ (قوله قوله) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله سأله) أي ابن القاسم
 المالكارضي الله تعالى عنهما (قوله آية) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وشذ المنناة أي شاذة رفيعة (قوله فهجره) أي ابن الماجشون
 المالكارضي الله تعالى عنهما ٣٠٢ (قوله استعصى) أي استصعب (قوله عليه) أي ابن الماجشون (قوله الفرق) بين مسئلتين

الاعن مشكل وهذا نحو قوله لابن القاسم في سئله عنه انت حتى الساعة ههنا تسأل عن مثل
 هذا عياض ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس آية كماله رضي الله تعالى عنهما يوما
 بكلمة خمسة فهجره عاما كاملا استعصى عليه الفرق بين مسئلتين فقال له تعرف دارقدامة
 وكانت دارا يلعب فيها الاحداث بالحمام وقيل بل عرض له بالعجز ابن وشذ من انصف علم ان سؤال
 ابن الماجشون ليس عن امر جلي ولذا سوى مالك رضي الله تعالى عنه بينهما مرة وبعض اصحابه
 (وصحت رجعتهم) أي الزوج التي ادعى بعد تمام العدة انها حصلت منه فيها (ان قامت) أي
 شهدت بعد تمام العدة (بينة) معتبرة (على) سماع (اقراره) أي الزوج في العدة بانه وطئ زوجته
 في عدتها وانا وبه رجعتهم وقد علم دخوله بها قبل طلاقها (او) قامت بعد العدة بينة على معانته
 (تصرفه) أي الزوج للزوجة (وميتته) أي الزوج معها وتذرع تصرف وميت (فيها) أي
 العدة وادعى انه نوى به الرجعة فقد وصحت رجعتهم ولو كذبته الزوجة كما في المدقونة واما مشاهدتها
 باقراره بذلك بلا معانته فلا يعمل به اغ كذا ينبغي ان يقرأ وميتته معطوفا بالواو ووقفا للمدقونة
 لا بأو خلا فالابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقد نبه ابن عبد السلام على مخالفة ابن الحاجب
 ظاهر المدقونة في ذلك وقبله في التوضيح واستوفينا في تكميل التقييد ع ان قرئ بأو فالمراد
 بالتصرف التصرف الخاص بالزوج من اكله معها واختلاطها ونحوهما فيكون وحده وان
 قرئ بالواو فالمراد به غير الخاص مما يقع له غير الزوج فلا يكون وحده ويشترط انضمامه للميت
 لكنه يوهم عدم كفاية الميت وحده فوايس كذلك الان يقال هذا تفصيل في المفهوم (او) أي
 وصحت رجعتهم ان ارجعها ف(قالت) الزوجة عقب ارجعها (حضت) حيضة (ثالثة) تمت بها
 العدة (فاقام) أي اشهد الزوج (بينة) أي عدلين (على قولها) أي الزوجة (قبيله) أي قولها
 حضت ثالثة (بما يكذبها) بان شهدت بانها قالت لم احض اصلا وحضت حيضة واحدة
 وحضت ثانية ولم يحضر ما يكن ان تبيض فيه ثالثة بين قولها فان لم يقهها لم يصح رجعتهم
 ولو كذبت نفسها فالة اشبه (او) أي وصحت رجعتهم اذا (اشهد) الزوج (برجعتهم) أي الزوجة
 (فصحت) الزوجة يوما وبعضه كما في المدقونة (ثم قالت) الزوجة بعد سكوتها يوما وبعضه
 (كانت) أي عدتها (قد انقضت) أي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلغى قولها وتعد
 نادمة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتهم دليل على بقاء عدتها ومفهوم وصحت انها
 لو انكرت حين الانشهاد وقالت ان عدتها قد انقضت به لمضى مدة يمكن انقضائها فيها لم تصح
 رجعتهم (او) أي وصحت رجعتهم ان ادعى بعد انقضاء عدتها انه واجهها فيها وكذبته وتزوجت
 غيره و(ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة اشهر) من وطء الزوج الثاني فيلحق بالزوج الاول لظهور
 كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجعتهم) التي

أي فسأل عنه مالكارضي
 الله تعالى عنه (قوله فقال) أي
 مالك رضي الله تعالى عنه
 (قوله له) أي ابن الماجشون
 (قوله الاحداث) جمع حدث
 أي الصغار (قوله ولذا) أي
 خفاء الفرق على سوى بفتح
 السين والواو منفلا (قوله
 بينهما) أي المسئلتين (قوله
 وبهض) عطاف على مالك (قوله
 التي) نعت رجعة (قوله انها)
 أي الرجعة (قوله منه) أي
 الزوج (قوله فيها) أي العدة
 (قوله معتبرة) بفتح الموحدة
 أي شرعا لعدتها وانضمامها
 (قوله به) أي وطئها (قوله
 علم) بضم العين (قوله قبل
 طلاقها) صلة دخول (قوله
 وادعى) أي الزوج (قوله انه)
 أي الزوج (قوله به) أي تصرفه
 وميتته وافر دلتا ويلهما
 بمذ كوبر (قوله واما مشاهدتها)
 أي البينة (قوله باقراره)
 أي الزوج في العدة (قوله
 بذلك) أي الميت والتصرف
 (قوله وفاقا للمدقونة) أي على
 اشتراط قيام البينة على
 التصرف والميت كما
 تقدم عن ابن عرفة (قوله
 بخلا فالابن بشير الخ) أي في

اكتفائهم بقيام البينة على احدهما (قوله وقيل) بكسر الموحدة (قوله شهدت) أي البينة (قوله بانها) أي الزوجة كذبته
 (قوله فان لم يقهها) أي البينة على قولها قبل ما يكذبها مفهوم فاقام بينة على قولها قبله الخ (قوله فيلغى) بغير مجة (قوله وتعد)
 أي الزوجة (قوله نادمة) أي على رجعتهم (قوله فيها) أي عدتها (قوله فيلحق) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله منه) أي الاول

(قوله لانه) أى الشان (قوله تين) بفتح تين مثقلا (قوله انها) أى الزوجة (قوله اخل) بفتح اخل مثقلا معجم الخاء أى لم يأت المصنف (قوله والا) أى وان كان على طور يمكن كونه معه من الثاني (قوله به) أى الثاني (قوله لحوقه) أى الولد (قوله بان تاخر) أى الولد (قوله اقصى) أى أطول (قوله من طلاقه) أى الاول (قوله به) أى الاول (قوله هذا) أى تأخره عن اقصى امد الحبل (قوله ولو تزوجت الخ) أى هذا نص كلام المصنف فى نسخة (قوله وهذا) أى النص الذى فى هذه النسخة ٣٠٣ (قوله ظاهر) أى سالم من الحشو (قوله انه) أى

الحشو (قوله انه) أى

ولو تزوجت (قوله من انه

راجعها الخ) بيان لما

(قوله وبما تقدم) صلة قرر

(قوله من فواته على الاول

الخ) بيان لمحكم ذات

الولين (قوله يحضره) أى

عقد الثاني (قوله به) أى

عقد الثاني (قوله فى وجوب

نققتما) صلة كاف التشبيه

(قوله محرمه) بضم فتحت

مثقلا (قوله ترجع) بضم

التاء وفق الجسيم (قوله

ونقل) بفتح نون وبسكون

القاف (قوله انها) أى

الرجعية مفعول نقل على

الاول وخبره على الثاني

(قوله يرد) بضم ففتح مثقلا

خبر الاستدلال (قوله

المحرمة) بضم فسكون

فكسراى بجمع أو عورة (قوله

بعد) بالضم عند حذف

المضاف اليه ونسبة معناه

(قوله وهذا) أى تحريم

كلامها (قوله عليه) أى

الطاق (قوله من) أى

الرجعية والاجنبية (قوله

وكذا) أى تقرر الوجهه

كذبته فيها لانه تين انها كانت سالا حين الطلاق وعدتم اوضع حملها وأخل بقيدى احدهما كون الولد على طور لا يمكن كونه من الثاني واللاحق به ولم يصح رجعة الاول فاني ما امكانه لحوقه بالاول فان لم يمكن لحوقه بالاول ايضا بان تأخر عن اقصى امد الحبل من طلاقه لم يلحق به ولم يصح رجعته ولا ينافى هذا قوله لدون ستة اشهر لان مراده من وطء الثاني الصادق بتأخره عن طلاق الاول باقصى امد الحبل غ ولو تزوجت وولدت لدون ستة اشهر ردت برجعته وهذا ظاهر كعبارة ابن الحاجب يعنى انه اجد من نسخة اوولدت لانه عطف على ما تصح الرجعة به فقوله وردت برجعته خشوتم يصح تقرير المسئلة ايضا بما فى الجواهر من انه راجعها فاذا عت انقضاء عدتم او تزوجت فولدت لدون ستة اشهر وهو ظاهر وبما تقدم قررهما الموضح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق اسكن قولهم ردت برجعته مشكل على هذا واجيب بان معنى قولهم ردت برجعته أى التى ادعى انه انشأها فى عدتها لقيام دليل صدقه فى دعواه انه كان انشأها فيها (ولم تحرم) الزوجة المذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لانه عقد عليها بعد رجعة الاول وانقطع عدتها وصيرورتها ذات زوج ونحو جهها من حكم المدة فان مات الاول وطلقها فللثاني تزوجها بعد عدتها (وان) راجعها فى عدتها (لم تعلم) الزوجة (بها) أى الرجعة (حق) انقضت عدتها (وتزوجت) الزوجة غيره (او وطئ) الامة سيدة (حكمها) (ك) حكم ذات (الولين) من فواتها على الاول بتلذذ الزوج الثاني او السيد بلا علم برجعة الاول لا يجزى عقد الثاني الا ان يحضره الاول سا كانه قوت به أيضا نقله فى التوضيح عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التى لم تطلق فى وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها (الافى تحريم الاستتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو ينظر ابن عرفة ومقتضى الروايات ان المطلقة الطلاق الرجعى محرمة فى العدة حتى ترجع حسبما تقدم لعراض ونقل ابن بشير انها على الاباحة حتى تنقضى العدة مثل ما تقدم للخمى والاستدلال على ذلك ببوت خواص الزوجية من النفقة والارث يرد بان الزوجية أعم من الاستتاع بدليل المحرمه والمعتكفة (و) حرمة الدخول عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها فى هذين الامرين ومثلها ما كلامها ولو نوى رجعتها بعد وهذا تشديد عليه لئلا يذكر ما كان فلا يرد ان الاجنبى يباح له كلام الاجنبية لانه قصد تلذذ او خشية فتنة أو ما نظر وجه كل منهما وكفيه لجائز وكذا السكنى معها فى دار جماعة لهما وللناس ولو أعزب كما اقامه أبو محمد صالح من المدونة لكن قال بعده وهذا منكر عظيم عند اهل فاس ابن ناجي وكذلك عند نابا فريمية ولا ينبغي ان يختلف فى منعه سواء كان العرف باستعطافه ام لا والواجب على القضاة ان يثبتوا من ينظر فى ذلك وتفتقر الرجعية من الزوجية ايضا

والسكينة فى الجواز (قوله لهما) أى المطلق والمطلقة (قوله اعزب) أى لا زوجة له (قوله اقامه) أى فهمه (قوله لكن قال) أى أبو محمد صالح (قوله وهذا) أى سكنى الاعزب مع المتزوجين فى بيت جامع (قوله منعه) أى سكنى الاعزب مع ذوى الزوجات فى دار جماعة (قوله باستعطافه) أى استخفافه (قوله فى ذلك) أى سكنى الاعزب مع المتزوجين

(قوله في انها) أي الرجعية (قوله لان نفقتها) أي الزوجة (قوله سقطت) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهذه)
 أي الرجعية (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الرجعية (قوله يجنس القرء) أي الصادق بثلاثة للحرث واثنتين للامه (قوله فلا
 تصح رجعتها الخ) تقرير على ٣٠٤ تصديقها في انقضائها (قوله موثقات) بفتح الميم الثانية (قوله عمل)

في انها اذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في متابله
 الاستمتاع بها فلما منعت الاستمتاع بنشوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن احكام الرجعية
 انه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق وان مطلقها لا يجوز له ان يتزوج معها من يحرم
 جمعها مادامت في العدة (و) ان ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعدد من يمكن انقضائها فيه
 (صدقت) يضم فكسر مثقلا الرجعية ولوامة ولو طلقها الزوج (في) اخبارها (انقضاء) عدتها
 بجنس (القرء) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضائها (الوضع) لجلها الا حق لزوجها والذى
 يصح استلحاقه وصله صدقت (بلايين) منها على انقضائها (ما يمكن) أي مدة امكان الانقضاء
 عادة فلا تصح رجعتها بعد عدتها انقضت وتحلل للزوج وظاهره ولو وضعت سقطا خلافا
 للرجاجي ولايين عليها وان خالفت عادت ان النساء موثقات على فروجهن (و) ان ادعت
 انقضاء عدة القرء فيما يمكن الانقضاء فيه نادر اخصت ثلاثا في شهر (سئل) يضم فكسر (النساء)
 مان صدقها أي شهد ان النساء تحبض لثله عمل به وهل تحلف مع تصديقهن قولان ومفهوم
 ما يمكن انما ان ادعت فيما لا يمكن فيه فلا تصدق فليس قوله وسئل النساء راجعا لقوله ما يمكن
 لانها ان ادعت فيما يمكن تصدق بالاسوال النساء فالاقسام ثلاثة فان قيل كيف يتصور
 انقضائها في شهر واقل الطهر خمسة عشر يوما قلت يتصور بان يطلق عند رؤية الهلال طاهرا
 وتحبض عقبها الى قرب طلوع الفجر فطهر حتى تغرب شمس الخامس عشر فتحبض عقبه الى
 قرب طلوع الفجر فطهر الى غروب يوم ثلاثين فتحبض عقبه الى قرب الفجر (و) ان اخبرت
 بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها (لا يقيد) ها (تكذيبها نفسها) وقد بان فتعد نادمة
 ولا تحل لمطافها لابقه قد بدى وهو راجع ويجاب وقبول (و) الا يقيد قولها (انهارات اول الدم) من
 الحيضة الثالثة فظنت دوامه فاخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوما وبعضا
 منه بال وقد بان بقولها الاول ويأني قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد
 قال ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها انهارات اول الدم وانقطع اه أي فلها النفقة
 والكسوة وتصح رجعتها اوقال د لا تنبت له الرجعة وسجل كلام ابن عرفة على ما عداها لكن ان
 عاردها الدم عن قرب في أي الحسن عن عياض مانعه والذي ذهب اليه جمهور الشيوخ انها ان
 لم يناد بها الدم انها لا تحبسبه حيضة ثم قال عياض واختلفوا اذا راجعها عند انقطاع هذا
 الدم وعدم تناديه ثم رجع الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لانه قد استبان انها حيضة ثالثة
 صحيحة وقعت الرجعة فيهما فبطلت وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجعة الدم عن قرب أو بعد ثم ذكر
 أبو الحسن عن عبد الحق انه حكى القواين وقال بعدهما والقول الاول يعنى التفصيل عندى
 اصوب والقرب ان لا يكون بين الدمين طهر تام اذا علم هذا تبين لك الجواب عن ابن الحاجب
 والمصنف لان مرادهما ان قولها انقطع الدم لا ينسب في صحة الرجعة وان كان مقبولا
 لانها منقضا قبول قولها كما يفيد كلام ابن عرفة فاذهب والبناني (و) ان قات رأيت

بضم العين (قوله به) أي
 قول النساء (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله ادعت) أي
 انقضائها (قوله فيما
 لا يمكن) أي زمن لا يمكن
 الانقضاء فيه (قوله فليس
 قوله وسئل النساء الخ)
 تقرير على الشرح السابق
 (قوله واقل الطهر الخ) حال
 (قوله عقبه) أي غروب
 شمس الخامس عشر (قوله
 عقبه) أي غروب شمس
 ثلاثين (قوله في هذا) أي
 ولا انهارات اول الدم
 وانقطع (قوله وسجل) أي د
 (قوله على ما عداها) أي
 الرجعية (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله لم يناد بها
 الدم) أي يوما أو بعضه ذابال
 (قوله لا تحبسبه) أي الدم
 الذي لم يناد (قوله راجعها)
 أي زوجها (قوله لانه) أي
 الشأن (قوله انها) أي
 الدم النازل عليها متقطعا
 وانه لتأنيث خبره (قوله
 فبطلت) أي الرجعة (قوله
 لا تبطل) أي الرجعة (قوله
 القولين) أي بطلان الرجعة
 وعدمه (قوله وقال) أي عبد
 الحق (قوله التفصيل) أي
 بين رجوع الدم بقرب

ورجوعه بعد (قوله طهر تام) أي نصف شهر (قوله مرادهما) أي ابن الحاجب وخليل رجعهما الله
 تعالى (قوله وان كان مقبولا) أي في غيرها حال (قوله نصبا) أي ابن الحاجب وخليل

(قوله بينهما) أي الوضع والقرء (قوله أو ستين) إشارة إلى إدخال الكاف ثمة ثانية (قوله من يوم الطلاق) بيان لمبدأ السنة (قوله) لكن الخ (استدراك على أو ستين) (قوله نقل) بسكون القاف مصدر مضارع لقوله (قوله يفيدان الكاف استقصائية) أي دالة على أن ما دخلت عليه أقصى المسافة فلا تدخل زائدا عليه خبر نقل (قوله لترته) أي الزوج - له قالت الخ (قوله اعتيادها) أي تأخر حيضها سنة (قوله وهذا) أي كون الاعتياد كالارضاع والمرض ٣٠٥ لظاهر النقل (قوله حينئذ) أي حين

إظهاره (قوله مدتها) أي الارضاع والمرض (قوله انقضائها) أي العدة (قوله بعده) أي العام (قوله مزين) بضم قفتح فسكون (قوله ان المريضة مرضا شأنه منع الحيض) أي التي ادعت عدم انقضاء عدتها بعد صحتها منه (قوله كالمرضع) أي في تصديقها بين إلى عام لا بعده (قوله ويحل عدم تصديقها) أي التي قطعت والتي صحت في عدم انقضائها بعد عام من انقضاء الصحة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي التي قطعت والتي صحت (قوله والا) أي وان أظهرنا عدمه بعد انقضاء الصحة (قوله أنها) أي المطلقة (قوله ذلك) أي تأخر حيضها عن عادتها (قوله وهو) أي الزوج (قوله صدق) بضم في كسر مثقلا (قوله ان كانت) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله يمكن) بضم فتحة من مثقلا أي الزوج

الحيضة الثالثة واكذبت نفسها ومكنت النساء من نظرها فربما قرأنا أو صدقنا على عدم حيضها (لا) تفيد (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولها وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن لانقضاء فيه وظاهره كإن الحجاب عموم هذا في الشرع والوضع بان قالت وضعت ثم قالت كذبت ورأيتها فلم يجدن أثر الولادة وفي التوضيح الظاهر لافرق بينهما ولو قال عتب ولا يفيد كذبتها نفسها وان رآها النساء نفية لكان احسن (ولو مات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) أو ستين من يوم الطلاق لكن نقل المواق يفيدان الكاف استقصائية (فكانت) الرجعية (لم احض) بعد الطلاق الرجعي (الا) حيضة (واحدة) أو اثنتين ولم ادخل في الحيضة الثالثة والمراد ان في العدة لترته (فان كانت) الرجعية (غير مرضع و) غير (مريضة لم تصدق) بضم التوقية وفتح الصاد والدال المهملين في قولها لم احض الا واحدة وظاهره وظاهر النقل ولو وافق قولها عانتها وقال بعض شيوخ عجب اعتيادها كالارضاع والمرض وهو معقول المعنى اقول وهذا هو المتعين لان الاعتياد داخل في الاظهار وعدم تصديق غير المرضع والمريضة في كل حال (الا ان كانت) الرجعية (تظهره) أي احتباس دمها وتكرار ذلك حتى يظهر من قولها في حياة مطلقة فتصدق بيمين وترثه لضعف انهم حينئذ ولو في اكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمريضة مدتها بلا عين وتصديق المرضع ايضا في عدم انقضائها بعد انقضاء العمل ولو تأخر انقضاء عن مدته الشرعية إلى عام بيمين ولا تصدق بعده كذا في النص قاله عجم وفي الشارح الوسط عن ابن حزمين ما يفيد خلافه والظاهر ان المريضة مرضا شأنه منع الحيض كالمرضع ويحل عدم تصديقها اذ لم تظهر عدم الانقضاء والاصدقنا بيمين وهو مفهوم مات انها لو ادعت ذلك وهو حي قبل سنة أو بعدها صدقت ان كانت باثنا الاعترافها على نفسها فان كانت رجعية فلا يمكن من رجعتها مطلقا ولها النفقة ونحوها ان صدقها ولو ماتت بعد انقضاء مدتها المعتادة فادعى بقاها فيها وتأخر حيضها البرئ فلا يصدق الا بقريضة دالة على صدقها وان ادعى حملها وعدم وضعها صدق وعلى من خالفه اثبات عدم حملها او وضعه الا اذا اعتدت بمسكنها ثم تحوت منه لانقضائها عدتها وكذا فلا يثبت ما قاله الشارح وت عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه افاده عب البناء في قوله لم تصدق الا ان كانت تظهره هذا قول المدونة وفي مباح عيسى تصدق بيمين مطلقا وحكام ابن رشد في دعواها ذلك في السنة وقربها ثم قال واما لو ادعت بعد هوانه باكثر من العام او العامين لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون ذكرا في حياته قول واحد

٣٩ من في (قوله مطلقا) أي سواء ادعت تأخره قبل سنة أو بعدها لانها مهما على تجديد نسكاح بدون أركانها (قوله ولو مات) أي الرجعية (قوله فادعى) أي الزوج (قوله بقاها) أي الرجعية (قوله فيها) أي عدتها (قوله فلا يصدق) أي الزوج (قوله وان ادعى) أي الزوج (قوله حملها) أي الرجعية منه (قوله صدق) بضم في كسر مثقلا أي الزوج (قوله وعلى من خالفه) أي الزوج من ورثة الزوجة (قوله منه) أي مسكنها (قوله وكذا) أي المرأة (قوله ذلك) أي انقضائها عدتها (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطلقا) أي عن التقييد باظهاره (قوله وحكام) أي الخلاف (قوله ذلك) أي عدم الحيض (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ادعته) أي تأخر الحيض

(قوله قيد الاظهار) اضافته للبيان (قوله تقييده) اي المصنف (قوله بها) اي السنة (قوله درك) بفتح الدال والراء (قوله كلامه) اي المصنف (قوله الصورة الاخيرة المتفق عليها) اي دعواها عدم حيضها بعد موته باسكت من عام (قوله ويكون) اي كلام المصنف (قوله بمفهومه) صلة جاريا اي مفهوما بعد سنة انما ان ادعته قبلها تصدق ولو لم تظهره (قوله وقوله) اي في التي ادعت تأخر الحاض بعد الفطام (قوله لا تصدق بعد عام) فيه نظر بل لا نظرية له لقول ز بعد وحيث لم تصدق فافانما ذلك حيث لم تظهر اعدم الانقضاء والاصدقنا يمين (قوله على احتباس دمها) صلة حلفت (قوله ونحوها) اي السنة بيان لما دخل بالكاف (قوله مما قبل السنة) بيان لنحوها (قوله ان عدتها الخ) مفعول حلفت (قوله وان لم تصدق) مفعول حلفت (قوله في ارثه) (قوله لا دخاله) اي العشر من اضافته ٣٠٦ المصدر بقوله والكاف فاعله (قوله وتبع) اي المصنف (قوله

التفصيل) اي الحلف في كالسنة لاني كالاربعة (قوله بحت) اي استظهار (قوله فيمادون العام) شامل لكالاربعة (قوله منع آخر اجعل ال) بان يقال اربعة الاشهر (قوله وغير ذاك) صادق بادخالها على الاول كعبارة المصنف وادخالها عليهما كالاربعة (قوله لانه) اي الاشهاد عليهما (قوله لها) اي الزوجة (قوله ان يتكر) اي الزوج (قوله لا لله تعالى) عطف على لها (قوله والا) اي ولو كان الاشهاد عليهما حقه لله تعالى (قوله منه) اي نذب الاشهاد (قوله به) اي الاشهاد (قوله وكذا) اي السيد في عدم اعتبار شهادته (قوله للتممة) اي بعدم الرجعة وشهادته

طفي حيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة في تقييدها بدرك عامه اه قلت يصح حمل كلامه على الصورة الاخيرة المتفق عليها ويكون بمفهومه جاريا على ما في معاص عيسى فينتفي عنه الاعتراض والله اعلم وقوله لا تصدق بعد عام فيه نظر اذ الذي في ق عن ابن رشد ان حكم الموضع من بعد الفطام كالتى لم ترضع من يوم الطلاق اه اي فتصدق ان كانت تظهره (وحلفت) الرجعة التي مات زوجها وادعت عدم حيضها على احتباس دمها (في كالسنة) اشهر ونحوها مما قبل السنة ان عدتها لم تنقض ولو وافقت عادتها او ورثته وان لم تكن مرضعا ولا مريضة ولم تذكره في حياته (لا) تحلف ان مات المطلق (في كالاربعة) اشهر (وعشر) وتصدق في بقاء عدتها وترثه ولو خالفت عادتها والاولى حذف وعشر لا دخاله بالكاف وتبع في هذا التفصيل بحث ابن رشد وظاهر السماع حلقها فيمادون العام البناء الذي في النسخ الصحيحة لاني كالاربعة اشهر وعليها درك من جهة العربية ابن مالك في الكافية وان تعرف ذاك فاعرفه * آخر اجعل آل وغير ذاك متبع

ونقل السيراني عن القرامجواز نحو الف دينار (ونذب) بضم فكسر (الاشهاد) على الرجعة وقيل يجب (واصاب من منعت) الزوج من اسقناعه بها بعد رجعتها (له) اي الاشهاد اي فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل تؤجر على منعه لانه حق لها خشية ان ينكر ارتجاعها ووطأها الله تعالى والا لوجب ويؤخذ منه كراهة ترك الاشهاد ويندب اعلامها به (وشهادة السيد) بالرجعة لزوجة أمته (كالعدم) للاشهاد في الكراهة وكذا الاولى ولو غير مجبر للتممة فالمندوب اشهاد عدلين غيره (ونذب) المتعة على المشهور وهو ما يؤمر الزوج ولو عبدا باعطائه للمطلة ليحبر به ألم فراقها فلا يقضى بها ولا يتخصص بها اغرماء ولا حد لها بل (على قدر حاله) اي المطلق وظاهر ابن عرفة ان هذا مندوب آخر وظاهر المصنف ولو كان الزوج مريضاً مريضاً مخوفاً وهو كذلك لانه لما أمر به لم تكن تبرعاً للوارث ولما رعاة القول بوجوبها وروى حاله فقط لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ولان كسر خاطرها جاء من قبله ابن سعدون

بها زور الدفع معرته (قوله وهو) اي المتعة وذكره تذكيراً خبره (قوله الزوج) فصل يخرج ما يؤمر غيره في باعطائه (قوله للمطلة) فصل يخرج ما يؤمر الزوج باعطائه غيرها (قوله ليحبر به الخ) فصل يخرج ما يؤمر الزوج باعطائه لمطلقة لغير هذا كنفقة وكه ووسكني (قوله الم) بقضات محققا (قوله فلا يقضى بها) اي المتعة على الزوج تعريض على نذبها (قوله ولا يتخصص) اي الزوجة (قوله بها) اي المتعة (قوله غرماء) اي الزوج ان فاس او مات (قوله ولا حد) اي نياية (قوله لها) اي المتعة (قوله هذا) اي كونها على قدر حاله (قوله لانه) اي الزوج (قوله لما) بفتح اللام وشدة الميم (قوله أمر) بضم فكسر اي الزوج (قوله بها) اي المتعة (قوله ولما رعاة القول بوجوبها) اي المتعة عطف على لانه الخ (قوله قبله) بكسر ففتح اي جهته (قوله سعدون) بفتح فسكون آخره نون

(قوله لانها) اي المتعة (قوله تزيدها) اي المطلقة (قوله اسما) بفتح الهمزة والسين اي حزننا وحسرة (قوله بئذ كبرها حسن عشرته الخ) فيه انها لو يجب حبه ورفع حقه من قبلها وعذره في فراقها لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا خدوا وصا اذا كانت فقيرة محتاجة (قوله انها) اي المتعة (قوله مل) بضم الميم وفتح العين واللام (قوله ان ماتت) اي المطلقة قبل امتاعها (قوله ورثت) بضم فكسر اي المتعة (قوله فهذا) اي قول ابن القاسم ورثت (قوله بدل الخ) ممنوع لان من مات عن حق فهو ولورثه سواء استحقه للتسلي او غيره (قوله وتعطى) بضم التاء وفتح الطاء (قوله لبا سها) اي البائن ٣٠٧ (قوله لانها) اي الرجعية (قوله فضيع) اي المتعة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لانها

اي المتعة (قوله قبضت) بضم فكسر اي في عدم الرجوع فيها (قوله بعد عدة الرجعية) راجع لاخذها ورثتها واولتها ولو ماتت الرجعية في عدتها فلا متعة لورثتها ولو ماتت قبل استحقاقها افاده عج (قوله لبا سها) اي ورثتها (قوله مقامها) اي المطلقة (قوله عند ابن القاسم) راجع لاخذها ورثتها (قوله لاتدفع) بضم التاء اي المتعة (قوله لهم) اي ورثتها (قوله لانها) اي المطلقة (قوله تسلت) اي بموتها (قوله ولو مات) الزوج او رد الزوجة لعصمة اي قبل امتاعها (قوله رجعية) حال من الزوجة (قوله سقطت) اي المتعة (قوله عنه) اي الزوج (قوله في اعطائها) اي المتعة (قوله لها) اي الزوجة (قوله

في قولهم المتعة للقدس الى اعتراض لانها قد تزيد اسما بئذ كبرها حسن عشرته وكريم صحبته فانظر انما تبرع غيره مل وقد قال ابن القاسم ان ماتت قبل امتاعها ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلي وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا باننا انما نطلقها لبا سها من الرجعة (وبعد) تمام (العدة للرجعية) لان ما دام في العدة ترجو الرجعة ولذا لا يرضعها فتضيع عليه لانها كهية قبضت (او) ياخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتاعها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن لقيامهم مقامها عند ابن القاسم اصبح لاندفع لهم لانها تسلت عن الطلاق ولو مات الزوج او رد الزوجة لعصمة رجعية او باننا سقطت عنه وشبهه في اعطائها لها ولو ورثتها فقال (كل مطلق) اي غير رجعية بقرينة التشبيه مرسلة او كناية او امة فارقه عن مشاركة ام لا ابن عاشر هذه عبارة ملقة والعبارة السليمة والمتعة على قدر حاله اكل مطلقا او ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح او فاسد لزمنه فواته كفاسد لصدقه طلق بعد نيائه فان كان يفسخ بعده وطلقها باختياره فلا تمتع واحتراز لازم عما فيه خيار (لا في فسخ) الارضاع ذكره ابن عرفة مقتصر عليه محتمل لمطلق (كاهان) لا متعة فيه لانه فسخ (و) لا متعة في (مات احد الزوجين) كل الاخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلق فقال (الامن اختلعت) من زوجها بعوض دفعته من عندها فلا متعة لها لانها المختارة لفرقه ومعاوضة عليه فلا اله بها (او فرض) بضم فكسر (لها) صدق ابتداء او بعد عدة عليها تفويضا (وطلقت) بضم فكسر مثقلا (قبل البناء) فلا متعة لها لاخذها نصف الصداق مع بقائها فان لم يفرض لها او طلقت قبل البناء امتعت (و) الا (مختارة) نفسها (ا) كمال (عتقها) وزوجها رقيق (او) مختارة فراقه (لعيبه) اي الزوج فقط او لعيبها واختارت فراقه (و) الازوجة (مختارة ومملوكة) او اوعى او طلقت نفسها فلا متعة لها لان تمام الطلاق جاء من قبلها والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب في الايلاء وما يتعلق به) •

(الايلاء) بكسر الهمزة وسكون المشاة تحت مدودا اي - قيمة شرعا (يعين) اي حالف باسم الله تعالى او غيره جنس شمل المعروف وغيره من الايمان واضافته لزوج (مسلم) فصل مخرج حلف غير

مشاررة برأين اي منازعة ومخاصمة (قوله فان كان) اي الفاسد (قوله بعده) اي البناء (قوله فلا تمتع) بضم التاء الاولى اي المطلقة (قوله عما فيه خيار) كنكاح عبيد دون اذن سيده ومعيب بموجب خيار (قوله مقتصر) حال من ابن عرفة (قوله لانه) اي الشان (قوله عتقه) اي النكاح (قوله فان لم يفرض لها الخ) مفهوم فرض لها (قوله واختارت) اي الزوجة المعبية (قوله فراقه) اي الزوج المعيب (قوله قبلها) بكسر ففتح اي جهتها • (باب الايلاء) • (قوله في الايلاء) اي تعريفه وشرح ماهيته (قوله ما يتعلق به) اي الايلاء من الاحكام والمستطاردات (قوله المعروف) بفتح الراء اي الايلاء (قوله من الايمان) بفتح الهمزة غير بتقدير باقي ليس اى المبين بالفتح والافهوا اعم منه لشهولة الايلاء (قوله واضافته) اي عين فذكره باعتبار عنوان الحلف

(قوله ونعته) أي الزوج (قوله اقوله تعالى) على لأخراج الكافر (قوله فصل) خبر نعته (قوله وكذا) أي السكران بهرام في انعقاد ايلائه (قوله والابهي) عطف على الآخر (قوله والسفيه) عطف على الآخر (قوله فصل) خبر نعت (قوله المحبوب) بيان أي مقطوع الذكروا الاتيين (قوله ان كان) أي المسلم المكلف المتصور وقاعه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله من حقوق الايلاء الخ) ٣٠٨ بيان لما (قوله مطلقا) أي عن التقييد يكون مرضه غير مانع من الوطء

لزوج ونعته بمسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر اقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم اذا الغفران والرحمة بالقيمة يخصان المسلم سواء كان حرا او رقبا ونعته به (مكلف) أي ما لم يرضه عاقبه كافة وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والمجنون والمغنى عليه والناسم والسكران بحلال والسكران بهرام مكلف لادخله على نفسه وكذا الآخر بشارته مفهومة او كتابة والابهي بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) بفقتين أي يمكن وبضم ففتح أي يعقل (وقاعه) بكسر الواو وبالفتح أي وطؤه فصل مخرج حلف المحبوب ومقطوع الذكروا الشيخ الثاني والعين ان كان صحيحا بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريض) ظاهره ولو منع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنف من حقوق الايلاء المريض مطلقا ورأي بعضهم انه لا تتعدد الايلاء على العاقر عن الوطء قال الا ترى ان الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطالب بالقيمة بالجماع اه فدل على ان التفصيل في المريض خلاف ظاهر المذهب ابن عرفة وايلاء المريض لازم وان لم يقيد بمدة مرضه والا فلا الاول ص ابن شماس وغيره والثاني نص ابن رشد وغيره وقول ابن عبد السلام خالف في ايلاء المريض بعض الشيوخ ورأي بعضهم انه اذا كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانهقاد اليمين في ذلك لانه لو آلى صحيحا ثم مرض لم يطالب بالقيمة بالجماع ظاهره وجود الخلاف فيه ولم اعرفه ومعنى قول من اسقطه انما هو اذا قيد بيمينه بمدة مرضه حسبا مروى عنه الجلاب اه وصلة يمين (يمنع) أي على ترك (وطء زوجته) وخرج بمنع الوطء حلف الزوج المسلم المكلف الذي يمكن وقاعه على غير ترك الوطء وبإضافة الوطء الى الزوجة حلقه على ترك وطء ام ولده وسريته ان كان حلقه تفخيذا بل (وان) كان (تعلقا) يصح كونه مبالغة في عين وفي منع الوطء وفي زوجته لان اليمين تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك والزوجة كذلك كقوله لاجنبية ان تزوجت فلانة فوالله لا أطول ما سنة مثلا طفي الظاهر ان مراده التعليق المختلف فيه وهو التعليق على انتزيع ظاهره او حكما كقوله لاجنبية ان تزوجت بك فوالله لا أطولك او قوله لها ابتداء والله لا أطولك فادارت زوجها لزمه الايلاء في صورتين على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا لابن نافع محتجا بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم اه بحق المصنف التعبير بولد فعلا لخلاف المذ كور ووصف زوجته بغير المرضعة) فلا يلاء عليه بحلقه لا يطأ زوجته المرضعة حتى تقطع ولدها عند مالك رضي الله تعالى عنه خلافا لاصبح النعمي هو اقبس لان لها حق في الوطء ومحل الاول ان قصد مصلحة الولد ولم يقصد شيئا فان قصد الامتناع من وطئها قول من يوم اليمين سواء كانت صبيغته لا يطؤها مادامت ترضع او حتى تقطعه او مدة الرضاع او الحولين فان مات قبل

(قوله انه) أي الشان (قوله قال) أي بعضهم (قوله فدل) أي كلام ابن عبيد السلام (قوله التفصيل في المريض) أي بان من منعه مرضه من الوطء فلا تتعدد ايلائه ومن لم يمنعه مرضه منه تتعدد ايلائه (قوله لازم) أي مطلقا (قوله او ان لم يقيد الخ) أي اولازم ان لم يقيد بمدة الخ وذكره لاعتبار عنوان الحلف (قوله والا) أي وان قيد بمدة مرضه (قوله فلا) أي فلا يلزمه (قوله الاول) أي اللزوم مطلقا (قوله والثاني) أي اللزوم ان لم يقيد بمدة مرضه (قوله ظاهره) أي قول ابن عبد السلام (قوله وجود الخلاف فيه) أي ايلاء المريض خبر ظاهره والجملة خبر قول المضاف لفاعل (قوله ولم اعرفه) أي الخلاف فيه (قوله من اسقطه) أي قال لا تتعدد ايلاءه مرض (قوله انما هو) أي الاسقاط الخ خبره عن (قوله ويص) عطف على

هو واصل (قوله وبإضافة عطف) على يمنع (قوله حلقه) أي الزوج المسلم المكلف (قوله معلقة) نحو تمام ان فعلت فوالله لا أطول سنة (قوله كذلك) أي يكون منجزا ومعلقا نحو والله لا أطولك ان فعلت كذا (قوله محتجا) حال من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبح (قوله الاول) أي عدم الايلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بحلقه على ترك الوطء المرضعة (قوله من يوم اليمين) لانه حلف على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

(قوله الاولى) اي مادامت ترضع (قوله كالثانية) اي حتى تقطعه (قوله والثالثة) اي مدة الرضاع (قوله فيها) اي الثانية والثالثة (قوله فكل رابع) اي لا يوطؤها حولين (قوله مدته) اي الايلاء (قوله بعد موته) اي الولد (قوله للحر) اي اربعة اشهر (قوله للعبد) اي شهرين (قوله والا) اي وان لم يبق مدته (قوله فلا) اي لا تنقضي الايلاء عليه (قوله لانها) اي الرجعية (قوله ورده) اي انعقاد الايلاء في الرجعية (قوله بانها) اي الرجعية (قوله فيه) اي الوطء (قوله له) اي الزوج (قوله يجبر) اي الزوج (قوله عليها) اي الرجعية (قوله بطلق) بفتح اللام (قوله واجاب) اي عن رد اللخمي (قوله بانه) اي الشان (قوله يكون) اي الزوج (قوله واخفى) اي رجسته (قوله او انه) اي لزوم الايلاء في الرجعية ٣٠٩ (قوله فهو) اي انعقاد الايلاء

تمام مدة رضاعه حل له ووطؤها في الصيغة الاولى لا لتحلل الايلاء عنه كالثانية والثالثة الا ان ينوي الزمن فيها فكل رابع فعليه الايلاء ان بقيت مدته بعد موته للحر والعبد والافلان كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة غير المطلقة ورده اللخمي بانها لاحق لها في الوطء والاجل انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعية حق له لاعلمه فكيف يجبر عليها ايأاو يطلق عليه طلاقه أخرى واجاب ابن محرز وغيره بانه انما يلزم الايلاء مخفية أن يكون ارتجعه واخفى اه او انه مبني على اباحة وطء الرجعية الى تمام عدتها فهو مشهور مبني على ضعف فان انقضت عدتها قبل تمام الاجل فلا شيء عليه ابن عرفة فيما من آلى من مطلقة رجعية وقف لاربعة اشهر قبل مضي عدتها اللخمي الوقف بعيد اذ لاحق لها في الوطء وذكروا ابن محرز واجاب بانه لحوف كونه ارتجعه او كتم وفيها من آلى من امرأته بعد البتاء ثم طلقها واحدا وحل أجل ايلائها في العدة وقف اللخمي الصواب عدم وقفه لحجته انه انما حلف في طلاقه وقد جعله (أكثر من اربعة اشهر) للحرصة لمنع الوطء مخرجة حلف زوج مكافئ تصور وقاعه بمنع وطئه وزوجته اربعة اشهر فليس ايلاء وروى عبد الملك انه ايلاء تمسك المشهور بما تعطيه الفاء في قوله تعالى فان فاؤا فانما تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها فتفقدان الفية تطالب بعد تمام اربعة اشهر وبان ان تصير الماضي مسقة قبله والمقابل بانها مجرد السببية ويحذف كان بعد ان وبقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر ويجاب بان تحديد التربص باربعة اشهر يفقدان الايلاء على أكثر من اذ لا جائز كونه على اقل منها وهذا ظاهر ولا عليها الا لقل للذين يؤلون من نسائهم اربعة اشهر تربصها والله أعلم ابن عرفة وفي كون الترك مشروط بان مدته أكثر من اربعة اشهر ولو يوم او بزيادة عليه مؤثرة ثالثا ما زاد على أجل التلوم واربعا بالاربعة فقط (و) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو يوم فيها وبه صرح في الموازية والمدينة التي افها عبد الرحمن الاندلسي بالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام ثم نقلها الى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى ابن دينار ثم عرضها على ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لا بد من زيادة بينة على الاربعة او الشهرين ابن عرفة وفي كون امده للعبد ازيد من شهرين او كالحر و صوب بان ضرر ترك الوطء في العبد والحرس و قول اللخمي قال مالك رضي الله تعالى عنه امده للعبد شهران

ان عطف على بانها مجرد السببية (قوله وبقوله تعالى) عطف على بانها (قوله ويجاب) اي عن الاستدلال بقوله تعالى للذين يؤلون الآية (قوله منها) اي اربعة اشهر (قوله كونه) اي الايلاء (قوله وهذا) اي عدم كونه على اقل منها (قوله عليها) اي اربعة اشهر (قوله والا) اي لو جاز عليها (قوله الترك) اي المحلوف عليه (قوله مشروطا) في كونه ايلاء (قوله بان مدته) اي الترك (قوله عليه) اي اليوم (قوله مؤثرة) اي لها بال (قوله فيها) اي الحر والعبد (قوله وبه) اي الاكفان بزيادة يوم على الاربعة او الشهرين صلة صرح (قوله ثم عرضها) اي عيسى المدينة (قوله كالحر) اي اربعة اشهر (قوله صوب) بضم فيكبر مثقلا (قوله امده) اي الايلاء

(قوله يوم الخ) خبر قول (قوله ومثله) أي قول اللغوي (قوله اعتبارا بجماله وقت حلقه) أنه لا ينتقل (قوله بحلقه على ترك الوطء) صله تقرر (قوله منها) أي الشهرين (قوله ويحكم الحاكم) عطف على بحلقه (قوله ان كان) أي العبد (قوله غيره) أي ترك الوطء (قوله وشرع) أي المصنف (قوله مقدما) بكسر الدال حال من فاعل شرع (قوله الاولى) بضم الهاء (قوله وهي في عدتها) حال (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا ٣١٠ (قوله الاولى) بضم الهاء (قوله منها) أي العدة (قوله لذلك) أي وطئها

يؤهم عدم اعتبار الزيادة ومثله اقض ابن القصار والطارطوشي (و) اذا حلف العبد على ترك الوطء زوجته اكثر من شهرين ثم عتق فز (لا ينتقل) العبد (بعقده) لاجل الحر اعتبارا بجماله وقت حلقه اذا عتق (بعده) أي تقرر لاجل شهرين بحلقه على ترك الوطء اكثر من ما ويحكم الحاكم بالا يلاء ان كان حلف على غيره بصيغة حنت غير مؤجل ومفهوم بعده انه ان عتق قبل تقرر الاجل بشهرين بان كان حلف على غيره بصيغة حنت مطلقة وعتق ثم رفعته فانه ينتقل للاربعة اشهر وشرع في الامثلة التي يلزم بها الا يلاء والى لا يلزم مقدما الاولى بقوله (ك) قوله أي الزوج للرجعية (والله لا اراجعه) فهو مول ان مضت اربعة اشهر للعز وشهران للعبد وهي في عدتها فان لم يفت ولم يرتجع طلق عليه طلاقا آخرى واقفت عدتها الاولى وحلت اغتزاره وان قل ما بقي منها ولو يوما وساعة فانه تنبت ابن عرفة الصقلي عن محمد بن قيس قال لرجعية والله لا اراجعه منك مول (و) قوله والله (لا اطلقك حتى تستليني) وطأك (او) حتى (تاتيني) لو طئت فمومول ولا يلزم بها سؤاله ولا اتيانه لذلك ظاهره ولو كان لا يرى بها ولا تسلكه لاشقة على غالب الفسامة ومعتر من منه وليس رفعها للجماع سؤالا يبره لانه ليس بخصوص طلب الوطء بل لرفع الضرر وقطع النزاع هذا قول ابن مهنون وقال مهنون ليس بمول وعاب قول ولده حين عرضه عليه ولكن قال ابن رشد لا وجه لقول مهنون فلذا درج المصنف على قول ابنه ابن عرفة العتيبي عن مهنون من حلف لاوطئ امرأته حتى تطالبه فتأني طلبه فليس بمول وان أقام اكثر من اربعة اشهر ابن رشد ابن مهنون قلت هو مول وليس قيامها به سؤالا حتى تسأله فعايه وقال منع الوطء بسببها وهو قول لا وجه له لانه متعدد في حلقه لانها تستحي طلبه (او) قوله والله (لا اتقي معها) اللغوي هو مول بلا شك اذ يلزم من عدم التقائه معها عدم وطئها عقلا وهذا اذا قصدني الالتقاء للوطء او طلق فان قصده في مكان معين فليس بمول ويدين في القنوى ولا تنفعه نيته في القضاء فانه في شرح الشامل ونقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقيله وقال ابن عرفة ظاهرا كلام عبيد الحق قبولها مطلقا (او) قوله والله (لا اغتسل من جنبابة) منها ابن عبد السلام حلقه على ترك الغسل محتمل لكونه كناية عن ترك الجماع كطويل العبادة فاجله من يوم حلقه ولكونه على ظاهره بان يكون ارادني الغسل لانه لما كان مستلزما لشرع ترك الجماع لزمه الا يلاء فاختلف هل يضرب أجله قبل جماعها او لا يضرب له الاجل - حتى يجامعها على حسب اختلافهم في المولى اذا كان

(قوله ولو كان) أي سؤالا
او اتيانه له (قوله لمشقة)
أي سؤالا او اتيانه له
لا يلزمها سؤالا او اتيانه
لذلك (قوله يبر) بفتح المثناة
والموحدة أي الزوج في
بينه (قوله به) أي رفع الحاكم
(قوله لانه) أي الرفع (قوله
عاب) أي مهنون (قوله
عاب) أي مهنون (قوله
واكن قال ابن رشد الخ)
استدراك على وعاب قول
ولده لرفع ايهامه انه لا وجه
للمرور على قول ولده (قوله
فلذا) أي قول ابن رشد لا وجه
الخ علة درج (قوله تطالبه)
أي الوطء (قوله فتأني) أي
امرأته (قوله طلبه) أي
الوطء (قوله وليس قيامها)
أي رفع المرأة للحاكم (قوله
به) أي حلقه على ترك وطئها
حتى تطالبه (قوله سؤالا) أي
طلب الوطء يبره الزوج في
بينه (قوله فعاب) أي مهنون

قول هو مول (قوله وقال) أي مهنون (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله وهو) أي قول امتناع
مهنون ليس موليا لان ترك الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لانها) أي الزوجة (قوله يدين) بضم الياء موثق الدال والياء
مثقلا (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله قبولها) أي نيته (قوله مطلقا) أي عن التقيد بالقنوى (قوله منها) أي الزوجة (قوله
فاجله) أي اربعة اشهر ان كان حرا واشهران ان كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لانه على ترك الوطء (قوله ولا يكونه)
أي لا اغتسل من جنبابة عطف على لكونه (قوله بان يكون ارادني الغسل) تصويرا لكونه على ظاهره (قوله لانه)
أي حلقه على ترك الغسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) بضم التاء وكسر اللام تفريع على كونه على ظاهره
(قوله المولى) بضم الميم وكسر اللام

(قوله فيها) أي الزوجة (قوله ان وطئتك فواءه لا أطول) مثال لخوفه انعقاد عين فيها وكذا حلقه لا يطؤها في السنة الامرة
(قوله ان وطئتك فكل مملوك الخ) مثال لخوفه انعقاد عين في ٣١١ غيرها (قوله نحوه) أي كلام ابن

عبد السلام (قوله لاحتمال
الاول) أي كونه كناية عن
ترك وطئها (قوله لان وطئ
الفاسق الخ) علة ان لم يكن
الحالف الخ (قوله ولو كان)
أي الحالف (قوله لانه قد
أي الحالف على ترك الغسل
قوله فان كان لا يتكلف
الخ) مفهوم اذا تكلفه
(قوله اقربها) أي الاخرى
علة لا يتكلف (قوله
وهي) أي الزوجة (قوله لا
يترك) علي عدم خروجه
وتركه الوطء (قوله للمعز)
علة لم يحسن (قوله والا) أي
وان لم يترك وطئها (قوله فلا
بدن من تقيده) أي ان لم طأك
فانت طالق (قوله ثم هو)
أي الفرع (قوله تعرفه)
أي المصنف من اضافة
المصدر لفاعله ونصبه الايلاء
بانه الحالف على ترك الوطء
بحسن به وهذا حالف على
فعله وحسنه بترك (قوله
وما قدمه آخر الطلاق) عطف
على تعريفه الايلاء (قوله
ومخلصه) أي من الحرام
(قوله بها) أي المستلفة (قوله
به) أي وطئها (قوله والا)
أي وان كانت الاداة
تقتضي التكرار كلما
وطئت فانت طالق (قوله

امتناعه من الوطء خوف ان ينعقد عليه عين فيها وفي غيرها مثل ان يقول ان وطئتك فواءه لا
اطول ومثل ان يخاف أن لا يطأ امرأته في هذه السنة الامرة واحدة ومثل ان يقول ان وطئتك
فكل مملوك اشتريته من القس طاهر او نحوه للغمي ابن عرفة ظاهر المدونة هو الاحتمال الاول
وهو اصوب ان لم يكن الحالف فاسقا بترك الصلاة لان وطئ الفاسق غير ملزم للغسل فلا يكون
نفي غسله كناية عن نفي وطئه لعدم الزوم فلا يلزم من وطئه حنثه لكنه يلزم منه انعقاد عينه على
عدم الغسل ولو كان حين حلقه جنباً لم يلزمه ايلاء اذا لاثرو لوطئه في عقد عينه على الغسل
لانه قد قبل وطئه (او) قوله والله لا أطول حتى اخرج من هذه (البالدة) فهو مولى (اذا
تكلفه) أي خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اقربها اول كونه لامتناع له وهي
قادرة على المضي معه بلا كلفة فليس بمولى لكنه لا يترك ويقال له طأن كنت صادقا بعد
خروجك (او) قوله والله لا أطول (في هذه الدار اذا لم يحسن خروجه) أي خروجهما من الدار
(له) أي الوطء بالنسبة لخالها او حال احدهما للمعروفة ومهونه انه ان حسن خروج كل منهما
للوطء فليس بمولى وظاهره ولو امتنع من خروجه له لانه بمنزلة عدم الحالف على ترك الوطء (او)
قوله (ان لم أطأك فانت طالق) وترك وطئها والا فلا ايلاء عليه لان بره في وطئها كما مر في قوله
الان لم احبها وان لم أطأها فلا يد من تقييده بوقوفه عن وطئها ثم هو بعد تقييده ضعيف
والمذهب كله انه ليس بمولى كاي دل عليه تعريفه الايلاء وما قدمه آخر الطلاق وانظر على انه مولى
ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطأ البتة بالقيضة وهو لم يخاف على ترك الوطء لا تنافي وعلى
تسليم كلامه تطلق عليه عند عزمه على ضده او عند ضررها (او) قوله (ان وطئتك) فانت طالق
واحدة او اثنين قول ويباح له وطئها ان نوى بيقية وطئه الرجعة ويقع عليه بمجرد الملاقاة وهل
بغيب الحشفة او بولي بعضها بما على التصديق بالبعض تردد وما زاد على ما حث به حرام ومخلصه
ما قاله المصنف وغيره (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طاق (بيقية وطئه) أي ما زاد على مغيب
حشفتها وبعضه او بالتزاع (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولاً بها بل (وان) كانت (غير
مدخول بها) لانها صارت مدخولاً بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغزيم ابقال رجل وطئ
زوجته فخرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والا فلا يمكن من
وطئها ولها القيام بالضرب (وفي تجبيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق
(الثلاث) بان قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا (وهو) أي تجبيل الثلاث (الاحسن) عند
محنون وبجاعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) عدم تجبيل الطلاق
الثلاث (ضرب الاجل) الايلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلاوطء (قولان) المذكوران (فيها)
أي المدونة غ هذا كقول ابن رشد في مباح عيسى في كونه موأباً قولان هما في المدونة من تت
وفيها قولان آخران غير هذين (و) فيها (لا يمكن) بضم ففتح منقلاً أي قال ان وطئت فانت طالق
ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحسن بتغيب حشفته ولا يتأق بمخلصه من الحرمة بنسبة الرجعة بيقية
وطئه طئي جعل الشارح لفظة فيها خبراً مقدماً لقوله لا يمكن منه وجرم غ بأنه نعت لقولان معرضاً

في كونه) أي من قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا (قوله لفظة فيها) باضافة البيان (قوله معرضاً) بضم ففتح فكسر مثلاً
معجم الصادخال من ابن غازي

(قوله وفيه) أي جزم ابن غازي وتعريضه (قوله اذ كلاهما) أي القولين ولا يمكن من وطئها (قوله لا امرين) أي القولين ولا يمكن الخ (قوله أييه) ٣١٢ أي عتاب (قوله انه) أي الشان (قوله كلاهما) أي المدونة (قوله

بقرير الشارح وفيه نظر اذ كلاهما فيها ولذا نصب تحتها الامرين وقوله وفيها قولان آخران هما انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلق عليه والثاني تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول في ضيق ذكر عياض عن شيخه ابن عتاب عن أبيه انه تضمن كلاهما أربعة أقوال أحدها انه مول ولا تطلق عليه الا بعد الاجل الثاني انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلقت عليه والثالث انها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول أبو الحسن القول الاول كسائر الايمان في الايلاء و من الفبيسة على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثالث وان لم يفعل طلق عليه بالايلاء ولا يمكن وتطلق عليه بالايلاء واختلاف على القول بالتمكين في صفته ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه بطلقة الايلاء اذا قامت وكذلك نص ابن القاسم عند محمد ولا يضرب الاجل اذ لا يمكن من النية واما القول الثالث فبين انه طالت بمجردي يمينه ساعة حلف كلفه على لمس السماء وما لا يمكن جله وهو قول مطرف وابن كنانة انه يطلق عليه بالنية والرابع انه ليس بمول اذ لا يمكن من النية ولم يفعل ما حلف عليه ولكن يطلق عليه للضرر ويحتمل بالثلاث اه وهذا الرابع هو قول المصنف وفي تجميل الطلاق الخ وما ذكره عياض من ان الاقوال الاربعة كلها في المدونة خلاف قول ابن رشد وعلى انه ليس بمول في تجميل طلاقه وان لم ترفعه لوقوعه عليه من يوم حلفه ووقفه على رفعها اياه للسلطان فيوقعه قولان لمطرف والقائم من المدونة واقامة بعضهم الاول منها غير بين اه واعل البهض عتاب وقد قررنا لك المسئلة وحرفنا فيها الاقوال لعدم تحرير الشراح لها فشد يدك عليه والله الموفق وشبهه في عدم التمكن من الوطء فقال (ك) حلقه (الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئت ك فانت على كظهر راحي فلا يقربها لانه بغيث حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فاجاب ان الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا وطء فان تجرأ ووطئها انحلت ايلاؤه ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر قاله ابن القاسم في المدونة وان لم يوطأها فلا تطالبه بالقبلة لان الكفارة انما تجزى اذا كانت بعد العود وهو العزم على الوطء ومع نية الامسالك وانما يكون بعد اذ انقاده وهو لم ينفذ قبل وطئها فلا تطالبه بما لا تجزى وانما لها طلبة بالطلاق أو بقاءها معه بلا وطء أفاده عب البشاني قوله وشبهه في عدم التمكن من الوطء مظاهرها انه غير تام وان القولين لم يجزيا فاما الذي في مناج النصيب للرجاحي التصريح بجريانها ما هنا ونصه على القول بأنه لا يمكن من وطئها جله هل يجمل عليه بالطلاق أو يضرب له أجل الايلاء قولان قائمان من المدونة اه وعلى هذا فالتشبيه تام وفي الشرح الصغير بعد ان ذكر ان عبد الحق وابن حجر رجلا المدونة على انه لا يمكن من وطئها ما نصه وحكي التخصي فيه أربعة أقوال قول محمد بن معن منه جله وقول عبد الله بن يغيث الحنفية وينزع فوراً والثالث يوطأ بالانزال والرابع يوطأ ولو انزل وظاهر المدونة ان له الاصابة التامة فالمناسب وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان وعطف بلا على مسلم فقال (لا) يمين زوج

منها) أي الاقوال الاربعة (قوله فبين) بفتحات مثقلا (قوله لوقوعه) أي الطلاق (قوله ووقفه) عطف على تجميل (قوله فيوقعه) أي السلطان الطلاق (قوله لمطرف) راجع للتجميل (قوله والقائم الخ) راجع لارقف (قوله الاول) أي التجميل (قوله غير بين) خبر اقامة (قوله عليه) أي مغيب المسئلة (قوله وهو) أي وطء المظاهر منها قبله (قوله وهو) أي الزوج (قوله وانما يكون) أي العود (قوله انعقاده) أي الظهار (قوله وهو) أي الظهار (قوله او بقاءها) عطف على طلب (قوله انه) أي التشبيه (قوله هنا) أي في تعليق الظهار منها على وطئها (قوله يجزى بانها) أي القولين (قوله بانه) أي الزوج الذي علق ظهاره منها على وطئها (قوله قيسه) أي من علق ظهاره منها على وطئها (قوله بجمعه) أي الزوج (قوله منه) أي وطئها (قوله بانه) أي الزوج (قوله) (قوله) أي بالانزال

(قوله كذا) أي تعليق الثلاث منها على وطئها في جريان القولين (قوله في الظهار) أي تعليقه (كافر) منها على وطئها

(قوله الخ) صله ترك (قوله زوجا) لا سجد (قوله لما) لا كافر (قوله مكنا) لا صبي او مجنون (قوله بمكنا وطؤه) لا فهو محبوب (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله في عيئه) اي الكافر (قوله لانه) ٣١٣ اي الزوج (قوله اذا كان)

اي الزوج (قوله عيئه) اي
وطؤها بشرط في لا لا يجزئها
اولا كقوله فان وقف
اي الزوج (قوله عنه) اي
وطئها (قوله في الثانية) اي
كقوله (قوله في الاولى) بضم
الهمز اي لا يجزئها (قوله
لو حشمتها) اي يترك مبينه
عندها علة التطليقها (قوله
الغرياني) بكسر الغين الموحدة
وسكون الراء فثناة تحسية
فنون (قوله بسنة) تصوير
نظولها جدار (قوله وظاهر)
عطف على اي (قوله او
بثلاث سنين) عطف على
بسنة (قوله اما ان يتدم
الخ) مفعول بكذب (قوله
فيه) اي ضررها بتركه
(قوله لمن ماله) اي زوجها
(قوله والا) اي وان لم تدم
تنتقم من ماله (قوله بطلاقها)
اي زوجة الغائب (قوله
ويجعل) بضم فسكون فتفتح
اي عدم الحكم بطلاقها
(قوله فان ملك رقية قامنها الخ)
مفعول قبل ملكه منها (قوله
في المفعول) اي منهوم
قبل ملكه تفريع على فان
لا رقية قامنها الخ (قوله
وان كان) اي الزوج (قوله
فيه) اي الرقيق الذي ملكه
حال تعليقه (قوله هذا) اي

(كافر) ان استقر على كفره بل (وان اسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته اكثر من أربعة أشهر
أو من شهرين فلا تلزمه اليقين في كل حال (الآن يتحاكموا اليه) راضين بحكمه فان حكم بينهم
بحكم الاسلام ابن عرفة بشرط المولى كون زوجها مسلما مكنا بمكنا وطؤه ثم قال ولو حلف كافرا
ثم اسلم فاعطى المشهور في عيئه (ولا تنعقد الا بلاء بقوله والله لا يجزئها) اي زوجته (او)
والله (لا كلمتها) اي زوجته لانه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان عييا فاف
وقف عنه فهو مولى قاله في المدونة في الثانية واللغمي في الاولى (او) قوله والله لا وطئتم البلاء
لا يقاته النهار (او) قوله والله لا وطئتم (نهارا) لا بوائه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتأولم
به للزوج (وطلق) الحاكم بعد التأولم (في) قوله والله لا عزل عن الزوجة ذا وطئتم (او) قوله
والله لا ياتين) عندها لو حشمتها ومخالفة العادة في بيانه عندها (او) ان ترك الزوج (الوطء)
بلايين على تركه (ضررا) بزوجه فيعلم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان غائبا او
سرمدا اي ادام الزوج (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا ينهي عن سرمدتها وانما يقال له
طأها او طلقها فان استقر على حاله طلق عليه (بلاء) ضرب (اجل) لا يلاء (على الاصح) في الفروع
الاربعة وهذا لا ينافي التأولم له بالاجتهاد وهذا في الحاضر واما الغائب فالثلاث سنين ليست
طولا عند الغرياني وابن عرفة وظاهر المدونة ان السنة طول وعليه ابو الحسن البرزلي طلاق
زوجة الغائب المعلوم موضعه ليس بمجرد نيتها الجماع بل حتى تطول غيبته جدا بسنة عند
ابي الحسن وظاهر المدونة وبثلاث سنين عند الغرياني وابن عرفة ويكتب له ان كانت قبل غيبه
المكاتبه اما ان يقدم او ينقل زوجته اليه او تطلق عليه فان امتنع من ذلك تأولم له بالاجتهاد ثم ان
شامت طلق عليه واعتدت فان لم تبلغه المكاتبه طلق عليه لضررها بترك وطئها وهي مصدقة
فيه وفي خوفها زناها وهذا ان دامت نفقة حقيقة أو حكما من ماله بان ترك ما تنفق منه وان
لم يعينه لها والاطلاق عليه لعدم النفقة وفي المعيار عن المازري لا يحكم بطلاقها لضررها لعدم
وطئها ويجعل على من لم تحش الزنا موافق ما تقدم والله اعلم (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه) أي
الزوج (بعيئه) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك اما حر) ان وطئتمك لانها
عين حرة ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معينا كقوله ان وطئتمك فكل مملوك ام ملكه
من بلد كذا حر فلا تتبعه عليه الا يلاء (قبل ملكه) أي الزوج رقيقا (منها) فان ملك رقيقا
منها فهو مولى الا اذا كان وطئها ثم ملكها فلا يلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها اربعة
وطئها في المنة تفصيل وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا
خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة فالاصل عين لا حنث فيها بالوطء
فليست ايلاء وقال غيره فيها هو مولى قبل ملكه منها ذيلزمه بالوطء عقد عين فيها يملكه من رأس
أو مال وقاله ابن القاسم أيضا (أو) أي ولا يلاء عليه ان فاز والله لا وطئتمك في هذه السنة
الامرتين لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها في السنة
أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال والله ان وطئتمك في هذه السنة الا (مرة) فلا

قوله ولا ان لم يلزمه بعينه حكم الخ (قوله غيره) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة
(قوله سر رأسي) اي رقيق يان لها

ايلا عليه (حق بطلا) ها (وتبقى) بعد وطئه من السنة (المدة) المعتبرة لا يلا وهي اكثر من
 أربعة أشهر وهو حوا اكثر من شهرين وهو عيب فتدخل الايلا عليه وان وطئه ابقى منها أقل
 منها فلا يلا عليه (ولا) ايلا عليه (ان حلف) الحر (على) ترك وطئها (أربعة أشهر) والعبد
 على شهرين (او) قال الحر (ان وطئتك فعلى صوم هذه) الاشهر (الاربعة) والعبد صوم هذين
 الشهرين فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطئه)ها في
 المدة الناقصة عن أجله كالاشهر الاربعة أو الشهرين (صام بقيتها) وجوبا وان حلف على ترك
 وطئها بصوم شهر معين ليس بينه وبينه المدة ووطئه باقبله صامه وان وطئها فبقيته صام بقيته
 وان وطئها بعده فلا شيء عليه (والاجل) الذي يضر به الحاكم لا يلا الذي له ابعده تمامه طلب
 القيمة وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمن) على ترك الوطء صراحة
 كالأطول أو التزاما كالأقل (ان كانت يمينه) أي الزوج (صريحة في) المدة المعتبرة
 لا يلا وهي اكثر من أربعة أشهر للحر ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه
 أقل وكان حلقه على (ترك الوطء) صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حنت طئي مراد
 المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما = ونها
 صريحة في المدة المذكورة وهي اكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير وافية بهذا فالصراحة
 ليست منصبة على ترك الوطء وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت
 مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما باي يمين كانت بالله
 تعالى أو بالتزام قريبة أو طلاق أو عتاق أو تعليق على فعل يمكن فاجله من اليمين بفسد معتبر
 عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار
 إليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليها بقوله او كانت
 على حنت فالمراد به الحلف على غير ترك الوطء كان لم ادخل دار فلان فانت طالق وهذا الذي
 تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحرير كلامه وهو المطابق للنقل ابن
 رشد الا يلا ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مويا من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطء
 باي يمين كانت فهو مول من يوم حلقه وقسم لا يكون فيه مويا الا من يوم رفعه الى السلطان
 وايقافه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مويا حتى يضرب له الاجل من يوم
 رفعه وقسم مختلف فيه وهو الايلا الذي يدخل على المظاهر اه فالحاصل ان الحلف على ترك
 الوطء أجله من اليمين باي يمين كانت سواء كانت بصيغة البر كوالله لا وطئتك او ان وطئتك فانت
 طالق او بصيغة الحنث كانت يمينه بالله او بغيره ولذا قال في الجواهر من حلف على امر يمكن
 ليفعله كقوله لا ادخلن الدار فانه يكون مويا قايما على الحلف على ترك الوطء ويسترقان في
 ابتداء الاجل فانه في حق هذا بعد الرفع حين الحكم وفي الاول من حين الحلف اه فمأذره
 المصنف في الشرط الاول وهو كون الحلف على ترك الوطء صحيحا كالحلف واما الشرط الثاني
 الذي أشار إليه بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل فتبصر فيه ابن الحاجب ابن عرفة قول ابن
 الحاجب يلحق بالمولى من احتملت يمينه أقل وأجله من يوم الرفع ابن عبد السلام قال في المدونة
 من قال ان لم أفعل كذا ولا فعلت كذا فانت طالق ضرب له أجل الايلا وفيها أيضا من حلف

(قوله عن أجله) اي الايلا
 (قوله لها) اي الزوجة
 (قوله القيمة) بفتح القاء
 وسكون القصة اي تعقيب
 الحشمة في قبيلها (قوله
 وهو) اي الاجل (قوله
 وهي) اي المدة (قوله بدليل
 قوله لان احتملت مدة يمينه
 أقل) راجع لجعل مجرور
 في المدة المعتبرة (قوله
 وكونها) اي اليمين (قوله
 لكن عبارته) اي المصنف
 الخ استدل على مراد
 المصنف الخ لرفع ايمانه ان
 عبارته صريحة فيه (قوله
 بهذا) اي المراد (قوله بالله
 تعالى الخ) ايضا لقوله
 باي يمين كانت (قوله
 فاجله) اي الايلا (قوله
 كونها) اي اليمين (قوله فان
 كانت) اي اليمين (قوله
 فيها) اي المدة المذكورة
 (قوله بها) اي التي على حنت
 (قوله او بصيغة الحنث)
 كان لم افعل كذا فلا طولك
 سنة (قوله فانه) اي ابتداء
 الاجل (قوله هذا) اي من
 حلف على فعل امر يمكن
 (قوله وفي الاول) اي الحلف
 على ترك الوطء (قوله ضرب له
 اجل الايلا) اي من يوم الرفع

(قوله المؤلف) أي ابن الحاجب (قوله تفسيره) أي كلام ابن الحاجب (قوله بالثانية) أي قولها من حلف أن لا يبا أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله يتعقب) بضم الياء (قوله باطلاً) أي عن التقييد بكون حلفه على غير ترك الوطء (قوله بالصورة الثانية) أي من حلف أن لا يباها حتى يقدم أو يموت فلان (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله لنصه) أي المصنف عليه ليتبين تقريره الخ ٣١٥ (قوله ولأنه) أي المصنف

فسمه أي كلام ابن الحاجب (قوله بذلك) أي الذي جعله ابن عرفة وهما (قوله ففتح فكسر مخدداً) (قوله عامه) أي خليل (قوله وأصله) أي الفرق (قوله فأنه) أي ابن الحاجب (قوله يريد) أي ابن الحاجب (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله كونه) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وإذا كان) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله لأنه) أي ابن الحاجب (قوله وهو) أي كون (قوله من يوم الرفع) (قوله بل هو) أي الاجل (قوله نصها) أي المدونة (قوله سائر) أي باقي (قوله بان) أي ظهر (قوله نزع) أي رجع (قوله فظاهره) أي قولها (قوله أنه) أي الاجل

أن لا يبا أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه باليمين فهو مول فيموت جعل هذه المسئلة مثالا لكلام المؤلفات تفسيره بالثانية وهم أقول ابن الحاجب وأجله من يوم الرفع والاجل في الثانية من يوم القول وقول ابن الحاجب يتعقب باطلاً له الصادق بالصورة الثانية اه كلام ابن عرفة فكلام المصنف يتبين تقريره بالذي جعله ابن عرفة وهما النصه على الآخر بقوله أو حلف على حث ولا نه فسر في توضيحه بذلك فيرد عليه ما قاله ابن عرفة وبذلك فسرته وت وغيره وفرقوا بين أن أموت أو تموت وبين موت زيد وأصله لابن الحاجب فأنه قال أثر قوله والاجل من يوم الرفع فيمن احتملت مدته يمينه أقل ولذا فرقوا بين أن أموت أو تموت أو يموت زيد فقال ابن عرفة يريد ويمنه فيها على ترك الوطء لا امتناع كونه فيها بطلاق على إيقاع فعل وإذا كان فيها على ترك الوطء كان قوله الاجل من يوم الرفع وهم ما حسبوا يميناً ثم قال وكلام ابن الحاجب وهم لأنه بناء على أن الاجل في قوله والله لا أطولك حتى يموت زيد من يوم الرفع وهو غلط بل هو من يوم الحلف كما هو نصها وسائر المذهب اه فتدبان لك أن الحلف متى كان على ترك الوطء فالاجل من حين اليمين ولو احتملت يمينه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير صحيح تبع فيه ابن الحاجب على أن كلام ابن الحاجب يمكن تصحيحه كما تقدم بخلاف كلام المصنف وقد نزع في توضيحه لهذا حيث قال ظاهراً المدونة خلاف هذه التفرقة لقولها وان حلف أن لا يبا أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه من السفر فهو مول فظاهره أنه يضرب له الاجل من يوم اليمين (لا يكون الاجل من اليمين) ان احتملت مدته يمينه أقل من أجل الأيلاء كوالله لا أطولك حتى يقدم زيد أو حتى يموت هر وقيد الاجل من الرفع والحكم فأنه نت وتبعه بعضهم وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب أنه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدونة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بيان (حلف) بطلاقها (على حث) بان قال ان لم يفعل أو تفعل كذا فأن طالق وهذه السابقة في وان نفي ولم يوجب كلاً من لم يقدم منع منها (ف) بعد الاجل (من الرفع والحكم) بالايلاء ومائة قدم من أن الاجل من اليمين في لا وطئتك حتى يقدم زيد مقيد بعلم تأخر قدومه عن مدة الأيلاء فان شك في تأخر قدومه عنها فلا يكون مولياً كذا في النقل خلاف ما هو ظاهر المصنف ويوهم أيضاً أن من حلف لا يبا زوجته حتى يدخل دار زيد أو حتى يقدم يكون مولياً إلا أن والذي يفيد الجواهر وابن عرفة أنه لا يكون مولياً إلا بعد ظهور كون الامد أكثر من مدة الأيلاء ابن شاس لو قال والله لا أطولك حتى يقدم فلان وهو يمكن يعلم تأخر قدومه على أربعة أشهر فهو مول ولو قال حتى يدخل زيد الدار رفضت أربعة أشهر فلم يدخل فلها ايقاته وان قال الى أن أموت أو تموت فهو مول ولو قال الى أن يموت زيد فهو كالتعليق بدخول الدار ابن عرفة ما ذكره من الحكم في المسائل الاربعة صحيح

(قوله هاتين الصورتين) أي لا أطولك حتى يقدم أو يموت فلان (قوله مقيد بالخ) خبر ما تقدم (قوله شك) بضم الشين (قوله ويوهم) أي المصنف (قوله الآن) أي وقت خليفه صله مولياً (قوله انه) أي الحلف (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما ذكره) أي ابن شاس (قوله من الحكم الخ) بيان لما

(قوله وظاهر قوله) أي ابن شاس (قوله أنه إيلاء) مفعول قول المضاف لقاعده (قوله أن التعليق على الدخول الخ) خبر ظاهر (قوله مراده) أي ابن شاس (قوله الأول) أي التعليق على القدر وموت الزوجين (قوله والثاني) أي التعليق على الدخول وعلى موت زيد (قوله المالك) إيلاء همز (قوله وظاهر كون ابتداء الخ) تفسير للمالك (قوله التفرقة) أي بين التعليق على القدر وموت أحد الزوجين وبين التعليق على الدخول وعلى موت زيد بأن الأول إيلاء بنفس الحلف والثاني إيلاء باعتبار المالك (قوله وإن كان أجله من يوم ٣١٦ الحلف) حال (قوله هو مول) باعتبار المالك خبران (قوله وهو) أي الزوج الخ (قوله ذلك) أي أربعة

وظاهر قوله في مسألة التعليق على القدر وموت الزوجين أنه إيلاء أن التعليق على الدخول وعلى موت زيد غير إيلاء ويجب فهمه على أن مراده أن الأول إيلاء بنفس الحلف والثاني إيلاء هو إيلاء باعتبار المالك وظاهر كون ابتداء الترك أكثر من أربعة أشهر اه فقد حصلت التفرقة مع استواء الجميع في أن الأجل من اليقين فاستفيد من كلام الجواهر وابن عرفة أن ما احتلت مدته أقل وإن كان أجله من يوم الحلف هو ول باعتبار المالك حتى يظهر كون ابتداء الترك من حين عينه أكثر من أربعة أشهر فتأمل وانما اطلنا في هذه المسئلة لعدم قصر الشرح لها وسلبنا فيها كلام ابن عرفة لما استقل عليه من التحقيق ومطابقة المنقول فتلقه باليقين وشدد عليه يد الضنين والحق أحق أن يتبع قاله طي وفائدة تكون الأجل في الحلف على ترك الوطء من اليقين إنما ان رفعة بعد أربعة أشهر وهو حرم أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له أجل وإن رفعة قبل تمام ذلك جنى على ما مضى منه وفائدة كونه في الحنف غير المؤجل من يوم الحكم استثنائه من يومه وإلغاء ما مضى قبله ولو طل وعلم أن الأجل الذي يضرب غير الأجل الذي يكون به مولى (وهل) الزوج (المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة أن قدر على التكفير) بالإعتاق أو بالصيام أو بالأطعام (وامتنع) منه وزمعه الإيلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كالاول) أي الحالف على ترك الوطء في كونه من اليقين وهو هذا الظاهر (وعليه) أي كونه كالاول (استصرت) بضم المثناة وكسر الصاد المدونة أي اختصرها البراءة (أو كالناني) أي الحالف بالطلاق بحيث غيره مؤجل في كون أجله من الحكم (وهو الأرجح) من قولي ما لث رضي الله تعالى عنه عند ابن يونس قال لأنه لم يخلف على ترك الوطء وانما زمه الإيلاء بحكم الشرع كالحالف بحيث غيره مؤجل في كونه في قوله في توضيحه ابن يونس القول الثاني الحسن ولعله في نسخة المصنف منه والاف لم يوجد ونحوه للمواق البناني لم يستوعبها كلام ابن يونس وفيه الترجيح ونصه بعد كلام في المسئلة وروى غيره أن وقفه لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له الأجل وكل لما لث والوقف بعد ضرب الأجل الحسن اه ثم رأيت في تهذيب البراءة هذا الكلام ينصه فالجواب إبدال الأرجح بالاحسن والله أعلم (أو) أجله (من) يوم (تبيين الضرر) وهو يوم الامتناع من التكفير (وعليه ثورات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة في الجواب (أقوال) ظاهر كلامهم ترجيح القول ومشهور الشرط أنه ان يهز عن التكفير فلا يدخل عليه الإيلاء وهو كذلك اقبام عذره وقيدده اللحن بطرقه عنه بعد عقد

غ (قوله لم يستوعبها) أي غ و ق (قوله وفيه) أي كلام ابن يونس الترجيح حال (قوله الظاهر ونصه) أي ابن يونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهر وامتنع من التكفير مع قدرته عليه (قوله الأجل) مفعول ضرب المضاف لقاعده (قوله وكل) أي من الروايتين (قوله فالجواب إبدال الأرجح بالاحسن) لا وجه لهذا التصويب (قوله الشرط) أي أن قدر على التكفير (قوله وقيدده) أي عدم دخول الإيلاء عليه (قوله عنه) أي التكفير

(قوله فتدخل) أي الأيلاء (قوله اختلف) يضم التاء وكسرها للام (قوله منه) أي التكثير (قوله منه) أي الصوم (قوله قال) أي غ (قوله حصل) بفتحات مثقلا (قوله فيه) أي العبد (قوله وتوجبه) أي الأول (قوله في المنتقى) بفتح القاف شرح الباجي على الموطأ (قوله والاستد كاد) شرحه لابن عبد البر (قوله انه) أي العبد (قوله ينه) أي العبد (قوله بذلك) أي عدم الفرق بينهما في جريانها فيهما (قوله وان كان) أي ابن عبد السلام الخ حال (قوله كونه) أي العبد (قوله في المبدأ) حل من الأقوال (قوله فيه) أي العبد صلة جريان (قوله وتبعه) أي غ (قوله ثم قال) أي تت ٣١٧ (قوله مراده) أي المصنف (قوله هذه) أي

مسئلة العبد (قوله قال) أي الشارح (قوله هنا) أي في العبد (قوله وما قرر) أي الشارح (قوله ومثله) أي تقرير الشارح (قوله وهو) أي الوجه الثالث (قوله الا انه) أي غ (قوله والي ذلك) أي جريان الأقوال الثلاثة في العبد (قوله فائلا) حال من تت (قوله يحتاج جريان الأقوال الثلاثة) أي في العبد (قوله وهو) أي بحث تت (قوله وان اقره تت) حال (قوله وهو) أي الشارح (قوله وان كان) أي الشارح الخ حال (قوله من عدم لزوم الأيلاء للعبد المطلقا) أي عن تقييده بامتناعه من القيمة او منعه السيد الصوم بيان لما (قوله ظاهره) أي ما في الموطأ (قوله هذا) أي عدم لزوم الأيلاء للعبد مع اذن سيده له في الصوم (قوله على هذا التفسير) أي عدم لزوم العبد الأيلاء مع اذنه في الصوم حال من هذا (قوله ثم أول) بفتحات

الظهار وما ان عقده عاجز عنه فتدخل عليه لقصد الضرر ثم اختلف هل يطلق عليه الا ان ويؤخر الى فراغ اجل الأيلاء جاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام وشبهه في دخول الأيلاء فتال (كالعبد) يظاها من زوجته و (لا يريد القيمة) بالتكثير فتدخل عليه الأيلاء كدخوله على الحر المظاها اذا امتنع منه مع قدرته عليه (او) يريد هاء (يمنع) يضم التثنية العبد (الصوم) عند اودائه التكفير به أي عنه سيده منه (بوجه جائز) لضعافه عن خدمته الواجبة له عليه هذا ظاهر كلام المصنف وما قرره غ قال وقد حصل ابن حارث فيه ثلاثة أقوال الأول لا يدخل الأيلاء عليه قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ الثاني انه قول وهو الذي رواه محمد بن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما الثالث ان منعه سيده الصوم فليس يحل وان لم يرد القيمة فهو مول وعلى الأول درجة ابن الحارث وتوجبه في المنتقى والاستد كاد على الثاني مشى المصنف هنا ولا يصح كلامه على الأول فاذا تقرره مول فلا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في مبدأ ضرب الاجل وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك وان كان لم يتناولها بالذات فقد ظهر من هذا ان التشبيه في قوله كالعبد اذ فائدتين كونه موليا وحران الأقوال الثلاثة في المبدأ فيه وبالله تعالى التوفيق اه وتبعه تت في تقرير كلام المصنف ثم قال وقال اشرح مراده ان العبد لا يلحقه الأيلاء ان ظاها من امرأته ولم يرد القيمة او ارادها ومنعه سيده لضرره به في عمله فالتشبيه واقع بين هذه وبين مفهوم الشرط وتقديره وان لم يكن المظاها قادرا على التكفير لم يلحقه الأيلاء كالعبد لا يرد الخ قال ولا تجزى الأقوال الثلاثة اسابقة هنا وما قرر به من قبل لابن الحارث وما قررناه به هي رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ومثله للبساطي فالتشبيه في الوجه الثالث وهو تبين الضرر طفي لاشك ان تقرير تت هو الصواب الذي تدل عليه عبارة المصنف وقد سبقه اليه غ الا انه جعل التشبيه في لزوم الأيلاء وجريان الأقوال الثلاثة واني ذلك تت في كبره فاذ لا يحتاج جريان الأقوال الثلاثة الى نقل وهو ظاهر لان الذي في التوضيح عن ابن القاسم يضرب له الأيلاء ان رفعته اه فظاها من يوم الرفع وبه تعلم ان جعل البساطي له من يوم تبين الضرر مخالف لما في التوضيح وان اقره تت وما تقرير الشارح تبعه من كلام المصنف جدد وهو وان كان تابع لابن الحارث التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الأيلاء للعبد المظاها مطلقا فقد قال الباجي في المنتقى ظاها وان اذن له سيده في الصوم ولكن لم يوجد هذا المالك رضي الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه رضي الله عنهم على هذا التفسير ثم أول عبارة الموطأ انظره في التوضيح وابن عرفة

مثقلا أي الباجي (قوله انظره) أي تأويل الباجي (قوله وابن عرفة) نصه والعبد المظاها قال ابن حارث ان تبين ضرره او منعه سيده الصوم ففي لغو دخول الأيلاء عليه ولزومها ان منعه سيده الصوم لمالك في الموطأ وحج عن رواية ابن القاسم وابن حبيب عن اصبيغ وعن ابن الماجشون ولا ينعى الصوم لانه في تكاحه ابن عبدوس قلت لسبحون فاذا لم يدخل عليه الأيلاء ماذا صنع المرأة قال يوقفه السلطان اما فاء او طلق ولتظ مالك في موطئه لا يدخل عليه الأيلاء لو صام لظاها دخل =

علمه طلاق الایلاء قبل ان يتم صومه الباجي لان صومه شهران واجل ايلائه شهران فلو اضر ساهيا او اضر انقضى اجل
ايلاه قبل تمام الكفارة وتعلمه يقتضي ان لا يضرب له اجل الایلاء ولو اذن له سيده في الصوم ولا يوجد هذا على هذا التفسير
لمالك ولا لاحد من اصحابه وله ان اراد ان هذا بعض ما يذوبه العبد في عدم تاجيله وان كان اراد انه اراد الصوم ومنعه سيده
تاجيله وقاله اصبح ابو عمرو و قول مالك لو ذهب بصوم دخل عليه طلاق الایلاء هو على
لانه يضربه فذلك عدل يمنع

وقد قبله حتى قال في التوضيح متوركا على ابن عبد البر في ابقائه كلام الموطا على ظاهره ظاهر
كلامه انه حمل الموطا على انه لا يلزمه ايلاء البتة وهذا شيء لم يقله مالك رضي الله تعالى عنه ولا
احد من اصحابه على ما قاله الباجي اه ولا شك انه على تقرير الشارح يلزم انه لا ايلاء على العبد
مطلقا ولو اذن له سيده في الصوم اذ هو معنى قوله لا يريد القيمة فيرد عليه انه شيء لم يقله مالك رضي
الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه (والحمل) بهمز الوصل وسكون النون وفتح الحاء المهملة واللام
مشددة أي زال (الایلاء) بسبب (زوال ملك من) اي الرقيق الذي (حلف) الزوج على ترك وطء
زوجته (بعته) بان قال لها ان وطئتك فقلان رقيق حر ثم باعه او وهبه او تصدق به او اعنته
او باعه السلطان انفسه او مات واسقط التحلل في كل حال (الا ان يعود) الرق مالك الزوج (بغير
اوث) كاشتراء وقبول هبة وصداقة فتعود الایلاء ان كانت مطلقة او مؤقتة وبق من الوقت أكثر
من اربعة اشهر ومفهومه بغير اوث انه ان عاد له باوث فلا تعود الایلاء وشبهه في العود فقال
(ك) باعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية)
أي الثلاث البائن والرجعي الذي انقضت عدته بغير تجديد فتعود الایلاء ان كانت عينه مطلقة
او مقيدة بمن بقي منه أكثر من اربعة اشهر (في المحلوف) طلاقا (ها) على ترك وطء غيرها بان
كان له زوجتان زينب وعزة وقال زينب طالق ان وطئت عزة وطلق زينب طلاقا فاشادون
الثلاث اورجعيوا وانقضت عدته انحلت عنه الایلاء في عزة وحل له وطؤها فان تزوج زينب
قبل زوج او بعده عادت عليه الایلاء في عزة ان كانت عينه مطلقة او مقيدة بمن بقي منه أكثر
من اربعة اشهر ومفهومه القاصر عن الغاية انه ان طلق زينب ثلاثا وما يكملها ثم تزوجها بعد
زوج فلا تعود الایلاء عليه في عزة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أي عليها
كعزة في المثال على حد قوله تعالى يحضرون للاذقان أي عليها ولا يصح بقاء اللام على حالها اذ
المحلوف لها كقوله لزوجتي كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق لا يتصور تعليق الایلاء بها
فالمراد المحلوف على ترك وطئها كعزة في المثال فالعين منه مقدرة في اول طلاقها ثلاثا وتزوجها بعد
زوج فتعود عليه الایلاء على الصحيح مادامت زينب في عصمته ونحوه في ايلاء المدونة (و) انحل
الایلاء (بتجليل) الزوج المولى من زوجته مقتضى (الحنت) كعتق الرقيق المعين المحلوف بعته
على ترك وطء الزوجة فقتله مضاف محذوف لان الحنت مخالفة للعين يفعل المحلوف على تركه
وهو وطء المحلوف على ترك وطئها والمراد به هنا ما يترتب على الحنت كالتعق في المثال وبغسل
أيضا بقوات دراهم معينة حلف بالصدق بها وبقوات زمن معين حلف بصومه غ قوله وتنجيل
هو كقوله في المدونة قال ابن القاسم وغيره واذا وقف المولى فجعل حنته زال ايلاءه ومثل ان
يحلف ان لا يوطئ زوجة بطلاق زوجة له أخرى او بعثت عبده بعينه فان طلق المحلوف بها او

القول بان قضاء اجل
الایلاء يقع الطلاق فنقول
لو وقع الطلاق بان قضاء اجل
ايلاه لم تصح له كفارة
فكونه مكفرا يلزمه
الطلاق محال (قوله قبله)
يكسر الموحدة اي ابن عرفة
وخليل تاويل الباجي (قوله
عليه) أي تقرير الشارح
(قوله انه) أي عدم لزوم
الایلاء العبد المظاهر مطلقا
(قوله حلف الزوج) اشار
الى جريان الصلة على غير
الموصول ولم يبرز لامن اللبس
(قوله ان كانت) اي الایلاء
(قوله مطلقة) أي عن تقييد
بوقت (قوله بعد الطلاق)
صله اعادة (قوله بعد صل)
اعادة (قوله زينب طالق ان
وطئت عزة) فنزيب محلوف
بطلاقها وعزة محلوف على
ترك وطئها (قوله انحلت
عنه الایلاء في عزة) أي
مادامت زينب بائنا منه
(قوله ونحوه) اي الحكم
المدكور (قوله مقتضى)
يقع الضاد (قوله فقيه)
أي كلام المصنف تقرير
على تقدير مقتضى (قوله

لأن الحنت) على تقدير مقتضى (قوله بفعل المحلوف على تركه) تصوير لخالفها (قوله وهو)
أي المحلوف على تركه (قوله ما يترتب على الحنت) أي فلا يدر الخالف (قوله وقتن) بضم فسكن (قوله
تجبل) أي المولى (قوله حنته) أي ما يترتب عليه

(قوله لان هذا) أي وبتمجيد الحنث (قوله الذي قبله) أي زوال المثلث (قوله من العتق والطلاق) بيان لبعض ماصدق عليه
الذي قبله (قوله ويند) أي هذا (قوله بصدقه) أي الاول (قوله ولها) أي الرقبة (قوله وقته) أي المولى من أمته (قوله فلها)
أي الامة (قوله والا) أي وان امتنع وطؤها (قوله وتسبع) أي المصنف (قوله في هذا القيد) أي ان لم يتنع وطؤها (قوله وانكره)
أي القيد (قوله وذكر) أي ابن عرفة (قوله مطاوعا) أي عن التقييد بعدم امتناع وطئها (قوله وهو) أي اطلاق استحقاقها
المطالبة (قوله وقوله) أي قولهما عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) ٣١٩ فاعل قبول المضاف لمفعوله

(قوله لامطالبة للمريضة)

(الخ) مفعول قول المضاف

لقاؤه (قوله لا عرفه) خبر

قول (قوله ومقتضى) بفتح

الضاد (قوله قولها) أي

المدونة (قوله ينافيه) أي

قول ابن شاس وابن الحاجب

خبر مقتضى (قوله وأشار)

أي ابن عرفة (قوله بذلك)

أي قوله ومقتضى قولها في

الحائض (قوله لقوله) أي

ابن عرفة (قوله اجله) أي

الايلة (قوله وهي) أي

الزوجة حائض حال (قوله

وقف) أي المولى بضم فكسر

(قوله فان قال) أي المولى

(قوله امهل) بضم الهمز

وكسر الهاء (قوله فان أبي)

أي المولى من القيسة (قوله

تجيب طلاقه) أي الايلة

وهي حائض وجب عليه على

رجعها أي وعدم تجب عليه

حتى تظهر (قوله الطلاق)

أي على المولى في الحيض

(قوله انه) أي المولى (قوله

في حاله) أي الحيض أي

وهذا يعارض قول ابن

شاس وابن الحاجب لامطالبة

اعتق العبد او حنث فيه ما زال الايلاء عنه عياض معناه طلاقا بانا وآخر طلقة البنائي في كلام
المصنف تدخل في هذه المعطوفات لان هذا يصدق على بعض ماصدق عليه الذي قبله من
العتق والطلاق ويند بصدقه على الصوم كما ينيد الاول على هذا بصدقه على البسح (و) النحل
الايلة (بشكفيهما) أي عين يصح انه (يكفر) قبل الحنث فيه كحاقه بالله تعالى او بنذرهم
لايطوها وأخرج الكفارة قبل وطئها انما ايداه على المشهور وقال اشهب لم تحل لاحتمال
تكفيره عن عين سبقت له (والا) أي وان لم تحل الايلاء بسبب محاسن (فلها) أي الزوجة المولى
منها الحرة كبيرة وصغيرة مطيعة رشيدة وسقيمة (واسيدها) أي الزوجة الرقبة الذي له حق
في ولدها ولها أيضا ابن عرفة الباجي عن اصبح لوترك السيد وقعه فلها وقعه ومع عيسى ابن
القاسم لوتركت الامة وقف زوجها المولى منها فالسيد ها وقعه (ان لم يتنع وطؤها) انصو
وتق ومرض وجبض والا فلا مطالبة لها وتسبع في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وانكره
ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطلقا وهو المعول عليه الموافق لما تقدم في قسم الميت اه عب
البنائي نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام لامطالبة للمريضة
المتعذرو طوها ولا الرقاء ولا الحائض لا اعرفه ومقتضى قولها في الحائض ينافيه اه وأشار
بذلك لقوله قبل هذا وان حل اجله وهي حائض وقف فان قال انا في امهل فان أبي في تجبيل
طلاقه روايتا ابن القاسم واشهب في امانها اه وعلى رواية ابن القاسم جرى المصنف في طلاق
السنة بقوله والطلاق على المولى واجاب في التوضيح عن هذه المعارضة بقوله الطلاق في الحيض
يقضى انه مطالب بالقيمة في حاله قيل لا يبعد كون قيمته على هذا بالوعد كنظر المسئلة حيث
تتمذر القيمة بالوطء والتطابق عليه انما هو اذا امتنع من القيمة بالوعد اه فعلى جوابه تنقضي
المعارضة ويكون المصنف وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمدونة ولما تقدم اذ على جوابه
يصير المعنى لها المطالبة ان لم يتنع الوطء اما ان امتنع فلا تطالبة بالقيمة بالوطء مع مطالبتها بغيره
وهو الوعد فيقع الطلاق وان اباه والمعارضة انما أتت على نفي المطالبة رأسا طئي وبه يندفع
قول ح عقب كلام التوضيح مانعه وما قاله في ضيق لا يدفع الاشكال لان كون القيمة بالوطء
او بالوعد والزامة الطلاق ان امتنع فرع المطالبة بها او قد نفي المطالبة بها اه لانه ليس المراد هنا
نفي المطالبة رأسا بل نفي المطالبة بالوطء ولها المطالبة بالوعد وعليه يتفرع الطلاق السابق والله
اعلم ولها (المطالبة بعد) تمام (الاجل) وهو أربعة أشهر للعرو وشهران للعبد (بالقيمة) بفتح القاء
وسكون التحتية (وهي) أي القيمة (تغيب الحشمة) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة واقاء

للعائض (قوله قيمته) أي المولى (قوله على هذا) أي مطالبة في حاله (قوله بالوعد) خبر كون (قوله عليه) أي المولى وهي حائض
(قوله المعارضة) أي بين كلام ابن شاس وابن الحاجب وكلام المدونة (قوله وما تقدم) أي المصنف في طلاق السنة (قوله وبه)
أي الجواب (قوله وما قاله في التوضيح) أي الجواب بان قيمته في حال حيضها بالوعد (قوله وقد نفي) أي ابن شاس المطالبة بها
وتبيعه ابن الحاجب (قوله لانه) أي الشأن الخ لانه وبه يندفع قول الخط (قوله ولها) أي المطالبة بالوعد صلبة يتفرع

كلها (في القبل) بضم القاف والموحدة في غير المظاهر لان قيمته تكثيره محررا كان او عبدا وفي غير المريض والمحبوس بدليل ذكرهما بعد وفي غير الممتنع وطؤها لمحضها ولا يشترط كونه بانتشار لقول ابن عرفة وهي تغيب الحشفة بحسب ما مر في الغسل وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم تمام مقصودها وازالة ضررها بدونه (واقضا ضا) بالقاف والقاف اى ازالة بكاره (البكر) بكسر الموحدة فلا يكفي تغيب الحشفة فيها مع بكارتها بان كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة اى جاز تغيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفى حمض لم يحل الا بلاؤه به فلها مطالبة بالقيمة فان قيل الوطء الحرام يحث به وهو يستلزم انحلال الايلاء فالجواب ان انحلال الايلاء لا يستلزم سقوط طلبه بالقيمة ويكفي تغيب الحشفة الحلال (ولو مع جنون) للزوج انيلها بوطئه في حال جنونه ماتت له بوطئه في حال صحة عقله بخلاف جنونها فلا تحل معه الايلاء وان كان يحث به اى لا يسقط معه طلب النسبة (لا) تحصل القيمة (بوطء) للمحلو ف على ترك وطئها (بين فخذين) ولا ينحل الايلاء به ولا بقوله ومباشرة ولمس ووطء بدر على المشهور وقاله في الشامل (وحث) المولى بالوطء بين الفخذين فتلزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلاؤه بحثه فان كفر سقط بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدققة وان لم يكفر بقي مولىا بحاله واذا حثت ثم كفر في قصده يقتصه في انما عن بين الايلاء لا عن بين اخرى قولان الباجي يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون ما بينه وبين زوجته في كفارة بين بالله وظاهر التوضيح اعتقاده وحث بوطئها بين فخذيه في كل حال (الا ان ينوى) بينه انه لا يوطأ (الفرج) بخصوصه فلا يحث بوطئها بين فخذيه ولو مع قيام البينة لمطابقة بينه لظاهر لفظه الا لقرينة دالة على ارادة الاجتناب فلا تقبل نيته قاله تفت ونحوه في الشامل فيها ان جامع المولى زوجته في دبرها حثت وسقط ايلاؤه الا ان ينوى الفرج بعينه نقله ف وكان كذلك في كتاب الرجم منها عياض طرح مكنون قوله يسقط ايلاؤه بوطئها في دبرها ولم يقرأ ابن عرفة طرحه هو الجارى على مشهور المذهب في حرمته (وطلق) بفحش مثة لا الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا طوقها بعد تمام الاجل وطلبه بالقيمة) بلا تلوم اى تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم اى امر به فان طلق والاطلاق عليه الحاكم ان كان والاجتماع المسكين وبأى هنا وهل يطلق الحاكم او امرها به ثم يحكم القولان اليه بايقان في زوجة المعتز (والا) اى وان لم يقل لا طأ ووعده (اختبر) بضم المثناة وكسر الموحدة اى جرب وامهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) ثالثة كافي النقل فالمناسب ثلاث متتار به في البيان المعلوم من مذهب مالك رضى الله تعالى عنه انه يعتبر المرتين والثلاث فان لم يطا طاق والا طلق عليه (ومصدق) بضم ف كسر مثة لا اى الزوج المولى بين (ان ادعاه) اى الزوج الوطء بكرا كانت او ثيبا فان نكل حلفت وقيمت على حقها فان نكلت بقيت زوجة (والا) اى وان لم يدع الوطء او ادعاه ولم يحلف وحلفت (أمر) بضم ف كسر اى الزوج المولى (بالطلاق) فان طلق (والا) اى وان لم يطلق (طلق) بضم ف كسر مثة لا اى طلق الحاكم او جماعة المسكين (عليه) اى المولى بلا تلوم (وفية) المولى (المريض) مرضا مانعا من الوطء (والمحبوس) العاجز عن تخليص نفسه عما لا يحجب به وخبر فية (بما ينحل) الايلاء (به) عنه من زوال ملك او تكفيرا و

(قوله كونه) أى التغيب
(قوله اشتراطه) أى الانتشار
(قوله وازالة) عطف على
تمام (قوله بدونه) اى
الاتشار (قوله وهو) أى
حنث (قوله كثر) بفتح
مشقلا (قوله سقط) أى
ايلاؤه (قوله في قصده)
أى وعدمه (قوله في انما)
اى الكفارة (قوله اعتقاده)
اى تفصيل الباجي (قوله
في البيان) اى لابن رشد
مقدم (قوله انه يحتج بالخبر)
خبر المعلوم (قوله من زوال
ملك الخ) بيان لما

فمؤمرا ومثلهما بعيد الغيبة وكذا كل من منع من الوطء له نكته او بها كحبض فان أبي
المريض او المحبوس من قبلته طلق والاطلاق عليه والمريض القادر على الوطء والمحبوس
القادر على خلاصه فيتم ما تغيب الحشفة (وان لم تكن عينه) أي المذكور من المريض
والمحبوس (مما تكفر) بضم القوقبة فقهيته منقلا أي يصح تكفيرها (قبلة) أي الحدث
(ك) جلقه على ترك وطئها (طلاق فيه رجعة فيها) أي المحلوف على ترك وطئها بان قال لها ان
وطئتك فانت طالق ولم يطلقها قبل هذا (او) في (غيرها) أي المحلوف على ترك وطئها بان قال
ان يذب ان وطئتك فـ (و) طالق ولم يطلق عزة قبل وان طلق المحلوف بطلاقها قبل وطئ المحلوف
عليها طلاقه رجعية فلا تحل الايلايم الا انه ان وطئها بعد طلاقه عليه المحلوف بطلاقها طلاقه
اخرى (و) كلفه على ترك وطئها (صوم) في زمن معين كرجب بان قال ان وطئتك فـ (و) كلفه على
رجب (لم يأت) زمنه المعين اذ لو صام شهر اقبله ووطئها او جاءه رجب لزومه صومه (و) كلفه على
ترك وطئها (هتق) لريق (غير معين) بضم الميم وفتح العين المهمة والباء مشددة اذ لو اعتق ولو
مائة ثم وطئها لزمه عتق رقبة اخرى وجواب ان لم تكن عينه مما تكفر (ة) فيتم المذكور
(الوعد) بالوطء اذا زال المانع في الاربع مسائل على المشهور في الاخيرة لا بالوطء مع المانع
لتعذره بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم اذ لو فـ (و) أعاده مرة أخرى فلا فائدة في
فعله ولا يرتفع بالشئ ولا بالصدقة قبله بالاحلاف قاله في البيان ولا يحنث كل بالوعد وانما يحنث
بالوطء ومثلهوم فيه رجعة أنه ان لم يكن فيه رجعة بان كان قبل البناء او بلغ الغاية فان الايلاء
تحل عنه ووطئها ر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكيم كذلك والحكم انه
لا يصوم حتى يطلق ومثلهوم لم يأت انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك والحكم انه اذا انقضى قبل
وقته فلا شئ عليه لانه معين فأت (و) اذا تم أجل الايلاء والمولى غائب وقامت الزوجة المولى
منها بحقها وطلبت الفدية (بعث) ضم فيكسر رأى ارسل (ل) لزوج المولى (الغائب) المعلوم
موضعه وهذا فهم من عنوان البعث وقيد به الباج وغيره لأجل الفدية ان كانت المسافة بين
البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متلبسة (بشهرين) ذهابا وقيومه في المدونة وفيهم من
المبالغة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منه ما فله اطلب الطلاق بلا بعث له وهو
كذلك كماله اذ اجهل موضعه لانه موقوف ولايلاء مع الفقد فله القيام بغيره او كانت
رفعه للمعاكم قبل سفره ليمه منه تخالفه وسافر فيطلق عليه اذا حل الاجل بلا بعث والشهران
مع الامن فيما يظهر ومثلهما اثنا عشر يوما مع الخوف لان كل يوم معه مقام خمسة مع الامن
واجرة الرسول عليها لانها الطائفة قال في التوضيح وان لم يعلم مكانه فحكمه كالفقود (ولها) أي
الزوجة المولى منها (العدد) أي الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضيت) او لا بقاط
حقها من القيام فتعود لحقة او تطلب الفدية متى شئت من غير استئناف اجل ان لم تقيد
اسقاطها بدمية والازمها الصبر لتمامها القيام بلا اجل لانه امر لا يصبر النساء على
تركه غالبا بخلاف اسقاطها فانها لزمها الخلق بالنسبة لضرر عدم الوطء (و) اذا طلق المولى
او طلق الخاكم عليه فهو طلاق رجعي وان راجعه في عدتها (تم رجعه ان انحل) ايلاؤه
بوطئها فيها او تكثيره وانقضت اجل او تجميل مقتضى الحنف (والا) أي وان لم تحل ايلاؤه

(قوله ومثلهما) أي المريض
والمحبوس (قوله ان
وطئها) أي المحلوف عليها
(قوله بعدها) أي الطلقة
الرجعية (قوله تعذره)
اي الوطء (قوله لا يرتفع)
أي الايلاء (قوله بالشئ)
أي الحكمة المحلوف به (قوله
ولا بالصدقة) أي المحلوف
بها (قوله قبلة) أي الوطء
(قوله قبل وقته) أي تمام
اجل الايلاء (قوله فلها)
أي الزوجة (قوله ذلك)
أي طلب الطلاق (قوله
اولا) بشد الواو (قوله والا)
أي وان كانت قبلة
اسقاطها بمن معين (قوله
لانه) أي الوطء الخ لعله لها
القيام ان رضيت

(قوله مطرف وابن الماجشون) بيان للاخوين (قوله وان صدر به نت) حال او مبالغة (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله وكذا حكمه) اي القاضي (قوله به) اي ٣٢٢ طلاق احدهما (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج الخ

بيان للقرض بحذف من
(قوله واستدل) اي ابن عرفة
(قوله وفيما مر عن المصنف)
اي من تعيين واحدة بالقرعة
(قوله وغيره) اي ابن عبد
السلام والبساطي (قوله
تشكيكه) اي تريد ابن عرفة
(قوله ما استظهره ابن
عرفة) اي من كونه موليا
منهما (قوله وعليه) اي
ما استظهره ابن عرفة (قوله
من يوم الرفع) هذا خلاف
ما تقدم ان الاجل من يوم
اليمين متى حلف على ترك
الوطء (قوله واستشكل)
بضم التاء وكسر الكاف
(قوله وهو) اي الاستثناء
الخ حال (قوله به) اي الاول
(قوله المدونة) تفسير لنا
الفاعل المستتر في حل (قوله
فان كان مستقيما) مفهوم
روقع (قوله او صدقته)
مفهوم ولم تصدقه (قوله ان
الايلة تنحل عنه) مفهول
قول المضاف لفاعله (قوله
في السابقة) اي مسئلة
الاستثناء (قوله عدمه) اي
الاحلال (قوله في هذه) اي
مسئلة التكفير (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله من
حلف بالله) اي على ترك
وطء زوجته اكثر من اربعة
اشهر وهو حرام وشرين

بشيء مما تقدم (اغت) بفتح الغين المعجمة اي بطلت رجعة الا ان ترضى بالمقام معه بلاوط فتمت
عند ابن القاسم والاخوين معارف وابن الماجشون وهو المذهب خلافا لاصحون وان صدر به
نت (وان آتي) الزوج (القيضة) اي وطء زوجته (في) قوله لزوجه (ان وطئت احدا كما
فلاخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفا من الطلاق (طلق) بفتح الطاء مثقلا (الحاكم) عليه
(احدهما) اي الزوجتين بالقرعة عند المصنف وجب على طلاق احدهما بعيشته عند ابن
عبد السلام وباختصاص الحاكم عند البساطي واستظهر ابن عرفة انه مول منهما قال اذ طلق
احدهما حكمهم جميعهم وكذا حكمه على الزوج به دون تعيين المطلقة وان اراد بعد تعيينه لا بالوطء
خلاف المشهور وفيه طاق احدهما غيرنا وتعيينها وان اراد بعد تعيينها بالوطء بخلاف القرض
انه اي القية واستدل على ما استظهره بمال ابن محرز وفي الكافي ما يوافق فيه وفيما مر عن المصنف
وغيره قريبا جواب تشكيكه والمذهب ما استظهره ابن عرفة وعليه ان رفعه واحدة منهما
ضرب له اجل الايلاء من يوم الرفع وان رفعتهما جميعا ضرب له فيهما اجل الايلاء من يوم الرفع
ثم وقف عند انقضائه فان قام في واحدة منهما حدث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا
عليه جميعا ونفس الكافي ولو حلف لكل واحدة منهما باطلاق الاخرى ان لا يطأها فهو مول منهما
فان رفعته واحدة منهما الى الحاكم ضرب له اجل الايلاء من يوم رفعته وان رفعتهما جميعا ضرب
له فيهما اجل الايلاء من يوم رفعتهما ثم وقف عند انقضاء الاجل فان قام في واحدة منهما حدث
في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا جميعا (وفيها) اي المدونة عن مالك رضي الله تعالى
عنه (فيم حلف) بالله تعالى (لا يطأ) زوجته اكثر من اربعة اشهر (واستثنى) بان شاء الله تعالى
او الا ان يشاء الله تعالى (انه) اي الحالف (مول) من زوجته وله وطؤها بلا تكفير واستشكل
من وجهين احدهما كيف يكون موليا مع الاستثناء وهو محل لليمين اورافع للكفارة الثاني
كيف يكون موليا ويطأ بلا تكفير فاشار المصنف لدفع الاول بتصريحه به فقال (وجاءت)
بضم الحاء المهملة وكسر الميم المدونة لدفع استشكل كونه موليا مع استثناءه (على ما اذا
روقع) المولى للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه اراد باستثناءه محل اليمين وانما اراد
التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مستقيما او صدقته فلا يكون موليا (واورد) بضم
الهمزة وكسر الراء على هذا الحمل قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في مسئلة اخرى وهي
(لو) حلف بالله تعالى لا يطؤها ثم (كفر عنها) اي عين الايلاء بعد تمام الاجل واستقر تاركها
وطأها (ولم تصدقه) المزوجة في ان الكفارة عنها او ادعت انها عين اخرى ان الايلاء تنحل
عنه وهذا يقتضي التحلل الايلاء عنه في السابقة ايضا وعدمه في هذا ما لا فرق بينهما (وفرق)
بضم القاء وكسر الراء محققا بينهما (بشدة) اي صعوبة وعزلة (المال) على النفس اذ هو شقيق
الروح وبه قوام البدن (وبان الاستثناء بجعل غير الحلال) احتمل الاظهار كالتبرك واحتمل
الكفارة بيميننا اخرى غير ظاهرا ابن عرفة وفيها من حلف بالله واستثنى فقال مالك رضي الله تعالى
عنه مول وله الوطء بلا كفارة وقال غيره لا يكون موليا وعزاه ابن حارث لاشبه وعبد الملك
ونوقض بقولها احسن للمولى ان يكفر في يمينه بالله تعالى بعد دعوته فان كفر قبله اجزاء وسقط

(قوله لا يسقط) أي ايلأؤه (قوله الفرق) أي بين الاستثناء والتكفير (قوله ضعيف) خبر قول (قوله ولولوا زاد) أي العقل في فرقه (قوله فترجح) ونها (أي الكفارة) (قوله لها) أي عين الابلأ (قوله أتم) أي فرقه جواب لو (قوله يلوح) أي يظهر (قوله لازمها) أي اليقين (قوله لأنها) أي اليقين (قوله سببها) أي الكفارة (باب الظهار) * (قوله في الظهار) أي تعريفه (قوله وما يتعاق به) أي يناسب الظهار من ٣٢٣ المستطردات (قوله وهو) أي الظهار

(قوله وهو) أي الركوب (قوله عرفه) بفتح ع مثقلا (قوله) أي شرح حقيقة (قوله) فقيها (أي المدونة) (قوله في الشرك) نعت طلاق (قوله عليه) أي المتشرك (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله فموضوع) أي ساقط (قوله الوصفين) أي المسلم والمكاف (قوله في الأول) أي لزومها كفارة ظهار (قوله في الثاني) أي لزومها كفارة عين (قوله على) بشد الباء (قوله اعراض حيض) اضافته لليمان (قوله باعتبار قوله او حرته) أي المحرم بضم ففتح فيدخل فيه أنت على كيد فلانة الأجنبية ويدك على كيد فلانة الأجنبية مثلا وليسا ظاهرا (قوله بلفظ ظهار) اضافته لليمان أي اذا شبهت من تحل أو جزأها بظهر الأجنبية (قوله صار) أي التعريف (قوله لنروج التشبيه بظهر) الأجنبية (أي وهو ظهار والحاصل ان تشبيه من تحل بمحرم بفتح فسكون او حرته) أي التشبيه بظهرها ظهارا قول تشبيه من تحل او حرته بمحرم بفتح فسكون

أي لاؤه وقال اشبه لا يسقط - حتى يطأ اذعله كفر عن أخرى الا ان يكون عينه في شيء بعينه وقول الصقلي الفرق ان الكفارة تسقط اليقين حقيقة والاستثناء لا يحلها حقيقة لاحتمال كونه للتبرك ضعيف ولولا ان الاصل عدم صرف الكفارة عن عين الابلأ لان الاصل عدم حلقه فترجح كونها لها ولا مرجح - كون الاستثناء للعلل اتم وفرق ابن عبد السلام بان المكفر راقى بأشد الامور على النفس وهو بذل المال او الصوم فكان أقوى في رفع التهمة من الاستثناء ويفرق بان تهمته في الكفارة بعد لانها اتوقف على وجود عين أخرى ثم صرف الكفارة اليها وتهمته في الاستثناء على مجرد ارادة التبرك فقط وما توقف على امر اقرب مما توقف على امرين ويلوح من كلام ابن حجر انه فرق بين الاستثناء مناقض لليقين لحله اياها او رفع الكفارة لازمها ومنافض لا لازم مناقض ملزومه والكفارة غير مناقضة لليقين لانها سببها والسبب لا يناقض سببه

* (باب في الظهار وادكاه وما يتعاق به) *

وهو مأخوذ من الظهار لان الوطاء رطب وهو في الغالب على الظهار وعرفه المصنف بقوله (تشبيه) جنس شمل الظهار وغيره من انواع التشبيه و اضافته الى الزوج والسبب (المسلم) فصل مخرج تشبيه الكافر فقيها ان تظاهر الذي من امرأته ثم اسلم لم يلزمه ظهار كما لا يلزمه طلاق في الشرك وكل ما كان عليه من طلاق واعناق او صدقة او نذر أو شيء من الاشياء فموضوع عنه اذا اسلم (المكاف) فصل مخرج تشبيه الصبي والجنون والمغنى عليه والناثم والسكران بهلال والمكروه وشمل تشبيه السفينة والريق والسكران بجزام وتذكير الوصفين مخرج تشبيه المرأة فقيها ان تظاهرت امرأة من زوجها فلا يلزمها شيء لا كفارة ظهار ولا كفارة عين خلافا للزهرى في الاول ولا محقق في الثاني ومفعول تشبيه (من تحل) زوجة كانت اوامة كانت على كافي او ظهرا في فصل مخرج تشبيه المسلم المكاف من لا تحل له (او جزأها) أي من تحل كيدك على كافي او كيد ابي واراد من تحل اصاله وان حرمت اعراض حيض او نفاس او احرام او اعتكاف او طلاق رجعي واصله تشبيه (بظهر) بفتح الظاء المججمة شخص (محرم) البناني ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء صاد التعريف غير مانع باعتبار قوله او حرته لان التشبيه بجزء الأجنبية انما يكون ظهرا باللفظ ظهروا ان ضبط بفتح فسكون صار غير جامع لنروج التشبيه بظهر الأجنبية قوله بظهر محرم الخ فصل مخرج تشبيه المسلم المكاف من تحل او حرته بغير هذا كالتغيز والمينة والدم (او حرته) أي المحرم غير الظهار كانت او وجهك على كراس اخي وخبر تشبيه (ظهار) فشكل تشبيه كل من تحل بكل من تحرم كانت كافي وتشبيه مطلقا ظهرا وان التشبيه بالأجنبية او حرته غير الظهار ليس ظهرا وان التشبيه بظهرها ظهارا قول تشبيه من تحل او حرته بمحرم بفتح فسكون لا يدخل في التعريف على كل من الضيطن قائما لتناسب تشبيه من تحل او حرته بمحرم بفتح فسكون كمال ابن عرفة (قوله غير الظهار) أي بقرينة العطف المقضي مغايرة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مغاير لا عام على خاص باو وفيه خلاف (قوله فمثل) أي التعريف تفريق عليه (قوله تشبيه كل من تحل بكل من تحرم) المناسب بكل محرم وبعد فشهورة هذا المذهب

مطلقا ظهرا وان التشبيه بالأجنبية او حرته غير الظهار ليس ظهرا وان التشبيه بظهرها ظهارا قول تشبيه من تحل او حرته بمحرم بفتح فسكون لا يدخل في التعريف على كل من الضيطن قائما لتناسب تشبيه من تحل او حرته بمحرم بفتح فسكون كمال ابن عرفة (قوله غير الظهار) أي بقرينة العطف المقضي مغايرة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مغاير لا عام على خاص باو وفيه خلاف (قوله فمثل) أي التعريف تفريق عليه (قوله تشبيه كل من تحل بكل من تحرم) المناسب بكل محرم وبعد فشهورة هذا المذهب

(قوله يجوز من تحرم) المناسب يجوز محرم (قوله بكل من تحرم) المناسب بكل محرم (قوله تشبيه زوج زوجته) مصدره خفض فاعله
ونصب مفعوله (قوله اودى) عطف على زوج (قوله حل وطؤه) نعت امة (قوله اياها) اي الامة عطف على زوجة (قوله محرم)
يفتح فسكون صلة تشبيه (قوله منه) اي الزوج اودى الامة صلة محرم (قوله او بظهور اجنبية) عطف على محرم (قوله في نفسه)
اي الزوج اودى الامة اي حرمة صلة تشبيه (قوله بهما) اي المحرم وظهور الاجنبية (قوله والجزء) اي من الزوجة والامة
والمحرم (قوله والمعلق) يفتح اللام اي من زوجة اامة كقوله لاجنبية ان تزوجتك او ملكتك فانت على كاهي او حرثها او ظهر
اجنبية (قوله كالحاصل) اي ٣٢٤ الزوجة التي في العصمة والامة التي في الملك (قوله منه) اي التعريف

كل من نحل يجوز من تحرم كانت كظهر اى وتشبيه جز من نحل بكل من تحرم كظهر اى وتشبيه جز من نحل بكل من تحرم كظهر اى
وتشبيه جز من نحل يجوز من تحرم كانت كظهر اى وتشبيه جز من نحل بكل من تحرم كظهر اى وتشبيه جز من نحل بكل من تحرم كظهر اى
زوجته اودى امة حل وطؤه اياها محرم منه او بظهور اجنبية في نفسه بهما والجزء كالكل
والمعلق كالحاصل واصوب منه تشبيه ذي حل منعة حاصلة او مقدرة باقدمية اياها او حرثها
بظهور اجنبية او بمن حرم ابدا او حرثه في الحرمة (وتوقف) بفتحات مثقلا الظهار اى لزومه
على حصول المعلق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبل ممكن غير محقق ولا غالب
يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكم شئتم) اي الزوجة كقوله انت على كظهر اى ان شئت (وهو)
اي الظهار المعلق بعشيتها (بيدها) اي تصرف الزوجة بالجلس وبعده (مالم توقف) على يد حاكم
او جماعة المسلمين فان رقت فليس لها التأخير وانما لها المضاء ما يسدها حالاً او تركه فله بعض
الشيوخ شارحاً به عبارة المدونة المأثلة لعبارة المصنف في التوضيح من السميوري انه
لم يختلف في اذا اومتى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ بخلاف ان شئت فقبل
كذلك وقبل مالم يفترا ولمحوى في الشاغل البنائي وهو مخالف لما تقدم في التوقيض في قوله
وفي جعل ان شئت او اذا شئت كفى او كاطلاق تردد (و) ان علقه (ب) شيء مستقبل (محقق)
حصوله كان طلعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهر اى او علقه على زمان يبلغه
محرمه ما ظاهراً (تجز) بفتحات مثقلا اي انه قد ولزم الظهار بمجرد تعليقه كالطلاق وقبل
لا يتجزى حتى يحصل المعلق عليه والظاهر انه يجري هنا قوله في الطلاق او بما لا يبر عنه كان غت
او غاب كان حقت فله عجز وصرح به في المقدمات ونقصه اثناء كلامه على الظهار المقيد في
وجوب تجميل الطلاق فيه وجب تجميل الظهار فيه ولم يكن له الوطء الا بعد الكفارة ومالم يجب
فيه تجميل الطلاق لم يجب فيه تجميل الظهار اهـ وكذا كلام ابن عرفة يدل على انه لا فرق بين
هذا الباب وباب الطلاق وقال ابن الحاجب وفي تخصيصه بما يفتجز فيه الطلاق وتعميمه فيما يعمم
فيه قولان اهما عبارة المصنف قاصرة والله اعلم (و) ان قبله (بوقت) كانت على كظهر اى في هذا
الشهر او شهراً (تأبد) بفتحات مثقلا كالطلاق فيلحق تقييده ويصير مظاهراً ابد الوجود سبب
الكفاءة فلا ينحل بغيرها وروى يصح موقتا (او) علقه (بعدم زواج) كان لم تزوج عليك فانت
على كظهر اخي (فمنع الباس) من الزواج بموت من امة مينة حلق لبتزوجها يكون مظاهراً

السابق (قوله حل) بكسر
الحاء المهملة اي جواز شغل
الزوج والمالك (قوله مقدرة)
أي بالتعليق (قوله باقدمية)
صلة منعة تمت الزوجة
والامة (قوله اياها) اي
الامة مفعول تشبيه
(قوله او حرثها) عطف على
اياها (قوله بظهور اجنبية)
صلة تشبيه (قوله او بمن حرم
ابدا) عطف على بظهور
اجنبية (قوله او حرثه) اي
من حرم ابدا عطف عليه
(قوله في الحرمة) صلة تشبيه
(قوله الظهار) تفسير
لفاعل توقف المستقر فيه
(قوله اى لزومه) اشارة
لتقدير مضاف (قوله
مستقبل لاماض) كلو
جئتني امس افعلت بك
كذا (قوله لا يمكن لاماض)
بجمع الضدين وحل الجبل
(قوله غير محقق لا محقق)
كبعثته (قوله ولا غاب)
كان حقت (قوله يمكن

الصبر عنه) لا شئ وان غت (قوله فان رقت) بضم فكسر (قوله او تركه) عطف على امضاء (قوله انه)
اي الشأن (قوله لم يختلف) بضم اليا وفتح التاء (قوله اذا اومتى شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله ذلك) اي اختياراً للظهار
(قوله ان شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله كذلك) اي اذا اومتى في ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ (قوله مالم
يفتراً) اي الزوجان من المجلس (قوله وفي تخصيصه) اي الظهار (قوله وتعميمه) اي الظهار (قوله فيما يعمم) اي الطلاق (قوله روى)
بضم فكسر (قوله يصح) اي الظهار (قوله موقتا) اذ ليس فيه وقفاً على عصمة مشكوك

(قوله وينع) يضم الياء اي الزوج (قوله من زوجته) اي التي علق عليها وعلى عدم تزوجه عايم (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله وليس) اي فهم ابن عبد السلام (قوله لهما) اي ابن الحاجب وخليل (قوله لانه) اي القرافي (قوله وهو) اي بحث طي (قوله منه) اي طي (قوله ولم يتبعه) اي طي (قوله والا) اي وان لم يضرب اجلا (قوله فلا) اي لا يجوز له وطؤها (قوله حينئذ) اي حين الرفع (قوله وقت) يضم فكسر (قوله لقامه) اي الاجل (قوله فان فعل) اي الفعل ٣٢٥ الذي علق الظهار على عدم فعلة

(قوله بر) اي في تعليقه ولا يلزمه الظهار (قوله واخذ) اي شرع (قوله ذلك) اي الظهار (قوله دعي) يضم فكسر (قوله اتى) بفتح الهاء مذكور القاء اي اغيب الحشفة في القبل (قوله من الايلاء) بيان لما (قوله فوله) اي ابن المواز (قوله فوله) اي المصنف (قوله ما يدل الخ) مفعول نقل (قوله بها) اي العزبة (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله قال) اي ابن القاسم في معارج ابي زيد (قوله انه) اي الزوج الخ مفعول قال (قوله المفيد) نعمت فعل (قوله يفيد) اي سقوطها الخ خبره (قوله فهما) اي الحنث بالعزبة وعدمه (قوله لكن تقدم الخ) استدراك على فهما قولان لرفع استواءهما (قوله كملت) يحتمل فتح التاء وكسرها وضعها (قوله بكلام زيد) صلة انعقاد (قوله لانه) اي الظهار (قوله قبله) اي كلام زيد (قوله وأما بعد لزومه الخ) مفهوم قبل لزومه

من زوجته لا يتزوجها غيره وانتقالها المكان لا يعلمه ويكون الياس ايضا باقضاء المدة التي عينها للزوج فيها ويرمى المانع وطأه اذ يصير زواجا حينئذ كعدمه وينع من زوجته بمجرد اليقين قال في التوضيح لم يتعرض المصنف لكونه هل ينع من الوطء كالطلاق والوفاء الباجي على ان الظهار كالطلاق وانه يحرم عليه الوطء اذا كانت بينه على حنث ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الاجل من يوم الرفع وفهم ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا ينع من وطئها قال في التوضيح وليس بظاهر لان كلام ابن الحاجب ليس فيه تعرض بل هو ان الوطء ولا عدمه (او) عند (العزبة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل الايلاء عليه ويؤجل من يوم الرفع واعتراض طي على المصنف في قوله والعزبة فقال لم ار من ذكر الحنث بالعزبة غير ابن شاس وابن الحاجب ولا جهة لهما في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه يبيح ابن شاس مقلدا له الباني وهو عفة له منه عن كلام ابن المواز الذي نقله ابن عرفة والحطوطي نفسه ولم يتبعه له ونص ابن عرفة الشرح في الموازنة من قال ان لم افعل كذا فانت على كظهر امي فان ضربت اجملا فله الوطء اليه والاقلاقان رفعتاه اجل حينئذ ووقت لقامه فان فعل يروان قال انتم الظهار واخذني كذا لانه لم يمه ذلك ولم يطلق عليه بالايلاء حين دعي للقيمة كسجون او مريض فان فرط في الكفارة صار كقول يقول اني فيختبر المدة بعد المدة يطلق عليه بما يلزمه من الايلاء اه فقله وان قال التزم الخ صريح في الحنث بالعزبة ونقل الخط عن سماع ابي زيد عند قوله وتعددت الكفارة ان عاذتم ظاهرا ما يدل على عدم الحنث بها فانه قال فيمن قال انت كظهر امي ان لم تزوج علي لانه اذا صام اياما من الكفارة ثم اراد ان يبر بالتزويج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الضد يفيد ان الحنث لا يقع بالعزم فهما حينئذ قولان لكن تقدم في باب اليقين من ابن عرفة ان مقتضى المذهب عدم الحنث واقفه أعلم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بر كان كملت زيد فانت على كظهر امي فلا يصح (تقديم كفارته) اي الظهار (قبل لزومه) اي الظهار وانعقاد بكلام زيد لانه لا يمه قبله ولا يلزم قبله وما بعد لزومه وانعقاده بكلامه فيصح تقديمها ان عزم على العود ففي مفهوم الظرف تفصيل بدليل كلامه الا في فلا اعتراض به ولو قال قبل لزومها اي الكفارة كان اولى لان المعلق بمعنى التعليق لزوم وانما الكلام في تقديم الكفارة قبل وقوع المعلق عليه واعتراض ايضا بانه يقتضي عدم صحة تقديم كفارة المطلق قبل لزومها وليس كذلك بدليل ذكره المطلق بعد فلا مفهوم للمعلق لها رضته منطوق الا في قوله وتجب بالعود ولا تجزى قبله فتسلك هنا على المعلق وتسلك على المطلق فيماني على المعلق بعد لزومه

(قوله تقديمها) اي الكفارة على الحنث بالوطء (قوله في مفهوم الظرف) اي قبل لزومه تقديمها على ان عزم الخ المفيد لمومه عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله به) اي عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله لزوم) اي بمجرد نطقه بصيغته (قوله بدليل ذكره) الاضافة الاولى للبيان والثانية اضافة المصدر واقفه (قوله بعد) بالفهم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله فلا مفهوم للمعلق) اي مخالف للمعطوف تقريظ على وليس كذلك الخ (قوله لمعارضته) اي مفهوم المعلق (قوله لصيرورته) اي المعلق

(قوله بعذته) أي لزومه (قوله فالاعتراضان) أي الاعتراض بعدم خصته بعد لزومه وقبل عزومه على العود والاعتراض باقتضائه عدم صحة تقديم كفاية المطلق تقرير على الجوابين السابقين (قوله ولذا) أي كونها كالزوجة على التثنية بعدها (قوله لحل) بكسر الحاء المهملة أي إباحة (قوله طهارة وطهين) أي المكاتب ومن بعدها على التثنية خصته فبين (قوله أن لم يقيد) أي تشبيهها (قوله والا) أي وإن قدم تشبيهها (قوله بدليل) أي على أن مراده تأخر ظاهره عن اسلامه لأن تقدم عليه (قوله هو) أي صحة ظاهره وذكره لتذكير خبره ٣٢٦ (قوله هذا) أي خصته من الرتقاء وذكره لتذكير خبره (قوله ولذا) أي كونه

أصروا به بعد مطلقا فالاعتراضان مدفوعان وجعلنا كلامه في عين البر لخصه تقديم كفاية بين الخلف قبل لزومه كما مر في القولة التي قبل هذه فإداه عب (وصح) الظهار (من) مطلقا (رجعية) لأنها كالزوجة ولذا لم يكن التشبيه بها ظاهرا (و) صح من أمة (مدبرة) لحل وطهينها كام ولذا لم يكتب ومبعضه ومعتقة لاجل ومشتري كطهارة وطهين (و) صح من زوجة (محرم) بضم فسكون بجمع أو عمة أن لم يقيد به عدة أحرامها والأقارب بلزمت شي (و) صح من (مجموع) أسلم ثم ظاهر بدليل قوله تشبيهه المسلم من زوجته المجوسية (ثم أسلمت) الزوجة بعد ظاهره منها بالقرب كشهر كاه وظاهر المدونة والبيان (و) صح من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وإن كان في صحة الظاهر منها ومن نحوها الخلاف في خصته من المحبوب ابن رشد فإن امتنع الوطء على كل حال كارتقاء والشيخ الثاني ففي لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب إلى أنه يحرم الاستمتاع مطلقا الرمة الظهار ومن ذهب إلى أنه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار أهو الأول والمذهب والثاني لاصح (لا) يصح الظهار في الأمة (مكاتب) طهارة وطهينها أدت كتابتها بابل (ولو عجزت) بعد الظاهر منها (على الأصح) عند غير واحد (وفي خصته) أي الظهار (من كجبوب) وخصي وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم خصته عند اصبح ومحنون وابن زياد (تأويلان) فينبغي وقولان قاله ت طي في عزومه وتقريره نظروا ن تبعه عليه جمع لأنه ليس منصوصا لابن القاسم والعراقيين وانما هو إجراء ابن عرفة ذكر ابن محرز وغيره الأول على أنه مقتضى قول ابن القاسم والبغداديين باقتضاء الظهار منع التلذذ بالظاهر منها به طهارة وغيره ثم قال ابن عبد السلام الأول قول العراقيين من أصحابنا قلت هذا مقتضى أنه انصهر ولم يعرفه إلا إجراء كما تقدم لابن محرز وعز الثاني لاصبح ومحنون وابن زياد قائلا يذكروا الشيخ في التوارد غير قول محنون وكذا الباقي قائلا لا هذا على أنه لا يحرم الاستمتاع بغير وطء فالمناسب الاقتصاص على الثاني لأنه المنصوص البنائي كلام ابن رشد المتقدم عند قوله ورتقاء يقيدان الأول هو المذهب لأنه سوى الشيخ الثاني بالرتقاء الأول فيها هو مذهب المدونة (وصريحه) أي الظهار موصور (ب) لفظ مشغل على تشبيهه من قتل (بظهر) امرأة (مؤبد) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مشددة (تحريمها) على المظاهر بنسب أو رضاع أو مهر كانت على كظهر أي نسب أو رضاع أو مهر زوجتي (أو عضوها أو ظهره) كغ صوابه لا عضوها أو ظهره ذكره بالنفي فليسا من الصريح

مذهبها على اقتصر عليه (قوله وإن كان الخ) حال (قوله الخلاف) اسم كان (قوله في خصته) أي الظهار صلة الخلاف أو نعتة (قوله أنه) أي الظهار (قوله يحرم) بضم ففتح فمكسر متعلا أي الظهار (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه وطأ (قوله والأول) أي تحريم الظهار الاستمتاع مطلقا (قوله والثاني) أي تحريمه خصوص الوطء (قوله وخصي الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله عند ابن القاسم) صلة صحة (قوله عند اصبح الخ) صلة عدم (قوله فينبغي وقولان) تقرير على عند وعند (قوله وإن تبعه الخ) حال أو مبالغة (قوله إجراء) أي تخريج (قوله الأول) أي صحة ظهار المحبوب ونحوه (قوله باقتضاء الظهار الخ) صلة قول مصدر مضاف لقاعله وناصب منع (قوله ثم

قال) أي ابن عرفة (قوله هذا) أي قول ابن عبد السلام الأول للعراقيين (قوله ولم يعرفه الخ) حال (قوله وعز) أي ابن عرفة (قوله قائلا) حال من فاعل عز (قوله وكذا) أي الشيخ في الاقتصاص على قول محنون (قوله قائلا) حال من الباقي (قوله هذا) أي قول محنون (قوله على أنه) أي الظهار (قوله الثاني) أي عدم خصته من كجبوب (قوله لأنه) أي الثاني (قوله الأول) أي خصته من كجبوب (قوله لأنه) أي ابن رشد (قوله سوى) بفتح السين والواو ومثلا (قوله والأول) أي خصته (قوله فيها) أي الرتقاء (قوله فليسا) أي التشبيه بعضو مؤبدة النحر غير ظهريها والتشبيه بظهره ذكر

(قوله فان جعل) بفتح الجيم وسكون العين (قوله في الصراحة) صلة كاف كالظهور (قوله خلاف) خبر ان (قوله ظهر الذكر) اي التشبيه به (قوله بانه) اي التشبيه بظهور ذكر (قوله فقط) اي دون ظهوره معه (قوله على المشهور) صلة لا ينصرف للطلاق قوله به (اي صريح الظهار) (قوله الظهار) اي يؤخذ به (قوله والطلاق) اي يؤخذ به (قوله وهى) اي أخذ به بالطلاق مع الظهار اذا نواه بصريحه وانما تأييد خبره (قوله تاول) بفتح التاء مشقلا أى فهم (قوله عليها) اي رواية عيسى (قوله ولا تقبل) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله منه) اي الزوج (قوله دونها) اي الثلاث (قوله من ان) ٣٢٧ التاويلين في القضاء بيان لظاهره

(قوله وهو) اي تقرير كلام المصنف على ظاهره (قوله عكسه) اي يقيد الاتفاق على عدم الانصراف في القضاء والتاويلان في الفتوى (قوله حواشيه) اي على التوضيح (قوله انه) اي صريح الظهار (قوله وانه) اي الزوج (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي صريح الظهار الذي قوى به الطلاق (قوله فيهما) اي الفتوى والقضاء (قوله مؤولة) بضم الميم وفتح الهاء مزاولا ومثقلا (قوله وبه) اي الحاصل (قوله من ان) التاويلين في الفتوى دون القضاء بيان لما (قوله من انهما) اي التاويلين المخيان لما يوهمه كلامه في المختصر (قوله ليس على ما ينبغي) خبر ان (قوله) واصلي (اي الخط) (قوله وهل ينصرف) اي صريح الظهار (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله

على الصحيح بل من كفايته فان جعل كل عضو من المؤيدتين في الصراحة كالظهور خلاف المشهور ولم يعرف من الحق ظهر الذكر بالصريح على القول بانه ظهار (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (للاطلاق) بحيث يصير طلاقا فقط على المشهور ورواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقا في الفتوى (وهل يؤخذ) بضم التختبة وسكون الهاء - مزوهم انهاء المجعلة الزوج (بالطلاق معه) اي الظهار (اذا نواه) اي الزوج الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) اي في القضاء الظهار لا لفظه والطلاق لبنته وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتاويل ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا تقبل منه بنية مادونهما خلافا لسخنن أو يؤخذ بالظهار فقط البناء في قرر ز وخش كلام المصنف على ظاهره من ان التاويلين في القضاء وهو يوههم الاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى وكلامه في ضريح عكسه وكلاهما غير صواب وقد حرر اللقاني في حواشيه المسئلة وكذا الخط بنقل كلام المقدمات اللقاني بعد كلام ابن رشد مانعه فحاصله ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا نوى به الطلاق أنه ينصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ بهما معا في القضاء وان رواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم انه ظهار فقط فيهما وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما يظهرون ما يوههم كلام ضريح من ان التاويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من انهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه وقد اطلال الخط في بيان ذلك واصلي عبارة المصنف بقوله وهل ينصرف للطلاق فيؤخذ بهما معا مع البينة في القضاء ولا يؤخذ الا بالظهار مطلقا تاويلان واصليها ابن عاشر بقوله ولا ينصرف للطلاق وتواتر الانصراف لكن يؤخذ بهما في القضاء اه وهذا احسن لا فادته ان عدم الانصراف مطلقا راجح وقد نقل في ضريح عن المازري انه المشهور وكذا قال ابو ابراهيم الاعرج المشهور في المذهب ان صريح الظهار لا ينصرف الى الطلاق وان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح ان يغير به غيره كالطلاق فانه لو اضر به غيره لم يصح ولم يخرج عن الطلاق اه ونقله ابو الحسن عن ابن حجر وزاد عنه وكذا الوحلي بالله وقال اردت به طلاقا وظهارا فلا يلزمه الا ما حلف به وهى البين بالله تعالى وشبهه في التاويلين لا بقيد قيام البينة كما في ضريح او مع قيامها كما في فت قال (ك) قوله لزوجه (انت حرام) على (كظها راحى او) انت حرام على (كلى) فهل يؤخذ بالطلاق

مع البينة) تنازع فيه ينصرف ويؤخذ (قوله في القضاء) صلة يؤخذ ومفهومه انه في الفتوى لا يؤخذ الا بالطلاق (قوله مطلقا) اي لاني الفتوى في القضاء (قوله واصليها) اي عبارة المصنف (قوله ولا ينصرف) اي صريح الظهار (قوله لالطلاق) اي لاني الفتوى ولا في القضاء (قوله بالانصراف) اي لالطلاق في الفتوى والقضاء (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي عدم انصرافه مطلقا (قوله بضمير) بضم اليا وفتح الميم اي ينوى (قوله اضر) بضم فسكون فكسر أى نوى (قوله وزاد) اي ابو الحسن (قوله عنه) اي ابن حجر (قوله لا بقيد قيام البينة) الاضافة الاولى للبيان والتاوية للفاعل (قوله او مع قيامها) اي البينة (قوله على) يشد الياء

(قوله به) أي أنت حرام على كظهر راي او كاي (قوله فان لم ينوبه الطلاق) مفهوم اذ انوي به الطلاق فقط (قوله انه) أي الزوج (قوله اذ انواهما) أي الظهار والطلاق (قوله في الآتي) أي أنت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي (قوله هنا) أي في أنت حرام كظهر راي او كاي (قوله فيما) ٣٢٨ أي أنت حرام كظهر راي او كاي (قوله ثم قال) أي الخط (قوله من باب اخرى) أي

مع الظهار اذ انوي به الطلاق فقط او يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الاول لدلالة
عذاعليه وقوله او كاي ليس من الصريح لعدم اشتغاله على الظهار فان لم ينوبه الطلاق بان
نوي به الظهار فقط أو لم ينوشيا فظهره فقط باتفاق وظاهر كلامه انه اذ انواهما لزمه الطلاق
في الفتيا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شاس بناء على ان التشبيه في القول الاول لا يقيّد
القديم فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع انه قدم أنت حرام وسبق قول وسقط أي الظهار ان تعلق
ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث أو تاخر كانت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي اه والمقصود منه
قوله او تاخر الخ قلت الفرق بينهما انه عطف الظهار على الطلاق في الآتي فلم يجد الظهار محلا
ولم يعطف هذا وجه كظهر راي أو كاي قيد افيما قبله وبيان الوجه التحريم قال في المدونة لانه
جعل للحرام مخرجا حيث قال مثل أي اه عب البنا في قوله وشبهه في التأويلين الخ هو الصواب
وبه قرره الخط فانه لا قد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيه ما ثم قال ولم يذكر في المدونة
أنت حرام كظهر راي ولكنه يؤخذ حكمه من أنت حرام كاي من باب اخرى وقرره من وتبعه
خس على انه تشبيه في التأويل الاول فقط فيمؤخذ به ما هما اذ انواهما فان نوي احدهما لزمه
ما نواه فقط وان لم تسكن لنية لزمه الظهار واصله لابن الحاجب وابن شاس وتعبه في ضيق النظر
الخط (وكنايه) أي الظهار الظاهرة ما سقط منه انظره او الهرم ابدأ (ك) قوله انت كراي اوانت
أي) بحذف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (للقصد الكرامة) لزوجه بتشبيهها به
في استحقاق التوقير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار ومثل قصد الكرامة قصد الاهانة ابن
عرفة صحتون بن قال أنت على كظهره فلا نة الاجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلا نة ثم دخل
فلاشي عليه اللخمى اختلف في هذا الاصل في رعي حالة يوم العيين او يوم الخنث والاول احسن
ابن رشد الاظهر حله على انه اراد انت على كظهره فلا نة اليوم ان دخلت الدار متى دخلها وهو
الآتي على قوله في ان كنت فلا نة لكل عبيد ام لك حرا نعم ان لم يمينه فيما كان له يوم - لم
(او) أنت على (كظهر) امرأة (اجنبية وفوى) بضم النون وكسر الواو مشددة أي قبلت نية
الزوج (فيها) أي الكناية الظاهرة بقسمها (في الطلاق) أي امله في الفتوى والقضاء فان نواه
بها (فالبنات) أي الطلاق الثلاث لزمه بها في المدخول بها ولو نوى اقل منه وفي غير المدخول
بها الا ان ينوي اقل منها وقال صحتون فتبسل نية الاقل في المدخول بها ايضا واستظهره ابن
رشد والاول اصح وشبهه في لزوم البنات فقال (ك) قوله لزوجه (انت كفلا نة) بضم القاء
وخفة اللام كناية عن اسم امرأة كهذه (الاجنبية) من الزوج أي ليست بحرمه ولا حليته
فتلزمه الثلاث في المدخول بها وغيره في كل حال (الا ان ينوبه) أي الظهار بقوله انت
كفلا نة الاجنبية زوج (مستقت) فيلزمه فقط فيه ما ومنه فهم مستقت لزوم الظهار مع
الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر فيها ان قال لها انت
على كفلا نة الاجنبية ولم يذكر اظهره والبنات ابن يونس بعض اصحابنا ان جاء مستقتبا

لان أنت حرام كظهر راي
صريح ظهار وفي انصراف
عنه خلاف وانت حرام
كاي كناية ظهار ولا خلاف
في انصرافها عنه والله
أعلم (قوله دخلت) بضم
التاء او كسرهما او فتحها
(قوله دخل) أي المهر
على عدم دخوله كان
المكلف او غيره (قوله اختلف
بضم التاء وكسر اللام) قوله
في رعي الخ) بدل مما قبله
(قوله والاول) أي رعي
يوم العيين (قوله وهو) أي
اعتبار حال يوم التملك
(قوله قولها) أي المدونة
(قوله في ان كنت الخ) صلة
قول (قوله انما تلزم الخ)
مفعول قول (قوله بقسمها
أي ما حذف منه الظهور
كانت كاي وما حذف منه
مؤيدة التحريم كانت كظهر
فلا نة الاجنبية (قوله في
الفتوى والقضاء) صلة
فوى (قوله فان نواه) أي
الطلاق (قوله بها) أي
الكناية الظاهرة (قوله ولو
فوى اقل منه) أي البنات
(قوله منها) أي الثلاث
(قوله فيلزمه) أي الظهار
الزوج (قوله فقط) أي

دون الطلاق (قوله فيما) أي المدخول بها وغيره (قوله فان تزوجها بعد زوج الخ) تفريع على لزوم
الظهار مع الثلاث (قوله فيما) أي المدونة (قوله فهو) أي اللازم له

(قوله صدق) بضم فكسر مثقالاى فى ارادة الظهار ولزمه الظهار فقط (قوله به) اى انت كفلائه الاجنبية (قوله بما نوى)
 اى بنيته (قوله على) بشد الياء (قوله وقاله) اى لزوم الظهار من قال أنت على كظهر ابى او غلامى (قوله لا يلزمه) اى من قال
 انت على كظهر ابى او غلامى (قوله وانه) اى انت على كظهر ابى او غلامى (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله وان قال) اى الزوج
 (قوله انت على كلبى او غلامى) اى بدون ذكر الظاهر (قوله فهو) اى انت ٣٢٩ على كلبى او غلامى (قوله

تحرير) اى بنات (قوله
 واشدد) عطف على الام
 اى وهوان قال انت على
 كظهر اى لزمه الظهار
 اجماعا يلزمه اظهار بالاولى
 ان قال انت على كظهر ابى
 او غلامى (قوله لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق) اى ان
 ذكر الظهار بان قال انت
 على كظهر ابى او غلامى
 (قوله ذلك) اى الظاهر (قوله
 لم يكن ظهرا) عند ابن
 القاسم اى ويكون طلاقا
 عنده (قوله وهو) اى كونه
 طلاقا (قوله لانه) اى ابن
 وهب (قوله فيه) اى كلبى
 او غلامى (قوله فكانه) بفتح
 الهمز وشد النون اى ابن
 وهب (قوله فاذكره
 المصنف) اى فى كلبى او
 غلامى من كونه طلاقا
 (قوله فى المدخول بها) اى
 ولونوى اقل (قوله وهو
 مستنق) حال (قوله من
 لزوم البنات) اى انما (قوله
 هذا) اى لزوم الظهار (قوله
 تهذيب الطالب) اى لعبد
 الحق (قوله قائلا) اى عبد
 الحق (قوله وخصه) اى
 ربيعة الظهار (قوله لانه)

وقال اودت الظهار صدق وانما معنى مسئلة الكتاب اذ لم تكن له نية او شهدت عليه بينته
 فقال اودت الظهار فقط على ما به ثم ان تزوجها لزمه الظهار بما نوى فى اول قوله اه فظاهره
 فى المدخول بها وغيرها كظاهرا المصنف (او) قوله انت على (كلبى او غلامى) ابن يونس ابن
 القاسم ان قال انت على كظهر ابى او غلامى فهو مظاهر وقاله اصبيغ وقال ابن حبيب لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق وانه لا يكره من القول قال وان قال انت على كلبى او غلامى فهو تحرير ابن
 يونس والصواب ما قاله ابن القاسم لان الاب والعلام محرمان عليه كالام واشدد ولا وجه لقول
 ابن حبيب لا فى انه لا يلزمه ظهار ولا طلاق ولا فى انه الزمه التحريم اذ لم يسم ذلك لان من
 لا يلزمه فيه شئ اذا سمى الظهر لا يلزمه شئ اذا لم يسم الظهر كتشبيهه بزوجته من زوجة له اخرى
 او امته اه ومن العينية قال اصبيغ سمعت ابن القاسم يقول فى الذى يقول لامرأته انت على
 كظهر ابى او غلامى انه ظهار وقال ابن رشد لو قال كلبى او غلامى لم يسم الظهر لم يكن ظهرا
 عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية اصبيغ واختاره وقال مطرف لا يكون ظهرا
 ولا طلاقا وانه لا يكره من القول والصواب ان لم يكن ظهرا ان يكون طلاقا وهو ظاهر قول
 ابن وهب لانه قال فيه لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه فاذكره المصنف قول ابن
 القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد (او كسكلى شئ) حرمة الكتاب فالبينات) يلزمه بكل
 صيغة من هذه الصيغ فى المدخول بها كغيرها الا ان ينوى اقل فيما يظهر وظاهر كلام المصنف
 لزوم البنات ولونوى الظهار وهو مستنق البناتى ما ذكره من لزوم البنات هو مذهب ابن
 القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال انت مثل كل شئ حرمة الكتاب فهو مظاهر
 ابن شهاب وكذا بعض ما حرمة الكتاب اه ابن يونس هذا قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم
 واصبيغ واختلف الشيوخ هل هو خلاف لابن القاسم واليه ذهب ابن ابي زمنين او وفاق وهو
 الذى فى تهذيب الطالب قائلا قول ربيعة معناه انها محرم عليه بالبنات ثم اذا تزوجها بعد كان
 مظاهرا وخصه بالذكور لانه قد يتوهم انها اذا حرمت عليه لا يعود عليه الظهار فرجع
 الى الوفاق ابن حجر زعمنى قول ربيعة انه جعله على كل شئ حرمة الكتاب من النساء ومعنى قول
 ابن القاسم جعله على عمومته قلت ولذا قال بعضهم لو قال انت على حرام مثل من حرمة الكتاب
 لزمه الظهار ولو قال مثل ما حرمة الكتاب لزمه الطلاق لان من لم يعقل وما لا يعقل كالجملة
 واكثر يروى كل شئ حرمة الكتاب لزوم الظهار او الثلاث فانهما قلت هذا اذا كان القائل
 يفرق بين من وما بعد ذكر وفى الزاوى انت كعلى كبعض ما حرمة القرآن ظهرا وقت الاحوط
 لزوم الظهار والبنات ابن يونس والقياس انه يلزمه الطلاق ثلاثا والظهار وانه قال انت على
 كلبى والميتة (ولزم) الظهار (بأى كلام) أبو الحسن الصغير لاحكم له فى نفسه فهو كلبى واشربى

١٤٣ متج فى اى الشأن (قوله اذا حرمت عليه) اى بالبنات (قوله فرجع) اى قول ربيعة (قوله
 الوفاق) اى قول القاسم (قوله من النساء) اى خصه بالظهار (قوله عمومته) اى للنساء وغيرهن اى جعله بتماما وظهرا (قوله لزمه
 الظهار) اى فقط (قوله لزمه الطلاق) اى فقط (قوله هما) اى الثلاث والظهار لزمناه (قوله لاحكم له فى نفسه) انت كلام

(قوله بقيد أبي الحسن) أي لا حكم له في نفسه (قوله نواه) أي الظهار (قوله بهما) أي صريح وكناية الطلاق (قوله سلمه) بثبوتات
مقتلا (قوله من نيته) بيان لما ٣٣٠ (قوله من لفظه) بيان لما (قوله ما) أي لفظ (قوله له) أي الظهار (قوله واريده)

أو أخرجه أو أسقني (نواه) أي الظهار (به) وهذه هي الكناية الخفية تخرج بقيد أبي الحسن
صريح الطلاق وكنايته الظاهرة فلا يلزم بهما ظهار نواه بهما ذكره الغرياني في حاشية المدونة
ونقله في تكميل التقييد وسلمه وفي المقدمة مذهب ابن القاسم إذا قال الرجل لامرأته أنت
طالق وقال أردت به الظهار لزمه الظهار بما أقرب به من نيته والطلاق بما أظهر من لفظه ابن
عرفة وكنايته الخفية ما معناه مبين له واريده منه أن لم يوجب معناه حكما اعتباريا فقط كاستيفي
الماء والافقيهما كانت طالق ثم قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق واريده الظهار لزمه
باقراره والطلاق بظاهره لفظه وفيها كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار
(ب) قوله (ان وطئتكم وطئت أمي) ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمنصفي عن
النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لجاريتيه لا أعود لمسك حتى أمس أي لاشئ
عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمس حتى ابدأ قلت انظر هل مثل هذا قوله ان وطئتكم فقد وطئت
أي نقل ابن عبد السلام انه لاشئ عليه ولم أجده لغيره وفي النفس من نقله الصقلي عن مكنون
شك لعدم نقله الشيخ في نوادره وانظر هل هو مثل قوله أنت أي سمع عيسى انه ظهار وهذا أقرب
من لغوه لانه ان كان معني ان وطئتكم وطئت أمي لا طوئك حتى أطأ أي نهو لغوا وان كان
معناه وطئتني أياك كوطأ أي فهو ظهار وهذا أقرب لقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له
من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والاما أنكر عليهم يوسف عليه الصلاة
والسلام بل معناه سرقته كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم اه الخط ما ذكره ابن عرفة
ظاهر من جهة البحث وأما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام وصحح وابن يونس ونصه وقال
مكنون ان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ عليه وكلام ابن عرفة متدافع لقوله اولاً لم أجده
ثم قال نقله الصقلي عن مكنون وقوله في النفس من نقله الصقلي شك الخ غير ظاهر لان أمانة ابن
يونس وثيقته وجلالته معروفة ومن حفظ حجة على ان الشيخ لم يثبت وجوده اه على ان كلام ابن
عرفة قصور اذ ما نقله الصقلي موجود لغيره ففي تعاليق أبي عمران مانصه روى ابن ثابت عن ابن
وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الذي يقول لامرأته لا طوئك حتى أطأ أي اولاً أعود
لو طئتكم حتى أعود لو طأ أي انه ظهار وقال مكنون لاشئ عليه اه وفي الوثائق المجموعة لابن
فتوح مانصه قال مكنون ومحمد بن الموارز عن مالك رضي الله تعالى عنهم ان قال أنت أي في بين
أو غيرهما فهو ظهار وان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ عليه اه نقله ابو علي قات لا دليل
له في كلام ابن عمران لما ذكره ابن عرفة من التردد وقد ذكر بعض الثقات انه رأى في النوادر
مثل مانقله الصقلي عن مكنون وبه يطل قول ابن عرفة لعدم نقله الشيخ في نوادره ونص مانقله
عنهما من آخر ظهار النخعي والشيخ الثاني قال مكنون فيمن قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ
عليه (او) قوله لزوجه وامته (لا أعود لمسك حتى أمس أي) فلا شئ عليه ابن رشد لانه كقوله
لا أمس أبدا عب ينبغي تقييده بما اذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (او) قوله
لزوجه المطلقة طلاقا رجعيما (لا اراجعك حتى اراجع أمي فلا شئ عليه) أي القائل في الميخ
الثلاثة الا ان ينوي بها ظهارا او طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكسرة) على المظاهر (ان

أي الظهار (قوله منه) أي
اللفظ (قوله معناه) أي
اللفظ (قوله اعتبر) أي
اللفظ (قوله فيه) أي الظهار
(قوله والا) أي وان اوجب
معناه حكما (قوله فقيهما)
أي معناه والظهار يعتبر
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة
(قوله لزمه) أي الظهار
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله ولم ينويه طلاقا الخ)
حال (قوله نقله) مصدر
مضاف لمفعوله (قوله الصقلي)
فاعل النقل (قوله شك)
مبتدأ خبره في النفس (قوله
لعدم نقله الشيخ) المصدر
الاول مضاف لفاعل والثاني
لمفعوله (قوله هو) أي ان
وطئتكم الخ (قوله انه) أي
أنت أي (قوله وهذا) أي
كونه ظهارا (قوله لانه) أي
الشان (قوله وهذا) أي كون
معناه وطوئك كوطئها (قوله
والا) أي لو كان معناه
لا يسرق الخ (قوله ولذا)
أي ان معناه سرقته كسرقة
أخيه من قبل علما أنكر
(قوله ونصه) أي ابن يونس
(قوله اولاً) بشدواو (قوله
ثم قال) أي ابن عرفة (قوله
انه ظهار) مفعول زوى
(قوله لا دليل له في كلام

عمران) فيه نظر بل فيه ثبوت النقل عن مكنون (قوله اولاً) بشدواو عاد

(قوله ككفر) بشد الفاء
 (قوله ولو قال) أى المصنف
 تفرع على وأما ان عاد
 بالعزم الخ (قوله وجهه)
 بفتحات منقلا أى خرج
 منقلا (قوله فى تعدد
 الكفارة) أى اذا عاد بالنية
 ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر منها
 (قوله ولو قال) أى ابن
 الحجاب (قوله بعد العود)
 أى العزم على الوطء (قوله
 اتها) أى الكفارة (قوله
 زوجات) نعم أربع (قوله
 وهو) أى الحكم على عام
 (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله قال) أى ابن القاسم
 (قوله تنجب) بضم التاء
 وسكون العين وكسر الجيم
 (قوله تفرقة) فاعل تنجب
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله
 من) بفتح الميم (قوله كذلك)
 أى كل فرد (قوله فيها) أى
 المدونة

عاد بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التى ظاهر منها اولا بان قال لها انت على كظهر اى ثم وطئها
 او كفر ثم قال لها انت على كظهر اى فلا يقربها حتى يكفر فان وطئها او كفر ثم قال لها انت على كظهر
 كفارة ثالثة وهكذا وانما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة
 عليه على المعتمد ولو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان اظهر ابن عرفة من وطئ فى ظاهره
 ثم ظاهر منها فعليه كفارة اخرى وقول ابن الحجاب لو عاد ثم ظاهر لزوم ظاهره دون خلاف
 وليس كذلك لان الباجى وجهه الخلاف فى تعدد الكفارة على الخلاف فى ان العودة توجب
 الكفارة او صحت اولو قال لو وطئ ثم عاد لاستقام ١١ ومذهب ابن القاسم لا تعدد ان ظاهر
 بعد العود بل ولو شرع فى الكفارة عن الاول الا اذا اتها أو وطئ ثم ظاهر ابن رشد وهو اشهر
 الاقوال واولاها بالصواب وهذا التفصيل اذا لم يختلف الظاهر فان اختلف فتعدد كما يفهم
 مما يأتى للمصنف (او) أى وتعدد الكفارة ان (قال) الزوج (لاربعة) زوجات له (من دخلت)
 منكن (او كل من دخلت او ايتكن) دخلت فهي على كظهر اى حتى فكل من دخلت فعليه
 لها كفارة لتعلق الظاهر بكل واحدة منهم لانه حكم على عام وهو كيسة محكوم فيها على كل فرد
 فسكانه قال ان دخلت فلانة فهي الخ وان دخلت فلانة الاخرى فهي الخ وهكذا حتى ينتين
 ابن عرفة فيها من قال لاربعة نسوة من دخلت منكن هذه الدار فهي عليه كظهر أمه فدخلها
 كلهن فعليه كفارة واحدة أم أربع قال لم أسمع فيه شيئا وأرى عليه فى كل واحدة كفارة بمنزلة من
 قال لثلاثة الاربع ايتكن كلتهن انتهى على كظهر اى فى كل واحدة فانظر ادها ظهرا وروكذا من
 تزوجت منكن ابن رشد اتها وقاله محمد (لا) تعدد الكفارة ان قال لاربعة نسوة اجنبيات
 (ان تزوجتكن) فانتين على كظهر اى ثم تزوجهن فى عدة او عدة دفعه عليه كفارة واحدة فان تزوج
 أو واحدة منهم فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شئ لاختلال ظاهره بالكفارة
 الاولى ابن عرفة وفيها من قال لاربعة نسوة ان تزوجتكن فانتين على كظهر اى لزمه الظاهر
 فيمن تزوج منهم فان تزوج واحدة منهم وكفر سقط ظهارة في جميعهن فان لم يكفر وطلقها
 أو ماتت فلا تلزمه كفارة ثم من تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها
 تعدت الكفارة ولا يسقط ظهارة الا بكفارة واحدة في جميعهن (او) أى ولا تعدد ان قال
 (كل امرأة تزوجها) فهي على كظهر اى فتلزمه كفارة واحدة فى اول من يتزوجها
 ولا شئ عليه فيمن يتزوجها بعد ها والفرق بين الطلاق الذى عم النساء فلم يلزم والظاهر ان له
 فى الثانى مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظاهر كمين بالله تعالى فى ان
 كفارة واحدة كفارة عن الجميع هذا هو المعتمد فى الجلاب عن ابى الحسن تعدد الكفارة
 فى كل امرأة تزوجها ابن عرفة لم تنجب ابا اصحق تفرقة فيما بين كل امرأة تزوجها وبين من
 تزوجت من النساء اذا فرق بينهما ما فى المعنى عياض الفرق ان اصل وضع من واى لا اتحاد
 فعرض لها العموم فعمت الاتحاد من حيث انها اتحاد واصل وضع كل للاستفراق فكانت
 كاليمين على فعل أشياء تفصل بفعل أحدها قلت حاصله ان من وأى لكل فرد لا بقيد المعية
 ومدلول كل كذلك بقيد الجمعية منضمها الى التخصيص بالاذل عياض وليس كما فرق بعض الشيوخ
 ان من لا تبعيض فى قوله من النساء اذ ليست للتبعيض بل لبيان الجنس ولا أثر لها هنا اذ لو قال

كل من تزوجت من النساء فهو على كظهر اى كمن قال ذلك ولم يقل من النساء (أو) اى ولا تعدد
 ان (ظاهر من نسائه) الاربع بصيغة واحدة بان قال اهن انتن على كظهر اى فان كفر عن
 واحدة منهن جهل لانه اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفقا ابن عرفة فيها من ظاهر من أربع
 نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في منع عيسى انه ان جهل فظن انه لا يجزئه
 الا كفارة كنارة فكفر عن احدها اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفقا (أو) اى ولا تعدد
 ان (كره) اى الظاهر لو اخذت بغير تعليق ولو في مجالس او لا كثر من واحدة في مجلس او مجالس
 ولم يفرّد كل واحدة بخطاب فان افرد كل واحدة بخطاب في مجلس او مجالس تعددت هذه
 الذى تدل عليه المدونة وشرح ابي الحسن عليها وفي حاشية جده عجب تعدد ما حيث كره بمجالس
 سواء افرد كل واحدة بخطاب ام لا وهو غير معتد لخالفه المدونة اه عيب البناء ما في حاشية
 جده عجب هو الذى في المدونة وهو الصواب ونصها ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة
 تجزئه كفارة وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخطب كل واحدة
 منهن باظهار دون الاخرى حتى اتى على الاربع او قال لاحدى امراته انت على كظهر اى
 ثم قال لاخرى وانت مثلهما فعليه في ذلك كله اكل واحدة منهن كفارة ابن نونس ومن تظاهروا من
 اربع نسوة في كلمة واحدة كفارة واحدة تجزئه وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة في كل واحدة
 كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة انت على كظهر اى ثم قال لاخرى وانت على
 كظهر اى حتى اتى على الاربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) اى ولا تعدد ان (علقه) اى
 ان تظاهروا مكررا (ب) شئ (معه) كفارة ان لم يست هذا الثوب فانت على كظهر اى ان لم يسته فانت
 الخ ان لم يسته فانت الخ فان لم يسته فعليه كفارة واحدة فان كره وجع بين التعليق وعدمه ويسمى
 بسببها كانت على كظهر اى وان لم يست الثوب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعددت عليه
 سواء قدم البسيط على المعلق واخر ابن رشد مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا
 امراته ظهرا بعد ظهرا فان كانا جميعا بغير فعل او جميعا بفعل واحد فليس عليه فيهما الا كفارة
 واحدة الا ان يريد ان عليه في كل ظهرا كفارة فيلزمه ذلك وان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل أو الاول منهما بفعل والثاني بغير فعل فعليه في كل واحد
 كفارة افاده الناصر البغافى ولعل في نقله تحريفه والذى رأيته في نسخة عميقة من البيان نصه
 مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا من امراته ظهرا بعد ظهرا فان كانا جميعا بفعل واحد
 وجميعا بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة
 الا ان يريد ان عليه في كل ظهرا كفارة فيلزمه ذلك ثم قال وانهما ان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في الخط وهو
 احفظ واثبت من الناصر ومفهوم بتعدده لوعلقه بتعدد كان دخلت فانت على كظهر اى ان
 لم يست الثوب فانت على كظهر اى فانها تعدد بحسبه وانفق عليه ان حدث ثانيا بعد اخراج
 الاولى وأما قبلها فقال اللخمي ظاهر المدونة كذلك وقال الخزرجي وابن الماجشون تجزئه واحدة
 ولا تعدد الكفارة في ان تزوجتكم او كل امرأة تزوجها والمظاهرة من نساء أو تكرير بلا
 تعليق أو تكرير معملتها في كل حال (الا ان ينوى) المظاهر بالمكرر البسيط والمتعلق

(قوله الا كفارة كنارة)
 اى تعدد الكفارة بعدد
 (قوله ما في حاشية جده عجب)
 هو الذى في المدونة الخ فيه
 نظير (قوله ويسمى) اى غير
 المعلق (قوله بغير فعل) اى
 بـ لا تعليق عليه (قوله)
 واتنق) بضم فكسبر (قوله)
 عليه) اى التعدد

(قوله وهذه الجلالة) أي قلزمه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تعددها) أي الكفارة (قوله وعامة) أي
التعدد (قوله كفارته) أي الظهار (قوله قبله) أي ما زاد على واحدة (قوله ويقدم) أي ما زاد عليها في الانحراج من الثلث إذا ضاف
على كفارة عين الله تعالى (قوله أو حكم النذر) عطف على حكم كفارته (قوله فيها) أي كفارته صلة النذر أي نذرهما (قوله ومقابلته)
أي امتناع المس بعد واحدة (قوله عليهما) أي القولين (قوله وعندهما) أي اشتراط العود فيما زاد عليهما (قوله وانه) أي المظاهر
عطف على اشتراط (قوله كفارتها) أي اليمين بالله تعالى (قوله هو) أي الكفارة ٣٣٣ الأولى وذكره لئلا يترتب خبره (قوله
كفر) بشد الفاء (قوله
تعددت) أي الكفارة (قوله
حدث) أي التكرار (قوله
في اثنتان) أي الكفارة
(قوله ابتداءها) أي
الكفارة (قوله عنهما) أي
الظهارين (قوله هذا) أي
لزم اتمام الأولى وابتداء
ثانية (قوله منها) أي
الكفارة (قوله اتمامها)
أي الكفارة (قوله عنهما)
أي الظهارين (قوله ثم
قال) أي ابن عرفة (قوله
ولو تكرر) أي الظهار
(قوله معلقا) بفتح اللام حال
من فاعل تكرر (قوله نفي)
تعددها) أي الكفارة (قوله
ان اختلف ما علق عليه)
أي تعددت (قوله ثم قال)
أي ابن عرفة (قوله بسيط)
أي غير معلق (قوله بالعكس)
أي الأول بسيط (قوله
فيهما) أي الاصل والعكس
(قوله تكررها) أي الكفارة
أي وعندهما (قوله ومن
محبوب) عطف على مقدمة
(قوله على انقضاءه) أي
الظهار (قوله منه) أي
المحبوب (قوله جلاله) علة

بمحدد أو الظهار من نسائه أو القاتل كل امرأاة تزوجها أو القاتل ان تزوجتكم ومفعول ينوي
(كفارات) أي لكل مظاهر منها كفارة (قلزمه) الكفارة لكل زوجة في كل مسألة من الخمس
وهذه الجلالة مؤكدة لمضنون الاستثناء ابن عرفة وفيه مع غيرها في تكرار الظهار بسيطاً ومعلقاً
على متحد كفارة واحدة ولو نوى تعدده الآن ينوي تعددها فتعددها عليه في كون حكم ما زاد
على الواحدة حكم كفارته فلا يبطأ قبله ويقدم على غيره وحكم النذر فيها ولا تقدم نقلاً الصلة عن
الشيخ وإبي عمران مع القابسي (و) من تعدد الكفارة عليه في امرأاة واحدة يجوز (له المس)
بوطه أو غيره (بعد) انحراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس وهو قول القابسي
وإبي عمران ومقابلته لابن أبي زيد وينبغي عليه ما اشتراط العود فيما زاد على الواحدة وعنده وانه
إذا وصي بهذه الكفارات وضاع ثلثه تقدم واحدة على كفارة اليمين بالله وتقدم كفارتها
على الباقي ابن عرفة ابن رشد أبو اسحق يجوز له الوطء بعد الكفارة الأولى قبل الثانية هو
الواجب عليه لانه لو كفر قبل ان يطأ لم تجزه الكفارة اذ ليس بمظاهر لانه كن قال ان وطئت امرأتي
فعلني كفارة الظهار قلت لفظ الخمى كالتوهمي لو حدث التكرار بعد اتمام كفارة الأولى تعددت لما
بعده اتفاقاً ولو حدث في اثنتان في اجزاء ابتداء عنهما ولزم اتمام الأولى وابتداء ثانية فائتيا
هذا ان لم يبق من الأولى الا البشير وان مضى منها يومان او ثلاثة اجزاء اتمامها عنهما ثم قال ولو
تكرر معلقا في تعددها وحدثت اثلاث ان اختلف ما علق عليه ثم قال ولو تكرر بعد حنثه في
الأول والثاني بسيط أو بالعكس ولم يكفر للأول فيه ما في تكررها ثالثاً في العكس (وحرم) على
المظاهر (قبل) تسكيبها (ها) أي الكفارة صلة (الاستقناع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع ومن
محبوب على انقضاءه منه جلال قوله تعالى من قبل أن يقاس على عمومها وعليه الاكثر وظاهر كلام
المصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك ابن عرفة نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع
اجمعوا ان المظاهر اذا لم يجسد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجسد الطعام لا يبطأ زوجته حتى يجسد
واحد منها الا الثوري وابن صالح فانه ما قال لا يوطأ بها إلا كفارة (وعليها) أي المظاهر منها وجوباً
(منعه) أي المظاهر من استمتاعها قبلها لان تمكينه منه اعانة على معصية (ووجب) عليها (ان
خافته) أي استمتاع المظاهر بها قبلها وعجزت عن منعها بنفسها (رفعها) امرها (للعالم) لينهه
منه (وجاز كونه) أي المظاهر (معها) أي المظاهر منها في بيت ودخولها بها بلا استئذان لانها
زوجته لم تطلق (ان آمن) بضم فكسر أي علمها من استمتاعها قبلها وله نظرها وجهها واطرافها
بلا قصد لذة لا لصدرها وفيها ولا لشعرها أي بلا قصد لذة وقيل يجوز قاله في الشامل والشارح

لحرمة الاستقناع ولو بغير الجماع (قوله على عمومها) أي الجماع ومقدماته (قوله وعليه) أي على الآية على العموم (قوله ولو عجز)
أي المظاهر (قوله أنواعها) أي الكفارة (قوله اجمعوا الخ) مفعول نقل (قوله ان المظاهر الخ) صلة اجمعوا ابتداء على (قوله الا
الثوري) استثناء من وواجمعوا (قوله قبلها) أي الكفارة (قوله لان تمكينه) أي المظاهر (قوله منه) أي الاستمتاع قبلها
(قوله وله) أي المظاهر (قوله وجهها واطرافها) أي المظاهر منها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يجوز) أي نظرها وجهها بلا قصد

ويلزمها خدمته قبلها بشرط استئثارها ومفهوم ان امن عدم جواز كينونته معها في بيت ان
لم يؤمن خشية الوقوع في المحذور (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) الظهار بشئ (ولم يتجزأ)
اي يحصل ما علق الظهار عليه وصلة تسقط (بالطلاق الثلاث) ولو حكما كواحدة باثنتي فان قال
لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا او ما يكملها او قال لها انت بائنة او طلقك
واحدة باثنتي قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار
عليه لزوال العصمة المعلق فيها وهذه عصمة اخرى واولى ان فعلت المحلوف عليه حال بينونها
ومفهوم لم يتجزأ انه لو تجزأ بمحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا
يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او تاخر) بفكها مطلقا
الظهار عن الطلاق الثلاث اي لم ينقض لعدم وجوده محلا وهي العصمة (ك) قوله لزوجه (انت
طالق ثلاثا) او مقها او واحدة باثنتي (وانت علي كظهر أمي) فاذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار
عليه وشبهه في السقوط فقال (كقوله) اي الزوج (لا) زوجة (غير مدخول بها) انت طالق وانت علي
كظهر أمي لانها بائنة بمجرد تطبيقها فلم يجد الظهار محلا فان عقد عليها فلا ظهار عليه ظاهر ولو
نسقه واورد قوله لها انت طالق انت طالق انت طالق اذ يلزمه الثلاث على المشهور واجيب
بان الطلاق جنس واحد فعملت صيغة المتلاحقة كصيغة واحدة والطلاق والظهار جنسان
متباينان فلا يمكن جمعهما في صيغة واحدة (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث
كقوله انت علي كظهر أمي وانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر
(او صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع بمحصول المعلقين عليه (ك) قوله لاجنبية (ان تزوجتك
فانت طالق ثلاثا وانت علي كظهر أمي) فان عقد عليها طلق ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان
تزوجها به - مدزوج فلا يقربها حتى يكفر ابن عرفة ابن محرز لما لا والاولا ترتيب ولو عطف
الظهار به لم يلزمه ظهار لانه وقع على غير زوجة أبو الحسن لو قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم
هي علي كظهر أمي او قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم انت علي كظهر أمي لم يلزمه
الظهار لو وقع على غير زوجة لما وقع مرتبة على الطلاق القراني اذا قال ان دخلت الدار فانت
طالق وعبد حرة فلا يمكن ان نقول لزمه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل
وقعا معا مرتبين على الشرط الذي هو دخول الدار بالترتيب فلم يتعين تقديم أحدهما ثم قال
فلذلك اذا قال ان تزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر أمي لا نقول الطلاق متقدم على الظهار
حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضا واحدا بالترتيب بينهما (وان عرض) بضم فكسر
(عليه) أي المكلف (تكاح امرأة) لينزوجه (فقال) المكلف (هي) أي المرأة المعروضة (أي
في) قوله هذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكانه قال
ان تزوجت ففهي كأمي فان تزوجها فهو مظاهرها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها
بالكبر والنكرامة او الاهانة فلا ظهار عليه وفهم منه لزوم الظهار المصرح به عليه على
الزواج بالاولى وبه صرح في المدونة وهي الصورة السابقة على هذه ومفهوم ان عرض الخزانة
ان قاله لاجنبية لم يعرض عليه نكاحها فلا يلزمه بتزوجها ظهارا وهو كذلك (وتجب) كفارة
الظهار زوجا موسعا قاطبا لا لسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتجيب) اي تتخذ الكفارة في

(قوله قبلها) اي الكفارة
(قوله قبل دخول الدار) تنازع
فيه طلق وقال وقال (قوله
اي لم ينقض) نفسير لسقوط
في تأخره (قوله اورد) بضم
الهمز وكسر الراء أي على
منه ليل (قوله اذ يلزمه الثلاث)
عنه لا وورد (قوله يكفر) بضم
فتح فكسر مثقلا (قوله
المعلقين) بفتح اللام والقاف
اي الطلاق الثلاث والظهار
(قوله لزوجه) اي الطلاق
الثلاث والظهار (قوله ثم
قال) اي القراني (قوله
فلذلك) أي وقوع المعلقين
على شئ واحد معا عند
وقوعه عليه لا نقول الخ (قوله
ان نواه) اي الظهار (قوله
بالكبر) بفتح الموحدة (قوله
فهم) بضم الفاء (قوله منه)
اي وان عرض الخ (قوله
وبه) اي لزوم الظهار المعلق
على الزوج صراحة

(قوله فلا تسقط الخ) تفريع على تحتم الخ (قوله بضم) الفوقية من أجزاء (قوله وفتحها) من جرى (قوله لانه) اي المصنف الخ
 عليه اعاده ليرتب عليه الخ (قوله لوحده) اي وتجب بالعود الثاني (قوله ان الضمير) اي في قبله (قوله اراد به) اي الوجوب
 (قوله لترادفهما) اي الوجوب والتحتم (قوله ولم يذكرنا التحتم بالوطء) فيه انه ذكرنا ابن عبد السلام وقال ابن عرفة هو حق كما ياتي
 (قوله اجمع) اي عزم المظاهر (قوله عليه) اي الوطء (قوله او اراد به الخ) عطف على ارادة الوطء (قوله سائرهما) اي باقيهما (قوله
 نفس الوطء) اي العودة نفس الوطء (قوله للموطا) راجع للاول (قوله ولها) للثاني (قوله ورواية القاضي) للثالث (قوله انها) اي
 العودة (قوله وان لم يذكر دوامها فيها) اي المدونة حال (قوله لكن لما كان مذهبها) اي المدونة استدراك على وان لم يذكر فيها
 لرفع ايمامه انه لا وجه للنسبة اليها (قوله سقوطها) اي الكفارة (قوله منه) اي ٣٣٥ سقوطها بأحدهما (قوله عندها)
 اي المدونة (قوله فلو كانت)

ذمة المظاهر (بالوطء) لا مظاهر من اولها فلا تسقط عنه بموت ولا فراق (وتجب بالعود) اعاده
 ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ) بضم الفوقية وفتحها اي لا تصح (قبله) اي العود لانه لو حذنه
 اتوهم ان الضمير للوطء وليس مراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وتصح بالوطء
 وهو احسن طي تفريق المصنف بين الوجوب والتحتم خلاف ما عليه الامة اذ كل من قال
 يجب بالعود اراد به التحتم والتعلق بالذمة وان مات او بان ترادفهما ولم يذكرنا التحتم بالوطء
 هذا محصل كلام اهل المذهب واختلافه وفي تفسير العود فقال ابن زرقون تحصيل المذهب
 في العودة في كونها ارادة الوطء فان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو مات او طلقها او ارادته مع
 دوام العصمة فان اجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها
 سقط سائرهما ثانياً نفس الوطء للموطا ولها ورواية القاضي اه فاسبب للمدونة انها ارادة
 الوطء والاجماع عليه ودوام العصمة وان لم يذكر دوامها فيها لكن لما كان مذهبها سقوطها
 بالموت والطلاق اخذوا منه ان العود عندها العزم على الوطء مع دوام العصمة الى تمام
 الكفارة فلو كانت تجب بالعود بلا تحتم لما احتاجوا الى ذلك وكان مذهبها الوجوب بالعود
 وهو العزم على الوطء لكن الوجوب غير محتم بدليل سقوطها بالموت والطلاق كما قال المصنف
 لكنه غير اصطلاحهم فلماذا قالوا ما ذكرنا ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد اصح الاقوال
 وأجراها على القياس وأنها المظاهر القرآن قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة الذي
 عليه جماعة أصحابه ان العودة هي ارادة الوطء مع استدامة العصمة حتى انفراد احدهما دون
 الآخر فلا تجب الكفارة وقال في سماع ابن القاسم ان اجمع على امسالك زوجته فصام فماتت
 او طلقها لا يرى عليه اتمامها ما نصه قوله صحيح على المشهور ان العودة ارادة الوطء والاجماع
 عليه مع استدامة العصمة فان انفراد احدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزئ ان فعلها غير عزم
 على الوطء ولا اجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوطء والاجماع عليه
 ولا تجب الا بالوطء وعلى ما في الموطا انها ارادة الوطء والاجماع عليه تجب الكفارة عليه ان
 اجمع على الوطء وان مات او طلقها اه فانظر كيف صرح بان العود صحيح فقط لما

ان العودة الخ) مفعول قول مضافا لثقله (قوله انفراد احدهما) اي الارادة والا امة (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان اجمع)
 اي عزم المظاهر الخ مفعول سماع مضافا لثقله (قوله فصام) اي شرع فيه (قوله فماتت) اي الزوجة اي في اثباته (قوله وطلقها)
 اي طلاقا بانها قبل كاله (قوله عليه) اي المظاهر (قوله اتمامها) اي الكفارة (قوله ان العودة الخ) بيان للمشهور بحدف
 من (قوله بل لا تجزئ الخ) اضرب عن في الواجب الصادق بالعصمة الى تقيدها (قوله على هذا القول) اي ان العود العزم عليه
 وادامتها (قوله ولا تجب) اي الكفارة (قوله انها) اي العودة الخ بيان لما (قوله ارادة الوطء والاجماع) اي العزم عليه فقط
 بدون زيادة ادامة العصمة الى تمام الكفارة (قوله عليه) اي المظاهر (قوله لما) بكسر اللام وثنية الميم له صرح الخ

(قوله رأى) اي ابن رشد وعائدهما حذفوا والحذف عندهم كثير منجلى في غائده متصل ان انتصب به فعل (قوله من السقوط) اي للكفارة الخ بيان لما (قوله وهذا) اي ان العود مصحح والوجوب بالوطء (قوله لها) اي المدونة (قوله باعتبار التصحيح) خبر نسبة (قوله بان وجوبها) اي الكفارة (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها (قوله شرطه) اي الوجوب (قوله بقاؤها) اي المظاهر منها (قوله في عصمه) اي المظاهر الى تمام كفارته (قوله وقرق) اي المصنف (قوله العود وشرح ماهيته) (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها في عصمه (قوله وفيها) اي المدونة ايضا (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله من انما) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله وجهه) اي ما ذكره ثانيا (قوله أولا) بشد الواو (قوله فليس المعنى) اي للمدونة الخ خبر ما (قوله عندهم) اي شارحها (قوله المصنف) ٣٣٦ اي ابن الحاجب (قوله لان وجوبها) اي الكفارة (قوله خيرة) بكسر الخاء

المجموعة وسكون المثناة او فتحها أي خيار بين التكفير واسقاطه بالتطليق (قوله هل تجزئ) اي الكفارة ان فعلت قبل العودة (قوله خاصة) اي ولم ينو امساكها (قوله وجبت عليه الكفارة) اي وجوبا موسعا فان شاء كفر وان شاء طلقها فسقط الكفارة عنه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد الذنن اي التكفير (قوله بحق الله تعالى) أي العودة (قوله ثم وطئ) أي المظاهر (قوله المظاهر منها) بفتح الهاء (قوله بقيت) اي المظاهر منها (قوله ام لا) بان ماتت او طلقت (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله أولا) بشد الواو (قوله في المعنى الاول) أي ما فيه خيرة المظاهر (قوله سامله) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله والاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الباجي) عطف على نقل ابن زرقون (قوله انثذ كره) اي الباجي (قوله الخلاف) مقول ذكره مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والاقولان) اي القول بلزوم كفارة الظهار الاول التي ظاهرها وابتداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداء كفارة ثانية لهما

الثاني (قوله في المظاهر) اي ما لا خيرة فيه للمظاهر (قوله سامله) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله والاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الباجي) عطف على نقل ابن زرقون (قوله انثذ كره) اي الباجي (قوله الخلاف) مقول ذكره مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والاقولان) اي القول بلزوم كفارة الظهار الاول التي ظاهرها وابتداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداء كفارة ثانية لهما

(قوله يجب بالعودة) أي وانما انت المظاهر منها والوطاقت وعلى هذا يجب ان تمام الكفارة التي ظاهر فيها (قوله او تصح) أي الكفارة (قوله لم) أي العودة وتجب بالوطاء وعلى هذا يجوز قطع الكفارة التي ظاهر فيها لانها لم تجب بالعودة والوطاء لم يحصل (قوله هذا) أي قول البابي او تصححها (قوله ان العود الخ) بيان لما يجب حذف من (قوله شهر) بضم فس كسر مثله لا أي ان العود العزم على الوطء والامساك (قوله عليه) أي ان العود العزم على الوطء فقط وأنه العزم عليها (قوله ضعف) بضم فس كسر مثله لا (قوله انه) أي العود (قوله الا قول) أي انه العزم على مجرد الوطء (قوله عليه) أي تشهير الاول (قوله فهم) أي ابن رشد (قوله ولم يتعرض) أي ابن رشد (قوله وعلى هذا) أي ان العود مجرد العزم على الوطء ٣٣٧ صلة فهم قوله فهم) أي ابن رشد

(قوله على انه) أي العود
(قوله وعلى ذلك) أي ان
العود العزم على الوطء
مع الامساك صلة فهم
(قوله فهم) أي عياض
(قوله على تأويل عياض)
صلة تلزم (قوله عند) أي
عياض (قوله وعند من
اشتراط بقاء العصمة) صلة
تستلزم (قوله وكان) بفتح
الهمزة وشدة النون (قوله
تساويهما) أي العزم على
لامساك وبقاء العصمة (قوله
عليه) أي تساويهما (قوله
حيث قال) أي المصنف
(قوله والعود) أي تفسير
وشرح ما هتبه (قوله
المصنف) أي ابن الحاجب
(قوله وصرحا) أي ابن رشد
وعياض (قوله لما قلنا)
أي ان العزم على الامساك
غير بقاء العصمة وان ابن
رشد وعياض اختلفا في
التأويل والتشهير (قوله
مقتضى) بفتح لسان (قوله

الكفارة تجب بالعودة أو تصححها طي وهذا يؤيد ما قال ابن رشد أن العود على مذهب المدونة صحيح وعلى ما يناء من ذلك والله الموفق (وهل هو) أي العود (العزم على الوطء) للمظاهر منها فقط - والعزم على امساكها أو على تطيقها الاول يلزم على شيء منها (أو) هو العزم على الوطء (مع) العزم على (الامساك) للمظاهر منها في عصمة (تأويلان) للمدونة الاول لابن رشد والثاني عياض (وخلاف) أي قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود اربع روايات العزم على الوطء او مع الامساك وشهر وتوقيت المدونة عليهما والامساك وحده أو الوطء نفسه وضعف اه وذكروا في التوضيح ان ابن رشد وعياض اشبهرا أنه العزم على الوطء مع الامساك فيطالب المصنف عن شهر الاول اذ لم أر من تبعه عليه من الشراح على ان في عزو التوضيح نظرا لاقتضاء انه ان ابن رشد وعياض اتفقا في التشهير والتأويل وليس كذلك لان ابن رشد كما علمت من كلامه السابق فهم المدونة على ان العود مجرد العزم على الوطء مع بقاء العصمة ولم يتعرض للعزم على الامساك وعلى هذا فهم الموطأ وفهم عياض المدونة على انه العزم على الوطء مع الامساك وعلى ذلك فهم الموطأ والعزم على الامساك غير بقاء العصمة لا ترى ان من عزم على الوطء والامساك على تأويل عياض يلزم الكفارة عنه ولو لم تدم العصمة بان مات اوطاقت وعند من اشتراط بقاء العصمة تستلزم بالموت أو الطلاق ولو عزم على لامساك والوطء وكان المصنف فهم تساويهما فترتب عليه عزوه حيث قال في قول ابن الحاجب والعود في الوطء العزم على الوطء والامساك معا ما نصه فهم المدونة ابن رشد وعياض على معنى ما نقله المصنف عن الموطأ وصرح بانه المشهور ويولد لنا قول ابن عرفة مقتضى نقل البابي عن الموطأ ان العودة مجموع العزم على امساكها وعلى الوطء ومقتضى نقل ابن زرقون وابن رشد انهم ارادوا الوطء والاجماع عليه فقط عياض مذهبها انه ارادوا الوطء مع الامساك وهو ظاهر الموطأ وذكر بعض شيوخنا ان معنى الموطأ انها العزم على الوطء فقط وقال مرة في الكتاب وعلمه جملها بعضهم ونها اليه اللحن اه و اراد عياض ببعض شيوخه ابن رشد والله أعلم ابن عرفة ولا تجب الا بالعودة وفي كونها العزم على امساكها أو على وطئها أو عليه ارادها الوطء للبابي عن روايتي الجلاب والموطأ ورواية الجلاب وعليها يجوز الوطء مرة ثم يحرم حتى يكفر وخامسا

٣ منخ في انها أي العود (قوله مذهبها) ان المدونة (قوله انه) أي العود (قوله وهو) أي انه ارادته مع الامساك (قوله بعض شيوخنا) أي ابن رشد (قوله انها) أي العود (قوله وقال) أي بعض شيوخنا (قوله وعليه) أي ما في الموطأ صلة جعل (قوله جملها) أي المدونة (قوله ونها) أي مال (قوله اليه) أي ما في الموطأ (قوله ولا يجب) أي الكفارة (قوله وفي كونها) أي العود (قوله العزم على امساكها) أي فقط (قوله او على وطئها) أي فقط (قوله او عليها) أي وطئها وامساكها (قوله للبابي عن روايتي) بفتح لسان (قوله لا ينافي رواية بنون لاضافة الجلاب راجع للاول والثاني (قوله والموطأ) راجع للثالث ورواية الجلاب راجع للرابع (قوله وعليها) أي رواية بلذنب صلة يجوز (قوله ثم يحرم) أي الوطء (قوله يكفر) بضم فس كسر مثله لا

(قوله فيها) اى المدونة (قوله البائن) نعت طلاق (قوله عدته) اى الرجعى فتنسقط الكفارة به لبيدونها (قوله بسقوطها) اى الكفارة (قوله انه) اى المظاهر (قوله بها) اى الكفارة (قوله مادامت) اى المظاهر منها (قوله منه) اى المظاهر (قوله فلا يقربها حتى يكفر) اى ولو كان طلقها ثلاثا وتزوج بها بعد زوج كما تقدم (قوله بموته) اى المظاهر (قوله فيها) اى موتها وموته (قوله انه) اى الشأن (قوله كلامه) اى المصنف (قوله على ما شرحه) اى المعنى الذى شرح المصنف (قوله به) عاندا (قوله ثلاثة قول) خبران (قوله وكلاهما) اى الاقوال الثلاثة (قوله ولهما) اى ثنائى النخعي وثالث عياض (قوله وعبارته) اى المصنف (قوله هو المزمع على الوطء الخ) (قوله على الاول) اى الوجوب بالعود (قوله

(هما) أى الأخيران (قوله له) أى الأول أقول إذا كانا مباينين للعود فها هو العود فلعله الرجوع عن التشبيه والتوبة منه ولكنه خلاف قول ابن عرفة ولا يجب إلا بالعودة وفى كونها العزم الخ فإنه نصر فى تفرع وهل هو العزم على الوطء الخ على العود وكذا قول الشامل وفى العود أربع روايات الخ فقوله وليس كذلك الخ غير صحيح بل هو كذلك كما أطلق عليه الشارحون (قوله وتقتضى) أى عبارة المصنف عليهم أى الأخيرين (قوله اللزوم) أى الذى لا يقطعه موت أو طلاق قبل الوطء (قوله رتبة مقتضى) أى عبارة المصنف (قوله وهل يجب) أى الكفارة (قوله بالعزم على الوطء) أى فقط (قوله أو به) أى العزم على الوطء (قوله أو تصح) أى الكفارة (قوله

به (أى العزم على الوفاء) قوله وتضمن (أى الكفارة) قوله فتسقط (أى الكفارة) قوله فى الكفارة) ذكر
 صله شرع (قوله فى اثباتها) أى الكفارة (قوله وانعها) أى الكفارة (قوله بعده) أى طلاقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ)
 تقر بيع على اجرائها (قوله انقضت عدته) أى قبل اتمام الكفارة (قوله فان اعها) أى الكفارة (قوله فيها) أى عدة الرجعي
 (قوله معلوما) أى التأويلين (قوله ولو طلقها) أى المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أى شرع المظاهر (قوله انماها) أى
 الكفارة (قوله ان اعها) أى الكفارة (قوله فعمله) أى قول ابن نافع (قوله على انه) أى قول ابن نافع (قوله وفان) أى لقول
 ابن القاسم (قوله اذا كان) أى المطلق (قوله ذلك) أى انماها

(قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله الشيخ) يعني أبو الحسن نفسه أذهى عاده (قوله في الجميع) أي الرجبى والبائى (قوله وأما
إقامها) أي الكفارة (قوله ابتدأها) بطلان الصوم بتفريقه ٣٣٩ (قوله وان كانت) أي الكفارة (قوله

ان تعذر) أي العتق (قوله

ان تعذر) أي الصوم (قوله

فيها) أي كفارة الظهار

قوله (أولا) بشد الواو

(قوله على أنها) أي

الكفارة (قوله لانه) أي

الجنين (قوله استئنافا) أي

أي واقعا جوابا لسؤال

مقدر (قوله قواها) أي

المدة (قوله بعد) بالضم

عند حذف المضاف إليه

ونية معناه (قوله كلامه)

أي ابن الحجاب (قوله

وعبارتها) أي المدونة

(قوله الجواب عن هذا)

أي معنى قولها يعتق بعد

إذا وضعت نفوذ عتقه

السابق (قوله لانه) أي

منقطع الخبر الخ لانه لعدم

اجراء عتقه (قوله لما ذكر

الله تعالى في كفارة القتل

مؤمنة) أي ولم يذكر في

كفارة غيره (قوله كان أي

الريقن) أي الذي يعتق

(قوله كذلك) أي الرقيق

الذي يعتق في كفارة الظهار

في شرط إيمانه (قوله القصد)

أي بالكفر (قوله القربة)

خبر أن (قوله بنا فيها) أي

القربة (قوله ذلك) أي شرط

الإيمان في كفارة غيره

القتل (قوله الاحتمال) أي

لاحوال متبادلة (قوله

ذكر عنه بن الموارز في لفظ ابن نافع أن أمها أجزأه ثم قال أبو الحسن الشيخ رحمه الله بعضهم على
الوافق في الجميع وبعضهم على الخلاف في الجميع وأما إتمامها بعد المراجعة فنفى أبو الحسن
مرعاسه فلو قلنا ما نصه ثم أن تزوجها يوما ما كانت الكفارة صوما ابتدأها وان كانت
طعاما بى على ما كان أطم قبل أن تميز منه بلواز تفرقة الطعام ابن الموارز يقول مالك وابن
القاسم وابن وهب رضى الله تعالى عنهم وأصح ما انتهى إلينا وكذلك ذكره في التوضيح فرعا
مستقلا وقال لا يبنى على الصوم اتفاقا واختلف هل يبنى على الطعام على أربعة أقوال
وكذا في الحط والله أعلم وان طاعة ما شرع في الكفارة فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
تجزئه إذا ارتجعهما وقال اشهب تجزئ ان ارتجعهما في العدة والافلا (وهي) أي الكفارة ثلاثة
أنواع صرية أو لها (اعتاق رقبة) أي ذات ابن عرفة كفارته المعروف بالحصار في العتق ثم
الصوم ان تعذر ثم الاطعام ان تعذر الباجى في النواذر من كسى واطم عن كفارة واحدة
نقال ابن القاسم في الاسدية لا يجزئه وفي المجالس يجزئه وقال اشهب لا يجزئه وفي الموارز به من
ظاهر من أربع نسوة فاطم لواحدة مستين مسكيناً وكسى لآخرى كذلك ثم وجد العتق فاعتق
عن واحدة غيره معينة ولم يقدر على رقبة الرابعة فليطعم أو يكس ويجزئه الشيخ انظر قول محمد بن
السكسوة ما عرفت من غير ذلك نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع وهو ان المظاهر اذا لم يجد
الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الطعام لا يطوؤها حتى يجد واحدا من ذلك الاصناف اه فظاهره
اجماعهم على لغو الكسوة فيها وما ذكره الباجى عن النوادر او لا غير مناسب لانه لم ينص فيه
على أنها للظهار ولذا لم ينقلها الشيخ في نوادره وإنما نقل فيه ما تقدم عن الموارز فقط (لا) يجزئ
اعتاق (جنين) لانه لا يبنى رقبة واستأنف استئنافاً يائناً فقال (و) ان اعتق جنيناً (عتق)
فصح أن محققاً أي صار الجنين حراً (بعد وضعه) لتشوف الشارع للعرية أي نفذ العتق السابق
فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحجاب لو اعتق جنيناً عتق
ولم يجزئه اقرب من قولها يعتق بعد إذا وضعته لان ظاهر كلامه أنه يعتق حين عتقه وعبارته تادل
على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا إذا وضعته صادر رقبة وعتقه حينئذ عن الكفارة فيجزيه
واركن لا يبنى عليك الجواب عن هذا (ولا) يجزئ اعتاق رقيق غائب عن المظاهر (منقطع
خبره) لا يدرى أحى هو أم ميت وعلى تقدير حيانه اسلم ام لانه ليس رقبة بحقيقة فان علم ولو بعد
عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار أجزأ بخلاف الجنين فلا يجزئ ولو ولد بصفة من يعتق
لانه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة به (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة
القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات خلاصاً لمطلق على المقيد ولان
القصد القربة والكفر بنا فيها وفي حديث السواد ما دل على ذلك اذ قال سيدها النبي صلى الله
عليه وسلم على رقبة فاعتقه أو لم يذكر ما إذا لم يذكر عتقها أو لم يذكر عتقها أو لم يذكر عتقها أو لم يذكر عتقها
الاحوال مع الاحتمال ينزل منزلة الصوم في المقال ثم قال ابن يونس فلم يأمره النبي صلى الله
عليه وسلم بعتقها حتى سألها ابن الله فقالت في السماء فقال لها من أنا قالت رسول الله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها فانها مؤمنة وقولها في السماء أي العلو والارتفاع

سألها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (السوداء) (قوله ابن الله) هذه صيغة سؤاله صلى الله عليه وسلم إياها

(قوله) اي قوله صلى الله عليه وسلم **أبى الله** (قوله منه) اي كلام السهيل الحسن (قوله) معرفة علمه وإيمانه (قوله) لا شتبه (قوله) مستقر) بفتح القاف اي موضع استقراره (قوله) خلقه (أي ربنا) (قوله) العالم) بفتح الاء (قوله) يعبر) بضم الميم (قوله) ففتح العين المهمة) والموحدة منقلا (قوله) حسنه) بفتح الحاء ٣٤٠ منقلا اي حكى حسنه (قوله) الحديث) أي أبى كان ربنا قبل خلقه العالم قال

لمعنى تعالى الله عن صفات الحوادث وقوله عليه الصلاة والسلام **أبى الله** من المتشابه لان الله تعالى لا يشبه خلقه بآين وله تأويلات ولا يلقى القاسم السهيل عليه كلام حسن منه السؤال بأين ثلاثة أقسام اثنان جائزان في حقه تعالى وواحد لا يجوز الا قول له قال بقصد اختيار المسؤل لمعرفة علمه وإيمانه كقولنا صلى الله عليه وسلم **أبى الله** الثاني السؤال عن مستقر ملكوت الله تعالى وموضع سطرته كعرشه ومكرسه وملائكته كقولنا القائل رسول الله صلى الله عليه وسلم **أبى الله** كان ربنا قبل خلقه العالم قال صلى الله عليه وسلم كان في عالم ما فوقه هو وما تحته هو **أبى الله** في هذا القول فيه حذف وانما أل عن مستقر الملائكة وغيره من خلقه والاعمال هو السحاب واذا جاز أن يعبر عن اذنية اوابائه بقوله تعالى يحاربون الله ويؤذون الله جاز أن يعبر بآبائه عن ملائكته وعرشه وسطرته وما لك قات هذا الحديث أخرجه الامام احمد وابن ماجه والترمذي وسنه عن أبي رزين رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله الحديث قال الترمذي قال أحمد ابن منيع قال يزيد بن هرون العماء ليس معه شيء **أبى الله** يعني عن تأويل السهيل ثم قال السهيل والثالث لسؤال بأين عن ذات ربنا سبحانه وتعالى فهذا سؤال لا يجوز وهو قال فاسد لا يجاب عنه سألوه وانما سبيل المسؤل أن يبين له فساد السؤال كما قال على كرم الله تعالى وجهه حين قيل له **أبى الله** الذي أين الاين لا يقال فيه اين فبين للسائل فساد سؤاله بان الاينية مخلوقة والذي خلقها كان موجودا قبل خلقها لا محالة ولا اينية له وصفاته تعالى له تتغير فهو بعد أن خلق الاينية على ما كان قبل خلقها وانما سئل هذا السؤال كمثل من سأل عن لون العلم وعن طعم الظن والشك فيقال من عرف حقيقة العلم والظن ثم سأل هذا السؤال فهو متناقض لان اللون والطعم من صفات الاجسام وقد سألت عن غير جسم فسؤالك محال أي متناقض (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (الاجمعي) أي الجوسى مطلقا والكتابي الصغير عن الظهار وعدم اجزائه (تاويلان) لقواها ويجزى عتق الصغير والاجمعي في كفارة الظهار ان كان من قصر النفقة قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام أحب الى **أبى الحسن** أبو عمران معنى هذا في باب الاستحباب وأما في باب الاجزاء فيجزي وان لا يكن مع قصر النفقة وقال أبو ابراهيم في طرده قولها والاجمعي ظاهره أجاب الى الاسلام ام لا وظهره يجبر على الاسلام أم لا وقال مضمون معنى الاجمعي الذي أجاب الى الاسلام وفسره هذا في غيرهما وبه فسرهما ابن اللباد وابن أبي زمنين وغيرهما واختصرهما أبو محمد بقوله ويجزى عتق الاجمعي الذي يجبر على الاسلام وان لم يعلم وفسره هذا في كتاب محمد قال لانهم على دين من اشتراهم وقال اشهب لا يجزى حتى يجيب الى الاسلام فله ان التأويلين في الاجمعي الذي يجبر على الاسلام ولم يعلم فتأولها أبو محمد على اجزائه وغيره على عدمه وفي التوضيح بعد ما تقدم وهل الخلاف في الصغير والكبير والخلاف انما هو في الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبو به فلا خلاف انه يجزى طرية ان وتعمم الخلاف اولى

صلى الله عليه وسلم كان في عالم ما فوقه هو وما تحته هو **أبى الله** (قوله) جاء) اي معناه (قوله) الذي أين) بفتح الهمزة والمنناة تحت منقلا اي سأل الاين الخ مفعول قال (قوله) بين) بفتح هاء مثله اي على كرم الله تعالى وجهه (قوله) بان الاينية الخ) صلة فساد (قوله) ولا اينية له) اي قبل خلقها (قوله) فبى) اي الله تعالى الذي خلقها (قوله) قبل خلقها) اي الاينية (قوله) مثل) بفتح الميم (قوله) مطلقا) اي عن تقييده بالكبر (قوله) اقولها) اي المدونة (قوله) الصغير) أي المؤمن (قوله) والاجمعي) أي والكافر (قوله) ان كان) اي اعتاق الصغير والاجمعي (قوله) من قصر) اي قلته (قوله) النفقة) اي المال (قوله) ومن صلى وصام) أي اعتاقه (قوله) الى) بشد (قوله) وان لم يكن) أي اعتاقه (قوله) اجاب) الى الاسلام اي اسلم (قوله) وفسره) اي مضمون الاجمعي (قوله) بهذا) أي الذي اجاب الى الاسلام

(قوله في غيرها) اي المدونة (قوله) وبه) أي الذي اسلم صلة قدس قوله واختصرها) اي المدونة (قوله) وفسره) اي الاجمعي (قوله) بهذا) اي الذي يجبر على الاسلام (قوله) قال) أي محمد (قوله) لانهم) اي الذين يجبرون على الاسلام (قوله) يجيب الى الاسلام) اي سلم (قوله) فله) بضم الفاء (قوله) فتأولها) أي المدونة (قوله) يشتري) بضم الياء

(قوله من التعميم) بيان لما (قوله هو الصواب) خبران (قوله فان مات) أى الاجمعي (قوله وعنده) أى الوقف
عطف عليه (قوله لكونه) أى الاجمعي الذى يجبر على الاسلام (قوله) ٣٤١

وعادته (أى المصنف
(قوله صوابه) تقدم غير مرة
جوابه (قوله نظر) بفتحات
مختلطة (قوله فيه) أى نقصه
خلقة (قوله من ان قطع
ثله وبعض أخرى بضر)
بيان لمفهوم ثلثة (قوله
فانه) أى الحط (قوله عشى)
بفتح العين المهمل والميم
المجتمعة مقصورا أى عدم
الابصار ليل (قوله جهر)
بفتح الجيم والهاء أى عدم
الابصار فى ضوء الشمس
(قوله منها) أى لفساوة
الخلقة والعنى والجهر
(قوله فى ذمة الرقيق) نعت
عوض (قوله بان يعتقه عن
ظهار ودينار الخ) تصوير
لعتقه بشوب عوض (قوله
واما عتقه عن ظهاره بشرط
اخذ الخ) مفهوم فى ذمته
(قوله قال) أى ت (قوله
ويحتمل) أى تصوير مفهوم
بلاشوب عوض (قوله ما فى
المدونة) أى به (قوله من
اعتق عبده الخ) بيان لما
فيها (قوله جعل) بضم
وسكون (قوله ياخذ) أى
الجعل (قوله عنه) أى الرجل
(قوله فولاؤه) أى العبد
(قوله لتقدير ترك الخ)

ه وبه تعلم ان ما فى ح من التعميم هو الصواب وقلنا علم افاده البنائى (و) على القول
باجرا ١٠٠ اعتاق الاجمعي فان اعتقه عن ظهار (فى الوقف) للمطهر عن وطء المظاهر منها (حتى
يسلم) الاجمعي بالنقل احتياط للفرج فان مات قبل اسلامه لم يجزه ~~كاه~~ ابن يونس عن
بعض اصحابه بالفظ ينبغى على قول ابن القمام وعنده لكونه على دين مشركه ويجزى على
الاسلام ولا ياباه غالبا بن يونس انا قلته (قولان) وظاهر ما تقدم انهما غير منصوبين وعادته فى
مثل هذا ان يقول تردد افاده ت البنائى صوابه تردد لانه لما تأخر لقدم نص المتقدمين
الثانى لابن يونس والاقول لبعض اصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امراته
حتى يسلم الاجمعي وان مات ولم يسلم لم يجزه اوله وطؤها ويجزى ان مات قولان (سليمة) أى الرقبة
المؤمنة (عن قطع اصبع) واولى ~~ثرو~~ ولو بآفة وظاهره أى اصبع من يدا ورجل اصليا
او زائدا حس وتصرف ونعير به بقطع يده ان نقصه خلقة لا يضر ونظر فيه البساطى
ومفهوم اصبع ان قطع بعضه لا يضر ولو اثنان وبعض الثالثة ويعارضه مفهوم ثلثة فيما
لا يمنع الاجزاء من ان قطع ثلثة وبعض أخرى يضر وفى الحط ما يفيد اعتبار مفهوم ما هنا فانه
قال وانظر اذا ذهب اثنان والظاهر الاجزاء لان الخلاف فى الاصبع (و) سليمة من (عنى)
وغشاوة لا يصبر معها الابصر لا خفية وعشى وجهه فلا تشتط السلامة منها (و) سليمة من
(بكم) بفتح الموحدة والكاف أى خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كره
فى شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) بضم الميم وسكون الشين المجتمعة وكسر الراء آخره
فاء أى قرب من الموت لشدة بانه بلغ صاحبه النزاع افاده لشارح وأبو الحسن ومفهومه
عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع اذنين) او
اذن واحدة وسواء كان القطع من أصلهما او من اطرافهما (و) سليمة من (سهم) أى عدم مع
او ثقله جدا (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج) بفتح العين والراء
(شديد) نعت هرم وعرج ومفهومه ان الحقيقة لا تشتط السلامة منها (و) سليمة من
(جذام قليل) رأولى الكثير (و) سليمة من (برص) وان تزل (و) سليمة من (فلج) بفتح الفاء واللام
آخره جيم أى يمس شق حال كون الرقبة بلاشوب بفتح الشين المجتمعة وسكون الواو مصدر
شاب أى خلط (عوض) فى ذمة الرقيق بان يعتقه عن ظهاره ودينار فى ذمته يدفعه بعد نحو شهر
واما عتقه عن ظهاره بشرط أخذ دينار مثله فيجوز لان له انتزاعه قاله ت قال ويحتمل
ما فى المدونة من اعتق عبده عن رجل وعن ظهاره على جعل يأخذ منه فولاؤه للمعتق عنه
وعليه الجعل ولا يجزى عن ظهاره وعطف على بلاشوب بعض محترزه على عادته فقال (لا)
يجزى عتق رقيق (مشتري) بفتح الراء بشرط كون شرائه للمعتق عن ظهاره لشوب العوض
لأنه يترك البايع بعض ثمنه فى نظير رضا المشتري بشرط عتقه وذهت رقبة (محررة) بضم
الميم وفتح الهاء والراء أى معتقة (له) أى الظهار وعطف عليه بعض محترزه (قوله لا يجزى)
عتق (من) أى رقيق أو الرقيق الذى (يعتق عليه) أى المظاهر بجردها كما اقرا به

(قوله وعليه) أى المعتق عنه (قوله محترزه) أى بلاشوب عوض (قوله لشوب العوض) عله لا يجزى (قوله لتقدير ترك الخ)
عله شوب عوض (قوله عليه) أى محررة (قوله اقرا به) أى الرقيق لمشتريه عله يعتق عليه

(قوله كاصله) اى المشتري قريباً كان او بعيداً (قوله وفرعه) اى المشتري وان سفل (قوله وتعلق عتقه على شرائه) عطف على اقربائه (قوله لارعتقه الخ) علة لا يجزى من يعتق (قوله عنه) اى ظهاره (قوله وعدمه) اى الاجزاء عطف عليه (قوله ولا يجزى به) اى المظاهر (قوله قال) اى المظاهر الخ نعمت عبداً (قوله ان اشترته) اى العبد (قوله فهو) اى العبد (قوله وهو) اى المشتري الخ حال (قوله على العموم) اى قوله عن ظهارى وعدمه (قوله فى الموازية خلاف) اى ما فى المدونة تقر ببيع على جملها على العموم (قوله وجملها) اى المدونة (قوله فهو) اى ما فى الموازية (قوله وفاق) اى لا مدونة (قوله محلهما) اى التأويلين (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله المسئلة ان) اى تعلق عتقه عن ظهاره بده وتعلقه عنه قبله (قوله فى مسئلة محمد) اى التعليق بعده (قوله لحصول الظهار فيها) اى قبل التعليق (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله مسئلتى) بفتح التاء مثنى بلا نون لاضافته ٣٤٢ (قوله وهو) اى الوصف المناسب للزرق بينهما (قوله انه) اى المظاهر (قوله فى

كاصله وفرعه وحاشيته القريبة وتعلق عتقه على شرائه بخوان اشترته فهو حر لان عتقه للقرابة او التعليق للظهار (و) ان قال المظاهر (ان اشترته) اى هذا الرقيق المعين (فهو حر عن ظهارى) ثم اشتراه واعتقه عن ظهاره فى اجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البناء موضوع المسئلة عند الاثمة من لاسبب فيه للعق الا التعليق المذكور وبعبارة المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجزى به ان يعتق عبداً قال ان اشترته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزى به ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال ان اشترت فلاناه فهو حر عن ظهارى فاشتراه فهو يجزى به اهل عمل ابن يونس المدونة على العموم فاقى الموازية خلاف وجملها الباجى على ما اذا لم يقل عن ظهارى فهو وفاق أبو عمران محلهما اذا علق بعد الظهار وأما ان علق ثم ظاهراً فيجزي انتفاها وكأنه قال ان اشترته فهو حر عن ظهارى ان وقع منى ونويت العود وان لم نوه فلا يعتق ١٥ وقال ابن يونس المسئلان سواء نية العود فى مسئلة محمد أمكن لحصول الظهار فيها وكل مكفر عن ظهار فاعمار يد عن الظهار الذى منه الوطء ليطأ فانه نية العود ابن عرفة جرى فى لفظ ابي عمران أو لا الإشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وأبي عمران وهو انه فى مسئلة محمد اتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه لولم ملكه لانه قاله بعد ظهاره وفى مسئلة أبي عمران اتم عتقه للكفارة فى وقت يستقر ملكه عليه لولم ملكه لانه قاله قبل ظهاره وهو قول ابن عمران وأولاً لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق ١٥ وقد سبقه الى هذا التعميل أبو الحسن والله اعلم (و) بلاشوب (العتق) فهو عطف على عوض وفى بعض النسخ وعق بالتسكية اى خالية عن مخاطبة العتق لغير الظهار لعتقه لاه وذ كرهت به بقوله (لا) يجزى عتق (مكاتب ومدبر وفخوهما) ممن فيه شائبة سحرية كام ولد وولدها من غير سيدها ومعتق لاجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية فى الجميع وهذا اذا عتق المكاتب او المدبر سيده وما

مسئلة محمد) اى التعليق بعد الظهار (قوله عتقه) اى العبد (قوله لانه) اى المظاهر (قوله قاله) اى التعليق (قوله وفى مسئلة أبي عمران) اى التعليق قبل الظهار (قوله وهو) اى الوصف المناسب للتفريق بينهما (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله وقد سبقه) اى ابا عمران ونص ابن عرفة الضعفى لمحمد عن ابن القاسم من قال ان اشترت فلاناه فهو حر عن ظهارى فاشتراه اجزاء وبغزة أبو عمران ان كان عليه ظهار قبل قوله ذلك لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق قال ولولم يكن ظاهراً لاجزاء وكأنه قال ان اشترته فانت حر عن

ظهاره ان وقع منى ونويت العود وان لم ينو العود فلا يعتق عليه قبل له والذى فى الموازية حصل منه الظهار ان فكاكه اراد العود حين قال ان اشترته فانت حر عن ظهارى فقال ابن القاسم لا يراعى العود ظهر ذلك منه فى مسائل كثيرة انما يلزمه نية العود عبد الملك ومضون العقلى المسئلان سواء نية العود فى مسئلة محمد أمكن بحصول الظهار فيها قلت تسليمه مع عبد الحق ما ذكره أبو عمران من الغاء ابن القاسم العود غير صحيح لان المنصوص له فى الموازية وغيرها اعتبارها وجرى فى لفظ ابي عمران أو لا الإشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وأبي عمران واعرض الثلاثة عنه وهو انه فى مسئلة محمد اتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه بنفس شرائه يعتق لولم ملكه لانه قاله بعد ظهاره وفى مسئلة أبي عمران اتم عتقه للكفارة فى وقت يستقر ملكه عليه (قوله فهو عطف على عوض) تقر ببيع على تقدير بلاشوب (قوله ممن فيه شائبة سحرية) بيان لغيرهما باقتدار (قوله عن الظهار) صلة عتق (قوله لوجود شائبة الحرية) علة لعدم الاجزاء (قوله وهذا) اى عدم الاجزاء

(قوله بيه) أي المدبر (قوله ان لم يعتقه) أي المشتري المذبر مضمومه انه ان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله كالمكاتب) شبهه بالمدين في فسخه بيه ان لم يعتقه المشتري فان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله فقبل يجزى به) أي ٣٤٣ عتقه عن ظهاره في التكفير

(قوله من الحاكم) صله كمال
وعدم الاجزاء في هذه
لخاططة العتق للتكميل
العتق للظهار (قوله وزاد)
أي عدد الرقاب (قوله
عليه) أي عدد النساء
(قوله لمثله) أي عدد
الكفارات صله صرف (قوله
من ظهار) بيان لمثله (قوله
مجز) خبر صرف (قوله ان لم
يقض) أي الصرف (قوله
شهرى) يفتح الراء (قوله
العددان) أي عدد الكفارات
وعدد الظهار (قوله وان
قل عدد الكفارات) أي عن
عدد الظهار (قوله مالم
يلغ) أي عدد الكفارات
(قوله الا واحدة) أي من
الظهار - منهن بلا كفارة
(قوله احتملها) أي الحرمة
وعدمها (قوله ويجوز)
أي عتق المغصوب (قوله
طرف) يفتح الراء (قوله فان
لم يقض) مفهوم ان افتديا
(قوله اعتقا) بضم الهمز
وكسر التاء (قوله بدل لي
في) اضافته للبيان أي هذا
اللافظ (قوله عنه) أي جدد
اذن (قوله لتعتبه) أي جدد
اذن فهو مضاف - فقول
وفاعله عبد الحق (قوله بقوله)
أي عبد الحق صله تعقب
(قوله ويجدد اذن لا يجزى)
حال (قوله نقله) أي أبي

ان اشترى المظاهر مكاتباً او مدبراً او عتقه عن ظهاره وقلنا بعض شرائه وعتقه كما صرح به
المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيه ان لم يعتقه كالمكاتب فقبل يجزى به وقبل لا (او) أي
ولا يجزى ان (اعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكمل) بضم فكسر مثلاً
عتقه (عليه) أي المظاهر من الحاكم (او عتقه) أي المظاهر النصف الآخر عن ظهاره
باختياره لان شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (او عتق) المظاهر (ثلاثاً) من الرقاب
(عن أربع) من النساء مظاهر - من أو اثنتين عن ثلاث أو رقبته عن اثنتين فلا يجوز له الاسفناع
بواحدة منهن - حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التشرية في كل رقبة وان قصد التشرية في
كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كما ربع من أربع او زاد عليه كما ربع
عن ثلاث وان بين اكل امرأ ذرقة أو أطلق حلالاً عن عدة ابن القاسم لاعداد شهب ابن عرفة
وصرف عدد كفارات مثله من ظهار مجز ولو دون تعيين ان لم يقض شركة في رقبة أو في شهرى
صوم أو في مسكين للزوم تنابع الصوم وصحة تفريق اطعام المساكين فان تساوى العددان
فواضح وان قل عدد الكفارات منع الوطء مالم يبلغ عدد الظهار ولو لم يبق الا واحدة الغلبة الحرمة
فيما احتملها - او (او) ويجزى رقيق (او) أي عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام
العينين - اذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر بابقائه على مالكه وان لم
يقدر على تحليسه من خاصه ويجوز ابتداء ابن شاس عتق المغصوب يجزى (و) يجزى رقيق
(مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان افتديا) ضم
الفوقية وكسر الدال أي خالص المظاهر المرهون من مرتبه والجانى من المجنى عليه أو وليه
فان لم يقضها وأخذ المرتين الرقيق في دينه أو بيع فيه وأخذ مستحق ارض الجذابة الرقبة فلا
يجزى عتقه - الا انقضاخه طنى وصورة المسئلة أن المرهون والجانى اعتقا عن الظهار قبل
افتدائهم - ما فيجوز ان اقتديا بعد ذلك والا فلا وفي بعض نسخ ابن الحارث ويجزى عتق
المرهون والجانى ان اقتديا عتق وفي بعضها ان افتديا ابن عبد السلام شرط النفوذ في الاجزاء
صحيح واما افتداء فليس شرطاً في الاجزاء مباشرة وانما هو شرط في العتق مباشرة وفي الاجزاء
بواسطته (و) يجزى ذو (مرض وعرج) خفيفين الواو عتق (و) تجزى مقطوع (انفله)
ولومن ابراهم على أحد قواين فيه (و) يجزى ذو (جدع) يفتح الجيم وسكون الدال المهمله أي
قطع (في اذن) لم يوجبها بديل في البنانى الذي في التذيب ويجزى الجدع الخفيف كجدع اذن
اه وحاد المصنف عنه لتعقبه عبد الحق بقوله وقع في نقل ابن سعيد كجدع اذن ومجدوع اذن
لا يجزى وانما في الامهات والجدع في اذن يريد الجدع اليسير يكون فيه الانقطع الاذن كلها
كناية تمضية نقلا اه ونقله في التوضيح لكن قال طنى تعقب عبد الحق غير مسلم اذا يلزم من
قول الامهات الجدع في الاذن هدم اجزاء - ومجدوعها لان قولها ايضا لا يجزى مقطوع الاذنين
يدل بحسب مفهومه على خلاف ما قال وقد قال في الامهات وقطع في انفله قبل ان يعقبه ان
يتعقبه في هذا أيضاً مع ان مقطوع الانفله يجزى عند جميع المالكية فيحمل ما في الامهات

سعيد (قوله ونقله) أي تعقب عبد الحق (قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعقبه) أي عبد الحق (قوله ان يتعقبه) أي عبد
الحق أباه (قوله في هذا) أي قوله يجزى مقطوع الانفله يجزى بقول الامهات قطع في انفله (قوله فيحمل) بضم الباء

(قوله إنك المراد) أي اغتدار قطع الاذن أو انقضاء كاهل (قوله والدليل على ذلك) أي المراد (قوله نصها) أي الامهات (قوله مقطوع الاذنين أو الاصبغ) أي الدال بفهمه على اجراءه متطوع ادن أو انقضاء (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله) أي غيره (قوله بقوله) أي ابن القاسم صله فسر (قوله يريد) أي مالك رضي الله تعالى عنه بقوله وعنف من صلى وصام أحب إلى (قوله عقل) أي عرف (قوله وتبعه) أي ابن القاسم (قوله وبه) أي تسيير ابن القاسم (قوله وفهم منه) أي قول الامام

٣٤٤

رضي الله تعالى عنه وعنف من صلى وصام أحب إلى (قوله مطبقاً) بفتح الموحدة أو يجوز (قوله وهو) أي معسر (قوله وهو) أي انفسر عنه (قوله عليه) أي الاعتاق (قوله هذا) أي اعتبار وقت الاداء (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله وهو) أي وقت وجوبها (قوله ان من ظاهره وسرا الخ) بيان لما يجزئ من (قوله ولم يكن) أي بالعتق (قوله راختلف) بضم اناؤه وكسر اللام (قوله هل هو) أي ما في الموازية (قوله فهو أي ما في الموازية الخ) تفرع على كونه على ظاهره (قوله مؤول) بضم الميم وفتح الهاء والواو مقفلاً (قوله وفيها) أي المدونة (قوله شرطه) أي الصوم (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا فضل فيها) أي عن سكاها (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بجزء وقت الوجوب (قوله في عصره) صله صومه (قوله بعد

على اغتدار القطع وان استوعب الاذن الواحدة أو الاثنتي عشرة ويكون اختصاراً أي سعيدياً بنا لذلك المراد والدليل على ذلك نصها على عدم اجراءه متطوع الاذنين أو الاصبغ والله الموفق (و) يجوز (عتق الغير) ن إضافة اسم المصدر لقوله ونهوله شذوف أي رقيقاً أي اعتاق غير المظاهر رقيقاً (عنه) أي المظاهر ان كان ذلك في اعتاقه عنه بل (ولو) يادن (المظاهر له فيه ان) كان المظاهر قد عاد بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع ما كها قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أي المظاهر عتق غيره عنه (وكره) بضم فكسر العبد (الخصي) أي اعتاقه عن الظهار وأولى المحبوب (ونذب) بضم فكسر (ان يصلي ويصوم) الرقيق الذي أريد عتقه عن الظهار طي فسر ابن القاسم في المدونة قول مالك رضي الله تعالى عنه وعنف من صلى وصام أحب إلى بقوله يريد من عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتبعه ابن المحاسب قال ومن عقل الصلاة والصيام أولى وبه فسر الشارح وغير واحد كلام المصنف وفهم منه ان اعتاق الصغير يجزئ ولو رضيه وهو كذلك فان اعتق فكبراً خرس أو أصم أو مقعداً أو مطبقاً في العتبية عن أن يلبس عليه بدله (ثم) مظاهر (معسر عنه) أي الاعتاق وضمن معسر ما عني عاجز عن أداءه وعن وهو متعد بالياء وهو من لم يتدبر عليه (وقت الاداء) أي فعل الكفارة هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهره ما لا ينال الفاسم في الموازية ان من ظاهره وسرا لم يكفر حتى اعده فصام ثم يسره فانه يعتق ويختلف هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة وهذا فهم النخعي ارمؤول الذنب وهو اقدم الباجي تأويل ابن عرفة وفيه اشترطه العجز عن العتق فيما عجزها من ظاهره ليس له الانحزام واحدة أو دار لا فضل فيها أو عرض عن رقبة لا يجزئ الصوم لندوته على العتق وفي اعتبار عجزه وقت الاداء مطلقاً أو وقت الوجوب ان يسره مدصومه في عصره بعد يسره وهو وقت المذهب ونزل محمد عن ابن القاسم ان ظاهره وسرا يعتق حتى اعده فصام ثم يسره يعتق الباجي على وجه الاستحباب ونزل ابن شاس على ظاهره قال الاعتبار بوقت الاداء وقيل بوقت الوجوب ان كان فيه موسراً بعض القرويين انما ذلك ان وطئ الزمته الكفارة بعتق يسره فلم يكفر حتى اعده فصام ثم يسره (لا) يصح الصوم اظاهرو (قادر) على الاعتاق وقت الاداء بلاك ما لا يحتاج اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بذلك) شيء (محتاج) المظاهر (اليه) من رفق وغيره (محتاج اليه) (الكمرص) وهو (ومنصب) وسكنى ومراجعة ونفقة على نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته اظن يسره لا تباينه بنكر من القول وزور (او) كانت قدرته على الاعتاق (بذلك) رقبة فأنط) أي لم يملك الا هي (ظاهر منها) فلا يجوز لاستتاعها حتى يمتنعها عن ظاهره منها فان تزوجها بعد اعتاقها

يسره) نعت عصره (قوله ان ظاهره وسرا الخ) مفعول نقل مضافاً لانه (قوله قال) أي ابن شاس

جاز

(قوله ان كان) أي المظاهر (قوله فيه) أي وقت الوجوب (قوله لم يسره) أي قوله انما ذلك (أي ما في الموازية عن ابن القاسم) (قوله فلم يكفر) أي بالعتق (قوله بلاك ما لا يحتاج اليه) صله قادر (قوله من رفق الخ) بيان للمحتاج اليه (قوله وهو) بيان لما داخل بالسكاف (قوله وهو اجمعة) أي للجسائر (قوله من القول الخ) بيان لمنكر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله ليس له غيرها) نعت امة (قوله لم يجز) أي اعتاقها في تكفير ظهاره (قوله واجزاء) أي اعتاقها المظاهر (قوله عن ظهاره) أي منها (قوله وله ان يتزوجها) أي ويستمتع بها بلا تكفير آخر (قوله وهو) أي عتقها (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قال) أي ابو عمران (قوله لينة عودته لوط) توجب كفارته (أي وهي) تبيح له الاستمتاع بالمظاهر منها (الاحدوث مانع منه وقد حدث هنا مانع منه وهو خروجها عن ملكه كمن كفر عن ظهاره من زوجته ثم طلقها ثلاثا وعلق طلاق زوجته المظاهر ثم ثلاثا على تكفيره عن ظهاره ثم كفر عنه (قوله قيل) أي لابي عمران (قوله بعض الناس ضعفها) بفتحات مثقلا أي مسئلة المدونة وهي صحة تكفيره باعتناق امة المظاهر منها عن ظهاره منها (قوله قال) أي ابو عمران (قوله للسلف) أي التابعين (قوله القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم احد فقهاء المدينة المنورة بانوارسا كنه اصله الله عليه وسلم (قوله وسالم) أي ابن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم احدهم ايضا (قوله ان كان) أي ٣٤٥ المظاهر (قوله وطى) أي الامة المظاهر منها (قوله تلزمه)

بضم التاء وكسر الزاي أي المظاهر (قوله وان ماتت) أي المظاهر منها (قوله قبل وطئها) تنازع فيه ماتت والمق (قوله تضعفها) أي المسئلة (قوله بان عتقها) أي الامة المظاهر منها (قوله له) أي اظهره منها (قوله وملكها مناقض لعتقها) وان شئت قات وعتقها ملزوم لرفع ملكها فلازم الشرط فيقضي لازم مشروطه وتناقض الواو ملزوم على تناقض ملزوماته ان يلزم مفاضة الشرط مشروطه وهو محال (قوله الشرط) أي العزم على وطئها (قوله مشروطه) أي عتقها (قوله له) أي عتقها (قوله المشروط) مفعول تقدم المضاف لقاعله

جازه الاستمتاع به ابن عرفته وفيها من ظاهر من امة ليس له غيرها لم يجز الالاعتق واجزاء عن ظهاره وله ان يتزوجها بعد الحق قبل لابي عمران كيف يجزى عتقها وهو يحرم وطأها قال لينة عودته لوط توجب كفارته قيل بعض الناس ضعفها قال انما يضعفها من لا يعلم ما للسلف قال القاسم وسالم وغيرهم الظهار يكون في الاماء ويعتق عن ظهارهن وقال غير واحد من القرويين انما تصح المسئلة ان كان وطى أو على القول ان ارادة العودة تلزمه الكفارة وان ماتت او طلقها قبل وطئها وقرر بعض الناس تضعفها بان عتقها له مشروط بالعزم على وطئها ووطئها ملزوم للملكها او ملكها مناقض لعتقها فيلزم مناقضة الشرط مشروطه ويجاب بان الملك المناقض لعتقها هو المقارن له والمالك اللازم له العزم على وطئها سابق على عتقها ضرورة تقدم الشرط المشروط واحد مشروط التناقض اتحاد الزمان اللغوي يجزى عتقها على ان العودة العزم على الامسالك وأنه ان طلق بعدها او ماتت فلا تسقط عنه الكفارة وعلى قول ابن نافع ان اتم الكفارة به قد انقضاء عتقها اجزائه ولا تجزئه على القول بان شرطها كونها في موضع يستجيب به الاصابة لان عتقها خلاف العزم على الاصابة ولا يجزئه الصوم لانه مالك رقية وقول ابن الحاجب لوطا من امة لا يملك غيرها اجزائه على الاصح يقتضي ان مقابل الاصح نص ولم يعرفه ابن شاس لو تكلف المعسر الاعتاق اجزاء عنه قلت باستيهاب عنه واستدراجه مع اعلام وب الدين عنه لانه به ما يصير واجدا والمعطوف بهم (صوم شهرين) معتبرين (د) رقية (الهلل) ليلة احد وثلاثين او ليلة ثلاثين ان ابتداء اول ليلة من الشهر الاول حال كونه (منوى) التتابع وجوب القول تعالى مقتابعين أي فعلاوية فلا يكتفي بتابعهما بدون نيته (د) منوى (الكفارة) عن الظهار (وعم) بضم القوية وكسر الميم الاولى الشهر (الاول ان اكسر) أي ابتداء الصوم بعدمضي يوم منه او اكثر مفعول تم الثاني محذوف أي ثلاثين يوما واصله تم

٤٤ من في ضوء الشمع ورد على جواب ابن عرفته انه انما يتيم اذا كان لوط الذي يعزم المظاهر عليه قبل التكفير وليس كذلك فانه قبله حرام فانه يعزم على لوط بعده فيستلزم ملكها بعده وهو رقيقه فتناقضا فالمناسب ان حل لوط لا يتوقف على خصوص الملك لصلو له بعد النكاح (قوله يجزئه) أي المظاهر من امة (قوله عتقها) أي امة عن ظهاره منها (قوله وانه) أي المظاهر (قوله بعده) أي العزم (قوله او ماتت) أي المظاهر منها بعده (قوله وعلى قول ابن نافع) عطف على ان العزم الخ (قوله ولا يجزئه) أي عتقها (قوله بان شرطها) أي الكفارة (قوله كونها) أي الكفارة (قوله خلاف العزم الخ) أي مانع من رفعه الملك اللازم للعزم (قوله يقتضي الخ) خبر قول (قوله نص) أي منصوح (قوله ولم يعرفه) حال (قوله لانه) أي المظاهر (قوله بهما) أي الاستيهاب والاستدانة (قوله بهم) أي المتقدم في شهره سر عنه (قوله ابتداء) أي الصوم (قوله نيته) أي التتابع (قوله الثاني) نعت مفعول والمفعول الاول نأب عن الفاعل واستغنى تم (قوله اي ثلاثين) تفسير للمحذوف

(قوله وهو) أي الصوم (قوله اجزأ) أي الشهران جوابان بدأهما اللادله (قوله الواضحة مع عبد الملك) راجع لا كماله ثلاثين (قوله وسهون مع ابن عبد الحكم) راجع لا كماله بقدر ما افطر (قوله الشيخ عن المذهب) راجع لا كمال المبتدئ ثلاثين (قوله وتخريج عياض) راجع لا كماله ٣٤٦ بقدر ما فات منه (قوله ان كان) أي العبد (قوله فالواو) أي في ولم يؤد خواجه

(من) الشهر (الثالث) متصلا بآخر الثاني ابن عرفة وهو أشهران تتابعا ان بدأهما اللادله اجزأ ولو قصرنا عن ستين يوما فان افطر في شهر له ذرف في اكمال ثلاثين او بقدر ما افطر رقة لا عياض عن الواضحة مع عبد الملك وسهون مع ابن عبد الحكم ولو ابتدأ لغير الاله في اكمال المبتدئ ثلاثين أو بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب وتخريج عياض على قول ابن عبد الحكم (والسيد) للعبد المظاهر (المنع) له من الصوم (ان أضر) الصوم (بخدمته) ان كان للخدمة (ولم يؤد) العبد (خواجه) الذي جعله عليه سيد كل يوم اوجمة أشهر لضعفه عن تخصيصه بالصوم ان كان عبد خراج قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو فقط فان كان للخدمة والخراج معا والصوم يضعفه عن احدهما فله منه منه هذا هو المشهور وقال ابن المباحشون ومن وافقه ليس له منه منه لانه من توابع النكاح الذي اذن له فيه ومفهوم الشرط انه لم يضر بخدمته ولا خواجه فليس له منه وهو كذلك (وتعين) بفتح مثقلا أي الصوم في كفارة الظهار (ل) المظاهر (ذی) أي صاحب (الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمذبر والمعتق لاجل اذ لا ولا له وهو لازم للاعتاق ونفي اللازم دليل على نفي ما زومه ومحل تعين الصوم عليه اذا قدر عليه فان عجز عنه أطم ان اذن له سيد في الاطعام والا تنظر قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (لن) أي مظاهر حر (طوبى بالقيمة) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عتق من) أي الرقيق الذي (عليه) المظاهر (ل) تمام (عشر سنين) مثلاً ما يبلغه عمره مظاهر او مفهوم طوبى بالقيمة انها ان صبرت لتمامها لا يصوم وهو كذلك قاله سهون ابن شامس ولولم تطالبه اجزأ الصوم ونصير لانقضاء الاجل فبعث (وان) شرع المظاهر في الصوم لعجزه عن العتق (أيسر) أي قدر المظاهر على العتق (فيه) أي الصوم في اليوم الرابع أو ما بعده (تصادى) على الصوم وجوباً في كل حال (الا ان يفسده) أي المظاهر الصوم ولو في آخر يوم منه فمتعين تكفيره بالعتق ولولم يتعمد افساد الصوم (ونذب) بضم فسكسر (العتق) أي الرجوع للتكفير به ان قدر عليه (في كالمومنين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين انه ان قدر عليه في اليوم الاول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك البتة ان لم يكن منصوصاً بعينه يؤخذ من كلام المدونة الذي نقله ق ومفهومه أيضاً انه ان قدر عليه في الرابع وجب تصديه فيه وهو ما تقدم ابن عرفة وفيها النماية نظر لما له يوم يكفر لا الى حاله قبل ذلك ولولا يسر بعد الصوم يومين ونحوهما احببت رجوعه لاعتق ولا أوجبته وان صام أياماً لم يعد مضى على صومه وكذا الاطعام وكفارة القتل الباجي روى جهم قرين زياد من صام يومين ثم وجد رقة فانه يعتق ولو صام أياماً لم يسم أتم صومه ولا يعتق ولا بن القاسم في المدينة من صام لظهاره اعدم فافسد بوطء امرأته ولم يبق عليه الا يوم واحد لزمه العتق ولم يجزه الصوم (ولو تكلفه) بفتح مثقلا أي المظاهر المعسر الاعتاق عن ظهاره بان استوهب نفسه أو استدانه (جاز)

تفريع على تقدير ان كان للخدمة وان كان للخراج (قوله فله) أي السيد (قوله منه) أي العبد (قوله منه) أي الصوم (قوله لانه) أي الصوم (قوله اذن) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله فيه) أي النكاح (قوله وشمل) أي ذوارق (قوله اذ ولاه) أي ذى الرق علة لتعينه عليه (قوله وهو) أي الولاء (قوله اللازم) أي الولاء (قوله ملزومه) أي الاعتاق (قوله عليه) أي ذى الرق (قوله عليه) أي الصوم (قوله عنه) أي الصوم (قوله المظاهر) فالصلة تجرت على غير موصولة بدون ابراز ولا ليس (قوله انها) أي الزوجة المظاهر منها (قوله لتمامها) أي المدة التي التزم عتق من عليه فيها (قوله ولولم تطالبه) أي الزوجة المظاهر منها المظاهر بالتكفير عنه (قوله فبعثت) بضم الباء (قوله والثلاثة) اشارة لادخال الكاف يوماً (قوله وان لم يكن منصوصاً بعينه) حال (قوله يؤخذ من كلام المدونة) خبر هذا (قوله

انه) أي المظاهر (قوله فيه) أي الصوم (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله واجزأ) لخاله أي المظاهر (قوله يكفر) بضم ففتح فسكسر مثقلا (قوله اوجبه) بضم الهمز وكسر الجيم أي رجوعه له (قوله صام يومين) أي من كفارة الظهار (قوله لعدم) بضم فسكون او بفتحين (قوله فافسد) أي صومه (قوله امرأته) أي المظاهر منها

يكون الوطء فيه نسياناً
 أو غلطاً أو وجهه - لا (قوله)
 واستثنائه (قوله) أى الاطعام
 (قوله الى) بشد الياء (قوله)
 والحذف (عطف على قياس
 (قوله يعارض) بفتح الراء
 اى الحذف من المتأخر
 للدلالة (قوله تقييده) اى
 الثالث (قوله به) اى القيد
 (قوله لا يقطعانه) اى
 الصوم (قوله وشهره) أى
 عدم قطعه (قوله وشهره)
 أى القاطع (قوله وعبر)
 بفتححات مثقلاً (قوله)
 استشكل (بضم الميم)
 وكسر الكاف (قوله)
 بطلانها (أى الصوم
 والاطعام (قوله به) أى
 وطء المظاهر منها (قوله)
 عليه (أى وطئها) (قوله أولى)
 اى بالاجزاء (قوله من
 تأخيرها) أى الكفارة
 (قوله عنه) أى الوطء (قوله)
 باجزائها اى الكفارة (قوله)
 عنه (أى الوطء (قوله)
 فاستؤنفت اى الكفارة
 التى وطئ فيها التمسك
 الكفارة قبل المماسه المباحه
 (قوله محض عدا) أى
 عداً متمحض عن المنافاة
 للكفارة (قوله ولا يقاس)
 لتأنيث خبره (قوله ولو وهما)

أى العطار في الكفارة في السفر (قوله فيه) أى السفر (قوله لانها) أى فطر رمضان في السفر وأنشد
أى كان جميع السفر المرض متوهما (قوله هذا) أى او بمرض حاجه (قوله على انه) أى المظاهر

ای کان تم یج السقم المرض متوهما (قوله هذا) ای ومرض هاجحه (قوله علی انه) ای المظاهر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله فطر المرض والحيض) أي الفطر في الكفارة بينهما (قوله التتابع) أي للصيام (قوله ويوجب) أي الفطر (قوله قضائه) أي ما أنظره لمرض أو حيض (قوله بخلاف فطر السفر) أي في قطعه (قوله ومريضه) أي السفر (قوله أنه) أي المرض (قوله به) أي بسبب السفر (قوله يجزئه) أي صومه الذي أفطر فيه بمرض السفر (قوله وشهره) أي عدم القطع بقطر النسيان (قوله عليه) ٣٤٨ أي عدم البطلان بالنسيان (قوله وفي قطعه) أي صوم الظهار (قوله بالفطر

نسبانا أو جهلا) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله به) أي النسيان فقط (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في قطعه) أي صوم الظهار (قوله به) أي الفطر (قوله نسبانا أو خطأ) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله خطأ) أي فقط (قوله وعذره ابن عبد الحكم) أي بفرقه نسبانا (قوله منها) أي الكفارة بيان لما (قوله عنها) أي الكفارة صلة فصل (قوله وأفطرها) أي لم يمسك فيها مقهوم الشرط وانظر لمصرح به (قوله وإذا صام) أي المظاهر أو قائل الخطأ (قوله خطأ) راجع لقتل (قوله هو) أي الاجزاء (قوله بالبين) بكسر المشقة مثقلة أي الظاهر والبالغة في خبرنا (قوله إلى) يشهد بالصلة أحب (قوله أن يبتدئ) أي يستأنف صوم شهرين آخرين خبر أحب (قوله وفيه) أي كلام المصنف (قوله لاتفاقهما) أي التأويلين (قوله على أن فطره) أي رابع النحر (قوله

للشخص فيعم السفر وغيره والله أعلم وشبهه في عدم الإبطال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان له (حيض) أو نفاس ابن عرفة وفيها فطر المرض والحيض لا يقطع التتابع ويوجب اتصال قضائه بتتابع بخلاف فطر السفر ومريضه لأن أخاف أنه به الصقلي عن يحنون يجزئه (و) لا يقطع فطر له (ذكره) يؤلم من قتل أو ضرب الخ (و) فطر له (ظن غروب وفيها) أي المدونة (و) لا يقطع فطر له (نسيان) وشهره ابن الحاجب وحكي ابن رشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافا ابن عرفة وفي قطعه بالفطر نسبانا أو جهلا ثالثا به ثم قال ابن بشير في قطعه به نسبانا أو خطأ ثالثا خطأ ابن رشد المشهور لا عذر بتفرقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم قوله بتفرقة النسيان أي فصل قضاء ما أفطره من المرض أو نسيان أو أكره نسبانا عنه والمراد فطره فاسيا بغير جماع أو به نهار في غير المظاهر منها بدليل ما تقدم (و) انقطع التتابع (ب) فطر يوم (العيد) الأكبر وهو عاشور ذي الحجة (أن تعمله) أي المظاهر صوم ذي الحجة وذو القعدة أو المحرم لظهاره (لا) تبطل الكفارة بفطر العيدان (جهله) أي المظاهر العيدان أي أتيانه في شهر ذي ظهاره بان ظن ذاك الحجة المحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين أن الأول الحجة فافطر يوم العيد فلا يقطع تتابعه (وهل) محل عدم قطع التتابع يجهل العيد (ان صام) أي امسك (العيد) وأيام التشريق) بالقاف وقضاها متصلة بصومه (والا) أي وإن لم يصمها أو افطرها بطل صومه (استأنف) الصوم وهذا فهم ابن الكاتب لقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وإذا صام ذاك القعدة وذاك الحجة عن ظهاره عليه وقتل نفس خطأ لم يجزه الأمن فعله بجعله وظن أنه يجزئه فعمى أن يجزئه وما هو بالبين وأحب إلى أن يتدى (أو) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق (في فطره) أي أيام النحر (ويبقى) على ما صامه قبل ويقضيه متصلا وهذا فهم أبي محمد في الجواب (تأويلان) عب وفيه أمور أحدها أن قوله وهل ان صام العيد يقضى قوة هذا القول ومساواته لما بعده مع أنه أضعف الأقوال أشار له الشارح والمراد بصومه امساكه الثاني أنه يقضى جريان التأويلين في رابع النحر وليس كذلك لاتفاقهم على أن فطره يبطله ولذا قال د التعبير بأيام التشريق يدل على أنها ثلاثة بعد يوم العيد وتقدم أنها ثلاثة به اه وفيه نظر إذ الذي تقدم في الصوم والحج أنها ثلاثة عقبه الثالث ظاهر قوله يقطرن أنه ما مور بفطر الثاني والثالث مع أن التأويلين متفقان على طلب صومهما وهل وجوباً أو ندياً والظاهر الثاني وإنما اختلفا إذا فطرهما أو أحدهما هل يبقى أو يستأنف فلو قال لاجله ان صام ثاني النحر وثالثه والا فله يستأنف أو يبقى وتأويلان أسلم من هذه الأمور وعلى صومها قبل يقضى يوم العيد وهو الراجح أفاده الشارح في الكبير ويقضى الثلاثة وهو ما في الوسط والصغيرة تطلق الجهالة هنا مع أن في توضيحه عن عياض أنظر هل الجهالة التي عذره بها في المدونة الجاهلة بالحكم

يبطله) أي الصوم (قوله ولذا) أي اقتضاء كلامه جريانه في الرابع صلة قال (قوله إنما) أي أيام التشريق (قوله به) أي أو يوم العيد (قوله عقبه) أي العيد (قوله صومهما) أي الثاني والثالث (قوله الثاني) أي الندب (قوله وإنما اختلفنا) أي التأويلان (قوله يوم العيد) أي فقط (قوله أطلق الجهالة) أي عن تقيدها بكونها في الحكم أو في العدد (قوله هنا) أي في هذا المختصر

(قوله الثاني) أي تخصيص جهالة العدد (قوله وهذا) أي كلام أبي الحسن (قوله على الوجه المتقدم) أي من تخصيصهم إجماله الحكم أو تعميمهم فيها وفي جهالة العين (قوله من أنه) أي جهل رمضان الخ بيان لحكم جهل العيد (قوله ويصومه) أي رمضان (قوله الفرض) أي الأصلي المأمور من أركان الإسلام (قوله ويبنى عليه) أي صوم رمضان (قوله صوم الشهر) أي الباقى من الكفارة أن كان ابتداءها من ليل شعبان (قوله متصلاً) أي برضآن (قوله أنه) أي المكفر (قوله لو علمه) أي رمضان (قوله لم يجزه) أي سواء صامه بنية الفرض للتفريق أو الكفارة لعدم قبولها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لظهاره) أي مثلاً أو قلته خطأ أو فطره في رمضان (قوله لم يجزه لفرضه) أي لعدم نيته (قوله ولا لظهاره) أي لعدم قبوله (قوله كقولها في ذي القعدة وذى الحجة) أي في تقييد الأجزاء بجهالة الجهل (قوله هذا) أي صوم رمضان لفرضه خلال صوم شعبان وشوال لظهاره (قوله تفريق كثير) أي فإيس كقولها في ذي القعدة وذى الحجة (قوله والاول) أي كونه كقولها ٣٤٩ في ذي القعدة وذى الحجة (قوله

أبين) أي أظهر من قول بعض شيوخه (قوله لما أفطره) صلة القضاء (قوله من الكفارة) بيان لما (قوله لم يرض) صلة أفطر (قوله عنها) أي الكفارة (قوله فصل) قوله بما يجوز صومه (قوله فصل) قوله (قوله) وأفطره) أي ما يجوز صومه (قوله فصله) أي القضاء (قوله بذلك) أي فطر ما يجوز صومه (قوله الثاني) احتراز به عن النسيان الأول الذي أفطره في أثناء الكفارة فقد عذر به (قوله بفصل القضاء) تصوير للقطع (قوله بالنسيان) أي بسبب فطره ناسياً ما يجوز صومه بعد تمام الكفارة وقبل قضاء ما أفطره منها المرض

أو الجهالة بالعدد وتعيين الشهر وغفلته عن أن فيه فطراً فيكون كالناسي وفي الشامل تصحح الثاني وقال أبو الحسن جهالة الحكم بجهالة العين بدعي وهذا أظهر (وجهل) أي حكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (ك) حكم جهل (العيد) من أنه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثاني متصلاً ويجزئه بعد عذر به (على الأرجح) عند ابن بونس ومفهوم جهل رمضان أنه لو علم لم يجزه ابن عرفة وفيها من صام شعبان وظهاره على أن يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان وظهاره ورمضان لفرضه وأكمل ظهاره بصوم شوال اجزاء الصقلي يحتمل كونه كقولها في ذي القعدة وذى الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تفريق كثير والاول أبين (و) انقطع تتابعه (بفصل القضاء) لما أفطره من الكفارة لم يرض ونحوه عنها بما يجوز صومه وأفطره وأما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامداً أو ناسياً أبو الحسن فلا يعذر بالنسيان الثاني وإلى هذا أشار بقوله (وشهر) بضم فس كسر مثلاً (أيضا للقطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء (بالنسيان) فليس هذا مقابلاً لقوله المتقدم وفيها ونسيان كيف وقد حكى ابن راشد الاتفاق على ما فيها وقال ابن ناجي في شرحها ما ذكره في النسيان لم أعلم فيه خلافاً والذي شهر القطع بفصل القضاء نسياناً ابن رشد ونحوه تتابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا يعذر أحد بتفريقه نسياناً على المشهور وانما يعذر فيه بمرض أو حرج فان مرض فافطر في شهرى صيامه أو كل فيهما ناسياً قضى ذلك ووصله بصيامه فان تركه وصله به ناسياً أو جاهلاً أو متعمداً استأنف صيامه وعن محمد بن عبد الحكم أنه يعذر بالنسيان أهـ فلو كان تشهيره في مسئلة المدونة كما زعم في ضيق وأنه مخالف للمدونة لنبه على مذهبه ولم يعزه لابن عبد الحكم وكلامهما في الفطر نسياناً لا في فصل القضاء ولم يقع فيها خلاف كما علم من كلام ابن راشد وابن

أوجيض أو نسياناً أو كراه (قوله فليس هذا) أي وشهر أيضاً للقطع بالنسيان تفريق على بفصل القضاء (قوله كيف) أي يكون مقابلاً له (قوله وقد حكى الخ) حال (قوله في شرحها) أي المدونة (قوله لم أعلم الخ) تحري الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله فرض) أي واجب شرط (قوله التنزيل) أي القرآن العزيز الذي نزل به الأمين جبريل عليه السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله بتفريقها) أي الكفارة (قوله فيه) أي التفريق (قوله فيها) أي شهرى ظهاره نهراً (قوله ذلك) أي الذي أفطره (قوله ووصله) أي القضاء (قوله به) أي صيامه (قوله استأنف صيامه) أي ابتداءه لبطالته (قوله أنه) أي المكفر (قوله بالنسيان) أي في فصل القضاء (قوله فلو كان تشهيره) أي ابن رشد للقطع بالنسيان (قوله في مسئلة المدونة) أي الفطر في أثناء الكفارة نسياناً (قوله وأنه) أي ابن رشد (قوله لنبه) أي ابن رشد (قوله على مذهبه) أي المدونة (قوله وكلامهما) أي المدونة الخ حال (قوله في الفطر نسياناً) أي قبل تمام الكفارة (قوله فيها) أي مسئلة المدونة (قوله علم) بضم العين

(قوله لها) اي المدونة (قوله عزوا) اي نسب ابن عرفة وغيره (قوله عدم اغتفاره) اي القطر فيه انسيانا (قوله لغيرها) اي المدونة
(قوله عنهما) اي الكفارتين (قوله منها) اي اربعة الاشهر (قوله من الاشهر) بيان لاربعة (قوله وقبل فطره الخ) عطف على
بعد صوم اربعة (قوله بعدها) اي الكفارة (قوله هل هما) اي اليومان اللذان افطر فيهما (قوله تو اليهما واجتماعهما) اي
اليومين (قوله واصلاحهما) ٣٥٠

ناجي ولم يعز ابن عرفة وغيرهما الا العذر بالنسيان وانما عزوا عدم اغتفاره لغيرها افاده طئي
(فان) كان على المظاهر كفارتان اظهرا ابن وصام عنهما اربعة اشهر وافطر في يومين منها ناسيا
وتذكرهما (لم يدرك) المظاهر (بعد) فراغ (صوم اربعة) من الاشهر (عن ظهارين) لزماه وقبل
قطره في اليوم الذي بعدها ومقول يدرك (موضع) الد (يومين) اللذين افطرهما ناسيا هل هما
من الاولى والثانية او اولهما آخر الاولى وثانيهما آخر الثانية ولكن علم تو اليهما واجتماعهما
وجواب فان لم يدرك الخ (صامهما) اي اليومين متصلين باربعة الاشهر لاحتمال انهما من الثانية
واصلاحهما يمكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما أو كون أولهما من الاولى وقد بطلت بفصل
قضاء الثانية فصوم اليومين مفرع على ان فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين
مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعها (وان لم يدرك اجتماعهما) اي تو الى اليومين (صامهما)
اي اليومين متصلين بالاشهر الاربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلاحهما يمكن (وقضى
الاشهر) (الاربعة) بناء على ان القطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب
المسئلة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه ايضا ابن بشير واثبات الانهما اجلا وفصل ابن
الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفرع ووجهه انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال
الا كفارة واحدة لانهما ان كانا من الاولى في اولها واثنائها وآخرها بطلت وحدها وان
كانا من اثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الاول آخر الاولى والثاني أول الثانية لم تبطل الا
الاولى فلذلك يقضى الاربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكر ويحتمل ايضا ان يكون
احدهما من الاولى والثاني من اثناء الثانية فتبطلان معافية قضى الاربعة فتقصص ان
التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع وأما ان فرعنا على المشهور ومن ان القطر
نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعها فلا يقضى الاشهرين فقط مع صوم يومين علم
اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب وابن عرفة معرض عن تقرير ابن الحاجب
ثم صوم الاربعة عندهم قال به مقيد بشك في أمسه هل هو من اليومين المذكورين أم لا فان
تحقق سبقهما فيحتمل بالعدد الذي صامه ولم يتخلله فطر ويبقى عليه بقية الاشهر الاربعة افاده
البناني (ثم) اذا جازع من الصوم (تلك السنين) شخصا (مسكينا احرار) بالجر نعت ستين وبالنصب
حال منه لخصه بالتميز (مسكين لكل) اي لكل واحد من الستين (مد) بضم الميم وشدة الدال
نبوي وهو ملحقان متوسط ووزنه رطل وثلاث بغدادى والرطل مائة وثمانية وعشرون درهما
مكوا والدرهم خمسون شعيرة وخمسان من شعيرة من الشعير المتوسط (وثلاثان) من مد مجموع
الكفارة مائة مد نبوى (برا) بضم الموحدة وشدة الراء أى قمعا تميز لاهد والثلاثين وبيان بطمس

قضاء الاربعة (قوله وتبعه)
اي ابن الحاجب (قوله
وفرعها) اي المسئلة (قوله
عليه) اي الشاذ (قوله
الانهما) اي ابن بشير وابن
شاس استدرا على وفرعها
عليه ايضا الخ لرفع ايها
انهما اتصالا كان ابن الحاجب
والمصنف (قوله اجلا) اي ابن
بشير وابن شاس في اليومين
بين تو اليهما وعدمه (قوله
وفصل) بفحركات مثقلاى
في اليومين بين المتواليين
في قضيهما وغير المتواليين
في قضيهما او اربعة اشهر
(قوله منه) اي التفصيل
(قوله على التفرع) اي
على الشاذ (قوله ووجهه)
أى التفصيل (قوله انه)
اي المكفر (قوله لانهما)
اي اليومين (قوله بطلت)
اي الاولى (قوله من الاولى)
تو اكان من اولها واثنائها
او آخرها (قوله بشقيه)
اي علم تو الى اليومين وعدمه
(قوله من ان القطر نسيانا)
لا يقطع التتابع الخ بيان

للمشهور (قوله وعليه) اي المشهور صلة فرع (قوله وابن عرفة) عطف على ابن رشد (قوله معرضا) الطاعام
بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله سبقهما) اي اليومين اللذين افطرهما (قوله ولم يتخلله فطر) حال (قوله منه) اي
ستين (قوله لخصه) اي ستين (قوله بالتميز) اي مسكينا (قوله حقان) اي مجموع اليدين لاسم موطتين ولا مقبوضتين
(قوله متوسط) اي بين الكبير جدا والصغير جدا

(قوله اي مساوي) تفسير (قوله المذكور) توجيه لا فراد الضمير الراجع للمذو والثلاثين (قوله من المذو والثلاثين) بيان للمذكور
(قوله معناه) اي التعادل والتساوي (قوله مثل مكيلة القمع) اي مدو ثلاثان من غيره المتقنات (قوله انه) اي الشان (قوله
لا يجوز) اي في التكفير عن الظهار (قوله فلا يعبد) اي التكفير لاجزاء الغداء ٣٥١ والعشاء (قوله كلام الامام)

اي قوله لا احب الغداء
والعشاء (قوله وخاله) اي
كلام الامام (قوله بقوله)
اي الامام (قوله وبقولها)
اي المدونة (قوله ذلك) اي
الغداء والعشاء (قوله من
الكفارات) بيان لما (قوله
فقهمومه) اي يجوز فيهما
سواها الخ (قوله فيها) اي
الغدية (قوله لا اظنهما) اي
الغداء والعشاء (قوله
يبلغانهما) اي المدين
(قوله بان كان) اي المظاهر
(قوله حينئذ) اي حين
العودة (قوله وعلم) اي
المظاهر (قوله استقرار)
تنازع فيه علم وغلب (قوله
عنه) اي الصوم (قوله
وهو لا يجبره) حال
(قوله فلا يدخل عليه الايلاء)
بحواب ان تقادى به المرض
الخ (قوله افاقته) اي من
مرضه (قوله بعده) اي
المرض (قوله حينئذ) اي
حين علم عدم قدرته بعده
على الصيام (قوله من
القدرة) اي على الصيام
(قوله وهو مرض) حال
(قوله فليتنظر) بضم الياء
وفتح الطاء (قوله)
بحاج الى اهله) اي من حيث
الاصابة (قوله التردد) اي في القدرة على الصيام في المستقبل (قوله لا يمنع) اي من الاطعام (قوله واليه) اي الخلاف فيه
(قوله والى هذا) اي الوفاق وعدم الخلاف بينهما

الاطعام المخرج في كفارة الظهار ان اقتناوا البر (وان اقتناوا) اي اهل بلد لم يدر كاهم او جاهم
(عرا او) اقتناوا اطعاما (مخرجا) بضم الميم وسكون الطاء المجهمة وفتح الراء غير البر والقرأى ما يجوز
اخرجه (في) زكاة (القطر) وهو شعير وسلت وارزودرة ودخن وزبيب واقط وبر وتعرف هذه
التسعة التي تخرج زكاة القطر منها (فعلة) بفتح العين المهملة اي مساوي المذكور من المذ
والثلاثين من المتقنات غير البر عياض معناه ان يقال اذا شبع الشخص بعد حنطة كم يشبعه من
غيرها وقال البابي الاظهر عندي مثل مكيلة القمع وظاهر كلام المصنف والمدونة انه
لا يجزى عرض ولا ثمن وهو كذلك قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه (ولأحب الغداء
والعشاء) اي للمسكين بدلا عن المذو والثلاثين لاني لا اظنهما يبلغان المذو والثلاثين وقال ابن
المواز لو غدي وعشي فلا يعبد فعمل ابو الحسن كلام الامام على التنبه مستدلا بقول
ابن المواز وحده ابن ناجي على التحريم مستدلا بقوله لاني لا اظنه يبلغ ذلك وبقولها يجوز
ذلك فيما سواها من الكفارات فقهمومه عدم الاجزاء في الظهار وشبهه في نفي أحجية
الغداء والعشاء فقال (كفدية الاذى) التي تجب على الحرم لترفعه أو أزالته اذى وهي
نسك بشاة فأعلى او صيام ثلاثة أيام او عليك ستة مساكين لكل مدان فقال مالك رضي الله
تعالى عنه لأحب الغداء والعشاء بدلا عن المدين فيهما لاني لا اظنهما يبلغانهما (وهل لا ينتقل)
المظاهر عن الصوم الذي عجز عنه الى الاطعام في كل حال (الان أيس) المظاهر عند العودة
الموجبة للكفارة (من قدرته) اي المظاهر (على الصوم) في المستقبل بان كان مريضا حينئذ
مثلا وعلم أو غلب على ظنه استقرار عجزه عنه الى موته (أو) ينتقل (ان شئت) المظاهر حين العود
في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) اي المدونة فقيها لابن
القاسم من صام عن ظهاره شهر ثم مرض وهو لا يجبره بقرينة لم يكن له ان يطعم وان تقادى به
المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتنتظر افاقته فاذا صح صام الا ان يعلم
ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من اهل الاطعام وظاهر هذا انه
لا ينتقل للاطعام الا بعد اتمام من القدرة في المستقبل وفيها أيضا من ظاهرها من امرائه وهو
مريض يشل الامراض التي يضر منها فليتنظر حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجبره بقرينة وكل
مرض يطول بصاحبه ولا يدرى ايرأ منه أم لا ولعله يحتاج الى اهله فليطعم ويصيب أهله ثم ان
صح جزأ ذلك الاطعام اه وظاهر هذا ان التردد لا يمنع عند ابن القاسم لقوله لا يدرى ايرأ
منه أم لا فهذا احتمال الاول واليه ذهب جماعة من القرويين (وتوالت) بضم القوقية والهمز
وكسر الواو مشددة اي فهمت المدونة (أيضا) اي كما فهمت على الخلاف (على ان) المظاهر
(الاول) الذي صام شهر اعن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهر اثمها والثاني
لم يدخل فيها والدخول تأثير في العمل بالتقادى فلذا لا ينتقل الاول الا اذا أيس وللثاني الاتقال
ولولم يأس فلا خلاف بين المذو والى هذا ذهب جماعة من القرويين منهم ابن شبلون ابن عرفة

(قوله بها) أي الممين بالله في إيجاب الكفارة من الخلق باليمين أو الكفارة أو النذر الميم (قوله العبد) تفسير للمفعول البارز (قوله) ما اذن له سيده منه (تفسير للفاعل المستتر) (قوله من اطعام الخ) ما اذن له في ملك العبد من إضافة المصدر لفاعله أي كون العبد يملك مقولا (قوله وفيها) أي المدققة (قوله إلى) شدد الباء تهيئ المتكلم الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله بل هو) أي الصوم (قوله عليه) أي العبد اذ قدرته عليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله نقله) أي وجوب الصوم على العبد (قوله وزاد) أي البابي (قوله لا ادري ما هذا) أي قول مالك ان اذن له سيده فصومه احب الى الخ مفعول قول المضاف الى فاعله (قوله ولا يطعم من يستطعم الصوم) حال (قوله وما حوَاب مالك رضي الله تعالى عنه) أي قوله ان اذن له سيده فصومه احب الى (قوله الا وهم) بفتح الهاء أي غلط لساني وسكونها أي سموا قاي (قوله ولعله) أي مالكا رضي الله تعالى عنه (قوله فحمله) أي جواب مالك رضي الله عنه (قوله ولتردده) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استحب) (قوله استحب) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله حمله) أي جواب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استحباه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) تكفير) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله قال) أي اسمعيل (قوله فيه) ٣٥٣ أي الطعام الذي اراد العبد

التكفير به (قوله ولانه) أي السيد (قوله عن اذنه) أي للعبد في الاطعام (قوله لان اذن سيده) أي له في الاطعام (قوله لا يخرج) أي الاذن (قوله من ملكه) أي السيد (قوله الا للمساكين) أي دفعه اليهم (قوله يريد) أي ابن الماجشون بقوله لان اذن سيده لا يخرج الطعام من ملكه (قوله ان ملك العبد غير مستقر) مفعول يريد (قوله لان قول ابن الماجشون الخ) علة يريد ان ملك العبد غير مستقر (قوله ان العبد لا يملك)

تعالى وما الخ (أجزأه) أي العبد ما اذن له سيده فيه من اطعام او كسوة (وفي قلبي منه شيء) أي كراهة وتفرقة والصوم ايمن عندى للاختلاف في ملك العبد ابن عرفة وفيها ليس عليه أي العبد المظاهر الا الصوم ولا يطعم وان اذن سيده فصومه احب الى ابن القاسم بل هو الواجب عليه قلت نقله البابي عن مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوط وزاد قول ابن القاسم لا ادري ما هذا ولا يطعم من يستطعم الصوم وما جواب مالك رضي الله تعالى عنه الا وهم ولعله اراد كفارة اليمين بالله تعالى فحمله ابن حجر زعم من منعه سيده الصوم ولتردده في صحة منعه استحب صومه البابي حمله القاضي اسمعيل على من يحجز عن الصوم ومعنى استحبابه صومه قصر تكفيره عليه قال لان سيده التصرف فيه قبل اخرجه للمساكين ابن الماجشون ولانه لو شاعرجع عن اذنه فلا يطعم لان اذن سيده لا يخرج الطعام من ملكه الا للمساكين الشيخ يريد ان ملك العبد غير مستقر لان قول ابن الماجشون ان العبد لا يملك عياض مثل توهم ابن القاسم مالكا طرحه صنفون لفظ احب الى وقال بل هو واجب وزاد اعتذارا آخر عن أبي اسحق يرجع احب الى السيد أي اذنه له في الصوم احب الى من اذنه له في الاطعام ثم قال وقال القاضي والابهرى قال الصوم احب الى لانه يحجز عنه فاحب اليه ان يؤخر حتى يقدر عليه وعورض بانه ان لم يطل عجزه ورجى برؤه ففرضه التأخير والا ففرضه الاطعام ثم قال قد تكون احب على بابهم ولا وهم ولا يجوز فيها بان يكون الصوم ارجح واولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو

٤٥ منح في خبر قول ابن الماجشون (قوله مثل) بكسر فسكون - هو طرح مقدم (قوله توهم ابن القاسم مالكا) من إضافة المصدر لفاعله ثم نصبه مفعوله (قوله طرح) أي اسقاط مصدره ضاف لفاعله (قوله لفظ) مفعول طرح وإضافته للبيان (قوله وقال) أي صنفون (قوله بل هو) أي الصوم (قوله وزاد) أي عياض (قوله عن أبي اسحق) صلة زادا وحال من اعتذارا فخصه بنعته يا آخر (قوله يرجع) أي ارجاع تصوير للإعتذار الآخر (قوله ثم قال) أي عياض (قوله القاضي) أي عبد الوهاب (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي العبد (قوله عنه) أي الصوم (قوله اليه) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله وعورض) أي قول القاضي والابهرى (قوله بانه) أي العاجز عن الصوم عرضه (قوله التأخير) الى برئه من مرضه ثم يصوم (قوله والا) أي وان طال مرضه ولم يرج برؤه (قوله فقرضه الاطعام) فلم يبق لاحبيه الصيام محل (قوله ثم قال) أي عياض (قوله على بابهم) أي مستعملة في الندب (قوله وهم) بفتح الهاء وسكونها أي غلط اوسهوا (قوله فيها) أي احب تنازع فيه وهم ويجوز (قوله بان يكون الصوم) أي من العبد في كفارة الظهار الخ تصوير بان يكون احب على بابهم بالا وهم ولا يجوز (قوله وان منعه) أي العبد (قوله منه) أي الصوم (قوله مع قدرته) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله وهو) أي جواز اطعامه مع قدرته على الصوم ومنعه السيد منه اللازم لارجحية الصوم

(قوله ان اذن له) اي العبد المظاهر الخ مشغول قول المضاف انما فعله (قوله اجزأه) اي الاطعام العبد (قوله حينئذ) اي حين منتهى
السبب منه وهو قادر عليه (قوله وهذا) اي قول محمد ان اذن له سببه في الاطعام الخ (قوله في الكتاب) اي المدونة (قوله ان يطعم
او يكسو) اي في كفارة العين ٣٥٤ (قوله يجزى) اي باطعامه او كسوته (قوله منه) اي اجزاء اطعامه او كسوته (قوله

قول محمد ان اذن له سببه في الاطعام ومنعه الصيام اجزأه والاصوب ان يكفر بالصيام حينئذ
وهذا كقوله في الكتاب في كفارة العين ان اذن له سببه ان يطعم او يكسو ويجزى وفي قاي منه
شي والصوم ايتين عندي فلم يملكه للطعام والكسوة كما استقر ابن أبي زعيم لم يعطنا في
الاطعام جوابا بينا اللهم ان اذن له سببه في الاطعام اجزأه لانه ماله حتى يتزعه سببه ولو
قدرنا انه ملك تقرب لم ار سببه رجوعا ولا انتزاعا لعلق حق العبد فيه وادنى ماله انه كمن اطعم
عنه (ولا يجزى) بضم أوله وقصه (تشرىك كفارتين) لظهارين (في) حط كل (مسكين) بان يملك
مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مائة وثلاثين عن كفارتين ناويا ان كل ما اعطاه لكل مسكين
للكفارتين مناصفة كذا في المدونة وفيهم منه عدم اجزاء التشرىك في الصوم بالاولى لشرطية
تتابعه بخلاف الاطعام وظاهر كلام المصنف عدم اجزاء ما فيه التشرىك سواء كان الجميع
أو البعض وهو كذلك (ولا يجزى) (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام
ثلاثين مسكينا واحترز بصنفين من تركيبيها من صنف واحد كفداء وعشاء ثلاثين وقيل
ثلاثين كل واحد مائة وثلاثين فيجزي (و) لو نوى من عليه كفارتان أو أكثر وهجز عن الاعتاق
والصوم وأطعم مساكين كل واحد مائة وثلاثين ومفعول نوى (لكل) من الكفارتين أو الكفارات
(عددا) من المساكين أقل من اثنين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع) أي مجموع الكفارتين
أو الكفارات ولم ينو التشرىك في مسكين (لكل) بفحركات متعاقبة لظاهر لكل كفارة ستين على
ما نواه لكل واحدة في الصورة الاولى وعلى ما ينوب كل واحدة من خمسة المجموع في الصورة
الثانية (و) ان ماتت واحدة من المكفر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) أي نصيب (من ماتت)
فلا يجب عليه ان يكمل لها ولا يجزى ما أخرجه لها عن كفارة عن غيرها ومثل الموت الطلاق
البائن ومحل السقوط اذا لم يبطأ قبل موته أو طلاقها والا فلا يسقط حظها فيجب عليه ان
يكمل لها ستين (ولو اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) من التسام ظاهر
نهر وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يدين الثلاث المعتق عنهن (لم يبطأ واحدة) من الأربع
(حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتمال كون التي أراد وطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة
من الأربع أو تطلق بل (وان ماتت واحدة) من الأربع (أو طاعت) بضم فكسر متعاقبة فلا يجوز
له وطأ واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طاعت وبقيت واحدة
فلا يسقط بها حتى يخرج الرابعة لاحتمال انها التي لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام
ومن لم يجد مساكين يملكه ينقل الطعام لبلد آخر قاله ابن عمر وفي الشامل ان انتهب المساكين
طعام الكفارة فان كانوا كثرا من ستين فلا يبي على شيء منها والا يبي على واحد فان تحقق
في عددانهم أخذوا ما يجب لهم في عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم

شي) اي تشره ونقل (قوله
فلم ير) اي الامام رضي الله
تعالى عنه (قوله ماله) اي
العبد (قوله لم يعطنا) اي لم
يجبنا ماله رضي الله تعالى
عنه (قوله في الاطعام) اي
من العبد المظاهر عن
ظهاره (قوله لانه) اي
الطعام (قوله ماله) اي
العبد (قوله يتزعه) اي
الطعام (قوله انه) اي ماله
العبد الطعام (قوله متروك)
بقبح الرأى متعاقبا اي ارتفاعه
بانتزاع سببه (قوله وادنى
حاله) اي العبد في التكفير
بالاطعام (قوله انه) اي
العبد المكفر بالاطعام
(قوله اطعم) بضم الهاء
وكسر العين (قوله عنه)
اي في كفارة الظهار (قوله
بضم أوله) من اجزأ (قوله
وقصه) من جزي (قوله بان
يملك) بضم ففتح فكسر
متعاقبة لا يجوز لتشرىك
كفارتين في حط كل مسكين
(قوله فهم) بضم فكسر
(قوله منه) اي عدم اجزاء
التشرىك في الاطعام (قوله
لشرطية تتابعه) اي الصوم
الخ على الاولى (قوله كفداء)

بلا تنوين لاضافته للاثنتين (قوله المكفر) بفتح الفاء متعاقبا (قوله قبل التكميل) صلة
مات (قوله عليه) اي المظاهر (قوله عن كفارة) صلة اخرج (قوله عن غيرها) صلة يجزى (قوله مظاهر) بفتح الهاء (قوله وقد لزمه
الخ) جال (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله والا) أي وان كانوا ستين أو أقل منها

(باب)

• (باب اللعان) • (قوله بعد) بضم فسكون فكسر (قوله حلف) جنس واصافته لزواج فصل مخرج حلف غيره (قوله على زنا زوجته) فصل مخرج حلف زوج على غيره (قوله وانني حملها) اي الزوجة اللازم له اي الزوج والتنوين (قوله وحلفها) اي الزوجة عطف على حلف زوج (قوله على تكذيبه) اي الزوج في دعواه زناها وانني حملها اللازم له فصل مخرج حلقها على غير ذلك (قوله ان اوجب نكولها) اي الزوجة عن الحلف (قوله بحكم قاض) فصل مخرج حلقها على ذلك بدونه (قوله وهو) اي الزوج (قوله فيه) اي حملها غير اللازم (قوله وبقوله وحلقها) عطف على اللازم (قوله لثبوت غصبها) علة لا يوجب الحد عليها (قوله وبقوله بحكم) عطف على اللازم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله في حكمه) اي اللعان (قوله درست) بضم فسكون اي تركت (قوله انه) اي اللعان (قوله ان كان) اي اللعان (قوله والا) اي وان كان لرؤية الزنا (قوله تركه) اي اللعان (قوله بترك سببه) اي قذفها برؤية الزنا (قوله فان وقع) اي سببه (قوله وجب) ٣٥٥ اي اللعان على الزوج (قوله وحده) بفتح الحاء وشد الدال

عطف على معرفة (قوله مثله) اي الذي قلته في حكم اللعان (قوله سراج) بكسر السين آخره جيم (قوله بتأييد التحريم) صلة تباعد (قوله او ذكر اللعنة) عطف على تباعد (قوله في خامسة) صلة ذكر (قوله مع ذكره) اي الغضب (قوله واسبقه) اي الزوج باللعان عطف على الذكر (قوله وتسببه) اي الزوج (قوله مكاب) لاصي ولا مجنون (قوله مسلم) لا كافر (قوله لاسيد) محترز زوج (قوله شرط الزوج) اي لعانه (قوله وكذا) اي نكيبه في شرطية للعان (قوله لغو) اي لا يمنع لعانه (قوله

• (باب في احكام اللعان) • هو لغة مصدر لاعن معناه لعن كل من شخصين الاخر واصل اللعان الابعاد والطرده وكانت العرب تبعه المحدثا اشهر بثلثا تؤخذ بجرائره وتسميه اعيانا وعرفا قال ابن عرفة حلف زوج على زنا زوجته وانني حملها اللازم له وحلقها على تكذيبه ان اوجب نكولها احدهما بحكم قاض واحترز باللازم عن حملها غير اللازم كالذي اتت به لدون ستة أشهر من يوم العقد او هو خصى أو محبوب أو رصي فلا لعان فيه بقوله وحلقها عن حلقه ونكولها الذي لا يوجب الحد عليها لثبوت غصبها وبقوله بحكم عن تلاعنهما بالاحكام فانه ليس امانا شرعيا ثم قال ولا نص في حكمه ابن عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال اردت احياء سنة درست والحق انه ان كان لثقي نسب وجب والا فالاولى تركه بترك سببه فان وقع صدقا وجب لوجوب دفع معرفة القذف وحده ثم جعلت مثله في سراج ابن العربي ومناسبة تسمية هذا العان تباعدهما عن النكاح بتأييد التحريم أو ذكر اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضا بامع ذكره في خامسة تباعدهما عن النكاح بتأييد التحريم في لعانها (انما يلاعن زوج) مكلف مسلم لاسيد ابن عرفة شرط لزواج نكيبه قالوا وكذا الاسلامه ونفسه لغو اللعني لو اسلمت تحت كافر او تزوج مسلمة على القول انه غير زنا فقد نفى الاعن ولا تحدان نكحت لانها ايمان كافر الصقلي عن ابن عمر ان لورضي الزوجان الكافران بحكمنا فنكحت رجعت على قول عيسى لاعلى قول البغداديين لقساد انكحتم من ان صح نكاحه بل (وان فسد نكاحه) اي الزوج ولو باجماع دخل أم لا وسواء عدلا (او فسقا) اي الزوجان كانا حرين أو أحدهما (أورقا) بضم الراء وشد القاف اي كانا رقيقين ابن عرفة فيها العبد كالحرفي نكاحها لاول ان قذفها في النكاح الذي لا يقر على حال لاعن لثبوت النسب فيه المتسقط ايجاب أبو عمران القاسمي بثبوته فيما دري فيه الحد لشبهة النكاح وان لم تثبت لزوجة والاستثناء في

لواست (اي الزوجة) (قوله او تزوج) اي الكافر (قوله انه) اي وطء الكافر المسلمة بتزويجها (قوله فقد نفى) اي الكافر زوجته المسلمة (قوله ولا تصد) اي زوجة الكافر المسلمة (قوله ان نكحت) اي عن اللعان (قوله لانها) اي ايمان الزوج (قوله ايمان كافر) بفتح الهمز (قوله فنكحت) اي الزوجة بعد حلف زوجها (قوله رجعت) بضم فسكون اي الزوجة انكحتم اي الكافرين (قوله عدلا) اي الزوجان اي كانا عدلين (قوله فيها) اي المدونة (قوله العبد كالحرفي) اي في اللعان (قوله وفي نكاحها) اي المدونة (قوله ان قذفها) اي الزوج زوجته (قوله لا يقر) بضم الباء وفتح القاف وشد الراء اي لا يترك بلا فسق (قوله لاعن) اي الزوج زوجته جواب ان قذفها (قوله فيه) اي النكاح الذي يفسخ ابدا (قوله بثبوته) اي اللعان (قوله فيها) اي وطء (قوله دري) بضم فسكون اي دفع واسقط (قوله لشبهة النكاح) علة دري الحد فيه (قوله وان لم تثبت الزوجة) حال

(قوله منقطع) خبر الاستثناء (قوله فيه) أي قوله تعالى (قوله فان الشخص الخ) علمه منقطع (قوله على حد قولهم) أي في انقطاع الاستثناء (قوله الصبر حيلة من لا حيلة له) أي من لا حيلة له فلا حيلة له إلا الصبر (قوله والجوع زاد من لازادله) أي من لازادله فلا زاد له إلا الجوع (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال أي جعل الاستثناء في الآية منقطعا (قوله وشبهه) أي التقي وهو التهي والاستفهام (قوله واجب) خبر نصب (قوله جعل الا) أي في قوله تعالى الا انفسهم (قوله ظهر عرايا) أي الا (قوله ما بعدها) أي انفس (قوله لكونها) أي الا (قوله وحقق) بفتح الحاء (قوله الرضى) بفتح الراء وكسر الراء المضادة للمجتمعة (قوله س) أي سيبويه (قوله ذلك) أي جعل الابعى غير (قوله بها) أي الا (قوله وتعذر) أي الاستثناء بها (قوله في اشتراطه) أي ابن الحاجب في جواز جعل الابعى غير (قوله تعذر) أي الاستثناء (قوله بها) أي الا (قوله الا ان يتراعى) أي الزوجان السكافران (قوله اليه) أي القاضي (قوله راضين) حال من الف يترافعا (قوله هذا) أي الحكم بينهما بحكم الاسلام ان ترافعا اليه راضين به (قوله في قبل اودبر) دليله حذف ٣٥٦ المتعلق (قوله ادعى) أي الزوج (قوله طوعها) أي الزوجة (قوله فيه) أي

قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهداء غير قولهم فان الشخص لا يشهد لنفسه على حد قولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لازادله ورد بلزوم تخريج القرآن على لغة ضعيفة اذ نصب المستثنى منقطع بعد التقي وشبهه واجب عند الجازين وراجع عند القيمين فالمتعين جعل الابعى غير صفة شهداء فظهر عرايا على ما بعدها لكونهم على صورة الحرف وحقق الرضى ان مذهب س جواز ذلك في الاسواء صح الاستثناء بها أو تعذر خلاف لابن الحاجب في اشتراطه تعذر بها (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أي الزوجان معا الا ان يترافعا اليه راضين بحكمنا وقد تقدم هذا عن أبي عمران ويلاعن الزوج (ان قذفها) أي الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل اودبر ادعى طوعها فيه ورفعه لانه من حقها والا فلا لعان ابن عرفة موجبه فيها باحد امرين يجمع عليهما ان يدعى رؤية زناها كالمرد في المكحلة ثم لم يأتها بعد ذلك أو يفتي حلالا قبله استبراء ولو قذفها بالزنا دون رؤية ولا نفي حمل أو نفي حلا دون استبراء كما رواه يعقوب ولا يلاعن ابن نافع يلاعن ولا يحسد وقالهما ابن القاسم وصوب اللغوى الاولى الباجى هي المشهورة في لغو تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى مع عياض عن قذفها وعلى المعروف في حده به كاجنبى أو تأديبه نقل محمد بن قول أنهب مع ابن القاسم الشيخ عن محمد بن عبد الحكم لو صرح بعد تعريضه لاعتن ثم قال وكون قول ابن القصار قذفها بوطء الدبر كالتقبل مقتضى المذهب واضح ثم قال وفي شرط الرؤية بكشف كالمينة والا كنفاء برايم ترمى سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابن نافع فقط وصله قذفها (في) زمن (نسكا) ويشترط كون الزنا المذوف به في زمن نسكا به ايضا في

الزنا (قوله ورفعه) أي الزوجة زوجها للقاضي بقذفها به (قوله لانه) أي الرفع الخ علمه لا اشتراطه (قوله والا) أي وان لم ترفعه (قوله موجبه) بكسر الجيم أي سبب وجوب اللعان (قوله فيها) أي المدقنة (قوله بعد ذلك) أي المنظر فان وطئها بعده فلا يلاعنها (قوله او يفتي حلالا) عطف على يدعى رؤية زناها (قوله قبله) أي الحل خبر استبراء والجله نعت حلالا (قوله يحسد) بضم الياء وفتح الحاء وشدة الدال أي الزوج (قوله ابن نافع) أي قال (قوله وقالها) أي القولين (قوله

وصوب) بفتحات متعلا (قوله الاولى) بضم الهمز أي رواية حده (قوله الباجى) أي قال (قوله هي) أي الاولى (قوله تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته برؤية زناها او يفتي حلالا (قوله ولعانه) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه عطف على لغو (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانه به (قوله عن قذفها) أي المدقنة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه (قوله أو تأديبه) أي الزوج (قوله نقل محمد) راجع لحده به (قوله وقول أشهب مع ابن القاسم) راجع لتأديبه به (قوله لو صرح) أي الزوج بقذف زوجته (قوله بعد تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قذفها) أي الزوجة (قوله كالتقبل) أي قذفها بوطئه في الإيجاب للعان خبر قذفها الخ والجله متعول قول المضاف لفاعله (قوله مقتضى) بفتح الصاد خبر كون من جهة عمله (قوله واضح) خبره من جهة ابتدائه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بكشف) أي تبين وتفصيل للكيفية التي رآها عليها (قوله سماع القرينين) راجع لاشتراط الكشف (قوله والشيخ عن ابن القاسم) الخ راجع لاكتفاء برايم الخ

(قوله حد) بضم الحاء وشد الدال اى الزوج (قوله فى نكاحها) تنازع فيه قذف وزنى (قوله لاس) صلة تيقنه (قوله ذلك) اى
 التيقن (قوله القرينين) اى اشهب وابن نافع رضى الله تعالى عنهما (قوله الحس) اى صوت حركة الفرج فى الفرج (قوله هذا)
 اى السماع (قوله كقولها) اى المدونة (قوله له) اى الاعمى (قوله لمن غير طريق) اى من اكثر من طريق (قوله من حس
 وجس) بيان لغير طريق (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صوب) بفتحات ٣٥٧ مثقلا (قوله لا يلاعن) اى

الاعمى زوجته الخ مفعول
 رواية المضاف لناعله (قوله
 وفيها) اى المدونة (قوله
 فيحمل) اى الاعمى (قوله
 ما تحمله) اى الزوج
 (قوله غيره) اى ابن القاسم
 (قوله يذله) اى الاعمى
 (قوله على المسيس) او
 الوطء (قوله ويعقد) اى
 الزوج فى اعلان زوجته
 لقذفها بزناها (قوله على
 يقينه) اى الزوج بزناها
 (قوله بالرؤية) اى للمعروف
 فى المكحلة صلة يقين اى
 بمجرد اخبارهم وان لم يبين
 كيفية ما رأى (قوله وقيل
 كالشهود) اى فى اشتراط
 تبين كيفية ما رأى (قوله
 كالشهود) راجع للوصف
 (قوله وهذا القول) اى
 الثانى (قوله والباجى)
 عطفا على ابن الجلاب
 (قوله من المشهور) بيان
 لما (قوله او يبنى) عطفا
 على يدعى (قوله يدعى
 استبرأ قبله) نعت جلا
 (قوله هذا) اى ما فيها
 من تبين رؤية المروءى

ق عن الباجى ان قال رأيتك تزني قبل ان تزوجك حدا اتفاقا اه وفى الجواهر ان قذفها
 فى النكاح يزنا قبله فلا يلاعن وحده اه ونحوه لابن الحاجب وقتل عليه فى ضيق كلام الباجى
 واذا قذفها بزنا فى نكاحها ثم أبانها وقامت بحقتها فلا يلاعنها ولو تزوجت غيره وزمن العدة كزمن
 النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحها بان قذفها بعد يمينها منه بزنا فى
 نكاحه او قبله او بعده وقذفها فى نكاحه يزنا قبله (حد) الزوج بضم الحاء وشد الدال المهملين
 ولا يلاعن ونفت زنا بجملة (تيقنه) بفتحات مثقلا اى تحقق الزنا المقذوف به زوج (اعمى)
 بلس او سمع صوت او اخبار يقين ذلك ولو لم يأت بقبول شهادة ابن عرفة وفى سمع
 القرينين يلاعن الاعمى يقول سمعت الحس ابن رشد هذا كقولها لان العلم يقع له من غير
 طريق من حس وجس ثم قال قلت صوب اللغوى رواية ابن القصار لا يلاعن الا ان يقول است
 فرجه فى فرجها وفيها يلاعن الاعمى فى الحمل بدعوى الاستبراء وفى القذف لانه من الانزاج
 فيحمل ما تحمله قال غيره بعلم يذله على المسيس (ورآه) اى الزنا اى ادخال المروءى فى المكحلة بعينه
 (غيره) اى الاعمى وهو الزوج البصير ابن الحاجب ويعقد على يقينه بالرؤية وقيل كالشهود
 قال فى التوضيح يعنى ان المشهور اعتماده على الرؤية وان لم يصف كالشهود وقيل لا يقبل منه
 ذلك حتى يصف كالشهود وهذا القول لما لث رضى الله تعالى عنه فى العتبية وقد حكى ابن
 الجلاب وعبد الوهاب الروائين والباجى وصاحب البيان وابن يونس وغيرهم اه طق انظر
 ما حكمه من المشهور مع قول المدونة والاعان يجب بثلاثة أوجه وجهان مجمع عليهما وذلك ان
 يدعى انه رأى اتزنى كالمرود فى المكحلة ثم لم يأت بأحد الا فى حلا يدعى استبرأ قبله والوجه
 الثالث ان يذذفها بالزنا ولا يدعى رؤية ولا نفي حمل وأكثر لرواية قالوا لا يلاحن اه قولها
 أيضا ومن قال فى زوجته وجدته مع رجل فى لحاف واحد أو تجردت له او ضا جعته فلا يلفت
 لقوله الا ان يدعى رؤية الفرج فى الفرج اه وروايت للذى فى شرح مسلم تشهير هذا وانصه
 وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالبينة فيقول كالمرود فى المكحلة أو يكفى قوله رأيتها
 تزنى والاول هو المشهور ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وتقدم نصه (واتقى) عن الملا عن (به) اى
 اعان تيقن الاعمى ورؤية البصير نسب (ما) اى مولودا والمولود الذى (ولد) بضم فكسر كاملا
 (لسته أشهر) أو أقل منها بخمسة أيام هذا هو الصحيح وقيل بسة أيام من يوم الرؤية (والا) اى
 وان لم تلد له لسته أشهر الا خمسة أيام بان ولدته كاملا لسته أشهر الا ستة أيام على الصحيح (لحق)
 الولد (به) اى الملا عن اظهور انها كانت حاملا به منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدعى) الملا عن
 (الاستبراء) بحيث لم يوطأها بعد ما قبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان اتت به لسته أشهر الا خمسة

المكحلة او الفرج فى الفرج (قوله ونصه) اى الابى (قوله نصه) اى ابن عرفة اقول الظاهر ان اعانة الزوج تكفى فيه رؤيته
 اتفاقا وان الروايتين فى اعانة الحاكم وقبيلته الزوج من الاعان فالمناسب ويمكن منه بمجرد يقينه بالرؤية وقيل كالشهود
 (قوله منها) اى سنة الا شهر (قوله من يوم الرؤية) أى لناها بيان لسته (قوله به) اى الولد (قوله منه) أى الملا عن (قوله بعدها) اى
 الخبضة (قوله قبل رؤيتها تزنى) صلة الاستبراء

(قوله والى) أى وإن أتت به لاقبل من سنة أشهر الا خمسة أيام من يوم استبرأتهما (قوله وفيها) أى المدقونة (قوله اتقى) أى الولد الذى ولدته ائمة أشهر الا خمسة أيام (قوله عنه) أى الملاعن (قوله وبني جل) الواو بمعنى أو (قوله ولا يؤخره) أى اللعان (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله ولعله) أى المصنف (قوله به) أى الولد قبل موته (قوله لغيبته) أى الزوج (قوله عنها) أى الزوجة (قوله لعانه) أى بعد موت الولد (قوله عنه) ٣٥٨ أى الملاعن (قوله اتبانه) أى الزوج من غيبته (قوله اليها) أى

الزوجة (قوله كدعواها) أى الزوجة جعلها من زوجها ونقاه الزوج فلا يبرأ منه ومن الحد إلا بلعان (قوله لهنه) أى الحبيص والنقاس (قوله بعد وضعها) أى لجلها منه (قوله بعد الوضع) أى لجلها منه حال من الوطء (قوله وهى) أى مدة الحمل (قوله بينهما) أى الوطء الثانى ووضع الولد (قوله قطعه) أى الولد الثانى (قوله بالسة) أى من الأشهر (قوله فيعقد) أى الزوج (قوله على هذا) أى الحاصل من نقص ما بين وطئها وولادتها من أقل مدة الحمل وتأخر الثانى عن الأول بسنة أشهر (قوله واجتنبها) أى ترك وطأها (قوله وان لم يدع رؤية) أى لزناها (قوله ومقتضى) يفتح الضاد (قوله كلامه) أى المصنف (قوله انه) أى الزوج (قوله لا يعتمد) أى فى نفي الولد (قوله عقمه) بضم فسكون أى كونه عقيم لا يولد له (قوله لطق

أيام من يوم استبرأتهما والالحاق به اظهر وراها حاضت وهى حامل به منه وظاهر كلام المصنف انه ان ادعى الاستبراء ينتفى عنه باللعان الاول وهو قول اشهب وقال عبد الملك واصبغ بن قبيصة بلعان ثان وفيها ما يدل للقوانين ابن رشد لو ادعى الاستبراء عند لعانه لرؤية انتفى عنه باجماع وعطف على بن نافع قال (و) يلاعن الزوج ان قدفها (بنى جل) ظاهر يشهد امرأتين ولا يؤخره لوضعها على المشهور ولو قال بنى نسب لشمل الولد ايضا ولعله اعتبر الغالب ان لم يمت الولد بل (وان مات) الولد بعد ولادته حيا ونزل سببا ولم يعلم به الزوج اغيبته عنها مثلاً وقائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (او تعدد الوضع) أى الولادة لولدين او أكثر فيمكن فى نفي نسبهم لعان واحد فندم مع عيسى ابن القاسم من قدم من غيبته فوجد امرأته ولدت اولاداً فأنكرهم وقالت بل هم منك لم يبر منهم ومن الحد إلا بلعان ابن رشد هذا ان امكن اتبانه اليها سرا كدعواها قبل البناء اه (او) وضع (التوأم) بفتح القوقية والهمز بينهما واوسا كنة أى ولدت متعدداً فى جل واحد وينتفى نسب الحمل فى جميع الصور (بلعان مجمل) قال فى الشامل ولو مريضين واحدهما وتؤخر الحائض والنفساء الى الطهور ولمنعهما من دخول الجماع وشبهه فى الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) غذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) او تبقته (و) بنى نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة او متأخرة عنها (ان ليطأ) الملاعن الملاعنة (بعد وضع) لجل منه سابق على هذا الحمل المنفى وبين الوضعين ستة أشهر الا خمسة أيام فاكثر شرط فى الملاعنة لنفي الحمل او الولد (او) وطئها بعد وضعها بشهر مثلاً وانت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يطق الولد فيها) أى المدة التى بين وطئها ووضعها بالزوج (أقله) بكسر القاف أى لنقصها عن أقل مدة الحمل وهى ستة أشهر الا خمسة أيام بان وضعته كاملاً لخمسة أشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الاثنى لنقص ما بينهما - ما عن الستة الا خمسة ولا من بقية الحمل الاول لقطعه عنه بالسة فيعتمد على هذا وبلعان (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتنبها ثم أتت بولد للمدة لا يطق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل كسنتين فيعتمد على هذا ويلاعن فيه (او) وطئها ثم استبرأها بجميضة ولم يطأها بعدها وأتت بولد كامل ائمة أشهر من يوم الاستبراء فيعتمد فى نفيه على استبرأتهما ويلاعن فيه وان لم يدع رؤية عياض وهو المشهور ومقتضى كلامه كغيره انه لا يعتمد على عقمه ولا ينتفى الولد بغير لعان ان تنازعاً فى نفيه بل (ولو تصادقا) أى الزوجان (على نفيه) أى الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لخلق الولد فان لم يلاعن لحقه الولد ولا يحد لحد نفسه غير عفيفة ويحد على كل حال لا قرارها بالزنا فيها اذ تصادق الزوجان على نفي الحمل بغير لعان حدثت الزوجة وان كان لها معه قبل ذلك سنون قاله مالك والبيهقي رضى الله تعالى عنهم وقال اكثر الرواة لا ينتفى إلا بلعان ورووه عن مالك رضى الله تعالى

عن (الولد) أى فى الاقتساب له (قوله كل حال) أى لاعن الزوج والا (قوله فيها) أى المدقونة (قوله لها) أى الزوجة (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى ظهور جملها الذى تصادقا على نفيه عنه (قوله ورووه) أى تواتر اتفقائه على اهان

(قوله ايضا) أي كروا يومهم عنه حقه او يحتمل كروا يومهم عنه انتقامه عنه بلا لعان وعلى هذا يدل كلام ابن الحاجب (قوله فروايتان) أي في رفق انتقامه عنه على امان وعدمه (قوله وصدقته) أي الزوجة الزوج على انه ليس منه (قوله صدق) بضم فسكسر مثقلا أي الزوج في نفيه عنه (قوله لانه) أي الشأن (قوله لم تعلم) بضم التاء (قوله له) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة صلة مخلوة (قوله ولم تدع) أي الزوجة (قوله ذلك) أي ان حملها منه (قوله ولولوا دعيت) أي الزوجة (قوله انه) أي حملها (قوله منه) أي زوجها (قوله فتحد) أي وينتفي عنه بلا لعان (قوله ولولوا نفقا) أي الزوجان (قوله على نفيه) أي الولد عن الزوج (قوله قبل البهاء) صلة اتفقا (قوله في انتقامه) أي الولد عن الزوج (قوله ونقله) أي اللغمي عطف على تخريج (قوله وصوب) بفتححات مثقلا أي اللغمي (قوله الاول) أي انتقامه عنه بلا لعان (قوله مقدر) بفتح اذال مثقلا (قوله لا ينتفي الخ) ٣٥٩ تفسير للمقدر (قوله فينتفي) أي

الولد (قوله عنه) أي زوجها
(قوله اقيام) أي وجود
(قوله من لحوقه) أي الولد
بالزوج صلة المانع (قوله ان
اتفقا) أي الزوجان (قوله
فان اختلفا) أي الزوجان
(قوله به) أي تاريخ العقد
(قوله منه) أي زوجها (قوله
فيهما) أي الصبي والمحبوب
(قوله ومثل المحبوب) أي
في الانتقام عنه بلا لعان
(قوله ومقطوع) عطف
على ذاهب (قوله تنبت)
بضم فسكون وفتح فسكسر
مثقلا ومخفقا (قوله
منهما) أي الزوجين (قوله
كونه) أي الولد (قوله منه)
أي الزوج (قوله قولها)
أي الزوجة ان حملها من
زوجها (قوله بان يعقد)
بضم الباء وفتح القاف أي
الشكاح صلة قرر (قوله

عنه أيضا) ابن الحاجب لو تسادف على نفي الولد فروايتان والا كثر لا ينتفي الاب لعان اللغمي لو كانت الزوجة غير مدخول بها او ظهر بها حمل فانكره الزوج وصدقه صدق بغير امان عند مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون رضي الله تعالى عنهم لا ينتفي الاب لعان والاول احسن لانهم تعلم بها خلوة ولم تدع ذلك ولولوا دعيت انه منه لم ينته الاب لعان الا ان تأني به لاقل من ستة أشهر من يوم عقده فتحد اه ابن عرفة ولولا اتفاقا على نفيه قبل البهاء ففي انتقامه بغير لعان تخريج اللغمي على قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ونقله عن ابن الماجشون وصوب الاول اه فالمصنف درج في هذه المسئلة على قول ابن الماجشون وأشار بلو لتخرج اللغمي والله أعلم افاده طئي واستمعى من مقدر أي لا ينتفي الحمل والولد بغير امان في كل حال (الا ان تأني) الزوجة (به) أي الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد الكاح قلة زائدة على خمسة أيام كسمة أيام فينتفي عنه بغير امان اقيام المانع السري من لحوقه ان انتفا على المدة المأذ كورق أو ثبت بالبيضة فان اختلفا في تاريخ العقد ولا ينتهيه فلا ينتفي الاب لعان (او) الا ان تأني به (وهو) أي الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفي عنه بلا لعان لاسمه لانه حملها منه فيهما عمادة ومثل المحبوب ذاهب الاثني وان أنزل على الاصح قاله في الشامل ومقطوع البيضة اليسرى وأما مقطوع الذكرك فاثم الاثني ومقطوع اليسرى فقط فلا لعان لان اليسرى تطبخ الحنن والحنن تنبت الشعر (أو ادعته) أي الولد زوجة (مغربية) مثلا (على) زوج لها (مشرقي) مثلا وكل منهما ما يولد لم يغيب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها لا يخرج عادة فينتفي عنه بلا امان لاسمه لانه كونه منه عادة ابن عرفة قرر اللغمي عدم امكان قولها بان يعقد بينهما وهو غائب وبينهما مسافة ان قدم منها بعد العقد بقى أقل من ستة أشهر أو ستة وشهد من هو بينهم بعدم غيبته طول المدة او غيبته ما لا يكون مدة لذهابه ورجوعه (وفي حده) أي الزوج حده القذف ومنعه من اللعان (بمجرد القذف) لزوجته أي العادي عن رؤية وتيقن ونفي حمل او ولد بان قال زنت (ولعانه) أي فكين الزوج منه فان لا عنها سقط حده لانه العموم آية اللعان اذ لم يذكر فيها

يذمها) أي الزوجين (قوله وهو) أي الزوج (قوله غائب) أي من بلد الزوجة (قوله وبينهما) أي الزوجين الخ حال (قوله ان قدم) أي احد الزوجين على الآخر (قوله منها) أي المسافة (قوله بعد العقد) صلة قدم (قوله يني) أي من المسافة جواب ان قدم والجملة نعت مسافة (قوله اوسنة) أي من الاثني عشر عطف على اقل (قوله وشهد من هو) أي الزوج الخ حال من ستة (قوله بعدم غيبته) أي الزوج صلة شهد (قوله او غيبته) أي الزوج عطف على عدم (قوله ما) أي زمانا (قوله لذهابه) أي الزوج لحمل الزوجة (قوله ومنعه) أي الزوج عطف على حده (قوله عن رؤية) أي لزمانها (قوله تيقن) أي لزمانها (قوله ونفي) عطف على رؤية (قوله بان قال زنت) تصوير لمجرد القذف (قوله ولعانه) عطف على حده (قوله القذفها) صلة حده (قوله العموم) آية اللعان عليه لعانه (قوله اذ لم يذكر) أي الله سبحانه وتعالى (قوله فيها) أي آية اللعان

(قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله منة للزنا) تنازع فيها رؤية وتيقن (قوله لخلق) أي الولد (قوله به) أي الزوج (قوله منة) أي زوجها (قوله به) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله يان كان) أي اتيانها به (قوله من يومها) أي الرؤية (قوله بهذا اللعان) أي الذي حصل منه لرؤية وتيقن زناها (قوله له) أي الزوج (قوله نفيه) أي الولد (قوله وفسرها) أي المدونة (قوله بانه) أي الولد (قوله عنه) أي الزوج (قوله عليه) أي عدم اتفائه عنه ابدًا (قوله اللعان) أي لرؤية وتيقن الزنا (قوله فقط) أي دون نفي ٣٦٠ الولد (قوله وعدوله) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله باستلحاقه)

رؤية زنا ولا نفي جل او ولد (خلاف) أي قولان مشهران وهما فيما (وان لا عن) الزوج زوجته (رؤية) وتيقن منة للزنا (و ادعى) الزوج (الوطء) لا ملاعنة (قبلها) أي رؤية الزنا (و ادعى) (عدم الاستبراء) من وطئه ثم اتت بولد لاقل من ستة اشهر من رؤية وتيقن زناها لخلق به قطعاً لتبين انها زنت وهي حامل منه فان اتت في زمن يمكن كونه من زنا الرؤية بيان كان لسته أشهر من يومها (فلا) لامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي الولد فيلحقه ولا ينفي عنه به هذا اللعان وله نفيه بلعان آخر قاله في التوضيح تبها لبعض شراح المدونة ونقله في التفتيها وفسرها أبو الحسن بانه لا يفتي عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واتفق عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفي الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس له نفيه بعد ذلك (وعدمه) أي الزامه به أي لا يفتي عنه باللعان السابق لرؤية وتيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى ينفيه او يستلحقه فإداه في التوضيح تبها لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف وقرره جدياً بانه لا حق به حتى ينفيه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الاول بناء على انه لنفي الحد والولد معاً فان استلحقه مطلق به وحدث (اقوال) ثلاثة في التوضيح مطلقة أي سواء كانت حاملاً يوم الرؤية أم لا (و) فصل (ابن القاسم) فقال (ويخلق) الولد باللعان (ان ظهر) حمله (يومها) أي الرؤية قال في التوضيح وتفصيله ظاهر لانه لا يلزم من لعانه لنفي الحد عنه نفيه الحمل والظاهر انه لا يشترط الظهور وانما يشترط ان تأتي به لاقل من ستة اشهر من يوم الرؤية اهـ والذي يفيد كلام المقدمات ان موضوع الخلاف اذا اتت به لاقل من ستة اشهر من يوم الرؤية والتيقن فانه ذكر فيها ان لمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة قولين اتقاء الولد مطلقة واتقاءه ان اتت به لسته اشهر فافهم ولم يعزل حقه اذا اتت به لسته اشهر الا لابن الماجشون واشهب وهذا ظاهر كلام الامهات ونصها في الحط والظاهر من كلام المصنف ما في التوضيح والله اعلم فإداه البنائي حاشي قال في المدونة وان قال رايت امرأتى اليوم تزني ولم اجامعها بعد ذلك الا اني كنت وطئتها قبلها في يومها او قبله ولم استبرها فانه يلاعنها حال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يلزمه ما تأتي به من ولد قال ابن القاسم الا ان تأتي به لاقل من ستة اشهر من يومها فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك رضى الله تعالى عنه ففرأى لزمه الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال ينفيه وان كانت حامل قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه ان كان بها يوم الرؤية حمل فظاهر لا شك فيه

أي الولد (قوله وهو) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله بناء على انه) أي اللعان الاول (قوله مطلقة) خبر محذوف أي الاقوال والجملة المقصود لفظها مبتدأ خبره في التوضيح (قوله أي سواء كانت) أي الزوجة الخ تفسير مطلقة (قوله وفصل) لـ بفصحات مثلاً (قوله وتفصيله) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الشأن (قوله من لعانه) أي الزوج (قوله عنه) أي الزوج (قوله نفيه) أي الزوج (قوله لخلق) مفعول نفي المضاف لقاعله (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله لا يشترط) أي في لحوق الحمل بالزوج (قوله الظهور) أي العمل يوم رؤية زناها وتيقنه (قوله به) أي الولد الكامل (قوله الخلاف) أي بالاقوال الثلاثة (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فيها) أي المقدمات (قوله في المدونة) حال من قولين (قوله مطلقاً) أي من تقييده باتيانها به لسته اشهر من يوم الرؤية (قوله لسته اشهر) أي من يومها (قوله ولم يعز) أي ينسب ابن رشد (قوله لحوقه) أي الولد بالزوج (قوله وهذا) أي ان موضوع الخلاف اتيانها به لاقل من ستة اشهر (قوله ونصها) أي الامهات (قوله ما في التوضيح) أي من الاقوال المطلقة (قوله ذلك) أي زناها (قوله قبلها) أي رؤية زناها (قوله في يومها) أي الرؤية (قوله من ولد) بيان لما (قوله من يومها) أي الرؤية

(قوله في ذلك) أي القرع (قوله قرأ الزمه الولد الخ) تفصيل لأقوال مالك رضي الله تعالى عنه المختلفة (قوله ما فيه) أي القرع (قوله إلى) بشدة الياء (قوله أنه) أي الشأن (قوله يلحق) أي بالملأ عن (قوله وعليه) أي لزومه ما لم يلاعن فيه ثانياً صلة تأولاً بفصاحتها مثلاً (قوله وبه) أي اللزوم على كل حال صلة فسر أي الزامه به (قوله وذ كره) أي اللزوم على كل حال (قوله يانه) أي الولد (قوله فسرهما) أي المدونة (قوله بذلك) أي وقف أمره (قوله هؤلاء) أي ابن رشد وعباس وابن الحسن وابن محرز (قوله ثم اختلفوا) أي هؤلاء الذين فسروا أقوالهم وأمرهم لم يلزمه ببقية بلعان الرؤية (قوله على قولين) صلة فهم (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله بذلك) اللعان أي الذي وقع للرؤية (قوله أحد) مبتدأ (قوله قولي) بفتح اللام مفتوح قول بلا نون لضافته (قوله أنه) أي الولد الخ خبر أحد (قوله به) أي اللعان الذي كان للرؤية (قوله منهما) أي قولي مالك (قوله فيلحق به) أي الزوج ٣٦٦ (قوله فينتفي به) أي اللعان السابق (قوله ثم قال) أي

أن الولد يلحق إذا اتعن على الرؤية اه فأشار المصنف بقوله فلما لث في الزامه به إلى قولها قرأ الزمه الولد فقال تت بعالم توضيح أنه يلزمه إلا أن يفتيه بلعان ثان وعليه تأول بعضهم المدونة كما في تنبيهات عياض والذي اقتصر عليه ابن رشد وغيره أنه يلزمه على كل حال وليس له نفيه وبه فسر أبو الحسن وذ كره عياض أيضاً وأشار بقوله وعدمه إلى قولها وأمره لم يلزمه الولد وفسره بتبعه للتوضيح بأنه موقوف أمره أن استلحقه ملحق به وإن نفاه انتفى عنه ونحوه لأن عبد السلام لم أر من فسرها بذلك لافي كلام عباس ولا في ابن رشد ولا ابن محرز ولا أبي الحسن ولا غيرهم وقد اقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد وعباس وكل هؤلاء فسروا قوله وأمره لم يلزمه بأنه منفي بلعان الرؤية ثم اختلفوا فيهم من فهم قول المدونة اختلف قول مالك قرأ الزمه الولد وأمره لم يلزمه الولد وأمره قال ببقية وإن كانت حاملاً اه على قولين كابن رشد وابن بسابة جعلوا أقوالهم وأمره قال ببقية تأ كيد القول وأمره لم يلزمه ابن رشد في المقدمات اختلف هل ينتفي الولد بذلك اللعان أم لا أحد قولي مالك في المدونة أنه ينتفي به على كل حال وإن ولد لآقل من ستة أشهر والثاني منها التفرقة بين أن يولد لآقل من ستة أشهر فيلحق به ولا كثر فينتفي به ثم قال وفسرت بثلاثة على أن قوله ونفاه مرة وإن كانت حاملاً أي بلعان آخر أي هو ملحق به إلا أن يفتيه بلعان آخر ومنهم من فسرها كما حكاه ابن رشد بثلاثة أقوال وهو ظاهر المصنف جعلوا قوله وأمره قال ببقية أي بلعان آخر أي هو ملحق به إلا أن يفتيه بلعان آخر وهذا عكس ما قاله أحمد بابا وإن كان ما قاله هو الظاهر وقوله أن ظهر يومها المراد ظهوره حقيقة كما يفهم من كلام ابن القاسم المتقدم في المدونة خلافاً لما قال المراد أن تأتي به لآقل من ستة أشهر (ولا يعتد) أي الزوج (فيته) أي نفي الولد (على عزل) أي تزعم ذكره حين أمثاله من فرج زوجته وأمثاله خارجه لأن الماء قد يسبقه في فرجها وهو لا يشعر به (ولا يعتد به) على (مشابهة) من الولد (غيره) أي الزوج إن كانت بغير سواد بل (وإن كانت) المشابهة (بسواد) ففي صحيح البخاري في باب ما جاء في التعريض حديثنا اسمعيل حديثي مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه عرابي فقال يا رسول الله إن امرأتني ولدت غلاماً اسود فقال هل لك من إبل قال نعم قال ما لو أنهما قال جرح قال هل فيها من ورق قال نعم قال فإني كان ذلك قال أراه عرق نزع قال فلعن ابنك هذا نزع عرق ابن عبد

٤٦ منخ في عطفت على نزع (قوله وهو) أي الزوج (قوله به) أي سبق الماء (قوله فقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من إبل) من ضلّة للتأ كيد (قوله قال) أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله قال) أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فيهما) أي إبلت (قوله من) مؤكدة (قوله ورق) في القاموس الأورق من الإبل ما في لونه يبيض إلى سواد وهو من أطيب الإبل لخالها أسيراً وعجلاً اه (قوله قال) أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فأتى) بفتح الهمزة والنون مثلاً أي من أين (قوله قال) أي الرجل (قوله إياه) بضم الهمزة أي أظنه (قوله عرق) بكسر فسكون أي أصله أورق (قوله نزع) أي سرت أورقته له (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله وانها) اى المشابهة (قوله بذلك) اى الحديث (قوله وزاد) اى اللغوى (قوله فالزم) اى اللغوى (قوله عكس العلة) اى ان يلزم من عدمها العدم (قوله فقال) اى اللغوى (قوله ينفيه) اى الاب والولد ولا عن فيه (قوله بذلك) اى بياضه (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يظن) بضم ففتح ٣٦٢ (قوله انه) اى الولد (قوله يعنى) اى اللغوى (قوله لا يظن انه كان فى آياته ابيض) قوله

السلام ففهم الاثمة من هذا الحديث ان المشابهة لا يعقد عليها فى اللعان وانها لا تصلح مظنة فى ذلك ولا علة واراد اللغوى ان يثبت بذلك ممالك التعاميل وزاد فالزم عكس العلة فقال لو كان الابوان اسودين قدما من الحبيسة فولدت ابيض فانظر هل ينفيه بذلك لانه لا يظن انه كان فى آياته ابيض يعنى انه لا يمكن ان يقال له انه تزعمه عرق ابن عرفة لا يلزم من نفي الظن نفي مطلق الاحتمال وهو مدلول قوله عليه الصلاة والسلام لعل ابنك هذا تزعمه عرق وقول ابن عبد السلام امر كلام اللغوى يعنى لا يمكن ان يقال هنا العلة تزعمه عرق واضح بطلانه ضرورة مكانه (ولا) يعتمد على (وطه بين الفخذين ان انزل) لان الماسيالى (ولا) يعتمد على (وطه) فى القبل (بغير انزال ان) كان (انزل قبله) اى الوطه فى وطه اخرى واحتلام او ملاءبة (ولم يبل) بعد الانزال لاحتمال بقاى شئ من المنى فى القصة انفصل فى القبل حال وطئه فحتمات منه فان كان بال بعده انتفى هذا الاحتمال لان البول ينفي القصة من المنى اللغوى ولا يحد لان نفيه لظنه ان لا يكون عن وطئه جل اه وهو يجري فى الصور الاربع (ولا عن) الزوج زوجته (فى) قذفها (نفي) الحمل مطلقا عن التقييم سواء كانت فى العصة او فى العدة او بعدها حية او ميتة (و) اعنيها (فى) قذفها (الرؤية) للزنا وتيقنه وصلة الرؤية (فى العدة) واولى الرؤية قبل الطلاق وبلاعنيها فمما ولو بعد العدة ان كانت العدة من طلاق رجعى بل (ولو) كانت (من) طلاق (بائن) بخلع او بئن لانها تابعة للشكاح (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال الزوج حد القذف ان قذفها (بعدها) اى العدة برؤية الزنا ولو فيها ما قبل طلاقها ويشبه فى الحد فقال (كاستلحاق الولد) الملاعن فيه فيحد لا يحد بالعدف ولا يحد بحدته بتعدد الاولاد المستطيقين بعد لعانه فيهم سواء استلحقهم دفعة او واحد بعدوا واحدا بعدوا لانه قذف واحد بناتى قال ظاهرا المدققة كما قال ابن عرفة انما يحد المستلحق اذا لعن لنفيه فقط اوله مع الرؤية واما اذا لعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لانه لا يحد وقال ابن الموارى لا يحد الا اذا لعن لنفيه فقط ونص ابن عرفة بعد ذلك قول فالماصل ان لعن لثنى جعلها فقط حد باستلحاقها والا فثالثهم ان لعن لثنى جعلها مع الرؤية او قذف الجلاب ومحمد وظاهرهما واستثنى من حدته بالاستلحاق بعد اللعان فقال (الا ان تزنى) الملاعنة لثنى جعلها (بعد اللعان) وقبل الاستلحاق فلا يحد لاستلحاقه لزال عفتها كقذف عفيف لم يحد حتى زنى المقتذوف ولا مفهوم لقوله بعد اللعان وكذا قبله كما فى المدققة (و) يحد الملاعن (تسمية الزانى) اى الذى اتهمه بالزنا (بها) اى الملاعنة فلعانه لا يسقط حده لقذف غير الملاعنة فان حمله قبل اللعان سقط عنه حد اللعان وان لعن قبله حمله وان حمله ايتدا سقط حده للرجل قام ولم يرقم قاله البابجى (و) اعلم بضم الهمز وكسر اللام نائبه ضمير المسمى بالفتح بتسمية الملاعن له بان يقال له فلان قذفك بزوجه فلك سبيل (لحده) اى الملاعن حد القذف فان اعترف او عفى للمستسقط حده القذف وظاهر نقل فى ان اعلامه واجب على الحاكم ان علم بالتسمية والانفلى من علمها من العسول ت

انه) اى الولد (قوله لعله) اى الولد (قوله وهو) اى مطلق الاحتمال (قوله فان كان) بال بعده (مفهوم ولم يبل) (قوله لان نفيه) اى الولد (قوله لظنه) اى الزوج (قوله وهو) اى قول اللغوى لا يحد (قوله فيها) اى رؤيتها قبل الطلاق ورؤيتها فى عدته (قوله لانها) اى العدة (قوله ولو فيها) اى ولو كانت الرؤية التى قذفها بها فى العدة (قوله الملاعن) بفتح العين (قوله المستلحقين) بفتح الحاء (قوله قال) اى البناتى (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يحد) اى اوله (قوله لثنى) الولد (قوله ما ولدته لانه) اى من يوم الرؤية (قوله بضم الحاء وشدة الدال) اى الملاعن (قوله بالاستلحاق) اى الحمل (قوله والا) اى وان لعن للرؤية فقط او مجرد قذفها او لثنى جعلها مع احدهما (قوله فثالثها) اى الاقوال يحد واتوا يحد فيها وثانيها لا يحد فيها (قوله للجلاب) راجع للقول (قوله ومحمد) راجع للثانى (قوله وظاهرهما) اى المدققة راجع للثالث (قوله

لاستلحاقه) علة يحد (قوله لزال عفتها) علة لا يحد (قوله بتسمية) صلة اعلم (قوله فان اعترف او عفى) اى المسمى (قوله هذه ان اعلامه) اى المسمى (قوله ان علم) اى الحاكم (قوله والا) اى وان لم يعلم الحاكم (قوله علمها) اى التسمية (قوله من العسول) بيان ان

(قوله هذا) أي حد الملاءن بتسمية الزاني بها (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله أو تنازعه) أي الميت (قوله بالصورتين) أي استلحاقه ميتة واستلحاقه حيا (قوله تبع المدقنة) عليه لم يقل الخ (قوله ثم ادعاء) أي الملاءن الولد (قوله ضرب) بضم فكسر أي الملاءن (قوله وطلق) أي الولد (قوله به) أي الملاءن (قوله وان لم يترك) أي الولد (قوله قوله) أي الملاءن (قوله لانه) أي الملاءن (قوله ويحد) أي الملاءن (قوله ولا يرثه) أي الملاءن الولد (قوله ان كان) أي الولد (قوله لانه) أي اقراره (قوله وقيد) بفتحات متقلا أي المصنف (قوله ولد المستطلق) بفتح الحاء ٣٦٣ (قوله احترازا من كونه) أي ولد المستطلق عبدا او كافرا

المستطلق عبدا او كافرا
 عليه قيد (قوله لا يراحم) أي
 الولد (قوله المستطلق)
 بكسرها (قوله على أي لم أقف
 على هذا القيد) أي حر مسلم
 في قوة استدراكه على قوله
 احترازا من كونه عبدا أو
 كافرا الخ لرفع إيهامه بتسليمه
 (قوله لغيره) أي المصنف
 (قوله بمن يقتدى به) بضم
 الياء وفتح الدال بيان لغيره
 (قوله وهو) أي القيد (قوله
 من قول أشهب الخ) بيان
 لما (قوله ولو كان الولد عبدا
 او نصرانيا صدق) بضم
 فكسر أي الملاءن وطلق
 أي الولد به أي الملاءن
 مقعول قول مضافا لفاعله
 (قوله وقول أبي إسحق) عطف
 على قول أشهب (قوله لم
 يثمه) أي الامام الملاءن
 في استلحاقه ملاءن فيه
 (قوله اذا كان له) أي
 المستطلق بالفتح (قوله وان
 كان) أي المستطلق
 بالكسر الخ حال (قوله

هذه احذى المسائل المستثناة من القيمة البنائي وعورض هذا بحديث البخاري وغيره عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان هلال بن أبيه كذب امرأته عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم ركب بن سحما إلى آخر الحديث فسمى الزاني به لم يقل ان هلالا حذم من اجله فقال
 الداودي مالك رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث واجاب بعض المالكية بان المقذوف لم
 يطالب حقه وذكرا عياض ان بعض المالكية اعتمدوا عن ذلك بان شريكا كان يهوديا قاله ابن
 حجر وذكرا في هذا خلافا في شريك وان البيهقي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه كان
 يهوديا (لا يحد الملاءن) (ان كرر) بعد اللعان (قذفها) أي الملاءنة (به) أي ملاءنتها بسببه فقط
 وصححه انه ان قذفها بغيره يحد (ورث) الاب (المستطلق) بكسر الحاء (الميت) المستطلق
 بفتحها بعد موته كافي المدقنة واولى المستطلق في حياته فالميت امام مقعول المستطلق ومفعول
 ورث محذوف أو تنازعه ورث والمستطلق فاعمل الثاني في اللفظ لقربه والاول في ضميره وحذفه
 لانه فضله فكلام المصنف صادق بالصورتين ولا يردان اللعان من موانع الارث لان الشارع
 لما جعل له الاستلحاق بعده صار كانه لم يلعن ويرثه (ان كان له) أي المستطلق بالفتح الميت
 (ولد) ذكر او انثى (حر مسلم) اضعف التهمة به لا بعدا أو كافرا عدم ارثه فهو كعدمه غ لم يقل ان
 كان له ابن تبع المدقنة ونصها ومن ثنى ولدا بلعان ثم ادعاء بعد ان مات الولد عن مال فان كان
 لولده ولد ضرب الحد وطلق به وان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لانه يثمه في ميراثه ويحد ولا يرثه وقد
 قال ابن عرفة ظاهره ولو كان الولد بنتا وذكرا بعض المغاربة عن احمد بن خالد انه قال ان كان
 بقدم يرث معها بخلاف اقرار المرء بصديق ملاطف ان ترك بنتا صح اقراره لانه ينقص
 قدرها وقيد ولد المستطلق بكونه حرا مسلما بحيث يراحم الملاءن في الميراث فتبعد التهمة
 احترازا من كونه عبدا او كافرا بحيث لا يراحم المستطلق في الميراث فتعوى التهمة على ان لم أقف
 على هذا القيد لغيره بمن يقتدى به وهو خلاف مائة له في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول
 أشهب ولو كان الولد عبدا ونصرانيا صدق وطلق به وقول أبي إسحق لم يثمه اذا كان له ولد
 وان كان يرث معه السادس فكذلك الولد العبد والنصراني وان كانا لا يرثان وهو ايضا
 خلاف ما في النوادر من قول اصبيغ واذا ترك ولدا أو ولدا ولد وان كان نصرانيا صدق وطلق
 وحدوان لم يترك ولدا لم يطق به وحدوان يعرج ابن عرفة هنا على شيء من هذا انثى ولا اثبات طئي
 وقد ارتضى الخط تعقب غ ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل مضمون ما يشهد له وتبعه

يرث) أي المستطلق (قوله معه) أي الولد (قوله فكذلك) أي الولد الحر المسلم في ثمة المستطلق (قوله وان كانا)
 أي العبد والنصراني الخ حال (قوله وهو) أي القيد (قوله من قول اصبيغ) بيان لما (قوله واذا ترك) أي المستطلق بالفتح
 (قوله وان كان) أي الولد أو ولد الولد (قوله صدق) أي المستطلق (قوله وطلق) أي الولد (قوله وحده) أي المستطلق بالكسر
 (قوله وان لم يترك) أي المستطلق بالفتح (قوله ولم يعرج) بضم ففتح فكبير متقلا (قوله وقبل) أي الخط (قوله له) أي غ (قوله
 وتبعه أي الخط

(قوله والاول) أى التقييد بالحربة والاسلام (قوله وقد يقال) أى فى جواب تعقب غ (قوله به) أى التقييد بهما (قوله لكنه) أى التقييد بهما وانه ان هذا الوسكتوا ولا يظهر مع نص اشهب وابى اسحق واصبغ بان النصرانى والاعبد كالحرام المسلم (قوله تركه الولد المستلحق) بالفتح (قوله فيرثه المستلحق) بالكسرة (قوله ذكره) أى الارث اذ لم يكن ولد وقل المال (قوله ومن يد) صلة تأخذ (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من تفصيله) أى المصنف (قوله به) أى المستلحق بالكسرة (قوله على كل حال) أى سواء كان للميت ولداً لا قل ماله أم لا (قوله ولهم) صلة نسب ٣٦٤ (قوله به) أى الولد (قوله انه) أى الولد (قوله يلحقه) أى الولد الملاعن

عج والله اعلم عب والاول هو المعقول وقد يقال وان لم يقع فى كلامهم التصريح به لكنه مرادهم لدفع تقوى التهمة كما مر والله اعلم (اولم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذى تركه الولد المستلحق فيرثه المستلحق اضعف التهمة غ ذكره ابو ابراهيم الاعرج القاسم عن فضل ومن يد ابى ابراهيم أخذ ابن عرفة وفهم من تفصيله فى الارث دون الاستلحاق ان الولد للاحق به على كل حال بناء على ان استلحاق النسب ينق كل تهمة وهى طريقة القاسمين ولهم نسبها ابن عرفة ونصه ابن حارث اتفقوا فىمن لا عن ونفى الولد ثم مات الولد عن مال وولد فاقتر الملاعن به انه يلحقه ويحد وانه ان لم يترك ولداً يلحقه واختلقوا فى الميراث فقول ابن القاسم فى المدونة يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولداً لم يقبل قوله لتهمة فى الارث وان ترك ولداً قبل قوله لانه نسب يلحق وروى البرقى عن اشهب ان الميراث قد ترك لمن ترك فلا يجب له ميراث وان ترك ولداً ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استلحاقه ان كان الولد قد مات ولم يترك ولداً مثله لابن المواز وابن القاسم واصبغ وقال ابو ابراهيم وغيره من القاسمين انما يتهم اذا لم يكن له ولد فى ميراثه فقط وامانسبه فتابت باعترافه (وان وطئ) الزوج الذى قذف زوجته بنى الحل بعد علمه بوضعها او حملها امتنع لعانه (او آخر) بفتحات مثقلا الزوج الذى قذف زوجته به والمفعول محذوف أى لعانه (بعد علمه بوضع او حمل) من زوجته تنازع فيه وطء واخر (بلا عذر) يوما كافى المدونة (امتنع) لعانه فى الصور الاربع ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت او كفاية وحدها قذف الحرة المسلمة دون الامية المسلمة والحرة الكفاية فان كان له عذر فله القيام وليس من العذر تاخيرها لاحتمال انقشاشه وهذا فى نفي الولد واما الرى بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطىها بعد ما (وشهد) أى يقول الزوج فى لعانه اشهد بالله اربعا (الاولى تاخيرها عن قوله لا رأتها) أى الزوجة (ترى) ليكون التكثير اربعا للصيغة بقاءها الا لشهد بالله فقط كما يروى بتقديمه هذا فى البصير ويقول الاعمى اشهد بالله لعلمت اوتيقنتها ولا يشترط زيادة الذى لا اله الا هو ولا عالم الغيب والشهادة ولا الرحمن الرحيم ولا زيادة البصير كما يروى فى المسكحة ولا بد من نوا الى خمسة قبل بداعتها هذا ان كان الامان للرؤية او التيقن وان كان اتنى الحل فاشار له بقوله (او) يقول اشهد بالله (ما هذا الحل منى) قاله ابن المواز وجماعة ومذهب المدونة وهو المشهور انه يقول فى اللعان اتنى الحل اشهد لانت ت كانه عدل عن مذهبا لقوله فى توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه اى ولا يلزم من

(قوله ويجد) اى الملاعن (قوله وانه) اى الولد (قوله ان لم يترك) اى الولد (قوله لم يلحقه) اى الولد الملاعن (قوله وجوبه) أى ثبوت الميراث (قوله وهو) اى وجوبه (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله ان لم يترك) اى المستلحق بالفتح (قوله قوله) اى الملاعن (قوله وان ترك) اى المستلحق بالفتح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) اى الملاعن (قوله لانه) أى ما قر به (قوله قد ترك) بضم فكسر (قوله ان ترك) بفتحات اى لولد الولد الذى تركه الولد (قوله لانه) اى المستلحق بالكسرة (قوله وان ترك) اى الميت (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان لما (قوله مثله لابن المواز الخ) خبر ما (قوله من القاسمين) بيان لغيره (قوله انما يتهم) بضم فتح اى الملاعن (قوله لانه) اى الميت (قوله فى ميراثه) صلة يتهم وهو المحصور فيه الاتهام

(قوله فقط) أى دون نسبته نو كيد لا نكاح (قوله وامانسبه) أى الميت (قوله باعترافه) اى المستلحق بالكسرة (قوله بعد علمه) صلة وطء (قوله به) أى نفي الحل (قوله يوما) صلة آخر (قوله فان كان له) أى الزوج عذراى فى تاخير اللعان مفهوم بلا عذر (قوله بعد ما) أى الرؤية (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله تاخيرها) اى اربعا (قوله ليكون التكثير اربعا الخ) علة الاولى (قوله تقديمه) اى اربعا (قوله خمسة) اى الزوج (قوله بداعتها) اى الزوجة (قوله وهو المشهور) حال (قوله لانه) اى الزوج (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون اى المصنف (قوله عن مذهبا) اى المدونة (قوله فانه) أى الشأن الخ علة انظر

(قوله وجه) بضم فكسر مثة لا (قوله فيها) اى المدونة (قوله عليه) اى الزوج (قوله فليس فيها) اى خامسته (قوله وقوله) اى المصنف عطف على الآية (قوله من انه) اى الملاعن لا ياتي بالشهادة في الخامسة بيان لمذهب الرسالة ومختار المحققين (قوله وان كان) اى الايمان بان الاولى حال (قوله بها) اى ان (قوله فان حمل) بضم فكسر اى الايمان بها (قوله على الاولى) بفتح الهمزة (قوله هذا) اى ان كنت كذبتا (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله درى) بضم فكسر اى دفع (قوله عنهما) اى الواطئ والموطوءة (قوله سبحانه) اى الزوج (قوله فقال) اى ابو عمر (قوله يسجن) اى الزوج (قوله فيها) ٣٦٥ اى المدونة (قوله انه) اى

الزوج (قوله اقولا) بشد الواو (قوله فان لم يرجع) اى عن قوله في زوجته (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله بالله الخ) خبر الايمان (قوله مالك) راجع للاجزاء (قوله واشهب) راجع لعدمه (قوله ولو في المال) مبالغة في عدم اجزائه عنه (قوله وفي اشهد) اى تعينه (قوله ويعلم الله) اى كفايته عن اشهد (قوله رواية محمد) راجع لتعين اشهد (قوله واصل اشهب) راجع لكفايته يعلم الله (قوله وفي اقسام) اى كفايته (قوله التخريج) راجع للكفاية (قوله وقول القاضي) عطف على التخريج (قوله وفيها) اى المدونة (قوله في لزوم اتي لمن الصادقين) اى وعنده (قوله للموازية) راجع للزومه (قوله ولها) اى المدونة راجع لعدمه (قوله امرهما) اى الزوجين (قوله وعزاه) اى الاولى (قوله وهو) اى

كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وط مشبهة او عصب لكن وجه ماقيم بالشديد عليه عسى ان يشكل فيثبت النسب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسته) بشهادته الاربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها اشهد بالله هذا ظاهر الآية وقوله وشهد بالله اربعا خلافا لاصبح وعبد الحميد والاولى حذف ضمير خامسته ليكون ظاهرا في مذهب الرسالة ومختار الجلاب والحقه من انه لا ياتي بالشهادة في الخامسة على المذهب وظاهر المصنف والجلاب والكافي عدم اشتراط الايمان بان الدخلة على لعنة في الآية وان كان الاولى وفي المدونة وابن الحاجب والارشاد الايمان بها فان حمل على الاولى فلا خلاف (او) يقول (ان كنت كذبتا) اى كذبت عليهما وظاهره التخيير ابن حبيب هذا يجوز والاحب المينا لفظ القرآن ابن عرفة وشروط اللعان ثبوت الزوجية لقولها مع غيرها واللعان بين كل زوجين ثم قال الباجي يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية اذا درى الحد عنهما المتبطل اذ اثبتت زوجيتهما ومقاتلتهما محبته الامام الباجي اختلف في محبته فسألت ابا عمر بن عبد الملك فقال يسجن اقول ما لا ترضى الله تعالى عنه فيها انه قاذف فيوعظ الزوج اولافان لم يرجع ففيها ايدها فيشهد اربع شهادات بالله المتبطل قال في كتاب الانظمة الايمان في اللعان والقسامة والحقوق بالله الذي لا اله الا هو ونحوه في الموازية وروى ابن كثة في اللعان والقسامة وما بلغ ربيع دينار بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن الماسجون وفي الموازية يحلف بالله الذي احبوا ومات اللحي لوقال والله فقط او والله الذي لا اله الا هو فقط في اجزائه قول مالك واشهب ولو في المال وفي اشهد ويعلم الله رواية محمد واصل اشهب وفي اقسام يدل اشهد وبالرحمن يدل بالله التخريج على قول مالك ترضى الله تعالى عنه وقول القاضي مقتضى النظر لا يجوز الا مانص عليه والصواب الاول وفيها ما تخلف به المرأة كالرجل المقسم عليه اللحي في لزوم اتي لمن الصادقين للزوج قولان للموازية ولها والصواب الاول لوروده في القرآن مع حديث البخاري امرهما صلى الله عليه وسلم ان يتلاعنا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسماع اصبح ابن القاسم وهو في الرؤية رايته اترني وفي لزوم زيادة كالمرودي في المسجلة قول اصبح مع رواية محمد وقوله او صوب اللحي الاول بان ايمانه كالمينة ان نكلت وقوله اما راي اترني كاف قلت ظاهره لوزادت لمرود اجزائها والاقتصارا بلغ لانه اعم وفيها يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن

اللعان (قوله وفي لزوم زيادة الخ) اى وعنده (قوله قول اصبح) راجع للزوم (قوله وقولها) اى المدونة راجع لعدمه (قوله الاول) اى لزومها (قوله بان ايمانه) بفتح الهمزة صوب (قوله كالمينة) اى التي تذك في شهادتها كالمرودي في المسجلة (قوله ان نكلت) اى الزوجية عن ايمانها (قوله لوزادت) اى المرافقة ايمانها (قوله والاقتصار) اى عدم زيادتها كالمرودي (قوله لانه) اى الاقتصار الخ لعله ابلغ (قوله اعم) اذ يشعل رؤيتها بأي كيفية كانت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله يقول في الخامسة) ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين اى مقتصر اعلى هذا بدون ذكر اشهد بالله لكذا

(قوله ويريد في الخامسة) على أشهد بالله كذا (قوله ورواية المدونة خلاف ذلك) أي الزيادة في الخامسة والاقتصار على أن لعنة الخ أو أن غضب الخ (قوله عنها) أي رواية المدونة (قوله قال) أي القاضي (قوله وانكر) أي القاضي الخ ابن عرفة تزنت بقرطبة أيام القاضي ابن زياد فشاور فيها أهل العلم فافتوه بما في هذا الكتاب ونصه يحلف الزوج قائما مستقبلا لقبلة يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد زنت فلانة هذه مشهرا اليها وما هذا الخ أو ما جعلها مني وإن لم ينصف حلا يقول لقد زنت فلانة هذه وقال قوم يقول أشهد بالله ٣٦٦ ثم يخمس باللعن وتحلف المرأة أربع أيمان على ما تقدم لما زنت وإن هذا الخ منه

عات الباجي يحلف أربع مرات ويريد في الخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين وتحلف المرأة أربع مرات وتحلف خامسة بمثل ذلك تريد فيها أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين وقوله محمد واصلح ورواية المدونة خلاف ذلك سألت عنها الشيخ أبو الحسن القاضي قال نص كتاب الله فشهدادة أحدهم أربع شهادات بالله الآية وانت تقول بشهد بالله خمس مرات ويريد في عينة العنة والمرأة في عيناها الغضب فهذه مستأيمان وانكر ما ذكر محمد (وأشار) الشخص (الآخر) ذكر أن كان أو حتى بما يفهم منه ثم أداته الأربع والخامسة (أو كتب) ما يدل عليها ويعلم قذفه بأشارته قاله في المدونة وكذا يقال في باقي أيمانه وما يتعلق بها وإظهاره أنه يكرر الاشارة والكتابة بعد تكرير الناطق في الشهادات في الشامل أن انطلق لسانه بعد أيمانه فقال لم أرد اللعان فلا يقبل قوله ولو بالقرب ابن ناجي ولا يعاد عليه اللعان ومن اعتقل لسانه بعد القذف وقبل اللعان وبرحى زواله بالقرب ينتظر (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رأيته) (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في رد لعانه لنفي الحمل والولد (أو) تقول في أيمان الأربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أي قوله لرأيته اتزني في لعان الرؤية وقوله لزنت في لعان نفي الحمل والولد ابن عرفة ابن الحاجب وألف كذب ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر على ما في الجلاب لأن فيه لقد كذب على فيما رماني به وقوله لقد كذب على صادق بكذبه عليها في غير ما رواه من الزنى فلعل المصنف عن هذا احتراز بقوله فيهما والله أعلم (و) تقول في الخامسة غضب الله عليها أن كان زوجها (من الصادقين) فيما رواه به بغير لفظ أن كما في الجلاب وفي المدونة وغيرها أن غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا فان قيل لم خولفت القاعدة هنا وفي القسامة لأن الزوج والاولياء مدعون والقاعدة انما يحلف الاولياء المدعى عليه قبل اما الملاحن فانه مدعى عليه ولذا حلف الزوجان وبدأ بالبتة بقذفها واولياء المقتول فاللوث قام مقام شاهد لهم والقاعدة حلف المدعى مع شاهده لتكميل النصاب وظلقت عليهم العين اعظم الدم والله أعلم (ووجب) على الزوجين في أيمان اللعان لفظ (أشهد) شرط في صحته فلا يجوز أحلف أو أقسم أو يهلم الله (و) وجب (اللعن) في خامسة الرجل لأنه مبعد لاهله وولده فان خمس بالغضب فلا يجوز (و) وجب (الغضب) في خامسة المرأة لأنها اغضبت زوجها وزوجها واهلها فان خمس باللعن فلا يكفي (و) وجب اللعان (بأشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لأنها أيمان مغلفة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وإن كان بالمدينة ففي مسجده صلى الله عليه وسلم

وتخمس بالغضب تقول غضب الله عليها أن كان من الصادقين قلت ظاهر هذا كلقاضي ونظر هل خلاف القاضي له في أفراد العنة بأشهاد فتكون الشهادات على قول محمد مستأوى في كون الخامسة لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين لأنها أشهد بالله لكذا ولعنة الله عليه أن كان من الكاذبين والثاني أظهر فان قلت كيف يتقرر على الثاني قول القاضي فتكون الأيمان ستة قلت يتقرربان التعالمق ايمان على ما مر فاذا قال في الخامسة أشهد بالله لكذا ولعنة الله عليه أن كان من الكاذبين كان قوله أشهد بالله عينا خامسة وقوله أن كان من الكاذبين عينا سادسة ولذا قال تكون الأيمان ستة ولم يقل الشهادات (قوله يفهم) بضم الياء (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله بها) أي أيمانه (قوله أنه) أي الآخر (قوله عليه) أي الآخر الذي تكلم به

لعانه (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله على) (بشدة الياء) (قوله لأن فيه) أي الجلاب (قوله وقوله) أي ابن المشقل الحاجب (قوله أن) بكسر الهمزة وشدة النون (قوله القاعدة) أي للعين وهي حلقها المدعى عليه أولا (قوله لأن الزوج والاولياء مدعون) علة تخولفت (قوله أولا) بشدة الواو (قوله ولذا) أي كون كل من الزوجين مدعيا ومدعى عليه علة حلف (قوله وبدأ) أي الزوج بالحلف (قوله في أيمان اللعان) بفتح الهمز وإضافته للبيان (قوله صحته) أي الأيمان (قوله فان كان) أي اللعان

(قوله لوقوعه) أى اللعان (قوله وظاهره) أى المصنفت (قوله انه) أى اللعان (قوله ان يكون) أى اللعان (قوله ان اراد) أى اللعنى
بقوله لا يبعد (قوله سفته) أى اللعان (قوله وهذا) أى قول عياض سفته الخ (قوله انه) ٣٦٧ أى اللعان (قوله والاولى) أى

فى التعليل (قوله الغرض
بفتح الغين المججمة والراء
(قوله الى) بشد الباء (قوله
فضل ماء) أى ما زاد عن
حاجته (قوله فغنه) أى الماء
الفاضل (قوله ابن السيل)
أى المسافر (قوله اقام سلطته)
أى عرضها لبيدها (قوله
وصدقه) بفتحات مثقلا
المخوف له (قوله شاهدنا) أى
دليلا على نذب اللعان بعد
العصر (قوله وان لم يكن)
أى الثالث اعانا حال (قوله
كونه) أى التخويف (قوله
عندها) أى الخامسة (قوله
وعزاه) أى كونه عندها أكد
(قوله وظاهره) أى عياض
(قوله انه) أى كونه عندها
أكد (قوله على فيه) أى فم
الملاعن (قوله ويقول) أى
الرجل الواضع يده على فم
الملاعن (قوله له) أى الملاعن
(قوله انها) أى الخامسة (قوله
موجبة) بكسر الجيم أى سبب
ثبوت العذاب ان لم يعف عنه
المولى الكريم (قوله وظاهره)
أى الحديث (قوله قصره) أى
القول بانها موجبة العذاب
(قوله من ان القول اسكل
منها) بيان لظاهره (قوله اما)
بكسر الهمزة وشد الميم (قوله
فيه) أى الدليل (قوله وفيه)
أى الدليل (قوله وعنده) أى الوجوب (قوله

المستعمل على الروضة والقبر الشريف وان كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وان كان
في غيرها ففي جامع الجمعة (و) وجب (بجواب جماعة) عدول لوقوعه كذلك في زمنه صلى الله
عليه وسلم وظاهره انه لا يشترط حضوره الامام او نائبه عياض سفته أن يكون مشهورا بحضور
الامام او من يستنبه على ذلك ابن عرفة وقول اللعنى لا يبعد ان يكون عند القاضي أو الفقيه
الجليل ويجمع الناس لذلك ان اراد باذن الامام فواضح والاشكل لقول عياض سفته ان
يكون بحضور الامام او من يستنبه على ذلك من الحكام وهذا اجماع انه لا يكون الا بالسلطان
(أقلاها) أى الجماعة (اربعة) لاحتمال نكولها واقرارها ولا يتم الا بربعة الشارح وعلى هذا
فلا بد من كونهم عدولا لا يثبت بغيرهم والاولى لان الغرض اظهار شريعة الاسلام وابهته
وأما النكول والاقرار فيمكن فيهما اثنتان (ونذب) اللعان (ان صلاة) من الجنس ابن وهب وبعد
العصر احب الى طبري ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا ينزلهن ولا ينزلهم ولا ينزلهم ولا ينزلهم
على فضل ما بالطريق فغنه من ابن السيل ورجل بايع اما ما قبله يابعه الا لانيافان اعطاه رضى
وان لم يعطه شيئا مضط ورجل اقام سلطته بعد العصر فقال والله الذى لا اله الا هو لقد اعطيت
فيها كذا وكذا وصدقه اه والثالث شاهدنا وان لم يكن لعانا (و) نذب للامام (تخويهما) أى
الزوجين قيل اللعان بعد ذاب الاتخوة الشديد الاليم الذى لا يطيقه المخلوق لجزمنا بكذب احدهما
وأما عذاب الدنيا تخفيف زائل (وخصوصا عند الخامسة) من الرجل والمرأة فحوه لابن
الحاجب ابن عرفة لم أعرف كونه عندها أكد وعزاه عياض للشافعية وظاهره انه غير المذهب
(و) نذب (القول) اسكل منهما (بانها) أى الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب نذب
النسائي وابي داود امر صلى الله عليه وسلم رجلا ان يضع يده على فيه عند الخامسة ويقول له
انها موجبة العذاب وظاهره قصره على الرجل وقرره الشارح وت على ظاهره من ان القول
اسكل منها ما وان لم يضع يده على في كل منهما اما الدليل آخر فيه تخويهما وفيه وضع يده على
في كل منهما عندها وبالقياس على الرجل وقوله موجبة أى هي محل نزوله في ان الله بمقتضى
اختياره يرب العذاب عليها او بمعنى مقمة للايمان والمراد بالعذاب الرجم او الجلد (وفي)
وجوب (اعادتها) أى الزوجة ايمان اللعان (ان بدأت) الزوجة أى قدمت ايمانها على ايمان
الزوج وعدمه (خلاف) البناني ظاهره قولان مشهوران اما الاول فهو قول اشهب واخناره
ابن الكاتب ورجحه اللعنى ونقله عياض عن المذهب وصححه ابن عبد السلام واما الثاني فهو
قول ابن القاسم في الموازية والعنتية قال بعض الشيوخ لم أومن شهره بعد البحث عنه وقيد ابن
رشد الخلاف بما اذا حلفت ولا كالجمل بان قالت اشهد بالله والى لمن الصادقين ما زنت أو ان
هذا الجمل منه وفي الخامسة غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين واما ان كانت حلفت
اولا على تكذيبه بان قالت اشهد بالله انه لمن الكاذبين وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان
من الصادقين اعادت اتفاقا (ولا عنت) الزوجة (الذمية) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها
مسلم أو كافروترافعا البنابا ومجوسية ترافعت المتنامع زوجها المجوسى (بكسبتا) أى معبدها

وقيد بفتحات مثقلا (قوله أولا) بشد الواو

(قوله دخوله) أى معبدة الذمية (قوله ونها) أى المدونة (قوله تعظم) بضم فتح فسير مثقلا أى تعظم الذمة عظمتها (قوله عليه) أى اللعان (قوله خصها) ٣٦٨ أى المصنف الذمية (قوله به) أى فى الجبر عليه (قوله ولعله) أى التخصيص

كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجه المسلم دخوله معها وتنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم ابن عرفة وفيها إلاعن النصرانية فى الكنيسة حيث تعظم وتحاف بالله تعالى والزواج ان يحضر معها أو يدع ولا تدخل هى معه المسجد لأنها تمنع منه ٨٢ (ولم) الأولى لا (تجبر) بضم الفوقية وفتح الموحدة الذمية على اللعان ان امتنعت منه لانها الواقعة بالزنا لا تحسد لا خصوصية للذمية لعدم الجبر عليه فلم خصها به ولعله لدفع توهم جبرها عليه لحق زوجها المسلم (و ادبت) بضم الهمز وكسر الدال مشددا الذمية الممتنعة من اللعان لاذن بها زوجها وادخالها اللبس فى نسبه (وردت) بضم الراء وشدة الدال الذمية بعد تأديبها (الحكم) ملتها لاحتمال حدها بنسبها أو اقرارها ولا يمنع من رجوعها ان كان شرعاً لهم وفي نسخة ولم تجبر وان ادبت ادبت ومعناها ولم تجبر على اللعان بكنيسة وان ادبت اللعان بالكلية ادبت وشبهه فى التأديب فقال (كقوله) أى الزوج (وجدتها) أى زوجته مضطجعة ومتجردة (مع رجل) اجنبى (فى لحاف) بكسر اللام ولا يشتهه بذلك فيؤقب ولا يلاعن ولا يحسد ولو قاله لاجنبية لحدها فى ما بان يقال أى قذف لاجنبية لا يلاعن فبسه الزوج ولا يحسد وهذا يقيدان تعريض الزوج بالقذف ليس كتعريضه به وسبأى أول باب القذف ما يقيد خلافه ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبى فى التعريض ان الاجنبى يقصد الاذابة المحضة والزواج يقصد صيانة نسبه وشأنه الغير على زوجته ابن عرفة وفى لغوه تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى عن عياض عن قذفها وعلى المعروف فى حده به كاجنبى أو تأديبه نقل محمد وقول الشهاب مع ابن القاسم (وتلاعنا) أى الزوجان (ان رماها) أى قذف الزوج زوجته (بغصب) أى بوطئها مغموسة (أو وطء شبهة) من اجنبى اشبهه عليها به فكنته من نفسها (وانكرته) أى الزوجة ما ذكره الزوج من وطء الغصب أو الشبهة (أو صدقته) أى الزوجة زوجها فى انها وطئت غصباً أو بشبهة (ولم يثبت) وطء الغصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) للجيران وغيرهم قائمها بما يلاعنا (وتقول) الزوجة ان صدقته اشهد بالله (ما زلت ولقد غلبت) بضم الغين المحبة واما ان انكرته فتقول ما زلت ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (والا) راجع لقوله لم يثبت ولم يظهر أى وان ثبت الغصب بينة أو ظهر بقريضة كاشغاثه عند النازلة (اللعن) الزوج فقط أى دون الزوجة اعذرهما وان نكل فلا يحسد وظاهر كلامه لعانه سواء كان بها حمل ام لا وهو ظاهر نقل المواق عن ابن نونس وظاهر ابن شاس انه انما يلتمس اذا كان بها حمل فى التوضيح ظاهر الروايات انه يلاعنها سواء كان بها حمل ام لا خلافاً لظاهر ابن الحاجب وابن شاس انه ان فقد الحمل فلا لعان وحديثه فوجه لعانه فى الولد والحد وهو الموافق لقوله فى القذف او مكرهه واما التعانم فالتنقي الحد عنها لانها بمنزلة من اقرب بالوطء وعقبته برفع الحد وتكولها فى صورة الانكار يتنزل منزلة الاقرار فى التصديق هذا قول محمد النخعي والصواب اذا التعن الزوج ان لا لعان عليها فى الاقرار ولا فى الانكار لان الزوج انما اثبت فى التعانم اغتصاباً ومثله فى نقل المصطفى وابن عرفة وغيرهما فان نكل

(قوله ولا يشتهه بذلك) حال (قوله ولو قاله) أى وجدتها (الح) (قوله لاجنبية) أى غير زوجته (قوله فيعالي) بضم الياء أى يلغز (قوله بها) أى المسئلة (قوله أى) بفتح الهمز وضم الياء مثقلا (قوله بالقذف) أى لزوجته (قوله الغيرة) بفتح الغين (قوله تعريضه) أى الزوج بقذف زوجته (قوله ولعانه) أى الزوج عطف على لغوه (قوله به) أى تعريضه (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانه به (قوله عن قذفها) أى المدونة (قوله فى حده) أى الزوج (قوله به) أى تعريضه (قوله أو تأديبه) عطف على حده (قوله نقل محمد) راجع للحد (قوله وقول الشهاب الخ) راجع لتأديبه (قوله به) أى زوجها (قوله من وطء الغصب الخ) بيان لما (قوله ويفرق) بضم فتح مثقلا (قوله وهو) أى لعانه سواء كان بها حمل ام لا (قوله وظاهر ابن شاس) مبتدأ (قوله أى الزوج الخ) خبر ظاهر (قوله فى

التوضيح) خبر مقدم (قوله انه) أى الشان الخ بيان لظاهر ابن الحاجب بحذف من (قوله وحينئذ) أى الزوج حين كان يلاعنها كان بها حمل ام لا (قوله وهو) أى كون لعانه لثنى الولد والحد عنه (قوله وعقبته) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أى تلاعنهما ان رماها بغصب أو شبهة

(قوله وهو) أي عدم حده (قوله يحمل) بفتح الميم أي المعنى الذي يحمل عليه (قوله وقال) أي البنائي (قوله وتصديق) غطفت على الغصب (قوله والفرار) عطف على الحد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله لذلك) ٣٦٩ أي قبول التونسي الخصلة

اعقد (قوله اعقده) أي المصنف قول محمد (قوله عليه) أي قول محمد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله عليه) أي قول اللخمي (قوله تجب) أي الملاعنة على زوجها ما لا (قوله ووقفت) بضم فكسر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله به) أي نعمد الزور (قوله وهو) أي الرجوع (قوله فيه) أي الحكم (قوله وليست ظاهرة الحمل) حال (قوله بعده) أي شرائه (قوله بلا استبراء) أي من ماء نكاحه (قوله في طوقه) أي الولد صلة كاف التشبيه (قوله به) أي المشتري (قوله بعد الشراء) صلة وطي (قوله في اتفاقه بلا إمان) صلة الكاف (قوله معقد) بفتح الميم الثانية (قوله وفي امتناع) عطف على في أنه الخ (قوله والتأخير) أي اللعان (قوله به) أي الحمل (قوله نحو) خبر نفي (قوله ولا يفتي) بضم الياء وفتح القاف (قوله بعده) أي استبرأتم (قوله به) أي وطئها (قوله ومن ثم) بفتح الميم (قوله فحملها) للشكاح (جواب من أخبره (قوله والا) أي وان لم تكن حاملا حين شرائها وانت

الزوج فلا يحد وهو ظاهر أن ثبت الغصب أو صدقته وابن عرفة وكذا أن ادعى الغصب وانكرت أن يكون أصاب الحد فلا يحد الزوج لأن يحمل قوله الشهادة لا التعريض أفاده البنائي وقال قول زوي يفرق بينهما وان نكحت رجعت الخ وهو له مدأيضا وصوب اللخمي أن لا إمان عليها كما تقدم قائل لا علم لرجعها وجها لأن الزوج لم يثبت عليها بلعانه زنا وانما أثبت عليها غصبا فلا إمان عليها كثبت الغصب بالينة ولو لا غنثته فلا يفرق بينهما ما لانه إنما أثبت بالتعانه الغصب وتصديق الزوج وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول والفرار في الحلف وابن عرفة قبل التونسي قول محمد وساقه مساق تفسير المذهب اه ولعل المصنف لذلك اعقده واقتصر عليه واما ابن عبد السلام فقبل قول اللخمي كله واقتصر عليه وشبهه في اللعان الزوج فقط فقال (ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (نوطا) أي يمكن وطؤها وتطبقه عادة قد فها برؤية الزنا في لعا عن دونها وفي الشامل فان كانت في سن من تحمل فله الملاعنة اتفاقا فان ادعى مؤي فوهل تجب قولان ووقفت فان ظهر بها حمل فلا يلحق به ولا غنث فان نكحت حدثت البكر ولو لم يقيم بحقه حتى ظهر حملها وجب لعانها اتفاقا فان نكحت وطئ به وان نكحت حدثت كال بكر (وان شهد) زوج بزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على أنه زوجها ما قبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعت) الزوجة (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال الشهود (الثلاثة) المنقصم عن نصاب شهادة الزنا (لا) لتحدا الثلاثة (ان نكحت) الزوجة عن اللعان وتحديثي زوجة ان كانت بكر وان رجعت يرثها الا ان يعلم أنه نعمد الزور ليه قتلها او يقر به فلا يرثها (اولم يعلم) بضم التميمية وفتح اللام (بزوجيته) أي كونهما زوجا من شهد عليه مع الثلاثة بالزنا حتى رجعت بضم الراء وكسر الجيم المرأة المشهود عليها بالزنا فلا تحدد الثلاثة ويلعن الزوج فان نكحت بعد دون الثلاثة ويرثها ولا تحدد الثلاثة لأن نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الرابع فقط ولا دية على عاقلة الامام للاختلاف فيه فليس بخطا صريح قاله الشارح (وان اشترى) الزوج (زوجته) الامة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (فولدت) ولدا كاملا (الستة) من الاشهر من وطئها بعده ونقاه (ف) الولد (ك) ولد (الامة) التي اقربس يدها بوطئها وانت بولد الستة اشهر في حقوقه به وعدم اللعان وان كان استبرأها بعد ووطئها بعد الشراء فولدت لسنة بعد الاستبراء فهو كولد الامة التي استبرأها سيدها ثم انت بولد الستة اشهر في اتفاقه بلا إمان (و) ان ولدته (لا قل) من ستة اشهر وانت كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء اولم يطأها بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) في أنه لا يفتي الا بإمان معتد فيه على شيء مما تقدم أنه يعقد على وفي امتناع اللعان فيه بالوطء والتأخير بعد العلم به ابن عرفة وفي حمل الامة المقر سيدها بوطئها الغوى في اللعان ولا يفتي الا بادهائه استبرأها ولم يطأها بعده في حمل يمكن بعده ومن ثم قال ابن حبيب عن اصبح من اشترى زوجته حاملا او غير ظاهرة الحمل وانت به لا قل من ستة اشهر من الشراء محضون ولا كثروا نكروا وطأها بعد الشراء فحملها للشكاح محضون ولو نكح سنين والا فهو للمالك (وحكمه) أي غرة اللعان وما يترتب عليه ستة اشياء ثلاثة على إمان الزوج (رفع) أي عدم (الحد) عن الزوج اقد فنه زوجته ان كانت

٤٧ من في به لسته اشهر ولم ينكروا وطأها بعد شرائها (قوله فهو) أي الحمل (قوله لدفنه زوجته) على الحد

(قوله) اي قدفه (قوله انقيبه) اي حمله اغله لعانها (قوله ونص عليه) اي ردها له بذلك (قوله واستظهره) اي ردها له بذلك (قوله) واقله اي الاقصى (قوله محال) ٣٧٠ خبر ان (قوله عزاه) اي نسبه ابن عبد السلام (قوله وهذا) اي قبول

رجوع المرأة الى اللعان بعد نكولها عنه (قوله مسلم) بضم ففتح مثقلا (قوله لانه) اي رجوعها للعان بعد النكول عنه (قوله وهو) اي رجوعها عن الاقرار به (قوله عوده) اي الزوج (قوله اليه) اي اللعان بعد نكوله عنه (قوله وهو) اي الحد (قوله وقبل) بضم فكسر (قوله فقط) اي دون عود الزوج (قوله له) اي اللعان (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله ان رجوعه) اي الزوج للعان بعد نكوله عنه (قوله رجوع المرأة) اي للعان بعد نكولها عنه (قوله فيهما) اي رجوع الرجل ورجوع المرأة (قوله في المرأة) اي رجوعها (قوله على الاولى) بضم الهمز (قوله وهو) اي ما لابن رشد (قوله فيهما) اي الرجل والمرأة (قوله لانهما) اي التوامين (قوله ويتوارثان) اي يرث احد توأمي الملاعنة من الآخر (قوله كواحي) بفتح الميم مثني توأم بلا نون لاضافته تشبيهه في توأث الشقيقين (قوله والفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج

حرة مسلمة (او الادب) له (في) الزوجة (الامة او الذمية) الكفاية (و) ثانيا (اي اجاب) اي الحد أو الادب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو امة والادب على الكفاية (ان لم تلعن و) ثالثا (قطع نسبه) اي الزوج عن حمل ظاهر او سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة احدها رفع الحد عنها ثانيا فسخ نكاحها ثانيا اشار به بقوله (و) يجب (بالعانة) من اضافة المصدر لرفعها (تأيد حرمتها) على ملاعنتها ان لم يملكها واراد نكاحها بل (وان ملكت) بضم فكسر اي ملكها ملاعنتها فلا يحل له الاستمتاع بها (او) اي وان (انقش حملها) بعد لعانها انقيبه فيمأ بتحريرها لاحتمال انها اسقطت خفية قاله في المدونة ومقتضاه انه ان تحقق الانقشاش بلازمة بينة لها للغاية اقصى امد الحمل لوجب ردها اليه لتبين صدقهما معا ونص عليه ابن عبد الحكم واستظهره بعض الشيوخ قاله ابن عبد السلام ابن عرفة من تأمل وانصف علم ان فرض ملازمة البينة لها بحيث لا تفارقها الا قضاء اقصى امد الحمل واقله اربعة اعوام محال عادة وتقدم في الخسوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خوارق العادات وما عزاه لابن عبد الحكم وبعض الشيوخ لم يعرفه اه قلت من حفظ حجة اه عب البنان في قد يقال يمكن انقشاشه بقرب اللعان بشهادة النساء التوابل بعدم حملها فلا يتوقف على مضى اربعة اعوام والله اعلم (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) اي رجع الزوج (اليه) اي اللعان بعد نكوله عنه وقيل حده للقذف (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عوده اليه وشبهه في قبول العود الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) عود (المرأة) اليه بعد نكولها عنه فيقبل (على الاظهر) عند ابن رشد وهذا مسلم لانه كرجوعها عن اقرارها بالزنا وهو مقبول واما قبول عوده اليه فضعيف بخلاف لاستظهار ابن رشد والمذهب عدم قبوله لانها بما سبقا حده القذف عنه وهو لا يسقط بالرجوع عن القذف فلو قال وقبل عودها فقط له او لم يقبل عوده له بخلاف المرأة المشي على الراجح عب البنان في الطرق ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحاجب والمصنف ان رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في رجوع المرأة والثانية لابن يونس الخلاف فيهما والثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه ومشى المصنف في الرجل على الاولى وفي المرأة على ما لابن رشد وهو المذهب فانما سبب المشي عليه فيهما (وان) لاعن الزوج زوجته لثني حمله فولدت توأمين فلا (استلحق) الملاعن لثني الحمل (احد التوأمين) اي الولدين اللذين ليس بينهما اقل امد الحمل (لحقاه) مع لانهما كولد واحد ولو لاعن في أحدهما فقط اتفهما معا ويتوارثان كتوآث الشقيقين كتوأي مسبية ومسمنة بخلاف توأمي الزانية والغصوية فاختوان لام على المشهور (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق الزوج أحدهما وثني الآخر (كان بينهما) اي الولدين اللذين استلحق الزوج أحدهما ما وثني الآخر (سنة) من الاشهر (ف) هما (بطنان) اي حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا يتنق بنقيبه (الا انه) اي لكن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قال ان اقر) اي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الاول سنة اشهر بان قال هذا ولدي والفرض انه ان استلحق الاول (وقال) الزوج (لم اطأ) ها (بعد) ولادة الولد (الاول) وجواب ان اقر وقال (سئل) بضم فكسر (النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه)

(قوله كونه) أي الثاني (قوله وان قلن انه لا يتأخر هكذا) مفهوم ان قلن انه يتأخر هكذا (قوله لانه) أي الزوج (قوله وهو) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انها) أي الستة (قوله بانها) أي الستة (قوله نفيه) أي بقوله لم أطأ بعد الاول (قوله اسمة شهر) أي بعد وضع الاول (قوله لجريانه) أي هذا الفرع (قوله اصل كونهما) اضافته الاولى للبيان (قوله المستشكل) بفتح الكاف (قوله فانه) أي الثاني (قوله يلزمه) أي الثاني الزوج (قوله وكنا) أي ٣٧١ الولدان (قوله جزم) أي الامام (قوله

اولا) بشد الواو (قوله ثم قال) أي الامام (قوله حد الزوج) أي درته عنه (قوله ثم قال) أي في التقييد (قوله وان اقر بهما) أي الولدين الذين بينهما ستة اشهر الخ بيان لاختصار النعمى (قوله فالنزاع) أي الاعتراض تقرير على اختصار النعمى (قوله التنظير) أي البحث (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله فانه) أي الزوج الثاني (قوله لم أطأ بعد الاول) (قوله واليه) أي اختصار النعمى (قوله صله يرجع) (قوله فانه) أي ابن عرفة (قوله يتأخر) أي ستة اشهر (قوله نفيه) أي الزوج (قوله اياه) أي الثاني (قوله كونه) أي الثاني (قوله واقراره) أي الزوج (قوله به) أي الاول (قوله اياه) أي الثاني (قوله به) أي الثاني (قوله لموطه) أي الثاني (قوله الثاني) (قوله به) أي الزوج (قوله فله) أي الفرع (قوله على انه) أي الزوج (قوله

أي التوأم (قد يتأخر) عن الاول (هكذا) أي ستة اشهر (لم) الاولى فلا (يحد) يضم ففتح الزوج لانهما جل واحد وليس قوله لم يطأ بعد الاول نفيا للثاني صريح بجواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول علاقة ولهن يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا حد لانه لما اقر بالثاني وخلق به وقلن لا يتأخر هكذا اصرار قوله لم يطأ بعد الاول قد قالها واستشكل بان الستة ان كانت قاطعة فلا يرجع للنساء ويحد وان لم تكن قاطعة فيرجع اليهن ولا يحد وهو قد قال في الاول انها قاطعة ويحد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل الفرع الثاني على الاول واجب بانها قاطعة ما لم يعارضها أصل وقد عارضها هنا زيادة النساء وفي الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات واما ان نفي الاول واقر بالثاني وقال لم يطأ بعد الاول وبينهما ستة فانه يحد ولا يستل النساء لاستحالة الولد الثاني بعد نفيه فيحد على كل حال قاله الخطب ونص المدونة على اختصار أي سعيد فان وضعت الثاني اسمة اشهر فاكثر فهما بطنان فان اقر بالاول ونفي الثاني وقال لم أطأ بعد الاول لاعتني نفي الثاني اذ هما بطنان فسكت ابن الحاجب عن هذا الفرع لجريانه على اصل كونهما بطنين ثم جاء في المدونة بالفرع المستشكل فقال وان قال لم اجمعهما بعد الاول وهذا الثاني ولدي فانه يلزمه لان الولد للفراس ويستل النساء فان قلن ان الحمل يتأخر هكذا فلا يحد وكانا بطنين واحدا وان قلن لا يتأخر وخلق به وقد اشار في التقييد لهذا الاشكال ثم انفصل عنه اخسن الانفصال فقال جزم ولا يجمعها بطنين ثم قال يستل النساء وما ذل لا لاجل حد الزوج حد القذف لان الحدود تدرك بالشبهات ثم قال واختصها النعمى وان اقر بهما جميعا وقال لم اجمعهما بعد الاول يستل النساء فالنزاع انما هو في الثاني يدل عليه التنظير اذ كانه نقاه واثبته اه واليه يرجع ما عند ابن عرفة فانه قال انما يحد اذا قال النساء يتأخر لعدم نفيه اياه بقوله لم اطأ بعد الاول بلواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول علما بقولهن يتأخر وحده بقولهن لا يتأخر لنفيه اياه بقوله لم اطأ بعد الاول منضمات قولهن لا يتأخر فامتنع كونه عن الوطء الذي كان عنه الاول واقراره به مع ذلك فأكلم امره لنفيه اياه واقراره به فوجب لموطه به وحده اه واما ابن عبد السلام فحمله على انه اقر بالثاني بعد ان نفي الاول ولا عن فيه وقرر الاشكال ولم يقبله ابن عرفة واعترضه بانه يتصرف بالمسئلة بتقيض ما هي عليه مع وضوحها وشهرتها فانظره والله سبحانه وتعالى اعلم

* (باب في العدة وما يتعلق بها) *

(تعتمد) بفتح القوفيتين وشدة الدال زوجة (حرة) ان كانت مسالة بل (وان) كانت (كأية) طلقها زوج مسالم او اراد نكاحها من طلاق كافر لم يرض منه قدرها (اطاقت) الطرة (الوطء)

(قوله العدة) بكسر العين وشدة الدال ابن عرفة العدة مقدمة منع النكاح لنفسه او موت زوج او طلاقه فيدخل مدة منع من طلاق زانية نكاح غيرها ان قبل هولة عدة وان اراد اخرجها قبل مدة منع المرأة الخ (قوله في العدة) أي اقسامها واحكامها (قوله او اراد) أي مسالم (قوله من طلاق كافر) أي او موته (قوله منه) أي طلاق الكافر (قوله قدبرها) أي العدة

(قوله لانه) اي وطء غير المطيعة (قوله معدوم شرعا) اي وهو كالمعدوم حسا ابن عرفة وفيها تجب بخلوهم ما ولو باى زيادة تحق الوطء ولو انكراه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ومنها) اي المدونة (قوله قبلها) اي مسئلة من لا يوطأ مثلها (قوله وهي) اي من فيها بقية رفق الخ حال (قوله ومثلا يوطأ) ٢٧٢ حال (قوله وبخبرها زوجها) حال (قوله ثلاثة اشهر) خبر عدة (قوله لا يجب استبرأؤها)

وان لم يمكن حملها ولم تبلغ تسع سنين على المعقد لان لم تطلقه وان وطئها زوجها لانه معدوم شرعا ابن عرفة وفيها ليس على من لا يوطأ مثلها عدة طلاق ومنها قبلها عدة من فيها بقية رفق في الطلاق وهي ممن لا تحيض اصغر ومثلا يوطأ وبخبرها زوجها ثلاثة اشهر وفي المقدمات ابن البابة الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤن حملها لعدة عليها وهو شاذ قلت قال اللخمي رواية ابن عبد الحكم في الامة تطبيق الوطء ولا تحمل غالبا كبت تسع وعشر لا يجب استبرأؤها خلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح اللخمي هذه الرواية بقوله قياسا على الحرة المعتدة ان الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي وابن حبيب عن جماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم اشبه بقواهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو طاق الوطء مريد بان الصبي لاماله قطعاً فلا ولده قطعاً ونفي الولد عن الصغيرة المطيعة للوطء ولا ينض للقطع فحاشا الاحتياط اللخمي ذكر بعض اهل العلم انه رأى جمة بنت احدى وعشرين سنة وعرفت ان في بلاد مكة مثل ذلك كثيرا كالبن وصلة تعتد (١) سبب (خلوة) زوج (بالغ) بها خلوة اهتداء او زيارة ولو مريضاً مطيعة او وهي حائض او نفساء او صائمة لا يجزئ صبي ولو قوى على الوطء مخالع عنه وابيه ابن عرفة وفيها ان كان الصبي لا يولد له ويقوى على الوطء فظهر بامر أنه جل فلا يلحقه وتحدد ان مات فلا تنقضى عدته ولو افاقه بوضعه لان الحمل الذي تنقضى العدة بوضعه هو الا لاحق بابيه الا الملاءنة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج والمسوح ذكره وانتباهه مثله (غير محبوب) لا بخلوة بالغ محبوب ولا يوطئه عند جمع وهو الراجح خلافا لقول عياض والرجح ان داف من النساء والتذويع وانزل ثم طلق فتعتد زوجته ونعت خلوة بجمله (اهمكن شغلها) اي الخلوة (منه) أي البالغ غير المحبوب بالوطء واحترزه عن خلوته بمحضرة نسائه متصفاته بالعسالة والعفة او واحدة كذلك وعن خلوة ملطقة صغيرة عن زمن الوطء فلا توجب عدة قاله الفقيهاني وتجب العدة بما تقدم ان تصادق على الوطء في الخلوة واختلافه بل (وان نفيا) اي الزوجان الوطء فيها لانه حق لله تعالى فلا يسقط بانفاقهما على نفسه (واخذاً) بضم الهاء وكسر الاء المججمة اي الزوجان (باقرارهما) اي الزوجين بنفسيه فيما هو حق لهما فتؤخذ الزوجة بعدم النفقة والكسوة ومدة العدة وبعدم تكميل المهر ويؤخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزوج من يحرم جمعها معها واربعة سواها ويؤخذ ان معها بان من تأخرت حياتها لا يرث الميت قبله ابن عرفة وفيها من دخل بامرأة وقال لم اسمها وصدقته فلها نصف المهر وكذا ان تصادقانه قبل او بعد او وطئ دون الفرج الا ان يطول مكنته معها قال مالك رضي الله تعالى عنه فأرى لها جميع المهر وقال قوم لها نصف المهر (لا تعتد الزوجة (بغيرها) اي الخلوة في كل حال (الا ان تقر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخلوة فتعتد (او) الا ان (يظهر) بها (حمل ولم ينقه) أي الزوج الحمل بلهان فتعتد

مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله خلاف) خبر رواية (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوب الاستبراء) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله هذه الرواية) مفعول ترجيح المضاف لقاعله (قوله بقوله) اي اللخمي صله ترجيح (قوله ان الحرة لا خلاف فيها) خبر ظاهر (قوله ونقل) بفتح القاف (قوله مثل) بكسر فسكون مفعول نقل (قوله اشبه) خبر رواية والجمله مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لا تعتد زوجته الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله بضم فتح منقلا) خبر قول المضاف لقاعله (قوله لقطع) اي بنى المصاء عنها (قوله لا بخلوة صبي) مفهوم بالغ (قوله خالغ عنه وابيه) جواب عما يقال لا تصور عدة طلاق من صبي اذ لا يلزمه طلاق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بوضعه) اي حملها (قوله مثله) اي الصبي (قوله دنا) اي قرب المحبوب (قوله بالوطء) صله شغل (قوله به) اي امكان شغلها (قوله فيها) اي الخلوة (قوله لانه) اي العدة وذكره

لتد كبير خبره (قوله فيها هو حق لهما) اي الزوجين صله أخذاً (قوله وفيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه اي الزوجان (قوله لانه) اي الزوج (قوله قبل) بنفقات مثقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حمل ولم ينقه) ابن عرفة في امهات الاولاد منها مع غيرها ظهور رجل يمكن كونه كالبناء في العدة والزجعة ولو بعد موته

(قوله فان نقاه بالعان) منه وهم ولم ينقه (قوله فلا نفقة ولا كسوة لها) نفريع على لا تعتمد ونسبى (قوله قبل وضعه) صله الميت (قوله قدره) اى حبيضا (قوله ثلاثة قروء) اى عدتها ثلاثة قروء (قوله اطلانه) ٣٧٣ اى القروء (قوله انه) اى القروء (قوله

ورجحه) اى اللغوى ان القروء

هو الحيض (قوله ورده) اى

ترجيح اللغوى (قوله بانه) اى

اطلاق القروء على الحيض

(قوله وهو) اى الترتب (قوله

ولذا) اى كون الجميع للاستبراء

عنه لا يجب على مطلقة قبل

البناء (قوله لا الاول) عطفا

على الجميع (قوله والثاني)

اى ان الاول للاستبراء (قوله

ورجحه) اى الثانى (قوله

عنه) اى اى عمران (قوله

من ان من اعادته فى السنة

الخ) بيان لما (قوله وجوده)

اى ما نقله ابن الحاجب (قوله

شارحه) اى ابن الحاجب

(قوله والا) اى وان حاضت

لوقتها (قوله نقله) اى ابن

الحاجب مفعول تعقب

المضاف لقاعله (قوله عدم)

مفعول نقل المضاف لقاعله

(قوله بانقراده) اى ابن

الحاجب صله تعقب (قوله

به) اى ما نقله (قوله حسن)

خبر تعقب (قوله لها) اى

المطلقة (قوله فيما) اى

سنة (قوله وقته) اى حبيضا

(قوله والا) اى وان لم تحض

فى وقته (قوله فالمبا الغة على

هذا) اى قول ابن الموازم

يختلف فى هذا الخ (قوله

طلافا) مفعول مطلق للمطلق

مبين نوعه بنفسه (قوله

مرضا) مفعول به لالمطلق (قوله صحيحا) خبر كان محذوفه مع امها ضمير الزوج

بوضعه فان نقاه بالعان فلا تعتمد ونسبى بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها ما
الميت منها قبل وضعه وصلته تعتمد (بثلاثة اقراء اطهار) بيان او بدل (و) عدة الشخص (ذى
اى صاحب الرق) اى الامة الرقيقة من زوجها الحرا والرقيق (قرآن) بفتح القاف على الاشهر
اى طهران ابن عرفة والمعدات ست الاولى معتاد حبيضا فى كل شهر دون دم غيره ولو اختلف
قدره ثلاثة قروء للعدة وقرآن لغيرها والمنصوص القروء الطهر واستقر اللغوى من اطلانه
فى المذهب على الحيض انه الحيض ورجحه ورده ابن بشير بانه مجاز قلت كيف هذا وهو مشترك
لغة بين الطهر والحيض (والجميع) اى الاقراء الثلاثة للعدة والقرآن للامة (للاستبراء) اى
الاستدلال على برائة الرحم من الحمل فى مطلقة مدخول بها ولذا لا يجب على مطلقة قبل
الدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (لا الاول فقط) للاستبراء والباقي تعدد (على الارجح) عند
ابن يونس وهو قول الابهري والثاني للقاضى ورجحه عبد الحق وتظهر فائدة الخلاف فى الكفاية
فتلزمها الثلاثة على الاول وقرء الطلاق فقط على الثانى وتعتمد المطلقة بالاقرء ان اعادت
الحيض فيما دون سنة بل (ولو اعادته) اى الحيض (فى كالسنة) مرة وادخلت الكاف ما زاد
عليها الى تمام عشر سنين على ما نقله د عن ابي عمران والى تمام خمس سنين على ما نقله ابو الحسن
والناصر عنه فى اعادته فى كل عشرة وخمس مرة تنقظه فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت
وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة او وقتها
واشار بولوا ما نقله ابن الحاجب من ان من اعادته فى السنة تحل بتمامها وانكر وجوده
نشاو حرمه ابن عرفة ابن رشد عن محمد بن حبيب السنة او اكثر عدتها سنة بيضاء ان لم تحض
لوقتها والا فاقراءها ولا يخاف له من اصحابنا فتعقب شارحى ابن الحاجب نقله عدم اعتبار
انتظار الاقراء بانقراده به حسن وفى المدونة ولو تقدم لها حيض مرة لطلبت الحيض فان لم ياتها
اعدت بسنة من يوم الطلاق وبعبارة الشامل فاذا جاء الحيض فى السنة مرة انتظرت الاقر
على المعروف فى المذهب فان لم تحض فيها ومضى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا
تحيض بعد سنة انتظرت عادتها فان حاضت فى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا
حق يتاخر عن عادته وتسكمل ثلاثة اقراء (او) اى وتعتمد المطلقة بالاقرء ولو (ارضعت)
وتأخر حبيضا الارضاها فلا تعتمد بالسنة وتنتظر الاقراء حتى يحياها او تنقطع ولها او ينقطع
ارضاعها فنسبة قبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى تمت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت
اظهار ان تأخره ليس للارضاع ابن الموازم يختلف فى هذا قول مالك واصحابه رضى الله تعالى
عنهم فالمبا الغة على هذا الدفع التوهم والامة كالحرة قاله ابن عبد السلام (او) اى ولو
(استحضت) بضم الفوقية المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة اولون او
نال لا يتكفّر لاتباعها للاكل والشرب والحرارة البرودة فتعتمد بالاقرء لا بالسنة على المشهور وعن
مالك رضى الله تعالى عنه بسنة والامة كالحرة (وللزوج) المطلق طلاقا رجعا مرضعا بتأخر
حيضها لارضاعها (انتزاع ولد) المطلقة (المرضع) بكسر الصاد المججمة (فرا من ان ترثه) اى
لزوجته زوجها ان مات قبل تمام عدتها ولو صحيحا لان الموت يقبأ (اولية توجب اشتها) ونحوها

من يحرم جمعها معها (أو أربعة) بدلها (إذا لم يضر) الانتزاع (بالولد) لوجود مرضع غيرها قبلها
الولد فان لم يوجد غيرها ولم يقبله الولد فلا يجوز انتزاعه وإذا جاز انتزاعه لقطع ارتباطها العائد نفعه
على وارثه غيرها فآخر انتزاعه لاسقاط نفقة أمه ومحلها إذا تأخر حيضها عن وقتها المعتاد
لها الارضاعها كافي مع ما عاين القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له انتزاعه لتبين قصده اضرارها
ومثل ولدها ولد غيرها الذي ترضعه مالم يعلم باجارتها ويقربها قبل طلاقها وللزوجة طرده لايه
لتجيب حيضها وتزوجها غير مطلقة ان قيل الولد غيرها وله اولاية مال قال ابن رشد واستشكل
بان الرجعية يجب عليها الارضاع واجب بجملة على من لا يجب عليها الشرفها فان قلت هذه لها
رده وان لم يكن لها مصلحة فيه فلا يتم هذا الجمل قلت ليس في النقل تقييد ردها بمصلحتها فليست
كالباب وعوضت مسئلة المصنف بقوله الا في في الحضنة ولو وجد من ترضعه عندها بجائنا
واجب بان عذره هنا اسقط حقه في ارضاعه وحضانته باقية فيأبى لها من ترضعه عندها
فهذه مخصوصة للآقية والله اعلم (وان لم يقرب) المستحاضة دم المرض من دم الحيض (أو تأخر)
الحيض (بلاسبب) ظاهر من رضاع أو استحاضة (أو مرضت) المطلقة فتأخر حيضها بسببه
قبل الطلاق أو بعده (تربصت) أي تأخرت بفترات متعاقبة (تسعة اشهر) استبراء على المشهور
لزوال الرية لانها مدة الحمل غالباً وهل تعتبر من يوم الطلاق أو من يوم ارتفاع حيضها قولان
(ثم اعتدت بثلاثة اشهر) حرة كانت أوامة وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقول النساء وقيل
التسعة عدة أيضاً والصواب انه خلاف لفظي كما تقيده عبارة الأئمة هذا مذهب ابن القاسم
وقال اشهب المريضة كالمرضع وقرئ ابن القاسم بينهما بقدره المرضع على ازالة السبب فهي
قادرة على الاقراء بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع ذلك السبب فاشبهت بالنايسة وشبهه
في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لصغر وهي مطبقة الوطء واطبعها وهي
البغلة (وعدة) (النايسة) من الحيض لكبرها في السن فعدة كل من هؤلاء ثلاثة اشهر ان
كانت حرة بل (ولو) كانت متبسة (برق) وأشار بولوا الى الخلاف في المذهب وهو قولان
احدهما شهران والآخر شهر ونصف ووجه المشهور ان الجمل لا يظهر في اقل من ثلاثة اشهر
فلذا ساوت الامة الحرة قاله الموضع (و) تعتبر الاشهر في العدة بالاهلة كاملة كانت أو ناقصة ان
وقع الطلاق في أول ليلة من الشهر وان وقع في اثني عشر من الشهر الثالث بالهلال (و) (ثم)
بضم فكسر مثقلاً الشهر الاول ثلاثين يوماً (من) الشهر (الرابع في) صورة (الكسر) للشهر
الاول بالطلاق في اثني عشر (ولغا) بفتح الفين المجمة أي لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) الذي
وقع الطلاق بعد طلوع فجره فان وقع ايلاً قبل طلوع الفجر حسب اليوم منها وكذا عدة الوفاة
وقيل لا يلغى وتعتد الى مثل الساعة التي طلق وامات فيها والقولان لمالك رضي الله تعالى عنه
رجع الى أولهما (ولو حاضت) المعتدة التي تربص تسعة وتعتد بثلاثة (في السنة) ولو في آخر
يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقراء (انتظرت) الحيضة (الثانية) او تمام سنة يضاعفان تمت
السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة)
فصل بالسابق منها هذا في الحرة والامة تحل بالثانية او تمام سنة يضاعفان (ثم ان احتاجت)
من تربصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لافها ولا بعدها (عدة) من طلاق آخر (في) الاشهر

أي ولد المرضع (قوله غيرها) حال من وارث (قوله عنه) أي الزوج (قوله ومحلها) أي جواز انتزاعه (قوله لها) صلة المعتاد (قوله لارضاعها) علة تأخر (قوله فان لم يتأخر) أي حيضها (قوله عنه) أي وقتها المعتاد لها (قوله وله) أي الولد الخ حال (قوله واستشكل) أي قوله وللزوجة طرده لايه (قوله هذه) أي التي لا يجب عليها الارضاع (قوله فيه) أي رده (قوله من رضاع الخ) بيان للسبب واحترز بظاهر عن اختلال من اجها فانه لازم لتأخره بالاسبب ظاهر (قوله بسببه) أي المرض (قوله قبل الطلاق) صلة مرضت (قوله لزوال الخ) علة استبراء (قوله لانها) أي التسعة الخ علة كون تربصها يزيد الرية (قوله تعتبر) أي التسعة (قوله انه) أي الخلاف في كون التسعة استبراء أو عدة (قوله المرضع) أي في اعتدادها بالاقراء بعد زوال مرضها (قوله بينهما) أي المرضع والمريضة (قوله او لطبعها) عطف على لصغر (قوله وهو) أي الخلاف (قوله رجع) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله أولهما)

(قوله ايما) بفتح الهمز وكسر اليا مئة فلا أي لا زوج لها (قوله بنسب) صلة بجمع (قوله خامسة) أي كونها خامسة (قوله مع شبهة) حال من جمع (قوله والا) أي وإن لم تكن شبهة تدبره (قوله لكن هذا) أي التبرص الواجب بالوطء المستعمل للكاح الجمع على فساده مع شبهة ذواته الحد (قوله فهو) أي التبرص استبرأ والاستدراك على قوله بزنا وشبهة لرفع ايهاه أنه استبرأ فیهما (قوله والا) أي وإن كانت ظاهرة الحمل منه حين زناها (قوله فقبل يكره) أي لزوجهما وطؤها (قوله ٣٧٥ ذكرها) أي الاقوال (قوله

وبه) أي الضريم صلة
اجيب (قوله وعلاه) أي
التحريم (قوله بأنه) أي الشأن
(قوله وهو) أي التعليل
(قوله أيما) بفتح الهمز وكسر
الياء مئة فلا أي لا زوج لها
(قوله زمن استبرأها) صلة
ايما (قوله سواء كان) أي مرید
العقد عليها (قوله واجنبيا)
عطف على زوجها (قوله
جهلا) أي يجرى بها (قوله
من ذلك) أي السبي والشراء
(قوله لانها) أي التي غاب
السبي والمستترى عليها
(قوله وولدها القراش زوجها)
حال (قوله سقوط حد القذف)
خبر فائدة (قوله بأنه ابن
شبهة) صلة رعى (قوله وحد
من رعى الخ) عطف على
سقوط (قوله منها) أي ستة
الاشهر (قوله بذلك) أي أنه
ابن شبهة (قوله اذهي) أي
الشبهة (قوله لحوقه) أي
النسب (قوله نرض) أي
أي كونه معرضا بقذفه فلا
يحد (قوله منه) أي ماء الشبهة
(قوله لا طلاقه) أي الماء
الفاقد (قوله وحمل) بضم
فكسر ارفع فسكون

(الثلاثة) عدتها ابتداء بالتربعين تسعة لصيرورتها ثمانية فان كانا هادم ثم احتاجت لعدة
جوى فيها ما تقدم والله اعلم (ووجب) على الحرة زوجة كانت او ايما (ان وطئت) بضم الواو
(بزنا او) وطئت (شبهة) لنكاح كفل او عقد نكاح فاسد بجمع على فساده بنسب او رضاع
او صهر او خامسة مع شبهة تدبر الحد والافه وزنا لكن هذا عدة فان لم تكن شبهة فهو استبرأ
(ولايطأ الزوج) زوجته التي وطئت بزنا او شبهة زمن استبرأها أي يحرم عليه وطؤها حيث
لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل بكرة وقيل يباح وقيل خلاف الاول ذكرها ابن عرفة وابن
يونس وفي البيان ما يفيد ان المذهب التحريم وبه أجيب في نوازل ابن الحاج والمبارين
العقباني وغيره وعلاه بأنه ربما ينقش الحمل فيخط ما به غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) أحد
نكاحا عليها ان كانت ايماء من استبرأها سواء كان زوجها الذي فسخ نكاحه او طلقها بائنا
أو اجنبيا لان كل حمل امتنع فيه الاستداع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفاس والصيام
والاعتساف (او غاب) على الحرة غيبة يمكن الوطء فيها (غاصب او سب) بكسر الموحدة مخففة
كافر حربي (او مستتر) جهلا او فسقا ثم خلاصت من ذلك لانها مظنة الوطء (ولا يرجع) بضم
التحسية وفتح الجيم (لها) أي لا تصدق الحرة في نفيها وطعن ذكرلاتهم امها بالحيا ودفع المعرفة عن
نفسها وفاعل وجب (قدرها) أي العدة بالتفصيل السابق فذات الحيض غير المتأخر عن زمنه
او المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء واليانسة والصغيرة والبغلة ثلاثة اشهر والمتأخر حيضها بالاسباب
او المرض والاستحاضة غير المميزة سنة وفائدة استبرأ الحرة ذات الزوج وولدها القراش زوجها
سقوط حد القذف عن رعى ولدها بعد ستة اشهر من نحو الزنا بأنه ابن شبهة وحد من رعى ولدها
لاقل منها بذلك قاله في التوضيح واستشكله ابن عاشر بان الحد انما يقرر في النسب لا باثبات
الشبهة اذهي لا تستلزم في النسب بدليل لحوقه في نفس المسئلة اه وعبارة ابن عرفة رجما تسل
من هذا البحث ونصها واستشكل لزوم الاستبرأ مع وجوب لحوق الولد واجيب بافادته في
نعر يض من قال لذي نسب منه يا ابن الماء الفاسد اه فان الماء الفاسد فيه نعر يض بنسب
النسب لا طلاقه على ماء الزنا أيضا بخلاف الشبهة وحمل كلام المصنف على الحرة فقط لانه
سبذ كراستبرأ الامة في بابه ولله لاية عقب بان المتقدم في عدة الامة قرآن او ثلاثة اشهر أو سنة
واستبرأها من نحو الزنا حيضة نقله في عن المدونة ونصه وفيها لزوم ذات الرق العدة كالحره
واستبرأها في الزنا والاستبراء حيضة اه ونقل نحوه عن ابن عمران والجلاب وقوله قدرها هو
المشار اليه بقولهم استبرأ الحرة كعدتها وقد استثنوا استبرأها لاقامة الحد عليها في الزنا او
لقتلها بالردة والذي يعقد عليه الملاءم فانه بحبيضة ونظمها عجم بقوله

(قوله فقط) أي دون الامة (قوله لانه) أي المصنف الخ علة حمل على الاول وخبره على الثاني (قوله في بابه) أي الاستبرأ
(قوله ولله لاية عقب) بضم فتحات منقلا عطف على لانه الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله كالحرة) خبر لزوم
(قوله حيضة) خبر استبرأها

(قوله فانما) اي الحرة (قوله وقيت) بضم الواو (قوله وهو) اي جواز استمتاعه بغير وطئها (قوله في القصد) اي مجتهد
 المقنود (قوله لكن نقل المواق الخ) استندرا الى قوله وهو مذهب ابن القاسم الخ لرفع ايها ما اعتقاده (قوله ما نقله) اي في
 التوضيح والشارح (قوله ونقل) بسكون القاف (قوله سياقه) الخ خبر نقل (قوله انه) اي ما نقله في عن ابن عرفة (قوله ولها
 ولي الخ) حال (قوله وخير) ٣٧٦ بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة منقلا (قوله نكاح الشريعة) مفعول

والحرة استبراءها كالعدة * لا في امان وزنا وردة
 فانما في كل ذا تستبرى * بجمضة فقط وقيت الضرا
 وظاهر قوله ولا يبطأ الزوج ان له الاستمتاع بغير الوطء وهو مذهب ابن القاسم نقله الموضح في
 القصد والشارح ولا يخالف قوله وحرم في زمنه اي الاستبراء الاستمتاع لانه في امة تجدد ملكها
 لم يسبق فيها استمتاع وما هنا في زوجة سبق له فيها استمتاع لكن نقل المواق عن ابن عرفة المنع
 ولعله هو المعتقد اه عب البناي ما نقله عن عباس لادن ابن القاسم والفرق المذكور صحيح
 ونقل المواق عن ابن عرفة سياقه يفيد انه في الامة التي تجدد ملكها لا في مسئلتنا والله اعلم
 (و) اذا زوج اجنبي شريعة تولية الاسلام ولها ولي غير مجبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخبر
 وليها في القسح والامضاء او تزوج عبدا بدون اذن سيده ودخل او سقيه بغير اذن وليه ودخل
 وخبر السيد والولي في الامضاء والقسح فاختلف (في) ايجاب الاستبراء (امضاء الولي) نكاح
 الشريعة والعبدا والسقيه من الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وهو لابن الماجشون
 ومحنون وعدمه لانه ماؤه وهو مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) ايجابه (ففسخه)
 اي الولي النكاح المذكور واراد زوجهما باذن الولي واذن السيد للعبس في تزوجهما
 او ولي السقيه في تزوجهما بذلك وعدمه (تردد) فان كان الامضاء او القسح قبل الدخول فلا
 استبراء وان اراد اجنبي تزوجهما بعد القسح بعد الدخول وجبت العدة منه اتفاقا البناي نقل
 التوضيح وفي انه سما في القسح تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المسئتين ونسب وجوب
 الاستبراء لابن الماجشون ومحنون وعدمه لمالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومقتضاه
 انه ما قولان ويظهر منه ان عدم الوجوب هو الراجح خلاف ما ذكره ز والله اعلم (واعدت)
 اي احسبت المطلقة في طهر (بطهر الطلاق) فجعلته قرأ اول ان طال بعد الطلاق بل (وان)
 كان (الحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الاول فان طهرت نصف شهر
 وحاضت ثانية فقد تم قرؤها الثاني فان طهرت كذلك وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث
 (فتحل) للزوج (باول الحيضة الثالثة) لان الاصل والغالب عدم انقطاع الدم فوراً ودوامه
 بما قاله اكثره مذهب ابن القاسم (او) اول الحيضة (الرابعة) بالنسبة لحيضة الطلاق (ان)
 طلقت بضم فكسر منقلا (بكحيض) ادخلت الكاف القاف لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها
 الاول وبالثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغي) للمعدة بالاقرار من الطلاق
 اي وهل معنى قول اشهب ينبغي (ان لا تجعل) المعدة التزوج (ب) مجرد (رؤيته) اي دم الحيضة
 الثالثة ان طلقت بطهر او الرابعة ان طلقت ببيض الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم

امضاء المضاف لفاعله
 (قوله من الماء الخ) صلة
 استبراء (قوله لانه) اي الماء
 الخ لانه لوجوب الاستبراء
 منه (قوله حرام) اي نشأ
 عن وطء حرام (قوله وهو)
 اي وجوب الاستبراء (قوله
 وعلمه) اي وجوب الاستبراء
 من الماء السابق على
 الامضاء (قوله لانه) اي
 الماء السابق الخ لانه لعدم
 وجوب الاستبراء منه (قوله
 وهو) اي عدم الوجوب
 (قوله او ايجابه) اي
 الاستبراء (قوله لذلك) اي
 بحرمته ماؤه لانه لا يوجب
 وعدمه اي الايجاب لانه
 ماؤه (قوله بعد القسح) صلة
 تزوج (قوله بعد الدخول)
 صلة (قوله انهما)
 اي الوجوب وعدمه (قوله
 في القسح) اي لاني الامضاء
 (قوله في المسئتين) اي
 الامضاء والقسح (قوله
 ونسب) اي ابن عرفة (قوله
 ومقتضاه) اي ابن عرفة
 (قوله انهما) اي الوجوب
 وعدمه (قوله منه) اي ابن

عرفة (قوله ان طال) اي اطهر (قوله كذلك) اي نصف شهر (قوله لان الاصل والغالب الخ)
 علة لطلبها باول الثالثة ودفع لما يقال كيف تحل باول الثالثة مع احتمال انقطاعها قبل درامها وما لا مال بال (قوله هذا) اي حايها
 باول الحيضة الخ (قوله لانها) اي المطلقة (قوله بالحيضة) صلة تم (قوله من الطلاق) صلة المعتدة (قوله الوجوب) خبر معنى (قوله
 فيكون) اي قول اشهب ينبغي الخ

(قوله محل بأول الخ) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله أو معناه) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله فلا يخالقه) أي قول أشهب ينبغي الخ قول ابن القاسم محل بأول الحيضة الخ (قوله فاختلف) بضم الفاء وكسر اللام (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله يجعل ينبغي على النذب) تصوير للوفاق (قوله وهذا) أي تأويل للوفاق (قوله أو خلاف) عطف على وفاق (قوله بمحمله) أي ينبغي على الوجوب تصوير للخلاف (قوله وهذا) أي تأويل للخلاف (قوله واليه) أي الخلاف صلة ذهب (قوله لقوله) أي مضمون (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولو في آخر ساعة) أي ولو طغت في آخر ساعة (قوله منه) أي طهر الطلاق (قوله وفي انقضائها) أي العدة (قوله القريبان) أي أشهب وابن نافع (قوله قبل طهرها) صلة تتزوج (قوله ولكن لا تجل الخ) استدراك على للمعدة أن تتزوج إذا حاضت الخ لرفع إيهامه بإباحة تزوجها بجم - ردئية أول الدم (قوله تقيم إياها) أي والدم نازل عليها (قوله فتعلم) عطف على تقيم (قوله أنها) أي الدم وأنه لتأنيث خبره (قوله والي) أي وان لم يجعل على الاستحباب (قوله تناقض) أي قوله للمعدة أن تتزوج إذا حاضت وقد يقال لا تناقض ٢٧٧ ولو حل على الوجوب لأن الثاني

استدراك على الأول ومبين للمراد منه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أي يستحب الخ) خبر قول (قوله بقادها) أي الحيضة صلة تعلم (قوله يأتي على معاه) هذا خبر قول أيضا (قوله وعلى أن لا قل دم الحيض الخ) عطف على سماعه (قوله حدا) اسم أن مؤخر (قوله في كونه) أي الحد (قوله ثلاثة أيام) خبر كون (قوله أو خمسة) أي من الأيام عطف على ثلاثة (قوله قولاً) مبتدأ في كونه (قوله ابن مسلمة) راجع لكون أقله ثلاثة (قوله وابن الماجشون) راجع لكونه خمسة (قوله أقله) أي حيض العدة

تجل بأول الحيضة الثالثة والرابعة ومعناه النذب فلا يخالقه في الجواب (تأويلان) وذلك أن في المدونة لابن القاسم محل بجمرد روية الدم ولا يشبه ينبغي أن لا تجل بالنكاح أول الدم فاختلاف هل هو وفاق لابن القاسم بمحمل ينبغي على النذب وهذا تأويل ابن الحاجب وأكثر الشيوخ أو خلاف بمحمله على الوجوب وهذا تأويل غير واحد واليه ذهب مضمون لقوله هو خبر من رواية ابن القاسم ولو قال المصنف وفيها أشهب ينبغي أن لا تجل برؤية وهو وفاق تأويلان كان أوضح والله أعلم ابن عرفة وفيها طهر الطلاق فـ ولو في آخر ساعة منه وفي انقضائها بأول جرمدها اضطراب مع القريبان للمعدة أن تتزوج إذا حاضت الحيضة الثالثة قبل طهرها ولكن لا تجل حتى تقيم إياها تعلم أنها حيضة ابن رشد قوله ولكن لا تجل على الاستحباب والالتناقض وقول أشهب فيها ينبغي أي يستحب أن لا تجل لتعلم أنها حيضة مستقيمة بمقاديرها يأتي على معاه هذا وعلى أن لا قل دم الحيض والاستبراء حد في كونه ثلاثة أيام أو خمسة قولاً ابن مسلمة وابن الماجشون ويأتي على أن لا قل حد أقوله أن انقطع وجب رجوعها إليهما ولزوجهما رجعتا لأن ما رأته من الدم حيض في الظاهر يوجب اتقائها من مسكن الزوج ويبيح تزويجها بكرهه ويمنع ارتجاع زوجها إليها فان انقطع الدم ولم يعد من قرب وكانت تزوجت فسح نكاحها وصحت رجعة زوجها إن كان ارتجعها وله رجعتها إن لم يكن ارتجعها وإن رجعت عن قرب تم نكاحها وبطلت رجعتها لإضافة الدم الثاني للاول وما بينهما من طهر لغو وعلى قول ابن القاسم فيها لأحد له والدقة حيض يعتد به في الطلاق والاستبراء وهو روايته فيها إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم بأول ما تدخل تحلل للمشترى

٤٨ من في والاستبراء (قوله قوله) أي أشهب فاعل يأتي (قوله أن انقطع) أي الدم قبل تمام ثلاثة أو خمسة أيام (قوله وجب رجوعها إليهما) أي لتقيم عدتها فيه (قوله ولزوجهما رجعتا) عطف على وجب رجوعها الخ (قوله لأن ما رأته الخ) صلة لتقدير أي وجاز اتقائها من بيتها ومنع مطالقتها من رجوعها برؤية أول الدم (قوله من الدم) بيان لما (قوله حيض في الظاهر) خبر أن (قوله يوجب) أي أن شخ الزوج وطلب اتقائها من مسكنه (قوله تزويجها) أي لغير زوجها (قوله ويمنع الخ) عطف على يوجب (قوله فان انقطع الدم) أي قبل تمام ثلاثة أو خمسة (قوله عن قرب) أي قبل تمام خمسة عشر يوماً (قوله تزوجت) أي بزواج آخر (قوله تم) بمقتضى (قوله من طهر) أي ناقص عن خمسة عشر يوماً ما كان لما (قوله لغو) خبر ما (قوله وعلى قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله فيها) أي المدونة (قوله لأحد له) أي أقل الحيض في العدة والاستبراء الخ مفعول قول المضاف لفاعله (قوله يعتد بضم الياء) (قوله هو) أي كونه لأحد له الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله روايته) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم الخ) مفعول رواية المضاف لفاعله (قوله بأول) صلة تجل (قوله ما تدخل) أي في الدم

(قوله ومصيبتهما) أي الامة عقب رؤية اول الدم (قوله منه) أي المشتري (قوله ولا معنى) أي وجهه وحكمته (قوله التأخير) أي لتزويج عن اول الدم (قوله قرب) أي قبل تمام نصف شهر (قوله فهو) أي الدم الثاني (قوله فكان) أي عوده عن قرب (قوله وان عاد) أي الدم (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بها) أي أقامت (قوله انها) أي الدم وانما لتأنيث خبره (قوله واحتج) أي استدلل بحنون (قوله ولا تبين مطلقا) أي طلاقا رجعا الخ مقبول رواية مضافا لفاعله (قوله مستبارة) أي بتجدد ملكا وغيره (قوله مبتاعها) أي مشتري الامة (قوله باول الدم) تنازع فيه تحل ويضمن (قوله يتقادي) أي الدم (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله انها) أي الدم وانما لتأنيث خبره (قوله في استبراءها) أي المدونة (قوله طهرا) أي نصف شهر (قوله والا) أي وان لم يقان يكون ٣٧٨ هذا حاضرا فلا يكون استبراء (قوله فلا) أي لا يكون استبراء (قوله وعليه)

ومصيبتهما منه يجوز للمرأ: ان تزوج باول ما ترا من الدم ولا معنى لاستصحاب التأخير لان الدم ان انقطع فان عاد عن قرب فهو من الاول فكان كدوامه وان عاد عن بعد فالاول حيض مستقل ومهنون اوجب عليهم ان لا تزوج حتى تقيم في الدم أقامة يعلم بها انها حيضة واحتج برواية ابن وهب ولا تبين مطلقا ولا تحل أمة مسربة ولا يضمنها مبتاعها باول الدم حتى يتقادي ويعلم انها حيضة مستقيمة وقال ابن القاسم في استبراءها ان رأت الدم يوما او بعض يوم وانقطع بردي ولم يعد حتى مضى ما يكون طهرا يسئل النساء ان قلن يكون هذا حيضا يكون استبراء والا فلا وعليه ان قلن لا يكون حيضا يكون في حكمه على ما سمعته اشبه وعلى فصل هذا الدم عما قبله وما بعده وعدم اعتباره عدة لقلته في عدم قضاء صلاة ايامه ووجوبه قولان اظاهر المذهب وقول مهنون وهو شذوذ المتبسط عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطلقا الا باق طاع دم الحيضة الثلاثة كقول العراقيين قال بعض فقهاءنا وعليه فالاقراء الحيض وفي ارتقاء السطور منها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثلاثة ثم قرؤها ولمت للازواج اشبه استحب ان لا تحجل حتى يتقادي دمها اعضاء كل المسئلة من اولها عندى لاشبه وعليه اختصرها ابن أبي زبنيين واختصرها الشيخ وغيره من القرويين على انها لابن القاسم وحمل اكثر الشيوخ قول اشبه على النفس يروى قال بعضهم هو خلاف وعائيه مهنون وكما تقدم لابن رشد (ورجس) بضم فكسر (للساء) العارقات (في قدر) اقل زمن (الحيض هنا) أي في العدة (هل هو يوم أو بعضه) الذي له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان فقد تعد العارقات اليوم ايضا باعتبار عادة نساء بلدهن وقد تعد عارقات آخر اقل منه حياضا باعتبار عادة نساء بلدهن أيضا ونظاها المصنف ان البومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة ان البومين كاليوم ولا يعارض هذا قوله المتقدم فتحل بأول الحيضة لان معناه ان مجرد الرؤية كافية نظرا الى ان الاصل الاستقرار فان انقطع رجوع فيه للنساء هل هو يوم أو بعضه البناء حاصله ان ابن القاسم قال تحل بأول الحيضة فتأوله الجهور على انه قاله لان الاصل الاستقرار وان انقطع رجوع فيه

أي قول ابن القاسم صله يكون المثلث (قوله ان قلن) أي النساء (قوله وعلى فصل الخ) عطف على ما سمعته (قوله وعدم اعتباره عدة) عطف على فصل (قوله لقلته) عطف على عدم قضاة الخ بدل من في حكمه (قوله ووجوبه) أي قضاء صلاة ايامه عطف على علم (قوله قولان) اسم يكون (قوله اظاهر الخ) واجع لعدم القضاء (قوله وقول مهنون) واجع لوجوبه (قوله وهو) أي قول مهنون (قوله سعدون) بفتح السين (قوله لا تحل مطلقا) أي في طهر (قوله وعليه) أي توقف حلها على انقطاع الحيضة الثالثة (قوله الحيض) بكسر ففتح (قوله منها) أي المدونة (قوله تم)

بمشاة (قوله ان لا تحجل) أي بعد النكاح لزواج آخر (قوله يتقادي دمها) أي ثلاثة أو خمسة ايام (قوله وعليه) أي قول اشبه صله اختصر (قوله اختصرها) أي المدونة (قوله من القرويين) بيان لغيره (قوله على انها) أي المسئلة (قوله التفسير) أي لقول ابن القاسم (قوله هو) أي قول اشبه (قوله خلاف) أي لقول ابن القاسم (قوله وعليه) أي الخلاف (قوله لا اختلاف قدر زمن الحيض) على ترجيح في قدر الخ (قوله في النساء) صله اختلاف (قوله تعد) بفتح ضم متفلا (قوله ان البومين) أي دمهما (قوله كاليوم) أي في الرجوع فيه للنساء (قوله هذا) أي قوله ورجع في قدر الحيض هنا الخ (قوله لان معناه) أي قوله المتقدم فتحل بأول الحيضة على لا يعارض الخ (قوله كاف) أي في حلها (قوله نظرا الى ان الاصل الاستقرار) على ان مجرد الرؤية كاف

(قوله وعلى تأويلهم) صلة مشى المصنف (قوله وتأوله) بفتحات مثله (قوله على ظاهرها) صلة تأول (قوله أنها) أى الممتدة
الخيال لها حذف من (قوله وان انقطع) أى قبل دواحه يومها وما له بالمبالغة في حليها به (قوله ورأوا) أى ابن رشد
وأبو عمران وغيرهما (قوله هنا) أى في العدة (قوله كالعادة) أى في قدر اقل الحيض ٢٧٩ وأنه لاحدله (قوله اقول
للنساء وعلى تأويلهم مشى المصنف وتأوله ابن رشد وأبو عمران وغيرهما على ظاهرها اسم الفعل بأول
الدم وان انقطع ورأوا ان مذهب ابن القاسم في مقدار الحيض هنا كالعادة ولم يجز عليه
المصنف اقول المازرى مشهور قول مالك رضى الله تعالى عنه نفي التحديد واسناد الحكم لما
يقول النساء انه حيض نقله ابن عرفة (و) رجع للنساء في ان المقطوع ذكره وانثاءه (هل) يولد
للمتعد زوجته (ولا) يولد له فلا تعد زوجته عب هذا ضعيفان والراجح في الاول سؤال اهل
المعرفة وفي الثاني اعتمادها بلا سؤال البناتى تبع في الاول في اذ نقل نص عياض بان الرجوع
فيه قطع ذكره وانثاءه لاهل المعرفة واجاب طي بان اهل المعرفة يرجعون للنساء لان هذا
شأنهم فالمراد باهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك ان عياضا جعل
قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لاهل الطب والنشر يخلاف مذهب الكتاب فلم يبين
الامعرفة والولادات وهذا باب النساء وكلامه في التوضيح يدل على انه اعتمد كلام عياض واما
الثاني فتبين فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت اذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا
يلزمه ولد ولا تعد امرأته وان كان محبوب الخصيتين قائم الذي كره لهما العدة لانه يطأ بذكره
وان كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا ان كان يولد له فعليا لعدة والا فلا هذا معنى ما في
المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين ٨١ ح والحق في ذلك الذي يجمع ما في كلام
المدونة هو كلام النكت وايضا اعتمد الشيخ أبو الحسن ٨١ وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتمد
كلام عياض ونصه الخاص ان كان قائم الذكر وبعضه وهو مقطوع الاثنيين او باقيهما او
احدهما فهو الذي قال فيه في المدونة يستل عنه اهل المعرفة لانه يشك اذا قطع بعض ذكره
دون انثيه او انثياه واحدهما دون ذكره هل ينسل وينزل ام لا ههنا فنسب المسئلة للمدونة
وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عياض والحق وقد
اقتصر ابن عرفة على كلام عياض وكذا أبو الحسن على ان ح نقل من كلام المدونة ما يشهد
للمصنف وهو قوله والخصي لا يلزمه ولدان انت به امرأته الا ان يعلم انه يولد له ثم قال وليس
فيما شئى يوافق ما ذكره المصنف وابن الحاجب والله اعلم (و) رجع للنساء (ما تراه الايسة)
اى المشكوك في بأسها وهى من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حيض) وصلة رجع
(للنساء) العارقات باحوال الحيض فن بلغت السبعين دما غير حيض قطعها ومن لم تبلغ
الخمسين دما حيض قطعها فلا يستل النساء في ما و الظاهر ان المراد بذات السبعين الموقوفة لها
وقوله للنساء الجع فيه غير مقصود فيكون بواحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها
من جرحة الكذب (بخلاف الصغيرة) المعتدة من المطلق بالاشهر الثلاثة ترى الدم اثناء الاشهر
فهو حيض (ان امكن حيضها) لا نحو بنت سبع لخاتمة دم علة وفساد (واتقلت) الصغيرة التي
يمكن حيضها اذ ارات الدم اثناء عدتها بالاشهر (للاقراء) والفت ما تقدم من الاشهر ولو بقي منها
يوم واحد لان الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمه للنساء (والطهر)
(قوله فيها) أى من بلغت سبعين ومن لم تبلغ خمسين (قوله جرحة الكذب) اضافته لليمان (قوله لا نحو بنت سبع) مفهوم ان
امكن حيضها (قوله ما تراه) اى بنت السبع (قوله لان الحيض هو الاصل) علة اتقلت للاقراء

لما زرى الخ) علة لم يجز (قوله
نفي التحديد) أى لقد راق
الحيض (قوله هذان) أى
الحكم في مقطوع الذكر
والحكم في مقطوع الانثيين
بالرجوع للنساء (قوله في
الاول) أى مقطوع الذكر
(قوله وفي الثاني) أى مقطوع
الانثيين (قوله اذ نقل) أى
ق (قوله لذلك) أى ان المراد
باهل المعرفة النساء (قوله
في ذلك) أى ولادة من لا ذكر
او انثيين له (قوله خلاف)
مفعول ثان لجعل (قوله واما
الثاني) أى مقطوع الانثيين
(قوله النكت) بضم ففتح
(قوله اذا كان) اى الزوج
(قوله ونحوه) مفعول حفظ
(قوله الخط) أى قال (قوله
٨١) اى كلام الخط (قوله
وكلامه) اى الخط (قوله وهو
مقطوع الانثيين) حال (قوله
وكان) بفتح الهمز وشد
النون (قوله لترجيح كلام
عياض) اى على كلام
عياض (قوله من كلام
المدونة) بيان لما بعده
(قوله وهو) اى ما يشهد
للمصنف (قوله يعلم) بضم
الياء (قوله ثم قال) اى
الخط (قوله فيها) أى المدونة

(قوله او بعدها) اي حصة منها (قوله به) اي الولد كاملا (قوله نكاحه) اي الثاني (قوله له) اي الثاني (قوله الى اقصى امد) اي
 الحمل (قوله تربصت) (قوله اقضاء) ٣٨٠ اي امد الحمل (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وجعلها) اي الاولى (قوله

في العدة اقله) (كما قل في (ام بادة) نصف شهر) (وان انت) معتمدة من طلاق او وفاة (بعدها) اي
 عدة الاقراء في الطلاق والاشهر في الوفاة (بولد لدون اقصى امد) اي مدة (الحمل) من يوم انقطاع
 وطئه عن (الحق) (الولد) به) اي المطاق والميت حيث لم تتزوج غيره او تزوجت غيره قبل حصة
 من عدها او بعدها وات به لدون ستة اشهر من تزوج لثاني فيفسخ نكاحه ويحكم له بحكم
 النكاح في العدة (الان ينفيه) اي لولد الزوج الحي (بلعان) انت ولا يضرها اقرارها بانقضاء
 عدها لان دلالة القرع على برائة الرحم كثرية لان الحامل تحيض وامان تزوجها الثاني بعد
 حصة من عدها وات به لستة اشهر من تزوج الثاني فانه يلحق به (وتربصت) بفحش منقلا اي
 تأخرت معتمدة من طلاق او وفاة (ان ارتابت) اي شككت وتحررت به) اي الحمل الى اقصى امد
 الحمل (وهل) تربص (خسا) من السنين (او اربع) من السنين في الجواب (خلاف) ابن عرفة
 في كون اقضاء اربع سنين وخسا ثالث روايات القاضي بسبع وروى ابو عمر ستا واختار ابن
 اقصار الاولى وجعلها التماسي المشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم ويحذون المتبطل
 بالخمسة القضاء من مضت المدقول تزد الرينة حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحط فاذا
 مضت الخمسة والاربعة حلت ولو بقيت الرينة ابن عرفة المرتابة في الحمل بحس بطن عدها
 بوضعه او مضى اقصى امد الحمل مع عدم تحققه (وفيها) اي المدونة (لو تزوجت) المرتابة بالحمل
 (قبل) تمام (الخمس) سنين (باربعة) شهر فقلت الخمسة (اشهر من نكاح الثاني) (لم يلحق) (الولد)
 (بواحد منهما) ويقفخ في كاح الثاني لانه نكح حاملا ولم يطبق بالاول لزيادته على الخمس سنين بشهر
 ولا بالثاني لنقصه عن اقل امد الحمل شهر (وحدث) بضم الحاء الممهله وشهد الدال المرأة حد الزنا
 (واستشكنت) المسئلة من بعض شيوخ عبد الحق واللغوي بان تقيد اقصى امد الحمل بخمس
 سنين ليس فرضا من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم فينتفي الولد وتحد المرأة بمجاوزته
 بشهر وعز ابن يونس استعظام هذا للقاسمي ونصه ~~حكي~~ لئلا يهبط شيوخنا ان ابا الحسن
 القاسمي كان يستعظم ان ينتفي الولد عن الزوج الاول وان تحدد المرأة حين زادت على الخمس سنين
 شهرا كان الخمس سنين فرض من الله ورسوله وقد اختلف مالك رضي الله تعالى عنه وغيره في
 مدة الحمل فقال مرة يطبق الى سبع سنين وقال الى دون ذلك فكيف ينتفي الولد وزجر المرأة
 والخلاف فيها على ذلك وفرض في المدونة المسئلة في المرتابة وهي محل الاشكال وامام غيرهما فتحد
 قطعها والله اعلم (عدة) الزوجة (الحامل) حرة كانت او امه مسالة او كاتبة من زوج مسلم او كافر
 (في وفاة او طلاق وضع حملها) الا لاحق بزوجه او المتني بلعان (كاه) بعد الموت أو الطلاق
 ولو بلطفة اتحد وتعددوا احتراز بكا عن وضع بعضه فلا يخرج به من العدة ولو اكثر استياطا
 وقال ابن وهب يخرج بوضع ثلثه لتبعية الاقل الاكثر وعلى الاقل ان طلقت او ماتت زوجها
 بعد وضع بعضه حلت بخروج باقيه ولو الاقل لادائه على براتهما فان شك هل طلقت او ماتت قبل
 خروج باقيه او بعده استأنفت العدة احتياطا ولا رجعت اقبل خروج بقيته على المشهور واحتراز
 باللاحق والمتني بلعان عن الحمل الذي لا يصبح استلحاقه لكون الزوج حيا او مجبو بامثلا فلا
 يخرج به من عدة الوفاة بل باقصى الامر ين وضعه والا بدعية الا شهر وعشرة فصلا بالمتأخر

الثانية) اي اربع (قوله
 بالخمس) خبر النضام (قوله
 حلت) بشد اللام اي المعتد
 للازواج (قوله وان زادت)
 أي الرينة (قوله مكنت) اي
 المعتمدة في عدها (قوله الى
 ارتفاعها) اي ربيتها (قوله
 ولو بقيت الرينة) اي بجعلها
 مباغمة في حملها (قوله عدم
 تحققه) صادق بتحقيق
 عدمه ويقتضيها (قوله
 واللغوي) عطف على بعض
 (قوله بمجاوزته) تنازع فيه
 ينفي ويحدد (قوله هذا) اي
 الغنى والحد بزيادة شهر (قوله
 كان) بفتح الهمزة وشهد النون
 (قوله في مدة الحمل) اي
 اقضاءها (قوله فقال) اي مالك
 رضي الله تعالى عنه (قوله
 يلحق) اي الحمل بصاحب
 العدة (قوله وقال) اي مالك
 رضي الله تعالى عنه (قوله
 دون ذلك) صادق بست
 وخمس واربعة (قوله
 فيها) اي المسئلة خبر الخلاف
 (قوله بعد الموت) صلة وضع
 (قوله وعلى الاقل) اي توقف
 خروجها منها على وضعه كله
 (قوله لادائه) اي خروج
 باقيه (قوله قبل خروج باقيه)
 تنازع فيه طلقت وماتت
 (قوله او بعده) اي خروج
 باقيه (قوله وله) اي المطلق
 رجعا (قوله واتز) بضم

صنها التام وكسر الراء (قوله وضعه والا بدعية الا شهر وعشرة) بيان للامرين

(قوله الا ان يستند) اي الحمل الذي لا يصح استناده الى ما استند اليه من قوله بنكاح او ملك (قوله فتخرج به) اي وضع ما يصح استناده اليه المستند لوطه صحيح من غير الزوج (قوله بانه) اي الشار (قوله هذا) اي حمل مستند لوطه صحيح بنكاح او ملك او شبهة من غير زوجها (قوله لانه) اي الشان (قوله منه) اي الاول (قوله عنه) اي استشكل ابن عبد السلام (قوله بانه) اي الحمل الا لاحق بغير الزوج (قوله المنعي) بفتح فسكون فكسر منه لا اي الخبر بموت زوجها ٣٨١ الغائب (قوله اذا اعتدت) اي

اربعة اشهر وعشرة ان كانت حرة وبشرين وخمسة ان كانت امه (قوله وتزوجت) اي وولدت من تزوجته اي او وطئها مالها وحياتها منه (قوله وردت) بضم الراء وشدة الدال (قوله له) اي الاول (قوله بثلاثة اقراء) اي ان كانت شابة يأنها الخيض (قوله او ثلاثة اشهر) اي ان كانت صغيرة او بغلة أو بائسة (قوله قبله) اي وضع حملها (قوله من الدم) بيان للخارج (قوله ساون) بفتح فسكون فضم (قوله دحون) بفتح فضم مثقلا مهمل الحاء آخره نون (قوله في كونها) اي عدتها بثلاثة قروص صلة كاف التشبيه (قوله والا) اي وان كانت غير مدخول بها (قوله فيه) اي فساد وعدمه (قوله او تراعى) اي الذي ومطلقة (قوله البنا) اي واضمين بحكمنا (قوله وقد دخل) اي الذي (قوله بها) اي الذمية حال (قوله فيها) اي ارادته مسلم تزوجها بعد موت زوجها الذي او طلاقه وتراعى

منهما وأما في الطلاق فتستأنف عدة الاقراء بعد وضعه ولا تحسب بحيضها وهي حامل به واختلف هل تعد وضعه قراءا ولا الا ان يستند لوطه صحيح من غير الزوج بنكاح او ملك او شبهة فتخرج به من عدة الطلاق واستشكل ابن عبد السلام بانه لا يتصور هذا لانه ان كانت عدتها من الاول قبل وطء الثاني بنكاح او ملك فلا يعتد بطلاق الاول ولا وفاته وان لم تنم عدتها منه فكيف يناوئها الثاني بنكاح صحيح او ملك واجاب عنه المصنف وابن عرفة بانه يتصور في المنعي لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول وولدت له وان ولدت الاول من الثاني ولا يقربها الاول الا بعد العدة من ذلك الماء بثلاثة اقراء او ثلاثة اشهر او وضع حمل فان مات لقدام قبل وضعها اعتدت عدة وفاة ولا تحل بالوضع قبل تمامها ولا بتمامها قبل الوضع وان طلقها قبله كفأها وضعها ان كان مضغة او ما بعد هابل (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي العاقلة أبو الحسن على المدونة اذا شكك أمر الخارج من الدم هل هو ولد او دم اختبر بالماء الحار فان كان دما انحلت وان كان ولدا فلا يزيد ذلك الا شدة وظاهر قوله وضع حملها كله ولو بعد اقصى أمدا الحمل ان تحقق اوطن وجوده يطمح احين الطلاق والموت ولو ميتا وكذا ان شك في وجوده عند جمع وصحبه ابن العربي وقال ابن ناجي المشهور بالاكتفاء بعض اقصى أمدا الحمل د وضع حملها كله ولو مات في بطنها قال ابن سلون عن ابن دحون وتسعة الثقة لان العمل وقدمات وقال بعضهم تنقض العدة بموتها في بطنها (والا) اي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (عدتها) (ك) عدة (الطالقة) في كونها بثلاثة قروص وان كانت حرة وبقراء ان كانت امه (ان فسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والافلا عدة عليها وان كانت صغيرة أو بائسة استبرأت بالاشهر ويأتى حكم المختلف فيه وشبهه في اعتداد المتوفى عنها كالمطلقة فقال (ك) (الزوجة) (الذمية) الحرة غير الحامل (تحت) اي زوجة زوج (ذمي) مات عنها او طلقها واراد مسلم تزوجها أو تراعى البنا وقد دخل بها فعدتها ثلاثة اقراء فيمافان لم يدخل بها فعدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي انه لو كانت تحت مسلم لحبرت على ثلاثة قراء من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى اربعة اشهر وعشرة دخل بها ام لاني وفاته اراد مسلم تزوجها ام لاحق الله تعالى والميت اما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الاية واما لانه حكم بين مسلم وكافر وهذا يغلب فيه جانب المسلم (والا) اي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد بان كان صحيحا اتفاقا او مختلفا فيه ولو نكاح مريض كافي التوضيح والشارح والافرض انه غير حامل مدخولا بها ام لاني الوفاة لحرا وعبد كبير او صغير كبيرة او صغيرة مسلمة أو كفاية (ف) عدتها اربعة اشهر وعشر من الايام تحرك الجنين غالب في الاشهر الاربعة وزيد العشر لانما قد تنقص او تنأخر حركة الجنين عنها ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنتقل

(قوله ان كان) اي طلاقه (قوله بغلب) بضم ففتح منقلا (قوله والقرض) بفتح الفاء فسكون الراء (قوله تحرك الجنين) اي علة لكونها اربعة اشهر وعشرة ايام (قوله لانها) اي اربعة اشهر (قوله عنها) اي الاربعة (قوله ان لم تكن) اي المتوفى عنها (قوله وان كانت) اي المتوفى عنها

(قوله من عدة الطلاق) أى بالاقراء (قوله لعدة الوفاة) أى بالاشهر (قوله للحرمة) أى اربعة وعشرة (قوله والامة) أى
شهران وخمسة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لانها) أى عدة الوفاة على الانتقال اليها (قوله ولانها) أى الرجعية زوجة
(قوله وأمن) بضم فكسر ٣٨٢ (قوله فان تأخر) أى حبسها (قوله كأنه رضاع) أى فى كتابة الاربعة وعشرة

من عدة الطلاق لعدة الوفاة للحرمة والامة وتندم الاولى لايها للتعبد لا للاستبراء ولانها زوجة
واحتراز بالرجعية عن البائن اذا ماتت مطلقها قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة وتسفر
على عدة الطلاق بالاقراء وتكتفى المتوفى عنها بالاربعة الاشهر وعشر (ان تمت) الاربعة والعشرة
للحرمة المدخول بها (قبل) محكي (زمن) حبسها بان كانت عادت ان تحيض بعد اربعة اشهر
وعشرة ومات زوجها عقب حبسها او كانت عقيمة او تأخر - حضه الرضاع سابق الموت وأمن
حاملها فان تأخر لمرض تربعت تسعة الا ان تحيض قبلها عند ابن القاسم وروايته عن مالك رضى
الله تعالى عنهم وهو الراجح وقيل كأنه رضاع - وكى عليه ابن شيراز لاتفاق (و) (ان) قال
النساء - عند رؤيتهم اياها (لاربعة) حمل (بها) قبل اول يقان شياً (والا) أى وان لم تتم الاربعة
والعشرة قبل زمن حبسها بان كانت تحيض فى اثنائها ولم تحض او استحيضت ولم يميز وتأخر
لمرض أو قال النساء اربعة حمل او اربابا هى من نفسها (انتظرتها) أى الحبيضة الواحدة وقام
تسعة اشهر فان زالت الرية حلت والا انتظرت ردفها واقصى امد الحمل (ان) كان (دخل)
الزوج قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها اربعة اشهر وعشرة أيام تمت قبل زمن حبسها ام لا
لانها انما كانت تنتظر الحبيضة خشية الحمل (وتنهضت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولوبشابة
حرية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهى شهران وخمسة ايام ان كانت صغيرة او ياتسة
او عقيمة او غير مدخول بها او حاضت فيها (وان) كانت مدخولاً بها أو شأنها الحيض (لم تحض)
فى الشهرين والخمسة ايام لعادتها تأخره او لاسباب (ف) عدتها (ثلاثة اشهر) فان تأخر لرضاع
او مرض مكثت ثلاثة اشهر اي كان عدتها شهران وخمسة ايام والباقي لرفع الرية لعدة
وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها وحدها فى السكنى ورفعت للثلاثة وان تمت قبل زمن حبسها
لقصر زمن عدتها فلا يظهر الحمل فيها وان تأخر لغيره - ما فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعنده
تمكث تسعة الا ان تحيض قبلها (الا ان ترتاب) بحس بطن (ف) عدتها (تسعة) من الاشهر ان لم
تحض قبلها فان حاضت اثنائها حلت وان تمت التسعة حلت ان زالت الرية فان بقيت انتظرت
زوالها أو اقصى امد الحمل فان مضى اقصاه حلت الا ان يقع حق وجودها على ما يفهم من
التوضيح فى الحرة المرتابة ويفهم من غيره انها تنتظر زوالها او اقصاد فقطاه عب البناء ما شرح
به زمن انها تنتقل من الثلاثة ان ارتابت فيها الى التسعة كما هو ظاهره ونحوه للشارح تبعا للتوضيح
وهو غير صحيح وما استدله به فى ضيق من كلام المدونة فى غير محله اذ كلامه فحين طرأ على عدتها
استبراء وبينها وبين ما هناء فرق فالصواب شرحه بما فى الحط من تخصيص قوله وان لم تحض
بالصغيرة التى يمكن حبسها ولم تحض والياتسة امكن حملها ام لا وان قوله الا ان ترتاب الخ استثناء
منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيها رية والمعنى لكن ان كانت الامة من تحيض فيها ولم تحض فيها
لتأخره عن عادتها فانها لا تنتقل الى الثلاثة بل الى التسعة على المشهور قاله ابن عرفة وقيل الى

(قوله عليه) أى اثنائى (قوله
فهى) أى عدتها (قوله ان
كانت) أى الرقيقة المتوفى
عنها (قوله او حاضت) أى او
كانت شابة معتادة الحيض
مدخولاً بها او حاضت (قوله
فيها) أى الشهرين والخمسة
(قوله لكن عدتها منها) أى
ثلاثة الاشهر استند الى
على مكثت ثلاثة اشهر لرفع
ايها من انما كاه عدة (قوله
وفائدة هذا) أى ان العدة
شهران وخمسة والباقي
لرفع الرية مع انما لا تحل
الاية (قوله سقوط الاحداد
عنها) أى فى الباقي (قوله
وحدها فى السكنى)
عطف على الاحداد (قوله
ورفعت) بضم فكسر (قوله
اغيرهما) أى الرضاع والمرض
(قوله وعنده) أى ابن عرفة
(قوله فان بقيت) أى الرية
(قوله من انها تنتقل الخ)
بيان لما (قوله ظاهره) أى
المصنف (قوله نحوه
للشارح الخ) خبر ما (قوله
وهو) أى ما شرح به
(قوله من كلام المدونة)
بيان لما (قوله فى غير محله)

ثلاثة

خبر ما (قوله اذ كلامها) أى المدونة الذى استدل به (قوله نرى) أى بطر والاستبراء وعنده

(قوله نرى) أى المصنف (قوله من تخصيص الخ) بيان لما (قوله اذ من ذكر) أى من الصغيرة والياتسة الخ

منقطع (قوله لا يمكن فيها رية) فيه نظر (قوله فيها) أى الشهرين والخمسة

(قوله وعلى الاول) أى انتقالها الى التسعة (قوله الفرض) بفتح الفاء ٣٨٣ وسكون الراء (قوله تلك المدة) أى

شهرين وخمسة (قوله فيها)
 أى تلك المدة (قوله كذلك)
 أى التى لا يمكن حيزها فى
 اعدادها بشهرين وخمسة
 (قوله فيها) أى الشهرين
 والخمسة (قوله قول اشهب)
 أى بانتقالها لثلاثة اشهر
 (قوله به) أى النفسيل (قوله
 ولبه) أى الزوج (قوله
 الامة) مفعول ينقل (قوله
 وهى فى عدة طلاق) حال
 من عاتقها (قوله وهذا)
 أى انتقالها لعدة وفاة
 الحرة فى الصورة المذكورة
 (قوله لانها فى حكم البائن)
 أى وهى لا تنتقل بموت
 زوجها لعدة الوفاة (قوله
 وردها) أى الزوج الخ
 جواب ما يقال حيث كانت
 فى حكم البائن فاجوبه ردها
 ان اسلم فى استبراءها (قوله
 ان اسلم) أى زوجها (قوله
 فيه) أى استبراءها (قوله
 فان اسلم) أى الذى (قوله
 فيه) أى استبراء زوجها
 (قوله ثم مات) أى الذى مسلما
 (قوله انتقلت) أى المسلة
 (قوله لانه) أى زوجها (قوله
 فى سقرا وحضر) تنازع فيه
 اقروا (قوله ولا يثبت له)
 أى الزوج الخ حال (قوله به)
 أى الطلاق (قوله لانهما)
 أى الزوجين (قوله وهى)
 أى العدة (قوله قبل علمها)

ثلاثة وهو قول اشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول فان مضت التسعة ولم تحض حلت
 لان الفرض ان الرية برفع الدم فقط لا بحس بطن ودخل فى قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها
 ان تحيض بعد تلك المدة ولم تحض فيها فانها تحل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك رضى الله
 تعالى عنه والحاصل انهما ان كانت صغيرة لا يمكن حيزها كبنت ست اعتدت بشهرين وخمسة
 أيام اتفاقا وان امكن حيزها كبنت تسع او كانت يائسة فقولان هل كذلك او ثلثة اشهر
 وان كانت كبيرة من تحيض بعد تلك المدة فثلاثة وان كانت من تحيض فيها ولم تحض فالمشهور
 انها تنتقل لتسعة اشهر وظاهر المصنف موافق قول اشهب فى التى عادت الحيض ولم تحض
 والله أعلم (ولم) أى الزوجة التى (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى تغسلها
 (زوجها) ويقضى لها به ان نازعها وليه ان لم تنزع غيره بل (ولو تزوجت غيره) لكن بكراهة
 وتقدم للمصنف والاحب تنبيه ان تزوجت غيره (و) ان مات زوج الامة او طلقها رجعا ثم
 اعتقت فى عدته (لا ينقل العتق) لامة مطلقة رجعية او متوفى عنها زوجها الامة من عدتها
 بقراين فى الطلاق او شهرين وخمسة أيام فى الوفاة (لعدة) الزوجية (الحرة) بثلاثة اقرار فى
 الطلاق وأربعة اشهر وعشرة أيام فى الوفاة فتسقط على عدتها لان العتق لا يوجب عدة وأما
 لو مات زوجها بعد عدةها وهى فى عدة طلاق رجعى فانها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة وهذا منقول
 ومفهوم مما تقدم للمصنف وان طلقها رجعا ومات وهى فى العدة انتقلت لعدة الامة فى الوفاة
 (و) ان اسلمت ذمية وزوجها ذمى ثم مات زوجها وهى فى استبراءها منه (لا) ينقل (موت) ذمى
 (زوج ذمية اسلمت) بعد البناء وشرعت فى الاستبراء من مائه فمات فيه على كفر فلا تنتقل عن
 الاستبراء لعدة الوفاة لانها فى حكم البائن وردها له ان أسلم فيه ترغيب له فى الاسلام فان أسلم فيه
 ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لانه احق بها قاله الطحطاوى (وان اقر) زوج صحيح (بطلاق) بائن
 او رجعى (متقدم) على وقت اقراره فى سفر او حضر ولا يثبت له به (استأنفت) الزوجية (العدة من)
 وقت (اقراره) فيصدق فى الطلاق لافى اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتهم امه ما على
 اسقاط العدة وهى خلق لله تعالى فليس لهما ان يقاطعا (و) ان انقضت العدة على دعواه ثم ماتت
 الزوجية (لم) الاولى ولا (يرجعا) أى الزوج الزوجية التى اقر بالطلاق لزم من متقدم ان ماتت فى
 العدة المستأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) أى الزوج مؤاخذه
 باقراره وليس له رجعتها بعد انقضائها على دعواه (و) ان كان الطلاق الذى اقر به رجعا ومات
 الزوج فى العدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجية الزوج ان مات (فيها) أى العدة المستأنفة ان
 كان الطلاق رجعا ولم تصدقه فى اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذى انقضت العدة فيه فان
 صدقته فيه فلا ترثه ايضا واخذة لها باقرارها (الا ان تسمى دينه له) أى الزوج بالطلاق السابق
 الذى اقر به فلا تستأنف العدة من اقراره ولا ترثه ان انقضت العدة من يوم الطلاق (و) ان
 طلق زوجته طلاقا بائنا ولم يعلمها به وانقضت على نفسها من ماله بعد رجعا وانقضت منه بعد
 انضمام عدته (لا) يرجع (الزوج) (بما انقضت) الزوجية (المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن
 أو انقضت عدة الرجعى قبل علمها به ولو أقام بينة بصدق دعواه لتقريبه بعد علمها به فان كان
 أعلمها او علمت بنيتها بالطلاق به كشاهد من رجوع عليها من حينه لا يشاهد او أمرا بين فلا يرجع

(قوله وهي عن تحيض)
 حال (قوله ولم ترتب) بفسخ
 التامين بينهما ما را ساكنة
 اي نكحت في جملها (قوله
 منها) اي عدة الطلاق (قوله
 منها) اي العدة والاستبراء
 (قوله فان ارتفعت) اي
 حيضتها (قوله فيها) اي عدة
 الطلاق (قوله هاتان) اي
 من تأخر حيضها الرضاع
 ومن استحيضت وميزت (قوله
 فان لم تميز) اي المستحاضة
 (قوله للرؤية) اي زوالها
 (قوله موجب) بفسخ الجيم
 (قوله منها) اي الطلاق
 والشراء (قوله تمامها) اي
 العدة (قوله وان نكحت) اي
 العدة (قوله فان زادت)
 اي الرؤية (قوله وجوبا)
 بيان لحكم تركها (قوله
 وبه هاق) اي الوجوب (قوله
 هو) اي الاسود (قوله
 ويحرم) اي الاسود (قوله
 ناصعته) اي البياض (قوله
 وتلبس) اي المتوفى عنها
 (قوله كاه) اي من الحبر
 وغيره (قوله وغليظه) اي
 البياض (قوله رجيع) بضم
 فكسر (قوله للاحوال)
 اي التي اعتادها النساء في
 التزني وعدمه

عليها لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت المال بشاهدتين (ويغرم) الزوج للزوجة
 عوض (ما تسلمت) الزوجة وانفقته على نفسها بعد طلاقه وقبل اعلامها به وكذا ما انفقته
 على نفسها من مالها انقله ح عن رواية اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه وما قال ابن نافع
 لا يغرم لها عوض ما انفقته من مالها ولا يلزم بعوض الغيب اتفاقا مثل شرائها ما قيمته دينار
 بدنيارين (بخلاف) الزوجة (المتوفى) بفسخ الفاء عنها زوجها فانفق من ماله بعد موته غير عالمة به
 فيرجع عليها الورثة بما انفقته من تركته بعد موته (و) بخلاف الشخص (الوارث) الذي انفق
 من مال مورثه بعد موته غير عالمة به فلباقى الورثة الرجوع عليه بعوض ما انفقته (وان اشترت)
 بضم الفوقية وكسر الراء (معدة طلاق) وهي عن تحيض ولم ترتب فقد دخل استبراء على
 عدة فحل بقرأين للطلاق وخيضة للشراء فان كان الشراء قبل حيضها شيئا من عدة الطلاق
 اندرج الاستبراء في العدة فحل بقرأين عدة الطلاق وان اشترت بعد حيضتها حاجات منها ما
 بالخيضة الثانية وان اشترت في العدة (فاوتفعت) اي تأخرت (حيضتها) لغير رضاع (حلت)
 بفسخ الحاء المهملة واللام مشددة لتزنيها باقصى الاجلين المشار اليهما بقوله (ان مضت سنة
 للطلاق) اي منه عدة المرتبة (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) اي منه فان اشترت بعد تسعة اشهر
 من الطلاق حلت بتمام السنة او بعد عشرة حلت بسنة وشهر وبعد احدى عشر شهرا حلت بسنة
 وشهرين فان ارتفعت لرضاع او استحيضت وميزت حلت بقرأين عدة الطلاق واندرج استبراءها
 فيها اذ لا يتصور في هاتين تأخر استبراءها عن عدتها فانقضت هاتان من كلام المصنف فان لم تميز
 تربصت تسعة للرؤية ثم اعلمت بثلاثة واستبرأت بثلاثة من يوم الشراء فان كانت لا تحيض لصغر
 او يأس او عقم فعدها ثلاثة اشهر كاستبراءها فان كان الشراء في يوم الطلاق استبرأ بالانكاح
 موجب المتأخر منها (او) اشترت امة (معدة من وفاة) عدتها (انقضت) اي ابعد (الاجلين)
 اي شهرين وخمسة ايام عدة الوفاة وحيضة استبراء تتجدد الملك فان حاضت قبل تمام العدة
 انتظرت تمامها وان نكحت قبل الحيضة انتظرتها فان ارتابت تربصت تسعة اشهر من يوم الشراء
 فان زادت فلا توطأ حتى تزول الرؤية (وتركت) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها بفسخ الفاء (فقط)
 اي لا الماطقة ان بلغت بل (وان صغرت) وجوبا وبه يعلق بولي الصغيرة ان كانت مسلمة بل (ولو)
 كانت (كثائية) مات زوجها المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقودا) اي غائبا
 منقطع الخبر (زوجها) اتوفيه حكمها وعدتها عدة وفاة ومعهول تركت (التزني بالمصبوغ) من
 ثياب سريرا وقطن او كان اوصوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (ادكن)
 بفسخ الهمز وسكون الدال المهملة وفتح الكاف اي أحمر ما تلا الى السواد (ان وجد) بضم فكسر
 (غيره) اي المصبوغ ولو يبيعه وشراء غيره بثمنه (الا الاسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض
 وغير قوم هوزينهم ويحرم على ناصعته وعلى من هوزينهم كاهل مصر في الخبر (وتركت وجوبا)
 (التحلي) بكسر ط وسواروخنال وخاتم ولو من حديد قال في المدونة وتلبس رقيق البياض كله
 وغليظه قال في التوضيح ومال غيروا حسدا الى المنع من رقيق البياض ابن رشد دلور جمع في امر
 اللبس للاحوال لكان حسنا قرب امرأة شأنها لبس الحرير والخزفان لبست الكنان فلا يكون
 زينة لها اي لون كان خليل فتنع ناصعة البياض من السواد لانه زينة وفي الكافي الصواب

(قوله فان تطيبت قبل وفاة زوجها) اي واتي الطيب في بدنها (قوله بينما) أي المتوفى عنها (قوله بادخال الخ) صله تفرق (قوله صبغ) بكسر الصاد المهملة * (فصل زوجه المفقود) * (قوله وانقطع خبره) ٣٨٥ فصل يخرج معلوم الخبر (قوله

نفجر الاسير والمحبوس الخ) تفرد مع على مع امكان الكشف عنه (قوله يولد الاسلام) صله المفقود (قوله غيره) أي مفقود بلد الاسلام (قوله حرا كان) أي المفقود (قوله لزوجه) (قوله لزوجته) اي الساعي للزكية الخ علة تسميته والى الماء (قوله اول الصبغ) تنازع فيه خروج واجتماع (قوله ولها) اي زوجة المفقود (قوله ونظاهرة) اي المصنف (قوله انما) أي زوجة المفقود (قوله الثلاثة) اي القاضي والوالي ووالي الماء (قوله جماعة المسلمين) اي مع وجود الثلاثة أو أحدهم وهو القاضي (قوله فيهما) اي الوالي ووالي الماء (قوله متهما) اي الوالي ووالي الماء (قوله وبه) أي عدم كفاية الواحد والاثنين صله صرح (قوله طلبتها) اي الزوجة النفقة من ماله (قوله له) اي الدخول (قوله في وجوب) صله اشتراط (قوله في الحاضر فقط) اي دون الغائب خبر اشتراط والجملة جواب ما بال كيف يشترط دوام نفقة من ماله وشروط وجوبها فيه دعاؤه

انه لا يجوز لبسها التي تزين به بياضا وغيره (و) تركت (الطيب) بالطيب فان تطيبت قبل وفاته زوجها فقال ابن رشد يجب عليها نزع وغسله ما اذا احرمت والباقي وعبد الحق عن بعض شيوينا لا يجب عليها نزع وغسله الثاني عن القرافي وقرى عبد الحق بينهما وبين من احرمت بادخال المحرمة الاحرام على نفسها (و) تركت (ع) اي الطيب لعلق رائحته بها كالطيب (و) تركت (الكبرية) أي الطيب وان لم يكن لها صفة غيره اذا كانت مباشرة بنفسها فان كان مباشرة لغيرها بامرها كغادها فلا تنزع من الكبرية (و) تركت (الترين) في بدنها (فلا تقشط بجناء) بالمد والتشوين (او كتم) بفتح الكاف والقوية صبغ يذهب حرز الشعر ولا يسوده (بخلاف نحو الزيت) الخالي عن الطيب (والسدر) ودخل بخودهن لا طيب فيه كدهن السمسم المسمى بالسبرج فيجوز امتشاطها به (و) بخلاف (استعدادها) أي خلق عانتها فيجوز (ولا تدخل) الزوجة المتوفى عنها (الجسم) ابن ناجي اختلف في دخولها الحمام فقيل لا تدخله أصلا ظاهره ولومن ضرورة وقال أشهب لا تدخله الا من ضرورة (ولا تطلي جسدها) بنورة (ولا تسكحل) ولو بغير طيب (الا) كحالها (الضرورة) فيجوز كحالها بغير طيب بل (وان بطيب) وجوز الطبخي رجوع الاستثناء لدخول الحمام وطلى الجسد أيضا ويؤيده قول ابي الحسن ودين الله يسره وظاهر كلام ابن ناجي السابق ان قول أشهب هو الرابع لانه نص ومقابل ظاهر فيؤيد تقرير الطبخي أيضا وتسكحل للضرورة قليلا (وتعسفه نهارا) ان كان بطيب والا فلا يجب مسحه على ظاهر المذهب قاله الابي * (فصل) * في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود) أي الذي غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه نفجر الاسير والمحبوس الذي لا يستطيع الكشف عنه يولد الاسلام بدليل ذكر غيره فيما يأتي حرا كان او عبدا صغيرا او كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كفاية صغيرة أو كبيرة (الرفع) في شأن زوجها (للقاضي والوالي) أي حاكم البلد وحاكم السياسة وهو الشرطي (ووالي الماء) أي الساعي لخروجه عند اجتماع المواشي على الماء اول الصبغ ولها عدم الرفع والبقاء في عصمتها حتى يتضح امره وظاهره انما تخير في الرفع لاحد الثلاثة والنقل انما حيث ارادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب الرفع للقاضي فان رفعت لغيره حرم وصح وان رفعت لجماعة المسلمين لم يصح وان لم يكن قاض خبرت فيهما فان رفعت لجماعة المسلمين متهما صح على الظاهر (والا) أي وان لم يوجد لـ واحد من الثلاثة (ف) ترفع لجماعة المسلمين (من عدول جيرانهم وغيرهم لانهم كالا امام عند عدمه رتبة المصنف كغيره بجماعة يقتضى ان الواحد لا يكفي وكذا الاثنان وبه صرح عجم (ف) وجب (بضم التحتية) وفتح الهاء من والجميع المفقود الحرة (اربع سنين ان دامت نفقتها) أي زوجة المفقود من ماله ولو غير مدخول بها ولم تدعه للدخول بها قبل ان غيبته حيث طلبتها الا ان واشترط الدعاء في وجوب اتفاق الزوج في الحاضر فقط ويكفي في وجوبها في مال الغائب ان لا تظهر الامتناع منه فان لم تدع نفقة من ماله انما لا تطبق لعدم النفقة بالتأجيل وكذا ان خشبت على نفسها الزنا فيراد على

للدخول ولم يحصل (قوله في وجوبها) اي النفقة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهماء اي الزوجة (قوله منه) اي الدخول ان حضر (قوله فان لم تدع نفقة من ماله) مفهوم ان دامت نفقتها (قوله

من القضاة الخ) بيان من (قوله في كرون الحرة الخ) صلة كاف التثنية (قوله وان كانت) اي زوجة المفقود (قوله وبه) اي
تكميل الصداق خبر القضاة (قوله وان قدم) اي المفقود بعد عدتها وفاة واخذنا جميع مهرها ما قبل ثباته بها
وطلقها (قوله وبه) اي عدم رد ما قبضته ٣٨٦ خبر القضاة (قوله مر قوله الخ) بيان لها (قوله اختص) بضم القاف وكسر اللام

دوام نفقة عدم خشيته الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها) اي السنين الاربعه
فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الاربعه ونصفها (من) يوم (الحجز) بمن رفعت له الزوجة
(عن) علم (خبره) اي المفقود بعد البحث عنه والمكاتبة في أمره لمن عسانا يعرف خبره من
القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح تأجيل الحرة بأربع سنين تعبدى باجماع
الصحابه عليه (ثم) بعد الحجز عن خبره (اعتدت) عدة (ك) عدة (الوفاة) في كون الزوجة الحرة
اربعة اشهر وعشرة يام والامة بشهرين وخمسة ايام كانت مبنيا بم لا كدال عليه لفظه ولا
ينافيه قوله الا آتى وقد رطل الخ لانه قد رطل فقط لماسأى وقال كذا وفاة لان هذا قوت لاموت
حقيقة وان كانت غير مذخور بها فهل يكمل لها الصداق وبه القضاء اول روايتان وان قدم
فهل ترد ما قبضته ام لا وبه القضاء ترد واذ كان الصداق وجلا فهل يجمل وهو المال الذي
الله تعالى عنه اولاهو لسكنون وهو الراجح قولان لان هذه اغويت فلا ينافى ما يأتى في الفلاس
من قوله ويجمل بالموت ما اجل افاده عب البناني في نسبة الاول للمالك والثاني لسكنون نظرون
ابن عرفة اختص في صداق من لم يدين بها فقال مالك رضي الله تعالى عنه لها جيمه وابن دينار
نصفه وبعض اصحابنا ان كان دفعه لها فلا ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلى الاول فقال مالك
يجمل المجمل والمؤجل لاجله ولان المباحشون يجمل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ومصحون
يجمل جميعه اه وتحموه في ضيوع (وسقطت) اي الدخول في العدة (النفقة) للزوجة من
مال المفقود لان المتوفى عنها النفقة اهل اولها ولاوه هذه متوفى عنها حكما (ولا تحتاج) زوجة
المفقود (فيها) أي العدة (لان) بمن رفعت له ولا في تزوجها بعد حصول اذنه فيها ما بضربه
الاجل ولا (وليس لها) اي زوجة المفقود (البقاء) في عصمة (بعد) الشروع فيها (اي العدة
على المعقد لانها قد وجبت عليها والاحد اذ فليس لها اسقاطها اولها ذلك في الاجل او بعده قبل
الدخول فيها كما ينسبده الشامل ولفظه ثم اعتدت اذ ظاهره كغيره انها لا تدخل في العدة بمجرد
انقضاء الاجل قال في الشامل لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي وقبل الشروع في العدة البناني
هذا قول ابي عمران ونص ابن عرفة أبو عمران لها البقاء على عصمتها في خلال الاربع سنين وليس
لها ذلك ان تمت الاربع اه وعليه فالضمير للاربعة سنين اذ بمجرد تمامها تدخل في العدة وقال أبو
بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تخرج من العدة وتخل للزوج وهو المتبادر من كلام المصنف
يجعل الضمير للعدة وقول ز او بعده وقبل الدخول فيها الخ فيه نظر لما افاده ابن عرفة من انها
بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة وليس هنالك تأخير لانها لا تحتاج الى نية ولا اذن من الحاكم
ولذا قال ح كلام الشامل هنا مشكل مع كلام ابن عرفة فان حمل كلام الشامل على قول ابي بكر
ابن عبد الرحمن فلا اشكال (وقدر) بضم فسكسر مثقلا (طلاق) من المفقود حين الشروع في
العدة بقيتها عليه لاحتمال حيائه ولكن انما يتحقق وقوعه حكما كما في الارشاد (بدخول) الزوج

(قوله من لم يدين) اي الزوج
قبل فقده (قوله ان كان
دفعه) اي الزوج الصداق
(قوله والا) اي وان لم يدفعه
لها (قوله وعلى الاول) اي
اعطائهم اجمعه (قوله المجمل)
اي المشترط في العقد نجمله
(قوله والمؤجل) اي في
العقد (قوله لاجله) اي
يبقى له خبر المؤجل (قوله
لموته) اي الحكم به (قوله
بالتعمير) اي انقضاء مدته
(قوله فيهما) اي العدة
والتزوج (قوله اولاه) بشد
الواو (قوله لانها) اي
العدة (قوله عليها) اي
زوجة المفقود (قوله
والاحداد) عطف على
الضمير المستتر في وجب
والفصل بعليها (قوله
اسقاطها) اي العدة
والاحداد (قوله ذلك) اي
البقاء في عصمتها (قوله فيها)
اي العدة (قوله ولفظه) أي
الشامل (قوله هذا) اي
انها ليس لها البقاء بعد
شروعها في عدتها (قوله
وعليه) أي قول ابي عمران
(قوله فالضمير) أي في قول
المصنف بعدها (قوله من

انها بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة) بيان لها (قوله لانها) اي اربعة (قوله فان حمل) بضم فكسر (قوله على) الثاني
قول ابي بكر بن عبد الرحمن بان يقال قوله ولها البقاء بعد انقضاء الاجل اي مادامت في عدتها (قوله حين الشروع في العدة) صلة
طلاق (قوله بقيتها) اي الطلاق الزوجية (قوله عليه) أي المفقود (قوله لاحتمال حيائه) اي المفقود علة قدر طلاق

(قوله فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له) اي المفقود تقرير على كون الطلاق المقدور وقوعه انما يصدق بدخول الثاني (قوله و بعد دخوله) اي وان جاء المفقود بعد دخول الثاني (قوله وهي في عصمة الاول) حال من دخول الثاني (قوله وبان العدة الخ) عطف على بعدم الخ (قوله بدخوله) اي الثاني (قوله لانها) اي الخلوة (قوله وبما تقدم) صلة يندفع (قوله من ان وقوعه الخ) بيان لما (قوله تأيت) بفتحات مثله اي خلت (قوله منه) اي الثاني (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فهي) اي الزوجة (قوله فيه) اي تبين حياته (قوله فيه) اي تبين موته (قوله ان مات) اي الاول فسبح خبره معنى ٣٨٧ (قوله في انه الاول الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله أيما) بفتح
فكسر مثقلا (قوله لم

يتزوجها احد) كالتفسير

لايما (قوله فحيها) اي زوجة

المفقود (قوله ان يعقد) اي

الثاني (قوله عليها) اي زوجة

المفقود (قوله في عدته) اي

المفقود (قوله بعدها) اي

عدة المفقود (قوله وفي كل)

اي من الاقسام الثلاثة

(قوله ان يعقد) اي الثاني

(قوله في حياته) اي المفقود

(قوله فان لم يدخل) اي

الثاني (قوله ودخل) اي

الثاني بها (قوله في حياته)

اي المفقود (قوله عالما)

حاز من فاعل دخل (قوله

بحياته) اي المفقود (قوله

اودخل) اي الثاني (قوله

في عدته) اي المفقود (قوله

عند العقد) صلة عالما (قوله

اولا علم عنده) اي الثاني

لاحياته ولايموته (قوله

في هذه الصور) اي الخمسة

(قوله فان دخل) اي الثاني

(قوله في حياة الاول) اي

المفقود (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

اي الثاني (قوله وان دخل

(الثاني) بزوجة المفقود فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له وبعد دخوله بادت من المفقود
تت واستشكل هذا الطلاق بعدم جريانه على الاصول لوقوعه بدخول الثاني وهي في عصمة
الاول وبان العدة قبل تحقق وقوعه ولا نظيره والمراد بدخوله خلوته وان انكر التلذذ بها لانها
مظنته وقائمة مقامه كما يفيدته تت عن ضيق وبما تقدم من ان وقوعه حين الشروع في العدة
وانما المتوقف على دخول الثاني تحققه أي ظهوره يندفع الاشكال (فتصل) زوجة المفقود
(للاول) أي المفقود (ان) جاء وكان قد (طلقةا اثنين) قبل فقهه ووطئها الثاني وطأ بجل
المبتوتة ثم تأيت منه بموت أو طلاق فتصل للمفقود بعصمة تامة لتسام العصمة الاولى بالطلاق
الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة او
بعدها وقبل عقد الثاني او بعده وقبل دخوله او بعده عالما بمجيء المفقود او بعد تلذذ الثاني بها
بلا علم في فاسد يفسخ بطلاق فهي للمفقود في هذه الخمسة وللثاني في صورتين دخوله غير عالم في
صحيح او فاسد يفسخ بطلاق (او تبين انه) أي المفقود (حي) فكذلك الوليين يجري فيه الصور
السبع المتقدمة (او) تبين انه (مات) فيجري فيه الصور السبع أيضا ومعنى كون الاول احق
بها ان مات فسخ نكاح الثاني واعتداها عدة وفاة وارثها منسبه (فكذلك) (الولين) في انهما
للاول ان لم تلذذ بها الثاني غير عالم بمجيء المفقود وحياته او موته ثم ان كانت أيما لم يتزوجها احد
وتبين موت المفقود ورثته قطعان كان تزوجها احد ففيه اثلاثة اقسام الاول ان يعقد عليها في
حياة المفقود الثاني ان يعقد عليها في عدته الثالث ان يعقد عليها بعد ما في كل صورة فاقسم
الاول ان يعقد عليها في حياته فان لم يدخل بها اودخل في حياته أيضا عالما بحياته اودخل في عدته
عالما بحياته او موته عند العقد ولا علم عنده ورثت الاول في هذه الصور ولا تكون للثاني فان
دخل في حياة الاول غير عالم بحياته كانت لداخل ولا ترث الاول فان عقد قبل موت الاول ودخل
بعد العدة ورثت الاول وهل يتأبدت تحريمها على الثاني أم لا خلاف للخمسة وابن أبي زيد القسم
الثاني ان يعقد في عدة المفقود وترث المفقود دخل الثاني بها عالما ام لا في العدة او بعدها او
لم يدخل ولا تكون للثاني في هذه الخمس ويتأبدت تحريمها ان دخل بها في العدة او بعدها القسم
الثالث ان يعقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخل عالما بموت المفقود وانقضاء عدته أم لا او
لم يدخل وترث المفقود في هذه الصور الثلاثة وهي واردة على قوله (ورثت الاول ان قضى له بها)
وذلك في الاحوال الاربع ان يموت في الاجل او بعده ولم يخرج من العدة او خرجت منها ولم

المفقود الاول اي المفقود (قوله فان عقد) اي الثاني (قوله ودخل) اي الثاني (قوله بعد العدة) اي من المفقود (قوله ورثت
الاول) اي المفقود (قوله يتأبدت تحريمها على الثاني) اي اعدة عليها في عدة الاول (قوله ان يعقد) اي الثاني (قوله عالما) اي بانها
في عدة المفقود (قوله في العدة) صلة دخل (قوله او بعدها) اي العدة (قوله وهي) اي الصور الثلاثة (قوله على قوله) اي مفهوم
ان قضى له بها فان مفهومه انه لم يقض للاول بها لارثه وفي هذه الصور الثلاثة لم يقض للاول بها او ورثته (قوله وذلك) اي
القضاء للاول بها (قوله ان يموت) اي الاول (قوله او بعده) اي الاجل (قوله ولم يخرج من العدة) راجع للصورتين قبله

(قوله او عند اي الثاني (قوله ولم يدخل) اي الثاني (قوله ويجاب) اي عن ورود الصور الثلاثة على مفهوم الشرط (قوله تفصيلا) اي بانه ان لم يقض له بها فقيمة صور لا ترثه في بعضها كعقد الثاني ودخوله في حياة الاول غير عالم وترثه في بعضها الآخر كما صور الثلاثة (قوله منها) اي الاقسام الثلاثة المتقدمة بصورها (قوله انه) اي الشأن (قوله في فسخ الخ) صله كالف التسمية (قوله فيها) اي العدة (قوله منه) اي الثاني (قوله بدخوله) اي الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله تقوت) اي بدخول الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله به) اي موت الاول ٢٨٨ (قوله والفرق) اي بين المنع له او زوجة المفقود (قوله لما احتاجت الخ)

بعدة الثاني او عقد ولم يدخل ويجاب بان في مفهوم الشرط تفصيلا فلا اعتراض عليه ويستفاد منها ان العدة من يوم موت الزوج حقيقة وهو كذلك نص عليه في المدونة لانه يوم وصول الخبر اليها (ولو) تبين انه تزوجها الثاني في عدة وفاة من الاول (في الثاني) كغيره من تزوج في العدة في فسخ نكاحه ان لم يدخل وكان خاطبا ان احب فان دخل به فيها وتلاذ به فيها او وطئها ولو بعد هاتين بغيرها عليه (واما ان نفي) بضم فكسر (لها) اي الزوجة (زوجها) اي اخبرت من غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول فلا تقوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الاولاد وسوا حكم ما حكم بموته أم لا على المشهور وقيل تقوت بدخوله كزوجة المفقود وقيل تقوت ان حكم به والفرق لانه مشهور ان زوجة المفقود لما احتاجت لاربعة سنين او نصفها احتاجت لحكم وتعتد من الثاني بثلاثة اطهارا واشهر او وضع حمل في بيته الذي كانت تسكنه معه ويحال بينه وبينه فان مات التادم فعدة وفاة قت ولا ترجم وان لم يقش موته لان دعواها شبه افاده عب الثاني قول ز سوا حكم بموته ما حكم أم لا الخ هذا لا ينزل على ما فرضه اولامن تخصيص الذي بغير غير عدلين اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين والصواب كما في التوضيح والسط وغيرهما ان النفي انما هو الاخبار بالموت ساطقا كان من العدة او غيرهم وعلى ذلك تنزل الاقوال ويكون محل الحكم اذا كان من عدلين وقال المتعلي في المشرق بين ذات المفقود وهذه مانصه والفرق ان الحكم في المفقود استند الى اجتهاد الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه والمنع لها زوجها ان حكم بموته ما حكم فقده استند الى شهادة طهر خطوها وان لم يحكم بذلك ما حكم فواضح انه قوله لم يتبين خطؤه اي في وجود المفقود بدليل ما تقدم في المفقود وهذا الفرق خير مما في ضيق وق (او قال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرف له غيرها اسمها عمرة (عمرة طالق) حال كونه (مدعيها) ان له زوجة غائبة اسمها عمرة وانه قصدها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت بغير مو دخل بها (ثم اثبت) اي الزوج نكاح عمرة الغائبة فترد الحاضرة اليه ولا تقوت بدخول الثاني (و) زوج (ذو) اي صاحب زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل) بفصائل مثله (وكيلين) مستقلين على ان يزوجه زوجة رابعة فزوجه كل منهما زوجة في وقتين ففسخ نكاح الاولى منهما فلما اثبت انها الثانية فتزوجت بغيره ودخل بها ثم تبين بالبينه انها الاولى فلا تقوت بدخول الثاني وترد الاول (و) (الزوجة) (المطهرة) في حال غيبة زوجها من الحاكم اوجبا عة المسلمين (ادعواها) (عدم النفقة) من ماله بان ادعت انه لم يتزكها اذ ما تنقضه بغير سلة طهر خطوها وكل من يتفق عليها وطلبت الطلاق وحلفت على ذلك فطاني

المناسب لما حكم بتأجيلها بأربع سنين وقد رطلاتها حين شرعها في العدة وظهر وقوعه بدخول الثاني غير عالم فانت على الاول والمنع لها ليست كذلك (قوله وتعتد) اي المنع لها (قوله في بيته) اي الثاني لحبسها بسببه (قوله فان مات القادم) اي قبل تمام استبراءها من الثاني (قوله فعدة وفاة) اي تزوجها ايضا فترتب على أقصى الاجلين (قوله ولا ترجم) اي المنع لها بوضعها الثاني (قوله وان لم يقش موته) اي الغائب مباحة في عدم رجوعها (قوله لان دعواها) اي موت زوجها الغائب الخ علة لا ترجم (قوله ولا) بشد الواو (قوله من تخصيص النعي الخ) بيان لما (قوله اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين) علة لا ينزل على ما فرضه الخ (قوله ان النعي انما هو الاخبار الخ) خبر الصواب (قوله وعلى ذلك) اي ان النعي اخبار بالموت ساطقا صله تنزل قوله اذا كان (اي الاخبار) (قوله هذه) اي المنع لها (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوان زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله لم يتبين خطؤه) اي في حكمه بقوله (قوله قوله) اي المتعلي في الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره المتعلي (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح ايم (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد والذال (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله منهما) اي الزوجتين بيان الاول (قوله من الحاكم) صله مطابقة

ذلك اي ان النعي اخبار بالموت ساطقا صله تنزل قوله اذا كان (اي الاخبار) (قوله هذه) اي المنع لها (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوان زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله لم يتبين خطؤه) اي في حكمه بقوله (قوله قوله) اي المتعلي في الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره المتعلي (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح ايم (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد والذال (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله منهما) اي الزوجتين بيان الاول (قوله من الحاكم) صله مطابقة

(قوله أقامته) أي اشهاد الزوج (قوله على أنها) أي الزوجة (قوله اسقطتها) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة الخ حال (قوله كذلك) أي أقامته بينة على أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أرسلها أو وصلتها الخ في زدها له بعد دخول الثاني بالأعلم (قوله وهو) أي كون قيام بينة على إسقاطها كذلك (قوله أو في الاجل) ٣٨٩ أي الأربع سنين أو الستين

عليه الخ أكم وأمرها بطلاق نفسها وحكم به فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر إسقاطها) أي النفقة عن الزوج الأول بأن أقام بينة أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أنه أرسلها لها أو وصلتها أو أنه وكل من يتفق عليهم أو اتفق عليها فلا يقيم له دخول الثاني وهل أقامته بينة على أنها اسقطت مائة غبينة وهي رشيدة كذلك وهو ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق وهو ظاهر تعبير المصنف بإسقاط أو لا يلزمها لأنه من إسقاط الشيء قبل وجوبه وهو ما للقرافي وأقره ابن الشاط (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين أو الستين (في عدتها) أو في الاجل بالاولى (في نسخ) نكاحها لوقوعه في العدة وقبلها فاستبرأت ثم تزوجت فلما ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد إليه ولا يثبت دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجه الغائب ولم يعلم موته إلا من قوله افسخ نكاحها فثبت موت الغائب واعتدت منه وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر أن دعواها الأولى موافقة للواقع وإن نكاح الثاني صحيح لموت الأول وانقضاء عدته قبله فلا نفقوت عليه بدخول الثالث ولا تحمد لان دعواها شبهة تدركها الحد (أو) تزوجت زوجة زوج غائب بعد تمام عدتها (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (في نسخ) نكاحها لعدم عد التمسما ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثانيا (ثم ظهر أنه) أي نكاح الثاني الذي تزوجته بمشاهدة غير العدلين (كل على الصحة) لم يثبت موت الغائب وانقضاء عدته قبله بعدلين (فلا نفقوت) واحداً من السبع (بدخول) من الزوج الثالث بهما غير عالم بحواب أماني قوله وأما أن نفى لها الخ (و) أن فقد ذوزوجا وتوقامت واحداً منهن وضرب لها الاجل وسكت باقيين أو امتنعن من الرفع ثم طلعن الرفع في الاجل أو بعده (الضرب) للاجل (لواحدة) منهن وهي التي قامت أولاً (ضرباً بمقيمتين) فلا يضرب إحداهن إحداهن سكنت بل (وإن ابين) أي امتنعن من القيام مع الأولى فمن قامت منهن بعد العدة فلا تستأنفها وإلها التزوج بمجرد قيامها قال الخط بعد نقول ما نصه وكلام ابن فرحون وما نقله ابن يونس والتميطي عن مالك رضي الله تعالى عنه من قوله إن نحن بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فإن ذلك يجوز من بقضي بظاهرها نحن لا يمتحن لعدة إذا فن بعدها (وبقيت أم ولده) أي المفقود يولد الاسلام على حالها ولا يجوز عتقها لأنها بضمنة التعمير إن دامت نفقتها من ماله ولا يجوز عتقها عند أكثر الموثقين وصوبه ابن سهل وفعل للأزواج بضمضة بعد اثبات أمومتها وغيبه سيدها وعدم إمكان الاعذار فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير عيين عليها أنه لم يخلف شيئاً وذهب ابن الشقاق وابن العطار وابن المقطان إلى أنها لا يجوز عتقها وتسعى في معاشها حتى يثبت موته أو تتم مدة التعمير وزاد ابن عرفة ثالثاً أنها تزوج ونصه ومن أعسر بنفقة أم ولده فقير تزوج ولا نعتق وقيل نعتق وكذا إن غاب سيدها ولم يترك لها نفقة (و) (في ماله) أي المفقود يولد الاسلام على ما سلكه فلا يورث

أي بالكتابة لا مفقوداً ما أن يرسلها نفقة أو ما أن ينجز عتقها (قوله وما بعدى) بضم الياء وسكون الهمزة (لأن الذي يجعل نفقة من ضروره بعدة لا مفقود عطف على النفقة (قوله عليها) أي الأمه (قوله أنه) أي الغائب (قوله إلى أنها) أي أم ولده المفقود (قوله أنها) أي أم ولده المفقود (قوله ونصه) أي ابن عرفة

عنه انقاية مدة تجهيزه اذ لا مراث يشك في موت المورث واذا تمت مدة التعمير فيحكم الحاكم بموته
ويقسم ماله على ورثته يومئذ لا يوم فقده مالم يثبت موته يوم فقده او بعده وقبل تمام مدة التعمير
فيعتبر وارثه يوم ثبوت موته وينتق من ماله على ولده ورقيقه لا على ابويه ان لم يقض بهما عليه
قبل فقده ابن عرفة اقوال المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته
لا يوم بلوغه سن عقوبته (و) يثبت (زوجة) الزوج (الاسير) اى الذى اسره الحريون وذو ابواه
لبلادهم (و) بقيت زوجة زوج (مفقود ارض الشرك) بكسر الشين المجسمة وسكون
الراء اى الكفر اى الذى ذهب لارض الكفار المحاربين وانقطع خبره وصلة بقي (ا) تمام مدة
(التعمير) ان دامت نفقة ما والا فلها المطلق واذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخصيتهما الزنا
اولى لان ضرر ترك الوطء اشد من ضرر عدم النفقة الا ترى ان اسقاط النفقة يلزمها وان
اسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع ونفسه ولان النفقة يمكن تخصيصها بنحو تسلف وسؤال
بمخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتعد زوجه عدة وفاة ويقسم ماله على ورثته
(وهو) اى التعمير بمائة مده (سبعون) سنة من يوم الولادة وتسمى دقاقة الاعناق (واختار
الشيخان) ابو محمد عبد الله بن ابي زيد القيروانى وأبو الحسن على القاسمى (ثمانين سنة)
والقريبنان اشهب وابن نافع والاخوان مطرف وابن الماجشون والقاضيان عبد الوهاب
واسماعيل البغداديان والمحمدان ابن سحنون وابن المواز وقال قت ابن المواز وابن عبد الحكم
وحكم) بضم فكسر (بخمسة وسبعين) سنة ولعل الراج عنده الاول ولذا صدر به ولم يعبر
باقوال او خلاف وفيه فقده بعد بلوغ سن التعمير خلاف ابن عرفة ابن عات اختلاف في حد
تعميره فقال مالك وابن القاسم واشهب رضى الله تعالى عنهم مائة وسبعون سنة واختاره
القاضي وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم مائة وثمانون واختاره الشيخ والقاسمى
وابن محرز وقال مالك وابن الماجشون رضى الله تعالى عنهم تسعون وعن اشهب وابن
الماجشون أيضا مائة ولداودى عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفي نظائر ابي
عمران قبل ستون سنة ذكره ابن عيشون قلت هذا لو كان ما تقدم لابي عمران انه لا عمل على تأليف
ابن عيشون وعلى السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعوام ابو عمران وكذا ابن ثمانين وان فقد
ابن خمس وتسعين زيدا خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد في بيان ادله سحنون استحب اصحابنا
ان يزدل عشرة سنين وقبل الامام والامامان وان فقد ابن مائة وعشرين يزدل ايام العام ونحوه
اتفقا اللخمي ان فقد وهو شاب او كهل فالسبعون احسن وان فقد لها زيدا قد مرى من
حاله يوم فقدوه بل بلغها وهو صحيح البنية اوضع فيها المتبطل عن البابى في مجلاته قبل يعمر
خمس وسبعون وبه القضاء وبه قضى ابن زريق ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى الجماعة بقرطبة
قضى بالثمانين واخبرني بعض قضاة شيوخنا عن نفسه او عن بعض شيوخه انها نزلت بتونس في
اواخر او واسط القرن السابع فحكم القاضي حينئذ يقربته بخمس وسبعين سنة واشهد على
حكمه بذلك بعد ثبوت ما يجب في ذلك شهيدان ورفع الرسم الى سلطانها فقبل له هذا القاضي
والشهيدان كل منهم جاوره هذا السن قالني الاعمال به بعد ضحك اهل مجلسه تعجبا من حكم
القاضي وشهادة شهيديه قلت وهذا لا يلزم وهذه شبهة نشأت عن حكاية عامية (وان اختلاف

(قوله يومئذ) اى يوم الحكم
بموته (قوله ان لم يقض)
بضم الباء (قوله بها) اى
نفقة ابويه (قوله نفقتهم)
اى زوجة الاسير وزوجة
مفقود ارض الشرك اى
من مال الاسير والمفقود
(قوله والا) اى وان لم تدم
نفقتهم (قوله يلزمها)
فاذا رجعت عنه فلا تكن منه
(قوله وتسمى) اى السبعين
(قوله والقريبنان اشهب
الح) تميم للفائدة ببيان
اصطلاح اهل المذهب في
معاني هذه اللفاظ المناسبة
ذكر الشيخين (قوله عنده)
اى المصنف (قوله ولذا)
اى رجحا نيته عنده صلة
صدر (قوله به) اى الاول
(قوله فقد) بضم فكسر
(قوله اختلاف) بضم التاء
(قوله تعميره) اى المفقود
(قوله لها) اى السبعين
(قوله زيد) بكسر الزاى (قوله
اجتهد) بضم التاء وكسر الهماء

(قوله والاولى) يضم الهمز (قوله من وقف) اى طاقى (قوله من اهل المذهب) بيان لمن (قوله ان السنة الخ) خبر ان (قوله قال) اى طاقى (قوله وان يكن) اى المفقود (قوله والزوجة) عطف على ماله (قوله وذا) اى ضرب العام لمن مضى (قوله به) اى ضرب العام من يوم اليأس بموته لرجوع المرأة لعدة الوفاة والمعتدة للوفاة لا يمكن اياها فى مال الميت ان لم تكن معه فى مسكن يملكه وادى كراهه خبر القضاء والجله خبر ذا ٣٩٢ (قوله فى اندلس) صلة القضاء (قوله لمن مضى) حال من القضاء (قوله تأنس) بهمز

لزوجها فى قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) فى امره من السلطان او نائبه ثم تترجى ويورث ماله حينئذ كذا فى كثير من النسخ باضافة الطرف الاول للسنة وهو صلة اعتدت المقدرو الطرف الثانى صله محذوف نعت سنة وفى بعض النسخ باسقاط بعد الاول والاولى هى الصواب واعتض طاقى كلام المصنف بان الذى فى عبارة المتبسطى وابن رشد وابن شاس وابن عرفة ومعين الحكام وجميع من وقف عليه من اهل المذهب سوى ابن الحاجب والمصنف ان السنة من يوم الرفع للسلطان لامن بعد النظر قال ولم يتنبه غ ولا غيره لهذا الكمال لله تعالى البنانى ما قاله المصنف تبعه لابن الحاجب نقله المتبسطى عن بعض المؤثقين ووقع القضاء به فى الاندلس ونظمه صاحب التحفة راداً للقول الآخر فقال

وان يكن فى الحرب فالمشهور * فى ماله ولزوجة التعمير
وقد اتى قول بضرب عام * من حين يأس منه لا اقيام
وذاته القضاء فى اندلس * لمن مضى فحققت نأنس

قال ولده وفى المتبسطية قال بعض المؤثقين ينبغي ان يكون ضرب السلطان للاجل من يوم اليأس من المفقود لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ولد الناظم عقبه مانعه ولا تعارض بين نقل ابن رشد قول اشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض المؤثقين لان حمل نقل ابن رشد انما هو من يوم اليأس لانه يكون قريماً من يوم الرفع فعبر بالرفع عنه تجوزا اه فتأول عبارة ابن رشد وودها المأبى القضاء (وللمعتدة المطلقة) طلاقاً تاماً ورجعياً السكنى على مطلقها سواء استرحيا او مات على ما يأتى (أو) المرأة (المحبوسة) اى المنوعة عن النكاح (بسببه) أى الرجل غير الطلاق كوطئه غصبا او غير عالمه بنوم او انجاء او جنون او طائفة انه زوجها واعتماقه وفسخ نكاحه الفاسد او لعدان لرؤية او نفي حمل بعد الدخول وصلة المحبوسة (فى حياته) أى الرجل ومبتدأ للمعتدة الخ (السكنى) على الزوج فى الطائفة وعلى المنسب فى الحبس فى المحبوسة والاحسن تعلق فى حياته بمقدور اى اطلع على موجب الفسخ او فسخ أو فرق بينهما فى حياته فنجب السكنى لها ولومات بهد ذلك كما ساقى فى قوله واستقران ما حرمة النسب ووجوب حفظه فلا يزل بالبينونة بخلاف النفقة لانها عوض الاستمتاع واحتراز بقوله فى حياته عمالو اطلع على موجب بعد موته وقبله ولم يفسخ حينئذ فلا سكنى لها مدة استبرائها وهذا على تسليم قوله فى حياته والمعتدة ان لها السكنى فى استبرائها من النكاح الفاسد ولو اطلع على فساد بعد موته وفسخ ما حقه الفسخ فى حياته ام لا اه عب البنانى مستنده فى هذا الاعتماد قول الخط بهد تقرير المشرح وانظر كلام ابن

ساحكن بين فوقتين
ومتوحدين اى تنقذ (قوله ولده) اى ابن عاصم (قوله عنده) أى السلطان (قوله استحسن) بضم التاء وكسر السين (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله عقبه) أى كلام المتبسطى (قوله قول اشهب) مفعول نقل مضافا لقاعله (قوله انه) اى الحاكم الخ بيان لقول اشهب بمحذوف من (قوله مع ما تقدم) صله تعارض (قوله لان حمل) بفتح الميم اى معنى الخ علة لا تعارض (قوله لانه) أى يوم اليأس (قوله فعبر) أى اشهب (قوله عنه) اى اليأس (قوله فتأول) بفحش منقلا اى صرف (قوله وردها) اى ولد ابن عاصم عبارة ابن رشد (قوله ما يأتى) اى فى قوله وللمتوفى عنها ان دخل بها والمسكن لها او نقصد كراهه الخ (قوله غير الطلاق) نعت سبب (قوله كوطئه غصبا الخ) امثلة للسبب غير الطلاق (قوله واعتماقه) عطف على وطئه (قوله ففسخ نكاحه الفاسد) بضم الفاء وكسر اللام (قوله موجب) بكسر الجيم

عبد السلام
اى سبب (قوله ففسخ) بضم فسكسر (قوله فرق) بضم فسكسر منقلا (قوله لحرمة النسب) علة لا سقم (قوله فلا يزل) اى حفظه (قوله بخلاف النفقة) اى فترول بها (قوله لانها) اى النفقة (قوله موجب) اى الفسخ (قوله حينئذ) اى حين الاطلاع (قوله وهنا) اى التفضيل المتقدم (قوله مستنده) بفتح النون اى ز

(قوله تعق) بضم التاء الاولى وفتح الثانية (قوله او يموت) اي سيدها (قوله فانه) اي كلام ابن عبد السلام (قوله وهو) اي كلام ابن عبد السلام الخ حال (قوله على انه) اي ان للمرأة التي لم تنكحها بعد موت زوجها السكنى (قوله عقبه) اي كلام الخط (قوله له) اي الخط (قوله عن التقييد) صلة مطابقة (قوله حكمها) اي المحبوسة بسببه (قوله ومذهب ابن القاسم في المدونة الخ) فتبين ان طلاقها اطلاقا قائم مات في عدتها فقد وجب لها السكنى في ماله قبل وفاته دينافلا يسقطه موته بخلاف المتوفى عنها ولم يطلقها (قوله للمطابقة البائن) ابن رشد لو كان الطلاق رجعي لم يختلف في سقوط السكنى بموته لرجوع المرأة بعد الوفاة والمعتدة لا وفاة لا سكنى لها في مال الميت ان لم تكن معه في مسكن يملكه وأدى كراه (قوله سقوطها) اي السكنى مفعول رواية مضافا لفاعل (قوله بموته) اي مطلقها (قوله واختارها) اي رواية ابن نافع ٣٩٣ ابن رشد قال في سماع ابن زيد واجماعهم

على ان النفقة تسقط بموته
عنه على ان السكنى تسقط به
ايضا لم يجب جميعه في ماله
بطلاقه وانما يجب عليه شيء
بعد شيء في المرات لم يجب عليه
بعد ولا تقر في ذمته بدليل
انه لو اعسر في حياته لسقط
عنه السكنى فوجب سقوطها
بموته كسقوط النفقة به
وقال يحيى بن عمر تنقطع
السكنى بموته كاتقطاع
النفقة به في جعل ابن
القاسم جميع الكراه متقرا
في ذمته بطلاقه وهو لم يأت
بعد نظير رواية ابن نافع عن
مالك هي التي يوجبها النظر
(قوله ثم قال) أي طي (قوله
للصورتين) اي المطلقه
والمحبوسة بسببه (قوله على
مختار ابن رشد) اي سقوطها
بموته وهي رواية ابن نافع
(قوله لكن يبعده) اي رجوع

عبد السلام عند قول ابن الحامب ولام ولد تعق او يموت عنها السكنى الخ فانه يدل على ان الحرية
اذا فسح نكاحها بعد الموت لها السكنى في مدة الاستبراء اه وهو لا دليل فيه على انه المعتد على
ان طي قال عقبه لم أر في كلام ابن عبد السلام ما يشهد له فكلام المصنف صحيح لا غير عليه
واعلم ان نصوص اهل المذهب مطابقة في وجوب السكنى للمحبوسة بسببه عن التقييد بالحياة
كما فعل المصنف وان حكمها حكم المعتدة ومذهب ابن القاسم في المدونة للمطابقة البائن
السكنى ولو مات خلافا لرواية ابن نافع سقوطها بموته واختارها ابن رشد ثم قال فقوله في حياته
يمكن رجوعه للصورتين على مختار ابن رشد لكن يبعده لزوم مخالفته قول ابن القاسم في المدونة
ومخالفة قوله الا في واسقران مات على تقرير ح وانه لو اشار الى ذلك لقال على الاظهر فتعين
انه لا يرجع للمعتدة ولا للمحبوسة ولا فرق بينهما ما خلافا لتقرير الشاويح ومن تبعه ولا نقل
يساعده فالصواب حذف قوله في حياته كما قال ح البنا ان ان جعل قوله في حياته متعلقا
بالمحبوسة كما قرره ز ان من حبست في حياته اي اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرق
بينهما في حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك صح كلام المصنف وكان جاريا على قول ابن
القاسم في المدونة وموافقا لما يأتي والله أعلم (ول) لزوجة (المتوفى) بفتح القاف وجهها (عنها)
وهي في عصمتها (السكنى) مدة عدتها (ان) كالزوج (دخل بها) واطاقت الوطء سكن معها
ام لا (و) الحال (المسكن له) اي الزوج بملك (او) اجازته (نقد) اي دفع (كراه) كانه قبل موته
سواء كان الكراه وجيبة أم مشاهرة فان كان نقده بضمه فلها السكنى بقدر ما نقده فان انقضت
مدته قبل قيام عدتها فلا يلزم الوارث اجرة ببقيتها فتدفعها من مالها (لا) سكنى لها ان اكراه
ومات (بلا نقد) لاجرة (وهل) لا سكنى لها (مطلقا) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (او)
لا سكنى لها (الا) اذا كان الكراه (الوجيبة) اي مدة معينة فلها السكنى في تركته اقيامها
مقام النقد لزومها في الجواب (تاو) يلا ولا) سكنى للمتوفى عنها في مال الميت والمسكن له او نقد
كراه (ان لم يدخل) بها سواء كانت صغيرة لا يدخل بمثلها لعدم اطاعتها او كبيرة في كل حال

٥٥ من في حياته للصورتين استدرال على يمكن رجوعه لهما الرفع ايها انه لا بعد فيه (قوله ومخالفة) عطف
على مخالفته (قوله وانه) اي المصنف عطف على لزوم (قوله الى ذلك) اي مختار ابن رشد (قوله انه) اي في حياته (قوله بينهما) اي
المطابقة والمحبوسة (قوله يساعده) اي تقرير الشارح (قوله ان من حبست في حياته الخ) بيان لما حذف من (قوله وهي في عصمتها)
حال (قوله وجيبة) اي مدة معينة المبدأ والغاية (قوله او مشاهرة) أي كل شهر أو عام أو جمعة أو يوم يكذب دون تحديد للمجموع
(قوله مدته) أي ما نقده (قوله ببقيتها) اي العدة (قوله فتدفعها) اي الزوجة أجرة البقية (قوله لها) أي المتوفى عنها (قوله ان
اكراه) أي الزوج المسكن (قوله ومات) أي الزوج (قوله وهو) أي كونها لا سكنى لها مطلقا (قوله اقيامها) أي الوجيبة علة لها
السكنى (قوله للزوج) أي الوجيبة علة قيامها مقام النقد (قوله لعدم اطاعتها) علة لا يدخل بمثلها

(قوله وقيدته) أى استحقاقها السكنى (قوله عنه) أى ابن عبد الرحمن (قوله لفرض المسئلة) بفتح القاء وسكون الراء (قوله فيعمم) بضم الميم بفتح الهمزة مفتحة منقلا (قوله فى أول كلام المصنف) أى الآن يسكنها بجعلها شاملا للسكنى والصغيرة المطيعة والصغيرة غير المطيعة (قوله وأما المطيعة التى ٣٩٤ لا يدخل بها) أى سواء كانت صغيرة أو بالغة (قوله بأنه انما نقلها الخ) صلة اتهم

وبأنه معدية (قوله بقرينة) صلة اتهم وبأنه سببية (قوله تطلب) بضم التاء وفتح اللام (قوله اهله) أى الرضيع (قوله للسرقة) صلة قطع (قوله ويرجع) بضم فسكسر (قوله ولو كانت) أى المتوفى عنها (قوله فإيلة) أى تقابل المرأة حال ولادتها لتتاقى المولود وتصلح شأنه (قوله أو ماشطة) أى لرؤس النساء أو صلاحها وتمييزهن لدخول الأزواج عليهن (قوله وقيدته) أى الباقي (قوله والى) أى وان لم يكن له بال (قوله بموضعها) أى الذى طلقت أو مات زوجها فيه (قوله ان كان) أى موضعها (قوله مستعينا) بفتح التامين أى مطروقا مأمونا فتر عليه القوافل دائما (قوله والى) أى وان لم يكن موضعها مستعينا (قوله لان كانت) أى العدة الخ مفهوم ان بقى شئ من العدة (قوله بعدها) بضم الموحدة (قوله ولم تحرم) بضم فسكون أى لا يجزى ولا بعامة (قوله ويقام شئ منها) أى العدة الخ حال (قوله ضرورى)

(الان) (يسكنها) معه فى حياته وهى صغيرة لا يدخل بمنزلها ويموت فلها السكنى فى عدها عند ابن القاسم لان اسكانها عنده بمنزلة دخوله بها وقيدته ابن ناجي يسكنها معها والا فلا سكنى لها وان اسكنها معها فلها السكنى فى كل حال (الان) ان يكون اسكنها معها (ليكنها) أى يحفظها ويمنعها مما لا يليق فلا سكنى لها بعد موته هذا على ما فى بعض نسخ التوضيح عن ابن عبد الرحمن بل لا م بعد القاء الذى فى بعض آخر من نسخ التوضيح حكاه ابن عرفة عن الصقل عنه ليكنها من الكفالة أى الحضانة وهذه النسخة هى الصواب لفرض المسئلة فى صغيرة غير مطيعة فيعمم فى قول كلام المصنف ويخص الاستثناء الثانى بالصغيرة التى لا يدخل بمنزلها وأما المطيعة التى لا يدخل بها واسكنها فلها السكنى ولو قصد كفها ابن يونس والكبيرة يموت عنها قبل البناء وهى فى مسكنها فلتعتد فيه ولا سكنى لها عليه الا ان يكون اسكنها دارا له أو نقد الكراء فتكون احق بذلك المسكن حتى تنقضى عدها (وسكنت) المطلقة والمتوفى عنها (على ما) أى فيها (كانت تسكن) وهى فى عصمة زوجها اشتاء وصبقا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واتهم) بضم التاء وكسر الهاء بأنه انما نقلها الاسقاط سكتها به فى العدة بقرينة ولم تطلب منه بين بان لم ينقلها ذلك احتياطاً فى العدة لانها حق لله تعالى كاحد ادا الصغيرة (أو) كانت مقيمة (بقهره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فترجع له ان كانت اقامتها بغيره بغير شرط فى اجارة بل (وان) كانت اقامتها بغيره (بشرط فى اجارته) هال (رضاع) لولدها غيرها اشترط عليها اهله اقامتها عندهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لان حق الله يقدم على حق الاذى كقطع يد سارق قاطع يد عمدا للسرقة دون القصاص (وانفسخت) الاجارة ويرجع العسب ان لم يررض اهل الرضيع بارضاعها يسكنها ولو كانت قابلة أو ماشطة فلا يجوز لها البيات فى غير مسكنها ولو لمحتاجة (و) ان خرج الزوج بزوجه للحج أو رباط بشعر ثم مات أو طلقها ورجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (ان بقى شئ من العدة) بعد وصولها لمسكنها ظاهره كالدونة ولوليلة وقيدته اللخمى بماله بال والأتقمة بموضعها ان كان مستعينا والافباء موضع الذى خرجت له لان كانت تنقضى قبل وصوله أو عنده (ان خرجت) الزوجية مع زوجها حال كونها (ضرورية) بفتح الصاد المهملة أى لجهة الاسلام فمات أو طلقها بائنا أو رجعا فى الطريق وقيس على الضرورة وفاء النذرو كانت (فى) بعدها عن مسكنها (كالثلاثة الايام) ولم تحرم فان كانت احرمت بحج أو عمة فلا ترجع واستش كل قوله ان بقى شئ الخ مع فرضه طلاقه أو موته بعد ثلاثة أيام وبقاء شئ منها حينئذ ضرورى واجيب بتصوره فى حامل مقرب وفيمن منعها مانع من الرجوع وزال فى آخر عدها (و) ترجع لمسكنها ان خرجت منه (فى) الحج (الطوع وغيره) من النوافل مثل (ان خرج) زوجها (لكرباط) أو زيارة أو تجارة فخرجت معه ثم مات أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة لسكنها (لمقام) بضم الميم أى اقامته وسكنى مع الزوج فى محل آخر

أى واجب عادة (قوله مقرب) بضم فسكون أى قرب وضعها (قوله وزال) أى المانع (قوله من وإذا النوافل) أى باقيا بيان غيره (قوله أو زيارة الخ) بيان لما دخل بالسكاف

(قوله منها) أي عدتها (قوله أو سنة) عطف على نحو (قوله بالحل الذي انتقلت له) أنه أقامت (قوله في الأشهر) بضم الهاء جمع شهر أي بعد أقامتها فيما انتقلت له (قوله فلعل ما في المتن تحريف) تفريع على ما في التوضيح وغيره (قوله للمكان الذي هي به) تنازع فيه أقرب وأبعد (قوله أحدهما) أي الموت والطلاق (قوله غيرها) أي مكانها أو الانتقال عنه والمنتقل إليه (قوله لا يمكنه الثلاثة) أي مكانها والمنتقل عنه والمنتقل إليه (قوله لا جله) أي الزوج (قوله وكذا) ٣٩٥ أي رجوعه معها في كون الكراه عليه (قوله ولزمها الرجوع)

عليه (قوله ولزمها الرجوع) حال (قوله وعليه) أي الزوج (قوله كما أنه) أي الشأن (قوله) وتغضى المحرمة (أي تسفر فاسفرها لتقيم نسكها) (قوله) أن اعتسكت (أي شرعت في اعتكاف وهي محرمة بحج أو عمره فتقطع اعتكافها وتخرج لتقيم نسكها) (قوله) والاعتكاف عطف على المحرمة (قوله أن أحرم) أي بحج أو عمره وهي معتكفة فيجب تقيم اعتكافها ثم تخرج لتقيم نسكها كالعدة أن اعتسكت في المضى على السابق (قوله لأن أحرم) أي المعتدة فلا تبادى على عدتها وتخرج لتقيم نسكها الذي أحرمت به (قوله لوفى بقضات مثقلا) (قوله بالصور) لست لشعول ومضت المحرمة صورتين طريان عدة على إحرام وطريان اعتكاف عليه وشعول والمعتكفة صورتين طريان إحرام على اعتكاف وطروعة عليه (قوله سابقها) أي السابق

وإذا قلنا ترجع في التعاوع وغيره والرباط فيجب رجوعها إن لم تصل الحل المقصود للحج أو الرباط أو غيرهما بل (وإن وصلت) الزوجة الحل الذي خرجت إليه أن يفي شيء منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول أقامتها به (والأحسن) رجوعها لمسكنها (ولو أقامت نحو السنة شهر) أو سنة بالحل الذي انتقلت له في التوضيح أن محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعبارة التونسي وابن عرفة والذهبي فلم يلزم ما في المتن تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والختار) لنعني من الخلاف (خلافه) أي أنها لا ترجع بعد إقامة نحو السنة وتعتد بعمل أقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقه بآثنا أو رجوعها في سفر (الانتقال) من المسكن الأصلي والإقامة بغيره دائما (تعتد) الزوجة أن شأت (بأقر بهما أو أبعدهما) أي المسكنين المنتقل عنه والمنتقل إليه للمكان الذي هي به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتد بمكانها الذي هي به حين أحدهما أو حيث شأت غيرها كما في المدونة فلو قال أو حيث شأت لشمل غير الأمكنة الثلاثة مع الاختصار (و) حيث لزمها الرجوع لعدة طلاق (عليه) أي المطلق (الكراه) للاداءة أو السفينة التي ترجع عليها لإدخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعاً) معها لأنها ترجع لأجله وكذا إذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراه المنزل الذي ترجع له فإن اعتدت بمحلها أتم ولا يلزمه كراه رجوعها كما أنه في موته لا كراه لها الرجوع للمسكن الذي لزمها الانتقال إليه لا انتقال تركته لو رثته وكلا كراه عليه إذا كانت تعتد حيث نشأت (و) أن خرجت المرأة من مسكنها لم يجز أو عمره وأحرم ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لاعتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أي استمرت في سفرها الزوجة (المحرمة) بحج أو عمره (أو المعتكفة) على اعتكافها أن مات زوجها أو طلقها فيجب عليها الكمال بحج أو عمرتها أو اعتكافها ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التي مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عمره وهي معتدة من طلاق أو وفاة فتترك المبيت في مسكنها وتغضى على إحرامها لتقيم به (وعصت) الله تعالى بإحرامها وهي معتدة وتغضى المحرمة أن اعتسكت أيضا والمعتكفة أن أحرمت والمعتدة أن اعتسكت فتستمر على مبيتها في مسكنها ولا تخرج لعدة ~~كفها~~ البنا في فلو حذف المصنف قوله وأحرمت وقال عوضه كالمعتدة أن اعتسكت لأن إحرمت لوفى بالصور لست ونظمها به ففعل وعدة عكوف أو إحرام * سابقها قطعاً التمام وطارئ ليس بدافع له * لكن مبيت ثالث أبطله (ولاسكني) مستحقة (لأمة) معتدة من طلاق أو موت زوجها (لمتبه) بضم الفوقية وفتح

منها (قوله وطارئ) أي منها على السابق منها (قوله بدافع) أي قاطع (قوله) أي تمام السابق منها (قوله لكن مبيت) أي للعدة السابقة (قوله ثالث) أي إحرام طار عليه (قوله أبطله) أي المبيت والاستدراك على سابقها التمام وطارئ ليس بدافع له لرفع إيهامه أنه في طريان الإحرام على العدة أيضا (قوله مستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله من طلاق) بالانوين لإضافته لزوج

وليس لها الانتقال الخ
 (قوله قولها) اى المدونة
 (قوله ومثله) اى قولها
 (قوله ردها) اى الامة مسكنها
 (قوله الا ان يخرجها) اى
 السيد امته (قوله من البلد)
 يجاب عن ابى عمران بان
 كلامه فى انتقالها المسكن آخر
 بالبلد بديل قولها وقول
 ابن يونس (قوله به) تنازع
 فيه طلقت ومات (قوله
 والا) اى وان لم تعذر عليها
 لحرق اهلها بعد عدتها (قوله
 اتوى) اى ارتحل (قوله
 توفى) بضم التاء والواو
 وكسر القاء من قلا (قوله
 فلها ان تنقل معهم) اى
 اذا كان يعسر عليها لحوقها
 بهم بعد عدتها (قوله
 وان كانت) اى المعتدة
 (قوله لا ترتحل) نه بدوية
 (قوله لمشقة الخ) علة
 لا ترتحل (قوله ولا تقدر
 الخ) حال (قوله ردت)
 بضم الراء (قوله فيه) اى
 مسكنها (قوله عنهما) اى
 قرب الفجر وعقب الغروب
 وهما طرفا الليل (قوله بقربة
 النص) اى بان خروجها
 لحوائجها قبيل الفجر
 وعقب الغروب والاضافة
 للبيان (قوله انه) اى الشان
 (قوله وفيها) اى المدونة (قوله
 لها) اى المعتدة (قوله ردها)
 اى الضرر

الموحدة والواو مشددة اى لم تفرد بالسكنى مع زوجها من سيدتها (ولها) اى الامة التى لم تبوء
 (حينئذ) اى حين لم تبوء (الانتقال) من المسكن (مع ساداتها) لمسكن آخر ومفهوم لم تبوء ان
 للمبوءة السكنى وليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها على هذا جمل ابو عمران المدونة
 ابن عرفة فيه نظر لقولها ان اتبصع سيدتها بالبلد خرقه ان يخرجها معه ومثله قول ابن يونس
 يجبر سيدتها على ردها حتى تنقضى عدتها الا ان يخرجها من البلد وشبهه فى جواز الانتقال
 فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت او مات زوجها (ارتحل) اى انتقل (اهلها) من المكان الذى
 طلقت او مات الزوج به (فقط) اى دون اهل زوجها ويتعذر عليها لحوقها بهم بعد فراغ عدتها
 فلها الانتقال مع اهلها والا فليس لها الارتحال معهم ومنهوم بدوية ان الحضيرة لا تنقل
 من مسكنها مع اهلها وتعتد بسكنها ومفهوم اهلها انه ان ارتحل اهل زوجها فقط فلا ترتحل
 معهم ومفهوم فقط انه ان ارتحل اهلها واهل زوجها معا فان لم يفترقوا ارتحلت مع اهل
 زوجها والافزع اهلها اللغوى ان اتوى اهل زوجها خاصة فلا تنقضى عدتها معهم اه وظاهره سواء
 كان عليها مشقة فى عودها لاهلها ام لا وهو الظاهر وفى الجلاب اذا توفى البدوى عن امرأته
 ثم انتقل اهلها فلها ان تنقل معهم وان انتقل اهل زوجها فقط فلا تنقل معهم وان كانت
 فى حضر وقرار فلا يجوز لها انتقالها مع اهلها ولا مع اهل زوجها حتى تنقضى عدتها اه
 ونحوه فى الكافى (أو) اى وللمعتدة مطلقا الانتقال من مسكنها (لعدولها) اى المعتدة
 سواء كانت بدوية او حضيرة حرة او امه مبوءة (المقام) بضم الميم اى الإقامة والسكنى
 (معه) اى العذر (بسكنها) كخوف (سقوطه) اى المسكن واولى سقوطه بالفعل (او خوف)
 ضرر (جارسو) بضم السين على نفسها او مالها فى حضيرة وبدوية لا ترتحل لمشقة تحويها
 ولا تقدر على دفع ضرره بوجه لافى عوديه ترتحل بلا مشقة (و) حيث انتقلت لعذر (لزم)
 المعتدة المسكن (الثانى) فلا تنقل عنه الا لعدولها لايكفها الإقامة معه فيه فتنتقل عنه (و)
 لزم (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو اذن لها المطلق لان بقاءها فيه
 حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق او وفاة (الخروج) من مسكنها (فى) قضاء (حوائجها) طرفي
 بفتح الطاء المهملة والراء مشفى طرفي بقصهما حذف تونه لاضافته الى (النهار) اى قرب الفجر
 وعقب الغروب الى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفي النهار المجاورة بقربة النص ومفهوم
 فى حوائجها انه لا يجوز خروجها فى الوقتين المذكورين اخرج حوائجها ويجوز خروجها انما ارا
 ولو اخرجت حاجتها ولو اخرجت ان دعيت ان شامت ولا تنزىن ولا تبيت الا بيتها ابن عرفة وفيها
 التصرف نهارا والخروج صحرا قبل الفجر وترجع ما بينها وبين العشاء الاخيرة اللغوى طال ما لا
 رضى الله تعالى عنه لا بأس أن يخرج قبل الفجر وارى ان يحسب طلائع الفجر وقت خروجها الطلوع
 الشمس وتأتى حين غروبها بعضهم كلام اللغوى هو الا لا ترقى يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت
 الذى ينشرف فيه الناس لا لا يطمع فيها اهل الفساد (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر
 جوار) بالنسبة (الحاضرة) بسكنها رفعه بالرفع للعاكم وقوله المتقدم وخوف جارسو فحين
 لا يمكن رفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) امرها للعاكم فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم
 ينكشف اخرجته من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنكشف اخرجها (واقرع) اى ضرب

(قوله وهو) أي حق الله تعالى (قوله وفيه) أي قول ابن عرفة الصواب أخراج غير المعتدة الخ (قوله لانه) أي الشان (قوله ثبت) أي في الحديث الصحيح (قوله أخراجها) أي المعتدة (قوله في العلة) أي قول ابن عرفة لأن أقامته حتى قلته تعالى الخ (قوله والا) أي وان لم يكن النظر في العلة (قوله فلا) أي فلا يتجه النظر (قوله فان وجد) بضم فكسر أي الحاكم المصنف في البادية (قوله وان عدم) بضم فكسر أي الحاكم المصنف (قوله ضابطه) أي حكم الانتقال (قوله وجعلها) أي المدونة (قوله بها) أي المدينة (قوله لانها) أي سكنى العدة الخ (قوله لاسكنى الخ) (قوله فيه) أي زمن عدتها ٣٩٧ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط

(قوله محلهما) أي القولين
(قوله أطلقت) أي الزوجة
في اسقاط سكاها عنه (قوله
له) أي زوجها (قوله وفيه) أي
زمن عدتها (قوله وان شرط)
أي الزوج في عقد النكاح
(قوله نسد) أي النكاح
(قوله فيفسخ) أي النكاح
(قوله قبل ويثبت بعد)
بالضم فيهما عند حذف
المضاف اليه ونيت معناه
(قوله وبأني) بضم الباء
وقح الغين المججمة (قوله
قبل العقد) تنازع فيه
أكثر وملكت (قوله
والا) أي وان كانت أكثر
أو ملكته بعده (قوله فلها
السكنى) أي زمن عدتها
(قوله وفيه) أي زمن عدتها
(قوله لايعلمه) أي الزوج
الموضع (قوله أو يجز) أي
الزوج (قوله ثم طلبها) أي
الزوجة المفقة (قوله نفقته)
أي الولد (قوله عنه) أي
الزوج (قوله وزوجته
الخ) حال (قوله فيها) أي

الحاكم القرعة (من يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (ان اشكل) الامر على الحاكم بان ادعى كل منهما انه مظلوم بلاينة أو أقام ما يثبت من تعارض بين متعادلتين قاله اللخمي ابن عرفة الصواب أخراج غير المعتدة لأن أقامته حتى قلته تعالى وهو مقدم على حق الأدي اه وفيه نظر لانه ثبت جواز أخراجها شرها في حديث فاطمة بنت قيس قاله ح البشاني هذا النظر انما هو في العلة والافلالان الذي في الحديث انما هو أخراج من قين شرها وبعت ابن عرفة فين اشكل امرها وفي ح وبصرة اللخمي كانت فاطمة بنت قيس لسنة على الجدران ومفهوم لما ضره ان البسوية تنقل لضرر الجدار والفرق ان شأن الحضر وجود الحاكم المصنف والبدو عدمه فان وجد في البادية فلا تنقل وان عدم في الحضر قلها الاتي قال فالمدار على وجود الحاكم وعدمه في الحضر والبدو ابن عرفة قلت ضابطه ان قدرت على دفع ضررها بوجه ما فلا تنقل وجعلها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لانهم من ترفع اليه أمرها بخلاف القرية غالباً (وهل لاسكنى) في زمن العدة (من) أي زوجة (سكنت) بفتحات مثقلاً (زوجها) معها ابنتها دون كراه (ثم طلقها) لانها تابعة للنكاح أولها السككنى فيه لانه قطع المكارمة بالطلاق في الجواب (قولان) لابن العطار وابن المكوي ابن رشد قول ابن المكوي وهم محلهما اذا أطلقت فان تبرعت لها بالسكنى زمن النكاح وبوابه فلا سكنى لها فيه اتساقا وان قيدت بدة النكاح فقط فلها السكنى فيه اتفاقا وان شرط عليها السكنى في العقد فسد فيفسخ قبل ويثبت بعده المثل و يلغى الشرط فان طلقها فلها السكنى ومحلهما أيضا اذا أكثر المسكن أو ملكت قبل العقد والافلها السكنى قولاً واحداً ومفهوم طلقها انه ان مات فلا سكنى لها زمن عدتها (وسقطت) سكاها فيه عن الزوج (ان أقامت) المعتدة في زمن عدتها (بغيره) أي مسكنها الغير عذر وشبه في السقوط فقال (كففة ولد) للزوج (هربت) المطلقة (به) مدة موضع لا يعلمه أو يجزع ردها منه مسكنها ثم طلبها فلا شئ لها فان علم موضعها وقدر على ردها وتر كها مدة فلا تسقط نفقته عنه (والغرماء) بضم الغين المججمة جمع غريم أي أصحاب الدين الذي على الزوج (بيع الدار) المملوكة للزوج وزوجته المعتدة ساكنة فيها لاخذتها في ديونهم واصله بيع (في) عدة الزوجة (المتوفى) بفتح القاف (عنها) ولا يسقط به حقها في السكنى ويشترط الغرماء على المشتري سكاها مدة عدتها اذ هي احق منهم بها تعلق حقها بعين الدار وحقهم بذمة الميت وسيأتي للمصنف يخرج من تركه الميت حتى تعلق بعين ثم تقضى ديونه ولا يجوز للغرماء بيعها بدون الشرط المذكور وكم سكنى المعتدة وان وقع بيع

الدار (قوله لاخذتها) أي الدار على تبيعها (قوله به) أي بيعها (قوله حقها) أي المعتدة (قوله ويشترط) بفتح الباء (قوله اذني) أي المعتدة الخ (قوله يشترط الخ) (قوله منهم) أي الغرماء (قوله بها) أي السكنى (قوله حقها) أي المعتدة (قوله وحقهم) أي الغرماء (قوله بيعها) أي الدار (قوله وكتم) عطف على دون (قوله وان وقع) أي بيعها بدون الشرط المذكور وكم سكنى المعتدة (قوله صح) أي البيع

(قوله بدون بيان) اي لكونه مكرية (قوله وعدمه) اي القسح (قوله اذا كان) اي يسع الوارث (قوله والا) اي وان كان في الدين (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الدار) اي التي بها معدة (قوله فاجازه) اي بيعها (قوله ومنعه) اي بيعها (قوله لانه) اي بيعها (قوله رخص) بضم فكسر منقلا (قوله فيه) اي بيعها (قوله فان بيعت) اي الدار (قوله سكاها) اي المعدة (قوله شكت) بفتح الشين (قوله لها) اي المعدة (قوله له) اي المشتري (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله على جوازها) اي الرية (قوله به) اي المشتري (قوله بيعها) اي الدار بمدة الزوج (قوله انه) اي البسيع (قوله ووضع) عطف على الاقراء (قوله مدتها) اي الاقراء ٣٩٨ والوضع (قوله هذا) اي يسع دار المعدة (قوله محصلة) اي محدة (قوله وذلك) اي

كبيس دار مكرية بدون بيان ويخير المشتري في فسح البيع وعدمه والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة او العدة ومفهوم للفرما انه لا يجوز للوارث بيعها وهو كذلك اذا كان في غير الدين والاجاز بشرط البيان واستثناء مدة العدة وقيل لا يجوز ابو الحسن اختلف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فاجازه للغمي ومنعه غيره لانه غرر اذا لا يدري المشتري متى يتصل بقبضها وانما رخص فيه في الدين (فان) بيعت بشرط سكاها مدة العدة و (ارتابت) اي شكت المعدة في حملها بحركة بطن او تأخر حيض (فهى) اي المتوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لغرام عديتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري انظار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسح البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوازها وهي مصيبة تراث به (وللزوج) الذي طلق زوجته المدخول بها المععدة في داره بيعها واستثناء مدة عديتها (في) عديتها به (الاشهر) بضم الهاء جميع شهر بان كانت صغيرة ويايسة او عقيمة كبيعها واستثناء منفعتها ثلاثة شهر ومفهوم في الاشهر انه لا يجوز في الاقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها ابن عرفة الباجي انما يجوز هذا في عدة الوفاة لانهم ايام محصلة وذلك اذا دعا الغرماء الورثة لبيعها ولا يجوز في عدة الطلاق قلت في تهذيب عبد الحق ذكر لي أنهم ما سوا في الجواز زاد المتبسطي قال بعض القرويين وليس بصواب اللغوي ان قام الغرماء والمسكن ذلك للزوج يسع واستثنى امد العدة كانت عدة طلاق أو وفاة وان كان بكرا او نكحته في حق من ذلك الكراة بقدر عديتها ويسع الباقي للغرماء وان لم ينقده والعدة من طلاق فللمكري اخذ مسكنه أو اسلامه فتسكون الزوجة احق به ويضرب المكري مع الغرماء فيما سواه وان كانت لوفاة لم يكن المكري احق ولا الزوجة وبيع الغرماء والمكري احدهم وان لم يكن عليه دين فريم يسع له وليس له اخذه وبيع الغرماء كبيع الزوج (و) ان طلق زوجته التي تعتد بالاشهر لصغرها او يأسها مع توقع حيضها كبت عشر سنين أو خمس سنين وقام عليه غرماءه وارادوا بيع الدار في ديونهم في جواز بيعها في الاشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) اي ظن حصول (الحيض) من المطلقة كبت ثلاث عشرة سنة او خمس سنين لان الاصل عدمه ومنعه للفرار (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتقات للاقراء لدخوله بجوز ذلك وعلى المنع ان وقع بفسح البيع في الجواهر ان توقع طريان حيض ذات الاشهر في جواز البيع الى البراءة بخلاف ابن الحاجب

جواز بيعها (قوله ذكر) بضم فكسر اي حكى ونقل (قوله انما) اي دار المتوفى عنها والمطلقة (قوله وليس) اي كونها ماسوا فيه (قوله وان كان) اي المسكن (قوله ونقد) اي دفع الزوج كراه (قوله من ذلك الكراه) بيان لقد رعدتها (قوله الباقي) اي من منة عدة الكراه (قوله وان لم ينقده) أي الزوج الكراه (قوله والعدة من طلاق) حال قوله فللمكري اخذ مسكنه أي في كراهته الذي في ذمة الميت فيسقط الكراه عنه ان لم يسكن فيه هو ولا زوجته فان كان سكنه هو او زوجته بعض المدة فللمكري اخذته الباقي وما حصة غرمائه بكراه ماسكنه (قوله واسلامه) اي مسكنه (قوله به) اي المسكن من غرمائه (قوله ويضرب) اي بما صص (قوله فيما سواه) اي كراه

الدار (قوله وان كانت) أي العدة (قوله وبيع) أي الباقي (قوله عليه) اي المتوفى (قوله يسع) اي الباقي (قوله وفي له) اي المكري (قوله له) أي المكري (قوله اخذه) أي الباقي (قوله في الاشهر) بضم الهاء اي التي فيها مطلقة تعتد بالثلاثة الاشهر (قوله لان الاصل عدمه) اي الحيض على جوازها (قوله ومنعه) اي بيعها عطف على جوازها (قوله للفرار) باحتمال حصول حيضها وانتقالها للاقراء التي لا تعلم مدتها (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله ذلك) اي حيضها وانتقالها للاقراء (قوله ان وقع) اي البيع (قوله البيع) اظها في محل الضمير (قوله توقع) بضم التاء والواو وكسر القاف منقلا اي ظن (قوله ذات الاشهر) اي التي تعتد بها من الطلاق (قوله الى البراءة) اي التراجع من العدة

(قوله وفي المتوقع) بفتح القاف مفعلة لبيع الدار التي فيها معتدة من طلاق بثلاثة أشهر ويظن حبيضا فيها وانتقالها للاقرار (قوله اذا اشتراطه) اي البائع على المشتري توقع حبيضا وانتقالها (قوله قولان) أي يجوز له لان الاصل عدمه ومنعه الغرر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيمن عدتها بالشهر) اي يبيع الدار الساكنة بها من عدتها بالشهر الخ (قوله فيها) اي الاشهر (قوله انه) اي الشأن (قوله يتأخر) صلة تظهر (قوله وقال) أي عاقد البيع (قوله وان استقرت) اي الرية أي طال زمنها (قوله بهذا) اي التقرير المتقدم صلة قرر (قوله قال) اي خليل (قوله وهو) اي فساد البيع بشرط زوال الرية (قوله وعلى هذا) أي فساد بشرط زوالها صلة جرى (قوله وحاد) اي قضى المصنف (قوله فأنى) اي المصنف (قوله تقريره) أي في توضيحه (قوله وتبعه) أي المصنف (قوله على ذلك) أي تقريره عبارة ابن الحاجب (قوله من شرأه) اي المختصر بيان لمن (قوله مع انه) اي تقريره في توضيحه (قوله ذلك) أي الذي قرره كلام ابن الحاجب (قوله معناه) اي كلام ٣٩٩ ابن الحاجب (قوله فرضت) بضم فسكسر (قوله ولذا) اي كون معناه

بشرط البائع سكنى المعلقة الى زوال ريدتها صلة عمل (قوله بقوله) صلة عمل (قوله لغرر كونه) اي الرية واضافة غرر للبيان (قوله وعزوه) اي خليل (قوله غير صحيح) خبر عزو (قوله يبين لك) اي عدم معنائه (قوله ابن القاسم) مفعول سماع مضافا لفاعله (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله ويشترط) أي بانها على مشتريها (قوله سكنها) أي المعلقة (قوله) أي ابن القاسم (قوله على ذلك) اي شرط سكنها الخ (قوله ارتابت) اي شكت في جعلها (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي المشتري (قوله وان قامت الرية) اي ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايام اختار محمد بن الموار قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاستتابة كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التوسى فقال اذا كان البيع بشرط الاستتابة لا يجوز ان لا يدري ان تكون

وفي المتوقع حبيضا اذا اشتراطه قولان ابن عبد السلام يعني اختلاف فيمن عدتها بالشهر ويتوقع حبيضا فيها واشترط البائع انه ان ظهرت رية في العدة بتأخر الحبيض بعد حصوله وما أشبه ذلك هل يؤثر هذا الشرط في فساد البيع قولان (ولو) طلق من تعدد الاشهر ويمكن حبيضا فيها وتوفي عنها وحصلت لها رية حمل أو امكن حصولها فيسما (باع) الغرماء الدار في المتوفي عنها أو الزوج في الاشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الرية) الحاصلة حين البيع او التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استقرت فالبيع مردود (فسد) البيع للغرر طئي بهذا قرر الموضوع قول ابن الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد قال وهكذا في الواضحة وهو اختيار ابن الموارز على هذا جرى في مختصره وحاده عن عبارة ابن الحاجب فاني بعبارة تطابق تقريره وتبعه على ذلك جميع من وقف عليه من شرأه مع انه تقرير غير صحيح وليس ذلك معنى كلام ابن الحاجب وانما معناه البيع بشرط البائع على المشتري مكث المعلقة الى زوال ريدتها هكذا فرضت المسئلة في كلام الأئمة ولذا عمل الثعالبي قول ابن الحاجب فاسد بقوله لغرر كونها تامة ادى سنة او خسا اقصى امد الحبل وعزوه للواضحة وابن الموارز غير صحيح يبين للثعالبي نقل كلام اهل المذهب في سماع ابي زيد ابن القاسم في رجل هلك وترك دارا وعليه دين قال تباع الدار ويشترط لاهلها سكنها حتى تنقضي عدتها قبل له اذا بيعت على ذلك فلما مضى اربعة اشهر وعشر ارتابت ائري لها السكنى حتى تخرج من الرية قال نعم وانما هي مصيبة نزلت به قال معنون وان قامت الرية الى خمس سنين لان المتباع قد علم ان اقصى العدة خمس سنين فكانه قدم عالما به ابن رشد وروى عن معنون انها ان ارتابت المرأة كان المشتري مخيرا بين ان يفسخ البيع عن نفسه أو يماسك على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايام اختار محمد بن الموار قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاستتابة كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التوسى فقال اذا كان البيع بشرط الاستتابة لا يجوز ان لا يدري ان تكون

لها (قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة النون أي المتباع (قوله قدم) اي على الشراء (قوله به) اي الاقصى (قوله فروى) بضم فكسر (قوله انها) أي القصة (قوله مخيرا) بفتح المثناة (قوله شيئا) أي من ضمن الدار (قوله ومثله) اي ما روى عن معنون (قوله وايام) اي ما روى عن معنون مفعول اختار (قوله قال) اي محمد (قوله ولو وقع البيع بشرط الاستتابة) أي زوالها كان فاسدا. هذا نص صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية فهو عين ما قرره المصنف في توضيحه كلام ابن الحاجب ومضى عليه في مختصره وقرره به شارحه وعزاه في توضيحه لعمد والواضحة فتقريره وعزوه صحيحان وتعبه طئي غثله عن هذا النص الصريح واقفه أعلم (قوله واعتزله) أي قول محمد لو وقع بشرط الاستتابة كان فاسدا (قوله فقال) اي ابو اسحق (قوله اذ لا يدري ان تكون) اي الاستتابة الخ علة لا يجوز

(قوله فاذا ملك) أي المشتري (قوله في الاخذ) أي ابتناء البيع والصبر الى زوال الرية (قوله أو الترك) أي فسخ البيع (قوله
 صكان أخذه) أي امضاؤه البيع (قوله على ذلك) أي سكتها الى انقضاء ريبها (قوله هذا) أي ما قاله محمد (قوله تخريجه) أي
 أبي اسحق (قوله في المسئلة التي ذكر) أي أبو اسحق وهي من خير بين شيئين فاختر أحدهما بعد منتقلا (قوله فيها) أي
 المسئلة التي ذكرها (قوله احفظه) نصري به الصدق لاحتمال الخلاف فيها ولم يحفظه (قوله في انه) أي الشأن (قوله جواز
 ذلك) أي بيع سبعة بعشرة نقدا أو بخمسة عشر لاجل على لزوم البيع بأى الثمنين شاء (قوله استرى سلعا) أي في صفقة واحدة
 بثمان واحد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) بيان لما بقى (قوله بما ينوبه) صلة يتناسك وبأوه للعوض وبما بقى
 صلته أيضا وبأوه للتعدي (قوله من الثمن) بيان لما ينوبه (قوله وان كان مجهولا) حال (قوله انه مخير بين ان يرد البيع أو يتناسك)
 مقبول قول المضاف لقاعله ٤٠٠ (قوله على انه بالخيار الخ) خبر يكون (قوله وهذا) أي حله على انه بالخيار الخ (قوله

حل) بضم فكسر أي كلام
 محمد (قوله رد) بضم ففتح
 منتقلا (قوله تعقبه) أي
 ابن رشد أبا اسحق (قوله
 بالاتفاق) صلة تعقب (قوله
 لانه) أي الاتفاق الخ علة
 يرد (قوله للفر) علة يتعين
 (قوله لا للاتقال) عطف
 على للفر (قوله ظاهر الخ)
 خبر قول (قوله) أي مضمون
 (قوله بلزوم البيع الخ)
 صلة قول المضاف لقاعله
 (قوله به) أي المشتري (قوله
 بناء) صلة تخريج (قوله قال
 في الجواهر لو وقع البيع
 بشرط زوال الرية كان
 فاسدا) نص صريح في ان
 فرض المسئلة البيع بشرط
 زوال الرية كإقراره المصنف
 كلام ابن الحاجب وهو نص
 كلام ابن الحاجب أيضا
 سنة او خمس سنين فاذا ملك الخيار في الاخذ أو الترك كان أخذه على ان تسكن المرأة الى انقضاء
 ريبها كابتداء الشراء على ذلك الا ان يكون هذا على أحد التأو يلين فيمن خير بين شيئين فاختر
 أحدهما انه بعد منتقلا ابن رشد ولا أدري معنى تخريجه في المسئلة التي ذكر اذا لا اختلاف فيها
 احفظه كما انه لا اختلاف في انه لا يجوز ان يبيع الرجل سلعته بعشرة نقدا أو بخمسة عشر
 الى أجل على ان البيع لازم بأحد الثمنين أيهما يشاء وانما يخرج جواز ذلك على القول بان من
 استرى سلعا فاستحق منها جله اقله ان يتناسك بما بقى منها بما ينوبه من الثمن وان كان مجهولا
 لا يعرف الا بعد التقويم ويحتمل ان يكون معنى قول محمد انه مخير بين ان يرد البيع أو يتناسك
 على انه بالخيار بالرد ما لم تنقض الرية لا على انه يتناسك به على ان البيع لازم لطالت الرية
 أو قصرت وهذا أولى ما حل عليه اه كلام ابن رشد ابن عرفة يرد تعقبه بالاتفاق على المنع في
 البيع بعشرة نقدا وخمسة عشر لاجل لانه للفر يتعين في كل سلعة لا للاتقال وقول ابن
 الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد خلافا للسحنون ظاهره ان قول مضمون نص له وليس
 كذلك وانما هو تخريج للباقي على قول مضمون بلزوم البيع وعدم خيار المشتري مع الرية
 وانما مصيبة نزلت به بناء على ان كل ما يقتضيه العقد يجوز شرطه وفيه بحث تقدم في الصرف
 قال في الجواهر لو وقع البيع بشرط زوال الرية فكان فاسدا ثم قال قال القاضى ابو الوائلى
 وهذا عسدى على قول من يرى له بمتاع الخيار وما على قول من يلزمه ذلك فلا تأثير للشرط اه
 والقاضى ابو الوليد يعبر به عن الباجى طي فقد ظهر لك مما نقلناه ما قلناه من فرض المسئلة
 ومحط كلام الأئمة والعجب من المصنف انه نقل في توضيحه كلام ابن رشد واعتراض التونسى
 وتخريج الباجى ولم يهتم بالقدر من المسئلة وقد نازعه ناصر الدين اللقانى في حاشيته في تقريره
 المتقدم فقال لو فسر هنا بان البائع اشترط على المشتري مكث المعتدة الى زوال الرية طالت
 أو قصرت كما صرح به عياض آخر كلامه لكان اوجه ويدل على ان هذا المراد قوله وزاد الباجى

وقد غفل طي عن هذا فذهب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره
 بشرط زوال الرية (قوله الخيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهار في محل الضمير (قوله وقد نازعه)
 أي الموضع (قوله في حاشيته) صلة نازعه (قوله في تقريره) صلة نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فسر) أي الموضع كلام
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي أقامة وسكنى (قوله طالت) أي الرية (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضع
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

(قوله تنفسنا) بفحشاته مئة لا اى اطلاقا (قوله ايضا حاله) نعم قد اتضح به الحق ولكن مع المصنف ومن تبعه والله اعلم (قوله قبل غمام عديتها) تنازع فيه انه قدم وانقضت (قوله ومطلقة هاجي) حال (قوله المعتمدة) تفسير لنا نائب فاعل ابدلت (قوله غديره) مفعول ثانى لابلدت (قوله سواء كان) اى المسكن المنهدم (قوله دار الميت) اى التى ملكها او نقد كراهها (قوله حقها) اى المعتمدة (قوله بها) اى الدار الاخرى (قوله وان انتقلت للورثة) حال ٤٠١ (قوله او وجيبة) اى اولم يتقدمه وكان الكراه او وجيبة (قوله على

احد التاويلين) راجع لوجيبة (قوله لا نقاسخ الاجارة) علة لا تبدل اذا انهدم المسكن (قوله للزوج) تنازع فيه المعار والمستأجر (قوله قبل تمام عدة العالاق) صلة المنقضى (قوله بمكان آخر) صلة ابدلت (قوله بهما) اى المعار والمستأجر (قوله لربهما) اى المعار والمستأجر (قوله بكثرة كراهه) تصوير اضرار الزوج (قوله او بعده) بضم الموحدة اى المسكن (قوله عنه) اى الزوج (قوله ما لم تحصل) اى الزوجة (قوله بالزائد) اى من كراه المسكن الذى طلبته على كراه المسكن الذى طلبه الزوج اى فان تحصلت به اجبت له (قوله دعى) اى الزوج (قوله بها) اى الزوجة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله توفى) بضم التاء والواو وكسر الفاء مثقلا (قوله المتوفى) بفتح الفاء قوله من السكنى) بيان لما (قوله والا) اى ولو جعل كاجرة

وغيره ولا حجة للمشتري واعتراض التونسى ٥١ وانما تنفسنا بشئ من كلام الائمة ايضا حاله والله الموفق (و) ان انهدم مسكن المعتمدة من طلاق أو كان معارا أو مستأجر وانقضت مدة عمارته أو اجارته قبل تمام عديتها ومطلقة هاجي ابدلت بضم الهمز وكسر الدال المعتمدة من طلاق لم يمت زوجها (فى) المسكن (المنهدم) غيره سواء كان ملكا كالزوج او غيره قاله ثبت وكذا معتمدة وفاة انهدمت مقصورته فاقبيل بقصوره اخرى من مقاصد يرد الميت فان انهدمت لدار بقاءها فلا تبدل بغيرها ولو كان له دار أخرى لا تنتقل اليها للورثة مع عدم تعلق حقها بها بخلاف الارث التى كانت مقصورتها بها فانها وان انتقلت للورثة أيضا لكانت للمرأة تعلق بها وهو اعتدادها فيها كما انما لا تبدل اذا انهدم ما كان له بكراهة تقدمه او وجيبة على احد التاويلين لا نقاسخ الاجارة بتألف ما يستوفى منه (و) ابدلت مطلقا لم يمت زوجها فى المسكن (المعار أو المستأجر) بفتح الجيم للزوج (المنقضى المدة) الاعارة أو الاجارة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر فان ارادت البقاء به ما يجره منها فى الموت فليس لربها الامتناع الا لوجه (وان) انهدم مسكن المعتمدة وانقضت مدته (اختلنا) اى الزوجة والزوج (فى مكانين) بان طلبت مكانا والزوج غيره (اجبت) لسكناها فيها طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كراهه او بجواره غير ما مون او بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة الا لخمى ما لم تحصل بالرائد ابن عرفة انما يلزمها الزائد فى الاكثر ان كان ماعى اليه يلىق بها (واهمرة الامير ونحوه) كتابه والفاضى اذا طلقت ثم عزل او توفى عنها وهى ساكنة فى دار الامام أو القضاء وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تتم عديتها ان لم ترتب بل (وان اوتاب) المطلقة بحجر بطن او تاجر يرضى الى خمس سنين ولم يجهلوا ما استحقه الامير المعزول او الموفى من السكنى كالاجرة والالم تستحق ما زاد على قدر الولاية وشبه فى عدم الانخراج فقال (ك) الدار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتمت زواجه بها ولا يخرجها مستحقة باعد زوجها بحبس او غيره حتى تتم عديتها وان اوتابت لخمس سنين وهذا ظاهر فى الطلاق ابقاء حق زوجها وقيس الموت عليه لحق الله تعالى فى سكنى المعتمدة فى مسكنها وظاهر تعديل الطلاق ببقاءه انه لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها وانظره قاله عجب البنى فيه نظر لان اسقاطه بهبة منه وليس للمطالبة به مسكن لعدة واخراجها منه ومعهوم حياته انه لو حبس عليه سنين معلومة وطلقة او مات فانقضت فليس لها زيادة على ذلك وهو كذلك فى ابن الحاجب فيلزمه ابداله بمسكن آخر كالمستأجر والمعار المنقضى المدة بخلاف حبس مسجدين (اى تصرف الزوج) سكنه لا امامته به مثل الامان عن زوجته أو مطلقها ثم عزل عن وظيفته أو اسقطها لغيره قبل تمام عديتها فلا امام القادمان ان يخرج

٥١ من (قوله فيطلق او يموت) اى الرجل المحبس عليه (قوله بها) اى الدار المحبسة (قوله بحبس) صلة مستحق (قوله وان اوتابت لخمس سنين) مبالغة فى اعتدادها بها وعدم اخراجها منها (قوله عليه) اى الطلاق (قوله لحق الله تعالى) علة قيس عليه (قوله فيه) اى قول عجب لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها (قوله فاقبيل) اى قبل تمام عديتها (قوله فيلزمه) اى مطلقها

(قوله فرغ) اي نزل وتصحى (قوله بعد طلاقها) تنازع فيه عزل وفرغ (قوله والفرق) اي بين دار الخلية ونحوه ودار امام الصلاة (قوله بخلاف دار الامامة) اي امامة الصلاة بمسجد معين فانها من حبس المسجد ولا حق للمرأة فيه (قوله لابن العطار) خبر نحو (قوله وقيدته) اي قول ابن العطار ٤٠٢ بخلاف حبس بيده (قوله بكونها) اي الدار (قوله مطلقا) اي عن تقييدها بامام

زوجته الميت او المطلق اذا عزل او فرغ عن وظيفة غيره بعد طلاقها وقبل تمام عدتها والقسرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلا ونحو قوله بخلاف حبس مسجد بيده لابن العطار وقيدته ابن زرقون بكونها حبسا مطلقا فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا فكذلك الامارة وارتضاء ابن عبد السلام وعج راد بحث ابن عرفة في ارتضاءه الاطلاق اه عب البناني قول زفلا امام القادهم هذا ظاهر المصنف والذي في كلام غيره ان الاخراج يتوقف على جماعة المسجد في ق وكذا زوجة امام المسجد الساكن في داره تعتد زوجته فيها الا ان يرى جيران المسجد اخرجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار وقال ابن ناجي اختلف اذا مات امام المسجد وهو ساكن في الدار المحبسة عليه فمقتل كسئلة الامير قاله بعض القرويين ابن عات وعليه جرى عمل قرطبة ولم يحكم ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل تخرج منها ان اخرجها جماعة اه بل المسجد قاله ابن العطار وعليه اكثر الشيوخ ونحوه في عبارة ابن عرفة والسيطي والخواهر وابن فتوح عن ابن العطار فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة وقوله والفرق ان دار الامارة الخ في التوضيح بعد ذكر الخلاف المتقدم واكثر الشيوخ كعبد الحق والبايجي وابن زرقون وابن رشد وغيرهم اقتصروا على ما قاله ابن العطار وفرقوا بينه وبين مسئلة الامير فمنهم من فرق بان سكنى الامام على وجه الاجارة بخلاف الامارة والى هذا ذهب عبد الحق والبايجي وغيرهما ومنهم من قال اجارة الامام مكروهة واليه ذهب ابن المتأصف ومنهم من قال لان امرأة الامير لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب ابن رشد وقوله فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا الخ صوابه فان كانت حبسا على ائمة المسجد ابن عرفة بعد تفصيل ابن زرقون وقوله ابن عبد السلام وفيه نظر لان كونها حبسا على المسجد مطلقا اما ان يوجب حق الامام ام لا فان كان الاول فلا فرق بين كونها على المسجد مطلقا او على امامه وان كان الثاني فلا يجوز للامام سكناها بالاجارة مؤجلة فلا تخرج منها زوجته الاتمام اجله كمكثرة من اجنبي وقال البرزلي عقبه يختار الاول وفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن لان الاول صريح والثاني ظاهر يقبل التأويل وبضعفه اذا كان حبسه مطلقا وقوته في الحبس على الامام اه ووجهه ما في المعيار ان ما حبس على المسجد لا يؤجر منه الامام ونحوه كالمؤذن لا بما فضل عن حصر المسجد وبناؤه ونحوه ما وما حبس على الامام يأخذه وحده على كل حال (ولام ولد يموت) سبيدها (عنها) او يعتقها (السكنى) حق واجب لمدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها الحى او ورثته ان مات اسقاطه لانه في حقها كالمدة والظاهر انه لا تكون لها السكنى حيث مات السيد الا ان كان المسكن له او نقد كرام او كان الكراء وجبة واللام بمعنى على ولا يلزمها ميت فيه اه عب البناني اللغوى اختلف في ام الولد يموت عنها سيدها او يعتقها هل لها السكنى ابن القاسم في المدونة لها السكنى

المسجد (قوله وارتضاء) اي قيد ابن زرقون (قوله رادا) حال من عبر (قوله بحث) اي استظهار (قوله في ارتضاءه) اي ابن عرفة (قوله الاطلاق) اي لحبس المسجد عن تقييده بكونه مطلقا (قوله في داره) اي المسجد المحبسة عليه (قوله فيها) اي دار المسجد (قوله كسئلة الامير) اي في عدم اخراج زوجته الى تمام عدتها (قوله وعليه) اي عدم اخرجها صلة جرى (قوله غيره) اي عدم اخرجها (قوله وعليه) اي اخرجها (قوله هذه الزيادة) اي ان اخرجها اهل المسجد (قوله بينه) اي امام المسجد (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله وفيه) اي تفصيل ابن زرقون (قوله حق الامام) اي في سكناها (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام في سكناها (قوله الثاني) اي عدم ايجاب حق للامام فيه (قوله فلا تخرج) بضم التاء وفتح الراء (قوله اجله) اي الكراء (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام فيها (قوله وبضعفه) اي حق الامام عطف على

لان الاول صريح (قوله حبسه) اي المسكن (قوله وقوته) اي حق الامام (قوله ووجهه) اي الفرق بالضعف وفي والقوة (قوله ان ما حبس الخ) بيان لما يحذف من (قوله يؤجر) بفتح الجيم (قوله على كل حال) اي فضل عما ذكره (قوله لانه) اي الاستبراء (قوله حقها) اي ام ولد (قوله له) اي السيد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله ذلك) أي لزوم المسكن (قوله على قولها) أي المدونة (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله له) أي السيد (قوله لها) أي أم الولد (قوله المواعدة) أي على النكاح (قوله فيها) أي مدة الاستبراء (قوله ولا تبيت إلا في بيتها) هذا هو المخالف لقول زلايلهماميت (قوله لا يمكن) قال ابن عرفة عقبه (قوله لا تبيت إلا في بيتها) (قوله من عتق أو وفاة) أي سواء كان استبرأؤها (قوله لها) أي أم الولد الخ بيان لكذا (قوله لام الولد) ٤٠٣ صلة زيد (قوله من سيدها)

حال من الحمل (قوله ان كانت) أي أم الولد (قوله وهي حامل منه) أي سيدها حال (قوله فينفق) بضم الباء وفتح الفاء (قوله مدة حملها به) صلة ينفق (قوله بمبارئته من أبيه) صلة ينفق (قوله وهي حامل من زوجها) حال (قوله آخر) بضم فكسر مثقلا (قوله على واطئها) صلة مشتبهة (قوله بحملته) صلة مشتبهة (قوله وهي غير عالة) حال (قوله من وطنه) أي المشتبه (قوله بثلاثة اقراء الخ) نه ويرلاستبرأها (قوله مدته) أي استبرأها (قوله بحملها) أي القولين (قوله والوا) أي وان نفاه بامان (قوله لشرارحه) أي ابن الحاجب (قوله) (قوله) بضم الهمز (قوله كاهنا) أي عليا (قوله وما وقت الخ) عطف على التوضيح (قوله ولم انف عليها الغيرهما) أي ابن

وفي كتاب محمد لا سكني لها ولا عليا وروى اشتهب ذلك لها وعليها من غير ايجاب وذلك رأى اصبح انه رأى ذلك لها وعليها نقله أبو الحسن زاد في التوضيح وحكى غيره قول آخر ان السكنى حق لها ان شئت تركته وقيل تركها امكروه وهو صريح في ان مذهب المدونة انهما عليا وعليها وفي أبي الحسن على قولها ولا تم ولد السكنى في الخيضة ان مات سيدها مانعه الشيخ ان كان المسكن له او بكره ان قدم في الحرقة قوله ولا يلزمها مبيت خلاف قولها ما لا يرضى الله تعالى عنه ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبيت إلا في بيتها ولا احدا عليها الكن قال ابن عرفة عقبه قلت قوله لا تبيت إلا في بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب لها المبيت في الخيضة في غير بيتهم امن عتق او وفاة اه وكذا نقل ابن يونس عن ابن المواز انها تبيت في غير بيتها مات سيدها او اعاقها (وزيد) بكسر الزاي لام الولد على السكنى (مع) تحييز (العتق) من سيدها لها واثاب فاعل زيد (نفقة الحمل) من سيدها ان كانت حاملا ومفهوم مع العتق انها لا تراد نفقة الحمل مع موت سيد وهي حامل منه وهو كذلك لان حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به بمبارئته من أبيه وشبهه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (ك) الزوجة (المرتدة) عن دين الاسلام وهي حامل من زوجها واستتبت فلم تنب وأخر قتلها حتى تضع حملها اقلها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالمرأة (المشتبهة) على واطئها بحملته وهي غير عالة بنوم واجنون وانغماء واستنباه بحملها اقلها السكنى والنفقة على واطئها (ان حملت) من وطنه فان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها لانها زانية (وهل نفقة) المشتبهة الحرة والامة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من وطء الشبهة وخبر نفقة (عليها) أي المرأة من مالها مدة استبرائها من وطء الشبهة بثلاثة اقراء للحررة وقرء للامة (او) نفقة ما مدته (على الواطئ) الغاطي في الجواب (قولان) محملها في التي لم يبين بها زوجها واما التي بنى بها زوجها فنفقة او سكنها على زوجها ان لم تحمل او حلت ولم ينفق باهان والافاء في من احبها ابن الحاجب وفي الغالب بغير العالة ذات الزوج قولان غ لشرارحه في صفة القولين ثلاث عبارات الاولى كاهنا وهي التي في التوضيح وما وقتت عليه من نسخ ابن عبيد السلام وهم فيها الثالثة عليها او على زوجها وهي التي عند ابن عرفة والقولان على الاخيرة كاهنا ابن يونس الاول عن أبي عمران والثاني عن بعض الثماليق ورجح ابن يونس الاول فاه وابه الاقتصار عليه وأن يقول تردد والله اعلم بناني غ اذا علمت ما تقدم علمت انه كان الصواب ان يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم تحمل ولم يبين بها عليا الا على زوجها على الارجح

*(باب) في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها *

عبد السلام وخليل حال (قوله ووهمه) بفتحات متفلا أي غلط ابن عرفة ابن عبيد السلام (قوله الاول) أي عليا (قوله عليه) أي الاول (قوله ذات الزوج) أي الموطوءة بشبهة (قوله ان لم تحمل) أي من وطء الشبهة (قوله ولم يبين) أي زوجها (باب الاستبراء) * (قوله ومن يلزمه) أي الاستبراء (قوله والمواضعة) عطف على اقسام (قوله بها) أي الانقسام

(قوله وهو) اي الاستبراء (قوله الكشف) جنس (قوله عن حال الرحم) فصل مخرج الكشف عن غير (قوله عند انتقال الملك) فصل مخرج العدة (قوله لحفظ النسب) بيان الحكمة مشروعية (قوله فيه) اي الاستبراء (قوله حائل) هم مزة ب الالف اي غير حامل (قوله واوطاس) بفتح الهمز وسكون الواو واهمال الطاء والسين (قوله هوازن) بفتح الهاء وكسر الزاي فنون (قوله حنين) بضم الحاء المهملة وفتح النون (قوله مدة) جنس واذن الدليل الخ فصل مخرج مدة غيره (قوله دليل) صادق بالحض والوضع والاشهر والاضافة ٤٠٤ على الاولين لامية وعلى الاخير للبيان (قوله لالرفع عصمة) فصل مخرج العدة

(قوله فتخرج العدة) تفرج
على لالرفع عصمة (قوله للعان)
اي لارادته (قوله والموروثة)
عطف على الحرة (قوله لانه)
اي استبراء الموروثة (قوله
لذات الموت) المناسب
لالرفع عصمة (قوله جعل
القسم) أي من رفع العصمة
وهو الطلاق (قوله قسيما)
اي لرفع العصمة (قوله لانه)
اي الطلاق (قوله واورد)
بضم الهمز وكسر الراء (قوله
عليه) اي الحد (قوله انه) اي
الحد (قوله لصدقه) اي الحد
(قوله مع انها) اي اقامة ام
الولد بعد موت سبها او عتقه
(قوله وهو) أي كونها عدة
(قوله انه) اي الشأن (قوله
انما يجب الاستبراء في التي
يراد وطوها الخ) اي في قيد
كلام المصنف باحد هذه
الوجه ولا يترك على اطلاقه
وجوب استبراء وخش لم يقر
بأنه يوطئها او استبراءها
ولم يرد مشتريها ووطأها ولا
تزويجها وليس كذلك (قوله

وهو اذ الاستبراء والكشف عن الامر العارض ونحوه) الكشف عن حال الرحم
عند انتقال الملك لحفظ النسب والاصل فيه خبر سبها ويا ووطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل
حتى تحيض ووطاس وادفي هوازن به كانت غزوة هوازن يوم حنين صلى الله عليه وسلم
(يجب الاستبراء) ابن عرفة الاستبراء مدة دليل براءة الرحم لالرفع عصمة ووطلاق فتخرج
العدة ويخل استبراء الحرة ولوللعان والموروثة لانه لتجدد الملك لذات الموت عيج لو اقط
ارطلاق لمسلم من جعل القسم قسيما لانه من رافع العصمة واورد عليه انه غير مانع لصدقه
بمدة اقامة الولد بعد موت سبها او عتقه مع انه عدة على المشهور وكذا كره ابن عرفة وهو
مذهب المدونة قوله والموروثة يعني اذا مات شخص عن أمة وانتقلت لوارثه فلا يقربها حيث
يصح وطؤها حتى يستبرأ وليس هذا عدة لانه لتجدد الملك لالرفع عصمة النكاح بالموت وازاد
بالاستبراء للعان استبراء الزوج زوجته بعد وطئها اليه بعد عايشه في لعانها لا ما يكون لفرقة
العان فانما عدة الاستبراء (ب) - (سبب حصول) أي تجدد (الملك) لامة بعوض او لا كارت
وهبة واتزاع من رقيق وسبي ابن عاشر الظاهر انه انما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها او
تزويجها وتكون عايشة او أقرباؤها بوطئها ولم يستبرأها البناني هذا هو الظاهر من عبارات
الاثمة في الجلاب من اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها حتى يستبرأها بعوض وفي المقدمات
واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة
ببيع أو هبة أو باي وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها ان لا يوطأها حتى يستبرأها ببيعة
كانت او وضعية وفي التنبيهات الاستبراء لتمييز ما المشتري من ماء البائع ثم قال فيمن لا تتواضع
من لم يقرباؤها بوطئها وهي من وخش الرقيق فهذه لامواضعة فيم لا الاستبراء لان يريد
مشتريها ووطأها فيجب عليه استبرأؤها لنفسه مما لعانها احدته وفي المعونة من وطئ أمة ثم اراد
بيعها فاعليه ان يستبرأها قبل بيعها وعلى مشتريها استبرأؤها قبل وطئها اه فتحصل انه لا يجب
استبراء المشتري الا اذا اراد الوطء ولا يجب استبراء البائع الا اذا وطئ وكذلك سوء الظن لا يجب
استبراء المالك لاجله الا اذا اراد الوطء والتزويج (ان لم تكن) بضم القوية وفتح القاف أي
تتيقن ونه لم (البراءة) للامة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على
الظن واعتقدت فلا يجب استبرأؤها بان اودعت عنده وحاضت ثم ملكها ولم تخرج ولم يبلغ عليها
مودعها واشتراها بأدها من مشتريها قبل غيبته عليها غيبة يمكن وطؤها فيها (ولم يكن وطؤها)

هذا) اي الظاهر لابن عاشر (قوله ن عبارات الاثمة) اي ومن حديث لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل اي
حتى تحيض (قوله ثم قال) اي في المقدمات (قوله ولم يعلم براءة زوجها) حال (قوله ثم قال) اي في التنبيهات (قوله عن لم يقر الخ)
بيان ان (قوله وهي من وخش الرقيق) حال (قوله فتحصل) بفتحات مثقلا (قوله انه) اي الشأن (قوله المشتري) اي والماعطى
بالفتح والسباي (قوله الوطء) اي والتزويج (قوله من الوطء) صلة البراءة (قوله فان تيقنت براءتها منه) مفهوم الشرط (قوله
بان اودعت عنده الخ) بضم الهمز وكسر الدال تصوير لتيقن براءتها (قوله واشتراها) عطف على اودعت

(قوله فان كان وطؤها مباحا)

له الخ) مفهوم ولم يكن
وطؤها مباحا (قوله فان
حرمت عليه فيه) اي
المستقبل مفهوم ولم تحرم
في المستقبل (قوله او
متزوجة) عطف على محرمه
(قوله هذا القيد) اي ولم
تحرم في المستقبل (قوله
بحث فيه ابن عاشر بانه غير
محتاج اليه الخ) فيه نظر
لانهم لم يذكروا من شروط
وجوب ارادة وطئها استغناء
عنه بهذا الشرط وفي
مفهوم كل منهما تفصيل
وذلك انه اذا حرم وطؤها
في المستقبل او لم يرد وطئها
فان اراد تزويجها لغيره وجب
عليه استبراءها والا فلا وشرط
وجوب استبراءها ان اراد
تزويجها عديم اخبار بانهما
باستبراءهما فهذا الشرط محذور
والبحث فيه مكدر والله أعلم
(قوله وعقد) اي المبطل
(قوله فيها) اي بنت ثمان
(قوله وحملها) اي البكر
عطف على وطئها (قوله بقاءها)
اي بكارتها (قوله من بالغ)
تنازع فيه غصب وسبي (قوله
فيها) اي الغيبة (قوله وذكركه)
اي الشراء (قوله وان دخل
في حصول الملك) حال (قوله
بها) صلة البناء (قوله ورجع)
بضم فكسر مثقلا (قوله
فالا حسن الخ) تقرير
على واوه ليعال ولو صلة (قوله فيه) اي المفهوم (قوله به) اي الاستبراء الواحد

أي الامة (مباحا) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا له قبله فلا يجب عليه استبراءها
يكن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الامر فقد سئل ابن أبي زيد عن وطئ امته فاستفقت
منه فاشترىها من مستحقها فهل يسقر على وطئها او يستبرأ فاجاب لا يطؤها الا بعد استبراءها
اه اي لان الوطء الاول لم يكن مباحا في نفس الامر (ولم تحرم) الامة على من حصل له ملكها (في
المستقبل) فان حرمت عليه فيه فلا يجب استبراءها كمن ملك محرمه بنسب او رضاع او صهر او
متزوجة بغيره فان طلقها زوجها او مات فليس لمن ملكها او طؤها الا بعد تقام عدتها فان طاعت
قبل البناء بها فلا يطؤها الا بعد استبراءها البنائي هذا القيد ذكره الاجمعي وغيره وبحث فيه
ابن عاشر بانه غير محتاج اليه لان الاستبراء انما يجب عند ارادة الوطء فان قيل يجب استبراءها
اكثر ويجوز اقل انما لم يجب ان يخبره البائع باستبراءها فذكرهم هذا الشرط غير محذور ويجب
استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحملا عاده بل (وان) كانت صغيرة طاعت
الوطء) كبت تسع سنين بتقديم التام ونص المبطل على ان بنت ثمان لا تطيقه وعقد فيها وثيقة
قاله في التوضيح (او كبتيرة لا تحمل ان) أي الصغيرة المطيقة والكبيرة (عاده) كبت ستين سنة
(او) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الخاء المتجمة أي غير جميلة شأنها تقضى الخدمة لالوطء
(او) كانت (بكر) بكسر الموحدة أي عذراء لا مكان وطئها دون البكارة وحملها مع بقاءها (او
رجعت) الامة لما ملكها (من غصب او سبي) من بالغ غاب عليها اغيبة يكتنه وطؤها فيها ولا تصدق
الامة ولا غاصبها او سايبها في نفى وطئها فان غصبها سبي او بالغ ولم يغيب عليها اغيبة يكتنه وطؤها
فيها فلا يجب استبراءها وفي نظم المصنف هاتين في سلك حصول الملك تجوزا لم يخرج واحدة
منهما عن ملك ما ملكها (او غنمت) بضم فكسر أي سبيت الامة من الكفار فيجب استبراءها على
سايبها (او اشترت) بضم الفوقية وكسر الراء الامة وذكركه وان دخل في حصول الملك ليرتب
عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغيره شريها او واهل العال ولو صلة (وطاعت) بضم
فكسر مثقلا الامة بعد شرائها (وقبل البناء) من زوجها بما فيجب على مشتريها استبراءها قبل
وطئها هذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يجب عليه استبراءها ورجع قول ابن القاسم بانها
لو آتت بولد اسقة انهم من عقد النكاح لحق بالزوج وبان الزوج يباح له وطؤها بدون استبراء
اعتمادا على قول سيدها استبراءها ولا يحل للمشتري ذلك فالاحسن حذف ولو وشبهه في وجوب
الاستبراء فقال (ك) الامة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان بيعت) اي اراد سيدها بيعها
فيجب عليه استبراءها من مائه بجيضة (أو زوجت) بضم الزاي وكسر الواو وشدة اي اراد
سيدها تزويجها فيجب عليه استبراءها من مائه بجيضة ومفهوم الموطوءة ان غيرها لا يجب
استبراءها لبيعها ولو زنت ولا تزويجها الا ان تزني ففقه تفصيل (وقبل) بضم القاف وكسر
الموحدة بلايين (قول سيدها) اي الامة لزوجها عند ارادة تزويجها انه استبراءها لانه امر
لا يعلم الامة فيه فقد عليه الزوج ووطؤها بدون استبراء (وجازله) لشخص (المشتري) لامة (من)
مكلف مسلم (مدعيه) أي الاستبراء قبل بيعها وفاعل جاز (تزويجها) اي الامة لغيره (قبله) أي
الاستبراء اعتقادا على اخبار البائع وكذا بيعها ويجوز لزوجه وطؤها اعتمادا على ذلك على
المشهور (و) جاز (اتفاق البائع) لموطوءة بلا استبراء (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد)

(قوله ومعناه) أي الاستبراء
 الواحد (قوله قبل عقد البيع)
 صله وضع (قوله فالعكس)
 أي فعل المشتري ما وجب عليه
 دون البائع (قوله القاعدتين)
 أي استبراء حريد البيع
 قبله والمشتري بعده (قوله
 بزوجه) أي غير سيدة لها صله
 اشتباه (قوله وزنا) عطف
 على اشتباه (قوله وتزويجها)
 عطف على وطء (قوله بجملة)
 صله استبراء (قوله استشكل)
 بضم التاء (قوله وجوبه) أي
 استبرائها (قوله بانه) أي
 استبرائها (قوله به) أي
 سيدها (قوله بجملة) أي
 استبرائها (قوله الوطء
 المذكور) أي بالشبهة ونحوها
 (قوله وبان فائدته) أي
 استبرائها عطف على بجملة
 (قوله رمية) أي ولدها (قوله
 به) أي سيدها (قوله والوا)
 أي وإن كان يلحق به (قوله
 ولا يمكنه) أي الغائب (قوله
 انتقل) أي بشراء أو ارث
 أو قبول عطية (قوله وإن
 خالفه) أي بالبلد الآخر (قوله
 إليه) أي بالبلد الآخر (قوله
 عليه) أي الموكل (قوله فإن
 قدم الأمين بها) مفهوم
 أو سلمها مع غيره (قوله على
 وارثه) صله يجب (قوله
 قبله) أي عتقها تنارع فيه
 طاق ومات

لحصول غرضهما به ومعناه وضعها عند أمين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده فإن قلت ان
 وضعت قبل البيع فقد فعل البائع ما يجب عليه دون المشتري وإن وضعت بعده فالعكس قلت
 لعل هذه المسئلة مستثناة من القاعدتين لوجود المواضعة فيها اه عب الباني المتبادر من
 النقل ان المراد استبرائها قبل البيع فقط فلا تكرر معه المواضعة الثانية وعطف على
 كالموطوءة ان بيعت أو زوجت فقال (وك) الامة (الموطوءة) اشتباه على غير سيدة بزوجه
 أو أمة أو زنا أو غصب أو سراً وسبي فيجب استبرائها على سيدها قبل وطئه إياها أو تزويجها
 لغيره بجملة واستشكل وجوبه حيث كان سيدة لها صله اشتباه لافائدة قيمه إذا ولدها
 لاحق به واجب بجملة على ما إذا لم يطأها سيدة أو استبرأها قبل الوطء المذكور ولم يطأها بعد
 وبان فائدته تظهر في رمية بانه ابن شبهة فإن كان لا يلحق به فلا يحذر رمية والاحتياط محل وجوب
 استبرائها إذا لم تكن ظاهرة الحبل من سيدها قبل وطء الشبهة ونحوه (أو سواء الظن) من السيد
 بامته بانمازنت فيجب عليه استبرائها عطف على معنى حصول الملك أي حصول الملك أو سواء
 الظن (كن عنده أمة) مودعة أو موهوبة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو
 يدخل عليها مودعاتها ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو موهوبة عنده فيجب عليه استبرائها
 ان أراد وطأها أو تزويجها إلا ان أراد بيعها (أو) كانت الامة (الكتائب) عن البلد الذي هي
 به ولا يمكنه الوصول إليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل إليه ملكها (أو) كانت (لحجوب
 فيجب استبرائها على من انتقل إليه ملكها ان أراد وطأها أو تزويجها لا بيعها وكذلك ان
 انتقل ملكها عن صبي أو امرأة أو محرماً عند ابن القاسم ابن شاس وهو المشهور وان خالفه
 اشبه (و) أمة (مكتوبة) سمعت في تحصيل فحوم كتابتها (ثم عجزت) فيجب على سيدها
 استبرائها ان أراد وطأها أو تزويجها إلا ان أراد بيعها (أو أبيض) بفتح الهمزة والاضاد المجمة
 أي دفع السيد بضاعة عرضاً أو نقداً الأمين (في) شرائها (أي) الامة من بلد آخر أراد الأمين
 السفر إليه لنحو تجارة فاشترىها الأمين (وأرسلها) أي الأمين الامة لموكله (مع غيره) أي الأمين
 بلا إذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان أراد وطأها ولو أخبره من أرسلت معه بجملة في
 الطريق فإن قدم الأمين بها أو أرسلها مع غيره بادن سيدها أو أخبره الأمين أو موله بجملة في
 الطريق كفاه في استبرائها (و) يجب استبراء الامة (ب) سبب (موت سيدة) لها بالغ على وارثه
 ان أراد وطئها أو تزويجها إلا ان أراد بيعها إلا ان يعلم ان مورثه وطئها ولم يستبرأ بعده وان
 أراد الوارث وطأها أو تزويجها عليه استبرائها ان لم تستبرأ ولم تتم عدتها في حياة مورثه بل (وان)
 كانت قد (استبرأت) بضم الفوقية وكسر الراء قبل موت سيدها (أو) كانت متزوجة ومات
 زوجها أو طلقها (وانقضت عدتها) في حياة سيدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه
 استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته فإن مات وهي معدة أو في عصمة زوجها فلا يجب عليه
 استبرائها (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العق) لامة بجملة ان أرادت أن تتزوج غير معتقها
 ان لم يستبرأ معتقها قبل عتقها ولم يخرج من عدة زوج طلق أو مات قبله ولمعتقها تزويجها
 بدون استبراء كما يأتي في قوله أو اعتق وتزوج إذا وطئها قبل عتقها إلا ان اعتقها عقب شرائها
 فيجب استبرائها (و) ان وطئت أم ولد بكاشباه واستبرأت منه أو طلق أموات زوجها

(قوله الحر حملها) فصل يخرج الرقيق حملها (قوله من وطأ ما لكتها) فصل يخرج الحر حملها باعتراف أو ماله أصله (قوله عليه جبراً) فصل يخرج أمة عبد حملت منه واعتق سيده حملها (قوله في غيبة سيدها) تنازع فيه الاستبراء والاعتقاد (قوله فيها) أي غيبته (قوله في الموت) أي للسيد (قوله ولو كان) أي السيد (قوله علم) بضم العين (قوله أنه) أي السيد (قوله في الأمة) أي القن (قوله فخالف) أي فاذكره فيها بخالف (قوله وهي) أي أم ولده (قوله أو غاب) أي السيد (قوله عنها) أي أم ولده (قوله لحاضت) أي أم ولده (قوله بعده) أي في غيبته (قوله ٤٠٧ كثيراً) أي حياً كثيراً (قوله ثم مات) أي السيد في غيبته (قوله لها) أي أم ولده (قوله بعده) أي سيدها (قوله لأنها) أي حاضتها (قوله عدة) خبر كون (قوله قول) مبتدأ في كون (قوله المشهور) راجع (قوله ونقل) راجع (قوله روايتها) أي المدونة (قوله ليس) إنكارها (قوله أي تزويجها) أي حاضتها (قوله بعد موت سيدها) أي حاضتها (قوله بجرم) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي يؤيد التحريم بيان لأحدى روايتها (قوله وقول ابن القاسم) عطف على إحدى (قوله لها) أي أم الولد (قوله فيها) أي حاضتها (قوله العتق) أي تقيزها (قوله إن أم الولد الخ) خبر الفرق (قوله كغيرها) أي أم الولد تشبيه في استئناف الاستبراء (قوله إن مات) أي سيدها (قوله بعد استبراء أو عدة) أي القن (قوله فقط) أي لا إن لم يخرجه عنها

واعتدت ثم فخر عتقها أو مات سيدها (استأنفت) أم الولد فقط الاستبراء بحضرة أن يخرجه سيدها عتقها أو مات وعتقت من رأس ماله (ان) كانت (استبرأت) بضم القوقية وكسر الراء أو انقضت عدتها قبل عتقها فلا يكفها الاستبراء ولا العدة قبله (أو غاب) سيدها عنها في بلد بعيد مدة تحيض فيها عادة و (علم) بضم العين (أنه) أو السيد (لم يقدم) بفتح التثنية والدال بينهما فاف ساكنة عليها متبها ولم يمكن ذلك خفية أو كان مسجونا حتى يخرجه عتقها أو مات وتنازع استئناف واستبرأت في قوله (أم الولد) أي الأمة الحر حملها من وطأ ما لكتها عليه جبراً قاله ابن مرفقة (فقط) دون غيرها فكتفي بالاستبراء أو الاعتداد السابق على عتقها في غيبة سيدها إذا أرسل بعنتها أو مات فيها لا في موته حاضر استئناف الاستبراء لتجدد الملك كام الولد في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب واستأنفت أي القن وأم الولد الاستبراء في الموت معا ولو كان عائناً لا غيبة علم أنه لم يقدم منها مانعه قوله لا غيبة الخ وفي معنى الغيبة التي علم أنه لم يقدم منها إذا كان مسجوناً وما ذكره صحيح في الأمة وما في أم الولد فخالف للمدونة فقيها وإن مات السيد وهي في أول دم حاضتها أو غاب عنها لحاضت بعده كثيراً ثم مات فلا بد لها من استئناف حضتها بعد موته لأنها عدة اه ابن عرفة وفي كون حضرة أم الولد بعد موت السيد عدة أو استبراء قول المشهور ونقل الباجي عن القاضي وابن زرقون عن إحدى رواياتها ليس إنكارها فيها نكاح عدة يحرم وقول ابن القاسم لها المبيت فيها بغير بيتها الفاده البناني والفرق بين أم الولد وغيرها في حالة العتق أن أم الولد فراش لسيدتها فالحضرة في حقها كعدة الحرة فكأن الحرة تستأنف عدة بعد الموت وكذلك أم الولد بخلاف القن ولو زاد المصنف عقب فقط مانعه كغيرها إن مات عنها فقط لا فادان قوله وجوب سيدها من الأمة أي لا تنقل الملك وأم الولد لتساويهما فيه في وجوب الحضرة وانما يفترقان في العتق فالقن إذا استبرأت أو انقضت عدتها ثم اعتقت فلا استبراء عليها بخلاف أم الولد فيها واصله الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحضرة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا إن كانت ممن يمكن حضتها وأنت في وقتها المعتاد للنساء تحيض في كل شهر مرة قبل (وان تأخرت) الحضرة لقن أو أم ولد بلا سبب عن وقتها المعتاد للنساء كالشهران كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبرأوا وحضرة وان كانت عادت لها الحيض بعد ثلاثة إلى تسعة ففرض قولان لابن القاسم قول بالاكفة بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحضرة وإن كانت عادت لها تأخرها تسعة أشهر فاستبرأوا وثلاثة أشهر لم يختلف في هذا قول ابن القاسم ابن عرفة ومن لا تحيض إلا لا كثر من ثلاثة إلى تسعة في صكونها ثلاثة

أي لأن يخرجه عنها بعد استبرائها أو اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للأمة) أي القن (قوله وأم الولد) عطف على الأمة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بوجوب السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهاء (قوله فيها) أي الاستبراء أو انقضاء العدة (قوله فهو) أي بحضرة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله إن كانت) أي المستبرأة (قوله وانت) أي حاضتها (قوله عن وقتها) صلة تأخرت (قوله لابن القاسم) نعت قولان (قوله في كونها) أي عدتها

أي لأن يخرجه عنها بعد استبرائها أو اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للأمة) أي القن (قوله وأم الولد) عطف على الأمة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بوجوب السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهاء (قوله فيها) أي الاستبراء أو انقضاء العدة (قوله فهو) أي بحضرة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله إن كانت) أي المستبرأة (قوله وانت) أي حاضتها (قوله عن وقتها) صلة تأخرت (قوله لابن القاسم) نعت قولان (قوله في كونها) أي عدتها

(قوله معاً) مبتدأ خبر في كونها (قوله في الأقسام الأربعة) أي التأخر لغير سبب والتأخر لرضاع والتأخر لمرض والاستحاضة بلام غير (قوله يحجز) أي في استبراءها (قوله واستنسل) أي تعمين التسعة لاستبراءها (قوله قبلها) أي التسعة (قوله وان وقت) أي الرية (قوله فلا تقل) ٤٠٨ أي بتمام التسعة (قوله مناس) يفتح الميم واهمال السين (قوله مع

بقائها) أى الرية (قوله)
 قتلها) بضم فسكسراى تبيح
 الامة (قوله ذهبت الية)
 اى قبل تمام التسعة (قوله)
 وقبلوه) بفتح فسكسراى
 جواب ابن مناس (قوله وابن
 رشد) عطف على واو قبلوه
 وصح للفصل بالهاء (قوله)
 وقال) اى ابن رشد (قوله)
 ان زادت) اى الية (قوله)
 بقيت) اى الامة (قوله فى
 اشتراط) صلة كاف التشبيه
 (قوله والى ك) عطف على
 اشتراط (قوله امده) اى الجمل
 (قوله به) اى الجمل (قوله)
 والخلاف) عطف على اشتراط
 (قوله فى كونه) أى اقصى
 امده (قوله كونه) اى الجمل
 (قوله لاحقا) اى بالسند
 (قوله متعلقه) بفتح اللازم
 (قوله وخلوة) وان لم يقر بها
 أى يستمتع بها نقله عب عن
 قت واقراء البنانى وفيه
 فطر فان الخلوة ليست من
 الاستمتاع والاحرم بالحرم
 والمحرمة والصائمة والمعتقة
 (قوله بينا) بفتح فسكسر
 مثقلا أى ظاهرا (قوله)
 المودع) بفتح الدال (قوله)
 بعد ان حاضت عنده) أى
 المودع بالفتح صلة اتباعها

(قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله والا) اي وان كان امينا او كانت وحشا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرثين (قوله والا) اي وان لم يكن له

٤٠٩

المشتري عند بائعها (قوله بها) اي حيثما (قوله عليه) اي اللعان (قوله بانه) اي الاستبراء صلة على (قوله له) اي الاستبراء (قوله بدونه) اي اللعان (قوله ولانه) اي الشان الخ عطف على لان الولد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انه) اي الزوج (قوله ولكنه) اي المصنف الخ استدراك دفع به ما هو منه سواء اشتراها قبل بئانه او بعده من انه لا وجه لقصص المبالغة على شرائها بعده (قوله فائدة) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله ظهور) خبران (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يكون) اي وطؤها (قوله في حيثما) تنازع فيه مصدقة وتصدق (قوله من انه) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله الثاني) اي المشتري وان اراد أي المشتري الثاني (قوله فلا تحل) اي للزوج (قوله بهما) اي قرأين (قوله قبله) أي الدخول (قوله وكذا) اي وطؤها بالملك في حله بقر واحد (قوله ان فسح النكاح قبله) اي الدخول الخ علة ان اشتراها

استبراءها سواء الظن بها واذا رقت له انظار البيع جازا بائعها وطؤها بلا استبراء لانها لم تخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبراء وسيد كره بقوله ويستحسن ان غاب عليها مشترها له وتوقفت على الوجوب واطلق في المودعة والمرهونة وقال التتعي ان كان المودع والمرثين غير أمين وجب في غير الوخش والاسقاط ان كان ذا أهل والا استحب ورعا الله وقوله مبيعة بخيار بان المحبوسة للثمن اولاد الشهاد اذا حاضت عند البائع ليست كذلك وهو كما اشعر فماتت في حصة بعد نقد الثمن والاشهاد فان لم يحبس البائع ومكن المشتري منها فتركها وذهب لبائعها بثمنها فحاضت عند البائع فيكتفي بالمشتري بها (أو) أي ولا استبراء على السيدان (اعتق) أمته التي كان استبراءها بعد ملكها ووطئها (وتزوج) بها بعد عقوبها وهذا محترز ولم يكن وطؤها مباحا ولكن في هذه لم يحصل ملك بل زال واخبرني من ائق به ان في المسئلة قول آخر بالاستبراء ولم أره وهو ظاهر لفرق بين ولده بوطء الملك الذي لا يحتاج نفيه الى لعان على المشهور وولده من وطء النكاح المتوقف نفيه عليه وقد اشار لهذا ابو الحسن لما عمل عدم استبراء من اشترى زوجته بانه لا فائدة فيه ما نصه وقد يقال له فائدة في تمييزها النكاح من ماء الملك لان الولد في النكاح لا يتفق الا باعان وفي الملك يتفق بدونه ابن عبد السلام ولانه اختلف اذا اشتراها حاملا هل تكون به ام ولدا ام لا وعزاه لبعض نسخ الجلاب اقاده البناءي وأما ان ملكها واعقها قبل استبراءها فلا يجوز له ان يتزوجها الا بعد استبراءها (أو) اي ولا استبراء ان (المشتري) الزوج (زوجته) الرقيقة انفسه وانفسه نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء وهذا محترز ولم يكن وطؤها مباحا ايضا هذا اذا اشتراها قبل البناء بل (وان) كان اشتراها (بعد البناء) وفي التوضيح عن ابن كثة انه يجب عليه استبراء زوجته بعد شرائها سواء اشتراها قبل البناء او بعده وان كانه اقتصر هنا على المبالغة على ما بعده تنبيه بالاشد على الاخف محجبا بان فائدة بعده ظهور كون الولد من وطء الملك فتصير به ام ولدا اتفاقا ومن وطء النكاح فتصير محتملا في كونها صارت به ام ولدا ولا غ فيهما من اشترى زوجته قبل البناء او بعده فلا يستبرأ عياض وقال ابن كثة في غير المدخول بها يستبرأ ابن القاسم لا يكون اليوم حلالا ولا غدا حراما لا يزيد استبراءها الا خيرا ابو الحسن وجه قول ابن كثة انها كانت من غير استبراء حلالا بالنكاح الذي هو اوسع من الملك لانهم اتفكروا مصدقة والمالك اذيق لانهم لا تصدق في حيثما ابن عرفة مفهوم قول ابن كثة انه لا يستبرأ المدخول بها اه وعلى هذا فلا يحسن قوله وان بعد البناء وانما يحسن على ما استظهره في التوضيح من انه بعده اخرى عند ابن كثة وانما تنبيه بالاخف على الاشد الخ ولكنه خلاف فهم ابن عرفة البناءي وكلاهما صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم (فان باع) الزوج زوجته (المشتراة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسه نكاحها ولزمها قرآن عدة فسح النكاح وتجدد عليها ملك للمشتري الثاني موجب لاستبراءها بقر واحد فلا تحل له ان اراد وطأها الا بقرين عدة فسح النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما ومفهوم قد دخل بها انه ان اشتراها قبله وباعها فتحل للمشتري الثاني بقر واحد وكذا تزويجها اذا فسح النكاح قبله لا يوجب عدة (واعتق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل للزوج

قبله فصل للمشتري بقر واحد

ني

منح

٥٢

(قوله منه) أي وارثه (قوله وانتزعتها) أي إمامة المكاتب (قوله منه) أي المكاتب (قوله له) أي السيد (قوله منه) أي السيد (قوله منها) أي البيعة والعق والموت والعجز (قوله فانها) أي الأمة (قوله في الجميع) أي البيعة والاعتاق والموت والعجز (قوله ولا السيد) أي المشتري ٤١٠ الثاني والوارث وسيد المكاتب (قوله في غير مسئلة العتق) أي البيعة

والموت والعجز (قوله بشراء الزوج) صلة فسخ (قوله بعد الدخول) صلة شراء (قوله بعده) تنازع فيه باع واعتق ومات وانتزع (قوله قبله) أي بيعها (قوله لمن ذكر) أي الزوج أو السيد (قوله لانها) أي الحيضة الثانية (قوله لانه) أي التزوج (قوله لا لوجبه) أي التزوج الاستبراء (قوله يتقدمه) أي الاستبراء التزوج (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم استبرائها قبله (قوله من حصول الملك الخ) بيان لأسباب الاستبراء (قوله به) أي الحيض الحاصل فيه موجب الاستبراء (قوله فيها) أي حيضة الاستبراء (قوله وهو) أي ما يكفي فيها (قوله قابلهما) أي التأويلين (قوله هكذا) أي الذي في المتن من الان يمضي حيضة استبراء أو أكثرها (قوله وانما هذا) أي الان يمضي حيضة استبراء (قوله به) أي عدم يمضي حيضة استبراء (قوله عنها) أي التأويلين (قوله وان يمت) أي الأمة (قوله وهي في أول حيضها)

غير مشترى بالابقار من عدة فسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من اراد تزوجها منه الا بقرآن عدة فسخ النكاح (أو بعجز) الزوج (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن اداء نفق كفايته وانتزعتها سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزوجها منه الا بقرآن عدة فسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) ومفهومه انه لو حصل شيء منها بعد وطء الملك فانها تحل للزوج في الجميع ولا سيدي في غير مسئلة العتق بقراء واحد لانها عدة فسخ النكاح بوطء الملك وسيصرح به المصنف وجواب ان باع الخ (لم تحل) الأمة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها وانتزعتها سيده (للسيد) اشتراها في مسئلة البيعة أو ورثها في الموت وانتزعتها في العجز (ولا تحل للزوج) أراد تزوجها في الجميع (الابقار من) أي طهرين (عدة فسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال (و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها واعتقها أو مات عنها أو انتزعتها سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أي وطء الملك فانها تحل للسيد في غير العتق والزوج في الجميع (حيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح ومعلوم مما تقدم ان من وطئ امته وادى بها يجب عليه استبرائها قبله ويجوز اتفاقه مع المشتري على الاكتفاء بحيضة واحدة وشبهه في حكمه المذكر بحيضة فقال (كحصوله) أي المذكور من البيعة والعتق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فحل لمن ذكر بحيضة ثانية لانها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فحل لمن ذكر بحيضة لتتمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء وهذا في غير العتق وأما فيه بان اعتقها بعد حيضتين فحل للزوج بالاستبراء لانه لا يوجب له الا اذا لم يتقدمه وهذا في القن وأما أم الولد فقد مر ان عتقها يوجب استبرائها مطلقا في قوله واستأنفت أم الولد فقط وعطف على قوله لم تطق الوطء من قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء فقال (أو) أي ولا استبراء ان (حصلت) اسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للامامة فتكتفي به غير أم الولد (وهل) اكتفاؤها به في كل حال (الآن يمضي) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أي قدر ما يكفي فيها وهو يوم أو بعضه الذي له بال (أو) الان يمضي (أكثرها) أي الحيضة المعتادة للامامة وهل المراد بكثرة أكثرها اندفاعا وهو البومان الأولان أو أكثرها أي ما في الجواب (تأويلان) طئي ظاهر كلامه بل صريحه ان قوله الان يمضي حيضة استبراء أحد التأويلين وليس كذلك اذ لم ار من قابلهما هكذا وانما هذا المحمد قديسه المدونة خارجا عنهما ابن شاس وان يمت وهي في أول حيضها فالمشهور من المذهب انه استبرأها واذا فرغنا على المشهور فقال محمد المعتبر في ذلك ان لا يكون الذهاب من زمن الحيض قدر حيضة يصح بها الاستبراء وصرح ابن عبد السلام وبعده في ضيق تقريره على هذا القيد بانه اذا مضى قدر حيضة استبراء لا يجوز الباقي ولو أكثر بان اعتادت اثني عشر

حال (قوله انه) أي حيضها النازل حال بيعها (قوله الذهاب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذهاب قدر حيضة استبراء (قوله بانه) أي الشأن صلة صرح (قوله الباقي) أي من حيضتها (قوله أكثر) أي حيضتها المعتادة لها

(قوله فملكك) بضم فكسر (قوله خمسة) بالثنتين لاضافته لايام (قوله عظم) اى اكثر (قوله بكثرة) اى الايام (قوله ابن مناس) راجع لاعتبار كثرة الاندفاع (قوله وابن عبد الرحمن) راجع لاعتبار كثرة عدد الايام (قوله فقد علمت) اى من نص الجواهر وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح (قوله عنه) اى محمد (قوله ونصه) اى ابن عرفة ٤١١ (قوله منه) اى ما تأخر (قوله تساوي) اى

المتقدم على البيع والتأخر عنه (قوله ومفهوما) اى مفهوم قول محمد ما يستقل انه ان تأخر ما لا يستقل لا يكفي ولو كان مساويا للمتقدم ومفهوما لما يتقدم اكثر منه انه ان تقدم مساويه أو أقل منه يكفي (قوله فيه) أى المساوى (قوله لغوه) أى المساوى (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله قوله) اى المصنف (قوله وان أشار له ابن فرحون) مباغلة أو حال (قوله كونها) اى حصة الاستبراء (قوله وهذا) اى التقييد بان لا يضى حصة استبراء (قوله كلام محمد) اى وذهب به ان اليومين ليسا حصة استبراء (قوله نصريه) اى محمد (قوله بخلافها) اى المدونة من ان اليومين لا يكفيان في حصة الاستبراء (قوله فيما حروناه) صلة ظهر (قوله انه) اى تاويل ابن عبد الرحمن (قوله عليه) اى قول محمد (قوله عنهما) اى التأويلين (قوله وان كان) اى كلام محمد تاويل الحال (قوله لانه) اى كلام محمد (قوله لکن لم يقابلوه) اى

يوما أو خمسة عشر فملكك بعد خمسة أو أربعة ايام فلا تنكفي ببقية هذا الدم لمتقدم حصة استبراء وأما التأويلان فاشار لهما ابن عبد السلام والموضح بقولهما الاختلاف الشيوخ من القرويين في فهم المدونة فحكى ابن العطار ان ابن مناس قال عظم الحبيضة اليوم الاول والثاني لان الدم فيها أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الايام وعن ابن عبد الرحمن مرعاة كثرة عدد الايام ابن عرفة وفي اعتبار العظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين الاولين لا بما بعدهما وان كثرت ايامه أو بكثرتها قول ابن مناس وابن عبد الرحمن اه فقد علمت ان قول محمد لا يوافق واحدا من التأويلين هذا على نقل ابن شاس عن محمد ونقل عنه ابن عرفة خلافه ونصه وعلى المشهور قال محمد ان تأخر عن البيع ما يستقل حبيضا كفى ما لم يتقدم أكثر منه ولا نص ان تساويا ومفهوما معارضان في نفسه والاظهر لغوه ثم قال الشيخ عن الموازنة ان لم يبق من حبيضا الا يومان لم يجزه وان بقي قدر ما يعرف انها حبيضة اجزاء اه فصرح محمد بان اليومين ليسا بحبيضة فلا يصح تفسير قوله الا ان يضى حبيضة استبراء بان يوم الخوان أشار له ابن فرحون وجمع من الشارحين لان كونهم ايوما الخ كلام المدونة وهذا كلام محمد فلا يفسر كلامه بكلامها ولا سيما مع قصر يحه بخلافها وبما حروناه ظهر ان تقرير الشارح وابن غازي ومن تبعهما كلام المصنف على ظاهره غير ظاهر بل هو لهم أحد التأويلين قول محمد والآخر قول ابن مناس وتركهم تأويل ابن عبد الرحمن مع انه هو المقابل لتأويل ابن مناس كما في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان قول محمد قيد في المسئلة وظاهر كلامهم الاتفاق عليه في المشهور وتأويل التأويلان المتقابلان للذان لا يجتمعان قول ابن مناس وقول ابن عبد الرحمن وكلام محمد خارج عنهما وان كان تأويل لانه قيد للمدونة لکن لم يقابلوه تأويل ابن مناس اذ هو مجامعه اذ يلزم من مضى حبيضة استبراء مضى أكثرها اندفاعا ولا يلزم من مضى أكثرها اندفاعا وهو اليومان الا ان قول محمد على انها ليسا في قولها أول الدم وانما هما في مضى عظم الحبيضة أقول بحول الله تعالى وقوته من تأمل كلام طنبي وجدته كسر اب ببقية يحسبه الظمان ما حقي اذا جاء لم يجده شيئا وذلك ان طنبي اعترف آخر بان كلام محمد تاويل لها ولا يجتنى ان قول المصنف وهل الا ان يضى حبيضة استبراء نص فيه وانه نفسه على نقل الجواهر والتوضيح وان قوله أو أكثرها مقابل له شامل لتأويل ابن مناس بحمل الاكثر على أكثرها اندفاعا وتأويل ابن عبد الرحمن بحمله على أكثرها مدة كما شرحته وقول طنبي اذ هو مجامعه لا ينتج مدعا اذ مجامعته له في بعض الصور لا تتج مع ما قبلته له باعتبار عدم مجامعته له في بعض آخر واتفاق المؤولين في شيء واختلافهما في غيره كثير في كلامهم لا يشكرو كون تأويل ابن مناس وابن عبد الرحمن في عظم الحبيضة لا ينافي مقابلتهما لتأويل محمد فتقرر كلام المصنف على ظاهره هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم (ابو) أى والاستبراء ان (استبراء) أب جارية ابنة عند ارادته

تأويل محمد (قوله على انهما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله قولها) اى المدونة أول الدم (قوله ههما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله فيه) اى تأويل محمد (قوله نفسه) اى تأويل محمد (قوله وان قوله) اى المصنف عطف على ان قول المصنف (قوله له) اى تأويل محمد (قوله على أكثرها) اى الحبيضة (قوله بحمله) اى الاكثر

(قوله ولم يطلها ابنه) حال (قوله من ما غير ابنه) صلة استبراء اذ لو وطئها ابنه لتابد بحرية على أبيه ولم تحل له ولو استبرأها قبل وطئها
 ويتابد تحريرها على الابن بوطء أبيه كما تقدم (قوله ملكها) اي الاب جارية ابنه (قوله عليه) اي الاب (قوله لسانه) اي الاب (قوله لسانا
 له) بفتح اللام اي الاب عليه للصيانة ٤١٢ (قوله من الشبهة) بيان لما (قوله الحديث) علة للشبهة واصله للبيان (قوله وحصل

وطأها تعديا ولم يطلها ابنه من ما غير ابنه (ثم وطئها) أي الاب جارية ابنه تعديا فقدم ملكها
 ووجبت عليه قيمته لانه بجبر ووضع يده عليه او قرب منه صيانة لسانه عن الفساد لما له في مال ابنه
 من الشبهة القوية للحديث انت وما للثلاثيك وحصل وطؤه في ملكه فلا يحتاج لاستبرائها
 ثانيا (وتوالت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة أيضا (على وجوبه)
 اي الاستبراء على الاب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الاول افساده لانه قبل ملكها باناء
 على انه لم يملكها بوضع يده عليها ولا يلد ذرية بها ولو بالوطء وان للابن التسليم الغير الوطء في عصر
 الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاقول) فان لم يستبرئها الاب قبل وطئه الاول وجب
 عليه استبرؤها اتفاقا وان كان وطئها الابن قبل وطء أبيه تابد تحريرها عليه وما لا تقوم على
 الاب (ويستحسن) بضم التحتية وفتح السين الثانية أي يستحب عندما لا يرضى الله تعالى عنه
 استبراء البائع أمه بخيار (ان غاب عليها) أي الامه (مشترا) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري
 او البائع اولهما ولا يجزي ثم ردها على البائع (وتوالت) المدونة (على الوجوب) للاستبراء على
 البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط بعد نقول
 ظاهر المدونة ونقل التتمى عنها ان استحسان الاستبراء انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط
 وظاهر نقله عن أبي الفرج وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التتمى استحسانه
 الاطلاق وعلى هذا جعل الشارح كلام المصنف ونحوه للبساطي والاقهسي ويمكن فهم
 الاطلاق من قول التوضيح والاقرب حل المدونة على الوجوب في مسئلة الخيار ولا سيما اذا
 كان اي الخيار للمشتري بعض الشيوخ قولها اذ لو وطئها المبتاع لكان مختاراً به يدل على ان
 الاستحسان للاستبراء انما هو حيث الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها او صريحها وذلك ان
 الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعاً من وطئها شرعاً ولا ياتي فيه قولها
 اذ لو وطئها الخ اذ لا خيار له اصلاً فان لم يراع المانع الشرعي فيلزمهم انما اذا كانت تحت أمين
 يلزمهم الاستبراء ولم بقوله بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراء في غيبة
 المشتري عليها لانه منوع منها شرعاً ولا يفيد اختياره بوطئه وهذا ظاهر قوله بخياره افااده
 البنائي (وتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كقول زومه فاستعماله متعديا
 قليل ونائب فاعله الامه (العلمية) بكسر العين وسكون اللام وتحقيق التحتية هذا هو الاظهر
 وقيل يفتح العين وكسر اللام وشدا التحتية فاعله عياض البنائي وعلى الاول فهو جمع الثاني
 كصية وصية ويجوز الوجهان في المتن ومعناها الجميلة التي تراد للفراش وتجب مواضعها ولو
 كان البائع استبرأها قال في المدونة وان وطئ أمته فلا يبيعه احق يستبرئها ثم لا بد ان باع
 الرائعة من مواضعها كان قد استبرأها ام لا وهذا بخلاف الوخش التي أقرب بائعها بوطئها
 فلا مواضع فيها ان استبرأها البائع ولذا قال ابن عرفة او وخش غير مستبرأ فمن وطئ ربهما

وطؤه) اي الاب عطف على
 ملكها (قوله لفساده) اي
 ماء الاب (قوله لانه) اي ماء
 الاب (قوله انه) اي الاب
 (قوله لغير الوطء) لتأيد
 حرمتها عليه بوطء أبيه (قوله
 فان لم يستبرئها الاب الخ)
 مفهوم استبرأ اب جارية ابنه
 (قوله امه) مقول البائع
 (قوله بخيار) صلة بائع (قوله
 ثم ردها) اي من له الخيار
 الامه (قوله على البائع) صلة
 الوجوب (قوله وهو اي
 الوجوب) قوله ونقل عطف
 على المدونة (قوله عنها) أي
 المدونة (قوله انما هو اذا
 كان الخيار للمشتري) فان كان
 للبائع اولهما ولا يجزي
 ويرد لبائعها فلا يستحسن
 له استبرؤها (قوله فقط)
 نوكد لانما (قوله نقله) اي
 الملقى (قوله وجوبه) اي
 الاستبراء على البائع ان ردت
 له بغية المشتري عليها (قوله
 له) أي المشتري (قوله وعلى
 هذا) اي اطلاق الاستحسان
 صلة حل (قوله لكان مختاراً)
 اي الشراء (قوله به) اي الوطء
 (قوله يدل الخ) خبر قولها
 (قوله وهذا) اي تخصيص

الاستحسان بكون الخيار للمشتري (قوله قوله) أي المصنف (قوله لزمه) اي كون التفاعل قاصراً على رفع التفاعل وقال
 (قوله فاستعماله) اي التفاعل (قوله تعديا) اي ناصب المفعول به (قوله قليل) ومنه عبارة المصنف اذا القاصر لا يبي للمفعول
 (قوله وعلى الاول) اي كسر فالسكون (قوله فهو) اي علمية بكسر فسكون (قوله الثاني) أي علمية بفتح فكسر

وقال أبو الحسن إذا استبرأ الرأفة فلا بد من مواضعها وأما الوحش فإذا استبرأها فلا مواضع
 فيها أي تجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وحش) بفتح الواو
 وسكون الخاء المجبة آخره شين مبهمة أي غير جميلة تترادف للخدمة (أقر البائع) لها (وطئها) ولم
 يستبرأ منها فأن لم يقربها أو استبرأها قبل بيعها من وطئها فلا تجب مواضعها وإنما يجب على
 مشتركيها استبرأها أن أراد وطأها واصله تمواضع (عند من) أي شخص (يؤمن) بضم فسكون
 ففتح عليها امرأة كان أو رجلا (والشان) أي المستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذي
 أهل خلاف الأولى في المقدمات المواضعة أن توضع الأمة على يد امرأة عدلة حتى تحيض ونحوه
 في عبارة عبد الحق وعياض وابن الحسن والمتطلى والمصنف وغيرهم ابن عرفة المواضعة أن
 تجعل الأمة مدة استبرأها في حوز مقبول خبره عن حبيضة أقيل ظاهر كلامهم أنها لا تكون في
 صغيرة ولا في يائسة مع أنها فيهما بثلاثة أشهر فلو قالوا حتى تظهر براحتهم ما شغلها عب قد يقال
 معنى كلامهم جعلها عند من يقبل خبره عن حبيضة أن كان مدة استبرأها وعلم مما مر اختلافه
 باختلاف أحوال الأما بديل قول ابن عرفة مدة استبرأها وانهم نظروا للغالب (وإذا رضى)
 أي البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لاحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه
 وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الألوحي ومفهوم بغيرهما أنهما إذا رضى باحدهما فلكل
 منهما الانتقال ومفهوم لاحدهما أن لهما معا الانتقال ومفهوم إذا رضى باحدهما أن تنازعا في
 توضع عنده فالقول للبائع لأن ضمانها منه (وهل يكتفى) بضم التحتية وفتح الفاء (بواحدة) من
 النساء توضع الأمة عندها وتصدق في حبيضة وعنده (قال) المازري من نفسه (يخرج) بضم
 ففتح منقلا (على) الاكتفاء بواحد وعنده في (الترجمان) بفتح القوقبة وضم الجيم وضمهما
 وفخهما فاقيل يكتفى فيه واحد لأنه خبر وقيل لانه شاهد وهو الراجح في نفسه والراجح هنا
 الاكتفاء بواحدة ابن عرفة وأجراه التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد
 والترجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري فالخبر ليس من نفسه كما أوهمه المصنف (ولا
 مواضعة) مطلوبة (في) أمة عليه (متزوجة) مبيعة غير زوجها الدخول مشترىها على استرسال
 زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيد لها بن أو غصب أو اشتباه مبيعة لهم
 مشترىها يشغل زوجها (و) لامواضعة في أمة (معدة) من طلاق ولم ترتفع حبيضة أو ارتفعت
 الرضاع إذا لم يكن حبيضة بعدها للعدة لا معنى لاستبرأها ولا مواضعتها الدخول لها في عدتها
 وإن ارتفعت لغير رضاع فلا تحل إلا بالمتأخر من سنته من الطلاق وثلاثة أشهر من الشراء
 أو وفاة إذا لم يكن تمام الأربعة أشهر وعشرة الأيام إن حاضت قبل تمامها وإن تمت قبل
 حبيضة فلا بد من حبيضة (و) لامواضعة في أمة (زانية) أو غنصبة لدخول مشترىها على أنها
 مستبرأة وأنه أن ظهر بها حمل فلا يلحق بآئنها ولا غيره ويبحث في كلام المصنف بأنه لا فائدة لتفي
 المواضعة في الأمة المتزوجة والحامل من الزنا والمعدة والمستبرأة من الزنا لعدم توهمها فيها
 * (تقيبه) المتطلى فان ارتفعت حبيضة الحاربية وطال على المشتري أمرها وأراد فسح البيع
 فقال في المدونة لم يصح ما لترضى الله تعالى عنه ما يكون له الرد به شهر أو أشهر بن وفي كتاب
 محمد بعد شهرين وفيه بعد أربعة أشهر ثم قال بعد أقوال البابجي المشهور ومن المذهب أنه إذا اتى

(قوله أي تجعل عند شخص
 أمين الخ) تفسيره تواضع
 (قوله فجعلها عند رجل
 مأمون الخ) تبريع على
 والشان النساء (قوله الأولى)
 بفتح الهمز (قوله أنها) أي
 المواضعة (قوله فيها) أي
 الصغيرة والبائسة (قوله
 وعلم) بضم العين (قوله
 اختلافه) أي استبرأها
 (قوله بنزعها الخ) تصوير
 للانتقال عنه (قوله وهو)
 أي عدم الاكتفاء بالواحد
 (قوله فيه) أي الترجمان (قوله
 أنهما) أي التونسي وابن
 محرز (قوله لغير زوجها)
 وأولى المبيعة له إذا لم يستبرأها
 من مائه كما تقدم (قوله من غير
 سيدها) فإن كان من سيدها
 لخرقها أم ولد لا تباع (قوله
 بعده) أي الطلاق (قوله
 أو وفاة) عطف على طلاق
 (قوله ويبحث) بضم فكسر
 (قوله بأنه) أي الشان (قوله
 توهمها) أي المواضعة
 (قوله وفيه) أي كتاب محمد
 (قوله ثم قال) أي المتطلى
 (قوله البابجي) أي قال (قوله
 من المذهب) بيان للمشهور
 (قوله أنه) أي الشان (قوله
 اتى) أي حصل

(قوله من ارتفاع الحيقض) بيان لما بعده (قوله له) أي المبتاع (قوله رده) أي المبيع وهي الأمة (قوله ورفع حصة استبرأه) فاعل يأتي بقصد لفظه أي تأخرها (قوله في منطوق المصنف) أي نقيضها أن لم يرغب (قوله ومفهومه) أي ثبوتها أن غاب (قوله راحة) جمع زغب الألف أي زائدة في الجمل (قوله نقايلا) بمثناة تحتية عقب الألف أي اتفق المتبايعان على رد المبيع لبايعه بثمنه (قوله التفرق) أي بين المتبايعين (قوله عليه) أي البائع (قوله وان أقاله) أي أحد المتبايعين الآخر (قوله وقد غاب عليها المبتاع) حال (قوله عنده) أي المبتاع (قوله لا يمكنه) أي المبتاع (قوله فيها) أي الأيام (قوله فيها) أي الرائعة (قوله بعد) بالضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ٤١٤ (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة (قوله فقبضها) أي المبتاع الأمة (قوله بتات)

من ارتفاع الحيقض ما فيه ضرر على المبتاع فله رده وسبأ في العيوب ورفع حصة استبرأه وشبه في نفي المواضعة فقال (ك) لامة (لردودة) على بائعها (يعيب) قديم (أوفساد) لبيعها (أو أقالة) من أحد مبتاعها الآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يرغب المشتري) عليها ومفهوم الشرط أنه ان غاب المشتري عليها ففيها المواضعة البتة كلام المدونة هنا يدل على ان في منطوق المصنف ومفهومه إجمالا ونصها ومن باع أمة رائعة ثم نقايلا قبل التفرق فلا استبرأه علمه وان أقاله وقد غاب عليها المبتاع فان أقامت عنده أياما لا يمكنه فيها الاستبرأه فلا يطؤها البائع إلا بعد حصة ولا مواضعة على المبتاع فيها اذ لم يخرج من ضمان البائع به ولو كانت وخشا فقبضها على ثبات البيع والحوز ثم أقاله قبل مدة الاستبرأه فليس بمبتاع البائع لنفسه أيضا وان كان غاد دفع الرائعة اليه اثمأه على استبرأه فلا يستبرأه البائع اذا ارتجعه قبل ان تحيض أو يذهب عظم حيضه ولو كانت عند أمين فلا استبرأه عليها في الأقال قبل الحيض ولا بعد طول المدة عند الأمين ولو نقايلا بعد حصة عند الأمين أو في آخرها فلا بائع على المبتاع فيها المواضعة لضمائنه أياها إلا ان يقبله في أول دمه أو عظمه فلا استبرأه عليه ولا مواضعة فيها كببيع مؤتلف من غيره وكذلك في بيع الشقص منها أو الأقاله فيها اه قوله وان كان غاد دفع الرائعة الخ هذا بعد الوقوع بدليل قولها بعد وأكره ترك المواضعة واثمان المبتاع على الاستبرأه وقوله ولو نقايلا بعد حصة عند الأمين الخ قضيته انها مجرد دخولها في ضمان مبتاعها تجب عليه المواضعة للبائع ولو لم يرغب عليها المبتاع أبو الحسن قيل له لم وجبت فيها على البائع أن يستبرأه لنفسه وجعلت له المواضعة على المبتاع اذا أقاله في آخر دمه وهي لم تحل للمشتري حتى يخرج من دمه قال لانها اذا دخلت في قول الدم فصيدها من المشتري وقد حمل له ان يقبل ويصنع بها ما يصنعه الرجل بجاريته اذا حاضت ولانها قد تحمل اذا أصيبت في آخر دمه وفي المنتخب ابن القاسم من اشترى جارية مرتفعة فردها ببيع فان كانت خرجت من مواضعها فعلى البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة للمشتري وضمانها منه وان كان ردّها قبل خروجها من مواضعها فلا مواضعة فيها وليس على البائع استبرأها اه فظاها كظاها المدونة وأبي الحسن وان لم يرغب عليها المشتري ووجهه ان الرائعة بنقص جملتها كشيء واحد حاصله

أي لزوم (قوله ثم أقاله) أي أحدهما الآخر (قوله) فليس بمبتاع البائع لنفسه أي احتياط المأنة لاحتمال وطئ المبتاع أي ولا مواضعة على المبتاع اذ لم يقربوطئها (قوله وان كان) أي البائع (قوله غاد دفع) أي البائع (قوله اليه) أي المبتاع (قوله له) أي المبتاع (قوله ارتجعه) أي البائع لامة (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة المتواضعة (قوله عليها) أي على بائعها (قوله عند الأمين) نعت حصة (قوله أو في آخرها) أي الحصة (قوله فيها) أي الرائعة (قوله لضمائنه) أي المبتاع (قوله الا ان يقبله) أي أحدهما الآخر (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي الأمة (قوله من غيره) أي البائع (قوله الشقص) أي الجزء (قوله منها) أي الأمة

(قوله فيها) أي الأمة (قوله قولها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه (قوله انه المواضعة) أي عند أمين (قوله انها) أي الرائعة (قوله مجرد) صلة تجب (قوله له) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي الرائعة (قوله له) أي البائع (قوله وهي) أي الرائعة الخ حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لانها) أي الرائعة (قوله له) أي المشتري (قوله أصيبت) أي وطئت (قوله مرتفعة) أي بجيلة تزداد للتمراش (قوله فردها) أي المشتري المرتفعة على بائعها (قوله فان كانت) أي المرتفعة (قوله منه) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله ردها) أي المشتري الامتلا بها بسبب (قوله فظاها) أي قول ابن القاسم ان كانت خرجت من مواضعها فعلى البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة (قوله وحاصلها) أي الفقه

(قوله انه) اي الشان (قوله وان خرجت من ضمانه) اي المبتاع (قوله في ضمانه) اي المشتري (قوله فان غاب) اي المشتري (قوله والا) اي وان لم يغيب عليها (قوله فلا) اي لا موضوعة فيها (قوله فعلى الثاني) اي دخولها في ضمانه برؤية الدم (قوله اذا غاب) اي المشتري (قوله وعلى الاول) اي دخولها في ضمانه بقبضه (قوله الاولى) بضم الهمز اي التي دخلت في ضمانه بالقبض اتفاقا (قوله في التفصيل) اي بانه ان غاب عليها ففيها المواضعة والا فلا (قوله منه) اي بائعها (قوله حين بيعها) صلة بشرط (قوله لتردده) اي عنها (قوله له اي الشرط) (قوله منزله) اي النقد (قوله حصوله) ٤١٥ اي النقد (قوله معه) اي الشرط (قوله

وسدا) عطف على تنزيلا (قوله وقف) بضم نكسر (قوله جعلها) اي المتواضعة (قوله من غير بائعها) فان ظهر جهالة من دفع بيعها وضمان عنها الموقوف من مشتريها (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وكسر الشين تحت (قوله فصبيته) اي الثمن (قوله وردها) عطف على قبولها (قوله منه) اي المشتري (قوله جبره) اي المشتري (قوله عليه) اي ايقاف ثمنها (قوله هذا) اي في الجبر على ايقاف الثمن قولان (قوله الذي قبله) اي ومصبيته عن قضي له به

* (فصل تد اخل العدد والاستبراء) *

(قوله العدد) بكسر العين جمع عدة (قوله كانا) اي الطارئ والمطروء عليه (قوله من نوع) بان كانا معا بالاقراء او بالاشهر (قوله أولا) اي اولم يكونا من نوع بان كان احدهما بالاقراء والاخر بالاشهر (قوله من

انه لا موضوعة في المقال منها والمردودة بعيب مادامت في ضمان البائع ولو قبضها المبتاع على الامانة وغاب عليها وان خرجت من ضمانه فعلى المبتاع فيها المواضعة الا اذا حصلت الافالة او الرد في اول الدم فيكتفي عن المواضعة والله اعلم وحاصل كلام عجم ان المشتراة شرعا فاسدا لها ثلاثة احوال الاول دخولها في ضمانه بالقبض اتفاقا فان غاب عليها ففيها المواضعة والا فلا الثاني الاختلاف في دخولها في ضمانه بقبضه او برؤية الدم وهي التي تتواضع فعلى الثاني اذا غاب عليها قبل رؤية الدم فيجوز فيها ما جرى في المقال منها والمعيبة وعلى الاول فحكمها حكم الاولى في التفصيل الثالث عدم دخولها في ضمان المشتري اصلا كالم الولد فان غاب عليها ففيها الاستبراء فقط وان لم يغيب عليها فلا شيء فيها (وفسد) بيع المواضعة (ان نقد) اي دفع المشتري ثمنها للبائع (بشرط) منه حين بيعها لتردده بين الفتيحة ان رأت الدم والسلمية ان ظهرت حاملا وشرط النقد كالتقيد بشرط تنزيلا منزلة لغلبة حصوله معه وسدا للذريعة (لا) يفسد بيع المواضعة ان نقد (تطوعا) اي بلا شرط (و) ان وقف ثمن المواضعة بيد عدل وتلف (فصبيته عن قضى) بضم فكسر اي حكم (له) به من بائع ان رأت الدم سليمة من العيوب ومشترا ان ظهر جعلها او هلكت او تعيبت قبل رؤيته ابن الموازن ظهر جعلها من غير بائعها او تعيبت قبل القبض وقد هلك الثمن خير مبتاعها بين قبولها بجعلها او عيبها بانها الذي هلك فصبيته من بائعها وردها عليه لمصبيته منه (وفي الجبر) لمشتري المواضعة (على ايقاف الثمن) للمواضعة بيد عدل حتى يظهر حالها وعدم جبره عليه (قولان) والاولى تقديم هذا على الذي قبله والله سبحانه وتعالى اعلم

* (فصل) في بيان احكام تد اخل العدد والاستبراء * اي طريان بعضها على بعض سواء كانا من نوع أولا ويسمى مجتث التد اخل وجرحت عادتهم بالامتحان بمسائله اتوقفا على استحضار ما سبق من احكام العدد والاستبراء ودقته فلا يحسن الجواب عنها الا ذو ملكة بما وسعة ما تقدم وانواعه العقلية تسعة بتقديم المثناة لان العدد نوعان عدة طلاق وعدة وفاة والاستبراء نوع فهذه ثلاثة انواع يطرا كل منها على مثله وعلى غيره فهذه تسعة انواع من ضرب ثلاثة في مثاليها والواقعية سبعة بتقديم السبب لان الاول ان كان عدة طلاق تاتي ان يطرا عليه عدة طلاق او وفاة او استبراء وان كان استبراء تاتي ان يطرا عليه عدة طلاق او وفاة وان كان عدة وفاة تاتي ان يطرا عليه استبراء ولا تاتي ان يطرا عليه عدة طلاق ولا عدة وفاة فهذه سبعة انواع من ضرب اثنين في ثلاثة وواحد في واحد وشار المصنف الى ضابط احكامها فقال

احكام الخ) بيان لما (قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وانواعه) اي التد اخل (قوله اثنين) اي عدة طلاق واستبراء (قوله في ثلاثة) اي عدة طلاق وعدة وفاة واستبراء (قوله وواحد) اي عدة وفاة (قوله في واحد) اي استبراء (قوله احكامها) اي الانواع السبعة (قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله كوط شبهة) مثال لموجب استبراء (قوله اربعة انواع) اي طريان موجب عدة طلاق او موت او استبراء على عدة طلاق وطريان موجب استبراء على عدة موت

(قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله النفي) بضم الهمزة وكسر الفين المعجمة (قوله لاعن مسائل الخ) عطف على عن ارادف (قوله بان كان الطاري أو المطر وعليه عدة وفاة) تصوير لمسائل اقصى الاجلين صادق بثلاثة انواع طر و عدة وفاة على عدة طلاق واستبراء وطرق واستبراء على عدة وفاة (قوله والاقصى هو الاول) حال (قوله لان الشئ) اي الاول المطر وعليه الخ عله لاعن مسائل اقصى الاجلين (قوله مع غيره) اي الطاري (قوله غير نفسه) اي الشئ خبران (قوله عليه) اي اقصى الاجلين (قوله ومثل) بفحش مثقلا (قوله للعدة السابقة) اي كلما طر او وجب قبل تمام عدة واستبراء انهدم الاول وانقضت (قوله اذ لا يتزوجها) اي طلاقه ثلاثا (قوله عدته) اي ٤١٦ المطلق الاول (قوله ولا التي طلقها قبل الدخول) عطف على بالثلاث (قوله بخلع)

(ان طرأ) اي تجدد (موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي سبب لوجوب عدة من طلاق او موت او استبراء كوطء شبهة وصلة طرأ (قبل تمام عدة) من طلاق او موت فهذه اربعة انواع (او) طرأ موجب لعدة طلاق او وفاة واستبراء قبل تمام (استبراء) فهذه ثلاثة انواع تمام السبعة الواقعة وجواب ان طرأ موجب الخ (انهدم) باعجام الذاو واهم الها اي التي وتركه الموجب (الاول) غالبا (وانقضت) اي استأنفت المرأة عدة واستبراء للموجب الثاني وقوي غالبا احتراز عن ارادف طلاق على رجعية في العدة بالرجعة فانتم عدة الاول وتلغى الثاني فلا تاتى له عدة لاعن مسائل اقصى الاجلين بان كان الطاري أو المطر وعليه عدة وفاة والاقصى هو الاول لان الشئ مع غيره غير نفسه فقد صدق عليه قوله انهدم الاول وانقضت ومثل للعدة السابقة فقال (ك) رجل (متزوج) بضم الميم وكسر الواو ومشددة منونا او مضافا لمفعوله (بأنقته) اي التي طلقها بعد دخوله بها طلاقا ثانيا بخلع لابلثلاث اذ لا يتزوجها الا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا التي طلقها قبل الدخول اذ لا عدة عليها وتزوج بأنقته بخلع في عدتها منه (ثم يطلقها) (بعد البناء) ايضا فانقضت العدة من يوم الطلاق الثاني لانهدم عدة الاول بوطء الثاني فان طلقها ثانيا قبل البناء أتمت عدة الاول وحلت لغيره فهذه امثال لطريان عدة طلاق على مثلهما وعطف على يطلق فقال (او) اي ويكثر زوج بأنقته في عدتها ثم يموت (مطلقا) عن تقييده بكونه بعد بناء بها اذ البناء ليس شرط في عدة الوفاة ثم ان كان مات عنها بعد بناء بها فانها تستأنف عدة الوفاة اتفاقا وان كان مات عنها قبله فقال ابو عمران كذلك وقال مهنون والشيخ عليها اقصى العدين ابن الحاجب وكل تزوج بأنقته ثم يطلقها بعد البناء ويموت عنها قبله او بعده فانها تستأنف وروى محمد بن محمد ان مات قبله فاقصى الاجلين وضعف وعزا في التوضيح التضعيف لابي عمران وقيل جوابه عن ابن يونس ابن عرفة ولا يهدم عدة البائن نكاحها زوجها بل بناؤه فلو مات قبله في لزوم الحائل اقصى العدين وهدمها عدة الوفاة قول مهنون مع الشيخ عن رواية محمد والصفلي عن ابي عمران فانها والحامل وضعها للعدين اه وهذه امثال لتجدد عدة وفاة على عدة طلاق واعتراض ابن عاشر هذا بان البناء فيه هو الهادم لا الاول لا ما طرأ بعده من طلاق او موت واجاب عنه بعضهم بان طرأ موجب قبل تمام العدة موجود فيمنقطعها ولم يخلوا بهما الا لهذا وانما يتم الاعتراض لومثلا بهما لما لطرأ موجب قبل هدم الاول

صلة بأنقته (قوله في عدتها) صلة تزوج (قوله الثاني) أي العقد الثاني (قوله فان طلقها ثانيا قبل البناء) مفهوم بعد البناء (قوله أتمت عدة الاول وحلت لغيره) اذ لا عدة للثاني فلم يطر موجب على عدة فلم تنهدم الاولى (قوله فهذا) اي من تزوج بأنقته ثم طلقها بعد بناء بها (قوله عن تقييده) اي الموت (قوله بكونه) اي موته (قوله قبله) أي بناء بها (قوله كذلك) اي موته بعد بناء بها في استئناف عدة وفاة (قوله اقصى) اي بعد وطول (قوله العدين) اي عدة الطلاق السابق وعدة الموت الدحق (قوله قبله) اي البناء (قوله وضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله جوابه) اي التضعيف (قوله عدة البائن) مفعول يهدم (قوله نكاحها) فاعل يهدم مضاف لثاقله او مفعوله

(قوله بل بناؤه) اي زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اي زوجها (قوله قبله) اي بناء بها (قوله الخائل) (و) به من عقب الا ان اي غير الحامل (قوله وهدمها) اي عدة الطلاق من اضافة المصدر للمفعول ثم رفعه فاعله (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول مهنون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصفلي) عطف على مهنون راجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فانها) حال من ابي عمران (قوله والحامل) يميم عقب الالف (قوله للعدين) اي عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اي موت متزوج بأنقته (قوله هذا) اي كثر زوج بأنقته الخ (قوله عنه) اي اعتراض ابن عاشر (قوله قيمما) اي المتأين

(قوله لکن بقی المصنف الخ) استدلاله علی قوله الذی عند ابن الحاجب الخ لرفع ایامه عدم صحة ما قاله المصنف (قوله من ان حقیقة الاقصی الخ) . ان لما (قوله یتحوز) بفتح تاء مثلاً (قوله فیه) ای الاقصی (قوله فی عدتها) صلة مرتجع (قوله ان مسها) ای وطئها بعد ارتجاعها (قوله فیه) ای عدتها (قوله بقرينة) صلة ینهم (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فان وطئها بعد رجعتها) مفهوماً ان لم یمسها (قوله وهو) ای اثنتا عشرة من طلاقه الثاني (قوله فیه) ٤١٧ ای عدة الرجعية (قوله مطلقاً) ای عن

تقدمها بعد عدم قصد تطویل
العدة (قوله فلا) ای لا تقدم
عدتها برجعته فیه (قوله
وقوله) ای قول ابن القصار
عطف علی قول (قوله هو) ای
ابن شاس فاعل قول مضافاً
لقوله (قوله والقراقي) عطف
علی هو (قوله وجعله) ای
قول ابن القصار (قوله ابن
الحاجب) فاعل جعل مضافاً
لقوله الاول (قوله هو) فصل
(قوله المذهب) مفعول ثان
لجعل (قوله وقوله) ای جعل
ابن الحاجب (قوله ابن عبد
السلام) فاعل قبول مضافاً
لقوله (قوله وابن هرون)
عطف علی ابن عبد السلام
(قوله لاعرفه) خبر قول
وما عطف علیه (قوله السنة)
بضم السين وشدة النون ای
الطريقة الحمدية (قوله
هدمها) ای عدة الرجعی
بالرجعة فیه مطلقاً (قوله
وقد ظلم) ای المطلق (قوله
ولا حاجة لیه) حال (قوله
وقبله) بكسر الموحدة ای
ما فی الموطأ (قوله شراجه)
ای الموطأ (قوله وهذا) ای
وكرتج طلق اومات (قوله
واعترضه) ای وكرتج طلق

(وكرتج) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلاً (ثم بطله) هازوجهای زمن استبرائهم افعندهم
الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق البناني الذی عند ابن الحاجب وابن عرفة أنه متى
اختلف السبب فالواجب الاقصی وقد اعترض به مذاق علی المصنف لکن بقی المصنف علی
ما فی ضیح من ان حقیقة الاقصی انما تكون فیما یکن فیه التأخر والتقدم لانها لا یکن
الامتأخر فالمصنف نظر الی حقیقة الاقصی وغیره تجوز فیه والله سبحانه وتعالی اعلم وهذا مثال
اطریان طلاق علی استبراء (وكرتج) زوج (مرتجع) زوجته التي طلقها طلاقاً رجعیاً فی عدتها منه
ان مسها بل (وان لم یمسها) بعد ارتجاعها ثم (طلقة) هاهو فی عدتها (اومات) عنها فیها فتأنف
العدة من يوم الطلاق او الموت فی کل حال (الا ان یفهم) بضم التخمسة وفتح الهاء بقرينة (ضرر)
ای قصده من الزوج مصور (بالتطویل) للعدة علی الرجعية بان یتکرها الی قرب انقضاء عدتها
ویراجعها ثم یطلقها (فتنبی) الزوجة (المطلقة) علی عدتها الاولى وتحل لغيره تمامها ران لم
یمسها بعد ارتجاعه معاملة له بقیض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من
يوم الطلاق الثاني قاله ابن القصار ومشی علیه ابن شاس وابن الحاجب والقراقي وابن عبد
السلام وابن هرون السخاوی وهو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص
فیهام مطلقاً وقول ابن شاس عن ابن القصار الا ان یرید برجعة تطویل عدتها فلا وقوله هو
والقراقي وجعله ابن الحاجب هو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص
الموطأ السنة هدمها وقد ظلم نفسه ان کان ارتجעה او لا حاجة لیه باقبله شراجه وهذا غنبل
اطریان عدة طلاق او موت علی عدة طلاق واعترضه ابن حاشم بن مجاهد الرجعة هو الهادم للاول
لاما طرأ بعدهما من طلاق او موت واجیب عنه بان طرق الموجب قبل تمام العدة موجود فیه ما
قطعه اولی یثبوا به ما الا له وانما یتم الاعتراض لومثلاوی به الطرق الموجب قبل ان یتدام الاول
(وكرتج) زوجة (معتدة) من طلاق بائن او رجعی (وطئها) ای المعتدة (الزوج) المطلق او رجعی
(غیره) فی العدة وطأ (فاسداً بكاشته) لهما علیه یجلبه او نکاح فاسداً وزناً فانی العدة وتأنف
الاستبراء من الوطء الفاسد اذا كانت حرة فان كانت امة ووطئت قبل ان تحيض فلا بد من قرأین
کمال عدتها ولا ینهدم الاول (الا) معتدة (من وفاة) وطئت بكاشته (فعلیه) (اقصى) ای ابعده
(الاجابین) ای عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت
تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبهه فی لزوم الاقصی فقال (كرتج)
(مستبرأة من) وطء (فاسد) بكاشته (ما تزوجها) فعلیه الاقصی من عدة الوفاة واستبراء
الفاسد وعطف علی المشبه فی لزوم الاقصی فقال (وكرتج) امة (مستبرأة) او موهوبة (معتدة) من
وفاة فعلیه الاقصی من عدة الوفاة واستبراء تجدد الملك او من طلاق وارتفعت حبسها فعلیه

٥٣ منی اومات (قوله بان مجرد الرجعة الخ) صلة اعترض (قوله من طلاق او موت) بیان لما (قوله عنه) ای اعترض
ابن عاشر (قوله فیهما) ای المتأین (قوله بهما) ای المتأین (قوله له) ای طرأ الموجب علی العدة قبل تمامها (قوله تنلنی) بضم التاء
وكسر الغین المججمة ای تنزل المرأة (قوله تمامها) ای عدة الوفاة (قوله تمامها) ای الاقراء (قوله اومن طلاق) عطف علی من وفاة

(قوله هذا) أي وكثيرا فمعددة (قوله يا سبع) أي أبسط (قوله أي الاستبراء) تفسيره (قوله بوضعه) أي حملها (قوله لانه) أي الاستبراء (قوله منه) أي وطئها بكاشتها (قوله وقد اتنى) أي خوف حملها منه (قوله بوضعه) أي الحمل (قوله او وطئت بشبهة) عطف على تزوجت ٤١٨ (قوله فيها) أي عدتها (قوله بعدها) أي حيضة (قوله منه) أي وطئ الزوج

الاقصى من سنة من يوم الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فان لم ترتفع حيضتها اندرج الاستبراء في عدة الطلاق هذا تكرير للتفسير لانه قدمه يا سبع من هذا حيث قال في باب العدة وان اشتريت معدة طلاق فارتفعت حيضتها حلت ان مضت سنة لا طلاق وثلاثة للشراء او معدة من وفاة قاصي الاجلين (و) ان طلق زوجته او مات وهي حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتها (هدم) باهمال الدال واهتمامها اي اسقط (وضع حمل) من معدة من طلاق او وفاة ووطئت وطئ فاسد ابكاشتها في عدتها قبل وضعه ونعت حمل بحملة (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء ونسبه (ب) ذي (نكاح صحيح) وهو الزوج الذي طلقها او مات عنها فند طارأ عليها موجب استبراء على موجب عدة ومفعول هدم (غيره) أي الاستبراء من الوطء الفاسد فحمل بوضعه ويسقط الاستبراء عنه لانه انما كان خوفا من حملها منه وقد اتنى بوضعه (و) ان الحق الحمل (ب) ذي وطء (فاسد) بان تزوجت في عدتها بعد حيضة او وطئت بشبهة فيها بعدها وحلت منه فيها فهدم وضعه (اثره) أي الفاسد فيخرجها من استبرائها (و) يهدم (اثر الطلاق) فيخرجها من عدتها ايضا البنائي الذي عند غير واحد انه لا فرق بين كون الطلاق متقدما على الفاسد او متأخرا عنه قاله ابو علي ونقل ما يشهد له ومفهوم الحق بصحيح او فاسد ان حمل الزنا لا يهدم اثر الطلاق ونص ابن رشد لا خلاف في ان حمل الزنا لا يبرئها من عدة الطلاق فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع اه ونحوه في سماع ابي زيد ابن عرفة مع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحمت منه فلا يطأها حتى تضع فان أبهرت زوجها فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع ثم قال ابن عرفة قول ابن رشد وقول ابن القاسم في هذا السماع نص في ان دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن حجر وقول محمد فلا بد لها من ثلاث حيض يعني ونحسب دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظرم نقل عن اصبيغ مثل انظر ابن القاسم المتقدم (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد اثر (الوفاة) فعليها اقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت بسبل وضعه انتظرت وقديمتصو ر هذا في المنع لها زوجها قال فيها والمنع لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول ردت اليه وان ولدت من الثاني اذ لا حجة لها باجتماع ايام او يبقن طلاق ولا يقربها الا بعد عدة من ذلك الماء بثلاث حيض او بثلاثة اشهر او وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتمامها دون الوضع ابن عرفة فاذا علم أن وفاة الاول كانت وهي في خامس شهر من شهر حملها من الثاني امكن تأخر انقضاء عدة الوفاة لها عن وضع حمل الثاني اه (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جهها معها والتبست الثانية بالاولى ثم مات الزوج او طلق احدي زوجتيه طلاقا باتنا والتبست بالمطابقة بغيرها ثم مات الزوج (هل كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الاقصى) أي الابعد من عدة الوفاة والاستبراء ومنها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها ابلا متبرأة او بالمطابقة (كمرأتين) تزوجهما رجل (احدهما ابن كاح فاسد) باجتماع

او الشبهة (قوله فيها) أي التزوج ووطء الشبهة (قوله وضعه) أي الحمل (قوله لانه) أي الشأن (قوله منه) أي الغصب (قوله فان ابهرت) أي طلقها اثلاثا (قوله نص) خبر قول وقول (قوله قول محمد الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لا بد لها من ثلاث حيض) مفعول قول محمد (قوله يعني الخ) خبر قول محمد وعائده محذوف أي به (قوله وجعله) أي حسب دم نفاسها اثر (قوله ثم نقل) أي عياض (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله وان تمت) أي عدة الوفاة (قوله انتظرت) أي الوضع (قوله هذا) أي طروعدة وفاة على وضع حمل لاحق بغير الزوج (قوله فيها) أي المدونة (قوله والمنع) بفتح فسكون فكسر مقل الياء أي المحبرة بفتح الموحدة بموت زوجها الغائب (قوله ردت) بضم الراء (قوله اليه) أي الاول (قوله وان ولدت من الثاني) مباغاة في ردها الى الاول (قوله بثلاث حيض الخ) تصوير لعدة منه (قوله منه)

أي القادم (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله فاذا علم) بضم الهمزة (قوله او منها) أي عدة الوفاة والاخرى (قوله للمتوفى) بفتح القاء

(قوله في الاول) اي من المثلين اي تزوج مرأتين احدهما بشكاح صحيح والاخرى بجمع على فساد (قوله في الثاني) اي من المثلين اي مرأتين احدهما بائنة (قوله اربعة اشهر الخ) بيان للاجلين (قوله منها) اي اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة اقران (قوله فان علمت) بضم العين مفهوم الاتيم (قوله فان مات) اي الزوج ٤١٩ (قوله بها) اي ذات الفاسد (قوله بعده)

أي بنائه بها (قوله وعلمت)

بضم العين اي المدخول

بها (قوله يوجب عليها) اي

بموت زوجها (قوله بموته)

أي سيدها (قوله يجب عليها)

بموت سيدها (الاستبراء) اي

ان تاخر عن تمام عدة وفاة

الامة (قوله وتارة لا) أي

يوجب عليها استبراء اي ان

مات سيدها في حياة زوجها

أو في عدته (قوله شهرين الخ)

بيان لعدة وفاة الامة (قوله

الوجهين) اي كون بين موتها

اكثر من عدة وفاة امة وجهين

ما بينهما (قوله وحلها) عطف

على موت (قوله قبل موته)

صلة تمام (قوله أولا) بشد

الواو (قوله منها) اي عدة

وفاة امة (قوله بينهما) اي

موت السيد وموت الزوج

(قوله في الاكتفاء بعدة حرة)

صلة كاف التشبيه (قوله في

وجوب عدة حرة الخ) صلة

كاف التشبيه (قوله وبالثاني)

صلة فسر (قوله في القسم

الاول) اي كون ما بينهما

اكثر من عدة وفاة امة (قوله

وفي الثاني) اي جهل ما بينهما

(قوله وفي الثالث) اي اقلية

والاخرى بشكاح صحيح كاختين بعقدين مرتين ولم تعلم السابقة منهما (او) كتيهما بشكاح صحيح و (احدهما مطلقا) بفتح الطاء منة مطلقا بانها زوجة والاخرى غير مطلقة او رجعية ودخل بها او باحداهما وجهات أيضا (ثم مات الزوج) في المثلين والتبست ذات الشكاح الصحيح بذات الشكاح الفاسد في الاول والباقي بغيرها في الثاني فيجب على كل اقصى الاجلين اربعة اشهر وعشرة ايام لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة اقران لاحتمال كونها المطلقة أو المستبرأة فتكثت لاخير منها فان علمت ذات الناسد فان مات قبل بنائه بها فلا شيء عليها وان مات بعده تربصت ثلاثة قرو وان لم يدخل بواحدة منهما فعلى كل عدة وفاة وان دخل باحدهما وعلمت مع جهل الباقي فعلى المدخول بها اقصى الاجلين وعلى غيرها عدة وفاة (وهي) امة (مستولدة) بفتح اللام اي ام ولد السيدها الحرة (متروجة) بغيره (مات السيد والزوج) وفي وقتين (ولم يعلم) بضم التحتية (السابق) موته منهما فسبق موت السيد بوجوب عليها عدة وفاة حرة لتمام حريتها بموته وسبق موت الزوج بوجوب عليها عدة وفاة امة ثم تارة يجب عليها بموت سيدها الاستبراء بحضة وتارة لا (فان كان بين موتيهما) اي السيد والزوج (اكثر من عدة) وفاة (الامة) شهرين وخمسة ايام (أو جهل) بضم فكسر اي لم يعلم هل بينهما اكثر من عدة وفاة الامة او قدرها أو اقل منها (فعدة) وفاة حرة (يجب عليها في الوجهين) استحسانا لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما استبرأ به الامة) وهي حضة لاحتمال موت الزوج أولا وجعل السيدها بتمام عدتها قبل موته فلا تحل لزوج الا بعد مجموع الامرين غ قوله ويكس مولدة عطف على كرايين وفيه فاق لانه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة الا ان يجعل على ان معناه وعلى كل من يذكر وفيه بعد (و) عليها (في) كون (الاقل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا وليس عليها حضة استبراء لانها لم تحل لسيدها على احتمال موت الزوج أولا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) اي عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (اقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (او) حكم كون (اكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحضه استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الاول ابن شبلون وبالثاني فسر ابن يونس المدونة ومفهوم مستولدة ان غير ام الولد المتزوجة ان مات سيدها وزوجها ولم يعلم السابق منهما فاعلم في القسم الاول عدة امة وحضه استبراء في الثاني عدة وفاة امة فقط وفي الثالث القولان والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (باب في احكام الرضاع) •

بفتح الراء وكسرها مع ثبوت التامع منه في المصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضمير في لغة تامة وتسكلم اهل مكة بهما ابن عرفة الرضاع وصول ابن آدمي لحل مظنة غذاء آخر اصرعهم بالسعوط والحقة ولادليل الاصمعي الرضاع ٥١ البناني ينبغي ان يراى من منفذ واسع

• (باب الرضاع) •

(قوله لنجد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تامة) بكسر التاء (قوله بهما) اي اللغتين

(قوله وصول) بضم وصادته لبن فصل مخرج وصول غيره (قوله آدمي) فصل مخرج وصول ابن غيره (قوله لحل مظنة غذاء آخر)

صلة وصول فصل مخرج وصول ابن آدمي لغير ذلك او لحل مظنة غذاء ميميم (قوله اصرعهم بالسعوط والحقة) صلة لقوله لحل مظنة

غذاء آخر (قوله يراى) اي في الحد

(قوله مطلقا) أي حصل بها غداء أم لا (قوله بالسكسر) أي اللام (قوله يقال هو أحق بلبان أمه) شاهد على ضبطه بكسرهما (قوله وذا) أي قولهم ابن النساء (قوله ورد) بضم الراء مثقل الدال أي قول الجوهري لا يقال بلبان أمه الخ (قوله واجب) أي عن الرد بالحديث (قوله بانه) أي الحديث (قوله واستعاره) أي الفعل بعد تناسي التشبيه به وإدعاء أن الرجل من نفسه (قوله له) أي الرجل (قوله ورشعها) أي الاستعارة (قوله وهو) أي ما يستعمل لاثني الفعل (قوله ولود ذكر) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مجردة) لأن اللبان يستعمل لاثني الرجل المستعار له ٤٢٠ (قوله تأبأها) أي المجردة (قوله بلاغته صلى الله عليه وسلم) فيه ان البلاغة مطابقة

لأخراج الواصل من العين والاذن واشترط حصول الغذاء في التحريم بالحقنة لا ينافي تسميتها رضا عام مطلقا بل يؤيدها الجوهري اللبان بالكسر يقال هو أحق بلبان أمه ولا يقال بلبان أمه إنما اللبن الذي يشرب من فاقة أو شاة أو بقره ابن مكي قالوا تدأوت بلبان النساء وشيع الصبي بلبان أمه وذا غلط إنما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه ورد بقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم واجب بانه من الاستعارة المرشحة تشبه الرجل بالفعل واستعاره له ورشعها بما يستعمل لاثني الفعل وهو اللبن ولود ذكر اللبان لكأن استعارة مجردة تأبأها بلاغته صلى الله عليه وسلم عياض أهل اللغة لا يطلق اللبن على الخارج من ثدي الأذى وإنما يطلق عليه لبن ولكن جاء في الحديث كثيرا إطلاق اللبن عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم ابن عبد السلام لا يعد حمله على الجواز والتشبيه وتأمله مع قول عياض كثيرا (حصول) أي وصول وحلول (لبن امرأة) أي اثني آدمية إلى - وف صغيرا وحلقه ولم يرد في التحريم لابن بشير وصول اللبن من الموضة إلى حلق الرضيع أو جوفه ونحوه أعبد الوهاب وخروج اللبن الماء الأصفر وبالمراة لبن غيرها من الحيوانات فان رضع صبي وصبيته من شاة مثلا فليس الأخوين من الرضاع اتفاقا وإن رضعها لبن رجل فكذلك على المشهور وقال ابن اللبان هما الأخوان ابن عرفة لبن اثنا أي الأذى محرم إجماعا في لغو لبن الرجل ثالثا يكره للمشهور وابن اللبان الفرضي مع النخعي وبعض شيوخه وابن شعبان عن رواية أهل البصرة اللغوي يحتمل أن مال الكارضى الله تعالى عنه إراد بالكرهية التحريم أن كانت المرأة حية بل (وان) كانت مميته علم بشدها ابن كافي المدونة لا أن شك في وجوده كما قال ابن راشد وابن عبد السلام ابن ناجي فان علم وجود شي وشك في كونه لبنا أو ماء أصفر مثلا فلا حوط التحريم ابن عرفة المعروف ابن الميثة كالحية ابن بشير جرى في المذاكرة نقل لغومعزاه ابن شماس لنقل ابن شعبان وفيها أن رضع صبي مميته علم بشدها ابن حرم أن كانت المرأة كبيرة بل (و) أن كانت (صغيرة) لا تطبق الوطاء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الحيض قولان وقوله ابن عبد السلام لا يعرفه وقول ابن هرون إنما ذكر الأشياخ الخلاف فحين لم تبلغ حد الوطاء صواب وقول ابن عبد السلام ابن رشد لبن الكبيرة التي لا توطأ من كبر لغو لا أعرفه بل مافي مقدماته تقع الحرمه بلبن البكر والمجوز التي لا تلد وان كان من غير وطاء كان لبنا لا ماء أصفر ومفهوم قول أبي عريفي البكائي لبن المجوز التي لا تلد اذا كان مثله أيوطا يحرم مثل ما نقله عن ابن

الكلام لمقتضى حاله سواء كان بحقيقة أو استعارة مرشحة أو مجردة أو مطلقة أو غيرها (قوله عليه) أي الخارج من ثدي الأذى (قوله له) أي الحديث (قوله وتأمله) أي قول ابن عبد السلام (قوله كثيرا) أي فان المتبادر منه إرادة الحقيقة بل كلامه نص في إرادتها اذ هو رد على منكرها (قوله يرد) بفتح فضم أي الصبي اللبن الواصل لحلقه بان ابتلعه (قوله ونحوه) أي كلام ابن بشير (قوله فكذلك) أي الراضعين لبن يميته في انتقاء أخوتهم (قوله هما) أي الراضعان لبن رجل (قوله وفي لغو لبن الرجل) أي واعتباره (قوله يكره) أي نكاح الراضعين لبن رجل (قوله للمشهور) راجع للغو (قوله وابن اللبان) راجع لاعتباره (قوله وابن شعبان) راجع للكرهية (قوله أراد

بالكرهية التحريم) أي فیرجع الثالث للثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وجوده) أي اللبن (قوله كالحية) رشد أي في التحريم (قوله لغوه) أي لبن الميثة (قوله وعزاه) أي لغو لبن الميثة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله حرم) بفتح حاء مثقلا (قوله وقوله) أي قول ابن الحاجب عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول (قوله لا يعرفه) أي المذكور خبر قول وما عطف عليه (قوله إنما ذكر الأشياخ الخ) منقول قول (قوله ابن رشد إلى لغو) منقول قول (قوله لا يعرفه) خبر قول (قوله بل مافي مقدماته) أي ابن رشد ما أمم موصول مميته أصلته في مقدماته (قوله تقع الحرمه إلى اصغر) خبر ما (قوله وان كان) أي اللبن (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا خبر لبن (قوله مثل) خبر مفهوم (قوله ما نقله) أي ابن عبد السلام

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله كالرضاع) أي في التحريم (قوله مطلقا) أي عن تقييده بوصوله للجوف (قوله ابن حبيب) راجع التحريم مطلقا (قوله وابن القاسم معها) أي المدونة راجع التحريم أن وصل للجوف (قوله ما قبلها) أي الوجور والسعوط فلا يشترط فيهما كونهما غذاء (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وثنية معناه (قوله وما غيرها) أي الحقنة من الوجور والسعوط (قوله هذا) أي رجوع تكون غذاء الحقنة فقط (قوله وعليه) أي رجوع تكون غذاء الخصوص الحقنة (قوله من المحققين) بيان لغير واحد (قوله من شراحه) بيان للمحققين (قوله والمذهب) الخ حال (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله ويحرم) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله سقن) بضم فكسر أي الرضيع (قوله حرم) بفتح متفلا (قوله والا) ٤٢١ أي وان لم يكن غذاءه (قوله لا يحرم) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله

بضم ففتح فكسر متفلا) قوله معناه أي وقوع الغذاء بها (قوله به) أي الواصل بالحقن (قوله يطعم) بضم الياء وفتح العين (قوله يسق) بضم الياء وفتح القاف أي الرضيع (قوله إذا كانت) أي الحقنة (قوله كذلك) أي مغذية (قوله حرمت) بفتح متفلا (قوله الحقنة) بفتح الحاء المهملة أي المرة من الحقن (قوله الواحدة) بفتح الواو (قوله صفة الحقنة مؤكدة) (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله الحقنة) بفتح الحاء المهملة (قوله عن التقييد بالوصول الغذاء بها) (قوله لا يحرم) أي الحقنة مطلقا ولو حصل الغذاء بها (قوله به) أي لبن المرأة صفة حقنة (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بكونها غذاء (قوله كونه) أي اللبن غذاء (قوله بشرطه) أي كونه غذاء (قوله لغوها) أي الحقنة مطلقا (قوله للباجي

رشدان وصل اللبن بص بل وان وصل (بوجور) بفتح الواو أي ما يصب في وسط الفم وقيل ما يصب في الخلق أي بالأنف وجور ابن عرفة وفيها الوجور كالرضاع (أوسعوط) بفتح السين المهملة أي مصبوب في أنف وصل للعلق ابن عرفة وفي التحريم بالسعوط مطلقا أو أن وصل للجوف قول ابن حبيب وابن القاسم معها وكذا اللوداي المصبوب من جانب النعم (أو حقنة) بضم الحاء المهملة وسكون القاف أي مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة وانجام الذال أي مشبعة للصبي ومغذية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد ذلك بقراب ومهوم تكون غذاء إنما ان لم تكن غذاء فلا يحرم وهو كذلك وأما غيرها فلا يشترط فيه كونه غذاء طئي هذا هو المتعين وعليه غير واحد من المحققين من شراحه ولا معنى لرجوع قوله تكون غذاء لثلاثة والمذهب أن المصة الواحدة في غير الحقنة تحرم قال في المدونة ويحرم الرضاع في الحوليز ولو مصة واحدة ثم قالت الوجور يحرم والسعوط أن وصل لجوفه فإنه يحرم وان حقن لبن فوصل إلى جوفه حتى كان له غذاء حرم والأفلا يحرم ابن القاسم لا يحرم الحقنة إلا إذا وقع للطفل بها غذاء ابن المواز معناه إذا كان العيش والحياة تحصل به ولو لم يطعم ولم يسق ابن حجر إذا كانت كذلك حرمت الحقنة الواحدة ابن حبيب وابن الماجشون يحرم على الإطلاق ابن المنذر عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يحرم ابن عرفة وفي التحريم بالحقنة بصفة مطلقا أو بشرط كونه غذاء ثالثها بشرطه أن لم يطعم ويسق إلا بالحقنة عاش ورابعها لغوها للباجي مع اللخمى عن ابن حبيب ولها وله ما عن محمد ولا بن المنذر حكى بعض المصنفين عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الحقنة لا يحرم ونقل ابن بشير قول محمد تفسيرها لها وأبعد وجوده اه ولم أر من ذكر من أهل المذهب أن شرط الكون غذاء في غير الحقنة سوى الشارح ومن تبعه ودرج على ذلك في شامه فقال وفي السعوط والحقنة ثالثها الأصح أن حصل منها غذاء والأفلا اه أن لم يتخط لبن المرأة (أو) أي وان (خلط) بضم فكسر لبن المرأة بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو لبن أو طعام أو شراب أن تساويا أو غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر لبن المرأة أن استهلك في مخالطه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فإن خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار بينهما مطلقا ابن عرفة والمخلوط

مع اللخمى عن ابن حبيب) راجع للتحريم به مطلقا (قوله ولها) أي المدونة راجع للتحريم بها بشرط كونهما غذاء (قوله ولهما) أي اللخمى مع الباجي عن محمد راجع للثالث (قوله ولا بن المنذر الخ) راجع لرابعه (قوله وأبعد) أي ابن بشير (قوله وجوده) أي قول محمد (قوله في غير الحقنة) خبران (قوله ودرج) أي الشارح (قوله وفي السعوط والحقنة) أي التحريم بهما وعدمه مطلقا فيهما (قوله منهما) أي السعوط والحقنة غذاء (قوله والا) أي وان لم يحصل منهما غذاء (قوله فلا) أي لا يحرم أن (قوله انتهى) أي كلام طئي (قوله أن تساويا) أي اللبن وغيره الخ بشرط في التحريم بالمخلوط (قوله بأن استهلك) أي اللبن (قوله له) أي اللبن طعم (قوله فلا يحرم) بضم ففتح فكسر متفلا (قوله مطلقا) أي سواء استويا أو غلب أحدهما

(قوله واللبن غالب) حال (قوله وعكسه) أي غير اللبّن غالب (قوله فيها) أي المدونة خبر لغوه أي عكسه والجملة خبره (قوله وحرم) بفتح مثقلا (قوله به) أي عكسه (قوله الاخوان) أي طرف وابن المباحشون (قوله وصوبه) أي التحريم بعكسه (قوله غذاه) أي اللبّن (قوله قال) أي اللّغمي (قوله وغيره) أي غير بطل غذاء اللبّن وهو مبطلة (قوله مشكل) أي حكمه (قوله الثاني) أي التحريم (قوله وعلى المشهور) أي لغو اللبّن الغالب عليه مخالطه من لبن بهيمة او طعام او دوا (قوله خلطا) بضم فكسر أي اللبّنان (قوله مطلقا) أي استويا واولا (قوله تخريج ابن محرز) راجع للاعتبار مطلقا (قوله على اضافة) أي نسبة صلة تخريج (قوله لهما) أي الزوجين صلة اضافة (قوله ونقل الخ) عطف على تخريج راجع لاغواء مغلوبهما (قوله بتردد) مفعول نقل (قوله فيه) أي مغلوبهما (قوله والتخريج) ٤٢٢ أي المخرج وهو اعتبارا بنى امرأتين مخلوطتين (قوله اخرى) أي احدى واولى

بالحكم من المخرج عليه وهي اضافة لبن ذات زوج بهدزوج لهما (قوله الاخر) مفعول مقارنة (قوله في ابن المراتين) صلة تحقق (قوله وعدمه) أي تحقق المقارنة (قوله أو احر) بيان لما دخل بالكاف (قوله به) أي ابن امرأة (قوله توصله) أي الكحل (قوله ولعوه) أي الكحل به مخلوطا بها (قوله قول ابن حبيب) راجع لفنر الحرم به (قوله وابن القاسم) راجع للغوه (قوله ولادته) أي الطفل (قوله بضم) الرأى (قوله له) أي اللبّن (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فان كان) أي الرضا (قوله والا) أي وان كان بهد بدة قرية (قوله فقولان) أي باعتبار (قوله لغوه) (قوله فصل) بضم فكسر أي فطم الرضيع (قوله فان لم يستغن) أي

بطعام او دوا واللبّن غالب محرم وعكسه فيه الغوه وحرم به الاخوان وصوبه اللّغمي في الطعام والدوا غير المبطّل غذاه قال وغيره مشكل وعز ابن حارث الثاني لابن حبيب عن اصحاب مالك رضى الله تعالى عنه وعلى المشهور في اعتبارا بن امرأتين خلطتا مطلقا والغا مغلوب منهما كالطعام تخريج ابن محرز على اضافة ابن ذات زوج بهدزوج لهما ونقل عماض تردد بعضهم فيه والتخريج اخرى لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبّنين الاخر في ابن المراتين وعدمه في لبن الرجلين (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ثدي (كأه اصفر) او احر فلا يحرم (و) لا ابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصيرهما اخوين (و) لا كرا (اكتحال به) أي لبن المرأة لطفل وطقله وكذا وصوله من اذن ومسام رأس ابن عرفة وفي الكحل به مخلوطا بهد قاقير توصله للجوف ولغوه قول ابن حبيب وابن القاسم وخبر حصول لبن امرأة (محرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (ان حصل) أي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحلولين) من ولادته (او) حصل (بن بائة الشهرين) أي في الشهرين الزائدين على الحلولين في كل حال (الا ان يستغنى) الصغير لطعام عن اللبّن استغناء ينابح لا يكفيه اللبّن اذ ارد له فلا يحرم رضاعه هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين بل (ولو) استغنى (فيهما) أي الحلولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بدة قرية أو بعد بدة على المشهور ومذهب المدونة ابن الحاجب فان كان في الحلولين بعد استغنائه بدة بدة فلا يعتبر الا فقولا ن ضيق يعني اذا فصل في الحلولين فان لم يستغن نشر الحرم بانفاق وان استغنى فاما بدة قرية أو بعد بدة فان كان بدة بدة فلا يعتبر وان كان بدة بدة قرية فقولا المشهور وهو مذهب المدونة انه لا يحرم والثاني لطرف وابن المباحشون واصبغ يحرم الى تمام الحلولين وأشار بولاقول الاخوين واصبغ بالغاء الاستغناء فيهما ابن عرفة في الحلولين لسفر الرضاة محرم وفي لغوه فيما زاد عليهم حاء مطلقا وتخريجه في بسيرة ذنل الباجي عن ابن المباحشون مع رواية ابن عبيد الحكم ورواية أبي القريج والمعروف وعليه في قدرها اللّغمي خمسة في المختصر اللّغمي رضى الله تعالى عنه الايام النسيئة وله في الحاوى كنهون نقصان المشهور ابن القصار شهر ورواه عبد الملك وفيها شهران وروى الوليد ثلاثة قال وهذا

الرضيع بالطعام عن اللبّن (قوله نشر) أي رضاعه (قوله وان استغنى) أي الرضيع بالطعام عن اللبّن (قوله انه) أي رضاعه في (قوله الاخوين) أي طرف وابن المباحشون (قوله فيهما) أي الحلولين (قوله فما) أي اللبّن الذي وصل (قوله لمستقر الرضاة) أي جوفه (قوله محرم) بضم ففتح فكسر خبر ما (قوله وفي غيره) أي الرضا (قوله عليهما) أي الحلولين (قوله مطلقا) أي سواء كان بعيدا او قريباهما (قوله وقهر به) عطف على لغوه (قوله في بسيرة) أي قريبه (قوله ذنل الباجي عن ابن المباحشون) راجع للغوه مطلقا (قوله والمعروف) راجع لتخريجه (قوله وعليه) أي المعروف (قوله في قدرها) أي البسيرة (قوله خمسة) أي من الاقوال (قوله وله) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ثلاثة) أي من الاشهر (قوله قال) أي اللّغمي (قوله وهذا) أي الخلاف

(قوله والاكل) عطف على الرضاع (قوله معه) اى الرضاع (قوله ما) مفعول الاكل (قوله حرم) بفتح حاء مثقلا (قوله لكان) اى اللبن (قوله له) اى ابن القاسم (قوله وسادسها) اى الاقوال فيمن رضع بعد الحولين بدون فطام (قوله يومان) اى اليسير يومان والجملة مفعول نقل (قوله ولوانتقل) اى الرضيع (قوله وتحريمه) اى رضاعه عطف على لغو (قوله قولها) اى المدونة راجع للغو (قوله ونقل اللغوى الخ) راجع لتحريمه (قوله فاذلا) ٤٢٣ حال من اصبغ (قوله ان كان) اى

في مستم الرضاع والا كل معه ما يضر به الاقتصار عليه دون رضاع ولابن القاسم ان فطم ثم
ارضعته امرأة بعد فصاله يومين او ما شبه ذلك حرم لانه لو اعيد لبن لكان قوة في غذائه
قلت هو نصها والملك رضي الله تعالى عنهم في الحولين وبعدهما وسادسها نقل ابن رشد
يو مان ولو اتقل اطعام قبل الحولين ففي لغو رضاعه بعد زيادته على يومين ويجزئيه قوله او نقل
الخمى عن الاخوين مع اصبح قائلا ان كان مصتين فلا يحرم وان بدل الرضاع دون طعام يحرم
اه والحق في تمام الحولين لا يوجب فان اتفقا على فطمه قبله فلهما ذلك اذا لم يضر الرضيع
ومفعول محرم (ما حرمه النسب) وهي الانواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم الى قوله وبنات الاخت ولم يذكرونها صراحة في الام والاخت والخمسة الباقية
انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (الام اخيك) من
الرضاع (و) الام (اختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان ارضعت امرأة اخاك أو اختك فلا
تحرم عليك وان حرمت عليك امه من النسب لانها اما لك او زوجة ابيك ومرضعة اخيك
واختك ليست كذلك (و) الام (ولادك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك مرضعة ولولادك
لا تحرم عليك وان حرمت عليك امه من نسب لانها اما بنتك او زوجة ابنك وهذه ليست كذلك
(و) الام (جدة ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها
اما امك او ام زوجتك وهذه ليست كذلك (و) الام (اخت ولدك) التي رضعته معها اجنبية
فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك اختك من النسب لانها اما بنتك او زوجة ابنك وهذه ليست
كذلك (و) الام (عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك مرضعة عمك وعمتك لا تحرم
عليك وتحرم عليك امه من نسب لانها اما جدتك او زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) الام
خالتك وخالتك فقد لا يحرم من اى الامهات المذكورات (من الرضاع) وقد يحرم منه
اعراض ككون ام اخيك واختك اختك وابنتك منه ابن عرفة وفي شرح العمدة للشيخ
تقي الدين مانصه استثنى الفقهاء من عموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب اربع نساء ويجزئ من النسب وقد لا يحرم من الرضاع الاولى ام اخيك وام اختك
من النسب هي امك او زوجة ابيك كلتا هما حرام ولوارضعت اجنبية اخاك أو اختك فلا
تحرم عليك الثانية ام فانتك اما بنتك او زوجة ابنك كلتاها حرام وفي الرضاع قد لا تكون
كذلك بان ترضع اجنبية فانتك الثالثة جدة ولدك من النسب امك او ام زوجتك
كلتاها حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا أَرْضَعْتَ اجنبية
ولدك فامه جدة ولدك وليست امك ولا ام زوجتك الرابعة اخت ولدك من النسب حرام
لانها بنتك او ريبتك ولوارضعت اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليست بنت ولا ريبة

(قوله غلط) خبر قول (قوله اداته) اى الاستثناء (قوله وهو) اى الاستثناء من العام بغير اداته الخ جلة معترضة (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله رسم) اى تعريف (قوله يقول) صلة رسم (قوله قصر جنس) واصله له عام فصل مخرج قصر غيره (قوله على بعض مسمياته) بفتح الميم الثانية اى جريبات العام فصل مخرج قصر العام على غير ذلك فهو انما الانسان حيوان (قوله وقول) عطف على قول (قوله اخراج جنس) واصله لبعض الخ فصل مخرج اخراج غيره (قوله وغيرهما) اى قول ابن الحاجب وقول ابى الحسين (قوله من التعريفات) بيان لغيرهما بفتح باقي (قوله ان التخصيص) اى لانه صلة الملزوم (قوله فيه) اى ما يحرم من النسب (قوله اما المسئلة الاولى) اى أم أخيك وأم أختك (قوله وبالضرورة) صلة يصدق (قوله به) اى الرضاع (قوله غره) اى تقي الدين (قوله في ذلك) ٤٢٤ اى قوله استثنى الفقهاء الخ (قوله توهمه) اى تقي الدين (قوله صورتي)

بفتح التاء مفتى صورة بالنون
لاضافته (قوله ثبت الخ)
خبر ان (قوله وذلك) اى
توهمه ما ذكر (قوله وهم)
بفتح الهاء اى غلط (قوله
سائر) اى باقي (قوله المسائل)
أى الرابع (قوله اندراجها)
اى المسائل الرابع (قوله
العام المذكور) اى ما يحرم
من النسب (قوله كونه) اى
العام المذكور (قوله
مخصصا) بفتح الصاد الاولى
(قوله بها) اى المسائل
الرابع (قوله مخصصة)
بكسر الصاد الثانية (قوله
زعمه) اى تقي الدين (قوله
بها) اى المسائل الرابع
(قوله فانه) اى الحكم
(قوله سائرهما) اى باقيهما
(قوله قبل) بكسر ففتح اى
جهة (قوله فيجوز للرجل ان
يتزوج اخت ابنه الخ)
تفريع على ان حرمة الرضاع
لا تسرى الخ (قوله بينه) اى

قلت قوله هذا مع جلاله قدره وحلوله بالدرجة الرفعة في الاصول والقروع غلط واضح
لان الاستثناء من العام بغير اداته وهو التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام لا فيما
لا يندرج تحته حسبا فتقرر في رسم التخصيص بقول ابن الحاجب وغيره قصر العام على
بعض مسمياته وقول ابى الحسين اخراج بعض ما يتناول الخطاب وغيرهما من التعريفات
الملزوم جميعها ان التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام والعام في مسئلتنا هو قوله صلى الله
عليه وسلم ما يحرم من النسب والاربع المذكورة لم تندرج فيه بحال اما المسئلة الاولى
فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندرج تحت قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وتحت قوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وبالضرورة ان المرأتين المذكورتين في الرضاع
لا يصدق علي واحدة منهما انها أم بالرضاع ولا منكوحه اب به وانما غره في ذلك توهمه ان التحريم
في صورتي النسب ثبت في المرأتين من حيث كون احداهما أم أخيك ومن حيث كون الاخرى
أم أختك وذلك وهم يدركه من تأمل وانصف وتقرير هذا في سائر المسائل واضح فلا تظيل به واذا
ثبت عدم اندراجها تحت العام المذكور ما منع كونه مخصصا به ولم اعلم من ذكر هذه المسائل
على انها مخصصة للحديث كما زعمه انما أشار ابن رشد الى بيان اختلاف الحكم في معنى اللفظ
الاضافي وهو أم أخيك وأم أختك فانه في المعنى النسبي التحريم وفي الرضاع ليس كذلك وكذا في
سائرهما اه وان ابن رشد فاذا قلنا ان حرمة الرضاع لا تسرى من قبل الرضيع الا الى ولده وولده
ولده من الذكور والاناث خاصة فيجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من الرضاعة وأم ابنه وان
علت من الرضاعة وأم اخته من الرضاعة اذ لا حرمة بينهما وبين واحدة منهن بخلاف النسب اه
فالمناسب لام أخيك بلا النافية عوض الا والله اعلم بناني ابن عاشر زيادة من الرضاع مضرة بل
مخلة لان حاصل كلام ابن دقيق العيد ان موجب الحرمة اللازم لهؤلاء النسوة حيث يقرض
في النسب قديو جد اذا فرض في الرضاع وقديتني فان جدته ولدك نسبها وام علي كل حال لانها
امامك وام زوجتك وجدته ولدك رضاعا امامك من الرضاع فتعزم كالنسب وامام اجنبية
ارضعت ولدك فلا تحرم فقد جعل المتقي في هذه الصورة هو موجب الحرمة اللازم لها حيث

الرجل (قوله منهن) اى اخت ابنه وامه وأم أخته من الرضاع (قوله فالمناسب) اى في عبارة المصنف تفريع على
اعتراض ابن عرفة على تقي الدين الذي تبعه المصنف (قوله موجب) بكسر الجيم اى سبب ثبوت (قوله اللازم) نعمت موجب
(قوله يقرض) بضم الياء وفتح الراء اى هؤلاء النسوة (قوله قديو جد) اى الموجب الخ خبر ان (قوله فرضن) بضم فسكراى
هؤلاء النسوة (قوله وقديتني) اى الموجب عنهن اذا فرضن في الرضاع (قوله فان جدته ولدك نسبها الخ) على لزوم موجب
الحرمة لهن في النسب وعدم لزوم لهن في الرضاع (قوله امك من الرضاع) اى وام زوجتك منه (قوله فقد جعل) اى ابن دقيق
العيد (قوله في هذه الصور) اى المفروضة في الرضاع (قوله هو موجب الحرمة) مفعول ثان لجعل (قوله لها) اى هؤلاء النسوة

(قوله تفرض) بضم التاء وفتح الراء اى هذه النسوة (قوله ولم يجعل) اى ابن دقيق العيد (قوله فيمتنني بحضه) لا يمتنني انه لا يمتنني يجعل من ظرفية وانه لا فرق بين كونها ظرفية وكونها يمانية في ورود بحضه بان منى في الدين الموجب ومنى المصنف الحرمة وجوابه ان الحرمة لازمة لموجبها ونفى اللازم يستلزم نفي ملزومه بلا عكس فقد افاد المصنف ما افاده في الدين وزيادة هي المقصودة من الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله واما فروعه) اى الرضيع (قوله فهم كالرضيع الخ) اى فالتخصص اضافى (قوله انزل) اى الواطئ (قوله ان كان) اى انقطاعه (قوله ولو طلقها) اى الواطئ ذات اللبن (قوله او مات) ٤٢٥ اى المرضعة (قوله فخلها) اى زوج اوسيد المرضعة (قوله ما تقدم او تأخر) اى عن رضاع الصبي منها من بناتها وبنات فخلها (قوله له) اى الرضيع (قوله ولا خيه) اى الرضيع (قوله نكاح بناتها) اى المرضعة (قوله وكذاله) اى أخيه (قوله نكاحها) اى المرضعة (قوله لاصوله) اى الرضيع (قوله عليهم) اى فروع الرضيع (قوله) من اصول المرضعة الخ) بيان لما يحرم الا ترى (قوله) على أيهم الرضيع صلة يحرم (قوله لفروعهها) اى المرضعة (قوله منهم) اى فروعهها (قوله على فروعه) اى الرضيع (قوله) بخلافه) اى الرضيع (قوله) مطلقا) اى عن تقييدهم بالقرب (قوله ولو طلقها) اى المرضع (قوله ولبنه) فى ثديها) حال (قوله ولبن الاول فى ثديها) حال (قوله قدر) بضم فسكر مثقلا (قوله لهما) اى الزوجين

تفرض في النسب ولم يجعل المنتن في هو الحرمة من الرضاع اى البناتى يصح جعل من في قوله من الرضاع ظرفية بمعنى في مثل قوله تعالى ماذا خلقة وامن الارض اى فيها فيمتنني بحضه (وقدر) بضم فكسر مثقلا (الطفل) الرضيع (خاصة) اى دون اخوته واخواته واصوله واما فروعه فهم كالرضيع في حرمة المرضعة وامهاتها وبناتها واخواتها وعماتهما وخالاتها ومفعول قدر الثاني (ولدا لصاحبة اللبن) سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج اوسيد مسلمة او كفاية (و) قدرا الماقل ولدا (لصاحبه) اى اللبن سواء كان زوجا اوسيدا (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذى انزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا انزال و يستمر تقدير الولدية لصاحبه (لانقطاعه) اى اللبن ان كان بعد سنتين بل (ولو) كان الانقطاع (بعد سنتين) من غير تحديد بعد مخصوص بكافى المدونة ولو طلقها او مات عنها وعمادى بها اللبن اكثر من خمس سنين وفى الرسالة ومن ارضعت صبيها فبناتها وبنات فخلها ما تقدم او تأخر اخوة ولاخيه نكاح بناتها اى وكذاله نكاحها نفهم اوكذالاصوله لافروعه فيحرم عليهم من اصول المرضعة وزوجها وفروعهما وحواشيهم ما يحرم على ايهم الرضيع وكذا يحرم فروع الشخص رضاعا على اخوته واخواته نسبيا ورضاعا كما يحرم على ابنه رضاعا اختا ييه نسبيا ورضاعا وهذا كله مستفاد من قوله ما حرمة النسب اى عب قوله فيحرم عليهم اى قوله ما يحرم على ايهم الرضيع الخ فيه نظير بالنسبة لفروعهها اذ لا يحرم منهم على فروعه الا الفروع القريبة بخلافه هو فيحرم عليه فروعهها مطلقا الا ترى ان بنت اخت الرضيع او اسفل منها تحرم عليه ولا تحرم على فروعه (و) لو طلقها الزوج او مات عنها ولبنه فى ثديها ووطئها وزوج فان بازالوا لبن الاول فى ثديها (استترك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) اى المتقدم فى اللبن فن رضعه قدر ابنا لها ولو تعددت الافواج مادام لبن الاول فى ثديها او بقدر الرضيع ولد لصاحب اللبن ان حصل بوطه - لال بل (ولو) حصل بوطه (حرام) كن تزوج خامسة او محرما جهلا ووطئها بازال لبن رضع من لبنه قدر ولد الله فى كل حال (الا ان لا يلحق به) اى الحرام (الولد) كالزنا والغصب وتزوج الخامسة والمبتوتة والملاعنة والمحرم مع العلم فن رضع من لبنه فلا يقدر ولده هذا قول الامام مالك لرضى الله تعالى عنه الذى رجح عنه وقوله الذى رجح اليه انه يقدر ولده واعتمده غ فالصواب ولو بجرام لا يلحق فيه الولد ابن بنونس ابن حبيب اللبن فى وطء صحيح او فاسد او محرّم او زنا فانه يحرم فيه من قبل الرجل والمرأة وكلاهما له ابنته من الزنا لا تحل له نكاح من ارضعتا المولى من لبنه لان اللبن لبنه والولد ولده وان لم يلحق به وقد كان مالك لرضى الله تعالى عنه يرى ان كل وطئ لا يلحق فيه الولد فلا يحرم بلبنه

٥٤ مع فى (قوله محرم) بفتح الميم والراء (قوله جهلا) راجع للخامسة والمحرّم (قوله مع العلم) راجع للخامسة وما بعدها (قوله واعتمده) اى الذى رجح الامام اليه (قوله فالصواب) اى فى كلام المصنف تفرّيع على واعتمده (قوله او محرّم) بفتح فسكون (قوله فانه يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله له) اى الرجل (قوله وان لم يلحق به) حال

(قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وهذا) أي التحريم (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله بذلك) أي ابن المزني بها (قوله حرمة) أي من قبل الزاني (قوله عليه) أي الزاني (قوله إن كان) أي الولد (قوله وهذا) أي قول عبد الملك (قوله صراح) بضم الصاد أي صريح (قوله وشبهه) أي كلام ابن يونس (قوله للرضعة) صلة محرم (قوله وفي الرجل) أي الواطئ وطأ حراما (قوله به) أي الرجل (قوله يحرم) بفتح حاء مثقلا (قوله) أي الرجل (قوله يحرم) بفتح الميم وسكون الحاء (قوله على عدم حده) راجع لعدم (قوله فائلا) أي ابن حبيب (قوله إليه) أي التحريم صلة رجع (قوله فويله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بالثاني) أي التحريم صلة قال (قوله وقال) أي مضمون (قوله من أصحابنا) بيان لمن (قوله سودة) بفتح فسكون (قوله الحق) أي النبي الولد (قوله بآبها) أي سودة (قوله لولادته) أي الولد (قوله أمته) أي أبي سودة (قوله على فراشه) أي أبي سودة (قوله لما رأى) أي النبي صلى الله عليه وسلم بكسر اللام وخفة الميم علة أو بفتحها وشد الميم ٤٦٦ أي حين صلة أمر (قوله من شبهه) أي الولد بيان لما على كسر اللام وعلى فتحها

من قبل فله ثم رجع إلى أنه يحرم وهذا أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حين لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان أئمة مضمون وهذا خطأ صراح ما علمت من قاله من أصحابنا مع عبد الملك اه وبخوه في التوضيح ابن عرفة وابن وطء الحرام للرضعة محرم اتفاقا وفي الرجل قال اللخمي إن الحق به الولد حرمة كمن تزوج ذات محرم جهلا أو عدا على عدم حده وفيما لا يلحق به كالزنا والغصب قول ابن حبيب فائلا إليه رجع مالك وأول قوله لا يحرم ابن رشد بالثاني قال مضمون وقال ما علمت من أصحابنا من قال لا يحرم إلا بعدد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها أن تتجنب من ولد الحقة بآبها لولادته أمته على فراشه لما رأى من شبهه بعنبة (و) إن زوجت مرة رضيعا وطلقت عليه وتزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها ابن وأرضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرمت) بفتح ضم الزوجة (عليه) أي زوجها (إن أرضعت) الزوجة بلبنه (من) أي رضيعا (كان) الرضيع (زوجا لها) أي المرزعة طلقها وليه لمصلحة صورتهما تزوجت طفلا بولاية آية ثم طلقها عليه فتزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها ابن فأرضعت به الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لأنها) أي المرزعة لما أرضعت الطفل بلبنه صار ابنه وهي (زوجة ابنه) رضاعا فالبنوة الطارية بعد وطء الرجل حرمتها عليه ويلغزبها فيقال امرأة أرضعت صبيًا فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (كزوجة) (رضعة) بضم فسكون فكسر (مباتته) بضم الميم أي الزوج أي التي طلقها طلاقا ثانيا صورتهما تزوج رضيعا وطلقها فأرضعتهم أزواجه فقد حرمت عليه

من مؤكدة على جوازها في الإثبات وعلى منعه بتعين كسرها (قوله بعنبة) بضم فسكون صلة شبه في الموطأ القضاء بالحق الولد بآبها حدثنى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عنبة بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص إن ابن ولادة زمعة مني فأقبضه إليك قالت لما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص وقال ابن أبي فم كان عهد إلى فيه فقام إليه عبد بن

زمعة فقال أخي وابن ولادة أبي ولد على فراشه فقسا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله إن أخي قد كان عهدا إلى فيه وقال عبد بن زمعة أخي وابن ولادة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لا يا عبد بن زمعة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقرآن وللعاهر الجحرم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شبهه بعنبة بن أبي وقاص قالت لما رأى الله تعالى (قوله وليه) أي الرضيع (قوله لمصلحة) أي الرضيع (قوله طلقا) أي رضيعا (قوله آية) أي الطفل (قوله ثم طلقها) أي أبو الطفل زوجة الطفل (قوله عليه) أي الطفل لمصلحة (قوله به) أي اللبن (قوله بلبنه) أي زوجها البالغ (قوله صار) أي الطفل (قوله) أي زوجها البالغ (قوله فاحرمتمها) بفتح حاء مثقلا أي البنوة الطارية المرأة (قوله عليه) أي زوجها البالغ (قوله فأرضعتهم) أي الرضيع (قوله فقد حرمت) أي الزوجة (قوله عليه) أي زوجها ومفهوم مباتته أن زوجته التي أرضعت زوجها الرضيعه التي في عصمته تحرم بالأولى فقد نص على المتوهم

(قوله لانها) اى الرضيعة (قوله ربيته) اى الزوج (قوله قبل الدخول بها) دليله وان كان قد بقي بها حرم الجميع (قوله قبل الدخول) صلة فسخ (قوله به) اى الاقرار (قوله بعده) اى العقد (قوله لبغضه) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ان علما) اى الزوجان الرضاع قبل الدخول (قوله اوجها) اى الزوجان الرضاع (قوله او علم الزوج وحده) اى الرضاع قبل الدخول (قوله تعلم الزوجة فقط) اى قبل الدخول ٤٢٧ (قوله في ان لها ربع دينار) صلة كاف التشبيه (قوله انه)

اى النكاح (قوله قبله) اى الدخول (قوله بعده) صلة ادعى (قوله له) اى الزوج (قوله به) اى الرضاع (قوله وان كانت القاعدة الخ) حال (قوله لكن لما اتهم) بضم الميم (قوله وكسر الهاء) اى الزوج استدرأ على وان كانت القاعدة لرفع ايمامه انه لا وجه لاختصاص النصف في الصورة المذكورة (قوله لزمه) اى نصف المهر الزوج (قوله وفيها) اى المدونة (قوله قبل نكاحهما) صلة اقرار (قوله اقراره) اى الزوج بالرضاع المقضى تحريم زوجته عليه (قوله مطلقا) اى عن تقييده بكونه قبل عقده (قوله وعليه) اى الزوج (قوله والا) اى وان لم يكن (قوله فلا) اى لامهر عليه (قوله ان تقدم) اى اقراره به (قوله والا) اى وان لم تقدم

لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (او) شخص انى (مرئض) بضم الميم وكسر الصاد المعجمة (منها) اى المبانة فالانقضى التي رضعت منها محرومة على الزوج لانها ربيته صورتها بان زوجته المدخول بها ولا ين لها وتزوجت غيره ووطئها بازال حدث لها بن فارضعت به رضيعة فقد حرمت الرضيعة على من ابان المرزعة (وان ارضعت اجنبية او مبانة قبل الدخول بها) (زوجته) الرضيعة صارتنا اختين من الرضاع وحرم الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما وهى اولاهما رضاعا وعقد ابل (وان) اختار (الاخرة) اى المتأخرة منهما رضاعا وعقدا (وان كان) الزوج (قد بقي بها) اى مبانتها التي ارضعت زوجته الرضيعة (حرم الجميع) على الزوج المرزعة لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (والرضيعة) لانها صارت ابنتين لزوجته مدخول بها والدخول بالامهات يحرم البنات (وادبت) بضم الهمزة وكسر الدال مشددة المرأة (المتعمدة للافساد) للنكاح بالرضاعها من ذكر (وفسخ) بضم فكسر (نكاح) الزوجين المكلفين (المتصادقين عليه) اى الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعده ولوسقيهم وشبهه في الفسخ فقال (كقيام) اى شهادة (بينه على اقرار اياهما) اى الزوجين بالرضاع الموجب للتحريم (قبل العقد) صلة اقرار وشهدت البينة به بعده فيفسخ قبل الدخول وبعده ومفهوم قبل العقد فيه تفصيل فان اقر الزوج به بعده فيفسخ وان اقرت الزوجة به بعده فلا يمتد اقرارها لاثامها بالكذب تحميلا على فراقه لبغضه (و) اذا فسخ النكاح (لها) اى الزوجة الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية اى المذكور والمدين حال العقد او بعده تقوىضان كان والافساد المثل (بالدخول) ان علما اوجها او علم الزوج وحده (الا ان تعلم) الزوجة (فقط) اى دون الزوج بالرضاع (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) بالغين المعجمة اى التي شرت خاطبها بكم جميعا او في عدتها من غيره بانقضائها فقد عليها وتبين بقاؤها في ان لها ربع دينار في نظير البضع ومفهوم بالدخول انه ان فسخ قبله فلا شئ لها (وان ادعاه) اى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعده عقده وقبل بنائها بها (فانكرت) الزوجة الرضاع ولا يمتد به (أخذ) بضم فكسر الزوج (باقراره) اى الزوج بالرضاع فيفسخ نكاحه (ولها) اى الزوجة (النصف) من المسمى وان كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لا شئ فيه لكن لما اتهم هنا بالكذب تحميلا على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بتقييد قصده ابن عرفة وفيها ان شهدت بينة باقرار أحد الزوجين برضاع قبل نكاحهما ففسخ النكاح اقراره بوجوب فراقه مطلقا وعليه المهران بنى والا فلا ان تقدم على عقده والا فلا فراقه ان كذبه والاسقاط النصف واقراره قبل العقد يفرق وبعده ان صدقها والا فلا والفرقة

اقراره به على عقده بان تاخر عنه (قوله ففسخا) اى قبل بنائها في ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبت) اى الزوجة الزوج في دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله يفرق) بضم ففتح فكسر مثله اى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعده) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

(قوله به) أي الرضاع (قوله فيجب) أي المهر (قوله قبله) بفتح فسكسر (قوله وهذه) أي صورة اقراره به قبله مع انكارها (قوله قاعدة كل نكاح الخ) إضافة قاعدة للبيان (قوله لذلك) أي اقتضاء دعواها فسخه قبله الخ (قوله ونحوهما) أي الصغيرين ممن يزوج بفتح الواو متقلا الخ بيان لنحوهما (قوله بلاذنه) كالجنون والبكر (قوله بالرضاع) صلة اقرار (قوله بينهما) أي الزوجين تنازع فيه الرضاع والحرمه ٤٢٨ (قوله فيمنع) بضم الميم وفتح النون أي النكاح تقربيع على قبول اقرارهما

باقرارها تسقط مهرها اللخمى ولودخل لانها غارة الا أن يدخل عالمها فيجب ابن السكائب ان غرته فلها ربع دينار وقبله الصقلي اه وهذه احدى المستثنيات من قاعدة كل نكاح فسخ قبل الدخول لاشئ فيه (وان ادعته) أي الزوجة الرضاع بعد العقد قبل البناء أو بعده (فأنكر) الزوج الرضاع (لم يندفع) الزوج عنها أي لا ينفسخ نكاحه لاتهمها بالكذب تحيلا على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله) أي الدخول أي لا تمكن منه لاقتضاء دعواها فسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وان طلقها قبله فلا شئ لها لذلك وافاده ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وغيرهم (واقرار الابوين) للزوجين الصغيرين ونحوهما ممن يزوج بلاذنه بالرضاع الموجب للعروة بينهما وخبر اقرار (مقبول) ان اقرا به (قبل) عقد (النكاح) فيمنع وان وقع فيفسخ (لا) يقبل اقرارهما به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ كاقرار ابوي الكبيرين ولوقبل العقد وهما كالاثنين فيجوز فيهما ما يأتي فيهما وشمل قوله الابوين اباء احدهما وام الآخر أيضا لاصحهما طي كلام المصنف فيمن يزوج بغير اذنه وهو الابن الصغير والبنيت البكر كذا النقل في المدونة وغيرهما فلا وجه لتقييد البنات بالصغروان وقع في عبارة ابن عرفة وشبهه في قبول الاقرار قبله لا بعده فقال (كقول اي احدهما) أي الذكروالانثى اللذين يزوجان بلاذنهما أي اخباره برضاعه ما يقبل قوله قبله لا بعده (و) ان اقرار الابوان واحدهما قبله ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (فلا يقبل) بضم المثناة وفتح الموحدة (منه) أي المقر بالرضاع من ابويهما واحدهما (انه اراد) باقراره به (الاعتذار) أي اظهار العذر لعدم التزويج لكرهه اياه لاحقية الاقرار بالرضاع ابن القاسم وان وقع العقد فسخ ظاهره ولولم يتوله المقر بأن رشده الولد وعده لنفسه وهو أحد قولين وعلى الآخر منى ابن الحاجب وظاهره ولو صدقته في اعتذاره قرينة وينبغي العمل عليها بخلاف قول اي اقرار (أم احدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للعروة بينهما قبله (فالتمز) أي ترك العقد (مستحب) ولو استقرت على قولها تكفي في حكمه غ ظاهره ولو وصية وهو كذلك وقال أبو اسحق الوصية كالاب بل خبرها على النكاح (ويثبت) الرضاع بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة) به (وب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أي شاع الرضاع بين الناس في الصورتين (قبل العقد) من قولهما ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين تثبته اه وهو مثل لفظ المدونة ابن عرفة وفي تكون الفشو المعتبر في شهادة المرأة فشو قولها ذلك قبل شهادتها وفسو عند الناس من غير قولها قولان اه وشمل كلامه أبوي غير المجبورين وام أحدهما مع اجنبية فان لم يقش قبله فلا يثبت بما ذكر

(قوله وان وقع) أي النكاح (قوله فيفسخ) أي قبل البناء وبعده (قوله اقرارهما) أي الابوين (قوله به) أي الرضاع (قوله ولو قبل العقد) أي ولو كان اقرار ابوي الكبيرين (قوله وهما) أي ابوا الكبيرين (قوله فيهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي الاجنبيين (قوله وهو) أي من يزوج بغير اذنه (قوله والبنيت البكر) أي ولو عانسا (قوله فلا وجه لتقييد البنات بالصغر) تقربيع على البنات البكر (قوله وان وقع في كلام ابن عرفة) حال (قوله قبله) أي البناء (قوله ثم رجع) أي المقر (قوله عنه) أي اقراره (قوله واعتذر) أي المقر عن اقراره الذي رجع (قوله من ابويهما) أي الزوجين الخ بيان للمقر (قوله انه) أي المقر (قوله به) أي الرضاع (قوله لكرهته) أي المقر (قوله اياه) أي التزويج (قوله ولولم يتوله) أي العقد المقر

(قوله وعلى الآخر) أي عدم فسخه ان تولاه غير المقر صلة منى (قوله ولو صدقته) أي المقر (قوله عليها) (وهل) أي القرينة (قوله قبله) أي النكاح (قوله وصية) أي على الولد الذي اقرت برضاعه (قوله كالاب) أي في قبول اقراره به قبله لا بعده (قوله بل خبرها) أي الا الولد والبلبر مضاف لفاعل (قوله به) أي الرضاع (قوله في الصورتين) أي شهادة رجل وامرأتين وشهادة امرأتين (قوله به) أي الرضاع (قوله تثبته) أي الرضاع خبر شهادة (قوله فان لم يقش قبله) مفهوم ان فشا

[illegible]

والحرية (قوله وقتها) ای مع الهاء (قوله هو) ای لفظ الغيلة (قوله ويجوز) ای على وجه خلاف الأولى (قوله والا) ای وان
تتحقق ضرره (قوله فيه) ای ضرر الرضيع (قوله ووط) خبر كون (قوله او ارضاع) عطف على ووط * (قوله قول مالك بضى الله
نعمالى عنه) راجع لوط * المرضع (قوله ونقل البخمي) راجع لارضاع الحامل

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله لا يكره) اي وطء الموضع (قوله وما هي) اي الغيلة (قوله منع ولي الرضيع) من اضافة المصدر لقاعله
وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله مطلقا) اي عن تقييده بشرطه عدمه (قوله شرطه) اي الولي عدم وطئه الزوجها (قوله
أوبان) اي ظهر (قوله ضررها) اي الغيلة من اضافة المصدر لقاعله ثم نصبه مفعولا فشرط منعه أحد الامرين (قوله ابن القاسم)
راجع لمنعه مطلقا واصبح راجع لمنعه ان شرطه أوبان ضرره * (باب النفقات) * (قوله قوام) بكسر القاف اي استقامة
واعتماد في القاموس القوام بالفتح كصحاب العدل وما يماش به وبالضم داء في قوائم الشاة وبالكسر نظام الامر وعماده
وملا كذا (قوله معتاد) حال من اضافة ٤٣٠ ما كان صفة (قوله فتدخل) اي في حد النفقة (قوله وانظره) اي مختصر

للإخفش وفيها عزوه للناس والمذهب لا يكره الصلة في الواضحة لابن المباحثون الغيلة وطء
الموضع جلت أم لا العرب تنقيه شديدا أبو عمران ما أدري قوله انزل أم لا وما هي الامع
الانزال الا ان يزيد ماؤها في تضعيف البن الباجي من استوحت لارضاعها باذن زوجها في
منع ولي الرضيع زوجها وطءا مطلقا أو ان شرطه في العقد أوبان ضررها الرضيع قولا ابن
القاسم واصبح والله سبحانه وتعالى أعلم
* (باب) في النفقة بالنكاح والمالك والقرابة *

ابن عرفة النفقة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فتدخل الكسوة ضرورة وانظره فقد
اطال في نقل الخلاف في دخولها فيها وخرج ما به قوام حال الآدمي غير المعتاد وما به قوام
معتاد حال غير الآدمي وما به قوام معتاد حال الآدمي وهو سرف فلا يسمى شي من ذلك نفقة
شرعا (يجب) زوجة (ممكنة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددة وزوجها من
استمتاعها بها بعد دعائها او دعاء مجبرها للدخول ولولم يكن عندها كم ومضى زمن يفجز فيه كل
منها عاذة ان كان الزوج حاضرا فان كان غائبا وطلبت النفقة من ماله سألها الحاكم هل تمكنه
ان لو كان حاضرا فان قالت تم فرضها لها ان كانت مطيقة وهو بالغ ابن عرفة وفي سماع
ابن القاسم سئل عن سافر قبل البناء فطلبت زوجته بعد أشهر النفقة من ماله قال تلزمه نفقتها
ابن رشد قيل لان نفقة لها ان كان مغيبه قريبا لانها لان نفقة لها حتى تدعو للبناء فان طلبته وهو
قريب كتب له امان يفي او ينفق وقيل لها النفقة من حين الدعاء وليس عليها انتظاره وهذا
اقبس وهو ظاهر السماع اه اللغوي يحسن فرضها ان سافر دون علمها ومضى احد البناء
او بعلها ولم يعد في الوقت المعتاد اه (مطابقة للوطء) فلا تجب الغير ممكنة ولا الغير مطيقة
اصغرا ورتق الآن يدخل ويتلفذها أو بوطا الصغيرة غير المطيقة ومصلحة يجب (على) الزوج
(البالغ) سواء كان حرا أو عبدا ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول
بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة امة فنفقة بيتها على زوجها
جرا كان أو عبدا أو أها سيدها معه بيتا أم لا وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به
فلا اشكال والافه وخلاف قول المصنف ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف فلان نفقة
لزوجة صغير ولو دخل بها واقتضاها (وليس أحدهما) اي الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون

ابن عرفة (قوله دخولها)
اي الكسوة (قوله فيها) اي
النفقة (قوله زوجها) مفعول
ممكنة (قوله بعد دعائها الخ)
صلة يجب (قوله ولولم يكن)
أي الدعاء (قوله ومضى)
عطف على دعاء ابن عرفة
ويجب لنكاح فيها مع غيرها
بدعاء الزوج البالغ لبنائه
وليس أحدهما في مرض
السياق اللغوي يريد بعد
مقدار التبرص للبناء والشورة
عادة عياض ظاهر مسائلها
يدل على ان لا يكره دعاء
الزوج للبناء الموجب للنفقة
وان لم تطلبه ابتته وهو المذهب
عند بعض شيوخنا وقاله
ابو المطرف الشعبي بكره اياها
على العقد وبيع ماله وتسليمه
وقال المأموني ليس له ذلك
الا بدعائها او توكيلها اياه
ومثله لابن عات قلت
ظاهره كانت نفقة على أيها
أوعلى ماله والاظهر الاول
في الاول والثاني في الثاني

(قوله فرضها) اي النفقة (قوله لها) اي زوجة الغائب في ماله (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله
تلزمه) اي الزوج الغائب (قوله نفقتها) اي الزوجة (قوله فان طلبته) اي الزوجة البناء (قوله وهو) اي الزوج (قوله كتب)
بضم فكسر (قوله) اي الزوج (قوله يحسن) بفتح فسكون فضم (قوله فرضها) اي النفقة في مال زوجها الغائب (قوله
بعد) بفتح فضم اي يرجع (قوله طول بقائها) تنازع فيه نفقة وكسوة (قوله بوطا) بفتحات مثقلا اي افردا (قوله معه)
اي زوجها

(قوله اختصاصها) أي الشروط (قوله نهضه) بضم نفتح فكسر مثقالا أي يقوه (قوله وتجب) أي النفقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وليس أحدهما) أي الزوجين (قوله وتسليمه) أي مالها المشتري (قوله ذلك) أي دعاء زوجها بالبناء (قوله الأول) أي إن لاني البكر دعاء زوجها للبناء بها وإن لم تطلبه ابنته (قوله في الأول) أي كون نفقتها على أبيها (قوله والثاني) أي إن الدعاء لها فقط (قوله في الثاني) أي كون نفقتها في مالها (قوله كالدعاء للبناء) أي في إيجاب نفقة ٤٣١ الزوجة على زوجها أي وكونه ليس مثله

فيه (قوله ثالثا) أي الأقوال
(قوله في اليتيمة) أي كون
العقد مثل الدعاء فيها (قوله
ثم قال) أي ابن عرفة (قوله
لغو) أي لا يوجب نفقة
الزوجة على زوجها (قوله
معتبر) أي موجب نفقتها
عليه (قوله فيه ما) أي الدعاء
في مرض السباق والدعاء
في مرض لا يمنع الوطء (قوله
بينهما) أي مرض السباق
ومرض لا يمنع الوطء (قوله
لها) أي المدونة راجع
للغو (قوله واسجنون)
راجع لاعتباره (قوله
ورجعه) أي قول مخصون
(قوله بر) بضم الموحدة
(قوله من لحم) بيان لما
(قوله الشورة) بفتح الشين
المجبة وسكون الواو أي
الجهاز (قوله ومنها) أي
الكسوة (قوله الغطاء
والوطء) بكسر أولهما (قوله
من غنى الخ) بيان لحالها
(قوله منها) أي الغنى والفقر
(قوله منها) أي المدونة (قوله
لنفقتها) أي الزوجة (قوله
هي) أي نفقتها (قوله حالها)

الشيخ المجتهد وكسر الراء عقب إفاء أي بالفتح السباق وهو الأخذ في التزعم فلا نفقة لمشرقة ولا
على مشرف قبل الدخول ودخول هذا وعلمه سواء قاله أبو الحسن على المدونة والاشراف
العارض بعد الدخول لا يسقط النفقة البتة في ظاهر كلام المصنف أن هذه الشروط عامة في
المدخول بها وغيرها وبه قرر غير واحد والذي قرر به ابن عبد السلام وضح كلام ابن الحاجب
اختصاصها بغير المدخول بها واستظهره الشيخ مباركة ونصه وجعل في ضيق السلامة من المرض
وبلوغ الزوج وإطاعة الوطء شروطا في وجوب النفقة بالدعاء للدخول فإذا دعي إليه وقد
اختلف أحدهما فلا تجب ما إن دخل فتجب من غير شرط وجعلها اللقائي شروطا في وجوبها
بالدخول وبالدعاء إليه ولم يعضده بنقل والظاهر الأول ابن عرفة وتجب بنكاح فيها مع غيرها
بدعاء الزوج البالغ لبنائه وليس أحدهما في مرض السباق اللغوي يريد به سدة قدر التبرص
للبناء والشورة عادة عياض ظاهر مسائلها أن لابي البكر دعاء الزوج للبناء الموجب للنفقة
وإن لم تطلبه ابنته وهو المذهب عند بعض شيوخنا وقاله أبو المظفر الشيخ عبي بنجره إياها على
العقد ويبيع مالها وتسليمه وقال المأمون في ليس ذلك الإبداعات أو تو كيلها إياه ومثله لابن عتاب
قلت ظاهره كانت نفقتها على أبيها وعلى مالها والظاهر الأول في الأول والثاني في الثاني وفي
كون العقد كالدعاء للبناء ثالثا في اليتيمة ثم قال والدعاء في مرض السباق لغو وفي مرض
لا يمنع الوطء معتبر اتفاقا فيه وما وفيها بينهما قولان لها وللمصنفين ورجحه اللغوي وفاعل يجب
(قوت) بضم القاف وسكون الواو أي طعام مقتات من برا وغيره بالعادة (وإدام) بكسر الهمز
أي ما يؤتد به من لحم وغيره بالعادة (وكسوة) عطف على قوت نقية البرد والحر بالعادة
(ومسكن) بفتح الميم وسكون السين وقع الكاف عطف على قوت أي موضع تسكن فيه
(ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلد هما في الأربعة ابن عاشر ما تجب الكسوة إذا لم
يكن في الصداق ما تشور به أو كان وطال الأمد حتى خلقت كسوة الشورة قاله المتبني ومنها
الغطاء والوطء اه والقوت وما بعده (بقدر وسعه) بضم الواو أي طاقة الزوج (وحالها) أي
الزوجة من غنى وفقروا وسطا بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في
النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر أو عسر ومثله لابن الحاجب وأقره المصنف وغيره
ابن عرفة في إرخاء المستور منها لأحد نفقتها هي على قدر يسره وعسره وفي الجلاب وغيره على
قدر حالهما من حال اللغوي وغيره المعتبر حالهما وحال بلدهما وزمنهما وسعرهما ونحوه مع
عيسى بن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار حال الزوج فقط لا عرفه وواجبها ما يضر بها
فقده ولا يضره وفيما فوقه معتاد المثلها غير سرف لا يضره خلاف وفي تعيينه بمقتضى محل

أي الزوجين (قوله ونحوه) مفعول ثان لسمع (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله وواجبها) أي نفقة الزوجة (قوله بها) أي الزوجة
(قوله ولا يضره) أي تحصيله الزوج (قوله فوقه) أي ما يضرها ولا يضره تحصيله (قوله معتادا) حال من ما (قوله لمثلها) أي
الزوجة (قوله غير سرف) حال من ما أو من ضيع معتادا (قوله لا يضره) أي تحصيله الزوج حال من أحدهما (قوله وفي تعيينه)
أي واجبها

(قوله قائلية) بكسر اللام جمع قائل بلانون لضافته اى بحسب عادة بلاد العلماء الذين عيشوه (قوله وعادته) اى محل قائلية (قوله فأنصف ما كوها) اى ماتا كاه الزوجة (قوله جل) بضم الجيم اى اكثر (قوله مثلها) اى الزوجة (قوله يملدها) اى الزوجة (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء اى يقدر (قوله لها) اى الزوجة (قوله من الطعام) بيان ما بعده (قوله أهل فاعل يقات (قوله يملدهما) اى الزوجين ٤٣٢ (قوله ذلك) اى اتفاق الشعير (قوله بينهما) اى الزوجين (قوله فلو كان)

قائلية وعادته مقالات فأنصف ما كوها جل قوت مثلها يملدها يفرض لها من الطعام ما يرى انه الشبع مما يقات به اهل بلدهما فن البلاد ما لا يتفق اهل شعير بحال غنيهم ولا فقيرهم ومنها من ذلك عندهم مستحب ومستحب الخمي المعتبر الصنف الذي يجري بينهما يملدهما فاعا أو شعير او ذرة او تمر افلو كان فاعا وعجز عن غير الشعير في لزوم الاغلى نقل ابن رشد عن سماع يحيى ابن القاسم ودليل سماع القرينين الباجي عن ابن القاسم يراعا قدرهما من قدره وغلاء الشعير (و) يعتبر حالهما بالنسبة الى (البلد) الذي هما به (والسعر) بكسر السين المهملة أى القيمة للثقت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما للاختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من كفايتهما ان لم تكن ا كولة بل (وان) كانت (ا كولة) اى كثيرة الا كل كثرة خارجة عن المعتاد مثلها وهى مصيبة نزلت به فعلية كفايتها واطلاقها كما في الحديث اذ لم يشترط كونها غيرا كولة والا فلا ردها الا ان ترضى بالوسط (وتراد) بضم القوقية الزوجة (المرضع) على النفقة المعتادة (ما تقوى به) على ارضاعها زمنه لاحتمال جهالة ابن عرفة قال مالك رضى الله تعالى عنه يفرض للمرضع ما يقوم بهما في رضاعتها وابست كغيرها واستثنى من قوله بالعادة بالنسبة للثقت والادام فقال (الا) الزوجة (المریضة) ولو اشرفت بعد البناء (وقليلة الا كل) خلقة (فلا يلزم) الزوجة (الاماتا كاه على الا صوب) عند المتعطى وقال ابو عمران يقضى لكل من المريضة وقليلة الا كل بالوسط وتصرف الفاضل فيما تحب ابن عرفة ابن سمل انظر ان قل اكلها المرض وطابت فرضا كاملا أو كانت قليلة الا كل يكفيها اليسير وطابت فرضا كاملا فهل يقضى لها بذلك ام بقدر حاجتها وكفايتها وفى كتاب الوقار ان مرضت لزمه نفقة الا ازيد مما يلزمه في صحتها المتعطى الصواب ان ليس لها الا ما تقدر عليه من الاكل وذلك اى في المريضة اذ النفقة عوض المتعة قلت ولقول الاكثر ان كانت ا كولة فعليه ما يشبهها والاطلاقها وقال ابو عمران لا يلزمها الا المعتاد وان كانت قليلة الا كل فلها المعتاد تصنع به ما تشاء قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ولا يلزم) الزوج (الحرير) في كسوة زوجته ولو اتسع حاله وهى غنية عادت اذ ذلك فهذا كالخصيص لقوله بالعادة بقدر وسعها وحالها في الكسوة (وجل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على اطلاق) عن التقييد بالمدينة اى ابقاء ابن القاسم على عمومته في سائر البلاد (و) جل ابن القصار (على المدينة) أى ساكنة المدينة المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم ولو من غير اهلها ان تخلقت بخلق اهلها (لقناعتها) اى المدينة ابن عرفة اللباس الخمي قبض ووقاية وقناع وهى في الجود والذناعة على قدرهما ويسر الزوج ويزاد لبعض النساء ما يكون في الوسط ويزد في الشتاء ما يقي البرد ابن حبيب ولباسها قميص وفروا شتاء من خرقان او قلنباة تحت قميص وفوقه آخر واقفاة سابعة لراسها ومقنعة

اى الصنف الذي يجري بينهما (قوله وعجز) اى الزوج (قوله الاغلى) اى من الشعير اى وعدم لزوم الاغلى منه (قوله والا) اى وان اشترط كونها غيرا كولة (قوله زمنه) اى ارضاعها صله تراد (قوله له) اى ما تقوى به (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله وليست) اى المرضع (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاء (قوله الفاضل) اى الزائد عن اكلها (قوله اكلها) اى الزوجة (قوله او كانت قليلة الا كل) اى طبعها (قوله بذلك) اى الفرض الكامل (قوله مما يلزمه في صحتها) بيان لنفقة (قوله من الاكل) اى بيان ما (قوله لها) اى الا كولة (قوله ذلك) اى ليس الحرير (قوله فهذا) اى لا يلزم الحرير (قوله سائر) اى جميع (قوله ووقاية) اى عصابة لراسها (قوله قناع) اى خمار لرأسها وما يليه (قوله وهى) اى القميص والوقاية والقناع (قوله قدرهما)

اى الزوجين (قوله في الوسط) اى محتزما به (قوله يزدن) بضم الياء وفتح الزاى (قوله لباسها) اى الزوجة (قوله خرقان) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء جمع خروف (قوله قلنباة) بفتح القاف واللام وسكون النون لموحدة اى مضربة بمحسوة بنحوظن (قوله سابعة) اى شاملة

(قوله فوقها) أي اللقافة (قوله تقذفه) أي تضره (قوله يقرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الجبة الخ) بيان لباس (قوله وشي) بفتح فسكون أي مطروز بخصر ير (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سائر) أي باقي (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سعة) بفتح السين أو كسرهما أي مالا كثيرا مبالغة (قوله المرتفع) أي كثير الثمن ٤٣٣ (قوله يتذله) أي يلبسه (قوله مثلها)

أي الزوجة (قوله والعصب)

ضرب من البر ودقاموس

(قوله والشطوى) بفتح

السين المجبة والطاء المهملة

وكسر الواو وشدة الباء نوع

من الحرير (قوله ان كانت)

أي الزوجة (قوله متسعة)

أي غنية (قوله وكانت) أي

الانواع المذكورة (قوله

لبسة) بكسر فسكون (قوله

فيها) أي الجمعة (قوله ولا

يفرض) أي اللحم (قوله

بردي) بضم فسكون فكسر

(قوله أصله) أي الزوج

(قوله الحر) نعت اصل

(قوله عليها) أي الزوجة

(قوله عليه) أي الزوج

(قوله عنها) أي القابلة (قوله

وان كانا) أي الزوجان

يتفقان (قوله بها) أي

القابلة (قوله وعزاها) أي

نسب ابن عرفة الاقوال

اقائلها (قوله النضوخ)

بضم النون والضاد المجبة

آخيه خاء مجبة أي ما تجعله

في شعر راسها عند اراستها

نسرجه (قوله ذلك) أي

الطيب وما عطف عليه

(قوله الصبغ) بكسر الصاد

المهملة ونجاء الغين أي

ما يصبغ به (قوله والسعة)

أي الشرف والسعة

فوقها تجمع به اراسها وصدورها فان لم تكن مقنعة فحمار فان لم يكن فازار تقذفه على راسها وتجمع به ثيابها وخفان وجوربان الخفان والقرولستين ثم تجدد وما وصفناه لسنه ثم تجدد وفي سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها لباس الشتاء والصيف من الجبة القرقل والمقنع والازار والخمار وشبه ذلك مما لا غنى لها عنه وما يسترها ويرى ارباب النخعي لابن القاسم في الموازنة لا يفرض خنز ولا وشي ولا حرير وان كان متسعا ابن القصار انما قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يفرض الخنز والوشي والعسل لقناعة أهل المدينة فاما سائر الامصار فعلى حسب أحوالهم كالتذفة وفي سماع عيسى الكسوة على قدرها وقدره ليس فيها خنز ولا حرير ولا وشي وان كان يجب دسعة ابن رشد معناه في الخنز والحرير المرتفع الذي لا يشبه ان يذله مثلها الذقديكون في الخنز والعصب والشطوى ما يشبه به العصب الغليظ فيلزمه مثله ان كانت متسعة وكانت لبسة أهل البلد على ما في سماع يحيى بن وهب (في فرض) بضم التحتية وفتح الراء أي بقدر الزوجة (الماء) انشر بها وضوئها وغسلها ولومن جنباته من غير وطئه وغسل عيده ودخول مكة ووقوف عرفة واحرام وجعة وغسل ثياب وآنية ورش (والزيت) لا تتدأ واستصباح وادهان (والخطب) لطبخ وخبز (والملح) لا تتدأ واصلاح طعام (واللحم المرقبة المرة) في الجمعة لتوسع المال ومرة في المتوسطه ابن القاسم ولا يفرض كل يوم الشارح ان لم يكن عادة تت لا يفرض غسل ولا من أي الآن يكون ادا ما عاده ولا حلاوى ولا حلاوم ولا فاكهة لا رطبة ولا لبسة أي الا ان يكونا ادا من عادة كقضاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت القراش أو هو القراش من حلقاء أو بردي أو سعف (و) يفرض (سري احتجيج له) لمنع عقرب أو برغوث أو فحوصها ابن عرفة في سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها الحاف لليل والقراش والوسادة والسري ان احتجيج له لوقوف العقارب وشبهها (و) يفرض (اجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها الثاني الولد والقيام بما يحتاج اليه ولو مطلقة أو أمة أصله الحر واما الامة التي ولدها رقيق فعلى سيدتها مؤنة ولادتها ابن عرفة وفي كون أجرة القابلة عليها وعليه ثالثها ان استغنى عنها النساء فعليها والا فعليه وان كانا يتفقان بهما فعليهما على قدر منة كل منهما وعزاها فانظروا (و) يفرض لها (زينة تستعصر) أي تضر الزوجة (بتركها) أي الزينة (ككحل ودهن معتادين) لها (وحذاء) معتادة لها بالمدمصر قالان ألقه أصلية تت لرأسها الانضبط بيدها ورجليها ولا طيب رلو جرى به عرف ابن رشد الطيب من الزينة التي يتلذذ بها ولا تضر بتركها ابن عرفة واما الزينة فقال اللخمي عن محمد يفرض لها ما ينيل الشعث كالشطوط والكحل والنضوخ ودهنها وحذاء رأسها ولابن وهب في العنينة والطيب والزعفران وخضاب السيدن والرجلين ليس عليه ذلك وقاله محمد في الصبغ ولما لك رضي الله تعالى عنه في المبسوط على الغني طيبها الا الصباغ الا ان يكون من أهل اشرف والسعة وامرأته كذلك والمراد بالصبغ صبغ ثيابها ابن القاسم ليس عليه نضوخ ولا صباغ ولا مشط ولا مكحلة وليحي عن ابن وهب لها حذاء رأسها الباسجى

منح ٥٥ في بالفتح والكسر أي الغني (قوله كذلك) أي زوجها أي كونهما من أهل الشرف والسعة

(قوله ولا مشط) بضم الميم أي آلة تمشط بها راسها (قوله مكحلة) بضم الميم والحاء

(قوله المشط) بفتح الميم أى يجعل في شعر الراس قرب تشبيطه (قوله بالحناء والدهن) تصوير للمشط بالفتح (قوله فتعفن) بفتح
 مثقلا (قوله القولان) أى قول ابن وهب وقول ابن القاسم (قوله من دهن وغيره) بيان لما (قوله أى الاخدام) تفسير للضمير
 (قوله بان تكون) أى الزوجة الخ تصوير لاهليتها للاخدام (قوله هو) أى الزوج (قوله به) صلة تترى (قوله وفيها) أى المدونة
 (قوله عليه) أى الزوج (قوله الا فى بصره) ٤٣٤ أى الزوج (قوله ويتعاونان) أى الزوجان (قوله ان اتسع) أى الزوج فى

معناه انه ليس عليه من زينتها الاما تستمر بتركها كالسكل والمشط بالحناء والدهن لمن
 اعتادت ذلك والذي نقاه ابن القاسم انما هو المسكحلة لا السكل نفسه فتضمن القولان ان
 السكل يلزمه لا المسكحلة وانه يلزمه ما تشطب به من الدهن والحناء لا آلة المشط (و) يفرض لها
 (مسط) بفتح الميم وسكون السين المجبة أى ما تخمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض
 (اخدام أهله) أى الاخدام بان تكون من ذوات القدر اللاقى خدمتهن فى البيت مجزدا الامر
 والنهى أو يكون هوذا قدر تترى خدمة زوجها به ابن عرفة وفيها ليس عليه خادم الا فى
 يسره ويتعاونان فى الخدمة وفى ارجاء السور منها ان اتسع اخدامها ابن الماسحون وأصبغ
 عليه اخدامها ان كانت عن لا تخدم لخالها وغنى زوجها ان كان الاخدام بشرا رقيقا بل
 (وان) كان (بكرام) لخدام حرا وراقان كان بواحدة بل (ولو) كان (ياكثر من واحدة)
 ان لم تكف الواحدة وتقدم الكثرة بأربعة أو خمسة فى مثل نيات السلطان أو الهاشميات ابن
 عرفة المتبطل ذوا السعة فى قصر وجوب انفاقه على خادم ولزوم ثمانية ان كانا عن لا تصلها
 واحدة فالثم ان ارتفع قدرها جدا كناية السلطان والهاشمية فى عدد اخدامها الاربع والخمس
 (و) ان دعت اخدامها اخدامها ويكون عندها ودهى الزوج لخدامها خدمه (قضى) بضم
 فكسر (لها بخدامها) لان الخدمة لها قاله مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما ابن عرفة
 ولو طلبت نفقة اخدامها وقال اخدمها بخدامى او اكرى من يخدمها بقدر نفقة اخدامها او اكرى
 فى قبول قولها أو قوله نقل الباجى رواية ابن القاسم مع فتوى ابن عبد الرحمن ونقل المتبطل
 عن بعض الموثقين وقيل ابن شاس القضاء بخدامها بكونها مالوفة مالك رضى الله تعالى عنه
 وكذا ان اراد ان يكرى لها دارا ورضيت هى بالسكنى فى دارها بثل ما يكرى لها او دون أجيب
 (الاربية) ثابتة بينة او بان يعرف جيرانه اربية فى دين الاخدام أو فى مرقه ماله (والا) أى وان
 لم تكن أهلا للاخدام (فعلها الخدمة الباطنة) أى التى تفعل فى البيت (من يحسن وكسر
 وفرش) وطبخ ابن عرفة وان لم تكن ذات شرف ولا فى صداقتها من خادم فعلمها الخدمة الباطنة
 العجن والطبخ والكس والفرش واستقاء الماء وكذا ان كان مليا الا انه مثلها فى الحال
 وليس من أشرف الناس الذين لا يمتنون نساءهم بخدمته وان كان معسرا فلا خدمة عليه
 وان كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة ابن مسلة تجب عليها خدمة داخل بيتها ابن نافع
 عليها ان تنظف وتفرش وتخدم ابن خوير من داء عليها خدمة مثلها وخدمة ذات القدر الامر
 والنهى فى مصالح المنزل وان كانت دينية فعلمها الكس والفرش وطبخ القدر واستقاء الماء
 ان كان عادة البلد اهله يريد من يترد ارباها أو ما قرب منها وخف (بخلاف) الخدمة الظاهرة

المال (قوله عليه) أى
 الزوج (قوله اخدامها)
 أى الزوجة (قوله ان كانت)
 أى الزوجة (قوله لا تخدم)
 بفتح فسكون فكسر أى
 ليس شأنها الخدمة (قوله
 لخالها) أى سرفها الخ علة
 لا تخدم (قوله ان كان) أى
 الاخدام (قوله وتقدم)
 بضم القوية وفتح التحتية
 مثقلا أى تحدد (قوله فى
 مثل نيات السلطان) صلة
 تعيد (قوله ان كانا) أى
 الزوجان (قوله قدوها) أى
 الزوجة (قوله طلبت) أى
 الزوجة (قوله وقال) أى
 الزوج (قوله بكونها) أى
 اخدامها (قوله ماله) أى
 الزوج (قوله وان لم تكن)
 أى الزوجة (قوله ولا فى
 صداقتها) حال (قوله
 العجن الخ) بيان للخدمة
 الباطنة (قوله وكذا) أى
 غير ذات الشرف التى ليس
 فى مهرها من خادم فى لزومها
 الخدمة الباطنة (قوله ان
 كان) أى الزوج (قوله الا انه)
 أى الزوج (قوله مثلها) أى

الزوجة (قوله وليس) أى الزوج الخ حال (قوله وان كان) أى الزوج (قوله عليه) أى الزوج (قوله وان كانت) (النسج
 أى الزوجة الخ مبالغة فى عدم وجوب الخدمة على المعسر (قوله عليها) أى ذات الشرف فى عصر زوجها (قوله الامر) خبر
 خدمة (قوله فى مصالح) تنازع فيه الامر والنهى (قوله وان كانت) أى الزوجة (قوله ان كان) أى استقاء المياه (قوله اهله) أى ابن
 خوير من داء (قوله من يتردوها) أى الزوج صلة استقاء (قوله منها) أى دارها

(قوله لانه) اي الخدمة الظاهرة وذكركم لانه كبر خبره (قوله تكسب) بضم السين مثقلا (قوله وهي) اي النفقة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله من ثوب حرير الخ) بيان لثياب المخرج (قوله تلزم) ٤٣٥ أي ثياب المخرج (قوله منها) اي شوهرها (قوله

بعضها) اي شوهرها (قوله لانه) اي المذكور من بعضها وهبتها (قوله بها) اي شوهرها (قوله بها) اي الزوجة (قوله فيه) اي مالها الخاص بها (قوله يرى) بضم الياء (قوله من فراش الخ) بيان لما (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله وملفت) بفتح الميم اي ما تلتفت به (قوله بذلك) صلة الاستمتاع (قوله بذلك) صلة مضت (قوله السنة) بضم السين وشدة الثوب (قوله عن ذلك) اي التشوير (قوله عهد) اي زمن (قوله فعليه) اي الزوج (قوله مرفقة) بكسر الميم اي مخرجة يرتفق بها (قوله المشروب) اي الذي راى تحت كرمه (قوله يستعمل) اي الزوج (قوله ذلك) اي مكره الرائحة (قوله يكون) اي الزوج (قوله من ذلك) اي مكره الرائحة (قوله يوهن) بضم الياء وكسر الهمزة يضعف (قوله من الصنائع) بيان لما (قوله به) اي المنع (قوله لا يوهن) عطف على ما مضى منه بادون اعادة الخافض وفيه خلاف (قوله وسائر) اي باقي (قوله فان لم تكن مأمونة) مفهوم ان كانت مأمونة (قوله بالخ) لا يذان الحذف بالمعوم

كرا (النسج والغزل) والخياطة والمارزجة تلزمها ولو بحت بها العادة لانه تكسب بالنفقة وهي واجبة عليه لها (لا) تفرض (مكحلة) بضم الميم والخاء أي الآلة التي يجعل الدحل فيها (و) لا يفرض (دواء ولا حجامه) ولا أجر طبيب ابن عرفة ابن حبيب ليس عليه أجر الحجامه ولا الطبيب ونحوه قول أبي حنيفة ابن العطار يلزمه أن يداوهم بقدر ما كان لهما من نفقة صحتهما لا يزيد ابن زرقون في نفقات ابن رشيق عن ابن عبد الحكم عليه أجر الطبيب والمداواة (و) لا يلزمه (ثياب المخرج) بفتح الميم والراء أي التي تتزين بها عند دخول وجهها من بيت الزيارة أو عرس أو غيرها مما من ثوب حرير أو غيره تلبسه فوق ثيابها وبغيره أو غيرها تنفق بها وغيرهما ولو غلبا على ظاهر المذهب وفي المبسوط من رواية ابن نافع تلزم الغنى ابن عرفة اللخمى ظاهر المذهب ان ثياب خروجهما عادة والمحفة لا تلزمه وفي المبسوط يفرض على الغنى ثياب خروجهما وعزاه ابن زرقون لرواية ابن نافع في مختصره ما ليس في المختصر قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يتقاضى عليه بدخول الحمام الا من سقم أو نفاس ابن شعبان يريد ان يخرجه اليه لا أجرته (وله) اي الزوج (التمتع بشوهرها) بفتح الشين المجهمة أي فراشها وغطائها ولباسها فيلبس ما يجوز له لبسه منها فله منعها من بيعها وهبتها لانه يفوت عليه التمتع بها والمراد به ما تجهزت به من مقبوض صدقها وأما مالها المختص بها فليس له فيه الا منعها من التبرع بما زاد على ثلثها ابن زرب لا يبيع الزوج زوجته حتى يرضى من المدة ما يرى انه يتفقد بها الزوج كاربعة سنين وهي في بيته (ولا يلزمه) أي الزوج (بذلها) ان خلقت الاما لا بد منه من فراش وغطاء وآنية ابن عرفة ابن سهل عن ابن حبيب ان كانت - ديشة البنا وشوهرتها من صدقها فليس لها غيرها لاقى ملبس ولا في مقعرش وملفت بل له الاستمتاع بذلك معها بذلك مضت السنة وحكم الحاكم يريد الا أن يقل صدقها عن ذلك أو كان عهد البناء قد طال فعليه ما لا يغنيها عنه وذلك في الوسط فراش ومرفقة وازار وحلاف وكيس تفترشه على فراشها في الشتاء (وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من أك) ها مالها رائحة كرمه (كالنوم) والبصل والفجل **و** كذا المشروب الا أن يستعمل ذلك معها أو يكون لاشم له وليس لها منع من ذلك وله منعها من فعل ما يوهن جسدها من الصنائع وله منعها من الغزل الا أن يقصد خدر رها به (لا) أي ليس له منع (أبوها) أي الزوجة (وولدها من غيره) أي الزوج (ان يدخلوا) أي الابوان والولد (لها) أي الزوجة ومفهوم الابوين والولد ان له منع الجدة والجد والولد وسائر آقاربهم من الدخول لها (وحنث) بضم فكسر مثقلا زوج أي قضى عليه بالحنث (ان حلف) ان لا يدخل لها أبواها وولدها من غيره وشبهه في الحنث فقال (كلفه) أي الزوج على (أن لا تزور) زوجته (والديها) فتخرج لزيارتهم (ان كانت) الزوجة (مأمونة) على نفسها ان كانت متجالة بل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونة فلا تخرج ولا متجالة أو مع أمينة (لا) يحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بعق أو طلاق (لا تخرج) زوجته من بيته ولم يقم بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بغير وجهها لزيارتهم ما قصده اعفاقها وصياتها الا اضارها (وقضى) بضم فكسر (ا) اولادها من غيره (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة ننظر حاله -

(قوله لقصدده اعفاقها) علة لا يقضى فارة بينه وبين ما قبله

(و) قضى (أ) أولادها من غير مزايا (ب) بالدخول لها (كل جمعة) مرة وشبهه في القضاء بالدخول كل جمعة فقال (كالوالدين) فيقضى لهما بالدخول لهما كل جمعة مرة (ومع) امرأة (أمانة) من جهته وعليه أجرهما (إن اتهمهما) أي الزوج والديه بإفادها عليه ٨ عب البني في فيه نظربل الظاهر أن الأجرة على الأبوين ففي المعيار عن العبد وسى أن الأبوين محمولان في زيارة الزوجة على الأمانة وعدم الإفساد حتى يثبت خلاف ذلك فيمنعان من زيارتهما إلا مع أمانة ٩ وإذا ثبت إفسادهما فلهما ما ظالمان وهذا مقتضى كونها عليهما وأيضا زيارتهما لمنعهما وقد وثقت على الأمانة ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب السلطان ليس أن سألته امرأته أن تسلم على أبيها وأخيها ما منعها ذلك ما لم يكن والأموال التي يريد أن يمنعها الهناء ونحوه وليس كل النساء سواء أما المتجالة فلا أرى ذلك له ورب امرأته لا تؤمن في نفسها فله ذلك فيها ابن رشد هذا مثل سمع أشهب يقضى عليه أن يدعها انشدها جنازة أبو يها وتزورهم والامر الذي فيه الصلة والصلاح فاما شهود البنات والزواج والعب فلا يس ذلك عليه خلاف قول ابن حبيب لا يقضى عليه حتى ينفذ الزوج اليهم ودخولهم إليها فيقضى عليه بأحد الوجهين ولا يثبت إذا حلف حتى يحلف على الأمرين فيثبت في أحدهما وانما هذا الخلاف في الشابة المأمونة ويقضى عليه في المتجالة اتفاقا لزيارة أبيها وأخيها والشابة غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها إلى ذلك ولا إلى الحج رواه ابن عبيد الحسك والشافعية محمولة على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة ومع القرينان أن حلف بالطلاق أو بعق لا يدعها تخرج أبدا أبقضى عليه في أبيها وأميها ويثبت قال لا المتيطى له منعها من زيارة أهلها إلا إذا حرم منها قال مالك إن اتهم ختمه بافساد أهلها نظر فإن كانت تهمه فله منعها بعض المنع لا كل ذلك ولا فلا تمنع وروى ابن أشرس وابن مافع أن وقع بينه وبين أخ امرأته كلام فليس له منعه منها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولها أن تعود أخاها وأختها في مرضها ولو كان زوجها غائبا لم ياذن لها من خروجها (ولها) أي الزوجة (الامتناع من أن تسكن مع أقاربها) أي الزوج أضررها بإطلاعهم على أحوالها وما تدرستهم وان لم يثبت أضرارهم بها (الزوجة) (الوضعية) بالاضاد المجبة والعين المهمة أي الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقاربها المتيطى إلا أن يتحقق الضرر فعزلها عنهم ابن عرفة وقال ابن الماسحون فيمن هي وأهل زوجها بدار واحدة نقول أهلها يؤذونني أفردني عنهم رب امرأته ليس لها ذلك لقله صداقها ووضع قدرها ولعلها أنه على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر واليسار فلا بد له أن يعزلها وان حلف أن لا يعزلها جمل على الحق أبره ذلك وأحسنه وليس بخلاف لقول مالك رضى الله تعالى عنه فيمن لا يشبه حالها من النساء أن يسكنها وحدها وله أن يسكنها في دار جلة وليس على زوجها أن يخرج أبويه عنها إلا أن يثبت أضرارهما بها وشبهه في جواز الامتناع فقال (ك) امتناع من كل من الزوجين من سكناها مع (ولد صغير ل أحدهما) أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا تخرا الامتناع من السكنى معه (إن كان له) أي الصغير (حاضن) غير أحد الزوجين في كل حال (الآن ينفى) أحدهما (وهو) أي الصغير (معه) والآخر حال به ساكت عليه فليس له إخراجهم ويحجب على إبقائه كما إذا لم يكن له حاضن ابن عرفة ابن سهل أجاب ابن زبيب عن تزوج

امرأة

(قوله وعليه) أي الزوج
أجرتها أي الأمانة (قوله
فيه نظر) أي وعليه أجرهما
(قوله وهذا) أي ظلمها
بإفادها (قوله كونها) أي
الأجرة عليها أي الوالدين
(قوله تسلم) أي في غير بيتها
(قوله ما لم يكن) أي خروجها
لأنه لم يكن على أبيها وأخيها
(قوله الهناء) أي التمنية
(قوله ونحوه) أي العزاء
(قوله وليس كل النساء
سواء) حال (قوله ذلك) أي
المنع (قوله فيها) أي غير
المأمونة (قوله مثل) بكسر
فسكون (قوله يدعها)
بفتحات أي يتركها (قوله
ختمه) بكسر الخاء المجبة أي
أخا وزوجته مثلا (قوله نظر)
بضم فكسر (قوله والا)
أي وإن لم تكن تهمه (قوله
أشرس) بفتح الهمزة والراء
وسكون الشين المجبة (قوله
ذلك) أي الأفراد بمنزل
(قوله ضعة) بفتح الضاد
المجبة أي خسة (قوله
ولعلها) أي الزوج (قوله
على ذلك) أي سكناها مع
أهل صله تزوجها (قوله وفي
المنزل) أي الذي فيه أهلها
(قوله جمل) بضم فكسر
أي الزوج (قوله وله) أي
الزوج (قوله من غيرها)
أي الزوجة

(قوله فاراد) أى الزوج (قوله امساك) أى ابقاه في مسكن زوجته (قوله وابت) أى الزوجة (قوله ذلك) أى سكاها معها (قوله ان كان له) أى الطفل (قوله من اهله) أى الزوج بيان لمن (قوله يحضنه) أى الطفل (قوله له) أى الزوج (قوله اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة أى الزوج (قوله على اخراجه) أى الطفل من بيت الزوجة ٤٣٧ (قوله والا) أى وان لم يكن له من يدفعه له

من اهله (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى اخراجه (قوله وكذا) أى الزوج في التفصيل المتقدم (قوله الزمان) أى الذي تدفع فيه (قوله الرزق) بفتح الزاى جمع رزقة (قوله في النفقة) أى زمتها (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله الوالى) أى الحاكم (قوله تحول) باهمال الحاء أى تتغير بالرخص تارة والغلاء اخرى (قوله ولم يؤد) أى التوسيع (قوله الى ضرره) أى الزوج (قوله مقايضة) أى تنازع (قوله يرى) أى الحاكم (قوله انه) أى الزوج (قوله والاول) أى مدة دوام القدر المقرر (قوله ليعمل) أى يتحول الاسواق (قوله بان) لتعملل مضمون (قوله والثاني) أى مدة تجهيله (قوله وتعمللهم الخ) أى مقتضا (قوله مثل) بضم فكسر أى مضمون (قوله قال) أى مضمون (قوله جدة) بكسر الجيم وفتح الدال تخففاً أى سعة (قوله فطلبها) أى الزوج زوجته (قوله

امراة وله ولد صغير من غيرها فاراد امساكها بعد البناء وابت ذلك ان كان له من يدفعه اليه من اهله يحضنه له ويكذله اجبره على اخراجه والا اجبرت على بقاءه ولو بنى بها واصبى معه ثم ارادت اخراجه لم يكن لها ذلك وكذا الزوجة ان كان لها ولد صغير مع الزوج حرقا مجبر (وقدرت) بضم فكسر مثة لا نفقة الزوجة من حيث الزمان (١) بحسب (حاله) أى الزوج في الاكتساب (من يوم) ان كان من الصناعات ونحوهم الذين يقبضون اجرة عملهم كل يوم (او جمعة) ان كان من الصناعات الذين يقبضون اجرة عملهم كل جمعة (او شهر) كارباب الوظائف والجنود الذين يقبضون مرتباتهم كل شهر (أو سنة) كارباب الرزق والبائسين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة ابن عرفة وفيها ان خاصمت زوجها في النفقة كم يقرض لها النفقة سنة او قبلها بشهر قال لم اسمع من مالائه فيه شيئا وارى ان ذلك على اجتماد الوالى في عصر الرجل ويسره ليس الناس سواء اللغوى اجاز ابن القاسم ان يقرض سنة وقال مضمون لا يقرض سنة لان الاسواق تحول وارى ان يوسع في المدة ان كان الزوج موسرا ولم يؤد الى ضرره لان الشأن ان القرض عند مقايضة الزوجين وقلة الانصاف وفي قصر المدة ضرر في تكرير الطلب عند دونه فان كان موسرا فالاشهر الثلاثة أو الاربعة حسن وفي المتوسط الشهر أو الشهران وان كان ذا صنعة فالشهر فان لم يقدر على قدر ما يرى انه يستطيع ان يقدمه ابن عرفة هل مر ادهم بالمدة مدة دوام القدر المقرر أو مدة ما يقضى بتجهيله والاول ظاهر لتعملل مضمون منع السنة بان الاسواق تحول والثاني نص اللغوى وتعمللهم باعتبار حال الزوج وفي كتاب ابن مضمون مثل عن لا يجد ما يجري على امرأته رزق شهر هل يجري عليها رزق يوم يوم من خبز السوق قال نعم يجري رزق يوم يوم بقدر ما قته قبيل فانه كان له جدة وليس بالملى فطلبها ان يرزقها جمعة بجمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجري يوما بيوم ومنهم جمعة بجمعة ومنهم شهر بشهر ابن عرفة انظر لم يقع لفظ الخبز الا في كلام السائل مع اضراب مضمون عنه في لفظ جوابه ومقتضى مقتضى أقوالهم عدم فرض الخبز وفي نوازل ابن الحاج فقد يكون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بخبز السوق (و) قدوت (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشتم) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الاخر عادة (ان خلقت) كسوة كل بحيث لا تنكفى العام الثاني فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الاول اقرى بامنه فلا تقرر لها كسوة اخرى حتى تخلق والغطاء والوطاء شتما وصيفة كذلك وعبارة المنتخب فعلى الزوج كسوتها الشتم والصيف مما لا غنى للنساء عنه في ايامهن ونهارهن وصيفهن وشتاتهن على أقدارهن وأقذار أزواجهن فهي في كل بلد بحسب عرف أهلها وعاداتهم في اللباس وبحسب يسر الزوج وحال المرأة (وضعت) بضم الصاد المعجمة أى تضمن الزوجة نفقة الشتم لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن تقييدها

قال) أى مضمون (قوله يوم) أى عقب (قوله لفظ الخبز) اضافته للبيان (قوله لفظ جوابه) اضافته لفظ البيان أو من اضافته الدال (قوله متقدم) بكسر الدال اضافته من اضافته ما كان صفة (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله يكون) أى اتفاق الزوج على زوجته (قوله المنتخب) بفتح الخاء المعجمة

(قوله حالة) بشد اللام (قوله كونه) أى الضياع (قوله بسببها) أى الزوجة (قوله الزوج) فاعل تصديق (قوله لانها) أى الزوجة الخ علة ضعف الخ (قوله قبضتها) أى الزوجة النفقة (قوله منها) أى الحاضنة (قوله مطلقا) أى عن التقسيم بعدم بنية ضياعها بالاتعد ولا تقرىط (قوله وكذا) أى نفقة الرضاع في ضمانها حاضنته مطلقا (قوله لانها) أى نفقتها من مالها (قوله لها) أى الحاضنة (قوله او متداينها) عطف على انتقمت الخ (قوله فهو) أى النفقة وذكركم لذكركم خبره (قوله فما قبضته عن الماضي الخ) حاصل التشبيه (قوله به) أى الضياع (قوله منها) أى الزوجة خبر ضياع (قوله وهو) أى كون ضمان نفقتها وكسوتها منها (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله قال) أى اللخمى (قوله فيها) أى نفقة الزوجة التى ضاعت منها بالاتعد ولا تقرىط بعد قبضتها من زوجها (قوله انما) أى النفقة أى ضمان الخ فاعل يخرج (قوله منه) أى الزوج (قوله اذا كان حينئذ) أى وضاع من الزوجة بالانعد ٤٣٨ ولا تقرىط ونسخ النكاح قبل البناء فان ضمانه من الزوج (قوله لان محملها) أى

الزوجة (قوله نفس ذلك) يكون عن مدة ماضية أو حالة ومستقبله وعن كون ضياعها بلا بنية وعن كونه بسببها وعن عدم تصديقها الزوج لانها قبضتها لحق نفسها وشبه في الضمان بالقبض فقال (كفنة الولد) بعد فطمه أى ما نفقه عليه وهو في حضانتها قبضتها اذا قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) ثمادة (بنية) بضياعها بالاتعد ولا تقرىط منها فلا تضمنها ويحذفها الاب واما نفقة الرضاع فتضمنها مطلقا لانها قبضتها لحق نفسها لانها أجز الرضاع وكذا نفقة الولد لمدة ماضية سواء أنفقته من مالها لانها صارت دينها لها أو متداينها من غيرها فهو دين عليها تتبع الاب بمثلها فما قبضته عن الماضي انما هو ما لها فتضمنه مطلقا كما قاله البساطى ويا بيا والسودانى والبناى خلافا لمت وطنى ابن عرفة وضياع نفقة الزوجة وكسوتها اللخمى عن محمد ولو قامت به بنية منها وهو ظاهرها قال ويخرج فيها انما منه قياسا على المصدق اذا كان حينئذ لان محملها على انما تكفى نفس ذلك يعنى ما لم يعرف انها أمسكتها لتلبس غيره وتبيعه ولانه لو كساها بغير حكم فلا تضمن وانما فعل الخاكم ما حقه ان تفعله بغير حكم ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذى فرضت له فهل يكون حكمه أم لا كمنارص يتبين خطؤه ومن أخذ دية عينه ثم برئت وأرى ان يرجع الى ما تبين لان هذا حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضى أم فرضها وهى فائمة ان لاشئ عليه حتى تبلى فكذا اذا بليت قبل ثم قال ابن حجر زعن محمدان ادعت تلف نفقة ولدها فلا تصدق ولو كانت لها بنية فلا ضمان عليها الا فى أجز الرضاع له لانه شئ أخذته على وجه المعاوضة ونفقة ولدها انما قبضتها للولد الا انه ليس محض أمانة لها من الزوج فتصدق في عدم البينة لانه لو امتنع من دفعها لحكم عليه به فصار ذلك حكم العواري والرهان والمسترى على خيار فان قامت بتلفها بنية لم تضمنها والا ضمنها ثم قال فى ضمانها نفقتها الا لارضاع ونفقة ولدها ثالثا لانه نفقتها فقط وعزاها فانظره (ويجوز) للزوج (اعطاء الثمن) للزوجة عوضا (عالمزمه) لها من الاعيان المتقدمة فى قوله فيقرض الماء الخ الذى هو أصل

عليها قبل برئها على شين (قوله برئت) أى على غير شين فانه يرد ديتها للجاني (قوله يرجع) بضم الهمزة وفتح الجيم (قوله هذا) ما قبضى أى الرجوع لما تبين (قوله والاول) أى دفعها الما بليت قبل تمامه (قوله فرضها) أى الكسوة (قوله وهى) أى الكسوة (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه وبنية معناه (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ان ادعت) أى الحاضنة (قوله ولو كانت لها بنية) أى على ضياع نفقة ولدها بالاتعد ولا تقرىط منها استغنى شرط (قوله فلا ضمان عليها) أى الحاضنة جواب لو كانت الخ (قوله له) أى ولدها (قوله لانه) أى أجز الرضاع (قوله الا انه) أى ما قبضته ولدها (قوله فتصدق) بالتصديق (قوله لانه) أى الزوج الخ علة ليس محض أمانة الخ (قوله به) أى دفعها لها (قوله فصارع) أى شبه (قوله ذلك) أى ما قبضته لنفقة ولدها (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ضمانها) أى الزوجة الخ أى وعده (قوله وعزاها) أى نسب ابن عرفة الاقوال الثلاثة لقائلها (قوله من الاعيان) بيان لما (قوله الذى هو) أى فرض الاعيان

(قوله عليه) أي الزوج (قوله ولو عن الطعام) مبالغة في جواز إعطاء الثمن (قوله على أنه) أي منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله يعطى) أي الزوج زوجته (قوله ثمن) خبر كون مضافا لاسمه (قوله أو نفسه) عطف على ثمن (قوله فيها) أي دفع ما فرض ودفع ثمنه (قوله للزوج) صلة الخبار (قوله للحاكم) أي الخبير فيه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) أي دفع نفسه (قوله ومنعه) أي دفع الثمن عن الجميع عطف على جواز (قوله أو دفعه) أي الثمن ٤٣٩ (قوله من فرض الطعام) بيان لما (قوله

وعليه) أي فرض الطعام وأثمان غيره صلة تجرى (قوله ويجاسها) أي الزوج زوجته بتفقيها (قوله من دينه) أي الزوج على زوجته (قوله والا) أي وإن لم تكن الزوجة موصرة (قوله فلا) أي لا يجاسها بتفقيها من دينه عليها (قوله ذلك) أي أكلها معه (قوله لانه) أي أكلها معه (قوله هذه) أي سقوط نفقتها بغيرها أحدهما وأثمة لتأنيث خبره (قوله عليها) أي هذه الرواية (قوله انما) أي نفقة الزوجة (قوله به) أي المنع مما ذكر (قوله وهو) أي عدم سقوطها به (قوله ثم قال) أي المتيطى (قوله وهو) أي السقوط بالمنع مما ذكر (قوله عليه) أي تقييدها بعدم جهاها (قوله وجعله) أي التقييد بعدم جهاها (قوله واعترضوه) أي المتأخرون ابن عرفة (قوله وفي سقوط نفقتها بنشوزها) أي وعدمه به (قوله ذلك) أي النشوز (قوله والا) أي وإن كان مما

ما يقضى به عليه على ظاهر المذهب ولو عن الطعام بناء على أن عمله منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه التحيل على دفع قلم في كثير وهي موقوف بين الزوجين وقبل الاطعام على أنه تعبد ابن الحاجب ويجوز أن يعطى عن جميع لوازمها غنما الاطعام فقبه قولان ابن عرفة وفي كون الواجب في فرض النفقة ثمن ما فرض أو نفسه ثالثها الخيار فيمالة الزوج ورابعها الجأ كم ولا يجوز في الطعام ثمن ثم قال وعلى الثاني ترد بعضهم في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام في مجالس المكاسى الذى لا حيف فيه على الزوجين ما اختاره المتأخرون من فرض الطعام أى الحب وأثمان غيره دراهم وعليه جرى الحكم عندنا البتة وبه العمل بقاس منذ ازمان (و) يجوز له (المقاصة) للزوجة من نفقتها (بدينه) أي الزوج على الزوجة ان أراد أن يدفع لها غنما أو كان دينه من جنس الاعيان المقرضة لها في كل حال (الا لضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاصتها ابن الحاجب ويجاسها من دينه ان كانت موصرة والا فلا (وسقطت) نفقة الزوجة المقرضة (ان اكات) الزوجة (معه) أي الزوج ومعنى سقوطها أن لا شيء لها عليه سوى ذلك (ولها) أي الزوجة (الاستمتاع) من أكلها معه وطلب الفرض والاولى لها الاكل معه لانه يودد وحسن معاشرته (أو) أي وسقطت النفقة ان (منعت) الزوج من زواجها (الوطء) لها الغير عذر زنا طويلا (أو) منعت (الاستمتاع) بها بغير الوطء في التوضيح ابن شامس هذه الرواية المشهورة وذكر ابن بشر أن الأبهري وغيره حكى الإجماع عليها وفيه نظر لان في الموازية انما التسقط به التيطى وهو الاظهر ثم قال والسقوط هو اختيار الباجى والخمى وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما اذا لم تكن حاملا نص عليه صاحب الكافي وغيره اه وجهه ابن عرفة قولنا ثالثا واعترضوه ونصه وفي سقوط نفقتها بنشوزها ثالثها ان لم تكن حاملا ورابعها ان خرجت من المسكن وخامسها ان يحجز عن صرفها عن نشوزها وسادسها ان فعلت ذلك بغضة لادعوى طلاق اه فان ادعت عذرا أو كذبا فان كان مما لا يطالع عليه الرجال اثبتته بامر آئين والاف بعدلين وان تنازعا في المنع فقولاها لاتهمه على اسقاط حقها كخروجها بلا اذن قاله صر (أو) أي وسقطت نفقتها ان (خرجت) من مسكنها (بلا اذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (على ردها) أي الزوجة لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بجما كم منصف البتة هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة يدل عليه ما نقله ج عن الجزولي ولم يقدر على منعها ابتداء والا فلا تسقط وكانت ظالمة لان كانت مظلومة ولا حاكم ينصفها وكان الزوج حاضرا وكانت غير مطلقة رجعيها فلا تسقط نفقة الرجعية بخروجها بلا اذن (ان لم تحصل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا اذن (أو) أي

بطلع الرجال عليه بان كان في وجهها أو كفيها (قوله فقولاها) أي في عدم منعها (قوله كثر وجهها بلا اذن) أي بدعوى زوجها وادعت خروجها بذنه فقولاها لذلك (قوله هذا القيد) أي ولم يقدر على ردها (قوله لصور النشوز الثلاثة) أي منعها وطاها ومنعها الاستمتاع بخروجها بلا اذن (قوله منعها) أي من الخروج (قوله والا) أي وإن قدر على منعها ابتداء ولم يمنعها (قوله ظالمة) أي في خروجها (قوله والا) أي وإن كانت حاملا

(قوله خذفه) اي ان لم تحمل (قوله ولو كانت) ٤٤٠ اي الكسوة (قوله فيقدر) بضم الياء وفتح الدال مئة (قوله انما) اي

وستطت نفقة ما ان (بانت) الزوجة من زوجها بجمع أو بسات ان لم تحمل خذفه من هذا
لدلالة الاول عليه (وايها) أي النسايز أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بتمامها مع النفقة
(في قوله) أي الحمل الى آخره على عاداتها ولو كانت تبقى بعد وضعه أشهر (وان) بانت (في) اثنا
(الشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقية (ها) أي الأشهر من كسوتها فبقدر انما كسيت في أوله
وانم البسها في الأشهر الماضية منه وتقوم بحسب ما نقصته باليسار وتدفع لها القيمة نقدا
(واسقر) المسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حتى تعاقب يذمه فلا يستطع مونه
كسائر الحقوق سواء كان المسكن له أم لا نقد كراه أم لا وتسقط النفقة والكسوة به لكون
الحمل وارثا (لا) يستمر مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراه المسكن
(وردت) الحامل (النفقة) أي بقيتها بموت الزوج ويحتل ضبطت بالسنة المفعول فيشمل
سبع صور مونه أو موتها وهي في: مافي العصمة أو رجعية أو مطلقة طلاقا ثاوي هي حامل فهذه
ست والسابعة طلاقها طلاقا ثانيا بعد دفع النفقة لها وشبه في رد النفقة فقال (كانت شاش
الحمل) للمطلقة طلاقا ثانيا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر سواء
دفعها لها بحكم أم لا بعد ظهوره أو قبله على الراجح وقال ابن وهبان لا ترد ما انفقته قبل ظهوره
وصدقت بالعين ان ادعت انها ولدت ابن عرفة عن المتبطن ان اتفق بحكم رجوع والافروا بيان
ابن رشد ان انفس بهذا النفقة في رجوعه ثالثها ان كان بحكم ثم قال ابن حارث من أخذ من
احد ما يجب له بقضاء أو بغيره ثم تبين انه لم يجب له عليه شيء فانه يرد ما أخذ والمرا دانه شاشه تبين
انه لم يكن ثم حل بل كان علة أو رجحا كما يقيده التوضيح وغيره وليس المراد فساد واضعلا له بعد
تكونه بناي (لا) ترد (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصمة ثم توت هي او هو (بعد) مضى
(اشهر) من يومها فالبر للزوج ان مات او ورثته ان مات شيء منها وكما موت الطلاق البائن
بعد اشهر فلا ترد ما ومفهوم اشهر ردها لانه اذا ماتت او طلقت بعد شهرين او اقل وهو كذلك في
المدونة وغيرها (بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضته كسوته لمدة مستقبلة
(غير جيع) الاب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خالقة) فياخذ الاب جميعها
ولا حظ لام منها هذا مقتضى عبارات الائمة في الوثائق المجموعة اذا دفع الرجل الى زوجته
المطلقة نفقة وكسوة أي لبنية الذين في حضانتها فسات البنون واحدهم قبل انقضاء المدة
رجع بحصة من مات منهم من النفقة والكسوة وان رثت سابق من المدة ونحوه في المقيد وابن
سلون ومعين الحكم وابن عرفة ومافي ق عن ابن سلون من قوله وكذا ترد ما بقي من الكسوة
ورثت تصرف والذي في النسخ الصحيحة وابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوح
والجزيري والمقيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولذا قال طفي مافي عج عن بعض شيوخه
يرجع في الكسوة بقدره يراثة منها لان الولد ليس بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوم ما فيوما
خطأ صراح لخالفته الكلام اهل المذهب البناي ما ذكره عج عن بعض شيوخه هو مقتضى
كلام ابن رشد في الهبة وذكره ق فقال انظر هذا مع مافي الهبة من قول ابن رشد ما كسى
ابنه من ثوب فهو لابن الان يشهد الاب على انه على وجه الامناع فالتخاطة خطأ ويمكن أن
يوفق بحمل ما لابن رشد على الكسوة غير الواجبة وما قبله على الواجبة والله اعلم (وان كانت)

البائن الحامل (قوله في اوله)
اي الحمل (قوله منه) اي الحمل
(قوله وتقوم) بضم ففتح
مئة (اي الكسوة) قوله
وتدفع بضم التاء قوله
لانه اي اسكانها قوله
بذمه اي الزوج قوله
كسائر اي باقي (قوله) اي
الزوج (قوله به) اي موت
الزوج صلة تسقط قوله
فيشمل سبع صور (تفريع
على ضبطه ببناء المفعول
قوله وهي) اي الزوجة
(قوله فيها) اي موتها وموته
(قوله وهي حامل) قبض في
البائن (قوله بعد قبض) صلة
انقشاش (قوله وكذا) اي
نفقته في الرد قوله
وصدقت بضم فكسر
(قوله اتفق) اي دفع النفقة
(قوله والا) اي وان كان
اتفق بلا حكم قوله
فروايتان اي رجوعه
وعلمه (قوله في رجوعه)
اي وعلمه (قوله ثم قال)
اي ابن عرفة (قوله بقضاء)
صلة اخذ (قوله فانه يرد
ما اخذ) ابن رشد واهذه
المسئلة نظائر توت العد
منها من اصاب على صدقة
ظانا انه يلزمه ومنه ما من
صالح عن دم خطا ظانا ان
الدية تلزمه (قوله لا ترد)
بضم التاء وفتح الراء مثقلا

البائن

(قوله شيء) نائب فاعل يرد (قوله منها) اي الكسوة

البائن الحامل (مرضعة) ولد الزوجها (فلها نفقة) أي اجرة (الرضاع أيضا) أي كالمها نفقة الحمل أقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليه الارضاع أبو الحسن وأجرة الرضاع نفقـ دلاطعام و يشترط ان لا يضر أرضاعها الولد والا فاجرة لمن ترضعه ولا حق فيها لأمه (ولان نفقة) الحمل بائن (يدعواها) الحمل لاحتمال كذبها فيها وتعدن الرجوع عليها ان ظهر كذبها (بل يظهر الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر (وحركته) أي الحمل في الارشاد وق ما يقيدان الواو بمعنى مع وانه المشهور وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر البائي هذا هو المتدين لأن المدارع على حركته في المشهور ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان ثم رجع للاولى المتبع على وقع المالك رضى الله تعالى عنه في غير كتاب ان يظهره وتجب نفقة ما وفي الموازية وتحركه فقال بعض الشيوخ هذا ثالث وايد به قول ابن رشد لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يتحرك فحر كايضا في أقل من أربعة أشهر وعشر ٥١ فالاعتماد على الظهور دون تحركه مقابل للمشهور وإذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر وعشر (فتجب) النفقة (من أوله) أي الحمل ان كان طلقها من اوله والآن حين الطلاق فبحسب سببه بنفقة الماضي فينفقها لها (ولان نفقة) على ملاعن (الحمل ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه ولها السكنى بحسب ما يسيبه فان استحلقة أو رماها برؤية زنا واتت به لدون ستة أشهر الا خمسة ايام أو كانت ظاهرة الحمل يومها فعليه النفقة من اوله (و) لان نفقة الحمل (امة) مطلقة طلاقا بائنا على اي سبب حرا كان أو عبدا بل على سببها لانه ملكه والمالك مقدم على القرابة في ايجاب الاتفاق لقوة تصرف المالك بالتزويج وان تراعى المال والعقود عن الجناية وحوز الميراث وليس الاب كذلك (ولا) نفقة (على عبد) حمل مطلقته البائن حرة أو امة فشرط وجوب نفقة الحمل على اي سبب لحوقه به وحريتها (الا) الماطقة (الرجعية) فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لانها زوجة حكا (وسقطت) نفقة الزوجة (بالعسر) للزوج أي لا تلزمه حاضر ا كان او غائبا وظاهره ولو كان قدرها كما ملكي فلا ترجع بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) بضم فكسر الزوجة في حق عليها (او) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبسته) أي الزوجة زوجها في حق عليه لها (او) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست القرض) ولو بلا اذنه ومفهوم القرض انها ان حبست القرض فان كان باذنه فلا تسقط (ولها) أي الزوجة التي حبست القرض مطلقا أو بالنقل باذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الخيار بل (وان) كانت (رتقاء) ونحوها من كل معيبة بما يوجب الخيار ورضى به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه للسلطنة من النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج في رمضان مثلا (بعد يسره) له في شعبان مثلا ولم يتفق فيه على الزوجة (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه حرا كم بل (وان لم يفرضه حرا كم) فلا يسقط العسر لان نفقة زمنه خاصة (ووجبت) الزوجة ان شاءت على زوجها (بما انفقت) الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير يسرف) بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق الا ان تقصديه الصلة والان تقول انفقت عليه لارجع عليه ويوافقها فلها الرجوع بالسرف

(قوله الحمل بائن) بالاضافة
(قوله وهو) أي الحمل (قوله المشهور) راجع لوجوبها
بتمرك (قوله وابن شعبان)
راجع لوجوبها بوضعه
(قوله ثم رجع) أي الامام
(قوله للاولى) بضم الهجر
أي اعتبار حركته (قوله في غير كتاب) أي اكثر من كتاب
(قوله هذا) أي اعتبار
التحرك (قوله والا) أي
وان كان ابائنا بعد مضى
سنة من اوله (قوله فان استحلقة) أي الملاعن حمل
ملاعنته (قوله به) أي الحمل
كاملا (قوله يومها) أي
الرؤية (قوله فعليه) أي
الملاعن (قوله به) أي اييه
(قوله وحريتها) أي الاب
وولده (قوله مطلقا) أي عن
تقييده بكونه باذنه (قوله من النفقة الخ) بيان لما
(قوله الا ان تقصده) أي
الزوجة (قوله به) أي
انفاقها على زوجها (قوله الصلة) أي التبرع فلا
ترجع به

(قوله كبير) دليله وعلى الصغير الخ (قوله فقيه) أي كلام المصنف تقرير على تقدير الأصله في رجوع الزوجة وإن كان معسرا في رجوع الأجنبية (قوله احتبالي) لحذفه من مسئلة الزوجة الأصله وذكر نظيره في مسئلة الأجنبية وحذفه وان معسرا في الأجنبية وذكر نظيره في الزوجة (قوله فان اختلعا) أي المنفق والمنفق عليه (قوله يكون) أي المنفق (قوله أو اب) عطف على مال (قوله حال الاتفاق) صلة علم (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله منه) أي مال الصغير (قوله بان كان) أي مال الصغير عرضا (قوله عليه) أي المنفق (قوله له) ٤٤٣ أي مال الصغير (قوله واستمر) أي بقي مال الصغير (قوله لم يشهد) بضم

فسكون فكسر أي المنفق (قوله عنده) أي الاتفاق (قوله على أنه) أي المنفق صلة يشهد (قوله والالا) أي وإن كان أشهد على أنه يتفق ليرجع (قوله في ماله) أي الصغير (قوله ذلك) أي الذي كان موجودا حال الاتفاق (قوله فلا يرجع) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله ويسر) بضم فسكون أي غنى (قوله كماله) أي الولد في رجوع المنفق خبر يسر (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وهذا) أي رجوع المنفق (قوله وهو) أي المنفق الخ حال (قوله عليه) أي الصغير (قوله طائنا) حال من فاعل اتفق (قوله أنه) أي الشأن (قوله ثم علم) أي المنفق (قوله ذلك) أي مال الصغير أو يسرا به (قوله هما) أي القولان (قوله قائمان) أي مأخوذان (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله مطلقها) أي رجوع

ان كان حال اتفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال اتفاقها عليه * (فائدة) * قيل السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي وشبهه في الرجوع فقال (كم شخص منفق) من ماله (على) شخص (أجنبي) كبير فله الرجوع بما انفقه عليه غير سرف وإن كان معسرا حال اتفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) فقيه احتبالي فان اختلعا في كون الاتفاق صلة أول الرجوع فالقول للمنفق بيمينه إلا ان يكون أشهد أنه يتفق ليرجع فلا يمين عليه (و) لمن اتفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له) أي الصغير (مال) حين الاتفاق عليه أو اب موسر (عليه) أي مال الصغير الشخص (المنفق) عليه حال الاتفاق ولم يتيسر له الاتفاق عليه منه بان كان عرضا أو نقدا أو تعسرا عليه الوصول له واستمر إلى حين الرجوع (وحلف) المنفق (أنه اتفق ليرجع) المنفق على مال الصغير أو ابه وكان الاتفاق غير سرف المقتضى انما يحلف اذا لم يشهد عنده على أنه يتفق ليرجع والأفلا يحلف ابن يونس فيرجع في ماله ذلك فان انف ذلك المال وكبر الصغير وأقامه لا فلا يرجع عليه بشئ ابن رشد ويسراي الولد كماله ثم قال وهذا اذا اتفق وهو يعلم مال اليتيم أو يسراي الأب ولو اتفق عليه طائنا أنه لا مال لليتيم ولا ابه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع وهما قائمان من المدونة ابن عرفة والاولى تقييدها بمقتضاها فيكون قول واحد (ولها) أي الزوجة ولو محجورة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وتبع ابن شاس وابن الحاجب وعبار وغيرهم الطلاق (ان عجز الزوج) عن نفقة حاضرة) سواء أثبت عجزه أم لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولها ما طالت به كالدين ان كانا حرين أو أحدهما بل (وان) كانا (عبدین) لا أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقة الحاضرة (ان) كانت (عالت) الزوجة عند عقد النكاح (فقهره) أي الزوج ولو يسر بعد ذلك ثم أعسر لدخولها على أنه لا يتفق عليها (أو) علت عنده (أنه) أي الزوج (من السؤال) بشد الهمز جمع سائل أي الذين يسألون الناس ويطوفون بالابواب لذلك (الا ان يتركه) أي الزوج السؤال (أو يشتر) الفقير (بالعطاء) أي اعطاء الناس اياه ما ينفعه (وينقطع) اعطاؤه فلها الفسخ فيما واذا رفعت له ساكنة وطلبت الفسخ (فيا مره) أي الزوج (الحاكم ان لم يثبت) بفتح اليا موزم الموحدة (عسره) أي الزوج بينة أو بصديقها وصله يا مره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يا مره بالاتفاق فان امتنع امره بالطلاق وحكم عليه به اذا لحاكم لا يحكم الاجميين (والا) أي

المنفق على مال الصغير أو ابه الذي اطلقته المدونة عن تقييده بعلم المنفق حين اتفاقه بجماله أو يسرا به (قوله وان بقيدها) أي المدونة بذلك (قوله فيكون) أي ما فيها قول واحد (قوله وتبع) أي المصنف في تعبيره بالفسخ (قوله غيرهم) أي ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله أثبت) أي الزوج (قوله عجزه) أي الزوج عن نفقة الحاضرة (قوله وكذا) أي عجز الزوج عن نفقة زوجته في أن لها التطبيق به (قوله تركها) أي الزوج النفقة (قوله وهو) أي الزوج الخ حال (قوله بها) أي النفقة الماضية (قوله عنده) أي عقد نكاحها (قوله لذلك) أي دخولها على عدم اتفاقها عليها (قوله اذا لحاكم الخ) علة أي يا مره الخ

(قوله وان قبل الخ) حال (قوله منها) اي اليوم والثلاثة والشهر والشهرين (قوله بالمقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله بعد اثبات العسر) تنازع فيه مرض وسجن (قوله بقدر الخ) صلة تزيد (قوله اذ ارجى الخ) شرط في زيد (قوله عن قرب) تنازع فيه برء وخلاص (قوله والا) اي وان لم يبرء ولا خلاصه من السجن ٤٤٣ عن قرب (قوله ولا مال له الخ) حال (قوله حكم

العاجز) خبر حكم الغائب (قوله خلاف) خبر قوله (قوله انه) اي الغائب (قوله الملاء) بالماء اي الغنى (قوله العدم) بضم فـ يكون (قوله لها) اي الزوجة (قوله تنفق منه على نفسها) اي ثم ترجع به على زوجها (قوله جهلت) بضم فسـ (قوله لانه) اي الشأن (قوله لا يبصر) بضم المثناة وفتح الواو (قوله عليه) اي ما يحفظ الحياة فقط (قوله ومراعاة حالها الخ) جواب ما يقال هذا يخالف ما تقدم من مراعاة حالها في النفقة والكسوة (قوله محلها) الخ) خبر مراعاة (قوله بها) اي النفقة (قوله رجعية) خبر طلبة (قوله حدها) اي النفقة التي تصح رجعتها يسرها (قوله بشهر) اي نفقته (قوله وتصح) اي رجعة المطلق عليه يسرها بالنفقة (قوله لادونه) اي ما يقوم بواجب مثلها (قوله بعجزه) اي الزوج عن واجب مثلها (قوله زال) اي بعجزه (قوله وهي رشيدة) حال

وان ثبت عسره ابتداء او بعد امره بالطلاق (تلوم) بفحركات مثقلة اي امهله الحاكم (بالاجتهاد) من الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين وان قبل بكل منها ولا نفقة لها زمن التلوم فان رضيت بالمقام معه ثم قامت فلا بد من تلوم آخر (وزيد) بكسر الزاي في زمن التلوم (ان مرض) الزوج (أو سجن) بضم فسـ فكسر بعد اثبات العسر بقدر ما يرجى له فيه شيء اذ ارجى برء من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) بضم فسـ فكسر منقلا عليه ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضر ابل (وان) كان غائبا ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه ابن الحاجب حكم الغائب ولا مال له حاضر حكم العاجز ابن عبد السلام يعني ان الغائب البعيد الغيبة وليس له مال أو له مال لا يمكن الوصول اليه الا بشقة حكمه حكم العاجز الحاضر ابن عرفة قوله الاشقة خلاف ظاهراً فوالهم انه لا يحكم عليه بطلاقها الا اذا لم يكن له مال بحال دون استثناء ابن رشد لا يخلو الزوج في مغيبه من كونه معروف الملاء او معروف العدم أو مجهول الحال فان كان معروف الملاء فالنفقة لها عليه على ما يعرف من ملاته ثم قال ولا خيار لها في فراقه كما يكون لها ذلك في المجهول الحال اذا كان لها مال تنفق منه على نفسها ولم تطل غيبته عنها ومثله لابن سبلون ونص ابن قحون فان كان غائبا لم يلزم المحل أو اسيرا أو فقيدا فانها تطلق عليه اذا ثبت عدمه أو جهلت حاله ولم يكن له مال حاضر او كان له مال وتعسر الانفاق منه وثبت ذلك فلها ان تطلق نفسها ولا يعتبر حال الزوج في ملاته او عدمه (او) اي وطلق عليه وان (وجد) الزوج (ما يملك الحياة) فقط من القوت لانه لا يبصر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل المشبع ولو من خشن الماء كقول أو خبزاً بالادام (وما يوارى) اي يستتر (العورة) اي جميع بدنهما من صوف او كان او جلد ولودون ما يلبسه فقرا بلدهم فلا تطلق عليه ان كانت فقيرة بل (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز الموجب للفراق (وله) اي الزوج المطلق عليه اعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي ابن عرفة وطلقة العسر بها رجعية انما تأو شرط رجعتها يسرها بنفقته وفي حدها بشهر أو بما كان يقرض عليه ثلثها بنصف شهر وتصح (ان وجد) الزوج (في العدة يسارا) بفتح التحتية اي مالا (يقوم بواجب مثلها) اي الزوجة لادونه فلا تصح رجعتها لان الطلقة التي اوقعها الحاكم انما كانت لدفع ضرر بعجزه فلا تصح رجعتها الا اذا زال نعم ان اسقطت حقها في النفقة كلها أو بعضها وهي رشيدة صحت رجعتها وقال مصنفون لا تصح والاول ظاهر معني واختلاف في قدر الزمن الذي اذا يسر بنفقته تصح رجعتها فلا بد من القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصفه وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه ولا يطلق عليه ابن عبد السلام ينبغي تقييدها

(قوله لا تصح) اي رجعتها باسقاط الرشيدة حقها فيها (قوله والاول) اي صحة رجعتها باسقاطها (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فلا بد من القاسم وابن الماجشون شهر الخ) تفصيل للخلاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله تقييدها) اي صحة رجعتها يسارها بواجب مثلها

(قوله قدرته) أى الزوج (قوله على ادايتها) أى النفقة (قوله ذلك) أى الشبه أو نصفه (قوله قبله) بكسر الموحدة أى تمسكها بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك (قوله المصنف) أى فى توضيحه واظهار انه مردود لمنافاته التعديد بشهر ونصفه ابن عرفة وفى سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو أملاك بها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح لانه اذا أيسر فى عدتها وجبت عليه نفقتها وان لم يرتجها قاله ابن حبيب وحكامه عن الاخوين وهو الاصح على قولها كل طلاق علك الزوج فيه الرجعة فعليه النفقة لامرأته وان لم تكن ٤٤٤ حاملا وكذلك المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع من الرجعة

بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك وقبله المصنف واختلف اذا كان يجزى بها قبل الطلاق مشاهرة وقدر بعده على اجرائها مياومة فهل له رجعتها ام لا قولان مستويان وظاهر المصنف الاول (ولها) أى المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أى العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان ارتجها بل (وان لم يرتجها) لانها كالزوجة فى النفقة والارث ونحوهما (و) للزوجة (طلبه) أى الزوج (عند) ارادة (سفره) أى الزوج (بنفقة) الزمن (المستقبل) الذى أراد الغيبة فيه عنها (ليدفعها) أى نفقة المستقبل (لها) أى الزوجة قبل سفره (او) (ليقيم) الزوج (لها) أى الزوجة شخصاً (كفيلاً) أى ضامناً يدفعها لها بحسب ما كان الزوج يدفعها فيه من يوم أو جمعة أو شهر وللبائى الحامل طلبه بنفقة الاقل من مدة الحمل او السفرة فان لم يظهر حملها وخافته فلم ير ما لك رضى الله تعالى عنه طلبه بحميل ورآه اصبح واختاره النخعي ان قامت قبل حيضة الاول ان قامت بعدها فان اتهم باقامتها كثر من المدة المعتادة حلف واقام حمله لا عجب فان امتنع من دفع نفقة المستقبل ومن اقامة كفيل بها عند سفره فلها التطبيق عليه وتبعه عب البناى وفيه نظر اذ لم ينسب للاحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب وابن شماس وضيع وابن عرفة والشامل وابن سهل والمقيطى وابو الحسن وغيرهم ولم يذكرها هذا وانما ذكرها ان لها الطلب عند السفر ولا يلزم منه التطبيق بل لا يصح قاله بعض الشيوخ (و) اذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجه نفقة المستقبل ولم يقيمها كفيلة بها ورفعت امرها للعاكم وطلبت نفقتها من ماله (فرض) بضم فكسر اى قد راحا كمالها النفقة (فى مال) الزوج (الغائب) غير المودع (و) (فى وديعته) أى الزوج التى أودعها عند أمين (و) (فى دينه) أى الزوج على غيره من بيع او قرض وفى نسخة دينه بكسر الدال وفتح التحتية ففوقية اى دينه وجبت على جان عليه او على وليه ومثلها الابوان والولدى فرض نفقتهم فى هذه الثلاثة لافى بيع داره ذكره صرود كرح قولين فى بيعها النفقة الولد والابوين (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجهها وانكر فلها (اقامة البينة على) المدعى عليه (المنكر بعد حلقها) أى زوجة الغائب فى هذه وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته ودينه (باستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيمها كفيلة بها ولم تسقطها عنه غ فى بعض النسخ هكذا واقامت البينة بالفعل الماضى المتصل بقاء التائيت ونصب البينة على المنعوبة وهو خير من النسخ التى فيها واقامة البينة بالمصدر المضاف المعطوف لما فيه من الفصل بين الموعول وهو بعد حلقها وعامله وهو فرض باجنبى اه واظهار تنازع فرض واقامة فى بعد حلقها (ولا يؤخذ منها) أى

(قوله اذا كان) أى الزوج (قوله يجزىها) أى النفقة على زوجته (قوله قبل الطلاق) أى لجزئ عنها (قوله بعده) أى الطلاق (قوله قولان) ابن عرفة قوله اذ لم يجزئ الانفقة الايام البسيرة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك لارجعة له معناه اذ لم يجزئ الا ذلك ثم يقطع واما لو قدر على ان يجزئ عليها النفقة مياومة فان كان ممن يجزئ عليها قبل الطلاق مياومة فله الرجعة واختاف اذا كان ممن يجزئ عليها قبل الطلاق مشاهرة ففيل له الرجعة وقيل لارجعة له حكاه ما ابن حبيب اه (قوله الاول) أى له رجعتها (قوله لانها) أى الرجعية (قوله عنها) أى الزوجة (قوله وخافته) أى الحمل (قوله ورآه) أى طلبه بحميل (قوله واختاره) أى قول اصبح (قوله الاول) أى قول الامام رضى الله تعالى

عنه (قوله بعدها) أى حيضة (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء أى الزوج (قوله باقامته) أى الزوج فى الغيبة الزوجة (قوله وفيه) أى قول عجب فان امتنع من دفع النفقة واقامة الكفيل فلها التطبيق (قوله اذ لم ينسب) أى عجب قوله المذكور (قوله المسئلة) أى طلب ميراث السفر بنفقة المستقبل (قوله هذا) أى التطبيق عند الامتناع (قوله بقم) بضم فكسر (قوله غير المودع) بفتح الدال نعت مال (قوله ومثلها) أى الزوجة (قوله الثلاثة) أى المال غير المودع والوديعه والدين (قوله يبعها) أى الدار

(قوله كونها) اى الزوجة (قوله لا تسحقها) اى الزوجة الذميمة (قوله فله) اى الزوج (قوله اثباته) أى المسقط (قوله له) اى الزوج (قوله غيرها) اى الدار (قوله الدار) مفعول ملك (قوله خروجه) اى الدار (قوله عنه) اى ملكه (قوله بها) اى الدار (قوله من يعرف الخ) بيان من (قوله الواحد) اى من العارفين (قوله اما) بكسر الهمزة حرف تفصيل (قوله الاولى) بضم الهمزة اى الشاهدة بالملك (قوله عند القاضي) صلة شهدنا (قوله فلان) ضم الفاء كتابة ٤٤٥ عن اسم القاضي (قوله فانها) اى البينة

الزوجة (بها) اى النفقة التى تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ
شخص (كقبيل) خوفا من كونها لا تستحقها بالدفعها اليها او اقامة كقبيل لها بها او اسقاطها
عنه (وهو) اى الزوج (على حجة اذا قدم) من سقره وادعى مسقطا فله اثباته والرجوع عليها
بما أخذته (ويستدركه) اى الزوج الغائب نفقة زوجته التى طلبتها فى غيبته ان لم يكن له
غيرها ولو احتاج لملكها (بعد ثبوت ملكه) اى الزوج الدار بشهادة عدلين (وانما) اى الدار
(لم يخرج عن ملكه) اى الزوج (فى علمهم) اى الشهود وليس لهم ان يشهدوا بعدهم خروجها عن
ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد (بينه
بالحيازة) للدار بان يرسل الحاكم مينة تطوف بها من خارجها وادخلها تعابن حدودها سواء
كانت بينه الملك أو غيرها (قائلة) لمن يوجه الحاكم معها من يعرف العقار ويحده بمحدوده
والواحد كاف والاثان أولى (هذا) العقار (الذى حرناه) أى طفناه وعيانا حدوده (هى)
الدار (التي تشهد) بضم فسكس (بملكها للغائب) فان كان شاهد الحيازة هو اللذان شهدا بالملك
احتجج الى أربعة فقط اثنتان يشهدان بالملك وبالحيازة واثنتان يوجهان للحيازة وان شهد
بالحيازة غير شاهدى الملك احتجج الى ستة أى ثم لا بد بعد ثبوت الملك واستقراره من مينة
بالحيازة اما المينة الاولى واما غيرها فتقول للعدلين الموجهين للحوز هذه الدار التى حرناها هى التى
شهدنا بملكها للغائب عند القاضى فلان هذا ان كانت مينة الحوز هى مينة الملك وان كانت
غيرها فانما تقول هذه الدار التى حرناها هى التى شهدت المينة الاولى بملكها الخ ووقع فى بعض
النسخ شـ د نا وهو قاصر على الوجه الاول وفى بعضها شـ د م مينا للمفعول وهو اولى لشموله
لوجهين فان قات اذا كانت الثانية هى الاولى فكيف عطفها عليها وهل هذا الاعطف الشئ
على نفسه قلت لما اخذت المشهود به فكانت شهدا ثم اقول بالملك واستقراره وشهادتهم ثانيا
بالحوز حصلت المغايرة فجاز العطف وان اتحدت المينة فاذا حملنا كلامه على شمول الوجهين
كان ايبى فى حصول المغايرة ورصافة العطف ولا يصح ان يكون اطلاق المينة هنا على العدلين
الموجهين لانهم لا يقولون لاحد شىء بل لهما يقال لهما يقال وايضا فانهم ما نا ثبات عن القاضى فى
الميتبية اذا ثبتت الحيازة عند القاضى بشهادة الشاهدين الموجهين لحضوريها اعذر المحطوب
فى مثل هذا الفصل واختلاف هل يعذر اليه فى مثل هذه الحيازة لا وجب ترك الاعذار فيها جرى
العمل لان حيازة المشهود لملك وتعيينهم اياه انما وجهه ان يكون عند القاضى نفسه حسبما يلزم
فى كل شئ تعينه الشهود ومن الحيوان والعروض كلها وما يمكن من المشقة عليه استنباط مكان
نفسه عدلين يعين ذلك لهما حسبما كان يعين له وان اجتزاوا احد اجزاه والاثان افضل والواحد
والاثان انما يقولان مقامه فيترك الاعذار فيها كما لا يعذر فى نفسه وجا قوله هى مطابقا للخبر

(قوله المفسر) بكسر السين اى هذا الذى حواه المفسر لى (قوله وهو) اى مطابقة الضمير خبره دون مفسره وذ كره لذ كبر خبره (قوله جائز) اى برهان لان الخبر الجزاء المم القائده فطابقته اولى من مطابقة المفسر (قوله التزيل) اى القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة مفرقا بحسب الوقائع (قوله هذا) اى الشمس وهى مؤنثة وذ كراسم الاشارة اليها لذ كبر خبره (قوله وفيه) اى التنزيل (قوله فذا لك) اى البدو والعصا وهما مؤنثان وذ كرت اشارتهما لذ كبر خبرها (قوله هذا) اى توجيه عدلين للعبارة (قوله له) اى الغائب (قوله به) اى المذكور من الجيران والحدود (قوله ذ كرت) اى بينة الملك (قوله ذلك) اى المذكور من الحدود والجيران (قوله على الوجه المذكور) اى الشهادة به (قوله به) اى ذ كرت بينة الملك ذلك على وجه الشهادة به (قوله من الاماكن والمرافق) بيان لما (قوله واذا قدم) اى الزوج (قوله براته) اى الزوج (قوله يجرها) اى الدار (قوله فيضير) اى ٤٤٦ الزوج (قوله بين امضائه) اى بيعها (قوله فادعى) اى الزوج (قوله الاول) اى

دون المفسر وهو جائز وفى التنزيل العزيز فلما رأى الشمس بازغة قال هذا راي وفيه فذا لك برهانا من ربك اه عب ولعل هذا فيما اذا شهدت شهود الملك بان له دارا يعمل كذا ولم يذكروا حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة وما ان ذ كرت ذلك على الوجه المذكور كما جرى به العمل عندنا بمصر بل يزيدون صفة جدرانها وما اشتملت عليه من الاماكن والمرافق ونحوها فلا يحتاج لبينة الحيازة ويدل عليه نقل في واذا قدم بعد بيع داره واثبت براته على بيعه فيه فلا ينقض البيع الا ان يجدوا لم تتغير فيضير بين امضائه او رده ودفع عنها قاله ت وق وذ كرت من البرزلى في قدومه بعد بيعها في دين ثلاثة اقوال احدها لا ينقض بحال ويرجع على رب الدين واقتصر عليه ق (وان) طلبته بعد قدومه من سفره بنفقة امدة غيبته و (تنازعا) اى الزوجان (في عسره) اى الزوج ويسره (في) مدة غيبته فادعى الاول وادعت الثاني (اعتسبر) بضم المشنة وكسر الموحدة في تصديق احدهما (حال قدومه) اى الزوج من السفر فان قدم معسرا ف قوله بيمينه والاقولها بيمينها ومحل كلامه ان جعل حال خروجه والاجل عليه حتى يتبين خلافه ونفقة الابوين والاولاد كنفقة الزوجة في هذا (وان) تنازعا (في ارسالها) اى النفقة الشاملة لكسوة بان ادعى وصولها اليها وانكسرت (فالقول قولها) ولو سفيمة بيمين (ان) كانت (رفعت) امرها (يومئذ) صلة قولها والتسعين عوض عن جعله مضاف اليها اى يوم رفعت (الحاكم) سلطانا واثابه ولم يجعله مالا يقرض لها نفقة فاقبه فاذا لها في انفاقها على نفسها من مالها او من قرض وترجع عليه اذا قدم وحكم اولاده الذين تلزمه نفقتهم حكمها (لا) يكون القول قولها ان رفعت (الشهود) عدول وجيران مع تبسرها لرفع لسلطان او اثابه على المشهور وعليه العمل والقضا وروى قبول قولها ايضا وبه قال ابن الهندي وأبو محمد الوتد وصوبه اللغوى لثقل الرفع له على كثير ولحقه الزوج عليها به اذا قدم وذ كرت براته ان حمل قضاة تونس ان الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع للجيران لغو فان تبسرها لسلطان

العسر (قوله الثاني) اى اليسر (قوله والا) اى وان قدم موسرا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله جهل) بضم فكسر (قوله والا) اى وان سلم حال خروجه (قوله جهل) بضم فكسر (قوله عليه) اى حال خروجه يسرا كان أو عسرا (قوله خلافه) اى حال خروجه (قوله ونفقة الابوين الخ) اى التي فرضها حكم (قوله في هذا) اى حكم التنازع في اليسر والعسر في الغيبة صلة كاف التشبيه (قوله ان تنازعا) اى الزوجان (قوله في ارسالها) اى النفقة للزوجة وعدمه (قوله بان ادعى) اى الزوج (قوله وصولها) اى النفقة (قوله اليها) اى الزوجة في غيبته

(قوله فالقول قولها) اى الزوجة في عدم وصول نفقتها اليها في غيبته (قوله اى يوم رفعت) ويحتمل يوم غاب واثابه زوجها (قوله ولم يجد) اى الحاكم (قوله له) اى زوجها (قوله فاذا ان) اى الحاكم (قوله وترجع) اى الزوجة (قوله عليه) اى زوجها بعوض ما تنفقه على نفسها (قوله اذا قدم) اى زوجها من غيبته (قوله اولاده) اى الغائب (قوله حكمها) اى الزوجة (قوله وروى) بضم فكسر (قوله قبول قولها) اى الزوجة في عدم وصول نفقتها اليها ان كانت رفعت امرها في غيبته لعدول وجيران مع تبسرها لسلطان (قوله به) اى قبول قولها ان كان رفعت لعدول صلة قال (قوله الوتد) بفتح الواو وكسر التاء (قوله وصوبه) بفتح مقفلا (قوله له) اى الحاكم (قوله ولحقه) اى غضب (قوله به) اى رفعها لسلطان (قوله اذا قدم) اى الزوج صلة تحقده

(قوله من ذكر) أي المدول والجبران (قوله مقامه) أي الحاكم (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي ما قبل رفعها (قوله وهو
موسر) حال (قوله إذا لم تكن) أي النفقة (قوله والا) أي وإن كانت مفروضة (قوله لأنها) أي النفقة (قوله حينئذ) أي حين
كونها مفروضة (قوله منه) أي الزوج (قوله وهو) أي عدم وصولها إليها (قوله ويعقد) أي الزوج (قوله في عينه) أي على وصول
نفقة الزوجة إليها (قوله على رسول أو كتاب) أي من الزوجة بوصولها إليها ٤٤٧ (قوله ونسي) أي الحاكم (قوله عزل)

بضم فكسر أي الحاكم
(قوله مات) أي الحاكم
(قوله ولم يسجله) أي لم
يكتب الحاكم قدر ما فرضه
للزوجة في سجله أي دفتره
الذي يكتب فيه الوقائع
تنازع فيه نسي وعزل ومات
(قوله سواء كان) أي مدعي
الاشبه (قوله أنه) أي
الشأن (قوله على أنه) أي
مدعي الاشبه (قوله وهو)
أي حلف مدعي الاشبه
(قوله على قضاء القاضي)
تنازع فيه الحلف والشاهد
(قوله ذلك) أي جواز
الحلف مع الشاهد على
قضاء القاضي (قوله نعماً)
لابن القاسم الخ (عطفاً
على ما قاله الخ) (قوله مسئلة
الكتاب) أي حلف مدعي
الاشبه (قوله هذا الاصل)
أي حلف مدعي القضاء مع
شاهد (قوله اذ قضاء
القاضي) أي في مسئلة
الكتاب (قوله باجتماعهما)
أي الزوجين (قوله عليه)
أي القضاء
(فصل نفقة الرقيق

ونائبه قام من ذكر مقامه (والا) أي وإن لم ترفع للسلطان أو نائبه مع تيسره بان لم ترفع لـ
أو رفعت لغيره مع تيسره (قوله) أي الزوج هو المأمول به بيمينه ولو سفيها ومفهوماً يومئذانه
لا يعمل بقولها فيما قبل رفعها ويعمل فيه بقول الزوج وهو كذلك وشبه في أن القول قوله فقال
(ك) الزوج (الحاضر) بالبدل مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر فالقول
قوله بيمينه ولو سفيهاً إذا لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا بينة لأنها حينئذ كالدين وإذا
ترد الاتفاق عليها وهو موسر ثم ادعى أنه دفع لها ما تجب عليه وأنكرته فلا يقبل قوله اجماعاً
وهذا فن في عصمته وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله والكسوة كالنفقة (و) حيث كان
القول قوله (حالف) الزوج (لقد قبضتها) أي الزوجة النفقة منه أو من رسوله (لا) يحلف أقدم
(بعثتها) أي النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثه إليها وهو الاصل ويعقد في عينه على
رسول أو كتاب (وان) تنازعا (فيها) أي قدر النفقة الذي (فرضه) الحاكم ونسي ما فرضه
أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله) أي الزوج مع ممول به (ان أشبه) أي وافق الزوج ما اعتد
فرضه مثله أعلى مثله أشبهت هي أيضاً أم لا (والا) أي وإن لم يشبه قوله (فقوله) أي الزوجة هو
الممول به (ان أشبهت والا) أي وإن لم تشبه أيضاً (ابتداءً) الحاكم (الفرض) لنفقتها في
المستقبل ولها في الماضي نفقة مثلاً (وفي حلف مدعي الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة
وعدم حاقه (تأويلان) في التوضيح قبل مذهب ابن القاسم أنه لا يمين على من أشبه قوله منهما
إذا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد وحل غير المدونة على أنه يحلف عياض وهو الظاهر وهو
حجة لجواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي وقد نبه على ذلك ابن سهل خلاف ما قاله بعض
أصحاب مصنون ومال ابن القاسم في العتبية عياض وعندي أن مسئلة الكتاب خارجة عن هذا
الاصل المتنازع فيه اذ قضاء القاضي ثابت باجتماعهما عليه ثم وقع الخلاف في مقدار ما فرض
فكانت دعوى مال في ذمة الزوج فالقول قول من أشبه من جامع عيینه وليس على القضاء كما قيل
اه وفي أبي الحسن ابن رشد المشهور ان حكم الحاكم يثبت بشاهد وعين اه واليه اشار المصنف
في الشهادات بقوله أو بانه حكم له به والله أعلم

* (فصل) في نفقة الرقيق والادب والقريب وخادمه والحضانه وما يتعلق بها (انما تجب) على
المالك (نفقة رقيقه) لا رقيق رقيقه فالخبر بالنسبة لهذا (ودابته) والخبر في هذا بالنسبة
لقوله (ان لم يكن) أي يوجد (مرعى) يكفيها والاوجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة البناي
الظاهر ان الحصر منصب على جميع ما بعده أي انما تجب النفقة بعد الزوجية على الرقيق
والادب والولد والوالد حينئذ فلا يرده عليه شيء وشمل رقيقه الخدم وقيل نفقته على من له خدمته

والدواب * (قوله خادمه) أي القريب (قوله بها) أي المذكورات (قوله لهذا) أي رقيق الرقيق (قوله والا) أي
وان وجد مرعى يكفيها (قوله حينئذ) أي حين كون الحصر على جميع ما بعده (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) أي الحصر
(قوله الخدم) بضم الميم وسكون الخاء المججمة وفتح الدال أي الذي وهبت خدمته لغيره نفقته على واهبه (قوله نفقته) أي الخدم
(قوله على من) أي موهوب أو الموهوب الذي خبر نفقته

(قوله وشهره) أي كون نفقته على من له خدمته (قوله على سيده) أي مطلقا (قوله أودى الخدمة) أي مطلقا (قوله ان كانت الخدمة يسيرة) أي فعلي سيده وان كانت كثيرة فعلي ذي الخدمة (قوله انقل ابن رشد) راجع للاول (قوله والمشمور عنه) أي ابن رشد راجع للشاني (قوله ونقله) أي ابن رشد ايضا راجع للثالث (قوله والمستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله وهي حامل) حال (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله عليه) أي المال (قوله لانه تركه) أي الاتفاق على دابته (قوله وسكت) أي المصنف (قوله وهو) أي القيام بالشجر الخ) حال (قوله لان تركه) ٤٤٨ أي القيام بالشجر (قوله والا) أي وان لم يوجد مشتربه أو لم يحمل بيعه (قوله وهب)

وشهره ابن رشد ابن عرفة وفي كون نفقة المخدم على سيده اودى الخدمة فالله ان كانت الخدمة يسيرة لنقل ابن رشد والمشمور عنده ونقله ايضا والمكاتب نفقته على نفسه والمستحقة برق وهي حامل نفقتها على من استحقها عند ابن عبد الحكم وقال يحيى بن عمر على من حملت منه وهو الجيد قال ابن عرفة قال والاظهار ان كان في خدمتها قدر نفقتها انفق عليها منها وقول ابن عبد الحكم لا يقتضي على ان المستحق يأخذ نفقتها او مع قيمة ولدها ابن عرفة ويقتضي عليه بالاتفاق على دابته لان تركه منسكروا اذ لم يجب القضاء بها خلافا لقول ابن رشد يومر بلا قضاء والهرة العجماء التي لا تقدر على الانصراف تنجب نفقتها على من انقطعت عنده وسكت عن القيام بالشجر وهو واجب لان تركه اضاءة مال (والا) أي وان لم يتفق على رقيقه او دابته بخلا او عزا (يسع) ان وجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب واخرج عن ملكه بوجه ما اؤذ كافة ما يؤكل وفي ام الولد ثلاثة أقوال قيل ينجز عتقها وقيل تسعى في معاشها وقيل تزوج وشبه في البيع فقال (ككليفه) أي المملوك رقيقا او دابة (من العمل ما لا يطيقه) الابشقة خارجة عن العادة زيادة على مرتين (ويجوز) للمالك ان يأخذ (من لبنها) أي الدابة أو الامة (ما لا يضر بتاجها) أي ولدها (و) تنجب (بالقرابة على) الولد الحر (الموسر) كبيراً كان أو صغيراً ذكراً كان أو أنثى واحداً أو متعدداً مسلماً أو كافراً صحيحاً أو مريضاً لانه خطاب وضع والاصح خطاب الكفار بقروع الشريعة بما فضل عن قوته وقوت زوجاته ولوار بعالة عن نفقة خادمة ودابته والواجب بالقرابة (نفقة الوالدين) أي الام والاب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجسيع كفاراً اتفق ديتهم واختلف (المعسر) بنفقةهما وان كان لهما خادم ودار لافضل فيهما وظاهره ولو كان الاب يقدّر على الكسب وهو قول البناني ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل صنعة وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر الخط وهو الظاهر قياساً على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على ابيه معجزه عن التكسب بصناعة لا ترضى به بخلاف صنعة الابوين فيجبران عليها ولو كان فيهما معرفة على الولد لا تصافهما بما قبل وجود الولد غالباً ومن له والد وولد فقيران وقدور على نفقة احدهما فقط فليلتحصان وقيل يقدم الولد وتقدم الام على الاب والصغير على الكبير والاثني على الذكر (واثبتا) أي الوالدان (العدم) بضم فسكون أي فقرهما بعدلين ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوب لهما (وهل الابن اذا طوب) من ابويه (بالنفقة) عليهما وادعى العدم (محمول على الملاء) بالمداي الغني فعليه اثبات عدمه بعدلين ويمن (أو) محمول على (العدم) فعليه اثبات ملائه لان نفقتهما انما تنجب

بضم فكسر أي لمن يتفق عليه (قوله اخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بوجهما) أي غير بيعه وهبته كاعتاقه (قوله ام الولد) أي لمسر عاجر عن نفقتها (قوله ينجز) بضم ففتح مثقلاً (قوله تزوج) بضم ففتح مثقلاً (قوله الابشقة) اماماً لا تطيقه بالكسبة فلا يخرج به عن ملكه لاستحالة فلا ضرر به (قوله زيادة على مرتين) قيد في التكليف فلا يخرج عن ملكه بمرتين (قوله وبالقرابة) غطت على المعنى أي تنجب بالمالك (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الموسر) لا المعسر (قوله لانه) أي الخطاب بالاتفاق علة أو صغيراً (قوله والاصح خطاب الكفار الخ) علة أو كافراً (قوله بما فضل الخ) صلة موسراً (قوله المباشرين) لا الجد والجددة (قوله الحرين) لا الرقيقين (قوله المعسر) لا الموسرين

(قوله لهما) أي الوالدين (قوله فيهما) أي التادم والدار (قوله وظاهره) أي كلام المصنف (قوله وهو) في أي وجوب الاتفاق على الاب المعسر القادر على الكسب (قوله يجبر) بضم الياء وفتح الموحدة أي الاب القادر على الكسب (قوله وهو) أي جبره على الكسب (قوله وعليه) أي جبره على الكسب (قوله اشتراط) بضم التاء وكسر الراء (قوله لانه) أي تحليهما على عدمهما علة لا يمين وان كان عدم غيرهما لا يثبت الابعدين ويمن

(قوله فالاولى تردد) أى لان هذا من تردد المتأخرين في الحكم اعدم نص المتقدمين وتقدم جواب هذا بان معنى وبالتردد الخ ومثلهما بما هو جدى كلامى من التردد الخ وليس معناه انهم متى ترددوا اشير اليه ومعنى وحيد ذكر قولين اقوالا فذلك الخ انى اشير بذلك للخلاف الذى لم اطلع على ارجحية شئ منه. وانه كان للمتقدمين اولاه متأخرين وهذه من هذا والله أعلم (قوله محلهما) اى القولين (قوله وادعوا) اى الاولاد كلهم (قوله والاولا) اى وان تعدد الاولاد ٤٤٩ وادعى بعضهم العلم دون باقىهم

في ماله لا في ذمته بخلاف الدين (قولان) الاول لابن أبي زئيمين والثاني لابن الفخار فالاولي تردد
محلها اذا كان الابن منقردا ليس لوالديه واه او ادعوا العسر والافقلى مدعى العدم اثباته
بينة ابن عرفة بعض الموثقين هذا اذا لم يكن له ولد سواء كان وجب على الابن المدعى العدم
اثباته لما لم يأت به بالنفقة معه فلا ترجع النفقة كلها على الواحد الا بالحقكم بعدم الاتخوفات
تعليم ابن الفخار قبول قول الابن بان نفقة الاب انما هي في فاضل ماله لا في ذمته بخلاف الدين
يقتضى ان لا يفرق بين انفراد الولد ونفقة (و) تجب بالقربة نفقة (خادمهما) أى الوالدان
ظاهره ولو تعدد وقد راعى خدمة انفسهما تأكد - فقههما وظاهره ولو كان الخادم رقة بقا وهو
كذلك ولم يعد اموسر ينه لحاجتهما اليه ولا يلزم الاب نفقة خادم رده ولو احتاج له لا في حال
الحضنة وملاء الاب وحاجة الولد له كما في المدونة (و) تجب بالقربة نفقة (خادم زوجة الاب)
المات له لا لاختدام وظاهره ولو تعدد (و) يجب بالقربة (اعفاه) أى الاب (بن زوجة واحدة
ولا لتعدد) نفقة زوجة الاب على ولده (ان كانت احدهما) أى زوجتي الاب (امه) أى الولد
(على ظاهرها) أى المدونة فينفق على أمه اقربايتها وزوجيتها اليه واولى في عدم التعدد ان كانتا
اجنبتين والقول للاب فحين ينفق عليهما منهما ولو كانتا كفوحت كانت لا نفقة به وان
كانت احدهما امه تعين الاتفاق عليهما ولو غنية لانه للزوجية لا للقربة (لا) تجب على الولد
بالقربة نفقة (زوج أمه) الفقير وفي المدونة لا ينفق على زوج أمه وفي الديكاف تلزم الابن
النفقة على امهم وعلى زوجها الزعفران كان عديما لا يقدر على الاتفاق وكان عدهم فله حق
بعد الدخول بها ولم يعقره ابن عرفة ولم يرل الشيوخ يتراضونه ابو الحسن وبس بين لانه انما
انفق على زوجة ابيه لانه اى عنه شيئا لم يزل بالزمنه الاتفاق على زوجها اه وهو بين
واضح (ولا) تجب بالقربة نفقة (جد) وجد فم جهة اب او ام (و) لا تجب نفقة (ولد ابن) وارلى
ولدت (ولا يسهلها) أى نفقة الام (تزوجها) أى الام (زوج فقير) أو غنى فقير ومثل الام
اليت فان قدر الزوج على بعض النفقة تنعم لابن أو الاب باقيا (ووزعت) ضم الواو وكسر
الزاي مشددة أى قسمت نفقة الوالدين (على الاولاد) الموسرين انفقوا به اهرهم أو اختلف
(وهل) توزع عليهم (على) عدد (الرؤس) من غير نظر الى اختلاف اليسار والذكورة والانوثة
(او) بحسب (الارث) فعلى الذكور ضعف ما على الانثى (او) بحسب (اليسار) في الجواب
(اقوال) الاول نقله الخنمي عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد
واصبغ ونقل عنه الاول ايضا ابن يونس بقول مطرف اقول البرزلى المشهور الثالث (و) تجب
بالقربة (نفقة الولد الذكر) الحر الفقير الما جرع عن الكسب على أبيه الحر الموسر بما فضل عر
قوته وقوت زوجته وزوجاته (حتى يبلغ) الذكر (عاقلا) راعى الكسب (والرقيق نفقته

(قوله عليه) أي الولد (قوله كفايته) أي الولد (قوله يدعي) يضم فسكون فقط (قوله له) أي الدخول (قوله فواده) أي المصنف
تفريع على أو يدعي له الخ (قوله بدل) صلة مراد (قوله به) أي الرجوع (قوله لأنها) أي نفقة القريب الخ (قوله لا) قوطها بمعنى
زمنها (قوله الخ) بفتح الخاء المعجمة مثقلا أي الحاجة (قوله حصل) أي سدا الخلة (قوله في كل حال) صلة تسقط وهو المستثنى
منه (قوله أي لفرضها) أي تقدير النفقة (قوله لأنه) أي فرضها (قوله حكمه) أي الحكم (قوله بها) أي النفقة (قوله فصارت)
أي النفقة المقدرة (قوله أخذها) أي نفقة القريب عن وجبت عليه (قوله بها) أي النفقة (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي
من وجبت عليه بعوضها (قوله قولها) ٤٥٠ أي المدونة (قوله الابوان) أي الممسران (قوله وصغير ولده) أي الذي لا مال له

على ما لا يحكم والغنى نفقته في ماله والقادر على الكسب نفقته عليه إلا المرأة عليه أو على
أبيه في حرفته أو كساده فعلى الأب وإن اكتسب ما لا يكفيه وجبت على أبيه تمام كفايته
(و) تجب بالقرابة نفقة البنت (الأنثى) الحرة (حتى يدخل بها زوجها) الباطن ولو غير مطبقة
أو يدعي له وهي مطبقة فمراة حتى تجب نفقتها على زوجها الباطن بدليل ما تقدم هذا هو
المعتمد (وتسقط) نفقة القرابة (عن) الشخص (الموسر بعضي الزمن) فإذا تحيل الوالد أو الولد
الممسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا
يقضى له به لأن السدا الخلة وقد حصل في كل حال (الالقضية) أي لفرضها من حاكم فلا تسقط
عن الموسر بعضي الزمن لأنه حكمه به فصار كالدين ابن الحاجب وتسقط عن الموسر بعضي
الزمن بخلاف نفقة الزوجة إلا أن يفرضها الحاكم ويتعذراً أخذها القينة من وجبت عليه
أو لم يتعذروا فنق على الأب أو على الولد من لم يتبرع بها فله الرجوع عليه ابن عرفة ونبه ابن
الحاجب بقوله وفرضها القاضي على الجميع بين قولها في النكاح الأول أن انفق الابوان وصغير
ولده وهو موسر ثم طلبوه بذلك فلا يلزمه وقولها في النكاح الثاني أن انفقت الزوجة على نفسها
وصغار ولده وأبكارها من مالها أو سلفا أو الزوج غائب فلها التسامح أن كان وقت نفقتها موسرا
فجمعوا بينهما على أن مافي الزكاة قبل فرض القاضي ومافي النكاح بعده قلت وفي زكاتها أيضا
مثل مافي نكاحها وهو قوله ويعطى الولد والزوجة ما تسامحا في يسره من النفقة وقول ابن
الحاجب إلا أن يفرضها أو يتفق غير تبرع بقضى أن نفقة الأجنبية غير متبرع حكمه القاضي
بها وليس كذلك أنما يقضى للمنفق غير متبرع إذا كان ذلك بحكم فلو قال إلا أن يفرضها
الحاكم فيقضى به الهما أولن أنفق عليها غير متبرع لسكان أصوب (أو) أي والآن (يتفق)
على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضها فلو أنقز قوله بالقضية لوفي بالقيء في اتفاق غير
المتبرع فله ابن عرفة ونحوه لابن عبد السلام الخط ما قاله ظاهر بالنسبة لنفقة الوالدين وأما
نفقة الولد فليس ذلك بظاهر فيه أفلمنفق غير المتبرع الرجوع بها على أبيه الموسر ولو لم تفرض
من وجوده موسرا كوجود مال الولد وتبعه عب البنت وهو ظاهر (واسقرت) نفقة الأنثى
على أبيها بمعنى عادت إذا دخل دخول زوجها باليست على أبيها فتجوز عن عات بأسقرت بقرينة
قوله والأنثى حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) بفتح الزاي وكسر
الميم أي مريضة مرضا ملازما واسقرت زمنة (تم طلق) الزوج أو مات وهي زمنة ولو بالغة

(قوله وهو) أي من وجبت
عليه النفقة (قوله ثم طلبوه)
أي الابوان وصغير ولده من
وجبت عليه (قوله بذلك) أي
بعوض ما انفقوه (قوله فلا
يلزمه) أي من وجبت عليه
عوض ما انفقوه (قوله
وقولها) أي المدونة عطف
على قولها (قوله من مالها)
أي الزوجة صلة انفقت (قوله
إوسلما) عطف على من مالها
(قوله فلها) أي الزوجة (قوله
اتباعه) أي الزوج بعوض
ما انفقته (قوله ان كان) أي
الزوج (قوله بينهما) أي
مافي السكابين (قوله ومافي
النكاح) أي الثاني (قوله
بعده) أي الفرض (قوله وفي
زكاتها) أي المدونة (قوله
مافي نكاحها) أي الثاني
(قوله من النفقة) بيان لما
(قوله بها) أي النفقة (قوله
ذلك) أي اتفاقه (قوله فلو
قال) أي ابن الحاجب (قوله
لهما) أي الوالد والولد (قوله

عليهما) أي الوالد والولد (قوله بعد فرضها) صلة يتفق (قوله فلو أنقز قوله بالقضية) أي عن قوله أو يتفق وسكنا
غير متبرع (قوله بالقيء) أي كون الاتفاق بعد الفرض (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام وابن عرفة (قوله ذلك) أي ما قاله (قوله
بها) أي نفقة الولد (قوله لأن وجوده) أي الأب (قوله وهو) أي كلام الخط (قوله فتجوز) بفتحات مثقلا أي المصنف (قوله عن
عادت) أي معناه (قوله إذا دخل دخول زوجها بها الخ) علة بمعنى عادت (قوله فتجوز) بفتحات مثقلا الخ تفريع على معنى عادت
(قوله بأسقرت) صلة تجوز وباءو للتعدية (قوله بقرينة) صلة تجوز وباءو سببية واضافته للبيان

(قوله نعمها) أى العجبة والزينة (قوله صدق) بفتح الدال مثله (قوله فى الثانية) أى اوعادت الزمانة (قوله لانه أمين) علة مصدق (قوله فى القسم الاول) أى لان عادت بالغة (قوله غير مضر) ٢٥١ خبر كون (قوله والثانية) أى

اوعادت الزمانة (قوله فى الذكور) صلة منصوصة (قوله ونصه) أى ابن يونس (قوله وعليه) أى الاب (قوله لان ذلك) أى المذكور من العمى ونحوه (قوله فان صحا) أى المجنون والزمن (قوله سقطت) أى نفقة ما عن أيهما (قوله ثم لا تعود) أى النفقة على أيهما (قوله ان عادت ذلك) أى المذكور (قوله عليه) أى نص ابن يونس صلة حمل (قوله وهو) أى حكم المذكور (قوله لافرق) أى بين الذكر والأنثى فى هذا (قوله ودخل) أى ولدها معها (قوله فيها) أى كتابتها (قوله بان كانت حامله الخ) تصوير لدخوله معها بحكم الشرع (قوله بعده) أى عقد كتابتها (قوله المصنف) أى قال فى توضيحه (قوله غيرها) أى المكتوبة (قوله فى نظيرها) أى نفقة ولدها (قوله فان كان) أى الاب معها فى الكتابة (قوله عليه) أى الاب المكتوب (قوله لانها) أى المكتوبة (قوله منوطه) أى متعلقة (قوله لانه) أى ارضاع المتزوجة والرجعية ولدها بلاجر (قوله وقيل) بكسر

الموحدة

وكذا تستمر نفقة الولد على أبيه ان طرأ للولد مال وذهب قبل بلوغه أو بلغ زمانه طرأ له مال وذهب فتعود على أبيه وكذا إذا ارشدها فتسهر نفقة أمه (لا) تعود نفقة البنت على أبيها (ان) دخل بها الزوج صغير صحيحة (عادت) لا يبرأ بطلاق أو موت الزوج حال كونها بالغة (أيضا) صحيحة فادارة على الكسب بغير سؤال (أو) أى ولا تعود على أبيها ان دخل بها زوجها زمنة وصحت عنده (عادت الزمانة) لها عند زوجها وتأييت زمنة بالغة ثيبا فلو عادت واحدة منهما صغيرة أو بكر عادت نفقة أمه على أبيها إلى ان تتزوج إلى الابلوغ فقط خلافا لبعضهم والمصنف مصدق فى الثانية لانه أمين مطاع وكونه لم يذكر عن المتبطل عدم العود إلى القسم الاول غير مضر البناءى مقتضى ما فى عن المتبطل ترجيح ان عود نفقة الصغيرة على أبيها إلى بلوغها فقط والثانية منصوصة لابن يونس فى المذكور ونصه قال مالك رضى الله تعالى عنه وعليه نفقة من ولد أمي أو مجنون أو ذرمانة ابن يونس لان ذلك يمنع التكسب فان صحا سقطت ثم لا تعود ان عادت ذلك لان نفقة أمه انما تجب باستصحاب الوجوب اه وعليه حمل كلام المصنف وهو يجري فى الأنثى من باب لافرق (وعلى المكتوبة نفقة ولدها) الرقيق لا على سيدها ان ادخلته معها فى كتابتها ودخل فيها بحكم الشرع بان كانت حامله وقت عقدها أو حملت به بعده لانها أحرزت نفسها وولدها ومالها المصنف وليس لانا أنى تجب عليها نفقة ولدها غيرها وهذا بحسب الظاهر وفى الحقيقة على السيد لتركها شيئا من الخجوم فى نظيرها تقديرا (ان لم يكن الاب) معها (فى الكتابة) فان كان فنزقتا ونفقة ولدها عليه (و) ان عجزت المكتوبة عن نفقة ولدها أو المكاتب عن نفقة ونفقة ولدها (ليس عجزه) ان المذكور من المكتوبة أو الاب (عنها) أى لنفقة على المكتوبة وولدها (عجزا عن الكتابة) لانها منوطه بالرجعية كالجنابة والنفقة بالمال (وعلى الام المتزوجة) بابي الرضيع (و) المطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذى هى فى عصمة أو المطلق (بلاجر) أى عوض مالى تأخذ لذلك لانه عرف المسلمين فى كل الامصار على تولى الاعصار فى كل حال (الاموال) بضم العين المهملة واللام وشذوا أو أى ارتفاع (فندر) بفتح فسكون يكون من اشرف الناس الذين ليس شأنهم ارضاع اولادهم وكعلو القدر المرض وقلة اللبن وان ارضعت الشريفة فلها الاجرة من مال الاب ثم من مال الولد وشبهه فى عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) بخلع أو بت وانقضاء عدة رجعي فلا يلزمها الارضاع ولو غير شريفة وان ارضعت فلها الاجرة فى كل حال (الا ان لا يقبل) الولد (غيرها) أى امه الشريفة أو البائن فيلزمها ارضاعه فلها ما كان ابوها لا ولها الاجرة كفى المدونة (أو) بقبول الولد غيرها (بعدم) بضم الياء وكسر الدال أى يشتقر (الاب أو يموت) الاب (ولامال للمصبي) فان كان للمصبي مال فلها الاجرة منه سواء مورثه من أبيه أو أمه من غيره لانه حيث مات الاب فالظن انما هو لمال المصبي فان وجد من ارث الاب أو من غيره فله الاجرة والا فلى الام (و) اذا وجب عليها الارضاع ولا مال للاب ولا للولد وقبل غيرها (استأجرت) الام من مالها من ترضعه سواء كانت عالية القدر أو بائنا ورجعية أو غير مطلقة (ان لم يكن لها) أى الام (لبان) أولم يكفه (ولها) أى الام التى لا يلزمها الارضاع (اقبل) بفتح فسكون الولد (غيرها) أى امه قبيل

(قوله والاب) اي وان لم نقل قيد هذا الاجل المبالغ فيه ومشكل لان لها الاجرة اذا لم يقبل الولد غيرها (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله قولها) اي المدونة (قوله قات) اي قال صحنون لابن القاسم (قوله قات قات) اي الام (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي ارضاع ولدها (قوله يريد) اي بما يرضعه ٤٥٢ به غيرها (قوله واليه) اي استخذاقها اجرة مثله اصله ترجع (قوله لانها) اي المرضعة (قوله عندها)

هذا الاجل المبالغ فيه والافله اذا لم يقبل غيرها (اجرة المثل) اي مثلها كما في المدونة من مال الاب والابن ان لم يكن للاب مال وظاهره ولو زادت على قدر وسعه ان لم يجد الاب من ترضعه عندها مجانا بل (ولو وجد) ابوه (من) اي امرأة (ترضعه) اي الولد (عندها) اي امه (مجانا) اي بلا اجرة (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) المدونة فانه قال قولها قلت فان قالت بعد ما طأنتها البتة لا ارضعه الا بمائة ووجد من ترضعه بمجسين قال قال مالك رضي الله تعالى عنه هي احق به بما يرضعه به غيرها ونص ابن يونس قول مالك رضي الله تعالى عنه الام احق به بما يرضعه به غيرها يريد باجرة مثلها وقاله بعض النرويين واليه رجح ابن الكاتب وهو الصواب وسواء وجد من ترضعه عند الام ام لا لانها وان كانت عندها هي التي تبشره بالرضاع والميت وذلك تفرقة بينه وبين امه فلذلك كانت الام احق به باجرة مثلها وهذا بين عياض ويشهد له قوله آخر الكتاب اذا وجد من ترضعه عندها باطلا وهو مومر لم يكن له اخذها وعليه ارضاع بما يرضعه به غيرها ويجوز الاب على ذلك اه وقوله بما يرضعه به غيرها هو اجرة المثل كما قال ابن يونس والله سبحانه وتعالى اعلم (وحضانة) فتح الحاء اشهر من كسرهما مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو ما تحت الابط للكشح وهو ما بين الخصرة والصلع الخلف وهي لغة الحنظ والصيانة وشرع عاصيانه العاجز والقيام بمصالحه ابن عرفة محصول قول الباجي حفظ الولد في مية ومائة طامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه الولد (الذكر) الحق ثابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زنا او عاجزا عن الكسب ومجنونا فقط حضانة الام وتسقط نفقة على ابيه ولا يخرج الخنثى المشكل عن حضانتها مادام مشكلا ابن عبد السلام المشهور وفي غاية امد الحضانة ان البلوغ في الذكور من غير شرط وفي التوضيح المشهور في الايات كونه علامة للبوغ الحظ ظاهره مطلقة (و) حضانة (الانثى) كالنفقة في الجمل اذا حضانتها الى الدخول فقط والنفقة اليه او الى الدعاء وفهم من قوله كالنفقة ان اذا طلقت قبل البناء لم تسقط حضانتها وانما الدخول زمني واستمرت زمنا حتى تابت لم تسقط حضانتها وان الزوج اذا دخل بها غير مطبقة الوطء سقطت حضانتها وهو كذلك الا ان يقصد الاب بتزويجها الفرار من الفرض واسقاط الحضانة فلا يسقط ولا الحضانة بالدخول حتى يطبق قاله الوائلي يسي ولوا التزمت الام حضانة ولدا ثم تزوجت في زمنها فسخ نكاحها قبل البناء قاله ابن عبد الغفور وقال الابهرى الشرط باطل فان حاضرت زمن رضاعتها ثلاث حيض ففي منعها من التزويج مطلقة امد الرضاع وجوازها مطلقا ومنعه ان شرط عدمه ومنعه ان اضر بالصبي اقوال حكاها ابن عرفة وحضانة الذكور والانثى (للإم) المطلقة او التي مات زوجها واما التي في العصة فهي امه والاب معها قاله ابن عرفة ان كانت الام حرة بل (ولو) كانت (امة) متزوجة (عتق) بفتحها (ولدها) وطافت او مات زوجها الحرة والعبد فلها حضانتها ابن عرفة

اي امه (قوله هي) اي المرضعة (قوله ذلك) اي المذكور من مباشرة الرضاع والميت (قوله باطلا) اي بلا اجرة (قوله وهو) اي الاب (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله على ذلك) اي تسليمه لأمه (قوله وهو) اي الكشح (قوله وهي) اي الحضانة (قوله العاجز) اي عن القيام بمصالح نفسه وحفظها (قوله محصول الخ) اي الحضانة المهي في المحصول (قوله حفظ) جنس وضايقه للولد فصل مخرج حفظ غيره (قوله في مبيته الخ) فصل مخرج حفظ الولد في ماله (قوله الحق) اي الذكورة (قوله في الايات) اي لشعر العانة (قوله مطلقا) أي عن التقيد بدقيق في الله تعالى (قوله حضانتها الخ) اه في الجمل (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله بتزويجها) أي غير المطبقة (قوله الفرض) اي لنفقتها (قوله فلا يسقط) اي الفرض (قوله في زمنها) اي الحضانة (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله الشرط) اي التزامها (قوله باطل) أي لا يلزمها فلها التزوج زمنها ولا يفسخ ونسقط حضانتها ان تزوجت بغير محرم المحضون (قوله فان حاضرت) أي الام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرط عدمه او ضراره الولد (قوله مطلقا) اي عن عدم شرط عدمه وعدم اضراره الولد (قوله اقوال) اي أربعة (قوله فهي) اي الحضانة

الان
بغير محرم المحضون (قوله فان حاضرت) أي الام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرط عدمه او ضراره الولد (قوله مطلقا) اي عن عدم شرط عدمه وعدم اضراره الولد (قوله اقوال) اي أربعة (قوله فهي) اي الحضانة

(قوله وفرضه) بسكون الراءى القرع من اضافة المصدر لقوله (قوله فى الحر) اى الزوج الحر (قوله نص) خبر فرض (قوله) المتوهم) بفتح الهاء اى فيه خلاف الحكم (قوله منه) اى سببه (قوله وسائر) اى باقى (قوله المعلم) اى حرفه (قوله فيه) اى الزفاف (قوله قال) اى الاب (قوله وهو) اى عدم اشتراط انفراد من انتقلت ٥٣ الحضانة اليه بالسكنى عن انتقلت

عنه (قوله وبه) اى قول
يخزون صله آفى (قوله
العواد) باعمال العين والدال
وشد الواو (قوله انه) اى
الشان (قوله بنتها) اى
التي سقطت حضانتها (قوله
قال) اى ابن سالمون (قوله
تقدم) بضم ففتح مثقلا
(قوله من جهة امها الخ)
لانها اشقى (قوله وقدم)
بضم فكسر مثقلا (قوله
بعد) بسكون العين وضم
الدال عند حذف المضاف
اليه الخ (قوله من نسب
الام) بيان لما (قوله قبل)
بكسر ففتح اى جهة (قوله
امه) اى الاب (قوله ابيه)
اى الاب (قوله وقال) اى
ابن عرفة (قوله قبله) اى
الاب بكسر ففتح (قوله منه)
اى الاب (قوله وهو) اى
الاب (قوله سائرهن) اى
باقى قرابات الاب (قوله
لنقل) بفتح اللام مشى
نقل بلا نون لاضافته
(قوله ولها) اى المدونة
(قوله وعلى الاول) صلة
برى (قوله تأخير) اى
الاب (قوله عن جداته)
اى جـدات المحضون من
جهة الاب (قوله فاد)

الا ان يسره السيد فسط حضانتها كلام اذا تزوجت وفرضه فى المدونة فى الحر نص على
المتوهم وقوله عتق ولدها لدفع توهم ان الامة لا تخضع للحر (او) كانت الام (ام ولد) تجز
سيدها عتقها أو عتقت جوتة فلها حضانة ولدها منه (ولاب) وسائر الاولياء (نعاهده) اى
المحضون ذكر **ا** وان (واديه) اى تأديب المحضون (وبعنه) اى ارسال المحضون
(للمكتب) بفتح الميم والقوية اى محل تعلم الكتابة او المعلم او المعلمة وخزنه وبعنه لانه ولسر له
زفاف البنت من عنده لبيت زوجها بل من عند الام فالخلق لولائه قاله ابو الحسن البنانى
لا خصوصية للام وان عبر بها ابو الحسن فالخلق للحضانة مطابقة فى الزفاف من عندها ابن عمر
اذا قال تزف من عندى وقالت الحضانة من عندى فالقول قول قول الحضانة (ثم) اذا قام بالام مانع
او اسقطت حضانتها للحضانة (امها) اى الام (ثم) (جدة الام) ام امها او ام ابيها (اننا نقررت)
ام الام أو جدها (بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) بتزويجها وغيره ويجزى هذا الشرط فى
كل من انتقلت لها الحضانة وهذا الشرط هو المشهور عند المصنف واقصر المتبسط على عدم
اعتباره وهو قول مخزون وبه ائفى ابن الحاجب ابن سائون الذى ائفى به ابن العواد لانه حضانة
للجدة اذا سكنت مع بنتها قال وهى الرواية المشهورة عن مالك رضى الله تعالى عنه وبه العمل
واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم وتقدم جدة الام من جهة امها على جدتها من
جهة ابيها (ثم الخالة) اخت الام شقيقة ولام اولاب على المعتمد وسأفى للمصنف وقدم الشقيق
ثم للام ثم للاب فى الجيع ونحوه فى المقدمات وابن عرفة (ثم) (خالتها) اى الام وأسقط مرتبة
وهى عمه الام ابن عرفة وعلى هذا الترتيب ما بعد من نسب الام (ثم) (جدة) المحضون من قبل
(الاب) سواء كانت ام الاب او ام امه او ام ابيه وان عاتق ليس المراد جدة الاب فقط كما توهمه
عبارة وجهه امه مقدمة على جهة ابيه فى المقدمات فان انتظمت قرابات الام فالجدة للاب ثم
ام جدة الاب ثم ام ابى الاب ثم ام امه ثم ام ابيه ثم الاب ابن عرفة فان لم تكن للاب ام
او كان لها زوج اجنبى قام امه وام ابيه وام امه احق من ام ابيه وقال فان لم تكن قرابات الام
فى تقدم الاب على قراباته وعكسه فالثم الجدات من قبله احق منه وهو احق من سائرهن
نحو فى الصقلى ولها وعزاه فى البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى فى التحفة (ثم الاب)
تأخير عن جداته هو مذهب المدونة (ثم الاخت) للمحضون شقيقة ثم لانه ثم لايه (ثم العمه)
للمحضون ثم عمه ابيه ثم خاله ابيه (ثم بنت الاخ) الشقيقة ثم لام ثم لاب قاله فى المقدمات
ومفاد نقل المواق انه الراجح (أو) بنت (الاخت) كذلك واختاره الرجلى (أو) الشخص
(الا كفى) من الكفاية اى الاشدد فى الكفاية وحفظ المحضون حال كونه (منهن) اى بنات
الاخوة والاخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) المناسب تردد فيه
ثلاثة أشياء الاول ان اسم التفضيل التالى آل حقيقة مطابقة موصوفه فلما نسب الكفاية
التالى جمعه بين من وأل وهو شاذ الثالث جمعه ضمير من ومنه اثنان وجواب الاول

بضم الميم (قوله كذلك) اى شقيقة ثم لام ثم لاب (قوله د) اى قال أحـد الزرقانى بن جـلة
(قوله مطابقة موصوفه) اى فى التانيث والتثنية والجمع (قوله وهو) اى جمعه بينهما

(قوله والثاني) عطف على الاول (قوله ان من) بكسر الميم (قوله والثالث) عطف على الاول (قوله اليها) اي الاجوبة الثلاثة
(قوله المزج) بجمع (قوله فكذلك) اي وصي الذكري في شعول الانثى والذكري محرما ولا (قوله وان كانت) اي الانثى (قوله والا)
اي وان لم يكن محرما لها ٤٥٤ (قوله له) اي الوصي (قوله الشقيق) نعت الاخ (قوله كذلك) اي الشقيق ثم اللام ثم اللاب

اعتبار الموصوف الشخص والثاني ان من ليست داخله على المقضول بل للتبعيض ومتعلقها
حال من الاكفي والثالث ان الجمع باعتبار تعدد بنات الاخ والاخت بالشقاقة وغيرها كما اشرت
اليها في المزج (ثم) الشخص (الوصي) ذكر اكان او انثى ان كان المحضون ذكر اكان كان انثى
لا تطبق فكذلك وان كانت مطيعة والوصي ذكر فشرطه كونه محرما لها ينسب اوصهر او رضاع
والا فلا حضانة له ووجه الموضح وغيره ورجح ابن عرفة ان له الحضانة وسواء وصي الاب ووصي
وصيه ومقدم القاضي (ثم الاخ) للمحضون الشقيقة ثم اللام ثم اللاب ثم اللام من جهة الاب كذا
في الموازية وهل الاقرب خاصة او وان علا احتمالا لان ابن رشد (ثم ابنه) اي الاخ كذلك (ثم
الميم) كذلك (ثم ابنه) اي الميم كذلك قرب كل او بعد ان ارى بالجد المتوسط بين الاخ وابنائه
الاقرب فقط ويكون ابو الجد متوسطا بين الميم وابنائه وهكذا كما لابن عرفة وكذا ان ارى به
الاعم فيما يظهر (لا) حضانة (جد) للمحضون من نسب (لام) له عند ابن رشد (واختار) المسمى
من نفسه (خلافه) اي ان للجد من جهة الام الحضانة لان له حنانا وشفقة وقد قدموا الاخ للام
على الاخ للاب لذلك وكذا الميم مع ان الذي للاب عاصب وعلى هذا في الجد للاب لقول الوثائق
اذا اجتمع الجدان فالجد للاب اولى من الجد للام وهو قول ابن القصار قاله تمت حجج قديقال
لا يفهم من قوله انه يليه الا ترى انه يقال الاخ اولى من الميم وان كان بينهما مرقبتان (ثم المولى)
يفتح الميم واللام (الاعلى) اي المعتقد بكسر التاء الذي كروعه بعبته نسباً ثم ولا فلا حضانة للمعتقة
بكسرهما ابن عرفة ابن محرر لا حضانة لولا ان الممة اذ لا تعصيه فيها كالذكر قلت الاظهر
تقديمها على الاجنبي (ثم المولى) (الاسفل) اي المعتقد بفتح التاء من والد المحضون الذي لاحضن
له من النسب ولا من العتق (وقدم) بضم فكسر منقلا الشخص (الشقيق) ثم اللام ثم اللاب في
الجميع من الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والمخالات وأولادهم ابن ناجي ظاهر
المدونة ان لا تخت لاب الحضانة وهو كذلك على أحد القولين وفي الذخيرة اسقاط مالك وابن
القاسم رضي الله تعالى عنهما الاخت والاخ للاب لان العادة تباعد اولاد الضرائر وقيل
لهما الحضانة وشعور في تكميل التقييد ورجح الاول (و) قدم (في) الشخصين (المتساويين)
في المرتبة كاختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) اي حفظ المحضون مما لا يليق به يدنا وديننا (و)
زيادة (الشفقة) اي الحنان والرحمة فان كان في احدهما زيادة صيانة وفي الاخر زيادة
شفقة قدم زائد الشفقة فان تساويا فيهما قدم الاسن لانه اقرب الى الصبر والرفق بالمحضون فان
تساويا في السن أيضا فالقرعة فان تزوجت امه معه وأراد عم آخر اخذه فليس له ذلك لان كونه
مع امه واعمه اولى من كونه مع عم زوجته اجنبية وان تزوجت خالته معه وأراد ابوه اخذه قبل
له كونه مع خالته ومعه احسن من كونه عندك وزوجتك اجنبية لان الغالب عليها الجفاء
والغالب منك ان تكله اليها ولما كانت الحضانة تنفع الى وفور المهر على احوال الطفل من
كثرة البكاء والتضجر وغيرهما من الهيات العارضة له والى مزيد الشفقة والرقعة الباعثة

(قوله وهل الاقرب) اي
وهل الجد المتوسط بين الاخ
وابنه الجد الاقرب خاصة
واما البعيد فيقدم ابن الاخ
عليه (قوله او وان علا)
اي أو الجد متوسط بين الاخ
وابنه وان علا (قوله له)
اي الجد (قوله الاعم) اي
من الاقرب وغيره (قوله
لذلك) اي الحنان (قوله
وعلى هذا) اي مختار للنهي
(قوله فيلي) اي الجد للام
(قوله اذ لا تعصيه فيها)
كالذكر (قوله نظر) قوله
الذي) نعت المحضون (قوله
من الاخوة الخ) بيان
لجميع (قوله لهما) اي الاخ
والاخت للاب (قوله الاول)
اي لا حضانة للاخ والاخ
لاب (قوله أحدهما) اي
المتساويين (قوله فان تساويا)
اي المتساويان (قوله فيهما)
اي الصيانة والشفقة (قوله
امه) اي المحضون (قوله له)
اي المحضون (قوله اخذه)
اي المحضون (قوله زوجته)
اجنبية (قوله عم) (قوله له)
اي ابيه (قوله كونه) اي
المحضون (قوله وزوجتك)
اجنبية (قوله عليها)
اي زوجة ابيه (قوله اليها)

اي زوجتك الاجنبية (قوله وفور) اي كمال (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لحوال (قوله من
الهيات الخ) بيان لغيرهما (قوله والى مزيد) عطف على الى وفور

(قوله به) اي المحضون (قوله خصت) بضم الخاء المعجمة اي الحضانة (قوله الانسلاك) اي الدخول (قوله اطوار) اي احوال (قوله وملا بسنة) عطف على الانسلاك (قوله ونحمل) بفتح التاء والحاء وضم الميم مشبهة عطف على الانسلاك (قوله اشترط) بضم التاء (قوله لها) اي الحضانة (قوله فيها) اي الشروط (قوله في الحضانة) خبر لا (قوله وعدم القسوة) عطف على العقل (قوله علمت) بضم العين (قوله علم) بضم العين (قوله ورأفة) عطف على جفاء (قوله قدم) بضم فاء كسر مشددة اي الابدع (قوله عليه) اي الاقرب (قوله ان كان) اي جفاء الاحق (قوله الولد) اي المحضون (قوله والا) اي وان لم يكن جفاء الاحق قسوة فشا عنها اضرار الولد (قوله من ذلك) اي القيام بما يحتاج اليه ٤٥٥ المحضون (قوله ذلك) اي القساد

(قوله ولا) بشد الواو (قوله

شريب) بكسر الشين

المجعة والراء منقلا اي

كثير شرب مسكر (قوله

ولولمصلحة) اي الاب

مبالغة في اسقاط ادخال

الرجال عليها حضائنه (قوله

وهبان) بفتح فسكون

فوحدة ثم نون (قوله ادعى

بضم الدال وكسر العين

(قوله عدم نائب) فاعل

ادعى (قوله الضمير) اي

ها أثبتا (قوله هدا) اي

تكليف الولي اثبات امانته

(قوله عليها) اي الشروط

(قوله عدمها) اي الشروط

(قوله وما في التوضيح الخ)

دفع لما يتوهم من دفع

الاعتراض بما وافقته ما في

ضيق (قوله الداعي) اي

السائل دمه (قوله به) اي

المحضون (قوله مثلاً) اي

تلك الامراض (قوله

لانها) اي تلك الامراض

(قوله نفقته) اي المحضون

(قوله وهو) اي شرط رشد المحضين (قوله مفاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفينة (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن

عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله له) اي قاضي باجة

(قوله بذلك) اي للسفينة الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله

فلاتسعه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفته) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجة) اضافته

للبيان (قوله قاضيا) اي باجة

على الرفق به ولذا خصت بالنساء لما لان عاقبة الرجل تمنعه الانسلاك في اطوار الاطفال وملا بسنة الاقدار وتحمل الدانة اشترط لها شروط شرع فيها فقال (وشرط) الشخص (الحاضن) ذكر كرا كان او أتمى (العقل) فلا حق لمحضون ولا طائش في الحضانة ولو تقطع جنونه وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته ابن عرفة اللخمي ان علم جفاء الاحق لقسوته ورأفة الابدع قدم عليه قلت ان كان قسوة يشأ عنها اضرار الولد قدم الاجنبى عليه والافالكم المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق الحكمة (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون (ولا) حضانة لذات (كسنة) اي كبيرة السن كبرامانها من ذلك وادخلت الكاف الزمينة والمقدسة والعمياء والخرساء والصماء ذكر كرا كانت أو أتمى (وشرط) بكسر فسكون أي صيانة (المكان) الساكن به الحاضن (في البيت) المحضونة التي (يخاف) بضم التحتية (عليها) القساد وهي المطمعة ابتداء أو عروضا ومثلها الابن الذي يخاف عليه ذلك كما استقرأ ابن عرفة من المدونة أو لا وآخرا (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق قرب اب شريب يذهب يشرب ويترك ابته أو يدخل الرجل عليها ولو لمصلحة كما في ابن وهبان (و) ان ادعى على مستحق الحضانة بعدم امانته (اثبتا) اي الحاضن أمانة نفسه وجعل البساطى الضمير للشروط السابقة اي ما عدا العقل واختاره البدر وشيخه الجيزي ويقال مشله في الشروط الاتية ق لم أر هذا في شروط الحضانة انه هو في الولي يريد السافر بالمحضون وفي ابن سلون ان من نفي الشروط فعليه اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها اه وما في التوضيح معترض مثل ما هنا بنافي (وعدم بخدام مضر) رعيه أو ورقته وأذخات الكاف كل عاهة مضرة بالولد كالبرص والجرب الداعي والحكمة ولو كان به مثلها لانها قد تزيد بالضمها مثلها واحترز بعض عن التخصيص فلا يمنع استحقات الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لان الحاضن قبض نفقته فلا حضانة لسفيهه ولا لسفيهه وهو ما أفتى به ابن عبد السلام والاجبي فاضى الانسكة بتونس وهو مفاد كلام المصنف وقوى ابن هرون بانها الحضانة ضعيفة ويرجع ابن عبد السلام عن فتواه وانما كتب اقاضي باجة بان للسفينة الحضانة حين أمره السلطان بالكتابة بذلك خوفا منه لانه وفي منه فلاتسعه مخالفته غ التبطل اختاف في السفينة فقبل لها الحضانة وقيل للاحضانة لها ابن عرفة نزات يلد باجة فكتب قاضيا القاضى الجماعة يوم مذبذونس وهو ابن

(قوله وهو) اي شرط رشد المحضين (قوله مفاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفينة (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله له) اي قاضي باجة (قوله بذلك) اي للسفينة الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله فلاتسعه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفته) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجة) اضافته للبيان (قوله قاضيا) اي باجة

(قوله فكتب) اي ابن عبد السلام (قوله اليه) اي قاضي باجة (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله سلطانها) اي تونس (قوله فامر) اي سلطانها (قوله بالتصبة) اي حسن تونس (قوله جاتهم) اي فقهاء تونس (قوله القاضيان) اي ابن عبد السلام والابجي (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله ورفع) بضم الراء ذلك اي المقتضى به (قوله وامر) اي السلطان (قوله قاضي الجماعة) اي ابن عبد السلام (قوله بذلك) اي فتوى ابن هرون (قوله ففعل) اي كتب ابن عبد السلام ذلك الى قاضي باجة (قوله وهو) ٤٥٦ اي ما اُفتي به ابن هرون وكتبه ابن عبد السلام الى قاضي باجة في المحلين (قوله وهو

عبد السلام فكتب اليه بانه لا حضنة لها فرفع المحكوم عليه امره الى سلطانها الامير ابجي يحيى ابن الامير ابجي زكريا فامر باجتماع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك فاجتمعوا بالتصبة ومن جاتهم ابن هرون والابجي قاضي الانسكة بتونس فافتي القاضيان وبعض أهل المجلس بانه لا حضنة لها وأفتى ابن هرون وبعض أهل المجلس بان لها الحضنة ورفع ذلك الى السلطان المذكور فخرج الامر بالعمل بفتوى ابن هرون وأمر قاضي الجماعة بان يكتب بذلك الى قاضي باجة ففعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها (لا يشترط للحضنة اسلام) في الام ولا في غيرها ولو اتت من مسلم لم هذا هو المشهور وقال ابن وهب لا حضنة لك كافرة لان المسلمة اذا اتى عليها ابشر فلاحضنة لها قال كافر أولى اللخمى وهو أحسن وأحوط للولد ويجاب للشهور بان الكافر الام لى يقر على دينه والفاسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر الا لا وله والدة عن ولدها وخبر من فرق بين ولدته وولد هارق الله بينهما وبين احبته يوم القيامة (وضمت) بضم الصاد المججمة وشدا الميم حاضنة اصاله كام وأعروضا كمر تحضن لذكر كافرة (ان خيف) على المحضون أن تربيته على دينها أو تغذيه بخنزير أو خمر وصله ضمت (الجيران مسلمين) تبسع في الجمع المدونة قالوا وتكفي مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية أسلم زوجها) طلق مباينة في استحقاتها الحضنة لافي الضم الا لتأتى المبالغة ابن عرفة فيها وان كانت مجوسية (و) شرط ثبوتها (الذكر) أن يكون عنده (من) اي امرأة (يحضن) اي تصلح للحضنة من زوجة أو مربية أو مائة خدمة أو مستأجرة لذلك أو متبعة به وار يكون محرما للمطابقة ولو ابصر مركز زوج امها والافلا حضنة له ولو ما مؤنا ذا أهل عند مال لا رضى الله تعالى عنه وأثبت له اصبع (و) شرط ثبوتها (لا تثنى) الحضنة اما او غيرها حرة أو أمة (الخلو عن زوج دخل بها) فلا حضنة لمن لها زوج دخل بها ولو غير باغ لا شتمها بها بشوته عن القيام بشؤون المحضون فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد امة الحضنة ولو مرة كدخول الزوج وهذا اذا لم يكن في نزاع المحضون ضرر عليه والافلا تسقط بدليل قوله الا تثنى لا يقبل الولد غير أمه وكونها ذات رحم ومحرم فلا حضنة لبنت الخالة ولا لبنت العم لعدم المحرمية ولا للمعربة بالرضاع او الصهر اهدم الرحمة قاله في المقدمات فلا حضنة لمن دخل بها الزوج في كل حال (الا ان يعلم) من له الحضنة بعد ما يدخل زوجها او سقوط حقها فيها به (ويسكت) بعد علمه بذلك بلا عذر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضنتها (أو) اي والا ان (يكون) الزوج الذي دخل بالحاضنة (محرما) بفتح الميم والراء بالاصالة المحضون كزوج امه بعمه ان كان له حضنة

ظاهراً وعموماً (الخ) في قوة علته وهو الصواب (قوله ولو انتقلت) اي الحضنة (قوله هذا) اي ثبوت حضنة الكافرة (قوله اثني) بضم فسكون فكسر اي ذمت (قوله بشر) اي فسق (قوله وهو) اي عدم حضنة الكافرة (قوله يقر) بضم ففتح مثقلا (قوله الا) للتنبية (قوله لا توله) بضم التاء اي لا تبعه واطافة خبر للبيان (قوله فرق) بفتح مثقلا (قوله تبسع) اي المصنف (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان كانت) اي الحضنة (قوله من زوجة الخ) بيان لمن (قوله لذلك) اي القيام بما يحتاج اليه المحضون (قوله به) اي القيام بالمحضون (قوله وان يكون) اي الذكر (قوله والا) اي وان لم يكن محرما لها (قوله وأثبتها) اي الحضنة (قوله اي الذكر غير المحرم ذي الاهل المأمور على المطابقة (قوله اما

بضم الهمز (قوله بشوته) اي زوجها (قوله فليس الدعاء) تفريع على دخل بها (قوله دخول) خبر بل وطء (قوله وهذا) اي سقوط الحضنة بدخول زوج بالحاضنة (قوله عليه) اي المحضون (قوله والا) اي وان كان في نزاع ضرر عليه (قوله وكونها) اي الاثني عطف على الخلو (قوله فيها) اي الحضنة (قوله به) اي دخول الزوج بها (قوله بذلك) اي دخول الزوج بها اصاله (قوله بلا عذر) صله يسكت

(قوله من اياها الحضانة) بيان نحوها (قوله فلا يسهلها) اي الحضانة ٤٥٧ (قوله بها) اي الحاضنة (قوله والعبد)

اي الولد (قوله ثانيا) اي الولد

اي القيد (قوله سواء)

اي غير العبد (قوله والا) اي

وان كان للمحزون حاضن

غير ابيه العبد (قوله

انتقلت) اي الحضانة عن

الام بدخول زوجها بها

(قوله) اي من سوي

العبد (قوله وتجعل) اي

الوصية (قوله له) اي

محضونها (قوله جعلها)

اي التاويلين (قوله لها)

اي الام (قوله وان كان

الخ) حال اومبالغة (قوله

لانها) اي المسئلة (قوله

وعنها) اي الام صفة مثل

(قوله عاينها) اي المسئلة

(قوله وعلى ذلك) اي فرضها

في الام صفة نقل (قوله

المقلد) بكسر الهمزة مثقالا

(قوله الوقف) اي الاقتصار

(قوله من اب الخ) بيان

لولى (قوله او ولاية) عطف

على ولاية (قوله او نسب)

عطف على سبب (قوله لانه)

اي العبد (قوله وقديما)

اي لمن يساقربه في قوة

علة ما قبله (قوله قبل)

بكسر الموحدة اي

الرضيع (قوله خبر) اي

حديث واضافته للبيان

(قوله الخ) اي فرق الله

(قوله مخصوص) خبر لعل

(قوله هذا) اي القرع (قوله سائر) اي باقي

بل وان كان المحرم (لأحضانه كالتام) للمحزون تزوجه حاضته من جهة ابيه كعمته
(او) اي والا اذا كان الزوج الذي دخل بالحاضنة (وليا) اي عاصبا للمحزون (كابن العم)
بشرط ان لا يكون للمحزون حاضنة فارغة عن زوج (او) اي والان (لا يسهل الولد)
المحزون (غير ابيه) ونحوها من اياها الحضانة فلا يسهلها دخول زوج بها (أو) اي والا
ان (لم ترضعه) أي المحزون (المرضعة عند) بدل (امه) الذي انتقلت له الحضانة بدخول
زوج بامه فلا تسقط حضانة امه فكلامه على حذف مضاف غ صوابه بدل امه اي او الا
عند امه (او) اي والان (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج
بها (أو) يكون له حاضن غيرها (غير مأمون أو) يكون حاضنه غيرها (عاجزا) عن
القيام بمصالح المحزون لما نفع به أو غائبا (أو) اي والا اذا (كان الاب عبدا وهي) اي الام التي
دخل بها زوجها (حرة) أو أمة ولو تزوجت بغير سواء كان ولدها الرضيع حرا أو عبدا والعبد
اولى بعدم تزوجه لانه ملك سببها وكلامه مقيد بقيد من أن لا يكون العبد قائما بأموالها
فان كان قائما بمصالحها انتقلت حضانة ولده بتزوج امه فلو قال او الاب عبد غير قائم بأموالها
مطلقا وحرا والولد عبد لوفى بذلك وإفظة كان غير ضرورية الذكر ثانيا ما يكون الحضانة
للزوج العبد بعد الام لعدم وجود من يستحقها سواء والانتقلت له (وفي) سقوط حضانة
(الوصية) على المحزون بدخول زوج أجنبي بها وعدم سقوطها بتجمل له بيمينها ما يصلحه
(روايتان) عن الامام رضي الله تعالى عنه في الام الوصية فقط تت جعلهما الشارح في الام
الوصية ولا خصوصية لها طئي بل لها خصوصية وان كان ظاهر كلام ابن عبد السلام
والموضح العموم لانها مفروضة في الام وعنها مثل مالك رضي الله تعالى عنه كما في رسم حاتف بن
سماع ابن القاسم ورسم كتب عليه ذكره في رسم الوصايا من سماع اشهب وتكلم عليها ابن
رشد في هذه الحال وعلى ذلك نقلها الأئمة كابن ابي زمنين في منتخبه واللغوي في تبصرته وصاحب
معين الحكام وغيرهم من الأئمة وعلى المقلد الوقف مع نص من قائده والوقف حيث وقف والله
الموفق (و) شرط ثبوت الحضانة للمحزون ذكره كان أو أنثى (ان لا يسافر) أي يريد السفر
(ولي) للمحزون ولاية مال من اب أو وصى او مقدم او ولاية عصوبة سبب كعتق بكسر القاء
وعصوبته أو نسب من اخ او عم او غيرها اذا عذمت ولاية المال ونعت ولي (حر) لا عبد فلا تسقط
سفره حق الحاضنة حرة أو أمة لانه لا قرار له ولا سكن وقد يباع واصله يسافر (عن) موضع (ولد)
ذكره أو أنثى أو عن بمعنى الباء أي يريد سفره وليس ثم ولي حاضن يساويه في الدرجة فتسقط
حضانة الحاضن فان وجد مساويه درجة كعم ثا فلا تسقط حضانته بأرادته سفره قاله
المصنف (حر) نعمت ولد فان اراد السفر المذكور سقطت حضانته أتما وغيرها واخذته ان لم
يكن رضيعا بل (وان) كان (رضيعا) قبل غيرها ولعل خبر من فرق بين والده وولده الخ مخصوص
بغير هذا وبغير سائر المسقطات المتقدمة (أو يسافر هي) اي الحاضنة اي تريد السفر وكذا
الحاضن الذي ذكره وقصر على الاثني نظرا للغالب فان ساقرت سقطت حضانته وشرط سفر كل من
الولي والحاضنة ان يكون (سفره نقله) بضم فسكون أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارة)

(قوله بزواله) أي العذر (قوله وكذا) أي زوال عذرهما في عود الحضانة لها (قوله به) أي المحضون (قوله تتركه) أي الحاضنة المحضون (قوله مامر) أي عذرهما أو سفر وليه به (قوله منها) أي من هو عندهما (قوله والام خالية) حال (قوله لها) أي الام (قوله وهذا) أي عود الحضانة لأمه الظالمية بموت جدته (قوله أقوال ثلاثة) أي عودها للام وغيرها وعدم عودها للام ولا لغيرها وعدم عودها للام دون غيرها (قوله وصدر) بفتح ميم مثقالا أي ابن رشد (قوله وعزاه) أي نسب ابن رشد عدم عودها لها (قوله بدخول الزوج) صلة علم (قوله بذلك) أي دخول الزوج (قوله فيها) أي الحضانة (قوله وعليه) أي ولي المحضون خبر قدر الاتي

(قوله وقت ميئته) تنازع فيه غطاء ووطاء (قوله يتوبه) أي الولد (قوله وان كان) أي الولد (قوله عنها) أي أمه (قوله معها) أي أمه (قوله فعلية) أي وليه (قوله بكيفية) أي الولد (قوله لوليته) أي المحضون (قوله لها) أي الحاضنة (قوله ابغضه) أي المحضون (قوله موافقته) أي وليه (قوله ذلك) أي بعينه لوليته لياكل عنده (قوله لانه) أي بعينه له (قوله كاه) أي المحضون (قوله والسكنى) أي أجزمتها (قوله توزع) بضم ففتح مثقالا أي تقسم (قوله هذا) أي توزيع السكنى عليهما (قوله يلزمه) أي الاب (قوله مسكنه) أي الولد (قوله عليه) أي الاب (قوله يجتهد) بضم التحتية وفتح الهاء (قوله الجاهم) أي الرأس (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لاشئ)

زوجهم غير ما اتفق عليه فعودها الحضانة بزواله وكذا اذار جع به وليه من سفر وسفره فله الا أن تتركه سنة بعد زوال مامر بلا عذر أو يألف الولد من هو عندها ويشق نقله منها فلا تأخذه (أو) أي والا (لموت الجدة) التي انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بالام (والام خالية) من زوج بموت أو طلاق فعود الحضانة لها كالجدة والام غيرهما وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد وصدر بعدم عودها للام وعزاه لظاهر المدونة (أو) أي وتسقط الحضانة للام وغيرها التي دخل بها الزوج (لأنها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة اليه بدخول الزوج بها ومفهوم قبل علمه أحرى فاذا علم بذلك من انتقلت له وسكت حتى تأيت فلا حلق فيها (وللحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكسونه وغطائه وفراشه وجميع ما يحتاج اليه ابن عرفة وعليه في غطاء الولد ووطائه وقت ميئته مع أمه قدر ما يتوبه وان كان بعزل عنها أو بلغ حدم لا يبيت الولد معها متعرا فاعليه ما يكفيه منفردا وليس لوليته أن يقول لها ابغضه يأكل عنده ويعود ذلك وليس لها موافقته على ذلك لانه ضرر بالمحضون واختلال بصيانتهم اذ لا ينضب وقت أكله (والسكنى) توزع على أبي المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فيما يخص المحضون فهو على أبيه وفيما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وهو المشهور قال المتسطي فيما يلزم الاب للولد مانعه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه وهذا هو القول المشهور والمعمول به المذكور في المدونة وغيرها محضون ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد وقال يحيى بن عمر على قدر الجاهم وقد أفاد أن قول محضون تفسير للمدونة كما فهمه المصنف في توضيحه ونصه والمشهور أن على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور دفعه قال محضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في المصاطبة وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهم وروى لاشئ على المرأة كان الاب موسرا وقال أيضا انها على الموسر من الاب والحاضنة وسكنى ابن بشير قولاً بأنه لاشئ على الام من السكنى ٨١ ابن عرفة فيها السكنى على الاب يحيى ابن عمر السكنى على قدر الجاهم قال وروى أيضا لاشئ على المرأة في بسر الاب محضون السكنى عليهم ما ليس أنفسهم بل على قدر ما يرى ويجتهد وأرى أن كان الولد لا يتسكاه على من يسكن معه من أب أو حاضن فلا شئ على أبيه ولا فعليه الاقل مما يتزيد على أحدهما (ولاشئ) أي لأجرة ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع

أي من أجرة المسكن (قوله ما) مصدرية ظرفية (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انها) أي أجرة المسكن (قوله من الاب الخ) بيان للموسر (قوله بأنه) أي الشأن الخ تصوير لا قول (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليها) أي الاب والحاضنة (قوله يرى) بضم الياء (قوله ويجتهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله من أب الخ) بيان لمن (قوله والا) أي أن زادت سكاها على من يسكن معه (قوله فعلية) أي الاب (قوله المرجوع) نعمت قول

(قوله وبه) أي المرجوع إليه صلة أخذ (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله بفتح
 الفاء) (قوله عليهم) أي الحاضنة (قوله ماله) أي المحضون (قوله واختلف) بضم التاء (قوله خدمته) أي المحضون (قوله فقيها
 أي المدونة (قوله لهم) أي المحضون (قوله أخذهم) أي الاب المحضون جواب ان (قوله عليه) أي الاب للمحضون (قوله
 وبهذا) أي عدم لزوم الاب اخدام المحضون صلة قضى (قوله يعني) بضم التحتية وفتح الموحدة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وسلم أكمل الله بقضاه واحسانه النصف الاول من تسهيل منخ الجليل يوم الثلاثاء خمس خلت من ذي
 القعدة من ايام الثامن والثمانين من هجرة خاتم النبيين اللهم صل وسلم عليه وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين متفضلا به على
 عبده محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله عنه وأحسن اليه وإلى والديه وإلى المؤمنين والمؤمنات بشقاعة سيد الخلقات صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم آمين * (باب في البيع) * أي أحكامه (قوله للصرف) أي بيع الذهب بالفضة (قوله والمبادلة) أي بيع
 ذهب بذهب متساويين عددا أو فضة بفضة كذلك (قوله والمراطلة) أي بيع ذهب بذهب متساويين وزنا أو فضة بفضة كذلك (قوله
 وهو) أي البيع (قوله لغة) أي استعمال او كلام (قوله قریش) بضم القاف وفتح الراء (قوله اخرج) جنس واصنافه لذات فصل
 مخرج اخرج منفعة (قوله عن الملك) بكسر ٤٦٠ فكون فصل مخرج اخرج ذات عن غيره (قوله بعوض) فصل مخرج اخرج ذات

عن الملك بلا عوض (قوله
 والشراء) أي في لغة قریش
 (قوله ادخالها) أي الذات
 جنس واصنافه فصل مخرج
 ادخال منفعة (قوله فيه)
 أي الملك فصل مخرج ادخال
 ذات في غيره (قوله بعوض)
 فصل مخرج ادخال ذات فيه
 بلا عوض (قوله وهي) أي
 لغة قریش (قوله وعلمها)
 أي لغة قریش (قوله اصطلح)
 أي اتفق (قوله الفقهاء) أي
 العلماء بالاحكام الشرطية

(باب في البيع)

الشمول للصرف والمبادلة والمراطلة (بفتح) أي يوجد (البيع) وهو في لغة قریش اخرج
 ذات عن الملك بعوض والشراء ادخالها فيه بعوض وهي أفصح وعليها اصطلاح الفقهاء تقريرا
 لانهم وشراء عرفه ابن عرفة بقوله البيع اعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لانه فخرج
 الاجارة والكراء والتكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغالب عرفا
 اخص منه بن زيادة ذومكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فخرج الاربعة

القرعية (قوله تقريرا للفقهاء) على اصطلاح (قوله وشراء) عطاف على في لغة (قوله عرفه) بفتحات مثقلا أي شرح ودفع
 ماهيته (قوله بقوله) صله عرف (قوله البيع) أي حقه شرعا (قوله اعم) أي الشمول للصرف والمراطلة والمبادلة والتولية
 والشركة والاخذ بالشفعة وهبة الثواب والسلم (قوله عقد) جنس واصنافه معاوضة بضم الميم واحمال العين وفتح الواو واجهام
 الضاد فصل مخرج الهبة والصدقة والاعارة والاعمار والاختدام والتميس والايصاء (قوله على غير منافع) فصل مخرج الاجارة
 والاكراء (قوله ولا متعة لانه) فصل مخرج التكاح (قوله فخرج الاجارة والكراء) تقرير على غير منافع (قوله والتكاح)
 تقرير على ولا متعة لانه (قوله وتدخل هبة الثواب) أي العوض المالي لاطلاق العقد عن كونه ذامكايسة (قوله والصرف
 والمراطلة) لاطلاق العوضين عن كون أحدهما ليس ذهبا ولا فضة (قوله والسلم) أي العقد على دفع مقول مجمل في مقول من
 غير جنسه مؤجل لاطلاق غير العين من العوضين عن كونه معيننا (قوله والغالب عرفا) أي والمعنى الذي غلب في عرف الفقهاء
 اطلاق البيع عليه (قوله منه) أي المعنى المشروح بالتعريف المقدم (قوله بن زيادة) صلة اخص وبأوه سببية (قوله ذومكايسة)
 أي صاحب مغالبة بزيادة الثمن وتكثير الثمن من المشتري وعكسه من البائع (قوله أحد عوضيه) أي العقد (قوله معين) بضم
 ففتح مثقلا (قوله فيه) أي العقد وهذا آخر ما زاد على التعريف المقدم للبيع العام فيصير الجموع تعرف بالبيع الخاص (قوله
 فخرج الاربعة) أي هبة الثواب وذومكايسة والصرف والمراطلة بأحد عوضيه الح والسلم بعين الخ

(قوله في معلوم قدر ذهب) صله دفع و إضافة معلوم من إضافة ما كان صفة و إضافة قدر يعني من أي في قدر من ذهب معلوم (قوله لاجل) نعمت قدر (قوله سلم) خبر دفع (قوله لا بيع) عطف على سلم (قوله لاجل) نعمت بيع (قوله لأنه) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله لو استحق) بضم التاء و كسر الحاء المهملة أي رفع عنه ملكا تابعه بثبوت ملكه لغيره قبله (قوله فلا يفسخ بيعه) أي ويلزم البائع مثله (قوله ولو يبيع) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله معينا) بضم ففتح منقلا حال من ضمير يبيع الحظ انظر هذه الصورة التي قال فيها السلم لا يبيع فان الذي ظهر لي انه ساد خات في هذه البيوع ١٥ وأجيب بأن غير المسكوك من الذهب والفضة ليست عينا لانها المسكوك منها فلم تدخل هذه الصورة في تعريفه البيوع (قوله عارض) اضافته من إضافة ما كان صفة (قوله تأجيل) مصدر مضاف الى مفعوله (قوله عوضه) أي العدة و اضافته لادنى ملايسة (قوله العين) نعمت عوض أي الذهب أو الفضة (قوله ورؤية) عطف على تأجيل (قوله غير العين) صفة عوض (قوله حين عقده) صلة رؤية (قوله و به) أي العقد عطف على عارض (قوله وعدم ترتيب ثمنه) أي العقد عطف على عارض (قوله وصحته) أي العقد عطف على عارض (قوله ومقابل) عطف على عارض (قوله منها) أي التأجيل ومقابلها التججيل والرؤية الخ ومقابلها الغيبة حسنة والبت ومقابلها الخيار وعدم ترتيب ثمنه الخ ومقابلها ترتيب ثمنه الخ وصحته ٤٦١ ومقابلها فساد (قوله بعدده) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يصيره

متعدد الخ خبر حصول (قوله أو أجل) راجع لتأجيل عوضه (قوله وتند) راجع لمقابلته (قوله وحاضر) راجع لرؤية عوضه وغائب راجع لمقابلها وبت راجع لبتنه وخيار راجع لمقابلته (قوله ومما أجمعه) راجع لترتيب ثمنه على ثمن سابق (قوله منها) أي الأنواع المذكورة (قوله وأعم من غيره) أي مقابله (قوله من وجهه) كجميع المترجل

ودفع عوض في معلوم قدر ذهب أو فضة لاجل سلم لا يبيع لاجل لأنه لو استحق فلا يفسخ بيعه ولو يبيع معينا انفسخ بيعه باستحقاقه وحصول عارض تأجيل عوضه العين ورؤية عوضه غير العين حين عقده وبت وعدم ترتيب ثمنه على ثمن سابق وصحته ومقابل كل منها بعدده لمترجل ونقد وحاضر وغائب وبت وخيار ومما أجمعه وغيرها كل منها ما بين مقابله وأعم من غيره من وجه ١٥ قوله وتدخل هيئة الثواب الخ ويدخل فيه أيضا المبادلة والتولية والشركة والأقالة والاختبال الشفعة وتخرج من الاختص بقوله ذو مكايسة وهذا ظاهر فيما عدا الأقالة بزيادة أو نقص فتد عليه كبعض مسائل الصلح التي أوردها الحط على هذا الحد وقوله معين غير العين فيه إضافة غير العموم أي معين فيه كل ما غير المعين وأراد بالعين المسكوك من ذهب أو فضة لا ترد عليه صورة سلم عرض في آخر ولا صور دفع عرض في ذهب أو فضة غير مسكوك لاجل وهي سلم لا يبيع لاجل كما قال لان غير المسكوك من الذهب والفضة عرض لا عين لانها خاصة بالمسكوك فصدق انه لم يمين فيه غير العين خلافا للحط وقوله فتخرج الاربعة أي تخرج هيئة الثواب بقوله ذو مكايسة أي مقابلة لأنه يقضى على الواهب بقبول ما يباع به الموهوب وان لم يرض فلا مكايسة فيها وتخرج الصرف والمراطة والمبادلة بقوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة

ويبيع الحاضر يجتمع عاب في بيع مترجل حاضر ويشترط بيع المترجل في بيع مؤجر غائب وبيع الحاضر في بيع حاضر نقد وعلى هذا قياس سائرهم (قوله فيه) أي التعريف (قوله وتخرج) أي المبادلة وما بعدها (قوله وهذا) أي خروج المبادلة وما بعدها ذو مكايسة (قوله فيما عدا الأقالة بزيادة أو نقص) أي ولا يظهر خروجهما إذا كانت بزيادة أو نقص بذو مكايسة لانها خاصة بذات مكايسة (قوله وتند) بفتح فكسر مخففا أي الأقالة بزيادة أو نقص (قوله عليه) أي التعريف بدخوله فافاده الثاني وفيه ان الأقالة بزيادة أو نقص يبيع اتساقا فدخوله فيه متعين ليكون جامعاً وانما الخلاف في الأقالة بعين الثمن فتقبل بيع الا فيما استثنى وقيل حل (قوله كبعض مسائل الصلح الخ) تشبيه في ورودها على الحد (قوله التي أوردها الحط) قال ويدخل فيه بعض أنواع الصلح كما لو صالح عن دين لمن ذهب أو فضة بعوض يساوي ذلك أو يقاربه بزيادة أو نقص ١٥ وفيه ان هذا يبيع وسبق قول المصنف الصلح على غير المدعى به يبيع فدخوله فيه متعين لجمعه والله أعلم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله وأراد) أي ابن عرفة (قوله فلا ترد الخ) تقرير على قوله إضافة غير للعموم وأراد بالعين الخ (قوله سورة) اصاقته للبيان (قوله وهي سلم) حال (قوله كما قال) أي ابن عرفة (قوله من الذهب والفضة) بيان لغير المسكوك (قوله عرض) خبر ان (قوله لأنه) أي سلم عرض في قدر معلوم من ذهب أو فضة غير مسكوك الى أجل معلوم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله لأنه) أي الشأن (قوله وان لم يرض) أي الواهب (قوله فيها) أي هيئة الثواب

(قوله بصفة) صلة ببيع (قوله فيه) اي البيع (قوله مبرور) اي لا غش فيه ولا خدعة ولا معصية فيه ولا به ولا معه قاله زروق
(قوله وجوبه) اي البيع (قوله ونديه) اي البيع (قوله لمقسم) بضم فسكون فكسر اي حالف (قوله عليه) اي البيع (قوله
فيما لا ضرر فيه) اي بعه على ما لا يضره (قوله وكراهته) اي البيع (قوله وتحريمه) اي البيع (قوله مشروعيته) اي البيع
ابن عبد السلام ابحاثه معلومة من الدين بالضرورة قال استدلال المذكو عليها بالكتب والمجالس تبرك بالآيات والاحاديث
وغيرين للطلبة اه (قوله عادية) اي عرفية ٤٦٢ (قوله سواء كان) اي الدال على الرضا (قوله كذلك) اي من الجانبين (قوله

مطلقا) اي عن التقييد
يكون المبيع تائها قليل
التمن (قوله منه) اي
القول (قوله مطلقا) اي
عن التقييد بغير المحقرات
(قوله عقده) اي البيع
(قوله بعقده) اي البيع (قوله
فيها) اي غير المحقرات
(قوله في العقارات الخ) بدل
من فيها (قوله صح) اي
البيع (قوله ولا يلزم) اي
البيع (قوله رده) اي
الطعام الذي اخذه (قوله
فيه) اي اخذ بدله (قوله لما
قلت) علة ليس فيه الخ
(قوله من المحلل الخ) بيان
لما (قوله فرده) اي المأخوذ
(قوله له) اي البيع (قوله
لذلك) اي بيع طعام
بطعام مشكوك في
تمامهما (قوله وله)
اي البيع (قوله اركان)
اي أمور يتوقف هو
عليها وان لم تكن داخلية
فيه وهذا اصطلاح فلا
مشاحة فيه (قوله في

جعلها) اي المدققة (قوله فهم) اي علم بضم فسكون فهم (قوله من كفاية الخ) بيان لما (قوله لزمه)
اي الاخر من خبر ما (قوله فهم) بضم فسكون (قوله لزم الخ) خبر كل (قوله ثم قال) اي الباجي (قوله فهم) اي باعانت زمانا (قوله
منه) اي غير لازمة فمن اراد حلها ونسخها من المتبايعين فانه يمكن منه جبر اهل الاخر (قوله قبل قبض المبيع) مفهومه
لزمها بقبضه فليس لاحد ما حلها الا برضا الاخر (قوله الايجاب) اي اثبات وانشاء البيع من البائع وهذا هو الاصل

بجاء

بجاء

بجاء

بجاء

بجاء

بجاء

بجاء

(قوله على القبول) أي من المشتري لا يبيع بالثمن الذي تراضى عليه (قوله بأن يقول المشتري للبائع الخ) تصويروا بتقديم القبول وفيه ما يجازي الأول (قوله ونحوه) أي بعينه (قوله ولو رجع) أي المشتري (قوله وقال) أي المشتري (قوله لم أرض) أي بالشراء وإنما أردت اختيارك هل تبعه به أو الهزل (قوله وهو) أي لزوم المشتري الشراء (قوله وإن كانه) أي اللزوم استدراك على عزو اللزوم للمدكورين لرفع إيهامه اعتماده (قوله أنه) أي الشأن (قوله أنما يلزمه) أي المشتري (قوله إن اسقر) أي المشتري (قوله به) أي الشراء (قوله أو رجع) أي المشتري عن الرضا (قوله ولم يحلف) أي المشتري على عدم إرادة الشراء (قوله فإن حلف) أي المشتري على عدم إرادته الشراء (قوله فلا يلزمه) أي الشراء المشتري (قوله بل الحلف) أي قوله وحل البيع به (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله أقوى من دلالة الأمر عليه) أي الرضا (قوله على قوله) أي ابن القاسم (قوله في غيرها) أي المدقونة (قوله فيها) أي المدقونة أي وفي غيرها بالأولى (قوله لكن لما استند ابن القاسم الخ) استدراك على أن قول ابن القاسم فيها مقدم الخ لرفع إيهامه أنه لا وجه لاقتصاد المصنف على خلافه (قوله للاقياس) صلة استند (قوله قياسه) أي ابن القاسم (قوله اعتمد المصنف الخ) جواب لما (قوله فيه) أي قياس ابن القاسم أي ابن المشتري ٤٦٣ إذا قال بعني فقد طاب ذلك بلفظ

صرح وأما في التسوق فيجوز أن صاحبها أو فقها ليعلم مقدار ما نساويه ثم لا يبيعها أو يبيعها من آخر طلبها منه فإن قال له قال بكم يبيعها فقال بمائة فقال السائل أخذتها بها فلا بد من جواب البائع بما يدل على الرضا صريحا أو ظاهرا لكن لما كان كلامه الأول محتملا لإرادته بيعها بها أحلفه مالك رضي الله تعالى عنه لرفع الاحتمال لاسيما وقد تقوى بإيقانها في السوق وهي قرينة حالية والقرينة

بالحال (و) ينعقد البيع بما يدل على الرضا أن تقدم الإيجاب على القبول بل وإن تقدم القبول على الإيجاب بأن يقول المشتري للبائع (بعني) هذا الشيء بكذا درهم ما (فيه قول) البائع (بعني) بكه ونحوه في الدلالة على الرضا ظاهر لزوم المشتري الشراء ولو رجع وقال لم أرض وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدقونة أنه أنما يلزمه الشراء إن اسقر على الرضا به أو رجع ولم يحلف فإن حلف فلا يلزمه فتساوى هذه المسئلة مسألة التسوق الآية بل الحلف فيها أولى من الحلف في الآية لأن دلالة المضارع على الرضا أقوى من دلالة الأمر عليه ومن قول المشتري بعني قول البائع اشتري في قول المشتري اشتري البناء من المعلوم أن قول ابن القاسم في المدقونة مقدم على قوله في غيرها وقول غيره فيها لكن لما استند ابن القاسم في هذه المسئلة للاقياس على مسألة التسوق وكان قياسه مطعونا فيه اعقد المصنف البحث فيه وجزم باللزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو المعقد وقوله الحلف فيه أولى من الآية فيه نظر فإن دلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر تدل على الإيجاب كما في أبي الحسن وغيره وفيه كلام ضيق وابن عرفة وغيرهما فهو يدل عليه صرعا وإن كان في أصل اللغة محتملا (و) ينعقد بما يدل على الرضا وإن يقول المشتري (ابتعت)

في بعني مقالية وهي أقوى من الحالية وأهل مالكا لو شغل عن هذه لم يقبل فيها بين المشتري وأشار إلى هذا أبو الحسن ولذلك اختصرها البرادعي وغيره على السؤال والجواب وإنما يفعلون ذلك إذا كان جواب ابن القاسم بهم عدم المطابقة للسؤال أو قياسه مشكلا وإن سلت من ذلك ذكرها بلفظ مختصر ولم يذكرها السؤال والجواب وكذا قال ابن عرفة ولهذا والله أعلم مشى المصنف على القول الأول ولم يجمعها مع مسألة السوم كما فعل ابن القاسم فلا اعتراض عليه في عدم ذكرها كما في قولها ولو مشى على ما فيها فلا يعترض عليه أيضا ويقال تكلم على ما ينعقد به البيع ولم يتكلم على أنكار المشتري الرضا ولكن الحل الأول هو الظاهر الرابع قاله الخطاب (قوله وجزم) أي المصنف (قوله باللزوم) أي لزوم البيع للمشتري (قوله وهو) أي اللزوم (قوله وقوله) أي عب (قوله فيه) أي قول المشتري بعني الخ (قوله من الآية) أي مسألة التسوق (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله فهو) أي الأمر (قوله عليه) أي الإيجاب (قوله وإن كان) أي الأمر الخ حال (قوله في أصل اللغة) اضافته لبيان (قوله محتملا) أي الرضا وعدمه الخطاب به المصنف على فائدتين الأولى أنه لا يشترط في انعقاد البيع تقدم دال الإيجاب على دال القبول الثانية أن المعتبر العرف في الدلالة على الرضا ولو كان دالا على غيره أو محتملا له وفيه في اللغة فإن قول الشخص لمن يدهم سلعة بعنيها بعشر مثلا محتمل لرضا به وعدمه ويدل في العرف على رضاه وإرادته إياه فإن أجابه البائع بما طلبه فقد تم له ما رده ولزمه

الباحي بقدر البيع الى ايجاب وقبول ويلزم وجوده ما بلطف الماضي وان قال بعني فقال بعثك فقال أصحابنا العراقيون
 ينقضه وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم لا ينقضه حتى يقول المتاع اشتريت ودليلنا ان ما ينقضه الشراعه
 ينقضه البيع به وليس للايجاب والقبول لفظ معين فكل لفظ أو إشارة فهم منه الايجاب والقبول لزم البيع به وكذا سائر العقود
 الا أن بعض الألفاظ صريح كبعثك بكذا فيقول الآخر قبضت أو ابتعت منك فيقول الآخر بعثت فهذا يلزمهما وبعضها محمل
 فلا يلزمه البيع بمجرد حتى يقترب به عرف أو عادة أو ما يدل على البيع مثل قول شخص لا تخربكم فيقول الآخر لا تخربني
 فيقول الأول قبضت فيقول الثاني لم أبعك فان كان في سوق تلك الساعة فروى أشهب لزومه البيع وروى ابن القاسم بخلافه
 ما أراد البيع ولا يلزمه اه يتصرف ٤٦٤ (قوله ثم قال) اي البادي (قوله ولا يلزمه البيع) عطف على حلف (قوله

اي اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعثك) كذا بكذا (وبرضى) الشخص (الآخر)
 يقع الخلاء المجعولة وهو البائع في الاولى والمشتري في الثانية (فيهما) أي المشتري (وحلف) البادي
 بصيغة مضارع بائعا كان أو مشتريا ثم قال بعد رضا الآخر لا يلزمه البيع (والا)
 أي وان لم يحلف (لزم) البيع ولا ترد اليمين لانها يمين تم حلفه فحلف البائع (ان قال) البائع
 ابتداء (أبيعها) أي الساعة بكذا فرفض المشتري بشرائها به فقال البائع لم أرض وانما أردت
 المساومة أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه (أو قال) المشتري ابتداء (أنا اشتريها) أي
 الساعة منك (به) أي الثمن المعلوم ورضى البائع ببيعها له به فقال المشتري لم أرد الشراء وانما
 أردت الاختيار أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه فان كان رجوع البادي قبل رضا
 الآخر فله الرد بلا يمين ولا ينافي هذا قول ابن رشد اذا رجع أحدهما عما أوجبه صاحبه قبل
 أن يجيبه الآخر لم يقدح رجوعه اذا أوجبه صاحبه بعد ما يقول لانه في صيغة الماضي التي يلزم
 بها الايجاب والقبول وما هنا في صيغة المضارع فان بدأ أحدهما بماض كبعث واشتريت
 ورجع قبل رضا الآخر فلا ينقضه رجوعه ولو حلف وحمله أيضا اذا لم تتم قرينة على البيع
 أو على عدمه والاعمال عليها من غير حلف (أو) أي وحلف ان (تسوق) أي أحضر البائع ساعته
 في سوقها المعد لبيعها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) البائع أبيعها (بمائة) من نحو
 الدراهم (نقال) السائل (أخذتها) أي الساعة بالمائة فقال المسروق لم أرد البيع وانما أردت
 المساومة مشلا فيحلف ولا يلزمه البيع والافيلزيمه ولا مفهوم لتسوق على ما أفاده الخطاب
 والحاصل أنه ان قامت قرينه على عدم ارادة البيع فالقول للبائع بلا يمين وان قامت على ارادته
 بان حصل غنا كس وتردد في السوق أو سكت مدة ثم قال لم أرض فيلزمه البيع وان لم تتم قرينة
 على أحدهما فقول بيمينه سواء تسوق بها أم لا كما صرح به ابن رشد ونقله الخطاب واعتقده ابن
 عرفة وغيره ولم أر من ضعفه (وشرط) صحة عقد (عاقبه) أي البيع بائعا كان أو مشتريا (تبيع)
 أي فهم مقاصد العتلا بالكلام وحسن رد جوابه لا مجرد الاجابة بالدعوة والانصراف

ولا ترد اليمين) اي على غير
 البادي (قوله هذا) اي فان
 كان رجوع البادي قبل
 رضا الآخر فله الرد بلا يمين
 (قوله بعد) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية
 معناه (قوله لانه) اي قول
 ابن رشد الخ لانه لا ينافي
 (قوله وحمله) اي الحلف
 (قوله والا) اي وان قامت
 قرينة على البيع أو عدمه
 (قوله والا) اي وان لم يحلف
 (قوله يلزمه) الخطاب هذا
 قول مالك رضي الله تعالى
 عنه في كتاب الغرر ومن
 المسدونة ثم قال وله أيضا في
 أقول رسم من منع أشهب
 من كتاب العيوب يلزمه
 وليس له أن يأنى ثم قال وقال
 الأبهري ان كان المسمى قدر
 قيمة السلعة وكانت تباع بمثل
 لزمها البيع والاحلف لانه

لا لعب ولا يلزمه ابن عرفة من قال ان وقف سلعة لبيعهما بكم فقال هي بكذا فقال أخذتم به فقال لم أرض في لزوم
 البيع واقفها ولغوه ان حلف ما ساومه على الايجاب ثالثها ان كان قيمتها أو متابع به والا فالثاني ابن رشد وكذا لو قال السائم أنا
 أخذتها بكذا فقال البائع بعثكها به فقال لا أرضى اه قالوا قول ثلاثة نقلها ابن رشد (قوله على ما أفاده الخطاب) ونصه قوله
 يسوق لا مفهوم له على مدتها الذي مضى عليه لانه اذا لم يلزم البيع مع التسوق الذي هو مظنة ارادة البيع فاحرى مع عدمه فهو
 مفهوم موافقة وأيضا اذا لم يتسوق بها وحلف فلا يلزمه البيع اتفاقا على ما ارشاه ابن رشد فنص المصنف على الخلف فيه ليعلم
 حكم المتفق عليه اه يتصرف (قوله كان) أي عاقده (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله بالكلام) صلة مقاصد (قوله وحسن)
 بضم فسكون عطف على فهم (قوله جوابه) اي الكلام (قوله لا مجرد الاجابة) من إضافة ما كان صفة اي لا الاجابة المجردة
 عن فهم المقصود من الكلام وحسن جوابه عطف على فهم (قوله بالدعوة) صلة الاجابة (قوله والانصراف) عطف على الاجابة

(قوله بالزجر) صلة الانصراف (قوله لوجود هذا) اي المذكور من الاجابة بالدعوة والانصراف بالزجر المجردين عن الفهم وحسن الاجابة عنه لا بمجرد الخ (قوله ولا يضبط) اي التميز (قوله بسن) بكسر السين وشدة التثنية اي قدر مخصوص من العمر لاختلافه باختلاف ذكاء الاشخاص (قوله المقابلة) خبر دليل (قوله ان الشرط الخ) خبر دليل (قوله فلا يصح البيع من غير مميز) تفريع على وشرط عاقده تميز (قوله كان) اي غير المميز (قوله عند ابن شاس الخ) صلة لا يصح الخ (قوله له) اي الجنون (قوله فيه) اي عقده (قوله بالاصح) صلة ينظر (قوله في انما هو وفسخه) صلة الاصلح (قوله ان كان) اي عقد الجنون (قوله من يلزمه عقده) اي الرشيد (قوله لقولها) اي المدونة الخ (قوله عقد الجنون ينظر له فيه السلطان) (قوله ولسمع عيسى الخ) عطف على لقولها (قوله له) اي البائع اذا عقل (قوله ليس) اي يبيع المريض الذي ليس ٤٦٥ في عقده (قوله دليله) اي ابن عرفة

(قوله الاول) اي قولها من حسن نظره السلطان (قوله بطرقه) اي الجنون (قوله فهو) اي قيام ابن عرفة من باع حال جنونه بمن جن بعده يبعه في زمن خيابه (قوله دليله) اي ابن عرفة (قوله الثاني) اي سمع عيسى (قوله من ان شرط صحة الخ) بيان لما (قوله تباع فيه الخ) خبر ان (قوله صحته) اي البيع الخ خبر الذي (قوله وهو) اي صحته ولو من غير مميز كره انذ كبر خبره (قوله اذ لا موجب الخ) فيه نظر اذ موجب فسخه عدم تميز عاقده وجهله بالمعقود عليه (قوله والرواية) اي عن ابن القاسم (قوله كذلك) اي صحته من لا تميز له (قوله سمع عيسى الخ) بيان للرواية (قوله

بالزجر لوجود هذا في الماهم ولا يضبط بسن ودليل تقدير الصحة المقابلة بقوله الاتي ولزومه ودليل تقدير عقدان الشرط انما يكون انعقادا وعادة لالذات فلا يصح البيع من غير مميز لصغر أو انحاء أو جنون أو نوم بائعا كان أو مشترا عا عند ابن شاس وابن الحاجب وابن راشد والمصنف قال ابن عرفة وعقد الجنون من جنونه ينظر له فيه السلطان بالاصح في انما هو وفسخه ان كان مع من يلزمه عقده اقولها من جن في أيام الخیار نظر له السلطان وسمع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقده فله اولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد ليس يباع فاسدا كبيع السكران واعتراض الخطاب دليله الاول بطرقه بعد العقد فهو قياس مع وجود الفارق اذ المقيس الجنون به قبل العقد والمقيس عليه الجنون فيه طار بعد العقد ودليله الثاني فيمن عنده نوع تميز كالمعتوه طفي اعلم ان ما ذكره المصنف من أن شرط صحة العقد كون عاقده مميزا فلا يصح عن لا تميز له تباع فيه ابن الحاجب وابن شاس والذي لا ينشأ من المازري وعباس وغيرهم صحته ولو من غير المميز وهو ظاهر ان لا موجب لفسخه شرعا والرواية كذلك سمع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقده فله اولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد لانه ليس يباع فاسدا كبيع السكران عدمه من لا يلزمه يبعه وقال المازري في المعلم شرط العقد اطلاق البداهة احتراز من المحجور عليه كالصغير والجنون والسفيه فسوى بين هذه الثلاثة ومراعاة شرط اللزوم وقال عباس في تنبيهاته في كتاب البيوع القاسدة ما تكمم على العلل العارضة للبيع ما ضمه وعلمته في المتعاقدين كالسفيه والصغير والجنون والرق والسكران ان العقد ههنا موقوف على اجازة من له النظر وليس يقاسد شرعا اه واقتصر ابن عرفة على ما هو لا معرضا عن كلام ابن شاس وابن الحاجب غير متعرض له بردول قبول وتقدم نصه وقول ابن رشد كبيع السكران تشبيه في أصل المسئلة في الانعقاد وعدم اللزوم وليس تثميلا للمبيع القاسد قاله الخطاب وقوله والاولى ان يحمل كلامه ههنا على من عنده شيء من التميز كالتوه وأما من ليس عنده شيء منه فالظاهر ان يبعه غير منعقد لانه جاهل بما يبيعه ويشتريه فيه نظر لانه خلاف ظاهر كلامهم اه البناء بل

٥٩ منح في يلزمه بضم الباء وكسر الزاي اي السكران (قوله المعلم) بضم فسكون فكسر (قوله اليد) اي في التصرف (قوله فسوى) بفتح السين وثقل اي المازري (قوله الثلاثة) اي الصغير والجنون والسفيه (قوله ومراده) اي المازري (قوله وعلمته) اي البيع (قوله كاله الخ) خبر علمته (قوله الا ان العقد ههنا الخ) استدراك على وعلمته الخ لرفع اجماعه اقتضاء فساد (قوله هو لاه) اي ابن رشد والمازري وعباس (قوله معرضا) بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله غير) حال من ابن عرفة أو من ضميره في معرضا (قوله له) اي كلام ابن شاس وابن الحاجب (قوله وقوله) اي الخطاب (قوله فيه نظر) خبر قوله

(قوله ومتبوعه) بفتح العين اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله له) اي محل الخطاب (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله له) اي محل الخطاب (قوله كالصغير) اي غير المميز (قوله او غير عالم) عطف على من لا يصح بيعه (قوله شرحه) اي التلقين (قوله الصغير) اي غير المميز (قوله وقول المقرئ) ٤٦٦ بفتح الميم والقاف وكسر الراء منقلا عطف على قول عبد الوهاب (قوله عدمها) اي

ما محل علمه. الخطاب كلامهم هو الصواب ابوابه وافق ما لم يصنف ومتبوعه ويقل له تشبيه ابن رشد بالسكران المختلف في بيعه ويبقى أن محل الخلاف عنده السكران الذي معه شيء من التمييز ويشهد له أيضا قول عبد الوهاب في التلقين / فساد البيع لوجوه منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا معا أو أحدهما ممن لا يصح بيعه كالصغير والجنون وغير عالم بالمبيع اه ابن بزينة في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والجنون باطل لعدم التمييز وقول المقرئ في قواعده أن العقد من غير المميز فاسد عند مالك وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم ما لتوقف انتقال الملك على الرضا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مفقود من غير المميز فهذه النصوص صريحة فيما تالة المصنف ومتبوعه على أن ما نقله طئي عن المازري في المعلم لا يدل على ما ادعاه واستثنى من مفهوم قوله تمييز فقال (الا) أن يكون عدم تمييزه (سكر) حرام أدخله على نفسه بنحو آخر (في) عدم صحة بيعه (تردد) أي طريقة ثان فطريقة ابن رشد والباجي عدم صحة بيعه اتفاقا وطريقة ابن شعبان وابن شاس وابن الحاجب عدمها على المشهور فالأولى حذف قوله لا يسكر فتردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقا وعلى المشهور وعبارة المصنف توهم أن التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك ومحل في الطامع الذي لا تمييز عنده لأنه مستثنى من مفهوم ما قبله وكأنه قال فلا يصح من غير تمييز إلا أن يكون عدم تمييزه بسكر الخ ابن رشد سكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالجنون في جميع أحواله وأقواله إلا فيما ذهب رفته من الصلاة فنقل أنه لا يسهط عنه بخلاف الجنون وسكران معه بقية من عقله قال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وقيل تلزمه الجنايات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه رضي الله تعالى عنهم وهو أطهر الأقوال وأولها بالصواب اه قوله نقل أنه لا يسهط الخ ظاهر وجود الخلاف وقد بحث معه المصنف بأن الصلاة يضيها بالخلاف فتبين أن التفصيل انما هو في النوع الثاني وما ذكره ابن رشد فهو للباجي والمازري على ما في الخط خلاف ما في التوضيح عنه من إطلاقه الخلاف في النوعين وأطلق التلخيص الخلاف في لزوم بيعه وتبعه ابن بشير وتبع ابن شاس وابن الحاجب طريقة ابن شعبان على ما فهماه من كلامه ونص ابن شاس العاقد شرطه التمييز فلا ينعقد من فاقده أصفر أو جنون أو غماه وكذلك السكران إذا كان سكره متحققا الشيخ وبخلاف مع ذلك بالله ما عقل حين فعل ثم لا يجوز عليه وقال ابن نافع ينعقد من السكران والجهم ويرى خلافه أبو عبد الله وهو بسكره يقصر ميزه في معرفة المصالح عن السقية والسقية لا يلزمه بيعه اه طئي ظاهر قوله لا يسكر فتردد أنه في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس والذي نواطت عليه الطرق أنه في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحة هذا الذي عليه ابن رشد والمازري والباجي وعياض والتلخيص ونقل نص ابن رشد

الصحة (قوله ومحل) اي التردد (قوله لأنه مستثنى الخ) علة ومحل الخ (قوله فنقل أنه لا يسهط عنه) لعل مراده به مجرد العزل والتضعيف (قوله يجوز عليه) اي يلزمه (قوله وقيل تلزمه الجنايات الخ) مراده مجرد العزل وبديل وهو أطهر الأقوال الخ (قوله فقوله) اي ابن رشد (قوله مع) اي ابن رشد (قوله في النوع الثاني) اي الذي عنده نوع تمييز (قوله عنه) اي المازري (قوله في النوعين) اي من لا تمييز عنده ومن عنده نوع تمييز (قوله وأطلق التلخيص) ان الخلاف في لزوم بيعه اي السكران اي عن تقييده بكونه مميزا (قوله وتبعه) اي التلخيص (قوله فهماه) اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله من كلامه) اي ابن شعبان (قوله العاقد) اي البيع (قوله فلا ينعقد) اي البيع (قوله فاقده) اي التمييز (قوله مع ذلك) اي تصدق سكره (قوله ثم لا يجوز عليه) اي لا يلزمه (قوله ينعقد) اي البيع (قوله وهو) اي السكران

(قوله بسكره) صلة بقصر (قوله ميزه) اي تمييزه (قوله في معرفة المصالح) صلة بميز (قوله عن السقية) اي ميز صلة المتقصر يقصر (قوله أنه) اي التردد (قوله وهو) اي أن التردد في الانعقاد وعدمه (قوله نواطت) أي توافقت (قوله أنه) اي التردد (قوله صحته) اي بيع السكران (قوله هذا) اي أن التردد في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحته (قوله ونقل) اي طئي

(قوله ثم قال) أي طئي (قوله يباعه) أي السكران (قوله من التفصيل) بيان لما هو على طريقته يفتح المشقة فوق مفتحي طريقة بلانول لضافته صلة اقتصر (قوله وفيه) أي السكر (قوله به) أي الخمر (قوله وعليه) أي قول سحنون (قوله غيره) أي قول سحنون (قوله وزاد) أي أبو عمر (قوله ويحذف) أي السكران (قوله المصنف) ٤٦٧ أي ابن الحاجب (قوله وعليه) أي جعل الخلاف فيمن لم يميز

(قوله بالعكس) أي الخلاف في المميز والاتفاق على عدم لزوم في غيره (قوله له) أي طئي (قوله مرادهما) أي الباسي وابن رشد (قوله أنه) أي الطافع (قوله مثله) أي الجنون (قوله له) أي مصطفي (قوله لأنه) أي الشأن (قوله نفسه) أي مصطفي (قوله له) أي مصطفي (قوله ان كلامه) أي المازري بيان لما يحذف من (قوله أنه) أي المازري (قوله سد الذريعة) عليه لم يصح بيع السكران الخ (قوله بلوغه) أي عاقده (قوله أي ورشد ووطوع) بيان للعذوف (قوله وهو) أي المميز (قوله وقوله) عطف على قوله (قوله أجماعاً) راجع لثلاثي لازم (قوله فهو) أي الشراء (قوله قال) أي القاشاني (قوله ويرجع) أي المشتري (قوله أو باعها) أي السلع التي اشتراها ودفعها في المظلة (قوله قال) أي القاشاني (قوله ولم أرها) أي مسئلة الجهر على الشراء (قوله

المتقدم ثم قال وقال المازري يباعه فيها عندنا قولان جمهوراً أصحابنا على أنهما لا يميزه وذهب بعض أصحابنا إلى لزوم للباسي فهو لا ينشأ من التفصيل وأطلق اللغوي الخلاف في لزوم بيعه وتبعه ابن بشير وعلى طريقة اللغوي والباسي مع ابن رشد اقتصر ابن عرفة فقال والسكران غير مخرج مثله أي الجنون وفيه به طريقة اللغوي في لزوم بيعه قول ابن نافع ورواية سحنون قائلًا وعليه أكلها رواة ولم يحك أبو عمر غيره وزاد ويحذف ما كان حين بيعه عاقلاً ابن رشد والباسي أن لم يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فكأن الجنون اتفاقاً وان كان له بقية من عقله فالقولان أي اللذان في طريقة اللغوي فقد ظهر لثان هذا الطريق ممتعة على العدة والخلاف في لزوم ثم قال في التوضيح وجعل المصنف الخلاف في السكران الذي لا يميز وكذلك ذكر ابن شعبان وعياض وعليه فلا خلاف في لزوم البيع لغير الطافع وطريقة ابن رشد بالعكس البتة في لادليل له في قول ابن رشد والباسي في الطافع أنه كالجنون لأن مرادهما كما في الخطاب أنه مثله في عدم الانعقاد ويدل عليه ما تقدم لاق عدم اللزوم كما فهمه طئي بناء على ما تقدم له لأنه قد مر ما فيه ولادليل له أيضاً في حكاية المازري الخلاف في لزوم وعدمه لما في الخطاب وسلمه طئي أن كلامه في المذهب يقتضي أنه انما يتكلم على من معه بقية من عقله وأما السكران بحال كشر به خيراً انظرنا غيرهما فكأن الجنون المطبق في عدم صحته بيعه وانما لم يصح بيع السكران بحرام ولم يلزم كإقراره وسائر عقوده بخلاف جنونه وعقده وطلاقه وحدوده سد الذريعة لأنه لو لم يميز مع شدة حرص الناس على أخذ ما بيده وكثرة وقوع بيعه ونحوه لادى إلى أنه لا يبيح له شيء ولو لم يميزه الجنانيات ونحوها لساكر الناس وأتلفوا الأموال والأفئس وغيرها (وشرط لزومه) أي البيع للبائع والمشتري (تكاليف) أي بلوغه وعقله في بيع ملك نفسه وأما في بيع ملك غيره وكافة فلا يشترط بلوغه وفي كلامه حذف أي ورشد ووطوع بذليل قوله في الخبر ولولي رد تصرف ميم وهو شامل للسفيه وقوله لأن الباع عليه جبراً حراماً غ لوقال ولزومه رشد لكان أولى أي لا يستلزم الرد التكليف (لا) يلزم البيع للبائع ولا المشتري (ان اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة (عليه) أي البيع (جبراً حراماً) أجماعاً أبو علي لا يفرق بين الجبر على الشراء والجبر على البيع اه قلت هما متلازمان إذ يلزم من الجبر على بيع السائمة الجبر على شراء ثمنها ومن الجبر على شرائها الجبر على بيع ثمنها إلا وجه للفرقة بينهما ما في المعيار من القاشاني أن من اشترى سلعة يدفعها في مظلة والبائع يعلم بضغطة فهو بمنزلة بيع المضبوط قال ويرجع على بائعها بالثمن أو باعها إن وجدت عند المضاعط قال ولم أرها منصومة وأما أن أجبر على بيعه وهو طالب مال فالتأخير المذهب عدم لزومه أيضاً وقال ابن كثة يلزم وبه أفق اللغوي والسيموري واستحسنه حذاق المتأخرين ومال إليه ابن عرفة وأفق به ابن هلال والعقباني والشرقي وطئي والقشاني قاضي فاس نقله في المعيار ونقل القصار عن الماوي مقي فاس أنه

وهو (أي سببه) قوله وبه (أي لزومه صلة أفق) قوله إليه (أي الزوم) قوله به (أي لزوم) قوله والمقباني بضم فسكون (قوله الشرقي) يفتح السين والراء وسكون القاف وضم السين وكسر الطاء المهملة وشدة الباء (قوله والقشاني) يفتح الفاء وسكون الشين المحجمة ففوقية (قوله أنه) أي الزوم

(قوله مائق) يفتح التاء من مائة (قوله او المنفق) عطف على المديان (قوله او ملتزم) بكسر الراء عطف على المديان (قوله عبال) صله ملتزم (قوله نه) اي المال (قوله فهو) اي يبيع المجبور جبراً شرعياً (قوله شرأوه) اي المجبور له يبيعه جبراً شرعياً (قوله تداولته) اي المبيع (قوله اعمق) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله وهب) بضم فكسر (قوله استولد) بضم التاء وكسر اللام (قوله حد) بضم الحاء المهملة وشد الدال اي المشتري حد الزنا (قوله وان علم) اي المشتري (قوله يجبره) اي بائع امته (قوله على سببه) اي البيع (قوله فلا يحد) بضم ليا وفتح الحاء اي المشتري (قوله شبهة الخلاف) اي لزوم البيع البائع عليه لا يحد ويان للفرق بين العلم بالجبر على البيع والعلم بالجبر على سببه وادفاعة شبهة للبيان (قوله يجبر البائع) اي على سببه (قوله به) اي جبر البائع على سببه (قوله عند ابن القاسم) ٤٦٨ صله سواء (قوله ان علم) اي المشتري (قوله به) اي الجبر رد بلائع (قوله والا) اي وان

لم يعل المشتري به (قوله رد) بضم ففتح اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله انه) اي قول مكنون (قوله مقابل) اي لقول ابن القاسم (قوله المضغوط) اي اى كره على سبب البيع (قوله والا) اي وان لم يقبض المضغوط الثمن (قوله فلا يغرمه) اي المضغوط الثمن (قوله مطلقاً) اي عن تقييده بعدم علم المشتري بضغطه (قوله هذا) اي تقييد كلام مكنون بقبض المضغوط الثمن (قوله كلام والده) اي الدال على الرد بلائع (قوله بكلام مكنون) صله قيد (قوله منه) اي التقييد (قوله انه) اي كلام مكنون (قوله ونسبه) اي ابن

جربى به الحسبكم في مدينة فاس أكثر من مائتي سنة وفي الساعات وبيع مضغوط له نفوذ الخ واحترز بقوله جبراً حراماً من الجبر الشرعي كجبر القاضي المديان على البيع لوفاء الغرماء او المنفق للنفقة أو ملتزم الاقليم أو البلد عبال فيعجز عنه فيجب جبر على البيع لذلك أو الجزية او الخراج الحق فهو لازم ويجوز زهر أو اسكل أحد وكالجبر على بيع الارض لتوسعة الجامع أو المقبرة أو الطريق والطعام المحتاج له ولو كافر على بيع عبد المسلم أو الصغير أو المصحف الذي في ملكه (و) ان جبر المالك على بيع شئيه أو على سببه جبراً حراماً و زاد جبر (رد) بضم الراء وشد الدال اي المبيع بالجبر الحرام (عليه) اي البائع سواء جبر على البيع أو على سببه ولو تداولته الاملاك أو اتفق أو وهب أو استولد وان علم المشتري جبراً البائع على بيع أمته ووطئها حدوان علم يجبره على سببه فلا يشبهه الخلاف (بلا) رد (ثمن) من المكروه في الجبر على سببه سواء علم المشتري يجبر البائع أو لم يعلم به عند ابن القاسم للمشتري منه وقال مكنون ان علم به والارد عليه بالثمن ومقتضى التوضيح انه مقابل وان قول ابن القاسم هو المعتمد وكلام مكنون اذا كان المضغوط هو الذي قبض الثمن والا فلا يغرمه مطلقاً هذا الذي دل عليه كلام ابن رشد وابن سلون وقيد ابن النازم كلام والده في التحفة بكلام مكنون فيظهر منه انه الراجح في المذهب وقببه لابن رشد في نوازل وقد علمت ان العمل جرى بالمضى في الجبر على السبب وأما ان اجبر على البيع فيرد عليه بالثمن ان كان باقياً عنده أو تلف بسببه فان ثبت ببيئته تلفه بلا سببه رد عليه بلا ثمن (ومضى) البيع المجبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مال من ظلم الناس على بيع ما بيده ليوث من ثمنه ما ظلم فيه لانه جبر شرعي ويؤخذ من هذا جواز ابتداء فلول وجاز اطلب المالك ان أحسن ومحل البيع اذا لم تكن الاعيان المغصوبة باقية باعيانها بيد العامل والاردت باعيانها ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في أخذ المال واعطائه انه اذا ضغط فيه جاز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في هذا المال

الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله جبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة اي البائع (قوله فبر) بضم الباء وفتح الراء ولا اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ان كان) اي الثمن (قوله عنده) اي البائع (قوله أو تلف) اي الثمن (قوله بسببه) اي البائع (قوله تلفه) اي الثمن (قوله بلا سببه) اي البائع (قوله رد) بضم الراء اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ومضى) اي لزوم (قوله عليه) اي العامل (قوله على بيع ما بيده) اي العامل صله جبر (قوله ثمنه) اي ما بيده (قوله ما ظلم) اي العامل الناس (قوله لانه) اي جبر السلطان العامل الخ عليه مضى (قوله هذا) اي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جوازه) اي جبر السلطان العامل على بيع ما بيده لذلك (قوله فلول قال الخ) تقرير على ويؤخذ الخ (قوله أحسن) اي من مضى لايامه عدم جوازه ابتداء (قوله والا) اي وان كانت الاعيان المغصوبة باقية باعيانها بيده (قوله انه) اي العامل (قوله ضغط) اي على بيع ما بيده لتوفية الحق الذي عليه (قوله فبعه) اي العامل (قوله به) اي المبيع (قوله وان كان) اي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

ولا اعطائه) أى وترتب عليه مال للسلطان بخبره على بيع ما يبد له لوفائه (قوله فلا يشتري) بضم الباء وفتح الراء (قوله منه) أى العامل (قوله اذا مضط) أى العامل على بيع ما يبد له لتوفيقه مال السلطان (قوله فان اشتري) بضم التاء وكسر الراء (قوله منه) أى العامل مضطاً على بيعه (قوله فله) أى العامل (قوله اقيام) أى على من اشتري منه مضطاً على بيعه واخذ منه (قوله وهو) أى ما تقدم من جواز جبر العامل على بيع ما يبد له لتوفيقه ما ترقب عليه للناس وعدم جوازه اذا لم يترتب للناس عليه شيء (قوله لانه) أى العامل (قوله من المال الخ) بيان لما (قوله منه) أى المال (قوله فلم يضط) بضم اليماء وفتح الغين المجهمة (قوله من اموال المسلمين) بيان لما (قوله وذلك) أى مضطه (قوله انه) أى الشأن (قوله يبيع) أى السلطان (قوله من كسبه وحقه) أى العامل بيان لما كان يبد له (قوله بالوجه الشرعى) حال من كسبه وحقه (قوله وهذا) أى بيع السلطان ما زاد على ما كان يبد له قبلها (قوله اذا حصى) أى السلطان (قوله ما كان يبد له) أى العامل (قوله قبلها) أى توابته (قوله وعلم) أى السلطان ما كان يبد له قبلها (قوله فان لم يحص ولم يعلم) بضم اولهما وفتح ما قبل آخرهما أى ما كان يبد له ٦٩ قبلها (قوله فله) أى السلطان

(قوله شطر) أى نصف
(قوله وفى) بفتح الواو
والفاء منقلاى الشطر
(قوله ما ظلم) أى العامل
(قوله والاى وان لم يوف
شطر ما يبد ما ظلم فيه (قوله
اخذ) أى السلطان (قوله
ما يبد) أى العامل (قوله
عليه) أى اخذ جميع ما يبد
(قوله ولا يترك) أى للعامل
مما يبد (قوله يبد) أى
يحفظ (قوله رقه) أى
حياته (قوله شرعى) أى
ما ذون فيه فشمع نحو البيع
من آلات العلوم الشرعية
لاشغالها على الآيات
والاحاديث واسماء الله
تعالى (قوله يجبر) بضم الباء
وفتح الموحدة (قوله وهو)

ولا اعطائه فلا يشتري منه اذا مضط فان اشتري منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا مضط فمما خرج عليه من المال الذى تصرف فيه أو تبين انه حصل عنده منه فلم يضط الا فيما صار عنده من اموال المسلمين وذلك حق واعلم انه انما يبيع على العامل ما زاد على ما كان يبد له قبل التولية من كسبه وحقه فى بيت المال بالوجه الشرعى وهذا اذا حصى ما كان يبد له قبلها وعلم فان لم يحص ولم يعلم فله أخذ ما زاد على شطر ما يبد له كما افاده ابن عبد السلام والموضح وابن فرحون ومحل أخذ الشطران وفى ما ظلم فيه والاخذ بجميع ما يبد له ان توقفت التوفيقه عليه ولا يترك الا ما يبد له منه (ومنع) بضم فكسر (بيع) رقيق (مسلم) صغير أو كبير (ومعصف) وجزئه وكتب حديث وفقه وعلم شرعى (ورقيق) صغير (كافر يجبر على الاسلام وهو المحوسب اتفاقا والكتابى على الراجح وصلة يبيع (الشخص) (كافر) ومنه مسموع صغير انه ان كان كبيرا فان كان مجوسا يبيع فذلك وان كان كتابيا جاز يبعه الكافران كان على دينه والا فلا وكالبيع الهبة والصدقة وقوله ما هبة المسلم للمسلم لغير جازة معناه ما ضمة بعد وقوعها ثم يجبر على اخراجه فله أبو الحسن ويمنع بيع آلة الحرب للعربيين من سلاح وكراع وسر وج ونحوها كخماس وخيما وآلة سفر وما عونه ويجبرون على بيعه ان وقع فى التوضيح ويمنع بيع الدارمان يتخذها كنيسة والخشبة ان يتخذها صليبا والعنب ان يعصره مخرا والتماس لمن يتخذها قوسا وكل شيء علم ان يشتري قصده امره الا يجوز كبيع جارية لاهل الفساد الذين لا غيرة لهم أو يطعمونها من حرام وعملوك ان يعلم منه الفساد به الخطاب وأما بيع الطعام للعربيين فقال ابن الماجشون يجوز فى الهدنة ويمنع فى غيرها وكلام الشاطبى يفيد ان المذهب منه مطلقا وعزاه ابن فرحون وابن جزى لابن الناسم الشاطبى يمنع بيع الشئ لهم اذا كانوا يسمعون به على اذرار المسلمين وان كان

أى الذى يجبر على الاسلام (قوله انه) أى الرقيق الكافر (قوله فكذلك) أى الصغير فى منع بيعه لكافرا لانه يجبر على الاسلام على المعتد (قوله وان كان) أى الكبير (قوله ان كان) أى الكافر على دينه أى معتق الرقيق 'لخاص كيهودى يعقوبى او سامرى لمنه لا يعقوبى لسامرى وان كانا يهوديين ونصراني صابئى لمثله لا صابئى لنصراني غير صابئى وان كانا نصرانيين (قوله والاى وان لم يكن على دينه (قوله وقولها) أى المدونة (قوله معناه ما ضمة) خبر قولها (قوله ويمنع) بضم الباء (قوله من سلاح الخ) بيان لآلة الحرب (قوله وكراع) بضم الكاف أى خيول (قوله وما عونه) أى ما يعين على السفر (قوله يبعه) أى المذكور (قوله ان وقع) أى يبعه لهم (قوله علم) أى البائع (قوله غيرة) بفتح الغين المجهمة (قوله الهدنة) بضم فسكون أى الصلح على ترك قتالهم مدة (قوله ويمنع) أى يبيع الطعام لهم (قوله فى غيرها) أى الهدنة (قوله منعها) أى بيع الطعام للعربيين (قوله مطلقا) أى من نصيبه بغير الهدنة (قوله وعزاه) أى منعه مطلقا (قوله لجرى) بضم الجيم وفتح الزاى وشد الباء (قوله وان كان) أى الشئ

(قوله هذا) أي عدم فسخ ما ذكر (قوله بعذرا) بضم الياء وفتح الذال (قوله أو يبيع) عطف على يعق (قوله ويتولاه) أي يبيع ما ذكر (قوله لانيها) أي تولى الكافر يبيع ما ذكر وأما أيث خبره (قوله للمسلم) أي ولو حكما والمصحف (قوله لاجنبى) أي كبير أو صغير (قوله اعتصارها) الخ أي أخذها بلا عوض جبرا (قوله لا تمنع) أي القدرة على الاعتصار خبرها (قوله بها) أي الهبة (قوله وهو) أي الاكتفاء بهيتها الولد الصغير (قوله مناس) بفتح الميم والنون وإعمال السين (قوله فيه) أي الإخراج (قوله محتجا) حال من ابن مناس (قوله كفايتها) أي الهبة للولد الصغير (قوله الاعتصار) أي اللامعة التي وهبها الولد الصغير (قوله منه) أي اعتصارها ما ذكر بهديتها لولدها الصغير (قوله يسلم) بضم الياء وكسر اللام (قوله وذ كره) أي ترجع ابن يونس (قوله اشتراه الكافر المسلم) من إضافة المصدر لفاعله ٤٧٠ وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المصنف

(قوله انه) أي الشأن (قوله بينهم) أي اسلام الكافر وشرا المسلم (قوله هذا) أي وهو كذلك (قوله قوله) أي الخط (قوله ان أراد) أي الخط (قوله لم يذ كر) أي الخط (قوله فيهم) أي أي اسلام الكافر وشرا المسلم (قوله يونس) بضم وفتح (قوله يكون الواو فون) أي بعد يرق ظاهر لا اختيار الكافر في شراة مسلمانا وعدمه في اسلام عبده الذي كان على دينه (قوله على فرض) أي تقدير وهو اسلام العبد (قوله في فرض غيره) وهو شراة مسلم (قوله غيره) تو كيد لا آخر (قوله هب) بفتح فسكون أي افرض وقدر (قوله انه) أي المصنف (قوله مساولهما) أي المسئلتين (قوله فلا يعقد) أي المصنف

(قوله عليه) أي نظره (قوله عليه) أي المصنف (قوله وحيث فرضها الاولون) تفسير لعلها (قوله ههنا) أي ذكر المسئلة اسلمت في محلها وأما ثمانية خبره (قوله فانها) أي الاتى (قوله هذا) أي كون الذي كالاتى (قوله وقياسه) أي الاب (قوله لا ينهض) أي لا يتم خبر قياس (قوله للفرق) أي بين الاب والام (قوله لها) أي الام (قوله عليه) أي مال ولدها (قوله غالبا) صلة لا جبر لها عليه (قوله وان شاركت) أي الام الخ حال (قوله فرضها) أي المسئلة (قوله لذلك) أي عدم تسلطها وجبرها على مال ولدها غالبا (قوله فتباع) أي فجوم الكتابة (قوله وسيفيد) أي المصنف (قوله مضيا) أي كتابة الكافر مسلمانا (قوله وجوب) عطف على مضى (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله امته) أي الكافر

(قوله منه) أي الكافر (قوله عليه) أي الكافر لأن كل أم ولد حرم على مولدها وطؤها فينجز عتقها (قوله يسلّم) بضم فسكون فكسر
أي الكافر (قوله أو جلت) عطفت على أسأت (قوله منه) أي الكافر (قوله فيها) أي من أسأت قبل وطئها ومن جلت قبل إسلامها
(قوله عنها) أي المدونة (قوله معتق) بفتح التاء (قوله من معتق بعضه) أي من شر يكفول يقوم عليه نصيب الكافر بعسره بيان
لما (قوله أسلم) أي معتق البعض بفتح التاء (قوله هو) أي الكافر (قوله بعضه) أي من أسلم أي وباقيه أشر يكفول (قوله قوم) بضم
فسكون مثقلا (قوله باقيه) أي معتق البعض الذي أسلم الذي أشر يك الكافر (قوله عليه) أي الكافر صلة قوم (قوله ان أيسر)
الكافر بقيمة باقيه (قوله فبإع) أي الرقيق المسلم المار هو المرتين أو غيره ٤٧١ (قوله عليه) أي الكافر الراهن (قوله

حين عقد الرهن) صلة علم
(قوله هذا القيد) أي ان علم
مرتبه باسلامه (قوله
محرز) بضم الميم وسكون
الحاء المهملة وكسر الراء فزاي
(قوله وهذا القيد) أي ولم
يعين (قوله وان لم يعلم) أي
حين عقد الرهن (قوله عين)
بضم فسكون مثقلا (قوله
ان كان) أي الراهن (قوله
والدين الخ) حال (قوله بان
كان) أي الدين الخ تصوير
لما يجمل (قوله خير) بضم
الخاء المعجمة وكسر التخمينة
مثقلا (قوله له) أي المرتين
(قوله لانه) أي ابقاه رهنا
(قوله وهو) أي القيد
(قوله فان أراد) أي الراهن
(قوله تعجبه) أي الثمن
(قوله فله) أي الراهن (قوله
ذلك) أي تعجبل عن الرهن
في الدين (قوله ولو كان) أي
عن الرهن (قوله ويقبح) بضم
الياء وفتح الموحدة أي الراهن
(قوله عند امره) تنازع فيه
عتقه ورهن (قوله وبهذا)

أسأت ووطئها بعد إسلامها فحمت منه فينجز عتقها عليه الا ان يسلّم قبل عتقها أو جلت منه
وهي قن ثم أسأت كما رجع اليه ما لا رضى الله تعالى عنه فيهما ذكره الخطاب عنها وبيع خدمة
معتق لأجل وبيع عليه ما يملكه من معتق بعضه أسلم فان أعتق هو بعضه قوم باقيه عليه ان
أيسر (و) لا يكفي الاخراج (رهن) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه أسلم فباع عليه
(وأي) أي باق الكافر الراهن للمرتين (برهن ثقة) أي موف للدين (ان علم مرتبه) أي المتوفى
بالرقيق في دينه (باسلامه) أي الرقيق الذي رهنه الكافر حين عقد الرهن هذا التمهيد لابن محرز
(ولم يعين) بضم التخمينة الاولى وفتح الثانية مثقلا أي لم يشرط في عقد البيع أو القرض رهنه
بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (والا) أي وان لم يعلم مرتبه باسلامه سواء عين أم لا
أو عين للرهنية (يجل) الكافر الراهن الدين المرهون فيه ان كان موسرا والدين هما يجمل بان
كان عينا من يبيع أو قرض أو عرضا من فرض فان كان عرضا من يبيع خير المرتين في قبول
التعجيل وابقاء ثمن الرقيق رهنا الى الاجل والاثبات برهن ثقة وليس له ابقاء الرقيق رهنا لانه
استقرار المسلم في ملك الكافر وليد الرهن جبر المرتين على بقاء دينه بلا رهن وترك
المستنفق قيدا في اتيان الراهن برهن ثقة وهو أن يرد الراهن أخذا من الرقيق الذي يبيع به
فان أراد تعجيله في الدين فله ذلك قاله في التوضيح وظاهره ولو كان دون الدين لان ثمن الرهن يقوم
مقامه ويتبع ياتي الدين وشبهه في التعجيل فقال (كعتقه) من اضافة المصدر لافعاله ومفعوله
محذوف أي الكافر رقيقه المسلم الذي رهنه عند امره باخراجه عن ملكه فيجمل الدين
المرهون فيه سواء كان موسرا أو موسرا ولا يفي الرقيق رهنا في عسره ان لا يستقر المسلم في ملك
الكافر ولا يخفى ان تعجيل الحق من المعسر انما يكون برد عتقه وبيع رقيقه في الدين وبهذا يعلم
ان قوله الا في الرهن ومضى عتق الموسر وكاتبته وجل والمعسر يبقى في غير الكافر الذي اعتق
الرهن المسلم قرره بعض شيوخ أحمد وأحمد بابا وهو ظاهر ورده عجم غير صحيح (و) ان باع الكافر
رقيقه المسلم أو الكافر أسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أي الرقيق المسلم
(عليه) أي الكافر (عيب) بناء على انه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز الرجوع بازائه
العيب بناء على انه ابتداء بيع لا يقال الذي يتولى بيعه السلطان وبيعه يبيع براءة فكيف يتأني
رده عليه بالعيب لانه قول يبيعه هنا ليس يبيع براءة فقال عجم ورد بانه لا منة قديمه من كلام الائمة

أي ان تعجيل الحق من المعسر الخ صلة يعلم بضم الياء (قوله في غير الكافر) خبر ان (قوله قرره) أي المذكور من لا يخفى ان تعجيل
(قوله ورده عجم) من اضافة المصدر لمفعوله وفعاله عجم (قوله غير صحيح) خبر رد (قوله المسلم) أي الذي اشتراه مسلما واسلم عنده (قوله الخ)
أسلم) أي الكافر على الصحيح من خطاب بقرع الشر بعة (قوله انه) أي الرقاب عيب (قوله وهو) أي جواز رده لانه نقض للبيع
(قوله ويرجع) أي المشتري (قوله يبيعه) أي المسلم (قوله وبيعه) أي السلطان (قوله رده) أي المسلم (قوله عليه) أي الكافر (قوله
بيعه) أي السلطان (قوله ورد) بضم الراء أي ان يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة (قوله بانه) أي أن يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة

(قوله القاعدة) أي إن بيع السلطان بيع برائة (قوله عومها) أي لبيعه هنا (قوله فرض) أي قدر وصور (قوله إسلامه) أي الرقيق (قوله فلا يرد) أي السؤال (قوله فأنه) أي المسلم (قوله فأن اختار) أي المسلم (قوله من خروج الرقيق الخ) بيان للمطلوب (قوله وان اختار) أي المسلم رده أي الرقيق المسلم لبياعه الكافر (قوله جبر) بضم فسكسر (قوله لاجد هما) أي البائع والمشتري (قوله لئلا يلزم بقاء المسلم الخ) أنه يستحيل الكافر (قوله هذا) أي بقاء المسلم في ملك الكافر (قوله في إسلامه) أي الرقيق خبر هذا (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم ٤٧٢ (قوله أمهل) بضم الهمز وكسر الهاء أي المسلم (قوله والملك الخ) تفسير لنعقد

فأصواب إبقاء القاعدة على عمومها وإن السؤال إنما يدعي من فرض المسئلة فيما يشمل إسلام الرقيق قبيل بيعه كالمصنف وبعض من شرحه كالخط واما من فرضها في خصوص إسلامه بعد بيعه كابن رشد وابن شامس وابن عبد السلام وابن عرفة وفي فلا يرد عليهم أقاده البناني (و) أن باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار له المشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) شخص (مشتري مسلم) فإنه (يجهل) بضم فسكون ففتح المشتري المسلم (لأن قضاءه) أي لخياره فإن اختار أمضاء البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق أسلم من ملك الكافر وان اختار رده جبر الكافر على إخراجه عن ملكه (و) أن باع كافر رقه الكافر لكافر بخيار لاجد هما وأسلم الرقيق في زمن الخيار فإنه (يستحيل) الشخص (الكافر) الذي له الخيار في أمضاء البيع أو رده ولا يجهل لأن قضاءه ويجبر من يصير له على إخراجه عن ملكه بأنما كان أو مشترياً لئلا يلزم بقاء المسلم في ملك كافر فإن قلت هذا في إسلامه في خياره مشترياً لم أيضاً فلم أمهل قلت سبق حقه ومراعاة القول بأن بيع الخيار منعة قدوة الملك في زمن الخيار للمشتري وإن كان خلاف المشهور فيها لو باع نصراني عبداً نصرانياً من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فأسلم العبد في أيام الخيار فلا يفسخ ويقال للمالك الخيار اختار أو رده ثم يباع على من يصير إليه وظاهر المصنف استحجال الكافر سواء كان العاقد معه مسلماً أو كافراً والذي في نص ابن يونس أن محله إذا كان العاقدان كافرين ونصه قال بهض أصحابنا إذا كان المتبايعان كافرين يجهل الخيار وإن كان أحدهما مسلماً فلا يجهل إذ قد يصير للمسلم منهما وفي ابن عرفة التونسى انظر لو كان الثلاثة كفاراً وأسلم العبد وباعه فجهل يجهل تغيير الكافر كالمسلم العبد لوجوده أو يؤخر لأن الملك والخراج لمسلم قات يريد أن الخيار للمشتري البناني لم أر في ابن عرفة ولا غيره ما يوفق إطلاق المصنف ونقل في التوضيح كلام ابن يونس وأقدمه مقتصر عليه ولم يشر إلى ضعفه ونقل ابن عرفة عن ابن حجر زمل الذي للتونسى وأقر كلامهما وشبهه في التجهيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (إن أسلم) الرقيق المملوك الكافر في غيبة الكافر (وبعدت غيبة سيده) بكونها على مسافة عشرة أيام مع أمن الطريق أو يومين مع خوفه وهل يتلوم له أن ربحي قدومه أم لا فبسه الخلاف الذي ذكره في الخيار بقوله قتلوم في بعيد الغيبة أن ربحي قدومه كان يعلم موضعه وفيه انقي التلوم وفي حله على الخلاف تأويلان ومفهومه أن قربت غيبته فلا يباع ويكتب له لاحتمال إسلامه قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه فهو أحق به فإن يبيع في بعد الغيبة وقدم السيد

(قوله وإن كان الخ) حال (قوله فيها) أي المدونة (قوله) فلا يفسخ أي البيع (قوله) بضم الراء (قوله محله) أي استحجال الكافر (قوله) يجهل بضم فسكسر مثلاً (قوله يجهل) بضم فسكون مثلاً (قوله يصير) أي الرقيق (قوله منهما) أي المسلم (قوله الثلاثة) أي المتبايعان والرقيق (قوله) وأسلم العبد وباعه أي في خياره مشترياً (قوله أو يؤخر) أي يجهل الكافر لأن قضاء خياره (قوله إطلاق المصنف) أي استحجال الكافر عن تقيد بكون العاقد معه كافراً (قوله وأقر) أي ابن عرفة (قوله كلامهما) أي التونسى وابن حجر (قوله) من السلطان أي يبيعه السلطان نيابة عن الغائب (قوله في غيبة الكافر) صلة أسلم (قوله بكونها) أي غيبته الخ تصوير لبعدها (قوله يتلوم) أي يجهل

السلطان في البيع ويؤخر مدة باجتهاده (قوله له) أي الكافر بعد الغيبة (قوله قدومه) أي الكافر (قوله فيه) أي واثبت جواب الاستفهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفي حله) أي ما فيها (قوله ومفهومه) أي بعدت غيبته (قوله فلا يباع) أي الرقيق الذي أسلم في غيبة مالكه الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله إسلامه) أي الكافر الغائب (قوله يبيعه) أي الرقيق (قوله فهو) أي الغائب الذي أسلم قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه (قوله به) أي الرقيق

(قوله انه) اى السيد (قوله قبله) اى الرقيق (قوله يبعه) اى الرقيق (قوله اعنته) اى الرقيق (قوله نقض) بضم فكسر (قوله هذا) اى امضاء البائع المسلم المشتري بالخيار ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله قولين) اى جواز ومنعه (قوله خرجهما) اى القولين (قوله او منهم) عطف على منحل (قوله فيجوز) اى الامضاء (قوله التحالة) اى بيع الخيار (قوله ثم قال) اى الموضع (قوله انه) اى بيع الخيار (قوله هنا) اى في المختصر (قوله مخرج) بضم ففتح مثقلا (قوله خلافة) اى المخرج (قوله واسلم العبد) اى في زمن خيار البائع ومشتريه كافر (قوله وبه) اى نص ابن حجر زعمه نظر بفحاش مثقلا (قوله وأيده) اى قوى (قوله نعم) نقل ابن عرفة (الح) استدرال على سابقه لرفع ٤٧٣ انه لا مستند للمصنف في اقتصاره على المنع

(قوله انه) اى اللغوى (قوله قال) اى اللغوى (قوله امضائه) اى المسلم ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله فان فعل) اى امضى (قوله البيع) اى البيع (قوله ومثله) اى كلام اللغوى (قوله فعدمه) اى الامضاء (قوله عندهما) اى اللغوى وابى الحسن (قوله تسع) بتقديم التاء (قوله منها) اى الثلاث (قوله فيه) اى البيع (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله منها) اى التسع (قوله وهى) اى الست (قوله لاحدهما) اى البائع والمشتري (قوله منه) اى كلام المصنف (قوله التسع) بتقديم التاء (قوله انه) اى الشأن (قوله لهما) اى البائع والمشتري (قوله وان كان) اى المسلم (قوله اتفاقا) اى العاقدان (قوله عل) ضم العين (قوله عليه) اى ما اتفاقا عليه (قوله وان

وأثبت انه اسلم قوله نقض يبعه ولو اعنته المشتري نقض عنته ولو حكم به الحاكم لان حكمه لم يصادف محلا لأفاده أبو الحسن (و) ان باع مسلم رقيقا كافر ~~ال~~ افر بخيار البائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فانه (يمنع) بضم الياء البائع المسلم (من الامضاء) للبيع البتاني ذكر ابن الحاجب في هذا قولين خرجهما ابن شاس والمأزى على ان بيع الخيار منحل فبمنع الامضاء لانه كابتداء بيع أو منهم فيجوز الموضع والمعروف من المذهب التحالة ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا انه منبرم اذا فرق بين ما يبدل المرفوع تقريره وبين ابتداء يبعه بجماع تلك الكافر اسلم في الوجهين فاعقد المصنف هنا ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع ان المنصوص لابن حجر خلافة ونصه لو كان البائع مسلما والخيار له وأسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقائه الخيار لمده اذ المالك للبائع ونجسه اذ لا حرمة لعقد الكافر اه وتقدم ابن عرفة وأقره وبه نظري في كلام المصنف وأيده بكلام ابن يونس المتقدم نعم نقل ابن عرفة عن اللغوى انه قال استحسن عدم امضائه فان فعل مضى ومثله لا بى الحسن فعدمه عندهما مستحب والصواب العقلية في المسئلة تسع لان المتبايعين اما كافرين معا والى الكافر البائع فقط أو المشتري فقط فهذه ثلاث وفى كل منها الخيار فيه اما للبائع فقط أو للمشتري فقط أو لهما معا فهذه تسع أخذت بما تقدم حكم ست منها وهى ما اذا كان الخيار لاحدهما فقط ومن تأمل كلام المصنف فهم منه حكم التسع كما هو ذلك انه ان كان أحدهما مسلما والخيار له ما فان كان المسلم باعنا منع من الامضاء على ما للمصنف وان كان مشتريا باعنا الخيار لادته لحق المسلم ثم ان اتفق على الرد أو الامضاء عمل عليه وان اختلفا قضى لمن ردهما وفى ذلك ان صار للمسلم فظاهر وللکافر أجبر على اخراجه ومثل ما قلنا باقى اذا كانا معا كافرين لكن مع الاستحجال ومن صار له منهما بمجمل عليه باخراجه من ملكه واقطع علم (وفى جواز بيع من) أى رقيق كان كافرا أو (أسلم) فى ملك كافر وأجبر على اخراجه عن ملكه فهل يجوز له يبعه (بخيار) له للاستقصاء فى غنمه لانه حقه وهل مدته ثلاثة أيام فهو مستثنى من قوله وكهنة فى رقيق أو جمعة طريقتان ذكرهما أبو الحسن عازيا بالاولى لعميان والثانية لابن رشد وعدم جواز يبعه بخيار (تردد) ت اما زوى وحده لعدم نص المتقدمين فان قبل القول بجواز يبعه بخيار

٦٠ منح في اختلافنا) اى العاقدان فى الامضاء والرد (قوله منهما) اى العاقدين بيان ان (قوله وفى ذلك) اى الرد (قوله صار) اى الرقيق المسلم (قوله اجبر) بضم الهمزة وكسر الواو اى الكافر (قوله كانا) اى العاقدان (قوله باخراجه) صلة تجل (قوله له) اى الكافر لخطابه بقرع الشريعة على العصى (قوله للاستقصاء) اى طلب الاقصى والا كثر (قوله لانه) اى الاستقصاء فى غنمه (قوله حقه) اى الكافر (قوله وهل مدته) اى الخيار (قوله فهو) اى مدة هذا الخيار وذكرا تذكير خبره (قوله أو جمعة) عطف على ثلاثة (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وعدم جواز يبعه بخيار) عطف على جواز يبعه بخيار فهو عديله (قوله لعدم) نص المتقدمين على التردد (قوله لما) بفتح اللام وشدا الميم

(قوله حصل الاستقصاء في الثمن) أي بجبر دعائه بخيار كتابي (قوله منع) بضم فسكون أي الكافر (قوله من يبعه) أي من
 أسلم (قوله له) أي الكافر (قوله يرد) بفتح فسكون (قوله أنه) أي الشأن (قوله يسلم) بضم فسكون فسكون أي الرقيق (قوله وهو) أي
 طرياق إسلامه عنده (قوله وجبر) بضم فسكون أي الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله فإن كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط
 (قوله جاز يبعه) أي الصغير كان معه أبوه أم لا (قوله له) أي الكافر (قوله عن تقييده) أي الصغير (قوله يكونه) أي الصغير (قوله
 فإن كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله فيه) أي البيع (قوله لا صغير) أي يبعه لكافر (قوله لتبعيته) أي الصغير (قوله
 فإن كان) أي أبوه (قوله جاز) أي يبعه الكافر (قوله وال) أي وإن لم يكن أبوه على دين مشترية (قوله منع) بضم فسكون أي
 يبعهما لكافر (قوله تحكيمه) أي الصغير (قوله هذا) أي المذكور من التأويلين (قوله تعسف) أي عدول عن الرابع (قوله
 سواء كان) أي الصغير (قوله والعلة) ٤٧٤ أي في المنع (قوله هذا) أي وهل منع الصغير الخ (قوله ثانیها) أي وأولها ومنع

يبيع صغير الكافر وثانها
 والصغير على الأربع (قوله
 تحكيمه) أي الصغير (قوله في
 هذا) أي وهل منع الصغير
 (قوله وما بعده) أي والصغير
 على الأربع (قوله قال) أي
 الخط (قوله والاول) أي
 ومنع يبيع صغير (قوله
 كذلك) أي المراد به الكتابي
 (قوله بعده) أي الاول (قوله
 وهو) أي إن المراد بالاول
 الكتابي (قوله مأخوذاً) أي
 من كلام المصنف (قوله لأن
 مذهب المدونة الخ) علة
 الاسروية (قوله به) أي الاول
 (قوله ولكن يحتاج الخ)
 استدلال على ويحتمل أن
 يراد به الخ لرفع إيهامه بمراتب
 التأويلين في الجوسى أيضاً
 (قوله وكأنه) بفتح الهجر
 وشدة النون أي المصنف

(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله تقييدها من) إضافة المصدر لفاعله (قوله يكون) صله تقييد (قوله ان قوله) أي والخط
 المصنف (قوله التأويلين) أي تأويل الإطلاق وتأويل التقييد بما إذا لم يكن أبوه معه (قوله فلو قدمه) أي إذا لم يكن على دين
 مشترية (قوله عليهم) أي التأويلين (قوله مطلق) أي عن تقييده بكونه ليس معه أبوه (قوله آخره) أي إذا لم يكن على دين مشترية
 (قوله عنهما) أي التأويلين (قوله هذا) أي أن إذا لم يكن على دين مشترية به شرط فيهما (قوله انظر ضريح والخط) نص الخط وكأنه
 وجه الله قبل تقييدها من المسئلة بكون الصغير الكتابي ليس معه أبوه فكانه قال يمنع بيع الصغير الكتابي للكافر وهل منه إذا
 لم يكن الصغير على دين مشترية وما إذا وافقه في الدين فيجوز ذكر بعضهم ولم يرتضه عياض أو المنع مطلق سواء كان على دين
 مشترية أو لم يكن وارتضاه عياض وقوله إذا لم يكن معه أبوه يعني =

ان منع بيع الصغير الكفاي لكافر اذ لم يكن معه ابوه بجبره على الاسلام جئتذ فان كان ابوه معه فلا يمنع اهدم جبره عليه جئتذ
واما صغار الجوس فان لم يكن معهم ابوه لم يجبرون على الاسلام وينع بيعهم لكافر بلا خلاف وان كان معهم ابوهم فقيهم
خلاف واختلاف في كبر الجوس هل يجبر على الاسلام ام لا ولم يختلف في الكبير من سبي اهل الكتاب انه لا يجبر على الاسلام
قاله ابن رشد وفي معنى الكبير من عقل دينه قاله في سماع محمد بن خالد وظاهر المدونة ان الجوس يجبرون على الاسلام وينع
النصارى من شرائهم مطلقا صغارا كانوا او كبارا ونصها ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الجوس انهم اذا ملكوا
اجبروا على الاسلام وينع النصارى من شرائهم ومن شرائهم صغارا الكفايين ولا يمنعون من شراء كبار الكفايين وهذا في الجوس
المسيبيين واما الجوس الذين ثبتوا على مجوسيتهم بين ظهراني المسلمين فلا يجبرون على الاسلام قاله في سماع اصمغ وبقوله ابن رشد
وصححه لان المسيبيين لم يفقهوا دينهم ولم يعقلوه بلهلهم فاهم حكم ٤٧٥ الصغار وقال لا خلاف انهم لا يجبرون

على الاسلام اه بتصرف
فتأمل تجده قر المصنف
بظايره من ان التأويل
الاول المنع اذ لم يكن على
دين مشترية والثاني المنع
مطلقا كان على دين مشترية
ام لا اذ لم يكن معه ابوه
والله اعلم (قوله مطلقا) اي
عن تقييده بالصغر (قوله
الحريون) نعت الجوس
والكفاي (قوله جبر) بضم
فكسر اي الرقيق (قوله
يفد) بضم فكسر (قوله
كذا) اي التفسير المتقدم
بشرامن يجبر على الاسلام
(قوله نسره) اي قواها
وجبره تمديد وضرب (قوله
خل) بفتح الحاء المهملة وتشد
اللام (قوله الشارحين) بفتح
الحاء اي بهرام والبساطي
(قوله كلامه) اي المصنف

والخط (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الجوس مطلقا والكفاي الصغير
الحريون جبر على الاسلام و (جبره تمديد) أي تخويف بالضرب (وضرب) بالفتح لم ان لم يقد
التمديد بمجلس واحد تمت كذا فسر اللغوي والمأزري في الشارحين والاقهسي كلامه
على انه راجع لقوله واجبر على اخرجه اذا امتنع جبره بالتمديد والضرب يحتاج انقل وان كان
واضحا في نفسه اه عب ليس راجعا لقوله واجبر الخ لان الذي يتولى ذلك الامام ولا يتولاه هو
فكيف يتأتى جبره بما ذكر (وله) أي الكافر (شرا ما بالغ على دينه) أي معتقده الخاص فلا يكتفى
موافقته في مطلق النصرانية أو اليهودية لان كلامه مامل من تملك بشي منها حكم بكفر غيره
وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) أي البالغ الذي على دينه أي شرط في عقد البيع اقامته
به في بلد الاسلام فان لم يشترط ذلك فلا يصح شراؤه ولو أقام به بالفعل وهذا خاص بالذكر
وأما الاثنى فيجوز فيه ما من هي على دينه وان لم يشترط ذلك لكن ينبغي تقييدها بالتي ليست
كالدخول في كشف عورات المسلمين (لا) يجوز لكافر شراؤه (غيره) أي البالغ الذي على دينه وهو
الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (على المختار) للنفعي من الخلاف ابن ناجي وهو
المشهور (والصغير) تت محتمل عطفه على بالغ أي وله شراء الصغير (على الاربع) عند ابن يونس
ونبه به على مخالفة المدونة ويحتمل عطفه على غير أي ولا شراء الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع
بيع صغيرا كافر وأقرب للتنبية على اختياره ابن يونس ولم يقدمه هناك لئلا يتوهم عوده للثلاثة
وهذان الاحتمالان ذكرهما الشارح طفي يتعين الاحتمال الثاني وأما الاول فغير صحيح
والصواب ان يقول على الاصح فيكون اشارة لقر جميع التأويل بالباع مطلقا كان على دين
مشتريه أم لا والصحيح هو عياض لانه استبعد التأويل الاخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا
ترجيح كما قال ابن غازي والخط ومن تبهما (وشرط) بضم فكسر (المنع) بفتح السين (اللعقود
عليه) ثنا كان أو مثنى (طهارة) حاصلة بالفعل او يمكن حصولها كقوب تجسس مع الاختيار واما

(قوله امتنع) أي من اخرجه (قوله يحتاج لنقل) خبر حل (قوله وان كان) أي حلهم الخ حال (قوله ذلك) أي بيع ما منع شراؤه
ايه من مسلم ومصحف وصغير (قوله ولا يتولاه) أي بيع المسلم والمصحف (قوله هو) أي الكافر (قوله جبر) أي الكافر على بيعه (قوله
بما ذكر) أي التهديد بالضرب ثم الضرب (قوله أي شرط) بضم فكسر (قوله اقامته) أي الكافر المشتري (قوله به) أي الرقيق البالغ
الذي على دينه (قوله ذلك) أي المذكور من الاقامة به فيها (قوله وهذا) أي شرط الاقامة به يولد الاسلام (قوله تقييدها) أي الاثنى
(قوله مطلقا) أي عن تقييده بانه على غير دين مشترية (قوله به) أي والصغير على الاربع (قوله مخالفة) أي ابن يونس (قوله فهو)
أي قوله والصغير على الاربع (قوله ابن يونس) فاعل اختياره ومضافا لقوله (قوله لم يقدمه) أي التنبية على اختياره ابن يونس (قوله
عوده) أي ترجيح ابن يونس (قوله للثلاثة) أي المسلم والمصحف والصغير (قوله على الاصح) أي بدل على الاربع (قوله فيكون) أي على
الاصح (قوله لانه) أي عياضا (قوله التأويل الاخر) أي بان المنع اذ لم يكن على دين مشترية والا فلا (قوله مع الاختيار) صلة شرط

(قوله فاتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله وزد) بضم الراء وشد الدال اى الجواب (قوله وان كان طاهرا الخ) حال (قوله السراق) بضم السين جمع سارق (قوله ولا يتخذ) بضم ففتح منقلا (قوله لحفظه) اى حراسته (قوله الشيعة) بكسر الشين المجمة وسكون المثناة تحت اى الخوارج (قوله فقبل له) اى الشيخ (قوله فى ذلك) اى اتخاذه كلبا فى داره فى الحضر (قوله فقال) اى الشيخ (قوله يبعه) اى كاب الصيد (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وشهره) اى المنع (قوله ابعه) اى كاب الصيد (قوله واج بئنه) اى بالغته فى ذلك اذ الشأن خصوصاً من مثل سجنون أن لا يبيع الا بالحلل الذى لا شبهة فيه (قوله فى بيع المأذون فى اتخاذه) خبر الخلاف (قوله ويمنع قتله) بضم الياء اى لانه اتلاف مال ٧٧ (قوله ولا غيرهم) اى من أهل المذهب

سوى خليل وهذا يتوقف

على اطلاع طنى على جميع

مؤلفات أهل المذهب وهو

بحال عادة فالمناسب حذفه

أوزياده ممن وقعت عليه

ومعلوم ان خليل حافظ ثقة

فهو حجة لاسيما على مثل

طنى فاللائق به اتباع خليل

وعدم تعقبه فى مثل هذا

(قوله وادرجوه) اى عدم

التمس (قوله فى شرط) اضافته

للبيان (قوله كونه) اى

المعقود عليه (قوله وهو)

اى ادراج فيه (قوله فقد)

بضم فكسر (قوله منى

عنه) خبر ما وهذا التعليل

صرح فى ان شرط عدم

النسي عام وسبب هذا

بقوله والعام لا يذ كر خاصا

وكلاهما منساقض لقوله

وادرجوه فى شرط كونه

منتهى ما وهو الصواب (قوله

المعلم) بضم الميم وكسر اللام

بيعه سواء كان مباحاً ومحرمًا واجب بحمل المشرف فى كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السباق وأما البالغ حد السباق فاتفق على منعه محرمًا ومباحًا ورد بان الذى لم يبلغ حد السباق يجوز بيعه مطلقاً مباحاً ومحرمًا كالحامل المقرب وذى المرض الخوف (وعدم نهي) عن بيعه وان كان طاهراً منتهى ما ذوناً فى اتخاذه (لا) يصح بيع من نهي عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وما شبة ابو عمر فى تهمة ويحوز اقتناء الكلب للمنافع كلها ودفع المضار ولو فى غير البادية من المواضع الخوف فيها السراق ابن ناجى على قول الرسالة ولا يتخذ كلب فى الدور فى الحضر مانعه مالم يضطر لحفظه فيتخذ حتى يزول المانع وقد اتخذ الشيخ ابن أبى زيد كلباً فى داره - بين وقع حائط منها وخاف على نفسه من الشيعة فقبل له فى ذلك فقال لو أدرك مالك رضى الله تعالى عنه زمننا لاتخذنا سدا ضارياً واقتصر المصنف على بيع كلب الصيد للخلاف فيه فأولى غيره ومنع بيعه قول مالك رضى الله تعالى عنه ورواية ابن القاسم عنه وشهره ابن رشد وقال ابن كثة وابن نافع يجوز بيعه - سجنون أبعه وأج بئنه والخلاف فى بيع المأذون فى اتخاذه ويمنع قتله ولم يقل احد بجواز بيع المنهى عن اتخاذه ويجوز قتله بل يندب طنى لم يجعل ابن الحاجب ولا ابن شاس ولا المازرى ولا ابن عرفة ولا غيرهم عدم النسي شرطاً مستقلاً فى المعقود عليه وادرجوه فى شرط كونه منتهى ما وهو الصواب اذ ما تقدم منه شرط من هذه الشروط كلها من نهي عنه كالتجسس وغير المنتفع به وغير المقدور عليه قال فى الجواهر وأصله لما زرى فى العلم الشرط الثانى أن يكون المبيع منتهى ما فيه فلا يصح بيع ما لا منفعة فيه - لانه من أكل أموال الناس بالباطل بل لا يصح عاكه وفى معناه ما منافعها كلها محرمة اذ لا فرق بين المعدوم شرعاً والمعدوم حساً وما تنوعت منافعه الى محلة ومحرمه فان كانت المنافع المقصودة منه أحد النوعين خاصة كان الاعتبار بهما وتبعها الحكم وصار النوع الآخر كالمعدوم وان توزعت فى النوعين فلا يصح البيع لان ما يقابل المحرم منهما من أكل أموال الناس بالباطل وما سواه من بقية الثمن مجهول وهذا التعليل بطرد فى كون

(قوله معناه) اى ما لا منفعة فيه (قوله تنوعت) بفتحات منقلا اى انقسمت (قوله أحد النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله كان

الاعتبار) اى فى جواز بيعه ومنعه (قوله بها) اى المنافع المقصودة (قوله وتبعها) اى المنافع المقصودة بالحكم اى جواز البيع

أو منعه فان كانت المنافع المقصودة هي المحلة جاز بيعه وان كانت المحرمة منع بيعه (قوله وصار النوع الآخر) اى من المنافع

(قوله وان توزعت) اى تفرقت المنافع المقصودة (قوله فى النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله لان ما يقابل المحرم) اى اكله (قوله

منهما) اى النوعين بيان للمعبر (قوله من أكل الخ) خبران (قوله وما سواه) اى مقابل المحرم (قوله من بقية الثمن) بيان لما

(قوله مجهول) خبر ما (قوله وهذا التعليل) اى ما يقابل المحرم من سواه من أكل أموال الناس بالباطل الخ

(قوله كما يطرد) أي في أحد شقيه وهو كل أموال الناس بالباطل (قوله وهذا النوع) أي ما تنوعت منافعه المقصودة في النوعين (قوله وان امتنع بيعه) حال (قوله للوجهين) أي كل مال الغير بالباطل والجهل (قوله تحقق) أي في الشيء (قوله كونها) أي المنفعة المحرمة (قوله منه) أي الشيء (قوله وقف) أي أمسك وتوقف (قوله كرهه) أي بيعه (قوله منه) أي بيعه (قوله أمثل) أي ضم المثلثة جمع مثال (قوله بنى) أي ضم فكسر (قوله عدت) أي ضم فكسر مثلاً (قوله نظرت) أي ضم فكسر (قوله فيها) أي منافعه (قوله جعلتها) أي جمعها (قوله منع) أي بيعه (قوله أجاز) أي بيعه (قوله أراها) أي منافع الكلب (قوله نظرت) بفتحات مخففة (قوله وجعل) عطف ٤٧٨ على نظرت (قوله محرمة) أي أو محالة (قوله المقصود) أي من المحلل والمحرم

(قوله وقف) أي أمسك
 من الحكم في بيعه (قوله
 كرهه) أي بيعه (قوله ونقله)
 أي كلام الجواهر (قوله
 وكلام) عطف على ما نقله
 (قوله وفي كلاب الصيد)
 أي بيعها (قوله والسباع)
 عطف على كلاب (قوله
 قولان) أي المنع والجواز
 (قوله بانه) أي يبيع كلاب
 الصيد والسباع (قوله فأنالا)
 اعترف (قوله فأنالا) حال من
 فاعل اعترف (قوله جعله)
 أي المصنف (قوله نظرا) اسم
 أن مؤخر الان خبرها جاز
 ومجرد (قوله وغيره) لعله
 أراد به خاصا تقييما للصدق
 (قوله يشترط) بضم الياء
 وفتح الراء (قوله فالعام) أي
 عدم النهي (قوله خاصا)
 أي شرط خاصا (قوله كأن)
 بفتح الهمز وشد النون

الحرم منفعة واحدة مقصودة كما يطرد في كون المنافع كلها محرمة وهذا النوع وان امتنع بيعه
 للوجهين المذكورين فلهذا صحيح إيقاع بيعه ماله بغيره المباحة ولو تحقق وجود منفعة
 محرمة ووقع الالتباس في كونها مقصودة منه أم لا فمن الأصحاب من وقف في حكم بيعه ومنهم من
 كرهه ومنهم من منعه ومن أمثل هذا الأصل المتسبع يبيع كلب الصيد فإذا بى الخلاف فيه
 على هذا الأصل قيل في الكلب من المذاهب كذا وكذا وعددت منافعه ثم نظرت فيها فمن رأى جملتها
 محرمة منع ومن رأى جمعها محالة أجاز ومن رأى أنها منوعة إلى محالة ومحرمة فأنزلها المقصود
 المحرم أو المحلل وجعل الحكم للمقصود ولو لم تنفع واحدة محرمة ومن التمس عليه المقصود
 وقف أو كرهه ونقله الخط وكلام المازري وقد اعترف في توضيحه في قول ابن الحاجب وفي كلاب
 الصيد والسباع قولان بانه راجع للقيود الثاني وهو كونه منفعة عابدة فأنالا قاله ابن رشد والحاصل
 أن في جعله عدم النهي شرطا مستقلا نظرا وقد قال المازري وغيره يشترط في عقد البيع
 السلامة من المنهيات كلها فالعام لا يذ كر خاصا فأناله كلام طي ابن عاشر كأن المصنف
 لم يرتض رجوع يبيع الكلب بشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فبنى
 حكم بيعه هنا على شرط عدم النهي عن البيع وكأنه والله اعلم أراد به منهي عن بيعه بما
 لم يفتقد فيه شرط آخر أه البنيان وهو ظاهر لان المازري وابن شاس وغيرهما ذكر وان
 مثل ما لا منفعة فيه ما منافعها كلها محرمة كالدم أو جل المقصود منه محرم كالزيت النجس
 بخلاف ما منافعها كلها أو جملتها محالة كالزيت فان كانت المنافع المقصودة منها محلل ومنها محرم
 ككلب الصيد أشكل الأمر وينبغي أن يُلحق بالمنوع أه ولعل المصنف لم يقنع بأخذ من
 شرط الانتفاع لاشكاله وخفائه وهو واضح والله أعلم قوله وأدرجوه أي يبيع الكلب لعدم
 النهي والآن في ما بعده المقيّد أن عدم النهي هو العام والشروط كلها جزئياته وقوله فالعام
 لا يذ كر خاصا فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال الفقهاء النهي
 يقتضي الفساد وسأني للمتن وفسد منهى عنه الدليل والله أعلم (وجاز) أن يباع (هر) بكسر

(قوله يبيع الكلب) أي حكمه (قوله بشرط الانتفاع) إضافة للبيان صله رجوع (قوله لوجود الانتفاع الخ) الهاء
 محله لم يرتض الخ (قوله فبنى) أي المصنف (قوله بيعه) أي كلب الصيد (قوله شرط عدم) إضافة للبيان (قوله وكأنه) بفتح الهمز
 وشد النون أي المصنف (قوله أراد) أي المصنف (قوله به) أي النهي (قوله نهى) بضم فكسر (قوله مما لم يفتقد) بضم الياء
 وفتح القاف بيان لما (قوله وهو) أي جواب ابن عاشر (قوله جل) بضم الجيم وشد اللام أي أكتد (قوله كالزيت) أي الطاهر
 (قوله الأمر) أي حكم بيعه (قوله يقنع) بفتح الياء والنون أي يكتف (قوله بأخذ) أي حكم يبيع الصيد (قوله لاشكاله
 وخفائه) أي أخذ من الانتفاع (قوله قوله) أي طي

(قوله شراؤه) أي الهرو والسبع (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله لشعول كل مكروه) بكاف كهر (قوله والقبيل لعظمه وقط الزباد لباده) بكاف بكلد (قوله نقل) مفعول اعتمد (قوله الجواز) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله بانه) أي جواز بيعهما (قوله غيره) أي مرض السباق ومقاربة الموت نعت مرض (قوله يوجب قصر الخ) نعت مرض أيضا (قوله نقل ابن رشد) مبتدأ في جواز (قوله قولها) أي المدونة (قوله في الخيار) أي مجتبه (قوله ٤٧٩) إذا ولدت الامة الخ) مفعول قول مضافا

لفاعله (قوله تسليحه) راجع للبائع (قوله وتسليه) راجع للمشتري (قوله ومنه) أي المقدور عليه (قوله التحل) باهمال الحاء الخ أي والجمام في برجه (قوله لانه) أي التحل (قوله وان لم يعلم عدده) حال (قوله مكانه) أي علم عدده (قوله وينبع) بضم الياء (قوله شراؤه) أي التحل أو الجمام (قوله منه) أي بجمه أو برجه (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء أي التحل (قوله فيه) أي برجه (قوله تبعه) أي التحل في الشراء (قوله الوجهين) أي شراء التحل وشراء البرج (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله أو علم) بضم العين (قوله انه) أي الا بيق (قوله الامام) أي سلطان يتعسر خلاصه منه (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وجد) بضم فكسر أي الا بيق (قوله كان) أي ضمن (قوله بانه) أي ضمن (قوله حياطة) باهمال الحاء أي امسكه وحفظه (قوله علم) أي الرجل الحافظ (قوله انه) أي الا بيق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مبالغة في منع بيعه (قوله أن يكون) أي الا بيق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) علة لا يصح بيعها (قوله اقر) أي الغاصب (قوله به) أي الغصب (قوله وانكر) أي الغاصب (قوله فيمنع) بضم الباء أي بيع المنصوب

الهاء وشد الراء (وسبع) قصد اخذ (البلد) للاتقاع به والعم للمشتري واما شراؤه فما للحم فقط اوله والجلد فمكروه ولو قال وجاز كهر للجلد لكان أخصر واحسن لشعول كل مكروه الا كل والقبيل لعظمه وقط الزباد لباده البنائي الصواب ان قوله للجلد قيد في بيع السبع واما الهرو فيجوز ليقبض به حيا والجلد على ظاهر المدونة وبه شرح ق (و) جازان تباع (حامل) بجنسين (مقرب) بضم فسكون فكسر أي قرية الولاد لان الغالب سلامتها تخفف غورها البنائي اعتمد المصنف في جواز بيع ذي المرض الخوف والحامل المقر بنقل ابن محرز وابن رشد عن المذهب الجواز وقطع ابن الحاجب وابن سلون بانه الاصح ابن عرفة ابن محرز ومرض السباق ومقارب الموت لا يجوز بيعه وفي جواز بيع ذي مرض غيره يوجب قصر تصرف الحر على ثلثه نقل ابن رشد عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه مع دليل قوله في الخيار اذا ولدت الامة في أيام انظار فولدها معها في بيت البيع ورده انظر تمامه في مختصره فقد اطال الكلام فيه (و) شرط للمعقود عليه غنا كان أو ممتنا (قدرة) لبائع ومشتري حسيمة (عليه) أي تسليحه وتسليه ومنه التحل في جمعه لانه مقدور عليه حيث نذر ان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينفع شراؤه وهو طائر عنه وان اشترى وهو فيه تبعه الجحج وان اشترى الجحج دخل التحل الذي فيه ولا يدخل العسل في الوجهين قاله ابن رشد (فلا) يصح بيع (كاتب) عبد الهمز وكسر المو حسة أي رقيق هارب من مالك لم يعلم موضعه أو علم انه عند الامام أو لا حذفيه خصومة فيمنع بيعه على المشهور فان علم انه عند من يتيسر خلاصه منه وعلمت صفة جاز بيعه المتيسر يجوز بيع العبد الا بيق اذا علم المبتاع موضعه وصفته فان وجدته بصفته قبضه المبتاع وصح بيعه وان وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ويسترجع المبتاع الثمن وقال سحنون انما يجوز ابتياع الا بيق اذا كان في وثائق الصقلي اذا علم انه عند رجل في حياطته أبو محمد صالح يريد وقد حاطه عليه وعلم انه لا استرا من شرا مافيه خصومة وفي الوثائق المجموعة لم يجز سحنون بيع الا بيق وان عرف المبتاع موضعه الا أن يكون موقوفا لصاحبه عند غير سلطان ولا خصومة فيه لاحد فان وقف عند السلطان أو كانت فيه خصومة فلا يجوز بيعه (و) لا يصح بيع (ابل أهملت) بضم الهمز وكسر الميم أي تركت في المرحى حتى توشح لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شيء (مقصوب) لغبر غاصبه اذا كان الغاصب لا يقضي عليه الاحكام اقربه أم لا اتفاقا أو تأخذه الاحكام وأنكر الغصب وعليه ينه فيمنع على المشهور لانه بيع مافيه خصومة وهو

باهمال الحاء والطاء أي حفظه (قوله حاطه) باهمال الحاء أي امسكه وحفظه (قوله علم) أي الرجل الحافظ (قوله انه) أي الا بيق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مبالغة في منع بيعه (قوله أن يكون) أي الا بيق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) علة لا يصح بيعها (قوله اقر) أي الغاصب (قوله به) أي الغصب (قوله وانكر) أي الغاصب (قوله فيمنع) بضم الباء أي بيع المنصوب

(قوله فان كان) أي الغاصب (قوله ببيع) أي المخصوص (قوله لغيره) أي غاصبه (قوله وهذا) أي شرط رد المخصوص لربه وبقائه
 بيده مدة في صحة بيعه لغاصبه (قوله علم) بضم العين (قوله عزمه) أي الغاصب (قوله ببيع) أي المخصوص (قوله له) أي غاصبه
 (قوله فيها) أي صورة الاشكال (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله يستروح) بضم الياء وفتح التاء أي يظن (قوله مطلقا) أي عن
 التقييد برده لربه (قوله من كلامه) تنازع فيه مطوية وعلم (قوله وباعه) عطف على غاصب
 ٤٨٠ * وعطف على اسم شبه فعل فعلا *

غرفان كان من تأخذه الاحكام وأقر به جاز ببيع لغيره (الا) يبيع المخصوص (من غاصبه) أي
 له فيجوز (وهل) جواز ببيع لغاصبه (ان رد) بضم ففتح مثة لا المخصوص (لربه) وبقي عنده
 (مدة) حدها بغيرهم بستة أشهر فكثر وهذا طريق ابن عبد السلام وان علم عزمه على رده
 جاز ببيع له اتفاقا وان لم يرد وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقولان
 مشهورهما الجواز وهذه طريقة ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد
 لا يوافق اصطلاح المصنف لان القولين منه وصان فيها لا نأقول يصح لتردد المتأخرين في
 نقلهما ثم الراجح عدم الشتراط الرمدة اذا عزم عليه أو أشكل امره غ منحه يستروح ان
 فرض المسئلة عزم الغاصب على الرد اه فتقدير كلامه وهل ان رد لربه او مطلقا ترددا لطريقة
 الثانية مطوية للعلم بامن كلامه (وا) الشخص (لغاصب) شيئا وباعه او وهبه او تصدق به
 (نقض) بفتح النون وسكون الفاف واعجام الضاد أي فسخ ببيع (ما) أي المخصوص الذي (باعه)
 الغاصب او هبه او وهبه أو صدقة ما تصدق به تصرفه فيما لم يملكه فهو فضولي وبيعه صحيح
 غير لازم لملكه فله نقضه (ان ورثه) أي الغاصب المخصوص من المخصوص منه بنسب
 أو زوجية أو ولاية لا انتقال ما كان مورثه له ان أراد نقضه بفورارثه فان سكت ولو اقل من عام
 فليس له نقضه ولا يعذر بجهله ولا خصوصية للغاصب بماذا كرفيجري في بيع كل فضولي في
 جماع محضون من كتاب الغصب لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريك فله نقض
 بيع حصته شريك وأخذ حصته بالشفعة (لا) أي ليس للغاصب شيئا وباعه نقض ببيعته ان
 (اشترأ) أي الغاصب المخصوص من المخصوص منه بديعه اذا اشتراء ليتحلل منه او احتل
 الاخر شراء لذلك وأما ان بين قبل شرائه يشترط ليقبله فله نقض ببيعته قاله اللخمي ابن
 عاشر انظر كيف يتصور شرائه بعد بيعه على القول بالشرط رده لربه مدة يل وعلى اشتراط
 العزم عليه واجيب بان محل الاشتراط المتقدم الغاصب غير المقدور عليه الذي لا تناله الاحكام
 والاجاز ببيعته له بالشرط وعليه ما هنا (و) ان باع الراهن الرهن بلا اذن مرتته صح ببيع
 (وقف) بضم فكسر شئ (مرهون) أي ببيع من رآه (على رضا مرتته) بضم الميم وكسر
 الهاء أي المتوثق به في حقه اذا باعه الراهن بعد قبضه المرتته فله اجازة ببيعته وله رده ان كان
 دينه عرضا من يبيع أو يبيع بغير جنس دينه أو بنقد لا يفي بالدين ولم يكمل له وكذا ان باعه قبل

الغاصب فالصلة جارية
 على غير ما ولم يبرز لامن
 اللبس (قوله أو هبه)
 عطف على بيع (قوله
 لتصرفه) أي الغاصب الخ
 علة له نقض ما باعه (قوله
 فهو) أي الغاصب (قوله
 لمورثه) أي الغاصب (قوله
 له) أي الغاصب (قوله في
 سماع محضون) علة
 لا خصوصية الخ (قوله بعد
 ببيع) صلة اشتراء (قوله
 ليتحلل منه) أي لصبر
 ببيعته (قوله ذلك)
 أي التحليل (قوله بين)
 يقتضات مثقالا أي الغاصب
 (قوله كيف يتصور شرائه)
 بعد ببيع أي مع اتفاق شرطه
 وهو رد لربه او عزمه عليه
 (قوله عليه) أي الرد (قوله
 الغاصب الخ) خبر ان
 (قوله والا) أي وان لم يكن
 الغاصب مجبوزا عنه
 لا تناله الاحكام (قوله ببيع)
 أي المخصوص (قوله له)

أي الغاصب (قوله وعليه) أي جواز بيع المخصوص لغاصبه المقدور عليه بالشرط (قوله المرتن) فاعل قبض مضافا قبضه
 لمفعوله (قوله له) أي المرتن (قوله ببيع) أي الرهن (قوله وله) أي المرتن (قوله رده) أي ببيع الرهن (قوله دينه) أي المرتن
 (قوله او يبيع) بكسر الموحدة أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بنقد الخ) عطف على بغير جنس دينه (قوله ولم يكمل)
 بضم ففتح فكسر مثقالا أي الراهن (قوله له) أي المرتن الدين المرهون فيه قيد في بيعه بنقد لا يفي بدينه (قوله وكذا) أي ببيع
 بعد قبضه في ان لم تنه بديعه (قوله باعه) أي الراهن الرهن

(قوله ولم يقرط) أي المرتهن في قبض الرهن (قوله والاخر) أي من التأويلين (قوله يمضي) أي يبيع الراهن الرهن قبل قبضه (قوله كبيعته قبل قبضه مع تقريطه) أي المرتهن في قبضه تشبيهه في مضيه (قوله فأخذ) أي المصنف (قوله هذا) أي التفصيل (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله والاخر) أي وإن لم يقرط مرتهنه في قبضه (قوله فتأويلان) أي في مضى يبيعه وعدمه (قوله وبعد) أي ويبيعه بعد قبضه (قوله فله) أي المرتهن (قوله رده) أي البيع (قوله أن يبيع) أي الرهن (قوله باقل) أي من الدين ولم يكمله الراهن (قوله اوديه) أي المرتهن (قوله وان أجاز) أي المرتهن يبيع الرهن (قوله تجمل) أي المرتهن الدين (قوله ولذا) أي المذكور عليه قال (قوله أي يبيعه) أي ملك غيره إشارة لتقدير مضاف في المتن (قوله والضمير) أي المضاف إليه ضمير (قوله فان أمضاه) أي المالك المبيع (قوله وهو) أي يبيع ملك غيره بلا إذنه (قوله فهو) ٤٨١ أي يبيع الفضولي (قوله وظاهره) أي

المصنف (قوله والمتاع يجهله) أي تعدي البائع حال (قوله ليه) أي المبيع (قوله أمضاه) أي البيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله غصبه) أي البائع أو المبيع (قوله أمضاه) أي البيع (قوله جهله) أي الخلاف (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله مطلقا) أي عن تقيد بامضاه (قوله دخلا) أي المتبايعان (قوله تمكنه) أي ربه (قوله لمن حله) أي البيع (قوله لم ينبغ) أي يختلف في فساد (قوله يفتق عليه) أي المدونة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله علم) أي بعد ابتياعه (قوله فله) أي مبياعه (قوله رده) أي المبيع (قوله

قبضه ولم يقرط على أحد التأويلين والاخر يمضي كبيعته قبله مع تقريطه وقد أفاد هذا في باب الرهن بقوله ومضى يبيعه قبل قبضه ان قرط مرتهنه والاخر يولان وبعده فلا رده ان يبيع بأقل اوديه عرضا وان أجاز تجمل ولذا قال غ ما هنا تجمل ويأتي تفصيله في الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير إذنه صح يبيعه ووقف (ملك غيره) أي يبيعه والضمير للبائع (على رضاه) أي المالك فان أمضاه مضى على المشهور وهو ظاهر المدونة وان رده رده وهو صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولي بل (ولو علم المشتري) انه فضولي فهو لازم من جهة المشتري محتمل من جهة المالك وظاهره كابن الحاجب ولو كان المالك غائبا بعيد الغيبة وهو كذلك ابن عرفة ويبيع ملك الغير بغير إذنه والمتاع يجهله المذهب لربه أمضاه وفيها كان بائعه غاصبا أو متعديا المازري لو علم المتاع غصبه ففي أمضاه بامضاه مستحقة قولان مشهوران وينبغي حله على انه ما دخل على بت البيع مطلقا وعدم تمكن مستحقة من رده ولو دخل على تمكنه من حله لم ينبغ ان يختلف في فساد وفيه الوهم مبياعه ان المبيع مغصوب ور به غائب فلا رده لحجته بخبر ربه اذا قدم اه واطلاق في المدونة الغيبة وقيد التعمي بالبعيدة وقيل أبو الحسن قاله ح واذا أجاز المالك فله مطالبة الفضولي فقط بتمنه لانه باجازه صار وكيله وشرط في رده ان لا يسكت عاما مع العلم والافلا رده وله طلب الثمن ما لم يسكت مدة الحيازة والافلا شيء له وقيد كلام المصنف بثلاثة قيود أحدها ان لا يحضر المالك يبيع الفضولي فان حضره وسكت لزمه البيع ثانيها كون العقد غير صرف واما فيه فيفسخ وسيأتي في قوله ان لم يخبر المصطرف ثانيا في غير الوقف فيبطل فيه ولو رضى واقفه ومجمل نقض يبيع الفضولي ان لم يفت المبيع بذهاب عينه فان فوات بذهاب عينه فعليه الاكراه من ثمنه وقيمته والمعد حرمه يبيعه وشرائه قال القرافي هو المشهور لا يجوز له ولا ندبه قاله الخط والحق انه يختلف بحسب المقاصد وما به علم من حال المالك انه الاصلح له وحكم

منه ٦١ في لحجته) أي المتبايع (قوله قبله) بكسر الموحدة أي التقييد بالبعيدة (قوله فقط) أي دون المشتري (قوله لانه) أي الفضولي (قوله باجازه) أي المالك (قوله له) أي المالك (قوله لم يفسد) بضم فكسر (قوله رده) أي المالك (قوله يسكت) أي المالك (قوله العلم) أي بالبيع (قوله والاخر) أي وان سكت عاما مع المالك (قوله له) أي المالك (قوله والاخر) أي وان سكت مدة الحيازة (قوله له) أي المالك (قوله وقيد) بضم فكسر متعلا (قوله فان حضره) أي عالمه (قوله صرف) أي يبيع ذهب بفضة (قوله فيه) أي الصرف (قوله فيفسخ) أي وجوبا (قوله فيبطل) أي البيع (قوله فيه) أي الوقف (قوله فعليه) أي الفضولي (قوله يبيعه وشرائه) أي الفضولي (قوله هو) أي الحرمة وذ كره لتد كبير خبره (قوله لا يجوز له ولا ندبه) أي يبيع الفضولي عطف على حرمة الخ (قوله انه) أي حكم يبيع الفضولي (قوله المقاصد) أي ما قصد به الفضولي يبيعه ملك غيره بلا إذنه فان كان قصدا لراحة المالك ونفعه =

منذ وبان كان قصد اضرارهم وان استوت مصلحة البيع وعدمه ولم يقصد نفعها ولا اضرار ارجاز (قوله اشتراؤه) اى
الفضولى (قوله وان اشترى) اى الفضولى (قوله ولم يجزه) بضم فسكى اى المشتري له بفتح الراء شراء الفضولى (قوله
المشتري) اى الفضولى (قوله على البائع) اى بل يرجع على الفضولى (قوله به) اى الثمن (قوله بماله) اى فلان (قوله ذلك)
اى ان الشراء فلان بماله (قوله او صدق) ٤٨٢ اى البائع (قوله فيه) اى ان الشراء فلان بماله (قوله للمشتري) له بفتح

الراء (قوله فان اخذته) اشتراؤه حكيم بيعة وان اشترى لغيره ولم يجزه لزم الشراء المشتري ولا يرجع مالك الثمن على
البائع به الا اذا شهد المشتري ان الشراء فلان بماله وعلم البائع ذلك أو صدق المشتري
فيه أو شهدت بيعة ان الثمن للمشتري له فان اخذته انتقض البيع اذا صدقه البائع انه
اشترى لغيره أو شهدت بيعة يعلم البائع ذلك ولا ينتقض اذا شهدت بان الثمن للمشتري
له ويرجع البائع على المشتري بجميع الثمن ويلزمه البيع هذا قول ابن القاسم واصبغ
(و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنائيه بلا اذن مستحقها صح بيعه ووقف
(العبد الجاني) على نفس او طرف او مال أى بيعه من سيده قبل تخليصه من جنائيه (على
رضا مستحقها) أى ارض الجنائية سواء كان المجنى عليه او وليه فله رد بيع المالك
وامضاؤه الجنائي لم يذ كر حكم الاقدام على البيع مع علم الجنائية وقال ابن عرفة وفي هباتها لابن
القاسم من باع عبده بعد علمه بجنائيه لم يجز الا ان يحمل الارش والاحلف ما اراد حله اه
وقيل أبو الحسن عن النخعي الجواز واستحسنه وهو ظاهر اه والظاهر ان الجواز يعنى
المضى فليس فيه بيان لحكم الاقدام (و) ان باع المالك عبده الجاني عالما بجنائيه قبل
تخليصه منها فادعى عليه مستحقها انه رضى بحمل ارشها وانكر السيد الرضا به (حلف)
السيد الذى باع عبده الجاني عالما بجنائيه انه لم يبعه راضيا بحمل ارش جنائيه (ان ادعى)
المستحق أو المشتري (عليه) أى السيد (الرضا) بحمل ارشها (بسبب) (البيع) (الجاني)
مع العلم بجنائيه لدلائله عليه دلالة ظاهرة وكالبيع الهبة والصدقة كفى المدونة فان نكل
لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بحمل الارش (للمستحق رده) أى البيع
وأخذ العبد في جنائيه (ان لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني
(الارش) فان خيرا أو لا للسيد اذا كانت الجنائية على غيره نفس عمدا كانت أو خطأ فان كانت
على نفس خطأ فكذا وان كانت عمدا فان خيرا أو لا لولى فى القصاص والاستحياء فان
استحياء خير السيد فان امتنع السيد من دفع الارش خير المبتاع فى دفعه لقيامه بمقام السيد
لتعلق حقه بعين العبد فان امتنع أيضا من دفعه فله مستحق رده وبعده وأخذته (وله) أى
المستحق امضاء بيعه و (أخذته) اى العبد الجاني الذى باعه سيده به والاولى تأخير ان لم
يدفع الخ عن قوله وله اخذته لانه شرط فيه أيضا ولذا قال السوادى فيه تقديم وتأخير
وأصله ثم للمستحق رده وأخذته ار لم يدفع الخ ثم ان دفع السيد الارش فلا شكال (و) ان
دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع (به) اى الارش الذى دفعه للمستحق (او بتمنه)
أى العبد الجاني (ان كان) الثمن (اقل) من الارش فله البائع بانه لا يلزمه الاماد دفعه المبتاع

(قوله فان نكل) أى السيد (قوله فان خيرا) اى فى دفع ارش الجنائية لمستحقه (قوله ولا) بشهد الواو (قوله للسيد) اى البائع (قوله
كانت) اى الجنائية على غير النفس (قوله فكذا ذلك) اى فى ان اختيار البائع والا (قوله خير السيد) اى البائع فى دفع الارش (قوله
مقام) بفتح الميم (قوله حقه) اى المبتاع (قوله فان امتنع) اى المبتاع (قوله به) اى الثمن (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله
لانه) اى ان لم يدفع الخ (قوله فيه) اى له اخذته (قوله فيه) اى المقتن (قوله وان دفعه) اى الارش (قوله به) اى الارش اى ان

== كان اقل من الثمن (قوله بانه) اى البائع (قوله الاما) اى الثمن الذى (قوله) اى البائع (قوله وانه) اى البائع (قوله اسلام العبد) اى تسليمه للمشتق فى جنابته (قوله فلا يرجع) اى المبتاع (قوله الابه) اى الارش (قوله الاما) اى الارش الذى (قوله دفعه المبتاع) اى للمشتق (قوله للعبد) اى ماله (قوله فيرجع) اى المبتاع على البائع (قوله منهما) اى الثمن والارش (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلا (قوله العبد الجاني) مقهور اسلام، ضافا لفاعله (قوله فان سلمه) اى البائع العبد الجاني (قوله ولو كان) أى ثمنه (قوله الذى فداء) اى المشتري العبد (قوله حثته) اى المشتري (قوله وسلمته) اى العبد (قوله فرد) بضم الراء وشدة الدال (قوله على) ٤٨٣ بشدة الباء (قوله بها) اى جنابة العبد

(قوله لانه) اى جنابة العبد
وذكره لتذكير خبره (قوله
فى حلقه) اى المالك (قوله
قوله) اى بيعه (قوله ففتح
بضم فكسر اى المالك (قوله
من بيعه الخ) اى رجاء حلقه
ففتح الرقيق (قوله ففتح
بفتحات مثقلا اى المالك
(قوله فرد) بضم الباء وفتح
الراء (قوله علم) بضم العين
(قوله منه) اى قول ابن
يونس فان لم يرد البيع الخ
(قوله وضمانه) اى مشتريه
عطف على ملك (قوله بهذا)
اى رد للملك (قوله من رده
الخ) بيان لما (قوله جبره)
اى البائع (قوله به) اى ورد
للملك (قوله بهذا) اى رده
لفعل ما يجوز ثم رده لمشتريه
(قوله فان كان حلف بصوريته
على ما لا يجوز) مفهوم
يجوز (قوله رد) بضم الراء
(قوله ففتح) بضم فكسر
مثقلا (قوله يمكن) بضم ففتح

له وانه يختار حينئذ اسلام العبد وان كان الارش اقل فلا يرجع الابه لحجة البائع بانه لا يلزمه
الاماد دفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقل منها وقيد قوله أو بثمنه باسلام البائع العبد الجاني
للمشتري ثم فداء المشتري فان سلمه للمشتق فدفع له المشتري الارش أو الثمن فلا يشتري
الرجوع بتمنه على البائع ولو كان **==** ثم من الارش الذى فداء به لان من حثته ان يقول
للبائع أنت أخذت الثمن منى فى مقابلة العبد وسلمته للمشتق فرد على ما أخذته منى وهو
قيد معقد كما افاده السوادنى (وللمشتري رده) اى العبد الجاني على بائعه (ان) كان
(تعمدها) اى العبد الجاني لم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال المالك
لرقيقه ان لم فعل بك **==** كذا مما يجوز له فعله به فانت حر ثم باعه قبل فعله به ذلك (رد) بضم
الراء وشدة الدال (البيع فى) حلقه قبله بحرية رقيقه ذكر كان أو شى بصيغة حثت (لاضربنه)
اى الرقيق أو احسنه أو افعله به (ما) اى فعلا (يجوز) ففتح من بيعه حتى يبرئ يمينه سواء
قبلي يمينه باجل ام لا ففتح أو باعه قبل بره فى عينه فيرد بيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل
انقضت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس الخط علم منه ان الرقيق قبل رده فى ملكه لم يشر به
وضمانه (ورد) بضم الراء الرقيق المخلوف بعقبة بصيغة حثت على فعله به ما يجوز (للملك) اى
الحالف المسترد دفع به لئلا ما يتوهم من رده لفعل ما يجوز ثم جبره على رده لمشتريه ورد به على
ابن دينار القائل بهذا فان كان حلف بحريته على ما لا يجوز كضربه الفسوط وبعاءه رده بيعه
وتجوز عقده ولا يمكن من فعله ما لا يجوز قال فى المدونة بطلت عقده اى بعد رده بيعه اذ لا يعتق
عليه وهو فى ملكه لمشتريه فان تجرأ وفعل به ما لا يجوز قبل تخيير عقده فان شأنه تجز عقده والا
بيعه عليه (وجاز بيع عمود) مثلاً أو المراد به ما يعقد فميم الخشبة والجر (عليه) اى
العمود (بناى للبائع) او غيره كسائر او مستعير (ان انتقت الاضاعة) لئلا من له البناء الذى
على العمود الذى بان اضعف المشتري الثمن الخط فيه انه لا يتخلو عن الاضاعة الا ان يكون
له فى ذلك غرض صحيح والله اعلم فى الجواهر بعد ذلك حديث النهى عن اضاعة المال
مانصه واضاعة المال اتلافه غير غرض صحيح يقتضيه العقل وأما ما اقتضاه رأى لغرض صحيح
أخطأ فيه او اصاب فغير من ادبه هذا الحديث ومما تنبى به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه

مثقلا (قوله بطلت) بفتح العين والجيم مثقلا وضم التاء اى حكمت بتجيب (قوله شأنه) اى عيبه ومثله (قوله والا) اى وان لم
يشنه (قوله يبيع) بكسر الموحدة اى الرقيق (قوله عليه) اى ماله (قوله مثلاً) اى او خشبة او حجر (قوله به) اى العمود
(قوله فميم) اى العمود تفريع على المراد (قوله كسائر) بكسر الجيم (قوله من) اى الشخص الذى (قوله بان اضعف الخ)
تصوير لا تتفاد اضاعة مال من له البناء الذى على العمود (قوله فيه) اى تصوير الشخص (قوله انه) اى التصوير (قوله اى)
المشتري (قوله ذلك) اى تضعيف ثمن العمود (قوله وتدعيمه) اى اسناده ورفعه بشئ من تحت يحمله عوضا عن العمود حتى
يخرج العمود من تحتها ويجعل مكانه ما يحمل البناء وذلك كثير معتاد فى مصر فتفسيره لتعليقه

(قوله وكون الخ) عطف على امكان (قوله مشرفا) بضم فسكون فكسر (قوله اويسيرا) عطف على مشرفا (قوله فان لم تنتف الاضاعة) مفهوم ان انتفت الاضاعة (قوله وان وقع) اي يبيع العمود مع لزوم الاضاعة (قوله صح) اي يبعه (قوله لهذا القيد) اي ان انتفت الاضاعة (قوله الغبن) اي في البيع (قوله حق الا دعي) اي الذي له اسقاطه (قوله هنا) اي الاقدام على بيع العمود الذي عليه بناء (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يبحث) بضم فكسر (قوله فيه) اي قول ابن عبد السلام لاحاجة الخ (قوله في الغبن) صلة ضاع (قوله ينتفع به الاخر) خبر ان (قوله فهمي) اي نقض البناء واثقه لتأنيث خبره (قوله من الفساد المنهسي عنه) ٤٨٤ ثم تخصيص القرطبي المنهسي عنه بعدم غرض صحيح فيه يفيد عدم المنهسي عن

وكون البناء الذي عليه مشرفا على السقوط أو يسيرا فان لم تنتف الاضاعة فلا يجوز ان وقع صح ابن عبد السلام لاحاجة لهذا القيد لان يبيع النقيض بالتمسك اليسير راجع الى باب الغبن او السفه وكل ذلك من حق الا دعي والكلام هنا انه هو في حق الله تعالى الذي لا يصح تركه ولو تأطا المتبايعان عليه فهذا الذي يذكر في الشروط والاركان والموانع اه وبحث فيه بان ما ضاع على أحد المتبايعين في الغبن ينتفع به الاخر ونقض البناء لا ينتفع به احد فهمي اضاعة محضة فهمي من الفساد المنهسي عنه قال عياض في التنبيهات قالوا انما هذا اذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذي عليه لا يمكن نزع العمود الا بهدمه لكان من الفساد في الارض الذي لا يجوز (و) ان (أمن) بضم فكسر (كسره) أي العمود حين اخراجه من البناء بشمادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقضه) اي البناء الذي على العمود وعلقه وادعه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حيثما فضمانه منه واما قلعه من محله ففيه قولان مرجحان فيكي المازري عن مالك رضي الله تعالى عنه انه على البائع ايضا واقتصر عليه في الشامل والاخر انه على المشتري وسدريه القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن بونير للقاسمي وعلى الاول فضمانه حال قلعه من بئعه وعلى الثاني من مشتريه ابن عرفة وفي غررها ايجوز ان اشترى عمودا عليه بناء البائع وأنقض العمود ان احببت قال نعم التميمي يريد ان قدر على تعليق ما عليه او كان يسيرا او على سقوط او اضعف له في الثمن والا فلا يجوز لانه فساد اه ثم قال وفي النكت اذا اشترى عمودا عليه بناء البائع فقلع العمود على البائع الصقلي في غير المدونة قلعه على بئعه عياض وظاهر قولها وانتقض العمود ان احببت ان قلعه على بئعه الصقلي وعبد الحق عن الشيخ وابو الحسن انما عليه ازالة ما عليه وقلعه على مبياعه زاد بعض القرويين وما اصابه في قلعه فعلى مبياعه التونسى كن باع غنما استثنى صوفها او اصلا استثنى ثمرته عليه ازالة الصوف والثمر المازري لا وجه لاستبعاد كون اجر القلع على بئعه لان اتصاله بمباحته يمنع تمكن مبياعه من اخذه عياض قيل في هذا

هذا وان كان من الفساد لوجود غرض صحيح فيه والله أعلم (قوله هذا) أي جواز بيع العمود الذي عليه البناء (قوله بشمادة أهل المعرفة) صلة آمن (قوله فان خيف كسره) مفهوم ان أمن كسره (قوله فان انكسر العمود حيثما) أي حين نقض البناء الذي عليه تفريق على ونقضه البائع (قوله منه) أي البائع (قوله قلعه) أي العمود (قوله ففيه) أي قلعه (قوله انه) أي قلعه (قوله عليه) أي ان قلعه على بئعه (قوله انه) أي قلعه (قوله وصددر) بفتح ثاء مثقلة (قوله به) أي ان قلعه على مشتريه أي والتدبير به يفيد ترجيحه (قوله وذكركه) أي ان قلعه

على مشتريه (قوله وعزاه) أي انه على مشتريه (قوله وعلى الاول) أي انه على بئعه (قوله فضمانه) أي العمود (قوله وعلى الثاني) أي انه على مشتريه (قوله غررها) بفتح الغين المججمة أي المدونة (قوله ايجوز) استقها من الجواز (قوله وانتقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله يريد) أي ابن القاسم (قوله ان قدر) أي البائع (قوله كان) أي ما عليه (قوله او على سقوط) أي مشرفا عليه (قوله اضعف) أي المشتري (قوله انه) أي البائع (قوله والا) أي وان اتنى كل ما تقدم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) أي ان مفهوم ان احببت أن لا اجبر على قلعه وانما يجبر عليه بئعه (قوله وابو الحسن) عطف على الصقلي (قوله عليه) أي البائع (قوله وقلعه) أي العمود من محله (قوله وما اصابه) أي العمود (قوله اصلا) أي شجرة (قوله لان اتصاله) أي العمود الخ لانه لا وجه لاستبعاد الخ

(قوله قولان) نائب فاعل قيل (قوله ذلك) أي قلعه (قوله حوله) أي العمود (قوله وشروطه) أي جواز بيع العمود (قوله
أخذه) أي العمود (قوله والال) أي وان كان فيه غرر (قوله حله) أي هدم ما عليه (قوله هذا) أي قول اللغوي إلا أن يشترط
المشتري سلامته (قوله ولو اشترط) أي المشتري (قوله تمكن) بضم فسكون نعت سلامة (قوله من محل هوا) بيان لقدرة معين
(قوله فوق الخ) نعت محل المقدر قبل هوا (قوله متصل) نعت محل هوا (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله بان كان لشخص
أرض الخ) تصوير للمستقل (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله عليه) أي البناء (قوله منه) أي ذي الأرض أو البناء (قوله
واعلى) أي من الأسفل (قوله ليقل الغرر) علة أن وصف البناء ٤٨٥ (قوله وله) أي المشتري

(قوله بغير البناء) صلة
الانتفاع (قوله ولا مرفق)
بفتح الميم وكسر الفاء أي
ارتفاق وانتفاع (قوله
بان يبي المشتري الأسفل
الخ) تصوير لهو امتحت
هوا (قوله مفهوم موافقة)
أي في الجواز خبر أن (قوله
أي العقد) إشارة لتقديم
مضاف في المتن ليعتلق
الجوازه (قوله عليه) أي
غرز الجذع فيها (قوله
بعض) صلة غرز (قوله
على وجه البيع أو الاجارة)
حال من عقد وضافة وجه
للبيان (قوله من الحائط)
بيان لموضع (قوله على
المشتري) خبر غرز (قوله
أحدهما) أي صاحب
الحائط ووارثه (قوله أبدأ)
صلة مضمون (قوله لبيعه)
أي صاحب الحائط (قوله
فان انهدم الحائط الخ)
تقر ببيع على وهو مضمون

الباب كله قولان هل ذلك على البائع أو المبتاع كببيع صوف على ظهر غنم ونحوه للغمي أن كان
حوله بناء لبائعه فعليه إزالته وشروطه كون أخذه بعد إزالته ما عليه لا غرر فيه والافلا يجوز
الغمي الآن بشرط المشتري سلامته بعد حله قلت هذا خلاف المذهب لأن الغرر المانع مانع
ولو اشترط سلامة تمكن (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هوا) بالمد أي الريح
المالي ما بين الأرض والسما (فوق) محل (هوا) متصل بأرض أو بناء بان كان لشخص أرض
خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدر معين من الفراغ
الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي أراد إحداثه فيجوز (أن وصف) بضم فكسر (البناء)
الذي أراد إحداثه أسفل وأعلى ليقول الغرر لأن صاحب الأسفل ورغبته في خفصة الأعلى
وصاحب الأعلى ورغبته في متانة الأسفل وليس للمشتري زيادة البناء على القدر الذي اشتراه
وله الانتفاع بما فوق بنائه بغير البناء وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما فوق بناء الأعلى
لأن البناء ولا بغيره في المدونة ولا مرفق لصاحب الأسفل في سطح الأعلى أذ ليس من الأئمة
نت الظاهر أن مفهوم فوق وهو هو امتحت هو إيمان يبي المشتري الأسفل والبائع الأعلى مفهوم
موافقة (و) جاز (غرز) بفتح الغين المجبهة وسكون الراء أي إدخال (جذع) بكسر الجيم وسكون
الذال المججمة أصله ساق الشجرة والمراد به ما يعم الجائزة أي جنسه الصادق بالمتعدد أيضا
(في حائط) لجارأي العقد عليه بعض على وجه البيع أو الاجارة وتقر موضع الجذع من
الحائط على المشتري أو المكتري (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط
أو وارثه أو المشتري من أحدهما أبدأ لبيعه موضع الغرز من الحائط كببيع علو على سفل
فان انهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من أحدهما عا لما بالغرز بناؤه ويستمر ملك
وضع الغرز للمشتري أو وارثه أو المشتري من أحدهما وان اختلف موضع الغرز فقط فاصلاحه
على صاحب الجذع والضمان في كل حال (الآن يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر
سنين (في) العقد (اجارة تنفسخ) الاجارة (بأنه داه) أي الحائط قبل تمام المدة ويرجعان
معاسبة فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمته) لقوله فلا يصح
بيع ما حرم قدامك كحرم وزير وانا فقد هذا مقتضى هذا الشرط ولكنهم أصوا على صحة بيعه

(قوله عالما) حال من المشتري فان لم يعلم به حال شرائه فله رد الحائط على بآئه لهيب الغرز فيه (قوله بناؤه) أي الحائط مبتدأ
على ربه (قوله أحدهما) أي المشتري ووارثه (قوله فقط) أي دون باقي الحائط (قوله فاصلاحه) أي موضع الغرز (قوله
والضمان في كل حال) تقدير للمستثنى منه (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف أو بالعكس أي العاقد وان كانت ألف
عقب الراء فهو ضمير العاقدين فاعل (قوله قبل الخ) صلة انهدم (قوله وشروط) بضم فكسر (قوله لتلك) بفتح الميم وكسر
اللام مثقلا (قوله هذا) أي هدم صحة بيع انا الذقد (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجبهة (قوله الشرط) أي عدم حرمته فملكه
(قوله يبعه) أي انا الذقد

(قوله فلعله) أي أنه النقذ (قوله منه) أي مفهوم هذا الشرط (قوله بدليل خاص) أنه كون حرمة تملكه لعارض صورته
لأن ذاته أو يقال مرادهم بعدم الحرمة صحة التملك وإن حرم بقدرية نصهم على صحة بيع أناء النقذ فيخرج الحرو والخزير والغير
ونحوهما لا يصح تملكه ويدخل أناء النقذ ونحوه مما يصح تملكه وإن حرم والله أعلم (قوله بجرمته) أي بعض العقود عليه (قوله
وملت) بكسر فسكون (قوله وجب) بضم الحاء المهملة والموحدة (قوله الصفقة) أي العقد فاعل جمع (قوله جهلا) أي
العاقدان (قوله وجه) أي أكثر (قوله الصفقة) أي متعلقها (قوله فعلية) أي المشتري (قوله به) أي الحلال (قوله والا) أي
وإن لم يكن الحرام وجهها (قوله لزمه) أي المشتري (قوله أبو الحسن) أي قال (قوله الاستحقاق) أي كآبه (قوله بعد) صلة قال
(قوله صفقة) أي عقد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله أحدهما) أي العبدین (قوله بجرية) أي كونه سرا
صلة استحق (قوله فان كان) ٤٨٦

قالوا لأن ذاته مملوكة فله مستثنى منه بدليل خاص والله أعلم إذا كانت الحرمة لجميعه
بل (ولو) كانت (لبعضه) أي العقود عليه مع علم العاقدين أو أحدهما بجرمته كبيع حر ورقب
معاً وملك وجبس معاً فيفسد العقد في الجميع لجمع الصفقة حلالات وحرامات مع علمهما أو أحدهما
بالحرام وأما أن جهلا الحرام حال العقد فلا يفسد البيع ثم إن كان الحرام وجه الصفقة فعليه
رد الحلال وأخذ الثمن أو التمسك به بجميع الثمن والألزمه التمسك بالحلال بحصته من الثمن أبو
الحسن في الاستحقاق بعد قول التهذيب من ابتاع عبدين في صفقة فاستحق أحدهما بجرية
فإن كان وجه الصفقة فله رد الباقي إلخ ما نصه انظر لم يجهلا وذلك كالصفقة الجامعة حلالات
وحرامات لا يفسد على ذلك وجعلوه من قبيل العيوب فقرقوا بين وجه الصفقة وغيره اه
ففهم منه أنهم ما إن دخل على ذلك أو أحدهما ففسد العقد وأشار بولو إلى قول ابن القصار
تخریجا بإبطال الحرام وإمضاء الحلال بما يقابله (و) شرط للعقد عليه عدم (جهل) من
العاقدين أو أحدهما (بمقرون أو ثمن) فلا يصح بيع شيء مجهول بجهة وتفصيلا كبيع مافي بيت
أو حانوت أو ما ورثه أو ما وهب له أو ما لا يعلم أنه بل (ولو) جهل العقد عليه (تفصيلا) وعلمت
جلته (ك) بيع (عبدی) بفتح الدال منى عبد حذف فونه لاضافته لرجلين بكذا) أي ثمن
معلوم مشترك بينهما في مقابلة العبدین وكل رجل منهما له عبد ولا أحدهما عبد والاخر مشترك
بينهما أو أحدهما نصف أحد العبدین وثالث العبد الاخر وللثاني نصف الاول ولثالث الثاني مثلاً
وبيعا صفقة واحدة من غير بيان مال كل عبد من الثمن المقابل لهما فجملة معلومة وتفصيله
مجهول ومحل الفساد مجهول المثلون إذا تيسر العلم به كشرائه حضري بجائزة بمكالم بادية مجهول
لهو شرابه بادية بمكالم حاضرة مجهول له والاجاز كشرائه حضري بادية بمكالمها المجهول له
وشرائه بجائزة بمكالمها المجهول له والمراد علم المثلن حقيقة أو حكماً كبيع من أوزيت أو
عسل وزن بطرفه كل رطل بكذا على أن يفرغ ويوزن طرفه ويطرح وزنه من وزن المجموع وعلى

الصفقة) أي العبدین
قيمة (قوله فله) أي المشتري
(قوله مانعه إلخ) مفعول
قال (قوله انظر) أي تأمل
(قوله ذلك) أي بيع العبدین
وأحدهما حر في نفس
الامر (قوله كالصفقة
الجامعة حلالات وحرامات)
أي في الفساد ووجوب
رد الرقب أو التمسك به
بجميع الثمن (قوله
لأنهما) أي العاقدين
(قوله ذلك) أي جمع الحلال
والحرام عليه لم يجعلوه إلخ
(قوله وجعلوه) أي العقد
المسكور (قوله فتهم)
بضم فكسر (قوله منه)
أي قوله لأنهم لم يجعلوه إلخ
(قوله تخریجا) بيان نوع
القول (قوله بإبطال إلخ)
صلة قول (قوله بما يقابله)

أي من الثمن (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله وهما) أي المتبايعان (قوله أن
لا يعلمانه) أي المبيع (قوله جهل) بضم فكسر (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وثالث) عطف على نصف (قوله وثالثا) مثني ثالث
بلا نون لاضافته (قوله وبيعا) بكسر الموحدة أي العبدان (قوله من الثمن) بيان لما (قوله بجلته) أي الثمن (قوله بجهل
المثلون) صلة الفساد وبأوه سببية (قوله إذا تيسر العلم به) أي المثلون خبر محل (قوله له) أي الحضري (قوله له) أي الباد (قوله
والا) أي وإن لم تيسر العلم به (قوله جاز) أي بيع المجهول (قوله بمكالمها) أي البادية (قوله له) أي الحضري (قوله بمكالمها)
أي الحاضرة (قوله له) أي الباد (قوله وزن) بضم فكسر (قوله بفرغ) بضم فسكون ففتح أي السمن والزيت والعسل في
ظرف آخر (قوله يوزن) بضم الباء وفتح الزاي (قوله ظرفه) أي فارغاً (قوله يطرح) بضم الباء وفتح الراء

(قوله يتحرى) بضم ففتح مثقلا (قوله الطرف) اى فارنا (قوله منه) اى وزن المجموع (قوله بجواز) اى البيع بالكمية السابقة (قوله وظاهره) اى ما ائق به ابن سراج (قوله زقا) بكسر الزاى وشد القاف اى جادا (قوله وغيره) اى ابن سراج (قوله خصه) اى الجواز فى الصورة المذكورة (قوله لان الناس قد عرفوا وزنها) اى للجواز فى تلك الصورة (قوله ذلك) اى وزن الظروف (قوله ان كان) اى وجدنا ند على وزن الظروف (قوله هبة) مفعول يعملون الثانى (قوله ليزيده) اى البائع المشتري (قوله بعده) اى الوزن (قوله يرى) اى البائع (قوله انه) اى المزيد (قوله وفى) بفتح الفاء مثقلا اى البائع (قوله اى المشتري) (قوله به) اى الزائد (قوله حقه) اى المشتري (قوله منه) اى المذكور من التقيص والزيادة (قوله تعددها) اى الدراهم والدنانير (قوله اطلاقها) اى الدراهم والدنانير (قوله واختلافها) اى الدراهم والدنانير ٤٨٧ (قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله حلا) بضم فكسر (قوله عليه)

اى المعين الذى غلب اطلاقها عليه (قوله وان اتفقت) اى الدراهم والدنانير (قوله ثقفا) بفتح النون اى راجعا واستعمالا بين الناس (قوله وجبر) بضم فكسر (قوله يدفع) بضم الياء وفتح الفاء (قوله اى البائع) (قوله منها) اى الدراهم والدنانير (قوله المثقفة) (قوله شقة) بضم السين وشد القاف (قوله يدفعه) اى البائع (قوله منها) اى الشقة (قوله ولعاده لهم) حال (قوله والا) اى وان كان لهم عادة (قوله بها) اى العادة (قوله وان اختلفا) اى المتبايعان (قوله وفسخ) اى البيع (قوله كلفهما) اى فى الفسخ (قوله منهما) اى المتبايعين (قوله احدهما) اى المتبايعين (قوله اذا علم العالم الخ) خبر محمل (قوله والا)

أن يتحرى وزن الطرف ويطرح منه ائق بجواز ابن سراج وظاهره وان لم يكن الطرف زقا وغيره خصه بالزق قال مالك رضى الله تعالى عنه لان الناس قد عرفوا وزنها أى الزقاق اى فان لم يعرفوه فلا يجوز ويحتمل ان شأن ذلك ان يعرفه الناس ويتسألون فيه ويجعلون الزائد على الطرف ان كان هبة ولا يجوز للبائع تنقيص الوزن ليزيده بعده شيئا يسيرا يرى انه وفى له حقه وشد فى منه صاحب المدخل ومن جهل الثمن البيع بدراهم او دنانير بلا بيان صفتهم مع تعددها فى البلاد وعدم غلبة اطلاقها على شى خاص واختلافها فى القيمة فان غلب اطلاقها على شى معين حلا عليه وان اتفقت ثقفا وقيمة صح البيع وجبر البائع على قبول ما يدفع له منها ومن جهل الثمن بيع نصف شقة بلا بيان ما يدفعه للمشتري من اى ناحية منها ولا عادة لهم ولا عمل بها وان اختلفا فى البيان حلتا وفسخا ونكولهما كلفهما ما يقضى للحالف وان لم يدع واحد منهما ما يانا ولا نية كاشريكين فى الشقة فتقسم بينهما بالقرعة على المعتد وان جهلت الجملة مع علم التفصيل كببيع صبرة مجهولة القدر بتمامها كل صاع يكذا فيجوز ومحل الفساد اذا جهل أحدهما التفصيل اذا علم العالم بجهل الجاهل والا فلا يفسد وحكمه كببيع الغش والخدعة فلجاهل منهما اذا علم الخبير بين امضاء البيع ورده وان ادعى الجاهل علم العالم بجهله حلف لرد دعواه وان فكل حلف المدعى وفسخ البناءى هذا التفصيل هو الذى اختاره فى البيان وجزم به ونحوه فى المعيار لكونه خلاف ظاهر اطلاق المدونة وهو محتار الخفى فلهل المصنف اعتمد على ظاهره فاحتمل على اطلاقه يؤيد هذا مسئلة العبدى ونظر أبو الحسن فى تفصيل ابن رشد يدخلها على الغرر فكيف يصح هذا العقد وقال الشيخ أبو على ظاهر المصنف انه مهما جهلا معا وأحدهما علم العالم بجهل صاحبه أم لا كان البيع فاسدا وهو الذى شهره عياض ابن محرز رهو أظهر القولين أبو على وهو الصحيح فى النازلة وكلام ابن رشد خلاف المذهب وقال الشيخ مباركة حل المصنف على الاطلاق هو الصواب وأشار بولو الى قول أشهب وابن القاسم باعتماد جهل التفصيل (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تذكيتهما وقبل سلقها للجهل بصفة اللحم الا أن يكون المشتري هو بائع الشاة عقب بيعها لعله بصفة لحمها بحسب علقها

اى وان لم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله وحكمه) اى البيع فى حال علم احدهما التفصيل وعدم علمه بجهل الجاهل (قوله حلف) اى العالم (قوله وان نكل) اى العالم (قوله وهو) اى ظاهر اطلاقها اى عن التقييد بعدم علم العالم بجهل الجاهل (قوله وظاهره) اى المدونة (قوله هذا) اى حله على اطلاقه (قوله مسئلة العبدى) اى اطلاقها (قوله ونظر) بفتح النون مثقلا (قوله بدخولها) اى المتبايعين صلة نظر (قوله هذا العقد) اى الذى علم احدهما فيه التفصيل دون الآخر ولم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله انه) اى الشان (قوله جهلا) اى المتبايعان الجاهل والتفصيل او التفصيل فقط (قوله وهو) اى الفساد مطلقا فى المواضع الثلاثة (قوله باعتماد) صلة قول (قوله المشتري) اى انصو الرطل (قوله عقب بيعها) صلة مشتري (قوله لعله) اى المشتري الخ حلة استثنائية

(قوله ولان الاحق الخ) عطف على لعلمه (قوله فيه) اي التراب (قوله فهو) اي المبيع (قوله والا) اي وان روي فيه شيء من النقد (قوله الكاف) اي الداخلة على تراب يعطفه على عبدي (قوله ليشمل) اي المتضمنة له (قوله وكل) عطف على العطار (قوله بخله) اي التراب مما اختلط به (قوله وان وقع) اي يبيع تراب كصائغ (قوله فسخ) بضم فكسر اي بيعه (قوله ورده) اي تراب كصائغ (قوله ان لم يرد) اي الاجر (قوله والا) اي وان زاد الاجر على قيمة الخارج (قوله له) اي مخلص التراب (قوله وعلى الاول) اي ان له الاجر (قوله منه) اي التراب (قوله فله) اي المخلص (قوله عينه) اي تراب كصائغ (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله غره) اي تراب كصائغ (قوله ٤٨٨ بيعة) اي تراب كصائغ (قوله فاته) اي تراب كصائغ (قوله بخله) اي تراب كصائغ (قوله تصوير

لفواته (قوله اخذ) فاعل لزوم مضافا لمفعوله (قوله منه) اي التراب (قوله ودفع) عطف على اخذ (قوله وتخييره) اي البائع عطف على لزوم (قوله في اخذه) اي ما خرج (قوله بذلك) اي اجر بخله (قوله وتركه) اي ما خرج عطف على اخذه (قوله مجانا) اي بلا عوض (قوله يبقى) اي الخارج (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله ان تلفت) اي التراب (قوله بيده) اي مستثريه (قوله ياخذته) اي ما خرج (قوله للصقلى عن ابن حبيب مع المازري عن المشهور) راجع الاول (قوله ولا خنيار الصقلى) راجع الثاني (قوله ولنقله) اي الصقلى الخ راجع الثالث (قوله وتخرىج الخ) راجع الرابع (قوله بخله) اي التراب (قوله وقال ابن ابي زيد على

ولان الاحق للعقد كالمواقع فيه فكانه باعها واستثنى ما اشتراه وينبغي تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) فان لم يرفه شيء من النقد فهو مجهول الجله والتفصيل والافهوه مجهول التفصيل فقط ويقدر دخول الكاف على صائغ ليشمل تراب العطار وكل صنعة تختلط بالتراب ويعسر بخله (و) ان وقع فسخ (ورده مستثريه) لبايعه ان لم يخلصه بل (ولو بخله) فليس بخله ما ناعا من رده (وله) اي المشتري (الاجر) في بخله ان لم يزد على قيمة الخارج والافهوه له الاجر ايضا ام لا قولان وعلى الاول فان لم يخرج منه شيء فله اجر مثله وعلى الثاني لاشي له فان ذهبت عينه فعلى المشتري قيمته يوم قبضه على غره ان لو جاز بيعه ابن عرفة لو فات بخله ففي لزوم البائع اخذ ما خرج منه ودفع اجره خلاصه وتخييره في اخذه بذلك وتركه مجانا فاللهما يبيح لمبتاعه ويغرم قيمته على غره لو جاز بيعه كغرم قيمته ان قلب بيده ورابعها ياخذته به مجانا للصقلى عن ابن حبيب مع المازري عن المشهور ولا خنيار الصقلى ولنقله عن بعض اصحابنا وتخرىج التونسى وفي التوضيح ان خلاصه المشتري رده على المشهور وقال ابن ابي زيد على المشتري قيمته على غره وعلى المشهور فله اجر بخله وأجرى الاشياخ ذلك على اختلاف فحين اشترى اشجارا بوجه شبهة فـ في وعالج ثم ردت اليه يوم او من اشترى ابقا وانفق على رده ثم فسخ البيع ورد الى ربه فهل يرجع بالنفقة في جميع ذلك أم لا وأصل ذلك ان كانت النفقة لها عين فائمة يرجع بلا خلاف والا فقال ابن القاسم يرجع وقيل لا يرجع وصرح ابن بشير بان المشهور الرجوع بنفقة الا بقى وحيث قلنا ان المشتري يرجع باجرة عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها او انما يرجع بها ما لم تزد على الخارج ثم قال واقتصر ابن يونس على انه انما يرجع بها بشرط ان لا تزيد على الخارج اه البناى ما اقتصر عليه ابن يونس هو الثاني في عبارة ابن عرفة المقدمة وقد علمت انه مقابل للمشهور (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب او فضة) بغير صنعه وأما بغيره فيمنع لان الشك في القائل كتحقق التفاضل وينبغي جواز بيع تراب معدن نحاس او حديد او غيرهما من المعادن والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصائغ شدة الغرر في تراب الصائغ ونحوه دون تراب المعدن د بيع تراب معدن ذهب او فضة بيع جراف فلا بد فيه من شروطه الممكنة بعض الشيوخ لا مانع من بيعه بالكيل مثلا فهو كغيره من المثليات في الكيل والجراف فيجوز على حكم غيره (و) جاز بيع (شاة) شلامذ كاة (قبل

المشتري قيمته الخ) اي ان خلاصه (قوله فله) اي المشتري (قوله ذلك) اي الخلاف السابق (قوله على رده) سلخها أي تصحله (قوله ورد) أي الاتى (قوله يرجع) أي المشتري في صورتين (قوله وأصل) أي ضابط (قوله والا) أي وان لم تكن للنفقة عين فائمة (قوله بها) أي اجرة عمله (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله علمت) أي من عزو ابن عرفة (قوله بغير صنعه) صلة بيع (قوله شدة الغرر في تراب الصائغ) لانه لا يترك فيه الا ما خفي عليه أو كان تافها (قوله فيه) اي بيع تراب المعدن (قوله شروطه) اي بيع الجراف (قوله بيعه) اي تراب المعدن (قوله فهو) اي تراب المعدن

(قوله لانه) اي بيعها وزنا (قوله لدخولها) اي الشاة الخ علة جواز بيعها (قوله فليس) اي بيع الشاة قبل سلخها (قوله وبيعها وزنا) عطف على رطل (قوله حله) اي وشاة قبل سلخها (قوله على بيعها) اي الشاة (قوله حله) اي جميعا جزافا (قوله لانه) اي بيعها بحله لا على الوزن (قوله لانه) اي رطل من شاة (قوله وليطابق الخ) عطف على لانه مذهب المدونة (قوله أصله) بفتح أصله مثقلا اي أسسه (قوله ان كل ما يدخل الخ) بيان لما يهدف من (قوله وعلى هذا) اي الذي أصله ابن رشد حله اقتصر (قوله فاقعة) نعت خنطة (قوله قتنا) بفتح القاف والمثناة فوق مثقلا اي حزماسفلها كله بحلة ٤٨٩ واحدة بحيث تمكن رويته

وحزرجبه (قوله منفوشا) بفتح الميم وسكون النون وضم الشاء واجحام الشين اي حزما سنا بلها الى جهات مختلفة بحيث لا يمكن حزرجبه (قوله قبل درهما) راجع للقت والمنفوش (قوله فيهما) اي ما في سنبله بصورة الثلاثة وما في تنبه (قوله ولم يتأخر تمام حصده الخ) لا يلزم السلم في معين وهو غرر (قوله وجاز بيع قت) فهو عطف على خنطة (قوله مماثرتة في رأسه) بيان لكقمح (قوله لا مكان حزره) اي معرفة قدر كيله يتأمله الخ جواز بيعه جزافا (قوله مماثرتة) في جميع قصبتة بيان لخوا القول (قوله وكالقت) اي في جواز بيعه جزافا (قوله فيجوز بيعه جزافا) ايضاح لمضمون التشبيه (قوله اتفاقا) راجع لجواز بيعه (قوله انه عليه الصلاة والسلام) بيان لما يهدف

سلخها) جزافا لا وزنا فيمنع كما في المواق والخط لانه بيع عرض ولحم وزنا لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب بخلاف رطل من شاة وبيعها وزنا طي يتعين حله على بيعها بحله لا على الوزن لانه مذهب المدونة وهو المطابق لقوله ورطل من شاة لانه بيع لحم مغيب ويطابق ما أصله ابن رشد ان كل ما يدخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب كالشاة المذبوحة بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد فانه من بيع اللحم المغيب وعلى هذا اقتصر الخط وغيره فتشهير البرزلي لا يعول عليه (و) جاز بيع (خنطة) بكسر الحاء المهملة وسكون النون واهمال الطاء اي فتح مثالا بعد يسها (في سنبل) بضم السين المهملة والموحدة جمع سنبله كذلك فاقعة بارضها قبل حصدها او بعد قتنا او منفوشا قبل درهما (و) في (تن) بعد درهما وقبل نذريتها (ان) كان البيع (بكيل) فيمنع ككل اردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسه ونذريته أكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) بفتح القاف وشد القوقية اي مقتوت اي حزمارؤسها كلها في ناحية واحدة مماثرتة في رأسه كقمح وشعير (جزافا) بثلاث الجيم واجحام الزاي ثم بالقاف اي محذور اقدر كيله دون فعله لا مكان حزره عند رؤيته لا تخوفول وحص وعدس مماثرتة في جميع قصبتة فلا يجوز بيع قتة لعدم امكان حزره عند رؤيته وكالقت القائم بارضه قبل حصده فيجوز بيعه جزافا لا مكان حزره اتفاقا لما في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ثمر الفحل حتى يزهى وعن ثمر السنبل حتى يمس ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري وله أربعة عشر رطلا منها بيعه جزافا لا بالقدان ونحوه ثانيا كون ثمرته في رأس قصبتة ثالثها بيعه مع تنبه رابعها كون بيعه بعد يسه (لا) يجوز بيع لزرج جزافا حال كونه (منفوشا) اي مجعولا لرؤسها الى جهات مختلفة لعدم امكان حزره اذ لم يحزروه وهو قائم ومقتوت البنانى احوال الزرع خمسة لانه اما قائم او محصور والمحصول اما قف واما منفوش واما في تنبه واما مخلص منه والمبيع اما الحب وحده واما مع تنبه فان كان المبيع الحب وحده فيجوز بيعه بالكيل في الاحوال الخمسة كلها ويجوز جزافا في المخلص فقط وان كان المبيع المجموع جاز جزافا في القائم والقت لاني المنفوش وما في تنبه الباسي لا خلاف انه لا يجوز ان يقرد الخنطة في سنبلها في الشراء دون السنبل وكذلك الجوز والوزن والباقي لا يجوز ان يقرد بالبيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبل اذا ليس ولا يتقعه الماء فيأخذ وكذلك الجوز والوزن والباقي ومن القتا جزافا لا تدر الجعول فرشة او فراشات فيجوز بيعه جزافا لا مكان حزره

٦٢ من (قوله يزهى) بضم الميم وسكون الزاي وكسر الهاء اي يحمر أو يصفر حتى يبس مفهومه جواز بيعه بعد يسه قائما بارضه (قوله العاهة) اي الموت من العطش (قوله نهى) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وله) اي جواز بيع القائم بارضه (قوله ونحوه) اي القدان كالقصبة والذراع (قوله منه) اي تنبه (قوله فقط) اي لاني القائم ولا في المقتوت ولا في المنفوش ولا في المدروس في تنبه (قوله المجموع) اي الحب والتبن (قوله جاز) اي البيع (قوله انه) اي الشأن (قوله يقرد) بضم فسكون فكسراى المشتري (قوله السنبل) اي التبن (قوله ان يقرد) اي شئ مما ذكر (قوله وأما شراء السنبل) اي الحب وتنبه

(قوله عرف) بضم فكسر اى وصفه (قوله النقد) اى تجليل ثمنه (قوله فيه) اى ما عرف وصف زيته (قوله بشرط) اى وأولى بدونه (قوله فان اختلف وصفه) مفهوم ان لم يختلف وصفه (قوله حيثئذ) اى حين اختلافه وشرط تخيير مشتريه (قوله لتردده) اى المجل (قوله ففيها) اى المدونة (قوله وكأنه) بفتح الهمزة شد التوتون اى المشتري (قوله وذلك) اى ما يخرج (قوله الشيخ) اى أبو الحسن (قوله الفساد) اى مفسدته وهو شراء ما يخرج (قوله وبهذا) اى نص المدونة وأبى الحسن صله يرد بضم الباء وفتح الراء (قوله منعه) اى شراء نحو الزيتون ٤٩٠ على ان على بانه عصره (قوله وهو) اى اجتماعهما (قوله جعل) بضم الجيم اى مجعته

وليس عوم المنقوش فتمثيل عياض المنقوش بما فى الاندريعى به ما ينقش ليس درس فيختلط فلا يمكن حرره فى هذه الحالة وقد نقل ابن عرفة عن ابن رشد ان العواب جواز بيع القمح فى اندره قبل درسه لانه يرى منبه فيجزى يعرف قدره وهو نقل الجلاب عن المذهب (و) جازي بيع (زيت زيتون) اى قدر معلوم منه قبل عصره (وزن) كطل او قطار (ان) (ل) (يختلف) وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كالتقيد المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته فى كل حال (الا ان يخرج) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية اى يشترط عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حجة لتردده بين السابقة والتنية تمت واشعر قوله زيت بانه لو اشترى زيتوناً على ان على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك ففيها لا يجوز شراء سمس وزيتون وجب فجلب بهينه على ان على البائع عصره ووزع قائم على ان عليه حصة ودوره وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول أبو الحسن فى شرح النص المذكور مانصه الشيخ ان قال اشترى منك ما يخرج من هذا فهو فاسد وان قال اشترى منك هذا أو أجزأك بكذا على عصره فهذا جائز وهو بيع واجارة وان قال اشترى منه على ان علىك عصره فانه لا يجوز لانه على الفساد اه وبهذا يرد قول ابن عاشر لم يظهر وجه منه ادغابة ما فيه اجتماع بيع واجارة وهو جائز (و) جازي بيع قدر معلوم كصاع او رطل من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف وصفه فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري كما فى جعل المدونة فالاولى تقديمه على الشرط والاستثناء ليعلم رجوعهما اليه أيضاً وفيها وان ابتعت قمحا على ان يطحنه لك فاستخفه مالك رضى الله تعالى عنه بعد ان كرهه وكأنه رأى ان القمح يعرف ما يخرج منه وجل قوله فى ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (و) جازي بيع (صاع) مثلاً أو أكثر من صبرة معلومة بجهة ما فيها من الصيعان أو مجهولتها والمشتري عدد معلوم من صيعانها (أو كل صاع) اى جازي بيع كل صاع درهم مثلاً (من صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو المشتري جميعها ان علت جلة ما فيها من الصيعان بل (وان جهلت) جلة صيعانها لانه تقدم اغتفار جهل الجلة اذا علم التفصيل فهذه عكس عبدى رجلين يكذا وكذا ذراع او كل ذراع من شقة ورطل او كل رطل من زيت أو سمن أو عسل (لا يجوز) بيع صيعان او ذراع او رطل غير معلومة العدد (منها) اى الصبرة أو الشقة أو نحو الزيت (وأريد) بضم الهمزة وفتح الدال (البعض) اى شراؤه فقط لا الجميع لانه لعل بالجهل بالتفصيل بل أيضاً والوالوال عال ومفهوم واريد البعض الجواز اذا

(قوله فالاولى) بفتح الهمز الخ تفرع على ان لم يختلف الخ (قوله تقديمه) اى ودقيق حنطة (قوله على الشرط) اى ان لم يختلف (قوله والاستثناء) اى الا ان يخرج (قوله ليعلم) بضم الباء وفتح اللام الخ علة الاولى الخ (قوله رجوعهما) اى الشرط والاستثناء (قوله اليه) اى دقيق حنطة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فاستخفه) اى ابتاع القمح بشرط طحنه بانه (قوله كرهه) اى ابتاعه بشرط طحنه بانه (قوله وكأنه) بفتح الهمزة شد التوتون اى ما لك رضى الله تعالى عنه (قوله يعرف) (قوله بضم الباء وفتح الراء) (قوله ما يخرج منه) اى وصف دقيقه (قوله بضم الجيم) اى أكثر (قوله قوله) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك) اى ابتاع الحب بشرط طحنه بانه صله قول (قوله التخفيف) خبر جل (قوله من

الصيعان) بيان لما (قوله او مجهولتها) اى صيعانها عطف على معلومة (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله من صيعانها) لم اى الصبرة بيان لعدد (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله جميعها) اى الصبرة (قوله علت) بضم العين (قوله جهلت) بضم الجيم (قوله لانه) اى الشان (قوله علم) بضم العين (قوله فهذه) اى او كل صاع من صبرة جهلت صيعانها (قوله عبدى) بفتح الدال (قوله وكذا) اى صاع او كل صاع الخ فى الجواز (قوله لعل بالجهل بالتفصيل) علة لا يجوز (قوله ايضا) اى كتمه بجهة

(قوله يرد) بضم ففتح (قوله ولم يبين) اى البائع (قوله ما باعه منها) اى الصبرة شمل ارادة بعضها وعدم ارادة شئ (قوله المعاصرين) اى لابي محمد (قوله وهو) اى فساد (قوله من) اى فى من هذه الصبرة (قوله زائدة) اى والمعنى ابيعك هذه الصبرة (قوله فيحمل) بضم الياء وسكون الحاء اى الحكم (قوله ذلك) اى زيادة من والمراد ابيعك هذه الصبرة فيجوز (قوله وهو) اى حمله على ذلك (قوله من حمله) اى الحكم (قوله من الجواز) بيان لما (قوله فى هذه) اى ابيعك من هذه الصبرة الخ بلا بيان ما باعه منها (قوله فلذا) اى اختياره جوازها (قوله قيد) بفتح الميم (قوله فى المصنف) (قوله وان كان الفا كهائى الخ) حال (قوله بانه) اى قول القاضى صله (قوله لمخالفته) اى قول القاضى (قوله فانها) ٤٩١ اى قاعدة العربية الخ علة

مخالفتها (قوله فان معيارها) اى من التبعية الخ علة
توجب الخ (قوله عند)
صلة معيار (قوله صحة)
خبران (قوله تقديرها)
اى من (قوله ذلك) اى
تقديرها ببعض (قوله
كونها) اى من (قوله فيه)
اى الكلام (قوله ارادة
الكل) اى المقتضية
الجواز (قوله ارادة البعض)
اى الموجبة المنع (قوله
انه) اى الشأن (قوله بها)
اى الرؤية (قوله منها) اى
الشاة (قوله ونحوها) اى
اربعة الارطال (قوله عمادون
ثم اى الشاة) بيان لنحوها
(قوله فان بيعت) اى الشاة
(قوله للمدونة) صلة
الروايات واحال منها (قوله
وضاح) بشد الضاد المجع
واهمال الحاء (قوله عليه)
اى قولى اوخسة الخ
(قوله قولها) اى المدونة
(قوله فى ذلك) اى ما يجوز

لم يرد شئ ك ارادة الكل فى التوضيح عن ابن عبد السلام اذا قال ابيعك من هذه الصبرة حساب كل عشرة أفقره يدينار ولم يبين ما باعه منها فقال القاضى أبو محمد ما علمت فيها نصا وقال بعض المعاصرين البيع فاسد وهو قول أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه القاضى يحتمل أن تكون من زائدة فيحمل على ذلك وهو أولى من حمله على الفساد اه فاعل المصنف اختار ما اختاره القاضى من الجواز فى هذه فلذا قيد المنع ب ارادة البعض وان كان الفا كهائى اعترض ما قاله القاضى بانه غير صحيح لمخالفته لقاعدة العربية فانما توجب كون من هذا التبعية بعض فان معيارها عند الصحة صحة تقديرها ببعض فمحو كات من الرغبة ولا ريب فى صحة ذلك هنا وأيضا فان مذهب سيبويه ان من لا تزداد فى الايجاب والكلام هناموجب فلا يصح كونها فيه صلة والقصر بين ارادة الكل و ارادة البعض انه ان اراد الكل امكن حزره برؤيته ولا يمكن حزر البعض المهمهم اوالله أعلم (و) جازييع (شاة) حبة او مذبوحة قبل سلخها (واستثناء ربعة ارطال) منها ونحوها عمادون ثلثها فان بيعت بعد سلخها جازا استثناء قدر ثلثها فقط الحما التحديد باربعة هو الذى فى اكثر الروايات للمدونة وفى رواية ابن وضاح ثلاثة ارطال ابو الحسن اوخسة او ستة او أكثر عمادون الثلث بدل عليه قولها ولم يبلغ فى ذلك مالك رضى الله تعالى عنه الثلث الحط لم يبين المصنف قدر ما يستثنى من البقرة والداقة وقال ابن عرفة استحسنت بعض المتأخرين اعتبار قدر صغر المبيع او كبره كالثاة والبقرة والبعير وفيها لا باس باستثناء الصوف والشعر اللخمي اذا كان يجزألى يومين او ثلاثة بخلاف كون الصوف هو المبيع فانه يجوز بقاؤه عشرة ايام او خمسة عشر يوما ابو الحسن هذا التقييد على ان المستثنى مبقى ومثله الاستثناء لا تخلو من خمسة اوجه الاول استثناء الصوف والشعر فلهذا جاز بشرط ان يشرع فى الجزأى أو يأتى آخر يوما ويومين كاستثناء ركوب الدابة يوما ويومين فى البيع الثانى استثناء جزء شائع فهذا جائز باتفاق ولا يجبر على الذبح الثالث استثناء الجلد والرأس وفيه اربعة اقوال ورواية ابن القاسم يجوز فى السفر ولا يجوز فى الحضر الرابع استثناء جزء معين كفضة وكبد منه نصافى الكتاب الخامس استثناء الارطال اليسيرة فى رواية ابن القاسم جواز اربعة ارطال وفى رواية ابن وهب ثلاثة وفى كتاب محمد خمسة وستة عمادون الذات وهو قوله فى الكتاب ولم يبلغ به الثلث وقبل الثلث وقبل لا يجوز رأسا لان فيه بيع لهم مغيب سوء

استثناءه من الشاة الحية او غير المسلوحة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله اذا كان) اى الصوف او الشعر (قوله يجوز) بضم الياء وفتح الجيم وشد الزاى (قوله بقاؤه) اى بلا جز (قوله التقييد) اى يجزألى يومين او ثلاثة (قوله مبقى) بضم ففتح مثقلا اى وما على انه مشترى فيجوز بقاؤه نصف شهر (قوله جزء شائع) اى كنهف (قوله ولا يجبر) بضم الياء وفتح الواو اى المشتري (قوله يجوز) اى استثناء الجلد والساقط (قوله فى الكتاب) اى المدونة (قوله ولم يبلغ) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله به) اى ما يجوز استثناءه

(قوله لان المشتري) **كسر الراء** (قوله فكأنه) **فتح الهاء** وشهد النون اى المشتري (قوله على انه) اى المستثنى (قوله وهو) اى اشتراء الجلة بعد الذبح وقبل السلخ (قوله عوضا عنها) اى الارطال المستثناة (قوله لانه) اى اخذ بدلها (قوله الشاة) اى المستثنى منها ارطال (قوله على اصلها) اى معاملة عليه خلقة (قوله فيها) اى الصبرة والتمر (قوله من الصبرة الخ) بيان لقدرا الثلث (قوله لا اكثر) اى من ثلث (قوله ٤٩٢ الخضر) بضم الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة (قوله مغيب) بضم الميم وفتح الغين المعجمة

والدائم مثلاً (قوله عليهما) اى الكرش والكبد (قوله حكمه) اى اللحم (قوله وهو) اى حكمه (قوله البطن) اى ما فيها (قوله منه) اى اللحم (قوله لافولها) اى المدونة الخ علة لا كرشه الخ (قوله انه) اى بسفر (قوله له) اى ما ذكر من جلد ورأس (قوله هناك) اى السفر (قوله وكرهه) اى استثناء الجلد والرأس (قوله فذهبها) اى المدونة الخ تبرع على اقول المدونة الخ (قوله بينهما) اى الجلد والرأس (قوله اذلاقيمة) لهما فى السفر (قوله اى لانه) الخ خبر تسوية (قوله لهما) اى الجلد والرأس (قوله يشق عليه) اى المسافر خبر حمل (قوله والى التسوية بينهما) اى الجلد والرأس صله ذهب (قوله وهو) اى التسوية وذكرة تسوية خبره (قوله فى الكتاب) اى المدونة صله التأويل (قوله الزفرقة) اى بين الجلد والرأس فى الحكم (قوله

قيل ان المستثنى مشتق وهو ظاهر ومبني لان المشتري يجب على الذبح فكأنه اشترى ما زاد على المستثنى وهو مغيب ويحجب على انه مشتري بان اشتراء اللحم المغيب مغتفر بائع الشاة كما تقدم وعلى انه مبني بان اشتراء ما زاد على المستثنى بمنزلة اشتراء جلة الشاة بعد ذبحها وقبل سلخها وهو جائز كما تقدم والله اعلم (ولا يأخذ) بائع الشاة المستثنى اربعة ارطال منها (لحم غيرها) اى الشاة المبيعة عوضا عنها ولو قال بدلها اى الارطال اشمل اخذ بدلها الجمل وغيره لانه يبيع طعام المعوضة قبل قبضه على ان المستثنى مشتري ويسع لحم مغيب على انه مبني وان ماتت الشاة فلا شئ على المشتري وان ذبحها واكلها فاعليه مثل الارطال (و) جاز يبيع (صبرة وتمر) على اصلها والواو بمعنى أوجز افا فيها (واستثناء) كيل او وزن او عدد معلوم (قد وثقت) من الصبرة او التمرة لأكثر ومثل التمرة للمقاي والخصر ومغيب الاصل ومفهوم قد دران استثناء الجزء الشائع جائز ولو زاد على الثلث وسأى فى قوله وجزء مطلقا (و) جاز يبيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه واكارعه لا كرشه **كسر** كبد فانه من اللحم فيجوز عليه احكمه كما فى المدونة وهو الجواز فيمادون الثلث ان استثنى منه ارطالا وانع ان استثنى البطن كله او جزأ من عينا منه لقولها لا يجوز ان يستثنى الفخذ او البطن او الكبد ولا بأس اى يستثنى الصوف والشعر (بسفر فقط) ظاهره انه قيد فى الجلد والساقط وهو كذلك لقول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد أجازهم مالك رضى الله تعالى عنه فى السفر اذ لا غنى له هذه الذكرة فى الحضر فذهبها التسوية بينهما ابو الحسن عياض وتسوية **كسر** كبد فى الجلد والرأس اذ لا قيمة لهما فى السفر وجعل المسافر لهما او عملهما يشق عليه واللحم يا كله لحينه ويحمله ويتزوده وفى الحضر لهما قيمة وصنع والى التسوية بينهما ذهب بعض المشايخ وهو الظاهر الذى يقتضيه التأويل عليه فى الكتاب وذهب بعضهم الى التفرقة وان جوابه انما هو فى الجلد واما الرأس فله حكم قليل اللحم المسترط وهو بعيد من لفظ الكتاب لافى السؤال ولا فى الجواب ولا فى التعديل ابن محرز ومن المذاكرين من قال انما وقع جوابه على الجلد دون الرأس وان سبيل الرأس سبيل اللحم وليس كذلك اه وقال ابن يونس استثناء الرأس والا كارع لا يكره فى سفر وحضر ابن الحاجب لو استثنى الجلد والرأس فماتت المشهور فى السفر لافى الحضر وقد صرح ابن عرفة بان كلام ابن يونس مخالف لها وقهوه فى الشامل وقهوه قول ابن عبد السلام من الشيوخ من أشار الى ان الخلاف انما هو فى الجلد واختار جواز استثناء الرأس والا كارع فى الحضر والسفر وفيه نظر اذ مقتضى القواعد المنع لان استثناء الرأس كاستثناء الفخذ فقد ظهر لك الحق ان كنت منصفاً قاله طي (و) جاز يبيع شئ واستثناء

وان جوابه اى ما لا رضى الله تعالى عنه عطف على التفرقة (قوله المشترط) اى المستثنى (قوله وهو) (جزء) اى ما ذهب اليه هذا البعض (قوله لافى السؤال الخ) الاولى حذف لامنه فى المواضع الثلاثة وفى من الاخيرين صله بعيد (قوله جوابه) اى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله سبيل) اى **كسر** كبد (قوله وليس) اى قول بعض المذاكرين (قوله فماتت) اى واقلها جوازها فيها وثانيها منه فيهما (قوله لها) اى المدونة (قوله وفيه) اى اختيار جوازها فيها

(قوله عن تقييده) أي الجزء (قوله وعن تقييده) أي الاستثناء (قوله باع) أي البائع المستثنى جزأ شائعاً (قوله يذبح) صلة قوله (قوله لانه) أي المشتري الخ صلة قوله (قوله صار) أي الجلد والرأس (قوله ذمته) أي المشتري (قوله وكان) بفتح الهمزة وشذذون (قوله وهذا) أي تولى المشتري المبيع (قوله وان لم يصرحوا به) حال (قوله وهذا) أي كون المشتري يتولاه (قوله من ان اجرة الذبح الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) أي ماصوبه ابن محرز صلة جل (قوله فاندفع الخ) تفريع على وهذا لازم من كلامهم الخ (قوله الكلام) أي وتولاه المشتري (قوله لانهما) ٤٩٣ أي المتبايعين (قوله هذا

القرع) أي وتولاه المشتري (قوله من الأعم) بيان لحقه (قوله به) أي ذبحه (قوله اختلقا) أي المتبايعان (قوله من ثمنه) بيان لما (قوله في الجزء) أي استثنائه (قوله والارطال) أي استثنائها (قوله كونها) أي الاجرة (قوله وهو) أي كونها عليهما (قوله اوعلى المشتري) عطف على عليهما (قوله صوبه) أي كونها على المشتري (قوله السلخ) أي اجرة (قوله في الجلد) أي استثنائه (قوله تكون) أي اجرة (قوله الى انهما) أي اجرة السلخ (قوله عليهما) أي المتبايعين (قوله بضمائه) أي الرأس (قوله فالوقال) كرس لشملة أي الساقط (قوله بجمع على وبقيته ساقط) (قوله وان كان مذكرا) حال (قوله اتفاقا) راجع لمذكرا (قوله بتأويله) أي الرأس صلة انت (قوله

جزء) شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه (مطلقا) عن تقييده بكونه ثلثا وعن تقييده بالسفر وقد باع ما عدا المستثنى وسواء باع الحيوان على ذبحه أو استحيائه أو بصبر البائع شريكا للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أي المبيع المستثنى منه ارطال أو جلد ورأس يذبح وسلخ وعلف وسقى وحفظ وغيرها (المشتري) في صورة استثناء الجلد والساقط لانه لما كان لا يجبر على الذبح وله دفع المثل أو القيمة للبائع صار كأنه ما في ذمته وكان البائع لاحق له في المبيع وهذا لازم من كلامهم وان لم يصرحوا به وهذا ظاهر بناء على ماصوبه ابن محرز من ان اجرة الذبح على المشتري وحده وعلى هذا حاله في فاندفع قول طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عا د ضمير تولاه على الذبح اوعلى المبيع لانها مشتركان واجرة الذبح عليهما ولم ار هذا القرع بعينه اغير المصنف وأما المستثنى منه جزء شائع فهو مشترك فيقولان معا لقه وسقته بحسب ما دل كل منهما فاجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر) بضم التحتية وفتح الواو حدة (المشتري على الذبح فيهما) أي مسألة الجلد والساقط ومسألة الجزء الشائع (بخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذي استثناء الا به وان اختلفا في الذبح في استثناء الجزء يسع عليهما واعطى لكل منهما ما يخصه من ثمنه واجرة الذبح والسلخ عليهما بحسب ما لكل في الجزء والارطال وعلى المشتري في الساقط الخط وفي كونها في مسألة الجلد والساقط عليهما بقدر ما لكل وهو اختيار ابن بونس اوعلى المشتري لانه لا يجبر على ذبحه وصوبه ابن محرز قولنا واما السلخ ففي الجلد ان قلنا المستثنى مبقى فعلى البائع وان قلنا مشترى فاختلف على من تكون وأشار بعضهم الى انها عليهما ونقل ابن عاشر عن ابن عرفة ان اجرة السلخ في الرأس على المشتري بناء على القول بضمائه في الموت (وخير) بضم الخاء المحجمة وكسر التحتية مشددة (في دفع) بدل او مثل (رأس) وبقيته ساقط ومثل جلد ناو قال كرس لشملة (او) دفع (قيمتها) أي الرأس انهم وان كان مذكرا اتفاقا بتأويله ينضعة او هامة حيث لم يذبح والانهين ما استثناء البائع من جلد وساقط الا ان يفوت فقيته (وهي) أي القيمة (اعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخير) بين المثل والقيمة (للبائع او للمشتري قولان) الرجحاني تؤولت المدونة عليهما والقول بانه للمشتري اسعد بظاها وصوبه ابن محرز طي الخلاف الذي ذكره المصنف مفروض في كلام عياض وابن عرفة والتوضيح في الجلد فعليه ذكره في محله لان مسألة الرأس مقبسة فقيها قبل فان ابى المتبايع في السفر من ذبحها

حيث لم يذبح) صلة خير (قوله والا) أي وان يذبح (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله ثقات) بضم التاء والهمزة وكسر الواو مثقلا (قوله عليهما) أي تخيير البائع وتخيير المشتري (قوله بانه) أي التخيير للمشتري (قوله في الجلد) أي استثنائه (قوله فعلية) أي المصنف الخ تفريع على الخلاف الذي ذكره المصنف الخ خبر مقدم (قوله ذكره) أي الخلاف (قوله في محله) أي الجلد (قوله مقبسة) أي على الجلد (قوله فقيها) أي المدونة (قوله قيل) بكسر القاف وسكون الباء أي لابن القاسم (قوله في السفر) تنازع فيما ابى المتبايع (قوله من ذبحها) أي الذات المستثنى منها

(قوله وقد استثنى البائع الخ) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله وقف) أي يحجز عن السير (قوله واستثنى) أي البائع (قوله فاستحبوه) أي ابني أهل المياه البعير حيا (قوله فعلمهم) أي أهل المياه (قوله أوقيته) أي جلده عطف على شروى (قوله فكذلك) أي في التخيير بين المثل والقيمة (قوله وإن كان) أي الخلاف الخ حال (قوله لكن كلامها) أي المدونة الخ استدراك على وإن كان مقروضا الخ (قوله تقول) بضم التاء والهمز (قوله بهما) أي التخييرين (قوله صريح) خبر كلام (قوله في الحكم) صلة تسوية (قوله فلا يقال الخ) نفي بيع على الاستدراك (قوله للبائع) صلة ضمن (قوله لعدم جبره) أي المشتري الخ علة لضمائه (قوله فيهما) أي الجلد والساقط (قوله أطلق) أي المصنف (قوله في الضمان) أي عن تقييده بتقريب المشتري (قوله سواء كان الخ) إيضاح لاطلاقه فيه (قوله وهو) أي إطلاق الضمان (قوله مرتضى) بفتح الضاد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله أنه) أي المشتري (قوله يتظر) بضم فسكون ففتح (قوله فان ٤٩٤ كانت) أي قيمته (قوله لأنه) أي البائع (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء

وقد استثنى البائع رأسها أو جلدها قال قد قال مالك رضي الله تعالى عنه فمن وقف ببعيره فباعه من أهل المياه ليخبروه واستثنى جلده فاستحبوه فعلمهم شروى جلده بفتح الشين المجهمة وسكون الراء يحدوي أي مثله أوقيته كل ذلك واسع فذلك مستلثك اه ولم يتعرض عياض ولا ابن عسرة ولا غيره مما عمن وقفت عليه لذكر الخلاف المذكور في الرأس اه البتاني والخلاف وإن كان مقروضا في الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلامها الذي تقول به ما صرح في تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال على المصنف ذكره في محله وهو الجلد (ولومات ما) أي الحيوان الذي يبيع (واستثنى) بضم الفوقية وكسر النون (منه) جزء (معين) بضم الميم وفتح العين والتحتية مشددة وهو الجلد والرأس والا كارع والارطال (ضمن) الشخص (المشتري) للبائع (جلد أو ساقط) لعدم جبره على الذبح فيه ما طغى أطلق في الضمان سواء كان من المشتري أو لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان أنه يغرم للبائع قيمة الجلد أو مثله وإنما معناه أن ينظر إلى قيمته فان كانت درهمين وكان باع الشاة بعشرة دراهم رجع البائع على المبتاع بسدس قيمة الشاة لأنه كمن باعها بعشرة دراهم وعرض قيمته درهمان فاستحق العرض من البائع وقد فانت الشاة عند المبتاع اه وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن عسرة والمصنف وقبلوه فهو مراده بالضمان فقول من له دفع مثله أخلافه (لا) يضمن المشتري للبائع (الحيا) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال لجبره على الذبح ولما سكت عنه البائع كان مقروطا وترز بالعين من الجزء الشائع فلا يضمنه لأنه ما شريكان وهو في حصة شريكه كالودع في عدم الضمان (و) جازي بيع (جزاف) في المسائل الملقوطة الجزاف مثلث الجيم فارسي معرب وهو يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عسرة بأنه يبيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منه وخفف فيما شق عليه يريد من المعدود وقل جهله من المكيل والموزون ألا تشتط المشقة فيهما (ان رؤى) بضم فكسر أو بكسر الراء

المهملة (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله قبلوه) بفتح فكسر (قوله فهو) أي ما قاله ابن رشد (قوله مراده) أي المصنف (قوله قبل) بضم اللام عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله لجبره) أي المشتري الخ علة لا لحيا (قوله عنه) أي جبر المشتري على الذبح (قوله كان) أي البائع (قوله فلا يضمنه) أي المشتري الجزء الشائع (قوله له) أي البائع (قوله وهو) أي المشتري (قوله شريكه) أي البائع (قوله كالودع) بفتح الدال (قوله في عدم الضمان) صلة تكاف التشبيه (قوله الملقوطة) بفتح القاف وطاء مهملة (قوله فارسي) أي وضعه واضع

اللغة الفارسية (قوله معرب) بفتح العين والراء مثقلا أي استعمله العرب فيما وضعه في لغة وسكون الفارسيين (قوله بلا كيل الخ) أي بالفعل أي بالجزء فصل مخرج البيع بالكيل أو الوزن أو العدد (قوله حده) بفتح الحاء والادال مثقلا أي شرح حقيقة بيع الجزاف (قوله بأنه) أي يبيع الجزاف صلة حد (قوله يبيع) جنس وإضافته فصل مخرج بيع ما لا يمكن علم قدره (قوله يمكن) بضم فسكون فكسر (قوله علم) بضم فسكون (قوله دون أن يعلم) بضم الياء أي قدره فصل مخرج بيع معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد (قوله منه) أي يبيع الجزاف (قوله خفف) بضم فكسر مثقلا (قوله يريد) أي ابن عسرة (قوله من المعدود) بيان لما (قوله ولا تشتط) بضم التاء وفتح الراء الخ علة تريد الخ (قوله فيهما) أي المكيل والموزون

(قوله يلها) اى التحمية (قوله ابصر) بضم الهمز (قوله حال البيع) صلة رؤى (قوله واسقرا) اى المتباعدان (قوله لمن جواز بيع الصبرة الخ) بيان لاختار (قوله وهو) اى جواز بيعها برؤية سابقة (قوله ذلك) اى الصبرة او الزرع الذى رآه (قوله وهو) اى الزرع او الصبرة (قوله غائب) اى حين شرائه (قوله ذلك) اى شرائه (قوله فرق) بفتحات مخففا (قوله لمنع) عطف على فرق لايضاحه (قوله برؤية متقدمة) صلة شراء (قوله واجازه) اى الشراء فى الغيبة برؤية متقدمة (قوله انه) اى الشأن (قوله فى الحزر) صلة معرفة (قوله) اى الحزر (قوله فى ذلك) اى علم قدره بالحزر (قوله مثله) اى توجبه المنع اى فلم يظهر وجه التفرقة (قوله انه) اى الشأن (قوله لظهور التغير فيما) اى الزرع والثمار الخ علة بغير عدم حضور الخ (قوله ان حصل) اى التغير (قوله فتبين) بفتحات مثقلا (قوله انه) اى الشأن (قوله فيه) اى الخراف ٤٩٥ (قوله من رواية ابن القاسم) عن مالك

رضى الله تعالى عنهما
(قوله يشترط) بضم الياء
وفتح الراء (قوله حضوره)
اى الخراف (قوله منه)
اى الخراف (قوله فيما)
اى الزرع القائم والثمار
فى رؤس شجرها (قوله
وبالشأن) اى ما فى المدينة
صلة قرر (قوله فقال) اى
الحط (قوله مراده) اى
المصنف (قوله لان الحاضر
لا يباع بالصفة) علة يلزم الخ
(قوله رقيته) اى الحاضر
(قوله المختومة) اى بشرط
كونها مملوءة (قوله وفى
قبحها الخ) حال (قوله
يعهن) اى قلال الخلل
(قوله بشرط رؤيته) اى
المبيع جزا (قوله قول)
مفعول قبول المضاف
لصاعله (قوله فيها) اى
المدونة صلة قول (قوله
وكذلك) اى ما تقدم فيها

وسكون التحمية يلها همز اى ابصر حال البيع أو قبله واسقرا على معرفته الى حين بيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة برؤية متقدمة وهو قول ابن حبيب ابن رشد لو كان المتباع رأى الصبرة او الزرع ثم اشترى ذلك من صاحبه على رؤيته المتقدمة وهو غائب لجاز ذلك نص عليه ابن حبيب فى الواضحة وقرئ فى المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما بين الصبرة والزرع القائم فنع شراء الصبرة غائبة برؤية متقدمة واجازه فى الزرع القائم وهى تفرقة لاحظ لها فى المنظر فآله اعلم بصحتها ابن عرفة وجه المنع انه يطلب فى الصبرة معرفة قدرها زائدة على معرفة صفتها فى الحزر حين المقدور للرؤية المقارنة له اثر فى ذلك ويلزم مثله فى الزرع الغائب الخطاب الظاهر من المدينة انه بغير عدم حضور الزرع والثمار حال العقد عليهما جزا فالظهور التغير فيما ان حصل بعد الرؤية المتقدمة بخلاف الصبرة ونحوها فتبين انه لا يشترط فى الخراف الحضور مطلقا على قول ابن حبيب الذى اختاره ابن رشد وانما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة للمقدار او سابقة عليه وعلى ما فى المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما ما يشترط فى بيع الخراف كله حضوره حين العقد ويستغنى منه الزرع القائم والثمار فى رؤس الشجر فقله اغتفر فيما عدم الحضور ان تقدمت الرؤية وبالشأن قرر الخطاب كلام المصنف فقال مراده بالرقى الحاضر كما يقيده كلام ضيع ويلزم من حضوره رؤيته كله او رؤيته بعضه لان الحاضر لا يباع بالصفة على المشهور الا لغير رؤيته كقلال الخلل المختومة وفى قبحها مشقة وفساد فيجوز بيعها دون فتح ابن عرفة شرط رؤيته مع قبول غير واحد قول مالك رضى الله تعالى عنه فيها وكذلك حوائط التمر الغائبة يباع ثمرها كدلا او جزا فآله على مسبعة خمسة ايام ولا يجوز ان نقد فيها بشرط وان بعدت جدا كافر بقيمة من مصر فلا يجوز شراء ثمرها فقط لانه يجذب قبل الوصول اليه الا ان يكون ثمر اياها متناف لاقتضاه جواز بيعها غائبة جزا وفى كون الصفة تقوم مقام اليمين فى الحزر نظر اه واجيب بانه لا منافاة لانها انما تباع برؤية متقدمة اذ لا يجوز بيع الخراف بصفة قالة عياض وذكره ابن عرفة ايضا فى موضع آخر (و) ان (لم يكن) المبيع كثر (جدا) بكسر الجيم

فى الجواز (قوله الغائبة) اى عن محل البيع نعت حوائط (قوله وهى) اى الحوائط الخ حال (قوله النقد) اى تعجيل الثمن (قوله فيها) اى الحوائط (قوله بشرط) اى لترده بين الثمنية والسلفية ومفهومه جوازها بلا شرط (قوله وان بعدت) اى الحوائط (قوله فقط) اى دون اصوله (قوله لانه) اى ثمرها (قوله الا ان يكون) اى ثمرها (قوله متناف) خبر بشرط (قوله لاقتضاه) اى قول مالك فيها وكذلك حوائط التمر الخ متناف (قوله الصفة) اى ذكرها (قوله فى الحزر) اى تقدير الخراف بالظن (قوله نظر) مبتدأ فى كون (قوله بانه) اى الشأن (قوله لا منافاة) اى بين شرط الرؤية وجواز بيع ثمر الحوائط الغائبة جزا (قوله لانها) اى الحوائط الغائبة (قوله قالة) اى انما تباع برؤية متقدمة (قوله وذكره) اى شرط الرؤية المتقدمة فى بيع ثمر الحوائط الغائبة

(قوله فان كثر جدا) مفهوم ان لم يكن جدا (قوله وان قل جدا) مفهوم شرط مقدراى ولم يقل جدا وفي مفهومه تفصيل (قوله
 اى العاقدان) تفسير للدلالة (قوله المبيع) تفسير للهاء (قوله به) اى جهلاء (قوله احدهما) اى المتبايعين فاعل علم المضاف
 للمفعول (قوله حينئذ) اى حين علمهما بالمبيع (قوله المبيع) تقدير للمفعول جزا (قوله وكانا) اى المتبايعين (قوله ولذا) اى شرط
 اعتمادهما الجزر على اسقط (قوله المفعول) اى الجزر (قوله ليؤذن) اى اسقاط المفعول على لا سقط وعلمته (قوله اعتمادا) اى
 المتبايعان الجزر (قوله الامرين) اى ٤٩٦ الاعتماد والجزر بالفعل (قوله اى علم العاقدان الخ) تفسير للمراد من استوت

أرضه (قوله فان علما أو ظنا
 عدمه) اى استواء أرضه
 مفهوم استوت أرضه
 (قوله فيه) اى استواء
 أرضه (قوله فسد) اى يبع
 الجزاف (قوله للفر) اى
 وأعدم امكان جزره (قول
 حاله) اى المبيع (قوله
 عدمه) اى الاستواء (قوله
 مطلقا) اى عن التقييد
 بالمشقة راجع لهما (قوله
 بينهما) اى الثلاثة (قوله
 صورة) اضافته للبيان
 (قوله الفرق) اى بين المكيل
 والموزون وبين المعدود
 (قوله فان كانت افراده
 تقصد الخ) مفهوم ولم
 تقصد افراده (قوله القباب)
 بضم القاف وموحدين
 مخفقاى قال (قوله الجواز)
 اى لمبيع الجزاف (قوله
 بما تلحق) صلة قيد (قوله
 لكثرة) على تلحق (قوله
 وتساوى) عطفت على تلحق
 (قوله أو يكون) عطفت
 على تلحق (قوله فيه) اى
 ما يقصد مبلغه لا آحاده

وشدد الدال اى كثرة مانعة من جزر قدره بالكيل أو الوزن أو العد فان كثر جدا منع بيعه جزافا
 لعدم جزره وان قل جدا فان كان موزونا ومكيلا جاز بيعه جزافا وان كان معدودا فلا يجوز
 بيعه جزافا (و) ان (جهلاء) اى العاقدان المبيع اى وزنه وكيله وعدده احتريزه عن علم
 احدهما الا عن علمهما لغير وجههما حيث قد نزع بيع الجزاف (و) ان (جزرا) اى العاقدان المبيع
 اى عرفا قدره بالجزر اى الظن وكانا معتادين للجزر ولذا اسقط المفعول ليؤذن بالعموم اى جزرا
 كل شئ اى اعتداه وجزرا المبيع بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت أرضه) اى المبيع
 التى هو عليها اى علم العاقدان او ظنا استواءها حين المبيع فان علما وظنا عدمه او شكافيه
 فسد للفر وان علما وظنا الاستواء خاله ثم تبين عدمه فالخيار فى الانخفاض للبائع وفى الارتفاع
 للمشتري (و) ان (لم يعد) بضم التحتية وفتح العين المهملة وشدد الدال المبيع جزافا (بلا مشقة)
 منطوقه ثلاث صور الموزون والمكيل مطلقا والمعدود بمشقة فيجوز بيعه جزافا ومفهومه
 صورة المعدود بلا مشقة يمنع بيعه جزافا والفرق ان العددين يسر لكل مكيلا والكيل والوزن
 يقتضيان لالة ويحذف (ولم تقصد) بضم التحتية وفتح الصاد المهملة (افراده) اى المبيع جزافا
 فان كانت افراده تقصد وتختلف الرغبة فيها كالرقيق والدواب والخياب فلا يجوز بيعه جزافا فى
 كل حال (الا ان يقل ثمن) الافراد منه (كبيض وبطيخ ورمان القباب فى شرح بيوع ابن جماعة
 ما نصه قسدا والجواز فى المعدود وما تلحق المشقة فى عدده لكثرتة وتساوى افراده كالجزر
 والبعض او يكون المقصود مبلغه لا آحاده كالبطيخ فيجوز الجزاف فيه وان اختلفت آحاده
 والنصوص بذلك فى العتبية والموازية فى العتبية سحنون عن ابن وهب عن مالك رضى الله
 تعالى عنهم لا يباع الجوز جزافا اذا عرف عدده ولا بأس ببيع القناب جزافا لانه يختلف فيه
 صغير وكبير والعدل الذى هو أقل عددا كبر من العدل الذى هو أكثر عددا ابن رشد معرفة
 عدد القناب لا اثر له فى المنع من بيعه جزافا اذا لا يعرف قدر وزنه بمعرفة عدده لاختلافه بالصغر
 والكبر بخلاف الجوز الذى يقرب بعضه من بعض وهذا بين ابن بشير المعدودات ان قلت
 أثمانها جاز بيعها جزافا ابن عبد السلام ما يتعلق الغرض بعدده يمنع بيعه جزافا الا ان يقل
 ثمن هذا النوع فقد وقع فى المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا يجوز بيع غدير مرقى)
 جزافا الا الخلل الذى يقصد الفتح ان لم يكن مثل مظرف بل (وان) كان (مل) بكسر الميم
 وسكون اللام (مظرف) بفتح الظاء المعجمة وسكون الراء اى وعاء كقارورة وقارورة ان كان فارغا

(قوله وان اختلفت آحاده) مبالغة فى الجواز (قوله بذلك) صلة التصوص (قوله فى العتبية) خبر التصوص بل
 (قوله عرف) بضم فكسر (قوله القناب) اى الذى عرف عدده (قوله لانه) اى صنف القناب (قوله يختلف) بكسر اللام (قوله
 فيه) خبر مقدم (قوله والعدل) بكسر العين أى ما يجعل معادلا لغيره فى حال حاله على دابة (قوله لانه) اى المعرفة وذكر باعتبار
 عنوان العلم (قوله من بيعه) اى القناب (قوله وزنه) اى القناب (قوله عدده) اى القناب (قوله لا اختلافه) اى القناب (قوله بين) بكسر
 الباء مثقالاى ظاهر (قوله الغرض) بفتح الغين والراء (قوله قارورة) بفتح القاف اى ما يمتلئ منه من الزيت من الاوعية

(قوله وليس الظرف مكيالاً معتاداً) حال (قوله والوا) أي وإن كان أن الظرف مكيالاً معتاداً (قوله ابن القاسم) مفعول سماع مضافاً لقاله (قوله مكتلاً) بكسر فسكون ثمانية فوقية أي وعاء من خوص (قوله فاشتره) أي الطعام الذي في المكتل (قوله ثم قال) أي المشتري (قوله أملاً) أي المكتل (قوله فلا بأس به) هذا الذي أشار إليه من قوله بئس ثانياً بعد تقريره (قوله أعطى الآن كياها) أي المكتل وهي فارغة (قوله ذلك) أي مل المكتل أو الغرارة (قوله لم يقصد) أي المتبايعان (قوله فيه) أي بيع الجزاف (قوله بان وجده) أي المبيع الخ تصوير لم يقصد فيه إلى الغرر (قوله إن الأولى) بضم الهمزة الخ أي شراء ما وجدته مجزافاً خبر الفرق (قوله لم يقصد) أي فيها (قوله والثاني) أي أملاً ٤٩٧ واشتره (قوله قصد) أي فيه (قوله أترك الخ) علة

بل (ولو) كان ملان وباع ما فيه مع ما شئ (ثانياً بعد تقريره) بدرهم مثلاً فلا يجوز أن يردم رؤية ما شئ ثانياً حين بيعهما معا وليس الظرف مكيالاً معتاداً أو الالم يكن جزافاً وأشار بولول في سماع عيسى بن القاسم في رجل وجد مكتلاً ملان طعماً ما فاشترى به ثانياً ففرغه ثم قال أملاً في ثانياً بئس ثانياً فلا بأس به فان قال له أعطى الآن كياها بئس ثانياً فلا يكن فيه خير ولو وجد غرارة ملان لم يكن بأس أن يشتريها بئس ثانياً ولو جاءه بغير غرارة فقال له أملاً في هذه الغرارة بئس ثانياً لم يكن فيه خير ابن رشد هذا كما قال انما يجوز شراء ذلك جزافاً إذا لم يقصد فيه إلى الغرر بان وجده جزافاً في وعاء أو غيره فيشتره كما وجدته فالفرق بين شراء الطعام مجزافاً في المكتل أو الغرارة جزافاً بئس ثانياً وبين قوله أملاً في ذلك ثانياً بئس ثانياً أن الأولى لم يقصد إلى الغرر إذا اشتراه كما وجدته جزافاً والثاني قصد إلى الغرر أترك أن يشتريه بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول ولا يجوز الشراء بمكيال مجهول إلا في موضع ليس فيه مكيال معلوم على ما قاله في المدونة ودل عليه قوله في هذه الرواية أن كان موضع فيه مكيال فلما كان لا يجوز أن يقول له ابتداء أملاً في هذه الغرارة بئس ثانياً فلا يعلم مبلغ كياها فلا يجوز أن يقول ذلك بعد أن اشتراه أملاً في كما وجدها إذا لم يعلم كياها بئس ثانياً ما جازاً ولو قال رجل لا تحضرني من طعامك ههنا صبرة وأنا اشتريها منك جزافاً فما لم أتبعني أن يجوز ذلك ما فيه من القصد إلى الغرر على قياس ما قلناه ويجوز شراء ما في المكيال المجهول على أنه جزاف بشرطه لا على أنه مكمل به مع تبسّر المكيال المعلوم المأزري هجس في نفسه أنه لا فرق بين ما أجازوه وما منعهوا إذ لا يختلف حرر الحارز زيت في قارورة ولقد دار لثما منه وأشار ابن رشد لما يقيد جوابه بان ما أجازوه لم يقصد فيه إلى الغرر لحضوره تخف امره بخلاف ملته ثانياً فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ عن القباب أن ما جرت العادة به من إعطاء البزار درهمين لمعطيته به أوزاراً فحوله لقل فيجعل شيئاً في ورقة ويطويها عليه ويأخذ المشتري من غير حزم ولا رؤية لا يجوز أن فقهه ووراءه جازواخذ بعضهم من جواب ابن رشد أن شرط الجزاف مصادفته فلا يجوز المدخول عليه لا يجوز أن تعطى الأموال أو العطار درهمين على أن يعطيك شيئاً جزافاً وخصوصاً مع عدم رؤيته وعدم حزمه وقد اعترض ابن علال ومعا صروه قول القباب فان فقهه ووراءه جاز بان فيه جزافاً واشترى منك وقد نص في البيان على منعه قال

بل (ولو) كان ملان وباع ما فيه مع ما شئ (ثانياً بعد تقريره) بدرهم مثلاً فلا يجوز أن يردم رؤية ما شئ ثانياً حين بيعهما معا وليس الظرف مكيالاً معتاداً أو الالم يكن جزافاً وأشار بولول في سماع عيسى بن القاسم في رجل وجد مكتلاً ملان طعماً ما فاشترى به ثانياً ففرغه ثم قال أملاً في ثانياً بئس ثانياً فلا بأس به فان قال له أعطى الآن كياها بئس ثانياً فلا يكن فيه خير ولو وجد غرارة ملان لم يكن بأس أن يشتريها بئس ثانياً ولو جاءه بغير غرارة فقال له أملاً في هذه الغرارة بئس ثانياً لم يكن فيه خير ابن رشد هذا كما قال انما يجوز شراء ذلك جزافاً إذا لم يقصد فيه إلى الغرر بان وجده جزافاً في وعاء أو غيره فيشتره كما وجدته فالفرق بين شراء الطعام مجزافاً في المكتل أو الغرارة جزافاً بئس ثانياً وبين قوله أملاً في ذلك ثانياً بئس ثانياً أن الأولى لم يقصد إلى الغرر إذا اشتراه كما وجدته جزافاً والثاني قصد إلى الغرر أترك أن يشتريه بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول ولا يجوز الشراء بمكيال مجهول إلا في موضع ليس فيه مكيال معلوم على ما قاله في المدونة ودل عليه قوله في هذه الرواية أن كان موضع فيه مكيال فلما كان لا يجوز أن يقول له ابتداء أملاً في هذه الغرارة بئس ثانياً فلا يعلم مبلغ كياها فلا يجوز أن يقول ذلك بعد أن اشتراه أملاً في كما وجدها إذا لم يعلم كياها بئس ثانياً ما جازاً ولو قال رجل لا تحضرني من طعامك ههنا صبرة وأنا اشتريها منك جزافاً فما لم أتبعني أن يجوز ذلك ما فيه من القصد إلى الغرر على قياس ما قلناه ويجوز شراء ما في المكيال المجهول على أنه جزاف بشرطه لا على أنه مكمل به مع تبسّر المكيال المعلوم المأزري هجس في نفسه أنه لا فرق بين ما أجازوه وما منعهوا إذ لا يختلف حرر الحارز زيت في قارورة ولقد دار لثما منه وأشار ابن رشد لما يقيد جوابه بان ما أجازوه لم يقصد فيه إلى الغرر لحضوره تخف امره بخلاف ملته ثانياً فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ عن القباب أن ما جرت العادة به من إعطاء البزار درهمين لمعطيته به أوزاراً فحوله لقل فيجعل شيئاً في ورقة ويطويها عليه ويأخذ المشتري من غير حزم ولا رؤية لا يجوز أن فقهه ووراءه جازواخذ بعضهم من جواب ابن رشد أن شرط الجزاف مصادفته فلا يجوز المدخول عليه لا يجوز أن تعطى الأموال أو العطار درهمين على أن يعطيك شيئاً جزافاً وخصوصاً مع عدم رؤيته وعدم حزمه وقد اعترض ابن علال ومعا صروه قول القباب فان فقهه ووراءه جاز بان فيه جزافاً واشترى منك وقد نص في البيان على منعه قال

٦٣ منخ في ما أجازوه (قوله لحضوره) أي الجزاف علة لم يقصد الخ (قوله فانه) أي أملاً ثانياً (قوله يمكن) بضم فسكون (قوله الجواب) أي أيضاً (قوله ولا يقاس عليها) أي الرخصة حال (قوله من أعطاه الخ) بيان لما (قوله البزار) بفتح الموحدة وشدة الزاي فراء أي بائع الأبرار (قوله فيجعل) أي البزار (قوله لا يجوز) خبران (قوله علال) بفتح العين المهملة وشدة اللام (قوله بان فيه جزاف) بفتح الجيم وكسر الزاي منه قلا صلة اعترض (قوله وقد نص الخ) حال (قوله منعه) أي المدخول على التجزيف (قوله قال) أي ابن علال

(قوله فان كان على الخيلارجاز) اي وعليه يحتمل قول القباب فيسقط الاعتراض عليه (قوله وزيب) بيان لما دخل بالكاف المقدمود خواها على تيز (قوله وقربة ماء الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله راوية) اي الجار الذي يحمله البعير بجذبه مما لو ماء (قوله مما جرى العرف الخ) بيان نحوها (قوله لانه بمنزلة المكيا ل المعالوم) علمه يجوز (قوله يتداخل) اي يدخل بعضها تحت بعض بيان نحو (قوله من الطير) بيان لما ٤٩٨ (قوله اعدم امكان حرره) اي حمام البرج علمه منع بيعه (قوله فان حرره) اي حمام

وعندي ان معنى ما في البيان اذا كان على وجه الالتزام فان كان على الخيلار عند رؤيته جاز واستثنى من وان مل عطف الخ فقال (الا) ان يقع بيع مل عطف ثانيا بعد تفويغه (في كسلة) بفتح السين المهملة وشدا اللام اي انما مضفور من خشب رقيق او قصب فارسي (التين) وزيب وقربة ماء وجرته وراوية ونحوها مما جرى العرف يجعله كالمكيا ل المعالوم فيجوز بيع مائه فانما يبيع مائه الحاضر مع مائه ثانيا بعد تفويغه لانه بمنزلة المكيا ل المعالوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها مما يتداخل من الطير (حمة بقفص) لانه يدخل بعضها تحت بعض فلا يمكن حرره ومفهوم حمة جواز بيع المذبوح جزا (و) لا يجوز بيع (حمام) بتخفيف الميم (برج) بضم الواو وسكون الراء آخره جيم شام من قواديس لسكنى الحمام لعدم امكان حرره فان حرره جاز قاله ابن القاسم في العتبية من سماع اصمغ من ابن القاسم انه اجاز بيع البرج بما فيه وبيع جميع ما فيه اذا رآه واحاط به معرفة وحررا اه ابن عرفة محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بمعامه جزا فالمنع فيها لابن نافع في المدينة الخطاب ورجح في الشامل الجواز وهو الظاهر لانه قول ابن القاسم في الموازية والعتبية (و) لا يجوز بيع (ثياب) ورقيق ودواب ونحوها جزا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد اى ذهب او فضة جزا (ان سك) بضم السين المهملة وشدا الكاف اى صيغ بالكيفية الخاصة وختم اى النقد بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده او مع الوزن لقصد افراده وكذا فلوس النحاس المتعامل بها عددا قال ابن ناجي انه المشهور وكذا الجواهر الكبار وخص النقد لكثرة غرضه لمصلحة من جهة الكمية وجهة قصد الاحاد ولا يعال بكثرة الفن لالتد الجواهر الصغار والؤلؤ ونحوها التي تباع جزا (والا) اي وان لم يكن النقد مسكوكا سواء نعمل به وزنا وعددا او كان مسكوكا وان لم يتعامل به عددا بان نعمل به وزنا (جاز) بضمه جزا فالعدم قصد احاده البنائي الصواب رجوع قوله والالتقيد من معاى وان لم يجمع الشرطان بان فقد ا أو أحدهما جاز قيد خل تحت والاثلاث صور لكن يقتضى الجواز في غير المسكوك المتعامل به عددا مع ان حكمه المنع وقد يقال لبعده هذه الصورة لم يستثنها عن ابن عبد السلام بحث في جواز في المسكوك المتعامل به وزنا بان أحاده مقصودة للرغبة في كثرتها لسهولة شراء السلع البسيطة كنصف درهم وربعمه وافاد تنصيفه لا في مفهوم قوله وجه لاه فقال (فان) تبايعا شيئا جزا واحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم (علم احدهما) اى المتبايعين جزا (بعد البيع) (بعلم الآخر) حين البيع (بقدره) اى المبيع جزا (خير) بضم الخاء المعجمة

البرج (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله ما فيه) اي من الحمام (قوله وحررا) بسكون الزاى عطف على معرفة (قوله من حمام) بيان لما (قوله أو بيعه) اي البرج (قوله فيهما) اي بيع ما فيه وبيع بما فيه (قوله لابن نافع) خبر المنع (قوله الجواز) اى فيما اذا رآه واحاط به حررا (قوله لقصد افرادها) علمه منع بيعه جزا (قوله لقصد افراده) اى النقد علمه منع بيعه جزا (قوله وكذا) اى النقد المسكوك في منع بيعه جزا (قوله انه) اي منع بيع فلوس النحاس جزا (قوله وخص) اي المصنف (قوله النقد) اي بالذكر (قوله لمصلحة) اي الغرض فيه (قوله من جهة الكمية) اى العدد واصله للبيان (قوله ولا يعال) بضم ففتح متغلا (قوله منع بيع النقد جزا) (قوله ترد) بفتح فكسر اي

على التعليل بكثرة الثمن (قوله للقيدين) اي ان سلكوا التعامل بالعدد (قوله بان فقد ا) بان لم يسك والتعامل بالوزن (قوله أو أحدهما) بان لم يسك والتعامل بالعدد أو سلكوا التعامل بالوزن (قوله حكمه) اي بيع غير المسكوك المتعامل به عددا جزا (قوله لبعده) بضم الباء اي ندور (قوله جوازه) اي بيع الجزا (قوله بان أحاده مقصودة) صله بحث (قوله للرغبة الخ) علمه مقصودة (قوله لسهولة الخ) علمه الرغبة ويجاب بان كثرتها بالمعنى الذى لاحظته ابن عبد السلام تستلزم قلة ثمنها هي مسوغة لبيعها جزا كما تقدم والله اعلم (قوله وافاد) اي المصنف (قوله بعد البيع) صله علم

(قوله في فسخ البيع) صلة خير (قوله بعد) بضم الباء (قوله في الجهل) صلة استواء (قوله لانه) اي الشان (قوله ذلك) اي العد
 الكيل او الوزن (قوله علم) بضم العين (قوله فيه) اي الجوز (قوله لانه لا يعرف قدر وزنه الخ) صلة فلا تمنع الخ (قوله هذا) اي
 الفرق بين الجوز والقضاء المعلومي العدد (قوله بين) بكسر الباء مثقالا اي ظاهر (قوله اي العالم) تفسيره ما علم المستقر فيه
 (قوله الجاهل) تفسيره فعله البارز (قوله بعلمه) صلة اعلم اي العالم (قوله بقدره) صلة علم (قوله او علم) اي الجاهل (قوله به) اي علم
 العالم (قوله من غيره) اي العالم (قوله فيفسخ) اي البيع (قوله برد) بضم ففتح ٤٩٩ (قوله ان كان) اي المبيع (قوله فان

فان) اي المبيع (قوله
 ردت) بضم الراء (قوله
 قيمته) اي المبيع (قوله
 التخيير) اي في فسخ بيعه
 (قوله وفان) اي المبيع
 حال (قوله يلزم المشتري
 الخ) خبر ما (قوله فان كان)
 اي الخيار (قوله لاستزادة
 ثمنها) صلة شرط (قوله فهو)
 اي بيعها (قوله فاسد) لان
 الغناء ليس منفعة شرعية
 (قوله فان لم يشترط) اي
 غناء الامه (قوله وظهر)
 اي غناء الامه (قوله خير)
 اي المشتري (قوله وان
 كان) اي شرط غناء الامه
 (قوله للتبري) اي منه
 (قوله للاستزادة) اي في ثمنه
 صلة شرط (قوله الروائي)
 بضم الراء والمثناة تحت
 وكسر النون (قوله عدم)
 خبر لعل (قوله به) اي
 العبد (قوله مما اصله الخ)
 بيان للكاف (قوله لخروج
 الخ) صلة لا يجوز (قوله
 مما اصله الخ) بيان لعل
 (قوله لخروجهما) صلة

وكسر التخمية مثقلة غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غير ابن رشد ما بهد
 أو يكال أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا لامع استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما بهد منه ووزن
 ما يوزن وكييل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهه الآخر كان العالم بذلك قد غر الجاهل
 وغشه فاذا علم عدد الجوز فلا يجوز ان يبيعه جزافا وان كان العرف فيه انه يباع كيلا لمعرفة
 كيلاه معرفة عددها وما معرفة عدد القضاء فلا تمنع من بيعه جزافا فلا يعرف قدر وزنه بمعرفة
 عدده لاختلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذي يقرب بعضهم من بعض وهذا بين اه (وان
 أعلمه) اي العالم الجاهل بعلمه بقدره او علم به من غيره (ففسد) البيع للفرور والخطر فيفسخ ويرد
 المبيع لبائعه ان كان قائما فان فاتت ردت قيمته وما قبله التخيير وفان يلزم المشتري الاقل من ثمنه
 وقيمته ان كان الخيار له فان كان للبائع فله الا تفر من الثمن والقيمة وشبهه في الفساد فقال (ك) بيع
 الامه (المغنية) بضم الميم وفتح القين المحجمة وكسر النون مشددة بشرط كونها مغنية لاستزادة
 ثمنها فهو فاسد فان لم يشترط وظهر للمشتري بعد الشراء خيرا في ردها وان كان للتبري فالبيع صحيح
 ولا خيار للمشتري ولا يفسد بيع العبد المغني بشرط غناه للاستزادة ثقلة الروائي عن المالكية
 ولعل وجهه مع كون المنفعة ليست شرعية عدم خشية تعلق القلوب به غالبا (و) لا يجوز بيع
 (جزاف حب) كقمع مما أصله ان يباع كيلا (مع مكيل منه) اي الحب كاردب لخروج احدهما
 عن أصله (او) مع مكيل (أرض) وضوفا مما أصله البيع جزافا لخروجهما معا عن أصلهما
 (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض مع مكيل) اي المذكو للخروج أحدهما عن أصله (لا يمنع
 بيع جزاف أرض مع مكيل حب) لحي كل منهما على أصله (ويجوز) ان يباع (جزافان) صفقة
 واحدة سواء كان أصلهما ان يباعا جزافا أو كيلا أو أحدهما كيلا والاخر جزافا لانهم جاف
 بمعنى جزاف واحد (و) يجوز ان يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز ان يباع
 (جزاف) على غير كيل بدليل قوله الا في ولا يضاف لجزاف على كيل الخ سواء كان أصله ان يباع
 جزافا كقطعة أرض أو كيلا كصبرة حب (مع عرض) لا يباع كيلا ولا وزنا كرقيق وحبوان
 (و) يجوز ان يباع (جزافان) صفقة واحدة (على كيل ان اتحد الكيل) اي غنه كبيع صبر في
 قمع كل اردب من كل منهما بدينار (و) اتحد (الصفة) للجزافين المبيعين على كيل لانهم جاف
 معنى صبرة واحدة وجزاف واحد واحتراز باتحاد الكيل من اختلافه كصبرة قمع احداهما
 ثلاثة ارباب بدينار والاخرى أربعة به وياتحاد الصفة من اختلافها كصبرة قمع وصبرة شعير
 كل منهما كل ثلاثة ارباب منها بدينار وعلل المنع مع الاختلاف انه جزاف على كيل معه غيره

عدم الجواز (قوله اي المذكور) توجيه لتذكير الضمير مع تأنيث مرجعه (قوله لخروج أحدهما الخ) صلة لا يجوز (قوله
 لحي الخ) صلة لا يمنع (قوله لانهما) اي الجزافين الخ صلة لا يجوز جزافان (قوله كذلك) اي الجزافين في العموم (قوله بدليل)
 اضافته لبيان (قوله أصله) اي المبيع جزافا (قوله لا يباع كيلا الخ) نعت عرض (قوله به) اي دينار (قوله لاختلاف)
 اي في الكيل او الصفة

(قوله ولا يظهر) أي في المراء (قوله ان اتحدت الصفة الخ) خبر لا يظهر (قوله وغنما) أي السابعة الخ حال (قوله لجله ما يخصها) أي السابعة له لا يضاف (قوله منه) أي الثمن بيان لما (قوله وهو) أي يبيع مكيلين (قوله هذا) أي امتناع يبيع جزاف على كل مع غيره (قوله بارضه) أي معها (قوله ذرع) أي كل ذراع بكذا (قوله اللبن) أي يبعه (قوله الزبد) أي يبعه (قوله لانه) أي يبعهما (قوله علم) بضم العين (قوله مشاركة ٥٠٠ المقوم المثلي) أي في جواز يبعه برؤية بعضه (قوله وان لم يكسر شيء) مبالغة

في جوازه (قوله منه) أي الصوان (قوله ليري ما بداخله) أي الصوان له يكسر (قوله الباقي) أي من المبيع المثلي الذي لم يره المشتري حين شرائه (قوله مخالفا) أي لما رآه في الصفة (قوله بما لا ينفك) أي عن المثلي كبطل فاع المظمورة والاند (قوله والا) أي وان خرج الباقي مخالفا ~~شرا~~ أو قبلا بما ينفك (قوله خير) أي المشتري في فسخ البيع (قوله الموافق لاوله) أي المثلي في الصفة (قوله والا) أي وان كان الاول معيبا (قوله لانه) أي المشتري (قوله له) أي أي تقييم (قوله وجدته) أي العيب (قوله عدل) بكسر العين أي ما يعادل به مثله في حله على دابة (قوله مدرج) بضم فسكون ففتح أي ملفوف بشئ (قوله الرفيع) من الرفعة أي اسن (قوله على الصفة) مثله يبيع (قوله لان العدول

والاظهر ان اتحدت الصفة وثمن الكيل (ولا يضاف لجزاف) يبيع (على كيل) كصبرة قمح كل أردب منها بدوهم (غيره) أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وغنما من جلة ما اشترى به المكيل لجله ما يخصها منه (مطلقا) عن تقييم السلعة بكونها من غير جنس الجزاف لا يقال الجزاف على كيل مع مكيل من جنسه من يبيع مكيلين وهو جائز لانا نقول الجزاف على كيل ليس حكمه حكم المكيل فعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافا على كيل بارضه وقوله على كيل أي أو وزن أو عدد فلا يضاف لجزاف على وزن أو عدد أو ذرع غيره مطلقا كما في المقدمات وقال القباب اصل اللبن الكيل واصل الزبد الوزن فلا يتباع قرينة ابن جزافا مع وطل زبد لانه من جمع الجزاف وما في حكم المكيل اذا الموزون كالكيل ولا ان تباع القرية بزبد ما على ان كل رطل من زبدها بكذا لانه جزاف على وزن مع غيره وما اشراء كل منها جزافا فجايز لان ما جزافان (و) جاز البيوع الذي علم وصف مبيعه (برؤية بعض) المبيع (المثلي) أي الذي يكال كقمح أو بوزن كقطن أو يعد كبيض واحتراز بالمثلي عن المقوم فلا تنافي في رؤية بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي (و) جاز برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد الهه له وضعا وخفة الواو أي ما يصون الشيء كقشر رمان ويض ويطنج وجوز ولو زبد ويندق وان لم يكسر شيء منه ليري ما بداخله ولا كلام للمشتري اذا خرج الباقي مخالفا لاوله لا ينفك كما يأتي والاخر عيبا الحق انما يلزم الباقي الموافق لاوله اذا لم يكن الاول معيبا ولا فلا يلزم لانه يقول ظننت الباقي سليما فاغترت عيب الاول الذي رأيته اه وهذا في عيب يحدث مثله في الاول وتغلب السلامة منه في الباقي كسواد باغلي مظمورة وما العيب الذي لا يحدث في الاول الا يحدث مثله في الباقي كسوس فلا كلام للمشتري اذا وجدته في الباقي بعد وجوده في الاول (و) جاز يبيع عروض او طعام في عيبه يكسر العين مع الاعتقاد في معرفتها (على) رؤية أو سمع ما كتب في (البرنامج) يفتح الموحدة وسكون الراء يلحقون وكسر الميم آخره جيم اسم جنس اجمعى معناه الدفتر واطهاران البائع اذا حفظ ما في العدل ووصفه للمشتري كفي عن البرنامج ولا يجوز بيع قوب مطوى كساج مدبرج وهو الطبايان وقيل الثوب الرفيع على الصفة لان العدول عن نشره وتعليمه مع امكانه بلا ضرر غير كثير قال في الموطا فرق بينهما أي العدل والثوب عمل الماخذ فان كان في نشره افساده اذا لم يرضه المشتري جاز يبعه بالصفة كما في العدل صرح به ابن رشد فان باع عدلا على البرنامج عدة ما فيه خسوس فوجدها المشتري أحدا وخسین فان اتفقت صفة وثنارد البائع واحدا وان اختلفت كخمسة اصناف كل صنف عشرة ووجدوا احدا في صنف منها كان البائع

عن نشره) أي بطله الخ لاجوز (قوله غرر) خبر ان (قوله فرق) بفتح فاء مخففا (قوله شره) شره (قوله فاعل فرق) قوله الماخذين أي المصاغة والتابعين (قوله في نشره) أي الثوب المطوى (قوله يبعه) أي الثوب المطوى (قوله به) أي جوازي يبعه بالصفة (قوله فان اتفقت) أي الثياب التي في العدل (قوله رد) أي المشتري (قوله وان اختلفت) أي الثياب التي في العدل

(قوله) اى المشتري (قوله منه) اى الصنف الزائد واحدا (قوله كان) اى البائع (قوله الاخوان) اى مطرف وابن الماجنون
(قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله غلطه) بقتضات مثقلا اى ابن القاسم (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله انه) اى
ابن القاسم (قوله ولم يرضه) اى الاعتذار (قوله لانها) اى اللقافة علم لم يرضه (قوله ولانها) اى اللقافة الخ عطف على لانها الخ
(قوله فيها) اى المدونة (قوله معه) اى المشتري (قوله منها) اى الثياب (قوله وجدته) اى الثوب (قوله فيه) اى العدل (قوله قوله)
اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الى) بشد الباء (قوله ثمنها) اى الثياب التى فى العدل (قوله اتفق) اى ثمنها (قوله لكن قول
ابن القاسم الخ) استدراك على حل بعضهم لرفع ايهامه اتفاقهما (قوله الخلاف) ٥٠١ اى بين القولين (قوله فى كونهما)

اى الروايتين (قوله وحكى)
بضم فكسراى التوفيق
(قوله وضع) بضم فكسرا
اى اسقط (قوله عنه) اى
المشتري (قوله من الثمن)
بيان جزأ الخ (قوله فيه) اى
العدل (قوله قال) اى ابن
القاسم (قوله من الثياب)
بيان أكثر (قوله أكثر)
مفعول وجد اى من نصف
(قوله ماسى) اى حين
الشراء (قوله لزمه) اى
الموجود المشتري (قوله
بخصته) اى الموجود (قوله
من الثمن) بيان خصته
(قوله وان كثر النقص) بان
كان نصف المسمى بقدر شدة
ما قبله (قوله لم يلزمه) اى
المشتري (قوله ورد) اى
المشتري (قوله به) اى
النقص الكثير (قوله يريد
أكثر من النصف) يلزم
عليه تعارض مفهومى أول
الكلام وآخره فى نقص
النصف فالمناسب ما تقدم

شريكه بجزء من احد عشر جزءا منه وان اتفقت صفاتها واختلف ثمنها لا اختلافها بالجوذة
والردامة كان شريكها بجزء من احدى وخسين جزءا رواه الاخوان عن مالك رضى الله تعالى عنهم
وروى ابن القاسم عنه رضى الله تعالى عنهما كونه شريكها بجزء من اثنين وخسين جزءا وغلطه
ابن حبيب واعتذر ابن اللباد عنه باحتمال انه أدخل اللقافة فى العدد ولم يرضه ابن يونس لانها
ليست من جنس الثياب ولانهم املغاة للمشتري كحبال الشد فيه او من اشترى عدلا بغير ناجحه على
ان فيه خمسين ثوبا فوجد فيه احدا وخسين قال مالك رضى الله تعالى عنه يكون البائع شريكا
معه فى الثياب بجزء من واحد وخسين جزءا من الثياب ثم قال مالك رضى الله تعالى عنه يرد ثوبا
منها كيف وجدته فيه ابن القاسم قوله الاول اعجب الى ١١ ابو الحسن حل بعضهم الاول على
ما اذا اختلف ثمنها والثانى على ما اذا اتفق لكن قول ابن القاسم الاول اعجب الى يدل على
الخلاف وقال ابن عرفة بعد ذكر الروايتين عياض فى كونها ما خلافا او عرفا قولا لا اكثر
محتجين بقول ابن القاسم الاول اعجب الى والاقول وحكى عن أبى عمران ١٥ وهذا يجرى ايضا
وجود الزائد فى صنف من أصناف وقوله يرد ثوبا منها ابن يونس بعض القسروين يرد ثوبا من
أوسطها وقال ابو عمران اى ثوب شاء لقوله يرد ثوبا كيف وجدته فان وجد تسعة واربعين وضع من
ثمنها جزء من خمسين وان نقصت اكثر من النصف فلم يشتري رد المبيع ونصها عقب ما تقدم
وان وجد فيه تسعة واربعين ثوبا وضع عنه من الثمن جزء من خمسين جزءا قيل فان وجد فيه
اربعين ثوبا قال ان وجد من الثياب اكثر ماسى لزمه بخصته من الثمن وان كثر النقص لم يلزمه
أخذ ورد به البيع ابو الحسن قوله كثر النقص يريد أكثر من النصف ١٥ (و) جازييع غير
الجزاف (من) الشخص (الاعى) اى له هذا هو الذى يتوهم عدم جوازه واما بيعه ماملكه
فلا يتوهم منعه وقال د و جاز العقد فشمى البيع والشراء حقيقة الاعى من ولد بصير انهم
وامان ولد غير بصير فهو أكه ولكن حكمهما واحد وقال الأجرى يمنع البيع لمن ولد أعمى
أو عمى قبل تمييز الألوان والخلاف فيه ايتوقف على الرؤية واما المشهور كسك والمدوق كعسل
فلا خلاف فيه ومحل ان لم يكن الاعى اخرس اصم والامنة معاملته ومنا كته الامن وليه
المجبر (و) جاز البيع والشراء المعتد فى معرفة مبيعته (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير)
المبيع (بعدها) الى حين العقد عادة ولو حضر فى البلد وفى مجلس العقد فان كان يتغير بعدها

والله أعلم (قوله غير الجزاف) مفهومه لا يجوز بيع الجزاف للاعى وهو كذلك لعدم شرط رؤيته (قوله هذا) اى البيع (قوله)
ولد) بضم الواو (قوله ولكن حكمهما) اى لاعى والا كنه استدراك على ما قبله لرفع ايهامه اختلاف حكمهما (قوله يمنع)
بضم الباء (قوله فيه) اى بيعه للاعى (قوله ومحل) اى الخلاف (قوله والا) اى وان كان الاعى اخرس اصم (قوله لم ينع) بضم
فكسرا (قوله العقد) بفتح الميم الثانية (قوله لا يتغير المبيع) صفة تجرت على غير موصوفها بالا بر ازا لمن اللبس (قوله الى حين
العقد) صلة لا يتغير (قوله عادة) راجع لعدم تغيره (قوله ولو حضر) اى المبيع بالرؤية السابقة بمالغة فى جواز بيعه بها (قوله فان
كان) اى المبيع الخ مفهوم لا يتغير بعدها

(قوله فلا يجوز) أي يبعه بالرؤية السابقة (قوله ويجوز) أي يبعه (قوله خياره) أي المشتري (قوله بالرؤية) أي عندها (قوله وان يبع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله عدل) بكسر العين (قوله وقبضه) أي العدل (قوله وغاب) أي المشتري (قوله عليه) أي العدل (قوله أنى) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله وجدها) أي الثياب في العدل (قوله وانما) أي الثياب (قوله كتب) بضم فكسر (قوله عقد) أي المشتري (قوله وقضاع البرنامج) حال فلا يقال تقابل صفة الثياب بما فيه فان تطابقا فلا كلام للمشتري والافله ٥٠٢ ردها ولا يحلف البائع (قوله أوبقى) أي البرنامج (قوله وانه) أي ما وجدته في

عادة فلا يجوز زبنا ويجوز على شرط خياره بالرؤية (و) ان يبع ما في عدل على البرنامج وقبضه المشتري على تصديق البائع وغاب عليه ثم أتى بثياب وادعى أنه وجدها في العدل وانما مخالفة لما كتب في البرنامج الذي اعقد عليه وقضاع البرنامج أوبقى وادعى البائع ان المشتري غير ما وجدته في العدل وانه موافق لما في البرنامج فالقول قول البائع و(حلف) أي يحلف البائع ان ما في العدل موافق لما كتب في البرنامج (ليبيع) أي في صورة يبيع ما كتب صفاته (برنامج) ومعمول حلف (ان موافقته) أي ما وجد في العدل من نحو الثياب (للمكتوب) في البرنامج ثابتة فان حلف فلا شيء عليه وان نكل حلف المشتري أنه لا يغير ما وجدته في العدل فان حلف فله رده على البائع وان نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع فان كان قبضه المشتري على أنه مصدق فيما يجده أو على أنه يقلب ويتنظر فالقول قوله نقلة أبو الحسن عن النخعي (و) ان دفع شخص لا آخر دنائرا وادعاهم صرفا او ثمن سلعة او قضاء دين او ساقا وقبضها المدفوع له مصدقا دافعها في عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها او بعضها وادعى أنه وجد رديها أو ناقص وزن أو وأنه وجدها ناقصة عدد وانكر دافعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع ردي أو ناقص) أنه ما دفع الا جيدا في علمه وانه لا يعلم ما أتى به القابض من نقده الا ان يتحقق أنه ليس منه فيحلف على البت كحلف على عدم نقص العدد فان نكل حلف قاضها على ما ادعاه فان حلف فيلزم الدافع اتمام العدد وابدال ما اتفق النقاد على ردها لاما اختلفوا فيها وان كان قبضها غير مصدق دافعها في عددها وجودتها فالقول قول قاضها يمينه وان اختلفا في كون قبضها على التصديق أو عدمه فالقول قول دافعها يمينه وان اختلف النقاد في جودة نقد أو راد دافعها قضاء عن دين فلا يلزم المدفوع له قبوله (و) ان يبيع شيء برؤية سابقة لا يتغير المبيع بعدها عادة وقبضه المبتاع ظاهرا بقاءه على صفته التي رآها ثم ادعى أنه تغير صفته قبل قبضه وخالفه البائع وادعى بقاءه بصفته التي رآها (حلف) البائع (على بقاء الصفة) التي رآها المشتري (ان شك) بضم الشين المعجمة أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه ام لا كافي التوضيح وغيره عن النخعي من ان المعبر ما بين الرؤيتين لان ضمانه من بانه حتى يقبضه المشتري وقد يتأخر قبضه عن العقد بما يمكن التغير فيه فلا ينافي ان الشرط كون الرؤية لا يتغير بعدها قبل العقد فان قطع بعدم التغير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلايين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك وترجح قول أحدهما كالتقطع به كما يقيده قوله ان شك قاله عجم وفي بعض الشراح يحلف

العدل (قوله من نحو الثياب) بيان لما (قوله ثابتة) خبر ان (قوله فان حلف) أي البائع (قوله وان نكل) أي البائع (قوله فان حلف) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله رده) أي ما أتى به من الثياب (قوله وان نكل) أي المشتري (قوله لزمه) أي المشتري (قوله أنى) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله فان كان) أي الشأن (قوله قبضه) أي العدل (قوله على أنه) أي المشتري (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله أو على أنه) أي المشتري (قوله بضم ففتح فكسر مثقلا) أي مافي العدل (قوله ويتنظر) أي المشتري ما في العدل (قوله أي المشتري بلايين) ما لم يدع البائع عليه التغير (قوله وان يبيع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله

وقبضه) أي المبيع (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله أنه) أي المبيع (قوله هل يتغير) أي المبيع (قوله لان ضمانه) أي المبيع الخ (قوله اعتبار ما بين الرؤيتين) (قوله بما يمكن الخ) صلة يتأخر (قوله فلا ينافي الخ) تفريع على هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه (قوله فان قطع) بضم فكسر الخ مفهوم ان شك (قوله به) أي التغير فيما بينهما (قوله كذلك) أي قول البائع في عدم اليقين (قوله كالتقطع به) أي قول أحدهما في نفي اليقين

(قوله المربح) بفتح الميم (قوله وهو) اى الله من ربح قوله (قوله لقوله) اى المصنف (قوله يقطع) بضم الياء (قوله بالرؤية) اى عند دها (قوله لاعلى اللزوم الخ) مفهوم على خياره (قوله السكوت) بمثابة اى حين يبعه عن شرط الخيار واللزوم (قوله فيفسد) اى البيع (قوله سلها) بفتح السين واللام اى المدونة (قوله انه) اى الشأن (قوله لا يحتاج) اى لا يشترط اى فى صحة بيع الغائب بشرط خيار المشتري بالرؤية (قوله وان كان) اى صاحب المدونة الخ حال (قوله ذكر) اى صاحب المدونة (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذ كرجس السلعة (قوله اذا لافرق بينهما) اى التولية الخ على الاحتياج (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذ كرجس الجنس (قوله الخط) اى قال (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله انه) اى صاحب المدونة (قوله فرق) بفتح الف مخففا (قوله فاعتقده) اى عدم كرجس (قوله جنسها) اى السلعة (قوله فى البيع) اى لبيئته على المكايسة (قوله ثم نقل) اى الخط (قوله سلها) بفتح السين (قوله لا) اى الخط (قوله طنى) فاعل سلم (قوله وهو) اى قول الخط الذى يفهم من كلام المدونة انه فرق الخ (قوله مسلم) بفتح السين واللام مثقلا (قوله نقل) بضم فكسر ٥٠٣ (قوله فى انه) اى الشأن (قوله الوصف) والرؤية اى السلعة (قوله

فى المنع) صلة تسرى (قوله ولادليل فيه) اى ما نقل عن سلها (قوله من التفرقة) بان لنا (قوله وليتها) فيه التفات من الغيبة الى الخطاب (قوله ولم تسجها) اى السلعة (قوله له) اى الرجل (قوله ادهما) اى السلعة او غنما (قوله الزمته) اى الرجل (قوله اياها) اى السلعة (قوله لم يجز) اى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله على غير الزام) شمل شرط خياره برؤيتهما والسكوت عن شرط احدهما (قوله جاز) اى العقد (قوله منه) اى الرجل (قوله ولم تصفه) اى العبد (قوله له)

المربح قوله وهو الموافق لقوله وحالف من لم يقطع بصدقه (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العدة معروفة بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه او جنسه (على شرط خياره) اى المشتري فى الامضاء والرد (الرؤية) للمبيع لاعلى اللزوم او السكوت فيفسد للجهل بالمبيع ابن عبد السلام ظاهر سلها الثالث انه لا يحتاج لذ كرجس السلعة اى ثوب او عبد مثلاً وان كان ذكر هذا فى التولية اذا لافرق بينهما وبين البيع فى هذا الخط الذى يفهم من كلامه فى المدونة انه فرق بين البيع والتولية فاعتقده فى التولية لانها من المعروفة ولا بد من ذكر جنسها فى البيع ثم نقل نص سلها وسلم له طنى البتة وهو غير مسلم لان ما نقل عن سلها صريح فى انه عند فقد الوصف والرؤية تستوى التولية والبيع فى المنع على الزام والجواز على خيار الرؤية ولادليل فيه لما ذكر من التفرقة اصلاً ونص ما نقل عن سلها واذا اشترت ساعة ثم وليتها جلاولم تسجلها ولا غنما او سميت ادهما فان كنت ازمته اياها لم يجز لانه مخاطرة وقاروان كان على غير الزام جازوا ما ان بعته منه عبد فى بيتك بمثابة دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المتابع فيه بالخيار اذا انظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمصلحة ابسة ولو كنت بهاته على الخيار اذا انظره جازوان كان على المكايسة اه وبه تعلم ظهور ما قاله ابن عبد السلام والله اعلم وفى بيع الغائب تسع صور لانه امان يباع على صفقة او رؤية متقدمة او بدونهما وفى كل منها امان يباع على خيار او بت او سكوت وكلها جائزة الا اثنتين وهما البت والسكوت فيها بيع بدونهما فتقوله او غائب اى على صفقة او رؤية متقدمة بتا وخيارا او سكوتا وقوله وعلى خيار بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة عزاء لها غير واحد وشارب لولو الى القول بان الغائب لا يباع الا على صفقة او رؤية متقدمة قال فى المقدمات

اى الرجل (قوله ولا رآه) اى الرجل العبد (قوله ذلك) اى البيع (قوله فيه) اى البيع صلة الخيار (قوله اذا انظره) اى البائع العبد (قوله فيه) اى العبد (قوله الايجاب) اى الزام عند السكوت عن شرط خياره اذا رآه (قوله والمكايسة) اى لا المعروف (قوله جعلته) اى الرجل (قوله اذا انظره) اى الرجل العبد (قوله جاز) اى البيع (قوله وان كان على المكايسة) حال (قوله وبه) اى نصها صلة تعلم (قوله ظهور ما قاله ابن عبد السلام) أقول بعون الله تعالى دل نصها السابق على التسوية بين التولية والبيع فى المنع اذا كانا بشرط الزام والجواز اذا كانا بشرط الخيار والتفرقة بينهما اذا كانا على السكوت عن شرط الزام وشرط الخيار فتجوز التولية لطلوها عن المكايسة وينج البيع لاشتماله عليها والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله تسع) بتقديم المثناة (قوله لانه) اى الغائب (قوله بدونهما) اى الصفقة والرؤية (قوله فيما بعد ولو فقط) اى ما بيع بالرؤية سابقة ولا وصف (قوله ومذهب المدونة) عطف على المشهور (قوله اياها) اى المدونة

(قوله وهو) أي أنه لا يباع الأعلى وصف ورؤية سابقة (قوله دليله) أي أنه لا يباع الأعلى وصف ورؤية سابقة (قوله وهو) أي دليله (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي أو على يوم تفرع على عطف الخ (قوله في امتناع بيعه بالصفة) صلة كاف التثنية (قوله لسهولة حضوره) لسهولة امتناع بيعه بها (قوله باقتضائه) أي بفهومه على يوم (قوله أن الحاضر بالبلد) أي والغائب عنه بأقل من يوم (قوله يجوز) أي بيعه (قوله هذا) أي جواز بيع الغائب عن مجلس العقد بالصفة ولو كان بالبلد ولا مشقة في حضوره (قوله هذا) أي كون حاضر ٥٠٤ المجلس لا يباع به أو غيره يباع به (قوله المفهوم) أي من على يوم (قوله من غير

بائع) صلة الصفة (قوله بان وصفاً بانه) تصوير لاتفاق وصف غير بانه (قوله فهو) أي أو وصفه غير بانه (قوله تفرع على عطف على وصف الخ) (قوله لانه) أي بانه (قوله يجوز) أي يزيد (قوله لتفريق) أي تحصيله (قوله يجوز) (قوله فان بعد) مفهوم ان لم يمد (قوله باحداهما) أي الصفة والرؤية المتقدمة (قوله او بدونهما) أي الصفة والرؤية (قوله كذلك) أي المبيع باحداهما في كونه على انفراد (قوله فتحصل) بفصل مثلاً (قوله ومفهوماً) أي لم يمكن بلامشقة (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وان غاب) أي المبيع (قوله عنه) أي محل المبيع (قوله بها) أي الصفة (قوله ولو كان) أي المبيع (قوله ففقهه) أي المفهوم تفرع على فان كان حاضر الخ (قوله فلا يعترض) بضم الباء وفتح

وهو الصحيح في كتاب الغرر من المدونة دليله وهو قولها في بيع الدور والارضين الغائبة لا قبيل الا بصفة أو رؤية متقدمة اه وعطف على بالاوصف فقال (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) ذهبا باق فيجوز فهو في حين المبالغة رد على قول ابن شمعان ما على يوم فدون كالحاضر في امتناع بيعه بالصفة لسهولة حضوره واعتراض الخط كلام المصنف باقتضائه ان الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع ان الذي يقبضه النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا ما في فتحه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في حضوره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع قلت هذا تفصيل في المفهوم فلا بأس به وعطف على وصف فقال (أو) أي وجاز بيع غائب بالصفة من غير بائه بل ولو بالا (وصفه) أي المبيع من إضافة المصدر لقوله وقاعله (غير بانه) بان وصفه بانه فهو في حين المبالغة أيضا رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بانه لانه قد يتجاوز في صفاته لتفريق سلعته (ان لم يمد) الغائب المبيع يتا بصفة أو رؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز أما المبيع باحداهما على الخيار بالرؤية أو بدونها كذلك فيجوز ولو بعد فتحصل ان ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه ان لا يتغير بعدها وان لا يمد وما يبيع بصفة يشترط فيه ان لا يمد وان المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير ومثل للبعد فقال فان بعد (كنراسان) بضم الناء المعجمة واهمال السين مدينية باقضى المشرق (من افرقة) بتخفيف التثنية الثانية وتشديد هاء مدينية بوسط المغرب فلا يجوز وعطف على لم يمد فقال (و) ان (لم يمكن رؤيته) أي المبيع بالصفة بالزوم (بلامشقة) بأن امكنت بمشقة كالغائب عن البلد ومفهوماً ان امكنت بلامشقة فان كان حاضر في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه بها ولو كان حاضر بالبلد على المشهور وفقهه تفصيل فلا يعترض عليه خلافاً للخط ومن تبعه (و) جاز (النقد) أي تعجيل دفع الثمن للبائع تطوعاً بلا شرط (فيه) أي بيع الغائب على اللزوم عقاراً كان المبيع او غيره لا على الخيار المبوب له او الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعاً (و) جاز النقد مع الشرط (من البائع على المشتري) تعجيل الثمن واولى بلا شرط (في) بيع (العقار) على اللزوم بوصف غير بانه وان بعد لانه لا يسرع تغيره بخلاف غيره واما بوصف بانه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعاً في ضيق انما يجوز اشتراط النقد في العقار على المذهب اذ لم يشترطه بصفة صاحبه وهو قوله في عبارة ابن رشد وقبسه في التوضيح ببيع العقار جراً فان بيع مذارعة فلا

الرائع يبيع على فيه تفصيل (قوله عليه) أي المصنف (قوله بلا شرط) ايضاح لتطوعاً (قوله فيمنع النقد فيه ولو تطوعاً) يصلح أي لتأديته لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه (قوله وان بعد) بضم العين أي العقار مبالغته في الجواز (قوله لانه) أي العقار على جواز النقد فيه مع شرطه (قوله فلا يجوز النقد فيه بشرط) أي لترده بين الساقية والثمنية (قوله ويجوز) أي النقد فيه (قوله تطوعاً) أي وان تردد بين عدم اقتضائه منع التطوع (قوله وقبده) أي جواز النقد في العقار (قوله جراً) أي لاتتقال ضمانه لاشتريه بمجرد شرائه فلا يؤدي النقد فيه لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه (قوله فان يبيع مذارعة فلا

يصلح النقد فيه) أي لانه لا ينتقل ضمانه لشره إلا بذره فيلزم على النقد فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر والله أعلم (قوله وهو) أي التفصيل بين الجراف والذرع (قوله خلاف) خبران (قوله بدليل) اضافته للبيان (قوله جواز) مفعول اطلاق المضاف لفاعله (قوله بينه) بفتحات مثقلا (قوله بان معناه) صلة بين (قوله وصفها) أي الدار (قوله حد) بفتح الحاء وشد الدال أي نهاية (قوله ساحتها) أي فسحتها (قوله بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا) تصور ان تذر بعها المكتنى عنه بذ كصفتها (قوله والاول) أي الجمع بين وصفها وتذريعها (قوله انه) أي الشأن (قوله لك) أي شراؤها على الصفة ٥٠٠ كل ذراع بكذا (قوله الان يكون) أي المشتري (قوله قدر أي

الدار ووقف عليها) أي لان شراها حينئذ من شراء الجراف على كمال ومن شروطه وثيقته كما تقدم (قوله لانه) أي ابن رشد (قوله بينه) بفتحات مثقلا (قوله معتداله) حال من فاعل بينه (قوله ولذا) أي اعتداده بن رشد له اعتد (قوله منه) أي له (قوله فقول ان ذلك) أي شراء الدار والارض او الخشبة او الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا (قوله المشتري) بفتح الحاء المهملة (قوله فان كان) أي النقص (قوله لزمه) أي المشتري (قوله من الثمن) بيان لما (قوله وان كان) أي النقص (قوله كان) أي المشتري (قوله قبل ان ذلك) أي بيع الدار أو الارض أو الخشبة أو الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا عطف على قبل الاول (قوله كان) أي

يصلح النقد فيه قاله اشهب في العينية ومالك رضي الله تعالى عنه ما رتبته في الشامل لخط وهو ظاهر في الارض البيضاء وما الدار فلا بد من ذرعها كما يأتي وذرعها كصفة لها طئي الظاهر ان قول اشهب هذا وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه خلاف المعقد بدليل اطلاق المدونة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم جواز اشتراط النقد في العقار قول الخط فلا بد من ذرعها هكذا في سماع القرين وقاله مكنون وبينه ابن رشد بان معناه لا بد في وصفها من تسعة ذرعها بان يقال الدار التي في بلد كذا بوضع كذا وحدثها كذا وصفها كذا وذرع ساحتها في الطول كذا وفي العرض كذا واطول بيتها كذا وعرضه كذا حتى يأتي على جميع مساحتها وصفها بالصفة والذرع ولو ذ كصفتها واكتفى عن تذريعها بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا لجاز ذلك والاول أحسن وليس المعنى انه لا يجوز ان يشتريه على الصفة الا كل ذراع بكذا ما بلغت بل لا يجوز ذلك الا أن يكون قدر أي الدار ووقف عليها كالارض لا يجوز شراؤها على الصفة كل ذراع بكذا دون ان يراها او كالصبرة لا يجوز شراؤها كل قفيز بكذا دون ان يراها وظاهر كلام ابن رشد ان هذا هو المعقد لانه بينه معقد الوعاده في البیان ان ما كان من العينية مخالفا للمذهب نبه عليه ولذا اعتدله الخط ومن تبعه ابن رشد اختلاف اذا باع منه الدار والارض أو الخشبة أو الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا فقول ان ذلك بمنزلة قوله اشترى منك كذا وكذا ذراعا فان كان البائع شريفاً وان وجد أقل كان مانعاً بمنزلة المشتري فان كان يسيراً لزمه الباقي بما ينوبه من الثمن وان كان كثيراً كان مخيراً في الباقي بين اخذ ما ينوبه أو رده وقيل ان ذلك في معنى الصفة لا مبيع فان وجد أكثر كان للمبتاع وان وجد أقل كان المبتاع بالخيار بين اخذ جميع الثمن ورده والقولان قائمان من المدونة (وضمنه) أي العقار المبيع فاتباع جازا فافاد ركنه الصفة سالما (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط النقد أم لا فقي ضح بعد ذكر الخلاف في ضمان انعقاد هذا الخلاف اذ لم يكن في المبيع حق توفيقه فان بيعت الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال ابن عرفة لو كان دارا على مزارعة أو فحلا على عددها فقي كونها من البائع والمبتاع رواية المازري ونقله عن ابن حبيب مع الاخوين فخرجهما على ان الذرع والعقد حق توفيقه او مجرد صفة اه وعطف على في العقار فقال (و) جازا للنقد مع الشرط (في غيره) أي العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على الزوم برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه لم يكن فيه حق توفيقه ولكاف استقصائية (وضمنه) أي

منه في الزائد (قوله أخذه) أي ما وجدته (قوله مجرد العقد) صلة ضمن (قوله يبيع) بكسر فسكون أي العقار (قوله اذ لم يكن الخ) خبر ذ (قوله حق توفيقه) اضافته للبيان (قوله فالضمان من البائع) أي لحق التوفيقه (قوله لو كان) أي المبيع (قوله كونها) أي ضمان الدار والفحل (قوله رواية المازري) راجع لكونه من البائع (قوله ونقله) أي المازري الخ راجع لكونه من المبتاع (قوله فخرجهما) بفتحات مثقلا أي المازري القولين (قوله حق توفيقه) مبنى الاول (قوله مجرد صفة) مبنى الثاني (قوله يبيع) عطف على قرب (قوله برؤية) صلة يبيع (قوله استقصائية) فلا تدخل زائدا على اليومين

(قوله ان ضمانه) أى غير العقار (قوله حينئذ) أى حين تنازهما (قوله فلا يتقل) أى الضمان (قوله اليه) أى المشتري (قوله
ففى كلامه) أى المصنف الخ تفريع على ارجاع الا لشرط غير العقار أو منازعة للعقار (قوله لهما) أى العقار وغيره أى
وأما ومنازعة فهو راجع لموضوع العقار لا لتشويش فى النشر حاصل على هذا أيضا باعتبار رجوع الا لشرط لغير العقار
(قوله واستشكله) أى اتقال ضمان العقار للبائع بشرطه عليه وانتقال ضمان غيره للمشتري بشرطه عليه (قوله غير من هو
عليه) أى من بائع فى العقار ومشتري غيره (قوله بجهة من الثمن) أى زادها المشتري للبائع فى ثمن العقار لضمانه بآثر كها
البائع المشتري من ثمن غيره لضمانه مشتريه (قوله ما لزمه على قول) أى فلم يكن ضمانه يجعل (قوله وشرطه) أى الايمان به (قوله
ضمانه) أى المبيع حال اتيان البائع به (قوله منه) أى بآثره (قوله يفسد ببيع) بضم الياء لانه ضمان يجعل اذ يصير الثمن موزعا
على السلعة والايمان بها وضمانها ٥٠٦ (قوله وان كان ضمانه) أى المبيع (قوله فى اتيانه) صله ضمانه (قوله يبيع واجارة)

غير العقار المبيع غالبا بشرط التقدم لا (بائع الا لشرط) من بائع غير العقار ان ضمانه على
مشتريه فلا يضمنه البائع (أو منازعة) من المشتري للبائع فى ان العقد صادق العقار المبيع
غائبا قايما أو هالكسا لما أومع به ضمانه حينئذ من بآثره لان الاصل انتفاء ضمانه عن المشتري
فلا يتقل اليه الا بامر محقق فى كلامه لف وقشر غير مرتب قاله جدمع وتبعه د وقال غيره
الا لشرط راجع اهموا واستشكله فى ضيق بانه ضمان يجعل لان نقل الضمان الى غير من هو عليه
لا يكون الا بجهة من الثمن وأجيب بانه انما اشتراط كل واحد على الاخر ما لزمه على قول
وحاصله مراعاة الخلاف اه (وقبضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخروج والايمان به (على
المشتري) وشرطه على بآثره مع كون ضمانه منه يفسد ببيع وان كان ضمانه فى اتيانه من مبتاعه
فجائز وهو يبيع واجارة قاله ابن عرفة ونصه مع اصمغ ابن القاسم من اشتري سلعة غائبة
بعينها وهو يملك على ان يوفى بها بوضعها لا خير فيه للضمان ابن رشد هذا بين لان بعض الثمن وقع
للضمان وهو حرام باجماع ابن عرفة لا يترتب ان هذا خلاف المذهب من جواز شرط الضمان
على البائع فى الغائب لان ذلك فى مدة الوصول اليه لا فى مدة ايصاله الا لخمى الايمان بالغائب
على مبتاعه وشرطه اياه على بآثره مع ضمانه يفسد ببيع وضمانه فى وصوله من بآثره وان شرط
ضمانه فى اتيانه من مبتاعه جاز وكان يبيع واجارة (وحرم فى) يبيع (تقد) أى ذهب أو فضة بتقد
(و) فى يبيع (طعام) بطعام (ربا) بكسر الراء مقصورا (فضل) أى زيادة (و) ربا (نساء) بفتح
النون ممدودا أى تأخير وضايفته للبيان ودليل حرمة ربا الفضل فى التقدير لا تشقوا الذهب
والفضة بضم الفوقية وكسر المعجمة وضم القاء مثقلة أى لا تقضوا وحرمة ربا النساء فيه خبر
الذهب بالذهب ربا الاها وهاء بالمد أشهر من القصر وتفتح الهمةزة حال المد وكسر الهاء وهو
اسم فعل أصله هال أبدات المكاف همةزة ودليل حرمة ربا الطعام وفى التقدير خبر الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل وسواهما وما

لتوزع الثمن على السلعة
والايمان بها (قوله يوفى بها)
أى البائع السلعة (قوله
بين) بكسر الياء مثقلة أى
ظاهر (قوله وهو) أى وقوع
الثمن للضمان (قوله هذا) أى
منع شرط الايمان والضمان
حاله على بآثره (قوله من جواز
شرط الضمان على البائع)
بيان للمذهب (قوله ذلك)
أى الضمان (قوله ذلك) أى
الضمان الذى يجوز بشرطه
على البائع (قوله اليه) أى
الغائب (قوله ايصاله) أى
الغائب الى مشتريه (قوله
وشرطه) أى بآثره (قوله
اياه) أى الايمان بالغائب
(قوله ضمانه) أى بآثره فى
اتيانه (قوله وضمانه) أى
الغائب (قوله وصوله) أى
الغائب الى الوصول اليه

(قوله من بآثره) خبر ضمانه (قوله وان شرط ضمانه) أى الغائب (قوله فى اتيانه) أى فى صورة شرط اتيان البائع به الى
مشتريه (قوله من مبتاعه) صله ضمانه (قوله جاز) أى يبيع بالشروطين الايمان على البائع والضمان حاله من المشتري جواب الشرط
(قوله وكان) أى العقد (قوله يبيع واجارة) لمقابلة الثمن الغائب والايمان به (قوله وضايفته) أى ربا (قوله خبر) خبر دليل
واضايفته للبيان (قوله وحرمة) عطف على حرمة (قوله فيه) أى التقدير (قوله خبر) خبر دليل باعتبار تعاقبه بالهطوف وضايفته
للبيان (قوله حرمة ربا) أى ربا الفضل وربي النساء (قوله خبر) خبر دليل وضايفته للبيان (قوله مثلا) بكسر فسكون (قوله بمثل)
كذلك عيب قوله مثلا بمثل خبر المبتدأ وسواهما بسواهما كيدله ويجعل ان الخبر مجموع مثلا بمثل وسواهما بسواهما والمثلية بالنسبة
للموزون والمساواة بالنسبة للمكيل وقوله يدايد حال أى تقابضا ذكره شيخ الاسلام الانصارى فى شرح كتاب الاعلام فى

الفقه البنياني قوله مثلا بمثل خبر المبتدأ غير صواب والظاهر انه حال مثل ما بعده والخبر الجار والمجرور رأى بالذهب
 أو بالفضة الخ أو محذوف أي جائز الهدوى قوله خبر المبتدأ الاحسن ان يعرب الذهب مبتدأ وبالذهب خبر وهذا حال أو يعرب
 الذهب مبتدأ والخبر محذوف والتقدير الذهب المبيع جائز في حال كونه كذا الامير قوله خبر هذا على رواية الرفع وأما على رواية
 النصب فهو حال والخبر الجار والمجرور رأى الذهب يباع بالذهب الخ أقول الظاهر أن في الظاهر اختصارا بمحذوف ربا الا قبل مثلا
 بمثل بدل ليل الذهب بالذهب ربا الا هاهنا ونحوه من الاخبار (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي كذهب بفضة وبر بقر وملح
 بشعير (قوله كيف شئتم) أي بمثل أو اقل أو أكثر (قوله الاتفاق) أي بين العوضين (قوله والنقدية) أو بمعنى أو أي وما
 اختلافهما فمافيهما فلا يشترط في جواز السبع كونه يدا بيد (قوله لا انعقاد الاجماع الخ) علة أي مع الاتفاق الخ (قوله التاخير)
 أي لاحد العوضين فان جهل النقد فسلم وان جهل الطعام فبيع لاجل ٥٠٧ ولا يجوز تاخيرهما لانه دين دين

(قوله اعترض) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله الربا) أي
 بقسميه (قوله لا خصاص
 النقدية) أي المسكولة علة
 يوههم قصر الخ (قوله الحرمة)
 أي للربا بقسميه (قوله
 عنه) أي الاول (قوله انه)
 أي النقد (قوله وهو) أي
 عموم النقد في المسكولة
 (قوله والحرمة الخ) حال
 (قوله عنه) أي الثاني (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده
 باتحاد جنسه (قوله منهما)
 أي النقد والطعام بيان لما
 (قوله فيهما) أي النقد
 والطعام (قوله عنه) أي
 الثالث (قوله المماثلة)
 أي فيما بين الدينارين
 والدرهمين (قوله باحتمال)
 صلة عدم أي بسببه (قوله

يد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد أي تقابضا أي مع الاتفاق
 في المطعومية والنقدية لان انعقاد الاجماع على جواز بيع الطعام بالنقد مع التأخير واعتراض
 كلام المصنف بثلاثة أمور الاول قوله نقد يوههم قصر حرمة الربا على المسكولة لا خصاص
 النقدية مع ان الحرمة في التبر والمصوغ والمكسور أيضا واجب عنه بان اختصاص النقد
 بالمسكولة طريقة لابن عرفة وطريقة غير انه يعم غير المسكولة وهو صريح قول المصنف سابقا
 ونقد ان سك وقوله الا في أو غاب رهن أو ودعيه ولو سك الثاني ان قوله ربا فضل يشمل فضل
 الصفة والحرمة خاصة بزيادة القدر في العدد أو في الوزن وأوجب عنه بان قوله الا في و جاز
 قضاء فرض عساو وأفضل صفة الخ قرينة على ان مراده هنا الفضل في القدر دون الصفة
 الثالث ان ظاهره ان ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك وانما يدخل
 فيما اتحد جنسه منهما ويجوز فيها اختلاف جنسه فيهما يدا بيد واجب عنه بان كلامه هنا
 كالتزجئة ما بعده فهذا مجمل والاق في تفصيل له (لا يجوز أن يباع دينار ودرهم) بدنيار ودرهم
 اعدم تحقق المماثلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار الاخر فيقابلة بدنياره وبعض درهمه
 ويسير باقي درهمه في مقابلة درهم الاخر والشك في التفاضل كتحقق التفاضل والفضل
 المتوهم كالتفضل الحق ابن شامس توهم الربا كتحققه فلا يجوز أن يكون مع أحد النقيدين
 أو مع كل واحد منهما غير نوعه أو ساعة لانه يوههم القصد الى التفاضل ولهذا يمنع الدينار
 والدرهم أو غيره بمثلهما (أو) أن يباع (غيره) أي المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار
 أو درهم (بمثلهما) أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة ودينار ودرهم بالنسبة للمثال
 الثاني قاو لي بأكثر وأقل منهما من جنسهما التحقق الفضل فيه ابن عرفة البابجي منع ما لا
 والشافعي رضي الله تعالى عنهما يبيع دينار ورووب بدنيارين للفضل بين الذهبين لان السلعة
 تنقطع مع دينارها على الدينارين فيصيب كل دينار نصفهما وربما كانت قيمة السلعة أكثر

أحدهما) أي المتبادلين (قوله فيقابلة) أي الراغب دينار الاخر (قوله أي المذكور) توجيهه لافراد الضمير مع تنسية
 مرجعه (قوله من الدينار والدرهم) بيان للمذكور (قوله كشاة الخ) مثال لغيره (قوله فأولى) بفتح الهـ مز
 أي في المنع (قوله بأكثر) أي ابدال دينار ودرهم بأكثر منهما (قوله من جنسهما) أي الدينار والدرهم راجع
 لا أكثر والأقل (قوله لتحقق الفضل فيه) أي الأكثر والأقل علة أولى بأكثر أو أقل (قوله الذهبين) أي الدينارين الذي مع
 الثوب والدينارين (قوله لان السلعة) أي التي مع الدينار كالثوب (قوله تنقطع) أي تنقسم (قوله دينارها) أي المصاحب
 لها (قوله نصفهما) أي نصف الساعة ونصف دينارها

(قوله فاحرك) أي الرجل الذي عقد الصرف لك (قوله وقام فذهب) أي الرجل أو كبل قبل قبضك (قوله في ذلك) أي الصرف (قوله بمحضرة) صلة قبض (قوله لا يفسد) أي الصرف (قوله يكره) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله فيه) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله لا يفسخ) أي الصرف (قوله ان وقع) أي قبض الوكيل بمحضرة (قوله به) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله طلق) بفتح طاء منقلبا (قوله ونص) عطف على رسم (قوله انه) أي عاقد الصرف (قوله أن يوكل) أي عاقد الصرف (قوله المستلتم) أي توكل الاجنبي وتوكل الشريك (قوله ويذهب) أي عاقد الصرف قبل قبض وكيله (قوله الا أن يقبض) أي الوكيل (قوله بمحضرة) أي عاقد (قوله فيهما) أي المستلتم (قوله ٥٠٩) فان لم يطل (مفهوم وطال) (قوله بان اقتضه

من رجل بجنبه الخ) تصو
اعدم الطول (قوله ويكره)
أي الصرف مع غيبة نقد
أحدهما بلا طول (قوله
والا) أي وان حصل افتراق
بدن (قوله حرم) أي فسد
الصرف (قوله فيحرم) أي
يفسد الصرف (قوله وان لم
يحصل طول الخ) مبالغة
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
واقترض) أي الرجل (قوله
اليه) أي الرجل (قوله
فيه) أي الصرف (قوله
بالعكس) أي الذي يارمك
واقترض الدراهم (قوله
لذلك) أي الاتيان بمافي
جهته (قوله جاز) أي
الصرف (قوله ولم يجزه)
أي الصرف اذا غاب نقدهما
بلا طول ولا فرقة بدن (قوله
انهما) أي المتصارفين (قوله
تسلفا) أي المتصارفان
(قوله لانه) أي تسلفهما
(قوله لا يتخلف) أي لا يتبدل
ولا يتنق (قوله يتخلف) أي

فاحرك بالقبض وقام فذهب فلا يخبر في ذلك ولا يصلح للرجل أن يصرف ثم يوكل من يقبض له
ولكن يوكل من يصرف له ويقبض له ٥١٠ ويقوم من قوله ذهب انه لو كان حاضرا جاز ابن
عرفة ولو وُكل على قبض ما عقده بمحضرة فطريقان ابن رشد واللعن عن المذهب لا يفسد زاد
ابن بشر ويكره المازري عن ابن القاسم لا يخبر فيه أشهب لا يفسخ ان وقع ابن وهب لا بأس
به فاخذ بعضهم من قول ابن القاسم اشتراط كون العاقد هو القابض واذا كان دينارا مشتركا
بين رجلين فصرفاه معا ثم وُكل أحدهما شريكه في القبض وذهب فقال ابن رشد ظاهر المدونة
انه لا يجوز الا أن يقبضه بمحضرة وانه لا فرق بين أن يوكل شريكه أو اجنبيا وهو الصواب
وظاهر رسم طلق من سماع ابن القاسم ورسم البيهقي والصرف من سماع اصبيغ ونص سماع
أبي زيد انه جائز فحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها انه يجوز له ان يوكل على القبض في
المستلتم ويذهب والثاني لا يجوز الا ان يقبض بمحضرة فيهما والثالث الفرق بين توكل
الاجنبي فلا يجوز الا ان يقبض بمحضرة وبين توكل الشريك فيجوز ولو قبض بعد ذهابه افاده
الخط وعطف على شرط ولو كان المحذوفة مع اسمها فقال (أو) أي وحرم صرف مؤخران
غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) أي دنانير أو دراهم (أحدهما) أي المتصارفين (وطال)
زمن غيبته ففسد الصرف فان لم يطل بان اقتضه من رجل بجنبه أو حل صرته فلا يحرم ويكره
ان لم يحصل افتراق بدن والاحرم كما تقدم وعطف على نقدا أحدهما فقال (أو) غاب (نقداهما)
أي دينار ودراهم المتصارفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن فيها ان اشترى من
رجل عشر دينارين درهمين بدينار من رجل الى جانبك واقترض الدراهم من بجانبه
فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم فلا يخبر فيه ولو كانت الدراهم معه واقترضت الدينار
أو بالعكس فان كان امرأ قريبا كحل صرة ولا يعث وراه ولا يقوم من مجلسه لذلك جاز ولم يجزه
أشهب ٥١١ قال في التوضيح والحاصل أنهما ان تسلفا فافترقا ابن القاسم وأشهب على الفساد
لانه مظنة الطول فلا يجوز وان لم يطل لان التعديل بالظن لا يتخلف الحكم فيه عند تخلف
العله وان تسلف أحدهما وطال فلا يجوز عندهما وان لم يطل فالتخلف واختلاف الاشياء الخ
هل الخلاف في تسلف أحدهما مقيدا بعدم علم من عقد على ما عنده بان الآخر عقد على ما ليس
عنده فان علم به اتفاقا على البطلان او الخلاف مطلق علم أم لا طريقان فقوله سما المازري وعطف

اتقاء (قوله عندهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فالتخلف) أي بين ابن القاسم وأشهب فاجازه ابن القاسم ومنعه أشهب
(قوله هل الخلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب (قوله في تسلف أحدهما) صلة الخلاف (قوله مقيد) بضم الميم وفتح اليا منقلبا
خبر الخلاف (قوله علم من عقد) من اضافة المصدر لقاعله (قوله بان الآخر) صلة علم (قوله فان علم) أي من عقد على ما عنده
الخ مفهوم القيد (قوله به) أي ان الآخر عقد على ما ليس عنده (قوله اتفاقا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله والخلاف) أي بين
ابن القاسم وأشهب (قوله علم) أي من عقد على ما عنده بان الآخر عقد على ما ليس عنده

(قوله قحرم) أي المواعدة (قوله وشهره) بفتح شاء مثله لا أي التحريم (قوله هو) أي التحريم (قوله ونسبها) أي الكراهة (قوله به) أي القول بالكراهة (قوله ونسبها) أي القول بالكراهة (قوله ذلك) التواعد (قوله يفسخ) أي الصرف بالمواعدة (قوله يتراوضا) أي يتفق المتصارفان (قوله وانما قال) أي أحدهما (قوله راوضه) أي وافقه على السوم (قوله وحلت) بضم فسح (قوله والثلاثة) أي المنع والكراهة والجواز (قوله منعهما) أي المواعدة (قوله وان وقعت) أي المواعدة (قوله يرد) بضم فسح (قوله ابن مناس) بفتح الميم وإهمال السين مخففة عطف بيان لابي موسى (قوله التعريض) بإيهام الضاد مفعول أجاز (قوله خليل) أي قال (قوله وهو) أي جواز ٥١٠ التعريض بالصرف (قوله وللاخر) أي الذي عليه الدناير (قوله عليه) أي

على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أي جعلها عتدا لا ياتنفيان غيره كذهب بنا إلى السوق بدواهمك فان كانت جيادا أخذتها منك كل عشرة بدينار قحرم وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازري الكراهة ونسبها للغمي لما لا ثالث لهما ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وأصدر به في المقدمات ونسبها لابن القاسم ونسبه وأما المواعدة فتسكرو فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبغ يفسخ وأعمل قول ابن القاسم إذا لم يتراوضا على السوم وانما قال أذهب معك لا صرف منك وقول أصبغ إذا راوضه على السوم فقال له أذهب معي لا صرف منك ذهبك بكذا وكذا درهم ما اه وقال ابن بشير ظاهر المدونة المنع وحلت على الكراهة ولا ينفع الجواز للغمي والثلاثة في بيع الطعام قبل قبضه سند الأحسن منعها ابتداء وان وقعت ولم يتصارفا كره أن يتصارفا وان تصارفا وفات العقد فلا يرد ابن يونس أجاز أبو موسى ابن مناس التعريض في الصرف فتحواف محتاج إلى دراهم أصرفها ونحوها إلى أحب دراهمك وأرغب في الصرف منك ونحوه لابن شاش خليل وهو صحيح وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (بصرف دين) بدني (ان تأجل) بفتح تاء مثله لا أي الدينان عليه ما بان كان لأحدهما على الآخر دناير مؤجلة وللاخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وتصارفا قبل حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده سواء كان من بيع أو من قرض فليس له به أخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تأجلا فقد اشترى كل منهما ماله عليه على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده مدة الأجل طال أو قصرت وان تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ما هو عليه على أنه لا يستحق قبضه الا بعد مضي أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بها كذلك ومفهوم الشرط انها ان حلا جازا للصرف وهو كذلك لعدم تأخر القبض لاستحقاق كل منهما قبض ما هو عليه بمجرد عقد الصرف فيقتضيه من نفسه وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف من تهن من رهن رهنابعد وفاة الدين أو قبله أو مودع بالفتح من مودع بالكسر ودبيعة (غاب رهن) مصرف (أو ودبيعة)

من له الدناير (قوله كذلك) أي الدناير في التأجيل (قوله حاولهما) أي الاجلين (قوله بأن اسقط كل منهما الخ) قوله ويرتصافهما (قوله لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده) علة لتخصول التأخير في الصرف بالدينين المؤجلين أو المؤجل أحدهما (قوله سواء كان) أي الدين (قوله فليس له) أي الدين (قوله أخذه) أي الدين (قوله قبل أجله) أي فإذا باعه قام مشتريه مقامه في أنه ليس له أخذه قبل أجله فقد اشتراه على أنه لا يأخذه الا بعد حلول أجله (قوله فان تأجلا) أي الدينان المصروف أحدهما بالآخر (قوله منهما) أي المتصارفين (قوله على أنه لا يستحقه حتى يحل أجله) لقيامه مقام ياتمه الذي لا يستحقه حتى يحل أجله (قوله بالصرف) صلة اشتراه

وتصور له (قوله عن عقده) أي الصرف صلة تأخر (قوله مدة الأجل) صلة تأخر واضافته للبيان (قوله مصروفة طالت) أي المدة (قوله وان تأجل) أي الدين (قوله المؤجل) بفتح الجيم مثله لا (قوله ما هو عليه) تنازع فيه اشترى ومؤجل (قوله على أنه) أي المشتري (قوله قبضه) أي الدين المؤجل عليه (قوله بها) أي مدة الأجل (قوله كذلك) أي طالت أو قصرت (قوله الشرط) أي ان تأجل الخ (قوله انهما) أي الدينين (قوله رهن) مفعول صرف المضاف لفاعله (قوله بعد وفاة) صلة تصرف (قوله أو مودع) عطف على من تهن (قوله ودبيعة) عطف على رهن فقيه عطف معمولين على معمولين ليعمل واحد وهو جائز اتفاقا

(قوله قال في ضيق الخ) خبر ما (قوله هو) أي لزوم القيمة (قوله لأن المثل الخ) أنه لزوم القيمة (قوله ومقابلته) أي المشهور (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله مثله) أي المغموب المصوغ (قوله فان تعيب) بثبوت مثله (قوله الخيار) مقعول يوجب (قوله فان اختار) أي صاحبه (قوله أخذه) أي المغموب (قوله لأنه) أي المصدق بكسر الدال الخ (قوله الحرمة) (قوله يختص به) أي النقد الذي أخذه (قوله تفرقهما) أي المتصارفين (قوله فيرجع) أي بعوضه (قوله يجوز) أي التصديق في الصرف (قوله ان كان) أي دافع الصرف (قوله والا) ٥١٢ أي وان لم يكن ثقة صادقا (قوله فلا) أي لا يجوز تصديقه (قوله الى التفاضل)

القيمة اذا ذهب المصوغ قال في التوضيح هو المشهور لان المثل اذا صيغ صار من المقومات ومقابلته يلزم مثله فتصح مصارفة وزنه والله أعلم فان تعيب المغموب بعيب يوجب لصاحبه الخيار في أخذه وتضمن الغاصب قيمته فان اختار أخذه جاز صرفه ان احضره اتفاقا وان لم يحضره فلا يجوز على المشهور وان اختار قيمته جاز صرفه على المشهور قاله في التوضيح (و) حرم الصرف (بتصديق) من احد المتصارفين الآخر (في) عدد أو وزن أو وجوده نقد (ه) الذي يدفعه له لأنه قد يختبر به تفرقهما فيجده ناقصا أو رديا فيرجع فيؤدي الى صرف مؤخر وقيل يجوز وقال اللخمي ان كان ثقة صادقا جاز تصديقه والا فلا وقيل يكره التصديق حتى الاربعة ابن عرفة وشبهه في منع التصديق فقال (كبدالة) شخصين يشدين (ربو بين) نقدين كدنانير بينهما أو دراهم بينهما أو طعمان متحدي الجنس أو مختلفيها أي يدخلهما الربا ولور بالانفساء لا يوجب نقص فيؤدي الى التفاضل ان لم يرجع أو التأخير ان رجح ابن رشد فان وقع الصرف أو مبادلة الربو بين بتصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعمان فلا يجوز ان يصارفه سوارين على ان يصدقه في وزنه ما وينقص البيع وان افتراه ووجدتهما كذلك فلا بد ان ينقص فلو وزنه ما قبل التفرق فوجد نقصا فرضيه أو زيادة فتركها الآخر فذلك جاز قاله محمد وقال اشهب في افتراقهما على التصديق فيجوز زيادة أو نقصا فيترك الفضل من هوله جاز ذلك وان كانت دراهم فوجد فيه اربعة اودون ما قال من الوزن فيترك ذلك ولا يتبعه فذلك جاز بينهما افتاده الخط (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرهما فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيه فيعقره لم حاجته أو عوضا عن معروف التسليف (و) ككل شيء (مبيع) بمن (لاجل) معلوم سواء كان طعاما أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل الثمن فيؤدي لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي اصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل المسلم فيه فيلزم اكل المال بالباطل واعتراض ق المصنف بان المعتمد جواز التصديق في رأس مال المسلم وجوابه أن جمع النظائر فيعقر فيه المشي على غير المعتمد (و) ككل دين (مجهل) بفتح الجيم (قبل) حلول (اجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل فيصير سلفا جاز نفعه لان المجمل مسلف (و) حرم ان يجمع (بيع وصرف) في عقد واحد كببيع ثوب ودينار بعشر بن درهم أو صرف الدينار عشرة دراهم لتنا في احكامهما

أي بين النقيدين المتعدين جنسا أو الطعمان كذلك (قوله ان لم يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله أو التأخير) عطف على التفاضل (قوله ان رجح) أي واحد النقص بالمتم (قوله بتصديق) صلة رفع (قوله ووجدتهما) أي السوارين (قوله كذلك) أي الذي قاله دافعهما وصدقه فيه (قوله أن ينقض) أي يبعهما (قوله فلو وزنه ما) أي السوارين (قوله فذلك) أي يبعهما (قوله جاز) أي مضى (قوله وان كانت) أي العين المصروفة (قوله جائز) أي ماض (قوله فيه) أي المقرض (قوله فيعقره) أي المقرض العيب أو النقص (قوله أو عوضا) عطف على حاجته (قوله عن معروف التسليف) اضافته للبيان (قوله فيه) أي المبيع لأجل (قوله فيعقره) أي المشتري النقص (قوله أي مسلم) بضم فسكون

فتح (قوله فيه) أي رأس مال السلم (قوله فيعقره) أي المسلم اليه النقص (قوله وجوابه) أي اعتراض المواق (قوله يجوز النظائر) أي المسائل المتعاقلة في الحكم (قوله فيه) أي جمع النظائر (قوله فيه) أي المجمل (قوله فيعقره) أي المجمل له النقص (قوله لان المجمل مسلف) بكسر الجيم واللام أو بفتحهما على تصدير سلفا الخ (قوله ان يجمع) بضم الياء وفتح الميم (قوله كببيع ثوب ودينار الخ) مثال بجمع بيع وصرف (قوله وصرف الدينار الخ) حال (قوله لتنا في احكامهما) أي البيع والصرف على حرمة جمعهما

(قوله بلوازالاجل) اى التأجيل للثن أو المثن الخ على تنافى احكامهما (قوله والخيار) اى شرطه (قوله فى البيع) صله جواز (قوله وامتناعها) اى الاجل والخيار والتصديق (قوله ولتأديته) اى جمع البيع والصرف عطف على تنافى الخ (قوله لاحتمال استحقاق فيها) اى السعة المبيعة مع الصرف على تأديته الى الصرف المؤخر (قوله فلا يعلم) بضم اليا وفتح اللام (قوله ما ينوبه) اى الصرف (قوله هذه) أى العلة (قوله جهالة) اى فيما يخص الدينار من الدراهم (قوله لانسبة) لقبض الدينار والدراهم حال العقد (قوله فان وقع) اى جمع البيع والصرف (قوله نسخ) اى العقد (قوله الخطأ) اى قال (قوله وهو) اى منع جمعهما (قوله هو) اى جمع البيع والصرف (قوله فيفسخ الخ) ابضاح للتشبيه ٥١٣ (قوله وهو) اى فسخه مع التيام وعدمه مع القوات (قوله هو) اى جمع السلف والصرف (قوله لانه) اى

الشان (قوله مشروط السلف) اى مع البيع (قوله أو رده) اى السلف (قوله تابعا) اى للبيع اى يقابله أقل من نصف الدينار (قوله متبوعا) اى يقابله أكثر الدينار (قوله وصرف الدينار الخ) حال فية قابل النوب دينار ونصف والدراهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف فى دينار (قوله يشترط) بضم اليا وفتح الراء (قوله الصورتين) اى كون الجميع دينارا واجتماعهما فى دينار من أكثر منه (قوله لانها) اى السعة (قوله كالمقصد) اى فى وجوب التججيل (قوله بمصاحبة) اى النقدا فى العقد (قوله كل) اى من البيع والصرف المجتمعين فى عقد (قوله على حكمه)

بلوازالاجل والخيار والتصديق فى البيع وامتناعها فى الصرف ولتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيها فلا يعلم ما ينوبه الا بعد التقويم سند هذه جهالة لانسبة فان وقع فسخ مع التيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد الخطأ اى وحرم اجتماع بيع وصرف وهو المذهب ورخصا فلا تنهيب فى التوضيح وعلى المشهور فان وقع فتبطل هو كالعقد الفاسد فيفسخ ولو مع القوات وقبيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لام القوات ابن رشد وهو المذهب ولا يجوز السلف والصرف ابن رشد هو اوضح من البيع والسلف لانه اذا ترك مشترط السلف شرطه أو رده جاز البيع على المشهور اذا كانت السعة قائمة واذا ترك مشترط السلف شرطه فى السلف والصرف فلا يجوز ولا بد من فسخه بخلاف واستثنى اهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين ولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) اى النقدا الذى اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كأن يشتري سعة ودرهم بدينا وسواء كان الصرف تابعا او متبوعا ومتساويا بين والثانية قوله (أو) يكون الجميع أكثر من دينار (بجملتها) اى البيع والصرف (فيه) اى الدينار كأن يشتري ثوبا وعشرة دراهم بدينارين وصرف الدينار عشرون درهما يشترط فى جواز الصورتين تججيل السعة لانها صارت كاتقة بمصاحبة وقال السيورى كل على حكمه القرأى لا يجتمع مع البيع ستة عقود يجتمعها بصرف منقش فالجمل للجعل والمساواة للصرف والمساواة والنون للفساح والفاق للقراض والشين للشركة لتضاد احكامها واحكام البيع وقد نص على هذا فى كتاب الصرف من المدونة فقال لا يجوز صرف وبيع فى صفقة ولا شركة وبيع ولا نكاح وبيع ولا جعل وبيع ولا قراض وبيع ولا مساواة وبيع اللخمى بعد ذكر قول مالك رضى الله تعالى عنه بالمنع وقد اختلف فى جميع ذلك وزاد فى المسائل المفقودة السلم والاقالة وقال ابو عمران حصروه ان تقول كل عقد معاوضة لا يجوز ان يقارنه السلف وان كان غير معاوضة كالمساواة نظرت فان كانت من المساف جازوا الامنع لانه اساقفه لم تصدق عليه والسلف لا يكون الا لوجه الله تعالى ونظمها الشيخ ميارة فقال

عقود منها اثنتان منها بقاء مدة * يكون معانيها معاتة تفرق
بجعل وصرف والمساواة شركة * نكاح قراض قرض بيع محقق

٦٥ منح فى وحكم البيع جواز التأجيل والصرف حرمة فلا يجب تججيل السعة (قوله بجمعهما) اى السعة (قوله لتضاد احكامها) اى السعة على منع جمعها مع البيع (قوله هذا) اى منع جمع أحد السعة مع البيع (قوله من المدونة) بيان لكتاب الصرف (قوله بالمنع) اى لجمع البيع واحد السعة (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فى جميع) ذلك تنازع فيه بالمنع واختلف (قوله وزاد) اى على الست (قوله حصروه) اى ضابط المنع (قوله يقارنه) اى فى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله فان كانت) اى الصدقة (قوله والا) اى وان كانت من المتساف

(قوله يثوم) اى يثوم (قوله منها) اى المحونة (قوله منهما) اى الدرهمين (قوله فيمنع) بضم الميم اى البيع (قوله لان الصرف
مراعى حيثن) اى حين زيادة المستثنى على درهمين على منعه مع تعجيلها (قوله وانما يصحوز) جمع البيع والصرف اذا كان
الجميع ديناراً (قوله لانه) اى العقد الخ غلة حرم ساعة بدينار الادرهمين (قوله فى الاولى) بضم الهمز اى تأجيل الجميع (قوله
وبعضهما) اى العوضين ٥١٤ (قوله فى الثانية) اى تأجيل السلعة (قوله وهى) اى السلعة الخ حال (قوله

أو أحد النقيدين أو بعضه
أى فيمنع لانه بيع وصرف
تأخر احد عوضيه او بعضه
(قوله لالاته) أى تعجيل
السلعة (قوله اجلهما) أى
النقيدين (قوله منع) بضم
فكسر أى العقد (قوله
بالاولى) بفتح الهمز (قوله
فذكره) أى تعجيل الجميع
الخ نفس ربيع على بالاولى
(قوله ولو كان المستثنى
أكثر من درهمين) بمالغة
في الجواز (قوله الخط) أى
قال (قوله هذه المسئلة)
أى سلعة بدينار الادرهمين
(قوله من مسائله) أى جمع
البيع والصرف بيان
اغيرها (قوله فيها) أى هذه
المسئلة (قوله هنا) أى سلعة
بدينار الادرهمين (قوله
الاستثناء) أى المستثنى
(قوله فيها) أى المدونة (قوله
ذلك) أى السلعة والدينار
والدرهم (قوله ان كان
الدينار والدرهم نقدا
والسلعة مؤخره فخرن) هذا
خلاف ما فى المتن من منعه
(قوله الانقضاء) أى للسلعة

ابن ناجى فى شرحها يقوم منها ان الستة التى لا يجوز اجتماعها مع البيع لا يجوز اجتماعها فيما
بينها فى كتاب الشر كمن المدونة ولا يصلح مع النثر كصرف ولا قراض (و) حرم (سلعة) أى
بيعها (بدينار الادرهمين) فدون لا أكثر منها فيمنع مع تعجيل السلعة أيضا لان الصرف مراعى
حينئذ وانما يجوز مع تعجيل الجميع ومحل الحرمة (ان تأجل) بفتح تاء مثقلا أى تأخر عن العقد
(الجميع) أى الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (او) تعجيل الدينار
والدرهمان وتأجلت (السلعة) لانه بيع وصرف تأخر عوضاه فى الاولى وبعضهما فى الثانية
وتأجل بعض السلعة كاجلها كلها لا بقدر خباطتها او بعض من يأخذها وهى معينة قاله
فى التوضيح (او) تعجلت السلعة واحد النقيدين وتأجل (احد النقيدين) او بعضه (بخلاف
تأجيلهما) أى النقيدين باجل واحد وتعجيل السلعة فهذا جائز لالته على قصد البيع وتبعية
الصرف مع يسارته فان اختلف اجلها ما منع (او) أى وبخلاف (تعجيل الجميع) فيجوز بالاولى
من تعجيل السلعة وحدها فذكره تيمم للاقسام ولو كان المستثنى أكثر من درهمين لانه من صور
كون الجميع دينارا الخط هذه المسئلة من مسائل اجتماع البيع والصرف وخصها بالذكر
لانهم جوزوا فيها ما لم يجوزوه فى غيرها من مسائله لانهم اجازوا فيها تعجيل السلعة مع تأجيل
النقيدين قال فى التوضيح فان قلت لم يجوزوا هنا ما لم يجوزوه فى غيرها من مسائله فالجواب انه
سؤال حسن راعاهم راعوا ان الاستثناء اصله ان يكون يسيرا والضرورة داعية اليه وتعجيل
السلعة دل على قصد البيع وتبعية الصرف وعدم قصده بخلاف غيرها فالبيع والصرف
مقصودان فيه فيها لا باس بشرا سلعة بعينها بدينار الادرهمان كان ذلك كله نقدا فان تأخر
الدينار والدرهم أو السلعة وتناقدا الباقي لم يجوزوه . اشبه عن مالك رضى الله تعالى عنه ما
ان كان الدينار والدرهم نقدا والسلعة مؤخره فخرن ابن القاسم فان تأخر الدينار والدرهم الى
اجل واحد وعجلت السلعة فخرن وكذلك ان اشتراها بدينار الادرهمين فى جميع ما ذكرنا فان
كانت بدينار الاثلاثة دراهم لم احب ذلك الانقضاء وجعل ربيعة الثلاثة كالدرهمين ولم يجوز
مالك رضى الله تعالى عنه الدرهم والدرهمين الا زحنا او اما الدينار الا خمسة دراهم او عشرة
فيجوز هذا نقدا ولا ينبغي التأخير فى شئ منه للغرر ابو الحسن قوله لم احب فى الامهات لاخبر فيه
فظاهره ان ذلك مع التأخير حرام وقوله الا زحنا أى استثناء لا كراهة وقوله ولا ينبغي التأخير
فى شئ من ذلك يعنى لا يجوز بدليل تعديله بالغرر ولو تعددت الدنانير والدراهم على حالها كاشتراء
سلعة بدينارين أو كذا الادرهمين فالحكم كما تقدم وشبهه فى مطلق الجواز فقال (ك) استثناء
(دراهم من دنانير) شرط (المقاصدة) أى كلما يجمع من الدراهم المستثناة صرف دينار اسقط

والدينار والدرهم (قوله الثلاثة) اى من الدراهم المستغناة من الدينار (قوله كالدرهمين) اى المستثنيين له
من الدينار فى الجواز ان تجل الجميع او السلعة (قوله واما الدينار) اى شرا سلعة به (قوله نقدا) اى للسلعة والدينار
والدراهم المستغناة منه (قوله منه) اى المعقود عليه (قوله فظاهره) اى لاخبر فيه (قوله الدنانير) اى المشترية سلعة (قوله
والدراهم على حالها) اى اثنتين (قوله فى مطلق الجواز) الجواز ما بهد الكاف مع تأجيل الجميع

(قوله ثمنها) أي الساع (قوله تسعة) بالانوين لضافته الى دنانير المذكورة (قوله أو ثمانية) بالانوين أيضا لضافته الى دنانير مقدرة (قوله ويبقى درهم) ان كان المستثنى مع الدراهم عشرة (قوله أو درهمان) ان كان خسا (قوله من شراء الخ) بيان للمتقدم (قوله من أنه ان تعجل الجميع الخ) بيان لحكم المتقدم (قوله بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا) تصويرا لفضل أكثر (قوله من الجواز الخ) بيان لحكم اجتماع البيع والصرف (قوله ان اجتمعا) أي البيع والصرف (قوله بشرط) اضافته للبيان صلة الجواز (قوله انهما) أي المتصرفين ٥١٥ (قوله عدمها) أي المقاصة (قوله

مطلقا) أي سواء كان المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر (قوله عثم) أي المقاصة (قوله فان زاد) أي المستثنى (قوله ذلك) أي درهمين (قوله ونقص) أي درهمين (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي المستثنى (قوله ولو عجل الجميع) (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي عن التقييد بهدم تعجيل الجميع (قوله وفسرها) أي معاقده (قوله من الدنانير الخ) بيان للزنة (قوله لحي) صلة الزنة (قوله او سبيكة) عطف على لحي (قوله فهو) أي اعطاء الزنة تقريع على لحي او سبيكة (قوله او سبيكة فضة) عطف على سبيكة ذهب (قوله نقارا) بكسر النون نقاف أي قطعان من فضة (قوله عنده) أي الصانع (قوله له) أي مشتريها (قوله عنده) أي الصانع (قوله بوزنه) صلة يشتري (قوله ذهبيا) ان كان لحي

له دينار (و) الحال انه (اي بفضل) نقي من الدراهم بعد المقاصة فيجوز كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الادريهما أو درهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرطا المقاصة فيكتفوا دخلا على ان ثمن التسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقدا والى اجل لتعوض البيع بالدنانير وانتفاء الصرف (و) الحكم (في) نضل الدرهم (و) الدرهمين) بعد المقاصة كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الادريهما أو خمس درهم فمجموع الدراهم المستثناة احدى عشر أو اثنا عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان (كم حكم) (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدينار الادريهما من أنه ان تعجل الجميع او الساعه جازوا لا منع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة ويبقى خمسة (كم حكم اجتماع البيع والصرف) من الجواز ان اجتمعا في دينار بشرط تعجيل الجميع ومفهوم بالمقاصة انهما ان شرط عدمها منع مطلقا للدين بالدين ان اجل الجميع واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار ان عجل الجميع وان سكتا عنهما جاز مع تعجيل الجميع او الساعه ان كان المستثنى درهما أو درهمين فان زاده على ذلك ونقص عن صرف دينار جاز ان يعجل الجميع فقط وان كان صرف دينار منع مطلقا قاله عجم وقال د واما لو سكتا عنهما فيجوز ان كان المستثنى درهما أو درهمين نقدا والى اجل وان كان أكثر من صرف دينار وصرف دينار في تجاوز مطلقا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهذا هو المأول عليه الخط هذا تحصيل ابن رشد ونقله في التوضيح (و) حرم (صائع) أي معاقده وفسرها بقوله (يعطى) بفتحطاء الصائغ (الزنة) من الدنانير او الشبرا والدراهم او نقار الفضة لحي مصوغ عنده او سبيكة ذهب او فضة عنده يصوغها حلبيا (و) يعطى (الابرة) اصباغته فهو صادق بصورتين احدهما ان يشتري من صائغ سبيكة ذهب بوزنها دنانير او ثبرا أو سبيكة فضة بوزنها دراهم او نقارا او بترك السبيكة عنده على انه يصيغها حلبيا مثلا ويزيده اجرة الصائغ وفي هذه ربا النساء ورايا فضل والثانية ان يشتري منه حلبيا مصوغا عنده بوزنه ذهب او فضة ويزيده الاجرة وفي هذه ربا الفضل فقط فان لم يزد الاجرة جازت الثانية وامتنعت الاولى للنساء فان اشترى الذهب بفضة او الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الاجرة وامتنعت الاولى ولو لم يعطه اجرة للتأخير ايضا في الواضحة لا ينبغي له ان يبيع سكاك أن يبيع له لث الا فضة او ذهبك وأما عمل اهل السكة في جمعهم ذهب الناس وسكة محبة فاذا فرغت أعطى كل واحد بقدر ذبحه وقد عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية

ذهبا (قوله او فضة) ان كان فضة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله للنساء) بفتح النون (قوله ولو زاده الاجرة) لاختلاف جنس المعوضين (قوله سكاك) بفتح السين المهملة وشدا الكاف أي صائع الدنانير والدراهم (قوله اهل) أي صانع (قوله في جمعهم الخ) بيان لعدمهم (قوله وسكة) عطف على جمع (قوله فاذا فرغت) أي صنعة السكة (قوله واحد) أي من اصحاب الذهب (قوله بقدر ذبحه) أي من المسكوك (قوله وقد عرفوا) أي اهل السكة من ذهب الناس

(قوله فلا يجوز) جواب اما عمل الخ (قوله فيما اذا عرفوا الخ) اى فى اعطاء كل واحد بقدر ذميه اذا عرفوا الخ (قوله قولين) مقول ذكر (قوله الاول) اى الجواز (قوله او يفتحها) اى الصاد (قوله منه) اى الحب (قوله من الزيت) بيان لما (قوله بالتكرى) صلة قدر (قوله فيمنع) بضم الباء (قوله لعله المذكورة) اى عدم تحقق المماثلة فى القدر (قوله ويمنع) بضم الباء (قوله ثم قسمه) عطف على جمع (قوله زيتها) اى الحبوب (قوله عليها) اى الحبوب (قوله دفعه) اى الحب (قوله له) اى معصره (قوله ويدفع) اى المعصر ٥١٦ (قوله له) اى ذى الحب (قوله ويعطيه) اى ذوالحب المعصر (قوله ذوات) نعت حبوب (قوله لناس)

وحقه قوله فلا يجوز هذا اذا قال من اقيمت من اصحاب مال الله رضى الله تعالى عنهم اه وذكر فى التوضيح فيما اذا عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية وحقه قوله قولين بالجواز وعنده وصوب ابن يونس الاول وشبهه فى المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسمسم وبزر كنان وقسطم وحب بخل اجر وقصب (و) دفع (اجرة) عصر (له مصره) بضم الميم وكسر الصاد المهملة اسم فاعل اعصر مضاف لضمير الغائب او يفتحها آخره هاء تأنيث بتقدير مضاف اى لذى معصرة وبأخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالتكرى أن لو عصر الآن فيمنع عدم تحقق المماثلة فى القدر والظاهر انه لا مفهوم لدفع الاجرة لعله المذكورة ويمنع ايضا جمع الحبوب وعصرها جـ لـ ثم قسمه زيتها عليها بحسبها للنسيئة أيضا والجائز دفعه على أن يعصره وحده ويدفع له ما يخرج من زيتها ويعطيه اجرة عصره ابن عرفة وفى جواز جمع حبوب ذوات زيت لناس شتى بعد معرفته ما لكل منهم ثم يقسم زيتها على اقدار ما سماع ابن القاسم وقول معنون لا خير فيه مع قول ابن حبيب سألت عنه من اقيمته من المذنبين والمصر بين فلم يرد خصوه فأتى بفق اليوم على منعه لكونه المعاصر ويستخف جمع ما لا يمكن عصره وحده لقلته مع اتحاد أرض الزيتون وأخرج من المنع فقال (بخلاف تبر) بكسر القوفية ويسكون الموحدة آخره راء اى ذهب تراب غير مسبول ومثله سبيكة وحلى ومسكولة بمكة لا يتعامل بها فى محل الحاجة للشراء بها كسكة تغرب بمصر والحجاز (يعطيه) اى التبر الشخص (المسافر) يعطى (اجرة) اى أجره مسكه (دار الضرب) اى اهله (لما أخذ) المسافر من اهل دار الضرب (زته) اى التبر مسكوكا عاجلا فيجوز وان كان فيه ربا الفضل لا احتياج للمسافر للرحيل وظاهره وان لم يشتد (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى الجواز وهو منه ولو اشتدت حاجته اذا لم يخف على نفسه الهلاك ولم يبلغ له كل المنة والاجاز قاله ابن رشد البنائى لا مفهوم لتبر وانما عبر به تبعا لابن الحاجب وقد عبر فى العينية بالمال والمأزى وابن عرفة وضع بالذهب والفضة وكذا غيرهم من اهل المذهب (وبخلاف) اعطاه (درهم) شرعى أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كمن ربال (بنصف) اى درهم اى ما يروج رواج النصف زاد وزنه أو نقص (وفلوس) اى يدفعه لياخذ بنصفه فضة ويأقيه فلوسا (او غيره) أى المذكور من الفلوس كطعام او عرض فيجوز ذلك بسبعة شروط الخط تعرف هذه المسئلة بمسئلة الرد فى الدرهم وصورتها ان يعطى درهما ويأخذ

نعت حبوب (قوله شتى) اى متفرقين نعت ناس (قوله بعد معرفته الخ) صلة جمع (قوله سماع ابن القاسم) راجع للجواز (قوله وقول معنون) راجع للمنع المطوى (قوله لا خير فيه) مقول معنون (قوله سألت عنه الخ) مقول ابن حبيب (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله يتفق) بضم الباء وفتح الفاء (قوله يستخف) بضم الباء وفتح الخاء المجهمة (قوله اتحاد أرض الزيتون) اذ يلزمه اتحاد قدر الزيت انما يرج منه (قوله تراب) نعت ذهب (قوله ومثله) اى التبر (قوله للشراء) صلة الحاجة (قوله عاجلا) صلة يأخذ (قوله وان كان الخ) حال (قوله لا احتياج المسافر الخ) على يجوز (قوله يشتد) اى الاحتياج (قوله اى الجواز) تفسير للضمير (قوله وهو) اى الخلاف

(قوله منه) اى اعطاء المسافر الخ (قوله حاجته) اى المسافر (قوله والا) اى بدل وان خاف على نفسه الهلاك (قوله جاز) اى اعطاء المسافر الخ (قوله رواجه) اى الدرهم الشرعى (قوله وزنه) اى الدرهم المتعامل به (قوله عنه) اى الدرهم الشرعى (قوله أو نقص) عطف على زاد (قوله كمن) بضم الميم (قوله وزنه) اى ما يروج رواج النصف عن وزن نصف الدرهم (قوله يدفعه) اى الدرهم (قوله بنصفه) اى بدله من الفلوس بيان للمذكور (قوله كطعام الخ) مثال لغيره (قوله ذلك) اى اعطاء الدرهم الخ (قوله الخط) أى قال (قوله تعرف) بضم التاء وفتح الراء اى تسمى

(قوله فيها) أي مسئلة الرد في الدرهم (قوله انه) أي الشان الخ بيان لما جحدف من (قوله لانه) أي ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف على لا يجوز الخ (قوله وهو) أي جهل القائل (قوله لكن استثنيت) أي مسئلة الرد في الدرهم استقدر الم على الاصل فيها المنع لرفع ايمامه أنه لا وجه لجوازها (قوله من القاعدة) أي منع ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف (قوله للضرورة) علة استثنيت (قوله بكرة) أي منع (قوله خففه) أي الرد (قوله اليه) أي الرد (قوله وبذا) أي التخفيف صلة اخذ (قوله وهو) أي التخفيف (قوله ومنعه) أي الرد (قوله واجازته) ٥١٧ أي الرد (قوله منعه) أي اشبه الرد

(قوله كونه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهدا قبله (قوله ذلك) أي الرد (قوله اصل المنع) اضافته للبيان (قوله وهذا الشرط) أي كونه في درهم واحد (قوله منه) أي بخلاف درهم (قوله انه) أي الشان (قوله وهذا) أي منع الرد في دينار (قوله فيه) أي الذهب (قوله ولم يوجد لغيره) حال (قوله جواز) أي الرد مقعول نقل المضاف لقاعله (قوله فيه) أي الذهب (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله المدرسين) لغت عدول (قوله بجواز) أي الرد (قوله فيه) أي الذهب (قوله اليه) أي بعض العدول (قوله به) أي جواز الرد فيه (قوله قولها) أي المدونة الخ دفع لا يراده على الثاني وما تفرع عليه (قوله واقاده) أي الثاني (قوله كونه) أي الرد (قوله من

بدل نصفه فلوسا او طعاما او عرضا و بالنصف الباقي فضة والاصل فيها المنع لما تقدم انه لا يجوز أن يضاف لاحد النقيدين في الصرف جنس آخر لانه يؤدي للجهل بالقائل وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت من القاعدة المذكورة للضرورة وقال مالك رضي الله تعالى عنه بكرة الردم خففه اضرة الناس اليه وبذا أخذ ابن القاسم وهو المشهور ومنعه هنون واجازته أشهب حيث لا فلوس ومنعه في بلد فيه فلوس هذا طريق أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد الخلاف في بلد فيه القلوس وعلى المشهور وقد ذكر والجواز شروطا ذكر المصنف غالبها الاول كونه في درهم واحد فلا يشتري بدرهم ونصف فلا يجوز أن يدفع درهمين وبأخذ نصفها وان اشترى بدرهمين ونصف فلا يجوز أن يدفع ثلاثة وبأخذ نصفها وعلى هذا القياس القباب الثاني ان يكون ذلك في الدرهم الواحد استرازا من أن يدفع اليه كبيرين أو ثلاثة أو أكثر ويسترد درهما صغيرا فيرجع الى أصل المنع نص عليه ابن رشد ونقله عياض عن ابن أبي زمين وهذا الشرط يستفاد من قوله بخلاف درهم ويستفاد منه حكم آخر وهو انه لا يجوز الرد في الدينار وهذا هو معروف المذهب ابن ناجي والمعروف بمنع رد الذهب في مثله ونقل بعضهم جواز الرد فيه ولم يوجد لغيره ابن عرفة عقب فتقل منع الرد في الدينار قلت نقل بعضهم جواز فيه لا عرفه وأفتى بعض عدول بلدنا المدرسين بجواز فيه فبعث اليه القاضي ابن عبد السلام فسأله عن ذلك فأنكر فتوا به الشرط الثاني كون المردود نصفا قائل فلا يجوز رد أكثر من النصف خلافا لأشهب وقولها وان أخذت بثلاثة أي الدرهم طعاما وباقية فضة فمكروه اه قال أبو الحسن أي حرام وفي الامهات فلا يجوز واقاده المصنف بقوله بنصف الثالث كونه (في بيع) أو ماني معناه من اجارة أو كراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض القباب انما يجوز الرد في الكراء والاجارة بعد استيفاء جميع المنفعة فلا يجوز أن يعطى نهله أو دولو لمن يخز به على أن يعطيه درهمين كبيرين أو يرد اليه العامل درهمين صغيرين أو يترك عنده شيئا حتى يصنعه ويجوز ذلك بعد تمام العمل ان لم يدخل عليه في أصل العقد الرابع قوله (وسكا) بضم السين المهملة وتشديد الكاف أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكو كين ولا في مسكوك وغيره الخامس قوله (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه الخط انظر ما معنى هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهم ماسكة ملكا واحدا وسكة مملوكة واحدة وان تعددت الملوكة اذا كان التعامل بين الناس بملك السكك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجرى التعامل بين الناس بان هذا النصف هذا وعلى هذا تدل

اجارة أو كراء بيان لما (قوله فلا يجوز) أي الرد تقرع على في بيع لبيان مفهومه (قوله القباب) أي قال (قوله فلا يجوز أن يعطى نعله الخ) أي لتأديته لفسخ دين في دين (قوله ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله عليه) أي الرد (قوله أصل العقد) اضافته للبيان (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله في غير مسكو كين الخ) أي قصر الاختصاص على مودها (قوله الخط) أي قال (قوله كونهما) أي الدرهم والنصف (قوله او ولو كان) أي والمراد ولو كان الخ (قوله وجرى التعامل الخ) حال (قوله وعلى هذا) أي ان المراد ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة آخر الخ صلة تدل

(قوله) اي اتحاد السكة (قوله عكسه) اي دفع درهم من سكة يتعامل بها وورد نصفه من سكة لا يتعامل بها (قوله من سكتين) اي الدرهم ونصفه من سكتين (قوله لانه) اي الرد (قوله القباب) اي قال شاهدا قبله (قوله والا) اي وان لم يعرف الوزن (قوله لممنعه) اي للشك في التماثل (قوله الحط) اي قال (قوله الاول) اي كون وزن نصف الدرهم قدر وزن نصف الدرهم (قوله لا يخرج) اي في التعامل به (قوله بالتفاق) اي التعامل (قوله ولذا) اي كون الظاهر الجواز له لم يذكر (قوله هذا الشرط) اي عرف الوزن (قوله ولا الذي قبله) اي اتحاد السكة (قوله من النصف والفلوس) بيان لمقابله (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله منها) اي الدرهم ونصفه وغيرهما (قوله في الجواز) ٥١٨ صلة كاف التشبيه (قوله ان ينقد) بضم الياء وفتح القاف اي يحجل (قوله الدرهم

والدرهمين) اي استثناءهما من الدينار (قوله هذا) اي الذي ذكره في توضيحه (قوله لكن لم أر هذا الاجراء لغيره) اي المصنف استدل على هذا الذي اراد في مختصره برفع ايهاهه اندفاع التعقب عنه به (قوله بشرط) اضافته للبيان (قوله المناجزة) اي تحجيل الجميع (قوله في الرد) اي جوازه صلة شرط (قوله ولذا) اي عدم وجود هذا الاجراء لغيره على حد قوله عنه) اي هذا الاجراء (قوله فقال) اي في الشامل (قوله فاقبل) عطف على نصف (قوله وفلوس) عطف على نصف (قوله من الشارحين) بكسر الهمزة وان (قوله على انه) اي الشأن (قوله ولذا) اي اطباق الشارحين المعتد بهم الخ على قال بعده (قوله الدرهم الكبير الخ) بيان للجميع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله فكان خليل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشتري الخ (قوله اذ تقدمت) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين على ثمانية اركان خليل في غنى الخ فالمناسب عطفها بالواو (قوله اي خليل) (قوله وهي) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط الخ) تفسير لوالا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه وياخذ بنصفه ذهبا ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان ياخذ بنصفه ذهبا ونصفه الاخر غيره

فتاوى المتأخرين واحترازوا به من دفع درهم من سكة لا يتعامل بها وورد نصفه من سكة يتعامل بها وعكسه او من سكتين لا يتعامل بهما فلا يجوز لانه انما جاز للضرورة ولا ضرورة في هذه الصور السادس قوله (وعرف) بضم فكسر (الوزن) للدرهم ونصفه القباب من شرط الرد معرفة الوزن والا كان يبيع القضة بالقضة جوازا ولا خفاء في منعه الحط انظر ما المراد به هذا الشرط هل هو كون وزن النصف قدر وزن نصف الدرهم او المراد معرفة وزنه وما وان زاد وزن النصف عن وزن نصف الدرهم أو نقص عنه والظاهر الاول لاختلاف التأخرين فيما اذا كان وزن النصف أكثر من وزن نصف الدرهم ولا يكتفى لا يخرج الان نصف درهم فتم من اجازته اعتبارا بالتفاق ومنهم من منعه اعتبارا بالوزن والظاهر الجواز لان أصل هذا الباب الضرورة فاذا جرى التعامل بان هذا نصف هذا فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة لارد ولا الم يذكر ابن عرفة هذا الشرط ولا الذي قبله السابع قوله (واتقد) بضم القوقبة وكسر القاف اي يحجل الجميع) اي الدرهم ومقابله من النصف والفلوس او غيرها فلا يجوز مع تأخير شي منها (ك) بيع سلعة (بدينار الادرهمين) في الجواز ان يحجل الجميع او السلعة وتأجل النقد ان قال في التوضيح الشرط ان لا يبيع ان ينقد الجميع وان تأخر أحد النقدين جرى على الخلاف في مسئلة الدرهم والدرهمين اذا تأخر أحد النقدين طئي هذا الذي اراد في مختصره ولكن لم أر هذا الاجراء لغيره لافي ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ولا غيرهما بل صرح ابن عرفة بشرط المناجزة في الرد ولذا احاد في الشامل عنه فقال وجاز للضرورة درهم بنصف فاقبل وفلوس أو طعم في بيع ان يحجل الجميع اه وقد اطبق من يعتد به من الشارحين على انه لا بد في مسئلة الرد من نقد الجميع ولذا قال المراق ومن شرط الرد كون الجميع نقد الدرهم الكبير وعوضه وهو السلعة والدرهم الصغير فان تأخر شي منها فلا يجوز فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين فـ ان خليل في غنى عن الاقيان بمسئلة الدينار الادرهمين اذ تقدمت له وهي مخالفة لمسئلة الرد اه غ صوبه شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري بقوله والافلا كدينار درهمين اي وان لم تتوفر الشروط فلا يجوز الرد في الدينار ولا في الدرهمين فـ كـ (و) من صرف من رجل دينار بدرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فزدني فزاده دراهم نقدا أو الى اجل فحاز

الجميع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله فكان خليل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشتري الخ (قوله اذ تقدمت) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين على ثمانية اركان خليل في غنى الخ فالمناسب عطفها بالواو (قوله اي خليل) (قوله وهي) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط الخ) تفسير لوالا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه وياخذ بنصفه ذهبا ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان ياخذ بنصفه ذهبا ونصفه الاخر غيره

أى المدونة (قوله وردها)
 أى الدراهم الاصابية عطف
 على اطلع (قوله لعيبه) علة
 مقدّركا أشرت في المزج
 وفيه شبه استخدام (قوله
 لانها) أى الزيادة الخ علة
 ردّها (قوله لاجله) أى
 الصرف (قوله) أى أخذ
 الزيادة (قوله عن تقييده)
 أى عدم ردها لعيبها (قوله
 بتعيينها) أى الزيادة (قوله
 وعدم ايجابها) أى الزيادة
 على دافعها (قوله فبين ما الخ)
 تقرير على مطلقا (قوله
 الكتابين) أى المدونة
 والموازية (قوله بان يعطيه
 الخ) تصوير لاجباب اعليه
 (قوله أو بان يقول له بعد
 قوله الخ) عطف على بان
 يعطيه الخ (قوله فتزديعيها)
 عطف على يوجبها (قوله
 فيعمل) بضم الياء وفتح الميم
 الخ تقرير على الآن يوجبها
 (قوله فبينهما) أى ما فى الكتابين
 تقرير على فيعمل الخ (قوله
 وعليه) أى تعيينها صله يحمل
 (قوله وعليه) أى عدم
 معناها صله حمل (قوله الثالث

ولا ينقص الصرف قاله في المدونة وقوله نقد او الى أجل يفيد أن الزيادة كالهبه لا من جهة
الصرف ثم قال فيما ثم ان اطلع على عيب في الدراهم الاصلية وردها (ردت) بضم الراء (زيادة
بعده) أي الصرف المردود (اعيبه) أي المصروف لانها زيدت لاجل (لا) ترد الزيادة بعده
(اعيبها) أي الزيادة قاله في المدونة وقال في الموازية له ردها العيب (او هل) عدم ردها لعيبها ثابت
(مطلقا) عن تقييده بتعيينها وعدم ايجابها فبين ما في الكتابين خلاف (او) عدم ردها لعيبها في
كل حال (الا ان يوجبها) دافعها على نفسه بان يعطيها له بعد قوله نقصتني عن صرف الناس فزدني
او بان يقول له بعد ذلك قوله عن صرف الناس انما زيك لتردا عيبها فيحمل ما في المدونة على عدم
ايجابها وما في الموازية على ايجابها فتبين ما وافق (او) عدم ردها لعيبها (ان عبت) بضم العين
المهملة وكسر التحتية مثقلة الزيادة عند دفعها وعليه يحمل ما في المدونة فان لم تعين ردتها لعيبها
وعليه حمل ما في الموازية فلا خلاف أيضا في الجواب (تاويلات) ثلاثة الاول بالخلاف والثاني
والثالث بالوفاء وتعب المازري الثالث بان قولها فزاد درهمه نقد او الى أجل يرده لان
الموجب غريمين قال في التوضيح في كلام عبد الحق اشارة الى جوابه بان معنى قولها الى أجل
انه قال له انما زيك عند اجل كذا الخفاء عند الاجل فاعطاه درهمه فان وجدته انا فليس عليه
بده لانه رضي بما دفعه اليه ولم يلتزم غير بخلاف قوله ان زيك درهمه فيحمل على الجيد (وان)
صرف شخص من آخر تدانير بدراهم ثم اطلع أحدهم على عيب فيما قبضه و (رضي) واجد
العيب (بالخضرة) أي المصروف وهي ملزومة لخضرة الاطلاع على العيب واصله ترضى (بنقص
وزن) في الدنانير والدراهم التي قبضها صح الصرف لان له الصرف به ابتداء وفي بعض النسخ
بنقص قدر وهو احسن لشموله نقص العدد والوزن (او) رضي (بكرصاص) بفتح كاء
ونحاس وحسب يدعيها هو ناقص الصفة (بالخضرة) أي خضرة عقد الصرف ويلزمها خضرة
الاطلاع صح الصرف وقوله او لا بالخضرة يغني عن هذا الانصباب على جميع ما بعده (او) لم يرش
وجد العيب به و (رضي) دافع العيب (بناقصه) أي الصرف بتكميل الوزن او العدد وتبديل
كالرصاص بخضرة العقد صح (او) رضي آخذ المعبى (نقد) مغشوش) بادي منه كدنانير
مغشوش بنقصة ونحاس ودرهم مغشوش بنحاس او رضي دافعه بايده صح الصرف سواء
كان الرضا بالمغشوش او بايده بخضرة العقد ام لا (مطلقا) أي سواء كان التقدمة معينا من
الحائزين واحدهما او غير معين قاله ابن الحاجب وقزربة س وعج وهو راجع للجميع ما سبق
ولا يناقيه ما بعده من الجبر والتأويل في المصنف لان الكلام هنا في الرضا به والا في فيما
اذ الرضا به ويدل على تفسيره الاطلاق بما ذكره قوله واجبر عليه ان لم تعين وجواب ان رضي

أى تأويل المدونة بتعيين الزيادة (قوله بان قولها) أى المدونة (قوله يرد) أى الثالث (قوله جوابه) أى تعقب المازوى (قوله به) أى ناقص الوزن (قوله ونحاس الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله بتكميل الوزن الخ) فهو يرا تمامه (قوله دفعه) أى المغشوش (قوله النقد) أى الدنانير والدراهم (قوله وهو) أى مطلقا (قوله ولا ينافيه) أى مطلقا (قوله من الجبر الخ) بيان لما (قوله لان الكلام هنا الخ) عليه لا ينافيه ما بعده (قوله بما ذكر) أى سواء كان النقد معينا من الجانبين واحدهما أم لا

أى عن تقييده بالحضرة (قوله ٥٢٠ عند قوله صلى الله عليه وسلم) قوله بأن قال بعنى عشرة ذنانير بمائة درهم) تصويره لعدم تعيين

النقد من الجائعين (قوله
أو لم يعين) بضم الباء وفتح
العين والباء مثقلا (قوله
وعين) بضم فكسر مثقلا
(قوله فان عينا) بضم
فكسر مثقلا أي النقدان
الح مفهومان لم تعين (قوله
عليه) أي الاتمام (قوله
بأن افتراها بالبدن) تصوير
للطول حكما (قوله ما تقدم
أن له الرضا به بالخضرة)
أي من نقص الوزن ونحو
الرصاص (قوله أنه) أي
الشان (قوله بعد مفارقة
أوطول) صلة تظهر (قوله
أنه) أي واجد العيب (قوله
أن رضى به) أي بعد
الطول أو افتراق البدن
(قوله هذا) أي الحكم
بالصحة أن رضى به بعد الطول
أو الفارقة (قوله أولا) بشد
الواو (قوله قصاره) بضم
القاف أي غايته (قوله
مفهوميين) أي مفهوم
بالخضرة ومفهوم أن قام به
(قوله مختلف) بفتح اللام
(قوله مطلقا) أي تناسخا
أولا (قوله لا بقيد القيام)
إضاقة للبيان (قوله يسيرا
كان) أي النقص (قوله
بعد مفارقة) صلة توجد
(قوله به) أي نقص العدد

(قوله انه) أى مذهبا (قوله فيها) أى المدونة (قوله زيوفا) بضم الزاى جمع زائف (قوله ذلك) أى الصرف (قوله) او فافصة الاتحاد (أى وزنها (قوله فى نعين نقض الصرف) صلة كاف التشبيه

(قوله بلبل) بضم الجيم وشدة اللام أي أكثر (قوله رباحه) أي التردد (قوله انه) أي العيب (قوله القباب) أي قال (قوله وان
الرضا بالزائف الخ) عطف على خلاف (قوله وهو) أي جواز الرضا بالزائف بعد المفارقة (قوله وظاهر) عطف على نصر (قوله
فيها) أي الذناير (قوله من الدراهم) بيان لما (قوله وهو) أي الاكبر (قوله يتعداه) ٥٢١ أي ما فيه العيب من الدراهم
الاكبر (قوله من الاكبر
والاصغر) بيان للجميع
(قوله لان كل دينار الخ)
علة نقض الاصغر للجميع
(قوله كانه) بفتح الهمز
وشدة النون (قوله منقرد)
أي في الصرف (قوله اذ
لا يختلف صرفه الخ) علة
انفراد (قوله وعن ابن
القاسم) اصله ينقض (قوله
ذلك) أي نقض الاصغر
فقط (قوله الخط) أي قال
(قوله انه) أي الشأن (قوله
فانه) أي المصنف الخ تارة
ذكره يشوش النهم (قوله
انهم) أي المتقدمين (قوله
وهو) أي نقض صرف
لاصغر وحده (قوله سواء
سما لكل دينار عدد أم لا)
راجع للقولين (قوله على
انه) أي اشان (قوله اما
اتفاقاً) أي على نقل الباجي
مع التسمية (قوله أو على
الراجح) أي عند عدم التهمة
على نقل الباجي أو مطلقاً
على نقل ابن رشد والمأزري
(قوله حتى يشير اليه) أي
ترجيح نقض الجميع (قوله
بالتردد) فيه انه لا يشير به
لذلك فالمناسب كما يوهجه
نعيه بالتردد (قوله بعضها)
٦٦ مخ في أي فقط أقول الطريقان المشار لهما بالتردد هما مشهوران ومتفقان على شهر نقض الأصغر وحده واعتراض
الخط ليس بضعف أحدهما وإنما هو بإيهام ترجيح نقض الجميع أيضاً وبما كذلك فلم يدفعه هذا الجواب والله أعلم بالصواب

أو طول وعزاه في الجواهر بل المتأخرين وأصلها لابن الكاتب (أو يجوز فيه) أي المعين
المغشوش (البدل) وهذه طريقة اللحن وأصلها لابي بكر بن عبد الرحمن قائلان المذهب كله
على اجازة البدل في المعين لانهم لم يشترطوا ذمة أحد ما مشغولة في الجواب (تردد) أي
طريقتان للمتاخرين في النقل عن المتقدمين على حد سواء في المعين من الجانبين ووجه
النقض في المعين من جانب ان قام بحقه في التوضيح اذا كان الصرف على دراهم ودنانير غير
معينة كعشرة دنانير بمائة درهم فقولان النقض المأزري وهو المشهور والثاني جواز البدل
لابن وهب وحكماهما اللحن في التعيين من جهة واحدة البناز حاصل التنبه المذكور انه
ان اطاع عليه بعد طول أو تفرق في الغش ومثله نقض الوزن في تعامل به عددان فان رضى ولم
يقم صح وان طلب البدل نقض الا ان كلا معينا في جواز البدل تردد وفي نقض العدد ومثله
نقض الوزن في تعامل به وزنا ينقض الصرف مطلقاً رضى به أو طلب الاتمام فان وجد
كمرصاه وظاهر المصنف انه كالمغشوش له الرضا به وقال ابن الحاجب مثل نقض القدر
الغائب وأكثر الشيوخ على خلاف مرضي ابن الحاجب وان الرضا بالزائف بعد المفارقة جائز
ولو كان محاسناً ورضاه خالصاً وهو نص المأزري وظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه في
المدة والعينة وغيرها ما (وحيث نقض) بضم النون وكسر القاف أي حكم بفسخ الصرف
(ف) الذي ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجتماعها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرفه خمسة
دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم ما كان العيب في درهم الى
خمس فلهذا ينقض صرفه دينار الخمسة (الا ان يتعدا) سرفه (أي الاصغر ما فيه العيب من
الدراهم كسنة الى عشرة) (ف) الذي ينقض صرفه دينار (أكبر منه) أي الاصغر وهو
ذو العشرة الا أن يتعداه كما حد عشر الى عشرين فينقض ذو العشرين (لا) ينقض (الجميع)
من الاكبر والاصغر على المشهور لان كل دينار كان منه منقرد ينقضه اذ لا يختلف صرفه سواء
دسرف وحده أو مع غيره وعن ابن القاسم ينتقض الجميع (وهل) فسح الاصغر فقط الا أن يتعداه
فا كبر منه مطلقاً اذ سمى لكل دينار عدد من الدراهم بل (ولو لم يسم) بضم التثنية (لكل دينار)
أو انما ذلك حيث سمى لكل دينار عدد من الدراهم فان لم يسم فينقض صرف الجميع في الجواب
(تردد) للمتأخرين في نقل المذهب الخط والذي يظهر انه لا حاجة لذكره هذا التردد بل ذكره
يشوش النهم فانه ذكر في التوضيح طريقين أحدهما للمأزري وابن عبد السلام انهم اختلفوا
على نقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواء سما لكل دينار
عدد أم لا والطريق الثاني للباجي انهما ان سما لكل دينار شيئاً فلا خلاف انه انما ينقض
صرف دينار وان لم يسم فقولان مشهورهما انه لا ينقض الا صرف ديناراً طريقتان متفقان
على انه لا ينقض الا صرف ديناراً ما اتفقا على الراجح وليس هناك من يرجح نقض الجميع حتى
يشير اليه بالتردد فافهمه والله أعلم بحجاب بان المصنف يشير بالتردد للطريق وان كان بعضها

(قوله واذا صرقت) بضم فسكسر (قوله والا) أى وان لم يعلم عيها (قوله فامر) بضم فسكسر (قوله وعلى هذا) أى فسخ الاعلى (قوله وهذا) أى فسخ أعلاها (قوله ترجيه) أى فسخ الجميع (قوله والا) أى وان كانا اشتراطا عند العقد شيئا (قوله هل) بضم فسكسر (قوله به) أى الشرط (قوله وكالبديل) أى فى اشتراط الجنسية (قوله أطلقه) أى البديل (قوله ما يشمله) أى ما يكمل به العدد (قوله بان يكونا) أى المبدل ٥٢٣ والبديل (قوله لانه) أى الابدال بغير الجنس عليه لا يجوز ابدال دينار بدراهم

مشهورا (و) اذا صرقت دنانير من سكك مختلفة بالعلق والدانة وظهر عيب فى الدراهم مقتضى نقض الصرف (هل ينفسخ) الصرف لوجود نقص او غش أو فحور خاص (فى) الدراهم التى صرفت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلق والدانة فيمنفسخ (أعلاها) أى الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيها او كتبه فهو مداس والافه ومقتضى النقد فامر برد الاعلى تأديبا له وعلى هذا فان زادت الدراهم المبيعة عن صرف الاعلى وفى الدنانير متوسط وأدنى فسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى وهذا قول أصبغ (أو) ينفسخ (الجميع) الاعلى والأدنى لاختلاف الأغراض فى السكك المختلفة فانه مضمون وظاهر ابن يونس وابن رشد والبايجى ترجيحه فى الجواب (قولان) محلها ان لم يشترط شي والاعمل به كذا ينبغى ويجرى مثله فى قوله وحيث نقض فامر بدينار (وشرط) بضم فسكسر (البديل) عن العيب بغش أو نقص وزن أو فحور رصاص وكالبديل ما يكمل به نقص العدد فاعله أطلقه على ما يشمله (جنسية) أى كونه من نوع المبدل منه بان يكونا ذهبيين أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدينار لانه يؤدى الى بيع دنانير ودراهم بدراهم أو دينار ودراهم بدينار ولا ابدال دينار ودراهم بعرض الآن يكون يسيرا يقتضيه اجتماع البيع والصرف فيه ابن الحاجب شرط البديل الجنسية والتجمل خلافا لاشبه فيه مما ابن عرفة هذا يقتضى منه بعرض مطلقا وليس كذلك بل يشترط عدم يسارة العرض المقترنة فى البيع والصرف ويقتضى هجوم قول أشهب فى الخصومة وغيرها وليس كذلك بل تشترط الخصومة او توقعها بقربة عيب ولا يشترط اتفاق الصنفية على المعتمد خلافا للشارح د فيجوز ابدال الزائف باجوده منه أو أردأ أو يزيد أو أنقص لان البديل انما يجوز بالحضرة ويجوز الرضا فيها باقتص أو أردأ البنانى ما منعه الشارح من اختلاف الصنفية هو مادار فيه الفضل من الجانبين لانه مثل بصرف دراهم متوسطة فى الجوده اطلع فى بعضها على زائف وأخذ عنه درهم أجود وأقصر فى الوزن أو أدنى صفة وأرج وزنا واصله لابن عبد السلام ونه لانه لو لم يكن من جنسه لادى الى التفاضل المعنوى أو الحسى فانه اذا أعطى عن الدرهم الزائف ذهبا مع زنة الدراهم التى دفع فقد خرج من يده فضة وذهب وأخذ بها وهذا تفاضل معنوى وأما التفاضل الحسى فقد تكون المصارفة عن دراهم متوسطة فى الجوده مثلا فاطاع أخذها على درهم زائف فبرده ويدفع عنه أجود وأنقص وزنا أو أدنى صفة وأرج وزنا وهذا تفاضل حسى قلت ما ذكره ظاهر الوجه الا ان خروجه بالشرط الاول غير ظاهر لاقتضائه ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة وهذا يقتضى منع الاجود والاردأ وفيه نظر (و) شرط للبديل (تجمل) للسلامة من ربا النساء وأجاز اشبه

الح (قوله الا ان يكون) أى العرض (قوله يقتصر الخ) بيان للسبب (قوله هذا) أى شرط البديل الجنسية (قوله منه) أى البديل (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكثرة (قوله يشترط) أى فى منع الابدال بعرض (قوله ويقتضى الخ) عطف على يقتضى الخ (قوله ولا يشترط) أى فى البديل (قوله ابدال الزائف باجود منه) أى كابدال زائف يزيدى بجيد محمدي (قوله أو أدنى) أى كابدال زائف محمدي بجيد يزيدى (قوله أو يزيد) أى وزنا كابدال زائف بجيد ازيد وزنا (قوله أو أنقص) أى وزنا كابدال زائف بجيد انقص وزنا (قوله فيها) أى الحضرة (قوله من اختلاف الصنفية) بيان لما (قوله هو مادار فيه الفضل من الجانبين) خبر مانعه (قوله لانه) أى الشارح (قوله مثل) بفتحات مثقلا (قوله عنه) أى الزائف (قوله اجود) أى جوهرية (قوله واصله) أى مانعه

الشارح (قوله لانه) أى البديل (قوله من جنسه) أى المبدل (قوله فانه) أى دافع الزائف (قوله ويدفع) أى المردود التأخير اليه (قوله عنه) أى الزائف (قوله بالشرط الاول) أى الجنسية (قوله لاقتضائه) أى ارجاه بالشرط الاول (قوله وهذا) أى ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة (قوله منع الاجود) أى المساوى وزنا لخالفته فى الصفة (قوله والاردأ) أى المساوى وزنا لذلك (قوله فيه) أى منهما (قوله نظر) لان الاجود حسن قضاء والاردأ حسن اقتضاهما من باب المعروف المندوب

(قوله قال) أي أشهب (قوله لانه) أي ابدال الزائف (قوله ولا يرد) يفتح فكسر (قوله قولها) أي المدونة (قوله فيه) أي الطوق (قوله بانه) فاعل صالح (قوله فانه) أي الصلح (قوله لان) ٥٢٣ هذا الخ (قوله لا يرد الخ) (قوله وكذا)

أي المعين في تعين الفسخ
(قوله غيره) أي المعين (قوله
وكذا) أي المسكوك في
وجوب النقص (قوله أو
طول) عطف على مفارقة
(قوله لانه) أي المصوغ الخ
علة تنقض صرفه (قوله غيره)
أي المصوغ (قوله الخط) أي
قال (قوله فيه) أي النقص
(قوله انه) أي تنقض صرف
المسكوك (قوله يجوز)
أي ابداله (قوله فيه) أي
المسكوك المعين (قوله بانه)
أي البديل (قوله عليه) أي
البديل (قوله مطلقا) أي عن
تقييده بتراضيهما (قوله
للدور استحقا) إشارة لترك
بينه وبين العيب (قوله
وعليه) أي جريان التردد في
غير المعين أيضا (قوله المستحق)
بفتح الحاء (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله هذا) أي
المسكوك المعين (قوله
حكمه) أي المسكوك غير
المعين (قوله به) أي نفي
الخلافا (قوله وان لم يقرها)
أي المتصارفان (قوله ولم
يطل) أي الزمان (قوله انه)
أي الصرف (قوله وهو)
أي نفي الخلاف في عدم
نقضه (قوله فيه) أي نقضه

التأخير قال لانه من رفع الخصومة والزاع لا معاوضة حقيقية ولا يرد على قوله بفسدية قولها
في بيع طوق ذهب بدرهم فوجد فيه عيب فصالح بانه بدرهم نقدا فانه جائز لان هذا صلح عن
عيب لا بديل (وان استحق) بضم القوقبة وكسر الحاء المهملة تقدم مصروف (معين) بضم
الميم وفتح العين والتخفيف مثقلة وكذا غيرة على المعتمد (سك) بضم المهملة وتشديد الكاف أي
مسكوك وكذا مكدور وتبر واصله استحق (بعده مفارقة) بين المتصارفين بالبدن أو طول
في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ مطلقا) عن التقييد بالمفارقة أو الطول (نقض)
بضم فكسر الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولان أخذ دعوضه بعد استحقا
بمثابة من عقد وكل في القبض الخط استحقا في المصوغ يوجب نقض الصرف كما ذكره
المصنف ولم أره خلافا ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فبنيقض به باستحقاقه فكيف
بصرفه وأما المسكوك المعين المستحق بعد مفارقة أو طول فاستقاض صرفه هو المشهور
عند ابن شاس وابن الحاجب وغيرهما وظاهر كلام الجرجاني وابن الكاتب انه لا خلاف فيه
وظاهر كلام المصنف ان معنى انتقاضه فسخه وانه لا يجوز ابداله ولو رضيا به وهكذا قال
الجرجاني وقال اللخمي يجوز زرع المراضاة ولو بعد افتراق أو طول (والا) بكسر الهمزة وتشديد
اللام مركب من ان الشرطية ولا النافية أي وان لم يكن استحقاق المسكوك المعين بعد مفارقة
أو طول بان استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة فيه (ان تراضيا) أي المتصارفان
بالبديل ومن أباة منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباة يجبر عليه لدور استحقا بخلاف
وجود عيب فيه في الجواب (تردد) للمتاخرين في النقل عن المتقدمين وأما غير المعين فلا يشترط
فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجبر عليه ان لم تعين وجعل بعضهم التردد جارا في غير
المعين أيضا وعليه فالفرق بين الاستحقاق والعيب ان الاستحقاق لا ينشأ عن الباعين تقريرا
وتدليس بخلاف العيب الخطأ أي وان استحق المسكوك المعين ولم يحصل طول ولا
مفارقة بل استحق بالحضرة فان الصرف صحيح لا ينتقض ويعطيه بدل المستحق ثم اختلف
المتأخرون في نقل المذهب هل عدم انتقاض محله اذا تراضيا بالبديل وان لم يتراضيا به فلا يجبران
عليه ويفسخ الصرف أو يجبر صاحب المستحق على ابداله ويصح الصرف في ذلك طريقان الاولى
لابن يونس واللخمي والمازري والجرجاني وغيرهم والثانية لابن الكاتب وابن عبد السلام هذا
أقرب ما يعمل عليه كلام المصنف ولم يتكلم على المسكوك غير المعين وحكمه انه ان استحق
بعد مفارقة أو طول انتقض الصرف بلا خلاف على ظاهر كلام اللخمي والجرجاني وصرح به
ابن الكاتب وان لم يشرقا ولم يطل في التوضيح عن بعضهم انه لا ينتقض بلا خلاف وهو ظاهر
كلام اللخمي والمازري وابن عبد السلام وابن الكاتب وظاهر كلام ابن الحاجب ان فيه خلافا
والمشهور عدم النقص وظاهر كلام الجرجاني انه منتهى على قول ابن القاسم ويجوز البديل
وظاهر المدونة ان مذهب ابن القاسم ان استحقاق الدراهم قبل المفارقة والطول يقتضي
الفسخ سواء عيبت أم لم تعين وان أبدلها بالحضرة وتراضيا جاز وأن أشهب قال بالفسخ في المينة

(قوله انه) أي الصرف (قوله جائز) أي مضى الصرف (قوله وان أشهب الخ) عطف على ان مذهب ابن القاسم

(قوله وبعدمه) أي الفسخ (قوله في غيرها) أي المعينة (قوله من تسوية غير المعين به) بيان لما (قوله في التفصيل) ضلة تسوية (قوله هو مذهب ابن القاسم) خبر ما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فقرها) أي أشهب ومخنون (قوله فهمها) أي المدونة (قوله خلافا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله يتفقان) أي ابن القاسم وأشهب (قوله خلافا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أي في المعين وغيره (قوله غيره) أي المعين (قوله ويتفقان) أي ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أي في المعين وغيره (قوله جعل) بفتح نون (قوله على تفصيل) ضلة جعل (قوله وخصه) أي اللخمي إطلاق ابن القاسم (قوله فجعله) أي اللخمي إطلاق ابن القاسم (قوله وفاقا) أي لأشهب (قوله سوى) بفتح السين (قوله لا) أي قول ابن القاسم (قوله ينقض) بضم ياء (قوله ففتح القاف أي الصرف فتدبرجت ٢٤) الصلة على غير موصولها ولم يبرز لظهور المعنى (قوله وهي) أي حالة نقضه

وبعدمه في غيرها وان حصل طول أو افتراق فسخ الصرف والمسئلة كثيرة الاضطراب وهذا يحصل النقل فيها البناء قول ز وكذا غيره على المعقد ما ذكر من تسوية غير المعين به في التفصيل الذي ذكره المصنف هو مذهب ابن القاسم في المدونة وخالفه أشهب فيها ومخنون فقرقا بين المعين ينقض وغيره لا ينقض واختلاف الشيوخ في فهمها على تأويلات أحدها لابن رشد وابن يونس ان خلافا فيما بعد الافتراق أو الطول ويتفقان على الصحة إذا استحق بالحضرة مطلقا الثاني لابن الكاتب ان خلافا فيما استحق بالحضرة فعند ابن القاسم يصح مطلقا وعند أشهب ينقض في المعين ويصح في غيره ويتفقان على النقص بعد الافتراق والطول مطلقا الثالث للخمى حل الإطلاق في كلام ابن القاسم على تفصيل أشهب وخصه بما استحق بالحضرة فجعله وفاقا هذا يحصل كلام أبي الحسن بمعناه فان ابن القاسم على التأويلين الاقنين سوى ابن المعين وغيره في التفصيل بين الحضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام انه المشهور (و) ان صرف مسكوك معين أو موصوغ ثم استحق بعدم فارقة أو طول فلا شخص (المستحق) للمسكوك المعين أو الموصوغ المصروف (أجازته) أي الصرف في الحالة التي ينقض فيها وهي بعدم فارقة أو طول في المسكوك والموصوغ مطلقا والحالة التي لا ينقض المسكوك فيها إذا أجازته أخذت منه من بابه وليس للمستحق منه عدم الرضا بالأجازة في الحالة الثانية لان بيع الفضولي لازم من جهة المشتري وله ان لا يرضى في الحالة الاولى وحذف المصنف الشق الثاني للمستحق وهو عدم إجازته فينقض الصرف يأخذه شبهه لظهوره ويحل جواز الإجازة (ان لم يخبر) بضم التحتية وفتح الموحدة (المصطرف) بكسر الراء أي المستحق منه بفتح الحاء بان صارفه متعديا على ان الخيار الحكمي ليس كالمصارف الشرطين فان أخبر بتعدي حال الصرف تعين نقض الصرف فليس للمستحق إجازته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار والمشهور ومنعه في الصرف وشرط في المدونة في جواز إجازة المستحق حضور الشيء المستحق وحضور الثمن الذي يأخذه المخير قال فيه ما من اشترى خنقا من رجل بدنانيرا أو دراهم ونقده ثم استحقهما رجل بعد التفرق وأراد إجازة البيع واتباع المبتاع بالثمن فلا يجوز ذلك ولو

(قوله والموصوغ) عطف على خبره (قوله مطلقا) أي عن تقييده بمفارقة أو طول (قوله والحالة) عطف على الحالة (قوله أجازته) أي المستحق الصرف (قوله أخذ) أي المستحق (قوله عنه) أي المصروف (قوله من بابه) لأه صاروكيله بإجازته بعه (قوله للمستحق منه) بفتح الحاء (قوله الحالة الثانية) أي التي لا ينقض الصرف فيها (قوله لان بيع الفضولي الخ) علة ليس للمستحق منه الخ (قوله وله) أي المستحق منه (قوله في الحالة الاولى) أي التي ينقض الصرف فيها (قوله للمستحق) أي لتعديبه (قوله لظهوره) أي الشق الثاني علة لحذفه (قوله بأن صارفه الخ) صلة بخبر (قوله بناء على ان الخيار الخ)

علة للمستحق إجازته الخ (قوله الحكمي) أي الذي اقتضاه الحكم الشرعي بدون شرطه (قوله الشرطي) استحقهما أي المشروط في العقد (قوله فان أخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة أي المستحق منه مفهوم ان لم يخبر المصطرف (قوله بتعديبه) أي الصارف (قوله تعين) بفتح تاء (قوله مثقلا) (قوله لدخول المصطرف الخ) علة تعين الخ (قوله فهو) أي دخوله على خيار المستحق (قوله منعه) أي شرطا الخيار (قوله حضور) مفعول شرط (قوله وحضور) عطف على حضور (قوله فيها) أي المدونة (قوله بدنانير) أي والخنقا لان فضة وذهب مراطلة (قوله أو دراهم) أي وهما ذهب أو فضة مراطلة (قوله استحقهما) أي الخنقا (قوله واراد) أي الرجل المستحق (قوله ذلك) أي ما أراداه المستحق

(قوله واختار) أي المستحق (قوله وأخذ) أي المستحق عطف على حضر (قوله بهما) أي الخللان (قوله فلا يجوز) أي رضا المستحق بالبيع (قوله وان غابا) أي الخللان (قوله لو أمضاء) أي المستحق البيع (قوله هو) أي الجواز (قوله ظاهرا) أي المدونة (قوله طرز) بضم فكسر مثة لا (قوله بأحدهما) أي الذهب والفضة (قوله نسج) بضم فكسر (قوله فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة) مفهوم يخرج منه (قوله وهو) أي المحلى الذي لا يخرج منه ذهب ولا فضة (قوله منها) أي الحلية (قوله فيجوز بيعه) أي ما لا يخرج منه ذهب ولا فضة تفريع على التشبيه لا يضاعه (قوله وهذا) أي يبيع المحلى بأحد النقيدين (قوله به) أي أحد النقيدين (قوله المشغل) نعمت ببيع (قوله ومن الجمع بين البيع والصرف) عطف على من يبيع أحد النقيدين الخ (قوله وليس الخ) حال (قوله فهي) أي يبيع المحلى الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله لها) ٥٢٥ أي الرخصة (قوله فان حرمت) مفهوم

ان أبيحت (قوله فلا يجوز بيعه) أي المحلى بأحدهما (قوله الجميع) أي غنه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من سرج الخ) بيان لما قوله جرز بضم الجيم وسكون الراء نزي نوع من السلاح (قوله وان قلت) بفتح القاف واللام مثقلا مبالغة في المنع (قوله الصرف) أي المنهى عنه بقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين (قوله من السيف) أي المعد للجهاد الخ بيان لما قوله ان يحلى بضم الياء وفتح الطاء واللام مثقلا (قوله وكان) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يكره) بفتح الياء وسكون الكاف أي يمنع (قوله وان كانت) أي الحلية (قوله تبعا) أي للمحلى مبالغة في التكره (قوله وكره) بفتح فكسر أي

استحقه ما قبل تفرق المتبايعين واختار أخذ الثمر فلا بأس به ان حضر الخللان وأخذ الثمن مكانه ولو كان المبتاع بعث به مالى بيته فلا يجوز ولو افترا لم انظر الى ذلك الافتراق ولكنه اذا حضر الخللان وأخذ المستحق الثمن من البائع أو من المبتاع مكانه جاز وان غابا فلا يجوز التولسى لو أمضاء في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع غنه ويرجع على بائعه جاز ابن عرفة هو ظاهرا (وجاز) ان يباع نقي (محلى) بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي مزين بذهب أو فضة كتحف وسيف بل (وان كان) المحلى (نوبا) طرز بأحدهما أو نسجه حيث كان المحلى (يخرج منه) أي المحلى ذهب أو فضة (ان سبك) بضم السين المهملة وكسر الموحدة أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة اذا حرق فلا تعتبر حليته وهو كالجرد منها فيجوز بيعه بجمس حليته فقد أوالى أجل وتنازع يباع المقدر ومحلى في قوله (بأحد النقيدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من بيع أحد النقيدين مع غيره به المشتق الى ربا الفضل ومن الجمع بين البيع والصرف وليس الجميع دينار ولم يحجها في دينار في رخصة لها شروط أفاد أولها بقوله (ان أبيحت) بضم الهمزة التحلة كتحف وسيف جهاد وملبوس امرأة فان حرمت كدواة وآلة حرب غير السيف وسرج وركاب وملبوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقيدين بل بعرض الا ان يكون الجميع ديناراً أو ثقل الحلية عن دينارها زما الى بقضة من سرج وقدح أو سكين أو لجام أو ركاب بموه أو مخروزة أو جرز بموه أو شبه ذلك فلا يجوز بيعه بقضة وان قلت حليته لان اتخاذ هذه الاشياء من السرف بخلاف ما أبيع اتخاذ من السيف والمحفف والخاتم وكان مالك رضى الله تعالى عنه لا يرى بأسا ان يحلى المحصف وكان يكره هذه الاشياء التي تصاغ من انفضة مثل الابريق ومداهن الفضة والذهب ومجامر الفضة والذهب والاقداح والجمع والسكاكين المفضة وان كانت تبعا وكره ان تشتري اه والجرز بضم الجيم وسكون الراء وآخره زاي نوع من السلاح عياض ظاهره فيما لم يبيع اتخاذ انه يباع بالذهب ويحوى في كتاب ابن حبيب وجوزوها بالعروض وانما منع بيعها بما فيها السكن قوله بعد وكره ان تشتري برفع الاشكال والاصل فيما لا يجوز اتخاذ من ذلك انه لا يباع عافيه ولا بغيره من العيز لجمعه بيعه

منع مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أي ما لم يبيع اتخاذ الخ خبر ظاهر (قوله يباع بالذهب) أي يجوز بيعه به أي وهو مشكل لانه يبيع ذهب وعرض بذهب وهو ربا الفضل (قوله وجوزوها) أي بيعها (قوله وانما منع) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بما فيها) أي من ذهب أو فضة (قوله لكن قوله) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه استدراك على قوله ظاهره فيما لم يبيع انه يباع بالذهب لرفع ايهامه انه لم يذكر بعده ما يرفع اشكاله (قوله من ذلك) أي الاقداح والجمع والسكاكين ونحوها بيان لما (قوله انه لا يباع بمافيته) أي لانه يبيع ذهب وعرض بذهب أو فضة وعرض بفضة (قوله ولا بغيره) أي مافيته (قوله من انعين) بيان غيره (قوله لجمعه) أي العند

(قوله بعبا وصرفا) اي وليس الجميع دينار ولا اجمعه فاعبه (قوله وذلك) أي منع بيعه بغير ما فيه (قوله أصل ما تقدم) ضافته
 للبيان (قوله من جمع البيع والصرف) بيان ما تقدم (قوله وثانيها) اي الشروط عطف على أولها (قوله مماثلة) اي علائقه
 (قوله جفته) بفتح الجيم وسكون الفاء اي وعائه (قوله الثلاث) اي من الدنانير والدرهم (قوله نظمه) اي في سلك (قوله انه)
 اي الشأن (قوله في ردها) أي الحلية (قوله ان كانت) اي الحلية (قوله لها) اي الحلية المسهرة (قوله وان كانت) اي الحلية
 المحلى بها (قوله فبها) اي اعتبارها (قوله وثالثها) اي الشروط عطف على
 ٥٢٦ (قوله بفساده) أي العرض

وصرفا بغير ضرورة وذلك على أصل ما تقدم من جمع البيع والصرف والله أعلم وثانيها بقوله
 (و) ان (ممرت) بضم السين المهملة وكسر الميم مشددة الحلية في المحلى البابي كافي موص
 المصوغ عليهم او حلية السيف المسهرة عليه وحلية السيف المسهرة في مماثله وجفته وأما القلائد
 التي لا تنقسم عند قطعها فظاهر المذهب انه لا تأثير لها في الاباحة وذكر ابن راشد عن المناخرين
 قوانين بالجواز والمنع اذا كان بغرم ثمن في ردها بعد قطعها للخمى لم يحتجوا ان الحلية المنقوضة
 لا تساع مع السيف بغيره بقدر اوله الى أجل وأرى ان كانت قائمة بنفسها بان صبغت ثم ركب
 وممرت ان لها حكم المنقوض اذ ليس فيها أكثر من تسهيرا بغيره اذ يمكن تمييزه من
 من العرض دون فساد ولا خسران في رده بغيره معتبر وان كانت لا تزول الا بفساده فهي معتبرة
 وان كانت تزول بغير فساد ولكن يؤدي على ردها ثمة فقيه قولان للاختاخرين وثالثها بقوله
 (وجعل) بضم كسر مشقلا المبيع الشامل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالنقد وجاز
 بغيره (مماثلنا) من التمسك بكون الحلية بعبا وفي بعض النسخ بغيره بعبا معطفا وهذا هو المأثور
 لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقوطه ليتناسب الكلام (و) جاز ببيع المحلى (بصنف) حليته
 ان كانت الحلية (الثالث) من مجموعها مع المحلى فان كانت أكثر منه امتنع بعبه بصنفه وهذا
 الشرط معتبر مع الشروط الثلاثة السابقة المشروطة في البيع بغيره بعبه (وهل) يعتبر كون
 الحلية الثالث (بالقيمة) لها ابو زنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) اي
 قولان مشهران الأول قال ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازاة مصدر به ابن الحاجب وعطف
 الثاني عليه بقليل والثاني قال البابي هو ظاهر المذهب فانما يبيع سيف محلى يذهب بسبعين
 دينارا ووزن حليته عشرون دينارا او قيمتها ثلاثون دينارا لصبي اغتراه وقعة السيف أربعون
 دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة قال في التوضيح ما ذكرناه من نسبة قيمة
 الحلية أو وزنها الى مجموع ثمن المبيع فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع هو المذهب الذي قاله الناس
 كسائر المساقاة ونسب ابن بشير ذلك الى قيمة المحلى فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع وليس كذلك
 لانها اذا كانت ثلث المحلى كانت ربع الجميع اه ميارة حاصله ان المذهب ضم قيمة الحلية أو
 وزنها الى قيمة المحلى ثم تنسب الحلية الى المجموع ونسب ابن بشير الحلية لقيمة المحلى وحده
 ابن عرفة والثلث من مجموع وزن الحلية أو قيمتها مع قيمة النصل والحقن وتعقب ابن عباد
 السلام تفسير ابن بشير بنسبتها للنصل والحقن فقط محتجا بعبا من المساقاة حسن (وان حلى)
 بضم الحاء المهملة وكسر اللام مشقلا شئ (بهما) أي الذهب والفضة (لم يجز) بعبه (بأحدهما)

أولها (قوله فان أجل)
 مفهوم محلى (قوله تقديره)
 اي بغيره بعبه (قوله فان
 كانت) اي الحلية الخ
 مفهوم ان كانت الثالث
 (قوله منه) اي الثالث (قوله
 بعبه) اي المحلى (قوله وهذا
 الشرط) اي ان كانت الثالث
 (قوله الشروط الثلاثة)
 اي الاباحة والتسمير
 والتجديد (قوله لها) اي
 الحلية (قوله الاول) اي
 اعتبار قيمتها (قوله وعطف)
 اي ابن الحاجب (قوله
 الثاني) اي اعتبار وزنها
 (قوله ووزن حليته عشرون
 دينارا الخ) حال (قوله
 جاز) اي البيع بصنف
 الحلية (قوله وامتنع) اي
 البيع به (قوله من نسبة
 قيمة الحلية الخ) بيان لما
 (قوله هو المذهب) خبر
 ما ذكرناه (قوله ذلك) اي
 قيمة الحلية أو وزنها (قوله
 فان كانت) اي الحلية
 (قوله ثلثه) اي المحلى (قوله
 جاز) اي بعبه بصنفها

(قوله والا) أي وان كانت أكثر من ثلثه (قوله امتنع) اي بعبه بعبه (قوله دنيا) اي الحلية (قوله الجميع) اي
 المحلى والحلية ككون قيمة المحلى ستمين والحلية عشرون فهي ربع الثمانين مجموعهما (قوله تعقب ابن عبد السلام) تفسير من
 اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله محتجا) حال من ابن عبد السلام (قوله حسن) خبر تعقب (قوله بعبه)
 اي المحلى بهما (قوله منهما) اي المتقدمين بيان الاقل (قوله بعبه) اي المحلى بهما

(قوله فيجوز) أي يبيع المحلى بهما (قوله كان) أي المبيع به (قوله وزاد) أي ابن حبيب (قوله شرط التجبيل) اضافته للبيان (قوله الشرط الذي ذكره المصنف) أي تبعيتهما الجوهر (قوله ما تقدم في بيعه بصنفه) أي كون الحلية الثلاث وفيه ان كونها ثلثا ملزوم اتبعتهما الجوهر فكيف يتصور زيادته عليه (قوله بأقلهما) أي النقدين (قوله بهما) أي ذهب وفضة (قوله وهو) أي المنع (قوله واختاره) أي ابن القاسم المنع (قوله) أي المنع (قوله وهو) أي المنع (قوله على) أي بكسر اللام وشذ الياض (قوله جواز) أي بيعه (قوله واختاره) أي الجواز (قوله والا) أي وان كان لا يجوز (قوله منع) بضم فس (قوله وهما) أي العوضان (قوله من نوع واحد) كذهبين أو فضتين (قوله كذلك) أي الدنانير في ابدالها ٥٢٧ بمثلها عددا (قوله بشرط) صلة جاز (قوله وثانيها) عطف على أولها (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله بان يكون) أي المبدل (قوله فلا تجوز) أي المبادلة (قوله بأوزن منها) أي السبعة (قوله لزيادتها) أي السبعة الخ علة لا تجوز في سبعة الخ (قوله أقل الجمع) أي ثلاثة (قوله وتجاوز) أي المبادلة (قوله جوازها) أي المبادلة (قوله بينهما) أي الثلاثة والسبعة (قوله التحديد) أي بدون سبعة (قوله فيه) أي دون سبعة (قوله موضوع الشروط) أي كون أحد البدلين أوزن من الآخر (قوله به) أي أوزن (قوله من الزيادة في العدد) أي لاحد البدلين على الآخر (قوله ونصه) أي القباب (قوله الناقص) أي في الوزن (قوله منع) بضم فس (قوله على) أي ابدال (قوله وعلى هذا) أي شرط تساوي

أي النقدين تساوي أم لا (الان تبعا) أي النقدان المحلى بهما (الجوهر) أي الذات المحلاة بهما بان كانتا جميع فيجوز بيعه بالأقل منهما قاله صاحب الكمال وفي بيعه بصنف الاكثر منهما قولان قاله الخطيب فيجوز بأحدهما كان تابعا للآخر أو متبوعا عنه ابن حبيب وزاد شرط التجبيل والتظاهر أن الشرط الذي ذكره المصنف زائد على ما تقدم في بيعه بصنفه ويمكن ان يقيد كلام المصنف ببيعهما بأقلهما تبه التخي وصاحب الكمال وذكر ابن بشير القولين وهل التبعة بالوزن أو بالقيمة خلاف ومفهوم بأحدهما امتناع بيعه بهما لأنه يبيع عرض وذهب وفضة بذهب وفضة وفيه رافض لمعنوي ومفهوم ان تبعا الجوهر ان المصوغ من ذهب وفضة من غير عرض لا يجوز بيعه بهما ولا بأحدهما بحال وهو ما رواه ابن القاسم واختاره ورجم الامام له وهو المشهور وروى على جوازه اذا كان أحدهما الثلث ويبع بصنف الأقل واختاره القسبي ومحل هذا الخلاف فيما يجوز كلبوس امرأة أو الامنع ولو بالتابع انظر (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أي ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثلها عددا ودرهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القابل فلا تجوز في الكثير وثانيها بقوله (المعدود) أي المتعامل به عددا وبين القليل بقوله (دون) أي أقل من (سبعة) بتقديم السين على الموحدة بأن يكون سبعة أو أقل منها فلا تجوز في سبعة بأوزن منها لزيادتها على ضعف أقل الجمع وتجاوز في الثلاثة اتفاقا لأن أقل الجمع ومذهب المدونة جوازها فيما بينهما توضيح ابن عبد السلام لأصل لهذا التحديد الأدلة العادة على المسامحة فيه وأفاد ما يتضمن بيان موضوع الشروط مع الشرط الثالث (ب) دون سبعة مسكوك (أوزن) أي أزيد في الوزن واحتريزه من الزيادة في العدد فلا تجوز قاله القباب وحكام عن المازري ونصه الشرط الثاني ان يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وعلى هذا اعتمد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكروا غيره وان كان القسبي نسب للمغيرة اجازة قبل دينار بدينارين من سكة واحدة ولم يرخص المازري هذا ورأى انه مأخوذ من المسئلة التي تكلم عليها أشهب مع الخزوي في جعل نقدا بجملين مثله أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه دينار بدينارين أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالتزمه وعابه وبينهما خلاف في الالتزام من هو اه وصلة أوزن (منها) أي دون السبعة وبشرط كون الاوزنية (بسدس

الناقص والزائد في العدد صلة اعتمد (قوله وقال) أي المازري (قوله انه) أي شرط تساويهما عددا (قوله وان كان القسبي الخ) مبالغة أو حال (قوله ولم يرخص المازري الخ) حال أو علة لما قبله (قوله هذا) أي مانسبه القسبي للمغيرة (قوله ورأى) أي المازري (قوله انه) أي مانسبه القسبي للمغيرة (قوله في جعل نقدا الخ) بيان للمسئلة التي تكلم عليها (قوله فالزمه) أي مانعها مجيزها (قوله دينار الخ) أي جواز (قوله فالتزمه) أي مجيزها جواز (قوله وعابه) أي مانعها ما التزمه بجيزها (قوله في الالتزام) بكسر الزاي (قوله من هو) أي من أشهب والخزوي

(قوله فلا يجوز) اى المبادلة (قوله ذكره) اى شرط كون الزيادة سدسا (قوله اطلق) اى عن التقييد بالسدس (قوله وهو) اى الاطلاق (قوله هؤلاء) اى اللخمي ومن عطف عليه (قوله الاتفاق) خبر ظاهر (قوله منعه) اى الابدال (قوله ولم يجدوا) اى اللخمي ومن عطف عليه (قوله فيه) اى النقص الكثير (قوله وهو) اى عدم التجديد (قوله بالغ) اى أكثر (قوله من النقص) بيان ما (قوله سدس دينار) خبر بالغ (قوله الأول) اى ان الابلغ سدس (قوله وفيه) اى عزو لها (قوله لانه) اى صاحب المدونة (قوله لم يذكره) اى السدس (قوله ونصنا) اى المدونة (قوله به) اى الابدال (قوله هذا الشرط) اى كون النقص سدسا (قوله وقد جاء الخ) ٥٢٨ حال (قوله وهو) اى ما في المدونة (قوله منعها) اى المبادلة (قوله على

الوجه الذي ذكره) اى من زيادة أحسد البسدين سدسا (قوله لان الشارع الخ) علة النظر بوجوب منعها الخ (قوله وهى) اى المساواة (قوله فيما) اى المبادلة بزيادة سدس (قوله وقصد المعروف الخ) جواب ما يقال جازت نقصه المعروف فهو مخصص للحديث (قوله كونه) اى قصد المعروف (قوله شرطها) اى المساواة (قوله فانها) اى المساواة (قوله منعها) اى المبادلة بزيادة السدس (قوله الا انهم الخ) استدلاله لرفع ايمان انه لا وجه لتجوزها (قوله انه) اى الشان (قوله وكاله) اى الوزن (قوله مجرى الجوده) اى فهو في الصفة لافى القدر (قوله وانه) اى الشان عطف على ان النقص (قوله وانه) اى المعروف (قوله فان كان)

سدس) اى ان تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابله سدسا أو أقل فلا يجوز بماز يادته أكبر من السدس كخمس فأعلى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة التونسي ابن عرفة أطلق التغمي والصقلي والمازري والحلاب والمثلي وغير واحد القول في قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ فظاهر كلام هؤلاء وابن رشد الاتفاق على منعه في الدنانير الكثيرة النقص ولا يحسن وفيه حد وهو اختيار بعض من لقيناه وقال ابن شاس أبلغ ما اغتفر من النقص سدس دينار وقيل دنانقان وعزى ابن عمر بن الساذم الا قول المدونة وفيه نظر لانه لم يذكره تحديدا بل فرضا ونصها لو أبدل ستة دنانير تنقص سدسا سدسا بستة وازنة فلا بأس به اه القباب أكثر الشيوخ لم يذكر هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في المدونة وهو محتمل للتشبيك والتمطية اه وقال ابن عبد السلام عندي ان السدس كثير ولا ينبغي ان يجوز الا ما جرت العادة ان يسمع به عند رخص الفضة أو كساد السبع اه ابن عبد السلام النظر بوجوب منعها على الوجه الذي ذكره لان الشارع شرط المساواة في القدر في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهى غير حاصله فيها وقصد المعروف وحده لا يصلح كونه مخصصا لمعوم الحديث الدال على شرطها فانما حق الله تعالى فلا يسنطها بقصد المعروف اه وقال في التوضيح الاصل منعها الا انهم رأوا انه لما كان التعامل بالعدد رأوا ان النقص في الوزن يجزى مجرى الرادعة وكاله مجزى مجرى البردة وانه حيث كان التعامل بالعدد فالكمال في الوزن لا ينتفع به فصار ابدال الناقص وزنا بالكمال وزنا بمحض معروف والمعروف يوسع نيسه ما لا يوسع في غيره وانه يخص عموم الحديث كما في القرض الا ترى ان يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نية متمنع فان كان على وجه القرض جاز للمعروف ابن عمر بن شاسير المبادلة يبيع نقد بمثل نقد والمذهب حرمة يبيع دينار بدينار بدينارين اللخمي واجازه الخنزري وعنى المعروف ان التحد في التدر والصفة العاد فوضح يريد التعامل بالعدد فان كان التعامل بالوزن فم تجوز لافى الوزن وتصبح مراطلة في التوضيح من شروط المبادلة عقدها بل فقط المبادلة وكونها بغير مراطلة وكونها واحدا او احدا احترازا من واحد باثنين اللخمي وكونها السكة واحدة القباب وزاد به المتأخرين في شروطها كونها على وجه المعروف لا على وجه المكايسة وهو مأخوذ من لفظ المدونة وان تكون بدا بيدولا اظنه يحتمل فيه واشعر قوله بالوزن عن انه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين

اى يبيع الذهب بالذهب نسيئة أو الفضة بالفضة كذلك (قوله وجه القرض) اضافته للبيان (قوله يبيع متساوية جنس) و اضافته فصل يخرج ببيع غيره (قوله بمثله) فصل يخرج ببيع نقد بغيره (قوله عددا) فصل يخرج ببيع نقد بمثله وزنا (قوله وأجازه) اى يبيع دينار بدينارين (قوله ان التحد) اى النقدان (قوله باللفظ المبادلة) اضافته للبيان (قوله مراطلة) اى موازنة (قوله في شروطها) اى المبادلة (قوله وجه المعروف) اضافته للبيان (قوله وجه المكايسة) اضافته للبيان (قوله وهو) اى شرط كونها المعروف (قوله وانه) اى الشان

(قوله متساوية في الوزن) أي بان يكون كل دينار أردرهم من أحد المتبادلين من زياكل دينار أو درهم من الآخر لا مساواة المجموع المجموع في الوزن مع اختلافهما في العدد كما توهم فانه مجموعة في هذا الاختلافهما عددا (قوله لا تنقاه المعروف) علة تمنع (قوله بدوران الفضل من الجانبين) علة انتفاء قوله وهو (أي لا يوجد كة الخ حال (قوله لحذف هذا) أي أنقص تقريع على وهو نقص وزنا (قوله فقيه) أي المقتن تقريع على حذف هـ لئلا يظن هنا الخ (قوله شبه) بكسر فـ يكون لان المحذوف من الأول ليس مثل المذكور في الثاني (قوله لذلك) أي انتفاء المعروف الخ ٥٢٩ (قوله فيها) أي المدونة (قوله

فقال) أي ابن القاسم (قوله فتعجب) فأنه ابن القاسم (قوله منه) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي الخ (قوله ابن كامل) فاعل قال ونص ابن عرفة فقال لي طيب بن كامل لا تتعجب منه فانه ربيعة (قوله لا تعجب) أي من قول مالك لاخبرني هاشمي الخ (قوله ربيعة) أي الفقيه الامام التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله اخذه) أي ربيعة المنع فيما ذكر (قوله به) أي ابدال هاشمي بن نص خروبة بقائم عتيق وازن (قوله ذكر) بفتحات مفعلا (قوله وهي وثنية) حال (قوله باعتبار) صلة ذكر (قوله كونهما) أي العيين (قوله مختلفين) أي احدهما مسكوك والاخر غير مسكوك (قوله كانت) أي

متساوية في الوزن جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجز وهو كذلك (و) النقذ (الاجود) أي الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أنقص) وزنا ممنوع ابداله بنقد ردي ذهبية أو فضية كامل وزنا لا تنقاه المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقذ (اجود) أي أحسن (سكة) وهو انقص وزنا لحذف هـ لئلا يظن هنا دلالة انقص السابق عليه وحذف مما قبله جوهرية لدلالة سكة المذكور هنا عليه فقه شبه احتياك (ممنوع) ابداله بنقد ردي السكة كالوزن لذلك فيها قال يحنون لابن القاسم فان كانت سكة الوزان أفضل فقال قال مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي بنقص خروبة بنقائم عتيق وازن فتعجب منه فقال لي ابن كامل لا تعجب فانه ربيعة ابن القاسم لأدري من اين أخذه ولا بأس به عندي ابن عبد السلام وجه قول مالك رضي الله تعالى عنه ان العتيق جيد الجوهرية وردي السكة لانه ضرب بن أمية والهاشمي ردي الجوهرية وجيد السكة لانه ضرب بن العباس فبطل تعجب ابن القاسم اه وتبعه ابن عرفة (والا) أي وان لم يكن لاجود جوهرية أو سكة انقص وزنا بان كان مساو بالادني في الوزن او وزن منه (جاز) الابدال للمعروف لتمعن الفضل من جانب واحد (و) جازت (مراداة عين) أي ذهب ارضة (د) عين (مثله) أي ذهب بذهب وفضة بفضة وذكروا العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقدا ولا فرق بين كونها مسكوكين او غير مسكوكين او مختلفين وواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد او الوزن وواء اتحدت السكة واختلفت وواء كانت بين كبار من الجانبين وبين كبار من جانب وانصاف او اثلث او ارباع او خاس أو غيرها من الجانب الآخر وصلة مراطلة (بصنعة) بفتح الهاء والمهملة وبالسین المهملة افصح أي مثقال معلوم القدر كطل أو نصفه أو أوقية أو درهم مثلا توضع في كفة الميزان ونقد احدهما في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذت نقد احدهما من السكة ووضعته في الاخرى فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الاخر (أو) (بكفتين) للميزان يوضع نقد احدهما في كفة ونقد الاخر في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الاخر والسكة بكسر الكاف افصح من فتحها اسم لكل ما استدار وأول حكاية الخلاف ورجح التأخرون الاول لصلو الناس اوى به بين النعمدين وان لم تتساو الكفتان ابن الحاجب والوزن بصنعة جائز وقيل في كفتين وتعتبه ابن عبد السلام والموضح بأنه لا خلاف في جوازهما وانما الخلاف في الاربع ابن عرفة كلام ابن الحاجب يقتضي وجود قول بمنعه في الصنعة ولا عرفه ورده طعي بقول عياض في الاكمال اختلاف في جواز

٦٧ مع في المراطلة (قوله كنة) بكسر الكاف افصح من فتحها (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وضع) بضم فكسر (قوله الاول) أي مراطلة الصنعة (قوله به) أي الاول (قوله تعقبه) أي ابن الحاجب (قوله بانه) أي الشأن (قوله جوازهما) أي مراطلة الصنعة ومراطلة الكفتين (قوله بمنه) أي التراطلة (قوله ولا عرفه) أي القول بمنعه (قوله ورده) أي قول ابن عرفة لا عرفه (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله لا يجوز) أي المراطلة (قوله وهو) أي - وأزها بالمثاقيل (قوله لهما) أي عياض والمأزى (قوله لانه) أي التراطل بدون معرفة الوزن (قوله وهو) أي بيع المسكوك (قوله قدرها) أي الصنعة (قوله وهو) أي الخلاف في الصنعة (قوله اذا كان) أي وجد (قوله فهو) أي الآخر (قوله بينهما) أي الاجود والادنى (قوله لاتتقاء المعروف) أنه لا ادنى واجود (قوله ذلك) أي الحكم في المراطلة بالمتقنين في الجودة ٥٣٠ والرداءة (قوله المنفردة) أي في الصنعة (قوله فامنع) أي المراطلة (قوله والا)

المراطلة بالمثاقيل فقبل لا يجوز بالابكفتين وقيل تجوز بالمثاقيل وهو اصوب اه وما صوبه سبقه اليه المأزى وصرح به ابن شاس تبعاً لهما والمراد بالمثاقيل الصنعة قاله الابي وتجوز بكفتين ان وزن النقدين قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزنا) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الاوجه) عند ابن يونس من الخلاف المتطابق أبو الحسن القابسي وأبو القاسم ابن محرز اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز اه لكن تعليقه بالخلاف يفيد الخلاف في الصنعة أيضاً اذا جهل قدرها وهو ظاهر في التوضيح عياض وعلى قول القابسي اذا كان عددها بوزن معرفة بوزن وعددها الدراهم من الجهتين أو الدنانير بخلاف الوزن فتسكن معرفة وزن أحدهما لان معرفة وزن أحدهما معرفة لوزن الآخر وتجوز المراطلة ان استوى النقدان جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أي النقيدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية أو سكندرية (أو بعضه) أي أحد النقيدين (أجود) وبعضه الآخر مساو ولا آخر في جودته كدينار مغربي ودينار مصري بمصريين (لا) يجوز المراطلة ان كان نقداً أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر فهو متوسط بينهما بان كان نقداً أحدهما بعضه مغربي وبعضه سكندري وجميع نقداً الآخر مصري لاتتقاء المعروف بدوران الفضل من الجانبين ابن يونس تحصل ذلك ان كانت المنفردة متوسطة بان تكون أجود من بعض مقابلهما وأردأ من بعضه الآخر فامنع والا فجز (والاكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزيل (السكة) في أحد النقيدين المراطل بهما كالجودة في دوران الفضل بهما اذا بائتما فلا تجوز مراطلة مسكوك رديء الجوهرية بغير مسكوك جيدها الدوران الفضل من الجانبين (و) الاكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بهما اذا بائتما فلا تجوز مراطلة مصوغ دنيء المعدن بغير مصوغ جيد وفي الذخيرة تجوز مراطلة المسكوك بالمصوغ على هذا الخلاف غ انما نسب ابن عبد السلام لاكثر نقيض هذا وتبعه في التوضيح والطرق في هذا متشعبة وقد استوفاهما ابن عرفة (و) جاز أن يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيها فضة أو نقاس أو ذراهم فيها نقاس (مغشوش) مثله مراطلة أو مبادلة أو غيرهما الخط ظاهره ولو لم يتساو غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام ولعله مع تساوى الغش لانه لم يجزم به ولعسر تحقق ذلك ولا يتم جمعاه كعدم وأجازوا مراطلة المغشوش بخلاف فقول الشامل وقيد بتساوى الغش والا فلا غير ظاهر البناء في نفسه نظراً فقد صرح أبو عمر بانه لا يجوز بيع بعضه ببعض الا ان يحيط العلم أن الداخل سواء كنسكة واحدة (و) جاز بيع نقد مغشوش

أي وان لم تكن متوسطة (قوله فاجز) أي المراطلة (قوله في دوران الفضل بها) صلة كاف التشبيه (قوله اذا بائتما) أي السكة الجودة (قوله جيدها) أي الجوهرية (قوله في أحدهما) أي النقيدين (قوله تقابلتما) أي الصياغة والجودة (قوله جيد) أي المعدن (قوله الخلاف) أي في تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة وعدمه (قوله نقيض هذا) أي عدم تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة (قوله أو غيرهما) أي المبادلة والمراطلة وهو الصرف ان كان أحد المغشوشين دنانير والآخر دراهم (قوله وهو) أي جواز بيع مغشوش بمغشوش مع عدم تساويهما في الغش (قوله ولعله) أي جواز بيع مغشوش بمثله (قوله لانه) أي ابن عبد السلام الخ لانه لم يلتفت (قوله به) أي شرط تساوى غشهما (قوله ولعسر تحقق ذلك) أي تساوى غشهما عطف على لانه الخ (قوله جملاؤه)

أي الغش (قوله فقول الشامل الخ) تفريع لم يلتفت المصنف الخ (قوله قيد) بضم فكسر مثله أي بيع المغشوش (بمخالص) بمثله (قوله والا) أي وان لم يتساو يائي الغش (قوله فلا) أي لا يجوز بيع المغشوش بمثله (قوله غير ظاهر) خبر قول الشامل (قوله فيه) أي قول الخطاظهر الخ (قوله بانه) أي الشان (قوله بعضه) أي المغشوش (قوله الداخل) أي في الدنانير والدراهم

(قوله اى جواز بيع النقد المغشوش الخ) تفسير للنفير (قوله منعه) اى بيع المغشوش بالخالص (قوله الاول) اى الجواز (قوله فقال) اى صاحب الشامل (قوله وصح) بضم فكسر مثله (قوله منعه) اى بيع المغشوش (قوله جوازه) اى بيع المغشوش بخالص (قوله هو) اى جواز بيع المغشوش بخالص (قوله اذا كان) اى المغشوش (قوله كلامهما) اى الموضع وبه رام (قوله انه) اى بيع المغشوش الجارى بين الناس بالخالص (قوله فيه) اى بيع

٥٣١

المغشوش الجارى بينهم بالخالص (قوله ونصه) اى ابن عرفة (قوله المشوبة) اى الخلطة (قوله به) اى التماس (قوله فيها) اى المشوبة (قوله فى المراطلة) تنازع فيه معتبرة واعتبار (قوله قائلهم) اى القائل منهم (قوله بالاول) اى اعتبارها بما فيها كوزن خالص (قوله بقول اشهب) صله مستدلا (قوله فى صرفها) اى المدونة (قوله والناني) اى اعتبار قدر الخالص فيها فقط (قوله قول اشهب) اى الذى استدلل للاول به (قوله لقوله) اى اشهب الخ علة معنى قول اشهب فى اليسر المعروف (قوله شيخنا) فانه ابن رشد (قوله من التقييد) اى القول اشهب باليسر بيان لما (قوله قال) اى الممازى (قوله منهم) اى الشيوخ (قوله لقوله) اى اشهب علة عام الخ (قوله هو) اى تعميم قول اشهب لليسر والكثير (قوله هو) اى الدرهم القديم (قوله درهم) جنس روى الضرب فصل مخرج غير روى الضرب (قوله فيه قدر من التماس) فصل مخرج درهم روى الضرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان سياق الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله وصيرفه) اى المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة به (قوله بيعه) اى المغشوش

(قوله يفسخ) أي يبيع المغشوش له (قوله لمنازمة الخ) أنه يجعل الخ (قوله في جعلهم) أي الصيارفة (قوله يبعه) أي المغشوش (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ان كان) أي صريده شرا المغشوش (قوله ذلك) أي جواز يبعه له (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله لفظ لا أرى) إضافة للبيان (قوله المنع) خبر ظاهر (قوله كانوا) أي الصيارفة (قوله ان كان) أي المغشوش (قوله قائما) أي عند مشتربه (قوله عليه) أي مشتربه ٥٣٣ (قوله لانه) أي المغشوش الذي فات عنه التفسير (قوله عشر عليه) أي وجد بعد ذهابه

عليه الشارح وق و عج وجعل تت الصيارفة ممن يفسخ تبع المنازعة ابن عرفة ابن
 رشدي جعلهم ممن يكره يبعه لهم قال لفظ الرواية ان كان ممن يغيرها الناس كالصيارفة
 وغيرهم فلا أرى ذلك قال فظاهر لفظ لا أرى المنع الذي هو أشد من الكراهة اه وظاهر
 التلقين مسلمين كانوا أو غيرهم (وفسخ) بضم فسكس يبعه (ممن) يعلم انه (يغش به) ان كان قائما
 وقدر علمه فيجب فسخه (الان ينوت) المغشوش حقيقة بذهاب عيته أو حكمه بمشتربه
 كما في البيان واذا فات (فهل يملكه) أي عن المغشوش بآدمه أي يسقط ملكه لانه لا يفسخ ولو عثر
 عليه بل يباع على المبتاع فلا يلزمه التصديق به ويندب فقط (أو يتصدق) بآدمه وجوبا (بالجميع)
 أي جميع عرض المغشوش لان يبعه لم ينعقد فيجب ثمة لم يستاعه ان علم والاوجب التصديق به
 (أو) يتصدق وجوبا (بالزائد) من ثمة (على) ثمة لو باعه لمن لا يغش به وبالباقى ندباً في
 الجواب (أقول) أعد لها ثالثاً لم يخرج الا فيه ما عدى به وهو ما وافق لقوله في الاجارة
 وتصديق بالكراهة أو بقضائه الثمن على الأراجح الخط جعل المصنف الأقسام أربعة الأول يبعه
 لمن يكسره فهذا جائز ابن رشد اتفاقاً وقيد ابن الحاجب بمن يؤمن غشه به بعد كسره قال في
 التوضيح فان لم يؤمن فلا بد ممن سبكه وهو ظاهر وأصله في المدونة قال فيها اذا قطعه جاز يبعه
 لمن لا يغش به الناس ولم يكن يجوز بينهم اه فالمدار على انتهاء الغش به الثاني يبعه لمن لم انه
 لا يغش به وهذا جائز اتفاقاً أيضاً الثالث يبعه لمن لا يؤمن ان يغش به ابن رشد كالصيارفة
 فهذا يكره له ذلك الرابع يبعه ممن يعلم انه يغش به فهذا لا يحل له ذلك وزاد ابن رشد خامساً وهو
 يبعه لمن لا يدري ما يصنع به اجازه ابن وهب وكرهه ابن القاسم ورواه عن مالك رضي الله تعالى
 عنهم ما ودخل هذا في قول المصنف وكرهه لمن لا يؤمن (و) جاز (قضاء قرض) بفتح القاء وسكون
 الراء ونقط الضاد أي متسلف بفتح اللام سواء كان عينا أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً
 أو مؤجلاً (بشيء) مساو لما في الذمة قدره وصفة (و) (بأفضل) مما في الذمة (صفة) لانه
 حسن قضاء وفي الحديث رد صلى الله عليه وسلم عن سلف بكر ببيعاً وقال خير الناس احسنهم
 قضاء ان لم يشترط في عند القرض والا فهو سلف جرنقعا والعادة كالشرط الخط فيه امن اقرضته
 قحاً وقضائه دقة فامثل كيله جاز وان كان أقل من كيله فلا يجوز ابو الحسن قوله جاز يريد ما لم يكن
 الدقيق اجود فقيمته لانه باع ربيع القمح بجودة الدقيق وقوله وان كان أقل من كيله فلا يجوز
 أي خلافاً لا شوب في اجازته قال فيه اعنه لو اقتضى دقة قح والدقيق اقل كيلة فلا بأس به
 الا ان يكون الدقيق اجود من القمح (وان حل) بفتح الحاء المهملة وشدة اللام أي حضروا في
 (الاجل) لدين القرض أو كان حالاً ابتداء جاز قضاؤه (بشيء) اقل منه (صفة) وقدرها معها

(قوله فلا يلزمه) أي بآدمه
 تقرب بيع على يملكه (قوله
 ويندب) أي التصديق به
 (قوله وجوبا) بيان لحكم
 التصديق (قوله لان
 يبعه) أي المغشوش الخ
 أنه يتصدق بالجميع (قوله
 ثمة) أي المغشوش (قوله
 علم) بضم العين (قوله والا)
 أي وان لم يبعه لم مبتاعه
 (قوله يخرج) بضم الياء
 وسكون الحاء المهملة وفتح
 الراء خيم أي يضيق (قوله
 وهو) أي الثالث (قوله
 وقيد) أي الجواز (قوله
 بكر) بفتح الموحدة
 وسكون الكاف فراء
 أي ثني من الابل (قوله
 زباعيا) بفتح الراء أي بعيرا
 بلغ سبع سنين (قوله
 وقال) أي الرسول الاعظم
 صلى الله عليه وسلم (قوله
 قضاء) أي لما عليه من
 سلف أو يبيع (قوله ان لم
 يشترط) أي القضاء باحسن
 صفة (قوله في عقد
 القرض) إضافة للبيان
 (قوله والا) أي وان اشترط

فيه (قوله فهو) أي القضاء بأفضل صفة (قوله جرنقعا) أي للمسلف فلا يجوز (قوله والعادة) أي كنهه
 الجارية بقضاء القرض بأفضل صفة (قوله كالشرط) أي في إيجاب التحريم للقضاء بأفضل صفة (قوله فيها) أي المدونة (قوله جاز)
 أي قضاؤه (قوله وان كان) أي الدقيق (قوله من كيله) أي القمح (قوله لانه) أي المنرض بكسر الراء (قوله ربيع) بفتح الراء
 وسكون المثناة تحت أي زيادة دقيق القمح على كيله (قوله فيها) أي المدونة (قوله عنه) أي أشيب (قوله او كان) أي دين القرض

(قوله او اردب) عطف على دينار (قوله او شقة) عطف على دينار (قوله ردى) نعت نصف (قوله كامل) او اردب او شقة (قوله لانه) اى القضا باقل صفة وقدر (قوله واولى) بفتح الهمز اى فى الجواز (قوله الشرط) اى ان حل الاجل (قوله المنع) اى للقضاء باقل صفة وقدر (قوله لانه) اى القضا باقل صفة وقدر (قوله تسليف) اى واسقاط بعض الحق نفع للمسلم (قوله ولو قل) اى الزائد فى العدد (قوله لانه) اى القضاء باز يد عدد (قوله وزنها) اى وزن كل واحد منها (قوله وازنة) اى كاملة الوزن كل واحد وزنه ووزن درهم (قوله بغير شرط) صلة قضائى (قوله وان قضائى) اى عن المائة التى وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله ثم قال) اى فى المدونة (قوله انصافا) اى وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله وأمل) اى ٥٣٣ ضابط وقاعدة (قوله كانت) اى المدفوعة قضاء (قوله

العيون) جمع عين اى المدفوع عنها والمدفوعة اى فى الصفات (قوله الاولى) بضم الهمز اى قضا مائة وازنة عن مائة انصاف (قوله وهذا) اى الجواز (قوله عددا) اى بالوزن بحيث يساوى نصف الدرهم درهم فى القيمة (قوله حينئذ) اى حين اعتبار الوزن فقط فى التعامل (قوله مسئلة المدونة المذكورة) اى القضاء عن مائة انصافا مائة كاملة (قوله والا) اى وان كان معتبرا نصف درهم (قوله منع) بضم فكسر اى قضا المائة الكاملة عن المائة الانصاف (قوله مطلق) اى عن التقيد باعتبارها دراهم (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اى الشأن (قوله عن المائة درهم) اى الكوامل (قوله مائتى)

ك نصف دينار او اردب او شقة ردى عن كامل جيد لانه حسن اقتضاء واولى باقل صفة فقط او اقل قدر فقط ومفهوم الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضع وتجهل اى اسقط بعض الحق واجعله لك وهذا يؤدى لسلف جرنفع لان التجبيل تسليف (لا يجوز قضاء قرض بشئ ازيد) منه (عددا) ولو قل على المشهور لانه سلف بزيادة ويجوز قضاء مثل العدد الذى عليه فى التعامل به عدد اولو كان زائدا وزنا قال فى المدونة وان اسلفت رجلا مائة درهم عددا وزنا نصف درهم فقضائى مائة درهم وازنة بغير شرط جاز وان قضائى تسعين وازنة فلا خير فيه ثم قال وان اقرضك مائة درهم وازنة عددا فقصيته خمسين درهما انصافا جاز ولو قضيته مائة درهم انصافا وقضيت درهم فلا يجوز وان كانت اقل وزنا واصل هذا انك اذا اقترضت دراهم عددا بخاتران تقضيه مثل عددها كانت مثل وزن دراهمه او اقل او اكثر ويجوز ان تقضيه اقل من من عددها فى مثل وزنها او اقل اذا اتفقت العيون فان قضيته اقل من عددها فى اكثر من وزنها او قضيته اكثر من عددها فى اقل من وزنها فلا يجوز اه ابو الحسن فى شرح المسئلة الاولى هذا فى بلد تجوز الدرهم فيه عددا واما فى بلد لا تجوز فيه الدرهم الا وزنا فلا يجوز بيعها ولا اقرضها الا وزنا فيجوز حينئذ ان يقضيه عن مائة انصافا خمسين درهما عددا مثل وزنها اه ابن عرفة اختلف فى مسئلة المدونة المذكورة ففعل الجواز مقيد بكون الانقص معتبرا درهما لان نصف درهم والامنع كزيادة كثيرة فى العدد وقيل مطلق اه الخط علم من كلام المدونة انه لا يصح ان يقضيه عن المائة درهم ما تقي درهم انصافا ولا عن المائة نصف خمسين درهم او لا عن درهم نصفين ولا درهمين عن نصفين وهو ظاهر والله اعلم وعطف على عدد ان قال (او) اى ولا يجوز قضاء فرض بازيد (وزنا) فى التعامل به وزنا حل الاجل ام لا لسلف بزيادة (الا) ان تكون زيادة الوزن بسيطة جدا (كرهان) احد المتقدمين على الاخرى (ميزان) واستوا ثممافى ميزان آخر فيجوز فى التعامل به وزنا فان كان التعامل بالعد فقط جاز القضاء بازيد وزنا مع تساوى العدد كما تقدم وعطف على معنى ازيد عددا اى لان زاد انه عددا فقال (او) اى ولا يجوز قضاء قرض ان (دار) اى حصل (فضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المحجمة اى زيد (من الجانبين) اى المقرض والمقترض لخروجهما عن باب المعروف الى باب المكايسة كقضاء تسعة مائة عن عشرة بزيادة وهذا كالتقيد لقوله وان حل الاجل الخ (ونحن) الشئ (المبيع) المترتب فى ذمة المشتري حال

بفتح التام شئ مائة بلانون لاضافته (قوله خمسين درهما) اى كاملة (قوله ولا عن درهم) اى كامل (قوله ولا درهما) اى كاملا (قوله وهو ظاهر) اى وقيد به ابو الحسن باعتبار التعامل بالنصف كالكمال فى القيمة اعتبارا بالعدد لا الوزن وحكى ابن عرفة خلافا فى تقييده بذلك والملافة والله اعلم (قوله للسلف بزيادة) علة لا يجوز بازيد وزنا (قوله فيجوز) اى رجحان الميزان (قوله اى زيد) بفتح الزاى اى زيادة (قوله تسعة مائة) هذه جملة (قوله عشرة بزيادة) هذه ذمة فقد تفضل المقرض باسقاط واحد والمقترض بجودة المحمدية (قوله وهذا) اى اودار فضل من الجانبين (قوله كالتقيد) اى بعدم دوران الفضل من الجانبين (قوله المترتب نعت عن

(قوله كونه) اى الثمن (قوله قضاؤه) اى الثمن (قوله فى جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) اى عن التقسيم بجلول الاجل (قوله عددا) اى فيما يتعامل به عددا (قوله وزنا) اى فيما يتعامل به وزنا (قوله منعه) اى الاكثر (قوله وهى) اى العلة (قوله فان حل الاجل جاز) اى قضاؤه باقل (قوله ان كان) اى الثمن (قوله فان كان) اى الثمن (قوله جاز) اى قضاؤه (قوله والا) اى وان جعل الاقل فى جميع الاكثر (قوله منع) بضم فسكسرى قضاؤه (قوله وهذا) اى التفصيل المتقدم (قوله ان قضاؤه) اى عن المبيع غير العين (قوله غير طعام) فان كان طعاما منع لم يبيع طعاما معاوضة قبل قبضه (قوله بعه) اى الثمن (قوله بالمأخوذ) اى قضاؤه لان لم يجوز كميوان بلهم جنسه ٥٣٤ (قوله وسلم) عطف على يبيع (قوله فيه) اى المأخوذ قضاؤه فلا يجوز قضاؤه دراهم

كونه (من العين) اى الدنانير والدرهم اى قضاؤه (كذلك) اى قضاؤه القرض فى جواز بافضل صفقة مطلقا وبأقل صفقة وقد ران حل الاجل (وجاز) قضاؤه ثمن المبيع العين (بأكثر) عددا أو وزنا حل الاجل ولا لا تفتاه علة منعه فى قضاؤه القرض وهى سلف جرت عاوا وحترز بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل اجله بمساوية قدر او صفقة لا يزيد لفظ الضمان وازيدك ولا أقل لضع وتبطل فان حل جازان كان عرضا فان كان طعاما وجعل الاقل فى مثله وبراءة من الباقي جاز والامنع للمفاضلة فى الطعام وهذا ان قضاؤه بجنسه فان قضاؤه بغير جنسه جازان كان الثمن غير طعام وجاز بعه بالمأخوذ من اجرة وسلم رأس المال فيه (ودار) اى حصل من الجاهل (الفضل) فى قضاؤه القرض (بسكة) فى احد العوضين وجودة فى الاخر فلا يجوز قضاؤه مسكوك دنى عن غيره جديد وعكسه (و) (ب) صياغة فى احدهما وجودة فى الاخر فلا يجوز قضاؤه مصوغ دنى عن غيره جديد وعكسه واختلاف فى قضاؤه المسكوك عن المصوغ وعكسه ومذهب ابن القاسم جواز ابن الحاجب والسكة والصياغة فى القضاة كالجودة اذ اقا ضيق الاتفاق الذى سلكه المصنف انما هو فيما بين المسكوك والمصوغ وغيرهما لا فيما بين المصوغ والمسكوك لانه اختلف فى جواز اقتضاء احدهما عن الاخر على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم الجواز قالوا فى قوله وصياغة بمعنى او وان بطلت فلوس بضم القاء جمع فلس بفتحها وسكون اللام اى النقاس المسكوك الذى يتعامل به ومعنى بطلانها ترك التعامل بها بعد ترتيبها فى ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدراهم فى التلقين ومن اتياع بنقد أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره ان وجد ولا فقيته ان فقد اه فى الجلاب ومن اقترض دنانيرا ودراهم او فلوسا أو باع بها وهى سكة معروفة ثم غير السلطان السكة وابدلها بغيرها فالتعامل عليه مثل السكة التى قبضها ولزمته يوم العقد القرانى فى شره ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد لكان له قيمته يوم انقطاعه ان كان حالا والا فبوم يحل الاجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التى قبضها يدعى فى القرض وقوله لزمته يوم العقد يدعى فى البيع فهو واقف ونشر مرتب وبهذا ائق ابن رشد وغيره من الشيوخ وفى المدونة من لك عليه فلوس من بيع او قرض فاسقطت لم تنبعه الا بها وقاله ابن المسيب فى الدرهم اذا سقطت اه (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب فى ذمته واولى ان تفسر قيمتهام

عن الثمن غير العين دراهم ورأس المال دينار (قوله عن غيره) اى المسكوك (قوله جدد) نعت غير (قوله عكسه) اى قضاؤه غير مسكوك جديد عن مسكوك دنى (قوله عكسه) اى قضاؤه غير مصوغ جديد عن مصوغ دنى (قوله عكسه) اى قضاؤه المصوغ عن المسكوك (قوله فى القضاة) صلة كاف التشبيه (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله لانه) اى الشان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله احدهما) اى المسكوك والمصوغ (قوله ومثلها) اى الفلوس (قوله الدنانير والدراهم) اى التى بطلت (قوله فى التلقين) خبر مقدم (قوله واقترضه) اى النقد (قوله به) اى النقد (قوله عليه) اى المتباع او المقترض (قوله غيره) اى النقد الذى بطل

(قوله ان وجد) بضم فسكسرى اى النقد الذى بطل (قوله والا) اى وان لم يوجد النقد الذى بطل (قوله فقيته) استقرار اى النقد الذى بطل تلزم من هو عليه من النقد المتعامل به (قوله وهى) اى الدنانير والدراهم الخ حال (قوله عليه) اى المقترض أو المشتري (قوله يوم العقد) تنازع فيه قبض ولزم (قوله له) اى المقترض أو البائع (قوله قيمته) اى النقد (قوله ان كان) اى الدين (قوله بهذا) اى لزوم مثل ما بطل ان وجد وقيته ان لم يوجد صلة ائق (قوله فاسقطت) بضم الهمز وكسر القاف اى ترك التعامل بها (قوله بها) اى مثلها (قوله على من ترتب فى ذمته) خبر المثل (قوله اولى) بفتح الهمز (قوله قيمتها) اى الدنانير والدراهم

(قوله فيها) المدونة (قوله ففسدت) اي ترك التعامل بها (قوله بفلوس الى اجل) اي ففسدت قبل حلول الاجل (قوله من بلد المتعاقدين) صله عدم (قوله وان وجدت في غيرها) مبالغة واحال (قوله مما تجدد التعامل به) بيان للقيمة (قوله وذلك) اي وقت استحقاقها (قوله ولا يجتمعان) اي الاستحقاق والعدم (قوله هذا) ٥٣٥ أي اعتبار القيمة يوم اجتماع الامرين (قوله وعليه)

اي مختارهما صله اقتصر

(قوله عليه) اي المدين

(قوله فيهما) اي السكة التي

ترك (قوله واختاره) اي

اعتبار يوم الحكم (قوله

البرزلى) اي قال (قوله

وهو) اي اعتبار يوم

الحكم (قوله مطلقه) اي

المدين وبالدین (قوله بها)

اي الدنانير او الدراهم

او الفلوس (قوله وقيدها)

اي المدونة (قوله بما اذالم

يكن الخ) صله قيد (قوله

والا) اي وان كان مطلق

من المدين (قوله من السكة

الجديدة) بيان لما (قوله

وله) اي رب الدين (قوله

واخذته) اي الدين (قوله

منه) اي المدين (قوله

دخل) اي رب الدين (قوله

معه) اي المدين (قوله قال)

اي البدر (قوله فيسه)

اي تقييد الوانغى (قوله

غايته) اي الماطل (قوله

لب) بضم اللام وشهد

الموحدة (قوله النازلة) اي

مطل المدين حتى يطل ما عليه

(قوله فاجاب) اي ابن لب

(قوله بانه) اي الشأن (قوله

جواز) بيان حكم التصديق (قوله احدث) بضم الهمز وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمز وكسر العين (قوله به) اي

المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم قلده (قوله له) اي اللين المغشوش (قوله وحمل) بضم فكسرى

طرح هرايين

استقرار التعامل بها وفيها ومن اسلفته فلوسا فاخذت به ارضه ففسدت الفلوس فليس الشا عليه الامثل فلوسا ويأخذ رهنه وان بعت به سلعة بفلوس الى اجل فاعمالا مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لكسادها وكذلك ان اقرضته دراهم فلوسا وهي يومئذ مائة فلس بدرهم ثم صارت مائتي فلس بدرهم فاعمالا كذلك ما اخذ لا غير ذلك (او علمت) بضم العين وكسر الدال الفلوس او الدنانير او الدراهم بعد ترتيبها في ذمة شخص يبيع أو قرض من بلد المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقيمة) واجبة على من ترتب عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لاخذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول اجلها (والعدم) لهما ولا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدمت فالتمويم يوم العدم وان علمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها هذا مختار النخعي وابن محرز وعليه اقتصر ابن الحاجب وغيره وقال ابن ابن يونس عليه قيمتها يوم الحكم واختاره ابو اسحق التونسي وابو حفص وصوبه ابو الحسن البرزلى وهو ظاهر المدونة وظاهر كلام المصنف والمدونة سواء مطلعه ام لا وقيدها الوانغى واقره المشذلى وخ في التكميل بما اذا لم يكن من المدين مطلق والاوجب عليه ما آل اليه الامر من السكة الجديدة قال صاحب التكميل المنهاج هذا ظاهر اذا آل الامر الى الاحسن فان آل الى الاراد فانما يعطيه ما ترتب في ذمته والله اعلم ويبحث بدر الدين القرافى مع الوانغى بان تقييده لم يذكره غيره من شراح المدونة وشراح ابن الحاجب والبحث فيه مجال ظاهر لان مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين وله طلبه عند الحاكم واخذ منه جبرا كيف وقد دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه منه كما دفعه وان يطله وعلى ان يقبل ويؤت فلسا قال ويبحث فيه بعض اصحابنا بان غايته ان يكون كالفاسد والغاصب لا يتجاوز معه ما غصب اه قال بعضهم اذا علمت ان اطلاق المدونة يقوم عند الشيوخ مقام النص كما قال ابن عرفة خصوصاً قد تابع الشيوخ بعضهم بعضا على اطلاقها وابقوه على ظاهره ظهر ما قاله البدر وبعض اصحابه وقد ذكر في المعيار ابن لب سئل عن النزالة نفسها فاجاب بانه لا عبرة بالماطلة ولا فرق بين الماطل وغيره الا في الائم بنالى (وتصدق) بضم القوقية والصاد المهملة وكسر الدال مثقلة جوارزا (بما غش) بضم الغين المعجمة وشدا الشين اي احدث فيه الغش واعد الغش الناس به فيحرم بيعه الماطل لا يجب فسخ بيع الغش اتفاقا قاله ابن عرفة وتصدق به على من علم انه لا يغش به ادب الغش لا يغش به الا بصدق به فان باعه لمن لا يغش به بلا بيان فله المشتري من باع غشه ممن يؤمن غشه به او يشك فيه فلا يتصدق به فان باعه لمن لا يغش به بلا بيان فله المشتري التمسك به والرجوع بما بين الصحة والغش ان علم قدره والافسديعه وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح هره في الارض اجتهاد منه رضى الله تعالى عنه لموافقته عليه الامام وحمل على القليل ابو الحسن ولا قائل بجوارزا رافة الكثير البناني هذا هو المشهور

جواز) بيان حكم التصديق (قوله احدث) بضم الهمز وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمز وكسر العين (قوله به) اي المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم قلده (قوله له) اي اللين المغشوش (قوله وحمل) بضم فكسرى طرح هرايين

(قوله به) أي المذكور من طرح اللبر وحرق الملاحق الرديئة (قوله تظلع) أي الملاحق الرديئة (قوله فيما علمت) تجر بالصدق (قوله من الخطأ) بفتح الخاء المعجمة ٥٣٦ ضد الصواب (قوله الخطأ) بضم الخاء المعجمة جمع خطأ (قوله رثن خيل الخ) عطف

وقيل يراق اللبن ويحرق الملاحق الرديئة قاله ابن العطار واقفي به ابن عتاب وقيل تقطع خرقا
ونعطي للمساكين قاله ابن عتاب وقيل لا يحل الأدب في مال امرئ مسلم ابن ناجي هذا الخلاف
في نفس المغشوش وأما لوزني رجل مثلاً فافقه لا فاقه فيما علمت أنه يؤدب بالمال وما يفعله الولاة
فهو جور لا شك فيه اه وقال الواثق بن عيسى العقوبة بالمال نص العلماء على أنها لا تجوز بهال
وقتي البرزلي بتحليل المغرم الملقب بالخطأ بزل الشيوخ بعدونها من الخطأ ويقضون عن
متابعي الخطأ والخلاف في طرح المغشوش والتصدق به وحرق الملاحق الرديئة الفاسد وشبهه
ذلك إنما هو من باب العقوبة في المال لا من العقوبة به ومنه التصديق باجرة المسلم نفسه للكافر
على عصر خراور عي خنزير وعثن خيل وسلاح مبيع لمن يقاتل به المسلمين وما روى عن مالك
رضي الله تعالى عنه من حرق بيت الخمار فهو شاذ وراجع لذلك لأن المراد البيت الذي يباع فيه
الخمر فهي عقوبة في المال الذي يصح الله تعالى فيه واستحسان البرزلي أغرام مرسى البهائم في
الكرم شيئاً جار على مذهبه إلا أن يكون ما يغرمه قدر ما أثقلت به البهائم فيكون من باب غرم المتلف
لا من باب العقوبة بالمال اه ويجوز التصديق بالمغشوش أن لم يكتم بل (ولو كثر) المغشوش قاله
مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولول قول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك
له أن يغشيه به والابن يرضى من الخطأ قول ابن القاسم أحسن من قول مالك رضي الله
تعالى عنه ما لأن الصدقة به من العقوبة والعقوبة بالمال كانت في أول الإسلام ثم نضحت
وصارت في البسائر فقول ابن القاسم أولى بالصواب والقاسم أن لا يتصدق بكثير ولا قليل
واستثنى من تصدق بمغشوش فقال (إلا أن يكون) المغشوش (اشترى) بضم القوية وكسر الراء
(كذلك) أي مغشوشاً فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه واستثنى من اشترى
كذلك فقال (إلا) الشخص (العالم) بغشه يشترى به (ليبيعه) أي المغشوش غاشبه في تصدق به
عليه ومفهوم لبيعه أنه ان اشتريه كلاً أو يدخره فلا يتصدق به عليه ومثل الغش فقال
(كبل) بفتح الموحدة وشدة اللام الخمر بضم الخاء المعجمة والميم جمع خمار بكسر هاء متخمة به
المرأة رأسها من خراوير ونيرها (بالنشا) بكسر النون وإعجام الشين أي الصمغ والعجين
ومحوه ما ابن رشد فان علم المشتري بإهله بالنشا وأنه يصفقها ويشدها فلا كلام له وإن لم يعلم
ذلك فله الخيار بين ردّها والتصدق بها فان فاتت ردّت إلى القيمة ان كانت أقل من الثمن وكذا ان
علم بإهله ولم يعلم أنه يشدها وهذا الحق قول ابن حبيب ما يصنعه الخاكة من تصمىغ الديباغ غش
لأنه وإن كان لا يخفى على المشتري فقد يخفى عليه تدريماً حدث فيها من الشدة والصفقة والله
أعلم (وسببك ذهب جيد بردي) ليومهم جودة جميعه وكذا القصة ويكسر ان خيف التعامل به
ومن خلط الرديء بالجيد خلط لحم الأتي بلحم الذكروا الهزيل بالسمين والمعز بالضأن والشعير
بالقمح (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الأعلى فيظهر أنه سمين وهو ليس كذلك في سماع ابن
القاسم فيمن غفر في سوق المسلمين فجعل في مكانه زفتاً أنه يخرج من السوق وذلك أشده عليه من
الضرب ابن رشد ظاهر قوله أنه يخرج أدباً له وإن لم يعتده وقال ابن حبيب عن مطرف وابن
الماجدون من غش في أسواق المسلمين يعاقب بالسجن والضرب وبالأخراج من السوق إن كان

على أجرة (قوله من حرق
بيت الخمار) بيان لما (قوله
لذلك) أي التأديب في
المال لابه (قوله شيئاً)
مفسعول أغرام المضاف
لمفعوله الأول (قوله مذهبه)
أي البرزلي في التأديب
بالمال المعدود من الخطأ
(قوله والا) أي وإن لم يؤمن
غشيه به (قوله ومثل)
بفتحات مثقلاً (قوله له)
أي المشتري (قوله وإن لم
يعلم) أي المشتري (قوله
ذلك) أي بإهله بالنشا وأنه
يصفقها ويحسبها (قوله
ردت) بضم الراء أي الخمر
(قوله ان كانت) أي القيمة
(قوله ان علم) أي المشتري
(قوله بلها) أي الخمر (قوله
به) أي النشا (قوله أنه) أي
النشا (قوله من تصمىغ
الديباغ) بيان لما (قوله
غش) خبر ما (قوله لأنه)
أي التضميغ (قوله وإن
كان) أي التضميغ الخ حال
(قوله عليه) أي المشتري
(قوله فيها) أي الخمر (قوله
من الشدة) بيان لما (قوله
يكسر) أي المسكول من
ذهب جيد وذهب رديء
(قوله فجر) بفتح جيم
مخففاً أي فسق (قوله زفتاً)
أي ليعتق به بعض الحب
المكبل (قوله يخرج) بضم

المكبل (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله وذلك) أي أخرجه من السوق (قوله وإن لم يعتده) أي الغش أعاد

(قوله يرجع) يضم الياء وفتح الجيم (قوله وقده) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي إلى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الراء (قوله والأي) أي وإن كان يتكلم الرجوع ولا يعرف (قوله دب) يضم فكسره مثقلا * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام) * (قوله من الطعام) بيان لما قوله منه أي الطعام بيان لما قوله وما يصير الخ) عطف على ما يحرم (قوله والبياعات) عطف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحدة (قوله مثلا ٥٣٧) بمثل أي يباع حال كونه مثلا بمثل بكسر فسكون فيهما (قوله

الأتخذ) بمثل الهمز وكسر الخاء المججمة (قوله والمعطى) بكسر الطاء (قوله فيه) أي الأربى صلة سواء (قوله وقصر) بفتحات مخففة (قوله الحكم) أي منع الربا (قوله لفهم) أي الظاهرية من إضافة المصدر لفاعله (قوله عليها) أي المذكورات في الحديث (قوله واختفوا) أي الجمهور (قوله عليها) أي السميات ما شاركتها في علته المنع (قوله فيها) أي العلة (قوله وعلمه) أي كون العلة الاقتنيات والادخار (قوله وهو) أي كونها الاقتنيات والادخار (قوله ناول) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أي أنها الاقتنيات والادخار (قوله وهو) أي أنها الاقتنيات والادخار (قوله قيام) أي إقامة (قوله زمنه) أي الادخار (قوله فيه) أي الادخار (قوله حده) أي الادخار (قوله كونه) أي

اعتاد الغش ولا يرجع اليه حتى تظهر نيته وقده بعض أهل النظر بما إذا كان لا يمكنه الرجوع ولا يعرف والادب بالضرب ونقله ابن عرفة والله سبحانه وتعالى أعلم * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام وبيان ما هو جنس أوجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات المنهي عنها وما يتعلق بها) * (عله) أي علامة حكمه حرمة ربا (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فإن العلة الشرعية علامة جملها الشارع غير مؤثرة الحط والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام الربا البر والشعير بالشعير والتربا قروا الملح بالملح مثلا بمثل بدا يد في زاد واستزاد فقد أربى فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا يد في رواية الأتخذ والمعطى فيه سواء وقصر الظاهرية الحكم على هذه السميات لفهم القياس والجمهور القائلون بالقياس لم يختلفوا في أن الحكم ليس مقصورا عليها واختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها وقد اختلف فيها على عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الأول (اقتنيات) أي اكله لقيام البنية به (وادخار) أي تأخير ما لوقت الاحتياج اليه ابن الحاجب وعليه الأكثر قال بعض المتأخرين وهو المعول عليه وتأول ابن رشد المدونة عليه بعض المتأخرين وهو المشهور من المذهب ومعنى الاقتنيات قيام البنية به مع الاقتصاد عليه ومعنى الادخار التأخير المقتضي لفساد ابن ناجي لاحد لزمنه على ظاهر المذهب ويرجع فيه للعرف وحكي التصادم في حد بئسنة أشهر ولا بد من كونه معتادا فلا يعتبر ادخار الجوز والمان لندوره وألحق بالاقتنيات اصلاح المقنات وافاد بالعطف بالواو ان العلة مجموع الامرين والقول الثاني ان العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً وهذا القول لابن القصار وعبد الوهاب وعبر عنه عياض بالمقنات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبغداديين قال وتأول ابن رزق المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا إلى انه لا يلزم التعليق بكونه أصلاً للعيش غالباً والمدار على ادخاره غالباً وكونه قوتاً وأشار المصنف إلى هذا الخلاف بقوله (وهل) بشرط كون ادخاره (أغلبة العيش) الحط معناه هل العلة الاقتنيات والادخار وبشرط مع ذلك كونه متخذاً للعيش غالباً أو لا بشرط معهما اتخذاه للعيش غالباً في الجواب (تأويلان) الأول لابن رزق والثاني لابن رشد واقصر المصنف على هذين القولين لأن القروع التي يذكرها مبينة عليهم ما فسد كإن التين ليس بربوي وهذا على القول الثاني وإن البض ربوي وهذا على القول الأول وترك المصنف بقية الأقوال لضعفها عنده ولا بأس بذكرها الثالث قول اسمعيل الاقتنيات والاصلاح الرابع قول ابن نافع

٦٨ من في الادخار (قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله وأفاد) أي المصنف (قوله الامرين) أي الاقتنيات والادخار (قوله وعبر) بفتحات مثقلا (قوله ونسبه) أي عياض الثاني (قوله قال) أي عياض (قوله وتناول) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أي الثاني (قوله ثم قال) أي عياض (قوله إلى انه) أي الشأن (قوله القول الثاني) أي اشتراط اتخاذ العيش غالباً (قوله القول الأول) أي الاكتفاء بالاقتنيات والادخار (قوله والاصلاح) أي المقنات من غير شرط الادخار

(قوله الادخار) اى من غير شرط الاقنيات (قوله غلبة الادخار) اى بدون شرط الاقنيات والادخار بالفعل (قوله فيخرج) اى مما يحرم فيه ربا الفضل (قوله ويدخل) اى فيما يحرم فيه ربا الفضل (قوله الربا) اى حرمة (قوله كرتب) بفتح فسكون (قوله الحط) اى قال (قوله هذا) اى المقنات المدخرا (قوله ما) جنس (قوله غلب اتخاذ لا كل آدمى) فصل يخرج ما لم يغلب اتخاذ لذلك (قوله او لاصلاحه) عطف على لا كل والضمير لما كولى غلب اتخاذ لا كل آدمى لادخال فهو الملح (قوله اولشرية) اى الاذى عطف على لا كل لادخال مشروبا به ٥٣٨ (قوله فيدخل الملح الخ) تفريع على او لاصلاحه (قوله وان اصلح) حال (قوله اهدم

الادخار الخ) غلبة الادخار من غلبة الادخار روى عن مالك رضى الله تعالى عنه ويظهر الفرق بينه والذي قبله في الغيب الذي لا يرب فيخرج على الادخار ويدخل على غلبته السادس قول الاميرى لاقنيات والادخار والتفكه والادخار السابع المالبسة فلا يباع ثوب بثوبين ونسب لابن الماجشون ابن بشر هذا بوجوب الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن قول ربيعة رضى الله تعالى عنه مائة الزكاة التاسع قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه السكيل العاشر قول الشافعى رضى الله تعالى عنه الطعم واما علة ربا الفساق في الطعام فيجوز المطعومية على غير وجه التدوى سواء كان مقتنا مدخرا ام لا كرتب القواكه والبقول الحط هذا تفسير الطعام الذى يحرم فيه ربا الفضل والنساء واما الطعام الذى يحرم فيه ربا النساء فقط ولا يحرم فيه ربا الفضل فهو كما قال ابن عرفة ما غلب اتخاذ لا كل آدمى او لاصلاحه او لشرية فيدخل الملح والقلقل وشوهم واللب لا الزعفران وان اصلح لعدم غلبة اتخاذ لاصلاحه والماء كذلك والاول الذى يحرم ان فيه هو الذى يسمى ربويا بخلاف الثانى فلا يسمى ربويا وان دخله نوع من الربا وكأنه والله اعلم لما استكمل الاول نوعى الربا بالنسب اليه في الذخيرة مسائل الربا وان انتشرت وتشعبت فبناؤها على قاعدتين وجوب المناجزة ووجوب المائنة مع اتحاد الجنس والبحث في القروع انما هو في تحقيق هاتين القاعدتين هل وجدنا أم لا (كتب) اى جمع لانه الذى ينصرف الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيه ولقوله وهى جنس فلا يقال الحب يشمل القمح وغيره فكيف يقول وهى جنس (وشعر وملت) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره مشناة فوقية حب بين القمح والشعير لا قشر له تسميه المغاربة وبهض المصر بين شعير النوى وما كان اتحاد الجنس هو المعبر في تحريم ربا الفضل بين الطعامين واختلافه هو المعبر في اباحته بينهما بين ما هو جنس واحد وما هو اجناس فقال (وهى) اى الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لتقارب منفعتهم ابن الحاجب المعول في اتحاد الجنس على استواء المنفعة او تقاربها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الخبثات او تقاربا كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينتا فيها كالقمح والقمح فجنسان والمنصوص في المذهب ان القمح والشعير جنس واحد لقتارب منفعتهم او قال مالك رضى الله تعالى عنه في الموطا بعد ان ذكر ذلك عن جماعة من الصحابة الامر عندنا على ذلك وقال المازرى في المعلم لم يختلف المذهب انهما جنس واحد وقال السيورى وتليده عبيد الحميد هما جنسان واختاره ابن عبيد السلام محتجين بان القط يفرق بين الشعير والقمح اذ يختار لقمة القمح على لقمة الشعير ورده الباجى بان هذا من حيث

غلبة الخ) علة لا الزعفران (قوله والماء) عطف على الزعفران (قوله لذلك) اى عدم غلبة اتخاذ لذلك (قوله والاول) اى الطعام المقنات المدخرا (قوله وان دخله نوع من الربا) حال (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الشأن (قوله نسب) اى الاول (قوله اليه) اى الربا (قوله وان انتشرت) حال (قوله مع اتحاد الجنس) قيد في وجوب المائنة (قوله لانه الذى ينصرف الحب اليه عند اطلاقه) علة تفسيره بالقمح (قوله لشهرته) اى الحب وقوله فيه أى القمح علة انصرافه اليه عند اطلاقه (قوله ولقوله وهى جنس) عطف على لانه الذى الخ (قوله فلا يقال الحب يشمل الخ) تفريع على اى (قوله بينهما) اى الطعامين (قوله بين) بفتح منقلا جواب لما (قوله لتقارب منفعتهم) علة لجنسيتها (قوله على استواء المنفعة) صلة

المعول (قوله او تقاربها) اى المنفعة عطف على استواء (قوله وان تباينا) اى الطعامان (قوله فيها) اى التفرقة المنفعة (قوله ذلك) اى اتحاد القمح والشعير في الجنس (قوله انهما) اى القمح والشعير (قوله واختاره) اى قول السيورى وعبيد الحميد (قوله القط) بضم القاف وشدة الطاء (قوله يفرق) بفتح فسكون (قوله اذ يختار) اى القط الخ علة يفرق الخ (قوله ورده) اى قول السيورى وعبيد الحميد (قوله بان هذا) اى الفرق بين القمح والشعير

(قوله والنظر) أي في اتحاد الجنس الخ حال (قوله له) أي الترفه (قوله وهي) أي مسئلة اتحاد جنس القمع والشعير (قوله فيها) أي
الثلاث مسائل (قوله كالقمح) أي في الجنس (قوله فيه) أي السلت (قوله عدمه) أي اجراء قول السيوري فيه (قوله يعني) أي
ابن عرفة (قوله حب) جنس (قوله مستطيل) فصل يخرج الحب المكعب كالذرة ٥٢٩ والمبطط كالترمس (قوله عليه زغب)

فصل يخرج نحو القمع
والشعير (قوله بالثلاثة)
أي القمع والشعير والسلت
(قوله ورواه) أي الحاقه
بها فيها (قوله وحكاها) أي
الحاقه بها فيها (قوله هذا)
أي ان الارزو والدخن والذرة
اجناس (قوله انها) أي
الارزو والدخن والذرة (قوله
عنه) أي ابن وهب (قوله
الحاقها) أي الارزو والدخن
والذرة (قوله نقله) أي
الحاقها بالقمع فيها (قوله
ومال) أي اللغمي (قوله
اليه) أي الحاقها بالقمح
فيها (قوله مصدع) بضم
ففتح فكسر مثقالا مشير
للمصداق (قوله مسهل) أي
للبطن (قوله مبول) بضم
ففتح فكسر مثقالا أي
مدر (قوله الاول) نعت
قول (قوله لاختلاف
صورها الخ) علة لكونها
اجناسا (قوله ولان المرجع
الخ) عطف على لاختلاف
صورها الخ (قوله وهو) أي
ان القطناني جنس (قوله
انثاني) نعت قول (قوله
قوله) أي مال الله رضي الله
تعالى عنه (قوله انها) أي

لترفه والنظر ليس له بل لا مسالة المنفعة وهي احدى ثلاث مسائل حلف عبيد الحميد بالمشي الى
مكة انه لا يفتي فيها بقول مالك رضي الله تعالى عنه والثانية شمار المجلس والثالثة التدمية
البيضاء واما السلت فالذهب انه كالقمح وفي اجراء قول السيوري فيه نظر ابن عرفة الاظهر
عدمه لانه اقرب الى القمع من الشعير الشيخ زروق يعني في طعمه ولونه وقوامه وان خالفه في
خلقه (وعلم) بفتح العين واللام حب مستطيل عليه زغب حببتك منه في قشرة قريب من
خلفة البرطعام اهل صنعها اليه الحط اختلاف في العلس فاشهور المعروف من المذهب انه
جنس منفرد وقيل ملحق بالثلاثة في الجنسية وهو قول المدنيين ورواه ابن حبيب وحكاها ابن
عبد البر عن ابن كنانة اه (وارزو دخن وذرة وهي) أي الثلاثة (اجناس) فيجوز الفضل بينها
الحط هذا هو المشهور وروى كرا الباجي عن ابن وهب انها جنس واحد لا يجوز الفضل بينها وذكر
ابن محرز عنه الحاقها بالقمع وماءه في الجنسية ونقله اللغمي عن الليث ومال اليه (وقطنية)
بضم القاف وكسرها وسكون الطاء المهملة وكسر النون وتشديد التحتية وتحفة ها وهي عدم
ولوي ساو حص و قول وترمس وجلبان وبسيلة (ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف
والسين المهملة وسكون الراء وشد النون وتسمى كشي بوزن بشري نبت شجرة صغيرة لها ثمر
في غلاف مصدع مسهل مبول للدم مسمن للدواب نافع لاسمال قاله في القماموس واهل عدها
في الربويات لا قسياتهم وادخارها في بعض البلاد والاختلاف قد يفتني انها دواء فت قريبة من
البسلة وفي لونها حجرة الباسجى هي البسلة (وهي) أي القطنية (اجناس) فيجوز الفضل بينها
الحط المشهور ومن المذهب ان القطنية اجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول مالك رضي
الله تعالى عنه الاول واختاره ابن القاسم صاحب الطرر لاختلاف صورها واسماؤها الخاصة
بها ومنافعتها وعدم استحالة بعضها الى بعض ولان المرجع في اختلاف الاجناس الى العرف
وهي في العرف اجناس ألا ترى انه لا يجمع في القسم بالسهم وقيل جنس واحد وهو قول مالك
رضي الله تعالى عنه الثاني وفي الرسالة والقطنية أصناف في البيوع واختلف فيه اقول مالك
رضي الله تعالى عنه ولم يختلف قوله في الزكاة انها جنس واحد وذلك والله اعلم لان الزكاة
لا يعتبر فيها المجانسة العينية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلاف العين بخلاف البيع
الآتري ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع وقيل الحصى واللؤلؤ
جنس وبسيلة وجلبان جنس وباقيها اجناس مختلفة ونسب لابن القاسم واشتبى رضي الله
تعالى عنهم ما تم قال واختلف في الكرسنة والمشهور انها من القطناني وقيل انها غير طعام وهو
ظاهر قول يحيى بن يحيى لازكاه فيها ابن رشد وهو الاظهر لانه علف لاطعام ثم قال سند وعدها مالك
رضي الله تعالى عنه في المختصر الترمس مع القطنية وذكره ابن الجلاب في تقريره والله اعلم
(وتمر) بفتح التاء وسكون الميم واصنافه كلها جنس واحد لاختلاف (وزيب) ولا خلاف ان

القطنية (قوله وذلك) أي وجه اختلاف قوله في البيوع وعدم اختلافه في الزكاة (قوله وان اختلفت العين) أي الذات بمبالغة
(قوله وهما) أي الذهب والفضة (قوله ثم قال) أي الحط (قوله وهو) أي أن الكرسنة ليست طعاما (قوله فيها) أي الكرسنة
(قوله لانه) أي الكرسنة وذكره لند كبير خبره (قوله وذكره) أي الترمس مع القطنية (قوله واصنافه) أي التمر

اصنافه جنس واحد وان مع التمر جنسان (ولحم طير) حكماء ودجاج واوز ونعام (وهو) أى لحم الطير (جنس) ان انفقت مرقة بل (ولو اختلفت مرقة) كلحم طير بلوخية ولحم طير آخر يامية بابر فيهما أو في احدهما أم لا وشبهه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرققة فقال (ك) لحم (دواب الماء) الحلو أو المالح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقة ولو آدميه وكنهه وخنزيره (و) كلهم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسبا كغنم وبقر وابل بل (وان) كان (وحشياً) كغزال وحمار وحش وبقره كله جنس واحد وان اختلفت مرقة (و) ك(الجراد) وهو جنس غير الطير فيها لا بأس بالجراد بالطير (وفي رويته) اى الجراد وعدمها (خلاف) أى قولان مشهوران سند اللعوم عند مالك رضى الله تعالى عنه أربعة اجناس لحم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان انسبها ووحشها ولحم الطير جنس مخالف للحم ذوات الاربع على اختلاف اسماء الطيور وحشها وانسبها ولحم الحوت جنس ثالث مخالف للجنسين الاولين على اختلاف اسماء الحوت ما كان له شبهة في البر وقوائم عيشي علمها او ما لا شبهة له والجراد جنس رابع فكل جنس من هذه الاربع ي يجوز بيعه بالجنس الا خر مع فضل احدهما وبأسا بطري ولا يجوز في الجنس الواحد فضل ولا بأس بطري خلا الجراد فانه قال فيها الجراد ليس بلحم وذ كرا بن الجلاب انه جنس رابع عند مالك رضى الله تعالى عنه وهو مقتضى مذهبه لانه يفتقر عنده الى ذكاة ويمنع منه المحرم وبالجمله فظاهر المذهب انه جنس روي وقال المازري المعروف من المذهب ان الجراد ليس بروي خلا فالسجئون وفي الموازية كل ما يسكن الماء من الترس فادونه والصير فاقوه صنف لا يباع مئة اضلا ثم قال وأشار بولواى قول اللخمي القياس انه يجوز الفضل بين قلبية العسل وقلبية الخلل لان الاغراض تختلف فيها وهذا ليس خاصا بلحم الطير بل الحكم جاري في لحم دواب الماء وذوات الاربع ولحم الجراد ويستفاد هذا من تشبيه هذه الثلاثة بلحم الطير فيها لاخير في الصير بلحم الحيتان متفاضلا ولا في صغار الحيتان بكارها متفاضلا في الطراز لا فرق في الجنس بين صغيره وكبيره وخشنة وناعمة كالا فرق بين الجمل والحمل ولا بين النعام والحمام ولا بين حوت الماء العذب وحوت الماء المالح ثم قال وكبود السمك ودهنسه وودكه له حكم السمك وليس البطارخ من ذلك وهو بيض السمك فانه في حكم المودع فيه حتى يتصل عنه كبيض الطير ولبن الهم وفيه ما أضيف الى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب وورثة وطحال وكلى وحلقوم وخشية وكراع ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا فلا يجوز ذلك باللحم ولا بعضه ببعض الا مالا يجنب بل ولا بأس بكل الطحال اه فى الطراز والجمل له حكم اللحم اذا كان ما كولا وكذلك العظم والعصب والبيض ليس من اللحم كاللبن ويجوز بيع اللحم بالشحم وزنا يوزن بالاخلاق (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كلحم طير ولحم نمر فى انا أو انا من يابزان اقله لكل منهما عن التى فيه صيران بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهم ويقاومهما جنسين على اصلهما (قولان) قال فى التوضيح قال فى الجواهر المذهب ان الامراق واللحوم المطبوخة صنف واحد ولا يلتفت الى اختلاف اجناس اللعوم ولا الى اختلاف ما يطبخ به وتعقب هذا بعض المتأخرين ورأى ان الزبير باج مخالف للطبا هجة وما يعمل من لحم الطير مخالف لما يعمل من لحم الغنم واختار ابن يونس واللخمي ان اللحمين

(قوله اصناف) اى الزبيب
(قوله وانه) اى الزبيب
(قوله فيها) اى المدونة
(قوله انه) اى الجراد (قوله
ثم قال) اى الحط (قوله انه)
اى الشان (قوله وهذا)
اى الخلاف (قوله هذا)
اى عدم الاختصاص بلحم
الطير (قوله هذه الثلاثة)
اى دواب الماء وذوات
الاربع والجراد (قوله فيها)
اى المدونة (قوله والحمل)
باهمال الحما وسكون الميم
اى الجنين (قوله ثم قال)
اى الحط (قوله ولبن الهم)
عطف على بيض (قوله
هذا) اى ما فى الجواهر

(قوله خلاف) اي بدل

قولان (قوله لترجى الخ)

عنه الجارى الخ (قوله

فيباع) اي المرق (قوله

ومرق ولحم) عطف على

نائب فاعل يباع (قوله

يتحري) بضم ففتح (قوله

من مرق) بيان لما (قوله

هذا) اي كون العظم كاللحم

(قوله والاول) اي عدم

تحري العظم (قوله فيها)

اي المدونة (قوله لانه) اي

الصوف (قوله عرض)

بسكون الراء (قوله

ان لا يجوز) اي بيع شاة

مذبوحة بشاة مذبوحة

(قوله والا) اي وان لم

يستثنى كل واحد جلد شاة

(قوله هذا) اي قول ابن ابي

زمنين (قوله فان قشر يرض

النعام عرض) عنه لوجوب

استثنائه (قوله في بيعه)

اي بيع النعام (قوله

اصناف) اي الا في المتن

(قوله السكّن) بفتح الكاف

(قوله ربوا) اي وكونه ليس

ربوا (قوله روايه تركانه)

راجع للاقول (قوله ونقل)

بسكون القاف عطف على

رواية راجع للثاني (قوله

لازكاة فيه الخ) مفعول

(قوله وهو) اي كونه

لازكاة فيه (قوله فيها) اي

المدونة (قوله انه ربوي)

مفعول اتفقوا بحذف على

(قوله لا يباع) اي زيت السكّن المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله قبله) بكسر الموحدة

المتخلف في الجنس اذا طبخا لا يصيران جنسا واحدا بل يبقيان على اصلهما ٨١ والجارى على
قاعدة المصنف خلاف لترجى كل من القولين (والمرق) للحم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم
مطبوخ وبمرق ولحم ومرق ولحم مثله مما تمثال في الصور الاربع ابن يونس ابو محمد يتحري في
بيع اللحم المطبوخ بمثله اللحمان وماعهما من مرق لان المرق من اللحم وقال غيره يتحري
اللحمان خاصة وهما نيات ولا يلتفت اليهما بعد ذلك ولا الى ماعهما من مرق كما لا يتحري في
الخبز بالخبز الا الدقيق (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم
بلحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظام فلا بد من تساويهما في الوزن هذا هو المنه ور
واحتجوا به ببيع القر بالقر من غير اعتبار فواء وقال ابن شعبان يتحري ما فيه من اللحم ويسقط
العظم والاول مذهب المدونة فيها على اختصار سند قلت هل يصلح الرأس بالرأسين قال لا يصلح
في قول مالك الا وزن او وزن او على التحري قلت فان دخل رأس وزن رأسين او دخل ذلك في
التحري لا بأس به قال نعم لا بأس به عند مالك سند ظاهر قوله لا يصلح الخ ان العظم لحكم اللحم
ما لم يتصل عنه وقاله الباجي وغيره اللحمي والقول الآخر لا يجوز الا يتحري اللحم والقولان
في عظم اللحم وغيره (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) اي اللحم
فتباع شاة مذبوحة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض
والجلد المدبوغ عرض في المدونة لاخير في شاة مذبوحة بشاة مذبوحة الامثلة بثل تحريه ان قدر
على تحريم ما قبل سطحهما ابن الجوزي من في بيعي على اصولهم ان لا يجوز الا ان يستثنى كل واحد
جلد شاته والا فهو لحم وسلامة سند وروى يحيى بن يحيى نحوه عن ابن القاسم الباجي
هذا ليس بصحيح لان الجلد لحم يؤكل مسموطا سند على هذا روى الصوف في مرق بين الجوزين
وغيرهما (ويستثنى) بضم التحتية وفتح النون (قشر البيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله
ومن جانب صاحبه اذا بيع ببيض غيره فان قشر بيض النعام عرض له قيمة وفيه منافع فان لم
يستثنى لزم في بيعه بمثله بيع طعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره بيع طعام وعرض
بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي ومثل بيض النعام بيع غسل يشمه بمثله او يغسل بدون
شمعه فيستثنى الشمع من الجانبين أو جانب (وذو زيت) كذا في بعض النسخ ذو بال او على انه
مبتدأ خبره اصناف وفي بعضها وذو بالياء على انه معطوف على الجوز قبله (كحب) (فحل) احمر
وسهم وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع نخل
أحدهما ابن عرفة وفي كون بزر السكّن ربويا روايه تركانه ونقل اللخمي عن ابن القاسم لازكاة
فيه اذ ليس بعيش القرافي وهو ظاهر المذهب (والزيتون) المأ كولة (اصناف) اي اجناس
ابن عرفة وفيها زيت الزيتون والفجل وزيت الجبلان اجناس لاخلاف منافعها ابن
حارث اتفقوا في كل زيت يؤكل انه ربوي واجاز ابن القاسم الفضل في زيت السكّن لانه لا يؤكل
وقال انه لا يباع قبل قبضه وقال اللخمي زيت الزيتون والجبلان والفجل والقرطم وزيت
زريعة السكّن والجوز واللوز اصناف يجوز بيع صنف منها بالاخر مع فضل أحدهما ويجوز
الفضل في زريعة السكّن لانه لا يراد لاكل غالبها وانما يراد لاجل ويدخل في الادوية وكذلك
زيت الجوز عندنا ٨٢ ونقله في التوضيح وقوله فعلم من هذا ان الراجح في بزر السكّن وزيته انهما

(قوله لا يباع) اي زيت السكّن المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله قبله) بكسر الموحدة

(قوله وفيها) أي البان الانعام (قوله والفضل) عطف على بيع ٥٤٣ (قوله وفيها) أي الحلبة (قوله فان

كانت يابسة) مفهومان
اخضرت (قوله ذلك) أي
المذكور من بيعها قبل قبضها
والفضل فيها (قوله هذا) أي
قول اصبح (قوله انه) أي
قول اصبح (قوله لهما) أي
الاولين (قوله المصنف) أي
ابن الحاجب (قوله ذلك) أي
الخلاص في ربوبية (قوله
لانه) أي المصنف (قوله انه)
أي الشان (قوله فانه) أي
ابن عبد السلام (قوله مطلقا)
أي عن تقييدها بكونها
خضراء (قوله قبيها) أي
مطعوميتها (قوله انها) أي
الحلبة صلة تظهر بحذف
في (قوله الاول) أي اطلاق
مطعوميتها (قوله وعلى الثاني)
أي تقييدها بالخضراء (قوله
وان كانت طعاما) حال (قوله
قال) أي ابن عبد السلام
(قوله اعتمد) أي هنا (قوله
هذا) أي كلام ابن عبد
السلام (قوله وهو) أي الشيء
(قوله انه) أي المصلح (قوله
به) أي المقتات في حومة الربا
(قوله هو) أي المصلح (قوله
طعام) أي ربوي (قوله المحكم)
بضم فسكون ففتح اسم كتاب
في اللغة (قوله همزا) أي
ابدل ألفه همزا (قوله
ومثل) بفتحات (قوله بها)
أي الخضراء (قوله السنبلي)
بضم السين والوجهية
وبينها نون ساكنة

والطاموس فادونها مما يطير ولا يطير يستحي ولا يستحي صغيره وكبيره فلا يباع الا مثلا
بمثل تخريا وان اختلف العدد كبيعة يا كثر (و) (كسكر) بضم السين المهملة وفتح الكاف
مشددة فهو ربوي وكله جنس واحد (و) (كسسل) فهو ربوي وتقدم انه اجناس
(و) (كسطلق) بضم فسكون ففتح (ابن) من ابل او بقر او غنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله
جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بابل آدمي أو نمل بفضل أحدهما نص عليه المشدالي
في حاشية المدونة ابن ناجي ابن آدمي عندي كالحدا البان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها
والله أعلم (و) (كحلبة) بضم الحاء المهملة واللام وتخفيف بالسكون نهى ربوية (وهل) محل
ربوبيتها (ان اخضرت) أي كانت خضراء فيمنع بيعها قبل قبضها والفضل فيها فان كانت يابسة
فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها وربوية مطلقا (تردد) الحط اختلف في الطلب هل هي طعام
قاله ابن القاسم في الموازية أو دواء قاله ابن حبيب وقال اصبح الخضراء طعام واليابسة دواء
ورأى بعض المتأخرين ان هذا تفسير للاولين وان المذهب على قول واحد وبضم هم انه
خلاف لهما وان المذهب على ثلاثة أقوال ولذا قال تردد قال في التوضيح الخلاف في الحلبة
انما هو في كونها طعاما أو دواء لاني كونها ربوية وكلام المصنف يؤهم ذلك لانه انما تكلم
في الربوي اه وقد اعترض الشارح على المصنف بمثل ما اعترض المصنف به على ابن الحاجب
ويظهر من كلام ابن عبد السلام انه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا
فانه قال بعد ذكر الخلاف المتقدم وتظهر ثمرة الخلاف بين من أثبت مطعوميتها مطلقا وبين من
قيدها بالخضراء انها على الاول ربوية لانها تدخل للاصلاح وعلى الثاني الذي قيدها بالخضراء
لا تدخل فلا تكون ربوية وان كانت طعاما قال والاقرب عندي انها ليست بمطعوم وانما غالب
استعمالها في الادوية اه والظاهر ان المصنف اعتمد هذا (ومصلح) أي الطعام ربوي فهو
مبتدأ خبره محذوف وعطفه على حب فيه شيء وهو انه ليس مقتنا بابل هو ملحق به نعم هو طعام
للنهي رواية المدونة ان التوابل طعام ولذا قال ابن عرفة الطعام ما غلب اقتضاه لا كل آدمي
أو لاصلاحه أو شربه (كلج) بكسر الميم (وبصل وثوم) بضم المثناة وتبدل فاء اخضرين أو يابسين
الشارح لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عندما لا ترضى الله تعالى عنه ولم أرفق الملح
خلافًا لبيضا وهو جنس آخر (وتابل) أو له مثناة فوقية وبلى ألفه موحدة مفتوحة أو مكسورة
وفي المحكم ان بعضهم همزه ومثله فقال (كقلقل) بضم القاء من حب معروف والحق به ابن
عرفة الزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف والموحدة وفتح وتبدل الزاي سينان كانت يابسة
لاخضراء الا يعرف بالاصلاح كما ساق (وكرويا) كزكريا وكنيماء (وآيسون) عبد الهمز
أوله بياضه نون مكسورة فتنافه فسين مهمله آخره نون (وشعار) بشين معجمة كصاحب
(وكونين) بفتح الكاف وضم الميم مشددة أخضر وأسود ويسمى الثاني حبة سوداء وشونيزا
بفتح الشين المعجمة وهذا أكثر استعمالا لابن القاسم الشعار والكمونان والآنيسون طعام محمد
واصبح هذه الاربعة ليست طعاما هي دواء وانما التابل الذي هو طعام القلقل والكرويا
والكزبرة والقرفا والسنبلي ابن حبيب الشونيزا والخردل من التوابل لا الحرف وهو حب
الرشاد ابن عرفة قول النحوي يجوز كراه الارض بالمصطكي نص في انما غير طعام (وهي) أي

(قوله اتفق) بضم التاء وكسر القاء (قوله وجودها) أي العلة (قوله والا) أي وان لم نعمل تردده بعدم اقتيانه في الجواز (قوله فهو) أي التين (قوله فيه) أي التين (قوله الليم) بكسر اللام وسكون الباء أي اللامون المالح (قوله لانه) أي النارنج (قوله بها) أي الابرار (قوله الجلاب) ٥٤٤ بفتح الجيم وشد اللام آخره موحدة (قوله ليس) أي الزعفران (قوله ساقه) أي لم

التوابل المذكورة (أجناس) الشارح وفي الكمونان جنس واحد (لا) ك(خردل) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة بينهما راء ساكنة فليس من المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكان خردل بزا المصل والخزر والنبطيخ والقرع والكرات وحب الزشاد الشارح ظاهر كلام ابن الحاجب أن الخردل ربوي ونصه بعد ذكر الأقوال في علة ربا الفضل فالتفق على وجودها فيه ربوي كالحنطة والشعير ثم قال والخردل والقرطم وتردد مالك رضي الله تعالى عنه في التين لعدم اقتيانه في الجواز وأنه أظهر في القوة من الزبيب قال في التوضيح الخردل بالدال المهملة والأظهر في التين أنه ربوي لما قاله المصنف وقد ذكر صاحب التلخيص خلافا فيه الرماح وابن عرفة الليم طعام لا النارنج لانه انما يستعمل في المصبغات ونحوها الرماح اشربة الحكيم كما هو ربوي على اختلاف في ربويتها ولا يتباع بطعام مؤخر أبو حنيفة لا يجوز الفضل في الاشربة كما هو شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الجلاب وغيرها تقارب منفعتها ولا يجوز غسل القصب بالقصب فإذا صار شرابا جاز له دخول الابز وفيه فصار مثل اللحم المطبوخ بها بالنار والمصطكي ليست بطعام والجلاب طعام (و) لا (زعفران) ابن يونس ليس بطعام اجماعا ابن سحنون من منع ساقه في طعام يستتاب فان لم يذب ضرب عنقه لأجماع الأمة على اجازته بعد الحق سألت أبا عمران عن هذا فقال ان ثبت عنده ذلك الاجماع بخبر واحد فلا يستتاب وان ثبت عنده بطريق يحصل له العلم به يستتاب ابن عرفة الصحيح ان الاجماع الذي يستتاب منكره ما كان قطعيا وهو ما بلغ عدد قائله عدد القائلين المتواترون نقل متواتر على خلاف فيه نالها ان كان نحو العبادات الخمس وما نقل من الاجماع في الزعفران لم أجده في كتب الاجماع ومن أوعها كتاب الحفاظ أبي الحسن القطان وقتت على نسخة منه بخطه فلم أجده فيها بحال اه (وخضر) بضم الخاء وفتح الضاد المعجمين جمع خضرة بضم فسكون أي شئ أخضر يؤخذ شيا فشيئا مع بقاء أصله كطامة وعلوخية وباذنجان وقرع وبقل أو بقلع أصله كخس وبقل فليست ربوية وان كانت طعاما (ودواء) ككفاح وحزنبيل وجوب لا يعصر منها زيت ما كول فليس بطعام (وتين) بثنائين فوقية فتحنية والراجح انه ربوي كما نقل في ونص ابن الموارز قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل ببعضه ببعض وان كان أحدهما لا يتزبب وكذلك التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالأغلب فهوذا نص مالك رضي الله تعالى عنه ان التين ربوي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الا قول غير ربوي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتقاح ويخري ورماني فليس ربوية ان لم تدخول (ولو ادخرت) بضم الدال وكسر الخاء المعجمة (بقطار) بضم القاف وسكون الطاء المهملة أي ناحية من البلاد كادخار التقاح وقصوه بدمشق وغيرها وكالبطيخ الاصفر بخراسان لندور ادخارها وعدم اقتيائها (وكبندق) وجوز ولوز فستق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانه ليس للاقتيات ابن عرفة وحكم ربا الفضل أصل في الاربعة البر والشعير والقر والمخ وفي علة اضطراب الباب في كونها

الزعفران (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله عن هذا) أي قول ابن سحنون من منع ساقه الخ (قوله وهو) أي الاجماع القطعي (قوله نقل) بضم فكسر عطف على بلغ (قوله فيه) أي استنباه (قوله ثنائها) أي وثانها لا يستتاب (قوله ان كان) أي ما اجمع عليه (قوله العبادات الخمس) أي الشهادة والصلاة والزكاة وصوم رمضان وبيع البيت (قوله من الاجماع الخ) بيان لما (قوله أوعها) بفتح الهمز وسكون الواو وفتح العين المهملة فكسر الموحدة أي اجمعها (قوله مع بقاء أصله) أي من روعا بارضه (قوله أو بقلع أصله) عطف على شيا (قوله وان كانت طعاما) حال (قوله كفاح) بضم الميم فعين معجمة آخره مثلثة (قوله حزنبيل) بضم الحاء المهملة والزاي وسكون النون وضم الموحدة (قوله فليس) أي الدواء (قوله انه) أي التين (قوله وكذلك) أي العنب في منع الفضل بينه (قوله فيه) أي المذكور من العنب والتين (قوله الاول)

أي الاخضر (قوله اجاص) بكسر الهمزة وشد الجيم واحمال الصاد (قوله بدمشق) بكسر الدال وفتح الميم الاقتيات وسكون الشين المعجمة فتقاف مدينة الشام العظمى (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علة) أي حكمته حرمة (قوله في كونها) أي العلة

(قوله الاول) اى الاقتيات (قوله علمته) اى ثبوتها بالفضل ٥٤٥ (قوله لا يضح) اى التعديل بالادخار

للعيش غالباً (قوله وهو) اى
الوزن (قوله متقدم) اضافته
من اضافة ما كان صفة (قوله
تعديل) مفعول رد المضاف
انقاعه (قوله الاتفاق) خبر
ظاهر (قوله انهما) اى الجوز
والوزن (قوله ترجيح) نائب
فاعل يؤخذ (قوله لكن فى
تكميل الخ) استدراك
على يؤخذ من كلام الباجي
الخ (قوله لانه) اى البلج
الصغير الخ علمه لا بلج صغير
(قوله واخرى) اى من البلج
الصغير فى رويته (قوله
الطاع) بفتح الطاء المهملة
وسكون اللام (قوله اغريض)
يكسر الهمزة وسكون الغين
المججمة وكسر الراء مفتحة
تحتية فضاء مججمة (قوله
لاجل) اى سواء كان المؤجل
الماء والطعام (قوله ويضعه)
اى الماء المشتري (قوله
الاجاج) كغراب (قوله
فاراد بصادقه) اى الترمس
تقرىح على اذ انفع الخ (قوله
منه) اى الصالح (قوله وكذا)
اى التنبؤ فى عدم النقل
(قوله فينقل) اى التخليل
(قوله فيجوز به) اى التخليل
(قوله به) اى اصله من تمر
وتحويه تقرىح على فينقل
(قوله بدونها) اى الابرار
(قوله عنه) اى التى (قوله
فينقل) اى الخبز (قوله

عنه) اى الخبز

الاقتيات أو الادخار لا كل غالباً ثالثها الاول والادخار لا معيل القاضى وابن نافع مع رواية
الموطا ورواية غيره الخمى عن الاميرى عن بعض أصحابنا علمته فى البر الاقتيات وفى انظر التمسكه
الصالح للقوت وفى الملح كونه مؤثماً ابن القصار والقاضى الادخار للعيش غالباً الخمى لا يضح
لان الوزن وشبهه غير متخذ للعيش غالباً وهو روى ثم قال ابن عرفة واختلف فى أنواع لا اختلافهم
فى العلمة فى كون الجوز والوزن بين ثقله لا بين بشيريه وهو قول الباجي من جعل العلمة
الاقتيات والادخار لم يجعل الجوز والوزن بين وظاهر متقدم رد الخمى تعديل ابن القصار
والقاضى الاتفاق على انهما رويان اهـ ويؤخذ من كلام الباجي المتقدم ترجيح ما شئى عليه
المصنف فى الوزن الجوز لا يمكن فى تكميل التقييد ان مذهب المدونة منع الفضل فى الجوز
والوزن القسوة واليندق وهو ما نقل فى نص ابن يونس بان الجوز والوزن رويان (و) لا بلج
ان صغر) بضم الغين المججمة اى انه قد واخضر لانه علف لاطعام واخرى الطلع والاغريض
وهو ارباب الخيل تبع بنة ديم السمين طالع فاغر يض قبيل صغيره وهو فسر فرطب فتمر وقد
جعت أو اناها فى طاب زبرت فالطعام من الطلع والاف من الاغريض وهكذا الخ وصور يسع
بعضها بعض نسع وأربعون صورة من ضرب سبعة فى مثله لا يتكرونها احدى وعشرون
صورة والباقي بعد اذ سقاطها ثمان وعشرون صورة وهى يسع كل مثله وبما بعده يمتنع خمسة
منها وهى يسع كل من الزهو والبسر برطب وبالتمر يسع الرطب بالتمر والثلاث والعشرون
كلها جائز وهى يسع كل من الطاع والاغريض والبلج الصغير مثله وبما بعده فهذه ثمان عشرة
صورة ويسع الزهو مثله وبالبسر يسع كل من البسر والرطب والتمر مثله قال فى المدونة لا يجوز
تمر برطب أو دبسر أو كبير البلج ولا كبير البلج برطب ولا دبسر برطب على حال لا مثلاً بمثل
ولا مثلاً مضلاً (و) لا ماء بالماء فليس يروى بل ولا طعام فيجوز ببعضه بعض مع فضل أحدهما
يداً يدوياً سواء به لاجل لا باكثر منه مؤبلاً لانه سلف جرتهما ولا باقل منه لاجل لانه ذهبان
بجعل (ويجوز) يسع الماء (بظعام لاجل) ويضعه قبل قبضه والماء العذب وما فى حكمه
ما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذى لا يشرب بحال كماء البحر الملح جنس آخر
(والطين) حلب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والبحن) لادقيق لا ينقل بحينه عن جنسه (والصلق)
حلب لا ينقله عن جنسه (الالترمس) فينقله اذا انقع بالماء حتى لا فاراد بصلقه الهيممة المجتمعة
منه ومن نفعه بالماء (والتميز) لتمر أو زبيب أو تين أى نفعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) المنبوز فيه
عن جنس المنبوز فلا يباع به ولو ممثلاً وكذا العصر فى تبصرة الخمى لا يجوز يسع زيتون
بزيت قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولو كان الزيتون لا يخرج منه زيت (بخلاف خله)
أى تخليل ما ينبت من ثمرة فينقل الخلل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف
طبخ لحوم ببحن (ابرار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التى وظاهر كلام ابن يشب
(ان كل ما يطبخ بابرار انتقل عن أصله سواء اللحم وغيره والمراد بالابرار ما يشعل البصل والثوم نقله
ابو الحسن عن أبى محمد صالح لا الملح (و) بخلاف (شبه) أى اللحم بابرار فينقله عن التى
(و) بخلاف (تجفيفه) أى اللحم بنار أو شمس أو هوا (بها) أى الابرار فينقله عنه (و) بخلاف
(الخبز) بفتح الخاء المججمة وسكون الواو حدة اخره زى الخبز فينقل الخبز عنه وعن الدقيق والحلب

(قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله به) أي القلي (قوله فيمنه) أي السويق (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله فيمنقل) أي اخرج السمن (قوله اخرج) يضم الهمز وكسر الراء (قوله يا حدهما) أي الخض والضرب باليد (قوله اتا) يضم اللام وشد التاء (قوله والاسوقة) ٥٤٦ أي سويق القمح وسويق الشعير وسويق الذرة مثلا (قوله مقائلين) أي

(و) بخلاف (قلى) بفتح القاف وسكون اللام (قمح) وفتحهم من الحبوب فيمنه عن أصله وألقى به تنبئت القول وتدميسه (و) بخلاف (سويق) أي طحن الحب بعد قلبه أو صلقة وتجنيفه فيمنه عن أصله بالاولى من نقله بمجرد القلى (و) بخلاف (سمن) أي اخرجه من الحليب بخض أو ضرب بسد فيمنقل السمن عن اللبن الذي اخرج سمنه يا حدهما الحط يحتمل ان مراده ان السويق والسمن اذا تصارا جنسا غير السويق غير المتوت فالواو بمعنى مع ويحتمل أن مراده أن السويق غير جنس حبه لانه اذا كان القلى وحده ناقلا فاحرى القلى والطعن أما السمن فنأقل بالنسبة الى ابن اخرج زبده لا بالنسبة للبن فيه زبده نص عليه في المدونة والاسوقة كلها جنس واحد ونقله القباب عن ابن رشد والله أعلم (وجاز قر) بفتح المثناة وكسرة الميم أي يمه ان كان جديدا بمثله أو قديما بمثله بل (ولو قدم) يضم الدال (بئر) جديدا بمقائلين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولو لقول عبد الملك يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه الخمي اعدم تحقق مما أثبتهما اشد جنفا القديم ان اختلف صنفاهما كصيفاني وبرني نقله ابن عرفة ونقله الموضح والشارح بدون قوله ان اختلف الخ الحط وفي كلام النقلين نقص لان ظاهر كلام الخمي انه اخذ بمنع بيع الرطب بالرطب والبسر بالبسر اذا كان نقصهما ما يختلف فانه قال بعد ذكر الخلاف في هذه المسائل والمنع في جميع ذلك أحسن اذا كانا من جنسين كصيفاني وبرني وما يعلم انهما يختلفان في النقص اذا صارا ثمر الحديث (و) جاز ابن (حبيب) من ثم بمثله الحط سيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليه بما فيه الكفاية عند قوله وزبدون وجبن واقط (و) جاز (رطب) يضم الراء وفتح الطاء بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماسحون (و) بلج (مشوى) بمثله (و) بلج (قديد) بفتح القاف وكسر الدال المهمة تخففة بمثله (و) بلج (عقن) بفتح العين المهمة وكسر الزا بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تبادل قجعا عقنا بعقن مثله فان تشابها في العقن فلا بأس به وان تباعد فلا يجوز أبو الحسن ابو عمر ان معناه اذا كان العقن خفيفا واستدل بمسئلة الغلت قال فيها وان كانا مخشوشين او كان احدهما او كلاهما كثيرا التبن والتراب حين يصير خطرا فلا يجوز ان يتبادلا في الغلت الخفيف او يكونا ثقيلين وليس حشف القرب بمثله غلت الطعام لان الحشف من الثمر والغلت ليس من الطعام اه قلت ليس العقن كـ الغلت فان الغلت ليس من الطعام وأما العقن فهو وصف للطعام وليس شيئا اذا تداعى الطعام ابن رشد يجوز مبادلة الطعام المأ كول أي المسوس والمعقون بالصحيح السالم على وجهه المعروف في القليل والكثير ومنعهما اشبه وهو دايمل ما في قسمة المدونة واجازة سجنون في المعقون وكرهه في المأ كول اذا كانت الحبة قد ذهب أكثرها وقوله قول انهم مشل ما في قسمة المدونة غير ظاهر لانه اذا كان العقن من الجانبين كان من المكايسة فلا يجوز الا بالتماثل وان كان من جهة واحدة كان معروفا محضا والله أعلم افاده الحط (و) جاز (زيد) يضم الزا ويسكون

كـ لا او وزنا (قوله هذا) أي جواز بيع الثمر القديم بالثمر الجديد (قوله استحسنه) أي المنع (قوله النقلين) أي نقل ابن عرفة ونقل خليل والشارح (قوله فانه) أي الخمي (قوله للحديث) علة والمنع في جميع ذلك أحسن (قوله لهم) أي ابل وبقو وغنم (قوله ومنعه) أي الرطب بمثله (قوله تشابها) أي القصبان (قوله تباعدا) أي القصبان في العقن (قوله واستدل) أي ابو عمر ان على تقييده بخفة العقن (قوله الغلت) بكسر اللام أي بيع ما فيه غلت بفتحها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كانا) أي الطعامان المبيع احدهما بالآخر وهما من جنس واحد (قوله أحدهما) أي الطعامين (قوله كلاهما) أي الطعامين (قوله خطرا) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهمة أي ما نعام من معروفة قدر كسل الطعام (قوله الغلت) بفتح اللام (قوله يكونا) أي الطعامان (قوله ومنعهما) أي مبادلة

المأ كول والعقن بالسالم (قوله وهو) أي منهها (قوله دليل) أي مدلول (قوله واجازه) أي التبادل (قوله كرهه) أي الابدال (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الشان (قوله كان) أي الايدال (قوله وان كان) أي العقن (قوله كان) أي الابدال

(قوله ابن جنس) قوله اخرج زبده (فصل مخرج الخيض والمضروب) قوله خصه (اي الاقط
(قوله بالاضان) اي لبنه (قوله ابن مستحجر يطبخ به) هذا يشمل ما لم يخرج زبده (قوله بما بعد) اي في هذا الترتيب فلا يباع حليب
بزبد ولا بسمن ولا بجبن ولا باقط ولا يزبد بسمن ولا بجبن ولا باقط ولا سمن بجبن ٥٤٧ ولا باقط ولا جبن باقط فهذه عشر صور

(قوله لانه من بيع الرطب
بالباس) عله لا يجوز الخ
(قوله فيحق) بضم الياء
(قوله ثلثهما) اي العوضين
(قوله اخذ) بضم الهاء
وكسر الخاء (قوله فهذه
عشر صور) تفريع على
بيع كل واحد من الحليب
الخ (قوله لاتحادهما) اي
الخيض والمضروب (قوله
بالجواز) صلة اختلف (قوله
لتروج الاقط من الخيض
والمضروب) اي فبيعه
بأحدهما بيع رطب يابس
من جنسه (قوله وهو) اي
الامتناع فيهما (قوله غير
انه) اي الشان الخ استدراك
على فيحسن الخ لرفع ايهامه
انه لم يفته شيء من الحسن
(قوله فلا يستقيم) اي قوله
لارطبا بضمير المؤنث (قوله
من جعل رطبا الخ) بيان لما
(قوله فاعلا لخذوف) اي
لا يجوز (قوله وفيه) اي جعل
رطبا بالرفع فاعلا لخذوف
(قوله والمناسب) عطف على
الجاري (قوله لفظ رطبا)
اضافته للبيان (قوله لم يطابقه)
اي ضمير المؤنث ما بعد الكاف
(قوله وان عطفته) اي
رطبا (قوله خرج الزيتون
واللحم) اي من رطبا يابسها

الموحدة بدمثله (و) جاز (سمن) بفتح فسكون مثله (و) جاز (جبن) بضم الجيم وسكون
الموحدة بدمثله (و) جاز (اقط) بفتح الهمزة وكسر القاف او سكونه وبكسر الهمزة وسكون القاف
او كسره وهولبن اخرج زبده ويسمن وخصه ابن الاعرابي بالاضان وقيل ابن مستحجر يطبخ به
فان اخرج زبده ولم ييسن فخيض بقربة او مضروب بيد فانواع اللبن وما تولد منه سبعة حليب
وز بدوسمن وخنخض ومضروب وجبن واقط الحط وصور بيع هذه الانواع السبعة بعضها
بعض من نوعه او خلاف نوعه تسع واربعون صورة بتقديم الفوقية من ضرب سبعة في مثلهما
يتكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة فيجوز كل واحد بنوعه
بشرط التماثل فهذه سبع صور وبيع كل واحد من الحليب والزبد والسمن والجبن والاقط
بما بعده لا يجوز تماثلا ولا متفاضلا كما صرح به اللغوي لانه من بيع الرطب باليابس فلا
يحق تماثلهما واخذ من مفهوم كلام ابن اسحق جواز بيع الجبن بالاقط مقابلين فهذه
عشر صور ويجوز بيع خنخض بمضروب مقابلين على المعروف لاتحادهما في الحقيقة واجاز
في المدونة بيع الحليب بالمضروب تماثلا فيجوز بيع الحليب بالخيض ايضا لانهم مائتي واحد
في الحقيقة فهذه ثلاث صور واجاز فيها ايضا بيع السمن بلبن اخرج زبده وهذا يشمل صورتين
لان الذي اخرج زبده يشعل الخيض والمضروب وذ كر ابن عرفة عن الشيخ ابي محمد ان مالكا
رضي الله تعالى عنه اجاز بيع الزبد بالمضروب فيجوز بيعه بالخيض ايضا لاتحادهما فهاتان
صورتان ايضا وذ كر ابو اسحق انه اختلف في بيع الجبن بالمضروب بالجواز والكرامة وعزا
ابن عرفة الجواز لابن القاسم فيجوز عنده بيع الجبن بالخيض فهاتان صورتان ايضا فجملة
الصور المذكورة ست وعشرون صورة ففي صورتان بيع اقط بخنخض او بمضروب وظاهر كلام
اللغوي والجزولي وابن عمر والزناقي جوازهما ويؤخذ مما ذكره ابو الحسن الصغري عن ابي
اسحق امتناعهما لتروج الاقط من الخيض والمضروب وهو الظاهر (عملها) اي المذكورات
من قوله وحليب (وزيتون ولحم) الحط كذا رأيت في نسخة بخط الزيتون بالواو فيحسن
قوله لارطبا بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير انه لو اخرج قوله بضمها عن قوله
وزيتون ولحم لكان أحسن واما على النسخة المشهورة وهي كزيتون ولحم فيجوز زيتون بالكاف
فلا يستقيم الاعلى ما قاله غ من جعل رطبا بالرفع فاعلا لخذوف والكلام من عطف الجمل
وقه تكاف ونص غ كزيتون ولحم (لارطبا بما يابسها) كذا هو في اكثر النسخ بفتحة
الضميرين فلفظ رطب مجرور عطف على ما بعد الكاف وهو الجاري على اصطلاحه فيما بعد
كاف التشبيه والمناسب لعبارة ابن الجايب وفي بعض النسخ لارطبا يابسها بضمير المؤنث
العائد على اكثر من اثنين فيدخل رطب الجبن يابسها والرطب بالقر وحينئذ يعلق الكلام
لأنك ان عطفت لفظ رطبا على ما بعد الكاف لم يطابقه وان عطفته على المرفوعات قبل
الكاف خرج الزيتون واللحم واليهما انصب معظم المقصد لكن يمكن ان يجعل رطبا فاعلا

واللحم) اي من رطبا يابسها (قوله واليهما) اي الزيتون واللحم صلة انصب (قوله القصد) اي لا يارطبا يابسها (قوله ليكن
يمكن ان يجعل الخ) استدراك على وحينئذ يعلق الكلام الخ لرفع ايهامه انه لا يتجه بحال

(قوله بمعدوف) أي لا يجوز (قوله والالا) أي وإن كان في أحدهما أضرار (قوله من الماء) بيان ما بعده (قوله كثرة) خبر الفرق (قوله وقلته) أي الاختلاف عطف على كثرة (قوله ونظر) بفتحات مثقلا (قوله فيسه) أي الفرق (قوله وينسه) أي المبالول عطف على ينسه (قوله لهما) أي المتبادلين (قوله وان المبالول) عطف على ان العفن (قوله أحدهما) أي المبالولين (قوله وقيدته) أي المنع (قوله ولم يعتبره) ٥٤٨ أي القيد (قوله هذا القول) أي باعتبار قدر الدقيق في خبر مثله (قوله

مطلقا) أي عن تقييد الخبزين بكونهما من جنس واحد (قوله واعتضه) أي ذكره مطلقا (قوله قيدته) أي اعتبار قدر الدقيق (قوله بكونهما) أي الخبزين (قوله أنه) أي الشأن (قوله قال) أي في التوضيح (قوله ان كانا) أي الخبزان (قوله والا) أي وإن كانا من صنفين (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي عجين بخنطة (قوله في الثانية) أي عجين بدقيق (قوله أصلهما) أي العجين والدقيق (قوله والالا) أي وإن لم يكن أصلهما واحدا (قوله جاز) أي بالإبدال (قوله بدقيقهما) أي العجين والخنطة (قوله وهو) أي التقييد بوزنهما (قوله مطلق) أي عن التقييد بوزنهما (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله بتقيه) أي الجواز (قوله كذلك) أي الجواز في إطلاقه (قوله ان هذا) أي الجواز بالوزن لا بالكيل (قوله هذا) أي كون الثالث بمسبر الأولين (قوله

بمعدوف من عطف الجمل وفيه تكلف فالضبط الأول ومنع الرطب بالابس مقيد بما إذا لم يكن في أحدهما أضرار والافه وجنس آخر صرح به في توضيحه والخصي في المشوى والقديد (و) لا يجوز بيع (مبالول) من قمح وفول وشوهما (١) مبالول (مثله) من جنس واحد ربوي لا متماثلين ولا متفاضلين لا كدلا ولا وزنا لعدم تحقق المماثلة في البل اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره الخط والفرق بينهما وبين المشوى والقديد كثرة اختلاف المبالول ومخالفة أسفله أعلاه وقلته في المشوى غالبا ونظريته في التوضيح وبينه وبين العفن ان العفن لا صنع لهما فيه بخلاف البل وان المبالول يختلف نقصه اذا ليس اذ قد يكون أحدهما أشد اتناخا من الآخر والعفن لا يختلف اذا تساوى العفن قاله ابن يونس وقرن عبد الحق بأن المبالول يمكن الصبر عليه حتى ييس والعفن ليس كذلك (و) لا يجوز بيع (ابن) فيه زبد (بزبد) ظاهره سواء اريد أخذ اللبن لأخراج زبدته أولا كله وهو كذلك وقيدته بعضهم بقصد إخراج زبدته فان أريد كله جاز ولم يعتبره المصنف (الان يخرج) بضم التحتية وفتح الراء (زبدته) أي اللبن بخض او ضرب فيجوز بيعه بالزبد قاله في المدونة (واعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (الدقيق) أي قدره ولو بالخرى (في) بيع (خبز مثله) الخط ظاهره سواء كان الخبزان مما يجوز التفاضل في أصولهما كقمح وشعير ام لا كقمح ودخن وقيد ذكر ابن الحاجب هذا القول مطلقا واعتضه في توضيحه وذكر ان الباجي قيدته بكونهما من صنف واحد وذكر ابن رشد انه لا خلاف أن المعتبر الوزن في الخبزين لاختلاف أصلهما على مذهب من رأى الاختلاف كلها صنفا واحدا قال فليس هذا القول على عمومته كما قال ابن الحاجب اه وفي الشامل المعتبر الدقيق ان كانا صنفا واحدا والافه وزن الخبزين اتفاقا وشبهه في اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بخنطة او) بدقيق (فيعتبر قدر الدقيق في المستلثين بالخرى من الجانبين في الأولى ومن العجين في الثانية ان كان أصلهما ما جنسا واحدا ربويا والاجاز من غير تحرر بالكمية لدقيقتهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابلته بالخرى ايقع العقد على معلوم (وجاز قمح) أي بيعه بدقيق بشرط تماثلهما لان الطحن لا ينقل (وهل الجواز ان وزنا) أي الدقيق والقمح وهو محل ابن القصار والجواز مطلق في الجواب (تردد) ابن شامس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقبل بالجواز مطلقا وقبل بنفيه كذلك وقبل بجوازهما بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين رأى ان هذا تفسير للقولين وان المذهب على قول واحد وبعضهم أنكر هذا وإلى هذين الطرفين أشار المصنف بالتردد غ ابن عبد السلام لما ذكر ابن القصار قولي مالك رضي الله تعالى عنه في بيع القمح بالدقيق جميع بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وهذا غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص على خلافه من ان القمح لا يباع وزنا فاذا

قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله جميع) أي ابن القصار (قوله بينهما) أي القولين (قوله بأن) قول الخ (قوله و هذا) أي الجميع (قوله لانه) أي ابن القصار (قوله بما نص) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله من ان القمح لا يباع وزنا) بيان لخلافه

(قوله بيعه) أي القمح (قوله مما هو مخالف للجلسة) بيان لنحوها (قوله خشية الغرر) هل لم يجز بيعه وزنا الخ (قوله للعدول به عن معياره) هل خشية الغرر (قوله بيعه) أي القمح (قوله وهو) أي ما يمنع فضله (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله في بيعه) أي بغير مجلسه (قوله لأن المعروف كيله) هل للغرر (قوله منه) أي القمح (قوله فيؤدى) أي بيعه وزنا (قوله وهو) أي اتحاد قدرهما (قوله من كيل في الحبوب الخ) بيان ٥٤٩ لهما والشرع (قوله ذلك) أي الوارد عن الشارع (قوله عنه) أي الشارع (قوله وان خالفها) أي الدرهم (قوله والدينار الخ) (قوله اعتبدا) أي الكيل والوزن (قوله وتسويا) أي الكيل والوزن (قوله قدر) بضم فكسر مثله ذلك الجنس (قوله بأيمهما) أي الكيل أو الوزن (قوله وان غلب احدهما) أي في تقدير ذلك الجنس (قوله به) أي الغالب منهما ما كيل كان أو وزنا (قوله هو) أي الوزن (قوله لعدم آله) أي الوزن هل عسره (قوله في سفر) هل عدم (قوله الشارح) أي بهرام قال (قوله لا) فاعل سقط لقصد لفظه (قوله ان) مضاف اليه لقصده لفظه (قوله لتوقف الخ) هل لعل الخ (قوله جواز) أي تحرى الوزن مع تبسره (قوله هذا) أي جواز تحرى الوزن مع تبسره (قوله من جواز تحرى الكيل مطلقا) أي وان لم يعسر (قوله من الربوي) بيان ما (قوله تحريا) أي لو زنه مع تبسره (قوله وهو) أي جواز تحرى الوزن المتيسر فيما يباع وزنا في المبادلة والقسمة (قوله منه) أي الربوي بيان ما (قوله اختلاف) بضم الناء وكسر اللام (قوله على ثلاثة أقوال) هل اختلاف (قوله جواز) أي التحرى (قوله مطلقا) أي فيما يباع وزنا وفيما يباع كيلة (قوله يقول) عطية على مذهب (قوله ومقتضاه) أي من النسبة (قوله ترجيح القول

لم يجز بيعه وزنا بالدرهم ونحوها مما هو مخالف للجلسة خشية الغرر للعدول به عن معياره فكيف يجوز بيعه وزنا بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه واجب عنه ابن عرفة بأن في بيعه وزنا غرر لأن المعروف كيله والموزن منه مجهول القدر بالكيل فيؤدى إلى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمحين مثلا الاتحاد قدر ما يأخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعترض) بضم القوقية وكسر الموحدة (المماثلة) المشتقة في بدل ربوي ربوي من جنسه (بمعيار) بكسر الميم أي الكيفية الواودة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن النقود واللحم والسمن والعسل والزيت فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا ذهب بذهب كيلة ولا يشترط في الكيل خصوص المدد والصاع والسق الواردة عن الشارع بل العبرة بما وضعه السلطان واعتاده الناس وان خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا يشترط في الوزن الدرهم والدينار والواقية والرطل الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وان خالفها بزيادة أو نقص (والا) أي وان لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالبيض والثوم والملح والتوابل (ف) تعتبر المماثلة فيه (ب) معيار (العادة) الذي اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلة أو وزنا فان اعتبدا معا في جنس ربوي وتسويا فيه قدر بأيمهما وان غلب احدهما قدر به (فان عسر) بضم السين المهملة أي شق (الوزن) فيما هو معياره لعدم آله في سفر أو بادية (جاز التحرى) لوزنه (ان لم يقدر) بضم التحتية وفتح الدال المهملة (على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكثرته) جدا الشارح لعل قوله ان لم يقدر معصف وأصله ان لم يتعذر تحريه أو سقط منه لا قبل ان والأصل لان لم يقدر على تحريه لكثرته جدا لتوقف صحة الكلام على أحد الوجهين ومفهوم عسر الوزن عدم جواز تحسرى الوزن مع تبسره وهو قول الأكثر وفي المدونة وابن عرفة جواز ابن رشد هذا في المباينة والمبادلة ابتداء واما من وجب له على رجل وزن من طعام فلا يجوز له أن يأخذه منه تحريا الا عند الضرورة لعدم الميزان على ما قاله في نازل مضمون من جامع البيوع ومفهوم الوزن عدم جواز تحسرى الكيل والعدد ولو عسرا وهو خلاف ما تقدم في بيع الجزاف من جواز تحسرى الكيل مطلقا والعبد ان عسر البنان حاصل ما لا ينشأ من ما يباع وزنا فقط من الربوي تجوز فيه المبادلة والقسمة تحريا وهو في المدونة وما يباع كيلة لا فقط منه لا تجوز فيه المبادلة ولا القسمة تحريا إلا خلاف وما ليس بربوي اختلاف في جواز قسمته ومبادلته تحريا موزنا كان أو مكيلة على ثلاثة أقوال احدها جوازها فيما يباع وزنا كيلة وهو مذهب ابن القاسم فيما يحكم عنه ابن عبدوس والثاني جوازها مطلقا وهو مذهب أبيه وقول ابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عدم جوازها مطلقا وهو الذي في آخر السلم الثالث من المدونة اه ومقتضاه ترجيح القول

الثالث (أي لانه الذي في المدونة (قوله فالصورة اربع) فكيف روي وزون روي مكيل غير روي وزون غير روي (قوله وهو) أي الواحدة وذكركم خبره (قوله كخبر) أي عقد عليه (قوله والصلاة) عطف على صوم (قوله يدي) بضم الياء (قوله فان كان) أي النهي (قوله فهو صحيح) خبر المنهي عنه الخ وداخل الفاء في خبره باعتبار آل الاستغراقية (قوله والآن) أي وان لم يدل على صحته دليل (قوله يلحقه) أي العقد (قوله عارض) أي يقتضي صحته ٥٥٠

الثالث ونقل ابن عرفة عن الباقي ان المشهور بجواز التحري في الموزون دون المكيل والمعدود رواه محمد وغيره ٥١ وهو القول الاول في كلام ابن رشد فالصورة اربع واختلف في واحدة وهو الموزون من غير الربوي ابن رشد في رسم أخذ شرب خمر من سماع ابن القاسم التحري فيما يوزن جائز قيل فيما قل أو كثر ما لم يكتم جدا حتى لا يستطاع تحريه وهو ظاهر هذه الرواية وقيل لا يجوز ذلك الا فيما قل واليه ذهب ابن حبيب وعزام لما كثر رضى الله تعالى عنهم ٥٢ (وفسد) عقدا أو عمل (منه) عنه لذاته كخبر روي دم اول صفته كخمر أو خارج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يدين رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم التشتاغل عن سماعها فان كان خارجا غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بما مفسوب فلا يقتضي الفساد الخطا اختلاف الأصوليون هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساد ابن شاس عندنا ان مطلق النهي عن العقد يدل على فساد الا ان يقوم دليل على خلافه هكذا حكى عبد الوهاب عن المذهب فالمنهي عنه الذي قام دليل على امضائه وترتب أثره عليه من غير فوات فهو صحيح والا فهو فاسد وفي التنقيح فساد العقد خال يمنع ترتب أثره عليه الا ان يلحقه عارض على أصلنا في البيع الفاسد وفي شرح التنقيح آثار العقود الممكن من البيع والهبة والوقف والاكل وغيرهما من التصرفات وأما العوارض التي تلحقه فذلك ان النهي يدل على الفساد عندنا وعند الشافعي وعلى العينة عند الحنفي فطرد الحنفي أصله وقال اذا اشترى جارية بشراء فاسدا جازله وطورها وكذا سائر العقود الفاسدة وطرد الشافعي أصله وقال يحرم الانتفاع مطلقا وان باعه ألف بيع وجب نقضه ونحن خالفنا أصلنا ورأينا الخلاف وقلنا البيع الفاسد يشبه شبهة الملك فيما يقبله فاذا لحقه أحد أربعة أشياء تقر بالملك بالقيمة وهي حواله السوق وثلق العين ونقصانها وتعلق حق الغير بها على تفصيل في ذلك في كتب الفروع فهذه هي العوارض والله أعلم ابن عبد السلام هذا هو المشهور في مذهبنا وقال ابن مسلمة يعضي الفاسد المختلف فيه ابن عرفة قبل ابن شاس نقل القاضي المذهب دلالة على الفساد ما لم يقم دليل بخلافه ونحو قول ابن التماساني في شرح المعالم قول مالك رضى الله تعالى عنه اطلاق النهي يقتضي الفساد فظاهره في نفس ما أضيف اليه لا يفصل عنه الا بدليل منفصل يعرف النهي الى الجوار المقارن القرافي تقرير المذهب على انه يدل على تشبه الصحة وقاعدتهم انه يدل على الفساد ومعنى الفساد في المعاملات عدم ترتب آثارها عليها الا أن يتصل بها ما يقرر آثارها على أصولها في البيع وغيره

وترتب أثره عليه (قوله أصلنا) أي قاعدتنا (قوله من التصرفات) أي نافيها بيان لغيرها (قوله سائر) أي باقى (قوله يثبت) بضم الياء (قوله يلحقه) أي المبيع فاسدا (قوله حواله) أي تغير (قوله السوق) أي القيمة بزيادة أو نقص (قوله تعلق حق الغير بها) أي برهن أو اجارة (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله دلالة) أي النهي خبر المذهب والجله مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله بخلافه) أي الفساد (قوله ونحوه) أي نقل القاضي (قوله اضعيف) أي النهي (قوله لا يتفصل) أي النهي (قوله عنه) أي ما اضعيف النهي اليه وجملة لا يفصل عنه حال من نائب فاعل اضعيف (قوله لا بدليل منفصل الخ) استثناء من قوله النهي يقتضي الفساد في نفس ما اضعيف اليه (قوله الجوار المقارن) أي

لما اضعيف النهي اليه كالتجس والتصريفة في حديث نهى عن بيع النجس والمهرارة (قوله وجهه القرافي) أي قال (قوله على انه) أي النهي الخ خبر تقرير (قوله شبه) بكسر فسكون أو بفتحهما (قوله وقاعدتهم) أي أهل المذهب (قوله انه) أي النهي الخ خبر قاعدة (قوله الا ان يتصل بها) أي المعاملات مستثنى من قاعدتهم انه يدل على الفساد (قوله على أصولها) أي الآثار (قوله في البيع وغيره)

(قوله شبهة الملك) أي في المنهى عنه (قوله ما يصلح) أي ويقرز قرب الالة ناره على اصولها (قوله تقرز) أي ثبت (قوله وهو) أي أحد الأربعة (قوله والعين) أي ذات المسيح (قوله أو هلاكها) أي العين (قوله بها) أي العين (قوله واحد) أي من الأربعة (قوله طرد اصله) أي جعل قاعدته كلمة لا يخرج منها شيء (قوله فقال أبو حنيفة الخ) إيضاح لطرد الثلاثة اصولهم ومخالفة مالك أصله في بعض الاحوال (قوله وهذه) أي جواز التصرف وانته لتأنيث خبره (قوله لا يثبت) أي المنهى عنه ويقسخ في كل حال (قوله وبعدمه) أي الفساد (قوله فلم يطرد) أي مالك (قوله أصله) أي لم يجعله كايا ٥٥١ (قوله متصل) أي بدليل المنهى نحو وعصى وصحت ان ليس حري او سرق او نظر محرما فيها وصح بالحرام وعصى (قوله او منفصل) أي عن دليل النهي (قوله ويخصص) أي الدليل الدال على صحة المنهى عنه (قوله القاعدة) أي كل مانهى عنه فهو فاسد (قوله كتفريق الام من ولدها) أي عقد مؤد اليه (قوله جمعا) بضم فسكسر أي الام وولدها (قوله ومثل) بفتحات مشقلا (قوله لا فاسد) أي للنهي عنه ولم يدل دليل على صحته (قوله فان طبخ اللحم) أي (قوله فان طبخ اللحم) أي ولو بغير ابن ارمه وهو ان لم يطبخ (قوله من اسيل) بفتح الميم جمع من سل بضم فسكون ففتح أي ما حذف من سنده الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ابو عمر) أي الحافظ ابن عبد البر قال (قوله لا اعلمه) أي حديث النهي عن بيع الحيوان

وحجة شبهة الملك مراعاة الخلاف وأما ما يصلح بها على اصولنا فلان البيع المحرم اذا اتصل به عندنا أحد امور أربعة تقر فيه الملك بالقيمة وهو تغير السوق والعين أو هلاكها أو تعلق حق الغير بها على تفصيل مذکور في كتب الفقه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنهم النهي يدل على الفساد وقال أبو حنيفة يدل على الصحة فكل واحد طرد أصله الا ما لا يكافئ أبو حنيفة يجوز التصرف في المبيع بها فاسدا ابتداء وهذه هي الصحة وقال الشافعي ومن وافقه لا يثبت أصلا ولو تولد اولته الاملاك وهذا هو الفساد وقال مالك بالفساد في حالة عدم الامور الأربعة المتقدمة ذكرها وبعدمه وتقرر الملك اذا طرأ أحد هاتم بطرد أصله والله اعلم (الدليل) شرعي متصل او منفصل يدل على صحته كبسج النجس والمهرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة او على صحته مطلقا في حالة دون أخرى كتفريق الام من ولدها فانه يضي اذا جمعا بلك واحد فالمنهى عنه ثلاثة اقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل دليل على صحته مطلقا وفاسد في حال وصحيح في آخر وهو ما دل دليل على صحته في حال دون آخر ومثل للفساد فقال (ك) بيع (حيوان) مباح (بلحم) جنسه ان لم يطبخ اللحم فان طبخ جاز يبيعه ببيع حيوان من جنسه لان اللحم ينقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلا يجوز بالحيوان من باب اولى ونقل ابن الحاجب قولين في ذلك فقال ابن عبد السلام ظاهر كلامه انه ما الجواز والمنع والذي حكاه ابن المواران ابن القاسم اجازه واشبه بركه الخطر وروى مالك في مسيل ابن المسيب عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان أبو عمر لا اعلمه ينقل من وجه ثابت وأحسن أسانيد من سل سعيد هذا ابن هب السلا من ابن المسيب من ميسر الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشافعي ابو الزناد قلت لابن المسيب اريت رجلا اشترى شاة فباعها بغير شاة فقال ان كان اشترىها لبيعها فلا خير فيه ابو الزناد وكان من ادركت يهود عن بيع اللحم بالحيوان وكان ذلك يكتب في عهود العمال في زمان ابان بن عثمان وهشام بن اسمعيل والحديث عام في كل لحم ببيع حيوان امكن خصه الامام مالك رضى الله تعالى عنه ببيع اللحم ببيع حيوان من نوعه لانه يبيع معلوم بمجهول من جنسه فهو من المزانة المختص منعه بالجنس الواحد ولذا قال بلحم جنسه وأما لحم طير بغيره ولحم غنم بطير فافتر قال في التوضيح شرط منع المزانة اتحاد الجنس وفي هذا اشارة الى انه لو كان غير مباح الا كل يلزم بيعه باللحم وهو كذلك فيجوز بيع الخيل باللحم

باللحم (قوله ينقل) بضم فسكون وفتح (قوله ثابت) أي متصل السند (قوله مبسر) بفتح فسكون فكسر أي ربا (قوله شارفا) أي ناقة مسنة (قوله فقال) أي ابن المسيب (قوله اشترى) أي اشراف (قوله ذلك) أي النهي عن بيع الحيوان باللحم (قوله عهود) أي شروط (قوله العمال) بضم العين وشد الميم جمع عامل أي نائب عن الخليفة في الحكم في جهة (قوله ابان) بفتح الهاء وخفة الموحدة (قوله بيع معلوم) أي اللحم (قوله مجهول) أي الحيوان من حيث صفة لحمه (قوله اتحاد الجنس) أي بين العوضين (قوله الى انه) أي الحيوان (قوله لو كان) أي الحيوان

(قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى اشتهب (قوله فيها) اى المدونة (قوله لموضع الفضل) اضافته للبيان (قوله فيه) اى الصنف الواحد (قوله والمزانية) عطف على موضع (قوله وسائر الدواب) اى المجرمة (قوله كمشرف) بضم فكسر (قوله لانه) اى الشان (قوله عناق) بفتح العين ٥٥٣ اى شاة من المعز (قوله كريمة) اى سمينة حسنة (قوله يشترط) اى فى منع

السبع (قوله الاخيرين) اى
 بما لا منفعة فيه الا اللحم
 وما قلت منفعة (قوله لتمنية
 الضعيف) علة جعلها ما واحدا
 (قوله لانه طعام بطعام نسبية)
 علة لا يجوز (قوله منها) اى
 ما لا تطول حياته وما لا منفعة
 فيه الا اللحم او قلت (قوله
 ومثل) بفتح مثقال (قوله
 وكذا) اى خصى الضان
 المقتضى اضوفه فى عدم من كثير
 المنفعة (قوله الغرض) بفتح
 الغين المجبة والراء (قوله
 فالاضافة) اى فى بيع الغرر
 تفريع على المزج (قوله
 تردد) اى مبيعه (قوله يرد)
 بضم ففتح اى تعريف بيع
 الغرر بما تردد بين السلامة
 والعطب (قوله انعكاسه)
 اى استلزام عدمه عدم معرفه
 فيكون جامعا لافرادها كلها
 (قوله لمخرج الخ) علة عدم
 انعكاسه (قوله غرق فاسد
 صور بيع الجراف) اى لعدم
 شرطه كغيره من اوكثير
 يحد او غير محذور او غير
 مستوى الارض (قوله
 ويقتضى فى بيعه) كبيعها
 بمساوية نقدا او عشرة لاجل
 عطف على فاسد (قوله اذ
 لا عطف فيها) اى فاسد بيع
 الجراف ويقتضى فى بيعه وشحوه
 اى فى تعريف بيع الغرر (قوله شك) بضم
 الشين المجمة (قوله او مقصود) عطف على احد (قوله هو) اى بيع الغرر

الجدية

(قوله وهو) أى يبيع الغرر (قوله وان كان) أى يبيع الغرر الخ حال (قوله اذا) أى كونه كايامه مثله بفتحات مثقلا (قوله له) أى يبيع الغرر (قوله فينعكس الامر) أى يوافق غرض البائع ويخالف غرض المشتري (قوله لذلك) أى عدم معرفة كل منهما ما يحكم به (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أى المدونة (قوله قبله) ٥٥٣ أى قول النخعي الا ان يقوم دليل الخ (قوله هذا القيد) أى الا ان

يقوم دليل الخ (قوله شئت) بفتح التاء (قوله سقط) أى البائع (قوله اعطاه) أى المشتري (قوله فان اعطاه) أى المشتري الدائع (قوله لزمه) أى البائع (قوله معناه) أى كلام ابن القاسم (قوله فان فاتت) أى الساعه (قوله محله) أى البيع (قوله ان القيد) أى الا ان يقوم دليل الخ (قوله قال) أى البناني (قوله وهو) أى القيد (قوله وكذا) أى البناني (قوله ثم قال) أى الساني (قوله فقيدها) أى المدونة (قوله به) أى كلام ابن القاسم (قوله وهو) أى القيد (قوله فقيدها) أى كلام ابن القاسم (قوله السراج) بكسر السين وخفة الراء خيم (قوله الاول) أى الحكم (قوله والثاني) أى الرضا (قوله فيذكر) أى الا في الثمن (قوله فهو) أى يذكر (قوله

المدونة وهو كلى في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما فسد للثمن عنه ولذا امثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعهما) أى السلامة (بقية) التى يقوم بها أهل المعرفة اذ لا يدري كل من العاقلين هل تقوم بقبيل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع او يكسب فينعكس الامر (أو) يبيعها بغير موقوف قدره (على حكمه) أى العاقد الصادق بالبائع والمشتري لذلك (أو) على (حكم) شخص (غير) للعاقلين المأزى فاسد للجهل بما يحكم به من الثمن ويحتمل كون ضمير حكمه للبائع وكون غير شامل للمشتري والاجنبى النخعي للجهل بالثمن (أو) يبيعها بغير موقوف قدره على (رضاه) أى أحد العاقلين أو الاجنبى فيها لا يجوز شراء سلعة بعينها بغيرها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع أو على حكم غيرهما أو رضاه لانه غرر أبو الحسن النخعي الا ان يقوم دليل على ان القصد بالتكسب المكارمة فيجوز كالهبة للثواب وقبله في الشامل فقال الا كرامة قريبا ونحوه افاده الخطأ طنى هذا القيد لا يطابق كلام المدونة وانما ياتي على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة الباجي والنخعي عن ابن القاسم من قال بعثكها بما شئت ثم مضى ما اعطاه فان اعطاه القية لزمه محمد معناه ان فاتت الباجي حله ابن القاسم على المكارمة كهبة الثواب واعتبر محمد لفظ البيع اه وارتضى البناني ان القيد في محله كما افاده الخطأ قال وهو الموافق لما جمل عليه الباجي كلام ابن القاسم وكذا نص ابن عرفة المتقدم ثم قال والخاص ان ظاهر المدونة مع ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزار كلام ابن القاسم لظاهر المدونة والنخعي وأبو الحسن رد كلامها لظاهر كلام ابن القاسم فقيدها به وهو ظاهر كلام الباجي فهم وافوا عند الجميع وبه تعلم ان اعتقاد عجب وطنى على ظاهر المدونة غير ظاهر تنقييد للنخعي وابى الحسن لها والله اعلم وبه والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع الى الالتزام والجبر بهى ان المحكم يلزمهما البيع جبر اعليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك فان رضيا فظاهر والا رجعا وليس له الالتزام البناني هذا الفرق غير صواب لانه يناقض قوله بالزام وقرى السراج بان الاول من العارف بقيمة المبيع والثاني من الجاهل اه قامت لامناقضة لان الالتزام من العاقلين والله اعلم (أو) كقولك (يحتمل) انه من اضافة المصدر لقوله فيذكر بالتخية وانه مضاف لفاعله فهو بالقوية (سلعة) اشتراها غير له على الاول واشترتها انت على الثاني بغير معلوم ومعنى قولها يبيعها بغير الثمن لذى شترت به (لم يذكرها) أى المولى بالكسر السلعة للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتها أو لم يذكر (أو) ذكرها ولم يذكر (ثمها) ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير رضاه أو تولية بدون ذكر الساعه أو ثمها اذا كان بالزام أى شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صح في الجميع وان لم يشترط لزوم ولا خيار صح في التولية وله الخيار لانما يعرف وفسد في غيرها والمضرة الزامها أو احدهما

٧٠ منخ فى الاول) أى الاضافة للمفعول (قوله الثاني) أى الاضافة للفاعل (قوله اشترت) بضم التاء أى السلعة (قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله له) أى المولى بالفتح (قوله لانها) أى التولية (قوله وفسد) أى البيع (قوله في غيرها) أى التولية (قوله المضر) بضم الميم وكسر الصاد المجهمة (قوله الزامها) أى العاقلين

(قوله في بيعها) أي الساعة (قوله أو رضاه) أي غيرهما (قوله أو رضاه) أي أحدهما (قوله منهما) أي العاقلين (قوله لنشره) أي فضه وبسطه (قوله فيها) أي المدونة (قوله والملاسة) أي بيعها (قوله مدرجا) بضم فسكون ففتح أي ملفوفا بشئ (قوله بكتني) أي في لزوم بيعه مشتريه (قوله وهو) أي شرط إلا كنهائه باسمه (قوله بين) بفتح فكسر ثم لا أي ظاهر (قوله لو فعلا) أي العاقدان (قوله هذا) أي البيع لئلا يبيع المدرج ولا ينشر (قوله على أن ينظر) أي المشتري بعد الشراء (قوله اليها) أي الساعة (قوله فان رضى) أي المشتري الساعة (قوله امسك) أي المشتري الساعة لنفسه وإن لم يرضها (قوله جاز) أي البيع لانتفاء الغرر بالشرط المذكور (قوله معرفتهما) أي المتبايعين (قوله صفتها) أي الثوبين (قوله منهما) أي العاقلين (قوله وعن أبي سعيد) عطف على عن أبي هريرة (قوله يبعين) أي الملاسة والمداينة (قوله ولبيستين) بكسر اللام أي الاحتباء

بشوب غير ساتر للقبيل والصماء
(قوله بشرط) بضم فسكون
(قوله اختلف) بضم الناء
وكسر اللام (قوله تفسيره)
أي بيع الحصاة (قوله من
الارض) بيان ما (قوله وبين)
عطف على بين (قوله للغرر)
علة نهى (قوله بالقرب
والبعد) أي التردد بينهما
تصوير الغرر (قوله قوة
الراي) أي وضعفه (قوله
وصفة رميه) عطف على قوة
(قوله بالزام) أي شرطه وشلا
السكوت لان الاصل في البيع
اللزوم (قوله فان كان) أي
البيع (قوله بخيار) أي
شرطه (قوله صح) أي البيع
(قوله بكايسة) أي مرادة
في قدر الثمن (قوله فيه) أي
البيع (قوله انه) أي
البيع (قوله احدهما) أي
العاقلين (قوله لانه يبيع

في بيعها بغيرهما وعلى حكم غير المتبايعين أو رضاه واما على حكم أحدهما أو رضاه فالمضطر الزام
غير من له الحكم والرضاء منهما واما في التولية فالمضطر الزام المولى بالفتح (وك) يبيع ثوب بلا
نشره ولا علم صفتها بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملاسة) بضم الميم أي لمس (الثوب)
مثلا فيها قال ما لك رضى الله تعالى عنه والملاسة شراؤك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه
أو تبتاعه إلا ولا تنأمله أو توباه مدرجا لا ينشر من جراه أبو الحسن يعني وتكتفي باسمه وهو بين
في الامهات ابن عرفة المازري لو فعلا هذا على أن ينظر اليها ويتأملها فان رضى امسك جاز
(أو) يبيع ثوب بشوب من غير معرفتهما صفتها بشرط لزوم البيع بمجرد (مناذنه) أي المبيع
أي يبدل كل منهما ثوبه لا ينشر اخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذنه وعن أبي سعيد رضى الله تعالى عنه نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين (فيلزم) البيع أي محمل الفسادان شرط
لزوم البيع بمجرد اللامس أو النبذ فان شرط الخيار جاز (وكبيع) شئ بشرط اعتبار حال
الحصاة فخرج مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحصاة وعن بيع الغرر (و) اختلف في تفسيره فزاهل هو (أي يبيع الحصاة الذي نهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم (يبيع منتهى) بضم الميم وفتح الهاء أي ما بين ما ينهى إليه ويمد (ها)
من الارض وبين محمل وقوف راميها سواء رماها البائع أو المشتري أو غيرها فالغرر بالقرب
والبعد باختلاف قوة الراي وصفة رميه والفسادان يبيع بالزام فان كان بخيار صح (أو) هو
يبيع شئ بمكايسة بين العاقلين مشروط فيه انه (يلزم) هما أو احدهما (ب) مجرد (وقوعها)
أي الحصاة من يد أحدهما أو غيرهما ابن عسكراي متى سقطت لزم البيع لانه يبيع لأجل مجهول
المازري ان كان معناه اذا سقطت باختياره فهو جائز اذا وقع مؤجلا إلا أن يكون منه مجهول لأد
مضافا إليه شئ يفسده مثل ان يقول متى نزلت حصاة ولو بعد عام وجب البيع (أو) هو يبيع شئ
غير معين من اشياء مختلفة (على) شرط ان المبيع (ما) أي الشئ الذي (تقع) الحصاة (عليه) من
ملا الشئ (بلا قصد) ممن هي معه ومفهومة انه ان كان بقصد جاز ان كان المشتري أو البائع

لأجل مجهول) علة للنهي عنه (قوله معناه) أي لزوم البيع بوقوع الحصاة (قوله اذا سقطت) أي الحصاة (قوله وشرط
باختياره) أي من هي في يده بانه كان أو مشتريا أو غيرهما (قوله فهو) أي البيع (قوله اذا وقع) أي سقوطها باختياره (قوله
مؤجلا) أي بأجل معلوم قدر زمن الخيار (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله اليه) أي البيع (قوله يفسده) أي البيع ومفهوم
باختياره انه ان جعل لزومه بوقوعها باختياره أو بغيره كسهو ونعاس فسد ومفهوم مؤجلا انه ان جعل لزومه بسقوطها
باختياره بلا تأجيل فسد لجعل زمن وقوعها فقيم تأجيل بأجل مجهول (قوله او هو) أي يبيع الحصاة (قوله هي) أي الحصاة
(قوله ومفهومة) أي بلا قصد (قوله انه) أي وقوعها (قوله ان كان) أي وقوعها (قوله بقصد) أي من هي معه (قوله جاز) أي
البيع (قوله ان كان) أي من هي معه

(قوله فان اتفقت الاشياء) اي التي يبيع واحد من سائر الجنس والعصاف (قوله جاز) اي البيع لما يقع الخصاصة عليه (قوله وهو) اي يبيع الخصاصة (قوله بقوة) اي من الرأى صله مرمية بحيث تنكسر كسرين او اكثر (قوله اي) اي الخصاصة (قوله فما خرج) اي من اجزائها بسبب ريمها (قوله عزاه) اي هذا التصوير (قوله للمعلم) بضم فسكون فكسر اي شرح المازري صحيح مسلم (قوله له) اي الماهل (قوله وابن شاس) عطف على المصنف (قوله بالخصاصة) اي جنسها الصادق بعمد وهو المراد اي فما وقع من ذلك (قوله بعدده) اي الواقع (قوله وتبعهما) اي ابن شاس وخليل (قوله الشارحان) اي بهرام والباطي (قوله معناه) اي ما عزاه ابن شاس وخليل للمعلم (قوله انه) اي الشخص (قوله ويحركها) اي الى اعلى ٥٥٥ وتلقاها بكنيه او كفه (قوله وما يقع) اي

من الخصص (قوله المقبلي) بفتح الميم وكسر القاف واللام (قوله ينو) اي يبعد (قوله عنه) اي ما عزاه ابن شاس للمعلم (قوله التعبير) اي الحديث (قوله ثم قال) اي عيب (قوله لان فيه) اي هذا التنبيه الخ لعله احسنه (قوله اتفقا ههنا) اي المتبايعان (قوله له) اي البائع (قوله من يده) اي الراى (قوله لان هذا) اي الاشارة بالتأويلات لفهام الشارحين المدونة وذكره لشد كبير خبره عنه يتوهم (قوله عليا) اي الابل (قوله وان كان الحكم عاما) حال (قوله لها) اي الابل (قوله ولغيرها) اي الابل من البقر والغنم والخيل والحمير والاماء (قوله لا تنزوا) اي الذكور (قوله يستأجرها) اي الذكور (قوله منه) اي المشتري فتنازع فيه يستأجر ويستعير (قوله فهو)

وشرط الخيار للمشتري فان اتفقت الاشياء جاز كان وقوعها بقصد اول (او) هو يبيع شئ معين بدراهم او ذنانير عددها (بعدد ما يقع) من اجزاء الخصاصة المرمية على الارس بقوة بان يقول البائع للمشتري ارم بها فما خرج فلي بعدد ذنانير او دراهم عزاه بعضهم للمعلم وعزاه المصنف في توضيحه وابن شاس ان يقول ارم بالخصاصة فلي بعدد ذنانير او دراهم وتبعهما الشارحان عيب ولعل معناه انه يأخذ جلة من الخصاصة بكنيه او بكف واحدة ويحركها امرات معلومة وما يقع قاله ابن بعدده وفسره المقبلي بعدد ما يقع من المشتري في ريمه بعشر حصيات مثلا لا على وتلقاها بظهر كفه ولفظ الحديث ينو عنه التعبير بالمقر ثم قال والاحسن ان معناه ان يقول له ارم بالخصاصة فما خرج اي وقع من اجزائها المتفرقة بسبب الرمي فلي بعدد دراهم لان فيه ابقاء الخصاصة على الافراد البناى احسن ما يفسر به اتفقا ههنا على رعى الخصاصة لا على ولقها عددا معلوما كذلائك مرتوان له بعدد سقوطها من يده فان سقطت منها مرتين لهدرهما وان سقطت واحدة وان لم تسقط منه فلا شئ له قاله بعض في الجواب (تفسيرات) للحديث وعدل عن تاويلات لئلا يتوهم انها لفهام لشارحي المدونة لان هذا اصطلاحه (وكبيع ما) اي الاجنسة التي في بطون) اثاث (الابل) اقتصر عليها تباير كابل لفظ الحديث وان كان الحكم عاما لغيرها (او) يبيع الماء المتككون في (ظهور) ذكر كور (ها) اي الابل بحيث لا تنزوا والاعلى اثاث المشتري او من يستأجرها ويستعيرها منه (او) يبيع شئ معلوم بثمن معلوم مؤجل (الى ان ينتج) بضم التحتية وسكون النون وفتح الفوقية آخره جيم اي يلد فهو من الافعال الملازمة لميغة المبنى للمفعول وان كانت بمعنى المبنى للفاعل كفى وز كم ونص القاموس تجب الناقصة كفى واتجبت وقد نتجها اهله او صرح بذلك في الصحاح فقال تجب الناقصة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا وقد نتجها اهله انتج اي يلد (النتاج) بكسر النون اي الولد وهو جنين حين البيع والتاجيل بولادته فالن من مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع وأما لو أجل بحد معل امرأة فصيح ويحمل على الغالب وهو تسعة أشهر وان أجل بحد معل دابة ما كولة او غيرها فكذلك (وهي) اي المذكورات مما في البطون الذي يفسر به (المضامين) التي في الحديث يفتح الميم والصاد المحجمة وتخفيف الميم الثانية جمع مضمون اي محمول في البطن ابن عرفة نقله العقلي لا بضم كونه من الابل (و) ما في الظهور الذي يفسر به (الملاقيع) بفتح الميم جمع ملقوح ونتاج النشاج الذي يفسر به (حبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة يمحبول (الحبل) كذلك اي المحبول في خبر الموطا

اي ينتج الخ تفريع على تفسيره يلد (قوله وان كانت الخ) حال (قوله كفى وز كم) بضم فسكون ففتح ما (قوله وهو جنين حين البيع) حال (قوله فلذا) اي تأجيله بمجهول علة تنسد (قوله اجل) اي الثمن (قوله فيصم) اي البيع (قوله ويحمل) بضم فسكون ففتح اي امدحها (قوله فكذلك) اي المؤجل بحد معل امرأة في الصحة والحمل على الغالب (قوله نقله) اي تفسير المضامين مما في البطون (قوله كونه) اي ما في البطون (قوله وما في الظهور) عطف على ما في البطون (قوله ونتاج النشاج) عطف على ما في البطون (قوله فكذلك) اي حبل في فتح الحاء والباء (قوله في خبر الموطا) حال من المضامين والملاقيع وحبل الحبل

(قوله نهي) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه) أي الحيوان (قوله ونقله) أي تفسير المصنفين والملاحيق وحبل الجبل (قوله
 وخرج) بفتحات مثقلا (قوله لانه) أي البيع بالنفقة على البائع (قوله حياته) أي البائع (قوله يتفق) بضم الياء وفتح القاف
 (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي حياته (قوله وان وقع) أي البيع بالنفقة عليه (قوله فمسخ) بضم فسح (قوله رد) بضم
 الراء (قوله ان كان) أي ما نفقه المشتري (قوله مثلها مجهولا) وصورة الرجوع بقيمة انه يرجع بقيمة ما يأكله عادة (قوله كان)
 أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله مطلقا) أي معلوما كان أو مجهولا (قوله ما يأكله) أي
 البائع (قوله فهم) بضم فسح ٥٥٦ (قوله انه) أي المشتري (قوله ليس له) أي المشتري (قوله في النفقة) صلة

عن سعيد بن المسيب لا ربا في الحيوان وانما هي فيه عن ثلاثة المصنفين والملاحيق وحبل الجبل
 والمصنفين ما في بطون الأبل والملاحيق ما في ظهور الفصول وحبل الجبل به مع الجزور إلى ان ينتج
 نتائج النافقة وكانت أهل الجاهلية يقيمون الجزور إلى حبل الجبل وحبل الجبل ان تنتج النافقة
 ثم حبل التي تجب ونفقة الصفة في مال الرضى الله تعالى عنه مطلقا لا يقيد كونه في الأبل
 وخرج ما للرضى الله تعالى عنه في الموطأ ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى
 عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن حبل الجبل (وكبيعه) أي المالك عقارا
 او حيوانا او عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع فلا يصح لانه
 غرر بل هل مدة حياته وما يتفق عليه فيها (و) ان وقع وانفق المشتري على البائع مدة فسخ
 البيع ورد المبيع لبايعه (و) (رجع) المشتري على البائع (بقية ما نفقه) عليه ان كان
 مقوما او مثلها مجهولا كما اذا كان في عياله (او غيره) أي ما نفقه المشتري على البائع (ان علم)
 بضم فسح المثل الذي انفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقية المثل المجهول وبمثل المثل
 المعلوم والرجوع بقيمة مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمته والمجهول من مقوم او مثلي يرجع
 فيه بقيمة ما يأكله كل يوم وفيه - من قوله ورجع الخ انه ليس له حبس المبيع مع قيامه في النفقة
 والغلة له على قاعدة البيع الفاسد فيها من اشترى دارا على ان يتفق على البائع حياته لم يجز فان
 وقع وقبض المبتاع واستعملها كانت الغلة له بضمائه ويرد الدار إلى البائع ويرجع عليه بقيمة
 ما نفق عليه الا ان تقوت الدار به دم او بناء فيغرم المبتاع قيمتها يوم قبضها اه عبد الوهاب
 فسد البيع للجهل بالعوض لان النفقة وقعت الى غير مدة معلومة ولو انفق على تهيئ مدة معلومة
 لحاز اذا كان يرجع لورثته ما بقي من المدة ان مات قبل تمامها ونحوه لابن حجر فعن اشهب ومعنى
 قيمة ما نفق يريد اذا كان في جلة عياله واما لو دفع المشتري اليه مكيلة طعام أو وزنا معلوما من
 دقيق أو دراهم لرجع بذلك ابن تومر انما يرجع عليه بقيمة ما نفق اذا كان لا يحصى النفقة
 او كان في جلة عياله واما لو دفع مكيلة معلومة من الطعام أو ذنانير أو دراهم معلومة لرجع عليه
 بمثل ذلك وقوله الا ان تقوت الدار اي ویتقاصان ولو اسكنه اناها على أن يتفق عليه حياته فهو
 كراء فاسد فيرجع بقيمة ما نفق وعليه كراء مساكن ویتقاصان أيضا قال ابو الحسن وله الرجوع

- ليس وانظر ما وجه فهم
 هذا منه (قوله له) أي
 المشتري (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله فان وقع)
 أي شراؤها بالاتفاق عليه
 (قوله قبضها) أي الدار
 (قوله له) أي المبتاع (قوله
 بضمائه) أي المبتاع الدار
 سبب كون الغلة له (قوله
 ويرد) أي المشتري (قوله
 عليه) أي البائع (قوله
 ما نفق) أي المشتري (قوله
 عليه) أي البائع (قوله
 بالعوض) أي الثمن (قوله
 يلازم) أي البيع بالنفقة
 (قوله اذا كان) أي الشان
 (قوله لورثته) أي البائع
 (قوله ان مات) أي البائع
 (قوله اذا كان) أي البائع
 (قوله عياله) أي المشتري
 (قوله اليه) أي البائع
 (قوله لرجع) أي المشتري

(قوله بذلك) أي مثله (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله أو كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله لودفع) بقيمة
 أي المشتري إلى البائع (قوله من الطعام) بيان مكيلة (قوله أو ذنانير أو دراهم) عطف على مكيلة (قوله لرجع) أي المشتري
 (قوله عليه) أي البائع (قوله يتقاصان) أي بقيمة الدار وقيمة النفقة فان تساوى فلا شيء لهما على الآخر والارجع من له
 الفضل به على الآخر (قوله اسكنه) أي المالك (قوله اياها) أي الدار (قوله على ان يتفق) أي المشتري (قوله عليه) أي
 المكري (قوله حياته) أي المكري (قوله فيرجع) أي المكري (قوله وعليه) أي المكري (قوله ویتقاصان) أي المكري
 والمكري بقيمة النفقة والكراء (قوله له) أي المشتري

(قوله للمنفق) بفتح الفاء (قوله ان كان) أى مادفعه (قوله فان فات) أى مادفعه له وهو سرف (قوله فلا يرجع به) أى السرف ولا عوضه أى السرف البغافى لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا فى قيامه ولا يرجع به فى فواته (قوله ومقابلته) أى الاربع (قوله بالمعروف فى مثله) أى لا بالسرف ظاهره ولو كان قائما وفيه نظر (قوله الرجوع) أى بالسرف (قوله وانما ذكره) أى ترجيح الرجوع بالسرف (قوله ولم يذكرها) أى مسألة السكرامحال أى فقد ذكر ترجيح ابن يونس فى غير محله (قوله بعامر) أى القيمة أو المثل (قوله ولو سرفا ففات) أى كان ما انفق سرفا ففات (قوله والفرق) أى بين البيع والكرام (قوله لا يملكها) أى الغلة (قوله انه) أى المشتري (قوله به) أى السرف (قوله ثم ذكر) أى ابن يونس (قوله الايجار) أى بالاتفاق على الموجب (قوله اختلاف) بكسر اللام (قوله انفق) أى المكترى (قوله عليه) ٥٥٧ (قوله المكترى) أى المكترى (قوله عليه) أى المكترى

(قوله عليه) أى المكترى
(قوله الوسط) أى التى
لا سرف فيها (قوله بها) أى
الهبة (قوله وله) أى اليتيم
(قوله الاول) أى الرجوع
بالسرف (قوله الغلة) أى
لان الزائد كهبته من اجل
البيع الخ (قوله شمله)
أى قوله الاول اقبس واولى
(قوله للمستثنين) أى البيع
والاكرام (قوله ظاهره)
أى التعليل (قوله بينهما)
أى المستثنين (قوله فيهما)
أى المستثنين (قوله قال)
أى (قوله وفيه) أى
الاجبار (قوله ويرجع) أى
ابن يونس (قوله لانه) أى
السرف (قوله كلامه) أى
ابن يونس (قوله أصله) أى
جامع يونس (قوله ما قاله)
أى ابن يونس (قوله أولا)
بشدة الواو (قوله فى بيع
الذات) صله قال (قوله نقله

بهيئة ما أنفق أو مثله ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفا) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به ولا عوضه قاله (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف ومقابلته يرجع بالمعروف فى مثله فليذكر ابن يونس ترجيح الرجوع فى بيع الذات وانما ذكره فى غير احدى دأره لمن ينفق عليه حياته ولم يذكرها المصنف عيب قوله وكبيعه يشمل بيع الذات والمنافع ويرجع فى الاكرام بعامر ولو سرفا ففات قاله (قوله وانه) ان مشتري الذات له الغلة والمكترى لا يملكها ويلزمه كراه المثل البغافى لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا فى قيامه ولا يرجع به فى فواته ثم ذكر الاجبار وقال بعده ما نصه واختلف اذا انفق عليه سرفا هل يرجع عليه بالسرف فقال بعض أصحابنا يرجع عليه لان الزائد على نفقة الوسط كهبته من اجل البيع فاذا انتقض البيع وجب الرجوع به او قال غيره لا يرجع الا بنفقة وسط مكن أنفق على يقيم وله مال فاعلم يرجع عليه بالوسط فكذلك هذا ابن يونس الاول اقبس وأولى اه والظاهر من العلة شموله للمستثنين بل ظاهره فى بيع الذات فلا وجه للفرق بينهما وحينئذ يجزى ولو فاتت فيهما والماتقل ق كلام ابن يونس قال ما نصه لم يذكر خليل الاجبار وفيه ذكر ابن يونس الخلاف فى الرجوع بالسرف ويرجع الرجوع لانه كهبته من اجل البيع فانظر قوله من اجل البيع ولم يقل من اجل السكرام ولم يذكر الخلاف فى البيع وقد نقلت كلامه بنصه فانظره البغافى لم ينقل فى كلام ابن يونس بتمامه وقد راجعت كلامه فى أصله فوجدت ما قاله أولا فى بيع الذات نقله عن ابي اسحق التومنى وقوله بعد ذكره المستثنين واختلف الخ هو كلامه من عنده عزاه لنفسه فيفهم انه راجع لاصل المسئلة وهو البيع ولا يخص الاجارة كما فعل المواق وقد نقل ابو الحسن كلام ابن يونس اثر مسألة البيع ونصه وانظر هل يرجع عليه بالزائد على نفقة المثل من السرف حكى ابن يونس فى ذلك قولين وكذلك ابن بشير قال وليس الخلاف بين القولين فيمن سلف على ماله غير غلط ما نهى هل يرجع بذلك ام لا فانت تراه رد الخلاف الى البيع وكذلك عبد الحق ذكر الخلاف فى البيع وصح الرجوع مطلقا نقله عنه ابو على والقه اعلم (ورث) بضم الراء وشد الدال المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان او منفعة فى كل حال (الا ان يقول) المبيع

عن ابي اسحاق الخ مفعول ثان لو جد (قوله وقوله) أى ابن يونس (قوله كلامه) أى ابن يونس (قوله عنده) أى ابن يونس (قوله فيهم) بضم الياء وكسر الهاء (قوله انه) أى كلامه (قوله وهو) أى أصلها (قوله ولا يخص) أى كلامه (قوله اثر) بكسر فسكون أى عقب صله نقل (قوله ونصه) أى ابي الحسن (قوله من السرف) بيان الزائد (قوله وكذلك) أى ابن يونس فى حكاية القولين (قوله قال) أى ابن بشير (قوله منه) أى المساط صله غلط (قوله تراه) أى ابا الحسن (قوله وكذلك) أى ابي الحسن فى رد الخلاف الى المبيع (قوله ذكر الخلاف فى البيع) ايضا للتشبيه (قوله وصح) أى عبد الحق (قوله مطلقا) أى ولو سرفا (قوله كان) أى المبيع

(قوله قيمته) أي المبيع (قوله ويقاصصه) أي المبتاع البائع في قيمة المبيع (قوله بما انفق) أي المبتاع على البائع فان تساوا فلا يرجع أحدهما على الآخر بشئ ٥٥٨ والارجع ذو الفضل على الآخر به (قوله بمضي) أي بالانقضاء (قوله بنفسه)

بضم الميم أي بسقط عن
مشتريه (قوله ويقاصصه)
أي البائع (قوله بكسر ها)
أي السنين (قوله انه) أي
عقوق (قوله احتز) بضم
الهمزة أو فتحها على التجريد
(قوله صوابه) أي عقوق
(قوله حائل) بالهمزة بدل
الميم أي غير حامل (قوله
ضد) أي من الأسماء
الموضوعة للضدين (قوله
أوهو) أي اطلاق عقوق
على غير الحامل (قوله
للجهل) على التمهيد (قوله
الآخر) أي صاحب
الفعل (قوله قدر) بضم
فكسر مثقلا (قوله في هذا
الأصل) أي الجمع بين
الزمان والمسررات (قوله
وعلامته) أي حملها (قوله
انه) أي ان اعقت انفسخت
(قوله وهو) أي رجوعه
لهما (قوله انه) أي ان
اعقت انفسخت (قوله
وهذا) أي انفساخ الاجارة
باعتقالاتي (قوله قاعدة)
أضافته للبيان (قوله
وسبأني) أي الاستثناء
منها (قوله فسخت) بضم
فكسر (قوله محله) بفتح
الميم أي معناه الذي
يحمل عليه (قوله وكذا)
أي اختلاف الثمنين في
القدر في إيجاب الغرر (قوله

بهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما انفق الخط ظاهر قوله الا ان يفوت
انه اذا فات المبيع فان البيع يمضي وليس كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ في القيمة
فيرجع البائع بقيمة المبيع يوم قبضه ويقاصصه المشتري بما انفقه عليه وقد نبه على هذا
البساطي وهو ظاهر والله أعلم (وكسر) بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة يليم
تحتية فوحدة وفي لغة عسب بسكون السين وسقوط التحتية واقصرها في النهاية
والقسطلاني وفي أخرى بكسر ها بالتحية أي ضرب ابواماء (الفعل) بفتح الفاء وسكون الحاء
المهملة أي الذكر وفسر بعبه بقوله (يستاجر) بضم التحتية وفتح الجيم أي الفعل (على عقوق)
الخط الظاهر انه بفتح العين عب وفيه نظر لان المصادر اللاحقة على فاعول بالفتح خمسة وهي
القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالدخول والخروج ويجوز
الضم قياسا فياورد بالفتح واحترز بالصادر من الصفات فانها انت كثير على فاعول بالفتح
كصبور وشكور وغفور ودود وعطوف ورؤف الباني صوابه اعقاق بلغة مصدر الرباعي
او عقاق كسحاب وكأب واماعة وق بالفتح فوصف كصبور لا مصدر في القاموس فوس عقوق
كصبور حامل وحائل ضد اوهو على التثنية والجمع عقوق بضمين وقد عقت ثقي عقا فاعقعا
محركة واعقت والعقاق كسحاب وكأب الحمل بعينه ا هـ أي احبال (الانثى) للجهل لاحتمال
حملها من مرة فيعجن صاحبها او من اكثر ولا تحمل فيعجن الآخر (وجاز) العقد على عسب
الفعل ان قدر (زمان) كيوم واسبوع (او مرآت) كثلث او سبوع ولا يجوز الجمع بين الايام
والمرآت الشيخ عن الواضحة لوسمي يوما وشهر الم يجوز ان يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل
خلاف (فان) سمى زمان او مرآت و (اعقت) بضم العين مثقلا أي حلت الاتي قبل تمام الزمان
او المرآت وعلامته اعراضها عن الفعل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الاتي من الاجرة
بحسب ما مضى من الزمان او حصل من المرآت الخط ظاهر كلامه انه راجع الى صورتين
الزمان والمرآت وهو الذي ارتضاه ابن عرفة خلاف ما ذكره ابن عبد السلام انه راجع للمرات
فقط والله أعلم وهذا مستثنى للضرورة من قاعدة عدم انفساخ الاجارة بتسديد مائتوني به
المنفعة وسأني في قوله وفسخت بفتح ما يستوفى منه لايه الاصبى فعمل ورضع وفرس نزور ومن
(وكسبتين في بيعة) أي عقد واحد او بسبب بيعة او بيعة متضمنة بيعتين في المواطن هي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ومجمله عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه على
صورتين أشار المصنف لاحداهما بقوله (بيعهما) أي المالك السلعة المبيعة (الشرط الزام)
للمشتري او للبائع بالشراء وانه ليس له تركه على وجه يتردد فيه النظر ويحصل به الغرر كبيعها
(بعشرة) من الدراهم مثلا (نفسدا) أي حالة (او باكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهروكذ
اختلاف الثمنين في الجنس كدراهم ودنانير وفي المسقة كحمدية ويزيدية كافي التوضيح
ومفهوم الزام انه لو كان بخيار في الاخذ والتلجاز وهو كذلك ولو باعها بالزام بعشرة لاجل
او باكثر نقد الجاز اعدم الغرر اذ لا يختار العاقل الا الاقل لاجل قال في المدونة لا يجوز بيع
سلعة على انما بالنقد بدنانير او الى شهر بدنانير وكذا على انما الى شهر بدنانير او الى شهرين

(انه) أي البيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعة (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بدنانيرين) عطف على دينار بدنانيرين

(قوله لهما) أي العاقدين (قوله تجبيل النقد) أي بعد عقد البيع فاسدا (قوله وإن كان) أي البيع (قوله فإن كان) أي البيع (قوله ذلك) أي اختيار المشتري الجيدة (قوله ذلك) أي المختلقة بجدودة ورداءة (قوله فيهما) أي الطعامين (قوله لانه) أي المشتري (قوله أحدهما) أي الطاهامين (قوله بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المشتري (قوله عنه) أي ما اختاره أولا (قوله وبيع) عطف على بيع (قوله الطاهمان) أي المبيع أحدهما (قوله لجاز) ٥٥٩ أي بيع أحدهما (قوله اختلعا) أي الطاهمان (قوله واتفقا)

بدينار بن على الالتزام لهما أولا أحدهما وليس للمبتاع تجبيل النقد لاجازة البيع لانه عقد فاسد وإن كان على غير الالتزام جازا وهو نحو لابن الحاجب وأشار إلى الثانية بقوله (أو) ببيع إحدى (سعتين مختلفتين) في الجنس كبعد وثوب أو في الصفة كثوبين هروى ومروى يثنى واحد على للزوم لهما أولا أحدهما فإن كان على الخيار لهما جازا ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس والصفة والرقم والجودة والرداءة وكان الاختلاف بالجودة والرداءة لا يقتضى الفساد لعدم الغرور به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) لأحدهما (ورداءة) للآخرى ونعمها واحد كما هو موضوع المسئلة فيجوز بيع أحدهما على اللزوم لأن المشتري لا يختار إلا الجيدة والبائع داخل على ذلك فلا غرور (وإن اختلفت قيمتهما) أي الجيدة والردئية وادرجال لأن اختلاف القيمة لازم لاختلاف الجودة والرداءة فلا تصح المباغة ولما ذكر أن السعتين المختلفتين بجودة أحدهما وأرداءة الأخرى يجوز بيع أحدهما ما يثنى واحد على اللزوم وشمل ذلك الطعام والحكم فيهما المنع أخرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجودة أحدهما وأرداءة الآخر مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كميلا لانه إذا اختار أحدهما فقد رانه اختيار الآخر قبله ثم انتقل عنه للاستلزام ببيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل أحدهما وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه أن يبيع بكيل فإن اتفق الطاهمان جودة وأرداءة وكبلا وجنسا جاز والمشتري جازا إذا اختلفا جودة وأرداءة واتفقا فيما عداهما هذا هو الذى نسبة فضل لظاهر المدونة ابن زرقون قال فضل بن مسلمة طاهر المدونة يدل على انه ان اتفق الكيل والصفة جاز ابن عرفة لم اجد فيها ما يدل على ما قاله فضل بحال غ ما قاله فضل يؤخذ من قولها في تعليل المنع كانه يدع هذه الصبرة وقد ملك اختيارها وياخذ هذه وينها أفضل في الكيل ومن قولها وكذلك ان اشترى منه عشرة أصح محمولة بدينار أو تسعة مائة على الالتزام لم يجوز اذمة ومها لوتساوياً في الكيل لجاز قال أبو ابراهيم ما نسبته بفضل لظاهر المدونة هو المشهور وعليه اقتصر ابن جماعة في مسائله والقباب في شرحه وقد ضبط ابن عرفة هذا الفصل فقال وشراؤه الطعام على الاختيار لزم ولا يجوز في غيرهما بلين مطلقا ولا فيهما بوبين جزافا ولا كميلا لأن اختلاف قدره فلا يجوز أن لم يكن معه غيره بل (وإن) كان الطعام (مع غيره) كصبرة وثوب وصبرة وثوب آخر بن بيع أحدهما بدينار على أن المشتري يختار إحدى الصبرتين والثوب الذى معها بالزام وبالغ على هذه الصورة لدفع توهم جوازها لتبعية الطعام غيره ومثل للطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخل مثمرة) غير معينة بثمن معلوم حال أو مؤجل على اللزوم يختارها المشتري (من مختلفات) مفرات فلا يجوز بيله على أن من خير بين شيئين يعد منته لا إذا

(قوله مطلقا) أي سواء كانا بوبين أم لا جزافا أو كميلا (قوله ولا فيهما) أي المتماثلين (قوله قدره) الطعام المختار منه (قوله فلا يجوز) أي شراء أحد طعامين على اللزوم (قوله معه) أي الطعام المشتري (قوله ببيع) بكسر الموحدة (قوله أحدهما) أي المدكورين (قوله بالزام) صلة ببيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لدفع الخ) عنه بالغ (قوله لتبعية الخ) عنه بوجه (قوله ومثل) بفتح الخ (قوله بالزام) صلة ببيع (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

(قوله بقدر) بضم ففتح (قوله عنها) أى التى اختارها أولا (قوله وفيه) أى يبيع طعام وعرضه بئلهما الخ حال (قوله منوى) نعت ربا (قوله فيها) أى المدونة (قوله منه) أى الطعام (قوله على أن يختار) أى المشتري صبرة (قوله من صبر) بضم ففتح جمع صبرة (قوله عددا) مفعول باعتبار تسلطه على من نخيل (قوله يسميه) أى العدد العاقد (قوله عذقا) بكسر العين المهملة وسكون الذال المججمة نفاق أى عرجونا (قوله أن كان) أى البسيع (قوله فيه) أى الكيل (قوله وكذلك) أى اشترا صبرة من صبر أو عدد من نخيل أو شجر مثمر بالزام فى المنع (قوله على الإلزام) صلة اشترى (قوله ما ذكرنا) أى التفاضل فى بيع الطعام من صنف واحد (قوله ويه) ٥٦٠ (قوله وكذلك) أى اشترا عشرة أصع بحجولة بيد بنار

اختار واحدة بقدر أنه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها إلى هذه فيؤدى إلى بيع طعام وعرض طعام وعرض وفيه رافض معنى فيما أواما الطعام فلا يجوز أن يشتري منه على أن يختار من صبره صبرة أو من نخيل أو شجر مثمر عددًا يسميه انفق الجنس واختلاف أو كذا وكذا عذقا من هذه الخلة يختارها المبتاع ويدخله التفاضل فى بيع الطعام قبل قبضه من صنف واحد مع يه قبل قبضه أن كان على الكيل لأنه يدع هذه وقد ملك اختيارها وبأخذ هذه وينها أفضل فى الكيل ولا يجوز التفاضل فيه وكذلك أن اشترى منه عشرة أصع بحجولة بيد بنار وتسعة سمراء على الإلزام ليحجز ويدخله ما ذكرنا ويبيع قبل قبضه وكذلك هذا القمح عشرة بيد بنار وهذا القمح عشرة بيد بنار الزام ويدخله يه قبل قبضه وهو من يهتين فى يهته اه وما كانت العلة المذكورة موجودة فيمن باع بستانه المثمر واستثنى منه عدد فخلات مثمرة يختارها وكان جائزا استثناء فقال (الا البائع) جنانه المثمر بمن معه لوم حال أو مؤجل (يستثنى خما) بفتح الخاء المججمة وسكون الميم من الفخلات المثمرات (من جنانه) الذى باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كما أجاب به الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد توقفه فيها أن يهين ألة ألامان المستثنى مبق أو لأن البائع يهلم جدي حائطه والمشتري داخل على أنه لا يختار الا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون عمر الخمس قدر ثلث الثمر كيلا يهين فى المدونة أربع فخلات أو خسا قد أجاز مالك رضى الله تعالى عنه وجعله كن باع غنمه على أن يختار البائع منها أربعة بكاش وخسة اه وزاد ابن الحاجب التقييد بالسيرة وفسر فى ضيق اليسير بالثلث طق ليحجده فى المدونة ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة قلت هذا قصور فى التيسير وان لم يعين الفخلات وشرط الخيار لنفسه جازع عند مالك رضى الله تعالى عنه أن كانت الثلث فدون وان كان الخيار للمبتاع لم يجوز فى ابى الحد بن عبد الحق انما قال مالك رضى الله تعالى عنه فى البائع لاصل حائطه يجوز أن يستثنى منه خيار أربع فخلات أو خمس معنون قدر الثلث فاقل وان كان أكثر لم يجوز فى التوضيح لم يكتف المصنف بالاربع عن التقييد بالسيرة لان الحائط قد تكون فخلاته يسيرة ومراده باليسير قدر الثلث (وكبيسيع) اثنى آمية أو غيرها (حامل) يجنين فى بطنها (بشرط الحل) ان قصده استزادة الثمن بان كان مثلها اذا كان غير حامل يباع باقل مما بيعت به فان قصدا التبرى جاز فى الحل الظاهر

أو تسعة سمراء على الإلزام فى المنع (قوله هذا القمح) أى شراؤه (قوله العلة) المذكورة (قوله أى يبيع طعام وعرض طعام وعرض الخ) (قوله منه) أى البستان (قوله وكان) أى يسميه بستانه واستثنى ثمانية عدد فخلات يختارها (قوله يختارها) أى البائع الخمس التى استثنىها (قوله منه) أى يهينانه (قوله به) أى الجواز (قوله بعد توقفه) أى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل (قوله مبسقى) بضم ففتح مثقلا أى غير مبسيع (قوله فلا يختار) أى البائع فخلات تقرير على يهلم جدي حائطه (قوله ينتقل) أى يختارها أولا إلى غيره (قوله الخمس) أى المستثناة (قوله الثمر)

أى لجميع الحائط (قوله أجازة) أى البسيع المستثنى فيه الاربع أو الخمس (قوله بالسيرة) أى الثمر المستثنى (قوله لم يحجده) فى بفتح الحاء وضم الخاء المهملة (قوله به) أى الثلث (قوله هذا) أى قول طق ليحجده الخ (قوله وان لم يعين) أى البائع الفخلات التى استثنىها من جنانه حين يهعه (قوله وشرط) أى البائع (قوله الخيار) أى اختيار الفخلات التى استثنىها (قوله جاز) أى البسيع (قوله ان كانت) أى الفخلات المستثناة (قوله الخيار) أى اختيار الفخلات المستثناة (قوله لاصل) أى شجر وضافته للبيان (قوله وان كان) أى المستثنى (قوله أكثر) أى من الثلث (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله ومراده) أى ابن الحاجب (قوله قصد) أى البائع (قوله به) أى شرط الحل (قوله التبرى) أى من الحل (قوله جاز) أى البسيع بشرط الحل

(قوله ثمنها) أي الوخش (قوله به) أي الحمل أي فلا غرر في بيعها بشرطه (قوله دون الرائحة) فلا يجوز بيعها بشرط حملها الخفي (قوله ناقصه) أي الحمل (قوله من ثمنها) أي الرائحة (قوله فيكثر الغرر) أي بشرطه في بيعها لتردد المشتري في عدمه فلا يتقص ثمنه أو وجوده فينتص (قوله فإن لم يصرح) أي البائع (قوله بما قصده) أي بشرط الحمل من استزادة ثمن أو تبر (قوله حمل) يضم فكسر أي البائع (قوله على الاستزادة) أي قصدها فيفسد البيع (قوله لزيادة ثمنها) أي الوخش وغيره لا تدعى (قوله به) أي الحمل (قوله وعلى التبري) عطف على الاستزادة (قوله فان نص) أي البائع (قوله والا) أي وإن لم ينص البائع على أحدهما (قوله - شترها) أي الأمانة (قوله فشرطه) أي الحمل (قوله وإن كان) ٥٦١ أي شترها (قوله فليس) أي شرطه (قوله أكثرهم) أي البدو (قوله للضرورة) عطف على قوله (قوله والمبني به) عطف على عرق (قوله واجارته) أي العقار (قوله عطف على بيعه) (قوله وجبة) عطف على أساس (قوله وشرب) عطف على أساس (قوله الشرب) أي المشروب بالقله والكثرة (قوله والاستعمال) أي الماء (قوله بالاقصا والاسراف) والتوسط بينهما (قوله بقبلة البسبر) أضافته لليمان (قوله وبقيده علم القصد) صله بخرج وإضافة قبلة لليمان (قوله في المجلس) نعم ثمان ثوب (قوله لا يفسد) أي الثوب (قوله برؤيته) أي الثوب (قوله كذلك) أي الثوب في كونها في المجلس ولا تفسد برؤيتها حالها (قوله بمشوها الجهول) أي معه (قوله وعلى فساد) عطف

في العلى والوخش وفي الخفي في الوخش اذ قد يزد ثمنها به دون الرائحة لانه نقصه من ثمنها كثيرا فيكثر الغرر فان لم يصرح بما قصده حمل على الاستزادة في الوخش وغيره لا تدعى لزيادة ثمنها به وعلى التبري في الرائحة البنائي الذي في تكميل التقييم فان نص على شرط الحمل براءة أو رغبة فواضح والا فقال للثمن ان كان مشترها حضر يا فشرطه براءة وإن كان بدو يا فليس براءة لرغبة أكثرهم في نسل الاماء (واعتقر) يضم الفوقية وكسر الفاء اجزاء (غرر) بفتح الغين المججمة والراء (يسر) للضرورة كاساس عقار فيجوز بيعه وشراؤه من غير معرفة عرق اساسه وعرضه والمبني به واجارته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وجبة محشوة ولطاف فيجوز بيعهما مع عدم معرفة حشوهما وشرب من سقاء ودخول حمام فيجوز ان يلايان مع اختلاف الثوب والاستعمال واصله اعتقر (للحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) يضم التثنية وفتح الصاد الملهمة - جملة الغرر ليس يخرج بقيد البسبر الكثير كبيع الطير في الهواء والسماك في الماء فلا يغتفر اجاعا وبقيد عدم القصد يخرج بيع الحيوان بشرط الحمل وبقيد الحاجة يخرج بيع غير المحتاج اليه كبيع ثوب في جراب في المجلس لا يفسد برؤيته وقلة خل مطبنة كذلك ابن عرفة الاتفاق على صحة بيع الجبة المحشوة بمشوها الجهول وعلى فساد بيع ثياب قيمتها ضعف قيمة الجبة مع حشو الجبة دونها صنفة واحدة ولا مفرق غير الحاجة للعشوف في بيعه مع جبة وعدمها في بيعه مع الاثواب وعبر المازري عن قيد الحاجة بالضرورة الاخص من الحاجة والخطب سهل (وكسب مشتمل على) (مزانة) يضم الميم فزاي فوحدة فنون من الزين وهو الدفع يقال للناقة التي تدفع من يحملها زبون ولها لانسكة الموكب بالنار زبانية لدفعهم الكفار في النار في الحديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانة وهي بيع تمر برطب كدلا وبيع زبد بعنب كدلا وعن كل غير بخرصه وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث لشهولة بيع غير الربوي واليه أشار بقوله ببيع شئ (بجهول) قدره (بشئ) (معلوم) قدره من جنسه ربويا كان أو غيره (أو) ببيع شئ بجهول قدره بشئ (بجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم أو الجهول من غير جنسه كقمع بارد ب أو صبرة قول فلا مزانية تت ان كان تفسير المزانة المذكور في الحديث من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز العدول عنه وإن كان مدرجا من رايه فلا مزانية

٧١ من في على صحة (قوله ضعف قيمة الجبة) أي قدرها مرتين (قوله مع حشو الجبة) أي الجهول نعم ثمان ثياب (قوله دونها) أي الجبة (قوله ولا مفرق) أي بين المثلتين (قوله في بيعه) أي الحشو (قوله وعدمها) أي الحاجة (قوله في بيعه) أي الحشو (قوله غرر) أي مهلك على أصله (قوله بخرصه) بكسر الخاء المجهمة وسكون الراء أي قدره بالخرز (قوله وفسرها) أي المزانة (قوله لشهولة) أي تفسير أهل المذهب (قوله واليه) أي تفسير أهل المذهب له وأشار (قوله كقمع) أي مصبر (قوله بارد ب) بلا تنوين لإضافته لقول المذكور (قوله أو صبرة) بلا تنوين لإضافته لقول المذكور (قوله فلا مزانية) جواب ان (قوله وإن كان) أي تفسير المزانة (قوله مدرجا) يضم فيه كون ففتح أي مدخلا (قوله من رايه) أي الحديث (قوله فله) أي تفسير الراوي

(قوله ممنوع) أي الحكم فيه المنع (قوله وهي) أي المزابنة (قوله وذكرها) أي المزابنة (قوله بعده) أي الغرر (قوله عنها) أي المزابنة (قوله فيها) أي المزابنة (قوله من جنسه) راجع لهما (قوله من جنسها) أي القاكمة (قوله منعه) أي بيع مجهول بجهول أو بجهول من جنسه مع كثرة - دهما ٥٦٢ (قوله لأن صنعته) أي التور الخ لعله الجواز (قوله وكذا) أي بيع

على غيره البساطي لاشك ان ما يفسر به أهل المذهب ممنوع وانما الكلام هل هو المزابنة أو اعم منها وهي من الغرر وذكرها المصنف بعده للنهي عنها بخصوصها فان اتفق الغرر فيها جازت وإلى هذا أشار بقوله (وجاز) ببيع مجهول بمثلها أو بجهول من جنسه (ان كثيرا دهما) أي العوضين الجهولين أو المعلوم أحدهما كثرة يذنبه تحققهما مغلوية أحدهما عادين حالة كون المعاوضة (في) شيء (غير ربوي) أي ما لا يحرم فيه رب الفضل وان حرم فيه رب القسا كمثل فاكهة بصيرة كبيرة من جنسها يدايدوه فهو م في غير ربوي منه في الربوي لرب الفضل (و) جازان يباع (شعاس) مثبات النون غير م صنوع مجهول الوزن (بتور) بفتح المثناة فوق وسكون الواو وآخره اءاء من فحاس مفتوح يشهل الطشت والكروانة والصن مجهول الوزن أيضا لان صنعتها صيرته جنسا آخر وكذا ان علم وزن الفحاس فقط او وزن التور فقط فان علم وزنه ماعا فليس مما نحن بصدد وان جاز أيضا (لا) يجوز بيع فحاس (فانوس) لعدم اتقاهما بصنعهما عن جنس الفحاس ان جهل عددها سواء علم وزن الفحاس ام لا أو علم عددها وجهل وزن الفحاس حيث لم يتبين فضل أحدهما والاجاز كعلم عددها ووزن الفحاس المساوي وغيره من المحققين هذا في الفانوس القديمة التي كانت مجرد قطع من فحاس وأما فانوس وقتنا المسكوك فمصنعتا كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالفحاس كاللواني والله أعلم (وك) ببيع (كالي) بكسر اللام آخره همز اسم فاعل كلابا له مزاى حفظ قال الله تعالى قل من يكلوكم بالليل والنهار أي يحفظكم أي دين (دين) (مثل) ومعنى الدين كالتة لأنه مكلو فهو من استعمل اسم الفاعل في معنى اسم المفعول اهلاقة تعاق الاشتقاق ويحتمل ان المراد بالكالي رب الدين وقوله مضاف محذوف والاصل وكبيع دين شخص كالي ويحتمل ان التجوز في الاسناد فهو مجاز عقلي وهو اسناد الفعل أو ما فيه معناه لغير ما هو له الملازمة فاستدنهما ما لفاعل للمفعول لوقوعه عليه في خبر عبد الرزاق ثم روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي أي الدين بالدين وأقسامه ثلاثة فسخ دين في دين وبيع دين بدين وابتداء دين بدين وقد افادها المصنف باداها وأهلها لأنه اشدها لانه ربا الجاهلية كان رب الدين يقول لمدينه اما ان تقضيني ديني واما ان تربني في فيه فقيل (فسخ) بفتح فسكون أي تزل واسقاط (ما) أي دين أو الدين الذي (في الذمة) بكسر الهمزة وشد الميم أي الصفة القائمة بالدين التي يقبل بسببها الالتزام والالتزام وصلة فسخ (في) مقابلة شيء (مؤخر) بضم الميم وفتح الهمز وانهاء المجهمة قبضه عن وقت الفسخ يلتزمه المدين في ذمته وهو من غير جنس الدين المقسوخ كفسخ دينار في دراهم أو عرض أو أكثر منه كفسخ دينار في دينارين وأما تأخير الدين الحال أو الموجب باجل قريب الى اجل بعيد وانما مساويه أو اقل منه من جنسه فليس فسخ دين في دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع اسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه ومن الفسخ الممنوع أخذه شيء حال في الدين ثم رده للمدين في مؤخر من غير جنس الدين أو أكثر منه لا لغا ما خرج من يد المدين ثم رجع لها وقضاء الدين ثم رده للمدين رأس مال سلم

النحاس بالتور المجعولين في الجواز (قوله ان علم) بضم فسكون (قوله وزنه) أي النحاس والتور (قوله) مما نحن بصدد (أي) المزابنة لانه يبيع معلوم بجهول (قوله وان جاز) حال (قوله عددها) أي الفانوس (قوله والا) أي وان تبين فضل أحدهما (قوله كعلم عددها ووزن النحاس) تشبيهه في الجواز (قوله) له للاقه) اضافته للبيان (قوله وهو) أي الجاز العقلي (قوله واقسامه) أي الكالي بالكالي (قوله كان) أي في زمن الجاهلية (قوله تربني) أي تزيد (قوله يقبل) أي المدين (قوله قبضه) نائب فاعل مؤخر (قوله وهو) أي المؤخر (قوله كفسخ دينار) أي في الذمة مؤجل (قوله في دراهم) أي وجلة (قوله أو عرض) أي مؤجل (قوله أو أكثر) عطف على متعلق من غير جنس الدين (قوله منه) أي الدين (قوله) مساويه (أي الدين) (قوله) منه (أي الدين) (قوله من جنسه) أي الدين راجع لهما (قوله مجرد تسليف)

راجع لمساويه (قوله أو تسليف مع اسقاط البعض) راجع لاقل منه (قوله ثم رده) أي المأخوذ (قوله) وهاتان (منه) أي الدين (قوله لا لغا) بغير مجة أي عدم اعتبار (قوله وقضاء الدين) عطف على اخذ شيء الخ (قوله ثم رده) أي الدين

(قوله عنه) أي الدين (قوله أجله) أي الدين (قوله أو بعده) أي حلول أجل الدين (قوله سلعة) مفعول يأخذ (قوله ولوج) أي دخول (قوله وإن كان) أي المأخوذ (قوله فإن كثر) أي الطعام المأخوذ وخ فيه الدين (قوله ذلك) أي الاستيفاء (قوله لكثرة) أي الطعام (قوله أخذه) أي الطعام (قوله فإن انفصل) أي أخذه (قوله وطال) أي الفصل (قوله صرفها) أي المدونة (قوله غريمك) أي مدينك (قوله تعدد) يضم فكسر أي الدين (قوله إليه) أي الغريم (قوله أسلمت إليه دنائير) أي في شيء موصوف أن نصف شهر (قوله قضا كلها) أي المسلم إليه الدنانير (قوله بحد ثمان) بكسر ٥٦٣ فكون أي قرب قبضها منك (قوله من

دين) صلة قضاء (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بغير شرط) صلة قضى (قوله هذا) أي منع فسبح مافي الذمة في العقار المعين الغائب مطابقا (قوله فيه) أي شره بالدين (قوله بما يسقط) يضم الياء وكسر القاف تفريع على الجواب (قوله وان دخل في ضمانه بالعقد) مبالغة (قوله حاضرا) حال من هاتمه (قوله أكثر) خبران (قوله فترك) أي البائع (قوله ماينهما) أي هاتمه حاضرا وثمانه غائبا (قوله لماكان) اضافته للبيان (قوله وتناول بقضات) مثذلا (قوله على انه) أي الشأن (قوله اذا أخذ) أي العقار (قوله تدرج) أي قباس بالذراع (قوله فاما ان كان) أي أخذ العقار عن الدين (قوله فهو) أي أخذه (قوله وهو) أي ضمانه (قوله فنه) أي

وهاتان الصورتان كثر وقوعهما بين الناس تحيلا على الربا المبطل من الدين من بيع أو فرض فلا يجوز له أن يأخذ عنه قبل حلول أجله أو بعده ساعة معينة يتأخر قبضها ساعة لا يقدر ولوج البيت وإن كان ماها ما قبضه وما ياتي بحمال أو يكال فإن كثروا غابت الشمس قبل استيفائه استوفاه من الغائب شهب ولو تمادى ذلك شهر الكثرة إذا اتصل أخذه فإن انفصل وطال فقال ابن المواز بردا أخذ ويرجع المدانير ابن عرفة التهمة على فسح الدين معتبرة ففي صرفها ان قبضت من غريمك ديناً فلا تعد له اليه مكانك سأل في شيء ولو أسلمت إليه دنائير ثم قضا كلها بحد ثمان من دين لك عليه بغير شرط فلا يجوز أن كان المقصود فيه غير معين بل (ولو) كان المقصود فيه شيئا (معينا) يضم الميم وفتح العين والياء (يتأخر قبضه) عن وقت الفسخ (كشيء غائب) عقار أو غيره بيع العقار مذكرا عساة أو جوا فهاذا تاويل ابن يونس والخمسي وابن محرز فإن قيل العقار الغائب المبيع جزا فإيدخل في ضمانه مشتريه بالعقد فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت تأخر القبض الحسي هو المعتبر هنا فإيدخل في ضمانه لا يتنزل ههنا منزلة القبض فلا يجوز له أن يأخذ في دينه عقارا غائبا أن دخل في ضمانه بالعقد لأن ثمنه حاضرا أكثر من ثمنه غائبا فترك ماينهما المكان التأخير وتناول المدونة فضل وابن أبي زئيم والاندلسيون وأبو إسحق التونسي على أنه انما يمنع فسح الدين في العقار الغائب إذا أخذه على صفة أو تدرج أو أذليضمه إلا بعد قبضه ووجوده على صفته فاما ان كان على رؤية ومعرفة ولم يشتره على التدرج فهو قبض ناجز كالنقد وهو من المشتري ويحويه لاشبه عن مالك رضي الله تعالى عنه مافي العينة واقتصر على هذا التأويل ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح والشرح وس (و) كلمة متواضعة فلا يجوز لمن له دين على مشتري افسحه فيها قبل قبضها لانها لا تنقل ل ضمانه حتى قبض فهو فسح دين في مؤخر ويمنع فسح الدين في أمة علمية أو وشش أقر المدين برطها ولم يستبره بالذات (أو) كان المقصود فيه (منافع عين) أي ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة ورفيق معين وسكنى عقار معين وذرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ وقبض الاول لا ينزل منزلة قبض الجميع هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب يجوز لتزيد قبض الاول منزلة قبض الجميع واتفق على منع فسحه في منافع غير المعين فيها ومن لا علمه دين حال أو إلى أجل فلا تكثر منه دارسة أو أرضه التي رويت أو عبده شهر أو تستعمله هو به عملا يتأخر ولا يتباع به منه ثمرة ساضرة في رؤس الخيل قد أزهت أو رطبت أو زرعاً قد أفرل لا يستخيرهما ولو استجد الثمرة

الدين (قوله فيها) أي الأمانة (قوله لانها) أي الأمانة (قوله ل ضمانه) أي مشتريه بالدين (قوله ويمنع) يضم الياء (قوله لذلك) أي انها لا تنقل ل ضمانه حتى قبض (قوله تمامها) أي المنافع (قوله هذا) أي منع فسح الدين في منافع المعين (قوله يجوز) أي فسح الدين فيها (قوله واتفقا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فسحه) أي الدين (قوله فيها) أي المدونة (قوله تستعمله) أي المدين (قوله هو) أي كبدلها تستعمله (قوله به) أي الدين تنازع فيه تكثر وتستهمل (قوله به) أي الدين (قوله منه) أي المدين (قوله أو زرعاً) عطف على ثمرة (قوله لا يستخيرهما) أي الثمرة والزرع (قوله ولو استجد) أي باب الدين

(قوله من المسافة) بيان ما بقى (قوله من الكرا) بيان ما تاب (قوله له) اى المكثري (قوله لانه) اى أخذ آخرى غير معينة (قوله) وفي روايته) اى ابن القاسم عطف على عند ابن القاسم (قوله فحل) بضم فكسر اى ينجح (قوله أخذه) اى المكثري (قوله خدم) اى عمل (قوله بغير شرط) اى خدمته بالدين الذى عليه صله خدم (قوله فانه) اى الشان (قوله تقاصصه) اى انعام (قوله عنده) الفراغ) اى من خدمته معك (قوله من الدين) اى باجرة خدمته معك (قوله وبهذا) اى ما قاله ابن سراج صله أفتى (قوله عنده) اى ابن رشد (قوله فان كان) اى ٥٦٤ المفسوخ فيه (قوله لغيره) اى المدين (قوله فلا يمنع) اى فسح الدين في مؤخر (قوله

استخدمه الزرع بلا تأخير جازاه ابن رشد من ا كثرى دابة بعينها لم تكت انفسخ الكرا ووجب للمكثري الرجوع عما تاب ما بقى من المسافة من الكرا ولا يجوز له ان يأخذ دابة اخرى غير معينة باجماع لانه فسح ما وجب له الرجوع به في ركوب لا يتجمل ولا معينة عند ابن القاسم وفي روايته عن مالك رضى الله تعالى عنه ما لا عند الضرورة اقل تحل كل الميتة مثل كونه في صحراء لا يجد فيها كرا ولا شر او يخاف هلاك نفسه ان لم يأخذ منه دابة يتبلغ عليه او اجاز اشهب أخذ دابة بما بقى له وان لم تكن ضرورة في ابن سراج اذا خدم معك من لك عليه دين بغير شرط فانه يجوز لك ان تقاصصه عند الفراغ من الدين الذى عليه وبهذا أفتى ابن رشد في نوازل اظهروه عنده اذا كان ابن رشد ينجح عليه قول ابن القاسم ومحل منع فسح الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه للمدين فان كان لغيره فلا يمنع كما يفهم من قولها فلا تكثرى منه ولا يتباع منه وفيه اعقب ما تقدم ولو بيعت دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز وليس كغيرك لانك انتفعت بتأخير في ثمن ما فسخت فيه ما عليه بخلاف الاجنبى اه فظاهره انه يجوز لجميع ما تقدم ذكره وقد صرح في الامم بجوازها بالواضحة والغائب والثمرة التى أزهت والزرع الذى أفرل ولم يذكر فيها ايها يبيع عين وظاهر كلام البراذعي جوازها لدخاله في العموم النسخي اختلاف فين له دين فباعه من اجنبى بمنافع عبدا ودابة افاده الخط وافاد القسم الثانى من اقسام الكالني بالكالني بقوله (وبيعه) اى الدين ولو حالا (بدين) لغير المدين ومفهومه بدين انه لا يمنع من تأخر قبضه ولا بمنافع معين وهو كذلك كما تقدم وأقل ما يتحقق به بيع الدين لغير المدين ثلاثة اشخاص وافاد القسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال المسلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسعى ابتداء دين بدين لانه لا تعمم الزمة به الا بالعقد وهو أخف من بيع الدين بالدين لا اعتقار التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع) بضم فكسر (بيع دين ميت) اى عليه (و) منع بيع دين على (غائب) ان بعدت عينه بل (ولو قربت غيبته) وثبت بينه وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت بينة في كل حال (الا ان يقر) بضم التحتية وكسر القاف وشذراء أى يعترف الحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذى عليه ان كان الدين مما يباع قبل قبضه ويباع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعنائه واشترط حضوره ليعلم حاله بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعنائه واشترط حضوره ليعلم حاله

يقههم) بضم الياء وفتح الها (قوله منه) اى المدين (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ما تقدم) اى من قوله من لك عليه دين حال أو موجد فلا تكثرى منه داره سنة أو أرضه أو عبده شهر أو أن يستعمله به عملاً يتأخر ولا يتباع به منه غرة أزهت أو زرعاً أفرل (قوله) بما ذكرنا) اى من الثمرة المزمنة في رؤس الخيل أو الزرع المزمل في أرضه أو منفعة المعين (قوله جاز) اى البيع (قوله وليس) اى بيع دينك لغير غريمك بما ذكرنا (قوله كغيرك) اى بيع دينك له بما ذكرنا في المنع (قوله بتأخير) اى غريمك (قوله في ثمن ما فسخت فيه) اى من الثمرة والزرع صله انتفعت (قوله عليه) اى الدين الذى على مدينك أى قال لسلف جرتقها (قوله بخلاف الاجنبى)

اى بيع دينك له بما ذكرنا فلا يول لسلف بفضة فانه اذا لادى لك عليه (قوله فظاهرة) اى ما فيها (قوله انه) اى من بيع دينك لغير غريمك (قوله بجوازه) اى بيع دينك لغير غريمك (قوله فيها) اى الام (قوله يبيع) اى دينك لغير غريمك (قوله جران) اى يبيع بمنافع عين (قوله لدخاله) اى يبيع بمنافع عين (قوله لغير المدين) صله يبيع (قوله لانه) اى بيع الدين لغير المدين (قوله كما تقدم) اى في قوله ومحل منع فسح الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه الخ (قوله وهو) اى رأس المال (قوله معنى) بضم فكسر مثقلاً اى تأخير رأس المال النقد (قوله لانه) اى الشان (قوله به) اى المدين (قوله وهو) اى ابتداء الدين بالدين (قوله فيه) اى ابتداء الدين بالدين (قوله وثبت) اى الدين (قوله برؤه) بالمدى غنى المدين (قوله عكسه) اى فضة بذهب (قوله مشتريه) اى الدين (قوله قصد) اى مشتري الدين (قوله اعنائه) اى اضرا المدين (قوله واشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله حضوره) اى المدين

(قوله فيه) أي الدين (قوله بهما) أي غنى المدين وفقره (قوله نقص الثمن) أي عن الدين (قوله بخمسة) له ستة بل سبعة بزيادة
عدم عداوة المشتري المدين (قوله محركة) أي مفتوحة العين والراء (قوله من البائع) صله شرط (قوله لانه) أي بيع العربون (قوله
فان وقع) أي بيع العربون (قوله وفسخ) أي بيع العربون (قوله جاز) أي بيع العربون (قوله يختم) بضم تخنية وفتح القوقية
(قوله عليه) أي العربون (قوله ان كان) أي العربون (قوله لا يعرف) بضم فسكون ٥٦٥ ففتح (قوله يجعل) بضم الياء
وفتح العين أي العربون
(قوله بالولادة) أي
لا بالرضاع (قوله فيها) أي
المدونة (قوله ينفق) بضم
ففتح مثقلا أي يجوز التفريق
(قوله متى شامسده) صله
يقرب (قوله ذلك) أي التهي
عن التفريق (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام (قوله
به) أي التفريق بين الاب
وولده (قوله منعه) أي
التفريق بين الاب وولده
(قوله وهو) أي المنع (قوله
وان كانت) أي الام الخ
حال (قوله موجد) بفتح
فسكون فكسر أي حونا
على فران ولدها (قوله من
ذلك) أي التفريق بينه
وبين ولده (قوله ويقارب)
أي الاب (قوله أشد) أي
موجدة من الام (قوله
هذين) أي الام والاب (قوله
التفرقة) أي بين الام وولدها
(قوله انما) أي التفرقة بين
الام وولدها (قوله لا يجوز)
أي في البهائم (قوله حدها) أي
تفرقة البهائم (قوله يستغنى
أي الولد (قوله خرج) بضم
بفتحات مثقلا (قوله فرق)
بفتحات مثقلا (قوله قال) أي الترمذي (قوله وأخرجه) أي الحديث (قوله وقال) أي الحاكم (قوله مشتركين) بكسر الراء (قوله
فيهما) أي الام وولدها (قوله فلهما) أي الاخوين (قوله باقواهما) أي الام وولدها (قوله ويههما) أي الام وولدها (قوله
(قوله بهما) أي في ذلك واحد (قوله فيها) أي المدونة

(قوله فارادا) اى الاخوان (قوله وشرطا) اى الاخوان (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وان كانا)
 اى الاخوان (قوله يبيعهما جميعا) اى لواحد (قوله الشمل) اى للاخوين (قوله هبة الولد) اى قبل انعاونه دون أمه
 (قوله كبيعه) اى فى الفساد ٥٦٦ (قوله رده) اى المعيب (قوله فيها) اى المدونة (قوله والولد) اى غير

ورثا ما وولدها صغيرا فاراد ان يتقاوما الام وولدها فباخذ احدهما الام والاخر الولد وشرطا
 ان لا يقر قاييمه ما حتى يبلغ الولد فقال لا يجوز ذلك اهما وان كانا فى بيت واحد وانما يجوز لهما
 ان يتقاوما الام وولدها فباخذ احدهما الام وولدها او يبيعهما جميعا ابن حبيب فان وقع
 القسم فسخ كالبيع كان الشمل واحدا او مفترقا فيها هبة الولد للثواب كبيعه ومن ابتاع
 اما وولدها صغيرا ثم وجد باحدهما عيبا فليس له رده خاصة وله ردهما معا بجمع بيع الثن
 (أو) اى ولو كان التفريق (بيعه أحدهما) اى الام وولدها (لعبد سيد الاخر) ولو غير
 مأذون له فى التجارة فيها لا ينبغي بيع الام من رجل والولد من عبد مأذون له لذلك الرجل لان
 ما يدا العبد ملك له حتى يتزعم منه سيده اذ لو رده دين كان فى ماله فان يبيها كذلك أهرأ بجمعهما
 فى ملك السيد او العبد او يبيعهما معا للمالك واحد والافسخ البيع أبو الحسن معنى لا ينبغي
 لا يجوز بدليل فسخه البيع وقوله مأذون له لا يفهم له اللغوى ان كانت الامة لرجل وولدها
 لعبد اجبرا على جمعهما فى ملك أحدهما او يبيعهما من رجل واحد لان العبد ملك ان اعتق
 تبع ماله وقال مطرف وابن الماجشون يجوز أن يجمعها فى سوز لان الشمل واحد
 أبو الحسن لا يجوز ان تكون الامة لرجل وولدها الصغير لولده الصغير وقد حرمة التفريق
 بين الام وولدها فقال (مالم بشعر) يفتح قوله وثانيه مشددا ثامثلة أو ثامثلة لان اثير بشد
 المثلثة افتعل اصله اثنغر فيجوز ابدال فانه المثلثة من جنس ثاء لا قعمال وادغامها فيها وابدال
 ثاء لا فتعال من جنس الفاء وادغامها فيها ويجوز سيويه الاظهار على الاصل قال وهو عربى
 جيد ويجوز ضم اوله وسكون ثانيه المثلث فقط اى ثبت بدل رواضه بعد سقوطها والظاهر
 ان المراد نباتها كلها وان لم يمت نباتها وانه زمن سقوطها المعتاد وان لم تسقط بالفعل ورواضه
 اسنانه التى ثبتت له زمن رضاعه ولا بد من كون الاثغار (معتادا) فلا تفريق اذا اثير قبل وقته
 المعتاد فيها اذا بيعت امه مسلمة او كافرة فلا يفرق بينها وبين ولدها فى البيع الى ان يستغنى عنها
 الولد فى كله وشرابه ومنامه وقيامه مالك رضى الله تعالى عنه وحده ذلك الاثغار لم يجعل
 به جوارى كن او غلمانا بخلاف حضنة الحرة وقال الليث حده ذلك ان يتنع نفسه ويستغنى
 عن امه فوق عشرين او نحوها ٨١ وروى ابن حبيب حده بسبع سنين وعن ابن وهب
 عشرين وروى ابن غانم عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ينتهى الى البلوغ وعن ابن عبد
 الحكم لا يفرق بينهما ما عاشا (و) ان سميت حرة مع ولد صغير وادعت ان امه (صدقت)
 المرأة الحرة (المسيبة) فدعواها انها أمه فلا يفرق بينهما اتحد سايهما او اختلف صدقها
 السباى أم لا القرينة تكسبها وتختلف فى حالة الاشكال فقط وان بلغ فلا يحتل بها فيها اذا
 قالت المرأة من السباى هذا ابني فلا يفرق بينهما ابن حجر زكي الكتاب اذا زعمت ان هؤلاء
 الصبيان ولدها فلا يفرق بينهما وبينهم يحيى بن عمر وانما كبريا لا ولا مدعى من الخلوة بها لانهم
 لم يكونوا محرر مالها ابن حجر هذا كما قال انما صدقت فيما لا يثبت حرة بينهما وبينهم الا ترى انما الو

المتغير (قوله رده) اى
 خلق العبد المأذون (قوله
 نكان) اى الدين (قوله
 فى ماله) اى العبد (قوله فان
 يبيها) اى الام وولدها (قوله
 كذلك) اى احدهما للسيد
 والاخر لعبد (قوله امرأ)
 بضم فكسر اى السيد
 وعبد (قوله والا) اى
 وان لم يجمعها ملكا واحدا
 (قوله اجبرا) بضم الهمز
 اى الرجل وعبد (قوله لان
 العبد ملك الخ) عله اجبرا
 الخ (قوله اعتق) بضم
 الهمز اى العبد (قوله
 تبعه) اى العبد (قوله
 يجمعها) اى الرجل
 وعبد الام وولدها (قوله
 ثامثلة) حال من ثايه
 (قوله وأنه) اى الاثغار
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله ذلك) اى منسج
 التفريق (قوله كن) اى
 الاولاد (قوله تحلف) اى
 المسيبة على انه ولدها
 (قوله الاشكال) اى الشك
 فيه صدقها (قوله وان بلغ)
 اى الولد الذكر (قوله بها)
 اى المسيبة (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله الكتاب)

اى المدونة (قوله اذا زعمت) اى المسيبة (قوله صدقت) بضم فكسر مثقلا اى المسيبة (قوله يثبت) قالت
 بضم فكسر فمكسر (قوله انما) اى المسيبة

ای المقر (قوله فی الکتاب)

ه) ای ابن بطال (قولہ معناه)

ای قولہا الایامس (قوله قال) ای ابوالحسن

(قوله وان باعها) أي أمه (قوله كونه) أي الولد (قوله معها أي الأم) (قوله به) أي الولد (قوله وكرأه) أي الولد في سقينة أو دابة (قوله ويشترط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري الأم (قوله نفقته) أي الولد (قوله ثم قال) أي اللخمى (قوله له) أي الولد (قوله مبيته) أي الولد (قوله عندها) ٥٦٨ أي أمه (قوله له) أي السيد (قوله به) أي الولد (قوله اخدهما) أي الأم

وان باعها شرط على المشتري كونه معها وعندها وان سافر بالأم سافره معها وكرأه على المشتري ويشترط عليه نفقته ثم قال وان أعتق الأم وأخرجها عن حوزة ترك ولدها في حضانتها ان كان لا خدمة له وان كان له خدمة كان مبيته عندها ويأوى إليها في زمانه في وقت لا يحتاجه السيد لخدمته وان باعه شرط على المشتري كونه عندها وله السفر به وتبعه أمه حيث كان نقله الحظ (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز يبيع (الولد مع) يبيع (كتابة أمه) لو أخذ ويبيع الأم مع يبيع كتابة الولد لو أخذ ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتق المكاتب منهما ما قبل الاثغار (و) جاز (ا) كافر حربي (معاهد) بضم الميم وفتح الهاء أي مؤمن بفتح الهمزة والميم الثانية مشددا ومعه أمة وولدها الصغير (التفرقة) بين الأم وولدها يبيعهما وغيره (وكر) بضم فكسر أي حرم قاله أبو الحسن (الاشترائه منه) بالتفرقة ويجوز المشتري والبائع على جهههما في ملك مسلم مشددا وغيره ولا يفسخ البيع للأيام والى ملك المعاهد وقال ابن حزم يفسخ ومفهوم معاهد منع الذي منها لا التزامه أحكام الاسلام ابن عرفة المازري يرى ان كانا معا انصراني ذي قبائع أحدهما من نصراني أن يجبر على الجمع لانه من التظالم هذا ان كانت التفرقة عندهم ممنوعة لا تجوز فان كان ذلك سائغا في دينهم فقيه نظر وبعض اشياخى اطلق الحكم بينهم اهـ وازاد والله أعلم ببعض اشياخه اللخمى (وكبيع وشرط يناقض) الشرط (المقود) من البيع للخمى عنه فقد روى عبد الحظ في أحكامه عن عمرو بن شبيب عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وجعله اهل المذهب على وجهين أحدهما الشرط الذي يناقض مقتضى العقد والثاني الشرط الذي يعود لخلل في الفهم فاما الشرط الذي يناقض مقتضى العقد فهو الذي لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع) المشتري المبيع لاحد من الناس الا من نفر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيعه لفلان أو نفر قليل فيجوز اللخمى ان باعه على أن لا يبيعه من فلان وحده جاز وان قال على أن لا يبيعه لفلان أو نفر قليل تبعه الامن فلان فسد ثم قال وان قال على أن لا يبيع من هؤلاء نفر جاز وفي جماع على بن زياد سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن باع عبدا أو غيره وشرط على المبتاع أن لا يبيعه ولا يهبه ولا يعتقه حتى يعطيه منه قال لا بأس بهذا لانه بمنزلة الزهر اذا كان اعطاء الفهم لأجل مسمى اهـ ومثل ان لا يبيع ان لا يهب أو لا يخرج منه من البلاد أو على ان يتخذها ام ولد أو يعزل عنها أو لا تجيزها البحر الحظ ومن البيع والشرط المناقض المقصود ببيع الثياب وهو من البيوع الفاسدة قال في المدونة ومن ابتاع سلعة على ان البائع متى رد الثمن فالسلعة له فلا يجوز لانه يبيع وسلف سحنون بل سلف جرمه منقعة أبو الحسن هذا الذي يسمى ببيع الثياب واختلف اذا نزل هل يتلافى بالعصة كالبيع والسلف أم لا على قولين اهـ يعنى باسقاط الشرط لرجاى اختلاف اذا اسقط المشتري الثياب بشرطه فهل يجوز البيع أم لا على قولين أحدهما ان البيع باطل والشرط

ورلدها (قوله ويشترط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري أحدهما وكاتبه الآخر (قوله ومعه) أي المعاهد (قوله يعود) أي الصغير (قوله منها) أي التفرقة (قوله ان كانا) أي الأم وولدها (قوله يجبر) أي البائع والمشتري (قوله الجمع) أي في ملك (قوله ذلك) أي التفرقة (قوله اطلق) أي عن التقييد بامتناعه في دينهم (قوله واراد) أي المازري (قوله عنه) أي يبيع وشرط (قوله وجعله) أي النهى عن بيع وشرط (قوله ان شرط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري (قوله على أن لا يبيعه) أي المبيع (قوله جازا) بفتح الجيم واللام أي مطاقا (قوله ثم قال) أي اللخمى (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الثانية) بضم النون (قوله وسكون النون) (قوله الثمن) أي للمشتري (قوله له) أي البائع (قوله يبيع وسلف) أي متردد بينهما (قوله سلف جرمه منقعة) أي

ان كانت السلعة منقعة كذا ارتسكن وارض تزرع وقوب يابس وحيوان يستعمل (قوله هذا) أي الاتباع باطل بشرط متى رد البائع الثمن فله المبيع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله نزل) أي حصل ببيع الثياب (قوله يتلافى) بضم الباء أي يتدارك (قوله بالعصة) أي التصحيح باسقاط الشرط (قوله على قولين) صله واختلف

(قوله قوله) اى الاتمام رضى الله تعالى عنه (قوله فسخا) اى المتبايعان باسقاط الشرط (قوله حكم البيع) والسلف في القوات
من انه ان كان المسلف البائع فله الاقل من الثمن والقيمة وان كان المشتري فعليه الاكثر منهما (قوله الملك) بكسر فسكون (قوله
الاصول) اى العقار (قوله غلته) اى مبيع الثياب (قوله فهو) اى شرط الاعناق في البيع (قوله وان كان مناقضا الخ) حال
(قوله لتشوف) اى رضا عله جواز (قوله بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء فتحية ما كنه اسم أمة صحابية كوتبت بنسج أو اق
فضة والادوية اربعون درهما وقت السيدة أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تستعينها
عليها فقالت لها ان شاء أهلك ان أصيب الهم صبة واحدة ولاؤك لى فاخبرت أهلها فابوا الا أن يأخذوا الا واق والولاء لهم فسمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثهم بذلك فامر عائشة بدفع الاواق لهم على ان الولاء لهم واخبرها انه شرط باطل وان الولاء
لن أعطى الورق وخطب في شأن ذلك خطبة قال فيها ما بان أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى وقضاء الله أحق وشرط
الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق أو كما قال صلى الله عليه وسلم ولفظ الموطا مالك ٥٦٩ عن هشام بن عروة عن ابيه عن
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بريرة

فقلت اى كانت اهلى
على تسع اواق في كل عام
أو قيمة فاعينني فقالت
عائشة ان احب أهلك ان
اعدها لهم عدتها ويكون
لى ولاؤك ففعلت فذهبت
بريرة الى أهلها فقالت لهم
ذلك فابوا عليها فجاءت من
عند أهلها برسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس
فقلت لعائشة اى قد
عرضت عليهم ذلك فابوا
على لان يكون الولاء لهم
سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسألهما فآخبرته
عائشة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم خذها

باطل وهو المشهور والثاني انه جائز اذا اسقط شرطه وهو قوله في كتاب محمد الشيخ وقد فسخنا
الاول أبو الحسن معنى قوله فيها بيع وسلف انه نارية يكون يعا ونارية يكون سلفا لانه له حكم
البيع والسلف في القوات بل فيه القيمة ما بلغت ان فأت السلفة وفي معنى الحكم لا يجوز
بيع الثياب هو أن يقول أبيعك هذا الملك أو هذه السلفة على انى ان أتيت بالثمن الى مدة كذا
أو متى أتيت به فالبيع مصروف عني ويفسخ ما لم يفت بيد المتبايع قبل ميعته يوم قبضه وفوت
الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرم والمخوذلك هذا هو المشهور من المذهب والراجح
ان غلته للمشتري واستثنى من الشرط المناقض للمقصود فقال (الا) شرط ملتبسا (بتجيز
العتق) من المشتري الرقيق الذى يشترطه فهو جائز وان كان مناقضا لمقتضى العقد لتشوف
الشارع للعريه ولحديث بريرة وقال في المدونة لان البائع تجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع
فيه غرم واحتراز بالتجيز من التدبير والعتق لاجل والايلاد فان ذلك لا يجوز للغرمين السيد
او الامة قبل ذلك وبجهدون يرد المدبر فان فات المبيع فلباته الا اكثر من قيمته يوم قبضه
المتبايع ومن غنمه والظاهر ان شرط التحميس كشرط تجيز العتق وفي سماع ابن القاسم ما يدل
على هذا وفي الذخيرة مثل شرط تجيز العتق شرط الهبة والصدقة عندما لا رضى الله تعالى عنه
(و) ان يباعه بشرط تجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) بضم القمية وشكون
الجيم وفتح الموحدة المشتري عليه (ان) كان البائع (اجبر) اى اطلق في شرطه تجيز العتق اى
لم يقيد بما يجاب ولا بخيار ولا بانه حر بنفس الشرع ان قال له أبيعك بشرط ان تعتقه واقتصر
على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب وسحنون يجبر اللعنى وهو
احسن وشرط النقد في هذا يفسده لترده بين الساقية والتمنية لتخير المشتري في العتق فثبت

٧٢ من في واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس
فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط انيس في كتاب الله فهو
باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قوله نهج) بفتح ناء متقلا اى ملك (قوله وضع)
اى ترك واسقط (قوله من الثمن) بيان لما (قوله فيه) اى البيع بشرط العتق (قوله السيد) اى المشتري (قوله دين) اى على
المشتري (قوله يرد) بفتح فضاء (قوله المذبر) اى الى الرقية (قوله فان فاه المبيع) اى بشرط التدبير ونحوه (قوله ومن غنمه) عطف
على من قيمته (قوله هذا) اى ان شرط التحميس كشرط تجيز العتق (قوله منه) اى تجيز العتق (قوله بعد العقد) صله امتنع
(قوله عليه) اى العتق (قوله بان قال) اى البائع الخ تصوير للاجرام (قوله له) اى المشتري (قوله على هذا) اى كذا الخ (قوله
النقد) اى تجيز الثمن للبائع (قوله في هذا) اى شرط العتق

(قوله ويوجب) أي المشتري العتق (قوله فيها) أي الأقسام الأربعة (قوله به) أي الشرط (قوله كالاولين) أي في جبر المشتري على الاعتراف (قوله كالثالث) أي في تخيير المشتري في الاعتراف (قوله به) أي السلف (قوله وهو) أي الانتفاع (قوله شرطه) أي السلف (قوله وان كان) أي (قوله ٥٧٠) السلف (قوله به) أي السلف (قوله به) أي المثلن (قوله وهو) أي المثلن (قوله

البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه فان رده بعد القوات فعلى المشتري القيمة وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (الخيار) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والتحية مشددة أي الذي خشيته البائع بين العتق ورده لمبايعته فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمنع التمسك بشرط اترده بين السلفية والتحية (بخلاف الاشتراء) لرقيق بشرط تخيير عتقه (على) شرط (اجاب العتق) على المشتري والزامه به ورضي المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تخيير العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجزه فجزه الحاكم وشبهه في تخيير العتق فقال (ك) ببيع الرقيق بشرط (أنها) أي الذات المبعة أي كانت أو ذكرا (حرة) بنفس (الشراء) فتصير حرة بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري اللحي البيع بشرط العتق أربعة أقسام الاول ان يبعه على انه حر بالشراء الثاني يبعه بشرط ان يعتقه ويوجب على نفسه ويلتزمه الثالث يبعه على ان المشتري بالخيار بين ان يعتقه أو لا الرابع ان يقع الشرط مبهما او البيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد في الوجه الاول يعتق بنفس الشراء وفي الثاني ان امتنع المشتري أعتقه الحاكم وفي الثالث لا يجبر المشتري على العتق ولا يجوز شرط النقد للغير لانه تارة يبيع وتارة سلف وللمشتري الخيار في العتق وعدمه فان أعتقه تم البيع وان أبي خير البائع بين ترك شرطه وانما البيع والقيام به وورد البيع واختلاف في الرابع هل هو كالاولين وهو قول أشهب أو كالثالث وهو قول ابن القاسم وعليه مشي المصنف وعطف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) بضم التحتية وكسر الخاء المعجمة وشذ اللام أي يوجب الجهل (ب) بقدر (الثلث) كبيع (و) شرط (سلف) من احد العاقلين لا آخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جملة الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو غن أيضا ولت ان تقول ان كان السلف من المشتري فالانتفاع به يقابل بعض الثمن وبعبه الا تخير يقابل الثمن وهو مجهول فقد أدى الى جهل في الثمن وان كان السلف من البائع قابل الانتفاع به بعض الثمن وقابل باقيه وهو مجهول الثمن فقد أدى الى جهل الثمن (وصح) البيع (ان حذف) بضم فكسر شرط السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري في التوضيح ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين كون الاسقاط قبل فوات السلعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري ان ظاهر المذهب انه لا يؤثر اسقاط عدقاتها في يد المشتري لان القيمة حينئذ قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اه قوله لان القيمة أي من كانت أكثر من الثمن في اسلاف المشتري أو اقل في اسلاف البائع كما يأتي في المازري ان بعض الاشياخ خرج قولنا بالصفة ان اسقط الشرط ولو مع القوات واعتز به وتركت مخوف الاطالة اه كلام التوضيح وذكر في الشامل كلام المازري وهو مراد المصنف بقوله ان زلت الاكثر من الثمن الخ (أو) أي وصح البيع بشرط التدبير ان

ثمن أيضا) أي فشهله كلام المصنف فلا قصور فيه (قوله يقابل) أي الانتفاع بالسلف (قوله وبعضه) أي المثلن (قوله وهو) أي بعض المثلن المقابل للثلث (قوله ادنى) أي السلف من المشتري (قوله باقيه) أي الثمن (قوله وهو) أي باقي الثمن (قوله ادنى) أي السلف من البائع (قوله قبل فوات المبيع) صله حذف (قوله انه) أي الشأن (قوله الاسقاط) أي لشرط السلف (قوله انه) أي الشأن (قوله اسقاطه) أي شرط السلف (قوله حينئذ) أي حين فوات المبيع بيد المشتري صله رجعت (قوله عليه) أي المشتري (قوله بعده) أي وجوب القيمة على المشتري والفرق بين اسقاطه قبل فوات المبيع واسقاطه بعده انه قبل فواته يخير من شرط السلف من اسقاطه وامضاء البيع بثمنه كره فواته ولزوم القيمة المشتري لا يتأخر تخيير المشتري بين اسقاط شرطه وامضاء البيع بالثلث الاكثر من القيمة ان كان البائع (قوله بشرط التدبير) صله البيع

(حذف)

بقصبات مثقلا (قوله)

بشرط التدبير) صله البيع

(قوله وكذا) أي شرط التدبير في صحة البيع بحذفه (قوله ان مات) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وكذا) أي شرط الصدقة عليه به ان مات في ان اسقاطه لا يؤثر لصحة (قوله ان مات) أي المشتري (قوله ورثته) أي المشتري (قوله من امد الخار) بيان لما (قوله وان اسقط) أي الشرط مبالغة (قوله اسقاطه) أي الشرط ٥٧١ (قوله به) أي الشرط (قوله

وانه) أي المبتاع اقوله ان
 فعل) أي وطئها (قوله
 النقد) أي تجبيل الثمن
 (قوله وهذه) أي شرط الرهن
 والحيل والاجل (قوله
 قريبي) بفتح الموحدة مشى
 قريب (قوله غيبتما) أي
 الرهن والحيل (قوله يقبض)
 بضم الياء وفتح الموحدة
 أي الرهن (قوله يمنع) بضم
 الياء أي البيع بشرط رهن
 معين غائب غيبة بعيدة
 (قوله به) أي السلف (قوله
 فيها) أي الغيبة (قوله فهو)
 أي ولو غاب فترجم على
 وبالغ الخ (قوله ذكره) أي
 ولو حذف (قوله عنده) أي
 وصح ان حذف (قوله وقول)
 عطف على المشهور (قوله
 وتناول) بفتح متعلا
 (قوله وهو) أي نت (قوله
 نه) أي كلام التوضيح (قوله
 فانه) أي ابن عبد السلام
 (قوله عدمها) أي العصة (قوله
 قال) أي ابن عبد السلام
 (قوله وكذا) أي فعل ابن
 عبد السلام (قوله ثم قال)
 أي عماض (قوله عدمها)
 أي العصة (قوله في الغيبة)
 أي على السلف (قوله
 لاتهم) أي المشتري (قوله

حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود الا اربعة شروط احدها من ابتاع
 سلعة بثمن مؤجل على انه ان مات قال ثلث صدقة عليه فانه يفسخ البيع ولو اسقط هذا الشرط
 لانه غرر قاله في النوادر وكذا شرط ان مات فلا يطالب البائع ورثته بالثمن ثانيا شرط ما لا يجوز
 من امد الخيار فيلزم فسخه وان اسقط لجواز كون اسقاطه اخذاه ثالثا شرط ما لا يجوز
 على المبتاع ان لا يطأها وان فعل فهي حرة وعليه ديناره مثلا فيفسخ ولو اسقط الشرط لانه
 عين قاله ابن رشد رابعها شرط الثبنا يفسد البيع ولو اسقط وبقي خامس وهو شرط النقد
 في بيع الخيار ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح وشبه في الصحة لكن مع بقاء الشرط
 ولزومه فقال (ك) يبيع بثمن مؤجل (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط
 (حيل) أي ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرط (اجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي
 لا يقتضيها العقد ولا ينافيها وحمل كلامه في الرهن والحيل الحاضرين وقريبي الغيبة فان بعدت
 غيبتما ففي الحيل لا يجوز البيع ويفسد ولعله في الحيل المعين وفي الرهن يجوز بيعه وتوقف
 السلعة حتى يقبض وقال اشهب يمنع كالحيل وفي النوادر الجواز في الرهن البعيد اذا كان
 عقارا وقبض المشتري السلعة المبيعة قاله حلولو وبالغ على صحة البيع اذا اسقط شرط السلف
 فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فيها فيصح البيع ويرد السلف له
 فهو راجع لقوله ووضح ان حذفه فالاولى ذكره عنده (وتنوعات) بضم القوية والهمز وكسر
 الواو مشددة أي فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو اسقط
 الشرط لتمام الربا بينهما ثم الاول هو المشهور وقول ابن القاسم وتناول الاكثر المدونة عليه
 وهو تابع للشارح واصله في التوضيح وقصه صرح ابن عبد السلام مشهور بته طفي فيه نظير
 لان ابن عبد السلام صرح مشهورية العصة باسقاط شرط السلف في غير الغيبة وذكر الخلاف
 مع الغيبة ولم يصرح مشهور وانما سبب العصة لا يصح فانه لما عزي عدمها سحنون وابن
 حبيب وبجي عن ابن القاسم قال وخالف اصبح ورأي ان الغيبة على السلف لا تقع تخيير
 المشترط انه وكذا فعل عياض ثم قال وذهب أكثر شيوخ القرويين الى ان قول سحنون
 وفاق للكتاب وجعله بعضهم خلافا فانظر كيف عز اللا أكثر خلاف ما عزا لهم المصنف ومن
 تبعه اذا علمت ذلك ظهر لك ان المعتمد عدمها في الغيبة (وفيه) أي المبيع بشرط السلف (ان
 فات) المبيع بيد المشتري (أكثر) شقين (الثمن) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها
 أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان اسلف المشتري) البائع لاتهم بانه اخذها بناقص عما تباع به
 لاسلافه فيعامل بتقيض قصده (والا) أي وان لم يكن المسلف المشتري بان كان البائع (فالعكس)
 أي فيه أقل الثمن والقيمة لاتهم به على انه زاد في ثمنها عما تباع به لاسلافه فيعامل بتقيض قصده
 الخط ينبغي ان يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدبرة انما القدر الذي أراد الانتفاع
 بالسلف فيها والافقية القيمة بالغصة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الا في شرح قول

أخذها) أي السلعة (قوله لاتهم) أي البائع (قوله غيبة) أي السلعة (قوله هذا) أي لزوم الأقل ان أسلف البائع المشتري (قوله
 والا) أي وان كان المشتري قد قابله على السلف غيبة اتفع به فيها كما أراد (قوله فقيه) أي المبيع بشرط السلف

المصنف في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين أو تبهه س وعج ومن بعدهما
 طفي هذا قصور انه قول مقابل لما شئ عليه المصنف ابن عرفة وفي ايجاب الغيبة على السلف
 لزوم فسخه والقيمة ما بلغت في فوته وبقاء تحججه باسقاط الشرط ثالثها ان غاب عليه مدة
 اجله أو قدر ما يرى انه اسلفه اليه للباجي مع غير واحد عن سحنون مع ابن حبيب وعن أصبغ
 وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم عيب لم يتعرض المصنف لحكم فوات ما فيه شرط مناقض
 للمقصود وهو ان للبائع الاكثر من الثمن والقيمة يوم القبض لوقوع البيع بانقص من الثمن
 المعتاد للشرط ثم قال وتعبيره بالقيمة يشعر بان كلامه في المقوم وأما المثلي ففيه مثله البنياني قسم
 ابن رشد الشروط في البيع أربعة أقسام وأشار المصنف الى جميعها وانذكر طرفا من احكامها
 القسم الاول شرط ما يقتضيه العقد كتسليم المبيع وضممان العيب والاستحقاق ورد العوض عند
 انتفاض البيع أو ما لا يقتضيه ولا يتنافيه ككونه لا يؤل الى غرر أو فساد في الثمن او المثلن ولا الى
 اخلال بشرط من الشروط المستترطة في صحة البيع وفي مصلحة احد المتبايعين كاجل وخيار
 ورهن وجعل واستئناسكنى الدار المبيعة أشهر معلومة واستئناسركوب الدابة المبيعة ثلاثة
 ايام أو الى مكان قريب فهذا صحيح لازم يقتضى به ان شرط والا فلا ما يقتضيه العقد فيقضى
 به ولو لم يشترط ويتأكد بالشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله كشرط رهن الخ القسم الثاني
 ما يؤل الى الاخلال بشرط من شروط صحة البيع كشرط ما يؤدى الى جهل وغرر في العقد
 أو في الثمن أو في المثلن أو الى ربا فضل أو نساء كشرط مشاوره شخص بعيد أو الخيارات الى مدة
 مجهولة أو تأجيل الثمن الى اجل مجهول فهذا يوجب فسخ البيع فانت السابعة أو لم تفت وليس
 للمتبايعين امضاؤه فان لم تفت السابعة ردت بعينها وان فانت ردت قيمتها بالغة ما بلغت الا البيع
 بشرط السلف فلم يشترطه تحججه باسقاط شرطه وأشار المصنف الى هذا القسم بالشروط
 المتقدمة مع قوله بعدها وفسد منهي عنه الال دليل القسم الثالث ما ينافي مقتضى البيع كشرط
 ان لا يبيعهها ولا يهبها وان يتخذها م ولد والمشهور في هذا النوع فسخه مادام البائع متمسكا
 بشرطه فان تركه صح البيع ان كانت السابعة قائمة فان فانت ففيه الاكثر من الثمن والقيمة يوم
 قبضه الا شرط عدم وط الأمة وان وطئها فهي حرة وفعليه كذا فيفسخ على كل حال وليس
 للبائع اسقاط الشرط لانها عين لزمت المشتري والاشترط الخيار الى امد بعيد فيفسخ على كل
 حال ولو ترك الشرط لانه يعد اختيار الا تركه قاله في البيان وأشار المصنف الى هذا القسم
 بقوله وكبيع وشرط يناقض الخ القسم الرابع شرط غير صحيح الا انه خفيف لا يخل بالثمن فيصح
 معه البيع ويلغى الشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله في فصل تناول كشرط زكاة ما لم يطب
 وان لا عهدة ولا مواضعة الخ هذا تنقيصا لالامام مالا يرضى الله تعالى عنه في البيع والشرط
 وذهب الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى تحريمه مطلقا ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب الامام ابن شبرمة رضي الله تعالى عنه الى جوازه مطلقا عملا بما في
 الصحيح ان جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما باع ناقه للنبي صلى الله عليه وسلم بشرط حلالها
 وظهرها الى المدينة وذهب الامام ابن ابي ليلى الى بطلان الشرط وصحة البيع لحديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بربرة واعمقها وان شرط

(قوله اذ هو) أى التقييد
 بما ذكر (قوله لزوم)
 مفعول ايجاب المضاف
 افساعه (قوله فوته) أى
 المبيع بشرط السلف بيد
 مشترية (قوله وبقاء) عطف
 على ايجاب (قوله تحججه)
 أى البيع بشرط السلف
 (قوله ثالثها) أى ايجاب
 الغيبة لزوم فسخه والقيمة
 ما بلغت (قوله وهو) أى
 حكمه (قوله لوقوع البيع
 الخ) علة ان للبائع الاكثر
 الخ (قوله للشرط) علة
 وقوعه بانقص الخ (قوله ثم
 قال) أى عيب (قوله
 طوفا) بفتح الراء (قوله ان
 شرط) بضم فكسر (قوله
 والا) أى وان لم يشترط
 (قوله ردت) بضم الراء (قوله
 تحججه) أى البيع (قوله
 تحريمه) أى البيع والشرط
 (قوله مطلقا) أى عن تقييده
 بكون الشرط مناقضا
 للمقصود أو مخالفا للثمن
 (قوله جوازه) أى البيع
 والشرط (قوله مطلقا) أى
 ولو مناقضا أو مخالفا (قوله
 ان جابر بن عبد الله الخ)
 بيان ما جحد من

(قوله وعرف) بفحركات مخففة (قوله وتأولها) بفحركات مثقلا (قوله يعن) بضم فسكون فكسر أى يدقق (قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وفسره) أى النجش (قوله وهو ظاهر) أى المسموم (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله وليس فى نفسك الخ) حال (قوله لمقتدى الخ) علة أن تعطيه فى ساعة أكثر الخ (قوله قول المازرى) أى فى تفسير ٥٧٣ النجش (قوله قول مالك رضى الله تعالى عنه) أى فى تعريف النجش (قوله انه) أى الشأن (قوله باقها) أى السلعة بفحركات مثقلا (قوله ورفع) أى الناجش عطف على بلغها (قوله فهو) أى الناجش (قوله وله التسليم به) أى بجمع الثمن (قوله ان كانت) أى القيمة (قوله وهذا) أى تقييد القيمة بالاقضية (قوله اشترأها) علة أرادوا الزيادة الخ (قوله يقتدى به) بضم الباء وفتح الدال (قوله وثبت) أى سؤال الجميع (قوله خبير) بضم الخاء الموحدة وكسر المثناة مثقلة (قوله فله) أى البائع (قوله ولزمه) أى القائل (قوله فى اجازته) أى ابن رشد (قوله الدينار) أى اعطاه وأخذه (قوله انما يجوز) أى سؤال التركة للزيادة (قوله فى الواحد) أى لافى الكل أو الاكثر (قوله ان كان التركة) أى للزيادة (قوله فضلا) أى تبرعا بلا عوض من سادله (قوله وان كان) أى التركة (قوله على انه) أى تارك

أهلها الولاء فان الولاء من اعتق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف مالك رضى الله تعالى عنه الاحاديث كلها واستعملها فى مواضعها وتأولها على وجهها ولم يعن غيره النظر ولم يحسن التأويل قاله ابن رشد (وكذا) بيع (النجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين محجمة وفسره بقوله (يزيد) فى سوم سلعة وهو لا يريد شراءها (ايغر) أى يتخذ غير فبقته أى به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذى تباع به عادة وعلى اقل منه وهو ظاهر قول المازرى وغيره الناجش هو الذى يزيد فى سلعة لمقتدى به غيره وهو خلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى الموطأ والنجش ان تعطيه فى سلعة أكثر من ثمنها وليس فى نفسك اشتراؤها لمقتدى بك غيرك ابن عرفة قول المازرى وغيره اعم من قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن العربى الذى عنده انه ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لبلتاعها ومفهوم يزيد ان استفتح الثمن للدلال ليعنى عليه فى المناداة من شخص عارف جائز لا يستفتح من يجهل القيمة بسوم قليل جدا فيتعجب الدلال ابن عرفة كان بالكنتيين بمونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلال ما يبنون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء وهذا جائز على ظاهر تفسير مالك رضى الله تعالى عنه واختار ابن العربى لاعلى ظاهر تفسير المازرى فحصل فىمن زاد على دون القيمة المنع على ظاهر قول الأكثر والجواز لدليل قول مالك رضى الله تعالى عنه والاستحباب لابن العربى واستبعده ابن عبد السلام (فان علم) البائع بالنجش واعتبره وبني البيع عليه (فلم يشتري رده) أى المبيع ان كان قائما وله التسليم به (فان فات) المبيع يرد المشتري (فالقيمة) يوم القبض وان شاء دفع الثمن لصحة البيع قاله ابن حبيب بن قونس يريد ان كانت اقل بدل على ذلك قوله يؤدى القيمة ان شاء ولا يشاء احدا ان يؤدى أكثر مما عليه فصح ان ما عليه الاقل من الثمن الذى اشتراها به أو القيمة اه وهذا معنى تقييد ابن الحاجب بما اذا لم زد على الثمن (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شراءها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة فى سومها الشرائع (الكف) بفتح التحتية وضم المكاف وشهد الفاء نفسه (عن الزيادة) فى سومها الشرائع السائل برخص (لا) سؤال (الجميع) ولو حكما كالاكثر والواحد الذى يقتدى به فى الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بيعة او اقرار خيرا للبائع فى قيام السلعة بزيادته وان كان فان قلت الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عنى ولت دينار جاز ولزمه الدينار اشتري او يشتري ولو قال كف عنى ولت بعضا على وجه العطاء مجازا لم يجوز لانه اعطاه على الكف ما يملك ابن عرفة فى اجازته الدينار نظرا لان اعطاه ليس على الكف لانه بل لرجاء حصول السلعة وقد لا تحصل وظاهر قول المازرى انما يجوز فى الواحد ان كان التركة تقضى الاوان كان على ان له نصفه اجماعا لم يجوز لانه دلسة منه بالدينار وهو خلاف ظاهر نقل ابن رشد اه قلت قديرق بان الدلسة فى الشركة محقة لعله ذلك عقد الشركة بخلاف الدينار فلا دلسة فيه تتعلق بالمبيع لتحقيق وجوده

الزيادة (قوله نصها) أى السلعة (قوله مجازا) أى بلا ثمن (قوله لم يجوز) أى سؤال الكف عنها (قوله لانه) أى سؤال الكف بالنصف (قوله دلسة) أى تدليس (قوله منه) أى سؤال الكف خبر ظاهر (قوله بالدينار) صلة لها منه (قوله وهو) أى منه بالدينار (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح بين الكف بنصفها مجازا والكف بالدينار (قوله ذلك) أى كف ولان نصفها مال

(قوله قول ابن رشد) أي لو قال كف عني ولله دينار جاز ولزمه الذي ينادي اشتري أو لم يشتري (قوله في حاضرنه) صلة يسع (قوله سلعة) مفعول يسع المضاف لفاعله (قوله ونقله) أي القيد (قوله واعقده) أي القيد (قوله تركه) أي القيد (قوله اعقاده) أي القيد (قوله ويؤيده) أي عدم اعقاده (قوله الخلاف) مفعول ذكره مضافا لفاعله (قوله أحدهما) أي المصري والمديني (قوله وهو) أي الوارد (قوله بأسعاره) أي البلد (قوله غبنه) أي الوارد (قوله منه) أي الوارد (قوله ربحه) أي الوارد (قوله فيما لي) أي الوارد (قوله فلم يمنع) أي الامام رضي الله تعالى عنه تفريع علي ربحه فيه (قوله استرخاضه) أي ما أتى به (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله ونصه) أي كلام الباجي ٥٧٤ (قوله عنه) أي يسع حاضر لباد (قوله لا يسع حاضر لباد) بيان للحديث (قوله ومن

الآن معه أعب غ استشكل ابن هلال قول ابن رشد بأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولا سيما إذا لم يبيعها ربحها وقال العبدوني لا اشكال فيه لأنه عوض على تركه وقد ترك (وكبيع) شخص (حاضر) بجماعه صلة وضاد مجمعة أي ساكن حاضرة ضد البادية أي مدني في حاضرنه سلعة مملوكة (أ) شخص (عودي) بفتح العين المهمة نسبة للعمود لنصيب يتنه من نحو الشعر عليه أي ساكن بادية وقيد الحافظ ابن عبد البر بما لا يمتثل له في البادية ونقله الابن في شرح مسلم واعتقده س وعج ولم يذكر ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا الشارح في شروحه الثلاثة ولا في شامله ولا صاحب الجواهر ولا غيرهم عن وقت عايه وأطباقهم على ترك دليل على عدم اعقاده ويؤيده ذكرهم الخلاف في يسع البادي للبدي فقد روي محمد لا يسع مدني لمصري ولا مصري لمديني وحمل المازري هذه الرواية على ورود أحدهما على بلد وهو جاهل بأسعاره بحيث يمكن غبنه ويقتنع أهل البلد بالنشر أمته مع ربحه في الغالب فيما أتى به فلم يمنع استرخاضه قاله طي البناني كلام الباجي في المنتقى ظاهر في عدم اعتباره وأصله في المتن عن الحديث الذي أخرجه الشيخان لا يسع حاضر لباد ومن جهة المعنى أنهم لا يعرفون الأسعار فيموشك إذا تناولوا البيع لأنهم لا تقسم استرخاض ما يبيعون لأن أكثره لأرأس مال لهم فيه لأنهم لم يشتروه وأنما صار لهم بالاستقلال فالرفق بمن يشتريه أولى مع أن أهل الحواضر أكثر أهل الاسلام وهي مواضع الأثمة فيلزم الاحتياط لها والرفق بمن يسكنها أه فقله أكثره لأرأس مال لهم فيه ظاهر في عدم اعتباره بل صريح في الإطلاق وقيد المنع أيضا بعدم معرفة البادي سعرها بالحاضرة البنياني قول الباجي البدوي لا يباع له سواء عرف السعر أو لم يعرفه صريح في عدم اشتراط جهل البدوي بالسعر ونقل ق عن ابن رشد مثله الابن في شرح مسلم ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال اليوم لأن الدلال أعما هو لا شمار الساعة فقط والعقد عليها إنما هو ربحها وبيع الحاضر المنهي عنه هو أن يتولى الحاضر العقد أو يقف معه ليزيده في الثمن ويعلم أن السلعة لم تبلغ ثمنها وهو هذا والدلال بالعكس لرغبته في البيع وانظره مع قوله في الحديث لا تكن له سمسارا طي في أجوبته المراد بالسهمسار في الحديث من يتولى العقد كالمس في الحانوت فلا معارضة ومنع يسع الحضري سلعة البدوي إذا قدم بها بل (ولو) كان

جهة المعنى عطف على مقدر أي من جهة النص الحديث (قوله أنهم) أي البدو (قوله الأسعار) أي بالحاضرة (قوله فيموشك) أي يقرب (قوله إذا تناولوا) أي باشر البدو (قوله استرخاض) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لأن أكثره) أي ما يبيعونه الخ صلة لمقدار أي ولا ضرر عليهم في استرخاضه (قوله لأنهم لم يشتروه) صلة لأرأس الخ (قوله فالرفق بمن يشتريه) أي ما يبيعونه من أهل الحاضرة تفريع على أكثره لأرأس حال لهم فيه الخ (قوله وهي) أي الحواضر (قوله الأثمة) أي العلماء المقتدى بهم في الدين (قوله لها) أي الحواضر (قوله يسكنها) أي الحواضر (قوله فقله) أي الباجي (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله بل صريح) عطف على ظاهر

صريح (قوله في الإطلاق) أي لسلطع البادي عن تقييدها بكونها لا يمتثل لها (قوله بارساله) وقيد بضم فكسر منقلا (قوله المنع) أي لا يسع الحاضر للبادي (قوله سعرها) أي السلعة (قوله لا يباع له) أي عنه (قوله عرف) أي البدوي (قوله صريح) خبر قول (قوله السعر) مفعول جهل المضاف لفاعله (قوله مثله) أي قول الباجي (قوله بالعكس) أي لا يتولى العقد ولا يقف الزيادة في السعر (قوله لرغبته) أي الدلال (قوله في البيع) أي ليا أخذ آخرته (قوله وانظره) أي قول الابن ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال (قوله مع قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا معارضة) أي بين الحديث وكلام الابن تفريع على المراد الخ (قوله ومنع) بفتح فسكون الخ دخول على المتن (قوله قدم) أي البادي (قوله بها) أي سلعته للحاضرة

(قوله هذا) أي منع بيع ما أرسله البادي للحاضر (قوله بيعها) أي السلعة المرسله من البادي للحاضر (قوله الحاضر فاعل
 بيع المضاف لمفعوله (قوله لصيرورتها) أي السلعة الخ علة جواز بيعها الحاضر (قوله عنده) أي الحاضر (قوله عليه) أي
 الجواز (قوله ونصه) أي الابي (قوله يبيع الحاضر) أي المنهى عنه (قوله يمنع) بضم الباء (قوله محلهما) أي القولين (قوله والا)
 أي وان لم يجز القروي سعرها بها (قوله البابي) أي قال شاهد لقوله محلهما الخ (قوله الاسعار) أي لما أتى به بالحاضرة (قوله له)
 أي عنه (قوله جوازه) أي البيع (قوله كانت) أي السلعة (قوله وهو) أي جواز بيع الحاضر سلعة المدنى (قوله ذلك) أي بيع
 الحاضر سلعة القروي (قوله ونصه) أي الشامل (قوله ولو بعته) أي المبيع ٥٧٥ (قوله والا) أي وان فانت (قوله مضى)
 أي البيع (قوله والا) أي

وان لم يعتده (قوله زجر)
 بضم فكسر (قوله لانه)
 أي الشراء له بالسلع (قوله
 هذا) أي تقييد جواز
 الشراء بكونه بالنقد (قوله
 هذا) أي جواز الشراء
 (قوله كالبيع) أي في المنع
 (قوله اليه) أي البلد (قوله
 قبل وصولها) أي السلع
 صله شراء (قوله لخبر الخ)
 علة منع التلق (قوله فنهانا)
 أي عن تلق الركان لشراء
 الطعام (قوله به بط) بضم
 الياء وقع الموحدة أي
 بوصولها (قوله الاسواق)
 أي التي تباع بها عادة (قوله
 الجلائب) بالجيم أي السلع
 المحاولة إلى الحاضرة (قوله
 نساق) أي تجلب (قوله
 اليها) أي الحاضرة (قوله
 منها) أي الجلائب (قوله له)
 أي التلق (قوله له)
 أي التلق (قوله فيمنع) أي
 التلق (قوله وهذا) أي

(بإرساله) أي العمودي للعضري ليبيعه هذا هو المعروف من المذهب وأشار بولول قول
 الامام رضى الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر لصيرورتها امانة عنده واقتصر عليه الابي
 في شرح مسلم ونصه وليس من يبيع الحاضر ان يبعث البدوى سلعة ليبيعهها الحاضر (وهل)
 يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (الشخص) قروي) أي ساكن قرية صغيرة ولا يمنع في الجواب
 (قولان) للامام مالك رضى الله تعالى عنه محلهما اذ اجهل القروي سعرها بالحاضرة والاجاز
 اتفاقا البابي والقروي ان كان يعرف الاسعار فلا بأس ان يبيع له وان كان لا يعرفها فلا يباع له
 ومفهوم لقروي جوازه اذا كانت مدنى وهو أحد قولين والاخر المنع الخط يظهر من كلام
 الشامل ترجيح القول بجواز ذلك ونصه وكبيع حاضر لباد عمودى خاصة وقيل وقروي وقيل
 كل واراد على محل ولو مدنى وقيد بن يجهل السعر ولو بعته مع رسول على الاصح (وفسخ) بضم
 فكسر يبيع الحاضر سلعة العمودى ان لم تفت بجقوت البيع الفاسد والامضى بالثمن وقيل
 بالقيمة (وأدب) بضم فكسر مثقلا كل من الحاضر والبادى والمشتري ان لم يعتد بجعل وهل
 وان لم يعتده وان اعتاده والازجر قولان (وجاز) للحاضر (الشراء) أي العمودى بالنقد
 لا بالسلع لانه يبيع لها هذا هو الظاهر من كلام الأئمة قاله البناى فت هذا هو المشهور وعن مالك
 رضى الله تعالى عنه أيضا الشراء كالبيع (وككتلى) بفتح القوية واللام وكسر القاف أي
 الخروج من البلد لشراء (السلع) المحاولة اليه قبل وصولها إلى سوقها الذي تباع به عادة لخبر
 البخارى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما كتلتى الركان تشتري منهم الطعام فنهانا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابن رشد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلق السلع حتى يهبط
 إلى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة إلى الجلائب التي تساق إليها فيشتري
 منها ضمايا ولا ما يؤكل ولا تجارة ابن الحاجب في حله ثلاثة أقوال ميل وفرسخان ويومان وقال
 البابي لاحدله فيمنع فيما بعد وفيما قرب وهذا ظاهر المصنف (او) تلق (صاحبها) أي السلع
 قبل وصوله البلد ليشتري منه ما وصل قبله أو يصل بعده على الصفة لنص مالك رضى الله تعالى
 عنه على انه من التلق في الثانية وقال البابي في الاولى لم ارفعها نصا وعندي انها من التلق
 وشبهه في المنع فقال (كاخذها) أي شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد والقادم عليه (في البلد)
 قبل وصول السلع له او سوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها او في برنامج

قول البابي لاحدله (قوله ليشتري) أي التلق (قوله منه) أي صاحبها (قوله ما وصل) أي من السلع (قوله قبله) أي صاحبها (قوله
 بعده) أي صاحبها (قوله على الصفة) صله يشتري (قوله لنص مالك رضى الله تعالى عنه) علة او صاحبها (قوله على انه) أي تلق
 صاحبها لشراء منه (قوله من التلق) أي المنهى عنه (قوله في الثانية) أي شراء ما يصل بعده (قوله في الاولى) بضم الهمز أي
 شراء ما وصل قبله (قوله فيها) أي الاولى (قوله انها) أي الاولى (قوله عليه) أي البلد (قوله له) أي البلد (قوله او في برنامج) عطفا
 على من بائعها

(قوله أو بشرط خيار) عطف على بصفة (قوله واختلاف) بضم القاء (قوله هذا) أي أنه مع قول المنع (قوله لهما) أي أهل البلد والجواب (قوله يختص) أي المتلقى (قوله بها) أي السلع التي تلقاها وأخذها في البلد بصفة (قوله وشهره) أي اختصاصه بها (قوله وشهره) أي التثنية (قوله وروى) بضم فكسر (قوله تباع) أي السلع المتأداة والمأخوذة في البلد بصفة (قوله لهم) أي أهل البلد (قوله فعليه) أي المتلقى الخمس وحده (قوله فجميع) أي الربح (قوله تقسم) أي السلع (قوله بينهم) أي المتلقى وأهل البلد (قوله أنه) ٥٧٦ أي المتلقى (قوله ينهي) بضم الياء وفتح الهاء أي عن التلقى (قوله فان عاد) أي للتلقى (قوله

أو بشرط خيار المشتري برؤيته فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها بعد وصولها إلى البلد ولو قبل مرورها على يده ولو لا تجارة وهو من أهل البلد واختلاف هل النسي عن التلقى تعبد أو معقول المعنى وعلى هذا فهل لحق أهل البلد وهو ما لا يرضى الله تعالى عنه أو الجواب وهو للساذج رضى الله تعالى عنه وأولهما وهو لا ينال العربى رحمه الله تعالى (و) إن تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (لا يفسخ) بضم القمهية البيع لصحته وهل يختص به أو شهره المأذون أو يشاؤكه من شاء من أهل البلد وشهره عياض روايتان وروى تباع لهم فان خسره فعليه وان ربح فجميع وقيل تقسم بينهم بالثلث الأول وروى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه أنها أنه ينهي عنه فان عاد ادب وأشعر قوله تلقى السلع ان الخروج للبساتين لشراؤها الذي يلحق أربابه الضرر بتفريق بيعه ليس من التلقى المنهى عنه سواء الطعام وغيره وهو كذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه الأبا من به وقاله أشهب وكذا اشراء الطعام وغيره من السفن بالساحل الا ان يأتي من ذلك ضرر وفساد فكا حنكار في الظاهر جواز تلقى كراء الدواب والخدم قبل وصولها إلى الموقف المعتاد وانظر شره الخبز من القرن وتلقى جمال السقاين من البحر (وجاز لمن) منزله أو قريته خارج البلد المجلوب اليه (على كسنة أميال اخذ) أي شراشي (محتاج اليه) لقوته لا للتجارة ان كان لها سوق بالبلد المجلوب اليه والا فله الاخذ ولو للتجارة بل قال ق ان كان على مسافة زائدة على ما يمنع التلقى منه فله الاخذ ولو للتجارة ولها سوق واعقده عجم وان كان على مسافة يمنع التلقى منها فله الاخذ عماله سوق لقوته لا للتجارة وعماله سوق له ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع البيع (الفاسد) على البت الذي لم ينع عنه بيعه إلى المشتري وصلته ينتقل (بالقبض) المستقر من المشتري للمبيع سواء نقد عنه أم لا وقولى الذي لم ينع عنه بيعه مخرج للميتة والزبل فضمانه من بائعه ولو قبضه مشتريه بل ولو تلفه اذ قيمته شرعا فيرجع بجميع ثمنه ان كان قبضه والاسقط عنه وللكلب المأذون في اتخاذه اذ قبضه مشتريه وتلف بسماوى فضمانه من بائعه على المشهور فان اتلفه مشتريه ضمن قيمته كاتلافه جلد ميتة وقولى على البت لخراج المبيع فاسد بخيار وقبضه مشتريه فضمانه من بائعه وقولى المستقر لخراج الامة المبيعة فاسد وقبضها مشتريها ثم وضعت عند امينة لكونها علمة او وطئها بائعها ولم يستقر بها فضمانها من بائعها والسلعة المبيعة بيعا فاسد وقبضها مشتريها ثم ردها لبائعها امانة او ردها في غناها أو لا تنقاعه مع المشتري في بيعها فضمانها من بائعها البتاني

ادب) بضم فكسر مثقلا
أي المتلقى (قوله به) أي
الخروج للبساتين اشراء
ثمها (قوله وكذا) أي
الخروج للبساتين اشراء
ثمها في الجواز (قوله
فكا حنكار) أي للطعام
في المنع (قوله لهما) أي السلع
(قوله والا) أي وان لم يكن
لها سوق به (قوله فله) أي
من على كسنة أميال (قوله
ان كان) أي من منزله خارج
البلد (قوله ولها سوق)
حال (قوله على البت) صلة
البيع فان كان بخيار
فلا ينتقل ضمانه بقبضه
لمشتريه بالاولى من بيع
الخيار الصحيح (قوله الذي
لم ينع عنه بيعه) فان كان
منها عن بيعه فلا ينتقل
ضمانه بقبضه (قوله إلى
المشتري) صلة ينتقل (قوله
المستقر) فان لم يستقر بان
دفعه لأمين الموضوعة أو رده
لبائعها فلا ينتقل اليه
ضمانه (قوله من المشتري)

لا
ثبت القبض أيضا (قوله للمبيع) صلة القبض (قوله نقد) أي اشترى (قوله ثمنه) أي
المبيع (قوله فيرجع) أي المشتري على البائع (قوله والا) أي وان لم يقبضه (قوله سقط) أي الثمن (قوله عنه) أي المشتري (قوله
والكلب) عطف على للميتة (قوله قبضه) أي الكلب (قوله وتلف) أي الكلب (قوله فضمانه) أي الكلب (قوله فان اتلفه) أي
الكلب (قوله قيمته) أي الكلب (قوله كاتلافه) أي المشتري (قوله فضمانه) أي المبيع فاسد بخيار (قوله وضعت) بضم فكسر
(قوله والسلعة) عطف على الامة (قوله لا تنقاعه) أي بائعها (قوله المشتري) بفتح الراء ثمت انتفاع (قوله فضمانها) أي السلعة

(قوله عليه) أي حصده أو جذه (قوله في سماع سحنون الخ) (قوله في القبض الخ) (قوله ابن القاسم) مفعول سماع المضاف
لفاعل (قوله فضمانه) أي الزرع (قوله منه) أي مشتريه (قوله لانه) أي مشتريه (قوله قابض له) أي حكا (قوله يتركه) أي
بارضه إلى يديه (قوله فيه) أي القاسم (قوله به) أي قبضه (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله عدم رده) خبر فائدة (قوله وباحة
الانتفاع به) عطف على عدم (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله لانه) أي المبيع المقبوض الفات (قوله به) أي المقبوض
الفات (قوله لبقائه الخ) (قوله يجب رده الخ) (قوله وضمانه) أي ربه عطف ٥٧٧ على بقائه (قوله وهذا) أي عدم انتقال
ملكه بهما (قوله فيها) أي

المدونة (قوله وهبه) أي
المشتري العبد (قوله تغير)
أي العبد (قوله وكذا) أي
قولها من باع الخ في فادنه
أن البيع الفاسد يثقل
الملأ (قوله قولها) أي
المدونة (قوله واشتره) أي
القائل العبد (قوله لانه) أي
العبد (قوله عليه) أي
المشتري (قوله وجوبا) بيان
لحكم رده (قوله لبقائه)
أي المبيع الخ علة وجوب
رده لانه (قوله استغله)
أي المبيع (قوله لان ضمانه)
أي المبيع (قوله منه) أي
المشتري (قوله الخراج) أي
الغلة (قوله بالضمان) أي
يستحق به (قوله عليه) أي
المبيع (قوله فلا يرجع)
أي المشتري (قوله له) أي
المشتري (قوله عين) أي
ذات (قوله فائمه) أي
محسوسة (قوله فيرجع)
أي المشتري (قوله له) أي
المشتري (قوله بهما) أي

لا يتوقف القبض على الحصد وجذ الثمرة أن كان المبيع حين بيعه مستحقا للحصد أو الجذ فان
بيع قبل استحقاقه توقف انتقال ضمانه عليه في سماع سحنون ابن القاسم فمن اشترى زرا
بعديسه بمن فاسد فاصابته جائحة اتلفته فضمانه منه لانه قابض له وان لم يحصده فان كان
اشتره قبل بدو صلاحه على أن يتركه فيفسد واصابته عاهة فصمته من بائعه لان المشتري
لا يقبضه الا بحصده ابن الحاجب ابن القاسم لا ضمان الا بالقبض اشبه او بالتمكين منه وبثقة
الثمن اه واصله في الجواهر ومفهوم الضمان أن ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لا بد من
فواته وهو كذلك في ابن الحاجب والتوضيح ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوات
التوضيح يعني إذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسد بقبضه فملك لا ينتقل به بل لا بد من ضمانة
فواته اه وفائدة نقل ملكه بهما عدم رده وباحة الانتفاع به خلا فإني قال لا ينتقل ملكه بهما
فيجب رده ويعزم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضمانه أن هلك عند مشتريه بينة وهذا
مقابل المشهور الذي أشار إليه ابن رشد وفيه من باع عبده به فاسدا ثم وهبه لرجل فغيره
في سوق أو بدن جازت الهبة اه ابن ناجي يؤخذ من هذا أن البيع الفاسد ينقل الملك وكذا
قولها فمن قال لعبد أن ابتعتك فانت حر واشتره ثم فاسدا أنه يعتق عليه (و) أن قبض
المشتري فاسدا المبيع (رد) بضم الزا وشدة الدال المبيع لما تبينه وجوب لبقائه على ملكه
(و) أن كان المشتري استعمله بعد قبضه فلا يرجع (غلة) لان ضمانه منه والخراج بالضمان وان
كان المشتري اتفق عليه فلا يرجع على بائعه بثقة فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالثقة
فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين فائمه كبنا وصبيغ فيرجع بثقته والسكفي واللبس
له وظاهر قوله ولا غلة ولو علم المشتري بالفساد وجوب الرد وقيدته س وقت بعدم علمه بهما
وهو محال لا طلاق المدونة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح طفي
الاطلاق هو المطابق للخراج بالضمان اذ علم بهما لا يخرج منه عن ضمانه ثم القيد معتبر في
استحقاق الوقف فمن اشترى عقارا فظهر حبسا فله غلته حيث لم يعلم بتجديسه فان كان عالما به
رجع عليه بغلته الا اذا كان البائع المحبس عليه وهو ربه عالم بتجديسه فلا رجوع على مشتريه
بغلته ويرجع المشتري بثمنه على بائعه فان أعدم استوفاه من غلته فان مات المحبس عليه قبل
ضاع باقي ثمنه وانتقل الحبس إلى من يليه بشرط واقفه ومحل رد المبيع الفاسد ان لم يفت (فان
فان) المبيع فاسدا يرد مشتريه فلا يرجع له (مضى) أي صح البيع (الختاف) بفتح اللام

٧٣ منح في الفساد وجوب الرد (قوله وهو) أي تقيده بهما (قوله اذ علمه) أي المشتري (قوله بهما) أي
الفساد وجوب الرد (قوله لا يخرج به) أي المبيع (قوله ضمانه) أي المشتري (قوله القيد) أي بعدم علم المشتري بالفساد وجوب
الرد (قوله له) أي المشتري (قوله غلته) أي العقار (قوله لم يعلم) أي المشتري (قوله يرجع) بصم فكسر (قوله عليه) أي المشتري
(قوله المحبس) بفتح الواو (قوله وهو) أي المحبس عليه (قوله بغلته) أي المحبس (قوله بثمنه) أي المحبس (قوله فان أعدم)
بائعه (قوله استوفاه) أي الثمن (قوله من غلته) أي المحبس (قوله له) أي المشتري (قوله من يايه) أي الميت

(قوله عدمها) أي العصة (قوله السلم) بفتح السين واللام (قوله بعدد زهوه) صلة السلم (قوله بشرط أخذه) أي التمر صله السلم (قوله وكأنه) بفتح الهاء وشدة النون (قوله وفي بيع حب الخ) عطف على في خصوص (قوله لأن مضيه بقبضه) علة تجرد المختلف فيه (قوله واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار) عطف على السلم (قوله وجميع الشخصين الخ) عطف على السلم (قوله وما ذكره المصنف) أي من مضي ٥٧٨ المختلف فيه بالثمن (قوله لانه) أي الشأن الخ علة أكثرى (قوله وبأقوله) أي المصنف

(في) صفة وعدمها ولو كانت العصة خارج المذهب والمذهب كله على عدمها واصله مضي (بالتن) الذي يبيع به مثال المختلف فيه السلم في غر حائط معين بعدد زهوه بشرط أخذه ثم أيقوت بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم وكأنه المشهور في خصوص هذا الفرع وفي بيع حب أفرل قبل يسميه وهو مثال لجرد المختلف فيه لأن مضيه بقبضه وكلام المصنف في مضيه بقواته واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار وجميع الشخصين سلعتين في البيع وما ذكره المصنف أكثرى لأنه تقدم للمصنف أن البيع وقت الجمعة أن فات مضي بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتي له في بيع الأجمال وصح أول من يبيع الأجمال فقط إلا أن يقول الثاني فيفسحان وهو مختلف فيه ويأتي له في العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والا) أي وإن لم يكن القاسد الذي فات مختلفا فيه بأن كان مجمعا على فساد (ضمن) المشتري (قيمة) أي المبيع معتبرة (حينئذ) أي حين القبض كما قدمه في باب الجمعة وهذا مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج ابن الحاجب وهذا أكثرى أيضا إذ قد تعتبر يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه أي المبيع فاسدا قبل قبضه مطلقا تأويلان من أنه على القول بالقوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل) بكسر فسكون (المثلي) المبيع بكيل أو وزن أو عدولم ينس ووجد مثله والاضمن قيمته معتبرة يوم القضاء عليه بالردوان عات مكيلة الخراف بعد قبضه رد مثله وجوبا واصله فات (بتغير سوق) أي سعر بغلاء أو رخص مبيع (غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلي الخ أن المثلي والعقار لا قيمتهما بتغير سوقهما بل هو كذلك على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيما يتغير السوق البنائي كونه المثلي لا يقيمه حواله السوق مقيما بما إذا لم يبيع جزافا والأيقوت بحواله السوق وغيره فاتي النواذر من ابتاع حليا به فاسدا فان كان جزافا فان حواله السوق تقيمه ويرد قيمته وإن كان على الوزن فلا يقيت بحواله سوقه ولا يرد أمثله وإن كان سيفا محلى فضته لا أكثر فلا تقيمه حواله السوق ويقيمه المبيع والتلف وقيل فضته غير قيمته محمد وإيس بالقياس اهـ (و) يقول المبيع فاسدا (بطول زمان) إقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أي المدونة الطول (شهر) فيها أيضا لا يكتفي في الطول (شهران) هذا مراده والاضمن عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللغوي من نفسه (أنه) أي المذكور (خلاف) معنوى (وقال) المازري من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أي بسبب اختلاف الحالة المشاهدة فالمحل الذي فيه الشهر طول مبني على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والمحل الذي فيه الشهران ليس بطول مبني على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقري ليس شأنه التغير فيها البنائي نص كلام المازري بعد ذكر ما في الموضوعين من المدونة اعتقد بعض الشياخي

عطف على تقدم قوله (وهو) أي الثاني الخ حال (قوله مختلف) بفتح اللام (فيه) أي ولم يعض بالقوات بل فسخ هو الأول قول على أكثرية ما هنا (قوله وهذا) أي مضي المتفق عليه بالقيمة يوم القبض أن فات (قوله إذ قد تعتبر القيمة يوم البيع) علة أكثرى (قوله من أنه) أي الشأن الخ يسان ما (قوله ينس) بضم الياء أي قدره (قوله وجد) بضم الواو (قوله والا) أي وإن لم يوجد مثله أو نسي (قوله وإن عات) بضم العين (قوله مكيل أو موزون أو معدود) بيان مثلي (قوله كحيوان وعرض) مثال لغير مثلي (قوله فيما) أي المثلي والعقار (قوله بفتح) بضم فاء (قوله والا) أي وإن يبيع جزافا (قوله في النواذر من ابتاع الخ) علة مقيدة بما إذا لم يبيع جزافا (قوله فإن كان) أي يبيعه (قوله ويرد) أي المشتري (قوله وإن كان) أي يبيعه

(قوله وليرده) أي المشتري المحلى (قوله وإن كان) أي المبيع فاسدا (قوله ولو آدميا) أي كان الحيوان المبيع فاسدا (أنه آدميا) قوله هذا أي كون الشهرين ليسا طول (قوله والا) أي وإن لم يكن هذا مراده وإظهار عبارته من أن الشهرين طول (قوله عنه) أي وشهران (قوله ناقبله) أي وفيها شهر لأنه يعلم منه بالأولى أن الشهرين طول (قوله المذكور) أي وفيها شهر وشهران (قوله فيما) أي الشهرين (قوله من المدونة) بيان للموضعين (قوله اعتقد الخ) خبر نص (قوله بعض الشياخي) أي اللغوي

(قوله انه) اى مافى الموضوعين من ان الشهر طويل وان الشهرين ليسا طولاً (قوله وليس) اى مافى الموضوعين (قوله كذلك) اى اختلاف قول على الاطلاق (قوله انما هو) اى مافى الموضوعين (قوله لانه) اى الشان (قوله فى ذاته) اوسوقه (تنساز فيه تغير الماضى وتغير المصدر (قوله يستدل) بضم التحتية وفتح الفوقية (قوله رده) اى المازرى (قوله كلامه) اى المازرى (قوله لتغيره) اى الحيوان (قوله لافى التغير) عطف على فى الزمان (قوله وهذا) اى ان الاختلاف انما هو فى الزمان لافى التغير (قوله مقتضى) بفتح المضاد (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله على انه) اى مافى الموضوعين ٥٧٩ (قوله لاتفاقهما) اى اللغوى

والمازرى (قوله على ان ما) اى الزمان الذى هو (قوله هل هو) اى الشهر الى الثلاثة (قوله فيكون) اى الشهر الى الثلاثة (قوله اولاً) اى اولى وليس هو مظنة التغير (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله عندهما) اى اللغوى والمازرى (قوله وفيه) اى كون الخلاف حقيقياً (قوله من ان الاول) اى الخلاف فى حال بجواز (قوله اى ماله حالان) (قوله احدهما) اى الحالين (قوله لخصوره) اى احده الحالين (قوله فى ذهنه) اى القائل بجوازه (قوله والقائل) عطف على قائل (قوله حاله) اى ماله حالان (قوله ذهنه) اى القائل بجمعه (قوله حيثئذ) اى حين قوله بجمعه (قوله وان عطف فى شهادة) عطف على ان الاول (قوله منها) اى القائلين (قوله مرتباً) بفتح التاء (قوله المختلف) بفتح اللام (قوله للماء) ايضا

انه اختلاف قول على الاطلاق وليس كذلك انما هو اختلاف فى شهادة بعادة لانه اشار فى المدونة الى المقدار من الزمان الذى لا يمضى الا وقد تغير فيه الحيوان فتغير فى ذاته اوسوقه معتبر وانما الخلاف فى قدر الزمان الذى يستدل به على التغير فقال ابن عرفة فى رده على اللغوى عسف واضح لان حاصل كلامه ان الخلاف انما هو فى الزمان الذى هو مظنة التغير لافى التغير وهذا هو مقتضى كلام اللغوى لمن تأمله وانصف اه والصواب ان مراده اتفاق كلام اللغوى والمازرى على انه خلاف فى شهادة لاتفاقهما على ان ما هو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعاً وان الخلاف بين الموضوعين فى الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوتاً اولاً فلا يكون فوتاً وفيهم بعضهم ان مراده ان الخلاف حقيقى عندهما وفيه نظرية بين بما افاده بعض شيوخنا فى الفرق بين الخلاف فى حال والخلاف فى شهادة من ان الاول يقال فيها حالان فيقول قائل بجوازه باعتبار احدهما الحضوره فى ذهنه بين قوله والاخر بجمعه باعتبار حاله الاخر الحاضر فى ذهنه حيثئذ ولو حضر فى ذهن الاول ما حضر فى ذهن الثانى لو افقه ولو حضر فى ذهن الثانى ما حضر فى ذهن الاول لو افقه ايضا فهذا ليس خلافاً فى الحقيقة وان الخلاف فى شهادة يقال حيث يكون القول من كل منهما امر متباعد على احد الحالين مع نفي الطال الاخر مثاله الماء المجموع فى القم المختلف فى التطهير به فان كان الخلاف من أجل ان الماء قد ينضاف وقد لا ينمنع تكلم على حال الاضافة ومن اجاز تكلم على حال عدمها وكل منهما يسلم وقوع الحالين فهو خلاف فى حال وان كان من أجل ان القائل بالمنع رأى انه ينضاف ولا بد ولا يمكن بحسب العادة عدم اضافته والقائل بالجواز رأى نقيض هذا فهو خلاف فى شهادة والخلاف فى مسئلتنا من هذا الثانى لان من قال الثلاثة ومادونهما فوت رأى انهما مظنة لتغير ولا بد ومن قال ليست بفوت رأى انهما ليست مظنة للتغير ولا بد هذا فهم ابن عرفة كما يفهمه كلامه المتقدم وأما قول فالحل الذى فيه الشهر فوت الخ فلم يقله المازرى ولا هو معنى كلامه كما تقدم على ان ما بينه الخلاف انما هو معنى الخلاف فى حال لا معنى الخلاف فى شهادة كما دل عليه ما تقدم والله اعلم واعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان ليسا فوتاً فيه ايضا الثلاثة كذلك فالاولى ابدال وشهران بثلاثة لاجلها عبارته انها فوت باتفاق الحلين وليس كذلك واعلم ايضا ان موضوع الكلام عدم تغير ذات الحيوان ولا سوقه بدليل ذكر تغير الحق قبل وتغير الذات بعد (و) يفوت المسيح فاسداً (ينقل عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء فساد مجعده (ومثنى) بكسر فسكون مكمل او موزون او معدود من بلد العقد (بلد) آخر او عكسه او من محل لاخر فى بلد

(قوله ان الماء) اى المجموع فى القم (قوله عدمها) اى الاضافة (قوله منها) اى المتكلمين (قوله ليس) بضم ففتح فكسر متقبلاً (قوله وان كان) اى الخلاف (قوله انه) اى الماء (قوله من هذا الثانى) اى قوله الخلاف فى شهادة (قوله بين) بفتح التاء مثلاً (قوله كذلك) اى الشهرين فى انهما ليست فوتاً (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ (قوله يعنى) اى فيه ايضا الثلاثة ليست بفوت (قوله انما) اى الثلاثة (قوله قبل وبعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله عكسه) اى من بلد آخر لبلد العقد

(قوله وغيرها) أي حواله السوق (قوله من أوجه القوت) بيان لغيرها (قوله ولو يبيع) أي الطعام (قوله و يرد) أي المشتري (قوله مثله) أي الطعام (قوله وهذا) أي عدم قوت المثلي المبيع بكيل أو وزن (قوله به) أي نقل بكافة (قوله لاستلزامه) أي وطئها (قوله وهو) أي طول الزمان (قوله عليها) أي الامة (قوله بدونه) أي وطئها (قوله وان قال) أي المشتري (قوله وطئتها) أي الامة (قوله صدق) بضم فكسر (قوله نضاه) أي المشتري الوط (قوله فانه) أي المشتري (قوله فانت) أي العلية (قوله بها) أي الغيبة (قوله كعقار الخ) امثلة غير المثلي ٥٨٠ (قوله قيد) أي المصنف بفتحات متعقلا (قوله غير المثلي) صله قيد (قوله جريا الخ) صله قيد

واحد - د قاله للخصم إذا كان النقل (بكافة) بضم الكاف وسكون اللام أي مؤونة ومشقة أي شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري بجمعه على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثلي بموضع قبضه في النواذر ما نصه ومن ابتاع طعاما مجزأ فابيه عا فاسد اوقات بحواله السوق وغيرها من أوجه القوت ولو يبيع بكيل أو وزن لم يفتسه شيء ويرد مثله بموضع قبضه وكذلك ما يكال أو يوزن من سائر العروض كالحناء وغيره لا فوت فيه اه وهذا هو الجاري على قوله ومثله المثلي وهي طريقة كما استعرفه واحتزبه عالم ليس في نقله كافة كحيوان ينقل بنفسه فليس نقله بفوت الا ان يكون خوف من فحرج محارب او اخذ مكس فنقله فوت (و) يفوت المبيع فاسدا (بالوط) لامة بكر او ثيب من مشتريها البالغ وهي مطبقة لاستلزامه واضعته المستلزمة طول الزمان وهو فوت ومفهوم الوط أن الغيبة عليها بدونه ليست فوتا وهو كذلك في الشامل وط الامة فوت لا غيبته عليها وان قال وطئتها صدق عليه كانت او خشا صدقه البائع او كذبه وان نقاه صدق في الخش ولو كذبه البائع فله ردها كعملية ان صدقه البائع فله ردها فان كذبه فانت بها (و) يفوت المبيع فاسدا (بغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان فيفوت العفارب بالهـ دم والبناء والارض بالفرنس والقلع والعرض والحيوان بنقص او زياده ومفهوم غير مثلي ان المثلي لا يفتنه بغير ذاته اقيام مثله مقامه الخط قيد تغير الذات بغير المثلي جريا على ما نقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والقوات بتغير الذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يفت المثلي وقاله ابن شاس والذي في الخصم والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه والظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثلي ولو كان لم يفت لرد عينه وهم قد صرحوا به ان رده مثله اه البنائي طريقة النعمي والمازري وابن بشير غير الطريقة التي جرى عليها المصنف أولا في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي طفي اعتمد المصنف هنا قوله في توضيحه الذي للنعمي والمازري وابن بشير ان المثلي لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه وهو غير ملتزم مع قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي لان ضمان مثل المثلي هو المترتب على فواته وتلك طريقة ابن شاس وابن الحاجب وتبعهم المصنف واصلا لابن يونس وعزاها لابن القاسم في غير المدونة فهـ ما طريقان احدهما لابن يونس ومن تبعه ان اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا ان عدم كثر في غير اياته فقيمه والثانية لابن رشد وابن بشير والنعمي والمازري ان اللازم مع القوات هو القيمة مطلقا في المقوم والمثل وهو ظاهر قواها ومن اشترى شيئا ببيع عا فاسد اوقات عنده فعليه قيمته يوم قبضه وهـ هذه الطريقة هي التي اتبعها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليه ما يأتي

(قوله فانه) أي المصنف (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله وقاله) أي قوات المثلي بتغير ذاته (قوله انه) أي المثلي (قوله لا يفوت) أي المثلي بتغير ذاته (قوله ما قاله ابن الحاجب وابن شاس) أي من ان تغير الذات يفت المثلي (قوله لان رد مثله الخ) صله الظاهر الخ (قوله ولو كان) أي المثلي (قوله لم يفت) أي بتغير ذاته (قوله وهم) أي اهل المذهب (قوله مثله) أي المثلي الذي تغير ذاته (قوله ولا) بشد الواو صله جري (قوله هنا) أي في قوله وبتغير ذات غير مثلي (قوله ان المثلي لا يفوت) أي بتغير ذاته (قوله وهو) أي ما عتمده هنا (قوله وتلك) أي الطريقة التي قدمها في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي (قوله وتسعهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله وعزاها) أي ابن يونس (قوله

فهما) أي قوله والاضمن مثل المثلي وقوله وبتغير ذات غير مثلي (قوله ان اللازم في القوات الخ) بيان لاحدهما المصريح (قوله الا ان عدم) بضم فكسر أي المثلي (قوله في المقوم والمثل) نفس مطلقا (قوله وهو) أي لزوم القيمة في القوات مطلقا (قوله قواها) أي المدونة (قوله وهذه الطريقة) أي الثانية (قوله اتبعها) أي اختارها واقتصر عليها ابن عرفة وغيره (قوله من المتأخرين) بيان لغيره وحاد واعن طريقة ابن شاس وابن الحاجب وابن يونس (قوله وعليهما) أي هاتين الطريقتين صله تأني

(قوله فيه) اي المثل (قوله بعدم فواته) اي المثل بحواله السوق والنقل والتغير (قوله بفواته) اي المثل باحدها (قوله رده) اي المثل (قوله به) اي رده بعينه (قوله وان توهمه ع) حال (قوله قال) اي طي عقب مانه له عنه البناني (قوله ومن معه) اي المازري وابن بشير (قوله حكموا) اي الخمي ومن معه (قوله بعدم فواته) اي المثل اي بتغير ذاته ونقله وتغير سوقه (قوله بتغير العين) اي ولا بتغير السوق ولا بنقله (قوله ان يسع) اي المثل (قوله فوات) اي بتغير العين والسوق والنقل (قوله لانه) اي المثل المبيع جزافا (قوله لغو) اي لا يعتبر مفوتنا (قوله وفي فوته) اي المثل (قوله بحواله سوقه) اي وعدم فوته بها (قوله ثالثا) اي الاقوال فوته بها (قوله لاصقلى عن ابن وهب) راجع للاول (قوله مع الخمي عنه) اي ٥٨١ ابن وهب وعن غيره اي ابن وهب

راجع للثاني المطوى (قوله والمازري عنه) اي ابن وهب مع قول ابن رشد الخ راجع للثالث (قوله واشار) اي ابن عرفة (قوله بهذا) اي قوله مع قول ابن رشد مقتضى النظر (قوله ان يقتضيه) اي المثل المكمل (قوله المشتري) اي المثل المكمل (قوله لانه) اي المشتري (قوله اذا اعطى) اي المشتري البائع (قوله المثل) اي مثل المثل (قوله العين) اي عين المثل (قوله غيب) اي بضم فكسر (قوله احدهما) اي المتبايعين وهو البائع ان رخص المثل والمشتري ان غلا (قوله هذه الطريقة) اي لزوم قيمة المثل بفواته (قوله فانه) اي ابن عبد السلام (قوله في تغير

التقرير والخلاف في حواله السوق والنقل والتغير هل تقب المثل ام لا فن اوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم فواته لقيام مثله مقامه ومن اوجب فيه القيمة قال بفواته وامارده بعينه متغيرا وحده او مع ارش نقصه فلا قائل به وان توهمه ع) النظر طي اه كلام البناني قال ولما رأى الخمي ومن معه ان تغير المثل بوجوب غرم مثله حكموا بعدم فواته ابن بشير لا يفوت المكمل والموزون بتغير العين لان مثله يسد مسد عينه لكن ان يسع جزافا فوات لانه يقتضى بقيته ولما ذكر المازري قول ابن وهب بفوات المثل بحواله سوقه قال مقتضاه وجوب قيمته ابن عرفة ذهاب عين المثل مع بقاء سوقه لغو لقيام مثله مقامه وفي فوته بحواله سوقه ثالثا ان ذهبت عينه لاصقلى عن ابن وهب مع الخمي عنه وعن غيره والمازري عنه مع قول ابن رشد مقتضى النظر واشارهم هذا القول ابن رشد الذي يوجب النظر في المكمل والموزون ان بقيته حواله السوق كالعروض اه فلو لانه تلزمه القيمة مع الفوات لما قال مقتضى الخ لانه اذا اعطى المثل او العين مع حواله السوق غن احدهما وكلام ابن عبد السلام يدل على هذه الطريقة فانه لما ذكر الخلاف في تغير السوق وان المشهور كونه ليس فواتا في المثل قال اعتذر للمشهور باعتبار ان الاصل في ذوات الامثال سدا المثل مسد مثله وانما يعدل للقيمة عند تعذر المثل فالمثل كالاصل والقيمة كالفرع فاذا امكن القضاء بالاصل كان اولى ونحوه في التوضيح واطنا هنا لاننا نرمن تعرض لها من الشراح وح اشار لا شكها ولم يحررها وما ذكرناه نعم ان قول ع) وعلى ما للمصنف وابن بشير يرد المبيع مع ارش تغير غير صحيح لتصريح ابن بشير وغيره برد مثله ولا قائل برده متغيرا والله اعلم (و) يفوت المبيع فاسدا (خروج) للمبيع (عن يد) اي حوز للمشتري يبيع صحيح او هبة او صدقة او تحبب عن نفس المشتري وما اذا اوصى شخص بشراء عقار وتجببسه فاشترى الوصى شراء فاسدا او حبسه فالذي يظهر على ما يأتى في الرد بالعيب فسح البيع قاله الخط قال اذا باعه مشتريه لبائعه فهل ذلك يفوت كببسه لا جنبي ذكر الفقهاء راشد فيه قولين لا يصحق وابن رشد وفيما لا تجوز التولية في البيع الفاسد وترد ابو الحسن لانه يتنزل منزلة موائيه والشركة كالتولية لانها تولية لبعض المبيع وانظر الاقالة (و) يفوت المبيع فاسدا (معلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهه) اي المبيع فاسدا في دين على مشتريه

السوق) اي هل يعد فواتا ولا (قوله كونه) اي تغير السوق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله اعتذر) بضم التاء وكسر الذا ل المهمة (قوله باعتبار ان الاصل الخ) صلة اعتذر (قوله يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله لهما) اي المسئلة (قوله ما للمصنف وابن بشير) اي من ان تغير المثل ليس فواتا (قوله غير صحيح) خبر ان (قوله مثله) اي المثل (قوله يبيع صحيح) صلة خروج (قوله فسح البيع) خبر الذي يظهر (قوله قال) اي الخط (قوله اذا باعه) اي المبيع فاسدا (قوله لبائعه) صلة باعه (قوله ذلك) اي يبعه لبائعه (قوله فيه) اي يبعه لبائعه (قوله قولين) مفعول ذكر (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وترد) بضم ففتح اي النواية (قوله لانه) اي المولى بالفتح (قوله لانها) اي الشركة (قوله لغير مشتريه) صلة تعلق أو نعت حق

(قوله الا ان يقدر) اي مشتريه (قوله لانه) بالمدى غنى المشتري (قوله فيما) اي المدونة (قوله فسحقها) اي الاجارة (قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله يتراضيها) اي المتأجرين على فسحقها (قوله او كونها) اي الاجارة (قوله يتراضيا) اي الخدم بالكسر والخدم بالفتح (قوله فسحقه) اي الاخداع (قوله فيما) اي البئر والعين (قوله لانه) اي عظم المؤنة (قوله شأنها) اي البئر والعين (قوله عما) اي البناء والغرس (قوله منها) اي الارض (قوله سائرهما)

الا ان يقدر على فسحقه من الرهن للملاية قاله فيما (و) كراجارته اي المبيع فاسد فيها الا ان يقدر على فسحقها او الحسن اما يتراضيها او كونها مائة ودخل بالكاف اخذها الا ان يتراضيا على فسحقه (و) تفوت الارض المبيعة فاسد بتغير (ارض) حفر (بئر) فيها الغير سقي ماشية (و) فتق (عين) فيها ولو لما شية ولا يشترط فيها عظم مؤنتها لانه شأنها (و) (غرس) لشجر فيها (و) (بناء) فيها (عظيم) بفتح الميم معني عظيم حذف نونه لاضافته الى (المؤنة) نعمت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالبنا ومحل افانة البناء او الغرس اذا عمها كلها أو معظمها او احاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشارة بقوله (وقانت) (احد) (هما) اي الغرس والبناء (جهة هي الربع) او الثلث او النصف عند اي الحسن وابن رشد ونصه واذا كان الغرس بناحية منها او جملها لا غرس فيه وجب ان يفوت منها ما غرس ويفسخ المبيع في سائرهما اذا ضرر على البائع في ذلك اذا كان المغموس منها يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن لردده اه فانت تراه احوال القدر الذي يفوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بمصته الا ان يكون الاكثر ثم قال وقلف بعضه واستحقاقه كعيب به وظاهر ابن عرفة ان غرس او بناء نصفها كغرس او بناء جملها وقوله (فقط) راجع لقوله جهة اي لا الجميع فلم يحترز به عن الثلث والنصف (لا) تفوت بهما جهة هي (اقل) من الربع فلا يقيمت شيئا منها ولو عظمت مؤنته ويعتبر ككون الجهة الربع او اقل او اكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك ان ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض فان كانت الثلث او الربع فسحق المبيع في الباقي بنائى الثمن او ثلاثة ارباعه فسقط عن المتباع ان كان لم يدفعه ورد اليه ان كان دفعه وصح المبيع في الناحية الفائتة بالقيمة يوم القبض فن كان له منها على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية اقل مما نال من الثمن او اكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس او البناء في اقل من الربع ورد المشتري جميع المبيع (له) اي المشتري على البائع (القيمة) للغرس او البناء معتبرة يوم الحكم حال كونه (فاقما) مؤبدا لانه فعله بشبهة كمن بئى او غرس في ارض فاستحققت منه قاله التونسي (على المقول) اي مختار المازري من الخلاف (والمصحح) بفتح الحاء الاولى اي مختار ابن محرز منه (وفي) مضى (بيعه) اي المبيع يباع فابعد لمن المشتري او البائع يباعهما جميعا (قبل قبضه) من بائعه او مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائعه او البائع بعد قبضه المشتري وقبل رده له وعدمه (مطلقا) عن تقييده بكونه عقارا أو عرضا أو حيوانا أو منبأيا أو لم يحصل فيه مقفوت (تاويلان) الاول لابن محرز وبجامعة والثاني لفضل وابن الكاتب وعلى الاول فان كان البائع له المشتري لزمه قيمته

اي باقيا (قوله في ذلك) اي مضى المبيع فيما غرس او بئى ورد الباقي (قوله استحق) بضم التاء (قوله في البيع الصحيح) صلة استحق (قوله لزمه) اي المشتري (قوله رده) اي الباقي (قوله فلا يثبت) اي بناء أو غرس الاقل من الربع (قوله منها) اي الارض (قوله في ذلك) أي معرفة ككون الجهة المبنية أو المغروسة (قوله فوترها) بفتح التاء مثفلا اي المشتري (قوله فان كانت) أي الناحية (قوله فسقط) اي القدر المذكور من ثلثي الثمن أو ثلاثة ارباعه (قوله له ورد) بضم الراء اي القدر المذكور (قوله اليه) اي المشتري (قوله بالقيمة) صلة صح (قوله منها) اي المتباعد من (قوله في ذلك) اي المذكور من القيمة وجزء الثمن (قوله من الثمن) بيان لما نالها (قوله لانه) اي المشتري (قوله فعلة) اي البناء أو الغرس (قوله منه) اي الخلاف (قوله

من المشتري) صلة يبعه (قوله يباع جميعا) مفعول مطلق مبين انواع بيعه (قوله من بائعه) صلة قبضه يوم (قوله او البائع) عطف على المشتري (قوله المشتري) فاعل قبض المضاف للمفعول (قوله له) أي البائع (قوله وعدمه) اي المضى (قوله عن تقييده) اي المبيع (قوله لم يحصل فيه) اي المبيع حال (قوله وعلى الاول) اي المضى (قوله له) اي المبيع فاسد (قوله

(قوله وهذا) أى لزوم القيمة يوم المبيع (قوله مخصص) بكسر الصاد الأولى (قوله أنه) أى المشتري الخ بيان ما يجذف من (قوله تلزمه) أى المشتري (قوله قيمته) أى المبيع (قوله وان كان) أى البائع له (قوله فبيعه) أى البائع أو المبيع (قوله فبذل) أى البائع (قوله وسقط) أى الثمن (قوله عنه) أى المشتري (قوله يقبضه) أى البائع الثمن (قوله منه) أى المشتري (قوله وعلى الثاني) أى عدم مضيه (قوله ويرد) أى المبيع (قوله ويرد) أى بائعه (قوله كان) أى بيع البائع (قوله فيه) أى المبيع (قوله وفى بيع البائع) عطف على فى بيع المشتري (قوله وقبل رده) أى المبيع (قوله له) أى البائع (قوله ببيع) أى المبيع فاسدا (قوله البائع) فاعل بيع المضاف لفعوله (قوله تمكنه) أى مشتريه (قوله منه) أى قبضه (قوله لو باع) أى ٥٨٣ المشتري (قوله قبل قبضه) أى المبيع من بائعه فاسدا أصلا باع

(قوله ببيع) أى المشتري ببيع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلزمه قيمته يوم قبضه إن فات وان كان البائع قبضه نقض للبيع الفاسد فيرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذى باعه المشتري يفسخ ببيع ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وان كان الذى باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل فيه بيع من بائعه بعد قبض مشتريه قالتا ويلان فى بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفى بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وبقيت صورة ثلثة فيها التا ويلان أيضا وهى بيع البائع ببيع صحيحا به لئلا يكن مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتعلل وأما قبل تمكنه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه فى كلامه الخط فى التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا قبل قبضه فقد رأى المتأخرون فى نقض ببيع وهو يدبائعه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو بيع البائع ما باعه ببيع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا أو جعلوا سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وحكى ابن بشير هذا الخلاف أيضا اه ونص ابن بشير وإن كان القوان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو أعطاه أو بيعه فان كان فى يد البائع فهل يعصى فعل المشتري ويكون فوتنا قولان وهما على الخلاف فى البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو فى يد المشتري فى مضيه قولان وهما على الخلاف فى نقل شبهة الملك فلا يعصى أوعدمه فبعضى اه ثم قال الخط والظاهر من القوان فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء فبما على العتق والتدبير والصدقة ككفى كلام ابن يونس وإبنى اسحق التومنى قال فيها وكل بيع فاسد فضا من ما يحدث بالسلعة فى سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المتبايع وان كانت جارية فاعتدها المتبايع قبل قبضها أو كاتبها أو دبرها أو تصدق بها فذلك فوت إن كان له مال اه ابن يونس ان حدث بها عيب أو تغير سوق أو يدين قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وما معه فان أحدثه المتبايع قبض من بما أحدث إذا كان يقدر على غنها واختلف إن باعها قبل قبضها وحكى عن ابن أبي زيد أنه ليس بقوت بخلاف العتق لأن له حرة وحكى عن أبى بكر بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المتبايع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المتبايع ولأن الصدقة تفتقر لا قبض والبيع لا يفتقر له فإذا كانت فوتنا

يوم ببيع أى المشتري ببيع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلزمه قيمته يوم قبضه إن فات وان كان البائع قبضه نقض للبيع الفاسد فيرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذى باعه المشتري يفسخ ببيع ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وان كان الذى باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل فيه بيع من بائعه بعد قبض مشتريه قالتا ويلان فى بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفى بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وبقيت صورة ثلثة فيها التا ويلان أيضا وهى بيع البائع ببيع صحيحا به لئلا يكن مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتعلل وأما قبل تمكنه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه فى كلامه الخط فى التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا قبل قبضه فقد رأى المتأخرون فى نقض ببيع وهو يدبائعه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو بيع البائع ما باعه ببيع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا أو جعلوا سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وحكى ابن بشير هذا الخلاف أيضا اه ونص ابن بشير وإن كان القوان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو أعطاه أو بيعه فان كان فى يد البائع فهل يعصى فعل المشتري ويكون فوتنا قولان وهما على الخلاف فى البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو فى يد المشتري فى مضيه قولان وهما على الخلاف فى نقل شبهة الملك فلا يعصى أوعدمه فبعضى اه ثم قال الخط والظاهر من القوان فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء فبما على العتق والتدبير والصدقة ككفى كلام ابن يونس وإبنى اسحق التومنى قال فيها وكل بيع فاسد فضا من ما يحدث بالسلعة فى سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المتبايع وان كانت جارية فاعتدها المتبايع قبل قبضها أو كاتبها أو دبرها أو تصدق بها فذلك فوت إن كان له مال اه ابن يونس ان حدث بها عيب أو تغير سوق أو يدين قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وما معه فان أحدثه المتبايع قبض من بما أحدث إذا كان يقدر على غنها واختلف إن باعها قبل قبضها وحكى عن ابن أبي زيد أنه ليس بقوت بخلاف العتق لأن له حرة وحكى عن أبى بكر بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المتبايع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المتبايع ولأن الصدقة تفتقر لا قبض والبيع لا يفتقر له فإذا كانت فوتنا

(قوله فى نقل) أى البيع الفاسد (قوله فلا يعصى) أى عقد البائع (قوله أو عدمه) أى النقل (قوله فبعضى) أى عقد البائع (قوله الامضاء) خبر الظاهر (قوله فيها) أى المدونة (قوله فى سوق) صلة يحدث (قوله من البائع) خبر ضمان (قوله وان كانت) أى السلعة (قوله له) أى المتبايع (قوله بها) أى السلعة (قوله فان أحدثه) أى العتق وما معه (قوله فيضن) أى المتبايع (قوله اذا كان) أى المتبايع (قوله غنها) أى الجارية (قوله واختلف) بضم التاء (قوله ان باعها) أى السلعة المشتراة فاسدا (قوله فبعضى) بضم فكسر (قوله أنه) أى ببيعها قبل قبضها (قوله لا لأنه) أى العتق (قوله وحكى) بضم فكسر (قوله أنه) أى ببيعها قبل قبضها (قوله وان لم يقبضها) أى المتبايع مبالغة (قوله وهذا) أى كونه فوتنا (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله له) أى القبض (قوله فاذا كانت) أى الصدقة

(قوله فهو) أي البيع (قوله كلامه) أي أبي الحق (قوله ثم قال) أي الخط (قوله وكذلك) أي القول بنقوذ البيع وأنه مقوت في الترجيح (قوله وهو) أي العكس (قوله يبيعه) أي المبيع فاسدا (قوله وهو) أي المبيع (قوله قبل قبضه) أي المبيع (قوله منه) أي مشتريه (قوله برده) أي المبيع صله قبضه (قوله البائع) أي البائع (قوله الأعضاء) خبر الظاهر (قوله لكن محل التأويلين الخ) استدل المذاهب على الخلاف في بيعهما رفع أيهما أنه التأويلين فيهما أيضا (قوله وفيه) أي بيع المشتري (قوله قال) أي عياض (قوله كونه) أي البيع (قوله وإليه) أي شرط كونه بعده (قوله وعليه) أي المشتري (قوله قيمته) أي السلعة (قوله يبيعهما) أي السلعة المبيعة فاسدا يبيعهما صحيحا (قوله ثم قال) أي طي (قوله كلامه) أي عياض (قوله عيهمما) أي التأويلين (قوله واستدل) أي الخط (قوله وهو) ٥٨٤ أي ابن شاس (قوله فلذا) أي ذكر الخلاف دون التأويلين عليه (قوله ما اشتراه)

فهو أخرى أن يكون فوتا اه ونحوه لا يبيح الحق ونقل الخط كلامه وكلام عياض ثم قال لحاصل كلامه - ثم ترجيح القول بنقوذ البيع وأنه مقوت وكذلك الظاهر من القولين اللذين في العكس وهو أن يبيعه بآثمه وهو يبيد مشتريه قبل قبضه منه برده إليه الامضاء أيضا طي الخلاف في بيع البائع والمشتري لكن محل التأويلين في بيع المشتري كما في كلام عياض وغيره وفيه أيضا قولان للمالك رضي الله تعالى عنه في الموازية قال في التقييدات واختلافوا في تأويل المدونة في البيع الذي بقيت البيع الفاسد هل من شرطه كونه بعد القبض وإليه ذهب بعضهم واحتج بقوله في العمود وعليه قيمتها يوم قبضها ومثله للمالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وقال آخرون يبيعهما فوت على كل حال قبضها أو لا وفي كتاب محمد للمالك مثله أيضا ثم قال وقد نقل الخط كلامه ولم يفتيه محل التأويلين وعدهما واستدل بكلام ابن شاس وهو أنما ذكر الخلاف ولم يتعرض للتأويلين فلذا همم والله أعلم ومحل كون بيع المشتري شرعا فاسدا ما اشتراه يبيعهما صحيحا بعد قبضه أو قبله على الراجح فوات البيع الفاسد إذا لم يقصد بيعه فاقاته (لا أن قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الافاتة) للبيع الفاسد فلا يفتيه معاملة له بقبض قصده ويقض وجوبه كببيع فاسد لم يقصد بيعه فيه بيع ولا غيره من المقتنيات فاقاده الشارح وفي قول البائع إجازة فله وتضمنه قيمة المبيع يوم قبضه لأن بيعه رضاه منه بالتزامها وله رده وأخذ مبيعها وليس له إجازته وأخذ ثمنه أذ ليس بمعه صرف لبيعه ما في ضمانه قوله لأن بيعه رضاه بالتزام القيمة الخ فيه أنها مجهولة فرضاه بمشترها بثن مجهول والتزام الممنوع لا يلزم فالظاهر أنه ليس للبائع الزامه القيمة لكن إن تراضيا عليها بعد معرفتها فذلك لهما والله أعلم قاله البنائي هذا كانه ان كان بيع المشتري قبل قيام البائع بفساد البيع وارا دته فسخه فان كان بعده فتحتم فسخه لأنه متعدي ببيعه بعد القيام عليه لأنه انما جازله ذلك قبل القيام عليه لأنه ملكه بالببيع الفاسد قاله ابن رشد وهو أحد ثلاثة أقوال والثاني للحنفي بقوت مطلقا وقال أنه المذهب والثالث لا يقوت مطلقا وحكي عياض عليه الاتفاق وهو ظاهر كلام المصنف لكن اعترض ابن ناجي بحكاية الاتفاق والله أعلم ومثل البيع

مفعول بيع المضاف لقاعله (قوله يبيعهما صحيحا) مبين لنوع بيع (قوله فوتا) خبر كون (قوله إذا لم يقصد الخ) خبر محل (قوله ويقض) أي البيع الأول الفاسد (قوله وجوبا) بيان لحكم فسخه (قوله فعلة) أي المشتري (قوله وتضمنه) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بالتزامها) أي القيمة (قوله وله) أي البائع (قوله رده) أي فعل المشتري (قوله وليس له) أي البائع (قوله إجازته) أي فعل المشتري (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله صرف) بكسر فسكون (قوله لبيعه) أي المشتري (قوله ما في ضمانه) أي المشتري (قوله أنها) أي القيمة (قوله فرضاه) أي

المشتري (قوله بها) أي القيمة (قوله ترضا) أي المتبايعان (قوله عليها) أي القيمة (قوله لها) أي المتبايعين (قوله فاقان كان) أي بيع المشتري (قوله بعده) أي قيام البائع بفساد البيع الخ (قوله لأنه) أي المشتري (قوله ذلك) أي بيعه (قوله عليه) أي المشتري (قوله لأنه) أي المشتري (قوله ملكه) أي المشتري (قوله وهو) أي التقييد بكون بيعه قبل قيام البائع عليه (قوله يفوت) بضم ففتح فكسر مثقلا أي بيع المشتري (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه قبل قيام البائع عليه (قوله وقال) أي اللحن (قوله أنه) أي تقويته مطلقا (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) أي عدم تقويته مطلقا (قوله وهو) أي أنه لا يفوت مطلقا (قوله ومثل البيع) أي المقصود به الافاتة

(قوله لا العتق) أي المقتصد به الافاتة (قوله مقيت) فاعل حصل (قوله قيمته) أي المبيع (قوله دفع) أي المشتري (قوله ذلك) أي المثل أو القيمة (قوله ولم يحكم كما لم بعدم رده) حال (قوله وهو) أي الحكم (قوله فيكون) أي المبيع (قوله رده) أي المبيع (قوله عوده) أي المبيع (قوله باختباره) أي المشتري (قوله ثم عاد) أي السوق (قوله حكمه) أي المقيت (قوله لان تغيره) أي السوق (قوله فلا يتسم) بضم ففتح مثقلا أي المشتري (قوله فيه) أي تغير السوق (قوله ورده) أي الفرق بين تغير السوق وغيره (قوله بان رجوعه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله بينهما) أي تغير السوق والارث (قوله ولذلك) أي اشتراك الارث وتغير السوق في نقي السببية عليه قال الخ (قوله بعدم الارتفاع) أي يحكم المقيت والله سبحانه وتعالى اعلم * (فصل في بيعوع الاجال) * (قوله بيعوع الاجال) أي هذا اللفظ (قوله يطلق) بضم الباء وفتح اللام (قوله مريكا اضافيا) أي عام المفهوم فيكون كليا (قوله ولقبها) أي اسم الحقيقة كنية فيكون من قبيل علم الجنس (قوله فالاول) أي المركب الاضافي (قوله ما) أي بيع جنس (قوله اجل) بضم فسكسر مثقلا فصل مخرج بيع حاضر بمحاضر (قوله ثمنه العين) فصل مخرج ٥٨٥ ما اجل ثمنه غير العين (قوله

وما اجل ثمنه غيرها) أي العين (قوله سلم) بفتح السين واللام خبر ما (قوله في سلمها) أي المدونة الخ شاهد وما اجل ثمنه غيرها سلم (قوله وربما) تقييدية (قوله أطلق) بضم فسكون فسكسر (قوله انه) أي ما اجل ثمنه العين (قوله بمجاز التغليب) صلة أطلق وادافته للبيان (قوله من حنطة) بيان أرادب (قوله وعشرة) عطفا على عشرة (قوله أي السلم) (قوله ولو اختلف اجلهما) أي الارادب والدرهم حال أو مبالغة (قوله انه) أي ما اجل ثمنه غير العين (قوله منها) أي المدونة (قوله جعل) أي ابن عرفة

الاهمية والصدقة المقتصود بهما الافاتة لا العتق لتسوف الشارع للحرية (و) ان حصل في المبيع فاسد امقيت ووجب قيمته او مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكم كما لم بعدم رده ثم عاد المبيع لماله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاء (المقيت) وهو مضي البيع ووجوب القيمة والمثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مقيت فيجب رده لباثمه الاصل سواء كان عوده باختباره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كإرضائه (الا) اذا كان القوات (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يتم فيه بخلاف غيره قاله عبدالحق وابن تونس ورده المازري بان رجوعه لم يارث ليس من سببه ايضا وقد بان بينهما في الحكم ولذلك قال اشهب بعدم الارتفاع في عودته الى السوق وغيرها * (فصل) في بيان أحكام بيعوع الاجال * ابن عرفة يبيع الاجال يطلق مريكا اضافيا ولقبها فالاول ما اجل ثمنه العين وما اجل ثمنه غيرهما سلم في سلمها الاول يجوز سلم الطعام في القلوس وربما أطلق على ما اجل ثمنه العين انه سلم بمجاز التغليب في سلمها الاول من أسلم ثوبا في عشرة ارادب من حنطة الى شهر وعشرة دراهم لشهر آخر فلا يأس به ولو اختلف اجلهما وربما أطلق على ما اجل ثمنه غير العين انه يبيع في البيع منها لا بأس ببيع ساعة غائبة بعدهم ابلعة الى اجل او بدنانير الى اجل اه قوله وما اجل ثمنه غيرها الخ جعل المقدم هو المثلن سواء كان العين وغيرها وبعضهم قال وما اجل ثمنه فهو سلم والكل قريب لانه يطلق على كل من العوضين انه ثمن ومثلن كما انه يطلق على كل من العاقدين انه باع ومشتتر ثم قال ابن عرفة والثاني انب لم يتكرر بيع عاقدى الاول لاجل ولو بغير عين قبل انقضائه البناي يفسد طرده بعده على عقدهما ثانيا بعد عقدهما ولولا لغير اجل لكن رأيت في نسخة من ابن عرفة زيادة لاجل بعد قوله عاقدى الاول وبه يستدفع

٧٤ منح في فيه (قوله المقدم) بضم ففتح مثقلا أي رأس المال (قوله سواء كان) أي المقدم (قوله والكل) أي من الجعلين (قوله لانه) أي الشأن (قوله كما انه) أي الشأن (قوله والثاني) أي يبيع الاجال اللقب (قوله لم يتكرر) بضم ففتح فسكسر مثقلا كان صدقة لبيع فقدم عليه واضيف له والاصل لبيع عاقدى الاول المتكرر فيبيع جنس وادافته فصل مخرج بيع غيرهما (قوله والمتكرر) فصل مخرج بيعهما الاول (قوله عاقدى) بفتح الدال مثني عاقد بلانون لادافته (قوله لاجل) حال من الاول فصل مخرج متكرر بيع عاقدى الاول النقد (قوله ولو بغير عين) مبالغة في بيع (قوله قبل انقضائه) أي اجل الاول صله بيع فصل مخرج متكرر بيع عاقدى الاول لاجل بعد انقضائه (قوله يفسد طرده) أي ملزومية التعريف معرفه (قوله بصدقه) أي الحد عليه يفسد بفتح الباء (قوله على عقدهما) أي عاقدى الاول (قوله ولا) بشد الواو (قوله لغير اجل) هذا مبني على حذف لاجل عقب الاول وذكره متعين لم يعد عليه ضمير انقضائه وليخرج بيعهما ثانيا بعد انقضائه (قوله لكن رأيت في نسخة الخ) استدراك على يفسد طرده لرفع أي بانه انه ليس في الحد ما يدفعه (قوله لويه) أي لاجل عقب الاول صله يستدفع

(قوله الحد) أى عكسه أى ملزمة بحدته عدم محدود (قوله بأنه) أى الحد صلة تقض (قوله مسئلة القراض) أى بيع حامله سلعة لاجل وشراؤها رب المال قبل انقضائه فانها من يوع الآجال والحد لم يتناولها لان البيع لم يتكرو من عاقدى الاول لاجل قبل انقضائه فقد انتفى فيها الحد ولم يتفق محدود (قوله والشركة) أى بيع أحد الشرى يكن سلعة الشركة لاجل وشراؤها شريكه قبل انقضائه فانها منها وقد خرجت بعاقدى الاول (قوله اذا باع العامل) أى سلعة القراض (قوله بأن رب المال) صلة باع (قوله لاجل) صلة باع (قوله واحد الشرى يكن) عطف على العامل أى سلعة الشركة لاجل (قوله فلا يجوز لرب المال) أى فى مسئلة القراض (قوله ولا للشرى الا شرا) أى فى مسئلة الشركة (قوله ان يبتاعه) أى ما باعه العامل او الشرى لاجل قبل انقضائه (قوله باقل نقدا) أى اولدون الاجل والاكثر لاجل (قوله وكذا) أى المذكور من رب المال والشرى الا تخوف صنع الشراء باقل نقدا (قوله البائع) ٥٨٦

نفسه باقل نقدا او اودون
 لاجل اوبا كترلا بعد (قوله
 المشتري) أى لاجل قبل
 نقضائه (قوله مبيع) أى
 البائع (قوله من وارثه)
 أى المشتري (قوله لاول
 ديون المشتري) أى بموته
 قضاا رثاء البائع من وارثه
 بعد انقضاء اجل الاول
 نخرج من يوع الاجال
 (قوله ولا) بشد الواو
 (قوله مع انه) أى المشتري
 ثانيا (قوله نزله) بفتحات
 مشدداى البيع الاول الخ
 خبران (قوله منه) أى
 المشتري ثانيا (قوله فهو)
 اى البيع (قوله ببيان
 موجب) بكسر الجيم اى
 سبب ثبوت صله بدا (قوله
 على وجهه) صله ببيان
 واضافه للبيان (قوله كثر

(قوله اليه) أي السلف بمنفعة (قوله اذما له) بعد الهمز أي البائع أو البيع (قوله البيع والسلف) مفعول قصده مضافا لانه اعله
(قوله فيهما) أي البيع والسلف والسلف بزيادة (قوله من الزيادة) أي في المال بيان ما (قوله حبا) أي زيادة المال (قوله آثم)
بعد الهمز (قوله) آكل بعد الهمز (قوله لان هذا) أي بيع وسلف الخ عله يكتفى (قوله منع) بضم فكسر (قوله لادائه) أي
بيع وسلف (قوله لانا نقول الخ) عله لا يقال (قوله هو) أي البيع والسلف (قوله وان كان مؤديا اليه) أي السلف بمنفعة
حال (قوله الا انه) أي البيع والسلف (قوله أبين) أي من السلف بمنفعة (قوله لانه) أي السلف بمنفعة (قوله فكان) أي التعليل
بالبيع والسلف (قوله للتممة الخ) عله يمنع المنق بلا (قوله به) أي البيع الجائز ٥٨٧ في الظاهر (قوله عاقديه) أي البيع
الجائز (قوله ذلك) أي

ما يؤدى الى ما قل قصده
(قوله مختلفا) بفتح اللام
(قوله حكمهما) أي
القسمين (قوله عليه) أي
حكمهما (قوله وهو) أي
ما قل قصده (قوله فآل)
بعد الهمز (قوله أمره)
أي البائع أو البيع (قوله
ليضمن) أي المدفوع له
(قوله له) أي الدافع (قوله
أحدهما) أي الثوبين
(قوله بالآخر) صلة يضمن
(قوله للاجل) صلة يضمن
(قوله فيه) أي البيع
المؤدى الى ضمان يجعل
(قوله وسكاهما) أي
القولين (قوله الا انه) أي
خिला (قوله جوازه) أي
البيع المؤدى الى ضمان
يجعل (قوله لبعده) بضم
الموحدة (قوله قصده) أي
ضمان يجعل (قوله عليه) أي
الجواز (قوله ان الخلاف)

قصده فالبيع المؤدى اليه ممنوع اتفاقا كبيع سلعة بعشرة لاجل ثم شرا ثم اثمانية حالة اذ
ما له الى تسليف ثمانية بعشرة وكثر قصد الناس البيع والسلف والسلف بمنفعة لما فيهما من
الزيادة والنقصوس مجبولة على حبا ولا فرق بين ان يكون المتبايعان قصدا للممنوع وتحبلا عليه
بالجائز في الظاهر أو لم يقصدها وانما آل امرهما الى ذلك قال في التوضيح المتهم به في هذا الباب
كالم دخول عليه انتهى الان الداخل عليه آثم آكل للربا كما اخبرت عائشة رضي الله تعالى عنها
لا يقال ينبغي ان يكتفى بقوله سلف بمنفعة عن قوله بيع وسلف لان هذا انما يمنع لادائه الى
السلف بمنفعة لانا نقول هو وان كان مؤديا اليه الا انه ايب في بعض الصور لانه بالظنة فكان
أضبط والله اعلم افاده الخط (لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى للممنوع قل قصده للتممة على
التوصل به الى ان يحصل بين عاقديه (ما) أي ممنوع (قل) بفتح القاف واللام مشددا قصده من
الناس (كضمان يجعل) للضامن الخط لما كان مفهوما قوله كثر قصده ان ما أدى الى ما قل قصده
لا يمنع وكان ذلك مختلفا فيه ومنقسم الى قسمين احدهما أضعف من الآخر وكان حكمهما على
المشهور واحدانه عليه بقوله لا قل القصدا اليه وهو على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد
قصده لاجل او الثاني كضمان يجعل كبيع شيئين بدينار لاجل ثم شرا أحدهما عند الاجل بدينار
قال أمره الى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بالآخر للاجل وحكى ابن بشير وابن شاس فيه قولين
مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بالاتهم الا انه قال في توضيحه ظاهر المذهب جوازه لبعده
قصده واقصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لان الشارع جعل
الضمان والقرض والجاه لا تفعل الا الله بغير عوض فاخذ العوض عليه ساحت قاله في التوضيح
ابن بشير ينبغي ان الخلاف خلاف في حال فتي ظهر قصده منع ومتى لم يظهر جازاه وهو بين فانه
قديم قصده ذلك لخوف أو غرر طريق ونحوه والله أعلم وأشار الى الاول الذي يبعد قصده جدا بقوله
(أو) ك(أسلفني) بفتح الهمز (وأسلفك) بضمها والنصب بان مقدرة بعد الواو وجوبيا في جواب
الامر والرفع أي وأنا أسلفك كبيع ثوبين بدينارين لاجل ثم يشتر به بدينار حال ودينار لبعده من
الاجل قال الامر الى دفع البائع دينار نقد أو أخذه عند الاجل بدينارين أحدهما قضاة عن
الدينار الاول والثاني سلف من المشتري يرد له البائع عند الاجل الثاني فقد اسلف كل منهما

أي في البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله قصده) أي ضمان يجعل بالبيع (قوله منع) بضم فكسر أي البيع المؤدى الى ضمان
يجعل (قوله لم يمتنع) أي قصده ضمان يجعل بالبيع (قوله جاز) أي البيع المؤدى لضماني يجعل (قوله وهو) أي تفصيل ابن
بشير (قوله بين) بكسر اليا مشقلا أي ظاهرا (قوله فانه) أي الشأن (قوله قد يقصد) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله ذلك) أي الضمان
يجعل (قوله تلوف) بالثوبين لضافته (قوله وجوبا) بيان لحكم تقديرها (قوله والرفع) عطف على النصب (قوله ثم
يشتر به) أي الشيء البائع (قوله واخذه) أي البائع من المشتري (قوله يرد) أي الدينار (قوله له) أي المشتري (قوله منهما) أي
البائع والمشتري

(قوله عدم اعتبار هذه التهمة) أي في منع البيع المؤدى إليها فيجوز (قوله ومقابلها) أي المشهور (قوله اعتبارها) أي هذه التهمة خبر مقابلها (قوله ومنع) عطف على اعتبار (قوله إليها) أي تهمة السلفي والسلفك (قوله قصده) أي اسلفني واسلفك (قوله بين) بفتح مثلاً (قوله موجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله فرع) بفتح مثلاً (قوله صورها) أي بيوع الأجل (قوله عليه) أي موجب المنع (قوله ٥٨٨ هذا) أي كون البيع الأول لأجل (قوله أذلو كان) أي البيع الأول

(قوله نقدا) أي بمن حال (قوله التهمة) أي على السلف بمنفعة أو البيع والسلف بشرط (قوله أي البائع ما باعه) تفسير للفاعل المستتر والمفعول البارز (قوله ثلاثة شروط) أي كون المشتري ثانياً هو البائع أو لا المشتري بالفتح ثانياً هو المبيع أو لا والبائع ثانياً هو المشتري أو لا (قوله فيها) أي بيوع الأجل (قوله وبينه) بفتح مثلاً (قوله أي جنس ثمنه) (قوله صفقا) أي ذهب أو ورق (قوله صفقا) كعمد أو يزيد (قوله فيهما) أي البيع والشراء (قوله وصفته) أي الطعام كعمر أو محمولة (قوله كذلك) أي متفق صفقا وصفة (قوله والقصد) أي بقوله يجنس ثمنه من عين أو طعام أو عرض (قوله أجل) بضم فكسر مثلاً (قوله منها) أي الأربعة (قوله اثنتا عشرة صورة) من ضرب أربعة في ثلاثة (قوله بين) بفتح مثلاً (قوله في ثلثي شهرين) أي في ثلثي شهرين (قوله وان كان) أي منه الخ حال (قوله ثانياً) أي التهمة

الحكامها) أي الأثني عشرة صورة (قوله منها) أي الثلاث (قوله سلف بمنفعة) لأنه آله الأمر في الأولين منه إلى دفع البائع الأول ثمانية نقداً أو نصف شهر في عشرة إلى الشهر وفي الثالثة إلى دفع المشتري الأول عشرة إلى الشهر وفي الثاني عشر إلى الشهر (قوله الثالثة) أي يبعه بعشرة إلى شهر وشراؤه ثلثي شهرين (قوله وان كان) أي منه الخ حال (قوله ثانياً) أي التهمة

(قوله اصل) أى قاعدة (قوله والا) أى وان لم يحز التعامل عليه (قوله المبيع) أى اولاً وثانياً (قوله ملغى) بضم الميم وسكون اللام وفتح الخين (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون الخ تفسير ملغى (قوله مستقراً) بكسر القاف أى غير راجع اليها (قوله لنقل المالك به) أى عنه علة (قوله واعتباره) (قوله وما عاد اليها) عطف على ما خرج منها (قوله وقابل احدهما) أى ما خرج وما عاد عطف على اعتبر (قوله محرماً) بضم الميم وفتح الحاء والراء مثقلاً (قوله واقرأ) أى المتبايعان (قوله عليه) أى الوجه المحرم (قوله فسخت) بفتح الفاء (قوله عقدهما) أى المتبايعين (قوله من وجوب حاية) أى سد وقطع (قوله الذرائع) أى الوسائل للممنوع بيان لما (قوله وان لم تجد) أى وجه المحرم (قوله قوله ثم تترى) أى المتبايعين بقصد الوجه المحرم (قوله مع اظهار) أى المتبايعين (قوله وتفتح) أى ما يردى الى الوجه المحرم (قوله وان اظهاراً) أى العاقدان (قوله اليه) أى الوجه المحرم (قوله يتوصلاً) أى المتبايعان بالمباح (قوله واشتراه) أى الاجنبى الوكيل المبيع (قوله له) أى البائع (قوله لم يحز) أى شراء الوكيل (قوله ويفسخ) أى شراء ٥٨٩ الوكيل (قوله وفيها) أى المدونة

(قوله الماذون) أى له فى التجارة
(قوله ان كان) أى عبدك
(قوله وان تجز) أى العبد
(قوله فخاثر) أى شراؤه ما باعه
سبده لاجل باقل نقداً (قوله
فيها) أى المدونة (قوله البائع)
أى لاجل (قوله السلعة)
أى باقل نقداً (قوله قبله) أى
الاجل (قوله احتراز) خبر
قولى (قوله اذا باعه) أى
المبيع (قوله ثم اشتراه) أى
المبيع (قوله ثم ابتاعه) أى
المبيع (قوله منه) أى الثالث
(قوله لا يعاد الخ) علة جعل
الثالث محلاً (قوله ولا تبعه)
أى التهمة (قوله عنهما) أى
الاولين (قوله به) أى الثالث
(قوله له) أى المشتري الاول
(قوله به عشرة نقداً) صلة اشتر
(قوله بها) أى العشرة نقداً
(قوله فتدفع) أى الثالث

منه قال فى الجواهر اصل هذا الباب اعتبار ما خرج من اليد وما عاد اليها فان جاز التعامل عليه مضى والابطال فان كان المبيع ثوباً مثلاً فاجعله ما فى كانه لم يقع عليه عقد ولا تبدل فيه ملك واعتبر ما خرج من اليد مستقراً لنقل المالك به وما عاد اليها وقابل احدهما بالآخر فان وجدت فى ذلك وجهاً محرماً واقرأ انهما عقداً عليه فسخت عقدهما فامنع من هذا البيع لما تقدم من وجوب حاية الذرائع وان لم تجد اجزت البياعات ثم تترى مع اظهار القصد الى المباح وتفتح وان أظهر اعدم القصد اليه حاية ان يتوصلاً وغيرهما الى الحرام اهـ اللهم ان وكل البائع اجنبياً واشتراه لاجل نقداً أو بدون الاجل أو باكثر لا بعد لم يحز ويفسخ وفيها ان يبتى سلعة بثمن لاجل لم يحز ان يشتريه عبدك الماذون باقل من الثمن نقداً ان كان يتجزأ وان تجزى بالثمن نفسه فخاثر ثم قال فيها وان باع عبدك سلعة بثمن لاجل لم يجزى ان يتبايعا باقل من الثمن نقداً ان كان العبد يتجزأ أو الحسن معنى لم يجزى لم يجزى بقسمة قوله المتقدم لم يحز ان يشتريه عبدك الماذون لانه وكيل ويكره شراء البائع السلعة لانه لا جنى وكله على شراؤها ابن القاسم لو مات مبتاعها الى أجل قبله جاز للبائع شراؤها من وارثه لخلول الاجل بوثه ولو مات البائع فلا يجوز لوارثه الا ما جاز لمن شراؤها وقولى عن اشتراؤها منه احترازاً عما اذا باعه المشتري لثالث ثم اشتراه البائع الاول من الثالث فيجوز الا ان يكون الثالث ابتاعه من المشتري الاول بالجلس بعد القبض ثم ابتاعه الاول منه بعد فى موضع واحد فيفتح لهما جميعاً الثالث محلاً لا بعد التهمة عن أنفسهما ولا تبعه عنهما ما به لا مكان ان يقول البائع لثالث اشتري هذه السلعة التى بهتاله بخمسة عشر لاجل بعشرة نقداً وأنا آخذها منك بها او برمج دينار فتدفع اليه العشرة التى تأخذها منى ولا تدفع شيئاً من عندك فيؤل الامر الى رجوع السلعة الى الذى باعها او لا ودفعه عشرة نقداً ياخذ منه بدلهما خمسة عشر عند الاجل واعطى الثالث ديناراً لاعتنه على الربا قاله ابن رشد فى شرح معجم ابن القاسم ما لكارضى الله تعالى عنهما جوابه بلاخبر فيه لماسئل عنه والله

(قوله اليه) أى المشتري الاول (قوله ودفعه) أى بائعها اولاً (قوله ياخذ) أى بائعها اولاً (قوله منه) أى مشتريه الاول (قوله بدلهما) أى العشرة المنقودة (قوله واعطى) أى بائعها اولاً (قوله جوابه) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بلاخبر فيه) أى الفرع المذكور نص ويربط جوابه (قوله لماسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه صلته جوابه (قوله عنه) أى الفرع ونصه سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل من يمين يبيع السلعة من الرجل بثمن الى أجل فاذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان قاعداً معهما فباعها منه ثم ان الذى باعها الاول اشتراها منه بعد ذلك فى موضع واحد قال لاخبر فيه وراه كانه محمل فيما بينهما وما قال انما يريدون اجازة المكروه قال يجهنون اخبرنى ابن القاسم عن ابن دينار قال هذا مما يضرب عليه عندنا وهو مما لا يختلف فى أنه مكروه ويروى انه يجرى وانه يؤدب من فعله ابن القاسم وهو عند مالك من المكروه البين ابن رشد هذا صحيح على طرد القياس =

في الحكم بالبيع من الذرائع لان المتبايعين اذا اتفقا على ان يظهر ان أحدهما باع ساعة من صاحبه بثمانية عشر إلى أجل ثم اشتراها منه بعشرة نقدا المتوصل به إلى دفع عشرة في خمسة عشر إلى أجل وجب أن يتم ما على ذلك وان اشتراها الذي باعها من غير الذي ابتاعها منه اذا كان ذلك في مجلس واحد لا احتمال أن يكونا انما ادخلا هذا الرجل فيما بينهما البعد التهمة عن انفسهم ما ولا تبعده عنهما به لان التحليل به يمكن بان يقول بائع الساعة بثمانية عشر لأجل رجل ثالث اشتراها بعشرة نقدا وانا ابتاعها منك بها أو يرجع دينار فقد دفع اليه العشرة التي تأخذها مني ولا ترز من عندك شيئا فتراجع الساعة إلى نايتها الاول ويدفع عشرة دنائير ياخذها بخمسة عشر إلى أجل وان اربح الثالث دينار فقد اعطاه له ثمانية عشر على الربا (قوله وان يربح) بضم السين وكسرها أي يكتب ٥٩٠ (قوله لها) أي الاثنى عشرة صورة (قوله جدولا) بفتح الجيم وسكون الدال

أعلمت وتلزم لها جدولا يكشفها ويظهر لك استخراج المسائل منه بان تأخذ للسطر الاول من الاسطر الثلاثة ما يقابله من الايات التي تليه وتنتظر ما في كل بيت منها فتجده من جائز أو ممتنع فهو حكم البيت الذي فوقه من نقدا أو أجل وبقيمة الاسطر كذلك وهكذا الاستخراج في بقية الجدول وهذه صورته

نقدا	لشهر	لنصفه	الشهرين
بائع شيا بعشرة لشهر ثم اشتراه بعشرة	جائز	جائز	جائز
بائع شيا بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية	ممتنع	جائز	ممتنع
بائع شيا بعشرة لشهر ثم اشتراه باثنى عشر	جائز	جائز	ممتنع

ولما ذكر احوال تعجيل الثمن الثاني كله وتأجيله كله ذكر احوال تعجيل بعضه وتأجيل بعضه في كل الصور إلى أجل الاول أو اقرب أو ابعد فهذه ثلاث وفي كل الثمن الثاني كله اما قد قدر الثمن الاول أو اقل أو أكثر فهذه تسع صور وسقطت صور النقدا الثلاثة اذا الموضوع تأجيل البعض مشبه في المنع لبعض الصور والجواز لبعض فقال (وكذا) أي المذكور من نقدا الثمن الثاني كله أو تأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لواجل) بضم الهاء وكسر الجيم مشددا (بعضه) أي تأجيل بعض الثمن الثاني وبين الصور المتشعبة منه بقوله (ممتنع) من صور التسع أربع صور اثنتان في قوله (ما) أي عقد (تعجل) بفتح التاء مثقلا (فيه) أي بسببه الثمن (الاقل) كله على كل الاكثر كبيع شيا بعشرة لشهر وشرائه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لنصف شهر أو على بعض الاكثر كبيع بعشرة لشهر وشرائه باثنى عشر خمسة نقدا أو سبعة لشهرين واثنتان في قوله (أو) تعجل فيه (بعضه) أي الاقل على كل الاكثر كبيع شيا بعشرة لشهر وشرائه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لشهرين والخمس الباقية جائزة وهي بيع بعشرة

المهمة وفتح الواو أصله النهر الصغير استعمل ما بين الخطوط للمساواة للصورة ثم صار حقيقة عرفية (قوله يكشفها) أي يبين الجدول الصور الاثنى عشرة واحكامها برؤية العين (قوله المسائل) أي الاثنى عشرة أي صورها واحكامها (قوله منه) أي الجدول (قوله بان تأخذ للسطر الاول) صلة يظهر (قوله من الاسطر الثلاثة) أي المكتوب فيها صور المسائل (قوله ما يقابله) أي السطر الاول مقبول تأخذ (قوله من الايات التي تليه) أي السطر الاول بيان لما (قوله منها) أي الايات التي تليه (قوله من جائز أو ممتنع) بيان لما في كل بيت (قوله من نقدا) بيان الذي فوقه (قوله وبقيمة

الاسطر) أي الثلاثة وهي السطر الثاني والسطر الثالث (قوله كذلك) أي السطر الاول في أخذ ما يقابله الشهر مما يليه ونظر ما في كل بيت منها وما وجد فيه من جائز أو ممتنع فهو حكم ما فوقه من نقدا أو أجل (قوله وهكذا) أي الاستخراج المتقدم (قوله في كل الصور) تنازع فيه تعجل وتأجيل (قوله إلى أجل) صلة تأجيل (قوله تسع صور) من ضرب ثلاث في ثلاث (قوله الثلاثة) أي المساوي والاقل والاكثر (قوله اذا الموضوع الخ) علة سقطت صور النقدا (قوله مشبه) بضم ففتح فكسر حال من فاعل ذكر (قوله والجواز) عطف على المنع (قوله في الامتناع) صلة كاف التشبيه (قوله والجواز) عطف على الامتناع أي تأجيل بعض الثمن لان لمصدرية (قوله وبين) بفتح التاء مثقلا (قوله منه) أي تعجيل بعض الثمن الثاني وتأجيل باقيه (قوله من صورة) أي تعجيل البعض وتأجيل الباقي (قوله أو على بعض الاكثر) عطف على كل الاكثر (قوله والخمس الباقية) أي من التسع (قوله وهي) أي الخمس

(قوله الباقية من الاثني عشرة) أي بعد اسقاط صور النقد منها (قوله وان كان) أي الثمن الثاني (قوله مثله) أي الاول (قوله جازت) أي الثلاث (قوله وان كان) أي الثمن الثاني (قوله منه) أي الاول (قوله الاخرين) أي تأجيل البعض للاجل الاول أو لأقرب (قوله جواز) أي بيعها بعشرة أشهر وشراؤها بعشرة نقد أو خمسة لأبعد ٥٩١ (قوله انه) أي الشان (قوله فهو) أي الحكم (قوله فينظر) بضم الاء وفتح الظاء (قوله يعرض) بفتح فسكون فكسر (قوله المنع) فاعل يعرض (قوله وبعض صور المنع) عطف على لبعض صور الجواز (قوله الجواز) عطف على (قوله الجواز) عطف على المنع فقيه عطف معموين على معمولين لعامل واحد (قوله لارتقاعه) أي المانع على عروض الجواز لبعض صور المنع (قوله نبه) بفتحة مفتحلا (قوله هذا) أي عروض الجواز لبعض صور المنع والمانع وبعض صور الجواز (قوله مشها) بضم ففتح فكسر مشة لاجل من فاعل نبه (قوله فيمنع) أي البيع (قوله بينهما) أي المتبايعين (قوله جماعلي) كل لاخر (قوله المقاصة) (قوله منها) أي المتبايعين (قوله لاخر) صلة المقاصة (قوله ما عليه) مفعول بدفع (قوله لاخر) متعلق فيه بدفع ومتعلق ما عليه (قوله بشرطها) أي المقاصة صلة انتقاء (قوله جازت الصور كلها) (قوله هذا) أي حال اختلاف الثمنين بالجوذة والزيادة (قوله بدراهم جيدة) أي لاجل

لشهر وشراؤه بعشرة خمسة نقدا وخمسة للشهر والنصفه او لشهرين وبيعها بعشرة لشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا وسبعة للشهر والنصفه نت وهذا جدول فيه التسع صور الباقية من الاثني عشرة

باقيا لشهر	باقيا لنصفه	باقيا لابعد
ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	جائز	جائز
جائز	جائز	ممنوع

البنائي حاصله ان الثمن الثاني ان كان اقل من الاول منعت الثلاث كلها وان كان مثله جازت كلها وان كان اكثر منه منعت واحدة وهي تأجيل البعض لأبعد من الاجل الاول وجاز الاخرين والله اعلم الخط ومنع ابن الماحشون بيعها بعشرة أشهر وشراؤها بعشرة خمسة نقدا وخمسة لأبعد لاسلفي واسلفك والمشهون جوازها بناء على عدم اعتبارهم اسلفي واسلفك والله اعلم ولما كان ضابط احكام صور بيع الاجال انه ان استوى الاجالان فالحكم الجواز ولو اختلف الثمنان وان استوى الثمنان فهي الجواز ايضا ولو اختلف الاجالان وان اختلف الاجالان والثمنان معها فينظر الى اليد السابقة بالعطاء فان عاد اليها اقل مما خرج منها فالحكم الجواز وان عاد اليها اكثر فالحكم المنع وكان قد يعرض لبعض صور الجواز المنع لعروض مانع وبعض صور المنع الجواز لارتقاعه نبه على هذا مشها في المنع فقال (كساوي الاجالين) للثمنين فيمنع (ان شرطنا) أي العاقدان (نفي) أي عدم (المقاصة) بينهما جماعلي كل لاخر كبيع شيء بمائة أشهر ثم شرائه بمثلها أو اقل او اكثر منها الشهر بشرط عدم المقاصة وان كلاهما ما يدفع عند حلوله ما عليه لا آخر فيمنع (ا) ابتداء (الدين بالدين) اعمارة ذمة كل منهما لا آخر ولولم بشرط ان في المقاصة لجاز اسقوط المتماثلين ولا يبقى الا الزائد في ذمة أحدهما صرح بهذا الرجاء وغيره (ولذلك) أي كونه المنع اذا شرط في المقاصة للدين بالدين (صح) البيع (في) شراء ما بانه لاجل ثمن (أكثر) مما باع به مؤجل (لا) أجل (أبعد) من أجل ما باع به (اذا شرطها) أي العاقدان المقاصة لانتفاء الدين بالدين بشرطها الخط في الجواز اذا اشترط المقاصة جازت الصور كلها أي الاثني عشرة صورة لارتفاع التهمة اه وهو ظاهر ولاجل ارتفاع التهمة جاز ما أصله المنع وهو شراؤها كقولنا بعد بشرط المقاصة للسلامة حينئذ من دفع قليل في كثير (والزيادة) في أحده الثمنين (والجوذة) في الثمن الاخر معتبران فيهما (ك) اعتبار (القلة) بكسر القاف وشدة اللام في أحدهما (والكثرة) في الاخر فالردي كالتقليل والجيد كالزيادة وبقي هنا أربع وعشرون صورة لانه اذا باعها بدراهم جيدة ثم اشتراها برديئة ففيه

ففيه انه لا تصور المقاصة في شرائها اقل نقدا أو بدون الاجل وان التبع بقيمة الاثني عشرة لا يتوقف جوازها على شرط المقاصة (قوله هذا) أي حال اختلاف الثمنين بالجودة والزيادة (قوله بدراهم جيدة) أي لاجل

قوله الاثنا عشرة صورة المتقدمة) لان الردية امانة اولون الاجل اوله ولا بعد منه فهذه أربع وفي كل اما قدر الجيدة
أواقل أو أكثر (قوله وكذا) أي البيع بجيدو الشراء بردي في كون الصور اثني عشرة صورة (قوله اذا باع برديته) أي لاجل
(قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي (قوله فان اخلفا) أي الثمنان (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله
هذه) أي فان اخلفا بالجودة والرداءة امتنع (قوله نقدا) أي أول نصف شهر مثلا (قوله وقوله) أي ابن الحاجب في النسخة
الاولى (قوله الامران) أي تجميل الاقل وتجميل الادنى (قوله مسائل الاجل الثمانية عشر) أي لان الشراء اما لاجل البيع
الاول أو اقرب أو أبعد وفي كل الثمن الثاني اما قدر الاول أو أقل أو أكثر فهذه تسع وفي كل امان يبيع بجيدو يشتري بردي
او عكسه (قوله مسائل النقد الست) ٥٩٢ لان الثمن الثاني اما قدر الاول أو أقل أو أكثر فهذه ثلاث وفي كل امان

يبيع بجيدو يشتري بردي
أو عكسه (قوله والذي
اشترى به اجود مما باع به)
تحال (قوله والاربعة الباقية)
أي شراءه باقل نقدا وهو
أجود وشراؤه بادن نقدا
سواء كان مثل الاول قدرا
أو أقل أو أكثر (قوله بقوله
تأجيل فيه الاقل أو الردي)
أي ابن الحاجب (قوله فان
اشترى بالردي) أي نقدا
(قوله وان اشترى بالجيد
الاقل) أي نقدا (قوله في
الصور الاثني عشرة) لان
الفضة امانة قدرا أو لاجل
أو اقرب أو أبعد وفي كل امان
قدرا صرف الذهب أو أقل
أو أكثر (قوله ومثله) أي
بيعه بذهب وشراؤه بفضة
في المنع (قوله فيها) أي الاثني
عشرة صورة (قوله بان يزيد
المجمل الخ) تصوير لكثرة
المجمل جدا (قوله نصفه)

الاثنا عشرة صورة المتقدمة وكذا اذا باع برديته واشترى بجيدة فحيث يمنع ما يجمل فيه الاقل
يمنع ما يجمل فيه الردي عو حيث جاز يجوز قراره الشارحان ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب وفي
بعضها فان اخلفا بالجودة والرداءة امتنع قال في التوضيح والنسخة الاولى أولى لاقتضاء هذه
المنع فيما اذا باعه بعشرة يزيد الى شهر ثم اشتراه بعشرة محمية نقدا اه وقوله يمنع ما تجمل فيه
الاقل او الادنى يقتضي ان ما اتى منه الامران يجوز والذي يظهر من كلامهم كما سيأتي
في مسألة اختلاف السكتين ان مسائل الاجل الثمانية عشر كلها بمنع لا لشغل النقتين
فيؤدي للدين بالدين لانه لا يحكم له حينئذ باقاصه واما مسائل النقد الست فيجوز منها
صورتان وهي شراؤها بمثل الثمن أو أكثر نقدا والذي اشترى به اجود مما باع به والاربعة
الباقية بمنع عملا بقوله يمنع ما يجمل فيه الاقل او الردي فان اشترى بالردي امتنع سواء كان
مثل الاول أو أقل أو أكثر وان اشترى بالجيد الاقل امتنع افاده الخط وصرح ببعض مفهوم قوله
يجنس نفسه فقال (ومنع) بضم فكسر يبيع شي (بذهب) لاجل (و) شراؤه بفضة في الصور
الاثني عشرة ومثله بيعه بفضة لاجل وشراؤه بذهب في الاخر فيمنع في كل حال (الا ان
يجمل) بضم التثنية وفتح العين والجيم (اكثر من قيمة المتأخر جدا) بان يزيد المجمل على المؤخر
بقدر نصفه فيجوز لاقتضاء تهمة الصرف المؤخر كبيع شي بدينارين لشهر ثم شراؤه بستين درهما
نقدا وصرف الدينارين عشرون والمراد بالقيمة ما جعله الامام صرفا لا ليدار من الدراهم فيها ان
بعته بثلاثين درهما الى شهر فلا يتبعه بدينارين نقدا فيصير صرفا مؤخرا ولو ابعته بعشرين
دينارا جاز لبعده بثمان التهمة وان بعته باربعين الى شهر جاز ان يتبعه بثلاثة دنانير نقدا البيان
فضلها ولا يجزئ بدينارين وان ساوياها في الصرف اه ومنع ان يبيع ذلك مطلقا مبالغة في
الاحتياط لمنع الصرف المؤخر وقيل يجوز اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر ابو الحسن بتحصيل
المسألة ان كان النقدان الى أجل لم يجز قولوا واحدا وكذا ان كان احدهما نقدا والاخر
مؤجلا والنقد أقل من صرف المؤخر وان كان مثله او أكثر نقدا لان أشبه لا يجوز مطلقا
ومذهب ابن القاسم في الكتاب ان كان مثل صرف المؤخر أو أكثر شي قليل لم يجز وان كان

أي المؤخر (قوله من الدراهم) بيان المال (قوله فيها) أي المدونة (قوله لبيان) أي ظهور (قوله فضلا) أي
زيادة الدنانير اي الثلاثة (قوله وان ساوياها) أي الدينارين الاربعين درهما حال (قوله ذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء
بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم تجمل الاكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه
(قوله اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر) أي واولى اذا زاد المجمل على قيمة المؤخر ومفهومه يمنع اذا نقصت قيمة المجمل عن قيمة المؤخر
(قوله النقدان) أي الدنانير والدراهم مبيعا باحدهما ومشتريا بالآخر (قوله وكذا) أي النقتين المؤجلتين في الاتفاق على المنع
(قوله احدهما) أي النقتين (قوله وان كان) أي النقد (قوله مثله) أي صرف المؤخر

(قوله قال) أي أبو الحسن (قوله أنه) أي الاتباع (قوله منها) أي العشرة (قوله من آخر كلامه فيها) أي قوله وإن دعه بآربعين إلى شهر جازان تبعه بثلاثة نقد البيان فضلها (قوله وهذا) أي كون أربعين درهما صرف دينارين (قوله فيها) أي المدونة (قوله أن صرف الدينار الخ) بيان ما يحذف من (قوله وأولى) بفتح الهمزة أي بالمنع (قوله لأجل) صلة باع (قوله قبل انقضائه) أي لأجل صله شراء (قوله للدين بالدين) علة بمنع يسكنين إلى أجل (قوله وهذا) أي ويسكنين إلى أجل (قوله وهو) أي الثمن الثاني (قوله منها) أي التسع (قوله ومثل) بفتح التاء مثقلا (قوله وهو) أي فرض المصنف شراء بمحمدية ماباع بيزيدية (قوله أذ قال) أي صاحب المدونة الخ علة عكس الخ (قوله فلا تتبعه) أي الثوب ٥٩٣ (قوله إليه) أي الشهر (قوله زاد ابن

يونس) أي على كلامها (قوله بالعكس) أي لفرضها (قوله مختاره) أي المصنف (قوله فيه) أي العكس (قوله مسئلة المدونة) أي بيعه ثوبا بعشرة محمدية إلى شهر وشراؤه بعشرة بيزيدية إليه (قوله اشتغال) خبر كون (قوله أولان اليزيدية دون الحمدية) عطف على اشتغال (قوله طريقتين) اسمان (قوله وعليهما) أي الطريقتين (قوله منع) عكس مسئلة المدونة وهو بيعه بيزيدية وشراؤه بمحمدية ومنعه على أن علة اشتغال الثمتين (قوله وجواز) أي عكس مسئلتها عطف على منع وهذا على أنه ادانة اليزيدية عن الحمدية (قوله الأولى) (قوله لأن غاية ذلك) أي بضم الهمزة من الطريقتين (قوله والثانية) أي منهما (قوله لأن غاية ذلك) أي ديانة اليزيدية عن الحمدية الخ علة الظاهر في علة المنع الخ

أكثر بشئ كثير جاز قال ومفهوم قوله بعشرين ديناراً أنه لو كان أقل من عشرين لم يعدد عن التهمة وليس كذلك بل يعدد بعشرة أه قلت وبأقل منها كما يفهم من آخر كلامه فيها أبو الحسن قوله لبيان فضلها لأن أربعين درهما صرف دينارين ويبقى دينار وهذا على ما جرت به عادته فيها أن صرف الدينار عشرون درهما أه (و) منع بيع شئ ثم شراؤه (يسكنين) مختلفتين كمحمدية ويزيدية (إلى أجل) من الجانبين سواء استوى الأجلان أولا (كشراؤه) أي البائع من المشتري (لأجل) الذي باع إليه وأولى لدونه وأبعد منه واصله شراؤه (بمحمدية) ومفعول شراء المضاف لفاعله (ماباع بيزيدية) لأجل قبل انقضائه للدين بالدين الخط وهذا شامل اثمان عشرة صورة لأن الثمن الثاني أما لأجل الأول وأقرب منه وأبعد وهو ما قدر الثمن الأول وأقل أو أكثر فهذه تسع صور وفي كل منها ما ان تكون السكة الثانية أجود وأردأ ومثل المصنف بصورة يتوهم جوازها من ثلاثة أوجه اتفاق الثمتين عدداً وأجلاً وكون الحمدية أجود أو غايزي وهو عكس فرض المدونة أذ قال وإن بعث ثوبا بعشرة محمدية إلى شهر فلا تتبعه بعشرة بيزيدية إليه زاد ابن يونس لرجوع ثوبك إليك فكانك بعث بيزيدية بمحمدية إلى أجل وقصد المصنف بالعكس بيان مختاره من الخلاف فيه وذكر المازري أن في كون علة منع مسئلة المدونة اشتغال الثمتين يسكنين مختلفتين أولان اليزيدية دون الحمدية طريقتين للأشباخ وعليهما منع عكس مسئلة المدونة وجوازه وعزا ابن محررنا لأولى لا كثر المذاكرين والثانية لبعضهم والظاهر في علة المنع اشتغال الثمتين لأن اليزيدية دون الحمدية لانه غاية ذلك أنه بمنزلة القلة وقد تقدم أنه إذا تساوى الأجلان جاز سواء كان الثمن الثاني أقل أو أكثر أو مساوياً لكن تقدم أنهما أن شرطاً في المقاصة امتنعت هذه الصور واختلاف السكتين كاشتراط تنقيها لانه لا يقضى بها أحدهما بذاته علم ومفهوم إلى أجل أنه إذا اشتراها نقد أجاز وفيه ست صور لانه ما بمثل الثمن عدداً أو أكثر أو أقل وفي كل الأول ما أجود سكة أو أردأ وليس على إطلاقه في نظر فان كان الأول أجود سكة امتنع وإن كان الثاني أجود فان كان أقل عدداً من الأول امتنع أيضاً وإن كان مثل الأول أو أكثر جاز والله أعلم وهذا جدول لبيان أحكام الأربع والعشرين صورة مغن عن وضع مثله لاختلاف فهم ما بالجودة والرداءة

٧٥ منح في (قوله أنه) أي المخطاط اليزيدية عن الحمدية (قوله أنه) أي الشان (قوله فيها) أي المقاصة (قوله لانه) أي الشان (قوله بها) أي المقاصة (قوله حينئذ) أي اختلاف السكتين (قوله أنه) أي البائع (قوله اشتراها) أي البائع السلعة التي باعها بيزيدية لأجل بمحمدية نقداً (قوله وفيه) أي الشراء بنقد ماباع لأجل (قوله لانه) أي الشراء (قوله وليس) أي المفهوم (قوله أجود سكة) كببيع بمحمدية لأجل وشراء بيزيدية نقداً (قوله امتنع) أي كان الثاني قدراً الأول عدداً أو أقل أو أكثر (قوله وإن كان الثاني أجود) كببيعها بيزيدية وشراءها بمحمدية (قوله فان كان) أي الثاني (قوله وإن كان) أي الثاني

(قوله وفي كل) أي من الأربعة (قوله قيمته) أي العرض المشتري به ثانياً (قوله وهي) أي الثلاث (قوله ومفهومة) أي النقد (قوله التسع) لأنه أملاً لأجل أو أقرب أو أبعد ٥٩٤ وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله للدين بالدين) عمله الامتناع

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(وان) باع شيئاً نقد أو عرض لأجل ثم اشتراه (بعرض مخالف ثمنه) أي المبيع جنساً نقداً أو لأجل أو أقرب أو أبعد وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة (جائز ثلاث) صور (النقد فقط) وهي كون قيمة العرض الذي اشتري به ثانياً نقد أو قدر الأول أو أقل أو أكثر ومفهومة امتناع صور الأجل التسع وهو كذلك للدين بالدين غ المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفقة الأولى أي فان اشتري ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذي باعه به كببيع ثوب بجمد ثم اشتراه بغيره مما هو مخالف للجنس في الجنس جائز صور النقد الثلاث وهي كون قيمة العرض الثاني مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر وبه بقوله فقط على منع صور الأجل التسع للدين بالدين والدليل على أنه أراد هذا أنه لما شرع في توضيحه قول ابن الحاجب فان كانا نوعين جائز الصور كلها اذ لا ريب في العروض قال مراده بالصور كلها صور النقد الثلاث وأما صور الأجل التسع فممنوعة لأنه دين بدين قال وكنه أطلق في قوله لا ريب في العروض ومراده نفي ريب الفضل لوضوحه اذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة ان ريب النساء يدخل في العروض حكاه عن شيخه المنوني وقال ابن عبد السلام وابن عرفة قول ابن شاس ان كان الثمنان عرضين من جنس جائز الصور التسع تباع فيه ابن بشير وتبعهما ابن الحاجب وهو وهم اه ومرادهم بالصور التسع اثنتا عشرة لانهم عدوا ما كان لدون الأجل والنقد واحداً واستدل ابن عرفة على توهم الجماعة بقول المدونة وان بعث ثوباً بمائة إلى شهر جاز ان تشتريه بعرض أو طعماً نقداً كان ثمن العرض أقل من مائة أو أكثر فان اشتريته بعرض مؤجل إلى مثل أجل المائة أو دونه أو أبعد منه لم يجز لأنه دين بدين قت وهذه صورة الجدول الكاشف لها

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(قوله على انه) أي المصنف (قوله هذا) أي الذي شرعنا كلامه به (قوله انه) أي المصنف الخ خبر الدليل (قوله فان كانا) أي الثمنان (قوله قال) أي المصنف في توضيحه (قوله مراده) أي ابن الحاجب (قوله صور النقد) خبر مراده (قوله التسع) نعت صور (قوله لانه) أي المبيع بجنس والشراء بمخالفه (قوله قال) أي المصنف (قوله وكنه) بفتح الهمز وشد النون أي ابن الحاجب (قوله مراده) أي ابن الحاجب الخ حال (قوله لوضوحه) أي ما اراده (قوله اذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة الخ) علة كانه أطلق الخ (قوله حكاه) أي المصنف دخول ريب النساء في العروض (قوله تباع) أي ابن شاس (قوله فيه) أي قوله المذكور صلة تباع وبالجملة خبر قوله (قوله وتبعهما) أي ابن بشير وابن شاس (قوله وهو) أي قولهم ان كانا عرضين من جنس جائز الصور التسع (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله عدوا) بفتح العين وضم الدال مثقلاً (قوله توهم) أي تغليب (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة صورة (و)

(و) أي تغليب (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة صورة

(قوله صفة) تحيز المثل المقدّر قبل المثل (قوله المشتري) يفتح الراء مفت مثل المقدّر (قوله لاجل) صلة يسع (قوله قبل انقضائه) اى
 الاجل صلة المشتري (قوله فى جريان) الخ صلة كاف التشبيه (قوله وامتناع) عطف على جريان (قوله منها) اى الاثني عشرة
 (قوله واشترى) اى البائع (قوله مثله) اى المثل (قوله امتنع) اى الشراء (قوله ويمتنع) بضم اليماء (قوله منها) اى الاثني عشرة
 (قوله افادهما) اى المصنف الصورتين (قوله أولا) بشد الواو (قوله يمكنه) اى مشتري المثل (قوله به) اى المثل (قوله فيها) اى
 الغيبة (قوله للسلف بمنفعة) علة يمنع باقل الخ (قوله لان الغيبة على المثل الخ) علة السلف بمنفعة (قوله وقد انتفع الخ) حال
 (قوله فى نظير الاسلاف) صلة انتفع (قوله ثم اشترى) اى البائع (قوله منه) اى المشتري ٥٩٥ (قوله فيمتقاصان) اى المتبايعان
 (قوله فصارت الصور

المنوعة خمسة) تفرع
 على امتنع باقل نقد الخ (قوله
 ولذا) اى امتناع الصورتين
 الاخيرتين مع الثلاث علة
 كانت الواو انسب اى من
 الفاء فى فيمنع (قوله والشرط)
 اى ان غاب مشتريه (قوله
 بالصورتين الاخيرتين) اى
 شرائه باقل لاجله ولا بعد
 (قوله منعهما) اى الصورتين
 الاخيرتين (قوله انهم يعدون
 الغيبة الخ) بيان لما يحذف
 من (قوله فصار) اى الشان
 (قوله كان) يفتح الهمزة وشد
 النون (قوله منه) اى الشهر
 (قوله ثم قال) اى الخط (قوله
 اذا غاب) اى المشتري (قوله
 ما يعرف بعينه) اى من
 المقومات (قوله فقد انتفع)
 اى المشتري (قوله به) اى
 ما يعرف بعينه (قوله فلم يعد
 سلفا) اى فيمنع شراؤه باقل
 للاجل واوبعد (قوله العين)

(و) مثل المبيع لاجل (المثل) المكيل أو الموزون أو الممدود (صفة وقدرا) المشتري بعد يسع
 المثل لاجل قبل انقضائه (كذلك) اى كعين المثل المبيع فى جريان الاثني عشرة صورة فيه
 وامتناع ما يمنع منها وجوز ما يجوز فاذا باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدرا وصفة
 امتنع باقل نقد اولدون الاجل أو باكثر لا بعد ويمتنع صورتان منها ايضا افادهما بقوله (فيمتنع)
 بضم التحتية شراء مثل المثل (ب) ممن (أقل) من ثمن المثل المبيع أولا موجلا (لاجله) اى المثل
 المبيع أولا (ولا بعد) من أجل المثل المبيع أولا (ان غاب) على المثل المبيع أولا (مشتريه)
 اى المثل غيبة يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثل تعد سلفا وقد انتفع
 البائع الاول بزيادة الثمن الاول فى نظير الاسلاف مثاله باعه أردب قمح بيديارين لشهر ثم اشترى
 منه أردب قمح آخر مثل الاول صفة بيديار لشهرا ولشهرين فيمتقاصان فى دينار ويدفع المشتري
 للبائع دينار فى نظير تسليقه الارذب فصارت الصور المنوعة خمسة من الاثني عشرة صورة
 الخط معنى المسئلة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله فى الصفة والمقدار فكانه
 اشترى عين ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشار اليهما بقوله فيمنع باقل
 لاجله أو أبعد ولذا كانت الواو انسب قاله غ والشرط يختص بالصورتين الاخيرتين وعلة
 منعهما ما فى التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثل سلفا فصار كان البائع اسلف المشتري اردبا
 على أن يعطيه دينار بعد شهر ويقاصه بيديار عند الاجل اه وذلك لان فرض المسئلة فيما
 اذا باع اربع بيديارين الى شهر ثم اشترى مثله بيديار الى الشهر يريد أو الى أبعد منه ثم قال ولا يقال
 اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع به والسلف لا يتعين فيه رد المثل ويجوز فيه رد العين فلم
 لم يعد سلفا لانا نقول ما رجعت العين فكان ما اشترى ما ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وفيه نظر
 اه ومفهوم قوله صفة وقدرا انهما لو اختلفا فى الصفة أو فى المقدار كان الحكم خلاف ذلك
 وهو كذلك أما اذا خالفه فى الصفة فسيصرح بحكمه فى قوله وهل غير صنف طعامه الخ وأما
 اذا خالفه فى المقدار فلا يخلو اما ان يشتري أقل مما باعه أو أكثر فان اشترى أقل مما باعه فهو
 كبيع سلعتين الى أجل ثم اشتراهما با وسأقى حكمه فى كلامه وانه يمتنع فيها خمس صور
 وهى شراء احدهما لا بعد بمثل الثمن أو أكثر لانه سلف ينتفع أو باقل لا بعد لانه يسع وسلف

اى ذات ما يعرف بعينه لبايعها (قوله فكانهما) اى المتبايعان (قوله ذلك) اى رد ما يعرف بعينه لبايعه (قوله انهما) اى
 المتبايعين المبيع أولا والمشتري ثانيا (قوله ذلك) اى الحكم المذكور (قوله أما) يفتح الهمزة وشد الميم (قوله وانه) اى الشان (قوله
 فيها) اى صورة يسع سلعتين لاجل وشراء احدهما (قوله لانه سلف) اى من المشتري الاول البائع (قوله ينتفع) هو السلعة الباقية
 للمشتري وحدها او مع زيادة الثمن الثانى (قوله أو باقل لا بعد) كيبعه لشخص شئين بعشرة لشهر ثم شرائه أحدهما منه بخمسة
 لشهرين (قوله لانه يسع وسلف) لان المشتري يدفع للبائع اذا تم الشهر عشرة خمسة منها ثلث النصف الباقي له وخمسة سلف ياخذ
 قضاها من البائع عند تمام الشهرين

المشترى (قوله بمثل الثمن)
 اى عشرة (قوله اقل من
 الطاعم) اى نصفه مثلا
 (قوله مقاصدة) اى بشرطها
 اذا تم الشهر (قوله فيها) أى
 السابعة (قوله وانه) أى
 الثامن (قوله منه) أى يبيع
 سلعة لاجل ثم شرائها مع
 اخرى (قوله فان كان) أى
 شرائها معا ببيع غيره (قوله
 ساف) أى من البائع (قوله
 بخفضة) اى زيادة السلعة
 التى اشتراها منه مع سلعته
 فقط فى شرائه ما بالمثل
 والسلعة مع زيادة الثمن
 الاول فى شرائها باقل (قوله
 وان كان) أى شرائها
 بقوله باكثر اى نقداً أو لدون
 الاجل (قوله يبيع وسلف)
 أى من البائع لدفعة خمسة
 عشر منها خمسة ثمن للسلعة
 المزميلة وعشرة منها سلف
 باخذها اذا حل الاجل

نقدا	لا قريب	لا اجل	لا بعد
جائز	جائز	جائز	جائز
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(و) ان باع طعاما لاجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الاجل طعاما من غير صنفه ولا كنه من جنسه (هل غير صنف طعامه) أى البائع الذى باعه لاجل (ك) يبيع أرب قح لاجل (و) شراء أرب (شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) بكسر اللام أى ينزل منزلة المخالف لما باعه فى الجنس كبسعه ثوبا لاجل وشراؤه عبد فى جواز صورته كلها (أولا) ينزل منزلة مخالف الجنس بل ينزل منزلة شرائه فى امتناع الصور الثلاث ان لم يرغب والجنس

(قوله أو باكثر لا بعد لأنه يسع وسلف) أي من المشتري يدفع عشرة عند الاجل الاول ثم باع خمسة عشرة ان
عند الاجل الثاني عشرة قضاء عن العشرة وخسة منها ثمن السلعة الزيدة (قوله ولكن لا يدفع المثل من تفصيل) استدر المظلي
فهو مكن باع سلعة الى اجل ثم اشتراها مع سلعة اخرى لرفع ايهامه تمام التشبيه (قوله الغيبة) أي من المشتري (قوله عليه) أي
المثلي (قوله أو بعدها) أي الغيبة (قوله فان كان) أي الشراء (قوله قبلها) أي الغيبة (قوله وان كان) أي الشراء (قوله بعدها)
أي الغيبة (قوله ثم اشترى) أي البائع (قوله قبل حلول الاجل) صلة اشترى (قوله من غير صنفه) أي الطعام الذي باعه (قوله
في حواضره كلها) صلة ينزل (قوله في امتناع) صلة ينزل (قوله الصور الثلاث) أي شرائه باقل نقدا اولدون الاجل أو باكثر
لا بعد (قوله والخمس) أي الثلاث السابقة وشرائه باقل للاجل أو لا بعد

(قوله ان اختارنا) اي المبيع اولاً والمشتري ثانياً (قوله فهما) اي الجوده والرداءة (قوله الذي اشتراه البائع) نعت المقوم (قوله اولاً) بشد الواو (قوله في جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مقام) بفتح الميم (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشتراها (قوله امثله) عطف على المبيع (قوله بعضه) اي المبيع (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشترى (قوله بن مؤجل) صلة (قوله امتنع) اي الشراء جواب ان (قوله لما في الاكثر) كيهما بعشرة لاجل وشراء ٥٩٧ أحدهما قبله بخمسة عشرة لا بعد

(قوله والمساوي) كيهما
بعشرة لشهر وشراء أحدهما
بعشرة لشهرين (قوله من
سلف بمنفعة) بيان لما (قوله
عليهما) اي المائتين اي او
المائة (قوله ولما في الاقل)
كيهما بعشرة لشهر وشراء
أحدهما بخمسة لشهرين
عطف على لما في الاكثر (قوله
من بيع وسلف) لان المشتري
الاول يدفع عشرة عند تمام
الشهر وخمسة منها ثمن الثوب
الباقى له وخمسة سلف ياخذها
عند تمام الشهر الثاني بيان
لما (قوله للمبيع والسلف)
لان البائع الاول يدفع خمسة
نقدًا أو بعد شهر ويأخذ بعد
شهرين عشرة وخمسة قضا
وخمسة الثوب الباقي (قوله
لا بمثله) كيهما بعشرة
لشهر وشراء أحدهما بعشرة
نقدًا أو نصف شهر (قوله
او اكثر) كيهما بخمسة
لشهر وشراء أحدهما بعشرة
نقدًا أو نصف شهر (قوله
فيهما) اي شرائه بمثله وشراءه
باكثر (قوله مطلقاً) اي سواء
كان الثمن الثاني قدر الاول
أو اقل او اكثر (قوله فاما تمتع

ان غاب في الجواب (تردد) الاول ابعد الحق عن بعض القرويين والثاني لغيرهم ابن عاشر الظاهر
ان من قال انه غير مخالف في الجنس بعلمه من المخالف في الصفة بالجوده والرداءة ابن الحاجب ان
اختلاف في الجوده والرداءة فهما كالزيادة والنقص ضيق اي حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة
في الجوده وحكم شراء أقل مما باعه في الرداءة لان الجوده زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً
(مقوماً) بضم الميم وفتح الواو ومثلاً كقوله لاجل ثم اشترى من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله
(فمثله) أي المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أي المبيع أولاً في جواز الصور كلها
لان ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله هذا مذهب المدونة وهو الاصح وشبهه في المغيرة
أو الجواز الذي تضمنته فقال (كتغيرها) أي الذات المقومة بالمبيعة لاجل عند المشتري تغيرا
(كثيراً) بزيادة ونقص ثم اشتراها بائعها قبل حلوله فيجوز الصور كلها ولما قدم حكم شراء
المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى)
البائع من المشتري قبل حلوله (أحد ثوبيه) للذين باعهما بمائة أشهر مثلاً بن مؤجل (الاجل
(ابعد) من الشهر امتنع) مطلقاً عن التقييم يكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو
مساوياً له لما في الاكثر والمساوي من سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر
الاول ياخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليهما ولما في الاقل من
بيع وسلف (او) اشترى أحدهما بن مؤجل (أقل) من الثمن الاول (نقدًا) أولدون الاجل (امتنع)
للمبيع والسلف (لا) بمتنع شراء أحدهما (بمثله) أي الثمن الاول (أو اكثر) من الثمن الاول
نقدًا أولدون الاجل فيهما ولا لاجل مطلقاً فاما تمتع خمس صور من الاثني عشرة صورة والجائز
السبعة الباقية منها هي صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوي نقدًا أولدون وت وهذا

جدول يكشفها

نقدًا	للاجل	لاقرب	لابعد
جائز	جائز	جائز	ممتنع
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(وامتنع) شراء أحد ثوبيه (ب) ثمن (غير صنف عنه) أي البائع الذي باع به بان باعهما بذهب لاجل
واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للمبيع والصرف المؤخر أو بمدينة واشترى أحدهما ببز بديهة
أو عكسه للمبيع والمبادلة المؤخر فيمتنع في كل حال (الا ان يكثر) الثمن (المجمل) بفتح الجيم مشددة
جدد في شراء أحدهما بالذهب لئلا يمتنع فيجوز لاتتفاضلتهما في الصرف أو المبادلة والمبيع كيهما

خمس (نقير بيع على لا بعد مطلقاً أو اقل نقدًا أولدون الاجل (قوله والجائز السبعة) نقير بيع على لا بمثله أو اكثر ولا لاجل (قوله
منها) اي الاثني عشرة (قوله وهي) اي السبع (قوله عكسه) أي باعهما بفضة لاجل واشترى أحدهما بذهب قبل حلوله
(قوله عكسه) اي بيعهما ببز بديهة لاجل وشراء أحدهما بمدينة قبله (قوله جدد) بكسر الجيم راجع ليكثر (قوله
بالنسبة لثمنهما) صلة يكثر

८११

(بمثل) بكسر فسكون أى للعشرة التى باعها بها بان اشتراها بعشرة مع سلعة (فاقل) من المثل
موجب المثل أو الأقل (أجل) (أبعد) من أجل العشرة التى باعها فهو جائز فهو صحيح لصور
اشترائه مع سلعة واخره المشاركة ما قبله فى الحوزة فان صورتان وصورا لأجل الثلاث
جائزة وقد قدمت سبع عشرة قصورها اثنا عشرة أفاده وبعبارة غ قوله وبمثل واقل لأبعد
هذا مقابل ما قبله ما يليه فهو تصريح بغيره وقوله وأبدا بكثر كما قدمنا فى الكلام تطبيق
غيره تب وقد ظهر لك أن قوله لأبعد راجع للمثل والأقل قال فى التوضيح وقد نص ابن محرز
والمنازرى على جوازهما وذكر ابن بشر منعهما وتبعه ابن الطماجب ولا وجهه (ولو) باع شيئا
بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع من المشتري ما باعه قبل تمامه (ب) ثمن (أقل) من الثمن الأول
خمسة مؤجلة (لأجله) أى الثمن الأول وهذا جائز على المشهور (ثم رضى) المشتري الثانى الذى
هو البائع الأول (بالتجديد) للثمن الثانى الأقل قبل تمام أجله وهذا ممنوع لتأديته لسلف
بزيادته فهل يستمر الجواز نظر المال العقد والغاء للطارئ أو لا يستمر فينتفى ويخلفه المنع
نظر المآل إليه الأحرار من دفع قليل فى كثير ابن وهبان ينبغي أن يكون هذا هو الراجح
فى الجواب (قولان) للمتأخرين ومثل ما ذكره المصنف فى القوانين شرائه ما باعه لأجل بكثر
نقد الأول لأجل ولدونه ثم رضى بتأخيرها لا بعد ما عكس كلام المصنف وهو شرائه ما باعه
لأجل باقل نقد الولد لأجل ثم رضى بتأخيرها فظاهر من كلامهم منعه لوقوعه فاسدا
ابتداء وكذا شرائه ما كثر لا بعد ثم رضى بتجديده وشبه فى القوانين فقال (كتمكين) شخص
(بائع) بالتقنين (متلف) بالتقنين بضم الميم وكسر اللام نعت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) أى
شيئا (فقيهه) أى الشئ المبيع (أقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لأجل كسبه شيئا بعشرة أشهر
ثم اتلفه البائع عمدا قبل تمامه فقوم عليه بخمسة وغرمه حالة فهل يمكن البائع (من) اخذ
(الزيادة) التى زادها الثمن على القية (عند) حلول (الأجل) فباخذ العشرة التى باعها وأعدم
تمكينه منها فباخذ الخمسة التى غرمها فقط لتمامه بالتجديد على تسليم خمسة بعشرة قولان
الأول للإمام مالك رضى الله تعالى عنه فى المجموعة والثانى لابن القاسم فى العتبية فان اتلفه
خطأ فلا يجزئ الثمن بالإخلاف لعدم التهمة (وان اسلم) شخص أى دفع لآخر (فرسا) مثلا
رأس مال سلم (فى عشرة أثواب) أشهر مثلا (ثم استرد) مسلم الفرس بعد غيبة المسلم إليه عليه
غيبة يمكنه الاتفاغ به فيها (مثله) أى الفرس (مع) زيادة (خمس أثواب) مثلا من المسلم إليه
(منع) بضم فكسر السلم (مطلقا) عن العقيد بكون خمسة الأثواب نقدا والأجل ولدونه
أو أبعد للسلف بزيادة لأن الفرس فى مثله قرض وانتفع المقرض بخمسة الأثواب ومفهوم
قوله مع خمسة أنه لو استرد مثله فقط لجازت الصور كلها لعدم استئنافها بما يعاير الأول بخلاف
رد مثله مع خمسة فقد نفذ البيع الأول فقويت تهمة السلف قاله أبو الحسن وشبه فى المنع
فقال (كما لو استرده) أى المسلم الفرس بعينه مع خمسة أثواب نقدا ولدون الأجل أو أبعد
فمنع فى الصور كلها (الان تبقى) الأثواب (الخمس لأجلها) بصفتها المشروطة لأبجد ولا

يمكنه) ای المسلم الیه (قولہ) ای القرص
الاول) ای وتجدد السان عن جرنفع

(قوله عليه) اى المسلم اليه (قوله بفتحها) اى المسلم اليه الاثواب الخمسة (قوله وتاخيرها) اى الاثواب الخمسة (قوله معناه) اى اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ اى الجار مثلاً (قوله واسترداده) اى المبيع (قوله بالعكس) اى يبعه بزيديّة

وأسترداده مع حمدة (قوله)
 أبيعها) أي الحمار والدينار
 (قوله منع) بضم فكسر
 (قوله بنقد) صلة المبيع
 (قوله مؤجل) نهت نقد
 (قوله معه) أي الحمار (قوله
 دين) أي ما في ذمة المشتري
 (قوله في دين) أي المزيدي (قوله
 أو مؤجل) عطف على بنقد
 (قوله بعد حلول) صلة رد
 (قوله في المسلمتين) أي بيع
 الحمار بدينه بوجه مؤجل
 حل (قوله كان) أي المزيدي
 (قوله وغيرها) أي العين
 (قوله في الثانية) أي بيع
 الحمار بمؤجل حل راجع
 غيرها (قوله بشرط كونها)
 أي العين المزيدي (قوله فان
 آخر) بضم فكسر مثقلا
 أي المزيدي فهو من أجل
 المزيدي (قوله لأنه) أي المزيدي
 المؤخر والثاني (قوله ان
 كان) أي المزيدي (قوله وهذا)
 أي التأخير (قوله وان كان)
 أي المزيدي (قوله ان كان)
 أي المزيدي (قوله دين) أي
 باقي الثمن الأول (قوله في دين)
 أي المزيدي (قوله ان كان)
 أي المزيدي (قوله غيرها)
 أي العين (قوله قبض) بضم
 فكسر أي التقيد بالمبيع
 به الحمار (قوله فيجوز)

أى رد الحار مع المزيدي (قوله عن بيعه) أى الحار (قوله فيجوز) أى رد الحار مع غيره (قوله مطلقا) أى عن تقييده بتعجيل والا
المزيدي (قوله ان كان) أى العرض الذي يبيع الحار به (قوله كغيره) أى المعين تشبيهه في الجواز

(قوله والا) أى وان لم يجعل المزايد (قوله منع) بضم فكسر أى رد الجمار مع المزايد (قوله للبيع والسلف) أى ان كان المزايد من جنس العرض لاخذ الجمار فى بعض العرض وهذا بيع وتأخير باقية تسليف (قوله أو فسخ دين) أى باقى العرض (قوله فى دين) أى المزايد ان كان من غير جنس العرض (قوله وجب) أى ثبت (قوله له) أى البائع (قوله فيه) أى اشتراه الجمار بالواجب والزائد (قوله لانه ساف) أى من المشتري الاقول (قوله بزيادة) هى برأيه مما وجب عليه للبائع (قوله مسئلتنا) مثنى مسئلة بلانون لاضافته (قوله ليستامن بيوع الاجال) ظاهر فى مسئلة القرض المشتري مثله لان شرط بيوع الاجال كون المشتري ثانيا هو المبيع أولا والمشتري فى مسئلة القرض مثل المبيع لا عينه وتقدم ان مثل المقوم ليس بعينه وأما مسئلة الجمار والقرض المشتري عينه ٦٠١ فظاهر انهما من بيوع الاجال

والامنع للبيع والسلف أو فسخ دين فى دين وهذا كله فى زيادة المشتري واما زيادة البائع فخافرة على كل حال لانه اشتري الجمار بما وجب له على المشتري وزيادة شئ آخر وليس فيه مانع الا ان تكون الزيادة مما رافقوا فقد لا الى اجل لانه ساف بزيادة قاله الشارح وق * (تقييدات) * الاول مسئلتنا القرض والجمار ليستامن مسائل بيوع الاجال ولا يمكن ذكرهما فى المدونة فى كتاب بيوع الاجال لقشايهما فى بنائهما على سد الذرائع فانه فى التوضيح وتبعه الخط ويبحث فيه انما صر بان بيع الاجل حقيقة ببيع سبعة يمتن الى اجل ولا شك ان كلام القرض والجمار يبيع بالاثواب الى اجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعا لغيرهم على ان كلام العوضين مبيع بالاثواب البناء تعريف ابن عرفة يشمل بعض صورهما الثانى تسهي مسئلة القرض مسئلة البرزون لانها فرضت فى المدونة فى برزون وفرضها البرادعى فى قرض والثانية مسئلة جمار ربعة لانه ذكرها ولا يمكن موافقة لاصول المذهب الثالث البناء مسئلة القرض متفق على منعها وكذا ما أشبهها مما أخذ فيه من جنس الدين ومن غير جنسه الا انه رأى فى المدونة ان اتحاد الجنس فى البعض كاتحاده فى الجميع فعمل منعها بثلاث على المبيع والسلف وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك ورأى عبد الحق وغيره ان اختلاف الجنس فى البعض ليس كاختلافه فى الجميع فلا يدخل وضع وتيجل ولا حط الضمان وازيدك لاختلاف شرطهما الذى هو اتحاد الجنس وانما المنع لاجتماع المبيع والسلف لا غير وأيضا لو اعتبر العلتان لمنعت المسئلة ولو بقيت الخمسة لاجلها الرابع البناء قوله وان باع جمارا بعشرة لاجل هذا بینه هو قوله كما لو استرده الخ لكن هذه مقروضة فيما اذا كان الثمن عينا وثلاث مقروضة فيما اذا كان غير عين فى كل فائدة الخامس البناء فى حاصل مسئلة الجمار اربعة وعشرون وجهها لان المبيع والقرض انه بدائى لا يتخلو اما ان يكون الى اجل او نقدا فان كان الى اجل فالمراد دمع الجمار ما دينا رأودراهم او عرض فهذه ثلاثة وفى كل اما ان

٧٦ منح فى بيعه وشراؤه فى بيوع الاجال والقرض لم يشتره بآئنه قبله فلم يدخل فيها (قوله بعض صورهما) أى مسئلة الجمار (قوله لانه) أى ربعة (قوله ذكرها) أى مسئلة الجمار على التسجيم (قوله ولكنهما موافقة لاصول المذهب) استدراك على لانه ذكرها لرفع ايمامه انه لا وجه لذكرها فى كتب المذهب لان ربعة ليس من اصحاب مالك بل من شيوخه ورضى الله تعالى عنهما (قوله مما أخذ فيه من جنس الدين الخ) بيان لما (قوله الا انه) أى الشأن (قوله منعها) أى مسئلة القرض (قوله العلتان) أى وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك (قوله هو قوله) أى فى مسئلة القرض (قوله لكن هذه) أى مسئلة الجمار استدراك على هذا بعينه الخ لرفع ايمامه خلو التكرار عن الفائدة (قوله فى كل) أى من قوله كما لو استرده وقوله وان باع جمارا الخ تقريع هذه مقروضة الخ (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء الخ حال (قوله فان كان) أى البيع

(قوله والصورة العشرة) أى صور كون المزيد دراهم نقداً أولدون الاجل أوله وأولاً بعد وكونه ديناراً نقداً أولدون الاجل
 ٦٠٢ الاجل أوله أولاً بعد (قوله ست) لأن المزيد المجهل ما دياراً ودرهم

بكون المزيد نقداً أولدون الاجل اول الاجل نفسه ولا بعد منه فهذه ثنتا عشرة صورة
 لا يجوز منها الا صورتان كون المزيد ذهباً من جنس الثمن مؤخر الاجل نفسه او عرضاً
 مجعلاً والصورة العشرة كلها ممنوعة للبيع والسلف في زيادة الذهب والصرف المؤخر في
 الورق وفسخ الدين في دين في العرض وان كان البيع نقداً فالمزيد امانات بكون نقداً
 او مؤجلاً وفي كل اما ذهب او ورق او عرض فهذه ست وسواء في جميعها انتقد البائع
 أم لم ينتقد على تأويل ابن يونس فهذه ثنتا عشرة صورة ايضاً فصور المزيد النقدي وهي
 ست تجوز كلها لكن يشترط في الورق كونه اقل من صرف دينار وصور المزيد المؤجل
 ست ايضاً منها ثلاث فيما اذا لم ينتقد البائع وتمتنع كلها للعلل المقدمة وثلاث منها
 فيما انتقدتها اجازها ابن ابي زيد وهو ظاهر تقييد المصنف كابن الحاجب بقوله لم يقبض
 قال في ضج وخالفه غيره كابن يونس ورأى ان المنع متصور في المسئلة وان نقد لانه
 يقدر ان البائع الاول اشترى الحمار بتسعة على أن يسلف قابضها العاشر الى الاجل
 اه يعنى ان البائع عند الاقالة ودله المشتري العشرة على أن يأخذ منه ديناراً مؤخراً
 فهو بيع وسلف فان كانت الزيادة المؤخرة من المشتري ورقاً كان صرفاً مؤخراً نعم
 ان كانت الزيادة عرضاً مؤخراً فلا يظهر وجه المنع لان غايته ان البائع اشترى بالعشرة
 الحمار والعرض المؤخر ونص ابن عرفة الصقلي قيد الشيخ بانه لم ينقد ولا وجه له المازرى
 تابع الشيخ على تقييده بعض الاشياخ وأنكره بعض المتأخرين وقال يتصور فيه البيع
 والسلف وان نقد لانه يقدر ان اشترى الحمار بتسعة من الدنانير التي قبض على ان يسلف
 قابضها الدينار العاشر قلت ان كانت الزيادة من المبتاع عيناً فواضح منه ما ولو بعد النقد
 بل هو اوضح منه قبل النقد بحيث لا يخفى على من دون الشيخ وان كانت غير عين امتنعت قبل
 النقد لانه فسخ دين في دين وجازت بعده على حكم ابتداء البيع فتقييد الشيخ انما هو
 لعموم سلف جواز الزيادة في العين وغيرها فقول الصقلي لا وجه له ليس كذلك اه هذا كله
 في بيع الحمار ونحوه مما يعرف بعينه فان كان المبيع مما لا يعرف بعينه كالطعام فحكمه قبل
 الغيبة عليه حكم ما يعرف بعينه في الصور المذكورة كلها وأما بعد الغيبة عليه وذلك كبيع
 وسق من طعام وغيبة المشتري عليه ثم استقالة البائع على أن يزده شيئاً فلا يجوز لان الزيادة
 حينئذ ربح السلف وكذا استقالته قبل كبل الطعام على زيادة المشتري شيئاً لبيع الطعام قبل
 قبضه هذا كله في الاقالة بزيادة من المشتري فان كانت من البائع جازت في جميع ما تقدم
 الا صورة وهو تأجيل المزيد من منصف المبيع فيمنع لانه سلف بزيادة هذا المخلص كلام أبي الحسن
 (وصح) بيع (اول من يوع الاجال) الواقعة على الوجه الممنوع كبيع شئ بعشرة لشهر
 وشرائه بخمسة نقداً أو نصفه أو باثني عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع
 فقد صح بيعه بعشرة (فقط) اي دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دائر

أولاً بعد وكونه عرضاً لدون
 أو عرض وفي كل اما بعد
 انتقاد البائع أو قبله
 (قوله للعلل المقدمة)
 أى البيع في زيادة دينار
 والصرف المؤخر في زيادة
 الدراهم وفسخ دين في زيادة
 عرض (قوله وهو) أى
 اجازتها وذكره لتذكير
 خبره (قوله وخالفه) أى
 ابن أبي زيد (قوله لانه)
 أى الشأن (قوله يقدر)
 بضم ففتح مثلاً (قوله قيد)
 بفتح حاء مثلاً أى المنع
 (قوله بانه) أى المشتري
 (قوله لم ينقد) أى المشتري
 الثمن للبائع (قوله له) أى
 التقييد (قوله وانكره)
 أى التقييد (قوله فيه)
 أى الفرع (قوله وان نقد)
 أى المشتري البائع الثمن
 (قوله لانه) أى الشأن
 (قوله يقدر) بضم ففتح
 مثلاً (قوله انه) أى
 البائع (قوله منها) أى
 الزيادة (قوله هو) أى
 منعها بعد النقد (قوله
 منه) أى منعها (قوله
 قبل النقد) أى لانه
 يلزمها بعده بيع وبدل
 او صرف مؤخر (قوله
 وان كانت) اي الزيادة
 (قوله فتقييد الشيخ الخ)
 تفريع على قوله قلت الخ (قوله سلف)
 (قوله وهو) أى الفساد

أى متقدم واضافته من اضافة ما كان صفة (قوله منه) أى بيعه الثاني

(قوله معه) أي البيع الثاني (قوله فيه) أي البيع الثاني (قوله ولا ضعيفا) أي بعدم الفسخ (قوله وهو) أي عدم فسخ الأول (قوله انهما) أي المتبايعان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هو) أي البيع الأول (قوله فسخ) أي البيع الأول (قوله لانهما) أي المتبايعان (قوله نظرا) بفتح نون (قوله ثمة) أي توصلا (قوله والى هذا) أي ان القوات انما هو بالعيوب المقدسة صله ذهب (قوله وحيث) أي حين فسخهما (قوله لاحدهما) أي المتبايعين (قوله ضمائه) أي المبيع (قوله منه) أي بانه (قوله ثمة) أي المبيع (قوله لرجوعه) أي المبيع (قوله فرجع) أي المشتري الأول (قوله به) أي الثمن الأول على بانه (قوله دفعه) أي المشتري الأول الثمن لبانه الأول (قوله لم) بكسر ففتح (قوله اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة ٦٠٣ (قوله فواته) أي المبيع (قوله

يعتبر) بضم الهمزة وفتح الموحدة أي سريان الفساد (قوله وهو) أي البيع الثاني (قوله فضعف) أي البيع الثاني (قوله ففسد فلم يسر فساد الأول (قوله ينهما) أي المتبايعين (قوله وهو) أي الربا (قوله لانهما) أي البيعين (قوله ففسدهما مطلقا ان فأت المبيع بيد الثاني (قوله لا ارتباط احدهما) أي البيعين الخ (قوله كونهما كقوله واحد (قوله فان كانت) أي القيمة الخ مفهوم ان كانت القيمة اقل (قوله مثله) أي الثمن الأول (قوله منه) أي الثمن الأول (قوله فان فأت بيد المشتري الأول) مفهوم يفوت الثاني (قوله وان كانت القيمة) أي التي لزم البائع الأول يوم قبضه (أقل) من الثمن الأول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الأول في الجواب (خلاف) الأول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثاني لصنونه وعبر عنه ابن الحاجب بالأصح وبعضهم بالشهور فان فأت بيد المشتري الأول فسخ الثاني فقط ولا يفسخ الأول باتفاق القولين وان كانت القيمة أقل من الثمن الأول فسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلم

معها أما فسخ الثاني فقال ابن الحاجب وغيره باتفاق وحكي التعمي فيه قولنا ضعيفا وأما عدم فسخ الأول فهو قول ابن القاسم وهو الصحيح وقال ابن الماجشون يفسخ البيعان معا إلا ان يصبح انهما لم يتعاملا على العينة فيصح الأول فقط في كل حال (الأن يفوت) مبيع البيع الثاني) بيد المشتري الثاني وهو البائع الأول ابن رشد اختلف فيما تفوت به السلعة فقبل تفوت بجوالة سوق وهو مذهب سحنون والصحيح أن التفوت لا بالعيوب المقدسة إذ ليس هو يبيع فاسدا لثمن ولا مضمون وانما يفسخ لانهما نظرا فانه الى استباحة الربا الى هذا ذهب ابو اسحق التونسي وغيره من فقهاء المتأخرين (فيفسخان) أي البيع الأول والثاني لسريان الفساد من الثاني للأول وحيثئذ فلا طلب لاحدهما على الآخر لرجوع المبيع فاسدا للبائع فصار ضمانه منه وسقط ثمنه الأول عن مشتريه الأول لرجوعه لبانه فيرجع به ان كان قد دفعه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني لفساد شرايه باتفاق فان قلت لم اعتبر سريان الفساد في فواته بيد المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الأول قلت لان فواته بيد الثاني قد حصل بعد تقوى البيع الثاني بالقبض وهو القاسد واذا فأت بيد الأول لم يحصل للثاني قوة بالقبض فضعف ولم يعض القاسد هنا بالثمن على قاعدة القاسد المختلف فيه لتلايم الرأيين ما هو ودفع قليل في كثير (وهل) فسخ البيعين بقوات الثاني (مطلقا) عن تقيد القيمة في الثاني بكونها أقل من الثمن الأول لانهما كقوله واحد لا ارتباط احدهما بالآخر (أو) انما يفسخ الأول (ان كانت القيمة) للمبيع التي تلتزم البائع الأول يوم قبضه (أقل) من الثمن الأول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الأول في الجواب (خلاف) الأول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثاني لصنونه وعبر عنه ابن الحاجب بالأصح وبعضهم بالشهور فان فأت بيد المشتري الأول فسخ الثاني فقط ولا يفسخ الأول باتفاق القولين وان كانت القيمة أقل من الثمن الأول فسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلم

البيعان

(فصل بيع العينة)
(قوله العينة) بكسر العين المهملة وسكون المثناة فتون (قوله وأصلها) أي كلمة العينة (قوله عونة) بكسر فسكون (قوله لانها) أي العينة الخ (قوله أصلها عونة) (قوله العون) بفتح فسكون (قوله سمى) بضم فسكون (قوله لا) أي المعنى الاصطلاحي الآتي (قوله بها) أي عينة (قوله مقصوده) أي البائع (قوله بيع العينة) أي حقيقة شرعا (قوله بيع) جنس (قوله ما ليس الخ) فصل يخرج بيع ما هو عند بانه (قوله انه) أي بيع العينة (قوله مما ذكر) أي ابو عمر (قوله فالصواب) أي في تعريف بيع العينة (قوله انه) أي بيع العينة (قوله البيع) جنس (قوله المتجمل الخ) فصل يخرج البيع بمثل الثمن أو أقل مع انه قد يكون بيع عينة كما يأتي فهو غير منعكس وكثيرا ما تجل بغير بيع العينة على دفع قليل في كثير فهو غير مطرد والله اعلم (قوله هو) أي بيع العينة

(قوله الى اجل) اي معلوم (قوله ثم اشترى) اي السعة بآنها (قوله منه) اي مشتريها (قوله منه) الثمن (قوله من اجنبي) صلة
 شراء (قوله منه) اي الثمن الذي ٦٠٤ اشترت به من الاجنبي (قوله الى اجل) صلة بيع (قوله هذا المشتري الاخير) فاعل

بيع المضاف لقوله (قوله
 لبايعها) صلة بيع (قوله
 باقل مما اشترىها) اي
 المشتري الاخير (قوله
 الاول) اي بيعها لاجل
 وشراؤها منه باقل نقدا
 (قوله من نقدا ونسيئة)
 بيان لما (قوله قال) اي
 عياض (قوله وكذا) اي
 شرائها ما سئل عنه ثم يبع
 بنقد او نسيئة في الجواز
 (قوله يبعده) بفتح فضم
 منقلا (قوله وكذلك) اي
 المذكور في الجواز (قوله
 او الجارية) عطف على دار
 سكاها (قوله استقالوا) اي
 طلبوا او مضى بهم اليهم بئنه
 (قوله يعرض) بضم ففتح فكسر
 منقلا (قوله به) اي الربح
 (قوله صراح) بضم الصاد
 (قوله ما اشترى) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله وفيها)
 اي المدونة (قوله مواساة
 السلف) اضافته للبيان
 (قوله مدخلا) بضم الميم
 وكسر الخاء حال من
 المصنف (قوله في الجائز)
 صلة مدخلا (قوله تبع الخ)
 صلة مدخلا (قوله الكتاب)
 اي المدونة (قوله مبتدئا)
 حال من المصنف (قوله
 وليست عنده) اي المطلوب
 منه حال (قوله وهو) اي

بئنه معلوم الى اجل ثم اشترى اوها منه باقل منه نقدا واشترى اوها بحضرة طالها من اجنبي ثم يبيعها
 لطلالها بئنه اكثر منه الى اجل ثم يبيعها هذا المشتري الاخير لبايعها الاول نقدا باقل مما اشترىها به
 وخفف بعضهم هذا الوجه ورآه اخف من الاول وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاثة اقسام
 جائز ومكروه وممنوع وزاد في التنبهات رابعا وهو المختلف فيه قال الجائز ان يرزج الرجل بالرجل من
 اهل العينة فيقول له هل عندك سعة كذا ابتاعها منك فيقول لا فينقل قلبه عنه على غير مراضة
 ولا موعدة فيشتري المسؤول تلك السعة التي سأل عنها ثم يلقاه فيضبره انه قد اشترى السعة التي
 سأل عنها فيبيعها منه بماشاء من نقد او نسيئة اه وتجوهر في التنبهات عن مطرف ابن حبيب ما لم
 يحصل تعرض او موعدة أو عادة قال وكذا ما اشترى الرجل لنفسه يبعده لمن يشترى به منه بنقد
 او كالي ولا يواعد في ذلك اخذ يشترى به منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري سعة لحاجته ثم
 يبدوله فيبيعها او يبيع دار سكاها ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها او الجارية ثم تتبعها نفسه
 فهو لاء ان استقالوا أو زادوا في الثمن فلا بأس به والمكروه ان يقول اشترى سعة وأنا أربحك فيها
 واشترىها منك من غير أن يراضه على قدر الربح قاله في المقدمات وفي التنبهات المذكورة أن
 يقول اشترى سعة كذا وأنا أربحك فيها واشترىها منك من غير مراضة ولا نسيئة ربح ولكن
 يعرض به ابن حبيب فهذا يكره فان وقع مضى ورواه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم
 قال ولا يبيع به الفسخ قال في المقدمات والمحظوران يراضه على الربح فيقول اشترى سعة كذا
 بكذا وكذا وأنا أربحك فيها وابتاعها منك بكذا وتجوهر في البيان وفي التنبهات الحرام الذي
 هو رباح صراح أن يراض الرجل الرجل على ثمن السعة الذي يساومه فيها لبيعهها منه الى اجل
 ثم على ثمنه الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقدا أو يراضه على ربح السعة التي يشتريها منه
 غيره فيقول أنا اشترىها على أن تربحني فيها كذا أو للعشرة كذا ابن حبيب هذا حرام اه
 والرابع المختلف فيه الذي زاده عياض ما اشترى لبيع بئنه بعضه مؤجل وبعضه مجمل فظاهر
 مما نزل الكتاب والامهات جوازها وفي العقبة كراهته لاهل العينة اه وفيها عن ابن عمر رضي
 الله تعالى عنهم ما أتى علينا زمان لا يرى فيه أحدا نه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم ذهب
 فسكانت مواساة السلف ثم ذهبت فسكانت العينة ابن رشد يشهد له خيركم قرني ثم الذين يلونهم
 وأخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا باع
 الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله تعالى أنزل الله تعالى عليهم بلا
 فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم وذكر المصنف هذه الاقسام مدخلا ما زاد عياض في الجائز
 تبع الظاهر الكتاب والامهات مبتدئا بالجائز فقال (جائزا) شخص (مطلوب منه سعة) يشتريها
 طالها وليست عنده وهو من اهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السعة
 (اي يبيعها) أي المطلوب منه السعة لطلالها منه (بئنه) وفي نسخة بحال وعلى كل فهو صلة يشتري
 لا يبيع ان اشترىها المطلوب منه بئنه كماله أو كماله مؤجل اتفاقا بل (ولو) ثمن (مؤجل بعضه)
 لاجل معلوم وبعضه مجمل فظاهر أنه مشروع على مسئلة المطلوب منه سعة كما قد يوهمه لفظ
 عياض اذ قد قال الوجه الرابع المختلف فيه ما اشترى لبيع بئنه بعضه مجمل وبعضه مؤجل

فظاهر

المطلوب منه الخ حال (قوله وعلى كل) أي من الشخصين (قوله فهو) أي بئنه أو بحال

(قوله ذلك) أى تعلقه بيباع (قوله بمراد) أى والمراد تعلقه بيشترى (قوله اذ لم يقرضوها) أى الأئمة المسئلة الخ عمله ليس ذلك بمراد (قوله هكذا) أى لتباع بثمن بعضه حال وبعضه مؤجل (قوله بعده) أى الرابع المختلف فيه الخ (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد الذون
أى البائع (قوله قال) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله خذنه) أى المبيع بعشرة حالة وعشرة مؤجلة (قوله بما تريد أن
تنقذنى) أى العشرة الحالة (قوله وما بقى) أى من المبيع أى وهو مجهول فقيه غررا لا يدري ما يبقى له منه بالعشرة المؤجلة (قوله
وهو) أى منه (قوله فروج) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله أناقلته) أى وحدى (قوله نحوه) أى المنع (قوله ونزل) بفتح نون (قوله ٦٠٥ من الجواز والمنع) بيان لما (قوله على
التفريق) صلة نزل (قوله

فجوز) بضم فكسر مثقلا
(قوله ومنع) بضم فكسر
(قوله فى حقهم) أى أهل
العينة (قوله تسلف)
بفتحات مثقلا (قوله على أن
ينقذ) أى الرجل المشتري
(قوله فكره) أى مالك
رضى الله تعالى عنه (قوله
وقال) أى مالك رضى الله
تعالى عنه (قوله علم) بضم
العين (قوله ذلك) أى
الفساد (قوله منه) أى
المشتري (قوله أن يبيع)
أى المشتري (قوله منه) أى
الطعام (قوله فدفعه) أى
المشتري الدينار (قوله إليه)
أى البائع (قوله البائى) أى
من الطعام (قوله له) أى
المشتري (قوله لا يدري)
أى المشتري (قوله إذا باع)
أى المشتري (قوله منه) أى
الطعام (قوله أنه) أى
المشتري أو الشان (قوله

فظاهر مسائل الكتاب والامهات جوازها وفى العينة كراهته لأهل العينة اه فقد سبق
للوهم أن قوله بثمن متعلق بقوله ليباع وليس ذلك بمراد اذ لم يقرضوها هكذا بل زاد عيبا بعده
متصلا به ما نصه قال ابن حبيب اذا اشتري طعاما أو غيره على أن ينقذ بعض ثمنه ويؤخر بعضه
إلى أجل فإن كان اشترا لبيعته كله لحاجته لثمنه فلا خير فيه وكأنه اذا باعه بعشرة نقد او عشرة
إلى أجل قال له خذ فبيع منه بما تريد أن تنقذنى وما بقى فهو لك ببقية الثمن إلى الأجل وإنما يعمل
هذا أهل العينة وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه فروج فيه غير مرفق قال أناقلته قاله ربيعة
وغيره قبل قال محمد بن بابويه يعنى بغيره ابن هرمن وذكر ابن عبدوس نحوه من رواية ابن وهب وابن
نافع عن مالك رضى الله تعالى عنهم ونزل ابن لبابة ما جاء فى ذلك من الجواز والمنع على التفريق
بين أهل العينة وغيرهم فجوز فى غير أهل العينة ومنع فى حقهم وفى رسم تسلف من سماع ابن
القاسم من كتاب السلم والأجل سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل من أهل العينة باع
من رجل طعاما بثمن إلى أجل على أن ينقذ من عنده دينارا فكره ذلك وقال لست أول من كرهه
فقد كرهه ربيعة وغيره ابن رشد هذه بيعة واحدة صحيحة فى ظاهرها لا يجوز للرجل بيع سلعة
بدينار نقد او دينار إلى أجل فلا يمتهم بالقساد فيها إلا من علم ذلك من سيرته وهم أهل العينة
والذى يخشى فى ذلك أن يكون الذى تراوضا عليه وقصد إليه أن يبيع منه الطعام على أن يبيع
منه دينار فدفعه إليه ويكون الباقي له بكذا أو كذا دينار إلى أجل وذلك غررا لا يدري ما يبقى
له من الطعام اذا باع منه دينار وقد قال بعض أهل العلم أنه لو دفع إليه الدينار من ماله لم يكن بذلك
بأس وفى سماع سحنون أنه لا يجوز أن دفع إليه الدينار من عنده لأنه يخلفه من الطعام يريد أن
التمسمة لا ترفع عنه بذلك لأنه ان كان البيع وقع على أن ينقذ الدينار من ثمن الطعام فلا يصلح
دفعه من عنده كما أنه اذا وقع على الصحة فلا يفسده نقده من ثمن الطعام اه واذا تأملت هذه
القول علمت أن كلام عياض المذكور فيه تقديم وتأخير وان تقديره ما اشتري بثمن بعضه مؤجل
وبعضه ليباع فقوله بثن متعلق باشتري لا يبيع فهى اذا مسئلة أخرى غير مفرعة على مسئلة
المطلوب منه سلعة وقد نقل فى التوضيح كلام عياض ولم يزد ما بعده مما فيه البيان ما قررنا
وانظن بالمصنف أنه لا يفهمها على غير ما فرضها عليه الأئمة فهذا عجيب فتدبره وقد نقلها ابن عرفة

لودفع) أى المشتري (قوله إليه) أى البائع (قوله من ماله) أى المشتري (قوله بذلك بأس) أى لا نقض الغرر اذ يصير الطعام كله
له بمراد دفع وما بقى (قوله لأنه) أى المشتري (قوله يخلفه) بضم فسكون فكسر أى يعرض المشتري الدينار الذى دفعه للبائع
(قوله من الطعام) أى يبيع منه بقدره والباقي له ببقية الثمن فزال الغرر قائما (قوله لأنه) أى الشان (قوله ينقذه) أى
المشتري البائع (قوله فلا يصلح) أى البيع الفاسد (قوله دفعه) أى الدينار (قوله من عنده) أى المشتري (قوله كما أنه) أى
الشان (قوله اذا وقع) أى البيع (قوله فلا يفسده) أى البيع (قوله نقده) أى الدينار (قوله بمافيها البيان) بيان لما (قوله
يفهمها) أى المسئلة

على ما فرضه عليه الاثمة وذكره فانظره البناي وقد تبين به أن على المصنف در كامن وجهين
 تفر به المسئلة على مسئلة المطلوب منه سلعة وليست مفرقة عليها وان هذه مقيدة بما اشترى
 لبيع منه الحاجة وقد اخل بالقيود والله اعلم (وكره) يضم فكسر قول من طلب منه سلف عثمانين
 بمائة لشهر مثلاً (خذ) أي اشترى (بمائة) اليه (ما) أي شيئاً يباع (بثمانين) نقداً (أو) قول
 من طلب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (ويؤمى) يضم التحتية
 وكسر الميم أي يشتر الطالب (اتريخه) أي شرائها من المطلوب منه برح في البيان والمكروه ان
 يقول أعسده كذا وكذا أتبعه من يدين فيقول لا فيقول أتبع ذلك وأنا ابتاعه منك بدين
 وأرجحك فيه فيشترى ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعدا عليه وفي المقدمات المكروه ان يقول
 اشتر سلعة كذا وأنا أرجحك فيها واشترها منك من غير أن يراوضه على الربح اهـ (و) ان وقع
 المكروه (لم يقسخ) يضم التحتية أي به مع علمه من كرهه بالكراهة لدفع توهم ان المراد بها
 التحريم للتجمل بدفع قليل في كثير في التنبيهات المكروه ان يقول اشتر سلعة كذا وأنا أرجحك
 فيها واشترها منك من غير مراوضة ولا تسمية برح ولا تصريح برح ولكن يعرض به ابن حبيب
 فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما قال ولا يبلغ به
 الفسخ وقال فضل يجب الفسخ على قول ابن القاسم وهذا خلاف المشهور (بخلاف) قول
 من طلب سلعة من شخص ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بعشرة) أنا (أخذها)
 أي اشترها منك (بأثنى عشر لاجل) معلوم كسهر الشارح يحتمل انه أراد بخلاف كذا فيمنع
 وانه أراد فيفسخ ح والظاهر الاول فان هذا هو القسم الممنوع وقد ذكرنا مسائل منها
 ما يفسخ ومنها ما لا يفسخ على ان في اطلاقهم المنع على هذا القسم تجوز ان بعضه مكروه أو جائز
 كما ساقى قال في المقدمات والمخطو بيان يراوضه على الربح فيقول اشتر سلعة كذا بكذا وكذا
 وأنا أرجحك فيها كذا أو ابتاعها منك بكذا ونحوه في البيان في التنبيهات الحرام الذي هو ربا
 صراح أن يراوض الرجل الرجل على ثمن السلعة التي يساوم فيها لبيعها منه الى أجل ثم على
 ثمنه الذي يشترها منه بعد ذلك نقداً أو يراوضه على ربح الساعة التي يشترها منه من غيره
 فيقول أنا اشترها منك على أن ترجحنى فيها كذا وللعشرة ابن حبيب فهذا حرام في المقدمات
 والبيان في هذا الوجه ست مسائل مفترقة الاحكام ثلاث في قوله اشترى وثلاث في قوله اشتر
 لنفسك أو قوله اشتر ولا يقول لي ولا لنفسك نقول المصنف بخلاف اشترها بعشرة نقداً وأخذها
 بأثنى عشر لاجل يعنى به انه يتنع ان يقول له اشتر ساعة كذا بعشرة نقداً وأخذها بأثنى عشر
 لاجل سواء قال اشترها لي أو لنفسك أو لم يقل لي ولا لنفسك فهذا ممنوع ولكن لكل واحد
 حكم يخصه ينسب بقوله (ولزمت) الساعة الشخص (الآخر) ببداله موزو كسر الميم بشرائها
 بالعشرة نقداً أو يسقط عنه الزائد ان عليها (ان قال) الآخر اشترها (لي) بعشرة نقداً وهل
 للمأمور الاقل من جعل مثله والدرهمين والاثنى عشر خلاف يأتي في المتن (وفي الفسخ) للبيع
 الثاني المدلول عليه بقوله وأخذها بأثنى عشر لاجل (ان لم يقل) الآخر (لي) بان قال اشترها
 لنفسك أو قال اشتر ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقداً وأخذها أو اشترها أو ابتاعها منك
 بأثنى عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال فيرد المبيع بعينه (الا أن يفوت) المبيع بيد الآخر

(قوله وذكر) أي ابن غازي
 (قوله نفسه) أي ابن عرفة
 (قوله به) أي كلام ابن غازي
 (قوله درسا) بفتح الدال
 (قوله اليه) أي
 والراء (قوله في البيان) خبر
 مقدم (قوله في) أي لي
 (قوله منه) أي له (قوله في)
 المقدمات) خبر مقدم
 (قوله به) أي لم يقسخ (قوله
 بها) أي الكراهة (قوله
 للتجمل الخ) علة توهم ان
 المراد بها التحريم (قوله في
 التنبيهات) خبر مقدم (قوله
 يعرض) يضم فكسر
 مثقلاً (قوله به) أي الربح
 (قوله قال) أي ما لا يرضى
 الله تعالى عنه (قوله فضل)
 بفتح الفاء وسكون الضاد
 المجهمة (قوله وهذا) أي
 وجوب الفسخ (قوله انه
 اراد) أي المصنف بقوله
 بخلاف الخ (قوله الاول)
 أي انه اراد يفسخ (قوله
 تجوزا) أي بتغليب (قوله
 أو والعشرة) أي كذا (قوله
 فيه) بفتحات مثقلاً أي
 الحكم

(قوله وفيه) أي إلا أن يقوت فالقيمة (قوله مطلقا) أي فأتت ولم تقف (قوله فلو اسقطه) أي إلا أن تقوت فالقيمة (قوله وعلم) بضم العين (قوله وهو) أي المختلف فيه (قوله هذا) أي فوات المختلف فيه بمثله ٦٠٧ (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله على هذا)

أي مضى البيع الثاني ولزوم
الاثنى عشر الأمر (قوله
وروايته) أي ابن القاسم
عطف على قول (قوله
الأمر) فاعل أخذه (قوله
من المأمور) خبره ضم
قوله (قوله) أي المأمور (قوله
الزامة) أي الأمر (قوله
بها) أي السلعة (قوله باي)
أي الأمر (قوله بانها) أي
أو (قوله لانه) أي الأمر
(قوله) أي المأمور (قوله
وهذا) أي التعليل (قوله له)
أي الأمر (قوله فان كان
النقد من عند الآخر الخ)
مفهوم ان نقد بشرط (قوله
وان كان) أي النقد (قوله
إذا كان) أي السلف (قوله
ان فيه) أي البيع الفاسد
الخ بيان المذهب ابن حبيب
(قوله فلما موردها اجرة
مشله الخ) تبرع على
مذهب ابن حبيب (قوله
وان كانت) أي اجرة مثله
(قوله انه) أي المأمور (قوله
وهذا) أي انه لا اجرة له
(قوله فالاقوال ثلاثة) أي
له الأقل من جعل مثله
والدرهمين له أجر مثله
بالغا ما بلغ وان زاد على
الدرهمين لاجل له (قوله
عنه) بضم فكسر أي اطلع
(قوله ورد) بضم الراء (قوله

فالقيمة) تلزم الأمر للمأمور معتبرة يوم قبض الأمر حاله وفيه مساححة لاقتضائه انما اذا
هات لا يفسخ البيع وليس كذلك افسخه مطلقا على هذا القول فان لم تقف ردت بعينها وان
فات ردت قيمتها فلو اسقطه أو قال بدله مطلقا كان أبين وعلم مما تقدم انما ان لم تقف ترد عينها وان
فات ترد قيمتها فان قيل هذا مختلف فيه وهو يقوت بالثمن بخوابه ان هذا أكثرى كما تقدم
(أو امضاها) أي البيعة الثانية من المأمور للأمر بائني عشر (ولزومه) أي الأمر (الاثنى عشر)
أي دفعها للمأمور اذا حل أجلها سواء كانت السلعة قائمة أو فأتت لان ضمانه من نفسه لو تلفت
بيده قبل بيعها للأمر ولو أراد الأمر عدم ضمانه ~~كان~~ كان له ذلك والاولى الاقتصار
على هذا لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويستحب للمأمور على
هذا القول التورع عن أخذ الزائد على ما تقدم وضمائمها قبل أخذها الأمر من المأمور ولا أمر
تركها له وليس للمأمور الزامة بها ان اخذها (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم
وروايته عن مالك والمناسب وامضاها بالواو اذا اختلف اقامه في القسح والامضاء لا في احدهما
كما تنبيهه او واجب بانها يعني الواو (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي بعشرة نقدا وأخذها
بأثنى عشر نقدا) فيمنع (ان نقدا) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة لبايعها (بشرط)
من الأمر لانه جعل له الدرهمين في نظير تسليقه العشرة وتوابعه الشراء له فهي اجارة وسلف
بزيادة وهذا يفيد انه ان أسقط الشرط يصح وان شرط النقد كالنقد بشرط وان وقع لزم
الأمر بالشرة حاله لقوله لي ويقسح بيعها بأثنى عشر لانه انما اشتراها له بقوله أنا اشتريتها منك
لغولا معنى له لان العدة له وبأمره فان كان النقدا من عند الأمر أو من عند المأمور بغير
شرط جاز وان كان من عند المأمور بشرط فاجارة فاسدة لانه انما أعطاه الدينارين على ان يتنازع
له السلعة وينقدها الثمن من عنده فانه في المقدمات (وله) أي المأمور (الاقل من جعل مثله)
في قوله الشراء نيابة عن الأمر (أو الدرهمين) اللذين سماهما له والاولى والدرهمين بالواو لان
الاقلية لا تكون الا بين اثنين ابن رشد للمأمور أجره مثله الا ان تكون أكثر من الدينارين
فلا يراد عليهم ما على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف اذا كان من البائع وفأت السلعة ان
له الأقل من القيمة والثمن وان قبض السلف وعلى مذهب ابن حبيب في البيع الفاسد ان فيه
القيمة بالغته ما بلغت فلما موردها اجرة مثله بالغته ما بلغت وان كانت أكثر من الدينارين
والاصح انه لا اجرة له لانه ان أعطى الاجرة كانت تخا للتسليف وتجب بالربا وهذا قول سعيد بن
المسيب فالاقوال ثلاثة اذا عرفت على الأمر بحد ذاته ورد السلف الى المأمور قبل يتنفع به الأمر
واما اذا لم يعثر على الأمر حتى انتفع الأمر بالسلف قدر ما يرى انما كانا قصداه فليس فيها
الاقولان أحدهما ان للمأمور اجارة بالغته ما بلغت والثاني انه لا شيء له ولو عثر على الأمر بعد
الابتياح وقبل نقد المأمور الثمن لكان النقدا من الأمر ولو كان فيما يكون للمأمور قولان
أحدهما له اجارة مثله بالغته ما بلغت والثاني له الأقل من أجره مثله أو الدينارين من المقدمات
(فيهما) أي اشترى بعشرة نقدا وأخذها بأثنى عشر لاجل واشترها لي بعشرة وأخذها بأثنى عشر
نقدا (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لا جعل

يعثر) بضم الياء وفتح المثناة (قوله يرى) بضم الباء (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله فيها) أي المسئلة الاقولان

له) أي المأمور فيه ماله تقيم للفاسد الشارح وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن
 زرقون (وجاز) نقدا للمأمور العشرة (بغيره) أي الشرط وشبهه في الجواز فقال (كنقدا لأمر)
 بعد الهـمز وكسر الميم العشرة للمأمور إن نقدها البائع السلعة التي أمره بشرائها والمأمور
 الدرهمان (وان لم يقل) الأمر للمأمور اشتراها بعشرة نقدا (لي) بأن قال له اشتراها بعشرة نقدا
 لنفسك أو اشتراها بعشرة ولم يقل لي ولا لنفسك وأخذها باثني عشر نقدا (في الجواز) أي
 بشرائها منه باثني عشر نقدا (والكرهية) لذلك (قولان) للإمام مالك رضي الله تعالى عنه
 فإجازه مرة وكرهه مرة للمراوضة الواقعة بينهما في السعة قبل دخولها في ملك المأمور قاله
 في المقدمات والبيان في إطلاق المنع على هذا القسم تسمع والراجح الكراهية محلها ما إذا نقدا
 الأمر أو المأمور بلا شرط (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي باثني عشر لاجل وأشترها) منك
 (بعشرة نقدا) فلا يجوز لأنه سلف بزيادة ولا تنافي بين قوله اشتريها لي وقوله واشترها لان المعنى
 اشتريها لنفسك لاجل بيعها لي وان وقع (فتسلم) الساعة الأمر (ب) الثمن (المسمى) بضم الميم
 الأولى وفتح الثانية أي الاثني عشر لاجل (ولا تجل) بضم القوية وفتح العين والجيم مشددة
 (العشرة) للمأمور لأنه سلف بزيادة لأن الأمر استأجر المأمور على شراء السلعة له بتسليمه
 عشرة ينتفع بها إلى الأجل ويقضي عنها باثني عشر قاله الشارح وهو يقيده بجواز تجليها
 للبائع الأصلي والمأمور على أنه إذا حل أجل الاثني عشر يدفعها الأمر وفي المقدمات المسئلة
 الثالثة أن يقول اشتريها لي باثني عشر لاجل وأنا ابتاعها بعشرة نقدا فهذا حرام لا يجوز لأنه
 استأجر المأمور على أن يتنازع له الساعة بسلف عشرة دنانير يدفعها إليه ينتفع بها إلى أجل ثم
 يردّها إليه فاذا وقع ذلك لزمت الساعة الأمر بالاثني عشر إلى الأجل ولا يتجمل المأمور العشرة
 منه وان كان قد دفعها إليه ردها إليه ولا يتركها عنده إلى الأجل وله جعل مثله بالغام بالغ في هذا
 الوجه باتفاقه (وان عجلت) بضم العين وكسر الجيم مثقلا العشرة للمأمور (أخذها) أي
 الأمر العشرة من المأمور ولا يتركها عنده إلى الأجل ولا يقسده العقد بتجليها لأنه سلف
 مستعمل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لأن المسلف هنا هو
 الأمر فعومل بتقيض قصده (وان) قال اشتريها باثني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقدا (لم
 يقل) الأمر (لي) سواء قال لنفسك أو لا واشترها المأمور باثني عشر لاجل وباعها الأمر
 بعشرة نقدا (فهـل لا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشد الدال أي لا يفسخ (البيع) الثاني من
 المأمور لا أمر بعشرة نقدا (إذا فاق) المبيع يسد الأمر (وليس على) الشخص (الأمر)
 بعد الهـمز وكسر الميم (الاعشرة) التي اشترى بها الساعة من المأمور روادى سحنون عن ابن
 القاسم قال واحب إلى أن يزيد الديارين ومفهوم إذا فاق فسخ البيع الثاني إذا لم يفت
 (أو يفسخ) بضم التحتية البيع (الثاني) من المأمور لا أمر بعشرة نقدا فسخا (مطلقا) عن
 التقييد بعدم القوات وترد عينها (الان نقوت) الساعة يسد الأمر (فالقية) لها يوم قبضها
 الأمر يردّها لها وهذا قول ابن حبيب * (تنبيهان) * الأول قوله في الموضعين وأخذها وفي
 الثالث واشترى بها يجوز فيه النصيب بأن مضرة وجوبه بعد الواو في جواب الأمر والرفع بتقدير
 مبتدأ أي وأنا الثاني من هذا الباب ما يفعله بعض الناس من الحيل على السلف بزيادة

(قوله في إطلاق المنع الخ)
 تفرع على في الجواز
 والكرهية (قوله هذا
 القسم) أي اشتراها بعشرة
 نقدا وأخذها باثني عشر
 نقدا (قوله والراجح) أي
 من الجواز والكرهية (قوله
 محلها) أي القولين (قوله
 بتسليمه) أي الأمر
 المأمور (قوله ينتفع) أي
 المأمور (قوله بها) أي
 العشرة (قوله ويقضي)
 أي المأمور (قوله عنها) أي
 العشرة (قوله تجليها) أي
 العشرة (قوله للمأمور)
 عطف على البائع (قوله على
 أنه) أي الشأن (قوله
 يدفعها) أي الاثني عشر
 (قوله قال) أي ابن القاسم
 (قوله يردّها) أي القيمة (قوله
 بدلها) أي الساعة

(قوله سئل) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله أخبره) أي المبيع معه بفتح الصاد المبيع بكسر ها (قوله أنه) أي المبيع معه (قوله وسأله) أي المبيع معه المبيع (قوله يبيعه) أي المبيع معه الطعام (قوله له) أي نيابة عن المبيع (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وإن تحقق قبضه) مبالغة قوله من الطعام والشراب ٦٠٩ بيان لما (قوله جزافا) حال من ها ابتعته

(قوله سائر) أي جميع (قوله أو مضطونا) عطف على بعينه (قوله من عطر الخ) بيان لسائر العروض (قوله فلا بأس ببيعه الخ) خبر ما ابتعته (قوله من بائعك) أي له صلة ببيع (قوله وغيره) أي بائعك عطف عليه (قوله وتجعله) أي غير بائعك الذي بعته (قوله عليه) أي بائعك

(فصل الخيار)

(قوله هو) أي حديد بيع الخيار (قوله وقف) بضم فكسر (قوله بئنه) بفتح الموحدة وشد المشددة فوق (قوله لا ليردد) أي لزومه (قوله لا يرد في العقد) علة كونه من بيع الغرر (قوله لا يمكن إجزاه) أي بيع الخيار استند إلى كونه من بيع الغرر لرفع إجماعه أنه لا وجه لإجزائه (قوله الشافعي الخ) تأييد لما قبله (قوله في كونه) أي بيع الخيار (قوله رخصة) أي أو عزيمة (قوله لاستثناؤه) أي بيع الخيار (قوله فأنذنه) أي الخلاف في كونه رخصة أو عزيمة (قوله إباحته) أي بيع الخيار

بأن يدفع للمتناسف نقد أو يقول اشتريه ساعة لي وأبيها لك بريح لاجل كذا ولا أشك أن في منعه وفي العينية سئل عن البضع مع من يشتري له طعاما ثم أخبره أنه ابتاع طعاما أو كاله وسأله أن يبيعه له فقال ما أحبه وما يعجبني ابن رشد كرهه لعدم تحققه ابتاعه واكتسبه لاجتماع كذبه ولو تحقق ما كرهه إلا أن يكون الوكيل في هذه المسئلة هو المبتاع للطعام بالثمن الذي دفعه له موكله فلا يجوز بيعه منه بأكثر مما دفعه له وإن تحقق قبضه ولا بد أن يراد أن كان دفع له دراهم ولا بد أنهم إن كان دفع له دنائير إلا أن يكون البض في العرف على رب الطعام فترفع التهمة في ذلك قاله ابن دحوت وهو صحيح اه وفي النوادر روى أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم أني الرجل يبيع مع الرجل يتناع له طعاما فأخبره أنه فعل وأنه امره ببيعه فقال ما يعجبني ذلك اه وفي المسلم الثاني من المدونة وما ابتعته بعينه من الطعام والشراب جزافا أو اشتريته من سائر العروض بعينه أو مضطونا على كبل أو وزن أو جزاف من عطر أو زبقي أو مسك أو حديد أو نوى وشبهه فلا بأس ببيعه قبل قبضه من بائعك أو غيره وتجعله عليه إلا أن يكون من أهل العينة فلا يجوز بأكثر مما ابتعت والله سبحانه وتعالى أعلم

*(فصل) في البيع بشرط الخيار ابن عرفة هو بيع وقف بئنه أو على امضاء يتوقع قوله بيع جنس شغل ببيع الخيار وبيع البت وقوله وقف بئنه فصل يخرج بيع البت وقوله ولا يشدد الواو من واصله وقف فصل يخرج بيع خيار العيب وقوله يتوقع بضم التحتية لغت امضاء أي يرجي وقوعه في التوضيح وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له لا يدرى ما يؤول له الأحرار لكن أجزائه الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثل ويتق الغبن عن نفسه الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثناؤه من الغرر وجر المبيع خلاف الواو نغى تظهر فائدته من وجهين الأول الدليل الدال على إباحته فعلى أنه عزيمة فهو الدليل الدال على إباحته سائر البيوع وهو قول الله تبارك وتعالى أحل الله البيع وعلى أنه رخصة فدلل إباحته دليل خاص به وما رواه سفيان وأصبغ عن ابن القاسم من منع اشتراط الخيار لقولان مبني على أنه رخصة مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى إلى غيرها أو المشهور ومنع الجمع في عقد واحد بين بيع البت والخيار قاله الموضع (إنما) يثبت (الخيار) في امضاء المبيع ورده لأحد المتبايعين أو لهما أو لغيرهما (بشرط) في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروى أي النظر والتفكير في امضاء المبيع ورده هذا القسم هو الذي ينصرف إليه بيع الخيار عنه إذا طلقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحتمي وهو ما موجب ظهوره في المبيع أو استحقاق ويسمى خيار النقيصة أيضا وسبب أني ونبه المصنف بالحصر على أن خيار التروى إنما يكون بالشرط فلا يثبت بدوام اجتماع المتبايعين هذا قول الفقهاء السبعة إلا ابن المسيب وقيل له

٧٧ منح في (قوله سائر) أي جميع (قوله لفلان) أي غير المتبايعين (قوله ويسمى) أي بشرط الخيار (قوله في عرف الفقهاء) تنازع ينصرف واطلاق (قوله موجب) بكسر الجيم أي سببه ثبوته (قوله واستحقاق) عطف على ظهور (قوله الفقهاء السبعة) جمع بعضهم أسماءهم في قوله الاكل من لا يقدى بأثرة * فقصته ضيزى عن الحق خارجه نفعهم عبيد الله مروية قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله له) أي ابن المسيب

(قوله ووافقهم) أى الفقهاء السبعة (قوله وذكروا) أى حديث خيار المجلس (قوله نفسه) أى الموطأ (قوله أنه) أى حديث خيار المجلس (قوله لم يبلغه) أى حديث خيار المجلس ما سكر رضى الله تعالى عنه (قوله وشرطه) أى خيار المجلس فى البيع (قوله بفسد) بضم الياء (قوله الحديث) أى حديث خيار المجلس (قوله وجعله) أى مافى الموازية والواضحة (قوله تفسيراً) أى ما فى المدونة (قوله وابن الحاجب) ٦١٠ عطف على ابن يونس (قوله خلافاً) أى للمدونة عطف على تفسير (قوله وثلاثة) أى

قولان ووافقهم مالك وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهما وماذا كفى الموطأ حديث خيار المجلس قال عقبه والعمل عندنا على خلافه أى وعلى أهل المدينة كالمثوار فيه قدم على خبر الأحاد وذكره فيه لئلا يتوهم أنه لم يبلغه وشرطه بفسد البيع بل هل مدته وهذا إحدى المسائل الثلاثة التى حلف عبد الحميد المصانع بالمشى الى مكة أنه لا يفتى فيها بقول مالك رضى الله تعالى عنه والثانية التهمة البهائية والثالثة جنسية القهح والشعير ونقل ابن يونس عن اشهب ان الحديث منسوخ بن عرفة فى نبوت الخيار مدة المجلس دون شرطه فولا ابن حبيب والمشهور ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة ايام كفى المدونة (فى) بيع (كدار) وهذا مذهب المدونة وفى الموازية والواضحة وشهر بن وجعله ابن يونس وابن رشد تفسيراً وابن الحاجب خلافاً وفى التوضيح الارض كالدار وقال ابن عبد السلام ينبغى ان الارض ليست كالدار لان الحاجة الى اختيار الدار أكثر وفى الشامل كشهر فى دار على المشهور وقيل وشهر بن وجعل على التفسير وقيل وثلاثة والرابع والارض ~~كذلك~~ وعن مالك فى الضيعة سنة (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار باهله ومتاعه وله دخوله بانفسه وبياته بها ابن عرفة التونسي له ان يقيم بالدار لانه لا خبرة جيرانه ادون سكنى غ ابن محرز قالوا وما الدار قائم له ان يدخلها بنفسه لا اختياراً حوالها ومبيتها فاما انتقاله اليها باهله ومتاعه فلا يمكن منه ومتى فعله أدى كراءه للبائع لان الغلة للبائع فى ايام الخيار قبل المشتري او رد ولو شرط المشتري سكناها باهله مدة الخيار بجائنا ففسد البيع لانه من العريان الخصى وأما الدار يسكنها المشتري فى مدة الخيار ففسد الخيار لانه اذا كان فى مسكن يملكه او يكرهه ولم يخله لاجل سكناه فى الدار اشتراة ولم يكرهه فان كان سكناه فى مكترى فاخلاه أو كراهه فلا يجوز ان يسكن بغير كراء البنى فيحصل من كلام زان السكى باجرة جائزة بشرط وبغيره كثيرة كانت او يسيرة للاختبار وبغيره فهذه ثمانية وتنوع السكى الكثيرة بالاجرة بشرط وبغيره واختبار وبغيره فهذه اربعة ويقصد البيع فى صورتى الشرط والميسرة لغير الاختبار بشرط وبغيره وتجوز الميسرة للاختبار بشرط وبغيره فهذه اربعة ايضا (وبكسمة) بيع (رقيق) ابن عرفة الخصى لا يغيب أحدهما على الامة وخدمة العبد للمبتاع لغو وأجرة منفعة ونحوه غلة وفى الشامل وحيل بين الامة والمتبايعين فى زمنه والمشتري استخدامهما دون غيبة عليهما (واستخدمه) أى المشتري الرقيق استخداماً بغير الاختبار حاله ان كان للخدمة فان كان ذا صنعة أو تاجر فلا يستعمله ان امكن معرفتها بدونه والا استعمله وعليه اجرة ولا يجوز اشتراط شئ من كسبه او ربحه للمشتري قال ابو اسحق لما تكلم على الدار العبد ولا يجوز اشتراط الانتفاع بذلك اذا كان له ثمن وفيه له انتفاع ولا ينقل الى الدار بحيث يسكنها ويصرف عن نفسه مؤنة كراء دار كان يسكنها وانما يعضى

من الاشهر (قوله كذلك) أى الدار فى مدة الخيار (قوله الضيعة) أى ارض الزراعة (قوله الدار) أى المشتراة بشرط خياره مغفول يسكن (قوله وله) أى المشتري (قوله دخوله) أى الدار (قوله وبياته) أى المشتري (قوله بها) أى الدار (قوله له) أى المشتري (قوله ليلاً) صلة يقيم (قوله جيرانها) أى وجناتها (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلاً (قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله وما الدار) أى المشتراة بشرط خياره مشتريها (قوله صورتى) بفتح التاء من صورة بلانون لاضافته (قوله والميسرة) عطف على السكى (قوله أحدهما) أى المتبايعين (قوله على الامة) أى المبيعة بشرط خيار أحدهما أو لهما (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله استخدامهما) أى الامة (قوله ان كان) الرقيق (قوله فان كان) الرقيق (معرفة) أى صنعة

الرقيق (قوله بدونه) أى استعماله (قوله ولا) أى وان لم يمكن معرفتها بدونه (قوله وعليه) أى المشتري (قوله وحده اجرة) أى الرقيق (قوله كسبه) أى الرقيق (قوله على الدار والعبد) أى المبيعين بخيار (قوله بذلك) أى الدار والعبد (قوله له) أى الانتفاع (قوله ونه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ولا يتنقل) أى المشتري (قوله الى الدار) أى التى اشتراها بغيره فى زمنه (قوله ويصرف) أى بسقط المشتري (قوله يعضى) أى المشتري

(قوله فيها) أى الدار (قوله من هذا) أى السكنى والاستعمال (قوله له) أى الأهر (قوله وله) أى المشتري (قوله فيه) أى الأهر (قوله
فلا يلزم) بضم الياء (قوله له) أى المشتري (قوله خدمته) أى فى مدة الخدم (قوله معرفتها) أى صنعة العبد (قوله سيده) أى البائع
(قوله والاه) أى وان لم يقدر المشتري على معرفة صنعة العبد وهو عند بائعه (قوله جعل) ٦١١ بضم فكسر أى العبد (قوله
وعليه) أى المشتري (قوله
وان كان) أى العبد (قوله
له) أى المشتري (قوله بعته)
أى العبد (قوله ذلك) أى
ما يكتسب به (قوله وما
يكتسبه) أى العبد (قوله
وان شرط) بضم فكسر
أى ما يكتسبه العبد (قوله
كونه) أى العوض (قوله
قبل) بكسر الموحدة أى
المبيع (قوله بعد انقضاء
الامد) صلة قبل (قوله به)
أى المبيع (قوله له) أى
بائعه (قوله بقدر ما تنفع)
أى المشتري (قوله انه) أى
الشان (قوله قصد) بضم
فكسر (قوله منهما) أى
الدار والعبد (قوله اعتبر)
بضم المشاة وكسر الموحدة
(قوله به) أى الخيار (قوله
منهما) أى العرضين (قوله
امد) بفتح خاء مخففة أى
زمن (قوله فيها) أى الدابة
(فليست) أى الدابة (قوله
مطلقا) أى بشرط أو لا
لاختبارها أو لا تذازع فيه
تسكن وتلبس (قوله لها) أى
الدابة (قوله بنحوه) صلة فسر
(قوله فقال) أى ابن يونس
قوله هذا) أى التفسير (قوله عليه) أى هذا التفسير (قوله يجب) بضم الياء وكسر الحميم (قوله من أمد الخيار) بيان لما (قوله
يعن) بفتح الياء وسكون العين (قوله وهو) أى ما فيها (قوله كلامه) أى المصنف (قوله وابن عبد السلام) عطف على الهاء (قوله
ويه) أى اختلاف أمد الخيار فى الدابة باختلاف ما يرامد منها صلة قرر (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والاه) أى وان لم يقصد الركوب
(قوله فى الكتاب) أى المدونة (قوله بشرط) أى المشتري (قوله اذ قال) أى ابن يونس (قوله ذلك) أى الركوب (قوله فيها) أى الدابة

وحده فقيم فيها لئلا يختبر أهر جيرانهم من غير انتفاع به ولا نقل فرش اليه وكل أهر من هذا
ثمن وله فيه انتفاع فلا يصح شرطه ولا فعله بغير شرط وما لا قدر له بخا شرطه فان لم يشترطه فلا
يلزم البائع بدفع المبيع الى المشتري ليجتبه اه اللحن العبد على ثلاثة أوجه عبد خدمة وعبد
صناعة وعبد خراج فعبد الخدمة له خدمته فيما لا يستأجر فيه بغير عوض ولا يكون له خدمته
فيما يستأجر فيه الا بعوض وعبد الصناعة ان قدر المشتري على معرفتها وهو عند سيده فعل والا
جعل عند المشتري وعليه اجرته الا الشئ اليسير الذى لا تكون له اجرة وان كان من عبدة الخراج
واراد المشتري معرفة كسبه كل يوم كان له بعته كل يوم فى مثل ذلك وما يكتسبه لبائعه وان
شرط للمشتري لم يجز واذا ثبت العوض عن هذه الاشياء سكنى أو غيرها فانه ينبغي كونه معلوما
فان قبل المشتري بعد انقضاء الامد فللبائع الثمن والاجر وان قبل قبل الانتفاع به سقطت
الاجر وان قبل بعد مضي بعض ذلك الامد فله من الاجرة بقدر ما انتفع وسقط ما سواه والله أعلم
فان بيعت دار برقيق بشرط الخيار فالظاهر انه ان قصد الخيار فى كل منهما اعتبر ما أمده أطول
منهما وهو الدار وان قصده احدهما اعتبر المقصود به منهما ابن محرز لو باع عرضا بعرض بخيار
اعتبر امد المقصود منهما بالخيار والله أعلم (وكثلاثة) من الايام (فى) بيع (دابة وكبوم لركوبها)
أى الدابة غ يعنى ان امد الخيار فيها ثلاثة كالثوب فاذا شرط ركوبها للاختبار فله ركوبها
بيوم فليست بمنزلة الدار التى لا تسكن والثوب الذى لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذى يستخدم
مطلقا بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختبار وبه هو هذا فصر ابن يونس قوله فى المدونة
والدابة تركب اليوم وشبهه فقال قال ابن حبيب يجوز الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة
كالثوب وبه هو فى النكح وعاب أبو عمران هذا على من قاله اذ يلزم عليه أنه لم يجب فى المدونة هما
سئل عنه من امد الخيار فى الدابة وانما أجاب عن امد الركوب أبو الحسن الصغير ولم يعن فى المدونة
ركوب النهار كله بل الركوب اليسير اه وهو راجع لقول الباجي يحتمل أن يريد ركوب اليوم فى
المدونة على حسب ركوب الناس فى تصرفاتهم والبريد والبريدى لمن خرج من المدينة ليجتبر سيرها
اه طنى ظاهر كلامه هنا والتوضيح وابن عبد السلام ان مدة الخيار فى الدابة تختلف باختلاف
ما يرامد منها وبه قرر قول ابن الحاجب وفيها تركب الدابة اليوم وشبهه ولا بأس ان يشترط البريدى
هذه فى الركوب والا فيجوز الثلاثة اه وقصد ابن الحاجب اختصار قول الجواهر والدابة فى
الكتاب تركب اليوم وشبهه عبد الحق يشترط فى الدابة اليومين والثلاثة كالثوب من غير ركوب
وانما اشترط فى المدونة اليوم للركوب مع بقاء امد الخيار ثلاثة أيام ونحوه لابن يونس اذ قال فى
قولها المذكور ابن حبيب الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب وانما ذكر
مالا رضى الله تعالى عنه اليوم فى شرط ركوبها واماعلى غير ذلك فلا فرق بينها وبين الثوب اه

(قوله وضاح) بفتح الواو وشد الضاد المججمة (قوله الكتاب) أي كتاب الخيار (قوله لذكر) صلة التأويل (قوله أول) صلة ذكر (قوله الكتاب) أي للخيار (قوله في الدابة) صلة ذكر (قوله تساوى الدابة وغيرها) أي في أمد الخيار (قوله وانه) أي الشأن الخ عطف على تساوى (قوله وان ما يشبه اليوم الخ) ٦١٢ عطف على تساوى (قوله مثله) أي اليوم في أنه أمد خيار (قوله جزمه) أي عياض

(قوله الذي اعتمده ابن شاس) خبر هذا (قوله ينسج على منواله) أي ابن شاس خبر ابن الحاجب (قوله ما قاله ابن عبد السلام والمصنف) أي من أن أمد الخيار في الدابة يختلف باختلاف ما يراد منها (قوله مع كون الخ) صلة أمكن (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب (قوله في الأول) أي كلام ابن القاسم (قوله الثاني) أي أشهب (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب والاياب (قوله أو فاقا) عطف على خلافا (قوله في الأول) أي كلام ابن القاسم (قوله في الثاني) أي كلام أشهب (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله سائر) أي باقي (قوله في) أي المصنف (قوله ما قار بها) أي الشهر والجمعة والثلاثة (قوله فهو) أي كسهر وجمعة وكثلاثة (قوله شأن) أي الشأن (قوله لا فرق) أي في أمد الخيار (قوله هو) أي عدم الفرق بينهما (قوله أن كان) أي الخيار (قوله فيه) أي أمد الخيار (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مدته) أي الخيار (قوله أن كان) أي الخيار (قوله خبرته) أي المبيع (قوله وان كان) أي الخيار (قوله ونعقبه) أي ابن عرفة (قوله أمدته) أي الخيار (قوله إلى اختلافه) أي أمد الخيار (قوله باختلافه) أي المبيع (قوله إلى أنه) أي الامد (قوله وان أمدته) أي الخيار (قوله رطب) بفتح فسكون (قوله على أنه) أي المشتري

وعاب أبو عمران هذا على من قاله الخ ما تقدم فانت ترى أبا عمران فهم أن تأويل عبد الحق وابن يونس أن اليوم وشبهه ظرف الركوب فقط مع بقاء أمد الخيار وهو ما قلناه وفي التنبيهات قوله في الدابة تركيب اليوم وشبهه كذا في رواية شيوخي وكذا رواه ابن وضاح وفي آخر الكتاب جواز شراء الثوب والدابة تختار ثلاثة أيام ومثله في كتاب ابن حبيب وغيره وهو يقطع اختلاف التأويل لذكر اليوم أول الكتاب في الدابة فقد قيل انما ذكر اليوم لأمدة الركوب لا لأمدة الخيار وقيل قوله وما أشبهه يدل على تساوى الدابة وغيرها وانه ليس أمد خيارها هو ما فقط وان ما يشبه اليوم مثله اه فانظر جزمه بأن اليوم ليس أمد الخيار وانما هو للركوب ولم يعرج على غيره أصلا وهذا الذي قاله ابن يونس وعبد الحق الذي اعتمده ابن شاس وابن الحاجب ينسج على منواله وهذا كله خلاف ما قاله ابن عبد السلام والمصنف ولولا ما في التوضيح لا يمكن حمل قوله وكوم لركوبها أي لاشتراطه مع بقاء الخيار إلى ثلاثة أيام مع كون كلامه في تحديد أمد الخيار يعمده (ولا بأس بشرط) ركوب الدابة المشتراة بشرط الخيار في (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب و) لا بأس بشرط ركوبها في (البريد) وفي كونه أي قول أشهب (خلافا) لقول ابن القاسم بحمل البريدي كلام ابن القاسم على الذهاب والبريدي في كلام أشهب كذلك وألبريد في الأول على الذهاب والاياب وفي كلام الثاني البريدان كذلك أو فاقا بحمل البريدي في الأول على الذهاب والبريدي في الثاني على الذهاب والاياب (تردد) حقه وتأويلان التوفيق لابي عمران وفهم الخلاف لبعضهم (وكتلاثة) من الايام (في) بيع (ثوب) وسائر العروض والمثلثات * (تنبيهات) * الأول ألقى بالكاف في قوله كسهر وما بعده لا دخل ما قار بها فهو كقول ابن الحاجب وغيره الشهر ونحوه والجمعة ونحوها * الثاني ظاهر كلامه انه لا فرق بين كون الخيار لاختبار المبيع أو للتروى في ثمنه وهو ظاهر كلام أهل المذهب وقال اللغوي ان كان للتروى في الثمن استوى فيه الثوب والعبء والدابة وكان الاجل على قدر الثمن وليس الامدادا كان الثمن دينارا كالأمد اذا كان عشرين ولا العشرون كالمائة ولا المائة كالألف ونقل ابن عرفة عن التومني انه ثلاثة أيام ونصه التومني واللغوي يختلف مدته بحسب المبيع ان كان خبرته وان كان للتروى في ثمنه فقال التومني ثلاثة أيام فقط فلو شرط في الدار شهر المبيع الثلاثة وقال اللغوي التروى بحسب قدر الثمن ليس الذي تارة عشرة ولا هي كالمائة ولا هي كالألف اه ونعقبه الخط فيما نقله عن التومني فانظر * الثالث اذا كان الخيار للمشورة لا للاختبار هل يختلف أمدته باختلاف المبيع ام لا ذهب ابن رشد إلى اختلافه باختلافه وذهب عياض إلى انه لا يختلف وان أمدته ثلاثة أيام فقط في كل مبيع * الرابع لم يذكر المصنف مدة الخيار في القواكه والخضر وفي المدونة ومن اشترى شيئا من رطب القواكه والخضر على انه بالخيار فان كان الناس يشاورون في هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى رأيهم فله من الخيار في ذلك بقدر الحاجة

(قوله هو المعروف) خبرها (قوله مدته) أي الخيار (قوله انما) أي قد نه (قوله انقول ابن بشير الخ) علة معناه (قوله انه) أي أمده
الخيار (قوله أغنى) أي كفى (قوله لاحد العاقلين) ملة الخيار (قوله وجاز) أي شرط الخيار بعدت (قوله وعليه) أي شرط كونه
بعد النقد (قوله فان لم ينقد) مفهوم ان نقد (قوله لاخذ البائع الخ) أي لا نقلا به (قوله وجب) أي ثبت (قوله له) أي
البائع (قوله سلعة) مفهوم أخذ (قوله وهذا) أي أخذ سلعة بخيار فيما وجب (قوله لانه) ٦١٣ أي شرط الخيار بعدت (قوله

به) أي شرط الخيار (قوله
جعل) بضم فكسر (قوله
والا) أي وان صرح البائع
باخذها في الثمن الذي له
(قوله منع) بضم فكسر
(قوله لانه) أي المشتري
(قوله منه) أي المشتري
(قوله فضيه) أي الضمان
(قوله انه) أي الضمان
(قوله لاغيره) بضم الميم
وكسر الغين المججمة وهو
الخزوي (قوله على ان
الاحقات) أي الخلاف
على ان الاحقات الخ (قوله
لا يعلم) بضم الياء (قوله
وكذا) أي البيع بشرط
مشاورة بعيد في الفساد
(قوله خياره) أي البعيد
(قوله شرط) بضم فكسر
(قوله فان كان) أي من
شرط خياره أو رضاه أو
مشورته (قوله فساد) أي
البيع (قوله ولو ترك) أي
مشتروط المشورة (قوله ليحيز
البيع) أي يصيره جائزا
(قوله بعيدا) من اضافة
ما كان صفة (قوله ذكر)
أي ابن عرفة (قوله انه) أي

علا يقع فيه تغيير ولا فساد الخ المصنف في امده الخيار في الدروما بعد هاهو
المعروف وفي الباب مدته غير محدودة على المشهور وحكاها عياض ومعناه انم الياس اها احد واحد
لا يختلف باختلاف المبيعات لقول ابن بشير ومذهبا انه ليس بمحدد ابر من مؤقت بل يختلف
باختلاف المبيع فيطول ان احتاج للطول ويقصر اذا اغنى فيه القصر (وصح) ان يشترط
(الخيار) في البيع (بعد) عقده ب (بت) لاحد العاقلين أولهما الاول اجنبى وجاز ابتداء (وهل)
محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن للبائع وعليه أكثر الشيوخ وعليه
اقتصار ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لاخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعدد البت سلعة
بخيار وهذا لا يجوز لانه فسخ ما في الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء تقدم لا وهو ظاهر
كلام اللغهي لانه ليس ببيع حقيقة وانما القصد به تطيب نفس من جعل الخيار له في الجواب
(تاويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع باخذها عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا
منع اتفاقا فالفسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر من كلام التوضيح ترجيح التأويل الاول
والله أعلم (وضمنه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعدت البيع الشخص
(المشتري) لانه صار بائعا بخيار الخط فان كان المشتري هو الذي جعل الخيار للبائع فالضمان
منه اتفاقا وان كان البائع هو الذي جعل الخيار للمشتري ففيه قولان مذهب المدونة انه من
المشتري وروى الخزوي انه من البائع وعزاه ابن عرفة للغيره وفي الشامل وضمنه حينئذ
المشتري ولو جعل البائع الخيار له على الاصح في التوضيح على ان الاحقات للعقد هل تقدر
واقعة فيها ام لا (وفسد) البيع (بشرط مشاورة) شخص غائب يعمل (بعيد) لا يعلم ما يشربه الا
بعد تمام مدة الخيار في المبيع الخط وكذا بشرط خياره ورضاه من باب اخرى اللغهي اذا كان
من شرط رضاه أو خياره أو مشورته غائبا بعيد الغيبة لم يجوز البيع في الشامل فان كان بعيدا
فسد ولو ترك المشورة ليحيز البيع لم يصح ومفهوم بعيد جواز شرط مشاورة قريب وهو كذلك
(او) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة) (مدة) عن مدة الخيار المقدرة للمبيع بان شرط الخيار
فيما زاد على الشهر ونحوه في الدار وعلى الجمعة ونحوه في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوه في الدابة
والعرض ابن عرفة ولو شرط بعيدا مد فالنص فسخ البيع ثم ذكر عن اللغهي انه خرج امضاء
من القول بامضاء يوع الاجال حيث لم تكن العادة جارية بما اتهم عليه قال ورده المازري
بان فساد بيع الخيار معلل بالغرر وعلى الفسخ فلا يسقط فلو اسقط فسخ البيع قال في الجواهر لو زاد
في مدة الخيار على ما هو امده الخيار في العادة فسد العقد القاضي أبو محمد ولا يصح العقد باسقاط
مشرطه له بخلاف مشروط السلف اذا اسقطه لانه اشترط كون الخيار له بين الامسالة والرد
طول هذه المدة فاذا اختار الامضاء فقد عمل بمقتضى الشرط الفاسد وخرج المازري الامضاء

(قوله خرج) بفتح خ (قوله امضاء) أي البيع بشرط الخيار امدا بعيدا (قوله انما) بضم التاء وكسر الهاء أي
المتبايعان (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ورده) أي يخرج اللغهي الامضاء من القول بامضاء يوع الاجال الخ (قوله بالغرر)
أي لا بالبيع والسلف والسلف بنفع (قوله اسقط) بضم الهمز وكسر القاف أي شرط الخيار امدا بعيدا (قوله لخيارها) أي
السلعة (قوله مشروطه) أي الزائره (قوله فاذا اختار الامضاء) أي في المدة المشروعة (قوله وخرج) بفتح خ (قوله

(قوله ورده) أي يخرج المازري مضى البيع باسقاط الشرط (قوله يبت) أي امضاء (قوله واطلق المصنف الفساد) أي عن تقسيده بطول المدة الزائدة (قوله بالمدة الزائدة) أي شرط الخيار فيها (قوله) وقيدته أي الفساد (قوله بكثرة) أي المدة (قوله والا) أي وان قصرت (قوله ولم يذكره) ٦١٤ أي قيد الكثرة (قوله واصله) أي قيد الكثرة (قوله قال) أي اللغوي (قوله وقته) أي

القدوم (قوله كقولهما) أي المتبايعين (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله عنده) أي فلان (قوله يتفق) بضم فسكون فكسر أي يروج (قوله انها) أي السلامة (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أي كلام الجواهر (قوله اذا علم) بضم العين (قوله جاز) أي تأجيل الخيار به (قوله وان أسقطه) مبالغة في فساد (قوله ينهما) أي البيع والسلف (قوله عليه) أي ما يعرف بهينه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من مكمل الخ) بيان لما (قوله ثم قال) أي يحتمل فيها (قوله وذلك) أي شرط الغيبة (قوله قال) أي في التوضيح (قوله وتكرن) أي تحفظ الذات المبيعة بالخيار في مدته (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله حاصل) أي في غيبة البائع (قوله ويقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله التزمه) أي المبيع (قوله واسلفه) أي المشتري

المبيع البائع (قوله يردده) بفتح فضم مثقلا أي المشتري المبيع من بآئعه (قوله بقاءه) أي المبيع (قوله يده) أي بآئعه البيع (قوله كأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يطبع) بضم فسكون ففتح أي عليه (قوله فان غاب) أي المتباع على مثل (قوله دونه) أي الطبع (قوله بشرط) أي الغيبة (قوله ويجوز) أي غيبة المتباع على مثل (قوله عليها) أي الفواكه

إذا أسقط الشرط ورده ابن عرفة المازري وهذا إذا أسقطه بيب البيع ولو أسقط الزائد على المدة المشروعة ففيه نظر وأطلق المصنف الفساد بالمدة الزائدة وقيدته في الشامل بكثرة والاول كرهه ونصه ووجه جهات كقدوم زيد وازدادت كثيرا والا كرهه ولم يذكره الموضع ولا ابن عرفة واصله للغوي قال الاجل على ثلاثة أوجه جائز ومكروه ومنعوع فان كان مدة تدعو الحاجة اليها جاز وان زاد يسيرا كرهه ولا يفسخ وان بعد الاجل منع وفسخ هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه اه وفي التوضيح عن ابن الموارنة قال ان وقع الخيار في الرقيق الى عشرة أيام فلا يفسخه وفسخه في الشهر وفي الجواهر قال محمد الاربعة الايام والخمسة ولا يفسخه في عشرة أيام وفسخه في الشهر (أو) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة مجعولة) كالي امطار السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته في الجواهر كقولهما الى قدوم زيد ولا أمارة عندهما على قدومه أو الى أن يولد فلان ولا أجل عنده أو الى أن يتفق سوق السلعة ولا أن يغلب على الظن عرفا انما اتفق فيه الى غير ذلك مما يرجع الى الجهل بالمدة فيفسد البيع اه فعلم منه أن الاجل اذا علم بالعرف كقدوم الحاج ونحوه جاز ان لم يكن زائدا على المدة المعتبرة في تلك السلعة والله أعلم بالطرطوشي ان شرط خيار بعبء أو اجلا مجعولا فساد وان أسقطه (أو) أي وفسد بشرط (غيبه) من بائع أو مشتتر (على ما) أي مبيع (لا يعرف) بضم التحتية وفتح الراء (بعينه) لتردده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف بعينه جائز لعدم تردده بينهما لان الغيبة عليه لا تعد سلفا يحتمل فيها الماذكر الخيار في الفواكه والخضر قال من قبل ان يغيب المتبايع على ما لا يعرف بعينه من مكمل او موزون فيصير تارة سلفا وتارة بيعا ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه الخطوط وظاهر التعليق المذكور فساد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره قال في التوضيح أطلق المصنف الغيبة ومراعاة الغيبة بشرط فان تطوع البائع باعطاء السلعة للمشتري جاز لان التعليق يرشد اليه لانه انما يكون تارة بيعا وتارة سلفا مع الاشتراط كما في الثمن وظاهر قوله أو غيبة ان غيبة البائع محتملة أيضا قال في التوضيح وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع أيضا على ما لا يعرف بعينه قال وتكرر عندهما جميعا والتعليل المذكور حاصل ويقدر ان المشتري التزمه واسلفه فيكون بينهما ان لم يردده وسلفا ان رده وأجاز بعض الشيوخ بقاء بيده لان عنده شيء * (قيل ان) * الاول فساد البيع بشرط الغيبة على ما لا يعرف بعينه مخالف لما قاله اللغوي ونقله ابن عرفة وقبله واقتصر عليه ونصه وفيها لا يغيب متبايع على مثل اللغوي الا ان يطبع فان غاب دونه بشرط فلا يفسد البيع ويجوز تطوعا اه ونص كلام اللغوي والخيار في الفواكه الرطبة واللحم جائز الى مدة لا يتغير فيها ولا يغيب عليها البائع ولا المشتري الا ان يطبع عليها أو يكون الثمن في شجرة فان غاب عليها أحدهما فلا يفسد

(قوله ولا يهتم) بضم فصح أى البائع (قوله ان يقصد) أى البائع صله يهتم بجذب الجار (قوله وان كان) أى الخياط (قوله أن يتسلفها) أى فلا يهتم بان يتسلفها الخ (قوله فعلا) أى غاب احدهما عليه (قوله فليس له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله منه) أى الغلاء (قوله وهو) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله قبضه) أى المبيع (قوله حمل) بضم فكسر (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فان قال) أى المشتري (قوله سله) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ذلك) أى التسليم (قوله فليس له) أى المشتري (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله فله) أى المشتري (قوله وقال) أى البائع (قوله عنه) أى المشتري (قوله اليه) أى المشتري (قوله فذلك) أى الامتناع ٦١٥ من دفع المبيع للمشتري (قوله له) أى البائع (قوله ولا يدفعه) أى

المبيع ولا يهتم ان كان الخيار للبائع ان يقصد بالمبيع هذه امثاله وان كان للمشتري ان يتسلفها ويرد مثلها وكذلك كل ما يبيع بالخيار عما يكال او يوزن كالقطن والكتان والقمح والزيت فلا يغيب عليه بائع ولا مشتري فان فعلا مضى ولا يتسلف الثاني هل يقضى بتسليم ما يعرف بعينه للمشتري اذا طلبه اللغوى الخيار لثلاث التروى في الثمن واسلم غلاته من رخصه والثاني ليوامر نفسه في العزم على الشراء مع علمه بغلاء الثمن أو رخصه والثالث لا اختيار للمبيع فان كان للتروى في الثمن فليس له قبض المبيع لانه يمكن منه وهو عند بائعه وان كان له او نظره في الثوب أو العبد أو ما أشبههما او يختبر المبيع فله قبضه فان لم يبين ما أراده بالخيار جعل على غير الاختيار لان المقهور من الخيار انه في العقد فان شاء رد وان شاء قبض فان قال سلمه الى الاختبره لم يكن له ذلك الا بشرط اه وفي الباب ان كان الخيار للتروى في الثمن فليس له قبض السلعة وان كان له او نظره في المبيع او يختبره فله قبضه اه التونسي ان امتنع البائع من دفع المبيع للمشتري وقال انما فهمت عنه المشورة لان أدفع اليه عدي فذلك له ولا يدفعه الى المشتري ليجتبه الا بشرط لان الخيار تارة يكون للمشورة وتارة يكون للاختبار ولا يلزم البائع الاختبار الا بشرط (أو) أى وفسد بشرط (ليس ثوب) مبيع بخيار غير قياسه عليه مجانا (و) اذ ليس له (رد) أى دفع المشتري (أجرته) أى الثوب للباسه الكثير المنقص قيمته لان ضمانه من بائعه فغائته (و) يلزم المبيع بخيار من هو بيده من المتبايعين (ب) سبب (انقضائه) أى زمن الخيار وما الحق به وهو بيده بدليل قوله (ورد) من له الخيار المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء (في كالف) زمن الخيار وادخلت الكاف اليوم التالى للغد فمما وان كان بعد غروب الشمس من آخر أيام الخيار أو كالف أو قرب ذلك فذلك له ابو الحسن يعنى بالقرب اليوم واليومين واليه ثلاثة أيام (و) قد يبيع الخيار (بشرط نقد) أى تجبيل ثمنه على تمام زمن الخيار وان لم يتقدم على العقد تردده بين السلفية والتمنية ونزل شرطه منزلة له حصوله معه غالباً ومفهوم بشرط ان النقد تطوعاً لا ينسده وهو كذلك ففيها والنقد فيما بعد من أجل الخيار أو قرب لا يحل بشرط وان كان يبيع الخيار بغير شرط النقد فلا بأس بالنقد فيه اه قال في التوضيح اضعف التهمة ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح البيع بخلاف اسقاط شرط السلف وقيل مثله قال في التوضيح وعلى المشهور فالفرق ان السلف بشرط النقد لا يغرر في الثمن والقسط بشرط السلف لا موهوم ولو طلب البائع وضع الثمن عند أمين حتى يتبين ما ل امر المبيع هل يتم فيما أخذه البائع او لا فيرجع الى المشتري فلا يلزم المشتري قبيل اتفاقا وقيل فيه قول بايقافه كمن الموضوعة

امضاه وأخذ منه (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان كان) أى الرد والامضاء (قوله له) أى من له الخيار باتعاً كان او مشترياً (قوله وان لم يتقدمه) مبالغته في التقصا به (قوله ونزل) بضم فكسر مثقلاً (قوله شرطه) أى النقد (قوله لمصلحة) أى النقد (قوله معه) أى شرطه (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا يحل) بفتح فكسر أى لا يجوز (قوله وان كان) أى حصل (قوله فالفرق) أى بين شرط السلف وشرط النقد (قوله ما ل) بعد الهمة (قوله فيما أخذه) أى الثمن (قوله فيرجع) أى الثمن

(قوله فرق) بضم فكسبر (قوله يعهما) أى الماوضة والغائب (قوله وينع) بضم الياء (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكونه بشرط (قوله من جواز الخ) بيان لما ٦١٦ (قوله ومن شرط الجعل) أى صحة عقده (قوله ان لا ينقد) بضم فسكون ففتح أى

لا يجل (قوله الجعل) أي المال المجمول للعامل في نظير عمله (قوله لانه) أي الشأن (قوله خصه) أي الكراء (قوله به) أي المذهون (قوله ثم قال) أي غ (قوله مذهب ابن القاسم) أي من ان قبض الارل ليس قبضا للاستحقاق (قوله المشهور) أي مذهب ابن القاسم (قوله المسائل الاربع) أي بيع مواضعة وبيع غائب والكراء والسلم (قوله لتأديته) أي النقد مطلقا (قوله لفسخ ما في الذمة) أي ذمة البائع عند تمام امدان اليد قبل قبض الامه وقبض الغائب وتام المنفعة وحاول المسلم فيه وهو الثمن الذي قبضه (قوله في مؤخر) أي الامه التي لا ينتقل ضمانها للمشتري الاجمعيها والغائب الذي لا يضمنه المشتري الا بقبضه ومنفعة المكتري والمسلم فيه (قوله سواء كان) أي النقد (قوله وانما يمنع) بضم الميم أي التردد بين السلفية والثنية (قوله على انه) أي فلانا (قوله والا) أي وان لم يرضه (قوله فلا) أي لا يرضى (قوله فليس

الميم وفتح الزين وسكون المثناة فنون (قوله أو وقفه) أي اقتضى إيقافه (قوله لانه) أي البائع أو المشتري على خيار غيره أو رضاه بخلاف

(قوله على هذا) أي نفي الاستبعاد في شرط الخيار دون شرط الرضا (قوله لغيره) أي المصنف (قوله ومن تبعه) عطف على هاء غيره (قوله من التأويلات) بيان لما (قوله ولم يذكره) أي هذا التأويل (قوله ما ذكر) أي ابن عرفة (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله ولم يفرق) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي الخيار والرضا (قوله وان تبعه عليه من) ٦١٧ مبالغة أو حال (قوله لأن المصنف ذكره) أي الفرق الذي

ذكره تن (قوله روى) بضم الراء (قوله من منع البيع على خيار الغير أو رضا) بيان لما (قوله وأصله) أي التعديل بأنه رخصة الخ (قوله فانه) أي عياضا (قوله هذا القول) أي منع البيع على خيار غيره أو رضا (قوله قال) أي عياض (قوله كانه) بفتح الهاء وشد الذن (قوله في نفوذ الخ) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم القبض من الثاني (قوله على مال مؤجل) صلة اعتق (قوله في زمن الخيار) صلة كاتب (قوله فسكايته) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بشرائه) أي الرقيق (قوله فليس له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله بعدها) أي الكتابة (قوله على انها) أي الكتابة (قوله وأولى) بفتح الهمز أي في الدلالة على الرضا (قوله أو هو) أي المشتري المبيع بخياره (قوله أو تصدق) أي المشتري بالمبيع بخياره (قوله مطلقا) أي عن تقييده

بجلاف مشروط المشورة فانه اشترط ما يقوى نظره ولان المشاورة لا تستلزم الموافقة لحديث شاوروهن وخالفوهن (وتوالت) بضم المثناة والهمزة وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفي استبعاد من شرط خيار غيره أو رضا سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفيه) أي الاستبعاد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضا ومفهوم في مشتر أن البائع بشرط خياره أو رضا له الاستبعاد لقوة تصرفه في المبيع ملكه وضمنانه (و) ثورلت أيضا (على نفيه) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لافي البيع أو الشراء بشرط رضا غيره فله الاستبعاد طئي انظر من تأولوا على هذا فافى لم أره لغيره في توضيحه ومن تبعه وقد اشبع عياض في تنبيهاته الكلام في المسئلة واستوفى ما فيها من التأويلات ونسبها لثانيها ولم يذكره واقتصر ابن عرفة على ان الخيار مثل الرضا بعد ما ذكر ما في الخيار من الخلاف ولم يفرق بينهما والفرق الذي ذكره تن بين الخيار والرضا فيه نظر وان تبعه عليه من لان المصنف ذكره في توضيحه على ما روى عن ابن القاسم من منع البيع على خيار الغير أو رضا وهو مذهب أحمد رضي الله تعالى عنه لان الخيار رخصة فلا يتهدى المتعاقدين وأصله عياض فانه لما حكى هذا القول عن ابن القاسم قال كانه رأى الخيار رخصة مستفناة من الغرر والخاطرة فلا تهدي الغير المتبايعين وهو قول أحمد وبعض اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم (و) ثورلت أيضا (على انه) أي المجهول له الخيار أو الرضا (كلو كيل فهمما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق الا ان ينضم لتصرف الثاني قبض لقوله في الو كالة وان بعث وبيع فالاول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجماعة ان المعبر بتصرف الاول مطلقا (ورضى) بفتح الراء وكسر الصاد المجهمة شخص (مشتري) شيأ بشرط خياره (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فسكايته رضائه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على انما اعتق وأولى العتق الناجز والتدبير والعتق لأجل الخط أو هو ب أو تصدق في الشامل ولو تصدق مشتر أو هو ب لغير ولد صغير وقبيل مطلقا أو بنى أو غرس الأرض أو اعتق ولو بعضا أو لأجل أو دبر فهو رضا اه وقال اللغوي من اشتري على خيار فهو ب أو تصدق أو اعتق أو دبرا وكاتب أو ولد أو وطئ أو قبل أو باشر أو نظرا إلى الفرج كان رضا وقبولا للبيع ثم قال وعق من له الخيار من بائع أو مشتر ماض وهو من البائع ود من المشتري قبول (أو زوج) بفتحات مثقلا المشتري الامة التي اشتراها بشرط خياره فهو رضا بشرائها اتفاقا قبل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور وظاهره ان مجرد العقد رضا ولو فاسدا محتلفا فيه لا يجمع عليه على الظاهر (أو قصد) المشتري بتجريد الامة (تلكذا) بم اظاهرة كالمدونة وان لم يثبت فيها بالفعل فان قصد به تقليما فليس رضا اظاهرة كالمدونة ولو التزم بالفعل ابن حبيب قرضها أو مس بطم أو يديها أو خضب يديها بجناء أو ضفر رأسه أو ليل على الرضا لا فعله اذ لك

٧٨ منح في بغير الصغير (قوله فهو) أي تزويجها المشتري (قوله كذلك) أي الامة في اشترائه بخياره (قوله فان قصد) أي المشتري (قوله به) أي تجريدها (قوله فليس) أي تجريدها (قوله قرصها) أي الامة المشتراة بخياره (قوله على الرضا) أي من المشتري بشرائها فليس له ردها بعده (قوله لا فعلها) أي الامة (قوله لذلك) أي خضب يديها بجناء أو ضفر رأسها

(قوله ذون امره) أى المشتري (قوله بائعا) حال من ذى الخيار (قوله وبتاعا) عطفت على بائعا (قوله فان كانت) أى الامة (قوله) يحل) أى المشتري (قوله وتوقف العلية) أى ثمنها (قوله تبع) أى المصنف (قوله في هذه العبارة) أى او قصد تملذا (قوله وقد قبل) بكسر الموحدة الخ حال (قوله فيه) أى قصد تملذا (قوله الفحل) أى التملذ (قوله يريد) أى ابن الحاجب (قوله بذلك) أى قصد التملذ (قوله هذا) أى اقراره بقصد التملذ ٦١٨ (قوله يقر) أى المشتري (قوله في دين) صلة رهن (قوله عليه) أى المشتري (قوله وان

لم يقبضه) أى الرهن (قوله لم يحجزه) أى الرهن (قوله فهو) أى الرهن (قوله فهو) أى ايجاره (قوله وهو) أى التسوق (قوله اقتضاه) أى التسوق (قوله وليس) أى التكرار (قوله فهو) أى بنمايته وذكرا تذكير خبره (قوله ان نعمدها) أى المشتري الجارية (قوله فان أخطأ) مفهوم ان نعمده (قوله لانه) أى الفرج (قوله لا يعد) بضم المثناة وفتح العين وشدد الدال أى المشتري (قوله انه) أى تجريرها (قوله من قوله) كتاب الى هنا بيان للمذكور (قوله خبره) أى البائع (قوله في زمنه) أى الخيار (قوله به) أى الرقيق صلة التعليم (قوله له) أى البائع (قوله مدهم) أى الاجارة والتعليم (قوله عليه) أى المصنف (قوله استثناء) أى الاسلام للصنعة (قوله وقف) بضم فكسر أى الرقيق (قوله فان قبل) بكسر الموحدة (قوله سقط)

دون امره ابن عرفة وطء ذى الخيار بائعا ودومبتاعا فان كانت وخشا يحل الثمن وتوقف العلية للاستبراء اللغمية اتفقا كبيع بت غ تبع في هذه العبارة ابن الحاجب وقد قبل في توضيحه قول ابن عبد السلام فيه تجوز فان القصد بجرده دون الفعل لا يدل على الاختيار أو يدل عليه ولكنه لا يعلم حتى يرتفع النزاع بسببه الا ان يريد ان القاصدا قرع على نفسه بذلك ولعل هذا امراده لان في المدونة وان كان الخيار للمبتاع في الجارية بفجردها في أيام الخيار ونظر اليها فليس ذلك رضا وقد تجرد للقلب الا ان يقرانه جردها متلذا فهذا رضا (اورهن) المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره في دين عليه ظاهره وان لم يقبضه المرتهن قاله د وصحت قوله بان ان لم يحجز المرتهن فهو أخف من البيع الذى لا يعد رضا (أو أجر) بما الهمز المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره فهو رضا ولو معاومة (أو أسلم) أى دفع المشتري الرقيق الذى اشتراه بشرط خياره اعلم (الصنعة) كخياط ولوهيسة أو للكتابة (أو تسوق) بفتحات مثقلا أى وقف المشتري في السوق (بها) أى الساعة التى اشتراها بشرط خياره لبيعها ولو مرقف المدة أو ساءوم بهذه الاشياء بالبيع وغير ابن يونس واللغمية بالتسوق وهو مرادف للمساومة خلافا لمن توهم اقتضاه التكرار وليس بشرط (أو جنى) المشتري على ما اشتراه بخياره فهو رضا (ان نعمدها) فان أخطأ فليست رضا (أو نظر) الرجل المشتري (الفرج) للامة قصد لانه لا يجرد للشراء في المدونة ونظر المتباع الى فرج الامة رضالا لانه لا يجرد في الشراء ولا ينظر اليه الا النساء ومن يحل له الفرج (أو عرب) بفتحات مثقلا أى قصد المشتري (دابة) فى اسافلها (أو ودجها) بفتحات مثقلا ويحجم أى قصد هافى اوداجها (ذا) يعدراضيا (ان جرد) بفتحات مثقلا المشتري (جارية) من ثيابها لقصد ثقلها كما في المدونة ابن يونس ظاهرها انه جائز لتقليمها وهو كذلك فقد يكون عيب يجسمها (وهو) أى المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع اذا حصل (من) الشخص (البائع) شيئا بشرط خياره في زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعليم الصنعة به فليست ردا لان الغلة له ما لم تزد مدتها عن مدة الخيار الخط بقى عليه شئ لو استثناء مكان حسنا وهو اسلامه للصنعة فان اللغمية استثناء مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه اللغمية وان اعتمق من لاختياره افتقر الجواب فان اعتمق البائع والخيار للمشتري وقف فان قبل المشتري سقط وان رد مضى وان اعتق المشتري والخيار للبائع سقط سواء رد البائع او مضى لاعتناقه ما ليس فى ملكه ولا فى ضمانه (ولا يقبل) بضم التحتية وفتح الموحدة ممن كان له الخيار بائعا كان أو مشتريا دعواه بعدم مضى زمن الخيار وما الحق به وليس المبيع بيده (انه اختار) فيه الامضاء للبيع (أو) اختار فيه (رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أى زمن الخيار وما الحق به (الابينة) تشبه له بما ادعاه البائى هذا تميم لقوله سابقا ويلزم بالقضاء وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتري وليس بيده المبيع

أى بطل اعطاء البائع (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله مضى) أى نفذ اعطاء البائع (قوله سقط) وشمل أى بطل اعطاء المشتري (قوله لاعتناقه) أى المشتري (قوله فيه) أى زمن الخيار (قوله وهو) أى لا يقبل انه اختار او رده (قوله وليس بيده) أى من له الخيار المبيع حال بان كان الخيار للمشتري والمبيع بيد بائعه وانقضى زمن الخيار وادعى المشتري بعد

انقضائه انه اختار في زمنه الامضاء واراد اخذه من رد البائع فلا يقبل الا بيينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى
البائع بعد انقضائه انه اختار الرد فيه واراد اخذه من المشتري فلا يقبل الا بيينة (قوله وشمل) أي لا يقبل انه اختار او رد به سده
(قوله وقدم) أي الغائب (قوله وهو بائع) حال من له الخيار (قوله انه امضى) أي البائع في زمن الخيار مفعول ادعى (قوله
او مشتري) عطف على بائع (قوله انه رد) عطف على انه امضى (قوله في زمنه) تدارع فيه امضى ورد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله
من المتبايعين) بيان لمن (قوله رد) مفعول اختار (قوله وصاحبه غائب) حال من ٦١٩ فاعل اختار (قوله واشهد) أي من

وشمل كون الخيار لاحدهما وغاب الآخر وقدم بعد انقضاء زمنه فادعى من له الخيار وهو بائع
انه امضى أو مشتري انه رد في زمنه فلا يقبل الا بيينة وفيها ان اختار من له الخيار من المتبايعين
ردا او اجازة وصاحبه غائب واشهد عليه جاز على الغائب ابن يونس بعض اصحابنا اذا كان
الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج به سدا مدا الخيار الى اشهاد ان اراد الرد وان اراد الامضاء
فليشهد عليه وان كان بيد المشتري واراد الامضاء فلا يحتاج لاشهاد وان اراد ردده فليشهد اه
فغنى كلام المصنف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار انه اختار الامضاء والمبيع
بيده او الرد وهو بيد المشتري الا بيينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار الرد والمبيع
بيده او الامضاء وهو بيد البائع الا بيينة فهذه اربع صور تقرر الى البيينة فان اراد البائع
ذو الخيار الرد والمبيع بيده أو الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري ذو الخيار الرد
وهو بيد البائع او الامضاء وهو بيده لم يحتج الى بيينة فالجوع عثمان صور حصلها ابو الحسن
(ولا يبيع) بتقديم التحمية على الموحدة وجزم المضارع بلا الناهية وفي نسخة يبيع برفعه بالتجريد
ولا نافية وعلى كل منهما فهو مناسب لقولها ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار شخص (مشتري) في زمن
الخيار ما اشتراه بشرط خياره لانه في ملك البائع وضمانه البناءي مقتضى لا ينبغي الكراهة لكن
عمارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل ان يبيع شيئا اشتراه على ان له الخيار فيه قبل ان
يختاره اه وهو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله اعلم وفي نسخة بتقديم الموحدة فهو مصدر
عطف على الاجارة اي ولا يدل على الرضا يبيع مشتريه مخالفة لما تقدم من دلالة التسوق على
الرضا فالبيع اولى فالصواب نسخة المضارع مجزوما ومر فوعلموا فقامت ما تقدم وهو مذهب
ابن القاسم والله اعلم (فان فعل) اي باع المشتري في زمن الخيار ما اشتراه بخياره قبل اخبار
البائع باختياره الامضاء ان حضر او الاشهاد عليه ان غاب ثم ادعى انه كان اختار الامضاء
ونازعه البائع (فهو يصدق) بضم التحمية وفتح الدال في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(يعين) وهذا المالك واصحابه رضوا الله تعالى عنهم (او) لا يصدق (لربها) اي بائع السلعة
(نقضه) اي فسخ بيع المشتري له عديده به واخذ السلعة واجازته واخذ الثمن وداه على بن زبارة
عن مالك رضي الله تعالى عنهما في الجواب (قولان) الخط قال في المدونة اثر كلامه السابق فان
باع فان يبعه ليس باختيار ورب السلعة بالخيار ان شاء اجاز المبيع واخذ الثمن وان شاء نقض
المبيع وهذا هو القول الثاني في كلام المصنف والقول الاول في كلامه انه يصدق مع عينه ان

وهو (أي ما تقدم (قوله قبل اخبار الخ) صلة فعل (قوله ان حضر) أي بائعه (قوله والاشهاد عليه) أي الامضاء عطف على
اخبار (قوله ان غاب) أي بائعه (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله ونازعه) أي المشتري (قوله لعديده) أي المشتري (قوله به) أي
المبيع (قوله واخذ السلعة) عطف على نقضه (قوله واجازته) أي البائع عطف على نقضه (قوله كلامه السابق) أي لا ينبغي
ان يبيع حتى يختار (قوله فان باع) أي المشتري بشرط خياره ما اشتراه قبل اختياره (قوله فان يبعه) أي المشتري ما اشتراه
بخياره (قوله ورب السلعة) أي البائع (قوله انه) أي المشتري

(قوله صاحبه) أى البائع (قوله فى هذا القول) أى الثانى (قوله لانها) أى السلعة (قوله ضمائه) أى البائع (قوله هذا) أى عدم النقص وكون الربح للبائع (قوله لانه) أى المشتري (قوله فليس له) أى البائع (قوله ذلك) أى نفسه (قوله له) أى المبتاع (قوله وبه) أى عدم نقض البيع وان الربح للبائع صله شرح (قوله أولا) بشد الواو (قوله فلو قال المصنف) أى خليل (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله وان لم يحققها) أى دعوى عدم اختصار المشتري قبل بيعه ما اشتراه بخياره (قوله وقيد) بقضات مشقلا (قوله فقالا) أى الشيخ وابن يونس ٦٢٠ (قوله واحترزا) أى الشيخ وابن يونس (قوله فانما) أى الدعوى (قوله لا تسمع) بضم

كذبه صاحبه وهو قول ابن القاسم فى بعض روايات المدونة وفى الموازنة وحكاها ابن حبيب عن مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم قال فى التوضيح وطرح سحنون التخيير فى هذا القول وقال انما فى الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت فى ضمائه ابن يونس هذا هو الصواب لانه انما يتهم انه باع قبل ان يختار فيقول له البائع بعت سلعتى وما فى ضمائى فالربح لى واما نقض البيع فليس له ذلك لان بيع المبتاع لا يسقط خياره ولو نقض البيع كان له أن يختار أخذ السلعة فلا فائدة فى نقضه اهـ ومثله فى ق وبه شرح الخرشى أولا وهو متعين فلو قال المصنف فى القول الثانى أولر به ارجحه لتنزل على هذا * (تلييمات) * الاول قال فى التوضيح ظاهر كلام المصنف والروايات انهما يمين تهمته تتوجه على المشتري وان لم يحققها البائع وقيد الشيخ ابن أبى زيد وابن يونس قوله وكذبه صاحبه فقال لا يريد العلم يدعيه قال الشارح فى الكبير واحترزا بذلك مما اذا لم يحقق عليه الدعوى فانما لا تسمع وقال ابن عبد السلام والموضح كان ابن أبى زيد رأى أن قوله وكذبه يناسب انما ادعوى محققة وجزم بذلك فى الشامل فقال ولا يبيع مشتر قبل مضيه واختياره فان فعل فليس باختيار وهل يصدق انه اختار قبله يمين ان كذبه ربه العلم يدعيه والا فلا تسمع أولر به سارد البيع اوله الربح فقط أقوال * الثانى فى الرواية ان قال المشتري بعت قبل ان اختار فالربح لربهم لانها فى ضمائه وصوبه اللخمي * الثالث قيد ابن الحاجب والمصنف وغيرهما المسئلة بالمشتري لان هذه الاقوال لا تصور الا فيه قاله ابن عبد السلام والموضح * الرابع اللخمي لو فات مبيع المبتاع واختياره لبايعه فله الاكثر من الثمنين والقيمة وعكسه فله المبتاع الاكثر من فضل القيمة او الثمن الثانى على الاول * الخامس ان قيل اذا كانت المنازعة فى زمن خيار المشتري فلم يصدق باليمين وهو يقول انا اختار الاكن على تسليم عدم اختياري قبل فجوابه انهم لم ينزلوا بيعه منزلة اختياره رده قاله بعض شيوخنا وظاهر جواب آخر وهو حله على ان المشتري قبضه وباعه وقبضه المشتري الثانى وانقضت ايام الخيار ولا يعارض قولهم تلزم من هي بيده بانقضاضه لانها باق قبض المشتري الثانى خرجت من يد المشتري الاول قاله د (و) ان باع او ابتاع مكاتب بخياره وعجز فى زمنه قبل اختياره (انقل) الخيار (اسيد) شخص (مكاتب) بائع او مبيع بخياره (عجز) عن اداء فجوم كتابته زمن خياره وقبل اختياره ورق لينة امحقه ولا يبقى بيده لانه يصير متصرفا غير اذن سيده (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وفلس او مات فى زمنه قبل اختياره انتقل (الشخص) غريم (أى رب دين) احاط دينه بمال بائع او مشتر بخيار له وقام عليه غرماؤه او مات قبل اختياره فى زمن خياره وشرط اختيار الغريم الاخذ كونه نظرا

التمه (قوله كان) بفتح الهمز وشد النون (قوله قبل مضيه) أى زمن الخيار (قوله واختياره) أى المشتري (قوله فان فعل) أى باع قبلهما (قوله فليس) أى بيعه (قوله وهل يصدق) أى المشتري (قوله قبله) أى البيع (قوله ان كذبه) أى المشتري (قوله ربه) أى السلعة (قوله لعلم) بكسر فسكون علمه كذبه (قوله يدعيه) أى العلم ربه (قوله والا) أى وان لم يدع ربه (قوله فلا تسمع) أى دعوى ربه (قوله فقط) أى دون رد البيع (قوله بالمشتري) أى ببيع صله قيد (قوله فيه) أى المشتري (قوله مبيع المبتاع) أى ما باعه المشتري (قوله والخيار لبايعه) حال (قوله فله) أى بائعه (قوله وعكسه) أى فات مبيع البائع والخيار للمشتري (قوله المنازعة) أى فى اختيار المشتري قبل بيعه (قوله وهو) أى

المشتري (قوله بيعه) أى المشتري (قوله اختياره) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله قبضه) أى للميت المبيع (قوله وباعه) أى المبيع (قوله تلزم) أى السلعة (قوله لانها) أى السلعة (قوله قبض المشتري الثانى) صله خرجت (قوله له) أى المكاتب (قوله زمن خياره) أى المكاتب صله عجز (قوله ورق) بضم الراء وشد القاف (قوله لينة امحقه) أى المكاتب الخ عله انتقل اسيد (قوله ولا يبقى) أى الحق (قوله بيده) أى المكاتب (قوله لانه) أى المكاتب (قوله انما يبقى الحق بيده) (قوله الاخذ) منهول اختيار (قوله كونه) أى الاخذ

(قوله قال) أى أبو محمد (قوله فان اختاروا) أى الغرماء (قوله والاخذار حج) حل (قوله فلا يجبرون) أى على الاخذ (قوله وعليه) أى المشتري (قوله ومات) أى المشتري (قوله فيه) أى الخيار (قوله فيمكن) بضم ففتح منه لا أى الوارث (قوله قبل مضي زمنه) أى الخيار صله الميت (قوله والوصى) أى على الوارث البتيم (قوله مع الكبير) أى الوارث (قوله كوارث) خبر الوصى فى انقال الخيار له (قوله وان اختلف) أى فى امضاء البيع ورده (قوله ومات) أى المشتري بخياره فى زمنه حال (قوله لهم) أى الورثة (قوله واختلفوا) أى الورثة (قوله وهو) أى القياس (قوله فى حكمه) أى المعلوم المحمول عليه صله (قوله لمساواته) أى المعلوم المحمول (قوله له) أى المعلوم المحمول عليه (قوله فى علمه) أى ٦٢١ الحكم (قوله عند الحامل) صله

مسواة أى سواء سواء
فيما فى الواقع أم لا (قوله
وان خص) بضم الخاء
المجتمعة وشدة الصاد المهملة
أى الحد (قوله بالصحيح) أى
من القياس (قوله حذف)
بضم فكسر (قوله
الاخير) أى عند الحامل
(قوله واجازة) أى يبيحه
(قوله فيجبر) بضم الياء
وفتح الموحدة (قوله لا تتقال
حصة الراد للبائع الخ) علة
جبر الجبىز على الرد (قوله
ولا يلزمه) أى البائع (قوله
ومورثهم) بضم ففتح
فكسر منه لا الخ حال
(قوله له) أى مورثهم (قوله
فقياسهم) أى الورثة
(قوله عليه) أى مورثهم
(قوله بجامع) صله يقتضى
واضافته للبيان (قوله
ضرر) اضافته للبيان (قوله
وفى شرح البرهان) خبر
مقدم (قوله القسح) أى

للميت واوفر لتركته قاله فى المدونة زاد أبو محمد كون الربح للميت والنقص على الغريم قال فان
اختاروا الرد والاخذار حج فلا يجبرون (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات
فى زمن خياره قبل ان يختار قال كلام فيه لغرمائه (و) لا كلام لوارث (للمشتري فى كل حال
(الان بأخذ) الوارث المبيع (بـ) أى الوارث بعد رد الغرماء ويدفع عنه البائع فيمكن من
الاخذ (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره انتقل خيار الميت غير
المفلس البائع او المشتري بخياره قبل مضي زمنه (لوارث) واحداً ومنه عدم متفق قال فى الشامل
والوصى مع الكبير كوارث وان اختلف الاوصياء فالنظر للحاكم (و) ان تعدد ورثة المشتري
بخيار ومات فى زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختاروا فى الاجازة والردة (القياس)
عند أشبه وهو حل معلوم على معلوم فى حكمه لمساواته فى علمه عند الحامل وان خص
بالصحيح حذف الاخير قاله فى جمع الجوامع وخبر القياس (رد الجميع) أى الباقي وهو الجبىز من
ورثة المشتري بخيار (ان رد) يبيحه (بعضهم) أى الورثة واجازة بعضهم فيجبر الجبىز على الرد مع
من رد لا تتقال حصة الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض المصفقة ولا يسع نصيب من رد ان
اجازو ويرثهم انما كان له أخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضى رد الجميع بجامع ضرر
التبعض وفى شرح البرهان أشبه اذا اشترى رجل سلعة بخيار ثم مات وله ورثة فاختلفوا فقال
بعضهم رد وقال بعضهم فختار الامضاء فالقياس القسح لان الذى ورثه عنه الخيار لم يكن له رد
بعض السلعة وقبول بعضها بل اذا رد البعض تعين عليه رد الجميع وهم فى ذلك بمنزلة مورثهم
فقتضى القياس عند رد بعضهم ان يدفع البيع فى الجميع (و) والاستحسان) عنده ايضا وهو
معنى يتقدح فى ذهن المجتهد تقصر عبارته عنه والمراد بالمعنى دليل الحكم الذى استحسنته
لانفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (اخذ) الوارث (الجبىز) شراء مورثه (الجميع) أى جميع ما انتراه
مورثه ويدفع عنه من ماله وان لم يرض البائع اذ لا ضرر عليه فيه وقد دخل عليه مع المورث فان
ابى اخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه
بقبض صفقته (و) ان باع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره واجاز يبيحه بعض ورثته
ورده بعضهم (هل ورثة) الشخص (البائع) شيئا بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره المختلفون

رد جميع المبيع (قوله الذى ورثه) أى المشتري (قوله وهم) أى الورثة (قوله عنده) أى اشبه (قوله وهو) أى الاستحسان
(قوله عبارته) أى المجتهد (قوله عنه) أى المعنى (قوله لانه) أى المجتهد (قوله يذكره) أى الحكم (قوله وهو) أى الحكم
(قوله الجميع) مفعول أخذ (قوله عليه) أى البائع (قوله فيه) أى أخذ الجميع (قوله وقد دخل) أى البائع (قوله عليه)
أى أخذ الجميع (قوله فان أبى) أى الجبىز (قوله جبر) بضم فكسر أى الجبىز (قوله له) أى الجبىز (قوله لانه) أى أخذ نصيبه فقط
(قوله عليه) أى البائع (قوله ومات) أى البائع (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله قبل اختياره) أى البائع (قوله المختلفون)
نعت ورثة

(قوله فيهما) أى الاجازة والرد (قوله في جريان الخ) صلة كاف التشبيه (قوله فيهم) أى ورثة البائع صلة جريان (قوله انه) أى الشان (قوله في انه) أى الشان (قوله فيهم) أى ورثة البائع وورثة المشتري (قوله لكن ينزل الراد الخ) استدلال على لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري الخ لرفع ايهاه ان الراد من ورثة البائع كالراد من ورثة المشتري والمجيز من ورثة البائع كالمجيز من ورثة المشتري (قوله بجامع الخ) ٦٢٢ اضافته لليان (قوله ان كالا) أى من المجيز من ورثة المشتري والراد من ورثة البائع

(قوله ان كالا) أى من الراد (قوله ان كالا) أى المذكور من ورثة المشتري المختلفين فيهم ما في جريان القياس والاستحسان فيهم الخط ظاهر المدونة انه لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري في انه يدخل فيهم القياس والاستحسان لكن ينزل الراد من ورثة البائع منزلة المجيز من ورثة المشتري بجامع ان كالا مدخل السلعة في ملكه وينزل المجيز من ورثة البائع منزلة الراد من ورثة المشتري بجامع ان كالا مخرج السلعة من ملكه فيقال القياس في ورثة البائع اجازة للجميع ان اجاز بعضهم الملك المشتري حصه المجيز فيلزم الراد الاجازة في حصته الا لا تبعض الصفقة وهو ضرر على المشتري فلمس له الاخذ من نصيبه والاستحسان اخذ الراد الجميع ويدفع للمجيز حصته من الثمن او ليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان القياس والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فلمس لمن رد اخذ نصيب المجيز لانه انما اجاز لا جنى أى المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان المجيز منهم يقول للبائع انت رضيت باخراج سلعتك لمورتي بهذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الراد من ورثة البائع ان يقول هذا لمن صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تاويلان) الاول لابن أبي زيد في غير المختصر والثاني لبعض القرويين (وان باع او ابتاع شخص بخياره و (جن) بضم الجيم وشهد الثبوت من له الخيار بائعا كان او مشتريا في زمن خياره قبل اختياره وعلم به لامة انه لا يفيق أو يفيق بعذر من طويل بضر بالعاقد الآخر (نظر السلطان) أى ذو السلطنة والحاكم خليفة كان او نائبه في الاصل له من امضاء اورد في المدونة ابن القاسم من جن فاطبق عليه في ايام الخيار والخيار له فان السلطان يتظر في الاخذ والرد او يוכל بذلك من يرى من ورثته او غيره من يتطرق ماله ويتفق منه على عياله (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره واعفى عليه فيه قبل اختياره (تظر) بضم فكسر أى انتظر الشخص (المعنى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية عليه في زمن خياره قبل اختياره حتى يفيق ويتظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن ايام الخيار على المشهور ان لم يطل زمنه حتى بضر بالآخر (وان طال) زمن انغمائه بعد زمن الخيار (فسخ) بضم فكسر البيع في المدونة ومن اعفى عليه في ايام الخيار انتظرت افاقته ثم هو على خياره الا ان يطول انغمائه اياما فانتظر السلطان فان رأى ضررا فسخ البيع وليس له ان يرضيه بخلاف الصبي والمجنون وانما الانغماء مرض اه البناء ولا يحصل الضرر للبائع الا بطول الزائد على امد الخيار لان ايامه مدخول عليه ما بينهما بدليل قول اللخمي اذا كان الخيار ثلاثة ايام فافاق بعد يومين اختار في اليوم الباقي ويومين بعده لانه انما اشترى على ان يوافر نفسه ثلاثا ولا مضرة على البائع في زيادة يومين نقله ابو الحسن وقال اشبه له الرد والاجازة في ايام الخيار وليس له بعد زوالها الا الرد الخط وهل المفقود كالمعفى او كالمجنون قولان وظاهر كلام ابن عرفة ترجيح الثاني (والملك) للمبيع بخيار

ماله) أى مال المجنون (قوله على عياله) أى المجنون (قوله في زمن خياره) صلة المعفى في (قوله حتى يفيق) صلة نظر (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله فان رأى) أى السلطان (قوله فسخ) (قوله وليس له) أى السلطان (قوله ان يرضيه) أى المتبايعين (قوله له) أى السلطان (قوله فوالها) أى ايام الخيار (قوله المفقود) أى في زمن خياره قبل اختياره

(قوله في زمنه) أي الخيار صله الملك (قوله عن البائع) صله نقل (قوله لكنه) أي ملك المشتري في زمنه (قوله فإذا) أي عدم تمام ملك المشتري عليه كون ضمانه من بآئعه (قوله ضمانه) أي المبيع في أمد الخيار (قوله باتفاقهما) أي القولين (قوله في زمنه) أي الخيار صله يوهب (قوله فله) أي المشتري (قوله به) أي الخيار (قوله زمنه) أي الخيار صله حتى (قوله لغيره) أي البائع مشتريا كان أو أجنبيا (قوله لأنه) أي الولد (قوله ومثله) أي الولد في كونه للمشتري (قوله في زمنه) أي الخيار صله الضمان (قوله إذا قبضه) أي المبيع (قوله فيه) أي زمن الخيار تنازع فيه تلف وضياع (قوله إذا كان) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله أو لغيره) أي البائع (قوله متما) بفتح الهاء (قوله كان) أي المشتري (قوله بأن يقول) أي ٦٢٣ المشتري المتهم في حلقه تصويره

(قوله في كل حال) صله حلف (قوله تلف أو ضياع) بلا تنوين فيه ما لاضافتهما (قوله بشهادة يمينه) صله يظهر (قوله برؤيته) أي المبيع (قوله عنده) أي المشتري (قوله أو بإيداعه) أي المبيع عطف على برؤيته (قوله أو بوعده) أي المبيع (قوله أو تكذيب عطف على شهادة (قوله تلفه أو ضياعه) أي المبيع (قوله فلا تقبل دعواه) أي المشتري تلفه أو ضياعه تنبيه على يظهر كذبه (قوله ويضمن) أي المشتري (قوله عوضه) أي قيمة المقوم ومثل المثل (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ان ادعى) أي المشتري (قوله موته) أي الحيوان (قوله المشتري بخياره) صله عنه (قوله لأنه) أي الموت (قوله كذبه) أي موته (قوله كذبه) أي المشتري في دعواه (قوله

في زمنه) (البائع) فالأمانة نقل ملك من البائع للمشتري لا تقرير وقيل للمبتاع فالأمانة تقرير لا نقل لكنه غير تام فلما كان ضمانه من البائع باتفاقهما فاله المازري (وما) أي المال الذي يوهب) بضم التحتية وفتح الهاء (للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الان يستغنى) أي يشترط المشتري مال العبد فله ما يوهب زمنه (والغلة) الخاصلة أيام الخيار للمبيع به كبيض وابن وجرة عمل للبائع (وارش ما جنى أجنبي) على مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع ولو كان الخيار لغيره واستغنى المشتري ما له بدل تأخير عن الاستثناء (بخلاف الولد) الذي تلده الانثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لأنه كجزء المبيع لأغلة ومثله الصوف الثام (والضمان) للمبيع بخيار في زمنه إذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع إذا كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أو مما يغاب عليه وثبت تلفه ببينة كان الخيار له أو لغيره (و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بآئعه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدقه بآئعه في دعواه (حلف) شخص (مشتري) ما لا يغاب عليه بخيار وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه منهما كان أم لا وقيل انما يحلف المتهم بان يقول اقد ضاع قبل أن اخذار وما فرطت ويقول غير المتهم ما فرطت فقط في كل حال (الان يظهر كذبه) أي المشتري في دعوى تلف أو ضياع ما لا يغاب عليه بشهادة يمينه برؤيته عنده بعد الزمن الذي ادعى التلف أو الضياع فيه أو بإيداعه أو بوعده أو تكذيب من استشهده على معايينة تلفه أو ضياعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه في المدونة ان ادعى موته بموضع لا يخفى موته فيه سئل عنه أهل ذلك الموضع لأنه لا يخفى عليهم فان تبين كذبه ولم يعلم أحد ضمن بخلاف الأباقي فيصدق بلا بينة فان قيامها عليه متعذرا إذا العبد لا يرمد لأباقي الاخلوة قوله حلف مسترمة يدعا إذا لم يتنازعا بعد انضمام أمد الخيار هل هلك فيه وبعده والاقالقول للبائع يمينه انه هلك بعده ويضمن المشتري ابن عرفة محمد عن ابن القاسم من اتباع عبد الخيار له فقال هلك في أمد الخيار وقال البائع بعد صدق لان المبتاع طلب نقض المبيع فعليه البينة الشيخ يعني واقفا على مضى الأمد فلو قال المبتاع لم يقض صدق مع يمينه لان لبائع اراد تضمينه وعطف على يظهر فقال (أو يغاب) بضم التحتية (عليه) أي المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه مع وجوده سالما كتوب فيضمنه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه (الابينة) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر يطة فيها ان رد المشتري المبيع في مدة الخيار

اولم يعلمه) أي موته (قوله ضمن) أي المشتري (قوله في صدق) بضم ففتح مثقلا أي المشتري في دعواه (قوله عليه) أي الأباقي (قوله والا) أي وان تنازعا بعد أمد الخيار في هلاكه فيه أو بعده (قوله فقال) أي المبتاع (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي البائع (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يعني) أي ابن القاسم (قوله صدق) أي المبتاع (قوله بان يمكن اخفاؤه) أي المبيع الخ تصوير ليغاب عليه (قوله فيضمنه) أي المبيع (قوله وتقر يطة) أي المشتري في حفظ المبيع عطف على سببه (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

(قوله كان) أي المبتاع (قوله لما لا يغاب عليه) بيان لما (قوله كذبه) أي المشتري في دعواه التلف أو الضياع (قوله له) أي المشتري (قوله لأن له) أي البائع الخ لأنه لا يستحقاقه أكثرهما (قوله أن كان) أي الأكثر (قوله والرء) عطف على الأمضاء (قوله استفساره) أي سؤال البائع عما اختاره (قوله وعليه) أي كون المشتري إذا حلف يضمن خصوص الثمن (قوله تساوبا) أي الثمن والقيمة (قوله غرم) أي المبتاع (قوله منهما) ٦٢٤ أي الثمن والقيمة (قوله فان كان) أي الأقل (قوله وان كان) أي الأقل (قوله يمينه)

فقال البائع ليس هذا المبيع صدق المبتاع يمينه كان يغاب عليه أم لا (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما تلقه وأضبعه بالايغاب عليه أن ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له يمينه (أن خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله الشخص (البائع) أي كان الخيار مشروطاً له ومفعول ضمن (الأكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيار الأمضاء أن كان الثمن والرءان كانت القيمة أكثر البساطى الذى يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى فليس له إلا الثمن وان رد فله القيمة (الان يحلف) المشتري أن ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقرطه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فان كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن بلا يمين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضاع ما في (خياره) أي المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر ابن عرفة اشبه أن كان الخيار للامبتاع غرم الأقل منهما فان كان الثمن فبدون يمين وان كان القيمة فبعد يمينه وان كان الخيار لهما فالظاهر تغليب جانب البائع وعطف على المشبه في ضمان الثمن مشبه آخر فيه فقال (وكيفية) شخص (بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلقه أو ضاعه (والخيار) مشروط (لغيره) أي البائع من مشتر أو اجبى فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه بملكه وضمنه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلفه لقد ضاع أو تلف قال اللخمي فعلى قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع وبيعاً اه أي أن لم يقبض الثمن والأردوه ومفهومه والخيار لغيره أنه أن كان الخيار له فيكذلك بالاولى (وان جنى) شخص (بائع) على مبيعه زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أي البائع وجبى (عمداً) ولم يتلقه (ف) عمده (رد) للبائع عند ابن القاسم وقال اشبه ليس رداً بقدرته على رده ما قدره للبائع بواسطة تعيبه المبيع لا يصدر من عاقل (و) أن جنى بائعاً والخيار له (خطأ) فله أمضاء البيع بما له من خيار التروى لأن جنائته خطأ ليست رد البائع لعدم دلالة اتماعه لما فاة الخطأ القصد القسح فان أمضى البائع البيع (فلا المشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شئ له والرد واخذ ثمنه لأن العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار رجعية البائع في زمنه والخيار له (الفسخ) البيع (فهيما) أي العمد والخطأ (وان خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله (غيره) أي البائع وهو المشتري (وتعمد) بفتحات مثقلاً البائع الجنائية على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلقه (فلا المشتري الرد) للمبيع على البائع واخذ ثمنه لما له من خيار التروى والنقص (أو) أمضاء البيع و (اخذ) ارش (الجنائية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضوعة برأس أو لحنى أعلى والعشر ونصفه في منقلمها والثالث في الأمة والجنائفة وان برش على غير شين وما نقصته قيمته مبيعاً عن قيمته سليماً في غيرها ما ليس فيه شئ مسمى أن برى على شين ولا فلا شئ فيه واستشكل أخذ المشتري ارش جنائية البائع بأنه جنى على ملكه ومضمونه

أي المبتاع (قوله لهما) أي المتبايعين (قوله فيه) أي ضمان الثمن (قوله من مشتر أو اجبى) بيان لغيره (قوله تصرفه) أي البائع في مبيع الخيار (قوله بملكه) أي البائع المبيع صلة قوة وبأوه سبيبة (قوله وضمانه) أي البائع المبيع (قوله وسواء كان) أي المبيع (قوله بعد حلفه) أي البائع صلة يضمن (قوله أنه) أي الشأن (قوله له) أي البائع (قوله فكذلك) أي كون الخيار لغيره في ضمان الثمن (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله زمن الخيار) صلة جنى (قوله واخذ ثمنه) حال (قوله فرد) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله لأن جنائته) أي البائع (قوله عليه) أي الرد (قوله لما فاة الخطأ الخ) أنه لعدم دلالة عليه (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجنائية البائع) صلة تلف (قوله في زمنه) أي الخيار صلة جنائية (قوله

والخيار له) أي البائع حال (قوله لما له) أي المشتري (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله والنقص) واجب عطف على التروى (قوله وهو) أي ارش الجنائية (قوله في منقلمها) أي الرأس والحنى الأعلى (قوله وما نقصته قيمته) عطف على ما حده الشارع (قوله في غيرها) أي الموضوعة وما بهدها (قوله مما ليس فيه شئ مسمى) بيان لغيرها (قوله أن برى) أي غيرها (قوله والأي) أي وان برى بلا شين (قوله بانه) أي البائع (قوله ومضمونه) عطف على ملكه

(قوله بانه) أى الشأن (قوله وهو) أى المشتري (قوله فكأن) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلفت (قوله في زمنه) أى الخيار صلة جناية (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله ووافق) أى الاجنبي المشتري أى على اختيار الرد والامضاء (قوله فكذلك) أى كون الخيار مشتري في ضمان البائع الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فان رد) أى الاجنبي البيع (قوله وان اجاز) أى الاجنبي البيع (قوله ولم تناف) بضم فسكون فكسر الجناية المبيع (قوله وهو) أى الخيار (قوله لغيره) أى البائع (قوله بجميع الثمن) صلة أخذ (قوله لها) أى الجناية (قوله وبرئت) أى الجناية أى أثرها على شين في حين المبالغة (قوله لجناية البائع على ملكه) علة لانتفاء الارش ٦٢٥ (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله به) أى المبيع

(قوله أعذره) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله من خيار الخ) بيان لما (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله في زمنه) أى الخيار صلة جنى (قوله والخيار له) حال (قوله له) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله لانه) أى المشتري أو الشأن (قوله تبين) بفتح تاء متعلا أى باختباره التمسك (قوله انه) أى المشتري (قوله لانه) أى المبيع (قوله ووجه) بفتح واء متعلا أى المصنف (قوله الاول) أى عدم غرمه الارش (قوله بيناته) أى الاول (قوله والاول) بفتح الهمزة (قوله وارش الجناية) أى بدل وماتقص (قوله ارش نحو الموضحة) أى مما سمى الشارع له ارشاً لا يتوقف على برئه على نقص (قوله في زمن خياره) صلة جنى (قوله من بائع او اجنبي) بيان لغيره

واجب بانه لما كان الخيار للمشتري وهو ممكن من امضاء البيع فكان البائع جنى على ما للمشتري فيه حق واجب د باتهام البائع على قصد الرد بخلاف جناية الاجنبي (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الاكثر) من الثمن لجهة المشتري باختيار الرد لما له من خيار التروى والقيمة اذ للمشتري الامضاء بذلك وان كان الخيار لاجنبي ووافق المشتري فكذلك والا فان رد فلا كلام للمشتري وان اجاز ضمن البائع الثمن (وان اخطأ) البائع في جنيته على المبيع بخيار في زمنه ولم تلف وهو لغيره (فله) أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه (ناقصاً) بلا اخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان له اذية مقدرة وبرئت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به اعذره بالخطأ (أورده) أى المبيع لما له من خيار التروى وخيار النقص (وار تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وان جنى) شخص (مشتري) على شئ مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم يلفها) أى المشتري الذات الجنى علم بجنيته عليها (عمداً فهو) أى فعل المشتري (رضاً) بائعاً (و) ان جنى مشتري والخيار له (خطأ فله) أى المشتري (رده) أى المبيع بما له من خيار التروى (و) دفع ارش (مانقص) لبائعه لان الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به معيباً ولا ارش لانه تبين انه جنى على ما له ويغرم الثمن للبائع المصنف والقياس ان يغرم المشتري الارش للبائع ان تماسك لانه في ملك البائع وضمانه ووجه الاول بيناته على ان الملك للمشتري زمن الخيار والاولى وارش الجناية ليشمل ارش نحو الموضحة (وان آتلفها) أى المشتري الذات التى جنى عليها عمداً أو خطأ في زمن خياره (ضمن) المشتري (الثمن) للبائع (وان خير) بضم الظاء المججمة وكسر التثنية منقلبة (غيره) أى المشتري من بائع أو اجنبي (وجنى) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمداً أو خطأ) ولم يلفه (فله) أى البائع بما له من خيار التروى وبيع (أخذه) ارش (الجناية أو) امضاء البيع وأخذ الثمن (ظاهراً) كائن الما يجب وابن شاس فيهما وبه صرح الشارح وت ومن تبعهما والذى يفيد نقل ح عن ابن عرفة ان هذا في العمد ويخير المبتاع في الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالتين (وان تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمداً أو خطأ في زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن الذى بيعت به اذ للبائع امضاء والقيمة اذ لده رده فان كان الخيار لاجنبي ووافق فكذلك والا فله الاجازة

٧٩ من في (قوله بما له) أى البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله فيهما) أى العمد والخطأ (قوله وبه) أى تعميم العمد والخطأ صلة صرح (قوله هذا) أى تخيير البائع بين الارش والثمن (قوله وتركه) أى المبيع (قوله في الحالتين) أى أخذ المبيع وتركه (قوله في زمن خيار البائع) صلة جناية (قوله امضاءه) أى البيع (قوله اذله) أى البائع (قوله رده) أى البيع (قوله ووافق) أى الاجنبي المشتري على اختيار الامضاء أو الرد (قوله فكذلك) أى خيار البائع في ضمان المشتري الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فله) أى الاجنبي

(قوله والزامه) أى المشتري (قوله غلب) يضم فكسر مثقلا (قوله والخيار له) أى المشتري حال (قوله لغو) خبر جنائية (قوله فان رد) أى المشتري المبيع (قوله القليل) أى من الشين (قوله وفى غرمه) أى المشتري (قوله للمفسد) أى لأجل الشين المفسد للمبيع (قوله ثم غم) أى المبيع مفعول غرم (قوله أقلهما) أى غمه وفيه (قوله لابن القاسم) راجع لغرم غمه (قوله وصنعون) راجع لغرم قيمته (قوله وقول النخعي الخ) راجع لأقلهما (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كونها) أى الجنائية (قوله رد) أى البائع المبيع (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كاجنبى) أى جنائمه فى ايجاب ارشها (قوله للبائع أخذ ٦٢٦ الجنائية والتمن) مفعول قول (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله ويضر) أى أخذ البائع

والزام المشتري الثمن والرد والزامه القيمة وان كان الخيار مشروطا للبائع والمشتري غلب جانب البائع ابن عرفة جنائية المشتري والخيار له خطأ لغو فان رد غرم نقص القليل وفى غرمه للمفسد ثم غم أو قيمته فانها أقلهما لابن القاسم وصنعون قاتلا ويعتق عليه وقول النخعي لو قيل لكان وجهان قال وجنائية البائع والخيار له خطأ توجب تخصيصه للمبتاع وعمدا فى كونها دليل رد وقولا ابن القاسم واشتب ثم قال وجنائمه أى المشتري والخيار له البائع خطأ كاجنبى وقول ابن الحاجب للبائع أخذ الجنائية والتمن لا عرفه ويضر بالمبتاع وعمدا للبائع الزامه المبيع أو ارش الجنائية وجنائية البائع والخيار له لمبتاع يقتل خطأ فسخ وعمدا يلزمه فضل قيمته على غمه وينقص خطأ لغو لانه فى ملكه وضمائه وعمدا للمبتاع أخذ مع الارش اه (وان اشترى) شخص (احد تو بين) مثلا غير معين (وقبضهما) أى المشتري الثوبين (ليختار) أى يعين المشتري واحدا منهما للشراء ويرد الآخر واشتراط الخيار لنفسه فيما يعينه بين امساكه ورده (فادعى) المشتري (ضياعهما) أى الثوبين معا بلاينة كما قدمه بقوله أو يغاب عليه الا بينة وهو أحد قولين والثانى يضمن واحدا بالتمن ولو قامت له بينة عليه الرجعى وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل ضمانه ضمان تهمة أو اصاله (ضمن) المشتري (واحدا) منهما (بالتن) الذى يبيع به ولا يضمن الاخر لانه أمين عليه فان كان الخيار للبائع فيضمن المشتري واحدا بالتمن والثمن والقيمة الا ان يحلف فيضمن الثمن خاصة (فقط) راجع لو اسد الاقوله بالتمن لانه لا يضمن الاخر بالقيمة وليس كذلك فان كان اشترى احدهما بالزام وقبضهما ليختار واحدا منهما وادعى ضياعهما فكذلك وان ادعى ضياعهما فليس له اختيار الباقي ولزمه نصف الثمن قاله ابن يونس نقله المواق ويضمن المشتري واحدا بالتمن ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (فى اقباضهما) أى الثوبين له هذا أحد قولى ابن القاسم وأشار بولوى قوله الثانى الذى فرق فيه بين تطوع البائع بدفعهما له فيضمن واحدا بالتمن وبين سؤال المشتري تسليمهما فيضمنهما نقله فى التوضيح البنائى وانظروا على الثانى ضمان اثباتى بالتمن أيضا لان المراد بولوى قول ابن القاسم فى الموافقة والذى تقدم من مذهبه فى قوله كخياره هو الضمان بالتمن وان القائل يضمن الاقل بعد حلفه هو أشبه والله أعلم (أو) ادعى (ضياعهما) أى الضمان المذكور (ضمن) المشتري (نصفه) أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع أو غيره فضمن النصف عملا بالاحتمالين واستشكل بان ضمانه

الارش والتمن (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله الزامه) أى المشتري (قوله والخيار للمبتاع) حال (قوله يقتل) صلة جنائية (قوله فسخ) خبر جنائية (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله يلزمه) أى البائع (قوله فضل) أى زائد (قوله قيمته) أى المبيع (قوله وينقص) عطف على يقتل (قوله أخذ مع الارش) أى وله رده (قوله غير معين) حال من أخذ (قوله واشتراط) أى المشتري (قوله بين امساكه الخ) صلة الخيار (قوله وهو) أى التقييد بكون دعواه ضياعهما بلاينة (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى ضياعهما (قوله وهو) أى ضمان واحد بالتمن مع البينة على ضياعهما (قوله ضمانه) أى المشتري (قوله ضمان

تهمة) أى فينتفى بقيام البينة (قوله أو اصاله) أى فلا ينتفى به (قوله يحلف) أى المشتري على ضياعهما (قوله ان فكذلك) أى فى ضمان واحد فقط بالتمن (قوله قولى) بفتح اللام مشى قول بلانون لضافته (قوله الى قوله) أى ابن القاسم (قوله فيضمنهما) أى الثوبين أحدهما بالتمن والاخر ببقية (قوله على الثانى) أى ضمانهما (قوله ضمان الثانى) أى من الثوبين والظاهر ما قدمته لان المبيع احدهما والاخر أمانة غير مبيع والله أعلم (قوله منهما) أى الثوبين (قوله الفرض) بفتح الفاء وسكون الراء أى التقدير (قوله بالاحتمالين) أى احتمال كون الضائع المبيع المقضى ضمانه كله واحتمال كونه غيره المقضى عدم ضمانه (قوله بان ضمانه) أى المشتري (قوله ان كان) أى الضمان

(قوله فكان) أي المشتري (قوله جميعه) أي الضائع (قوله وان كان) أي ضمه له (قوله لغيرها) أي التهمة (قوله فلا يضمن نصفه) اذ لا موجب له غيرها (قوله ورده) أي الاشكال (قوله بان شرط) صلة رددواضافته لامية (قوله بيجاب تهمة) أي المشتري واطافة ايجاب من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ضمائه) أي المشتري مفعول ايجاب (قوله كونها) أي التهمة خبر ان (قوله في مشتري) بفتح الراء (قوله له) أي المشتري صلة مشتري (قوله ومشتراه) أي المشتري (قوله احدهما) أي الثوبين (قوله مبهما) بفتح الهاء خال من احدهما (قوله فقط) بضم الفاء وشدة الضاد أي قسم أي المشتري بفتح الراء (قوله عليهم) أي الثوبين (قوله فكان) أي صار مشتراه أي المشتري (قوله منهم) أي الثوبين (قوله فصار) أي التالف (قوله ادعى) أي المشتري (قوله تلافهما) أي الثوبين فيضمن المبيع دون الوديعة ونص ابن عرفة ولو ادعى ضياع أحد الثوبين ٦٢٧ ففيها يضمن ثمن التالف وله أخذ الثاني ورده وقال محمد

ليس له الاخذ نصفه لانه لم يبعه فوبا ونصفا للخصي قول أنسب أحسن لورده الباقي ويغرم في التالف الأقل أو حسب به بالثمن وفي النقيصة ما بلغت واستسكل قولها يغرم نصف التالف على أصلها أنه ضمان تهمة لاستحالة تهمة في نصف فقط فان اعتبرت تهمة ضمن جميعه والا فلا يضمن ويردان شرط ايجاب تهمة ضمائه كونهم في مشتراه وهو أحدهما مبهما فقطض عليهم فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلفهما اه (قوله وهو) أي كون المبيع فوبا ونصفا (قوله الفرض) بفتح الفاء

ان كان للتهمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمة في أصله وان كان لغيرها فلا يضمن نصفه ورده ابن عرفة بان شرط ايجاب تهمة ضمائه كونها في مشتري له ومشتراه احدهما مبهما فقطض عليهم ما فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلفهما (وله) أي المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقى) وله رده وليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لانه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان المبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف القرض واجيب بانه امر بوجوب البيع الشرعي وبما لا يقتنع في الامور الظنية وفي اختيار نصفه ضرر الشركة فلا يرتكب فان قال اخترت الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق قوله في المدونة وان قال اخترت التالف ضمه بمقامه واشعر ذكره ثوبين وتعبير به ادعى ان المبيع يغاب عليه ولا يئنه على ضياعه فان كان لا يغاب عليه أو قامت بينة به كقبضه عبدين ليختار أحدهما وهو قيم يختاره بالخيار وادعى ضياعهما فلا ضمان عليه فيهما أو ضياع واحد فقط فلا ضمان عليه فيه وخير في أخذ جميع الباقي ورده وان مضت مدة الخيار ولم يختار ثم أراد الاختيار بعدهما فان كان بعد مده من أيام الخيار فليس له ذلك وان قرب منها فذلك له ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولا ممتنع أخذ أحد الثوبين بالثمن الذي سميما قرب من أيام الخيار وان مضت وتباعدت فليس له اختيار أحدهما وينقض البيع الا ان يكون قد اشبهت به اختار أحدهما في أيام الخيار أو ما قرب منها اه ابو الحسن القريب يومان والبعده ثلاثة بعد مده الخيار ومفهوم ثوبين انه لو اشترى أحد عبدين عمالا يغاب عليه ما قبضهما ليختار فضا أو ضاع أحدهما فقال ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولو كانا عبدين ومفهومهما ما لا يغاب عليه فادعى ضياعه صدق بيمينه ولا شيء عليه الا أن يأتي ما يدل على كذبه اه وشبه في مطلق الضمان فقال (كم) شخص (سائل) أي طالب من آخر (دينارا) قرضا وقضاء عن دين (فيعطى) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة السائل (ثلاثة) من الدنانير لينة ارمنها واحدا وسكون الراء أي تقدير المسئلة (قوله يقتنع) بضم الياء وفتح النون أي يكتفي (قوله لا يرتكب) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فان قال) أي المشتري (قوله فلا يصدق) بضم ففتح مثله أي المشتري لاتهامه بالكذب لدفع الغرم عن نفسه (قوله ولا يئنه على ضياعه) حال (قوله فان كان) أي المبيع (قوله به) أي الضياع (قوله كقبضه) أي المشتري (قوله وهو) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري ضياعهما أي العبدين (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي العبدين (قوله فيه) أي الضائع (قوله وخير) أي المشتري (قوله ولم يختار) أي المشتري (قوله ثم اراد) أي المشتري (قوله بعدها) أي مدة الخيار (قوله فان كان) أي زمن ارادته الاختيار (قوله فليس له) أي المشتري (قوله لذلك) أي الاختيار (قوله منها) أي أيام الخيار (قوله فذلك) أي الاختيار (قوله له) أي المشتري (قوله ورده فقطض) بضم الياء وفتح القاف (قوله يكون) أي المشتري (قوله لم يئنه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري

وسكون الراء أي تقدير المسئلة (قوله يقتنع) بضم الياء وفتح النون أي يكتفي (قوله لا يرتكب) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فان قال) أي المشتري (قوله فلا يصدق) بضم ففتح مثله أي المشتري لاتهامه بالكذب لدفع الغرم عن نفسه (قوله ولا يئنه على ضياعه) حال (قوله فان كان) أي المبيع (قوله به) أي الضياع (قوله كقبضه) أي المشتري (قوله وهو) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري ضياعهما أي العبدين (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي العبدين (قوله فيه) أي الضائع (قوله وخير) أي المشتري (قوله ولم يختار) أي المشتري (قوله ثم اراد) أي المشتري (قوله بعدها) أي مدة الخيار (قوله فان كان) أي زمن ارادته الاختيار (قوله فليس له) أي المشتري (قوله لذلك) أي الاختيار (قوله منها) أي أيام الخيار (قوله فذلك) أي الاختيار (قوله له) أي المشتري (قوله ورده فقطض) بضم الياء وفتح القاف (قوله يكون) أي المشتري (قوله لم يئنه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري

(قوله لم يعلم) يضم المباء (قوله قوله) أى القابض (قوله واسقطه) أى قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله واعترضه) أى قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله ولذا) أى اعترضه (قوله انه) أى الشأن (قوله ان لا يعلم) يضم المباء (قوله ذلك) أى الضياع (قوله قبضها) أى الدنانير الثلاثة (قوله قول سحنون في الدنانير) أى تقييد ضمان القابض بكون الضياع لم يعلم الامن قوله فان قامت به بينة فلا يضمن كسئلة الثياب (قوله لانه) أى الشأن (قوله من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع البينة) ظاهر ان الضمان معها من المشتري وليس كذلك بل يلتقي الضمان بماعنه وتكون المصيبة من البائع كما نقله ابن عرفة فهذا هو منه وعنه (قوله لزومه) أى الضمان القابض (قوله فان أحد الثوبين الخ) انه لا يلزم من لزوم الضمان (قوله وجب) أى ثبت وتعين ولزم (قوله باختباره) أى المشتري (قوله لم يجب له) أى قابضها (قوله أحدها) أى الدنانير (قوله ما يجب له) أى قابض الدنانير (قوله منها) أى الدنانير (قوله على كونه) أى ما يجب منها وازنا فيه نظر لما أتى أنه ان قبضها البريم أو ينه فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وغاب عليها ثم رجع زاعما ثلثها كلها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده فهذا صريح في أن فرض المسئلة في أخذها الاختار منها واحد على ٦٢٨ اللزوم كفر صر مسئلة الثياب فلم يتم الفرق بينهما فضلا عن كونه سهوا عن النصوص

وانه أعلم ونص مختصر ابن عرفة وسحنون قال فيها تلف في أخذها المختار أحدهما وقد لزمه ان قامت بهينة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يقوم هذا من قوله فيها ومعناه أن التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير ليمتضي واحدا منها ويرد الباقي فتلف أحدها منها شريكان وسواء على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدينار بيعة أم لا عبد

انفسه ويرد اثنين (فزعهم تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة هكذا في المدونة زاد سحنون في الامهات ومعناه ان تلف الدينارين لم يعلم الامن قوله واسقطه ابو محمد بن أبي زيد واعترضه على سحنون غير واحد ولذا قال ابن يونس الصواب انه لا فرق بين ان لا يعلم ذلك الامن قوله أو بالبينة أى لانه قبضها على وجه الالتزام وقال ابن عرفة لا يظهر قول سحنون في الدنانير انه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البينة لزمه في الدنانير مع قيام البينة فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد وارتب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضه التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا (فيكون) قابض الدنانير (شريكا) فيها الدافعا (بالثالث) في السلم والتالفين ذلث السلم وعليه ثلث كل من التالفين وان لم يصدق له الدافع في تلف الاثنين فيصالح عليه فان حالف فلا يضمن الاثنين والا فيضمنهما فان قبضها البريم أو ينه فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وزعم ثلثها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها ردنا عنده متى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا ان يثبت الضياع بينة وان اختلفا في كقيمة القبض فالقول للادخذ بين (وان كان) أى الشخص اشتراهما معا على ان له فيهما خيار الثرى وقبضهما (ليختارهما) للشرع معا ويرد هما معا (فكلاهما) أى الثوبين (مبيع ولزمه) أى الثوبان المشتري (مضى المدة) للخيار (وهما) أى الثوبان (بيد) أى المشتري فان مضت المدة وهما بيد البائع فلا يلزم

الحق غير واحد من شيو خنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بقوله ليس بصحيح على ما قيدنا في مسئلة المشتري الثياب اذا كان أحدهما على الايجاب فسواء علم تلف الدينار بيعة أو لم يعلم الا بقوله زاد الصقلي وقاله ابو موسى بن مناس وغيره من القرويين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدينار لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت لا يظهر ما قاله سحنون في الدينار لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البينة لزمه في الدينار فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد والمترقب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضه التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا وهذا خبر به ابن رشد في الثياب لسحنون من قوله ذلك في الدنانير وقوله انه جعله كالكيل مجرد دعوى يكتفي في رد هاتمه بها (قوله في السلم الخ) مسئلة شريكا (قوله قوله) أى القابض (قوله وعليه) أى القابض (قوله وان لم يصدق له) أى القابض (قوله فيحلف) أى القابض (قوله عليه) أى التلف (قوله فان حلف) أى القابض على التلف (قوله والا) أى وان لم يحلف عليه (قوله فان قبضها) أى الدنانير (قوله والا) أى وان لم يجد فيها وازنا طيبا (قوله اشتراهما) أى الثوبين (قوله على ان له) أى المشتري (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله فان مضت المدة وهما بيد البائع) مفهوم وهما بيده

(قوله وان كانا) أى الثوبان (قوله الهالك) أى من الثوبين (قوله لزمناه) أى الثوبان المشتري بجميع منهما (قوله هذا) أى قول بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفقة الخ (قوله لان ضمائه) أى الهالك بثمنه الخ عليه تصويب رده الباقي مطلقا (قوله وليس) أى ضمان الهالك (قوله يحتم) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى المشتري (قوله احتبسه) أى التالف (قوله ذلك) أى احتباسه لنفسه (قوله لا يكون له) أى المشتري (قوله الباقي الخ) أى لانه ببعض الصفقة البائع (قوله وتباعدت) فان قربت فله اختيار أحدهما (قوله وهما) أى الثوبان (قوله منهما) أى الثوبين (قوله أحدهما) أى الثوبين (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المشتري (قوله فيها) أى الثوبين (قوله وكذا) أى مضى زمن الخيار ولم يحتقر لزومه نصف كل (قوله اذا اشترى أحد الثوبين على الايجاب) ٦٢٩ أى وقبضهما ليختار واحدا

منهما (قوله واحدهما) عطف على الف ضامعا لمسوغ الفصل بجميعها (قوله بينهما) أى المتبايعين (قوله وهما) أى الثوبان (قوله ولا خيار له) أى المبتاع (قوله لزمه) أى المبتاع (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المبتاع (قوله فيها) أى الثوبين (قوله بغيرها) أى فى أخذها معا وردهما معا (قوله باختيار) أى لأحدهما (قوله وحده) أى الاختيار منفردا عن الخيار فى الأخذ والرد (قوله بغيرها) أى فى الأخذ والرد (قوله باختيار) أى لأحدهما (قوله وينقض) بضم الياء وفتح القاف أى يفسخ (قوله بالخيار) أى بين امساكه ورده (قوله وهما) أى الثوبان (قوله يسه) أى المشتري

المشتري شئ وان كانا يمد المشتري وادعى ضماهما اذ ضمهما معا بالثمن الذى اشتراهما به وان ادعى ضياح واحد لزمه بحصته من الثمن قاله فى المدونة بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفقة لزمناه جميعا ويجعل على ان غيبه ابن حجر هذا غلط والصواب ان لرد الباقي كان الوجها والتباعد لان ضمائه بثمنه انما هو من اجل التهمة وليس يحتم عليه انه احتبسه لنفسه ولو حتمنا ذلك عليه لا يكون لرد الباقي كان الوجها او اتبع (و) ان اشترى احد فوبين او عدين وقبضهما ليختار واحدا منهما وهو فيما يختاره (فى الزوم) أى به لا بالخيار (لا أحدهما) ومضت ايام الاختيار ولم يحتجوا احدا منهما وتباعدت وهما يسه المبتاع او البائع (فانه يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لان احدهما مبيع ولم يسه ما هو فوجب كونه شريكا فيهما الخط وكذا ان ضامعا اوضاع احدهما ابن يونس بعض فقهاءنا اذا اشترى احد الثوبين على الايجاب فضا جميعا واحدهما يسه المبتاع فالتف بينهما وما بينهما وبينهما وسواء قامت بينة على الضياح ام لا ولا خيار للمبتاع فى اخذ الثوب الباقي كله ولو ذهبت ايام الخيار وتباعدت وهما يسه البائع او المبتاع لزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوبا قد لزمه ولم يعلم ايها هو فوجب كونه شريكا فيهما اه ونحوه فى الجواهر ابو الحسن شراء الثوبين على ثلاثة اوجه اما بغير واحد باختيار وحده اما بغير واحد واختيار فبعض ايام الخيار ينقطع خياره وينقض البيع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره (و) ان اشترى احدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (فى الاختيار) مضت مدة الخيار وما ألحق بهما وهما يسه ولم يحتجوا احدا منهما (لا يلزمه) أى المشتري (شئ) منهما اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب احدهما ما يكون شريكا ومن باب اولى اذا كانا يسه البائع الخط ابن يونس باثرا مقدم عنه وهذا بخلاف شرائه احد الثوبين على غير الزام فاذا مضت ايام الخيار وتباعدت فليس له اخذ احدهما كانا يسه البائع او المبتاع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره ولم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب اخذ فشاركه فصار ذلك على ثلاثة اوجه فى شرائهما يلزمه وفى اخذ احدهما بايجاب يلزمه النصف من كل وفى اخذ على الخيار لا يلزمه شئ منهما والاولى وفى

(قوله ولم يحتقر) أى المشتري (قوله منهما) أى الثوبين (قوله فيلزمه) أى المبيع المشتري بالنصب فى جواب النفي (قوله فيكون) أى المشتري بالنصب كذلك (قوله اذا كانا) أى الثوبان (قوله يسه البائع) أى حين تمام امد الخيار (قوله تقدم) أى فى شرح فانه يلزمه النصف من كل (قوله عنه) أى ابن يونس (قوله فليس له) أى المشتري (قوله كانا) أى الثوبان (قوله ذلك) أى الشراء المتعلق بالثوبين أو أحدهما (قوله فى شرائهما) أى الثوبين معا بغيرها (قوله يلزمناه) أى بالنقص امد الخيار ولم يحتقر (قوله يلزمه) أى المشتري بالنقص انه بلا اختيار (قوله وفى أخذه) أى أحدهما (قوله لا يلزمه) أى بالنقص امد الاختيار (قوله والاولى) بفتح الهاء أى فى عبارة المصنف

(قوله وتحصل) بفنجات مثقلا (قوله فيما) أى مسئلة الثوبين (قوله خيار واختيار) أى بان يشتري ثوبا منهما على اختياره أحدهما ثم له الخيار في أخذه ورده (قوله أو خيار فقط) أى بان يشتريهما بشرط خياره فيهما (قوله أو اختيار فقط) بان يشتري أحدهما ابنا ويختاره منهما (قوله وينظر) بضم فسكون ففتح (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فيما) أى الاولى (قوله المجرد) أى عن الاختيار (قوله المجرد) أى عن الخيار (قوله من المبتاع) صلة مشروط (قوله وله) أى المبتاع (قوله كان) أى الوصف المشر وط وجوده فيه (قوله اولاً) ٦٣٠ أى أولاً ين يد في قيمة المبيع (قوله له) أى مشتريها (قوله وصدق) بضم ففتح مثقلا أى

الاختيار ليس له شيء وتحصل من كلام المصنف ان مسئلة الثوبين اما ان يكون فيها اختيار واختيارا وخيار فقط او اختيار فقط ويتطرق في كل مسئلة في ضياعهما معا وفي ضياع احدهما وفي مضي ايام الخيار وهما باقيا بيده فاشتمل كلامه على ثلاث صور الاولى الخيار والاختيار اشارة الى حكم ضياع الثوبين او احدهما فيها بقوله وان اشترى احد ثوبين يريد بغيره وقبضهما المختار احدهما الى قوله وله اختيار الباقي وشار الى حكم مضي ايام الخيار والاختيار فيها بقوله في آخر المسئلة وفي الاختيار لا يلزمه شيء والثانية وهى الخيار المجرد فاشارة اليها بقوله وان كان يختار فكلاهما مبيع ولزمه بعض المدة وهما بيده وشار الى الثالثة وهى الاختيار المجرد بقوله وفي الزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا معا وضاع احدهما وبقي احق مضت ايام الخيار والله اعلم (ورد) بضم الراء وشد الدال المبيع المعلوم من السياق اى يجوز لزمه مشتري ردها بآئمه (ب) سبب (عدم) وجود وصف (مشرط) وجوده في المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح باجماع الفقيهين والصادق الراسخ كان يزيد في القيمة ككون الامة طباخة ولم توجد كذلك اولاً (ك) شرط (ثيب) بفتح المثلثة وكسر التحتية مشددة اى كون الامة ثيباً (اليين) من مشتريها انه لا يملك بكرة (فيجبها بكرة) فله ردها بالآئمه وصدق في دعوى اليين ولا يصدق في غيرها الا بينة او وجه كاشتراط كونها نصراً لزوجها اعيده النصرا الى الثابت فيجبها مؤمنة والفرق خفاء اليين غالباً وفي تمثيل غ وقت بواقفه لا يملك بكرة انظر لحنه بمجرّد شراء الثيب ولو فاسداً ولو على ان الرد بالعيب نقض للمبيع مراعاة للقول انه ابتداء يبيع للحنث بادنى سبب فلا يمكن من الرد قاله عجب البناني تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق لعبارة ابن عرفه واصلها في البيان عن ابي الاصبع بن سهل ونصه قال القاضي ابو الاصمغ كتب الى من فاس بمسائل منها رجل ابتاع جارية بشرطها ثيباً فانها بكر افا ردها هل لذلك فاقبت ان كان شرط انها ثيب لوجه يذكروه معروف من عين عليه أن لا يملك بكرة اولاً لا يستطيع اقتضاضاً وشبه ذلك من العذر الظاهر والمعروف فله ردها والا فلا رده كافي الواضحة اه طنى فقول عجب في التمثيل به نظر لانه بمجرد الشراء يحث كمن حلف لا يشتري فاشترى فاسداً غير ظاهر وقياسه غير صواب اه البناني وهو ظاهر لان من حلف ان لا يشتري فاشترى فاسداً وجدت منه حقيقة الشراء وحلف هنسان لا يملك بكرة واشترى بشرط الثيب فحلت انتفى الشرط فلا يلزمه الشراء فلم يملك بكرة حتى يحث وبهذا يرد ما اختسرين الحنف مع الدرجة بين المنصوص وما العج ويرد ايضا بان المبتاع انما ثبت خياره خشية حنثه

مشتريها (قوله غيرها) أى اليين (قوله كونها) أى الامة (قوله الثابت) نعمت عبيد أى بينة (قوله فيجبها) أى الامة (قوله والفرق) أى بين اليين وغيرها (قوله وفي تمثيل) خبره مقدم (قوله بجمانه) أى المشتري (قوله لحنه) أى الحالف لا يملك بكرة (قوله ولو فاسداً) أى لشمول الملك الشرعى الفاسد (قوله بانه) أى الرد بعيب (قوله لحنث الخ) علة حنثه بالفساد (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا أى المشتري (قوله تعبيرهما) أى غ و ت (قوله ونصه) أى البيان (قوله كتب) بضم فسكون (قوله معروف) نعمت ثان لوجه (قوله وشبه) عطف على عين (قوله لذلك) أى المذموم ومن اليين وعجزه عن الاقتضاء (قوله من العذر) بيان لشبه ذلك (قوله فقول عجب الخ) تفرع

على تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أى رد طنى على عجب (قوله الشرط) أى المشروط وهى الثبوتية (قوله وبهذا) أى قولنا حيث اتسنى الشرط الخ (قوله يرد) بضم ففتح (قوله من الحنف الخ) بيان لما (قوله بجم الخ) علة اختيار (قوله المنصوص) أى الرد (قوله وما العج) أى الحنف (قوله ويرد) بضم ففتح أى ما اختير بجم الخ

(قوله يفيدانه) أى المشتري الخ خبر قول (قوله وان) أى الشان (قوله ثبوتها) أى اليقين وغيرها (قوله من تصديقه الخ) بيان لما (قوله على) بضم فكسر (قوله فيحلفه) أى البائع المشتري (قوله علمها) أى ازالة بكارتم (قوله حلف المبتاع) أى انه وجدها ثيبا (قوله ويرد) بضم ففتح أى المبيع (قوله ان شرط) بضم فكسر (قوله ٦٣١ وان كان) أى شرطه (قوله بعدمه) أى الوصف المندى به (قوله

وأشار) أى المصنف بقوله وان بناداة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى كونها عذراء (قوله يجدها) أى المشتري الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى الرد (قوله له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فانهم) أى الذين باعوا الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أن يردها) أى المشتري الامة (قوله ان قال) أى البائع (قوله مثل هذا) أى تزعم انها طبخة مثلا (قوله وهو) أى المشتري (قوله ذلك) أى الوصف المندى به المنسوب لرجلها (قوله له) أى المشتري (قوله اعلمه) أى تحرى به الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله سواء) قال أى البائع (قوله رقامة) بفتح لام وشد القاف أى طرازة (قوله لا يردها المبيع) بضم ففتح (قوله الخط) أى قال (قوله لغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله من انتقامه) (قوله يلغى) أى المبيع (قوله والذات) عطف على الثمن (قوله أو للتصرف) عطف على الثمن (قوله كسر) بفتح العين والسين أى قوة اليد اليسرى وضعف اليمنى (قوله أو مخوف) عطف على منقص

فاذا حدث فلا موجب لخياره وقول ابن سبيل لوجه يذكرة معروف من عين علمه الخ يفيدانه لا يصدق في العين كما لا يصدق في غيرها وان لا بد من ثبوتها وهو خلاف ما ذكره ح من تصديقه في العين وإذا كان شرط الثبوتية مع مولاه فالولى شرط البكارة فان ادعى انه وجدها ثيبا والبائع انه وجدها بكر انظرها النساء فان قطع بشئ عمل به بلا عين وان لم يقطع ورأين أمرا قريسا حلف البائع انه باعها بكر الا ان يتحقق ازالة المشتري بكارتم فيحلفه عليها وان لم يرين أمرا حلف المبتاع وردها فان نكل لزمته بعد حلف البائع ويرد بعد شرط فيه غرض ان شرط صريحا بل (وان) كان مصورا (بناداة) من الدلال مسقطة لزعم الرقيق يامن من يشتري من تزعم انها طبخة مثلا فله المشتري ردها بعدمه ح اشار الى ما في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الرد بالعيوب قال وسئل عن الذي يبيع الميراث فيبيع الجارية فيه صاح عليها ويقول الصامح انها تزعم انها عذراء ولا يكون ذلك شرط منهم انما يقولون انها تزعم ثم يجدها غير عذراء فيردان يرداها قال أرى ذلك قبل له فانهم يزعمون اننا لم نشترط وانما قلنا بأمر زعمته قال أرى ان يرداها الا ان يكونوا لم يقولوا شيئا فاما ان قال مثل هذا ثم اشتري المشتري وهو ينظر ذلك فأرى له أن يرداها كذا لو قال انها تنصب القدور وتخزوي يقولون انها تزعم ولا يشترطون ذلك فاذا هي ليست كذلك فاني أرى له ان يرداها الا أن لا يخبروا شيئا فلا أرى عليهم شيئا قال محمد بن رشيد مثل هذا في رسم البيوع من سماع اصبيغ وفي رسم بوضي من سماع عيسى وهو مما لا اختلاف فيه اعلمه سواء قال في الجارية ابيعها على انها عذراء أو على انها رقامة أو خذارة أو وصفها بذلك فقال ابيعها منك وهي عذراء أو رقامة أو صناعة أو ابيعها منك وهي تزعم انها عذراء أو رقامة أو خبازة ذلك كله كالشرط لانه اذا قال انها تزعم انها على صفة كذا وكذا أو قالت عند بيعها اني على صفة كذا ولم يكن لها ولا تبرأ فقد اوهبهم انها صادقة فيما زعمت فكأنه قد باع ذلك وشرطه للمبتاع وانما يفتقر الشرط من الوصف في النكاح (لا) يردها المبيع بعدم مشروط (ان اتقى) الخط كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالاقراد وهو الموحود في أكثر النسخ والضعف للغرض ويلزم من اتقائه اتقائه المالية لانها من الغرض وفي بعض النسخ لان اتقيا بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا عرض فيه ولا مالية فانه يلغى كشرطه في العبد انه أى فوجده كاتباً وفي الامة انها ائيب فيجدها بكر أو لا عذر له لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض الخط في السلم عند قول المصنف والافسد ما يناله لا الجميع في التنبيه الرابع وقد اختلف فيهن شرط شرط الدليس بفاسد ولا يتعلق بالوفاء به منفعة هل يلزم الوفاء به أم لا كتحسين الدراهم والدنانير التي لا تختلف الاغراض فيها نقله عن النعمي (و) ردها المبيع (و) وجود (ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقص للثمن كتاباً وسرقه أو للذات كخصاء العبد أو للتصرف كعسر وتخت أو مخوف العاقبة كخدام أصل (كعور)

(قوله ان كان) أى العور (قوله فان كان) أى العور (قوله الكتاب) بضم الكاف وشد التاء (قوله بذلك) أى اياقه من الكتاب (قوله عيب الرد) أى العيب الذى للمشتري رد المبيع به (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله صغير) أى رقيق يسع فى صغره قبل أو ان كلامه المعتاد (قوله وجد) بضم فسكسر أى بعد بلوغه سن الكلام المعتاد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى صممه أو خرسه (قوله منه) أى الرقيق (قوله وقطع) حذف معموله يؤذن بعمومه كل جر ولو أنمله (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وان حضر) أى المبيع المقطوع منه (قوله العقد) أى ولم يعلمه المشتري الا بعد (قوله مقابله) أى عدم الرد بالقطع ان حضر العقد (قوله انه) أى مقابله (قوله نص) أى ٦٣٢ منصوص (قوله والجلب) بفتح الجيم (قوله وان زاد) أى الخضاة أو الجلب مبالغة

وأولى عى والمبيع غائب أو المبتاع لا يبصر ان كان ظاهرا فان كان خفيا ردم مع حضوره وبصار
مشتريه وذهب بعض نور العين كذهابه كاه حيث كانت العادة السلامة منه وأدخلت
الكتاب الاياق والسرقة ولو فى صغير روى أشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى صبي يابى
من الكتاب ثم يباع كبيرا فالعيب باع رده بذلك ابن عرفة الباجى عيب الرد ما نقص الثمن كعور
وبياض عين وصمم وخرس الشيخ عن الموازية لا يرد صغير وجد أصم أو خرس إلا أن يعرف ذلك
منه فى صغره (وقطع) لبعض الجسد ابن عرفة وفيها ولو لأصبع أه الخط وانظر قوله ولو لأصبع
فان ظاهرا ان قطع دون الاصبع خفيف وليس كذلك بل ذهب الاثلة عيب وفى الشامل وقطع
وان حضر العقد على المنصوص أه الخط ظاهرا ان مقابله نقص ويج والظاهرا نه نص انظر
التوضيح (وحصاء) بكسر الحاء المجهمة والمد ابن عرفة ابن الجلاب والخصاء والجلب والرقى
والافضاء زاد فى الشامل وان زاد فى غنمه أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الامنة المغنية فتد
وان زاد ثمنها قاله فى الجلاب والجلب كالخصاء وهذا فى غير غنم أو بقر معدل لعل فلا يرد
بخصائه ان كان منفعة لا يستعمل منه الا لخصى وقيل لحم فى الغنم اطيب من لحم خصيه والحق
الرجوع فى هذا المعروف قاله عجم (استحاضة) فى على أو وخش فى التوضيح وهو ظاهر المذهب
وهو الصواب وفى الشامل وقيل بدبوتهم اعتمد البائع فان حاضت عند المبتاع حيضة استبراء
وتعادى بها الدم فهو من المبتاع ولا رد بها ان قبضها فى نقاء من حيضها فان قبضها فى أوله
وتعادى استحاضة فلا ردها نقله ابن عرفة عن الخصى ابن عرفة الباجى روى محمد مدة
الاستحاضة التى هى عيب شهران (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زمانا
لا يتأخر لئلا ينسحب فى نوازله الذى فى المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب فى المرتفعة التى
فيها المواضعة لافى الوخش التى لامواضعة فيها وكذلك فى المقرب والمختصر ثم أن ابن عتاب
أفتى بانه عيب حتى فى الوخش التى لامواضعة فيها واحتج بان المبتاع يقول لأصبر على ارتفاع
حيضها كما ان حملها عيب وان كانت وخشا الى هذا ذهب ابن العطار وقد رأيت لأصبع عن
ابن القاسم ما قاله ابن عتاب انتمى هذا كله اذا ارتفع حيضها فى الاستبراء ولم يعلم قدمه فان
علم قدمه فهو عيب مطلقا ابن يونس ابن القاسم ان علم أنها لا تحيض وسنهاست عشرة سنة
وشبهها فعيب فى جميع الرقيق فارهة أو دنية أو من سبى العجم وفى الشامل لا ترد فى الايام اليسيرة

فى رده به (قوله لانها) أى
قبضة العيب الذى
المحبوب للدخول على النساء
وخسدت من (قوله فترد)
بضم التاء وفتح الراء أى
الامة بالنساء (قوله وان
زاد) أى الغناء (قوله
وهذا) أى الرد بالخصاء
والجلب (قوله لا يرد) بضم
الياء وفتح الراء (قوله
على) بكسر اللام وشد
الياء أى جملة (قوله وهو)
أى الرد بالاستحاضة فى
العلية والوخش (قوله
وقيل) بضم فسكسر مثقلا
أى الرد بالاستحاضة (قوله
ببوتها) أى الاستحاضة
(قوله فهو) أى الضمان
(قوله ولا رد بها) أى
الاستحاضة الحادثة عند
المشتري بعد الحيض (قوله
ان قبضها) أى المشتري
الامة (قوله فى أوله) أى
الحيض (قوله وتعادى) أى

الدم بعد تمام أكثر قبضها (قوله فى) أى المشتري (قوله مجيئها) أى الحيضة (قوله لا يتأخر) أى ولم
الحيض (قوله المرتفعة) أى العلية (قوله المقرب) بضم ففتح مثقلا (قوله بانه) أى تأخر الحيض (قوله واحتج) أى استدلى ابن
عتاب (قوله حملها) أى الامة (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله مطلقا) أى فى الجملة والوخش (قوله أنها)
أى الامة

(قوله وعنه) أي مآل الله تعالى عنه (قوله شهرين) صله ارتفاع (قوله عيب) خبران (قوله له) أي المشتري (قوله القتل) بفتح القاء والتاء (قوله بجل إحدى الخدين الخ) ٦٣٣ تصوير للقتل (قوله والصور) بفتح الصاد

المهـملة والواو (قوله) ولما لم يحد الله تعالى عنه شهرها ولا شهرين وعنه أن ارتفاعها شهرين عيب وقبل شهر ونصف وقبل أربعة أشهر وقبل ينظرها النساء بعد ثلاثة أشهر فإن لم يكن بها حمل حل له وطؤها فان لم يطأها حتى طال طولها بطن معه أنما عمن لا تحيض فعيب انتهى (وتسم) بفتحين وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمنى في ذكر أو أنثى على أو ونخش ابن حبيب من العيوب القتل في العينين أو في أحدهما بجل إحدى الخدين إلى الأخرى في نظرها والميل في الخدين بجلان كل منهما عن الآخر إلى الجهة الأخرى والصور بجل العنق عن الجسد إلى أحد الشقين مع اعتدال الجسد والزور في المنكب بجله كله إلى أحد الشقين والصدر بأشرف وسط الصدر كالخدي والغز في الظهر أو بين الكتفين بأشرفه كالخدي والساعة بفتح فاحش (وزنا) ابن عرفة فيها الزنا ولو في العبد لو خش عيب محمود وطؤها غصبا عيب (وشرب) المسكر ابن عرفة وشرب المسكر وأخذ الأمانة والعبد في شربه ولو لم تظهر به ماراً تحت عيب (وبخر) بفتح الموحدة والخاء المعجمة ابن عرفة وفيها بخر القم عيب ابن حبيب ولو في عبد دق وفي الشامل وبخر فم أو فرج وقبل بخر الفرج عيب في الرائحة فقط (وخر) بفتحين في توضيح الجوهري الزعرقة الشعر بعض الموثقين الذكروا لا أنثى فمه سواء في الشامل وكزعر وان بجا بيمين اتوقع بكذا م وقبل ليس عيباً في غير العانة وسواء الذكروا لا أنثى (وزيادة سن) وراء الأسنان أو طول أحداهما لذكر أو أنثى على أو ونخش بمقدام القم أو غيره حيث علت الزائدة على الأسنان أما زيادتها بموضع من الخنك لا يضر بالأسنان فلا (وظفر) بفتحين ابن عرفة ابن حبيب الظفر لحم نابت في شحم العين ومع عيسى رواية ابن القاسم والشعر في العينين ولا يختلف المبتاع أنه لم يره وفي الصحاح الظفر جلدة تنبت على بياض العين من جهة الأنف إلى سوادها (وبخر) بضم العين وفتح الحيم فسرهم المنصب بكبر البطن وابن عرفة بعقدته على ظهر الكف أو غيره من الجسد والشارح بما تقدم من العصب والعروق (وبخر) بضم الموحدة وفتح الحيم ما ينعقد على ظاهر البطن المبني يصح ضبطهما في المتن بفتحين مصدرين ففي الصحاح الجبر بالتحريك خروج السمرة وتوؤها وغلط أصلا والعجز بالعز يك الحجم والنق يقال رجل عجز بن العجراى عظيم البطن (و) وجود أحد (والدين) دنية وأولى وجودهما معا وبقدرة أحد اندفع توهم أن وجود أحدهما لا يرد به ولعل المراد بوجودهما ظاهرهما يلد شراء الرقيق ذكره كان أو أنثى لا يجتمع ما من بالدهما بعده (و) وجود (ولد) وإن منفصل وكذا وجود زوج لامة حراً وعبد وزوجة للعبد حرة أو أمة قاله ابن الخاحب (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) له من قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له شقيق أو لاب أو لام (و) يرد الرقيق (جذام) له وإن علا أو أم وإن علت لأن المني الذي خلق منه منهم السريانه ولو بعد أمه بعين وكالجدام البرص الشديد وسائر ما قطع العادة بسريانه للفرع (أو) (ب) جنونه أي الأصل ذكره كان أو أنثى (بطنع) يسكون الموحدة أي جيلة بكسر الجيم والموحدة بان كان بغلبة السوداء أو الوسواس الساكن في الإنسان فخلق الله تعالى خلق معه سكانه فصرعهم ووسوسهم بالطبع أي من أصل الخلقة

٨٠ في من (قوله لسريانه) أي الجد (قوله أربعين) أي فرعا (قوله خلقه) أي لا كمي (قوله له) أي الإنسان (قوله سكانه) أي الإنسان (قوله فصرعهم) أي السكان الإنسان (قوله وسوسهم) أي جنون الطبع (قوله ترد) بضم ففتح

(قوله سقوطها) أى الواحد: (قوله غيرها) أى الرائحة (قوله يرد) بضم فتح (قوله لغو) خبر نقص (قوله مطلقا) أى
 فى مقدم أو مؤخر (قوله فيها) ٦٣٤ أى العبد والوصيفة (قوله الا لكثير) أى من الشيب (قوله فيها)

أى المدونة (قوله لانه) أى
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)
 أى صهوبة الشعر (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله
 سود) بضم فكسر مثقلا
 (قوله جعد) بضم فكسر
 مثقلا (قوله ترد) بضم
 ففتح (قوله وكان) أى
 تجعبد (قوله رد) أى
 المشتري (قوله به) أى
 التجعبد (قوله ناف) بضم
 ففتح مثقل القاء (قوله لان
 الجعد الخ) علة يلف (قوله
 السبط) بفتح فكسر (قوله
 لانه) أى تجعبد شعرها
 (قوله أو كان) أى تجعبد
 شعرها (قوله النفوس)
 فاعل كراهة (قوله ان كان)
 أى الرقيق (قوله رجوعه)
 أى الاغنياء (قوله بوله) أى
 الرقيق (قوله فيه) أى
 الوقت (قوله لانه) أى البول
 وهونائم (قوله به) أى البول
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم
 الياء (قوله ولى) بفتح
 الهمز (قوله ببولها) أى
 الامة نائمة (قوله ان بالت
 عند أمين) أى يدل ان أقرت
 الخ (قوله على انها) أى
 المتبائع (قوله وجوده) أى
 البول (قوله فان اختلغا)
 أى المتبائع (قوله حدونه)

أى مدونة (قوله لانه) أى
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)
 أى صهوبة الشعر (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله
 سود) بضم فكسر مثقلا
 (قوله جعد) بضم فكسر
 مثقلا (قوله ترد) بضم
 ففتح (قوله وكان) أى
 تجعبد (قوله رد) أى
 المشتري (قوله به) أى
 التجعبد (قوله ناف) بضم
 ففتح مثقل القاء (قوله لان
 الجعد الخ) علة يلف (قوله
 السبط) بفتح فكسر (قوله
 لانه) أى تجعبد شعرها
 (قوله أو كان) أى تجعبد
 شعرها (قوله النفوس)
 فاعل كراهة (قوله ان كان)
 أى الرقيق (قوله رجوعه)
 أى الاغنياء (قوله بوله) أى
 الرقيق (قوله فيه) أى
 الوقت (قوله لانه) أى البول
 وهونائم (قوله به) أى البول
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم
 الياء (قوله ولى) بفتح
 الهمز (قوله ببولها) أى
 الامة نائمة (قوله ان بالت
 عند أمين) أى يدل ان أقرت
 الخ (قوله على انها) أى
 المتبائع (قوله وجوده) أى
 البول (قوله فان اختلغا)
 أى المتبائع (قوله حدونه)

أى البول (قوله عدموا) بضم فكسر أى أهل المعرفة (قوله اقرارها) أى جعل الذات عند أمين (قوله وضعت) بضم
 فكسر (قوله ان ذلك) أى البول (قوله لا يخلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله دعواه) أى المتبائع

(قوله هذا) أى ان الاظهر اشترا (قوله لكنه) أى ما نقله عن الواضحة استدراك علمه لرفع إيمانه ووافقه ما في المدونة (قوله نعم) أى المدونة (قوله بهذا القيد) أى الاشتراك (قوله فيه) أى القيد ٦٣٥ (قوله به) أى التذكر (قوله على ذلك) أى

جعل الاشتراك قيداً فيهما
(قوله الأفراد) بكسر الهمز
أى أفراد ضمير اشتريت
(قوله يؤتى) بفتح الفوقية
(قوله وهو) أى الفعل
(قوله تأول) بفتحات مثقلا
(قوله عليه) أى الفعل
(قوله وعليه) أى التأويل
بالفعل (قوله فلا يردان)
بضم ففتح أى العبد والامة
(قوله تقييده) أى عدم الرد
بالتشبيه (قوله فجعله) أى
ما في الواضحة (قوله لها)
أى المدونة (قوله وابن أبي
زيد) عطف على عبد الحق
(قوله خلافا) عطف على
تفسير (قوله) أى الخلاف
(قوله بأنه) أى الشأن (قوله
لأراد) أى صاحب المدونة
(قوله قيد الاشتراك) اضافته
للسان (قوله ان كانا) أى
الذكر والأنثى (قوله بها) أى
بالدال واللام (قوله وقته) أى
الختان (قوله منهما) أى
الذكر والأنثى (قوله به) أى
الرقيق (قوله اقامته) أى
الرقيق (قوله عنده) أى بآئمه
(قوله ومشتري) بفتح الراء
(قوله ولم يبين) أى البائع
بألهة (قوله أنه) أى الرقيق
(قوله أقوله) أى مشتريه
(قوله لانما) أى عهدة المستحق

الصفة من العبد والامة والافظ واشترى بالالف الاثنين لايهام الافراد عود الضمير لخصوص
الامة هذا على ما نقله عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما نقله عن ابى الوهمان
خص الامة بهذا القيد ولم يجعل العبد مشاركا لها فيه لان تحت العبد يصفه عن العمل
ويذهب نشاطه وتذكر الامة لا يمنع جميع الخصال التي في النساء ولا ينقصها فان اشترت به كان
عيالاً عنها في الحديث وجعل في الواضحة الاشتراك على العبد والامة عياضاً ورأيت
بعض المختصر بن اختصر المدونة على ذلك فبين ان الافراد هو الموافق لظاهر المدونة ونحوه
لأن الحاجب (وهو) أى المذكور من التخت والفحولة (الفعل) بأن يؤتى العبد وتساق
الامة وهو ما في الواضحة وتأول عبد الحق المدونة عليه وعليه فلا يردان بالتشبيه في الكلام
والحركات المصنف ينبغي تقييده بالوخش واما المترفعة فتشبهها عيب اذا المراد منها التأنيث وقاله
عياض (او) هو (التشبيه) بأن يؤتى كلامه وهو كانه وتذكر الامة كلامها وهو كانه وهذا
لأن ابى زيد قال فعل اخرى (تأويلان) سبهما ان عبارة المدونة بتخفيف العبد وتذكر الامة
وصرح في الواضحة بردهما بالفعل دون التشبيه فجعله عبد الحق تفسيراً لها وابن ابى زيد خلافاً
واحججه ابو عمران بأنه لو اراد الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتراك في
الامة نقله في التوضيح (و) رد الرقيق (قلف) بفتح القاف واللام أى عدم ختن (ذكرو) عدم
خفض (انثى) وان كانا مسلمين رقيقين او وحشيين على المعنى من الاثنى من الثلاثة اقوال (مولد)
بضم الميم وفتح اللام والواو مثقلا كل منهما بابدال السلام وفي ملك مسلم (او طویل الاقامة) بها
بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته من جانبان بانها طورا يحشى مرضهما ان ختمتا فميتا فالشرط
ثلاثة اسلام الرقيق وولادته في بلد الاسلام او طول اقامته بها في ملك مسلم وفوات وقت الختن
(و) رد الرقيق (بختن مجلو بهما) أى الذكر والأنثى خوف كونه رقيق مسلم ابى الهمم والختن
يطلق على ما يفعله بالذكر كثيراً وبالأثى قليلاً قاله في المصباح وروى احمد وابوداود عن ام عطية
رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر خاتمة تحت فقال اذا خنت فلا تنكحى
وشبه في الرد فقال (كبيع بعهدة) أى ضمان من عيب قديم ومفعول بيع (ما) أى رقيقاً (اشترى)
أى البائع الرقيق (بشرط) (برائة) من عيب لا يعمله البائع مع طول اقامته عنده سواء كانت
البرائة نصراً او حكماً كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع انه هبة او
ميراث فليست به ردة أقوله لو علمت انك ابتعته ببراءة او ملكته بهبة او اشتريته من ارث لم اشتره
منك بعهدة اذ قد اصيب به عيباً واقت مفسد او عديم فلا رجع على بآئك او واهبك ولا يصح
تفسير العهد بضمن المبيع من استحفاق لانها تثبت ولو اشترط سقوطها فان شرط سقوطها
في الشراء ثم باع بشرط ثبوتها فلا يرد عليه اذ لو استحق من المشتري ولم يتمكن من رجوعه بآئمه
على بآئمه رجع به على البائع الاول لافاء شرطه سقوطها ولا به هبة الثلاث أو السنة لان
ما يحدث فيها من المشتري الاول والتقديم من البائع الاول وعكس كلام المصنف ببراءة
ما اشترى بعهدة قيل يرد به لانه داع للتدليس وظاهر مختصر المتبعية ترجحه وقيل يرضى مع

بفتح الحاء (قوله ولو اشترط) أى البائع (قوله فان شرط) بضم فكسر (قوله سقوطها) أى عهدة المستحق (قوله فلا يرد) بضم ففتح
(قوله رجع) أى المشتري (قوله به) أى عنده (قوله فيها) أى عهدة الثلاث أو السنة (قوله ببراءة) أى ما اشترى بعهدة بيان انكس
كلام المصنف (قوله قبل يرد به) خبر عكس (قوله ترجحه) أى الرد به

(قوله أنه) أي الشأن (قوله له) أي المبتاع خبر مقدم (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من المنافع) بيان لما (قوله فيه) أي الرد (قوله ان ثبت) أي العثر (قوله أنه) أي العثر (قوله يبعها) أي الدابة (قوله بقواؤها) أي الرجل الدابة (قوله أو غيرها) أي قواؤها (قوله والا) أي وان لم يثبت عند بائعها ولم يقل أهل المعرفة لا يحدث ببيعها وليس بها أثره (قوله حدوثه) أي ببيعها (قوله ماعلمه) أي العثر (قوله عنده) ٦٣٦ أي البائع (قوله ورد) أي المبتاع الدابة (قوله ان حقق) أي المبتاع (قوله دعواه)

الكرهية ولو ابتاع امتين في صفقة ثم تبين أنه يحرم بيعهما في الوطاء كاختين فقبل له ردهما لأنه أن وطئ أحدهما حرم عليه وطء الأخرى حتى يحرم الأولى وهذا غرض وقيل لا يردهما إذ يبقى له في الأخرى ما سوى الوطاء من المنافع ابن يونس والأول أبين وعطف على المشبه في الرد مشبها آخر فيه فقال (و) ترد الدابة (بكرهص) بفتح الهاء والراء فصا دمه له أي دمل في باطن الحافر من وطء حجر (و) (بكرهص) بفتح العين والمثناة في القاموس عثر كضرب ونصر وكرم عثرا وعتارا وعترا ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر أنه لا يحدث ببيعها أو كان بقواؤها أو غيرها أثره والأفان امكن حدوثه حالف البائع ماعلمه عنده فان نكل حالف المبتاع ووردان حقق دعواه والارد مجرّد نسكول البائع (و) (بحرن) بفتح الحاء المهملة والراء يليم انون أي عصيان وعدم انقياد ووقوف عند استداد الجري يقال حرن يحرن حرونا وحرن بالضم صار حرونا وفي مختصر العيين حرت الدابة تحرن حرونا فالأحق عليه ما حرون او حران قاله غ ودخل بالكاف الدبر وتقويس الذراعين وقوله أكل ونفور ومفرطين وفي المسائل الملقطة ترد الدابة بالخوف والنفار المقرط واذا أفرط قلته الا كل في الدابة فهو عيب تردبه وعدم حرن في مشتري له أو في ابائه بثن حارث وسحرته بعنقه وقد اشترى على أنه يحرن برأسه (و) (بهدم جل) على ظهرها (معتاد) مثلها في وثائق ابن فتحون من ابتاع دابة أو ناقة وجل عليها جل مثله ولم تمنض به ولا يبعدها عنه عصف ظاهرها ردها به عند مالك رضي الله تعالى عنه (لا) يرد الرقيق (بضبط) بفتح الصاد المعجمة والموحدة أي عليه بيديه على السواء وفي يمينه قوتها المعتمدة لأنه زيادة لانقص وماضيه كفرح والرجل أضبط والمراة ضبطاء (و) لا ترد الامه (بميوبة) ولورائة (الافمين) أي امة (لا يقتض مثلها) لصغر هافتد الراتعة مطلقا والوخش ان اشترطت عذارتها ذكره في توضيحه متعقبا به اطلاق ابن الحاجب ثم تبعه هنا (و) لا ترد الامه (بهدم خفس) بضم الفاء وسكون الحاء أي تفاحش (ضيق قبل) بضم القاف والموحدة لأنه من الصفات المستحسنة ومفهومه ردها بضمقه المتفاحش ان كانت تراد للوطء وكذا بضمه المتفاحشة وفي بعض النسخ صغر وهذا أولى لأنه عيب ولغظ رواية أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما والصغيرة القبل ليس بعيب الا ان يتفاحش فيصير كالنقص (و) عدم خفس (كونها) أي الامه (زلاء) بفتح الزاي واللام مشددا ممدودا أي قليلة لحم الاليتين وتسمى الرجاء برافسين فخامهم ملات ابن الحاجب وفيها كونها زلاء ليس بعيب وقيد باليسير وفي التوضيح الزلاء بالمصغرة الالية ولا بد من التقييد باليسير ولذا قال في الموازية والواضحة الا أن تكون ناقصة الخلقة (و) لا يرد رقيق ولا يميم (كي) بفتح الكاف وشدة الياء (لم ينقص) القيمة والارديه وان لم ينقص الخلقة ولا

أي المبتاع علم البائع عثراها عنده (قوله والا) أي وان لم يحقق المبتاع دعواه بان اتهم البائع (قوله رد) أي المبتاع الدابة (قوله حرن) بفتح الحاء (قوله يحرن) بضم الحاء (قوله حرت) بكسر الحاء (قوله تحرن) بفتحها (قوله حرونا) بكسر الحاء (قوله الدبر) بفتح الدال والباء (قوله ترد) بضم ففتح مثقلا (قوله النقار) بكسر النون (قوله في مشتري) بفتح الحاء (قوله له) أي الحرن (قوله ابائه) بكسر الباء (قوله وشدة الموحدة أي وقت الحرن المعتاد (قوله وحرنه) أي الثور (قوله وحمل) بفتح حاء مخففا (قوله وحمل) بكسر فسكون (قوله يبعدها) بضم فسكون فكسر أي يضعفها (قوله عنه) أي حمل مثلها (قوله وفي عينه) أي الحيوان الخ حال (قوله لانه) أي الضبط الخ لعله لعدم الردبه (قوله وماضيه) أي الضبط (قوله

مطلقا) أي عن التقييد باشتراط عذارتها (قوله ذكره) أي التفصيل المتقدم (قوله ثم تبعه) أي المصنف ابن الحاجب الجمال (قوله هنا) أي في المختصر على الاطلاق (قوله لانه) أي ضيق القبل غير المتفاحش (قوله صغر) أي بدل ضيق (قوله لانه) أي صغر التنبيل (قوله عيب) أي ولم ترد به لیسارته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) أي وان نقص الكي القيمة (قوله رد) بضم ففتح (قوله به) أي البكي

(قوله وانما) أى الدور عطف على ان اليسير (قوله رد) بضم الراء أى العقار (قوله وان الدور) عطف على ان اليسير (قوله يرد) بضم ففتح (قوله سائر) أى باقى (قوله فى العيوب) صلة يرد (قوله وسعته) أى ابن رزق (قوله ومادونه) أى المعظم (قوله حكم الرد) مفعول ايجاب واصله البيان (قوله وتخصيصه) أى حكم الرد (قوله فى الدور) صلة تخصيص (قوله المؤلف) بفتح اللام (قوله الحكم) بيان لامير المؤمنين (قوله رواية) مفعول نقل (قوله من وجد الخ) مفعول رواية (قوله يخرج) أى الخلق اليسير (قوله فى القطع) أى تفصيل الذوب (قوله ونحوه) أى الخلق اليسير الذى يخرج فى القطع (قوله من العيوب) بيان لنحوه (قوله وضع) بضم فكسر أى اسقط (قوله قدر العيب) ٦٣٨ أى من الثمن (قوله نقله) أى ابن سهل (قوله المختصر الكبير) أى لابن عبد

بجلاف غيرها فمعيب جميعه ولا ينزل بالاصلاح وانما لا تنفك عن عيب فلورد باليسير لا ضرر بالبائع وان الدور تشتري للقنية فيتمساح في عيبها اليسير بخلاف غيرها وعن ابن رزق مسئلة الدور اصل يرد اليه سائر المبيعات فى العيوب وسعته يذكر التفرقة المتقدمة ويقول مسئلة الدار ضعيفة فلذا احتاج الناس الى توجيهها (وفى قدره) أى العيب المتوسط الذى لا يرد به ويرجع بقيته (تردد) نقول بالعادة فاقضت بقلته فقليل وما قضت بكثرة فكثير وهو الاصل وقبل ما نقص معظم الثمن فكثير ومادونه فيسير قاله أبو محمد أو ما نقص عن الثلث قاله أبو بكر ابن عبد الرحمن أو ما نقص عن الربع ابن عرفة وفى ايجاب مطلق العيب المؤثر فى الثمن حكم الرد ولو فى الدور وتخصيصه بغير يسيره فى الدور وغيرها ثنائها فى غيرها فقط للباجى عن بعض الاندلسيين وابن سهل عن نقل الكتاب الجامع اقوال مالك رضى الله تعالى عنه المؤلف لامي المؤمنين الحكم بن عبد الرحمن رواية زياد من وجد فى ثوب ابتاعه يسير خرق يخرج فى القطع ونحوه من العيوب فلم يرد به ووضع قدر العيب وكذا فى كل الاشياء مع نقله عن المختصر الكبير لا يرد الا بعيب كثير يخاف عاقبته وعماض عن ابن رزق متا ولا عليه مسائل المدونة وغيرها محتجالة بمتقدم قولها فى الكى ونقل الاكثر عن المذهب وعليه قال المصنف عن الشيخ وعبد الحق عن بعض شيوخه عيوب الدور ثلاثة يسير لا ينقص من الثمن لغو وخطير يستغرق مظهره أو يخشى سقوط حائط يثبت به الدور متوسط يرجع بمنايه من الثمن كصدع يسير بجائط وفى حد كبير يثبت الثمن أو يرد به ثنائها بقيته عشرة مثاقيل ورابعها عشرة من مائة وخامسها لاحد لما به الرد الاجماع (ورجع) المشتري على البائع (بقيته) أى العيب المتوسط (كصدع) بفتح الصاد وسكون الدال المهملين أى شق (جدار لم يخف) بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة (عليها) أى الدار الانهدام (منه) أى بسبب صدع الجدار ظاهره انه لا ترد به ولو خفيف سقوط الجدار من صدعه وبه صرح اللخمي وهو ظاهر المدونة وقال عبد الحق وابن شهاب وغيرهما ترد به وتناولوا انه ان خشي هدم الحائط من الصدع فيه انه يجب الرد به وقبل يرد بخوف هدم الحائط اذا كان ينقص الدار كثيرا عياض وهو صحيح المعنى واستدل من لم يرد به من هدم الحائط بانه لو استحق لم يكن له رد فكيف يرد اذا كان به صدع وفرق الآخرون بانه فى الاستحقاق لا ضرر عليه لاخذ قيمته من البائع بخلاف صدعه فانه يضطره الى بناءه والنقطة فيه ونص ابن الحاجب وفيها الصدع فى الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم منه رديه والا فلا قال

الحكم (قوله لا يرد) بضم (قوله ففتح أى المبيع أو بالعكس أى المشتري (قوله وعماض) عطف على هائلة (قوله عن ابن رزق) أى نحو ما فى المختصر (قوله متا ولا) حال من عياض (قوله عليه) أى ما نقله عن ابن رزق (قوله محتج) حال من عياض أو من ضميره فى متا ولا (قوله له) أى ما نقله عن ابن رزق (قوله بمتقدم قولها) أى قول المدونة المتقدم (قوله ونقل) عطف على مقدم (قوله وعليه) أى نقل الاكثر له قال (قوله لغو) خبر يسير (قوله معظمه) أى الثمن (قوله يثبت به الرد) خبر خطير (قوله يرجع بمنايه الخ) خبر متوسط (قوله من الثمن) بيان لمنايه (قوله انها) أى الدار (قوله به) أى صدع الجدار (قوله وبه) أى عدم ردها به صلة صرح (قوله وهو) أى عدم ردها به (قوله وتناولوا) أى عبد

الحق وموافقه (قوله انه) أى الشان (قوله ان خشي) بضم فكسر (قوله فيه) أى الحائط (قوله انه) أى الشان فى (قوله يجب) أى يثبت (قوله اذا كان) أى هدم الحائط (قوله له) أى المشتري (قوله بانه) أى الحائط صلة استدلال (قوله أى المشتري (قوله به) أى الحائط (قوله فرق) بفتحات مخففة أى بين صدع الحائط واستحقاقه (قوله بانه) أى المشتري الخ صلة فرق (قوله عليه) أى المشتري (قوله لاخذ) أى المشتري (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وشبهه) أى الصدع عطف عليه (قوله منه) أى الصدع (قوله رد) أى المشتري ان شاء (قوله به) أى الصدع (قوله والا) أى وان لم يخف انهدام الدار به

(قوله انه) أى الشأن (قوله لو خيف على الحائط) أى الانهدام بصدعه (قوله وبه) أى عدم ردها به مسلة تصريح (قوله وحر) أى عدم ردها به (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله لها) أى المدونة (قوله قولها) أى المدونة (قوله فان كان) أى الصدع (قوله منه) أى الصدع (قوله وجد) بضم فكسر (قوله منه) أى الصدع (قوله سقوطها) أى الدار (قوله فله) أى المشتري (قوله اختصارها) أى المدونة من إضافة المصدر لقوله (قوله أبو سعيد) فاعل اختصار ٦٣٩ (قوله لان لفظها) أى المدونة الخ علة

تعقب (قوله قول ابن عبد الرحمن) فاعل يؤكده (قوله تفسير) خبر قول محمد (قوله لها) أى المدونة (قوله به) أى صدع الحائط (قوله ان كان) أى صدع الجدار (قوله به) أى قطع المنفعة (قوله جواز) أى عطف الخاص على العام باو (قوله باو) تنازع فيه عطفا وجواز (قوله بعده) أى ملح ماء بئرها يحمل الخلاوة الخ علة خاص على عام (قوله منه) أى قطع المنفعة (قوله اساسها) أى الدار (قوله كثير) خبر فساد الاول وما عطف عليه (قوله انه) أى سوء الجار (قوله لانه) أى سوء الجار (قوله احوالها) أى صفات الدار (قوله فيه) أى قوله والصواب انه ليس بهيب الخ (قوله ترد) بضم التاء وفتح الراء أى الدار المكتراة (قوله به) أى سوء الجار (قوله ان يعلم) أى المكترى به حال عقد كرائها (قوله وقال غيره) أى ابن المواز (قوله ليس) أى سوء

في التوضيح وظاهر قوله ان كان يخاف على الدار انه لو خيف على الحائط فلا ترد به وبه صرح اللخمي وعياض وهو ظاهر الكتاب الخط وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دارا فوجد بها صدعا فان كان يخاف منه سقوط الجدار فليرد والا فلا وتعقب عبد الحق اختصارها أبو سعيد يخاف منه سقوط الجدار لان لفظها يخاف منه سقوطها قلت اختصارها الشيخ على لفظها ويؤكده التعقب قول ابن عبد الرحمن قول محمد ان لم يخف على الدار من الصدع الهدم غرم البائع مائة قص من ثمنها تفسيرها ولو خيف من صدع الحائط هدمه ففي رد الدار به نالها ان كان ينقصها كثيرا وصدع الجدار الذي لا يخاف عليها السقوط منه متوسط في كل حال (الا ان يكون) الجدار المنصوع (واجهتها) أى الحائط المواجهة للدخل الدار وهو الذي فيه بابها ونقص ثمنها ثلثه أو ربعه على الخلاف المتقدم فتدبه ولا قيمة له (او) أى وتردد الدار (بقطع) أى عدم (منفعة) من منافعتها كذا في أكثر النسخ بصيغة المصدر المضاف لفاعله ووقع في بعض يقطع بالثلاثة تحت بصيغة مضارع معطوف على يكون وفاعله ضمير الجدار (كل بئرها) أى الدار حال كونها (بجمل) المأذى (الخلاوة) تمثيل لقطع المنفعة على النسخة الاولى وتشبيهه به في الرد على النسخة الثانية وفي بعض النسخ أو ملح بئرها الخ باو العاطفة على قطع عطف خاص على عام على جواز باو بعده في التوضيح منه وفي الشامل وفساد اساسها أو غور مائما أو ملوحتبه بجمل العذوبة أو تعقب قواعد أو فساد حفرة مرصها كثير الوانوغى البق عيب ولو في السرير وكثرة الخلل عيب وفي سوء الجار خلاف والصواب انه ليس بهيب لانه ليس برافع الى احوالها المشد الى فيه نظر والخلاف الذي أشار له حكاه في الطراز ابن المواز ومجارا المكتراة عيب تدبه ان لم يعلم وقال غيره ليس بهيب في البيع وقال أبو صالح الحراني سمعت مالكا رضى الله تعالى عنه يقول ترد الدار من سوء الجيران ولم يأت الامن هذا الطريق المشد الى سمع ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنه ما يقول اللهم انى اعوذ بك من الجار السوء في دار إقامة ابن رشد الهنة بجوار السوء عظيمة وقد روى عن مالك رضى الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد جيرانهم يشربون فله ردها الصقلي من اكرت دارا فوجد لها جيران سوء فذلك عيب ترد به الوانوغى وفي الشؤم والجنان نظر والذي اختاره ابن عرفة انهم ليسا بهيب والصواب انهم ما عيب لان النفوس تسكرهم ما قطعوا لا تسكن الدار بهم ما غلبوا واختاره البرزلى ابن عبد الغفور حكى عن جماعة من اصحابنا ان كثرة القمل في الثياب عيب فروا كانت اوصوفا أو كنانا (وان قالت) الامة لمشتريها (أنا مستولدة) بضم الميم وفتح اللام لياتى أى أم ولده وأولى

الجار (قوله ترد) بضم ففتح (قوله ولم يأت) أى لم يرو عن مالك رضى الله تعالى عنه ردها من سوء الجار (قوله ردوى) بضم فكسر (قوله يشربون) أى مسكرا (قوله وفي الشؤم) أى للدان بافتقار ساكنها أو موت عبالة أو سقوط جاهد أو عافيته (قوله والجنان) أى اذا هم ساكنها (قوله نظر) أى في كونه عيبا ترد به أم لا (قوله انهما) أى شؤمها واذا جانها (قوله ولا تسكن) بضم فسكون ففتح (قوله واختاره) أى كونه ما عيبا ترد به (قوله حكى) بضم فكسر (قوله أولى) بفتح الهمز

(قوله وكذا) أي الامة في ان دعواها الحرية عيب ترد به (قوله قولهما) أي الانثى والذكر (قوله ذلك) أي أنا أم ولد أو حرة (قوله قبل البيع) صلة قول (قوله أو بعده) أي المبيع (قوله وهما) أي الامة والعبد الخ حال (قوله أم ولد) أي أوسرة (قوله على المشتري) صلة تجرم (قوله لاتهمها) أي الامة (قوله بالكذب) أي في دعواها أنها أم ولد أو حرة (قوله لانه) أي قوله أنا أم ولد أو حرة (قوله انه) أي قوله أنا أم ولد أو حرة (قوله هذه المنزلة) أي دعوى الامة أمومة الولد في كونها عيبا ترد به (قوله ولو علم) بضم العين (قوله كذبهما) أي الامة والعبد في دعواهما ٦٤٠ حريتهما ما بالغة (قوله فانه) أي قولهما المذكور (قوله التعرض) أي القدرح

حرة وكذا المذكور وثبت قولهما ذلك قبل المبيع أو بعده وهما في ضمان البائع بعهدته ثلاث أو مواضعة أو خيار (لم تحرم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لاتهمها بالكذب لترجع لباتعها (ليكنه) أي قوله أم ولد (عيب) فللمشتري ردها به و (ان رضى) المشتري (به) أي عيب دعوى أمومة الولد والحرية واراد بيعها (بين) بفحركات مثقالا لم يدرأها أنها ادعت ذلك ويجوز عن اثباته لانه مما تكرر به النفوس وروى المديون عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس بعيب ابن عبد السلام ودعوى العبد الحرية ينزل هذه المنزلة لان النفوس تكره الاقدام على مثل هذا الاحتمال صدق العبد والامة ولو علم كذبهما فانه يوجب تشويشا على مالهما ما لو تعرض بعرضه وقال غير واحد من الاندلسيين اذا اقام العبد أو الامة شاهدا بجر يته فلا يحكم لهما بها وقضى للمبتاع بالرجوع بالثمن على بآئنه ان أحب لانه عيب فلو قال وانى قوله أنا حرة ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بآئنه وبينه ان ياعه مطلقا لوفى بالمسئلة وكان أظهر وأبلغ وظاهر المصنف عدم الحرمة ولو قامت قرينة على صدقها في الامومة أو في الحرية كشبهة الاغارة على الاحرار وسددهم مع شرائهم من تلك الجهة وفيه خلاف فقيل كذلك وقيل على مشتريها اثبات الرقبة (وتصريه) أي تأخير حالب (الحبوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو جارية أو أمة لارضاع لمعظم ضرعها ويكثر حلبها ثم يبعها على تلك الحال (كالشرط) ليكون ذلك لبعها في كل حلبة ثم تظهر بخلافه فللمشتري ردها لانه غرور فعلى المطيع أن التغرير الفعلي كالشرط وهو ان يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كالأفلا يوجد قاله ابن شاس ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعله أو أمر به لاختقال فعله العبد دون سببه لكرهه بقاءه في ملكه ومنه صبح الثوب القديم لم يؤم أنه جدي ومنه رقم أكثر ما ابتاع به السلعة عليهم أو يبعها بغيرها ولم يقل قامت على بكذا لشد مالك رضى الله تعالى عنه كراهته واتى فيه وجه الخلافة ابن أبي زمين ان وقع خير فيه مبعاته وان فات رد قيمته وقاله عبد الملك الصقلي عن ابن أخي هشام بخير في قيامها وفي فواتها فلا قل من قيمتها ونحوها وفي المسائل الملقوطة الغرور بالقول لا يضمن به وفيه خلاف وبالفعل يضمن بلا خلاف فالاول كصير في نقد الدراهم ثم يظهر فيها زائف وانخياط يقبس الثوب ويقول بكفى فيه صلة فينقص والدليل بخطى الطريق والغار في تزويج الامة يقول انها حرة ومن أعار شخصا ناه خروفا عما به فأنلانه صحيح ومن قال لرجل في رمضان فان الفجر لم يطلع وقد علم طلوعه فعلى الضمان يؤدب ويأ كذا أدبه على المشهور ومن أنه لا يضمن واذا ضمنه يلزمه

(قوله بعرضه) بكسر فسكون أي موضع ذمه ومذحه (قوله لهما) أي الحرية (قوله قضى) بضم فسكون (قوله ان أحب) أي المبتاع (قوله لانه) أي قوله أنا حرة (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله وانما) بفتح الغين المجبة أي لا يعتبر (قوله قوله) أي الرقيق (قوله وله) أي المشتري (قوله به) أي قوله أنا حرة (قوله ان قاله) أي أنا حرة (قوله وبينه) بفحركات مثقالا أي قوله أنا حرة (قوله مطلقا) أي سواء قاله وهو في ضمان بآئنه أو ومشتريه (قوله لمعظم ضرعها الخ) علة تأخير (قوله ثم يبعها الخ) عطف على تأخير (قوله لانه) أي التصريه وذكره لتدبير خبره (قوله فعلى) بكسر فسكون فكسر مثقالا فهو ما نسب للقول نسبة جزئي لأكمله نعت غرور (قوله المطيع) أي قال (قوله العبد) فاعل فعل المضاف

لمفعوله (قوله بقاءه) أي العبد (قوله ملكه) أي سببه (قوله ومنه) أي الغرور الفعلي (قوله عليها) أي المثل السلعة صلة رقم (قوله خير) بضم فسكون مثقالا (قوله فيه) أي المبيع بين رده والتسليم ان كان قائما (قوله وان فات) أي المبيع (قوله رد) أي دفع المشتري (قوله بخير) أي المشتري (قوله في قيامها) أي السلعة بين ردها والتسليم بها بآئنها (قوله وفي قولها) خبر مقدم (قوله لا يضمن) أي الغار (قوله بضمن) أي الغار (قوله فالاول) أي الغرور القولي (قوله يتقد الدراهم) أي ويخبر بخيريتها (قوله به) أي خرق الاباء (قوله وقد علم) أي القاتل (قوله من انه لا يضمن) بيان للمشهور

(قوله والثاني) أي الغرور الفعلي (قوله لقم) بفتح اللام (قوله من الأولى) أي الغرور القولي (قوله كالآتين) بضم
 الهمز والمثناة جمع آتان (قوله تسليمة) أي من المالكية (قوله بها) أي التصريفة (قوله المصري) بضم ففتح مثقلا (قوله كان) أي
 المبيع (قوله لا يدل) أي تكرار الحلب (قوله وهو) أي اتحاد الصاع مع تكرار الحلب (قوله لا تصردا) بضم ففتح فضم مثقلا (قوله
 فن ابتاعها) أي فوجدها مصراة (قوله فهو) أي مبتاعها (قوله النظيرين) أي أمساكها بئنها ووردها (قوله أمساكها) أي بئنها
 (قوله به) أي حديث المصراة أي من حيث رد الصاع (قوله لانه) أي حديث المصراة ٦٤١ أو الشان (قوله منه) أي حديث
 المصراة (قوله الخراج

بالضمان) أي المقتضى عدم
 رد الصاع (قوله يقضى به
 على العام) أي يخصه
 فيخصص حديث الخراج
 بالضمان بغير المصراة (قوله
 إذا رد) أي المبتاع المبيع
 (قوله لغوليتها) أي عدم
 اعتبارها في فوز به بمبتاعها بالا
 عوض لانه خراج والخراج
 بالضمان (قوله بدله) أي لبنها
 (قوله سماع القرينين) أي
 أشهب وابن نافع راجع لغو
 لبنها (قوله والمشهور)
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 بناء على نسخ الخ) راجع
 للغوليتها (قوله وتخصيصه)
 أي حديث الخراج بالضمان
 (قوله به) أي حديث المصراة
 (قوله لان حديث المصراة)
 أنه تخصصه حديث
 الخراج بالضمان وهذا
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 ضعف) بفتح مثقلا
 (قوله غير واحد) فاعل
 ضعف (قوله ولو كثر)
 أي اللبن (قوله ان اختلف

المثل أو القيمة بموضع ما هلك والثاني كن لقم شخصا سيده في رمضان بعد الفجر ومسائل التبدليس
 وصنع الثوب القديم وتلطخ ثوب عبد بعد ادوئحو ذلك ومن الأول ما في مسائل اجوبة القرويين
 في القائل بيع سلعة لك لأنك لانه ثقة وملي فوجده بخلاف ذلك فلا يغرم شيئا إلا ان يغره وهو
 يعلم بحاله المازري لو كانت التصريفة في غير الانعام كالآتين والآدميات فلا مبيع مقال لان زيادة
 لبنها تزيدي في ثمن التغذية ولدها قاله الشافعية ويجب تسليمة ابن زرقون عن الخطابي التصريفة في
 الآدميات كالانعام وقال بعض اصحابنا لا ترد الامتية او شبه في الكون كالشرط فقال (كتلطخ
 ثوب عبد بعد اد) أو جعل دواء وقلم سيده ان فعله السيد أو امر به (فبرده) أي المشتري المبيع
 المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر
 الحلب حيث لا يدل على الرضا وشحوه لابن حجر وهو ظاهر قوله وتعد دية بعد دها ودليل رد الصاع
 ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها فهو
 بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيتا أمساكها وان سخطها اردوها وصاعا من غرو قال أشهب
 لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو ثابت منه وهو الخراج بالضمان ابن يونس حديث الخراج بالضمان
 عام وحديث المصراة خاص والخاص يقضى به على العام ابن عرفة اذا رد لانه تصريفة في لغوليتها
 ورد بصاع بدله سماع القرينين والمشهور بناء على نسخ حديث المصراة بحديث الخراج بالضمان
 وتخصيصه به الباجي لان حديث المصراة اصح قلت ضعف حديث الخراج بالضمان غير واحد
 اه وذكر ابن حجر ان حديث المصراة اصح وأثبت بشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لاهل
 بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم كخطة وقمر
 وأرزدوخن هذا مذهب المدونة الباجي وهو المذهب وقيل يتبعين رد القوت لاهل بلد المشتري
 رضي الله تعالى عنه في خبر لا تصروا الابل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه رأى ولذا
 صدر به ابن شاس وابن الحاجب واجيب للمشهور بانه اقتصار على غالب قوت المدينة اذ ذلك
 وتصروا بضم أوله وفتح ثانيه والابل مفعوله هذه رواية المتقنين قاله عياض والابن من صرتي
 رباعيا كذا قال الله تعالى فلا تزر كوا أنفسكم والرواية بفتح أوله وضم ثانيه وصدر بها النووي
 من صرتي ثلاثيا وروى أيضا بالاضبط الأول ورفع الابل بالنيابة عن الفاعل من صرتي ثلاثيا أيضا ولو
 كان غالب قوتهم اللبن فانظروا رد صاع من لبن غيرها وان لم يكن في القوت غالب فقال الساجي
 يدفع صاعا ما شاء وقيل من الوسط (وحرم) بفتح فضم (رد اللبن) الذي حلب من المصراة للبائع
 لانه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوضا عن اللبن وهذا يبعد حرمه رد غير اللبن
 من نقد أو عرض بالاولى واقتصر على اللبن لدفع قوتهم جواز ردّه اذا الاصل ان يرد على البائع عين

٨١ من في قوتهم شرط في كونه من غالب قوتهم (قوله متبع) بفتح الموحدة (قوله صدر)
 بفتح مثقلا (قوله به) أي تعين القدر (قوله بانه) أي الحديث (قوله روى) بضم فكسر (قوله لانه) أي رد اللبن (قوله لطعام
 المعاوضة) أي الصاع (قوله لوجوب رد الصاع الخ) أنه لم يبيع طعام المعاوضة قبيل قبضه (قوله وهذا) أي التعليل ببيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه (قوله من نقد الخ) بيان غير (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله اذا الاصل الخ) أنه لوهم جواز ردّه

(قوله قال) أي س وعج
 (قوله بعد حلبها) صلة
 المردودة (قوله وهو) أي
 تعدده بتعدددها (قوله عليه)
 أي تعدده بتعدددها (قوله
 وهو) أي كثرة اللبن وذكره
 لتدكير خبره (قوله بدليل)
 اضافته للبيان (قوله وعليه)
 أي كونهم اقرباين (قوله
 قال) أي اللخمي (قوله
 وطائفة) أي جماعة من
 أهل المذهب عطف على
 المازري (قوله بحمله) أي
 مافي الموازية (قوله وعليه)
 أي الوفاق (قوله وهذا)
 أي كون الحلبه اليوم (قوله
 وهو) أي كونها اليوم
 (قوله ذلك) أي مقدار
 حلبها المعتاد لها (قوله
 وقال) أي عماض (قوله
 من ذكر ثلاثة أيام) بيان
 لما (قوله وجعلها) أي الايام
 الثلاثة (قوله وهو) أي
 ما تختبر فيه (قوله فيكأن)
 بفتح الهمزة وشدة النون
 (قوله وعليه) أي اعتبار
 الحلبات (قوله غيبته) أي
 المشتري (قوله فله) أي
 المشتري (قوله بصاع) أي
 معه صلة رد (قوله ومجمله) أي
 وان حلبت ثلاثة الخ (قوله
 فيه) أي زمن الخصاص

عبد السلام وقال أشبه له ردها في الوجهين لانه عيب والعلم وعدمه انما يظهران في حكم
 التدليس اه فاين العيب اذا كانت تحلب حلب امثالها اه ونقله البناني واقره أقول فيه نظير
 فان قول المدونة حلوا بصرح في أن الشروط في ظن كثرة اللبن وكذا قولها فان كانت الرغبة فيها
 انما هي في اللبن وكذا قول الجواهر لو ظن غزارة اللبن الخ اذا ظاهر رجوع قوله الآن يعلم البائع
 الخ له وللمشبه به وتقييد س وعج بحلبها حلب مثلها ظاهرا لا ينبغي التوقف فيه لان نقصها عن
 حلب امثالها عيب العادة السلامة منه فيرد به بدون اعتبار الشروط الثلاثة كما قالوا والله أعلم
 (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) هيب (غير عيب التصريه على الاحسن) عند
 التونسي من الخلاف وروى اشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصراة (وتعدد)
 الصاع (بتعدددها) أي المصرة المردودة بالتصريه بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي
 (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب ابن زرقون
 وليس عليه اهل وقال الاكثر يكتفي بصاع واحد لجميعها اذ غاية ما يقبله التعدد كثرة اللبن وهو
 غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بتعدد واحد فان
 تعدد العقد تعدد الصاع بتعدددها اتفاقا (وان حلبت) بضم الحاء المهملة وكسر اللام المصرة
 حلبه (ثلاثة فان حصل) لمشتريها (الاختبار) بالموحدة لقدر لبنها (ب) الحلبه (الثانية فهو) أي
 حلبها ثالثة (رضايها) فليس له ردها (وفي الموازية) أي المشتري (ذلك) أي ردها بعد الحلبه
 الثالثة بعد حلبه انه مارضيا (وفي كونه) أي مافي الموازية (خلاف) لما في المدونة فهم اقولان
 وعليه المازري واللخمي قال ومافي الموازية احسن وطائفة أو فاقا بحمله على ما اذا لم يحصل
 الاختبار بالثانية وعليه الصقلي (تأويلان) * (تنبيهات) * الاول عجز المراد بالحلبه اليوم وهذا
 ظاهر كلام س طفي وهو غير ظاهر لخالفه لكلام اهل المذهب في المدونة اذا حلبها المشتري
 مرة لم يقم ذلك فاذا حلبها الثانية وفي الجواهر حتى يحلبها ثالثة فاذا حلبها الثالثة وفي ابن
 عرفة وفي الحلبه الثانية ناقصة عن ابن التصريه له ردها فان حلبها ثالثة وكذا في عبارات أهل
 المذهب ولم أر من عبر بالايام وقال عياض في الاكمال ظاهر المدونة ان الحلبه الثانية لا تمنع الرد
 لأن ما لتكارضى الله تعالى عنه لم يأخذ بثلاثة أيام اذ لم تكن في روايته لكن هو معنى الثلاث
 حلبات ونقله الابن واقره وقال في تنبيهاته لم يأخذ ما لا ترضى الله تعالى عنه بما في الحديث عن
 ذكر ثلاثة أيام اذ لم تكن هذه الزيادة في روايته وجعلها المخالفون أصلا في أجل الخيار ومالك
 رضى الله تعالى عنه لم ير له أجلا محدودا الا بقدر ما يختبر فيه وهو يختلف باختلاف أنواعها
 وقد تكون الثلاثة الايام في هذا الحديث المراد بها ثلاث حلبات وهو نهاية ما يختبر به المصرة
 اه فيكأن عجز ومن معه غاب عنهم هذا كله البناني بعض شيوخنا وعليه فلا بد ان يقيد بحلب
 المعتاد كيكرة وعشية مثلا الثاني ابن عاشر اذا نامت كلام المصنف والمدونة وما فيهما من
 التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصريحها بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازية
 لاني كلام المدونة على خلاف اصطلاحه والله تعالى أعلم * الثالث محل قوله وان حلبت ثالثة
 الخ اذا حلبت بحضور المشتري وأما اذا حلبت في غيبته فلا ردها اذا قدم ولو حلبت مرارا بصاع
 فقط وما زاد خراج بالضم ان نقله ابن عرفة عن ابن حجر زوجه في حلبها في غير زمن الخصاص

(قوله وان كثر) أى صاحبانيه (قوله فيه) أى زمن الخصام (قوله لتوفية دينه) أى المدين صلة يبيع (قوله وأغائب) عطف على مدين (قوله ثمنه) أى المبيع (قوله بينهم) أى الأغائب (قوله وصيته) أى الميت (قوله وعلى اعتبار بيع الميراث) أى مانع من الرد بعيب قديم (قوله منه) أى الميراث (قوله أو وما يبيع) أى أو كونه ما يبيع منه لقضاء دين وما يبيع منه لنفسه على الورثة (قوله انه) أى البیان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول يبيع المضاف لقاعله (قوله فى الديون) صلة يبع (قوله يبيع براءة) خبر يبيع (قوله وان لم يشترط) أى السلطان ٦٤٤ الخ بالغة (قوله وكذا) أى يبيع السلطان فى انه يبيع براءة (قوله فى الرقيق) صلة براءة (قوله اذا ذكر) أى

مغلبها فيه لا يمنع ردها وان كثر لان الغلبة فيه للمشتري (ومنعه منه) أى ردا المبيع بعيبه القديم (بيع حاكم) على مدين مقلد أو ميت أو غائب لتوفية دينه أو غائبين لقسمته ثمنه بينهم (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنفيذ وصيته ومفعول يبيع المضاف لقاعله قوله (رقيقا) وقوله (فقط) راجع لحاكم ووارث أى لا غيرهما والرقيق أى لا غيره ابن عرفة وعلى اعتبار يبيع الميراث فى كونه ما يبيع منه لقضاء دين فقط أو وما يبيع لقسم الورثة قولان للباجى وعياض عن غيره (بين) بفتح مثقلا (انه) أى الرقيق (ارث) البنائى ظاهره انه شرطى الوارث فقط كالمدونة ونصها وبيع السلطان الرقيق فى الديون والمغنى وغيره يبيع براءة وان لم يشترط البراءة وكذا يبيع الميراث فى الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه فظاهرها ان يبيع الحاكم يبيع براءة مطلقا وان لم يعلم المشتري أنه حاكم بخلاف يبيع الوارث وقرئ بينهما بان الحاكم لا يكاد يخفى ~~اي~~ يمكن يعكز على حمل المصنف على هذا قوله بعد وخير مشترطه غيرهما اذا ثبت للمشتري من الحاكم التحخير عنده لجهله أنه حاكم فلواراد ظاهرها لقال وخير مشترط لم يعلم وكان خاصا بالوارث وبقي قوله ومنعه منه يبيع حاكم على اطلاقه ولذا حمل ق وغيره كلامه على قول ابن المواز ونصه قال مالاك رضى الله تعالى عنه يبيع الميراث وبيع السلطان يبيع براءة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث أو سلطان فيخير بين ان يرد أو يحبس بلا عهدة ابن رفس هذا احسن من قول ابن حبيب انه يبيع براءة وان لم يذكر متوليه انه يبيع ميراث أو مقلد اه فهذا هو الذى اعقد المصنف بدليل قوله ظنه غيرهما وبه تبين لك ان قول المصنف بين انه ارث مراده به ما يشمل حقيقة البیان وحصول العلم للمشتري من غيرهما اذا المراد حصول العلم وعليه المدار كما صرح به فى التنبيهات وان هذا القيد محذوف من الاول لدلالة الثانى عليه وانه لا فرق بين الحاكم وغيره فاحمله عليه ~~ت~~ هو الصواب ورد عجم عليه غير صواب * (تنبيهات) * الاول شرط كون يبيع الحاكم والوارث يبيع براءة عدم علم الحاكم والوارث العيب فان علمه وكتمه فليس يبعه يبيع براءة لانه تدليس * الثانى مفهوم رقيقا فقط ان يبعهما غير من عرض ودابة ليس يبيع براءة ولو شرطها فلا ينفع شرطه وللمشتري رده بعيبه القديم اذا ظهر * الثالث ابن عابد السلام معنى البراءة التزام المشتري فى عقد البيع للبائع انه لا يطالبه بشئ من سبب عيوب المبيع التى لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير) صلة جل (قوله كلامه) أى

الوارث (قوله انه) أى المبيع (قوله وان لم يذكر) أى يشترط الوارث (قوله مطلقا) أى عن تقييده بذكره انه ميراث (قوله انه) أى البائع (قوله فرق) بضم فكسر مخففا (قوله بينهم) أى الحاكم والوارث (قوله هذا) أى ان البیان شرطى يبيع الوارث لا الحاكم (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونبة معناه (قوله اذا ثبت الخ) علة على هذا قوله بعد الخ (قوله جهله) أى المشتري (قوله انه) أى بائع الرقيق (قوله فلواراد) أى المصنف (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله وكان) أى وخير مشترط لم يعلم (قوله على اطلاقه) أى عن تقييده بعلم المشتري انه حاكم (قوله ولذا) أى قوله وخير مشترطه غيرهما صلة جل (قوله كلامه) أى

المصنف (قوله ونصه) أى ابن المواز (قوله فيخير) أى المشتري (قوله ان يرد) بفتح فضم أى المشتري المبيع (قوله بضم هذا) أى تفصيل مالاك رضى الله تعالى عنه فى بيع الحاكم والوارث (قوله انه) أى يبيع الحاكم والوارث (قوله متوليه) أى البيع (قوله فهذا) أى التفصيل فيهما (قوله وبه) أى قوله ظنه غيرهما صلة تبين (قوله وحصول) عطف على حقيقة (قوله من غيرهما) أى الحاكم والوارث (قوله وعليه) أى العلم بهما (قوله وان هذا القيد) أى بين الخ عطف على ان قول المصنف الخ (قوله الاول) أى الحاكم (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على ان قول المصنف (قوله ولو شرطها) أى البراءة الحاكم أو الوارث (قوله فى عقد البيع) صلة التزام (قوله للبائع) صلة التزام (قوله أنه) أى المشتري (قوله لم يعلمها) أى البائع عيون المبيع

(قوله في الرد) صلة خير (قوله وان لم يظهر له) أي المشتري الخ مباذلة (قوله صوابه) أي ظنه غيرهما (قوله عن ابن الموان) أي قوله قال مالك رضي الله تعالى عنه بيع الميراث وبيع السلطان بيع برائة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث او سلطان فيخير (قوله وتنفعه) أي المشتري (قوله جهلها) أي الحالك والوارث (قوله وهو) أي قول ابن حبيب ٦٤٥ (قوله به) أي العيب (قوله ان

ظهر) أي العيب (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال أي الاقامة الطويلة (قوله ولم يطلع) أي البائع (قوله على عيبه) أي الرقيق (قوله ظنه) أي البائع (قوله به) أي الرقيق (قوله له) أي البائع (قوله وجوز) أي البائع بفتح الحاء مثقلا (قوله ان به) أي الرقيق (قوله أخفاه) أي الرقيق (قوله منها) أي العيب (قوله فان كان) أي البائع (قوله علمه) أي البائع (قوله لم يعلمه) أي البائع (قوله ان تطل اقامته عنده) مفهوم الشرط (قوله واظهارها) أي عيوبه عطف على كتم (قوله وغيره) أي الرقيق (قوله من عيب قديم) بيان لما (قوله وجب) أي ثبت (قوله حلقه) أي البائع (قوله وان لم يدع المتباع علمه) أي البائع العيب (قوله وهو) أي البائع (قوله حلقه) أي عن (قوله مطلقا) أي عن (قوله بالخفي) أي ابن العطار (قوله البت في الظاهر ونفي العلم في الخفي) (قوله بانه) أي المشتري أو

بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مشددة في الرد والتماسك (مشتري) رقيقا من حاكم أو وارث (ظنه) أي المشتري البائع (غيرهما) أي الحالك والوارث وان لم يظهر له عيب قديم البتة في وصو به مشترجه لهما ليشمل عدم ظنه شيئا بدليل ما تقدم عن ابن الموان وتنفعه دعواه جهلها وقال ابن حبيب ليس له الرد لان جهل الحكم لا يمنع من توجبه ابن عبد السلام وهو اقرب (و) منع من الرد (تبري غيرهما) أي الحالك والوارث (في) بيعه (ه) أي الرقيق (بما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا يرد به ان ظهر بعد الشراء (ان طالت اقامته) أي الرقيق عند بائعه حدث بسنة أشهر ولم يطلع على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له وجوز ان به عيبا أخفاه لان الانسان مجبول على اخفاء عيوبه واظهار برائه منها فان كان علمه أولم تطل اقامته عنده فلا ينفعه تبريه من عيوبه وبقى ظهر فيه عيب قديم فمشتريه رده على بائعه ومفهوم فيه ان تبري غيرهما في غير الرقيق لا يمنع من رده وهو كذلك والفرق بين الرقيق وغيره العقل وعدمه فالرقيق يمكنه كتم عيوبه لرغبته في بقائه في ملك بعض ساداته واظهارها لكرهته في بقائه في ملك غيره وغيره ليس له عقل فظهر العيب فيه دليل على تدليس بائعه (تنبيهان) الاول الباجي والمازري لا يجوز التبري في القرض لانه ان ائلف رقيقا وتبرأ من عيبه كان سلفا جريعا اما اما قضا القرض فلا وجه لمنع التبري فيه الا اذا وقع التبري في قضائه قبل حلول أجله اتمه وضع وتجهل وهي ترجع لسلف جريعا الثاني ابن عرفة لا يرد في بيع البراءة بما يظهر من عيب قديم الا بينة أن البائع كان عالما به فان لم تكن بينة وجب حلقه ما علمه وان لم يدع المتباع علمه على رواية ابن حبيب ونقله عن اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه المتبسط وهو المشهور وفي كون حلقه على البت في الظاهر ونفي العلم في الخفي أو نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار متعقبا قوله بانه انما يرد في البراءة بما علم وحكي ابن رشد الاتفاق على الثاني (واذا علمه) أي البائع عيب مبيعها كما كان أو وارثا أو غيرهما (بين) بفتح الحاء مثقلا البائع وجوبا (انه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي البائع العيب للمشتري ووصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والابق كاشفا حقيقة لان منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو اراه) أي البائع العيب (له) أي المشتري ان كان مما يرى كقطع وكتم (ولم يعلمه) أي البائع العيب حين بيانه بان يذكره وحده مفصلا بان يقول يسرق كذا من كذا أو يأتني الى كذا ويغيب كذا ثم يأتي بنفسه أو يوثق به اذا خاف مثلا أو يلا سب أو يشرب كل يوم او كل مرة أو يئني بالاماء فقط أو بالحرأرأ ومطلقا فان أجله وحده كسارق أو أبق أو سارق أو شارب أو مع غيره كسارق زان وفيه أحدهما فقط فلا يكفي البساطى نكتة تمسك بعض المعاصرين بظاهر قولهم اذا أجل لا يقيد فقال لا يقيد مطلقا ولو ظهر انه سرق درهمًا ونازعه وقلت انه

الشان صلة متعقبا (قوله يرد) أي المشتري الرقيق المبيع براءة (قوله بما علم) أي البائع أي فلا فرق بين الظاهر والخفي (قوله على الثاني) أي الحلف على نفي العلم مطلقا (قوله اعلامه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله ان كان) أي العيب (قوله منه) أي العيب الخفي (قوله بان يذكره) أي البائع العيب الخ تصوير لعدم اجماله (قوله فان أجله وحده الخ) مفهوم ولم يعلمه (قوله وفيه) أي الرقيق الخ حال (قوله فلا يكفي) جواب ان أجله (قوله ونازعه) أي بعض المعاصرين (قوله انه) أي قوله سارق

(قوله يسرق) بضم الياء وفتح الراء (قوله ومات) اي بفتح المعاصر ين (قوله ولم يرجع) اي المعاصر عن قوله (قوله ما قاله) اي البساطي (قوله لا يشك) بضم ففتح (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اي البساطي (قوله في ذلك) اي ما قاله البساطي (قوله فيه) اي ما قاله البساطي (قوله ونصها) اي المدونة (قوله فان كانت) اي دبراته (قوله منغلة) بضم الميم وفتح النون وكسر الغسين المججمة منغلة اي مدودة ٦٤٦ (قوله مثل العوالي) اي في القرب من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم

يفسد فيما يسرق عادة لان ظهراته ثقب أو أتى من ذلك بالعظيم الذي لا يخطر بالبال فلا يقصد ومات ولم يرجع وأتباع على قول لم يرجع عنه اه الحط ما قاله هو الظاهر الذي لا يشك فيه وكأنه لم يقف على نص صريح في ذلك وكلام المدونة والنوادر كالصريح فيه ونصها من باع بهراقتير آمن دبراته فان كانت منغلة مفسدة لم يبرأ وان اراد اياها حتى يتركها فيها من نعل وغيره وكذا ان تبرأ في عبد من سرقة أو باق والمبتاع يظن باق ليلة أو إلى مثل العوالي أو سرقة رغيف فيوجد ينقب أو باق إلى مثل مصر أو الشام فلا يبرأ حتى يبين امره اه فقهوه انه لو وجد باق ليلة أو يسرق رغيفاً برئ وفي النوادر ومن الواضحة قال مالك رضي الله تعالى عنه وصحابه ومن تبرأ من عيب منه فاحش ومنه خفيف فلا يبرأ من فاحشه حتى يصف تفاحشه من ذلك الأباقي والسرقة والابر بالبعير ومثله من تبرأ من كى أو آثار بالجد أو من عيوب فرج فهو براءة من ذلك كله له رد وكذلك سائر العيوب وذكره ابن القاسم في كتاب محمد اه وفيه إذا تبرأ من عيوب الفرج فان كانت مختلطة ومنها المتفاحش لم يبرأ حتى يترك كراي عيب الامع اليسير فانه يبرأ اه وان أتى بلفظ يشمل العيوب كلها كنبيرة ولم يسل وهو يعلم بعضها فيه كايك عظماء في قفة وسكر في ماء فلا ينفعه هذا في شيء فقيم امن اكثر في براءة ذكر اسماء العيوب لم يبرأ الا من عيب يبرأ به اياه ووقفه عليه والافله الرد ان شاء اه (و) منع من الرد (زواله) أي العيب بعد البيع وقبل القيام به (الا عيباً) (محتمل العود) بفتح العين المهملة وسكون الواو أي الرجوع بعد زواله كبول بفرش في وقت ينكرو وسلس بول وسعال مفروط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكر وبياض عين ونزول ماء مستمر وجذام وبرص حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قبل البيع لا يمنع الرد قول ابن حبيب على البائع ان يبين حصول البول في الفرش وان انقطع لان عودته لا تؤمن وابن المواز ابن القاسم وان انقطع البول عن الجارية فلا يبيعها حتى يبين لانه لا تؤمن عودته وكذلك الخبول فهو عيب ترد به وقال أشهب في البول فاذا انقطع انقطاعاً تاماً مضى له السنون الكثيرة فما عليه ان يبين وأما انقطاع لا يؤمن فان لم يبينه فللمبتاع الرد اه (وفي زواله) اي عيب الزوج (بموت الزوجة) للعبد التي دخل بها أو الزوج للامة الذي دخل بها إذ الاقوال الثلاثة فيه أضافوا قول الزوج اشملهما ويقول وطلاقه أي الزوج الشامل لهما بأضافة اسم المصدر إلى فاعله أو مفعوله ابن رشد اما عيب الزوجية في الامة والعبد فاختلف هل يذهب بارتفاع العصمة بموت أو طلاق أو لا ثلاثة أقوال ومثله في التوضيح (وطاقتها) أي الزوجة وكالطلاق الفسخ والواو بمعنى أو (وهو) أي الزوال بالموت أو الطلاق (المتأول) بفتح الواو ومشدة أي الذي بهمت المدونة عليه عند فضل (والاحسن) عند التوسل في قولها وإذا اشترى أمة وهي

(قوله فيوجد) اي العبد (قوله ينقب) اي الجدران (سرقة ما فيها) (قوله مثل مصر والشام) اي في البعد من مدينته عليه الصلاة والسلام (قوله منه) اي العيب (قوله من ذلك) اي المتقسم إلى فاحش وخفيف خبره مقدم (قوله سائر) اي باقي قوله (وفيها) اي المدونة (قوله فقيها) اي المدونة (قوله يبرأه) اي البائع المبتاع (قوله اياه) اي العيب (قوله ووقفه) اي البائع المبتاع (قوله عليه) اي العيب (قوله والا) اي وان لم يره اياه ولم يوقفه عليه (قوله فله) اي المبتاع (قوله له) اي العيب (قوله ونزول ماء) اي من العين (قوله وابن المواز) عطف على ابن حبيب (قوله وكذلك الخبول) كذا في الحط ولم ارضبطه ولا تفسيره (قوله التي دخل) اي العبد (قوله اذ الاقوال الثلاثة) الاثنية في الزوجة الخ اه ١ والزوج (قوله فيه)

اي الزوج خبر الاقوال (قوله فلو قال) اي المصنف (قوله لشملهما) اي الزوجة والزوج (قوله ويقول) اي المصنف في مع التعبير بالزوج (قوله اسم المصدر) اي الطلاق اذ المصدر التطلق (قوله عند فضل) صلة المتأول (قوله في قولها) اي المدونة (قوله وهي) اي الامة الخ حال من امة بلا مسوغ

(قوله لم يعلم) أي المشتري بتزوجها (قوله له) أي المشتري (قوله من زوجية) بيان لما (قوله بموت الخ) صله زال (قوله لأن الموت يقطع التعلق الخ) علة للفرق بينهما (قوله فرضها) أي الأقوال الثلاثة (قوله انتزعتها) أي السيد الأمة (قوله منه) أي العبد (قوله علة) اضافته للبيان (قوله به) أي العيب صله الرضا (قوله اطلعه) أي المشتري ٦٤٧ (قوله عليه) أي العيب (قوله صراحة

الخ) بيان لنوع الرضا (قوله من قول الخ) بيان لما (قوله الاول) أي الاستغلال قبل الاطلاع على العيب (قوله مطلقا) أي منقضا أم لا (قوله الثاني) أي الاستغلال بعد الاطلاع على العيب وقبل الخصام (قوله الثالث) أي الاستغلال في زمن الخصام (قوله فان كان) أي الاستغلال (قوله وقف) انضم فكسر أي المبيع (قوله وكذا) أي ما ذكر في عدم دلالة على الرضا (قوله سكوتية) أي المشتري (قوله بعده) أي العلم بالعيب (قوله ولو في زمنه) أي الخصام (قوله لأن شأنه) أي استعمال الرقيق والدابة (قوله هذا) أي أن استعمال الرقيق والدابة بعده رضا (قوله ان الغلة للفسخ له) أي المشتري بيان لما يأتي بحذف من (قوله لأنه) أي ما يأتي الخ علة لا ينافي الخ (قوله عن رده) أي المبيع صله سكنت (قوله في اليوم) صله سكنت (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله عله) أي المشتري بعيب المبيع (قوله يرد) بفتح فضم أي يمكنه الرد (قوله لقرية) أي الوقت علة (قوله لم يكن) لسان محذوف (قوله لم يكن)

في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجية بموت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق قاله المشهور وابن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لأن الموت يقطع التعلق دون الطلاق الخط ظاهره سواء كانت راتعة أم لا وفي التوضيح القول الثاني للمشهور وابن حبيب أنه يذهب بالموت دون الطلاق ابن حبيب إلا أن تكون راتعة أي في الموت ابن رشد وهذا أعدل الأقوال (اولا) يزول عيب التزوج بموت أو طلاق لأن من اعتاده لا يصبر عنه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه البساطي لا ينبغي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة في التزوج بأذن السيد بدون تسلط العبد عليه مع الوطء لا يغبر أذنه أو مع تسلط عليه فلا يزول ولو لم يطأ ولا بذنه بدون تسلط ووطء فيزول بأحدهما اتفاقا واشهر فرضها في التزوج أن من وهب لعبد أمة ووطئها ثم انتزعتها منه فلا يلزمه بيان عليه به وبه صرح التونسي وبه في ابن عبد السلام بجزريان علة تعلق القلب فيه (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) من المشتري به بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزويج واجازة وإسلام لصنعة (الاما) أي شيئا (لا ينقص) يضم التحتية وفتح النون وكسر القاف مشددة أو يفتح فسكون فضم ومفعوله محذوف أي المبيع الباني الاستثناء هنا منقطع لأن ما لا ينقص لا يدل على الرضا ولو دل عليه لم يمنع الرد والاصل من كلام ز وغيره أن الاستغلال إما قبل الاطلاع على العيب أو بعده وقبل الخصام أو في زمن الخصام أما الاول فليس رضا مطلقا وأما الثاني فهو رضا مطلقا وأما الثالث فان كان منقضا كالركوب فهو رضا وإن كان غير منقص فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه أو أركانها غيره على ما بقية قوله لا في ووقف في رهنه واجازته خلاصة وادخات الكاف القراءة في المحقق والمطالعة في الكتاب واقتضال الحائظ زمن الخصام أي أنه يخاصم البائع بعد الاطلاع على العيب وكذا ما نشأ لاعتن تحريك كائن ووصوف فلا يدل على الرضا ولو في غير زمن الخصام الاطول سكونه بعده علم العيب فلا يرد بعده كسكنى دارا واعتلال حائظ بعده وقبل الخصام وكاستعمال دابة أو رقيق ولو في زمنه فرضي لأن شأنه التنقيص بخلاف السكنى ونحوها ولا ينافي هذا ما أتى ان الغلة للفسخ له لأنه في غلة لا تنقص كلب وفي غلة قبل الاطلاع على العيب منقصة أم لا فيمينا ينقص بعده علم العيب ولو في زمن الخصام ولا في التي لا تنقص قبل الخصام وبعده علم العيب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع به دشمته وسكت مدته ثم اراد رده على بائعه به فلم يقبله وادعى ان سكونه رضا بعيبه وانكر المشتري كونه رضاه (حلف) المشتري ان سكونه ليس رضا (ان سكت) المشتري بعد علمه بعيب المبيع عن رده (بالعذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان سكت فلا في المدونة وكذلك لو مضى بعد علمه وقت يرد في مثله ولا يمكن لا بعد تراضيا لقرية كيوم ونحوه ويحلف بالله أن لم يكن رضاه رضا ولا كان الا

لا بعد رضا بتر لرد فيه (قوله ويحلف) أي المشتري (قوله ان) بفتح فسكون واسمها ضهر لسان محذوف (قوله لم يكن) أي تركه الرد فيه (قوله منه) أي المشتري صله رضا (قوله ولا كان) أي سكونه

(قوله على القيام) أي قصد الرد (قوله طلقا) أي عن تقييده بقربه (قوله وهو) أي الحكم (قوله كذلك) أي المذكور (قوله
فيهما) أي المفهومين (قوله وضوءه) أي السفر كالأكره على ترك الرد (قوله ومكره) بيان لما دخل بالسكاف (قوله لم يمكنه ردها) أي بلا
مشقة (قوله وعذر) بضم فكسر (قوله ونذير) بضم فكسر (قوله) أي المسافر (قوله كالداية) أي في العذر بالسفر في ترك
رده المشتق (قوله هذا) أي جواز ركوب الدابة واستعمال الرقيق في السفر بلا ضرورة وورده بعد رجوعه (قوله وروايته)
أي ابن القاسم عطف على قول ٦٤٨ (قوله وبه) أي عدم منع ركوب واستعمال المسافر رده بعد

على القيام ومفهوم في اليوم أنه لو سكت زمانا بدل على رضاه فلا يرد ومفهوم بلا عذر أنه ان سكت
لعذر فله الرد مطلقا وهو كذلك فيهما (لا) بدل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر
ونحوه ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر
لركوبه على المعقولة لعذر به بالسفر حيث لم يمكنه ردها في الشامل وعذر منافر ولا يلزمه ردها
الا فيما قرب وخفت مؤنته ونذير له الا الشهادة على ان ركوبه ليس رضاه منه بعيبها اهـ والرقيق
كالداية ولا كراه عليه للركوب والاستعمال البناي هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك
رضي الله تعالى عنهم في العتبية وبه أخذ اصبيغ وابن حبيب وقال ابن نافع لا يركبها ولا يحمل
عليها الا ان لا يجد بدا من ركوبها أو الخلل عليها في سفره أو غزوه فيشهد عليه ويركبها أو يحمل
عليها الى الموضع الذي يجده فيها يركبها أو يحمل عليه وهذا ظاهر المصنف ولكن يجب حمله
على الاول لانه الراجح (او) أي ولا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (تعذر)
بفحصات متعقلا (قوله) أي الدابة بفتح القاف وسكون الواو لصعوبتها أو كون مشقتها من
ذوى الهيات (الشخص) حاضر أي غير مسافر يركبها محله مثلا به علمه عيبها وأما ركوبها
لردها فلا يمنع ردها ولو تيسر قودها (فان) علم المشتري عيب المبيع واراد ردها على بائعه فوجده
قد غاب بائعه عن البلد (أشهد) المشتري عدلين على انه لم يرض بالعيب ثم يرد عليه اذا حضر
ان قربت غيبته او على وكيله الحاضر فان عجز المشتري عن الرد المفهوم من رد المقدر بعد
غيبته وعدم وكياله يرد عليه (أعلم) المشتري (القاضي) بشأنه الخط فحواه لابن شاس
وابن الحاجب والذخيرة وظاهره ان اشهاد شرط في رده او في سقوط اليمين عنه ان قدم ربه
وانه بعد الاشهاد يرد عليه ان كان قريب الغيبة اوله وكيل فان عجز عن الرد لم يرد عليه فانه
يرفع للقاضي وانه ان لم يرفع له فلا رده اذا قدم وهو خلاف ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب
ونصه وغيبة بائع المعيب لا تسقط حق مبياعه ابن القاسم من اقام يده بعد اشتراسته اشهر
لغيبة بائعه ولم يرفع لسلطان حتى مات العبد له الرجوع بعيبه ويعد نذير غيبة البائع لثقل
الخصومة عند القضاة ولانه يرجو موافقة البائع ان قدم وقول ابن الحاجب استشهد شهيدين
بقتضى ان اشهاد شرط في رده او في سقوط عيونه ان قدم بائعه ولو لم يدع عليه ذلك ولا عرفه
لغير ابن شاس وله القيام في غيبته اهـ ففهم من قوله وله القيام في غيبته ان له عدم القيام
وقوله ولو لم يدع عليه ذلك أي ولو لم يحقق عليه الدعوى بانه رضى بالعيب لانه اذا حقق عليه
الدعوى بالرضا وقال ان محبرا أخبره بذلك فان اليمين توجه بلا كلام والله أعلم عب فله

رجوعه صله أخذ (قوله
فيشهد) بضم فسكون
فكسر أي المشتري عدلين
(قوله عليه) أي الاضطرار
لاستعمالها في سفره (قوله
وهذا) أي قول ابن نافع
(قوله حمله) أي كلام المصنف
(قوله على الاول) أي قول
ابن القاسم (قوله لانه) أي
الاول (قوله لبعديته)
أي البائع عليه عجز (قوله)
أي البائع (قوله نحوه)
أي كلام المصنف (قوله
وظاهره) أي كلام المذكورين
(قوله اشهاد) أي المشتري
(قوله عنه) أي المشتري
(قوله وانه) أي المشتري
(قوله يرد) بفتح فضم (قوله
عليه) أي الغائب (قوله ان
كان) أي البائع (قوله اوله) أي
البائع الغائب (قوله وكيل)
أي حاضر (قوله فان عجز)
أي المشتري (قوله غيبته)
أي البائع (قوله فانه) أي
المشتري (قوله وانه) أي
المشتري (قوله) أي القاضي

(قوله اذا قدم) أي البائع (قوله وهو) أي الحكم المذكور (قوله لا تسقط) بضم فسكون
فكسر (قوله بعد) فاعل اقام (قوله ستة) صله اقام (قوله ولم يرفع) أي مبياعه (قوله) أي المبتاع خبر مقدم والجملة جواب
من (قوله ويعد) بضم فسكون ففتح (قوله لثقل الخ) علة له الرجوع الخ (قوله ولانه) أي مبياعه الخ عطف على لثقل الخ
(قوله ولا عرفه) أي قوله استشهد شهيدين (قوله وله) أي المبتاع (قوله) أي المبتاع

(قوله انتظاره) اي البائع (قوله ان كان) اي المبيع (قوله هلاك) اي المبيع (قوله وان لم يشهد) مبالغة (قوله انه) اي المبيع الخ
بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحضر بآئعه (قوله به) اي رده (قوله ذلك) اي الحكم برده (قوله به) اي المبيع (قوله وان لم يقل) اي
البائع (قوله به) اي الرضا (قوله فيستثنى) بضم الراء وفتح النون (قوله بان كان) أي ٦٤٩ البائع الخ تصوير لبعده غيبته (قوله

وهو) اي التلوم لمجهول
القدوم (قوله فلما الله تعالى
اسرها) اي من العدو اهلكه
الله تعالى بده له (قوله فلا
يقضى عليه) اي بالرد (قوله
بحيث) اي مكان (قوله لانه)
اي الشان (قوله يكلف)
بضم الباء وفتح الكاف
واللام (قوله حيث) اي
مكان (قوله من قد) نائب
فاعل يجعل (قوله اتنى) اي
تبرأ (قوله من علم) صلة اتنى
(قوله من المدونة) بيان
لكتاب التجارة لارض الحرب
(قوله غيبته) اي البائع
(قوله قضى) بضم فكسر
(قوله منها) اي المدونة (قوله
من التلوم) اي بعبء
الغيبه مرجع القدوم بيان
لما (قوله من قوله واما البعبد
الغيبه الخ) بدل من قوله من
التلوم (قوله ثم يبيعه) اي
العبء (قوله عليه) اي
الغائب (قوله ويقضى) اي
الامام (قوله انه) اي المبتاع
(قوله نقد) اي دفع للبائع
(قوله وهو) اي الثمن (قوله
فما فضل) اي من ثمن العبء
(قوله وان كان) اي وجد
(قوله نقصان) اي للثمن الذي
باع الامام به العبء عن الثمن

انتظاره عند بعده غيبته وعدم وكيله حتى يحضر فيرد المبيع المعيب عليه ان كان قائما ويرجع
عليه بارش العيب ان هلك وان لم يشهد وليس له الرجوع بجميعه ثمنه ان هلك لما يأتي انه
لا يدخل في ضمان آئعه الا بالرضا برده او ثبوت العيب عندها كما ان حضر البائع والا فلا بد من
الحكم به وقبل ذلك ضمانه من المشتري وللبائع اذا قدم فحمايف المشتري على عدم رضاه به
وان لم يقل اخبرني به مخبر فيستثنى الغائب من قوله الا في ولا الرضا الخ وعطف على أعلم قوله
(قتلوم) بفتح ثاء مثقل الواو اي ترص القاضي زمانا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعبد
الغيبه) بان كان على عشرة ايام مع الامن ويومين مع الخوف (ان رجي) بضم الراء وكسر الجيم
(قدومه) اي بعبء الغيبه من غيبته غ كذا في النسخ المحصاة على اذ رجاء قدومه شرط في
التلوم ومفهومه عدم التلوم لمن لم يرج قدومه ومفهوم بعبء الغيبه ان قريب الغيبه كيومين
مع الامن لا يتلوم له وحكمه حكم الحاضر فيكتب له ليحضر او يوكل فان ابي حكم عليه بالرد
كالخاضر افاده غ عن المدونة وأبي الحسن عليها وشبه في التلوم فقال (كان) بفتح الهاء
وسكون النون حرف مصدرى ضلته (لم يعلم) بضم التحتية وسكون العين وفتح اللام (قدومه)
اي الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند ابي الاصبح بن سهل وهو قول أبي مروان بن مالك من
أئمة قرطبة فلما الله تعالى اسرها وقال أبو عمر بن القطان لمجهول الموضع كقريب الغيبه فلا
يقضى عليه حتى تزيد المينة غيبه بعدد ما يقولون بحيث لا يعاينوه وهذا محال في النظر لانه
لا يجوز أن يكلم من قال لا أعلم حيث غاب ان يزيد غيبا بعبء افيجعل عالما من قد اتنى من
علمه وهذا تناقض واستدل أبو الاصبح على صحة ما صوب بسائل من المدونة والاسمعة وبسطها
في نوازله وفي المتبعية أفاده غ (وفيها) أي المدونة في كتاب التجارة لارض الحرب (ايضا) اي كما فيها
التلوم لبعبد الغيبه المرجع القدوم في كتاب العيوب (نفي) اي عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت
غيبته ويرجي قدومه غ اشار به هذا القول المتبسط قد قال في كتاب التجارة لارض الحرب من
المدونة ان بعدت غيبته قضى عليه ولم يذكر التلوم ونحوه لابن القاسم في كتاب القسم منها (وفي
حله) اي ما في كتاب التجارة لارض الحرب الذي سكت فيه عن التلوم لبعبد الغيبه المرجع قدومه
(على الخلاف) لما في كتاب العيوب من التلوم له من قوله واما البعبد الغيبه فيتلوم له اذا كان
يطمع بقدومه فان لم يأت قضى عليه براد العبء ثم يبيعه عليه الامام ويقضى المبتاع ثمنه الذي
نقد بعد أن تقول ينته انه نقد الثمن وهو كذا وكذا فينا راجعا فضل حبه الامام للغائب عند
امين وان كان نقدا رجع المبتاع على البائع بما بقي له من ثمنه اه فعملها بعض الشيوخ
على الخلاف وقال المتبسط عن بعض الموثقين الموضعان متفقان وكأنه قال يتلوم له الامام
ان طمع بقدومه ولم يخف على العبء ضيعة فان خاف عليه ذلك ولم يطمع بقدوم الغائب باع
العبء اه فقوله نفي التلوم فيه حذف مضاف اي نفي ذكر التلوم ولو قال وفيها ايضا السكون
عن التلوم لكان أبين أو الوفاق يحمل المطلق على المقيد (تأويلان) البتاني ونحوه للمتبسط

٨٢ مخ في الذي نقده المبتاع للبائع (قوله فعملها) اي ما في السكاين منها (قوله فقوله) اي المصنف (قوله والوفاق)
عطف على الخلاف (قوله يحمل المطلق) اي المسكون فيه عن التلوم (قوله المقيد) اي الذي كور فيه التلوم تصوير للوفاق

(قوله احكامه) بفتح الهمزة اصله جمع حكم ثم سمي ابن سهل كناية به (قوله فانه) اي ابن سهل (قوله بعد ذكره) اي ابن سهل صله قال
(قوله قال) اي ابن سهل (قوله قال) اي صاحب المدونة (قوله وقال) اي صاحب المدونة (قوله وكتب) اي الساطان (قوله له) اي
قريب الغيبة (قوله في ذلك) اي شان العبد (قوله وان كان) اي السيد (قوله يسع) اي العبد (قوله عليه) اي الغائب (قوله ولا
يتنظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله ان كان) اي زوجها (قوله في ذلك) اي شان زوجها الغائب (قوله ان يكون) اي زوجها (قوله
وان كان) اي زوجها (قوله وهو) اي عدم الانتظار (قوله فقوله) اي المصنف (قوله ويتأق التوفيق معه الخ) جواب ما يقال اذا
حل على ظاهره فلا يتأق التوفيق ٦٥٠ اذ هما عليه نقيضان فلا يظهر قوله وفي حله على الخلاف تأويلان (قوله

بجملة) اي نفي التلوم تصوير
للتوفيق (قوله بالرد) اي
للمبيع العيب (قوله عيب
الرفيق) اي الذي علم البينة
بتبريه منه لم يعلم به بعد طول
اقامة عنده (قوله قبلت)
بضم فكسر (قوله وان
كانت بالنفي) اي عدم حال
(قوله لتعلقه) اي النفي الخ
علة قبلت هذا معناه والظاهر
ان البينة لا تشهد هنا بنفي
العلم بل بآبوت وعلمها عدم
تبريه بحال لم يعلم به لحضورها
عقد هما ولم يشترط البائع فيه
عدم العهدة والتبري من
عيب لم يعلمه أو تشهد بعلمها
شرط المبتاع العهدة على
البائع فليس تشهدا بالنفي
الابنة (قوله فليس المراد عهدة
الثلاث الخ) تفريع على اي
ان البائع لم يتبرأ من عيب
الرفيق (قوله وهي) اي
عهدة الاسلام (قوله درك)
اي ضمان (قوله لان البراءة
منها) اي عهدة الاسلام

الخ علة ليس المراد عهدة الثلاث وهو قاصر على التبري من عهدة الاسلام (قوله بتبريه) اي البائع الاول
(قوله منه) اي الاستحقاق (قوله الشرط) اي التبري من عهدة الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تفريع على لان البراءة
الخ (قوله عليها) اي عهدة الاسلام ولا مانع من حل العهدة في كلامه على عهدة الثلاث والستة او هما معا بل وعلى عهدة الاسلام
فان المشتري انما يدعي اشتراطها ويكلف اثباته بينة وان لم يتحجج اليه ابتداء والله اعلم (قوله بعده) اي اطلعه على عيبه (قوله
هذه الفصول) اي العهدة وصحة الشراء وعدم الرضا بالعيب وعدم الاستخدام الخ

(قوله أحدها) أي الشروط التسعة (قوله نقده) أي دفع الثمن للبائع (قوله أمد) أي وقت وتاريخ (قوله أنه) أي العيب (قوله أنه) أي العيب أيضا (قوله بعدها) بضم الموحدة أي الغيبة (قوله لم يتبرأ) أي البائع (قوله ولم يبينه) أي البائع العيب (قوله به) أي العيب (قوله له) أي المشتري (قوله جعلها) أي الأيمان الثلاثة ٦٥١ (قوله ملك) مفعول زاد (قوله

وابن عبد السلام) عطفاً على فاعل زاد (قوله صحة) عطف على ملك (قوله أنه) نقده الثمن (مفعول الاثبات (قوله أذ لم يرض الخ) خبر محل (قوله من الزمن) بيان مابعد (قوله فلم) بكسر ففتح (قوله أزم) بضم الهمز وكسر الزاي (قوله عليها) أي صحته (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي القيام بالعيب (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله أن أقام) أي المشتري (قوله حكم) بضم فكسر (قوله فيه) أي البيع الفاسد (قوله وان فات) أي المبيع بجواز السوق مثلاً (قوله جعله) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله بقيته) أي المبيع (قوله يترادان) أي يتقاص المتبايعان بالثمن والقيمة فان استويا فلا شيء لأحدهما على الآخر والاغرم الفضل من هو عليه (قوله أنه) أي المشتري (قوله وفات المبيع) عطف على أقام بينة أو حال (قوله وحكم بالقيمة الخ) عطف على أقام أو حال (قوله وفيها) أي القيمة الخ حال (قوله فان

الاول البناي قوله ان اثبت عهد شرط في قوله فنلوم في بعد الغيبة الخ لان النلوم انما يكون بعد اثبات الموجبات ابو الحسن يثبت الحكم في هذه المسئلة بتسعة شروط وثلاثة أيمان أحدها ان يثبت انه ابتاع الثاني مقدار الثمن الثالث نقده الرابع امد التبايع الخامس ثبوت العيب السادس انه يتقص من الثمن السابع انه اقدم من امد التبايع الثامن ثبوت الغيبة التاسع بعدها واما الايمان الثلاثة فخلقها انه ابتاع بها صحيحا وأنه لم يتبرأ اليه من العيب ولم يبينه له ولا اراد اياه فرضيه والثالث انه لم يرض به حين علمه وله جعلها في عين واحدة الثاني زاد في التوضيح على التسعة المقدمة عن ابن الحسن ملكاً بآئنه لوقت بيعه وابن عبد السلام صحة ملك البائع الى حين الشراء الثالث محل اشتراط الاثبات بينة انه نقده الثمن اذ لم يرض من الزمن ما لو انكر البائع قبضه كان القول للمشتري بيمينه انه دفعه له كعام عند ابن حبيب وعشرين عاماً ونحوها عند ابن القاسم الرابع د لقائل أن يقول الزد بالعيب يكون في الفاسد أيضا فلم الزم المشتري اثبات صحة ثمرائه أو الحلف عليها البناي ابن عرفة فيها قلت ان كان ذلك في بيع فاسد قال لم أسمعه واري ان أقام البينة انه ابتاعه بها حراما ونقدت منه ولم يفت بجواز السوق حكم فيه كالحكيم وان فات جعله القاضي عليه بقيته ويترادان الفضل متى التقيا ه وبه يرتفع الاشكال وفي النكت اذا أقام المشتري بينة انه ابتاع فاسدا وفات المبيع وحكم بالقيمة على المشتري وفيها فضل على الثمن الذي اخذه البائع فان السلطان لا يأخذ به بل يقيمه في ذمة المشتري لان السلطان لا يحكم للغائب في اخذ ديونه الا ان يكون مققودا او مولى عليه او يقول الذي عليه لا يريد بقاءه في ذمتي ه ونحوه لابي الحسن (و) منع الرد بالعيب القديم (قوله أي المبيع حسا) بكسر الحاء المهملة وشد السين أي فواتا محسوسا بتلف اوضاع او غصب او حكا (ككتابة وتدبير) وتخيير عتق وصدقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاع على العيب فليس له رده وتعين له الارش وهو الواهب او المتصدق اذ لم يهب او يتصدق الا بالمبيع ابن الحاجب اذا فات المبيع حسا بتلف او حكا بعق او استملادا وكناية او تدبير فاطلع على العيب تعين الارش وفي المقدمات اذا فات المبيع من يد المشتري بغير عوض فان كان مغلو با عليه من غير اختياره مثل كونه عبدا فيموت او يقتله المشتري خطأ او يغصب منه فلا خلاف ان له الرجوع بقيته وان كان باختياره كقتله عمدا او هبته واعتقه فروى ابن زياد انه لا رجوع له بقيته عيه ه وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فان تعذر لعقد آخر فان كان بغيره ما وضه فالارش اي كالهبة والصدقة وهذا هو المشهور وروى ابن زياد عن مالك انه اذا تصدق به واعقه فقوت ولا رجوع له بقيته العيب وهذا في غير هبة الثواب اذهى كالبيع طاله في المدونة وعلى المشهور فقال سحنون وعيسى الارش للمتصدق لا للمتصدق عليه وفي الشامل لو اخذ الارش لمرض العبد عنده

السلطان الخ) جواب اذا (قوله لا يأخذ) أي الفضل (قوله أو يقول) عطف على يكون (قوله من المشتري) راجع للكتابة وما بعدها (قوله وهو) أي الارش (قوله فاطلع) أي المشتري (قوله بقيته) أي العيب (قوله وان كان) أي فواته (قوله باختياره) أي المشتري (قوله كان) أي المبيع

(قوله لما نقصته) مفعول النسبة ولا منه مقوية (قوله لقيته) صلة النسبة (قوله من الثمن) بيان لثمن (قوله وهو) أى مثل النسبة من الثمن (قوله فيرجع) أى المشتري (قوله فيها) أى المدونة (قوله حالت) أى تغيرت بزيادة أو نقص (قوله الاسواق) أى القيم (قوله وهى) أى الجارية (قوله قبضها) أى الجارية (قوله وماتت) أى الجارية (قوله عنده) أى المبتاع (قوله ثم اطلع) أى المبتاع (قوله كان) أى العيب بالجارية (قوله الصفقة) أى البيع (قوله اذ البيع صحيح الخ) علة اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله يلمزه) أى المبتاع (قوله قبضه) أى المبيع (قوله ومصيبته) أى المبيع (قوله منه) أى المبتاع (قوله ولولم يقبضها) أى المبتاع الجارية (قوله حق ماتت) أى الجارية (قوله ان كانت) أى الجارية (قوله لا توضح) أى لكونها وخشالم بقربها عنها بوطئها واستبرأها قبل ٦٥٢ بيعها (قوله برهنه) أى المبيع صلة علق (قوله عليه) أى المشتري

او كتابته ثم صح او عجزفات اه واذا فات ووجب للمبتاع الارش (فيقوم) بضم الياء وفتح القاف والواو مشددة المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان او مثليا حال كونه (لما) من العيب بمائة مثلا (و) حال كونه (معيبا) بثمانين مثلا (وبؤخذ) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة للمشتري من البائع (ب) مثل (النسبة) لما نقصته قيمته معيبا لقيته مسليما (من الثمن) وهو الخمس في المثال المذكور فيرجع على البائع بخمس الثمن فيمن اشترى جارية بيعا صحيحا ولم يقبضها الا بعد شهر او شهرين وقد حالت الاسواق وهى عند البائع فقبضها المبتاع وماتت عنده ثم اطلع على عيب كان عند البائع فانظر في قيمة العيب يوم الصفقة اذ البيع صحيح يلمزه قبضه ومصيبته منه ولولم يقبضها حتى ماتت عنده بآئنها ان كانت لا توضح ويبتع على القبض (و) لعلق المشتري بالمبيع حقا لغيره برهنه في دين عليه او اجارته ثم علم عيبه الذى له رده به (وقف) بضم فكسر المبيع (في صورة) رهنه (أى المبيع المعيب من المشتري قبل اخذها) بضم فكسر المبيع (في صورة) اجارته (أى المبيع ونحوها كاخداه وعاثرته وصلة وقف (خلاصه) أى المبيع من الرهن يدفع الدين المرهون فيه او ابرائه منه او تمام عمل الاجارة أو اتها مدة الاختدام والاعارة (ورد) بضم الراء وشد الدال المبيع المعيب لباثعه بعد خلاصه (ان لم يغير) المبيع وهو مرهون أو مؤجر مثلا فان تغير جرى فيه ما يأتى في قوله وتغير المبيع ان توسط الخ الحط حكم الرهن والاجارة والبيع الصحيح وهبة الثواب سواء فى انه لا يرجع للمشتري بشئ حتى تعود له السلعة على مذهب ابن القاسم في المدونة قال فى الام والرهن والبيع والاجارة اذا اصاب العيب بعد هن او اجر فلا اراده فوتا ومتى رجعت اليه بافلاك الرهن وانقضاء اجل الاجارة فارى له ان يرد لها ان كانت جماعها فان دخلها عيب مفسد ردها وما نقص العيب الذى حدث بها اه ثم قال وانظر هل يشترط ان يشهد الا ان انه ماضى به ولا يشترط ذلك وله القيام به وان لم يشهدوه نذاهو الظاهر ويظهر من كلام ابن يونس وابي الحسن عن ابن حبيب انه انما يكون له رده بعد رجوعه اليه بشراء وهبة او ميراث اذ لم يقم عليه ولم يحكم بينهم بشئ اما لو قام عليه قبل رجوعه اليه ففقدى عليه بانه لا يرجع عليه بشئ تلجوج ذلك من يده فلا

(قوله او اجارته) أى المبيع (قوله ثم علم) أى المشتري (قوله عيبه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله به) أى العيب (قوله قبل علمه عيبه) صلة رهنه (قوله كاخداه) أى هبة خدمة المبيع (قوله وعاثرته) أى المبيع (قوله او ابرائه) أى المدين (قوله الرهن) (قوله منه) أى الدين (قوله أو تمام عمل الاجارة) عطف على دفع (قوله وانتهاه) عطف على دفع (قوله فى انه) أى الشان (قوله له) أى المشتري (قوله اصاب) أى وجد المشتري (قوله العيب) أى بالمبيع (قوله بعد هن) أى الرهن والاجارة والبيع (قوله فلا أراه) أى الرهن او البيع او الاجارة (قوله فوتا) أى

للمبيع ما نعام من رده به بيه (قوله متى رجعت) أى السلعة (قوله اليه) أى المشتري (قوله فارى له) أى المشتري (قوله ان يرد لها) أى السلعة (قوله ان كانت) أى السلعة (قوله فان دخلها) أى حدث بالسلعة (قوله ثم قال) أى الحط (قوله ان يشهد) بضم فسكون فكسر أى المشتري (قوله الا ان) أى حين اصابته العيب (قوله به) أى العيب (قوله ذلك) أى الانهاء على عدم رضاه به (قوله وهذا) أى عدم لزوم الاشهاد (قوله اذ لم يقم) أى المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله ولم يحكم بينهم) أى المتبايعين (قوله فقضى عليه) أى المشتري (قوله لا يرجع عليه) أى البائع (قوله ذلك) أى المبيع

(قوله وهذا) أي عدم رجوعه عليه ان كان قام عليه وحكم بينهم بما بعد رجوعه عليه لخروج المبيع من يده (قوله يرد) أي أبو محمد (قوله انه) أي المشتري (قوله الرد) أي بعد رجوع المبيع له (قوله لانه) أي المشتري (قوله منع) بضم فسح أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله له) أي خرج المبيع من يده (قوله بارتفاعها) أي العلة (قوله في الرد) أي جواز (قوله بعد بيعه) من المشتري صلة عود (قوله غير عالم) أي المشتري حال بيعه (قوله من المشتري) صلة (قوله سواء كان) أي العيب (قوله او حدث) أي العيب (قوله والمبيع في ضمان البائع الاول) حال (قوله او بتقليص) عطف على بعيب (قوله واخذه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري الاول (قوله له) أي المشتري الاول (قوله ولواشتراه) أي المشتري المبيع المعيب (قوله له) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله انما اشتريته) أي المبيع ٦٥٣ (قوله له) أي المشتري الاول

رجوع له أبو محمد وهذا بعد من أصولهم ابن يونس يريد انه له الرد قام عليه أو لم يقم لانه انما منع من القيام عليه لعله فارتفع الحكم بارتفاعها وشبهه في الرد ان لم يتغير فقال (كعوده) أي المبيع (له) أي المشتري بعد بيعه غير عالم بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري من المشتري سواء كان قديما من عند البائع الاول او حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول فعمدة او مواضعة فله المشتري الاول رد على البائع الاول او يتنازل المشتري الثاني قبل دفع ثمنه واخذه المشتري الاول فله رد على بائعه ان لم يتغير (أو) عوده له (عالم) بكسر الميم وسكون اللام (مستأنف) بضم الميم وفتح النون (كبيع) من غير المشتري الاول له ابن يونس ولواشتراه عالما بعيبه فله رد على بائعه لانه يقول انما اشتريته لارد عليك (اوهبة) من غير المشتري الاول له (وارث) من غير المشتري الاول له (فان باعه) أي المشتري المبيع المعيب غير عالم بعيبه (لاجنبي) أي غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعته بثلث ثمنه او اكثر وبعده تدليس بائعه مادام لم يرد له فان عاد اليه فقد تقدم فيها وان اشترت من رجل عبدا ثم بعته فادعيت ببيعته ان العيب كان بالعبد عند بائعه منك فليس لك خصومه الا ان اذ لو ثبت لم ارجعك عليه بشئ فان رجع العبد اليك بشرا او هبة او غير ذلك فلك القيام بعيبه ثم قال لو هبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته منه ثم لك رد على بائعك الاول واخذ جميع ثمنك منه ولا كلام له ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن الذي قبضت من واهبك بعد الذي رددت اليه منه بقيمة العيب لان ما بقي في يدك انما وهبه غيره ابو الحسن وهذا معنى قولها ولا كلام له اما اذا باعه بثلث الثمن او اكثر فواضح لانه لو رد على بائعه فلا يرجع الا بثمنه الذي دفعه واما اذا باعه باقل فلانه اما ان يكون عالما ببيعته ورضا عنه بعيبه وان لم يعلم فالتقص لحالة السوق لا للعيب هذا قول ابن القاسم واختاره ابن المواز قال الا ان يكون التقص من اجل العيب مثل بيعه بثلثا نادونه عنده ولم يعلم انه كان عند بائعه وباعه وكيله فلانا ذلك فيرجع على بائعه بالاقل عما نقصه من الثمن بقيمة العيب المصنف وظاهر كلام ابن يونس ان قول محمد تقييد لقول ابن القاسم وبذلك صرح غيره ولم يذكر ابن الجلاب

الثاني (قوله وهذا) أي قول ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن (قوله اما اذا باعه) أي المشتري العبد لاجنبي (قوله فلانه) أي المشتري (قوله عالما) أي بعيبه حين بيعه (قوله وان لم يعلم) أي المشتري عيبه حين بيعه (قوله قال) أي ابن المواز (قوله له) أي العيب (قوله حدوده) أي العيب (قوله عنده) أي المشتري (قوله ولم يعلم) أي المشتري (قوله انه) أي العيب كان به عند بائعه (قوله أو باعه) أي المبيع المعيب (قوله وكيله) أي المشتري (قوله ذلك) أي حدود عيبه عند موكله (قوله فيرجع) أي المشتري الاول (قوله من الثمن) بيان لما (قوله ان قول محمد) أي الا ان يكون التقص من اجل العيب الخ (قوله وبذلك) أي كون قول محمد تفسير لقول ابن القاسم صلة ضح (قوله ولم يذكره) أي قول محمد

(قوله دلس) أى علم البائع الاول العيب وكفه (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى البائع الثانى وهو المشتري الاول
 (قوله اذا لم يدلس) أى البائع الاول (قوله ان باعه) أى المشتري الاول المبيع (قوله لانه) أى اطلاعه عليه قبل بيعه لبايعه (قوله
 حدوده) أى العيب (قوله عنده) أى المشتري الاول (قوله اولاً) بشد الواو (قوله كذلك) أى رد الاول فى ضبطه بفتح الراء وضعها
 (قوله رده) أى المبيع (قوله به) أى عيبه (قوله فان كان) أى البائع الاول (قوله والا) أى وان لم يدلس (قوله وله) أى المشتري الثانى
 (قوله فان رده) أى المشتري الثانى ٦٥٤ (قوله عليه) أى المشتري الاول (قوله به) أى عيبه (قوله وتبعه) أى ابن عبد

السلام على انه تمسك ٥٥ ابن حرفة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تفسير القول ابن القاسم وعزاء
 عبد الحق لابن القاسم فى الموازنة (او) باعه المشتري (له) أى بايعه (عذل عنه) الذى اشتراه منه
 به فلا رجوع له على بايعه الذى اشتراه الا ن سوا باعه له قبل اطلاعه على العيب او بعده دلس
 ام لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رده عليه اذا لم يدلس فى بيعه ان باعه له بعد
 اطلاعه على عيبه لانه بمنزلة حدوده عنده (او) باع المشتري المبيع قبل اطلاعه على عيبه
 لبايعه (باكثر) من ثمنه الذى اشتراه منه به (ان دلس) البائع الاول اى لم يبين العيب عالمياه
 حين بيعه اولاً (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول على بايعه الذى هو المشتري
 الاول بزيادة الثمن الثانى على الثمن الاول لشرائه عالمياه (والا) اى وان لم يدلس البائع الاول
 بان لم يعلم العيب حين بيعه (رد) بفتح الراء وضعها وشد الدال اى للمشتري الثانى الذى هو البائع
 الاول رد المبيع بالعيب على المشتري الاول (ثم رد) كذلك اى للمشتري الاول رده به (عليه)
 اى البائع الاول فان باعه المشتري الاول بعد علمه عيبه لبايعه باكثر فان كان دلس فلا رجوع
 والا فللمشتري الثانى رده على المشتري الاول وله التمسك به فان رده عليه فليس للمشتري الاول
 رده على بايعه لان بيعه له بعد علمه عيبه رضاه (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه
 (له) اى لبايعه (باقل) من ثمنه الذى اشتراه به منه (كحل) بفتح الحاء مثقلاً البائع الاول الثمن
 الاول دلس ام لا ابن عبد السلام فى تكميله ان لم يدلس نظر لاحتمال كون النقص من
 حواله سوق كحجة ابن القاسم اذا باعه باقل لاجنبى وتبعه فى التوضيح المسناوى قد يفرق بانه
 لا ضرر على البائع فى رجوع سلعة له بخلاف بيعه لاجنبى فقيمة ضرر عليه فان باعه بعد
 علمه عيبه باقل لبايعه فلا يكمل له ولو دلس لرضاه به فان قيل لم يحكم بالردان لم يدلس كبيعته له
 باكثر فالجواب ان الرد من المشتري الثانى للعيب انما يكون باختياره والشان اختياره الردان
 اشترى باكثر والتمسك ان اشترى باقل فلذا عبر فى الاول بالرد وفى الثانى بالتكميل (وتغير) بفتح
 القوية وضم التحتية مثقلاً (المبيع) المعيب بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم
 عاد اليها لم يخرج وسواء كان التغير فى ذاته بسببه او بغير سببه اوفى حاله كالتزويج والسرقة (ان
 توسط) بفتح الحاء مثقلاً أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فه) اى
 المشتري التمسك بالمبيع (واخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع
 لبايعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبايعه الحط تغيره تارة يكون بنقص وتارة بزيادة
 وتارة بهما والنقص خمسة اوجه الاول التغير بنقص فى قيمته كحالة سوقه وهذا لا يعتبر صرح به

السلام (قوله يفرق) أى
 بين بيعه لاجنبى وبيعه باقل
 لبايعه (قوله بانه) أى الشان
 صله يفرق (قوله فان باعه)
 أى المشتري المبيع (قوله
 لبايعه) صله باع (قوله فلا
 يكمل) أى البائع الثمن الاول
 (قوله له) أى المشتري (قوله
 لرضاه) أى المشتري (قوله
 به) اى المعيب (قوله لم)
 بكسر ففتح (قوله لم) بفتح
 فسكون (قوله يحكم) بضم
 الباء وفتح الكاف (قوله
 بالرد) أى من المشتري الثانى
 وهو البائع الاول على
 المشتري الاول (قوله ان لم
 يدلس) أى البائع الاول فى
 شرائه باقل (قوله كبيعته
 له) أى البائع الاول (قوله
 باكثر) أى من الثمن الذى باعه
 به ولم يدلس (قوله انما يكون)
 أى الرد (قوله باختياره)
 أى المشتري الثانى (قوله
 اختياره) أى المشتري الثانى
 (قوله والتمسك) عطف على
 الرد (قوله فلذا) أى الشان
 صله عبر (قوله فى الاول) أى

بيعه باكثر (قوله وفى الثانى) أى بيعه له باقل (قوله عند المشتري) صله تغير (قوله خرج) أى المبيع (قوله يده) أى فى
 المشتري (قوله عاد) أى المبيع (قوله فى ذاته) أى المبيع (قوله بسببه) أى المشتري (قوله حاله) أى المبيع (قوله بين المخرج) صله
 توسط (قوله عنده) أى المشتري (قوله لبايعه) صله دفع (قوله بهما) أى النقص والزيادة معا (قوله فى قيمته) أى المبيع (قوله
 كحالة) أى نقص (قوله سوقه) (قوله لا يعتبر) بضم اليماء وفتح الواو (قوله به) أى عدم اعتبار بنقص قيمته

(قوله عين) أى ذات واضافته للبيان (قوله ابارده) بكسر الهمزة وشدة الواو وحدة (قوله اوبعده) أى ابارده (قوله اوعبد) عطف على نخل (قوله عيبه) أى النخل او العبد (قوله ان هذا) أى تلف نخل الخ او مال العبد (قوله ويخير) بضم الياء الاولى وفتح الثانية مثقلا أى المشتري (قوله به) أى عدم اعتبار تلف الثروة والمال وتخير المشتري بين عسكه ولاشئ له ورده ولاشئ عليه (قوله نقصه) أى المبيع (قوله عليه) أى نقص المبيع بجناية مشتريه عليه (قوله ذكرها) أى الاقسام الخمسة (قوله ٦٥٥ وصرح) أى الرجاء (قوله فقال) أى الرجاء (قوله ويخير) أى المشتري (قوله ولم اعلم الخ) بحرى به الصدق (قوله حوالته) أى السوق (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله والا) أى وان قبله البائع بلا ارش (قوله فيخير) أى المشتري (قوله هذا) أى التقيمة (قوله عدم قبول البائع المبيع بلا ارش (قوله استثنى) بضم التاء وكسر الهمزة (قوله سمن) بكسر ففتح نائب فاعل استثنى (قوله بتقديم) صلة معيبة (قوله وان عده الخ) حال (قوله من المتوسط) صلة عده (قوله يقوم سالما الخ) بيان (قوله ثلاثه) بضم التاء (قوله بهما) أى القديم والحادث (قوله فان اخذار) أى المشتري (قوله ينظر) بضم (قوله اظا) (قوله امسك) أى المشتري المبيع لنفسه وقام بحقه فى العيب (قوله قوم) بضم فكسر مثقلا أى المبيع (قوله واخذ) بفتح فسكون عطف على التمسك (قوله ويخير) أى المشتري (قوله يقوم) أى المبيع (قوله ياخذ) أى المشتري

فى المدونة الثانية تغير حاله دون بدنه كزواج وزنا وسرقه وباقى الكلام عليه عند قوله وتزويج امة الثالث نقص عين المبيع وهو الذى تسلم عليه هنا وقسمه الى خفيف ومتوسط ومفيت الرابع نقص غير عين المبيع مثل شراء نخل مقر قبل ابارده او بعده او بعد جاله فيذهب المال يتلف أو غير النخل بجائحة ثم يعلم المشتري عيبه فلا خلاف ان هذا لا يعتبر ويخير بين الرد ولاشئ عليه والتمسك ولاشئ له صرح به فى المقدمات وذكره فى المدونة وعزاه للباجى اعيسى الخامس نقصه بجناية المبتاع وباقى الكلام عليه عند قوله ووفق بين مدلس وغيره ان نقص ذكرها فى المقدمات والمنتقى والرجاء وصرح بتنى الخلاف فى الوجه الاول فقال وأما النقص بحواله السوق فلا عبرة به ويخير بين الرد ولاشئ عليه والامسك ولاشئ له ولم اعلم فى المذهب نص خلاف ان حوالته ليست فوتا فى الرد بعيب المشتري الا رواية شاذة لابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم انها قوت فى الطعام اه وأما التغير بالزيادة فى أى الكلام عليه عند قوله وله ان زاد بكسب الخ والتغير بالزيادة والنقص باقى الكلام عليه عند قوله وجبر به الحادث * (تنبيهان الاول) محل تخيير المشتري على الوجه المذكور ان لم يقبله البائع بالحادث بلا ارش والا فيخير بين التمسك ولاشئ له والرد ولاشئ عليه وباقى هذا فى قوله الار قبلة بالحادث (الثانى) استثنى من التغير المتوسط سمن الدابة المعيبة بتقديم فيخير بين التمسك واخذ ارش القديم والرد ولاشئ عليه على المعتد وان عده المصنف فيما باقى من المتوسط (وقوما) بضم القاف وكسر الواو ومشدة أى العيبان القديم والحادث تقويما مصورا (بتقويم) الشئ (المبيع) ثلاثة تقويمات ان اختار المشتري رده يقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما فان اختار التمسك يقوم سالما ومعيبا بالقديم فقط ابن الحاجب يقوم القديم والحادث بتقويم المبيع يوم ضمنه المشتري ابن عبد السلام والمصنف يعنى انه يتطرق فى قيمة العيب القديم وقيمة العيب الحادث اذا احتج الى قيمته معا او قيمة القديم وحده يوم ضمن المشتري المبيع لا يوم الحكم ولا يوم العقد ولا القديم يوم ضمان المشتري والحادث يوم الحكم ابن الحاجب فان امسك قوم صحيحا وبالعيب القديم الموضع أى فان اختار المشتري التمسك بالمعيب واخذ قيمة القديم حيث يخير فيكنى حيلة تقويم ان يقوم صحيحا ثم معيبا بالقديم ياخذ نسبة النقص من الثمن فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على البائع فان كان اشترا بثمانية عشر فيرجع بخمسها ثلاثة ابن الحاجب وان رد قوم ثالثا مع الموضع أى وان اختار الرد يقوم تقويما ثالثا بالعيبين معا القديم والحادث فانقصته القيمة الثالثة عن القيمة الثانية نسب للقيمة الاولى ويرد المشتري على البائع تلك النسبة من الثمن

نسبة النقص) أى لقيمتها سليما (قوله من الثمن) صلة ياخذ (قوله قيمته) أى المبيع (قوله خمس الثمن) أى لان نسبة النقص وهو اثنان للعشرة خمس (قوله به) أى خمس الثمن (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله يقوم) أى المبيع (قوله بهما) أى القديم والحادث (قوله القيمة الثالثة) أى قيمة المبيع عيبا بالقديم والحادث (قوله القيمة الثانية) أى قيمته معيبا بالقديم وحده (قوله نسب) بضم فكسر (قوله للقيمة الاولى) بضم الهمزة أى قيمته سالما (قوله من الثمن) صلة يرد

(قوله فان اراد) أى المشتري (قوله فالقيمة) المقتدرة (ان) أى قيمته سالما وقيمة معيبة بالقديم وحده (قوله اصلا) أى ينسب اليه نقص قيمته معيبا بها (قوله مثالنا) أى قيمته سالما عشرة ومعيبا بالقديم وحده ثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله بعيبه) أى القديم وحده (قوله بذلك) أى الربع (قوله الباقي) أى من خمسة عشر غنمه (قوله بالعيب القديم) حال من هاء غنمه (قوله وذلك) أى ربع غنمه به (قوله وهو) أى كون تخييره قبل التقويم (قوله وفرق) بضم ف. فكسر مخفقا (قوله هذا) أى القيام بالعيب (قوله فانه) أى المبيع المقوم المعين الخ. علة الاحتياج للفرق بينهما مع اشتراكهما فى الجهل بما ينوب الباقي فى الاستحقاق والسالم ٦٥٦ فى العيب من الثمن (قوله منه) أى المقوم المعين (قوله بما ينوبه)

وهكذا قال الباجي ونصه فان اراد الرد فالقيمة متان المقتدرة متان لا بد منهما فاذا تقدمتا جعلت قيمة السلعة بالعيب القديم اصلا ثم يقومها بقيمة ثالثة بالعيبين القديم والحادث فيرد من غنم المعيب بقدر ذلك فلو قيل فى مثالنا قيمته بالعيبين ستة علم ان العيب الحادث عند المشتري نقص من قيمة المبيع بعيبه الربع فيرجع من غنمه بذلك وقد علمت ان الباقي بعد العيب الاول اثنا عشر فيرد مع المعيب ربع غنمه بالعيب القديم وذلك ثلاثة وهذا معنى ما ذكره ابن القاسم فى المدونة وغيرها اه وان شئت قلت يرد خمس الثمن اه كلام التوضيح * (تنبية) * الخط ظاهر ما تقدم ان المشتري يخير قبل التقويم أبو الحسن وهو ظاهر المدونة وقرئ بين هذا وبين استحقاق اكثر المبيع المقوم المعين فانه لا يجوز التمسك بالباقي منه للجهل بما ينوبه من الثمن بان المعيب لما فات بعضه ووجب أن لا يرد الا بما نقصه سويع فى امساكه والرجوع بقيمة العيب القديم وفى الاستحقاق لا يجب عليه غرم شئ اذا رد الباقي وقال بعض القرويين لا يخبر فى المعيب الا بعد تقويمه لانه ان اختار التمسك قبل تقويمه لزم شراؤه بثمن مجهول وهذا مخالف لظاهر المدونة وغيرهما من نصوص المذهب والله اعلم ويعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع ولا القديم يوم ضمنه المشتري والحادث يوم الحكم كما قال احمد بن المعدل ابن عبد السلام اكثر عباراتهم يوم البيع وعدل عنها المصنف لان المبيع قد يحتاج لمواضعة وعبرة يوم البيع تشمله وشبهه ابن عرفة المازرى يعتبر وقت ضمان ذات المواضعة والغائب والمحبوسة بالثمن والقاسد اتفاقا واختلافا (وله) أى المشتري (ان زاد) البيع عنده (بكسب) بكسر الصاد المهملة ما يصبغ به كزعفران المصنف وهو مراد ابن الحاجب واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر وهو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه وأخذ قيمة العيب وأورده ويكون بما زادت الصنعة شريكاه اه ولو بالقاء الریح الثوب فى الصبغ بالكسر وخياطه وكند وكل ما أضافه للمبيع من ماله ولا يفصل عنه اصلا أو لا يفسد ولا يبتدأ الخبر عنه بقوله المصدر التمسك من قوله (ان يرد) بفتح فضم المشتري المبيع المعيب بعيب قديم اياه (ويشترط) المشتري مع البائع فى المبيع (!) مثل نسبة (ما زاد) من قيمته بصبغه او خياطته او كنده

أى الباقي تنازع فيه التمسك والجهل (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بان المعيب) صلة فرق (قوله يرد) أى المعيب (قوله نقصه) أى المعيب (قوله سويع) بضم فسكور فكسر جواب لما (قوله امساكه) أى المعيب (قوله عليه) أى المشتري (قوله عنها) أى عباراتهم (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله تشمله) أى المحتاج لمواضعة أى وقيسته انما تعتبر يوم ضمانه المشتري برؤية الدم (قوله وشبهه) أى ما يحتاج لمواضعة فى عدم انتقال ضمانه له المشتري بمجرد البيع عطف أعلى هاء تشمله (قوله يعتبر) أى فى التقويم (قوله والمحبوسة بالثمن) أى السلعة التى شرط بآئنها ان لا يسلمها المشتريها حتى يدفع له ثمنها (قوله

اتفاقا أو اختلافا) تعميم فى القاسد (قوله عنده) أى المشتري صلة زاد (قوله المصنف) على أى خليل فى توضيحه (قوله وهو) أى ما يصبغ به (قوله وهو) أى المصدر (قوله ولو فعل) أى المشتري (قوله من صبغ) بيان ما (قوله فله) أى المشتري (قوله حبسه) أى التمسك بالمبيع (قوله أورده) أى المبيع (قوله ويكون) أى المشتري (قوله بما زادت الصنعة) صلة شريكاه (قوله أى البائع) (قوله وخياطه الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله وكل) أى وباقي كل (قوله ما اضافته) أى المشتري (قوله من ماله) أى المشتري بيان لما (قوله ولا يفصل) أى المضاف (قوله عنه) أى المبيع (قوله من قيمته بصبغه) بيان لما

(قوله على قيمته) صله زاد (قوله خاليا) حال من هاء قيمته (قوله معيبا) حال من هاء قيمته أو من ضمير خاليا (قوله عن ذلك) أي الصبيغ وفخوه (قوله مشتقلا) حال من هاء قيمته (قوله على ذلك) أي فهو الصبيغ (قوله فان قوم) أي المبيع (قوله مصنوعا) حال من نائب فاعل قوم (قوله وغير مصنوع) عطف على مصنوعا (قوله شاركة) أي المشتري البائع في المبيع (قوله يتسك) أي المتري بالمبيع (قوله فهو) أي المبيع (قوله انه) أي المشتري (قوله وان نقص) ٦٥٧ عطف على انه ان لم يزد ولم ينقص

(قوله وفي خطه) أي تت (قوله وتخرج) أي تأديب (قوله وهما) أي زيادة القيمة بمحو السوق وزيادة بالتعليم (قوله فقها) أي المدونة (قوله وأورد) أي ولا شيء عليه (قوله واستشهد) أي استدلل بعض القرويين (قوله بنقل المبيع) أي من محل لا تخرزادت قيمته به (قوله وزيادة في عين المبيع) أي بغير أحداث شيء فيه (قوله هذا هو القسم الثالث) (قوله وزيادة مضافة للمبيع من غير جنسه) هذا هو القسم الرابع (قوله لا يوجب خبارة) أي بين التسك وأخذ الارش والرذ مع المشاركة (قوله ويخير) أي المشتري (قوله وزيادة أحدتها المشتري) هذا هو القسم الخامس (قوله سالما) أي خاليا من الزيادة (قوله اليها) أي الثانية (قوله عند المشتري) صله حدث (قوله عند المشتري) صله الحادث (قوله فان ساواه) أي الزائد العيب (قوله تسك) أي

على قيمته خاليا عن ذلك معيبا لقيمته مشتقلا على ذلك فان قوم مصنوعا بخمسة عشر وغير مصنوع بعشرة عشر ~~سك~~ بثلاثة دلس بآتعه أم لا أو يتسك ويأخذ ارش القديم ومفهوم ان زاد انه ان لم يزد ولم ينقص بالصبيغ فهو بمثابة ما لم يحدث فيه شيء فله رده ولا شيء عليه والتسك به ولا ارش للعيب قاله في المدونة وانه ان نقص فبأق في قوله وقرق بين مدلس وغيره ان نقص ويعتبر لقيمة (يوم المبيع على الاظهر) صوابه على الأرجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة من غ بعضها بخط تت وفي خطه في شرحه الكبير عن القوري لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري الخط في المقدمات الزيادة على خمسة أو جسه زيادة بمحو السوق وزيادة حال المبيع فهو قديم صنعة وتخرج تزيد قيمته به وهما لا يعتبرا ولا يوجبان خيار المبتاع فقيها ولا يفتي الرضا العيب حواله السوق ثم قال فيساو من ابتاع عبدا اعجميا فله البيان او صنعة فقيصة فارتفع عنه او ابتاع أمه وعلمها الطبخ والغسل أو نحوهما فارتفع عنها ثم ظهر على عيب فليس ذلك فواتا وله ان يجيز ولا شيء له أو يرد بعض القرويين كان يجب ان يتسك ويرجع بغيره العيب لما اخرج في تعليمها واستشهد بنقل المبيع الا في زيادة في عين المبيع بغير أحداث شيء فيه كسكن الدابة وكبر الصغير أو بشئ من جنسه مضاف اليه كولد وفيه خلاف يأتي عند قوله أو سمنها وزيادة مضافة للمبيع من غير جنسه كالتساب الرقيق مالا بهبة أو صدقة أو تجارة أو غار الخمل والشجر فهذا لا يوجب خبارة اتفاقا ويخير بين رد العيب وماله والخمل وغيره ما لم يطب ويرجع بقيمة سقيه وعلاجه على مذهب ابن القاسم والامساك ولا شيء له في الوجهين وزيادة أحدتها المشتري كالصبيغ والخيطا والكمد وما شبهها مما لا ينقل الفساد فلا اختلاف انه يوجب تخييره بين التسك والرجوع بقيمة العيب والرد والمشاركة اه والوجه الخامس هو الذي تسككم عليه المصنف هنا ولم يتسككم على الاول والثاني والرابع ويأتي الكلام على الثالث عند قوله وسمنها غ وكيفية التقويم اذا حدثت زيادة عند المشتري ولم يحدث عنده عيب واختار التسك أن يقوم المبيع تقويمين سالما ثم عيبا وله من الثمن بنسبة ما يمتن القيمة سالما وان اختار الرد قوم بالعيب القديم غير مصنوع ثم قوم مصنوعا ونسب ما زادته الثانية اليها وشارك المشتري البائع بنسبته في المبيع فان كانت الاولى ثمانين والثانية تسعين شارك بتسعة وتعتبر القيمة يوم بيعه عند ابن يونس ويوم الحكم عند ابن رشد (و) اذا حدث بالمبيع العيب عند المشتري عيب وزيادة (جسر) بضم الجيم وكسر الموحدة (به) أي الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عند مشتريه فان ساواه فقال ابن يونس ان تسك فله ارش القديم وان رد فلا شيء عليه وان نقص ورده غرم تمام قيمته معيبا وان تسك به فله أخذ ارش القديم وان زاد وتسك به فله ارش القديم وان رد شارك بالزائد الخط وان حدث عند المشتري عيب وزيادة فان

المشتري بالمبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان نقص) أي الزائد عن ارش العيب الحادث (قوله ورده) أي المشتري المبيع (قوله غرم) أي المشتري (قوله معيبا) أي بالعيب القديم (قوله به) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب الحادث

(قوله السلام) أي خاليه من الزائد (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله شك) بضم الشين المعجمة (قوله فان جبرت) أي الزيادة (قوله لم يحدث عند المشتري) أي نقص ولا زيادة (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب (قوله واعترضه) أي ابن عبد السلام (قوله بانه) أي الشأن (قوله هل جبرت الصنعة العيب) أي جوابه (قوله العيب الحادث) أي ارشه (قوله هذا) أي قدر العيب من الثمن (قوله انه) أي الشأن ٦٥٨ (قوله شك) بضم الشين (قوله وذلك) أي الشك في الزيادة (قوله كلامه) أي ابن

عبد السلام (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله وبهذا) أي ما تقدم صله (قوله عند المشتري) صله (قوله بصيغه) صله (قوله نقص) صله (قوله مثلا) أي او كده أو نظيره (قوله بما لا يصيب به منله) صله (قوله ورده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان تمسك) أي المشتري بالمبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي البائع (قوله فان رد) أي المشتري (قوله أخذ) أي المشتري (قوله هذا) أي وقرئ بين مدلس وغيره ان نقص (قوله قال) أي الموضع (قوله كانه) أي المشتري (قوله او حبسها) أي السلامة عطف على رده (قوله وهذا) أي قوله فلا كان الصبيغ منه صالح (قوله مراده في مختصره) أي بقوله ان نقص (قوله تعميم) أي ان نقص (قوله قال) أي طئي (قوله وعلى هذا المنوال) أي تخصيص

اختار التمسك قوم تقويمين سالما ومعيبا بالقديم وان اختار الرد فقال ابن الحاجب يقوم أربع تقويمات سالما ثم معيبا بالقديم ثم بالحادث ثم بالزيادة ابن عبد السلام لاحاجة لتقويمه سالما ولا لتقويمه بالحادث وانما يقوم معيبا بالعيب القديم ثم بالزيادة فيشارك في المبيع بقدر الزيادة ثم قال نعم يحتاج للثلاث تقويمات اذا شك في الزيادة هل جبرت العيب الحادث أم لا فيقوم سالما ثم بالعيب القديم ثم بالزيادة فان جبرت العيب الحادث فالحكم كما لو لم يحدث عند المشتري وان زاد حصلت المشاركة بالزيادة وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث كان كعيب مستقل اه واعترضه المصنف وابن عرفة بانه لا يعرف هل جبرت الصنعة العيب أم لا الا بعد معرفة قدر العيب الحادث من الثمن ولا يعرف هذا الا بعد معرفة قيمته سالما والحق انه ان شك في الزيادة هل جبرت الحادث أم لا فلا بد من أربع تقويمات كما قال ابن الحاجب وذلك اذا لم تزد قيمة بالزيادة على قيمته بالعيب القديم وقول ابن عبد السلام يكفي ثلاث تقويمات غير ظاهر كما يدل عليه آخر كلامه حيث قال وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث اه وان تحقق ان الزيادة جبرت العيب الحادث بان زادت قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم فلا يحتاج الى تقويمين كما لو لم يحدث عند المشتري عيب والله سبحانه وتعالى اعلم وبهذا تعلم معنى قوله وجبر به الحادث (وفرق) بضم الفاء وكسر الراء المحققا (بين) بفتح الميم وفتح الدال المهملة وكسر اللام أي كاتم لعيب مبيعه عالمابه ذا كراهه (و) بفتح (غيره) أي المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قديما عند المشتري بصيغه مثالا لا يصيب به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا ارش عليه انقصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم البنا في هذه المقوم قوله زاد بك صبيغ أي وان نقص بك صبيغ فوق بين مدلس وغيره كما يدل عليه كلام التوضيح قال في قول ابن الحاجب وان حدثت زيادة كالصبيغ أخذ الارش أو رد ويكون شريكا في ما نقصه فلو كان الصبيغ منقصا كان لردده بغير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها واخذ الارش اه وهذا مراده في مختصره ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه الا انما هو في الزيادة ونقصه لها ويستحكم على التغيير الحاصل بسبب فعله انظر طئي قال وعلى هذا المنوال نسج ابن شاش وابن الحاجب فتعميم كلامه مختلط للمسائل وايضا للدافع في كلامه وذلك ان كلامه هنا في تغيير المشتري بين التمسك واخذ ارش القديم والرد بلا دفع ارش النقص والقطع المعتاد الا في وان كان مقيدا بالتدليس جعله المصنف في حيز التدليس الذي هو كالعديم وان المشتري يغير بين التمسك بلا شيء والرد كذلك فادخله هنا بوجوب التناقض في كلامه ثم قال وعلى ما قلنا فكلام المصنف محذور غنى عن التعميد سالم من التدافع والله اعلم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلاكه)

عبد السلام (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله وبهذا) أي ما تقدم صله (قوله عند المشتري) صله (قوله بصيغه) صله (قوله نقص) صله (قوله مثلا) أي او كده أو نظيره (قوله بما لا يصيب به منله) صله (قوله ورده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان تمسك) أي المشتري بالمبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي البائع (قوله فان رد) أي المشتري (قوله أخذ) أي المشتري (قوله هذا) أي وقرئ بين مدلس وغيره ان نقص (قوله قال) أي الموضع (قوله كانه) أي المشتري (قوله او حبسها) أي السلامة عطف على رده (قوله وهذا) أي قوله فلا كان الصبيغ منه صالح (قوله مراده في مختصره) أي بقوله ان نقص (قوله تعميم) أي ان نقص (قوله قال) أي طئي (قوله وعلى هذا المنوال) أي تخصيص

النقص بكونه يكسب صله نسج (قوله فتعميم كلامه) أي للنقص بفعل المشتري (قوله وان كان مقيدا أي بالتدليس) حال (قوله جعله المصنف الخ) خبر القطع (قوله كذلك) أي بلا شيء (قوله فادخله) أي القطع المعتاد (قوله ثم قال) أي طئي (قوله ما قلنا) أي من تخصيص كلامه هنا بنفسه بكسبه

أقامته) أى الرقيق(قوله
عنده) أى البائع(قوله
فان كان) أى البائع(قوله
كذلك) أى لم يعلم العيب
وطالت أقامته عنده(قوله
نفعته) أى البائع(قوله
وان كان) أى البائع(قوله
علمه) أى العيب(قوله
عليه) أى البائع(قوله
بعلمه) أى البائع(قوله
أى العيب(قوله ثمرد)
بضم الراء(قوله عليه) أى
البائع(قوله فبرده) أى
السهمار الجعل(قوله له)
أى البائع(قوله ان رد)
بضم الراء(قوله فان قوله)
أى المبيع(قوله كآلته)
تشبيهه فى عدم الرد(قوله
فى رد الجعل) صلة كاف
التشبيه(قوله فكذلك)
أى فى عدم رد الجعل(قوله
فله) أى السهمار(قوله رد)
بضم الراء(قوله له) أى
السهمار(قوله علمه) أى
السهمار(قوله يرد) بضم
ففتح(قوله فان رد) بضم
(قوله له) أى السهمار(قوله
ورد) أى المشتري(قوله

فله) أى المشتري (قوله ان لم يبدلس) أى البائع (قوله ثم علم) أى المشتري (قوله وعليه) أى البائع (قوله له) أى المبيع (قوله
حاله) أى المبيع (قوله سافر) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله ولابدة) أى أمة (قوله وبه) أى الرقيق (قوله حال) (قوله غر)
أى البائع المشتري (قوله به) أى العيب (قوله ودلسه) بفتح الدال مثلاً أى كتمه عما يابته (قوله فانه) أى البائع (قوله ويرد) بضم الفتح
أى المبيع (قوله عليه) أى البائع (قوله وهو) أى ما قال

(قوله في لغو السمن) أي عدم اعتباره فليس للمشتري إلا الرد بلا شيء أو التمسك بلا شيء (قوله من الثالث) الخط أي المتوسط (قوله والثاني) الخط أي المقيت (قوله بين) بكسر الباء مثقلا أي ظاهرا واضافة من اضافة ما كان صدقة (قوله لغو) خبر صلاح (قوله هذا) أي عتزد زوج الامة من المتوسط (قوله كذلك) أي الامة في ان ٦٦١ تزويجه متوسط (قوله في المقدمات)

خبره قدم (قوله عما تنقص به قيمته) بيان اشبهه (قوله فاختلاف) بضم التاء وكسر اللام الخ جواب اما (قوله ولا يرد) أي المشتري الامة بعيها القديم (قوله الوجهين) أي التزويج والزنا (قوله يعلم) بضم الباء (قوله لا يدرى) بضم الباء وفتح الراء (قوله فيه) أي العبد (قوله ثم قال) أي الرجراجي (قوله يرد) بفتح الفضم أي المشتري (قوله فله) أي المشتري (قوله رده) أي المبيع (قوله لها) أي المدونة (قوله جبره) أي تزويج الامة (قوله لكونه) أي الولد (قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة النون أي التزويج (قوله بجبره) أي التزويج بالولد صلة لم يكن (قوله لم يكن) أي لم يوجد التزويج خبر كان (قوله ومقتضاه) أي قوله لكونه عن عيب النكاح (قوله انه) أي الولد (قوله به) أي الولد (قوله عيب) منفعول جبر مضافا لفاعله (قوله مطلق) خبر جبر (قوله سواء كانت قيمة الخ)

رشد في افوا السمن وكونه من الثالث أو الثاني ثلاثة لابن القاسم وابن حبيب والخبر يرجع على الكبير (تنبيهات) * الأولى بادر لفهم من جمع المصنف الهزال والسمن ان السمن عيب يرد ارشه مع الدابة اذ اردت بعيب قديم وليس كذلك كما تقدم عن ابن رشد وقال الباجي لما تكلم على زيادة البدين بالسمن المشتري بخير بين أن يمسك ويرجع بقيمة العيب أو يرد ولا شيء لمن الزيادة * الثاني ابن عرفة صلاح البدن بغير بين السمن لغو * الثالث مفهوم دابة ان هزال الرقيق ومنه ليس افوتنا هو كذلك ابن رشد اما هزال المذكور من الرقيق ومنه فلا اختلاف انه ليس بفوت واما سمن الجوارى ومحفهم من فليختار قول مالك رضي الله تعالى عنه انه ليس بفوت وراه ابن حبيب بخيره المبتاع بين الرد والامساك واخذ بقيمة العيب (وعبى وشلل وتزويج امة) الخط هذا مذهب المدونة ولا مذهبهم لقوله امة فالعبد كذلك في المقدمات واما النقصان بتغير حال المبيع كتزويج الامة أو العبد والزنا والسرقة والشرب وشبهه مما تنقص به قيمته فاختلف فيه فقال في المدونة ان تزويج الامة نقصان ولا يرد لها الا وما نقصها النكاح أي او يمسك ويرجع بقيمة العيب وقال ابن حبيب ما أحدث العبد من زنا أو شرب أو سرقة فليس ينقص وقد يفرق بين الوجهين بان التزويج عيب يعلم حدوثه بعد الشراء بخلاف الزنا والشرب والسرقة لا يدرى لهله كان فيه قبل شرائه اه وقال الرجراجي واما النقص بتغير حال المبيع مثل تزويج الامة أو العبد وزنا أو سرقة أو شبهه مما ينقص قيمته فلا خلاف في المذهب ان تزويج الرقيق عيب مع بناء الزوجية وذكر الخلاف المتقدم في زوالها بموت أو فرار ثم قال فاذا كانت الزوجية الباقية عيبا اتناها والزنا له على احد الاقوال فهي فوت فيخير المشتري بين رد المبيع مع مائه عيب التزويج والتمسك والرجوع بما نقصه العيب القديم وأما عيوب الاخلاق كالزنا والسرقة وشرب الخمر اذا أحدث عند المشتري وقد اطاع على عيب قديم فالمذهب على قولين أحدهما انها عيوب يرد ارشها ان رد المبيع وهو المشهور والاخر انها ليست بعيوب فله رده ولا شيء عليه قاله ابن حبيب اه واقصر المصنف على التزويج تبعاله ولا يرتب عليه جبره بالولد (وجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة تزويج الامة (بالولد) الذي ولدته الامة من تزويج المشتري ابن عرفة المازري وعندى ان الجبر بالولد لكونه عن عيب النكاح فكانه يجبره لم يكن ومقتضاه انه لا يجبر به غير عيب النكاح وفي الموازية يجبر به غير عيب النكاح اللخمى موت الولد كعدم ولادته وهل جبر الولد عيب التزويج مطلق سواء كانت قيمته كقيمة عيب التزويج أو أقل أو أكثر وهو الذي فهم ابن المواز كلام ابن القاسم عليه أو انما هو اذا كانت قيمة الولد كقيمة عيب التزويج أو أكثر وان كانت أقل فلا بد أن يدفع ما بقى مع الولد وهو الذي فهمه الاكثر وهو الصحيح قاله في التوضيح ونقله في الشامل غ أبو اسحق وابن محرز المازري صفة التقويم ان يشال قيمته مائة مائة بالعيب القديم ثمانون ثم ان كانت قيمته اربعه وبعب النكاح وزيادة الولد

تنسب لمطلق (قوله وهو) أي جبر الولد عيب التزويج مطلقا (قوله وانما هو) أي جبر الولد عيب التزويج (قوله ان يدفع) أي المشتري (قوله ما بقى) أي من ارش عيب التزويج (قوله فهمه الاكثر) أي من كلام ابن القاسم (قوله وهو) أي تقييم الجبر بكون قيمة الولد قدر ارش عيب التزويج أو أكثر (قوله مائة) أي من العيب القديم ومن التزويج (قوله به) أي العيب القديم

(قوله حبسها) أي ابقاؤها لنفسه (قوله بما ذكر) أي عيها التقديم وعيب النكاح وزيادة الولد (قوله غير) أي المشتري (قوله من تسمع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله وحديث فيه) أي المبيع الخ حال (قوله نقصا) أي من قيمة المبيع (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله واليه) صلة وأشار (قوله فيه) أي الثمن (قوله واليه) صلة ذهب (قوله ولفظها) أي المدونة (قوله نعماء) أي زيادة في عين المبيع ككبر صغير ونماء نخل (قوله عنده) أي المشتري (قوله نقصه) أي المبيع (قوله ذلك) أي الخفيف غير المفسد (قوله أنه) أي المشتري (قوله رده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله هذا) أي الخفيف غير المفسد (قوله المستلتمين) أي العيب ٦٦٣ المتوسط الحادث عند المشتري الذي قبله البائع بلا إرش والعيب القليل الحادث

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله في الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعليل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أي المشتري (قوله ورده) أي المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أي المشتري (قوله ولو أخذ) أي المشتري (قوله أي الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله أثر) بكسر فاءين أي عقب (قوله ما سبق عنها) أي قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصداع (قوله ثم) قال وأما زوال الأثمة فكذلك في الوحش خاصة أبو الحسن يعنى أنه خفيف في الوحش خاصة ظاهره وإن كانت أغلغله الأبهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووط وثيب وقطع) أي تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري أو يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه أن القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد أرشها سواء كان بأثمه مدلسا أم لا وليس كذلك إنما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فإن قطع الثياب قسأ أو عمر أو يلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فإن دلس به البائع فلا شى على المبتاع ما نقصه القطع إن رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعلا وسائر السلع إذا عمل المشتري

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله في الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعليل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أي المشتري (قوله ورده) أي المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أي المشتري (قوله ولو أخذ) أي المشتري (قوله أي الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله أثر) بكسر فاءين أي عقب (قوله ما سبق عنها) أي قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصداع (قوله ثم) قال وأما زوال الأثمة فكذلك في الوحش خاصة أبو الحسن يعنى أنه خفيف في الوحش خاصة ظاهره وإن كانت أغلغله الأبهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووط وثيب وقطع) أي تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري أو يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه أن القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد أرشها سواء كان بأثمه مدلسا أم لا وليس كذلك إنما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فإن قطع الثياب قسأ أو عمر أو يلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فإن دلس به البائع فلا شى على المبتاع ما نقصه القطع إن رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعلا وسائر السلع إذا عمل المشتري

به) أي المبيع (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله ذلك) أي كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله لو كذلك) أي صاحب المدونة في ذكر القطع بها المعتاد من الخفيف إذا دلس البائع فقط (قوله فوته) أي المبيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله فإن قطع) أي المشتري (قوله نقصا) بضم القاف والميم جمع قبص (قوله أو أقيمة) جمع قبأ أي ملبوس سائر اللبدين كله مفترجا من أمام (قوله ثم ظهر) أي أطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أي العيب (قوله حبسها) أي المبيع (قوله رده) أي المشتري المبيع (قوله ثم قال) أي في المدونة (قوله وكذلك) أي المدركور من الثياب في أن تقطعها المعتاد من المتوسط إن لم يدلس البائع ومن الخفيف إن دلس (قوله سائر) أي باقى

(قوله يعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله محاليس فيه فساد) بيان لما (قوله فان فعل) أى المشتري (قوله فيه) أى المبيع (قوله بفعل) بضم الياء وفتح العين (قوله الوشى) بفتح فسكون أى المطروز (قوله تباين) جمع تباين بضم ففتح مثقلا أى صراويلات قصارا جدا يلبسها خدمة السفن (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله وذلك) أى تطبيع الثوب الوشى خرقا أو تباين (قوله ويرجع) أى المشتري (قوله بقيمة العيب) أى القديم (قوله من الثمن) بيان للقيمة (قوله وفى المقدمات) خبر مقدم (قوله مما جرت العادة الخ) بيان ما (قوله يحدث) بضم فسكون ففتح (قوله فى مثله) أى المبيع (قوله فينقص) عطف على صيغ فهو منه صوب بأن مقدرة (قوله فهذا فو) جواب اما (قوله فعند المصنف القطع المعتاد) أى مطلقا ٦٦٣ (قوله غير ظاهر) خبر عدا (قوله هذا) أى كون المعتاد خفيفا

بهما ما يعمل بمثلها محاليس فيه فساد فان فعل فيه ما لا يفعل فى مثله كقطع الثوب الوشى خرقا أو تباين فليس لرده وذلك فو ويرجع على البائع بقيمة العيب من الثمن اه وفى المقدمات وأما النقض بما أحده المبتاع فى المبيع مما جرت العادة ان يحدث فى مثله كصبيغ الثوب وتطعيه فينقص عنه فهذا فو بتناقض ويجوز المشتري بين التمسك والرجوع بقيمة العيب ورده ودفع ارش نقضه عنده الا ان يكون البائع مدلسا فلا يدفع له ارش نقضه الخط اذ اعلم هذا فعند المصنف القطع المعتاد فى العيب الخفيف الذى يرد به بلائى غير ظاهر لان هذا انما هو فى حق المدلس واما غيره فهو فى حق من العيب المتوسط الذى يوجب له الخيار فى التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفع ما نقضه القطع المعتاد (و) التغيير الحادث بالمبيع المعيب عند مشتريه (الخروج) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء المبيغ (عن) الغرض (المقصود) منه (مقبت) بضم الميم وكسر الفاء لرده بعينه القديم واذا فو رده (فالارش) للعيب القديم حق المشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما ومعيبا بالقديم والمشتري من الثمن بنسبته ما نقضه الثمانية الاولى وظاهره تعين الارش ولو قبله البائع بالحادث الذى لم يذهب عينه ويرد جميع الثمن وعليه يطلب الفرق بينه وبين المتوسط وظاهره كغيره أيضا ولو حدث عند المشتري جابر للحادث عنده اذ لم يذكره الا فى المتوسط وليس هذا مكررا مع قوله وفوته حسا الخ لانه فيما خرج من يده وما هنا فبما بقى فيها وحدث فيه تغيير مقبت ومثل للعوض فقال (ككبر) حيوان (صغير) آدمى او غيره ولو بعير الا ان الصغير جنس والكبير جنس الخط هذا مذهب المدونة وفى الموازية لما لك رضى الله تعالى عنه متوسط وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناءه فى مختصر المتبعية نفقة عشرة ذنائب فو ان كان الثمن يسيرا فان كان كثيرا فليس بقو الا ان ينق النقطة الكثيرة واما يسير الهدم فيرده به مع ما نقضه (وهرم) بفتح الهاء الزاء أى ضعف قوة عن جميع المنفعة او اكثرها وقيل متوسط وشهره فى الجوهر وقيل خفيف وانكر واختلاف فى حده فنقل الابهري عن مالك رضى الله تعالى عنه ما انه ضعف قوته وذهاب منفعته كلها او اكثرها وقال عبد الوهاب ضعفه ضعفا لا منفعة فيه الباجى الصحيح عندي ضعفه عن منفعته المقصودة منه وعدم تمكنه من الاتيان بها (واقضاض) بالقاف أو الفاء وضادين

ورضاه بر جميع الثمن (قوله يطلب) بضم الميم وفتح اللام (قوله بينه) أى الخارج عن المقصود (قوله اذ لم يذكره) أى حدوث الجابر الخ على ظاهره الخ (قوله هذا) أى الخارج عن المقصود مقبت (قوله لانه) أى فوته حسا (قوله فيها) أى بد المشتري (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أى عدا الكبر بخرجا (قوله فى مختصر الخ) علة اذ خال هدم العقار وبنائه (قوله نفقة عشرة ذنائب) أى فى هدم عقار او بنائه (قوله فان كان) أى الثمن (قوله فليس) أى انفاقه عشرة (قوله فيرده) أى المبيع (قوله به) أى الهدم اليسير (قوله وشهره) بفتحات مثقلا أى عدا الهرم متوسطا (قوله انكر) بضم الهمز وكسر الكاف (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله حده) أى الهرم (قوله انه) أى الهرم (قوله فوته) أى الحيوان (قوله ضفه) أى الحيوان (قوله وعسلم) عطف على ضعف (قوله تمكنه) أى الحيوان (قوله بها) أى منفعته

(قوله مخالف) خبر عدد (قوله من أنه) أى الاقتضاء الخ بيان المنصوص (قوله وقيدته) أى الاقتضاء (قوله نص) مصدر مضاف لقاعله (قوله وكاقتضاء الخ) منقول نص (قوله سواء) كان البائع مدلساً أم لا) نعميم في كون القطع غير المعتمد مضمناً للرد (قوله بان علمه) أى البائع العيب الخ تصوير للتدليس (قوله كمدليس) أى البائع (قوله بجوابته) أى الرقيق (قوله فخارب) أى الرقيق (قوله فقتل) بضم فسكسر أى الرقيق فلمشترية الرجوع بجميع عينه (قوله بان اقتحم) أى عام (قوله تردى) بفتح ت مثقلاً أى سقط (قوله شاهق) أى عال (قوله ففات) راجع لاقتحم وتردى ودخل (قوله أو مات) أى في زمن إياقه (قوله أو انقطع) عطف على مات (قوله يدر) بضم الياء ٦٦٤ وفتح الراء (قوله أو دلس) أى بأثمه (قوله ففات) راجع لاختنق وتردى (قوله

مجمعتين اى اى ازالة بكاره امة (بكر) عليه او وخش الخط عدمه في المقيت مخالب للمنعوص
من انه من المتوسط عليه الشارح و غ وقيد الباجي بالعلية ونص الشامل في العيب
المتوسط وكافتضا بكر وقيل فوت وقيل الا في الخش فكما لعدم (وقطع) لشقة (غير معتاد)
كبائس او قلاع او كبا او قلائس او شقة الحريرتباين اى سراو يلات صغيرة تستر العورة
المغلظة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلسا ام لا واستثنى من قوله فالارض فقال (الا ان
يملك) بقبح الباء وكسر اللام المبيع (بعيب التدليس) من البائع على المشتري بان علمه وقت
بيعه وكتمه كتدليس بجرأته فغارب فقتل (أو) يملك (بشئ) (سماوى) أى منسوب للسماء أى
لا دخل لأدى فيه (زمنه) أى عيب التدليس (كونه) أى الرقيق المبيع الذى دلس بأثمه بإيقه
فأبق من المشتري ومات (في) زمن (إياقه) بان اقتحم نهرا أو تردى من شاهق أو دخل بحرا
فمشته حية فأت أو مات بلا سبب أو انقطع خبره ولم يدر هل مات أم لا أو دلس بجنونه فاختلف
أو تردى فأت أو بجمها الفئات من ولادته افرجع المشتري بجميع ثمنه واحتز بقوله زمنه
ويقوله فى اياقه عن موته بسماوى فى غير زمن عيب التدليس فيرجع بارش العيب القديم فقط
قال فى المدونة من باع عبدا دلس فيه بعيب فهلك العبد بسبب ذلك العيب أو نقص فضمائه
من بأثمه فيرد جميع ثمنه كتدليس بمرضه فأت به أو بسرقة فدمر فتنقطع يده فيموت به
أو بإيقه فيما بقى فيه لك قال ابن شهاب رضى الله تعالى عنه أو بجنونه فيموت قال مالك
رضى الله تعالى عنه وهذا بعد ان يقيم المبتاع البينة فيما حدث من سبب عيب التدليس
واما ما حدث به من غير سبب عيب التدليس فلا يرد الامع ما انتصه ذلك أو يحبس به ويرجع
بعيب التدليس كما فسرنا اه أبو الحسن ظاهر قوله فيما بقى فيه لك ان البائع لا يضمنه اذا دلس
بأيقه الا اذا هلك وليس كذلك بل يضمن اذا ابقى وغاب عرف هلاكه ام لا وهو بين فى الامهات
ولفظها أو ابقى فلم يرجع واختصره ابن يونس بقوله فهلك أو ذهب فلم يرجع وظاهر الامهات
ضمائه بنفسه اياقه الخط وصرح به ابن رشد والحنفى وذكره ما وقوله الا ان يملك بعيب
التدليس هو قوله سابقا كهلاكه من التدليس ذكره فيما تقدم لجمع النظائر وهذا لانه محله الخط
وفهم من كلامه انه اذا كان البائع غير مدلس وأبقى الرق ومات فى اياقه أو لم يرجع انه لا يرجع على

أَوْ يَجْعَلُهَا) أَى الْإِمَّةَ عَطَفَ
عَلَى يَجْعَلُهَا (قَوْلُهُ فِرْجَعُ
الْمُشْتَرَى بِجَمِيعِ غَنَمِهِ)
تَقْرِيعٌ عَلَى يَمِ الْبَائِعِ
الْمُدْلِسِ أَوْ بِسَمَاوَى
زَمَنِهِ (قَوْلُهُ فَضْأَانَهُ) أَى
الْعَبْدُ (قَوْلُهُ فِرْدُ) أَى بَائِعُهُ
(قَوْلُهُ ثَمَاتُ) أَى الْعَبْدُ
(قَوْلُهُ بِهِ) أَى الْمَرَضُ (قَوْلُهُ
فِي سِرْقِ) أَى الْعَبْدُ (قَوْلُهُ
بِهِ) أَى الْقَطْعُ (قَوْلُهُ فَيَأْتِي) أَى
أَى الْعَبْدُ (قَوْلُهُ وَهَذَا) أَى
رَدَّ الْبَائِعِ غَنَمَهُ (قَوْلُهُ فِيمَا
حَدَّثَ) أَى عَلَيْهِ (قَوْلُهُ
مِنْ سَبَبِ التَّدْلِيسِ عَيْبُ)
صَلَةُ حَدَّثَ (قَوْلُهُ بِهِ) أَى
الْعَبْدُ (قَوْلُهُ فَلَا يَرُدُّهُ) أَى
الْمُشْتَرَى الْعَبْدُ (قَوْلُهُ ذَلِكَ)
أَى عَيْبُ الْمُدْلِسِ
(قَوْلُهُ أَوْ يَجْعَلُهَا) أَى
الْمُشْتَرَى الْعَبْدُ (قَوْلُهُ
فِرْجَعُ) أَى الْمُشْتَرَى (قَوْلُهُ
عَرَفَ) بِضَمِّ فَكُسِرَ (قَوْلُهُ
بَيْنَ) بِكُسْرِ الْبَاءِ مَثَقَلًا

ظاهر (قوله به) أي ضمانه بنفسه أياقه (قوله نصهما) أي ابن رشد والشمسي قال الخط ونص ابن رشد وإذا البائع
دلس بالاباق فابق العبد ولم يرجع كان على البائع ان يرد الثمن ويطلب عيمده ٥١ ونص الشمسي ومن باع عبدا وبه عيب فهلك منه
أو تنسأى الى أكثر فان لم يدلس رجح بقيمة العيب ان هلك وان تنسأى الى أكثر كان له ان يسلك ويرجع بقيمة أو يرد ويرد قيمة
مات تنسأى عنه وان دلس بالعيب رجح بجميع الثمن ان مات وله ان يرد ان تنسأى ويرجع بجميع الثمن وان دلس عرض فمات منه
رجح بجميع غنمه ثم قال وان دلس بأياقه فابق رجح بجميع الثمن بنفسه أياقه وان كان حيا فاعلى بائعه ان يطلبه ثم قال لانه بنفس
الاباق وجب ردتغته لانه الوجه الذي دلس به وذهب به من يد مشتريه ٥٢ (قوله وفهم) بضم فس كسر (قوله من كلامه) أي
المصنف (قوله انه) أي الشأن (قوله انه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الابقية الاباق فقط نائب فاعل فهم

(قوله قال) أي ابن يونس (قوله السبعة من فقهاء التابعين) أي الذين جمعوا في هذا البيت
 نخذهم عبد الله عروة قاسم * سعد بن أبي بكر سليمان خارجي (قوله فهلك) أي العبد أو الأمة (قوله بذلك) أي عيب
 التدليس (قوله فهو) أي ضمانه (قوله منه) أي البائع (قوله تغر) بفتح التاء رضم الغين المججمة (قوله من نفسها) أي بكنم عيها
 عن خاطبها حاضرة مجلس عقدده (قوله لانها) أي المرأة (قوله ثم قال) أي ابن يونس ٦٦٥ (قوله اذ ادلس) أي البائع (قوله به)
 أي الاباني قوله من المشتري

الاول (قوله مشتري) قوله
 من البائع الاول (قوله
 التدليس أو نعمته) قوله
 المشتري الثاني (قوله
 لاستخدام في المتن) قوله
 رجوعه) أي المشتري
 الثاني (قوله لعدمه) بضم
 فسكون أي فقره (قوله
 ولا مال له) راجع لموته
 وغيبته (قوله فان سادى)
 أي الثمن الاول (قوله
 فبرده) أي الزائد (قوله اذ
 ليس) أي المشتري الثاني
 (قوله منه) أي الزائد (قوله
 ولم يعطه) أي المشتري
 الثاني (قوله لانه) أي
 البائع الثاني (قوله فبرجع)
 أي المشتري الثاني (قوله
 عليه) أي البائع الثاني
 (قوله به) أي زائد الثمن
 الثاني (قوله ولا يكمله)
 أي الثمن الثاني البائع
 الثاني (قوله له) أي المشتري
 الثاني (قوله لرضاه) أي
 المشتري الثاني (قوله وقيد)
 بقضات مثقلا (قوله القول
 الثاني) أي عدم تكميل

البائع الا بقية الاباق فقط ونحوه في التلقين ونحوه لابن يونس قال روى سحنون ان السبعة من
 فقهاء التابعين قالوا فيمن دلس بعيب في عبدا أو أمة فهلك بذلك فهو من البائع ويأخذ منه
 مبتاعه منه كله بعض البغداديين دليله المرأة تغرم من نفسها فزوجها الرجوع عليها بجميع
 الصداق الا ما يستحل به فزوجها لانها مداسة بعيبها فكذلك هذا ثم قال ابن القاسم عن مالك
 رضي الله تعالى عنه ما اذ ادلس بالاباق فابق العبد فقام المبتاع به فقال البائع لم يابق منك وقد
 غيبته أو بعبته فلا يقبل قول البائع وليس على المشتري أكثر من يمينه انه ما غيبه ولا بآعه ولقد أبق
 منه ثم يأخذ منه وليس عليه يمينه أنه أبق منه اه (وان باعه) أي المبيع المعيب بعيب قديم
 (المشتري) قبل علمه عيبه (وهلك) المبيع عند مشتريه من المشتري الاول (بعيبه) أي التدليس
 من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على
 بآعه) وهو المشتري الاول لعدمه او موته او غيبته بعيبه ولا مال له واصله رجوع (بالثمن) الاول فان
 سادى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (البائع الثاني)
 فبرده المشتري الثاني للمشتري الاول المصنف وفي قبض المشتري الثاني الزائد على غيبته نظر اذ ليس
 وكبلا عن المشتري الاول وقد يبرئ الثاني البائع الاول منه (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن
 المشتري الثاني ولم يعطه المدلس غير الثمن الاول (فهلك بكمله) أي الثمن الثاني للمشتري الثاني
 الباقي (الثاني) لانه قبض منه الزائد فبرجع عليه به او لا يكمله لرضاه باتباع البائع الاول فلا
 رجوع له على الثاني قولان فان قيل ارضى باتباع الاول لعدمه كان رجوعه على الثاني فجوابه
 انه كان يمكنه الصبر حتى يتيسر له الرجوع على بآعه فلما لم يصبر لم يكن له رجوع عليه وقيد الموضع
 القول الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا كمل له قيمة العيب كما
 لو باعه الثاني بما قده وكان قد اشتراه بعشرة ونقصه عيبه عشرين بن خمس المائة فيكمل الثاني لثالث
 ارش العيب بعشرة ومفهوم ان لم يمكن على بآعه انه ان امكن رجوعه عليه فلا يرجع على
 المدلس بشئ وانما يرجع بالارش على بآعه ثم يرجع ثمنه على المدلس بالاقل من الارش او كمال
 الثمن الاول قاله د وهذا قول ابن المواز وقال الطحطاوي يرجع على المدلس بجميع ثمنه وهذا
 قول ابن القاسم في سماع أصبغ (و) ان ظهر للمشتري عيب قديم فيما اشتراه واراد رده به فادعى
 عليه بآعه أنه اشتراه عالما بعيبه وانكر المشتري علمه به حين شرائه (لم يخلف) بضم التحتية وفتح
 الحاء واللام مشددة وفتح فسكون فكسر شخص (مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه واراد
 رده به على بآعه (ف) ادعى (بضم الدال وكسر العين) (رؤيته) أي المشتري العيب حين شرائه
 فانكرها المشتري فالقول قوله بلا يمين وله رده به في كل حال (الا) أن يحقق البائع عليه دعوى

٨٤ منجنيق
 البائع الثاني الثمن الاول (قوله ولا) أي وان كان الثمن الاول
 اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني (قوله كن) بقضات مثقلا أي البائع الثاني (قوله له) أي المشتري الثاني (قوله وهذا)
 أي رجوع المشتري الاول بالاقل من الارش وما يكمل الثمن الاول (قوله يرجع) أي المشتري الثاني (قوله وهذا) أي رجوع
 المشتري الاول على المدلس بجميع ثمنه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله العيب) مفعول رؤيته مضافا لفاعله
 (قوله حين شرائه) صله رؤيته (قوله فانكرها) أي رؤيته العيب حين الشراء (قوله قوله) أي المشتري (قوله له) أي المشتري

(قوله فيحلف) أي المشتري على عدم رؤيته حال شرائه (قوله في الثلاثة) أي دعوى الازالة وظهور العيب واقرار المشتري بالتقليب (قوله له) أي المشتري (قوله فان نكل) أي المشتري عن اليقين على عدم رؤيته حين شرائه (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله وان كان) أي العيب (قوله واقر) أي المشتري (قوله نفيا) أي الرؤية (قوله من الحلف والرد) بيان لما (قوله خلاف) خبر ما (قوله له) أي عب (قوله قوله) أي المصنف (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله به) أي الظاهر الذي لا يخفى (قوله وحكي) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مشترك) بفتح الراء أي لفظي بتعدد وضعه لاكثر من معنى كمين (قوله مشكك) بضم ففتح فكسر مثله لا أي مشترك بمعنى بوضعه لكلي متفاوت في جزئياته كالبياض (قوله يطلق) أي العيب بضم الياء وسكون الطاء وفتح اللام (قوله تقليبا) تمييز للنسبة اختبر الى مقعولة أو ينزع خافضه (قوله مقعدا) بضم فسكون ففتح أي عاجزا عن القيام (قوله وعلى ما يخفى الخ) ٦٦٦ عطف على الظاهر (قوله على غير المتأمل) صلة يخفى (قوله ككونه) أي الحيوان

رؤيته (بدعوى الازالة) من البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهرا لا يخفى على غير المتأمل أو خفيا واقرار المشتري بتقليب المبيع ومعاينته يحلف في الثلاثة وله الرد فان نكل فلا رد له فيها وان كان ظاهرا واقر بالمعينة والتقليب والرضا فلا رد له ولو حلف على نفيا اه عب البنائي ما ذكره في الظاهر الذي لا يخفى على غير المتأمل من الحلف والرد خلاف ما سألني له عند قوله وحلف من لم يقطع بصدقه وخلاف ما حقه ابن عرفة من عدم الرد به وحكي عليه الاتفاق ونصه كلام المتقدمين والمتأخرين يدل على ان العيب الظاهر مشترك أو مشكك يطلق على الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقليبا كسكون العبد مقعداً أو مطموس العينين وعلى ما يخفى عند التقليب على غير المتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين فالاول لا قيام به والثاني يقام به اتفاقاً فيهما ثم استدلل على ذلك بكلام اللغوي انظر غ فيسه عن ابن عرفة وما يدل على ذلك قول اللغوي قال مالك رضي الله تعالى عنه يريد بالعيب القديم من غير عين كان مما يخفى أو ظاهراً لا يخفى قال محمد طالت اقامته أو لم تطل ابن القاسم لا عين عليه إلا ان يكون من الظاهر الذي لا يشك أنه لا يخفى مثل قطع اليد والرجل أو العور قال اللغوي أما العور فان كان قائم العين وقد ذهب نورها فيه صح أن يرد به وان طال وان كان مطموس العين فلا يرد به وان قرب إلا ان يكون بقور الشراء ولو قبل لا يصدق أنه لم يره لسكان وجهها وكذا قطع اليد اذا كان قد قلب يديه وان قال كتمني العبد هذه اليد حلف على ذلك فيما قرب وقطع الرجل ابي ان لا يمكن من الرد إلا ان يكون بقور ما تصرف بين يديه عند العقد وكان الشراء وهو جالس وقال مالك رضي الله تعالى عنه لو ابتاع بعض الخاسين عبداً فافهم عنده ثلاثة أشهر حتى ضرع ونقص حاله فوجد عيباً لم أر ان يرد لانه يشتري فان وجد رجلاً باع والا خاص فآري ان يلزم هو لا فيما علموا وفيما لم يعلموا قال ابن القاسم والذي هو أحب الى أن كان

(قوله وهو) أي المبيع الخ حال (قوله قائم) أي صحيح (قوله فالاول) أي الظاهر الذي لا يخفى على كل مختبر (قوله والثاني) أي الظاهر الذي لا يخفى على المتأمل ويخفى على غيره عند التقليب (قوله فيها) أي الاول والثاني (قوله ثم استدلل) أي ابن عرفة (قوله ذلك) أي المذكور من عدم القيام بالاول والقيام بالثاني (قوله فيه) أي غ خبر مقدم (قوله يرد) بفتح فضم أي المشتري المبيع (قوله من غير عين) صلة يرد (قوله كان) أي العيب الخ تعميم في الرد به (قوله اقامته) أي المبيع عند مشتريه قبل علمه به (قوله عليه) أي

المشتري (قوله يكون) أي العيب (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وقد ذهب نورها) حال (قوله يكون) أي عيباً فظهور الورد (قوله لا يصدق) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله لم يره) أي العور بطمس العين (قوله وكذا) أي طمس العين في عدم الرد به (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله قلب) بفتحات مثقلاً (قوله يديه) أي الرقيق (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف) أي المشتري (قوله على ذلك) أي كتمان العبد يديه عنه (قوله إلا أن يكون) أي الرد بقطع الرجل (قوله تصرف) بفتحات مثقلاً أي الرقيق (قوله يديه) أي المشتري (قوله وهو) أي الرقيق جالس حال (قوله الخاسين) باجماع الخفاء واهمال السنين الدالين (قوله ضرع) بفتحات محققاً مبهماً الضاد (قوله ونقص حاله) أي الرقيق تفسيراً لضرع (قوله فوجد) أي المشتري الخامس (قوله لانه) أي الخامس (قوله والا) أي وان لم يجد رجلاً (قوله ان يلزم) أي الشراء (قوله هو لا) أي الخاسين (قوله الى) بشد الياء (قوله ان كان) أي العيب الذي وجدته في المبيع بعد اقامته عنده ثلاثة أشهر

(قوله أحلف) بضم الهمز وكسر اللام (قوله أنه) أي النخاس (قوله ورد) أي النخاس (قوله وان كان) أي العيب (قوله على غير ذلك) أي لا يخفى (قوله لزمه) أي الشراء النخاس (قوله وان كان) أي العيب (قوله لزمه) أي الشراء المشتري (قوله وان لم يشهد) أي المبتاع (قوله الأمرين) أي ما يخفى مثله وما لا يخفى مثله (قوله بعد علمه به) صلة الرضا (قوله بعد العقد) صلة علمه (قوله فأنكره) أي المشتري الرضا به (قوله ذلك) أي الرضا (قوله عليه) أي المشتري (قوله رضا المشتري) صلة أخبار (قوله فيحلف) أي المشتري (قوله وهو) أي تحليفه (قوله أولا) بشد الواو (قوله وله) أي المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله فان سمعاه) أي البائع المخبر (قوله وكان) أي المخبر (قوله حلف البائع) أي على رضا المشتري (قوله فان لم يشهد) ٦٦٧ أي المخبر رضا المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله أخبرت) أي المخبر (قوله أخبرت)

بضم الهمز وكسر
الموحدة (قوله مطلقا)
أي عن التقييد بدتبعين
المخبر وكونه غير مسقوط
(قوله ان عين) أي البائع
(قوله وأحلف) أي البائع
(قوله هذا) أي ان حلف
البائع ان مخبر أخبره (قوله
لا يحلف) أي المشتري
(قوله عنده) أي المبتاع
(قوله فادعى) أي المبتاع
(قوله واراد) أي المبتاع
(قوله قدمه) أي الأباقي
(قوله عنده) أي البائع
(قوله اذهذا) أي أباقي
بالقرب الخ لعله لا يحلف بائع
الخ (قوله ولولا الخ) عطف
على اذهذا الخ (قوله يعننه)
بضم فسكون فكسر أي
يتعب ويضر المشتري البائع
(قوله بتحليفه) أي البائع
الخ تصوير لاعنائه (قوله
من عيب) بيان ما (قوله

عيبا يخفى أحلف أنه ما رآه ورد وان كان على غير ذلك لزمه ثم قال ابن عرفة ابن أبي زمنين
من اشترى شيئا واشهد أنه قاب ورضى ثم وجد عيبا يخفى مثله عند التقلب حلف ما رآه ورده ان
أحب وان كان ظاهر الا يخفى مثله عند التقلب لزمه ولا رد له وان لم يشهد أنه قاب ورضى رده
من الأمرين معا قاله عبد الملك واصبغ (و) ان أراد المبتاع رد المبيع بعينه القديم فادعى عليه
بأنه أنه رضى به بعد علمه به بعد ابتياعه وأنكر المبتاع رضاه به بعده (لا) يحلف مشتري ادعى عليه
(الرضا به) أي العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) ان حلف البائع ذلك عليه (بدعوى)
البائع أخبار (مخبر) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وكسر الموحدة برضا المشتري بالعيب
بعد علمه به فيحلف كافي المدونة وهو المعتقد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أولا ان مخبر اصادقا
أخبر برضاه ثم يحلف المشتري أنه ما رضيه وله رده وهذا اذ لم يسم البائع المخبر أو كان غير عدل
فان سمعاه وكان عدلا وسئل المخبر فشهد برضا المشتري حلف البائع ولا رد له لم يشهد
أو كان غير عدل حلف المشتري ورد البائع هذا التفصيل كله خلاف ما عراه ابن عرفة للمدونة
والواضحة ونصه في حلفه أي المشتري بقول البائع أخبرت برضا العيب مطلقا نالهم ان
عين المخبر ولو مسخوطا أو حلف أن مخبرا أخبره به وابعها هذا بن زيادة خبر صدق وخامسها
لا يحلف الا بتعيين مخبر مستودع للمدونة والواضحة والثاني لا يشهد والثالث لابن أبي زمنين مع
ابن القاسم فهو مقابل المذهب المدونة والله أعلم (و) من ابتاع عبدا فأبى عنده فادعى قدمه
وأرا رده فحلف البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بائع انه) أي العبد (لما أبى) عنده (لا باقية) أي
العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه اذهذا لا يستلزم قدمه ولما يعننه بتحليفه كل يوم على
ما شاء من عيب يسهمه انه لم يعه وهو به قاله في المدونة وظاهرها سواء اتهمه بأنه ابن عنده
او حلف عليه الدعوى بأخبار مخبر صادق باقية عنده وقال النعمي وصححه في الشامل يحلف
البائع في تحقيق الدعوى وهو مفهوم قوله لا باقية بالقرب والظاهر انه يجري في تعيين المخبر هذا
لهو ما تقدم وأصل اللغة ان الآبق من هرب بلا سبب والهارب من فزأ زيادة عمل أو شغل
والفقهاء يستعملون الآبق فيهما وعبارة الشامل لو قال المشتري لبائع عبده يمكن انه آبق
او سرق عنده ولم يحصل ذلك عنده فلا يعين له عليه اتفاقا وفيما لو آبق يقرب يعه فقال اخشى أنه

يسميه) أي المشتري العيب (قوله انه) أي البائع الخ يدل من على ما يشاء يحذف على (قوله لم يعه) أي العبد (قوله وهو) أي
العيب (قوله به) أي العبد (قوله اتهمه) أي المشتري البائع (قوله بانه) أي العبد (قوله عنده) أي البائع (قوله وأحلف) أي
المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يحلف البائع في تحقيق الدعوى) مفعول قال (قوله وهو) أي تحلف البائع في تحقيق
الدعوى (قوله انه) أي الشان (قوله ما تقدم) أي في تعيين المخبر برضا المشتري بالعيب (قوله وأصل اللغة) أضافته للبيان (قوله
فيهما) أي من هرب بلا سبب ومن هرب لزيادة عمل ونحوها (قوله انه) أي العبد (قوله لئ) أي الأباقي (قوله عنده) أي البائع
(قوله له) أي المبتاع (قوله عليه) أي البائع (قوله وفيما) أي المدونة (قوله فقال) أي المشتري (قوله انه) أي العبد

(قوله فقال) أى المشتري (قوله له) أى البائع (قوله لزمه) أى البائع (قوله ذلك) أى الخلف أنه لم يبق عنده (قوله ان قال) أى المشتري (قوله انه) أى العبد (قوله ان علم) بضم العين (قوله حلقه) بفتح الحاء مثقلا أى المبتاع البائع (قوله وهو) أى تحليفه (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله بان يقوم) بضم ففتح مثقلا أى المبيع تصوير لما يتوصل به للرجوع بارش الزائد (قوله واعتضه) أى اواز الزائد مطلقا (قوله انما فرضه) أى ابن يونس الثانى (قوله ويحتمل ان يوافق) أى فائى الثانى بالرجوع بالزائد فى بيان النصف (قوله ما قبله فى بيان الاكثر) أى فية ول يرجع بالزائد أيضا (قوله والاقل) أى فيرجع بالجميع أقول فى هذا الاحتمال نظرو والظاهر ان يقال مفهوم النصف ٦٦٨ شيان بيان الاكثر ويرجع فيه بالزائد بالاولى وبيان الاقل ويرجع فيه بالجميع الثمن

(قوله وظاهر كلام المصنف) آبق عندك فلا يمين عليه وان قال اخبرت أنه آبق عندك وقد آبق عندى أو ثبت أنه آبق عند المبتاع فقال له اختلف أنه لم يبق عندك لزمه ذلك على الاصح وكذا ان قال علمت أنه آبق عندك اتفقا فان علم اباقه عند المبتاع وفي الموازية ان قال آبق عندك أو سرق أو زنا أو جن أو نحو ذلك حلقه خلافا للشهب وهو ظاهرها اه (و) ان بين البائع وبعض عيب مبيعه وكتب بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب عيبه (هل يفرق) بضم التخمسة وسكون القاف وفتح الراء (بين) بيان (أكثر العيب) بان قال آبق خمسة عشر وهو يابق عشرين (يرجع) المشتري (إرش العيب (الزائد) على ما بينه البائع وهى الخمسة فى المثال بان يقوم مهييا بالمدين فقط ثم يقوم مهييا بالمدين والمكتوم معا وينسب نقص القيمة الثانية للقيمة الاولى ويرد البائع مثل تلك النسبة من الثمن فاذا اقل قيمته بالمدين وحده عشرة وقيمه بمائتين رجع بخمس عنه (و) بين بيان (أقله) أى العيب خمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أى عنه ولا فرق بين هلا كه فيما بينه وهلا كه فيما كفه (أو) يرجع (إرش العيب (الزائد) على ما بينه (مطلقا) عن التقييد ببيان الاكثر والهلا كه فيما بين أو فيما كتم واعتضه ق بان الذى نقله ابن يونس فى هذا الثانى انما فرضه فى بيان النصف قاله عب زاد ظنى ويحتمل ان يوافق ما قبله فى بيان الاكثر والاقل وظاهر كلام المصنف الرجوع بالزائد مطلقا وقد أحسن فى الشامل مساقه فقال لو كتم بعض عيبه فقال آبق شهر أو قد آبق سنة أو ذكر دون مسافة اباقه فهلك فى اباقه فقيس ان هلك فيما بينه له فالأرش فقط وفيما كفه فالقن كله وقيس ان قال آبق مرة وقد آبق مرتين فقيمة ما كتم وقيس ان بين له الاكثر فقيمة ما كتم أو الاقل بالجميع الثمن اه كلام طى البناءى وهذا اعتراض من جانب اول كلام ابن يونس وليس كانهما ونص ق وأما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقا فلم يعتبره ابن يونس أيضا ونصه وقال غيره اذا قال آبق مرة وقد كان آبق مرتين فأبق عند المشتري فهلك بسبب الاباق فانما يرجع بقدر ما كتم بخلاف ان دلس بالجميع الاباق اه فانظر قوله بخلاف الخ فانه دليل على ان المراد بالنصف ما عدا الجميع فيصدق على الاقل والاكثر كما فهم المصنف فلم يشر ق بما ذكر للاعتراض نعم فيه اعتراض آخر ونصه هذه الاقوال فى ابن يونس ليست فى صورة واحدة ومقتضى اطلاق خليل ان كل صورة من الثلاث فيها ثلاثة أقوال فانظر ذلك اه وجوابه ان مقتضى المصنف ان الاقوال فيما اذا بين بعض العيب فبعضها فى اباقه فيرجع بجمع عنه

(قوله على الاقل) أى يانه فقط (قوله والاكثر) أى يانه فقط (قوله بما ذكر) أى نص ابن يونس (قوله ينظر للاعتراض) أى على أواز الزائد مطلقا (قوله فيه) أى ق (قوله الاقوال) أى الرجوع بالزائد ان بين الاكثر والجيع ان بين الاقل أو الزائد مطلقا أو ان هلك فيما بينه يرجع بارشه وان هلك فيما كتمه يرجع بجميعة (قوله كل صورة من الثلاث) أى بيان الاكثر وبيان النصف وبيان الاقل (قوله فيها ثلاثة اقوال فانظر فى ذلك) اذ ليس فى بيان الاقل الا الرجوع بالزائد والتفصيل بين هلا كه فيما بين فيرجع بارش الزائد وهلا كه فيما كتم فيرجع بالجميع (قوله فبعضها) أى الاقوال

(قوله وبعضها لا) صادق بالرجوع بالرائد مطلقا والتفصيل في الهلاك ابن عرفة ابن عبد الرحمن من تبرأ من اباي ذكر قدره فابق
عند مبعثه نهالك في اباي ثم اطلع على انه ابق عنده اكثر مما بين ان هلك فيما بين فهو من مبعثه الصقلي اراد يرجع عليه بما
بين القميتين وان هلك في اكثر منه او فساد في نفسه بانه ويرجع عليه بكل ثمنه الصقلي عن غيره ان قال ابن هرون وكان ابق
مرتين فهلك بسبب اباي رجوع بقدر ما كتمه فقط وقال غيره يرجع بجميع الثمن (قوله المتعدد) خرج به المتعدد فليس للمشتري رد
بعضه وانما لردده كله او التمسك به كله (قوله المقوم) خرج به المثل وسياق حكمه (قوله المعين) خرج به الموصوف وسياق حكمه
(قوله في عقد واحد) صلة المبيع خرج به ظهور عيب في بعض مقوم معين متعدد مبيع ٦٦٩ بقوله رد العيب والرجوع

بثمة مطلقا (قوله بعض
المبيع) أي المعيب (قوله
عليه) أي بائعه (قوله من
ثمن الجميع) بيان لمصنعه
(قوله منه) أي ثمن الجميع
(قوله منهما) أي القميتين
(قوله لجمعهما) أي
القميتين (قوله أو تقويمهما)
أي السليم والمعيب (قوله
منهما) أي السليم والمعيب
(قوله من ثمنهما) أي السليم
والمعيب بيان مثل (قوله
للمجموع) أي من القميتين
(قوله الثمن) أي للسليم
والمعيب (قوله وان كان)
أي الثمن (قوله عليه) أي
البائع تنازع فيه يرجع ورد
(قوله بنسبة) أي مثلها
(قوله لقيمة المجموع) أي
أو لمجموع القميتين (قوله
من قيمة السلعة) بيان لمثل
النسبة (قوله الثمن) نعمت
السلعة (قوله كسنة كتب)
أي بيعها معا (قوله باحدها)
أي الكتب (قوله ورد)

ينظر للاقل والاكثر وبعض الاول والثاني (أو) يفرق (بين هلاكه) أي المبيع (فيما
بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذي كتمه فقط (أولا) هلك فيما بينه بل
فيما كتمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) * (تنبيهات) * الاول نت في كلامه
اجمال في القول الاخير لانه لم يعلم منه عن الحكم الثاني نت لم يذكر هنا حكم بيان النصف
الثالث عب لو قال بدل أول أو غيره لسكان أظهر اذ رجعا يسري للذهن ان قوله أول لا قول رابع
وانه قسم قوله يفرق وليس لم من عطفه بأومع اليمنية التي لا تكون الابشيين واجيب بان أو
بمعنى الواو كقول حميد الهلالي الصحافي رضي الله تعالى عنه
قوم اذا سمعوا الصريح رايهم * ما بين مطهر مهر أو سافح
قاله (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فله المشتري (رد بعض
المبيع) على بائعه والرجوع عليه (بخصته) أي البعض المردود من ثمن الجميع ويلزم التمسك
بالبعض السليم بخصته منه وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القميتين ونسبة
كل منهما لمجموعهما أو تقويمهما معا ثم تقويم كل منهما وحده ونسبة قيمته لقيمتها معا وعلى
كل في الكل واحد منهما من ثمنهما مثل نسبة قيمته للمجموع أو لقيمتها معا هذا اذا كان
الثمن مثلثا بعينه أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع) المشتري على البائع اذا رد البعض المعيب
عليه (ب) حصه البعض المعيب من (القيمة) الثمن المقوم (ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين
المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (سلعة) بكسر السين وسكون اللام أي شيئا مقوما
في الشارح وت و في التوضيح بنسبة قيمة المعيب لقيمة المجموع من قيمة السلعة الثمن
نت كسنة كتب بدار ظهر عيب باحدها ورد فيرجع بنسبة قيمته لقيمتها من قيمة الدار لا يجرى
من الدار على الاصح لضرر الشركة فان قومت الستة بستماتة والمعيب بمائة رجع بستماتة
الدار لا بستماتة الدار خلا فلا شبه وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزم التمسك بالسليم
بخصته من الثمن أو قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف ولو
يسير فليس له رده والرجوع بخصته من الثمن أو قيمته بل اما ان يمسك بالجميع أو يردده أو بالبعض
السليم بجميع الثمن * (تنبيهات) * الاول اذا لم يكن المعيب الا كثر فليس للمشتري رد الجميع
الا برضا البائع وليس للبائع ان يقول اما ان تأخذ الجميع أو ترد الجميع قاله ابن نونس ابن عرفة
هذا خلافا قول التونسي ان قال له البائع اما ان تأخذه كله أو تردده قال قول البائع

أي المشتري المعيب (قوله فيرجع) أي مشتريها (قوله بنسبة قيمته) أي المعيب أي مثلها (قوله لقيمتها) أي الكتب الستة أي أو
لمجموع قيمها صله بنسبة (قوله لا يجرى من الدار) عطف على القيمة (قوله رجع) أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله من
الثمن) أي المثل (قوله أو قيمته) أي الثمن المقوم (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي المعيب (قوله والرجوع بخصته من الثمن)
أي لا تنصاح المبيع برد الا كثر فيلزم ابتداء شراء الاقل بثمن مجهول حين التمسك اذ هو ما يخصه من ثمنه ولا يعلم الا بعد التقويم
والنسبة (قوله يردده) أي الجميع (قوله الجميع) أي السليم والمعيب

(قوله اشياء) أى مقومة معينة (قوله فالنقي) بفتح الفاء أى وجد (قوله له) أى المبتاع (قوله الا الرضا بالمعيب) أى أو بالسلام بجميع
 ثمنهما (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بان يقع له) أى يقابل المعيب (قوله من الثمن) صفة يقع أو حال من ستون (قوله وهو) أى
 الثمن الخ حال تصوير لوجهها (قوله فليس) أى المعيب (قوله فهو) أى المعيب (قوله ثم قال) أى ابن يونس (قوله وان كان) أى
 المعيب (قوله له) أى البائع (قوله ذلك) أى قوله للمشتري اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع (قوله غير مثلي) أى وهو معين حال
 من المبيع (قوله والعيب باعلاء) أى المبيع حال (قوله فقيها) أى المدونة (قوله سالها) أى مقومة معينة في صفقة واحدة (قوله له)
 أى المبتاع (قوله ان لم يكن) أى المعيب ٦٧٠ (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بالمعيب) أى مع السلام أى أو بالسلام وحده

الثاني اذا كان المعيب الاكثر فليس للمبتاع الا رد الجميع أو الرضا بالجميع أو الرضا بالسلام
 وحده بجميع الثمن ابن يونس القضاء ان من ابتاع اشياء في صفقة واحدة قال في بعضها عيبا
 فليس له الا رد المعيب بخصته من الثمن الا ان يكون المعيب وجه الصفقة ووجه رضاء الفضل
 فليس له الا الرضا بالمعيب بجميع الثمن أو رد جميع الصفقة وكذا من ابتاع اصنافا مختلفة فوجد
 بصنف منها عيبا فان كان وجه الصفقة بان يقع له من الثمن ستون أو سبعون وهو مائة فليرد
 الجميع ابن الموازن اوقع المعيب نصف الثمن فاقل فليس وجه الصفقة ولا يرد الا المعيب بخصته
 وان وقع له أكثر من نصف الثمن فهو وجهها ثم قال وان لم يكن المعيب وجهها فليس للمبتاع ان
 يقول اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع وان كان وجهها فله ذلك اما ان عرفه ان تعدد المبيع
 غير مثلي والعيب باعلاء فقيها ابن القاسم من ابتاع سلعا فوجد فيه عيبا فليس له الا رد
 المعيب ان لم يكن وجه الصفقة فان كان وجهها فليس له الا رد جميعها أو الرضا بالمعيب
 الثالث اذا كان المعيب الاكثر فلا يجوز التمسك بالسلام اذا كان المبيع مقوما وان رضى البائع
 ابن عرفة اللخمي من ابتاع عشرين ظهر باعلاء ما عيب فنع ابن القاسم ان رد الاعلى أو استحق
 ان يحبس الادنى لانه كسراء بخن مجهول واجاز ابن حبيب الرابع قوله الا ان يكون الاكثر
 يقتضى انه اذا زادت حصته بالمعيب على النصف ولو يسير فهو وجه الصفقة وهو كذلك
 كما تقدم في كلام ابن الموازن وصرح به أبو الحسن الخامس ما تقدم من التفريق بين وجه
 الصفقة وغيره انما هو اذا كان المبيع قائما ما اذا انتقض وظهر العيب في الباقي فلا تفرق
 اذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات قال في النكت اذا اشترى عشرين فهلك احدهما والى
 الاخره عينا يرد المعيب ويرجع بما يخصه كان وجه الصفقة أم لا اذا كان الثمن عينا أو عرضا
 قد فات فان كان عرضا لم يفت فهو يفتقر وجه الصفقة من غيره فان كان المعيب وجه الصفقة
 رده وقيمة الهالك ورجع في عين عرضه وان لم يكن وجهها رجع بخصته من قيمة العرض لافي عينه
 لضرر الشريك هذا مذهب ابن القاسم ولم يفتقر وجه الصفقة من غيره اذا كان الثمن عينا لا
 ان كاف ان يرد قيمة الهالك اذا كان المعيب وجه الصفقة ردها عينا ورجع في عين فلا فائدة في ذلك
 فاما ان كان عرضا قد فات صار كالعين لانه يرجع الى قيمته وهي عين اه ونقل ابن عرفة خلافا في
 ذلك السادس فيها ان اختلاف في قيمة الهالك من العبدین وصفاه فان اختلفا في صفته فالقول
 للبائع مع قيمته ان كان انتقد والا فللمبتاع بيمينه وقال اشهب واصبغ القول للمبتاع انتقد

(قوله بالسلام) أى بخصته
 من الثمن (قوله مقوما) أى
 معينة (قوله وان رضى
 البائع) مما لعه في المنع لان
 الحق لله تعالى في منع الشراء
 بثن مجهول (قوله ان رد
 الاعلى) أى يعيب (قوله
 ان يحبس) أى المبتاع (قوله
 الادنى) أى السلام من
 العيب بخصته من ثمنهما
 (قوله لانه) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله كسراء
 بثن مجهول) أى لانفساخ
 بيعهما برب أو استحقاق
 اعلاهما وصيرورته الحبس
 ابتداء ببيع بخصته من
 الثمن وهي مجهولة لا تعلم
 الا بالتقويم والنسبة (قوله
 واجاز) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله فهو) أى
 المعيب (قوله انتقض) أى
 المبيع (قوله فلا تفرق)
 أى بين وجه الصفقة وغيره
 في جواز التمسك بالسلام
 بخصته من الثمن (قوله

والنقي) بفتح الفاء أى وجد المشتري (قوله يرد) بفتح ضم أى المشتري (قوله بما يخصه) أى من الثمن (قوله
 اولاً
 كان) أى المعيب (قوله وان لم يكن) أى المعيب (قوله بخصته) أى المعيب (قوله كلف) بضم فكسر مثقلا أى المشتري (قوله
 في عين) أى الثمن (قوله في ذلك) أى رد عين والرجوع بعين (قوله فاما ان كان) أى الثمن (قوله فقيها) أى المدونة (قوله اختلفا) أى
 المتبايعان (قوله من العبدین) أى المبيعین في صفقة واحدة وهلك احدهما ورد الاخر بميب (قوله وصفاه) أى المتبايعان الهالك
 لاهل المعرفة بالقيم ليقوموه (قوله ان كان) أى البائع (قوله انتقد) أى قبض الثمن (قوله والا) أى وان لم ينتقد البائع

(قوله وبه) أى القول للمبتاع مطلقا صلا اخذ (قوله لا يستغنى) بضم الياء وفتح النون الخ صفقة كاشفة لمزدوجين (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى احدى المزدوجين (قوله برضاها) أى المتبايعين (قوله لا مكان الخ) علة الجواز الذى تضمنه الاستثناء (قوله يشتري) أى كل منهما (قوله لتأديته) أى رده وحده (قوله المحرمة) نعت التفرقة (قوله ترض الام) أى بالتفرقة (قوله والا) أى وان رضيت الام بها (قوله جاز) أى ردا أحدهما (قوله فيها) أى المدونة (قوله عمالا يفترق) ٦٧١ بيان شبه ذلك بتقدير باقى (قوله فاصاب) أى وجد

أولاً وبه اخذ محمد (أو) يكون المعيب (أحد) شيئين (مزدوجين) بضم الميم وفتح الجيم لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين ومصرعين أو حكاكسوارين وقرطين فليس له رده بخصته والتسك بالسلم بخصته البرضاها لا مكان ان يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا يلزم اضاعة المال (أو) يكون المعيب (أما) رقيقة (رودها) الرقيق غير المتغير المبيعين في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أى أحدهما فلا يجوز رده وحده لتأديته بالتفرقة بين الام وولدها المحرمة ان لم ترض الام والا جاز فيها من ابتاع خفين أو نعلين أو مصرعين أو شبه ذلك لا يفترق فاصاب بأحدهما عيبا بعد قبضهما أو قبله فاماردهما جميعا أو قبله ما جميعا وأما ما ليس باخ لصاحبه أو كانت نعا لأفرادى فله رد المعيب على ما ذكرنا في شراء الجملة ابن يونس أى ان لم يكن وجه الصفقة والا فلا يس له الارجاء لجميع أو حبسه ولائى له وحكم الام ببيع مع ولدها فوجد بأحدهما عيب حكم ما لا يفترق ابن رشد كل زوجين لا يفتقع بأحدهما دون صاحبه كخفين ونعلين وسوارين وقرطين فوجود العيب بأحدهما كوجوده بهما جميعا في التوضيح ولهذا كان الصحيح فيمن ألتف أحد مزدوجين غرمه قيمتهما واختلف فيمن ألتف سفرا من ديوان سفرين فقبل يرد السالم وما نقص بان يقال ما قيمته كاملا فان قيل عشرون قبل ما قيمة السالم وحده فان قيل خمسة رده وخمسة عشر وظاهر كلام عبد الوهاب يغرم قيمتهما الخط والظاهر اذا بيع الديوان وظهر عيب في أحدهما ردهما معا أو التسك بهما معا والله أعلم (و) ان اشترى اشياء مقومة كتياب يثنى واحد في صفقة واحدة فاستحق أكثرها فالايجوز التسك به (بعض) (أقل) أى قبل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أى المبيع بخصته من ثمنه لا تنساخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتسك بالباقي بخصته انشاء ثمنه بغير مجهول اذ لا يعلم حصة الباقي من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لجموع القيمتين واجازه ابن حبيب ورأى انها جهة طرأت بعد تمام الشراء كالحالة الطارئة بظهور عيب في بعض المبيع وفيه نظر اذ يقتضى مخالفة العيب الاستحقاق وهو لا يخالفه (وان كان درهمان وسبعة) عطف على درهمان أو مفعول معه (تساوى) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلا والجملة نعت سلعة بعبارة (ثوب) فقيمه بحسب تراضيهما اثنا عشر درهما (فاستحققت) بضم التاء وكسر الخاء أى ظهرت (السلعة) مسلكتا لغير بائعها وظهر بهما عيب قديم وردهما مشتر بهما فهو وجه الصفقة اذ هي خمسة اسداسها (و) قد (فات الثوب) الذى هو ثمن الدرهمين والسلعة بيد مشتر بهما بخلاف السوق فاعلى (قوله) أى مستثريه السلعة التى استحققت والدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكاه) وهى اثنا عشر درهما (ورد) اشتري السلعة والدرهمين وجوبا (الدرهمين) الباقيين يلم به بعد استحقاق السلعة والتسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهى عشرة دراهم

(قوله تراضيهما) أى المتبايعين (قوله به) أى عيبها (قوله فهى) أى السلعة (قوله اذ هي) أى السلعة (قوله اسداسها) أى الصفقة (قوله بهما) أى السلعة والدرهمين (قوله بخلاف السوق) صلة فأت (قوله بالثوب) صلة مشتر (قوله وهى) أى قيمة الثوب بحسب تراضيهما (قوله وجوبا) بيان لحكم ردهما (قوله له) أى مشتري السلعة

(قوله ذلك) أى التمسك بالدرهمين في سدس الثوب (قوله وان كان تمسكا بالبخ) حال (قوله لان شرط حرمة) أى التمسك باقل
 ما استحق أكثره الخ علة جواز ذلك (قوله انه) أى الشان (قوله يرجع) أى بائع الثوب (قوله ان كان) أى الثوب (قوله وبقية) (قوله
 أى خمسة اسداس الثوب) (قوله ان فات) أى الثوب (قوله منها) أى الخمسة عشر (قوله قيمته) أى الثوب (قوله هذه) أى يسع
 ثوب بساعة ودرهمين فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله مبنى) خبر تفريع (قوله الفسخ) أى المبيع باستحقاق أكثر المبيع
 (قوله فواته) أى العوض (قوله ولم ينهوا) أى الشارحون (قوله على هذا) أى بناء تفريعها على الشاذ (قوله عن ابن الحاجب)
 صله ذكر (قوله قال) أى ابن عرفة ٦٧٢ (قوله لغيره) أى ابن الحاجب (قوله وما ذكره) أى ابن الحاجب في يسع ثوب بدرهمين

وجازله ذلك وان كان تمسكا باقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فاتهما
 الخط يعنى انه لما استحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكاله فقد استحق الاكثر فريد
 الدرهمين وياخذ ثوبه ان كان قائما وقيته ان فات على المشهور وعلى قول ابن حبيب يرجع في
 خمسة اسداس الثوب ان كان باقيا وبقية ان فات فلو كانت قيمة الثوب خمسة عشر فاصصه
 بدرهمين منها ورد له ثلاثة عشر على المشهور وعلى مقابله يرد له خمسة اسداس القيمة وهى اثنا
 عشر ونصف ولو كانت قيمته تسعة فاصصه بدرهمين ورد له سبعة على المشهور وعلى مقابله يرد
 سبعة ونصف وان كانت قيمته اثني عشر يرجع بعشرة اتفاقا ويقاصص بالدرهمين على المشهور
 ويمسكهما على مقابله بغير مقاصصة قاله في التوضيح طى تفريع هذه على قوله ولا يجوز التمسك
 باقل استحق أكثره مبنى على ان الفسخ مطلق فأت العوض أم لا مع ان المعقد عدم الفسخ مع
 فواته في العيب والاستحقاق ولم ينهوا على هذا ولما ذكر ابن عرفة مسئلة الدرهمين هذه عن ابن
 الحاجب قال ونفس هذه المسئلة لم اعرفها لغيره وما ذكره من القولين تقدم في العيوب فيمن رد
 أعلى العيب وفات ادناه لان المردود كالمستحق وفوات الأدنى كالدرهمين ١٥ ونص ما تقدم له
 في العيوب واذا رد أعلى المبيع وفات ادناه وعوضه عين أو غير مثلى فات في مضى الأدنى جنباه
 من الثمن ورد بقيته لاخذ كل الثمن مطلقا ثالثها ان لم تكن أكثر من مثابه من الثمن ١٥ وقبه
 ترجيح عدم الفسخ مع الفوات لكن قوله لم اعرفها لغيره اعترضه في بان ابن يونس قد ذكرها
 وذكر نصه فانظره فيه قلت والعذر لابن عرفة ان ابن يونس لم يذكرها في باب الاستحقاق الذى هو
 مظنة اتمامها وذكرها في أوائل كتاب الجعل والجارة من ديوانه (و) ان اشترى شخصان شيأ من
 واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) لشيء ظهر فيه عيب قديم في صفقة واحدة نصيبه
 منه دون صاحبه ولو أتى بآبائه وقال لا أقبل الاجميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء
 بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال قبله انما هما الردهما
 أو التمسك معا وهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيأ من شخصين في صفقة واحدة ووجد
 فيه عيبا قديما جاز رد المشتريين بآبائيهما لشيء ظهر فيه عيب قديم (على أحد البائعين) نصيبه منه
 دون نصيب الآخر المازرى وتعد صفقة تمام صفقة قديم (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع
 خفيا كزنا وسرقة وابق وانكره البائع (ف) (القول) للبائع (في) نفي وجود (العيب) القديم الخفى

وساعة فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله من
 القوانين) بيان ما (قوله
 تقدم ما) خبر ما وثنى ضميرها
 مراعاة لهما (قوله فيمن
 رد أعلى العيب) صله تقدم
 (قوله وفات ادناه) حال
 (قوله لان المردود) أى بعيب
 كالمستحق علة تقدم ما في
 العيوب ودفع لما يتوهم
 من ان المتقدم في العيب
 وما هنا في الاستحقاق (قوله
 له) أى ابن عرفة (قوله وفات
 ادناه) أى المبيع حال (قوله
 وعوضه) أى المبيع عين
 حال (قوله وفات) نعمت غير
 مثلى (قوله من الثمن) بيان
 مثابه (قوله ورد بقيته) أى
 الأدنى عطف على مضى (قوله
 مطلقا) أى عن تقييدها
 بكونها ليست أكثر من
 حصته من الثمن (قوله فيه)
 أى نص ابن عرفة (قوله
 لكن قوله) أى ابن عرفة
 (قوله وذكر) أى في (قوله
 نصه) أى ابن يونس (قوله
 فانظره) أى نص ابن يونس

فانظره) أى نص ابن يونس (قوله فيه) أى في (قوله لشيء) صله مشتريين بلام مقوية (قوله فيه) أى الشيء (قوله
 في صفقة واحدة) صله مشتريين (قوله نصيبه) أى أحد المشتريين مقبول رد مضافا لقاله (قوله منه) أى الشيء بيان نصيبه (قوله
 ولو أتى بآبائه) أى الشيء مباغاة (قوله وقال) أى بآبائه (قوله هذا) أى جواز رد أحد المشتريين (قوله و إليه) أى جواز رد أحدهما
 صله ترجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله قبله) أى جواز رد أحدهما (قوله لهما) أى المشتريين (قوله
 وهما) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى الشيء (قوله تعدد) بضم ففتح متغلا أى تعدد وتعتبر

(قوله لتسكه) أى البائع الخ علة كون القول له (قوله وهى) أى الأصل وانه لتأنيث خبره (قوله قوله) أى البائع (قوله وهذا) أى كون القول للبائع فى نفي قدم العيب (قوله فيه) أى المبيع (قوله والا) أى وان كان فيه قديم آخر (قوله انه) أى الشأن (قوله فى العيب) أى نفيه (قوله لان البائع قد وجب عليه الخ) علة كون القول للمشتري (قوله فصار) أى البائع (قوله وبه) أى تقييد كون القول للبائع فى نفي القدم بان لا يكون فى المبيع عيب قديم آخر صله أخذ (قوله سبقه) ٦٧٣ أى ابن رشد (قوله به) أى التعليل (قوله له) أى

المشتري (قوله قطعت) أى جزمت العادة (قوله بصدقه) أى المشتري فى قدمه (قوله من بائع او مشتري) بان من (قوله بها) أى العادة (قوله النظر) أى المعرفة (قوله بسقطان) أى المختلطان (قوله لانه) أى اختلافهما (قوله تسكافا) أى المختلطان (قوله والا) أى وان لم يتكافأ فى العدالة (قوله الغير) أى غير ابن القاسم (قوله فيما) أى المدونة (قوله تقديم) خبر الجارى (قوله لانها) أى بينة الرد (قوله لقولها) أى المدونة الخ (قوله زادت) (قوله وبهذا) أى تقديم بينة الرد (قوله قاتلا) حال من ابن القطان (قوله بحدوث أو قدم) غير نونين لاضافتهما (قوله وبوجوده) عطف على حدوث (قوله لانه) أى قولهم قديم أو حادث أو موجود أو معدوم (قوله اليه) أى غير العدل (قوله سلامته) خبر الواجب (قوله جرحه) الكذب (قوله لبيان

فى المبيع بلاعين لتسكه بالأصل وهى سلامة المبيع الا لضعف قوله فيحلف كما قدمه فى قوله وبول فى فرش فى وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان اقرت عند غير (أو) أى ان ادعى المشتري قدم العيب وانكروه البائع فالقول للبائع فى نفي (قدمه) أى العيب بين تارة ودون تارة كما يلقى وهذا اذا لم يكن فيه قديم آخر والا فالقول للمشتري بين ان المتنازع فيه قديم ونص التوضيح واعلم انه انما يكون القول قول البائع فى العيب المشكوك فيه اذا لم يصاحبه عيب قديم وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري انه ما حدث عنده مع عينه لان البائع قد وجب الرد عليه بالعيب القديم نصار مدعى على المتباع فى الحادث وبه اخذ ابن القاسم واستحسنه اه ومثله لابن عرفه عن ابن رشد قاتلا لان المتباع قد وجب له الرد بالقديم واخذ جميع الثمن والبائع يريد نقصه منه بقوله حدث عندك فهو مدعى ابن عرفه سبقه به الباجى واستثنى من قوله وأقدمه فقال (الابشهادة) أهل (عادة للمشتري) بقدمه فالقول له بلاعين ان قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع) بضم التحتية (بصدقه) من بائع أو مشتري فان ظنت قدمه حلف المشتري وان ظنت حدوثه أو شككت حلف البائع ومفهوما انها ان قطعت بقدمه فلا يشتري بلاعين ويحدوثة فلا بائع بلا بين ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعاشة وهذا فى عيب يخفى عند التقليب كالعمى مع سلامة الحدقة وأما الظاهر الذى لا يخفى على من قلب المبيع كالأقدام وطعن العينين فلا يقع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت لجلسه على علمه حين شرائه ورضاه به ابن عرفه ان اختلف أهل النظر فى العيب فقال بعضهم بوجوب الرد وقال بعضهم لا يوجبونه فلا يطعن عن الموازية وابن مزين وغيرهما بسقطان لانه تكاذب بعض الموثقين ان تسكافا فى العدالة والاحكام بالأعدل قلت الجارى على قول الغير فيها تقديم بينة الرد لانها زادت لقولها الأصل السلامة ثم وجدت لابن سهل ان ابن القطان أفتى بهذا قاتلا هو معنى المدونة والعتبة الخط من اشترى شيئا ورده بعيب فقال البائع ليس هذا مبيعى فقال ابن الملاجشون القول قول البائع يمينه فان نكل حلف المشتري انه هو ما غير ولا بدله (وقبل) بضم القاف وكسر الموحدة فى الاخبار بحدوث أو قدم العيب وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدول ونائب فاعل قبل (غير عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أى كفار الآية خبر لاشهادة زاد ابن عرفه والواجب فى قبول غير العدل عند الحاجة اليه سلامته من جرحه الكذب والا فلا يقبل اتفاقا ويكفى الواحد على المشهور بشرط المذكور ومفهوم التعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجى والمأزى وكلام ابن شاس يقتضى ان الترتيب بينهما على وجه الكمال وفى الاكتفاء بشهادة امرأتين على ما بداخل جسد الجارية غير جرحها والبقر عنه ونظر الرجال له قولان وما يفرجها قاهر آنان وقبيد

منح فى (قوله والا) أى وان كان كاذبا (قوله بالشروط المذكور) أى السلامة من الكذب (قوله مع وجوده) أى العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال) اضافته للبيان (قوله والبقر) بسكون القاف أى الشق عطف على الاكتفاء (قوله عنه) أى ما بداخل جسدها (قوله له) أى ما بداخل جسدها (قوله وما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكسر مثقلا

ف قوله بتوجيه القاضي من اضافة المصدر لقاعله ومفعوله محذوف أى الواحدة صلة قيد (قوله للاطلاع) صلة توجيه (قوله فان أشهد المشتري الخ) مفعول توجيه القاضي الخ (قوله به) أى العيب (قوله بنفسه) أى المشتري بالرفع لقاض (قوله أو حدوثه) عطف على عدم (قوله وما هو) أى العيب (قوله عدم أو حدوث) غير منونين لضافتهما (قوله لان ضمان العيب الحادث الخ) علة زيادة وأقبضته (قوله قبلها) أى التوفية (قوله من بانه) خبر ان (قوله عليه) أى عدم العيب (قوله به) أى العيب (قوله ليس كذلك) أى لان دعوى المشتري قديم ٦٧٤ العيب ولم يحلف البائع على نفيه ولا على حدوثه (قوله هو) أى ما حلف عليه

البائع من بيعه وما هو به (قوله انقبض) أى الدعوى (قوله فيها) أى بين المشتري (قوله فيها) أى الظاهر والخفى (قوله كالبائع) أى فى الحلف على البت فى الظاهر والعلم فى الخفى (قوله اللازم) احتراز عن بيع الخيار (قوله برضا) أى باقعه (قوله برده) أى المبيع (قوله اليه) أى بانه (قوله أو ثبوت العيب) عطف على رضا (قوله علم المشتري) أى بانه فضولى (قوله أى المشتري) قوله لانه أى المشتري (قوله حيثئذ) أى حين علمه فضولية بانه (قوله ان جذها) أى أزال المشتري الثمرة عن أصلها (قوله أو بعده) أى زهوها (قوله فهو) أى جذها (قوله من المتوسط) أى الموجب لتخصيره بين القسم بالمبيع والرجوع بأرض القديم والرد ودفع أرض الحادث

الاكتفاء بواحد بنو جبه القاضي للاطلاع على عيب عبد حتى حاضر فان أشهد المشتري عليه بنفسه أو غاب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقا (ويعينه) أى البائع على عدم العيب أو حدوثه صغفما (بعمه) وما هو به أى الشئ الذى ادعى المشتري قدم عيبه وشهدت العادة بحدوثه ظنا أو شكك (و) يزيد (فى) يعينه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذى) أى صاحب (التوفية) أى المكيل أو الوزن أو العدد (واقبضته) أى المبيع للمشتري (وما هو) أى العيب موجود (به) أى المبيع لان ضمان العيب الحادث بذى التوفية قبلها من بانه ومثل فى التوفية الغائب والمواضعة والثمار على رؤس الشجر وذو عهدة الثلاثة والخيار ويحلف البائع (بقافى) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعمى والعمى والبصر (وعلى نقي العلم فى) عدم أو حدوث العيب (الخفى) كالزنا والسرقة فان قيل تقدم ان القول للبائع فى عدم العيب بلايين وكلامه هنا قيد حلقه عليه قبل ل يحمل ما هنا على شهادة واحد به ونكول المشتري عن البين فريحت على البائع فان قيل قاعدة البين كونها على نقيض الدعوى وما هنا ليس كذلك قبل هو متضمن انقبضها وسكت عن بين المشتري وفيها ثلاثة أقوال قيل يحلف على العلم فيهما لأن التدليس وصف البائع لا المشتري وقيل كالبائع وقيل على البت فيهما (والغلبة) الناشئة من المبيع العيب التى لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بالتحريك كالبين وصف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده فى زمن الخصام كسكنى دار لا تنقص (له) أى المشتري من حين العقد اللازم (للفسخ) البيع بسبب العيب أى ادخال المبيع فى ضمان بانه برضا برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم وان لم يحكم كما يأتى وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولى مع علم المشتري فلا غلظة لانه حينئذ كفاصبا إلا أن يجيز المالك المبيع وشمل كلامه الثمرة غير المؤبرة حين الشراء ان جذها قبل زهوها أو بعده قبل ردها بالعيب وان جذها بطبيعتها فهو من المتوسط (ولم) أى ولا (ترد) بضم القوقبة وتخرج لراء الغلظة للبائع مع المبيع المردود له بعيب قديم صرح به لأفادة عود خصمه للمشتري ولخرج منه قوله بخلاف ولد لهيمة أو أمة اشترى حاملها أو حات به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها ولا أرض عليه لولادتها ان لم تنقص بها أو جبرها الولد والاردا وشها معها الخط والمعنى أن من اشترى شيئا من اناث الحيوان سواء كان ماعيا مقل أم لا ثم ردها بعيب فانه يرد معها ولدها واء اشتراها حاملا أو حلت عنده لان الولد ليس بغلة قاله فى التوضيح وفيها اذا ولدت الامة عند ذلك ثم ردت بعيب ردت ولدها معها والا فلا شئ لك وكذلك ما ولدت

والرجوع بجميع الثمن (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله بعيب) الغنم صلة ردت (قوله فريد) أى المشتري (قوله عليه) أى المشتري (قوله بها) أى ولادتها (قوله والا) أى وان انقصت به ولم يجبرها ولدها (قوله ردت) أى المشتري (قوله أنشأها) أى الولادة (قوله معها) أى الامة وولدها (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والا) أى وان لم تردها مع ولدها

(قوله تنقصها) أى الولادة الاثنى (قوله واشترطها) أى المشتري الثمرة المؤبرة (قوله معه) أى أصلها (قوله اذ لا تدخل) أى الثمرة المؤبرة (قوله فى البيع) أى لأصلها (قوله به) أى الشرط على لا بشرطها (قوله فان رد) أى المشتري (قوله ودها) أى الثمرة (قوله معه) أى أصلها (قوله لالها) أى الثمرة المؤبرة (قوله من الثمن) بيان حصة (قوله لا يرد لها) أى المشتري الثمرة المؤبرة (قوله وان كان) أى اللب (قوله وذلك) أى اللب (قوله قاله) أى عدم رد اللب (قوله فيها) أى المدونة (قوله يرد لها) أى الثمرة المؤبرة (قوله وان قامت) أى الثمرة (قوله عات) بضم العين أى مكيلتها ٦٧٥ (قوله وقيمتها) أى ما يقره أصلها عادة

(قوله تعلم) بضم التاء
(قوله وتعلم) أى الثمرة
(قوله فبرده) أى المشتري
الصوف التام (قوله له) أى
الصوف التام (قوله وان
جزءه) أى المشتري الصوف
التام (قوله وفان) أى
الصوف (قوله علم) بضم
العين أى وزنه (قوله والا)
أى وان لم يعد لم وزنه (قوله
من الثمن) بيان حصة
(قوله بينه) أى الصوف
التام (قوله مفردة) أى عن
أصلها (قوله وهو) أى
يعيها مفردة قبل بدو
صلاحها (قوله بشرط)
أى ان اشتراط جذاها وكانت
يتنفع بها ولم يخال على
يعيها مفردة الخ (قوله وأخذ
القيمة ليس بيع) جواب عما
يتوهم من أنه بيع فلم أجيز مع
لزم بيعها مفردة قبل بدو
صلاحها (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وجزءه) أى
المشتري الصوف (قوله ثم
اطلع) أى المشتري (قوله

الغنم والبقر والابل ولا شئ عليك فى الولادة الا ان تنقصها فترد ما نقصها ابن يونس يريد ان كان
الولد يجبر النقص جبره على قول ابن القاسم كما قال فى الامسة تلزم بردها بعيب (و) بخلاف
(ثمرة ابن) بضم الحاء وكسر الموحدة مثقلة حين شراء أصلها واشترطها مع اذ لا تدخل
فى البيع الا به فان رد الأصل بعيبه ردها معه لان لها حصة من الثمن وقال اشهب لا يرد لها لانها
غلة وانفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللب وان كان فى الضرر يوم البيع وذلك خفيف
قاله فيها أبو الحسن الآن تكون مصرية يوم شرائها فبردها مصرية من غالب القوت ان ردها
بعيب تصيرتها اه وعلى قول ابن القاسم يرد لها ان كانت قائمة وان قامت رد مكيلتها
ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وعلم ان كان باعها قاله فى المقدمة (و) بخلاف (صوف ثم) وقت
الشراء فبرده مع الغنم ان ردها بعيب لان له حصة من الثمن وان جزءه وفان رد وزنه ان علم والارد
الغنم بحصة من الثمن والفرق بينه وبين الثمرة ان رد الأصل بحصته من الثمن وابقاء الثمرة
بيع للثمرة مفردة قبل بدو صلاحها وهو ممنوع الا بشرط منتقبة هنا وأخذ القيمة ليس بيع
الخط فيها من اشترى غنما عليها صوف ثم وجزءه ثم اطلع على عيب فانه يرد فان قامت رد مثله ابن
يونس وان لم يعلم وزنه ردها مع الغنم بحصة من الثمن كمشترى ثوبين يفوت أحدهما عنده ثم يجد الباقي
عيبا وفى كتاب محمد اذ لم يعد لم وزنه رد قيمته والا شئ به ما قدمنا وهذا على قياس من قال اذا فات
الادنى من الثوبين رد قيمته مع الارتفاع العيب لانه يقول ان نقصت صفقتى فلا يلزمى العيب فى
الادنى اه الخط البخارى على المشهور ما فى كتاب محمد (فرع) الخصى ان وجد العيب بعد
أن عاد اليها الصوف وردها فلا شئ عليه للصوف الا قول لان هذا كالا قول وهو ابي في هذا من
جبر العيب بالولد لان الولد ليس بغلة وليس له حصة بغيره بحاله حصة اولى (تنبيهات) الاول
فيها ان رددت الثمرة مع الفضل فلك أجر سقيك وعلاجك وفى المقدمة فى ما اذا اشترى الفضل
بالثمرة المؤبرة ثم وجد العيب قبل طيبها فانه يرد لها بغير تمام عند البيع ويرجع بالسقي والعلاج
عند ابن القاسم وأشهب وان لم يطلع على العيب الا بعد طيب الثمرة فانه يرد لها على مذهب ابن
القاسم ويرجع بالسقي والعلاج وقال اشهب اذا جذا الثمرة نهى عنه الثاني نهم من قوله
ثمرة اجرت أمه لو كانت طابت يوم الشراء فانه يرد لها اذ ارد اصولها من باب أخرى وفيهم منه أيضا
أنها لو كانت يوم الشراء لم تقرب فلا ترد وهى غلة للمشتري وهو كذلك ان كان قد جذاها سواء
كانت موجودة يوم الشراء أو حدثت عند المشتري فان لم يجزها فلا يتخلوا ما ان يطلع على

فانه (قوله المشتري) (قوله يرد) أى الصوف (قوله مثله) أى ان علم وزنه (قوله ما قدمنا) أى رد الغنم بحصة من الثمن (قوله وهذا)
أى رد قيمته (قوله لانه) أى المشتري (قوله ما فى كتاب محمد) أى رد قيمة (قوله ان وجد العيب) أى بالغنم التى اشتراها بصوف تام
وجزءه (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الصوف الثانى (قوله وهو) أى كونه لا شئ عليه (قوله فى هذا) أى الضرر (قوله
لان الولادة) على ابن (قوله له) أى المشتري (قوله بحسه) أى الولد (قوله بحسه) أى الصوف الثانى (قوله فيها) أى
المدونة (قوله غلة) أى فلا يرد لها ولا شئ له فى سقيها وعلاجها (قوله فهم) بضم فسكون (قوله انما) أى الثمرة (قوله فلا ترد) بضم
ففتح (قوله ان كان) أى المشتري (قوله على

ذلك) أي عيب أصلها (قوله فان كان) أي اطلاع عليه (قوله قبله) أي طيبها (قوله وان كان) أي اطلاع عليه (قوله فهي) أي
 الثمرة (قوله لو جذ) أي المشتري (قوله وبعد تأخيرها) أي ثم رد أصلها بعيب (قوله انه) أي جذ الثمرة (قوله فوث) أي تغير متوسط
 (قوله لانه) أي جذها (قوله فبرده) أي الاصل ونقصه أي ويرجع بجميع غنمه (قوله أو يحسكه) أي الاصل (قوله وكذا) أي جذها
 قبل طيبها في التحخير المذكور (قوله ولاصوف عليها) حال (قوله أو تم) عطف على حدث (قوله فلا يرد) أي المشتري الصوف (قوله
 جزء) أي المشتري الصوف (قوله اطلاع) أي المشتري (قوله قبله) أي رقت جزء (قوله يختلف) يضم الياء وفتح اللام (قوله فيه)
 أي الصوف (قوله قالوا) أي المتأخرون عن الخمي (قوله اذا قال) أي الخمي (قوله فهو) أي قوله يختلف (قوله منه) أي الخمي
 (قوله انه) أي الصوف غير التام (قوله ٦٧٦ قال) أي ابن رشد (قوله عليها) أي الغنم (قوله والفرق) أي بين التخل والغنم

ذلك قبل طيبها أو بعده فان كان قبله فبردها مع أصلها سواء أبرت أو لم توبر ويرجع بسقيها
 وعلاجها عند ابن القاسم واثنيها وان كان بعد اذها ثم افهى للمشتري ولولم تجز * الثالث
 لو جذ الثمرة قبل طيبها وبعد تأخيرها في المقدمات لم أعلم لاصحابنا انصافه والذي يوجب النظر
 على أصولهم انه فوت لانه يعيب الاصل وينقص قيمته فبرده ونقصه أو يحسكه ويرجع بقيمة
 العيب وكذا جذها قبل ابرها * الرابع مفهوم قوله ثم انه لو اشتراها ولاصوف عليها أو عليها
 صوف غير تام ثم حدث الصوف عنده أو تم فلا يرد وهو كذلك اذا جزه قبل اطلاع على العيب
 الخمي سواء جزه في وقت جزائه أو قبله فان اطاع على العيب قبل جزه فقال الخمي يختلف
 فيه هل يكون غلة بقسامه أو حتى يغسل أو يحجز قياسا على الثمرة هل هي غلة بطيبها أو بيبسها
 أو يجزها فالتمام كالطيب والتعميل كالبيس والجز كالجزا * ا ه قالوا اذا قال يختلف فهو
 يخرج من غلته والذي في المقدمات انه مال مجز فهو تبع للغنم قال ولا يرجع المبتاع بشئ من نفقته
 عليها بخلاف التخل والفرق أن للغنم غلة تبني منها غير الصوف ولو جزه المبتاع بعد اطلاع
 على العيب كان رضاه * ه ه هذا هو الظاهر قاله الخط وشبهه في عدم رد الغلة فقال
 (ك) مشترقة في اصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها ثم يبت أو جذها ثم أخذت منه الاصول
 (ب) الشفعة فقد فاز بها (و) استحقاق أي رفع مالك بائع لاصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها بمشتريها
 ويبت عنده أو جذها بثبوت ملكها الغنم قبله فقد فاز المشتري بثمرتها في كتاب الشفعة من
 المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا ابتاع التخل والثمره مأبورة أو من هبة واشترطها ثم
 استحق حل نصفها واستشفق فله نصف التخل ونصف الثمرة باستحقاقه وعابه للمبتاع في ذلك
 هبة ماسق وعالج ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن فان شاء المستحق أخذ الشفعة في
 النصف الباقي فذلك له وله أخذ الثمرة بالشفعة مع الاصل ما لم تجز أو تبس ويقوم قيمة العلاج
 أيضا وان قام بعد البيس أو الجزا فلا شفعة له في الثمرة كما لو بيعت حينئذ وبأخذ الاصل
 بالشفعة بحصته من الثمن بقيته من قيمة الثمرة يوم الصفقة لان الثمرة وقعت لها حصته منه (و) من

(قوله تبني) يضم التاء
 وفتح الغين المججمة أي تطلب
 (قوله شقفا) بكسر الشين
 المججمة وسكون القاف أي
 جزأ (قوله واشترطها) أي
 المشتري الثمرة (قوله يبت)
 أي الثمرة (قوله فاز) أي
 المشتري (قوله بها) أي
 الثمرة (قوله اشتريها) أي
 الثمرة (قوله يبت)
 أي الثمرة (قوله عنده) أي
 مشتري اصولها (قوله بثبوت
 ملكها) صلة رفع (قوله
 اغنم) أي بآنها (قوله قبله)
 أي بآنها (قوله في كتاب)
 خبر مقدم (قوله من المدونة)
 بيان اسكان الشفعة (قوله
 والثمره مأبورة) حال (قوله
 واشترطها) أي المبتاع
 الثمرة (قوله نصفها) أي
 التخل (قوله واستشفق) أي

أخذ المستحق نصف التخل وثمره بالشفعة (قوله فله) أي المستحق (قوله وعليه) أي المستحق (قوله في ذلك) أي النصف المتعارف
 المستحق (قوله بنصف الثمن) أي في نظير النصف المستحق ويدفع الشفع للصفحة في نظير النصف الذي أخذته بالشفعة (قوله
 الباقي) أي بعد النصف المستحق (قوله فذلك) أي الاخذ بها (قوله له) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله أخذ الثمرة) أي
 نصفها (قوله مع الاصل) أي نصفه (قوله ويغرم) أي المستحق للمبتاع (قوله العلاج) أي للنصف المأخوذ بالشفعة (قوله وان
 قام) أي المستحق (قوله الاصل) أي نصفه (قوله بخصته) أي نصف الاصل (قوله بنميته) أي بمثل نسبة قيمة نصف الاصل (قوله
 من قيمة الثمرة) أي نصفها مع نصف الاصل من نصف الثمن (قوله يوم الصفقة) بيان لوقت اعتبار القيمة (قوله لان الثمرة) الحجة
 اعتبار قيمتها مع قيمة الاصل (قوله منه) أي الثمن

(قوله من القضاء) أي الحكم بالرد (قوله وافقه) أي البائع المشتري (قوله لانه) أي البائع (قوله انه) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله منه) أي العيب (قوله اوانه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله لانه) أي المبيع الخ علة ليس لبائعه رده (قوله انه) أي المبيع (قوله برد) بضم ففتح ٦٧٨ مثلاً (قوله مولى) بضم ففتح مثلاً أي شيئاً يقرش للصلاة عليه (قوله فقال

المشتري) أى للبائع (قوله
لوشاء) أى البائع (قوله ثم
قال) أى البائع (قوله لوشاء)
أى البائع (قوله استبرأه)
أى سأل أهل المعرفة عن

ضمن يخرج وفيما * تجذع فزاشما
على اناس بقون بهذا التركيب الذي هو تجذع فزاشما سبق اليه الوانخي (ودخلت) السلعة
المردودة بعيب (في ضمان البائع ان رضى) بآئعه (بالقبض) اهما من مبتاعها ولو لم يقبضها ولم
يضم زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (ثبت) عيبها الموجب لردّها (عندحاكم)
وحكم به بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أى الردان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء
ومفهوم ان رضى الخ انه ان لم يرض به ولم يثبت عندحاكم لا تدخل في ضمانه ظاهر ولو وافقه
على قدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه تبرأ له منه أو انه رضى به (ولم) أى لا (يرد) بضم
التحنية وفتح الراء وشد الدال المبيع (بغاط) أى جهل باسمه الخاص به (ان سمى) بضم السين
وكسر الميم مشددة المبيع (باسمه) أى المبيع العام الذى يعمله وغيره كبيع حجر معين بضم
قليل فقبين ياقوتاً أو زمرذاً أو الماسا فقد فاز به المشتري وليس لبائعه رده لانه يسمى حجراً
وأولى ان لم يسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذموم ومن المتبايعين أو من
أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه أنه لو سمى باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شئ باسم ياقوتة
فتوجد حجراً فالله المشتري رده وكبيع زوجة فتوجد ياقوتة للبائع ردّها سئل مالك رضى الله
تعالى عنه عن باع مصل فقال المشتري أقدرى ما هذا المصلى هو والله خرف قال البائع ما علمت
انه خرف ولو علمته ما بعته بهذا الثمن قال مالك رضى الله تعالى عنه هو والمشتري ولا شئ للبائع
لوشاء لتثبت قبل بيعه وكذا لو باعه مراً وباع ثم قال لم أعلم أنه مراً وى انما علمت انه كذا وكذا لو قال
مبتاعه ما اشتريته الاظن ان خرف وليس بخرف فهذا مذهبنا وكذا من باع حجراً بثن يسير ثم اذا هو
ياقوتة أو زبرجدة ببلغ مالا كثيرا لو شاء استبرأ قبل البيع بخلاف من قال أخرج لى ثوباً
مراً وباعه ثوباً فخرج له ثوباً أعطاه اياه ثم وجده من أثمان أربعة دنائير هذا يخلف فيه وبأخذ
ثوبه ابن رشد فى سماع أبى زيد خلاف هذا أن من اشترى ياقوتة وهو يظنها حجراً ولا يعرفها
البائع ولا المبتاع فيجد هاعلى غير ذلك أو يشتري القرط يظنه ذهباً فيجده نحاساً فان البيع
يرد فى الوجهين وهذا الاختلاف انما هو اذا لم يسم أحدهما الشئ بغير اسمه وسماه باسم يصلح
له على كل حال مثل قول البائع أبيعك هذا الحجر أو قول المشتري بعتى هذا الحجر فيشتريه وهو
يظنه ياقوتة فيجده غير ياقوتة أو يبيع البائع يظنه غير ياقوتة فاذا هو ياقوتة فيلزم المشتري
الشراء وان علم البائع أنه غير ياقوتة والبائع البيع وان علم المشتري أنه ياقوتة على رواية أشهر

(قوله المصلي) بضم الميم وفتح اللام مثقلا أي الذي يبيع بأمره العام ثم ظهر خزا (قوله ولا يشترط) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله رده) أي القوط (قوله أن كان) أي القوط (قوله أو عسل) بضم فكسر مثقلا أي طلي (قوله لغز) بفتح الغين المججمة أي عني بفتح الميم مثقلا (قوله أحدهما) أي المتبايعين (قوله وحكي) بضم فكسر (قوله أنه) أي شريحا (قوله اختصم) بضم التاء وكسر الصاد (قوله إليه) أي شريح (قوله فاجاز) أي اضحى شريح (قوله قال) أي شريح (قوله ولو استطاع) أي صاحب الثوب (قوله لأنه) أي البائع الخ لأنه للزوم البيع (قوله انما باعه هروي ٦٧٩ الصبيغ) ظاهران بينه ذلك والافتقد غشه فالظاهر قول ابن

حبيب والله اعلم (قوله

ذلك) أي قوله هروي هراة

(قوله أن باعه الحجر في سوق

الجوهر) أي بنين الجوهر

(قوله فوجده) أي المشتري

الحجر (قوله وإن لم يشترط)

أي المشتري (قوله أنه) أي

المبيع مباغته في استحقاقه

القيام (قوله وقصر)

بفتحات مثقلا (قوله صدقه)

أي في أن ما أخرجه باربعة

دنانير (قوله من رسم) أي

كتابة الخ بيان دليل (قوله

ما صار) أي المخرج بالفتح

(قوله به) أي الاربعة (قوله

إليه) أي المخرج بالكسر

(قوله في مقامه) أي بين

ورثة أو شركاء أو غائبين صلة

صار (قوله والا) أي وإن

كان وكلا (قوله رده) بضم

الراء أي المبيع (قوله عنه)

أي الثمن المعتاد (قوله وافق)

أي الغبن (قوله غبن) بضم

فكسر (قوله يجب) أي

يثبت (قوله إذا كان) أي

الغبن (قوله وأقامه) أي

فهمه (قوله الرهن) بضم

الراء جمع رهن أي مال جعل وثقة في حق

أى فهمه جنبه (قوله لأنها) أي

مسئلة سماع أشهب (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وأرتهن) أي باعها (قوله رهنها) أي في الألف

(قوله جاز) أي البيع جواب لو

(قوله هذا) أي لو باع الخ (قوله بالغبن) صلة قيام

(قوله في ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله على الخلف) أي لسماع ابن

القاسم (قوله وتناول بفتحات مثقلا) أي فهم (قوله منه) أي سماع أشهب (قوله وجوب) أي ثبوت

ولا يلزم ذلك في الوجهين على ما في سماع أبي زيد وأما إذا عني أحدهما الشيء بغير أمه مثل قول البائع أبيع هذه الباقوتة فيجدها غير باقوتة أو يقول المشتري بعتني هذه الزاجعة ثم يعلم البائع أنها باقوتة فلا خلاف في أن الشرأ لا يلزم المشتري والبيع لا يلزم البائع وكذا القول في المصلي وشبهه وأما القوط بظنه المشتري ذهب ولا يشترط أنه ذهب فيجده نحاسا فلا اختلاف أن له رده إن كان قد صيغ بصفة اقراط الذهب أو عسل بذهب واختار أذ الغزأ أحدهما صاحبه في التسمية ولم يصرح فقال ابن حبيب ذلك يوجب الرد كالنصر يبيع وحكي عن شريح القاضي أنه اختصم إليه في رجل مزرع جل معه ثوب مصبوغ الصبيغ الهروي فقال له بكم هذا الهروي فقال بكذا فاشترته ثم بين أنه ليس بهروي وإنما صبيغ مبيع الهروي فاجاز بيعه قال ولو استطاع أن يزين ثوبه بأكثر من هذه الزينة قال عبد الملك لأنه انما باعه هروي الصبيغ حتى يقول هروي هراة فعند ذلك يردده وعندى أن ذلك اختلاف من قوله وقال بعض الشيوخ أن باعه الحجر في سوق الجوهر فوجده صخرة فلا مباح القيام وإن لم يشترط أنه جوهر وإن باعه في ميراث أو في غير سوق الجوهر لم يكن له قيام وعلى هذا القيام وهذا يجري عندى على الخلاف الذى ذكرته في الألفاظ ووجه تفرقة ما لا يرضى الله تعالى عنه بين الذى يبيع الباقوتة جاهلا بها وبين من قصد اخراج ثوب بدينار فخرج ثوبا بباربعة أن الأول جهل وقصر اذ لم يسأل من يعلم ماهو والثاني غدا والغلط لا يمكن التوفيق منه فله الحلف وأخذ ثوبه إذا دل دليل على صدقه من رسم أو شهادة يثبته على حضور ما صار به إليه في مقاسمة أو ما شبه ذلك والرجوع بالغلط في بيع المراهضة مثقلا عليه وفي بيع المكايسة مختلف فيه اهـ ومحل كلام المصنف اذ لم يكن البائع وكبلا والاردي بالغلط بلانزاع (ولا ير المبيع) بفتح الغين المججمة وسكون الموحدة أي زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري ونقص عنه بالنسبة للبائع إن وافق العادة بل (ولو خالف) الغبن (العادة) ابن رشد وأما التحول بقيمة المبيع فلا يبعد رفيه واحدا من المتبايعين إذا غبن في بيع المكايسة هذا هو ظاهر المذهب وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب أنه يجب لزوم الغبن إذا كان أكثر من الثالث وأقامه بعضهم من سماع أشهب في كتاب الرهن وليس بصحيح لأنهم مسئلة لهامع من أحله وجب رد بالغبن اهـ وقال في كتاب الرهن من سماع ابن القاسم لو باع جارية قيمتها خمسون دينارا بألف دينار وأرتهن رهنا وكان مشتريها من غير أهل السفه جاز ابن رشد هذا يدل على أن لقيام في بيع المكايسة بالغبن ولم أعرف في المذهب نص خلاف في ذلك ومحل بعضهم سماع أشهب في كتاب الرهن على اختلاف وتناول منه وجوب

فهمه (قوله الرهن) بضم

الراء جمع رهن أي مال جعل وثقة في حق

أى فهمه جنبه (قوله لأنها) أي

مسئلة سماع أشهب (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وأرتهن) أي باعها (قوله رهنها) أي في الألف

(قوله جاز) أي البيع جواب لو

(قوله هذا) أي لو باع الخ (قوله بالغبن) صلة قيام

(قوله في ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله على الخلف) أي لسماع ابن

القاسم (قوله وتناول بفتحات مثقلا) أي فهم (قوله منه) أي سماع أشهب (قوله وجوب) أي ثبوت

(قوله وليس) أي تأوله (قوله لانه) أي الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رأى) أي في سماع (قوله له) أي المغبون (قوله لا ضراره) أي المغبون (قوله مخافة الحنث على ما في الرواية) اعلمها فبين حلف بطلاق زوجته ثلاثا لم يبيع من يشترها منه الا بغير مخالف للعادة فباعها له ثم ماتت زوجته أو بآت منه فله رد الامة (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله اذا كان) أي الغبن (قوله وليس) أي ما حكاه ابن القصار (قوله على انه) أي الشان (قوله يجب) أي يثبت (قوله القيام) أي القسك (قوله على ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله ٦٨٠ بضمير) أي حبل مضفور من نحو شعر (قوله لا تشتره) أي القرس الذي

القيام بالغبن في بيع المكايسة وليس بصحيح لانه رأى له الرد بالغبن لا ضراره الى البيع مخافة الحنث على ما في الرواية وقد حكى بعض السخاديين عن المذهب وأراد ابن القصار وجوب الرد بالغبن اذا كان أكثر من الثالث وليس بصحيح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وفي قوله صلى الله عليه وسلم غبن المسترسل ظلم دليل على انه لا ظلم في غبن غير المسترسل ومالم يكن فيه ظلم فهو حق يجب القيام به وقد استدل بعضهم على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الامة الزانية يبيعوا هاولو بضعير وبقوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله تعالى عنه لا تشتره ولو أعطاك بذرهم وهذا لا دليل فيهما لخروجهما على المبالغة في القلة مثل قوله صلى الله عليه وسلم في العقيقة ولو بعصفور وقوله صلى الله عليه وسلم من بنى لله مسجدا ولو بقدر مقص قطة في الله تعالى له ينال الجنة وما أشبههما كثير (وهل) لا يرد بالغبن في كل حال (الآن يستسلم) الجاهل بالثمن من المتبايعين للعالم به (ويجبره) أي الجاهل العالم به (يجبهله) بالثمن ويقول له بعتي كما يبيع الناس أو اشتري كما تشترى من الناس فاني لم أعلم الثمن فيجبره بالزيادة في النبيع والنقص في الشراء فله الرد به (أو يستأنه) أي الجاهل العالم تنوع لعطف التفسير أي ان الاستسلام هو الاخبار بجبهله أو استئمانه فيقول له قيمته كذا والآخر بخلافه فله رد ما ولا رد به مطلقا عن التقييم بعدم الاستسلام (تردد) غ اقتصر هنا على طريقتين من الثلاث التي ذكر في التوضيح وتترك منها طريقة عبد الوهاب في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الخيار لغير العارف وفي العارف قولان فلو قال هنا وهل مطلقا أو لا لغير عارف أو لا ان يستسلم الخ لاستوقفا ابن رشد والقيام بالغبن في البيع والشراء اذا كان على الاسترسال والاستئمان واجب باجتماع قوله صلى الله عليه وسلم غبن المسترسل ظلم وذ كر ابن عرفة في القيام بالغبن طرقا الاولى طريقة ابن رشد والثانية طريقة ابن عمر بن عبد البر ونصه أبو عمر الغبن في بيع المستسلم المستصحب وجب للمغبون الخيار فيه ثم ذكر الطريقة الثالثة عن البابي ونصه البابي عن القاضي في لزوم البيع بما لا يتغابن بمثله عادة وأحدهما لا يعلم سعر ذلك اذا زاد الغبن على الثالث وأخرج عن العادة والمثله عارف فيه قولان لا يحجنا بالاول قال ابن حبيب وحصل في التوضيح ثلاث طرق طريقة ابن رشد ان وقع البيع أو الشراء على وجه الاسترسال والاستئمان فالقيام بالغبن واجب وان وقع على وجه المكايسة فلا قيام بالغبن اتفاقا الطريقة الثانية للمازري فان أخبره أنه غير عارف بقيمته فقال البائع قيمته كذا فله الرد وان كان عالما بثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان ابن عبد السلام

تصدقت به يا عمر على من لم يحسن القيام بموته ووطنفت أنه يعيبك برخص (قوله وهذا) أي الحديثان (قوله للعالم به) أي الثمن صله يستسلم (قوله ويجبره) أي الجاهل الخ تفسير يستسلم (قوله له) أي المستسلم (قوله له) أي الغبن (قوله والآخر) أي الواقع (قوله بخلافه) أي قوله قيمته كذا (قوله وتترك) أي هنا (قوله منها) أي الثلاث (قوله انه) أي الشان الخ بيان الطريقة عبد الوهاب فيها (قوله لاستوقفا) أي الطرق الثلاث (قوله واجب) أي ثابت (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله بوجب) أي يثبت (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله في لزوم البيع) أي وعدمه خبر قولان الا في (قوله يتغابن) بضم الباء (قوله وأحدهما) أي المتبايعين

الخ حال (قوله فيه) صلة المتعارف (قوله الاول) أي لزوم صلة قال (قوله وحصل) بفتحات مشهور منقلا (قوله ان وقع البيع أو الشراء الخ) بيان الطريقة ابن رشد (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله واجب) أي ثابت (قوله فان أخبره) أي المشتري البائع (قوله قيمته كذا) أي الواقع خلافه (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله عداهما) أي القسمين

(قوله انه) أي الشأن الخ بيان طريقة عبد الوهاب (قوله معزاه) أي غ (قوله فيها) أي الممونة (قوله ونصها) أي المعونة (قوله منها) أي المتبايعين بيان المغبون أي سواء كان عارفاً أم لا (قوله فيه) أي الغبن (قوله به) أي الغبن (قوله تفصل) بتفصيل مثقلاً (قوله في غيره) أي الاستئمان (قوله علم) بضم العين (قوله لا قيام به) أي اتفاقاً (قوله اتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله من وكيل ووصي) بيان للنائب (قوله به) أي الغبن (قوله نقض البيع) أي وقبل ليس له نقضه وله المطالبة بتسكيل الثمن (قوله بالبيع) أي من المشتري لا شراً وعبارة الخط إذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل فهل للقاتم نقض البيع أو المطالبة بتسكيل الثمن وما الحكم إذا باعه المبتاع سئل ابن رشد عن يقيم باع ٦٨١ وصيه حصته من عقار لشريكه بموجب بيعه ثم باع المشتري نصف

جميع العقار ثم رشد اليتيم وأثبت ان حصته كانت تساوي يوم بيعها امثال ثمنها وأراد نقض بيعها والشفعة من ابتاع من شريكه فافق بان له نقض البيع فيما قام بيد المبتاع من وصيه وهو نصف حصته لا فيما باعه المبتاع منها فانه يضي له فيه فضل قيمته على ثمنه يوم يبعه لقوته بالبيع لانه يبيع جائز فيه غبن على التيميم رد مادام قائماً على اختلاف فيه فقد قبل للمبتاع ان يوفي تمام القيمة ولا ينقض البيع وقبل يضي له بقدر الثمن من قيمته يوم البيع ثم قال والنصف المردود على اليتيم من حصته انما يرجع اليه على مستأنف لا بالملك الاول فلا شفعة له على المبتاع الثاني لا في بقية حصته ولا فيما ابتاعه من شريك اليتيم ولا له على اليتيم شفعة في الحصة المردودة اذ ليس يبيع

مشهور المذهب عدم القيام بالغبن اه والطريقة الثالثة لعبد الوهاب في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الغبن لغير العارف وفي العارف قولان اه الخط ما عزا للمعونة عكس ما فيها ونصها اختلف أصحابنا في بيع السلعة بما لا يتغابن به الناس كبيع ما يساوي القاعة أو شراً ما يساوي مائة بالف ففهم من نفي خيار المغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار اذا كان من أهل الرشاد والبصر بتلك السلعة وان كانا أو أحدهما بخلاف ذلك فلمغبون الخيار اه ونحوه في الثلثين * (تنبيهات) * الاول الخط قوله وهل الآن يستسلم الخ يقتضي ان فيه ثلاث طرق الاولى لا قيام به ولو استسلم واخبره بجهله أو استأمنه ولم أقف على هذه الطريقة الا ان تحمل على طريقة عبد الوهاب التي تقدمت عن المعونة وجعل القول الاول فيها هو المشهور ولم أقف على ذلك * الثاني الخط تحصل مما تقدم ان القيام بالغبن في بيع الاستئمان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره اما اتفاقاً وعلى المشهور فلو قال المصنف ولا يغبن ولو خالف العادة الاسترسال لكان مقتصر على راجح المذهب والله أعلم * الثالث في الشامل الغبن ما خرج عن العادة وقبل الثلث وقبل ما زاد عليه * الرابع علم ان ما يتغابن به الناس لا قيام به وعبارة الجواهر اذا قلنا بآليات الخيار بالغبن القاحش فاختلاف الاصحاب في تقديره ففهم من حده بالثلث فأكثر ومنهم من قال لا حده وانما الاعتبار به العوائد بين التجار فاعلم انه من التغابن الذي يكثر وقوعه بينهم ويختلفون فيه فلا مقال فيه للمغبون باتفاق وما خرج عن المعتاد فله مغبون فيه الخيار * الخامس اتفق على القيام بالغبن فيما باعه الانسان عن غيره ابن عرفة أبو عمر اتفق أهل العلم ان النائب عن غيره في بيع أو شراء من وكيل أو وصي اذا باع بما لا يتغابن به الناس انه مردود وكان أبو بكر الأبهري وأصحابه يذهبون الى ان ما يتغابن به هو الثلث فأكثر من قيمة المبيع وما كان دون ذلك لا يرد فيه البيع اذ لم يقصد اليه ويمضي باجتهاد الوصي والوكيل وأصحابهما ثم قال ابن عرفة وظاهر قول أبي عمر أن قدر الغبن في بيع الوصي والوكيل كقدره فيمن باع ملك نفسه وكان بهض من لقيناه يكره ذلك ويقول غبن يبيع الوصي والوكيل ما نقص عن القيمة وان لم يبلغ الثلث وهو صواب لانه مقتضى الروايات في المدونة وغيرها كقولها اذا باع الوكيل أو باع بما لا يشبهه من الثمن فلا يلزمك * السادس اذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل وغيرهما فالذي رجحه ابن رشد أن للقاتم به نقض البيع في قيام السلعة واما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يقوت بالبيع والله أعلم (ورد) بضم الراء وشدة الال الرقيق

٨٦ من في محض لانه ما تراضى عليه المتبايعان والمأخوذ منه الحصة هنا مغلوب على ارجحها من يده فهو يبيع في حق اليتيم لاخذ له باختيار ونقض يبيع في حق المشتري لانه مغلوب على ذلك والقول بان يبيع الغبن بغيره البيع واضح لانه اذا افات البيع الفاسد وقد قبل انه ليس يبيع فاحرى يبيع الغبن لانه لا ينقض الا باختيار أحدهما والبيع الفاسد ينقض جبراً عليم ما اه الخط تحصل من هذا ان الراجح عنده من الأقوال أن للقاتم بالغبن نقض البيع في قيام السلعة واما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يقوت بالبيع والله أعلم

(قوله من كل) صله ضمان (قوله به) أي الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله سواء كان) أي العيب (قوله بدنيه) بكسر الهمزة (قوله الرقيق كسكر أو زنا) (قوله خلقه) بضم الخاء المعجمة أي الرقيق كجنونه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الرقيق) يان لما (قوله فهو) أي مصيبه (قوله كان) أي ٦٨٣ ضمانه (قوله جرح) بضم فكسر أي الرقيق (قوله قطع) بضم فكسر (قوله له) أي

الرقيق (قوله من زنا الخ) يان لما (قوله وان بعد الثلاث) مع الفاعل في رده أي وان كان عودها له بعد الثلاث (قوله بدو) بضم الموحدة والهمزة أي ظهور (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ونصها) أي العتبية (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ماله) أي العبد (قوله لانه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله من ماله) أي العبد (قوله لم يعمله) أي المالك العيب (قوله اقامته) أي الرقيق (قوله عنده) أي المالك (قوله فلا يردده) أي المشتري الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله انه) أي الاستثناء (قوله به) أي الرقيق (قوله مثله) أي العيب المعين الذي تبرأ البائع منه (قوله فيها) أي الثلاث (قوله وانه) أي الاستثناء منقطع عطف على انه متصل (قوله لها) أي المدونة (قوله لدخوله) أي الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله فهو) أي ضمانه (قوله فاقلا) حال من اللقائي (قوله لانها) أي المواضعة

خاصة (في) بضم بشرط (عهدة) أي ضمان البائع له في اليمين (الثلاث) أي ما يما من كل ما يحدث به فيما فالمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان بدنيه أو خلقه أو بدنه ولو موتاً وغرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من عال أو قتل نفسه قال فيها وما يسع من الرقيق لغير براءة فمات في الثلاث أو أصابه مرض أو عيب أو ما يعلم انه داه فهو من البائع ولا يتبع رده ولا شيء عليه وكذلك ان مات أو غرق أو سقط من حائط أو خلق نفسه أو قتل نفسه كان من البائع ولو جرح أو قطع له عضو كان أرش له البائع ثم يخير المشتري في قبوله معيباً بجميع ثمرة أو رده أو ومن العتبية ابن القاسم ما حدث بالعبد في الثلاث من زنا أو سرقة أو شرب خمر ابن الموزان وأما في المواضعة فلا يردده بذاته وكذلك ان أصابته حتى أو عيش أو يباحض بعينه وما ذهب قبل الثلاث فلا يردده فيه اشبه أما المحي فلا يعلم ذهابها واستأن به فان عاودته بالقرب رده وان بعد الثلاث لان بدو ذلك فيها ونصها قبل ما تقدم عنها اذا أصاب العبد حتى في الثلاث أو يباحض ثم ذهب فيها فلا يرد ابن عرفة في سماع يحيى ابن القاسم لا يرد العبد بذهاب ماله في الثلاث ابن رشد لانه لاحظ له من ماله ولو تلف العبد في العهدة بقي ماله انتقض بيعه فليس لمبتاعه حبس ماله ببقائه افاده الخط (الان يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم لم يعلم به مدلول اقامته عنده فلا يردده بمحدث فيها أحد بابا يحتل انه متصل والمعنى الان يبيع ببراءة من عيب معين كالباقي والسرقة فلا يردده اذا حدث به مثله فيها ويرده بجماعه وبمذاقيره تت وانه منقطع والمعنى الان يشترط سقوطها وقت العقد بشرطه من جميع العيوب اذ لا عهدة عليه حينئذ وبمذاقيره بعضهم وهو الموافق لها وهذا أولى من الاول لدخوله في هذا ولا عكس مع الاستغناء عن الاول بقوله سابقا واذا علمه بين انه به الخ ابن عرفة فيها من ابتاع عبداً فبقي في الثلاث فهو من بائعه الان يبيع ببراءة اه وخص اللقائي قوله الان يبيع ببراءة بالعهد المعتادة فقط لا قال أما يبيع بالعهد المسترطبة أو التي حمل السلطان الناس عليها فيرد فيها بالحدث دون القديم الذي باع بالبراءة منه فالاقسام ثلاثة قسم يرد فيه بالقديم والحدث ان اعتيدت العهدة ولم يتبرأ من قديم وان كانت معتادة وتبرأ من جميع العيوب سقط حكمها فلا يرد بقديم ولا حادث وان اشترطت أو حمل السلطان الناس عليها بالحدث فيها دون القديم على ما لللقائي ولارد على ما في المصنف وهو ظاهر المدونة قاله عيب (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أي المواضعة لانها التي توجب ضمان البائع ابن رشد اذا اقامت في الاستبراء ثلاث ليل أو يزيد فان كان أقل من ثلاث فلا يرد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث والمواضعة في السنة انما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء قاله في سماع ائمه وحصل ابن رشد في هذا ثلاثة أقوال احدها انه لا يدخل شيء منها في شيء فيسبأ بالاستبراء ثم الثلاث ثم بالسنة وهو قول الفقهاء السبعة رضي الله تعالى عنهم والثاني انهم ينسأون ثلثاً من المواضعة وعهدة الثلاث

الخ علة تفسير الاستبراء (قوله اقامت) أي الامة (قوله فان كان) أي الاستبراء (قوله وحصل) بفتحات مثقلا وعهدة (قوله في هذا) أي تدخل عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله انه) أي الشأن (قوله منها) أي عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله في شيء) أي منها (قوله وهو) أي عدم دخول شيء منها في شيء منها (قوله الفقهاء السبعة) أي من التابعين

رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين جهت أعماءهم في قول بعضهم نخذهم عبيد الله عمرو قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه
(قوله من يوم البيع) صله مبتدأ (قوله ودليل) أى معنى (قوله والفرق بين العهدين) أى المقضى تداخل عهدة الثلاث
والمواضعة دون عهدة السنة (قوله بعد انبراه) أى البيع خبر عهدة الثلاث والاستبراء (قوله زمنها) أى عهدة الثلاث صله
النفقة (قوله ومنها) أى النفقة (قوله عليه) أى الرقيق (قوله زمنها) أى عهدة الثلاث ٦٨٣ صله الجناية (قوله زمنها) صله
الموهوب (قوله له) أى

مشتريه (قوله له) أى الرقيق
(قوله في زمن عهدة الثلاث)
صله النفقة (قوله المبتدأ)
أى النفقة (قوله لهم) أى
عليهم (قوله اللفظ الواحد)
أى الالام (قوله حقيقة)
أى المالك (قوله ويجازيه) أى
الاستعلاء (قوله والفصل)
عطف على استعمال (قوله
بالخبر) أى له (قوله بين
المستثنى) أى الا المستثنى
ماله (قوله والمستثنى منه)
أى الموهوب (قوله حذف)
بضم كسر (قوله أى
عليه) تفسير الخبر المحذوف
(قوله جنى) أى جان (قوله
قبوله) أى العبد (قوله فيها)
أى العهدة (قوله عليه)
أى العبد (قوله لما) أى زاد
(قوله ماله) أى العبد (قوله
فهو) أى الموهوب له أو
المتصدق به عليه أو ربح
ماله (قوله ماله) أى العبد
(قوله فذلك) أى الموهوب
له أو المتصدق به عليه
أو ربح ماله (قوله له) أى
المشتري (قوله انه) أى

وعهدة السنة من يوم البيع وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الواضحة وابن الماجشون
والثالث ان الاستبراء وعهدة الثلاث يتداخلان فيمتد آن من يوم البيع وعهدة السنة بعد
تمامهما وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في رسم الاقضية من سماع اشهب ودليل قوله في هذه
الرواية والفرق بين العهدين ان عهدة الثلاث والمواضعة يتفقان في ضمان كل حادث بخلاف
عهدة السنة * (تنبيهان) * الاول عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار بعد انبراه قاله
في سماع ابن القاسم ونقله ابن عرفة * الثاني لا يحسب من الثلاث اليوم الذي عقد نفسه البيع
على المشهور نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث
زمنها ومنها الكسوة (عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الارض) للجناية عليه زمنها وشبهه في
الكون للبائع فقال (ك) المال (الموهوب له) أى الرقيق زمنها (الا) الرقيق (المستثنى) بنقح
النون أى المشتري (ماله) لمشتريه فله الموهوب له زمنها غ كذا في بعض النسخ وهو جار على
قاعده الاكثرية من رد الاستثناء لما بعد الكاف وخبره الاثنى للعبد وفي بعض او النفقة
ومنها الكسوة على الرقيق في زمن عهدة الثلاث على بائعه والارض للجناية عليه زمنها وشبهه
في ككم الارض فقال كالمال الموهوب للرقيق زمنها وخبر الارض له أى البائع غ وعلى
هذا نقله خبر المبتدأ وخبره للبائع ولا ماله للمالك بالنسبة لالارض والموهوب ويحذف على بالنسبة
للفقعة كقوله تعالى اهتم للعنة نفقه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازة والفصل بالخبر
بين المستثنى والمستثنى منه الخط ويحتمل ان خبر النفقة حذف ليعلم به أى عليه وقوله والارض أى
اذا جنى على العبد في زمنها فارش الجناية للبائع وقد تقدم هذا في لفظ المدونة وان للمشتري
حينئذ الخيار في قبوله مع ما يجزمه غنه ورده وقوله كالموهوب أى ما وهب للعبد فيها او تصدق به
عليه يريد أو بما ماله يربح فهو لباؤه اذا اشترط المشتري ماله نذله له في سماع عيسى ابن رشد
القياس انه للبائع وما قاله ابن القاسم استحسان والذي في المدونة انه للبائع لكن بقيد الشيوخ
بما في سماع عيسى * (فرع) * لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في ايام العهدة وقال ابن الحاجب
غلته للمشتري على المشهور الموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما انظر لان في العتبية
ان ما ربح في الثلاث أو اوصى له به وان لم يسنن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري أن
القاضي أبامحمد اشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانما للمشتري قال ولكن المنصوص هنا ان
ذلك للبائع اه وقال ابن عرفة لم اعرف في الغلة نصا لما تقدم وتجرى على غناه ماله بالاطمية
للبائع ولابن شاس الغلة لمبتاعه ورأى بعض المتأخرين انها للبائع لان الخراج بالضممان اه وفي
الشامل وفي الغلة خلاف والله اعلم (و) ود الرقيق (في) يبعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع
له (السنة) من جذام وبرص وجنون (ب) حدوث (جذام وبرص وجنون) قال فيها ولو جبر

الموهوب أو المتصدق به أو الربح (قوله هذا) أى قول ابن الحاجب عنه للمشتري (قوله نقلها) أى ابن شاس وابن الحاجب
(قوله أوصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله له) أى الرقيق (قوله وان لم يسنن المشتري ماله) حال (قوله ثم ذكر) أى الموضح
(قوله قال) أى الموضح (قوله لما تقدم) صله نصا (قوله وتجرى) أى الغلة (قوله ماله) أى الرقيق (قوله للبائع) حال من غناه (قوله
انها) أى الغلة (قوله من جذام) صله عهدة (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولو جنى) بضم ففتح مثقلا أى الرقيق المبيع بعهدة سنة

(قوله ثم لم يعاوده) أى الجنون الرقيق (قوله لد) بضم الراء أى الرقيق (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذهابه) أى الجنون (قوله انقطع) أى جنونه (قوله عودته) أى جنونه (قوله أصابه) أى الرقيق (قوله المبتاع) فاعل علم المضاف المفعول (قوله فلا يرد) بضم ففتح أى الرقيق (قوله أهل) فاعل يخاف (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى الرقيق (قوله في السنة) راجع للجرب وما بعده (قوله معه) أى الرقيق (قوله الثلاثة) أى الجنون والجذام والبرص (قوله منها) أى الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله باختصاص الخ) صلة ٦٨٤ العادة (قوله وقيد) بفتحات مثله (قوله الطبايع الأربعة) أى البلغم والصقرا والمدم

والسوداء (قوله الرقيق) مفعول من مضافا لفاعله (قوله أى دخول) أى الجن (قوله فيه) أى الرقيق (قوله لانه) أى جنون الطبع أو من الجن (قوله وقدم) بفتحات مثله (قوله أى الرقيق) (قوله أى الرقيق) (قوله بطبع) صلة جنون (قوله لانه) أى جنون الطبع للقرع (قوله لانه) أى جنون الضربة ومن الجن للقرع (قوله وذكر) أى المصنف (قوله رده) أى الرقيق (قوله بالاولين) أى جنون الطبع والماس (قوله بغيرها) أى عهدة السنة (قوله فلا يرد) بضم ففتح أى الرقيق (قوله أن كان) أى الجنون (قوله ووجد) بفتحات مثله (قوله المصنف) (قوله الفعل) أى شرط (قوله اعتبار) صلة (قوله عنوان الضمانين) إضافة لليمان (قوله وله) أى المصنف (قوله عنه) أى حمل السلطان (قوله اعتيدا) أى لاستلزام الحمل الاعتيدا (قوله بهما) أى عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله عندها) قائما (قوله عهدة الاسلام) (قوله في غير بلد العهدة) أى البلد الذى لم تعد فيه عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله له) أى المشتري (قوله يتقعه) أى المشتري في اثبات عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله ذلك) أى كتب له عهدة المسلمين (قوله الشرط) أى أن شرطا أو اعتيدا (قوله بهما) أى العهدتين (قوله بهما) أى العهدة (قوله بعد وقوع العقد عليهما) صلة اسقاط (قوله لانه) أى القيام بهما (قوله له) أى المشتري (قوله وهو) أى سبب الوجوب (قوله ذلك) أى اسقاطهما (قوله هذا) أى والبايع ذلك الخ

في رأس شهر واحد من السنة ثم لم يعاوده لرد اذ لا يعرف ذهابه ولو جن عنده مرة في السنة ثم انقطع فلا يجوز بيعه حتى يبين اذ لا يؤمن عودته ولو أصابه في السنة جذام او برص وبرى قبل علمه المبتاع فلا يرد الا ان يخاف (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى الرقيق (قوله في السنة) راجع للجرب وما بعده (قوله معه) أى الرقيق (قوله الثلاثة) أى الجنون والجذام والبرص (قوله منها) أى الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله باختصاص الخ) صلة ٦٨٤ العادة (قوله وقيد) بفتحات مثله (قوله الطبايع الأربعة) أى البلغم والصقرا والمدم

(قوله اسقاطهما) أى العهدين (قوله ان ذلك) أى اسقاطهما (قوله) أى البائع (قوله بالشرط) أى شرط اسقاطهما (قوله فيها) أى مسائل الالتزام (قوله اذا كانت) أى العادة (قوله اسقاطهما) أى العهدة (قوله عنه) أى البائع (قوله) أى المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله) أى البائع (قوله به) أى الشرط (قوله الاول) أى صحة البيع والتوفية بالشرط للبائع فلا عهدة عليه للمشتري (قوله وخروج) بفتح خاء مثقلا أى النسخ (قوله بفساد البيع) تصوير ٦٨٥ الثالث (قوله ورده) أى تخريج

الثالث (قوله بان هذا) أى
فساد البيع لفساد الشرط
(قوله ثم قال) أى الخط (قوله
وفيهما) عطف على بعدهما
(قوله واقتصر) أى المصنف
(قوله عليه) أى كونه من
المشتري (قوله هنا) أى فى
المختصر (قوله مع تعقبه)
أى المصنف (قوله) أى
ما اقتصر عليه هنا (قوله
ذكرها المصنف) جواب لما
(قوله عاطفا) حال من فاعل
قال (قوله أى رد جماعه الخ)
تفسير للمقدر (قوله فيه)
أى الرقيق المنكح به (قوله
لبنائها) أى النكاح
او الصداق (قوله ولانه)
أى الصداق (قوله لمن
الغرو والجهل) بيان لما
بعده (قوله سماء) أى
الصداق (قوله ان لم تشتترط)
أى العهدة (قوله فيه)
أى المهر (قوله والا) أى
وان اشترطت فيه (قوله
عمل) بضم العين (قوله بهما)
أى العهدين (قوله فيه)
أى المنكح به (قوله لان فيه)
أى شرطهما (قوله هذا)

عدمها لان المراد به عهدة الاسلام وهو ضمان المبيع من عيب قديم أو استحقاق والكلام هنا
في ضمان ما يحدث بالمبيع في الثلاث أو السنة الخط انظر اذا شرط البائع اسقاطهما حكى
في التوضيح هنا عن ابن رشد ان ذلك له وحكى بعده في الكلام على ثبوت مهنة العبد انه لا يوفى
له بالشرط وعليه اقتصر في المختصر هناك فقال وهل يوفى بعدهما أو لا تمتشط زكاة ما لم يظب
وان لا عهدة الخ وقد بسط القول في ذلك في تحرير الكلام على مسائل الالتزام ومخلص ما فيها
اذا كانت جارية بالمبيع على العهدة واشترط البائع في عقد البيع اسقاطها عنه فقبل يصح
المبيع ويوفى له بالشرط ولا عهدة له عليه وقبل يسقط الشرط ولا يوفى له به حكاهما النسخ
واختار الاول وخروج ثالثا بفساد البيع لفساد الشرط ورده المازرى بان هذا في الشرط المتفق
على فسادها وأما المختلف فيه اختلافا مشهورا فلا يوجب فسادا ثم قال والحاصل ان كلام
القوانين الاولين قوى مرجح وأما الثالث فضعيف والأظهر من القوانين الاولين ما اقتصر عليه
خليل في مختصره لانه من باب اسقاط الحق قبل وجوبه (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة
وظهر فيه عيب بعد مضي مدتهم احتمل حدوثه في مدتهم أو بعدهما فالعيب الذى ظهر
بالرقيق المبيع بالعهدتين بعد زمانهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدين وفيهما ضمانه
(منه) أى المشتري ابن الحاجب على الاصح واقتصر عليه هنا مع تعقبه في توضيحه ولما استثنى
بعض أهل المذهب مسائل ليس فيها عهدة ثلاث ولا سنة وعدها المتعطى احدى وعشرين
مسئلة ذكرها المصنف فقال عاطفة على مقدر أى رد جماعه في غير رقيق منكح به (لا فى) رقيق
(منكح) بضم الميم وفتح الكاف وسكون النون أى مزوج بفتح واو (به) أى بجعل صدقا
فالعهدتان ساقطتان فيه لبناهما على المسكارمة ولانه يجوز فيه من الغرو والجهل ما لا يجوز في
المبيع وقد سماه الله تعالى نخلة والنخلة العطية بلا عوض ان لم تشرط فيه والا عمل بهما فيه
وقام بالشرط لان فيه غرضا ومالية قاله ابن حجر وهذا مذهب ابن القاسم وقال أشهر بغيره العهدة
قياسا على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبهه بشئ بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) بفتح
اللام أى خالعت به الزوجة زوجها فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة غالبا ولا غتقار الغرو
فيه ولان المرأة لما كانت قللت به نفسها ملكا تاما ناجزا لا يعتقه ورد ولا فسخ ووجب ان يملك الزوج
العوض ملكا تاما ناجزا قاله ابن رشد (أو) رقيق (مخالع) بفتح اللام به (لقد) فيه قصاص
على انكار أو على اقرار فلا عهدة فيه لهذا وأما المصالح به عن عمد لا قصاص فيه بلحشية التلف
كالامة أو خطأ فان كان على انكار فلا عهدة فيه أيضا وان كان على اقرار أو بينة ففقه العهدة
لانه يبيع قاله في الذخيرة ابن رشد وأما المصالح به فغناها المصالح به على الانكار وأما المصالح به على

أى عدم العهدة في المنكح به الذى مشى عليه المصنف (قوله فيه) أى الرقيق المنكح به (قوله فيه) أى الخالع به (قوله له) أى الزوج
(قوله عليها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الخالع به (قوله به) أى الخلع (قوله على انكار الخ) صلة مصالح (قوله لهذا) أى التعليل
السابق في الخالع به من أن سبيله المناجزة (قوله أو خطأ) عطف على عمد (قوله فان كان) أى الصلح (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به
(قوله ففقهه) أى الرقيق المصالح به (قوله لانه) أى الصلح على اقرار أو بينة

(قوله لنبيه) أى الصلح على انكار (قوله ولا اقتضائه) أى الصلح (قوله لا اخذه) أى المصالح به الخ عمله اقتضائه المناجزة (قوله فلا تجوز لهما) أى المتصالحين (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به (قوله ولو استحق) بضم القاف وكسر الحاء أى المصالح به (قوله انقاء) أى اجتنباً (قوله سقوطها) أى العهدة (قوله دليل) خبر تعديله (قوله على أنه) أى الشأن (قوله الانكار) أى الصلح عليه (قوله والاقرار) أى الصلح عليه (قوله ٦٨٦) وان ما ذكره عطف على أنه (قوله أولاً) بشد الواو (قوله من العهدة الخ) بيان لما (قوله

محمول خبر ان قوله للمسلم
 يكسر اللام (قوله فيه)
 أي الرقيق المسلم فيه (قوله
 لانه) أي المسلم فيه (قوله
 مشتري) بفتح الراء (قوله
 بعدم العهدة) تصوير
 لقول ابن القاسم (قوله أنه)
 أي المسلم فيه الخ خبر وجه
 (قوله وهذا) أي عدم
 العهدة في المسلم به (قوله
 قائم) أي مفهوم (قوله به)
 أي الرقيق (قوله يرد) بضم
 ففتح أي الرقيق (قوله به)
 أي العيب (قوله كانت)
 أي العهدة (قوله فيه) أي
 الرقيق (قوله فانه يلزمه)
 أي المقترض (قوله مثله)
 أي الرقيق (قوله برده) أي
 مثله (قوله لانه) أي الرضا
 بالمعيب (قوله وهو) أي
 حسن الاقتضاء (قوله انه)
 أي الشأن (قوله المقترض)
 بفتح الراء (قوله اشترى)
 بضم التاء وكسر الزا (قوله
 من الرقيق) بيان لما (قوله
 المشتري) بفتح الراء (قوله
 اسقاطها) أي العهدة (قوله

لاقتضائه) أى وجهه بهه عليه يقتضى اسقاطها (فوله اذ كان الناس الخ) عليه اقتضائه التناجز (قوله مجموعا) أى سلما في (قوله فان اشتراط) أى المبتاع (قوله ذلك) أى الصفة (قوله على ذلك) أى شرط الصفة (قوله منه) أى المبتاع (قوله ان أدركته الصفة) أى حيا مجموعا (قوله عن المسألة المؤجل) صله مقاطع (قوله أعق) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله اذا كان) أى المقاطع به (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشد النون أى السيد (قوله انتزعه) أى المقاطع به (قوله منه) أى المكاتب (قوله وان كان) أى المقاطع به (قوله ليعه على الكارمة) عليه تلاعه دقة في الرق الموهوب للثواب (قوله وهو) أى الموهوب للثواب

(قوله انتقد) أى البائع الثمن قبل الاقالة (قوله ايجابه) أى العتق على مشترته (قوله على أنه) أى الرقيق (قوله التحجير) أى
المشترته بين اعتاقه ورده لبايعه (قوله ثابت) نعمت دين (قوله لانه) أى رده بالعيب ٦٨٧ (قوله من الورثة) بيان لمن (قوله فى
القسمة) صله تأخذه (قوله
على باقهم) أى الورثة صله
قسمة (قوله وهذا) أى
التعليل بالمودة (قوله
واشتره) أى زيد الرقيق
(قوله لانها) أى العهدة
(قوله بها) أى الوصية (قوله
لذلك) أى انهم بما تودى
ابطالان الوصية (قوله
معين) بفتح اليماء (قوله
معينا) بفتح اليماء حال من
مكتاتبه (قوله لان رده)
أى بالفساد (قوله المقال
منه) بضم الميم (قوله فله)
أى المقال منه (قوله وكاتبه
الخ) بيان لما دخل بالكاف
(قوله للرقيق) تنازع فيه
عتق وكاتبه وتدبير (قوله
المشترى) بفتح الراء (قوله
بهما) أى العهدين (قوله
من مشترته) تنازع فيه
عتق وكاتبه وتدبير (قوله له)
أى مشترته (قوله على أحد
الخ) صله سقطنا (قوله
وقال) أى ابن القاسم (قوله
هو) فصل به ليصح العطف
على المستترى قال (قوله
وهو) أى الرجوع بقيمة
العيب (قوله على أنه) أى
الشان (قوله السنة) بقطع
الهمز جمع لسان (قوله لانه)
أى الشان (قوله وجد)
(قوله ولا تفصل)

فى الرق المستقال منه فقال ابن حبيب وأصبغ فيه العهدة وقال محضون لعهدة فيه وهذا
إذا انتقد والافلاعهدة فيه قول واحد لانه كلما أخذ عن دين أفاده الخط (أو) رقيق (مبيع
على كفلس) فلاعهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالكاف مبيع على سفيه
أو غائب لو فادى أو نفقة كزوجة (أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (للعق) سواء كان على ايجابه
أو على انه حر بالشراء أو على التحجير أو على الابهام لعهدة فيه للتشوف للحرية وللتساهل في ثمنه
(أو) رقيق (مأخوذ عن دين) من فرض أو بيع ثابت بينة أو اقرار أو على انكار على وجه
الصلح أو قضاء أو عن المبيع لان تخليص الحق بغيره مثله هذا وأكثر منه عادة
وللعتق على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون ديناً بين (أو) رقيق بيع و (رد) بضم
الراء وشهد الدال على بآئعه بعيب قديم فلاعهدة على مشترته لبايعه لانه فسخ للمبيع لا بيع ثان
(أو) رقيق (ورث) بضم الواو وكسر الراء فلاعهدة فيه لمن أخذ من الورثة فى القسمة على باقهم
(أو) رقيق (وهب) بضم الواو وكسر الاء الثواب فلاعهدة فيه فاحرى لغير ثواب (أو) امة
(اشترها زوجها) فلاعهدة له على بآئعه المودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها
فى الثلاث أو السنة وهذا يفيد أن شرائها زوجها كذلك والمعتد خلافه كما يفيد تخصيص
الامة قلها العهدة على بآئعه لمصالح المأعنة بينهما ما يفسخ النكاح وليس لهما كمينه من
نفسهما بالملك بخلاف العكس (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى مالاً بالوصية فلا
عهدة له لانها بما تودى لبطالان الوصية (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى مالاً بالوصية فلا
لمشترته عالمها بالذات (أو) رقيق (معين موصى) (بشرائه للعق) فلاعهدة فيه فان لم يعين ففيه
العهدة (أو) رقيق (مكتاتبه) معين رقيق فلاعهدة فيه (أو) الرقيق (المبيع) بيها (فاسدا)
المردود على بآئعه بالفساد فلاعهدة فيه لبايعه على مشترته لان رده فسخ للمبيع * (قضية) * جملة
المسائل التى ذكرها المصنف هنا عشرون مسألة وكذا فى التوضيح وقد نبه عليه اللقائى فى
حاشيته طفى وانما أسقط المصنف فى توضيحه ومختصره مما عده المصنف فى المقال منه ولذا لما
عدها ق كفى المصنفى قال وماتر خليل الا المقال منه فاعله سقط من النسخ لنسخة المصنفى
(وسقطنا) أى العهدتان (بكفتق) ناجز وكاتبه وتدبير الرقيق المشتري بهما من مشترته (فيهما)
أى العهدتين فليس له قيام بهيب حدث فيه بعد كفتقه على أحد أقوال ابن القاسم وقال أيضاً
هو ومحنون وأصبغ بقيمة العيب اللغوى وهو أحسن على انه اشترى على السنة الشيوخ
انه متى وجد قول لابن القاسم ومحنون لا يعدل عنه قاله تمت (وضمن) بفتح فس كسر شخص (بائع)
شياً (مكبل) كحب وغاية ضمانه (ليقبضه) أى المكبل مبتاعه (بكيل) الظاهر ان الباء سببية
أو بمعنى بعد صله قبض فهو كقول ابن الحاجب والقبض فى المكبل بكيل وشبهه فى الضمان
فقال (ك) شئ (موزون) فيضمنه بآئعه فى حال وزنه (و) شئ (معدود) فيضمنه بآئعه فى حال عدده
(والاجرة) للمكبل أو الوزن أو العاد الذى يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أى البائع
لوجوب التوفية عليه ولا تحصل الا بذلك واجرة كيل الثمن أو وزنه أو عدده على المشتري لانه

بضم فكسر (قوله لا يعدل) بضم اليماء وفتح الدال (قوله مبتاعه) فاعل يقبضه (قوله فهو) أى ليقبضه بكيل (قوله ولا تفصل)
أى التوفية (قوله بذلك) أى السكيل أو الوزن أو العاد

(قوله بخلاف) تنازع فيه شرط وعرف (قوله في المسئلتين) أي مسئلة الثمن ومسئلة الثمن بان شرط أو عرف ان أجرة الاول على المشتري والثاني على البائع (قوله بالفتح) أي للام المولى وراء المشتري (قوله ولذا) أي كون فاعل المعروف لا يغرم (قوله السائل) أي الطالب الاقالة أو التولية أو الشراكة (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تفرع على ولذا الخ (قوله يقال) أي في الشارح (قوله لانه) أي المقرض (قوله قضائه) أي ٦٨٨ القرض (قوله منه) أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله حكاه) أي الاتفاق (قوله

فيمهما) أي المسئلتين
(قوله ونازعه) أي ابن رشد
(قوله في الاولى) بضم الهمز
أي تولى البائع الكيل أو
الوزن والافراغ (قوله
فقال) أي ابن عرفة (قوله
قوله) أي ابن رشد (قوله
في هلاكه) أي المبيع (قوله
انه) أي الضمان (قوله منه)
أي بانه (قوله خلاف)
خبر قوله (قوله في كونه)
أي الضمان (قوله منه)
أي المشتري (قوله ويريد)
أي المشتري (قوله اذا
امتلا) أي ثم هلك ما فيه
قبل افراغه في وعاء المشتري
(قوله صبه) أي البائع
المبيع (قوله في القمع)
بضم القاف وفتح الميم
وتسكن تخفيفا أي الآلة
التي لها طرفان واسع يصب
فيه وضيق يدخل في الاناء
الضيق حين الافراغ فيه
(قوله فأريق) أي المصبوب
(قوله فأجاب) أي ابن رشد
(قوله ضمانه) أي المراق
(قوله بوجوب التوفية)
أي على البائع (قوله قال)

أي ابن رشد (قوله وان كان) أي القمع من منافع المشتري الخ مبالغة في تضمين البائع وعاله بقوله فان البائع لما وافرغ
الترم الخ (قوله له) أي المشتري (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله قوله) أي البائع (قوله واختاره) أي جواب ابن رشد (قوله غيره)
أي السائل متعقبا قول السائل وابن رشد القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع الخ (قوله القمع يلزم البائع كالكيل
بحريان العرف بذلك) عبارة الحط وتعقب غير السائل هذا الحكم الاخير وقال الصواب الزام القمع له لانه عرف الناس وعادتهم

كما يلزمه احضار المكيال فيما يكال اذا كان عرف الناس لان المبتاع ترتب له ذمة البائع ~~التي~~ كما يفعل الناس والترم
المتعقب هذا القول فقال السائل الاول احب الى والفرق ان السكيل يلزم البائع قوله فاوفوا السكيل والقمع تفضل لا يلزمه
الا ان يلزمه نفسه في مختصر فتاوى ابن رشد لابن عبد الرقيق التواسي لا يضمن المشتري الزيت حتى يصير في انائه ولو صبه
البائع في القمع على القول بالتوفية واختلف المتأخرون اذا قال البائع لاصب الا في اناء واسع لا يحتاج الى قمع فهل له ذلك او لا
(قوله وافرغ) يضمن الهمز وكسر الراء (قوله ثم وجدت) بضم فكسر (قوله يدر) بضم الياء (قوله حكم) بضم فكسر (قوله
الموجب) بكسر الجيم أي الميثاق ثبت نعت قبض (قوله بينهما) أي العقار ومبتاعه ٦٨٩ (قوله وتكفيه) أي المبتاع (قوله
فيه) أي العقار (قوله
منه) أي العقار (قوله
اخلاصها) أي الدار (قوله
منها) أي أمتعة البائع
(قوله مقود) بكسر فسكون
ففتح (قوله لدخوله) أي
المبيع (قوله فأنه) أي
بيان القبض (قوله فلو
قدمه) أي بيان القبض
(قوله تبه) بفتحات مثقلا
أي المصنف (قوله مما ليس
فيه حق توفية) بيان لغيره
وأضافة حق البيان (قوله
وان كان الضمان فيه بالعقد
الصحيح) حال (قوله لانه)
أي المصنف الخ عليه شبه على
القبض (قوله قدم) بفتحات
مثقلا أي المصنف (قوله
ان ضمانه) أي مبيع البيع
الفاسد الخ مقول قدم
(قوله ولم يبين الخ) حال
(قوله أنزله) أي البائع
المشتري (قوله فيه) أي
العقد (قوله منزله) أي

وأفرغ على زيت في اناء المبتاع ثم وجدت فأرقيه ولم يدري أي الزيتين كانت حكم بانها كانت
في زيت المبتاع لانها في انائه (وقبض) بسكون الموحدة مصدر قبض بفتحها مضاف للمفعول
(العقد) المبيع بفتح العين المهملة أي الارض وما اتصل به من بناء وشجر الموجب لنقل ضمان
للمبتاع وخبر قبض موصور (بالخفية) بينهما وتكفيه من التصرف فيه بتسليم من اتجه ان
كانت وان لم ينقل البائع أمتعه منه الادار سكنى البائع فلا بد من اخلاصها منها (وقبض غيره)
أي العقار المبيع (بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة في بيان كيفية
القبض لا فائدة له في المبيع الصحيح الذي لا توفية فيه لدخوله في ضمان مشتريه بالعقد وانما
تظهر فائدته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كوقف وهبة ورهن فلو قدمه عند قوله وانما ينقل
ضمان الفاسد بالقبض لكان مناسباً لخط قبضه الأول لانه على القبض في العقار وغيره
مما ليس فيه حق توفية وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح كاتيه عليه بعده بقوله وضمن بالعقد
لانه قدم في آخر البيوع المنهى عنها في الكلام على المبيع الفاسد ان ضمانه لا ينقل الا بقبضه
ولم يبين هنالك القبض ما هو قبضه هنا والله أعلم الثاني التمكن من القبض هو معنى قول
المؤلفين أنزله فيه منزله ففي مختصر المتبعية يلزم البائع انزال المبتاع منزله في المبيع فيقول
وأنزله فيه منزله فان تأخر انزاله عن وقت البيع أنزله بعد ذلك ومعناه أمكنه من قبضه وحوزه
أي اه (وضمن) بضم فكسر أي ضمن المشتري ما اشتراه صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا
عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو رقيق أو سفيه
أو صغير بلا إذن وليهم أو بخيار الا بعد اجازة المالك والسيد والولي وبت البيع واستثنى من
الضمان بالعقد فقال (الا السبعة) المحبوسة أي المؤخرة عند بائعها (القبض) (لكن) الحال
من مشتريها (أولاً للشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن ضمانها في ذمته لم يقبضه أو
موجب (في ضمانها بائعها ضماناً) (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب
عليه وبين ما هلك بينة وما هلك بدونها طق الاستثناء في كلام المصنف صحيح بالنسبة لماعدا
المحبوسة للثمن أو للشهاد اما لهما ففقيه نظر لان كونه كالرهن لا يخرج عن ضمان المشتري وتبع
في استثناء المحبوسة لذلك ابن الحاجب لكن ابن الحاجب لم يقل كالرهن ومراعاة الضمان فيهما

٨٧ منح في البائع (قوله فيقول) أي يكتب الموثق (قوله ومعناه) أي أنزله منزله (قوله اجازة المالك) أي بيع
الفضولي (قوله والسيد) أي بيع الرقيق (قوله والولي) أي بيع الصغير والسفيه (قوله وبت البيع) أي بخيار (قوله ذمته) أي
مبتاعها (قوله لم يقبضه) أي البائع منه (قوله أو موجب) عطف على حال (قوله في التفصيل) صلة كاف التشبيه (قوله بالنسبة لما
عدا المحبوسة للثمن أو للشهاد) لان ضمان غيرهما من البائع أصالة (قوله فقيه) أي الاستثناء بالنسبة لهما نظر (قوله لان كونه)
أي المحبوس للثمن أو للشهاد (قوله عن ضمان المشتري) أي أصالة (قوله وتبع) أي المصنف (قوله لذلك) أي الثمن أو للشهاد (قوله
ومراعاة) أي ابن الحاجب (قوله فيهما) أي المحبوس للثمن والمحبوس للشهاد (قوله وهو) أي كون ضمانهما من البائع أصالة

(قوله قول) يفتح اللام مفتوح قول بالنون لاضافته (قوله وعليه) أى كون ضمانهم اصالته من البائع صله قرره أى كلام ابن الحاجب (قوله فى كلامه) أى ابن الحاجب (قوله ثم قال) أى طي (قوله قواها) أى المدونة (قوله ان ضمانهما) أى المحبوسة للثمن والمحبوسة للاشهاد الخ بيان لاحد قوليه المجذف من (قوله كلامه) أى خليل (قوله له) أى خليل (قوله فانه) أى خليل (قوله فيه) أى السلم (قوله على هذا) أى ان ضمانهم من البائع اصالته (قوله وكأنه) أى خليل (قوله بفتح الهمزة وشدة النون) (قوله غره) أى خليل (قوله نضمن) بضم التاء (قوله مع انه) أى خليل (قوله عنه) أى قول ابن عبد السلام المشهور الخ (قوله ذلك) أى المشهور الخ (قوله وفيه) أى اخذه من قول ابن رشد المذكور (قوله من قوله) أى ابن القاسم (قوله مشهورا) أى فى المذهب وغيره شاذ (قوله على صفة) صله المبيع (قوله ٦٩٠ فيضنه) أى المشتري (قوله ان اتفاقا) أى المتبايعان (قوله مبتاعه) فاعل ضمان

من البائع اصالته وهو أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وعليه قرره فى توضيحه خفاء الاستثناء فى كلامه حسنا ثم قال فلودرج المصنف على أحد قوليه ان ضمانهم من البائع اصالته لبراء الاستثناء فى كلامه حسنا ووافق ما يأتى له فى السلم فانه جرى فيه على هذا وكان غره قول ابن عبد السلام المشهور ان المحبوسة للثمن تضمن ضمان الرهان اه مع انه حاد عنه فى باب السلم ولعل ابن عبد السلام أخذ ذلك من قول ابن رشد المشهور من قول ابن القاسم انها كالرهن اه وفيه نظر اذا لا يلزم من كونه مشهورا من قوله **كونه مشهورا** (والا) المبيع (الغائب) على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض) يضمنه مشتربه الا لعقار المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزا فامضنه به بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفاقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازعا على سلامته حينه فبقبضه كغيره الا بشرط ضمانه مبتاعه أفاده عب (والا) الامة (المواضعة فبخروجهما) أى الامة (من الحبضة) تدخل فى ضمان مشتربيها الخط تبع فى هذا ابن عبد السلام فانه قال فى شرح قول ابن الحاجب وقيل لا ينتقل الا بالقبض **كك** الغائب والمواضعة مائه ذ ك المواضعة هنا ليس بالبين لان ضمان بآنها ينهى الى خروج الامة من الحبضة لا الى قبضها مشتربيها اه زاد فى التوضيح والذي نقله الباجي ان ضمانها الى رؤية الدم قال لان ابن القاسم فى المدونة أجاز للمشتري الاستمتاع برؤية الدم اه ثم قال وظاهر كلام التوضيح والشارح ان الباجي اغما اخذ ذلك من كلام ابن القاسم وأن المشهور خلافه وليس كذلك وقد صرح فى المدونة بأنها تخرج من ضمان البائع برؤية الدم ونصها وأكره ترك المواضعة واتممت المبتاع على الاستبراء فان فعلا أجزأ أن قبضها على الامانة وهى من البائع حتى تدخل فى أول دمها اه ونقله الباجي على أنه المذهب ونصه اذا ثبت أن الاستبراء والمواضعة يرتفع بظهور الحيض فانه باقول الدم قد خرجت من ضمان البائع وسقطت سائر أحكام المواضعة وتقرر لك المشتري عليها وهل يحصل له الاستمتاع بها أولا قال ابن القاسم ذلك لما قول ما تدخل فى الدم ويحى على قول أنهب انه يستحب له أن يؤخر حتى يعلم أن ما رآه من الدم حيض اه وقال ابن يونس بعض

المضاف لمفعوله (قوله هذا) أى فبخر وجهها من الحيضة (قوله فانه) أى ابن عبد السلام (قوله ذكر) بكسر فسكون مصدر مضاف لمفعوله (قوله هنا) أى فيما ينتقل بالقبض (قوله ليس بالبين) بكسر الباء مثقالا أى الظاهر خبر ذكر (قوله مشتركها) فاعل قبض مضافا لمفعوله (قوله قال) أى الباجي (قوله فى المدونة) صله أجاز (قوله ثم قال) أى الخط (قوله ذلك) أى انتهاء ضمان المواضعة برؤية الدم (قوله خلافه) أى ما أخذه الباجي من كلام ابن القاسم (قوله وقد صرح فى المدونة الخ) فى قوة التعليل وليس كذلك (قوله بأنها) أى المواضعة (قوله ونصها) أى المدونة (قوله واكره) يفتح الهمزة والراء (قوله

واقتمان) عطف على ترك (قوله فان فعلا) أى المتبايعان ائتمان المبتاع على الاستبراء (قوله ان قبضها) المقروين أى الامة المبتاع (قوله وهى) أى الامة أى ضمانها (قوله ونقله) أى نصها (قوله على أنه) أى نصها (قوله ونصه) أى الباجي (قوله والمواضعة) عطف تفسير (قوله فانه) أى الشأن (قوله باقوله) صله خرجت أى الامة (قوله سائر) أى جميع واضافته للبيان (قوله عليها) أى الامة (قوله له) أى المشتري (قوله بها) أى الامة (قوله أولا) أى أولا يحصل له الاستمتاع بها (قوله ذلك) أى الاستمتاع بها (قوله له) أى المشتري (قوله ويحى) أى يخرج (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى المشتري (قوله يؤخر) أى المشتري الاستمتاع بها (قوله من الدم) بيان لما

(قوله باول) صلت صارت (قوله وحل له) أى المشتري عاتت على صارت (قوله تقبيلها) أى الامة (قوله وتلدذه) أى المشتري (قوله بها) أى الامة (قوله وخالفه) أى ابن القاسم (قوله وقال) أى ابن وهب (قوله تسقر) أى تدوم (قوله فلا تدخل) أى الامة (قوله استحقاق) أى تحقق (قوله فلم يحك) أى ابن يونس (قوله باستقرار الضمان) أى من البائع (قوله بتناهى طيبها) تصوير لا من الجائحة (قوله كغصب معين) بالاضافة (قوله من المبتاع) خبران (قوله فالأوضح) أى فى عبارة المصنف تفريع على مفهوما الخ (قوله بالجبر) صلت بدئ (قوله فى الدفع) صلت تنازع (قوله أولا) بشد الواو ٦٩١ (قوله لانه) أى المثنى (قوله فى يده) أى البائع (قوله هذا) أى جبر المشتري

(قوله هذا) أى جبر المشتري

على دفع الثمن أولا (قوله

المعقود عليه) أى البيع

(قوله ثمن وثن) أى منقسم

اليهما (قوله العقد) أى البيع

(قوله فى شئ من الثمنات بشئ

من الاثمان) أى وتنازع

البائع والمشتري فى الدفع أولا

(قوله أولا) بشد الواو (قوله

وقال) أى سند (قوله قبله)

أى الكلام السابق (قوله

دنانير بدراهم) هذا صرف

(قوله دراهم بدراهم) هذه

مبادلة ان كانت المماثلة فى

العدد ومما طلة ان كانت

فى الوزن (قوله منهما) أى

العاقدين (قوله الصرف)

أى التبادل (قوله علاقة)

بكسر العين (قوله وفى الدراهم

بالدنانير) أى أو الدراهم

بمثلها أو الدنانير بمثلها عددا

(قوله فى الاقباض) أى أولا

(قوله ما تقدم فى الذهب

والورق) أى من وكيل عدل

يقبض منهما وما ويسلم لهما

(قوله عنه) أى العقد (قوله

من مجلسه) أى العقد (قوله

فى المسائل) خبر مقدم (قوله فى المقيد

خبر مقدم (قوله وزعم) أى المبتاع (قوله انه) أى المبيع (قوله وامتنع) أى المبتاع (قوله

فيه) أى العيب (قوله ثمنه) أى المبيع (قوله ان كان) أى العيب (قوله وان كان) أى العيب (قوله وبه) أى الذى قاله ابن

مزين صلت قال (قوله وبه) أى ما أتى به ابن مزين صلت عن (قوله من الاندلس) بيان لغيرها (قوله بالمطرف) بضم ففتح فكسر

مئة لاقفاء (قوله وحكاه) أى أبو المطرف ما أتى به

القرى بين بأقول دخولها فى الدم صارت الى ضمان المشتري عن ابن القاسم وحل له تقبيلها وتلدذه بها وخالفه ابن وهب وقال حتى تسقر الحبيضة لا مكان انقطاع لدم فلا تدخل فى ضمان المشتري الا بعد استحقاق الدم واستقراره اه فلم يحك قولنا باستقرار الضمان الى خروجها من الحبيضة والله أعلم ونفقة الواضحة على البائع قاله فى الرسالة ومفهوم الواضحة أن ضمان المستبرأ من المشتري وهو كذلك وصرح به الجزولى (والا الثمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها فيه ضمانها (ل) وقت أمن (الجائحة) بتناهى طيبها ومفهوم للجائحة أن ضمانها من غير الجائحة كغصب معين من المبتاع وهو كذلك كما فى فلا وضح والا الثمار فتضمن جائحة الامتنان (و) ان يبيع عرض أو مثلى غير معين بعين وقال البائع لا ادفع الثمن حتى أقبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى أقبض الثمن (بدئ) بضم الموحدة وكسر الال التهمة مستددة (المشتري) بالجبر على دفع الثمن النقدي (للتنازع) أى عند تنازعه مع البائع لعرض أو مثلى غير معين فى الدفع أولا لانه فى يده كالرهن فى الثمن لخط هذا فى غير الصرف وأما فيه فلا يجبر واحد منهما سند المعقود عليه ثمن ومثل فالثمن الدنانير والدراهم وما عداهما ثمن فان وقع العقد فى شئ من الثمنات بشئ من الاثمان فقال ابن القاسم يلزم المبتاع تسليم الثمن أولا وقال قبله ان وقع العقد على دنانير بدراهم أو دراهم بدراهم وقال كل منهما لا ادفع حتى أقبض فلا يتعين على واحد منهما التسليم قبل الآخر وقيل لهما ان تراخى قبضهما فكسرا فى الصرف وان كان بغيره كما فى الدنانير بمثلها والدراهم بمثلها أى كل القاضى من يحفظ علاقة الميزان ويأمر كل واحد ان يأخذ من صاحبه وفى الدراهم بالدنانير بكل عدل لا يقبض منهما وما يسلم لهما فقبض من هذا فى وقت قبضه من هذا فان وقع العقد على شئ من الثمنات بشئ من الثمنات كعرض بعرض وتناحى فى الاقباض فعلى ما تقدم فى الذهب والورق الا أن العقد لا ينسخ بترأى القبض منه ولا بافتراقهما من مجلسه اه * (فرع) * فى المسائل المقبوضة فى المقيد سئل من رجل ابتاع من آخر دابة أو عرضا وزعم انه معيب وامتنع من دفع ثمنه حتى يحكم له فى العيب وقال البائع لا أحاكمك فيه حتى أقضى عنه فقال ابن مزين ان كان من العيوب التى يقضى فيها من ساعته فلا ينقذه حتى يحكم بينهما وان كان يتناول أمره فانه يقضى عليه بدفع ثمنه ثم يندتا الخصومة بعد عبد الحق وبهذا قال القرويون ابن مغيث وبه مضت القضاة من شيوخ قرطبة وغيرهم من الاندلس ورأيت أبا المطرف يفتى به غير مرة وحكاه عن خلف بن عبد الغفور عن أهل المذهب فى كتابه المسمى بالاستغناء * (فرع) * فى الذوادران

فى المسائل) خبر مقدم (قوله فى المقيد) خبر مقدم (قوله وزعم) أى المبتاع (قوله انه) أى المبيع (قوله وامتنع) أى المبتاع (قوله فيه) أى العيب (قوله ثمنه) أى المبيع (قوله ان كان) أى العيب (قوله وان كان) أى العيب (قوله وبه) أى الذى قاله ابن مزين صلت قال (قوله وبه) أى ما أتى به ابن مزين صلت عن (قوله من الاندلس) بيان لغيرها (قوله بالمطرف) بضم ففتح فكسر مئة لاقفاء (قوله وحكاه) أى أبو المطرف ما أتى به

(قوله النقاد) بضم النون وشد القاف جمع ناقد (قوله بعضهم) أى النقاد (قوله والمختلف) بفتح اللام (قوله بتوفية) أى كبل أو وزن أو عدله ضمان (قوله ثابت) نعت سماوى (قوله فيلزمه) أى المسلم اليه (قوله لعلقه) أى المسلم فيه (قوله بذمته) أى المسلم اليه (قوله ولم يثبت) أى هلاك المبيع (قوله وتمسكه) أى المشتري بالمبيع عطف على الفسخ (قوله بمثله) أى المبيع المثل (قوله أو قيمته) أى المبيع المقوم (قوله من قوله ومنك الخ) قال المصنف قبله وإن أسلمت عرضا فله أن يبدله فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الاتقاع الخرشى يعنى أن المسلم إذا جعل رأس المال عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فترك في يد المسلم فله أن يبدله ففضله من المسلم اليه لا تنقله له بالعقد الصحيح إن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أى على السكت لتمكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لأنه صار أمينا فيه أو على سبيل الاتقاع بان كان المسلم استغنى منفعة العرض المجعول رأس مال سلم حين أسلمه أو استأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يأتي ص ومنك إن لم تقم بئمة بوضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر الخرشى يعنى أن المسلم إذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو وهن ٦٩٢ أو حيل ثم ادعى ضياعه فإن ضمانه منه حيث لم تقم بئمة به لا كونه يتقضى

اختلف النقاد في الدنانير والدرهم فقال بعضهم جيا د وبعضهم رديئة فلا يعطى الا ما اجتبعوا على جودته وما لا يشك فيه والمختلف فيه صار معيبا باختلافه - م فيه فليس له أن يعطيه معيبا أم أفاده الخط (و) ان يبيع شئ معين بعبا بتا صحيحا وتلف وهو في ضمان بائعه فالتلف للمبيع المعين بعبا صحيحا منبرما (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة أو غيبة وكان تلقاه (بسماعوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بعبه فلا يلزم البائع الا لئسان بغير المبيع المعين بخلاف تلقى المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لعلقه بذمته وتقدم حكم المحبوسة للثن أولا لشهاد وبيع الخيار (و) ان لم يثبت السماوى ولم يتصادق عليه (خير) بضم الخاء المجهلة وكسر التحتية مشددة نائب فاعله (المشتري) بتا صحيحا (ان غيب) بفتح الغين المجهلة والحقبة مشددة أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت بينة ومنك البائع عن اليمين فيضير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعه وتمسكه وطلب بأدعه بمثله أو قيمته فان حلف البائع تعين فسخه كما يأتي في السلم من قوله ومنك ان لم تقم بئمة بوضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر فاتفق ما هنا وما يأتي فيه ثم ان ما يأتي في السلم من التخيير فيما وضع للتوثق جار على قول مالك رضى الله تعالى عنه أن الضمان في المحبوسة للثن من البائع اصالة ولذا ثبت الخيار للمشتري وهو أحد قولين في المدونة كما تقدم وعلى هذا القول تدخل في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماعوى بفسخ وأما على ما مشى عليه المصنف من أن المحبوسة للثن كالرهن فلا تدخل هنا إذا

السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف على ما ادعى من هلاك رأس المال لا تمام على تعمييه فان نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بئمة للمسلم فالسلم ثابت ففعل حلف ضمير المسلم المخاطب بقوله ومنك والتفت لأن قوله وحلف والاخير ليس من كلام المدونة وإنما هو تقييدها للتواشى والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقص متأخر عن الحلف لكن الواو لا ترتب على

المعقد (قوله ومنك) بامس ضمان رأس المال الذي ادعت تلقه بيدك (قوله ان لم تقم بئمة) لك لتخيير على تلقه (قوله ووضع) بضم فكسر أى رأس المال عندك (قوله للتوثق) على المسلم اليه بأشهاد أو وهن أو حيل والجملة حال (قوله ونقض) بضم فكسر أى فسخ السلم فسقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلق رأس المال بلا تعد ولا تفريط شرط في نقض السلم فقيه التفتات من الخطاب الى الغيبة (قوله والا) أى وان لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم الخاء وكسر المثناة مشددة (قوله الآخر) بفتح الخاء أى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه واتباع المسلم بمثل أو قيمة رأس المال (قوله فاتفق ما هنا وما يأتي فيه) أى السلم تقرير على وخير المشتري ان غيب ومنك البائع فان حلف تعين فسخه الخ (قوله من التخيير) بيان ما (قوله جار) خبر ان (قوله ولذا) أى كون الضمان من البائع عليه ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع للتوثق من البائع اصالة (قوله وعلى هذا القول) صله تدخل (قوله تدخل) أى المحبوسة للثن (قوله من أن المحبوسة للثن كالرهن) أى في أن ضمانها اصالة على الرهن (قوله فلا تدخل) أى المحبوسة للثن

(قوله فيها) أي المحبوسة للثمن (قوله وانما له) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري أصالة (قوله لتخيره) أي المشتري (قوله لها) أي المحبوسة للثمن (قوله هنا) أي في وخير المشتري ان غيب (قوله غير ظاهر) خبر ادخال (قوله لنسب) بضم النون وفتح الباء (قوله من شره) بيان من (قوله فيه) أي تحقيق طئي (قوله ان ضمانها) أي المحبوسة للثمن الخ مفعول قول المضاف لقوله (قوله أيضا) أي كما يجري على أن ضمانها من البائع (قوله وعليه) أي ماصرح ٦٩٣ به ابن رشد (قوله تحصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله انه) أي الشأن (قوله مصدق) بفتح الدال مثقلا (قوله تصديقه) أي بآنها (قوله ويكون) أي مبتاعها (قوله من قول ابن القاسم) بيان المشهور (قوله من أن السلعة المحبوسة للثمن الخ) بيان قول ابن القاسم (قوله بدفعها) أي القيمة في أكثر منها (قوله فيخير) أي المبتاع (قوله وعنده) أي تصديقه (قوله من المبتاع) خبر ان (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله بقوله) أي ابن رشد (قوله أن تخيير المشتري الخ) فاعل تين (قوله يجري على القول الخ) خبر ان (قوله مشى عليه المصنف) أي سابقا (قوله وان المحبوسة للثمن الخ) عطف على ان تخيير الخ (قوله هنا) أي في وخير ان غيب (قوله وأن مسألة السلم) عطف على ان تخيير الخ (قوله لكن التخير في كلام ابن رشد الخ) استدرأ على وأن مسألة السلم الخ رفع أيامه موافقة المصنف ابن رشد على أن

لا تخيير للمشتري فيها وانما له القيمة بالغة ما بلغت كما تقدم لأن الضمان منه فلا موجب لتخيره فادخل من ومن تبعها هذا غير ظاهر فلو درج المصنف سابقا على ان المحبوسة للثمن ضمانها من البائع أصالة لصح ادخالها هنا فاعلم ما قلناه في هذا المجل عمالم نسبق اليه وشديد عليه اذ لم زمن حقه من شره قاله طئي البنائي فيه نظري صريح ابن رشد بأن تخيير المشتري بين الفسخ والقيمة يجري على قول ابن القاسم ان ضمانها كالرهن أيضا وعليه فمدخل المحبوسة للثمن هنا في قوله وخير مشتري ان غيب وعليه يجري ما يأتي في السلم ويتفق الحلان ونص ابن رشد الذي تحصل في تلف السلعة المحبوسة للثمن أنه ان قامت بينة على تلفها فنيها قولان أحدهما أن مصدق بآنها وينفسخ البيع والثاني أن مصدق بآنها مشتريها ويلزمه الثمن وان لم تقم بينة على تلفها فأربعة أقوال أحدها ان بآنها مصدق بيمينه على تلفها كانت قيمتها مثل غيرها أو أقل أو أكثر وينفسخ البيع فانه مضمون وثانيها تصديقه بيمينه وينفسخ البيع الآن تكون قيمتها أكثر من غيرها فلا يصدق إلا أن يصدقه مبتاعها ويكون بالخيار بين أن يصدقه فيفسخ البيع أو يضمه القيمة ويثبت البيع وهو قول ابن القاسم وهذا القولان على قياس القول بأن المصيبة من البائع وينفسخ البيع اذا قامت بينة على التلف وثالثها تصديق بآنها بيمينه على تلفها ويلزمه قيمتها كانت أقل من غيرها أو أكثر ويثبت البيع وهو الذي يأتي على المشهور من قول ابن القاسم من ان السلعة المحبوسة للثمن حكمها حكم الرهن ورابعها أن بآنها مصدق بيمينه في تلفها وعليه قيمتها الآن تكون أقل من غيرها فلا يصدق لآنها بدفعها في أكثر منها الآن يصدقه المبتاع فيخير بين تصديقه وأخذ قيمتها ودفع غيرها وعنده ينفسخ البيع وهذا القولان على قياس القول بان مصيبة السلعة المحبوسة بالثمن من المبتاع اذا قامت بينة على تلفها على حكم الرهن ونقله الموضح وابن عرفة وتبين لك بقوله وهذا القولان الثالث والرابع ان تخيير المشتري بين الفسخ وأخذ القيمة مع عدم البينة يجري على القول بان ضمان المحبوسة كالرهن وهو الذي مشى عليه المصنف كما يجري على مقابله وان المحبوسة يصح ادخالها هنا وان مسألة السلم لا تنبئ تجري على ما هنا أيضا لكن التخير في كلام ابن رشد بعد بين البائع والمصنف كرفيما يأتي أنه بعد نكوله على طريقة ابن أبي زيد ونقلها عنه ابن يونس واجرى مسألة السلم على حكم ضمان الرهن وذلك في التخير المشتري بعد نكول البائع كما ذكره المصنف والله أعلم (أو عيب) بضم العين المهملة وكسر التعتية مثقلا نائبة ضمير المبيع بسماوي وقت ضمانه بآنها فيخير مبتاعه بين التسليم به بجميع ثمنه ولا أرش له ورده والرجوع بجميع ثمنه طئي ينبغي أو ينعين قرأته بالبناء للنايب عن الفاعل أي تخير المشتري ان تعيب المبيع بسماوي زمن ضمان بآنها بطابق ما قلناه وهكذا فرضها في الجواهر ونصه واذا

تخير المشتري بعد حلف البائع (قوله انه) أي التخير (قوله نكوله) أي البائع (قوله ونقلها) أي طريقة ابن أبي زيد (قوله عنه) أي ابن أبي زيد (قوله واجرى) أي ابن يونس (قوله وذلك) أي ابن يونس (قوله فيها) أي مسألة السلم (قوله ما قبله) أي والتلف بسماوي (قوله فرضها) أي المسئلة في الجواهر

(قوله زمن ضمانه) أي المبيع صله تعيب (قوله الخيار) أي بين رد المبيع واقتسك به (قوله فان أجاز) أي المشتري المبيع (قوله فبكل الثمن) أي بعض المبيع (قوله لا أرض له) أي المبتاع على بائعه أي وان رد فله الرجوع بجميع مبيع ثمنه (قوله له) أي ابن شاس (قوله فهو) أي ما في الجواهر (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله البت) مثله الخيار (قوله بسماعوى) صله تلف (قوله وقت ضمان البائع) صله تلف (قوله يفسخ المبيع) خبر تلف (قوله وتعيبه) أي المبيع بسماعوى وقت ضمان البائع (قوله يثبت) بضم فسكون فكسر (قوله الخيار) أي للمبتاع بين التمسك به بجميع ثمنه بلا أرض ورده واخذ ثمنه كله (قوله على ضبطه) أي تعيبه (قوله معينا) بفتح الياء حال من المبيع لصدرية المضاف (قوله قبل) الخ صله هلاك (قوله بغير سبب بائعه) صله هلاك (قوله كاستحقاقه) خبر هلاك (قوله ينقض بيعه) خبر ثان لهلاك موضح لوجه الشبه (قوله وتغيره) أي المبيع (قوله حينئذ) أي حين ضمان بائعه (قوله ينقص) صله تغير (قوله كعدمه) ٦٩٤ أي تغير خبره (قوله يوجب تخيير مبتاعه) أي في تمسكه به بجميع ثمنه ورده

وَأَخَذَ جَمِيعَ ثَمَنِهِ (قوله)
تقريره) أي كلام المصنف
(قوله عيبه) أي المبيع
(قوله ويقوت) بضم ففتح
فكسر مثقلا عطفا على
يوجب (قوله من مبيع
معين) صله استحق (قوله
في ضمان بائع) الخ صله
استحق أو نعت مبيع (قوله
فيه) أي المبيع المعين (قوله
المستحق) بفتح الحاء (قوله
بالباقى) أي بعد الاستحقاق
(قوله فيرجع) أي المشتري
(قوله من الثمن) بيان لحصة
(قوله ورده) أي الباقى
عطفا على التمسك (قوله ان
كثر المستحق) شرط في تخيير
الخ (قوله قبل) بكسر
الموحدة أي المبيع (قوله
كله) أي المبيع (قوله كان)
بفتح الهمز وسكون النون

تثنيه في التخير (قوله قل) أي المستحق (قوله ولم ينقسم) أي المبيع (قوله ولم يتخذ) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة (و)
(قوله لها) أي الغلة (قوله فان انقسم) أي المبيع (قوله أو اتخذ) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لها) أي الغلة (قوله فلا يخير) بضم
الداء الأولى وفتح الثانية أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله بآقيه) أي المبيع (قوله فالصور ثمانية) لأن المبيع إما أن
يكون متخذ للغلة أم لا وفي كل إما قابل للتقسمة أم لا وفي كل المستحق منه إما قليل وإما كثير تقرير على أن كثر المستحق الخ
(قوله أربع صور الكثير) أي مما قبل التقسمة أم لا اتخذ للغلة أم لا (قوله المبالغة) أي وان قل (قوله والا) أي وان كان المستحق
الاكثر (قوله حرم) أي التمسك بالآقل بحصته من ثمن الكل (قوله في أنه) أي الشأن صله كاف التشبيه (قوله ينظر) بضم الياء
بفتح الظاء (قوله فان كان) أي الباقى (قوله وان أجزأه) أي المبيع

(قوله وان كان) أي الباقي (قوله أقل) أي من النصف (قوله لا تفاسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يتلف أكثر المبيع الخ) سبب انفساخه (قوله انشاء) خبر التمسك (قوله اذ لا يعلم) بضم الياء الخ على شراء مجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وما هنا) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أي لشحوله الأقل مما تنافى بعضه في ضمان بآثمه والأقل مما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكره) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أي كإذ كره لاعيته ومخالفته فرضه (قوله انفسخ) أي برد الباقي وأخذ جميع غنمه (قوله في تلف أو استحقاق) غير منوتين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بعضه) أي المثل (قوله ورده) أي

الجميع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله بالسليم) أي من العيب (قوله فيها) أي المدونة (قوله ورده) أي مابق (قوله أورده) أي الجميع (قوله به) أي ما تقدم (قوله منها) أي المدونة (قوله أيضا) أي كما صرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أي القليل (قوله عنه) أي العيب (قوله لكونه) أي العيب (قوله عليه) أي المبيع غير ندوة محله (قوله يحط) بضم فحخ (قوله عنه) أي المشتري (قوله بسببه) أي القليل الذي لا يتقسط (قوله إذ قال) أي ابن رشد (قوله في الطعام) أي بعديعه (قوله كونه) أي الفساد (قوله الأهرام) بفتح الهمز وسكون الهاء ومدود أجمع هراء (قوله والبيوت) أي التي يخزن الطعام فيها تفسير للأهرام (قوله الذي) نعت الفساد (قوله عنه) أي الطعام (قوله

(و) أن كان أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع العيب الذي تلف أو استحق بعضه لا نفساخ البيع يتلف أكثر المبيع أو استحقاقه فاقتمسك بأقله بخصته من غنمه انشاء شراء بئمن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وما هنا مقروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثلي) أي المكمل أو الموزون أو المعداد الذي تلف بعضه في ضمان بآثمه أو استحق بعضه في ضمان بآثمه أو مشترية فلا يحرم التمسك بأقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بخصته من غنمه ابن الحاجب بخلاف المثلي فيها الموضع أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في التمسك بالأقل الباقي وفي الفسخ والقرق أن ما ينوب بعض المثلي من غنمه مع ما لو لم يتوقف على تقويم ونسبة (تنبيه) يظهر رعيب قديم في بعض المثلي ليس الخيارات فيه كالتي في تلف أو استحقاق بعضه اذ الخيارات في العيب بين التمسك بالجميع ورده وليس له التمسك بالسليم بخصته قال فيها من اشترى مائة اردب فاستحق منها خمسون خيرا المبتاع بين أخذ ما بقي بخصته من الثمن ورده وان أصاب بخمسين اردب منها عيبا أو بثلت الطعام أو ربر به فاعماله أخذ الجميع أو رده وليس له رد المعيب وأخذ الجيد خاصة اه وصرح به في كتاب التدليس منها أيضا أفاده الخط (ولا كلاما) مشترعا ثانيا (واحد) عيبا بالجميع وفي نسخة البساطي بالطاء المهملة أي لاحد المتبايعين في عيب (قليل) وهو المعتاد وجوده في المبيع بحيث لا يتقسط (لا يتقسط) أي لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض لا من أمر طارئ عليه (ك) بلل طعام (قاع) أي الطعام الذي في أسفل البيت الذي به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه حتى من غنمه بسببه غ قوله ولا كلام وانما قليل لا يتقسط الخ أشمل هذا الكلام مع شدة اختصاره على الاقسام الخمسة التي ذكرها ابن رشد اذ قال الفساد الموجود في الطعام خمسة أقسام أحدها كونه مما لا يتقسط الطعام عنه كالفساد اليسير في قيعان الأهرام والبيوت الذي جرت العادة به فهذا لازم للمشتري ولا كلام له فيه (وان انفك) العيب القليل عنه ولا خطب له كإتلال بعضه بمطر أو ندى ابن رشد الثاني ما يتقسط عنه الطعام الا أنه يسير لا خطب له فان أراد البائع أن يلتزم المعيب ويلزم المشتري السالم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بخلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السالم ويرد المعيب بخصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما في المدونة وروى يحيى عن ابن القاسم أن ذلك له (فلا مباح

ولا خطب له) أي القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أي الطعام (قوله الثاني) أي من الاقسام الخمسة (قوله الا انه) أي الفساد (قوله ان يلتزم المعيب) أي بما ينوبه من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاي أي البائع (قوله بما ينوبه) تنازع فيه يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بيان ما (قوله كان له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أي المشتري (قوله ذلك) أي رد المعيب بخصته (قوله ان ذلك) أي رد المعيب (قوله له) أي المشتري

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله والزام) عطف على التزام (قوله من الثمن) بيان ما ينوبه (قوله الثالث) أى من اقسام الفساد (قوله كونه) أى الفاسد (قوله كاره) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه (قوله لم يكن له) أى المبتاع (قوله ذلك) أى رد المبيع بخصته (قوله الرابع) أى من اقسام الفساد (قوله كونه) أى الفاسد (قوله لم يكن له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بخصته (قوله واختيار) عطف (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بخصته (قوله وله) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بخصته (قوله واختيار) عطف على مذهب (قوله الخامس) أى من اقسام الفساد (قوله كونه) أى الفاسد (قوله الجلب) بضم الجيم وشدة اللام ٦٩٦

(قوله انه) اى الشان (قوله منه) اى الثمن (قوله على الاربعة) صلة انطبق (قوله ورد) عطف على التزام (قوله والرجوع) عطف على التزام (قوله عليه) اى البائع (قوله منه) اى الثمن (قوله واستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) اى العشر (قوله اوظهر) اى بعضها (قوله معيبا) حال من فاعلى ظهر (قوله وليس) اى المبيع او المستحق (قوله بالباقي) اى بعد الاستحقاق (قوله او السالم) اى من العيب (قوله بخصته) اى الباقي او السالم صلة التمسك (قوله منهما) اى المستحق والباقي او المبيع والسالم بيان كلا وبيان ما محذوف اى من الثمن (قوله للمستحق) بفتح الحاء صلة يحكم او نعت القيمة (قوله وتنسب) بضم التاء وفتح السين (قوله قوم) بضم فسكسر مثقلا (قوله

بضم فكسر (قوله بحمسي) بفتح السين مثق خمس بلانون لضافته (قوله منهما) أى المستحق والباقي أو فكسر السالم والمعيب (قوله بنصفه) أى الثمن (قوله الاول) أى المستحق أو المعيب (قوله والثاني) أى الباقي أو السالم (قوله بثلثه) أى الثمن (قوله عند) صلة التسمية (قوله لكل سلعة) صلة التسمية (قوله لاختلاف الساع) صلة للقيمة للتسمية (قوله واعتقرت) بضم التاء وكسر الفاء (قوله انقص الخ) صلة اعتقر (قوله وعكسه) أى اعتقر نقص المسمى الجيد لزيادة المسمى للردى (قوله بشرط) بضم فكسر (قوله في بقا أو ظهور) كلاهما مضاف لا يتون

(قوله عنده) أي البيع (قوله لها) أي القبة (قوله والا) أي وإن لم تخالف التسمية القيمة (قوله صح) أي البيع الذي شرط فيه الرجوع للتسمية (قوله فهذا) أي ورجع للقيمة الخ (قوله اتلافه) أي المبيع (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله تقديمه) أي اتلاف المبيع من أحدهم (قوله عنده) أي تلقه بسماعه (قوله المبيع) مفعول اتلاف المضاف لفاعله (قوله وقت) صلة اتلاف (قوله اتلافه) أي المشتري (قوله بابه) أي الخيار (قوله ضمائه) أي البائع (قوله ٦٩٧ العرض) أي المثل أو القيمة (قوله للمناف) بفتح اللام (قوله على البائع) صلة يوجب (قوله ولا خيار للمشتري) أي في امضاء البيع ورده (قوله نفيا) أي المدونة (قوله فعليه) أي البائع (قوله ولا ذلك) أي اعطاء طعام مثله (قوله عليه) أي البائع (قوله زى) بكسر الزاي وشذ الباء أي صفة (قوله ودفع) أي المبتاع (قوله له) أي البائع (قوله دفعه) أي الطعام (قوله اليه) أي المبتاع (قوله قال) أي ابن زرب (قوله يلزمه) أي البائع (قوله فان كان) أي البائع (قوله استلمه) أي البائع (قوله الطعام) أي البائع (قوله فعليه) أي البائع (قوله بمثله) أي الطعام (قوله لزمته) أي المطلوب (قوله لزمته) أي الطعام (قوله ليس له) أي الطالب (قوله وانما له) أي الطالب (قوله قيمته) أي الطعام (قوله المطلوب والمطلوب) أي المبتاع (قوله الجاني بمثله) أي الطالب (قوله عن اخذه) أي الطعام (قوله لم يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله بضم الباء وفتح اللام) أي المبتاع (قوله كان) أي على الجاني بآثمه

فكسر عنده عن بيان الرجوع لها والتسمية ويرجع للقيمة (لا يصح البيع ان شرطاً) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالفت القيمة والاصح فهذا اتيم لقوله ورد بعض المبيع بخصته ولما ذكر أن تلف المبيع بسماعه وقت ضمان بآثمه يفسح ذكراً اتلافه من مشتري أو بائع أو أجنبي والاولى تقديمه عنده فقال (واتلاف المشتري) المبيع بتا وقت ضمان بآثمه (قبض) من المشتري لما أتلفه مقوماً كان أو مثلياً فيلزمه عنه هذا في اتلاف كل المبيع وقد تقدم حكم اتلافه مبيع الخيار في بابه (واتلاف البائع) المبيع بتا وهو في ضمانه أو ضمان مبتاعه (واتلاف الأجنبي) أي غير المتبايعين المبيع بتا بضمنان بائع أو مشتري (يوجب) بضم التحتية وكسر الجيم (الغرم) بضم الغين المجعولة وسكون الراء العوض للمتلقي على البائع أو الأجنبي ولا خيار للمشتري فقيم في كتاب الاستحقاق ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه وفارقه قبل اكتماله فتسدى البائع على الطعام فعليه الاتيان بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ نائيه ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولا ذلك عليه اهـ وسئل ابن زرب عن ابتاع فجاءه أو شبعه أو رأى زى الطعام وسأوه عليه ودفع له بآثمه وبقي الطعام عند بائعه ولم يحزمه المشتري ولم يكتله حتى ارتفع سعر الطعام وغلا فطالب المبتاع الطعام فإلى البائع دفعه اليه قال يلزمه البيع فبما قدمه قلبه لا كان أو كثيراً فان كان قد استلمه فله عليه الاتيان بمثله اهـ ونحوه في القباب وفي المسائل الملقوطة من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبراة قدمته ومكنه المطلوب منه من اراخفي جان على الطعام فقال مالك رضى الله تعالى عنه ليس له المسكلة وانما له قيمته يوم يحزمه عن أخذه ولم يختلف في هذا (وكذلك) أي اتلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضاً ومن الأجنبي والبائع يوجب الغرم (اتلافه) أي المشتري أو البائع أو الأجنبي بعض المبيع ومنه تعييبه فان كان من المشتري فهو قبض لما أتلفه أو عيبه وان كان من بائع أو أجنبي أو واجب غرم عوضه والأجنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشترياً أو بائعاً والبائع يغرمه للمشتري ان كان الضمان منه فان كان من البائع خيرا المبتاع كما قدمه في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب ففي العمدة يخير بين التمسك والرجوع بالأرض والرد في الخطا يخير بين التمسك بالأرض والرد أفاده عيب البستاني ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعييبه ومثله في نسخة ابن مرزوق والظاهر أن نسخة اتلافه تحريف قال في ضيق أي تعييب المبيع كاتلافه في التفصيل فيه بين كونه من المشتري أو البائع أو أجنبي (وان) باع شخص صبرة على كيل كل أردب بكذا وأهلك قبل كيلها فإهلك أي أتلف هذا شخص (بائع) بالتنوين (صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو أي جلة من مثلي طعام أو غير مكنة وكان وعصفر

٨٨ من في كونه أي الاتلاف صلة الكاف (قوله ومنه) أي اتلاف بعضه (قوله فان كان) أي التعيب أو الاتلاف (قوله وان كان) أي اتلاف البعض أو تعييبه (قوله بخير) أي المبتاع (قوله والرجوع) أي على الجاني بآثمه كان أو أجنبياً (قوله والرد) عطف على التمسك

(قوله يلزم) أي المثل خبره (قوله بكيله) تصوير لتوفيقه (قوله للمشتري) صله يوفيه (قوله فسخ البيع) أي واخذتها (قوله لانه) أي الفسخ واخذ الثمن واتمسك واخذ القيمة (قوله وهو) أي الطعام المبيع قبل قبضه (قوله وجعله) أي انططا (قوله لان انططا الخ) على جعله س كالعهد (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) أي الشان (قوله اهلكها) أي الصبرة (قوله لكان) أي اهلكها (قوله فتلزمه) أي المشتري (قوله الطعام) مفعول اتلاف (قوله تبع) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي اتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول بوجوب القيمة لا المثل (قوله هذا) أي ايجاب القيمة (قوله في الاجنبي) أي اتلافه (قوله لمسكاته) أي الطعام المجهول (قوله ٦٩٨ قبله) أي كيله صله اتلف (قوله وعرف كيله) أي الطعام حال منه (قوله فقبض) أي فاقا لانه قبض (قوله له)

أي فاقا لانه قبض (قوله له) أي الطعام المعروف كيله (قوله وان لم يعرف كيله) أي الطعام المتلف قبل كيله من مبتاعه (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يقال) أي من اهل المعرفة بالكيل (قوله انه كان) أي القدر (قوله فيه) أي الطعام (قوله ومثله) أي كلام اللخمي (قوله فقول ابن الحاجب) تقرير على نقل اللخمي والمأزني من المذهب (قوله وقبول) عطف على قول (قوله نقله) أي ابن الحاجب مفعول قبول (قوله ايجاب) مفعول نقل (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط خبر قول وقبول (قوله وتعقبه) أي ابن عبد السلام (قوله عليه) أي ابن الحاجب (قوله مقابله الاصح) مفعول تعقبه (قوله تنازع فيه أهلا وبائع بيعت الصبرة) على الكيل (كل صاع بدرهم أو الوزن كل رطل بدرهم) مثلاً أو تعدل عشرة بدرهم مثلاً أو اهلكها البائع قبل كيلها أو وزنها أو وعددها (فالمثل بكسر فسكون للصبرة الملهكة تحوي) لصيغاتها أو رطالها أو وعددها يلزم البائع (ليوفيه) أي البائع المثل بكيله أو وزنه أو وعدده للمشتري (ولا خيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتمسك واخذ قيمته أو لوبرضا البائع لانه بيع لطعام المعوضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع وعهدهم أهلا ببيع البائع انما لو هلك بسماعى فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماعى يفسخ ومثله هلاكها بجناية البائع خطأ كما يظهر من تعبير المصنف والمدونة بأهلا وجعله س كالعهد في لزوم المثل البائع لان انططا في أموال الناس كالعهد تمت فهم منه أنه لو اهلكها المشتري لكان قبضه متلزمه فبعت القول ابن الحاجب واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيله بوجوب القيمة لا المثل خليل تبع في هذا ابن بشير وجعل المأزني هذا في الاجنبي واما المشتري فاقا لانه قبض لمسكاته فخرى ابن عرفة اللخمي عن المذهب من اتلف طعاما اشاعه على الكيل قبله وعرف كيله فتبض له وان لم يعرف كيله فعليه ثمن القدر الذي يقال انه كان فيه ومثله للمأزني فقول ابن الحاجب اتلاف المشتري الطعام المجهول كيله بوجوب القيمة لا المثل ولا يفسخ عن الاصح وقبول ابن عبد السلام نقله ايجاب القيمة وهم وتعقبه عليه مقابل الاصح صواب (أو) أي وان أهلا (أجنبي) صبرة بيعت بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم اتلافها تلزمه (ان جهلت) بضم فكسر (المكيلة) بفتح فكسر أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكيلة لزمه مثلها (ثم) اذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع) بها (ما) أي مثلياً (يوفي) قدر الصبرة تخريفاً للمشتري (فان فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (ف) الفاضل (للبائع) اذا لحق للمشتري فيه ولان البائع لما كان عليه النقص كانت الزيادة له (وان نقص) ما اشتراه به اذن قدر الصبرة تخريفاً لحدوث غلاتها (فكلا لا يستحقاق) لبعضها فان كان ثلثا فاكثرة للمشتري الفسخ والتسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عنه حصته من الثمن وفهم من قوله اشترى البائع انه هو الذي يتولى الشراء ابن زنين وهو مدلول انظر الكتاب وقيل المشتري وقيل الخاتم أو نائبه فان اعدم الاجنبي أو فقد لا غرم على البائع ويخبر المشتري بين فسخ البيع وعدم فسخه وانتظار الاجنبي ابن عرفة التوفى لولم يوجد المتعدى لكان للمبتاع

صواب) خبر تعقب (قوله قبله) أي كيلها صله أهلا (قوله تلزمه) أي الاجنبي (قوله فان عرفت الخاصة المكيلة) مفهوم ان جهلت (قوله لزمه) أي الاجنبي (قوله مثلها) أي الصبرة كيلة (قوله بها) أي القيمة (قوله للمشتري) صله يوفي (قوله فان كان) أي النقص (قوله وان كان) أي الثالث (قوله عنه) أي المشتري (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) أي البائع (قوله وهو) أي يتولى البائع الشراء (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله أعدم) بفتح الهاء والذال (قوله فقد) بضم فكسر

(قوله عنه) أي المبتاع (قوله لضرره) أي المبتاع (قوله المتعدي) أي ياتلاف الطعام المبيع على كبل قبله (قوله شياً) تنازع فيه مشتر وموهوب (قوله وهب) يضم فكسر (قوله كان) أي المشتري أو الموهوب (قوله أو غيره) أي الحيوان (قوله أو غيره) أي مالى (قوله الربوى) منهول اداد (قوله ملك) يضم فكسر (قوله تعدي) أي لم تدرك حكمته خبران (قوله لمانى الموطا الخ) في دلالة على كون التحريم تعدياً نظراً (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان ما يحذف من (قوله معقول) أي مفهوم (قوله المعنى) أي الحكمة (قوله العينة) بكسر فسكون (قوله ببيعته) أي الطعام ٦٩٩ (قوله عنه) أي يبعه قبل قبضه (قوله ظهوره) أي الطعام (قوله

به) أي ظهور الطعام (قوله لبيعته) أي الطعام (قوله قبل قبضه) صلة (قوله كالمواعدة الخ) أي في التحريم (قوله في العدة) صلة (قوله به) أي يبيع طعام (قوله المعاوضة قبل قبضه) قوله (قوله به) أي الشكاح في العدة (قوله سلمها) أي المدونة (قوله بفتح السين واللام) قوله (قوله من الطعام) بيان ما قوله (قوله به) أي يبيع الطعام (قوله فيوزله) أي الموكل (قوله يبعه) أي الطعام (قوله به) أي قبض وكيله (قوله من سماع عيسى) أي من كتاب السلم والأجال (قوله وفي أول رسم الخ) خبر مقدم (قوله هذا) أي كون قبض الوكيل قبض موكله (قوله فيجوز بيع المأخوذ جزأفا) مفهوم إذا أخذ بكيال (قوله قبضه) أي المأخوذ جزأفا (قوله فيه) أي يبعه (قوله عقدني) بفتح المشاء مثني عقدة

الخاصة في فسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدي المازرى وكذلك لو كان المتعدي معسر المكان للمبتاع الفسخ والتأخير ولو تطوع البائع بالزم المتعدي ارتفع خيارا اشتري والله أعلم (وجاز) لمشتراً وموهوب شياً (البيع) للشيء الذي اشتراه أو وهب له حيواناً كان أو غيره مقوماً كان أو مثلياً (قبل القبض) له من بانه أو وهبه (الامطابق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وارث جنانية وأراد بطلقه الربوى وغيره إن ملك الطعام بمعاوضة مالية كسراء وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أي طعام مرتب (قاض) من بيت المال في نظير قضائه وأدخلت الكافر رزق أمام المسجد ومؤذنه وشيخ السوق والقسام والكاتب والخدم من بيت المال والعالم في نظير التعليم والفتوى وأشار بل للقول بجواز بيع رزق القاضي قبل قبضه لأنه على فعل غير محصور فاشبهه الصدقة * (قبضات) الأول الصحيح عندها المذهب أن تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعدي لمانى الموطا والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكالاه وقيل معقول المعنى لأن أهل العينة كانوا يتوصلون إلى الربا ببيعته قبل قبضه فنهى عنه سد الذريعة وقيل لأن للشارع رغبة في ظهوره لقناعة به واتقاع الكيال والشيال ونحوهما ولو أجزى يبعه قبل قبضه لبيعته أهل الأموال مخزوناً في مطاميره فيحصل الغلاء والقطع (الثاني) المواعدة على بيع طعام المعاوضة قبل قبضه كالمواعدة على الشكاح في العدة والتعريض به كالتعريض به فيها في سلمها الثالث وما ابتعت من الطعام بعينه أو بغير عينه كالأوزن فلا تؤاخذ فيه أحد قبل قبضه ولا تباع طعاماً تروى أن نقضه من هذا الطعام الذي اشترى (الثالث) قبض الوكيل قبض موكله فيجوز بيعه به فانه في رسم بيع ولا نقصان عليك من سماع عيسى وفي أول رسم من سماع شهاب من الوكالات ما ظاهره خلاف هذا وتكلم على ذلك ابن رشد ومحل منع بيع الطعام قبل قبضه إذا (أخذ) يضم الهمز وكسر الخاء المعجمة الطعام (بكيال) أو وزن أو عدد فيجوز بيع المأخوذ جزأفا قبل قبضه على الأصح لقبضه بنفس شرائه لعدم التوفيق فليس فيه نوال عقدني ببيع لم يتخللها قبض وعطف على أخذ بكيال فقال (أو) كان الطعام (كأن) جنس (شاة) فلا يجوز لمشتريه يبعه قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لأنه يشبهه المكيال نظراً لكونه في ضمان بانه وأجازه أشبه نظر الكونه جزأفاً وباقى في باب السلم جواز شراء ابن شاة من شياء مدومة معلومة إذا علم قدرها لم يتحيزاً إذا عينت وكثرت كمشرة في باب حلالها كفضل الربيع طق لوقال أو كان شياء بصيغة الجمع لكان أسعد بالنقل أو قال كان غنم لأن الحكم يجمع البيع قبل القبض فرع

بالنون لاضافته (قوله لانه) أي لبن الشاة (قوله نظراً الخ) علة يشبهه المكيال (قوله وأجازه) أي يبيع لبن الشاة المشتري قبل قبضه (قوله نظراً الخ) علة أجازه (قوله مدة) صلة (قوله لن) (قوله علم) يضم العين (قوله عينت) يضم فكسر مثلاً أي الشياه (قوله وكثرت) أي الشياه (قوله في باب) بكسر الهمزة وشدة الواو مدة أي زمن صلة شراء (قوله أسعد) أي اقرب (قوله لأن الحكم يجمع البيع قبل القبض الخ) علة نوقال الخ (قوله فرع) خبران

(قوله جائزا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله وشراء ابن شاة الخ) خال (قوله غير) خبر شراء (قوله انما يجوز) اي الشراء (قوله الا ان يراد بالشاة الخفس) اي فيسقط الاعتراض بمخالفة النقل (قوله واقره) اي تمت كلام المصنف (قوله على ظاهره) من ان المبيع لبن شامع انه لا يوافق ما في المدونة (قوله ففيها) اي المدونة الخ دليل وانما يجوز في العدد الكثير (قوله شهرا) نعم لبن (قوله فان كانت) اي الغنم المشتري لبها (قوله لم يجز) اي شراء لبها (قوله بما مونة) اي من جائحة كوت أو جفاف لبن (قوله وذلك) اي شراء اللبن (قوله من الغنم) بيان ما (قوله ان كان) اي الشراء (قوله عرفه) بفتحات مثقلا اي البائع المشتري (قوله وان لم يعرفه) اي المتبايعان (قوله توجهه) اي حلاها أبو الحسن فالشروط خمسة أن يكون الشراء الى اجل وان يكون الاجل لا ينقض اللبن قبله وان تكثر الغنم وان يعرفها وجه حلاها وان يكون الشراء في الابان وكلها مأخوذة من المدونة (قوله انما يجوز) اي شراء اللبن (قوله وان لم تؤمن ٧٠٠ فيها جائحة الموت) حال وازافة جائحة للبيان (قوله لانها) اي الكثيرة (قوله آمن) بعد الهمة زاي أكثر انما من

عن كون العقد المشترط فيه القبض جائزا وشراء ابن شاة أو شاتين جزافا غير جائزا انما يجوز في العدد الكثير كالعشرة كما في المدونة الا أن يراد بالشاة الخفس وقد حمله تمت على الواحدة لقوله شاة أو شاة وأقره على ظاهره ففيها في كتاب التجارة لارض الحرب ومن اشترى لبن غنم باعياها جزافا شهرا أو شهرين أو الى أجل لا ينقص اللبن قبله فان كانت غنما يسيرة كشاة أو شاتين لم يجز اذ ليست بمأمونة وذلك جائز فيما كثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كان في الابان وعرفه وجه حلاها وان لم يعرفها وجهه فلا يجوز اه عياض انما يجوز في الكثيرة وان لم تؤمن فيها جائحة الموت ونحوها لانها آمنة من القليلة لان الكثيرة ان مات بعضها أو جف لبنه بقي بعض وقد قيل لبن واحدة ويريد لبن اخرى غ قوله أو كلب شاة عطف على قوله لاخذ بكيلى أى أو كان كلب شاة وهذا مناسبا لاجتماعهما في كونهم ما في ضمان البائع قبل القبض ولو عطف على قوله كرزق قاض لمكان في حيز لو المشعرة بالخلاف ولكنه يؤدى الى تشبث في الكلام ويقترب منه التنبه على مناسبتهم ما في الضمان المذكور (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أى لا يقبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فغن وكل على شراء طعام فاشتره وصار يسه أو على بيعه وقبضه من موكله ليبيعه ثم اشتره من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيه مما مكتوبا بقبضه من نفسه لنفسه لانه كلاب قبض على هذا اجل ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والمواق كلام خليل الناصر وهو المتعين ولم يذكر غيرهما شراء الوكيل الطعام من موكله وقال فلا يجوز له في الصورتين بيعه لنفسه ولو اذن له موكله ولا اخذه في دين له على موكله ولو باذنه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين فقبضه كلاب قبض فهذه اربع صور متعينة ثنتان في وكيل البيع وثنتان في وكيل الشراء فان قلت قد جعل علة المنع فيه اقبضه من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين ولم يجعل علة بيع الطعام قبل قبضه الذي الكلام فيه قلت هي آيلة اليها لان قبضه من نفسه لها ضعيف

بدا الهمة زاي أكثر انما من الجائحة (قوله ولو عطف) اي كلب شاة (قوله وليكنه) اي عطف كلب شاة على كرزق قاض (قوله تشبثت) اي للزوم الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف باخذ بكيلى ولزوم الفصل بين المشروط فيه والشرط بالمعطوف عليه (قوله به) اي العطف على كرزق قاض (قوله على مناسبتهم) اي الماخوذ بكيلى ولبن الشياه (قوله وكل) بضم فكهم مفعلا (قوله وصار) اي الطعام (قوله يسه) اي الوكيل يقبضه من بائعه (قوله او على بيعه) اي الطعام عطف على شراء طعام (قوله وقبضه) اي الوكيل

الطعام (قوله ليبيعه) أي الوكيل الطعام (قوله فلا يجوز له) أي الوكيل (قوله في الصورتين) أي التوكيل على الشراء وقبضه من بائعه والتوكيل على البيع وقبضه من موكله (قوله بيعه) أي الوكيل الطعام الذي يسه (قوله لنفسه) أي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي الوكيل (قوله موكله) أي في بيعه لنفسه (قوله ولا اخذه) أي الطعام عطف على بيعه لنفسه (قوله في دين له) أي الوكيل (قوله ولو باذنه) أي موكله في أحسنه عن دينه (قوله لانه) أي الوكيل (قوله في كالا) بكسر الكاف مخفف اللام (قوله وجهي) بفتح الهاء مثني وجهه بلانون لاضافته اضافة بيان (قوله يقبض من نفسه لنفسه) خبر ان (قوله وليس) أي الوكيل الخ حال وهو ممنوع اذ هو أولى بتولى الطرفين من ولي المحجورين اذ احسد الطرفين هاتئنه (قوله فيها) أي الاربع (قوله علمته) أي المنع (قوله هي) أي علة قبضه من نفسه لنفسه (قوله اليها) أي بيع الطعام قبل قبضه (قوله فيه) أي الجواب المذكور فهو

(قوله وجودهما) اي بيع الطعام قبل قبضه وقبضه من نفسه لنفسه (قوله فيحمل) اي التوكيل على البيع (قوله اشتراه) اي الموكل (قوله ولم يقبضه) اي الموكل الطعام (قوله وقبضه) اي الطعام الذي اشتراه موكله (قوله ثم اشتراه) اي التوكيل على البيع (قوله قوله) اي المصنف (قوله وفسره) اي كلام ابن الحاجب (قوله المصنف) اي في توضيحه (قوله ما تقدم) اي في كلام عب من ان التوكيل على شراء طعام او بيعه وقبضه من بآءه او موكله لا يجوز له شراءه لنفسه او اخذه في دين له على موكله (قوله واستدل) اي المصنف (قوله) اي تفسيره بما تقدم (قوله بقولها) اي المدونة (قوله وان اعطاك) اي من اسلمته في طعام الى اجل معلوم (قوله وقال) اي المسلم اليه (قوله لك) اي باسم (قوله) اي المعطى بالفتح من عين او عرض (قوله حقل) اي الذي اسلمتني فيه (قوله لانه) اي الاعطاء المذكور (قوله يبيع الطعام) اي المسلم اليه (قوله قبضه منه) (قوله فيجوز) اي اعطاء المسلم اليه المسلم مثله (قوله بمعنى الاقالة) اضافته للبيان (قوله وهو) اي هذا التفسير (قوله من صوره) اي الاربع (قوله وكل) بضم فكسر (قوله وبه) اي التوكيل (قوله فليس فيه بيع اصلا) اي قبل بيع التوكيل لنفسه ٧٠١ (قوله وليس) اي التوكيل الخ حال

(قوله هذا) اي منع بيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله فيما علمت) تحري به الصدق في نفي قوله احد (قوله كتب) بضم الكاف واتاء جمع كتاب (قوله بجوازه) اي يبيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله مع الاذن) اي من موكله في بيعه لنفسه (قوله ومنعه) اي يبيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله مع عدمه) اي الاذن من موكله فيه (قوله له) اي المصنف (قوله في كلامها) اي المدونة (قوله فيه) اي كلامها (قوله لادين الطعام) اضافته للبيان اي المسلم فيه (قوله شرائه) اي الطعام (قوله وقبضه)

فهو كالا قبض فقد وجد في الطعام عقدنا يبيع لم يخلها ما قبض وبحث فيه بعدم وجودهما في توكيله على بيعه فيحمل على ان الموكل وكاه على بيع طعام اشتراه ولم يقبضه وقبضه التوكيل ثم اشتراه لنفسه فادع عب الثاني قوله ولم يقبض من نفسه فهو لابن الحاجب وفسره المصنف بتفسيرين احدهما ما تقدم واستدل به بقولها وان اعطاك بعد الاجل عينا او عرضا وقال لك اشتره طعاما موكله ثم اقبض حقل لم يجز لانه يبيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيجوز بمعنى الاقالة اه وقد اعتمد الشارح هذا التفسير وتبعه قت وهو غير صحيح وليس في شيء من صوره يبيع قبل القبض اما ما وكل على شرائه فباعه لنفسه فقد قبضه التوكيل قبل بيعه لنفسه ويده كيد موكله واما ما وكل على بيعه فباعه لنفسه فليس فيه بيع اصلا وقد علل المنع في ضيق بكونه يقبض من نفسه لنفسه وليس ابوالوصيا طفي هذا لم يقله احد فيما علمت وكتب المالكية مصرحة بجواز بيع الاذن ومنعه مع عدمه كما يأتي في الوكالة ولا دليل له في كلامها الوجود على المنع في بيع الطعام قبل قبضه فيه لان من له دين الطعام اذا وكله مدينه على شرائه وقبضه لنفسه يتم على عدم الشراء وامسالك الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليس على المنع فيما هي القبض لنفسه بل اتهامه على بيعه ما في ذمة موكله من الطعام قبل قبضه ويحفل على بعد حمل كلام ابن الحاجب والمصنف على مسئلة المدونة المذكورة ويكون معناه انه لا يجوز له اخذ ثمن من المسلم اليه ليشترى به طعاما ويقبضه من نفسه واما التفسير الثاني الذي في ضيق عن ابن عبد السلام فهو ان كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشتراه من مالكة فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه ليس قبضا تاما اذ لو اراد به ازالته من يده كان له ذلك الا ان يكون قبضا قويا كقبض الوالد لولديه الصغيرين فاذا باعه من احدهما الى الآخر متويا البيع والشراء كان له بعد ذلك بيعه على

اي الطعام (قوله لنفسه) اي ذي الدين (قوله يتم) بضم ففتح مثقلا اي من له الطعام الخ خبر ان (قوله فيكون) اي ذودين الطعام الموكل على شراء ما يستوفيه (قوله به) اي الثمن الذي وكل على الشراء به (قوله الدين) اي الطعام (قوله فيها) اي مسئلة السلم (قوله اتهامه) اي رب الطعام المسلم فيه (قوله من الطعام) بيان ما (قوله قبل قبضه) صلة يبعه (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله حمل) فاعل يحفل (قوله معناه) اي كلام ابن الحاجب (قوله انه) اي المسلم (قوله وقبضه) اي الطعام الذي اشتراه (قوله وشبهها) اي الوديعة كطعام موكل على بيعه (قوله فاشتراه) اي المودع او الموكل بالفتح فيما الطعام (قوله كان له ذلك) اي رفع يده عنه هذا ظاهر قبل شرائه اما بعده فلا والظاهر ان قبضه من نفسه لها اقوى من قبض ولي محجوبه من نفسه لا تحق (قوله فاذا باعه) اي الاب ما اشتراه لاحدهما وقبضه من بآءه (قوله من احدهما) اي ولديه (قوله الى الآخر) اي من ولديه (قوله متوليا) حال من فاعل باع (قوله كان له) اي الاب (قوله ذلك) اي الشراء من احدهما لا الآخر (قوله يبعه) اي الاجنبي

(قوله وكذا) أي الالب في الاكتفاء بالقبض من النفس في جواز البيع (قوله والاب) عطف على الوصي (قوله فيما بينه) أي الالب بالاشتراك (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الالب لولد بن الوصي لمجوريه والاب في مشترك بينهما وبين ولده المجهور له (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله بان ما ذكره ابن الحاجب) صلة رد (قوله سلها) أي المدونة (قوله وعليه) أي تفسير ابن عبد السلام صلة حمل (قوله بايصانه) تنازع فيه وصي ويتصرف (قوله عليهما) صلة ايضاء (قوله من ابويهما) صلة ايضاء (قوله ووالد) عطف على وصي (قوله وسيد) عطف على وصي (قوله لرقية) متنى رقب بلانون لاضافته (قوله فاذا باع) أي الوصي والاب والسيد (قوله احدهما) أي المجورين (قوله جازله) أي الولي (قوله يبعه) أي الطعام (قوله لانتقاله) أي الجزاف علة جاز (قوله ٧٠٣ مجرد) صلة انتقال (قوله اذ ليس فيه توفية) علة انتقاله الخ (قوله فصار) أي

من اشتراه قبل قبضه قبضا ثانيا حسبا وكذا الوصي في مجوريه والاب فيما بينه وبين ابنه الصغير وفي النفس ثني من جواز هذه المسئلة سيما والصحيح عند اهل المذهب ان النهي من بيع الطعام قبل قبضه تعدي فان لم يكن فيها اتفاق فاصول المذهب تدل على جريان الخلاف فيها والا قرب منعها والله اعلم ورد ابن عرفة قوله والا قرب منه بان ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس هو ظاهر سلها الثالث وذكر الناصر ان تفسير ابن عبد السلام هو المعتبر وعليه حمل ق كلام المصنف (الا) ان يكون القابض من نفسه من يتولى الايجاب والقبول معا (ك) شخص (وصي) يتصرف (التيه) المجورين له بايصانه عليه ما من ابويهما واولاد ولد له الصغيرين وسيد لرقية فاذا باع طعام احدهما لا يخرج جازله يبعه لاجني قبل قبضه من اشتراه قبضا حسبا وذكر مفهوم اخذ بكيه لقال (وجاز) يبيع طعام معاوضة (ب) مجرد (العقد) عليه وهو (جزاف) لا انتقاله لضمن المشتري مجرد العقد اذ ليس فيه توفية فصار كالمقبوض حسبا فلا يلزم على يبعه بمجرد العقد توالي عقدي يبيع لم يتخللهما قبض وذكر مفهوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبه لنفسه ثواب فيجوز للمصدق عليه والموهوب له يبعه قبل قبضه من المتصدق به وواهبه اذ ليس فيه توالي يعين ليس بينهما قبض اذ لم يكن المتصدق والواهب اشتراه وتصدق به او وهبه قبل قبضه من بائعه والا فلا يجوز للمصدق عليه والموهوب له يبعه الا بعد قبضه في الجلاب من ابتاع طعاما بكيه ثم اقترضه رجلا او وهبه له وقضاء عن قرض له فلا يبعه احد من صار له الطعام حتى يقبضه والكاف اسم بمعنى مثل عطف على فاعل جاز بتقدير مضاف أي يبيع (و) جازان كاتب رقب بطعام (يبيع ما) أي الطعام الذي (على مكاتب) له بالكاتب (منه) أي المكاتب بعين أو عرض قبل قبضه منه لانه يفتقر بينهما ما لا يفتقر بين غيرهما (وهل) محل جواز يبيع ما على مكاتبه منه (ان يحل) بضم العين وكسر الجيم (العق) للمكاتب بان باعه جميع ما عليه أو بعضه ويحل عتقه على ان الباقي في ذمته فان لم يحل عتقه فلا يجوز قاله يصنون أو الجواز مطلق عن التقييد بتجمله لان ما عليه ليس ديناً ثابتاً في ذمته فلا يحل باعص به السيد

الجزاف (قوله فلا يلزم على يبعه) أي الجزاف (قوله عقد مدني) بفتح التاء متنى عقدة بلانون لاضافته التي للبيان (قوله وهبه) بيان لمادخل بالكاف (قوله تفسير ثواب) فان كانت لثواب فيبيع لا يجوز الا بعد قبضها (قوله للمصدق) بفتح الدال (قوله يبعه) أي الطعام فاعل يجوز (قوله لمن المتصدق) بكسر الدال (قوله فيه) أي يبعه قبل قبضه (قوله اذ لم يكن المتصدق الخ) شرط في يجوز يبعه قبل قبضه (قوله اشتراه) أي الطعام (قوله والا) أي وان كان المتصدق او الواهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بائعه (قوله في الجلاب الخ) علة اذ لم يكن

المتصدق أو الواهب الخ (قوله ثم اقترضه) أي المبتاع في الطعام (قوله من صار له الطعام) بيان أحد (قوله والكاف) أي في كصدقة (قوله بالكاتب) صلة متعلق على مكاتب (قوله منه) صلة يبيع (قوله بعين) صلة يبيع (قوله قبل قبضه) صلة يبيع (قوله لانه) أي الشأن الخ علة جاز يبيع ما على مكاتب منه (قوله يفتقر) بضم الياء وفتح القاء (قوله بينهما) أي السيد ومكاتبه (قوله بان باعه جميع ما عليه الخ) تصوير لتجمل العق (قوله على ان الباقي) أي ما عليه (قوله في ذمته) أي المكاتب (قوله فان لم يحل عتقه فلا يجوز) مفهوم ان يحل عتقه (قوله فانه) أي الجواز بشرط تجمل العق (قوله بتجمله) أي العق (قوله لان ما عليه) أي المكاتب علة الجواز مطلقا (قوله به) أي ما على المكاتب لسيد

(قوله في فلسه) أي المكاتب (قوله وعليه) أي المكاتب (قوله يبعه) أي ماعلى المكاتب للمكاتب (قوله وهذا) أي يبيع ماعلى مكاتب منه (قوله كالمستثنى) لعدم التصريح بأداة الاستثناء (قوله من قوله ولم يقبض من نفسه) أي يجوز للمكاتب يبيع الطعام الذي اشتراه من سيده قبل قبضه من نفسه قبضاً حسيماً (قوله قبل قبضه) صلة اقراض (قوله قبل قبضه) صلة وفاء (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي الاقراض والوفاء عن قرض (قوله لتوا اليهما) أي البيعين (قوله بلاه) أي القبض (قوله عكس هذا) أي وفاء طعام يبيع بطعام قرض (قوله على انه) أي الشأن (قوله قال) أي ابن المواز (قوله ولا يبيعه) أي طعام البيع (قوله هو) أي من له طعام البيع (قوله الان يأخذ) أي من له طعام من يبيع (قوله فيه) أي طعام البيع (قوله مثل رأس المال) أي على معنى الاقالة كما تقدم (قوله ووجهه) أي منع وفاء طعام البيع بطعام القرض (قوله ان المشتري منك) أي الطعام (قوله بفتح الراء) (قوله باعه) أي اذا حالته) أي على طعام لك من قرض (قوله ولم يقبضه) أي المقترض الطعام (قوله المقترض) (قوله بالقول) ٧٠٣ أي به قد القرض بقول المقرض المقترض الطعام (قوله لانه) أي المقترض (قوله ملكه) أي الطعام (قوله بالقول) ٧٠٣ أي به قد القرض بقول المقرض المقترض الطعام (قوله لانه) أي المقترض (قوله ملكه) أي الطعام (قوله بالقول) ٧٠٣

أقرضتك أو سلفتك مثلاً
عنه تجوز يبعه لمقرضه
أو غيره (قوله فيه) أي يبعه
قبل قبضه (قوله عقدني)
بفتح التاء مشني عتده بلا
نون (قوله والا) أي وان
أقرضه ممن اشتراه ولم
يقبضه (قوله في المدونة)
خبر مقدم (قوله فقبضه)
أي اراد قبضه (قوله تبعه)
أي تشتريه (قوله منه) أي
المسلف (قوله قبل قبضه)
أي من باعه لك (قوله ووجه
السلم) اضافته للبائين (قوله
قبل قبضه) صلة اقالة
(قوله بتركه) أي الطعام
الخ تصوير لاقالة (قوله
لبائعه) فصل مخرج تركه
لغير بائعه (قوله بئنه)

في فلسه أو موته وعليه دين ويجوز يبعه بمؤجل في الجواب (تأويلان) وهذا كالمستثنى من قوله ولم يقبض من نفسه (و) جازلن اشترى طعاماً بكييل (اقراضه) أي تسليف الطعام الذي اشتراه قبل قبضه من بائعه (أو وفاءه) أي الطعام الذي اشتراه قبل قبضه (عن قرض) عليه اذ ليس فيه ما تولى يبعه بلا قبض بينهما ومفهوم عن قرض امتناع توقفه عن يبيع وهو كذلك لتوا اليهما بلاه في وأما عكس هذا فقد نص ابن المواز على انه لا يجوز ان يتحمل بطعام عاكس من يبيع على طعام لك من قرض على شخص قال ولا يبيعه هو قبل قبضه الا ان يأخذ نفسه مثل رأس المال ووجهه ان المشتري منك اذا حالته فقد باع الطعام الذي له في ذمته منك من يبيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر والله اعلم (و) من أقرض طعاماً ولم يقبضه من مقرضه جاز (يبيعه) أي الطعام المقترض (المقترض) أي منه صلة يبيع أو اللام على حقيقة ما صلة جاز المقدر وسوا ما به مقرضه ولغيره لانه ملكه بالقول وليس فيه نوا على عقدني يبيع بلا قبض مالم يقبضه ممن اشتراه ولم يقبضه والافلا يجوز لمقترضه يبعه الا بعد قبضه في المدونة وان اشتهت طعاماً فلم يقبضه حتى اسلفته وجلا فقبضه المتسلف فلا يجزى ان تبعه منه قبل قبضه (وجاز) لمن اشترى طعاماً على وجه السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أي جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبائعه بئنه وصحة عقده لانه حل للبيع واحتراز بقوله من الجميع من الاقالة من بعضه قبل قبضه فلا يجوز ونحوه لابن جماعة القباب الشرط الثاني كونها على جميع الطعام ولا يختص هذا الشرط به بل هو في الاقالة من كل مسلم فيه في سلمها الثالث ومن أسلم الى رجل دراهم في طعام أو عرض أو باقى الاشياء قاله بعد الاجل أو قبله من بعضه وأخذ بعضه فلا يجوز ودخله فضة نقد أو فضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه ٥٨ لكن انما تمنع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه وغاب عليه المسلم

فصل مخرج تركه لبائعه بخلاف بئنه (قوله وصفة عقده) فصل مخرج تركه لبائعه بئنه وصفة غير عقده (قوله لانه) أي الاقالة وذكره لتد كبر خبره (قوله من بعضه) أي الطعام (قوله القباب) بضم القاف وخفة الباء (قوله الشرط) أي بطوار الاقالة من الطعام قبل قبضه (قوله كونها) أي الاقالة (قوله به) أي الطعام (قوله في سلمها) أي المدونة الخ دليل ولا يختص هذا الشرط الخ (قوله سلم) أي دفع رأس مال سلم (قوله قاله) أي المسلم المسلم اليه (قوله من بعضه) أي المسلم فيه (قوله وأخذ بعضه) أي المسلم فيه (قوله فلا يجوز) أي الاقالة (قوله ودخله) أي التقابل (قوله نقداً) أي حاله وهو رأس المال الذي عمل (قوله بفضة) وهي المردودة عن البعض المقال منه (قوله وعرض) هو بعض المسلم فيه الذي لم يتقايلا منه (قوله ويبيع) أي بالنسبة للبعض الذي لم يقل منه (قوله وسلف) بالنسبة لبعض رأس المال المردود (قوله من يبعه قبل قبضه) بالنسبة للبعض المقال منه (قوله لكن انما تمنع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه) استدلاله على نصها السابق لرفع اجهاه امتناع الاقالة من بعضه مطلقاً

(قوله والاول) اي وان كان رأس المال يعرف بعينه ولم يغيب عليه المسلم اليه (قوله جازت) اي الاقالة من بعض الطعام المسلم فيه قبل قبضه (قوله ففي سلمها) اي المدونة الخ علة الاستدراك (قوله او مالا يعرف بعينه) بضم فسكون وفتح اي غير العين والطعام من باقي المثليات (قوله وقبضه) اي رأس المال (قوله وغاب) اي البائع (قوله عليه) اي رأس المال (قوله ثمك) اي المسلم فيه (قوله لانه) اي أخذ نصف رأس المال وأخذ نصف المسلم فيه (قوله من الثمن) اي رأس المال بيان لما (قوله وان لم تقترقا) اي يامتنبا يعان (قوله جازان تقبله من بعض) اي من المسلم فيه (قوله وتترك بقية السلم) اي المسلم فيه الى اجله اي لعدم السلف مع البيع (قوله وكان) بفتح الهمزة وشد ٧٠٤ النون (قوله فيها) اي المدونة (قوله من عروض الخ) بيان لخلافها (قوله جاز) اي

لا تنقص السلف (قوله ترك) جنس واضافته للمبيع فصل مخرج ترك خبر (قوله لبائعه) فصل مخرج ترك المبيع لغير بائعه (قوله بئنه) فصل مخرج ترك المبيع لبائعه بخلاف ثمنه (قوله وهي) اي الاقالة (قوله الاولى) بضم الهمزة الرخصة (قوله وشرطها) اي الرخصة (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يجوز) اي الاقالة (قوله ولا عليه) اي الثمن (قوله ولا به) اي الثمن (قوله عليه) اي الثمن (قوله تأخيرها) اي الثمن ولو ساعة (قوله وتنجيل الثمن) عطف على ان لا يقارنها ببيع (قوله واذا جازت) اي الاقالة من البعض بعد القبض (قوله فيه) اي الطعام (قوله بزيادة) صلة تغير (قوله باحدهما) اي السمن والهزال (قوله لانه) اي الاقالة وقد كره لئلا يغيره علة لا يجوز (قوله حينئذ) اي حين تغير رأس المال (قوله لتغير الثمن في ذاته) علة كونه بعاما مؤثقا (قوله وهزال) غير منونين لاضافتهما (قوله واولى) بفتح الهمزة (قوله العبد) اي سمنه وهزاله (قوله فلا يمنع) اي السمن أو الهزال في الرقيق المجعول عن طعام (قوله وفريق) بضم فكسر مخففا اي بين الرقيق والدابة (قوله وفريق الخدمة كالدابة) اي في اعتبار تغير بدنه سمن وهزال (قوله المنع) اي قول يحيى (قوله منها) اي الاقالة من جميع الطعام (قوله بها) اي الامة

هذا الاقالة وقد كره لئلا يغيره علة لا يجوز (قوله حينئذ) اي حين تغير رأس المال (قوله لتغير الثمن في ذاته) علة كونه بعاما مؤثقا (قوله وهزال) غير منونين لاضافتهما (قوله واولى) بفتح الهمزة (قوله العبد) اي سمنه وهزاله (قوله فلا يمنع) اي السمن أو الهزال في الرقيق المجعول عن طعام (قوله وفريق) بضم فكسر مخففا اي بين الرقيق والدابة (قوله وفريق الخدمة كالدابة) اي في اعتبار تغير بدنه سمن وهزال (قوله المنع) اي قول يحيى (قوله منها) اي الاقالة من جميع الطعام (قوله بها) اي الامة

(قوله هذا) أى امتناع الاقالة على رد مثل المثل (قوله مما يوزن الخ) بيان ما (قوله من عرض او طعام) بيان ما (قوله وتدفعه) أى المثل (قوله وان حالت الاسواق) مبالغة فى تجوز (قوله ولا فرق بين البيع والسلم) أى فى امتناع الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه على رد مثل المثل (قوله وكلامها) أى المدونة (قوله لا دليل فيه) أى لا فرق بينهما (قوله فيه) أى كلامها (قوله انه) أى الشان (قوله لانها) أى العين الخ (قوله الا العين الخ) (قوله لتعين الدنانير الخ) (قوله اذالم يكن الخ) (قوله له) أى ذى الشبهة (قوله لعدم الخ) (قوله تعين الخ) (قوله فيها) أى الاقالة (قوله شروطه) أى البيع (قوله وتمنعها) أى ٧٠٠ الاقالة (قوله موافقه) أى البيع (قوله له) أى العيب (قوله

(قوله له) أى العيب (قوله
الابعداها) أى الاقالة
(قوله له) أى البائع (قوله
رده) أى المبيع (قوله له)
أى العيب (قوله لها) أى
الاقالة (قوله حكمه) أى
البيع (قوله ان وقت)
أى الاقالة (قوله عنه) أى
التمن الاول (قوله حالا)
بفتح الحاء وشدة اللام أى
فسخا للبيع (قوله لانها)
أى الاقالة (قوله لغير) بفتح
اللام وضم الناء المججمة
وكسر المنة تحت منفلا
(قوله انه) أى الشفيع
(قوله بها) أى الاقالة (قوله
فهى) أى الاقالة (قوله
لثبوت الشفعة) (قوله كونها
يعا فى الجلة) (قوله وحل فى
الجلة) عطف على بيع فى
الجلة (قوله تعين الخ) (قوله
كونها حالا فى الجلة) (قوله ولم
تكن) أى الاقالة (قوله
لاتهامها) أى المتبايعين
(قوله بها) أى الاقالة (قوله
انها) أى الاقالة (قوله
وليس) أى الحكم (قوله

هذا فى السلم وأما فى البيع فتجوز الاقالة على مثل المثل قاله فى أو آخر السلم الثانى من المدونة ونصها وكما ابتعت مما يوزن او يكال من طعام أو عرض فقبضته فأنلفته فبأن تقيله منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كد وبعد كون المثل حاضر عندك وقد دفعه اليه بموضع قبضه منه وان حالت الاسواق اه البنائى فيه نظرا لافرق بين البيع والسلم وكلامها لا دليل فيه لان الاقالة فيه بعد القبض وكلامنا فى الاقالة من الطعام قبل قبضه وأيضا المردود مثله فى كلامها هو المثل وفى مسئلتنا الثمن اه وفى شرح شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع واستثنى من الثمن المثل فقال (الا لعين) أى الدنانير والدراهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثاها (قوله) أى البائع (دفع مثاها) أى العين ان لم تكن بيده بل (وان كانت) العين (بيده) أى البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد لعينها اذالم يكن البائع من ذوى الشبهات لتعين الدنانير والدراهم بالنسبة له لعدم البركة فيما اكتبه به (والاقالة) أى رد المبيع لبائعه بثمنه (بيع) فيشترط قيمه وشروطه وتمنعها موافقه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الابعداها رده به (الا) الاقالة (فى الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان وقت يمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فبيع مؤتلف (والا) الاقالة (فى الشفعة) أى الاخذ بها فليست بيعا مطلقا ولا حلا مطلقا وانما هى بيع فى الجلة وحل فى الجلة لانها لو كانت بيعا مطلقا لغير اشفيع فى الاخذ بالمبيع الاول أو الثانى ويكتب عهده على من أخذ ببيعه مع انه انما يأخذ بالمبيع الاول ولو كانت حلا مطلقا لاسقطت بها الشفعة فهى بيع فى الجلة لثبوت الشفعة وحل فى الجلة لتعين الاخذ بالاول ولم تكن حلا حقيقة لاسقاط الشفعة لاتهمها على التحمل على اسقاط الشفعة بها قاله عجب وقال دظاهر المصنف انه حين الاخذ بالشفعة صحيحة ولكن لا تعد بيعا وليس كذلك بل هى حينئذ باطلة لاعبرتها اه ونحوه قول فت فن ابتاع شقة من شفعة ثم قاله منه فاشفعة للشفيع وتبطل الاقالة الخطا اختلاف فى الاقالة هل هى حل بيع أو بيع مية أو المشهور انها بيع الا فى الطعام فليست بيعا وانما هى حل للبيع السابق ولذا اجازت فيه قبل قبضه والا فى الشفعة فن باع حصه من عقار مشترك فلشريكه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخيار فى اخذها بى بيع شاء وعهده على المشتري الذى يأخذ منه فلو أقال المشتري البائع الاول فلا تسقط الشفعة واختلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى العهدة فذهب المدونة انه لا خيار له وعهده على المشتري وبه أخذ محمد وابن اللبيب وقال

٨٩ مخ فى هى) أى الاقالة (قوله حينئذ) أى حين الاخذ بالشفعة (قوله لاعبرتها) أى الاقالة كالتفسير لباطلة (قوله ونحوه) أى كلام د (قوله شقفا) بكسر الشين المججمة وسكون القاف واهمال الصاد أى بعض عقار (قوله له) أى الشقة (قوله منه) أى الشقة (قوله تبطل) أى لا تعتبر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انها) أى الاقالة (قوله ولذا) أى كونها حل بيع (قوله فيه) أى الطعام (قوله له) أى الشفيع الخ جواب لو (قوله فى اخذه) أى الشفيع (قوله وعهده) أى ضمان الشفيع (قوله انه) أى الشفيع (قوله له) أى كون عهده على المشتري بلا خيار صله أخذ (قوله وقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه

(قوله فيخبر) أي الشفيع (قوله فان شاء) أي الشفيع (قوله جعلها) أي العهدة (قوله المستقبل) أي طالب الاقالة (قوله) واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف (قوله الاول) أي كون العهدة على المشتري (قوله بانها) أي الاقالة (قوله فيخبر) أي الشفيع (قوله الاول) أي انها حل (قوله لاتهمها) أي المتبايعين (قوله بالتحويل) أي الاقالة (قوله عن اسقاطها) أي الشفعة (قوله الاول) أي انها حل (قوله انها) أي الاقالة (قوله اليها) أي الاقالة (قوله بانها) أي الاقالة (قوله تقايلا) أي المتبايعان (قوله فلا يبعه) أي الشيء الذي اشتراه بعشرة الخ (قوله ويبيعه) أي الشيء (قوله بها) أي المراجعة (قوله وأما ان باعها) أي السبعة التي اشتراها بعشرة بخمسة عشر (قوله ثم اشتراها) بخمسة عشر أو أقل أو أكثر (قوله على الثمن الذي اشتراها به) أي ثانيا (قوله في الثمن) تنازع فيه زيادة ونقص (قوله لكرهاها) أي الاقالة من اضافة المصدر لقوله وفاعله المتنازع (قوله فانظر) أي الحط قال في السلم الثالث من المدونة ٧٠٦ في ترجمة الشركة والتولية وان اسلمت الى رجل في طعام ثم ألت ان توليه اياه

فقبلت جازا ان تقلدك وهي اقالة وانما التولية لغير البائع أبو الحسن عياض اجازها بغير لفظها وهم لا يجيزونها بلفظ البيع ابن حجر لان التولية لفظ برخصة كلفظ الاقالة فيعبر باحدهما عن الآخر بخلاف البيع وفيما اذا أعطاه بعد الاجل عينا او عرضا فقال للثا اشتريه فله اما واكله ثم اقتبس حقه منه لم يجز لانه بيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيعطيك مثله صفة ووزناً فيجوز بيعه في الاقالة أبو الحسن عبد الحق انظر اجاز دفع مثل رأس المال في الطعام وجعله اقالة ولم يلائق باللفظ اقل يضعف

مرة فيخبر فان شاء جعلها على المشتري وان شاء جعلها على البائع وسواء كان المستقل هو المشتري أو البائع واستشكل الاول بانها اما حل فتنقض الشفعة أو يبيع فيخبر كتنفيذ البيع فلا وجه لحصر العهدة في المشتري وأجيب باختصار الاول وثبتت الشفعة وتعينت على المشتري لاتهمها بالتحويل على اسقاطها ففي الاول انها ملغاة فلا يثبت اليها ولا يحكم بانها حل ولا يبيع والله أعلم (و) الاقالة بالنسبة الى (المراجعة) فليست يباعا فان اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقايلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر الا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة ايضاً لكرهاه النفوس المقال منه استظهره د وأما ان باعها ثم اشتراها فله يبيعها بالمراجعة على الثمن الذي اشتراها به لا بيان وكذلك كانت الاقالة بزيادة أو نقص في الثمن والله أعلم قاله الحط ابن عرفة الاقالة في المراجعة يبيع ووجب التبيين لكرهاه المتنازع الحط في كلام بعضهم ان الاقالة لا تكون الا بلفظها واما ادعاهم والله أعلم الاقالة من الطعام قبل قبضه واما الاقالة من غيره فيبيع بغيره بعد ما يدل على الرضا يظهر هذا بكلام المدونة والسيوخ وساقها فانظره وزاد في تكميل التقييد على الثلاث المستثناة من كون الاقالة يبيع الاقالة من امة تتواضع (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه اي تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه اي جعل جزء منه بخصته من ثمنه لغير بائعه لانهم ما من المعروف ولغير أبي داود وغيره من اتباع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة وحل الجواز في الشركة (ان لم يكن) عقد الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (ان ينقد) من اشركته في الطعام عن حصته منه (عنك) فان شرطت عليه النقد عندك فلا تجوز الشركة فيه لانه يبيع وسلف بشرط فيفسخ ان وقع الا ان يسقط شرط النقد هذا تقرير الشارح ووق و هو الذي يظهر من التعديل بالبيع والسلف لان المولى بالفتح لا يرجع عما يدفعه الخمي ابن القاسم فيمن ابتاع سلعة ثم سأل رجل ان يشركه فيها فقال اشركتك على ان تنقد عني فلا يجوز وهو يبيع وسلف فان نزل فسخ الا ان يسقط

هذا قول القائل اذا قال له في الطعام الذي على بعشرة دنانير ورأس ماله عشرة دنانير فلا يجوز حتى يلفظ بانظ الاقالة (قوله الاقالة) مفعول زاد (قوله لغير بائعه) فصل يخرج الاقالة (قوله بثمنه) فصل يخرج تركه لبائعه بخلاف ثمنه (قوله بخصته من ثمنه) فصل يخرج جعل جزء منه بخصته من ثمنه لبائعه (قوله لاتهمها) أي التولية والشركة من المعروف على جوازهما في الطعام قبل قبضه (قوله ولغير) عطف على لانها الخ (قوله ثمن) مفعول ينقد (قوله منه) أي الطعام بيان حصته (قوله لانه) أي الشركة بشرط النقد عندك وذكره لذكر خبره (قوله فيفسخ) أي التبرك (قوله يسقط) بضم الباء وفتح القاف (قوله هذا) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله وهو) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله لان المولى بالفتح الخ) علة وهو الذي يظهر من التعديل الخ (قوله سأل) أي المتنازع (قوله فيها) أي الساعة (قوله فقال) أي المتنازع (قوله وهو) أي تبرك به بشرط النقد عنه (قوله يبيع وسلف) أي بشرط

(قوله ثم قال) أي سائل التشريك (قوله قدرا) تمييزا لنسبة استوى (قوله في الطعام قبل قبضة) تنازع فيه التولية والشركة (قوله هذا) أي جوازهما إذا كان رأس المال مثليا غير عين (قوله إذا كان) أي رأس المال المثلي غير العين (قوله وقصره) أي جوازهما (قوله لأنها) أي التولية أو الشركة (قوله هذا) أي شرط كون رأس المال مثليا (قوله موافقه) أي البيع (قوله ومنها) أي موانع البيع (قوله فيه) أي المعين (قوله منه) أي المعين (قوله بلاتنا) أي ٧٠٧ بين الشين والراء (قوله وأشار) أي المصنف (قوله به) أي

وضمن الشرك المعين (قوله فيها) أي السلعة المعينة (قوله قبل قبض الشرك) أي نصيبه منها (قوله فيه) أي الطعام (قوله ولم تقاسمه) أي في الطعام (قوله فضجانه) أي المعين (قوله فيه طعاما كان أو غيره) (قوله منكم) أي الشريكين (قوله عليه) أي الشرك (قوله على أنه) أي الشأن (قوله كونه) أي الشرك (قوله وانما) أي مثله الشركة (قوله ان كان الهالك بينة) أي ضمن الشرك حصته (قوله والا) أي وان لم يكن الهالك بينة (قوله نصها فوقه) أي وان ابتعت سلعة بعينها (قوله وفيها) أي المدونة خير مقدم (قوله فيه) أي الطعام (قوله أو وليته) أي الرجل الطعام (قوله الذي اكتلته) أي التشريك (قوله تصديقك) مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله أي الشرك بالفتح (قوله جاز) أي التشريك (قوله له)

السلف فان كان السلف من المشتري جاز بان قال اشتروا شركتي ثم قال بعد الشراء انقدعني جاز هذا في كل شيء الصرف والطعام والعروض وبيع النقد والاجل لانه قد ادركا عليه ما اه (و) ان (استوى عقداهما) أي المولى بالكسر والمولى بالفتح والشرك بالكسر والشرك بالفتح قدرا واجلا وحاولا ورهنا وسجيلا (فيهما) أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عينا أو مثليا لا مقوما لأنه يؤل إلى القيمة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب الخمي وهو أحسن إذا كان مما لا يختلف الأغراض فيه وقصره ابن القاسم على العين لأنها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وأصل المصنف استغنى عن هذا بقوله واستوى عقداهما لأن المقوم يؤل إلى القيمة المؤدية إلى الاختلاف (والا) أي وان لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذكور من الأقالمة والتولية والشركة في الطعام (بيع كغيره) من البيوع في اشتراط انتفاء موانعه ومنها عدم قبض طعام المعاوضة فتمنع الأقالمة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه وتجوز بعده وفي غير الطعام ان لم يشترط نقد الشرك بالفتح عن الشرك بالكسر وقال الخطيب يعني ان غير الطعام حكمه كالطعام في أنه لا تجوز الشركة فيه بشرط النقد وفي أنه لا تكون تولية أو شركة الا إذا استوى العقدان والا فهو بيع مؤتلف (و) ان ابتعت شيئا معينا وشركت فيه غيرك وتلف الشيء المعين قبل قبض من شركته نصيبه منه ضمن الشخص (الشرك) بضم الميم وسكون الشين المجعلة وفتح الراء الشيء (المعين) بضم الميم وفتح العين المجعلة والباء أي حصته منه لأجبعه غ هذا هو الصواب الشرك بلاتنا وفتح الراء بالكاف آخره اسم مفعول أشرك الرباعي وما عدا هذا تصحيف وأشار به لقوله في كتاب السلم الثالث من المدونة وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها أرباعا لم يملك السلعة قبل قبض الشرك وان ابتعت طعاما فأكملته ثم اشركت فيه أرباعا ولم تقاسمه حتى ذهب الطعام فضمائه منك ما ترجع عليه بنصف الثمن عياض في قوله وترجع عليه بنصف الثمن دليل على أنه لا فرق بين كونه نقداً ولا وانما بخلاف الحبوسة للثمن لأن الشركة معروف وقيل ان كان الهالك بينة والافقية خلاف الحبوسة في الثمن وهذا ضعيف (و) ان ابتعت طعاماً أو كئلته ثم وليته أو اشركت فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والشرك بالفتح ضمن المولى أو الشرك بالفتح (طعاما كئلته) أي مولى أو شرك بالكسر (وصدقك) أي مولى أو شرك بالكسر فيهما من اشركته أو وليته في كيله ثم تلف غ فقد نصها فوقه وفيها بعد يسيروا ان ابتعت طعاماً أو كئلته ثم اشركت رجلاً فيه أو وليته على تصديقك في كيله جاز وله وعليه المتعارف من زيادة الكيل أو نقصه وان كثر رجوع بصفة النقص من الثمن ورد كثير الزيادة اه البناني جعله ز وغيره خطأ بالمولى والشرك بالكسر وجعل المصدق هو

أي الشرك بالفتح خير مقدم (قوله من زيادة الكيل أو نقصه) بيان المتعارف (قوله وان كثر) أي النقص (قوله زجمع) أي الشرك بالفتح (قوله النقص) فيه اظهاري في محل الضمير للإيضاح (قوله من الثمن) بيان لمصلحة النقص (قوله ورد) أي الشرك بالفتح أي للبائع (قوله كثير الزيادة) من إضافة ما كان صفة (قوله جعله) أي وصدقك

(قوله من غير شرط التصديق) أى تصديق المولى والمشارك بالفتح المولى والكسر فى اكتياله لئلا يشرط فى ضمان الاول
فلا يفهم قوله وصديق (قوله اقتفاء) أى اتباعا واقتداء الخ علة من غير شرط التصديق (قوله نصها) أى المدونة (قوله
السابق) أى قولها وان ابنت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها رجلا الخ (قوله وليس فيه) أى نصها السابق الخ حال
(قوله شرط التصديق) اضافته للبيان (قوله وان لم يكن) أى المشارك بالفتح الطعام (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وقد اكتمله
انت) الخطاب للمشارك بالكسر (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وان كان ضمانه) أى الطعام (قوله من البائع) أى لولم يول
أو يشرك أى لهلاكه قبل اكتياله مبالغة فى ضمان المولى والمشارك بالفتح (قوله لامنك) خطاب للمولى والمشارك بالكسر (قوله
وكتب) أى سخنون (قوله مسئلة) أى بضم السين أى خطأ (قوله كانه) بفتح الهاء وشدة النون أى سخنون (قوله رأى) أى
سخنون (قوله انهم من المولى) أى ٧٠٨ بالكسر (قوله حتى يكيله) أى المولى بالفتح (قوله فيهما) أى المولى والمشارك (قوله

المولى والمشارك بالفتح من غير شرط التصديق اقتفاء بنصها السابق وليس فيه شرط التصديق
وفى الامهات ابن القاسم ان اشركته فضاهاه منسجا وان لم يكنه سخنون يريد وقد اكتمله انت
قبل تشريكه ابو الحسن ابن يونس يريد وان كان ضمانه من البائع لامنك ابن محرز انكر
سخنون المسئلة وكتب عليها مسئلة سوء كانه رأى الضمان من المشارك بالكسر حتى يكيله
البائع عماض حتى فضل فى التولية انهم من المولى حتى يكيله وكذلك ينبغي كونهم من المشارك
بالكسر فمع ما وعليه حمل انكار سخنون المسئلة ابو عمران لم يعرف هذا الامن فضل ومذهب
ابن القاسم انهم من المولى بالفتح اذ بنفس العقد دخل فى ضمانه كشتى صبرة جزاها ابن محرز ان
وجدوا فى السجل زيادة ونقصا فلم يعلهم وعليهم اه وهو صريح فى ان الضمان ينتقل فى التولية
والشركة فى الطعام بمجرد العقد من غير شرط تصديق على مذهبه بخلاف البيع فان قلت قولها
فى النص الثانى السابق نعم اشركته أو وليته على تصديقه بقيد شرط التصديق قلت هو انما
يقتهضى شرطه فى الزيادة والنقص لافى التاف قنامله وبما ذكرنا ظهرت فائدة إعادة المصنف
الكلام على الضمان مع تقدمه (وان اشركه) أى من اشترى شيئا شخصا له أن يشركه فيها
شتره بان قال له اشركك (حمل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الاشارة (وان أطلق) المشارك
واو الحال وسقطت من بعض النسخ وهو اولى وصله حمل (على النصف) للشيء المشارك فيه لانه
الجزء الذى لا ترجح فيه لاحد الجانبين على الآخر فان قيد بجزء عمل بما قيده ولم يقل احد يجعله
على النصف مع التقييد بغيره فلا يصح جعلها للمبالغة وعلى ارجاء العنان فالمناسب المبالغة على
التقييد بغيره الا ان يجعل ما قبلها التقييد بالنصف (وان سأل) أى طلب شخص (ثالث) من
مشاركين فى شيء بالنصف (شركتهما) أى المشتركين فيه وهما مجلس واحد بلفظ افراد وتنسية
او مجلسين بلفظ تنسية فاشركاه فيه (فله) أى الثالث (الثالث) من المشارك فيه غ اشار به
لقوله فى السلم الثالث من المدونة اذا ابتاع رجلا ن عبدا وسألهما رجل ان يشركاه فيه ففعلا

وعليه) أى كونهم من
المولى والمشارك بالكسر
صله حمل (قوله حمل) أى
فضل (قوله لم يعرف) بضم
فمكون ففتح (قوله هذا)
أى حمل انكار سخنون
كونهم من المولى والمشارك
بالكسر (قوله دخل) أى
الطعام (قوله فى ضمانه)
أى المولى بالفتح (قوله ان
وجدوا) أى المشاركون
والمولون بالفتح (قوله زيادة
أو نقصا) أى متعارفا (قوله
فلهم) راجع لزيادة (قوله
وعليه) راجع للنقص
(قوله وهو) أى النص
الثانى (قوله شرطه) أى
التصديق (قوله وبما
ذكرنا) صله ظهرت
(قوله فائدة إعادة المصنف
الكلام على الضمان) أى

وهى اخراج ما هنا مقدم (قوله مع تقدمه) أى فى قوله ضمن بائع مكبلا عب فلمل المصنف اشار به فاعبد
المائل هنا طعاما أو غيره الى ان التولية والشركة والسلم فى الطعام أو غيره خارجة عن قوله وضمن بائع الخ (قوله أى من اشترى)
تفسير لقاعل اشرك المستقر فيه (قوله شخصا) تفسير لقوله البارز (قوله فيما اشتراه) تنازع فيه اشركو يشرك (قوله بان قال له
اشركك) تصوير لا شركة (قوله لانه) أى النصف الخ علة حمل على النصف (قوله فان قيد الخ) مفهوم ان أطلق (قوله جعلها)
أى الواو (قوله من مشتركين) بفتح الكاف له سأل (قوله بالنصف) صله مشتركين (قوله فيه) أى الشيء المشترك صله شركة (قوله
وهما) أى الشريكان مجلس واحد خال (قوله بلفظ افراد) بكسر الهمزة بان قال بشركتى يا زيد اشركتى يا عمرو صله سأل (قوله
أو تنسية) بان قال اشركانى (قوله فاشركاه) أى الشريكان السائل (قوله فيه) أى المشترك (قوله من المدونة) بيان السلم الثالث

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله أنه) أي السائل (قوله كاختلاف نصيبهما) أي المسؤولين تشبيهه في أن السائل نصف مال الكل (قوله ثمان) لأن النصيبين إما مستويان وإما مختلفان وفي كل إحداهما بلقظ أفراد أو بلقظ تنفية وفي كل منهما إما أن يسألهما بمجلس أو بمجلسين (قوله له) أي السائل (قوله في ثلاث) أي سؤالهما بمجلس بلقظ أفراد أو تنفية أو بمجلسين بلقظ تنفية (قوله في خمس) أي سؤال مختلفي النصيبين في مجلس أو بمجلسين بأفراد أو تنفية وسؤال مستويي النصيبين في مجلسين بأفراد (قوله له) أي السائل (قوله في الأولى) بضم الهمز أي سؤال مستويي النصيبين بمجلسين بأفراد ٧٠٩ (قوله منها) أي المجلسين الأولى (قوله ولكل) أي من

المؤلين في الأولى (قوله وكذا) أي الأولى في أن للسائل النصف (قوله في الأربع الباقية) أي من الخمس (قوله إذا كان لأحدهما أي المسؤولين الخ شرط في المشبه (قوله ولم تبينه) أي الثمن (قوله له) أي المولى بالفتح (قوله بان سكت الخ) تصوير أعدم الزامه (قوله علمهما) أي المولى بالفتح الثمن والمثلن (قوله فان الزمته لم يجز) مفهوم لم يزمه (قوله لقولها) أي المدونة (قوله ولم تسبهما) أي السابعة وثمنا (قوله له) أي الرجل (قوله أحدهما) أي الثمن (قوله وان كان) أي العقد (قوله علمنا كان) أي ثمنها (قوله واذا اختار) أي الرجل (قوله به) أي الثمن (قوله فيها) أي المدونة خبره عدم (قوله اثر) بكسر فسكون أي عقب (قوله يلزم المولى)

فالعبد بينهما أملاً ثانياً بن محرز معنى مسئلة الكتاب أنه وجدتهما بجهة من ١٥ وإن سألهما بمجلسين بلقظ أفراد فله نصف مال الكل كاختلاف نصيبهما سواء سألهما بمجلس أو بمجلسين بلقظ أفراد أو تنفية فالصور ثمان له الثلث في ثلاث ونصف مال الكل في خمس فله النصف في الأولى منها ولكل الربع وكذا في الأربع الباقية إذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ولذي الثلث السدس والثلثين الثلث قاله سمد (وإن أوليت) شخصاً (ما) أي شيئاً معيناً أو موصوفاً (اشترية) هل نفسك بمن معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (عما) أي الثمن الذي (اشترية) به ولم تبينه له أيضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والثمن لأنه معروف (ان لم تلمزه) بضم القوقبة وكسر الزاي والفاء على المستتر المقدر بان المولى بالكسر والمفعول البارز للمولى بالفتح أي ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بان سكت او شرطت له الخيار اذا علمهما (وله) أي المولى بالفتح (الخيار) بين الاخذ والتركة اذا علمهما فان الزمته لم يجز وفسد للجهل بالثمن والمثلن غ أشار لقولها في السلم الثالث وان اشتريت ساعة ثم وليتها الرجل ولم تسبهما له او سميت احدهما دون الآخر فان كنت الزمته اياهما لم يجز لانهم مخاطرة وقمار وان كان على غير الزام جاز وله الخيار اذا رآهما وعلم ثمنهما عيناً كان او عرضاً او حيواناً واذا اختار الاخذ فعليه مثل الثمن ولو مقوماً عنده لثلاثي خله يبيع ما ليس عنده قاله ابن يونس (وان رضى المولى) بالفتح (بأنه) أي المبيع الذي ولاه له بمقايمة (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم) المولى بالفتح (بالثمن) للمبيع الذي ولاه (فكره) المولى بالفتح اخذ العبد مثلاً لغيره ثمنه اورضى بالثمن قبل علمه بالثمن ثم علم به فمكره (فذلك) أي الرد والامتناع من الاخذ اللازم للمكره (له) أي المولى بالفتح لان التولية معروفة فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح غ فيها اثر ما سبق وان اعلمته انه عبد فرضى به ثم سميت له الثمن فلم يرضه فذلك له وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى وأما ان كنت بعته عبداً في بيتك بجائته دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالمبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا نظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت جعلته فيه بالخيار اذا نظره جاز وان كان على المكايسة (والاضيق) من الابواب التي تشتط فيها المتاجرة (صرف) اراد به بيع العين بعين فمثل الصرف والمبادلة والمراطلة لحزمة التأخير ولو قرياً او غلبة (ثم) بلى الصرف في الضيق (اقالة) احد المتبايعين الآخر من (طعام) قبيل قبضه لانه اغتفرقها الذهب لبيته أو قربه لياقي بالثمن (ثم) بلى الاقالة في الضيق (تولية وشركة فيه) أي الطعام قبل قبضه لا عتقاً تاخيراً الثمن فيه ما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيه ما تاديت به لبيع دين بدين

أي بالكسر (قوله ولا يلزم المولى) أي بالفتح (قوله في بيتك) نعمت عبداً (قوله ولم تصفه) أي العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله ولا رآه) أي المبتاع العبد (قوله وان كان على المكايسة) مبالغة في جاز (قوله به) أي الصرف (قوله فمثل) أي الصرف بالمعنى المراد (قوله الصرف) بالمعنى المصطلح عليه المقابل للمبادلة والمراطلة (قوله لحزمة التأخير ولو قرياً او غلبة) علة أضيقه الصرف (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي اقالة الطعام (قوله فيهما) أي تولية الطعام والشركة فيه

(قوله مسلم) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله قه) أي العروض (قوله لانه) أي تأخير دراً من المال فيها (قوله لفسخ دين) أي المسلم فيه (قوله في دين) أي رأس المال (قوله بقدر الخ) صلة التأخير (قوله فان كان) أي المفسوخ فيه (قوله أو في حكمه) أي الحاضر (قوله ثمة) أي الدين (قوله فقيه) أي المدونة (قوله هلاكه) أي المسلم فيه (قوله قبله) أي الاجل (قوله هذا الكلام) أي والاضيق صرف الخ (قوله وعنه) أي ابن محرز ٧١٠ صلة نقله (قوله ونصه) أي ابن محرز (قوله منها) أي التبعة (قوله في ترجمة الاقالة)

بدل من في السلم الثالث
مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما في الضيق (اقالة) احد المتبايعين الآخر من (عروض)
مسلم فيها لانه يؤدي لفسخ دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لاقتدار التأخير في البيع بقدر
ما يأتي عن يمينه فان كان كثير اجاز تأخير مع اتصال العمل ولو شهر اقاله ان شئب اذا كان
ما اخذ منه حاضر أو في حكمه كمنزلة أو حاقونه في يجوز في فسخ الدين في الدين ان يأتي بدوايه
او يحكمه فيه وان دخل عليه الليل ترك بقية التكليف ليوم آخر (ثم) يلي ما تقدم في الضيق
(بيع الدين) لجواز تأخير نفسه ليومين (ثم ابتداءه) أي الدين بالدين لاقتدار التأخير فيه ثلاثة
ايام بشرط وبقي من الابواب التي شرطها المناجزة بيع المعين الذي يتاخر قبضه فقيهاً يمنع السلم
في سلمة معينة يتاخر قبضها اجل ابعد اخشية هلاكه قبله ويجوز تأخير اليومين لقربهما
الطحا اصل هذا الكلام لابن محرز في تبصرته وعنه نقله المصنف في توضيحه وابن عرفة ونصه
في السلم الثالث منها في ترجمة الاقالة قلت واضيق هذه الاحكام كلها في القبض امر الصرف
ثم الاقالة من الطعام والتولية فيه ثم الاقالة من العروض وفسخ الدين ثم بيع الدين المتقرر
في الذمة وعن ابن المواز فيه انه لا بأس ان يتاخر ثمة اليومين محسباً تأخر رأس المال في
السلم اه وفيه مخالفة لكلام المصنف حيث جعل التولية في الطعام مع الاقالة منه في مرتبة
واحدة والمصنف عطفها بهم وايضا فلم يذكر الشركة في الطعام ولكن امر الشركة والتولية
واحدة ونقل ابن عرفة كلامه كما ذكرناه عن تبصرته لانه عطف التولية في الطعام على
الاقالة منه بالواو كذا نقله ابو الحسن وهو في التبصرة با ونقله في التوضيح بشئ كافي مختصره ولم أر
احداً نقل عنه الشركة في الطعام غير المصنف والله اعلم الا ان حكمها حكم التولية فيه واذا
كان كذلك فلا اشكال ان الصرف اضيق الابواب للغمي المعروف من المذهب ان الاقالة
اوسع من الصرف وانه يجوز المفارقة فيها للاتيان بالثمن من البيت وما قاربه والتولية وبيع
الدين اوسع من الاقالة لانه لا يجوز تأخير الثمن في الاقالة اليومين ويجوز في ابتداء الدين تأخير
الثلاثة بشرط بغير خلاف واختلاف هل يجوز مثله في التولية وبيع الدين اه والذي يظهر
انه لا فرق بين الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وفسخ الدين وبيع
الدين على المشهور وانما افتقر في كونها بعضها فيه خلاف وبعضها لا خلاف فيه نعم هذه
أخف من الصرف وأما ابتداء الدين فهو اوسع منها وما يدل على ان الاقالة من الطعام اخف
من الصرف قولها اذا اقلته ثم احال بالثمن على شخص فدفعه لك قبل مفارقة الذي احال جاز
وان فارقت لم يجز وار وكل البائع من يدفع لك الثمن أو وكات من يقبضه لك وذهبت وقبضه
الوكيل مكانه جاز اه وهذا كله لا يجوز في الصرف وفي سلمه الثالث مالك رضي الله تعالى عنه
اذا تمت الى رجل في حنطة او عرض ثم اقلته او وليته رجلاً او بعته ان كان ما يجوز ذلك بيعه

بدل من في السلم الثالث
(قوله في القبض) أي تحمله
(قوله وفسخ الدين) أي
في الدين (قوله المتقرر في
الذمة) نعمت كاشف (قوله
فيه) أي بيع الدين (قوله
انه) أي الشان (قوله وفيه)
أي كلام ابن محرز (قوله
حيث جعل) أي ابن محرز
(قوله منه) أي الطعام
(قوله عطفها) أي التولية
على الاقالة (قوله فلم
يذكر) أي ابن محرز (قوله
كلامه) أي ابن محرز (قوله
الانه) أي ابن عرفة (قوله
وهو) أي عطف التولية
على الاقالة (قوله ونقله)
أي كلام التبصرة (قوله
عنه) أي ابن محرز (قوله
فيه) أي الطعام (قوله ان
الاقالة) أي من الطعام
قبل قبضه (قوله وانه) أي
الشان (قوله فيها) أي
الاقالة (قوله لانه) أي
الشان (قوله انه) أي
الشان (قوله فيه) أي
الطعام تنازع فيه التولية
والشركة (قوله هذه) أي

الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العرض وفسخ الدين وبيعه (قوله منها) أي الاقالة وما عطف
عليها (قوله قولها) أي المدونة (قوله اذا اقلته) أي من الطعام قبل قبضه (قوله وهذا) كله أي التحويل والتوكيل على الدفع
أو القبض (قوله وفي سلمه) أي المدونة (قوله ثم اقلته) أي من الحنطة أو العرض قبل القبض (قوله أو وليته) أي الطعام
أو العرض (قوله أو بعته) أي المسلم فيه (قوله ان كان) أي المسلم فيه (قوله يجوز ذلك بيعه) أي قبل قبضه بان كان عرضاً

(قوله بشرط) صلة تؤخر (قوله أو بغيره) أي الشرط (قوله لأنه) أي عقد التولية أو الأقالة أو البيع مع التأخير (قوله ولا تفارقه) أي المقتال أو المولى بالفتح أو المبتاع (قوله من الطعام) أي قبل قبضه (قوله به) أي رأس المال صلة جملا (قوله به) أي رأس المال (قوله ويباع الطعام قبل قبضه) عطفاً على يردينا (قوله به) أي رأس المال ٧١١ المال (قوله فعل) بضم العين (قوله من الطعام) أي قبل قبضه

(قوله ومن العروض) أي قبل قبضها (قوله والتولية) أي في الطعام قبل قبضه (قوله لأنه) أي الإمام ما أسكا رضى الله تعالى عنه (قوله به) أي استواء حكمها (قوله والعرض المسلم فيه) أي قبل قبضه (قوله فيها) أي الأقالة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لأنه) أي الأقالة من البيع المعين (قوله كره لثد كبير خبره) (قوله في الآخر) بفتح الخاء المججمة أي ابتداء الدين بالدين

* (فصل المراجعة) *

(قوله مراجعة) أي إذا رباح (قوله جواز امر جوحا) مبين لنوع جاز بدليل والاحب خلافه (قوله وإذا) أي شمول ما زاد وما نقص وما ساوى صلة قال (قوله تعريفه) أي بيع المراجعة (قوله بيع) جنس (قوله مرتبة عنه) الخ (فصل مخرج ما عدا المراجعة) (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله بأنه) أي الرد

لم يجوز لك أن تؤخر بالثمن من وليته أو أقلتة أو بعته يوماً أو ساعة بشرط أو بغيره لأنه دين في دين ولا تفارقه حتى تقبض الثمن كالصرف ولا يجوز أن تقدمه من الطعام وتفارقه قبل قبض رأس المال ولأن يعطيك به جملاً أو رهناً أو يحملك به على أحد أو يؤخر يوماً أو ساعة لأنه يرد بنا في دين ويباع الطعام قبل قبضه فإن أخرك به حتى طال انقضت الأقالة وبقي الطعام المبيع ينسبك على حاله وإن تقدم قبضه أن تفارقه فلا بأس به اه فعلم من هذا أن الأقالة من الطعام ومن العروض والتولية وبيع الدين حكمها سواء لأنه صرح به والشركة حكمها حكم التولية بلا إشكال وفسخ الدين في الدين هو أشد من بيع الدين فيكون حكم الجميع واحداً على مذهب المدونة وهذا في الأقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في المبيع المعين فيجوز التأخير فيها قال فيها وإن ابتعت من رجل سلعة معينة ونقدته عنها ثم أقلتته وافتقرت على أن تقبض رأس مالك أو أخرته به إلى سنة جاز لأنه يبيع حادث والأقالة تجري مجرى البيع فيما يملك ويحرم اه كلام الحطراف الله أعلم بالصواب البنائي الترتيب هنا إنما هو بين الصرف وابتداء الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الآخر وأما ما بينهما فلا ترتيب بينهما من هذه الحقيقة وإنما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه انظر الحط

* (فصل) في بيان أحكام بيع المراجعة * (جاز) البيع حال كونه (مراجعة) جواز امر جوحا أي يقضى مبني على الثمن الذي اشتراه به ما بنى زيادة عليه أو نقص عنه وقد يساويه ولذا قال ابن عرفة في تعريفه المراجعة بيع مرتبة عنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساوئه له قال نخرج بالاول أي قوله مرتبة عنه على ثمن يبيع تقدمه يبيع المساومة والمزايدة والاستئمان والثاني أي قوله غير لازم مساوئه له الأقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بأنه يبيع الحط بقول الشارح هو أن يبيع السلعة بالثمن الذي اشتراه به وزيادة ثم يصح معلوم يتفقان عليه غير جامع لخروج ما يبيع بمساوئه ناقص ونحوه قوله في التوضيح معناه أن يخبر البائع المشتري بما اشترى السلعة به ثم يبيده شيئاً ونحوه لابن عبد السلام وكانهم تكلموا على ما هو الأغلب الظاهر من تسميته مراجعة والله أعلم البنائي والظاهر أن إطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وأن المقابلة على غير بابها كسافر وعافاه الله تعالى (والاحب) أي لأحسن الاول (خلافه) أي يبيع المراجعة والمراد بخلافه بيع الماكسة والمساومة لقول ابن رشد البيوع على الماكسة والمكايسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم وعياض في التبيينات لبيعوع باعتبار صورها أربعة يبيع مساومة وهو أحسنها ويبيع من ابتدأ ويبيع مراجعة وهو أضعفها ويبيع استئمان واستئمانه لا يشمل خلافه يبيع المزايدة لكراهته بعض العلماء لأنه فيه نوع من السوم على سؤم الآخر قبل الركون ومشاحة بين القلوب ولا يبيع الاستئمان بلهل أحد

بالعيب (قوله وكانهم) بفتح الهمزة وشدة النون أي ابن عبد السلام وخليل وجرهم (قوله والمراد بخلافه يبيع الماكسة) فهو عام أريد به خاص (قوله أحب) أي من باقي أقسام البيع (قوله وعياض) عطفاً على ابن رشد (قوله فلا يشمل خلافه) أي هذا اللفظ تفريع على والمراد الخ (قوله بعض العلماء) فاعل كراهة مضافا لقوله (قوله لأنه) أي يبيع المزايدة (قوله ومشاحة) عطفاً على نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطفاً على يبيع المزايدة

(قوله والا) أى وان لم يصدق وبين (قوله فيه) أى يبيع المراجعة (قوله شروطه) أى يبيع المراجعة (قوله نزوع) أى ميل (قوله فيه) أى يبيع المراجعة (قوله ولذا) أى كثرة الشروط الخ علة قال (قوله لكثرة الخ) علة بكرة (قوله من البيان) بيان ما (قوله لئله) أى يبيع المراجعة (قوله لا يقيمه) ٧١٢ أى المقوم المعين (قوله بجمعه) أى يبيع المراجعة (قوله لانه) أى يبيع ما ليس

عند مسلم حال اى فقيه غر
خارج عن موضع الرخصة
(قوله فيه) اى بيع المراجعة
على مثلى غير عين (قوله
فله) اى المصنف (قوله
فيشمل) اى المقوم بالعق
المراد (قوله غيرها) اى العين
(قوله فالمناسب الخ) تبرع
على مع ان اشهب خالف
فيه ايضا (قوله ان نقد) اى
دفع (قوله فى العين) اى
بدلها بعد شرائها (قوله
عليها) اى مثل الثياب
(قوله عليه) اى مثله (قوله
لانهما) اى المتبايعين (قوله
انه) اى بائع المراجعة (قوله
اشتراه) اى المبيع (قوله
وهو) اى يبعه على مثله
(قوله وان ادى الخ) حال
(قوله واعترضه) اى
التخصيص (قوله بانه) اى
تخصيص المقوم بالخلاف
(قوله وهم) بفتح الهاء اى
خط (قوله فيها) اى المدونة
(قوله لكان) اى منعه على
مثلى غير عين (قوله له) اى
اشهب (قوله فيهما) اى
المقوم والمثلى (قوله لكانه)
اى ابن القاسم (قوله عنده)
اى ابن القاسم (قوله والا)

ای وان لم یکن فی ماله (قوله محلهما) ای التأویلین (قوله وهو) ای المشتري الخ حال (قوله والا) ای وان للشیاب لم یقدر علی تحصیله (قوله منع) بضم فکسر (قوله کقوم معین فی ماله غیره) تشبیه فی الاتفاق علی المنع (قوله من غیر بیان الخ) صله المشتري (قوله انه) ای الصبیغ (قوله والعمل) عطف علی المصبوغ به (قوله أصله) ای الصبیغ (قوله عمل) بضم العین

(قوله في النكت) خبر مقدم (قوله ما في الكتاب) أي المدونة أي من حسب نحو الصبيغ ورجحه (قوله وظف) بفتح حاء مثقلا
أي وزع وفرق (قوله غنا) مقبول رقم (قوله ولا أثر له شاهد) حال (قوله وأجرة جملها) ٧١٣ عطف على الأبل (قوله فهو)

أي الجوزة تقرير على
تفسيره بالأبل وبأجرة جملها
(قوله بينهما) أي الأبل
وأجرة جملها (قوله الثاني)

أي الأجرة (قوله قيد) بفتح حاء
مثقلا (قوله واستحسنه)

أي تقييد اللغوي (قوله
وهو) أي التقييد (قوله
يرد) بضم ففتح (قوله يكون
سعر البلد الخ) صلة تقييد

(قوله بان النقل الخ) صلة
يرد (قوله أنه) أي الشأن
(قوله كونه) أي النقل

(قوله فان لم تعتمد اجرتها ما
مفهوم اعتمد اجرتها ما
(قوله كنوليم ما بنفسه)

تشبه في عدم الحب
(قوله اصل) أي لارجمه
(قوله يمين) أي البائع (قوله
له) أي المشتري (قوله ذلك)

أي توظيف أجرة البيت
عليه وعلى المبيع (قوله
ويرضى) أي المشتري
(قوله فان اعتمد الخ)

مفهوم لم يعتمد (قوله
ولكنه) أي قول عبد الوهاب
استدل على وجهه ابن

الحاجب لرفع إيهامه معادلة
الأول وأوجهه عليه
(قوله فيه) أي قول عجمي فان

اعتمد حسب أصله دون
رجحه على مذهب المدونة

٩٠ مخ في الموطأ (قوله أنه) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي لقول ابن المواد (قوله وهكذا في الشيخ من) تأييد
لما في الشرح (قوله ثلاثة أقوال) أحدها لا يحسب أصله ولا رجحه وثانيها يحسب أصله ورجحه وثالثها يحسب أصله لا رجحه

للثياب بالمدى لئلا ينذهب خشونتها في النكت لو تولى الطرز الصبيغ ونحوهما فلا يجوز أن
يحسبه ويحسب له الربح لأنه يصير كمن وظف على ساعته غنابا جتماده فانما يصح ما في الكتاب إذا
كان قد استأجر على ذلك اه ابن يونس بعض اصحابنا انما يصح ما في الكتاب في الصبيغ
والخياطة والقصارة إذا كان قد استأجر على ذلك غيره فان عمل ذلك بيده او عمله له غيره فلا جرة
فلا يجوز أن يحسبه ويحسب له الربح الا ان يبين ذلك كله والا فهو كمن وظف على سلع اشتراها
غنا او رقم على سلعة ورثها او وهبت له غنا (و) حسب (اصل ما زاد في الغن) أي قيمة المبيع ولا أثر
له شاهد ولا يحسب بوجه (كحمله) بفتح الحاء المهملة أي الأبل التي تحسب الاحمال وأجرة
جملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني قاله الشاذلي وقال غيره الجوزة بالغن الأبل وبالضم
الاحمال والجوز بلاتاء الهواجر سواء كان بها نساء ام لا فاذا اشتراها بعشرة واستأجر على
جملها بخمسة وعلى شداها وطبها بخمسة فانه يحسب العشرة التي اشتري بها ورجحها ويحسب
عشرة الحمل والشدا والطي دون رجحها وقيد اللغوي الجوزة بكونها زادت في القيمة بأن جلت
من بلد رخص الى بلد غلا لرغبة المشتري فيها حينئذ فان جلت لسنا وقلنا تحسب وان جلت
من بلد غلا لبلد رخص فلا يبيعها الا ببيان ذلك وان لم يحسب الحمل لان الرغبة تقل فيها حينئذ
واستقص منه المادري وهو ظاهر المصنف الا اذا أراد بما زاد ما شأنه ذلك كظاها راطلاق ابن يونس
وابن رشد وغير واحد ابن عرفة ويرد تقييد اللغوي بكون سعر البلد المنقول اليه اقل من البلد المنقول
للمعبر مظنة ذلك ولا يبطل اعتبار المظنة بقوت الحكمة على المعروف اه والحاصل ان اللغوي
اعتبر حصول الزيادة بالفعل ومقتضى اطلاق غيره انه يكفي كونه مظنة للزيادة وهو المذهب
(و) حسب كراه (شروط) اعتمد اجرتها ما ولا يحسب له ربح فان لم تعتمد اجرتها ما فلا يحسب
كنوليم ما بنفسه (و) حسب اصل (كراهيت السلعة) وحدها لاله ولها ولولم تكن تبعا فلا يحسب
لانه توظيف عليها الا ان يبين له ذلك ويرضى قاله الجلاب (والا) أي وان لم يكن للفعل عين قائمة
ولا أثر في الزيادة في القيمة ولم تعتمد أجرة الشدا والطي ولم يكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب)
اصل ذلك ولا رجحه وشبهه في عدم الحساب فقال (ك) باجر (سما لم يعتمد) بضم أوله فان
اعتمد ان لا يشتري المتاع الا بواسطة حسب اجرة دور رجحه على مذهب المدونة والموطأ
واختاره ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب بوجهه ايضا وصححه ابن الحاجب ولكنه لا يعادل
الأول قاله عجم وفيه نظر فان الذي في الشارح ان ما في المدونة والموطأ انما هو فيما لم يعتمد وهو
منطوق المصنف واما ان اعتمد وهو مفهومه في حسب أصله لا رجحه عند ابن المواز وقال
عبد الوهاب يحسب أصله ورجحه واختاره ابن حجر وظاهر الشارح انه مقابل وهكذا في الشيخ
من اقاده عب البناءي حاصل ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتمد ان كان من الناس من يتولى
الشراء بنفسه فقيمة ثلاثة أقوال ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب لاهو ولا رجحه كذا في
التوضيح وعليه مشي المصنف هنا واما ان اعتمد ان كان المتاع لا يشتري الا بسمه ارفقال
ابو محمد وابن رشد يحسب أصله دون رجحه وقال ابن حجر يحسب هو ورجحه واقفا شرط جواز

٩٠ مخ في الموطأ (قوله أنه) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي لقول ابن المواد (قوله وهكذا في الشيخ من) تأييد
لما في الشرح (قوله ثلاثة أقوال) أحدها لا يحسب أصله ولا رجحه وثانيها يحسب أصله ورجحه وثالثها يحسب أصله لا رجحه

(قوله وكأنه) بفتح الهاء وشد النون ٧١٤ اى المصنف (قوله حرم) بفتح الحاء مثقلا اى اراد (قوله مقصلا ومجلا) حالان من

بيع المراجعة بقوله (ان بين) بفتحات مثقلا اى فصل البائع ابتداء (الجميع) اى جميع ماصرفه
 في المبيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يربح له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع
 غ الشرط راجع لقوله وجاز مراجعة وكأنه حرم على اختصار الخمسة التى ذكرها عياض فى
 التنبيهات اذ قال لا يخلو بيع المراجعة من وجه من خمسة احدها ان بين جميع ماصرفه
 ما يحسب وما لا يحسب مقصلا ومجلا ويشترط ضرب الربح على الجميع فهذا وجه صحيح
 لازم للمشتري فيما يحسب وما لا يحسب ويضرب الربح على جميعه بشرطه (او) اجل ماصرفه
 ابتداء ثم (فسر) البائع (المؤنة يقال هي) اى السلعة قامت على (عمائة) من الدراهم مثلا
 (اصلها) اى غنها (كذا) اى غانون مثلا (وجعلها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) اى خمسة
 مثلا وصيغها خمسة وطرزها خمسة وطبها وشدها خمسة وشرط الربح فيما يربح له خاصة عياض
 الثانى ان يفسر ذلك ايضا وبفسر ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح عليه وما لا يحسب جملة
 ثم يضرب الربح على ما يجب ضربه عليه خاصة فهذا صحيح جائز ايضا على ما عقده (او قال)
 ابيع (على المراجعة وبين) بفتحات مثقلا البائع ما يربح له وهو غنما واجرة ماله عين فائة
 وما لا يربح له وهو ما زاد القيمة وليس له عين فائة وما لا يحسب ومثله للمراجعة فقال (ربح
 العشرة احد عشر ولم يقصلا) اى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يربح له عياض
 الوجه الثالث ان يفسر المؤنة فيقول هي على عمائة رأس مالها كذا ولزمها فى الجمل كذا وفى
 الصبيغ والاقتصاد كذا وفى الشد والطي كذا وباعها على المراجعة العشرة احد عشر وللجملة
 احد عشر ولم يقصلا ولا شرط ما يوضع الربح عليه مما لا يوضع ولا ما يحسب مما لا يحسب فى الثمن
 والمذهب جواز هذا وفض الربح على ما يجب له واسقاط ما لا يحسب فى الثمن ولما كان قوله
 العشرة احد عشر يحتمل غير المراد بين المراد وضابطه فقال (وزيد) بكسر الزاى نائب فاعله
 (عشر الاصل) اى الثمن الذى اشتريت السلعة به وماله عين فائة اى اذا قال يربح العشرة
 احد عشر فعناه انه يزداد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليه عشرة وان كان
 مائة وعشرين زيد عليه اثنا عشر وليس معناه ان يزداد على العشرة احد عشر فاذا كان الاصل
 عشرة يصير احد وعشرين وشبهه فى زيادة عشر الاصل فى الجملة لانه فى المشبه به يؤخذ وفى
 المشبه به يسقط فقال (الوضعية) اى الخطيئة من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) اى ربح
 العشرة احد عشر مثلا فى انه يزداد على الاصل عشرة واكن يسقط واحد من المجموع فاذا قال
 بوضعية العشرة احد عشر فعناه انه يزداد على العشرة عشرة او احد عشر يسقط واحد يسقط
 منها واحد فهو جز من احد عشر جزا وهو اقل من العشر الذى هو واحد من عشرة وان قال
 بوضعية العشرة عشرة ونضع نصف الاصل وثلاثون وضع ثلثاه واربعون ثلاثة ارباعه
 وضابطها ان زادت على الاصل ان يجزأ الاصل اجزاء بعدد الوضعية وينسب ما زاده عدد
 الوضعية على الاصل الى عدد الوضعية وبمثل تلك النسبة يحط عن المشتري من تلك الاجزاء
 وان ساوته او نقصت عنه وضابطها ان تضبها له وتنسب عدد الوضعية لجمعها وبمثل تلك
 النسبة يحط من الاصل فان قال بوضعية العشرة عشرة فزد على الاصل مثله والنسب الوضعية
 لجمعها يكن نهقا فاسقط نصف الاصل وان قال بوضعية العشرة خمسة فزد خمسة على عشرة

جميع فلهما بفتح ما قبل
 آخرهما او من فاعل به بين
 فهما بكسره (قوله
 بشرطه) اى علامه (قوله
 قامت على) بشد الباء (قوله
 وفض الربح) مصدر مضاف
 لافـ قوله عطف على جواز
 (قوله واسقاط) عطف على
 جواز (قوله بين) بفتحات
 مثقلا (قوله وضابطه)
 عطف على المراد (قوله وماله
 عين فائة) اى اجره عطف
 على الثمن (قوله انه) اى
 الشان (قوله عشرة) نائب
 فاعل يزداد (قوله لانه) اى
 الم زيد الخـ صله فى الجملة
 (قوله فى المشبه به) صلة
 يؤخذ (قوله شرطت) بضم
 فكسر (قوله فى انه يزداد
 الخ) صلة كاف التثنية
 (قوله واحد) بيان لعشرها
 (قوله فهو) اى المسقط
 (قوله وهو) اى الجز من
 احد عشر جزا (قوله
 وضابطها) اى الوضعية
 (قوله الى عدد الوضعية)
 صلة ينسب (قوله وبمثل
 تلك النسبة) صلة يحط (قوله
 وان ساوته) اى الوضعية
 الاصل (قوله او نقصت) اى
 الوضعية (قوله عنه) اى
 الاصل (قوله ان تضبها) اى
 الوضعية (قوله له) اى
 الاصل (قوله لجمعها)
 اى الاصل والوضعية صلة تنسب

(قوله رد) بضم الراء (قوله تراضيا) اى المتبايعان (قوله ان يكون) اى الخيار (قوله على خلافه) اى التعبير بالكذب والغش (قوله وذلك) اى التعبير بالكذب والغش (قوله تحقيقا) راجع ليكون (قوله اترك شرائه) جواب لو (قوله فيه) اى المبيع (قوله فى الجواهر) خبر مقدم ٧١٦ (قوله يلزمه) اى البائع (قوله علم) بضم العين (قوله غبطة) اى رغبة (قوله وفيها)

فى الثمن ولم يحسب له دمج وان لم يفت رد البيع الا ان يتراضيا على ما يجوز اه فظاهره الخيارات مع
 عدم الفوات ويمكن ان يكون المراد به هذا التأويل والله اعلم وقد تبع المصنف اصحاب
 التأويلين فى التعبير هنا بالكذب والغش فاصلاح كلامه على خلافه افساده ولا كلام الاثمة
 وذلك مصرح به فى كلام عياض وأبى الحسن ونقله فى التوضيح والمواق وقد علمت ان ابن رشد
 قال بالفساد وانه خلاف التأويلين المؤمنين على الصحة ونص أبى الحسن قال ابن رشد مسئلتان
 خرجتا عن الاصل فى بيع المراجعة لم يحكم فىهما بحكم الكذب ولا الغش ولا يحكم العيب
 احدهما ما هذه والثانية من باع مراجعة على ماعة وعليه ولم يبين ما نقده والله اعلم فى
 الجواب (تاويلان ووجب) على كل بائع مراجعة أو غيرهما (تبيين ما يكره) بفتح الباء والراء أى
 المشتري فى ذات مبيعته أو وصفته لو اطاع عليه المشتري تحقيقا أو ظنا أو شك التركة شرائه
 أوقات رغبته فيه فى الجواهر يلزمه الاخبار عن كل مالو علم المتابع به اقلت رغبته فى الشراء
 ابن عرفة يجب ذكر كل مالو علم قلت غبطة المشتري وفيها لورضى عيبا اطاع عليه بعد الشراء
 لم يكف يانه حتى يذكر شراؤه سالما على السلامة منه اه فان تحقق البائع عدم كراهة المشتري
 فلا يجب عليه البيان ولو كرهه غيره البنى مسائل يوع المراجعة ثلاثة اقسام غش وكذب
 واسطة فالغش فى ست كاهى فى المقي عدم بيان طول زمان اقامته عنده وكونها ببلدية أو من
 تركه والصوف غير التام حين شراء الغنم واللبس غير المنقص عند المصنف وارث
 البعض والكذب فى ست أيضا عدم بيان تجاوز الزائف والركوب واللبس المنقص
 وهبة معتادة والصوف التام حينه والثمرة المؤثرة حينه والواسطة فى ست أيضا ثلاث
 لا ترجع لغش ولا كذب عدم بيان ما نقده والايهام والاجل ويتدرب بينهما ثلاث على
 الخلاف فيها عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة عنده فانه بعض شبه وخصا وشبهه فى
 وجوب البيان فقال (كما نقده) أى الثمن الذى دفعه المشتري للبائع وهو خلافهما (عقده)
 أى عقد الشرايه (مطلقا) عن التقييد بحال مخصوص سواء عقده على ذهب ونقد فقه
 أو عكسه أو عقده على عين ونقد عرضا أو عكسه وسواء باع مراجعة بمثل مائة أو نقد وقيل
 لا يجب اذا لم يرد عن صرف الناس وان باع على ما نقده قبل يجب عليه البيان وهو ظاهر المذهب
 وقيل لا يجب والاول هو الذى مشى عليه المصنف ورجه فى الشامل وعطف الثانى عليه بقيل
 فيها من اتباع سلعة بالف درهم وأعطى فيها مائة دينار أو ما يوزن أو يكال من عرض أو طعام
 أو اتباع بذلك ثم نقده عنينا أو جفنا سواء ما يكال أو يوزن من عرض أو طعام فإيبين ذلك كله فى
 المراجعة ويضر بان الرجوع على ما أحبه الماع قد علمه أو نقده أو وصفه ابن يونس يريد اذا كان
 الطعام الذى عقده البيع جزا فالانه اذا كان مكى لا نقده غيره دخله بيع الطعام قبل قبضه
 ثم قال فيها وكذلك ان نقده فى العين شيئا جاز أن يرجع على الشاب اذا وصفه فالاعلى قيمتها كما أجرتنا
 لمن اتباع بطعام أو عرض أن يبيع مراجعة عليها اذا وصف ولم يجز أن يبيع المراجعة على عرض
 أو طعام لانه من بيع ما ليس عندك لغير أجل السلم فيها لاي القاسم كل من اتباع بعين أو عرض
 ما نقده (قوله بينهما) أى

الغش والكذب (قوله عنه) أي البائع (قوله عكسه) أي (قوله عكسه) أي يكال
 على عرض وتقدعيما (قوله فيها) أي المدونة (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله بذلك) أي ما يوزن أو يكال (قوله ويضربان
 الرجب على ما أحبا) أي المتبايعان (قوله عكسه عليه الخ) بيان ما (قوله فيها) أي المدونة

(قوله يكال) نعت عرض (قوله من عين او عرض) بيان خلافه (قوله رد) بضم الراء (قوله له) أى المبتاع (قوله والام) أى وان لم يكن خيرا له (قوله بالاول) أى ما عقده عليه (قوله والثاني) أى ما عقده (قوله أو قصره) أى لزوم بيانه (قوله وناول) بفتح ناء متعلا أى حمل (قوله عليه) أى لزوم بيانه سواء كان بالاول أو بالثاني صلة تاوول (قوله أصله) ٧١٧ أى قاعدة ابن القاسم (قوله ينظر) بضم فسكون فقطع (قوله رد) بضم الراء (قوله به) أى الاجل (قوله ان اشترطه) أى المشتري الاجل (قوله لان له) أى الاجل الخ علة وجوب بيانه (قوله لان الاخر الخ) علة لوجوب بيانه (قوله ولان الرضا الخ) عطف على لان الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله فليبينه) أى عند بيعها (قوله قبها) بكسر الموحدة (قوله ذلك) أى قبولها بالثمن (قوله قبضا) ماض أو مصدر متصل بفعوله (قوله استبعد) بضم المشاة وكسر الموحدة (قوله لانه) أى التأجيل (قوله لانه) أى الشان (قوله لما كان له) أى المشتري (قوله انه) أى الشان (قوله دين) أى القيمة الحالية (قوله في دين) أى الثمن المؤخر (قوله وان كانت) أى السلعة (قوله عنده) أى البائع (قوله الطرى) أى الجديد الذى لم تطل اقامته (قوله سوقها) أى قيمة السلعة (قوله بين) بفتح ناء متعلا (قوله والا) أى وان لم يتغير سوقها ولا بدنها ولم تثر (قوله بحمل) بضم الحاء (قوله بضم الراء) بضم الراء (قوله تحمل) بضم الحاء (قوله التجار) جمع تاجر (قوله فى الطرى) صله أرغب (قوله لانه) أى المبيع (قوله حال) أى تغير (قوله وتغير) بضم الحاء (قوله لانه) أى السلعة التى طالت اقامتها

يكال أو يوزن وقد خلاه من عين أو عرض وباع ولم يبين رد إلا أن يتمسك المبتاع ببيعه وان فانت السلعة بتغير سوق أو بدن أو بوجه من الوجوه ضرب المشتري الربح على ما عقده البائع على الجزء الذى أربحه فى كل مكيل أو موزون ان كان خيرا له والا فلا القصد ببيع البائع به افاده الخط فى انظر قوله مطلقا فانه على غير قول مالك رضى الله تعالى عنه البنانى الاطلاق هو ظاهر المدونة ابن عرفة عياض من نقد غير ما به عقد فى لزوم بيانه فى بيعه بالاول أو بالثاني أو قصره على بيعه بالاول قولان لظاهرهما مع الواضحة ونص الموازية وتأول فضل عليه المدونة والواضحة ١٥ أبو الحسن ابن رشد لم يحكم ابن القاسم فى هذه المسئلة يحكم الكذب ولا يحكم الغش والصواب على أصله فى مسئلة الكذب أن ينظر الى ما عقده فان كانت قيمته مثل ما عقده عليه أو أكثر فلا كلام للمشتري لان ما ابتاع به خيرا له وان كانت أقل وأبى البائع أن يضرب له الربح على ما عقده رد الى قيمة سلعته ما لم ترد على ما أخذها به وما لم تنقص عن قيمة ما عقده البائع فلا ينقص هذا على أصله فى الكذب وأما على ما فى الكتاب فقده اشكال على أصولهم ١٥ (و) وجب بيان (الاجل) للثمن الذى دفعه للبائع بعده ان اشترطه فى الشراء لان له حصه من الثمن بل (وان اشترى على) شرط (النقد) أى تجبيل الثمن ثم تراصيا على تأجيله لان الاخرى للعقد كالأوقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة فى الثمن فيها من ابتاع ساعة الى أجل فليبينه فان لم يبينه فالبيع مردود فان قبلها المبتاع بالثمن الى الاجل فلا خبير فيه ولا أحب له ذلك الا ان تقوت فبأخذ البائع قيمتها يوم قبضها المبتاع ولا يضرب له الربح على القيمة فان كانت القيمة أكثر مما عاها به فليس له الا ذلك أى الثمن مجلا ١٥ واختلف الشيوخ فى قوله فالبيع مردود فقبل أراد اذا اختار المشتري الرد وقيل يفسخ وان رضى بالنقد واسبق بعد لانه حق مخلوق وقوله فان قبلها المبتاع بالثمن الى الاجل فلا خبير فيه فهو فى كتاب محمد ومعناه انه لا يجوز لانه لما كان له رد السلعة اذهى قائمة صار التأخير بالثمن انما اتفقا عليه من أجل ترك القيام الذى كان له أن يفعله فهو من باب السلف الذى يجوز نقعا كن وجده عياض فى سلعة فقال له البائع لا تردوها وأنا أوثر بالثمن الى أجل فان هذا سلف جرد فعا قاله ابن يونس ونقل أبو الحسن عن ابن بشير أنه ان رضى المشتري بتجيبيل الثمن صح البيع كانت السلعة قائمة أو فائتة وان رضى البائع بالتأجيل فان فانت السلعة فلا يصح لوجوب القيمة عليه حالة فان أخوه صار فسخ دين فى دين وان كانت قائمة فقولان للمتأخرين أفاده الخط (و) وجب بيان (طول زمان) قائمة المبيع عنده لرغبة الناس فى الطرى دون العتيق وظاهره تغير سوقها أم لا بارت عنده أم لا وللغنى ان تغير وقها أو تغيرت فى نفسها أو بارت بين والا فلا ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب ان طال مكثها فليبين وان لم يحل سوقها فان لم يفعل وفات رد الى القيمة ولا ابن رشد ان طال مكث المبيع عنده فلا يصح مر ابعة ولا مساومة حتى يبين وان لم يحل اسواق لان التجارى الطرى أرغب وأحرص لانه اذا طال مكثه حال عن حاله وتغير وقد تشاممون بها النقل خرجها

(قوله فهو) أي ترك البيان (قوله بخير المبتاع) أي بين الرد والتسك (قوله الدلسة) بضم الدال وسكون اللام أي الغش (قوله قديمة) أي طالت أقامتها عنده ٧١٨ (قوله ليري) بضم فسكسر (قوله ومنها) أي الدلسة (قوله ومنه) أي التدليس (قوله أي

ابن عرفة ونحوه للصلقي والمازري وابن عمر زوا بن حارث وغيرهم ثم قال ابن رشد فان باع مراهجة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخير المبتاع في القيام ويفرم الأقل من الثمن أو القيمة في الفوات عياض من الدلسة في بيع المساومة أن تكون السلعة قديمة فيدخلها في السوق ليري أنها طرية تجلوبة ومنها أن يبيع في التركة ما ليس منها وكذا اظهاره للمشتري أنها طرية وإن لم يدخلها السوق ومنه ادخال بعض أهل السوق بعض ما يحانونه للانداء عليه كوارد على السوق (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أي المعيب بنقص وزن أو غش أو رداء فمعدن أو سكة أي رضا البائع به وقوله أياه سواء كان كل الثمن أو بعضه وظاهره كالدونة وابن عرفة اعتيد تجاوزه أم لا فيما من ابتاع سلعة بدراهم فقد أتم الخيال الثمن أو نقد وحط عنه ما يشبهه حط بطة البيع أو تجاوز وزنه دونها زانقا فلا يبيع مراهجة حتى بين ذلك ابن يونس فان لم يبين تأخير الثمن كان كمن نقد غير ما عقد أصبغ فان فانت ففيها القيمة وان لم يبين ما حط عنه فان حطه البائع لزمه البيع والآخر فان فانت فالقيمة ما لم تجاوزا لثمن الاول وان لم يبين تجاوز الزائف فكم من نقد غير ما عقد (و) وجب بيان (هبة) من البائع بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فان لم يبينها فان كانت قائمة وحط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لزمته قاله محققون وقال أصبغ لا يلزمه حتى يحط ربحه أيضا فان فانت لزمته ان حطه باتفاقهما فان لم تعتد أكثرهما فلا يجب بيانها في المدونة ان ابتاع سلعة بمائة فنقدتها واقتراهما مراهجة المائة فله أن يبيع مراهجة وان ابتاع سلعة فوهبها للرجل ثم ورثها منه فلا يبيعها مراهجة أبو الحسن وكذا لو باعها ثم ورثها وقوله في الاولى افترا فاليس بشرط (و) وجب في بيع المراهجة وغيره بيان (انها) أي الساعة غير البلدية المشبهة ببلدية مرغوب فيها أكثر (ليست ببلدية) أي مصنوعة ببلد البيع وان كانت بلدية مشبهة بغيرها المرغوب فيها أكثر وجب بيان انها بلدية (أو من التركة) يحفل أنه عطف على بلدية أي يجب بيان ان لم يبين من التركة اذا كانت الرغبة في سلعة التركة ولم تكن منها ففي التيسيرية من باع ثوبه في تركة تباع فيها الثياب فلامبتاع رده اذا علم وكذلك فيما جلب من رقيق أو حيوان وخطا به رأس أو دابة وصاح عليه الصانع فإبتياعه رده اذا علم ويحفل عطفه على ليست ببلدية أي يجب بيان انها من التركة اذا كانت منها والنقوس تردها وتنقر من حوائج الميت وهذا ليس خاصا بالمراهجة فان لم يبين غش في المئتين (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده وأراد بيعه أو وجب بيان (ولادتها) عنده أمة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لانه لا يقتضي ولادتها عنده وكذا يجب بيان تزويجها ولو طلقت ولم تلد واشر قوله ولدت بان وطء السيد لا يجب بيانه الآن تكون بكر أو اقتضاها وقبسه في المدونة بالراثة فان لم يبينه فكذب يلزم المشتري ان حط عنه ما ينوب الاقتضا وربحه وفي المقدمات ولادتها عنده عيب وطول أقامتها عنده الى ولادتها غش وخديعة ونقصها بالتزويج والولادة كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان باعها بلا بيان فله اقيام باي هذه العال الثلاث مادامت قائمة فان أسقط البائع عنه الكذب وربحه فله اقيام

رضا البائع به) أي الزائف
تفسير تجاوزه (قوله وقوله)
أي البائع (قوله أياه) أي
الزائف (قوله سواء كان)
أي الزائف (قوله تجاوزه)
أي الزائف (قوله فيما) أي
المدونة خبر مقدم (قوله
ثم آخر) بضم فسكسر مثقالا
(قوله حط) بضم الحاء المهدلة
(قوله عنه) أي المبتاع
(قوله ذلك) أي التأخير أو
الحط أو التجاوز (قوله لزمه)
أي المشتري (قوله والا) أي
وان لم يحطه البائع (قوله
خير) أي المبتاع (قوله فان
كانت) أي السلعة (قوله
من الثمن) بيان ما (قوله
لزمته) أي السلعة المشتري
(قوله فان لم تعتد) أي الهبة
مفهوم اعتيدت (قوله في
المدونة) خبر مقدم (قوله
يبيع مراهجة) أي على
المائة (قوله في الاولى)
بضم الهمز أي مسئلة هبة
جميع الثمن (قوله ولم تكن)
أي الساعة (قوله منها) أي
التركة (قوله حاملا) وأولى
حائلا وحلت وولدت عنده
(قوله لانه) أي يبيع ولدها
معها (قوله وقبسه) أي
وجوب بيان الاقتضا
(قوله فان لم يبينه) أي
الاقتضا (قوله فان

باعها بلا بيان) أي مع وجودها كلها (قوله فله) أي المشتري (قوله العال الثلاث) أي الغش والعيب والكذب بالعيب
(قوله مادامت) أي الساعة (قوله عنه) أي المبتاع (قوله فله) أي المبتاع (قوله وان فانت) أي السلعة (قوله فاكأن) أي المقوت

المبتاع (قوله وان كان) اى
العيب الذى حدث عنده
(قوله خسير) اى المبتاع
(قوله فى ردھا) اى الامة
(قوله الحادث) فاعل نقص
(قوله ومنابه) اى الارش
عطف عليه (قوله من
الريح) بيان منابه (قوله
ولاولد لها) حال (قوله لاجل
العيب والغش) عنه وليس
للبائع ان يلزمه اياها (قوله لم
يبلغ حد التفرقة) كالتفسير
للمعرا- بصغير (قوله جبرا)
بضم فكسر اى المتبايعان
(قوله جمعها) اى الام
وولدها (قوله يرد البيع)
بضم دفتح (قوله وان فانت)
اى الامة (قوله خير) اى
المبتاع (قوله الفرض)
بفتح الفاء وسكون الزاء
(قوله كل) اى من الشجرة
والغنم (قوله يوم الشراء)
صلة ابرت (قوله منهما)
اى الثمرة المؤبرة والصوف
النام (قوله من الثمن) بيان
حصه (قوله أنه) اى
الشخص (قوله وعليه) اى
الاصل الخ حال منه (قوله
عليها) اى الغنم الخ حال منها
(قوله عليه) اى البائع
(قوله وان وجب عليه الخ)
حال (قوله على الثمن الذى
اقبل منه) صلة متبوع
ونقص وذكره التذكير خبره

بالعيب والعش وان فانت فان كان من موقوفات الرضا بالعيب كبيعها رها لا كبيعها فان شاء قام
 بالعيب فخط عنه ارشه وما ينوبه من الربح وان ناعرضي بالعيب وقام بالغش اذ هو أنفع له من
 قيامه بالكذب اذ عليه في الغش الاقل من الثمن الصحيح والقيمة وأما في الكذب فغلبه الاكثر
 من الثمن الصحيح وربيحه والقيمة ما لم ترد على الكذب وربيحه وان كان موقفا للغش دون الرد
 بالعيب كحو التسوق وحدوث عيب قليل فقيامه بالغش أنفع له وان كان من العيوب المتوسطة
 خفي في ردها وما نقصها الحادث وامساكها والرجوع بارش العيب القديم ومنابه من
 الربح وبين الرضا بالعيب ويقوم بحكم الغش فتد الى الاقل من قيمتها أو المسمى ابن عرفة وان
 اجتمع العيب والغش والكذب مثل شرائه جارية ولا ولد لها في زوجها وتلد عنده أولاد ثم
 يبيعها بكل الثمن دون ولدها ولم يبين ان له اولاد فاولدها عيب وطول اقامتها الى ان ولدت غش وما
 نقص التزويج والولد من قيمتها كذب فان لم تقف فليس له المشتري الا الرد ولا شيء عليه وأحبسها
 ولا شيء له وليس للبائع أن يلزمه اياها بخط شيء من غشها لاجل العيب والغش وان فانت يبيع
 فلا طلب له بالعيب وطلبه بحكم الغش أنفع له من طلب حكم الكذب فيغرم الاقل من قيمتها
 أو المسمى وان فانت بجواز التسوق أو نقص يسير لدها بالعيب أو الرضا به ويقوم بحكم
 الغش فيغرم الاقل من قيمتها أو المسمى لانه أحسن له من حكم الكذب وان فانت ببيع مفسد
 أي متوسط خفي في ثلاثة أوجه ردها زمانا نقصها العيب عنده أو امساكها والرجوع بقيمة
 العيب ومنابه من الربح أو يرضى بالعيب ويقوم بحكم الغش فيغرم الاقل من قيمتها أو المسمى
 لانه أحسن له من حكم الكذب فان لم يرد لها والولد صغير يباع عند التفرقة جبرا على وجهه ما في
 ملك واحد ويرد البيع وان فانت بفوات عينها أو ما يقوم مقامه خفي في الرجوع بقيمة العيب
 ومنابه من الربح أو الرضا بالعيب وطلب حكم الغش أو قوله وان لم يرد والولد صغير الخ راجع
 للاقسام قبله المخبر فيها ابن الرد وعدمه لان القرض انما اولدت عنه وباعها دون ولدها (و) ان
 اشترى شجرة مثمرة بثمرة مؤبرة وجذها أو غنما عليها صوف تام وجز وأراد يبيع كل من اجهة
 وجب عليه بيان (جذع ثمره) بضم الهمزة وكسر الموحدة مشددة يوم الشراء (و) بيان جز
 صوف تم يوم الشراء لان لكل منهما حصه من الثمن ومفهوم ابن تائنه اذا اشترى الاصل وعليه
 ثمره غير مؤبرة أو الغنم عليها صوف غير تام وجذع الثمرة بعد طيم او جز الصوف بعد تقامه فلا يجب
 عليه البيان وان وجب عليه بيان طول الزمان وهو كذلك كما في المدونة فان لم يبين جذع المؤبرة
 وجز التام فكذب (و) وجب بيان (اقالة مشتريه) أي المبيع هي اجهة على الثمن الذي اقبل منه
 بان اشتراه بثمرة وباعه بخمسة عشر ثم اقاله فان اراد يبعه بمائة اجهة على الخمسة عشر وجب بيانها
 قال في المدونة ومن ابتاع سلعة بعشرين دينار ثم باعها بثلاثين ثم اقال منها فلا يبيع من اجهة الا
 على عشرين لان البيع لم يتم بينهما حين اقاله اه فان لم يبين فكذب (الا) أن تكون الاقالة
 (بزيادة) على الثمن المقال منه بان اشتراه بثمرة ثم باعها بخمسة عشر ثم اقاله بعشرين (أو
 نقص) عنه بان اقاله في المثال باثني عشر فلا يجب بيعه في اجهة بعشرين أو اثنى عشر
 لانه يبيع مؤثف قال في المدونة ومن باع سلعة من اجهة ثم ابتاعها باقل مما باعها به أو أكثره يبيعها

(قوله الآخر) بكسر الخاء المجهمة (قوله لانه) أى ابتاعها بأقل واكثر (قوله وجعلها) أى المدونة (قوله من غيره) أى من ابتاعها منه (قوله لانه) أى البائع (قوله ٧٢٠) لو اشتراها (قوله لانه) أى السبعة (قوله منه) أى من ابتاعها منه (قوله بثلث) أى الذى باعها

مرابحة على الثمن الآخر لانه ملاك حادث ابن محرر ظاهره ولو ابتاعها من ابتاعها منه وجعلها فضيل على ابتاعها من غيره كقول ابن حبيب وظاهر كلامها أنه لو اشتراها منه بثلث الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وصرح به اللخمي ونصه ابن القاسم من اشترى سلعة ثم باعها من رجل مرابحة ثم استقاله منها بثلث الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وان استقال باكثر أو أقل جازان يبيع على الثاني وقال ابن حبيب لا يبيع الاعلى الاول استقال منها أو اشتراها باكثر أو بأقل والاول أحسن فله البيع على الثاني (و) ان اشترى دابة وركبها ركبوا بامنة قصاصم أراد بيعها مرابحة وجب بيان (الركوب) المنقص للذابة التي أريد بيعها مرابحة (و) ان اشترى ثوبا ولبسه لسانه قصاصم أراد بيعه مرابحة وجب بيان (اللبس) المنقص للثوب الذى أريد بيعه مرابحة فان لم يبين فكذب فيهما (و) ان اشترى سلعة فى صفقة واحدة بثلث واحد ثم قسمه عليها وأراد بيع شئ منها مرابحة وجب عليه بيان (التوظيف) أى قسمة الثمن عليها وان الثمن الذى أراد أن يبيع عليه بالمرابحة بتوظيفه ان كانت الساع الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متمقا) فى الصفة كشيئين متفقين جنسا وصفة واحدة لأنه لئلا يخطئ فى توظيفه ويزيد فى ثمن بعضها لاستحسانه والامر بخلافه وأشار بولو الى قول ابن نافع بعدم وجوب بيان التوظيف على المتفق لانه شأن التجارة يدخلون عليه وبهم سدا يخرج المثلث فالإيجاب بيان التوظيف عليه عند بيع بعضه مرابحة حيث اتفقت اجزأه فان لم يبين فى مسئلة المصنف فهل كذب أو غش خلاف وظاهر فى ترجيح الثاني وينبغى انه غش فى المتفق لانه شراؤه كذلك وكذب فى المختلف لاحتمال خطئه واستثنى من المبالغ عليه فقط فقال (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفق فى الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لان آحاده غير مقصود لتعريفها بالعقد عليها وانما قصد ما انصف بالصفة المسترطة ولذا اذا استحق المسلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بثلث ما استحق وقيد فيه بعدم وجوب بيان التوظيف على المسلم فيه به باخذه بمثل الصفة المشروطة لأدنى منها واللخمي بان لا يكون بعض المأخوذ أجود مما فى الذمة ولو اشترى اثنان سلعة مقومة واقتسماها فلا يبيع أحدهما مرابحة الا بمبينا ان لم تكن من سلم متفق ومن اشترى ربعا واستغله ثم أراد بيعه مرابحة فلا يجب عليه بيان أخذ (غلة ربع) بفتح الراء وسكون الواو وحدة أى منزل معد للسكنى به ومثله الارض والشجر والبناء غير الربع والحيو ان قال فيها ومن ابتاع حوائط أو جدران أو ربة فاعملها وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك فى المراجعة لان الغلة بالضممان أبو الحسن انظر قوله لان الغلة بالضممان وهذا ليس مما يعمل به كونه لا يبين اللخمي فى النخل اذا كانت غلته أكثر من نفقته كانت له ولا يجب النفقة وان كانت النفقة أكثر حسب الفضل وان اتفق ثم باع مرابحة قبل ان يغفل حسب النفقة التى اتفق فى سقيها وعلاجها اه وبيانه ان كلامها يقتضى ان بائع المراجعة يستبد بالغلة ويحسب النفقة فى الثمن مطلقا وحقها أن تفصل كما فصل اللخمي اه الواو فى الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا فى المبيع أو ما يختلف الانغراض به وشبهه فى عدم وجوب البيان فقال (كذلك كميل شرائه) ساعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى باقية من شريكه فيها ثم أراد بيعها مرابحة فلا يجب

له جرابحة على ثمنها الذى اشتراها به اولا (قوله والاول) أى قول ابن القاسم (قوله على الثاني) أى الزائد على ثمن المراجعة أو الناقص عنه (قوله فيما) أى الذابة والثوب (قوله ثم قسمه) أى الثمن (قوله عليها) أى السلع (قوله لانه قد يخطئ فى توظيفه) علة وجوب بيانه مع اتفاقها (قوله لاستحسانه) أى البعض للزيادة فى ثمنه (قوله لانه) أى التوظيف (قوله عليه) أى التوظيف (قوله وبهذا) أى التعليل باحتمال الخطأ فى توظيفه صله يخرج (قوله الثاني) أى غش (قوله لانه) أى تركة البيان (قوله المبالغ) أى المتفق (قوله عليه) أى المتفق من سلم (قوله وقيد بفتح مثقلا) قوله فيها) أى المدونة (قوله باخذه) أى المسلم فيه صله قيد (قوله واللخمي) أى وقيد اللخمي (قوله فلا يبيع أحدهما) أى ما خصه بالقسمة (قوله ان لم تكن) أى السلع (قوله فيما) أى المدونة (قوله وهذا) أى كون الغلة بالضممان (قوله كانت) أى الغلة (قوله له) أى بائع المراجعة (قوله وحقها) أى المدونة (قوله اولا) بشد الواو صلة ابتاع

عليه بيان ذلك الخمي اذ لم يرد في شراء الباقي لدفع ضرر الشركة والاوجب بيانه ابن رشد
لا يجوز لمن اشترى سلعة بجهة أن يبيع نصفها امرأحة بنصف غيرها حتى يبين لمن اشترى نصف
سلعة في صفقة ثم اشترى نصفها الثاني في صفقة أخرى ببيعها بجهة ولا يبين وأخرج من عدم
وجوب البيان فقال (لا) يقتضي وجوب بيان تكميل الشراء (ان وروث) البائع (بعضه) أي
المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه امرأحة فيجب عليه أن يبين أنه ورث باقيه (وهل)
وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يزيد في ثمن الباقي ليكمل له ما ورث به فانه
تقدم الشراء فلا يجب البيان قاله القاسبي (أو) وجوب البيان ثابت (مطلقاً) عن التقيد
بتقدم الارث فيجب ولو تقدم الشراء لانه قد يزيد في ثمن البعض لثمة ارث باقيه قاله أبو بكر بن
عبد الرحمن في الجواب (ناويلان) في فهم قولها وان ورث نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع
حتى يبين لانه اذ لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث واذا بين فانه يقع البيع على ما ابتاع
ابن يونس فان باع ولم يبين حتى فاقته فالمبيع نصفه مشترى فيعضى بنصف الثمن ونصف الربح
ونصفه موروث فيه الاقل من القيمة او ما يقع له من الثمن والربح وان كانت فاقته فلا مشترى
ردا للمبيع والتسليمه وعلم مما تقدم أن المبيع امرأحة انما هو النصف المبتاع لان النصف
الموروث لا يباع امرأحة لانه لا ثمن له قاله ثم البتاني موضوع المسئلة في المدونة انما هو
اذا باع النصف المشتري فقط امرأحة وفيه وقع التأويلان القاسبي وأبي بكر بن عبد الرحمن
وبه شرح وغيره انظر (ان غلط) بائع امرأحة على نفسه فآخبر (بنقص) عن ثمن السلعة
(وصدق) بضم الصاد وكسر الهمزة مشددة أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق
(وأثبت) البائع غلظه بيينة أو ظهر بكتابة على السلعة وحلف معها (رد) المشتري السلعة
وأخذ ثمنه (أو دفع) المشتري للبائع (ماتين) انه ثمنها (وربحه) اذا كان المبيع قائماً (وان فات)
المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا يجوز التسوق (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر الهمزة مشددة
(مشتريه) أي المبيع بالمرأحة (بين) دفع الثمن (الصحيح ورجحه) للبائع (و) دفع (قيمه) أي
المبيع المقوم ومثل المثلي وتعتبر قيمته (يوم يبعه) لهصة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه درج
ابن الحاجب (ما لم تنقص) قيمته (عن الغلط ورجحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط ورجحه طوى
أي وما لم ترد على الصحيح ورجحه كما في المدونة فعليه أن يبينه ~~لكن~~ تباع عبارة ابن الحاجب
البتاني لا يحتاج لهذه الزيادة لانه حيث خير المشتري فاعلم انه لا يختار الا الاقل (وان كذب)
البائع في اخباره بالثمن بزيادة بان قال خمسين وهو أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي
اسقط البائع الكذب أي القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه
ويخير بين الفسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) كتابته على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه
بالمرأحة على ثمنه وبيعه ما ورثه موهباً ما انه اشتراه وكتبه طول اقامته عنده فلا يلزم المشتري
ويخير بين الفسك والرد مع القيام والغش ايهام وجوده فمقصود وجوده أو نقده وجوده
مقصود دفعه لا تنقص قيمته لهما أي فمقصود الوجود ولا وجوده مقصود الفقد والاحتراز
بقوله لا تنقص قيمته الخ عن الغيب وذلك انهم فرقوا في باب المرأحة بين الغش والغيب والعيب
بان ما يكره ولا تنقص القيمة يسمى غشاً كطول اقامة السلعة وكونها غير بلدية أو من الشركة

ز قوله والا) اي وان كان
زاد في ثمن الباقي لدفع ضرر
الشركة (قوله بيانه) أي
التكميل (قوله قولها) أي
المدونة (قوله فاقته) أي
السلعة (قوله فيه) خبر
مقدم والجملة خبر موروث
(قوله من الثمن والربح)
بيان ما (قوله وان كانت)
أي السلعة (قوله وعلم)
بضم العين (قوله وظهر)
أي صدقه (قوله معها) أي
الكتابة (قوله فعليه) أي
المصنف (قوله ان يبينه) أي
قدم عدم زيادة القيمة على
الصحيح ورجحه (قوله لكن
تباع) أي المصنف اشارة
للاعتذار عنه (قوله لانه)
أي الشأن (قوله بزيادة)
تصوير ليكذبه (قوله فان لم
يحطه الخ) مفهوم ان حطه
(قوله ويخير) أي المشتري
(قوله فلا يلزم) أي المبيع
(قوله ويخير) أي المشتري
(قوله مع القيام) صلة ويخير
(قوله أو فقد) عطف على
وجود (قوله بان ما يكره
الخ) صلة فرقوا

(قوله عن ذلك) أي فقد ما يقصد وجوده أو وجود ما يقصد فقده (قوله من يبيع المساومة الخ) بيان غيرها (قوله في أن المشتري بخير) صلة تكاف التشبيه (قوله اشمل) أي أشمول العيب الذي لم يدل عليه (قوله لكن يبيع) أي المصنف الخ إشارة إلى الاعتذار عنه (قوله إلا أن ابن رشد الخ) استدراك على الاستدراك لرفع إيهامه رفع المؤاخدة عن المصنف (قوله بزيادة في الثمن) صورة الكذب (قوله أو الغش) عطف على الكذب (قوله قبل قبض المشتري) صلة هلاك (قوله فضعفانها) أي السلامة (قوله من البائع) أي في المراجعة وفي غيرها من المشتري (قوله فيها) أي المدونة (قوله لشبه المراجعة البيع القاسد) أي الذي لا يقتل ضمانه لمشتريه لا بقضه إشارة للفرق بين المراجعة وغيرها (فصل في بيان ما يتناول به البيع الخ) * (قوله وحكم) عطف على ما (قوله وشراء) عطف على بيع ٧٢٢ (قوله امرية) بفتح العين المهملة وكسر الراء وشدة المنقاة تحت أي الثمرة المؤهوبة وهي

وما تنقص القيمة يسمى عيبا كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للغش عدم نقصها باعتبار ذات البيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف العيب فإن ذات المبيع ناقصة غالبا فاله طفي (وان فانت) الساعة بماء أو نقص أو حواله سوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقول) أمرين (الثمن) الذي يبيع به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الأقل (وفي الكذب خير) بضم الخاء المججمة وكسر التحتية مشددة البائع (بين) أخذ (الصحيح) ورجحه أو قيمتها (أي الساعة) ما لم تزد (قيمتها) على الكذب ورجحه (فان زادت عليه ورجحه فيلزم المشتري الكذب ورجحه فقط لرضا البائع به وجعل ضمير خير للبائع هو الذي في ابن الحاجب والشرح روح ويدل عليه قوله ما لم تزد على الكذب ورجحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذله دفعها ولو زادت على الكذب ورجحه لانه يدفعها باختياره ولا نه لا يختار الا الأقل (ومدلس) يبيع (المراجعة) أي المدلس فيها (ك) المدلس في بيع (غيرها) أي المراجعة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان في أن المشتري بخير بين الرد ولا شيء عليه والتسليم ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب طفي لوقال وعيب المراجعة كغيرها كان اشمل لكن تبع عبارة ابن رشد الآن ابن رشد أتى في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا انظر في ق ابن يونس فتفرق المراجعة من غيرها في هلاك السلامة في الكذب بزيادة في الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضعفانها من البائع كما قال فيم الشبه المراجعة البيع القاسد والله سبحانه وتعالى أعلم * (فصل) في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العرية بخبرها والجانحة ابن عاشر لم يحضر في وجه مناسبة بعضهم البعض كما لم يظهر لي وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله من وعب وجه مناسبة ما قبله أن المراجعة زيادة في الثمن تارة ونقص منه أخرى والتناول زيادة في الثمن وعدمه نقص منه ووجه مناسبة الاربعة المجموعة فيه ان مما يتناول أولا الثمر ومناسبتها لبيعها ظاهر كسواء العرية والجانحة لتعلق الجميع بالثمار (تناول) تناولا شرعا لجريان العرف به (البناء والشجر) أي العقد عليهما معا كان أو زنا أو وصية قاله ابن عرفة أو هبة أو صدقة قاله د أو تحييسا قاله عب (الارض) التي بها البناء والشجر قاله س وت و خضر ومقتضاه عدم تناولهما حرمهما واستظهر د تناوله وبؤيده قول الذخيرة

على أصلها (قوله بخبرها) يكسر الخاء المججمة وسكون الراء واهمال الصاد أي قدرها من الثمر الخاف بالخبر صلة شراء (قوله والجانحة) أي العاهة التي تصيب الثمر المبيع قبل نيلها طيبة عطف على ما (قوله بعضها) أي التناول وبيع الثمرة وشراء العرية والجانحة (قوله هذا الفصل) أي المشتل على الاربعة المذكورة (قوله لما قبله) أي فصل المراجعة صلة مناسبة أي ومن شأن المصنفين اعتبار المناسبة بين ما يجمع في ترجمة وبين التراجم (قوله مناسبتها) أي هذا الفصل (قوله ما قبله) أي المراجعة (قوله ونقص منه) أي الثمن في قسم الوضعية (قوله وعدمه) أي التناول (قوله منه) أي الثمن (قوله الاربعة) أي التناول وبيع الثمرة وشراء

العرية والجانحة (قوله فيه) أي هذا الفصل (قوله يتناول) بضم الياء (قوله أولا) بسكون الواو (قوله يتناول الثمر) اسم ان (قوله ومناسبتها) أي الثمر (قوله لبيعها) أي الثمر (قوله كسواء العرية) تشبيه في ظهور المناسبة (قوله لتعلق) أي البيع والشراء والجانحة بالثمار على ظاهر (قوله لجريان الخ) أنه تناول (قوله به) أي التناول صلة جريان (قوله عليهما) أي البناء والشجر (قوله يباعا) خبر كان (قوله كان) أي العقد (قوله أو هبة) عطف على يباعا (قوله أو تحييسا) عطف على يباعا (قوله خضر) بفتح الخاء وكسر الصاد المجسمين والذي سمعته من فم الشيخ يكسر فسكون (قوله ومقتضاه) أي قولهم التي بها البناء والشجر (قوله تناولهما) أي البناء والشجر (قوله تناوله) أي الحريم (قوله لو يؤيده) أي تناول الحريم

(قوله اذا لم يكن شرط الخ) شرط في تناول البنية والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله بخلافه) أى التناول (قوله فيما) أى تناول البناء والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله فيها) أى الارض (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وتناولت الارض البذر (قوله تقديمه) أى البذر (قوله فيما) أى الارض (قوله هذا) أى عدم تناول الارض المدفون فيها (قوله انه) أى الشأن الخ بيان مذهب ابن القاسم بحذف من (قوله جب) بضم الجيم وشهد الموحدة (قوله وهو) أى المدفون في الارض المسبعة (قوله ان ادعاء) أى البائع المدفون بالارض (قوله واشبهه) أى المدفون (قوله ان يكون) أى المدفون (قوله له) أى البائع (قوله والا) أى وان لم يشبهه ٧٢٣ كونه المدفون للبائع ولم يدعه البائع

(قوله سبيله) أى حكم المدفون (قوله سبيل) أى حكم (قوله لمن ارضه) بيان ما (قوله كل وجهل) بضم الجيم ولو مصدرية (قوله فلا تتناولوه) أى المدفون (قوله في أن محله) أى المدفون الخ بيان لسبيل اللقطة (قوله فيخرج ما كان من أصل الخ لاقطة الخ) أى فلا تتناولوه الارض ويكون لشريها (قوله يسقط) أى الثمر (قوله ويسعى) أى تعليق طلع الذر على غير المذكور (قوله لافاحا) بكسر اللام والقاف واحمال الحاء (قوله وهو) أى التأبير (قوله بروز) خبر هو (قوله وسواء) أى في عدم تناول الشجر الثمر المؤبر (قوله أو تناوله) أى الشجر (قوله به) أى عدم تناول الارض غير شجرها المؤبر (قوله وهو) أى

يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق واستحقاق البقاء مفروضا ٨١ ومعلوم سر بان عروق بعض الشجر الى بعيد من أصله (وتناولتها) أى العقد على الارض البناء أو الشجر الذى بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه فيما (لا) تتناول الارض (الزرع) الذى بها (و) تناولت الارض (البذر) المغيب فيها فالاولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تتناول الارض شيئا (مدفونا) فيها الخط هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لاحق للمبتاع فيما وجد تحت الارض من بئر أو جب أو رخام أو حجارة قال في البيان وهو للبائع ان ادعاء واشبهه ان يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة ويخبر المبتاع في مسئلة البئر والجب بين نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه وشبهه في عدم التناول فقال (كل وجهل) رب المدفون فلا تتناولوه الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في أن محله بيت المال وأشعر قوله مدفونا بقصد دفنه فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالجارية المخلوقة في الارض والبئر العادية أى القديمة المنسوبة لاعداد وكل قديم يسمى عاديا (ولا) يتناول (الشجر) أى العقد عليه الثمر (المؤبر) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مثقلة هو كاه (أو أكثره) وتأبير النخل تعليق طلع الذر على غير الانثى لثلايقه ويسمى اقحاحا أيضا الباجى وهو فى الثين وما لا زهر له بروز جميع الثمرة عن أصلها وفى الزرع بروزه على وجه الارض وسواء وقع العقد على الشجر صريحا أو تناوله العقد على الارض صرح به فى الجلاب ومفهوم أكثره شيئا ان النصف وينقص عليه والاقل وهو يتبع الاكثر غير المؤبر فى تناوله الشجر ولا يجوز للبائع استثناءه على المشهور وكفى شفعه بناء على أن المستثنى مشترى وصحح اللغوى جواز بناء على أنه مبنى وان تنازعا فى التأبير وعدمه فى حال العقد فقال ابن الموارز القول للبائع وقال ابن القاسم سبيل للمبتاع (الا لشرط) من المبتاع تناول المؤبر ولا يجوز شرط تناوله بعضه لانه قصد له بيع الثمر قبل بدو صلاحه ولذا يجوز شرط بعض المزهى وشبهه فى عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) ثم غير النخل (المنعقد) أى البارز عن موضعه فلا يتناولوه العقد على أصله الا لشرط من المبتاع (و) كمال العبد (الكامل الرق) لما لا واحد فلا يتناولوه العقد على العبد الا لشرط من مبيعه سواء اشتراطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى يتزرعه المشتري وجواز اشتراطه للمبتاع مقيد بكونه معلوما له وكونه غنما

الاقل (قوله فى تناوله) أى المؤبر (قوله الشجر) فاعل تناول (قوله استثناءه) أى الاقل المؤبر (قوله شفعه) أى المدونة (قوله لجواز) أى استثناء القليل المؤبر (قوله على انه) أى المستثنى (قوله وان تنازعا) أى المتبايعان شجرهما (قوله بعضه) أى المؤبر (قوله لانه) أى شرط تناوله بعضه (قوله ولذا) أى التعديل بقصد بيع الثمر قبل بدو صلاحه عليه يجوز (قوله فلا يتناولوه) أى مال العبد (قوله سواء اشتراطه) أى المبتاع مال العبد (قوله ويبقى) أى المال (قوله بيده) أى العبد (قوله اشتراطه) أى مال العبد (قوله للمبتاع) أصله اشتراط (قوله مقيد) خبر جواز (قوله بكونه) أى مال العبد (قوله أى المبتاع) (قوله غنمه) أى العبد

(قوله فان أبهم) أي المبتاع (قوله في اشتراطه) أي مال العبد (قوله ولم يبين الخ) نفسه لآبهم (قوله هو) أي مال العبد (قوله له)
 أي المبتاع (قوله يبعه) أي العبد (قوله بعضه) أي مال العبد (قوله كبعض صبرة الخ) أي يبعها واستثناء بعضهما تشبيه في المنع
 (قوله يجوز) أي اشتراط بعض مال العبد (قوله ماله) أي العبد (قوله وهو) أي ماله (قوله بدراهم) ماله اشترى (قوله نقدا) أي
 حالة حال من دراهم على جواز (قوله فذلك) أي الشراء للعبد المستثنى فيه ماله (قوله ان يستثنى) أي يشترط (قوله ماله) أي العبد
 (قوله ولو عينا) أي ولو كان الثمن عينا (قوله والثلث عين) حال (قوله ولو لاجل) أي ولو كانت العين لاجل (قوله لانه) أي المال
 (قوله وهو) أي الجواز (قوله بين) بكسر المثناة مشقة أي ظاهر (قوله لنفسه) أي المشتري (قوله يبعه) أي مال العبد (قوله به)
 أي الثمن (قوله منه) أي كلام ابن رشد ٧٢٤ (قوله انه) أي الشان (قوله على انه) المال (قوله الابهم) أي سكوت المشتري عن

كون مال العبد المشتري
 للعبد أو للمشتري (قوله اذا
 باع) أي أحد الشر يكتن
 في عبد (قوله من شريكه)
 أي له (قوله استثنى) أي
 اشترط (قوله نصفه) أي
 مال العبد (قوله ذلك) أي
 يبيع ماله في العبد لشريكه
 (قوله مقاسمة له) أي شريكه
 (قوله وأما إذا باعه) أي
 أحد الشر يكتن في العبد
 ماله فيه (قوله ماله) أي العبد
 (قوله يفسد البيع) أي
 ولو رضى البائع أن يسلم ماله
 لمبتاعه بدليل مقابلة بجباية
 (قوله وفي سماع أشهب)
 عطف على في هذه الرواية
 (قوله من كتاب الشركة)
 بيان لسماع أشهب (قوله
 وهو) أي الفساد الآن
 يسلم الخ (قوله دليل) أي
 مدلول (قوله من كتاب
 العتق) بيان لسماع عيسى (قوله ومثله) أي ما في سماع عيسى
 وله مال) حال (قوله فان ماله) أي المبيع (قوله لا يتزعه) أي مال المبيع (قوله ينفق) أي المبيع (قوله منه) أي ماله (قوله
 فان مات) أي المبيع (قوله أخذه) أي مال المبيع (قوله ويجز) عطف تفسير (قوله من الزرع) بيان القصيل (قوله عليه) أي
 القصيل (قوله لمشتريه) أي القصيل (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله لا بشرط من مشتريه) أي القصيل لخلافته فهي له (قوله
 كونها) أي الخلفة (قوله واشترط جميعها) أي الخلفة عطف على كونها (قوله وعدم) عطف على كونها (قوله لانه) أي الأصل
 (قوله حينئذ) أي حين اشتراط تحببه (قوله ولانه) أي اشتراط بقاء الأصل حتى يحبب (قوله وان يبلغ الأصل الخ) عطف على
 كونها (قوله لا يشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله فيه) أي شراء الخلفة (قوله منه) أي النصف

(بشكل)
 (قوله وان يبلغ الأصل الخ) عطف على كونها (قوله لا يشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله فيه) أي شراء الخلفة (قوله منه) أي النصف

(قوله من الثمرة) بان للنصف (قوله فيها) اي الدار (قوله كذلك) اي الباب في التركيب في محله (قوله سوار) بفتح السين جمع سارية اي اعمدة (قوله اخرج) اي غير الثابت (قوله يدمه) اي باب الدار (قوله به) اي الهدم (قوله يدمه) اي الباب (قوله على البائع) خبر بناؤه (قوله اذا كان) اي الباب (قوله به) اي الباب بعد بناءه (قوله بعد بناءه) اي الباب صله يتي (قوله والا) اي وان كان يتي به بعد بناءه عيب منقص لها (قوله اعطه) اي البائع (قوله ابتاعه) اي البائع (قوله فان ابي) اي المبتاع دفع قيمة المبتاع (قوله فان ابي) اي البائع ان يدفع قيمة العيب (قوله تركا) بضم فكسر ٧٢٥ اي المتبايعان (قوله ان علمه) اي المتاع الذي لا يخرج من الباب الابهدمه (قوله لزمه) اي المبتاع (قوله اخرج) اي المتاع (قوله والا) اي وان لم يعلمه (قوله غصني) بفتح النون مثني غصن بلا نون لاضافته (قوله اخرجهما) اي القرنين من الغصنين (قوله لا يقطعهما) اي الغصنين (قوله فانهما) اي الغصنين (قوله قيمتهما) اي الغصنين لعل الظاهر ان نقص الشجرة بقطعهما (قوله انه) اي الشان (قوله يزيلهما) اي الضربين (قوله وان اختلفا) اي الضرران (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال (قوله دخلت) اي الشجرة (قوله بعدهم) اي دخولها (قوله وان وقع) اي في المبيع (قوله وان تقدم) اي العموم مبالغة في القضاء به (قوله وله) اي البائع غيرهما (قوله وان اختلفا) اي الدار والحائوت حال (قوله فهو) اي غيرهما (قوله

(فلسل) من النصف المؤبر وان نصف غير المؤبر (حكمه) فالأمر بالبائع ما لم يشترطه المبتاع وغيره للمبتاع وهذا اذا كان المؤبر في فخلات وغيره في فخلات أخرى فان كانا شائعين فهل الثمرة للبائع أو للمبتاع أو يخير البائع في تسليم جميع الثمرة للمبتاع وفي فسخ البيع أو البيع منفسوخ أربعة أقوال وقال ابن العطار لا يجوز البيع الا بعد وضاحا احدهما بتسليم الجميع للآخر (ولكلهما) أي لكل من المتبايعين اذا كان الاصل لاحدهما والآخر للآخر (الآخر) أي البائع (السقي) الى وقت جد الثمرة عادة (ما لم يضر) سقي أصل المشتري (غير) (الآخر) أي البائع (و) تناوات (الدار) أي العقد عليها الشيء الثابت (فيما بان) فعل حين العقد عليها الا غيره وان كان شأنه الثبوت (كباب) مركب في محله (ورف) كذلك لا مخلوع ولا مهمل التركيب بدار جديدة كما يفيد ابن عرفة ولا ما ينقل كدلو وبكرة وصخر وتزاب معدلا لاصحها وحجر وشب وسوار وازيار وحيوان فان لم يمكن اخرجها من باب الابهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المبتاع به ويكسر البائع جواره ويذبح حيوانه وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبناءه على البائع اذا كان لا يتي به عيب منقص القيمة الدار بعد بناءه والا فلي للمبتاع اعطه قيمة مناعه فان أبي قيل للبائع اهدم وابن واعط قيمة العيب فان أبي تركا حتى يصطلحا وقال ابن عبد الرحمن ان علمه المبتاع حال العقد لزمه اخرجها والا فان كان الهدم يسير فاعله البائع واصحله قال بعضهم جواب أبي عمران اكل وأبين ولا بين أبي زمنين في ثور ادخل قرنيه بين غصني شجرة وتعذر اخرجها الا بقطعها فانها ما يقطعها ويؤدي رب الشور قيمتها وقد تقرأه اذا اجتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا فاعله الحاكم ما بين يلهما وان اختلفا فتركب اخفهما واذا حدث الدار أو الارض بشجرة شريفة مثلا دخلت في العقد ما لم يصرح بعلمه كشجرة فلان وان وقع عموم وخصوص حكم بالعموم وان تقدم كعبته جميع أملاكي بقربة كذا وهي الدار والحائوت مثلا وله غيرهما فهو له بمتاع أيضا لان ذكر الخاص بعد العام مقروفا بحكمه لا يخصه اذ شرط التخصيص منافاة الحكم في الارشاد يتبع العقار كل ما هو ثابت من مرافقه كالابواب والرفوف والسلاالم المؤبدة والاصصاص والميازيب لاما هو منقول الا لما اتبع البرزلي لو قال المشتري للبائع اعطني عقد شراؤك لزمه دفعه له وفائده اذ اطرأ الاستحقاق رجع المشتري على من يسر له منهما التلاين كالبائع الاول البيع وله في الاستحقاق الرجوع على غريم الغريم وكذلك في الرد بعيب والعمل اليوم على اخذ النسخة وهو الحزم

مقروبا اي الخاص حال منه (قوله بحكمه) اي العام (قوله لا يخصه) اي العام (قوله في الارشاد) خبر مقدم (قوله من مرافقه) اي العقار بيان ما (قوله لاما هو منقول) مفهوم ما هو ثابت (قوله عقد) بفتح العين أي وثيقة (قوله لزمه) اي البائع (قوله دفعه) اي العقد (قوله له) اي المبتاع (قوله وفائده) اي عقد الشراء (قوله منهما) اي بآتعه وبائع بائعه بيان من (قوله وله) اي المبتاع (قوله النسخة) اي من العقد (قوله الحزم) باهمال الحاء أي الاحوط أي خشيعة ان يدعي على البائع الثاني انه باع ماله غيره بالتوكيل أو التعدي ويؤخذ منه الثمن

(قوله وفي طر رابعات) خبر مقدم (قوله وثائقه) أي الملك (قوله ويلزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي دفع الوثائق أو نسخها (قوله فان أبي) أي البائع دفع الوثائق ونسخها (قوله جبره) أي البائع (قوله وان لم تظهر) أي الوثائق (قوله مورث) بفتح فسكون فكسر أي موروث (قوله ٧٢٦ من موضع كذا) بيان مورث فلان (قوله انه) أي المورث (قوله وعده) أي

وفي طر رابعات من ابتاع ملكا فيجب على البائع دفع وثائقه التي اشترى بها ونسخها بخطوط البيعة التي فيها ويلزمه ذلك فان أبي وظهرت الوثائق جبره الحاكم على دفعها ونسخها وان لم تظهر فله ابتاع الخيار بين امضاء البيع ورده الرجوع بثمنه نص عليه ابو محمد لترتيب العهدة واذا كتب الموثق اشترى فلان جميع مورث فلان من موضع كذا وهو الخمس فظهر انه الربع لزم البيع فيما يظهر كمن حالف ليقضين الحق الذي عليه يوم الجمعة غدا في ظنه فاذا هو خمسين فان لم يقضه الى غروب الخمس حنث افاده الحط (و) تناول الدار (رحى) أي آلة الطحن سواء المسحاة عرفا طاحونا وبجر دالرحى التي تدور باليد (مبذبة) مسفلاها (بفوقها) التي تدور وتطحن (و) تناول الدار (سلبا) بضم السين وفتح اللام مثقلة (سهر) بضم السين وكسر الميم مشددة (وفي) تناول سلم (غيره) أي المسهر وعده (قولان) الاول لابن ذر وبابن العطار والثاني لابن عتاب ومحلها اذا كان السلم لا يده منه لرقى غرفها فقله ابن عرفة عن المتبطل (و) تناول (العبد) أي الرقيق ذكره كان أو أوتى (ثياب مهنته) بفتح الميم على الافصح وسكون الهاء أي الخدمة سواء كانت عليه او لا وثياب الزينة لا تدخل الا بشرط او عرف فان لم يكن له ثياب مهنته فقل يلزم البائع ان يكسوه ثياب مهنته وقيل لا يلزمه ابن عرفة مع ابن القاسم ان يبعث الخارية وعليها حتى وثياب لم يشترطها بائع ولا مبتاع فهي للبائع وما لا يتزين به فهو لها ابن رشد اذا كان الحلي والثياب للبائع لزمه كسوة معملها ابدية وقيل لا يجب ذلك عليه ان لم يشترطه المبتاع فان اشترطه لزمه هـ (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (على يوفى) بضم التحتية وفتح الواو والقامعة فلا (بشرط عدمها) أي ثياب مهنته (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر في الذي باع الخارية على ان ينزع ما علم من الثياب ويبيعها عريانة ان يكون يبعثه جائزا وشرطه عاملا لازماله شرط جائز لا يؤل الى غرور ولا خطر في ثمن ولا بمقنن ولا يجبر الى ربا ولا لاسرام فوجب ان يجوز ويلازم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط ان يبيع عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس هـ (اولا) يوفى بشرط عدمها فيبطل الشرط ويصح البيع ابن بشير مع اشهب لو اشترط البائع اخذ الخارية عريانة يبطل شرطه وعليه ان يعطيها ما يوارها ابن مغيث وهو الذي جرت به الفتوى وبه علم ان المحل ليس للتردد لان الخلاف للمتقدمين فالوجه بخلاف لاختلاف الترجيح لكان اقرب الى اصطلاحه والله اعلم وشبه في عدم التوفيق بالشرط ست مسائل فقال (ك) شرط مشترعا قبل طيبه (مشتروطا كاقما) أي غير (لم يطب) حين شرائه على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط لانه غرر اذا لا يعلم مقدار ما يربح به ويحجب زكاته على مشتريه لحدوث سبب وجوبها وهو الطيب وهو في ملكه هكذا نقله في ضيق عن المتبطل واعترضه ج في التزاماته باهرين احدهما ان الحكم في هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العينية والنوادر وابن يونس وابي الحسن وسند

التناول (قوله الاول) أي التناول (قوله الثاني) أي عدم التناول (قوله ومحلها) أي القولين (قوله نقله) أي القيد (قوله كانت) أي ثياب المهنه (قوله عليه) أي الرقيق وقت بيعه (قوله اولاً) بسكون الواو (قوله وثياب الزينة الخ) مفهوم ثياب مهنته (قوله فهي) أي الحليبة والثياب التي عليها (قوله البذبة) بفتح الموحدة وشدة الذال المجبة أي المعدة للخدمة (قوله عاملا) أي معمولاً به (قوله يجوز ويلزم) أي شرطه (قوله وهو) أي جوازه ولزمه (قوله وروايته) أي عيسى عطف على قول (قوله وبه) أي الجواز والزم صلة مضت (قوله مع أشهب) أي مالكا رضي الله تعالى عنهما (قوله وبه) أي ما ذكره صلة علم بضم العين (قوله فلو عبر) أي المصنف (قوله على بائعه) صلة مشترط (قوله لانه) أي الشرط (قوله غاين كي) أي الثمر (قوله بركانه) أي الثمر (قوله بوجوبها) أي الزكاة (قوله وهو) أي سبب وجوبها

(قوله وهو) أي الثمر (قوله في ملكه) أي المشتري (قوله هذه) أي الصورة (قوله فساد البيع) أي لجهل قدر (قوله وصح البيع) (قوله به) أي فساد البيع (قوله عليه) أي البائع

(قوله لانه) أى الشان (قوله على انه) أى الشان (قوله يشترطها) أى البائع الزكاة (قوله انه) أى شرطها (قوله به) أى جواز شرطها على المشتري (قوله فاشترطها) أى الزكاة (قوله عليه) أى المشتري (قوله لانه) أى شرطها على المشتري (قوله وهى) أى العهدة معنادة حال (قوله عليه) أى البائع (قوله ان الذى عند المصنف) ٧٢٧ أى صحة البيع والغاء الشرط (قوله

ومن العيب) عطف على
من الاستحقاق (قوله وهى)
أى ما لا عهدة فيه (قوله
بعد العقد) صلة اسقط
(قوله وقبل ظهوره) أى
العيب (قوله بعده) أى
العقد (قوله يقوم) أى
يقوم (قوله منها) أى المدونة
(قوله سواء كان) أى
التطوع بعدم القيام بالعيب
(قوله فيها تجوز فيه) أى
الرقبى (قوله وما لا تجوز
فيه) أى غير الرقبى (قوله
وتحويه) أى ما فى الموازنة
(قوله منها) أى المدونة (قوله
بينهما) أى ما يقوم منها وما
فى الموازنة وصلحها (قوله
أن الاستبراء) أى المواضعة
(قوله وجهه) أى فرق أى
محمد صالح (قوله بانه) أى
الشان صلة توجه (قوله
أسقطه) أى حقه (قوله
فهى) أى أسقاطه وانسه
لتأنيث خبره (قوله من
العيوب) بيان ما (قوله بعد
بدو صلاحها) صلة مشتري
(قوله وهذا) أى الحكم
بصحة البيع والغاء الشرط
(قوله وسواء) عطف على

وصرح به ابن رشد قال ح ولم ارم من صرح بصحة البيع وبطلان الشرط الا المصنف فى صحيح
والثانى ان الذى فى المتبعية ومختصرها لابن هرون مانعه الثانية من باع على ان لازكاة عليه
قلت وهكذا نقله المواق عن المتبعية وهو غير مانع عنه المصنف قال ح وهو مشكل لانه
يقضى ان البائع هو المشتري للزكاة على المشتري واشترط البائع الزكاة على المشتري صحيح
على كل حال لانه ان كان الزرع قد طاب فالزكاة على البائع وقد نص ابن القاسم على انه يجوز
ان يشترطها على المشتري وقد قال ابن رشد انه اجوز للبيع وصرح به غير واحد وان كان الزرع
لم يطب فالزكاة على المشتري ولولم يشترطها البائع فاشترطها عليه صحيح لانه من الشروط التى
يقضىها العقد (و) كشرط بائع (ان لا عهدة) ثلاث اوسنة فى بيع رقبى وهى معنادة ومحكوم
بها من السلطان فيما فى شرطه ويصح بيعه والذى اختاره اللغوى التوفيقية بالشرط ولا عهدة
عليه وذكر ح فى التزاماته ان الذى عند المصنف قول قوى ايضا واما عهدة الاداء لاهى
ضمن المبيع من الاستحقاق فلا يتنع اشترطها سواء كان المبيع رقبيا أو غيره ومن
العيب ولا يتنع اشترط عدمها الا فى الرقبى بشرط عدم علم عيبه وطول اقامته عنده وكلام
المصنف فى غير ما لا عهدة فيه وهى الاحدى وعشرون مسألة المتقدمة فلا عهدة فيها والشرط
فيها مؤسكدا لخط فى التزاماته واذا أسقط المشتري حقه من القيام بعيب بعد العقد وقبل
ظهوره فقال أبو الحسن فى اسقاط المواضعة بعده يقوم منها أن من تطوع بعد الشراء بان لا قيام
له عيب يظهر فى المبيع فانه يلزمه سواء كان فيما تجوز فيه البراءة أو ما لا تجوز فيه وفى كتاب ابن
الموازى فرق بين ما تجوز فيه البراءة وما لا تجوز فيه وتحويه فى الصلح منها أبو محمد صالح الفرق بينهما
أن الاستبراء بغير عوض وما فى الموازنة والصلح بعوض وجهه الخط بانه اذا أسقطه بعوض
فهى معاوضة مجعولة لان المشتري لم يرها يظهر له من العيوب وأما اذا أسقطه بغير عوض فلا
محظوف فيه (و) كشرط (ان لا مواضعة) فى بيع أمة رانة أو وخص أقرباتها بعد استبراءها
من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق الله تعالى ويصح البيع وتجب مواضعها (أو) شرط
أن (لا جناحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طيبها فيلغى الشرط ويصح البيع
ظاهره ولو فيها عاهته أن يجاح وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن الموازى ومع ابن
القاسم وعليه اقتصر ابن رشد فى البيان والمقدمات ونقل اللغوى وأبو الحسن عن السليمانية
فساد البيع لزيادة الغرر (أو) شرط البائع شيئا بمن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) مشتريه
(بالثمن) المؤجل (لكذا) أى عند استمالة شهابان مثلا (فلا بيع) مستمر بين المتبايعين فيلغى
الشرط ويصح البيع ويكون الثمن مؤجلا الى ذلك الاجل الذى سمياه وان مضى ولم يأت
المشتري بالثمن فلا يرفع البيع وليس للبائع المطالبة بالمشتري بتمنه قال فيها ومن اشترى سلعة
على انه ان لم يتقدمها الى ثلاثة أيام وفى موضع آخر الى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يجزى ان

كأب (قوله وعليه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة اقتصر (قوله شيئا) مفعول البائع (قوله على مشتريه)
تنازع فيه شرطه مؤجل (قوله فيها) أى المدونة (قوله على انه) أى المشتري (قوله ان لم يتقدم) أى يدفع المشتري لبايعها (قوله
بينهما) أى المتبايعين

(قوله على هذا) أى الشرط (قوله ذلك) أى البيع بشرط أن لم يتقد الى كذا فلا يبيع بينهما (قوله جاز) أى مضى (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله فى الحال) أى حال العقد بلا تأخير للاجسل (قوله اميا) بضم فكسر مثة فلا أى غير كاتب (قوله فيوجد) أى الرقيق مسلما (قوله به) أى الشرط (قوله آله) أى رجع وصار (قوله به) أى الشرط (قوله صحته) أى البيع (قوله به) أى الشرط (قوله انه) أى الثانى (قوله فهو) أى تردد تفرع على أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة (قوله لما قبل الكاف) أى وهل يوفى ٧٢٨ بشرط عدمها وهو الاظهر اولا (قوله سواء كان) أى الثمر (قوله لمن الشجر)

يعقد ا على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن الذى اشترى به ا على أى الى الاجل عياض على هذا جعلها أكثرهم وظاهرها ان المشتري يجب على نقد الثمن فى الحال (أو) شرط (ما) أى شرطا (لا غرض فيه) للمشترى (ولا مالبة) أى لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرا نيا أو ميا فيوجد مسلما أو كاتباً فيلغى الشرط ويصح البيع ابن رشد الشرط فى البيع على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه اربعة أقسام قسم يبطل به البيع وهو ما آل البيع به الى اخلال بشرط من شروط صحته وقسم يبطل به البيع مادام المشترط مقسكه وقسم يجوز البيع به ويلزم الوفاة به وهو ما لا يؤل الى فساد ولا يجزى الى حرام وقسم يجوز البيع به ولا يجوز الوفاة به وهو ما كان حراما حقيقة لم تقع له حصته من الثمن (وصح) بضم فكسر مثة فلا أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله اولا وقرر فى انه الراجح فى جواب هل يوفى اولا (تردد) فهو راجع لما قبل الكاف (وصح بيع ثمر) بفتح المثلثة والميم سواء كان لخل أو غيره من الشجر (ونحوه) أى الثمر كقمة شجرة وفول وخس وكرات (بدا) أى ظهر (صلاحه) جزافا (ان لم يستتر) الثمر باكامه ولا يورقه كيلج وعنب الحما يعنى انه يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مع اصله أو منفردا على قطعه أو بتقيته بشرط ان لا يستتر فى اكمامه كيلج وعنب فان استتر فيها كبر مجرد عن أصله وحنطة مجردة عن سنبلةا وجوز ولوز مجرد عن قشره جزافا فلا يجوز الباجى لا خلاف أنه لا يجوز أن تفرد الحنطة فى سنبلةا بالشرا دون السنبل وكذلك الجوز واللوز والباقي لا يجوز أن يفرد فى البيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبل اذا ليس ولا يتقعه الماء فحائز وكذلك الجوز والباقي لا ١١ فلم منه انه يمنع شراء الجوز ونحوه مجردا عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراءه مع قشره ولو باقيا فى شجره اذا بدو صلاحه وتقدم من ماله صوان يكنى رؤية صوانه (و) صح بيع ثمر ونحوه (قبله) أى بدو صلاحه فى ثلاث صور بيعه (مع اصله) أى المذكور من الثمر ونحوه واصل الثمر الشجر والزرع الارض فيصح بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع ارضه (أو) بيع اصله من شجر أو ارض اولا (الحق) بضم الهمزة وكسر الحاء بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (أو) بيع الثمر والزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبله (على) شرط (قطعه) أى المذكور من الثمر ونحوه فى الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان تقع) المذكور من الثمر ونحوه

بيان غيره (قوله جزافا) بيان لنوع بيعه (قوله مع اصله) أى الشجر (قوله أو منفردا) أى عن أصله (قوله على قطعه) أى جذما أى المنفرد (قوله أو بتقيته) أى المنفرد على أصله الى تمام طيبه (قوله ان لا يستتر) أى الثمر (قوله فيها) أى اكمامه (قوله جزافا) أى حال كون بيعه جزافا (قوله انه) أى الشان (قوله تفرد) بضم فسكون ففتح (قوله فى سنبلةا) حال من الحنطة (قوله بالشراء) صله تفرد (قوله دون السنبل) كالتفسير لتفرد (قوله مادام فيه) أى واما اذا فصل عنه بدرسه ونذرته مثلا فيجوز بيعه جزافا (قوله واما شراء السنبل) أى مجموع حبه وقشره جزافا (قوله فعل) بضم العين (قوله منه) أى كلام الباجى (قوله انه) أى الشان (قوله جزافا) بيان

لنوع شرائه (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور (قوله والزرع) كالزهر عطف على الثمر (قوله الارض) عطف على الشجر (قوله قبله) أى بدو صلاحه (قوله أولا) بشد الواو (قوله كذلك) أى الثمر فى كون بيعه قبل بدو صلاحه (قوله قبله) أى بدو صلاحه صله بيع الثمر والزرع وحده (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور (قوله فى الحال) أى حال بيعه صله قطعه (قوله منه) أى حال بيعه (قوله بحيث لا يزيد الخ) نصوير لقريبا منه (قوله المذكور) تفسير للضمير المستتر فى تقع (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور

(قوله فان لم ينتفع به الخ) مفهوم ان تقع (قوله لانه) أى يبعه على قطعه قبل الانتفاع به (قوله وهذا) أى كون المبيع منتفعا به (قوله وذكره) أى شرط الانتفاع (قوله هنا) أى في الثمر وان لم يكن خاصا به (قوله حد الضرورة) اضافته للميمان (قوله من المتبايعين) صلة اضطر (قوله من أهل بلدهما) أى المتبايعين صلة يتألا (قوله فلا يصح) أى بيع الثمر أو الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله على تبعيته أو على الاطلاق (قوله وضمن الثمرة) أى ٧٢٩ المبيعة وحدها غير ملحق باصلها على

تبعيتها (قوله والا) أى وان
فأت (قوله مثله) أى الثمر
(قوله ان علم) بضم العين أى
قدر الثمر (قوله والا) أى
وان لم يعلم قدر الثمر (قوله
قيمه) أى ما تضره الشجرة
عادة (قوله وهذا) أى كون
ضمانها من بائعها مادامت
معلقة على أصلها (قوله في
شرائها) أى الثمرة (قوله
مضى) أى يبعها (قوله
قيد) بفحركات مثقلا (قوله
المنع) أى منع بيع الثمر قبل
بدو صلاحه وحده غير ملحق
بيع أصله بشرط تبعيته
(قوله بكون الضمان من
المشتري) صلة قيد (قوله على
النقد) أى تعجيل الثمن
(قوله لانه تارة بيع) أى ان لم
تصح الثمرة (قوله وتارة) أى
ان أجيحت (قوله قبل بدو
صلاحها) صلة اشترى (قوله
فان ورثه) أى أصلها (قوله
ولم يقطن) بضم الباء وفتح
المهملة (قوله قبله) أى الابار
(قوله فيهما) أى الثمرة وأصلها
(قوله قبله) أى الابار (قوله
فان اشترى الاصل بعد الابار)
أى وبعد شراء ثمره قبله على
التبعية (قوله بعد) بضم

كأن هو والحصرم فان لم ينتفع به فلا يصح بيعه لانه فساد واضاعه مان وهذا شرط في كل مبيع
وذكره هنا خشية الغفلة عنه (و) ان اضطر بضم همز الوصل والطاء المهملة وشدة الراء أى
احتجج كافي التوضيح عن اللغوى ولولم تبلغ الحاجة حد الضرورة (له) أى المذكور من الثمر
ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يتألا) بضم التحتية وفتح القوقية واللام آخره هـ
أى لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدهما وصرح بمفهومه على قطعه فقال (لا يجوز
بيع لثمر الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله (على) شرط (التبعية) له على أصله حتى
يتم طيبه (أو) على وجه (الاطلاق) عن التبعية بدقته أو تبعية فلا يصح وضمن الثمرة من
البائع ما امت في رؤس الشجر فان جذعها المشتري رطباً رديقته أو غراره بعينه ان كان باقيا
والا لرد مثله ان علم والارد قيمته وهذا في شرائها على تبقيتها واما في الاطلاق فان جذعها مضى
بالباعن على قاعدة المختلف فيه كافي ات وغيره الباعن في قيد اللغوى والسيورى والمأزى المنع
هنا بكون الضمان من المشتري أو من البائع على النسبة لانه تارة بيع وتارة سلف فان شرط
الضمان على البائع وبيع بغير شرط النقد جاز ابن رشد اذا اشترى الثمرة على جذعها قبل بدو
صلاحها ثم اشترى أصلها جازله ابقاؤها بخلاف شرائها على التبعية ثم شراء أصلها فلا بد من
فسخ بيعها لفساد شرائها فلا يصح شراء أصلها فان ورث أصلها من بائعها فلا يفسخ شرائها
اذا لا يمكن ردها على نفسه فان ورثه من غيره بائعها وجب فسخ شرائها ولو اشترى الثمرة قبل
الابار على البقاء ثم اشترى الاصل ولم يقطن له حتى ازهت او غت بغير الزهوم مضى البيع وعليه
قيمة الثمرة لانه بشراء أصلها صار قابضاً لها وقات بنائها عنده ولو اشترى الثمرة قبل ابارها ثم
اشترى أصلها قبله ايضا فسخ البيع فيهما لانه بمنزلة من اشترى بخلافه على ابقاء الثمرة للبائع
وهو لا يجوز فان اشترى الاصل بعد الابار فسخ البيع في الثمرة فقط (وبدوه) أى الصلاح (في
بعض) ثمر (حائط) ولو في ثمر شجرة واحدة (كاف في) هبة بيع (جنسه) كخيل او تين أو غنم
أو زمان في الحائط الذى بدا فيه صلاح البعض وفي مجاوره بما يتلاحق طيبه عادة في زمان قريب
وقال ابن كنانة ولو بعد اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ابن الحاجب
وبدو الصلاح كاف في المجاورات في الجنس الواحد اذا كان طيبه متلاحقا وقيل وفي حوائط
البلد وشرحه في التوضيح وأقره وعزاه القول بجواز بيع حوائط البلدييد والصلاح في حائط
منه وان لم تكن متجاورة لابن القصار والله أعلم ومفهوم في جنسه ان بدو صلاح البعض
لا يكفي في غير جنسه فلا يصح بيع بلى بدو صلاح خوخ مثلاً وأجاز ابن رشد ان كان مال يطيب
تابعه الماطاب وقال التوماني لا يكفي بدو صلاح البعض في جنسه اذا لضر على المتتابع في بقاء
مال يطيب للبائع اذا لبد من دخوله الحائط لسقيه على كل حال انظر ق (ان لم يسكر) أى

٩٢ مخ في العين (قوله الاول) أى السابق بالطيب (قوله الآخر) أى المتأخر بالطيب (قوله وشرحه) أى كلام ابن
الحاجب خليل (قوله وأقره) أى سلمه ولم يتبعه (قوله وعزاه) أى نسب خليل في توضيحه (قوله منه) أى البلاد (قوله وان لم تكن)
أى الحوائط (قوله لابن القصار) صلة عزاه (قوله من دخوله) أى البائع (قوله على كل حال) أى سواء بقي لغيره ثمر شئ أو لم يبق

(قوله فان بكرت) مفهوم ان لم تسكر (قوله ما حوله) اي الحائط (قوله انه) اي الحكم (قوله كذلك) اي الذي اذهى بعض نخله في جواز بيعه (قوله لا اراه) اي بيع غير الحائط بازهاه فجاره (قوله قال) اي الباجي (قوله ما حواله) اي حائط الغنم التي بدا صلاحها (قوله من الحوائط) بيان ما (قوله مما هو كماله) بيان ثلث (قوله من اصحابنا) حال من مطرف (قوله قال) اي مطرف والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله بطيبها) ٧٣٠ اي الباكورة (قوله في جوازه) اي البسيع بطيب باكورة (قوله تركه)

نسب في الشجرة التي بدا صلاح بعض غيرها بزمان طويل لا يتلاحق فيه طيب غير غيرها فان بكرت فلا يكفي بدو صلاح غيرها في صحة بيع غيرها من جنسه ويكفي في صحة بيع غير باكورة مثلها أو أكثر ابن عرفة ابن حارث اتفقوا في الحائط تزهر فيه نخلات انه جائز بيع جميعه وان اذهى ما حوله فسمع ابن القاسم انه كذلك ان كان الزمان امت في العاهات وقال ابن القاسم لا اراه حراما واجب الى حقي يزهي وقاله ابن حبيب وحكاه عن مطرف قلت ظاهر ما عزا الباجي لمطرف المبيع لا الكراهة قال اذا بدا صلاح نخلة بجائط جاز بيع ما حواله من الحوائط مما هو كماله في التبيك والتاخير خلاف اطراف من اصحابنا والشافعي قال لا يبيع بطيبها غير حائطها قلت في جواز واستصحاب تركه حتى يدو صلاحه ثلثها المنع وعزوها واضح وسمع ابن القاسم يجوز بيع الحائط في نفسه صنف واحد من الثمر يدو صلاحه وان لم يم كل الحائط ان كان طيبه متبعا ولا يجوز بيعه بالثمر المبكرو ان كانت اصنافه من الثمر محتقة فلا يبيع منها الا ما طاب ولا يباع ببيع الدالية وقد طابت حبات منها في العنقة ودوسا ثم لم يطب والتمية كذلك ابن رشد اراد بالصنف الواحد انه نخل كله أو رمان كله ولو اختلفت اجناس ذلك اذا اقتابع طيب جميعه قريبا بعضه من بعض وقال ابن كنانة وان لم يقرب بعضه من بعض اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ثم قال وان كان اصنافا مثل عنب وتين ورمان فلا يباع مالم يطب من صنف بطيب ما طاب من صنف آخر اتفاقا ولو قرب وتنازع الا ان يكون مالم يطب بها المناطاب على اختلاف ثم قال ابن عرفة ثم حصل في وقف بيع غير الحائط على بدو صلاح جميعه أو صلاح بعضه وهو متتابع قريب بعضه من بعض ثلثها يجوز ولو لم يقرب اذ لم ينقطع قبل بدو صلاح الثاني ورايها يجوز بدو صلاح ما حوله ثم قال وخامسها نقل ابن حارث مع ابن القاسم احب الي أن لا يبيع ما حوله ابن رشد وما يجعل زهوه بسبب مرض في الثمرة وشبهه فلا يبيع به الحائط اتفاقا (لا) يباع (بطن ثلث) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن (اول) ومعناه أن من باع طنا يدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثلث بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يدو صلاح البطن الاول ابن عرفة وسمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطن بعد بطن لا يباع البطن الثاني مع الاول كل بطن يباع وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز وان كان لا ينقطع الاول حتى يطيب البطن الثاني وهو خلاف ما تقدم من قوله وروى ابن نافع جواز بيع البطن الثاني مع الاول ان كان لا ينقطع الاول حتى يدركه الثاني قلت بقرينان البطن الثاني غير موجود حين الاول ولا مرفقا بخلاف الصنفين فانهما امرتيان حين بيع اولهما طيبا (وهو) أي بدو صلاح في غير النخل (الزهر) بفتح الزاي وسكون الهاء

أي البسيع (قوله صلاحه) أي الثمر (قوله فيه) أي الحائط خبر مقدم والجملة حال من الحائط (قوله يدو صلاحه) أي الثمرة صلة يجوز (قوله وان لم يم) أي بدو صلاح (قوله طيبه) أي غير الحائط (قوله بعه) أي غير الحائط (قوله بالثمر المبكر) أي بدو صلاحه (قوله اصنافه) أي الحائط (قوله من الثمر) بيان اصنافه (قوله منها) أي الاصناف المختلفة (قوله الدالية) أي العنقة (قوله وسائرهما) أي باقيهما (قوله كذلك) أي العنقة في جواز بيعها بطيب حبات منها دون سائرهما (قوله انه) أي الحائط (قوله ذلك) أي الصنف الواحد (قوله جميعه) أي الصنف الواحد (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وان كان) أي الحائط (قوله من صنف) بيان ما (قوله وقف) أي توقف صحة (قوله وهو) أي الطيب الخ حال (قوله يجوز) أي بيع غير الحائط يدو صلاح بعضه (قوله اذ لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي بيع غيره (قوله أي) ويضمهما

ما استجمل زهوه (قوله وسمع ابن القاسم) أي ما لك ارضى الله تعالى عنهما (قوله وهو) أي عدم الجواز حين كون البطن الاول لا ينقطع حتى يطيب البطن الثاني (قوله من قره وروى ابن نافع الخ) بيان ما (قوله يفرق) بضم فسكون فتح أي بين الصنفين والبطنين (قوله طيبا) حال من اولهما

(قوله منها) أي الاجراد والاصفراد (قوله وهو) أي ظهور الخلاوة (قوله فيه) أي الحد (قوله القريبان) أي اشبه وابن نافع ما سكارضى الله تعالى عنهم (قوله فانه) أي الموز (قوله ينزع) أي يقطع من اصله (٧٣١) (قوله قال) أي مالك رضى الله تعالى

عنه (قوله به) أي يبعه قبل طيبه (قوله من شانه) أي الموز (قوله فصلاحه) أي الموز (قوله له) أي القطع به (قوله وفيها) أي المرونة (قوله والقضب) بسكون الضاد المججمة (قوله مثله) أي الموز في صفة يبعه واستثنائه بطن أو بطون (قوله النوفر) بضم النون وفتح الفاء (قوله النسرين) بكسر النون واهمال السين آخره نون (قوله ونعاه) أي ورقه تفسيره لاستقلاله (قوله الخربز) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء وكسر الموحدة آخره زاي (قوله الضمير) بضم الضاد المججمة وفتح الميم وسكون المثناة (قوله ثما) أي مال (قوله ينعو) أي يميل (قوله فحت) أي مالت (قوله وانبعثت) أي تهبأت (قوله سائر) أي باقى (قوله به) أي سائر الثمار (قوله وفي سلها) أي المدونة (قوله يخنف) بضم فسكون فسكسر (قوله له) أي المشتري (قوله بها) أي البطون (قوله بلا شرطها) أي البطون (قوله ان يبعه اذ ابد اصلاحه) خبر الامر (قوله والمشتري الخ) عطفا

وبضه ما وشده الواو أي اجمره أو اصفراره أو ما في معناه كما لم الخضر اوى (وظهور الخلاوة) في غير النخل (والثبي) بفتح القوقبة والهاء وضم التثنية مشددة آخره همز أي الاستعداد والاقاباية (للتضج) بضم النون وسكون الضاد المججمة آخره جيم أي الطيب والاستعداد بان يبلغ حد اذا قطع فيه ووضع في الثبر أو النخالة يطيب كالموز فانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك وسمع اقرينان أي شترى الموز قبل أن يطيب فانه لا يطيب حتى ينزع قال لا بأس به ابن رشد من شأنه أنه لا يطيب حتى يدفن في ثبر أو غيره فلذا جاز يبعه قبل طيبه اذا صلح للقطع فصلاحه له هو طيبه الذي يبيع يبعه ثم قال ابن عرفة وفيه الا باس بشرء الموز في شجرة اذا حصل يبعه ويستثنى من بطونه خمس بطون أو عشر أو ما نطعم هذه السنة أو سنة ونصف وذلك معروفة والقضب مثله (و) بدوه (في ذى النور) بفتح النون وسكون الواو أي الورق كالورد واليا ميم والنوفر والنسرين (بانفتاحه) أي انفتاح الكمامه فيظهر ورقه البنى الصواب اسقاط ذى من قوله وفي ذى الموز (و) بدو اصلاح (في البقول باطعامها) أي الانتفاع بها في الحال الباجي بدو اصلاح في المغيب في الارض كالكاف والجذر والقفل والبصل استقلال ورقه ونعاه والانتفاع به وعدم فساد بقاعه (وهل هو) أي بدو اصلاح (في البطيخ) العبدلى والخربز والقارون والضمير (الاصفرار) بالفعل (أو انتهى للتبليخ) بقر به من الاصفرار في الجواب (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لاصح ولم يذ كر اصلاح البطيخ الاخضر ولعله تلون له بجمرة أو غيرها كما في قف ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب وقت جواز بيع الزيتون اذا فحوا الاسوداد وكذا العنب الاسود واما الابيض فبان ينعو فاجبة الطيب وحد الازهاء في كل الثمار اذا فحت ناحية الاجراد وانبعثت للطيب ابن الحاجب صلاحها زهوها وظهور الخلاوة ابن عبد السلام ظهور الخلاوة لم احفظه عن المتقدمين قلت للمتبلى صلاح العنب دوران الخلاوة فيه مع اسوداد اسوده وحاصله في سائر الثمار مكان الانتفاع به وفي سلها الاول لا يباع الحب حتى يبس وينقطع عنه شرب الماء حتى لا ينفقه الشرب (ولاه شترى بطون) ما يخنف ولا يميز به من بعض (كيا ميم) أي يفضي له بالانطرطها (ومقناة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كخيار وقناه وجور وقرع وكميز ابن عرفة وفي الموطن الامر عندنا في البطيخ والنشاء والخربز والجوز ان يبعه اذ ابد اصلاحه جائز والمشتري ما يثبت حقه ينقطع عنه وايسر فيه وقت مؤقت وهو معروف عند الناس الباجي الخربز نوع من البطيخ وكذا الباذنجان والقرع لانه لا يمكن حبس اولها على آخرها وهذه ثلاثة اضرب ضرب تتميز بطونه ولا تتصل كالتين والنخل والورد واليا ميم والتفاح والمان والجوز فهذا لا يباع ما يظهر من بطونه بظهور وما ظهر منها وابد اصلاحه ويحكم كل بطن منها يختص به وضرب تميز بطونه وتتصل كالقصيل والقضب والقرط وضرب لا تتميز بطونه فهذاان العقد فيها ما ظهر منها فقط محمد بن مسالة البقول بمنزلة القضب ثم قال ابن عرفة لم يتبلى يجوز بيع المقائى والمبايح اذ ابد اصلاح اولها وان لم يظهر ما بعده وكله للمشتري الى تمام طعامه ولورد

على يبعه (قوله ولا تتصل) أي بطونه بعضها يبعه (قوله من بطونه) بيان ما (قوله بظهور) صلة يباع (قوله منها) أي بطونه بيان ما (قوله بدو اصلاحه) عطفا على ظهور

(قوله أن) هذا الهمز أي حضر (قوله فيه) أي الشهر (قوله فقيه) أي بيعها بكسر (قوله منها) أي المدونة (قوله وكضرب الاجل) أي في الجواز (قوله ولا يتقدر) أي بيعه (قوله بالتمام) أي بطونه (قوله لبقاء أصله) أهل المراد مادام أصله باقيا (قوله بعدد البطون) كخمس بطون (قوله قدر) بضم فسكس مرة لا أي شراؤه (قوله فقوس) أي صغار (قوله مماثرته في رأسه) بيان حب (قوله وان لم يجز) أي بيعه حال ٧٣٢ (قوله مراعاة الخ) على مضي (قوله الاطلاق) أي عن شرط التبقية والقطع

والماسمين اذا آن قطاف اوله وكله للمشي تروى الى آخره (ولا يجوز) شراء بطون يكاهين ومقتاة مؤجلة (بكسر) لاختلاف جهلها بالقله فيه والكثرة فقيه غرر ابن عرفة وفي البيوع الفاسدة منها لا يجوز بيع ما قطع المقتاة شهر (ووجب ضرب) أي تقدير (الاجل) في بيع غرر ما لا يتميز بطونه ولا تنتهي (ان استمر) أي دام اخلافه مادامت شجرته (كالموز) في بعض البلاد وكضرب الاجل تعيين بطون ابن عرفة البابجي محمد بن مسلمة يباع غرر الموز سقدين وروى ابن فافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا أحب بيعه أكثر من سنة بالزمن الطويل ولا يصح الا ان تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقدر بالتمام لبقاء أصله فان غيّر كل بطن من الآخر واتصل صح شراؤه بعدد البطون وان اتصلت ولا يتميز قدر بالزمن كالجوز وروى محمد بن ائصل نبأه فهو كالقائني وان كان منفصلا فلا خير فيه والسدر مثله يد وما يبيعه الى أن يقف الاصل كالقائني فلا يجوز لأحسن الموز شجرته تكون فيه عناقيد وفي العنقود ثمار قدر فقوس الخبار صفوا فالونم الأخضر فان طابت دخلته صفرة ويتقلق له طعم طيب يقرب من طعم ممن وعسل ملتوت يوجد بمصر كثيرا وبسبقة (ومضى ببيع حب) مع قسه قائما بارضه جزافا مماثرته في رأسه كقمح (أفرك) بفخ الهمز والراء بينهما قاسما كنة أي صار فر يكاو بيع (قل يبيسه) وان لم يجز ابتداء ويمضي (بقبضه) أي حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه قبضه ومفهوم مع تبنيه انه ان يبيع جزافا وحده يفسخ ولو قبض ومفهوم قائما ان يبيعه محصودا جائز ومفهوم جزافا ان يبيعه بكيل جائز وظاهر قوله بقبضه سواء اشتراه على الاطلاق أو على شرط التبقية وعليه جمع وقيل لا يقوت في الثاني لا يبيسه وفيها أكرهه فان وقع وفات فلا يرى أن يفسخ عارض اختلف في تأويل القوات هنا فذهب أبو محمد الى أنه القبض وعليه اختصرها ومثله في كتاب ابن حبيب وغيره الى أنه بالعقد وفي معاصي يحيى ابن القاسم أنه يمضي بالبيس ابن رشد قد قيل ان العقد فيه فوت وقيل لا يقوت بالقبض حتى يقوت بعده وهو ظاهر سألها الاول ونصه ومن اسلم في حائط بعينه بعد ما وطب أوفى زرع بعدما افترس واشترط جذه حنطة أو غرا فاخذ ذلك وفات البيع فلا يفسخ لانه ليس من الحرام البين اه فهذه أربعة أقوال اذا اشتراه على تركه حتى يبيس أو جرى بهذا العرف فان لم يشترطه ولم يجز العرف به فبيسه جائز وان تركه حتى يبيس اه وفرضها في ضيق في شراؤه على الاطلاق وعلم منه أنه لا يجوز بيع بالافراق في الشامل والصالح في الحنطة ونحوها والقطا يبيسها فان بيعت قبله وبعد افراكه على السكت كره ومضى بالقبض على آمنه اول والله أعلم (ورخص) بضم الراء كسر الخاء المجهمة مشددة أي ابيع (الشخص) معر بضم الميم وسكون العين المهمله أي واهب غرة (و) شخص (قائم مقامه) أي المعري بارت الاصول وبقي الثمرة أو باش تراثها مال (وان) قام مقامه (باشترائه) بقبضة

(قوله وعليه) أي التعميم خبر مقدم (قوله جمع) أي من الشارحين (قوله الثاني) أي بيعه بشرط التبقية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أكرهه) أي يبيسه الحب فر يكا قبل يبيسه (قوله الى انه) أي القوات (قوله وعليه) أي كون القوات (قوله القبض) صلة اختصر (قوله اختصر) أي أبو محمد المدونة (قوله وغيره) أي أي محمد عطف عليه (قوله الى انه) أي القوات (قوله انه) أي بيع الحب المفروق قبل يبيسه (قوله فيه) أي بيع الفريك الاخضر (قوله وهو) أي عدم فواته بالقبض (قوله سألها) أي المدونة (قوله فاحذ ذلك وفات البيع) هذا هو الدليل لعدم اكتفائه باخذ واشترطه معه فوات البيع (قوله البين) أي المتفق عليه (قوله اذا اشتراه) أي الفريك (قوله على تركه) أي الزرع قائما بارضه (قوله بهذا) أي تركه حتى يبيس (قوله فان لم يشترطه) أي البقاء عليه

(قوله به) أي تركه يبيسه (قوله وان تركه حتى يبيس) مبالغة في جوازه (قوله وفرضها) أي لمثله (قوله وعلم) بضم (الثمره) العين (قوله انه) أي الشأن (قوله فان بيعت) أي الحنطة ونحوها (قوله قبله) أي يبيسها (قوله السكت) عن شرط القطع والابقاء (قوله كره) أي يبيسها (قوله المتأول) بفخ الهمز والواو (قوله باشتراؤها) أي الاصول وباقي الثمرة

(قوله فلا يجوز شراؤها) أى العربية الخ تفريع على لعربها أو قائم مقامه (قوله من المعري له) صلة اشتراء (قوله تركت) بضم فكسر أى العربية (قوله وان كانت) أى العربية الخ حال (قوله فلا يكتفى بيس نوعها) تفريع على بشخصها (قوله ما) جنس (قوله منح) بضم فكسر أى ذهب فصل مخرج ما بيع أو ورث أو فحواهما (قوله من ثمر) بيان ما فصل مخرج ما منح من غيره (قوله بيبس) فصل مخرج ما منح من ثمر لا ييبس (قوله هي) أى العربية (قوله منح) بفتح فسكون (قوله هي) أى العربية (قوله قال) أى سعيد (قوله اطلاق الروايات) بمحمل الروايات المطلقة ويحتمل إضافة المصدر لفاعلها وزيادة ٧٣٣ الباء فى مفعوله لتقويته (قوله لها)

أى العربية (قوله يمنع كونها) أى القرية الخ خبر اطلاق (قوله الاعطاء أو النخل) لان البيع انما هو للثمرة المنووعة (قوله لصاحب العربية) أى معربها (قوله يبيعها) أى يشتريها (قوله بخرصها) بكسر الخاء المجعلة أى قدرها بالخز رصلة يبيعها (قوله من التمر) بالثناة وسكون الميم بيان لخبرها (قوله لفظ رخص) اضافته للبيان (قوله الرخصة) أى الترخيص (قوله وسعها) أى العربية (قوله لاستثنائها) أى العربية (قوله التمر) بفتح المثناة والميم (قوله بالثناة وسكون الميم) (قوله الربا من) أى ربا الفضل وربا القساء (قوله والمزانية) أى بيع مجهول بعلوم من جنسه (قوله وبيع الطعام) أى بالطعام نسبة لا يفتنى أن هذا دخل فى الربا من (قوله اقتصر) أى ابن الحاجب (قوله عن الرجوع فى الهبة)

(الثمر) التى اعرب بعضها (فقط) أى دون اصلها فلا يجوز شراؤها بخبرها غير معربها ومن قام مقامه وثاب فاعل رخص (اشتر ثمرة) معرفة من المعري له بفتح الراء أو من قائم مقامه بارث أو شرا أو وقت ثمره بجملة (تيس) بشخصها ان تركت على اصلها وان كانت حين شرائها رطبة فلا يكتفى بيس نوعها (كلوز) وجوز وبلغ وعنب وتين وزيتون بغير مصر (لا) ان كانت لا تيسر (كلوز) ورومان وخوخ ونفاح وكعنب وبلغ وتين ومصر (تنبيهات) * الاول ابن عرفة العربية ما منح من ثمر ييبس وروى المازرى هي هبة الثمرة عياض منح ثمر النخل عاما الباجى هي النخل الموهوب غيرها فى البخارى عن سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه قال العرب انما يخل نوب قلت اطلاق الروايات باضافة البيع لها يمنع كونها الاعطاء والنخل روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص اصحاب العربية ان يبيعها بخبرها من الثمر وثبت لفظ رخص فى حديث مسلم والبخارى وابى داود وغيرهم الباجى الرخصة عند الفقهاء تخصيص بعض الجملة المخطورة بالاباحة وسعها رخصة لاستئذانهم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا التمر حتى يبدو صلاحه ولا تبيعوا التمر قبل صلاحه بالتمر * الثاني ابن عرفة ابن الحاجب بيع العربية مستثنى من الربا من والمزانية وبيع الطعام نسبة قلت اقتصر عن الرجوع فى الهبة وهو مكره وأهمر * الثالث ابن عرفة ابن حارث بيع العربية بخبرها من صنفها الى الجداد جائزا اتفاقا وقال ابن بشير فى شراء العربية تسلاثة اقوال الجواز بالخرص والعين والعرض وهو المشهور والمنع الا بالخرص والثالث منع شرائها بشئ للتمسك عن العود فى الهبة وعن الربا وعن بيع الرطب بالتمر وقال ابن العربي فى عارضته جوز مالك رضى الله تعالى عنه يبيعها بكل شئ وقيل لا يجوز بيعها بالخرص الا بالعين والعرض كأنه رأى أن الرخصة كانت فى صدر الاسلام للعاجلة فلما توسعت الناس سقطت العلة فسقط الحكم وقيل أيضا لا يجوز الا بالخرص منها رابع ابن عرفة فى قصر رخصة شرائها على التمر والعنب أو على كل ما ييبس ويتخر ثلثها هذا ونكره فيما لا يتخر وتغضى بالقبض * الخامس عدى المصنف رخص للمرخص فيه بنفسه توسعا والاصل تهديه اليه بنى وأشار لشروط الرخصة فقال (ان) كان المعري (لفظ) حبة الثمرة (بلفظ العربية) أن قال أعريت هذه الثمرة مثلافان قال وهبتك مثلاف لا يجوز قصر الرخصة على موددها (و) ان كان (بدا) أى ظهر (صلاحها) أى الثمرة حال شرائها بخبرها لا حال اعرائها (و) ان كانت شراؤها (بخرصها) بكسر الخاء المجعلة أى قدرها بالكيل خزا وتخمينا لا بأزيد منه ولا

أى لم يقل والرجوع فى الهبة (قوله وهو) أى لرجوع (قوله من صنفها) بيان خبرها (قوله الى الجداد) باهمال الدالين واجهاهما أى جذ الثمرة المعتاد (قوله جائز) خبر بيع (قوله والعين والعرض) واوهما بمعنى أو (قوله بشئ) أى سواء كان خروصا أو عرضا (قوله وعن الربا) أى ربا الفضل وروى التأخير (قوله جوز) بفتحات مثقلا (قوله يبيعها) أى شراء العربية (قوله كأنه) بفتح الهمز وشدة النون أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله سقطت) أى زالت (قوله العلة) أى الحاجة (قوله فسقط) أى زال (قوله وقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله منها) أى صنف الثمرة

(قوله فانه) أى شراها بعين أو عرض (قوله) أى جواز شراها بعين أو عرض (قوله قوله) أى المصنف (قوله فانه جذاها فوجدها
الخ) تفرع على بخرها (قوله ٧٣٤) واقل) أى من خرصها عطف على أكثر (قوله وثبت) أى نقصها عن خرصها

(قوله منه) أى المعري
المشتري بالخرص (قوله
فيها) أى الثمرة (قوله وان لم
يثبت) أى ذهبت الثمرة عن
خرصها (قوله ضمن) أى
المعري (قوله ولو اوجد)
أى كان الخرص أجود أو
أدنى من العربية (قوله فى
هذا) أى الأدنى (قوله
ققها) أى المدونة (قوله
شروطه) أى شرا العربية
(قوله أولى) بفتح الهمز
(قوله الأولى) بضم الهمز
(قوله لنقله) أى ابن يونس
الخ عله الأرجح عنده (قوله
ترجيح) منه قول نقل (قوله
واقاره) أى ترجيح ابن
الكاتب عطف على نقله
(قوله) أى ابن يونس (قوله
بانه) أى الترجيح (قوله قيد
الالفاظ) أصااته للبيان
(قوله اذا كان الخ) خبر قيد
(قوله فانه تعدد) أى المعري
بالفتح (قوله انه) أى تعدد
الانظ (قوله وهذا) أى
شرط تعدد الالفاظ (قوله اذا
كان) أى الشراء لدفع
الضرر (قوله) أى المعري
بالكسر (قوله بدخول
المعري) بالفتح صله الضرر
(قوله وتطلعه) أى المعري
بالفتح عطف على دخول
(قوله ما لا يجب) أى المعري بالكسر (قوله اطلعه) أى المعري بالفتح (قوله فلا
يجوز شراؤها) أى العربية (قوله ويجوز) أى شراؤها للرجح (قوله فزع) بفتحات مثقلا (قوله جواز) أى شرا العربية

بأنقص منه وليس المراد أنها لا تنسرى بعين ولا بعرض فانه يجوز على المشتري أن يبدل له قوله ولا
أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح فان جذاها فوجدها أكثر من خرصها رد الزائد وأقل وثبت
فلا يؤخذ منه إلا ما وجد فيها وان لم يثبت ضمن الخرص - حتى يوفيه (و) ان كان شراؤها
(ب) نوعها (أى مصنف الثمرة) د ظاهره ولو اوجد أو أدنى وخاف اللصمى في هذا وان كان
الخرص (يوفى) بضم التحتية وفتح الواو والقامه شدة أى يدفعه المشتري للبائع (عند الجذاذ)
بالحام الذابن وأما لهما أى قطع الثمرة المعتاد للناس لا على شرط تعجيله فيه فسد وان لم يعجل
بأنفعل فان شرط تأجيله بجذاذها أو لم يشترط شئ ثم جهل فلا يفسد (د) ان كان الخرص (ف)
الذمة) للمشتري لا في شرائط معين (و) ان كان المشتري من العربية (خسة أو سوق فاقل) منها
وان كانت العربية أكثر منها فلا يضر فقها لمن أعزى خسة أو سوق شراؤها أو بعضها بالخرص
فان أعزى أكثر من خسة فلا شرا خسة أو سوق منها وقال ت و كان المعري خسة أو سوق
طافى كذا في عبارة عياض وغيره ولا يقال هو مخالف قولها فان أعزى أكثر من خسة أو سوق
فلا شرا خسة أو سوق لا نأقول مرادهم بكون المعري خسة أو سوق في الشروط باعتبار المتفق
عليه وأما شراء البعض فمختلف فيه ولذا ذكر عياض وغيره من الشروط أن يكون المشتري جله
ما أعزى وتبعه في التوضيح فتقرر ت حسن ومن لم يدرك هذا قال وكان المشتري خسة أو سوق
فاقل وسماقى هذا والكل مقام مقال والحمد لله على كل حال (ولا يجوز) للمعري أو من قام مقامه
(أخذ) أى شراء قدر (زائد) مما أعزاه (عليه) أى القدر المخصص فيه وهو خسة أو سوق أو أقل
(مع) أى القدر المخصص فيه (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موردتها
واستثنى من قوله خسة أو سوق فقال (الامن أعزى) أى وهب بلفظ العربية (عرايا) أى عمارا
لواحد (في حوائط) أو حائط (وكل) من العرايا (خسة أو سوق) فلا شرا كل عربية بخرصها مع
بقية شروطه وفي بعض النسخ فن كل خسة وهى أولى للتصريح بمبادل عليه الاستثناء ولا يهاجم
الأولى انه لو كانت كل عربية قل من خسة لا يجوز وليس كذلك ومحل جواز شرا خسة من كل
(ان كان) الأعزاه للعرايا بالفاظ) أى عقود بأوقات (لا) ان كان (بلفظ) أى عقد واحد فلا
يجوز أخذ زائد عن خسة أو سوق (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لنقله ترجيح ابن
الكاتب واقاره فصحت نسبة الترجيح له ولاندفع اعتراضه بانه لابن اسكاتب لابن يونس
وقولى واحد ومحل اشتراط الالفاظ كما يفهمه قول الموضع والرجح اجماع قيد الالفاظ اذا كان
المعري بالفتح واحد فان تعدد فلا يشترط تعدد الالفاظ أى العقود الخط قوله ان كان بالفاظ
لا يلتزم على الأرجح بوجه أنه شرط سواء كان المعري واحدا أو جماعة وهذا انما ذكره ابن يونس
فيما اذا أعزى رجلا را حاد انقله في التوضيح والشمائل ومحل جواز شرا العربية بخرصها اذا كان
(لقد دفع الضرر) عن المعري بالكسر الحاصر له بدخول المعري بالفتح حائطه وتطلعه على ما لا يجب
اطلاعه عليه (أو) كان الشراء (للمعروف) أى الرفق بالمعري بالفتح بكنائيه حراسته ومؤنتها
فلا يجوز شراؤها لتجرب بخرصها ويجوز بعين أو عرض وفزع لى جوازها له - معروف أوله فزع

(قوله ما لا يجب) أى المعري بالكسر (قوله اطلعه) أى المعري بالفتح (قوله بكنائيه) أى المعري بالفتح (قوله فلا
يجوز شراؤها) أى العربية (قوله ويجوز) أى شراؤها للرجح (قوله فزع) بفتحات مثقلا (قوله جواز) أى شرا العربية

(قوله به) أي البعض المشتري (قوله مؤته) أي البعض المشتري (قوله إذا كان) أي غير كل الحائط (قوله للمعري) الفتح صلة بيع (قوله يجوز له) أي المعري بالكسر (قوله على قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله لانه) أي الشأن (قوله شراؤه) أي العربية (قوله وهو) أي بيع الاصل (قوله فيعزل) يفتح اللام الا الى أي جواز شراؤها (قوله ٧٣٥ العائين) أي دفع الضرر والمعروف (قوله جازله) أي المعري

(قوله جازله) أي المعري (قوله لانه) أي شراؤها (قوله وعلى هذا) أي بيع الاصل وباقي الفتح صلة حل (قوله نقص) أي بحذف الواو مع معطوفها أي وباقي ثمره (قوله لغيرك) نعت أصل (قوله في حائطك) نعت أصل (قوله بخبره) أي أصل الثمرة له شراء (قوله للربا من) أي بالفضل ورواها النساء (قوله والمزانية) أي بيع مجهول بمعلوم من جنسه (قوله الممكنة هنا) احترز به عن شرط اللفظ بالعربية وشرط كون المشتري المعري أو من قام مقامه (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كان) أي شراؤها (قوله لانه) أي المشتري (قوله لم يعره) بضم فسكون فكسر أي لم يهب المشتري البائع (قوله فيفهم) بضم فسكون ففتح (قوله قولها) أي المدونة (قوله وانته) أي الشأن (قوله له) أي الرجل (قوله لفظة كراهة) من إضافة الدال (قوله بها) أي الكراهة (قوله وان مات المعري) أي بالكسر (قوله ولي أن يجوز المعري)

المعري فقال (فيشتري) المعري بالكسر أو من قام مقامه (بعضها) أي الثمرة كنه فيها بحرصه لشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفاية مؤته وشبهه في الجواز فقال (ك) شراؤه غير كل الحائط) إذا كان خمسة أو سق مع باقي الثمر وط لدفع الضرر واللام معروف (و) كشرائه المعري بالكسر عريته بخبرها بعد (بيعه) أي المعري بالكسر (الاصل) أي الشجر الذي عليه الثمرة المرأة للمعري بالفتح أو لغيره فيجوز للمعري عبد الحق يجوز له شراء العربية وإن باع أصل حائطه على قول ابن القاسم لانه يجوز شراؤها ولو جهين للرفق ولدفع الضرر وهو صادق بن باع الاصل دون الثمرة فيعمل بكل من العائين وبن باع الثمرة مع الاصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جازله شراء العربية لانه رفق بالمعري اه وعلى هذا محله غ و ق فأتا في كلام المصنف نقص والله أعلم (وجازلك) يارب الحائط (شراء) غير (اصل) لغيرك (في حائطك بخبره) بكسر الخاء المجهمة أي قدره غير بالحوز (ان قصدت) يارب الحائط بشراء الثمرة لاصل (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أي لا ان قصدت دفع الضرر فلا يجوز للربا من والمزانية ويشترط للجواز أيضا بقية شروط جواز شراء العربية الممكنة هنا فيها إذ ملك رجل نخلة في حائطك فلك شراؤها ثمرتها بخبرها ان اردت رفقته بكنايتك اياه وان كان لدفع ضرر دخوله فلا يجزى واراد من يبيع القربى الرطب لانه لم يعره شيأ أبو الحسن هذه ليست عربية ولا يقال الخمر احد الشر وط الذي هو ان يشترى ما عريها اه فيفهم من كلام أبي الحسن ومن قولها كالعربية ان شروط العربية معتبرة وأنه لو كان له فخلتان او أكثر جاز شراهما ثمرتهما ان تترد على خمسة أو سق وقوله فلا يجزى لفظة كراهة واراد بها المنع بدليل قوله من يبيع القربى بالرطب (وبطلت) العربية (ان مات) معريه بالكسر او احاط بماله دين او جن او مرض حتى جنونا او مرضا متصلا بموته (قبل الحوز) من المعري بالفتح للعربية لانها عطية وكل عطية شرطها حوزها قبل حصول موانع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشتري في محصة العربية قبل المانع (حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت مثمرة او لا أي تخفية المعري بالكسر بين المعري بالفتح وبينها (او) هو حوزها (ان يطلع) يفتح التحتية وسكون الطاء الموحدة وضم اللام او بضم التحتية وكسر اللام وعلى كل فمعناه يظهر (ثمرها) أي الاصول في الجواب (تاويلان) في فهم قولها وان مات المعري قبل ان يطلع في الفخل شيء وقيل ان يجوز المعري عريته او مات وفي الفخل غير لم يطب بذلك باطل وللورثة زده ويكون ميراثهم وفي هباتهم عن ابن القاسم ان وجهه مات ادمته او ثمر فخله عشرين سنة جاز اذا حوز الاصل والامة أو حاز ذلك له اجنبي الخط يعني ان الشيوخ اختلفوا في تاويل المدونة في حوز العربية فهم من تناولها على ان الحوز فيها حوز الاصول وان لم تطلع الثمرة والى هذا ذهب ابو عمران وابن مالك ومنهم من تناولها على ان الحوز مجموع شتين حوز الاصول وان يطلع الثمرة فلا حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت

أي بالفتح (قوله ومات) أي المعري بالكسر (قوله فذلك) أي الاعراء (قوله رده) أي الاعراء (قوله ويكون) أي الثمر المعري (قوله لهم) أي الورثة (قوله وفي هباتها) أي المدونة (قوله ونهيه) أي الواهب الموهوب له (قوله جاز) أي التملك (قوله حوز) بفتحات متقلا أي الواهب الموهوب له (قوله فذلك) أي الاصل أو الامة (قوله له) أي الموهوب له (قوله فيها) أي العربية أو المدونة (قوله تناولها) بفتحات متقلا أي فهم المدونة (قوله ثم مات المعري) أي بالكسر

(قوله ولم يحز) أى المعرى له
بالفتح (قوله ومات المعرى) أى
فالكسر (قوله قبل موته)
أى المعرى (قوله ثلاثيا)
راجع للمفتوح الماء (قوله
رباعيا) راجع لنفسه ومها
(قوله من باب اكرم) راجع
للمضموم (قوله أونصر)
راجع للمفتوح (قوله من
ماله) أى المعرى بالكسر
(قوله لأمنا) أى العربية
(قوله عليه) أى الواهب
(قوله فهما) أى السقي
والزكاة (قوله فيها) أى
المدونة (قوله من الثمن)
بيان حصته (قوله بها) أى
الثمار (قوله هنا) أى فى
مبحث وضع الجائحة (قوله
وهو) أى المعنى المصطلح على
(قوله بقائه) أى أصله
مغروسا بأرضه (قوله لما) أى
شئ جنس اتلف فصل
مخرج ما لم يتلف (قوله من
مجهوز عن دفعه) بيان
فانصل مخرج ما اتلف من
مقدور على دفعه (قوله
قدرا) مفعول اتلف (قوله
من قمر) الخ بيان قدرا (قوله
بعديعه) صلة اتلف (قوله
قلت سبأى ما يخالفه فى
قول المصنف وخير العامل
الخ) اقول هذا تفصيل فى
المفهوم فلا بأس به (قوله
ومثل) بفتحات متعلا

العربية ولو طلعت الثمرة ولم يحز الاصول ومات المعرى بطلت وهو مذهب المدونة عند ابن القطان
وفضل وجماعة فهذان التأويلان هما اللذان اشار المصنف اليهما فى المسئلة قول ثالث
لاشبه ان الحوز باحد الامرين اما حوز الاصول او ان تطاع ثمرتها وهذا لم يذكره المصنف
كما بهم ذلك من كلامه فى توضيحه وعلى ذلك مشى فى الشامل فقال وبطلت بموت معرى
قبل حوزها وهل هو قبض الرقاب او مع طلوع ثمرتها كالهبة والصدقة تاويلان وقال اشهب
ابارها وقبض رقبتهما وعن ابن القاسم طيبها اه وقوله كالهبة والصدقة يعنى انهما لا يتم
حوزهما الا بقبض الاصول وطلوع الثمرة وهذا تاويل ابن القطان وتاويل ابن رزق المدونة
على ان الهبة والصدقة بخلاف العربية وانه يكتفى فيها بحوز الاصول فقط والله اعلم ابن رشد
اختلف فى الحياة فأتى تصحيح العربية للمعرى ان مات المعرى فقال ابن حبيب هو قبض الاصل
وقد طاع فيه الثمر قبل موته واختلف الشيوخ فى تاويل ما فى المدونة فى ذلك وهل الهبة
والصدقة كالعربية ام لا فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فى العربية والهبة
والصدقة وقال ابن مروان وابن مالك قول ابن حبيب خلاف ما فى من سمعها للمعرى
والموهر ب له قبض الاصول فى حياة المعرى وان لم تطلع فيها الثمرة على ظاهر ما فى كتاب الهبة
والصدقة وهو اظهر التأويلات على ما فيها وقال اشهب اذا برت الخيل قبل موت المعرى سمعت
للمعرى لانه لا يمنع من الدخول الى عريته واما ان قبض الاصول وحازها ففى له وان لم تؤبر اه
فيمتحن تفسير يطلع فى كلام المصنف يظهر سواء ضبط بضم التحتية مع كسر اللام او بفتحها مع
ضم اللام ثلاثيا او رباعيا من باب اكرم اونصر فى القاموس طلع الشمس والكوكب طلوعا
ظهر كاطلع (وزكاتها) أى العربية ان كانت خمسة اوسق فاكثر (وسقيها) حتى تنفجر (على
المعرى) بالكسر من ماله لانها ولو اعراها قبل طيبها وان نقصت عن خمسة اوسق (كلمات) بضم
الكاف وكسر الميم مشددة من ثمر المعرى بالكسر لان الزكاة لا تجب الا فى خمسة اوسق فاكثر
(بخلاف الواهب) لثمرة قبل طيبها فلا زكاة ولا سقى عليه فهما على الموهر ب له ان كانت خمسة
اوسق فاكثر فان رهبها بعد طيبها انزكاتها على واهبها لوجوبها عليه قبل هبتها وكذا سقيها اذ
لا كبير منفعة فيه حينئذ فيها زكاة العربية وسقيها على رب الخائط وان لم تبلغ خمسة اوسق الا مع
بقية حائطه اعراها اشأنا او خلا عينة او جميع حائطه ابو الحسن ابن يونس أبو محمد يريد
ويعطيه جميع ثمره الخائط ويكون عليه ان يزكياها من غير وهو فى التوضيح من وهب ثمره حائطه
فسقيها وزكاتها على الموهر ب له الا ان تكون الهبة بعد الازهاه فذلك على الواهب اه
ابو الحسن مما يلحق به من وهب رضيعا فراضاه على الواهب وقيل على الموهر ب له حكمهما
ابن بشير (وتوضيح) بضم القوقية وفتح الصاد المجهمة أى تسقط عن المشتري من الثمن حصته
ما اصابته (جائحة) أى مهلكة (الثمار) بكسر المثلثة جمع ثمرة والمراد بها انما مطلق الثابت
لا المعنى المصطلح عليه وهو ما يحق من أصله مع بقائه ابن عرفة الجائحة ما تلف من مجوز
عن دفعه عادة قدرا من ثمرات بعد بيعه اه البنانى انظر قوله بعديعه فانه لا حاجة اليه
لكونه ليس من حقيقة الجائحة فان قلت مراده تعريف الجائحة هنا قلت سبأى ما يخالفه فى
قول المصنف وخير العامل فى المساقاة فانه لا يبيع فيه بل المساقاة فقط ومثل الثمار فقال

(قوله لجعل) اى غ (قوله قال) اى غ (قوله ان يبعث) اى الثمار (قوله فيها) اى المدة المعتادة (قوله فيها) اى المدة المعينة (قوله وضعها) اى الجائحة (قوله مع انه) اى الشان (قوله ان كان هذا) ٧٣٧ اى وضع الجائحة (قوله لانه) اى المشتري

(قوله وقال) اى الخط (قوله

وعارض) اى الخط (قوله

لاقتضائه) اى وبقيت لنتهي

طبيها (قوله انما) اى الثمرة

(قوله قال) اى الباجي (قوله

في ذلك) اى المبسوط لفظ

نضارته (قوله ان فيه الجائحة)

بيان مقتضى رواية مضمون

بجذف من (قوله لانها) اى

رواية مضمون (قوله فتوضع)

اى الجائحة (قوله لانها) اى

العربية (قوله ولا تخبر بها) اى

العربية (قوله عن ذلك) اى

كونها مبسطة (قوله هذا) اى

وضع جائحة العربية (قوله

لا قيام له) اى المعري بالكسر

المشتري (قوله بها) اى

الجائحة (قوله اما ان اشتراها)

اى عربيتها (قوله فاجتاحتها)

اى العربية (قوله من المعري)

بالفتح اتفاقا لانه بانهما (قوله

ثم اشتراها) اى المعري الاوسق

(قوله منه) اى المعري بالفتح

(قوله فاجيج) اى الحائط

(قوله بها) اى الجائحة (قوله

وليس) اى اخذ الثمرة في مهر

(قوله جائحة) اى المهر

(قوله وهو) اى وضع جائحة

المهر (قوله ووجهه) اى

وضع جائحة المهر (قوله

واستحسنه) اى وضع جائحة

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

المهر (قوله فكان ينبغي

(كلوز والمقاني) بالثلثة مع مقنأة وحمل غ الثمار على ما يدخر كالتمر بالثلثة والعتب والتين فجعل الكاف لتشبيهه قال وبه بالوز على ما لا يدخر وبالمقاني على ما له بطون ان يبعث على التبقية الى انما طيبها بل (وان يبعث) الثمار (على) شرط (الجذ) بالهمزة لذل واحد ما لها أى القطع واجبت في مدة جذها المعتادة او به سدها ولم يتمكن من جذها فيها المانع او شرط ان يجذها شيئا في مدة معينة واجبت فيها فقد سأل ابن عبدوس مهنونا عن وجه وضعها مع انه لاسقى على البائع فقال معناه ان المشتري شرط ان ياخذها شيئا به مدته على قدر حاجته فلودعه البائع الى اخذه في يومه فلا يجاب اليه ويحمل المشتري افاده هب الباني قوله واجبت في مدة الخ هذا التقييم هو الذي يدل عليه ما نقله ابن عبدوس عن مهنون وهو الموافق لقول المصنف وبقيت لينتهي طيبها الكنه خلاف ظاهر قوله اوضح فيه الجائحة ان بلغت الثلث وقول التوفسي ان كان هذا لان له سقيا لفظ بقاءه بحاله لا لحدوث زيادة فيه فله وجه كفى التفصيل لبقائه بحاله لان زيادة فيه نقله ابن عرفة وهو يفيد ان ما اشتراه على الجذ اذا ابقاءه فاجيج بعد ايام الجذ انه فيه الجائحة ولذا حمل ح كلام المصنف هنا على عمومته أى ولو اجبت بعد مدة الجذ المعتادة وتمكن من جذها كظاهر المدونة وقال انه الرابع وعارض ما هنا بقوله بعد وبقيت لينتهي طيبها لاقتضائه انما اذا انتهى طيبها واحتملت الى التأخير لبقا وطوبتها كالمثب فلا جائحة فيها الباجي وهو مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا يرعى البقاء لفظ النضارة قال ومقتضى رواية مضمون ان توضع الجائحة في ذلك ح فكان ينبغي للمصنف ان يمشي على مقتضى رواية مضمون ان فيه الجائحة لانها هي الجارية على مذهب المدونة فيما اشترى على الجذ بل هذى اخرى والله اعلم ان كانت الثمار المشتراة من غير عربيتها بل (وان) كانت (من عربيتها) أى المشتري التي اشتراها بخبرها ثم اجبت فتوضع عن المعري بالكسر المشتري لانها مبيعة فلها حكم المبيع ولا تخبر بها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشبه لا قيام له بها لان العربية معروفة ومحمل الخلاف اذا امراد فخلات ثم اشترى عربيتها بخبرها اما ان اشتراها بعين او عرض فاجتاحتها من المعري بالفتح اتفاقا واما ان امراد او سقما من حائط ثم اشتراها منه فاجيج ولم يبق الامتداد تلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة اتفاقا انظر ضريح والشارح بناني (لا) توضع جائحة ثمرة اخوذة في (مهر) ثم اجبت فلا قيام للزوجة بها عند ابن القاسم لبناء النكاح على المكاربة وليس بيعا حقة وقال ابن الماجشون توضع جائحة ابن رشد وهو المشهور ووجه ابن يونس واستحسنه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف ان يعتمد ترجيح هؤلاء الاشياخ وأن يشير الى هذا القول بان يقول على الاربع والاطهر والاحسن قاله الخط الباني وفيه نظريه لم يذكر كلام ابن رشد ونصه بعد قول العتبية قال ابن الماجشون في الذي يزوج المرأة بثمره قد بدا صلاحها فاجبت كلها ان يصيبها من الزوج وترجع المرأة عليه بقيمة الثمرة الخ ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس على ان الصداق ثمن للبضع وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شي بالمبيع النكاح فوجب

٩٣ من في الخ) تفرع على قوله ابن رشد وهو المشهور الخ (قوله وفيه) أى كلام الخط (قوله

يزوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله فاجبت) أى الثمرة (قوله ان يصيبها) اى الثمرة

(قوله فيه) اي النكاح (قوله وهو) اي البضع (قوله بقيتها) اي الثمرة (قوله وقد فأت) اي البضع (قوله وهو) اي الرجوع
 يصادق مثلها (قوله به) اي الرجوع (قوله ولذا) اي كون تشهير ابن رشد الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا يصادق المثل
 ولم يشهر قول ابن المباحثون بالرجوع على قول ابن القاسم بعدمه صله لم يتعرض (قوله له) اي كلام ابن رشد (قوله وفي لغوها)
 اي الجائحة (قوله لبنائه) اي النكاح ٧٣٨ (قوله وثبوتها) اي الجائحة (قوله لانها) اي الثمرة المدفوعة مهرها

الرجوع بالجائحة فيه وقوله ان الثمرة اذا اُجِبت كلها ترجع المرأة على الزوج بقيتها هو
 المشهور في المذهب ووجهه ان الثمرة لما كانت عوض البضع وهو مجهول رجعت بقيتها
 والقاسم أن ترجع عليه بصادق مثلها لان عوض المهر البضع وهو مجهول وقد فأت بال عقد
 وهو قول مالك في رواية اشهب رضى الله تعالى عنهم ما اهل المقصود منه فانت تراهم ~~شهر~~ كون
 الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا يصادق المثل ولم يشهر ان ترجع بالجائحة الذي هو مقابل
 قول ابن القاسم كما فهمه ح فتأمل ولذا لم يتعرض له ابن عرفة ونسبه وفي اغوها في النكاح
 لبنائه على المعروف وثبوتها لانها عوض قول ابن القاسم وابن المباحثون وصوبه الصقلي
 والخمي وشروط وضع جائحة الثمار (ان بلغت) الثمرة الجائحة (ثلث) الثمرة المبيعة (المكيلة)
 في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفها واحدا بل
 (ولو) كانت الثمرة الجائحة من أحد صنفين مبيعين مما (كصيفاني) بفتح الصاد المهملة
 وسكون التحتية فإمهملة فنون مكسورة فتثناة تحتية صنف من الثمر (وبرني) بفتح الواو
 وسكون الراء وكسر النون فتحتية صنف آخر منه واجب أحدهما وهو ثلث مجموعهما فتوضع
 جائحته ولا ينظر لثالث كبل الجراح وحده فيا وما يبيع مما يطعم بطونا كالمقائش والورد والباسجين
 ومن الثمار مما لا يخرص ولا يدخر وهو مما يطعم في كرة الا ان طيبه يتفاوت ولا يحبس أوله على
 ما يتفاوت كالنخاع والمان والنوخ والموز والارج والتين فان أجيب شئ منها انظر فان كان
 ما أصابته الجائحة منه قدر ثلث الثمرة في الثبات فأكثري أول مجناه أو وسطه أو آخره حط من
 الثمن قدر قيمته في زمانه من قيمة باقيه كان في القيمة أقل من الثلث أو أكثر وان كان الجراح أقل
 من ثلث الجميع في كيل أو وزن لا في القيمة فلا توضع فيه جائحة نافذة قيمته على الثلث أو نقصت ثم
 قال وأما ما يبيع من الثمرة مما يبيع ويدخر ويتروك حتى يجذب جميعه مما يخرص كالخل والعنب
 أولا كالزيتون واللوز والفسق والبطور فاصابت الجائحة قدر ثلث الثمرة فأكثري كيل أو وزن
 أو عدد لا في القيمة وضع عن المبتاع قدر ذلك من الثمن وان أجيب أقل من ثلث الثمرة في المقدار
 فلا يوضع عنه له شئ ولا تقويم في هذه الاشياء وان كان في الخاطم أصناف من الثمر برني
 وصيفاني وعجوة وقسم وغيرها واجب أحدها فان كان قدر الثلث في الكيل من الاصناف
 وضع من الثمن قدر قيمته من جميعه اناف على ثلث الثمن أو نقص وان اشترى أول جزء من
 القصيل فاجب ثلثها فثلث الثمن موضوع بغير قيمة ولو اشترى خلقة كان كالمقائش ان أجيب
 قدر ثلثه من أوله أو من خلقة على ما ذكرنا من التقويم البناء في صرح كلامها ان الجنس
 الواحد يعتبر ثلث جميعه اتفاقا الا ان ابن القاسم يعتبر ثلث المكيلة واشهب ثلث القيمة

(قوله وصوبه) اي قول ابن
 المباحثون (قوله وهو) اي
 الجراح (قوله مجموعها) اي
 الصنفين (قوله فيها) اي
 المدونة خبر مقدم (قوله
 يخرص) بضم ففتح مثقلا
 اي لا يخرص قدره وهو على
 اصله (قوله يدخر) بضم الياء
 ففتح مثقلا (قوله نظير) بضم
 فكسر (قوله منه) اي
 المبيع (قوله حط) بضم ففتح
 مثقلا (قوله قيمته) اي الجراح
 (قوله من قيمة باقيه) اي
 مجموع قيمته وقيمة باقيه (قوله
 كان) اي الجراح (قوله نافذ)
 اي زادت (قوله قيمته) اي
 الجراح (قوله نقصت) اي
 قيمته عن الثلث (قوله ثم
 قال) اي في المدونة (قوله
 من الثمرة) بيان ما (قوله مما
 يبيع الخ) بيان ما ايضا (قوله
 ويتروك) بضم فسكون ففتح
 (قوله ولا) اي ولا يخرص
 (قوله وضع) بضم فكسر
 (قوله من الثمن) بيان قدر
 ذلك (قوله عنه) اي المشتري
 (قوله له) اي الجراح (قوله
 فان كان) اي الجراح (قوله

وضع) بضم فكسر (قوله من الثمن) بيان قدر قيمته اي الجراح (قوله من جميعها) اي قيمة جميع
 للاصناف (قوله نافذ) اي زاد قدر قيمته (قوله خلقة) اي القصيل (قوله ان أجيب قدر ثلثه الخ) نصريح بوجه التشبيه ايضا
 (قوله من التقويم) بيان ما (قوله كلامها) اي المدونة (قوله لان ابن القاسم) استندرا على يعتبر ثلث جميعه اتفاقا لرفع
 ايهاه الاتفاق على اعتبار الكيل

(قوله والى خلافه) أى اثمب صله اشار (قولوا نواعه مختلفة) حال (قوله منها) أى الانواع (قوله او ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله واما ان كان) أى المسيح (قوله بثلث ثمرته) أى كيلها ٧٢٩ (قوله ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله الثانى) أى

ذى الاصناف (قوله منه) أى المبيع (قوله معاقلة المرأة الرجل) أى مساواة دية برحمة دية جرحه (قوله الثمرة) أى التى يبيع ثم اجبته (قوله الجائحة) أى وضعها (قوله فيه) أى وضع جائحته وعدمه (قوله قال) أى الباجى (قوله وآن) بعد اله مزى حضراوان (قوله لا يتركه تاركه) لا لسوق يرجوها أو لشغل يعرض له (قوله أى فيباح قبل قطعه) (قوله هذا) أى الذى حكى عن سخنون (قوله لما حكاه ابن الحاجب وغيره عن سخنون) أى من وضع جائحة متركه لنضارته (قوله كلاه) بفتح الميم مشى كلامه بالنون لاضافته (قوله فقول) أى المصنف (قوله على أنه) أى الشان (قوله الاول) أى المبكى لتناهى طيبه (قوله وأنه) أى المصنف (قوله فى القسم الثالث) أى المتروك لرجاء سوق أو لشغل (قوله ما ذكره المصنف هنا) أى من شرطه فى وضع الجائحة بقبيلتها لتناهى طيبها (قوله أولا) بشد الواو (قوله المتقدمين) أى فى كلام ابن الحاجب (قوله وهو) أى

والى خلافه اشار المصنف بولوه كذا النقل فى التيسية الباجى وان كان المبيع جفوا واحدا ونواعه مختلفة فاصيب نوع منها فلا خلاف بين اصحابنا ان الاعتبار بثلث جميع المبيع وهل يعتبر بثلث قيمته او ثلث الثمرة وروى عن اثمب ان الاعتبار بثلث القيمة واما ان كان نوعا واحدا فهو على ضرب بين احدهما ما يحبس اوله على آخره كالتمر والعنب فهذا الخلاف فى المذهب ان الاعتبار فى جائحته بثلث ثمرته وان كان مما لا يحبس اوله على آخره كالقثاء والبطيخ والخوخ والتماح والرمان فاعتبر براس القاسم فيه ثلث الثمرة واثمب ثلث القيمة اه خلاف اثمب فيما لا يحبس اوله على آخره وفى ذى الاصناف خلاف ما يوهمه قصر المصنف له على الثانى وفى الجواهر ان كان المبيع جنسا واحدا مختلف الانواع فاصيب نوع منه فلا اعتبار بثلث الجميع باتفاق الاصحاب ثم لعنبر فى رواية محمد بن مالك وابن القاسم وعبد الملك رضى الله تعالى عنهم ثلث الثمرة وفى رواية عن اثمب ثلث القيمة اه ومثله لابن الحاجب وابن عرفة والتوضيح وغيرهم * (فائدة) ابن رشد الثالث عند ما قال رضى الله تعالى عنه يسر الا فى الجائحة ومعاقلة المرأة الرجل وما تحمله العاقلة وزيد قطع ثلث ذنب الفحيسة واستحقاق ثلث دار (و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أى تركت الثمرة على اصلها (الينتهى طيبها) الخط فى التوضيح المسئلة على ثلاثة اقسام احدها ان تكون الثمرة محتاجة الى بقائها فى اصولها اليكمل طيبها ولا خلاف فى ثبوت الجائحة فيها قاله ابن شاس الثانى ما لا يحتاج الى بقائه فى اصوله اتمام طيبه ولا نضارته كالتمر والباقس والزرع فلا جائحة فيه باتفاق الثالث ان يتناهى طيبها ولو كن محتاج الى التأخير باقما وطوبها كالعنب المشتري بعد بدو صلاحه وحكى ابن الحاجب فيه قولين الباجى مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا يراعى البقاء لحفظ النضارة وانما يراعى بكمال الصلاح قال ويجب ان يجرى هذا الجرى على ما كان هذا حكمه كالقصيل والقضب والبقول والتمرط فلا توضع جائحة فى شئ من ذلك قال ومقتضى رواية سخنون ان توضع الجائحة من جميعه وحكى ابن يونس عن سخنون اذا تناهى العنب وآت قطافه لا يتركه تاركه الاسوق يرجوها أو لشغل يعرض له فلا جائحة فيه ابن عبد السلام هذا مخالف لما حكاه ابن الحاجب وغيره عن سخنون خليل وفى جل كلاه سخنون على اختلاف بحث لا يخفى الخط لان الكلام الاول فى ابقائه لحفظ نضارته والثانى فى وقائه لشغل مشتربه أو لسوق يرجوها واقفه أعلم فقوله وبقيت لينتهى طيبها يدل على انه انما توضع الجائحة فى القسم الاول وأنه مشى فى القسم الثالث على مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم ويظهر ان ما ذكره المصنف هنا خلاف قوله أولا وان بيعت على الجذ لا سيما وقد قال ابن عبد السلام عقب ذكره القولين المتقدمين وأشار بعض الاندلسيين الى اجراء هذين القولين فيما يبيع قبل بدو صلاحه او بعده على ان يجذ مشتربه وهو ظاهر اه ونقله فى التوضيح قال فيه ونقص فى المدونة على انه لو اشترى ثمرة على الجذ ففيم الجائحة اذا بلغت الثلث كالتمر لا لا كالبقول اه ثم قال الخط والحق ان كلامه الاول مخالف للثانى وان الرابع هو الاول فكان

اجراؤه ما فيه (قوله ونقله) أى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أى المصنف (قوله فيه) أى التوضيح (قوله ان كلامه) أى المصنف (قوله الاول) أى قوله وان بيعت على الجذ (قوله للثانى) أى وبقيت لينتهى طيبها

(قوله ان فيه) أى القسم الثالث (قوله لانها) أى رواية مضمون (قوله هو) أى القسم الثالث (قوله اخرى) أى بوضع الجائحة
 (قوله ابقاؤها) أى على اصلها التناهى طيبها الماسكة اصلها (قوله) ٧٤٠

أى ما يسع على الجذ (قوله فله) أى المشتري

يذهبى لاصنف ان يشى على مقتضى رواية مضمون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب
 المدونة فيما اشترى على الجذ بل هو اخرى والله أعلم وعطف على بلغت فقال (و) ان (أفردت)
 بضم الهمز وكسر الراء الثمار بالشراء دون اصلها (او) اشترى وحدها بعد بدو صلاحها
 كما فى ابن الحاجب ثم (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء أى اشترى (اصلها) قال فى التوضيح املو
 اشتراها وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى اصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع
 الجائحة فى (عكسه) أى القرع السابق وهو شراء اصلها وحده ثم شراؤها (أو) شراؤها (معها)
 أى اصلها فى عقد واحد اتفاقا فى هذه وعلى احد قولين فى عكسه (ونظر) بضم النون وكسر
 الظاء المعجمة أى نسب قيمة (ما صيب) بضم الهمز وكسر الصاد المهملة بالجائحة (من)
 البطون) نحو المقننة وما فى حكمها لا يحبس أوله على آخره بيان لما (الى) مجموع قيمته وقيمة
 (ما بقى) سلبها من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (فى زمنه) هذا ضعيف والذى تجب
 القموى به اعتبار قيمة كل منهما يوم اصابه الجائحة و(لا) تعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع)
 خلافا لابن ابي زمنين أفاده عب البنا فى قوله هذا ضعيف بغيره موجود وكلام أبى الحسن
 يعمد انه لا قائل به فانه قال على قولها فان كان الجراح مما لم يجمع قدر ثلث الثمن وضع قدره وقبل
 ما قيمة الجراح فى زمنه مانعه هل قوله فى زمنه ظرف للتقويم وهو الظاهر ثم قال فيكون الحكم
 أن يعتبر كل بطن فى زمنه ولم يتأول هذا أحد من الشيوخ وان كان هو الظاهر وانما اختلفوا
 هل يراعى فى التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة واما الاستثناء على القول به فانهما هو لاحتق
 المقدار الذى يقوم والتقويم يوم البيع أو يوم الجائحة على أن يقبض فى أوقاته هذا هو ظاهر
 كلامهم اهـ والمعنى انه بعد انتهاء البطون ينظر كم يساوى كل بطن زمن الجائحة على أن
 يقبض فى أوقاته (ولا يستعمل) بضم القمية وفتح الجيم بتقويم السالم (على الاصح) عند
 عبد الحق من الخلاف بل يؤخره وقومه حتى تنتهى البطون ليحقق مآدار كل بطن ثم تعتبر قيمة
 كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجراح لجموعها وبمثل ثالث النسبة يحيط من
 الثمن قلت أو كثرت (و) ان اكثرت دارا به النخل أو غيره ثم ثمره مزرعية وشرطها المكثرى
 واجبت الثمرة (فى) وضع الجائحة فى الثمرة (المزرعية) من النخل أو غيره مزرعية من غير
 (الزراعة) قيمتها (الكرا) من الأدار من الألف والقدق أو الأرض التى بها النخل والشجر وكثرت
 بشرط الثمرة للمكثرى بان كانت قيمتها ذات مجموعها مع الكرا نظرا لكونها غمرة مبتاعة وعدمه
 نظرا لتبعيتها والوضع انما هو فى ثمره مقصودة بالبيع (تأويلان) ومفهوم المزرعية ان غيرها
 التابع المشترط للمكثرى لا توضع جائحته اتفاقا وانما يجوز اشتراطه باربعة شروط تبعيته
 للكرا بكونه ثلثا واشترط جميعه وطبيعته قبل انقضاء مدة الكرا وقصد دفع الضرر بتصرف
 المكثرى اليه ومفهوم التابعة ان المزرعية المشترطة فى الكرا غير تابعة توضع جائحتها اتفاقا
 وقيمة التقويم أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون غمرة وتجمع القيمتان وتنسب
 قيمة الثمرة لجموعهما ويحيط عن المكثرى مثل نسبة ما من الكرا قاله ابن يونس (وهل هى) أى

الى مجموع الخ) صلة تنسب
 (قوله انه) أى اعتبار قيمة
 كل فى زمنه (قوله فانه) أى
 ابا الحسن (قوله قولها) أى
 المدونة (قوله الجراح) أى
 نسبته (قوله مما يجمع) أى
 مع ما جيع أى لجموعهما
 (قوله ثم قال) أى ابو الحسن
 (قوله يتأول) أى يفهم (قوله
 هذا) أى اعتبار قيمة كل بطن
 فى زمنه (قوله وان كان هو
 الظاهر) حال (قوله الاستثناء)
 أى بالتقويم (قوله والتقويم)
 أى اعتبار القيمة (قوله انه)
 أى الشان (قوله بعد انتهاء
 البطون) صلة ينظر (قوله
 لجموعها) أى القيم (قوله
 وبمثل) صلة يحيط (قوله او
 ظهرت) عطف على مزرعية
 لشبه الفعل (قوله من غيره)
 أى النخل (قوله قيمتها) أى
 الثمرة (قوله مجموعها) أى
 قيمة الثمرة (قوله نظر السكون)
 غمرة مبتاعة) عنده وضع
 جائحتها (قوله وعدمه) أى
 الوضع (قوله لتبعيتها) أى
 الثمرة فى البيع للدار (قوله
 غيرها) أى المزرعية (قوله
 التابع) نعت غير (قوله
 المشترط) بفتح الراء نعت
 غير (قوله اشتراطه) أى
 غير المزرعية (قوله بكونه
 ثلثا) أى من مجموعها والكرا
 على تقويم (قوله وتنسب)
 عطف على تقويم

الجائحة

ثلثا) أى من مجموعها والكرا (قوله تقويم) بضم ففتحات مثقلا (قوله وتجمع) عطف

على تقويم (قوله وتنسب) عطف على تقويم

(قوله لم يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله الى انه) اي الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله وعزاه) اي الاول (قوله وهو) اي الثاني (قوله واستظهره) اي الثاني ٧٤١ (قوله في ذلك) صلة فرق (قوله من حق التوفية) بيان ما

واضافته للبيان (قوله وقيد) بقضات متقلا (قوله بعدم معرفته) صلة تبت (قوله لم يعرف) بضم فسكون (قوله ففتحها اي السارق) قوله وان كان (اي السارق) قوله عنه (اي المبتاع) قوله ونقله (اي التقييد بعدم المعرفة) قوله عدمه (بضم فسكون) اي فقر السارق (قوله غير) حال من هاء عدمه (قوله يسره) اي السارق (قوله انه) اي السارق المعدم الذي لا يرجي يسره عن قرب جائحة والجلة خبر الظاهر (قوله وهو) اي يكون السارق المعدم غير مرجو اليسر عن قرب جائحة (قوله ثلاث عشرة الخ) كذا في الحط والله تحريف فان المذكور بعد عشر ون (قوله به) اي ما لا يستطاع دفعه (قوله في وضعه) صلة كاف التقييد (قوله عليه) اي كون التعيب كالتقص (قوله ويضم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله منه) اي كلام ابن رشد (قوله انه) اي الشأن (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله هنا) اي في التعيب (قوله فان) اي نقص قيمتها (قوله ولو

الجائحة ما) أي شيء متاف للثمرة (لا يستطاع) بضم أوله (دفعه) عنها (كسماوى) بفتح السين المهملة وخنة الميم اي منسوب للسمااء الكونه من رافعها بلا عمد لادخل مخلوق فيه كبر بفتح الموحدة والراء وسكونها وورج وجراد ونبل ومطر (وجيش) وسلطان جائر وليس منها السارق وعليه الاكثر (او) هي ما لا يستطاع دفعه (وسارق) لم يعرف وهذا لابن القاسم (خلاف) في التوضيح الاول عليه الاكثر وأشار ابن عبد السلام الى انه المشهور وهو لابن نافع وعزاه الباجي لابن القاسم في الموازية والثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الادى وغيره في ذلك لما بقي على البائع من حق التوفية وقيد الشيخ والقاسم كون السارق جائحة بعدم معرفته فان عرف فبقيت له المبتاع بعوض ما مرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شيء من الثمن ونقله في التوضيح ابن عرفة الظاهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب انه جائحة وهو ظاهر المدونة الحط في المسائل الملقوطة الجوانح ثلاث عشرة النار والريح السموم والنبل والفرق بالسبل والبرد والمطر الغالب والمطر المضر والدود والقطح والعفن والجراد والجيش الكثير واللص والجليد والغبار المفسد والقضاء أي بيس الثمرة مع تغيبه ولو لم يمسها او القشام وهو مثل القناء والجرح أي ظهور الثمرة والشوبان أي تساقطها والشمرة أي عدم جريان الماء في الشماريح فلا يربط الثمر ولا يظيب (وتعبيها) اي الثمرة بما لا يستطاع دفعه (كذلك) أي نقص قدرها به في وضعه ان بلغ النقص الثلث لكن الثلث في المشبه في القيمة لعدم نقص الذات الحط نص عليه ابن رشد في سماع أبي زيد من كتاب الجوائع ويفهم منه انه ينظر هنا الى نقص قيمتها فان كان قدر ثمنها اوضع والا فلا في ضج فان لم تثلم الثمرة وتعيبت بغيار أصابها أو ربح أسقطها قبل تنأى طيبها فنقص عنها في البيان المشهور انه جائحة فينظر الى ما نقص هل بلغ الثلث في موضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو أحد قولى ابن القاسم وانما هو عيب فيجوز المبتاع بين القسك بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) بضم القوقية وفتح الضاد المجهمة الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قات) بفتح القاف واللام مشددة عنه لان سقيها على ياتيه فاشبهت ما فيه حق توفية وظاهر المصنف ولو قلت جدا ولا ابن رشد لا يوضع القليل الذي لا خطب له وشبهه في وضعها وان قلت فقال (ك) بجائحة (البقول) بضم الموحدة والقاف كنس وكزبرة وهندبا ولساق ابن عبد البر ما لم يكن تاذها الا باله (والزعفران والريحان) بفتح الراء (والقرط) بفتح القاف وسكون الراء واهمال الماء أي العشب الذي تأكله الدواب عياض واره ليس يعربى وأما بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة تحلى يجعل في ثقب الاذن للزينة ويقطعها واهتمام الطاء فهو غير يدبغ به الجلد فاذه الحط وضبطه في انقاموس بضم القاف وذكرا له معاني منها الثبت ومنها الحلى الذي يجعل في شحمة الاذن وقال انه فارسي (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المجهمة فوحدة عياض أي الفصصة التي تطعم للدواب وهو القتب اذا كان يابس او قال الاصمعي اذا جفت فهي القضب (وورق التوت) الذي

قولى بفتح اللام (قوله كذلك) اي بلا شيء (قوله عنه) اي الثلث (قوله لان سقيها) اي الثمرة (قوله فاشبهت) اي الثمرة (قوله ولو قات جدا) اي جائحة العطش (قوله ما لم يكن) اي الجاه

يعان به دوزا الحرير ولومات الدود فهو جائحة في الورق فلم يشتره فسخه عن نفسه كمن اشترى
 جاماً أو فندقا فخلاً بالبلد ولم يجد من يسكنه (ومغيب) بضم الميم وفتح الغين المججمة والحقبة
 مشددة (الاصل كالجزر) بفتح الجيم والزاي فراء وبكسر الجيم أيضاً يقال له في المغرب
 الاسفندرية ولا فرق في هذه بين كون جائحة من العطش أو غيره فلو قال ومطلقاً كالقول
 الخ لا فاد هذا والفرق بين الثمار والبقول ان جزا البقول شيئاً فبلا يضبط قدرها وان العادة
 سلامتها من غير العطش وان العادة انه لا يقال في الثمار احييت الا اذا ذهب ثلثها وفي قوله
 ومغيب الاصل اشعار بجواز بيعه وهو كذلك لكن بشرط قطع بعضه ورويته كان حوضاً واكثر
 وقيل لا يباع الا المقلوع وقيل تكفي رؤية ما ظهر منه ويدخل في مغيب الاصل جذرة قصب
 السكر تباع وحدها ومع كراء أرضها ولا يجوز اشتراط بقائها بعد فراغ مدة السكران فان طوع
 له المكري بذلك جاز ويجوز اشتراطها للمكري لانها من ماله قاله ابن ابى البنا في جعل مغيب
 الاصل كالقول فهو قولها وأما جائحة البقول الساق والبصل والجزر والفجل وغيرها فيوضع
 قليل ذلك وكثيره اه ان عرفة جعل الجزر والفجل من البقول فتوفى اللغزى وغيرها المتبسطى
 أما المقسائي والبطيخ والباذنجان والقرع والفجل والجزر والموز والورد والياسمين والخسيري
 والعصبي والبول الاخضر والجلبان فحكمها كلها حكم الثمار راعى فيه الثلث وروى محمد
 عن أشهب ان المقائى كالقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه القضاء اه فانظره
 مع ما تقدم والله أعلم (ولزم المشتري باقيا) أى الثمار السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان كثر
 بل (وان قل) الباقي اتفاقاً فالمبالغة لجر دفع التوهم وقرى بين الجائحة والاستحقاق بذكرها
 فكان المشتري دخل عليها وبوقوع العقد في الاستحقة ان على غير مملوك (وان اشترى) شخص
 (اجناساً) من الثمار كخيل وعنب وتين في صفقة (فاجب بعضها) جنساً منها كله أو بعضها أو
 أكثر كذلك (وضعت) بضم الواو وكسر الصاد المججمة الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته)
 أى الجنس الجاه (ثلث) مجموع قيم (الجميع) أى الذى أوجب والفى سلم (وان) (أجيب) بضم
 الهمز وكسر الجيم (منه) أى الجنس الجاه (ثلث مكيته) أى الجاه (وان تنهت الفترة) المبيعة
 بعد بدو صلاحها على البدن في طيبها ثم أجيبت (فلا جائحة) موضوعاً عن المشتري وأما لو
 اشتراها بعده على أخذها شيئاً فاجبت فتوضع جائحة على مذهب المدونة وقد تقدم وشبه
 في عدم وضع الجائحة فقال (كالقصب الحلو) فلا جائحة فيه على المشهور ولأنه انما يباع بعد طيبه
 بظهور حلاوته وان لم يتكامل البناني هذا مذهب المدونة معنون قال ابن القاسم توضع جائحة
 القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس ابن حبيب توضع جائحة القصب غير الحلو اذا
 بلغت الثلث وانظر هل هو القصب القارسى (ويابس الحب) المبيع بعد يسه أو قبله على قطعه
 وبقى الى يسه فاصابته جائحة فلا توضع (وان ساقى ديباً طامعاً لا يضر غيره فاجب) (خبر)
 بضم الخاء المججمة وكسر القصة مشددة (العامل في المساقاة) أى المعتد على خدمة الشجر
 يضر غيره اذا اصاب الفترة جائحة (بين سقى الجميع) أى الجميع وما لم يصب بالجزء المساقى عليه
 (أو تركه) أى فسح عقد المساقاة عن نفسه (اذا أجب الثلث فكثر) ولم يبلغ الثلث وكان الجاه
 مشاعاً فان كان معينا الزمه سقى ما عداه فان بلغ الجاه الثلثين خيرا العامل سواء كان الجاه

(قوله فهو) أى مونه (قوله)
 قولها) أى المدونة (قوله)
 السالم) نعت باقيا (قوله)
 بحصته) أى الباقي صلته لزم
 (قوله من الثمن) بيان حصته
 (قوله بالمبالغة) الخ تفرع
 على اتفاقاً (قوله فرق) بضم
 فكسر مخففاً (قوله بتكررها)
 أى الجائحة (قوله فكان)
 المشتري) بفتح الهمز وشد
 النون (قوله عاها) أى
 الجائحة (قوله بوقوع الخ)
 عطف على بتكررها (قوله)
 كذلك) أى كله أو بعضها
 (قوله في طيبها) صلة تنهت
 (قوله بعده) أى بدو صلاحها
 (قوله هذا) أى عدم وضع
 جائحة القصب الحلو (قوله)
 وهو) أى وضع جائحة
 القصب الحلو (قوله هو) أى
 وضع جائحة القصب الحلو
 (قوله فاصابته جائحة) أى
 بعد يسه (قوله العقد) جنس
 (قوله على خدمة الشجر)
 فصل يخرج العقد على غيرها
 (قوله يضر غيره) فصل
 يخرج العقد على خدمة
 الشجر يضر غيره (قوله)
 بين سقى الجميع) صلة خبر
 (قوله بالجزء المساقى عليه)
 صلة سقى (قوله فان كان)
 أى الجاه (قوله ما عداه)
 أى الجاه

(قوله منه) أي الثمر (قوله عند ابن القاسم) صلة يضع (قوله وروايته) أي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وهو) أي الوضع (قوله بناء الخ) صلة يضع (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله على أنه) أي المستثنى (قوله بالاولى) بفتح الهمز * (فصل اختلاف المتبايعين) * (قوله بنقد) ٧٤٣ صلة متبايعان (قوله لأن فعله) أي متبايع علة

بما عقب الألف قوله بفتح
الراء أي ولم تبدل ألفها
سكون ما قبلها (قوله عقبها)
أي الألف (قوله لأجل
فعله) أي بائع (قوله وهو)
أي فعله (قوله ببدال) صلة
أجل (قوله تحركها) أي
الياء صلة ببدال (قوله أنه)
أي المصنف (قوله به) أي
الثنى (قوله بدليل) صلة أواد
وأضافه للبيان (قوله بان
قال أحدهما عين الخ) تصوير
لاختلافهما في جنسه (قوله
ولا ينه لأحدهما) حال
حذف مثله من الأول (قوله
كلهما) أي في فسخ البيع
(قوله في يده) أي حوز
المشتري صلة فوات (قوله
بتغير سوق) صلة فوات
(قوله لصحته) أي البيع علة
اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله
لشهره) أي العوض الخ علة
الكان أحسن (قوله وهو)
أي كلام هج (قوله لقاعدة)
أضافه للبيان (قوله ومخالف)
عطف على الموافق (قوله علم)
بضم العين (قوله أنها) أي
السلة (قوله وهذا) أي علم
أنها لو كانت مثلية الخ من
قوله قيمتها (قوله أنه) كمن
أي لزوم القيمة مطلقا (قوله
وتؤيده) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله
له) أي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) أي حاولو (قوله لشبه الخ) علة مقدراي وهو كذلك

شأننا أو معينا (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر النون (كبل معلوم)
كعشرة أو سق (من الثمرة) المبيعة على أصولها بخمسة عشر درهما مثلا (تجاح) بضم القوقبة
أي الثمرة (ع) أي القدر الذي (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) يفتح التحتية والضاد
المجتمعة البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أي الثمر (بقدره) أي الجاح منه عند ابن
القاسم وروايته وهو المشهور بناء على أن المستثنى مشتري وروى ابن وهب لا يضع عنه من
المستثنى شيئا بناء على أنه بقي ويضع عنه من الدراهم فلو باع ثمرة ثلاثين أردنا بخمسة عشر
درهما واستثنى عشرة أرباب واجب ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الدراهم وثلث
المستثنى على المشهور ومفهومه كبل أنه لو استثنى جزأ شأها كربع لوضعت الجائحة عن
المشتري بالاولى وهذا متفق عليه فلذا ذكرنا تنازعا في حصول الجائحة فعلى المشتري
اثباتها وإن تنازعا في قدرها قبل القول للبائع وقيل للمبتاع وأصل يضع يوضع بكسر الضاد
لحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أبدلت الكسرة قصبة المناسبة لعين الحلقية ووقعه سبحانه
وتعالى أعلم
* (فصل) * في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (أن اختلاف) الشخصان (المتبايعان) لشيء
بنقد أو غيره بضم الميم وفتح القوقبة مثني متبايع بيا عقب الألف لأن فعله بتأبيع بفتح الباء
وأي بائع فهو بالهمز عقبها لأجل فعله وهو باع ببداليائه ألفا تحركها عقب فتح وصلته
اختلف (في جنس الثمن) الظاهر أنه أراد به مقابل الثمن بدليل التشبيه الآتي في قوله كقوله بان
قال أحدهما عين والآخر عرض (أو) اختلفا في (نوعه) أي الثمن بأن قال أحدهما ذهب
والآخر ورق ولا ينه لأحدهما (حلقا) أي المتبايعان كل على نقي دعوى الآخر وتحقيق
دعوى نفسه مقدما للنفي على الإثبات (وفسخ) بضم فكسر أي البيع سواء قامت السلعة
أو فوات ونكولهما كحلفهما فيرد المشتري للبائع السلعة إن لم تفت (ورد) أي يرد المشتري
للبيع (مع الفوات) للسلعة في يده بتغير سوق فاعلى (قيمتها) أي السلعة معتبرة (يوم بيعها) أي
السلعة لصحته هج لو قال عوضها بدل قيمتها كان أحسن لشعوله مثل المشلى عب وهو
الموافق لقاعدة القيمة في المقوم والمثل في المثل ومخالف لقولت علم من قوله قيمتها إنما لو
كانت مثلية لرد مثلها وهذا على اعتبار المفهوم لكن يعارضه عموم المنطوق فتلزم القيمة مع
القوات مطلقا مثلها كان أم مقوما وهو ظاهر ما في التوضيح وغيره ويؤيده كون المعتبر في
القيمة يوم البيع مع أنه ليس به أول زمن نسلط المشتري على المبيع وقوله أيضا عن بعضهم يوم
ضمنها المشتري وفي حلالوا إشارة له حال ظاهره في المثل والمقوم لشبه البيع هنا بالقاسد إذا لم ير
أحدهما بقول الآخر وان حلف أحدهما وتكلى الآخر لا يفسخ بوقضى الحالف على التاكل
(و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بأن قال البائع عشرة والمشتري ثمانية وإنما وفسخ على

(قوله ما لم يفت) أي الثمن (قوله من الثمن) بيان ما (قوله يشبهه) بفحصان مثقلا أي المصنف (قوله في انهما) أي المتبايعان صلة
شبهه (قوله في جنسه) أي المثلون (قوله مطلقا) أي فاقا المثلون أولي يفت (قوله في قدره) أي المثلون (قوله في جنس الثمن ونوعه)
أي بان يراد من الثمن المعقود عليه الذي يشبههما (قوله راجع لجميع ما تقدم) أي الاختلاف في الجنس والاختلاف في النوع
والاختلاف في القدر أي بقصر الثمن على مقابل المثلون (قوله به) أي الثمن (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله فقيها) أي المدونة
(قوله انظر البناي) نصه عقب ما تقدم ٧٤٤ فالاقسام ثلاثة طرفان وواسطة والواسطة الاختلاف في السمرا والمحمولة

فيه قولان هل هو من الاول
او من الثاني فالصفة كالكيل
بلاختلاف وانما هو في السمرا
والمحمولة وهو ظاهر التوضيح
أي السكنة خلاف ما لابن
يونس ونصه ابن حبيب اذا
اختلفا في الصفة بكيد ووسط
وكسرا ووسطا وقد اتفق
البائع وقرى فاصدق البائع
بيمينه ولم يجعله كالخلافهما
في جنسين وقال فضل بن
مسلمة يتحاذان ويضخ
كالخلافهما في جنسين اه
بجمل خلاف ابن حبيب
وفضل في مطلق الصفة
وقوله وقد اتفق البائع الخ
هو معبني قول الخمي
الاختلاف في الصفة
كالكيل لجعله قبض الثمن
مع التفرق فونا مصادقا
البائع لان التنازع في
المثلون وتصدق المشتري
الاتي في التنازع في الثمن
وفي العتية اذا قبض البائع
الثمن وهو دينار ثم اختلفا
في المثلون فمع يميني ابن
القاسم يصدق البائع بيمينه لقبضه الدينار ابن رشد هذا خلاف قول ابن القاسم قيمه لانه لم ير
النقد فوات ثم قال من جعل قبض الساعة فواتا ومن لم ير قبض الساعة فواتا لم ير قبض النقد فواتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد التثنية (قوله حلف) أي بآتمها (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تتحاذيها) أي المتبايعين (قوله وان لم يتحاذي في الثمن)
حاله (قوله ولعله) أي تتحاذيها

الرواية
النقد فواتا ثم قال من جعل قبض الساعة فواتا ومن لم ير قبض الساعة فواتا لم ير قبض النقد فواتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد التثنية (قوله حلف) أي بآتمها (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تتحاذيها) أي المتبايعين (قوله وان لم يتحاذي في الثمن)
حاله (قوله ولعله) أي تتحاذيها

(قوله وانما قصد) أى فى الرواية (قوله انه) أى الشان (قوله عنده) أى أبى اسحق (قوله وكذا) أى اختلافهما فى قدر الاجل فى حلقهما والفسخ ان لم تقف وتصديق المشتري بيمينه ان فانت (قوله على هذا) أى اختلافهما فى أصل الاجل (قوله وقوله الآتى والقول لثانى الرهنية الخ) جواب ما يتوهم من منافاته لما هنا من تحالفهما والفسخ (قوله لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجمل وينقص بوجودهما) علة لتكون الاختلاف فيهما كالاختلاف فى قدر ٧٤٥ الثمن (قوله وهذا) أى كون الثمن

يزيد بعدمهما وينقص بوجودهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله بقولها) أى المدونة (قوله جاز) أى مضى وزم (قوله لانه) أى أخذه الرهن أو الجمل (قوله الاعتراض) أى بكلامها (قوله على المصنف) أى ابن الحاجب فى جعله الاختلاف فى الرهن والجمل كالاختلاف فى قدر الثمن المقتضى لزيادته بعدمهما ونقصه بوجودهما (قوله انه) أى الشان (قوله لو كان) أى الثمن (قوله به) أى الرهن أو الجمل (قوله متعلبا) أى بأخذ الرهن أو الجمل فيضمير موكله فى امضاء تصرفه ورده (قوله ولم يذكرها) أى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله مسئلتى) بفتح التاء معنى مسئلة بلانون لاضافته (قوله ويجعل) عطف على يذكر (قوله ذلك) أى حلقهما والفسخ (قوله فى الاولين) أى الاختلاف فى الجنس والاختلاف فى النوع (قوله وفى هذه الجنس) أى

الرواية وانما قصده لا يصح مدعى النصف فى الربع وليتكم على تمام التحالف ولم يقل أبو اسحق بقا فهمه او تفاضلهما اذا ادعى البائع النصف وقال المبتاع لم أشتري الا الربع وسكت عنه فانظر هل يستويان عنده أولا والاظهر عنده لمدى الفرق بينهما ولا اختلاف انهما لا يتحالفان ولا يتفاضلان اذا كان البائع هو الذى ادعى بيع النصف وانما النصف هل يتحالفان ويتفاضلان أم لا اذا كان المبتاع هو الذى ادعى شراء النصف لان الجملة تزيد فى ثمنها من حصة المشتري أن يقول لا أرى أن أخذ الربع بالسوم الذى اشتريت به النصف والبائع اذا أخذ منه الربع بالسوم الذى رضى أن يبيع به النصف لم يكن له حصة أفاده الحط (أو) اختلاف فى (قدر أجل) لثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تقف السلعة تحافا وتفاضلا وان فانت فالتول للمشتري ان أشبهه وكذا ان اختلاف فى أصل الاجل بان قال البائع حالا والمبتاع الى أجل فانه فيما لم يتكلم المصنف على هذا وان اختلاف فى انتمائه فالقول لمنكره ان أشبهه وسيمد كره المصنف أفاده الحط (أو) اختلاف فى وقوع البيع بشرط (رهن) لشيء فى الثمن المؤجل وعدمه وقوله الآتى فى الرهن والقول لثانى الرهنية محله فى تنازعهما فى سلعة معينة هل هي رهن أو ودبعة ولم تعرض مدعى الرهنية ليكون عقد البيع والقرض أو غيرهما اشترط فيه رهنيتها أم لا فالمراد بمختلف عيج ويحتمل عطف رهن على المضاف اليه أى تنازعا فى قدر رهن (أو) تنازعهما فى وقوع البيع بشرط (جمل) بالثمن المؤجل أى ضله بان قال البائع بعتك بكذا الاجل كذا بشرط جمل وقال المبتاع لا بشرطه أو قدره كبتك على جملين وقال المشتري على واحد قال فى التوضيح لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجمل وينقص بوجودهما وهذا هو الظاهر وان كان وقع فى المذهب ما يدل على ان الرهن لخاصة له من الثمن ومثله لابن عبد السلام محتج بقوله ما ومن امره أن يسلم لك فى طعام ففعل وأخذ رهنه أو جمل بغير أمره جاز لانه زيادة توفى اه ابن عبد السلام واليك التفتن فى وجه الاعتراض على المصنف اه ووجه التفتن انه لو كان يختلف به الثمن لسكان الوكيل متعلبا اه قاله طنى وأفاد حكم اختلافهما فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى قدر الاجل أو الرهن أو الجمل فقال (حلقا) أى المتبايعان فى كل من القروع الخمسة (وفسخ) البيع ولم يذكرها مع مسئلتى الاختلاف فى الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حلقا وفسخ لعموم ذلك فى الاولين منع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبهه وفى هذه الجنس حلقهما والفسخ مع بقائه فقط كما يأتى وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذى ادعاه من بيعه بل يشبهه على ما يأتى ولعل الفرق ان الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه اختلاف فى ذاته بخلاف الاختلاف فى الجنس فانه اختلاف فى شيء زائد على الذات اما الرهن والجمل والاجل فظاهرهما فى قدر ثمن ومثمن

٩٤ من فى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله مع بقائه) أى المبيع (قوله وأما مع فواته) أى المبيع (قوله فيضمن) بضم الياء أى المبيع (قوله يعمل) بضم الياء (قوله الفرق) أى بين الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه والاختلاف فى أحد الخمسة (قوله فى ذاته) أى الثمن

(قوله اتفاقهما) أي المتبايعين (قوله أصل كل) أي من الثمن والمثمن (قوله القسحين) أي القسح لاختلافهما في الجنس أو النوع والقسح في اختلافهما في أحد الخمسة (قوله فهو) أي أن حكمه بالخ تبريع على في القسحين (قوله عند ابن القاسم) صله قيد (قوله والفرق) أي بين اختلاف المتبايعين واللعان (قوله لا قول) أي قول ابن القاسم (قوله الخلاف) أي في اشتراط الحكم في القسح وعدمه (قوله فيما الخ) خبر فائدة (قوله فله ذلك) أي الرضا ولا يفسخ (قوله لا عند غيره) أي ابن القاسم (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله وكأشهما) أي المتبايعين (قوله ولو في حق المظالم) مبالغة في القسح ظاهر أو باطن (قوله فلو وجد) أي المظالم (قوله له) أي المظالم ٧٤٦ (قوله بعد القسح) تنازع فيه وحد وأقر (قوله فله) أي المظالم (قوله به) أي حقه (قوله وعثرته) أي الخلاف في كون القسح ظاهرا أو باطنا في حق المظالم أو ظاهر الأباطنا فيه (قوله ويجعل) أي وطؤها له (قوله وأمكنه) أي وطؤها المتنازع (قوله وهو أي منع وطئها المتنازع المظالم) قوله ان القسح الخ بيان للمشهور بجذف من (قوله في حقه) أي المتنازع المظالم (قوله لا خذله) أي المتنازع (قوله ان يبيعه) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع (قوله فليس له) أي البائع (قوله تملكه) أي المبيع (قوله وبأنهما) أي المتبايعين عطف على (قوله بان الحكم الخ) عطف على بان (قوله رج) بضم فكسر مثقلا (قوله الثاني) أي كون القسح ظاهرا فقط (قوله القولين) أي القسح ظاهرا وباطنا والقسح ظاهرا وباطنا (قوله تصرفه) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله)

فلان اتفقا على أصل كل صير الزائد المختلف فيه كأنه زائد على أصل الذات وقوله (ان حكمه بضم فكسر به) أي القسح قيد في القسحين جميعا فهو راجع للبيع عند ابن القاسم وقال مضمون وابن عبد الحكم يفسخ بنفس التحالف كاللعان والفرق الاول ان اللعان تعدد لتعلق النكاح وتوابعه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا يتقطع النزاع فيها إلا بالحكم وفائدة الخلاف فيما إذا رضى أحدهما قبل الحكم بما قال الآخر فله ذلك عند ابن القاسم وكأنه بيع لأن لا عند غيره وظاهر قوله ان حكمه به أنه ما ان تراضياعا على فسخه إلا حكم لا يفسخ وقال سنده يفسخ وكأنه ما أتى بالفسخ (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبد وربه تبارك وتعالى ولو في حق المظالم على المعقود وقال سنده يفسخ في حق المظالم ظاهرا فقط فلو وجد بينة أو أقر له خصمه بعد الفسخ فله القيام به وعثرته إذا كان المبيع أمة والبائع ظالم فلا يجعل له وطؤها على كون القسح ظاهرا فقط ويجعل على المشهور ولا يجعل للمتنازع وطؤها إذا ظفر به أو أمكنه وهو ظاهر كلام الشارح رحمه الله المشهور وان الفسخ في حقه باطنا حتى على الضعيف فيما يظهر لا خذله عنه وليس للبائع الظالم إذا فسخ البيع ان يبيعه وان حصل فيه فوت فليس له تملكه على الضعيف لا على المشهور فان قيل قوله ظاهرا وباطنا في قوله لا في الصلح ولا يجعل للظالم وقوله لا في القضاء لا أحل حراما أجيب بأن الحكم يفسخ البيع مع قطع النظر عن كذب الكاذب منزل منزلة تقاييلهما وبأنهما المتراضيان على الحلف وحلفا فكأنهما تقايلا وبأن الحكم بالفسخ حكم بمال وتبعه الوطء بخلاف ما في القضاء فانه بثبوت شيء بشهادة زور ولو أطلع الحاكم عليه لم يحكمه فأفاده عب البناني ابن الحاجب يفسخ ظاهرا وباطنا على الأصح في ضيق ما صححه المصنف ذكر سنده أنه ظاهر المذهب ورجح الثاني بأن أصل المذهب ان حكم الحاكم لا يجعل حراما وذكر المازري القولين وزاد ثالثا البعض الشافعية ان كان البائع مظلوما ففسخ ظاهرا وباطنا ليصح تصرفه في المبيع بوطء وغيره وان كان ظاهرا ففسخ ظاهرا فقط لانه غاصب وفي المعيار سئل ابن أبي زيد عن باع جارية من رجل فانكره المشتري هل يجعل له وطؤها فاجاب اذا لم يجد عليه بينة بشرائها فليحلفه ويبرأ ويعد هذا منه كتسليمها له بثمنها ويجعل له وطؤها ان قبلها والا فليبيعها على هذا التسليم ويشهد عدلين انه انما باعها عليه ويقبض ثمنها الذي باع به أولا ويوقف ما زاد عليه فلهما أقر المشتري الاول فهو له ورأيت لأصنون في كتاب ابنه انها

قوله وعثرته) أي الخلاف في كون القسح ظاهرا أو باطنا في حق المظالم أو ظاهر الأباطنا فيه (قوله ويجعل) أي وطؤها له (قوله وأمكنه) أي وطؤها المتنازع (قوله وهو أي منع وطئها المتنازع المظالم) قوله ان القسح الخ بيان للمشهور بجذف من (قوله في حقه) أي المتنازع المظالم (قوله لا خذله) أي المتنازع (قوله ان يبيعه) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع (قوله فليس له) أي البائع (قوله تملكه) أي المبيع (قوله وبأنهما) أي المتبايعين عطف على (قوله بان الحكم الخ) عطف على بان (قوله رج) بضم فكسر مثقلا (قوله الثاني) أي كون القسح ظاهرا فقط (قوله القولين) أي القسح ظاهرا وباطنا والقسح ظاهرا وباطنا (قوله تصرفه) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله)

لانه) أي البائع (قوله فانكره) أي البيع (قوله هل يجعل له) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تلحل عليه) أي المشتري (قوله فليحلفه) أي البائع (قوله على عدم شرائها منه) (قوله ويبرأ) أي البائع (قوله ويعد) بضم ففتح مثقلا (قوله هذا) أي الحلف على عدم الشراء (قوله منه) أي المشتري (قوله له) أي البائع (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله والا) أي وان لم يقبلها البائع (قوله انه) أي الشان (قوله عليه) أي التسليم (قوله أولا) بشد الواو (قوله يوقف) بضم فسكون فكسر أي البائع (قوله عليه) أي ثمنها الاول (قوله فهو) أي الموقوف له

(قوله ذلك) أي عدم حمله للبائع (قوله به) أي جواب ابن أبي زيد صلة تفهيم (قوله اعزل) أي تعب الطبيب في مداواته (قوله المفصل) أي في البائع من كونه مظلوما فيفسخ ظاهر وباطنه وظاهرا ظاهرا فقط ٧٤٧ (قوله الحن) أي أقوى وأبلغ (قوله في

القروع الخمسة فقط) أي الاختلاف في قدر الثمن أو في الثمن أو الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله فيها) أي القروع الخمسة (قوله تصديقه) أي المشتري (قوله بالشرطين) أي دعواه الاشبه وحلفه (قوله كذا) أي فواته يدمشتره (قوله فان اشبه البائع وحده) مفهوم ان ادعى الاشبه (قوله صدق) أي البائع (قوله فان فات بعضه) أي المبيع مفهوم ان فات المبيع كله (قوله ماسلكه) أي المصنف (قوله لدلالته) أي ماسلكه (قوله عند القوات الخ) صلة ترجيح (قوله على دعوى البائع) صلة ترجيح (قوله وان اشبه) أي البائع مبالغته (قوله ولموافقة) أي ماسلكه (قوله عطف على لدلالته) (قوله قولها) أي المدونة (قوله ان أتى) أي المبتاع (قوله كذبه) أي المبتاع (قوله فان أتى) أي البائع (قوله وقول السارزي) عطف على قولها (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله المصوب) بكسر الواو (قوله لم يدل) أي قوله وصدق مدعى الاشبه (قوله الى هذا) أي اتمام انهم اسواء

لا تحل للبائع وانما ذلك اذا لم يقبلها اه أبو علي به تفهيم ما يشكل والباء الذي أعزل وان صاحب القول المفصل هو الذي اصاب المفصل والاجوبة التي ذكرها ز ضعيفة لان ثوله في الاول مع قطع النظر عن كذب الكاذب هو الموجب لكون الفسخ ظاهرا فقط وقوله في الثاني المتراض على الحلف الخ يقال عليه ان الصادق في نفس الامر انما رضى بحلف الكاذب المجزء عن بيان كذبه فاذا وجدينة أو اقره خصمه فهو كالقرار بعد الصلح على الانكار وهو يفيد الفسخ ظاهرا فقط ويرد الثالث بان القضاء يعم المال وغيره وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انما انا بشر مثلكم وانكم تخطئون الى ولعل بعضكم أن يكون الخ من يجتبه من بعض فاقضى له على فهو ما سمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ظاهرا وباطنا ان حكمه به قال (كتنا كلهما) أي المتبايعين عن الممين في المسائل السبع فيفسخ البائع ظاهرا وباطنا ان حكمه به (وصدق) بضم فكسر متفلا شخص (مشتري) في القروع الخمسة فقط (ان ادعى) المشتري (الاشبه) أي المعتاد فيها الاشبه البائع أيضا لا (و) ان (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع ومحققة دعواه فيمحل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله بيده بمحاولة سوق فاعلى وهل كذا ان فات يديها بعه قولان فان اشبهه البائع وحده صدق ان حلف وان لم يشبهه واحد منهم احلقة ومضى بالقيمة فان فات بعضه فلكل حكمه طئي ماسلكه هو الصواب لدلالته على ترجيح دعوى المشتري عند القوات وموافقة الشبهه على دعوى البائع وان اشبهه ولو افقته قولها من باع جارية فقالت عند المبتاع فقال بائعها بعتم بائعا ثانيا دينا وروى قال المبتاع بخمسة مائة فان المبتاع مصدق بيمينه ان أتى بما يشبهه كونه ثمنها يوم ابتاعها فان تبين كذبه حلف البائع ان ادعى ما يشبهه فان أتى بما لا يشبهه أيضا فعلى المبتاع قيمتها يوم ابتاعها اه وقول المارزي ان فاتت يده المشتري وادعى الاشبه صدق وان لم يدعه الا البائع صدق وان ادعى ما لا يشبهه فالحاقه بقضى بالقيمة اه ولو قال وصدق من ادعى الاشبه كما قال المصوب لم يدل على ما ذكرنا بل يوهم انهم اسواء لانه لا حدهما على الاسخر وهو خلاف مشهور المذهب وقد أشار س الى هذا ومن العجب ان ح مع تحقيقه ارضى ما قال المصوب وان نسخة مشتركة تصحيف قائلا يعني ان محل التحالف والتفاسخ اذا دعيا معاما لا يشبهه أو ما يشبهه أما ان ادعى أحدهما وحده ما يشبهه فانه يصدق بشرط الحلف والقوات اه بخالف المشهور والله الموفق (ومنه) أي القوات الذي تضمنه فان (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثن) الذي وقع البيع به قاله في التوضيح تبعه ابن عبد السلام وقرره غ وتنت كلام المصنف وفائدة تبديله المشتري باليمين فنهيا قال مالك رضي الله تعالى عنه ان مات المتبايعان فورثتهما في القوت وغيره مكانهما ان ادعوا معرفة الثمن فان تجاهلاه وتصادقا على البيع حلف ورثة المبتاع انهم لم يعلموه ثم حلف ورثة البائع انهم لم يعلموه ثم ترد فان فاتت بتغير سوق فاعلى لزمث ورثة المبتاع بقيمتها في ماله ابن يونس بتدث ورثة

الخ (قوله وفائدة) أي كون تجاهل الثمن فواتا (قوله فيها) أي المدونة (قوله تجاهلاه) أي المتبايعان الثمن (قوله ترد) بضم ففتح أي السلعة (قوله في ماله) أي المبتاع

(قوله فاشبهه) اى تجاهل الثمن (قوله فواتها) اى السلعة (قوله بايديهم) اى ورثة المبتاع (قوله وكذا) اى تجاهل الورثة (قوله لوتجابهله) اى الثمن (قوله فى التبذنه) اى باليمين (قوله فظهر كون التجاهل فوتاً) تفريع على نصها ونص ابن يونس وعبد الحق (قوله وان ما قاله الخ) عطف على كون (قوله وانه) اى ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه عطف على كون (قوله لنبو) بضم النون والموحدة وشدوا واى بعد ٧٤٨ (قوله المتعالة) اى تجاهل (قوله تقريره) اى الشارح (قوله وبه) اى قول ابن يونس

لمبتاع باليمين لان مجهلة الثمن عندهم كافتوت فاشبهه فواتها بايديهم وكذا لوتجابهله المتبايعان ابدئ المبتاع باليمين ولا فرق بين المتبايعين وورثتهما والعله فى التبذنه ان مجهلة الثمن كافتوت طنى فظهر كون التجاهل فوتاً وان ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه صواب وانه احسن من قول الشارح اى وعما يصدق فيه مدعى الشبهه مثل ان يقول احد المتبايعين لاعملى بما وقع عليه التبايع ويقول الآخر وقع بكذا فان من ادعى المعرفة يصدق فيما يشبهه وكذا الوارث اه لنبو المتعالة عن تقريره وما قاله ابن يونس فهو لعبد الحق وبه تعلم ان قول ابن عرفه قول ابن عبد السلام مجهلة الثمن فوت برذانه لو كان فوتاً الماردت فيه السلعة وقد قال فيها ان حلف ورثة المبتاع حلف ورثة البائع وردت السلعة غير ظاهر وكأنه لم يستحضر قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما ولذا نسب ذلك لابن عبد السلام فقط وقد المس بما قلناه كله وتنبيه للصواب وردت فى كبرى تقرير الشارح بما قلناه (وبدئ البائع) باليمين فى صورتهما هذا هو المشهور اذ الاصل استحباب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه وظاهره ان ورثته يتزولون منزلته وظاهره الوجوب وهو كذلك على أحد قواين حكاهما ابن بشير وابن شاص وابن الحاجب واستقر به فى التوضيح قاله ت (وحلف) اى يحلف من توجهت عليه يمين من المتبايعين (على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النقي على الاثبات فيقول فى تنازعهما فى قدر الثمن ما بعت ما بئمانية ولقد بعت ما بعشرة ولا يكتفى اقتضاره على النقي لاحتمال انه باعها بتسعة مثلاً والمشتري ما بعت ما بعشرة ولقد بعت ما بئمانية ولا يقتصر على النقي لذلك هذا مذهب ابن القانم سند وجوز الاثبات قبل نكول الخصم لانه تبسح للنقي فلو كانت اليمين على الاثبات وحده فلا تكون الا بعد نكول الخصم د ويحلف عليهم ما بالتصريح أو بالمفهوم بان يأتى بصرف نحو وانما بعتاً أو ما بعتاً بكذا أو ما بعتاً أو ما بعتاً بكذا أو ما بعتاً بكذا فقط (وان) اتفقا على التأجيل بشهر مثلاً (اختلقا) اى المتبايعان (فى انهاء الاجل) لاختلافهما فى مبدئيه بان قال البائع اول الشهر والمبتاع منتصفه ولا يئنه لاحدهما وفاتت السلعة (فالقول) المحكوم به (لمنكر) بضم فسكون فكسر (التقضى) بفتح القوقبة والقاف وكسر الضاد المجمة مشددة أى انقضاء الاجل مشترياً كان أو بائعاً يمينه ان أشبهه سواء أشبهه الاخراج لان الاصل عدم انقضائه فان أشبهه الاخر فقط فقوله يمينه فان لم يشبهه أيضاً حلفاً ومضى بالقمة فان لم تقف السلعة حلفاً وفسخ فان اقاما يمينتين متعارضتين عمل يمينه البائع لتقدمها تاريخاً قاله د وسكت المصنف عن اختلافهما فى أصل الاجل فان كان المبيع قائماً حلفاً وفسخ الاعرف به وان فات عمل بالعرف والا صدق المبتاع يمينه فى الامد القريب الذى لا تهمة فيه كما افاده بقوله فى الاقرار وقبله لـ أـ بل مثله فى بيع لا قرض والا صدق البائع

وعبد الحق صله تعلم (قوله غير ظاهر) خبران (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد النون اى ابن عرفه (قوله لذا) اى عدم استحضاره قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما لعله تنسب أى ابن عرفه (قوله ذلك) اى كون التجاهل فوتاً (قوله الم) بفتحات مثقلاً (قوله تنبيه) بفتحات مثقلاً اى من (قوله تقرير الشارح) اى المتقدم (قوله بما قلناه) اى من نبوه عن المتعالة (قوله فى صور) صله بدا (قوله هذا) اى بدء البائع (قوله اذ الاصل الخ) لعله بدئ البائع (قوله خروجه) اى المبيع (قوله عنه) اى ملك البائع (قوله وظاهره) اى المصنف (قوله ان ورثته) اى البائع (قوله منزلته) اى البائع (قوله الوجوب) اى لبدء البائع (قوله واستقر به) اى الوجوب (قوله لذلك) اى احتمال انه ابتاعها بتسعة مثلاً (قوله هذا) اى حلف كل على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (قوله لانه)

اى الاثبات (قوله عليهما) اى الاثبات والنقي (قوله بان يأتى) بصرف تصوير للمفهوم (قوله لان الاصل عدم انقضائه) لعله ان القول لمنكر تقضيه (قوله به) أى الاجل (قوله وان فات) اى المبيع (قوله عمل) بضم فسكون (قوله والا) اى وان لم يكن عرف (قوله صدق) بضم فسكون مثقلاً (قوله والا) أى وان ادعى المشتري اجلاً بعيداً فيه تهمة بجميعه

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله نقذه) أي حلول الثمن (قوله صدق) أي المبتاع ٧٤٩ (قوله ان ادعى) أي المبتاع (قوله

والا) أي وان ادعى المبتاع
احلا بعيدا يقيم فيه (قوله
مدعيه) أي الامد المعروف
(قوله من اطلاق القول)
بيان ما (قوله قبل المفارقة)
صلة قبض (قوله وافقه) أي
العرف (قوله لانه) أي
العرف (قوله لانه) أي المشتري
دفع الثمن مقبول قوله (قوله
في الاولى) بضم الهمز
اعتماد دفع الثمن قبل أخذ
الثمن (قوله لجرانته) أي
العرف (قوله هذا) أي
التنصيص السابق (قوله
ودلالة) عطف على شهادة
(قوله السلعة) مفعول
التسليم (قوله في الثانية) أي
جران العرف بالدفع قبل
الاخذ وبعده معا (قوله
لاقراره) أي المشتري (قوله
انه) أي المشتري (قوله انه)
أي الشان (قوله ان كان) أي
المبيع (قوله صدق) أي
أي في دعواه دفع الثمن (قوله
به) أي دفع الثمن (قوله صدر)
بفتحات مثقلا (قوله انه)
أي البائع (قوله اختلفا) أي
المقايمة (قوله في القبض)
أي لثمن او ثمن (قوله فان
قامت بينة) أي بالقبض
(قوله وقد ثبت) أي العرف
بقبض الثمن قبل البيئونة
(قوله وان لم يكن) بضم
الموحدة (قوله قوله) أي
المشتري في دفع العوض

ببينه وفيها في كتاب الوكالة ان ادعى البائع نقذه والمبتاع تأجيله صدق ان ادعى اجلا قريبا
لا يقيم فيه والاصدق البائع الا ان يكون المبتاع اليه السلعة أمده معروف فالتقول قول
مدعيه واقصر تت وح على ما في تضمين الصانع من اطلاق القول للبائع وقد تقدم
(و) ان اختلفا (في قبض) أي دفع (الثمن) بان ادعاه المبتاع وانكره البائع (أو) اختلفا في
قبض (السلعة) بان ادعاه البائع وانكره المبتاع ولا بينة لمدي القبض (فلا يصل بقاؤهما)
أي الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعه (العرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المفارقة
فالتقول لمن وافقه بيمينه لانه كشاهد (كلهم أو بقل بان) أي انفصل المشتري (به) عن البائع
ان قل بل (ولو كثر) فبصدق المشتري لموافقه دعواه العرف حين انفصاله به (والا) أي وان لم
يكن به سواء اعتمد دفع الثمن قبل أخذ الثمن فقط أم اعتمد قبله وبعده معا (لا يعمل) بقوله
انه دفع الثمن (ان ادعى دفعه) أي الثمن (به) الاخذ (للسلعة) لدعواه ما يحتاج العرف في الاولى
وانقطاع شهادته له في الثانية لجرانته بالدفع قبل الاخذ وبعده معا الخط هذا كله اذا كان
المشتري قبض السلعة في التوضيح عن البيان اذا لم يقبض المشتري الثمن وادعى انه دفع الثمن
فلا خلاف انه لا يعتبر قوله اه (والا) أي وان لم يدع دفعه بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع
قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهو يقبل) دعوى المشتري الدفع لشهادة العرف في الاولى
ودلالة تسليم البائع له السلعة في الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشان) أي العرف ان يقبض
قبل أخذه وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة فانه أي الدفع قبل البيئونة به (أولا) يقبل
مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الاخذ فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال
ذمته بئمه فلا يبرأ بدعواه دفعه (أقوال) ثلاثة وأشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ
انه قبض السلعة فان لم يقبضها وادعى دفع ثمنها فلا يقبل قوله اتفاقا قاله الشارح وت وهو
ظاهر حيث لا يجز العرف بخلافه ووافقه البائع على عقد البيع وتنازعا في قبض ثمنه ومفهوم
كلهم أو بقل انه ان كان كدار صدق مشتران ووافقه العرف وأما الزمن طولا يقضي العرف
به صدره لذاتي الشامل ونحوه قول ح دخل تحت كلفهم ما اذا طال الزمن طولا يقضي
العرف انه لا يصبر اليه بترك القبض اه ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف بخلاف القول
اللباب ان اختلفا في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف
عمل عليه اه وهو المطابق لما يجب به القنوى فالمناسب للاقتصار عليه وترك التنصيص الذي
بعضه مخالف له بان يقول عقب قوله الا لعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عداه فانه
عب البناءي قوله ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف بخلاف القول الباب الخ غير صحيح بل
ما ذكره المصنف هو نقص ما في الباب وقد ساقه الخط شاهد الكلام المصنف وفيه القنيل للعرف
بالعم ونحوه وتفرع الخلاف عليه مثل ما فعله المصنف ونص الخط قال في الباب الخامسة
ان يختلفا في القبض والاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه
وقد ثبت فيما يباع بالاسواق والعم والخبز والفاكهة وشبه ذلك فان قبضه مبتاعه وبان به
فالتقول قوله في دفع العوض وان لم يبين به فالتقول قوله أيضا عند ابن القاسم وقول البائع في
رواية شهاب وقال يحيى ابن عمر القول قول المشتري فيما قل وقول البائع فيما كثر وما غير ذلك

(قوله من الساع والحيوانات) بيان غير ذلك (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أى المشتري (قوله قبضه) أى مملكته (قوله انه) أى باعه (قوله بطلب) صلة بادر (قوله فى رسم) خبر مقدم (قوله اليه) أى البائع (قوله اذا قام) أى المشتري (قوله انه) أى البائع (قوله دفعها) أى السلعة (قوله وان قام) أى المشتري (قوله به) أى البيع (قوله فهو) المشتري (قوله مصدق) بفتح لادال (قوله القبض) مفعول اقتضاء (قوله والتخلف) عطف على اقتضاء (قوله لقبضه) أى الثمن (قوله منه) أى المشتري (قوله لى) بفتح لام (قوله قبضه) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أى البائع (قوله دعواه) أى البائع (قوله بعده) أى الاشهاد بقبضه (قوله انه) أى المشتري (قوله لا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله وانه) أى البائع (قوله أشهد على نفسه) أى يقبضه (قوله المائع) (قوله يقبضه) أى الثمن ٧٥٠ (قوله منه) أى المشتري (قوله وانه) أى البائع (قوله أشهد على نفسه) أى يقبضه

منه (قوله ثقتي) أي البائع
(قوله به) أي المشتري (قوله
واعقاده) أي البائع (قوله
فيه) أي المشتري. (قوله له)
أي المشتري (قوله وله)
أي البائع (قوله وبذا) أي
اقتضاءء شهادة القبض إياه
صلة افتي (قوله في القرض)
أي إذا شهد المقرض على
نفسه من المقرض ثم طلبه
منه وادعى أنه أشهد على
نفسه بدون قبض لثقتي
بمقرضه وحسن ظنه به
(قوله فيه) أي إسهاد البائع
بدفع الثمن (قوله تفهـ) أي
أي إسهاد المشتري بدفع الثمن
(قوله لوصول) بضم الواو
أي الوثيقة التي يكتب فيها
وصول من فلان لفلان ماله
علمه من اجرة عقار أو قرض
أو من سلعة وتختم بختم المؤجر
أو المقرض أو البائع (قوله
عنده) أي القبض (قوله
المقبض) بضم فسـ وكون
فكسر أو فتحم (قوله ثم قام)

القولين فانه بعد ان ذكر ما في سماع اصبح من ان القول للبائع مطلقا لكن يحالف مع القرب
من الاشهاد لامع بعده وهو الذي مشى عليه المصنف ذكر ما نصه وقيل ان حل الاجل صدق
البائع بيمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري بيمينه ولو كان أشهد على نفسه بالثمن
وكذا لو أشهد المبتاع بدفع الثمن ثم قام بطلب السلعة بالقرب الذي يتأخر فيه القبض ويستغل
فيه الايام والجمعة ونحو ذلك فالقول قول المشتري وان بعد كشهر فاقول قول البائع وهذا
ظاهر قول ابن القاسم في الدمياطية وهو اظهر من رواية أصبح هذه ثم وجهه ونقله ابن عرفة
وف ربح التونسي رواية أصبح في كتاب ابن يونس بعد ذكر الخلاف مانصه أبو اسحق والاشبه
انه اذا أشهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب ان احدا لا يشهد على
نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اه وبه تعلم صحة حل قول المصنف واشهاد المشتري بالثمن
الخ على اشهاد يبقائه بذمته واشهاد بدفعه كان اشهاد البائع بدفع المبيع يفي ان يكون
مثله اشهاد يبقائه في ذمته على وجه السلم وذكر ز اشهاد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم
ادعى عدمه وبهذا يتم في المسئلة ست صور اشهاد المشتري بالثمن في ذمته أو بدفعه أو بقبض
الثمن واشهاد البائع بان المبيع في ذمته أو بدفعه أو بقبضه عنه وقوله عن صرح حلف المقبض
ولو طال الخ مثله في الطرشي وظاهره ان المقبض اسم فاعل وان القول قول مدعى الدفع وهو غير
ظاهر اشهادة العرف الاخر ونقل أحمد بابا عن المعيار ان العرف جرى بان المقترض لا يقبض
السلف حتى يأتي بوثيقة القبض قال فيه كون القول للمقترض انه لم يقبض وهل يمين أم لا
خلاف وعليه فالقبض في كلام الناصر بالفتح اسم مفعول ليوافق ما ذكر والله أعلم (و) ان
اختلفا (في) وقوع البيع (بالب) والخيار فالقول قول (مدعيه) أي البت لانه الغالب ولو
مع قيام المبيع ان لم يجز عرف بالخيار وحده فان اتفاقا على الخيار وادعاء كل لنفسه خاصة فتحالفا
ثم هل يفسخ أو يكون بيا قولان لابن القاسم وشبه في تقديم القول فقال (كدعي) بضم الميم
وكسر العين (العصة) للبيع فالقول قوله دون مدعي فساد ولا يختلف الثمن بهما بدليل ما يليه
بان قال أحدهما وقع ضروة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وقات المبيع فانه
أبو بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه في المتسطة ان ادعى أحدهما في السلم انه لم يضر به
أجلا وان رأس ماله تأخر بشرط شهر أو كذبه الاخر فالقول قوله مدعي الحلال منهما بيمينه
الا ان تقوم للاخر بينة على فساد فيفسخ السلم ويرد البائع رأس المال الشيخ أبو بكر بن عبد
الرحمن القول قول من ادعى الحلال اذا قات السلعة فان كانت قائمة فبئس الممان ويتفاسخان
والى هذا ذهب حذاق أصحابه وقال بعض القرويين القول قول مدعي الصحة قات السلعة أو لم
تقت اه وحل كون القول قول مدعي الصحة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب
في عرفهم فالقول قوله مدعيه (وهل) القول مدعي الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف
الثمن بهما ام لا أو القول قوله في كل حال (الا ان يختلف بهما) أي الصحة والفساد (الثمن) أي
العوض الشامل للثمن كدعوى أحدهما بيع الام وحدها أو الولد وحده قبل انغارها والاخر
بيعهما معا ودعوى أحدهما ان الثمن جبر والاخر انه دراهم الخط وكدعوى البائع انه باعها
بمائة مثالا والمشتري انه بقيمتها أو بما يظهر من السعر (ة) سكا لا اختلاف في (قنده) أي الثمن

(قوله من الاشهاد) صلة
القرب (قوله لامع بعده)
اي الاشهاد (قوله ذكر) اي
ابن رشد خبر ان (قوله صدق)
بضم فكسر (قوله وان
كان) اي التنازع (قوله ثم
قام) أي المبتاع (قوله بعد)
بضم العين (قوله وجهه)
بفتحات مثقلا اي ابن رشد
قول ابن القاسم (قوله انه)
اي المشتري (قوله وبه) اي
ما تقدم صلة تعلم (قوله على
اشهاد) اي المشتري (قوله
يبقائه) اي الثمن (قوله بذمته)
اي المشتري (قوله ثم ادعى)
اي المشتري (قوله عدمه)
اي قبض الثمن (قوله قال)
اي أحمد (قوله لانه) اي
البت الغالب (قوله ان لم يجز)
عرف بالخيار وحده (بان
جرى بالبت وحده أو جرى
بهما فان جرى بالخيار وحده
فالقول لمدعيه (قوله وقع)
اي البيع (قوله منها) اخ
الجمعة (قوله فان غلب) اي
الفساد (قوله بهما) اي
الصحة والفساد

(قوله في حاقهما) صلة كاف التشبيه (قوله واشبهه) اي المشتري (قوله بان الغالب بيعهما) صلة اعترض (قوله فهو) اي المثال (قوله بالام) اي بيعها (قوله وهو) اي التمثيل (قوله من ان التقريب الخ) بيان المذهب (قوله يمثل) بضم ففتح مثقلا (قوله أجل) بضم فكسر مثقلا ٧٥٢ (قوله فان باب السلم الخ) صلة المناسب الخ (قوله اذ يكتفي الصحة في الجملة) فيه ان أحد

قال الغالب فيه الصحة
فالقول لمدعيه او قال س هو
صحح على دعواهما ولكنه
يقبح ان لم يجمع معهما فليس
اختلافهما فيه بالصحة
والفساد فكيف تعال صحة
التمثيل بكفاية للصحة في الجملة
وتعال الصحة في الجملة بكفاية
فرضها في المثال (قوله في يده)
اي المسلم اليه (قوله يظن)
بضم ففتح (قوله تصرفه) اي
المسلم اليه (قوله فيه) اي
الزمان (قوله بها) اي العين
(قوله واتقاعه) اي المسلم
اليه (قوله بها) اي العين
(قوله ما) منكورة مؤكدة
طولا اي سواء كان يظن
تصرفه فيه او اتقاعه
فيه أم لا (قوله بغيبته)
اي المسلم اليه (قوله عليها)
اي العين (قوله في باب البيع)
صلة كاف التشبيه (قوله
من قيمة او مثل) بيان ما (قوله
عرف) بضم فكسر اي اعتيد
(قوله من مثل تلك السلعة)
بيان ما (قوله يقرر) بضم الباء
وفتح القاف والراء الاولى
(قوله فيعهم) بضم الباء وفتح
العين المهملة والميم الاولى
مثقلا (قوله في أول الكلام)

اي قوله ان ادعى مشبهما يجعله شاملا للاختلاف في جنس او قدر المسلم به او فيه أو الرهن أو الجليل (قوله فان عقده)
تنازعا قبل فوات رأس المال (مفهوم مع فوات رأس المال) (قوله يقبض) بضم فسكون ففتح نائب فاعله ضمير المسلم فيه فلذا أبرزه
(قوله فيه) اي الموضع

(قوله اى السلم) بضم الميم
وكسر اللام (قوله
الاختلاف) اى فى موضعه
(قوله فان تنازعا) اى فى
موضعه (قوله قبله) اى
فوات رأس المال (قوله
مطلقا) اى اشبهها واشبهه
أحدهما أولا (قوله احتياجا)
اى الفسخ (قوله اشترط)
بضم التاء وكسر الراء (قوله
أيلة) اى التى بين مصر والشام
(قوله عقبة برقة) اى التى بين
مصر والمغرب (قوله بها) اى
بمصر (قوله بأمر) صلة انشاء

عقده) اى السلم بيمينه (والا) اى وان لم يدع أحدهما موضع عقده بان ادعيا معا غيره (قال بائع)
أى المسلم اليه يصدق بيمينه ان أشبهه سواء أشبه المشتري بضام لان أشبه المسلم وحده صدق
بيمينه (وان لم يشبه واحد) منهما فى دعواه (تحالفا) اى المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوى
صاحبه وتحقق دعواه (وفسخ) بضم فسكسر السلم وكلامه حيث حصل الاختلاف بعد
فوات رأس المال فان تنازعا قبل حلقا وفسخه مطلقا والظاهر احتياجا لمحكم لان الموضع
كالاجل وتقدم احتياج الفسخ بالاختلاف فيه الى حكم وشبهه فى الثبوت شرعا فقال
(كفسخ ما) اى سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض) بضم الياء وفتح الباء (بمصر) وأريد بها
جميع عملها وهى طولا من البحر المالح ثغر سكندرية والعريش الى اسوان بضم الهمزة وسكون
السين آخره نون مدنية بقصى الصعيد وعرض من عقبة أيلة الى عقبة برقة فان أريد بها
المدنية المعينة فقط فأشار اليه بقوله (وجاز) شرط ان يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) بضم الفاء
أى مصر العتيقة سميت به لان شام موضع فسطاط عمرو بن العاص رضى
الله تعالى عنه بأمر أمير المؤمنين الامام عمر بن الخطاب رضى الله
تعالى عنه (وقضى) بضم فسكسر رأى دفع المسلم فيه (بسوقها)
أى السلعة المسلم فيها من الفسطاط ان كان لها
سوق (والا) اى وان لم يكن لها سوق
(نفي اى مكان) من الفسطاط
يقضى المسلم فيه
الا لعرف خاص
فيعمل به
* (تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث أوله باب فى بيان أحكام السلم الخ) *

(فهرسة الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل)

صفحة

- ٠٢ فصل في النكاح
 ٧٩ فصل في بيان اسباب الخبار واحكامه
 ٩٦ فصل في خيار الامة بكال عتقها تحت عهد
 ٩٩ فصل في بيان احكام الصداق
 ١٦٩ فصل في بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما
 ١٨٢ فصل في الخلع
 ٢٠٢ فصل في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به
 ٢٠٦ فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها
 ٢٨٣ فصل في احكام الاستنابة على الطلاق
 ٢٩٥ فصل في احكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بها
 ٣٠٧ (باب في الايلاء وما يتعلق به)
 ٣٢٣ (باب في الظهار واحكامه وما يتعلق به)
 ٣٥٥ (باب في احكام اللعان)
 ٣٧١ (باب في العدة وما يتعلق بها)
 ٣٨٥ فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها
 ٤٠٣ (باب في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها)
 ٤١٥ فصل في بيان احكام ثداخل العدد والاستبراء
 ٤١٩ (باب في احكام الرضاع)
 ٤٣٠ (باب في النفقة بالنكاح والملاذ والقراية)
 ٤٤٧ فصل في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضانة وما يتعلق بها
 ٤٦٠ (باب في البيع)
 ٥٣٧ فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام الخ
 ٥٨٥ فصل في بيان احكام بيع الوعد الاجال
 ٦٠٣ فصل في بيان احكام مسائل بيع الغينة
 ٦٠٩ فصل في البيع بشرط الخبار
 ٧١١ فصل في بيان احكام بيع المراهمة
 ٧٢٢ فصل في بيان ما يتناول به البيع وما لا يتناول به وحكم بيع الثمرة وشراء العريضة بغيرها
 والجائحة
 ٧٤٣ فصل في بيان احكام اختلاف المتبايعين

(تمت)